T. C.
MILLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1194/2

RAĞIP P.
Ka. N.
1358

مع ٣٦٢	١/١١ ٣٦٣	مدونة ٣٦٤	وف النون ٣٧٤	النون المفردة ٣٧٩	نقيض نفع العين ٣٧٩
وف الياء ٣٨٢	الهاء المفردة ٣٨٢	ه ٣٨٢	عل ٣٨٤	٣٨٩	وف الواو ٣٨٩
الواو المفردة ٣٨٩	و ٤١٢	وف الالف ٤١٤	وف الباء ٤٢٠	الباء المفردة ٤٢٠	ب ٤٢١
الجملة الثانية في تفسير الكلمة وتقسيمها وأحكامها ٤٢٢	الكلمة المعتلة الآخر المنقوصة ٤٢٥	الفعل من الكلمة الى الصحيح والمعتل ٤٢٩	الاصل الذي يحصل منه الاعراب وهو الاسم ٤٣١	الاسم المفرد ٤٣١	الجمع المذكر السالم العمر ٤٣٧
الجملة الثالثة المنقسمة الى المفرد والمركب ٤٥٢	المركب الاضافي ٤٦٠	الجملة الخبرية الواقعة جوابا للشرط ٤٦٥	حرف الواقعة غير لكم او ٤٦٥	الجملة التي لها محل من الاعراب وهي التي تقع بعد اداة لا تختص بالاسم ٤٦٧	الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي التي تقع بعد اداة تختص بالاسم ٤٦٧
الجملة الاولى الواقعة خبرا ٤٦٧	الجملة الثانية الواقعة حالا ٤٦٧	الجملة الثالثة المعطوفة ٤٦٧	الجملة الواقعة شرط لاداة غير لو ٤٧٦	الجملة التي لها محل من الاعراب وهي التي تقع بعد اداة تختص بالاسم ٤٨٠	الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي التي تقع بعد اداة لا تختص بالاسم ٤٨٢
الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب ٤٨٥	الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب ٤٨٩	الباب الثالث في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي الابتدائية والمعترضة والتفسيرية والجواب ٤٩٥	ذكر ما يحكم به على الجمل من الاعراب ٤٩٥	ذكر ما يتعلق بالجمل من الاعراب ٤٩٩	ذكر ما يتعلق بالجمل من حروف الجر ٥٠٢
		للعطف والحال والاستئناف ٥٠٥	ذكر ما يجب حذف ما يتعلقان به ٥٠٧		

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مع اسم بدليل التنوين في قولك معًا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس انها حينئذ حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا وانها حينئذ ثلثة معان احدها موضع الاجتماع والمخبر بها عن الذوات نحو والركب معكم والثاني زمانه نحو جيئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه ان لقنان ش قوله بدليل التنوين قال الدماميني وجه الاستدلال ان مع لا تخرج عن المعاني الثلثة المذكورة بعد في المتن فحيث تكون اسما لموضع الاجتماع اولزمانه يجوز ان يليها التنوين وبهوائية الاسمية وحيث تكون اسما مرادفا لعند يجوز ان يدخل عليها من الجارة كحكاية سيبويه لذلك المثال وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من ودخول الجار على كلمة دليل على انها اسم انتهى قال ابن عادل وقرا يحيى بن يعمر ذكر بالتنوين ومن بكسر الميم وفيه تاويلان احدهما ان ثم موصوفا محذوفا قامت صفته وهي الظرف مقامه والتقدير هذا ذكر من كتاب معي ومن كتاب قبلي والثاني ان معي بمعنى عندي ودخول من على مع والجملة نادر لانها ظرف لا يتصرف قد تصرف ابو علم هذه القراءة ولم ير لدخول من على مع وجها ووجهه بعضهم بانه اسم هو ظرف نحو قبل وبعد فكما يدخل من على اخواته كذلك تدخل عليه انتهى قوله في قولك معًا وفي البيت الآتي ش افيقوا بني حرب واهوانا معًا قوله لغة غنم وربيعة غنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون قال الجوهري ابو حي من تغلب بن وائل وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة ولعلهم اصحاب هذه اللغة وفي عقيل ربيعتان وربيعة ابو حي من هوازن كذا قال الدماميني سمكه الله قوله خلافا لسيبويه فانه حمله على الضرورة حيث قال في الكتاب قال الشاعر فجعل كهل حين احتضر وهو ازراعي عريشي منكم وهو اي معكم وان كانت زيارتكم لما مانتهى بعبارته البليغة رواه العيني قريشي بالقاف ولكن عزاه للجرير قال يمدح بقصيدة من الوافر هشام بن عبد الملك والبيت منها آزريشي بكسر الراء المال والخصب والمعاش والشاهد في معكم حيث بني على السكون وهي لغة ربيعة وغنم وعند الجمهور عينها مفتوحة ومعربة بالالف قوله لما مانا بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لما ما اي في الاحايين انتهى والظاهر انه ضرورة آذ لو فتحت لانكسر البيت ولم يثبت السكون في السعة فالظاهر مع سيبويه ولو ثبت عنده لما حكم بالضرورة قوله لا ضرورة وسيأتي ان شهاب الدين رحمه الله تعالى قال لا يجوز تسكين عينها الا في الشعر والتوفيق بينهما انه اختار مذهب سيبويه وذهب ابن فلاح في المغني الى ان تسكين عينها لضرورة الشعر قوله واسميتها حينئذ اي حين تسكين عينها باقية لا تصير حرفا لما تواتم ان تسكين عينها يجعلها موازنة لعن وبل وهل وام فيلحق بها دفعه بقوله باقية قوله ولها حينئذ اي تقدير اضافتها قوله ولهذا اخبر بها عن الذوات فانها اذا كانت موضع الاجتماع تكون ظرف مكان فصح الاخبار به عن الجثة مثل زيد امامك وعمرو خلفك بخلاف الظروف الزمانية فانها لا تكون اخبارا عن الجثث

عن الجثث وسيأتي لهذا الوجه قريبا قوله نحو والله معكم قوله تعالى انا معكم انا نحن مستهزئون والاول ان استهزاءه قال ابن فلاح في المغني وانما حكمنا بكونها ظرف مكان لوقوعها خبرا عن الجثة كقوله تعالى انا معكم فامنوا فتكون تامة وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مجبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهوانا معًا وقبل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جمعا احتمل ان معناها في وقت او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما من قال كنت وحيي كيدي واحد نرمي جميعا وترمي معًا وتستعمل معًا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا جئت الاولى فسجعن لها معًا وقالت الجثث وفتى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا قوله ومفردة عطف على مضافة اي تستعمل مع مفرد اي غير مضافة قال الامام المرزوقي في شرح قول الحماسي واين فتى لا صيد وحشية بهمة فلو صافحت انسا لصافحته معًا قوله تلقى موضع الحال اي مجتمعة ومصطحبة والفائدة في ذكره الانتباه لقيد العموم وكان المراد الوحش على اختلاف اجناسها قال شهاب الدين في اوائل سورة البقرة مع ظرف مكان وفهم الظرفية واما كونه ظرف مكان فلانه تخبر به عن الجثث نحو زيد معك ولو كان ظرف زمان لم يخبر فيه ذلك واعلم ان مع لا يجوز تسكين عينها الا في شعر وهي حينئذ على ظرفيتها خلافا لمن زعم انها حينئذ حرف جر وان كان النحاس او عى الاجماع في ذلك وهي من الاسماء الازمة للاضافة وقد يقطع فتنصب حالا غالبا نحو جاء الزيدان معًا اي مصطحبين وقد يقع خبرا قال الشاعر

جعلت الى زياد من زياد وشيعا كما معًا

مبتدا وخبر على انه يحتمل ان يكون الخبر محذوفا ومعًا حال وانتصبا حالا ومعًا حال واختلفوا في مع حال قطعها عن الاضافة هل هي من باب المقصور نحو عصى ورحى او المنقوص نحو يد ودم قولان الاول قول يونس والاخفش والثاني قول الخليل وسيبويه وتظهر فائدة ذلك اذا سميت به فعلى الاول تقول جاءني معًا ورأيت معًا ومررت بمعًا وعلى الثاني جاءني معا ومررت بمع كيد ولا دليل على القول الاول في قوله وشيعا كما معًا لان معًا منصوب على الظرف الناب عن الخبر نحو زيد عندك انتهى كلام شهاب الدين فاعرفه فانه يتضمن فوائد لطيفة من قواعد الفن قال ابن فلاح في المغني عند الخليل بدل من النون بمنزلة الف رماه وعند يونس بدل من لامها بمنزلة قفا وهي عند يونس اكثر لانها ترد لامها في الافراد وتحذف في الاضافة انتهى قوله حسنت بنت لصعنة بن عبد الله العبسي من شعراء الحماسة قال المرزوقي وربا اسم امراة ومعنى ما عدت بعدت مثل ضاعفت وضعفت قوله ونفسك ما عدت الواو للحال وهي للابتداء وقوله وشيعا كما الواو للحال والعامل فيه ما عدت ومعنى قوله معًا مجتمعان ومصطحبان وموضع خبر المبتدا انتهى قوله في قوله افيقوا بني حرب صدر بيت من الطويل وعجزه وارحامنا موصولة لم تقطب يخاطب بني حرب بالافاقة عن سكر الغفلة قوله بني حرب منادى اي يا بني حرب وحرب من اعلام الرجال وقوله واهوانا مبتدا ومعًا خبره والجملة في محل الحال اي يرحم بالافاقة حال كون آهوائهم مفرونة بهم والاهواء جمع هوى النفس بالقصر وهو الميل الى الشهوات وقوله وارحامنا مبتدا وقوله موصولة خبره والجملة معطوفة على الجملة الحالية وقوله لم تقطب اي لم تقطع خبر بعد خبر قال ابو حيان وما استعمال معًا في موضع رفع خبرا فقبيل ومن ذلك قول الشاعر افيقوا بني حرب واهوانا معًا قوله وقيل هي حال اي معًا حال والخبر محذوف قال ابو حيان وذهب بعض النحويين الى ان معًا في نحو واهوانا معًا في موضع نصب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال والتقدير واهوانا كائنة معًا قال الدماميني في شرح التسهيل قال ابن مالك وهذا باطل بالاجماع ولو قلت زيد قائما تريد كائنا قائما لم يجز فلت فد يفتح فيه بخبر بجهم قراءة من قرا في الشواذ ونحن عصبة بنصب عصبة على انه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف انتهى لتقدم هذا التخريج

لهذه الآية في بحث اذا من اواخر باب الهمزة قدره المصنف هناك اي لو جد عصبته اوزى عصبته وقبل يجمع
عصبته قال ابن عادل فيكون عصبته حالا الا انه قليل جدا وذلك لان الحال لا تستد مسد الخبر الا بشروط
ذكرها النحاة نحو ضربي زيدا قائما انتهى وبهذا يمكن الاعتذار عن طرف ابن مالك قوله وهي لا فراد يعني جميعا
عند ابن مالك فانه قال في التسهيل ونفوذ قيقضاوي جميعا معنى قال ابو حيان انما وتها جميعا معنى فليس
بصحيح وبهذه المسئلة جرت بين احمد بن يحيى واحمد بن فادم وهما من شيوخ الكوفيين سال احمد بن يحيى
عنها ابن فادم قال فلم يركض فيها الى الليل وقف احمد بن يحيى بان جميعا يكون للقيام في وقتين وفي وقت
واحد اذا قلت قام زيد وبكر جميعا احتمل الوجهين ومعا لا يكون الا في وقت واحد اذا قلت قام زيد وبكر
معا انتهى قوله اذا قلت بقول قول ثعلب قوله وفيه نظر اي في قول ثعلب بالفرق بينهما نظر بل الاولى ان الحكم
بالتسوية بينهما كما ذهب اليه ابن مالك قوله وقد عادل بينهما اي سوى بين معا وجميعا من قال وكنت
ويحيى كيدي واحدة يدي ما بشناءة النجدة قثنيه يد وترمي بفتح النون وكسر الميم وترامي بضم النون وفتح الميم كذا
قال الشمني قوله وقد عادل سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر قال الدماميني في التعليق ان فعلهما في وقت
واحد وفي وقتين وجاءا معا متعين لاتحاد الوقت فلا يتهيض ذلك رد اعلى ثعلب اصلا قلته انتهى وكذا
قال في الشرح ثم ان هذا البيت من الضرب الثاني من العروض الاولى من البسيط وزنها فاعلن تقطيعه
هكذا كنت ويحي مفتعلن • باكبدي مفتعلن • واحد فاعلن • ترمي جمي مستفعلن عن ونرامستفعلن
مي معن فاعلن قوله قال واحسنت مصراع من الطويل لم ندر اصدر ام عجز الاولى ضفه لمحذوف يعني اوجنت
الجماعة الاولى اوصوتت وسجعن معا اي هدرن جميعا لاجل بطونهما فقد استعمل معا في جميع المؤنث
قوله وقال الخنساء وافنى رجالي البيت من قصيدة رائية من المتقارب قالتها ترثي بها اخوتها
ومطلعها تعرفني الدهر نهنا وخزا • واوجعني الدهر فرعا وغمزا • وافنى رجالي فبادوا معا • فعوذ قلبي لهم
مستغزا • هم في التقديم سراة القديم • والكائنون من الجوف حزا • كان لم يكونوا حمى يتقى اذا الناس دوا
من عزبزا • فقدم البيت الاخير اذ من حرف الهمزة وتقدم ترجمة الخنساء رضي الله عنها قال السيوطي قال
ابن الشجري في امالية قوله تعرقني الدهر يقال تعرق اللحم اذا اخذت ما عليه من اللحم والنهس بالمهملة القبض
على اللحم بالاسنان ومثله النهش بالمعجمة والخزق قطع غير نافذ والفرع مصدر فرعه بالعصا وبالسيف والغمز
غمزك الشيء اللين بيدك واراد ان الدهر او جعها بكبار نوابه وصغارها ونصب نهشا وخزا على
المصدر بفعل مضمر اي نهشني وخزني او على الحال او على حذف الجار اي نهس وخز او على التمييز لان التعرق
انما احتمل اكثر من وجه فجاز ان يكون ما يجز او لكشط والاوجه الاربعة تالي في نصف فرعا وغمزا واعادت
لفظ الدهر ولم تضمره تعظيما للامر قوله وافنى رجالي فبادوا معا اورده المصنف شاهدا على استعمال معا
للجماعة كما تستعمل للاثنين وقولها مستغزا الجا مستخفا يقال استغزه الخوف اذا استخفه والمفادرة
الترك والمعنى فترك قلبي مستغزا ويكون عود بمعنى صار ويكون مستغزا خبرا له لكونه من الافعال
الناقصة وبهذا من قبيل استعمال بناء المجهول بمعنى بناء المعلوم كقوله تعالى فالقي السحرة سجدين قال
العلامة اي خروا وسقطوا ساجدين وبهذا بحث نقل به المحقق الرومي في بعض رسائله وبدل على ما
قلنا رواية المصنف فاصبح قلبي بهم مستغزا والروايات تفسر بعضها بعضا وقوله بهم متعلق بمستغز قدم
للوزن والقافية قال متى على خمسة اوجه اسم يستفهم بها نحو متى تقم اقم وشرط كقوله متى اضع العمامة
تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي
منه وقال ساعدة • اخيل برقا متى جاب له رجل • اي من سحاب اي نفيل المشيء له تقويد واختلف

واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول
ابي ذويب يصيف السحاب • شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج • فقيل بمعنى من وقال ابن سيده
بمعنى وسط قوله استفهام الظاهر انه استفهام عن الزمان ولهذا قبل انها ظرف زمان بدليل جوابها
بالزمان كذا قال ابن فلاح ثم قال ولكونها للزمان لم يجز متى زيد قائما بالنصب على الحال لكون الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة وانما جاز هنا على رفع قائم على انه خبر وهو العامل في متى واما قولهم متخانت وبلادك
فانما جاز لان معناه متى عهدك ببلادك فهي خبر عن العهد وهو حدث الا انه لما حذف المضاف
صار الضمير المتصل وهو الكاف منفصلا وهو انت والواو بدل من الباء انتهى قوله واسم شرط قال منصور
ابن فلاح في المغني وتأتي متى استفهامية وشرطية وعلة تباينها تضمنها الحرفين ثم تفارق متى الشرطية
اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شبيهة في ان شبيها المخففة الوقوع كقولك اذا طلعت الشمس انتك
لكونها للزمن المتعين بالاضافة على مذهب الاكثر ولذلك لم يجزموا بها واذا في الاخبار لعدم ابهامها
كالشروط ولذلك وردت شروط القرآن بها كقوله تعالى اذا الشمس كورت واذا السماء انفطرت
واذا السماء انشقت اذا وقعة الواقعة لكونها مخففة الوقوع ولا يجوز وقوع متى في هذه المواضع فلا
يقال متى طلعت الشمس انتك لان الشرط بها يحتمل الوجود والعدم كقولك متى يقدم زيد اكرمك
قال المقدوم وعدمه محتملان فيؤدي الشرط بها في مخفف الوقوع الى جهل ما يتحقق وجوده والوجه الثاني
ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا ولذلك كانت
متى للوقت المبهم لعدم اضافتها واذا للوقت المعين لاضافتها ومنهم من قال العامل جوابها كاذا
لاشتراكهما في الشرط انتهى كلامه قوله متى اضع العمامة عجز بيت من الوافر لسبيع بن وليل شاعر مخضرم تقدم
ترجمته في اواخر بحث الباء الجارة وتقدم شرح البيت في بحث غير من حرف الغين فليلتفت اليه وصدره
• انا ابن جلا وطلاع الثنايا • ذكره ابن الحاجب في امالي المفصل وبعد هذا البيت • فان مكانا فوق همدان جيري
مكان البيت من وسط العرين • وقد انشد المصنف الصدر الاول في الباب الخامس في تراجم الحذف
حيث ترجم على حذف الموصوف قال الدماميني والظاهر ان البيت المنشود في حميري زائدة كما في
دواري واحمري ونحوهما اي فان مكانا من حميري وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصور
الاول ويحتمل ان تكون ياء النسبة وحذف الموصوف اي فان مكانا من نسب حميري والليث
الاسد والعرين ماواه الذي مايلف اليه ويقول ان عزانا المفخم للامور العظام متى اضع العمامة عن
رأسي تعرفوني فليست بمجهول فان مكانا من حمير مكان الليث من وسط عرينه اي انا اشرف بني
حميره ويقال ان الحجاج كما قدم العراق والبياء امران ينادي الصلوة جامعة فاجتمع الناس في المسجد
الجامع فصعد المنبر فتللها فوقف ساعتئذ ثم قال انا ابن جلا البيتين انتهى والشاهد في قوله
متى اضع فان متى فيه اسم شرط ولهذا جزم الفعلين وهما اضع وتعرفوني قوله واسم مرادف للوسط
كما اشار اليه الرضي حيث قال وربما جرت هذيل بمنى على انها بمعنى من وبمعنى في فتكون على الوجهين
حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته منى كمي اي وسط كمي او في كمي انتهى قوله وحرف بمعنى من قال
ابن فلاح واما منى فانها تجر بمعنى من في لغة هذيل قال ابو ذويب • منى لجج خضر لهن نئيج • كما سيأتي
بعد سطر قوله قال ساعدة هو ساعدة بن جؤية شاعر مخضرم ادرك الاسلام واسلم تقدم ترجمته في
اول الكتاب قوله اخيل برقا قال الدماميني اخيل بضم الهمزة مضارع اخلت يقال اخيلنا واخلت
اي شممنا سحابة مخيلة للمطر انتهى قال الجوهري والخال الغيم وقد اخالت السماء واخيلت وغايلت
اذا كانت ترجى للمطر وقد اخلت السحابة واخيلتها اذا رأيتها مخيلة للمطر انتهى وجاب قال الدماميني

الظاهر انه بمعنى وآن قال الجوهري وكل وآن فهو حاب والمصنف فسره بثقيل المشي ولم اقف عليه انتهى الظاهر انه بالحاء المهملة وقال الجوهري فيه الحواب بالضم الاثم والحاب مثله انتهى وهذا هو الموافق لتفسير المصنف واما ما هنا فمحل الشارح الى الجوهري من قوله وكل وآن فهو حاب فما وجدته في الصحاح لا في باب جوب ولا في باب وآن والرجل بزاي وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم اي ذو رعد وهو معنى قول المصنف رحمه الله تعالى سحاب زجل بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم وبالراء المشددة تقدم شرح البيت في انبا فيل ان السحاب في بعض الاماكن يدلو من البحر فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون صوت شديد مزعج ثم يذهب صاعدا الى العلو فيلتف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اعلم قال الدماميني والى هذا اشير بعضهم حيث يقول مقندرا عن هديه ارسل نهبا الى محذوفه كالبحر يمطر السحابا وماله فضل عليه لانه من مائه قال مذ ومنذ اسمان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما من والى جميع ان كان معدودا كما رأيته مذ يوم الخميس او منذ يومنا او منذ عامنا او مذ نحن ايام كذا كما في قوله ورفع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله لمن الديار رقمتها الجر افون مزجج ومذ وهر على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جره منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله ورفع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله لمن الديار رقمتها الجر افون مزجج ومذ وهر على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جره منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله ورفع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله لمن الديار رقمتها الجر افون مزجج ومذ وهر

مطلب مذ ومنذ

حاصل ما ذكره المصنف ان فيهما ثلاث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما من والى جميع ان كان معدودا كما رأيته مذ يوم الخميس او منذ يومنا او منذ عامنا او منذ نحن ايام كذا كما في قوله ورفع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله لمن الديار رقمتها الجر افون مزجج ومذ وهر على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جره منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله ورفع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله لمن الديار رقمتها الجر افون مزجج ومذ وهر

ش قوله والصحيح انهما حرفا جر قال ابن فلاح اذا انجر ما بعد هما فهما حرفا جره بمعنى في متعلقان بما قبلهما من الافعال وموضعهما مع ما بعدهما نصب والكلام جملة واحدة واذا ارتفع ما بعدهما فالكلام جملتان ولا موضع لجملة الثانية خلافا للسيرافي فانه زعم ان موضعهما النصب على الحال لان معنى ما رأيته مذ يومان ما رأيته منقدما وهذا ضعيف من حيث ان هذه الجملة عبارة عن الرابط بذي الحال قوله على وجوب جرهما خبر المبتدا وهو اكثر العرب تعلق الظرف هنا بالفعل الخاص اولى اي متفقون او مجتمعون على وجوب الخ وقوله وعلى ترجيح عطف عليه وكذا ترجيح رفع مذ وقوله على رفعه متعلق بترجيح خبر منذ وكذا على جره متعلق بترجيح رفع مذ قال ابن فلاح وهم المخاطبون من بفرق بينهما ويقول الاختيار جر ما بعد منذ سواء كان الزمان ماضيا او حاضرا ورفع ما بعد مذ اذا كان ماضيا وجره اذا كان حاضرا انتهى قوله ورفع عفت عجز بيت مصرع لامرئ القيس صدره لمن الديار قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان من الطويل وما قبضت عروضه للتصريع وبقيت على مفاعيلن وهي وعرفاني والاصل ان يدخله القبض فيصير مفاعلن بحذف الخامس الساكن قوله فقا خطاب للاثنين والمراد واحد وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك او اصله قفن فابدلت من النون الف ونبك مجزوم لانه جواب الامر وذكرى مصدر ذكر وعرفان اي عرفان الديار اي معرفتها كذا قال العيني ونقل الدماميني عن القاموس ان عرفان الديار معينة مشهورة والريح الدار بعينها وانمحت ايضا وروى ورسم عفت اي اندرست وآثار جمع اثر بمعنى العلامة وبروى اباته وهي العلامات ايضا والشاهد في منذ ازمان حيث وقع منذ ابتداء الغاية وجر الازمان وهو مرجح على رفعه في هذا الموضع قوله لمن الديار الخ قاله زهير بن ابي سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان الديار مبتدأ وخبره لمن مقدما ومن استفهامية ومتعلق اللام وابنا محذوف اي الديار الكائنة بعبنة الحجر قنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود وافون حال بتقدير قد اي خلون والشاهد في منذ في الموضعين فانها لابتداء الغاية في الزمان الماضي وهو قبل لان الاكثر على جرها بمن او على ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كذا قال العيني بعني ان منذ وقع في البيت الاول في سياق الماضي وهو عفت فالجر فيه راجح على الرفع وكذا الرواية في البيت وان منذ وقعت في البيت الثاني في سياق الماضي ايضا والراجح فيه الرفع والرواية في البيت بالجر فيكون مرجوحا قليلا قال والحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو منذ يوم الخميس ومنذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش والزجاجي والرماني طرفان مخبر بهما عما

بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين محذوفين ما بقيته منذ يومان مبني وبين نهايته يومان والاخفش بما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل منذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان مناسبا على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو والطائية شرح قوله ومنذ يومان قال ابن يعيش في بحث الظروف من شرح المفصل واعلم انك اذا رفعت ما بعد منذ فالكلام مبتدأ وخبر فمنذ ابتداء وما بعده الخبر لان منذ واقعة موقع الابتداء كانك قلت امدُ ذلك يومان او اول امدِ يوم الجمعة فكما يكون الامد مبتدأ كذلك ما وقع موقعه وقال بعضهم يومان هو المبتدأ ومنذ الخبر وتقدير منذ تقدير ظرف الزمان كانه قال بيني وبينه يومان والاول اظهر انتهى وقال في بحث الحروف الجارة منه والصواب ما ذهب اليه البصريون من ان ارتفاع ما بعدهما بانه خبر والمبتدأ منذ ومنذ فاذا قلت ما رأيته منذ يومان كانك قلت ما رأيته امد ذلك يومان فمنذ اجملتان واما قولك ان منذا في موضع رفع بالابتداء لانه مقدر بالامد لو ظهر لم يكن الا مرفوعا بالابتداء فكذلك ما كان في معناه وذهب الزجاجي الى ان الخبر منذ وما بعده المبتدأ واضح بان معنى منذ هنا معنى الظرف فاذا قلت ما رأيته منذ يومان كان المعنى بيني وبين لقائه يومان فكما ان مثل هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب العوان ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا وادي اصحاب الجنة انتهى قوله وقيل التقدير ربما كان يوم قال الرضي وقال الربعي ربما كان يوم محذوف كان الكثرة استعماله بعد ربما والشهور دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح انتهى وقال الشلوبيني في شرح التلخيص وقوله ربما يود الذين كفروا اسن تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذفه لكثرة استعماله بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا الخ فلا يخفى ما فيه من التعسف كذا قال الشمني قوله وقيل لا بحذف الكاف وقد سبق في حرف الكاف ما يتعلق بهذه المباحث الكثيرة قال الثالث الباء كقوله فلان ضربت لا لتخيير جوابا لهما قد نرى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التقليل في نحو واوكزوه كما هذا كم والظاهر ان الباء والكاف للتقليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف والباء باق للتقليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وهي كانه لا يفلح الكافرون وان التقدير عجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في السبب معنى التكثير لا التقليل الرابع من كفول ابي حية وانما نضرب بالسيف هامهم لنضربهم خربة قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله وكنت عليها والفتيين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة قوله فلان ضربت بمعنى ضربني الخفيف لم ار في قائله وسياتي والشاعر يخاطب المبتدأ فيقول فوالله لان ضربت والله موطئة وان شرطية وقوله لا يخبر في محل النصب جزم ضربت اي ضربت غير مخبر جوابا بقال كلمته فما احار الي جوابا اي ما رد جوابي قال السيوطي وجوابا مفعول وقيل تمييز اي من حيث الجواب وقيل مفعول له وعلى هذا يكون لا يخبر من حار يحار خيرة وليما جواب الشرط والباء الجارة وخلت عليها ما والكافة واحدثت فيها معنى التقليل وبري بالبناء للمفعول انتهى مرتبا عليه ان اللام لا تدخل جواب ان الشرطية كما تقدم في بحث لام الجواب فالاولى ان يقال انها تاكيد للام الاول وله نظائر وسمعت الاشارة اليها في آخر بحث لو حيث اورد المصنف قول الشاعر اما والذي لو ما فلم يخلق النوى بيني غبت عن عيني لما غبت عن قلبي فليتنف اليه وقال الشمني الجواب يعني جواب الشرط محذوف اي لم يفرج هذا في فصاحتك والمذكور بعد الواو وسبب ذلك الجواب المحذوف انتهى وفيه منذوحة عن الوجه المردود مكانه مال اليه لهذا اي ان مرت لا ترجع جوابا لمن يكلمك فكثيرا ما ترى وانت خطيب والروية بصيرية بتجدي بواحد وهو نائب الفاعل لا تر

ترى مبنى للمفعول وقوله انت خطيب جملة حالية قال الدماميني معناه فكنيرا ما ترى وانت خطيب لسان الحال
لا لسان المقال فان من نظر الى قبرك بذكر ما انت عليه في حال الحياة وما صرت اليه بعد الممات فكأنه
وانفظ فجعل ذلك خطابة عنه على طريق التجوز كما قال بعضهم في وزير قتل وصلب شعر وكانت في حياتك الى
عظات ه وانت اليوم اوعظ منك حيا ه ولجعل ان يريد فكنيرا ما رؤيت في حال الحياة خطيبا الا انه
غير بالمضارع لارادة استحضار الحال انتهى فيكون على طريقة قول الحماسي ه فان نحن مجوز انفا فاتما ه
اقامت بعد الوقوف وقوفه وان لم يكن على صيغة المضارع وقال الشمني وافهم المضارع وهو ترى مقام الماضي
انتهى وهو الظاهر كما قدمناه قوله وان ما الكافة بفتح ان عطف على الضمير المنصوب في ذكره فانه قال في
التسهيل وتحدث في انبأ الكفة معنى التغبيل وقد تحدث في الكاف معنى التغبيل انتهى اى تحدث
ما الكافة قال ابو حيان في شرح التسهيل قال ابن مالك وبحدث ما الكافة في انبأ معنى ربما فمعنى
يما قد ترى وانت خطيب ربما قد ترى وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى ولكن اجتمعت توكيدا كما اجتمعت
عن وانبأ التي بمعناها في قول الشاعر ه فاصبحن لا يسألنه عن بمانيه انتهى ملخصا وما وجب ايضا ان
ما كافة وانها حدث معنى التغبيل غير صحيح بل ما في ذلك مصدرية وانبأ للتعجيب المجازية والمعنى على التكثير
لا على التغبيل والفعل الذي يتعلق به انبأ محذوف وجوبا لانقطاعه اجاريتك جوابا بربوبيتك وانت
خطيب ومعنى التعجيب فيه ان سبب حرسه بالموت كونه خطيبا في الحياة اوذينا عن الحياة الموت او مصير
كل حي الى الممات انتهى كلام ابي حيان قوله مع انبأ معنى التغبيل بالغاء لانبأ بالعين المهملة كما نبههم بدل
عليه قوله بعد ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التغبيل بخلاف قوله في الكاف معنى التغبيل فانه بالعين
المهملة وكذا قوله والكاف للتغبيل وكذا وانبأ يأتي للتغبيل قوله وقد تسلم اى سلم ابن مالك الخ فقدم
بانان المسلمان في حرف انبأ وحرف الكاف على وجه البسط والتفصيل وكذا الانبان الكريمتين قوله مع
عدما يعني فاو اسلم معنى التغبيل فيهما بدون ما فالمانع من الحمل عليه مع وجودها قوله وان التقدير
اعجب على صيغة المضارع المتكلم عطف على قوله ان كلا من الكاف قال شهاب الدين في اعراب
قوله تعالى وى كانه لا يفلح وى كلمة برأسها وهي اسم فعل معناها اعجب اى انا والكاف للتغبيل وما
وما في خبرها مجرورة بها اى اعجب لانه لا يفلح الكافرون وقد سبق خلاف ابن الحاجب في المسئلة فلتنظر
الى اول بحث الكاف قوله ثم المناسب هذا ملتقط من كلام ابي حيان كما سبق آنفا لانه في مقام المدح
فالاولى ان يحمل على التكثير وهو ظاهر قوله وانا لمما يضرب صدر بيت من الطويل لابي حية قال السيوطي
ابو حية النميري اسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كثير ابن جناب شاعر مجيد ادرك الدولتين
الاموية والعباسية فصيحا زاجرا من ساكني البصرة وكان اهوج جبانا بخيلا كذابا وقيل انه كان يصرع
وكان اجبن الناس وخل بلدة الى سنة كلب فظنه لصا فوقف بئرا فخرج الكلب الحمد لله الذي سخرك
كلبا وكفاني حربا انتهى وقد مضى بعض ترجمته في حرف الحاء المهملة وعجز البيت ه على رأسه نطفي اللسان
من الفم ه الكبش سيد القوم والمعنى على هذا وانا لنضرب سيد العكر وكبش الكتيبة خربة على رأسه وقوله
يطفي اللسان من الفم صفة لضربة اى تطفي تلك الضربة لسانه من الفم على ان اللام بدل عن الاضافة
والمعنى اللسان من الفم كناية عن القتل للزومه اياه قوله وقوله وضنت بضم بيت من الكامل وجدناه
قائله ولا سايره وضنت كعزت بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع والاصل فيه اللزوم وقد يضمن
بمعنى على صيغة الخطاب والضنين بمعنى البخيل فكما جعل الانسان محلوفا من العجل والبخيل محلوفا من البخل
مبالغة في ادعاء قوة هذين الوصفين فيها جعل الشاعر قوته محلوفا من الضرب المخصوص لوفوره فيهم
كانه كان ماؤتهم واصلهم الذي خلقوا منه ومثله في المبالغة من جانب النفي قوله عليه الصلوة والسلام

والسلام ما انا من دبر ولا الدبر مني والدال للعقب قال واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما
افنان رأسك كالثغام المخلس ه وقبل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة
ولانها لو لم تكن مضافة لتنونت والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذا اتى راكب على جمله وقيل ما
زائدة وبين مضافة الى الجملة وقبل زائدة وبين مضاف الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اى بين اوقات
نحن بالاراك والاقوال الثلثة في بين مع الالف في نحو قوله فبينا نسوبين الناس والامر امرنا اذا نحن
فيهم سوقة ليس نصف والثالث والرابع حيث واذ وتضمان حينئذ معنى ان الشرطية فتجزمان فعلين
شرح قوله اعلاقة بمثناة من ابيات الكتاب من الكامل مضى في اول ما الكافة واواخر ما المصدرية العلاقة بكسر
العين ما يتعلق في الحموت كعلاقة السيف والسوط وبالفتح ما يتعلق في المعاني قال الجوهري والعلاقة بالفتح
علاقة الخصومة وعلاقة الحب قال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس انتهى
وقال الثغام بالفتح نبت يكون في الجبل ابيض اذا يبس يقال له بالفارسية درمنه سپيد وشبهه بالشيب
المواجهة لفاسه قال المرار الاسدي الشاعر يخاطب نفسه اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس
وقال قولهم اخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس رأسه اذا خالطه سواده البياض والخلس الاسمط
انتهى وقال السيوطي هو للمرار والفقعسي وهو خلاف ما ذهب اليه الجوهري كما تقدم آنفا وعلاقة منصوب
بفعل مضمر والهمزة للتوبيخ على حد قوله اطربا وانت قنسري والافنان جمع فنن وهو الغصن واراد هنا
وبايب رأسه قال الدماميني الوليد تصغير الولد وهو الصبي وافنان رأسك اطرافها ونواصيها وهو في
الاصل جمع فنن وهو الغصن والمخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من قولك اخلس النبات اذا اختلط رطبه
بيابسه وكان الشاعر وصفه بذلك ليقع التشبيه في موقعه من حيث لم يكن كمل بياض شعره وانما صار
اسمط وزبياض واسود والثغام اذا اخلس كان فيه بياض وغير بياض وهو يخاطب نفسه وعلى هذا
فالخطاب من رأسك مفتوحة وام الوليد مفعول بمحذوف اى التعلق ام الوليد علاقة لا منادى كما ذهب
الى بعض الاوهام انتهى وقال السيوطي قال يوسف بن سيراني وقيل ان الرواية الصحيحة ام الوليد
بالتكبير ويكون مزاحفا وانما جعلته الرواة بالتصغير لانه احسن في الوزن انتهى اراد الجزء ان ثلث المصرع
الاول يبقى سالما من الزحاف على مفاعلن اذا صغر وعلى رواية التكبير ينقلب الى مفاعلن والبيت
لا يخرج عن الوزن ولكن يقع فيه الزحاف وهذا الزحاف لا يعد قبيحا ولا عيبا فلا حاجة الى تغيير الرواية
الصحيحة لاجله قوله وقبل ما مصدرية كما نقلناه عن ابي حيان فانه اورد البيت مثالا لوصل ما المصدرية
بالجملة الاسمية قوله بينما نحن الخ هذا البيت من شواهد العروض يمثل صاحب خزينة تقدم ترجمته في اوائل
هذا الموضوع وهو من الخفيف عروضه وضربه محبونا ان تقطيعه هكذا بينما نح فاعلاتن نن بل اراكا مفاعلن
لمعن مفعلن ه اذ اتانا فاعلاتن وكبر علا مفاعلن جملة فعلن ه ووقع في كتب العروض بالعقيق مكان بالاراك
والباقي نابالاراك بمعنى في وهو في محل الرفع خبر نحن والاراك هنا اسم موضع بعينه ويطلق على قطعة
من الارض وشجر السواك ايضا ولا وجه لقول الدماميني والكل في البيت ممكن قوله والاقوال الثلثة
مبتدأ قوله في بين خبره اى اقوال الثلثة المذكورة هي في بينهما موجودة في بين مع الالف لان الالف
مثل ما في الكف عن الاضافة قال الرضي ولما فقد الى اضافة بين الى جملة والاضافة الى الجملة كلا
اضافة زادوا عليها ما الكافة لانها كيف المقتضي عن الاقتضاء او شبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون
الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه انتهى بعبارته قوله في نحو قوله تعالى كان حقه ان يقول قولها
مسببا ان البيت لبنت النعمان بن المنذر ولكنه قد ذكر مثله بتأويل من قال وقد سبق فتذكره
قوله فبينا نسوبين الناس من بين مع الطويل وبعده ه فاف لدنيا لا تديم نعيمها وتغلب تارات بنا

ان وما ولا فاذ غمت النون فى الميم وما زائدة فى اللفظ لا حكم وقد امالت العرب لاماله حقيقة ومعنا بان لم يفعل هذا فليكن هذا انتهى وهذا المحاتى تخرج آخر لهذه الكلمة والمصنف نقل عبارة الكتاب فان سيبويه قال فيه قولهم اما لا فكانه يقول افعل هذا ان كنت لا تفعل غيره وقال السيرافى فى شرحه قولهم اما لا فافعل هذا على معنى ان كنت لا تفعل غيره فافعل هذا ثم زيدت ما المحاتزاد فى حروف الجزاء ثم حذف الفعل لكثرة هذا فى كلامهم وصارا مع لا كالشئ الواحد عندهم فاجازوا فيها الاماله ولو انفردت لم تجز فيها الاماله انتهى كلام بعبارته قوله لو ابا بين هبيب من المنسرح قال المبرد فى الكامل ابان جبل وسما ابانان ابان الاسود وابان الابيض قال كان المهلهل نزل فى اخر فريهم حرب البسوس فى جنب ابن عمرو بن علة بن مالك وهو من جنب حى من احيائهم وضيع مخطب منبته ومهرت اذا فلم يقدر على الامتناع فرزوجها وقال انكحها فقدها الاراقم من جنب وكان الحيا من ادم لو ابانين جاء يخطبها خرج ما الف خاطب بدم هان على نغلب نقيب اخ بنى المالكين من جشم قال الجوهرى وجنب حى من النمر قال مهلهل زوجها فقدها الاراقم من جنب وكان الحيا من آدم وقال الاراقم حى من نغلب وسم جشم وقال ايضا وجشم حى من نقلب وهم الاراقم انتهى كذا قال السيوطى وقال الدمامينى امابان جبلان يقال لاحدهما متالع تتيم مضوفه وشناة فوقيه وعين مهملة والاخر ابان فهو من باب التغليب كالقمرين ومزمل عطفى يعنى ان هذه المراة عزيزة القدر شريفة النسب لانها لها مثل هذا الرجل حتى انه لو جاء يخطبها بهذين الجبلين العظيمين او اهلها على حذف المضاف لم ينقص اليه بل شيخ وجهه وسال وده حتى ذكر الفه وعطاه انتهى وعلى روايته خرج ما بضا والمعجمة والراء والجيم بمعنى ضبع قال الجوهرى يقال جرح الفه بدم اذا دماه قال مهلهل لو ابا بين جاء يخطبها خرج ما الف خاطب بدم انتهى والاستثنا به بقوله ما الف فان ما مبهما وقف زائدة بلا عوض بين الفعل ومرفوعه وهو الف خاطب لانه نائب فاعل زمل او خرج على الروايتين قوله انوارا سرع ماذا تقدم فى ماه الاستفهامية شرح اللبيب قوله وبعد الناصب والرافع لا يقال ان المصنف قال ماه الكافة عن عمل النصب والرفع هى المتصلة بان واخواتها وبنها منها فيلزم ان يكون ما المتصلة بها كافة لانا نقول ان ما الكافة تدل على ان واخواتها ولكن قد تدخل على بعضها ما الزائدة غير الكافة وهى ليست وقد سبق الاختلافات الواقعة فى ما الواقعة بعد الحروف المشبهة بالفعل فليتلفت اليها حتى اشكالات كثيرة واعلم ان ما غير الكافة وغير العوض قد تزاد بعد الفعل الطالب للنصب كقول الحماسى ان امس ما شيخا كبيرا فطاول ما عمرت ولكن لا ارى العمر ينبع قال الامام المرزوقى قوله ما شيخا ما زائدة للتاكيد وقد تزاد بين قد والفعل كقوله وقد ما هاجنى فارزوت شوقا بكاجاشين نجا وبان اى وقد هاجين وسياتى اللبيب فعلى هذا ينبغى للمصنف ان يذكره ولعله لم يظفر به من يهدى الله فهو المهتد وهذه من خصائص هذه الادوات قوله وقول الاعشى متى ما تاخى تقدم اللبيب فى ضمن قصيدة فى مدح نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم للاعشى عند اوآخر معالى اللام الجارة وهو المراد بابن هاشم وتاخى بضم التاء وفتح الخا وسكون الياء مضارع اخ مبنيا للمفعول وبلغى مضارع معلوم من الايبه اذا وجدته نخاطب به النائمة ايضا وقوله تراخى جواب الشرط وبلغى عطف عليه وسما مجزوما ان ولهذا سقط نون المخاطبة فى الافعال الثلثة والاصل تناخين وتراخين وتبلغين والفواضل جمع فاضلة وهى اسم للدرجة الرفيعة كذا نقل عن القاموس والندى بفتح النون والقصر الجود قال الدمامينى ولا يخفى ان بذا منصوب على انه مفعول بلغى فان قلت ابان المفعول والنون يتغير فى حالة الوقف بالصحيح فيفصل بين المنصوب وغيره فيكون الالف فى نحو هذه عصا وضرب بعصا بدل لام الكلمة والتنوين محذوف وفى نحو كسرت عصا بدل التنوين والتى هى بدل اللام المحذوفة كتبت بذا فى اللبيب بالالف وكذا اذا وقفنا برأى المازنى فى ان الالف بدل من التنوين فى الحالات كلها واما على رأى ابى على والكسائى فى ان الالف هى بدل لام الكلمة فى جميع الاحوال فيكتب بذا ايضا بالالف لانه ذوات الواو ويدل

ونصرف قال ابو تمام فى باب الادب من الحماسة انهما لحرقة بنت النعمان واسنده ابن الشجرى لهند بنت النعمان حيث قال فى امالية وخلت هند بنت النعمان على المغيرة بن شعبة امير الكوفة فى زمن معاوية فذكرت لها عن جاريتها فانشدت قوله تنصف اى تستخدم والمصنف الخادم ومعنى البيت بينا نحن نديرامر الناس بامرنا زيد وطاعتنا واجبته انقلب الامر وصرنا سوقة تخدم الناس والسوقة دون الملك من الرعية وقوله والامر امرنا اى لا يدفع ايدينا والعامل فى بينا ما فى اذ من معنى المفاجاة قال السيوطى وقال ابن عساكر لما قدم سعد بن ابى وقاص العراق سنة اميرا اتته حرقة بنت النعمان بن المنذر تطلب صلته فى جوار كلمن على زيها قال لتكن حرقة فلن هذه فقال انت حرقة قالت نعم فتذكرا ركب استهما ابن الدنيا دار زوال وانها لا تدوم على حال وتنقل باهلها انتقالا وتفهم بعد حال حالا انا سلوك هذا المضرفلك يحيى اين خراجه وطيفا اهله مدى المدة وزمان الدولة وكذلك الدهر ما بعده ثم انشدت هذين البيتين فقال سعد فقال الله عدى ابن زيد كانه ينظر اليها حيث يقول ان للدهر صولة فاخذرنها لاثبين فدامت الشدور اكرها سعد واحسن جايزتها قوله ليس ننصف اى ليس شان نحن ننصف على صيغة المتكلم المجهول من الانصاف يقال نصف زيد عمروا اى اعطاه النصفة والعدل قال الدمامينى وقع ننصف فى هذا المحل فى نسخ المغنى التى راينها من الانصاف وفى ليس ضمير الشان وقد انشد المصنف ثانيا فى حرف الالف الاتى على غير ذلك ننصف مكان ليس ننصف وهو مضارع تنصف اى خدم وعلى هذا الوجه انشده الجوهرى فى حرف الفاء فى مادة نصف انتهى ولكن النسخ التى راينا ها اكثرها موافقة لما ذكره هنا من الانصاف لا من التنصيف نعم فى موضعين من الصحاح وفى الحماسة تنصف وسياتى فى باب الالف وقال الشمنى وننصف بنونين اولهما مضمومة مضارع انصف وروى تنصف اى تخدم قال فى الصحاح تنصف اى خدم قالت حرقة بنت النعمان بن المنذر وانشد البيت انتهى وكذا انشد ابو تمام فى الحماسة اذ نحن منهم مسوقة تنصف وقال المرزوقى وصرنا سوقة تخدم الناس والنصف الخادم انتهى قوله والثالث والرابع هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر قوله حيث واذ وقد تقدم البحث عنها فى حرف الهمزة وحرف الحاء وكون ما فيها كافة واعلم ان المصنف لم يذكر ما الكافة التى لا تستهما وقد ذكرها فى حرف السين فكان ينبغى ان يذكره هنا ايضا وسيذكره فى ما الزائدة انتهى كافة عند الفارسى قال وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض فى موضعين احدهما فى نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجئ بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسى وابن جنى لما لا لكان والثانى نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك ستان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو ابا بين جاء يخطبها زمل ما الف خاطب بدم وقد مضى البحث فى قوله انوارا سرع ماذا با فروق وان التقدير انفارا سرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو لبثما زيد قائم وبعد الجازم نحو اما تنزعنك من الشيطان نزغ واياما تدعوا فله الاسما الحسنى منى ما تاخى عند باب ابن هاشم تراخى وبلغى من فواضله قوله وحذف الجار وكان حذف كان ههنا على طريق الوجوب لئلا يلزم جمع العوض والمعوض عنه قال الرضى ويجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله اباشة اما انت والنفر فان قومى لم ما كلهم الضبع اى لان كنت تحذف حرف الجر جوازا على القياس ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة ولا يستند ذلك الى سماع انتهى وقد ذكر المصنف هذا البحث فى اخر بحث اما المفتوحة المشددة من حرف الهمزة فليتلفت اليه قوله افعل هذا اما لا قال ابن الاثير فى النهاية هذه الكلمة ترد فى المحاورات كثيرا وقد جاءت فى غير موضع من الحديث منه فى حديث بيع الثمر اما لا فلا يبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر واصلها ان

قولك ندوت اذا خذت الا انه لو كان ماخوذا من ذوات الياء كنت بالنيا انتهى وكل ما ذكره من المقدمات صحيحة لا غبار عليها الا ان قوله لو كان ماخوذا من كلام العيني وقد اورده السكري كما تراه فانظر فلا شاهد فيه على وخول نون التاكيد في اسم الفاعل انتهى كلام السيوطي اريت اصله ارايت والاصل وبضم الهمزة الناعم والمرجل بالجيم المزين من رخلت شعره اذا سرحته وقبل بالخاء المهملة وهو يريد ويصور عليه الرجال ومعنى المزين ايضا والشاهد في قوله افاعلن حيث اوخل فيه نون التاكيد وهو اسم الفاعل وهذا ناور وانما سوغها شبهه الوصف بالفعل والمعنى بل انتم فاعلون فاجراه مجرى تفعلون وقال ابن جني ودل هذا على ان نون التاكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل قال العيني وفي ما قاله ابن جني نظر لان هذا لا يلتفت اليه لندوره قلة ولا سيما الشاعر فانه مضطر انتهى بعبارته الضعيفة وقال الدماميني قبل هذا البيت اريت ان جاءت به الصلوات الخ هذا على تقدير كل شطر من المشطور بيت ثم قال اريت اصله ارايت لكن حذفت الهمزة تخفيفا قال الشاعر صاح ترى ظبيا او سمت براع ردي الضرع ما فري في الحلاب وقال ابو الاسود الدولي ايت امراه الكف ايكة اتاني فعال النحذل خيلا وقال آخر رئيك ان منعت كلام ليلى اتمنعني على ليلى البكاء والاصل وبضم الهمزة العضبن الناعم والمرجل الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جارة هذه المراة بشاب يتزوجها رجل والشعر حسن اللبس كالغصن الناعم امرا باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه نبكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله افاعلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله افاعيل اناً فحذف همزة انا اعنيا طاء ثم ادغم النون في نون انا على حد قَالَتْ هُوَ اللّٰهُ رَبِّي كما قيل فيه نعم القول تاكيد الاسم بالنون الثقيلة في قوله بايت شعري عنكم حنيفا اتاهرن بعد السيوفا فتحتم ولا تبالي فيه هذا الاحتمال وحنيف ترخيم حنيفة وهي قبيلة وحرف الندا هنا محذوف وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التاكيد به يبنى شبهه بفعل الامر فانه اقصد الافعال فهذه النون او ملحقة بالشرط وامثاله من الافعال فانها ملحقة الا بشرط هذا ما لم ار فيه نصا ولكن يسمح شبوحنا بتدوين البيت الذي اورده المصنف بضم اللام من قائلن ولم اقف عليه منقولا كذلك في كتب معتمدة فان ثبتت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان العربي لا يلتفت عند الحاق هذه النون المتصلة به لكن سيال جنبذ لم اعرب مع قيام شبهه المقتضي للبنا انتهى كلام الدماميني يشقوزه ثم اراد انه اذا بني على الفتح كالمضارع فلم يضم علم انه معرب وهذا منه بنا على ان قائل مغزو والمراد به المخاطب في قوله ارايت اي انت قائل ايها المخاطب والضمة علامة الرفع ولو كانت حركة البنا لغلغت كما في قوله وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ اِنِّي فَاعِلٌ ذٰلِكَ لكن المفهوم من كلام العيني والسيوطي ان يكون قائلن خطابا بجماعة فلا يلزم ان يكون الحركة اعرابية بل هي مبنية على الضمة كما في قوله تعالى لَتُبْلَوُنَّ اللّٰهُ ليدل على الواو المحذوفة قوله فانزل سكينة علينا اي قول عبد الله بن رواحة الصحابي الجليل الذي سماه النبي عليه الصلاة والسلام سيد الشعراء تقدم ترجمته وتقدم بعض ابيات هذه الرجز في الجنب اذا وهو قوله ولحن عن فضلك ما استغنينا وهو غير مذكور في صحيح مسلم وفي بعض روايات مسلم والثبتين مكان فانزلن وفي بعضها وانزلن بالواو ومكان الفا هذا الرجز وفي بعض روايات مسلم وترسبقه اشطار وفي بعضها شفع ستة اشطار وقد ارتجز بها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق هكذا والله لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا وان الاولى قد بغوا علينا اذا ارادوا فتنة ابينا وارتجز بها يوم حنين عامر بن الاكوع هكذا اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فاغفر فداء لك ما اقتفينا وثبت الاقدام ان لاقينا والقين سكينة علينا انا اذا صيح وبالصياح عولوا علينا كذا في صحيح مسلم وفيه الا بطاء وهو مكرر القافية وهو معدود من عيوب القوافي فكانه

فكانه مفتقر في الرجيز دون القصايد قوله الا فعل التعجب الخ استثناء من قوله يؤكد بها صيغ الامر مطلقا فان صيغة افعل التعجب اذا خلت فيها مثل قول كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول قوله وشد قوله فاخر به بطول فقر واحريا عجز بيت من الطويل صدره وسنبدل من بعد عضبي حريذا قال العيني يجوز ان يكون الواو في وسنبدل للعطف او للترتيب وعضبي بفتح العين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة وهو المانيه من الابل وقال القالي عضبي بالياء اخر الحروف وفي كتاب ابن ولاد بالنون موضع الياء وهو تصحيف وقع وحريذ مفعول سنبدل بضم الصاد وفتح الراء قطعة من الابل نحو الثلثين صغرها للتقليل واشاهد فيه امران احدهما مراوفة احرى به لما ثبت فعلية نحو اسمع بهم وابصر واحر به والآخر توكيده بالنون فان اصل احريا آخرين ابدلت النون الفا والتقدير واحرين به حذف به لدلالة الاول عليه والتكرير للتاكيد انتهى قال الجوهري في مادة غ ح ذ ب العجمة عضبي مانية من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الالف واللام وانشد ابن الاعرابي وستخلف من بعد عضبي حريذة فاخر به بطول فقر واخريا قال اراد النون الخفيفة فوقف انتهى الا انه قال وستخلف مكان سنبدل وقال والصرمة القطعة من الابل نحو الثلثين قال الشمني واحريا بجاء مهملة وراء قال في الصحاح ويحدث الرجل الرجل فيقول اجرى ان يكون كذا وهذا الامر محراة اي مقمنة مثل محراة وما احراه مثل ما اجباه واحر به مثل راج به وقال في مادة ح ر ج والحجى العقل وهو حجى ذاك على فعيل اي خليق وحج بذلك وحجي بذلك كله بمعنى الا انك اذا فتحت الجيم لم تثن ولم تجمع ولم تؤنث كما قلنا في قمن وكذلك اذا قلت انه الحجى ان يفعل وكذا اي ملقنة وانها الحجاة وما اجباه وحراه لذلك الامر اي ما اخلقه واجح به اي اخلق به انتهى قال السيوطي قال المصنف الناس في انشاد هذا البيت في موضعين في عضبا وفي احريا فقبل عضبي بالياء الموحدة واحريا بالنون التحتية وعليه صاحب الصحاح قال في باب الياء الموحدة عضبي اسم مانية من الابل وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام ثم قال اراد النون الخفيفة فوقف اي اراد الشاعر ان يقول اخرين بالنون الخفيفة التي تدخل آخر فعل الامر ثم تقلب الفا حال الوقف وقيل انشد عضبي بالنشاء النحتية واحريا بالموحدة وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في اصلاحه وقال ابن السيرافي في شرحه اراد وربت ان كان ماله قليلا بعد ان كان كثيرا فاحر به تنجب كما تقول اكرم به يريد ما احراه ان يطول فقره وقوله احريا بنجب من قولهم حرب الرجل اذا ذهب ماله او اذا قل قال المصنف وعلى هذا فلا تاكيد ولا نون وخرج البيت من ايدينا ثم قال لم يذكر في الصحاح بالكسر الا بمعنى اشتد غضبه واما حرب بمعنى اخذ ماله فبالفتح وقد حرب ماله على ما لم يسم فاعله انتهى وصريمة تصغير صرمة بكسر الصاد والهمة وسكون الراء قطعة من الابل نحو الثلثين صغرها للتقليل والمعنى فلانا حري اي بفعل كذا اي جدير ولا بد هنا كلام السيوطي قوله ولا يؤكد بها الماضي قال ابن فلاح لوجهين احدهما انه تخفف وثبت فلا يحتاج الى تاكيد والثاني ان النون في تفعل بمنزلة التنوين في الاسم والماضي بعيد من الاسم فلا يؤكد لمشابهة التنوين قوله وامنن سعدك يجب من الكامل وسعدك خطاب لمحبوبته والمقيم من به الحب اذا اشتد اي تجوده وذلله والصبابة المحبة والعشق والدام متعلقه بجانحا والجانح من جنح اذا مال المنه قوله تعالى وَاِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وجواب الشرط محذوف والتقدير لو رحمت منيما ادام الله سعدك قال العيني والاصل في لو ان يليها ضمير رفع نحو لَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ ولكن جاء قليلا لولاك ولولاي ولولاه خلافا للمبرد ثم عند الجمهور انها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهي الجملة التي بعده وهي لم يك نحمل والضمير فيه يرجع الى المتهم والشاهد في وامنن حيث اوخل فيه نون التاكيد وهو فعل ماض وهو شاذ انتهى ولم يذكر قائل البيت في الشواهد الصغرى وقال في الكبرى لم اقف عليه وقال السيوطي وجواب لو دل عليه الجملة قبلها وهي دعائية والبيت اورده المصنف شاهدا لدخول نون التاكيد في الماضي شذوذا وقال ان الذي سهله كونه بمعنى الامر وفيه شاهد لدخول نون التاكيد في الماضي شذوذا وقال ان الذي سهله كونه بمعنى الامر وفيه شاهد على ابطاء لو لاصبر الجر وثالث على حذف لو لئلا يمكن لاجتماع شرطه قوله والذي سهله الخ يعني افعل اراد بافعل الامر الذي

هو مدلول صيغة افعل كذا قيل فى تعريف الامر هو قول القايل لغيره على سبيل الاستعلاء افعل حتى يشمل المبدات واسما
الافعال والمضى والذى يسهل تاكيد الماضى بالنون فى البيت ان دام فيه بمعنى الامر وبهذا يندفع اعتراض الدماميني
حيث قال لو قال بمعنى ليفعل لكان اولى اذ فاعل دام فى البيت اسم ظاهر ولا يرفعه افعل فلا يحل محله هنا خلافا
لبعضهم انتهى قال واما المضارع فان كان حالا لم تؤكد بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا فى نحو وتالله لاكيدن اصنامكم
وقريبا من الوجوب بعد ما فى نحو واما تخافن من قومك خيانة فانبذ اليهم وذكر ابن جنى انه قرئ فاما ترين بياسكنة بعد ها نون
الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار فجنها شذوذا ان ترك نون التاكيد والاتيان بنون الرفع مع الجازم وجواز
كثير بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا فى مواضع كقولهم ومن عضه ما ينبتن شكيرها شاذ قوله فان كان حالا
لم يؤكد قال ابن فلاح لشذلة اوجه احدها ان المراد ما تؤكد الحمل على ما لم يقع حتى يقع والحاضر فلا تحقق فيه طلب الوقوع
والثانى انه لتحقق وقوعه لشبهه الماضى فى تحقق الوقوع فلم يؤكد كالماضى والثالث انه شديد الشبه باسم الفاعل ولذلك
لا يدخل عليه من عوامل الفعل شئ سوى ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم ولكان اسم الفاعل لا يؤكد بهما كذلك ما كان
شديد الشبه به انتهى قوله وان كان مستقبلا قال ابن فلاح واما المستقبل فانهما يدخلان فيه لتحققه بوقوعه مواضع الامر والنهى و
الاستفهام والدعاء والشرط المذكد بما والتخصيص والتمنى وجواب القسم فلوخلا فى غير هذه الثمانية
فشبهها بها واتما اكد مع هذه الثمانية لان فيها معنى الطلب الذى يتعلق بغير الموجود ولم يدخلا فى الخبر وان كان
مستقبلا نحو يقوم زيد غدا لعدم الطلب المتعلق بالمستقبل لان الطلب يحمل على التاكيد رغبة فى تحصيل المطلوب
وهذا المعنى معدوم فى الخبر فلم هذه الثمانية منها ما يلزم تاكيده وهو جواب القسم ومنها ما هو مختلف فيه وهو
الشرط المؤكد بهما ومنها ما يجوز فيه التاكيد وعدمه التاكيد وهو الباقى فى قوله اكدبها وجوبا قال الدماميني قسم المصنف
فى توضيحه على الاقتضاء المضارع بالنسبة الى تاكيده بالنون الى خمس حالات احديها ان يكون تاكيده بها واجبا
وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا للقسم منفيا بلن نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف او التقدير لا تفتأ او كان
حالا كقراءة ابن كثير لاقسم او كان مفصولا من اللام مثل وليكونن من الصاغرين او قليلا الى الله تحشرون والثانية ان يكون
قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تثقفن فاما ترين ومن
ترك توكيده قوله ما يصاح اما تجدنى غير ذى جدة فما التخلى عن الخلان من شيمى وهو قليل وقيل بخفض ما للضرورة
وان لغة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون
قليلا وذلك بعد لا النافية او ما الزائدة التى لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة وقوله ومن عضه ما ينبتن شكيرها وقوله فقلبا به ما يحذرنك وارث الخالة ان يكون اقل وذلك
بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من تثقفن منهم فليس بآب قلت وقد اهمل المصنف
فى المغنى ذكر هذا القسم الاخير وكانه اذا وبالقريب من الوجوب التاكيد الذى كثر استعماله جدا الحيث لا يغتفر
على تركه الا نادرا وقد عرفت انه جعل فى كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحذرنك زائدة ولا ادرى ما الوجه الذى عين ذلك
او يحتمل ان يكون ما فى ينبتن نافية ودنى يحذرنك مصدرية والتقدير فقبلا به حذر الوارث اياك الى هنا كلام
الدماميني قوله وقريبا من الوجوب بعد اما قال ابن فلاح وقد اختلف فيه مذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه فى
لزوم النون حكم القسم طلبا لمشابهته تاكيدها تاكيدها وذهب ابو على الى انه لا يلزم التاكيد بل يجوز بمنزلة
الامر والنهى واحتج بكثرة ما ورد فى الشعر من غير تاكيد انتهى وسياتى بعد اسطر بسبب اتى وريد غاريا عن التاكيد
قوله وذكر ابن جنى قال شهاب الدين وقراء ابو جعفر قارى المدينة وشيبة وطلحة ترين بياء ساكنة ونون
خفيفة قال ابن جنى وهى شاذة فلت لانه كان ينبغى ان يؤثر الجازم فيحذف نون الرفع فلم يؤثر هنا شذوذا وهذا
نظير قوله لم يوفون بالجار فجنها ولم يوفون بالجار فلم يعل لم يوفون بالجار فلم يعل لم وابقى نون الرفع انتهى كلام شهاب الدين
ومن سقوط نون الرفع بما قول ابن وريد فى مقصورته اما ترى راسى حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى قوله على حد

على حد قوله لم يوفون هذا بعض مبنى الشذوذ المصنف كاملا فى فصل لم ولكننا عليه فيه قوله نحو ولا تحسبن الله غافلا
لانها نهيه والفعل بعدها فى موضع جزم ولكنه مبنى لنون التاكيد المباشرة وقبل لاشتراط المباشرة فنحو لتبلون مبنى الجا
وقبل الجميع معرب تقديرا والمختار الاول كذا قال المصنف فى شرح ابن معط وتم قال وتوكيد الفعل بعد لا جايز فى النثر
بالاتفاق ان كانت نافية نحو ولا تحسبن الله غافلا وقول كعب فلا يغرنك ما منيت وما وعدت وخاص بالشعر
عند الجمهور ان كانت نافية كقوله فالله لا يجدن المرء مجتنبا واجازه ابن جنى وابن مالك وغيرهما فى النثر تمسكا بظاهر
قوله تعالى لا يحطمنكم سليمان وقوله واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا الآية انتهى قوله كقولهم ومن عضه ما ينبتن شكيرها
عجز بيت من الطويل لم نقف على قائله العضه على وزن العده واحدة العضاه وهى شجرة عظيمة لها شوك وتنبت على
وزن منبر وشكيرها فاعله والضمير الى عضه والشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها قال العينى كل من ذكر هذا
من الشراح قال وقولهم اى وقول جنابى الامثال ومن عضه الخ وليس كذلك فانه بيت شعر وصدره هذا
اذا مات منهم ميت سرق ابنه والدليل على ذلك قال الجوهرى الشكير ما ينبت حول الشجر من اصلها قال
الشاعر ومن عضه ما ينبتن شكيرها وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا ينبع منه ما يشبهه والمعنى هنا اذا مات
الاب سرق الولد شخص والده فصير كانه هو واصل العضه عضهه فحذف منها الهاء وهو كل شجرة عظيمة لها شوك
والشاهد فيه فى قوله لا ينبتن شكيرها حيث اكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة ما انتهى ورواية الجوهرى لا تنبت
مكان ما ينبتن وكذا ورده العينى بخلاف رواية المغنى قال ابن الناظم وهو نون زائدة ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد
فحرج نون حسن لانها اصل ونون صبغن للطفيلى لانها متحركة ونون ينكمد والكسر لانها غير اخر ونون لسفعن
لانها للتاكيد وقاعدة خمسة نونين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلما بقيامه على اصله وانه
لم يشبه الحرف فبنى ولا الفعل فيمنع الصرف وتسمى نونين الامكنة ايضا ونونين الصرف وذلك كزيد
ورجل ورجال ونونين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب
اسم الفعل السماع كصه ومه وآمين وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءنى سيبويه وسيبويه آخر واتانى نونين رجل
ونحوه من المعربات فنونين تمكين لا نونين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سمى به رجلا بقى ذلك النونين
بحيثه مع زوال التنكير قوله نون زائدة هو قع فى كثير من النسخ نون ساكنة وهو خطا والصحيح لتقدمهم زائدة على ساكنة
حتى يصح قوله فحرج نون حسن لانها اصل ولو قدم قوله ساكنة يحرج به ولم يحتج الى الاخراج بقوله زائدة تامل قوله
ساكنة ولا بعد بخيرهما لالتقاء الساكنين لعروضه قيل احتر ربه عن نون التثنية والجمع فانها زائدة فحق الاخر لغير التاكيد
والمصنف لم يعترض لاخراجها على ما راى قال صاحب المفصل والنونين ساكن ابدا الا ان يلاقى ساكنا اخر
فيكسر او يضم وقد يحذف كقوله ولا ذاكر الله الا قليلا وقرى قل هو الله احد الله الصمد قال الاندلسى فى شرحه اما سكونه
فهو الاصل لان الحركة لا يوتى بها الا لمعنى وحاجة ولا حاجة تدعو الى تحريكه واذا لم يلقه ساكن فان لقيه ساكن فمنهم
من يحذفه وهو قليل ومنهم من يحركه وهو الاصل ثم الغالب الكسر والضم اتباع نحو جاءنى زيدن الظريف ثم قال
وقرى فى الشواذ قل هو الله احد الله بغير التنوين تخفيفا او فرارا من التقاء الساكنين وقال ابو الاسود ولا ذاكر الله
بحذف التنوين وقد يحذف التنوين فى مثل هذا ضرورة اما حذفه فى المواضع الثمانية وهى الحذف للاضافة او
للالف واللام او للوقف فى الرفع والجر من الاسما المبنية فى النداء وغيره ومن اين اذا وقع وصفا بين علمين
فهو كلام العرب الذى لا يحسن غيره وليتاته فى شئ من هذه المواضع ضرورة ايضا انتهى وهذا حكم منه بان حذفه
للتقاء الساكنين ضرورة وصاحب المفصل لم يذهب اليه لوجوده فى الشواذ ولان سيبويه لم يذكره فى الضرورات
والسيرافى صرح فى شرح الكتاب بانه ليس من الضرورات ولكن ذهب ابن فلاح فى المغنى وابو حيان فى الارتشاف
والرضى فى الحاجبية وشارح ابيات المفصل الى ان ذلك الحذف من الضرورات الشعرية والله اعلم قوله ونون تسفعن
قال الجوهرى والصفين الذى يجئ مع الضيف والنون زائدة وهو فعلن وليس بفعل قال الشاعر اذا جاء ضيف

جاء لضيف ضيفن فاووى بالقوى الضيوف الضباغن انتهى وفى القاموس والضيفن من يجئ مع الضيف منطفلا
قوله وهو اللاحق الاسم المعرب قال ابن الحاجب فى امالى تنوين التمكين عبارة عما يتبع حركة الاعراب انتهى و
قال فيه ايضا ولا يدخل الا اسما المبنية ضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهى لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها
التنوين انتهى قوله بالفرق بين المبنيات والاسماء التى لا تنصرف بجواز دخول التنوين عليها ضرورة قوله ويسمى تنوين
الامكنة قال الرضى التمكن كون الاسم معربا وقيل الامكنة كون الاسم معربا منصرفا وهذا يدل على الفرق بينهما قال
القاسمى فى شرح التسهيل تنوين التمكين هو الذى يلحق الاسماء المعربة المنصرفة وفائدته الاشعار ببقاء الاسم على
اصالته فان فارق الاصالة بشبه الحرف والفعل لم يدخله هذا التنوين قوله وهو اللاحق هذا التعريف لا يشمل
بالتغيير ثم قال فلخوصه وسيبويه آخره وبه قوله كعبة اسما لا سكنت وبيد اسما لا كفف وايه بكسر
الهمزة اسما للحدث ومنه قول ابن سعود فى خبر عمر رضى الله عنهما اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ذكره ابن الاثير
فى نهايته الغريب قال ابن بحيش معناه اذا وقع عمر رضى الله عنه انه من اهل هذه الصفة انتهى ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام يوم الخندق يا اهل الخندق ان جابرا صنع سورا فحيهلا بكم رواه البخارى ومسلم قال النووى
واما حيهلا بكم فهو تنوين حل وقيل بدل تنوين انتهى قال ابن مالك فى التسهيل وما نون منافكرة وما منون
معرفة قال ابو حيان هذا التنوين الذى يلحق اسما الافعال هو التنكير تنوين وهو الذى يلحق الاسماء المبنية فرقا
بين معرفتها ونكرتها قوله واما تنوين رجل اخذه المصنف من شرح المفصل لابن الحاجب حيث قال وليس
التنوين فى رجل تنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يزل منه تنوين ولو كان تنوين
تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير واما زواله عند مجئ اللام للتعريف فليس زواله لكونه للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما
ذلك لتضاد فيه بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا بحسن فتنونه ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت
عليه اللام مع بقائه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه للتنكير فكذلك رجل انتهى وقال فى شرح كافيته واما
تنوين التنكير مما دخل للدلالة على انه غير معين كقولك سيبويه وسيبويه آخر وقد توهم ان التنوين فى مثل رجل
للتنكير وهو غلط الا ترى انك لو سميت برجل وثوب ودار وجعلته علما لبقى التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت
فى الموضع الذى لعدم فيه مدلوله فعلم بذلك انه تنوين التمكين انتهى وقال الدماميني وتقايل ان يقول اللائم
ان التنوين فى رجل حال علميته هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية
للتنكير وبعدها للتمكين ولا بد له من دليل وايضا فانه يرد عليه اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما
وتنوينه فى الاصل للتنكير وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يقال ان التنوين فى رجل للتمكين
والتنكير معا انا كونه للتمكين فلان الاسم منصرف وانا كونه للتنكير فلانه وضع لشئ لا بعينه فانا سمى به ثبت انه
من اعنى التنكير دون التمكين فتخصص كونه تنوين تمكين انتهى واجاب الشمنى عن الاعتراض الاول بان كونه عينه
هو الظاهر الذى لا يعدل عنه الا لدليل وجواز كونه غيره لا ينافى ظهور كونه عينه لان ظهور الشئ لا ينافى جواز غيره
وعن الثانى بان الثابت فى صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه وانما لا يثبت بعد العلمية
هو نفسه لا حكايته وقال الرضى وتنوين التنكير نحو صه ومه ووج وسيبويه قيل ونحو نصل للصوت واسم الفعل واما
التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين لان الاسم معرب وانما لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمات ومسلمون فتقول التنوين
فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تخصصت للتمكين انتهى كلام الرضى واقول على هذا يكون تنوين التنكير
المختص بالصوت واسم الفعل هو المخصص للدلالة على التنكير انتهى كلام الشمنى قوله فاذا سميت بالاسم اى جعلته
علما كذا قال الشريف ثم قال وفيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انها ليست للتنكير انتهى كلام

الشريف اراد بمن استدل ابن الحاجب فانه ذكره فى شرح المفصل وفى شرح الكافية كما نقلناهما قريبا وبهذا
ظهر ان اعتراض الدماميني على المصنف ملتقط من اعتراض الرضى على ابن الحاجب قال تنوين المقابلة وهو اللاحق
مسلمات جعل فى مقابلة النون فى مسلمين وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر
ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثانى وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع المؤنث به كعرفات كما مر
نون مسلمين مستمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلمين ولهذا لو سمى بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشرى ان عرفات
مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هى والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه تاءا غيرها لان هذه التاء
لاختصاصها بجمع المؤنث بالى ذلك كما لا تقدر التاء فى بنت مع ان التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها
بالمؤنث بالى ذلك وقال ابن مالك اعنى تاء نحو عرفات فى منع الصرف اولى من اعنى تاء نحو عرفة ومسلمة
لانها لما ثبت معه جمعيته ولانها علامة لا تتغير فى وصل ولا وقف ش قوله وتنوين المقابلة اى لغم الثالث تنوين
المقابلة قوله جعل فى مقابلة النون قال القاسمى والحركة فى نحو مسلمات وحمامات مقابل حرف العلة فى مسلمين
والتنوين يقابل النون والدليل على ذلك انك اذا سميت بهذا لم يمنع من التنوين بل ثبت كما تثبت الزاى
انتهى قوله وقيل هو عوض من الفتحة قال الدماميني حكى الرضى عن بعضهم انه يقول عوض من منع الفتحة فتخيل بعض
الطلبة ان هذا لا يرد معه اعتراض المصنف الاخير لان هذا القايل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض
من منعها وهذا غير ظاهر لان منع الصحة امر ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض عنه
انتهى بعبارته قوله لم يوجد فى الرفع والجر اى لم يوجد ذلك التنوين فى صورة رفع مسلمات وجره مثلا اذا قلت
جاءنى مسلمات فمسلمات منون وكذا الجر وعلى تقديره عوضا عن النصب فى رأيت مسلمات يبقى التنوين فى صورة
الرفع والجر غير عوض يبقى اصلا وهو ظاهر قوله وقيل تنوين التمكين القايل الربعى قال ابو حيان وزعم الربعى ان التنوين
الذى فى هذا الجمع هو تنوين الصرف وهذا ليس بشئ لثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى مِنْ عَرَفَاتٍ ونقل عن بعضهم انه
تنوين عوض وفسره بانه عوض عن الفتحة التى كان يستحقها فى حالة النصب وهذا فاسد لثبوته فى حالة الرفع والجر
انتهى كلام ابى حيان والمصنف التقط منه قوله مسمى به كخوجانى مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين بالسابقى
ان الجموع اذا سمى بها كانت باقية على تمخضه من الاعراب قبل التسمية وله وجهان اخران كما سيجئ احد مسلمين
فى الاحوال بفتح النون بلا تنوين ان سمى به مؤنث وانثنى اجراء الحركات الثلث على النون بعد اتباع التنوين
ان سمى به مذكر قوله وتنوين التمكين لا يجامع العلمين لان فيه علتان غير منصرف وحكم غير المنصرف ان لا كسر ولا
تنوين وهذا اظهر من ان يخفى ولما توجه الاعتراض بعرفات لوجود العلمين فيها مع ان التنوين جامعها فيها قال
وزعم الزمخشرى انها منصرفة فلا غرو فى وجود التنوين فيها وانما كانت منصرفة لان تاءها ليست للتانيث
قوله والتاء هى يعنى تاء عرفات والالف علامة للجمع قال اى الزمخشرى ولا يصح ان يقدر فيه اى فى عرفان غير
هذه التاء قوله بالى ذلك اى تمنع هذه التاء تقدير تاء اخرى غيرها قوله كما لا يقدر مستغنى بقوله ولا يصح ان يقدر
فيه تاء قوله مع ان التاء اشارة الى سيبويه وعدم تقدير التاء فى بنت فان تاءه بدل محض من واو بنو وهى بعيدة
فى الدلالة على التانيث من تاء مسلمات ولكن اختصاص كلمة بنت بالمؤنث تمنع تقدير تاء اخرى غيرها وبنت فعلى
هذا التقدير لزم انصراف عرفات علما لبقايه بسبب واحد وهى العلمية فقط ولم يوجد فيه التانيث اللفظى وهو ظاهر
وكذا المعنوى ايضا لامتناع تقدير التاء فيها كما فى سعاد وزينب قوله لتانيث معه جمعيته علة الاولى فان الجمعية نوع من
التانيث وقوله ولانها علة ثانية للاولى به المذكورة فان تاء عرفات علامة جمع المؤنث ولا تغير اصلا ووصلا
ووقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تنقلب فى الوقف هاء قال ابن الحاجب فى امالى اختلف العلماء فى نحو عرفات
ونحو هابل مصروفة او غير مصروفة فذهب بعضهم الى انها لا توصف بالصرف ولا بعدمه صرف وهو الصحيح وذهب بعضهم
الى انها غير مصروفة فهولا يقولون هذه عرفات ورأيت عرفات ومررت بعرفات وليس بعرفات بشئ وذهب

فوم انها منصرفة لعدم مايمنع الصرف وليس بجيد لدليل على المذهب الاول ان المنصرف عبارة عما يقبل الحركات
الثلث والتنوين لفظا او تقديرا وعرفات ليس كذلك يعني لعدم دخول الفتح عليه مثل سلمات وغير المنصرف
مايمنع من الجر والتنوين العلتين وعرفات ليست كذلك يعني لدخول التنوين والجر عليها قال اصحاب المذهب
الثاني فهو ممنوع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين ولهذا حكمنا بعدم صرفه فلنا هذا فاسد من جهة
ان الجموع اذا سمي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الاعراب الا ترى انك لو سميت بزيدون
امرأة لقلت هذه زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين فاذا كان كذلك وجب ان يبقى عرفات
على حالها التي قبل التسمية وحالها قبلها لحال سلمات وهي منصرفة فيطل مذهبهم واما المذهب الثالث
وهو مذهب الزمخشري والبرقي فغاية مايقولون ان عرفات منصرف لم يجتمع فيه علتان والكلام عليهم من
وجهين احدهما انا نقول ان كان منصرفا لزم ان يدخله الحركات الثلث والتنوين وهذا ليس كذلك ويرد عليه
ان من المنصرف مالا يدخله الفتح مثل الجمع المؤنث السالم وهو من هذا القبيل فلا محذور والوجه الثاني انا نقول
لو سمينا بعرفات امرأة لوجب ان يكون فيه علتان بلا خلاف وعندذلك لا يخلو اما ان تعربوا عرفات على حالة
فوجب ان لا يقال انه غير منصرف لانه لم يمنع من الجر والتنوين ولم يدخله الفتح واما ان تعربوه اعراب مالا
ينصرف فيكون مذهبكم حينئذ المذهب الثاني وقد تقدم بطلانه لان غايته ما قدروه هو لاء انه ههنا ليس فيه
علتان اذ جعلوا التأنيث لفظيا فيه لا اعتداد به لكونه للجمع والتأنيث التقديري لا اعتداد به لتقدير ذهاب
الجمع انتهى كلامه مختصرا مشروحا ومع هذا فيه اعلاق ودموض محوج الى تأمل صادق وقال شهاب الدين
والتنوين في عرفات وبابه فيه غلثة اقوال اظهرها انه تنوين مقابلة يعوض بذلك ان تنوين هذا الجمع مقابل
لنون جمع الذكور فتنوين سلمات مقابل لنون مسلمين ثم جعل كل تنوين في جمع الاناث وان لم يكن لهن
جمع مذكر كذلك طردا للباب والثاني انه تنوين صرف وهو ظاهر قول الزمخشري فانه قال فان قلت
فهلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث قلت لا يخلو التأنيث اما ان يكون بالتاء التي في
لفظها واما بتاء مقدرة كما رسعاد وقالني في لفظها ليست للتأنيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث
ولا بتقدير التاء فيها لان التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما بتقدير تاء التأنيث في بنت لان التاء
التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فابت تقديرها فمنع الزمخشري ان يكون التأنيث
سببا فيها فصار التنوين عنده للصرف والثالث ان جمع المؤنث ان كان لجمع مذكر سالم كسلمات وسليمات
فالتنوين للمقابلة والا فللصرف كعرفات والمشهور حال التسمية به ان ينون ويعرب بالحركات الثلث
مما لو كان جمعا وفيه لغة ثانية وهو حذف التنوين تخفيفا واعرابه بالكسرة نيابة والثالثة اعرابه غير منصرف
بالفتحة جرا وحكاها الكوفيون والاخفش وانشد قول امرئ القيس هنوني منهن في وزعات واهلها
بضرب اولي وارها نظر عال بالفتح انتهى كلام شهاب الدين زاده الله رحمة وقال قطب الدين الرازي
في شرح الكشاف على جوابه اشكال وهو ان احد الامرين لازم اما القول بان تاء عرفات للتأنيث وبتقدير التاء
لانه مؤنث كما سيأتي وكل مؤنث اذا لم يكن بالالف لابد فيه من التاء لفظا او تقديرا وحينئذ يجب منع صرفه
واجيب بان المانع من الصرف هو التاء التي لمحض التأنيث وهذه التاء وان كانت للتأنيث فهي ليست لمحض
التأنيث لانها علامة للجمع ايضا فلهذا لم يمنع الصرف انتهى وقال سعد الملة التفتازاني واختار صاحب الكشاف
انه منصرف لعدم الاعتداد بالتأنيث اما لفظا فلان هذه التاء ليست للتأنيث وهو ظاهر واما تقديرا فلان
اختصاصها بجمع المؤنث بالي تقدير التاء لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي التأنيث وهذه كتاء بنت ليست للتأنيث
وانحطت بالتأنيث فمنعت تقدير التاء فهذه التاء بمنزلة السماعة لا تظهر ولا تحتمل الانتقال وفي قوله كما في
سعاد اشارة الى ان الاسم وان كان علما لمؤنث حقيقة فما لم تنزله منزلة التاء وما ذكره ابن الحاجب من ان هذا

من ان هذا يقتضي ان يكون سلمات علم امرأة غير منصرف بخلاف عرفات ليس بشيء ثم ما ذكره بعض صاحب الكشاف
من امتناع تقدير التاء لانها في كون الاسم مؤنثا بحسب الاستعمال مثل وقف بعرفات ثم افضت منها لان ما والجمع
وان لم تكن لمحض التأنيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها للتأنيث في الجملة انتهى كلام التفتازاني وقال الرضي
قال جار الله وانما لم يسقط التنوين في عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث
وهي التي في عرفة سقطت والتاء التي في عرفات علامة لجمع المؤنث وفيها قال نظر لان عرفات مبارك فيها
ولا يجوز مبارك فيه الا بتأويل بعيد كما في قوله والارض بقل ابقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث حضر الذي هو
بتأويل البقعة انتهى وقال قطب الدين الرازي اعلم انه اذا سمي بمؤنث فان سمي بها مذكر قبل منع الصرف
للعلمية والتأنيث بالتاء وقبل ينصرف لان تاءها ليست للتأنيث كما مر فلم يوجد فيها الا العلمية وان سمي بها
مؤنث لم ينصرف للعلمية والتأنيث لكن بقي على اعرابها السابق على العلمية وهو الضم والكسر اما كسرها في موضع
الجر فلان فتح ما لا ينصرف انما يكون بالفتح لو قبل الفتح على تقدير حرفه وكذا لو سمي بمسلمون مؤنث بقي على
اعرابه فيقال جاءني زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين واما تنوين مؤنث سلمات وعرفات فلان التنوين
الذي يمنع من المنصرف هو تنوين التمكن وهذا تنوين المقابلة زيد الالف والتاء علامة لجمع المؤنث كما زيدا الواو
والنون في مسلمون وقبل لونه بالتنوين هذا هو الصحيح المذكور في كتب النحو وقال ابن يعيش في شرح المفصل ان قسم
التنوين تنوين المقابلة ذكره اصحابنا وذلك ان يكون في جماعة المؤنث مقابلا للنون في جماعة المذكر وذلك
اذا سميت امرأة بمسلمات ففيها التعريف والتأنيث فكان يجب ان لا ينون لاجتماع علتين فيه لكن التنوين
فيه بازاء النون التي تكون في المذكر من نحو قولك المسلمون فسموه تنوين مقابلة لذلك وكذلك اذا سميت
رجلا بمسلمات او قياسا قلت هذا مسلمات ومررت بمسلمات ورأيت مسلمات فشبه النون ههنا كما انك اذا سميت رجلا بمسلمون قلت هذا مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين فالتاء في مسلمات بمنزلة الواو
في مسلمون اسم رجل ليس للصرف بمنزلة تنوين بكر وزيد ولو كان مثله لزال عند التسمية قال الله تعالى فاذا انتم
من عرفات وقال الشاعر تنورتها من اذرعات واهلها وقد اتقد بعضهم اذرعات بغير تنوين شبه الجمع
بها الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فاعرفه انتهى كلام ابن يعيش قال في تنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي
او زايد او مضاف اليه معزو اوجمله فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوضا من
ضمة الياء وفتحها الناشئة عن الكسرة خلافا للمبرد واذا صح لعوض عن حركات نحو جملي ولا هو تنوين التمكين والاسم متمكن
خلافا للاخفش وقوله لما حذفت ايا التحق الجمع باوزان الاحاد وكلام فصرف مردود ولان خذفها عارض للتخفيف
وهي مبنية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا تحرك بحسب العوامل وقد وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا
لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيئل علما لرجل جيئل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل
لان حركة تاء كتف وهمزة جيئل منويا الثبوت ولهذا لم يقلب ياء جيئل الفا نحو كها وانقلاح ما قبلها انتهى قوله وتنوين
العوض اي والقسم الرابع تنوين العوض وهي من اضافة الموصوف الى الصفة قوله فالاول اي اللاحق عوضا من حرف
اصلي قوله وفاقا لسيبويه انتصاب وفاقا على انه مصدر واللام في قوله لسيبويه بمعنى اي وافقنا فيه وفاقا هو اي
ذلك الوفاق لسيبويه قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين في جوار وغواش من الياء وقفه السيرافي بان اصله
جواري بالتنوين على ان الاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء الساكنة ثم وجد بعد اعلال صيغة الجمع الاقصى حاصله
تقدير الان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف لعلة الجمع ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فعوض
التنوين من الياء انتهى يعني اوا عوض من الياء المدغم احتمال الرجوع لامتناع الجمع بينهما قوله من عضة الياء في قولنا
جاءني جوار الا قوله وفتحها الناشئة عن الكسرة في قولنا مررت بجواريا واما حالة النصب فلا تنوين فيها قال الرضي احسن
في قوله الناشئة عن الكسرة فان فيه اشارة الى الجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع انها في

مؤنث وان لفظا لان علة تانيثه لفظية فهلا منع تنوينه
والا منصرف كالمذكر لان الجمع انما يعرفنا الا من عرفنا مفرده

مثل عرفات ٣٠

فتعويض ياء منقلبة عن الكسرة التي قبلها هذا ان تعرب بها والكسرة على الياء تقديرا فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وتبقى الكسرة دليلا عليها فتقول هذا جوارٍ ومررت بجوارٍ وهذه جوارٍ وتقف بالياء ساكنة لانها حينئذ ساكنة في اللفظ ايضا وتثبت الياء في الخط لانها ليست بمنقلبة عن شيء وكذلك ان سميت بها مذكرا فتقول هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ وهذا قاضٍ وتقف بالياء ساكنة لانها ساكنة في اللفظ ايضا وتثبت الياء في الخط لانها ليست بمنقلبة عن شيء وكذلك ان سميت بها مؤنثا فتقول هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ وهذه جوار

ورد بان حذف الجملة مع بقاء احد جزئيها لا يجوز الا بقرينة

والذلك لا يجتمع هذا التنوين مع الجملة المضاف اليها اذ لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وقال ابن مالك في التسهيل ويلزم اذا اضافة الى جملة وان علت حذف وعوض عنها تنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ليتوخفا الانخفض انتهى قال الدماميني في شرح هذا الكلام زعم الاخفش ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اسم الزمان مضاف اليها ورد بان بناءها اذ لوضعها على حرفين وبان الاصل في باب كما الموصول تحذف صلته لدليل كقوله يجزن الاولى فاجمع جموعك ثم وجهم البناء اي يجزن الاولى عرفوا بالشبه بالغاية والشبه بالغاية ورد ايضا بان العوض بمنزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكورا وبقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بالاضافة وانت اذ صحيح يعني لا مضاف في البيت فمن اين حصل الجر واجاب الاخفش عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر في نحو ذلك قليل جدا مع ان هذا التركيب وايراده في كلامهم ثم مما يقطع به على بطلان قولهم انهم يقولون يومئذ بفتح الذال منونا للتخفيف كما حكاه الشارح عن العرب ولو كان معربا مجرورا بالاضافة كما قاله الاخفش لم يجز فتحه انتهى كلام الدماميني اراد بالشارح ابن قاسم وسياتي تفصيله في كلام ابن حيان قوله ثم حذف الجملة الخ قال ابو حيان في شرح التسهيل والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جايز لا واجب فاذا حذفت عوض منها التنوين والدليل على عوضيتها كونهما لا يجتمعان قال ابن مالك في شرح التسهيل حق تنوين العوض ان يكون عوضا من بعض كلمة كتنوين يومئذ مصغرا بعل فانه عوض من لام الكلمة وكتنوين جندل فانه عوض من الف جنادل فلما كانت الكلمة التي تضاف اليها اذ بمنزلة الجزء منها وحذفت عوض في النوابض منها معاملة جزء حقيقي قوله وكسرت الذال قال ابو حيان وذلك انهم لما عوضوا التنوين التقى الساكنان هو وال فكسر لالتقاء الساكنين كما كسروا حيث لوقوه تنوين التنكير وزعم ابو الحسن ان هذه الكسرة كسرة اعراب وان اذ معربة اذ ذاك لما اضيف اليها اسم الزمان وحذف الجملة بعدها اعربت فجرت بالاضافة قال ابن مالك واظن حامله على ذلك انه جعل بناءها شبيها عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وقد رد مذهب الاخفش بوجوه اربعة احدها انه قد ثبت لاذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل واضح على اعرابه الثاني ان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا للمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف الثالث ان العرب قالت يومئذ بفتح الذال منونا عدلوا في البناء الى الفتح لطلب التخفيف فلو كان اذ معربا مجرورا بالاضافة اعرابا لم يجز فتحه لانه اذ ذاك مخفوض بالاضافة فيظهر فيه الكسرة ولما كان مبنيا بنوه مرة على الكسر على اصل التقاء الساكنين ومرة على الفتح طلبا للتخفيف الرابع قول العرب كان ذلك اذ بغير اضافة شيء فلو كانت الكسرة فيه حركة اعراب بسبب الاضافة لم توجد دون ان يضاف وقال الشاعر نهيتك عن طلابك ام عمرو بغير اضافة وانت اذ صحيح وتاوله الاخفش على تقدير مضاف محذوف اي وانت حينئذ صحيح ورد هذا التاويل بانه لا يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على اعرابه الا بشرط ان يكون معطوفا على مثله نحو ما مثل زيد ولا اخيه يقولان ذلك فان فات هذا الشرط كما في حذف نادرا نحو رايت التي تقنعم زيد وقول العرب كان ذلك اذ من الكلام السايرة فانهم لم يجعل على النادر وايضا بان المضاف اليه على اعرابه قبل بالنسبة الى اعراب ما اضيف اليه وله مع اعرابه باعراب ما اضيف اليه شرط وهو انه لا يصح ان يودى بما يؤدي المحذوف الاثري تباين الاهل والقرية في قوله واسئل القرية فاذا كان شرطا في هذا فحري ان يكون شرطا في ما بقي مجرورا بعد الحذف وحين واذ معناهما واحد ويصلح اذ لما يصلح له حين فلا يجوز فيهما الحذف انتهى قال ابن هشام وهو الحق للقوائي المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاء بني انهم و. ظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كالسيافي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لبنوها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالتنوين في مكانها ولا تختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان امست لغذا صابن و قوله لما تزل برحالنا

وكان قد من قوله وتنوين الترنم اي والقسم الخامس من اقسام التنوين هو تنوين الترنم والاضافة لاذ في غالبة كما سياتي قوله وهو الاحق للقوائي قال الدماميني وكذا للصدور والمقضاه كقوله فقابلتك حبيب وعمرانه انتهى وقد سبق الفرق بين الترنم والقافية في بحث اللام العاملة للجزم وفي غيره من المواضع من هذا الكتاب فليلتفت اليها ومن اراد تعاريف القافية والمطلقة منها والمقيدة والفرق حرف الاطلاق وما يراد فيه من الاصطلاحات كالصلة والاشباع فلينظر في شرحنا على الرائية قوله وذلك في انشاء بني تميم يعني انهم ينشدون القصايد الموصوفة على القوافي المطلقة بقلب حرف الاطلاق التي هي الواو والالف والياء نونا ساكنة فانهم ينشدون قول كعب ابانت سعاد فقلبي اليوم مبتول بنون ساكنة مقلوبة من الواو التي هي حرف الاطلاق وكذا ينشدون قول الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدن بالنون الساكنة المقلوبة من الالف التي هي حرف الاطلاق في تلك الابيات وكذا ينشدون قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بالنون الساكنة بعد كسرة اللام المقلوبة من ايّ التي هي حرف الاطلاق قوله وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وجه الظهور ان الاضافة في قولهم تنوين الترنم تقييد كما يقال حرف الجر وهي من اضافة الموثر الى المؤثر كشجرة العنب وشجرة التفاح وغيرهما قوله والذي صرح به الخ قال الدماميني وممن صرح بذلك ابن السراج في اصوله قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم داو والقياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وواو والقياسي يقضي القياس والقدرية بتقون القدر ويقولون الامر انف قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشيء لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما واو والقياس فلا نعلمهم يقولونه انتهى كلام الدماميني قال الامام السوربشي في باب الايمان في شرح المصابيح اما القدرية فانهم المنسوبون الى القدر وهو ما لقدره الله تعالى من القضاء يقال قدرت الشيء قدرا فهو قدر اي مقدور ولك ان تسكن الدال وهو في الاصل مصدر والقدر والتقدير بمعنى كينة الشيء وحاله وهو القدرية انهم زعموا ان كل عبد خالق فعله ولا يرون الكفر والعاصي بتقدير الله وبمشيته والقدرية نسبوا الى القدر لان بدعتهم وضلالتهم كانت من قبل ما قالوه في القدر من نفيه لا لاثباته وهو اول الضلال يزعمون ان القدر به هم الذين ينفون القدر كما ان الجبرية هم القائلون بالجبر والجواب ان نقول لخولم نعت هذا النبز من طريق القياس حتى تقابلونا بدعواكم هذه وانما اخذناه من النصوص الصحيحة والوقوف من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم فمن ذلك قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر اي بتقدير ببيان الآية على ما في الحديث يبين لنا ذلك ومنه قوله عليه الصلوة والسلام وان تهمس بالقدر خيره وشره ومنه قوله عليه الصلاة والسلام القدرية مجوس هذه الامة في احاديث لا تحصى كثرة انتهى كلامه وفيه بعض اختصار وبهذا التقرير وجه قول ابن عقيل واما ما نقل عن المصنف من ان القدرية اثبتوا القدر لانفسهم فهو وجه صحيح ايضا قال القاضي عضد الدين في المواقف ويلقبون بالقدرية لاسنادهم افعال العباد الى قدرتهم انتهى قال الشريف والكارهم القدر منها فكان القاضي ذكر احد وجهي التسمية بالقدرية للمعتزلة والشريف ذكر الوجه الاخر وهو المشهور المعنى الثاني اعني انكارهم القدر ولقبهم اياه وعلى هذا فما نقل عن المصنف من قوله ليس بشيء لا يقدح عليه وقال الشمني القدرية ينكرون ان الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدر فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب اهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها ستقع في اوقات معلومة عنده سبحانه وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وانكرت القدرية هذا وزعمت ان الله سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستانفة العلم اي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال اصحاب المعالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية لقائلون بهذا القول الباطل ولم يبق احد من اهل القبلة

من الحاقها الدلالة على الوقف ولهذا لا يلحق الا القافية المقيد اى الساكنة لتظهر فائدتها وون المطلقة انتهى كلام
العينى ويأتى البيت فى حرف الواو والفاء ان شاء الله تعالى قوله وسمى غالبا النج وزنه حد الوزن فان البيت من الرجز
وعند التقطيع يخرج النون الوزن بخلاف تنوين النرنم فانه محسوب من البيت هكذا التقطيع مبت رونه وفاعل
مفاعلن اعماف فاستفعلن وبل مخترف مستفعلن فخرج النون وزاد على حروف البيت واما بيت جرير
فالتنوين فيه داخل فى القطع هكذا افل الخ لو مفاعيلن م عاذل وَل مفاعيلن عقابن فعولن وبه يظهر
الفرق بين النرنم والتنوين الغالى قوله وفايدته الفرق الخ قال الدماميني اذ لا يأتى على اصله وقبل المخترف باسكان
القاف لم يعلم السامع هل المنشد واقف ام واصل فان قلت كيف تبرد والسامع فى الوقف والقاف ساكنة
قلت لانه شعر قفيتين الآخر لاجل ان الوزن يقتضاه لا لاجل الوقف الا ترى انك تنشد الابيات الساكنة الاخر
موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع انى فظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم ان ذلك للوزن لا للوقف
واذا كان كذلك فمتى تعذر الوزن [illegible] موزون بالوقف محصل للفرق بين حالته وحالة الوصل كما ذكر المصنف انتهى
قال الاندلسى هذا النوع من التنوين يلحق البيت المقيد اى الساكن آخره زايدا على الوزن للدلالة على الوقف لاجل
انه سكن الا وآخرا فاذا قلت المخترف لم يعلم او اصل ام واقف فاذا الحقت هذه الزيادة افصل الوقف من
الوصل كما قد فصلوا بين الوقف والوصل فى الكلام بالحذف للتنوين وزادوا وهذا التنوين ينفصل به الوصل من الوقف
انتهى كلام الاندلسى وقال ابن فلاح فى المنصف وفايدة زيادته الدلالة على الوقف لان القافية ساكنة فلا يعلم فيها الوصل
من الوقف ومثاله قول رونه وفاعم الاعماف حاوى المخترف فالقاف كانت ساكنة والاجود فى القاف الفتح
فتبقا على نون التاكيد اذا وخلت على ساكن فانه يفتح فيها كقوله اضربن وافتلن ويجوز كسر القاف ايضا
مبنيين اما لانه لما التقى ساكنان حركت بالكسر كما حركت الميم التى كانت قبلها وانما بحركة التقاء الساكنين
انتهى كلام ابن فلاح قوله وجعله ابن يعيش النج فانه قال فى شرح المفصل الرابع من صرف التنوين تنوين النرنم
وهذا التنوين يستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب معاقبا ما فيه من الغنة لحروف المد واللين وقد كانوا يعتدون
بالغنة فى كلامهم وقال بعضهم انما قيل للمطرب مغن لانه مغتن صوته واصله مغنن فابدل من النون الآخرة ياء
كما قالوا تقضى البازى واصله تقضض البازى وقالوا قصيت ظفارى والمراد قصصت وهو على ضربين احدهما
ان يلحق معربا لبسا مكملا للوزن والآخر ان يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع اجزائه تبعا من آخره بمنزلة الخرم
فى اوله فالاول منهما كقول امرئ القيس وفى انشاد كثير من بنى تميم وقيس فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل
وقول جرير على اللوم عاذل والعتابن فالنون ههنا معاقبة للياء والالف فى منزل والعتابا وكقوله
شفيت الغيظ منها بعد ما سن وقالوا واسنت ارويمى والديون تقضين فجاؤا بها مع الفعل كما يجئ حروف
اللين اطلاقا وقد جاؤا بها مع المضمر فالوا يا ابتا علك او عساكن فهذه النون ليست زايدة على بناء البيت
بل هى من نفسه واما الثانى فهو الحقها تبعا من آخر البيت بمنزلة الخرم فى اوله كقول رونه وفاعم الاعماف حاوى
المخترفن شبه الاعلام لماع الخفقن فهذه النون فى المخترفن زيادة لان القاف قد كملت وزن البيت
لانه من الرجز فالقاف بمنزلة النون فى مستفعلن ويسمى ابو الحسن هذه النون الغالى وسموا الحركة التى
قبلها الغلو لانه دخل دخولا وراء الحد لانه خرج من الوزن والغلو تجاوز الحد وشبهه مهمل ورونه عام خال
وصاحب الكتاب جعل هذا الغالى قسما غير الاول والصواب انه ضرب منه ويجمعهما الترنم اذا الاول يلحق
القوافى المطلقة معاقبا لحروف الاطلاق والثانى وهو الغالى انما يلحق القوافى المقيدة انتهى كلام ابن يعيش
قال وانكسر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة لانه بكسر الوزن وقال لعل ان عركان يميز بان
فى آخر كل بيت فتضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك
وزعم ابو الحجاج بن معزوزان ظاهر كلام سيبويه فى المستهى بتنوين الترنم انه نون عوضت من المدة وليس

عليه وصارت القدرية فى الازمان المتاخرة لتعقد اثبات القدر ولكن تقول الخبر من الله والشر من غيره
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا قوله وان الترنم يحصل بالحرف الاطلاق وهو التفضى وهى الالف والواو والياء الناشية
من استباع حركة الروى فى القوافى المطلقة وقد يكون اصله هذا على وفق ما قال السيرافى فى باب الضرورة
الشعرية واعلم ان بروز هذه الزيادة اى حروف الاطلاق فى القوافى لانهم ينزلون بالشعر ويجدون به ويقع
فيه تطريب لا يتم الا بمد الحرف واكثر ما يقع ذلك فى الاواخر فكان الاطلاق سبب المد المواقع فيه للترنم
انتهى كلام السيرافى وهذا نص على ان الترنم اثر حروف الاطلاق والتنوين يكون بدلا عنها فلا يكون الا
لانتفاء الترنم واذا كان بدلا من حروف الاطلاق لم يختص بالاسم بل وقع فى الفعل والحرف كما سيأتى
آنفا قوله بدليل قوله وقولى قاله جرير وهو عجز بيت مفنى من قصيدة بائية من الوافر وصدره افلى اللوم عاذل
والعتابن وبعده اجدك لا تذكر عهد نجد وحبا طال انتظارا يا بابا قبلى امرئ القيس من الافلال من العقلة
واللوم بالفتح العذل وعاذل بالفتح اللام منادى مرخم اصله يا عاذلة والعتابن عطف على اللوم والعتاب
المواخذة والغضب وقوله لقد اصابن معقول القول وجواب الشرط محذوف تقديره ان اصبت لا تعذلى
وقولى لقد اصاب والشاهد فيه حيث دخل تنوين الترنم على الفعل وهو اصاب قال الشمنى واصبت
بكسر التاء كذا وجد فى غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح انتهى ويمكن على هذا الوجه
تخريج معنى البيت ولكن الفتح اظهر فاتامل وقوله اجدك اى اجد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب ما اناك
فى الشعر من قولك اجدك فهو بالكسر واذا اناك بالواو وجدك فهو مفتوح كذا قال العينى قوله وقوله لما تزل عجز بيت
للنابغة وقد مر ان البيت والكلام عليه فى فضل قد فى حرف القاف وصدره افد الترحل غير ان ركابنا والشاهد
فى قوله قدن حيث دخل تنوين الترنم على الحرف فتحقق عدم اختصاصه بالاسم قال ورد الخفض والعروضيون
تنوينا ساوسا سموه الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة كقول رونه وفاعم الاعماف حاوى المخترفن وسمى غاليا
لتجاوزه حد الوزن ويسمى الخفض الحركة التى قبله غلوا وفايدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش
من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون لفهما لانها حرف اغن قال وانما سمى المغنى مغنا لانه يغن
صوته اى يحصل فيه غنة والاصل مغنن فابدلت الاخيرة ياء كتقضاض قوله وفاعم الاعماف آخره
وبعده بشبهه الاعلام لماع الخفق قال العينى سوى من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وتسعين بيتا اى قصيدة كرر
فى كل شطر منها حرف الروى ويطلق على كل شطر منها بيت ويقال لها ارجوزة ايضا وهو اصطلاح القدماء
قال علم الدين الاوزنى فى شرح المفصل وهذا اول ارجوزة والمتاخرون سموها قصيدة مرجزة فرقا بين ما كرر
فى كل شطر حرف الروى وبين ما لم يكرر الا فى كل شطرين مثل الغنية ابن مالك والغنية ابن العراقى ومقدمة النجويد
للجزرى وغيرها من الاراجيز وسمى التى تسمى بالارجوزة المزدوجة وقدم تحقيق هذا الواوى وفاعم واورب
اى ورب فاعم الاعماف والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار وقال ابن السكيت يقال اسود فاحم
وقاتم من قتم يقتم من باب ضرب يضرب ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتما وقتمة والاعماف جمع عمف بضم
العين وسكونها وهو ما بعد من اطراف المغازة والحاوى المجتمع من حوى البيت اذا خلا من الساكن والبطن
من الطعام والمخترف على صيغة المفعول المراد واسع المتخلل بالرياح لان المار يخترفه مفتعل من الخرف وهى المفازة
الواسعة وفى الخفقة القاتم صفة موصوفها محذوف اى ورب مهمه قاتم الاعماف واضافته لفظية وحاوى المخترف مجرور
بالوصفية وجواب رب محذوف وهو قطعته او جبته ونحو ذلك الاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى فى الطريق
والخفق بفتح الفاء للضرورة واصله الخفق بالسكون مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفى شرح اللباب واصل
المخترف يكون الفاء فلما لحق التنوين به التقى ساكنان ففتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة او يكسر لان الساكن
اذا حرك حرك بالكسر كذا قال الشمنى والذى فى المخترف والنون فيه التنوين التى تسمى الغالى والغرض من الحاقها

بتنوين وزعم ابن مالك في التحفة ان تسميته الاخفش للغوائي المطلقة والغوائي المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون
اخرى زائدة ولهذا لا تختص بالاسم وتجامع الالف واللام وتثبت في الوقف ش قال الفاسي واختلف مشبوه
هل هو قسم برأسه غير تنوين الترنم وهو المشهور وذهب بعضهم الى انه ضرب من تنوين الترنم وانكره الزجاج
والسيرافي وقالا القافية المقيدة لا يلحقها حرف الاطلاق فكذلك لا يلحقها التنوين لانه بمنزلته وقال ان الكاف
سمع فاتما وهو فاتم الاعماق حاوي المخارف ان يزيا وتحاشعا راما بنه بيبت كامل انتهى قوله واختار هذا القول
ابن مالك كما اشار اليه في التسهيل حيث قال وكذا الاخفش رويا مقيدا عند من اثبته يريد ان التنوين الغالي
اختلف في وجوده فانكره الزجاج والسيرافي قوله وزعم ابو الحجاج بن معزوا اسمه يوسف بن ابراهيم معزوز اليقسي
تقدم ترجمته في بحث آل من باب الهمزة قال ابو حيان انضام التنوين الى هذه الالفاظ هو مذهب الجمهور وزعم
صاحب كتاب التنبيه على اغلاط المحدثين وهو ابو الحجاج يوسف بن ابراهيم ان التنوين على قسمين فقسم يكون في
الكلام ويسمى تنوين التمكن وقسم يكون في قوافي الشعر وان تلك الاقسام الاربعة الاول كلها تسمى تنوين التمكن وتنوين
الصرف وزعم ان هذا هو مذهب سيبويه وقال ايضا في تنوين الترنم ان ظاهر كلام سيبويه انه ليس تنوين
فان سيبويه قال واما ناس كثير من بني تميم فانهم يبدلون به مكان المدة النون فيجعلونه وما لا ينون فيساوه
نونا فيظهر ان ذلك من باب ابدال حرف العلة نونا لا انه من باب التنوين فيكون التنوين على مذهبه قسما واحدا
وهو تنوين التمكن وهو الذي يسمى تنوين الصرف انتهى كلام ابي حيان قوله ويثبت في الوقف قال الدماميني فد ينازع
في ذلك فان الزمخشري قال في اجابيه حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في آخر الشعر مكان
حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى قوله هو التنوين مقول
قول الزمخشري قال وزاد بعضهم ساقطا لكون تنوين الضرورة وهو الاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها ويقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لا الضرورة
اما حذف الصرف واما الثاني فليس بتنوين لتمكين لان الاسم مبني على الضم وما سمنا وهو التنوين الذي قوله بعضهم هو لاحقة
حكاه ابو زيد وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قعثرى وقال ابن مالك الصحيح ان هذا نون زيدت في آخر
الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الاصل
دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك ش قوله ويوم دخلت صدر بيت من معلقة امرئ القيس من الطويل
عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي قوله ويوم عطف على قوله وبوم عقرت للعذاري مطيتي الخدر
الهودج ويستعار للستر والحجلة وغيرهما ومنه قولهم جارية مخدرة اي معصورة في خدرها كذا في شرح المعلقات
والمعروف في لسان الفقهاء المخدرة من التفعيل وخدر عنيزة بدل من الخدر وعنيزة على وزن زبيدة اسم
عشيقته وهي بنت عمه وقيل لقب واسمها فاطمة وقيل فاطمة عشيقة اخرى له وقوله لك الويلات اكثر الناس
على انها دعاء على امرئ القيس بها وقيل دعاء له ولكنه في صورت دعاء عليه وهو كثير في لسان العرب وعنيزة
غير منصرف للعلمية والتانيث ما بان وصرفها في البيت ضرورة فان قيل لو لم يصرف عنيزة ومنع تنوينه لم تنكسر
البيت بل يدخله القبض والكف وهما من الزحافات الجائزة في بحر الطويل قلنا هذه مغالطة لان الكف والقبض
يجريان في الطويل على وجه المعاقبة ولم يوجدا معا قوله سلام الله صدر بيت للاخوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم
الانصاري كذا قال الشمني من قصيدة من المتقارب عجزه وليس عليك بما يظهر السلام ولبعده فان يكن
النكاح احل شيء فان لكاحها مطرا حرام فطلعتها فلست لها بكفو الا بعل مزفك الحمام في غمرات الحدر ونوبهم وان صلوا وصاموا ومطلع القصيدة لان ناوى هذيلا يوم فلج مع الاشراف في فتن حمام حمدير
بفتح الحاء ذكر الحمام وقيل انه فرخ كان على نوح عليه السلام فضاوه جاوح فاتوا فليس من حمامة الا وهي تبكي
عليه وهو مفعول ناوى وفاعله حمام وفلج بفتح الفاء وسكون اللام وجيم اسم موضع قريب من البصرة وبفلج

وبوفلج اسم حرب وقعت فيه وفتن بفتحتين الفضل وجمعه افتان قال السيوطي ومطر سلف الاخوص وكان من اقبح الناس
صورة وزوجته من احسن الناس صورة وقال الشمني قالها الاخوص في سلمى اخت امرأته وكانت جميلة وكان
هو ايضا جميلا وكان بحبها حبا شديدا فتزوجت برجل قبيح المنظر فقال له مطر فغلب على الاخوص جهاتها حتى ماج به انتهى
وقوله يا مطر بالرفع والنصب وقوله فان نكاحها مطر يروى برفع مطر ونصبه وجره اما الرفع فعلى انه فاعل المصدر
وهو نكاحها والمصدر اضيف الى المفعول والنصب على انه مفعوله وهو مضاف الى الفاعل والجر على انه مضاف
اليه ووقع الفصل بين المتضايفين بمضمر الفاعل او المفعول وقد اورده المصنف في التوضيح شاهدا لذلك قوله
والا يعل فيه حذف فعل الشرط اي وان لم تطلقها وسفرق الرأس حيث يفرق الشعر في مقدمه والحسام
السيف القاطع قوله لان الضرورة اباحت الصرف فان الضرورات تبيح المحظورات قال الدماميني فيه نظر لان
وجود العلتين في الاسم منافي لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال
ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال
التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة
انتهى ما اجاب به عن الاشكال معروف عند القوم منهم الشارح المحدث حيث قال في شرح قول ابن الحاجب
ويجوز صرفه يمكن معناه يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين وقال الشمني وجود العلتين في الاسم ليس
منافيا للصرف لمنافاة حقيقته حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو منافاة لعدم اعتباريه وقد اعتبرا
ايضا الاسم منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين انتهى وهذا تعسف ظاهر ويسمى هذا
قوله حكاه ابو زيد قال ابن فلاح في المغني وحكى ابو زيد شاهوا منونا انتهى وسيأتي حكايته قطرب الضبا
قوله وقال ابن مالك قال في التسهيل وفي الجمع مطلقا اولا وقد ينون انتهى وهذا كما يرى حكم بتنوينه وقال
ابو حيان في شرح هذا الكلام حكى قطرب تنوينه لغة فيقول اولا قال المصنف يعني ابن مالك في شرح جمله وتسميته
هذا تنوينا مجازا لانه غير مناسب لواحد من اقسام التنوين والجيد ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد
سهمة اولا كما زيد بعد فاء ضيف نون ان ضيفا معرب فلما زيد اخره نون صار حرف اعراب فتحرك
واولا مبني فلما زيد اخره نون تسكن اولا موجب التحرك فانه اخر مبني سيوفي بحركة انتهى وليست هذه
النون في الزيادة كنون ضيفن لان ضيفن زيدت النون فيه الحاقا بجعفر فجيء بها لاجل الالحاق ونون
اولا لم توجد بها مبنيا واما في ضيفن فخلاف اهي زايدة فيكون اصل الكلمة ضيف ام اصليه فيكون وزنه
فيعلا ويكون سمن ضيفن الرجل اذا جاء مع الضيف انتهى كلام ابي حيان وقد تدارك الرضي جوابا لقول
ابن مالك انه غير مناسب لواحد من اقسام التنوين حيث قال وقد ينون مكسورا ويكون التنوين للتنكير كما في
صه وان كان اولا لمعرفة فيكون فايدتها البعد حتى يصير الشار اليه كالمنكورين فيكون اولا كاولا انتهى
وهذا اولى مما ذهب اليه المصنف من انه للمجرد تكثير اللفظ قوله وفيما قاله نظر قال الدماميني اذا كان هذا النظر
صحيحا امكن ان يورد وشله على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل
دون الوقف وبتسليم ذلك ما حكياه انفا عن الزمخشري انتهى اراد بقوله ما حكياه عن اجابيه من ان تنوين
من ان تنوين الترنم يقع في الف واشعار اذا وصل المنشد ولم يقف وقال الشمني استدل ابن مالك بثلثة امور
منها الثبوت في الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه انتهى والامران الاخوان عدم الاختصاص
بالاسم ومجامعة الالف واللام انتهى قال وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين
المنادى وتنوين حرف لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعافلة لبيبة قائلك
حكى اللفظ المسمى به وهذا اعترف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكى بعدها ش قوله
قال والعاشر اي قال ابن الخباز بعد ان حكم بان اقسام التنوين عشرة وبعد ان جعل كلا من تنوين المنادى

ونون ما لا ينصرف فتحا برأسه القسم العاشر تنوين الحكاية قوله فانك تحكي اللفظ فيلزم رعاية الحركة الحكمية والتنوين الحكمي
صورة والحركة في الحقيقة ليست اعرابية والتنوين ليس تنوين الصرف بل هو تنوين الحكاية قوله وهذا اعتراف
منه اي من هذا القول اعني تسمية رجل بعاقلة لبيبة وحكاية اللفظ المسمى به اعتراف من ابن الحباز بان ذلك
التنوين الحكمي تنوين الصرف وقال الدماميني لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه
علتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان في الحكمي تنوين صرف ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية
من قال ضرب زيدا الفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب واما لفظك انت فليست حركة
اعراب قطعا والا لزم نصب خبر المبتدإ بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت بصورتها الحركة الاعرابية وما يقتضيه العامل
في كلامك من رفع الخبر مقدرا منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية انتهى كلامه الظاهر انه اراد بالعلتين المانعتين
العلمية والتركيب وفيه انه ثبت ايضا وقال الشمني مجيبا عنه قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف
لما فيه علتان ليست الا اعتبارية وضعية لا ذاتية فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما في الحكاية هنا انتهى كلامه
الشمني وليس بشيء كما اشرنا اليه فيما سبق واعلم ان الناظرين في هذا المحل خالفوا لما سيطر في كتاب سيبويه فانه
قال فيه وان سميت رجلا بعاقلة لبيبة او عاقل لبيب حرفته واجريته مجراه قبل ان يكون اسما وذلك قولك رأيت
عاقلة لبيبة هذا ورأيت عاقلا لبيبا هذا وكذلك في الجر والرفع منون انتهى بعبارته قوله حرفته بدفع
اولا قول ابن الحباز ان التنوين فيه ليس بتنوين الصرف ولا يحتاج في رد كلامه الى ما قاله المصنف وهذا اعتراف
منه بانه تنوين الصرف لا يتوهم ان الصرف اعترف به اولا واما قول الدماميني في لفظ الحكاية تنوين الصرف قطعا
فهو صريح في خلافه ولا يمكن قتبه بقوله من زيدا اذ لا تركيب فيه فيتحقق الفارق وقد قال سيبويه بعد ما نقل
عنه انفا فان قلت ما بال ان سميته بعاقلة لم الون فانك ان اردت حكاية النكرة جاز ولكن الوجه ترك الصرف
والوجه في ذلك الاول وهو القياس لانهما شيئان ولانهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه فانما يحكي
الحكاية انتهى كلامه بعبارته ايضا وفيه غموض يحتاج الى تامل صادق ثم قال الدماميني فان قلت قوله بانه تنوين الصرف
لا يجوز ان يتعلق بالمصدر الذي هو اعتراف لانه قد وصف بقوله منه وعمله بعد الوصف ممتنع فيما اذا تعلق قلت يحذف
على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر اي وهذا اعتراف كائن منه ملتبس بانه تنوين الصرف انتهى كلامه وقابل
ان يقول لم يضطر الى ما ذهب اليه الشارح من التعسف الظاهر وهو تعلق الباء بنفس الاعتراف مع ان الاعتراف
لا يستعمل الا به لصحة تعلقها به بلا مانع وهو كون منه صفة الاعتراف او يصح ان يكون سببية فيكون معترفا منه فيتخلص
من الوصفية وتقدير الكلام وهذا اعتراف ناش منه تنوين الصرف وذلك الاعتراف ناش منه ثم ان المعروف
عند النحاة في مثله ان يقدر بعد النعت فعل يتعلق به المعمول المتاخر كقول الخطيئة ازمعت ياسا فبينا من فراقكم
فيتعلق من فراقكم بنست مضمرا لا بقوله ياسا كما ذكره المصنف في النوع العاشر من الجهة السادسة الواقعة في الباب
الخامس وههنا يمكن ان يقدر فعل يتعلق به قوله بانه تنوين لتقديره اعترف بانه تنوين فحينئذ لا يتعلق الجار
بالمصدر بل بالفعل الذي دل عليه المصدر ففي هذين الوجهين سند وحذف خلافا لما ذهب اليه الشارح قال والثالث
نون الامانة هي اسم في نحو السوءة بذهبين خلافا للمازني وحرف في نحو بذهبين السوءة في لغة من قال الكلوني البراغيث
خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل منها او مبتدإ مؤخر والجملة قبله خبره ش قوله الثالث اي الوجه الثالث
من النون المفردة نون تؤخذ الناء قوله هي اسم لكونه ضميرا مرفوع المحل على انه فاعل كالواو في الرجال ضربوا او حرف
في نحو بذهبين السوءة فان الفعل لما اسند الى الظاهر بجزء والنون عن الاسمية وبقيت علامة التانيث الفعل مثل
ان في ذهبت هند قال الجوهري في ترجمة فلي واما قول عمرو بن معدي كرب يسبي الغانيات اذا فلينني قال
الاخفش يريد فلينني فحذف النون الاخيرة لانها وقاية للفعل وليست باسم فاما النون الاولى فلا يجوز طرحها
لانها الاسم المضمر انتهى وسياتي الكلام على البيت في نون الوقاية قوله خلافا للمازني فانه يقول كما هو مشكل

مستكن الضمير في فعل وفعلت وانما لعلامة تانيث ليفرق بها فعل المؤنث من فعل المذكر المستكن في التثنية والجمع
وانما بعلامات تدل على التثنية والجمع ليحصل الفرق بين المسند الى الضمير المفرد وضمير المثنى والمجموع كذا قال
ابو حيان في شرح التسهيل ثم قال والذي يظهر به ضعف مذهب المازني انه لو كانت هذه علامات للزم ان يكون
علامة جمع المؤنث نونا ساكنة ولا يسكن آخر الفعل كما كانت تاء التانيث ساكنة نحو ضربت هند ولا يسكن آخر
الفعل لها وسكن للنون وتحريكها يدل على سببتها او لا يكون ذلك الا لما ينزل منزلة الجزء من الفعل كما
فعلوا ذلك بنحو ضربت لما نزل التاء منزلة الجزء من الفعل في كونه لا يفصل منه ساكنا آخر الفعل للاستثقال
اربع متحركات في كلمة فكذلك فعلوا في ضربن فكما ان التاء في ضربت اسم بلا خلاف كذلك النون في فعلن
ويفعلن اتهى وقال الرضي ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر عني الالف في التثنية
والواو في جمع المذكر والياء في المثنى طلبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان
وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل وسكنا النون
الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون انتهى كلامه والمفهوم منه ان يكون الماضي خارجا عن هذا الخلاف مثل
الرجال قاموا والزيدان قاما وهذا خلاف ما يفهم من كلام القوم قوله في لغة اكلوني البراغيث فان الواو في
هذه اللغة علامة جمع الفاعل كما يلحق الفعل تاء التانيث ليدل على تانيث الفاعل كقامت هند فال شهاب
الدين في قوله تعالى عموا وصموا كثير منهم وهذه اللغة جارية في المثنى وجمع الاناث ايضا فيقال في ما اخواك وفي
اخواتك كقوله وقد سلما وسعدى وجيم وقول الآخر يجوز ان احصر السبط اقاربه وستدل بعضهم بقوله عليه
الصلوة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة ويعتبر النحاة عن هذه اللغة باكلوني البراغيث وضعف بعضهم هذه اللغة
وبعضهم جنها وبينها لازدوشنوءة وسياتي في الثاني عشر من اقسام الواو ويمزوءة قوله خلافا لمن زعم انها اسم
اي النون في بذهبن السوءة فاعل بذهب وما بعدها هو السوءة بدل من النون فالجملة فعلية وقد قيل هذا الوجه
في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وهذا من المواضع التي يعود الضمير مما بعده بان يبدل منه ما يفسره قال شهاب
الدين وهي مسالة خلاف قوله او مبتدإ مؤخر كيفي او يكون السوءة في المثال مبتدإ مؤخرا والجملة وهو فوله بذهبين
خبرا مقدما وهذان الوجهان يجريان في قولهم اكلوني البراغيث وكذا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وفي قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ولا يقال ان الفعل متى وقع خبرا وجب تاخيره لان ذلك مشروط بكون الفاعل
مستترا نحو زيد قام لانه لو قدم فقيل قام زيد لالتبس بالفاعل فان قيل وهذا ايضا يلتبس بالفاعل في لغة اكلوني
البراغيث لان النون اذا قدرت علامة التانيث وقدر الاسم بعدها مبتدإ لزم استتار الفاعل في الفعل
مثل قامت هند فالجواب انها لغة ضعيفة كذا حقق شهاب الدين شكر الله سعيه في تحقيق المطالب وتمهيد المقاصد
قال الرابع نون الوقاية وتسمى نون العماد ايضا وتحق قبل ياء المتكلم المنصبة بواحد من ثلثة احدها الفعل
متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني او حرفا وهو ما عدا ني وحاشا ني ان قدرت فعلا واما
قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسبني فضرورة ونحو ما مروني يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة
وقد قرئ بهن في السبع وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثاني
اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني ش قوله الرابع نون الوقاية اي الوجه الرابع من
اوجه النون المفردة قال ابن الحاجب في اماليه نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف
في ضارب والميم في مخرج والالف في غضبا ونحو ذلك وبسط القول فيه وقال الدماميني معترضا به على المصنف
وعلى ذلك فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى ويرد عليه انه لا يلزم من كونها جزء كلمة
ان لا تكون كلمة لشمول حد الكلمة عليها كما ان تاء التانيث الاسمية المتحركة كما سيأتي في حرف الها عند التكلم على حا التانيث
وتاء التانيث الساكنة ونون جماعة المؤنث على مذهب المازني وهي اجزاء للكلمات مع انها كلمات فان

نون الامانة

نون الوقاية

او قائمة جزء منها وكذا تاء ضربت ونون ضربن بخلاف الاجزاء التي لا تدل على معنى كحروف المباني فانها خارجة
من اقسام الكلمة وبالجملة ان جزء الكلمة على قسمين قسم هي كلمة لدلالتها على معنى كبعض حروف المعاني وقسم ليس
بكلمة كحروف المباني مثل راي زيد وميم عمرو وراء بكر ونحوها واما قول الشمني جوابا عن اعتراض الدماميني جزء الكلمة لا دخل
في دلالتها على معنا ها ونون الوقاية لا دخل لها في ولا لتها على معنى فلا تكون جزءا فهو منقوض بنحو ضرب فان
التاء لا دخل لها في دلالته على معنى وهو الحدث مع الزمان وكذا قائمة ونحن ان عدّ نون الوقاية
جزءا من الكلمة بعيد فانها وقعت بين العامل والمعمول فان عُدّ جزءا من العامل ليطلب المرجح وكذا اذا عد جزءا من المعمول
ولا يمكن ان يكون الشيء الواحد جزءا من شيئين قوله احدها الفعل اي احد الثلثة التي يعمل النصب الفعل وانما زادوا
النون في الضمير المنصوب اذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من ان يدخله كسرة لازمة وذلك ان يا المتكلم لا يكون
ما قبلها الا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحو غلامي وصاحبي والافعال لا بد لخلها جزوا لكسر اخو الجر لان معديهما واحد
وهو المخرج فلما لم يدخل الافعال جروا نروا ان يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه حوفا ان يتطرق اليه الجر فجاؤا بالنون
مزيدة قبل الياء ليقع الكسرة عليها ويكون وقاية للفعل من الكسر وخص النون بذلك لقربها من حروف المد
واللين ولذلك يختلها من حروف الزيادة قال ابن يعيش فان قيل فلم زدتموها فيما اخره الالف من الافعال
نحو اعطاني وكساني والكسر لا يكون في الالف قيل لما لزمت النون الياء في جميع الافعال الصحيحة لما ذكرنا صارت
كانها من جملة الضمير فلم يغاروها كذلك مع ان الحكم مدار على المنطقة لا على نفس الحكمة والبا منطقة كسرا فيلها
فان قيل فهلا حرست الافعال من الكسرة في مثل ضرب الرجل قيل الكسرة ههنا عارضة لالتقاء الساكنين فلا
يعتد بها موجودة الا ترى انك تعتد بالمحذوف لالتقاء الساكنين في مثل رمي المرأة وبثبت الاذى وان كان
احد الساكنين قد تحرك اذا الحركة عارضة لالتقاء الساكنين انتهى كلامه وفيه اختصار وبهذا التفصيل اندفع ما
الدماميني من الاعتراض بمثل عاني يا بني احسن قوله واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسيري فهذا بيت من مشطور
السريع وقبله عددت قومي كعديد الطيس كذا قال الدماميني وبهذا اعتراف منه بوقوع الرجز من غير بحر
الرجز وقد اعترض به على المصنف في بحث او قد سبق تخفيف القول فيه في عدة مواضع الطيس ههنا الكثير من
الرمل كذا فسره الجوهري في هذا البيت بعد ان قدم ان الطيس هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما فقدم شرح
البيت وقايله على وجه الاشباع في كلمة قد من حرف القاف والشاهد ههنا في قوله ليسيني بدون نون الوقاية
مع وجوبه في المتصرف غير متصرف فيحمل على الضرورة لان زيادة النون تفضي الى انكسار البيت وخروجه
من الوزن قوله وتحاثروني مبتدا خبره يجوز فيه الخ اراد بنحو ما مر في مثل قوله تعالى فبم تبشرون وقوله تعالى اتحاجوني
وقد قرئ بهما اي بالوجوه الثلثة اعني الفك والادغام والاكتفا بنون واحدة قال شهاب الدين قرا الجمهور
تامروني بادغام نون الرفع في نون الوقاية وقرا نافع تامرونني بنون خفيفة وقرا ابن عامر تامرونني بالفك ومعنى
اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية جاز ثلثة اوجه انتهى كلامه وفيه اختصار ايضا قوله النون الباقية نون الرفع قال
الدماميني هذا هو الذي يتجه لي ووجهه ان النقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب فيحذف ما حدث
منه النقل انتهى والبقا حرف المصدر والاولية مرعية كما سيأتي في اواخر الباب الخامس ان شا الله تعالى وسيأتي
ان هذا الوجه مذهب الاخفش واستدل بان النقل انما حصل بالبنية ولانه قد استغنى عن نون الوقاية
فانه اتى بها لتقي النقل من الكسر وهو مأمون بوقوع الكسر على نون الرفع ولانها لا تدل على معنى بخلاف نون الرفع
ايضا فانها تحذف في تخوليسني فيقال ليسني كقوله كنيته جابرا فقال لبني اصاوفه وقد بعض بالي كذا قال ابن
عادل في تفسير سورة الانعام البيت لزيد الخيل الصحابي كذا قال ابن يعيش وكذا قال العيني في شرح الشواهد
قوله وهو الصحيح وهو مذهب سيبويه كما بين انفا قال شهاب الدين استدل سيبويه على ذلك بان نون الرفع
قد عهد حذفها دون ملاقات مثل رفعا ولشد فان يك قوم سرتهم ما صنعتم فسيلبوها لا فخا غير باهل اي

اي فسيلبسونها وفي الحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فالداخلة
على تدخلوا ونؤمنوا نافية لا ما هيئة لفا والمعنى عليه واذا ثبت حذفها دون ملاقات مثل رفعا فلان بحذف
مع ملاقاة مثل مستقلا بطريق الاولى وايضا فان النون نائبة عن الضمة والضمة مما عهد حذفها في فصيح الكلام
كقراءة ابي عمرو ننصركم ونشعركم وما يشعركم بسكون آخر الفعل وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا
واغل واذا ثبت حذف الاصل فلثبت حذف الفرع لئلا يلزم تفضيل فرع على اصله انتهى كلامه وفيه زيادة
تفصيل وقد ذكر هذا الاستدلال الاخفش فليطلب في اعرابه وقال الدماميني ووجه مذهب سيبويه ان نون
الاعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب فقد الف حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية فانها لم يالف
حذفها فكانت احق بالبقا عند عروض ما يقتضي الحذف وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة
كقوله تراه كالثغام يعلّ مسكا يسوء الغاليات اذا فلينى ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل
لا يحذف على ان بعضهم راى ان النون الباقية في فلينى نون الوقاية والقدم على حذف الفاعل انتهى ما
اسنده الى البعض مستدلا لسيبويه قال ابن عادل في تفسير سورة الانعام وجعل سيبويه المحذوف
من قول الشاعر لسوء الغاليات اذا فلينى نون الفاعل لا نون الوقاية انتهى بعبارته وكذا قال شهاب
الدين والبيت من الوافر لعمرو بن معدي كرب الصحابي كذا قال العيني والضمير في تراه يرجع الى شعر الرأس
والثغام بالثا المثلثة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة بيضا الثمر والزهر يشبه بها الشيب وقوله كالثغام
اما مفعول ثان ان كان تراه من رايت بمعنى ظننت واما حال ان كانت بصرية قوله يعل على صيغة المجهول
والضمير فيه يرجع الى الشعر وهو نائب عن الفاعل من العلل وهو الشرب الثاني فكانه قيل يسك
مرة بعد اخرى قوله يسوء مبتدا محذوف اي هو مسيء وهو صدر بيت والغاليات مفعول بيسوء وهو مالف
جمع فالية من فعلى الشعر اذا اخذ القمل منه من باب علم والظاهر انه ستدستد جواب اذا لانه ظرف فيه معنى
الشرط والشاهد في فلينى حيث حذف منه نون الوقاية واصله فلينني بنونين احديهما نون الوقاية و
الاخرى نون فاعلة عائد الى الغاليات نون الجمع فحذفت نون الوقاية لانها زائدة وعند سيبويه المحذوف
هي نون الاناث والباقية نون الوقاية واختاره ابن مالك وقال صاحب البسيط انه لا خلاف ان المحذوف
نون الوقاية وقوله فلينى جاء في الشعر فلا تقيس عليه كذا قال العيني وقال الجوهري فليت راسه من القمل وفلينه
الشعر اذا قدبرته وسخرجت معاينه واما قول عمرو بن معديكرب تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغانيات اذا
فلينى قال الاخفش يريد فلينني فحذف النون الاخيرة لانها نون وقاية وليست بالاسم فاما النون الاولى فلا يجوز
حذفها لانها الاسم المضمر انتهى وساذكر سيبويه عند سرده ما قال ابن عادل واعلم ان حذف النون في هذا النحو
جائز فصيح ولا يلتفت الى قول من منع من ذلك الا الى ضرورة او قليل من الكلام ولهذا عيب على مكي بن ابي طالب
حيث قال الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه وانما يجوز في الشعر للوزن والقرآن لا يحتمل ذلك فيه الا لضرورة يدعو
اليه ويحاسر بعضهم فقال هذه القرآة اعني تخفيف النون لحن وهذا ان الفوقان مردودان وقد تقدم الدليل
على صحته لغة وايضا فان الثقات نقلوا انها لغة ثابتة للعرب وهم غطفان فلا معنى لانكارها انتهى وكذا في اعراب
شهاب الدين قوله الثاني اسم الفعل قال الدماميني ظاهر هذا الكلام انه لا بد من الاتيان بنون الوقاية في اسم الفعل
وبعض الرضي على خلافه فقال ويجوز الحاقها اسما الافعال في الاصل انتهى قيل عليه قد يمنع كونه ظاهرا في هذا اذ الاصل
عدم من كونه وجوبا او جوازا والعجب من الشارح انه حكم في فصل الباء حين تكلم على يحيل ان النون واجبة في اسما
الافعال وههنا حكم بالجواز فكانه نسي ما اختاره وهناك والحق ان ذكر اسم الفعل مع الفعل في قرن واحد يدل
على وجوب الالحاق ولهذا قيد الحذف بقوله وهي جائزة الحذف مع ان الخ قال الثالث الحرف

نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وان ولكن وكان وغالبة الحذف مع لعل وقليلة مع ليت وقليل ايضا قبل

لو رأيتها مني لفررت وقلبي زكرم ايضا الا ما
ليست افعالا ٢

ای المخفوضة بمن وعن الا لما لضرورة وقبل المضاف اليها لدن او قد الا فی قليل من الكلام وقد تلحق فی غير ذلك شذوذا او فقط
كقولهم يجلنی بمعنی يجلبنی والرجز لحنيف الحنبلی وقوله اسلمنی الی قومی شراحی • يريد شراحيل وزعم هشام ان الذی فی اسلمنی ولحوه نون
الوقاية وبنی ذلك علی قوله فی ضاربلی ان الياء منصوبة وبرده قول الشاعر وليس الموافينی ليقدحا بنا • وفی الحديث
غير الرجال اخوفنی عليكم والنون لا يجامع الالف واللام والاسم التفضيل لكونه غير منصرف وفی الصحاح انه قليل
يجلی ولا يقال يجلنی وليس كذلك ش قوله الثالث الحرف ای ثالث الثلثة التی العقب الحرف قوله وغالبه
الحذف مع لعل كقوله تعالی لَعَلِّی أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ وقول الشاعر لعلی وان شطت
نواها ازورها • ومن نحوها قول عدی بن حاتم • اربنی جوادا اماث هزلا لعلنی • اری ما نرين او بخيلا مخلدا •
قوله وقليلة مع ليت ای يعنی نون الوقاية قليلة الحذف ای تحذف قليلا مع ليت كقول زيد الخيل رئی الله
عنه كنيته جابرا ذال لبنی • اصادفه وافقد بعض مالی • والاكثر اثباتها كقوله تعالی يَا لَيْتَنِی قَدَّمْتُ لِحَيَاتِی وقيدها
من الابيات والابيات الفصحا مشحونة بها قال الدماميني ونص سيبويه علی ان الحذف مع ليت ضرورة وهو
ظاهر ما فی المفصل وقال الفراء ولبنی جايز وظاهره انه يجوز فی الاختيار والمصنف لم يتعرض لان ذلك
ضرورة كما تعرض لذكرها فی بعض المحال فاشعر ذلك بانه يجعل فی النثر والنظم قليلا انتهی والمفهوم من التسهيل
القلة مطلقا والمصنف كثيرا يجده وحذوه وقال ابن يعيش فی شرح المفصل واما ليت فلما لم يكن فی آخرها
نون يعنی مثل انّ وأنّ ولكنّ وكانّ ولما شبه النون يعنی مثل لعل لم يجز حذفها الا فی ضرورة الشعر
كقوله كنيته جابرا ذال لبنی • انتهی وفيه حذف النون من لبنی لشبهها ما خواتها انتهی وفيه اختصار
كثير وقال ابو حيان فی شرح التسهيل قال المصنف فی الشرح ولم يرد لبنی فی بيتی الا فی نظم انتهی امتا
ليس فقد نص بعض اصحابنا ان حذف نون الوقاية من ليس يجوز فی الكلام واما من ليت فنص سيبويه
علی ان ذلك فی الضرورة قال سيبويه وقد قال الشعراء لبنی اذا اضطروا كانهم شبهوه بالاسم حيث
قالوا الضاربی والمضمر منصوب انتهی وقال الفراء لبنی ولبنی جايز وظاهره هذا انه يجوز فی الكلام الی هنا
كلام ابی حيان وبهذا ظهر ان حذف النون من ليت حينئذ ضرورة عند سيبويه دون غيره من النحاة و
المصنف مع الجمهور قوله وتلحق ايضا قبل ايا المخفوضة ای ايا التی هی ضمير المتكلم اذا انجرت بدخول
من وعن الا فی الضرورة فح لا تلحق بمثال عدم التی فيها قول الشاعر • ايها السائل عنهم وعنی • لست
من قيس ولا قيس منی • بتخفيف عنی ومنی لا بتشديدها علی ما هو الشايع فی سعة الكلام مثل قوله
عليه السلام اَنْتَ مِنِّی بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَی والدليل علی تخفيفها ان البيت مقفی من بحر الرمل و
لو شددوا خر المصراع الاول وهو العروض لكان فعولن وليس فيه وكان آخر المصراع الاول مفاعلن
مفعولن وليس فيه ايضا وما وقع فی شرح الشواهد للعينی ان البيت من المديد ضبط الكاتب قوله
وقبل المضاف اليها لدن ای وقد وتلحق نون الوقاية قبل ايا المخفوضة التی اضيف اليها لدن او قد
او قط كقوله تعالی قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّی عُذْرًا بالتشديد وبه قراء اكثر السبعة وقرا نافع وعاصم فی رواية
شعبة لدنی بالتخفيف قال الدماميني قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية لدن
من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة انتهی قال ابو حيان وظاهر كلام ابن مالك ان
حذف النون من من وعن وقط جايز فی الكلام وان لم يكن فی شهرة الاثبات وليس كذلك بل
الحذف لا يجوز الا فی الضرورة نص عليه اصحابنا انتهی وقال ابن قاسم فی شرح التسهيل وظاهر كلام ابن
مالك جواز الامرين فی قد وقط فی الاختيار وقد نص قوم علی الحذف فيهما ضرورة وفی شرح الالفية
لولد المصنف قدی وقطی فی كلامهم اكثر من قدنی وقطنی وقد جمع الشاعر بينهما فی قوله • قدنی من نصر
الخبيبين قدی • وفی الحديث قط قط بعزتك يروی بسكون الطاء وكسرها مع باء ودونها ويروی

ويروی قطنی قطنی وقطی قط وهذا يدل علی جواز الامرين فی غير الضرورة انتهی وظاهر كلام المصنف موافق لما نقل
عن ابن مالك قوله وقد تلحق فی غير ذلك ای تلحق نون الوقاية فی غير ما ذكر سابقا قبل الياء مجرورة ومنصوبة قوله
كقولهم يجلنی بمعنی يجلبنی وقوله اسلمنی الی قومی شراحی • يريد شراحيل وزعم هشام ان الذی فی اسلمنی ولحوه نون
الوقاية وبنی ذلك علی قوله فی ضاربلی ان الياء منصوبة وبرده قول الشاعر وليس الموافينی ليقدحا بنا • وفی الحديث
غير الرجال اخوفنی عليكم والنون لا يجامع الالف واللام والاسم التفضيل لكونه غير منصرف وفی الصحاح انه قليل
يجلی ولا يقال يجلنی وليس كذلك ش قوله الثالث الحرف ای ثالث الثلثة التی العقب الحرف قوله وغالبه
الحذف مع لعل كقوله تعالی لَعَلِّی أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ وقول الشاعر لعلی وان شطت
نواها ازورها • ومن نحوها قول عدی بن حاتم • اربنی جوادا اماث هزلا لعلنی • اری ما نرين او بخيلا مخلدا •
قوله وقليلة مع ليت ای يعنی نون الوقاية قليلة الحذف ای تحذف قليلا مع ليت كقول زيد الخيل رئی الله
عنه كنيته جابرا ذال لبنی • اصادفه وافقد بعض مالی • والاكثر اثباتها كقوله تعالی يَا لَيْتَنِی قَدَّمْتُ لِحَيَاتِی وقيدها
من الابيات والابيات الفصحا مشحونة بها قال الدماميني ونص سيبويه علی ان الحذف مع ليت ضرورة وهو
ظاهر ما فی المفصل وقال الفراء ولبنی جايز وظاهره انه يجوز فی الاختيار والمصنف لم يتعرض لان ذلك
ضرورة كما تعرض لذكرها فی بعض المحال فاشعر ذلك بانه يجعل فی النثر والنظم قليلا انتهی والمفهوم من التسهيل
القلة مطلقا والمصنف كثيرا يجده وحذوه وقال ابن يعيش فی شرح المفصل واما ليت فلما لم يكن فی آخرها
نون يعنی مثل انّ وأنّ ولكنّ وكانّ ولما شبه النون يعنی مثل لعل لم يجز حذفها الا فی ضرورة الشعر
كقوله كنيته جابرا ذال لبنی • انتهی وفيه حذف النون من لبنی لشبهها ما خواتها انتهی وفيه اختصار
كثير وقال ابو حيان فی شرح التسهيل قال المصنف فی الشرح ولم يرد لبنی فی بيتی الا فی نظم انتهی امتا
ليس فقد نص بعض اصحابنا ان حذف نون الوقاية من ليس يجوز فی الكلام واما من ليت فنص سيبويه
علی ان ذلك فی الضرورة قال سيبويه وقد قال الشعراء لبنی اذا اضطروا كانهم شبهوه بالاسم حيث
قالوا الضاربی والمضمر منصوب انتهی وقال الفراء لبنی ولبنی جايز وظاهره هذا انه يجوز فی الكلام الی هنا
كلام ابی حيان وبهذا ظهر ان حذف النون من ليت حينئذ ضرورة عند سيبويه دون غيره من النحاة و
المصنف مع الجمهور قوله وتلحق ايضا قبل ايا المخفوضة ای ايا التی هی ضمير المتكلم اذا انجرت بدخول
من وعن الا فی الضرورة فح لا تلحق بمثال عدم التی فيها قول الشاعر • ايها السائل عنهم وعنی • لست
من قيس ولا قيس منی • بتخفيف عنی ومنی لا بتشديدها علی ما هو الشايع فی سعة الكلام مثل قوله
عليه السلام اَنْتَ مِنِّی بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَی والدليل علی تخفيفها ان البيت مقفی من بحر الرمل و
لو شددوا خر المصراع الاول وهو العروض لكان فعولن وليس فيه وكان آخر المصراع الاول مفاعلن
مفعولن وليس فيه ايضا وما وقع فی شرح الشواهد للعينی ان البيت من المديد ضبط الكاتب قوله
وقبل المضاف اليها لدن ای وقد وتلحق نون الوقاية قبل ايا المخفوضة التی اضيف اليها لدن او قد
او قط كقوله تعالی قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّی عُذْرًا بالتشديد وبه قراء اكثر السبعة وقرا نافع وعاصم فی رواية
شعبة لدنی بالتخفيف قال الدماميني قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية لدن
من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة انتهی قال ابو حيان وظاهر كلام ابن مالك ان
حذف النون من من وعن وقط جايز فی الكلام وان لم يكن فی شهرة الاثبات وليس كذلك بل
الحذف لا يجوز الا فی الضرورة نص عليه اصحابنا انتهی وقال ابن قاسم فی شرح التسهيل وظاهر كلام ابن
مالك جواز الامرين فی قد وقط فی الاختيار وقد نص قوم علی الحذف فيهما ضرورة وفی شرح الالفية
لولد المصنف قدی وقطی فی كلامهم اكثر من قدنی وقطنی وقد جمع الشاعر بينهما فی قوله • قدنی من نصر
الخبيبين قدی • وفی الحديث قط قط بعزتك يروی بسكون الطاء وكسرها مع باء ودونها ويروی

وهذا ضارب ني باثبات النون مع الضمير مستدلا بقوله اسلمني الى قومي شراحي وقال ابن مالك في شرح التسهيل ناصرا لدعواه ان هذه النون هي نون الوقاية مالفظه ومفتني والموافني برفعان توهم كون نون مسلمني تنوينا لان ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين الملاقاة ساكن نحو اغاز ابنك امر رايح وياء مفتني اثبتت نابتة في قوله وليس بغتني فعلم ان النون الذي دلها ليس تنوينا وانما هو نون الوقاية ولذلك ثبتت مع الالف واللام في الموافني والبغافان المنون اذا اتصل بها هو معه كثيرا حذف نونه نحو ابن زيداه ولا تقال وابن زيداه وايضا فتحرك التنوين بل بحذف لان زيادة المندبة والمندوب كتثنية واحد وكذا ياء المتكلم مع ستوها كتثنية واحد ولذلك كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء الاضافة واجازا الكوفيون تحريك التنوين لاجل الف الندبة في وابن زيداه وايضا فمقتضى الدليل النون الباقية اسما المعربة ليعنيها اختفاء الاعراب فلما منعوها ذلك كان كما صار متروك فبنوها عليه في بعض اسماء الفاعلين كما مضى في مسلمني ومفتني والموافني ومن ذلك قراءة بعض القراء مالكم مطلعون بتخفيف الطاء وكسر النون وفي البخاري ان النبي عليه الصلوة والسلام قال لليهود فهل انتم صادقوني بكسر النون كذا في غنية مواضع في اكثر النسخ المعتمد عليها انتهى كلامه وفيه بعض مناقشة والدليل على انه في مثل ضاربني تنوين لا نون وقاية ثبوت النون في محضرونه والامرونه لان التنوين سقط مع الضمير كما تسقط هذه النون الى هنا كلام ابي حيان قال شهاب الدين وقد رد الناس هذه القراءة من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم اذ كان قياسها مطلعي والاصل مطلعوي فابدل الواو ياء ثم ادغم نحو جاء مسلمني العاقلون وقوله عليه الصلوة والسلام او مخرجي هم وقد وجهها ابن مبنى على انه اجرى فيها اسم الفاعل مجرى المضارع يعني في اثبات النون فيه مع الضمير وانشد الطبري على ذلك اسلمني الى قومي شراحي واليه نحا الزمخشري قال او شبه اسم الفاعل في ذلك اسلمني الفلاح سبهما كانه قال تطلعون وهو ضعيف لا يقع الا في شعر وذكر فيه توجيها آخر فقال اراد مطلعون اباي فوضع المنفصل موضع المنفصل كقوله هم الفاعلون الخير والامرونه ورده الشيخ بان هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعى ان المنفصل وقع موقعه لا يجوز هند زيدا ضارب اياها ولا زيدا ضارب اباي فلت انما لم يجز ذكر لانه اذا قدر على المتصل لم يعدل الى المنفصل وقابل ان يقول لا نسلم انه يقدر على المتصل حالة ثبوت النون والتنوين قبل الضمير بل يعبر الموضع الضمير المنفصل فيصح ما قاله الزمخشري وللنحاة في اسم الفاعل المنون قبل ياء المتكلم نحو الهب المتقدم وقوله وهل فتى من سراة القوم يحلمني وليس حاملني الا ابن حمال وقوله وليس يغنيني وفي الناس ممتنع صديق وقد اعيا على صديق فوان احدهما انه تنوين وانه بنى هنا نونه مع الضمير وان قلت ان الضمير بعد في محل نصب والثاني انه ليس تنوينا وانما هو نون وقاية واستدل ابن مالك على هذا بقوله وليس يغنيني وبقوله ايضا وليس الموافني وفي الناس ممتنع صديق اذا رعيا على صديق وجه الدلالة من الاول انه لو كان تنوينا لكان ينبغي ان يحذف ايضا قبله لانه منقوص مهون والمنقوص المنون يحذف ياؤه رفعا وجرا لالتقاء الساكنين ووجهها من الثاني ان الالف واللام لا يجامع النون والذي يرجح القول الاول ثبوت النون في قوله والامرونه وفي قوله ولم يرتفق والناس محضرونه جميعا وايدي المفتضين واحفه فان النون فيه مقام التنوين تنثية وجمعا على حدها وقال ابو البقاء وبقراءة بكسر النون وهو بعيد جدا لان النون ان كانت للوقاية فلا تلحق الا اسما وان كانت نون الجمع فلا تثبت في الاضافة قلت وهذا الرد صحيح لولا ما تقدم من الجواب عنه مع تكلف فيه وخروج عن القواعد انتهى قوله وبني ذلك على قوله في ضاربي ان اليا منصوبة قال الشمني لان القول بانها مجرورة لا يتاتى معه القول بان هذه النون تنوين لان جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة انتهى قال الدماميني ولا يمكنه ان يدعي ان اليا محذوفة على انها مضاف اليه لان النون والاضافة لا يجتمعان فانه مؤول بالانفصال

بالانفصال وهي مؤونة بالاتصال انتهى قوله ورده قول الشاعر وليس الموافني اي برد قول خصام ودعواه ان النون الذي في مسلمني تنوين لا نون وقاية بقوله قول الشاعر وليس الموافني يرفد خائبا صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله وعجزه اضعاف ما كان املا قال العيني يقال وافيت فلانا اذا اتيته والمعنى وليس الذي يوافيني اي ياتني ليرفدني اي يعطي من الرفد وهو العطاء وفيه ان هذا فان النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب اليه بعضهم اذ التنوين لا يجتمع مع الالف واللام والموصول مع صلته اسم ليس وخائبا خبره ويرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير ان يرفد واللام للتعليل وكذا الثاني فان واضعاف اسم ان وله مقدما وما موصولة وكان املها صلتها والعائد محذوف اي املاه والالف فيه للاطلاق انتهى ومعنى البيت ليس الشخص الذي ياتني ليعطي خائبا اي غير نائل لمطلوبه فان ذلك الشخص الاتي للعطاء اضعاف ما يرجوه ويطلبه من الرفد والعطاء والمصنف انشد هذا المصراع ثانيا في ترجمة حذف التنوين في الباب الخامس قوله وفي الحديث غير الرجال اخوفني عليكم الخ يعني ويرد قول هشام ما ورد في الحديث من قوله عليه الصلوة والسلام غير الرجال اخوفني وجه الرد انه ان النون في اخوفني لا يمكن ان يحمل على التنوين كما ذهب اليه هشام في قوله لمسلمني لان التنوين لا يدخل غير المنصرف فالاولى ان يحمل على نون الوقاية فانها قد تدخل على الصفات تشبيها لها بالمضارع قال الدماميني واما الحديث ففيه ثلثة اسئلة احدها في اخوف فانه يقتضي ان غير الرجال خائف قال اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الرجال مخوف منه والثاني في اياء فان افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه واياء لا يقبل ذلك والثالث في لحاق النون وجواب هذا الاخير ان افعل التفضيل شبه بافعل في التعجب فلحقته نون الوقاية حملا عليه وجواب الاول ان فعله اما خاف او خيف او اخاف والجميع ممكن اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب اشغل من ذات النحبين ويكون الاصل اخوف مخوفا لي ثم حذف المضاف وهذا التقدير اندفع السؤال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بما يوصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب فالاصل خاف خوفي ثم قبل خوفني هذا النبي اخوف من خوف غيره واصل الحديث غير الرجال اخوف خوفي ثم حذف الخوفان واضافهما غير واليا فصار غير الرجال اخوفني واما اخاف فعلى ان الاصل غير الرجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الثاني وتبين على الوجه الثالثة انه لا بد من تقدير مضاف واما على الوجه الاول فيتجه الى تقدير مضافين انتهى كلامه بعبارته وهذه الالطائف ملتقطة من كلام الفاضل المحقق ابن مالك فانه قال في بعض تعليقاته التي عقدها في شرح هذا الحديث ولافعل التفضيل شبه بالفعل وخصوصا بالفعل التعجب فجاز ان يلحقه النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الابيات المذكورة انتهى اراد بها قوله اسلمني الى قومي شراحي فرخم شراحيل ولا نداء اضطرارا وقوله فليس بمغنني وفي الناس مفتع وقوله وليس الموافني ليرفد خائبا ثم قال هذا اجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز ان يكون اخوف لي وابدلت اللام نونا كما في لعن سكان بعل وفي رفن بمعنى رفل وهو الفرس الطويل ثم قال واما الكلام في جهة المعنى ففيه وجوه اظهرها كون اخوف افعل التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحبين واذى من ديك واغنى بما جنتك واخوف ما اخاف على امتي الائمة المضلون اذ المراد ان المعتبر عنه بذلك شغل وذى وغنى اكثر من شغل غيره وذيه وغنائه وكذا اخوف ما اخاف اي الاشياء التي اخافها على امتي احقها بان يخاف الائمة المضلون فمعنى الحديث ههنا غير الرجال اخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف الى اياء واتصل بها اخوف مصورة بالنون ويحتمل ان يكون اخوف من اخاف بمعنى خوف ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثي فانه على فعل وما على وزن مفعل والثلاثي فيه سواء عند سيبويه في التفضيل والتعجب صرح به مرارا فالمعنى غير الرجال اشد موجبات خوفي عليكم ثم اتصل بالياء مصورة بالنون على ما تقرر ويحتمل ان يكون من وصف المعاني بصفات الاعيان مبالغة كشعر

شاعر وهذا الشعر شعره ومنه قول الشاعر بداك بذ جنبرها يرجى واخرى لا عدا نهما غابطة فاما التى يرجى خيرها
فاجودجودا من اللافظة فنصب جودا باجود على التمييز وذلك موجب لكونه فاعلا معنى افعل كل منصوب على التمييز
بافعل التفضيل فاعل فى المعنى ومضيه علامة فاعليته وجره علامة ان افعل بعض منه ولهذا معنى زيد احسن
عبدا ان عبده فاق عبيده غيره فى الحسن وان جررت لمعناه انه بعض العبيد الحسان وهو احسنهم
ومعنى الحديث على هذا خوف غير الرجال اخوف خوفى عليكم ثم حذف المضاف الى غير وافيم مقام المحذوف
وحذف خوف المضاف الى الباء واقيمت سى اى الباء مقامه اى مقام خوف فانفصل اخوف بالباء معمورة
بالنون ويحتمل ان يكون اخوف فعلا مسندا الى واو سى ضمير عايد على غير الرجال لان من جملة ما ينبأ وله غير الرجال
الائمة المضلون وهم ممن يعقل فغلبوا فجئ بالواو ثم اجتزئ عنها بالضمة وحذفت كقوله فيا ليت الاطباء كان
حولى وكان مع الاطباء الاساة وقوله دارحى وهنوها مريفا وحل الصيف عليهم فاحتمل فاسال عت
او الناس شغوا واسال عنا اذا الناس نزل اراد كانوا فحذف الواو واثبت الضمة واراد الآخر
احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما يخبر فيه والله الحمد الى هنا كلام
ابن مالك فى تعليقه لله در الثقات المحدث كيف ابدع فى هذه التحقيقات التى لم يره الراوون عن الله خبرا
عن الطالبين قوله وفى الصحاح بجل ولا يقال بجلنى وليس كذلك اراد ان يرد كلام الجوهرى بقوله وليس
كذلك يعنى ليس ما ادعاه الجوهرى من انه لا يقال بجلنى بالحاق نون الوقاية عند اضافة بجل الى النفس
كما ادعاه بل الحق ان بجل بمعنى حسب قد يلحقها نون الوقاية فيقال بجلنى ولكنه قليل والعجب ان المصنف
قد صاحب الصحاح فى حرف الباء وحكم بانه يقال بجلى بمعنى حسبى ويقال بجلنى بمعنى كفانى وههنا رده وذهب
الى انه يقال بجلنى بالنون بمعنى حسبى وهو منقول عن ابن قاسم فانه قال فى الجنى الدانى ولا يلحق بجل بمعنى
حسب نون الوقاية عند لحوق ياء المتكلم وذكر وا انها تلحقها قليلا انتهى كذا نقل الدماميني فى بحث بجل
ولكنه قال فى شرح التسهيل ما بجل ويكون اسم فعل فيقول بجلنى بمعنى بكفنى بكفنى فالنون للوقاية وايا منصوبة
ويكون اسما بمعنى حسب فيقول بجلى بغير نون بمعنى حسبى انتهى بعبارته وهذا الحاكى موافق لما فى الصحاح
ومخالف لما نقل عن الجنى وقال الشيخ اثير الدين ابو حيان فى شرح التسهيل ويكون بجل بمعنى حسب فلا
يكون اسم فعل فاذا لحقها نون الوقاية كانت اسم فعل فيقول بجلنى بمعنى بكفنى انتهى وظاهر هذا موافق لما فى الصحاح فلا وجه
لرد المصنف عليه وقال الرضى وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب سقاط النون نحو ما قرب منك وما حسنى وما اجملى قال
السيرافى وليست اورى من العرب حكوا هذا ام قاسوا على مذهبهم فى ما افعل زيدا لانه اسم عندهم فى الاصل انتهى بعبارته
قال الغم بفتح العين وكنانية بكسرها وبها قرأ الكسائى وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم بكسر النون اتباعا
لكسرة العين منزلا لها منزلة الفعل فى قولك بغم ويشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة والفارسى
لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهى حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وقام
زيد والثانى بعد افعل ولا تفعل وما فى معناهما نحو هل لفعل وبعد الاستفهام فى نحو هل تقومنى ويحتمل ان تفسر فى هذا
بالمعنى الثالث والثالث المتعين بعد الاستفهام فى نحو اهل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ان لنا لاجرا
اجرا س قوله بفتح العين قال الدماميني المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما سبق الى بعض الاذهان لان ذلك
انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا تصرفه فى ذلك قوله وكنانية بكسرها قال فى التسهيل من حروف
الجواب نعم وكسر عينها لغة كنانية قال الدماميني اراد ونبه بذلك التنبيه بين الحرفية والاسمية واثروا اشرف اللغتين بالخفيف
الحركتين فقالوا نعم بالفتح فى واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين فقال وعانى عبيد الله نفسى فداواه فيالك من داع
وعانى نعم نعم الروايه بفتح العين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف فى حواشيه على التسهيل انتهى قال
الحريرى فى المقامة الرابعة والعشرون ان اردت بنعم تصديق الاخبار والعدة عند السؤال فى حرف وان عنيت

مطلب نعم

وان عنيت بها الابل فهى اسم والنعم تذكر وتونث وتطلق على الابل وعلى كل ماشية فيها ابل انتهى قوله وبها
قرأ الكسائى قال فى التسهيل وكنانية بكسر العين سمع نعم وفى قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما قالوا نعم
انتهى وقال ابن يعيش الفتح فى النعم والكسر لغتان فصيحتان الا ان الفتح اكثر فى كلام العرب وقد جاء الكسر فى كلام
النبى صلى الله عليه وسلم وجماعة من الصحابة وذكر الكسائى ان اشياخ قريش ينكلمون بها مكسورة وحكى عن ابى
عمرو انتهى وقال شهاب الدين وبها قراءة الكسائى وابو عمرو وطعن ابو حاتم عليها وقال ليس الكسر بمعروف وحجة
الكسائى بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه اتى النعم فالابل وقولوا النعم اى بالكسر قال ابو عبيد ولم نر العرب
يعرفون ما رووه عن عمر ونراه هو لما اقلت هذا طعن فى المتواتر فلا يقبل انتهى كلامه وروده فى اعراب قوله تعالى
قالوا نعم قوله وبعضهم يبدلها حاء اى يبدل العين حاء قال ابو حيان فى الارتشاف واما النعم فكنانية بكسر عينها والجمهور
بفتحها وحكى عن النضر بن شميل ابدال عينها يعنى المصنف فى حواشيه المذكورة عن ابى حيان ثم قال انما اراد انها
لانبا عالان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز فى ثم العاطفة ما جاز فى ثد وقد من اللغات
الثلث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم انتهى يعنى لصح الاسكان ثانية مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع اوله ثانيه
من ما هو على ثلثة احرف يصح تخفيفه بالاسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده كذا قال الشمنى وقال ابن فلاح فى المغنى
فى نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وبها قرأ الكسائى وبروى عن عمر بن الخطاب
وابن مسعود رضى الله عنهما وحكى ان عمر رضى الله عنه سال قوما عن شئ فقالوا نعم بالفتح فقال عمر انما النعم
الابل فقولوا نعم والثالثة نعم بكسر النون فى العين والرابعة نجم بالحاء قوله فنشير اليها الى قوله وهى حرف تصديق الخ
ليس فى كثير من النسخ وهو اولى لعدم الارتباط والاطراد فيه قوله والفارسى لم يطلع على هذه القراءة يعنى قراءة
ابدال العين بالحاء والمناسب ان يقع هذا بعده قوله وقراءتها ابن مسعود ولم يقع هذا الكلام فى بعض النسخ
اصلا وهو الاوفق لما فيه من عدم الصحة معنى وترتيبا قوله واجازها بالقياس اى بقياس ابدال الخاء من العين
وحكمه كما قبل عتى فى حتى قوله وهى حرف تصديق الخ قال فى الارتشاف وهى لتصديق مخبر بقول قام زيد
فتقول نعم ولاعلام مستخبر بقول هل جاء زيد فتقول نعم اى جاء ولوعد طالب بقول اضرب زيدا فتقول نعم اى
اضربه انتهى قوله ويحتمل ان تفسر فى هذا بالمعنى الثالث والثالث المتعين الخ اراد بالمعنى الثالث الاعلام
وتعينه بعد الاستفهام فى غاية الظهور لان الاستفهام استعلام والاستعلام طلب الاعلام فيناسب ان
لا يقع بعده الا اعلام فاذا قلنا هل جاءك زيد فقال المخاطب نعم معناه جاءنى زيد وفيه اخبار واعلام
لما يطلبه المتكلم من الكلام الخبرى ووقع فى هذا المحل اختلافات فى النسخ والاوجب الى الصواب ما اخترناه
والشمنى ههنا وهم غريب هذا نصه قوله والثالث المتعين بعد الاستفهام هكذا وقع فى غالب النسخ
وتوجيهه ان ثالثا اسم فاعل من الثلثة استعمل ماضون اصله لافاوة معنى التصيير اى مصير المعنيين السابقين
ثلثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية لكونها داخلة ايضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر انتهى بعبارته
وصحح وقبل بالنسخ الصحيحة المعروفة وفاده اظهر من ان يخفى ولا يقبل تاويل والتوجيه اصلا فمن اوله وجهه
فله المنة والثناء الحسن قوله هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ولهذا قيل فى جوابه قالوا نعم وكذا فى قوله ان لنا
لاجرا ان كنا نحن الغالبين قال نعم وانكم اذن لمن المقربين قوله وقول صاحب المقرب مبتدا جره غير
مطرد اراد بصاحب المقرب ابن عصفور وهو كثيرا ما يذكره المصنف بخلاف مقرب المبرد واشار بقوله لما ينبغى
الى ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاءك زيد فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وان لنا لاجرا قال
قيل وتالى للتاكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلاهم والحق انها فى ذلك حرف اعلام وانها جواب
لسؤال مقدر ولم يذكر سببوبه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها
بعد النفى وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فمعنى التصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه

من انها للاعلام او لا يصح ان تقول لقائل ذلك صدقت لانه انما اخبر عن اعتقاده واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا وبمنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ وبمنع دخول لا لانها للنفي الاثبات لا لنفي النفي ش قوله اذ لا يصح ان يقال الخ يمنع عدم صحته هذا القول لما اثبت ان الجملة الاثباتية قد تتضمن الاخبار فتوجه التصديق والتكذيب الى ذلك المتضمن على ما حقق في قوله تعالى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ قوله ومنه زَعَمَ الَّذِينَ الخ قال شهاب الدين ان كان يبعثوا ان مخففة من الثقيلة لا ناصبة ليلا يدخل ناصب على مثله وان وما في حيزها سادة مسد المفعولين للزعم او المفعول يعني ان يبعثوا الى واحد وبلى ايجاب للنفي وليبعثن جواب قسم مقدر انتهى والباقي مستغن عن الشرح وقد تقدم الآية في بحث بلى من حرف ايا قال واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا وبمنع دخول بلى واذا قيل ألم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى وبمنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وعن ابن عباس رضي الله عنه انه لو قيل نعم في جواب أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ كان كفرا والحاصل ان بلى لاتاتي الا بعد نفي وان لا تاتي الا بعد الايجاب وان نعم تاتي بعد هما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته وسخني الجواب حينئذ بلى قد هديتك فجيء الايات اي فدار شدتك لذلك مثل وَأَنَّهُمْ وَعَدَهُمْ ش قوله وعن ابن عباس تقدم قول ابن عباس في بحث بلى وذكر هناك ان السهيلي وغيره ازعوا في ذلك الحكي فليتنبه له قال ابن فلاح في المغني قال المفسرون في قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى لو قالوا نعم لكان قولهم كفرا لانه يصير معناه نعم لست لانها تصديق النفي قبلها واما بلى فانه يدل على التوجيد لان معناه بلى انت ربنا باسقاط حرف النفي واثبات ما بعده وكذا قوله تعالى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ فلفي معناه بلى امنت باسقاط حرف النفي واثبات ما بعده ولو قال نعم لكان كفرا لان معناه نعم لم اومن لانها لتصديق النفي قبلها انتهى قوله لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته لما تقدم في بحث لو انها حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ويدل على النفي والامتناع فمعنى قول القائل لو ان الله هداني ما هداني الله قال ابن فلاح في المغني فان قيل فقد جاءت بلى ولم ينفها نفي فقوله بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا فلنا المتقدم قبلها في معنى النفي وهو قوله تعالى لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ لان معناه ما هداني والذلك حقق الهداية بعد بلى بقوله قد جاءتك آياتي وسمي اعظم الهداية انتهى قوله مثل وَأَنَّهُمْ وَعَدَهُمْ يعني ان المراد بالهداية مطلق الارشاد والهداية بمعنى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب لا بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب والا لكان قوم ثمود سلكوا الى المطلوب وهو باطل لبعدهم عن الحق بمراحل والله تعالى اعلم قال وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألست تقول كذا لا بد من ان تقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين و المتاخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بجواب النفي رعيا لفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال ليس احد في الدار ولا ليس في الدار الا زيد و على ذلك قول الانصار للنبي عليه الصلوة والسلام وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك فالوا نعم وقول حميد ألَيْسَ اللَّيْلُ يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا ذا نعم واري الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والخطي مخطئ في قوله فيقال له مفعول قال سيبويه وقد اختصره المصنف وسياتي بعض كلامه بلا زيادة ولا نقصان والمقصود ايراده كله لنعم في موضع بلى واستعماله كما استعمالها والضمير في له للبعض المذكور والخطاب في لست لغير معين ايضا وقوله فانه عائد اليه ايضا وكذا فاعل يقول عائد اليه وقوله نعم مقول يقول وكذا الضمير في فيقال له افلست تفعل والخطاب

والخطاب معه ايضا وقوله فانه قائل نعم انما فصيحة وقائل بالرفع والتنوين خبران ونعم مفعول قائل قال علم الدين اللورقي في شرح المفصل قال ابو سعيد السيرافي اعلم ان نعم تصديق للكلام على ما يوره المتكلم سمن حمدا او ايجاب كقول القائل قام زيد فاذا قلت نعم صدقته على انه قام واذا قال لم يقم فقلت نعم فقد صدقته على انه لم يقم واذا كان في الكلام حرف استفهام فهو تصديق باطراح حرف الاستفهام قال واما بلى فلا تاتي الا بعد جحد فتبطله وسواء كان الجحد معه استفهام او لم يكن كقول القائل اما قام زيد فتقول بلى اي بلى قد قام وكقوله تعالى أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ولو قال انا في هذا الموضع نعم لكان كفرا انتهى كلام ابي سعيد وقد اثبت ان بلى يوجب بها بعد النفي مع رفع ذلك النفي وابطاله وان نعم تصديق ما تقدم من ايجاب او نفي من غير ان يرفع ذلك النفي ويبطله كما زعم فعنه بلى وعلى هذا اجماع النحويين فيما علمته وقد ذهب بعض المتاخرين الى انه يجوز ان يقع موقع بلى ولو كان كما زعم لم يكن ليعرف سيبويه بينهما معنى ولم يكن لقوله انها يوجب بها بعد النفي زائدا وكانت نعم قد يوجب بها بعد النفي كما زعم هذا الزاعم فيصيران بمعنى واحد فيكون الفرق بينهما عبثا على هذا وكان قائل هذا يرى ان نعم اذا وقف بعد كلام منفي قد دخله حرف الاستفهام فهي بمنزلة بلى قال لان النفي اذا دخل عليه حرف الاستفهام رد الى التقرير فصار ايجابا كقوله تعالى أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ فلو قيل في جواب مثل هذا نعم لكان عنده جائزا لان المقصود من هذا الكلام الايجاب دون النفي واحتج هذا القائل على هذا القول بما استدله سيبويه في لفظه مع مناظرة بعض النحويين في باب من ابواب النعت زعم مخالفوه انه اذا قال مررت برجل مخالطه بدنه واه بالاضافة وجب نصب مخالطه على الحال ولم يجز ان يكون صفة الرجل الا اذا نونته قال سيبويه رد واعلى هذا القول وان زعم زاعم انه يقول مررت برجل مخالطه بدنه واه فعرف بينه وبين المنون فقل له ألست قد علمت ان الصفة اذا كانت الاول فالتنوين وغير التنوين سواء فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم والا خالف جميع النحويين والعرب واذا قال ذلك فقل له افلست تجعل هذا العمل اذا كان منونا وكان يسبي من سبب الاول والبس به بمنزلته اذا كان الاول فانه قائل نعم انتهى كلامه فاستعمل نعم في الموضعين موضع بلى لان هذا من موضع بلى لكون الكلام الذي قبلها منفيا والمراد به الايجاب ورفع النفي فهذا ما احتج به هذا الزاعم لصحة قوله والمعمول عليه عند النحويين هو ما فرق سيبويه من الفرق بينهما فلو كان هذان الحرفان بمعنى واحد لم يكن للفرق بينهما معنى وكان من فرق بينهما قد اخطاء الى هنا كلام علم الدين قوله وان زعم زاعم الى قوله انتفى كلام سيبويه على ما نقله والظاهر انه اختصر كلام سيبويه وغير بعض مواضعه واكتفى بالنقل بالمعنى وان اردت ان تستمع عبارة الكتاب بلا تغيير فاستمع ما نتلوه قال رحمه الله وان زعم زاعم انه يقول مررت برجل مخالطه بدنه واه فعرف بينه وبين المنون قيل له ألست قد علمت ان الصفة اذا كانت الاول فالتنوين وغير التنوين سواء اذا اردت ما يسقط التنوين نحو قولك مررت برجل ملازم ابيك ومررت برجل ملازم ابيك او ملازمك فانه لا بد من ان تقول نعم والا خالف جميع العرب والنحويين فاذا قال ذلك قلت افلست تجعل هذا العمل اذا كان منونا وكان يسبي من سبب الاول والبس بمنزلة اذا كان الاول فانه قائل نعم انتهى بعبارته بلا تغيير نقلا من نسخة مصححة غاية التصحيح ولم يتعرض السيرافي لما تعرض له المتاخرون من تلحين سيبويه فكانه بدا به ابن الطراوة ولكن البادي اظلم قوله فزعم ابن الطراوة الخ تقدم ترجمته في اوائل هذا الموضوع قال الدماميني هذه جراءة من الزاعم المذكور على منصب امام ائمة العربية ورئيسهم المقتدى به الذي القيت اليه مقاليد الرياسة فيها غير مدافع وحسب ابن الطراوة واجلا سنه ان يفهم ظواهر كلام سيبويه لاجرم ان جراءة هذا المعترض اوجبت اطراح الناس له فلم ار من تعرض لكلامه او يلتفت اليه ولم يشغل الانسان ما جسن من الاعتراف بالفضل لاهله انتهى كلامه ولقد احسن في المدح والقدح ومن الامثال الواردة على لسن الفضلاء الجهل بالفضائل من اقبح الرذائل قوله لا يجوز بعده دخول احد وهو من الالفاظ المخصوصة بالنفي كما سبق قريبا قوله فالوا نعم هكذا وقع في اكثر النسخ

ووقع فى بعضها بسقاط فقالوا وهو الاولى لان قوله نعم مسئول قوله قول الانصارى ووقع فى شرح التسهيل لابى حيان بهذه الزيادة وتوجيهها ان يقال ان قالوا معترضة بين الفعل ومفعوله اورد وللتاكيد وله نظائر قوله وقول محمد بفتح الهملة علم شاعر فقال معروف تقدم ترجمته فى بحث رب وكذا البيتان لقد سامع ابيات من القصيدة ووقع فيها بلى وترى الهلال كما اراه فلا يحتاج الى تاويل ووقع فى بعض الروايات وترى الهلال كما اراه بتاخير صيغة التكلم وحده وفى بعض النسخ كما يراه يعنى وارى الهلال كما تراه بتقديم صيغة المتكلم وحده وفى بعضها على صيغة المتكلم مع غيره قوله والمخطى المخطئ الاول اسم فاعل من التخطية والتفعيل بمعنى التعبة كالتجهيل والتفسيق والثانى اسم فاعل من لاخطا من قولهم اخطاء الرجل اذا وقع فى الخطاء قال الجوهرى قال ابو عبيدة خطئ واخطاء لغتان بمعنى واحد وقال الاموى المخطى من اراد الصواب فصار الى غيره والمخاطى من تعمد لما لا ينبغى ويقال خطاته تخطئة اذا قلت له اخطات انتهى كلامه بعبارته قال وقال ابن عصفور اجرت العرب النفى هنا مجرى النفى المحض وان كان ايجابا فى المعنى فاذا قيل الم اعطك ودرهما قيل فى تصديقه نعم وفى تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تذهبه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطينى على اللفظ او نعم اعطيتنى على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم فى بيت محمد فجواب لغير مذكور وهو ما قدره فى اعتقاده من ان التقدير بجمعه وام عمرو وجاز ذلك لان من التبس لعلمه ان كل احد يعلم ان التقدير بجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله وارى الهلال السبت وقد علمه عليه فلت اولغوله فذاك بناتان وهو احسن قال واما قول الانصارى فجاز زوال اللبس لانه قد علم ان يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا تحيل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى قش قوله الم اعطك درهما اذا اريد به التقرير تنقلب ايجابا فيقال الى معنى قد اعطيتنك كما قبل فى الم نشرح لك ان معنى وقد شرحنا لك صدرك ولهذا حسن عطف وضعنا عنك وزرك لكونها جملة جزئية ماضوية مثل شرحنا لك قوله وذلك لان المقرر قد يوافقك الخ المقرر على صيغة المفعول وهو بمعنى المحمول على الاقرار كما تقدم فى معانى النمرة قال ابن عصفور فى شرح الجمل لابى القاسم الزجاجى ان المقرر قد يوافق المقرر وقد لا يوافقه فلو قال فى الجواب نعم لم ندر اجواب على حسب اللفظ فيكون المراد به اثبات النفى او جواب على المعنى الذى اراد المقرر فيكون المراد به ابطال النفى فلما كان فى ذلك اى النفى المقرون بهمزة الاستفهام من اللبس ما ذكرنا وجعلوا الجواب للكل واحد من المعنيين يخرف بخفضه حتى يرتفع اللبس فاجابوا بلى اذا اراد ابطال النفى ونعم اذا اراد تحقيق النفى فان اقترن ما بالكلام ما يرتفع معه اللبس جاز ان يجاب بنعم والمراد كالمراد فى الجواب بلى ويكون الجواب اذ ذاك على حسب اللفظ ومن ذلك قوله اليس الليل يجمع ام عمرو وابانا فذاك بناتان ثم قال بعد ذلك نعم وترى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علانى الا ترى ان المعنى نعم وجمعنا الليل وسائر ذلك لارتفاع اللبس من جهتين احديهما انه قد علم انه لا ينكر احد جمع الليل لها والاخرى انه هو الذى اجاب نفسه فقد علم ما قصده بالجواب وفى قول ابى القاسم الزجاجى اذا كان جوابه بنعم ايهام ان نعم انما يقع جوابا اذا اريد بها ايجاب السؤال وليس كذلك اذ قد لا يراد بها ايجاب السؤال اذا كان ما يسئل عنه منفيا نحو قولك نعم فى جواب من قال الم يقم زيد الا ترى ان المعنى اذ ذاك تحقيق نفى القيام وانما اراد ان يقول ان السؤال اذا كان موجبا فالغرض ان يكون جوابه نعم لا بلى وقوله واذا كان السؤال غير موجب كان الجواب بلى يوهم ايضا ان السؤال اذا كان غير موجب لا يجاب بنعم بل ببلى وليس كذلك بل يجاب بلى ونعم قوله واما نعم فى بيت محمد قال الدمامينى اخبرت بمكة فى اواخر سنة ثمانية عشر وثمان مائة فى اوائل سنة تسع عشرة ان مولانا قاضى القضاة كمال الدين ابا الفضل النويرى اللهم اغفر له ان فى الناظر فى الحكم العزيز بمكة الشرفة سال الشيخ جمال الدين بن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله عما جرى به العرف فى هذه الازمنة من ان الايمان اذا طرق باب صاحبه يقول نعم نعم يريد الا علام بحضوره وهل لهذا اصل فى لسان العرب فقال نعم وقد ذكرت ذلك فى كتابى مغنى اللبيب قال لى ذلك المخبر ولم اظفر بذلك فى المغنى وسالت عنه جماعة فلم يحصل جواب فلت له هو فى موضعين من كتابه احدهما قوله قيل هذا ان نعم تقع جوابا لسؤال مقدر واقعا

والثانى هذا وهو قول ابن عصفور ان نعم فى بيت محمد جواب لغير مذكور وهو ما قدره السائل فى اعتقاده من ان التقدير بجمعه وام عمرو وكذلك قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره فى اعتقاده من ان صاحب المنزل لشدة احتفاله به والتفاته اليه يسال هل حضر فلان وقاضى مكة المشار اليه فهو احد اثنين اخبرنى بعض اللبيب عن بعض من اجازلى اجازة عامة وكتب لى خطه بذلك انتهى قوله فلت او لغوله فذاك بناتان قال الدمامينى هذا احتمال منقول عن الشيخ ابى حيان ولعل المصنف لم يطلع عليه انتهى قال ابو حيان فى شرح التسهيل والاولى عندى ان يكون ذلك جوابا لقوله فذاك بناتان لانها جملة جزئية ولا يحتاج الى شئ من هذه التكلفات انتهى كلامه بعبارته والظاهر ان الشارح لم يطلع على ذلك بل حكى نقله عنه وقد اوردنا الكلام بتمامه فى بحث بل من حرف الباب فليلتفت اليه قوله وهو احسن لكونه جملة جزئية بخلاف قوله اليس الليل بجمع ام عمرو فلان بناتان نعم الذى هو غالبا ولكونه متاخرا عنه كما هو مقتضى الجواب بخلاف قوله ارى الهلال فانه بعد نعم وهو خلاف الظاهر لان مقتضى الظاهر تقدم السؤال وتاخر الجواب لفظا قال ويتحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لان الله سبحانه اوجب فى الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبادة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقرر ولهذا لا يدخل فى الاسلام قوله لا اله الا الله بمرفوع اله لاحتماله النفى الوحدة ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لكن اقرارا كافيا وجوز الشومينى ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون الا بالتحقيق قش قوله وتجرد اى تخلص من الكلام السابق وتجرد الشئ خالصه ومنه تجرد العبد تخلصه من الاسر والرق وحقيقته تجرد الكلام اخذ خلاصته وزبدته قوله العبارة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقرر بصيغة الفاعل وهو الذى جعل الغير على الاقرار كما سبق فزيادة ماله مراد المقرر من الاقرار على انه مفعول اوجب وقوله من المقرر على غير قوله ولهذا لا يدخل فى الاسلام الخ لانه اذا ارفع اله كان لا بمعنى ليس ولا يكون لنفى الجنس ولا يكون مهملة والا لتكررت ولهذا يحتمل قولنا لا رجل فى الدار بالرفع ان يكون لنفى الجنس وان يكون لنفى الوحدة ويقال فى تاكيده على الاول بل امراة وعلى الثانى بل رجلان او رجال كما تقدم فى بحث لا التبرئة من حرف اللام فعلى هذا يوهم جواز تاكيد قولنا لا اله بالرفع بل آلهان وآلهة لاحتماله لنفى الوحدة لا لنفى الجنس قوله لاحتماله علة عدم الدخول ولنفى متعلق باحتماله اى لاحتمال رفع اله لنفى الوحدة فيكون الاستثناء من الا اله المنفى وحده فمثل المعنى ليس اله متصف بالوحدة موجودا الا الله ويفهم منه ان الا اله المتصف بالشركة موجود تعالى شانه عما يقولون وهذا مطابق لما قال السروجى فى باب التبهم من شرح الهداية ان نفى الحقيقة مطلقة اعم من نفيها مقيدة فانها اذا انتفت غير مقيدة كان نفيا للحقيقة واذا انتفت الحقيقة انتفت مع كل قيد واما اذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر هكذا ذكر القاضى شارح العمدة انتهى كلامه قوله ونقل ابن عباس الخ قال الدمامينى هذا الكلام لا وجه له فانه معارضة للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال عدم من غير تثبت انتهى وللقائل ان يقول لا معارضة للنقل اصلا بل بيان لمعناه ونفسير له ونعيين مراد القائل من كلامه والمعارضة انما تنافى الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم قوله وفيه نظر الخ قال الدمامينى فى التعليق الفائق بالتكفير انما ينوه على ان يكون الجواب منوها الى النفى الملفوظ به جزما ومع ذلك لا يكون احتمال انتهى ولا يخفى فى هذا الاعتراض من المتانة والقوة والله تعالى اعلم بحقيقة الحال انتهى قال حرف الهاء الهاء المفردة على حدها ان تكون ضميرا للغائب وتستعمل فى موضعى الجر والنصب نحو قال لصاحبه وهو يحاوره والثانى ان تكون حرفا للغيبة وهى الهاء التى فى اباه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالثة هاء السكت وهى الاحقة لبيان حركة او حرف كوناهيه وكوناهيه ووارياه ووارياه وحاصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف قش قوله قال لصاحبه وهو يحاوره قوله لصاحبه مثال للضمير الغائب المجرور وكذا صاحبه وقوله يحاوره مثال للضمير الغائب المنصوب وقوله هو ليس مثالا للمتكلم فيه لان كلامنا فى الهاء المفردة وسيأتى احكام هو وهو ضمير مرفوع منفصل قال الدمامينى الضمير هو الها والواو ومغوبته للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وعلى الاول بنى المصنف انتهى يعنى ان المصنف عنون الكلام بالهاء

مطلب حرف الها

المفردة وجعلها على حده اوجه وجعل منها ضمير له وصاحبه وبجاوره وموجبه ان لا تعد الواو التي كانت الملفوظ بعد الهاء غير
المكتوبة من الضمير مثل هو وقال الزجاج ان الضمير الهاء مع الواو ثم قال الدماميني ثم هذه الهاء ان وقف بعد متحرك كما شهنا
حركتها كالاتية التي للوقف وان وقف بعد ساكن مثل يخوفه وعليه فالحكم فيها اختيار الاختلاس اتفاقا انتهى والاختلاس
يطلق على ثلثة معان احدها الاشمام وحقيقته ان تتبع كسرة فاء الفعل من يخوف وبيع مجهول قال وباع يخاف ضمه
قبل الياء الساكنة بعدها كما قالوا وقيلا كذا قال الرضي وقال شهاب الدين وهو اضراب الكسرة شيئا من الضم يخو
قيل وخيض وبابه والثاني الاختلاس بحركة خفيفة وسمى قراءة ابي عمرو في باريكم باختلاس كسرة الهمزة وبارئكم وبشركم
باختلاس ضمة الراء وهو معروف عند القراء والثالث ترك الوصل في الضمائر الموصولة بالواو وبعد ضمة الهاء مثل
ضربه وفي الضمائر الموصولة بالياء كسرة الهاء ومثل بغلامه وفي ثنايه لان الهاء حرف خفي لخفائه التي ساكنان فحذف
في بعض اللغات الياء والواو من اللفظ في الوصل كما حذف في الوقف بالاجماع وهو المراد ههنا قوله يخوفاهيه اراد يخوفاهيه
ما كان متحركا بحركة غير اعرابيه ولا شبيهة بها قال تتصل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعرابية
من حيث العروض كما هو مقرر في نابه وكذا المبني اقطع عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد واراد بالحرف المبتدى في بهناء
الالف التي في آخر الاسم العربق في البنا وفي وازيداه والالف اللتي في آخر الاسم المندوب كذا قال الدماميني قوله
واصلها ان يوقف عليها يعني ان هاء السكت محلها الوقف ولا تزاد في الاصل الا اذا جرى الوصل مجرى الوقف
فلبئس آخر الكلمة ساكنة كقوله تعالى هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ اذ وصلتها بعد ما بنية الوقف ووجه عدم زيادتها
في الوصل انك اذا قلت مثلا زيد بالوصل لا يحتمل ان يكون الف ههنا تنوينا لانه في الوصل نون ساكنة بلفظ بانون
لا بالالف فلا يخاف اللبس قوله وربما وصلت بنية الوقف قال شهاب الدين والهاني كتابيه وحسابيه وسلطانيه
وماليه سكت وكان حقها ان تحذف وصلا وتثبت وقفا وانما اجرى الوصل مجرى الوقف او وصل بنية الوقف في
كتابيه وحسابيه اتفاق كلهم فاثبت الهاء فكذلك في ماليه وسلطانيه وما بعده في القارعة عند القراء كلهم الا حمزة فانه
حذفها من هذه الكلم الثلاثة واثبتها وقفا لانها في الوقف يحتاج اليها لتحصين حركة الموقوف عليه وفي الوصل يستغني
عنها فان قيل فلم لم يعمل في كتابيه وحسابيه ذلك فالجواب انه جمع بين اللغتين هذا في القراءة السبع وقرأ ابن محيصن يحذفها
في الكلم كلها وصلا ووقفا الا في القارعة فانه لم يتحقق عنه فيها نقل وقرأ الاعمش وابن ابي اسحق يحذفها فيهن وصلا
واثباتها وقفا وابن محيصن يسكن الياء في الكلم المذكورة وصلا والحق انها قراءة صحيحة عنى ثبوت هاء السكت وصلا
تثبتها في خط المصحف الكريم فلا يلتفت الى قول الزمخشري ان اثباتها في الوصل لحن والله اعلم اهـ بخبره انتهى قال والرابع
المبدلة من همزة الاستفهام كقوله وافي صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق ان لا تعد هذه
لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم ان الاصل في البيت الذي انشد شاهدا له ها ذا بادخال هاء التنبيه على ذا
قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق ان لا تعد ولا تلتفت
لقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة نفس قوله كقوله وافي صواحبها جئت من الكامل معناه ظاهر ولم يظهر فائدته وسائره
واضح بدون ما ذكرناه في الاصل اذ الهمزة الاستفهام الداخلة على اسم الاشارة وهو هؤلاء ثم ابدلت منها الهاء
وابدالها منها شايع مثل ارأيت وهراق قال الدماميني يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل باتى ويحتمل ان يكون
منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة انتهى والثاني هو الوجه او على الاول بتاويل
ان يؤنث الفعل ويقال اتت صواحبها وان صح تذكيره كما في قوله تعالى وَقَالَ نِسْوَةٌ والبيت ان الاشارة في قوله
هذا بتاويل ان يكون فاعل اتى مذكورا اي هذا الاتي او فاعل التي اذا تقدر صواحبها لم يتبين المشار اليه في البيت
فافهم ومنح بمعنى اعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكرها اهم وغيرنا مفعول اول
وجفانا هجر وترك يزما وهو ذما وهو واوي اللام تقول جفوته فهو مجفو ولا يقال جفيت قال الجوهري واما قول الراجز
فلست بالجافي ولا المجفي فانما بناه على جفي فانقلبت الواو ياء فيما لم يسم فاعله بني المفعول عليه انتهى ونظيره المرضي من مضى

من رضي واصله رضو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وهو من الرضوان قوله والتحقيق ان لا تعد هذه اي الهاء
هذه الهاء المنقلبة من الهمزة المذكورة ههنا قال الدماميني قد ذكر المصنف في حرف الالف بمعنى الاستفهام همزة بدل من
الهاء الاصلية فيرد عليه انتهى قال الشمني واقول المصنف ههنا عد هذه الهاء من اوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق
ان لا تعد هذه يعني من اوجه الهاء المفردة للاستفهام من اقسام ال واتما قال بعد ذكر اقسام ال سلفه ومن الغريب ان
ال نافي للاستفهام انتهى كلام الشمني وهذا الكلام لا طايل فيه قوله لانها ليست اي لان الهاء ليست اصلية بل هي منقلبة
من الهمزة فلا وجه لعدها في باب الهاء بل الوجه ان يعد في ما اوردني في باب الهمزة اعتبارا بما سلفه قوله على ان علاوة
على التعليل المذكور اي مع ان بعضهم زعم ان الاصل في البيت الذي انشد شاهدا له ها ذا بادخال هاء التنبيه على ذا
ثم حذف الالف يبقى هذا الضرورة قوله وعكس ذلك البصريون يعني انهم جعلوا التاء هي الاصل وحكموا بان الهاني الوقف
بدل عنها وقد بينهم ارجح لانهم اعتبروا حال الوصل وهو بالنسبة الى الوقف اصل قوله لانها جزء كلمة لا كلمة نفس الرضي على
ان هاء التانيث كلمة وكتبت مع ما وخلت عليه فصارتا لثة اسم جاء كلمة واحدة قال ها على ثلثة اوجه احدها ان تكون
اسما للفعل وهو حينئذ يجوز مد الفها وتسهيلان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان يستغنى عن الكاف
بتحريف تم منها تصاريف الكاف فيقال ها للمذكر بالفتح وها للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه
هاؤم اقرؤا كتابيه الف على ان تكون ضميرا للمؤنث فتجعل محرورة الموضع ومنصوبة نحو فانههنا فجورها وتقواها
والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو خذ هذا بالخاء وهنا بالتشديد
وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها انتم هؤلاء وقبل انما كانت واقعة على الاشارة
فعدت فرقت نحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل
وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قبل وللتعويض عما تضاف اليه اي ويجوز في هذه في لغة بني سعد
ان يحذف الفها وان يضم هاء ها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الحراب المؤمنون بضم الهاء الوصل
والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحو ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الف
ها وحذفها ليس قوله واستغنى اي المقصودة والممدودة واستغنى بالكاف نحو هاك وهاءك قوله وبجوز في
الممدودة الخ قال الرضي هاء اسم يحذف وفيه ثماني لغات الاولى هاء بالف مفتوحة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا
كان او مؤنثا انتهى فتقول ها زيد هاء رجلا وها يا هندها هاء رجلا وها زيدان هاء رجلا وها يا هندان ها رجلا وها زيدون ها رجلا
رجلا وها يا نسوة هاء رجلا بالقصر في الكل ثم قال الثانية ان تلحق هذا الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما
في ذلك وتقرنها بحوها ك ها كما هاكن انتهى وقد سبق في حرف الكاف ان الكاف اللاحقة لاواخر الكلم
للخطاب قد تكون ضميرا منصوبا او مجرورا وقد تكون حرف معنى له محل ومعنى الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة
نحو ذلك والضمير المنصوب نحو اياك كما مر قريبا وبعض اسماء الافعال نحو رويدك وهاك ثم قال والثالثة ان تلحق
الالف همزة مكان الكاف وتقرنها تصريف الكاف نحو ها ؤما هاؤم هاء ما هاؤن ثم قال الرابعة
ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف انتهى فتقول ها زيدا ك ها يا زيدان ها ؤكما
كما يا زيدون ها كم يا هندها ك بكسر الكاف يا هندان ها ؤكما يا هندات ها كن ثم قال الخامسة ها بهمزة ساكنة
بعد الهاء للكل انتهى فتكون ها على وزن هع في الكل تقول ها زيدها رجلا ها زيدان ها رجلا ها زيدون ها رجلا
ها يا هندها رجلا ها يا هندان ها رجلا ها يا هندات ها رجلا بالهمزة ان كنت ثم قال السادسة ان تصرف
هذه الكلمة بتصريف ذوع السابقة ان تقرنها حرف يا التنبيه ان شئت ان تلحق الالف همزة وتصرفها بتصريف نادى الشتمل
الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال انتهى كلام الرضي مشروحا اراد بقوله
بتصريف نادى صيغة امر الحاضر من باب المفاعلة من المعتل اللام تقول يا زيدها رجلا يا زيدان ها رجلا يا زيدون ها رجلا

مطلب ها

وهو ابو العرج

ومن ذلك ما حكى الكسائي من قولهم ان فعلت هذا فانا ها الله ها اي انا الذي اقسم بالله واحلف به

هاوا رجلا وتقول يجدهاني رجلا يا هندان هاتينا رجلا ويا هندات هاتين رجلا قال الفاسي في شرح التسهيل
من اسما الافعال هاوهي اسم لخذ وفيها لغات الاولى الف مفتوحة الثانية هاء بعد الالف فتقول للمفرد والمثنى
والجموع مؤنثا ومذكرا هاؤها الثالثة ان يأتي بكاف الخطاب مع هاء فتقول هاكَ وهاكِ وهاكما
وهاكم وهاكن بحسب المخاطب وكل ذلك بلا همزة الرابعة هاؤك وهاؤك وهاؤكما وهاؤكم وهاؤكن
الخامسة ان يجعل الهمزة موضع الكاف مصرفة بتصريفها فتقول هاءَ وهاءِ هاءَا وهاؤم وهاؤن وهذه
افصح اللغات قوله فدخل على اربعة حكى الزمخشري في المفصل انه يقال هاءان زيدا منطلق وهاءا فعل كذا
وهو ليس مما ذكره المصنف ههنا من الاقسام الاربعة وقال ابن فلاح في المغني ومن امثلة دخول هاء على الجملة
الاسمية قولك هاءان زيدا منطلق وقول النابغة هاءِ انَّ تا عِذرَةً ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد
في البلد واما قول الآخر نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فعلت لهم هذا لها هاذ وايا فانه قدم حرف
التنبيه على الواو وفيه وهذا ليا انتهى وكان ينبغي للمصنف ان يذكره ههنا ولم يعلم سر عدم ايراده
قوله احدها الاشارة الخ قال الفاسي مثال اسم الاشارة هذا وهذاك ولا تدخل على ما فيه اللام نحو ذلك
ولا على ما هو خاص بالبعيد نحو ثَمَّ وهناك قوله والثاني ضمير الرفع المخبر عنه قال في المفصل وهاانا وهاهو وها
وهانت وها هي وها انتما وهاهما وهاأنتم وهاأنتن ومثال ذلك لابن يعيش ها للتنبيه المخاطب على ما بعدها من الاسماء
المبتدإ للتنبيه ويصير عنده بمنزلة الاسماء الظاهرة وذلك لانها مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد
فافتقرت الى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت الى الصفة قوله والثالث نحو أيّ الثالث من مواضع دخول ها
التنبيه في الكناف وكلمة اي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي في هذا المحل واجبة قال في الكناف وكلمة التنبيه
المقحمة بين الصفة وموصوفها الفايدة بين معاضدة حرف النداء ومكانفته بتاكيد معنوي وقوعها عوضا عما حذفه
اي من الاضافة انتهى قال الرضي فابدل ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن خلوه من مضاف اليه او من تنوين
قائم مقامه اذ ليس هذا موضع تنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ
فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ونحو قوله تعالى وَكُلًّا هَدَيْنَا والقصد ههنا الابهام انتهى وهذا دليل الوجوب
لانها تكون علامة دالة على المضاف اليه والعلامة لا تحذف قوله ان تحذف الفها وتضم ها وها الخ قال
شهاب الدين في قوله تعالى وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ العامة على فتح الهاء وإثبات الف بعد الهاء وهي
ها التي للتنبيه وقراءة ابن عامر ههنا وفي الزخرف يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بالغلان بضم الهاء وصلا
واوا ووقف سكن ووجهها انه لما حذف الالف لالتقاء الساكنين سكنت الفتحة على حرف خفي والكاف بالف
والياء قرن بدونها اتباعا للرسم ولموافقة الخط وثبت في غير هذه المواضع حملا على الاصل نحو يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا بالكلمة فالرسم سنة متبعة انتهى قال الجعبري في باب الوقف على مرسوم الخط من شرح الشاطبية وجه حذف
الالف اتباع الرسم ووجه مخالفة ابي عمرو والكسائي ان الرجوع الى اصل الكلمة اولى على الفصيح اللغتين ووجه ضم ابن
عامر الها اتباع ضمة اياء وقال الفراء لغة اسد يقولون ايّهُ الرجل اقبل فشبهوها بها الضمير انتهى واشار المصنف
اليه بقوله ويجوز في هذه في لغة بني اسد ان يحذف الفها الى آخره قوله والرابع اسم الله اي الموضع الرابع من
المواضع الاربعة التي يدخل عليها للتنبيه اسم الله تعالى اذا كان مقسما به عند حذف حرف القسم قال ابو حيان في
الارتشاف ها التنبيه يكون الجر بعدها في باب القسم عوضا من الواو ويخص باسم الله تعالى وفي الجر بها خلاف
اهو بها نفسها او الواو ومذهب الاخفش ان الجر بالعوض نفسه وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع و
مذهب غيره انه بالحرف المحذوف الذي صار هذا عوضا عنه وهو اختيار ابن مالك تبعا للكوفيين في ذلك
انتهى وقال الرضي وتخص لفظة الله بان يعوض منها اي من الجارة ها للتنبيه فاذا جئت بها قلت في لفظة
الله بعد المقسم به نحو ها الله ذا وقال الزمخشري في المفصل وتجذف الواو وتعوض منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله

معها في ها التنبيه فحذفت كتبه المؤلف

لاها الله ذا انتهى وعلى هذا ينبغي ان يعترض المصنف ههنا لكلمة ذا في قوله بقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها الخ كلام
القوم ههنا مختلف لا يكاد التوفيق بين اقوالهم قال ابو حيان في شرح التسهيل ويجيء صور اربع يا الله ها الله ها الله ومن
بعد فقال ها الله فجمع بين الساكنين لان الثاني شد واجراه مجرى دابة ومن حذف الالف فهو اقيس لان العرب
لا تجمع بين الساكنين في الوصل والاول حرف مد ولين والثاني شد والا اذا كان في كلمة واحدة ومن ثم قالوا الله
فانه لما قطع همزة الوصل لم يحذف الف ها لانها لم تلق ساكنا ومن قال ها الله بحذف الف ها وقطع همزة الوصل
فليس بقياس وقد حكاه الجرمي لكنه يوهم ان همزة الوصل قد ذهبت ولم تقطع فحذف انتهى وقال ابن فلاح في المغني
وفي الف ها لغتان احديهما اثباتها لان بعده مدغما فيصير اجتماع الساكنين على حدهما لان الاول حرف مد والثاني
مدغم كما ذو ثنى وهمزة الوصل على هذا ساقطة استغنى عنها باتصال الكلمتين وان قدر بقاؤها فتكون ما نعة من
اجتماع الساكنين لانها متحركة خصوصا ولها مع اسم الله شان ليس لغيره من القطع واللغة الثانية حذفه لالتقاء الساكنين
لان الساكنين وان كانا الثاني مدغما من كلمتين فلا تعطيان حكم الكلمة الواحدة انتهى كلامه وقال الرضي واذا دخلت
ها على المخففة اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها وأول اللام الاولى
من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يفتقر في كلمة واحدة كالضالين وانما في كلمتين فالوجب
الحذف نحو قالا الله وما الله الا انه لم يحذف على الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله
وا لحذف الف ها ربما يوهم ان الها عوض عن همزة الله كهرقت في اراقت وهياك في إياك والثانية وهي المتوسطة
في الغلة والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله لكونها حرفا كالواو وذا وما والثالثة وهي
دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكانه
الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين كما قالوا في
الضالين وذا بابه انتهى كلام الرضي قوله بحذف همزة الوصل الخ مبني قول ابي حيان بحكاه الجرمي ولكن يوهم همزة الوصل قد ذهب
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وفي لاها الله ذا الفان حذف الفها وانباتها اما الحذف فوجهه انها الف ليف ساكنا
بعدها فقبا سهما ان يحذف لالتقاء الساكنين واما اثباتها فلا يخلو اما ان تثبت الهمزة معها او لا تثبت فان لم تثبت وهو الظاهر
من كلامهم فوجهه انها انزلت منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقاء الساكنين لانهما التقا على حدهما كما في قولك الضالين
وشبهه وان تثبت الهمزة وليس ببعيد من كلامهم فوجهه ان همزة اسم الله لها شان في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم
ها الله فلم يجتمع ساكنان البتة فتثبت الالف لانها لم تلق ما يوجب حذفها انتهى كلامه والمفهوم منه ان تحصر الصور في اثنتين
احديهما حذف الالف والهمزة معا فيقال هلاه والثانية اثبات الالف واسقاط الهمزة فيقال ها الله والثالثة
اثبات الالف والهمزة معا فيقال ها الله مثل يا الله وكذا المفهوم من كلام ابن فلاح فكانهما لم يعتنيا بالصورة الرابعة لقلتها
كما حققه الرضي ولكن المفهوم من كلام المصنف ان الهمزة في الصورة الرابعة ليست منقلبة من الالف كما قيل في الضالين
وانما بل هي همزة الله والف ها محذوفة يدل على ما قلنا قوله وكلا مما مع اثبات الف ها وحذفها انتهى فان معنا
قطع همزة الله مع اثبات الف ها وحذفها ووصلها مع اثبات الف ها وحذفها ايضا فانه صريح في حذف الف ها
وقطع همزة الله في الصورة الرابعة وهو خلاف ما فهم من كلام الرضي وابي حيان من ابدال الف ها همزة وفتحها كما جاز
في الضالين وانما مهموزين بلا بد قال هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فتتبع
نحو هل زيد اضرب لان تقدم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قايم ام عمرو واذا اريد بام المنقطعة
وهل لم يقم زيد ونظير ها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانها تطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين ش قوله هل قال ابن مالك في شرحه وربما
ابدلت ها وبا همزة انتهى قال الفاسي نقول الى فعلت زيدا هل فعلت حكى ذلك قطرب عن ابي عبيدة انتهى قلت
فلم لم يعدها المصنف في باب الالف مثل ال التي للتعريف قلنا لعدم اصالة الهمزة فيها وعدم الاغناء بالفرع قوله

مطلب هل

لان تقديم الاسم الخ علة امتناع هل زيدا ضربت يعني وانما امتنع هذا التركيب لان تقديم المفعول يدل على حصول التصديق بوقوع
الضرب من المخاطب فاذا دخل عليه هل يؤدي الى طلب تحصيل الحاصل وهو محال وقال صاحب التلخيص في الايضاح وفتح
هل زيدا ضربت لما سبق ان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قدم عليه ولم يقبح هل زيدا
ضربته بجواز تقدير المحذوف المفسر مقدما انتهى قيل انما قال قبح ولم يقل امتنع لامكان ان يكون مفعولا لفعل مقدر مفسر
اي ضربت ضربته وحذف الضمير الذي في الفعل مفسرا لكن هذا وجه بعيد اذ لا بد من ذكر الضمير في المقدر ولهذا حكم المصنف
بامتناعه قوله ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا زيد بام المتصلة اي ويمتنع هذا التركيب ايضا واذا زيد بام المتصلة لان وقوع
المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لتعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم هل ليس الا لطلب التصديق فيهما فدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قائم
فانه يقبح ولا يمتنع كذا قال الفنارى في شرح التلخيص ثم قال فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور حصول
التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور
احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى كلام الدماميني وقال الدماميني السبب في امتناع هل زيد
قائم ام عمرو اذا زيد بام المتصلة ظاهر وهو ان ام المتصلة لتعيين احد الامرين بمنزلة اي وذلك لا يكون الا بعد التصديق
باصل الحكم والمردد في شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلتها الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين
حصول التصديق وطلبه من المنافاة وبهذا بطل مقابلة هل ام المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب حكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة
للتصديق وهذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد سلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن
مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة وفي شرح الحاجبية للرضي وربما تجيء هل قبل المتصلة على الندور في
انتهى كلام الدماميني وقد سردنا ايضا هناك اقوال المحققين من المتقدمين والمتاخرين فليلتفت اليه قوله ونظيرها الخ يعني
ونظير هل في الاختصاص لطلب التصديق ام المنقطعة وقد حققنا في باب الهمزة تغايرهما والفرق بينهما وبين المتصلة قال الدماميني
هذا صريح في ان ام المنقطعة من ادوات الاستفهام وانها تشارك هل في انها لا تكون الا لطلب التصديق غير ذلك
عليه جف قال في اوائل الكتاب بعد ذكر الهمزة وهل وبقية الادوات مختصة بطلب التصور ولا شك ان من بقية الادوات
على رايه ام المنقطعة وليست الا للتصديق كما قرره هنا وقدم البحث في ذلك في محله فليراجعه انتهى والعلم ان هذا الايراد ذكره
الشارح في بحث الهمزة وهو اعتراض سنين كما قدرناه هناك ونقلنا عن الرسالة التي عقدها المصنف لادوات الاستفهام
ان ام المنقطعة عنده من ادوات الاستفهام وام المنقطعة وهل مختصان لطلب التصديق ولا شك ان هذا مخالف
لقوله في بحث الهمزة وبقية الادوات مختصة لطلب التصور ويمكن ان يجاب عنه بان كون ام من ادوات الاستفهام
فيه خلاف بين الحذاق كما سبق تحقيقه هناك فيؤول كلام المصنف بان تقييد قوله لبقية الادوات بوصف مقدر
يعني الادوات التي وقع الاتفاق عليها فيخرج ام وقد حققناه كذلك وبهذا ظهر ما يمكن فيه وقد سبق حكم المتصلة
وحكم سائر ادوات الاستفهام واختصاصها لطلب التصور وان الهمزة اعم من الجميع لاشتراكها بين الطلبين فليلتفت اليه قوله
لا غير تقدم في باب الغين ان هذا التعبير لحن عند البعض قوله بين الطلبين اي لطلب المتصور والتصديق ايجابا وسلبا
نحو الم نشرح لك صدرك وقوله الا اصطبارا ولسلمى ام لها جلد وقد تقدم في بحث الهمزة واعلم ان هل تستعمل بمعنى الا
كما تستعمل الهمزة في قوله تعالى فهل انتم مسلمون فانه بمعنى اسلموا كما صرح به المصنف في الهمزة المعدودة من اول الكتاب ومن
استعمال هل بمعنى الامر قوله تعالى فهل انتم منتهون قال الامام النسفي في تفسيره المسمى بالتيسير قوله تعالى فهل انتم
منتهون استفهام بمعنى الامر اي انتهوا وابن عادل في تفسيره المسمى باللباب هذا الاستفهام فيه بمعنى الامر اي انتهوا
ويدل عليه عطف الامر الصريح عليه كقوله وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وكذا قال شهاب الدين الحلبي وقال ابو حيان
في النهر هو استفهام تضمن معنى الامر اي فانتهوا ولذلك قال عمر رضي الله عنه انتهينا يا رب انتهى فعلى هذا ينبغي للمصنف
ان يعده من معاني هل والعجب انه اثبته في باب عطف الانشاء على الاخبار وسياتي ان شاء الله تعالى وجهه

وهذه من الزيادات على الاصل والله اعلم قال ونفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق الخ اي في
اختصاصها بالايجاب تقول هل قام زيد ومنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو الم نشرح الن يكفيكم انه بكاف عبده وقال الدماميني
الامكان عادته والثاني تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه فاضلا واما قول ابن سيده
في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ
الاحلاف عني رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم الرابع والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط ولا
على ان ولا انهم بعده فعل في الاخبار بخلاف الهمزة بدليل قال ان بيت فانهم الخالدون ان ذكرتم انك لانت يوسف
انبئت ابنا واحدا انتفعه ش قوله اختصاصها بالايجاب قد اشار المصنف الى هذين الوجهين بقوله حرف موضوع لطلب
التصديق الايجابي وقال التفتازاني في شرح التسهيل فان كان التصديق منفيا لم تدخل هل نحو الم نشرح لك صدرك
والليس الله بكاف عبده انتهى قوله الاطعان صدر بيت من البسيط لحسان رضي الله عنه قد مر الكلام عليه
في فصل الابتداء الهمزة والتخفيف من حرف الالف وتمامه وان الجنوبكم حول النشاز قوله تخصيصها المضارع بالاستقبال
قال الدماميني هذا بحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يعترض لهذا من النحاة قوله فمن مبلغ بيت من الطويل من معلقة
زهير فالها يمدح الحارث بن عوف وهرم بن سنان المري كذا قال شارح ديوانه والبيت في ديوانه الا ابلغ الاحلاف
عني رسالة وكذا في شرح المعلقات قال الزوزني الاحلاف الحلفاء والجيران جمع حليف على احلاف كما جمع نجيب
على انجاب وشريف على اشراف وشهيد على اشهاد واقسم اي حلف وتقاسم القوم تحالفوا والقسم الحلف والجمع الاقسام
وكذلك القسمة هل اقسمتم اي قد اقسمتم ومنه قوله تعالى بل اتى علينا ان حين اي قد اتى وانشد سيبويه يا ايل
فوارس يربوع بشدتنا اهل اراونا لسبغ الفضل ذي الاكم اي قد راونا لان حرف الاستفهام لا يحذف حرف الا انتهى
يقول الشاعر ابلغ ذبيان وحلف رباء وقل لهم قد حلفتم على ابرام جعل الصلح كل حلف فتخرجوا من الحنث وتخنثوا
انتهى قال الجوهري والاحلاف الذين في شعر زهير اسد وغطفان لانهم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمة
مضمومة وتكسر ايضا فيا موحدة ساكنة فنون فالف فموحدة قبيلة من قيس انتهى والف بدل من قوله اقسمتم
فان هل وقعت على الماضي وكل مقسم قال الدماميني اي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي بقول ابلغ قبيلة ذبيان
وحلفاءها هل حلفتم على ابرام جعل الصلح والناصر كل حلف فتخرجوا من الحنث انتهى وفي شرح الديوان هل اقسمتم
كل مقسم اي كل الاقسام تفعلون ما ينبغي وبعد هذا البيت فلا تكتمن الله ما في صدوركم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم
يقول لا تخافوا من الله ما تضمرون من الغدر ونقض العهد لتخفى على الله ومهما يكتم من الله شيئا يعلمه الله يريد ان الله
عليم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فانكم ان اضمرتموه علمه الله
قوله يكتم الله اي يكتم من الله قال الدماميني في هذا البيت تعدية كتم الى المفعول الثاني بدون حرف جر انتهى وبعده
يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر ليوم الحساب او يعجل فينقم يقول يؤخر عقابه ويرحم في كتابه او يعجل العقاب في الدنيا
قبل المصير الى الآخرة فينتقم من صاحبه يريد لا مخلص من عقاب الذنب عاجلا او آجلا انتهى كلام شارح المعلقات
قوله ولا اسم بعده فعل خلافا لابن الحاجب ان هل لا يقع الاسم بعدها منصوبا بفعل مقدر مناصب او مرفوعا بفعل مقدر
يفسره ما بعده كقولك ازيدا ضربت وازيد قام ولا تقول هل زيدا ضربت وهل زيد قام اي على ضعف قال التابع
والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل يكب الناس على مناخرهم
من ربايع قال البيت شعري هل ثم هل اتينهم وقال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور وقد تقدم
انها ترد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان وابيات في قوله الا اهل
اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي غير مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الا على
الخبر ش قوله التابع اي الوجه السابع من اوجه الفرق بين الهمزة وهل ان هل تقع بعد العاطف لا قبله بخلاف الهمزة
فانها تقع قبل العاطف كما سبق تحقيقه في باب همزة الاستفهام والمراد بالعاطف الواو والفاء وثم دون غيرها من حروف

العطف قال ابن مالك في التسهيل والاصل تقديم الهمزة وهنا تأخرت بتمام التصدير فدخلت على الواو والفاء وثم ولم يدخلن عليها
انتهى قال القاسمي وجه اصالتها انها لم تخرج عن الاستفهام لما فوقه وانها يستفهم بها عن المتصور والتصديق فهي اقرب وادوات
الاستفهام ومثال دخولها على هذه الاحرف أولم يسيروا الا فلا يرون أثم اذا وقع ولم يدخلن عليها فلا يجوز واقام ولا فاقام
ولا ثم اقام زيد ومذهب جمهور النحاة ان الواو والفاء وثم عطفت جملة الاستفهام به على ما قبلها وانما قدمت الهمزة لاختصاصها
بتمام التصدير وزعم الزمخشري ان بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة عطفت عليها الجملة التي دخل عليها الواو والفاء
وثم فقدر في أفلم يسيروا وفي كل ما ينجيني به وقدر جع الى قول سيبويه والنحويين في قوله تعالى أفأمن أهل القرى الاية انتهى و
قد بسطت هذا البحث في باب الهمزة على وجه التفصيل فليلتفت اليه قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل بفتح العين
وكسر القاف ابن ابي طالب اخو علي لابيه وامه قال شام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة خمسين قال الكرماني
في شرح البخاري وهو من النوادر والحديث مما اتفق عليه البخاري ومسلم وابو داود قال ابن الاثير في جامع الاصول روى
اسامة انه قال يا رسول الله اين تنزل غدا في دارك بمكة فقال وهل ترك لنا عقيل من رباع او دور وفي رواية قال اسامة
قلت يا رسول الله اين تنزل غدا وذلك في حجة حين فتح مكة فقال وهل ترك لنا عقيل منزلا وفي اخرى ان اسامة قال
يا رسول الله اين تنزل غدا وذلك زمن الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل اخرجه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي
الرباع بالكسر جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار قال الكرماني في قوله او دور اي ذلك من الراوي والشاهد
في الاية وفي الحديث وقوع هل بعد العاطف قوله وقال لبيك سعدي ثم هل اتبعتهم قال العيني هو للكميت بن معروف من
الخفيف وتمامه او يحولن دون ذاك حمام ويروى بدله عند العروضيين ام يحولن دون ذاك الرداء بفتح
الراء اي الهلاك والحمام كسر الحاء المهملة الموت وخبر ليت محذوف اي ليت سعري اي علمي حاصل وام في البيت
منقطعة لانها مسبوقة بغير الهمزة ويجوز ان تكون متصلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون
احدهما وانتهم بنون التاكيد الخفيفة قال الشمني انتهم بهمزة ممدودة فنون مكسورة ففتحة مفتوحة فنون ساكنة
مضارع لاتى مؤكدا بالنون الخفيفة انتهى والبيت شاهد على ان قاسم التاكيد اللفظي تتكرار اداة مع الفصل بينهما بحرف
ثم كذا قال السيوطي والمصنف او روه شاهدا لدخول حرف العطف على هل وهذا البيت من شواهد العروض اورده في
حل الهمزة شاهدا للضرب الثاني من العروض الاولى من التخفيف عروضه صحيحة تامة على وزن فاعلاتن وضربه محذوف وزنه فاعلن
بتقطيعه هكذا لي شعري فاعلاتن ه بل ثم هل استفعلن انتهم فاعلاتن ام يحولن فاعلاتن ه من دون ذاك استفعلن كما
كرروا فاعلاتج وعلى رواية من دون ذاك حمام الضرب مخبون وزنه فعلاتن هكذا من دون واستفعلن كحمام
فعلاتن قوله أم هل كبير بكى لم يقض عبرته على دخول ام على هل قوله التاسع انتهايراد بها الاستفهام بها
اي بهل النفي بخلاف الهمزة اي التاسع من اوجه الفرق بين هل وهمزة الاستفهام قال الدماميني هذا الفرق بان ثم استفهاما
بها لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد يلزمها مرادها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتقاء لانها للنفي ابتداء يقتضي
ان هل موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لا انها للاستفهام تجوز فيه باراده النفي هكذا بين كلاميه تناف
فتامله انتهى الشاهد فيما قبله اي مفهوم قول المصنف لانها للنفي ابتداء فان مفهومه ان هل للنفي ابتداء بلا دلالة على
الاستفهام وقوله بعد يراد بها الاستفهام بها يفهم منه ان النفي يفهم من كلمة هل بواسطة ولانها على الاستفهام فيظهر
التدافع وقال الشمني لا تنافي بين كلاميه فان الباء في قوله بها يراد بالاستفهام معنا بدل اي يراد بهل بدل الاستفهام
النفي وبهذا لا يخبر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء معنا وبلا واسطة اي ان الهمزة تستعمل في الانكار وبلزمها
النفي فذلانها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضي انتهاء موضوعة للنفي ولا ينافي قوله ان هل يراد بها بدل الاستفهام النفي
انتهى ما فهمته معنى قوله وقوله فيما مر ابتداء معنا بلا واسطة وبالجملة فالكلام هنا لا يخلو عن تخليط وعندك علم ان حمل الباء
على معنى البدل قليل لم يغبه كثير ولهذا قبل الصحيح ان معنا بالسبب في قولهم بذلك لان التقدير بهذا استحق ذلك اي
بسببه ولا ضرورة في حمل كلام المصنفين على القليل النادر واما الجواب عن اعتراض الدماميني فوجهه ان هل يدل على النفي مجازا

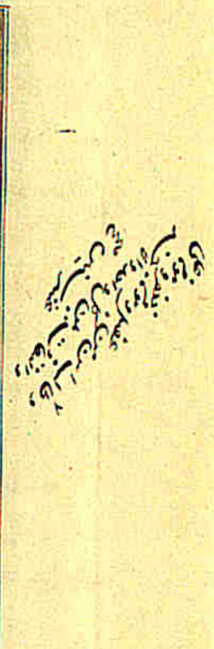

مجازا بقرينة الاستثناء في مثل قوله تعالى فهل على الرسل الا البلاغ اي ليس على الرسل وقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
اي ما جزاء الاحسان الا الاحسان يدل عليه صحة توجيه التصديق والتكذيب وفي المجاز بترك المعنى الحقيقي راسا كما في قولنا رايت اسدا انيكم بخلاف
الهمزة التي تستعمل في الانكار والابطال مثل قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين اذ لا يصح ان يصدق قائل هذا الكلام او يكذب
وهذا الاستعمال على طريق الكناية مثل طويل النجاد اذا اريد به طول القامة لا يلزم ترك المعنى الحقيقي فيجوز ان يكون له طول النجاد
ايضا ولا تنافي بين دلالة هل على النفي ابتداء وبين استعماله في الاستفهام فانها يمكن ان تستعمل في الاستفهام الدال على
النفي بخلاف الهمزة فانها تستعمل دالة في الاستفهام ثم تطلق على وجه الكناية على الانكار الابطالي الذي يؤدي الى معنى النفي
وقد بسطت في بحث الهمزة ان معنى الاستفهام باق عند ارادة التعجب والتقرير والانكار وغيرها من الصور قوله والباء لرفع
عطف على الاي ولاجل ان يراد بهل النفي دخلت الباء على الخبر بعد هل كما دخلت على الخبر في سياق النفي في قولنا ليس
زيد بقائم قوله في قوله الا هل اتوعيش لذيذ بدايم عجز بيت من الطويل قائلها العرزدق يهجو بها جريرا وقبلها بعطه ويرهمه
بانبان الابل كما ان بني فزارة يرمون بانبان الابل وصدره يقول اذا اقلولى عليها واقرت ويروى الا ليت
ذا العيش الذين بدايم فيشهد به على زيادة الباء في خبر ليت والاول رواية الجوهري ويكون شاهدا للاخفش فيه من زيادة
الباء في خبر المبتدإ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي قوله يقول اي الكليبي اذا ارتفع على الاتان واقرت الاتان
بالضاف اي انضمت بالارض وسكنت الا هل اتوعيش لذيذ بدايم مقول القول قال العيني وقد صرف بعضهم معنى البيت
الى معنى حسن ولكنه ليس مرادا والشاعر وهو ان يختار ان تقول بلسان الحال اذا ارتفع عليها البيت والحال انها اقرت اي
سكنت الابل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه والحال لذلك عدم اطلاعهم على السابق واللاحق انتهى وقبل هذا
فانك كلب من كليب لكلبته قذفتك كلب من خبيث المطاعم وليس كليبي اذا جن ليله اذا لم يجد بيحا الاتان بايلم
يقول اذا اقلولى البيت قال الدماميني ظاهر هذا انه لولا النفي المراد وهل لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا الانزاد في نحو فوالله ما هل
زيد بقائم اذا ادوت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر غير الموجب ينافي
الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب قال الشمني ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو عندهم
من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا بانتفي ههنا فالاصل انه ليس منه الا بدليل انتهى وما رايناه وما سمعنا
هذا القيد الا ما ذكره الشمني والله اعلم والجواب عن اعتراض الدماميني ان زيادة الباء في سياق هل يجوز سواء اريد به
النفي او الاستفهام الحقيقي طردا للباب على نهج واحد وله نظائر عديدة وقد اوردوا البيت في بحث زيادة الباء
بعد هل ولم يتعرض احد كون هل للنفي فيه قال العيني الباء دخلت على خبر المبتدإ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي
انتهى وقد مر انفا وهذا صريح في انها للبيت بمعنى النفي والا لم يكن للشابهة معنى قوله وصح العطف عطف على قوله دخلت
اي ولاجل ان يراد بهل النفي صح العطف في قوله اي في قول امرئ القيس في معلقته المشهورة وان شفائي عبرة
مهراقة فهل عند رسم دارس من معول عطف فهل عند رسم على قوله ان شفائي عبرة مهراقة بناء على تاويل جملة فهل
عند الخ بالجزء المنفي لان هذا الاستفهام يتضمن معنى الانكار والمعنى عند التحقيق ولا طايل في البكاء في هذا الموضع لانه لا يرد
جيبا ولا يجدي على صاحبه بخيرا وولا احد يقول عليه ويقرع اليه في مثل هذا الموضع وتلخيص المعنى وان تخلصي مما بي
بكائي ثم قال ولا ينفع البكاء عند رسم دارس او ولا معول عند رسم دارس كذا قال شارح المعلقات المهراق بضم الميم
وفتح الهاء من اهراق يهريق اي المراق المصبوب وقد ارقت الماء وهرقته اي صببته والمعول المبكى وقد اعول الرجل
واعول اذا بكى رافعا صوته به والمعول المعتمد والمكل عليه ايضا والعبرة الدمع وجمعها عبرات وحكى ثعلب في جمعها العبر
مثل بدرة يقول وان بري من دائي ومما اصابني وتخلصي مما وهمني كونان بدمع صببته ثم قال وهل من معتمد ومفزع
عند رسم قد درس وهل موضع بكاء عند رسم دارس والمصنف انشد عجز هذا البيت في الباب الرابع تحكم على جواز
عطف الانشاء على الاخبار قال فان قلت قد مر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تاتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع انما هو نسبة ولعالى لم يصفهم بذلك قلت انما مر انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من

من ذلك الانتفاء لانها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز اقام الا زيد كما يجوز ما قام الا زيد فهل على الرسل الا البلاغ
المبين هل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى
ما كان ينبغي لك ان تفعل نحو انضرب زيدا وهو اخوك وينبغي ان الانكار على ثلثة اوجه انكار على من ادعى وقوع
الشيء وبلزم من هذا النفي والانكار على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لو قوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي
تفيده هل عن الهمزة ش قوله ان الهمزة نا في لمثل ذلك اي نافي لاراده النفي بالاستفهام بها في قوله تعالى
افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا قوله لم يصفهم بضم الميم اخر الحروف وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء
مضارع اصفا اثره واختاره قوله قلت انما ترفع في بعض النسخ انما موصولة فيكون مرفوعا كما قاله وفي بعضها ان ما مفصولة
وهذا يقتضي ان تكون هو صولة اراد بها مر قوله في الهمزة النفي للانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان
مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتن
ثم قال ومن جهته افاده الهمزة نفي ما بعدها لزم بنوته ان كان ما بعده منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه ليس
الله بكاف عبده اي الله كاف عبده قوله على مدعي ذلك اي مدعي اصفائهم بالبنين ويلزم من ذلك الانكار الاقناعي
قوله على العكس من هذا حال من الانكار اي فيكون الانكار معكوسا اي منقلبا من هذا المفهوم المذكور لاقتضائه وقوع
الفعل والاول يقتضي عدم وقوع الفعل وقد سماه في بحث الهمزة الانكار النبوبخي حيث قال يقتضي ان ما بعدها واقع
وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وغير الله تدعون قوله انكار على من ادعى وقوع الشيء وهو الذي سماه الانكار
الابطالي في بحث الهمزة مثل قوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين فانه انكار وارد على من ادعى اصفاءهم بالبنين واتخاذ الله
البنات من الملائكة ويلزم من ذلك النفي اي لم يصفهم واعلم ان الانكار لو قوع غير مختص بهل بل قد يكون من الاستفهام
مستعملا بمعنى الانكار فيكون نفيا في المعنى كما اشار اليه المصنف في بحث من قال شهاب الدين في قوله تعالى ومن يرغب
عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه من استفهام بمعنى الانكار فهو نفي في المعنى ولذلك جاء بعدها الا التي للايجاب
انتهى وكذا كيف فانه يستعمل بمعنى النفي قال ابو حيان في نفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله
الا الذين عاهدتم ثم قال الزمخشري والكرماني كيف بمعنى معناه النفي اي لا يكون عندهم عهد والاستفهام يراد به النفي كثيرا
ومنه قوله فهدي سيوف باهدي بن مالك كثير ولكن كيف مالسيف ضارب اي ليس مالسيف ضارب
ولما كان الاستفهام معناه النفي صلح مجيء الاستثناء انتهى كلام ابي حيان والمصنف كانه اشار اليه بقوله تنفرد
هل عن الهمزة ولو لم يفيد ما الهمزة لانتقض بمن وكيف ونظائرهما قوله وانكار لو قوع الشيء مثل قوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقوله تعالى فهل على الرسل الا البلاغ وهل يجازى الا الكفور وهذا هو معنى النفي ابتداء اي ليس
جزاء الاحسان الا الاحسان وما على الرسل الا البلاغ وما يجازى الا الكفور وقد احسن المصنف في تحقيق هذا المحل جزاه الله تعالى
عن الطالبين خيرا قال اعلم انها تاتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان حملا عليه
ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قال في المقتضب هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان انتهى وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها
ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف فبنوها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد جاء وخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رانا يسفع القاع ذي الاكم انتهى ش قوله قال
في المقتضب اي قال المبرد في كتابه المسمى المقتضب وهو اسم كتاب له في النحو كذا قال السيوطي في طبقات النحاة قوله
لانها لا تقع علة لقوله تركوا الالف يعني انما تركوا همزة الاستفهام قبل هل لانها لا تقع الا في الاستفهام فلا حاجة الى ذكر الهمزة
فتركوها والضمير في قوله لانها عايد الى هل وكذا فاعل تقع ولا يعود الى الالف كما ظن وسياتي شرحه فيما نقل وكتب
سيبويه قوله سائل فوارس الخ بيت من البسيط انشده سيبويه في كتابه قال في شرح ابيات المفصل يربوع اسم قبيلة
بشدتنا اي بقولنا يسفع القاع موضع البأس بمعنى في الاكم جمع اكمة يعني سايل فوارس هذه القبيلة عن قوة حملت بهذا الموضع

بهذا الموضع فوارس بمعقول سايل قوله بشدتنا مفعوله الثاني لاستفهما وعلى ان الهمزة دخلت على هل هذا في قوله اهل
راونا وهل بمعنى قد هنا انتهى وقال الدماميني والفوارس جمع فارس وهو شاذ في الجمع كما سيجيء لان فواعل انما يكون
جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه بمالك في الهوالك ونواكس في قول الفرزدق
واذا الرجال راوا يزيد راينهم خضع الرقاب نواكس الابصار قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي
حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة اي فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم واما هو الك فجاء في مثل والاشال كثيرا ما تخرج عن الامثال
واما نواكس فللضرورة ويربوع ابو حي من تميم وهو يربوع بن حنظلة وابو بطن من مرة وهو يربوع بن غيظ بن مرة
كذا في الصحاح زاد ذ اذ ليس في كلامهم مفعول بفتح الفاء وابنا من بشدتنا بمعنى عن واشدة بالفتح الحملة
الواحدة في الحرب وسفع الجبل بفتح السين سفعا حيث يسفع فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين
واحدها اكمة وهي اقل من التف من حجارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع يكون شدا رتفاعا تاما وقوله وهو غليظ لا يبلغ
ان يكون حجرا كذا في القاموس انتهى قال ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال
في باب عدة ما يكون عليه الكلام ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ش هكذا وقع في اكثر النسخ الظاهر انها ليست
بصحيحة لان عدم رويته المصنف تلك المسئلة في كتاب سيبويه في غاية البعد لانها مسطورة كما سنقررها وفي بعض النسخ
هكذا وجد في كتاب سيبويه ما نقله عنه وذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما نقله بخلاصة فانه قال في باب عدة ما يكون
عليه الكلام ما نصه وهل وهي للاستفهام ولم يزد على ذلك ش هذه النسخة قريبة من الصواب وان كان فيها من مخابل السقط
ما لا يخفى على المتامل وقال الدماميني وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى
اراد به ما قاله المصنف بعد عشرين سطرا وهو يدل على عدم صحة هذه النسخة ولهذا اختار الدماميني النسخة الاولى واعترض عليها
بقوله لا يلزم من عدم رويته هو لذلك عدم وقوعه وكان الاولى بحسن الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن وناقل
عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره الزمخشري فلعل سقط من هذا الفن والنقل عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره الزمخشري
عنه قال باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه تقول ام من تقول ام هل تقول ولا
تقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست اي وما ومن دخلت بمنزلة الالف وانما هي اسماء بمنزلة هذا وذلك الا
انهم تركوا الالف التي للاستفهام هنا واذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة فلما علموا انه لا يكون الا كذلك
استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت هل لا تقع الا في استفهام انتهى بمعنى
كلام سيبويه قال وفي هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري عنه انتهى كلام الدماميني اراد بما نقله الزمخشري قوله في المفصل
وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف فبنوها الى آخره ثم قال ووقع مثل هذا العبارة اي مثل ما وقع في باب
تبيان ام من من الكتاب وقع في اوايل الكتاب في بعض ابواب الاشتغال قال في باب ما يختار فيه النصب
وليس قبله مرفوع يبتنى على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جايز كما جاز
ذلك في هل لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف
في متى وهل ونحوهما حيث امنوا التباس الذي استفهمت بصلتها على من اذا نمت بصلتها كقول الله عز وجل افمن
يلقى في النار خير ام من ياتي امنا يوم القيمة وتقول ام هل فانها بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان
هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام انتهى بمعنى كلام سيبويه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام فهذا نص آخر موافق
لما نقله الزمخشري عنه اي عن سيبويه في المفصل فان قوله فيه وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الى آخره موافق لما نقله
الدماميني ههنا من قول سيبويه ويقول ام هل فانها بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغناء الخ وما نقله الدماميني
من الموضعين من كتاب سيبويه ثابت عندنا بهذا العبد الضعيف وجدناها في نسختين قديمتين مصححتين غاية التصحيح
مقروئين على الحذاق والذي يقتضي منه العجب ان المصنف كيف تغفل عن هذين الموضعين من الكتاب وكيف

من قد المقدرة فى ضمن هل والقضية من صيغة المضى فى اتى كما فى قول المؤذن قد قامت الصلوة اى قامت الصلوة قبل زمان قريب ثم غير عن الكين بالطائفة وعن الدهر بالزمان الطويل الممتد قال ابن الاثير والدهر اسم للزمان الطويل ومدته المجهولة انتهى والاول انسب قوله لم يكن فيه شيئا الخ اى قوله فيه لان جملة لم يكن الخ حال من الانسان او صفة لحين فلا بد من الضمير او تقدير قوله بدليل انا خلقنا الانسان قال صاحب الكشف يريد انه معرفة معادة فلا يلتفت كيف وفى اعادة الظاهر مقام المضمر فضل تقرير والتمكين فى النفس فاذا اختلفا عموما وخصوصا فات الملائمة ولا شك ان الحمل على آدم عليه السلام فى الثانى لا وجه له ولا يقتضى آدم على اراذل الجنس لما عرف من مذهبه انه لا عموم ولا خصوص نعم قول من لطفة على ان المراد غيره او هو تغليب انتهى ووجه كون المعاد معرفة عين الاول ان الاصل فى اللام العهد فيكون عين ما عهد اولا قوله لما عرف من مذهبه انه لا عموم ولا خصوص اشار الى ما قال الزمخشرى فى اول سورة الطلاق لا عموم ولا خصوص فى لفظ الانسان ولكن اسم جنس للاناث من الانس وهذه الجنية معنى قائم فى كلهن وفى بعضهن فجاز ان يراد بالانسان هذا او ذاك انتهى وقد ذهب الى هذا فى تفسير قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن حيث قال لفظ المطلقات مطلق فى شامل الجنس صالح للكلة وبعضه فجاز فى احدهما بصلح له كالاسم المشترك انتهى وبهذا ذهب فى الجمع المحلى باللام ولكن الجمهور على انه من الفاظ العموم قوله وقال بعضهم سيطلع يعنى سيطلع النوقع يعنى هل للتوقع وانما ذهبوا الى هذه المذاهب لان الاستفهام المحض لا يتصور فى كلام العدد تعالى كذا قال ابن عادل ولهذا ردّ على ابى حيان قوله ان هل على بابها من الاستفهام المحض اى هو من يسأل عنه لقرابته اتى عليه حين من الدهر لم يكن كذا وقال مكى فى تقريرها على بابها من الاستفهام والاحسن ان تكون على بابها للاستفهام الذى معناه التقرير وانما هو تقرير لمن انكر البعث فلا بد ان نقول قد مضى دهر طويل للانسان فيه فيقال لعدم احداثه بعد ان لم يكن وكونه بعد عدم كيف لم يمنع عليه بعثه واحياؤه بعد موته وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون اى فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن فانه قادر على اعادته انتهى ش قوله ولعله انما اراد ان الاستفهام التقريرى لا

وهو مسطور في غير موضع من كتابه وايضا اسند ذلك صاحب المفصل اليه وتلقاه الشارحون بالقبول وكذا غيرهم
من المفسرين والمعربين قوله وقد مضى ان سيبويه ثم هو لم يمض له ان سيبويه لم يقل ذلك وانما مضى له انه لم ير
هذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم من ذلك عدم قوله وقد علمت انه قال قوله وقد رايت عن السيرافي الخ
وقد رايت في شرح كتاب سيبويه للسيرافي باب مجاري اواخر الكلم وهو الباب الاول من الكتاب ما نصه واما
هل فانها تكون استفهاما كقولك هل زيد قائم وتكون بمعنى قد كقوله عز وجل هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ
ومعناه وقد اتى واعلم ان هل وان كانت استفهاما فانها مدخل عليها الف الاستفهام فيما ذكرناه والبيت ولا يقع
موضع الالف كلها وانما انها مواقع مخصوصة وقال الشاعر سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسُفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ انتهى كلامه بعبارته انظر كيف حكم بكون هل بمعنى قد في الآية ولم يرد في البيت وجها اخر والحال
ان كلام المصنف في هذا المحل محتاج الى التامل قوله فيمكن تخريجه على انه الخ سبق آنفا هذا التخريج نقلا عن الكعبي
مع ذكر البيت الاول ثم ان قوله فيمكن لا يخلو عن ضعف التاليف والاولى ان يقال ويمكن بالواو مدل الفاء قوله
تقوله ولا لما بهم تقدم البيت مع شرحه في الكاف المفردة قوله لاختلاف اللفظين اذ به يخف ثقل التكرار وكون
احدهما على حرفين وهو هل اذ به تتحقق المغايرة فينقطع التكرار وقد سبق نظير هذا قوله فاصبحن لا يسالن الخ
الطويل للاسود بن يعفر جاهلي كمتني بالي الجراح ويروى فاصبحن اي فاصبحت النسوة غير سائلات كذا قال العيني
وصَعَّدَ في الجبل علا ويصعد اطلع فيه والصعود نزل قال الجوهري صَعِدَ في السلم وصعد في الجبل وعلى الجبل
تصعيدا قال ابو زيد ولم يعرفوا فيه صعد واصعد في الوادي وصعد تصعيدا اي انحدر فيه انتهى فعلم منه انه من
الاضداد وعلوا الدار بضم العين وسكون اللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها والبيت
من شواهد التاكيد قال العيني الشاهد في عن بابه حيث اوصل الباء بعد عن تاكيدا لها كانها استعلان في معنى
واحد ليقال سالت عنه والضمير في به يرجع الى الذي ابتلي بهن والهمزة للاستفهام وصعدا اي ارتقى وفيه
ضمير يرجع الى ما يرجع اليه الضمير الذي في بالله وام متصلة وبضوبا اي نزل والفه للاطلاق انتهى قال هو
وفروعه تكون اسما وهو الغالب واحرفا في نحو زيد هو الفاضل واذا اعرب فضلا وقلنا لا موضع له من الاعراب
وقيل هي مع القول بذلك اسما كما قال الاخفش في نحوصه ونزال اسما لا محل لها وكما في الالف واللام في نحو
الضارب اذا قدرناها اسما ش قوله وفروعه مثل هما هم هي هن بكون خبر المبتدا على صيغة المؤنث اسمها
مستتر وخبرها قوله اسما نصبا وهو الغالب اي كونها اسما غالب اسما لها وقوله واحرفا عطف على
الخبر المنصوب يعني وتكون هو وفروعه المذكورة احرفا نحو زيد هو الفاضل هند هي الكريمة قوله اذا اعرب فضلا
فيد كونها احرفا في المثال المذكور يعني يكون هو حرفا فيه اذا قدر هو فضلا بخلاف ما اذا لم يقدر فضلا بل قدر مبتدا
ثانيا فلا شك في سميته ولا نزاع في موضعه وقوله وقلت عطف على اعرب قوله وقيل هي اي هو وفروعه في نحو زيد
هو الفاضل مع القول بانها لا محل لها من الاعراب اسما كما قال الاخفش في نحوصه ونزال انها اسما مع انها لا محل لها من
وهذا امر غريب يعني وقوع الاسم في التركيب مع انه لا محل له من الاعراب لاجماعهم على ان كل اسم لا بد له من محل من الاعراب
قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف القائلون باسميته ومنهم الخليل الى انه لا موضع له من الاعراب فذهب الكسائي الى
ان موضع الفصل كموضع الفعل اي الخبر وذهب الفراء الى ان موضعه كموضع الاسم فاذا قلت زيد هو القائم فهو في
موضع رفع عندهما لان ما قبله مرفوع وما بعده مرفوع واذا قلت ظننت زيدا هو القائم فهو في موضع نصب لان
ما قبله منصوب وما بعده منصوب واذا قلت كان زيد هو القائم فهو عند الكسائي في موضع نصب وعند الفراء
في موضع رفع انتهى في الباب الرابع زعم البصريون انه لا محل له ثم قال واكثرهم انه حرف فلا استدلال و
قال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسما لا فعال فتبين براها غير معمولة ليشي دال الموصولة انتهى قال الدماميني
في شرح قوله دال الموصولة يعني عند من يراها اسما وتنظر بهذا فيه شيء فان الاسمية لما كانت في صورة الحرفية

مطلب هو

الاعراب

ما من المقرر والباقي في ظاهر مستغن عن الشرح والتفسير قال وقال آخرون ذلك الآية فسر الحين بزمن المطلوبي في الرحم فقال
المعنى الم يات على الانسان حين من الدهر كان نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صار وشيئا مذكورا وكذا قال الزجاج
الآية تحمل الانسان على آدم عليه السلام فقال الم يات على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه
الروح انتهى وقال بعضهم لا يكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من
النحويين ان هل تكون بمنزلة الا ان في افادة التاكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ وقد رده جوابا للقسم بوجه
بعيد ش قوله فسر الحين بزمن المطلوبي في الرحم اختلفوا في الانسان المذكور ههنا فقال جماعة من المفسرين المراد منه
آدم بدليل قوله انا خلقنا الانسان من نطفة والمناسب ان يكون المراد بالانسان في الموضعين واحدا قال الامام
وعلى هذا يكون نظم الاية احسن وعلى هذا يكون المراد بالحين لبعة اشهر مدة الحمل لانه ما دام في بطن امه لم يكن شيئا مذكورا
لانه كان نطفة او علقة ولا قدر لشيء منها حتى يعتني به ويذكر قوله فقال المعنى الم يات على الانسان على ان الاستفهام
للتقرير فيؤول المعنى الى قولنا قد اتى على الانسان حين مذكور اقوله الا انه حمل الخ قال جماعة من المفسرين المراد بالانسان
هنا آدم عليه السلام وان كان المراد به نفس آدم فقد اختلف في تعيين المراد بالحين حينئذ فقيل انه اربعون سنة
كما روي انه اتى عليه اربعون سنة وهو جسد ملقى من طين قبل ان ينفخ فيه الروح بين مكة والطائف والطين وان كان
شيئا موجودا لكن لم يكن شيئا مذكورا ثم نفخ فيه الروح بعد اربعين سنة كذا في التفسير الكبير وغيره وفي معالم التنزيل
هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ يعني آدم عليه السلام حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ اربعون سنة ملقى من طين بين مكة والطائف قبل
ان ينفخ فيها الروح لم يكن شيئا مذكورا لا يذكر ولا يعرف ولا يدري ما اسمه روي ان عمر رضي الله عنه سمع رجلا
يقرء هذه الآية فقال عمر ليتها تمت يريد ليته بقي على ما كان قال ابن عباس ثم خلقه بعد عشرين ومائة سنة
إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ يعني ولد آدم مِنْ نُطْفَةٍ يعني من بني الرجل ومني المراة انتهى قوله وقال بعضهم لا يكون هل الخ جواب
اعتراض يرد على القول بان هل في الآية للاستفهام التقريري فاجاب عنه بالمنع المجرد وهو غير مقبول في مباحث
العربية والاولى ان يقول هذه شهادة على النفي وهي غير مقبولة قوله ان هل تكون بمنزلة قد ان قال شهاب الدين قال
مقاتل هل ههنا اي في قوله تعالى هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ في موضع انّ تقديره انّ في ذلك قسم لذي حجر فهل على هذا في
موضع جواب القسم انتهى وهذا قول باطل لانه لا يصح ان يكون معمولا عليه على تقدير تسليم ان التركيب هكذا
وانما ذكره للتنبيه على سقوطه انتهى كلام الشهابي وقال الشمني وفي البحر والذي يظهر ان الجواب محذوف يدل عليه
ما قبله من السورة الغاشية وهو قوله انّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ انّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ وتقديره لا بأبهم الينا وحسابهم علينا
وقول مقاتل هل ههنا في موضع انّ تقديره انّ في ذلك قسما لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول
لم يصدر عن تامل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فبقي قسم لا مقسم عليه لان الذي قدره من ان في ذلك
قسما لذي حجر لا يصح ان يكون مقسما عليه انتهى ما في البحر الى هنا كلام الشمني قوله وهو بعيد قال الشمني لانه
للتقرير على عظم الاقسام التي قبله اي هل فيما مقتع في القسم لذي عقل والجواب محذوف اي لتعذبن كما
قال الزمخشري بدليل الم تر كيف الى قوله فصب عليهم وهو مذكور وهو انّ ربك لبالمرصاد كما قال ابن الانباري
انتهى قال الدليل الثاني قول سيبويه الذي ثقة العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل
ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رايت عن السيرافي
ان الرواية الصحيحة ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ
فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التاكيد كقوله وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا بل الذي في
ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ اصعد
في علو الهوى ام نصوبا ش قوله والدليل الثاني قول سيبويه قال الدماميني كفى بذلك دليلا يستشهدون اليه ويعتمدون
في اثبات هذا الامر عليه انتهى وهذا من الاعاجيب التي تحير فيها الناظر وكيف حكم بان سيبويه لم يقل ذلك وهو مسطور

نقل اعرابها الى طلبها بطريق العادة كما فى آل الكنانية يعنى غير كما مر انتهى وكذا قيل فى فواعل جنبت طلبا سبب ان الاسم بمعنى غير و لما كانت فى صورة الحرف نقل اعرابها الى ما اضيفت اليه كذا نقل عن السخاوى قوله كما قال الارضى فى صه قال الرضى اسم الفعل ككاف ذلك و كالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له فى الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب انتهى قوله اسما على صيغة الجمع خبر مبتداء محذوف لانه مقول القول اى قال الاخفش فى نحو نسه و نزال و ما يشبههما من اسماء الافعال قال حرف الواو الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقوالها الى احد عشر الاول العاطفة و معناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو قام زيد و عمرو و اصحاب السفينة و على سابقه نحو و لقد ارسلنا نوحا و ابراهيم و على لاحقه نحو كذلك يوحى اليك و الى الذين من قبلك و قد اجتمع هذان فى و ينك و من نوح و ابراهيم و موسى و عيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد و عمرو احتمل ثلثة معان قال ابن مالك و كونها للمعية راجح و للترتيب كثير و لعكسه قليل انتهى و يجوز ان يكون من متعلقا بمحذوف اى نراخ نحو انا و اياك و جاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد الغاية فى اليم و الارسال على راس اربعين سنة ش قوله الى احد عشر و فى بعض النسخ الى خمسة عشر قال الدماميني لعل النسخ التى رايتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما و البطل منها سبعة و هى واو الظرف التى ينتصب الفعل المضارع بعدها و واو رب و واو الثمانية و الواو الداخلة على جملة النعت و واو الانكار و واو التذكر و الواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام فى الجملة و ان كان بعضها ليس بصحيح عنده او من الاقسام فان كان الاول فليكمل الخمسة عشر و ان كان الثانى فليقل الى ثمانية انتهى و قال الشمنى مجيبا عن الاشكال غرضه عد غير الواو التى ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الخ انها واو العطف و غير الواو التى للانكار و الواو التى للتذكير و الواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلثة من اقسام الواو و ما عداها الاربعة هو احد عشر فلا اشكال انتهى و سيتضح الحق ان شاء الله تعالى قوله الاول العاطفة و معناها مطلق الجمع قال الدماميني العبارة الحرية ان يقال الواو اسم بحرف عطف يدل على مطلق الجمع فان الواو ليست حرف عطف و انما هى اسم لحرف عاطف و هو و من قولنا قام زيد و بكر مثلا و باقى ذلك فى قولهم الباء حرف جر و امثاله انتهى و لا يخفى ان هذا التعسف بعيد لان مقصود القائل من هذا الكلام معلوم يعلمه قوله احتمل ثلثة معان و هى المصاحبة و العطف على السابق و العطف على اللاحق قوله و قال ابن مالك و كونها للمعية راجح الخ و هذا معنى ما قال فى التسهيل و تنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا لرجحان المعية و للتاخر كبكر و للتقدم بقلة انتهى قال ابن القاسم مذهب سيبويه و الجمهور ان الواو للجمع المطلق و يحتمل الاوجه الثلثة و ذهب هشام الى ان الواو لمعنى اجتماع نحو اختصم زيد و عمرو رايت زيدا و عمرا اذا كنت رايتهما فى حين واحد و لا يبال بابتداء و مضى افتراق و هو ان يختلف الزمان فالمتقدم فى الزمان مقدم فى اللفظ و لا يجوز ان يقدم المتاخر و الى هذا ذهب ابو جعفر الدينورى و ما ذكر عن هشام من ان الواو اذا ترتب هو منقول عن قطرب و ثعلب و غلامه و الربعى و من نقل اجماع النحويين على ان الواو لا توجب ترتيبا كالسيرافى فليس بصحيح لوجود الخلاف قيل و تفصيل المصنف يعنى ابن مالك ليس مذهب البصريين و الكوفيين قول ثالث انتهى قال و قول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييده الجمع بقيد الاطلاق و انما هى للجمع لا بقيد و قول السيرافى ان النحويين و اللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب و الربعى و الفراء و ثعلب و ابو عمر الزاهد و هشام و الشافعى و نقل الامام فى البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية ش قوله و قول بعضهم كانه اراد به الزمخشرى فانه قال فى المفصل فالواو للجمع المطلق و كذا ابن فلاح حيث قال فى المغنى ذهب جمهور النحاة فيما حكاه ابو على و السيرافى و النحاس الى انها للجمع المطلق من غير ترتيب و قال ابن هشام و اكثر الكوفيين و نقل غيرهم افادتها

افادتها للترتيب عن الفراء و الكسائى و ثعلب و الى عمر الزاهد و الازهرى و الربعى و ابن درستويه قال بعض الفقهاء فى آية الوضوء و بالمذهب الاول قال اكثر الفقهاء حجة القائلين بالترتيب السماع و القياس اما السماع فمنه قول النبى صلى الله عليه وسلم ابدءوا بما بدء الله تعالى بذكره لما قالت الصحابة عند نزول قوله تعالى ان الصفا و المروة من شعائر الله ابدء بما بدء الله به فهموا الترتيب و قول عمر رضى الله عنه لما سمع شخصا ينشد عمية جنت عاديا كفى الشيب و الاسلام لا جزنك و لو كانت للجمع لما كان لهذا القول معنى لان المناضرة فى اللفظ قد يكون متحدا فى المعنى و اما القياس فوجهان ان ما دخل عليه حكم من الاحكام لو دخل عليه ما يشبهه لاقتضى ذلك الحكم و الواو تشبه الفاء و ثم فى العطف فكما ان الفاء و ثم للترتيب فكذلك الواو و الثانى ان الواو لو لم تقتض الترتيب لكان قولنا قام زيد و عمرو طالق و طالق و طالق لبانت بالاول و لم تقع الثانية و لو كانت للجمع لوقعتا كما لو قال انت طالق طالق طالق و اما حجة القائلين بالجمع المطلق السماع و القياس ايضا اما السماع فمن الكتاب و السنة و الشعر اما الكتاب كقوله تعالى يا مريم اقنتى لربك و اسجدى و اركعى مع الراكعين فقدم السجود على الركوع و قوله تعالى و ادخلوا الباب سجدا و قولوا حطة و قال فى موضع آخر و قولوا حطة و ادخلوا الباب سجدا و القصة واحدة و اما السنة فروى انه عليه الصلاة و السلام سمع رجلا يقول ما شاء الله و شئت فقال عليه السلام قل ما شاء الله ثم شئت فلو كانت الواو للترتيب لما نقل من الشئ الى نفسه فى الترتيب و روى انه عليه الصلاة و السلام قال لرجل ما تحفظ من القرآن فقال الكثير الطيب قال و ما هو قال و من يعمل مثقال ذرة شرا يره و من يعمل مثقال ذرة خيرا يره فقال عليه الصلاة و السلام بفدم الله الخير و تاخره فقال العربى خذ بطن هرشى او قفاها فائدة كلا جانبى هرشى لهن طريق فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم للفهم للجمع و اما الشعر فقول الراجز و منهل فيه الغراب ميت سقيت منه القوم و اسقيت و يريد اسقيت منه و سقيت القوم و اما القياس فمن وجوه احدها انها تستعمل فى موضع يستحيل فيه الترتيب كقولك المال بين زيد و عمرو و لا يجوز وقوع الف الوصل فيها الثانى انه يقال اختصم زيد و عمرو و تقاتل زيد و عمرو و لو كانت للترتيب لما صح هذا الكلام لاستحالة كون الفعل لواحد و كذلك لا يجوز الفاء و لا ثم هنا و الثالث انه يقال جاء زيد و عمرو معا و لا يجوز مع الفاء و لما فاقا المصاحبة للترتيب الزمنى انتهى و لو كانت للترتيب لوقعت فى جواب الشرط الخامس ان العطف بالواو يغير التثنية لا يوجب الترتيب فكذا الواو و السادس تولك ستان فباتك و فعودك و لو افادت الترتيب لفسد المعنى او يؤدى الى الاخبار عن الواحد بالواو و هو محال ثم اعلم ان الشافعى و ان قال بالترتيب فى آية الوضوء انما استفاد الترتيب فيها من دليل آخر ابطل جميعه الواو و ذلك من جهة انه بدا بالوجه لشرفه بكمال المواجهة و بعده و لبتدئ فيها بالغرب من الاشرف و يكونها الى الوضوء و بعدهما بالرأس لقربه بالاشرف و نفصانه عن الاله و بعده بالرجلين لنقصانهما عن القرب و عن الاله و هذا المعنى يقتضى الترتيب انتهى كلام ابن فلاح على وجه الاختصار و اعلم ان القصة التى رواها عن النبى عليه الصلوة و السلام ذكرها العلامة فى اخراج الزلف هكذا و بحكى ان اعرابيا اخر خيبريا فقبل له قدمت و اخرت فقال خذ بطن هرشى الايمن فان فيه عشرين بيتا و لم يغيرها الى النبى صلى الله عليه وسلم و غيرها ابو حيان فى شرح التسهيل الى عمر بن عبد العزيز حيث قال ان عمر بن عبد العزيز قال لعقيل بن علفة يا اعرابى

نقل العلماء من اهل الفقه والاصول والحديث واللغة والنحو وغيرهم ذلك في نفسه وامانته وعدالته وزهده وجوده ووفور فضله وفقهه وحسن سيرته مات بمصر في رجب سنة اربع وماتين وله اربع وثمانون سنة سمع مالك بن انس وابراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة وغيرهم وحدث عنه خلق كثير وتراجم السابقين تقدمت فيما سبق من هذا الموضوع قوله ونقل الامام في البرهان قال الشمني في المغني الداني وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك الجويني الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة اربع سنين يدرس ويفتي والجمع طرق مذهب الشافعي فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه امور الاوقات ولد سنة تسع عشرة واربعمائة ومات سنة ثمان وسبعين واربعمائة واظلف الاسواق يوم موته وكانت جنازته يومئذ فريدا من اربعمائة ومماتي به قلوب العالمين على المعالي وايام الورى شبه الليالي ه البحر فيض اهل العلم يوما ه وقدمات الامام ابو المعالي قال وتنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلثة السابقة والثاني افترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث افترانها بلا ان سبق نفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما انفقوا لكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو ش قوله احدها اي احد الاحكام الخمسة عشر احتمال معطوفها للمعاني الثلثة وهي المصاحبة والعطف على اللاحق والعطف على السابق كما تقدم قال الدماميني هذا الحكم الاول الخ ينقض به قولهم في اسماء الاشارة انها في قولك ان افترقنا فزيدا لله وجوها احدها ان تكون عاطفة بمنزلة الواو والاولى ان تبينهما فرقا من ثلثة اوجه وساق تلك الاوجه وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا متقبلا غاية له في زيادة او نقص ولا بد ان يكون مغروفا ولا بد من اعادة الخافض معها ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا تقدح في شاركتها للواو في احتمال المعاني الثلثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انها تنفرد بكل واحد منها بدليل قوله في الثاني عشر ولا لاحد التقييد لورود نحو كشرب به مدريهم فضاعدا انتهى وقال الشمني هذا الحكم يختص به الواو عند الجمهور ولا يأتي ركبا فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا قال الجزولي المهملة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهملة فيها وبين ثم المفيدة للمهملة قال ابن مالك في التسهيل عند ذكر حتى ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور قال الرضي والذي ارى ان حتى العاطفة لا مهملة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الاخير من الغايات اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها البتة كما لا يعتبر فيها المهملة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة انتهى يعني كلام الرضي ذكره في حروف العطف قوله والثالث افترانها الخ قال ابن مالك في التسهيل وان عطفت على منفي غير مستغرق ولم يقصد المعية وليتها لا مؤكدة وقد تنبها زائدة ان امن اللبس انتهى وقال ابو حيان قال المصنف في الشرح نحو وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى فنبه كر لا علم نفي التقريب عن الاموال والاولاد مطلقا اي في حال افتراق واجتماع ولو تركت لاحتمل ان يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق وذلك انك اذا قلت ما قام زيد ولا عمرو فقد كر لا يعلم نفي القيام عن زيد وعمرو مطلقا اي في وقت واحد وفي وقتين ونفيه عن احدهما دون الاخر الا ان الاول عند الترك قصد المعية وان كانت منهوية بعض الجملة كما ستوى جاز ان تراد ولا تكاد للنفي المتقدم لان اللبس مأمون كقوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات

لا تفيد اغير منه يفيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معنا ومطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تفيد الجمع مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتفضل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وانما جاء الالتباس من توهم ان شيئا المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال الشيخ بهاء الدين اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين مطلق انما والمطلق وليس ذلك تمكن فيه انتهى كلام الدماميني قوله وقول البرماوي الخ قال علم الدين في شرح المفصل واجمع جمهور النحاة على انها تفيد الجمع بين الشيئين من غير ترتيب وبه قال ابو حنيفة من الفقهاء وذهب طائفة الى انها تفيد الترتيب مع الجمع وبه قال الشافعي قوله بل قال بادوتها اياه فطرب الخ قال الدماميني نقل ذلك عن الامام الشافعي طوائف قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها الترتيب وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس بآخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق يقع واحدة وليس بآخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل تلفظه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها للترتيب وقال القراء في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فتكون للترتيب واما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي والسهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الاخر هؤلاء اختلفوا مختلفان فلا تناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة او لا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد التوقيت المتقدم فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم وهو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي فينبغي ان يتوقف فيه هذه قاعدة ينبغي التنبيه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال ان يقرع على الاجماع السكوتي حجة او لا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال بعض الفقهاء في تقديم البينة الناقلة على البينة التي تحتمل ان تكون استندت على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لانه نص في نسبته ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون صحته كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا من ان بينة الوقف معتدة على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الوقف والملك متعارضتان سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي ان يخرج ذلك على ان الشاذ المخالف بل يقدح في الاجماع اولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية بل هو حجة اولا الى هنا كلامه قوله وابو عمرو الزاهد هو محمد بن عبد الواحد بن ابي هاشم ابو عمرو الزاهد المطرز النحوي غلام ثعلب ولد سنة احدى وستين ومائتين قال السيوطي لم يرفط احفظ منه يملي من حفظه ثلثين الف ورقة اللغة وتسمى حفظ نسب الى الكذب واما اهل الحديث فيقصدونه ويوثقونه وله فضائل كثيرة وتصانيف عديدة ذكرها السيوطي في طبقات النحاة ومات سنة خمس وأربعين وثلثمائة وقوله الشافعي هو احد اركان الشريعة الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب القرشي المطلبي لقي جده الشافع النبي عليه السلام ولد بغزة سنة خمسين ومائة وحمل الى مكة وهو ابن سنتين ومناقبه كثيرة اكثر مما عد وفضائله اكثر من ان تحصى هو امام الدنيا وعالم الارض غربا وشرقا قال ابن الانباري اتفق

ولا المسيء فلا قبل المسيء زائدة وكذا التي قبل النور والحرور وفي فاطر وقيدت المنفي كونه غير مستثنى احترازا من نحو قاموا الا زيدا وعمرا فانه بمعنى قاموا الا زيد ولا عمرو فالواو فيه عاطفة على منفي في المعنى لكنه لا يعرض فيه ليس متثبرطه فاقتضى عنها انتهى شرحه الكلام يعني شرح ابن مالك لكلامه في التسهيل قوله ان الفعل منفي عنهما يعني ان فعل القيام في المثال منفي عن زيد وعمرو في حالتي اجتماعهما وافتراقهما قوله ومنه وما استوى كم الخ فيقدر لا علم نفي التقريب عن الاموال والاولاد مطلقا في حال افتراق او اجتماع ولو تركت لاحتمل ان يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق كذا قال الشاطبي في شرح التسهيل قوله والعطف حينئذ اي العطف في ولا عمرو من باب عطف الجمل بتقدير ما قام زيد ولا قام عمرو على اضمار العامل قوله من عطف الجمل عند بعضهم اراد به ابن مالك كما سبق ان اباحيان قال ويظهر من كلامه وشرحه ان قوله ما قام زيد ولا عمرو من عطف المفردات ويظهر من كلام غيره انه اذا ذكرت لا كان من قبيل عطف الجمل ونقل عن صاحب اللباب والسهيلي ما يؤيده قوله واذا فقد احد الشرطين وهو سبق النفي وعدم قصد المعية امتنع دخول الواو فلا يجوز ان يقال قام زيد ولا عمرو بل قام زيد لا عمرو لفقد ان الشرط الاول وهو سبق النفي قال وانما جاز ولا الضالين لان النفي بغير معنى النفي وانما جاز في قوله فاذ هب فابي فني في الناس احرزه من حتفه ظلم وعج ولا جبل لان المعنى لا فني احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للبعينه لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة وذا بد لا من اللبس ش قوله وانما جاز ولا الضالين دفع لما يرد على الشرط الاول ان الواو افترق بها مع عدم سبق النفي وحاصل الجواب ان قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين وقد تقدم ما يتعلق به في بحث العاطفة وكذا قوله وانما جاز في قوله فاذ هب بيت من البسيط والشاهد في قوله ولا جبل فانه عطف على فاعل احرزه وهو ظلم مع انه لم يسبق بالنفي ففات الشرط الاول وجوابه انه وقع مسبوقا بالاستفهام الانكاري وهو قوله فاي فني في الناس والانكار نفي معنوي كما سبق في بحث اهل قال الدماميني احرزه اي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه والحرز الموضع الحصين والحتف الموت والظلم جمع ظلمة والعج جمع عجاج وهي الشدة من السنوات والعرب تسمي الليلة الثامنة والعشرين من الشهر الدعجاء والجبل بالجيم والباء الموحدة واحد الجبال وفي بعض النسخ بالحاء المهملة والنشاة النخلة جمع حيلة انتهى قوله فاي مرفوع بالابتداء مضاف الى فني في الناس صفة لفني وقوله احرزه فعل ومفعول والضمير عائد الى المبتداء وفاعل احرزه ظلم وعج صفتيه والجبل عطف على الفاعل وقوله من حتفه متعلق باحرزه وعلى تضمين منعه والمعنى اي فني منعه من الموت والهلاك ظلم شديد وجبل منيع والظلمة الشدة ونحو ذلك ونقيه عن اعين الحفاظ ثم قال الدماميني لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير بل من ادوات الاستفهام لهل في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له في بل انا نقول اختصاص هل بهذا الحكم اتم ورد به شاهد بالنسبة الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى كلامه وقد دفع مناقشة الدماميني ابو حيان بما ذكره المصنف في بحث بل حيث قلنا عند شرح قول المصنف وهو الذي تفرد به بل عن الهمزة ومثله من الاستفهامية في قوله تعالى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فان من فيه للنفي ولهذا صح الاستثناء بعدها كذا قال شهاب الدين في اعراب الاية وكذا قوله من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وغيرهما قوله ولا يجوز نحو ما اختصم زيد ولا عمرو قال الدماميني منع المصنف من دخول لا في هذا المثال لانتفاء القيد الثاني وهو عدم قصد المعية وذلك بعينه موجود في الاية وهو قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور الاية فان الاستواء تطلب فيه المعية بين المتعاطفين المستويين وقد جاز دخول لا فيها فيشكل وجوابه ان منع دخول لا في المثال انما هو لفقدان قيد كون الفعل منفيا عن متعاطفيها في حالتي الاجتماع والافتراق واما دخولها في الاية فليس لهذا المعنى بل انما هي فيها لمجرد الصلة ولو دخلت في المثال بهذا المعنى لم يمتنع وثبت في اكثر النسخ لا غير وقيه ما علمت غير مرة وفي بعضها ليس غير فلا اشكال انتهى وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين في الاية زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق

والافتراق حتى لو كانت كذلك كما في الثاني امتنع دخولها بين المستويين قال السعد التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى او كصيب من السماء من شرح الكشاف ولا الظلمات ولا النور مؤكدة مذكرة للنفي مثلها في لم يجئ زيد ولا عمرو بخلاف لها في ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهى كلام التفتازاني وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور فان قلت لا المعرفة بها والعطف بها اي قلت اذا وقعت الواو في النفي فرقت بها التأكيد معنى النفي فان قلت هل من فرق بين الواوات قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها وترا الى وتر انتهى ونظيره ما قاله الشريف في قوله هو الاول والاخر والظاهر والباطن في شرح المفتاح ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخريين المتعاطفتين على مجموع الاوليين المتقابلين لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحد من الاوليين لم تكن هناك مناسبة انتهى قوله وما يستوي الاعمى الاية قال شهاب الدين استوى من الافعال التي لا يكتفى فيها بفاعل واحد بل قلت استوى زيد لم يصح ومن ثم لزم العطف على الفاعل او لتعدده ولا في قوله ولا الظلمات الى اخره مكررة لتأكيد النفي وقال ابن عطية ودخول لا انما هو على نية التكرار كانه قال ولا الظلمات والظلمات فاستغنى بذكرها الاول عن الثاني وقد ذكر الكلام على مثله قال الشيخ ابو حيان وهذا غير محتاج اليه لانه اذا نفي استواؤهما فلا فائدة في نفي استوائهما ثانيا وهو كلام حسن لا ان الشيخ هنا قال فدخول لا في النفي لتأكيد معناه كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة قلت وللناس في هذه الاية قولان احدهما ما ذكره الثاني انه غير مؤكدة اذ ليرادا بالحسنة الجنس وكذلك السيئة فكل واحد منهما متفاوت في نفسه لان الحسنات درجات متفاوتة وكذلك السيئات فعلى هذا يمكن ان يقال بهذا انها وهو ان المراد نفي استواء الظلمات ونفي استواء جنس النور لا ان هذا غير مراد بها في الظاهر والمراد مقابلة هذه الاجناس بعضها ببعض لا مقابلة افراد كل جنس على حدته ويرجح هذا الظاهر التصريح بهذا في قوله ولا يستوي الاعمى والبصير حيث لم يكررها وهذا من المواضع الحسنة المفيد تأتي كلام الشهابي قوله ولا الظلمات ولا النور لانه فرد الاعمى والبصير لانه قابل الجنس بالجنس وجمع الظلمات لانها عبارة عن الكفر والضلال وطرقها كثيرة متشعبة ووحد النور لانه عبارة عن التوحيد وهو واحد فالتفاوت بين كل فرد من افراد الظلمة وبين هذا الفرد الواحد والمعنى الظلمات كلها لا يتأتى فيها ما يتأتى في هذا الواحد وانما جمع الاحياء والاموات لان التفاوت بينهما اكثر وامر من بين بسواي في الادراك حيا فذكران الاحياء لا يساوون الاموات سواء قابلت الجنس بالجنس ام العزد بالعزد وكذا قال شهاب الدين انتهى قوله وما يستوي الاحياء الاية قال شهاب الدين قدم الاحياء لشرف الحياة ولم تعد لا تأكيدا في قوله الا الاعمى والبصير وكررها في غيره لان مناقاة ما بعده تم فان الشخص الواحد قد يكون بصيرا ثم يصير اعمى فلا مناقاة الا من حيث الوصف بخلاف الظل والحرور والظلمات والنور فانها متنافية ابدا لا يجتمع اثنان منها في محل واحد فلما فاتت بين الظل والحرور وبين الظلمات والنور فاتهما متنافية ابدا لا يجتمع اثنان منها في محل واحد فلما فاتت بين الظل والحرور وبين الظلمات والنور فاتهما متنافية ابدا لا يجتمع اثنان منها في محل واحد فلما فاتت بين الظل والحرور وبين الظلمات والنور انتهى يرد على قوله قدم الاحياء لشرف الحياة تقديم الاعمى على البصير وقال في قوله تعالى في سورة الطور ولكن الذين لا يعلمون وما يستوي الاعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء الاية وقدم الاعمى في نفي التساوي لمجيئه بعد صفة الذم في قوله ولكن اكثر الناس الاية انتهى ولا يمكن ذلك التوجيه ههنا وهو ظاهر وقال شهاب قوله ولا المسيء لا زائدة للتوكيد لانه لما طال الكلام بالصلة بعد تسليم المؤمنين فاعاده لا توكيدا وانما قدم المؤمنين لمجاورتهم قوله والبصير انتهى وفي قوله انما قدم المؤمنين الخ نظر لان تقديم المؤمنين لشرف الايمان كما في تقديم الاحياء على ما ذكره آنفا فلا حاجة الى هذا الوجه الضعيف مع ذلك الوجه القوي وكذا في قوله لانه لما طال الكلام لان زيادة لا فيه لتأكيد النفي المتقدم كما صرح به ابو حيان وهو نظير قوله تعالى ولا الضوء ولا الحرور والعلة في الكل واحدة وهي تأكيد النفي المتقدم ولا مدخل للطول فيه كما هو الظاهر ثم قال يعني في قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء الاية اعلم ان المتعاطفين يجيء على خلف طرف احدهما ان يجيء والمناسب بما سبقه كهذه الاية والثانية ان يتأخر المتقابلان كقوله تعالى

في المعالب من الصراخ فاجروه مجرا والقصر لجعلهم له كالحزن لانه قد يخلو من الصراخ انشد ابن الانباري للحسانين ثابت شاهدا
هذا بكت عيني وحق لها بكا ، وما يغني البكاء ولا العويل فلت في الصحاح البكاء بمد والقصر اذا مددت اردت الصوت
الذي يكون مع البكاء واذا قصرت اردت الدموع وخروجها وانشد البيت المذكور شاهدا على ذلك ولا يظهر كونه شاهدا
عليه فان العويل هو رفع الصوت بالبكاء فلو حمل البكاء على الصوت الذي يكون عند خروج الدمع لم تستفد فائدة جديدة
والظاهر ان الشاعر اراد وما يغني البكاء اي سكب العين لدموعها ولا العويل اي رفع الصوت بالبكاء فيستفاد من كل
لفظة معنى غير ما يستفاد من الاخر وكان الشاعر الاول اراد بالبكاء الدمع الذاهب بالكلية بحيث لا عين للانسان
وبالبالي الدمع الذي ذهبت عينه وبقي شيء من اثاره وانتهى الظاهران قوله على ربعين متعلق بقوله يجب وقوله وما بكاء
رجل خرين معترض بينهما وما استفهامية مثل قولهم ما اسمك اي شيء بكاء رجل خرين ان كنت تعرفه كيفيته بكائي هذا
من الكثرة والندرة وان هدى في قوله على ربعين سلوب وبالي فان بالي عطف بالواو على صفة اخرى والموصوف
مجتمع منهما وهو لفظ ربعين ولقائل ان يقول يحتمل ان يكون تقدير البيت احدهما سلوب والاخر بال فلا يكون
من عطف الصفة على الصفة ومع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال والجواب ان سيبويه قال في باب مجرى النعت
على المنعوت وهذا جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفرق النعت فيه وصار مجرورا قوله يجب وما بكاء رجل الخ كذا
سمعنا العرب تنشده والغواني مجرورة قال البيراقي وقد ردّ قوله والغواني مجرورة فيقبل بالي مرفوع ومجرور
على لفظ واحد لانه من بنات الياء كقاض وراع والجواب في ذلك ان هذا وسيبويه في ذلك على اسمعه
من العرب في خفض سلوب انتهى كلامه بعبارته وبهذا يندفع الاحتمال ويصح الاستدلال قوله يحق قول الغرزدق ان الزرية
الخ ثبت من الكامل الزرية بالهمزة المصيبة ويجوز تخفيف همزته بالقلب ياء مثل البيئة قوله لا دزينة لامع اسمها وخبرها
المحذوف وهو موجود او حاصل في محل النصب حال عن الزرية ويجوز ان يكون صفة لها مثل قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وقوله بالنصب صفة زرية وقوله فقدان خبران وهو مضاف الى مثل مضاف الى محمد ومحمد عطف عليه قال الدماميني
والمراد بالمحمدين المذكورين محمد ولد الحجاج بن يوسف ومحمد اخوه ويروى ان الحجاج لما نعى له قال سبحان الله محمد
ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي وفي قول المصنف ما حفه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت خرج
عن حقه والذي على غير ما ينبغي ان ياتي عليه وفيه نظر فعلى التسهيل ان العطف سائغ ودون شذوذه جمع قصد
التكثير او فصل طاهرا ومقدرا فمثال التكثير قول جرير ، تحدى بنا بجب افنى عرايكها ، ذهب طبائعها في الجلد والسير والجسر
بالكسر سنام الابل ان ترعى ثلثة ايام وترد اليوم الرابع والتاديب ان تسير النهار راجع وتنزل الليل فليس المراد
انه افنى عرايكها خمسان وتاويبان بل المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله عليه السلام ان لها بتغين نفير
في الشتاء ونفس في الصيف ومثال الفصل المقدر بيت الفرزدق وقول الحجاج محمد ابني ومحمد اخي كما تقدم انفا
قوله وقول ابي نواس اقمنا بها بيت من الطويل اورده شاهدا للعطف ما حفه الجمع فان الشاعر عطف اياما معدودة
بعضها على بعض حقه ان يقول اقمنا بها سبعة ايام وثمانية او غير هما وقع الانكار عليه وانما قلت اورده مثالا
لان ابا نواس ليس ممن يستشهد بشعره قوله مما قيل من باب الفاعل اي مما يقوله اهل الادب بعضهم يعيب
ويقولون كم اقاموا قوله والجواب ثمانية قال الدماميني الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس
اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة وقد يقيد رعن ذلك بما ياتي في آخر هذه المقالة ويحكى ان سبب انشاء
ابي نواس للقطعة التي منها هذا البيت انه مر بالمدائن فعدل الى ساباط فقال بعض اصحابه قد خلنا ايوان كسرى
فرأينا انارا في سكان حسن تدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا ثمانية ايام نشرب هنالك وسألنا
ابا نواس صفة الحال فقال نخر وزارندامي عطلوا واوالجواء بها اثر منهم جديد ودارس ومساحب من جارفات
على النزى ، واضغاث ريحان جنى وبابس ، ولم ار من هشم غير ما شهدت به ، بشرقي ساباط الديار الدناس

انه يقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع والثالثة ان القديم مقابل الاول وفي خبر كقوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور
وكل ذلك تعنتن في البلاغة انتهى كلام الشهابي قوله لامن اللبس علة الحكم بزيادة لا في تلك المواضع يعني ان هذه المواضع ليست
محلا لدخول لا لوقوعها بعد الاستواء الذي تطلب فيه المغايرة بين المتعاطفين فلا لبس فيها حتى يحتاج الى دخول لا فحكم بزيادتها
فيها لان دخول لا في قام زيد ولا عمرو يفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق وههنا فلا حاجة اليها لحصول المقصود
وعدم اللبس قال والرابع افترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى
الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه بجر زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه والسادس
عطف العقد على الشيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله يجيب وما بكاء رجل
حزين على ربعين مسلوب وبالي والثامن عطف ما حفه التثنية والجمع نحو قول الفرزدق وان الرزية لا دزينة لرزية مثلها فقد
ان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما ويوما ثالثا ويوما له الخمس خامس وهذا البيت يسئال اهل الادب
عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرحيل خامس له وحينئذ فيكون يوم
الترحيل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم قوله افترانها بلكن نحو قوله تعالى ولكن رسول الله لقد تمت الآية في بحث لكن
الخفيفة وذكر هناك ان مثل قولنا ما قام زيد ولكن عمرو فيه اربعة اقوال فليلتفت اليه حتى يتكشف المحل قوله عطف المفرد السببي
او بالسببي ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو الذي سماه الخويون وصف الشيء بحال
متعلقه كذا حقق الشريف في شرح المفتاح وتوضيحه ان كريم في المثال مفهومه ثابت لمتعلق متبوعه الذي هو رجل والمراد
بمتعلقه ابوه فان الكريم ثابت لذلك المتعلق للنفس المتبوع الذي هو موصوفه وهو رجل وكذا الحال في الامثلة التي
اوردها المصنف قال المصنف في الباب الرابع ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لان معموله يكون سببيا واجنبيا
مثل زيد ضارب غلامه وضارب عمرا ولا يكون معمول الصفة الا سببيا لقول زيد حسن وجهه وممتنع زيد حسن عمرا
انتهى وقال المصنف ايضا في اوضح المسالك حيث فسر السببي اي المتصل يضمير موصوفه اما لفظا نحو زيد حسن وجهه واما
معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل اللام خلف عن المضاف اليه انتهى فمدار الفرق بين السببي والاجنبي على الاتصال
بضمير الموصوف قال الفاضل التفتازاني في المطول وقولهم هذا بسبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب
في الاصل هو الحبل وهو ما يتوصل به الى شيء انتهى وذلك السببي قد يكون في الوصف فيكون في المفعول فالاول كقولك مررت
برجل قائم اخوه والثاني كقولك زيد قام غلامه والمصنف عطف في الآية فاعل الوصف السببي على غير السببي ولم يجعل في اطلاق
السببي عليه حيث اطلق السببي على فاعل الوصف السببي وفي الثاني عطف فاعل السند السببي على غير السببي ولم يجوز
في اطلاق السببي ايضا وفي الثالث عطف معمول السند السببي على غير السببي في الامثلة الثالثة لا يجوز العطف لغير
الواو من الحروف العاطفة مثل الفاء وثم واو وغيرها قوله كمررت برجل قائم زيد واخوه فقوله قائم بالجر صفة جرت
على غير من هي له لرجل ويقال له السببي لان القيام في الحقيقة صفة اخي زيد الذي هو سببه والمراد بالمعمول السببي
قوله اخوه والاجنبي قوله زيد لانه ليس بينه وبين الرجل المذكور سببية مثل الاخوة والابوة وغيرهما قوله عطف العقد على الشيف
قال الدماميني المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات والمئين او الالوف والمراد بالشيف ما كان من مرتبة الاحاد او
السنادليا وبجنف وهو واوي العين من جنف اذا زاد في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو شيف
حتى يبلغ العقد الثاني قلت وما ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والشيف دفعة واحدة
او غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قمت منه ثلثة عشر بن او ثم عشرين اذا قصد الترتيب
بلا مهلة وبها فشيف بذلك ان الواو لا تنفر وبعطف العقد على الشيف مطلقا كما هو ظاهر كلامه قوله السابع عطف
الصفات المفرقة وياتي ما يتعلق بهذا البحث في النوع الثالث من الجهة السادسة المذكورة في الباب الخامس من
جواز قولنا مررت بهذين الطويل والقصير في البدل والبيان وعدم جوازه في النعت قوله كقوله يجيب وما بكاء الخ بيت
من الوافر واللفظ بكاء مقصور قال الدماميني نقلا عن شرح الكافية للجاربردي وقد جاء في مصدر بكى الممدود لا بكاء البكاء في الغالب

بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء والزهاد ويقال بعضهم البغداديين بين الاصل بما بين الدخول
حومل فحذف ما وان بين والف فائية عن الى وقد شبعنا القول فى شرح ذلك المحل فليكشف اليه قوله فهو كقولك
جلست الخ وكذا قولك اختصم زيد وعمرو فبكر وبشر قوله وتشاركهما فى هذا الحكم ام المتصلة قال الدماميني هذا اغتراف
منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله اولا انها تنفرد عن سائر احرف العطف بما ذكره وقال الشمني محسبا
منه قوله اولا ولا يلتفت على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم انتهى وعندك علم ان هذا الاعتذار
بارد ولا دلالة فى كلام المصنف عليه وان هذه دعوى بلا دليل والاولى ان يقال ان هذا من قبيل التخصيص بعد
التعميم فكانه استثنى من قوله وتنفرد عن سائر احرف العطف كما مر قال وتنفرد الواو عن سائر احرف العطف الام
المتصلة وحتى بقرينة ما ذكره بعده ومثل هذا فى حكم الاستثناء معنى قوله عطف العام على الخاص قال الزركشى فى
البرهان ذكر العام بعد الخاص انكره وجوده بعض الناس وليس بصحيح والفائدة فى هذا التعميم واضحة والاحتمالان
المذكوران فى العام قبله يأتيان هنا الفيا وهما ان العام هل يتناول الخاص المذكور او لا وسيأتى فى صورة العكس ومنه
قوله تعالى إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي والنسك عبادة فهو اعم من الصلوة ومنه قوله تعالى اخبارا عن نوح رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ
دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وجعل الزمخشرى منه قوله تعالى وَمَنْ يَدْبُرْ الْأَمْرَ بعد قوله قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ
قوله وبالعكس اى عطف الخاص على العام قال الزركشى يذكر الخاص بعد العام فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله
حتى كانه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات وحكى الشيخ اثير الدين ابو حيان شيخه
ابى جعفر ابن الزبير انه كان يقول ان هذا العطف يسميه المجرد كانه جرد من الجملة وافرد بالذكر تفضيلا وله سلطان ذكرها
ابن مالك احدهما كون العطف بالواو والثانى كون المعطوف وامرئه وحكى قولين فى العام المذكور هل يتناول الخاص
المعطوف عليه او لم يتناوله فعلى القول الاول يكون هذا نظير نعم الرجل زيد على المشهور فيه وهو الظاهر من لفظ العام وعلى الثانى
يكون عطف الخاص فرينة دالة على ارادة التخصيص فى العام وانه لم يتناول وهو نظير عجب الاستثنائى فى نحو قولك قام القوم
الا زيدا من حيث ان زيدا لم يدخل فى القوم وقد اشار الزمخشرى الى القولين فى سورة النحل فى قوله تعالى
فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ وقد يقال انه الشعراء انما جاز فيها الاحتمالان من جهة ان لفظ جنات وقع بلفظ النكرة
ولم يعم الجنس واما قوله تعالى مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ الآية فالاضافة تعم وكذلك لا ينبغى ان يجعل
من هذا قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان اما على قول ابى حنيفة ومحمد فواضح لانهما يقولان ان النخل والرمان ليسا
بفاكهة واما قول ابى يوسف فقوله فاكهة مطلق وليس عاما وايضا فالخلاف السابق فى ان ذكر بعض افراد العام بعد العام
هل يدل على انه لم يدخل فى العام فرارا من التكرار او يدخل وفائدته التاكيد قلت القول بعدم دخوله تحت اللفظ العام
وهو قول ابى على الفارسى وتلميذه ابن جنى وعلى هذا القول فلا يحسن عد هذه الآية من هذا النوع انتهى كلام الزركشى
وقال فى موضع آخر من البرهان ومنه قوله تعالى فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وغلط بعضهم من عد هذه الآية هذا النوع من جهة
ان فاكهة نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها وهو غلط لامرين احدهما انها فى سياق الامتنان وهو مقتض للعموم
كما ذكره القاضى ابو الطيب الطبرى والثانى انه ليس المراد بالخبر والعام هنا المصطلح عليه فى الاصول بل ما كان الاول
فيه شاملا للثانى وهذا الجواب احسن من الاول للعموم بالنسبة الى كل محل يشتمل على متعدد ولما الح ابو حنيفة على العطف
وهو المغايرة لم يحنث الحالف على كل الفاكهة باكل الرمان انتهى ثم قال ظاهر كلام كثير ان تخصيص هذا العطف بالواو وقد
سبق عن ابن مالك وآخرين مجيئه فى او كقوله تعالى وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ مع ان ظلم النفس من عمل السوء
فقيل او بمعنى الواو والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث وساها بالمعصية وقوله تعالى وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ
كَذِبًا او قال وَحِيَ إِلَيَّ قال الوحى مخصوص بمزيد فضيح من بين انواع الافتراء خصه بالذكر تنبيها على مزيد العقاب فيه
والاثم وقوله تعالى وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ مع ان فعل الفاحشة داخل فيه ظلم النفس انتهى ويحكى
ان تقال ان او استعيرت ههنا عن الواو وكثيرا ما يجعل بمعناها كما سيأتى قال والثانى عشر عطف عامل حذف

جلست بها صحبى فجمعت شملهم والى على امثال تلك لحابس افنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح فى عجدية جبتها بانواع التصاوير فارس وقار نهاكسرى وفى جنباتها مهى تذيرها بالقسى الفوارس
فللخمر ما زرت عليه جيوبها وللماء ما وارت عليه الغلائس قلت فى هذه الحكاية تصريح بان ايام الاقامة كانت
خمسة وقد اوردها كذا فى شرح مقصورة حازم السيد الشريف امام العلوم السبعينية قاضى الجماعة بغرناطة ابو القاسم محمد
السبتى رحمة الله عليه فينبغى ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس ليس عائدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع
الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور يعنى ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة
باعتبار وقوع الاقامة فى مظهرها والله اعلم انتهى ووقع فى خاطرى قبل النظر لما فى الشرطيين ان ايام الاقامة ينبغى ان تكون
خمسة ان قدم الرحيل من ايام الاقامة وان لم يعد كما صوبه الدماميني ينبغى ان يكون ايام الاقامة اربعة ولهذا قال
ابو حيان فى شرح التسهيل لولا الضرورة لقال اياما اربعة انتهى ولكل وجهة وكشف القناع عن الحقائق اولى من لزوم
حضيض التقليد وقال الصفدى فى شرح الامية العجم قال ابن الاثير فى المثل السائر ومن ذلك انهم اقاموا اربعة ايام
ويا عجبا له يأتى بمثل هذا البيت التخفيف على العى الفاحش قلت ابو نواس اجل قدرا من ان يأتى بهذه العبارة
بغير معنى طايل فاما البيت فالمفهوم منه ان المقام سبعة ايام لانه قال فنا لنا ويوما اخر له اليوم الذى رحلنا فيه
خامس وابن الاثير لو امعن الفكر فى هذا ربما كان يظهر له انتهى كلام الصفدى وفيه اختصار وما نقله الصفدى عن ابن الاثير
وزيفه قد ذهب اليه شيخه ابو حيان وهو كون المقام اربعة ايام وهو المفهوم من الحكاية على تقدير ان لا يعد اليوم الاخير
من ايام الاقامة فهذه اربعة اقوال الاربعة عند ابى حيان وابى الاثير والسبعة عند الصفدى والدماميني وثمانية عند
المصنف وخمسة على ما يفهم من الحكاية قال الشمني ونداى جمع ندمان فى الصحاح تاديم على الشراب فهو نديم وجمع النديم
ندام وجمع الندمان ندامى واوجع القوم سار واول الليل واوجعوا ابتدءوا الدال سار واخره والرفاق بكسر
الراى وبالفاء جمع كنزة للزق وهو السقاء وجمع قلة الزقاق والنزى ما بشفة الزاب الندى واضفات بمعجمتين وفى
اخره مثلثة جمع ضفث بكسر اوله وهو قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجنى الثمر حين جنى والسابا بسقيقة بين
حايطين تحتها طريق وهو ههنا بالكسرى الذى بمدائن وهى المراد ههنا بالديار واليسابس جمع يسبس بوجدتين
ومهملتين وهو القفر والعجمية نسبة الى العجمد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفى الحديث وخذ منهم بنات فارس
والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهى البقرة الوحشية وتذيرها ما تدال المهملة تنيرها من الدرية وهى الدابة
يستتر بها الصائد فاذا امكنه الصيد رمى قال الاصمعى غير مهموز وقال ابو زيد مهموز والجيوب مع جيب وهو موضع الازار من القميص
ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصيبون الراح فى العجمد بنا الى ان تقل الى جيوب نصاوير الفوارس ويصبون
الماء على الراح الى ان يصير الى رؤوسها والغرض كثرة الراح وقلة الماء الممزوج به انتهى قوله لان يوما الاخير يعنى لان
مدلول لفظ يوما الاخير فقوله الاخير بالام صفته قوله يوما وتعريفه بناء على ان المراد بيوما لفظه فيكون علما وسبق
التنبيه على نظائره غير مرة فليلتفت اليها قال انتاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وشترك زيد وعمرو
وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعى يقول الصواب
بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحى الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين
او بان الدخول مشتمل على اماكن وبشار كهما فى هذا الحكم ام المتصلة فى نحو سواء على اقمت ام قعدت فانها عاطفة
ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادى عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ
دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ والثانى نحو وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ الآية وبشاركهما
فى هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام قوله
ولهذا كان الاصمعى الخ قد مر فى بحث الفاء انها قد تجىء بمعنى الواو كما فى قول امرئ القيس فى مطلع معلقته بسقط
اللوى بين الدخول فحومل وزعم الاصمعى ان الصواب روايته بالواو لانه يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير

في موضع الاسم اي لاهلي العوامل لكونه صفة انتهى كلام ابي حيان وقال ابن الحاجب في امالي المفصل وقوله اخذته بدرهم فصاعدا هذا انما يكون في شيء معدود وعشري اقلها بدرهم وبعضها باكثر فذكر اقل الاثمان اولا ثم اتبع ذكر الزايد منصوبا على ان المعنى فذهب الثمن في بعضه زايدا على الدرهم واختصر الكلام لكثرته وعلمهم ولو خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب مع العطف فيودي الى ان يكون الثمن في وقت اكثر من وقت في بيع واحد وليس كذلك لو سلم من التعقيب اودى الى ان يكون الثمن الدرهم والزايد فيفيد المعنى من حيث انه يصير الثمنان لشيء واحد وليس هو المراد وانما المراد ما تقدم انتهى كلام ابن الحاجب وقد قال في شرح المفصل وهذا الكلام انما يكون في شيء ذي اجزاء عشري بعضها بدرهم وبعضها باكثر من درهم وتوكلت اخذته بدرهم فصاعدا مثل اخذت الاراذب من القفيز بدرهم فصاعدا والاراذب متعددة وانتصاب فصاعدا لاستقيم ان يكون بعطف على ما قبله ولا بحال عما قبله اما العطف فلم يتقدم الا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف صاعدا على الجميع فاسد لفظا ومعنى اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس الغرض انك اخذت الثمن والصاعد هو الثمن ولم تزد انك اخذت الثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم لا لفظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه لا يراد انه اخذ الثمن بدرهم فصاعدا وانما الغرض اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر واذا جعل عطفا صار ما خوذا بالدرهم والزايد جميعا ثم لو قدرانه كذلك لم يستقم العطف بالفا لانه توذن بالتعقيب وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض لو قلت اشتريته بدرهم فرغ لم تستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويكون التقدير فذهب الثمن على هذه الحالة والمراد فذهب الثمن في البعض الى هذه الحالة قوله عطف الشيء على مرادفه قال الزركشي انكر البصريون هذا النوع ومنع عطف الشيء على مثله اذ لا فائدة فيه ولعله ممن ينكر اصل الترادف في اللغة كالعسكري وغيره وهذا النوع من العطف مخض بالواو وهو المشهور وقال ابن مالك وقد ينيب او عنها كما في قوله تعالى نُذُرًا أَوْ عُرْفًا وَثَمَنٍ يُكَيِّبُ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا قال شيخنا يعني ابا حيان وفيه نظر لامكان ان يراد بخطيئة ما وقع خطا وبالاثم ما وقع عمدا فلف ونشر قوله قبل ذلك وَثَمَنٍ يُكَيِّبُ إِثْمًا فَإِثْمُ يُكَيِّبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وعن الفراء انه يجري في العطف بثم وجعل منه قوله تعالى وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ قال معنى وتوبوا اليه لان التوبة والاستغفار وما بدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ان يعتقد ان مجموع المترادفين تحصيل معنى لا يوجد عند انفراد احدهما فان التركيب يحدث معنى زايدا واذا كانت كثرة الحروف تفيد كثرة المعنى فكذلك كثرة الالفاظ انتهى كلام الزركشي قوله وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ الخ هذا على قول من فسر الصلوة بالرحمة قال الزركشي والاحسن خلافه وان الصلوة للاغناء واظهار الشرف كما قاله الغزالي وغيره وهو قد يشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار وعلى هذا فهو من باب عطف المتغايرين انتهى قوله وَنَوْحٍ جَاءَ وَلَا أَمْتًا وفي البرهان قال الخليل العوج والامت بمعنى واحد قوله والقى قولها كذبا وميتا عجزبيت من الوافر لعدي بن زيد العبادي يذكر الدباء وعذرها بجديد الابرش ثم قتلها اياه وهي بنت عمرو بن طوف بكة الطوايف سمت زياء لكثرة شعرها وزعموا انها لم تحلق شعر الفرج ولها قصة طويلة مع جديد الابرش وصدر البيت ، فقدوت الاديم لراهشيه ، والراهشان عرقان في باطن الزراعين وفاعل قدوت عايد الى الزباء اي قطعت الزباء الاديم اي الجلد والضمير في راهشيه عايد الى جديد وكذا فاعل القى اي وجد جديد قول الزباء كذبا وميتا قوله وزعم بعضهم ان الرواية كذبا بنسا قال الدماميني قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهو الاوفق بيقين القصيدة لان ابياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور وانظاهر انه وهم منهم انتهى لا وجه لهذا التوهيم فانه ادعى الوقوف على القصيدة بتمامها فكيف يتصور منه الوهم غاية ما يقال ان الشارح لم يجدها وعدم الوجدان لا يدل عدم الوجود قوله فلا عطف ولا تاكيد الظاهر ان قوله ولا تاكيد لا حاجة فيه فانا نصبد وعطف احد المترادفين والتعرض لنفي التاكيد به ليس مما نحن فيه قوله وزعم ابن مالك قد مر قريبا نقل الزركشي عن ابن مالك هذا نعقب ابي حيان عليه والمصنف مال الى قول ابي حيان وعبر عن قول ابن مالك بالزعم اشارة الى ضعفه قال ابن عادل المراد بالخطيئة سرقة الدرع وبالاثم يمينه وهو سبب نزول

وبقي معموله على عامل الاسم لجمعهما معنى واحدا كقوله ، وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولو لا اخذا التقييد لورد عشرينه بدرهم فصاعدا او الى التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو اِنَّمَا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وقوله أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وقوله وَنَوْحٍ جَاءَ وَلَا أَمْتًا وقوله صلى الله عليه وسلم لِيَلِنِي مِنْكُمْ ذَوُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى وقول الشاعر ، وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا ، وزعم بعضهم ان الرواية كذبا بنسا فلا عطف ولا تاكيد ولكن ان تقدر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلني البالغون والعقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يات في اوان منه وثمن يكيب خطيئة او اثما ثم يرجع به ويرمي به بريا ، والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله ، أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ ، والخامس عشر عطف المخوض على الجوار كقوله تعالى وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ بخفض الارجل وفيه بحث سياتي قوله وزججن الحواجب الخ عجز بيت مشهور من الوافر للاعرابي عبيد صدره ، او قلن الغانيات برزن يوما وهي جمع غانية وهي المراة التي تستغني بجمالها عن الحلي والتزين اي اذا برزت الغانيات اي برزن يوما فحذف الفعل مثل اِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وما زائدة ويوما ظرف ليرزن والغانيات الحسنيات وزججن عطف على برزن اي وقفن وطولن حواجبهن بالتحسين وكحلن عيونهن قوله ولو لا خذا التقييد او ابه قوله بجمعهما معنى واحد قال الدماميني لقصوره ان الفا في هذا المثال عطفت عاملا خذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت بكمن لما قيد الاول بان العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف الترجيح والتكميل فانهما يجمعهما امر واحد وهو التحسين فان قلت هي في محل النصب على الحال من مفعولي المصدر الذي هو عطف وهما عامل المجرور على انه مضاف اليه وعامل المجرور بعلى كما في قولك مررت بزيد وعمرو صاحكين ولا يجوز ان يكون صفة لزيد لكونه المعمولين لاختلاف العامل فيهما لفظا ومعنى والاتباع معه ممتنع انتهى قوله او التقييد بر فذهب الثمن صاعدا او اعلم ان هذا التركيب مع شيوعه لم يفهم كثير من الناس معناه وتسعين بالله الكريم في تخريج معناه انه من الزائد كما سيبوه في باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي وذلك قولك اخذته بصاعد كان قبيحا لانه صيغة ولا يكون في موضع الاسم كانه قال اخذته بدرهم فزاد الثمن او فذهب صاعدا ولا يجوز ان تقول وصاعدا لانك لا تريد تخبر ان الدرهم مع صاعد ثمن لشيء كقولك بدرهم وزيادة ولكنك اخبرت بابتداء الثمن فجعلته اولا ثم فرزت شيئا بعد شيء لا ثمان شيء فالواو لم تزد فيها هذا المعنى ولم يلزم الواو الشيئين ان يكون احدهما بعد الاخر الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على انك مررت بعمرو بعد زيد وصاعد بدل من زاد وزيد وثم نمير له الفا بمثل ثم صاعدا لان الفا اكثر في كلامهم انتهى كلامه بعبارته الشريفة قال ابو علي قوله بدل من زاد يزيد انه دليل على ان الفعل المضمر منصب به وقال السيرافي اما قوله اخذته بدرهم فصاعدا كانه متاع قد شري باثمان مختلفة اذ ناها درهم فاذا قال اخذت كل ثوب بدرهم فصاعدا كان ادنى الثمن درهم ثم يزيد عليه فالتقدير اخذت ثوبا منها بدرهم فزاد الثمن صاعدا فصار بعضها بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وهذا معنى قوله ثم فرزت شيئا بعد شيء لانه ماخوذ من فرزت الارض اذا نبت قطعة منها بعد قطعة على جهة التتبع لشيء فيها ومنه قولهم الكتب والمعاني على جهة التتبع لها والفكه فيها ولا يجوز ان يقول اخذته بدرهم فصاعدا من وجهين احدهما ان صاعدا نعت ولا يجوز ان يعطف على الدرهم الا المنعوت والجهة الاخرى ان الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفا لا تقول اخذت الثوب بدرهم فدانق ولا اشتريت الدار بمايتي درهم فخمسة دراهم لان الثمن يقع جملته عوضا من المبيع فليس يتقدم بعضه على بعض وانما يعطف بالواو لانها للجمع فتقول اشتريته بمايتي درهم وخمسة دراهم وتاخذ ذلك وانما هو على فرزه لك انك اخذت بعضه ثم زاد الثمن في بعض وتقدير فزاد الثمن صاعدا منصب على الحال وبدرهم فزايد آ على تقدير فصعد الثمن زايدا انتهى كلامه بعبارته ايضا قال ابو حيان في شرح التسهيل بعد نقل هذا الكلام عن سيبويه يعني بقوله فيجيء ممتنعا ويعني بقوله لانه صفة اي للثمن لا للدرهم ومعنى قوله ولا يكون في موضع الاسم

الا انه وقبل حما بمعنى واحد عطف لاختلاف اللفظ تاكيدا وقال الطبرى الخطيئة تكون عن عمد وعن غير عمد والاثم لا يكون الا عن عمد وفى الضمير المجرور فى قوله يرم بها قولان احدهما انه يعود على اثما لانه اقرب والمتعاطفان يعود الضمير على المعطوف كهذه الاية اى على المعطوف عليه كقوله واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها والثانى انه يعود على الكسب المدلول عليه بالفعل الف انه يعود على احد المذكورين الدال عليه او فاته فى قوة ثم يرم بها احد المذكورين وقبل جعل الخطيئة والاثم كالشئ الواحد او للتفصيل المبهم انتهى وفيه اختصار قوله عطف المقدم على متبوعه للضرورة قال فى التسهيل وقد تقدم المعطوف بالواو او مزورة وقال ابن قاسم كقول الشاعر * الا ايخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام وهذا عند البصريين لا يجوز الا فى الشعر باربعة شروط الاول ان يكون بالواو وقال هشام تقديم الفاء وثم واو ولا يجيز الثانى ان لا يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا لا يعلم خلافا فى ذلك فلا يقال وعمرو زيد قائمان الثالث ان لا يؤدى الى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا ذاهبان ولا احسن وزيدا عمرا الرابع ان لا يكون المعطوف محذوفا فلا تقول مررت وعمرو زيد لا تعلم خلافا فى هذا ومذهب الكوفيين جواز ذلك بشروطه فى الاختيار فلو كان الفعل مما لا يستغنى بفاعل واحد نحو اختصم زيد وعمرو فذهب هشام الى انه لا يجوز التقديم لان الواو واو اجتماع قال ابو جعفر النحاس وهو مذهب البصريين قيل فيكون الشروط اذ ذاك عند البصريين خمسة انتهى كلام ابن قاسم وقال ابو حيان وعلى هذا المذهب فلا يجوز اختصم وعمرو زيد واجاز ذلك احمد بن يحيى اراد به ثعلب فاطلاق المصنف لقيد الضرورة وكذا عده عطف المقدم مما انفرد به الواو وكذا تجويزه مطلقا بالذكر الشروط المذكورة لا يخلو عن تقصير وقال ابو حيان واذا اجتمع هذه الشروط فمذهب البصريين انه لا يجوز ذلك الا فى الشعر وهو عندهم فى المنصوب افصح منه فى المرفوع لان الفعل بالمرفوع مرتبط ومذهب الكوفيين جواز ذلك فى الشعر وفى الكلام ومما جاء من العطف المقدم بالواو شعر فلست بنازل الا المت برحلى او خيالتها الكذوب * قالوا التقدير الا المت الكذوب او خيالتها والبصريون يتاولون هذا على ان الكذب صفة للخيالة لان مذهبهم ان لا يكون العطف المقدم الا بالواو ومما جاء من العطف المقدم بالواو المنصوب قول النابغة * كتنك ليلا بالجمومين شاهرا وهمين مسكنا * وظاهرا احاديث نفسى لشتى ما يريدها * ودور وهموم لن يجدن مصادرا عطف همين على احاديث وقول الاخر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلث خصال لست عنها بارعوى * عطف فحشا على غيبة ونميمة وكل هذا العطف من عطف المفردات ومما جاء من عطف الجمل قول الراجز لما رات ان عامرين عمرو * الاعور الاعسر او لا ادرى * اجدها عابرة الجمر او لا ادرى وقول كثير * اعلال وارماليتاع فجت * سالت فلا استجمت ثم سمته برجد سالت مجمت الاول عطف بالواو والثانى عطف بالفاء وفيه حجة الكوفيين واذا جاز ذلك فى الجمل فلان يجوز فى المفردات اولى انتهى كلام ابى حيان وفيه اختصار وترك بعض الشواهد ويرد على قوله فلان يجوز فى المفردات اولى ان الملازمة غير ظاهرة وتقدم شرح البيتين كتنك ليلا الخ فى المسائل التى اوردها فى آخر بحث من الجارة فليلتفت الى هناك وكذا قوله جمعت وفحشا البيت مر فى هذه الاوراق قوله الا يا خليلى الخ بيت من الوافر قال الدماميني قد جعل ما هنا ليست عاطفة للمقدم على المتبوع المؤخر بل هى عاطفة لما دخلت عليه على ضمير رفع مستكن فى الجار والمجرور وهو خبر المبتدإ المؤخر الذى هو السلام وفصارى ما فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وهو جايز فى الشعر وقع قليلا فى النثر وقد انشد المصنف عجز هذا البيت فى الباب السادس حيث ذكر الخامس عشر من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى هناك عن ابى الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضرورة بما جوزى وهى العطف مع عدم الفصل قلت لا يسلم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب فى النشر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن ابى ربيعة * قلت اذ اقبلت وزهر تهادى ونول جريره ما لم يكن واثبا له بنبالا * قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ كان من الممكن نصب زهر تهادى وكلام المصنف صريح فى ان الواو تنفرد بهذا الحكم عن سايرا حرف العطف وفى شرح المفتاح للتفتازانى

للتفتازانى وتقديم المعطوف جايز لشروط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعنى الواو والفاء وثم واو ولا صح به المحققون هذا الكلام انتهى قوله عطف المخفوض على الجوار وهو المعروف بينهم بالجر بالجوار وباتى ان شاء الله فى اخر الكتاب بشروره وبقوره وذكر هناك ان المحققين على ان الجوار يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا لا يكون فى النسق لان العطف يمنع التجاور قال تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على اوجه ثلثة احدها ان تستعمل فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممتن وذكر ذلك ابن مالك فى التحفة والصواب انتهى فى ذلك على معنى ما الاصلى اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس ولو كانت او هى الاصل فى التقسيم لكان مستعملها فيه اكثر من مستعمل الواو والثانى ان تكون بمعنى بل فى الاباحة قاله الزمخشرى وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اى احدهما واتنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر تلثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو وش قوله كما الناس مجروم عليه وجارم تقدم الكلام على هذا وصدر هذا البيت فى بحث او من حرف الالف وانشد كاملا مشروحا فى الكاف المفردة قوله ولو كانت او هى الاصل الخ يرد عليه انه لو ادعى مدع كثرة استعمال او فى التقسيم لم يكن بعيدا عن الحق غاية انها تستعمل فيه مع اما المكسورة ويدفعه ان اما هى المستعملة فى التقسيم دون او ولهذا قد تستعمل مع الواو مثل العدد اما زوج واما فرد كما يقال اما زوج او فرد ويعلم ان التقسيم مستفاد من اما قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة فيبقى الاباحة حينئذ ثمانية او سبعة فقط فلما قيل تلك عشرة ارتفع الاحتمال الناشئ من الكلام السابق قوله والمعروف من كلام النحويين قال الدماميني فى التعليق تقدم البحث معه فى ذلك فى حرف الهمزة وحكينا بوجه عن ذلك فى حاشية التسهيل وقد قال سيبويه وتقول خذه بما عزا وهان كانك قلت خذه بهذا او بهذا اى لا يفوتنك على حال ومن العرب من يقول خذه بما عزوهان اى خذه بالعزيز والهين وكل واحدة تجزى عن اختها انتهى كلام الدماميني ذكر سيبويه فى باب او فى غير الاستفهام حيث قال تقول جالس زيدا او عمرا او خالدا كانك قلت جالس احدهولاء وتقول كل لحما او خبزا او تمرا كانك قلت كل احد هذه الاشيا فان نفيت هذا قلت لا تاكل لحما او خبزا او تمرا كانك قلت لا تاكل شيا من هذه الاشيا وتفسير ذلك قوله عز وجل ولا تطع منهم اثما او كفورا اى لا تطع احدا من هولاء وتقول كل خبزا او تمرا اى لا تجمعهما ومثل ذلك ادخل على زيد او عمرو او خالد اى لا تدخل على اكثر من واحد من هولاء وان شئت جئت به على حتى ادخل على هذا الضرب وتقول خذه بما عزا وهان كانك قلت خذه بهذا وبهذا اى لا يفوتنك على حال ومن العرب من يقول خذه بما عزوهان اى خذه بالعزيز والهين وكل واحدة منهما تجزى من اختها وتقول لاضربنه ذهب او مكث كانه قال لاضربنه ذاهبا وماكثا ولاضربنه ان ذهب او مكث قال الشاعر زياد بن زيد العذرى اذا ما انتمى علم تناهيت عنده * اطال فاملى او تناهى فاقصرا * وقال فاستأبالى بعديوم مطرف * حقوق المنايا اكثرت او قللت * انتهى كلام سيبويه على وجه الاختصار جزاه الله تعالى ونقدس عن الطاعنين بالفروس المقدس قال ابو على فى شرح الكتاب او انما يكون لاحد الشيئين او الاشيا وقد يقول القايل فى الاباحة كل خبزا او لحما فيأكلها الامور جميعا فان قيل فهم يتفصل هذا من الواو اذا قلت كل خبزا ولحما فانه يتفصل بانك اذا قلت كل خبزا او لحما فاكل احدهما كان مطيعا ولو قال بالواو فاكل واحدا منهما لم يطع فمعنى كونها لاحد الشيئين او الاشياء لازم ههنا ايضا وقال ابو سعيد فى شرح الكتاب ايضا قوله اى قول الشاعر فاعل الصواب او من اطال يطيل فاذا قلت ام فيكون من طال والالف للاستفهام قال والثالث ان تكون بمعنى ما فى التخيير قال بعضهم فى قوله فقالوا اناث فاحتر لها الصبر والبكا * فقلت البكا اشفى اذا القليل قال سعد او البكا اذ لا يجمع مع الصبر وتقول يحتمل ان الاصل فاخترن من الصبر والبكا اى احدهما ثم حذف من كما فى قوله واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا على الفالى رواه بمن وقال الفاسى فى باب البسملة وصلى وسلم

فقال شارحوا الكلامة المراد التخيير ثم قال محققوهم وليس ذلك من قبيل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو ها نا للتخيير مجازا ش قوله وقالوا نا الخ مبتدأ من الطويل من قصيدة لامية لكثير عزة قال المصنف هي من غرر قصائده ومطلعها الا حبذا ليلى اجد رحيلي واذن اصباحي غدا بعقول استشهد بكثير من ابيا تها تقدم بعضها في حرف اللام وقيل هذا لقد كذب الواشون ما بحت عندهم بسر ولا رسلتهم برسول فلا بتعلي بالبين ان تتفهمي بتصحيح الى السواشون ام بجهول وقالوا نا الخ اي الواشون قالوا نا ليلى اي بعدت من نا في مهموز العين معل اللام فاخترلها اي لليلى الصبر مفعول اخترو البكا معطوف على الصبر والقليل الحرارة الحاصلة من العطش والمراد هنا مطلق الحرارة مجازا على طريقة ذكر المقيد واراده المطلق قوله اذ لا يجتمع اي البكاء مع الصبر والمانع ان يمنع هذه المقدمة اذ لا محذور في اجتماع البكاء مع الصبر على الفراق بان لا يقتل نفسه ويهلك كما اشار اليه امرئ القيس بقوله وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل والمعنى الآن يحمل لا تهلك معنى لا تبك ولا تجزع فانه سبب الهلاك قال الرزوني في شرح المعلقات انهم يروونه بالصبر وينهون عن الجزع واما قوله البكاء اشفى فهو نظير قوله بعد البيت السابق وان شفائي عبرة مهراقة وقول ذي الرمة لعل انحدار الدمع يعقب راحة من الوجد او يشفي نجي البلابل قال الدماميني ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السباق والسياق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكاء وقوله ان البكاء اشفى للعليل يشير الى ذلك انتهى كلامه وهذا استمالة بعيد والحذف من باب المجاز لا بد فيه من قرينة دالة على المحذوف ولا دليل ههنا يدل على الفعل الذي قدره الشارح وهو اترك ودلالة السباق والسياق عليه في حيز المنع فان الامر باختيار الصبر المطلق لا يكون امرا بترك البكاء لما سبق من ان المراد ما بصبر الصبر عن الهلاك واتلاف النفس والتسلي بالبكاء والتعلل به وكذا قوله ان البكاء اشفى للعليل يشير الى الامر بترك البكا بل اجاب الشاعر بقوله فقلت للعذال على وفق تفهمهم اي نعم البكاء مع الصبر على عدم اتلاف النفس اشفى للعليل قوله ويؤيده ان ابا علي الفالي رواه بمن الظاهر انه اورد من مكان لها لان يزاد من غير ان يكون بدلا من كلمة فانه يخرج البيت من الوزن وان لم يفد المعنى ولا بد من التنبيه عليه فيكون المرجع وقالوا نات فاخترمن الصبر والبكاء اي واحد منهما على ان الظرف صفة لموصوف محذوف على طريقة ومامنا الا له مقام معلوم اي وما احد قائد ز فالي بالخاء نسبة الى فالي قلا بلد من اعمال ارمينية اسمه اسمعيل بن القاسم بن عبد الله كان اعلم الناس بنحو البصريين ولد سنة ثمان وثمانين ومائتين بديار بكر وقدم بغداد فقراء على ابن درستويه وابن الزجاج والاخفش الصغير وابن دريد وسمع الحديث من ابي داود السجستاني وخرج من بغداد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة فدخل قرطبة فاكرمه صاحبها اكراما جزلا وصنف بها الامالي وغيرها مات في ربيع الاخر سنة ست وخمسين وثلثمائة كذا قال السيوطي قوله وقال ابن جلبي في باب البسملة يعني من ابواب كتابه المنظوم المسمى بحرز الاماني فانه قال في بيان البسملة بين السورتين وتركها والوصل بينها والكل صحت بين السورتين فصاحة وصل وسكتن كل جلايا حصلا يعني ان حمزة وهو المراد بقوله بالفا في فصاحة الايصال بين السورتين وصل احديهما بالاخرى ويذكر عنه انه كان يقول القرآن كله عندي كالسورة الواحدة وبين الشيخ في حرز الاماني قراءة ابن عامر المرموز له بالكاف في كل ورواية ورش عن نافع المرموز له بالجيم في جلايا وقراءة ابي عمرو المرموز له بالحا في حصلا قوله فقال شارحوا كلامه المراد التخيير قال الجعبري في شرحه الواو في وسكتن بمعنى او كمثنى وثلاث اثنتي يعني ان الواو ههنا بمعنى او للتخيير كما وقع في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع فانها فيها بمعنى او للتخيير قال ابن عادل في تفسير الآية الواو بمعنى او للتخيير كقوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع قوله قال ابو شامة وزعم بعضهم الخ وفي شرح القصيدة لابي شامة وقع نقل الكلام هكذا وهذا على التخيير والا فالجمع بينها محال اي صل ان شئت واسكت ان شئت وبهذا التقدير

وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير والا فالواو ليست له وقد قبل انتهى قلت قبل انتهى كلامه فكان المصنف اراد ان يكتفي بالنقل بالمعنى دون العبارة ولكن فيه دلالة على زيادة ضعف ذلك الوجه فلا يكون نقلا بالمعنى لترك تغيير عبارات القوم ولكنه من ديدنه قال والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك وبعت الشاة شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين بالكتاب ترجون ولا تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي ش قوله انت اعلم ومالك اي بمالك قال المصنف في رسالته المعمولة في شرح قولهم انت اعلم ومالك على ما نقله عنه السيوطي في الاشباه مجموع ما رايت في ذلك ثلثة اوجه احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنها واعتذر عن تنية اعلم الحال بوجهين احدهما انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لم نعلمهم اجازوه الا في المجاز العقلي بان يسند اللفظ الى امرين معا احدهما بالطريق الحقيقة والآخر بطريق المجاز فلا تم لما ذكره بما في هذا الوجه من البعد في المعنى الوجه الثاني ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه اصطلاح النحويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشراح والقول الاخف بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انابوا واو العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام ولمناسبة اللفظين المتجاورين وليفادا بحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الالصاق الذي هو معنى الباء عن حرف الجر وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل التصريفي الذي لحظ فيه قرب المخرج او رتحاده كما مر بل واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفويين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو تناسب تركب كلمة والاتيان بكلمة اخرى مكانها لتقارب معناهما كالاتيان بالواو في نحو سرت والنيل مكانه مع كونه ابا للالصاق مثلا والعطف للجمع وهما متغايران والذي يدل على مجيئها للواو خلفا عن ابا قولهم يعيب الشاة وشاة ودرهما اي شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لا مبيع ولانهم قالوا ايضا بعت الشاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح واوضح ما يقال في المسئلة ومتبوعيي في ذلك الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فمن كلامهما اخذت وعلى ما اشار اليه اعتمدت واما الجرمي فانه نص على ان الواو ههنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي ابتغي عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وقد وقف بجميع ما قالوا واضاف اليه ما لم نذكره مما لا بد منه ويظهر ان الصواب خلاف ما زعماه من ان المعطوف عليه المبتدا وان الصواب انه الخبر وهو قول ابن ظاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف كالخفض في هذا الحرف نصب حرف وذلك يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعنا المنعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر لتجد التعلقان المعنوي واللفظي الوجه الثالث انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكانه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعة ان الجر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها قاله ابن الصائغ وفيه نظر من وجهين احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبانه مع ماله لم يحمل بينهما حايل والثاني ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدا لا الخبر كما انه في كل رجل وضيعة كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كاغناء الوصف في اقائم الزيدان لانهما الخبر الوجه الرابع انه خبر لمبتدا محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك فحذف المبتدا

التنصيص على المجاز

فيه المفعول لواسطة اعتماده على اقتضاء الفعل اياه واحالة الطاعة الكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة انتهى قوله فالخارجي
هو نجاء معجمة فالف فراء وزاي مفتوحتين فنون ساكنة فجيم ففي نسبة منسوب الى بلد يسمى خازنج كذا نقل عن التاشر
قال السيوطي احمد بن محمد البستي يعرف بالخازنجي ابو حامد قال السمعاني امام الاوب بخراسان في عصره وشهد له ابو عمر
الزاهد ومشايخ العراق بالتقديم ودخل بغداد وسمع الحديث من البوشنجي ومنه ابو عبد الله الحاكم وصنف تكملة
لثاب الفقه شرح ايات ادب الكاتب وغير ذلك مات سنة ثمان واربعين وثلثمائة انتهى قوله الواوات الداخلة
وهي اربع واوات واو وتعلم الذين وواو ويعلم الصابرين وواو ولا يكذب وواو ويكون والافعال الاربعة فرئي منصوبة
قوله وتعلم الذين قال شهاب الدين قراء نافع وابن عامر برفعه والباقون بنصبه وقرئي بجزمه ايضا واما الرفع فواضح جدا
وهو محتمل وجهين الاستيناف بجملة فعلية والاستيناف بجملة اسمية فيقدر قبل الفعل مبتدا اي وهو يعلم الذين فالذين
على الاول فاعل وعلى الثاني مفعول واما قراءة النصب ففيها وجه واحد ها قال الزجاج على الصرف قال ومعنى الصرف حرف
العطف عن اللفظ الى العطف على المعنى قال وذلك انه لما لم يحسن عطف ويعلم مجزوما على قبله اذ يكون المعنى ان شاء
يعلم عدل الى العطف على مصدر الفعل الذي قبله ولا بناني ذلك الا باضمار ان ليكون مع الفعل في تاويل اسم
الثاني قول الكوفيين انه منصوب بواو الصرف يعنون ان الواو ونفسها هي الناصبة لا باضمار ان وتقدم معنى الصرف
الثالث قال الفارسي ونقله الزمخشري عن الزجاج ان النصب على اضمار ان لان قبلها جزاء تقول ما تصنع اصنع
معه واكرمك وان شئت واكرمك على وانا اكرمك وان شئت واكرمك جزما قال الزمخشري وفيه نظر لما اورده
سيبويه في كتابه قال واعلم ان النصب بالواو والفاء في قولك ان تاتني اتك واعطيك ضعيف وهو نحو قوله والحق
بالمجاز فاسترجا فهذا لا يجوز لانه ليس بحد الكلام ولا وجه الا انه في الجزاء صار اقوى قبلا لانه ليس واجب الفعل
الا ان يكون من الاول فلما صارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه اجازوا فيه هذا على ضعفه قال الزمخشري
ولا يجوز ان تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحد الكلام ولا وجه ولو كانت من هذا الباب لما اخلى سيبويه منها كتابه
وقد ذكر نظائرها من الايات المشكلة الرابع ان ينصب عطفا على تعليل محذوف تقديره ليتم نعمتي عليهم وليعلم الذين ونحوه
في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن ومنه ولنجعله آية للناس ونفصل الآيات ولتأتي طائفة اخرى
قاله الزمخشري الى هنا كلام شهاب الدين حسن في نقله كلام الكشاف الا انه غلط في قوله فهذا لا يجوز لانه ليس بحد
الكلام الخ لان عبارته ليس بحد الكلام ولا وجه الا انه صار في الجزاء اقوى قبلا لانه ليس بواجب انه بالفعل الا ان يكون
من الاول فلما صارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه اجازوا فيه هذا على ضعفه ولا يجوز ان يحمل القراءة المستفيضة
على وجه ضعيف ليس بحد الكلام لا وجه ولو كانت من هذا الباب لما اخلى سيبويه منها كتابه وقد ذكر نظائرها
من الايات المشكلة انتهى ويعرب رتة في النسخ الصحيحة الفريدة هكذا فهذا لا يجوز والظاهر انه صادف نسخة سقيمة ووقع
فيما وقع والعلم عند الله والعجب ان ابن عادل نقل كلام شهاب الدين بلا مراجعة للكشاف فوقع فيما وقع هو فيه
على ما هو ديدنه في كثير من المواضع ويدل على صحة ما قلنا ان العبارة المنقولة في كتاب سيبويه هكذا واعلم ان
النصب بالفاء والواو في قولك ان تاتني اتك واعطيك ضعيف وهو نحو من قولك ائتني الحق بالجاز فاستريحا فهذا
يجوز وليس بحد الكلام ولا بوجه الا انه في الجزاء صار اقوى قبلا انتهى بعبارته ومع قطع النظر عن هذا فان هذا
كلام شهاب الدين وابن عادل ظهر من ان يخفى فان قوله ضعيف مناف لقوله بعده فهذا لا يجوز وايضا فعلله
بقوله لانه ليس بحد الكلام ولا وجه لا يناسبه ثم ان ما نقله الزمخشري عن كتاب سيبويه غير مطابق لنص كلامه فانه
قال بحد الكلام موضع بحد الكلام وهذه العبارة يستعملها سيبويه كثيرا في كتابه ولم ار ان الزمخشري غير عبارته
عمدا ام غلط فيه وشراح كلامه تعرضوا لبيان معنى حد الكلام ووجهه من غير اطلاع على الاصل المنقول عنه قال صاحب
الكشف اراد بحد الكلام الجواز وبوجه حسنه وافاد رحمه الله يعني البيضاوي احتمالا ان يراد بحد الكلام اصله المتبادر به
ما يحمل عليه انتهى ويرد على قوله اراد بحد الكلام الجواز ان ينافض قوله فهذا لا يجوز وهو ظاهر قوله ليس بحد الكلام والعلم

الدلالة ما تقدم عليه فالنفي واو ان فحذف الاولى لئلا يدخل حرف على مثله قاله ابن الضايع ايضا وفيه نظر لانه خلاف
المعنى او معنى الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان ثم مثل هذا الاسبتي خبزا
لا يجوز وعلى قول ابن حروف ثم قال وما معنى المعية في كوانت ومالك في اقول الصواب ما قدمناه من ان معنى الواو
هذا كمعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه واما معنى المعية فيجيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك فاما
اردت انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده بتفسيره ما يحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب
اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره وانه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه ما
هذه النحويات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب فوما قد اعتادوا
المجازات والكنايات انتهى كلام المصنف في الرسالة واصل ما نقله عن سيبويه ولو قلت ما صنعت مع اخيك وما انت
تجيد الله لكان مع اخيك وتجيد الله في موضع نصبا ولو قلت انت وشانك كنت كانك قلت انت وشانك
مقرونا ونحو كل امرئ وضيعته مقرونا لان الواو في مع ههنا تجعل فيما قبلها من الابتداء والمبتدا ومثله انت اعلم ومالك
فانما اردت انت اعلم مع مالك وانت اعلم وعبد الله اي انت اعلم مع عبد الله انتهى كلام سيبويه قوله وبقي الشاء
الخ ودرهما قال الدماميني الخ بهمزة بعد الالف هي الشياه الكثيرة قوله في شرح الكافية للرضي لا يجوز النصب في انت اعلم
ومالك لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك
ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين وقولنا فانت ومالك
مثل كل رجل وضيعته اي فانت اعلم بما يصلحه قلت وانما يجب الرفع اذا لم يدخل بينك وبين مالك ولا شيء عليك ما يصلحه
فانت اعلم بما يصلحه قلت وانما يجب الشاء شاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاة وعامل في درهما اي
بعت كل شاة واخذت درهما فحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه واستظهار المصنف لكونها بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر انتهى كلام الدماميني قال الرضي في بحث الحال قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونا اي كل شاة فنصب هنا الجزآن لغيبولهما
الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم انتهى وقال ابن
فلاح في المغني قولهم بعت الشاء شاة ودرهما وبعت داري ذراعا ودرهما اصله شاة بدرهم وذراعا بدرهم فالشاة
والذراع مثمنان والدرهم ثمن فابدلوا من باء المصاحبة واو الاشتراكهما في معنى المصاحبة واعرب ما بعدها
باعراب ما قبلها لبطلان الجر وشاة وان كانت جامدة فانها عن سعر لوقوعها موقعه او عن معطيا شاة واخذا
ودرهما والحال الان مجموع شاة ودرهما وصاحب الحال الشاء وبعت هو العامل الان لا الصفة المحذوفة واجاز
الخليل رفعها على حذف الجزاء شاة ودرهم مقرونان مثل كل رجل وضيعته والجملة في موقع الحال انتهى بعبارته
ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما انا احق بهذا الفيء منكم وما احد منا احق به من احد الا ان على
منازلنا من كتاب الله وقسم رسول الله فالرجل ودمه مدوالرجل وبلاؤه اي جهاده مع الكفار والرجل وعياله
والرجل وحاجته اي معتبران وذكر في آخر باب الفيء من المصابيح فان فلت هل يجوز قوله تعالى خلطوا عملا صالحا وآخر
سيئا من هذا القبيل بان يقال ان الواو في وآخر بمعنى الباء اي خلطوا عملا صالحا باخر سيئا قلنا قد ذهب اليه
القاضي وقال صاحب الكشاف فان قلت قد جعل كل واحد منهما مخلوطا بالاخر فما المخلوط به قلت كل واحد منهما مخلوطا بالاخر
كقولك خلطت الماء واللبن تريد خلطت كل واحد منهما بصاحبه وفيه ما ليس في قولك خلطت الماء باللبن لانك
جعلت الماء مخلوطا بهما كانك قلت خلطت الماء باللبن ثم قال ويجوز ان يكون موقولهم بعت الشاء شاة
ودرهما يعني شاة بدرهم قال شهاب الدين لا يريد ان الواو بمعنى الباء وانما هذا تفسير معنى انتهى وقال السكاكي
في المفتاح اصل الكلام خلطوا عملا صالحا بسيئ وآخر سيئا بصالح لان الخلط يستدعي مخلوطا به اي ثارة اطاعوا
وخلطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتذاركوا المعصية بالتوبة وقال الشريف هذا نوع من المجاز الحذف حذف فيه

مخلوط ومخلوط به لان الخلط يستدعي
واصر فتامل

على الاستيناف او جه قال الدماميني يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله تعالى وَنُقِرُّ فلاحتمال ان يكون معطوفا على نعلق به لِنُبَيِّنَ لكم اى نفعل ذلك لنبين القدرة الباهرة وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ واما في ويذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا جملة الجزاء فقط واما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة قوله عَلَى الْحُكْمِ الْمَاضِي الخ بيض من الطويل لابي اللحام التغلبي الحكم معناه الحاكم يجور من الجور بالجيم ويقصد اى يعدل يعني الواجب على هذا الحاكم ان يعدل ولا يظلم قوله على الحكم خبر مبتدا مقدم قوله ان لا يجور في تقدير مفرد وهو المبتدا قوله اذا قضى جملة ظرفية اعترضت بين المبتدا والخبر وقضيته نصب بالمصدر واستشهد به في قوله ويقصد فانه بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى هو يقصد والجملة استيناف لا بالنصب عطفا على قوله ان لا يجور فالواو استينافية لا عاطفة قال ابن الحاجب في بحث نواصب المضارع من شرح المفصل وحاجا منقطعا قول ابي اللحام التغلبي لان العطف على يجور غير مستقيم اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشتركا بينه وبين الجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل يناقض فوجب ان يحمل على انه مستانف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض انتهى قال الدماميني ويحتمل ان يكون يقصد منصوبا بان المضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة اى عليه ان لا يجور وعليه ان يقصد اى يعدل ثم حذفت ان وارتفع الفعل كما في قوله تعالى وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيمن نزع الفعل وقد سبق في فصل لو من حرف اللام ان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقيسا وفي الصحاح قال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه واوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لو قوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه بمخالفته لان معناه مخالف لما قبله فحولف بينهما في الاعراب انتهى كلامه وعليك بتأمل الاحتمال الذي ابديته وما قاله الاخفش لتعلم ما بينهما وقبل هذا البيت عَمِّرْتُ واكثرت السدر خاليا وسألت حتى كاد عمري ينفده فاصبحت امور الناس تغشين عالما بما يبتغي منها وما يغد جدير بان لا استكين ولا اري اذا حل امر ساحتي ان يلدد على الحكم المأتي البيت عمرت اى عشت عمرا طويلا وهو بكسر الميم لا ان مصدر عمر بفتح العين او ضمها مع سكون الميم في الوجهين وكان القياس فتحها مع فتح العين كفرح فرحا وينفد يعني ما عندكم ينفد وما عند الله باق يغنين بالمين عالما يعني نعت بما ينبغي اى يجز زمنه وما يتعمد وما يقصد جديرا اى انا حقيق وخليق بان لا استكين اى اخضع وحلي نزل وساحتي فناء داري وانبسلدا تردد ومسخرا الزم والبلد ايضا كلف البلوى والمعنى الاول اليق بهذا المحل انتهى قوله وهذا متعين للاستيناف اى ويقصد في البيت متعين للاستيناف لا يحتمل غيره بخلاف الواو اذا السابقة فانه يحتمله وغيره ولان العطف يجعله شريكا في النفي مع المعطوف عليه فيلزم التناقض كما تقدم قال وكذلك قولهم وعسى ولا اعود لا يوصب كان المعنى يجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما نهيتك عنه وهذا باطل لان طلبه لتركك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازما ولا بلا على ان تقدر ناهية ويرد وان المقتضي لترك التأديب انما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود والاخبار بعدمه ويوضحه انك تقول انا ناهاه وسوف اعذره ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معاتبا قوله وكذلك اى مثل قول الناعرفي كون الواو للاستيناف ومثل ما تقدم مطلقا قوله ونهيتك اى تركك عقوبتي واعف عن ذنبي ولا اعود اليه هذا قوله لانه لو نصب يعني نصب اعود لكانت الواو للصرف فيكون في الحقيقة على المصدر المتفيد من الفعل السابق وهو عود اى المأول الحاصل من الفعل السابق وسوع اى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي للعود الذي نهيتك عنه قوله لان طلبه الخ اى طلب المتكلم الحالي لتركك المؤدب عقوبته حاصل في الحال بقرينة المقام الحاصل بتأديبه على ما بنادي عليه طلبه العفو والصفح في الحال قوله لم يحصل غرض المؤدب فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام ان المؤدب حصوله مقصود ومرغوب به ولا يحصل مقصوده الا بتركك العود في المستقبل كذا قال ابن الحاجب يعني اذا كان الطلب في الحال والمقصود اجتماع الامرين لزم من التقييد ترك المنهي عنه بالحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة والا فلو كان مستقبلا لم يجتمع معه اذ الغرض انه حالي وقد يقال يجب ان

ان ناقله المصنف عن الكوفيين خارج عن الوجوه الاربعة المذكورة ههنا وهذه الواو عند المصنف واو الصرف وكذا الآية الاخرى وارد بقوله والصواب ان الواو فيهن للمعية وسوما نقله شهاب الدين عن الزجاج وسيصرح المصنف في القسم الخامس بذلك قوله وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ قال ابو حيان في النهر قراء الجمهور ويعلم بفتح الميم فعل مجزوم وابن السميفع الميم اللام في الفتح وقبل هو منصوب بعلى مذهب البصريين باضمار ان بعد واو مع كونها للصرف كما تقدم في الكوفيين بواو الصرف وقرئ ويعلم برفع الميم قال الزمخشري على ان الواو للحال كانه قيل وَلَمَّا تُجَاهِدُوا وانتم صابرون انتهى ولا يصح ما قال الزمخشري لان واو الحال لا تدخل على المضارع لا يجوز جاء زيد ويضحك وانت تريد جاء زيد يضحك لان المضارع واقع موقع اسم الفاعل فكما لا يجوز جاء زيد ضاحكا كذلك لا يجوز جاء زيد ويضحك فان قلت اول على ان المضارع خبر مبتدا محذوف اكمن ذلك التقدير اى وهو يعلم الصابرين انتهى كلام ابي حيان وما ذكره من التأويل معروف بينهم وبه اولوا قوله تعجبت وارنبهم ثم ان قوله لا يدخل على المضارع لا يجوز على اطلاقه لانها تدخل على المضارع المنفي وبما كذا قال شهاب الدين ويمكن ان يقال انها خارجان عن المضارع لصيرورتهما ماضيا بدخول لم ولما قوله وَلَا تُكَذِّبَ بِآيَاتِنَا وَنَكُونَ الآية قال في النهر قرئ بنصب تكذب ونكون وبهذا النصب عند جمهور البصريين هو باضمار ان بعد الواو وهو بين من ان المضمرة والفعل بعدها مصدر متوهم مقدر من الجملة السابقة والتقدير يا بنسا يكون لنا رد وانتفاء تكذيب ونكون من المؤمنين قوله والصواب ان الواو فيهن اى في المواضع الاربعة وهي وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ولا نُكَذِّبَ ونَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قوله للمعية اى المراد بها واو الصرف لما اشير اليه قوله كما سيأتي ذكر ذلك في الباب الرابع في اخر قاعدة العطف حيث قال فتبين لك ان كل سمكا ونشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع اى لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن قال الثاني والثالث من اقسام الواو اى ان يرتفع ما بعدهما احدهما واو الاستيناف نحو لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ونحو لا نأكل السمك ونشرب اللبن فيمن رفع ونحو مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فيمن رفع ايضا ونحو اتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نفر ولا انتصب او الجزم نشرب كما قراء الاخوان ولزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر على الحكم المأتي يوما اذا قضى فقضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستيناف لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض ش قوله من ناف مع الواو ويفيد به جمعهما لاجتماعهما في وقوع المرفوع بعدهما وكذا الرابع والخامس والسادس والسابع كما سيظهر قوله نحو لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ويُعَلِّمُكُمُ الله في اللام متعلقة بقوله تعالى خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ قراءة العامة على رفع ونقر لانه مستانف وليس عطفا على ما قبله حتى يكون منصوبا عطفا على نبين وقراءة يعقوب وعاصم في رواية بنصبه قال ابو البقاء على ان يكون معطوفا في اللفظ ولكن المعنى مختلف لان اللام في لنبين للتعليل واللام المقدرة مع نقر للصيرورة قال شهاب الدين وفيه نظر لان قوله معطوف فاني للفظ يدفعه قوله واللام المقدرة فان تقدير اللام يقتضي النصب باضمار ان بعدها لا بالعطف على ما قبله انتهى قوله ويذرهم قرئ بالرفع والجزم واليا والنون فالرفع على الاستيناف سواء كان باليا اى هو يذرهم او بالنون اى نحن نذرهم والجزم عطفا على محل قوله تعالى فَلَا هَادِيَ لَهُ لان الجملة المنفية جواب للشرط فهي في محل جزم فعطف على محلها وسوكقوله تعالى وَإِنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ بجزم يكفر كذا قال شهاب الدين قوله وَيُعَلِّمُكُمُ الله قال ابو حيان هذه جملة تذكر بنعم الله التي اشرفها التعليم المعلوم وهي جملة مستانفة لا موضع لها من الاعراب وقيل هي في موضع نصب على الحال من فاعل واتقوا الله مضمرا للتعليم والهداية وقال ابو البقاء ويجوز ان تكون حالا معذرة انتهى وهذا القول عنى الحال ضعيف جدا لان المضارع الواقع حالا لا يدخل عليه واو الحال الا فيما شذ من اكلتمك وانت عبيد ولا ينبغي ان يحمل القرآن على الشذوذ انتهى كلام ابي حيان وقد مر هذا البحث قريبا قوله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نفر ولانتصب او الجزم نشرب في المثال والجزم يذر في الآية الثانية ولزم عطف الخبر على الامر في قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله على وجه اللف والنشر على الترتيب فالرفع على الاستيناف

ان الطلب واقع في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل
الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمضي ليجتمع في المستقبل كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى
المنهي عنه انتهى وقال ابو حيان في شرحه يعني ان صيغة افعل لا تستعمل الا في الاستقبال فاذا قلت لمن هو
ملتبس بالاكل كل فانما طلبت منه ان يديم الاكل لانه حاصل والحاصل لا يطلب وبتقدير الاكل مستقبلا انتهى
وقال الدماميني في شرح التسهيل هذا باعتبار الحدث المامور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول المصنف
يعني ابن مالك ان الانشاء ايقاع معنى بعبارة التكلم في الوجود وان كل انشاء لفظي حالي من حيث هو كون انشاء
وان مخ الانشاء آت ما حدثه مسندا الى التكلم كوجعت وهذا حالي لا غير ومنها ما حدثه مسندا الى غير المتكلم بالفظ لا
انشائي وهو الامر وله زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به انتهى وقال الشمني
مجيبا عنه واقول بعد تسليم ان قوله في الحال مستغن بطلبه لا بترك ان المطلوب ههنا اريد تحصيله في الحال ايضا
اما على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر واما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الا من هو موقن اريد تحصيله
وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال انتهى واياما كان فالامر انشاء ولا دلالة له على الزمان من حيث
انه انشاء وقد سبق في بحث قد ان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ومن هذه الوجود حالي اي
زمن حال التكلم ولكن حدثه مسندا الى المخاطب المامور لا بد ان يكون مستقبلا كما سبق تحقيقه في اخر بحث اللام
الجازمة قوله ولو جزم الخ قال ابن الحاجب في شرح المفصل والاستقبح الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا
وان جزم بلا على انها للنهي ويكون جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي قولك وعنى فكانه قال وعنى ثم شرع في
جملة اخرى ناهيا لنفسه عن العود وكان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه تناقض الموجب لترك التاديب
الا بالاخبار عن نفي العود ولا نهي لنفسه عن العود فلذلك لم يكن بين النهي وبين العود تناقض الا يرى انك تقول
انا انهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم افعله ولو قلت انا لا افعل كذا ثم قلت افعله كان تناقضا والغرض نفي وقوع العود
في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالجزم انتهى كلامه قوله عن نفي العود اي نفي الجاني عوده لا نهي الجاني نفسه عن عوده الى ما عوقب
لاجله قوله انا انهاه اي جعل انهى زيدا عن الغيبة وسوبغها وهذا كلام صحيح بخلاف انا لا افعل الغيبة وانا افعلها وسواء صحيح لتناقض
قوله بخلاف العود والاخبار بعدمه فان العود يناقض الاخبار بعدمه ويكذبه قوله ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا لانه
تناقض بحيث يقتضي صدق احد الكلامين كذب الاخر عند وجود الواوات الثماني قال وان نابه واو الحال الداخلة على الجملة
الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء وبعدها سببويه والاقدمون باذ لا يريد بدون انها بمعنى اذ لا يراد
الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يعدوها باذ الا انها لا تدخل على الجمل الاسمية وهم
ابو البقاء في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم ان الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسيقا لي ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو
للابتداء وقيل للحال وسمي اذ انتهى والتقدير بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ومن امثلتها
الداخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم يكثر القتلى بهاحين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب
المدح ذما وان نابه واو الحال بعد

فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة رابط يربطها بالموصوف والرابط فيمتنع العطف قلت الرابط موجود بتقدير المقدر او النسبة
وذلك اما بان نقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم حين سلبت سيوفهم واما بان يجعل الالف واللام نائبة عن ضمير مضاف
اليه والاصل ولم تكثر قتلاهم كما قيل في قوله تعالى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ اى لهم او مأواهم وقد اعاد المصنف انشاد
هذا البيت في الباب الثاني عند ذكر الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب ونسبه هناك اى الفرزدق
قوله عند من يجيز تعدد الحال وفيه خلاف معروف وسيأتي ان شاء الله تعالى في الباب الرابع قوله تخافون عقابكم
يبغض عدوكم وكلكم في الأرض مستقر قال شهاب الدين يجوز في قوله تعالى وكلكم في الأرض الحالية والاستقبالية كانه قيل
اهبطوا متعادين ومستقبلين الاستقرار انتهى واعلم ان المصنف عد هذه الواو قسما ثالثا من اقسام الواو المبتدئة
للواو العاطفة كما هو الظاهر من سوق كلامه وليس هذا بصحيح عند الحذاق بل هي واو عاطفة للجملة مفيدة معنى الحال كذا قال
الامام المرزوقي في شرح قول الحماسي
امحمد ولانت نسل نجيبة ... من قومها والفحل فحل معرق
قال شهاب الدين في قوله
تعالى وَهُمْ قَائِلُونَ هذه الجملة في محل نصب لتنسحا على الحال واو هنا للتنويع لانشى اخر كانه قيل اما هم بسنا ذا ليلا
كقوم لوط ونارة وقت القيلولة كقوم شعيب وهل يحتاج الى تقدير واو حال قبل هذه الجملة ام لا خلاف بين النحويين
قال الزمخشري فان قلت لا يقال جاءني زيد هو فارس غيره واو فما بال قوله تعالى أَوَهُمْ قَائِلُونَ قلت قد رعض النحويين
الواو محذوفة ورده الزجاج وقال لو قلت جاءني زيد راجلا او هو فارس او جاءني زيد هو فارس لم يحتج الى واو لان الذكر
قد عاد الى الاول والصحيح انها واو عطف على حال قبلها حذفت الواو واستغنى لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي
واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيدا راجلا او هو فارس كلام فصيح وارد على حده واما جاءني زيد هو فارس مخبئ
قال الشيخ اما بعض النحويين الذي ابعده الزمخشري فهو الفراء واما قول الزجاج في التنزيل لم يحتج فيها الى الواو لان الذكر قد عاد
على الاول فغيه ابهام وتغييه انه يمتنع دخول الواو عليها والعلة فيه الشبهة للنعتية ولان واو الحال في الاصل عاطفة ثم
قال الشيخ واما قول الزمخشري والصحيح الى آخره فمغلبة ليس بصحيح لان واو الحال ليست بحرف عطف فيلزم من ذكرها
اجتماع حرفي عطف لانها لو كانت حرف عطف للزم ان يكون ما قبلها حالا حتى يعطف حال على حال فحينئذ لا يمكن
ان يكون حالا ودليل على انها ليست واو عطف ولا يحفظ فيها معنى واو عطف قول جاءني زيد والشمس طالعة
فجاء زيد ليس بحال فيعطف عليها جملة حال وانما هذه الواو مغايرة لواو العطف بكل حال وهي قسم من اقسام الواو
كما تاتي للقسم وليست فيه للعطف كما اذا قلت والله لتخرجن قلت ابو القاسم لم يدع في واو الحال انها عاطفة
بل يدعي ان اصلها العطف ويدل على ذلك قوله استعيرت للوصل فلو كانت عاطفة على حالها لما قال استعيرت
فدل قوله بذلك على انها خرجت عن العطف واستعملت في المعية فكذلك واو الحال لا امتناع ان يكون اصلها
واو العطف ثم قال الشيخ واما قوله فخيف ليس بخبيث وذلك انه بناه على ان الجملة الحالية اذا كانت اسمية وفيها
ضمير ذي الحال فحذف الواو ومنها فاذا وقع في ذلك الفراء وليس بشاذ بل هو كثير في النظم والنثر قلت قد تبين
ابا القاسم في اسمية هذه الواو وحرف عطف الفراء وابو بكر بن الانباري قال الفراء وهم قائلون فيه واو مضمرة المعنى
وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ فاشتقاموا انسقا على اثر بعض ولو قيل لكان صوابا قلت قد تقدم الشيخ
نقل ان الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يجد خلافا وهذا قول الفراء ولو قيل لكان صوابا مصرحا بالخلاف له وقال ابو بكر
صمرت واو الحال لو صنوح معنا كما تقول العرب لقيت عبد الله مسرعا او هو يركض فيحذفون الواو ولا منهم اللبس
لان الذكر قد عاد على صاحب الحال ومن اجل ان واو حرف عطف والواو كذلك فاستثقلوا اجتماعا بين حرفين
من حروف العطف فحذفوا الثاني قلت فهذا التصريح من هذين الامامين بما ذكرا ابو القاسم وانما ذكرت نص هذين
الامامين لاعلم اطلاعه على اقوال الناس وانه لا ياتي بغير مصطلح اهل العلم كما يريبه بغير مرة انتهى كلام شهاب الدين

شهاب الدين وقال الدماميني في شرح التسهيل هو يعني ابا حيان ظاهري توقف عند ظاهر قول الزمخشري لان واو الحال هي
واو العطف واعترض عن قوله استعيرت للوصل فانه قاض بان مراده ليست عاطفة في حال كونها للحال وانما مراده ان اصلها
العطف واستعيرت للربط وبدل على ان مراده هذا قوله في تفسير قوله تعالى وَأَصَابَتْهُ الْكِبَرُ وَهُنَا لَهُ الواو واو الحال وليست
واو العطف وقف ايضا عند ظاهر قوله استثقالا لاجتماع حرفي عطف وانما مراده في الصورة جمعا بين كلامية انتهى وابو حيان
رحمه الله تعالى ظاهري المذهب وموعتجر به وكثيرا ما يذكره في كتبه ويمدح العلماء الظاهرية ويقول فيه ابيانا واشد علم قال الرابع
والخامس واو انتصب ما بعدها وما واو المفعول معه كسرت والبل وليس النصب بها خلافا للجرجاني ولم تات في التنزيل بغير فاء
قوله تعالى فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ كم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بكم بالنصب فتحتمل الواو وفيه وكف ان تكون
عاطفة مفردا على مفرد وبتقدير مضاف اى وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ووجب
بتقدير في الوجهين ان اجمع لا يعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل
فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَىٰ وَالَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ وبقراءة فاجمعوا بالوصل فلا اشكال وبقطع وبرفع شركاءكم عطفا على الواو والفصل بالمفعول ش
قوله الرابع والخامس قدم في الواوين السابقين الداخلة على الفعل وههنا قدم الداخل على الاسم لانه له وجه فليتامل
قوله واو المفعول معه الاضافة بمعنى اللام اى الواو المختصة بالمفعول معه مثل ثوب الرجل اى الثوب المختص به قوله خلافا للجرجاني
قال ابو حيان شبهة الجرجاني والله اعلم انه راها مختصة بالاسم اذ لا يقع الفعل بعدها ولا اختصاصها بما وضعت عليه من الاسم
اورد النحويون سؤالا فيها وقالوا ان قيل لم لم يخفض هذه الواو الاسم وهي مختصة به واجاب انها لم تخفضه لان اصلها
العطف وحرف العطف لا يخفض الاسم لعدم اختصاصه فلذلك لم يجز الخفض بها انتهى وفي هذا المقول دليل على ان
هذه الواو ليست عاطفة في هذه الحالة وان كانت مستعارة من واو العطف فتكون نظيرة واو الحال بانها اصلها واو العطف
وفي قوله وحرف العطف لا يخفض الاسم نظر والاولى ان يقول وحرف العطف لا يعمل مطلقا قوله فَأَجْمِعُوا بقطع الهمزة
الخ قال شهاب الدين وقراءة العامة فاجمعوا امر من اجمع لبهمزة القطع يقال اجمع في الاعيان يقال
اجمعت امري وجمعت الجيش هذا هو الاكثر ثم قال وقراءة العامة شُرَكَاءَكُمْ بكم نصبا وفيه اوجه احدها انه معطوف على امركم
بتقدير حذف مضاف اى وامر شركائكم كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ وذلك على ما قدمته من ان اجمع للمعاني والثاني
انه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف قيل لانه يقال ايضا اجمعت شركائي كما اشير اليه بقولنا هذا هو الاكثر
الثالث انه منصوب باضمار فعل لا يعلق كقوله تعالى وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ اى تبوؤا واعتقدوا الايمان ومثله قوله علفتها
تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء باردا الرابع انه مفعول معه اى مع شركائكم قال الفارسي وقد ينصب الشركاء بالواو مع كما
قالوا جاء البرد والطيالسة ولم يذكر الزمخشري غير قول ابي علي قال الزجاج معناه فاجمعوا امركم مع شركائكم فلما ترك
مع انتصب قال الشيخ ابو حيان ينبغي ان يكون هذا التخريج على انه مفعول معه من الفاعل وهو الضمير في فاجمعوا لا من المفعول
الذي هو امركم وذلك على اشهر الاستعمالين لانه يقال اجمع الشركاء امرهم ولا يقال جمع الشركاء امرهم الا قليلا قلت
يعني انه اذا جعلناه مفعولا معه من الفاعل كان جائزا بلا خلاف وذلك لان من النحويين من اشترط في نصبه
المفعول معه ان يصلح عطفه على ما قبله فان لم يصلح عطفه على ما قبله لم يصح نصبه مفعولا معه فلو جعلناه من المفعول لم
يجز على المشهور اذ لا يصح عطفه على ما قبله اذ لا يقال اجمعت شركائي بل جمعت انتهى كلامه على وجه الاختصار
وفيه شرح كلام المصنف بل موأخذه قوله فتحتمل الواو فيه وذلك اى تحتمل الواو النبي وقف في قوله تعالى وَشُرَكَاءَكُمْ
ان يكون واو المفعول معه وان يكون عاطفة مفرد على مفرد وبتقدير مضاف فارتفع البعض عن وقوعه في التنزيل قال
الرضي وقوله فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ الاولى انتصاب شركائكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف
على ان ينصب شركاءكم بمقدر اى وادعوا شركاءكم لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا انتهى
ويكون على طريقة علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء باردا والمصنف زاد عليه وجها قوله اى واجمعوا امر من التلاني

عطف على جمعوا المذكور والذى هو امر من الرباعى قوله وموجب التقدير على صيغة اسم الفاعل قال الدماميني لا موجب للتقدير بثبوت استعمال جمع فى الذوات وقد تقال فصاراوان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو فى الاية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك فى صيغة معا وفيه ما علم فى اصول الفقه انتهى اراد بما علم فيما امتناعه عند الاكثر المعنوى فانه لا منع فى استعمال المشترك فى المعانى المستعدة كالعيون فانه يستعمل فى الانسان والفرس وغيرهما وقد اشرنا الى استعمال اجمع فى الاعيان نقلا عن شهاب الدين ولكنه قليل لا يخرج عليه التنزيل ولهذا لم يلتفت اليه العاضد الرضى وغيره فالاولى ان لا يلتفت اليه قوله وبقراء فاجمعوا بالوصل قال شهاب الدين وقراء الزمخشرى والاعمش والحجدرى وابو رجاء ويعقوب والاصمعى عن نافع فاجمعوا بوصل الالف وفتح الميم من جمع يجمع وشركاءكم على هذه القراءة منصوب لفعيه نسقا على ما قبله ويجوز فيه ما تقدم فى القراءة الاولى من الاوجه قال صاحب اللوامح اجمعت الامرى جعلته جمعا وجمعت الاموال جمعا فكان الاجماع فى الاحداث والجمع فى الاعيان وقد تجعل كل واحد مكان الاخر وفى التنزيل فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثم قال فَاجْمِعُوا كَيْدَكُمْ فقرأ السنة بقطع الهمزة وجعلوه من اجمع وهو موافق لمن قيل ان اجمع فى المعانى وقراء ابو عمرو وحده فاجمعوا بوصل الالف وقد اتفقوا على قوله فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثم اتى فانه من الثلاثى مع انه مسلط على معنى لا عين ومنهم من جعل الثلاثى بمعنى غير بمعنى الرباعى قوله فلا اشكال لانه يكون من جمع وهو يستعمل فى المعانى والاعيان فلا اشكال فى عطف الغير كاء على الامر عطف المفرد على المفرد قوله وبقراء برفع الشركاء قال شهاب الدين وقراء الحسن والسلمى وعيسى بن عمر وابن ابى اسحق ويعقوب وشركاكم رفعا وفيه تخريجان احدهما انه نسق على الضمير المرفوع باجمعوا صلة وجاز ذلك اذا الفصل بالمفعول سوغ العطف والثانى انه مبتدأ محذوف الخبر تقديره وشركاءكم فليجمعوا امرهم وشذت قراءة ابن وثاب وشركاءكم بالجر وخرجت على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه مجرورا على حاله كقوله اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اى كل نار فتقدير الاية وامر شركائكم فحذف الامر وابقى ما بعده على حاله انتهى كلام شهاب الدين مع اختصار وتلخيص وفيه لطائف كثيرة قال والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او منول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف والثانى شرطه ان يتقدم الواو نفى او طلب ويسمى الكوفيون هذه الواو الصرف والبصريون الخلاف بهما خلافا لهم ومثالهما وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ وقوله لانه عن خلق وناتى مثله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتى ش قوله والواو الداخلة عطف على قوله واو المفعول معه فيكون مرفوعا لان ما عطف عليه مرفوع خبر لقوله حما من قوله وحما واو المفعول معه وهى الثانية من الواوين التى ينصب ما بعدهما قوله لعطفه على اسم قال الدماميني خرجه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه نسا فرفان قوله والحق ان هذه الخ يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال اولا بانها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام انتهى قال الشمنى مجيبا عنه العطف الاول بالمعنى اللغوى والثانى بالمعنى الاصطلاحى فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحى فانما ذكره لينبه من اول الامر على ما هو الحق انتهى ولا يخفى ما فيه فى هذا الاعتذار من البعد قوله كقوله ولبس عباءة وتقر عينى اى قول من قال والا فالبيت ليس فيه تحذل زوجة معاوية على ما سبق الكلام عليه فى بحث لما وبحث لو وانشد المصنف فى اقسام العطف ايضا من الباب الرابع وما ناويل المراة بالبان وتذكير الضمير العائد اليه فقد حققناه وانشدنا فيه بيتا اشار اليه فى اواخر جمع ام فليراجع اليه قوله وقوله لانه عن خلق صدر بيت من الكامل وعجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وهذا بيت مشهور فى السنة طوائف العلماء لكن وقع الاشتباه فى قائله وعزاه الدماميني تبعا لابى الاسود الدؤلى وبجذا حكم العينى فى شرح الشواهد ثم قال ومن نسبه الى الاخطل فقد اخطاء وحكى ابو عبيدة انه للمتنخل الكنانى انتهى اقول الظاهر ان بيت الاخطل على ما ذكره ابن يعيش فى نواصب الفعل من شرح المفصل ورايت فى كتاب سيبويه منسوبا الى الاخطل وكفى به ثقة وكذا فى شرحه للسيرافى والمنقول عن اكثر وفوقا وزيدا طلاعا والشاهد فى وناتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى قال العينى والنصب فى الحقيقة بان المقدرة لانه اذا اريد الجمع بين الاتيان والنهى اى لا يكن منك ان تنهى وتاتى وعار نرفع

مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف اى ذلك عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما قوله والخ ان هذه واو العطف قال الدماميني ذكر ذلك فى الباب الرابع فى اقسام العطف حيث تكلم على العطف على المعنى والذى يظهر ان المحقق ذكر الرضى فى هذا المقام وذلك انه قال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمع نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فمن اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت اى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع اى قم مع قيامى كما قصدوا فى اللام الذى هو المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منصيد من الفعل قبله كما قال الشمنى اى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه اقتضاء على معنى الجمع بهذا كلامه فان قلت اوعى كما الاولى الاول حذف الخبر وجوبا مع انه لا مشى يسد مسده قلت قد اشار الى جواب ذلك فى الحروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مرفوعا استفهام تحليف سقرى اتاتينى ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا سادا مسده ولكثرة الاستعمال قال السادس والسابع والثامن بعدها واو العطف ولا تدخل الا على منظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ فان فتحتها واو اخرى نحو وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ فانها لبيانه تواو العطف والا فالاتساع كل من الاسمين الى جواب وواو رب كقوله وليلى كموج البحر اردف سدوله ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد ومجيئهم افتتاح القصائد بها كقول روبة وقاتم الاعماق خاوى المخترق واجيب بجواز تقدير العطف على شئ فى نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم كقوله ووالله لو لا حزة ما جئتكم وهذا بيت من الطويل من سبعة ابيات سمعتها من ابى الطيب عجزه ولا كان اول من اسبى لاجبر عظمه حفاظا وبنوى من سفاهته كسرى وقوله ولقد رمقتك فى المجالس كلها فاذا وانت تغمز من يعنينى ش قوله وهى الزائدة قال علم الدين الورقى فى شرح المفصل الواو لا تزاد عند اكثر البصريين لوجهين احدهما ان الحروف وضعت للاختصار عوضا عن ذكر الجمل كالهمزة فانها تبادل استفهم فربما دخلها ينقض الغرض والثانى انها احرف وضعت للمعانى فذكرها بدون معناها يوجب اللبس وخلوها عن المعنى وذلك خلاف الاصل واجيز الباقون بقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فالفعل جواب اذا والواو زائدة وجواب اذا محذوف اى حتى اذا جاءوها عرفوا صحتها وعدوا به ولذلك قال بعده وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده وحذف الجواب كثير كقوله تعالى وَلَوْ أَنَّ

فرقا سيرت به الجبال اى لكان هذا القرآن وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله توّاب حكيم اى لهلكتم وخذف الجواب
فى امثال هذا الموضع لفخ فى الوعيد من ذكره يسبق الوهم واجبا كل غاية ومرمى انتهى وقال المرزوقى وحذف الجواب فى مثل هذا الموضع ابلغ وادل
على الزجر وحسن بدلالة ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة لوعيده
ما لا يتزاحم ان نص من سواقته على ضرب من العذاب انتهى واعلم ان زيادة الواو فى الاجوبة كثيرة كما سيذكر المصنف بعضا منه
ومنه قول امرئ القيس فى معلقته المشهورة فلما اجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حبت ذى معاف عنفقد قال المرزوقى وعند
من يجوز زيادة الحرف فى مثل هذا المكان يقول المراد انتحى والواو زائدة انتهى ثم اعلم ان المواد الزائدة لا تنحصر فى الاجوبة بل لها
مواضع كثيرة منها الواو التى تقع بين الجمل التى لا محل لها من الاعراب فانها تسمى بين للفظ فقط وقال بعضهم انه يستناف الكلام
وابتدائه كذا قال الفاضل الشريف فى شرح المفتاح وقال الشيخ على البسطامى قوله بسمين للفظ ونسب هذا امام الحرمين
كذا ذكره شارح المحقق والذى نبادر الى الفهم ان هذه مسئلة عربية نقرؤها هو وليس كذلك بل هذه مسئلة مشهورة ولا يظهر
ذلك الا بعقد متبين احدهما ان الواو هل تكون زائدة ام لا وثانيهما انه فائدة الحروف الزائدة ما الاولى فتحقيقها ان القول بزيادة
الواو حتى ذكرها المفسرون قال المحققون من النحاة وقد سيتانف بعد الواو ومن غير معنى الجمع كما سيجىء ولا اعرف انا لا نعرف
على كل حال وعليه على الحكم الماتى يوما اذا قضى قضيته ان لا يجوز ويعضده بالرفع فى نقيضه ويعنى بالواو الزائدة ان لا يكون
لها فائدة معنى الجمعية ولا للعطف ولا لاعتراض بل يكون وجودها كعدمها وقد ذكر المفسرون من هذا القبيل ايات منها قوله تعالى
لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ فى الارحام فمن رفع نفرد منها قوله تعالى حَتّٰى اِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ اَبْوَابُهَا على راى ومنها فَلَمَّآ اَسْلَمَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِيْنِ
وَنَادَيْنٰهُ وعلى رائى واما تحقيق المقدمة الثانية انهم يزيدون بحروف الزيادة تارة وباسقاطه اخرى ولا تغير بها اصل
المعنى فوائدها نوعان معنوية كالتاكيد ونحوه ولفظية كتزيين اللفظ ومصاحبة ونحو ذلك وقد يجتمع الفائدتان وقد تنفرد واحدة
منها وبمنع خلوها عن كلا النوعين والا لكان عبثا فكيف يقع فى كلام الله فمن احاط بكلام القوم علم قطعا ان الواو تكون لتحسين اللفظ
فقط بقى منها شئ وهو ان الواو السينافية هل هى الزائدة الا ما صح اسقاطه كما ثبانه وفى اثباتها تزيين اللفظ ولا يتوقف عليه المعنى
انتهى قوله بدليل الاية الاخرى هى قوله تعالى حَتّٰى اِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ اَبْوَابُهَا بدون الواو وفيها وجوه اخر قوله فما بال من اخ
عيب من الطويل لم ينعم قائله جبر العظم اصلاحه بعد الكسر وحفاظا منصوب له وهو مصدر حافظ يقول حافظت عليه محافظة وحفاظا
اذا رقبته قال الدماميني ويمكن فى البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف محذوفا اى فما بال من اسى يجبر عظمه مراقبة كما له
لاهل حتى وبنوى كسرى فيعاملنى بعنف واعامله به وذلك انى ارافب مصلحته ومن يصلحنى واجبره بريد كسرى انتهى
ولا يخفى ما فيه من خلاف الاصل لا حاجة وسواء كان بالحذف والتقدير قوله وبنوى من سفاهته كسرى وجه ظهور زيادة الواو
فيه ان هذه الجملة حال من اسى والجملة التى تقع حالا اذا كان مضارعا مثبتا امتنع دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى
وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ اى لا تقع حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة والواو لا تدخل عليها والمضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير ومعنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله كذا حقق الفاضل النفتازانى فى شرح التلخيص ومضى
البيت ما يصنع من اسى لكبر كسره ومحافظة لجانبه حال كونه بنوى كسر عظمى من اجل سفاهته فقوله من سفاهته من فيه تعليلية وهى فى مقابلة
قوله حفاظا لانه يقبل ايضا قوله ولقد رمقتك بيت من الكامل قال الدماميني لا نزاع فى ان الزيادة فى هذا البيت ظاهرة ورمقتك
نظرت اليك يقال رمقته ارمقه رمقا كضربته اضربه ضربا ويتعدى بعلى بمعنى عليه يقال رمقته على الجبل اى استطال له وقد
قال الله تعالى ثُمَّ بَعَثْنٰهُمْ لِنَعْلَمَ اَىُّ الْحِزْبَيْنِ اَحْصٰى لِمَا لَبِثُوْٓا اَمَدًا فاما ان يكون حذف الجار توسعا او جعله كظلم فى التعدى بنفسه لانه بمعناه او يكون ارمقتنى بمعنى
قصدنى بسوء انتهى وجه ظهور الزيادة فى البيت اذ لا حاجة وهى تدخل على الجملة الاسمية فانت مبتدأ ومنفطن على صيغة الخطاب
خبره ومن موصولة او موصوفة مفعول بمنفطن فالواو ولا يمكن ان تكون عاطفة وهو ظاهر لانعدام شئ يعطف عليه وكذا كما ينه لان ما بعد
اذا الفجائية لا يكون موضعا للعمل فمنفطن الزيادة قال الرابع والتاسع والثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريرى ومن النحويين الصفعانى كما ين
قالوا به ومن المفسرين كالثعلبى وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية اذا ناب الستة عدد تام وان ما بعده
عدد مستانف واستدلوا على ذلك بايات احديها سَيَقُوْلُوْنَ ثَلٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ثم

واو الثمانية

قال وَيَقُوْلُوْنَ سَبْعَةٌ وَّثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وقيل هى فى ذلك لعطف جملة على جملة او التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل
العطف من كلام الله تعالى والمعنى لعلهم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا الصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب لتلك
المقالة ويؤيده قول ابن عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة وايضا لم يبق عدة عاد يلتفت اليها انتهى قوله واو الثمانية
قال الدماميني رايت فى تفسير القاضى الاسكندرية رحمه الله عليه وكان من النحاة توفى فى عشرين وسبعمائة
ما نصه ونقل ابو حيان والنحوى عبد الله اللفيف المالقى وكان ممن ستوطن غرناطة واقراء فيها مدة ابن جبوس انها لغة
فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم
وحتى جاء فى كلامهم لفظ الثمانية ادخلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا فى كون السبعة منتهى العدد ابياتا وهى هذه يا سائلى
عن سر كون العدد وغايته فى سبعة لم تزده ما سترا لا تحصار قسمته فى واحد فرد وشئ سنده وذلك الشئ الذى سنده
منحصر فى واحد وزيده فالفرد والفرد اذا ما جمعا زوج مع الفرد الذى لم يسنده واثنان اذا اجتمعت اربعة نظم
مع ما فى اليد فتلك سبعة اذن تكاملت اربعة واثنان مع منفرده وما اتى من بعد هذا فهو تكرار له لا زيادة فى العدد وثمانية
مع مثلها فرد وزوج قد مضى وما مضى لا تعد وهكذا اربعة مع مثلها زوج وزوج قد مضى لا تزد الى هنا رايته فى التفسير المذكور
وهو تفسير ضخم فى ثلاثة وعشرين مجلدة كبيرة طريقته فيه انه ينبو الاناة والايات فاذا فرغ منها قال قال الزمخشرى وسوف
كلاما فى ذلك المحل برمته لا يفارق منه شيئا فاذا انتهى اتبعه ما عليه من مناقشة وما يحتاج اليه من توجيه وما يكون هنا
من الزيادات الواقعة فى غير الكشاف من التفاسير واكثر نظره فيه فى النحو فانه كان متقدما فى معرفته وقد قرات قطعة من هذا
التفسير واسعد الكفيل بمعانى التنزيل على شيخنا قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى المالكى بغداد رحمه الله رحمة وذلك فى زمن
ولايته لقضاء القضاة بالاسكندرية بعد الثمانين وسبعمائة الى قرب الستين انتهى كلام الدماميني والابيات المنقولة
من بحر الرجز فافهمها مطلقة وقال المصنف فى الباب السادس فيقبل عاطفة جزءا هو جملة على خبر معزو والاصل هم سبعة وثامنهم
كلبهم انتهى وبين القولين تفاوت ظاهر قوله كالحريرى فانه قال فى درة الغواص ومن خصائص لغة العرب الحاق الواو فى اثمان
من العدد كما جاء فى القرآن التَّآئِبُوْنَ الْعَابِدُوْنَ الْحَامِدُوْنَ السَّآئِحُوْنَ الرّٰكِعُوْنَ السّٰجِدُوْنَ الْاٰمِرُوْنَ بِالْمَعْرُوْفِ وَالنَّاهُوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وكما قال سيخ سَيَقُوْلُوْنَ ثَلٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُوْلُوْنَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُوْلُوْنَ سَبْعَةٌ وَّثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ
ومن ذلك انه جل اسمه لما ذكر ابواب جهنم ذكرها بغير واو لانها سبعة فقال تعالى حَتّٰى اِذَا جَآؤُهَا وَفُتِحَتْ اَبْوَابُهَا وحتى هذه الواو واو
الثمانية انتهى بعبارته وجه الاضافة ذخولها على لفظ الثمانية واخواتها قوله ثَلٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ قال شهاب الدين وثلثة وخمسة
وسبعة اخبار لمبتدا مضمر اى هم ثلثة وهم خمسة وهم سبعة وما بعد ثلثة وخمسة من الجمل صفة لها ولا يجوز ان يكون الجملة حالا
لعدم عامل فيها ولا يجوز ان يكون التقدير هو لا ثلثة وهو لا خمسة ويكون العامل الاشارة او التنبيه قال ابو البقاء لانها اشارة
الى حاضر لم يشيروا الى حاضر انتهى كلام شهاب الدين وقال ابو البقاء رابعهم مبتداء وكلبهم الخبر ولا يعمل اسم الفاعل هنا
لانه ماض والجملة صفة لثلثة لا حال اذ لا عامل لها لان التقدير ثلثة وهم لا يعمل ولا يصح ان يقدر هو لا ثلثة لانها اشارة
الى حاضر ولو جاءت الواو فى الجملة التى بعدها لجاز كما جاءت فى الجملة الاخيرة لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة جاز ان يدخلها
الواو وهذا هو الصحيح فى ادخال الواو فى ثامنهم وقيل دخلت لتدل على ان ما بعدها مستانف حق وليس من جنس المقول
برجم الظنون وقيل فيها وليس بشئ انتهى كلامه وفيه فوائد مهمة فاعرفها ولا تغفل عنها وسياتى ان ابن الحاجب لم يقل الوصفية
قوله وقيل هى فى ذلك لعطف جملة الخ قال ابن عطية الواو فى قوله تعالى وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ طريق النحويين فيها انها واو عطف دخلت
فى اخبار عن عددهم لتفصيل امرهم وتدل على ان هذا نهاية ما قيل ولو استقصت لصح الكلام ويقول فرقة منها ابن خالويه هى
واو الثمانية وذكر ذلك الثعلبى عن ابى بكر بن عياش وان قرئ كانت تقول فى عدها ستة سبعة وثمانية تسعة فتدخل
الواو فى الثمانية وقد تقدم سرها وهى فى القرآن فى قوله الْاٰمِرُوْنَ بِالْمَعْرُوْفِ وَالنَّاهُوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وفى قوله وَفُتِحَتْ واما قوله
تعالى ثَيِّبٰتٍ وَّاَبْكَارًا وقوله سَبْعَ لَيَالٍ وَّثَمٰنِيَةَ اَيَّامٍ فوضعهم فى هذين الموضعين اتفاقا واو الثمانية وليست بها بل هى لازمة لا تنفى
الكلام عنها انتهى وقال شهاب الدين فى هذه الواو وجه واحد بها انها عاطفة عطفت هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة فيكون

فذا جزء والجزيرين احدهما منهم سبعة رجال على البدل والثاني ان ثامنهم كلبهم وهذا يؤذن ان جملة قوله وثامنهم كلبهم من كلام
الشاكين فيهم الثاني ان الواو للاستيناف وانه من كلام الله تعالى اخبر عنهم بذلك قال هذا القائل وجئ بالواو ليعطي القطع
هذا ما قبله الثالث انها الواو الداخلة على الصفة تأكيدا ودلالة على لصوق الصفة بالموصوف واليه ذهب الزمخشري ونظره
بقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ورد الشيخ عليه بان احدا من النحاة لم يقله وقد تقدم الكلام في ذلك الرابع ان هذه
تسمى الواو الثمانية وان لغة قريش اذا عدوا يقولون خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة فيدخلون الواو على عقد الثمانية
خاصة وذكر ذلك ابن خالويه وابو بكر الرازي عامة فلت وقد قال ذلك بعضهم في قوله تعالى وفتحت ابوابها في الزمر فقال
وخلت في ابواب الجنة لانها ثمانية ولذلك لم يجأ بها في ابواب جهنم لانها سبعة وسيأتي بدان شاء الله تعالى انتهى قوله
ثم قيل الجميع كلامهم هذا قول جمهور المفسرين ولم يذكر الوجه الثاني الا قليل منهم وقد ذكره ابن الحاجب ثم صعفه حيث قال في الامالي
يجوز ان يكون الرابع كلبهم صفة لثلثة وثلثة خبر مبتدأ محذوف يعني ثم ثلثة ثم قال ويجوز ان يكون رابعهم كلبهم خبر المبتدأ
المحذوف بعد خبر فيكون الخبر بخبرين مفرد وجملة ويقوى هذا الوجه ان الجملة الثالثة وهي قوله وثامنهم كلبهم جاءت
بالواو والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم هذا ان سلم ان المعنى في الجمل واحد واما ان قيل ان قوله وثامنهم كلبهم من قول الله سبحانه
لا حكاية عنهم فيكون تقرير الكونهم سبعة ويكون الوقف على قوله سبعة ثم اخبر الله غير حكاية بان ثامنهم كلبهم فيعلم على ذلك ان
القائلين انهم سبعة اصابوا في ذلك فلا يلزم على هذا تعقبه بان يكون خبرا بعد خبر ثم قال الآن هذا الوجه يعني كون قوله
وثامنهم كلبهم سبحانه من الله لا حكاية يضعف من حيث ان الله قال ما يعلمهم الا قليل فلو جعلنا قوله وثامنهم كلبهم
سبعة لوجب ان يكون العالم بذلك كثيرا فان اخبار الله تعالى صدق فدل على انه لم يصدق منهم احد واذا كان كذلك
وجب ان يكون الجمل كلها متساوية في المعنى فقد تعذر ان يكون الاخيرة وصفا يعني لوجود الواو وفيها ان يكون الجميع كذلك
انتهى كلام ابن الحاجب وفيه اختصار والمفهوم من كلامه ان المختار عنده كون الجمل الثلثة كلها اخبارا لا اوصافا كما ذهب
اليه ابو البقاء وقلده شهاب الدين فكان ابن الحاجب لغرض بابي البقاء في ذهابه الى الوصفية وهو مذهب الزمخشري
ايضا كما تقدم آنفا قوله وان هذا تصديق لكبران عطف على مقول وقيل العطف من كلام الله يعني وقيل ان هذا
تصديق قوله قول ابن عباس حين جاءت الواو وانقطعت العدة قوله حين جاءت من مقول ابن عباس وليس ظرفا
للقول حتى يكون المقول قوله انقطعت العدة فقط يدل على ذلك روايات هذه القصة في الكتب المبسوطة قوله انقطعت
العدة بفتح العين وتشديد الدال تباشر من العدد وكذا في قوله ولم يبق عدة عادتم الظاهر من كلام المصنف ان قول ابن
عباس يؤيد كون الواو للعطف لان هذا من تتمة قوله وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة الخ والفاصل الشريف ذهب الى
ان قول ابن عباس يؤيد كون الواو مؤكدة للصوق الصفة حيث قال في شرح المفتاح ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى
للصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو على تأكيد للصوق الصفة بالموصوف فيكون هذا ايضا فرقا للعطف كالتي بمعنى مع
والحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس فوجب انه قال حين وقعت الواو وانقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة
عاد ملتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق هذه الصفة الموصوفها تدل ان هذه العدة هي الصواب انتهى بعبارته قوله
وذلك اشارة الى وجه التأييد وهو ان تلك المبالغة الخ صدر من الواو وتفيد ان هذه العدة هي الصواب كما ذهب اليه
ابن عباس حيث قال انقطعت العدة ولم يبق الخ ويمكن ان يقال ان قول ابن عباس كما يؤيد كون الواو تأكيد
للصوق كذلك يجوز ان يؤيد كونها للعطف كما ذهب اليه المصنف ولا مانعة لان الواو للصوق الصفة فرع العاطفة
كما نقلناه عن الشريف قال فان قلت اذا كان المراد التصديق فما وجه مجئ قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل قلت
وجه الجملة الاولى تأكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين تلك المقالة الصائبة
قليل او ان الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس رضي الله عنه
قيل ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ واسم
الاشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع وبهذا

وبهذا رد قول المبرد قوله في ميز العدد وقوله واذا منهم بشران مشاهم حال فيها خبر محذوف اي واذا في الوجود بشر ثم
قالا هم قوله باثبات علم المصدق على صيغة اسم الفاعل وهو الله تعالى قوله فيقل ذلك جواب لما كان وذلك اشارة
الى القول المذكور وهو قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل قوله وهذا كان يقول انا من ذلك القليل ثم سبعة وثامنهم كلبهم قال الامام فخر
الدين قال القاضي يعني عبد الجبار ان كان ابن عباس قد عرفه ببيان الرسول صح وان كان قد تعلق فيه بحرف الواو فضعيف
ويمكن ان يقال الوجه السبعة المذكورة وان كانت لا تفيد الجزم الا انها تفيد الظن انتهى كلام الامام وبهذا اتضح ان عدد اصحاب
الكهف يحتمل ان يكون خارجا عن الاقوال الثلثة المحكية في كتاب الله تعالى هنا وان ذهب الاكثرون الى حقيقة القول
الثالث الغني به هم سبعة وثامنهم ثم ان الوجه السبعة ذكرها الامام قيل هذا النقل حيث قال قال اكثر المفسرين هذا القول
الاخير يعني مضمون قوله تعالى ثم سبعة وثامنهم كلبهم هو الحق ويدل عليه وجوه احدها كون الواو لتأكيد لصوق الصفة والثاني
تخصيص هذا الموضع بالواو والثالث اتباع القولين الاولين بقوله رجما بالغيب فانه يفيد ان القول الثالث ليس داخلا تحت
الرجم بالغيب والرابع بعد الثالث قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل وانباعه بهذا القول يدل على انه ممتاز بمزيد القوة
والصحة والخامس انه تعالى قال ما يعلمهم الا قليل وبهذا انقض حصول العلم بعددهم لذلك القليل والسادس انه لما قال سبعة
وثامنهم كلبهم قال قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل وهذا يدل على ان الله تعالى حكى كل قبل من الحق والباطل ولا بعد انه تعالى
ذكر الاقوال الباطلة ولم يذكر القول الحق واذا خص الاولين بالرجم بالغيب يعين الثالث بالخصوصية والوجه السابع انه قال
ما يعلمهم الا قليل ويبعد ان يحصل بهذا الوحي فكان الحق القول الثالث كذا قال الامام ثم قال هذا الوجه وان كانت بعضها
اضعف الآن بعضها يقوى فيحصل الكمال والتمام قوله وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة الى جواب ابن الحاجب
في الامالي في قوله تعالى سيقولون ثلثة رابعهم كلبهم لا يجوز ان يكون رابعهم كلبهم حالا اذ ليس صفا ما يصح ان يكون
حالا فيها لان التقدير سيقولون هم ثلثة انتهى ولا حاجة الى تقدير اسم الاشارة فان الجملة الاسمية قد تكون نامية
للحال وكان ظرفا ما جامدين صرح به الرضي في شرح قول ابن الحاجب والنون زائدة في بحت غير المنصرف حيث قال
زيادة حال والعامل الجملة وقد تبين قريبا ان ابا البقا لم يجوز تقدير رسولا علله بانه للحال ضروله يشر والى حاضر
وكان المصنف لم يلتفت اليه بنا على ان اسم الاشارة كثيرا ما يستعمل فيما ليس بحاضر تنزيلا له منزلة الحاضر لبعده
مثل قوله تعالى تلك الجنة التي اورثتموها فيراد به وجه خر قوله ويرد ذلك الخ قال الدماميني فلا يسلم
هذا الحكم ولو سلم امكن ان يقدر رسولا هم سبعة معدودون في حالة ان ثامنهم كلبهم فلا يكون من قبل ما عامله معنوي محذوف
انتهى يعني فيكون العامل في الحال وهو قوله وثامنهم كلبهم معدودون محذوفا وهو عامل لفظي لا معنوي قوله فلا يسلم
هذا الحكم كيف لا يسلم وقد صرح ابو حيان في شرح التسهيل ان العامل المعنوي لا يضمر ناصبا للحال وعلله بانه فرع يعمل
بنيابة الفعل ولا يقوى قوته وبانه يجتمع فيه تجوزان فبعد المفهوم احدهما تنزيل العامل منزلة الفعل والثاني في
حذفه انتهى ويدفع هذا ترامر ان المجاز مانع المجاز ولا عرو ومن جوز عمل اسم الاشارة مقدرا في الحال صاحب
الكشاف فانه جوز ان يكون قوله تعالى من تنزيل الكتاب حالا من تنزيل الكتاب في اول سورة الزمر على ان يعمل فيها اسم اشارة
مقدر اي تنزيل الكتاب من الله العزيز وكفى به فدوة وان تعرض له ابو حيان بالمنع في تفسير السورة قال صاحب الكشاف
ان العامل المعنوي كما لا يعمل في المقدم بضعفه اولى ان لا يعمل وهو محذوف وان لم نظفر بنص صريح فيه فلا نص على حذفه
ايضا والزمخشري ان يمنع الاولوية وانه اذا جاز الحذف بدليله فلا مانع من العمل لانه كالموجود انتهى ويمكن ان يقال
ان العامل في الحال معنى الفعل الحاصل من مسند والخبر الى المبتدأ كما نقل عن الرضي انفا قوله واذا منهم بشر
بعض مصراع بيت من البسيط وتمام المصراع اذهم قريش وانا منهم بشر صدره فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم قاله في مدح عمر بن
عبد العزيز وقد انشد المصنف البيت بتمامه في فصل اذ من حرف الالف وانشد بعض هذا الخبر في الباب الرابع
في الامور التي تشبهها الاسم بالاضافة وكذا في الباب الخامس في الجهة العاشرة وقد تكلمنا عليه في باب الالف ولغرض
لهذا الرد على المبرد قوله ان منهم حال كبران لانه مقول قول ويجوز ان يكون بفتحها على انه في محل النصب بدل من قوله

والظاهر ان العطف اشارة الى ان حمل الواو على واو الثمانية ليس بمرضي عنده لانه اخراج الكلمة عن حقيقتها مع امكانها ولهذا اشار القاضي الى ضعفه حيث قال في تغيير الآية والعاطف فيه للدلالة على انه معطوف عليه في حكم جملة واحدة كانه قال الجامعون بين الوصفين ثم قال مشيرا الى ما ذهب اليه ابو البقاء وقيل انه للاذان بان التعداد ثم بالتابع من حيث ان السبعة هو العدد التام والثامن ابتداء عقد آخر معطوف عليه ولذلك سمي واو الثمانية انتهى قوله بخصوصيته في الصحاح خصه بالشيء خصوصا وخصوصية والفتح وخصيصى انتهى قوله ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان الخ هذا الوجه سبق به شهاب الدين حيث قال ولم ار من تعاطف بين هذه الاوصاف لشبه بعضها بعض الا في صفتي الامر والنهي لتباينهما بينهما فان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك وقيل انما دخلت الواو لانها واو الثمانية كقوله تعالى وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وقوله تعالى وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا لما كان للجنة ثمانية ابواب اتى معها بالواو ثم نقل قول ابي البقاء ثم قال وهذا قول ضعيف جدا لا تحقيق له وقال الدماميني ليس التقابل شرط صحة العطف او حسنه حتى يكون وجوله بين هذين الوصفين المتقابلين ودون بقية الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط بين المتقابلين ليس بالتئام وسيجيء في كلام الزملكاني اتى بالواو لتضاد النوعين مع التضاد نوع من التقابل وان صاحب الكشاف قال في عطف البكار على مثنيات لانها صفتان متباينتان لا تجتمعان فيها اجتماعهن في سائر الصفات فلم يكن بد من الواو انتهى بعبارته فلا يبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف لانتفاء التقابل في غيرهما وقال بهما الدين السبكي في شرح التلخيص وفي رسالته المسماة بالعطف بلا ان العطف يقتضي المغايرة في اطلاق اكثر الناس يقتضي المباينة فحيث لم يمتنع العطف في جاءني رجل لا زيد لعدم المغايرة اعني المباينة انتهى كلامه وبهذا اتضح ان التقابل شرط حسن العطف بل شرط صحته وقال الشمني لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف لظهور الاشارة بهما عن بقية الاوصاف انتهى ولا يخفى ما فيه من الضعف والركاكة قوله اولان الامر عطف على قوله من حيث ان الامر وهذا علة ثانية لاختيار العطف ثم ان الامر بالشيء هل هو نهي عن ضده وبالعكس فيه قولان قال الفاضل التفتازاني في التلويح وانما الخلاف في ان الشيء المعين اذا امر به فهل هو نهي عن الشيء المضاد له فقيل ليس نفس النهي عن ضده ولا متضمنا له عقلا وقيل نفسه وقيل يتضمنه ثم افترقوا على هذا وقال آخرون ان النهي عن الشيء نفس الامر بضده وقيل يتضمنه انتهى والمصنف كانه اختار وجه التضمن ولهذا قال لا يخفى فيه ما يحصل في ضمن الآخر وهذا يدل على ان قوله الامر بالمعروف نا عن المنكر مقيد بقوله ضمنا تقديرا قوله نا عن المنكر يعني ضمنا والا فبينهما تقابل ظاهر وكذا تقدير قوله والناهي عن المنكر امرا بالمعروف مقدر لقولنا ضمنا لما عرف في اصول الفقه من الاختلاف في ان الامر بالشيء هل هو نهي عن ضده او متضمن له وكذا النهي عن الشيء هل هو امر بضد ذلك الشيء او متضمن له ويدل على هذا التقدير قوله بضده ذلك وانه لا يخفى فيه اي في كل واحد من الوصفين ما يحصل في ضمن الوصف الآخر مثلا اذا قال الامر بالمعروف لتارك الصلوة صل فانها فرض فانه امر متضمن لقوله لا تترك الصلوة المفروضة فانها فرض وبهذا الامر اذا لم يكتف بالمتضمن المذكور بل صرح وقال ولا تتركها الخ كان من الامرين بالمعروف والناهيين عن المنكر في الممدوحين في الآية الكريمة بخلاف المكتفي بالامر فقط فاشيء الى الاعداد بكل من الوصفين بتوسط العاطف بينهما وبهذا التقييد حصل الملائمة بين قول المصنف لان الامر بالمعروف نا عن المنكر وبين قوله ما يحصل في ضمن الآخر فاندفع نظر الدماميني وسيجيء نص كلامه قوله وهو ترك المعروف الضمير عائد الى المنكر اي المنكر النهي عن ترك المعروف مثل ترك الصلوة فان الامر بالصلوة نا عن تركها الذي هو المنكر والشيخ كمال الدين الزملكاني في كلام لطيف في هذه الآية حكاه السيوطي في الاشباه والنظائر وانا اوردته برمته لما فيه من الفوائد قال عندي في الجواب عن السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الامرين بالمعروف بالواو وجهان حسن وهو ان الصفات تارة تسوق بحرف العطف وتارة تذكر بغيره وكل مقام يقتضي بما يناسبه فاذا كان

اي رووا كون مثلهم في البيت حالا منصوبا بخبر محذوف وهو الجار والمجرور اعني في الوجود وهو عامل معنوي قال اللخمي السنة في معالم التنزيل اختلفوا في الواو في قوله تعالى وثامنهم فقيل تركها وذكرها سواء وقيل هو واو الحكم والتحقيق كانه حكى اختلافهم ثم الكلام عند قوله ويقولون سبعة ثم حقق هذا القول بقوله وثامنهم كلبهم والثامن لا يكون بعد السبع وقيل هي واو الثمانية وذلك ان العرب بعد فيقول واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة وثمانية لان العقد كان عندهم سبعة كما هو اليوم عندنا عشرة نظيره قوله تعالى التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الآية وقال في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ الآية انتهى وبهذا ظهران عندهم واو الثمانية والحكم والتحقيق وبها يزداد تقام الواو على ما ذكره المصنف رحمه الله قال الثانية اية الزمر وقيل فتحت في اية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية والقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن التي في الاية منها اوليس ثم ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وبها جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر في الواو في فتحت متحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قيل مجيئهم كرامة لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم قوله وانما فتحت لهم قال شهاب الدين في قوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ في جواب اذا ثلثة اوجه احدها قوله وفتحت والواو زائدة وهو راي الكوفيون والاخفش وانما جعلي هنا بالواو دون التي قبلها لان ابواب السجون مغلقة الى ان يجيء صاحب الجريمة فيفتح له ثم يغلق عليه فناسب ذلك عدم الواو فيها بخلاف ابواب السرور والفرح فانها تفتح انتظارا لمن يدخلها والثاني ان الجواب محذوف قوله وقال لهم خزنتها على زيادة الواو ايضا اي حتى اذا جاؤها قال لهم خزنتها والثالث ان الجواب محذوف قال الزمخشري وحقه ان يقدر بعد خالدين انتهى يعني لانه يجيء بعد مستقبلات الشرط وما عطف عليه فالتقدير اطمانوا وقدر المبرد وسعدوا وعلى هذين الوجهين فيكون الجملة من قوله وفتحت في محل نصب على الحال وسمي بعضهم هذه الواو واو الثمانية قال لان ابواب الجنة ثمانية وكذا قالوا في قوله وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وقيل بتقدير وحتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بمعنى ان الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فلذلك صح انتهى كلام شهاب الدين وقال الدماميني وروي في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضيته ذلك انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقوي في هذا التاويل اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عليه الصلوة والسلام احق الخلق واولاهم بمنزله وفي الكشاف حكاية قول بان ابواب جهنم لا يفتح الا عند دخول اهلها واما ابواب الجنة فمتقدم فتحها لقوله تعالى جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ فلذلك جيء بالواو وكانه قال حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها وقال اليمني اراد ان جهنم محبس لاهلها ومن عادة المحبس ان لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه ولهذا قارن فتحها مجيئهم واما الجنة فللآتين من فيها من الحور والولدان فيبشرون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة في مجالس الانس والسرور هذا كلامه وقد يقال ان المراد بالابواب التي يفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح الا حد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط الذي تفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال المتقدم والله اعلم انتهى قال والثالثة والثامنة وعن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته لما كان من جهة ان الامر والنهي متقابلان بخلاف بقية الصفات اولان الامر بالمعروف نا عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امرا بالمعروف فاشير الى الاعداد بكل من الوصفين وانه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر وذهب ابو البقاء على ما نقله في الاية مذهب الضعفاء وقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة اذ بها تمام السبعة عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع واقع في ثمانية اشباه وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها ش قوله فانه الوصف الثامن ح والسبع المنعقدة التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف في عطف قوله والناهون عن المنكر بالواو قوله وانظار

ابو البقاء هو ان الثمانية استبعاد اقل مقدار من السبع اوزع والاقل لا يكون ظرفا للاكثر وقد جعل هنا ظرفا له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام والشيء بعد تمامه يجعل في ظرف لحفظه وصيانته الى هنا كلام الشلبي وهذا العبد الضعيف معترف بانه لم يفهم وجه صحة هذا الكلام والمرجو من الناظرين في هذا المقام ان يمنحوا شرح كلامه بحيث يميط اللثام عن وجه المرام ثم ان قوله وما ذاك الا لان السبعة عدد تام منتقض بقول النبي من شعراء الحماسة في مرثية منصور بن زياد عجبا لاربع اوزع في خمسة في خمسة في وجوهها جبل اشم كبير قال المرزوقي انما قال اربع اوزع لان الذراع مؤنثة وفي خمسة لانها اراد الاشبار والشبر مذكر انتهى اراد الشاعر بربع في خمسة قبر الممدوح الذي شبهه بالجبل العظيم المرتفع ووجه الانتقاض ان هذه الظرفية لم تخصص السبعة لوجودها في اربع في بيت فلا يدل على كون السبعة عدد تاما وغاية ما ذهب اليه وهمي وقد يصلح نظري ان مراد ابي البقاء ان السبع عدد تام عندهم يستعملونه مثل عشرة في معاملاتهم وفي بيوعهم واجاراتهم ولهذا جعلوا لايام سبعة وقالوا لكل سبعة ايام اسبوع ويجمعونه على اسابيع ويدل على ما قلنا قول صاحب المغرب وهي اي الذراع مؤنثة ومنها لفظ الرواية وقع اليه غزلا على ان بحوك سبعا في اربعة اي سبع اوزع طولا واربعة اشبار عرضا وانما قال سبعا لان الذراع مؤنثة وقال اربعة لان الشبر مذكر وفي شرح الكافي سبعا في اربع وهو ظاهر انتهى كلام صاحب المغرب بعبارته اراد بقوله وهو ظاهر الشلبي ان طول الثوب وعرضه يعتبر حينئذ بالذراع بخلاف التقدير السابق ويكون تقدير الكلام سبع اوزع طولا وسبع اوزع عرضا كما قيل في نسلة الخوص عشرا والله تعالى اعلم بحقيقة الحال

الثانية والبكارة في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وينبغي ان يسنح بها وقد سبقنا الى ذكرها الشلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وجمعوها واو والثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما قول الشلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع سنبلات في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم فليس بصحيح لان الواو هنا لتأكيد الاتصال بين السنبلات والحبات وهذا المعنى مفقود في الآية التي نحن فيها فان اجاب بان سلمت وما بعده تفصيل مميز مسكن ولهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا تعد هي ايضا قسيمة لها ش قوله والبكارة في اية التحريم اي في الاية المختصة بسورة التحريم والاضافة بمعنى اللام فانه قال تعالى في ازواج النبي عليه السلام عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا قوله ذكرها القاضي الفاضل قال الشلبي هو عبد الرحيم ابن علي بن الحسن بن احمد بن المعزج بن احمد محيي الدين ابو علي اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادى الاخرة سنة ست وعشرين وخمسمائة بعسقلان وتوفي امور القضاء بمدينة السلطان وذلك ينسب اليها ثم قدم الديار المصرية وتفقه بالانشا ثم تفقه به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشا في دولة السلطان صلاح الدين يوسف بن ايوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل واخذ الديار المصرية فعند وصوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعا سابع شهر ربيع الاول سنة ست وستين وخمسمائة بالقاهرة فجاءة وكان من محاسن الزمان رحمه الله تعالى قوله ينجح تفعل من نجح بالجيم والباء الموحدة والحاء المهملة قال الجوهري معنى انجح الفرح وقد نجح بالشيء فنجح به ايضا بالفتح لغة ضعيفة فمعنى نجح فرح قوله والصواب ان هذه الواو اي الواقعة في هذا الذي زيف به قول القاضي الفاضل سبق به قلم الطيبي في شرح الكشاف نقلا عن الانتصاف لابن المنير حكاية عن شيخه ابن الحاجب حيث قال ذكر ابو عمرو بن الحاجب ان القاضي عبد الرحيم البيساني كان يعتقد ان الواو والثمانية وكان ينجح بسنجرجها زائدة عن المواضع الثلثة احدها في التوبة التائبون العابدون والاخرى في قوله تعالى وثامنهم كلبهم والثالث في قوله تعالى وفتحت ابوابها قال ابن الحاجب فذكرت القاضي ذلك يوما مستحسنا له بحضرة ابي الجود النحوي المقرى فقبل له انه واقع في عدها من هذا القسم وذكر له نحو ما ذكره الزمخشري من وعاء الصورة اليها واستحالة المعنى بعد مجيء الواو الثمانية

ادغام مقام بعد وصفات من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين الصفتين او اريد التنبيه على مغايرتهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع لعدم اجتماعها اتى بالحرف ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا فاتى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة والواو قد تجيء للتنويع فحذفت واما الابكار فلا يكن ثيبات والثيبات لا يكن ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فاتى بالواو في الوصفين الاولين دون ما بعدهما في الوصفين الاخيرين لان غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما بجريان مجرى الواحد للتلازم بينهما فعطف احدهما على الآخر انهما معنومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح واما شديد العقاب وذي الطول فهما كالمتضادين فان شدة العقاب تقتضي ايصال الضرر والاتصاف بالطول يقتضي ايصال النفع فحذف حرف العطف ليعرف انهما يجتمعان في ذاته وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ذو الطول وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى وفي الاية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرنا ولان كل صفة مما لم تسبق بالواو مغايرة للاخرى والغرض انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان او كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليبين ان كل واحد منهما منعجد به على حدته قائم بذاته لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الاخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان النهي والامر ضدين احدهما طلب الايجاد والاخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله ثيبات وابكارا فحسن العطف بالواو انتهى ما نقله السيوطي عن الزمخشري وهذا الرجل وان سرد مقدمات عقلية لكن ركاكة كلامه وتعقيده تبدا اي من كون التحقيق فعليك ما اختبار ثم الاختيار وكان المصنف حذا حذوه ههنا حيث قال ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان فانه موافق لقوله كانا كالنوعين المتغايرين وكذا قول المصنف وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر فانه عين قوله لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الاخر قوله فاشبه الى الاعتداد وكل من الوصفين قال الدماميني لكن ان يقال لا نسلم ان العاطف هو المقتضي للاعتداد وكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد وكل حاصلا ثم في قوله لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر مع قوله ما يحصل في ضمن الاخر نظر والذي قاله ابن الميرا ان الله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عدد اوصافه وان كان احد الوصفين يغني عن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فدخلت الواو في الوصف الثامن للمغايرة الذي بين الوصفين في اللفظ انتهى كلام الدماميني قوله بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد حاصلا كلام لا شك في متانته وقد وقع في ذهن هذا العبد الضعيف هذا لا يراد قبل اطلاعي على ما ذكره الشارح قوله لا يكفي فيه اي في كل من الوصفين ما يحصل في ضمن الاخر والتوفيق بين هذا وبين قوله لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر بتقدير قولين ضمنا يعني ان الامر بالمعروف ناه عن المنكر ضمنا وكذا العكس كما اشار اليه في التلويح بقوله وقيل لفظه وقيل بتضمنه كما سبق آنفا قوله على اماكنه على بمعنى مع ظرف مستقر في محل النصب على انه حال من فاعل ذهب اي ذهب حال كونه اماما لقوله تعالى وآتى المال على حبه ومثل هذا يدل على الاستيعاب قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي لكون السبعة عندهم عددا تاما قالوا كذا وقع لهذا العبد الضعيف في ابتداء نظري في هذا المحل من اعراب ابي البقاء تجري في وجهه التعليل ثم رايت في شرح الشلبي انه استشكله ثم قال فلهذا اكشط بعض الفضلاء من نسخته كلمة في واثبت مكانها واو وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلايم ما بعده وهو قوله اي سبع اوزع في ثمانية اشبار الان ما رايناه من نسخ المغني اعراب ابي البقاء ومن نسخ الصحاح في فصل الذال المعجمة من باب العين ثم رايت في بعض نسخ المغني ما يمكن ان يكون وجها قال ابو البقاء

للعاطف مؤكدا وايضا ان الواو فصلت الاول من الثانى وتولاهى للتلاصق فكيف يقال انها اكدت لصوقها وايضا ان الواو
لو صلحت للتوكيد لصوق الموصوف بالصفة كان اولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا رأيته سعيد لسعيد فرأيته
سعيد جملة نقت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف واو الحال كتاب معلوم فانها جملة تصلح فى موضعها
لانها بعد منفى والمنفى صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدأ قال نجم الدين سعيد فى شرح الكافية
اقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لرد ان هذا المذهب معروف لبصرى ولا كوفى وانما وجه الرد ان
يقال بل هو معروف وبينت من قال به منهم والزمخشرى لم ينقل هذا المذهب عن احد من البصريين والكوفيين
حتى يقال انه اعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك امرا اختاره ولم يسبقه اليه احد
قال وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لا ينافى مغايرتهما والجملة التى هى صفة لها المتصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق
باعتبار انها فى اصلها للجمع المناسب للالتصاق للانها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق
اللفظى كما فهمه ابن مالك بل المعنوى وبالواو تاكد الثانى فى دون الاول قلت ليس ادخال اللام للجمع الصفة بمنفية
فى شئ من الاعلام اصلا بل هو امر سماعى فيحتاج فى ادخالها على مالك العلم الى ثبوت سماعه من العرب قال وعلى الرابع
ان الاية الاولى من تلك المواضع وقد فارنها الواو وللتوكيد قلت يمنعها قرينا ما يرد هذا من كلام المصنف انتهى
كلام الدمامينى وهذا من المواضع التى انا حتى الله تعالى فيها بنصرتى لجار الله العلامة فان كل من رأيت تحريره ذهب
الى ان الزمخشرى له سلف فى هذه المسئلة ولم يذهب اليها احد غيره وغيره من قلده ومن سلم ممن راد
مستقيم وكنت برهة من الزمان متفكرا فيه متحيرا فى امره وغالب ظنى يشهد ان العلامة هذا حاذا حد من الحذاق حتى
ظفرت بنص للامام المرزوقى حسام هذا الفج بابيه اوفى واتى عليه زمان تفاسيا للام الفيصلة به ثم اصيب بعده بغيلان
وهو ذو الرمة ثم قال واو فى قوله وجفن العين واو الحال والعامل فى موضع الجملة تعرفت ثم قال ولا يمتنع ان تكون
الجملة التى هى وجفن العين ملان فى موضع الصفة لعراء لانك اذا قلت رايت رجلا وسعه على مدعاه رجلا
بهذه الصفة فكذلك يكون المراد عراء بهذه الصفة وهى بيضة البكاء انتهى كلامه وقد سمعت بستاذى المولى
شمس الدين احمد بن المولى ابى السعود فى جم غفير وجمع كثير من فضلاء عصره والمجلس خاص بالكبار من المدرسين
والقضاة وغيرهم وكان بالبعد فى دار المولى ابى السعود اذ قال ان لفظ الامام اذا اطلق فى علماء العربية ينصرف
الى احمد بن محمد المعروف بالمرزوقى شارح الحماسة كما ينصرف فى الفروع الى ابى حنيفة وفى التصوف الى الغزالى وفى الفقهيات
الى فخر الدين الرازى وكل من سمعه نقله بالقبول فى ذلك المجلس وكان سنة اربع وستين وستمائة وكفى
بذلك ثناء له جزاهم الله تعالى خيرا وبهذا ظهران العلامة غير منفرد بهذه المسئلة وسيأتى ان هذه المسئلة مما
جوزه ابو الفتح ايضا فلا وجه لاعتراض ابن مالك وغيره مع ان كلامهم بعض من حسناته ومغبون من انوار فرائده
وسيجئ ان ابا حيان اعترف بعدم اطلاعه على من قاله غير الزمخشرى وعدم الاطلاع على القائل لا يوجب عدمه
قوله ومن قلده كابى البقاء والقاضى البيضاوى قال ابن قاسم وتابعه يعنى الزمخشرى صاحب البديع وابن هشام
يعنى الخضراوى كما سيأتى قوله وهو خير لكم قال ابو البقاء جملة فى موضع نصب فيجوز ان يكون صفة لشئ وساغ دخول
الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها اذا كانت حالا انتهى وقال شهاب الدين وهو الذى اختاره وابو البقاء هنا راى ابن جنى
وسائر النحويين بخلافه انتهى قوله وكل الذى مر على قرية وهى خاوية قال ابو البقاء وهى حاوية فى موضع الجملة الفرية انتهى
وقال شهاب الدين وهذا ليس بمرضى عندهم لان الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف وان كان الزمخشرى قد اجاز
ذلك فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجعل ولها كتاب معلوم صفة وهذا مذهب سبق اليه ابن جنى

الارذ الاحبث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام عدد السبعة فقال ارشد نا ابا البجود وروى عن المصنف انه قال الواو دخل
فى الثامن كقوله وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وفتحت ابوابها وسيقولون واو الثمانية وهى كذلك وليس بشئ وقد قال لنا
عند قراءة هذا الموضع الستة واو الثمانية عند جوابى هذا اى هو جواب حسن وذلك خطأ محض ولا يجوز ان يؤخذ به
انتهى كلام البيضاوى قوله اذ لا يجتمع الشيوبة الخ وهذا تخريج الزمخشرى حيث قال فى الكشاف فان قلت لم اخليت الصفات كلها
عن العاطف ووسط بين الثيبات والابكار قلت لانها صفتان هنيا بينتان لا تجتمعان فيها اجتماعهن فى سيار الصفات
فلم يكن بد من الواو انتهى وهذا التخريج ما اشار اليه ابو البجود حين ارشد القاضى الفاضل كما تقدم حكايته وقال لو اتبعنا
فاتا الواو فى قوله والبكارا فلا بد منها لان البعض من بعضهن ثيبات وبعضهن ابكارا انتهى قوله فهو بين واتما هذه واو
العطف سبق توهيم ابن عطية عد الواو فى هاتين الاثنين من واو الثمانية وتبرئة بان الواو فيها لازمة لا ينفك
عنها نقل الامام فخر الدين فى التفسير الكبير ان العقال انكر واو الثمانية مطلقا وقال ليس بشئ ويستدل بقوله تعالى ولله
الذى لا اله الا هو له الاسماء الحسنى المهيمن العزيز الجبار المتكبر ولم يذكر الواو فى النعت الثامن انتهى كلام الامام
ويمكن ان يجاب عنه بان ادعى وجود هذه الواو فيه ما دخل على لفظ ثمانية او ثمان او ثامنة من اسماء
الاعداد بشرط وقوعها بعد سبعة او سبع او سابع او سابقة وايضا لم يدع الاطراد والكلية بحيث لا يشذ عنها بعض الواو
على انهم يسندونه الى لغة قريش على ما تقدم بتصريح ابن عطية به وقد انزل القرآن على سبعة احرف قال والعاشر الواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها تاكيد لصوقها بموصوفها واما وقوعها بعد اثبات ونفى فلان الصفة بهما والزمخشرى ومن
قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو كلها فيها واو الحال نحو عسى ان يكرمون نساء وخير منكم الاية سبعة وثامنهم كلبهم
او كالذى مر على قرية وهى خاوية وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجئ الحال من النكرة فى هذه الاية
امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفى والثانى عام فى نفيه الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها
صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو فى الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم
حديدا ومررت بماء فعذة رجل وسائغ الوصفية فى هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالواو
لا يجوز التفريغ فى الصفات لا تقول مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو على والثانى عام فى نفيه الايات وهو اقترانها
بالواو وش قوله لتاكيد لصوقها قلت وقد تقدم فى بحث ربت ان قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب خرج على هذا
الوجه فقيل ان قوله وليس له اب فى محل الجر صفة لمولود والواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قوله وهذه الواو
اجتهاد الزمخشرى حيث قال فى تفسيره قوله تعالى وثامنهم كلبهم فان قلت فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخلت
عليها دون الاولتين قلت هى الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة فى نحو
قولك جاءنى رجل وسعه آخر ومررت بزيد وفى يده سيف ومنه قوله غر وعلا وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافها بها امر ثابت مستقر وهذه الواو هى التى
تؤنف بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوا وعن قسيات علم وظنا ينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم
والدليل عليه ان الله سبحانه اتبع القولين الاولين قوله رجما بالغيب واتبع القول الثالث قوله ما يعلمهم الا قليل وقال
ابن عباس حين وقف الواو انقطع العدة اى لم يبق بعدها عدة عاد ينفق اليها وثبت انهم سبعة وثامنهم كلبهم
على القطع والبتات وقيل الاقبل من اهل الكتاب والضمير فى سيقولون على هذا لاهل الكتاب خاصة اى سيقول اهل الكتاب
منهم كذا وكذا ولا علم بذلك الا فى قليل منهم واكثرهم على ظن وتخمين انتهى كلام الكشاف قوله الذى قالوا سبعة وثامنهم
يدل على ان قوله وثامنهم كلبهم ليس من كلام الله بغير حكاية كما جوزه المصنف ومنعه ابن الحاجب قال الدمامينى
اعترض ابن مالك فى شرح التسهيل فقال ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه
فى هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين معول عليه فوجب ان لا ينفت اليه والجواب انه معلل بما لا يناسب وذلك
ان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك يستلزم تغايرهما وهو ضد لما يراد من التاكيد فلا يصح ان يقال للعاطف

في بعض نصانيفه وكان الذي سهل ذلك تشبيه الجملة الواقعة حالا لان الحال صفة في المعنى انتهى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم قال ابن عادل فيه اظهرها انها واو الحال والثاني ان الواو مزيدة ويؤيده قراءة ابن ابي عبلة الا لها منذرون والجملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا يتوسط هذه الواو بينها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وانما توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وقد نبه الزمخشري في ذلك ابو البقا قال ابو حيان ولا نعلم احدا قاله من النحويين قال شهاب الدين وفي محفوظي ان بعضهم سبقها الى ذلك ثم قال ابو حيان وهو مبني على جواز ان ما بعد الا يكون صفة وقد منعوا ذلك قال الاخفش لانه يفصل بين الصفة والموصوف بالام قال واما جاءني رجل الا راكب على تقدير الا رجل راكب وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم وقال ابو علي تقول ما مررت باحد الا قائما حال ولا تقول الا قائم لان الا لا تعترض بين الصفة والموصوف قال ابن مالك وقد ذكر ما ذهب اليه الزمخشري في قوله ما مررت باحد الا زيد خير منه ان الجملة بعد الا صفة لاحد انه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه والبطل قوله ان الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال شهاب الدين قول الزمخشري قوي من حيث القياس فان الصفة كالحال في المعنى وان كان بينهما فرق من بعض الوجوه فكما ان الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا كذلك تدخل عليها واقعة صفة ويقوي ايضا ما نظره به من الاية الاخرى في قوله من قرية الا لها منذرون ويقويه ايضا قراءة ابن ابي عبلة المتقدمة وقال سنذر بن سعيد هذه الواو هي التي تعطي ان الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها انتهى كلام ابن عادل قوله وعند جمودها اي عند جمود الحال فان النكرة اذا كانت جامدة كانت بعيدة عن الوصفية فيحمل على الحال لان الجامد يكون حالا ولا يكون وصفا الا بالتاويل بالمشتق قوله ومررت بماء فعذة رجل فان فعذة منصوب على انها حال من ماء مع كونها نكرة لان فعذة جامد غير مؤول بالمشتق فالحمل على الوصف من ماء بعيد في القاموس اقعد البير حفرها قدر قعدة او تركها على وجه الارض ولم يبنه بها الماء وفيه الفعدة بالكسر مقدار ما اخذه القاعد من المكان ويفتح انتهى والمشهور في كلام سيبويه ان مثل خاتم حديدا ونظائره نصب على التمييز كذا في شرح التسهيل لابي حيان قال سيبويه في باب ما لا يكون الاسم فيه الا نكرة وزعم يونس ان ناسا من العرب يقولون مررت بماء فعذة رجل بنصب رجل والجر الوجه وانما كان النصب بعيدا ههنا من قبل ان هذا يكون من صفة الاول فكرهوا ان يجعلوه حالا كما كرهوا ان يجعلوا الطويل والاخ حالا حين قالوا هذا زيد الطويل وهذا عمرو اخوك فازموا صفة النكرة كما الزموا صفة المعرفة انتهى بعبارته والمصنف اخذ وابن عصفور فانه ذهب في المقرب الى نصب فعذة على الحال من ماء وان كانت نكرة قوله ومانع الوصفية في هذه الاية قال الدماميني كرر المصنف معنى هذا الكلام في آخر باب النائب عن الفاعل فقال هناك واما وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم فللوصفية ما نعان الواو والا واما لم ير الزمخشري وابو البقا واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لانفصل الا بين الموصوف وصفته فاذا قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز الى هنا كلامه يعني كلام المصنف في اخر الباب الثاني ثم قال الدماميني قلت ومن العجب ان الشيخ سعد الدين التفتازاني قال في شرح المفتاح الثاني ان يقع الحال عن النكرة التي في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي الحالية كما في المبتدا وانما بيان جهة الاولوية بانه فيه الا الذي لا تتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فهو ظاهر ولا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم هذا كلامه يعني كلام سعد الدين ثم قال الدماميني وهو ظاهر بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة

في المسئلة المذكورة انتهى كلام الدماميني وقد وقع التعرض لكلام التفتازاني والتعقب عليه في بحث ان المكسورة الخفيفة وقد صرح بوقوع الخلاف ابن مالك في التسهيل وتلميذه ابو حيان وغيرهما من الشارحين بالقبول حيث قال ولا يعمها يعني الا لغت ما قبلها وما اوهم ذلك فمال او صفة بدل محذوف خلافا لبعضهم انتهى قال ابو حيان هو ای البعض الزمخشري قال في ما مررت باحد الا زيد خير منه يكون ما بعد الا جملة ابتدائية واقعة صفة لاحد وزعم في الكشاف ان قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم صفة لقرية وسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف انتهى والعجب ان التفتازاني كيف نقل عن الخلاف وشرح الزمخشري نصب عينه وفداك ابي ايضا ولكن ما شاء الله كان والمقدر كاين وقال ابن قاسم في شرح التسهيل وزعم صاحب الكشاف في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم انها جملة واقعة صفة لقرية وتوسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب وتابعه صاحب البديع وابن هشام وقال ابن مالك وما ذهب اليه فاسد من جهة ان وجه احد بان الفيكما الصفة لا يصح لان بينهما فرقا فالجواز لتقديم الحال على صاحبها وتخالفهما في الاعراب والتنكير والتعريف والغناء الواو عن الضمير الثاني انه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه تعلل بما لا يناسب لان الواو تدخل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التوكيد الرابع ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لكان متكلفا يقال وكدت لصوقها الخامس ان الواو لو صلحت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان اولى المواضع لها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايته سعيد لسعيد فرايته سعيد جمعت بينهما ولا يجوز اقترانهما بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب لانها بعد نفي انتهى مختصرا الى هنا كلام ابن قاسم وهو متعلق بهذا المقام مع اجوبة الايرادات المذكورة ههنا ولا بأس ان نوردها ههنا ما ذكره الزمخشري مع ما في بعض نسخه كثيرة الفوايد قال في نفسه قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم لها كتاب جملة واقعة صفة لقرية والقياس ان لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وانما توسطت لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب انتهى قوله والقياس ان لا يتوسط الواو قال الفاضل اليمني يعني القياس ان لا يتوسط بين الصفة والموصوف العاطف لشدة اتصالها به كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون لكن لما افترق الحكم بينهما يعني بين الاثنين اختصت هذه الاية بالواو ففرق لصوق الصفة فيما نحن فيه اشد من لصوقها في تلك الاية فان هلاك قرية من القرى لكون اجلها مقدرا لا ينفك عن قضائه وقدره تعالى بخلاف اهلاكها لاجل انذار المنذر لها فانه قد ينفك عنه قال تعالى وان من قرية الا نحن مهلكوها قبل يوم القيمة او معذبوها وقيل الجملة حال والواو واو الحال وانما جاز كون النكرة ذا حال لعموم وقوعه في سياق النفي وقال صاحب المفتاح لان صاحبها موصوف معنى لان المعنى قرية من القرى وصاحب الكشاف جعلها صفة للنكرة والواو قد سلب عنها معنى المغايرة اي معنى العطف المقتضي لها وجردت هنا للربط كما هي في الجملة الحالية وتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لان واو العطف للجمع والجمع قريب من الالصاق او محمولة عليه فجاز ان يوتى بالواو مؤكدة للصوق وقد فعل بالواو وتاكيدها بالهمزة وام في انذرتهم ام لم تنذرهم وبالبداءة في اللهم لبنا آتينا العصاة وقيل اتى بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالاخص للصفة انفصال من وجهين من جهة كونها جملة ومن اجل الفصل بالاتي بالواو والرابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وخبر ما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت افضل منه وكذا في خبر كان في قولهم ما كان احد الا وانت خير منه فكذا المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل ورب جاء الواو في خبرها بغير الا كقول عمر رضي الله تعالى عنه وقد كنت وما هجو وما يجرب وقول الشاعر وكت وما يهيني الوعيد وكذا في خبر ليس وصار انتهى كلام الفاضل قوله كما ينقل في الحال الى اخره قال الفاضل الطيبي يعني هذه الواو الداخلة بين الصفة والموصوف كالواو الداخلة بين الحال وصاحبه فكما ان معنى الحالية لا يتغير اذا قلت جاءني زيد عليه ثوب وجاءني وعليه ثوب كذلك ههنا وايضا كما ان الواو ههنا

فلا اشكال ويقع الزحاف في الجزء ان في فان قلت من اين جاء التعريف في نفس والعلم جملة نبات نفس لا نفس وحده
قلنا الجزء الاخير من الاعلام المركبة بالتركيب الاضافي لابد ان يكون معرفة للنكرة ولهذا منعوا صرف هريرة وكمرة
في ابي هريرة وابي كمرة فمنعوا منها الجر والتنوين وكذلك شهر رمضان اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى جنات
عدن التي وعد الرحمن عباده ويحقق في بحث ال من حرف الهمزة ما يتعلق به ثم ان الرواية في كتاب سيبويه غير شربت
به بذكر الضمير في النسخ الصحيحة القديمة وكذا رواية السيرافي وفي رواية الجوهري تمرت مع ضع شربت والتمرز تمتص الثراب
قليلا قليلا والتصويب النزول والمراد به النزول الى جانب الحضيض وبعدها عن الاوج وقال الدماميني والمراد هنا
النزول الى جهة الغروب انتهى وهذا يوهم غروب نبات نفس وهي دائم الطلوع لا غروب لها في المعمور وقوله
والذي جاء على ذلك اي على استعمال الجميع بالواو العاقل في نحو قول الشاعر بنو نفس بتغيير الاسم الذي هو نبات
نفس قوله والذي سوغ ذلك اي استعمال بنو في موضع نبات مع ان الاصل في جمع ابن اذا كان في غير العقلاء
ان يقال نبات كابن عرس ونبات عرس ونبات آدمي في جمع ابن آدمي على ما صرح به الرضي وغيره فالجواب
ان ما في بنو من تغيير نظم واحد شبهه بجمع التكسير يعني ان بنو وان كان جمع الصحيح لكن التغيير الذي في واحده شبهه بجمع
التكسير ووجه الشبه تغيير صيغة الواحد فيهما اما في جمع التكسير فظاهر كبنات في جمع ابن واما في بنين فلان اصل مفرده
ابن فقياس الجمع الصحيح ان يقال ابنون لكنهم لما حذفوا همزة الوصل فتحوا الباء قبلها على ان اصلها الفتح كذا قال ابو حيان
في شرح التسهيل وقال ابن فلاح في المغني وبنون جمع سالم خلافا لبعد الفاهر الجرجاني فانه زعم انه ليس بسالم لسقوط
الهمزة وقال ابو حيان في بحث العامل من شرح التسهيل في قول الشاعر فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطاعنون الى
ثم قصدعوا لم يقبل يكبت مع سناده الى جمع المؤنث السالم لانه لم يسلم فيه لفظ الواحد جرى مجرى جمع التكسير انتهى
فسهل ذلك التغيير مجيء بنين لغير العاقل قوله ولهذا اي لشابهة بنو بجمع التكسير جاز تاء الفعل الذي اسند اليه
في قوله تعالى امنت به بنو اسرائيل ولولا ذلك الشابهة لم يجز هذا التركيب بحسب الصناعة لامتناع اسناد الفعل
المؤنث الى الجمع المذكر السالم قال الرضي ونحو قام الزيدون بخلاف قوله كذبت قوم نوح المرسلين وقوله تعالى جاءتهم
جاءتهم رسلنا وثم لا يقرطون وقوله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا قال شهاب الدين
في قوله تعالى يا بني اسرائيل بني مناد وعلامة نصبه الياء لانه جمع مذكر سالم وحذف نونه للاضافة وهو شبيه
بجمع التكسير لتغير مفرده ولذلك عاملته العرب ببعض معاملة جمع التكسير فالحقوا في فعله المسند اليه تاء التانيث
نحو قالت بنو فلان وقال الشاعر قالت بنو عامر حالت بنو اسد بارح الجهل ضرارا لاقوام واعربوه بالحركات
ايضا الحاقا له قال الشاعر وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ولحن له بنون برفع النون وجعل لامه ياء الواو وا
قولان الصحيح الاول واما البنوة فلا دلالة فيها لانهم قالوا الفتوة ولا خلاف انها في ذوات الياء الان الاخفش
رجح الثاني بان حذف الواو اكثر واختلف في وزنه فقيل بفتح العين وقيل بسكونها انتهى كلامه وقال ابن يعيش
ابن اصله بنو بفتح الف والعين كبل وجمل ودل على ذلك الجمع على بنا قال تعالى نحن ابناء الله ولقولهم في
جمع السلامة بنون بفتح الف وكذلك قالوا في النسب بنوي بفتح فائه والمحذوف منه واو سي لامه دل على
ذلك قولهم في المؤنث بنت كما قالوا اخت فابدلوا التاء من لامها وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها
من الياء وعلى الاكثر العمل انتهى قال الثالثي عشر واو علامة المذكرين في لغة طي اوارزو شنوة او بلحارث ومنه
الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم وهي
عند سيبويه حرف دال على الحاجة كما ان التاء في قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع
على الفاعلية ثم قيل هي بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو فاما اخواك
فلن يستوبكا وقد يجعل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو الكلوني البراغيث اذ وصف بالاكل
لما يعرض وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقله وغير عاقله وقال ابن الفجري ان الاكل هنا يعني

المجرد الربط فلذلك ههنا وذلك ان الاصل في الجملة اذا وقعت موقع الحال الا يدخلها الواو لغوات المغايرة
لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه والخبر ليس موضعا لدخول الواو وانما يدخل لمجرد الربط لا سيما اذا
كانت جملة اسمية فانها حينئذ افتقارا الى الربط فحكم الصفة كذلك ويؤيده قول ابي البقاء وساغ دخول الواو
لما كانت صورة الجملة ههنا كصورتها اذا كانت حالا وقال صاحب التقريب في قول صاحب الكشاف نظر لان
توسيط العاطف بين الصفات معهود لا بين الصفة والموصوف والحال ليس وذاتها وذان الصفة احقهما الواو
وقد يحذف وانما لم يجعله حالا لتنكير ذي الحال وهو قريب وجاز ان يقال عمومها يصحح كونها ذا حال كما في المبتداء
نحو ما احد خير منك وهو تبع صاحب المفتاح حيث قال فالوجه عندي ان وقوعها كذلك معلوم حال تقريرية
لكونها في حكم الموصوفة اي قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو لا خطأ ولا عيب في السهو وقد اطال
المالكي في شرح التسهيل في الرد قياسا ونقلا وجعل مصحح وقوع النكرة ذا الحال كونها منفية الى هنا كلام الطيبي
اراد وما بالمالكي ابن مالك وقد سبق قريبا هذا الرد مرتين نقلا عن ابن قاسم والدماميني مع اجوبة ثم ان صاحب
الكشاف كرر فيه كون الواو متوسطة بين الصفة والموصوف كما صرح به صاحب المكشف فاحمل على السهو كما حمل عليه مجاب
المفتاح بعيد قال الحاوي عشره وضمير المذكر نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر
وقد تجعل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وقد
قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نفس ولوا فتضيعوا اي الذي جرى على ذلك قوله بنو لا نبات والذي
سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تانيث فعله نحو الا
الذين آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون ش قوله وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل
مستتر كما قال المازني في نون جمع المؤنث نحو النسوة يذهبن وقد تبين وسند المصنف هذا الخلاف للاخفش
مع المازني وقال ابن مالك في التسهيل الخلاف في الواو للمازني فقط وخلاف الاخفش في الياء والرضى ايضا
خص الخلاف بالاخفش بالياء فقط ففي كلامه نظر وسياتي الخلاف في ياء جمع المؤنث قوله وقد تجعل لغير العقلاء
وهذا يدل بحسب المفهوم ان الواو يختص عالبا بالمذكر العاقل قال سيبويه واما قوله تعالى كل في فلك
يسبحون ورايتهم لي ساجدين وياايها النمل ادخلوا مساكنكم فزعم يعني الخليل انه جعلهم بمنزلة ما يعقل وسمع
من يذكرهم بالسجود وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثناه كما تحدث عن الاناسي انتهى كلام سيبويه قوله وشد قول
شربت بها البيت من الطويل عزاه سيبويه في الكتاب للنابغة الجعدي قال السيرافي في شرح الكتاب وكان الغالب
نبات نفس وواحدها ابن نفس لان ما لا يعقل من المذكر يجمع في جمع السلامة والتكسير كالمؤنث الا ترى انك تقول
حمام وحمامات وسرادق وسرادقات وتقول جمل بازل وجمال بوازل ولا تقول رجل بازل ورجال بوازل
وحمل بنو نفس على ما يعقل لما كان دورها على مقدار لا يتغير فكانها تقدر ذاك الدور وتعقله قال فلما جاء حديث
صارت هذه الاشياء عندهم تؤمر وتطيع وتفهم وتعد بمنزلة الاوادمين انتهى كلام السيرافي بعبارته والحق ان الاخبار
بعدم تغير دورها تعسف ظاهر ولو اعتبر مثل هذا لم يخرج في قوله تعالى رايتهم لي ساجدين الى الاخبار بالسجود الذي
هو من اوصاف العقلاء كما نقل آنفا عن سيبويه لان حركاتها ايضا على مقدار لا يتغير قوله والديك يدعو صباحه
اي لطافة ان الضمير المجرور عايد الى الديك كانه يقول بصباحه وما في قوله اذا ما زايدة للتعميم وقوله بنو نفس فعل
بنو نفس محذوف تقديره اذ ذاك بنو نفس ولو قال الجوهري والنفس سير البيت لسلم من ذلك لارتفاعه فاذا لم تكن
عليه بيت فهو سير ونبات النفس الكبرى ستة كواكب اربعة منها النفس وثلث نبات وكذلك نبات النفس
الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نفس وانشد ابو عبيدة للنابغة الجعدي تمرتها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو
نفس ولوا فتضيعوا وانفق سيبويه والفراء على ترك حرف نفس للمعرفة والتانيث انتهى كلام الجوهري فيكون
حوفه وتنوينه مع جره في البيت محمولا على جواز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الاوسط وان روي بالجر والتنوين فلا اشكال

العدوان والظلم كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة الكلاء الوبيل اى ظلمتهم وشبه الاكل المعنوى بالحقيقى ش قوله لغة طيء اى فى لسانها فبلغة بنى طى على وزن سيد بتشديد الياء المكسورة بعدها همزة قوله اذ وشذوذا قال الجوهرى اذ اسم ابو حى من اليمن وهو اذ بن الغوث ابن نبت ابن مالك بن كهلان بن سبا وقال ابن السيد اذ اسم رجل من العرب وقيل هو اسم ابى قبيلة من اليمن وهم اذ بن عبقر بن يعرب بن قحطان وقيل

وهو المخاطب بقوله اكلت اى مثل ان تاكل الضب كما هو عادتك بل الاحسن فى اعرابه ان يكون فى موضع رفع بناء على انه
فاعل المصدر فى الاصل والتقدير اكلت مثيلك مثل ان تاكل الضب اولا وده اى ظلمت اولادك كما اكل الضب اولاده
وكونه داخل فى معنى التشبيه من التخريج الاول مستغن عن البيان **قوله** وعلى هذا اى على كونه فى موضع رفع فيحتمل الاكل الثانى
ان يكون معترضا ويكون مآل الكلام حينئذ ظلمت الضب اولاده وهذا مجرد احتمال والا فالظلم من الافعال
المحضة متعد بنفسه لانه وضع الشىء فى غير محله فلا يتصور فى غير العاقل فلا بد من التجوز فيه بان يحمل على الاستعارة **قال**
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوز
فى الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو فى واسروا او مبتدأ خبره اما اسروا او قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام
اى يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف اى هم الذين اوفاعلا بما سروا والواو علامة كما قدمت او بتحول محذوفا
او بدلا من واو استتروان يكون منصوبا على البدل من مفعول بأتيهم او على ضمار اذم او اعنى وان يكون مجرورا على
البدل من الناس فى قد تب للناس حسابهم او من ربهم فى لاجبة قلوبهم فهذه احد عشر وجها **ش قوله** وحملها
على غير هذه الخ **قال** الشمنى وفى بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وما اظهر مما وقع فى بعض آخر بافراده
وثانيه انتهى والتثنية ظاهر وجهها والافراد مع التانيث له وجه ايضا لعدم البحث عن ابنين الا بنين فى بحث نون
الاناث **قوله** لضعفها **ش** قد سبق ان شهاب الدين قال وضعف بعضهم هذه اللغة وبعضهم جعلها ونسبها
الى ازد شنوءة وذكر الامثلة الثلاثة هناك فليراجع اليه وقال ابو حيان قيل هى لغة ازد شنوءة او هى فلا ضعف
فيها انتهى والمحل واضح مستغن عن الشرح **قوله** فهذه احد عشر وجها قيل كانه جعل النصب على اضمار اذم او اعنى وجها
واحدا ولو لا ذلك لقال اثنا عشر وجها **قال** واما الاية الاولى فاذا قدرت الواو مبتدأ فيها علامتين فالعامل
قد تنازع فيه الظاهر ويجب حينئذ ان تقدر فى احدهما ضميرا مستترا راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعنى
وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا او كونه بدلا من الواو والاولى
مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم فالواو والثانية حينئذ عائدة على مقدم رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى حينئذ
لا مفسر لها ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع والاولى
اذ كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتى جمع كما مر لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية **ش قوله** واما الاية الاولى
يعنى قوله تعالى فى سورة المائدة وحسبوا الا تكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير فقال ابن عاقل فى هذا التركيب
ستة اوجه احدها ان الواو علامة جمع الفاعل كما لحق الفعل تاء التانيث ليدل على تانيث الفاعل كقامت هند
وهذه اللغة جارية فى التثنية وجمع الاناث ايضا فيقال قاما اخواك وقمن اخواتك ويعبر النحاة عن هذه بلغة
اكلونى البراغيث ولكن الافصح ان لا يلحق الفعل علامة وفرقوا بين الحاق علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع بان علامة
التانيث الزم فى ذات الفاعل بخلاف التثنية والجمع الثانى ان الواو وضمير عايد على المذكورين العايد عليهم واجبوا
وكثير بدل من هذا الضمير كقولك اخوتك قاموا صغيرهم وكبيرهم الثالث ان الواو ضمير ايضا وكثير بدل منه والفرق
بينه وبين الثانى ان الضمير فى الثانى مفسر بما قبله وهم بنو اسرائيل واما فى هذا الوجه فهو مفسر بما بعده وهو ان يبدل
منه ما بعده وهى مسئلة خلاف الرابع ان الضمير عايد على متقدم وكثير خبر مبتدا محذوف وقدره مكى تقديرين
احدهما قال تقديره العمى والصم كثير منهم والثانى العمى والصم كثير والوجه الخامس ان كثير مبتدا والجملة الفعلية قبله
خبر ولا يقال ان الفعل متى وقع خبرا وجب تاخيره لان ذلك مشروط بكون الفاعل مستترا نحو زيد قام لانه لو قدم
زيد لالتبس الفاعل فان قيل وهذا ملتبس بالفاعل على لغة اكلونى البراغيث فالجواب انها لغة ضعيفة لا يبالى بها
انتهى كلامه وفيه اختصار وقد سبق هذه المباحث فى نون الاناث وغيرها من هذا الموضوع **قوله** قد تنازع الظاهر
وهو قوله كثير بالرفع راجعا اليه اى الى ذلك الظاهر **قوله** مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم بالجر فيهما على البدلية من الضمير
والمراد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم سبق آنفا ان تفسير الضمير بما بعده فيه خلاف

فيه خلاف وقد سبق هذا فى نون الاناث وسياتى هذا فى الباب الرابع فى الموضع السادس من المواضع التى يعود الضمير
فيها على متاخر لفظا حيث قال السادس ان يكون اى الضمير مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا ومما جوزوا عليه قولهم
اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقولهم فاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقبل الالف والواو والنون احرف
كانا فى قامت هند وهو المختار وقال فى حرف التاء وعود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قيل
وههنا لم يتعرض لقلته ووجه القلة لزوم الاضمار قبل الذكر كما تقدم فى حرف التاء **قوله** فالواو والثانية وهى واو عموا على
تقدير كون كثير بدلا من واو عموا عائدة على مقدم رتبة لان كثيرا اذا كان بدلا من واو عموا يكون مقدما على عموا التقدير **قوله**
ولا يجوز العكس وهو ترك اخر الشىء الى اوله يعنى ان يكون كثير بدلا من واو عموا لان واو عموا حينئذ تبقى لا مفسر ولا
مرجع والا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان كثيرا اذا كان بدلا من واو عموا يكون متاخرا لفظا ورتبة من الواو **قوله**
ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤنى الخ **ش** سياتى هذا نقلا عن ابن عاقل وشهاب الدين فى قوله تعالى
لا يملكون الشفاعة الا من **قوله** واقول اذا كان سبب دخولها الخ **ش** هذا اثبات اللغة بالقياس مع انه لا ينهض
ردا على ابى حيان لانه قال لم يسمع هذا الا فى الجمع الصريح ويمكن ان يدفع قول ابى حيان بانه سنها وتة على النفى وعدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود وقال الدمامينى لا يرد ما قاله يعنى لا يرد هذا الكلام ما قاله ابو حيان فان ابا حيان
منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب ولا يقدح فى كلامه هذا تفسير لقيام الفارق وذلك
ان الجمع يراعى لفظه فلذلك يؤنى معه بعلامة الجمعية فى الفعل المسند اليه واما من فاراد تها للجمع باعتبار معناها
واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربى رعايته ولا يكثر منه بل غالب امره ان يراعى لفظها فى الافراد والتذكير وما
استند اليه من تجويز الزمخشرى لما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه وكيف والمصنف معترف بضعف هذه اللغة
فلا ينبغى حمل التنزيل عليها انتهى وسياتى جوابه بانهم قد خرجوا قوله تعالى عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين
ظلموا على هذه اللغة ولم يلتفتوا الى ضعفها فلهذه الاية اسوة بهما على ان ابا حيان قال فى شرح التسهيل وهذه اللغة مستفادة
الى ازد شنوءة وعلى فلا ضعف فيها **قوله** كان لحاقها هنا اولى يعنى ان هذا التركيب وان لم يسمع الا مع ما لفظه جمع
حقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع لانه فقط من باب اولى لان سبب دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه
فى الفاعل كما ان السبب فى دخول تاء التانيث فى الفعل بيان معنى تانيث فاعل فذلك الفعل دون لفظه فقط منع
ابو حيان كذا قال الشمنى **قال** وقد اوجب الجمع علامة التانيث فى قامت هند كما اوجبوها فى قامت المراة واجازوها
فى غلت القدر وانكسرت القوس كما اجازوها فى طلعت الشمس ونفقت الموعظة وجوز الزمخشرى فى لا يملكون
الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمان عهدا كون من فاعلا والواو علامة واذا قبل جاؤنى زيد وعمرو وبكر لم يجز
عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذلك تقول فى جاؤنى زيد وعمرو وقول غيره اولى لما بيناه من ان المراد بيان
المعنى وقد رد عليه بقوله تعالى فقال الرماديقين جنفه وقد اسلماه وبعدهم وليس بشىء لانه يمنع التخريج لا التركيب
ويجب القطع بما بنيناها فى نحو قام زيد وعمرو لان الفاعل واحد بخلاف قام اخواك او غلماك لانه اثنان وكذلك
يمتنع فى قام اخواك او زيد **ش قوله** اوجب الجميع الخ منقوض بقول الرضى ان قام هند جايز ولكنه فى غاية الندرة
وقد سبق هذا فى شرح حرف التاء **قوله** كما اوجبوها فى قامت امراة يشبههما بهما لكون تانيثها اقوى من حيث ان
تانيث المراة لفظى ومعنوى وتانيث هند معنوى فقط والمشبه به يكون اقوى وكذا فى القدر والقوس مع الشمس
فان القدر يقال فى تصغيرها بغير التاء والقوس يذكر ويؤنث ويقال فى تصغيرها قويس وقويسة والشمس لا يذكر
وتصغيرها شميسة بالتاء والموعظة تانيث لفظى ويقال له التانيث بالتاء وهما اقوى من الاولين **قوله** لا يملكون الشفاعة
قال ابن عاقل فى هذه الواو وقولان احدهما انها علامة للجمع ليست ضمير التثنة وانما هى علامة كهى فى لغة اكلونى البراغيث
والعامل من اتخذ لانه فى معنى الجمع قاله الزمخشرى وفيه بعد وكانه قيل لا يملك الشفاعة الا المتخذون عهدا قال
ابو حيان ولا ينبغى حمل القرآن على هذه اللغة القبيحة مع وضوح جعل الواو ضميرا وقد قال الاستاذ ابو الحسن ابن

ابن عصفور انها لغة ضعيفة انتهى هذا النقل مخالف لقوله في شرح التسهيل كون هذه اللغة ضعيفة غير سديد لانه قيل انها لغة ازد شنوءة ولغة على كيف تكون ضعيفة والقلة توجب الضعف وكانه تعرض لابن عصفور قال شهاب الدين قد قالوا ذلك في قوله تعالى عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وقوله تعالى وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فلهذا الموضع بهما اسوة ثم قال ابو حيان وايضا فالف الواو والنون التي يكون علامات لاضمار لا يحفظ ما يجيء بعدها فعلا الا يصح الجمع ويصح التثنية او العطف اما ان يأتي بلفظ مفرد ويطلق على جمع او مثنى فيحتاج في اثبات مثل ذلك الى نقل واما عود الضمائر مثناة او مجموعة على مفرد في اللفظ يراد به المثنى والمجموع فمسموع معروف في لسان العرب على انه يمكن قياس هذه العلامات على تلك الضمائر ولكن الاحفظ ان لا يقال الا بسماع انتهى ان الواو ضمير وفيما يعود وعليه اوجه اظهرها ان يعود على الخلق كلهم لدلالة ذكر الفريقين التقيين والمجرمين ويحتمل ان يعود على المنفقين فقط او على المجرمين فقط وهو تحكم انتهى كلام ابن عادل قوله لما جنبا من ان المراد الخ اشار الى قوله واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الا تى جمع كان لحاقها هنا اولى قوله وقد رد عليه اى على ابن هشام بقول الشاعر قوله فقال المارقين بيت من الطويل لعبد الله بن عبد الرقيات من قصيدة طويلة يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنه وقبله

• لقد اورث المصرين حزنا وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم •

قوله بدير الجاثليق بجيم مثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع على شاطئ نهر دجيل بالعراق قتل به مصعب سنة احدى وسبعين والمراد بالمارقين الخوارج الذين قتلهم مصعب بن الزبير رضي الله عنه واسلماه اي خذلاه ولم ينصره الضمير في قوله يرجع الى مصعب وبنفسه تاكيد والياء زائدة والشاهد في قوله وقد اسلماه حيث ثنى الفعل المسند الى الفاعلين الظاهرين المتعاطفين وهما مبعد وحميم والقياس اسلمه وجملة وقد اسلماه حال والمبعد على صيغة المفعول من الابعاد الرجل الاجنبي لانه يبعد عن البيوت والدور وقال الدماميني اريد به من ابعد عن نسب هذا المسلم وفيه نبو ظاهر والحميم الصاحب والقريب والمعنى ان مصعبا هذا منه البعيد والقريب واسلماه لمن اراد قتله وهو عبد الملك بن مروان فانه توالى لحاربته بنفسه بعدما ارسل الجيوش مع الحجاج مرارا كلما قاتلوا غلب مصعب فركب عبد الملك بنفسه ووقع ما وقع والذي يرد قول ابن هشام هذا هو ابو حيان فانه قال في شرح التسهيل تلخص من كلام ابن هشام انه لو فكت التثنية والجمع في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا الجمع للفعل فلا يجوز قاما رجل وجاء رجل وقاما زيد وزيد وهما قيام على عليهما او قاما زيد وعمرو جاؤ زيد وعمرو وبكر وسيدل بهذا على قاد من ذهب الى انهما ضمائر وان ما بعدها مرفوع بالابتداء اذ لو كان كذلك لم تمتنع هذه المسائل ولو رفع الضمير المثنى وما قبله بكاذان يرفع ضمير المفرد وما قبله وجاز ان يتوى في الفعل من قولنا قام زيد ضمير على الناخير فيكون زيد مبتدأ قال ابن هشام وهذا لم يقل به احد ممن علمناه وما ذهب اليه من انه اذا جيء بمثنين مختلفين او بهما مختلفة نحو قاما زيد وعمرو وجاؤا زيد وعمرو وبكر لم تلحق علامة التثنية والجمع ليس بصحيح والسماع يرد عليه وهو قول الشاعر توالى فقال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم وقال آخر ذريني للغناء سعى فاني • رايت الناس شرهم الفقير • واهونهم واحقرهم عليه • وان كانا له نسب وخير • فهذه العلاة قد لحقت وجاء بعدها اسمان مختلفان انتهى كلام ابي حيان فان كان لحقه علامة التثنية وهي الالف وجاء بعد النسب والخير وهما اسمان مختلفان قوله يمنع النحويون اي تخريج البيت على ان الالف في اسلماه علامة التثنية لا ضمير الفاعل ولا يمنع تركيب الجملة على وجه آخر وهو كون الالف فاعلا والاسمين بعده بدلا وكذا المثال جاءا زيد وعمرو قوله ويجب القطع بالجملة الخ نحو قام زيدا وعمرو قال الشارح في شرح التسهيل فان عطفت بالواو فعلت قام زيد او عمرو فتمنع لحاقها اي لحاق علامة التثنية والجمع لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك فينبغي ان تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام اخوك او غلامك او قام غلاماك واخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى اولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى كلامه قال

قال واما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغ احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده بإضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف البين على المختص فاني فلت قام اخواك وزيد جاز قاموا الواو ان قدرته من عطف المفردات فمعاذا بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم قوله فمن زعم انه من ذلك فهو غالط رجع باشارته ذلك الى كون الالف علامة لتثنية الفاعل دون الضمير والفاعل قوله احدهما او كلاهما اعلم ان تخريج هذه الاية من المعارك بين المفسرين والمعربين وذكر فيه ابن عادل وشهاب الدين اربعة اقوال والمصنف زيف بعضها وحبذا بعضها قال ابن عادل وشهاب الدين قوله تعالى اما يبلغان قرأ حمزة والكسائي يبلغان بالف التثنية قبل نون التوكيد المشددة وفيها اربعة اوجه احدها ان الالف ضمير الوالدين المتقدم ذكرهما في قوله وبالوالدين احسانا وقوله تعالى احدهما بدل من الالف وقوله تعالى او كلاهما عطف عليه واليه نحا الزمخشري والبيضاوي وغيرهم واستشكله بعضهم بان قوله احدهما بدل بعض من كل لا كل من كل لانه غير وافٍ بمعنى الاول وقوله بعد ذلك او كلاهما عطف على البدل فيكون بدلا وهو بدل الكل من الكل لانه مرادف لالف التثنية لكنه لا يجوز ان يكون بدلا لخلوه عن الفائدة اذ المستفاد من الف التثنية هو المستفاد من كلاهما فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه لكنه لا يضر لانه بيان للتاكيد ولو افاد زيادة اخرى غير مفهومة من الاول كان تاسيسا لا تاكيدا وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يجاب عنه بما قال ابن عطية فانه قال بعد ذكر هذا الوجه وهو بدل معلم ويقال له بدل التفصيل ايضا كقول الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت الا ان ابا حيان عقب كلامه فقال اما قوله بدل معلم كقوله وكنت الخ فليس كذلك لان شرط العطف بالواو وايضا فشرطه ان لا يصدق المبدل منه على آخر وليس كذلك هنا لصدق على احد فسميه الا ترى ان الالف وهي المبدل منه يصدق على احد فسميهما وهو كلاهما فليس من البدل المعلم ومتى سلم له الشرطان لزم ما قاله والمقرر زيف عطف او كلاهما على احدهما وقال لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك الخ الوجه الثاني في تخريج هذه القراءة ان الالف في يبلغان ليست ضمير الاثنين علامة تثنية وقوله مع احدهما فاعل يبلغ وقوله تعالى او كلاهما عطف عليه وقد رد هذا الوجه بان شرط الفعل الذي الحق به علامة تثنية ان يكون مسند المثنى نحو قاما اخواك او على معزق بالعطف بالواو وهنا ليس كذلك على خلاف فيه نحو قاما زيد وعمرو ولكن الصحيح جوازه لوردوده سماعا كقوله • وقد اسلماه مبعد وحميم • والفعل هنا مسند الى قوله احدهما وليس بمثنى ولا مفرقا بالعطف بالواو والمصنف رد هذا الوجه ونسبه الى الغلط حيث قال فمن زعم انه من ذلك فهو غالط فكانه عرض به لابي البقاء فانه ممن جوز هذا الوجه حيث قال ويقرأ يبلغان والالف فاعل واحدهما او كلاهما بدل منه وقال ابو علي هو توكيد ويجوز ان يكون احدهما او كلاهما مرفوعا بفعل محذوف اي ان بلغ احدهما او كلاهما وفائدة التوكيد ايضا ويجوز ان يكون الالف حرفا للتثنية والفاعل احدهما الوجه الثالث نقل عن ابي علي الفارسي ان كلاهما توكيد وهذا لا بد من اصلاحه بزيادة وهو ان يجعل احدهما بدل بعض من كل والضمير بعده فعل رافع لضمير مثنية ويقع كلاهما توكيدا لذلك الضمير لتقديره او يبلغان كلاهما الآن فيه حذف المؤكد وبقاء التوكيد وفيها خلاف اجازها الخليل وسيبويه نحو مررت بهم زيد ورايت اخاك انفسهما بالرفع والنصب فالرفع على تقدير هما الف هما والنصب على تقدير ايعينهما الفهما ولكن في هذا نظر من حيث ان المنقول عن الفارسي منع حذف المؤكد وابقاء التوكيد فكيف يخرج قوله على اصل لا يجيزه وقد نقض الزمخشري على منع التوكيد حيث قال فان قلت ما خرك لو جعلت كلاهما توكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطف التاكيد على البدل قلت لو اريد توكيد التثنية ليقبل كلاهما فحسب فلما قيل احدهما او كلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول انتهى وقال صاحب الكشف معنى كلامه ان كلاهما بدل لعطفه على البدل وهو احدهما ولا يجوز ان يكون عطف توكيد على بدل لان عطفه على البدل بدل على ان توكيد التثنية غير مراد والحاصل ان بين ابداله بدل البعض اولا وتوكيده بكلا تنافيا فعالان فائدة التاكيد ازالة ارادة

ذلك يعني اراد واحدا منهما انتهى الوجه الرابع ان يرتفع كلاهما بالفعل بتقدير واو يبلغ كلاهما ويكون احدهما بدلا من الف الضمير بدل بعض من كل والمعنى اما يبلغن عندك احدا الوالدين او يبلغ كلاهما انتهى كلام شهاب الدين وابن عادل والمصنف ذكر هذا الوجه مع وجه آخر حيث قال واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده ما بفعل فهذه ثمة اوجه قوله او احدهما اي لفظا احدهما في الاية بدل بعض عن الوالدين وقوله او كلاهما فاعل بفعل مقدر على نهج الاول قوله لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك قال الشارح في شرح التسهيل وليس لك ان تقول احدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وانه يجوز اعجبني زيد وجهه واخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه المقصود بالنسبة وبدل البعض اعلام بان الاول ليس مرادا منه ظاهره ففي الجميع مبنيا ما دفع ظاهره انتهى قوله فلا يكون اي لا يكون ما بعده وهو او كلاهما معطوفا على احدهما ولا عطف بدل الكل على بدل البعض قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص قال الشمني كل من لفظي المبين والمخصص اسم فاعل فان الاخ على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه كونه بعض زيد مخصصا له انما لا يعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه مخصص وليس كذلك قوله فاذا قلت قام اخواك وزيد هذا الكلام معطوف على قوله واذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز ويجوز ان يعطف على قوله ويجب القطع بامتناع والاية اعتراضية بينهما والواو اعتراضية قوله ان قدرته من عطف المفردات قيده به لانه اذا قدر من عطف الجمل يكون التقدير قام اخواك وقام زيد فلا يصح قاموا للتي لفقه بين الضمير والمفرد بالجمعية والتثنية قوله وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل لانه يكون التقدير الكلام حينئذ وقام زيد فزيد غير مرتبط بالفعل المذكور قبلي فاعلا اثنين فلا يصح ان يقال قاموا لفقدان المطابقة بين الضمير والمفرد وجازقاما اخواك وزيد للمطابقة ثم اورد مثالا لعطف الجمل بقوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم كما قال السهيلي واتما ذهب اليه والله اعلم لان الغالب تغليب المذكر على المؤنث وقضيته هذا ان يذكر تاخذه قلت انث الفعل لزم ان يقدر فعل اخر مذكر حتى يكون عاملا في نوم ويكون التقدير الكلام تاخذه سنة ولا ياخذه نوم قال الثالث عشر واو الانكار الواقعة بعد همزة الانكار نحو ءاقمت وقعدت وقول القايل قام الرجال والصواب ان لا يعد هذه لانها شبيهة بواو الحال في نحو جاء الرجل وهيئته في الحجر ونظيرها الواو في منوني الحكاية وفي انظر من قوله من حوث ماسكوا اذنوا فانظروا وواو القوافي كقولك سقيت الغيث ايثما الخيام يريد الرابع عشر واو النذكر كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فسمى زيدا فاراد مد الصوت لينذكر اخذه لم يرد قطع الكلام ليقوم والصواب ان هذه كالتي قبلها الخامس عشر الواو الملتبسة بهمزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل وَأَلَيْهِ النُّشُورُ وَءَأَمِنتُم قَالَ فِرْعَوْنُ وَءَامَنتُم والصواب ان هذه ايضا لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من حرف الاستفهام ش قوله واو الانكار شيا في بلده من شرح الانكار والحكام حروفه في الف الانكار قال ابن قاسم في شرح التسهيلي حرف الانكار يكون بعد السؤال لا بد من ان يتقدمه همزة الاستفهام وقد تحذف الهمزة لدلالة مد الانكار عليها حكى ذلك ابو زيد ولا بد ايضا من ان يسبق في كلام المتكلم وللانكار معنيان احدهما انكار ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب فاذا قال قام زيد قلت ازيد بنية منكرا لقيامه والثاني انكار ان يكون على خلاف ما ذكره كقول بعض العرب وقد قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا بنية منكر الرؤية ان يكون على خلاف الخروج كانه قال كيف لا اخرج فانكر استفهامه عن شيء لا ينبغي ان يستفهم عن مثله لكونه لا بد منه انتهى ويفهم من هذا ان الكلام السابق من المخاطب قد يكون خبرا وقد يكون استفهاما بخلاف كلام المنكر فانه لا بد ان يكون استفهاما وقد سبق في بحث ان الخفيفة المكسورة انها تزاد قبل همزة الانكار قوله ونظيرها الواو في منوني الحكاية اي ونظير واو الانكار في كونها شبيها بالحركة بدليل كونها القيت في النصب وياء في الجر واو الحكاية فانه يكون القاؤه واوا وياء اخرى كما يجيء في حرف الالف وحرف الياء قال ابن قاسم في شرح التسهيل اذا قيل قام رجل قلت منوني يعني تسال عن القايم بمن الاستفهامية طالبا لتعيينه باسمه العلم او بغيره من وجوه التعريف واذا قال ضربت رجلا قلت منا واذا قال مررت برجل قلت منى واختلف في هذه الاحرف اللاحقة لمن فذهب المبرد وابو علي الى انها الف الوقف اراده الحكاية وحركت النون يعني نون من انبا عنها وذهب ابو سعيد الى ان الحركات وقعت بها الحكاية ثم شبعت فنشأت الحروف ليوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك ومن مبتدأ على كل حال والتقدير من الذين تكلمت به انتهى وقول المصنف مبني على قول ابي سعيد وعلى الاول يظهر كونها شبيها بالحركة

للحركة قوله من حوث ماسكوا الخ عجز بيت من البسيط لم نعلم قائله صدره وانتي حيث ما ثنى الهوى بصري وحيث الاولى متعلقة باذنوا والثانية بثنى وفي البيت شاهد على انه يقال حوث بالواو وفي حيث واذنوا فانظروا على صيغة المضارع المتكلم الواحد بشبع ضمة الظاء من انظر فحصل الواو وهذا الاشباع من الضرورات الشعرية ذكره ابو حيان في الارتشاف حيث قال في تعداد الضرائر وحرف علة قفا عن اشباع حركة حرف مثله الاخر كقوله وانني حيثما الخ ونقل السيوطي في المزهر عن حازم القرطاجني انه قال في منهاج البلغاء وافيح الضرورات الزيادة المؤدية لما ليس اصلا في كلامهم كقوله اذنوا فانظروا اي انظروا انتهى قوله وواو القوافي عطف على لواو في متوني خبر عنها بواو القوافي ويقال لها واو الاشباع وواو الاطلاق والوصل والصلة واما كما قالوا في القوافي المطلقة فان القوافي المقيدة مبنية على السكون فلا حركة هناك ولا اشباع واما القوافي المطلقة فمن حيث كونها مبنية على الحركة ثلثة انواع فلا بد ان يحصل في المضمومة واو مثل قوله خيامو وفي المفتوحة يحصل الالف كقوله الى عبدك العاصي اتاكا وفي المكسورة يحصل الياء كقوله امن مذكر جيران بذي سلم مزجت دمعا جرى من مقلة بدم يقال سلمى ودعي بالياء الحاصلة من اشباع كسرة حرف الروي ولكن لا تكتب الا الالف تشبيها بالتنوين والحاق حرف الاطلاق من القوافي الشعرية ايضا لا يكون الا في الابيات والاسجاع قال ابو حيان في الارتشاف عند تعداد الضرائر والحرف الاخير للقافية المطلقة نحو قلي اللوم عاذل والعتابا وقول الاخر سقيت الغيث ايتها الخيام وقول الاخر فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل انتهى قوله كقوله سقيت الغيث عجز بيت من البحر الوافر لجرير صدره وما كان الخيام بذي طلوح وبعده انتى يوم تصفل عارضيها بفرع بشامة سقى البشام الخيام جمع خيمة وذي طلوح اسم موضع وقوله سقيت الغيث على صيغة المجهول من الماضي المخاطب والمراد الدعا للخيام بسقي الغيث والمراد اهلها ومحلها والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك قوله كقراءة قنبل وَأَلَيْهِ النُّشُورُ وَءَأَمِنتُم يعني روى قنبل عن ابن كثير قلب همزة الاستفهام في هذا المحل واوا مفتوحة حال وصله فقط وكذا فعل في قوله تعالى وَقَالَ فِرْعَوْنُ وَءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ في سورة الاعراف قال الحبري وجه قلب الهمزة الاولى واوا انفتاحها بعد ضم قوله قال فرعون وءامنتم على حذف العاطف كما هو مختار المصنف في هذا الكتاب يعني كقراءة قنبل واليه النشور في سورة الملك وقال فرعون وءامنتم في سورة الاعراف قال شهاب الدين قراءة قنبل عن ابن كثير حال الوصل قال فرعون وءامنتم بابدال الهمزة الاولى واوا وتسهيل الهمزة الثانية بين بين والف بعدها وذلك ان الهمزة اذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز ابدالها واوا سواء كانت الضمة والهمزة في كلمة واحدة مثل يؤخذكم وموجلام في كلمتين كهذه الاية وقد فعل ذلك في سورة الملك في قوله واليه النشور وءامنتم فابدال الهمزة الاولى واوا لانضمام ما قبلها حال الوصل واتى الابتداء فيخففها لزوال الموجب لقلبها انتهى ولاجل ان ابداله لوجود الضم لم يبدل الهمزة واوا في قوله تعالى قال ءامنتم له قبل ان اذن لكم في طه وفي الشعراء قال وعلى وجهين احدهما ان يكون حرف نداء محذوفة بباب الندبة نحو زيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي والثاني ان يكون اسما لاعجب كقوله ويا بي انت وفوك الاشنب كما تاتي عليه الزرنب او زبجيل وهو عندي اطيب وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها ووي كقوله ووي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد يلحق بهذا كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويك فالكاف ضمير مجرور واما ويكان الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وي وحدها كما قال وي كان من يكن البيت وكان للتحقيق كما قال كانني حين امسي لا تكلمني متيما لي موجود اي انني حين امسي على هذه الحالة ش قوله واعلى وجهين لما فرغ من اقسام الواو المفردة شرع في كلمات مصدرة بالواو على اسلوب ابن فعال واونون في محل الرفع مبتدا وعلى وجهين خبره ويحتمل وجها اخر قوله واجاز بعضهم الخ قال الرضي قيل وقد تشيعل يعني واني النداء المحض وهو قليل اي في النداء الخالص عن معنى التندية وعبر عنه المصنف بالنداء الحقيقي قال الدماميني مذهب سيبويه والجمهور خلاف هذا واصل ي اصل برأسها او واو ها بدل عن الياء فيه قولان والصحيح الاول انتهى قوله اسم لاعجب على صيغة المتكلم من المضارع قال الدماميني اعجب هنا مضارع لامر وفي اتيان اسم الفعل مثل ذلك خلاف مشهور انتهى يعني مجيء اسم الفعل المضارع

الشجاعة فلا يحتاج الى المفعول لعدم تعديته اليه قوله والمضى عجب لان الله قال شهاب الدين قوله تعالى وى كأنه الله فيه
مذاهب منها ان وى كلمة برأسها وهى اسم فعل معناها اعجب اى انا والكاف للتعليل وان وما بعدها خبرا مجرورة بها اى اعجب
لانه لا يفلح الكافرون وسمع كما انه لا يعلم غفر الله له وقياس هذا القول ان يوقف على وى وحدها وقد فعل ذلك الكسائى
الا انه ينقل عنه انه يعتقد فى الكلمة ان اصلها ويلك كما سيأتى وهذا ينافى وقفه والشد سيبويه وى كأن لم ينشب
يجب • ومن يغتر يعيش عيش ضر • الخ قال بعضهم كان هنا للتشبيه الا انه ذهب منها معناه وصارت للتعليل
والشد • كانى حين امسى لا اكلمنى • متيم يشتهى ما ليس موجودا • وهذا ايضا يحتمل الوقف على وى الثالث ان يكون
كلمة برأسها والكاف حرف خطاب وان محمولة محذوف اى اعلم ان لا يفلح قاله الاخفش وعليه قوله الا ويك المرء
لا قدوم • ولا يبقى على البؤس النعيم • وقال عنترة ولقد شفى نفسى وابرأ سقمها • قول الفوارس ويك عنتر اقدم • وحقه الوقف
على ويك وقد فعله ابو عمرو بن العلا الرابع ان اصلها ويلك فحذف واليه ذهب الكسائى ويونس وابو حاتم وحقهم
ان يقفوا على الكاف كما فعل ابو عمرو ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين فانه يحتمل ان يكون الاصل فيهما ويلك فحذف
ولم يرسم فى القرآن الا ويكان ويكانه منفصلة فى الموضعين فعامة القراء ابتدوا الرسم والكسائى وقف على وى وابو عمرو على ويك
وهذا كله فى وقف الاختبار دون الاختيار كنظائر تقدمت الخامس ان ويكان كلها كلمة منفصلة بسيطة ومعناها
الم تر وقد نقل ذلك عن ابن عباس ونقل الكسائى والفراء انهما بمعنى الم تر الى صنع الله قال الفراء هى كلمة لقريش وذكر
انه خبره بمن سمع اعرابية تقول لزوجها ابن انبك قالت ويك انه وراء البيت يعنى اما ترينه وراء البيت
وحكى ابن قتيبة انها بمعنى رحمك الله فى لغة حمير انتهى كلام شهاب الدين قوله وقال الكسائى قال ابو حيان فى لا ينشف وزعم
الكسائى ان ويك محذوفة من ويلك فالكاف على قوله تعليل وى وحدها عطف على قوله فعال
ابو الحسن يعنى وقال الخليل فى ويكان وى وحدها اسم فعل للتعجب كما قال سعيد بن زيد وى كان لم ينشب البيت وفى الاوراق
واما قوله وى كأن الله يبسط فعند ابى الحسن اى اعجب لان الله يبسط وعند الخليل وسيبويه ان وى وحدها والكاف للتشبيه انتهى
قوله والمعنى اعجب لان الله قال الرضى فحذف حرف الجر مع ان كما هو القياس انتهى قوله كما قال كانى البيت من البسيط
لعمرو بن ابى ربيعة قال السيوطى اخرج فى الاغانى عن عوانة بن الحكم ان الوليد بن يزيد بن عبد الملك قال لاصحابه ذات
ليلة اى بيت قالته العرب اغزل فقال بعضهم قول جميل • عفرت الهوى منى اذا ما لقيتها ويحيى اذا فارقتها فيعود •
وقال آخر قول عمرو بن ابى ربيعة كانى حين امسى لا اكلمنى • ذو بغية يبتغى ما ليس موجودا • فقال الوليد حسبك والله بهذا
وقبل هذا البيت وهو اول القصيدة امسى ابسماء هذا القلب معمودا • اذا اقول صحا من غيه فيعودا • اجرى على موعد منها
فتخلفنى فلا انا ولا نوفى المواعيدا • وقال فى موضع آخر من الاغانى هذه القصيدة للوليد بن الحكم ومن الناس من ينسبها
الى عمرو بن ابى ربيعة انتهى ووجهه حمل كان فى البيت على التحقيق دون التشبيه ان الشاعر لما رأى نفسه بمتيم موصوف
بما ذكر وانما عرضه ان الخبر بانه فى حال امسه غير مكلم لها متيم يشتهى امرا غير موجود وهو كلامها كذا قال الدماميني والضمير
فى لها وكلامها عائد الى اسماء التى مرت فى اول القصيدة وقد ذكر المصنف فى فصل كان من باب الكاف يجى كان
للتحقيق واورد مثالا له قوله • كان الارض ليس بها هشام • وعناه الى الكوفيين والزجاجى قال حرف الالف
والمراد به هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فانما الذى يراد به الهمزة فقد مر فى صدر الكتاب ان
حتى يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لم لم يمكن ان يلفظ به فى اول
اسمه كما فعل با خوانه يا فرقبل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قبل فى الابتداء
بالغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف حفاء لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان
كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسايط ثم اعترض على نفسه بقول ابى النجم اجللت من عند زياد كالخرف
• بخط رجلاى بخط مختلف • بكتبان فى الطريق لام الف • واجاب بانه لعله لغا ومن افواه العامة لانه الخط البين
يتلقى بالفصاحة ش قوله الحرف الهاوى قال سيبويه فى باب عدد حروف العربية ومنها الهاوى وهو حرف

مطلب حرف الالف

فلا يخرجونها عن هذه الضابطة وهي كون الاسامي مصدرة لمسمياتها ثم ان ما نقله الجعبري عن المبرد يخالف لما نقله الجاربردي
عنه والملازمة غير ظاهرة فيما نقله الجعبري بين كون الحروف ثمانية وعشرين وجعل الالف همزة وبين ان من جعلها
ثمانية وعشرين لم يعتبر الالف الا اصلا او دراجا له تحت مدلول اسم الالف وقال ابن فلاح في المغني والحروف عند
الجمهور تسعة وعشرون حرفا وذهب المبرد الى انها ثمانية وعشرون واسقط الهمزة لانه لا صورة لها اذ تصور بحروف
المد واللين والحروف يستدل عليها بصورها انتهى بعبارته وهذا موافق للجاربردي وهو الاظهر قوله وابن جني يرى
ان هذا الحرف اسم لا يريدان حروف المعجم عند ابن جني تسعة وعشرون كما ذهب اليه سيبويه ولكنه تصرف في هذا
الحكم واستخرج منه بديعا كما هو ديدنه في تخريجات عقليته مع العلوم النقلية وكذا دأب شيخه ابي علي الفارسي على ما افصح
عنه ابو حيان في شرح التسهيل فقال ان الحرف الهادي الذي في وسط كلمة قال كما يطلق عليه الالف يطلق عليه
لا على انه اسم له واختاره الرضي حيث قال اسماء حروف التهجي كالكناية بحروف النهي ومن ثمة كانت اوايلها لتلك الحروف
المكنية الا لفظ لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالف الكنة توصلوا اليها باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف
الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اول الهمزة فينبغي ان تقول لاو لا تقول لام الف واما قوله
كتبان في الطرق لام الف فمقصوده اللام الهمزة لا صورة لا انتهى كلامه وقد عده الفاضل الشريف في حاشية الكلف
وقد اشرنا اليه حيث قلنا انه كثيرا ما يخرج التعليلات على وجوه عقلية وتصرفات ذهنية وقال الجاربردي قال في شرح
الهادي وعد لام الف حرفا مستقلا عامي لا وجه له وقد عدها الحريري في رسالة الرقطاحيف قال الخلاف سيدنا نخب
وقال اذا فاضلته علاب وقد جاء في مواضع هكذا وهذا ولا وجه له انتهى كلام الجاربردي قلت في قوله وعد لام الف
حرفا مستقلا عامي المطرزي فانه قال في اوايل شرح مقامات الحريري واما كلمة لا فعدها حرفا واحدا عامي واما المنذوة
من الحروف فتعدد واحدا نظرا الى الصورة ولهذا سمى الخليل نحو متدورة ثنايا انتهى ثم وجه الدلالة في قول الحريري
انه التزم في هذه الرسالة ان يعد حرفا غير منقوطة ثم بالى بحرف منقوطة الى اخر الرسالة ففي قوله اخلاف الهمزة بغير
نقط والخا منقوطة ثم الالف بغير نقط والفاف منقوطة على مذهب ابن جني وكذا قوله غلاب العين منقوطة والالف
غير منقوطة والباء منقوطة ولو عد اللام حرفا والالف حرفا اخر اجتمع حرفان غير منقوطين وهو خلاف المراد قوله الى اللفظ بلام
التعريف اللفظ مصدر بمعنى التلفظ والباء في قوله بلام التعريف متعلق به والباء في قوله بالف متعلق بتوصل قوله لبقاء ما
قال الدماميني الذي توصل به الى النطق بلام التعريف هي الهمزة لا الالف الهوائي والذي توصل بالام الى النطق به الالف
الهوائي لا الهمزة فلا تقارض انتهى وجوابه ان هذا مبني على قولهم ان الالف والهمزة من واو واحد اذا تحركت سميت همزة
واذا سكنت سميت الفا فتحقق التقارض قوله وان قول المعلمين دفع لما يرد على قول ابن جني ان اسم الالف لا وانه الحرف الذي
يذكر قبل الباء بنا لو كان كذا لقالوا المعلمون حين جاؤا اليها لما قالوا اتاتا وايا ومحصل الجواب تخطئة المعلمين والاستدلال
بصنيع اللام والالف ليس خطأ المحل الذي ذكره لان الذي مرادهم ذكره لام مفردة والف مراد بها الهمزة ولام الف حرف
مركب من اللام والالف الهوائي ولم يمض ذكر هذا ثم يريد ان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى قوله
ثم اعترض على نفسه بقوله الى النجم اقبلت الخ حاصل الاعتراض ان ابن جني لما حكم بان قول المعلمين لام الف خطاء
ورد عليه ان يقال كيف تحكم بخطئة هذا القول مع انه مسموع ممن يستشهد بكلامه الموثوق بعربيته مثل ابي النجم وهذه
الارجوزة ثلثة اشطار من مشطور الرجز لم تطلع على غير هذه الثلثة قوله اقبلت على صيغة المتكلم الواحد من محمد
زياد منعلق به وزياد علم شخص قوله كالحرف منصوب المحل على المصدر اي اقبالا مثل اقبال الحرف قال الجوهري
والحرف بالتحريك ف والعقل من الكبر وحرف الرجل بالكسر فهو حرف قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد
كالحرف الخ انتهى وقوله تخطر رجلاي فعل مع فاعله والجملة في محل النصب حال من فاعل اقبلت وقوله كتبان
يحتمل الحالية من فاعل تخطر وهو رجلاي ويحتمل الاستئناف جيء به لبيان الخط المختلف ثم ان قوله كتبان لا يصح من
الثلاثي وهو اثار رباعي من التفعيل او خماسي من التفعل حذف احد التائين وقد روي بهما كما صححه السيرافي في شرح كتاب

اتسع لهوا الصوت مخرجها اشد من اتساع مخرج الباء والواو لانك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الف لسانك
قبل الحنك وهي الالف وهذه الثلثة اخفى الحروف لاتساع مخرجها واخفاهن واوسعهن مخرجا الالف ثم الياء
ثم الواو وانتهى بعبارته قوله الممتنع الابتداء بها اي بالحرف الهادي لكونه لا يقبل الحركة والابتداء بالساكن
بعد ممتنعا في اصطلاحهم وان لم يمتنع حقيقة قال سعد الملة في شرح المقاصد كل سليم الحس يجد من نفسه امكان الابتداء
بالساكن وان كان مرفوضا في لغة العرب وعدم قدرة البعض بالابتداء بالساكن لا يدل على امتناعه انتهى وقال
صاحب المواقف المقصد الثالث في انه هل يمكن الابتداء بالساكن قد منعه قوم للنجرة به وجوزه آخرون لانه ربما
يخص بلغة كالعربية وقال الشريف في شرحه ليس في لغة العرب الابتداء بالساكن لا لانه ممتنع في نفسه بل
لان لغتهم موضوعة على غاية من الاحكام والرصانة وفي الابتداء بالساكن نوع لكنة وتلثغة قوله لا يقبل
الحركة ليس المراد بالحركة والسكون هنا ما هو من خواص الاجسام بل الحركة عبارة عن كيفية حاصلة في الحروف من اماله
مخرجها الى مخرج احدى المدات وهي الالف والواو واليا ان كن بين اللينين حركة ما قبلها من جنسها كذا في شرح المقاصد
قوله فاما الذي يراد به اي الالف الذي يراد به الهمزة فقد مر والمفهوم من كلام هذا ان الالف فيما ليها معا
الالتة مبنيان لتسميتها باطلاق الالف على احدهما وتسميته الاخر بالهمزة وكذا الظاهر من عبارة الصحاح حيث قال
الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة قال الجاربردي بعد ما نقل هذا الكلام من
الصحاح ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم وشيد الاسلام باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون
ولا نلتفتن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفايا فما خلتك بالجلايا انتهى قوله ولهذا المعنى يعني اذ كان الالف
ثلثا للهمزة والهادي اسما لها يتجدان حينئذ فلا يرتقي عدد الحروف الى تسعة وعشرين وقال صاحب الكشف
في اول سورة البقرة من شرح الكشاف والفقهاء والصوفية نضر الله ارواحهم وقدس اسرارهم الى انها ثمانية
وعشرون وعد الالف والهمزة حرفا واحدا اذا تحركت سميت همزة واذا سكنت سميت الفا والى هذا المذهب
اشار الفاضي حيث قال اورد في هذه الفواتح اربعة عشر اسما هي نصف اسامي حروف المعجم ان لم تعد الالف
فيها حرفا برأسها في تسع وعشرين سورة بعددها اذا عد فيها الالف انتهى قوله في تسع متعلق بورد قوله بعددها
اي بعدد حروف المعجم اذا عد الالف فيها اي في حروف المعجم قال البعض المحشين وذلك اما بان يدرج الالف مع
الهمزة تحت مدلول اسم الالف او بان لا يعتبر اصلا بناء على كونها منقلبة غالبا من الواو واليا واذا لم يعتبر
الالف اصلا او ادرجت تحت مدلول الالف مع الهمزة فالاسامي تكون ثمانية وعشرين كما ذهبوا اليه هذا
والمشهور عند الجمهور انها تسعة وعشرون قال سيبويه به هذا باب عدد حروف العربية ثم قال هذا باب الادغام

فاصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا الهمزة والالف والهاء والحاء والعين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين
والصاد والضاد واللام والراء والنون والطاء والظاء انتهى وبهذا على ترتيب مخارجها كما قال
الجاربردي وقال ايضا وجمع بعضهم الحروف التسعة والعشرين في بيت وهو قوله غيث خصب طوق غرطله تاج ذكر ضد
مغش احسن وقال المطرزي في المغرب هي في الاصل تسعة وعشرون حرفا وترتيبها الهمزة والالف والهاء والعين
الى اليا وقال الجاربردي الاصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين
ويترك الهمزة ويقول الهمزة لا صورة لها وانما كتب نارة واوا ونارة ياء ونارة الفا فلا عدها مع الحروف التي اشكالها
محفوظة جارية على الالسن موجودة في اللفظ يستدل عليها بالعلامات انتهى وقال الجعبري في شرح الشاطبية والحروف
العربية تسعة وعشرون حرفا باتفاق اهل المصرين الا المبرد فانه جعل الالف همزة ومجنحا بان كل حرف موجود في اول
اسمه والالف اوله همزة قلت يلزم على هذا ان يكون الهمزة هاء ودليل بعدهما ابدال احدهما من الاخر والشيء لا يبدل
من نفسه انتهى قوله يلزم على هذا مدفوع بان الهمزة اسم مستحدث كما نص عليه ابن جني والكلام في الاسماء الاصلية فلا يضر

الابتداء بالساكن

حروف العربية

فلا يضر خروجها عن هذه الضابطة وهي كون الاسامي مصدرة لمسمياتها ثم ان ما نقله الجعبري عن المبرد يخالف لما نقله الجاربردي
عنه والملازمة غير ظاهرة فيما نقله الجعبري بين كون الحروف ثمانية وعشرين وجعل الالف همزة وبين ان من جعلها
ثمانية وعشرين لم يعتبر الالف اصلا او دراجا له تحت مدلول اسم الالف وقال ابن فلاح في المغني والحروف عند
الجمهور تسعة وعشرون حرفا وذهب المبرد الى انها ثمانية وعشرون واسقط الهمزة لانه لا صورة لها اذ تصور بحروف
المد واللين والحروف يستدل عليها بصورها انتهى بعبارته وهذا موافق للجاربردي وهو الاظهر قوله وابن جني يرى
ان هذا الحرف اسم لا يريدان حروف المعجم عند ابن جني تسعة وعشرون كما ذهب اليه سيبويه ولكنه تصرف في هذا
الحكم واستخرج منه بديعا كما هو ديدنه في تخريجات عقليته مع العلوم النقلية وكذا دأب شيخه ابي علي الفارسي على ما افصح
عنه ابو حيان في شرح التسهيل فقال ان الحرف الهادي الذي في وسط كلمة قال كما يطلق عليه الالف يطلق عليه
لا على انه اسم له واختاره الرضي حيث قال اسماء حروف التهجي كالكناية بحروف النهي ومن ثمة كانت اوايلها لتلك الحروف
المكنية الا لفظ لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالف الكنة توصلوا اليها باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف
الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اول الهمزة فينبغي ان تقول لاو لا تقول لام الف واما قوله
كتبان في الطرق لام الف فمقصوده اللام الهمزة لا صورة لا انتهى كلامه وقد عده الفاضل الشريف في حاشية الكلف
وقد اشرنا اليه حيث قلنا انه كثيرا ما يخرج التعليلات على وجوه عقلية وتصرفات ذهنية وقال الجاربردي قال في شرح
الهادي وعد لام الف حرفا مستقلا عامي لا وجه له وقد عدها الحريري في رسالة الرقطاحيف قال الخلاف سيدنا نخب
وقال اذا فاضلته علاب وقد جاء في مواضع هكذا وهذا ولا وجه له انتهى كلام الجاربردي قلت في قوله وعد لام الف
حرفا مستقلا عامي المطرزي فانه قال في اوايل شرح مقامات الحريري واما كلمة لا فعدها حرفا واحدا عامي واما المنذوة
من الحروف فتعدد واحدا نظرا الى الصورة ولهذا سمى الخليل نحو متدورة ثنايا انتهى ثم وجه الدلالة في قول الحريري
انه التزم في هذه الرسالة ان يعد حرفا غير منقوطة ثم بالى بحرف منقوطة الى اخر الرسالة ففي قوله اخلاف الهمزة بغير
نقط والخا منقوطة ثم الالف بغير نقط والفاف منقوطة على مذهب ابن جني وكذا قوله غلاب العين منقوطة والالف
غير منقوطة والباء منقوطة ولو عد اللام حرفا والالف حرفا اخر اجتمع حرفان غير منقوطين وهو خلاف المراد قوله الى اللفظ بلام
التعريف اللفظ مصدر بمعنى التلفظ والباء في قوله بلام التعريف متعلق به والباء في قوله بالف متعلق بتوصل قوله لبقاء ما
قال الدماميني الذي توصل به الى النطق بلام التعريف هي الهمزة لا الالف الهوائي والذي توصل بالام الى النطق به الالف
الهوائي لا الهمزة فلا تقارض انتهى وجوابه ان هذا مبني على قولهم ان الالف والهمزة من واو واحد اذا تحركت سميت همزة
واذا سكنت سميت الفا فتحقق التقارض قوله وان قول المعلمين دفع لما يرد على قول ابن جني ان اسم الالف لا وانه الحرف الذي
يذكر قبل الباء بنا لو كان كذا لقالوا المعلمون حين جاؤا اليها لما قالوا اتاتا وايا ومحصل الجواب تخطئة المعلمين والاستدلال
بصنيع اللام والالف ليس خطأ المحل الذي ذكره لان الذي مرادهم ذكره لام مفردة والف مراد بها الهمزة ولام الف حرف
مركب من اللام والالف الهوائي ولم يمض ذكر هذا ثم يريد ان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى قوله
ثم اعترض على نفسه بقوله الى النجم اقبلت الخ حاصل الاعتراض ان ابن جني لما حكم بان قول المعلمين لام الف خطاء
ورد عليه ان يقال كيف تحكم بخطئة هذا القول مع انه مسموع ممن يستشهد بكلامه الموثوق بعربيته مثل ابي النجم وهذه
الارجوزة ثلثة اشطار من مشطور الرجز لم تطلع على غير هذه الثلثة قوله اقبلت على صيغة المتكلم الواحد من محمد
زياد متعلق به وزياد علم شخص قوله كالحرف منصوب المحل على المصدر اي اقبالا مثل اقبال الحرف قال الجوهري
والحرف بالتحريك ف والعقل من الكبر وحرف الرجل بالكسر فهو حرف قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد
كالحرف الخ انتهى وقوله تخطر رجلاي فعل مع فاعله والجملة في محل النصب حال من فاعل اقبلت وقوله كتبان
يحتمل الحالية من فاعل تخطر وهو رجلاي ويحتمل الاستئناف جيء به لبيان الخط المختلف ثم ان قوله كتبان لا يصح من
الثلاثي وهو اثار رباعي من التفعيل او خماسي من التفعل حذف احد التائين وقد روي بهما كما صححه السيرافي في شرح كتاب

سيبويه وانما لم يصح من الثلاثي لان اجزاء الرجز مستفعلن ثلث مرات وهذه فدخين مستفعلن فتفعل الى مفاعلن هكذا تكتب
با. مفاعلن. فقط طري. مفاعلن. فلا ملف. مفاعلن. واذا حمل على الثلاثي يكون تكتبان وزنه فاعلات وهي ليست
من اجزاء الرجز كما هو الظاهر عند اهل هذا الفن فقوله تكتبان اما بضم التاء وفتح الكاف وكسر الباء المشددة واما بفتح التاء وفتح
الكاف وفتح الباء المشددة واصله تكتبان بالنونين حذف احدهما كما في نارٍ تلظّى اصله تتلظى قوله واجاب بالعلة
فقاه من افواه العامة وهم المعلمون وغيرهم وهذا لا يضر بمنصب الفصاحة لان العربي الفصيح قد يتكلم بلغة لا تعد فصيحة كما حقق
السيوطي في اول النوع التاسع من المزهر وقال فيه ايضا وقد يلبح العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيدة
من الصواب انتهى وبهذا يتم الجواب ويندفع اعتراض الدماميني كما سياتي قريبا واما قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة
فسياتي الكلام عليه ثم ان هذا الاعتراض غير متجه من اول الامر فان مراد الشارح بقوله لام الف ليس التي جرت في لسان المعلمين
عند تعليم المتعلمين بل اراد حرفين احدهما معوجة والاخرى مستقيمة فكانه قال رجلاي من الضعف تكتبان في الطريق لا تمالك
والتقافا فاضطر الشاعر الى حذف حرف العطف وحذف همزة القطع ونقل حركتها كهمزة الوصل وجعل اللام والالف
مركبا مزجيا لكل ذلك للضرورة والمعنى تؤثران وتبدعان في الطريق علامتين شبيهتين باللام والالف وعلى
الرواية الاخرى منصوبان كصورتي اللام والالف عند المشي اي تشبهان بهما وكثيرا ما يعبرون عن المعوج باللام وعن
المستقيم بالالف بدل على ارادة هذا المعنى قول سيبويه في باب تسمية الحروف والكلم من الكتاب واعلم ان الخليل كان
يقول اذا تهجيت فالحروف حالها كحالها في المعجم تقول لام الف وفاء لام قال تكتبان في الطريق لام الف انتهى كلامه
انظر في كلامه في ايراده قول الشاعر انه لم يرد به ما جرى في لسان المعلمين يدل عليه ذكره مع فاء لام بل اراد هجاء
ما خطه رجلاه من الخطين الشبيهين باللام والالف وفاء ونون الهجاء كما سيجيء ان يكون على السكون لكن اذا وقع بعدها
همزة تنقل حركتها الى الحرف الاول وتحذف فيقال نون الف وجيم لف وقال ابو علي في شرح الجمل فدل قوله لام الف
ان حكم حروف الهجاء الوقف الا ترى انه لو كانا اصله الحركة لم يجز اذا خففت الهمزة ان تحذفها اذا خففتها وما قبلها متحرك
لو خففت مثل ذهب ابوك ولو كان ساكنا لحذف الهمزة والقيت حركتها عليه تقول في اضرب اباك انتهى وقال
السيرافي في شرح الكتاب وان كان شيء من هذه الحروف بعد همزة جاز ان تلقى حركة الهمزة عليه وتحذف الهمزة كما كتب
في هجاء عامر عين الف سيم راء ويجوز ان يقول عين الف سيم را فتحذف الهمزة وتحرك النون من عين قال الراجز
اقبلت من عند زياد كالخرف . تخط رجلاي بخط مختلف . تكتبان في الطريق لام الف . ويروى تكتبان فالقى
حركة الهمزة من الف على الميم من لام وحذف الهمزة فمن روى تكتبان اراد مؤنثان في الطريق لام الف
ومن روى تكتبان اراد تكتبان اي تقيدان سما كلام الف انتهى كلام السيرافي تامل سوق هذا الكلام واتضح وقول الراجز
فانه يشهد لما قلنا ان المراد بيان نهجي الحروف العربية فلا يناسب حمله على ما دار في السنة المعلمين ثم ان قول السيرافي
فمن روى تكتبان اراد مؤنثان يميل الى جانب المعنى ولا يساعد كتب اللغة وعلى هذا يكون لام الف مفعولا صريحا لا له لانه
يتعدى بنفسه واما قوله ومن روى تكتبان اراد تكتبان فهو بيان كون الكلمة من التفعل وعلى هذا لا يصير متعديا بنفسه قال الجوهري
تكتب الخليل اي تخبث وفي الغريبين تكتب اي تخرم وجمع عليه نيابه وفي النهاية وفي حديث المغيرة وقد تكتب بزف في قوله اي
تخرم وجمع عليه نيابه وعلى هذا فيصير قوله لام الف منصوبا لمحل على الحال من رجلاي والمعنى متجمعان في الطريق متشبهتين
بلام الف كقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي ظهرت مشبهة بالقمر ومالت
مشبهة بخوط بان وتضوعت مشبهة بالعنبر ورنت مشبهة بالغزال والى هذا المعنى اشار بقوله اي نصيران هما كلام الف
ثم ان محمد بن مكرم قال في لسان العرب ورايت في بعض النسخ يعني نسخ الصحاح تكتبان بكسر التاء وهي لغة بهراء بكسرون
التاء فيقولون تعلمون ثم اتبع الكاف كسرة التاء انتهى وبهراء قبيلة وقد تقصر ومنه قولهم غلبتهم بهراء قال الحريري واما قبيلة
بهراء فيكسرون حروف المضارعة فيقولون انت تعلم قوله نلقاه من افواه العامة قال الدماميني نسبة العربي الفصيح
المعتد بلفظه المحتج بقوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة امر بعيد لا يلتفت اليه انتهى وقد سبق جواب هذا

هاهنا فقال ان العربي الفصيح قد يتكلم بكلام لا يعد فصيحا ثم قال الدماميني واما قوله لان الخط لا تعلق له بالفصاحة فقط
لان ما وقع منه لفظ لاحظ ولعل مراد ابي النجم بكتبان لاما والفا وليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب يقصد به
لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك للضرورة ووقف على المنصوب بدون
الف مثل قوله جعل اليقين على الدف ابر ومراده انه نارة يمشي مستقيما فيخط رجلاه خط شبيهتها باللام ونارة
يمشي معوجا فيخط رجلاه خط شبيهتها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه انتهى وهذا مأخوذ
من قول الرضي واما قوله يكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا انتهى وفي ذكر الهمزة دون
الالف اشارة الى ان الشاعر لم يرد به ما دار في لسان المعلمين يعني ان ابا النجم اراد بقوله لام الف هذه الصورة
مثلا آ منفرقة لا صورة لا متصلة قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة قال الشمني هذا اشارة الى جواب
سؤال يرد على قوله لعلة نلقاه من افواه العامة وذلك السؤال هو كيف تنفي العربي الفصيح الالفاظ من العامة
وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربي الفصيح جاز ان لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة به لان الخط
لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان اول من خط بالعربي على الصحيح مرار
بن مرة من اهل الانبار قال الاصمعي ذكروا ان قريشا قيل لهم من اين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل
الحيرة فقالوا من الانبار وروى الكلبي والهيثم بن عدي ان الذي نقل هذه الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن امية بن
عبد شمس بن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابي سفيان بن حرب ممن
اخذ ابوك هذه الكتابة فقال من سلم بن سدرة وقال سالت سلم ممن اخذت هذه الكتابة فقال من واضعها مرار
بن مرة فحدوث هذه الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسرة مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قوله
في الشرح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لاحظ ولعل مراد ابي النجم كتبان لاما والفا وليس مراده لام الف الذي
هو حرف مركب يقصد به لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة
ووقف على المنصوب بدون الف ومراده انه نارة يمشي مستقيما فيخط رجلاه خط شبيهتها باللام ونارة يمشي
معوجا فيخط رجلاه خط شبيهتها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه يعني من البعد والتكلف
الى هنا كلام الشمني قوله وكيف والعرب الخ لا حاجة الى هذا لان عدم تعلق الخط بالفصاحة امر بديهي لا تنهض
لمكة يقتدر بها المتكلم على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مع انتقاض قوله وليس عندهم الخط الخ بما سياتي من قدم الخط
واتصاله باسمعيل ابن ابراهيم عليهما السلام وهو ابو العرب قوله مرار بن مرة هكذا وقع في النسخ وهو تصحيف والتصحيح مرار
على وزن عمار فرقل الجوهري ومرار اسم رجل قال العسقلاني ابن الصلاح ان اول من وضع خطنا هذا رجال من طي منهم مرار
بن مرة قال الشاعر بعلمت يا جاد وال مرار . وصوت انوا بي وليس بكاتب . وانما قال ال مرار لانه كان
قد سمى كل واحد من اولاده بكلمة من ابي جاد وهم ثمانية انتهى وما ذهب اليه من انه هو اول من خط بالعربي ليس متفقا عليه
قال السيوطي في المزهر كان ابن عباس يقول بين وضع الكتاب العربي اسمعيل عليه السلام وضعه على لفظه ومنطقه
واخرج الحاكم عن ابن عباس انه كان الخط موصولا حتى فرق بينه ولده يعني ان اسمعيل وصل جميع الكلمات ليس بين
الحروف فرق هكذا بسم الله الرحمن الرحيم ثم فرقه من بنيه همي وقيدر انتهى كلام السيوطي وقال ابو سعد الكازروني
في كتابه المستوفى بسمات العبني ان اول من خط من اولاد اسمعيل عليه السلام ادرين همي انتهى وقال السيوطي
اخرج احمد بن حنبل عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اول من خط بالعلم ادريس انتهى وقال في الاتقان عن ابي
عباس قال اول من وضع الكتاب العربي اسمعيل وضع الكتاب على لفظه ومنطقه انتهى وعلى هذا فلا وجه لقوله محدوث
هذه الكتابة قبل الاسلام بقليل قوله فسقط قوله يعني قول الدماميني في الشرح هذا ساقط لان ما صدر عنه يعني الشاعر لفظ لاحظ
ليت شعري كيف سقط اعتراض الدماميني مع متانته بما قدمه من ان هذه الالفاظ اي اسماء حروف التهجي متعلق بالخط والعربي
الفصيح جاز ان لا يكون عارفا بالخط وبالالفاظ المتعلقة بالخط قال وقد ذكر للالف تسعة معان احدها ان يكون لانكار ما قبله

والاغن الذى فى صوته غنة قليلة اصله فليكن قال ابن الحاجب فى الامالى وحذف النون يعنى فى البيت ضرورة لانها فى موضع
تحريك واتما يحسن حذفها اذا لم تكن كذلك كقولك لم يك زيد قائما واما مثل لم يكن الذين فانحذف فيه ضعيف ووجهه ان
الاصل السكون فحذفت لالتقاء ساكنين وان حركتها انما كانت بعد تحقيق حذفها فبقيت على ما كانت جايزا فيها واللام
فى فليك لام الامر سكنت لاتصال الفاء بها وهو فصيح وجعل خير يمك وتقديم الخبر فى مثل ذلك ليس بالقوى وان كان جايزا
من جهة ان الجملة تضمنت لام الامر وهى تقتضى لا فى النهى وما فى النفى وهمزة الاستفهام وحروف التخصيص وما شبه ذلك
فكانه القياس ان لا يجوز كما لم يجز فى بقية الابواب انتهى كلام ابن الحاجب اورده تكثيرا للفوايد قال الواحدى المصراعان
كالبيتان لذلك افرد كل واحد بحدة وهذا قول ابن جنى فى انفراد كل واحد منهما بمعنى وقال اصحاب المعانى مثل هذا قد يفعل
الشاعر فى النسيب غاصة ليدل به على ولهه وشغله عن تقديم خطابه وقيل بين المصراعين اتصال لطيف وهو انه لما خبر عن عظيم
فيريحه بين ان الذى اورثه ذلك هو الرشاء الذى شكله عليه شبه الغزلان فى غدائه انتهى قوله لعبت الخ وروى غادرت
يقول غيرت السنهول اى الخمر هشيمه ذلك الرشاء الاغن فتمايل كثيبة السكران وزادت فى حسنه حتى تركته كانه مصنوع لولا
انه ذو روح ويروى جرحت اى جروت من شبه الناعس حتى شبه الصنم والرواية الصحيحة غادرت صنما قوله ماباله نضرجت
الى احمرت جعلا لقول فؤادى هو المجروح ينظر اليه فابال وجناته نضرجت بالدم اى انصبغت قوله ورمى الخ يقول اى الاغن
رمانى بلحظة ولم يرمنى بيده وكان ينبغى ان يقول ورمت يداه ولكنه على لغة من يقول فاتانى اخواك والمعنى ان سهام
لحظها تعذب والسهام المعروفة تقتل فيريح قوله قرب المزار الخ اراد ان المزار على الحقيقة لا يلتقى بالعذوب لانا لاجسام واراد ان يعدد
ما يقلبى اليه وبروح اى ينذكر فيتصور فى قلبى فكانما قد لقيه وروى يعيد والخيال فتلتقى وبروح قوله الخامس الالف
الكافة قال ابن عصفور فى شرح الجمل لم تثبت فى الالف ان تكون كافة وقد ذهبت فيها ان تكون زايدة للاشباع فى رواية من
روى بينا نعانقه الكماة وروغه بحذف نعانقه وليس فى رواية من روى نعانقه بالرفع دليل على ان الالف كافة لاحتمال
ان تكون زائدة للاشباع ونعانقه مبتدا وخبره محذوف كانه قال بينا نعانقه الكماة وروغه وافعان والجملة فى موضع خفض
بالاضافة انتهى قوله كقوله فبينا نسوس والاولى ان يقول كقولها لانه لحرفة نبت السمان وقد سبق اعتذاره فى تاء الكافة وغيرها
من المواضع قوله فبينا نسوس تقدم الكلام على البيت وقافيته فى ما من حرف الميم مسرورا فلينصرف اليه قال ابن الاثير
فى النهاية اصل بينا بين فاشبعت الفتحة فصارت الفا فلفقيل بينا وبينما وبما طرفا زمان بمعنى المفاجاة ولبينما فان اتى الى
جملة من فعل وفاعل ومبتدا وخبر ويحتاجان الى جواب يتم به المعنى والافصح فى جوابهما ان يكون فيه اذا واذا تقول بينا
زيد جالس اذ دخل عليه عمرو واذا دخل عليه تقول لحرفة نبت السمان فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذ الحق فيهم سوقة
تنتصف انتهى وعلى قوله فاشبعت الفتحة فصارت الفا ينبغى ان لا تعد ايضا وقد اشار اليه المصنف بقوله وقيل
اشباع وبالجملة ففى هذا الالف امثة اوجه اشباع الحركة وكونها بقية من ما الكافة وكونها كافة بنفسها قال الرضى والمقصود
الى اضافة بين الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة وعليهما الكافة لانها تكف المقتضى عن الاقتضاء او شبعوا الفتحة
فتولدت الف ليكون دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه انتهى وهذا منقوض بالبيت الثانى فان بين فيه مضاف الى
المفرد ومع هذا قد شبعت فتحتها قوله ليس تنتصف على صيغة المتكلم المجهول من الانصاف وكذا انشده المصنف فى
بحث ما الكافة وقال الدماميني هناك وقد انشده المصنف ثانيا فى حرف الالف الاتى على غير ذلك تنتصف
مكانه ليس تنصف وهو مضارع تنصف اى خدم وعلى هذا الوجه انشده الجوهرى فى مادة نصف انتهى ثم انشده الجوهرى
كذا فى مادة سوف ايضا وكذا فى ديوان الحماسة لابى تمام تنتصف ولكن النسخ التى عندنا وهى قريبة من العشر كلها تنتصف
على تنتصف من الانصاف ههنا موافقة للسابق فى حرف الميم والله اعلم قوله وقبل الالف بعض الكافة قال الرضى
فى شرح التسهيل وما لحقه بينا الى المصدر مثلا بينا تعانقه الكماة وروغه رجح ابو على على ان بينا ليست محذوفة من بينما
كما قال بعضهم فان بينما لا تضاف وانما هى مكفوفة بما وانما على الجملتين وقد يحذف الخبر الذى للابتداء فى هذا الباب لدلالة
المعنى عليه انتهى ويمكن ان يجاب عنه بانه انما يحذف بعض حروفه ضعف تاثيره فدخل بين على المصدر واضيف اليه

لمن قال لغيف عمرانى ان يكون للمذكر كرايت الرجلا وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا ان الثالث ان يكون ضميرا للاثنين
نحو الزيدان قاما وقال المازنى هى حرف والضمير مستتر الرابع ان يكون علامة الاثنين كقولك يقيا عيناك عند التقاء
الساكنين على لغة من قال اكلونى البراغيث وقوله وقد سلما مبعد وحميم وعليه قول المتنبى ورماه ومارمتا يداه وفماه بنى سهم
يعذب والسهام تريح الخامس الالف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذ الحق فيهم سوقة
تنتصف وقيل الالف بعض الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذ الحق فيهم سوقة قليس
التى ترجم لها قوله الفيا عيناك عند القفا صدر بيت من قصيدة من الرجز قاله عمرو بن ملقط الطائى عجزه اولى فاولى لكما ذا واقية
وقيل من السريع على ما حققه ابن الحاجب فى الامالى ويحتمل ان يخرج منها مطلعها مهما لى الليلة مهما لية اراد يا ليلة
وقد تقدم هذا البيت فى حرف الباء والبيت الذى قبل هذا بايا وسن لونا تك ارماحنا كنت كمن يهوى الى الهاوية وانشد هو فى
القيا الخ حيث بنى الفعل مع اسناده الى الظاهر والقياس توجده واى وجدنا عيناك عند قفاك بصيغة المبهور باى مبنية
الى وارنه فليفى عينا وعند قفاه قوله اولى فاولى كلمة تهديد ووعيد قال الاصمعى معناه قاربه ما يهلكه وهو افعل من الولى وهو
القرب والدنو وكرر للتوكيد ولا محل لها من الاعراب لانها دعاء وقوله ذا واقية حال من الكاف فى عيناك اى حال كونك ذا واقية
ويجئ المصدر على فاعلة كالكاذبة بمعنى الكذب والجملة الدعائية معترضة بينهما كذا قال العينى فى شواهد الحاجبية اولى لكما الخ دعاء معترض بين الحال وهو ذا وبين صاحبها وهو الكاف فى عيناك والمعنى انه لكثرة النفقة الى ورانه عند
الهبوب وجدت عيناه عند قفاه قوله وقد سلما مبعد عجز بيت من الطويل تقدم قريبا قوله ورمى ومارمتا يداه الخ صابنى الخ
فى صابنى يعنى انه نظر اليه فاصاب فؤاده سهم مخالف لعادة السهام فانه معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة
وتلك مريحة باهلاكها المصاب بسرعة كذا قال الشنتمرى قال الواحدى فى شرح ديوان ابى الطيب وقال يمدح بها وردان
محمد الرومى قصيدة من الكامل والقافية متواترة مطلعها جلا كما فى فليك البريح اغذاء ذا ترك الاغن الشيح بعث بمثنية
الشمول وجرحت صنما من الاصنام لولا الروح ما بالله لاحظة فتشرجت وجنانه وفؤادى المجروح ورمى ومارمتا يداه وفماه بنى سهم
يعذب والسهام تريح قرب المزار ولا مزار وانما يعيد والخيال فتلتقى وتروح قوله جلا معناه اذا كانا زاحدى شدة فليكن كما
دل عليه تغطيها لما هو فيه وتم الكلام ثم استانف كلاما اخر فى المصراع الثانى فقال اغذاء ذا الرشاء الاغن الذى اهواه انتهى
لا وحشى يغذى بالشيح والاستفهام معناه الانكار الجلل من الاصداد والمراد هنا الامر العظيم والبريح الشدة والاغن الذى

ان تكون داخلة عليه وهو متعد الى اثنين او الى واحد فان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى واحد نحو عاطيت زيدا
الدرهم واذا ادخلت الباء فلت تعاطيت الدرهم انا وزيدا ان كان متعديا الى واحد صار غير متعد نحو ضارب زيد عمرا
واذا ادخلت الباء تقول تضارب زيد وعمرو وقد تدخل على المتعدي الى واحد فيبقى على حاله نحو لك ذلت نحو ذرت
موضع كذا ومنه • تجاوزت احراسا وهول معشره • ووجهه عندي ان لا يفيد التاء داخلة على فاعل بل هي اصل
بنفسها فكذلك تفاعل يكون من هذا القبيل الا ان ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه انتهى كلام ابن عصفور ويعني
بقوله بل هي اصل بنفسها انها بنيا الكلمة عليها ونطق بها اولا على تفاعل لا على ان الاصل كان فاعل ثم ادخلت
التاء قال استاذنا ابو جعفر بن الزبير لم يتعرض ابن السيد لذكر خفض في تفاعل ولا غيره ولا في النقد ولا في شرح الابيات
انما قال وقع في نسخ الكتاب تفاعله وهكذا قرأناه وهو غلط وقال في شرح الابيات ووقع في نسخ الجمل تفاعله
بالالف وهو خطأ والصواب تفعله وكذا وقع في شعر ابي دويب لان تفاعل لا يتعدى الى مفعول انما يقال
تفاعل الى فلان وقال في النقد مثل هذا ويمكن ان ينفصل عنه بما ذكره ابن عصفور الا ان ذلك غاية ان يكون على
الامكان فتمال الانفصال انتهى وقال ابن السيد في شرح الابيات من اثبته يقال تفاعله وتفعله بمعنى واحد متعديين
الى مفعول انتهى كلام الاستاذ ابي جعفر الى هنا كلام ابي حيان وراد بالنقد شرح ابن السيد لكتاب الجمل للزجاجي الذي
سماه اصلاح الخلل في شرح الجمل واراد بشرح الابيات شرح ابيات الجمل ايضا لابن السيد قوله في قوله بينا تعانقه
البيت لابي دويب الهذلي وسياتي ان شاء الله تعالى واخر الباب الرابع معزوا اليه قوله تعانقه بفتح المثناة الفوقية
في اوله مجرور على انه مضاف اليه لبين وهو مضاف الى ضمير الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى
نفسه اي ستر بالدرع والبيضة كذا في الصحاح والروع مصدر راع اي مال عن الشيء وحاد عنه وتاح له بمثناة
الفوقية اي قدر له وسلط عليه اجرى بهمزة الاخر فعيل من الجراة وهي الاقدام على الشيء والسلع بين مهملة
فلام ففاء فعين مهملة كجعفر الكسور والتعانق جمع كل من المتعانقين يده على عنق الاخر والفعل منه لازم كما
قال ابن السيد وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه او اعتنقه او تعانقا فالبيت حينئذ مشكل سواء
روي بجر التعانق او برفعه كذا قال الشارح هناك والاشكال في نصب الكماة على تقدير لزوم التعانق وسياتي
الكلام فيه قال الثاني ان يكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله • يا زيدا
لآمل نيل عز • وعيني بعده فاقة وهوان • وكقوله • يا عجبا لهذه الغلبقه • اهل ندخين العوباء الريقه • وقوله حملت
امرا عظيما فاضطلعت به • وقمت فيه يا ابن الله يا عمرا • التاسع ان تكون بدلا من نون ساكنة وهي انا نون التوكيد
او تنيوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا صغيرا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل هذا ان يكون من باب
يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرايت زيدا في الغد غير بمعجمة ثم قوله بالمنادى المستغاث وهو المدعو على جهة الاستغاثة
ويكون اللام الداخلة عليه مفتوحة دائما المستغاث لاجله ويقال له المستغاث منه ومن اجله فاللام الداخلة عليه
مكسورة كما تقدم تحقيق ذلك في فصل اللام المفردة قوله كقوله يا زيدا وروى مثله الا لغات الثلثة على ترتيب اللف
والنشر فقوله يا زيدا مثال للمنادى المستغاث يدل على انه مستغاث لام الاستغاثة في لآمل والباء من بحر الخفيف
ولم اقف على قائله والآمل اسم فاعل من امل يامل بمعنى الراجي في الآمل بكسر الميم لانه المستغاث من اجله اي المستغاث
له وحذف اللام من المستغاث وهو بزيد لاجل الف الاستغاثة في اخره البيت شاهد له ايضا ونيل مضاف الى عز
وعني عطف على عز وبعد ظرف لآمل ونيل بمعنى وصول منصوب على انه مفعول آمل وآمل صفة موصوف محذوف
اي لشخص آمل وصول عز وعني بعده فاقة والفاقة الفقر والهوان الذل والصغار قوله وقوله يا عجبا لهذه الغلبقه
بيت من مشطور الرجز قاله ابن قيان الراجز كذا قال في لسان العرب وسياتي وبعده اهل تعلمن العوباء الريقه
والبيتان مذكوران في الصحاح قال والعوباء واسمه عوف بن قشير وتميم يعالج بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها
عوب ثم انشد البيتين ثم قال وقد تسكن الواو ومنها استغاثا للحركة على الواو فان سكنتها ذكرت وصرفت والبناء

وضع البيت على ما سبق هناك بينا نحن نديبر امر الناس بما نريد وطاعتنا واجبة تقلب الامر وضدا سوداي رعينه ليس ان
نحن نصف اي نعطي العدل والنصفة وفي ليس ضمير الشان قوله ويؤيد انها فدا ضيفت الى المفرد اي يؤيد الوجه الاخير
وهو كون الالف عاصلا من شباع فتحة بين واضافة هي الى الجملة التي بعدها اضافة بين الى المفرد مع وجود الالف وتخفف
بهذا ان الالف ليست كافة ولا محذوفة من ماء الكافة لانا بس ان نذكر احوال بين مستوفاة حاولنا ان تقدم بعض احكامها في هذا
الموضع قال في التسهيل ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية والاضافة الى جملة وقد يضاف بينا الى المصدر انتهى قال
ابو حيان وهذا الجملة تارة تكون اسمية وتارة فعلية وذلك قليل تقول بينما انصفني ظلمني وزعم بعض النحويين ان بين
انما تضاف الى الجملة الابتدائية وحمل قوله • فبينا نسوس الناس والامر امرنا • على تقدير نحن نسوس واختلف النحويون في الجملة
التي تقع بعد بينا وبينما على ثلثة مذاهب احدها انها في موضع خفض بالاضافة وهما مضافان اليها نفسها دون حذف
مضاف له لكثرة وجود ذلك وذهب ابن جني وشيخه ابو علي الى انها على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان
المضاف الى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان الثاني ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب
الثالث انها كافة بدليل عدم الخفض بعدها والف بينا ان وبينها الجملة فالالف اشباع والجملة في موضع خفض بالاضافة
لا كافة ولا للتانيث فوزنها فعلى خلافا لزاعمي ذلك كون الالف كافة لم يثبت كونها اشباعا في رواية بينا نعانقه
الكماة ورمحه ولان كون الالف للتانيث فاسد لان الظروف كلها مذكرة الا ما شذ وهو قدام وورا والقول بذلك
يؤدي الى الدخول في الشاذ من غير داعية وهذا المذهب مرجوح وردوا على ابن جني بامرين احدهما ان العرب لا تحذف
المضاف وتقيم المضاف اليه مقامه الا في المفردات والاخر انها اي العرب لم تضفها بمفرد وحتى يكون ذلك المفرد مصدرا
ولم تضفها بزمان وقول ابن جني ان الظرف من الزمان شبيه المصدر ليس بموضع اضافة بينا اليه لانه ليس فيه دلالة على
الفعل المقتضى للجواب كما ان في المصدر دلالة عليه فان قلت انما يضاف بين الى شيئين فصاعدا فلذلك لزم ان
يقدر بينا اوقات زيد قايم فالجواب انها قد تضاف الى الواحد المتجزء فكذلك الى الجملة فبينا زيد قايم في المعنى بمنزلة
بينا قيام زيد وبينا يضاف الى المصدر لانه يتجزى فكذلك الى الجملة قوله وقد يضاف بينا الى مصدر قال ابو حيان لم يخصص
بينا ودون بينما يدل على ان حكمهما في ذلك مختلف فانما جعلها بعضهم من قبيل ما لا يليه الا الجملة وهو ظاهر كلام ابن مالك
وذهب بعضهم الى انهما من قبيل ما يليه الجملة تارة والمفرد اخرى فاجازوا بينما قيام زيد قام عمرو والصحيح انه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يجوز
قياس بينما وتخصيصه جوازا اضافة بينا الى المصدر على انه لا يجوز اضافة الى الجنس والسبب في ان بينا لا يليها الا الجملة
او المفرد بشرط المصدرية انها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها الا ما يعطي معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات
ومثال اضافة بينا الى المصدر قوله • بينا نعانقه الكماة ورمحه • بزنا يتيح له كمي سلفع قال ابن مالك ويروى تعتنقه بالرفع
على الابتداء والخبر محذوف انتهى كلام ابي حيان وقال ابن عصفور في شرح الجمل فان وقع بعد بينا المصدر لم يجز فيما زعم
الاصمعي غير الخفض نحو بينا نعانقه زعم يعني الاصمعي ان ابن طرفة الهذلي انشده نعانقه بالخفض قال وكان من افصح الناس
واذا ثبت رواية الرفع كان نعانقه مبتداء وخبره محذوف كانه قال بينا نحن نعانقه الكماة ورمحه وافعان منه وليس
في رواية الرفع دليل على ان الالف كافة لاحتمال ان تكون زائدة للاشباع ونعانقه مبتداء وخبره محذوف والجملة في محل
الخفض بالاضافة كما تقدم انتهى كلام ابن عصفور وقال الحريري في درة الغواص وهذا البيت ينشد برفع نعانقه وجره فمن جره
جعل الف بينا لطخة الاشباع الفتحة كالالف في قول الشاعر فانت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح
لان الاصل فيها بين وجره نعانقه على الاضافة ومن رفع رفعه على الابتداء وجعل الالف زائدة الحقت بين ليوقع
بعدها الجملة كما زيدت ما في بينما لهذه العلة وذكر ابو محمد بن قتيبة قال سالت الرياشي عن هذه المسئلة فقال اذا وليت
لفظة بينا الاسم العلم رفعت فقلت بينا زيد قائم جاء عمرو وان وليها المصدر فالاجود الجر كهذه المسئلة انتهى كلام الحريري
وقال ابو حيان قال ابن عصفور وزعم ان ابن السيد ان رواية الخفض غير جائزة لان نعانقها مصدر تعانق قال نعانقل
لاستعدي وهذا الذي ذهب اليه ابن السيد باطل بل في ذلك تفصيل وهو ان الف الداخلة على فاعل لا يخلو ان يكون

فيها للالحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها انتهى وهذا مثال للمنجب والفليقة الداهية قال في القاموس الفلق بالكسر كالفليق الداهية والفليق والفليقة ثم قال وكسفينة الفليقة من الشعر انتهى قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابي اصابته الغوباء فقيل له اجعل عليها شيئا تربعك وتعهدها بذلك فانها تذهب فنجب من ذلك ويروى بل تغلبن الثوباء الريقة قال الامام المرزوقي في شرح الحماسي • ويا عجبا من حب من هو قاتلي • قوله يا عجبا يجوز ان يكون الالف بدلا من ياء الاضافة ويجوز ان يكون الف الندبة وزيدت ليمتد الصوت بها ويكون يا عجب منادى مفردا وامتداد الصوت يدل على عظم البلية انتهى وقال شارح المعلقات في شرح قول امرئ القيس • فيا عجبا من كورها المتحمل الالف في عجبا بدل من ياء الاضافة وكان الاصل يا عجبي وياء الاضافة يجوز قلبها الفا في النداء نحو يا غلاما في يا غلامي فان قيل كيف نادى العجب وليس مما يعقل قيل في جوابه ان المنادى محذوف والتقدير يا هولاء او يا قوم اشهدوا عجبي من كورها المتحمل فتعجبوا منه فانه قد جاز المدى والغاية المقصوى وقيل بل نادى العجب اتساعا ومجازا فكانه قال يا عجبي تعال واحضر فان هذا اوانك انتهى والوجهان اللذان ذكرهما المرزوقي ذكرهما شهاب الدين في قوله تعالى يا اسفا على يوسف حيث قال الالف في اسفا منقلبة عن ياء المتكلم وانما قلبت الفا لان المنصوب مهما تم ونداوه على سبيل المجاز كما قال هذا اوانك فاحضر نحو يا حسرتا وقبل هذه الف الندبة وحذفت ياء السكت وصلا انتهى واما قول عائشة رضي الله عنها حين اغمي على عبد الله بن عمر وبوجوب نقض ظفائر الناء عند غسلها لهن يا عجبا لابن عمرو فقد روي منونا اي يا قوم عجبوا عجبا وغير منون ايضا اي يا عجبي احضر فهذا اوانك كذا حققه الشريف في شرح المفتاح وقد سبق هذا البحث في شرح حتى من حرف الجار عند قول العزرذق فوا عجبا حتى كليب تسبني فليتقف اليه وعلى هذا فالالف في قوله يا عجب يحتمل ثلثة اوجه احدها ان تكون الف التعجب والثاني ان تكون بدلا من ياء الاضافة والثالث ان تكون بدلا من التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف ولكن وقوع لام التعليل بعده يؤيد كونها للتعجب وقال محمد بن مكرم في لسان العرب ويروى عجبا في الرجز بالتنوين على تاويل يا قوم اعجبوا عجبا وان شئت جعلته منادى منكورا ويروى عجبا بغير تنوين يريد يا عجبي فابدل من الياء الفا ومعنى رجز ابن فجان انه تعجب من هذا الحزاز الخبيث كيف يزيله الربق ويقال انه يختص بريق الصايم والجايع وقد يكون الواو استنفالا فان سكنتها ذكرت وصرفت واليا فيه للالحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها انتهى قوله وقوله حملت امرا عظيما مثال المندوب والبيت من قصيدة من البسيط قالها جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز الاموي الخليفة العادل ثاني العمرين رضي الله عنهما مات سنة احدى ومائة بدير سمعان وله مناقب كثيرة ولي الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك سنة تسع وتسعين ومنع من لعن الامام علي بن ابي طالب آخر الخطبة وكانه ذلك من فعل بني امية وجعل مكانها ان الله يامر بالعدل والاحسان وج خمس حجات وقضايله كثيرة مشحونة بها كتب التواريخ رحمه الله تعالى ورضي الله عنه قوله حملت على صيغة المجهول المخاطب من الماضي وروي كلفت وامرا مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية وما عمرا منادى والبيت شاهد للاستعمال اي في المندوب مثل واو اصله يا عمراه فحذف الهاء للعاقبة قال السيوطي وقيل وهو الاول في اللغة امير المومنين لناء يا خير من حج بيت الله واعتمره • وبعده وهو • فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك بجوم الليل والقمرا • ثم ان هذه القصيدة انفق الحذاق مثل ابن مكتوم والعيني والسيوطي وغيرهم انها لجرير ومع هذا نقول الصفدي في شرح لامية العجم والظن الكيب مما وثق به عمر بن الخطاب او عمر بن عبد العزيز مما يقتضي التعجب ثم ان البيت الثاني والثالث فيهما اشكال واير بينهم اما بيت الكتاب فقد استشكل نصب عمرا لانه علم مفرد وكان ينبغي ان يبنى على الضم ذكره الصفدي وقال مجيبا عن الاشكال قالوا فيه وجوها منها انه اراد يا عمر بن الخطاب والمنادى المضاف يكون منصوبا ثم قطع الاضافة لانتهاء الوزن ومنها انه اراد واعمراه على الندبة وحذف الهاء كما في قوله تعالى يا اسفا على يوسف وقيل غير ذلك انتهى كلام الصفدي وقد سبق ان قوله اراد يا عمر بن الخطاب ليس بسديد والبقاء المنادى بعد حذف المضاف اليه على النصب لتعسف لا يساعده القواعد العربية والوجه الثاني ما ذكره المصنف

المصنف مهنف والوجه الاول في غاية السخافة لان عمرا الواقع في البيت غير مضاف على هذا التقدير بل هو موصوف بابن الى علم آخر فحينئذ يجاز فتحه ويجوز رفعه على الضم واما قوله فالشمس طالعة الخ فقد نقل في الاشباه عن ابن مكتوم انه قال في تذكرته اختلف الرواة في هذا البيت فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك بجوم الليل والقمرا برفع بجوم ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم من الرواة والنحاة في تغيير وجوه هذه الروايات وتباينها في العربية فاما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه نصب بجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها وتبكي يحتمل ان يكون في موضع رفع على انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال اما من الشمس واما من اسم ليس ونصب بجوم الليل بكاسفة اشتهر الجوابات واعرفها واقربها ما اخذ والمعنى ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لا ظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل بجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الظرف اي تبكي عليك مدة بجوم الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك سعد العشيرة ولا اكلمك جميرة بن سعيد والفاطنين ونحو ذلك وهذا الاعراب موافق لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان بجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلب في البكاء فهو من باب المغالبة الاتي على فاعلته ففعلته افعله بضم العين الاتي باب وعد وقعد ورمى فانه يجي على فعلة بكسر العين قالوا وعلى هذا فيحتمل ان يراد بالنجوم والقمر الساوات والاماثل كما قال النابغة فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب واما من رفع بجوم الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة وهذا الاعراب ايضا موافق لرواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي في روايته من نصب بجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي عليك وبجوم الليل والقمر اي تبكي الشمس عليك مع بجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريد بها وهو اغرب الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة فانه يستعظم ان تطلع الشمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت الخارجية • اي شجرا الخابور مالك مورقا كانك لم تجزعي على ابن طريف • انتهى ما نقله السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم واورده برمته لعموم فوايده وجموم عوايده وقال صاحب الكشف في سورة الدخان من شرح الكشاف برئي يعني جريرا امير المومنين عمر بن عبد العزيز ينبغي من طلوع الشمس وكان من حقها ان لا تطلع او تطلع كاسفة وذكر الجوهري ان كسف ينعدى ولا ينعدى وانشد وشاهد للمتعدي اي لا تكسف ضوء النجوم لكثرة بكائها قول كانه جعل خفاء النجوم تحت ضوء الشمس كسفا لها مجازا ويروى النجوم منصوبة ومرفوعة فالنصب على المغالبة اي تغلب الشمس النجوم في البكاء قال جار الله كانه يتعجب بالليل فتبكيه النجوم وبالنهار فتبكيه الشمس والشمس غالبة في البكا لان العدل افضل من صلوة الليل والجوهري جعل النجوم منصوبة بكاسفة على ما مر وفيه التخلل تبكي غير مستفصح والكشف بالمعنى المذكور غير واضح وفي حواشي الصحاح الشمس كاسفة ليست بطالعة وفيها ان بجوم الليل ظرف اي طول الدهر كانه من باب اتيتك الشمس والقمر اي وفيها كانه قيل تبكي ما يطلع النجوم والقمر وفيه ان مثل هذا الظرف ممنوع الاثبات فكيف بعدل اليه مع المعنى الواضح والرفع واضح والقمر منصوب على انه مفعول معه انتهى كلامه بعبارته وقال الصفدي في شرح لامية العجم ايضا اي تباركت عليك بجوم الليل والقمر فتبكيهم ومعناه على كل حال مشكل لان الشمس اذا كانت طالعة غير كاسفة فكيف تكون باكية وكان ينبغي ان يقول انها غربت وكسفت وبكيت وهذا الذي يليق بالدين وانا بين اقال اهل العلم بالادب فيه اقوالا منها ان فيه تقديما وتاخيرا وان بجوم الليل والقمر منصوبان بكاسفة لا بتبكي وتقديره ليست بكاسفة بجوم الليل ولا القمر تبكي عليك واذا كانت غير كاسفة لغيرها من الكواكب غير مضيئة فهي تكون مظلمة والزمان كله ليل وهذا في غاية ما يكون من المبالغات في الرثاء وهذا اجود ما قيل فيه انتهى كلام الصفدي وقد حمل الدماميني هذا الاشكال في حاشيته ذلك الشرح حيث قال لم لا يجوز ان يكون العاملان وهما كاسفة وتبكي متنازعا الظاهر بعد هما وهو قوله بجوم الليل والقمر واعمل الثاني منهما على اختيار البصريين وحذف المفعول من الاول

لانه فضلة مستغنى عنها ولم يضمر لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة والمعنى ان الشمس طلعت ولم تكسف النجوم و القمر فكانت سوداء مظلمة لانور لها يغلب نورغيرها من الكواكب فكان المنور من كلة الليل وان كانت الشمس طالعة اذ لا اعتداد بطلوعها مع فقد نورها ووجود الكواكب ظاهرة النور مع وجودها على انها غلبت القمر وخوم الليل في حكمها على هذا الميت وتلك مبالغة حسنة يرتفع بها الاشكال الذي اورده انتهى ولا خفاء في ان هذا الوجه الضعيف مبني على مسامحات بعيدة على انهم صرحوا ان المنازع لا يصار اليه الا عند الضرورة وذكر سعد الملة في سورة الاعراف من شرح الكشاف وقد سبق في اوائل هذا الوضيعة **قوله** وهي اثنا عشر نونا التوكيد اي الخفيفة فانها تبدل الفا عند الوقف وانما تكتب لتسفعا الفا فتلفظ بالنون وصلا وبالالف وقفا وكذا تنوين الاسم المنصوب مثل رايت زيدا فانه يوقف على الالف ولهذا كتب بصورة الالف لان الرسم تابع للوقف وتلفظ بالنون عند الوصل **قوله** فالاول اي الالف المبدل من النون الخفيفة تخالف لتسفعا والف لتكونا ايضا حال الوقف فيهما **قوله** وقوله ولا تعبد الشيطان هذا عجز بيت من قصيدة وتمامه من الطويل فالها الاعشى مطلعها • الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا بت كما بات السليم المسهدا وفيها اوصاف نبينا عليه الصلوة والسلام وقد تقدم هذا البيت مع بعض ابياتها وترجمة الشاعر في اقسام اللام الجارة وصدر البيت • وذا النصب المنصوب لا تنكنه • اي لا تتكن له بربد لا تدنح له لئلا تنقرب بها اليه وهذه القصيدة قافيتها مطلقة بالالف وهو دليل ابدال نون التاكيد الخفيفة بالالف في الوقف قال الخلكاني في وفيات الاعيان رايت في شرح ابن جني لديوان ابي الطيب قال سأل شخص ابا الطيب عن قوله يا دهاك صبرت ام لم تصبرا • فقال كيف تثبت الالف في تصبرا مع لم الجازمة فقال لو كان ابو الفتح ههنا لاجابك بعيني وهذه الالف بدل من نون التاكيد الخفيفة كانه في الاصل لم تصبرن انتهى **قوله** ويحتمل ان يكون من باب اجرسي اضربا يريدان قوله والله فاعبد يحتمل ان يكون الالف فيه علامة التثنية ولما لم يمكن حمله على تثنية الفاعل لافراد المامور المخاطب حمل على تكرير الفعل كما حمل في قول الحجاج • يا حرسي اضربا عنقه فان الحرسي واحد فجعل اضربا على تثنية الفعل اي اضرب اضرب وكذا قالوا في قوله عز وعلا اَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ اي الق الق المراد بالتثنية التكرار لا حقيقة التثنية كما في قوله تعالى فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ اي كرات كثيرة قال عبد الرحيم العباسي في معاهد التنصيص بعد تلخيص ان الحجاج جهز جيشا وهو بالكوفة ليلحقوا المهتب لاجل قتال الخوارج ووضع للناس اعطياتهم فتى جاء عمير بن ضبالي وهو يرعش كبرا فقال ايها الامير اني من الضعيف على ما ترى ولي ابن هو اقوى على الاسفار مني فتقبله بدلا مني فقال له الحجاج افعل ايها الشيخ فلما ولى قال قائل اتدري من هذا قال لا قال هذا عمير بن ضبالي البرجمي الذي دخل على عثمان رضي الله عنه مقتولا فوطئ لطبنه فكسر ضلعين من اضلاعه فقال ردوه فلما ردوه قال له الحجاج ايها الشيخ ابعثت الى امير المومنين عثمان بدلا يوم الدار ان في تقلك لصلاحا للمسلمين فقال يا حرسي اضربا عنقه وسمع الحجاج ضوضاء فقال ما هذه فقيل هذه البراجم جاءت لتنصر عميرا فيما ذكرت فقال لحقوهم برأسه فزموهم برأسه فولوا بارين فقال اقسم لا بعدلا احد رجلا تخلف بعدا خذ عطائه ثمانية ايام الا ضربت عنقه فجعل الرجل يرتحل ويأمر وليه ان يلحقه بزاده وانتهى كلامه وهذه القصة مورد هذا المثال من كلمات الحجاج **قوله** كرايت زيدا في لغة غير ربيعة وهذا الابدال مخصوص بالوقف فان الجمهور يبدلون من تنوينه الفا حال الوقف كان على المصنف ان ينبه على اختصاصه بالوقف قال ابن معيش هذا مذهب اكثر العرب الا ما حكاه الاخفش عن قوم انهم يقولون رايت زيد بلا الف وانشدوا • فجعل التنين على الدف ابره حيف لم يقل ابرا وقال الاعشى • واخذ من كل حي عصم • ولم يقل عصما وذلك في الكلام قليل انتهى وهم ربيعة الذين ذكرهم المصنف ههنا **قال** ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذن ولا الف التكثير كقبعثرى ولا الف المناغيث كالف جبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق كالف قفا في قوله من طلل كالاي انهاها ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله • اعوذ بالله من العقراب ولا الف التي يبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف التصغير نحو دنيا واللذيا فقد مناش **قوله** ولا يجوز ان تعد

ان تعد الالف اي لا يجوز ان تعد هذه الالفات مما نحن فيه لانه اذا اردان يذكر الالفات التي كلمات مستقلة موضوعة لافادة معاني مستقلة وهذه الالفات بعضها مبدلة من حرف اصلي كالف اذن مستقلة في الوقف عن نونها وبعضها ملحقة بالحروف الاصلية كالف قبعثرى والف ارطى قال الرضي والالف المقصورة الزايدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتاثيث كجبلى وبعضها حاصلة من اشباع الحركة كما سياتي ليكون كلها جزء كلمة لا كلمة مستقلة وسيجيء اليه بقوله لما اقدمنا وقد سبق في اوايل باب الالف ان نون اذن تبدل الفا في الوقف تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان وان يفهم من هذا انها جزء كلمة لا كلمة مستقلة كالتنوين ولهذا عد التنوين بخلافها وهذا ظاهر ومن اراد التفصيل فليلتفت الى هناك **قوله** في قوله من طلل الخ بيت من ارجوزة للعجاج قال السيوطي في شرح شواهد المغني وصدره • ما هاج احزانا وشجوا قد شجي • والاولى ان يقول والبيت السابق والبيت الذي قبله وكذلك لان الاصح ان كل شطر من الارجوزة التي بنيت على روي واحد ان يطلق عليه البيت لا المصراع يدل عليه وقوع بعض الاراجيز وتراجمه وسبعة وتسعة ونحوها فافهم والصدر اسم للنصف الاول من البيت والعجز اسم للنصف الثاني منه والحذة النابجات مدرجا والخذة النابجات منا جا • منازل يهمن من نهيجا • من آل ليلى قد عفون هجا • والشحط قطاع رجا • من رجا • ازمان ابدت واضحا مغلجا اغر براقا وظرفا ابرجا • وجبهة وجاجبا مزججا • وفاحما ومرسنا مسرجا • وكفلا وعثنا واثرجا ما استفهام مبتدا وفاعل هاج ضمير عايد الى ما وهاج يتعدى ولا يتعدى يقال هاج الحزن وهاجه الله كاروى وهيمن في موضع هيجن والحج جمع حجة بمعنى السنة والمعنى اي شئ يهيج الاحزان والجملة خبرها والشجو بشين معجمة وجيم الحزن والطلل ما شخص من اثار الدار والجمع اطلال وطلول والانجي بهمزة مفتوحة ونون مشددة وجيم مكسورة وياء مهملة مفتوحة بوزن يبني وتشبيه به الاطلال من اجل الخطوط التي فيه وانهج فعل ماض من باب الافعال يقال انهج الثوب بالنون اليم اخذ في البلى والمدرج الطريق والنابجات من ناجت الريح تنوج بنيج تحركت كذا قال الجوهري ثم قال ولها نيج اي مر سريع مع صوت قال العجاج • والخذة النابجات منا جا • انتهى والشحط البعد والفراق والقطاع بالتشديد من اوزان المبالغة من القطع وازمان قبل اسم امراة كذا في حاشية المطول وابدت اي اظهرت والواضح الثغر الابيض والمغلج المتعرف والفلج بنا عدما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق للمعان والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة كذا في حاشية المطول قال صاحب معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص الفاحم الاسود واراد شعرا فاحما فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه والمرسن بفتح السين وكسرها الانف الذي يشد بالمرسن وسيجيء لانف الانسان ومسرجا مختلف في تخريجه فقيل من سرجه تسريجا بحذه وحسنه وقيل من قولهم سيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج شبه بها الانف في الدقة والاستواء وقيل هو السراج وهو قريب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء اي حسن والزجج وفرة الحاجبين والمعنى ان الهذاء المراة الموصوفة مقلة سوداء وحاجبا مدققا مقوسا وشعرا اسود وانفا كالسيف السريجي في دقته وستعانة او كالسراج في بريقه وضيائه انتهى قبل والابرج شديد السواد وقيل الواسع والمزجج بالزاي المطول به والفاحم الشعر الاسود والمرسن الانف والمسرج المحسن المليح والوعث بالعين المهملة المكان السهل الذي تغيب فيه الاقدام ويشق على من يمشي فيه كذا في الصحاح وفيه ايضا وعثة كيزة اللحم وفيه ايضا ترجرج الشيئ اذا جاء وذهب انتهى وقيل ترجرج اي اضطرب كذا قال السيوطي **قوله** والالف التثنية كالزيدان يعني الواقعة في الاسم لان الف التثنية اذا كانت في الفعل فهي معدودة كما سبق ذكرها **قوله** الواقعة في الحكاية نحو منا ينبغي ان يقيد هذا بالوقف لانه لا تحقق الالف في لفظ من عند الوصل واصل ذلك ان العرب تقول في جواب من قال قام رجل منوا بواو عند الوقف وكذا اذا قيل ضربت رجلا يقال في جوابه منا بالالف وكذا اذا قيل مررت برجل يقال في جوابه منى بالياء وانما اوردنا المثال بالنكرة لان لحوق هذه الحروف

تخصص بالنكرة على ما صرح به الرضي حيث قال اذا استفهمت بمن عن مذكور منكر عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية
اعراب ذلك المذكور تقول متوا ذا قبل عاني رجل ومنا اذا قبل رائيت رجلا ومني اذا قبيل مررت برجل
وقال ابن مالك في التسهيل وان سئل عن مذكور منكر عاقل في الوقف بمن تشبع الحركات في نونها حال الافراد
وقال التقاسمي في شرحه واختلف في هذه الاحرف الاحقه بمن فذهب المبرد وابو علي الى انها الحقت اراذة الحكاية
حركت النون اتباعا لها وذهب ابو سعيد الى ان الحركات وقف بها الحكاية ثم شبعت فنشأت الحروف
ليوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك انتهى فقول المصنف ولا الف الاشباع انما يصح على مذهب ابي سعيد قوله
نقول اعوذ بالله من العقراب قال الدماميني هذا جيء من منشطور السريع المكشوف وبعده ثلاثيات عقدا الذيات
فان قلت كيف وضعف العقوب مع كونها مفردة بالجمع قلت لان الالف واللام للاستغراق فالمراد مراداة
فجمع رعاية المعنى فجمع الوصف كما في قولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وقد اجاز ذلك جماعة
منهم ابن مالك ومنعه آخرون انتهى قال الشريف في شرح المفتاح وصف المفرد المعرف باللام بالجمع مسموع في
الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدنانير الصفراء انتهى قوله وهي الف انا عند البصريين
قال الدماميني انما قيد بذلك لان الكوفيين لا يرون الالف زائدة اجتلبت لتبيين الحركة في الوقف بل يرونها من نفس الكلمة كبذا
الكلمة فالضمير عندهم مجموع الهمزة والنون والالف بدليل ان بني تميم ينطقون بها كذلك في الوصل والوقف وبها
قراءة نافع انتهى تقدم في ان المفتوحة المخففة ان ضمير المتكلم عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون
في حالة الوقف بيان الفتح لانه لو لا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا في ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان
قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة وذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة كبذا
قال الرضي وقال الجعبري في شرح الف طيبة قراءة نافع انا بالالف في الاصل اذا لا همزة قطع مضمومة نحو أنا أجبكم او مفتوحة نحو أنا أول المسلمين وأنا أنبئك وفي المكسورة خلاف لغالون في الاثبات والحذف
وهي في قوله تعالى إن أنا إلا نذير ونحوه وعلى هذا في قول الشارح وبها قراءة نافع نظر لان القيد غير مفيد قوله لما قدمنا
الظاهر انه علة لمجموع قوله ولا يجوز ان يعد الالف المبدلة الى آخره قال الدماميني قدمنا اي في حرف الهاء
حيث حكم بان التحقيق ان لا تعد هاء التانيث نحو رحمة في الكلمات لانها اجزاء كلمة لا كلمة انتهى وسياتي تقريره
في حرف الياء حيث قال لانها اجزاء الكلمات قال حرف الياء ايضا المعروفة على ثلثة اوجه وذلك انها تكون ضمير
لضمير المؤنث نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار
نحو ازيدنيه وحرف تذكار نحو ذلكي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة
وياء الاطلاق وياء الاشباع لانها اجزاء للكلمات لا كلمات يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها
القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء
استعمالا ولهذا لا تفيد عند الاكثر فصلا نحو يوسف اعرض عن هذا ولا يا اسم الله تعالى الا مع الميم المشددة وبها وانيها الا بها والا لبوء الا بها او بوا وليس نصب ويها
وباخواتها احرفا ولا بهن اسما لادعوه مستحقة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا كما لزوما شي قوله
تقومين وقومي الاول مفرد مؤنث مخاطبة والثاني امر حاضر مؤنث والياء فيهما ضمير المؤنث وقد اجتمعا في قوله
عليه السلام لجارية قالت وفيما اني لعلم ما في غد دعي هذه وقولي ما كنت تقولين والحديث في كتاب النكاح
من المصابيح قوله وقال الاخفش والمازني هي حرف الاخفش والمازني في هذا الخلاف بخلاف النون والواو
والالف في نحو النسوة يذهبن والرجال قاموا والزيدان قاما كما سبق فان المازني منفرد فيها قوله وحرف
تذكار نحو ذلكي فان قلت الظاهر انه اورده مثالا لحرف التذكار وقد اورد في حرف النون قدي مثالا

مثالا لدخول تنوين الترنم على الحرف فما التوفيق قلت اي قدي الواقعة في البيت الذي استشهد به والتي ذكرها ههنا كلمة
قد اذا نطق بها فتذكر غير قاصد للوقف والتي وقف في البيت اريد بها الوقف فلا يحتمل ان تكون مدة التذكار وقد عرف
التقاسمي التذكار بقطع اللفظ قبل انتهاء المقصود منه لعدم ذكر تمامه في الحال انتهى قال ابن مالك في التسهيل اذا نطق
بمتذكر غير قاصد للوقف وصل اخرها بمدة يجانس حركته ان كان متحركا وبيا ساكنة بعد كسرة ان كان ساكنا صحيحا انتهى وقال
الدماميني في شرحه نحو قدي ومني وَالِي انتهى يعني في تذكار قد ومن وال التي للتعريف قوله وقد تقدم البحث منها اي من حرف
الانكار وحرف التذكر والاول حيث قال وَاوُ الانكار نحو آلرَّجُلُوه والصواب ان لا تعد لانها حرف اشباع والثاني
حيث قال كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فقال يقوموا والصواب ان هذه كالتي قبلها انتهى اراد بالتي قبلها
حرف الانكار وهذه والتي بعدها تستمر مدة الانكار وقد تقدم بند من هذا البحث في اوائل حرف الهمزة عند التكلم على ان الكسرة
الخفيفة الزائدة قوله وياء الاطلاق فانها لا يبنى ان تعد كما لم تعد الف الاطلاق في قوله من عل كما لا تخفى انتهى وكما لم
تعد واو الاطلاق في قوله سقيت الغيث ايها الخيام بشباع ضمة الميم فانها يلفظ بها ولم تكتب الواو والياء ولكن الالف
تكتب حملا على التنوين وقد تقدم هذا البحث قوله وياء الاشباع مثل الصيا ريفا والدراهم ومنه قوله عليه السلام
لو تركتها ما زال فاياما قاله لام مالك حين عصرت العكة التي يهدى فيها للنبي عليه السلام رواه مسلم واورده
الستعالبي في المشارق وقوله عليه السلام لبريرة جارية عائشة رضي الله عنها لو راجعته يعني زوجها مغيثا حين اختارت
نفسها لما اعتقتها عائشة رضي الله عنها والحديث في صحاح المصابيح من باب النكاح فلا يصح حمله على الضرورة كما عده ابن
فلاح في المغني وغيره قوله وقيل هي مشتركة قال الدماميني هذا اولى ابن الحاجب والمراد بالاشتراك المعنوي وهو اولى من
القول الاول وهو رأي الزمخشري لاستعمالها في البعيد والقريب على السواء ودعوى المجازفي احدهما خلاف الاصل
قاله الرضي واختار ابن المنير في تفسيره قول الزمخشري فقال واصله صوت تهتف به لمن كان بعيدا منك ثم استعمل
في كل نداء وان قرب المنادى كانك تقدر المخاطب ساهيا عنك وكفى بالغفلة بعدا فتوقظه بذلك الصوت من سنة
السهو ثم لا يشترط في استعمالها ان يكون المخاطب ساهيا عنك ولا بد كانك تؤذنه بخطا يك وان كان سميعا بان الامر
الذي بعده مهم عندك وكانه في غفلة عنه فتزيده يقظة الى يقظته بالتصويت فلذل

الافعال كذا حقق الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف قال وقول ابن الطراوة النداء انشاء او دعوا
المقدر انشاء كبعت واقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الايا اسجدوا وقول الشاعر الا يا اسقياني قبل غارة
سنجال والحرف في نحو يا لبتني كنت معهم يا وب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لغة الله
والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جاء فقيل هي للنداء محذوف وقيل هي للجر والتنبيه لئلا يلزم الاجحاف
بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ابن وليها دعاء كهذا لبيب او امر نحو الا يا اسجدوا وفي للنداء كثيرة وقوع النداء
قبلها نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا ولك لبقبض علينا ربك والا في للتنبيه والله اعلم ش قوله انشاء كبعت
والاولى ان يقال مشتركة بين الانشاء والاخبار قال الصفدي اورد على قولهم ان التقدير في يا فلان ادعو فلانا مثلا
يا زيد صيغة انشاء وستى قدر ادعو زيدا انقلب من الانشاء الى الاخبار واحتمل الصدق والكذب وهو باطل لان من
قال يا زيد لا يقال له صدقت ولا كذبت والجواب ان الصيغة مشتركة بين الانشاء والاخبار لكن قولنا يا زيد خطاب مع
زيد وستى قدر ادعو زيدا انقلب الخطاب لغيره وهذا مشكل انتهى كلام الصفدي ويمكن ان يقال لا يعدى انقلاب الخطاب
لغيره ولا يقدح ذلك في كون معنى يا زيد ادعو زيدا لان المؤول بالشيء لا يجب ان يكون مثله من كل الوجوه على ما صرح
به قوله وقوله الا يا اسقياني وروي الا يا اصبحاني اي اسقياني الصبوح صدر بيت مصرع من الطويل للشماخ بضم الشين وغاء
معجمتين وعجزه وقبل صروف عاديات واجال وفي روايته وقبل منايا غاديات واجال وهو الانسب بالاجال
قال ابن يعيش وسنجال بكسر السين المهملة والنون الساكنة والجيم والالف واللام اسم موضع بعينه يا وبا لهجاء
ومنايا جمع منية بمعنى الموت والصروف نوائب الدهر محنته الواحد الصرف كفلس وفلوس وغاديات
من الغدو بمعنى آتيات واجال جمع اجل والمعنى يا خليلي اسقياني الخمر بالصبوح قبل غادة هذا الموضع وقبل
فتشاجعا بالها على عادة العرب من مخاطبة الاثنين مثل قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وقول
ذي الرمة خليلي عوجا من صدور الرواحل واعرابه الا للتنبيه ما حرف نداء منادى محذوف اي خليلي اسقياني
وهي جملة فعلية امرية وقوله غاديات صفة حروف او منايا على الترابين قوله والحرف يا بجر عطف على الفعل
في نحو يا لبتني الخ قال ابن عادل ويا فيها قولان احدهما وهو قول الفارسي انها للجر والتنبيه فلا يقدر منادى محذوف
وله ذلك باشرت الحرف والثاني ان المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء ليتني وهذا الخلاف جار فيها اذا باشرت
حرفا او فعلا كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا والا يفعل ذلك الا بباء خاصة دون سائر حروف النداء لانها ام
الباب وقد كثرت مباشرتها للبيت دون سائر الحروف انتهى كلامه قوله يا وب كاسية عطف بتركب
العاطف وقدم الكلام على هذا الحديث في فصل رب من حرف الراء فليلتفت اليه قوله والجملة الاسمية يا بجر عطف
على قوله والحرف كقوله يا لغة الله والاقوام جمع قوم وسمعان بكسر السين المهملة وقيل بفتحها ايضا اسم رجل
وفي شرح ابيات المفصل يا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم لغة الله مبتداء والاقوام عطف على المضاف
اليه كلهم مجرور على تاكيد قوله والصالحون بالرفع اما ان يكون معطوفا على موضع الاقوام فاعل اللغة في المعنى واما ان يكون
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واعرابه تقديره ولغة الصالحين كقوله واسئل القرية
ولو روي الصالحين بالبا لكان عطفا على الاقوام على سمعان في محل الرفع خبر المبتداء وقوله من جاء في محل النصب
بالتمييز عن الجملة تقديره من جهته كونه جاء وقيل يجوز ان يكون حالا وقال ابن يعيش واما بيت الكتاب فيحتمل
ان يكون ثمة منادى محذوف والمراد يا قوم او يا هؤلاء لغة الله على سمعان ويحتمل ان يكون ثم بالتنبيه كانه نبه الحاضرين
على سبيل الاستطراف لاستماع دعائه واللغة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللغة منادى لنصبها
لانها مضافة قال سيبويه فيما جر اللغة يشير الى ان المنادى محذوف وهو غير اللغة ويروى والصالحون مرفوعا
ومخفوضا فالمخفوض من امره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله فخفض المعطوف الثاني كما خفض المعطوف الاول ومن
رفع فعلى وجهين احدهما ان يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا في المعنى والفاعل مرفوع ومثله طلب

طلب المعنف حقه المظلوم فرفع المظلوم على الصفة للمعنف على المعنى والثاني ان يكون معطوفا على المبتداء الذي هو لغة الله
اي ولغة الصالحين ثم حذف المضاف واعرب المضاف اليه باعرابه على حد واسئل القرية اي اهل القرية وسمعان هذا قد روي
بكسر السين وفتحها والفتح اكثر كلاهما فارس فمن كسر كان كعمران وحطان ومن فتح كان كغطفان ومروان انتهى كلام ابن يعيش
وقال ابن الحاجب في امالي المفصل يجوز في والصالحين الرفع على الموضع لان المعنى يا قوم لعن الله والاقوام والصالحون
والخفض ظاهر والرفع مثل قولك اعجبني ضرب زيد عمرو عطفا على موضع زيد اذ موضعه رفع ومن في قوله من جاء
للبيان فيتعلق بمحذوف تقديره على سمعان الحاصل من الجيران او حالا من الجيران انتهى كلامه بريد ان من تبيين
والظرف مستقر وقع بعد معرفة فان قدر صفة وجب ان يقدر المتعلق معرفة ايضا ولهذا قال الحاصل من الجيران
وان قدر حالا يقدر المتعلق نكرة ولهذا قال او حالا من الجيران وسياتي في الباب الثالث ان حكم الجار
والمجرور بعد المعرفة ان يكون حالا عنها لا يقدر صفة للزوم حذف الموصول مع بعض صلته وجوزه بعض الحذاق
في اول القسم الثالث من المفتاح وتقدم هذا البحث وسياتي ان شاء الله تعالى وابن الحاجب ممن جوزه قوله
وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا على وقوع قال في التسهيل وقد يحذف المنادى قبل الامر والدعاء فيلزم ايلاء
يا ما هو لا يليها ورب او جيدا فهو للتنبيه لا للنداء انتهى قال ابو حيان هذه مسئلة خلاف اهل بلدنا يجوز حذف المنادى اولا
والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل بل كل موضع يدعى فيه الحذف والبقاء
الحرف سوغ ان يجعل الحرف للتنبيه ولم يكونوا ليحذفوا فعل النداء ثم يحذفون بعده ومتعلق النداء وهو المنادى
فكان ذلك اجحافا كثيرا والمنادى في ذلك كالمضمرات التي حذف عاملها وجوبا نحو اياك والشر وزيدا
ضربته وكليهما وتمرا وسي كثيرا جدا ولا يجوز حذف شيء منها وايضا فيا في النداء وليست حرف جواب كنعم ولا يجوز حذف
الجملة ومتعلقها وابقاؤها وقال المصنف في الشرح ممتنع امتناع الحذف بالنصب وكانه حمل المنادى ان يمتنع حذفه
لان عامله قد حذف لزوما فاشبه الاشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كاياك في التحذير
وكسقيا له في الدعاء الا ان العرب اجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء يا دليلا عليه وكون ما بعده
امرا او دعاء انتهى وقوله الا ان العرب اجازت الخ دعوى تحتاج الى دليل ممن وحي يسفر عن ذلك او نص
عربي اتى حذف المنادى واجتزيت بحرف النداء وما ذكره من الدليل ملفق هذيانا وهو لا يسوغ ثم اخذ
المصنف يعني ابن مالك يذكر المنادى جاء قبل الامر والدعاء فمن مجيئه قبل الامر يا آدم اسكن ويا بني اسرائيل
اذكروا ويا بني آدم خذوا ومن مجيئه قبل الدعاء يا موسى ادع لنا ربك ويا ابانا استغفر لنا ويا مالك ليقض علينا
ربك انتهى ومجيء المنادى في هذه قبل الامر والدعاء لا يدل على جواز الحذف ولا ينكر ان المنادى ياتي قبل
الامر والدعاء قال ومن حذفه قبل الامر قوله تعالى في قراءة الكسائي الا يا اسجدوا اذ الا يا هؤلاء اسجدوا ومن
حذفه قبل الدعاء قول الشاعر يا لغة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جاء انتهى وهذا الذي استدل
به لا حجة في شيء منه على حذف المنادى بل ما فيه للتنبيه اما في الاية فيا توكيد لقوله الا واذا كان الحرف العامل
يوكد احدهما بالآخر في قوله فاصبحن لا يسالنني عن ما بهم فلان يوكد احدى الحرفين اللذين لا يعملان الاخرى
اولى واما يا لغة الله فهي للتنبيه نحو الا يا لغة الله على رغم الراغمين الى هنا كلام ابي حيان قوله والا فهي للتنبيه اي
وان لم يليها دعاء وامر فيا حينئذ للتنبيه لا للنداء كما اذا وقع بعد يا بياء ليت او رب او جيدا نحو يا ليتني
كنت معهم وقوله يا جبذا جبل الريان من جبل
ويا رب سايرات ما تودعا
فيا في ذلك حرف تنبيه
والله علم بحقيقة
الحال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الباب الثانى من الكتاب فى تغيير الجملة وذكر اقسامها واحكامها شرح قوله الباب مبتداء والثانى صفته وفى تغيير الجملة ظرف مستقر فى محل الرفع خبر للمبتداء والاضافة اضافة المصدر الى مفعوله وذكر اقسامها بالجر عطف على تغيير الجملة واضافته كاضافة واحكامها عطف على اقسامها وقوله من الكتاب ظرف مستقر ايضا اما فى محل النصب على انه حال من الضمير المستكن فى الخبر وهو قوله فى تغيير الجملة لان تقديره الباب الثانى كائن فى تغيير الجملة وفى كائن ضمير مرفوع عائد الى الباب الثانى فيكون الحال سببيا لهيئة العامل فان قلت الحال لا يتقدم على العامل المعنوى والعامل ههنا معنوى وهو الظرف قلنا الحال اذا كان ظرفا جوزوا تقديمه على العامل وان كان معنويا وقد صرح به ابن برهان وذلك لتوسعهم فى الظروف ويجوز ان يكون حالا من المبتداء وهو قوله الباب الثانى على ما اجازه سيبويه فى قول الشاعره لميه موحش طلل قديم ذكر الرضى فان قوله طلل نكره وقع مبتداء لتخصصها بتقديم الخبر هذا عند سيبويه وعند الاخفش والكوفيين طلل فاعل الظرف وهو لينه فان عمل الظرف عندهم غير مشروط بالاعتماد والعامل فى الحال الكينونة والاستقرار الذى تعلق به الظرف وكذا ما تحن فيه وغايته ما فيه عدم اتحاد عامل الحال وعامل ذى الحال وهو ليس بممنوع عند سيبويه واما فى محل الرفع على انه صفة مؤكدة للمبتداء وهو الباب الثانى بان يقدر متعلق الظرف معرفة اى الباب الثانى الكائن من الكتاب كذا قال الشريف فى قول شرح السكاكى القسم الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان وقد مته على كونه حالا من المبتداء ومن المستقر فى الخبر وقال على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته انتهى اذ اللام الداخلة على كائن مع كائن وقد جوزه كثير من الحذاق منهم الفاضل الهندى فانه اجرى هذه المسئلة فى شرح عبارة الكافية الحاجبية كثيرا وانما قيدنا الصفة بالمؤكدة لان الباب الثانى لا يحتمل ان يكون من غير هذا الكتاب حتى يفيد الوصف التخصيص والتوضيح فيجب ان يكون مؤكدة قال الدماميني فان قلت لم لا يجوز ان يكون من الكتاب حالا من الضمير المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من غنى يغنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا تحمل منيرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير وهو غير مراد ههنا انتهى قال ابن عصفور فى المقرب اذا اشتقت اسم فاعل من واحد الى عشرة كان المذكر على فاعل والمؤنث على فاعلة نحو حاد وحادية وكذلك الى العاشرة ثم قال فاذا اضيف الى الموافق مثل ثالث ثلثة لم يعمل ويعرف بالاضافة وان اضيف الى المخالف نحو ثلث اثنين جرى مجرى اسم الفاعل الماخوذ من الفعل فى جميع احواله فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ولا يعمل بمعنى المضى الا اذا دخلت عليه الالف واللام نحو هذا الرابع ثلثة هذا الذى يصير الثلثة اربعة امس فعمل الرابع عمل النصب فى ثلثة وقد باء بمس يشعر بمعنى المضى وعلى هذا فلا وجه لقول الشمنى فى كون الثانى ههنا اسم فاعل من غنى يغنى وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا فى باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من التانى للتذكير متصلا به فى التانيث وستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثانى اثنين ومع ما يليه مما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذى بمعنى التصيير ولا يعنى ههنا للصنوع الا الاشتقاق انتهى كلام الشمنى فان قلت فعلى هذا التقدير ينبغى ان لا يعمل لفظ الثانى ههنا لانه بمعنى المضى ايضا قلت هذا لا نقيس على ذلك لكونه معرفا باللام واسم الفاعل اذا عرف باللام يعمل سواء كان بمعنى الماضى او الحال والاستقبال لان اللام موصولة واسم الفاعل صلتها والصلة لا بد ان تكون جملة واسم الفاعل لا يكون مع فاعله جملة فلا بد ان يؤول بالفعل فيعمل عمل الفعل مطلقا اللهم الا ان يقال ان الثانى ترك معناه الوصفى والحق بالاسماء كالمؤمن والكافر ولهذا حكموا بان الالف واللام فيهما ليست موصولة ذكره الشريف وسعد الملة فى بحث الاستعاذة من شرح المفتاح قوله وذكر اقسامها واحكامها اقسام الجملة الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى وذات الوجهين مثلا واحكامها من احكامها مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما ومثل لزوم كونها خبرية اذا كانت صفة او صلة او حالا او مثلا ثانية اذا كانت جوابا القسم

تقسم استعطافى جواز الامرين اذا وقعت خبرا لان المفتوحة المخففة مثلا كذا قال الدماميني قال شرح الجملة وبيان ان الكلام احتص منها بالمفيد ما هو المراد بالكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالاول على معنى يحسن السكوت عليه ش قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد قال ابن مالك فى التسهيل الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته وقال ابن قاسم الكلام لفظ او قول او كلم او لفظ بعد بها لوقوعه على المهمل والقول يشمل الكلم لتاديهما فى عدم تناول المهمل لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازا وشاع ذلك حتى صار كانه حقيقة ثانية ولم يعرض هذا للكلم فكان تقدير هذا الكلام به اولى انتهى اشار الى ما قيل ان الحدود لا يجاز فيها عن الالفاظ المجازية ولهذا لم يعرفه ابن مالك بالقول وهذا فى طرف التمام لان قرينة المقام تعين المرام المقصود ومن القول الواقع فى تعريف الكلام فلا محذور اذن قال والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتداء وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما ش قوله كقام زيد قدم الجملة الفعلية ههنا لما قيل ان اشرف الجملتين الجملة الفعلية لان التغاير الطرفين فيها اشد ولهذا امتنع حذف الفاعل بخلاف المبتدأ فانه يحذف كثيرا كذا قال الرضى فى بحث الموصول وقال الامام فخر الدين فى تفسير الفاتحة الاشبه ان الجملة الاسمية اقدم فى الرتبة من الفعلية لبساطة الاسم ويمكن ان يقال بل الفعلية اقدم لاصليته فى ان يستند الى غيره انتهى والمصنف قدم الاسمية عند ذكر اقسام الجمل كما سيأتى قريبا قوله وما كان بمنزلة الفعل وفاعله نحو ضرب اللص على صيغة المجهول وبمنزلة المبتداء وخبره نحو اقائم الزيدان فالمثال الاول بمنزلة الفعل والفاعل لان مرفوع ضرب ههنا نائب الفاعل وليس بفعل وفاعل عند من لم يقل نائب الفاعل فاعلا بخلاف من ذهب الى كونه فاعلا اصطلاحا وان لم يصدر منه فعل كالزمخشرى فهذا التركيب عنده من فعل وفاعل صريحين والمثال الثانى بمنزل منزلة المبتداء والخبر وليس بمركب منهما حقيقة فان الوصف وهو اقائم مبتداء لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين كما سيأتى بل هو فاعل الوصف قام مقام الخبر واغنى المبتداء عن حقيقة الخبر به قال الشمنى المثال الثانى يحتمل ان يكونا لما كانا بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كانا بمنزلة المبتداء والخبر اما كونهما بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم العمل واما كونه بمنزلة المبتداء والخبر فلعدم الخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين انتهى واما قوله كان زيد قائما فقيل يحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل اصطلاحا قال الشمنى يحتمل ايضا ان يكون كانه بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع بكان ليس فاعلا اصطلاحا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه لما كانه بمنزلة المبتداء والخبر لان مرفوع كان ومنصوبها مبتداء وخبر فى الاصل هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو قائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة المبتداء والخبر وصريح فى ان كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل انتهى ولا شك ان الوجه الاخير هو الاولى واما قوله ظننته قائما فقيل ايراده فيما تنزل منزلة احدهما شكل لانه على التحقيق جملة فعلية مركبة من فعل حقيقى فلا يصح ان يقال بل منزل منزلة الفعل والفاعل ولا يصح ايضا ان يقال انه مما تنزل منزلة المبتداء والخبر قال الدماميني فان قلت لعله يشير الى انه مما تنزل منزلة المبتداء والخبر باعتبار المفعول الاول والثانى فانهما مبتداء وخبر فى الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتداء والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما يصيران بعد دخول الناسخ معمولى ما يتسلط على العمل فى كل واحد منهما انتهى وقال الشمنى بعد نقل هذا واقول لا يسلم انه لو كان كذلك لزم كونهما اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على ان فى شرح الالفية لولد المصنف ما يقتضى انهما بعد دخول الناسخ جملة تسلط الناسخ على جزئها فانه قال فى باب ظن ومن الافعال افعال واقفة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتداء والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى يعنى كلام ولد المصنف فى قول ابن الحاجب افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه فتنصبا لجزئين اشارة الى هذا ولكن ايراد المصنف اياه مثلا للجملة الفعلية كما سيأتى يدفع الاحتمال قال وبهذا يظهر لك انهما

ليسا بمترادفين خلافا لجماعة منهم كثير من النحاة وهو الظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال وسمي
الجملة والصواب انهما اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافهما ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ش قوله انهما ليسا بمترادفين يعني ظهر مما تقدم من اعتبار الافادة في الكلام دون
الجملة ان الكلام والجملة ليسا بمترادفين قال الدماميني لا شك ان من النحاة من يرى الترادف بل ظاهر كلام الاندلسي
في شرح المفصل انه رأي الجميع وذلك انه قال في باب المبتدأ والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر
كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فقال في مختصره الاصلي والجملة ما وضع لافادة نسبة
وهذا لا يعقد وانما اصطلاح عمل به هؤلاء سواء القوم وتواطوا عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس لتوهيمه
اذ ليس بناء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهيمه مبنيا على اعتبار ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولله الحمد
في الاصطلاح انتهى حاصل ما ذكره وان المسئلة ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول وقال الشمني القول
ليس هذا من الاختلاف في نقل الاصطلاح فقط في المشاحة فيه والتوهيم والاخطاء في مناقشة كلام الدماميني وكلام
الشمني لا يفيد شيئا فتحاجبا قوله كما توهمه كثير من النحاة قال السيوطي في الاشباه ومن ذهب الى الترادف
ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام
قائلا قولهم ان المبدل منه في نية الطرح انما هو في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك
كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فانهما لا تفيد احديهما من غير الاخرى فقال
ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان تعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد
لان من شرط الجملة ان يكون مستقلا بنفسها فائدة برأسها وهاتان الجملتان لا تستغني احديهما عن الاخرى بل كل
واحدة منهما مفتقرة الى التي تجاورها فصحتا لذلك مجرى المفردين الذين هما ركنا الجملة وقوتهما فلذلك فارق
جملة الشرط وجوابه مجاري الاحكام الجمل قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي تقتضيه كلام النحاة وذوي الكلام هو الجملة
في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة
عليه ما عبر به كان كاطلاق الشامي على اللبناني نظرا الى انهما كلام فكذلك الى هنا كلام السيوطي رحمه الله
قوله كاطلاق الشامي الخ اشار به الى قوله تعالى وآتوا الشامي آمنوا بالله ونحوه لقائل المسئلة من المجاز الكون وجه تسمية
الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل قال الدماميني ليس
ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانهما اعم منه على رأيه قال ابن الحاجب وقول الزمخشري وسمي
الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا لذاتين واحدة احديهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطها
ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث ههنا احسن لان الجملة ههنا مؤنثة وهي خبر عنها انتهى بتغيير يسير رحمه الله تعالى
الى ان اصل التركيب الكلام الجملة ثم دخل الفعل فقيل وسمي اي هو اي الكلام الجملة فهي وان كانت الان مفعولا ثانيا فهي
في الاصل فاعل الثانيث باعتبارها احسن لان الخبر محط الفائدة قالوا وسره ان الذوات معلومة في الاغلب وانما المجهول منها
واحوالها ولا يخفى ان اعتبار ما هو محط الفائدة اولى وفي هذا التقرير اشارة الى ان الكلام والجملة متساويان في المفهوم فيأتي
ما قاله المصنف فتأمله انتهى كلام الدماميني بتغيير وبقوله قوله اذ شرطه الافادة بخلافهما يعني شرط الكلام الافادة الثالثة
التي يصح بها السكوت بخلاف الجملة فان الافادة الثالثة ليست بشرط فيها قوله والصواب انهما اعم منه قال الفاضل الشريف
في حواشي شرح المفتاح الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام ما اشتمل على نسبة مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة
سواء كانت مقصودة بالذات اولا فالشرط وحده جملة ليس بكلام وكذا الجمل الواقعة موقع المفردات والجملة الواقعة
صلة انتهى وقال فيها ايضا ما يكون فيه سناد اصلي فان كان زوال ذلك الاسناد الاصلي مقصودا بالذات كان كلاما
والا فالجملة اعم من الكلام انتهى وهذا ماخوذ من الرضي حيث قال والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي
سواء كان مقصودا فلذا تنتهي اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول

في الاصطلاح حتى لا تتأتى المشاحة فيه وانما هو الاختلاف في

بجملة الشرط وبخوها فافهم

جواز تقدم الخبر على المضاف اليه المبتدأ اذا كان مشتملا على الضمير العائد على المضاف اليه

والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة
ولا ينعكس انتهى كلامه قال وبهذا التقرير يتضح لك وجه قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة
حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون فامن اهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا
وهم نائمون ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان فامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن
ان الكلام والجملة مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عندنا والى والارض جملة لان الفائدة انما تتم
بمجموعهن قوله وبهذا التقرير وهو الفرق بين الجملة والكلام بالعموم والخصوص اتضح قول ابن مالك في حكمه بان الجمل المعترض
بها سبع فان الجملة من حيث انها لم يشترط فيها الافادة التامة ترقى بها الى سبع بخلاف الكلام قوله ان
الزمخشري كسر ان متقول قول ابن مالك ويجوز الفتح على انه بدل منه والجمل السبع التي اورد بها ابن مالك
جملة لو ان اهل القرى وجملة آمنوا وجملة واتقوا وجملة لفتحنا وجملة ولكن كذبوا وجملة فأخذناهم وجملة بما كانوا
يكسبون فهذه سبع جمل وقعت بين المعطوف عليه وهو فامن اهل القرى ان يأتيهم قال ابو حيان قال ابن مالك
في آخر بحث الحال من شرح التسهيل زعم ابو علي ان الاعتراض لا يكون الا بجملة واحدة وليس بصحيح بل الاعتراض بجملتين
كثير ومنه قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات
والزبر انتهى كلام ابي حيان وهذا على تقدير جعل الباء في بالبينات متعلقة بما ارسلنا المتقدم قال القاسمي وذكر في باب
الاستثناء ان هذا التركيب ونحوه لا يجوز تعلق الحرف فيه بما قبل الا بل يقدر له فعل يتعلق به انتهى وفي هذا بحث
عريض ثم قال ابو حيان وقال الزمخشري في الكشاف ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من
السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة
الآية وبين قوله فامن قال يعني ابن مالك في شرح التسهيل وهذا اعتراض بكلام متضمن سبع جمل انتهى قال ابو حيان
وتضمنه ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح بل هي اربع جمل جملة لو وجملة جوابها وجملة الاستدراك وجملة العطف
عليها وهو نظير الى ان لو الى امنوا جملة واتقوا جملة انتهى كلام ابي حيان وبين منه ان المصنف اراد قوله
ورد عليه من ظن قوله او زعم اي زعم الزمخشري فانه قال في الكشاف الفاء حرف عطف دخلت عليها
همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه قلت فأخذناهم بغتة وقوله لو ان اهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف
والمعطوف عليه انتهى كلامه على وجه الاختصار قال وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فانه كان من حقه ان يعد
ثماني جمل احديها وهم لا يشعرون واربعة في خبر لو وهي آمنوا واتقوا لفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع بت مقدرا
او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والسابعة ولكن كذبوا والسابقة فأخذناهم والثامنة
بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدأ لا خبره
وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت اتما مراده ان يبين ما لزم على اعراب الزمخشري والزمخشري
يرى ان وصلتها ههنا فاعل ثبت ش قوله وبعد ففي القولين نظر يعني واقول بعد التنبيه ففي القولين نظر وقد تبين
نظير هذا التركيب في حرف الفاء حيث قال وبعد فعندي الخ وفيه بحث مذكور هناك وقال الدماميني وسبقه
له نظيره وعند المرور به نبهت عليه قوله كان من حقه ان يعد بها ثماني جمل احديها وهم لا يشعرون كيف يكون هذه الجملة
معترضة وقد صرحوا بانها حالية وسيصرح به قريبا وبين الحالية والمعترضة فروق كثيرة كما سيحققه المصنف وبهذا
لم يدخلها الزمخشري في الجمل الاعتراضية فلا وجه لقوله كان من حقه ان يعد بها على مساق راي المصنف تسقط التاء
هي قوله يكسبون فان قلت لم يعد بها لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان
بل اللازم على مساق راي المصنف ان يعد بها عشرا فان قوله لا يشعرون جملة مثل يكسبون وبهذا ظهر ثم قال الدماميني
ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض انتهى هذا مسلم

ولكن لم ندر ما فائدة هذه المقدمة ههنا اذ ليس ههنا من يدعي ان في كلامها ما يدل على عد هذا القول من جملة الاعتراض والظاهر ان المصنف لم يدع هذا بل ادعى خلافه لانه ادعى ان حق ابن مالك والمعترض ان يعدا قوله تعالى وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ففي عدم عدهما نظر وبحث وهذا ملخص كلامه ومحصله وبعد هذا فما فائدة قوله ليس في كلامهما ما يدل على عد هذه الآية وقد سبق نقل كلام الزمخشري في الكشاف وكلام ابن مالك قريبا فتم لو اراد بهذا توطئة لما سيأتي من رد وتخفيق المصنف ودعواه ان الاعتراض عند التحقيق بجملة واحدة لكان وجها مع بعده قوله على الخلاف في انها فعلية فاعل جعفر بن قاسم في شرح التسهيل واختلف في موضع ان بعد لو فذهب سيبويه الى انها في موضع رفع بالابتداء فلا يحتاج الى خبر لانتظام المخبر والمخبر به بعدها كما لم يحتج الى ذلك في ظننت ان زيدا قائم وذهب المبرد وتبعه الزمخشري الى انها في موضع فاعل بفعل مقدر تقديره ولو ثبت ان وهو اقرب الى القياس انتهى قال الدماميني اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لانه لابد مما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا انتهى وقد مر هذا البحث في فصل لو من باب اللام فليلتفت اليه قوله والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فعلا بثبت هكذا وقع في اكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول اول ليرى وفاعلا مفعول ثان له قال الشمني وفي بعض النسخ يرى ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهي اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي يرى ولا يصح ان يكون فاعلا خبرا لان مع نصبه انتهى ولا خفاء في ان تلك النسخة لا يمكن توجيهها وما هي الا سهو من النساخ انتهى قال وانما قول المعترض فلانه كان من حقه ان بعد ها تملف جمل وذلك بانه لا يعد وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما في خبرها جملة واحدة واما فعلية ان قدر ولو ثبت أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كَذَّبُوا جملة فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ كلمة جملة وهذا هو التخفيف ولا يأتي في ذلك ما قدمناه في تغيير الجملة لان الكلام ههنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعترض وتلك لا تكون الا كلاما تاما ش قوله واما قول المعترض اي واما النظر في

سعد الملة الثقات زانى حيث قال الايق بالنظر النحوى ان اسم كان فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن
قائما به والمذالم يعده وفى تلخيصات بالفاعل واقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
وذلك لان الافعال الناقصة افعال عندهم ولا شئ من الفعل بفاعل واما الاستدلال على فاعلية بان كانه مسندا الى ثبوت
قيام زيد والثبوت مسندا الى قيام والقيام الى زيد فيكون كانه مسندا الى زيد بواسطة مع تاخر زيد عنه فيكون فاعلا
اذ لا معنى للفاعل سوى ما اسند اليه الفعل مقدما عليه فليس شئ لانا لا نسلم ان المسندا الى المسندا الى الشئ مسندا الى
ذلك الشئ بالمعنى المعتبر عند النحاة الا يرى ان زيدا فى اعجبنى قيام زيد ليس فاعل اعجبنى ولا مسندا اليه انتهى
كلام سعد الملة يعنى ان القيام فى ان يقال مسندا الى زيد قائم به واعجبنى مسندا الى قيام زيد ومع هذا لا يصح ان يقال
ان اعجبنى مسندا الى زيد بواسطة فيكون فاعلا له قوله اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار الخ اى بالظرف نفسه
لا باستقر مقدرا فانه يكون حينئذ جملة فعلية وسياتى ان هذين المثالين يحتملان الاسمية والفعلية والظرفية على التقادير
الثلثة والمص اورد هما مثالا للظرفية على احد التقادير الثلثة واشار الى الاحتمالين الاخيرين بقوله لا بالاستقرار
ولا مبتدا مجزا عنه بهما قوله لا بالاستقرار وحصل فيكون حينئذ جملة فعلية لتقديرا بالفعل تقديرا وكذا اذا قدرت
زيدا مبتدا موخرا والظرف والجار والمجرور خبرا مقدما فانهما تكون جملة اسمية مثل فى الدار زيد لان صدر
الكلام يكون اسما تقديرا وسياتى هذان المثالان فى المثال الثانى من مسئلة ما يجب على المسئول ان يفصل فيه
قال وتمثيل الزمخشرى ذلك بفى الدار من قولك زيد فى الدار وهو مبنى على ان الاستقرار المقدر فعل الاسم
وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشرى وغيره فى الجمل الشرطية والصلات
انهما من قبيل الفعلية لما سياتى ش قوله وتمثيل الزمخشرى ذلك اشارة الى الظرف او الجملة الظرفية
باعتبار المذكور فانه اورد فى المفصل قوله خالد فى الدار مثالا للجملة الظرفية ووجه بنائه على فعلية الاستقرار العامل فى الظرف
انه لو قدر اسما مثل مستقر او حاصل او كائن كان الخبر مفردا فلا يصح التمثيل وحمل الزمخشرى ان يكون عامل الظرف
فعلا قال ابن يعيش واعلم ان اصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسم او فعل فذهب الاكثر الى الفعل
تقديره زيد استقر فى الدار او حصل فى الدار ثم ذكر دليلين عليه ثم قال وقال قوم منهم ابن السراج ان المحذوف
المقدر اسم وان الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان بتعلق بمفرد وتقديره مستقر او كائن او نحوهما
والجملة فى ذلك ان الاصل فى الخبران يكون مفردا والجملة واقعة موقعه ولا شك ان اضمار الاصل اولى ووجه
ان انك اذا قدرت الفعل كان جملة واذ قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الاضمار والتقدير كان
اولى انتهى وفى كل من الدليلين نظر اما الاول فلان كون الاصل فى الخبر الافراد ممنوع ذكره الرضى واما الثانى
فلان تقدير الاسم ليس بابعد من تقدير الفعل وكون احدهما جملة والاخر مفردا امر اعتبارى صناعى قوله
على ان الاستقرار المقدر فعل قال الشيخ عبد القاهر فى شرح الايضاح ثم ان الجملة على اربعة اضرب جملة يقع فيها
كلام من الجميع وانما كانت جملة لاجل ان فى حرف جر وحروف الجر لا بد لها من فعل تتعلق به لانها جاءت
لتوصل بعض الافعال الى الاسماء نحو قولك قمت الى زيد وذهبت من دارك ولو قلت الى زيد او بزيد من غير فعل
كان محالا واذا لم يكن فى اللفظ كان مقدرا فى النية فمتى قولك فى الدار يتعلق بفعل مضمر نحو استقر فى الدار فاذا قلت زيد فى الدار
فالتقدير استقر فى الدار واذا قدرت استقر كان فيه ضمير زيد فيكون الفعل مع ذلك الضمير جملة كما انك اذا قلت
زيد استقر اخوه كان قولك استقر اخوه جملة من الفعل والفاعل وهذا حكم الظروف نحو يوم الجمعة وخلفك وما اشبه
ذلك لان الاصل فى جميع ذلك حرف الجر ثم حذف فاذا قلت القتال يوم الجمعة فالتقدير فى يوم الجمعة وكذا زيد خلفك
فالفعل الذى هو استقر مقدر هنا كما قدر ثم واذا كان كذلك كان جملة من حيث ان استقر فعل والضمير مستكن فيه
نحو استقر هو اعلم ان من الناس من لم يجعل الظرف فى الجمل وذلك لاجل انه يقدر فيه اسم فاعل فاذا قال زيد فى الدار
قدر مستقر فى الدار دون استقر ويقدر اسم الفاعل لا يكون جملة الفعل مع الفاعل المضمر فيه والمظهر والمذهب

والمذهب الصحيح انه من الجمل كما ذكره الشيخ ابو على انتهى كلام عبد القاهر فى شرح الايضاح قوله وانتقل الضمير الى الظرف
بعد ان عمل فيه عطف على قوله حذف وحده فان الضمير اذا لم ينتقل الى الظرف بل حذف مع الفعل لا يكون جملة وكذلك
اذا لم يعمل فيه الظرف قال الدماميني فى قوله بعد ان عمل فيه فيه نظر لان عمل الظرف فى الضمير انما هو عند انتقاله
اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان اريد عمله فيه انتهى والاولى ان يقال لتقديره بعد ان قدر عمله فيه واما
قول الشمنى هذا النظر مبنى على ان الضمير فى عمل عائد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عائدا على الفعل المقدر من
الاستقرار فركاكته ظاهرة اذ لا شبهة فى عمل الفعل فى ضميره فيكون قوله بعد ان عمل فيه لغوا وايضا ليس لنا غرض
فى التعرض لعمل الفعل المقدر فى الضمير المذكور بخلاف الظرف فان كونه جملة مبنى عليه قال ابن يعيش واعلم انك
اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف وفيه ضمير مرفوع والظرف مع ذلك الضمير
فى موضع رفع بانه خبر المبتدا انتهى وقال الرضى ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو على
ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف لانه خبر المبتدا انتهى وقال الرضى ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع
المتعلق والظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادى عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا باخلة من ذات
عرقى عليك ورحمة الله السلام انتهى بريد ان اجمع فى الاول تاكيد لما فى عندك من ضمير الفؤاد وقوله
ورحمة بالرفع عطف على الضمير المستتر فى عليك العايد الى السلام لان تقديره السلام عليك ورحمة الله قوله
والصواب قال ابن يعيش واعلم ان قسم الجملة الى اربعة فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة ابو على
وهى قسمة لفظية وهى فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية مركبة من جملتين فعليتين من الشرط وفعل
وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف فى الحقيقة الخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل انتهى اراد بقوله الى على التعاقب
فانه قال فى الايضاح اما الجملة التى تكون خبرا للمبتدا فعلى اربعة اضرب الاول ان تكون جملة مركبة من فعل وفاعل
والثانى ان تكون مركبة من مبتدا وخبر والثالث ان تكون شرطا وجزاء والرابع ان تكون ظرفا انتهى وقال الشيخ
عبد القاهر فى شرح الايضاح وقد حصل اربعة اضرب من الجمل وهى فى الاصل ثمانية الجملة من الفعل والفاعل والجملة
من المبتدا والخبر لان الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل نحو ضرب اضرب وكذا اذا جاءت بالجملة الاسمية نحو
ان تضرب فانا ضارب لانه لا يخرج من الصورتين وهذا حكم الظرف لانه اذا كان التقدير استقر كان جملة من الفعل
والفاعل انتهى ملخصا والمصنف التقط من كلامهم وصوب ان يكون اقسام الجمل ثلثة قال بتبعه مرادا بصدر الجملة
المسندا والمسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو افائم الزيدان وازيدا خوك ولعل اياك منطلق
وما زيد قائما اسمية ومن نحو افائم زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهل قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر فى الاصل
فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاى ايات الله تنكرون ومن نحو فريقا تقتلون وخاشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان
هذه الاسماء فى نية التاخير وكذا الجملة من نحو عبد الله وزيد وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل
اذا يغشى لان صدورها فى الاصل افعال والتقدير اراد عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام وقسم بالليل ش قوله
والجملة من افائم الزيدان اى الجملة المركبة من مثل هذا التركيب وكذا النظائر بها قوله وان قام زيد اى انظاهر ان ان بمعنى
نافية ولم يقل بما قام زيد لئلا يتوهم قائما قوله لان هذه الاسماء فى نية التاخير فان كيف جاء زيد حال وقوله تعالى
فاى ايات الله مفعول تنكرون وفريقا فى الموضعين مفعول وخاشعا حال وكلها فى النية مؤخر عن عامله الذى هو
الفعل قوله وان احد من المشركين استجارك احد مرفوع فيه بفعل مضمر مفسر والانعام من قوله والانعام خلقها نصب
الانعام بعامل مضمر على طريقة الاشتغال والواو فى قوله تعالى والليل واو القسم بايمار فعل القسم اى اقسم بالليل على ما ذكره
المصنف والواو فى قوله واقسم بالليل عاطفة من كلام المصنف وليست بواو القسم قوله والتقدير اراد عبد الله قال
الشمنى هكذا وقع فى جميع النسخ التى رايناها الظاهر انتهى سهو من الناسخ والصواب او عبد الله انتهى وقد وقع
فى بعض النسخ التى رايناها او عبد الله انتهى قال ما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية

لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا
مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلت جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدة من ان اجيب واما بعد اذا متم
لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم سيا فر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن ترقبه انا اذا قدرت
الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان
قلت العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية فقدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا
اقوم الثاني اي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع بمبتداء او مرفوعا بمبتداء محذوف لتقديره
كائن او مستقر فجملة اسمية وان جعلنا خبرا في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا
بمستقر فعلية او بالظرف فظرفية ش قوله مما يجب على المسئول في بعض النسخ مما يجب على المسئول عنه وله وجه
ظاهر قوله لاختلاف التقدير علة احتمال الاسمية والفعلية قوله ولذلك اشارة الى ما يجب فيه التفصيل على المسئول عنه
قوله امثلة وجملتها عشر امثلة الظاهر انه حصر عقلي لا عقلي ولا استقرائي ويحتمل الاكثر قوله على الخلاف السابق اي
في بحث اذا من باب الالف قوله واذا مقدة منه على صيغة اسم المفعول والتقدير انا اكرم زيدا اذا قام اي وقت قيامه قوله
لانه مضاف اليه يعني بعد اذا مضاف اليه لانا اذا قلنا الدماميني الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء
جعل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل او شبهه آ الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل
الواقع في جملة الجواب عاملا قائم وهو قاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر بفعل
يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام وقد تقدم في فصل اذا ان المصنف قال في قوله تعالى فَإِذَا نُقِرَ
فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ان العامل في اذا فعل يفسره ما بعده اي عسر ذلك اليوم اذا نقر
في الناقور فقدر فعلا مع كون الجواب جملة اسمية وانما قدر العامل ولم يجعل قوله عسير عاملا فيه لكونه صفة والصفة
معمولها على الموصوف انتهى وفيه نظر فان ما بعد الفاء كثيرا ما يعمل فيما قبلها مثل قوله تعالى وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ
فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ وغيرها فلا يمتنع هنا ان يعمل اكرم الذي وقع جزا للمبتداء في جملة الجواب في اذا بخلاف
قوله تعالى فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ الاية فان العامل فيه شبه الفعل وهو ضعيف بالنسبة الى الفعل مع انه ليس خبرا
بل هو تابع الخبر فافترقا فلا يمكن القياس عليه قوله وعكسه اي عكس قوله يوم سيا فر زيد انا مسافر قول الشاعر
لان المثال صدر الكلام فيه اسمية او تقديره انا مسافر يوم سيا فر زيد لان يوم مضاف الى قولك زيد فلا يعمل
في يوم لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف فوجب ان يحمل على التقديم والتأخير وقول الشاعر صدر الكلام
فيه جملة فعلية او تقديره انا نحن بينا نحن نرقبه اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية
فان صدر الكلام فعلية والظرف وهو بين مضاف الى جملة اسمية وهي نحن نرقبه لان بين اذا قدر مضافا الى
ما بعده من الجملة امتنع ان تعمل فيه فيجب ان يحمل على التقديم والتأخير قوله فبينا نحن صدر بيت من الوافر
قال السيوطي قال الزمخشري هو لرجل من قيس غيلان وتمامه معلق وفضة وزنادا راعي عنزه نرقبه نرصده ينتظره
والوفضة بالفاء والضاد المعجمة كالوافضة قيل جعبة السهام والمراد بها هنا خريطة تكون مع الرعاة للزاد وقيل الجعبة من آدم
وفي الصحاح الزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزند الاسفل فيها ثقب وهي الانثى فاذا اجتمعا قيل
زندان ولم يقل زندان والجمع زناد وازناد وفي شرح ابيات المفصل معنى البيت نحن نرقبه اذ جاءنا في حال
كونه معلق جعبة الفقراء وزند الراعي اعراب البيت قوله بينا وزنه فعلى اصله بين شبعت فتحتها فصارت الفا وقد زيدت
عليه ما يقال بينما والمعنى واحد وذلك بين اوقات رفعتنا ايا ما ثم حذف المضاف الذي هو اوقات وولي بين الجملة
التي قامت مقام المضاف قوله معلق وفضة نصب على الحال من الضمير المستتر في انا ما قوله وزنادا بالجر عطف على المضاف
اليه انتهى ونقل السيوطي عن الزمخشري انه قال عطف وزنادا على محل وفضة كانه قال معلقا وفضة انتهى وتوجيهه ان زنادا
روي منصوبا مع انه معطوف على وفضة يدل عليه المعنى وهي مجرورة بالاضافة معلق ولكنها لما كانت اضافة اسم الفاعل

اسم الفاعل الى مفعوله كان وفضة في محل النصب فجاز عطف المنصوب عليه وقال الدماميني وفي بعض التعاليق على ابيات
المفصل قوله معلق وفضة من اضافة الصفة الى المفعول كانه قال معلقا وفضة فلذا نصب الزنادا بالعطف على وفضة
تقديرا قلت ان ثبتت الرواية بالنصب فالتوجيه ذلك على راي من جوز العطف على محله في مثله وانا من منع
وهم الخذاق على ما نقله المصنف في الباب الرابع في اقسام العطف فالنصب بمقدر اي وعلق زنادا راع ولا
مانع من العطف على اللفظ بتأويل هو الظاهر انتهى فعل هذا يكون زنادا مجرورا لا غير قوله اذا قدرت الف بينا زائدة
احترازا به عن ان يكون كافة عن الاضافة كما ذهب اليه البعض فيتعين ان يعمل فيه الفعل الذي عليه فيكون صدر الكلام
في البيت اسميا وهو نحن وقد سبق احكام بينا في حرف الالف قوله كما في ذلك متى تقم فانا اقوم وجه التمثيل
به انهم اتفقوا على ان متى ليس بمضاف الى ما بعده من الجملة الشرطية كما اشار اليه المصنف في بحث اذا وقال
ابن الحاجب وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وقد سبق في بحث متى من حرف الميم ان العامل في متى
شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا فاذا لم يضف اذا الى جملة الشرط مثل متى في المثال
المذكور يتعين ان يعمل فيه فعل الشرط وهو تقم لعدم المانع فيكون صدر الكلام قوله الثاني اي الدار زيد هذا من
امثلة اختلاف التقدير قوله او مرفوعا اي وان قدرنا المرفوع وهو زيدا وعمرو مرفوعا على انه فاعل بمبتداء
محذوف مستغنى عن الخبر بالفاعل لتقديره اي تقدير ذلك المبتداء صفته نحو مستقر او حاصل او كائن قوله
فالجملة اسمية جواب ان قدرنا اي الجملة المركبة من مبتداء مؤخر وخبر مقدم وهو الجار والمجرور في الاولى والظرف
في الثانية قوله في الاولى هي الجملة التي قدر فيها المرفوع مبتداء والثانية هي التي المرفوع فيها فاعل للمبتداء
المحذوف المستغنى عن الخبر بالفاعل تقديره اي تقدير ذلك المبتداء صفته نحو مستقر او حاصل او كائن قوله
من ان الفاعل مغن عن الخبر في مثل قائم الزيدان والتحقيق ان هذا المبتداء لا خبر له اصلا ولا ينصور ان يكون
مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتداء فظن ان كل مبتدأ
مخبر عنه وليس كذلك انتهى قيل عليه قولهم استغنى بمرفوعه عن الخبر ظاهر في انه لا خبر له اصلا فكلام المصنف
لا يناسبه في كل جزء قوله وان قدرنا اي المرفوع في المثالين فاعلا للمحذوف هو استقر او حصل فالجملة فعلية
او تقديرها استقر في الدار زيد او استقر عندك عمرو او ان قدرنا المرفوع فاعلا بنفس الجار والمجرور او
بنفس الظرف لا بالفعل المقدر فالجملة ظرفية وقد سبق قريبا مثال الجملة الظرفية في قولنا اعندك زيد او
في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا باستقرار المحذوف فليتذكر قوله
او بالظرف فظرفية فقولنا في الدار زيد يحتمل الاسمية والفعلية والظرفية على التقادير الثلثة وكذا عندك
عمرو انتهى قال الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج مبني
وبين لفائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امتنع الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ
خبر على الاول مبتداء على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها
جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومذ مركبة
من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل لها لانها
صلة ش قوله الثالث نحو يومان هذا من امثلة اختلاف النحويين قوله وعند ابي بكر اراد به ابن السراج
كما تقدم في بحث مذ انه مع ابي علي الفارسي قال الدماميني يومان على كل اعراب ذكره مفردا اما مبتدأ
وخبرا وفاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية او فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان
بمفرده انتهى والمصنف قدم بيان اعراب يومان من قوله ما رايته مذ يومان ليتكون توطئة للمقصود ثم شرع
في المقصود بقوله وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها لكونها اسمية فيه ومذ خبر لانه وقع موقع قوله مبني وبين لفائه
على الاول يعني تقدير الاخفش والزجاج وعلى الثاني اي على تقدير ابي بكر وابي علي مذ مبتداء لانه وقع موقع

امد انتفاء رويتي فالمراد بالجملة قوله مبني ومن لفانه يومان وقوله امد انتفاء الرويته يومان على التاني قال ابن فلاح في المغني اذا ارتفع ما بعد منذ ومنذ فالكلام جملتان ولا موضع للجملة الثانية خلافا للسيرافي فانه زعم ان موضعها النصب على الحال لان معنى ما رايته منذ يومان ما رايته مقدما منتفدما انتهى فقد قرر هذا في حرف الميم ثم بين قول الكسائي وجماعة بان تقدير الكلام عندهم ما رايته منذ كان يومان فمنذ ظرف لقوله ما رايته وما بعده وهو قوله يومان جملة فعليه حذف فعلها وبقي مرفوعه وهذه الجملة الفعلية في محل الخفض باضافة منذ اليها قوله وقال آخرون ع وقد سبق في بيان منذ ومنذ من حرف الميم ان بعض الكوفيين منهم الفراء منذ مركبة من الجارة وذو الطائية وهي ذو التي بمعنى الذي في لغة طي والمصنف عبر عن كلمة من بحرف الابتداء لكونها لابتداء الغاية ولكونها مبنية ومبعضة راجع اليه قوله حذف مبتدا اي حذف مبتدا وتلك الجملة الاسمية الواقعة بعد منذ وهو هو لان تقدير ما رايته من الزمن الذي هو يومان فحذف المبتدا اعني هو وبقي خبره وهو يومان فافهم والله اعلم قال الرابع ما صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ما ذا صنعته فعلى تقدير الاول الجملة محلها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ما ذا مبتدا والفعلية بان تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ما ذا لان الاستفهام له الصدر ع الخامس نحو البشر بهند وتنا فالراجح تقدير جملة فاعلا بهندى محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقدير مبتدا والفعلية بان تقدر الاسمية في البشر بهند وتنا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت اي سرت ام عاوى حلم اكثر رجحانا من تقديرها في البشر بهند وتنا لمعادلتها الفعلية ش قوله قدم خبرها عند الاخفش ع وهذا اختلاف معروف بينهما وذكروه في مثال ابن الحاجب من ابوك والجمهور مع الاخفش على ما قاله الرضي فكان المصنف قد مه لهذا ويرد على قول سيبويه ان كون المبتدا وهو الاستفهامية نكرة والخبر معرفة وهو ممنوع قوله الثاني اي بني صنعت بحسب اي على انه مفعول صنعت مضافا الى بني وهذا من المواضع التي يجب تقديم المفعول قوله والفعلية بالنصب عطف على قوله الاسمية اي وعلى الثاني يحتمل الفعلية بان تقدر الخ قوله ويكون تقديره اي تقدير الفعل المفسر المقدر هنا بعد ما ذا قوله لان الاستفهام له الصدر ع قال الدماميني قد مر ان ثم من يرى ان ما ذا من بين اوات الاستفهام تخرج على الصدرية ذكرنا ذلك في فصل كم من حرف الكاف وفي فصل ما من حرف الميم انتهى وقد اشبعنا الكلام في الموضعين وغيرهما غاية الاشباع فمن اشتبه عليه شيء ههنا فليراجع اليهما قوله فالراجح تقدير بشر فعلا اي من كونه مبتدا وجه الراجحية ان الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل فاليلائه لفظا او تقديرا اولى من استفهام عن مضمونه اولى كذا حققه الرضي في باب الاشتغال وقال ايضا الجملة مع الهمزة طلبية فعلية اولى ايكن قوله ويجوز تقدير مبتدا نحو وجهه ما قال الرضي ان الهمزة عربقة في الاستفهام فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الاسمية المخالفة من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج انتهى قوله وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه ارجح الخ قال الدماميني تقدم في فصل ام من حرف الالف ان تقديري الاسمية والفعلية في قوله تعالى أأنتم تخلقونه ستا وبارئا فان للفعلية مرجحا من حيث غلبة ايلاء الفعل الهمزة وللاسمية مرجحا من حيث مشابهتها للاسمية المعادلة لها وهذا لا يعارض ما وقع له هنا من ان تقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح لان الراجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله تعالى البشر بهند وتنا فلا تعارض انتهى قوله في قوله فقلت اي سرت تقدم في فصل ام هذا البيت وصدره فقمت للطيف مرتاعا فارقني وتكلمنا عليه هناك وتقدير الفعلية اكثر رجحانا فيه من تقديرها في البشر بهند وتنا لمعادلتها الجملة الفعلية وهي قوله ام عاوى حلم وانتاسب مرعى في التراكيب وهذه المعادلة في البشر بهند وتنا قال السادس نحو فما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تشبيه كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند واسعاد اخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها

خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبرا لمحذوف فجملتان فعليه واسمية الثامن جملة البسملة فان قدرت ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين وابتدأ بسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره والا انه يقدر الفعل متوخرا او متاخرا لما جعلت التسمية مبتدا له فيقدر بسم الله اقرا بسم الله ارتحل بسم الله ادخل ويؤيد الحديث باسمك ربي وضعت جنبي ش قوله وان قدرت استقر اي وان قدرت الف قاما في قاما اخواك اسما اي ضمير فاعلا للقام يكون الجملة فعلية مركبة من الفعل وفاعله وهي في محل الرفع على انه خبر المبتدا المؤخر وهو اخواك فالجملة اسمية قدم خبرها وهي جملة فعلية ويرد عليه الاعتراض السابق في نون الاناث وواو الجمع وحرف التا وغيرها من المواضع ان المبتدا اذا كان خبره فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه وجوابه ان هذا مقيد بما اذا استتر ضمير المبتدا في الفعل حتى لا يلتبس بالفاعل وفي هذه الصورة لا التباس لبروز الفاعل وهو الف قاما قوله فجملتان ع احديهما فعلية مركبة من الفعل وفاعله وهي نعم الرجل والثانية اسمية مركبة من المبتدا والخبر اعني هو زيد ولكن حذف المبتدا فيهما وهو الضمير المرفوع العايد الى الرجل وبقي الخبر وهو زيد ولا محل لهما ايضا لكونهما استينافية قوله ويؤيده اي يؤيد ما اختاره الزمخشري من تقدير الفعل مناسبا لما جعلت التسمية مبتدا له وجه التاييد ذكر قوله عليه السلام وضعت جنبي متوخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبتدا له فان ما جعلت التسمية مبتدا له هو الاضطجاع والحديث مما اخرجه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم ان يضطجع على فراشه فليضطجع باسمك ربي وضعت جنبي وبك ارفعه اورده ابن الاثير في جامع الاصول قال التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضميرها وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ما هذه ما في قولك ما انت وموسى فانها تحتمل ايضا الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية والخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية والمفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما يكون او ما تصنع ونظيرها هذه في الوجهين على اختلاف التقدير كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية ش قوله فالجملة اسمية ع تقدم في اواخر بحث ما من حرف المبيم ان هذه الكلمة اول ما شهرت من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من جانب علي كرم الله وجهه سيدعي منهم الرجوع الى الحق قال علم الدين السخاوي في شرح المفصل من النحويين من يقول ان ما في ما جاءت حاجتك استفهام في موضع نصب على خبر جاءت فيرفع حاجتك والمشهور نصب حاجتك انتهى وعلى هذا يكون تقدير الكلام اي شيء صارت حاجتك في مجيئك بنصب اي على خبرية صارت فيكون صدر الكلام جاءت لان الخبر في نية التاخير وعلى تقدير نصب حاجتك يكون الجملة الاسمية لا محالة حينئذ لا تكون خبر الجاءت لان الخبر حاجتك واسمها مستتر تحتها عايد الى ما وتانيث الخبر وهو المراد من قول المصنف وانث حملا على معنى اي يعني ان ما الاستفهامية عبارة عن الحاجة للزوم الاتحاد بين المسند والمسند اليه بالذات وان اختلفا بالمفهوم كما قال بعض العرب من كانت امك حيث اوقع من على مؤنث يعني ان من وما لهما لفظ ومعنى فان شئت تحمل على اللفظ وان شئت تحمل على المعنى فعلى هذا يكون ما مبتدا وقوله جاءت حاجتك بالنصب خبر للمبتدا فلا يكون الجملة الاسمية قال الدماميني على هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال المذكور فيشكل فانه ليس معه الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا ليس معه ولا احتمال انتهى وهذه الخاطرة لاحت لبال هذا العبد الضعيف فان السائل

ان تكلم برفع حاتمك لم تحمل الاسمية وان تكلم بنصبه لم تحمل الفعلية فكيف بنصوره التفصيل وغاية ما يمكن ان يقال
فيه ان المراد بالمثال نظير هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب حاتمك مثلا اذا قيل ما جاء زيد فانس
اعرابه ولهذه النكتة قال في المثال الثاني ما انت وموسى ولم يقل ما انت وزيد حتى لا يرد عليه مثل ما ورد
على المثال الاول ولا ينبغي الجمود على ظاهر الامثلة على ما قالوا قوله فعلى الاول ما خبرها فيكون منصوب المحل
قوله واسمها الضمير عائدا الى جاءت وكذا في خبرها ضمير عائد الى ما وحاتمك بالنصب خبر جاءت قوله
ونظيرها هذه ما في قولك ما انت وموسى اي نظير ما في ما جاءت حاتمك ما في قولك ما انت وموسى تقدم
نظير هذا التركيب في بحث ام وهو ما انت وهذا وقد مر قبله في بحث ان المفتوحة الخفيفة وتكلمنا عليه
هناك قوله فانها تحمل اي فان ما في ما انت وموسى تحمل ايضا اي كما تحمل كلمة ما في ما جاءت حاتمك الرفع
والنصب قوله على خلاف سيبويه فان اسم الاستفهام في مثل ما انت ومس ابوك مبتداء عنده وانت وابوك
خبره وقال الاخفش وغيره من النحاة ان اسم الاستفهام خبر قدم لصدارته وانت وايوك مبتداه مؤخر كذا حقق
الرضي وغيره كما تقدم قريبا قوله وذلك اشارة الى احتمال الرفع في كلتيهما على الابتدائية او الخبرية قوله
ان قدرت موسى عطفا على انت خبرا للمبتداء قوله لان وقوع الجملة الطلبية الخ علة للجميع قوله وانما لم يجز زيد قام
فالجملة اسمية قال الرضي لا يجعل الفعل على التغيير في نحو زيد قام لانه لم يفد طرا اليه انتهى وقد سبق الاشارة الى هذا
قريبا قوله لا غير وقد سبق في حرف العين ان المصنف لم يحقق هذا التعيين قوله لعدم ما يطلب الفعل بخلاف قوله
قعد زيد وعمرو قام فان العطف يطلب الفعل رعاية لتناسب المطلوب واعلم ان الذي يطلب الفعل على غير من
احد مما يطلبه لزوما كأن الشرطية مثل ان امرؤ هلك تقديره ان هلك امرؤ هلك لامتناع دخول ان على الاسم
والثاني لطلبه على وجه الاولوية كهمزة الاستفهام ولا خلاف في جواز ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء نحو زيد
قام وان كان تقدير الفعل احسن كذا قال القاسمي في شرح التسهيل وقدمنا ان العطف على الفعلية مما يطلب الفعلية
ايضا قوله والكوفيون على التقديم والتاخير يعني ويجوز الكوفيون في نحو زيد قام فعليته الجملة حملا على تقديم الفاعل وتاخير
الفعل الذي يرفعه على ما هو المشهور من مذهبهم كذا في باب الفاعل من شرح التسهيل للقاسمي وقال ابو حيان وقد
ايت في بعض السابق عن ابي القاسم الزجاجي انه قال اجمع النحويون على ان الفاعل اذا قدم على فعله لم يرتفع به
فقال البصريون يرتفع بالابتداء ويصير الفعل جملة عنه وضميره في الفعل والكوفيون فيه ثلثة اقوال قال بعضهم يرتفع
بالمضمر الذي في قام وقال آخرون هو مرفوع بما عاد اليه من ذلك المضمر وقال آخرون هو مرفوع بموضع قام
لان الموضع موضع خبره كأنه يقول يغلب ويختار وانتهى ما لخصناه من كلام الزجاج الى هنا كلام ابي حيان
قوله فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده لا مدخل لقوله عنده في المثال بل وقع اتفاقا كهذا وهذا المثال ورد
ابو حيان في شرح التسهيل وليس فيه عنده ولهذا لم يوجد في بعض النسخ لفظ عنده وهو يدل على انه سهو من النسخ
لانها مما يقيد او ليس كذلك فالجملة الاولى وهي زيد قام جملة اسمية عند الجمهور اي الاكثر قيدا لجمهور احترازا
عن قول المبرد وابن العريف وابن مالك فانهم عندهم جوزوا فعليتها على الاضمار والتفسير وعن قول
الكوفيين فانهم جوزوا التقديم والتاخير كما سبق انفا ففي قولنا زيد قام ثلثة اوجه قوي وضعيف وقال
ابن القاسم لا نعلم من اجاز رفعه على الفاعلية الا ابو القاسم بن عريف انتهى ولم يذكر ابو حيان غير ابن عريف
والمصنف زاد المبرد والظاهر انه ظفر به فائدة ابو القاسم ابن العريف اسمه الحسين بن الوليد كان نحويا عارفا
بالعربية رحل الى المشرق وسمع من ابي الطاهر الذهلي وابن وشيق واقام بمصر اعواما ثم عاد الى الاندلس مات بطليطلة
سنة بضع وثلثمائة قال السيوطي في طبقات النحاة له شرح على الجمل وقف عليه وتلف منه قواعد في الطبقات
الكبرى قوله والثانية محتملة لهما اي والجملة الثانية وهو قوله وعمرو قعد تحتمل الاسمية عطفا على الاسمية وتحتمل الفعلية ايضا
عطفا على الجملة الصغرى وهي جملة قام فقط خبر المبتدإ وفاعل الجملة الاولى تحتمل عنده الاسمية وهو ظاهر والفعلية

انقسام الجملة الى الكبرى والصغرى

والتفعلية كما ذكر فالمعطوف عليها تحتمل الوجهين ايضا عند الجميع قال انقسام الجملة الى الكبرى والصغرى هي التي
التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدإ كالجملة المخبر بها في المثالين
وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه
منطلق صغرى لا غير وباعتبار جملة الكلام ومنه لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ثلث مبتدات ايضا
اذا لم يقدر سوى ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر
ضمير شان وهو ظاهر ثم حذفت الهمزة من انا حذفا اعتباطيا وقبل حذف قلبت الفا ثم حذفت
ثم ادغمت نون لكن في نون انا ش قوله ومنه اي مثل التركيب المذكور وهو قوله زيد ابوه غلامه منطلق
في اشتماله على ثلث مبتدات خبر الاثنين منها جملة وخبر الثالث مفرد قوله تعالى لكنا هو الله ربي فان الاصل
لكن انا هو الله ربي بتخفيف لكن قال شهاب الدين واعراب ذلك ان يكون انا مبتدأ وهو مبتدأ
ثان وضمير شان والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث مع خبره خبر الثاني والثاني مع خبره
خبر الاول والرابط بين الاول وبين خبره اليا في ربي انتهى وقد تقدم هذا في ان المكسورة المخففة من حرف
الهمزة قوله اذ لم يقدر هو اي لفظ هو في لكنا هو ضميرا عائدا الى الذي في ما تقدم من قوله تعالى اكفرت بالذي
خلقك من تراب قال شهاب الدين ويجوز ان يكون الجلالة بدلا من هو او نعتا او بيانا اذا جعل
هو عائدا على ما تقدم من قوله ما لذي خلقك لا على انه ضمير شان انتهى وفي كون لفظ الجلالة نعتا للضمير نظر
من وجهين احدهما ان المضمر لا يوصف والثاني ان الجامد لا يوصف به سيما وهو علم وقد سبق هذا ايضا
قوله ثم حذفت الهمزة من انا حذفا اعتباطيا هو الحذف لا لعلة قياسية مثل حذف الخر يدوم وليس هذا
في حكم الثابت مثل آخر قاض بل هو حذف نسيا منسيا ولهذا صار منقلب الاعراب وقد سبق هذا ايضا
في ان المكسورة المخففة قوله وقيل حذف فاء فيهما وهذا رأي شهاب الدين وقد رده المصنف فيما سبق
بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت فحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير قال تنبيهان
الاول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدإ تكون مصدرة بالفعل
نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل
بال وبالاضافة ولذلك نحن من فلان كناه صغرى وكبرى من فواقهما حصب در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من
لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل فعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا
مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم اي ليام فعلى ذلك يخرج البيت
وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى ش قوله تنبيهان اي ههنا تنبيهان
لا بد من التعرض لهما قوله ما فسرت به الجملة الكبرى وهو قوله الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة وهذا لا يشتمل
على نحو ظننت زيدا يقوم ابوه مع انهما من افراد الجملة الكبرى فلا يكون الحد جامعا قوله الثاني اي التنبيه الثاني
قوله فعل افعل تركيب اضافي اي مؤنث افعل الذي يجيء على فعلى قوله لحن من قال وهو ابو نواس والبيت
من البسيط قال الحريري في درة الغواص ويقولون هذه كبرى وتلك صغرى فينعتونها نعت مذكر بمن وما من قبيل
ما لم تنكره العرب بحال ولا تنطق به الا معرفا حيث تقع الكلام والصواب ان يقال فيها هذه الكبرى وتلك
الصغرى او هذه كبرى الأولى وتلك صغرى الجواري كما ورد في الاخبار اذا اجتمعت الحسنات طرحت الصغرى
للكبرى اي اذا اجتمع امران في احدهما مصلحة تخص منفعته وفي الاخرى مصلحة تعم قدم الذي تعم مصلحته على الخاص
منفعته وذكر شيخنا ابو القاسم بن الفضل النحوي ان فعلى بضم الفاء تنقسم الى خمسة اقسام احدها ان تالي
اسما علما نحو خزوى والثاني ان تالي مصدرا نحو رجعى والثالث ان تالي اسم جنس نحو بهمى وهو نبت والرابع

لا غير لانها خبر ابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى

ان تاتی تفعیل نحو الکبری والصغری وتحاسن ان تاتی صفة محضة لیست بتاتیف افعل نحو جبلی ومن هذا القسم قوله
تعالی قسمة ضیزی لان الاصل فیها ضیزی واذا کانت لتانیث افعل تعاقب علیها لام التعریف والاضافة
ولم یجتمعا تعری من احدهما وذلک نحو توانک الکبری والصغری وطولی القصاید وقصری الاراجیز قال ولم
یشذ من ذلک سوی الادیا واخری فانهما لکثرة مجاریهما فی الکلام ومدارهما فیه استعملتا کمرتین کما قالت الخرقة
بنت النعمان فاف لدنیا لا یدوم نعیمها تنقل تارات بنا وتصرف واما طولی فی قولهم طولی لک وجبلی
فی قول النهشلی وان دعوت الی جلی ومکرمة یوما سراة کرام الناس فادعینا فانهما مصدران کالرجعی
فعلی المصدریة لا یلزم تعریفهما واما طولی فی قوله تعالی طوبی لهم وحسن مآب فقیل انهما من اسماء الجنة وقیل بل
هی مصدر منث من الطیب وعلی اختلاف هذا التفسیر لا تحتاج الی التعریف وقد عیب علی ابی نواس قوله کان
کبری وصغری من فواقعها حصباء درعلی ارض من الذهب ومن تاول له فیه قال جعل من فی البیت زائدة وعلی
ما اجازه ابو الحسن الاخفش من زیادتها فی الکلام الواجب وتاول علیه قوله تعالی ینزل من جبال فیها من برد وقال
تقدیره جبالا فیها برد وقد اتفق لجعفر المامون تحقیق هذا التشبیه الموضوع عیب ابی نواس علی وجه المجاز وذلک انه
حین بنی علی یوران بنت الحسن بن سهل فرش له حصیر منسوج بالذهب ثم نثر علی قدمیه لآلی کثیرة فلما رای
تساقط اللآلی المختلفة علی الحصیر النسیج قال فاتر الله اما نواس کانه شاهد هذه الحال حین شبه بها حباب
کاسه وانشد البیت المستطرد به انتهی وقال الدماینی ورایت بهذه البلاد الهندیة فی شرح المفصل للخوارزمی
انصفه فلت لقول ابی نواس وجه صحیح وهو ان یکون لتقدیره کان صغری فواقعها وکبری فواقعها فحذف من الاول
مضافا الیه لدلالة الثانی علیه کما فی علالة اوبداهة سالج علی ما مر ذکره فی باب الاضافة ومن لا تقتضر انها
للبیان ولحوه باب حدید وباب من حدید وسما بمعنی وقد ظفرت بمثل هذا التصحیح فی شرح ستر الصناعة
فی قوله ولا یک موقف منک الوداعا ای موقفک انتهی وقال الدماینی فی شرح المفصل وقع للزمخشری
فی قوله تعالی وتقدس ذاتهم یضارین به من احد الا باذن الله ما نصه وقراءة الاعمش وما هم بضاری بطرح النون
والاضافة الی احد والفصل بینهما بالظرف فان قلت کیف یضاف الی احد وهو مجرور بمن قلت جعل
الجار جزءا من المجرور انتهی فان صح هذا التخریج امکن ادعاء مثله فی البیت مع ادعاء من بعیضیته لازائدة وجعلها
جزءا من المجرور والاضافة حینئذ کما فی قوله بین ذراعی وجبهة الاسد ورایت بخط بعض الفضلاء ان ابن السائب وجه هذه القراءة بان النون حذفت للاضافة ثم فصل بین المتضایقین بالظرف الذی هو به ثم ادخل علی المضاف
الیه حرف الجر مقحما کاقحام اللام فی قول علامی الکف قال هذا الفاضل وینبغی ان یکون المجرور مجرورا باللام وسمی مع
مجرورها فی موضع جر بما اضافة علامی الیهما وکذا التقدیر فی الایة فیجعل من جادة لا احد وکلا هما فی محل جر
بالاضافة فتامله انتهی قوله علی حد قوله بین ذراعی الخ هذا عجز بیت للعرزدق صدره یا من رای عارضا
اسر به وقد انشد المص هذا العجز فی اواخر الباب الخامس وهذا البیت من العروض الاولی من المنسرح
سمی بذلک لانسراح عروضه مطویة علی وجه الجواز وحزبه مطوی علی وجه الوجوب تقطیعه یا من رای مستفعلن
عارضن ا فاعلات سر یهی مفتعلن بین ذرا مفتعلن عی وجبه فاعلات تل اسدی مفتعلن و
هذا من البحور المشکلة قلیل الاستعمال ولهذا اعترضت لتقطیعه العارض السحاب الذی یعرض فی الافق ظاهرا
مضارع مبنی للمفعول من السرور ای اکون مسرورا فرحا والجملة صفة لعارض وبا حرف نداء ومن یحتمل الموصولیة
فیکون منادی وقوله رای عارضا فعل مع فاعله ومفعوله والجملة صلة من ویحتمل ان یکون استفهاما
فلا یکون منادی فلا بد من تقدیر شیء یقبل النداء کانه قال یا صاحبی من رای عارضا اکون مسرورا به وقوله
بین ظرف لرای وهو مضاف الی ذراعی وهی تثنیة ذراع حذف نونها بالاضافة الی الاسد ووقع الفصل
بین المضافین بمعطوف المضاف واکتفی بما اضیف الیه المعطوف علیه والتقدیر بین ذراعی الاسد وجبهة

وجبهته وروی یا من رای عارضا رف له اورده ابن بعیش هکذا قال وانما معنی البیت فانه وصف عارض سحاب
اعترض بین نوء الذراع ونوء الجبهة وسماهما انواءا لاسد وانواؤه من احد الانواء ونوء الذراع والنوء الطلوع
المقبوضة منها لاشتراکهما فی اعضاء الاسد والتسمیة لنظیره وقوله تعالی یخرج منهما اللؤلؤ والمرجان یرید من البحرین
وانما یخرج اللؤلؤ والمرجان من احدهما انتهی وقال صاحب القاموس الذراع منزل القمر وهو ذراع الاسد المبسوطة
وللاسد ذراعان مبسوطة ومضبوطة وهی تلی الشام والقمر ینزل بها والمبسوطة تلی الیمن وهی ارفع فی السماء
واسد من الاخری وربما عدل القمر فنزل بهما یطلع لاربع یخلون فی تموز ویسقط الاربع یخلون من کانون الاول
انتهی وقال الدماینی فی الباب الخامس وذراعا الاسد کوکبان یزان یمنة القمر وجبهة الاسد اربعة
انجم یمنة القمر ایضا وحکی شارح من شارحی ابیات المفصل عن محذوم له وصفه بالستاد العالم ان الشاعر
یصف الممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد ویصف قلبه بالسماحة فوصفه بالسحاب العارض بین ذراعی
الاسد وجبهته قال واشتر به یحتمل ان یکون بین احدهما اشتر جعل مسرورا وعلی هذا تکون من موصولة یعنی فخذای
عارضا بین ذراعی الاسد وجبهته الاسد جعل مسرورا به لوثوقه بالبطر والاشر اسر واخفی من الاسر وعلی
هذا یکون من استفهامیة یعنی من رای سحابا معترضا بین ذراعی وجبهة الاسد کانه تعجب منه قال ومعنی هذا البیت
عالم یخطر ببالی احد من الشاعرین من قبل قلت ظاهر کلامه انه جعل اسد فی تاویله الاول ما نیابة المفعول
من السرور وهذا لحن من الستاد والعالم اذا المفضل بهذا المعنی فانی منعه نفسه تقول سرنی الذی جعلنی الله
مسرورا فی التنزیل وینقلب ای الجاعل مسرورا الی هنا کلام الدماینی وهذا مما ینقضی منه العجب قوله
ولا مع تعریف المجرور کذا فی والصحیح ان من لا یجتمع مع تعریف مدخوله المجرور بها قد سبق فی بحث من الجارة
ان زیادة من فی مذهب البصریین غیر الاخفش شرطها ان یکون الکلام غیر موجب ای یکون الکلام غیر
مثبت وان یکون المجرور نکرة قال شهاب الدین یشترطون تنکیر مجرورها قوله لم یرد به المفاضلة مطابق
ای فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث مع کونه مجردا عن اللام والاضافة قوله مطابقا حال من
فاعل استعمل ای ربما استعمل اسم التفضیل مطابقا لما هو له فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
مع کونه مجردا عن اللام والاضافة قوله قال اذا غاب عنکم الخ عیب من الطویل قاله الفرزدق واسود العین
الجبل قال العینی ولقد افحش فی الغلط من قال انه اسم رجل ومنهم الرکبی یقول الشاعر انتم یتام ابدا لان
الجبل لا یغیب ولا یزول وما اقام ما ظرفیة واقام فعل ماض من الاقامة واسود العین فاعله ای مدة
اقامته وکنی به عن عدم ازالة البخل عنهم کما لا یزول اسود العین عن موضعه والشاهد فی الایم فانه جمع
الام وانما یجمع افعل اذا جرد عن معنی التفضیل وکان عاریا عن اللام ومن موصولا باسم الفاعل کما فی قوله تعالی
هو اعلم بکم ای علیم بکم وکذلک الام بمعنی الئیم انتهی قال ابو حیان فی شرح قول صاحب التسهیل ویلزم الافراد
والتذکیر فیما ورد کذلک اکثر من المطابقة مثال افراده وتذکیره قوله تعالی اصحاب الجنة یومئذ خیر مستقرا
واحسن مقیلا وقوله تعالی نحن اعلم بما یستمعون به ونحن اعلم بما یقولون ومثال المطابقة قول الشاعر اذا نجا
حکم اسود العین کنتم کراما وانتم ما اقام الایم ای وانتم ما اقام اسود العین بیام قال ائم جمع الام بمعنی الئیم قال
ابن مالک فی شرح التسهیل فلذلک جمعه الا ان جمعه اجود لان اللفظ المستغرقه حکم اذا قصد به غیر معناه
علی سبیل النیابة لا یغیر حکمه ولذا لم یغیر حکم الاستفهام فی مثل علمای القوم صدیقک ولا حکم النفی فی قوله
الا طعان لا فرسان عادیة واذا صح جمع الفعل العاری التجرد من معنی التفضیل اذا جری علی جمع جاز ان یؤنث
اذا جری علی مؤنث وعلی هذا یکون قول ابی نواس کان کبری وصغری صحیحا لانه لم یؤنث اکبر واصغر المقصود
بهما التفضیل وانما انث صغر بمعنی صغیر واکبر بمعنی کبیر کلام ابی حیان وفیه بعض اختصار وانما اطنبنا فی هذا المقام
لما قیل لا یوصل الی حقایق الاشیاء الا بالکلام الذی فیه زیادة علی ما یقتضیه تلک الصناعة مما یستغنی عنه

هی بحرة نظر الجناب کلاهما وقبل برکه

وانما ذکر المصنف ای قوله وانما اسکنها تخفیفا وضرورة وهو مما یستثنی من قولهم ان ما حرک لالتقاء الساکنین

قوله وقول النحويين عطف على البيت وكذا قول العروضيين اى فعلى ذلك الوجه المذكور فى قوله اذا غاب عنكم
البيت بخروج البيت يعنى قوله كان صغرى وكبرى البيت فان كبرى وصغرى فيه بمعنى كبير وصغير فيجوز استعماله
مجردا عن اللام والاضافة كما حققه ابو حيان على ما نقل عنه آنفا وكذا قول النحويين وقول العروضيين فاصلة
صغرى وهو ما كان على اربعة احرف ساكن الآخر مثل كلمن وفاصلة كبرى وهو ما كان على خمسة ساكن الآخر
مثل ريشا وهذا معروف عند من له وقوف على ذلك الفن والله تعالى اعلم قال قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها
ولهذا اللفظ مثلة احدها اما ترى بكر اذ يحتمل انيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا
اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيمة فردا ويزيد وان اصل الجزء الافراد وان حمزة يميل الالف
من انيك وذلك ممتنع على تقدير انفصالها من حمزة الثانى نحو زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير المستقر وتقدير
ان الف نحو اما انت سيرا اذ يحتمل تقدير سير وتقدير سائر وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة
قبلها الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتداء وان يقدر فاعلا بقائم ش قوله فعلا مضارعا من اتى
يأتى كرمى يرمى دخلت همزة المتكلم فصارت آتى على وزن ارمى فاجتمع همزتان فانقلبت الثانية الفا
قوله مثل وانهم آتيهم هذه الآية مثال لكون انيك اسم فاعل وكذلك الثلثة بعدها قوله وان حمزة يميل اى
يعنى ويوابد كونه اسم فاعل ان همزة يميل الفها والامالة لا تتصور فى الالف المنقلبة عن الهمزة بخلاف الف
فاعل قوله الثانى نحو زيد فى الدار فان هذا التركيب يحتمل ان يكون جملة كبرى لاشتمالها على جملة صغرى
وهى مستقر فى الدار ويحتمل ان يقدر الفاعل فى الجار والمجرور مستقرا فيكون مفردا فلا يتحقق الجملة الكبرى قوله
او يحتمل تقدير سير فيكون جملة كبرى لاشتمالها على جملة صغرى وهى تسير سيرا قوله وينبغى ان يجرى هنا
الخلاف الذى فى المسئلة قبلها قال الدماميني يشير الى الخلاف الذى جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد فى
الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل فى العمل للافعال فعند الاحتمال يكون للاول تقديرا ما هو الاصل او هو اسم
فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل هذا خلاف معروف ولم يذكره المصنف
فى المسئلة السابقة واحال عليه شهرة انتهى وقال الشمنى ولا يخفى انه وان لم يذكره المصنف فى المسئلات تبعه
صريحا فقد اشار اليه حيث قال فيحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر انتهى وعندك علم ان مجرد الاحتمال لا يدل على
الاختلاف الا مع قرينة الشهرة ثم قال الدماميني وفى قوله فينبغى اشعار بانهم لم يصرحوا بجراء الخلاف فى عامل
المصدر من نحو اما انت سيرا وهو مثلة الظرف من غير فرق فينبغى جريان الخلاف فيه ايضا انتهى وقال
فى شرح التسهيل وكان ينبغى لمن قال التقدير زيد فى الدار كائن او مستقر ان يقدر فى نحو زيد سيرا سيرا اى زيد
سائر سيرا ولمن قال التقدير زيد فى الدار قد استقر او مستقر ان يقدر سائرا وسيرا لكنهم انما يقدرون الاصل الفعل فينظر وجهه ما هو انتهى
كلامه ويدل على ذلك قول ابى حيان فى شرح التسهيل مثاله مكررا زيد سيرا سيرا ومثاله محصورا ما انت الا سيرا
الاصل تسير سيرا فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره وجعل تكراره بدلا من لفظه ما يفعل فامتنع اظهاره
لئلا يجتمع عوض وموض عنه والحصر قام مقام التكرار فى سببية التزام الاضمار انتهى والمفهوم من هذا الكلام ايضا ان يقدر
الفعل دون غيره قوله فى المسئلة قبلها اى واو با لمسئلة التى قبل هذه المسئلة قوله زيد فى الدار والخلاف
فيها ان العامل فى الظرف الواقع موقع الخبر اسم الفاعل عند الاخفش تقديرا وعند سيبويه ايجابا وكذا قال فى التسهيل
وهو الصحيح عند ابن مالك واتباعه بناء على ان الاصل فى الخبر الافراد وعند الفارسى والزمخشرى وابن ذلك
الى سيبويه بناء على ان الاصل فى العمل الفعل قال منبهة ينبغى فى قوله الا عمرو لى مستطاع رجوعه تقديرا رجوعه
مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على انها صفته لا فى محل رفع على انها خبره لان الا لا يلغى لاخبر
لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قبل الا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام
بذلك حملا على معناه وهو النفى هناه وكذلك ينبغى تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير

تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة فى موضع رفع على انها صفته على المحل اجراء لالا مجرى ليت
فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا قول سيبويه ايضا وخالفه فى المسئلتين المازنى والمبرد انظر الكبرى الى ذات وجهين ذات ه
الوجهين هى اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغى ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت
زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمناه وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه
ش قوله الا عمرو صدر بيت من الطويل تقدم مشروحا فى بحث الامن باب الالف قوله تقدير رجوعه فاعلا من
مضاف الى احد مفعوليه والآخر مبتدأ وقوله مستطاع خبره مجرور ومنصوب عطف على مجرور ومنصوب
قوله وكذلك ممتنع اى كما يمتنع لها لفظا ولا تقديرا وقد سبق فى بحث الامن باب الالف نقلا عن الرضى ان
المتمنى يغنى الاعن الخبر فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر لمغنى الاعلام المتمنى علما كقولك اللهم غلاما
ايما هب لى علما قوله اجراء لالا مجرى ليت علة لامتناع وصفيه مستطاع من عمر على المحل وصفيه جملة مستطاع
رجوعه من عمر ايضا على المحل قوله وخالفه فى المسئلتين المازنى والمبرد وقد سبق فى الامن باب الالف
ان المازنى والمبرد قالا حكم الا حكم المجردة عن همزة الاستفهام فيجوز عندهما العطف فالوصف على موضع لا مع
اسمها كالاموال كغير انفقه والاماء وخمر اشربها وخبرهما عندهما اما ظاهرا ومقدرا كما فى المجردة وقد تقدم ان
ابن الحاجب اختار مذهبهما قوله بناء على ما قدمناه اراد به قوله كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدأ بكون
مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وهو مثال الكبرى التى فعليتها وصغراها فعليتين ايضا ولهذا اورده
مثالا لفعليتين هى ذات الوجه الواحد لان صغراها فعلية ايضا بعد ايراده اسميته ذات الوجه وهو قوله زيدا ابوه
قائم والله تعالى اعلم قال الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهى سبع وبدأنا بها لانها لم تحتمل محل المفرد وذلك
هو اصل الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة
بالمبتدأ وليس كذلك المستأنفة وكان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان احدهما المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه
الجمل المفتتح بها السور التى الجمل المنقطعة عما قبلها كحالات فلان رحمه الله تعالى وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا
انا مكنا له فى الارض ومنه جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن فانا العامل الملغى لتوسطه نحو اظن زيدا قائم فجملة
ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ش قوله الجمل التى لا محل لها قدمها على الجمل التى لها محل من الاعراب
لاصالتها فانها من حيث انها جملة غير مستحقة للاعراب واستحقاقها له من قبيلها مقام المفرد وهو امر عارض
لها قوله ولو كان لها محل كالجملة الحالية مثلا فان قولنا والشمس طالعة فى قولنا جئت والشمس طالعة جملة
مصدرة بالمبتدأ ولهذا يقال لها الابتدائية وسمى الواو الداخلة عليها ابتدائية ايضا كما تسمى حالية
على ما سبق فى بحث الواو ولكون هذه الجملة ذات محل من الاعراب وهو النصب لا يطلق عليها المستأنفة
وسيتضح هذا ان شاء الله تعالى قوله الجمل المنقطعة عما قبلها الجمل التى لا تتصل بما قبلها لمانع من الاتصال
هو الاختلاف صناعى بينهما كالاخبارية والانشائية مثل ما ت فلان رحمه الله تعالى فان الجملة الثانية انشائية
لكونها دعائية ولهذا لم تعطف على الجملة الاولى واما الاختلاف معنوى يوجب قطعها وان كانت فى الظاهر
معطوفة على الجملة الاولى مثل قوله تعالى ثم يعيده فى قوله تعالى أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده
وكذا قوله تعالى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فى قوله تعالى قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله
ينشئ النشأة الآخرة وسيأتى فى كلام المصنف البحث عن هذه الآية الكريمة ان شاء الله قوله وقوله تعالى
قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له فى الارض وهذا عكس الاولى فان الاولى وهو قل سأتلو انشائية وقوله تعالى
انا مكنا له اخبارية فلا يجوز العطف لمانع صناعى فلا يلزم الانقطاع فلم يصدر بحرف العطف وللدماميني ههنا
فضة غطيتهم مع بعض المدرسين تركناها مخافة الاطناب ومن اراد الاطلاع عليه بالشرح الكبير قوله ومنه جملة
العامل الملغى بها فصله عما قبله لكونه معتبرا بالجمل المنقطعة قال ويخص ايضا بنوع الاستيناف بما كان

مبحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب

جوابا لسؤال مقدر بحو قوله تعالى هل أتيك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة
القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى
سلام قوم منكرون ومثله في الاستيناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا
سلاما قال إنا منكم وجلون وقد استوفت جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما
قال سلام ومن الاستيناف البياني ايضا قوله • زعم العواذل انني في غمرة • صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله
صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال من اول سورة النور
ش قوله ويخص البيانيون اراد بهم اصحاب المعاني قال صاحب الكشف في تفسير لا ريب فيه من اول سورة البقرة
من شرط حسن الاستيناف ان يكون السؤال ظاهر الورود اما لشبهادة اللفظ كما في قوله تعالى هل أنبئكم على من تنزل
الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم او لشبهادة السياق كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام لانه يصح في
بحكمة تقدير سؤال لكن هذا ضابط محفوظ فتفرغ عليه ان شاء الله تعالى انتهى قوله المكرمين صفة ضيف ابراهيم
لان المراد به الكثرة وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثني عشر ملكا وقيل بضعة عشر منهم جبرائيل
وقيل ثلثة جبرائيل وميكائيل واسرافيل صلوات الله تعالى وتسليماته عليهم اجمعين وجعلهم ضيفا لكونهم في
صورة الضيف او ضيفا في حسبانه ابراهيم عليه السلام والمعنى مكرمين على الله تعالى او على ابراهيم عليه السلام
حيث خدمهم بنفسه واخذ فهم امراته اذ دخلوا عليه قوله فلم تعطف عليها لان الجواب لا يعطف على السؤال كما في قوله
تعالى قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال
ربكم ورب آبائكم الأولين قال في المفتاح فان الفصل في جميع ذلك بناء على السؤال الذي يصححه تصور
مقام المعاودة من نحو فماذا قال موسى فماذا قال فرعون قوله وفي قوله سلام قوم منكرون وهو من تتمة الآية
الاولى ولهذا لم يعرض لكون سلام جملة مستأنفة بتقدير خبره وكذا قوله قوم منكرون بتقدير المبتدء فان قيل
سلام نكرة محضة فكيف يكون مبتدء قلنا لا سلم بل هي نكرة مخصصة بنسبته الى المسلم اذا جعلته سلمت سلاما
ثم حذف الفعل فبقي سلاما عليكم ثم عدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والمعنى على ما كان عليه في مدلوله وقد
كان مخصصا فوجب ان يكون مخصصا كذا قال ابن الحاجب في شرح كافيته وفيما بعد هذا الكلام وهو قوله تعالى فراغ
الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف حملت هاتان الجملتان احداهما
قوله قال ألا تأكلون اذ قدر مع قوله فقربه إليهم ما ذا قال وقت التقريب والثانية قوله لا تخف لانه قدر
مع قوله فأوجس منهم خيفة ما ذا قالوا حين رأوا منه ذلك كذا قال السكاكي في المفتاح قوله إنا بشركم
مرجلون فانه جواب لقول قائل مقدر فماذا قال ابراهيم لهم قوله قالوا سلاما قال سلام وسيأتي تفسيرها
وليهما جواب لقول قائل فماذا قال الرسل له والثانية جواب لقول القائل فماذا قال ابراهيم للرسل قوله زعم
العواذل مبتدء من البسيط لم يتم قائله وهذا البيت دليل على ان زعم يستعمل في الصدق بدليل صدقوا وفي الكذب
الزعم مطية الكذب والباطل والكذب صدق والكذب يقال فيما يشك فيه انتهى اراد بقوله مشلة
فتح الفاء وكسرها ومنهما قال الدماميني وفي عروس الافراح للشيخ بهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن
العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير لكن اذا ملت تجد يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وبهذا يشكل قوله صدقوا
وهو ضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث قلت يحتمل اشكاله بما قيل من ان المراد بالعاذلة الواو اطلاق
مشلة على المذكرين جائز نحو هؤلاء الرجال جماعة عاذلة فالمعنى زعم الجماعة العواذل المذكور والاشكال انتهى
كلام الدماميني قوله كقول هرقل لابي سفيان زعمت روى البخاري ومسلم عن ابن عباس عن ابي سفيان قال
انطلقت عام صلح الحديبية فبينا انا بالشام اذ جيء بكتاب من النبي الى هرقل فقال هل ههنا احد من قوم هذا الرجل

هذا الرجل فقالوا نعم فدعيت فدخلنا على هرقل ثم قال لترجمانه سله كيف حسبه فيكم قال فقلت هو فينا ذو حسب
قال فهل كان في آبائه من ملك قلت لا وهذا السؤال عن شيء كثيرة ثم قال الى سائلتك عن حسبه فزعمت انه
فيكم ذو حسب وكذلك الرسل وسألتك هل كان في آبائه ملك فزعمت ان لا وكذا ذكر كلمة زعمت ثمانية
مرات والظاهر انه بمعنى قلت صادقا ثم العواذل مثل الخوارج والروافض فانها جمع الخارجة والرافضة بمعنى الجماعة
الخارجة والجماعة الرافضة فان قلت لم لا يجوز ان يكون العواذل جمع عاذل مثل الفوارس والنواكس قلنا
ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع فواعل ولخوا فوارس والنواكس شاذ لا يقاس عليه فان قلت يجوز ان يكون جمع عاذلة
مع كونه صفة لرجل ويكون التاء للمبالغة مثل راوية قلت قال ابن جنى ايضا لانه ليس بقياس على ما ذكره سعد
الملة في شرح المفتاح هكذا ذكر ابن الخباز في بحث الفصل والوصل من حاشية المطول قوله فيهن فتح الياء
بتقدير مضاف اي في قراءة من قرأ يسبح على صيغة المبني للمفعول فان رجال على هذه القراءة يكون فاعلا للفعل
مقدرا والجملة جواب عن سؤال مقدر فكان سائلا سأل بعد قوله والآصال فقال من يسبحه فيها بالغدو والآصال
فقيل يسبحه رجال ثم حذف يسبحه وبقي رجال لقيام قرينة وهو يسبح له فيها وهذا معنى قول صاحب التخليص وقد يحذف
صدر الاستيناف نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال فهي جملة فعلية استينافية
مثل صدقوا في البيت ويحتمل ان يكون جملة اسمية بتقدير رجال لا يلهيهم تجارة ولا بيع يسبحون الا ان تقدير الفعلية
يقتضيه قراءة البناء للمفعول ومن السبعة ومن قرأ يسبح على البناء للفاعل وحينئذ يكون رجال فاعلا والاصل اتحاد القراءتين
فيحمل على الفاعلية اولى من الابتداء ويسبحي هذا البحث في اواخر الباب الخامس من الغدو في الاصل الرواح
والمراد وهنا العدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما
لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب قال
تنبيهات الاول من الاستيناف ما قد يخفى ولهذا شلة كثيرة احدها لا يسمعون من . قوله بقال فرقت
من كل شيطان ماردا لا يسمعون الى الملأ الأعلى فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال منه
وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما الاستيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا نفسانيا والمعنى
ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت الام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذف ان فارتفع
الفعل كما في قوله ألا ايهذا الزاجري احضر الوغى بنصب رفع احضر وضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين
فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان ماردا قلت عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر
وجود معنى الحال هو صاحبها كالمجرور في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا حال المرور به
انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه ش قوله وحفظا من كل شيطان ماردا قال شهاب
الدين وحفظ منصوب اما على المصدر بإضمار فعل اي حفظنا ها حفظا واما على المفعول من اجله على زيادة الواو والاول
فيه زيتا او يكون العامل مقدرا اي لحفظها زينا ها ومن كل متعلق بحفظا ان لم يكن مصدرا مؤكدا ويجوز ان يكون
صفة لحفظا قوله فان الذهن يتبادر اي يتبارع الى الوصفية والحالية ولهذا اختارها ابو البقاء ذلك الفاضل
الذي بلغ ماؤه قلتين وعندهم مقدمة مسلمة وهي ان التبادر الى الذهن علامة الحقيقة ذكره الرضي في بحث الالف
واللام قوله وكلاهما باطل ولا يخفى ان يحكم ببطلانهما مع ان ابا البقاء اختارهما حيث قال وموضع الجملة جر
على الصفة او نصب على الحال او مستأنفة انتهى على ان لكل منهما محملا صحيحا المناقشة وفي مثل هذا من المواضع
لا بد ان نتذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تظنن بكلمة خرجت من اخيك سوءا وانت تجد لها
في الخير محملا اورده العلامة في اوائل تفسير سورة النساء من الكشاف قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع هذا الملتقط من كلام العلامة حيث قال في الكشاف فان قلت لا يسمعون كيف اتصل بما قبله قلت
لا يخلو اما ان يتصل بما قبله على ان يكون صفة لكل شيطان او استيناف فلا تصح الصفة لان الحفظ من شياطين

لا يسمعون ولا يتسمعون لا معنى له وكذلك الاستيناف لان سائلا لو سأل لم يخطر من الشياطين ولا جيب بانهم لا يسمعون
لم يستقم فبقي ان يكون كلاما منقطعا مستدرا اقتصاصا لما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لا يقدرون ان يسمعوا الى كلام
الملائكة او يسمعوا وهم مقذوفون بالشهب ممنوعون عن ذلك انتهى بعبارته قال الدماميني فالاستيناف بالمعنى
الاول هو الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا يكون استينافا بيانيا لفاد المعنى وانما يفسد بتقدير ان يجعل جوابا عن
السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري ولو جعل استينافا بيانيا على ان يكون هذا الكلام جوابا للسؤال عن حال الشياطين
بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف البياني
لما يترتب عليه من فساد المعنى غير ظاهر قال ابن المنير في الانتصاف يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا او حالا والجواب عن اشكال الزمخشري الذي اشار اليه بقوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هو ان عدم سماع الشيطان
سببه الحفظ سواء كونه موصوفا بالعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ
وانما هو معه وسببه ومثله وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات فالعامل في مسخرات وهي
حال قوله وسخر فالحال التي هي تسخيرها ملازمة لكونها مسخرة واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها
للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم والمتبنة البنى باسم ما يؤول اليه فمجاز
والاصل الحقيقة هذا كلامه الى هنا كلام الدماميني وقد اختصر كلام اليمني واخل بالمقصود ولفظه اقول ذكره صاحب
الانتصاف لا يخلو عن نوع من الاعتساف وذلك لان لا يسمعون على تقدير كونه صفة لا شك انه صفة كاشفة
والصفة الكاشفة لا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لما كانت كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى
الفهم واما تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل هو الحقيقة ويحقق ما قلت انك لو قلت لشخص اضرب
الرجل المضروب لم يصح هذا الكلام الا ان يكون قد عرف المخاطب رجلا سبق ضربه ولو اردت المضروب
بعزب المخاطب المأمور به خرجت عن سنن الكلام وعلى هذا صح ما ذكره جار الله ولزم ان يكون الكلام لا معنى له كما قرر
ويلزم على تقدير الوصفية فما آخره وهو تخصيص الحفظ بالموصوفين تلك الصفة ويلزم منه عدم الحفظ ممن عداهم
من الشياطين انتهى كلام اليمني وفيه نظر من وجه الاول في وحكمه بان قوله تعالى لا يسمعون على تقدير وصفيته منه
كاشفة وليس كذلك لانهم عرفوا بما كانوا معهودا معينين معهودا الموصوف ومثل لها صاحب المفتاح وغيره بقولهم الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى غير يشغله فان الطويل العريض العميق تعريف الجسم والحد والمحدود متحدان وان
اختلف اللفظ قال الفاضل الطيبي في اوائل سورة البقرة الصفة الكاشفة ان جيء الصفة معرفة لموصوفها لكونها
متحدتين او متباينة مع الموصوف في المعنى نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله انتهى والظاهر
ان جملة لا يسمعون ليس بمنابة الحد المعرف لشيطان وايضا الصفة الكاشفة تتبع المعرف باللام غالبا الثاني
في قوله والصفة الكاشفة لا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها فانه يفهم ان الحصول المذكور خاص بالصفة
الكاشفة لان المفهوم معتبر عند اهل الادب وسيصرح المصنف به ان شاء الله تعالى في آخر باب الكناية و
الصفات كلها مساوية الا قدام في هذا المعنى ولا بد فيها من حصولها للموصوف قبل وصفه بها قال الشريف في شرح
المفتاح ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود
تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان تميز
شيئا عن شيء بما لا تعرف ثبوته له انتهى كلام الشريف الثالث ان قوله والا لم تكن كاشفة في معرض المنع والصحيح
ان يقال والا لم تكن صفة مطلقا كاشفة كانت او مخصصة او موضحة او مادحة قوله وانما سمي استينافا نحويا قال
الدماميني ولك ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد
الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه
فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة

فاشتمل ان حال كونه محفوظا منهم هي حال كونهم لا يسمعون والحال
لا تتقدم على عاملها ان كان حرفا او ضعيفا

حالة الاستيناف مكون تحكما انتهى قوله كما في قوله الا يهذا الزاجري احضر الوغى صدر بيت من معلقة طرفة من الطويل
عجزه والتشهد للذات هل انت مخلدي وسياتي البيت بتمامه في الباب الخامس في سراحم المحذوف حيث
ترجم على حذف ان الناصبة وفي رواية الزوزني الا يهذا اللامي احضر الوغى اصله صوت الابطال في
الحرب ثم جعل اسما للحرب نفسها والخلو والبقاء والفعل خلد يخلد والاخلاد والتخليد الابقاء بقول الشاعر
الا يهذا الانسان الذي يلومني على حضور الحرب وحضور اللذات يعني سئرب المدامة عن يد الفتيات هل انت
مخلدي ان كففت عنها والشاهد في قوله احضر على رواية الرفع كما ذكره المصنف وقد روي النصب والتقدير
لان احضر فحذف حرف الجر وان فعادا الرفع يدل على هذا التقدير ان شهد عليه فان المعنى يقتضيه كما سبق
آنفا واذا لم يقدر لزم عطف المفرد وهو ان شهد على الجملة وهي احضر وذلك غير مستقيم وايضا احضر واقع
موقع المفعول به للزاجر والفعل لا يقع مفعولا الا بتقدير ان او بتنزيله منزلة المصدر بتجريده عن الزمان واستعماله في
الحدث الذي هو جزء مفهومه وبهذا الوجه يقع مبتدأ كقولهم يسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع يسمع اي سماعك
وقوله تعالى ومن اياته يريكم البرق على مافة العلامة قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين حيث قال في
الكشاف فان قلت بل يصح ان زعم ان اصله للا يسمعوا فحذفت اللام كما حذفت في قولك جئتك ان اكرمني
فبقي ان لا يسمعوا فحذفت ان واعمل عملها كما في قول القائل الا يهذا الزاجري احضر الوغى قلت كل واحد من هذين
الحذفين غير مردود على انفراده فاما اجتماعهما فانكر من المنكرات على ان صون القرآن عن مثل هذا التعسف واجب
انتهى واعترضه ابن المنير في الانتصاف بان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا يريد لان
الاصل للا تضلوا على ما ذكره جماعة فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكر
بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قال الدماميني قلت هذا كلام على المثال والرد وقع بامر كلي وهو ان استضعاف اجتماع
بين حذفين غير متجه لانه سائغ في كلام العرب واللغة مشحونة بذلك فلا معنى لاستضعافه انتهى كلام الدماميني وهذا
الرجل تحمل في تصحيح كلام جده والكنه وقع في تعسف عجيب قوله فان قلت اجعلها حالا مقدرة حاصل السؤال
ان يقول لما لا يجوز ان تكون جملة لا يسمعون حالا مقدرة وجعلناها حفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم
سماعهم اي بعد الحفظ وحاصل الجواب ان يقال لا يجوز ذلك فان الذي يقدر وجوده يمتنع الحال به صاحب
الحال كما في قولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فان الذي يقدر وجوده الصيد الذي هو معنى الحال برجل
معه صقر وهو صاحب الحال والشياطين لا يقدرون عدم السماع الذي هو معنى الحال وبهاتين المقدمتين
تبين ان الحالية لا تسايغ لها فيقال المقدمة الاولى ممنوعة اذ الاولى عليها وبالمثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي
كيف وقد قالوا في نقيضه قوله تعالى وكنا به عالمين فنبينا من الصالحين معه متقضيا نبوته مقدرا كونه من الصالحين
فان نبينا حال مقدرة عن اسحق وهو لا يقدر بنوته وكذلك المقدمة الثانية اذ لا مانع عن جواز تقدير هم عدم
سماعهم حين راوا القذف بالشهب والطرد عن الاسراق قوله الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها
قال الدماميني استند اليه في منع الحال المقدرة ضعيف اما اولا فلانا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها
ولم لا يجوز ان يقدر بها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان يكون
مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر ام غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحبها لا يمتنع في
الآية ان تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاسراق
واما ثالثا فلان قوله ولا يرتد ونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا
لها كما لو قال لا امير لمظلوم دخل السجن خالدا في عذابه وانما عدلت عن المثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر انتهى وقال الشمني بعد نقل كلام الشارح هذا واقول الدليل
على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه

يجب ان يكون مقدرا بالحال صاحبها ويمتنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ وقوله
لا يريدون نفي تقدير هذا الحال بعيدا كما ان قوله لا يقدرون نفي تقديرها بمقدار وانما قال ذلك لانه قال في حرف
الالف في بحث اذا انهم يقدمون مقدار المصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا ثم لا يخفى ان كلمة
عدم في قول الشارح وقيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد من طغيان القلم انتهى كلام
الشمني والعجب ان كلام الشارح في تعليقه مطابق للشرح في زيادة كلمة عدم قال الثاني انا نعلم انهم يسيرون ويعودون
بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه رجما بنيا والذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم
الثالث ان الله يعيدهم بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في
الاثنين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله ألم يروا كيف يبدئ
الله الخلق لان عادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا بريوتها ويؤيد الاستيناف فيه قوله تعالى عقيب ذلك قل سيروا
في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ش قوله الثاني اي المثال الثاني من امثلة
الاستيناف الذي قد خفي كونه استيناقا قوله بعد قوله فلا يحزنك قولهم هكذا في جميع النسخ وهو سهو
من الناسخ فان الآية من سورة يونس ولا يحزنك بالواو دون الف وجمال القراء اسم كتاب للسخاوي
متقدم ترجمته في اوائل هذا الموضوع قوله والصواب انه ليس في القرآن الخ يدل عليه قول الامام الجزري في مقدمته
المنظومة وليس في القرآن من وقف يجب ولا حرام غير ما له سبب قال الشارح يعني ليس في القرآن
من وقف يجب حيث اذا لم يقف القاري عليه يأثم ولا من وقف حرام يأثم القاري ما لو قف عليه لان
الاصل والوقف لا يدل على معنى حتى يخل عدمها الا ان يكون لذلك الوقف سبب كان يتعمد على
ذلك كما في التعمد على الوقف على ما من آياته و على اني كفرت و على امثال ذلك فحينئذ يحرم اذ لا يصدر
هذا التعمد عن المسلم الواقف على معناه واما ان لم يقصد فلا يحرم واما غير الواقفين على معناه ففي امر
سعة عليهم اذ لا يتصور التعمد منهم لكن الاحسن لمن يقف على المعنى الاحتياط في امثال ذلك ولا يرخص لعدم
التعمد حرام من مجرد الايهام انتهى قوله فيقرروا بريوتها اي برؤيته اعادة الخلق بقوله تعالى الم ير
يروا الاستفهام للتقرير والتقرير على ما عرفه في باب الهمزة حمل المخاطب على الاقرار قوله ويؤيد الاستيناف
قال شهاب الدين قوله تعالى ثم يعيده وقوله تعالى ثم الله ينشئ سنا فان من اخبار الله تعالى فليس الاول
داخلا في خبر الرؤية ولا الثاني في خبر النظر انتهى فعلم من هذا ان هاتين الجملتين وان صدرتا بحرف العطف
ليستا معطوفتين بل هما استيناقان ولا يمتنع دخول حرف العطف على الجمل المستانفة على ما تقدم من ان الواو
قد تكون استيناقية وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم يعيده ليس بمعطوف على يبدئ وليست
الرؤية واقعة عليه وانما هو اخبار على حياله بالاعادة بعد الموت كما وقع النظر في قوله كيف يبدأ الخلق
ثم الله ينشئ النشأة الآخرة على المبدوء دون النشاء ثم قال فان قلت هو معطوف بحرف العطف فلا بد له
من معطوف عليه فما هو قلت هو جملة قوله الم يروا كيف يبدئ الله الخلق انتهى كلامه وقد سبق قريبا
ما يتعلق بهذه الآية قال الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك يثير الأرض فقال الوقف على ذلول جيد
ثم يبتدأ ويثير الأرض على الاستيناف ورده ابو البقاء بان ولا انما تعطف بها على النفي وبانها لو نارت
الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول سخة مررت برجل ليست ورد ابو البقاء ولا يقف والثاني ان
ان اباحاتم وزعم ان ذلك من عجايب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يات بان ذلك من عجايبها
وبانهم انما كلفوا ما هو موجود ولا ما هو خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول ولا تقال مررت برجل لا
شاعر حتى تقال ولا كاتب لا تقال فقد تكررت بقوله تعالى ولا تسقي لان ذلك واقع بعد الاستيناف على عمه
ش قوله الخامس اي خامس الاسئلة التي اوردها البعض لجعل الاستيناقية التي تخفى وبها انتهت الاسئلة قوله

قوله زعم ابو حاتم بالحاء المهملة وكسر التاء كنيته سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي المقرئ قال الدماميني هذا هو سهل بن
محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة وعالمها قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية
عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي عالما باللغة حسن العلم بالعروض واخواتها معتنيا بالقرآت جاء عنه انه
بيعت كتبه بعد وفاته بمائة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن وديد مات ابو حاتم بالبصرة
في رجب سنة خمس وخمسين ومائتين وقيل في المحرم وكتابه في القرآت يفتخر به اهل البصرة كذا قال الوزير
في كتابه تاريخ النحاة وانما ذكرت هذه الترجمة لوقوع سؤال من بعض طلبة القاهرة عنها عند قراءة هذا المحل علي في
سنة ثمان عشرة وثمانمائة قوله من ذلك قال الشمني الاشارة بذلك ليس الى الاستيناف الذي قد
يخفى بل الى مطلق الاستيناف لان المصنف لم يذكر عن ابي حاتم الا ان هذا استيناف فتيبر جيد وبقي كونه خفيا
انتهى ويرد عليه ان قوله والخامس نص في كونه اشارة الى الاستيناف الخفي لانه الخامس من امثلته قوله
ورده ابو البقاء بان ولا انما يعطف بها على النفي قال الدماميني العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف
ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشة ابي البقاء انتهى وياتي في القاعدة الاولى من الباب الثامن مثل هذا
التجوز في عبارة المصنف حيث قال والسابقة العطف بولا وتعقب عليه الشارح بانه تسامح وقد جبنا انه يجوز
وحينئذ المناقشة مع احتمال ضعفها لا ترد على ابي البقاء لان المصنف غير عبارته ونقل كلامه بالمعنى وهذا
نص كلامه يثير في موضع نصب حالا من الضمير في ذلول بتقدير ولا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون رفعا
انبا عن الذلول وقبل هو مستانف اي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي
الزرع وهو قول بعيد عن الصحة لوجهين احدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفي المعطوف عليه كذلك
لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو وكذلك يجب
ان يكون هنا والثاني انها لو نارت الارض لكانت ذلولا وقد نفى ذلك انتهى بعبارته وليس فيه
ما نقله المصنف حتى يرد عليه مناقشته الدماميني والله تعالى اعلم ثم ناقشه ايرادا بقوله ويجوز ان يكون رفعا انبا عن
الذلول ان قوله تثير يجوز ان يكون مرفوع المحل نعتا للذلول قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي
ولا يقف وهذا واضح لا شبهة فيه وكثيرا ما يعطف بها على غير النفي وقد سبق في بحث اذا ومنه قوله تعالى ويسبح
الرعد بحمده والملائكة من خيفته ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال
له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء الا كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه
وما دعاء الكافرين الا في ضلال وقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال
ويخرون للاذقان يبكون ويزيدهم خشوعا قوله وانما وجه الرد ان الخبر اي قوله تعالى لا تسقي الحرث وحق العبارة
ان يقال بان الخبر حتى يصح العطف عليه بقوله وبانهم الخ تأويل ولا تعسف قال الشمني فيه نظر اذ لا يلزم من عدم
اتيان الخبر بان ذلك من عجايبها عدم كونه من عجايبها بل جاز ان يكون من عجايبها وقد وصفها الله تعالى به
فعلمنا انه منها انتهى ويدفعه ان الجواز العقلي غير معتبر في مثل هذا المقام ولا يخفى على ما هو المعروف قوله بان ذلك
بان ذلك اشارة الى كونها تثير الارض ومع هذا غير ذلول قوله وبانه كان يجب تكرار لا عطف على قوله
بانهم كلفوا وهو عطف على قوله ان الخبر بتقدير حرف الجر فان تقديره قبل ان فيأتي وجه وجوب تكرار لا على تقدير تثير
مستانفا غير صفة كما هو مذهب ابي حاتم اذ اذ ذاك نعت للذلول فيحصل التكرار بخلاف الاستيناف لانه لا نفي فيه
قال الدماميني قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي وغيره ومثل عفيفة
من الانثى وجنف بلا ياء ولكن لكونها في صورة الحرث ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة
الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفى به والتكرير انما يجيء في حرف النفي وهذه اسم لا حرف انتهى وقد سبق في حرف
اللام عند ذكر لا ان تكرارها في الصفات ليس بواجب عند البعض قبل هو قول المبرد ومن وافقه قوله لان ذلك
جواب لا يقال ذلك اشارة الى قوله لا تسقي فانه واقع بعد الاستيناف المنقطع عما قبله على زعم ابي حاتم
وهو يمنع التكرار وبمقطع ما بينهما من الاتصال قال الثاني قد يحمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو لو غازا حدهما
ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني

الطيبي وارتضاه الرازي من قوله ودوا ما عنتم لما وقع بين الصفتين المغنيين وضع صفتين تغنيان كونهما نعتا
مستغنى عن بيان موقعهما ثم قال سعد الملة قوله وحسن مبتدأ اي حاذكره وذلك لما في الاستيناف من الزيادة
في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تجويز النهي كون البطانة على هذه الصفات وليس بمقصود
قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كل منها علة مستقلة بالنهي مع استقلال ترك الباقي منها
على الاستقلال كما قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون انتهى وفيه ان هذا ترتيب
الترتيب بان يكون اللاحق علة للسابق الى ان تكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوهم بطانة
لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون عنتكم بدليل انه قد تبدو البغضاء من افواههم وان كانوا لا يخفون الكثير
لكن لا حسن ذلك في قد بينا لكم الآيات لان الصحيح تعليل البعد والبغضاء لا تعليل البيان كما قام بينا الآيات الدالة على وجوب
معاداة اعداء الله وان كانا حسن ان يكون ابتداء كلام والاحسن ان يكون قوله مستانفات كلها استئنافا راجعا الى
ما سواه انتهى كلامه قوله وفي الصفات من الدلالة على خلاف المقصود قال ابو حيان لا يألونكم خبالا لا موضع لها
من الاعراب وانما جاءت بيانا لحال البطانة كما قوله هي والجمل التي بعدها بتقرير المؤمنين عن اتخاذهم بطانة و
من ذهب الى انها صفة لبطانة او حال مما تخلف به من فبعيد عن فهم الكلام الفصيح لانهم نهوا عن اتخاذ بطانة
كافرة والتقييد بالوصف او بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائها انتهى ويحتمل ان يأخذ سعد الملة والدين
منه وان يكون من قبيل قوله ودوا ما عنتم كما صرح به الرازي حيث قال الجملة الخبرية وهي قوله قد بينا لكم الآيات خرجت عن الترتيب انتهى قال ويمنع
الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين ورد انه لا يقال اتخذ صاحبا يوذيك اجيب مغاير فتك
والذي يظهر ان الصفة مقيدة وبغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه
البيان وحاصل الامام في تقرير هذه الآية الكريمة سؤال ما الحكمة في تقديم ودوكم على بطانة واجاب بان
محط النهي هو ودوكم لا بطانة فقدم الاهم وليست الصفة كما ذكر وانظر هذا ان اباحيان قد ذكر في سورة الانبياء
كلمة زبرا بعد قوله وتقطعوا امرهم بينهم زبرا واتقاعي في سورة المؤمنين وترك نظيرها هناك ونبه على هذا
السهيلي فلعل الحذف من نظيره واعراباتش قوله ومنع الواحدي هذا الوجه وبهذا الوجه ان يكون لا يألونكم
خبالا قد بدت البغضاء من افواههم صفتين من بطانة والمنقول عن الواحدي في وصفه ودوا ما عنتم لا في وصفه
قد بدت قال ابن عادل في تقريره المستقى من العباب قوله ودوا ما عنتم في هذه الجملة ثمانية اوجه اظهرها ان تكون
مستانفة كما هو الظاهر في اخبار عن شيء ما وقع من الكفار اتخذ بطانة فقال الواحدي ولا يصح هذا لان البطانة قد
وصفت بقوله لا يألونكم خبالا ولو كانت هذه صفة ايضا لوجب ادخال حرف العطف بينها والثاني انها حال من الضمير
في لا يألونكم وما مصدرية وعنتم صلتها وهي وصلتها مفعول الودادة وقال الامام فخر الدين قال الواحدي لا محل لقوله ودوا
ما عنتم لانه مستأنف بالجملة وقيل انه صفة لبطانة ولا يصح هذا لان بطانة قد وصفت بقوله لا يألونكم خبالا فلو
جاءت هذه صفة ايضا لوجب ادخال حرف العطف بينهما انتهى كلام الامام والاولى ان يجعل الجملة صفة
مثل من دونكم لما رجح الاجهوري بين الشيخين كما حققه العلامة في قوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب وقد مر ترجمة الامام في اوائل هذا الموضع فليراجعه والواحدي اسمه علي بن احمد بن محمد ابو الحسن الواحدي
امام مفسر نحوي مستاؤ عصره لازم مجالس الثعالبي في كفيل النقير وقطمير والافادة سنين وكان
حقيقا بالاحترام والاعظام لولا ما كان من اقدامه على الائمة المتقدمين وسيط اللسان فيهم بالا يليق صنف الوسيط
والوجيز في التفسير وشرح ديوان المتنبي وغيره وقد قيل فيه قد جمع العالم في واحد عالمنا المعروف
بالواحدي مات سنة ثمان وستين واربعمائة كذا في طبقات السيوطي قوله وحاصل الامام الخ فانه قال
في تقرير الآية في قوله من دونكم احتمالان احدهما ان يتعلق بقوله لا تتخذوا واحتج في ان يكون وصفا لبطانة و

ما لا يحتاج فيه الى ذلك كقوله جملة تامة وذلك كثير جدا فالجملة المنفية وما بعدها في قوله الى قوله
الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم
اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل لنهي من اتخاذهم بطانة من دون
المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غيركم فانا بادية بعضائهم ش قوله الثاني
اي التعليل الثاني من التعليلات المذكورة وهذا قوله لخوفه من قوله نعم الرجل زيد قال الرضي ليس زيد
مما يحتمل ان يكون مستأنفا لانه معهود والكلام في الجمل التي اخلاق المعهود على زيد وهنا بعيد مع كونه خبر مبتدأ
محذوف وهما يدل على كونه جملة قوله صاحب التلخيص وقد يخفف صدر الاستيناف كحو سيخرج لي فتيانا بالعهد الا
رجال وعليه نعم الرجل زيد على قول سعد الملة اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي
هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا لسؤال عن تعيين الفاعل المبهم وقد سبق قريبا قوله كحو الجملة المنفية وما بعدها
اراد بها الجملة قوله تعالى ودوا ما عنتم وقوله تعالى قد بدت البغضاء من افواههم وقوله تعالى قد بينا لكم الآيات قال
العلامة في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يألونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت
البغضاء كانه قيل بطانة غيركم خبالا وبادية بغضاؤهم وان يكون مستأنفا وجيء به مستأنفات
كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى كلامه بعبارته وقال الطيبي سأل عن مواقع الجمل وهي اربعة وذكر
في الجواب مواقع الثلث وترك موقع ودوا ما عنتم اما الظهور انها صفة مثلها لانها توسطت بين الصفتين او انها
حال من الواو في لا يألونكم وقد مبتدأ مقدرة وما مصدرية اي لا يألونكم خبالا وادادتهم عنتكم قوله مستانفات كلها
على وجه التعليل قيل ان الكل جواب عن السؤال عن النهي والاحسن ان يجري الكل مستانفات على الترتيب
كانه قيل لم لا نتخذهم بطانة فاجيب لانهم لا يقصرون في افسادامركم فقيل ولم فقيل لانهم يحبون ذلك فاجيب لانهم يبغضونكم
ولما كان كل من ذلك مرتبا على الاخر صح ان يقال مستانفات على وجه التعليل انتهى عن اتخاذهم بطانة انتهى
وقال قطب الدين الرازي سأل عن موقع هذه الجمل وهي اربعة وذكر في الجواب موقع الثلث وترك
ودوا ما عنتم لظهور انها صفة لما قبلها بين الصفتين قوله ان يكون مستانفات قال الدميني الخير حقيق بان يتلقى
اولى من التغيير بكون وهذه بينة على قاعدة نحوية وهي ان الجمع في غير العاقل ان كان للقلة اتيت به جمعا
مثل الاجواع الكسر وان كان للكثرة اتيت بضميره مفردا فقلت الجذوع انكسرت والجمل بهذا تقتضي اربعة
فالاولى جمعية لجمع المؤنث وقد بين وشرذلك في اوائل هذا الموضع وقد ذكره الزركشي في البرهان والسيوطي
في الاتقان والحريري في درة الغواص ثم قال قطب الدين وجعل الجملة الرابعة مستأنفة اي منقطعة لانها في غاية
الجمل السابقة في صفاتهم فاريد التفرقة بينها والاحسن ان يكون الكل جوابا عن السؤال عن النهي فان كل
واحدة منها علة مستقلة في المنع عن اتخاذ البطانة وترك العاطف بينها للدلالة على استقلال كل واحدة بالعلية
او عطف بعضها على بعض لتوسم ان الجميع علة واحدة كما قوله تعالى ذلك بانهم عصوا وكانوا يعتدون وقيل الواو
جعلها مستانفات على الترتيب كانه قيل لم لا نتخذهم بطانة اجيب بانهم لا يقصرون في افسادامركم فقيل
ولم يفعلون ذلك فاجيب لانهم يبغضونكم وقيد النظر لان الجملة
الاخيرة وهي قوله تعالى قد بينا لكم الآيات خرجت عن الترتيب لانها لا تصلح ان تكون علة لظهور بغضهم من افواههم
ولكن يصلح لان تكون علة للنهي عن اتخاذهم بطانة لانا قد بينا لكم الآيات الدالة على وجوب الاخلاص في الدين
ومعاداة اعداء الله تعالى وايضا ظاهر قوله على وجه التعليل انتهى ان كل واحدة منها علة مستقلة انتهى كلامه
وقال سعد الملة التفتازاني في قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم خبالا قد بدت البغضاء قد بينا لكم الآيات
الظهور ان قوله ودوا ما عنتم صدر مكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتأكيد لقوله لا يألونكم خبالا فكلها حكمة والثالثة يذكر
عند تفصيل المواقع وقيل لانه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة انتهى اشار بقوله وقيل لانه الى ما ذكره الشيخ

والتقدير بطانته كابنته من دونكم ثم سأل عن سبب تقديم من دونكم على بطانته واجاب عاذكره المصنف لقلا عنه وهذا سهو صريح والاظهر ان لا يلام على السهو قوله وتبعه على هذا السهو رجلان احدهما شهاب الدين وهو الشيخ شهاب الدين احمد بن يوسف الحلبي المعروف بالسمين تنزيل القاهرة قال ابن حجر تعالى في النحو ومهر فيه ولازم ابا حيان الى ان فاق اقرانه ومهر في القرات وله تفسير القرآن في عشرين مجلداً والاعراب في نحو مجلدات سماها الدر المصون صنفه في حيوة شيخه ونافسه منافسات عالية جيدة توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة قلت ان اعرابه اجود اعاريب القرآن واجلها على الفرايد والآخر الصفاقسي وهو الشيخ ابراهيم بن محمد الصفاقسي المالكي توفي سنة اثنتين واربعين وسبعمائة وليس اعرابه ملخصاً من اعراب شهاب الدين السمين كما ظنه جلال الدين السيوطي بل كلاهما الخصا اعرابهما من تفسير شيخهما ابي حيان كما اشار اليه المصنف وفي القاموس صفاقس بفتح الصاد وضم القاف بلد بافريقية على البحر شرهم من الابار اثنتي وسبعون وبها قبر ابي عبد الله محمد بن هارون الصفاقسي الفقيه الصالح اهـ وفي لب الالباب في حرف السين والنبادل بين الصاد والسين شايع وقد اخذ ابن عادل كلام شهاب الدين على ما هو وآبه ووبه نه بلا روية وتامل وزاد وكلمته زيرا في سورة الانبياء وجوز انتصابه على انه مفعول ثان لتقطعوا بتضمين صيروا بالتقطيع وانتصابه على الحالية ومن قرأ الاعمش في زبرا بالفتح اباه ولكنه لم يزكها في سورة المؤمنين وقد تقدم فتقطعوا امرهم بينهم زبرا بل بغرض لتغيرها على وجه الاجمال وامّا شهاب الدين فانه قال في سورة المؤمنين وقد تقدم فتقطعوا امرهم بينهم زبرا وما قبل فيها وما قرئ به فاغنى عن اعادته انتهى لسبحان الذي لا يضل ولا ينسى قال والثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف استانف ام لا وله امثلة احدها نحو اقوم من تولك ان قام زيد قام وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفا وسيبويه يرى انه متوخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيد الثاني مهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وابنى على ذا هل احدهما يجوز زيداً ان اتاني اكرمه بنصب زيد فسيبويه يجزيه كما يجوز زيداً اكرمه ان اتاني والعباس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملاً فيه والثاني انه اذا اجري بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها ش قوله الثالث اي التنبيه الثالث هذا او هذا التنبيه الثالث قوله ان قام زيد اقوم قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفا قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال هل يعمل ان وضعف شبهها في هذه الصورة عن الجزم لكونها لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيئ واحد وهو الشرط تقديراً كما يجزم سائر الجوازم عملاً واحداً كلم ولما ولام الامر ولا للنهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه قوله لان المبرد يرى انه على اضمار الفا يعني ان قوله اقوم جواب لقوله ان قام زيد بتقدير الفاء اي فانا اقوم فلما قدرت اسمية لابد من الفا لفظا او تقديراً فلا يكون استينافا لانه في محل الجزم على جواب الشرط واما عند سيبويه فهو استيناف لاستحالة كونه جواباً للشرط قوله وان جواب الشرط محذوف الخ بقرينة ما قبله لتقديره اقوم ان قام زيد اقم قال ابن عصفور في شرح المقرب لابن عصفور قول زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم تخريجه على مذهب سيبويه ان قوله يقول ليس جواباً وانما ذلك على التقديم والتاخير تقديره يقول ان اتاه خليل يوم مسئلة والجواب عنده محذوف لدلالة يقول عليه انتهى واما تخريج البيت على مذهب المبرد والكوفيين فهو ان قوله يقول جواب محذوف العائد كذا قال ابن قاسم في شرح التسهيل قوله ويؤيد اي يؤيد ان الاصل اقوم ان قام زيد ثم قدم واخر التزامُ النحويين في مثل ذلك التركيب ان يكون الشرط المتاخر ماضياً وسبب ذلك ان الجواب

ان الجواب حينئذ لا اثر فيه للاداة فلا يجذف على رأي البعض وتقديم على رأي الاخر فالتزم كون جملة الشرط ماضية مثلا يظهر فيها اثر الاداة طلبا للتنافي كذا قال ابن قاسم وقال الدماميني وجه الثاني بعد ان استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجيء على خلاف ذلك الا في الضرورة فلا تقول اقوم ان لم يقم زيد في السعة انتهى وقال الشمني وجه الثاني بعد ضعف اداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لجملوته الماضي جيئها وبلم غير معمول فيه فيتأتى دعوى الاستيناف بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا فانه لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ويتأتى دعوى الاستيناف فالضمير في قوله يؤيده لرأي سيبويه والاشارة في ذلك الى اقوم من قولك ان قام زيد اقوم انتهى وركاكة هذا الكلام ظاهرة عند صحة النظر قوله كون الشرط ماضيا الخ قال في التسهيل وان صدر الجواب بمضارع صالح للشرطية جزم وقد يرفع بكيزة ان كان الشرط ماضي اللفظ ومعنيا بلم انتهى قال ابن القاسم مثال جزمه بعد الماضي مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ ومثال رفعه وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول الخ ونص الامير على جواز في الكلام وقبل ضرورة واختلف في تخريجه فذهب سيبويه الى نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف وذهب المبرد والكوفيون الى انه على حذف الفاء وهو الجواب وقيل هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب انتهى قوله وابنى على هذا مسئلتين وسيأتي في اواخر الباب ما يتعلق بهما من المباحث ان شاء الله تعالى قوله والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها قال الدماميني هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما ياتي للمصنف من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جواب الشرط جازم في محل جزم انتهى وقال الشمني بعد نقل هذا الكلام بل هذا الكلام من المصنف ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل للمجموع الفاء وما بعدها انتهى والحق مع الشمني والدماميني مدعي ان الجملة الجزائية بعد الفاء لا محل لها وسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى قال الثاني مذ منذ وما بعدهما في نحو ما رايته مذ يومان فعال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابط وقال جمهور النحاة هو بالسؤال تقديره وعهدي من مذ مبتداء وما بعدهما خبرها بينك وبين لقائه ش قوله الثاني اي المثال الثاني من امثلة الخلاف قوله في موضع نصب على الحال يعني من مفعول رايت ومن فاعله قوله وليس بشئ قال الدماميني بل هو شيئ له وجه وذلك لان المعنى عند بعضهم مبتدي وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقوداً انتهى وقال الشمني هذا عجيب فان الرابط اللفظي في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا او تقديراً وهنا الواو والضمير معا وسيذكر المصنف ذلك في الباب الرابع في الاشباه التي تحتاج الى الرابط انتهى كلام الشمني بل هذا غريب منه من وجهين احدهما ان قوله الرابط اللفظي يدافع قوله لا بد منه لفظا او تقديراً لان اللفظي لا ينقسم الى لفظي وتقديري والثاني ما ذكره مخالف لما قال الرضي وقد تخلو الاسمية الحالية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو فلان خرجت زيد على الباب انتهى وهذا على وفق ما قال ابو حيان في شرح قول صاحب التسهيل وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة ولا يريد النحويون بقولهم عريت الجملة من ضمير الا انه لا يكون مظهراً ولا مقدراً انتهى وقال صاحب الفوائد الجملة الحالية قد تكون خالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم ثم اجاب بان الجملة التي اتت الى الربط الجملة الواقعة موقع المفرد فلا يرد ما قيل لان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المجردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا يقال جاءني راكبا عمر ومثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير الواقعة موقع المفرد اصلا ثم قال ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها عن مجرى الظرف لاتحادها بشبه بينهما الا يرى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه انتهى وافاد هذا الكلام ان الجمل الحالية منها

وان فقدن احب المبرد الاقبلهن احب كن فتحات الاستثناء فانتصب الاسم

وعلى حكم الاستثناء في مخالفته ما بعدها لما قبلها من الجحد وعداء وخلا ليس لفظي جحد فانها خلافها لا يتعدى الى المفعول الا في الاستثناء انتهى قوله واوجبه ابن عصفور اي اوجب كون ليس ولا يكون استثناء فاذا هو المفهوم من كلام المصنف ولكنه قال في المقرب واما الاسم الواقع بعد ليس ولا يكون فينتصب على انه خبرهما ويكون اسمهما ضميرا عائدا على البعض المفهوم من معنى الكلام والجملة في موضع الحال كانك قلت قام القوم ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولذلك كان الضمير مفردا مذكرا في جميع الاحوال ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم فيقول ما اتتني امرأة ليست فلانة ولا تكون فلانة فتكون الجملة على هذه اللغة صفة للاسم المتقدم انتهى بعبارته وقال في شرح الجمل ايضا وتكون الجملة التي هي يكون واسمها وخبرها او ليس واسمها وخبرها في موضع نصب على الحال وكان الضمير الذي في ليس ولا يكون على حسب الاسم المتقدم له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلم يكونا اذ ذاك للاستثناء بل يكونان اذ ذاك في موضع صفة ان كان الاسم المتقدم نكرة نحو قولك قام قوم ليست هندا ولا يكون هندا وان كان معرفة كانا في موضع نصب على الحال نحو قولك قام القوم ليس زيدا ولا يكونون الزيدين انتهى بعبارته ايضا واذا تمهد هذا تعلم ان قول المصنف واوجبه ابن عصفور محل نظر وبحث والدماميني سكت عنهما ولم يجر بنفي ولا اثبات ولكنه قال في شرح التسهيل على وفق ابن هشام حيث جوز السيرافي الامرين فانه اجاز كونهن في محل نصب على الحال كانك قلت مثلا قاموا خالين زيدا وعاوين عمرا ومحاشين خالدا وانه اجاز ان لا يكون لهن محل من الاعراب وكونهن مستانفات وصحح ابن عصفور هذا الثاني انتهى وهذا كما ترى خلاف مذهب ابن عصفور قوله فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة قال ابن مالك في التسهيل وقد يوصف المستثنى منه منكرا او مصحوبا بال الجنسية بليس ولا يكون فيلحقها ما يلحق الافعال التي وصف بها من ضمير وعلامة انتهى وقال سيبويه ويدلك على صفة ان بعضهم يقول ما اتتني امرأة لا تكون فلانة وما اتتني امرأة ليست فلانة فلو لم يجعله صفة لم يؤنثوا الا ترى ان الذي لا يجيء صفة فيه المذكر والمؤنث سواء تقول ما اتاني احد الا ابوك وما اتتني احد الا ابوك ويقولون اتتني القوم الا زيدا ولا يقولون اتتني القوم الا زيدة ويقولون اتتني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا ولا يقولون اتتني القوم ليست زيدا ولا لا تكون زيدا فعلى هذا يكون ليس ولا يكون في الاستثناء كالا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا انتهى وقال الرضي ايضا الضمار في ليس ولا يكون واجب الاستتار لانهما لا يتصرفان فلا يجوز ان يقال ما اتاني من القوم الا زيدا فليس ولا يكون كالا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا انتهى وقال الرضي ايضا ليس ولا يكون في الاستثناء كالا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا انتهى وقال الرضي ايضا ليس ولا يكون في الاستثناء كالا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا انتهى

على الالف على انه مفعول اول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وانظن عامل والالف للتثنية الحزن والمعنى ان سبب
حزنك ربع الاحباب المرتحلين باعتبار ما تشيره عندك رؤيته فانيا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الالفة وهذا مثل المعنى عند من يرى شجى فعلا اى احزنك ربع الظاعنين والاسناد مجاز من قبيل الاسناد الى السبب اى احزنك الله تعالى عند رؤية الربع الخالى من الاحبة انتهى قال ابو حيان فى شرح التسهيل قالوا والصحيح مذهب
البصريين فى انه يجوز فى ذلك الالغاء والاعمال وذلك وارد والسماع قال الشاعر شجاك انظن ربع الظاعنين
بجدد برفع ربع ونصبه والذى يقتضيه القياس انه لا يجوز الالغاء لان الاعمال مرتب على كون الجزئين مبتدا وخبرا
والخبر ان ههنا لا يكونان مبتدا وخبرا البتة لان النحويين متفقون على تقديم الخبر اذا كان رافعا ضمير المبتدا المستكن
والبارز المتصل على المبتدا والاعمال يؤدى الى ذلك فلا يجوز انتهى كلامه قوله وقد اركنى الخ ابجز عطف على
شجاك قوله والبيت من الطويل ومن شواهد الجمل المعترضة بين الفعل ومرفوعه كالبيت قال ابن الاعرابى فى نوادره هذا
من ابيات لرجل من بنى دارم اسرته بنو عجل فلما اشتد هيامها اطلقوه وقتلوه وقاتله بامالة لا يزورنا وقد كنت
عن تلك الزيارة فى شغل وبعده لعلهم ان يمطروا فى بنجد كما صاب ماء المزن فى البلد المحل وقال ابن
حبيب اسر حنظلة بن عمار العجلى جويرية بن زيد اخا بنى عبد الله بن دارم فلم يزل فى الوثاق حتى فعد وانبذا
فاتخذ وتغنى وذكر الابيات فاطلقوا كذا قال السيوطى قوله والحوادث جمع حادثة جملة معترضة بين ادركت و
فاعله وهو اسنة قوم وقوله لاضعاف صفة قوم ولاغزل معطوف عليه الحوادث نوائب الدهر ومحنه التى
تنجد كل يوم والجمة بفتح الجيم وتشديد الميم بمعنى الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد المستدق الذى يجعل
فى طرف الرمح والضعاف جمع ضعيف والغزل جمع اغزل وهو الذى لا سلاح له قال الدمامينى والظاهر
ان هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو الاستيناف فان قيل ليس هذا موضعه قلنا انما كانت الجملة فى الاصل
متاخرة عما هى معترضة بين اجزائه وكانت حينئذ للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ابدا انما كانت عليه انتهى
قوله هذا اشارة الى ما بين الفعل والفاعل والضمير فى موضعه عائد الى الاستيناف يعنى ان الكلام ليس مع موضعها
للجملة الاستيناف فيه لان موضعها بعد الكلام لانها نوعان احدهما الجملة المستفتح بها النطق الثانى الجمل
المنقطعة عما قبلها كما تقدم فى اول بحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب قوله وهو الظاهر فى قوله الم يأنيك والانباء
انتهى البيت مطلع قصيدة من الوافر يضقه عشرة بيتا لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى تقدم هذا البيت فى حرف الباء مشروحا
اورده المصنف شاهدا على زيادة الباء فى الفاعل وان ما فاعل يأنيك وقوله لا فسع مع فاعله وهو لبون صفة ما وحذف
العايد المنصوب اى بما لاقته لبون بنى زياد وقال ابن يعيش وحسن زيادة الباء اذا كان المعنى الم يسمع بما لاقت وجملة
الانباء تنمى معترضته وقال بعضهم ان يأتى وتنمى تنازعا فى ما فاعل الثانى واضمر فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة والى هذا
اشار المصنف ههنا وقبل فاعل يأتيك يضمر دل عليه الانباء اى الم يأتيك الانباء بما لاقت فالباء وجرورها
فى محل نصب وقبل الفاعل لبون وفى لاقت ضمير ها اى الم يأتيك لبون بنى زياد اى خبرها بما لاقت وكذا اورده
ابن هشام الخضراوى فى مغنيه كذا افاده السيوطى وقدم المتعلق قوله فاعل الثانى وهو قوله تنمى فانه يعمل النصب فى محل بما لاقت
لانه معمول يأتى وان كان غير صحيح قوله واضمر الفاعل اى العايد الى ما لاقت قوله ولا زيادة ولا تعويض لا يحكم لزيادة
الباء كونها صلة متممة لقوله تنمى قوله اذ الانباء تنمى بهذا وبغيره علة وجهية الوجه الاول فان تقييد الاخبار
بما لاقته لبون بنى زياد لا وجه له قال الثانى بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفاء دبرا بالصبا
والشمال والثالث بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرون ما بغى فوارب لا يعلمنه وتوايح ومنه
الاعتراض بجملة الفعل الملغى فى نحو زيدا ظن قايم وبجملة الاختصاص فى نحو قولنا نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشى على النمارق واما الاعتراض بكان الزايدة
فى نحو قوله او بنى كان موسى فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة ش قوله وبدلت والدهر هو من ارجوزة لابى

مطلب جملة ثانية معترضة

اثناء الجملة او آخرها قوله الرابع الجملة اى المثال الرابع من الامثلة الاربعة التى اوردها
المصنف للجمل التى جرى الخلاف فى كونها استانفية او لا قوله كقوله قول جرير حتى ما وخلة شكل لها بعض المصراع الثانى
من البيت له من قصيدة من الطويل تقدم تمامه وشرحه مع ابيات اخر فى حرف الحاء قال الدمامينى اذا فرض الكلام فى حتى
الابتدائية ومن يرى الجملة بعدها استانفية فمع ثبت القول بانها ابتدائية يتعين استيناف الجملة الواقعة
بعدها ولا يتصور اجراء الخلاف فى هذه الحالة وجوابه ان الخلاف فى الحقيقة فى كون حتى فى البيت ونظايره ابتدائية
او جارة والخلاف فى كون الجملة التى بعدها استانفية او غير استانفية منفوع عليه وتحرير كلام ان يقال الجملة بعد حتى
التى تحتمل الابتدائية عند الجمهور استانفية قوله وعن الزجاج وابن درستويه انها عرى استانفية واما قول الشمنى بعد
نقل اعتراض الشارح واقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية فى موضع
جر بحتى فان قيل ما الفرق بينهما وبين حتى الجارة قلنا ان هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد لا
انتهى ليت شعرى كونه لا مدخل له فى رفع الاعتراض لا فايدة فيه بل لا صحة لقوله وتلك لا يقع بعدها الا المفرد لا
حتى فى البيت جارة عندهما مع وقوع الجملة بعدها قوله وقد تقدم بيتى فى حرف الحاء المهملة عند الكلام على حتى كما اشير اليه
انفا قال الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقويته وتسديده وتحسينه وقد تقع فى مواضع احدها بين الفعل
ومرفوعه كقوله شجاك انظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير
مستتر راجع اليه وقوله وقد اركنى والحوادث جمة سنة قوم لاضعاف ولاغزل وهذا الظاهر فى قوله الم يأتيك
والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد على ان الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل ان يأتى وتنمى تنازعا فاعمل
الثانى واضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمى
بهذا وبغيره ش قوله بين شيئين اى من اجزاء الكلام مفردين او جملتين او مفرد وجملة بشرط القصد بها معنى قال الزركشى
فى البرهان الاعتراض ان يوتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين بمعنى بشئ يتم العرض الاصلى بدونه ولا يفوت
بفواته فيكون فاصلا بين الكلام والكلامين تكملة وعند النحاة جملة صغرى تتخلل جملة كبرى على جهة التاكيد وقال الشيخ
عز الدين فى امالية الجملة المعترضة نارة تكون مؤكدة وتارة مسددة لانها اما ان لا تدخل على معنى زائد على ما دل عليه
الكلام بل ولت عليه فقط فهى مؤكدة واما ان تدخل عليه وعلى معنى زائد فهى مسددة انتهى كلام عز الدين الى هنا
كلام الزركشى وقال الفاضل النفتازانى فى اوايل سورة البقرة من شرح الكشاف اما اشتراط كونه للتاكيد فمما لا سمعة انتهى و
سياتى فى آخر البحث وقال الزركشى ايضا فى البرهان وقد اطنبت سبتى الاعتراض النفتازانى وهذا اصطلاح المتقدمين ذكره المرزوقى
فى مواضع كثيرة من شرح الحماسة وسياتى فى آخر بحث الاعتراض عند شرح مبنى المبنى نقلا عن الوحيد قوله شجاك
انظن ربع الظاعنينا صدر بيت من الوافر لم يسم قايله بعجزه وكم تعب يخدل العاذلينا شجاك فعل ماض بمعنى حزنك
والشجى الحزن والربع الدار بعينها والظاعن بالظاء المعجمة والعين المهملة بمعنى السائر المرتحل والم تعلما اى لم تلتفتا ولم
تبال يقال ما عنيت به اى ما باليت به قال السيد الشريف الجرجانى لا يخفى ان الاعتراض مغاير للفاصل بين الفاعل والفعل وان
فيه لانه بقى من العمل لتوسطه وهنهم من يضيف الربع فاعله مفعول اول لانظن وجملة شجاك مفعوله الثانى قدم عليه
لتقدمه ويكون فيه ضمير يرجع الى الربع لانه موخر تقديرا قوله لم تعبا حال والالف فى الظاعنينا والعاذلينا اى الالمين
للاشباع كذا قال الدمامينى الظاعنين بالفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين فوقوع
ابن هشام الخضراوى وابو حيان مذهبهم بانه انما نصب بظننت ما كان مبتدا وقبل مجيئها ولا بتبدا بالاسم
بعد المقدمة الفعل وهو كلام منتج وتمسك البصريون بمثل المصراع الذى انشده المصنف فانه يروى برفع ربع ونصبه
وانما ثبانى ذلك على راى لهم لا على راى الكوفيين واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف
اليه فعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنين خبرا عنه والجملة الواقعة بينهما الغى فعلها عن العمل
لاجل التوسط بين المعمولين وهو جايز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف

النجم او الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل نقلت من اول التنقل بين دماي مالك ونهشل
كذا قال السيوطي ويروى انت مليك الناس ربا فاقبل كذا في بعض حواشي المطول الهيف بفتح الهاء مسل الهوف
بضمها وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل
كذا في الصحاح وقال ذو الرمة في ذهيبة الشهورة وصوح النقل ناج تحي به هيف جماينة في مرها كب قال
المقري في شرح القصيدة صوح اي يبس النقل وناج اي يسمع لتشيح وهو صوت ممتد والهيف ريح حارة تاتي
من قبل اليمن وهي الهوف والصبا ريح مهبها المستوى ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار
والشمال ريح تهب من ناحية القطب كذا في الصحاح وقيل الشمال في البيت بميم ساكنة فهمزة مفتوحة وهي
احدى اللغات قال الدماميني وقد دخلت الباء في البيت على المتروك وجرد الحاصل منها على ما هو المستعمل المشهور
وقد سمع حلافه وعلى هذا جاء قول ابي تمام بسيب ابي العباس بدل ازلنا نخفض وصرنا بعد جزر الى مد فادخل الباء
على الخفض وهو الحاصل وجرد المتروك منها وهو الازل اي الضيق والجزر رجوع الماء الى خلف والمد خلافه
انتهى اراد ان الحاصل في البيت الصبا والشمال والمتروك الهيف والدبور ومعنى البيت وبدلت تلك الناقة
المذكورة عند قوله ينقلب في اول النقل اي اكلت النقل الصبا والشمال بالهيف والدبور وبان تركت الهيف
والدبور وحصل عندها الصبا والشمال منقول بدلت قوله هيفاء وقوله وبورا عطف على هيفاء بحذف حرف
وو بورا حكى ابو زيد اكلت خبزا كما تمرا وسياتي في مباحث الحذف ان شاء الله تعالى والجملة وهي قوله والدهر
ذو تبدل معترضة بين الفعل ومفعوله قوله وفهين والايام بيت من الطويل لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا
يكرهون بناتهم وفهين لا يكذب نساء صوالح والضمير في فهين يكيد بنات والضمير في فهين عائد الى
البنات التي مضت في البيت السابق والجار مع المجرور خبر لمبتداء متاخر وهو نوادب جمع نادبة قال في القاموس
ندب الميت بكاه وعدد محاسنه والاسم الندبة بالضم انتهى ومنه المندوب وهو المنفجع عليه فمعنى نادبة باكية وقوله
لا يكذبن جملة فعلية منفية وفعل يكذبن عائد الى نوادب والبارز عائد الى الندب المفهوم
من نوادب وهو البكاء والتاسف والمعنى وفي البنات باكيات لا يسامن الندب والبكاء على من مات
من الاقرباء لفرط رقتهن وشغفهن وقوله وتوابح عطف على نوادب جمع نائحة قوله والايام يعثرون بالغنى جملة
اسمية معترضة بين المبتداء والخبر وهو من قولهم عثر بهم الزمان كضرب ونصر وعلم وكرم اذا اخذ عليهم
كذا قال ابن الاثير في النهاية يقال اخذ عليه الدهر اذا مال عليه واهلكه فمعنى قوله والايام يعثرن اي يوقعنه ويهلكنه
بالمحن والشدايد قال السيوطي اخرج ابو الفرج في الاغاني عن العتبي قال كان لزوجة معن بن اوس بنات ثم
صحبته بنانة وتزينهن قولت لبعض عشيرته بنت فكرهها واظهر جزعا من ذلك فقال معن وذكر البيتين فائدة
معن بن اوس ابن نصر بن زياد المزني شاعر مجيد فحل من مخضرمي الجاهلية والاسلام وفد الى عمر بن الخطاب وعمر
الى ايام ابن الزبير وله مدايح في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين قال الدماميني اشار ابو علي القالي
عايد لا يكذبن وتوابح وفي كلا البيتين شاهد لما قاله المصنف وغيره يمكنه فيما اشار اليه القالي العود التبعيد المفهوم
من نوادب انتهى اراد بما قاله المصنف اعتراض الجملة بين المبتداء وهو موجود في قوله وفهين لا يكذب نساء
صوالح فان لا يكذب جملة معترضة بين الخبر المقدم والمبتداء المؤخر لتفسير البيت الاول قوله لا يكذب
على صيغة المتكلم من المجهول اي لا تنسب الى الكذب قال المرزوقي في شرح قول الحماسي انتهى على عالما بكذبتين به
اي اضاف فين بذكره كاذبا يقال خبرني فلان فاكذبته اي وجدته كاذبا والمعنى لكن نساؤك على صدق وحفاظ
انتهى والمعنى هنا لكن قولي وفهين نساء صوالح صدقا وحفاظا لا كذبا واعزازا قوله وبجملة الاعتراض قال ابو حيان
في شرح التسهيل المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم او مخاطب مسند اليه حكم على سبيل التخصيص
والتاكيد ثم قال وناصبه فعل يجب اضماره وقدره سيبويه باعني وقال في البديع كانه قال انا افعل لتخصصاني بذلك

بذلك من بين الرجال ونحن نفعل مختصين من بين الاقوام انتهى كلام ابي حيان وقال ابن يعيش اعلم ان هذا النوع
من الاختصاص يجري مجرى النداء بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس نداء على الحقيقة انتهى احترز بهذا النوع عن المنصوب
على المدح او الذم مثل الحمد لله الحميد بنصب الحميد بتقدير اعني او امدح وكذا مررت بزيد المسكين و
مررت به الفاسق بنصب المسكين والفاسق فانه جار مجرى النداء اي لا يصح دخول يا عليه لكونه معرفا
باللام وهذا النوع يلحق بالمنصوب على الاختصاص عند العلامة وخالفه ابو حيان في نفيه قوله تعالى فَاقِمًا بِالْقِسْطِ
واذا تحقق انتصابه بفعل مضمر مثل النداء تحقق كونها جملة فعلية لا محل لها من الاعراب وقعت معترضة فقوله عليه
الصلوة والسلام نحن معاشر مبتداء وقوله لا نورث خبره وقوله معاشر الانبياء بالنصب مفعول لفعل مقدر واجب
حذفه وهو اعني او اخص والجملة الفعلية لا محل لها وقعت معترضة بين المبتداء والخبر وشرطه ان يكون حشوا
من الكلام معترضة او توطيئية وقد صرح بهذا الشرط شهاب الدين الحلبي في قوله تعالى إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ
ولا بناقضه قولهم ان مجموعة في محل النصب على الحال والتقدير نحن مختصين من بين الناس لا نورث فانه
مبني على التوسع والميل الى جانب المعنى كما يقال ان همزة الاستفهام تفيد معنى التنبيه في قولهم ما ايالي انفعلت
ام فعلت يعني فعلوك وفيما يك عندي وما يتاتى بحث الاختصاص في الجملة الرابعة من الباب الخامس
قوله وقول الشاعر بالجر عطف على قوله نحو قوله والاولى ان يقول قول الشاعر او قولها لان المقطوعة لامراة
بالانفاق فيقول بالشخص وقد مر نظائره قوله نحن بنات طارق بنصب بنات طارق بالكسر وما بسكان حرف الروي
لمستعرفه قال السيوطي اخرج البيهقي عن زبير بن العوام قال عرض النبي عليه السلام سيفا يوم احد فقال من ياخذه
بحقه فقام ابو دجانة انا اخذه فما حقه قال ان لا تقتل به مسلما ولا تفر به عن كافر فدفعه اليه فجعل لا يرتفع اليه
شيء الا هنكه حتى التقى الصفوف ومعه عصابة معصب بها جبهته وقف بين الصفين وجعل ينشد
ويضرب بالسيف فجعل لا يلقى احدا الا قتله

حقيقة والهذا تعطف بالتصب كقوله وما كنت ادرى قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت وسيأتى
قال وقول الحماسى ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان وقول ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها
ضنت بشئ ما كان يرزوها وقول رؤبة انى وإسطار سطرن سطرا لقائل يصر نصرا وقول كثير فانى
ونهيامى بغزة بعد ما تخليت حما بتنا وتخلت لك الموتجى ظل الغمامة كلما نبوا منها للمقيل اضمحلت قال ابو على
نهيامى بغزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان يكون الواو واللام كقولك الذى جئنى
لضنين بك فيكون الباء متعلقة بالنهيام لا بخبر محذوف ش قوله وقول الحماسى هذا وجدنا هذا البيت فى ديوان الحماسة
لابى تمام ولا فى شرحه للامام المرزوقى واسند التفتازانى فى شرح التلخيص الى عوف بن محلم الشيبانى وكذا سنده
اليه صاحب الايضاح ولم يذكر الحماسى وقال فى معاهد التنصيص البيت لعوف بن محلم الشيبانى من قصيدة من
السريع فاما بعد الله بن طاهر وما ت فى حدود العشرين والمائتين انتهى والعجب فى ان الناظرين لم يتعرضوا له
وقال الاقرايلى فى شرح الايضاح محلم على صيغة اسم الفاعل بالحاء المهملة اسم رجل كذا فى الصحاح انتهى لا توجد
فى الصحاح لصيغة وما وجدناه فى شئ من كتب اللغة علم وقال المطرزى فى المغرب وحلمه نسبه الى الحلم واسم الفاعل منه
سمى محلم بن جثامة انتهى قال السيوطى دخل عوف بن محلم على الامير عبد الله بن طاهر فسلم عليه عبد الله فلم
يسمع فاعلم بذلك فانشد مرتجلا ابين الذى وان له المشرقان طرا وقد وان له المغربان ان الثمانين و
بلغتها قد احوجت سمعى ترجمان وشمت بالاوطان وجدابها لا بالغوانى ابن منى العوان فلم تلمع فى لسانى
لسانى وبجبهى اللسانى وعوبه الله افنى به على الامير المصعبى الجبان فقربان بابى انتما من وطنى قبل اصفرار البنان
وقبل منحناى الى نسوة اوطانها حران والرقتان الابيات من السريع وكذا حكم فى معاهد التنصيص وقالت
مقيدة رويها موضوعة على السكون والمشهور خلافه قوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه
اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كذا نقل التفتازانى عن بعض النحاة وقال الاقرايلى فى شرح الايضاح قوله بلغتها
دعاء حسن فى موضعه لا حال لعدم مناسبتها للمعنى وكان صاحب ابن العباد يسميه حشو اللوزينج انتهى وقال الصعدى
فى شرح قول الطغرائى ان العلى حدثتنى وحدثت عنها عن العلى فيما تحدث ان الغنى عند النقل
صادقة جملة اعترض بها وقد زاد الكلام حسنا لتاكيد الصدق عند المخاطب ثم قال ومثل هذا الاعتراض يسميه
المتاخرون حشو اللوزينج كقول عوف ابن محلم ان الثمانين وبلغتها فقوله وبلغتها حشو تم المعنى بدونه ومن فوائد
هذا الحشو تكميل الوزن وافادة اللفظ روئقا لو عدمه لم يكن بهذه المثابة قال العباسى فى معاهد التنصيص وعوف
بن محلم الخزاعى ابو المنهال احد العلماء والشعراء اختصه طاهر بن الحسين بن مصعب لمناداته فلما قرا الامين
معه واصله من حران وبقى معه ثلثين سنة لا يفارقه فلما مات ظن انه خلص فقربه ابنه عبد الله بن طاهر
وافضل عليه حتى حسن حاله وكثر ماله فاتفق ان خرج عبد الله من بغداد الى خراسان فجعل عوفا عديله فسمع فى
بعض الطريق صوت عندليب فاعجب ذلك عبد الله فالتفت الى عوف وقال يا ابن محلم هل سمعت باحسن
من هذا فقال لا والله فقال عبد الله فانى والله باكبر حيث يقول الا يا حمام الايك انفك حاضر وعضنك ماجر
فيعم متنوح فما لى لا انتح من غير شئ لانى بكيت زمانا والفؤاد صحيح ولو عاينت غربتى وادر زينب فهنالك ابكى والفؤاد
قريح فقال عوف احسن والله واجاد فقال له عبد الله اقسمت عليك الا اجزت قوله فقال يكرسنى وفنى وذهنى
فلج وابرم فابتدر عوف فقال انى فى كل عام غربة وتزوح اما للنوى من دينة فيريح وارقنى ما ترى نوح حمامة فنحت
وذو البث الغريب بنوح وناحت وفرخاها بحيث تراهما ومن دونا فراحى مهامه فيح الا يا حمام الايك البيت
عسى جود عبد الله ان يعكس النوى فنلقى عصا التطواف وهى طريح فاستعبر عبد الله ورق له وامر له بثلثين الف
درهم وسار راجعا الى اهله فلم يصل اليهم وما ت فى حدود العشرين والمائتين الترجمان على وزن الزعفران وتقال
ترجمان بضم التاء والجيم يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر كذا فى الصحاح وفى القاموس الترجمان كعنفوان وزيتقال

النمارق وقولها فراش غير وامق الخ انتهى كلامه لله دره حاز قصبات السبق فسحقه فى تعليم الطلبة لقد احسن فى افادة هذه
الطلبة قوله فى قوله او نبى كان موسى وفى شرح التسهيل لابى حيان قال المصنف فى الشرح تخلص زيادة كان بين مسند
ومسند اليه كقول ابى امامة الباهلى بانى الله او نبى كان آدم قوله فالصحيح انها لا فاعل لها اى لا فاعل لكان الزائدة على
الصحيح وان ذهب البعض الى زيادة تها مع كونها عاملة فى ضمير الفاعل على ما ذكره ابو حيان فى شرح التسهيل وقد سبق
هذا البحث فى مواضع كثيرة من هذه الاوراق فليطلب فى بحث لعل قال والرابع بين ما اصلها المبتدا والخبر كقوله
والى لرام نظرة قبل التى لعلنى وان شطت نواها ازورها وذلك على تقدير ازورها خبر لعلنى وتقدير الصلة محذوف
اى التى اقول لعلنى وكقوله لعلك والموعود حتفى لقاؤه بذلك فى تلك القلوص بداء وقوله ليت شعرى وانما
لا ينفع هل اغدون يوما واجرى مجمع اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على تاويل شعرى بمشعورى ليكون الجملة نفس
المبتدا فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اى موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى يسبى بالشعر
فلا اعتراض بين المشعور ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام ش قوله والرابع الى الموضع الرابع من المواضع السبعة عشر التى تقع
الجملة المعترضة فيها بين كلمتين اصلها المبتدا والخبر ثم حرف عن اصلها كقوله والى لرام نبذ من الطويل انشده
المصنف ثانيا فى الموضع الثانى من مواضع الجملة المعترضة وثالثا فى الباب الخامس فى النوع الثامن من الجهة
السادسة وشطت بمعنى بعدت والنوى جهة قصدها سافر من سفر وهى مؤنثة ابدا قوله وذلك على تقدير
اى الاعتراض بين ما اصلها المبتدا والخبر ثابت على تقدير ازورها خبر لعلى قال وقوله وان شطت نواها معترضة
بينهما وعلى تقدير لعلى الخ مقول قول مقدر واما اذا قدر ازورها صلة للموصول وقد للعلل وخبر محذوف اى لعلى افعل ذلك
لتنالنى انه من الموضع الثانى وسوا الاعتراض بين الموصول وصلته بالظرف وهو ازورها قوله وكقوله لعلك والموعود ليت
من الطويل وبعده فان الذى القى اذا قال قائل من الناس هل عندها لعناء اقول التى تثنى الشمات وانتها
على واشمات العدو سواء وعوت وقد اطعننى الوا ى وعوة لزيد قلم يضلل بناك دعاء بابيض مثل البدر غلصم
حقه رجال من آل المصطفى وفى قال السيوطى قال القالى هذا رجل كان وعدر جلا فلم يفعل فقال الموعود له
اذا سئلت اقول التى تثنى الشمات عنى اى اقول لهم قد اخذتها اى اكذب ثم قال وكذلك واشمات العدو سواء
وقال الزبير بن بكار هذه الابيات لمحمد بن بشير الخارجى وكان رجل وعد رجلا فلم يفعل فقال الموعود له
زيد بن الحسن بن على بن ابى طالب وكذا اخرجه صاحب الاغانى عن سليمان بن عياش وزاد فى آخره
فلبثت الابيات زيد بن الحسن فبعث اليه بقلوص من خياره اليه فائدة محمد بن بشير عدد ابانى يكنى ابا سليمان
شاعر حجازى من شعراء الدولة الاموية من شعراء الحماسة الفلوص تثقيل الفلوس تثقيل الفلاس انثى من الابل وهو بمنزلة الجارية من الناس
تجمع على قلص وعلى قلايص والبدا انتقال الرامى من شئ الى شئ اخر كان مجهولا قوله ليت شعرى وجزء بعده
وتحت رحلى صلتان مبلغ يقول ان المتى لا تنال بها المعنى ما يحبه والمنى جمع منية وهو مبتدا ولا يشفع خبره
والجملة معترضة بين شعرى وما يتعلق به وامرئ مجمع جملة حالية من الضمير فى اغدون وتحت رحلى صلتان حالية ايضا
معطوفة على الجملة قبلها والصلتان الشديد والمبلغ السريع وما صفتان لفحل مقدر وستشهد ابن الكيت بالبيت على
انه يقال اجمع امره اذا عزم عليه ومجمع اى معزوم عليه مضبوط غير منتشر اغدون قال الدماميني الظاهر انها ناقصة والجملة
بعدها حال ويحتمل الاستقصال فهذه الجملة الثانية خبر لكن قد ان الخبر ما لو قبل لكان مستغرقا فى الجملة التى لها محل من
الاعراب انتهى ومنه قول الشاعر وكنت وما يثنينى الوعيد اى كنت ما يثنينى والواو زائدة على ما صرح به الشريف فى شرح
المفتاح قوله فلا يحتاج الى رابط فيه مسامحة فان كون الخبر نفس المبتدا معدود من الروابط كما سياتى فى الباب
الرابع ومثله بقوله جبيرى ابى كبر لا اله الا الله ثم قال ومن هذا اخبار صغير الشان بقل هو الله احد فالاولى ان يقول
فلا يحتاج الى ضمير قوله ليتنى اشعر من باب نصر وكرم كذا فى القاموس قوله فالاعتراض بين الشعور ومعموله مبتدا وخبر
اى الاعتراض ثابت بين فعل الشعور ومن معموله وهو قوله هل اغدون فان الجملة المعلقة مفعول لفعل القلب حقيقة

المفسر للبيان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على مسألة انتهى وعندي ان البيت الثامن الذي انتهى اليه ما نقله
ان سمعه نقلا فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه وكيف يترجم عليه وقد جهر جعل الاعادة بمنزلة التفسير للبيان
آخر فاطلق عليه الترجمان قال في التعليق الدعا بلوغ الثامن للممدوح فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ
الثامن صدق في احتاج سمعه الى ترجمان وقد قيل ان هذه الجملة ليس فيها تاييد للكلام وتقويته له الا بهذه الطريقة
الموجبة للدعا عليه بالخيبة ورد الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان وهذا سؤال ذكره الشيخ عز الدين عبد السلام وسبقه
اليه النوخي انتهى ولم ينسب واحد منهم البيت الى الحماسة كما ترى والله تعالى اعلم قوله وقول ابن هرمة بضم الهاء
وسكون الراء اسمه ابراهيم وفي القاموس وابن هرمة جده الشيخ والشيخة وشاعر انتهى وقد قيل له ان قريشا لا تهمز
فقال لا قولن قصيدة واهمزها كلها بلسان قريش وهذا البيت مطلع القصيدة بيت واجد مقفى من الجر المشبع وكلها
يحفظها وظننت بخلت وابرزوها بنقصها لقال برزلية مالها اي ما نقصتهم منه من باب علم يعلم كذا في فعال جار الله قول
الدماميني لقال ما زرنته مالها اي ما نقصته من باب علم فان فتحت الراي فقلت زرات الرجل فمعناه اصبت منه
خيرا لا يوافقه وفي القاموس رزاه ماله كجعله وعلمه ورزاه بالضم اصاب منه شيئا وزراه ورزاه اصاب منه خيرا والشيء
نقصه والزرية المعيبة انتهى والجملة الدعائية اعترضت بين اسم ان وخبرها قوله الى واسطار قال الدماميني
هذا ان البيتان من مشطور السريع انتهى وهذا اعتراف منه بان الارجوزة غير مقصودة على بحر الرجز بل يجيء من غيره
وقد مر البحث معه في ذلك مرارا فليراجع اليه وقد انشد المصنف بعض البيتين مشيرا الى تمامه قريبا في المسئلة
التي وضعها للامور التي تميز المعترضة من الحالية عند الاشتباه وانشد ثانيهما في الباب الرابع في ترجمة اقرف
فيه عطف البيان والبدل قال الدماميني وقد تبع المصنف سيبويه في نسبة هذا الشعر الى رؤبة وكفى به قدوة لكن
في العباب ان الصغاني قد انشد سيبويه بهذا البيت لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية بالنصر نصرا بالضاد
المعجمة ونصر هذا حاجب لنصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطا وهو الخط مثل سبب واسباب ولا ينبغي ان يجعل
جمع سطر بسكون الطا لان جمع فعل بسكون العين الصحيحة على فعال قليل كفراخ وقراء واما وبصر المنصوب العطا ونصرا الاول
مناوي والثاني تاكيد لفظي اتبع على اللفظ قال الرضي وفي جعل ابي علي ما زيد زيد بدلا وفي جعل سيبويه ايا عطف
بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد
فان وصف الثاني كقولك ما زيد زيد الطويل فابو عمر وبضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاولى موصوف وبدل عما حصل
له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول لان العلم
لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول ما زيد زيدا بنصب الثاني على انه توكيد مثل يتيم اجمعين فلا يتبع ذا
رفعه الى هنا كلام الرضي قلت انما انشد الجوهري هذا الشعر لرؤبة بنصب نصر الثاني والثالث وظاهر كلامه ان كليهما
بمعنى العطا فيكون الثالث تاكيدا للثاني والثاني ليس تابع وانما هو مفعول بفعل محذوف انتهى كلام الدماميني وقال
العيني في الشواهد الصغرى عزا سيبويه الى رؤبة وقال الصغاني وليس له ومع ذلك مصحف والرواية بالنصر نصرا
نصر فالنصر الاول هو نصر بن سيار امير خراسان والثاني البضاء المعجمة هو صاحب نصر والثالث مصدر اي انصر نصرا الحاجب
نصرا وعلى ما ذكره ابن الناظم وغيره ان نصر الثاني هو التاكيد للفظي يجوز فيه الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للموضع فيه
انه بدا واما نصر الثالث فقد قال ابن الناظم يجوز ان يكون مصدرا بمعنى الدعاء كسقيا ورعيا وقال الفوائد
نصر الاخير ليس فيه الا النصب لان الغاية كذلك وفيه وجهان احدهما انه عطف بيان على المحل كالوصف
والثاني انه منصوب على المصدر واما الثاني فروي مرفوعا ومنصوبا ومضموما بغير تنوين اما الرفع فلانه عطف بيان على
اللفظ وذلك نونه ولو كان بدلا لامتنع تنوينه واما النصب فعلى الوجهين المذكورين واما الضم فعلى البدل او التوكيد للفظ
واما نصر الاول فليس فيه الا الضم لكونه علما واللام في لغائظ الكبد وارتفاعه لانه خبر ان في قوله اني ومضار سطون سطرا
والواو في واسطار للقسم جمع سطر وقد بسطت القول فيه في الاصل انتهى كلام العيني وقال الشنواني غواه الجرمي في الفتح

في الفرج لروبة وجبر ان لقائل واسطار قسم مجرور بالواو وهي بفتح الهمزة جمع سطر وهو الخط والكتابة وسطور مبني
للمفعول صفة اسطار وسطر مفعول مطلق قال ابن بسعون في شرح ابيات الايضاح في نصر الثاني الرفع والنصب عطف
بيان لنصر الاول على اللفظ وعلى الموضع وروي بالضم بلا تنوين على البدل من الاول وفيه زحاف الخبن وقال بعضهم نصرا
بالنصب على المصدر والثالث توكيد اي انصر نصرا وقال ابو عبيدة نصر المنادى نصر بن سيار امير خراسان ونظر الثاني
حاجبه ونصبه على الاغراء ويدل بانصر علبك نصرا وقال الزجاج النظر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة وقال الجرمي النظر
العينة يريد انصر عيينة عينة انتهى كلام السيوطي والجملة القسمية في قوله واسطارا الى خبرها وقعت معترضة بين اسم ان وخبرها
المتكلم وخبرها وهو قوله لقائل بفتح اللام للتاكيد والرفع على خبرية ان وقال الشريف الجوجاني في الحاشية التي علقها على
شرح الرضي في قوله ما يضر يضر يجوز اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب الثاني والثالث على عطف البيان من
موضع الاول او على عطف المصدر يعني ما يضر الضر يضرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدرا وبالعكس والثاني
ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم
الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تاكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر
والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير
للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكانه خوطب الشخص مجازا
وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا انتهى بعبارته قوله لو كنت بالجر عطف على ما قبله من الاقوال قوله وتهيامي فيلان
من قصيدة من الطويل مطلعها خليلي هذا ربع عزة فاعقلا قفا صبكما ثم ابكيا حيث حلت وما كنت اوري قبل
عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعلت لها ما عز كل مصيبة اذا وطنت يوما لها النفس ذلت
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل زمن فيها الزمان فشلت هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا
ما استحلت ووالله ما قاربت الا تباعدت بصرم ولا اكثرت الا استقلت اسيء بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت قال السيوطي قال الامدي هذه القصيدة من منتخبات قصايد كثيرة وهي
لزومية التزم في اكثرها اللام المشددة قبل حرف الروي قوله فاعقلا فلو صيكما اي شداها قوله وما كنت اوري
البيت استشهد به المصنف في التوضيح على نصب موجعات عطفا على محل مفعول اوري المعلق بالاستفهام لان المعنى
الطل حقه عليه لفظا لا محلا وتولت اعرضت وادبرت وقوله وكنت كذي رجلين البيت استشهد به ابن قاسم
في باب البدل على ابدال المفصل من المجمل فان رجل ورجل بدلان من رجلين بزيادة صفة وقد اختلف في معنى البيت
فقال الاعلم تمنى ان تشل احدى رجليه وهو عندها لا يرجل عنها وقال ابن سيده لما خانته غزة العهد فنزلت
عن عهده وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين رجل صحيحة وهو ثباته على عهدها واخرى مريضة وهو نزولها عن عهدها وقال عبد الدائم
معنى البيت انه بين خوف ورجا وقرب ونفار وقال بعضهم تمنى ان يضيع فلوصه فيبقى في حي غزة فيكون ببقائه
في حيها كذي رجل صحيحة ويكون في عدم فلوصه كذي رجل عليلة وقال اللحياني وهذا القول هو المختار المعول عليه والتهيام
بفتح اوله مصدر للمغالبة من الهيام والهيام الجنون من العشق قال ابو الحسن بن طباطبا في كتاب عيار الشعر
قال العلماء ان كثيرا لو جعل قوله فعلت لها ما عز كل مصيبة البيت في وقعة حرب لكان اشعر الناس وكذلك
قوله اسيء بنا البيت في وصف الدنيا كان اشعر الناس انتهى السيوطي قال الدماميني التهيام بمعنى الهيام وهو شبه
الجنون من العشق وتخليت تخيت وتخلت تخت وتهوا تخدميا اي منزلا ومن للتعليل اي كلما احتج لاجل
تلك الغمامة منزلا لاجل مقبلة اي فيقوله في وقت الحر اضمحلت تلك الغمامة اي تقشعت وذهبت قوله وقال ابو علي
الخ الجملة المذكورة على قوله معترضة بين اسم ان وخبرها والواو اعتراضية والجملة اسمية وعلى قول ابي الفتح بالحمل
معترضة قسمية فعلية والواو للقسم فهو عنده على كلا القولين انتهى قال والحاصل بن الشرط وجوابه نحو والله ان
آتيه لمكان آتيه والله ان اتاه ليمرن قالوا انما انت معتبر ونحو ان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله

أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق واما قول ابن عصفور الضمير في الآية الكريمة شاذ فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه قوله الجملة المعترضة في الآية الاولى قوله تعالى والله اعلم بما ينزل اعترض بين الشرط وجوابه والثاني اعترض بين الشرط وجوابه والثالثة بين الجزاء وهو قالوا والتبديل رفع الشيء مع وضع غيره مكانه وسوهنا النسخ قال ابن عادل في قوله تعالى والله اعلم بما ينزل وجهان اظهرهما الاول اعترض بين الشرط وجوابه والثاني انها حالية وفي الثالثة قوله ولن تفعلوا وفي الثالثة قال بعضهم فالله أولى بهما اعترضت بين الشرط وهو قوله ان يكن الخ وبين الجواب وهو قوله فلا تتبعوا الهوى ما وجدنا هذا التخريج لاحد من المعربين وقال شهاب الدين جواب الشرط اما محذوف اي فليشهد عليه واما مذكور وهو قوله فالله أولى بهما انتهى فلا اعتراض حينئذ واختار المصنف كون الجواب فالله اولى ولما اعترض على هذا التخريج بانه يقتضي ان يعود الضمير في قوله بهما بل الحق ان يقال حينئذ اولى بدلان العطف بأو يقتضي افراد الضمير في خبره اجاب عنه بان هنا للتنويع اي التقسيم وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة قوله والظاهر ان الجواب قال الدماميني الجواب سبب عن الشرط عند المصنف وجماعة وهنا ليس كذلك لان اولوية الله تعالى بهما ثابتة على كل حال سواء وجد الشرط او لم يوجد فالجواب محذوف والتقدير فلا تأبس وقد صرح المصنف في الباب الخامس في تزاحم الحروف في التبعية الذي ذكره في آخر ترجمته حذف جملة جواب الشرط بان التخفيف ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي فليبادر العمل فان اجل الله لآت وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر واخفى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله اي فتصير فقد كذبت رسل من قبلك ومن يتبع خطوات الشيطان اي بفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي فلا تؤذوهن بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم ومبنى ذلك كله على ما ذكر من انه لا بد من اعتبار كون الجواب مسببا عن الشرط فاحتيج الى هذا التقدير وحينئذ فما استظهره المصنف هنا من ان الجواب هو فالله أولى بهما خارج عما ذكر هناك انه التحقيق انتهى وقوله على ما ذكر اشارة الى قول المصنف بعد قوله تعالى اجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط واجل آت سواء وجد الرجاء او لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله لآت ويمكن ان يقال جواز تقدير الجواب في هذه الآية لا يمنع استظهار كون الجواب هو فالله أولى بهما لان الحذف خلاف الظاهر محتاج الى القرينة والمجاز لا يصار اليه الا عند تعذر الحقيقة ونظير هذا قولهم هزم الامير الجند فان الظاهر ان الامير فاعل هزم وعند التحقيق الفاعل جيش الامير لا نفسه وان امكن ان يهزم الشخص وكذا هنا واما ما نشبث به من ان الجواب مسبب عن الشرط فمدفوع بما قالوا ان المسببية في الاخبار تكفي كما قاله الرضي وغيره في قوله وما بكم من نعمة فمن الله فلا حاجة الى حقيقة السببية بين الشرط والجواب قوله ولا يرد ذلك قال الحلبي لا يرد على وجوب المطابقة مع الواو مثل قولك اذا جاءك واحد من زيد وعمرو فاكرمه لان الحكم هنا على واحد على اثنين وكذا اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو الا اكرمته اذ المعنى ما جاءني واحد منهما واما ما نقله المص هنا عن الابدي فقد حكى في حواشيه عن ابن عصفور انه قال ان كانت او جائزا فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد نحو الحسن وابن سيرين جالسها او جالسهما والآثم والكفور لا تطعه او لا تطعهما قال وهذا هو التحقيق ونص عليه الابدي في قائل هذا اهل هو كما حكاه في المغني هذا الذي نقله عن ابن عصفور نقله عنه ابو حيان في شرح التسهيل حيث قال وقال يعني ابن عصفور ان كانت او مستعملة حيث يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه كالمستعملة في الاباحة او في النهي عن المباح فان الخبر يجوز فيه اذا زاك الافراد والجمع نحو الحسن او ابن سيرين جالسه والاثم او الكفور لا تطعه وان شئت قلت جالسهما ولا تطعهما والدليل على جواز الجمع قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما فثنى الضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه قال ابو حيان وهذا اضطراب من عصفور في اذاعة ذه وتارة استدل بما

بها انتهى ولكن ان ما حكاه عن الابدي في المغني غير موافق لما نقلته عن الدماميني فليتامل وفي قوله فثنية الضمير مسامحة او ان الضمير لا يثنى ولا يجمع لعم يعود على اثنين نحو زيد وعمرو قاما او مثنى كالزيدان ذهبا او على جماعة نحو زيد وعمرو وبكر ذهبوا وجمع نحو زيد ذهبوا والابدي بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة ودال معجمة وياء النسبة منسوب الى ابدة بلد من بلاد اندلس هكذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو اعرف بقبيله مكن في القاموس في باب الدال المهملة وابدة كعبرة بلد بالاندلس والله اعلم انتهى كلام الدماميني وقال الشمني اخبرني بعض الفضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها الا بالمهملة واتهابيدا لا فرج الآن وهم يقولونها بالمعجمة قوله لان او هنا للتنويع اي التقسيم كذا قال الشمني وقد قال المصنف في باب الهمزة عند بيان معاني او وأسالي التقسيم وقيل هناك وبعضهم عبر عنه بالتنويع وهو الاكثر يعبر عنه بالتفصيل واختار ابن مالك التعبير عنه بالتفريق في التسهيل وشرحه ومثل بجواز ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما قوله واما قول ابن عصفور فانه قال في المقرب واذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتاخر عنهما ضمير يعود عليهما فان كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو تولك زيد وعمرو قاما ولا يجوز الافراد الا في الشعر نحو قوله ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعارض كان جنونا او في ناد وركام ومنه قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه وحتى في ذلك بمنزلة الواو وان كان العطف بأو جاز ان يكون الضمير على حسبهما وان يكون مفردا فتقول زيد فعمرو قاما وان شئت قلت قام وان كان العطف بثم جاز ايضا الوجهان الا ان الافراد احسن وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز الا الافراد فاما قوله تعالى عز وجل ان يكن غنيا او فقيرا فالله أولى بهما فلا تتعكس عليه انتهى كلامه بعبارته والقد احسن المصنف في الانتقاد عليه قوله ان تثنية الضمير منقول قول ابن عصفور ولم يات قوله كبطلان قوله وقد حكيناه بحجره وبحجره والله اعلم قال وفيه لثلثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضاء الله تعالى ارضاء لرسوله عليه السلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من آل والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوته احب الى ابينا منا قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم احب اليكم والف الى ان احق خبر عن اسم الله تعالى وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه السلام او بالعكس والثالث ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك والمعنى ارضا الله تعالى وارضا رسوله عليه السلام احق من ارضاء غيرهما قوله احدها قال ابو البقاء الله مبتدا وأحق خبره ورسوله مبتدا ثان وخبره محذوف دل عليه خبر الاول وقال سيبويه احق خبر الرسول وخبر الاول محذوف وهو قوي اذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدا وخبره وفيه ايضا انه خبر الاقرب اليه كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف وقيل احق ان يرضوه خبر عن الاسمين لان امر الرسول تابع لامر الله ولان الرسول قائم مقام الله تعالى بدليل قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقيل افرد الضمير وهو في موضع التثنية وقيل التقدير ان يرضوه احق وقيل التقدير احق بالارضاء انتهى كلام فهذه ستة اوجه قال شهاب الدين افراد الضمير في يرضوه لوجه احدها ان رضى الله ورسوله شيء واحد فلذلك جعل الضمير ضميرا واحدا تنبيها على ذلك والثاني ان الضمير عاد الى المثنى بلفظ الواحد بتاويل المذكور الثالث قال المبرد في الكلام تقديم وتاخير تقديره الله احق ان يرضوه ورسوله قلت وبهذا على رأي من يدعي الحذف من الثاني الرابع وهو مذهب سيبويه انه حذف خبر الاول وابقى خبر الثاني وهو احسن من عكسه وهو قول المبرد لان فيه عدم الفصل بين المبتدا وخبره ولان فيه ايضا الاخبار بالشيء عن الاقرب اليه وقال ابن عطية مذهب سيبويه انهما جملتان حذف الاولى لدلالة الثانية عليها قال ابو حيان ان كان الضمير في انهما عاد على كل واحدة من الجملتين فكيف يقول حذف الاولى والاولى لم تحذف وانما حذف خبرها وان كان عائدا على الخبر وهو احق ان يرضوه فلا تكون جملة الا باعتبار ان يكون ان يرضوه مبتدا وخبره احق مقدما عليه ولا يتعين هذا القول اذ يجوز ان يكون الخبر مفردا بان يكون التقدير احق بان يرضوه قلت انما اراد ابو محمد يعني ابن عطية التقدير الثاني

وهو المشهور عند المعربين ويجعلون الحق خبر مقدما وان يرضوه مبتدا مؤخرا التقدير والله ورسوله ارضاؤا حق انتهى
كلام شهاب الدين ملخصا قوله باعتقاد ان يكون يرضوه مبتدا اى مبتدا مؤخرا والحق خبره مقدما والجملة الاسمية
خبر لقوله تعالى والله ولكن لا يتعين هذا اذ يجوز ان يكون الخبر مفردا التقدير والله احق ان يرضوه فالخبر حينئذ مفرد
وهو الحق بان يرضوه متعلق به فلا يصح حينئذ كون الخبر جملة قوله قلت محصل جوابه عن شبهة شيخه ان الاحتمال
الذى ذكره لا يلتفت اليه لان المشهور عند المعربين غيره قوله إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ يعنى بدليل قوله إِنَّمَا يُبَايِعُونَ
والخليل فى محل نظير وقد سبق فى اول الكتاب قوله بدلا من احد الاسمين ونظيره قول ابى البقا فى قوله
تعالى وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ان يخشوه مبتدا وابدل من اسم الله بدل الاشتمال والحق الخبر والتقدير حينئذ الله احق
قال ابن عباس بين القسم وجوابه كقوله لعمرى ولعمرى على يمين لقد نظفت نظلا على الاقارع وقوله تعالى قال
فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ الاصل اقسم بالحق لاملان واقول الحق الاول بعد اسقاط الخافض بالقسم محذوفا والحق الثانى
باقول واعترض بجملة اقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق اقوله وبجرهما على تقدير واو القسم
فى الاول وتقدير الثانى توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشرى يجر الثانى على ان المعنى واقول والحق
اى هذا للفظ فاعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن ودقيق جائز فى الرفع و
النصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثانى قيل اى فالحق قسمى او فالحق منى وقيل فالحق انا والاول اولى ومن
ذلك قوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ الآية ش قوله كقوله اى قول النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل قال
السيوطى اولها عَفَى ذُو حُسًا مِنْ فَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالْقُطَبِيَّاتُ مِنْ غَبْرَةَ فَرُوتُهَا فَالْخ
الخ منها مستهل وَاضِعُ على حين عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصِّبَا وقلت الما صح والشيب وازع انانى اقبلت العذل
انك لمنى ذلك التى تتكنى منها المسامع مقالا ان قد قلت سوف انال وذلك من لقاء شملك رائع وعيد
ابى تاوس فى غير كنهه انانى ودونى راكس فالفواتع فبت كانى ساورتنى ضيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع فالمك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنأى عنك واسع عفى المدرس وذو حسا بضم الحاء وبالسين المهملة
موضع وفرتنا اسم امرأة والفوارع مواضع مرتفعة وأريك بفتح الهمزة وكسر الراء اسم موضع والقطبيات بكسر القاف الفوقية
مجارى الماء واحدها قطبة والدوافع التى تدفع الى الوادى ومستهل بضم الميم سائل منصب ووادع متوقر فى اللبن وقوله على
حين عاتبت استشهد به المصنف فى الرابع على بناء حين لاضافتها الى جملة صدرها فعل مبنى وقوله الما صح استشهد
به على الجزم بعد همزة الاستفهام وهو صحيح من الصحو وهو خلاف وازع بزاى وعين مهملة من وزعت الرجل عن الامر
كففته وقوله انانى ابيت اللعن البيتين اوردهما المصنف فى الباب الرابع وقوله من غير كنهها اى فى غير حقيقته اى لم اكن بلغت ما يوجب ذلك وراكس برآء وسين مهملة اسم واد والضواجع جمع ضاجعة وهو منحنى الوادى و
منعطفه قوله ساورتنى من ساوره اذا واثبه وضيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام اكمة الدقيقة والرقش بضم
الراء وسكون القاف وشين معجمة جمع رقشاء فيها لقط سود وبياض وتوصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف
غالبا لا يوصف به اى ذلك الموصوف فان نا نكرة والسم معرفة وردبانه ليس الوصف بل خبر ثان بعد
الاخبار بالمجرور السابق قوله فانك كالليل البيت قال المبرد فى الكامل هذا من اعجب التشبيه الى هنا كلام السيوطى
والبيت الاخير من مشاهير الابيات البليغة عند اهل الادب ذكره الصفدى فى شرح لامية العجم وغيره قوله لعمرى والعمر بمعنى
ولا يستعمل مع لام القسم الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف كثرة استعماله كذا قال الرضى وهو مرفوع
بالابتداء وخبره واجب الحذف اى لعمرى ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ولذلك وجب
حذفه والجواب لقد نظفت وقوله وايمن الله فى يمين مثلثة معترضة بين القسم وجوابه وعلى معنى يمين قدم
الموزن لا للاختصاص كما هو الظاهر والنظل على وزن الفعل مصدر قولك بطل الشئ يبطل نظلا اذا كان غير حق وهو مصدر

وهو مصدر بمعنى الفاعل صفة موصوف محذوف اى نظفت نظفا باطلا او ذا بطل او جعله بطلا مبالغة مثل رجل عدل
والاقارع جمع الاقرع فاعل نظفت والعقد يعلى للتضمنه معنى الاضرار وفى الصحاح الاقارع الشداد والمراد بها
الاعداء من ازاذل الناس الذين عادوا الشاعر وشنوا به حسدا وبغيا الى محمد وحلفان بن المنذر الذى اراد
بقوله وعيد ابى قابوس اتانى كما سبق فى ضمن الابيات واعلم ان قافية هذا البيت وقع فى المفتاح هكذا
لقد نظفت بطلا على الاكارع وذكره السكاكى فى الحسنات البديعية قال التفتازانى فى شرحه نظفت بطلا والاكارع
جمع اكرع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل فى اصل الوضع والمراد به ههنا الجماعة من الناس انتهى بعبارته قوله
فانتصب الحق الاول قال شهاب الدين قراءهما العامة منصوبين وفى نصب الاول وجهان احدهما انه معتمد به حذف
منه حرف القسم فانتصب وقوله لَأَمْلَأَنَّ جواب القسم قال ابو البقا الا ان سيبويه يدفعه لانه لا يجوز حذف حرف
القسم الا مع اسم الله تعالى ويكون قوله والحق اقول معترضا بين القسم وجوابه قال الزمخشرى كانه قيل ولا اقول
الا الحق يعنى ان تقديم المفعول افاد الحصر والمراد بالحق اما الله تعالى واما النقيض الباطل والثانى انه منصوب على المصدر
اى الزموا الحق والثالث انه مصدر مؤكد لمضمون قوله لَأَمْلَأَنَّ قال الفراء هو على معنى قولك حقا لاشكن ووجود
الالف واللام وطرحهما سواء اى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ حقا انتهى واما الثانى فمنصوب باقول بعده والجملة معترضة كما تقدم وجوز
الزمخشرى ان يكون منصوبا على التكرير يعنى ان الاول والثانى كليهما منصوبان باقول بعده والجملة معترضة كما تقدم وجوز الزمخشرى
ان يكون منصوبا على التكرير يعنى ان الاول والثانى كليهما منصوبان باقول وقراءة عاصم وحمزة برفع الاول ونصب الثانى
فرفع الاول من وجه احدها انه مبتدأ وخبره مضمر تقديره فالحق منى او فالحق انا والثانى انه مبتدأ خبره لاملان
قاله ابن عطية قال لان المعنى أَنَّ أَمْلَأَ قال ابو حيان وهذا ليس بشئ لان لاملان جواب قسم ويجب ان يكون
جملة فلا تقدير بمعزو ولا يضا ليس مصدرا مفدرا بحرف مصدرى والفعل حتى يحيل ايهما ولكنه لما صح للاسناد والقدر
الى المبتدأ حكم انه خبر عنه قلت وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة الثالث انه مبتدأ
خبره مضمر تقديره فالحق قسمى ولَأَمْلَأَنَّ جواب القسم كقوله تبارك وتعالى لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ولكن حذف
الخبر هنا ليس بواجب لانه ليس انتفائى اليمين بخلاف لعمرك ومثله قول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا
والنصب الثانى فلا فصل بعده وقرأ ابن عباس وابن هرمز والاعمش برفعهما فرفع الاول على ما تقدم ورفع الثانى بالابتداء وخبره
بعده والعائد محذوف كقراءة ابن عامر وكل وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وقوله على ذنبا كله لم اصنع ويجوز ان يرتفع على البدل
عند الزمخشرى وقراءة الحسن الجر هما وتخريجها على ان الاول مجرور بواو القسم مقدرة اى فوالحق والحق عطف
عليه كقولك والله والله لافعلن فالحق اقول اى ولا اقول الا الحق على حكاية اللفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز
فى المرفوع والمنصوب ايضا وهو حسن دقيق انتهى يعنى انه اجرى القول فى قوله والحق على سبيل الحكاية فيكون
منصوبا باقول سواء نصب او رفع او جر كانه قيل واقول هذا اللفظ المتقدم مفيدا بالقطع الا اقول هنا كلام
شهاب الدين وفيه اختصار وما نقله عن الزمخشرى مطابق لما فى الكشاف بخلاف ما نقله المصنف
قوله ومن ذلك قوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ اى من مواضع السادس وهو ان تعترض الجملة بين القسم وجوابه قوله
تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فان قوله لانه لقسم لازائدة وجوابه انه لقرآن
كريم وما بينهما وهو قوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ معترض بين القسم وجوابه قال ابن الانبارى فى المثل السائر
واعلم ان الاعتراض على قسمين احدهما ان لا يأتى فى الكلام لا لفائدة وهو جار مجرى التوكيد والآخر ان يأتى
فى الكلام لغير فائدة فاما ان يكون دخوله فيه كخروجه منه وهو ان لا يغير فى تأليفه نقصا ولا فى معناه فسادا فالقسم الاول
وهو الذى يأتى فى الكلام لفائدة كقوله تعالى فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فى

يدفع وترهات الباطل مقول يدفع والترهة الكذب وجمعها ترهات وقال الاصمعي الترهات الطرق الصغار غير الجادة واحدها ترهة وهي فارسي معربة قال ابن عصفور في شرح الجمل ففصل بالقسم الذي اهو بيك بين الذي وصلته لان فيه تاكيدا للصلة كانه قال والذي يعرف مالك حقا انتهى قوله وبجملة اي بمجموع الاعتراض من القسم وجوابه وصلته قوله وانى لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وقد تقدم انشاده وفربنبا المعترضة بين ما اصلها المبتدا والخبر قال والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة ترهقهم وذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين ما قدر اجزاءهم وجملة مالهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به لاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس بمتعين بجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلث جمل او ذلك اصحاب النار فالاعتراض باربع جمل ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدا وبل معطوفا على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمنها هنا في مقابلة الزيادة هناك سن قوله بين اجزاء الصلة قيل الظاهر ان يقول بين جملتين منفصلتين بان تكون الواو صلة والثانية معطوفة عليها لان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة والصلة جملة مستقلة قوله فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة قال ابو البقاء وهو ضعيف لان المستقبل لا يعطف على الماضي فان قيل هو بمعنى الماضي فضعيف جدا قال شهاب الدين انتهى في محل نصب على الحال وصاحبها الموصول او ضميره ثم قال وفيه ضعف لمباشرة الواو الا ان يجعل خبر مبتدا محذوف انتهى يعني اذ التقدير وهم ترهقهم ذلة فتكون جملة اسمية فلا محذور في مباشرة الواو وقوله قاله ابن عصفور فانه قال في شرح الجمل ومثال البينين قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة وقوله وترهقهم ذلة كمال الصلة لانه معطوف على كسبوا وفصل بينه وبين الموصول بقوله جزاء سيئة بمثلها وهي جملة من مبتدا وخبر والباء زائدة في الخبر لان فيه تاكيدا كقوله تعالى وترهقهم ذلة الا ترى ان جزاء السيئة بمثلها وهو ارهق الذلة لهم قوله ثم انه ليس بمتعين يعني ان كون ما لهم من الله خبرا وما بينهما اعتراضا ليس بمتعين لما ذكره المصنف من الاحتمالات الاربع في الخبر قال ابو البقاء والذين كسبوا مبتدا وفي الخبر وجهان احدهما قوله ما لهم من الله او قوله كانما اغشيت او قوله اولئك اصحاب النار ويكون جزاء سيئة بمثلها معترضا بين المبتدا والخبر والثاني الخبر جزاء سيئة بمثلها ويجوز ان يكون مبتدا وفي خبره وجهان احدهما الباء زائدة كقوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها ويجوز ان يكون غير زائدة والتقدير جزاء سيئة مثلها والثاني ان تكون الباء متعلقة بجزاء والخبر محذوف اي وجزاء سيئة بمثلها واقع وترهقهم ذلة قيل هو معطوف على كسبوا وهو ضعيف لان المستقبل لا يعطف على الماضي وان قيل هو بمعنى الماضي فضعيف ايضا وقيل الجملة حال انتهى كلامه وهذه سبعة اوجه ولم يذكر عطف والذين على الذين ولم يذكر عطف وترهقهم على جزاء سيئة بمثلها كما جوزه ابن عصفور مع كونها اظهر واقرب قوله يجوز ان يكون الخبر الخ قال شهاب الدين في قوله تعالى والذين كسبوا السيئات بعيد او فيه بعد او منهما ان يكون والذين عطفا على للذين احسنوا اي للذين احسنوا الحسنى وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وسيأتي وقد ذكره المصنف بقوله ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدا ومنهما ان الذين مبتدا وجزاء سيئة مبتدا ثان وخبره بمثلها والباء زائدة اي وجزاء سيئة مثلها وهو قول ابن كيسان في الاية والمصنف ذكرها في اخر البحث وذكر ايضا مع ابن كيسان ومنهما ان خبر جزاء سيئة محذوف فقدره الكوفي بقوله لهم وقدره ابو البقاء بقوله واقع كما سيأتي تفصيله والمصنف ذكره بقوله فاذا كان جزاء سيئة مبتدا ومنهما ان الذين مبتدا وجزاء سيئة مبتدا

في كتاب تكلمن في هذا الكلام اعتراضان احدهما قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وذلك اعتراض بين القسم وجوابه في نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو قسم وبين صفته التي هي عظيم وهو قوله لو تعلمون وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه انما هي تعظيم لشان المقسم به في نفس السامع واما القسم الثاني وهو الذي يأتي لغير فائدة فهو ضربان الاول يكون دخوله في الكلام لخروجه منه لا يكتسب به حسنا ولا قبحا كقول النابغة يقول رجال بجهلون خليفتي لعل زيادة الا ايالك فاقل بقوله لا ايالك لا فائدة فيه ولا يورث في البيت حسنا ولا قبحا وقد وردت هذه اللفظة في موضع اخر فكان للاعتراض بها فائدة حسنة كقول ابل تمام عنايك حتى لا ايالك واقصدي فانه لما كره عقابها اعترض بين الامر والمعطوف عليه بهذه اللفظة على طريق الذم لضرب الثاني من الاعتراض وهو الذي يؤتى في الكلام تفضلا وفي المعنى فاذا ما ورد منه قوله تعالى فقد ذاقوا وبال امرهم بين بل عتاة بل شك قرافهم صرد يصيح فان فيه من الروعة الفصل بين قد والفعل الذي هو بين وذلك قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الافعال الا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه ولذلك ادخلت عليها حرف الاتصال وهو الضمير لام توكيد للفعل كقوله تعالى ولقد اوحي اليك وقوله تعالى ولقد علموا الاية او اذا فصل بين قد والفعل بالقسم فان ذلك لا ياس به نحو قولك قد والله كان ذاك او اعلم ان الناثر قد يستعمل ذلك اكثر ملاءمة من الناظم وذلك ان الناظم مضطر الى اقامة الوزن وربما كان مجال الكلام عليه ضيقا فليتقيه طلب الوزن في هذه المواطن واما الناثر فلا يضطر الى اقامة ميزان الشعر فاذا اعترض في كلامه اعتراضا يفيده توجه عليه الانكار وحق عليه الذم انتهى كلام ابن الاثير وفيه اختصار كثير قال والرابع بين الموصوف والصفة كالاية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة تاكيد لا اعتراض فيه وهو ولان التاكيد والاعتراض لا يجتمعان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض ش قوله بين الموصوف والصفة قال ابن الاثير الاعتراض بين القسم وجوابه وبين الصفة والموصوف وبين المعطوف والمعطوف عليه وشبه ذلك مما يحسن باستعماله بخلاف الاعتراض بين المضاف والمضاف اليه وبين اسم ان وخبرها وبين حرف الجر ومجروره وامثال ذلك فانه مما يقبح استعماله قوله واما قول ابن عطية قال شهاب الدين والذي عطية ان يجعل قوله تعالى وانه لقسم الخ اعتراضا فقال وانه لقسم تاكيد للامر ونسبه من المقسم به وليس هذا اعتراض بين الكلامين بل هذا معنى قصد التنبيه به وانما الاعتراض قوله تعالى لو تعلمون قلت وكونه تاكيدا ومنبها على تعظيم المقسم به لا ينافي الاعتراض بل هذا معنى الاعتراض وفائدته انتهى كلامه مضى في حد الاعتراض ان الزمخشري ذهب الى جواز كون المعترضة مؤكدة ونقل عن عز الدين مثله وذكرنا هناك ان الفاضل النفتازاني اشترط التاكيد في الاعتراض والباقي قال والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا وبخطه قوله وان لرام نظرة البيت وذلك على ان تقدر الصلة ازورها وتقدر خبر لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك ش قوله وذاك الذي صدر بيت من مقطوعة من الكامل وعجزه والحق يدفع ترهات الباطل فالها جرير يخاطب بها يحيى بن عقبة الطهوي والعرزدق وسمى امست طهية كالبهكار افرغها بعد الكشيش هزيز قوم هازل يا يحيى هل لك في حياتك حاجة من قبل فاقرة وموت عاجل افرغت امك اذ كشفت عن استها وتركتها غرضا لكل مناضل حلت طهية من سفاهة رأيها منى على سنن المسلح الوابل الهمي قد غرقا العرزدق فاعلموا في اليم ثم رمى به في الساحل من كان يمنع يا طهى نائلكم ام من بكر وراسح الجاهل ذاك الذي وابيك يعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل انا نزيد على الحلوم حلومنا فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل افرقها والكشيش كنبش البكر قيل ان تثبت شقشقته فاذا كانه ذو شقشقة هدر والفاقرة التي تقطع فقار الظهر والجاهل الابل قوله وابيك قسم وقع معترضا بين الموصول وهو الذي وصلته هو يعرف مالك والعايد ضمير منصوب حذف للقرينة مفعول يعرف وفاعله مالك والحق مبتدا وجمله يدفع

لو تعلمون واعتراضا بين الموصوف وصفته وهو لو تعلمون عظيم

ثمان وخبره بمثلها والمبتدأ الثاني وخبره خبر الاول والمصنف اشار اليه هنا لقوله لكن الخ ومنهم
ان يكون الخبر مالهم من آية من عاصم قال وعلى هذا قد فصل بين المبتدأ وخبره بجملتي اعتراض وفي ذلك خلاف
عن الفارسي انتهى وقد سبق هذا في اوائل الباب وهذا الوجه بينه المصنف بقوله ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما
ذكرنا وما قبلها جملتان معترضتان اراد بهما قوله تعالى جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وقوله تعالى وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ومنهما ان يكون خبر
الموصول قوله كأنما اغشيت وجوههم قال وعلى هذا فقد فصل بين المبتدأ وخبره بثلث جمل اعتراض وقد صرح به المصنف
ههنا حيث قال وان يكون الخبر كأنما اغشيت فالاعتراض بثلث ومنهما ان الخبر قوله أولئك اصحاب النار
قال وعلى هذا قد فصل باربع جمل معترضة وهي جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا والثانية وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ الثالثة مالهم من الله من عاصم الرابعة
كأنما اغشيت وينبغي ان لا يجوز الفصل بثلث جمل فضلا عن اربع انتهى فهذه سبعة اوجه استوعبها المصنف ههنا قوله
بل معطوفا اي بل يحتمل ان يكون معطوفا وقد سبق البحث عن هذه الآية الكريمة في الباء الزائدة في الخبر وتوهم
التعارض بين اختاري المصنف فليلتفت اليه قال نظيرها في المعنى قوله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ
مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو
وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه
ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقا او لهم
قاله الكوفي وهو احسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء
عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير خبر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان بمثلها هو الخبر وان الباء
زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤيد قولهما بقوله تعالى وَجَزَاءُ
سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ش قوله من العطف على معمولي عاملين وفيه ثلث مذاهب احدها الجواز مطلقا وهو قول
الفراء والثاني المنع وهو مذهب سيبويه والثالث التفصيل بين ان يتقدم الجار نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فيجوز او لا فيمتنع نحو ان زيدا في الدار وعمرا في القصر اي وان عمرا في القصر وسيبويه واتباعه يخرجون ما ورد
منه على اضمار الجار كذا قال شهاب الدين قوله وعما يرجح هذا الوجه اي عطف الذين كسبوا على قوله تعالى للذين
احسنوا الحسنى قوله فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر قال شهاب قدره الكوفي بقوله لهم جزاء
سيئة قال اي الكوفي اي وصل على تقديرهم قوله للذين احسنوا الحسنى حتى يتم الكلام على هذه الآية بهذه التقدير ان
وقدره ابو البقا جزاء سيئة بمثلها واقع وهو وجيه ايضا خبر عن الاول وعلى هذا فالباء متعلقة بمحذوف
لان هذه الباء تتعدى بالباء فان قلت ابن الرابط بين هذه الجملة والموصول الذي هو المبتدأ قلت على تقدير الكوفي
هو الضمير المجرور باللام المقدر جزاء وعلى تقدير ابي البقا هو محذوف تقديره جزاء سيئة بمثلها منهم واقع نحو السمن
منوان بدرهم وهو حذف مطرد انتهى قوله فمردود لان زيادة الباء في الخبر في الاثبات نادر مع عدم الحاجة قوله
وقد يؤيد على صيغة المجهول اي يدفع وجه ذلك الوجه ويقرب الى القبول تمام قوله تعالى جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا
بلا حرف الباء قال والعامل المقتضيان كقولهم هذا غلام والله زيدا ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف
الخبر وان الاخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصا لك الحاوي عشر بين الجار والمجرور
لقولك عشرينه بارى الف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأنما قدا حول كميلا
اما فيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كأنما على حد
الحال في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف
وتاكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت شيئا بوع فاشتريت ش قوله ولا اخا فاعلم لزيد قوله
فاعلم معترض بين المضاف وهو اخا والمضاف اليه وهو زيد مع زيادة اللام بينهما ولو لم يكن مضافا فالفصل لاخ
فاعلم لزيد فمذهب الجمهور انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى واللام الظاهرة زائدة مؤكدة للام المقدرة بين المتضايفين

بين المتضايفين قال ابن الحاجب الوجه ان يقال انه شابه المضاف واعطى حكمه من ثبات الالف في با واخاوحذف
النون في غلامي وسلمى كذا نقل الشمني وقد سبق تفصيل المسئلة في اللام الجارة الزائدة ومثل المصنف هناك
بقوله ومن ذلك يا ابا لزيد ويا اخاله وسبق شرح المقام هناك مستوفى وكذا شرح المثل اعني قول القائل لكم
اخاك لا بطل نقلا عن شرح سقط الزند للتبريزي فليراجع اليه والشارحان الفاضلان لم يصلا الى اصل المثل ومورده
وهذا قال ما قالا فلله الحمد والمنة وعلى رسوله السلام والتحية قوله اشتريته بالرّي الف درهم بجر الف بالباء
الداخلة على الرّي وهو صيغة المتكلم من المضارع بمعنى اظن بمعنى اشتريته بالف درهم في ظني فوقع معترضا بين
الجار والمجرور قوله كأنّ وقداتي مبين من الوافر مفقى قال السيوطي هو لابي القول الطهوي وقبله انسى لا
لا هاك الله سلمى وعهد شبابها الحسن الجميل قوله كذا قال قوم يعني وذهب بعضهم الى ان قوله وقداتي
حول كميل اي تام معترض بين كأنّ واسمها وانما قيدها وهما بالتخفيف والتشديد مستعمل ولا بد من التخفيف ههنا للوزن
قوله تقدمت على صاحبها قال الدماميني هذا ممنوع على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو ومنعه المغاربة لكن نص ابن اصبغ على
جوازه وعند الجمهور والحول السنة والكميل الكامل قيل تحمل تشديد الميم كنصر وكرم وعلم كمالا وكمولا فهو كامل وكميل
والاتاني جمع الاتية بضم الهمزة وكسرها على ما حكاه في القاموس مع تشديد الياء وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشدد
الياء في الجمع وتخفف وعلى التخفيف جاء هذا البيت والمشول المنتصبات او الاطيبات بالارض يقال مثل مثولا
اذا قطا بالارض اي لصق بها وهو من الاضداد فكأنه جمع مائل وصف الحمامة بها على ارادة الطائر ويحتمل ان يكون
مصدرا وصف به مبالغة او على حذف مضاف انتهى وشبيه الاتاني ما يطير شايع في لسان العرب وبيتي
الصحاح قال يعني الشاعر يصف الاتاني كما تدانى الحدآء الآوي شبه كل اتية بحدا قوله على حد الحال في قوله
رطبا او يابسا حالان مقدمتان معنى الفعل والوكر بالفتح العش والعناب خبر كان وهو شبيه بالعنوف وهو ما
اتى بالشبهين ثم بالشبه بهما قال الدماميني هذا البيت لامرئ القيس يصف العقاب وهو طائر من الكواسر موصوفة
بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردى التمر اليابس فان قلت
كيف يصح جعل رطبا ويابسا حالين من القلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب
ولا باليابس الغرو وقال التفتازاني ابعاضا بعضها رطبا بعضها ويابسا بعضها فان اراد ما قلته فحسن والا لزم حذف
الفاعل مع بقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين وما احسن قول الشيخ عماد الدين بن نباتة المصري
يصف حاله وقد دعا من امراة محضونة البنان فلم يعطه ونوت اليها وهو كالفرخ مطرق فواخجلي لما دنوت واولاني فقلت
ومكبته بالاناتل فانثنى لدى وكرها العناب والحشف البالي وقد انشد المصنف بيت امرئ القيس ثانيا في
الباب الثالث حيث ترجم فيه بقوله هل ينفعان ما حرف المعاني انتهى كلام الدماميني وقد انشد المصنف
في اللام المستغاث وتكلمنا فيه فليلتفت اليه قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت قال العيني هو رجز عمرو
بعضهم الى رؤبة ولم يثبت وليت للتمني ولو كان للمستحيل وليت الثالث تاكيد له وليت الثاني فاعل ينفع
فعله اعني ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد وشيئا مفعول به وهل للنفي ويروى ليت وما ينفع شيئا ليت شيبا
اسم ليت الاول ويوع خبره فاشتريت عطف عليه والقياس في بوع بيع لانه مجهول باع لكن من العرب من يخفف
هذا النوع بحذف حركة عينه فان كانت واوا سلمت وان كانت ياء قلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما في
بوع اصله بيع بضم الياء وكسر الياء فحذف حركة الياء فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها انتهى وقال الدماميني ليت الثانية اسم لا حرف وكل من الاولى والثالثة حرف والتاكيد هو الثالثة
والمؤكد هو الاولى وبها انتصب شيئا وارتفع ما بعده محل والفصل بين الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان
في الدار ان زيدا قائم ولو لم يكن ثم فاصل لجاز مثل ان ان زيدا قائم لكن الفصل احسن وهذا لان المؤكد ههنا عليل
اكثر من حرف وليس بواجب الاتصال كما في حروف الجر انتهى وقال السيوطي انشده الكسائي في صفة ولد

وقبله مالى اذا اجذبها صاحت اكبر قد عانى ام بيت صاحت بالمهملة بمعنى صحت والمراد بالبيت المرأة وقال
الفراء البيت المتزوج والشده مالى اذا نزعها صاحت اكبر غيرى ام بيت وجملة ال يشفع شيئا ليست معترضة
بين ليت الاولى وليت الثالثة المؤكدة لها وهما حرفان وليت الثالثة اسم مرفوع بمنفع والمراد بها اللفظة وهو
احد الشواهد على الاستغناء باللفظ انتهى والله تعالى اعلم قال الرابع عشر بين الشيئين والفعل كقوله وما ادرى وسوف
اخال ادرى اقوم ال حصين ام نساء وهذا الاعتراض فى اثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض
بين ادرى وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة السادس عشر
بين حرف النفى ومنفيه كقوله ولا اراها تزال خالته وقوله فلا ال وحما زالت عزيزة على قومها ما قل الزند قادح السابع
عشر بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ونحو كلم حرث
لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اى ان المأتى الذى امر الله به هو مكان الحرث ودلالة على ان الغرض الاصيل
فى الايتيان طلب النسل لا محض الشهوة ش قوله وما ادرى تقدم نظيره فى بحث ام من حرف الهمزة
قوله اعتراض بين ادرى وجملة الاستفهام فعلى هذا ينبغى ان يزيد مواضع الاعتراض على سبعة عشر فكانه ادرجه
فى الموضع الثانى وهو الذى بين الفعل ومفعوله لان الجملة المعلقة فى حكم المفعول ولهذا حكم على محلها بالنصب
قوله اخالد قد والله صد رميت من الطويل بعجزه وما قائل المعروف فيما يعف تعدم البيت بتمامه وشرحه فى بحث قد
من حرف الخاء قال الجوهرى العشوة ان يركب امر على غير بيان يقال اوطأتنى عشوة وعشوة اى امرا ملتبسا وذلك
اذا ضربته بجاوفعته به فى خبرة وبينه انتهى قوله ولا اراها تزال صدر بيت عجزه بحذ ثيلى فرحة وتنكوها لم يعرف قائله وقبله
قد لفيقن فى هذا البيت تسلط حرف النفى على اراها فلا اعتراض بين الثانى والنفى ولكن كون ذال ناقصة يدفع هذا
اللفظ لانها لا تستعمل الا بالنفى فلا يمكن جعل النفى للوزنية قوله فلا وال وحما بيت من الطويل والاعتراض بالقسم
بين حرف النفى والمنفى ظاهر فيه قوله السابع عشر هذا اخر المواضع التى وقع فيها الاعتراض وقد يقع الاعتراض فى
عبارة كبار المصنفين من ان الشرطية وفعلها بكلمة عسى تحقيقا ومنه قول الزمخشرى فى اوائل سورة العنكبوت
فان عسى كان ذلك فان الحمل عنكم انتهى اى وان كان ذلك وعليه قول السكاكى فى بحث القطع والاستيناف
من المفتاح حيث قال ولتذكرك امثلة التجنب بضيقك اى عسى اعترضتك الخ يعنى ان اعترضتك قال
الفاضل الشريف ان بكسر الهمزة والشرط اعترضتك وعسى محققة لتقوية معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط
ولا يصح جعل عسى شرطا لما لا يخفى يعنى لانها كلمة انشائية وكذا حقق المحقق التفتازانى قوله لتقرير لقوله من حيث امركم
الله الاولى ان يقول فأتوهن من حيث الخ قال فى الكشاف فان قلت ما موقع قوله نساؤكم حرث لكم مما قبله فلت موقع
البيان والتوضيح لقوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم الله به هو مكان الحرث ترجمة وتفسيرا
لو ازالة للشبهة ودلالة على ان الغرض الاصلى فى الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة انتهى قال قطب الدين قوله
ترجمة وتفسيرا وازالة منصوبة على انها مفعول لها لقوله يعنى اما الترجمة والتفسير فلان قوله نساؤكم حرث لكم انما
ورد بغير واو والعطف صلح ان يكون بيانا والتفسير لقوله فأتوهن من حيث امركم الله لانه موضع مبهم مفسر بموضع الحرث
واما ازالة الشبهة فلانه لما قال فأتوا موقع الاشباه فى ان الاتيان لقضاء الشهوة او طلب الولد فقال عز وجل
نساؤكم حرث لكم فعلم ان الغرض من الاتيان طلب الولد انتهى والمصنف غير عبارة الكشاف فاتى بلفظ اى
مكانه يعنى ولم يعين فان قوله ودلالة بالنصب بقى بلا عامل ولهذا اتى صاحب الايضاح بكلمة يعنى كما سينقل فالوجه
ان يقدر القول اى قبل ذلك ودلالة اى ليدل على ان الغرض الخ والله تعالى اعلم قوله اى ان المأتى قال
فى الايضاح فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم
الله به هو مكان الحرث ودلالة على ان الغرض الاصيل فى الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن
الا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض وهو مما جاء اكثر من جملة ايضا ونحوه فى كونه اكثر من جملة قوله تعالى قالت رب

انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فان قوله تعالى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى ليس من كلام ام مريم قال وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها فى ذلك قوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك الى المصير وقوله تعالى
رب انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فمن قرأ بسكون تاء وضعت اذا الجملتان
المصدرتان اما من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت
لها وقال الزمخشرى هما جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفى التنظير نظر لان الذى
فى الاية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين ش قوله وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة
هذا ممنوع لما سيأتى نقلا عن ابن عادل ان العطف يجعل الشيئين شيئا واحدا قال الدماميني لهذا قال صاحب
التلخيص واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكى بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احديهما معمولة للاخرى والا فهى
فى حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله
جملتين معترضتين قلت قوله معمولة للاخرى فيه نظر فان الاولى ليست العاملة قطعا واما العامل شيئى واقع فيها
وهو ان وكانه اراد بالعامل الاخرى على تقدير مضاف وحذفه لظهور المراد واما قوله ان الثانية معطوفة على الخبر
فقد يقال ليس بمتعين لامكان كونها خبر المبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل ان يكون
التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاولى والاية مثال لا دليل ولكنه فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امر به والتنفير
عما نهى عنه اذ المعنى ان الله يحب التوابين من ارتكاب ما نهى عنه ويحب المتطهرين المنتزهين عن الفواحش
والاقذار كالاتيان فى الدبر والجماع فى المحيض قيل ولعل ذكر التواب دون التائب لاستلزام محبة التواب
محبة التائب دون العكس لانه اذا كان يحب من يكثر الذنوب ويعود فمن لم يكثر بالطريق الاولى انتهى قوله
وان كان الاول اولى اى وان كان العطف اولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف لان الحذف والتقدير خلاف
الاصل والظاهر وهو نوع من المجاز ولا يصار اليه الا عند تعذر الحقيقة ولما لم يمكن الاستدلال مع وجود هذا
الاحتمال قال الشارح والاية مثال لا دليل ش قوله الى ما قبل الا مثلة لانتهم باحتمال الغير ذكره سعد الملة
فى اوائل شرح المفتاح وقد مر هذا قوله ومثلها فى ذلك اى فى الاعتراض باكثر من جملة لا فى كونها من جملتين
معترضتين فان قوله ان اشكر لى فى ان وجهان احدهما معترضة ولو سميتها لنضمته معنى القول فيؤول بأى والثانى
ان هى مصدرية فى محل نصب بوصينا وهو قول الزجاج كذا قال شهاب الدين وفى الكشاف ان اشكر تفسير لوصينا
فان قلت فقوله حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين اعترض بين المفسر والمفسر قلت لما وصى بالوالدين
ذكر ما يتكابدانه من المشاق والمتاعب انتهى وعلى كل واحد من الوجهين فى كلام ابن عادل استقلال
فى الجملة الثانية قوله وقوله تعالى رب انى وضعتها برفع عطف على قوله وهو وصينا اى ومثلها فى كونه اكثر من جملة
قوله تعالى قالت رب انى وضعتها قوله فمن قرأ بسكون تاء وضعت احرز به عن قراءة ابن عامر ورواية
ابى بكر عن عاصم وضعت بتاء المتكلم وهو من كلام ام مريم وقرأ الباقون وضعت بتاء التأنيث الساكنة
على اسناد الفعل لضمير مريم وهو من كلام الله تعالى قوله جملتان معترضتان قال فى الكشاف فان قلت
على ام عطف قولها والله اعلم بما وضعت قلت هو عطف على انى وضعتها انثى وما بينهما جملتان معترضتان
كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى قوله وفى التنظير نظر هذا النظر لابى حيان حيث قال فى البحر
شبه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما على زعمه بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون
عظيم ليس شبههما مطابقا للاية لانه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب بل اعترض بين القسم الذى هو فلا اقسم
بمواقع النجوم وبين جوابه الذى هو انه لقرآن كريم بجملة واحدة وهى قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم لكنه جاء فى
جملة الاعتراض بين بعض اجزائه وبعض اعتراض بجملة وهى قوله لو تعلمون اعترض به بين الصفة الذى هو لقسم

وبين بغته الذى هو عظيم فهذا اعتراض فى اعتراض وليس فصلا بجملتى اعتراض كقوله والله اعلم بما وصفت وليس الذكر
كالانثى انتهى كلامه وقال شهاب الدين والفاخته بمثل هذا الاشياء ليست طائلة وقوله الفصل بجملتى اعتراض ممنوع
بل هو فصل بجملتى اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح فى قوله فصل بجملتين انتهى وبهذا يندفع قول المصنف لان الذى
فى الاية الثانية اعتراضان يعنى قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فى كتاب
ان فى هذه الاية اعتراضين كل منهما بجملة واليها قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم والثانية قوله تعالى لو تعلمون وكل منهما
جملة مستقلة لا اعتراض واحد وقع بين جملتين كالاية الاولى اعنى قوله تعالى والله اعلم بما وصفت وليس
الذكر كالانثى فانه اعتراض واحد وقع بين جملتين فتعين اوجب الشمنى بان فى الاية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين
لان مجموع جملتى قوله تعالى وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى
انه لقرآن كريم فهما احدى الجملتين وقع اعتراضا بين جزء الجملة الاخرى وهذا وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه
اعتراضا واحدا بين شيئين انتهى وقد اعترض ابو حيان على قول الزمخشرى بوجه آخر حيث قال ولا يتعين ما ذكر
من انهما جملتان معترضتان لانه يحتمل ان يكون وليس الذكر كالانثى فى هذه الغرآة ولان فى اعتراض جملتين
خلافا مذهب ابى على لانه لا تعترض جملتان قال وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى الم تر الى الذين اوتوا
نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى
بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا او تخصيصا لهم اذ كان اللفظ عاما
فى اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول
غلت وهى والله اعلم وكفى بالله مرتين والمائة ون ويريدون فجملتان تفسير لمقدار المعنى الم تر الى قصة
الذين اوتوا او ان غلت من تبعيضا مثل ونصرناهم من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتداء محذوف
اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اى فريق ظعن وفريق اقام فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشرى اجاز فى سورة الاعراف
الاعتراض بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك ش قوله الم تر الى الذين اوتوا نصيبا اى حظا يسيرا من الكتاب من علم
التوراة لانهم اجبار اليهود ويشترون الضلالة يختارونها على الهدى ويريدون ان تضلوا ايها المؤمنون السبيل اى
سبيل الحق والله اعلم باعدائكم منكم فاحذروهم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا زيدت الباء فى فاعل كفى
لتاكيد الاتصال الاسنادى بالاتصال الاضافى من الذين هادوا بيان للذين اوتوا نصيبا فانه يخطئهم وغيرهم
وما بينهما اعتراض او بيان لاعدائكم قال سم فى الكشاف من الذين هادوا بيان للذين اوتوا نصيبا لانهم يهود ونصارى
وقوله الله اعلم وكفى بالله وكفى بالله جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض او بيان لاعدائكم
وما بينهما اعتراض او صلة لنصيرا ويجوز ان يكون كلاما مبتدا على ان يحرفون صفة مبتدا محذوف لتقدير ومن
الذين هادوا قوم يحرفون الكلم كقوله وما الدهر الا تارتان فمنها اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى فمنها
تارة اموت فيها انتهى قال سعد الملة قوله جمل توسطت ظاهره ان كلا منها جملة مصدرة بالواو والاعتراضية
لا ان يكون الاولى الاعتراضية والاخريان عطف عليها وقوله وما بينهما يعنى وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا انتهى
قوله ان قدر من الذين جوابه محذوف بقرينة قوله تعالى الم تر الى الذين يعنى ان قدر كذا يكون الكلام السابق
مثالا للاعتراض باكثر من جملتين واعلم ان فى قوله تعالى من الذين هادوا سبعة اوجه عند المفسرين وذكرها
ابن عادل نقلا عن شهاب الدين احدها ان يكون خبرا مقدما ويحرفون جملة فى محل الرفع صفة لموصوف محذوف
هو مبتدا والتقدير من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم وحذف الموصوف بعد من التبعيضية جائز وان كانت الصفة
فعلا كقولهم منا ظعن ومنا اقام اى فريق ظعن وفريق اقام وهذا مذهب سيبويه والخليل والى هذا التخريج اشار المصنف
بقوله او بخبر محذوف الخ الثانى قول الفراء وهو ان من الذين خبر مقدم ايضا ولكن المبتدا المحذوف مقدر موصولا لتقديره
من الذين حادوا ممن يحرفون والبصريون لا يجوزون حذف الموصول لانه جزء كلمة فلا محل ليحرفون حينئذ الثالث ان

ان من الذين خبر مبتدا محذوف اى هم من الذين هادوا ويحرفون على هذا حال من ضميرها وورد على هذا الوجه النقض ثم الكلام
عند قوله نصيرا فلا اعتراض كما قاله المصنف الرابع ان يكون من الذين حالا من فاعل يريدون الخامس ان من الذين
بيان للموصول على ما ذكره المصنف لانهم يهود ونصارى فيبينهم قاله الزمخشرى قال ابو حيان وفيه نظر من حيث انه
قد فصل بينهما بثلث جمل وهى والله اعلم الخ واذا كان الفارسى قد منع الاعتراض بجملتين فما بالك بثلث قال
ابن عادل وفيه نظر فان الجمل هنا متعاطفة والعطف يصير الشيئين شيئا واحدا السادس انه بيان لاعدائكم وما بينهما
اعتراض ايضا وقد عرف ما فيه وذكره المصنف ايضا السابع انه متعلق بنصيرا وهذه المادة تتعدى بمن قال تعالى
ونصرناه من القوم وقال تعالى فمن ينصرنا من باس الله والمصنف ذكر هذا الوجه بقوله وان علقت بنصيرا بقى
شبهة فى تعلق من الذين بيانا لما قبله قال ابن عادل الظاهر انه يتعلق بمحذوف ويدل على ذلك انهم
قالوا فى سقيا لك ان لك متعلق بمحذوف لانه بيان وكذا قال شهاب الدين وقال ابو البقاء وقيل من الذين حال
من اعدائكم اى والله اعلم باعدائكم كائنين من الذين هادوا والفصل بينهما سد وفلم يمنع من الحال انتهى يعنى
ان الكلام الفاصل بين الحال وصاحبها جملة معترضة مسدودة للكلام ومقوية له فلا يكون اجنبيا فلم يمنع من صحة الحال
وقد ستعرف هذه العبارة فى اول بحث الاعتراض والله اعلم وقال شهاب الدين وقد ظهر مما تقدم ان يحرفون
اما لا محل له او له محل رفع او نصب على حسب ما تقدم انتهى يعنى الرفع على انه صفة مبتدا اى قوم يحرفون والنصب
على انه حال من ضميرها وان كان صلة للموصول مقدرا اى من يحرفون فلا محل له قوله اجاز فى سورة الاعراف قال
الدماميني وقد مر ان ابن مالك لم يقل ذلك على هذا الوجه وانما فهمه المصنف فهما هو متنازع فيه فراجعه
قال وزعم ابو على انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال فى قول الشاعر ارانى ولا كفران لله آية
لنفسى قد طالبت غير منيل ان آية وهو مصدر اوين له اذ ارحمته ورفقت له بالتضعيف محذوفة
لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال واما انتصابه باسم لاى ولا اكفر الله رحمة منى لنفسى ولزمه من هذا
ترك تنوين الاسم المقول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجرد وفى ذلك مجرى المضاف كما اجراه
مجراه فى الاعراب وعلى قولهم بتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت واما على قول البصريين
فيجب تنوينه لكن الرواية انما جاءت بغير تنوين ش قوله وذلك لانه قال فى قول الشاعر ارانى البيت من الطويل
لم اسم فاعله ولم يعرف قبله وما بعده واعرابه ارانى فعل وفاعله مع مفعوله الاول لانها من الرؤية العلمية
ومفعوله الثانى جملة قوله طالبت غير منيل وغير منصوب على انه مفعول طالبت مضافا الى منيل على صيغة الفاعل
من نال اذا اعطى وقوله ولا كفران لله جملة معترضة والواو اعتراضية وتقديره كفران باللام مثل قوله تعالى فلا كفران
لسعيه وقوله لنفسى يحتمل ان يكون معترضة اخرى على تقدير انتصابه بفعل مقدر على انه مفعول مطلق اى اديت آية
لنفسى بمعنى رحمت رحمة لها ومنعه ابو على كما قاله المصنف قال الدماميني ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابى على من
كلامه على هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض
على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى كلامه قال ابو حيان فى شرح التسهيل
نقلا عن ابن مالك الذى نقله البيت ابو على فى التذكرة وقال ان آية منصوب بكفران اى لا اكفر منه رحمة لنفسى ولا يجوز
نصب آية باديت مضمرا لتناقض ذلك اعتراض بين مفعولى احد بجملتين احدهما لا واسمها وخبرها والثانية اديت ومعناه
رفقت انتهى وعندك علم ان ما ادعاه الشارح من ان الاعتراض خلاف الاصل مرتين ثم قال ولقائل ان يقول
لا يلزم من تقدير المصدر الا ان يعترض بجملتين لاحتمال ان يكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت
غير منيل حالا من فاعل ارى او مفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من نال اذا اعطى انتهى قوله او مفعوله الاول عطف
على قوله فاعل ارى يعنى او حال من مفعوله الاول وهو ضمير المتكلم وجوابه ان المفعول الثانى جزء من الكلام غير فضلة عنه
لانه بمنزلة خبر المبتدا وعند وجود جملة مذكورة صالحة لكونه مفعولا ثانيا لا وجه لجعلها فضلة من الكلام والخبر فعل مقدر

هذا الجواب ابو حيان

قوله ولا كفران الخ هذا الجواب ابو حيان

مع نصف بارد وتسامح شارح في جعله مفعولا ثانيا لبعده معنى وبنوه لفظا قوله وهو مصدر اوبت له في القاموس
وأوى اليه كرضي أوبة وآبة ورق كأبتوى وفي الصحاح أوبت لفلان فانا آوبة وآبة وأبة ايضا بقلب الواو ياء اى ارثى له
وارق قال الشاعر ولو انني استسقيته ماء وى ليا قوله ولزمه اى لزم انا على ما التخريج ترك التنوين في اسم المطول المنتهي
بالف اذا وقع اسما او وقع منادى كما تقدم في بحث لا النافية للجنس قوله وعلى قولهم اى قول البغداديين تخرج اى الغير
الحديث قال الرضي وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور في لا مبرئ للمعروف
ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة النفي وقيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل
هذا مضارع معرب لكنه امتنع تنوينه تشبيها بالمضارع انتهى قال الشارح نحو لا طالع جبلا وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكنه ترك تنوينه
لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ويقولون كما حمل على المضاف في الاعراب حمل
عليه في ترك التنوين فان قيل لاى شئ كان اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين
جائزا قلت الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل
يقتضي بقاءه على اصله وجعل حمله في ترك التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله انتهى قوله لا مانع الخ
في محل الرفع بدل من قوله الحديث قال الدماميني بل ويتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفرد
مبنيا اما لتركيبه معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف
اى لا مانع كما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي
لما منعت وجواز الحذف وذكر مثلها حذف وحسنه وقوع التكرار فظهر من ذلك ان التنوين على راي البصريين
ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق
ظاهرا لا نصا فانك اذا قلت لا رجل كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل كذلك نائبة عن لا التي
لنفي الجنس ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم انتهاء
الاستغراق نصا عند كونها عاملة فلا نسلم انه متعين في مانع كونه معمولا لها حتى يكون النص على الاستغراق بائنا
لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل محذوف اى لا تجد او لا ترى مانعا لما اعطيت فعدل اى البناء لما تضمنه من الاحتمال
وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من جهته الثانية ان جماعة عدوا الظروف من قوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا غريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
بهم لا قال وذلك اجل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف لا عند البغداديين
فلئن تخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك منافٍ للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول
من قوله وعلى قولهم اى قول البغداديين يتخرج الحديث انتهى كلامه وعندك علم ان قوله لاحتمال ان يكون منصوبا
بفعل محذوف تعسف ظاهر لا ينبغي لعلو شان الشارح ان يركن اليه ولو اعتبر مثل هذا الاحتمال لارتفع الامان على اللسان
لامكانه في قولك لا رجل في الدار ولا سيف لا بل ولا تمر بل لا بل ولا تعلم شيئا في غاية الجودة الا
وفوقه الغرار وقال الشمني واقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة الحصر لا يرد بقوله يتخرج الحديث
تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سيقوله في الباب الخامس وانما يرد بتخريجه بعد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على
قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه قال وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا
من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير بن ابي سلمى
عمرى والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد بالبيت مطعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب
عن الاية بان جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين وليست عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب
ان يقدر للباء متعلق محذوف اى ارسلناهم بالبينات لانه لا ينفي بادوات واحدة شيآن ولا يعمل ما قبل الا فيما

الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الا زيد الا حمارا نحو ما قام احد الا زيدا فاضل من قوله
قول ابي على يعني مذهبه ان الاعتراض لا يقع من جملة حيث قال ان قوله بالبينات متعلق بارسلنا فوقع الفصل بينهما
بجملتين احديهما قوله عز وجل فاسئلوا اهل الذكر والاخرى ان كنتم لا تعلمون قال الدماميني وقد جوز الزمخشري وغيره
في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان في قراءة جنتان في قراءة الآخر بكما تكذبان ذواتا افنان في قراءة الآخر بكما تكذبان فيهما
عينان نجريان في الآخر بكما تكذبان فيهما من كل فاكهة زوجان في اى الاخر بكما تكذبان متكئين على فرش ان يكون
متكئين حالا من المجرور في قوله ولمن خاف لكونه في معنى الجمع فيلزم ان يكون الاعتراض فيه واقعا بين
جمل مستقلات ان كان ذواتا افنان خبر مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست جمل لكن ليس متكئين
منتميا للحالية او يحتمل ان يكون منصوبا على المدح كما جوزه الزمخشري ايضا فلا بد على ان يمنع الحالية ولا يرد هذا عليه انتهى كلامه
قوله لعمرى والخطوب مغيرات بيتان من ابيات الوافرة لها زهير بن ابي سلمى حين طلق امرأته ام اوفى وفي قوله
لعمرى والخطوب بفتح اللام وفتح العين قسم والخطوب مرفوع مبتدا ووهي الامور واحدها خطب والتقالي من التقلي وهو
البغض وقوله لقد بالبيت جواب القسم ووقع الفصل بينهما بجملتين معترضتين وهو قوله والخطوب مغيرات اى الامور الشديدة
موجبات لتغير الانسان مما كان عليه من الوقاء والود وقوله وفي طول المعاشرة التقالي لان طولها سبب الملال المغير
وسآمة المصاحبين والمطعن بفتح الميم مصدر ميمي يقال طعن اذا سافر وارتحل ظعنا بسكون العين وفتحها وهو
ضد الاقامة قال الله تعالى يوم ظعنكم ويوم اقامتكم وقرئ بفتح العين ومعنى بالبيت عدوته والكثرث به وهو متعد
بنفسه كما في البيت قال الجوهري قولهم لا ابالية اى لا اكترث له اى ابالي به انتهى فعداه باستعماله بالباء وقال الصغاني
كرثه الغم اذا اشتد عليه وبلغ منه المشقة والكرثة مثله قال الاصمعي لا يقال كرثه وانما يقال اكرثه انتهى وقد سبق
في همزة المنونة استعمال ابال، لبالحيث قال ما ابال بقيامك وقعودك ومعنى البيت لقد اكرثت طعن
ام اوفى واستثقلته ولكن ام اوفى لم تستثقل ظعنها وارتحالها بل عدته سهلا وحيث قال الصفاقسي في
اعراب قوله تعالى ذهب الله بنورهم الجملتان من قوله ذهب الله بنورهم اذا لم تكن جواب فلما وقوله صم
بكم عمي على انها من صفات المنافقين اعترضتا بين المعطوف وهو قوله او كصيب وبين المعطوف عليه
وهو كمثل ومنع ابو علي الاعتراض بجملتين ورد عليه بقوله لعمرك والخطوب مغيرات البيتين فاعترض بين القسم
وجوابه بجملتين انتهى قوله ولفه اى نفس جواب الشرط قدم عليه عند قوم وهو مذهب الكوفيين فانهم
يجوزون تقديم الجواب على الشرط فالتقدير فان كنتم لا تعلمون اسئلوا اهل الذكر ثم قدم سألوا قوله وبانه
يجب الوجوب من المصنف من الاعاجيب التي لا تناسب علو شانه وسموا مكانه فانه تمسك بقول ابن عطية
حيث قال بالبينات متعلق بفعل مضمر تقديره ارسلناهم بالبينات ثم قال وقالت فرقة الباء متعلقة بمنزل
في اول الآية والتقدير على هذا وما ارسلنا من قبلك بالبينات والزبر الا رجالا ففي الآية تقديم وتاخير
انتهى كلامه وقال شهاب الدين بالبينات فيه ثمانية اوجه احدها انه متعلق بمحذوف اى رجالا ملتبسين
بالبينات اى مصاحبين لها وهو وجه حسن ذكره الزمخشري لا محذور فيه الثاني انه متعلق بارسلنا ذكره
الحوفي والزمخشري وغيرهما وبه بدا الزمخشري فقال بتعلق بارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اى وما ارسلنا
رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالبسوط لان اصله ضربت زيدا بالبسوط وضعفه ابو البقاء بان ما قبل
الا لا يعمل فيما بعدها اذا تم الكلام على الا وما يليها قال الا انه قد جاء في الشعر نبئتهم غدروا بالتار جارتهم ولا يغدر
الا الله بالنار قال الشيخ وما اجازه الحوفي والزمخشري لا يجيزه البصريون اذ لا يجيزون ان يقع بعد الا الا مستثنى
او مستثنى منه او تابع لذلك وما ظن بخلافه قدر له عاملا جاز الكسائي ان يليها معمول ما بعدها مرفوعا ومنصوبا
ومخفوضا نحو ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيدا عمر او ما مر الا زيد بعمرو وواقعة ابن الانباري في المرفوع والاخفش
في الظرف وعدية فما قاله يمشي على قول الكسائي والاخفش الثالث انه يتعلق بارسلنا ايضا الا انه على نية التقديم قبل

على اسفل صفحة الجار ٥

غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك فلت ليس المستثنى منه
المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى احد مجروره مع قطع النظر عن صيغته فالاستثناء منه منظور فيه
الى الصيغة فالمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم
على بعضه فلذلك نصبه انتهى كلامه لله دره وشكر الله مسعيه ما اوفق نظره وما احسن فكره قال مسئلة كثيرا ما تشتبه
المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها ان تكون غير خبرية كالامرية في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى
اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى والظهر
نصديقكم بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك لا يحاجونكم عند الله يوم القيمة بالحق فيغلبونكم لا لاجل
دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم
الى الاسلام ش قوله ويميزها منها امور اى اربعة امور قال في التسهيل ويميزها من الحالية امتناع قيام معقدها
وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف تنفيس وكونها طلبية قال الدماميني فان قلت انما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم
مقام الجملة الحالية وانما وليس كذلك فانها صارت بان مع ما بعدها تفيد بيان هيئة الفاعل والمفعول فحيل المفرد محله نحو جاءني
زيد يضحك والقيته يضحك وما بين وقف الفعل خاصة فلا يحيل المفرد محله نحو جاءني عبد الله والشمس طالعة فلت لا نسلم بل
المحال في كل صورة لا بد ان تكون مبينة هيئة الفاعل والمفعول تحقيقا او تقديرا فيصح حلول المفرد محلها وليما والتقدير
في المثال المذكور جاءني زيد مقارنا لطلوع الشمس فالسبك ههنا من المعنى لا من اللفظ كما يقبل في سبك المصدر
من قولك بلغني ان هذا زيد فكما يقدر هناك الكون الذي يصح النعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة
التي يصح النعبير بها عن الاحوال وانت لو تطفت بقولك مقارنا لكان حالا قطعا وقد مر ان ابن عمرون اول هذه
الجملة بقولك مبكرا فيكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها انتهى كلامه وقال في شرح التسهيل وقال
في التعليق وقال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله تقع الحال جملة خبرية ما نصه حقه ان يزيد غير متعجبه فلا يجوز مررت
بزيد ما احسنه وحسن به ثم قال وقد يكون التعجبية عندئذ انشائية فلا يحتاج لاخراجها بعد قوله خبرية وهو الظاهر لان
التعجب استعظام وذلك انفعال نفسي ليس بنسبة خارج فان قيل فانه يصدق ويكذب فممنوع ولئن سلم
فلان الانشاء نوعان نوع لا يتضمن اخبارا بنسبة ونوع يتضمنه وهذا مع بحثه وهذا الصحيح متوجه التصديق
والتكذيب اليه باعتبار ما قال عليه باعتبار اصل وضعه بدليل ان انشاء ترجو ولا تكذب ثم قال تعالى وانهم لكاذبون
انتهى يعني ان قوله تعالى حكاية عن اهل ما يلتنا نرد اى الى الدنيا والحياة ولا نكذب وهذا انشاء لان ليت من ادوات
الانشاء ومع ذلك فقد كذبهم الله تعالى في قولهم هذا بقوله تعالى وانهم لكاذبون بتضمنه معنى الاخبار لانه في قوة
لو رددنا لم نترك التكذيب وهو خبري يحتمل التصديق والتكذيب ثم نقله المصنف ملتقطا من كلام ابي حيان حيث
قال في شرح التسهيل وترك المصنف قيدا آخر وهو ان لا يكون الجملة تعجبية لان جملة التعجب خبرية قوله ان يؤتى
احد متعلق بتؤمنوا عكس الزمخشري هذه العبارة حيث قال لا تؤمنوا متعلق بقوله ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ والمعنى واحد وانما
فسرها النفتازاني بقوله اى مرتبط به معنى عامل فيه لفظا ما بتقدير حرف الجر ان اعتبر فيه معنى الاعتراف اى لا تعترفوا
بان يؤتى او لا تظهروا التصديق بذلك واما بدونه اى بدون تقدير حرف الجر بمعنى لا تظهروا التصديق ان يؤتى
احد مثل ما اوتيتم من الكتاب والرسول وان يحاجوكم وبغالبوكم بالحجة يوم القيمة الا لاتباعكم انتهى كلام النفتازاني
وقد سبق نبذ من الكلام في هذه الآية عند شرح ان المفتوحة المخففة وانها من مشكلات القرآن واصعب
تفسيرا قال الواحدي لقد تعربت اقوال المفسرين في هذه الآية فلم اجد قولا منها مضبوطا من اول الآية الى آخرها
مع بيان المعنى وصحة النظم كذا نقل عنه شهاب الدين قوله وان المعنى لا تظهروا التصديق لغيركم يعني ان الايمان
في قوله ولا تؤمنوا بمعنى التصديق وذكر المفعول واراده الاظهار والظهور مجاز شائع قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى كلا لما يقض ما امره يقول لم يظهر له وتعلمه على طريقة واذا اثنينا لم تلق لبيمة اى تبين وعلم بالانتساب

واداة الاستثناء تقديره وما ارسلنا من قبلك بالبينات والزبر الا رجالا حتى لا يكون ما بعد الا معمولين متاخرين لفظا
ورتبة داخلين تحت الحصر لما قبل الا حكاه ابن عطية الرابع انه منقطع نحوي كما تقول اوحي اليه بحق ذكره الزمخشري وابو
البقاء الخامس ان الباء مزيدة في البينات وهو القائم مقام الفاعل لانها في المواضع السادس ان الجار متعلق بمحذوف
على انه حال من القائم مقام الفاعل وهو الهم ذكرهما ابو البقاء وهما ضعيفان جدا المعنى وصناعة السابع ان متعلق بالمعلومات
على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي قال الزمخشري وقوله فلم قتلتموهم ان كنتم
اعتراض على الوجوه المتقدمة ومعنى قوله فان قالوا الخ وشرطه واما على الوجه الاخير فعدم الاعتراض وضح الثامن انه متعلق بمحذوف
جوابا لسؤال مقدر كانه قيل بم ارسلوا فقيل ارسلوا بالبينات والزبر كذا قدره الزمخشري وهو حسن من تقدير ابي
البقاء بعثوا الموافقة للدال عليه لفظا ومعنى انتهى كلامه اراد بالدال عليه قوله تعالى ارسلنا فمع وجود هذه الوجوه وكيف
يجب ما قاله المصنف قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان وهما رجالا وبالبينات في الآية فطلاقه هذا النظر لما قال الرضي استثنى
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء او الاصل فيها الا وهي
حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في ما سخى احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في
غير البدل ما سخى احد بشيء الا عمرا الا دينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما
مذكورين والمستثنيان بدليهما قبل الا جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا وان كان المستثنى منهما متعددين
نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كانا احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما
مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيء الا زيدا او الا زيد [illegible] زيد بسوط لم يجز
انتهى كلامه مع اختصار ريد قوله عند الاكثرين منهم ابن مالك وقوله ويجوز مطلقا عند جماعة
منهم صاحب الكشاف كما ذهب اليه في الآية وكذا في قوله تعالى لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ
حيث قال ان يؤذن في معنى الظرف غير ناظرين حال من لا تدخلوا اى لا تدخلوها الا غير ناظرين الوقت والحال معا كانه قيل
لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين ورده ابو حيان بانه لا يقع الا في الاستثناء المستثنى منه
او صفته ولا يجوز فيما عدا هذا عند الجمهور واجاز ذلك الكسائي والاخفش في اجازا قام القوم الا يوم الجمعة صاحكين انتهى
قوله ولا يعمل عطف على قوله لا يستثنى وهي علة ثانية لوجوب التقدير قال الرضي ولا يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى انتهى كذا طلق هنا وقال في موضع آخر اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون معمولا الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما ابتك احد الا لم يق الا الموف ضاحكا ثم قال والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما
بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وفي غيره بلا
تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا
يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك المعمول مستثنى او لا الى هنا كلامه اقتدى فيه صاحب التسهيل فانه قال ولا يعمل ما بعد
الا فيما قبلها مطلقا ولا ما قبلها فيما بعدها الا ان يكون مستثنى او مستثنى منه او تابعا له وما ظن من غير الكثرة معمولا لما قبلها قدر له
عامل خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض وله ولابن الانباري في مرفوع انتهى قوله او تابعا له اى للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا
فاضل فان قوله فاضل صفة لاحد والعامل فيها قام قال الدماميني يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف
وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون
الصفة واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النفي نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة زالة
عن المحل الذي استحقته بالاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم والمتصوف بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق
نظرا الى كما سيجيء في باب النعت فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الموصوف والفصل عرض
لان صاحبه عرض فلم يكثر به فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد ههنا مستثنى من احد المرفوع الواقع في

انى لست بابن ليمة انتهى وقد سبق ذكر هذا فى اوايل هذا الموضوع قوله او ابن ذلك الا حد بجاجوكم برجوع ضمير الجمع
فى بجاجوكم الى الاحد لكونه فى معنى الجمع قال الزمخشرى والضمير فى بجاجوكم لاحد لانه فى معنى الجمع يعنى ولا تؤمنوا
لغير اتباعكم ان المسلمين بجاجوكم يوم القيمة بالحق ويغالبونكم عند الله بالحجة قوله الا لاهل دينكم وهم اليهود وقد حكى
عنهم قبل هذه الآية حيث قيل وقالت طائفة من اهل الكتاب آمنوا بالذى انزل على الذين امنوا وجه
النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم او يحاجوكم
الآية اراد بطائفة من اهل الكتاب اليهود انتهى قال ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره
لاحد لم يصر مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد لا تظهروا الايمان
الكاذب الذى توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره الا لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان
اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف
مؤخرا اى لكراهتكم ان يؤتى احد وبهذا تم هذا الكيد وبهذا الوجه ارجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ان يؤتى
بهمزتين اى لكراهتكم ان يؤتى فتمم ذلك والثانى انه الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعد ما مع انه ليس من المستثنى
المذكور تعسف قوله ومعنى الاعتراض ملتقط من قول صاحب الكشاف ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى
احد وما بينهما اعتراض ثم قال فان قلت فما معنى الاعتراض قلت معناه ان الهدى هدى الله من شاء
ان يلطف به حتى يسلم او يزيد نبانه على الاسلام كان ذلك ولم ينفع كيدكم وحيلكم واحتفلوا كم بصد تبعكم عن
المسلمين والمشركين قوله والآية محتملة لغير ذلك المذكور وقد ذكر شهاب الدين فى الآية تسعة اوجه لقراءة
همزة واحدة وذكر لقراءة ابن كثير اثنى عشر وجها تسعة اوجه وقال سعد الملة التفتازانى
اما ان يكون ان يؤتى معمولا لقوله لا تؤمنوا فلا يتم الكلام عند قوله الا لمن تبع دينكم واما ان لا يكون معمولا له ويتم
الكلام عند قوله الا لمن تبع دينكم وحينئذ ففى موقع ان يؤتى ثلثة اوجه الاول ان يتعلق بفعل مضمر على حذف
اللام اى لان يؤتى احد مثل ما اوتيتم فعلتم ما فعلتم الثانى ان يكون خبر ان الهدى الثالث ان ينتصب بفعل
مضمر اى فلا تنكروا ان يؤتى انتهى قوله وحينئذ ان يكون الكلام قد تم عند الاستثناء قدم الامام البيضاوى هذا الوجه
فقال ان يؤتى احد متعلق بمحذوف اى وبرتم ذلك وقلتم لان يؤتى احد والمعنى ان الحسد حملكم على ذلك
انتهى ولكنه قدر المتعلق مقدما بخلاف المصنف قال الدماميني وانما قدره مؤخرا عن المعمول لان ترك
العامل فيه استعار بمزيد اهتمام بالمعمول وقضية الاهتمام به ان يكون مقدما على العامل انتهى والاولى ان يقال اراد
تاخير المتعلق للتوفيق بين القراءتين والتقديم لازم فى قراءة ابن كثير والتوفيق بين القراءتين مما يجب رعايته
وقد مر ذلك فى مواضع كثيرة ونظير هذا التخريج قول اصحاب المعانى فى ايجاز الحذف ان تقدير قوله
تعالى ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ما فعل ليحق الحق الخ وهذا مهيع اوسع وقال الزمخشرى او تتم الكلام
عند قوله الا لمن تبع دينكم على معنى ولا تؤمنوا هذا الايمان الظاهر وهو ايمانهم وجه النهار الا لمن تبع دينكم
الا لمن كانوا تابعين لدينكم ممن اسلموا منكم لان رجوعهم كان ارجى عندهم من رجوع من سواهم لان اسلامهم
كان اغيظ لهم وقوله ان يؤتى متعلقه لان يؤتى احد مثل ما اوتيتم فلتم ذلك ودبروه لاشى اخر يعنى ان ما بكم
من الحسد وبغى ان يؤتى احد شيئا او تتميم من فضل العلم والكتاب وعاكم الى ما قلتم والدليل عليه قراءة ابن
كثير ان يؤتى احد بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ بمعنى الآن يؤتى احدا فى هذا كلامه بعبارته قال سعد
الملة قوله والدليل عليه قراءة ابن كثير لانها قطعا على انقطاع ان يؤتى عما قبله ثم انه مفرد لا بد له من متعلق
به يتم الكلام فجعله على حذف اللام وتقدير الفعل كما مر وقيل منصوب بالفعل اى اتذكرون ان يؤتى والتوبيخ
وقيل مرفوع مبتدء محذوف الخبر اى ان يؤتى تقرون به او تنكرونه انتهى خرج شهاب الدين هذه القراءة على
تتمة اوجه هذه الثلثة ووجهان اخران فليطلب فى الدر المصون وتفسير ابن عادل قوله احدها انه موافق

موافق لقراءة ابن كثير قال القاضى وقراءة ابن كثير ان يؤتى على الاستفهام للتقرير يؤيد الوجه الاول اى الا ان يؤتى
احد وبرتم انتهى اراد بالوجه الاول تعلق ان يؤتى بمحذوف كما اشرنا اليه قوله ليس من المسائل الثلث وهى المستثنى
والمستثنى منه والتابع له قال الدماميني فى كلامه هذا نظر وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى
منهما ارجح من الاول فلا يناسبه تعليل ذلك بما اوردوه هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول البتة من حيث
اشتماله على المحذور الذى اشار اليه فتامله انتهى قوله لان مقتضاه بطلان الوجه الاول البتة ممنوع لان عمل ما قبل
الا فيما بعدها فى غير المواضع الثلثة جائز عند بعض الحذاق كما سبق التنبيه اليه فلا يكون ما بطلا بل يكون على مذهب
البعض والارجحية فى الثانى لكونه متفقا عليه ولكن يرد هنا ان الارجحية تقتضى وجود الرجحان فى الاول وهو ممنوع
وجوابه ان الارجح هنا بمعنى الراجح وهو تسامح معروف بينهم وقد سبق فى هذا الموضوع نظيره فلا يلزم الاشتراك
فى اصل الرجحان على ما هو مقتضى اسم التفضيل وقال الشمنى لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض فى كلامه
لذلك اى لا دعاء الصحة وكون الثانى ارجح من الاول لا بنافى كون الاول مشتملا على محذور او مكروه وليس فى الثانى
مثل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ما قبل
الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك و
حاصله ان الوجه ارجح من الاول لخلوه عن الذى قيل انه يمتنع باستعمال الاول عليه انتهى قوله لم يدع المصنف الخ
ممنوع فان لفظه بلا تكثير ثم قوله والآية محتملة لغير ذلك مما يدل على صحة الوجه الاول عنده وقبوله قال وكالقرينة
فى قوله ان الهدى هدى الله وقوله اتى احد وقوله ما كانوا يزعمونها ظننت بشتى ما كانوا يزعمونها
وكالقرينة فى قوله وانى واسطار سطرن سطرا البيت وكالتنزيهية فى قوله تعالى وجعلوا لله انبات شتى انه
وانهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية فى قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم
يصروا وكذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذ قدر لهم خبرا مبتدءا والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على
جملة وقد رد هذا الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ايعادا والتهكم به بل اذ قدر
لهم معطوفا على الله وما معطوفة على البيانات وذلك ممتنع فى الظاهر اذ لا يعدى فعل المضمر المتصل الا فى باب
ظن وفى فقد وعدم نحو فلا يخشى بخسا ولا رهقا من عذاب ولا يخاف عقباها ولا يجوز مثل زيد
ضربه تريد ضرب نفسه قائما الصحيح فى الآية العطف المذكور اذ قدر ان الاصل ولا تقسبهم ثم حذف المضاف وذلك
تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشرى ونحوهما قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف والصحيح العطف
الآية واما الثانية فهى وجه غيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفى فالجملة خبرية ش قوله ان الثامنة تقدم انه والبيانات
قريبا وسبق الكلام عليها قال الفاضل النفتازانى فى شرح التلخيص قوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو وقد اخذ ميثاقكم والحاوت جملة فائدة تاكيد وجوب اتباع ملته
ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثل ما ذكره فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وقوله انى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير لبيس بالحال والوقوف قبيح
اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم
واضعون العبادة فى غير موضعها او اعتراض اى انتم قوم عادتكم الظلم انتهى كلام النفتازانى وقال المحشى ابن القاسم
قال ابن مالك فى شرح التسهيل ويميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المعرف ومقامها وجواز اقترانها بالفاء
وان ولن والسين وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية بخلاف الاعتراضية فى جميع ذلك ومن جملة الفاظ النفى
اللفظية والمقدرة بها ابن مالك جواز ان الاعتراضية بالواو ومع تقدير ها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع فى الحالية
هذه الفروق اللفظية واما الفرق المعنوى فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال او صفة

ان الفرق بين الزمخشرى وغيره ان الواو عند الزمخشرى اعتراضية وعند الكل حالية

ووصف له في الملقى بخلاف الاعرف فان لما اتفق بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة انتهى قوله كذا مثل ابن مالك فانه ذكره
في اخر بحث الحال من شرح التسهيل حيث قال قوله وما من يغفر الذنوب الا الله طلبية اعترض بان من تكون وبمن لم تستغفروا وبمن لم يصروا
وهما منعاطفات في صلة الذين قال ابو حيان وليس هذه جملة طلبية في الحقيقة انما هي مستفهمة معنى في الصورة انتهى كلام شهاب الدين
الخبر اي لا يغفر الذنوب الا الله انتهى وانما حكم بكونها خبرية معنى لصحة الاستثناء على وجه التفريغ وهو لا يكون غالبا الا بعد
النفي كما سبق تحقيقه في من الاستفهامية من حرف الميم وسيشير المصنف الى هذا بقوله واما الثانية فنص سواء قوله
فاما الاولى وهو قوله تعالى ويجعلون لله الاية قوله اذا قدر لهم اي لفظ لهم وسوائب فاعل قدر على صيغة المجهول قوله
خبرا منصوب على انه مفعول ثان لقدر وقوله ومما مبتدأ عطف على قوله خبرا وكذا قوله والواو للاستيناف اي قدر الواو
استينافية ويدل عليه عطف قوله لا عاطفة جملة على جملة تأمل بانصب ويحتمل ان يكون جملة استينافية وقوله لا
عاطفة جملة بالرفع عطف على خبرها وهو قوله للاستيناف قوله لك عندي ما نحنا على صيغة الخطاب وجه
التمثيل ظاهر قوله بل اذا قدر لهم معطوفا قوله اذا قدر مشغل بمحذوف وهو يدل اي بل اتما تدل على دعوى الاقتران
بالجملة الدعائية اذا قدر لهم اي لفظ لهم معطوفا على الله وهو ظرف مستقر خبر لمبتدأ مقدر تقديره بل حاصل اذا قدر
لهم معطوفا الخ قوله الاتي في باب ظن وفي فقد وعدم وقد سبق هذا اللفظ مفصلا في عدة مواضع من هذا الموضوع منها
بحث على من حرف العين ومستقره غير بعيد قوله فمن ضم الباء يعني بالحيتهم فان اصله يحيونهم فحذف الواو
عند لحوق نون التاكيد مثل ليقولن الله وفاعله ضمير الجمع المذكر الغائب المستتر اعني هم والبارز المتصل ضمير المفعول
وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو ان فاعله ضمير الذين وكذا مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله بمغازة لانه في حكم خبر
المبتدأ قوله فانما الصحيح في الاية العطف بالفاء فصيحة وههنا مقدر اي تقرر ذلك فانما الصحيح العطف قوله قوله
ومن العجب ان الزمخشري والفراء والكوفي وابا البقاء معهم وقد تبع هذا الفعل ابو حيان وقد اورده تلميذه
شهاب الدين في الدر المصون حيث قال وقرأ الحوفي وابو البقاء وتشتهون بجزم فيه وجهان احدهما ان هذه جملة من مبتدأ وخبر
اي يجعلون لله البنات هم ما يشتهون وجوز الفراء والحوفي والزمخشري وابو البقاء ان تكون ما منصوبة
المحل عطفا على البنات ولهم عطف على الله اي ويجعلون لهم ما يشتهون قال الشيخ وقد ذهلوا عن قاعدة
نحوية وهو انه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا الى ضميره المتصل الا في باب ظن وفي فقد وعدم ولا فرق بين ان يتعدى الفعل بنفسه
او بحرف الجر فلا يجوز زيد ضربه اي ضرب نفسه ولا زيد مر به اي مر بنفسه ويجوز زيد ظنه قائما وزيد ظن نفسه قائما
اي ظن نفسه قائما وفقد نفسه وعدمها اذا تقرر هذا فجعل ما منصوبة عطفا على البنات يؤدي الى تعدي فعل المضمر
المتصل وهو واو يجعلون الى ضميره المتصل وهو هم في لهم انتهى ملخصا ويحتاج الى ايضاح اكثر من هذا فاقول فيها مختصرا علم
انه لا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل ولا فعل الظاهر الى ضميرها المتصل الا في باب ظن واخواتها من افعال القلوب
وفي فقد وعدم فلا يجوز زيد ضربه اي ضرب نفسه ويجوز زيد ظنه قائما وظنه زيد قائما وزيد فقده وعدمه زيد ولا يجوز
تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب لا يجوز زيدا ضرب اي ضرب نفسه وفي قولي الى ضميرهما
المتصل قيدان احدهما كونه ضميرا فلو كان ظاهرا كالنفس لم يمتنع نحو زيد ضرب نفسه وضرب زيد نفسه و
الثاني كونه متصلا فلو كان منفصلا جاز نحو زيد ما ضرب الا اياه وما ضرب زيدا الا اياه وعلل هذه المسئلة واخواتها موضعها
وقد اثبتها في شرح التسهيل وقال مكي وهذا لا يجوز عند البصريين كما لا يجوز جعلت لي طعاما انما يجوز جعلت لنفسي طعاما
فلو كان لفظ القرآن ولا لهم ما يشتهون جاز ما قال الفراء عند البصريين وهذا اصل يحتاج الى تعليل وبسط كثير فلت
ما اشار اليه من المنع قد عرفته ولله الحمد وقال الشيخ بعد ما حكى ان ما في موضع نصب عن الفراء ومن تبعه وقال ابو البقاء
وقد حكاه وفيه نظر قلت وابو البقاء لم يجعل النظر في هذا الوجه انما جعله في تضعيفه بكونه يؤدي الى تعدي فعل المضمر
المتصل الى ضميره المتصل في غير ما استثنى فانه قال وضعف قوم هذا الوجه وقالوا لو كان كذلك لقال ولا نفسهم وفيه
نظر فجعل النظر في تضعيفه لا فيه وقد يقال وجه النظر ان الممتنع تعدي ذلك الفعل اي وقوعه على ما جر بالحرف نحو زيد

نحو زيد مر به فان المرور واقع بزيد واما ما نحن فيه فليس الجعل واقعا بالجاعلين بل بالبنات وكان الشيخ يغتر فيما على القاعدة
المتقدمة بقوله تعالى وبهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك والجواب عنهما المتقدم وهو ان الهز والضم ليسا
واقعين بالكاف وقد تقدم لنا هذا في مكان آخر وانما اعدته لصعوبته وخصوصية هذا بزيادة فائدة انتهى كلام شهاب الدين
قال وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول
الفاضل طلب ولا تضجر من طلب ان الواو للحال وان لا ما هيته فخطاء وانما هي عاطفة اما مصدرية مسبوك من ان والفعل
على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر جملة على جملة وعلى الاول ففتحة فتحة اعراب ولا
نافية والعطف مثله في قولك اقتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فعلت او تعي واو عوان الذي لصوت ان بناوي وغيا
وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ما هيته وعطف النهي على الامر
مثله في قوله تعالى وان اعبدوا الله لا تشركوا به شيئا سن قوله ان الحالية لا تكون الا خبرية قال ابو حيان في شرح التسهيل
ويدخل تحت قوله خبرية جملة الشرط وفي البسيط تقع جملة الشرط حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقبل يلزم الواو ويقل
بغير لزوم وهو قول ابن جني انتهى وسياتي هذا البحث في هذه الورقة قال الرضي اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون
الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص
وقوع مضمون عامله بوقت ووقوع مضمون الحال فقولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل وقع وقت
الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال شبيه بالظرف معنى والاضافية اما طلبية وانشائية بالاستقراء
وانت في الطلبية ان الحال شبيه بالظرف معنى والاضافية اما طلبية وانشائية بالاستقراء وانت في الطلبية
على يتعين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الانشائية فحوجت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت او وقوع على ما عرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ووقت الان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وقال ابو حيان
في شرح التسهيل فان وقع يوهم خلاف ذلك اي وقع الجملة الطلبية في موقع الحال يؤول نحو قول ابي الدرداء رضي الله
عنه وجدت الناس اخبر تقله وتاويله انه معمول لحال محذوفة اي مقولا في حقهم عند رويتهم اخبر تقله انتهى اما قوله
ان قوله اخبر مرفوع في موقع الحال من الناس ومفعول اخبر محذوف اي اخبره والجزم في تقله على انه جواب الامر
وفي الصحاح خبرت الشيء اخبره خبرا بضم وخبرة بالكسر اذا بلوته واختبرته هذا والفاصل انقطاع ذهب الى ان
الجملة الامرية وقعت مفعولا ثانيا لوجدت على التاويل المذكور ايضا اي وجدت الناس مقولا في حقهم هذا القول ذكره
في تفسيره قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا من شرح الكشاف فليطلب تفصيله منه وسياتي هذا التاويل
في الجملة الحالية نقلا عن السيد في هذه الصفحة وقال الامام ركن الدين الحديثي في شرح الكافية في وجه اشتراط الخبرية في
الحالية الحال وان كانت خبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيد يكون ثابتا بالقيد مع ما قيد بها
والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيدية وكذا لم يقع الانشاء خبرا ولا صفة الا شاذا
قال الدماميني معترضا عليه فلم لم يجز لوقوع الانشاء خبرا وصفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل
اذ لا فرق ثم قال ناقدا على المصنف والنظر من ابن فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية
وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا استعارة له بالاخص انتهى وقال الشمني مجيبا عن
الاعتراض يجوز وقوع الانشائية حالا بالتاويل واقول لا مر كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية
لا تصلح ان تقع حالا غير موولة بالقول كما في قوله جذب الليالي ابطئي او اسرعي والتحقيق ان الحال هناك هو القول
المقدر والجملة الانشائية معمولة له فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى كلام السيد وسيذكر المصنف في اول الكلام
على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال لا يقال هذا مناف للقول
بان الحالية لا تكون الا خبرية والتخطئة من قال في ولا تضجر ان الواو للحال ولا ما هيته لانا نقول ذاك على ان تكون الحال

نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجملة مقوله ثم قال مجيبا عن النقد على المصنف وفي الشرح من اين
فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا يكون الا خبرية الخ واقول اراد بالطلبية هنا الجملة التي ليست بخبرية
دل على ذلك قوله في صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل ايضا على انها تنفرد عن الحالية
بغير الخبرية ويشترك معها في الخبرية وذلك يستلزم كون الحالية لا تكون الا خبرية انتهى بقوله ودل ذلك
ايضا اي القول المذكور في صدر المسئلة قوله وذلك اي ذلك الانفراد والاشتراك يستلزم كون الجملة الحالية لا تكون
الا خبرية قوله وذلك بالاجماع وفيه نظر فان الامام البيضاوي قال في تفسير قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون قوله لعلكم تتقون حال عن الضمير في اعبدوا كانه قال اعبدوا ربكم راجين ان تخرطوا
في سلك المتقين او من مفعول خلقكم والمعطوف عليه على معنى انه خلقكم ومن قبلكم في حيرة من يرجى منه التقوى انتهى
كلامه وفيه اختصار قال شهاب الدين هذه الجملة اعني لعلكم تتقون لا يجوز ان تكون حالا لانها طلبية وان كانت
عبارة بعضهم يوهم ذلك انتهى وكذا قال ابن عادل فكانها لم يريا نفيه القاضي البيضاوي وممن ذهب الى ان
هذه الجملة المولى مفتي الطوالف ابو السعود الرومي نعمده الله بغفرانه وقال ابو حيان وفي البسيط جوز الفراء وقوع
الامر ونحوه حالا تقول يركب عبد الله قم اليه ويركب عبد الله غفر الله له على تقدير الحال انتهى قوله اطلب
ولا تضجر صدر بيت من الزجر وتمامه فانه الطالب ان يضجرا وبعده اما ترى الجبل تيكاره في الصخر صما
قد اثرا والمصنف اراد البعض الذي ذكره امين الدين الحلبي العروضي صرح بذلك في الباب الخامس في
النوع الثامن من المهند الى وسته حيث قال ومن ذلك قول الامين الحلبي فيما رائيت بخطه ان الجملة التي بعد
الواو في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية ولا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة
اعراب منها في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانباء لاجل نون التاكيد خفيفة محذوفة انتهى فائدة امين الدين
الحلبي اسمه محمد بن علي بن موسى الانصاري قال الذهبي احد ائمة النحو بالقاهرة تصدر للاقراء وله شعر حسن
وتصانيف حسنة منها ارجوزة في العروض مات في ذي القعدة سنة ثلث وسبعين وستمائة عن ثلث
وسبعين كذا في طبقات السيوطي قوله وعلى الاول اي على كون الواو عاطفة مصدر على مصدر فتحة لا تضجر
حركة اعراب ولا ناهية مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن قوله وعلى الثاني اي على كون الواو عاطفة جملة على
جملة فالفتحة للتركيب اي لتركيب الفعل مع نون التاكيد الخفيفة فتكون حركة بناء قال العيني البيت من شعر المخضرمين
فلا يخرج به الا تمثيلا والتمثيل فيه في الواو وقال بعضهم ادعى انه للحال ولا ناهية وغلط في هذا والصواب انه للعطف كما
في واعبد الله ولا تشرك به شيئا وحركت الراء اعراب كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن وليست بناء بان
يكون اصله ولا تضجرن حذفت منه النون قوله ففتحة اعراب بتقدير ان اي وان تضجر قوله وقوله يا جرير عطف
على قولك اي ومثله في قوله ففلت ادعى وادعو اصدر بيت من الوافر قال السيوطي قال ابن يعيش البيت
للحطيئة وقال الزمخشري هو لربيعة بن جشم وقال ابن برى هو لدثار بن شيبان النمري وقال بعضهم هو للاعشى
وقبله تقول خليفتي لما اشتكيتها سيدركنا بنو القوم الهجان اي اتى اسم تفضيل من الندى بفتح النون والدال
مقصورا وهو بعد وذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان ابعد الصوت وقوله وادعو
بالنصب بان مضمرة بعد واو الجمع في جواب الامر وهو ادعي والشاهد فيه قال الدماميني ونصب ادعو متعين
في البيت لان غرضه الاجتماع بدليل قوله ان بنادى وادعيان قال السيوطي وقد استشهد المصنف في التوضيح
على ذلك ولصوت بكسر اللام صلة اندى وهو اسم ان وان بنادى بكسر الدال ونصب اخره وخبره وانشد
الجوهري هكذا ففلت ادعى وادع فان اندى الخ وهذا يصحح في العطف على الامر بلا تقدير ان قوله فحذفت
للضرورة وسياتي في اخر الكتاب حذف نون التاكيد ان شاء الله تعالى والله اعلم قال الثاني انه يجوز تصدرها
بدليل استقبال لا تفيس في قوله وسوف اخال ادري واما قول الحوفي في اني واجهت اني ترى سيهدين ان الجملة

ان الجملة حالية قمدوه ولكن في ولكن تفقدوه كالشرط في فشل عسيتم ان كتب عليكم ان لا تقاتلوا ان تقدروا في الارض فال فشل عسيتم
ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا لا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف
ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما قلوا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاصرنبه ان
ذهب وان مكث لان المعنى لاصرنبه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود شيئين وعدمه لشيء واحد ش قوله وسوف
اخال ادري تقدم الكلام عليه قريبا وسبق في اوايل الكتاب قوله واما قول الحوفي تقدم ترجمته في اول الكتاب وسبق
هذا النقد في اخر الباب الثاني قوله وكالشرط في فشل عسيتم ان كتب عليكم قال شهاب الدين في قوله تعالى ان تحمل عليه يلهث
قال بعضهم واما الجملة الشرطية فلا يكاد تقع تمامها موضع الحال فلا يقال جاز زيد ان يسال يعط على الحال بل لو اريد ذلك لجعلت
الجملة خبرا عن ضمير ما اريد جعل الحال عنه فيقال جاز زيد وهو ان يسال يعط فتكون الجملة الاسمية في محل الحال نعم قد وقعوا
الجملة الشرطية موقع الحال ولكن بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لا تخلو من ان يعطف عليها ما قبلها
او لم يعطف فالاول نحو قم ان تدعني اقم فيه ترك الواو ونحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني اذ لا يخفى ان المتقيضين من الشرطين
في مثل هذا الموضع لا يجيبان على معنى الشرط بل يجولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله وانذرتهم ام
لم تنذرهم والثاني لا بد فيه من الواو ونحو اتيتك وان لم تاتني لانه لو ترك الواو وقيل اتيتك ان لم تاتني
لالتبس اذ عرفت هذا فقوله ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث من قبيل النوع الاول لان الحمل عليه والترك يقتضيان
اللهث والذي يظهر ان هذه الجملة الشرطية لا محل لها من الاعراب لانها معترضة للمثل المذكور وهذا معنى واضح كما قالوا في
قوله تعالى خلقه من تراب فان الجملة من قوله خلقه من تراب معترضة لقوله تعالى ان مثل عيسى عند الله
كمثل آدم انتهى وقال الدماميني قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط
وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة خبرا لمن الحال له كقولك ان يسال يعط فيكون الحال في الجملة الاسمية
انتهى وقال في شرح التسهيل فان قيل في مثل قولك اضرب زيدا غدا يركب ليس يركب فيه حالا بالنظر الى وقت التكلم
حتى يناقضه علامة الاستقبال بل هو حال بالنظر الى الضرب المتوقع فهلا جاز معه دليل الاستقبال فالجواب
انهم استمروا بالتعبير بصدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فيها ظاهرا وان لم يكن
التناقض حقيقيا كذا قرره الرضي انتهى قوله قال شهاب الدين قوله فشل عسيتم ان كتب فان قوله ان كتب عليكم القتال جملة شرطية متعرضة
بين عسى ومتعلقه وهو ان لا تقاتلوا وكذا قوله تعالى ان كان بكم اذى مع ما عطف عليه وهو او كنتم مرضى شرطيان
بين عسيتم ومتعلقه وهو ان تضعوا الخ وكذا قوله ان عصيت ربي معترض بين ما خاف ومخوفه وهو عذاب يوم قوله وانما جاز
جواب ايراد مقدر وهو ان يقال قولك ان الشرطية لا تقع حالية منتقض بقولنا لاضربنه ان ذهب وان مكث
مع انها حالية مقدر رده بقولنا على كل حال فاجاب عنه بمنع ان يكون شرطا اذ لا يصح ان يشترط وجود شيئين وعدمه
شيء واحد ولهذا صح ان تقع حالا وقد تقدم وجه عن شهاب الدين في قوله تعالى ان تحمل عليه يلهث او
تتركه يلهث وقال الدماميني ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث
او تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد والطيبي ان اللهث قد علق على الحمل وتركه ولذلك قال
كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم اللهث في الحالين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل
ان ساء حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي سيمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى قال والثالث
انه يجوز قبرانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وجملة فاء الله اولى بها في قول وقد
مضى وجملة فيأتي الا ربعا مكتفا بان الفاصلة بين فاء الشفف اسما فكانت ورقة كالدهان وبين الجواب وهو
فيونقد لا يسال عن ذنبه والفاصلة بين من وهو نها جسمان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتها وهي
حسان هما متان في الاولى وحور مقصورات في الثانية ويخيلان تقدير مبتدا فيكون الجملة اما صفة واما استانفا
الرابع انه يجوز قبرانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول التبني يا حاديي عيرها واحسني او جديتا فيل انقدا

فقالا لها على فلا اقل من نظرة ازوجها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب من قوله
واعلم فعلم المرء ينفعه قال العيني اشد ابو علي ولم يعزه الى احد من الرجز وقوله فعلم المرء ينفعه معترضة بين اعلم
ومفعوله ان سوف الخ وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شان على رأي الجمهور وهو الظاهر او ضمير
مخاطب للامر بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدر لك كما جاء نسيبويه وجماعة في ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا كذا قال الدماميني يعني ان اسم المخففة محذوف لتقديره ونادوها انك يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا وقد سبق
هذا البحث في هذا الموضع مشبعا ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل منها وبين خبرها
حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولي علم والفاء في قوله فعلم المرء هي الفاء التي تميز الجملة المعترضة
من الجملة الحالية ووجه كون هذه الجملة معترضة يفيد هنا توكيد ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه بعث وتقوية
لامتثال الامر في قوله علم والمراد ان المعدورات البتة وان تأخرت زمانا بتقدير المقدر وفي هذه تسلية للنفوس
وتسجيل للمخطوب قوله وقد مضى يعني في الموضع الخامس من مواضع الاعتراض عند قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قوله الفاصلة بين فاذا وانشقت صفة جملة فاي الاربكما تكذبان اي الفاصلة بين هذه
الجملة وجملة قوله فيومئذ وهي جواب اذا والجملة الفاصلة اي والجملة الفاصلة بين الموصوفين وصفتهما وهي جملة
فاي الاربكما تكذبان مرتين الاولى وقف بين جنتان وبين مدهامتان والثانية وقف بين خيرات حسان وبين حور
مقصورات فالفاصل المصدرة بالفا هنا تخلف قوله وهي مدهامتان اي احد الصفتين مدهامتان والاخرى
حور مقصورات ولو قال وهما لكان اوفق واوضح قوله ويحتملان اي ويحتمل الصفتان المذكورتان وهما قوله مدهامتان
وقوله حور مقصورات تقدير مبتدا والهاء اي بهما مدهامتان وهن حور مقصورات وهاتان الجملتان يحتملان الوصفية
والاستينافية فعلى الاول يتحقق الاعتراض بخلاف الثاني قوله الرابع اي الرتبع من الامور الاربعة المميزة بين الجملة
المعترضة والحالية قوله ما جاء في غيرها بيتان من قصيدة من المنسرح قالها ابو الطيب في صباه يمدح بها محمد بن
عبد الله العلوي حملها طرزيا وبوانه مطلعها هلا بدأت بسباك العيد بعدما بان عنك فخرها الا عيد الناعم
البدن وجمعه غيد اراد بها هنا جارية وذكر اللفظ لانه عنى الشخص والخرد جمع الخريدة وهي البكر لم تمس والبعد
فيه روايات والاكثر على الاستفهام فيكون التقدير ابعد ما بان قال الواحدي وفيه ضربان من الخطأ احدهما
في اللفظ وهو ان تمام الكلام يكون في البيت الذي بعده وذلك عيب عند الرواة ويسمونه المبتور ومثله قول بعضهم
لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي سيفي وما ان مريض وما قر قروا وما بان هق والثاني في المعنى
وهو انه اذا قال بعد قرافهم تعتهم وتخن كان محالا من الكلام والرواية الصحيحة بعد ما بان بغول بعد شبي فارتفك
جواري هذه الابيار وروى قوم بعد على انه حال من الاغيد والعامل في الحال سباك يقول سباك بعد ما
بان منك وهذا من العجب الكاذب يسبي وهو بعيد والمعنى انه اسر ك بحبه وهو على البعد منك وانتصب
هلا بفعل مضمر تقديره وجعل الله هلا تبلك الدار فتكون ما هولة وانما تكون ما هولة اذا سبقت الغيث فانبتت الكلأ فيقول
ايها وهو في الحقيقة دعاء لها بالسقي انتهى وبعده ظللت تبلك الدار تسقي على كيدك واضعا يدك فوق خليها والمحزون يفعل ذلك كثيرا لما يجد في كبده من حر
لو جد يخاف على كبده ان يفتك كما قال الآخر غشيته اثني البرد ثم الوني على كبدي من خشية ان تقطعا وقال
الصفة القشيري واذكر ايام الحمى ثنه انثني على كبدي من خشية ان تصدعا وقال الآخر لما راوسم لم يحبوا مدامعا
وضعوا انا ملهم على الاكباد وقد كرره ابو الطيب فقال فيه اديمها على النظر الحلو واديمي قوم على الاكباد والاظهر
كالانشاء والتصبح للبيد ولكن جرى نعتا للكبد لاضافة البيد اليها كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهلها الظلم
للاهل وجرى صفة للقرية والمعنى التي ظلم اهلها وهذا كما تقول مررت بامرأة كريمة جارتها لضعفها لجرم الجارية
وجعل البيد تفتيحة لانه ادام وضعها على الكبد فتضجها بما فيها من الحرارة ولهذا جاز اضافتها الى الكبد والعرب تسمي

شحمي ليتني ما سمر خبيرا واذ طالت صحبتها اياه وكقولهم لقحاء الدار العذارة ولذي البطن الفايظ واذ جاز مضيفة باسم ما يصحبه
كانت الاضافة اهون فلطول وضع يده على الكبد اضافها اليها لانها كانتها للكبد لما لم تزل عليها والكلب غشاء
للكبد رفيق لازق بها وارتفع يد بها بنضجه وهو اسم فاعل بمعنى فعل كما تقول مررت بامرأة كريمة جارتها
ويجوز ان يكون النضيجة من صفة الكبد ثم الكلام ثم ذكر وضع اليد على الكبد والاول اجود انتهى وبعده يا حاديي
غيرها البيتين حاديي تثنية الحادي مضاف الى غير مضاف الى ضمير عايد الى دار مذكورة في المطلع والغير بكسر العين
معروفة قال الواحدي وعاد الحادي بين ثم ترك ما دعا حاله حتى ذكره في البيت الذي بعده واخذ في الكلام آخر
ويسمى الرواة هذا الالتفات كانه التفت الى كلام آخر هو مثل شانه ونقضه فان كان كلاما جنسيا فذ
ولم يصلح ومثله قد اركبتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا غول فصل بين الفعل والفاعل بالسببي التفاتا وهو
من قضة لان ادراك الاسنة من جملة الحوادث كذلك قوله وحسبني او جده مبتدا فيقل فقد ها ليس بحسبني عما هو فيه من القضة
واراد وقيل ان فقدها فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع انتهى فقالا قيل خطابا للحادين والضمير للدار والباب يعني في
ويحتمل ان يعود الى المراة والى الغير وقوله ازوجها قال الواحدي كتب الكتاب الا بهذا الزاجري حصر الوغى فيمن
رفع يقول للحادين الذين يحدوان غيرها احسبا على زمانا قليلا لا نظهر اليها وازوجها منها نظرة فلا اقل منها ومن رفع
اقل جعل لا بمنزلة ليس كما قال من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي ليس عندي براح والكناية في بها يجوز
ان تعود الى الغير والى المراة وقريب من هذا في المعنى قول ذي الرمة وان لم يكن الا تعللك ساعة قليل فاني
نافع لي قليلها انتهى والضمير في فقدها للاغيد المذكور في مطلع القصيدة وضميرا لها يحتمل تلك الوجه كما تقدم وضميرا زوجها
للنظرة وان هذي في قوله وحسبني فانه جملة معترضة لا يمكن حملها على الحالية لوجود الواو ومع كونه مضارعا مثبتا لامتناع
اقتران الحالية بالواو لان المضارع المثبت كاسم الفاعل لفظا في الحركات والسكنات وعدد الحروف ومعنى فيجب ان يكون عاريا عن الواو ومثله ومستغنيا بالضمير عنها والمانعون بعضهم قمت واصك وجهها اي واضرب
وقول الآخر فلما خشيت اظافيرهم بجوت وارهنهم مالكا فقد اعتذر عنه بوجوه احدها انا لا نسلم ان الواو
للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال
الماضية الثاني سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان المقال جملة فعلية بل هي جملة اسمية بما عتبار حذف المبتدا اي وانا
اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون الثالث
سلمنا ان الواو حالية وان الحال جملة فعلية لكن الاول شاذ والثاني ضرورة انتهى قال منبهة بالبناء بين في الآخر
اصطلاحات مختلفة لاصطلاح النحويين والزمخشري سنتعرض بعضها كقوله في وتخن له مسلمون يجوز ان تكون حالا
من فاعل يعبد ومن مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على يعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن
حالنا انا له مخلصون للتوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه للاعتراض
لا ما يقوله النحويون وهذا الاعتراض بين شيئين متطالبين ش قوله النحويون بسكون الحاء والتحريك غلط قال ابن
يعيش في شرح المفصل اذا كان الاسم على فعل ساكن العين مثل اللام البناء او الواو وليس في آخره تاء التانيث
نحو غزو ظبي فالنسبة اليه على لفظه من غير تغيير نحو غزوي وظبي لا خلاف في ذلك انتهى قوله والزمخشري
الخ من المقرر المعلوم في مصطلح الزمخشري تسمية الجملة التذييلية بالجملة المعترضة قرره عليه ابو حيان في كثير من المواضع
بان المعترضة لا تقع الا في اثناء الكلام وانها تكون بين شيئين متطالبين وتبعه شهاب الدين وغيره بانه تابع
على المصطلح البيانيين ومن غريب ما سماه معترضة قوله تعالى انا سنلقي عليك قولا ثقيلا حيث قال هذه الاية اعتراض
ثم قال واراد بهذا الاعتراض ان ما كلفه من قيام الليل من جملة التكليف الصيغة الثقيلة التي ورد بها القرآن انتهى
وقال شهاب الدين انا سنلقي هذه الجملة مستانفة وقال الزمخشري وهذه الاية اعتراض يعني ما الاعتراض من حيث
المعنى لا من حيث الصناعة وذلك ان قوله تعالى ان ناشئة الليل اي ان النشأة مطابق لقوله قم الليل فكانه شابه

الاعتراض من حيث وضوله بين المتناسبين انتهى وقال الرضي ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام
مستغنى به بمعنى مستأنفا به لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق اليه وقوله نرمي كل من فيها
وحاشاك فانيا ع وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر انتهى والمفهوم من كلامه المتقدم
تعلق على التذييلية عند النحاة قال سعد الملة والدين التفتازاني في اوائل سورة البقرة من شرح الكشاف الاعتراض هو
ان يتوسط في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى الجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
وجوز بعضهم كونه لدفع الايهام وبعضهم كونه في آخر الكلام واما شرط كونه للتأكيد فمما لم نسمعه انتهى الظاهر ان التأكيد
ليس بشرط فيها ولكن تكون تارة مؤكدة وتارة غير مؤكدة وقد سبق في اول بحث الاعتراض ان الزركشي وجب
الى ان المعترضة تكون مؤكدة عند النحاة وكذا نقله عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام قوله كقوله في ويجعلون له ما يسئلون
قال شهاب الدين في هذه الجملة ثلثة اوجه احدها انها معطوفة على قوله يجعلون يعني انهما من تتمة جوابهم له
فاجابوه بزيادة والثاني انها حال من فاعل يجعل والعامل يجعل والثالث والبه يجيء الزمخشري ان لا يكون
لها محل بل هي جملة اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون قال الشيخ ونص النحويون على ان جملة
الاعتراض هي التي تفيد تقوية في الحكم اما بين جزئي صلة وموصول او بين مسند ومسند اليه او بين
شرط وجزاء او قسم وجوابه مما بينهما تلازم ما وهذه الجملة قبلها كلام مستقل عما بعدها لا يقال ان بين
المبتدا واليه وبين الاخبار عنه تلازم لان ما قبلها من مقول بني يعقوب وما بعدها من كلام الله تعالى اخبر بها
عنهم والجملة الاعتراضية انما تكون من المتلازمين ليوكد كلامه انتهى ملخصا قوله انا له مخلصون التوحيد
غير ههنا عبارة الكشاف ولم يعب ولعله اي ومن حالنا انا له مسلمون مخلصون له التوحيد انتهى كيف وهو
معترف من بحره ونهره ومعترف بفضله وعلو درجته وقدره والله تعالى اعلم قال الجملة الثالثة التفسيرية
وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها وسأذكر لها امثلة توضيحا احدها وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلت ان ما فيه معنى القول يعمل
في الجمل وهو قول الكوفيين وان يكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل وإذ الملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم الثاني إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل
آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جزأ من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي انشأ
عيسى كنشأة آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين ش قوله الجملة الثالثة يعني من الجمل السبع
التي لا محل لها من الاعراب تبع المصنف فيه ابن مالك فانه قال في بحث الحال من التسهيل لا محل اعراب
للجملة المفسرة وقال ابو حيان وما ذهب اليه من ان جملة التفسير لا موضع لها من الاعراب هو المشهور فيها
وذهب بعض النحويين الى انها على حسب ما كانت تفسيره له فان كان له موضع من الاعراب كان لها موضع
من الاعراب على حسب ذلك المفسر وان لم يكن لها موضع من الاعراب كان لا موضع لها من الاعراب كقوله تعالى
وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة ورزق كريم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير الموعود به
الذي هو في موضع نصب فهذه الجملة التفسيرية له في موضع نصب انتهى وسيأتي تمة الكلام في المسئلة التي عقدها
المصنف في آخر البحث اعترض الدماميني تعريف المصنف بانه غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسرت
الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما فيه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها
محل من الاعراب وهو باطل انتهى وقال الكشمني واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال وليست بمفسرة
مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد الجملة التي اوردها لان لها محلا منه وذلك انه قال
عند الثامن من مواضع المفعول انه احترز بالفضلة عن المفعول التي لها محل وهي المفعول الضمير الشأن وعن المفعول
في باب الاشتغال فقد قيل انها كون ذات محل انتهى ويرد على هذا ان استعمال الكلمات المجازية في الحدود ممنوع

ممنوع فكيف ذكر لفظ الفضلة واراد به ما لا محل له من الجمل اللهم الا ان يعتذر بظهور القرينة المعينة للمقصود فيندفع الايهام
وكيف المراد بالتعريف قوله وهي الفضلة قال ابن مالك في التسهيل هي الكاشفة لحقيقة ما قبلها من ما يفتقر الى ذلك
والمصنف زاد قيد الفضلة ليخرج عن التعريف الجملة المخبر بها عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد فانها كاشفة لحقيقة ما قبلها
وليست مفسرة في اصطلاحهم لانها ذات محل من الاعراب وترك قوله مما يفتقر الى ذلك لانه قيد مستغنى عنه
لان الكشف لا يكون الا عند الافتقار قوله ويجوز ان تكون بدلا قال شهاب الدين يجوز ان تكون في محل نصب انما
القول فاليها الزمخشري وان تكون في محل نصب على انها محكية بالنجوى لانها في معنى القول انتهى قوله من كل
باب سلام عليكم قائلين سلام عليكم بما صبرتم فقائلين المقدرة حال من فاعل يدخلون قوله فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم
لا باعتبار قال الدماميني بل هو تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر
كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه وذلك لان الزمخشري قال خلقه من تراب
جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم فجعلها مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه المستفاد
من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها اي بتقدير آدم جدا من طين ثم كونه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى
عليهما السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه ظاهر لفظها اي بتقدير عيسى جدا من طين ثم كونه فان هذا مشترك بين آدم وعيسى
عليهما السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك
بينهما ونص في الكشاف ان مثل شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن آدم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة
لمماثلة شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد
وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب وام قلت موسلة في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه وونه بالطرف
الاخر من تشبيهه به لان الجامعة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة
المستمرة وما في ذلك نظيران ولان الموجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الموجود من غير اب
فشبه الغريب بالاغرب ليكون قطع للخصم واجم لمادة شبهته اذا نظر فيها هو اغرب مما استغرب به وعن بعض
العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب قال فآدم اولى لانه لا اب ولا ام قالوا كان يحيي الموتى
قال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية آلاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس
اولى لانه قتل ثم احرق ثم قام سالما الى هنا كلامه انتهى وقال ابن عادل خلقه من تراب في هذه الجملة
وجهان اظهرهما انها مفسرة لوجه الشبه بين المثلين فلا محل لها حينئذ من الاعراب والثاني انها في محل نصب
على الحال من آدم وقد معه مقدرة والعامل فيها معنى الشبه والهاء في خلقه عائدة على آدم ولا يعود على عيسى لفساد المعنى
وقال ابن عطية لا يجوز ان يكون خلقه صلة لآدم ولا حالا منه قال الزجاج اذا لماضي لا يكون حالا انت فيها
بل هو كلام مقطوع منه متضمن تفسير الشان كما يقال مثلك مثل زيد شبهه به في امر من الامور ثم فسر بقصته زيد
فتقول فعل كذا وكذا قال ابو حيان وفيه نظر ولم يبين وجه النظر قال شهاب الدين والظاهر من هذا النظر ان
الاعتراض وهو قوله لا يكون حالا انت فيها غير لازم او بتقدير قد معه يفيد ما من الحال وقد يظهر الجواب عما
قاله الزجاج من قول الزمخشري اذ المعنى قدره جدا من طين ثم قال له كن اي انشأ بشرا قال ابو حيان ولو كان
بمعنى الانشاء لا بمعنى التقدير لم يأت لقول كن لان ما خلق لا يقال له كن ولا ان انشأ بمعنى كلام ثم قال لم يكن عبارة عن نفخ الروح
فيه وقال الواحدي قوله خلقه تراب ليس بصلة لآدم ولا صفة له لان الصلة للمبهمات والصفة للنكرات ولكنه
خبر مستأنف على جهة التفسير لحال آدم وحكى قول الزجاج انتهى كلام ابن عادل قال الثالث هل أدلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقبل مستأنفة معناها الطلب اي آمنوا
بدليل يغفر لكم بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خير اثبت عليه اي يتق ويفعل يثب وعلى الاول فالجزم في
جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الامنال الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء
والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا الا في نحو

حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة الفعل تفسير لجملة الفعل تفسير لمجادلونك والا فهي جواب اذا وعليها فيجادلونك حال ش قوله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة ق قال شهاب الدين لا محل له لانه تفسير فقط والتجارة يجوز ان يكون محلها الرفع خبر المبتدا بمعنى اى تلك التجارة تؤمنون والخبر نفس المبتدا فلا حاجة الى الرابط وان تؤمنون منصوبة المحل باضمار فعل اى اعنى وجاز ذلك على تقديران وفيه تعسف والعامة على تؤمنون جزما لفظا ثابت النون وقراءة عبد الله آمنوا وجاهدوا امرين اما قراءة العامة فالجزم بمعنى الامر يدل عليه القراءة الشاذة المذكورة وقراءة زيد على تؤمنوا وتجاهدوا على حذف لام الامر اى لتؤمنوا ولتجاهدوا والدليل جزم الفعل في جوابه وهو قوله يغفر لكم وكذلك قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خير يثب عليه تقديره ليتق الله تعالى وقال الاخفش ان تؤمنون عطف بيان للتجارة وهذا لا يخيل الا بتأويل ان يكون الاصل ان تؤمنوا فلما حذف ان ارتفع الفعل فتكون الجملة في محل جر وكانه قيل هل ادلكم على تجارة منجية ايمان وجهاد وهو معنى حسن ولولا ما فيه من التاويل وعلى هذا فيجوز ان يكون بدلا من تجارة انتهى قوله وقيل مستانفة الخ والاستيناف بياني كما ذهب اليه الزمخشري حيث قال تؤمنون استيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى الامر ولهذا اجيب بقوله يغفر لكم ويدل عليه قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا قال ابن عادل قال القرطبي وتؤمنون عند المبرد والزجاج في معنى آمنوا ولذلك جاء يغفر لكم مجزوما على انه جواب الامر قال الدماميني وكونه بمعنى امنوا منقول عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود وانما جيء به على لفظ الخبر للايذان بوجوبه والامثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وهذا كما يقول الداعي غفر الله لك ولبعضهم جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة قوله كقولهم نفى الله الخ على صيغة الماضي على ونفى فعل خيرا ولما كان بمعنى الامر جزم قوله فيثاب والظاهر ان يقال فيثيب وقد سبق هذا المثال في الباء الزائدة ومن الباب الاول وتكلمنا عليه على وجه التفصيل فليلتفت اليه الطالب حتى يفوز بمرامه ولكن هنا شيئين لابد من التنبيه له وسوان المصنف قال فيما سبق فعل خيرا بلا واو وفي اكثر النسخ ههنا وفعل بالواو وقد سبق التعرض له ايضا ولا واو في اعراب شهاب الدين وتفسير ابن عادل قوله وعلى الاول اى على كون تؤمنون خبرية تفسيرية للتجارة فالجزم في جواب الاستفهام وهو يغفر لكم تفريعا للسبب مستانفة لمسبب فال الامام فخر الدين هل ادلكم في معنى الامر عند القراء بمنزلة هل انت ساكت اى اسكت وبيانه ان هل بمعنى الاستفهام ثم يتدرج الى ان تصير عرضا وحثا والحث كالاغراء والاغراء امر انتهى وقال الزمخشري فان قلت هل لقول القراء انه جواب هل ادلكم وجه قلت وجهه ان مدلول الدلالة هو التجارة والتجارة معرفة بالايمان والجهاد فكانه قيل هل تتجرون بالايمان والجهاد يغفر لكم قوله تفريعا للسبب وشرح بيانه الزجاج قال شهاب الدين وقال الفراء هو مجزوم على جواب الاستفهام واختلف الناس في تصحيح هذا القول فبعضهم غلطه قال الزجاج ليسوا اذا دلهم النبي على ما ينفعهم يغفر لهم اذا آمنوا وجاهدوا يعني ان الغفران ليس مرتبا على مجرد الاستفهام ولا على مجرد الدلالة انتهى فاندفع بما قاله المصنف من ان هذا من قبيل تنزيل السبب وهو الدلالة في قوله هل ادلكم منزلة المسبب وهو الامتثال بالامر وقبول الايمان بالتدبر والجهاد في سبيله قال الدماميني وفي الانتصاف هذا التاويل لا يحتاج اليه فانه يلتحق لقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وامثاله وقد تقدم الكلام فيه عند حرف الام وان المؤمن الراسخ في الايمان لما كان منتظمة لحصول الايمان والامتثال صار كالمحقق فيه وذلك هكذا قال فتامل انتهى قوله متتهم أنباء قال ابو البقاء جملة شائقة لا موضع لها وهي شارحة لا جواهم ويجوز ان يضم معها قد فيكون حالا انتهى وقال شهاب الدين يجوز ذلك ابو البقاء وهي حال من فاعل خلوا وفي جعلها حالا بعد انتهى وقال السفاقسي متتهم أنباء نعت للمثل فلا موضع له من الاعراب واجاز ابو البقاء ان يكون في موضع الحال على اضمار قد وفيه بعد وصاحب الحال ضمير الفاعل في خلوا انتهى بعبارته وعلى هذا لا يلزم المحذور الذي اورده المصنف على ابي البقاء لانه لم يصرح كون ذي الحال الذين حتى يلزم وقوع الحال من المضاف اليه ثم ان مراد شهاب الدين والسفاقسي ما يبعد البعد من جهة المعنى فكان المصنف توهم انه اراد البعد من جهة

من جهة الصناعة فوقع فيما وقع قوله والحال لانها الخ قال شهاب الدين في قوله لي قيل بل ثلة ابراهيم حينئذ الحال يجيء من المضاف اليه فيما يسأتي في ثمانية مواضع على ما ذكره بعضهم احدها ان يكون المضاف عاملا عمل الفعل الثاني ان يكون المضاف جزء من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا الثالث ان يكون كالجزء كهذه الاية لان ابرهيم كما لا زمها فنزلت منه منزلة الجزء والنحويون يستضعفون مجيئها من المضاف اليه ولو كان المضاف جزءا قالوا لان الحال لابد لها من عامل والعامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل لا يعمل عمل الفعل ومن جوز ذلك قدر العامل فيها معنى اللام او معنى الاضافة وهما عاملان في صاحبها عند هذا القائل ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه وشبهه بقولك رايت وجه هند قائمة وهو قول الزجاج انتهى وقال التفتازاني اطبقوا على جواز الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح فيما به مقامه مثل اتبعوا ابرهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هند اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ابرهيم حنيفا والصحيح ان عامله عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فمن كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر انتهى وقال الدماميني وليس المثل الذي وقع في الاية شيئا من هذه الامور فيمتنع الحالية فلت وقد مضى عن قريب ان الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا من الكلب وكانه نزل حالة متعلقة جزئية فاجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافا اليه فان قلت فليعتذر عن ابي البقاء بمثل ذلك قلت قد شرطوا كون المضاف جزءا او كجزء ليحسن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فتكون الحال كانها واقعة من غير المضاف اليه الا ترى انه لو قيل ان اتبع ابرهيم حنيفا الحسن مع ارادة الامر باتباع ملته وكذا لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا الحسن مع ارادة ما في صدورهم وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل اذ لو قيل فمثله كالكلب الحسن مع ارادة كمثل الكلب وهذا بخلاف ما ذكره ابو البقاء اذ لا يحسن ان يقال وتلك ياتيكم الذين خلوا من قبلكم خلوا مثل الذين خلوا فتامله انتهى وقد حقق ان كلام ابي البقاء لا يصح فيه لو قوع الحال من الذين والاولى ان يحمل كلامه على وجه يخالف الصناعة وهو كون الجملة حالا من فاعل خلوا فيندفع المحذور قوله وعليها اى على تقدير اذا شرطية وعلى تقديرها غير شرطية قال نبيه المغرة ثلثة اقسام مجردة من حرف النفي كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كقوله وترميني بالطرف اى انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم يقدر البأ قبل ان السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه جملة ليسجننه قيل مغرة للضمير في بدا الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المغرة مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المغرة هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه عليه السلام فهذا هو البدء الذي بدا لهم ش قوله تنبيه الظاهر ان يؤخر هذا التنبيه الى ما بعد الامثلة ولا يخفى ما فيه من تعسف التاليف قوله كقوله وترميني الخ صدر بيت وعجزه ونفيتني لكن اياك لاقلي تقدم البيت مع شرحه وبيان عروضه وقافيته في الكلام على كلمة اي بفتح الهمزة والتخفيف من الباب الاول وسياتي ان شاء الله تعالى في الجملة الثالثة من الجمل التي لها من الاعراب في هذا الباب قوله ان لم تقدر البا اي بان فعلها تكون مصدرية فينسبك المعنى الى فوناكتب اليه بالفعل بتضمين معنى الامر في الكتابة على طريقة كتب عليكم الصيام اى امر تم به وحذف الجار من ان وان شاذ قياسي فاذ قدر البا لا يكون التركيب مما نحن فيه لان الكلام في الجملة المغرة التي لا محل لها من الاعراب وعند دخول البا تكون في تاويل المعرفة فلها محل من الاعراب بالاتفاق بخلاف المغرة الخ قوله فيل مغرة الخ ذهب اليه ابن عطية حيث قال في تقريره وبدا معنى ظهر والفاعل محذوف تقديره بدا وذا اى وليسجننه جملة وقعت عليها لام القسم ولا يجوز ان يكون الفاعل لبدا لان الفاعل لا يكون جملة بوجه هذا صريح مذهب سيبويه وقبل الفاعل ليسجننه وهو حق وانما هو مفسر انتهى كلام ابن عطية وقال سيبويه في آخر باب الافعال في القسم بدا لهم فعل

والفعل لايخلوا عن فاعل ومعناه عند النحويين اجمعين بدلهم بدا قالوا ليسجننه واتما احمر وا البدا ولانه مصدر
يدل عليه قوله بدا لهم اى ظهر كما قال تعالى جزء وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ولايكون ليسجننه
بدلا من الفاعل لانه جملة والفاعل لايكون جملة انتهى بعبارته اللطيفة البليغة جزاه الله عن الطالبين خيرا وبحرج
منه اولا ان الفعل لابد له من فاعل فلايحذف اصلا وان النحويين اجمعوا على ان الفاعل فى الاية مصدره
وهو البدا وانه غيره من التخريجات مخالف للاجماع فلايلتفت اليه وان اضمار الفاعل اذا كان مصدرا للفعل
الذى لطلب الفاعل امر شايع وان الجملة لايصلح ان يكون بدلا من الفاعل لانه لايكون جملة ويفهم من هذا جواز
بدلية الجملة عن خبر المبتداء والصفة والحال وغيرها لانها كما تكون معمولات تكون جملا بخلاف الفاعل فانه
لايكون الا مفردا قوله التحقيق انتهى اى جملة ليسجننه جواب لقسم مقدر لان المضاف اذا صدر باللام المفتوحة
وذيل بالنون المؤكدة من مظان القسم وقد سبق فى حرف النون قوله وان المفسر مجموع الجملتين اى الجملة
القسم الجواب قال شهاب الدين قوله ليسجننه على قول الجمهور جواب لقسم محذوف وذلك القسم وجوابه
معمول لقول مضمر فى محل نصب على الحال اى ظهر لهم كذا قائلين والله ليسجننه حتى حين انتهى وفى هذه الجملة وجوه اخر
سياتى فى تضاعيف هذا الكتاب مرة بعد اخرى منها كونها فاعلا لبدا ذكره شهاب الدين ثم قال وهذا يقتضى
كون الجملة نفسها فاعلا من اصول الكوفيين قوله ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء يفهم منه ان الانشائية مانعة من التفسيرية
وليست مانعة لانتفاض بقوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ وبقوله كتبت اليه ان افعل وسياتى وقوع الانشاء
مفسرا فى الجملة فلا وجه لاطلاق المنع قوله لان المفسر انما هو المعنى المتحصل قال الدماميني هذا الكلام فيه تدافع
وذلك لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب
فهذا يلزم منه ان لايكون للجملة الاولى مدخل فى التفسير فلايكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وقد
فرض ان ذلك هو التحقيق هذا خلف انتهى وجوابه ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب
لان الفاعل على حد المنصاجين قد ينسب اليهما كما فى قوله
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح دون العذب الفرات كذا قال سعد الملة فى حاشية تاكيد المدايه
من شرح المفتاح وهذا من كمال شيوعه يستعمل استعمال الحقايق وقال الشمنى العمدة من كلام القتبى هو الجواب
والقسم تاكيد له فلهذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب قوله وهو خبرى اشارة الى ما سياتى فى المسئلة
التى عقدها فى الجملة التى يجاب بها القسم من ان القسم وان كان انشاء فجوابه خبر قوله فهو اى البداء
اى فاذا كان المعنى المتحصل من الجواب الذى هو ليسجننه مفسرا للبداء كان السجن المتحصل من ليسجننه هو البداء
لهم قال ثم اعلم ان لايمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين احدهما ان يكون
المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثانى ان يكون مفردا موولا عن جملة نحو وَأَسَرُّوا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا واتما قلنا فيما مضى ان الاستفهام يراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة
لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك وبخو ما لزيد الا فعلن كذا وبجوز ان يكون
ليسجننه جوابا للبداء لان افعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت يقينا
مبنى ش قوله مفسرة بنفسها اى بلا واسطة حرف التفسير بدون التاويل بالخبر كما قيل فى قوله تعالى هَلْ هَذَا
إِلَّا بَشَرٌ قوله ان يكون المفسر على صيغة المفعول وتذكيره باعتبار الكلام او باعتبار الخبر قوله نحو وَأَسَرُّوا النَّجْوَى مثال الموضع
الثانى وهو ان تقع الجملة الانشائية مفسرة للمفرد مؤولا عن جملة قال الدماميني لاينبغى فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون
جملة مفسرة للنجوى لامحل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو
النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة مفعولا قلت الجملة هنا لفظها لفظها على تقدير البدلية
فهى فى حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا الكلام انتهى اراد بهذا الكلام قوله تعالى هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ثم ان قوله لاينبغى
الخ ان اراد به الاعتراض على المصنف فلا خير فيه وان احتملت وجوها غيره ولانه يكفى فى التمثيل به وقال الشمنى لايلزم من

من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة قول المصنف وقال الشمنى لايلزم من التمثيل نعتيه لها وانما يلزم جواز
لها وقد ذكر المصنف فى اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون لتفسير النجوى
وبدلا منه على قول الكوفيين وان تكون معمولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة
هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به واتما هى نايبة للمفعول به وتغتفر فى التوابع
والثوانى ما لا يغتفر فى المتبوعات والا لابطل انتهى وقد سبق آنفا ان سيبويه منع بدلية ليسجننه من فاعل بدا
وعلله بالتفاوت وكون الفاعل جملة فتفهم منه انه اذا لم يصح لتقدير البدل منه جملة لم يصح وقوع البدل جملة وقوله
يغتفر فى التوابع لايجرى على اطلاقه وقد تكلمنا عليه فى اوايل هذا الموضوع قوله واتما فلت فيما مضى الخ اراد به قوله
فى اول البحث وهل ههنا للنفى والتخيل ان تشمل الى ما قاله فى المعنى التاسع لهل ومثل له بقوله هل جزاء الاحسان
اراد ان الجملة المصدرة بهل باقية على حالها الاصلية وهى الانشائية لكونها استفهامية وان ارادة النفى منها
لاتنافى بقاءها على انشائيتها فانها انشائية من وجه خبرية من وجه ولها نظاير وبهذا يندفع
ما قال الدماميني هذا من المصنف خلاف ما قدمه قريبا من ان الاستفهام اذا كان واقعا فى جملة يمحض النفى فتلك
الجملة خبرية وذلك حيث اعترض على ابن مالك فى تمثيله بالجملة المفسرة الانشائية بانين ثانيهما قوله تعالى
وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ فقال واما الثانية فنص سيبويه وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفى فالجملة خبرية
ووقع نظير ذلك فى الباب الاول فى فصل هل من حرف الهاء فقال التاسع انها ترد بالاستفهام بها النفى
وذلك دخلت على الخبر بعد با الا فى نحو هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ والبا فى قوله الا هل اخو عيش لذيذ
بدائم وصح العطف فى قوله وان شفاى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء
على الخبر هذا كلامه والمعارض فيه ظاهر انتهى وقال الشمنى قوله انما قلت جواب سؤال يرد على تضمنه قوله انما ان يكون
مفردا موولا عن جملة نحو وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فانه يمتنع من كون هذه الجملة اعنى قوله هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ انشائية
مفسرة بتقرير السؤال انه قد مضى فى اول هذه الجملة ان هل هنا للنفى ومعلوم ان النفى من قبيل الخبر وفى الكلام على
الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفى الكلام على هل ان الاستفهام فى هذه الاية مراد به النفى والجملة خبرية
وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مراد به النفى لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلنا لاجل ان المعنى اقتضاه
واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا انتهى قوله تفسيرا لما اقتضاه علة لقلنا
وقوله لاجل الاستثناء علة لقوله اوجبته الصناعة فان الاستثناء المفرغ لايكون غالبا الا فى كلام غير موجب قوله
للان التفسير اوجب ذلك اى النفى فانه لامحذور فى وقوع الانشائية مفسرة قوله وبخو ما لزيد الا فعلن عطف على قوله وَأَسَرُّوا
النَّجْوَى وهو مثال ان لوقوع المفسر مفردا فان الجملة القسمية فى المثال مفسرة لقوله كلام قال الدماميني يجرى
فى هذا المثال ما جرى فى آية سورة الانبياء المتلوة آنفا من احتمال كون الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب
على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانها اريد بها لفظها فهى كالمفرد والمعنى يلجئنى عن زيد هذا اللفظ
وهو والله لافعلن فان قلت يلزم على ما ذكرته فى هذين الموضعين حكاية الجمل بما ليس فيه احرف القول والبصريون
يابونه قلت يمكن ان يقدر قول مضاف الى الجملة وحذف واقيم مقامه والاصل يلجئنى عن زيد قول والله لافعلن
كما صرح بذلك فى قول الشاعر قول الرجال يهيضنى مثنا مسرعين الكهول والشبانا فاذا لم تقع الحكاية الا بالقول
واتما اذا قلت بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير قال فى التسهيل ولا يمنع فى الحكاية بالقول ما فى معناه
بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين انتهى قال ابو حيان الذى فى معنى القول هو النداء والدعاء ونحوهما فاذا وقعت
بعد نادين او دعوت او وصيت او فرانت جملة فلا يحكى بهذه بل يضمر القول بعد الفعل نحو وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ
وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا فهو ونحوه محكى عند البصريين بقول محذوف اى فقال يابنى قال المصنف وهو
الصحيح فالذى يظهر ان قول الكوفيين ارجح لانه ليس فيه اضمار وقال فى التسهيل ايضا وقد يضاف قول او فاعل الى الكلام

فكى وقال الشارح الاول كقوله قول ما يا رجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا والثانى كقوله واجبت فانا
كيف انت بصالح حتى ملت وملنى عوادى ويروى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير بقولى انا صالح فحذف القول والمبتدأ
قاله المصنف انتهى وقال ابو حيان وذلك ان قولا هو مصدر فكما ان المصدر يضاف الى مفعوله فكذلك اذا كان
بتقدير بحرف مصدرى والفعل ومن ذلك قول الشاعر قول ما يا رجال ينهض منا واما قايل فهو اسم فاعل
فحيث يجوز اضافة اسم الفاعل يجوز اضافة قايل ومن ذلك قوله واجبت قايل كيف انت بصالح ومن روى
بصالح بالرفع فتقديره يقول انا صالح فحذف القول واقيمت الجملة مقامه ثم حذف صدر الجملة وبقى عجزها انتهى وسياتى
ابيان فى السابع والثامن من الجمل التى ضعيف اليها قوله ان افعال القلوب الخ قال الدماميني اختلف فى الجملة
الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل فى محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل
فى جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما انشده المصنف
انتهى هذا على وفق ما قال ابو حيان فى شرح التسهيل وما ضمن معنى القسم كعلمت واشهد وقيل ليست معمولة له لان القسم
لا يعمل فى جوابه وهذا الضمن معنى فلا يعمل وان كانت معلقة ولم يضمن معنى القسم فهى فى موضع مفعول انتهى قوله قال
ولو علمت صدر بيت من الكامل تمامه ان المنايا لا تطيش سهامها من ابيات الكتاب ذكره سيبويه فى آخر باب
الافعال فى القسم قال السيوطى قال المصنف فى شواهده هذا الشعر لبيد ولم اجده فى ديوانه قلت معلقة لبيد على
هذا الوزن والروى وقد تقدمت فى شواهد الكلا فلعل هذا البيت منها فى بعض الروايات قال وعلمت فيه مخففة لو جيء
بضمير احدهما ان تكون معلقة واللام جواب قسم مقدر وجملة القسم والجواب فى موضع نصب بالفعل المعلق والثانى ان تكون
اجريت لا فاذ نها تحقيق النفى وتاكيد ومجرى القسم فتخرج حينئذ عن طلب المفعولين ويتبلغى به القسم فعلى هذا لا
قسم مقدر والجملة لا محل لها كما يراه الجمل التى يجاب بها وطاش السهم اذا عدل عن الرمية اى انها لا تخطى من حضر
اجله الى هنا كلام السيوطى وقال العينى قاله لبيد بن عامر كذا قالوا ولكنى لم اجد فى ديوانه الا الشطر الثانى حيث يقول
صادفن منها غرة فاصبنه ان المنايا لا تطيش سهامها قاله فى جملة قصيدة طويلة من الكامل فى وصف بقرة
صادفنها الذياب فاصبن ولدها وقد اكد قوله ولقد علمت بالواو واللام والنون تاكيد وقد للتحقيق واللام فى
لمانين جواب القسم وعلقت علمت عن العمل بمعنى منعته عن الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه وبهذا ظهر
الفرق بين المعلق والملغى لان الملغى لا عمل له لفظا ولا تقديرا بمنزلة الحرف المهمل والمعلق عامل معنى اذ لولاه
لظهر فاهم والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف عدل والمعنى ان الموت لا يعدل سهامه
عن احد انتهى والذى اورده الزوزنى فى شرح المعلقات السبع وغيره ولبيد هكذا صادفن منها غرة فاصبنها
ان المنايا لا تطيش سهامها الضمير فى صادفن عائد الى الكلاب او الذياب المذكورة فى البيت السابق والضمير
فى منها عائد الى البقرة الوحشية المذكورة فيه ايضا وكذا الضمير فى قوله فاصبنها قال الزوزنى الغرة الغفلة والطيش
لاخراف والعدول يقول صادفت الكلاب او الذياب غفلة من البقرة فاصبن تلك الغفلة او تلك البقرة
بافتراس ولدها اى وجدتها غافلة عن ولدها فاصطادته ثم قال ان المنايا لا تطيش سهامها اى الموت لا
يطيش سهامه اى لا محالة من هجومه انتهى قال وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة
يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى القوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبية او باقترانها
باداة معلقة نحو ظهر لى اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة الغلبة بان تكون مانعة اشبه من ان تكون
مجوزة لكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة ودون
سايز المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لى جواب اقام زيد اى
جواب قول القايل ذلك وكذا فى علم اقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره وفاقا للسكاكى اذ ظهور الشىء والعلم
منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب

عن قريب ان الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم بحكم المفردات ش قوله وقال الكوفيون الجملة يعنى قوله تعالى ليسجننه حتى حين
فاعل لقوله بدا لهم ثم نقل عن بعضهم وهم هشام وثعلب والفراء اقوالا آخر مختلفة قال ابو حيان فى الارتشاف
وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين الى انه يجوز ان يسند الفعل الى الفعل واجازوا يعجبنى يقوم زيد وظهر لى
اقام زيد او عمرو وذهب الفراء وجماعة الى جواز ذلك بشرط ان يكون الفعل فعلا قلبيا انتهى قال الدماميني
ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصايص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من
جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى فاذا قلت يعجبنى يقوم
زيد فمعناه عندهم يعجبنى قيام زيد فلم يخرج المسند اليه بهذا التاويل عن ان يكون اسما وعاينكر هذا التاويل عن
ان يكون اسما وغايته ان التاويل اوقع بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل فى نحو ثمت حيث
قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصايص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة
هنا ما قوله عندهم بمفرد اى حين قيام زيد ولا يدعى فى هذا لانه وجد مطردا فى الاضافة كما مثلنا وفى باب التسوية
نحو سواء على اقمت ام قعدت اى قيامك وقعودك وفى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يكن
منك اكل سمك مع شرب لبن فجئتم وثعلب ومن قال بقولهما الحق امثل يعجبنى يقوم زيد تبلك الابوب
والبصريون منعوا منه هذا الذى من قال ينبغى ان يحمل كلامهم عليه فيما ظهر والله تعالى اعلم انتهى كلام
الدماميني والمحمل الذى ذكره صرح به الرضى حيث قال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة
الاسمية التى بعده كما فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين انتهى قوله عما هو منه كالجزء قال الفاعل
كالجزء من الفعل على ما هو المعروف فتعليق الفعل العامل فيه به لا يخلو عن بعد قوله وعلى ان الاسناد الى مضاف
عطف على قوله ولكن مع الاستفهام عطف الظرف على الظرف يعنى ان المسئلة صحيحة وهى كون الجملة المعلقة
فاعلا للفعل المعلق بها لكن مع الاستفهام ومع كون الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة قال الدماميني لكن
ان كون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله اعنى ان الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة
لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما
ما ذكره المصنف واما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد اى ظهر لى
ايقاعا قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدى الى الخروج
عن القاعدة المقررة من ان المسند اليه لا يكون الا اسما او فى تاويله وقوله وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة
اى واقول بعد ما تقدم تنبيه فعندى كذا وقد قدمنا الكلام على نظير هذا التركيب فى الباب الاول فى حرف النفى
انتهى كلامه وقد اوضح مراده هناك فليتلفت اليه قوله لا الى الجملة عطف على قوله الى مضاف محذوف لا الى
الجملة الاستفهامية قوله وكذا فى قوله علم اقعد عمرو فان تقديره علم جواب اقعد عمرو قوله ليس هذا مما تصح فيه الاضافة
الى الجمل هذا اشارة الى لفظ الجواب المقدر مضافا وسياتى الكلمات المضافة الى الجمل فى غاينة قوله قد مضى
لنا عن قريب اى بعد زمان قريب وهو قوله فى هذه الصفحة التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولكن
قوله قد مضى عبارة فلتفة ولا يكن اجراؤها على ظاهرها لعدم مضى هذا حقيقة ولا يكن حمله على طريقة وسبق الذين
اقتفوا اثرهم الى الجملة لوجود قد قال الرابع واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب
الفاعل ضمير المصدر وجملة النفى مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل فى الجملة وفى محل نصب ويرد
بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعده فى واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت
قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف انقلبت مرفوعة والمفعول به منصوبين للنيابة وقولهم الجملة لا يكون فاعلا
ولا نائبا جوابه ان التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتداة نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط فى نحو قولى لا اله الا الله كما لا يحتاج

ومن هنا اى من اجل ان الجملة اذا اريد بها اللفظ تكون فى حكم المفرد لم يحتج الخبر مع كونه جملة الى رابط لان الخبر المفرد اذا كان جامدا مثل زيد وزيد هذا يحتج الى ضمير عايد بل يحتمل قال الثامن وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَّاَجْرٌ عَظِيْمٌ لان وعد ينعدى الى اثنين وليس الثانى لهم مغفرة لان ان مغفرة لك لا يكون جملة بل موصوف والجملة مغفرة ليقدر اجرا عظيما او الجملة على الثانى فوجه التغيير افادة السبب مقام المسبب اذا الجنة مسببة عن استحقاق الغفران والاجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد ولها موضع بالاجماع لانها خبر فى الحال او فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون فى محل كما سياتى وهذا القيد اهملوه ولا بد منه ش قوله الثامن وعد الله الاية هذا اخر امثلة الجملة المفسرة فان قوله تعالى عز وجل لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَّاَجْرٌ عَظِيْمٌ جملة اسمية لا محل من الاعراب لكونها مفسرة لمحذوف وهو المفعول الثانى لقوله تعالى وَعَدَ اللّٰهُ ومفعوله الاول قوله الَّذِيْنَ اٰمَنُوا الخ والمفعول الثانى قدر هنا ثوابا او جنة ونحوهما وقوله تعالى لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ الخ ظاهر فى تفسير الثواب واما اذا قدر الجنة فقد وجهه المصنف بقوله وعلى الثانى اى على تقدير ان يكون المفعول الثانى الجنة فوجه التفسير ان الجنة مسببة اى حاصلة ناشية عن حصول المغفرة والاجر العظيم وعلاقة السببية كافية فى كونه تفسيرا له والمصنف اخذ هذا التخريج عن شهاب الدين الحلبى حيث قال وعد ينعدى لاثنين لهما الموصول والثانى محذوف اى الجنة وقد صرح بهذا المفعول فى غير هذا الموضع وعلى هذا فالجملة من قوله لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ لا محل لها لانها مفسرة لذلك المحذوف فان الجنة مسببة عن المغفرة وحصول الاجر العظيم والكلام فيلها تام بنفسه وذكر الزمخشرى فى الاية الكريمة احتمالات آخر احدها ان الجملة من قولهم لهم مغفرة بيان للموعد كانه قال قدم لهم وعدا فقيل اى شىء وعدهم فقال لهم مغفرة واجر عظيم وعلى هذا فلا محل لها ايضا وهذا اولى من الاول لان تفسير الملفوظ اولى من تفسير شىء محذوف الثانى ان الجملة منصوبة بقول محذوف كانه قيل وعدهم فقال لهم مغفرة والثالث اجراء الوعد مجرى القول لانه ضرب منه ويجعل وَعَدَ واقعا على الجملة التى هى قوله لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ كما وقع تركت على قوله سَلَامٌ عَلٰى نُوْحٍ كانه قيل وعدهم هذا القول واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم واجراء الوعد مجرى القول مذهب كوفى انتهى كلامه الى قوله والاجر العظيم كلام الكشاف غير عبارته وحرفها مما لا ينبغى له من الاخلال والركاكة ومن اراد العبارة الواضحة الفصيحة فعليه بالكشاف ثم ان هذه الاية عند الشلوبين مثال للجملة المفسرة التى لها موضع من الاعراب على حسب مفسره لانه تفسير للموعود ولو صرح بالكائن فى موضع نصب وسياتى عن قريب قوله مفعولى كساء اراويكما فعلا له مفعولان واما ليس فمبتداء ومثل اعطيت بخلاف افعال القلوب فان مفعوليها فى الاصل مبتداء وخبره وقوله فى الضابط اراد به تعريف الجملة المفسرة بقوله هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وقد نبهنا هناك ان المصنف زاد قيد الفضلة لتخرج عن التعريف الجملة المخبر بها عن الضمير الشان نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وقال ابن مالك فى التسهيل هى الكاشفة حقيقة ما تليه ولم يذكر قيد الفضلة والمصنف اشار اليه بقوله وهذا القيد اهملوه ولا بد منه قوله لانها خبر فى الحال نحو قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قوله تعالى اللّٰهُ اَحَدٌ جملة اسمية فى محل الرفع خبر المبتداء وهو الضمير المرفوع المنفصل قبلها وهى خبره فى الحال او فى الاصل نحو قوله اذا مت كان الناس صنفان فان قوله الناس ما ترفع مبتداء وقوله صنفان خبره والجملة فى محل النصب خبر كان واسمه ضمير الشان المستتر فيكون خبرا فى الاصل لا فى الحال قوله وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال قال الدماميني لا تخرج الجملة المفسرة فى باب الاشتغال بقيد الفضلة فى مثل قولك قام زيد وعمرو ابصرته به لانها ههنا مفسرة للعامل فهى فضلة انتهى وقال الشمنى قد بينا ان ما ورد بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يرد علينا ورود ما له محل انتهى وقد سبق هذا الكلام منه فى اول بحث الجمل التفسيرية وتكلمنا عليه هناك فليراجع اليه قوله كما سياتى

اليه الخبر المفرد الجامد ش قوله الرابع اى المثال الرابع من امثلة الجملة المفسرة قوله تعالى وَاِذْ قِيْلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوْا قوله وجملة النفى مفسرة بالنصب فيهما على العطف على مفعولى يعذرون وهما نائب الفاعل وضمير المصدر يعنى والبصريون يقدرونه جملة النفى فى الاية وهى قوله تعالى لَا تُفْسِدُوْا مفسرة لذلك المضمر المقدر الذى هو ضمير راجع الى المصدر قيل وهو القول كما يقدرون نائب فاعله ضمير عايد الى المصدر وقال فى التعليق فيكون المراد بالمصدر الذى هذا ضميره مصدرا مجازيا بدليل تفسيره بامر خاص ولا يكون تاكيدا ولو كان كذلك لم يصح نيابته انتهى ومن جملة نيابته الفاعل فى المصدر ان لا يكون للتاكيد واذا لم تحصل الفائدة فى جعله نائبا عن الفاعل قوله وقيل الظرف يعنى قوله لهم نائب فاعل قيل فالجملة النفيية وهى لا تفسدوا فى محل نصب على انه مفعول قيل لانه مفعول له قوله ويرد بانه لا تتم الفائدة بالظرف قال فى التعليق هذا ممنوع انتهى جوابه انه اراد فائدة يعتد بها ولا شك فى عدم حصولها على ذلك التقدير قوله وبعدم فى لَا تُفْسِدُوْا حتى سياتى الاية فى اواخر الجملة الستاوستة من الجمل التى لها محل من الاعراب قال فى التعليق وعدم فى هذه الاية لا يرد على اولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور وانما قالوا به فى محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم للايراد عليهم كون الجار والمجرور مفعولا فى محل آخر انتهى قيل بل يرد عليهم لان الكلام فى خصوصية وَاِذْ قِيْلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوْا بل كل قول مبنى للمفعول وقع بعد جملة قوله فكيف انقلبت مفعولا به على انه خبر انقلبت لانه من الافعال الناقصة كذا حقق الفاضل الهندى قوله والمفعول به متعين للنيابة اى بنائبه الفاعل جملة حالية وفيها معنى التعليل يعنى وكيف تصير جملة مفسرة والحال ان المفعول به متعين للنيابة عن الفاعل عند وجوده فلا مجال لحملها على المفسرة قوله وقولهم اشارة الى دفع اعتراض يرد على اخذه من ان النائب عن الفاعل الجملة النفيية بانهم ان اعتقدوا انها لا تكون فاعلا ولا نائبا له فكيف تقع الجملة النفيية فى الاية الكريمة نائبا عن الفاعل وحاصل الجواب ان الجملة اذا اريد بها لفظها لها حكم المفردات كما قيل فى قوله تعالى وَقِيْلَ يٰٓاَرْضُ ابْلَعِىْ اى قيل هذا الكلام او هذا القول واللفظ وسياتى هذا البحث فى اخر الجمل التى لها محل من الاعراب حيث قال واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا ونظايره فليس من باب الاسناد وقد مضى قبل اسطر ان الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات قوله ولهذا اى ولكون حال الجملة عند ارادة لفظها كحال المفرد تقع الجملة مبتداء مع وجوب كون المبتداء من المعرفات لانهم عرفوه بالاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله لا حول ولا قوة الا بالله اى الحوقلة كنز من كنوز الجنة قوله زعموا مطية الكذب فان قوله زعموا مبتداء مع كونه جملة فعلية وقوله مطية الكذب اسم مضاف مرفوع لفظا على انه خبر اى زعموا مركب لا يركبه الا الكذب اى لا يتكلم به الا عند امارات الكذب قال الشريف فى حاشية الكشاف زعموا مطية الكذب قيل معناه ان الكلام المصدر بالزعم وما يشتق منه غير موثوق لان الزعم هو القول بلا تثبت وتبين وقد يقال معناه ان الكاذب يسند الكذب الى غير معين ويقول زعموا كذا وكذا كيلا يظهر اختراعه الكذب ويرده فلفظة زعموا مطية الكذب ينوصل بها اليه انتهى اراد بالقايل الاول سعد الدين وبالثانى قطب الدين وشبه ما يقدم المتكلم امام كلامه وينوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التى يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا اراد السير الى بلد فى حاجته ركب مطية وسار حتى يقضى حاجته وفى بعض النسخ منظنة الكذب بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مفتوحة مشددة وتاء وهو تصحيف انتهى ثم ان قوله الجملة لا تكون فاعلا عكس ما قال ابن الحاجب فى اخر الاعمال العامل الغاء لم يكن جملة لانه محكوم عليه لا يكون الا مفردا بخلاف الاحكام فانه يعبر عنها بالمفرد تارة وبالجملة اخرى وانما كان ذلك لان استقراءهم فى الاحكام لا يرى انهم وضعوا جملة باب الافعال مشروطة بان تكون احكاما لغرض الاشاعة فيها والاختصار ولم يوضع المحكوم عليه ذلك الوضع ومن ثمة لم يقع الفاعل ولا المبتداء جملة الا اذا قصد بها نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد فى الحكم كقولك زيد قايم جملة اسمية وما شبه ذلك وقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه المراد ان تسمع نسبت اورفعت انتهى بعبارته قوله ومن هنا

عنده قوله ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى مفسرة والله اعلم قال مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الكوفيون فزعم انها بحسب ما فسرته من الاعراب وتقديره ولخوا زيدا ضربته لا محل لها وفي لخوا زيدا ضربته وجهان احدهما ان يكون في محل رفع على الابتداء والثاني ان يكون في محل نصب على الاشتغال والتقدير ولخوا زيدا لخوا كل شيء خلقناه بقدر ولخوا زيدا لخوا بكلمة بحسب الخبر في محل رفع ولهذا نظهر الرفع اذا قلت الكلة قال تعالى فمن يكن لؤمنه يلبث وهو جزم فظهر الجزم فكانت الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه ش قوله فزعم انها اي المفسرة بحسب ما فسرته من الاعراب قال ابو حيان في شرح التسهيل وذهب بعض النحويين الى انها على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان له موضع من الاعراب كانت لها موضع من الاعراب على حسب ذلك المفسر وان لم يكن له موضع من الاعراب كانت لا موضع لها كالمثال الذي مثل به من الاعراب قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير الموعود به ولو صرح بالموعود به لكان في موضع نصب فهذه الجملة التفسيرية لا في موضع نصب قال الاستاذ ابو علي يعني الكوفيين قول النحويين ان التفسير لا موضع له من الاعراب ليس على طاهره مطلقا والتحقيق في ذلك ان من المفسر ما يكون له موضع وما لا يكون له موضع وذلك على حسب ما يفسره فان كان المفسر قد فسر ما له موضع كانت له موضع والا فلا مثال ذلك زيدا ضربته فضربته فسر عاملا في زيد وذلك العامل لا موضع له لو ظهر لقال ضربت زيدا والمفسر ايضا مثله لا موضع له واما قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر بتقدير هنا موضع المفسر لانه خبر ان قال ابو حيان وعلى هذا مسئلة ابى علي يعني الكوفيين زيدا لخوا بكلمة مفسر العامل في الخبر وهو خبر عن زيد انتهى كلامه قوله زيدا ضربته فانها في تقدير ضربت فهي جملة مستأنفة مفسرة على وجه الاضمار والتفسير فلا محل لها واما قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر فان قوله خلقناه مفسر لجملة محذوفة لتقدير انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر فهي في محل الرفع على انه خبر ان قوله ولخوا زيدا لخوا لخ مبتدأ وخبره قوله فمن لخن لخ صدر بحث من التفصيل تمامه ومن لا لخزه يمس فيها مفترا لم يسم فاعله ومعناه ظاهر والضمير في فيها عائد الى الدنيا ومثله مقدر بعد قوله امن حذف لوزن قوله ومن لا لخزه عطف على من لخن ولخز على صيغة المتكلم من المضارع ومفعوله الضمير العائد الى من والمجزم لمعنى المغيث الناصر ويمس بالجزم جواب من الشرطية ومفترا بالتشديد على صيغة المفعول من الفرع وهو الخوف منصوب على انه خبر يمس والشاهد في قوله لؤمنه اي نجعله امنا ووجه الجزم فيه مبني على جزم مغفرة المقدر بمن الشرطية على طريقة ومن يتوكل على فهو حسبه اي فمن لؤمن لخن لؤمنه وقوله يلبث جواب الشرط والشاهد جزم ايضا على طريقة ما تأتنا تحدثنا تأت تخبرنا منها وقوله وهو آمن جملة حالية واغرا فيه والمعنى اي شخص نجعله امنا اي آمنا في الدنيا يلبث ذلك الشخص وهو آمن فيها اي في الدنيا ومن لا نحفظه ولا نغيثه يمس فيها مفترا اي مخوفا اي خائفا غير آمن قوله ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول قال الله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طائعا انتهى قال شهاب الدين في اعراب الآية قرئ يضاعف بالجزم بدلا من الجزاء بدل الاشتمال ومثله قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فابدل من الشرط كما ابدل منها من الجزاء وقال ابن مالك في التسهيل وقد يبدل جملة من مفرد وبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان انتهى هذا ما يأخذ الرضي وقال ابن قاسم في شرح قوله وقد تبدل جملة من مفرد نحو عرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشري قوله تعالى هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون بدلا من النجوى ومن ذلك قول الشاعر الى الله اشكو بالمدينة حاجة واخرى بنجد كيف تلتقيان قال ابن جني كيف تلتقيان بدل من حاجة واخرى كأنه قال اشكوهما اثنين

اشكوهما الحاجتين لتعذر التقائهما وهما في البديع وقد تبدل جملة من جملة اخرى كقول الشاعر ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمهر فابدل وقد نهلت منا من قوله والخطي يخطر بيننا انتهى وهذه الجمل المبدلة كلها لها محل من الاعراب وقد سبق في صدر البحث ان الآية فيها اقوال ثلثة احدها البدلية ثم قال ابن قاسم ايضا في شرح قول ابن مالك وبدل فعل من فعل الخ مثاله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب قيل ولا يلزم زيادة البيان بل قد يكون لمجرد التوكيد كقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ونقل في البسيط ان بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء ما يتفق ولا يكون فيه بدل البعض واختلف في بدل الاشتمال واستدل من اجاز بقوله تعالى يلق أثاما يضاعف له العذاب فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه وبهذا ظهر ان قول المص ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل يحتمل الانتفاء وقال الدماميني قد جاء في قوله تعالى واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون الثانية بدلا من الاولى واجازوا في قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ومن انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وقد ذكر المصنف في النوع السادس من الجملة السادسة في الباب الخامس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجمل في بعض ولم يتعرض لهذه المسئلة هناك مع انها جديرة بالذكر في هذا المحل انتهى قوله وقد يثبت ان جملة الاشتغال الخ قال الشمني هذا اعتراض ثان على الكوفيين وحاصله انه اطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن ان يجاب عنه بان الكوفيين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وهو متناول لجملة الاشتغال انتهى كلامه وهذا خلاف المتبادر وتغيير الاصطلاح في قوة الخطأ لا يحمل عليه كلامهم الا عند الضرورة قوله ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه ويجيء في ذكر ما كثر الحذف المبدل منه الخ قال المصنف في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ان الكذب من مفعول تصف المحذوف اي لا تصفه والتدافع بين طرفي كلامه ظاهر والعجب ان الناظرين لم يتعرضوا له قال وفي البغداديات لابي علي سئل عن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته محزومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرر العامل اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم تجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لان عهم فيها بديل اياهم الاسم ولان نقدتها مفعول للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تقرب اترل حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان الصالح فطالح ما يخفض انه سهل من اضمار رب بعد الواو ورب لشيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جيدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو ان تذهب اذهب فانما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكورة ش قوله وفي البغداديات لابي علي اسم كتاب يشتمل على مسائل النحو جمعها ابو علي الفارسي ببغداد ومثل الشيء اربات والهيئات قوله ان الجزم في ذلك اي فيما تقدم من البيت وهو قوله فمن لخن لؤمنه يبث وهو آمن قوله في نحو قوله اي قول الشمريين تؤلب لا تجزعي الخ صدر بيت من قصيدة من الكامل عجزه فاذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي التقدير ان اهلكت منفس بضم الميم وهو المال النفيس يروى مرفوعا ومنصوبا على شريطة التفسير فان تقديره ان اهلكت منفسا اهلكته يصف نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي الخ الف الاولى للعطف والثانية زائدة والثالثة جواب اذا وسيبويه جعل الثانية جواب الشرط والثالثة عطف الثانية على الجزم كذا قال العيني في بحث الاشتغال وقال ابن يعيش اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره ناصبته باضمار فعل يفسره والظاهر وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيد قائم ولهذا كان نصب الاسم مع حرف الشرط لازما فلا يجوز رفعه على الابتداء

نفس يعني ان الباء الجارة لما ذكروها في أول كلامهم حين قال القتيل مررت برجل كان اضمارها اقوى من اضمار رب ولم يجز لها وذكر انتهى كلام السيرافي بعبارته نعم المتن متنه وتم الشرح شرحه قوله وحسن في مثربوني وضربت قومك فان الفعلين تنازعا في قومك وعمل الثاني واضمر الفاعل العايد اليه في الاول وحسن الاضمار قبل الذكر ههنا الضرورة التنازع وقد مر غير مرة انه من الضرورات وسيذكره المصنف في المواضع التي يعود الضمير على ما تاخر من الباب الرابع قوله واستغنى بجواب الاولى اي بجواب الجملة الشرطية الاولى وهي المعترضة المقدرة عن جواب الجملة الشرطية المذكورة المعترضة قوله كما استغنى في نحو زيد اظنه قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة قال الدماميني لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما تي بها لضرورة التفسير فينبغي ان يقتصر بها على قدر الضرورة ولا يزاد على قدر ما يحتاج اليه في التفسير وانما تدعو الحاجة الى ذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل الربط وتحقق الاشتغال واما المفعول الثاني فلا ضرورة تبعث على ذكره من حيث التفسير فينبغي حيث ذكر ان يجعل للمقدر الذي هو المقصود بالذات وبهذا رد بعضهم على من جعل ليس له ولا حالا من ضمير هالك في قولك ان امرؤ هالك ليس كريما ولدا قال لان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون المقدر له فيجعل الجملة في صفة لما حالا من ضمير الفعل انتهى كلامه اراد بالبعض شهاب الدين وقد سبق هذا البحث في الاعتراضة المحققة وقال صاحب الكشف في تعليل تلقي الحالية عن الضمير في هلك لان الجملة مجرد تفسير ليست مقصودة لذاتها انتهى وقال الشمني الظاهر انها معمول ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر انتهى وعورى الظهور غير ممنوعة قال والجملة الرابعة الجواب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لاكيدن اصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله يقدر لذلك وانما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم ذهابا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو لتغنيته اي هو جواب قسم والواو هي المحتملة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما نبهتهم على صغار الطلبة وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وابقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان شذ قوله والجملة الرابعة اي من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب الجملة التي هي جواب القسم قوله ومنه لينبذن قال شهاب الدين قوله تعالى لينبذن جواب قسم مقدر انتهى تقديره والله لينبذن وانما فصله مما قبله لانه القسم غير مذكور صريحا وقوله ولقد كانوا عطف على قوله لينبذن وقوله تعيد ربوبيتك جملة استينافية مبنية لما سبق وذلك اشارة الى من الآيتين وقوله لما شبه عطف على قوله لذلك واللام متعلقة بمقدر ونائب فاعل يقدر القسم وجه التقدير في الاية الاولى ما سبق من ان المضارع المصدر باللام المؤيل بنون التاكيد لا يكون الا جوابا للقسم وفي الاية الثانية ان العهد يكون بمعنى القسم اي ولقد كانوا اقسموا بالله من قبل وجوابه لا يؤمنون لا وبار قال ابن عادل في تفسير الاية قوله تعالى لا يؤمنون الا وبار جواب لقوله تعالى عاهدوا لانه في معنى اقسموا انتهى وقال ابو البقاء ولا يؤمنون جواب القسم انتهى وهذا سهو منه لان المضارع المنفي بلا لا يؤكد بالنون الا نادرا عن الفراء اللهم الا ان شبه لا النافية بلام النافية وقد سبق في بحث لا قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا قوله ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها قال شهاب الدين الواو في وان منكم فيها وجهان احدهما انها عاطفة لهذه الجملة على ما قبلها وقال ابن عطية وان منكم الا واردها قسم والواو لتغنيته قال ابو حيان وذهل يعني ابن عطية عن قول النحويين انه لا يستغنى عن القسم بجواب لدلالة المعنى الا اذا كان الجواب باللام او بان والجواب ههنا على زعمهما بان النافية فلا يجوز حذف القسم على ما نصوا وقوله والواو لتغنيته يدل على انها فيه واو القسم ولا يذهب نحوي الى ان مثل هذه الواو واو قسم لانه يلزم من ذلك حذف المجرور وابقاء الجار

مطلب جملة الرابعة الجواب بها القسم

ذكر ان الشرط لا يكون الا فعلا ومنه قول النهرين توليب لا تجزعي ان منفسا اهلكته وان هو في نصب منفسا بفعل مقدر محذوف تقديره لا تجزعي ان اهلكت منفسا اهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا اهلكه فقد هلك لانه لا يعيش نفسه بالكرم وانه لا يعيش لمن يؤيسه في ذلك فقال لا مرأته لا تجزعي لاقلة في نفيس المال فانا قادر على اخلافه واما اذا هلكت فاجزعي لانه لا خلف لك عني انتهى قوله وساغ اضمار ان يعني في مثل قوله ان منفسا اهلكته وان امرؤ هلك وان احد من المشركين استجارك وان لم يجز اضمار لام الامر من الجوازم يعني في المجال الصالحة له الا الضرورة في الشعر مع ان كلا منهما واة جزم لا تشاركهم في ان عاملا متسعوا في غيرها من الجوازم لانها ام الباب واحتها ست الابواب لها خصايص لا توجد في غيرها على ما حققه الرضي وغيره قوله بدليل اليك ايا ها اي ان الاسم نحو ان منفسا اهلكته وان احد من المشركين استجارك وان امرؤ هلك قوله ولان تقدمها اي تقدم كلمة ان عطف على قوله لان عهم علة اخرى يجوز اضمار ان دونها لام الامر قوله ولهذا اجاز سيبويه اي ولان في تقدم الكلمة تقوية للدلالة عليها اجاز سيبويه تركيب ليمن تمر امر بخذف صلة الفعل الثاني وهو الباء لتقدمها في الفعل الاول فان صلة بمن تمر امر به قال سيبويه في كتابه لو قلت من تضرب انزل لم يجز حتى تقول عليه الا في شعر فان قلت بمن تمر امر او بمن تؤخذ اؤخذ فهو مثل من تضرب انزل وليس بجيد الكلام وانما كان في هذا مثل لانه قد ذكر الباء في الفعل الاول فعلم ان الاخر مثله لانه ذلك الفعل انتهى وقال في موضع وقد يجوز ان تقول بمن تمر امر وعلى من تنزل انزل اذا اردت بعلى عليه وبه فيه ضعف ومثله ان الكريم وابيك يعتمل اي ان لم يجد يوما على من ينكل يريد ينكل عليه ولكنه حذفه وهذا قول الخليل انتهى قوله ومنع يعني سيبويه عطف على اجاز مشارك له في الترتيب على ان التقدم مقوي لعلة الاية وكذا قال فيمن قال مررت برجل صالح وذلك ان اضمار رب في المحل الذي ذكره اضمار ما لم يقدم اضمار متخصص صالح فطالح اضمار ما تقدم لان الامر يصلح فقد مررت بطالح قوله وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه سهل يعني قال سيبويه في جواب شخص قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بخفض ان الخفض في طالح بإضمار الباء اي مررت بطالح اسهل واقرب الى القياس من اضمار رب بعد الواو مع انهم جوزوه بلا نكير ومع كونه اسهل من اضمار رب حكم بصحة هذا التركيب والمصنف اخل في اختصار نقل كلامه فانه قال في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف وذلك قولك الناس مجزيون بما عملوا ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل ان حفرا فحفر وان سيفا فسيف انتهى بعبارته ثم قال ومن ذلك ايضا قولك مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح ومن العرب من يقول ان لا صالح فطالح على ان لا اكن مررت بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف لانك تضمر بعد ان لا فعلا اخر غير الذي تضمر بعد ان الاولى في قولك ان لا اكن صالحا فطالح ولا يجوز ان يضمر الجار ولكنهم لما ذكروه في اول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم اقوى اذا اضمرت رب ونحوها في قولهم وبلد ليس بها انيس ومن ثم قال يونس امر على ايهم افضل ان زيدا وان عمرا يعني ان مررت بزيد او مررت بعمرو انتهى بعبارته الموجزة الواضحة التي يقال لمثلها سهلة فسبحان جزاه الله خيرا ولم يرفيها جمع والف خيرا وقال السيرافي قوله ان صالحا فطالح هذا شبيه ان خيرا فخير على الوجه المختار ثم قال قوله ولا يجوز ان يضمر الجار فصحيح سيبويه قول يونس من جهتين احديهما انك تحتاج الى اضمار شيئا وحكم الاضمار ان يكون شيئا واحدا وذلك انك اذا قلت مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح تقديره وان لا اكن مررت بصالح والبتة فلا شبيه بهذا ان لا صالحا فتقديره وان لا اكن صالحا فتضمر شيئا واحدا والجهة الاخرى ان حرف الجر يقبح اضماره الا في مواضع قد جعل منه عوض كقولهم وبلد حاينه اعماؤه في نحض ورب بلد ثم قال سيبويه مجتمعا لا جازة ما اجازه يونس على قبحه لكنهم لما ذكروه في اول كلامهم شبهوه بغيره وكان هذا عندهم اقوى اذا اضمرت رب ونحوها في قوله وبلد ليس بها انيس

ولا يجوز ذلك الا ان يقع في شعر او في نادر كلام بشرط ان تقوم صفة المحذوف مقامه كما اولوا في قولهم تعلم البيه على نفس
العير اي على غير نفس وقول الشاعر والله ما ليل بنائم صاحبه اي برجل نائم صاحبه وهذه الاية ليست من هذا الضرب اذا
لم تحذف القسم وقامت صفته مقامه وان حرف نفي ومنكم صفة لمحذوف لتقديره وان احد منكم انتهى كلام شهاب الدين
والمعتمد اخذاه وكما هو غالب حاله في تقليده قوله حذف المجرور وابقاء الجار وهو ممنوع ذكره الرضي في حذف
عايد الموصول المجرور قال ومنبهه من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان كلم
لما تحكمون وخذوا ما اتيناكم بقوة واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وان اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان
اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه
للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان ارتفع
الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا او وقيموا واتوا ش قوله
لحانم لكم ايمان علينا بالغة بالغة بالرفع وهي قراءة العامة على انه صفة الايمان وقراءة زيد بالنصب بالغة
فقيل على الحال من ايمان والى يوم متعلق بالظرف المستقر وهو لكم لانه خبر قدم على المبتدا وهو ايمان جمع
يمين وقوله تعالى ان لكم لما تحكمون جواب القسم في قوله ايمان لانها بمعنى اقسام كذا قال شهاب الدين
وفي الكشاف ان لكم لما تحكمون جواب القسم لان معنى امم لكم ايمان علينا ام اقسمنا لكم انتهى قوله لا تعبدون
الا الله قال ابو البقاء فيه من الاعراب اربعة اوجه احدها انه جواب قسم دل عليه المعنى وهو قوله اخذنا ميثاق
لان معناه حلفناهم او قلنا لهم بالله لا تعبدون والثاني ان ان مراده والتقدير اخذنا ميثاق بني اسرائيل
على ان لا تعبدوا الا الله فحذف حرف الجر ثم حذف ان فارتفع الفعل والثالث انه في موضع الحال لتقديره
اخذنا ميثاقهم موحدين وهي حال مصاحبة او معذرة لانهم كانوا وقت اخذ العهد موحدين والرابع ان يكون
الحال محذوفة والتقدير اخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا وحذف القول كثير ومثل ذلك قوله تعالى واذ اخذنا
ميثاقكم لا تسفكون دماءكم انتهى كلام ابي البقاء وردته بجملته لمنافاته قواعد لطيفة قوله وبوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين
وجه الايضاح ان قوله تعالى لتبيننه ليس دليل ظاهر على القسم لما سيأتي عن قريب من الاتفاق على ان وجود
المضارع مثبتا لام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق قوله
التقدير بان لا تعبدوا هذا هو الوجه الثاني من الوجوه المذكورة قوله وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي وهذا
هو الوجه الرابع منها قال شهاب الدين وجوز ان يكون لا تعبدون في محل نصب بالقول المحذوف وذلك القول
حال تقديره قائلين لهم لا تعبدون الا الله ويكون خبرا في معنى النهي ويؤيده قراءة عبد الله لا تعبدوا على النهي و
بهذا يتضح عطف وقولوا عليه وبه قال الفراء انتهى قوله ويؤيده الخ وجه التأييد ان الجمل الامرية معطوفة وهي
انشائية لفظا ومعنى فاذا عطفت على الجملة المنفية لزم عطف الانشاء المحض على الاخبار المحض بخلاف
ما اذا اولت بالنهي كما جوز الفراء وانما اخرج النهي مخرج الخبر لانه ابلغ من صريح النهي كانه المكلف المخبر عنه بلغ
الى الانتهاء فهو مخبر عنه كذا قال الدماميني قال ومما يحتمل الجواب وغيره قول العزرقي تفتؤ فان عاهدتني لا
تخونني نكن مثل من ياذيب الصطبحان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال اري محرزا عاهدته ليوافقن
اغربته بخلاف فلا تحمل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فتحملها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج
للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا
خارجا من في زور كلام وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا
والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر

ويؤيد الاقامة على التوحيد جاز
ولو جعلتها حالا مقدرة فقط جاز
ويكون التقدير احذرنا مبتاتهم

عن المصدر كما عكس في اني اشتهي ما ذكم عورة الآية لان المراد التحالف بين الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم المسلم ولا
يكذب برور لانه حلف في حال اتصافه بهذين لو صفين على شيء آخر قوله تفتؤ تقدم البيت في شرح كلمة كل في
ضمن ابيات للعرزدق يزعم فيها ان الذئب راى ناره ليلة فاتاه وعاهده على ان يصاحبه ولا يخونه على زعم العرب
من الاكاذيب في مصاحبة الوحوش قوله تغش بالشين المعجمة المشددة من التغشي وهو اكل طعام الغير وفي
بعض النسخ تقال وهما على صيغة امر المخاطب قال العيني وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذي اتاه وهو
نازل في بعض اسفاره في باديته وكان قد اوقد نارا ثم رمى اليه من زاده وقال تعال تغش ثم بعد ذلك ينبغي
ان لا يخون احدهما صاحبه حتى يكون مثل الرجلين الذين اصطحبا قوله تغش امر وخطاب للذئب وفي
كتاب سيبويه تقال قوله لا تخونني قيل انه جواب الشرط ولا محل لها من الاعراب والحق ان يكون الجواب
تكن مثل من ويكون لا تخونني جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني او تكون جملة حالية قوله مثل من كلام اضافي
منصوب لانه خبر تكن ومن موصولة لصطحبان صلتها وياذئب معترض بين الموصول وصلته انتهى وقوله لا تخونني
جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني وتكن على صيغة المتكلم جواب الشرط وفي البيت شاهد للفصل بين
الموصول وصلته بالنداء وهو مرجاة معترض من حيث قال الصطحبا كذا قال السيوطي وفي البيت شاهد لزيادة
من الموصول في قوله لصطحبا بالتثنية ومن الموصولة يجوز في ضميرها الافراد والتثنية والجمع كما قال
العيني قال الدماميني قبل هذا البيت فقف له لما تحشر ضاحكا وقايم سبني من يدي بمكان وبعد بيت
الممتن وانت امرؤ يا ذئب والعذر كتمنا اخبين كانا ارضعا بلبان لصيف وذبيانا ناه في الغفر واطمعه
ما كانا يأكل منه ثم قال ان اقتصرت على عدم الخيانة كنت انا وانت بمنابة الرفيقين المصطحبين ثم قال
كيف اطلب منك ترك الخيانة واثق بمعاهدتك والعذر شجبة لك وطبعه وضميره يعود الى الذئب
وكمنر بتسم ويروى مكانه تغش بقال وهو الذي رأيته في المفصل وشرح ابياته يقال كذا للواحد المذكر وتقال
للواحدة المؤنثة بفتح اللام وحكى الزمخشري في تفسير النساء عن اهل مكة انهم يقولون تعالى بكسر اللام للمرأة ووقع
مثله في شعر ابي فراس الحمداني قال وهو في اسر الروم وقد سمع حمامة تنوح بجنبة قول وقد ناحت بقربي حمامة
ايا جارتا هل تشعرين بحالي معاذ الهوى ما ذقت طارقة الهوى ولا خطرت منك الهموم ببالي ايا جارتا
ما انصف الدهر بيننا تعالي اقاسمك الهموم تعالي تري رجلا دمي منيفة ترود في جسم يعذب
بالي اضيحك ناسور وتبكي طليقة وليست محزون ويندب سالي لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة
وكمن دمعي في الحوادث غالي والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل كانرجتها الا ترى
قد سقطت في الاصل تعاليين فتعل فيه ما عرف في مثله انتهى كلامه قوله فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال اري
محرزا الخ اراد بجملة النفي قوله لا تخونني هذا ظاهر عند التامل في سياق البيت فان غرض الشاعر في المعاهدة و
الحلف مع الذئب على ترك الخيانة لا المعاهدة على امر اخر في حال عدم الخيانة ومحرز اسم رجل قال في القاموس
في فصل الحاء المهملة من باب الزاء ومحرز بن نضلة وابن زهير محدثان انتهى الظاهر انه على صيغة اسم الفاعل
وفي المغرب احرزه جعله في خزاي الموضع الحصين وبه سمي محرز بن جعفر ابو هريرة مولى ابي هريرة
انتهى وصحح ابن الانباري في جامع الاصول محرز بن نضلة على صيغة الفاعل من احرز واغربته بخلاف اي حملته
على الخلاف كذا قال الدماميني والبيت من الطويل ولم اقف على قائله وما قبله وما بعده قوله ليوافقن
بالنون وكذا في اكثر النسخ واللام مفتوحة والنون للتاكيد والجملة جواب القسم وهو عاهدته لانه بمعنى حلفت
قوله فلا تحمل لها بتفريع على قوله اما جواب والضمير عايد الى جملة النفي قوله او حال من الفاعل او المفعول عطف
على قوله جواب صرح المصنف في الجملة الخامسة من الباب الخامس عشر ترجمة من الحال بما يحتمل كونه من
الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا حاكما ونحو فاتى الشيء كائنا قال الدماميني وبعض المتاخرين

يصح بان الحال فى مثل ذلك من المفعول فان اردت كونه من الفاعل او لبسهما اياه فقول ضربت خاكما زيدا انتهى
اراد بعض المتاخرين الرضى حيث قال اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجروا عن ثيابه فاذا قلت ضربت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب
الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا راكبا فان لم تقدمه فهو عن المفعول قوله او كليهما اى من الفاعل
والمفعول لوجود ضمير بهما فى تلك الجملة المنفية قوله وقد يخرج للحالية بقوله ايضا يعنى لقول العزرقى ولهذا
قال ايضا اى كما ان البيت الاول للعزرقى ولم ينبه احد من الناظرين لهذا لكنه ولم يتعرضوا لاسم الشاعر
فكانهم لم يقفوا عليه وقد غرا هما سيبويه فى كتابه للعزرقى وذكر هما فى باب ما جرى من الاشياء التى لم توخذ من الفعل
مجرى الاسماء التى اخذت من الفعل انتهى انى تحيرت فى وجه الاحتجاج بوقوع كلمة حالا فى تركيب على وقوع كلمة
اخرى حالا فى تركيب اخر غير الاول حتى رايت شرح الدماميني فانه سبقنى بهذا الايراد والرتاج بكسر الراء
بعدها تاء مثناة فوقية بعدها الف بعدها جيم الباب العظيم والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة والمراد بالمقام ابراهيم
عليه السلام قوله وذلك اى وجه الاحتجاج بهذا البيت على ان الجملة المنفية ليست بجواب للقسم بل هى حالية
انه عطف الشاعر قوله خارجا على محل جملة لاشتم وفضيته هذا العطف ان يكون المعطوف عليه حالا ايضا
لا جوابا للقسم وعلى هذا المبرد والزجاج قول عيسى بن عمر وذهب اليه الفراء كما سياتى نقلا عن السيرافى ثم ان
المصنف زيف هذا التخريج واشار الى ضعفه بقوله وقد يخرج فانه لقيد الفلة والندرة فقال والذى عليه
المحققون ان خارجا مفعول مطلق ومن جملتهم سيبويه رحمه الله فانه قال فى الكتاب واتما اراد ان لا يخرج فيما يبدو
كانه قال ولا يخرج خروجا الا يرى انه ذكر عاهدت فى البيت الذى قبله ثم ولو حملت على انه نفى شيئا لما هو فيه
ولم يرد ان يحمل عاهدت لجاز والى هذا الوجه كان يذهب عيسى بن عمر فيما نرى لانه لم يكن يحمله على عاهدت
قال ابو سعيد فقد ابو العباس يعنى المبرد وابو اسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه وقول عيسى بن
عمر فاما قول سيبويه فانه جعل لاشتم جواب يمين اما ان يكون جواب حلفة كانه قال عاهدت ربى على ان لا
اشتم وعلى ان حلفت لاشتم الدهر مسلما او يكون عاهدت بمعنى اقسمت فكانه قال الم ترنى اقسمت ويكون
خارجا على هذا حزوجا قال ابو العباس ومثله قم قائما اى قم فيما ومثله من المصادر العاقبة فهو على لفظ فاعل وفسر
قول عيسى ان خارجا حال واذا كان حالا فهو عطف على ما قبله فلا بد ان كون ما قبله حالا واذا كان كذلك
وجب ان يجعل الفعل فى موضع الحال فكانه قال لاشتما مسلما ولا خارجا من فى رؤوس كلام والفعل المستقبل
يكون فى معنى الحال نحو جاءنى زيد يضحك اى ضاحكا وجعل العامل فى الحال على مذهب عيسى بن عمر عاهدت
كانه قال عاهدت ربى لاشتما الدهر مسلما والمعنى موجبا على نفسى ذلك ومعذا ان لا افعله فهذا معنى
قول ابى العباس وابى اسحاق الزجاج وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى بن عمر يخالفه لانه قال لانه يعنى
عيسى بن عمر لم يكن يجعله على عاهدت ومعنى قول سيبويه لو حملته على انه نفى شيئا هو فيه اى نفى الحال وهو قوله
لاشتم ولا خارجا وان لم يكن العامل فى الحال عاهدت على ما حكاه سيبويه عن عيسى كما يفيده على احد
وجهين اما ان يكون المعمول الثانى من نرانى كانه قال الم ترانى لاشتما مسلما ولا خارجا من فى رؤوس كلام وهذا
وجه ذكره ابو بكر بمهران قال ابو سعيد ما يعجبنى هذا لان عاهدت فى موضع المفعول الثانى فقد تم المعمولان لعاهدت
واجود منه ان يكون على حلفة كانه قال على ان حلفت لاشتما ولا خارجا والمصدر وهو حلفة يعمل عمل الفعل
وكان الفراء يذهب مذهب عيسى وينصب خارجا على الحال ويجعل لاشتم فى موضع نصب كانه قال
لاشتما مسلما ولا خارجا عطف عليه وبعض النحويين ينصب خارجا لوقوعه موقع يخرج على ما تقدم انتهى كلام
ابى سعيد السيرافى قوله وانا ب الوصف وهو خارج عن المصدر الذى هو الخروج وهذا على وفق ما قال السيرافى

قال السيرافى ويكون خارجا فى معنى خروجا قال ابو العباس يعنى المبرد ومثله قم قائما اى قياما ومثله من المصادر
العاقبة والعاقبة فهو على لفظ فاعل قوله كما عكس يعنى حيث اضيف المصدر فيه وهو عوز عن غير خبر لا صح فيجب
ان يكون محمولا على الماء والحدث لا يحمل على الجثة الا على وجه المبالغة كقول الخنسى فانما هى اقبال وادبار فال
سيبويه قال نغلب لا تقع جملة القسم خبرا قليل فى تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بنى على مبتدا فقيل زيد ليفعلن
صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة فنفيه لا جملة هى جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه
لا يكونان خبرا ولا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد
اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليست كجملتى
الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وانما كون
جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قدم الكوفيين منهم
ابن الانبارى ان يقال زيدا ضربته وزيدا هل جائك ش قوله وليس بشئ يعنى ليس التعليل المذكور بشئ
يعنى ليس التعليل المذكور بشئ يعتد به قوله لانه انما منع الخ حاصل السند ان المعلل بنى كلامه على امتناع زيد
والله ليفعلن فابن احديهما عن الاخرى قوله لا جملة بالنصب عطفا على قوله جملة فتبينه قوله ومراده يعنى مراد الغلب
من قوله لا تقع جملة القسم خبرا ان القسم وجوابه لا يكونا خبرا قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر فتبينه
نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع قوله اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى هذا التعليل لصحته اراد مجموع
جملتى القسم وجوابه بجملة القسم يعنى والقسم مع جوابه يحتمل ان يكون لهما محل قال الدماميني فى شرح التسهيل
لك ان هذا فيه تسليم لصحة ما اعتل به ما اعتل به هذا القائل من ان صيرورتها لا محل له يعنى جملة الجواب ذا محل
يعنى اذا وقع خبرا للمبتداء باطل ويرده اى لزوم التسليم المذكور ان كل جملة اخبر بها عن ضمير الشان لا محل لها
قبل الاخبار بها عنه وبعد الاخبار تصير ذات محل من الاعراب ويصح جعلها خبرا بضمير الشان فتقول هو زيد
قائم فتقدير فى محل رفع قوله وجملتا القسم والجواب هذا رد للتعليل الذى بنى عليه قول ثعلب تقديره ان قولنا لا محل للقسم
وجوابه ليس معناه نفى امكان المحل عنهما بل نفى المحل دون امكانه فيكون قضية مطلقة ويكون قولنا لهما محل لا جل
وقوعهما خبرا مطلقة اخرى والمطلقتان لا تمتنعان فصاعدا كذا قال الشمنى قوله كقولك قال زيد اقسم لافعلن يعنى
ان الجملة ههنا فى محل النصب بالقول ويرد عليه قال زيد لافعلن اذ لا محل مانع منه قوله فلا يكون خبرا يعنى
ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر احديهما وهو الجواب وبهذا ظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا
يكونان خبرا لا لظاهر ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها خبرا كما توهم كذا قال الشمنى قوله
لان الجملتين هنا انشائية هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتداء حكما وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا
لان ضمير المبتداء فى جوابه يغنى عنه فيها كما يغنى ضمير المبتداء فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط كذا قال الشمنى
قوله ولهذا منع بعضهم يعنى ولان جملة القسم لا ضمير فيها منع بعضهم وقوعها صلة كما منع كونها خبرا لانها صلة
محتاجة الى الضمير كالخبر للمبتداء بل امس حاجة منه لانه لا يكون مفردا امتلا بخلاف خبر المبتداء قوله
واتما كون جملة القسم انشائية اتما بالكسر تزويدية عطف على قوله اتما كون جملة القسم لا ضمير فيها قوله والجملة
الواقعة خبرا لمبتداء خبره لا بد من احتمالها الخ وهو مع خبره جملة اسمية حالية والواو للحال ايضا قوله ولهذا منع قوم
من الكوفيين منهم ابن الانبارى اى ولكون الجملة الواقعة خبرا للمبتدا لا بد من احتمالها للصدق والكذب منعوا
ان يقال زيدا ضربته على انه جملة اسمية من المبتداء والخبر وكذا زيد هل جائك وسيجئ هذا البحث فى الجملة
الواقعة خبرا عند ذكر الجمل التى لها محل من الاعراب قال ابو حيان فى شرح التسهيل وذهب ابن الانبارى
ومن وافقه من الكوفيين الى ان الجملة الطلبية لا تكون خبر المبتدا نظرا الى ان الخبر حقه ان يكون محتملا للصدق
والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا قول فاسد لانا قد اجمعنا على ان خبر المبتدا يكون مفردا

والمعرف لا يحتمل الصدق فكما يقع المعرف وهو لا يحتمل الصدق والكذب خبرا فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب تقع خبرا فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب فان الخبر يقال عليهما بالاشتراك لا يقال انما ساغ جعل المفرد خبرا لانه ينتظم منه ومع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي وما اشبههما لا ينتظم فيهما مع المبتدأ فيهما خبر لانا نقول قد يقع الخبر ايضا اسما لا ينتظم منه ومع المبتدأ خبر نحو كيف زيد وابن عمرو ومتى القتال ولا متبع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع فكيف وهو مسموع من لسان العرب قال الشاعر وهو رجل من طيء قلت من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام انتهى كلام ابي حيان ارا وبالاسم الذي لا ينتظم منه ومع المبتدأ خبر كيف مثلا في كيف زيد فالخبر مقدم على مبتدأ وهو زيد ومع هذا لا ينتظم منهما خبرا اي كلام يحتمل الصدق والكذب لكونه انشاء ثم اورد البيت شاهدا على وقوع خبر المبتدأ جملة طلبية وانت ترى في قوله من عيل صبره كيف يسلو فان جملة الاستفهام اعني كيف يسلو وقعت خبرا للمبتدأ وهو من الموصولة في من عيل صبره قال وعندي ان كلا من التعليلين ملفق اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صار بهما كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان استماع قد جاء يوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك ان قوله تعالى وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ قال فما موصولة لا زائدة والا للزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشيء لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كانا زائدا ولهذا اكتفى بالفصل بين النونات نحو اوجبنها وبين النونين في اندرتهم وان كانت زائدة وكانا بحيدان سيندل بقوله تعالى وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فان قبل تحميل من الموصوفة اي الفريق ليبطئن فلت وكذا ما في الاية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة فان قيل فما وجه والجملة الاولى الثانية فلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم تؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد للتاسيس ش قوله اما الاول الخ وهو كون جملة القسم خالية عن الضمير فلا يكون خبرا قوله صارتا به كالجملة الخ اي في الشرط والجزاء وان لم يكن بينهما عمل كالشرط والجزاء بل مجرد الارتباط كاف قوله وزعم ابن عصفور الخ فانه قال في المقرب والقسم هو جملة يؤكد بها جملة اخرى كلتاهما خبرية فاما قولك بالله هل قام زيد فليس بقسم لانه ليس بخبر الا ترى ان المعنى استفهامك هل قام زيد ولا يسوغ ان يكون التقدير اقسم بالله انتهى وقال في شرحه وقولنا يؤكد بها جملة اخرى لان القسم عليه يكون جملة ابدا نحو قولك بالله لافعلن والله لزيد فاعل وقولنا كلتاهما خبرية يعني ان جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا كانتا منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو والله ليقومن زيد يحتمل هذا الكلام ان يكون صادقا او كاذبا فان جاء ما صورته صورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على انه ليس بقسم نحو قوله بالله ان ربك وخلت فضل له هذا ابن عمك وانفا بالباب وقول الاخر بربك هل ضممت اليك ليلى قبل الصبح او قبلت فاها لا يحسن هنا ان يقال صدق ولا كذب فلا يمكن ان يكون قسما لان القسم لا يتصور الا حيث يتصور الصدق والكذب ولا يتصور الصدق والكذب الا فيما يحتمل الصدق والكذب انتهى وقد سبق في الفصل الثالث من فصول كلمة اذا نقلا عن ابن يعيش ان القسم انما يؤكد الاخبار فلا يقال والله هل تقول ولا والله قم لان ذلك ليس بخبر فليلتفت الى هناك وسبق ايضا في بحث لما المركبة من حرف الام ما يتعلق بهذا المسائل قال الشمني ساق المصنف كلام ابن عصفور لما فيه من تقوية كون جملتي القسم وجوابه من طبنين كجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما وقعتا صلة الموصول وجملة الصلة كجملة الخبر في وجوب الرابط وانما قال زعم مع انه موافق لغرضه نظرا الى ما في دليله من الضعف الذي ذكره قوله وذلك قوله تعالى وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ وذلك اشارة الى مجيء استماع بوصل الموصول بجملة القسمية فان ما في لما موصولة عند ابن عصفور لازمة لزوم اجتماع حرفين متحدين في المعنى وهو ممنوع وقوله ليوفينهم جواب قسم لما تقدم من ان

من ان المضارع اذا صدر باللام وقيل بالنون لا يكون الا قسما ومع هذا وقع هنا صلة وقد سبق هذا البحث في لما المركبة من حرف اللام قال المصنف هناك وقيل وليست بعيد ما هو موصولة بجملة انتهى اي وقال بعضهم ما لا يمكن ان يكون موصولة وصلتها قوله ليوفينهم لان جملة القسم انشائية وصلة الموصول لا تكون الا خبرية وقال صاحب الكشاف ليوفينهم جواب قسم محذوف واللام في لما موطئة للقسم وما مزيدة والمعنى ان جميعهم والله ليوفينهم ربك اعمالهم انتهى وهناك تفصيل فليلتفت اليه من اراده قوله والا للزم فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد سبق نظائره وياتي نظائر اخر وهذا على تشبيه ان بلو قوله وليس بشيء لو لما فيهم من قوله والا للزم وخول اللام الخ من امتناع ذلك قوله والفاصل يزيله سبق هذا ايضا حيث قال المصنف ومزيدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين الهمزتين في اندرتهم وبين النونات في نحو اوجبنان بالنسوة وقد مر هذا المسائل في لما المركبة مبسوطة قوله وكان الجيدان سيندل ووجه الجودة ان مجيء قوله تعالى لَمَّا لَيُبَطِّئَنَّ موصولة عند المغربين والنحاة لا تحتمل الزيادة مثل ما في الاية الاولى وليبطئن صلتها قوله فان قيل تحميل من الموصوفة من فاعل تحميل والموصوفة بالنصب مفعوله وقد سبق هذا ايضا وفي بحث لما ايضا مع جوابه قوله اي لفريق والصواب ان يقول لتعريف بالنصب لكونه نعتا للاسم ان نبه لهذه اللطيفة بعض اهل البصيرة من اصحاب ورسي اللهم الله تعالى وسلم قوله لا يقع صفة الا ما يقع صلة كون الجملة الواقعة للموصول خبرية وكذا الواقعة صفة للنكرة حتم عند اكثر النحاة منهم ابن الحاجب ولكن الرضي جوز وقوعها انشائية واستدل بقوله تعالى وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ اي والله ليبطئن اي قال وصنعه بعضهم ولا ري منه مانع وقد مر بيانه شيئا قوله والجملة الاولى انشائية جملة حالية يعني فاذا كانت قوله ليبطئن مع جوابه صلة او صفة لم يصح لكون الجملة الاولى اي جملة القسم انشائية وانما جيء بالقسم للجرد والتاكيد للتاسيس وقد عرفت القسم بانه جملة اخرى وقال ابن عصفور وكلتا بهما خبرية كما تقدم آنفا قال المصنف في بحث لما في الاية قيل وليست ما موصولة بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى جملة القسم مسوقة للجرد التاكيد انتهى قوله لانها انشائية فيه عطف بلا بعد الحصر بالنفي والاستثناء بالا وهو ممنوع وقد سبق الغد رعنه في الباب الاول في حرف الالف في فصل ان المفتوحة المشددة وغيره من المواضع قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بها منعه بعض وهو قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ وقوله جنات فقلت اللذ خبثت يداثين انتهى وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط الجرد من لام التوطئة قوله تعالى وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ التقدير والله ليمسن الذين لم ينتهوا ليمسن ش قوله واما الثاني اي واما الفعل المقبل الثاني من تقبيل تغلب لعدم وقوع جملة القسم وهو كونها انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها الصدق والكذب وانما حكم بالغائه لان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء جاين له لا خبر المبتدأ قال الرضي قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبيا لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما قالوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف يعني ابن الحاجب وهو المجرد المسند المغاير

المصنف المذكورة ويدل على جوازكونها طلبيه قوله تعالى بل انتم لا تم جبايكم والبصريون والكوفيون على جواز الرفع في نحو ايهم
فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قبيحة كون زيد والبتة لا ضربته والاول اجوز اذ لا مانع انتهى وقال الدماميني لا شك ان القول
الاول غلط فاحش من اشتراك لفظ الخبر بين طلبي وانشائي وبين خبر المبتداء وحرر بعض المتاخرين ههنا كلاما لا بأس
بايراده وقال المبتداء انما ذكر ليشير اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم
من احكامه وبهذا اتضح ان مفعول اوقع عليه الفعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر
ابان زيدا في الاول مفعولا به وفي الثاني مبتدأ مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر
في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيدا
ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فقول سعد الجملة الاثنائية طلبا كان او غيره وان كانت
حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والقيني فاذا قلت زيدا ضربته فطلب الضرب صفة قائمة بك وليس حاصلا من احوال
زيد الا باعتبار تعلقه به لكونه مفعولا في حضه واستحقاقه ان يقال فيه فلا يدان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه
الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مفعول في حضه ذلك لا على معنى انه ينبغي ان يقال فيه فيستفاد من
لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق
والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالها بحسب المعنى الثاني انتهى يعني كلامه بعض المتاخرين وهذا
كلام جيد محررا قوله للاتفاق على ان اصله قال الرضي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان الاصل في خبر
المبتدا ان يكون مفردا او للمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبته الى امر آخر
فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان واكثر فيكون خبران واكثر
لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا
كما قلتم لكنه قد يجيء في نفسه فلا يقيد بل بمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي يتضمنه
الجملة انتهى قوله وعلى جواز للاتفاق على جواز هذين التركيبين مع ان الخبر فيهما من كلمات الاستفهام التي لا
تحتمل الصدق والكذب قوله وزعم ابن مالك ان السماع ورد فان ابو حيان في شرح التسهيل روى
عن ثعلب انه يمنع الاخبار عن المبتدا بالجملة القسمية وهو محجوج بالسماع قال تعالى وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا
لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ
في الصالحين انتهى وقد سبق هذا النقل عن ابي حيان حيث قال في شرح التسهيل ولا يمتنع قياس الجملة القسمية
على هذا لو كان غير مسموع فكيف وهو مسموع انتهى قوله وقوله جئتك بالرفع عطف على خبره هو قوله جئتك
فقلت اللذ خشيت لياتين صدر بيت من الكامل عجزه فاذا اتاك فلات حين مناص جئتك على صيغة
الثانية من الماضي المعلوم مهموز اللام اخبار عن حال النفس فاعله عايد اليها يقال جئتك نفسي اذا نهضت
اليك واراتفعت وتحركت من خزن او فزع قوله فقلت على صيغة المتكلم اي قلت لها اي للنفس وقوله اللذ مرخم
من الذي وفيه خلاف اهل سي ضرورة ام لا قال الاندلسي ينشد ايضا وحذفها ساكنا ما قبلها كما في البيت
او مكسورا كقوله واللذ لو شاء لكنت صخرا جبلا اصم شمخرا ويجوز ان يكون ضرورة الشعر لانها لغات كذا قال
الرضي وقوله خشيت بكسر الشين خطاب للنفس صلة الذي خشيته وقوله لياتين جواب قسم مقدر والجملة من القسم
وجوابه خبر للمبتدا وهو الذي والجملة في محل النصب مقول قلت والمناص الناخر والفرار والشاهد
في البيت وقوع الجملة القسمية خبرا للمبتدا والمبتدا الموصول اعني قوله اللذ وخشيت صلته من الخشية
بمعنى الخوف وقوله لياتين بفتح اللام ونون التاكيد جواب قسم مقدر اي والله لياتين والقسم مع جوابه
في محل الرفع خبر المبتدا وكذا في الايات الكريمة الباقية وهو المراد بورود السماع بما منعه ثعلب قوله
وعندي لما استدل به تاويل لا يخفى ما في تاويله من التعسفات البعيدة التي فيما قاله ابن مالك مندوحة

منه وقد تقدم عنها قوله ونظيره مبتدا خبره قوله تعالى وان لم تنتهوا وقد سبق الكلام في هذه الاية عند الكلام على اوان من
حرف الهمزة وكيفية الاستغناء بجواب القسم ايضا في بحث اللام الداخلة على اداة شرط فليراجع اليها قال ثعلب
وقع لكن واني البتة وهم في جملة الجواب فاعربا اعرابا يقتضي ان لها موضعا فاما كلى فقال في قوله تعالى كُتِبَ
عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية
وان من ذلك ثم بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ اي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وغلط
كلى فاجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها
ان قدر قسم او متصلة به ان قدر الجواب بالقسم ان اجرى مجرى اقسم كما اجرى علم في قوله ولقد علمت
لتاتين منيتي واما ابو البقاء فانه قال في لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ الاية من فتح اللام ففي ما وجهان احدهما انها
موصولة مبتدا والخبر اما من كتاب اي للذي آتيتكموه من الكتاب او لتؤمنن به واللام جواب القسم لانه
اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف عايد ما او الاصل مصدق له ثم جاء
الظاهر عن المضمر او العايد ضمير المستغرا الذي تتعلق به مع والثاني انها شرطية واللام هي طلبية وموضع ما
نصب بما تثيث والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ انتهى ملخصا
قوله وهم هو كون ما الهاء وان مذهب الفراء الخ قال الرضي وذهب الفراء الى شيئين والصواب خلافه وبقيتها الغلط والسهو كذا قال
الشمني وعلى هذا لا يتحقق الفرق بينهما قوله في جملة الجواب اي جواب القسم فاعربا قوله وغلط يعني
قال شهاب الدين وقد خلط كلى المذهبين وجعلهما مذهبا واحدا فقال لجمعنكم في موضع نصب على البدل من الرحمة
واللام لام قسم فهي جواب كتب لانه بمعنى اوجب ذلك على نفسه ففيه معنى القسم ثم قال شهاب الدين
فمن حيث جعله جوابا كتب لا محل له ومن حيث جعله بدلا كان محله النصب فتناقيا انتهى والمصنف اخل في
نقل الخلط كما لا يخفى قوله والصواب انها لام جواب القسم يعني اللام في قوله تعالى ليسجننه يدل عليه قوله
ان اجرى بدا مجرى اقسم وهذا الخلط والمصلح مرقريبا لا حاجة الى الغرض له قوله فانه قال في لما آتيتكم من كتاب
وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال اقررتم الاية قوله من فتح اللام ففي ما وجهان
مقول القول بتقدير عايد الى المبتدا يعني من فتح اللام لما آتيتكم ففي ما عنده وجهان والمصنف لقد
بالمعنى فاخل وتقص عبارته الى البقاء كهذا ويقراه بالفتح والتخفيف وفيها وجهان احدهما بمعنى
الذي وموضعها رفع بالابتداء واللام لام الابتداء وخلت لتوكيد معنى القسم وفي الخبر وجهان احدهما
من كتاب وحكمة اي الذي آتيتكموه من الكتاب والحكمة هنا بمعنى المعرفة والثاني الخبر لتؤمنن به والهاء
عايدة على المبتدا واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم في المعنى فاما قوله ثم جاءكم رسول فهو
معطوف على آتيتكم والعايد على ما من هذا المعطوف فيه وجهان بتقدير ثم جاءكم به واستغنى عن اظهاره
بقوله به فيما بعد والثاني ان قوله لما معكم في موضع الضمير بتقدير مصدقا له لان الذي معهم هو الذي اتيتهم
ويجوز ان يكون العايد ضمير المستغرا العامل في مصدق ويجوز ان يكون الهاء في به يعود على الرسول ويكون العايد
على المبتدا محذوفا وسوغ ذلك طول الكلام وان تصديق الرسول تصديق الذي اوتيه والوجه الثاني
ان ما شرطية واللام قبل لتؤمنن للقسم كالتي في قوله لئن لم ينته المنافقون وليست لازمة بدليل قوله لئن لم ينتهوا
عما يقولون فعلى هذا تكون ما في موضع نصب بآتيتكم والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في قوله
ما ننسخ من آية وباقي الكلام على هذا الوجه ظاهر الى هنا كلامه بعبارته قوله لان اخذ الميثاق قسم راد به قوله
تعالى في اول الآية واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به
ولتنصرنه قوله ومن كتاب مثل من آية قال ابو البقاء اعراب الاية من آية في موضع نصب على التمييز والميز
ما والتقدير اي شيء ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا قوله انتهى

ملخصا اى اسنى كلام ابى البقا على وجه التلخيص والاختصار لابعاده وقد اورد ناقصه انف قال وفيه امور
احدها ان اجازة كون من كتاب جزا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاء كم عطف على الصلة
الثانى ان تجويزه كون للمؤمنين خبرا مع تقديره ايا وجوابا لا خذ الميثاق يقتضى ان له موضعا وانه لا موضع له وانما
كان حقه ان يقدر وجوابا للقسم محذوف وتقدير الجملتين جزا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم لانها
اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى للمؤمنين خبرا لانه
الدال على المعنى المقصود بالاصالة لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين هو جملة
القسم وقد يقال اراد انه لم يحصر الدليل فيما ذكر لان الاتفاق على الوجود المضارع مثبتا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة ودليل
واقع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق او نحوه والثالث ان تجويزه كون العايد ضميرا استفر يقتضى عود ضمير مفرد
الى شيئين معا فانه عايد الى الموصول ش قوله فيه الاخبار عن الموصول ع قال الشمنى لقايل ان يقول هذا كمال
بالتابع ويفتقر فى التابع ما لا يفتقر فى غيره فالاخبار عن الموصول قبل كمال صلته بغير التابع لا يفتقر وما بالتابع يفتقر
انتهى وهذا ليس بمطرد كما بيناه فى اوايل الكتاب قوله القايل ان تجويزه الخ ع تعقب فيه والا لافرق بين الاجازة
والتجويز قال الشمنى لقايل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعناه فنقول ان
جواب نفس القسم لا يقع فى محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع فى محل كما ان ما هو بمعنى
القسم كذلك ع وقد يقال اراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر اى لم يقتصر على الدليل الذى ذكره مع وجود ما هو اقوى
منه ففى العبارة تسامح انتهى قوله وقد يقال انما اراد ع جواب عن الايراد القايل قوله وانه لا قسم ع معتمد عطف
على قوله لانه وحده الخ قوله وقد يقال اراد الخ ع اى فى رد الجواب المذكور وهو اشارة الى كون اخذ الميثاق
دالا على جملة قسم مقدرة يعنى اراد ابو البقا ما ذهب اليه القايل المجيب لم يحصر وليل بتقدير القسم فيما
ذكره من اخذ الميثاق لوجود دليل اقوى واظهر منه لا يقال ذكر الشيى لا يدل على نفى ما عداه حتى يفهم الانحصار
انا نقول المفهوم معتبر فى علوم العربية كما سبق غير مرة ولا سيما اذا ذكر فى مقام التعليل قوله فانه عايد الى الموصول
وهو ما فى لما معكم فاذا وما فى قوله تعالى لما اتيتكم لزم عود الضمير المفرد الى شيئين وهو غير جايز لوجود مطابقة
الراجع والمرجع قال والرابع انه جوز حذف العايد المجرور مع ان الموصول غير مجرور فان قيل كفى بكلمة به اشارة
الى كونه كقوله ولوان ما عالجت لين قوادها ف قف استدلين به لان الجندل قلت قد جوز على هذا الوجه
عود به المذكورة الى الرسول لا الى ما والخامس انه سمى ضمير انتيكم مفعولا ثانيا وانما هو اول مستثنى ع زعم الاخفش
فى قوله ع اذا قال قذل قال بئسما خلفه ع لتغنى عنى ذا نابك ع اجمعا ان لتغنى جواب القسم وكذا قال تعالى
وَلَتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لان قبله وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا الآية وليس فيه ما يكون
ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف ذلك لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كى وما بعدها فى تاويل المفرد
وانما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف اى لتشرين لتغنى عنى وفعل ذلك لتصغى ش قوله والرابع ع اى الايراد
الرابع على تخريج ابى البقا وقد سبق بهذا شهاب الدين قوله ولوانما عالجت ع بيت من الكامل لا خلاف لم اسم
قايله قال الدماميني واو لو مفتوحة تلفت اليها فتحة الهمزة من ان ولا يجوز التسكين وان استقام الوزن لانه
يختلف بحر الصدر والعجز اذ يكون الصدر على تقدير التسكين من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل ومثله لا يجوز مع
التنقل يكون البيت كله من بحر الكامل فان قلت لم لا تسكن واو لو ونجعل لواو التى قبلها خرما بالزاى فيكون من جميع البيت
من الكامل ولا اختلاف قلت يلزم عليه ارتكاب امر قبيح هو الاتيان بالخزم الذى هو زيادة غير معتد بها
فى الوزن وهذا مع وجود المندوحة عنه وما يكتسب مستفصلة عن ان لانها اسمها والعايد محذوف اى به واستدلين
خبرات والجندل الحجارة مرفوع باستدلين على انه النايب عن الفاعل ولان جواب لو وفاعله ضمير يعود الى الجندل
والتقدير ولوان الذى عالجت به لين قوادها قف استدلين به الجندل للان فان قلت ف معطوف

معطوف على الصلة وهو خال عن الرابط اذ ضميره عايد الى القوادلا الى ما قلت الفا سببية فالكلام من الجملتين بضمير واحد
وهو المجرور المحذوف وهذا كقولهم الذى يطير فينضب زيد الذباب انتهى لله در الجهبذ ان قدر ما اكثر من فضائله وما
اغزر من فواضله جزاه الله عن الطالبين خيرا قوله من بحر الطويل تقطيعه هكذا ولوان قوادها لين عالجت قذ نلى
فعين فعول فوادها مفاعلن وهذا مصراع من بحر الطويل قوله والعجز من الكامل تقطيعه هكذا فقستدلى مفاعلن
بهى للا مفاعلن نجند لو مستفعلن وهذا مصراع من الكامل قوله ومع النفل يعنى نقل فتحة همزة ان على الواو وحذف
الهمزة يكون البيت كله من الكامل بتقطيع الصدر هكذا ولوان ن ما مفاعلن عالجت لى مستفعلن لين قوادها مفاعلن
قوله ويجعل الواو التى قبلها اى قبل واو لو وهى الواو التى وخلت على لو خرما بالزاى اخترم به عن الخرم بالراء المهملة
والخزم بالخاء والزاى المعجمتين هو زيادة حرف فاكثر الى اربعة فى اول البيت وحرف وحرفين فى اول الجزو وهو قبيح
جدا ولا يعتبر فى التقطيع مثال مجيئه بحرف واحد قول امرئ القيس فى معلقته المشهورة وكانا بانا فى افاعين وعرة
كبيرا ناس فى بجاد مزمل حزم بحرف واحد وهو الواو ولا يعتد فى التقطيع والبيت من الطويل تقطيعه هكذا
كانن فعولن بانن فى مفاعيلن فالى فعولن لو فى مفاعلن لم يعد الواو وعدما بعدها وهذا كفى لمن له دربة
فى فن العروض قوله زعم الاخفش فى قوله اوا قال قذ نى قال بالله خلفه ع تقدم البيت مع شرحه على وجه التفصيل
فى اوايل اللام الجارة من حرف اللام مجالا مزيدا عليه وكذا قوله تعالى وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ قال ابو حيان
فى شرح التسهيل الذى تبتغى به القسم فى الاثبات هو اللام المفتوحة وان وفى النفى ما ولا وان وذكر ابن مالك
انها قد تصدر بلن ولم وفى الشرط الامتناعى لو ولولا وزعم الاخفش ان القسم يجوز ان تبتغى بلام كى وجعل من ذلك
قوله تبارك وتعالى وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ والمعنى عنده ليرضخكم ويتصدق وقال ابن
عتاب الطالى ع اذا قال قذ نى قال بالله خلفه لتغنى عنى ذا نابك اجمعا ع وقال المصنف فى حرف اللام فرع
اجاز ابو الحسن ان تبتغى القسم بلام كى وجعل منه لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ع لير ضخكم فقال المعنى ليرضخكم وقال ابو على
وهذا عندى اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوفا وقال ابو الحسن اذا قلت قذ نى
قال بالله خلفه لتغنى عنى ذا نابك اجمعا وانما غنه ما يبين هذا لان القسم انما يجاب بالجملة وبرد دون البيت
لتغنن بفتح اللام وبنون التاكيد وذلك على لغة قوادة فى حذف اخر الفعل لاجل النون اذا كان ياء او
فى كسرة وقد رد الجواب محذوفا واللام متعلقة به اى ليكونن كذا لير ضخكم والتشيرين لتغنى عنى انتهى ملخصا ومن اراد
التفصيل فلينظر فى الشرح قال الجملة الحالية الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا
ولا باذا الفجايية فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف والثانى كحوان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فللظهور
الجزم فى لفظ الفعل واما الثانى فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بسببها الجملة المساوية الواقعة صلة
لاسم او حرف فالاول جاء الذى قام ابوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها ويلغى عن بعضهم انه كان
يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما كالكلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل
ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو اليقيم ايهم فى الدار ولاكرمن ايهم عندك وامورا بيهم هو افضل
وفى التنزيل ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ بالنصب وروى فلم على ايهم افضل بالخفض
وقال ابطالى فحبى من ذى عندهم ما كفانيا وقال العقيلى نحن اللذون صبحوا صباحا وقال الهذلى هم
الآذن فكوا القفل عنى ش قوله الجملة الحالية ع يعنى من الجمل التى لا محل لها من الاعراب بخلاف الواقعة
جوابا لشرط غير جازم مطلقا اى لاداة غير جازمة مثل لو ولولا ولما وكيف فانها غير عاملة مطلقا قال الدماميني
الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها
وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياتى الكلام فى ذلك مشبعا فى الجملة الحالية من
الجمل انتهى لها محل من الاعراب ان شا الله تعالى قوله فالاول ع اى جواب شرط غير جازم لو ولولا ولما

مطلب الجملة الحالية الواقعة جوابا لشرط غير جازم

وكيف قال الدماميني هذا مبني على ان لما حرف وجوب لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط كما ذهب اليه ابن مالك واما على رأي ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم ممن قال بانها ظرف بمعنى حين فالظاهر انها ليست شرطية كما تر انتهى وقد سبق احوال هذه الكلمات في حرف الكاف واللام وانها غير عاملة ولكنها متضمنة لمعنى الشرط قوله اما الاول وهو ان يقيم اقم فوجه كون الجواب غير ذات محل من الاعراب ظهور الجزم في لفظ فعل الشرط وفعل الجزاء لان جملة الشرط وجملة الجزاء واما الثاني وهو ان قمت قمت فوجه كون الجواب غير ذات محل من الاعراب ان المحكوم بموضعه بالجزم فعل الشرط فقط ايضا لا جملة الشرط وكذا حكم الجواب فان فعل الجواب وحده وهو المحكوم عليه بمحل الجزم لا الفعل مع فاعله حتى يكون جملة قوله والصلة لا محل لها من الاعراب هكذا بالتنبيه الجزء من الاسم لا محل له ولا تهما ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب فافهم ذلك قال الدماميني ووقع في المختصر المسمى بالوافي والجملة التي لها محل من الاعراب جملة لا كلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته والتي لا محل لها منه كلام وجملة فاعترضه شخص من مدرسي نهر والة بان قال الصلة ليس لها محل من الاعراب والرواية في المدارك في سورة والليل فتكون كلاما وجملة وقد فهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها غير مقصود لذاته في الهروي في ابتداء الفصل والوصل ففي الكلام تناقض قلت لا تناقض اصلا غير اعتراضه الا انه ابان عن قصور زائد في الاطلاع على نصوص النحاة حيث استند في القول الى كون جملة الصلة لا محل لها الى النص المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان الاولى به الاستناد الى نص الزمخشري في الكشاف فقد صرح بذلك في سورة الليل ومنه اخذ صاحب المدارك ولقد اذكرني ذلك حكاية اخبرني بها بعض الثقاة ان الاخوين الشافعيين وكانا حافظا لفروع المالكية والاخر متقنا الاصول الفقه مشاركا في العلوم الالسنية فكانا اذا حضرا في مجلس يجتمع منهما فقيه كامل فانتقلا انهما حضرا تونس في مجلس ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة فاعترض الحاضرون فلما خرجا عنها بنقل ذكراه من كتاب البيان والتحصيل لابن رشد وتكلما عليها بكلام استحسنه الحاضرون فلما خرجا من المجلس سئل القاضي ابن عبد الرفيع عنهما فقال ليت بقيهين قيل لم ذلك فقال لما اجابه وان كان صحيحا الا انهما اعتمدا في النقل على غير المدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ارتكب مثل هذا لا يعتد عند المالكية فيها لان المدونة اجل كتب هذا المذهب وهو من املاء ابن القاسم اعظم تلامذة الامام مالك فكذا الحال فيما نحن فيه لا ينبغي ان يعتد هذا من النحاة وان كان ما قاله صحيحا عندهم حيث اعتمد في نقل مسئلة املاها بطون كتبهم على ما في المدارك وليت شعري اي حاجة جاءت به الى ذلك وقد تقرر النحاة قاعدة يعرف بها ما له محل من الاعراب وما لا محل له من اجمالها وهي ان ما كان منها واقعا موقع المفرد فله محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم يكن منها واقعا موقع المفرد فلا محل له فقد علم حكم الصلة من هذه القاعدة ولا حاجة بنا الى اخراج رواية في عين المسئلة بعد وضوحها تحت هذه القاعدة الكلية وكذا اعتماده في ان الاسناد الواقع في جملة الصلة لم يقصد لذاته على ما في الهروي في اول مبحث الفصل والوصل يعني بذلك شرح التلخيص المطول للمولى سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى افتراه لم يجد نص الهروي على ذلك كان يتردد في مثل الذي قام ابوه هل هو مقصود لذاته او لغيره هذا مع ان الصلة لم ترث بها الاستتباع جزئية الموصول وتعريفه فلم تقصد بما اشتملت عليه لذاتها بل قصدت لغيرها وهو الموصول وهل هذا الا جمود على التقليد في امر لا يحتاج اليه فيه بل يدركه الفطن بادنى وهلة ولا اشكال فيه ثم كون اسناد الصلة لم يقصد لذاته منصوص في كتب النحاة مشهور وما اظن الهروي اخذه الا من شرح الكافية للرضي الاستراباذي فانه كثيرا الاعتماد عليه وبالله التوفيق بقي ههنا بحث وهو ان اطلاقهم القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال فانه مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقوله الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك كما في قوله لا يبغين الحرب التي لك البيذر من غيرها

وروايته كون اسناد ها مقصود لذاته ع ص

من بنزلها فانتبه فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد فتامله انتهى كلامه بعبارته وقال الشمني والصلة لا محل لها من الاعراب وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له ولانها ليست في موضع مفرد حتى يكون لها اعراب وفي الشرح وههنا بحث وهو ان الجملة وان نقل كلامه بتمامه ثم قال واقول لما كانت وصل ال بالجملة تكون في الضرورة مطلقا عند الجمهور كانت في حكم المثنى فلم يحتج الى استثنائه ولا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة واقعة موقع المفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له لكون الاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد نقل في ذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخيروا اما اسمان واول اعرابه في الثاني وذاك حتى بجعل حال هاهو للناظر كالعيان وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات اسم لكونه في صورة حرف التعريف فظهر اعرابه في صلته فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم انتهى كلام الشمني وقال الرضي وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير على ما مر في الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب انتهى كلامه قوله بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول فانه لا يظهر الا في كلمة واحدة وكذا لا يقدر الا في كلمة واحدة ولا يظهر في كلمتين فمتى ظهر في كلمة واحدة بقي غيرها على اعراب لا لفظا ولا محلا ففي قوله ليقم ايهم في الدار اي موصولة مرفوعة على انه فاعل ليقم ولهذا ظهر الاعراب فيه وحده وبقي صلته وهو صلته في الدار خاليا عن الاعراب غير مستحق له لا بصالة ولا بتبعية وكذا لاكرمن ايتهم عندك بالنصب وامررت بايتهم هو افضل بالجر قوله وقرئ ايهم هو افضل بالنصب على انه مفعول لنزعن على ما سبق تحريره في شرح كلمة اي المفتوحة المشددة قوله وروي فلنعلم على ايهم افضل تقدم مشروحا بتمامه في اي المشددة من حرف الهمزة قوله بالخفض اي بخفض ايهم صفتي بروي اي ايهم هو افضل بحذف صدر صلته قوله وقال الطيبي فحينئذ من ذي عندهم ما كفانيا عجز بيت من الطويل صدره اما كرام موسرون فنبههم وقبله وليست بهاج في القرى اهل منزل على زادهم ابكى ابو كيبا وبعد هذا البيت اما كرام معذرون عذرتهم واما لئام فاوحزت حيائيا وعرضي ابقى ما اوحزت ذخيرة والطفى الطويه كطى رداني قال السيوطي هذه الابيات لمنتظرين سنجم الغنوي شاعر اسلامي وكذا في ديوان الحماسة وفي شرحه للامام المرزوقي في قول المصنف وقال الطائي وجهه غير ظاهر ويحتمل ان يكون منظورين سنجم طائيا ايضا قال العيني قالها الشاعر في امرأته واولها ذهبت الى الشيطان اخطب بثنة فاوفلها من شقوتي في حب ليا فما تعذبني منها حماري وجيفة جزاء الله خيرا جبني وحماري وكان قد حلق شعر امرأته فرفعته الى الوالي فجلده واعتقله فدفع جبنه وحماره الى الوالي فسره قوله فاما الف للعطف واما للتفصيل وكرام مرفوع بفعل مضمر لتقديره فاما يقصد كرام وهو جمع كريم ويجوز ان يكون مبتدأ وقد تخصص بالصفة وهي موسرون وقوله فنبههم مبتدأ وما كفانيا خبره والجملة جواب الشرط فلذلك دخلتها الف وذلك ان اما التفصيلية اجاز الكوفيون ان تكون بمعنى ان الشرطية وان في من ذي عندهم حيث يعرب ذي بمعنى الذي كاعراب ذو الطائية صاحب ويجوز ان يقال من ذو عندهم انتهى كلامه الظاهر ان عندهم منصوب بعامل مقدر واجب الحذف والظرف وعامله صلة ذي لا محل لها من الاعراب هذا ثم اعلم ان الاستشهاد بهذا البيت لا يتم لاحتماله وجها آخر اقوى منه على ما ذهب اليه الامام المرزوقي حيث قال في شرح الحماسة وقوله من ذي عندهم والعرب تقول هذا وذو زيد يريدون هذا زيد وهذا من اضافة المسمى الى الاسم ويروى من ذو عندهم ويكون ذو بمعنى الذي وعندهم صلته وذو هذه طائية

انتهى والاستدلال بالمحتمل اما باطل او ضعيف وقد مر نظائره قوله وقال العيني بضم العين نسبة الى بني عقيل قال الجوهري وعقيل مصغر قبيلة نحن اللذون صبحوا الصباحا قال الدماميني واللذون يكتب بالياء بخلاف في لغة هذيل الزمه الياء في جميع الحالات والسرقية انه في حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومن اتبعه لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاشترط عدم ظهورها خطفا في حالة البناء واظهرها في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغي كذا قيل قال العيني رجز قاله رجل من بني عقيل شاعر جاهلي كذا قاله ابو زيد وابن الاعرابي وقيل قاله رؤبة وقال الصغاني ليس الا خليته ني وهو الجعفي نحن فللفا الملك الجحجاحا وهرا فهجف به الاواحا لا كذب اليوم ولا مزاحا قومي الذين صبحوا صباحا يوم الخيل غارة ملحاحا الجحجاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم ايضا وبعد الالف حاء مهملة ايضا ومعناه السيد وقوله وهرا عطف على ببناء الجحجاح او بدل منه والاواحا جمع ونح قوله لا كذب بفتح الكاف وكسر الذال والمزاح من المزح بالزاي المعجمة وقال ابو حاتم بالراء المهملة من مرح اذا بطر قوله نحن مبتدا خبره والذين صبحوا وفيه الشاهد فانه اجراه مجرى المذكر السالم حيث رفعه بالواو في حالة الرفع وهذه لغة هذيل وقيل لغة بني عقيل والتشديد في صبحوا ليس للتكثير من صبحته اذا اتيته صباحا والمفعول محذوف لقدير نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا اي في وقت الصباح فانتصب به على الظرفية وكذا يوم الخيل نصب على الظرفية وهو بضم الغين وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل وهو اسم لعدة مواضع واراد به الشاعر موضعا بالشام مسمى بخيل والغارة اسم من الاغارة على العدو وانتصابه على التعليل ويجوز ان يكون حالا والتقدير مغيرين والملحاح بكسر الميم من لحّ اي ادام مطره والح السائل اذا الحف واراد غارة شديدة لازمة انتهى قوله هم اللاؤن فكوا الثقل عني مصراع من بحر الوافر لم نقف على ما قبله وما بعده وانما فيه ان قوله اللاؤن اسم موصول معرب مرفوع على انه خبر المبتدا وهو هم ظهر الاعراب في نفسه وقوله فكوا الثقل بمعنى صلته ولا حظ له من الاعراب والا لوقع الاعراب الواحدي محلين وكذا الكلام في قوله من دوني عندهم وقوله على ايهم افضل بالجر في ايهم والرفع في افضل على انه خبر مبتدا محذوف اي هو افضل والجملة لا محل لها من الاعراب صلة لاتى قال والثاني نحو اعجبني ان قمت او ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبر الكان فظاهره متناقض ونقل مراده ان المصدر انما نسبك من ما ويكذبون لا منهما ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لهما الجملة السابقة انما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال ش قوله والثاني اي الواقع صلة للحرف نحو اعجبني ان قمت بان المفتوحة المخففة المصدرية اي قيامك اذا قلت بحرفية ما المصدرية وفيه اشارة الى ما سبق في حرف اليمم من خلاف الاخفش في حرفيتها قوله فلا اعراب له بخلاف الموصول الاسمي فانه لا يخلو عن اعراب اما لفظا كما في اي واما محلا كما في الذي ونحوهما من المبنيات قوله فظاهره متناقض فان كون يكذبون صلة حكم بانه ليس له محل من الاعراب وحكمه بكونه خبر الكان يدل على كونه منصوب المحل على انه خبر لكان الناقصة وقد يشتمل نص عبارته ابي البقاء في ما المصدرية وقال المصنف هناك بعد نقل كلامه تضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما انتهى وقد اعتذر ههنا عما قاله بقوله ولعل مراده ان المصدر انما نسبك من ما ويكذبون ولا نسبك من ما وكان وان كانت داخلة عليهما حقيقة بناء على ان كان اذا كانت ما فضلة لا يجيء منه مصدر فلا نسبك ما معه مصدرا قال الدماميني ههنا قد يشكل قوله ولعل مراده الخ بان سياقه يقتضي انه ذكر في معرض الاعتذار عن ابي البقاء بما يرفع التناقض الوارد عليه وليس في ذلك اعتذار بل يكاد يكون توجيها لوقوع التناقض

لوقوع التناقض في جملة يكذبون اذا كانت صلة لها اي لما المصدرية لا محل لها وهي مع ذلك عند ابي البقاء خبر لكان فيكون لها محل وهذا هو التناقض وجوابه ان مقصود المصنف ان ابا البقاء يريد ان الصلة مجموع قوله تعالى عذاب اليم بما كانوا يكذبون بخبرانه اطلق اسم الكل على الجزء مجازا فقال الا يكذبون صلة ما باعتبار انه هو الذي ينسبك المصدر منه ومن ما فلا تناقض حينئذ انتهى كلامه وقال الشمني ويجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها انتهى وهذا ملتقط من كلام الدماميني حيث قال غير انه اطلق اسم الكل على الجزء مجازا الخ قوله التابعة لما لا محل له قال الدماميني هذا مشكل فان التابع هو الثاني ما باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون المتبوع محل من الاعراب فان قلت لعله اراد بالتبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن تكلم باصطلاح اهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيئا مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه انتهى كلامه وقال الشمني ومبنى ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لا فادة ثبوت مضمون الجملة لذلك مثل فوثبنا ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر انتهى والله تبارك اعلم قال الجمل التي لها محل من الاعراب وهي اثنا سبع الجملة الاولى التي وقعته خبرا او موضعها رفع في باب المبتدا وان في نصب في باب كان وكاد واخواتها في نحو زيدا ضربته وعمرو هل جاءك فقيل محل جملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الاولى لا تكون خبرا وقد مر ابطاله الجملة الثانية الواقعة حالا وموضعها النصب نحو لا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا لئن اكله الذئب ونحن عصبة انا اذا لخاسرون ومنه ما بانتهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون لاهية قلوبهم فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم او من فاعله وقرئ محدثا لان الذكر مختص بصفته مع انه قد يتنى بالتاء فالحال من مثلها في قولك ما لقي الا زيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلها في قولك ما لقي الا زيد بن عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحال متداخلة ولا هية حال من فاعل يلعبون وهذا من المتداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من المتعدد لا من المتداخل ش قوله وهي ايضا سبع واعلم ان الجمل التي لها محل تنحصر عند اهل المعاني في ثلث احديها ما وقع خبرا ومفعولا ما باب ظن واعلم واخلا فيه اعني بها الثاني في ظن والثالث في اعلم الثانية ما وقعت صفة النكرة ما وقع حالا واما مقول القول فليس عندهم منها ص عليه الشيخ زادة في شرح الكشاف عند تفسير قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن والسرقية اعتبار حال المحكي قبل الحكاية قال الرضي في اول افعال القلوب القول لا يعمل في الجملة اذا قصد حكايته اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي انتهى اراد بقوله في الجملة ظاهرا الجملة وقد افصح عنه صاحب الكشف في قوله تعالى ولا اخصي لك ثناء وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله وقيل نصب بقول مضمر هذا بناء على الاصل والغالب من تقدير القول على صيغة الفعل المبني للفاعل مثل زيد قلت في حقه هل جاءك او اقول في حقه والا فلا مانع من ان يقال زيد مقول في حقه هل جاءك فيكون في محل الرفع على انه نائب الفاعل قوله وقد مر ابطاله يشير الى ما قاله في الجملة الرابعة المجاب بها القسم من ان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام قال الدماميني وقد اسلفنا ما حرره بعض المتاخرين في ذلك وان الانشاء الواقع خبرا للمبتدا لا بد من صرفه بالتاويل عما يقابل الخبر فراجعه انتهى وقد اوردناه في هذه الاوراق تكميلا للفائدة قوله او من فاعله اي فاعل يأتيهم وهو ذكر لان من زائدة للاستغراق النفي مثل ما جاءني من احد الا اكرمته

مطلب الجمل التي لها محل من الاعراب

وقوله لان الذكر مختص بصفته ع بيان لاستخفافه ان يكون صاحب الحال واراد بصفته قوله تعالى من ربهم اى وكرامته
من ربهم مع انه قد تخصص بوقوعه فى سياق النفى كقولنا ما جاءنى من احد الا اكرمته قوله فالحال ع اى محمدا واستمعوه
على الاول اى على تقدير ان يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم مثل الحالين فى ذلك ما لقى الذيلين عمرو مصعدا الا
منحدرين وجه المماثلة ان مصعدا حال من فاعل لقى وهو عمرو ومنحدرين حال من مفعوله وهو الذيلين كما ان محمدا
حال من فاعل يأتى واستمعوه حال من ضمير الجمع فى يأتيهم وهو مفعول والضمير المنصوب فى استمعوه عائد الى ذى
الحال وهو الذكر وعلى الوجه الثانى اى على تقدير ان يكون استمعوه حالا من فاعل يأتيهم وهو الذكر مثل الحالين فى قولك
لقى لديذين عمرو راكبا الا ضاحكا وجه الشبه ان راكبا حال من المفعول وكذا ضاحكا كما ان قوله تعالى محمدا على
رواية النصب حال من فاعل يأتى وهو الذكر وكذا قوله تعالى استمعوه حال اخرى من فاعل يأتى ايضا فيكون من التعدد
لا من التداخل كون الحال الثانية حالا من ضمير فى الحال الاولى والترادف كون الحالين بمعنى واحد ويقال التعدد
ايضا عاذا فرض قوله تعالى يعبدون وقوله تعالى لاهية حالين من الضمير فى استمعوه فهما من قبيل الترادف والتعدد
واذا قدر يعبدون حالا من ضمير استمعوه وقدر لاهية حالا من الضمير فى يعبدون فهما من قبيل التداخل قال ومن امثلة
الحالية ايضا قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب
قائما فى مثل جاءنى زيد قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا فاتح خبرا
كما تقول ما تكلم الا فاتحا خبرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول العرزدق بايدى رجال لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف معد للمعنى وقول كعب رضى الله عنه صاف بالطح اضحى وهو مشمول
واضحى تامة الثانية الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه الثانية مختصة بباب القول تقول ظننت
هذا الذى كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع ايضا
فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم قام زيد وما جاز هولاء وقوع هذا فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ألم تر كيف
فعل ربك بعاد ارم ذات العماد ألم نهلك الاولين ثم نتبعهم الآخرين والصواب خلاف ذلك وعلى قول هولاء فيراد فى الجمل التى
لها محل الجملة الواقعة فاعلا ش قوله ومن مثل الحالية ع اى ومن امثلة الجمل الحالية جاء مثال كتاب وكتب وحمار وحمر
ولم يمثل بهذا لانها جمع قلة فلا تناسب المحل قوله اذ لا يقترن الخبر بالواو ع لقيل للدلالة وهذا منقوض بما حكى الرضى من وقوع
اقترن خبر الافعال الناقصة بالواو ولكنه قليل ويقول الشاعر ع ولقد كان ولا يدعى لاب ع قال الشريف فى بحث الحال
من شرح المفتاح وكان تامة اى ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا ينسب الى آب وفيل ناقصة والواو زائدة ويمن اسمها
وخبرها تناكيد النبوت مجازا وتناكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا قول الشاعر ع وكنت وما تنهنهنى الوعيد انتهى
قوله وتولك ع بالرفع مبتدأ خبره كقولك اورد ايضا حالا للكلام السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله عليه
السلام فيكون كقولك جزء مبتدأ محذوف اى هو كقولك وقوله وقول العرزدق بالرفع عطف على قوله قوله
عليه السلام اى ومن مثل الحالية قول العرزدق وكذا قوله وقول كعب قوله لان تقدير العطف ع تقبل لمفهوم الكلام
السابق فان المصنف لما عد هذا البيت مما مثل للحديث فى كون الجملة المنفية حالية كقوله عليه السلام فى الحديث
وهو ساجد لزم الحكم بكون الواو غير عاطفة فقال لان تقدير العطف معد للمعنى ووجه الافساد على ذلك التقدير
ان مراد الشاعر مدح قومه بانهم لكمال شجاعتهم بحيث نفوسهم على عدم اعماد سيوفهم الا بعد الاكثار فى القتل فلو جعل
قوله لم تكثر القتلى عطفا على لم يشيموا لكان المعنى وصفهم بامرين احدهما عدم اعماد السيوف والاخر عدم كثرة القتلى
بسيوفهم مع سلتها وهو غير ممدوح عند الشجعان فيفسد المعنى والبيت تقدم مشروحا فى حرف الواو فليطلب
هناك قوله وقول كعب ع بالرفع عطف على قول العرزدق هو كعب بن زهير الصحابى رضى الله عنه تقدم
ترجمته فى بحث لو من حرف اللام قوله صاف بالطح اضحى وهو مشمول ع عجز بيت من قصيدته اللامية المشهورة
بانت سعاد من البسيط صدره بانت سعاد فقلبى اليوم متبول ع وللمصنف شرح لهذه القصيدة على وجه البسط

وجه البسط والاطناب فى غاية من الجودة ونهاية من الافادة فمن اراد التفصيل فليراجع اليه شعبت اى مزجت
والضمير عائد الى الراح معلول نخلو اى تكشف سعاد والعوارض جواب الاسنان المذكور فى البيت السابق وهو قوله بكل
عوارض ذى ظلم اذا تبسمت كانه منهل بالراح معلول نخلو اى تكشف سعاد والعوارض جواب الاسنان المذكور فى البيت السابق وهو قوله بكل
عرض النعم جمع عارض وذى ظلم صفة لمحذوف اى عوارض فم ذى ظلم والظلم بفتح المعجمة والاسنان وقيدها
والمنهل اسم مفعول من قولك انهلته اذا سقيته السقى الاول والراح الخمر بذى شيم اى بماء ذى شيم وهو بفتح
الشين المعجمة والياء الموحدة البرد الشديد يقال شيم الماء وغيره بمعنى اشتد برده وقوله من ماء صفة ثانية لماء
المحذوف وقوله مخبئة مفعلة من خبوت وهى عبارة عما انعطف من الوادى لانه ماء هاء يكون اصفى قوله صاف
صفة ماء مجرورا تقديرا وقوله بالطح صفة او حال والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى وجمعه بطاح على غير
القياس وابطح على القياس وانما خفض الطح بالفتحة لانه غير منصرف للوصف الاصلى والوزن الغالب وقوله
اضحى قال المصنف فى شرح القصيدة اضحى اما تامة بمعنى دخل فى وقت الضحى فالجملة بعدها وهو قوله وهو مشمول
حال والواو الداخلة عليها واو الابتداء ويقدرها سيبويه بما واما ناقصة بمعنى صار فالجملة الخبر للخبر عنه فى
هذا الوقف فالجملة بعدها خبر والواو زائدة ووجه وجوبها شبيه الجملة الخبرية بالجملة الحالية وهذا الوجه انما يجيزه
ابو الحسن والكوفيون وتابعهم ابن مالك وزعم ان ذلك بشرطين كون عامل الخبر كانا وليس وكون
الخبر موجبا بالا كقوله ما كانا من سجية الا وسيئة محمودة لكن الاجاز ل تختلف وقوله ليس شئ الا وفيه اذا ما
تأمله عين البصيب اعتبار ويقل فى غير ذلك كقوله وكانوا ما ثنا يتفجعون فاصبحوا واكثر ما يعطونك المنظر
الشزر وعلى هذا قول كعب رضى الله عنه اضحى وهو مشمول انتهى كلام الشرح والمشمول الذى صرفته ريح
الشمال حتى يبرد يقال منه غدير مشمول قال الدماميني وانما ادعى المصنف ان اضحى تامة بمعنى دخل فى الضحى
لوجود الواو فى الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن
الرضى ان ذلك يقع قليلا فلا يمتنع ان يكون حينئذ ما قصده انتهى وقد ذكرنا عن الفاضل الشريف زيادة الواو
بين اسم كان وخبرها تناكيد الثبوت لها تجوزا وتناكيد لصوق الصفة بموصوفها قوله ان لم تنب عن الفاعل ع فلا يكون فى
محل النصب بل فى محل الرفع قال الدماميني انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها فان التى يراد بها ذلك فى حكم المفرد
وليس الكلام فيه فاذا لا معنى لقوله ان لم تنب عن الفاعل فان ما هو باق على حكم الجملة لا ينوب عن الفاعل انتهى
قال الشمنى لا نسلم ذلك يعنى قوله انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها وانما الكلام فى مطلق الجملة الواقعة مفعولا سواء
اريد بها لفظها او معناها انتهى قال الرضى والجملة كما لا تقع موقعه الفاعل تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها
بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله فيل يا رسول بكى حمار ك اى فيل هذا القول وهذا اللفظ انتهى وبهذا يتضح مناقشة قول
الدماميني ودركه كلام الشمنى ويمكن ان يقال ان الجملة قبل الحكاية ليست فى معنى المفرد وبهذا الاعتبار يصح ان يطلق
عليها الجملة وايضا قد يعتبر المصورة فيصح اطلاق الجملة بناء عليه قوله ثم تقول هذا الذى كنتم به تكذبون قال ابن عادل
يجوز ان يكون القائم مقام الفاعل ما دلت عليه جملة قوله هذا الذى كنتم ويجوز ان تكون الجملة نفسها ويجوز ان يكون
المصدر انتهى وقال ابو البقاء القائم مقام الفاعل مضمر تقديره الحكاية بعده وقيل هو الجملة نفسها
انتهى قوله لما قدمنا من ان الجملة تقدم هذا فى المثال السادس والمثال السابع من امثلة الجملة التى تقال للغير
قال ابن الحاجب فى الامالى لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة الا اذا قصد بها لفظها فيكون حينئذ كالمفرد فى الحكم
كقولك زيد قائم جملة اسمية وما اشبه ذلك انتهى قوله ويقع ايضا اى ويقع هذا النيابة ايضا اى كما تقع فى
مقول القول تقع فى الجملة المقرونة بمعلق اى المقرونة باداة التعليق كحرف الاستفهام فى علم اقام زيد على صيغة المجهول
فان قولنا اقام زيد فى محل الرفع نائب فاعل علم وسيأتى ما يتعلق بهذا فى آخر بحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب

ان شاء الله تعالى قوله واجاز شولا اى الذين قالوا ان الجملة المقرونة بكيف تتعلق بانب الفاعل جوزوا وقوع هذا الجملة المقرونة
فاعلا ايضا وحملوا على ذلك قوله تعالى وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ بتبين فعل ماض من التفعل على قراءة العامة قال شهاب
الدين فاعله مضمر للدلالة الكلام عليه اى حالهم وخبرهم وما كهم وكيف نصب بفعلنا وجملة الاستفهام لسيبت
معمولة لتبين لانه من الافعال التى لا تعلق ولا جايز ان يكون كيف فاعلا لانها شرطية وكلاهما
لا يعمل فيه ما قبله والفاعل لا يتقدم عندنا وقال بعض الكوفيين ان جملة كَيْفَ فَعَلْنَا هو الفاعل وسم يجيزون ان يكون
الجملة فاعلا انتهى بعبارته والمصنف اشار بقوله هولاء الى بعض الكوفية قوله اَلَمْ نُهْلِكِ لَهُمْ كَمْ اَهْلَكْنَا يعنى يهدى يتبين
وفى فاعله اوجه قال ابو البقاء ما دل عليه اهلكنا اى اهلاكنا والجملة مفسرة له انتهى وقال صاحب الكشاف
فاعل لم يهد الجملة بعده ويجوز ان لم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى
نُوحٍ فِى الْعَالَمِينَ اى تركنا عليه هذا الكلام انتهى وقال صاحب الكشف قوله فاعل اَلَمْ يَهْدِ الجملة بعده وذلك لان كم
لا يكون فاعلا ولا مفعولا لفعل سابق وذكر فى الم السجدة مع هذا الوجه ان الفاعل ما دل عليه كم اى كثرة اهلاكنا
وهذا شبيه قول من قال ان كم اهلكنا مفسر للفاعل انتهى كلامه اراد به ابا البقاء واعترض ابو حيان على الزمخشرى
حيث قال كون الجملة فاعل يهد مذهب كوفى واشبهه وتظيره بقوله تعالى عز وجل وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى الْآخِرِينَ سَلَامٌ
عَلَى نُوحٍ فِى الْعَالَمِينَ فان تركنا معناه معنى القول فحكيت به الجملة كانه قيل وقلنا عليه واطلقنا عليه هذا اللفظ والجملة
تحكى بعد القول كما تحكى بالقول انتهى وقد سبق الكلام فى هذه الآية المباركة فى بحث كم من حرف الكاف على وجه التفصيل
وقد ذكر هناك ان كون الفاعل جملة مذهب كوفى وقد سبق الكلام فيه مرارا فى قوله تعالى ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَاَوُا الْآيَاتِ
الآية مرات على وجه الاشباع بحيث يستغنى عن الاعادة قوله والصواب خلاف ذلك سواء ان يكون الفاعل
مستترا عائدا الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل اذا تاخر يجب ان يكون ضميرا مفردا واما هو بمنزلة
كذا قال الشمنى قال فان قلت وينبغى زيادتها على ما قدمت اختيار من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق
بالاستفهام فقط نحو ظهر لى ايهم قام زيد قلت انما اخترت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لان الجملة وقعت الجملة
مفعولا فى احدى ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال انى عبد الله وهل هى مفعول به
او مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء فى قعد القرفصاء اوهى دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما
اختيار ابن الحاجب قال والذى عزا الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بالعلم فى علمت لزيد منطلق
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى الصواب قول الجمهور والصحيح ان يخبر عن الجملة
بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء فى المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها
مقعودة لانها نفس القعود ش قوله فان قلت وينبغى زيادتها على ما قدمت الخ حاصل السؤال ان المفهوم من
قولك وعلى قول هولاء افترا وذ الخ اختصار الزيادة المذكورة فى قول هولاء مع انه ينبغى الزيادة على ما قدمت اختيار
وهو جواز كون الفاعل جملة مع الفعل القلبى الذى علق بادوات الاستفهام فقط نحو ظهر لى اقام زيد حيث قال فى المثال
السادس للجملة المفسرة وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة الخ وحاصل الجواب انه لا يلزم الزيادة
على ما اختاره فان الفاعل فى المثال مفرد ومضاف وليس بجملة او تقدير ظهر لى اقام زيد ملخص جواب اقام زيد وقد بسط
القول هناك فليراجع اليه حتى يتضح المحل كمال الاتضاح قوله احدها باب الحكاية قال الدماميني هذا من الطراز الاول
فان الحكاية بالقول مرادا بها لفظها فحكمها حكم المفرد انتهى اراد بالطراز الاول ما قاله فى شرح قول المصنف ان لم تنب
عن الفاعل حيث قال انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها الى آخره قوله ثانيهما اختيار ابن الحاجب فانه قال
فى امالى القول يحكى بعده الجمل وهى فى موضع نصب بلا خلاف الا انها هل هى مصدر او مفعول به مبنى على ان
القول هل يتعدى فيقتضى قولا فان قلنا يتعدى فنصبت الجملة الواقعة بعده لقيامها مقام الفاعل او بنى الفعل
لما لم يسم فاعله ومنه قوله تعالى ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ وقوله تعالى وَاِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِى

وان قلنا لا يتعدى كانت الجملة فى محل نصب بالمصدر فان كان ثم غيره من المفاعيل جاز ان يقام كل واحد
منهما مقام الفاعل واذا لم يكن غيره تعين انتهى وقال الشريف فى شرح الكشاف عند قوله تعالى وَاِذَا قِيلَ لَهُمْ
آمِنُوا اسند اليه قيل لانه الى ضمير مصدر اى القول او لانه طائل بخلاف ما لا الى الظرف اعنى لهم لانه القول
متعد مفعوله مقوله فاذا وجد فى الكلام اسند الفعل اليه انتهى وهذا رجل حكم بتعدية القول بلا اشارة الى الخلاف
وقد اشار اليه الكفاز انى حيث قال فان قيل الجمل بعد القول فى موقع المفعول المطلق لكونها فى معنى هذا
القول وحينئذ يجوز ان يكون المسند اليه الجار والمجرور اعنى لهم ودون آمنوا فلنا الصحيح ان القول متعد وان
المحكى بعده مفعول لانه مقول وتعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير اى
مضروبه والغلط اتمانا من هذا انتهى قوله واطلاق القول جواب عما استدل به ابن الحاجب بانا الجملة
الواقعة بعد القول بمعنى هذا القول فتكون مفعولا مطلقا نوعيا لا مفعولا به وقال ابن الحاجب فى موضع اخر
من الامالى والجمل كلها فى موضع نصب على المصدر الموقف للقول عند المحققين وفى موضع نصب على
المفعول به فى قول الاكثرين والصحيح ان القول غير متعد وان ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر والدليل
عليه انه لو كان مفعولا به لكان غيره مما يتوقف عقلية عليه وليس ذلك وبيانه انه ليس غيره انك اذا قلت
قلت فقد اشتمل ولا له على القول كما انك اذا قلت قعدت فقد دل على القعود فكما انك اذا ذكرت
قعودا خاصا لا يجزجه عن المصدرية فى قولك قعدت القرفصاء بانفاق فكذلك اذا ذكرت قولا خاصا
لا يجزجه عن المصدرية وزيد قائم فى قولك قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء بالنسبة الى القعود
فى كونها قعودا خاصا فيجب ان يحكم عليهما جميعا بالمصدر او بالمفعول لا فاصل بالمفعول لما ذكرناه فوجب
الحكم بالمصدر وانما توهم او لئك المفعولية من وجهين احدهما حملهم القول على التلفظ والمعلق على المعنى
توجد والتلفظ باعتبار المعنى تغلقا والاخر انهم توهموا ان القول فى تعلقه بالمقول كالعلم فى تعلقه
بالمعلوم ودهلوا ان ذلك هو لنفس المقول وانما يذكر باعتبار خصائصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم
فافترقا انتهى كلام ابن الحاجب والحق غير متعد الى مفعول به صريح يظهر لمن له ناظل سادق ومعيار
مستقيم ولا وجه للنزاع بعد ظهور الحق والله الهادى الى سبيل الرشاد وطريق السداد قال
واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثانى نوعان ما معه
حرف التفسير كقوله وتر مينى بالطرف اى انت مذنب وتقلينى لكن اياك لا اقلى وكقولك كتبت
اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر فى ان والجملة فى محل النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو وَوَصَّى
بِهَا اِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِىَّ اِنَّ اللّٰهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ونحو وَاَوْحَيْنَا اِلَى نُوحٍ اَنْ اَنْذِرْ قَوْمَكَ وكان مغزل يا بنى ركب
معنا وقراءة بعضهم فَدَعَا رَبَّهُ اِنِّى مَغْلُوبٌ بكسر الهمزة وقوله رجلا من مكة اخبرانا انا رايناه جلاعرنانا
روى بكسر ان فهذه الجمل فى محل نصب انفاقا ثم قال البصريون النصب بالقول بمقدر وقال الكوفيون
بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول فى نحو وَاَوْحَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ اِنَّ ابْنِى مِنْ اَهْلِى ونحو
وَاَوْحَى رَبُّهُ اِلَيْهَا اَنْ خُذِى فَقَالَ رَبِّ اِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ منى وقول ابى البقاء فى قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللّٰهُ فِى اَوْلَادِكُمْ
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنْثَيَيْنِ ان الجملة الثانية فى موضع نصب بوصى قال لانه المعنى يفرض لكم او يشرع
لكم فى اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشرى ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل
لها وهذا يقتضى انهما عنده معتبرة لا محل لها وهو ظاهر ش قوله واما تسمية النحويين جواب عن سؤال
يرد على قول المصنف يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة تقدير السؤال مما تقول فى تسمية النحويين الكلام
قولا وهو يقتضى ان لا يتعدى القول فالمنصوب بعده ينبغى ان يقدر مصدرا لا مفعولا به وهو يوافق مذهب
ابن الحاجب وتقرير الجواب ان تسمية النحويين الكلام قولا مجازية وحقيقته ان يسمى الكلام مقولا

فهو كشيئهم الكلام لفظا وهي شيئه مجازيه وحقيقتها ان تسمي ملفوظا وهذا يقتضي ان يتعدى القول الى مفعول به فالمنصوب بعده يكون مفعولا به حقيقة قوله والثاني اي الحكايه يرادف القول لا بنفسه لنوعا من الاول نوع منه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب تقدم المعترض في الجمله المعترضه والكلام على البيت وكذا في كلمة اي بالفتح والتخفيف من حرف الجر قوله ترمي مرادف لتقول وقوله انت مذنب لا محل له قوله وتوكلت كتبت اليه ان افعل تقدم هذا المثال هناك ايضا فقوله كتبت مرادف لقلت فلا محل لقوله افعل قوله او ان لم تقدر باء الجر هذه اضافة المؤثر الى اثره مثل شجرة الرمان يعني تقدير الباء قبل ان وقيد بذلك لان الباء لو قدرت قبل ان لم يكن تفسيرية بل يكون مصدرية فيكون ان مع الفعل في محل الجر والنصب على الخلاف المشهور قوله والجمله في هذا النوع اي النوع الثاني وهو المحكي بمرادف القول ومعه حرف التفسير مفسره للفعل وهو ترمي في المثال الاول وكنت في المثال الثاني تقدم في بحث ان المفسره ان الرضي وذهب الى ان ان تفسر مفعولا مقدرا وقد تفسر مفعولا ظاهرا وقلده بعض الفضلاء في هذا قوله فلا موضع لها صدر الكلام بالفاء اشاره الى ان عدم الموضع مرتب على كونها مفسره لما تقرر ان المفسره من الجمل التي لا محل لها قال الدماميني مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم الجمله الواقعه مفعولا الى ثلثه ابواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا وهو مورد القسمه موجودا في كل باب من الابواب الثلثه التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجمله فيه وان محل فلا تكون مفعولا لتكليف يكون مما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل انتهى لله در الناقد البصير ولقد تحيرت في هذا المحل قبل وقوفي على هذا النعقب اشد تحير ما وجدت طريقا الى التفصي عنه ثم اطلعت على نظر الشارح وهو حق كما قال واما قول الشمني لم يقسم المصنف الجمله الواقعه مفعولا الى ثلثه ابواب وانما قال انتهما تقع في ثلثه ابواب فساده اظهر من ان يخفى قوله وما ليس معه حرف التفسير اي النوع الثاني وهي الجمله المفسره على طريق الحكايه بمرادف القول ليس معه حرف التفسير مثل اي وان قوله وقراءة بعضهم فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ بكسر الهمزة قال شهاب الدين العامة على فتح الهمزة اي دعا بانى مغلوب وجاء هذا على حكايه المعنى ولو جاء على حكايه اللفظ لقال انه مغلوب وهما جايزان وقراءة ابن ابي اسحق والاعمش ورويت عن عاصم بالكسر اما على اضمار القول اي فقال فسره الدعاء وهو مذهب البصريين واما اجراء للدعاء مجرى القول وهو مذهب الكوفيين انتهى قوله رجلان من مكة اجراء لم تعلم فاعله رجلان بتسكين الجيم خفف بحذف ضمته رجل للصوره كما يقال عضد في عضد اشار بقوله روي بكسر ان الى انه لو روي بفتح ان لم يكن مما هو لصدوه اذ حرف الجر مقدر اي بانا رانيا وما بعده في تاويل المفرد قوله فهذه الجمل في محل نصب انتفاء اراد بهذه الجمل الجمل الاربع التي هي قوله تعالى يا بني ان الله يا بني اركب انى مغلوب وقول الشاعر انا ارينا فلا يرد ما قاله الدماميني انظر هذا الانتفاء مع ما يذكره بعد عن الزمخشري من ان الجمله الاولى اجمال والثانيه تفصيل لها فهي مفسره لا محل لها قال المصنف وهو الظاهر فان قلت هذا في تلك الآيه خاصه قلت هو من جمله صور المسئله فينقل الكلام الى ما يشابهها من الامثله انتهى وقد سبق ولا يجيء في الحكايه بالقول على معناه يعني ان القول خلافا لبعضهم قد يجيء احيانا بمعنى الاعتقاد قال ابن هشام في التذكره قال البصريون ولا يجيء في الحكايه بالقول على معناه يعني ان القول خلافا للكوفيين انتهى قال ابو البقاء الجمله في موضع نصب بوحي اي ان المعنى يفرض لكم او يشرع في اولادكم والتقدير في اموال اولادكم انتهى بعبارته قال شهاب الدين وهذا يقرب من مذهب الفراء فانه يجري ما كان بمعنى القول مجراه في حكايته الجمل بعده فالجمله في موضع نصب بوحيكم وقال مكي للذكر مثل حظ الانثيين ابتداء وخبره في موضع نصب تبيين للوصيه وتفسير لها ويحتمل ان لا يكون لها محل من الاعراب بل جيء بها لبيان التفسير في جمله مفسره للوصيه وهذا احسن وجاز على مذهب البصريين وهو ظاهر عباره الزمخشري فانه قال وهذا اجمال تفصيله للذكر مثل حظ الانثيين انتهى كلام شهاب الدين وفيما نقله عن مكي خفا وكذا نقله ابن عادل قال فتبين ان الاول من الجمل المحكيه فلذلك فمن ذلك في المحكيه بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الم تر اني يوم جو سويقة بكيت فيا ونحي هيندة ماليا والاصل مالك ومنه في المحكيه بعد ما فيه معنى القول انكم لكتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او يتدرسون قولنا هذا الكلام وذلك ما على ان يكون تدرسون خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند موا جههم وقد قيل في قوله تعالى يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ان يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنتره يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم فتين روعتها بضم على النداء وان من مبتدأ وليس المولى خبره وما بينهما جمله اسميه صله وجمله من وخبرها محكيه بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيمه وقيل ثم مبتدأ حذف خبره اي آلهه وان ذلك حكايه لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل لبئس المولى ولبئس الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر فرض قوله والاصل انكم الخ اراد بالاصل مقتضى ظاهر الكلام وقياس السباق قال الزمخشري فحق علينا قول ربنا انا لذائقون يعني وعيد الله بانا ذائقون العذاب لا محاله لعلمه بحالنا ولاستحقاقنا بها العقوبه ولو حكى الوعيد كما هو لقال انكم لذائقون ولكنه عدل الى لفظ

فاوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين ودعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا لنكونن من الشاكرين فلما انجاهم اذا هم يبغون في الارض بغير الحق يا ايها الناس انما بغيكم على انفسكم متاع الحيوة الدنيا ثم الينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس كذلك نفصل الايات لقوم يتفكرون والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم للذين احسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون والذين كسبوا السيات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كانما اغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين اشركوا مكانكم انتم وشركاؤكم فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم ايانا تعبدون فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ان كنا عن عبادتكم لغافلين هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت ورددوا الى الله مولاهم الحق وضل عنهم ما كانوا يفترون قل من يرزقكم من السماء والارض امن يملك السمع والابصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الامر فسيقولون الله فقل افلا تتقون فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق الا الضلال فانى تصرفون كذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا انهم لا يؤمنون قل هل من شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده قل الله يبدؤا الخلق ثم يعيده فانى تؤفكون قل هل من شركائكم من يهدي الى الحق قل الله يهدي للحق افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون وما يتبع اكثرهم الا ظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئا ان الله عليم بما يفعلون وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه قل فاتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تاويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك اعلم بالمفسدين وان كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم انتم بريئون مما اعمل وانا بريء مما تعملون ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون ان الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون ويوم يحشرهم كان لم يلبثوا الا ساعة من النهار يتعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله وما كانوا مهتدين وامّا نرينك بعض الذي نعدهم او نتوفينك فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون ولكل امة رسول فاذا جاء رسولهم قضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين قل لا املك لنفسي ضرا ولا نفعا الا ما شاء الله لكل امة اجل اذا جاء اجلهم فلا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون قل ارايتم ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به آلآن وقد كنتم به تستعجلون ثم قيل للذين ظلموا ذوقوا عذاب الخلد هل تجزون الا بما كنتم تكسبون ويستنبئونك احق هو قل اي وربي انه لحق وما انتم بمعجزين ولو ان لكل نفس ظلمت ما في الارض لافتدت به واسروا الندامة لما رأوا العذاب وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون الا ان لله ما في السموات والارض الا ان وعد الله حق ولكن اكثرهم لا يعلمون هو يحيي ويميت واليه ترجعون يا ايها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون قل ارايتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله اذن لكم ام على الله تفترون وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيمة ان الله لذو فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون وما تكون في شان وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى في الحيوة الدنيا وفي الآخرة لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا هو السميع العليم الا ان لله من في السموات ومن في الارض وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان في ذلك لايات لقوم يسمعون قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه هو الغني له ما في السموات وما في الارض ان عندكم من سلطان بهذا اتقولون على الله ما لا تعلمون قل ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع في الدنيا ثم الينا مرجعهم ثم نذيقهم العذاب الشديد بما كانوا يكفرون واتل عليهم نبا نوح اذ قال لقومه يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمة ثم اقضوا الي ولا تنظرون فان توليتم فما سالتكم من اجر ان اجري الا على الله وامرت ان اكون من المسلمين فكذبوه فنجيناه ومن معه في الفلك وجعلناهم خلائف وانذرناهم فانظر كيف كان عاقبة المنذرين ثم بعثنا من بعده رسلا الى قومهم فجاءوهم بالبينات فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل كذلك نطبع على قلوب المعتدين ثم بعثنا من بعدهم موسى وهرون الى فرعون وملائه بآياتنا فاستكبروا وكانوا قوما مجرمين فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا ان هذا لسحر مبين قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا ولا يفلح الساحرون قالوا اجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض وما نحن لكما بمؤمنين وقال فرعون ائتوني بكل سحار عليم فلما جاء السحرة قال لهم موسى القوا ما انتم ملقون فلما القوا قال موسى ما جئتم به السحر ان الله سيبطله ان الله لا يصلح عمل المفسدين ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون فما آمن لموسى الا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملائهم ان يفتنهم وان فرعون لعال في الارض وانه لمن المسرفين وقال موسى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فقالوا على الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين وأوحينا الى موسى وأخيه ان تبوءا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلوة وبشر المؤمنين وقال موسى ربنا انك آتيت فرعون وملاه زينة واموالا في الحيوة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم قال قد اجيبت دعوتكما فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون وجاوزنا ببني اسرائيل البحر فاتبعهم فرعون وجنوده بغيا وعدوا حتى اذا ادركه الغرق قال آمنت انه لا اله الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وانا من المسلمين آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية وان كثيرا من الناس عن آياتنا لغافلون ولقد بوانا بني اسرائيل مبوا صدق ورزقناهم من الطيبات فما اختلفوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضي بينهم يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون فان كنت في شك مما انزلنا اليك فاسئل الذين يقرءون الكتاب من قبلك لقد جاءك الحق من ربك فلا تكونن من الممترين ولا تكونن من الذين كذبوا بآيات الله فتكون من الخاسرين ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الاليم فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحيوة الدنيا ومتعناهم الى حين ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وما كان لنفس ان تؤمن الا باذن الله ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون قل انظروا ماذا في السموات والارض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون فهل ينتظرون الا مثل ايام الذين خلوا من قبلهم قل فانتظروا اني معكم من المنتظرين ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا كذلك حقا علينا ننج المؤمنين قل يا ايها الناس ان كنتم في شك من ديني فلا اعبد الذين تعبدون من دون الله ولكن اعبد الله الذي يتوفاكم وامرت ان اكون من المؤمنين وان اقم وجهك للدين حنيفا ولا تكونن من المشركين ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فان فعلت فانك اذا من الظالمين وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم قل يا ايها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدي لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها وما انا عليكم بوكيل واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين الر كتاب احكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير الا تعبدوا الا الله انني لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى اجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله وان تولوا فاني اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم وهو على كل شيء قدير الا انهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه الا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون انه عليم بذات الصدور وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين وهو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام وكان عرشه على الماء ليبلوكم ايكم احسن عملا ولئن قلت انكم مبعوثون من بعد الموت ليقولن الذين كفروا ان هذا الا سحر مبين ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن ما يحبسه الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزءون ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيات عني انه لفرح فخور الا الذين صبروا وعملوا الصالحات اولئك لهم مغفرة واجر كبير فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك ان يقولوا لولا انزل عليه كنز او جاء معه ملك انما انت نذير والله على كل شيء وكيل ام يقولون افتراه قل فاتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا انما انزل بعلم الله وان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى اماما ورحمة اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الاحزاب فالنار موعده فلا تك في مرية منه انه الحق من ربك ولكن اكثر الناس لا يؤمنون ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا اولئك يعرضون على ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون اولئك لم يكونوا معجزين في الارض وما كان لهم من دون الله من اولياء يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون اولئك الذين خسروا انفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون لا جرم انهم في الآخرة هم الاخسرون ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات واخبتوا الى ربهم اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان مثلا افلا تذكرون ولقد ارسلنا نوحا الى قومه اني لكم نذير مبين ان لا تعبدوا الا الله اني اخاف عليكم عذاب يوم اليم فقال الملا الذين كفروا من قومه ما نراك الا بشرا مثلنا وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين قال يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم انلزمكموها وانتم لها كارهون ويا قوم لا اسالكم عليه مالا ان اجري الا على الله وما انا بطارد الذين آمنوا انهم ملاقوا ربهم ولكني اراكم قوما تجهلون ويا قوم من ينصرني من الله ان طردتهم افلا تذكرون ولا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعلم الغيب ولا اقول اني ملك ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا الله اعلم بما في انفسهم اني اذا لمن الظالمين قالوا يا نوح قد جادلتنا فاكثرت جدالنا فاتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين قال انما ياتيكم به الله ان شاء وما انتم بمعجزين ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم هو ربكم واليه ترجعون ام يقولون افتراه قل ان افتريته فعلي اجرامي وانا بريء مما تجرمون وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين قال يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح فلا تسئلن ما ليس لك به علم اني اعظك ان تكون من الجاهلين قال رب اني اعوذ بك ان اسئلك ما ليس لي به علم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك وامم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب اليم تلك من انباء الغيب نوحيها اليك ما كنت تعلمها انت ولا قومك من قبل هذا فاصبر ان العاقبة للمتقين والى عاد اخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره ان انتم الا مفترون يا قوم لا اسالكم عليه اجرا ان اجري الا على الذي فطرني افلا تعقلون ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين قالوا يا هود ما جئتنا ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين ان نقول الا اعتراك بعض آلهتنا بسوء قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون من دونه فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون ان توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم فان تولوا فقد ابلغتكم ما ارسلت به اليكم ويستخلف ربي قوما غيركم ولا تضرونه شيئا ان ربي على كل شيء حفيظ ولما جاء امرنا نجينا هودا والذين آمنوا معه برحمة منا ونجيناهم من عذاب غليظ وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتبعوا امر كل جبار عنيد واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة الا ان عادا كفروا ربهم الا بعدا لعاد قوم هود والى ثمود اخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره هو انشاكم من الارض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا اليه ان ربي قريب مجيب قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا اتنهانا ان نعبد ما يعبد آباؤنا وانا لفي شك مما تدعونا اليه مريب قال يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته فما تزيدونني غير تخسير ويا قوم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تاكل في ارض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمتعوا في داركم ثلثة ايام ذلك وعد غير مكذوب فلما جاء امرنا نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ ان ربك هو القوي العزيز واخذ الذين ظلموا الصيحة فاصبحوا في ديارهم جاثمين كان لم يغنوا فيها الا بعدا لثمود كما بعدت مدين ولقد ارسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين الى فرعون وملائه فاتبعوا امر فرعون وما امر فرعون برشيد يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وبئس الورد المورود واتبعوا في هذه لعنة ويوم القيمة بئس الرفد المرفود ذلك من انباء القرى نقصه عليك منها قائم وحصيد وما ظلمناهم ولكن ظلموا انفسهم فما اغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء امر ربك وما زادوهم غير تتبيب وكذلك اخذ ربك اذا اخذ القرى وهي ظالمة ان اخذه اليم شديد ان في ذلك لاية لمن خاف عذاب الآخرة ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود وما نؤخره الا لاجل معدود يوم ياتي لا تكلم نفس الا باذنه فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ فلا تك في مرية مما يعبد هؤلاء ما يعبدون الا كما يعبد آباؤهم من قبل وانا لموفوهم نصيبهم غير منقوص ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم وانهم لفي شك منه مريب وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم انه بما يعملون خبير فاستقم كما امرت ومن تاب معك ولا تطغوا انه بما تعملون بصير ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من اولياء ثم لا تنصرون واقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيات ذلك ذكرى للذاكرين واصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ممن انجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه وكانوا مجرمين وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وكلا نقص عليك من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم انا عاملون وانتظروا انا منتظرون ولله غيب السموات والارض واليه يرجع الامر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون الر تلك آيات الكتاب المبين انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون نحن نقص عليك احسن القصص بما اوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين اذ قال يوسف لابيه يا ابت اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين قال يا بني لا تقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيدا ان الشيطان للانسان عدو مبين وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تاويل الاحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما اتمها على ابويك من قبل ابراهيم واسحق ان ربك عليم حكيم لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحن عصبة ان ابانا لفي ضلل مبين اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا يخل لكم وجه ابيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف والقوه في غيابت الجب يلتقطه بعض السيارة ان كنتم فاعلين قالوا يا ابانا مالك لا تامنا على يوسف وانا له لناصحون ارسله معنا غدا يرتع ويلعب وانا له لحافظون قال اني ليحزنني ان تذهبوا به واخاف ان ياكله الذئب وانتم عنه غافلون قالوا لئن اكله الذئب ونحن عصبة انا اذا لخاسرون فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه في غيابت الجب واوحينا اليه لتنبئنهم بامرهم هذا وهم لا يشعرون وجاءوا اباهم عشاء يبكون قالوا يا ابانا انا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فاكله الذئب وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وجاءوا على قميصه بدم كذب قال بل سولت لكم انفسكم امرا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون وجاءت سيارة فارسلوا واردهم فادلى دلوه قال يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة والله عليم بما يعملون وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين وقال الذي اشتراه من مصر لامراته اكرمي مثواه عسى ان ينفعنا او نتخذه ولدا وكذلك مكنا ليوسف في الارض ولنعلمه من تاويل الاحاديث والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما بلغ اشده آتيناه حكما وعلما وكذلك نجزي المحسنين وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب وقالت هيت لك قال معاذ الله انه ربي احسن مثواي انه لا يفلح الظالمون ولقد همت به لولا ان راى برهان ربه كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر والفيا سيدها لدا الباب قالت ما جزاء من اراد باهلك سوءا الا ان يسجن او عذاب اليم قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من اهلها ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما راى قميصه قد من دبر قال انه من كيدكن ان كيدكن عظيم يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك انك كنت من الخاطئين وقال نسوة في المدينة امرات العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلل مبين فلما سمعت بمكرهن ارسلت اليهن واعتدت لهن متكا واتت كل واحدة منهن سكينا وقالت اخرج عليهن فلما راينه اكبرنه وقطعن ايديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم قالت فذلكن الذي لمتنني فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن واكن من الجاهلين فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن انه هو السميع العليم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين ودخل معه السجن فتيان قال احدهما اني اراني اعصر خمرا وقال الاخر اني اراني احمل فوق راسي خبزا تاكل الطير منه نبئنا بتاويله انا نراك من المحسنين قال لا ياتيكما طعام ترزقانه الا نبأتكما بتاويله قبل ان ياتيكما ذلكما مما علمني ربي اني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسحق ويعقوب ما كان لنا ان نشرك بالله من شيء ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون يا صاحبي السجن ءارباب متفرقون خير ام الله الواحد القهار ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها انتم وآباؤكم ما انزل الله بها من سلطان ان الحكم الا لله امر الا تعبدوا الا اياه ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون يا صاحبي السجن اما احدكما فيسقي ربه خمرا واما الاخر فيصلب فتاكل الطير من راسه قضي الامر الذي فيه تستفتيان وقال للذي ظن انه ناج منهما اذكرني عند ربك فانساه الشيطان ذكر ربه فلبث في السجن بضع سنين وقال الملك اني اراى سبع بقرات سمان ياكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات يا ايها الملا افتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون قالوا اضغاث احلام وما نحن بتاويل الاحلام بعاليين وقال الذي نجا منهما واذكر بعد امة انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان ياكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون قال تزرعون سبع سنين دابا فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تاكلون ثم ياتي من بعد ذلك سبع شداد ياكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون ثم ياتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك فاسئله ما بال النسوة اللاتي قطعن ايديهن ان ربي بكيدهن عليم قال ما خطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرات العزيز الان حصحص الحق انا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين ذلك ليعلم اني لم اخنه بالغيب وان الله لا يهدي كيد الخائنين وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم وقال الملك ائتوني به استخلصه لنفسي فلما كلمه قال انك اليوم لدينا مكين امين قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم وكذلك مكنا ليوسف في الارض يتبوا منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع اجر المحسنين ولاجر الاخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون وجاء اخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون ولما جهزهم بجهازهم قال ائتوني باخ لكم من ابيكم الا ترون اني اوفي الكيل وانا خير المنزلين فان لم تاتوني به فلا كيل لكم عندي ولا تقربون قالوا سنراود عنه ابانا وانا لفاعلون وقال لفتيانه اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها اذا انقلبوا الى اهلهم لعلهم يرجعون فلما رجعوا الى ابيهم قالوا يا ابانا منع منا الكيل فارسل معنا اخانا نكتل وانا له لحافظون قال هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل فالله خير حافظا وهو ارحم الراحمين ولما فتحوا متاعهم وجدوا بضاعتهم ردت اليهم قالوا يا ابانا ما نبغي هذه بضاعتنا ردت الينا ونمير اهلنا ونحفظ اخانا ونزداد كيل بعير ذلك كيل يسير قال لن ارسله معكم حتى تؤتون موثقا من الله لتاتنني به الا ان يحاط بكم فلما آتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل وقال يا بني لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة وما اغني عنكم من الله من شيء ان الحكم الا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون ولما دخلوا من حيث امرهم ابوهم ما كان يغني عنهم من الله من شيء ال

المتكلم لانهم يتكلمون بذلك عن انفسهم انتهى وقال شهاب الدين الظاهر انه من اخبار الكفرة المتبوعين
لوالجن بانهم وقعوا في العذاب ولا عدول في هذا الكلام انتهى يعني لا عدول حينئذ في هذا الكلام عن مقتضى
الظاهر كما ذهب الزمخشري اراد بالكفرة والجن ما ذكر في قوله تعالى احشروا الذين ظلموا وازواجهم وما
كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم الآيات قوله الم تر الى قوله يوم جو تسويفية مطلع قصيدة
من الطويل للعرزدق يهجو جريرا وبعده فقلت لها ان البكاء لراحة به تشتفي من ظن ان لا تلاقيا لفتى
ودعيا هيندا فانني ١٠ اري الحي قد شاموا العتيق اليمانيا قوله والاصل مالك لان هيند اذا ناديت
الشاعر لزم ان تخاطبه بقولك مالك والجوا النخفض من الارض مضاف الى سويقة وهي اسم موضع و
جو سويقة من اياتهم المشهورة قوله بكيت على صيغة المتكلم جزان وقوله فنادتني عطف بكيت وقوله ماليا
في محل النصب بنادتني اما بنفسه على راي الكوفيين واما بتقدير القول على مذهب البصريين اي نادتني فقالت
مالي اي مالك يا ايها الباكي والجازع قوله ان لكم فيه لما تخيرون قال شهاب الدين العلة على كسر اللام وفيه ثلثة اوجه احدها
معمولة للمدرسون اي تدرسون في الكتاب ان لكم ما تختارونه بفتح ان فلما دخلت اللام كسرت الهمزة والثاني ان تكون
على الحكاية للمدروس كما سو كقوله تعالى وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين قالها الزمخشري وفي الفرق
بين الوجهين عسر والثالث انها على الاستيناف على معنى ان كان لكم كتاب فلكم فيه متخيرو قرا طلحة والضحاك ان لكم
بفتح الهمزة وهو منصوب بتدرسون الا ان فيه زيادة لام التاكيد وهي نظير قراءة الا انهم لياكلون بالفتح انتهى قوله
في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب تقدم الكلام في الآية الكريمة عند الغرض لشرح لام التاكيد قوله في قوله
عنترة يدعون عنتر والرماح كانها تقدم ترجمة عنترة في اوايل هذا الموضوع والبيت في معلقته المشهورة من
الكامل وقبله لما رانيت القوم اقبل جمعهم يتدامرون كررت غير مذمم الذامر نقاعل من الدمر وهو الحض
على القتال يقول لما رايت جمع الاعداء قد اقبلوا لحوقا بحيص بعضهم بعضا على فنانا عطف عليهم لفنائهم
غير مذمم اي محمود والقتال غير مذموم يدعون عنترا اي يقولون يا عنترة حذف حرف النداء نحو قوله تعالى
يوسف اعرض ورخم عنترة بحذف التاء بقول كان القوم يدعونني والرماح كانها اشطان بئر جملة حالية
اي في حال اصابة رماح الاعداء صدر قومي وولوا فيه والاشطان الحبال التي يستقى بها جمع شطن في
لبان الادهم في محل النصب حال من الضمير في كانها وعاملها كاف التشبيه شبه الرماح في طولها بالحبال
التي يستقى بها من الابار والشاهد في قوله يدعون فانه يجعني يقولون ادنيا دون قوله فيمن رواه عنتر
بالضم على النداء وهو مرخم على لغة من يجعل الباقي اسما مستقلا برأسه ولا ينوي المحذوف فمن ثم جاء الضم
والمعنى يقولون يا عنتر واما من رواه بالفتح فيحتمل ان يكون اهذا منادى مرخما الا انه على لغة من ينوي ويحتمل
ان يكون مرخما غير منادى وقع ترخيمه للضرورة وعلى هذا الاحتمال فالحكاية بل الدعاء على بابه وعنتر مفعول
يدعون كذا حققه الدماميني وبعد هذا البيت ما زالت ارميهم بغرة نحره ولبانه حتى تسربل بالدم الغرة القبة
في اعلا الفرس والجمع الغر يقول لم ازل ارمي الاعداء بخرقي حتى جرح وتلطخ بالدم وصار الدم بمنزلة السربال اي
عم جلدي وعموم السربال قوله الهة بالرفع على انه خبر المبتداء مضاف الى ضمير عايد الى الكافر ومنعه موضع الغائب
والقياس ان يقال يقول الكافر الوثن الهي لكنه فر من اسناده الى المتكلم قال الشاني قد يقع بعد القول بالجملة
الحكاية وغيرها كما تقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اول وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء
القول مجرى الظن ولك ان تقدر موسى مبتداء وخبرا على الحكاية كما في قوله تبارك وتعالى ام تقولون
ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية الا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جي
بالجملة بعده على الحكاية الثالث قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك كقولك اول قولي اني احمد الله اذ كسرت
ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول حلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول

بالقول فيقي المبتداء بلا خبر فقدر موجودا وثابتا وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله
باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فبقيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت
ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر اول زايدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري
ابا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كان س قوله
الشاني اي التنبيه الثاني من التنبيهات المذكورة قوله القول موسى في الدار تاما اور والملفوظ موسى ولم يقل القول
زيدا وعمرو من المعربات اللفظية لعدم الامكان على تقدير المفعول ان رفع وعلى تقدير الحكاية اي نصب قوله
على اجراء القول مجرى الظن ح في محل النصب على الحال من فاعل تقدر وهو ضمير المخاطب اي حالا على اجراء
القول او من مفعوله اي محمولا على اجراء القول مجرى الظن ثم اجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين لغة سليم
على ما اشار اليه ابن مالك في التسهيل حيث قال والحاقا اي الحاق القول في العمل بالظن مطلقا
لغة سليم ويخص اكثر العرب هذا الالحاق بمضارع المخاطب الحاضر استفهام منفصل او منفصل بظرف او جار
ومجرور واحد المفعولين فان عدم شرط رجع الى الحكاية ويجوز ان لم يعدم انتهى ولا اختصاص لهذا الالحاق عند
الاكثر بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام منفصل او ورد المصنف المثال مضارعا مخاطبا بعد استفهام قال
سيبويه في باب الافعال التي تستعمل وتلغى من كتابه وزعم ابو الخطاب وسالته عنه غير مرة ان ناسا من العرب
يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب ظننت اجمع مثل ظننت انتهى بعبارته وقال السيرافي في شرحه وفي العرب
من يعمل القول اعمال الظن على كل حال فيقول قلت زيدا منطلقا كما تقول علمت زيدا منطلقا وظننت
زيدا منطلقا ومنهم من يجعله بمنزلة الظن اذا استفهم المخاطب حاصة فيقول قلت زيدا منطلقا والقول زيدا
منطلقا على معنى اظننت زيدا منطلقا وانظن زيدا منطلقا وانما يفعل ذلك في المخاطب اذا استفهم عن
غلته لان اكثر ما يقول الانسان لمخاطبه اتقول كذا وكذا في كذا وما تقول في كذا وانما يريد تعتقد اي شيء تذهب
الا ترى انك لو قلت لغيبه ما تقول في تحريم الخمر فقال لك انا اذهب الى تحريم القليل منه لكان معنى
اعتقد هذا واذهب اليه وكثر هذا المعنى فاجروه مجرى الظن فاذا قالوا للمخاطب اتقول زيد عمرو منطلق حكوا
لانه لم يكد ان يستفهم المخاطب عن ظن غيره فجعلته سيبويه بمنزلة التشبيه الى الجزاء بليس اذا لم يقع
استثناء ولم يقدم الخبر فاذا وقع الاستثناء او قدم الخبر رجعتا الى القياس لانهما لم تقولوا ان الغلط مع التغيير
عمل ليس كما لم يقولوا ان يعمل القول في غير استفهام المخاطب عمل الظن لانه لم يكثر كثرته فيه فرجع الى القياس
قال ولم يجعل قلت كظننت لانهما انما اصلهما عندهم ان يكون ما بعدهما محكيا فلم تدخل في باب ظننت الذي
يقتضي ان قلت في غير الاستفهام لم تجعل كظننت في نصب المفعولين بعدها لان الاصل فيهما ان يكون
ما بعدها محكيا فلم يجعل على ظننت في مواضعها كلها انتهى كلام السيرافي وانما اطنبنا الكلام في هذه المسئلة لانها
لم يذكرها المصنف في هذا الكتاب وهي حاجة ماسة الى تبيينها ومن اراد تفصيلا ازيد منه فعليه بشرح التسهيل
لابي حيان قوله كما في قوله تعالى ام تقولون ان ابراهيم هذا تنظير للقوله ولك ان تقدر هما مبتدا وخبرا
على الحكاية فلا يحمل القول على الظن لان اجراء القول مجرى الظن عند من يقيسه الشرايط ليس بواجب ولهذا
كسرت ان في قوله تعالى ان ابراهيم ولم تفتح اجراء ليقولون مجرى يظنون بل جي بالكلام محكيا ويدل عليه
قول ابن مالك في التسهيل فان عدم شرط رجع الى الحكاية ويجوز ان يعدم انتهى قال ابو حيان اي
يجوز الحكاية بعد القول وان كانت الشرط كلها موجودة فليس اعمال القول اعمال الظن عندهم واجبا بل جايز
والشد وا ابو جهين قول الشاعر علام تقول الرمح يثقل عاتقي فالحكاية مراعاة للاصل والعمل لما شابه من
الظن وعلى الحكاية قراءة من قراء ام تقولون ان ابراهيم وام بمعنى بل والهمزة والمعنى بل انقولون ان ابراهيم
واما من قرا بالياء فقد فقد شرط من شروط اعمالها اعمال الظن وهو الخطاب فلا يجوز فتح ان فيه الا على

على لغة سليم انتهى **قوله** فالجملة خبرية اى قوله انى احمد الله خبر فالمبتدأ اول قولى لا معقول لقولى خلافا لابى على الفارسى فانه زعم ان قوله انى احمد الله فى محل نصب على انه مفعول قولى قال فى الايضاح واذا وقع المكسورة والمفتوحة فى موضع فالتأويل مختلف تقول اول ما اقول انى احمد الله فتكسر الهمزة من انى وتفتحها فاذا كسرتها كان قولك اول ما اقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره اول قولى انى احمد الله ثابت او موجود انتهى هذا نص كلامه وقال الشيخ عبد القاهر فى شرح هذا المحل من الايضاح فاول قولى مبتدأ وموجود خبره وقولك انى احمد الله جملة محكية بعد القول كما تقول اول قولى ان عمرا منطلق كان يوم الجمعة فاعجبنى اول قولى زيدا ان عمرا خارج انتهى بعبارته ايضا وهذا البحث باقى ان شاء الله تعالى ونقدس فى الجملة العاشرة من الباب الخامس **قوله** بل هو مفعوله هذا يخرج ما ذهب اليه الشيخ علم الدين السورتى فى شرح المفصل حيث قال واذا كان التقدير اول انى احمد الله كان المبتدأ اول واول من باب افعل التفضيل وهو لا يضاف الا لشئ هو بعضه على حسب معناه فيجب ان يكون الاخبار بقولك ثابت او موجود انما وقع عن اول انى احمد الله فاول انى احمد الله فيها الحروف الهمزة وما يعبر بالكلمات ان فيكون الاخبار بموجود فى المعنى عن الهمزة او ان وهو فاسد اذ لم يعقد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن له معنى فيبطل تأويل الكسر على ذلك والكسر وجه سنقيم غيرها ذكرناه وهو ان يكون القول فى الحمد وغيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها انى احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بما هو اولها وهو قولك انى احمد الله وحكاية بانه قول وبعض الاقوال قول كما تقول اول الاقوال التى تكلمت بها اليوم زيد منطلق لا حاجة الى خبر محذوف بل يكون قولك انى احمد الله هو الخبر فوجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة لانه قول لا مفرد اول الاقوال كما لو قلت قول زيد قائم فثبت ان تأويل الكسر الصحيح هو هذا انا تأويل وانما ذكروه لم يصدر عن فطانة بل صدر عن ذهول فكانه خطأ لما ذكرناه انتهى كلام علم الدين السورتى فى شرح المفصل وهذا الكلام وقع هكذا فى شرح ابن الحاجب ولهذا نسبه الرضى الى ابن الحاجب وكذا الدماميني فى شرح هذا المحل من المغنى حيث قال بعد ما نقله هذا معنى ما قال ابن الحاجب رده وتوجيها ومنه اخذ المصنف انتهى يعنى بالمصنف صاحب المغنى ابن هشام والعجب من هذين البحرين المتفاوتين بالاسراح حيث لم يقفا على شرح علم الدين السورتى فى الاندلسى ودين ابن الحاجب فى شرح المفصل ان ما خذ منه يطلع عليه من شمع ونيك السرجان والله اعلم بحقيقة الامور واليه البحث والنشور **قوله** ويقتضى بمفهومه وهذا مبنى على الاعتبار بمفهوم الكلام وهو انه كان مختلفا فيه عند الفقهاء واهل الاصول فقد اتفقوا على اعتباره عند اهل الادب وقد سبق فى اوائل هذا الاوراق **قوله** الا ان يقدر اول اى لفظة اول من قوله اول قولى انى رخ زائدة او زيادة الاسم ممنوعة عند البصريين كما تقدم غير مرة **قوله** وتبع الزمخشرى حيث قال فى المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايتهما شئت نحو قولك اول ما اقول انى احمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت كانك قلت اول مقول حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا انتهى **قوله** فان فتحت يعنى ان فتحت فى قولك اول قولى انى احمد الله اول مقول حمد الله لما تقدم فى بحث ان المفتوحة المشددة انها تؤول بالمصدر فلا تكون جملة والمصدر يقع خبرا للمبتدأ **قوله** بانى عبارته كانه لان لفظ الحمد على هذا ليس محكيا فيحتمل ان يكون الحمد لله او حمدت الله او احمد الله اقوله الحمد او غيرها من الصور الممكنة ليس محكيا فيحتمل ان يقول الحمد لله او حمدت الله اقوله الحمد او غيرها من الصور الممكنة **قال الرابع** قد يقع الجملة بعد القول غير محكية وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ بعد قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ اِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ لان قولهم ثم عند قوله مِنْ اَرْضِكُمْ ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكفرى لومى وخلى عنك اى اذكر قولك لى اذا لومك فى الاسراف

ن الاسراف فى الانفاق لا تكفرى لومى فحذف المحكية بالمذكور وانابت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهى نوعان
الة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى خاتم انظن خاتما بخيلا فحذف المقول وهو خاتم بخيل مدلولا عليه
جملة الانكار التى هى من كلامك ودونه وليس من ذلك قوله تعالى قَالَ مُوسَىٰ اَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ اَسِحْرٌ هٰذَا
هذا ان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار
ان جملة الانكار ههنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثانى وغيره الة عليه لحذوفا آخر لانك قولهم اِنَّ لَنَا لَاَجْرًا
جملة جميعا وقدم البحث فيها **الخامس** قد تتصل بالمحكية غير محكى وهو الذى بسببه المحذوف مهجورا ومنه
وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها ونحوها من الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول **ش قوله** عند قوله من
ارضكم حيث قال تعالى فى سورة الاعراف قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ اِنَّ هٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ اَنْ يُخْرِجَكُمْ
من ارضكم انتهى وقول الملا من قوم فرعون ثم قَالَ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ هذا خطاب للجمع وهم الملا المذكورون
والمتكلم بهذا الاستفهام فرعون قاله الزيادة تحيرا وحيث ينزل من دعوى الربوبية الى الاستمداد من عبيده
على عبيده فلزم ان يقدر القول لانه من حديث السحر والتقدير على ما ذكره المصنف فقال فرعون لهم ما ذا تَأْمُرُونَ
دليل قوله تعالى حكاية عن الملا قَالُوا اَرْجِهْ وَاَخَاهُ يعنى لما قال فرعون للملا مَاذَا تَأْمُرُونَ وَابْعَثْ فِى الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ
وجه الدلالة ان قالوا السلم قولا سابقا من فرعون حتى يجيبوا به وهو ظاهر وقع فى بعض النسخ عند
قوله لسحر وهو غلط سها فيه القلم لان اية الاعراف ليس فيها السحر وانما هو فى سورة الشعراء **قوله** وقول الشاعر
بالجر عطف على قوله كقوله تعالى **قوله** قالت له وهو بعيش ضنك مبتدأ من مشطور السريع المكفوف ويقال له
الرجز كما تقدم البحث عنه سلزا اى قالت زوجته له وهو بعيش ضنك جملة اسمية وقعت حالا من ضمير له
والضنك الضيق وبه فسر قوله تعالى فَاِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا اى فالت له والحال انه كان فى ضيق من العيش فقيرا
لا تكفرى لومى وخلى عنك اى اذكر قولك لى حين لصقت لك وقلت لا تسرف ما فى يدك من المال فحذفت
الجملة المحكية بقالت المذكور وهى اذكر قولك واثبت الجملة المحكية وهى قوله لا تكفرى لومى الم بالقول المحذوف
وهو قولك **قوله** دالة على المحكية بالرفع بدل من نونا اى جملة وقعت بعد القول غير محكية لكنها دالة على
المحكية نحو قال زيد لعمرو فى خاتم اى جواب بخيل انظن خاتما بخيلا فان قوله انظن خاتما بخيلا جملة وقعت بعد
القول وهو قال لكنها غير محكية بهذا القول والمحكية به حذفت بدلالة هذه الجملة الاستفهامية التى من كلامك
دون كلام المخاطب وهو جملة حاتم بخيل لان الاستفهام للانكار اى لانكار كون حاتم بخيلا وهذا الانكار يدل
على ان هناك من قال حاتم بخيل **قوله** وليس من ذلك اى من الجمل الواقعة بعد القول غير محكية لكنها
دالة على المحكية قوله اَسِحْرٌ هٰذَا بعد قوله وقَالَ مُوسَىٰ اَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ فان مقول تقولون محذوف تقديره
اتقولون للحق وقت مجيئه هذا سحر يدل على هذا المحذوف قوله اَسِحْرٌ هٰذَا فان قلت لم لم يقدر المقول قوله
تعالى اَسِحْرٌ هٰذَا حتى احتجت لتقدير هذا سحر لان المعاندين لم يفهموا فى كون الحق الذى هو ظاهر فى يد موسى
من المعجزات سحرا بل حكموا بكونه سحرا يدل على ذلك ما حكى عنهم فى كتاب الله من قوله تبارك وتعالى
اِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ عَلِيمٌ قوله تعالى اِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ وغيرها **قوله** ثم حذفت مقالتهم قال المصنف فى
تراجم الحذف فى آخر الباب الخامس ومن عزيمه حذف المقول وابقاء القول نحو قَالَ مُوسَىٰ اَتَقُولُونَ
لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ اى هو سحر بدليل هذا انتهى قال الدماميني فى شرح هذا المحل كانه ظهر له ان يحتمل ان يكون السحر
هذا من مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف اصلا ثم وقفت على هذا الاحتمال فى الكشاف وانا اسوق هذا
الفصل منه برمته قال فان قلت فهلم قطعوا بقولهم اِنَّ هٰذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ على انه سحر فكيف قيل لهم اَتَقُولُونَ
لِلْحَقِّ اَسِحْرٌ هٰذَا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تتوقفوا له
وتنظموه من قولهم فلان يخاف الفاقة وبين الناس تفاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر فى

في قوله اقال سمعتها فحكى بذكرهم ثم قال استحر هذا فانكروا وفي غيبة والطعن عليه ان يحذف مفعول القولون وهو
ما قال عليه قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل سحر هذا وان يكون جملة قوله استحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم
كانهم قالوا اجتمعا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى عليه السلام للسحرة ما جئتم به
السحر ان الله سيبطله الى هنا كلامه والوجه الثالث هو الذي قلته اولا والله التوفيق انتهى كلام الدماميني
قوله لان جملة الانكار تعليل لقوله وليس من ذلك قوله تعالى وقال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر
هذا فانه مقول لقوله قال موسى وان لم يكن مقولا لتقولون فلا يكون مما هو بصدده لانه في حيلة وقف بعد القول
المحكية قوله وغيره والله اي النوع الثاني جملة وقف بعد القول غير محكية وغيره والله على المحكية والاولى ان يؤنث
الضمير في عليه لانه عايد الى الجملة المحكية فان قوله تعالى ان الغرة لزيد جملة وقف بعد القول وهو قوله تعالى
ولا يخزنك قولهم غير محكية به وغيره والله عليها وقدم البحث عن هذه الاية في المثال الثالث من الامثلة الخمسة
في اول التنبيهات المذكورة في اول الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله الخامس اي التنبيه الخامس
من التنبيهات الخمسة هذا قوله قد يوصل بصيغة المجهول وناب فاعله قوله غير محكي اي كلام غير محكي والباء في قوله
بالمحكية للالصاق اي قد تلحق الجملة غير المحكية بالجمل المحكية بوقوعها في اثنائها قوله يسميه المحدثون على صيغة
اسم الفاعل هم العارفون باحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتميزاقاتهما من الصحيح والحسن و
الضعيف وغيرها ونقلها من الموضوعات كذا في شرح العضد واما المدرج على صيغة اسم المفعول من الادراج
وهو اربعة اقسام على ما ذكره ابن الصلاح في الالفية وشرحها والدماميني جعله ثلثة اقسام وكذا الشمني قال الدماميني
هذا احد اقسام المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوي عقيب سوقه للحديث النبوي كلاما لنفسه او لغيره فيرويه
من بعده متصلا فيوهم انه من الحديث الشريف ومن المدرج قسم آخر وهو ان يكون عند متنه باسنادين
فيرويها احدهما وقسم آخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده او متنه فيرويه عنهم باتفاق
وكل هذا حرام وللخطيب في ذلك مصنف جليل انتهى قوله ومنه وكذلك يعقلون فان هذه الجملة
تأسيسا نافية معترضة بين قول بلعيس قال الله تعالى قالت ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها
وجعلوا اعزة اهلها اذ الله وكذلك يفعلون واني مرسلة اليهم بهدية فقوله واني مرسلة اليهم الخ مقول
قالت عطف على مقول آخر وهو ان الملوك او في محل النصب على انه مقول قالت قال ابن عادل و
هل هذه الجملة يعني وكذلك يفعلون من كلام بلعيس وهو الظاهر فتكون منصوبة المحل بالقول او من كلام
الله عز وجل فهي استيناقية لا محل لها من الاعراب وهي معترضة بين قولها انتهى وفي هذا دلالة على انه اذا تجرد
الواقعة بعد القول اذا عطف بعضها على بعض لكل واحدة منها محل من الاعراب منصوبة على انها مقولة
للقول السابق والمصنف على خلافه كما سيأتي غير بعيد وفيه دلالة ايضا على ان الاستيناف يجامع الاعتراض
لا منافاة بينهما والواو حينئذ استيناقية واعتراضية وسيأتي ما يتعلق بهذا من البحث قال في الكشاف
قالت اي بلعيس وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في
بيت الملك القديم فسمعت كذلك وراثة ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية وما رأت من
الرأي السديد وقبل هو تصديق من الله تعالى لقولها وقد يتعلق الساعون في الارض بالباء وبهذا والآية
ويجعلونها حجة لانفسهم ومن يستباح حراما فقد كفر واذا احتج له بالقرآن على وجه التحريف فقد جمع بين كفرين
الى هنا كلامه وقال الدماميني بعد نقله هذا فقد رأيت ما بدأ به من الجزم بان وكذلك يفعلون محكي بقولها
فيكون الجملة في محل نصب لا مستانفة والاستيناف الذي ذكره المصنف حكاه الزمخشري ثانيا عن بعضهم
وكانه الاول هو المرتضى عنده وقد يقال بان الاول هو الراجح لان التاسيس خير من التاكيد اذ قولها وكذلك
يفعلون كالتذييل لكلامها السابق والتقرير له انتهى وقال الزركشي في البرهان هذا النوع تسميه بهذه التسمية

بهذه التسمية بنظير المدرج من الحديث وحقيقته في اسلوب القرآن ان يجيء الكلمة الى جنب اخرى كانتهاء الظاهر
منها وهي في الحقيقة غير متصلة بها كقوله تعالى ذاكرا عن بلعيس ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة
اهلها اذ الله وكذلك يفعلون فقوله تعالى يفعلون هو من قول الله تعالى لا من قول المراة ومنه قوله تبارك وتعالى
الآن حصحص الحق انا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين انتهى فقول المراة ثم قال يوسف عليه السلام ذلك
ليعلم اني لم اخنه بالغيب معناه ليعلم الملك اني لم اخنه انتهى وليفهم من كلامه ان هذه التسمية مما اخترعه
وليس كذلك والله اعلم والادراج معنى آخر من مصطلحات اهل الاداب سيجعل في تصنيف الكلمة او هو
جعل بعض حروفها من المصراع الاول وبعضها من الثاني ومنه البيت المذكور في بحث الاستدراك والمجازي
من التلخيص وهو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي فان راء الكبير من المصراع الثاني فافهم
قال الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن
وثالثا لاعلم وذلك لان اصلها الخبر ووقوعه جملة شايع كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي
باب ظن جملة في قول ابي ذويب فان نزعمني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل الباب
الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جايز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت
هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فيتظروا
ايانا ارسى طعاما يسئلونك ايان يوم الدين لانه لما قال تفكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه وكلها علقت
هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى حالية له على معنى ذلك الحرف
قوله لان اصلها اي اصل المفعول الثاني لظن والمفعول الثالث لاعلم الخبر ووقوع الخبر جملة شايع معروف
كما مر قوله في قول ابي ذويب ظرف لقوله اجتمع قوله فان نزعمني كنت اجهل فيكم بيت قاله ابو ذويب
الهذلي خويلد بن خالد من قصيدة من الطويل والشاهد في هذا المصراع على وقوع ثاني مفعولي باب ظن جملة
فان كنت الخ مفعول ثان لنزعمني فان نزعم تروبمعنى ظن فتنصب المفعولين اللذين حولا من المبتدا
والخبر احدهما ضمير المتكلم والآخر الجملة يعني كنت اجهل فيكم وقوله اجهل فيكم جملة فعلية وقعت خبرا لكنت
والشاهد خبر ان في المصراع الثاني وهو قوله فاني شريت الحلم بعدك بالجهل وشريت بمعنى اشتريت لا بمعنى
بعت اراد واستبدلت بعدك اي بعد فراقك والباء للمقابلة كما في اشتريته بالف اراد انه ترك الجهل
ولازم الحلم الذي بمعنى ضد الجهل والباء داخل المتروك وقد تدخل الماخوذ كما تقدم قريبا قوله الباب الثالث
اي من الابواب التي تقع فيها الجملة منصوبا على المفعولية باب التعليق والتعليق ابطال العمل لفظا لا معنى
والجملة المعلقة في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا يمنع من عطف جملة
اخرى منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا فاضلا كذا قال الرضي
وقال ابو حيان في شرح التسهيل التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع وانما قلنا في اللفظ لا في
التقدير لان الجملة التي لم يؤثر فيها العامل لفظا لها محل من الاعراب في التقدير ويدل على ذلك انه
يجوز العطف على ذلك المحل فيجوز ان تقول علمت لزيد منطلق وعمرا قائما فتعطف نصبا على محل لزيد
منطلق وهذا التعليق هو خلاف الالغاء لان الالغاء هو ترك العمل في اللفظ والتقدير لغير مانع وقال
المصنف التعليق عبارة عن ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله
لفظا ومحلا على سبيل الجواز انتهى ويرد عليه ان من التعليق شيئا يكون على سبيل الجواز لا على سبيل
الوجوب انتهى كلام ابي حيان اراد بالمصنف ابن مالك وسيأتي في مسئلة علمت زيدا ابو من هو
ان من التعليق ما هو على سبيل الجواز وانما انبنوا العمل في التعليق بحسب المحل والتقدير لان النصب
يظهر في التابع واستدل عليه ابن عصفور بقول كثير وما كنت اورى قبل غزة ما البكاء ولا موجعات

القلب حتى تولت انتصب موجعات قال الشارح في شرح التسهيل وليس بقاطع لاحتمال ان تكون ما زائدة و البكاء مفعولا به او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا يعني وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات القلب موجودة ما البكاء انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل واذا كان الاستفهام الممكنة للفعل مستفهما عنه في المعنى لانه في اللفظ جاز الاعمال والتعليق تقول علمت زيدا ابو من هو فتعمل علمت في زيدا وتعلق علمت لان زيدا مستفهم عنه في المعنى انتهى قوله ولهذا اي لعدم اختصاص التعليق بباب ظن انقسمت هذه الجملة اي الجملة المعلقة من جهة المحل الى ثلثة اقسام قوله احدها ان تكون الخ اشار اليه ابن مالك في التسهيل حيث قال والجملة بعد المعلق في موضع نصب باسقاط حرف الجر ان تعدى اي الفعل المعلق به اي بالحرف قال ابو حيان هذا ان فكرت اذا صحيح ام لا وقد مثل المصنف بهذا بقوله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما وقد تقدم ان نظر البصرية لا تعلق فهي ههنا بمعنى التفكر كما تقول نظرت في العلم ولا ينبغي ان تجعل البصرية كما ذهب اليه المصنف يعني ابن مالك فيكون حرف الجر المحذوف الى والذي قاله المصنف من ان الجملة في موضع نصب هو المختار وذهب بعض النحويين الى انها في موضع جر بذلك الحرف المحذوف انتهى كلام ابي حيان وقال ابن عصفور في القرب والفعل المعلق ان كان من قبيل ما يتعدى الى احد مجرور خافض كانت الجملة في موضع مفعول بعد اسقاط حرف الجر نحو قولك فكرت ابو من زيد قوله ولكنها علقت استدراك من تعدى هذه الافعال الى معمولاتها بحرف يعني ان تعديتها في الاصل بحرف بالبسيم فلا وجه له وعن متعلقة بعلقت والى المفعول متعلق والضمير في هي عائد الى الافعال المذكورة والضمير في له عائد الى المفعول وقوله على معنى في محل النصب حال من الضمير المجرور في له لانه مفعول به مقيد في شرح المقرب اذا قلت فكرت ايهم زيد كان الاصل في ايهم زيدا لانهم استغنوا بتعليق الخافض لضعفه فحذفوه واوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب لانه ما يصل اليه الفعل بحرف الجر اذا حذف وصل اليه بنفسه نحو امرتك بالخير وزعم الاخفش قال وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى ثم لنعلم ايّ الحزبين احصى لما قبلهم ثم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي لنخبره مقيدا بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا لان راي البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى بواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة بهم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة بالحق وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا ليس لان ننزع ليس بفعل قلبي بل اي موصولة لاستفهامية وهي المفعول وضمها بناء لاعراب واشد خبر هو محذوفا والجملة صلة س قوله وزعم ابن عصفور الخ نقله عنه مخالف قال في المقرب من جواز التعليق في السؤال والرؤية ولم يذكر التنصين وسيأتي قريبا وسبق آنفا انه جوز تعليق فكر نعم قال في شرح الجمل ومن النحويين من ذهب الى ان الفعل المعلق لا يكون الا متعديا الى مفعولين في الاصل نحو علمت او على جهة التنصين فاذا قلت فكرت ابو من زيد فان فكرت ونظرت وعرفت جميعا متعد الى مفعولين متضمنا معنى علمت وهو الصحيح عندي لان الفعل المعلق مسلط على معنى الجملة واذا كان معنى الجملة معمول الفعل وجب ان يتعدى الى مفعولين كما ان علمت واخواتها من الافعال الناصبة لمفعولين مسلطة على الجملة من جهة المعنى بدليل انها داخلة على ما اصله المبتدأ والخبر انتهى بعبارته قوله واختلف

واختلف في قوله يكفل قال ابو حيان في البحر وارتفع ايهم يكفل على الابتداء والخبر وهو في موضع نصب اما على الحكاية بيقول محذوف اي يقولون ايهم يكفل ودل على المحذوف فيقولن اقلامهم انتهى وقال شهاب الدين هذه الجملة يعني ايهم يكفل منصوبة المحل لانها معلقة لفعل محذوف وذلك الفعل في محل نصب على الحال تقديره يلقون اقلامهم ينظرون ايهم يكفل او يعلمون وجوز الزمخشري ان يقدر يقولون فيكون محكيا به وقيل على ذلك قوله يقولون انتهى قوله مما نحن فيه اي وهو القسم الاول من باب التعليق وهو كون الجملة المعلقة منصوب المحل على انها مفعول مقيد بالجار المحذوف قوله والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الثلثة المعلقة لافعال القلوب ان يكون الجملة المعلقة في موضع المفعول المسرح اي الغير المقيد بالجار نحو عرفت من ابوك اي وجه كون الجملة في المثال في موضع المفعول المسرح لانك تقول عرفت زيدا وعرفت يقتضي الجملة في المثال في موضع المفعول المسرح لانك تقول عرفت زيدا مفعولا واحدا مسرحا وكذا علمت اذا كان بمعنى عرفت فتقتضي مفعولا واحدا مسرحا واشار ابن مالك الى هذا القسم في التسهيل حيث قال والجملة بعد المعلق في موضع مفعوله ان تعدى اي ذلك الفعل المعلق الى مفعول واحد قال ابو حيان مثاله عرفت ايهم زيد فايهم زيد في موضع نصب وهو مفعول عرفت فهو متعد الى واحد كما له لو لم يعلق فانه يتعدى الى واحد وذهب بعض النحويين الى ان الفعل المعلق لا يكون الا متعديا الى مفعولين بحق الاصل نحو علمت او على جهة التضمين فاذا قلت فكرت ابو من زيد وانظر ابو من حميعا متعد الى اثنين لتضمينهما معنى علمت قال ابن عصفور وهو الصحيح عندي لان الفعل المعلق مسلط على معنى الجملة فاذا كان معمول الفعل معنى الجملة وجب ان يتعدى الى مفعولين كما ان علمت واخواتها مسلطة على الجملة من جهة المعنى بدليل وخولها على ما اصلها المبتدأ والخبر وقد مثل المصنف في الشرح ما تعدى الى واحد وعلق عنه بقول العرب اما ترى اي برق ها ههنا وقد قدمنا ان رأي البصرية لا تعلق عند الجمهور ولم يذهب الى تعليقها الا المازني وتبعه هذا المصنف ولم يحفظ الخلاف فيها فيحذر انتهى قوله ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ها ههنا قال ابن عصفور في المقرب ولم يعلق من غير افعال القلوب الا السؤال والرؤية من كلامهم سل ابو من زيد واما ترى اي برق ههنا هذا مثال اورده سيبويه في كتابه بهذه العبارة حيث قال وقد عرفت ايهم ابوك واما ترى اي برق ههنا فهذا موضع معمول كما اذا قلت علمت عبد الله هل رأيته انتهى بعبارته والمصنف كانه لم يطلع عليه حتى قال ومنه قول بعضهم وقال السيرافي في شرح الجمل قال المازني قولهم اما ترى برق ههنا يريد به رؤية العين ولم يرد رؤية القلب لانه اراد ان يقول انظر اليه يبرق وجاز هذا في هذا خاصة لانها محكية ولا يقاس وذلك ان الحروف التي تقع على الاستفهام انما تقع عليها الافعال التي تتعدى الى مفعولين ورؤية العين لا تتعدى الا الى مفعول واحد قال السيرافي والصحيح انه يريد الرؤية التي في معنى العلم واليها يرجع هذا الكلام لان الانسان اذا قال لمن يخاطبه اما ترى اي شيء في الدنيا فليس يريد به رؤية العين وانما يريد به العلم ويقول للغافل اذهب فانظر زيدا ابو من هو وليس يريد اذهب فابصره بعينك انما يريد اعلم ذلك انتهى وبهذا اتضح ان المصنف ذهب الى مذهب المازني تقليدا لابن مالك والله تعالى اعلم قوله الا سمع المعلقة بهم عين استثناء من اسماء الحواس قال ابن الحاجب في امالي واما سمع وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما يتوقف على مسموع منه كما يتوقف على مسموع منه فالوجه الذي تعدى به السرقة الى مفعولين موجود ما بالسماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول وذلك وسمعت فائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل متعد الى مفعولين لم يقبل اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون وذلك لا يحسن انتهى كلامه ثم اجاب عن الوجهين واختار ان يقول وفائلا في قوله سمعت زيدا يقول او فائلا منصوب على انه حال وقال الزمخشري في قوله تعالى سمعنا منويا ما يأوي

بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدرا محذوف الزوائد والاصل تداين وامّا اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكلام المصنف لم يذكر هذا لانه الحذف خلاف الاصل كذا قال الشمني قوله واختلف في نحو عرفت زيدا من هو قال ابن مالك في التسهيل والجملة المعلقة الواقعة بعد الفعل المعلق بدل من الاسم المتوسط بين الفعل المعلق وبينها ان تعدى ذلك الفعل الى مفعول واحد وفي موضع المفعول الثاني ان تعدى الى اثنين وو جد الاول انتهى قال ابو حيان مثال الاول عرفت زيدا ابو من هو واختلفوا ما موضع قولك ابو من هو فذهب السيرافي الى ان الجملة في موضع البدل ولم يذكر ابن مالك غير هذا القول في النص ولا في الشرح اراد ما بالنص المتن ثم اورد مثال الثاني في قوله علمت زيدا ابو من هو ثم قال وانما قال وو جد الاول لانه ان لم يوجد الاول كانت الجملة المعلقة في موضع المفعولين نحو علمت ابو من زيد انتهى وقال ابن عصفور في المقرب وان كان الفعل الذي علق متعديا الى واحد كانت الجملة بدلا من الاسم الذي قبلها نحو عرفت زيدا ابو من هو ويكون من قبيل بدل الشيء من الشيء والتقدير عرفت شان زيد ابو من هو بحذف المضاف انتهى قوله وردّ بان النصين لا يتفاوتان وسيأتي ان شاء الله تعالى هذا البحث في آخر الكتاب واورده المصنف في العاشرة الثالثة من الباب الثامن من قوله وقيل بدل من المنصوب سيذكر المصنف في ما افترق فيه البدل وعطف البيان ان هذا هو الاصح قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها والتمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يستعمل هذا التعليق وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليق لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلق وعلمت ازيد منطلق ش قوله وعلى القول بانه عرف بمعنى علم يعني في المثال المذكور وهو قوله عرفت زيدا من هو اي اذا وقع المعلق بعد المفعول الاول هل يقال عرفت معلق بالجملة الاستفهامية ام لا فيه خلاف قوله وخالف في ذلك بعضهم يعني انكر التعليق وجعل الجملة مفعولا ثانيا كما اذا لم يوجد المعلق قوله وان لا يؤثر العامل في لفظها عطف على ان يكون في موضع نصب وعدم تاثير العامل في لفظ الجملة ان لا تنصب الجزآن فلا يقال علمت زيدا ابوه قائما مثل علمت زيدا ابوه قائما وهو دليل على ان الجملة في محل النصب على انه مفعول ثان فتقول علمت زيدا ابوه قائم كما قلت علمت زيدا قائم الاب قوله وذلك اشارة الى تعيير عدم تاثير العامل في لفظ الجملة مع انتفاء المعلق قوله واضطرب في ذلك كلام الزمخشري هذا المحل من المعارك بين ائمة التفسير وائمة النحو والعلامة صرح في تفسير سورة هود وجواز تعليق فعل البلوى لكونه طريق العلم في المفعول الثاني فان قوله ليبلوكم ايكم احسن عملا اخذ المفعول الاول معلقه جملة ايكم احسن لكونها استفهامية وانكر التعليق في هذه الصورة في تفسير سورة الملك وعرف التعليق بكيت خرجت هذه الصورة عنه والمصنف غير كلام الزمخشري في سورة الملك وهذا نقله فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا بفعل البلوى قلت من حيث انه تضمن معنى العلم وكانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت علمت ازيد احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو احسن عملا فان قلت اليس هذا تعليقا قلت لا انما التعليق ان يوقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق الا ترى انه لا يفصل بعد سبق احد المفعولين بين ان يقع ما بعده

بالايمان تقول سمعت رجلا يقول كذا وزيدا يتكلم فتوقع الفعل على الفعل على الرجل وتحذف المسموع لانك وصفته بما يسمع او جعلته سمعته فاغناك عن ذكره ولولا الوصف او الحال لم يكن منه بد وان تقول سمعت كلام فلان او قوله انتهى وقال سعد الملة التفتازاني لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا بتمحل او مجازا اي سمعت كلامه فان الاوفق بالمعنى فيما جعله وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتاويل الفعل بالمصدر على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الكلام فلا يصار اليه الا لو صعفيه والحالية انتهى قال الدماميني الذي عليه المحققون هو القول الثاني وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال قال التفتازاني او بدل او بيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد فاعلا كذا او قوله كذا فلك يلزم عليها حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من غير حرف سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس انتهى كلام الدماميني ما نقله عن التفتازاني في بعض ما اورده في بحث الوصف من شرح المفتاح وتمامه هكذا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان يقول مفعول ثان ليسمع والمحققون على انه حال او بدل او بيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد فاعلا او قوله كذا وقال الشريف انما حال اي سمعته فاعلا والمعنى سمعت قوله فاعلا وانما بدل بتاويل المصدر اي سمعت قوله وقد نبهوا على انه ثاني مفعول سمع انتهى وقال في الحاشية كانه توهم كونه من افعال القلوب في تعديته الى مفعولين وليس بشيء لانه ليس متعديا الى مفعولين بنفسه نعم يصح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه قوله انتهى وقد مر هذا البحث وعدى ان اداة المصدر من الفعل من غير سابك شايع كثير من جملتها قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق اي اراءة البرق قوله وليس من الباب اي من باب التعليق قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد تقدم الكلام في الآية الكريمة عند شرح كلمة اي من حرف الهمزة على وجه الاشباع فليطلب هناك قال الثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو وتعلمن ايّنا اشدّ عذابا ليعلم اي الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا معمول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب لفعل العلم ومما يوهمون في انه واو اعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم لتقاضى غريمها والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال وردّ بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم وردّ بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد ش قوله والثالث من الاقسام الثلثة للجمل المعلقة لافعال القلوب ان تكون الجملة المعلقة في موضع المفعولين نحو وتعلمن ايّنا اشدّ عذابا قال ابن مالك في التسهيل والجملة بعد المعلق ساد مسد مفعوليه اي مفعولي الفعل المعلق في تعدي ذلك الفعل الى اثنين وقال ابو حيان مثاله علمت ازيد قائم ام عمرو انتهى فان هذه الجملة الاستفهامية معلقة لقوله علمت وساوت مسد مفعوليها اذ الاصل علمت زيدا قائما ام عمرا قوله ومما يوهمون في انه واو يوهمون كيغطون وزنا ومعنى وما ضبه كما ضبه ومصدره كمصدره الوهم بفتح العين كالغلط وفي الصحاح وهمت في الحساب اهم وهما اذا غلطت فيه ووهمت في الشيء بالفتح اذا ذهب والمك اليه وانت تريد غيره ووهمهم في انه واو اعرابه هو رفع اي الاولى وجعلها مبتدأ وهذا البيت من الطويل لم اتم قائله وما قبله وما بعده واظنه انه لكثير وارادوا ليميل عزة قوله والصواب فيه نصب اي الخ قال الدماميني يجوز ان يكون النصب في اي الاولى على انها مفعول مطلق نظرا الى ان الدين مصدر محذوف الزوائد والاصل تداين واما اذا كان النصب على انها مفعول به فالدين اسم لما يوجد في الذمة لا مصدر انتهى قوله على حد انتصابها اي على وجه انتصابها وحد انتصابها على هذا انها منصوبة بالفعل الذي بعدها

مصدرا بحرف الاستفهام وغير مصدرية ولو كانت تعليقا لافترقت الحالتان كما افترقتا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا انتهى بعبارته قوله الا من جهة اى من جهة الزمخشري وسيأتي في الجملة السادسة من الباب ان المصنف حكم على وجه التأكيد بجواز تعليق النظر البصري فكانه وقف بعد هذا المحل على اقوال المفسرين والنحويين سوى الزمخشري وممن حكم بجواز تعليقه ابو حيان والحلبي والسفاقسي عند تفسيره قوله تعالى وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا حيث قال ابو حيان ان النظر البصرية بمعنى بالى ويجوز فيها التعليق انتهى وقال ابو حيان ايضا لا علم احدا ذكر ان استمع تعلق وانما ذكروا من غير افعال القلوب سل وانظر انتهى وقال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ورويت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كسمعت وابصرت واستمعت وشممت ووقفت وتنظرت وقال ابن مالك في التسهيل وليشارك هن فيه مع الاستفهام نظر وابصر وتفكر وسال وما وفقهن او فارهن للاعلام بتعلق غلافا ليونس فد تعلق نسي انتهى قال الدماميني في شرح التسهيل وليشارك هن اى الافعال المقيدة فيها اى التعليق مع الاستفهام نظر قلبية كانت نحو فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا قال الاستاذ ابو جعفر ابن الزبير لم يذهب احد الى تعليق النظر يعني البصرية سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعني ابن عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق انظر ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر والبصر نحو بصر خليل اهل تزى من طلق والاظهر هنا انهما من الابصار بالعين ومثل له المصنف بقوله تعالى فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ فلا تعليق اذن وتفكر كقوله تفكر هل يتفون ام فرد وسال نحو يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كَيْفَ تَكُونُ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ وما افقهن قال المصنف اشرت به الى نحو اما ترى اى برق ههنا يعني اما تبصر حكاه سيبويه وما اختاره من جعل ترى هذه بصرية هو راى المازني وحملها شراح الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى وحينئذ فقول المصنف بعني اما تبصر من كلامه لا من كلام سيبويه قال واشرت به ايضا الى نحو وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ يعني لانه يستعلق نحو فاعلم او فارهن نحو لِنَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا قال المصنف يريد ان المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب للعلم فهو قريب منه وكثيرا ما يعامل السبب معاملة المسبب لاعلم بفارهن خلافا ليونس فانه جعل من ذلك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم اشد فاتى باستفهامية عنده والضمة اعرابية ونتزع معلق عن العمل لاجل الاستفهام وقد تبين ذلك في باب الموصول وقد تعلق نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من اتى بريح الاعاصر قال المصنف لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بان ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان الذكر ولم يذكر المغاربة تعليق نسي انتهى كلام الدماميني في شرح التسهيل وعلى هذا فقول المصنف لم اقف على تعليق النظر البصري الا من جهته يقتضي منه العجب فافهم قوله الا ترى انه لا تفترق الحال بالفتح اى اذا ورد كلمة التعليق في المفعول الثاني فالتعليق لان الفعل لا اثر له في لفظ الجملة حتى يبطل باداة التعليق بل في محلها ولا فرق بين وجود اداة التعليق وعدمها فالتعليق لا يبطل عمل الفعل اصلا كما في قولك علمت زيدا ابوه قائم وعلمت زيدا ابوه قائم باداة التعليق وهي اللام فان عمل علمت ليس الا في محل ابوه قائم وهو باق عند ورود كلمة التعليق ولو كان تعليقا لافترقت الحالتان كما في قولك علمت ازيد منطلق بالتعليق وعلمت زيدا منطلقا بدونه وقال صاحب الكشف في هذا المحل من سورة الملك من الكشاف ومن شرط التعليق عند النحويين ان لا يذكر شيء من المفعولين نحو علمت انهم اخوك وعلمت لزيد منطلق اما اذا قلت علمت القوم ايهم افضل فهذا الكلام صحيح في نفسه ولكن لا يكون تعليقا عندهم واذا كان كذلك فما نحن فيه وهو قوله تعالى لِنَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ليس من التعليق في شيء لسبق المفعول وهو الضمير المنصوب انتهى كلامه وهذا كلام سديد لا خفاء فيه وقد اشرنا اليه حيث قلنا اذا ورد كلمة التعليق في المفعول الثاني

وبخلاف ما اذا ورد في المفعول الاول نحو علمت ازيد منطلق ام عمرو

انتهى فلا تعليق واليه ذهب المولى قطب الدين في شرح الكشاف ولكنه لا يدفع الاضطراب بين كلامي العلامة فالتوفيق ان يقال ان قوله في تفسير سورة هود جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم اراد به التعليق بمعنى الانفصال وهو تسليط الفعل على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط معنوي لا التعليق الاصطلاحي الذي سبق تعريفه كذا نقل عن الفاضل اليمني في سورة هود من شرح الكشاف وقال شهاب الدين بعد ما نقل قول العلامة قلت لا انما التعليق ان يقع آخر فلت وهذا الذي منع تسميته تعليقا سماه غيره وتحلون الاستفهامية محل الجملة في محل ذلك الاسم الذي يسد اليه ذلك الفعل المنقولون في عرفت ايهم منطلق ان الجملة في محل نصب على اسقاط الخافض لان نظر بمعدى به انتهى كلامه وقال قطب الدين الرازي في الآية احتمالان احدهما ان يكون فعل البلوى عاملا في قوله تعالى أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا فان الفعل يقتضي مخبرا ومخبرا به كقوله تعالى وَلِنَبْلُوَكُمْ شَيْءٍ والمخبر به ههنا قوله أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا لكن المخبر به يكون مفردا لان المخبر به هو المفعول به بواسطة الباء وهي لا تدخل في الجملة فكلمة التعليق ابطلت مقتضى الفعل وهو التعليق والاخراج بعض الفعل معنى العلم فيكون العلم عاملا فيه وهو مفعوله الثاني فلا تعليق فقد ظهر ان تعليق الفعل في الآية انما هو على تقدير اعمال فعل البلوى وعدم تعليقه على تقدير اعمال العلم فلم نجد فاتحة انتهى قال تنبيه فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التوابع فتقول عرفت من زيد وغيره ذلك من امره وهو مستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات ذلك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لاي وما كنت ادري قبل عزة والحالة انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء وراين لحظ الامام بهاء الدين ابن النحاس انفت مدة اقوال القياس جواز العطف على كل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل ش قوله فائدة مبتدا مضاف الى الحكم خبره ظهور ذلك اى النصب في التابع قوله وغير ذلك ما بالنصب عطف على من زيد لان هذه الجملة الاستفهامية المعلقة لعرفت في محل النصب فظهر فيما عطف عليه قوله وما كنت ادري قبل عزة ما البكاء بين من التطويل والشاهد في قوله ولا موجعات فانه منصوب بالعطف على قوله ما البكاء لانها جملة استفهامية معلقة لا ادري فعلم منه ان الجملة المعلقة في محل النصب قال في شرح التسهيل وليس ذلك الاستدلال بقاطع لاحتمال ان يكون ما زائدة والبكاء مفعولا به او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لاي وما كنت ادري قبل عزة والحالة انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى هو عين كلام المصنف ههنا قوله بهاء الدين بن النحاس هو احمد بن محمد بن اسمعيل بن النحاس بفتح النون والحاء المهملة المشددة والسين المهملة على وزن العطار تقدم ترجمته وتاريخه في اوائل اللام المعزوة فليتفقد اليه قال الجامي الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ويوم اموت ونحو وانذرهم يوم يأتيهم العذاب ونحو يستبدر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا لينطقون في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلثة اضافتها الى الجملة واجبة اذا بالاتفاق واذا عند الجمهور واما عند من قال ما بمعناها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم اذا كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجملة الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول اتيتك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول اتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ش قوله

مطلب جملة رابعة المضاف اليها

الجملة الرابعة اى من الجمل السبعة التى لها محل من الاعراب الجملة التى اضيف اليها ومحلها الجر قال الدماميني
لا ينبغى ان تنتظم هذه فى سلك الجمل التى لها من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية
لا يكون فى معنى المفرد بل تكون واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية وكيف وهو لا يكون الا
اسما او ما هو فى تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه فى المعنى محكوم عليه انه منسوب اليه لانه
غلام زيد فى معنى زيد له غلام او ما لك غلامه فاذا قلت حين قام زيد فالمعنى قت حين
قيام زيد فلم يضف فى الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى كلام الشارح وله تمة اوردج فيها الغرا الطيفا
امتحن به علماء الهند من اراد الاطلاع عليه فليملكه فى سلك النظر وما تعقب به على المصنف اورده صاحب
الصنوف فى شرح مصباح المطرزى حيث قال وقد يظن ان من الجملة التى لها محل من الاعراب الجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان وليس بصواب لان المراد بالجملة فى هذه المواضع هى الجملة الحقيقية التى لا تكون فى
معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جمل فى اللفظ دون المعنى لان الجمل الحقيقة لا تقع مضافا
اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه فى مثل هذه المواضع هو المصدر حقيقة دون الجملة انتهى بعبارته وقال الرضى اضافة
الظروف الى الجمل الموجود بعدها ليست بخالصة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل انتهى وقال ايضا اختلف
فى كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تضمنته والنزاع فى الحقيقة متنف لان الاضافة فى اللفظ الى
الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها انتهى ثم علل وذلك فليطلب عند الحاجة من شرحه على حاجبيه ويمكن ان يقال
ان المضاف اليه ههنا جملة صورة وان كانت مؤولة بالمفرد وهذا القدر يكفى والعلوم مبنية على الاعتبارات المناسبة
والصورة معتبرة كثيرا ومنه قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين ولما اتى بنون الظهر روعى الصورة وقبل شاهدين على صيغة الجمع قوله
الا ترى تنوير لقوله طرفا فانه او اسماء اى سواء كانت الاسماء الزمانية ظروفا اى منصوبة بتقدير فى نحو قوله تعالى والسلام
على يوم ولدت فان يوم اسم زمان منصوب على انه مفعول فيه للظرف الذى وقع خبرا للمبتدا ولم يكن نحو قوله تعالى وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب
فان يوم اسم زمان منصوب على انه مفعول به لان لانذر فانه منعد بنفسه الى مفعولين فلا يكون ظرفا وقوله تعالى يوم هم
بارزون فى قوله تعالى لمن الملك اليوم لله الواحد القهار وقوله تعالى لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شئ الآية
يوم فيه اسم زمان منصوب على انه بدل من مفعول لينذر يوم هم بارزون او ظرف لينذر او لمحذوف هو صفة ليوم التلاق قوله
ويكون فى الثانية اى فى الآية وهو قوله تعالى
يوم هم بارزون ان يكون يوم ظرفا لمخفى بعده وذكر ابن عطية قال شهاب الدين قوله تعالى يوم هم بارزون فى يوم اربعة اوجه
احدها انه بدل من يوم التلاق بدل كل من كل الثانى ان ينتصب بالتلاق اى لتلاق التلاق فى يوم بروزهم الثالث ان
ينتصب بقوله لا يخفى على الله ذكره ابن عطية وهذا على احد الاقوال السابقة الرابع ان ينتصب باضمار اذكر ويوم ظرف مستقبل كما اذا
وسيبويه لا يرى اضافة الظرف المستقبل الى الجملة الاسمية والاخفش يراه ولذلك قد سيبويه فى قوله تعالى اذا السماء انشقت
ونحوه فعلا قبل الاسم والاخفش لم يقدره انتهى كلام شهاب الدين ولا يخفى ضعف الوجه الثانى لان عمل المصدر بالتمام
قليل وكذا الوجه الثالث لايهامه تقييد لا يخفى على الله شئ مطلقا ولم اقف على احد نبه لهذا قبل
هذا العبد الضعيف والحمد لله وحده والاقوال الثلثة فى لابل يعلم ما بعدها فيها فقد مت مستوفاة فى الفصل الثانى
من الفصول الثلثة المذكورة فى آخر الخطبة وفى غيرها من المواضع قوله وخبر فى الرابعة وهو قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون
قال شهاب الدين العائد على رفع يوم خبر الهذا وفى الفتح ثلثة اوجه احدها ان الفتحة فتحة بناء وهو
خبر لهذا ايضا والثانى انه منصوب على الظرف وافقا خبرا لهذا على ان يشار به لما تقدم من الوعيد كانه قيل هذا العذاب
المذكور كائن يوم لا ينطقون ويؤيده فى آخر المائدة ما يشبه هذا التركيب فى قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الآية
متواترا انتهى وسيأتى ان شاء الله تعالى فى آخر الباب الرابع ان المضاف يكتسب البناء من المضاف اليه وقال المصنف
هناك ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم ولا مانع كثيرة قوله واذ عند الجمهور اى الاكثر وسم
الذين قالوا ان العامل فى اذا ما فى جوابها من فعل او شبهه واما الذين قالوا العمل فيها فعل الشرط فهم لا يجوزون

لا يجوزون اضافتها اليه كما تقدم فى بحث او من حرف الهمزة قال الرضى والظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة
الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ وقد واما اذا وقتا فيها خلاف بل هى مضافة الى مفردها او لا قوله وما عند من قال
باسميتها قد سبق التفصيل فى اخر حرف اللام لهذا التسهيل المسئلة عند ذكر لما من اراد فليلتفت اليه قوله وزعم سيبويه
قال ابن قاسم فى شرح التسهيل مقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز اضافة اسم زمان الى جملة اسمية مستقبلة فى المعنى بل لا
تكون المستقبلة الا فعلية حملا على اذا فلا تقول ائتيك حين زيد ذاهب كما لا تقول ائتيك اذا زيد ذاهب لان اذا تمنع دخولها
على جملة اسمية والاصل ان يضاف الى الجملة من اسماء الزمان اذ فى الماضى واذا فى المستقبل وغير حامتنع لها قال المصنف والصحيح
جواز ذلك على قلة يعنى اضافة اذ واضافة ما حمل عليها من الجملة الاسمية وتقدم الكلام على ذلك فى الظروف والجواز مذهب
الاخفش ومما ظاهره الاستقبال والجملة الاسمية قوله تعالى عز وجل ليندر يوم التلاق يوم هم بارزون انتهى قوله وزعم عليه
اى رد على سيبويه دعوى اختصاص الظرف المستقبل بالجملة الفعلية يعنى اختصاص اضافة الى الجمل الفعلية كما تقدم
الان نقلا عن شهاب الدين بقوله تعالى يوم هم بارزون يوم ظرف مستقبل وقوع مضمونه ومع هذا اضيف الى الجملة
الاسمية وهو قوله هم بارزون على هذا فظاهر الآية مع الاخفش قال شهاب الدين ويجاب عن قوله سيبويه
بانهم ليس مبتدا بل مرفوع بفعل محذوف تفسيره اسم الفاعل اى يبرزون وايكون بارزون خبر مبتدا مضمر فلما حذف
الفعل انفصل الضمير فبقى كما تراى وهذا كما قالوا فى قوله لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى
فى ان خلقى مرفوع بفعل يفسره شرق لان لو لا يليها الا الافعال انتهى كلام شهاب الدين قوله كن لى شفيعا بيت من ابيات
من الطويل قائلها سواد بن قارب الصحابى رضى الله عنه والمصراع الثانى روى هكذا فى كتب الروايات سواك الشفيع
عن سواد بن قارب اعراب البيت ومعناه وموضع الاستشهاد ظاهر وله قصة لا بأس بان نذكرها تبركا لما فيها
من الاوصاف المحمدية صلى الله على صاحبها والدلائل النبوية وسواد بن قارب كان شاعرا جاهليا ثم اسلم رضى الله
عنه قال الحافظ ابو الفتح بن سيد الناس اليعمرى فى عيون الاثر عن محمد بن كعب القرظى بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه
ذات يوم جالسا اذ مر به رجل فقيل يا امير المؤمنين اتعرف هذا المار قال لا ومن هو فقيل هذا سواد بن قارب الذى اتاه
رئيه بظهور النبى صلى الله عليه وسلم قال فارسل اليه عمر رضى الله عنه فقال له انت سواد بن قارب قال نعم
قال انت الذى اتاك رئيك بظهور النبى صلى الله عليه وسلم قال نعم قال فانت على ما كنت عليه من كهانتك
قال فغضب وقال استقبلنى بهذا حدثنى اسلمت يا امير المؤمنين فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك
اعظم مما كنت عليه من كهانتك فاخبرنى بانبيانك رئيك بظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم يا امير
المؤمنين بينا انا ذات ليلة بين النوم واليقظان اذ اتانى رئيى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى
واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لوى بن غالب يدعو الى الله تعالى عز وجل والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قداما ها كاذنابها قال فقلت وعنى انام فاتانى امسية ثانية فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لوى بن غالب يدعو الى الله تعالى والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغى الهدى ما مؤمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قداما ها كاذنابها قال فلما كانت الليلة الثالثة اتانى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل
انه قد بعث رسول من لوى بن غالب يدعو الى الله تعالى والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها
وشدها العيس باحلاسها تهوى الى مكة تبغى الهدى ما خير الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم
واسم بعينيك الى رأسها فمنذ فقلت فداء تحن الله قلبى فرحلت فاتيت المدينة فاذا رسول الله صلى
الله عليه وسلم واصحابه حوله فدنوت فقلت اسمع مقالتى فقلت اسمع مقالتى يا رسول الله فقال هات فانشأت

قلت وعنى انام فاتانى امسية

الشارح فى الهامش يجوز ما بعدها فى قبلها وما قبلها فى الفصيل الثانى فليتتبع اذ لا يجوز بعد على قولين بخلاف الاقوال الاخر

اقول اتانى تحيتى بعد يأس وفدة ولم يك فيما قد يلون بكاذب ثلثت ليال قوله كل ليلة انا كان رسول من لوى بن غالب
فشمرت من ذيلى الازار ووسطت بى الاغلب الوجناء بين السباب واشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غائب
وانك اول المرسلين وسيلة الى الله يا ابن الاكرمين الاطايب مرنا بما يأتيك يا خير مرسل وان كان فيما جاء شيب الذوائب
وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة سواك بمغن عن سواد بن قارب فاذا فرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيض ما بين شعفات
وحا شديدا حتى رئى الفرح فى وجوههم قال فوثب اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فالتزمه وقال قد كنت ان اسمع
هذا الحديث منك فهل ما يأتيك يأتيك اليوم فقال انا منذ قرأت القرآن فلا ولنعم العوض كتاب الله عز وجل
من الجن انتهى الوغليب بمعجمة مكسورة فمهملة ساكنة فلام مكسورة فمثناة تحتية فموحدة الناقة البيضاء والوجناء الناقة الشديدة وقيل
الناقة العظيمة الوجنتين والسباب بمهملتين وموحدتين المفازة قوله سواك صفة لقوله ذو شفاعة وقوله بمغن خبر لا التى
بمعنى ليس ولهذا صدر بالباء الزائدة وقوله عن سواد متعلق بمغن وعلى رواية الكتاب بمغن فتيلا وفتيلا منصوب على انه
صفة مصدر محذوف والفتيل الشئ القليل الحقير اى ليس صاحب شفاعة مغنيا عن سواد بن قارب
اغناء قليلا اى شيئا من الاغناء فى دفع العذاب وبذل الثواب والفتيل فى الاصل ما يكون فى وسط النواة وقيل
بالقلب من الاصبعين من الوسخ قال واجاب ابن عصفور بانه انما شرط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا
وهو فى الاية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يخفى ما فى هذا الجواب فى البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيمة لما كان يخفى
الوقوع جعل كالمشكوك فيحمل على اذا لا على حد ونفخ فى الصور الثانى حبب وتخلص بذلك عن سيبويه اسما المكان وانتصابها
على الحكمة لا بقدر ولا بشرط لذلك كما نهاظرفا وزعم المهدوى شارح الدريدية وليس بالمهدوى المفسر المغربى ان حيث
فى قوله ثم ترح فى المبلسين الى حيث نجى المازمان وما بعدها خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت
عن الاضافة الى الجمل وصارت الحكمة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشئ لما قدمنا
فى اسما الزمان ش قوله واما بشرط قال الشمنى بشرط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على سيبويه وجملة قوله
والضمير المستتر فى كان عائد على الزمان المستقبل وقوله بشرط ليس على ما ينبغى والاولى ان يقول انما يجوز لان الذى
ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى ما يضاف الى اذا وجوبا انتهى قوله اذ اذا كان ظرفا يعنى اذا كان
ذلك الزمان المستقبل مفعولا فيه منصوبا بتقدير فى وهو معنى الظرفية عندهم وقد تقدم لنا عن شهاب الدين ابن سيبويه
لا يرى اضافة الظرف المستقبل الى الجملة الاسمية قوله وتخلص بذلك اى تمار وتتمر وحيث بما ذكر من الاضافة الى الجملة
عن باقى اسما المكان فانها تضاف الى المفرد مثل عندزيد وبعده وقبله وعن يمينه وعن شماله والسبايز ستعمل بخلاف ذلك
وان كان كثيرا قوله ولا بشرط لذلك كما نهاظرفا اى منصوب المحل بتقدير فى على انه مفعول فيه بل قد تضاف الى الجملة مجردة
عن الظرفية وقد سبق فى حرف الحا ما يدل على جواز اضافة حيث الى المفرد نقلا عن ابى الفتح وعن ابن يعيش كذلك
وذكر جواز تجريد حيث عن الظرفية ومن اراد الوقوف فليتلفت الى هناك قوله شارح الدريدية يعنى شارح القصيدة المقصورة
المشهورة لابن دريد التى من الرجز لها شروح كثيرة توجه القصد اليها من شرحها لمن شاء وهو مطلعها باظبية شبهتها ظبيا
رائقة بين العفق واللوا وقول الد ماميني واوآها اما ترى رأيى حاكى ونه طرة صبح تحت اذيال الدجا يدل على انه
لم يطلع المطلع وهى طويلة تنيف على مائتى بيت وقبل هذا واوجب الحج ونسى عمرة من بعد ما حج ولبى وودعا لصيف
الحاج والبقول وافترض الحاج المقدم ذكره على نفسه وشاهد بالعمرة بعد ان رفع الصوت بالتلبية وقال لبيك وودعا
قوله ثم ترح ثم حرف عطف والتاء زائدة كما فى ربت كذا قال شارح القصيدة وقد تقدم هذا لنا فى حرف التاء وحرف
الراء راح فعل ماض بمعنى الرواح يجئ فعل ماض من المجئ وبمعنى الاعتراض والملازمة وقد جاء بمعنى الاعتراض المازمان موضع بين
المشعر الحرام وبين عرفة والمازمان فى اللغة الموضع الضيق ومنى موضع بمكة وتكتب بالباء كذا قال شارح القصيدة
ولكن كتب هنا بالالف للقافية وقد تقدم هذا ومعنى البيت انه يقول وذهب فى الذين يقولون لبيك
اللهم لبيك الى مكان اقام فيه المازمان ومنى او اعترض المازمان ومنى اعراب البيت الضمير فى راح قد علمه

فاعله عائد الى الحاج المازمان مرفوع لانه فاعل نجى ومنى مرفوع لانه عطف على المازمان وقد سبق ترجمة ابن دريد فى اوائل
هذا الموضع والمهدوى المفسر المغربى هو ابو العباس احمد بن عمار المغربى النحوى وذكر الشيخ الشاطبى فى باب الاستعاذة
من حرر الاماني حيف فال واخاه وفضل اباه وغاثا وكم من فتى كالمهدوى فيه اعلا اصله من المهدية بلدة من بلاد
المغرب قال السيوطى وخل الاندلس وصنف كتبا مفيدة منها التفسير ومات فى حدود الاربعين واربعمائة قوله
لما خرجت خبر لقوله ان حيث وان مع اسمها وخبرها معمول زعم ووجه خروجه عن الظرفية بدخول حرف الجر بتنزل محله
من المنصب الى الجر فلا يكون مفعولا فيه فلا ينفى الظرفية قوله وتكلف عطف على زعم اى تكلف المهدوى لتقدير الرابط
بين الصفة والموصوف للجملة التى بعد حيث وهو اى ذلك الرابط المقدر لفظة فيه قوله تقديره منصوب على انه مفعول تكلف
بتضمين ادعى قوله وليس بشئ لما قدمناه قال الشمنى يعنى بما قدمه ما اشار اليه بقوله بعدها اسما الزمان ظروفا كانت
او اسما من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لا يمنعه من الاضافة الى الجملة ثم قال وفى الشرح يعنى شرح الدريدية
وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم فى اسما الزمان ثبوته فى اسما المكان الا ترى ان اسماء الزمان تضاف كلها الى
الجملة واسما المكان لا يضاف منها الا حيث لغير متوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدوى فانها غير مضافة عنده
اصلا وانما هى بمعنى مكان اقام فيه المازمان ومنى كم اقول لم يرد المصنف الزوم وانما اراد ان ذلك يفهم فى اسما المكان
من ذكره فى اسماء الزمان بناء على استوائهما فى مطلق الظرفية الى هنا كلام الشمنى وليس فيه كبير معنى تقيد به قال
الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا ومنفيا بما كقوله بآية تقدمون
الخيل شعثا وقوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد ولخبر ان آية
ملكه ان يأتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اى بآية اعدامك كما قال بآية ما يحبون الطعام انتهى وفيه حذف
موصول حرفى اى بغير ان ولفاء صلته ثم هو غير متات فى قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع ذو قولهم اذهب
بذى تسلم والبانى ذلك ظرفية وذى صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هى بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اى
اذهب فى وقت صاحب سلامة اى فى وقت سلامة نطقه السلامة ش قوله آية بمعنى علامة وهى على وزن غاية وزنا
بمعنى العلامة وقوله منتفيا منصوب على انه خبر كان مقدرة متوخرة ومنفيا عطف عليه وهذا من المواضع التى يجب
فيها تقديم خبر كان عليها وتاخير المعطوف وكان المقدرة فى محل النصب على الحال كذا حقق الشريف فى بحث الشبيه
من شرح المفتاح وقال لا يخفى ان المخلص فى مثل هذا التركيب على السوية انتهى فعلى هذا يؤول الكلام ههنا الى قولنا سواء
كونه مثبتا او منفيا قال الدماميني وجه ذلك يعنى جواز اضافتها الى الجملة الفعلية بعضهم بان الآية بمعنى العلامة مشابهة
للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث آخر كوقت مجئ طلوع الشمس فصار طلوعها آية الاتيان وعلامته
فرفع توهمت معاملة اسما الوقت فى جواز الاضافة الى الجملة واشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه
مثبتا او منفيا مما يجادل على السماع انتهى اذا ما البغض الرضى حيث قال وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية
لما بينهما الوقت لان الاوقات علامات يوقف بها الحوادث وتعين بها الافعال ولكن لما كان وضع آية
وضعا فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الاغلب مصدرة بحرف مصدرى قال بآية يقدمون الخيل
شعثا كان على سبا بكها مدامة فاذن جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى على ما نقله الكوفيون
فكيف بما نحن بصدده ولا يخفى ان امارة التكلف تتراى من خلال هذا الكلام بحيث تتضح عند من له ادنى ذوق من
التحقيق لورود الاغراض بالعلامة مع شهرتها ووضوح معناها وقال ابن مالك فى التسهيل وقد تضاف آية
بمعنى علامة الى الفعل المتصرف مجردا او مقرونا بما المصدرية او النافية وقال ابن قاسم مثال المجرد قول الشاعر
الكنى الى سلمى بآية اومأت بكف خضيب تحت كف مدرع ومثال المقرون بما المصدرية قول الشاعر
الا من مبلغ عنى نميما بآية ما يحبون الطعاما ومثال المقرون بما النافية قول الشاعر الكنى الى قوم السلام رسالة
بآية ما كانوا لصعافا ولا عزلا واحترز بما بالمتصرف من غير المتصرف كعسى وليس فلا يضاف الا ندر مجاء ايضا اضافتها الى الجملة

الاسمية قد

انشد الفرا بانه المخال منها عذيرقبها ومذهب سيبويه ان اضافة آية الى الفعل يطرد في الكلام في النثر ومذهب المبرد ان
ذلك ليس اضافة للفعل وانما هو على حذف ما المصدرية والتقدير في قوله بانه تقذف مون الخيل شعثا بانه ما تقذمون
وهو خلاف مذهب سيبويه ورده ابن مالك بقول الشاعر بانه ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان التقدير ما المصدرية قبل
ما النافية ممتنع قال غيره وكان على سنا بكها مدام قال الدماميني وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت
لم يسم قائله عجز، كان على سنا بكها مدام قال الدماميني وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت
قبله وسيأتي ارادته رحمه الله تعالى قول الشاعر الا من مبلغ عني تميما وقال الشمني الذي رأيناه في نسخ المغني تقدمون
وتجون بالتاء الفوقية وقول المصنف ناقلا عن ابي الفتح اي بانه اقدامكم يدل ذلك وكان الذي حمل الشارح على ما
قاله انه جعل الانيين علامة للمبلغ اليه وليس كذلك لان الشاعر عبر بالمبلغ اليه بالعينية ويقطع بانه مفعول حقيقي وهو قوله تميما
وانما هما يقول المبلغ لهم بخلاف قول الاخر بانه ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الآية علامة على المرسل اليه لان قائله
ذكر في صدر البيت ما يقول الرسول وهو السلام ولم نذكر ما بعين قوله لو كانت الآية المذكورة علامة له عليهم انتهى كلام الآية
العلامة يقدمون بمعنى يقصدون شعث جمع اشعث وهو اغبر متفرق الشعر السنابك جمع سنبك كبرثن وهو طرف مقدم
الحافر والمدام الخمر يعني ان اطراف مقدم حوافرها دامية حمر كانها صبغت بخمر وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود الى
بني تميم المذكورين في بيت قبله ومعنى البيت بعلامة انكم تقدمون الخيل في الحرب حال كونها شعثا كان على حافرها
خمرا اي دما واعراب البيت الخيل مفعول تقدمون وفاعله الضمير شعثا حال عن الخيل كان على سنابكها مدام جملة
حالية مدام اسم كان على سنابكها خبرها المقدم على الاسم كذا في شرح ابيات المفصل قال ابن يعيش فان قيل ما وجه
اضافة آية الى الفعل الذي هو يقدمون يقول المفهم كنا بعلامة اقدامهم الخيل شعثا متغيرة من الجهد وشبه ما يصيب
من عرقها بالدام للحمرة والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحافر يريد انه لما صار ذلك عادة لهم وامرا لازما
صار علامة انتهى قوله وقوله بانه ما كانوا عجز بيت من الطويل لعمر بن شاس بن عبيد بن ثعلبة الاسدي اورده
مثالا للفعل المنفي وصدره والكفي الى قومي السلام رسالة قال السيوطي الك فعل امر من الاك بليك ومعناه
بلغ عني ورسالة مفعول به كما تقول بلغ عني الى فلان رسالته ومعنى ان يكون الكفي على حذف الجار اي الك
عني والباء للعلامة والعزل بضم المهملة وسكون الزاي الذين لا سلاح معهم واحدهم اعزل وبعد هذا البيت ولا يبتئسوا
زمي اذا ما يلبسوا الى حاجة يوما مخيسة بزلا قال السيوطي قاله المصنف يعني ابن هشام صاحب المغني ويلبسوا اي يركبوا
ومخيسة بضم الميم والياء المشددة وبالسين المهملة مذللة بالركوب يعني الرواحل والبزل بضم الموحدة وسكون
الزاي المعجمة واحدها البازل وهو جمع عزيب وبيني جمع سني من السوء والزي بكسر الزاي وتشديد الياء اللبس
والهيئة ويروى ولا سي زاي فقد شهد ابن مالك بالبيت الثاني على جواز حسن وجه ما بلا اضافة وبتجريد
المضاف من ال بقوله سني ذي انتهى كلام السيوطي وقال العيني في شواهد الصفة المشبهة الكفي اي ارسلني
من الاك الاكة والسلام مفعول آخر معنى وبلغ السلام عني درسالة حال ويروى تخيسه والباقي بانه منعلق بها
وما نافية او زائدة والضعاف جمع ضعيف والعزل بضم العين المهملة وسكون الزاي المعجمة جمع اعزل وهو الذي
لا سلاح معه والشاهد في ولا يبتئسوا زمي حيث يدل على جواز حسن وجه ما بلا اضافة وبتجريد المضاف اليه من ال وكلمة ما زائدة
او مصدرية اي ولا يبتئسوا حين وقف قبسهم ال حاجة وبزلا بضم الباء الموحدة جمع بازل وهو البعير الذي فطر نابه ذكرا كان
او انثى نصب قبسوا ومخيسة مقدما صفة اي مذللة بالركاب المعجمة وكلمة الى بمعنى لاجل حاجة انتهى قوله كما قال بانه ما تجون
الطعاما عجز بيت من الوافر صدره والا من مبلغ عني تميما قاله يزيد بن عمرو بن الصعق كذا قال ابن يعيش الا للتنبيه من
استفتاحية مبتدأ ومبلغ خبره وتميما مفعول مبلغ ما زائدة وتجون الطعام جملة فعلية اضيف اليها آية والمعنى من مبلغ تميما
قولي لهم علامتكم تجون الطعام فيه اشارة الى حرصهم على الطعام وكناية عن غيرهم بذلك يعني طلب من مبلغ عني
رسالة لبني تميم فكان قائلا قال باتي علامتهم يعرفون فقال يعرفون بعلامتهم للطعام وبنو تميم يعيرون بشدة الشره

بشدة الشره في الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه قال ابن يعيش واما هو فيه اضافة آية الى تجون والمعنى اذا رأيت تميما
فليفهم عني الرسالة فكان قائلا قال باتي علامة يعرفون فقال يعرفون بعلامتهم ما يجون الطعام وانما ذكرت تميم الطعام وجعل ذلك
آية لهم يعرفون بها لما كان من امرهم في تخريق عمرو بن هند وفود البراجمي عليه ثم شتم رابئة المخرقين فظنه طعاما يصنع
فقذف به الى النار والبراجم حي من تميم وخبرهم مشهور وذلك ان عمرو بن هند كان نذران يحرق مائة رجل من بني
دارم بسبب قتلهم اخاه فاحرق تسعة وتسعين رجلا من بني دارم وارادان يكملها مائة فلم يجد فوقد عليه رجل فقال له عمرو
ما جائبك فقال جئت الطعام قد اقويت فلانا لم اذق طعاما ولما سطع الدخان ظننتها نارطعام فقال له عمرو ممن انت
قال من البراجم فقال ان التقي وافد البراجم فذهب مثلا ورمى به الى النار وقال ابو عبيدة نمت من اولاد حنظلة
بن مالك ابن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم ودارم من اولاد حنظلة انتهى قوله ثم هو غير مناتٍ في قوله بانه ما كانوا ضعافا
نقلا من ابن مالك من تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع قال الدماميني بل مناتٍ بان تكون ما مصدرية ولا نافية
محذوفة لدلالة ما بعدها عليها والمعنى بانه كونهم لا ضعافا ولا عزلا انتهى حذف لا ضعيف وفيه صرف الكلام عن الظاهر
قوله الرابع ذو اي الاسم الرابع من الاسماء الثمانية التي تضاف الى الجملة ذو في قول الفصحاء وذهب بذي تسلم قال ابن
مالك في التسهيل وقالوا واذهب بذي تسلم اي بذي سلامتك ولا بذي تسلم ما كان كذا وتخلف فاعلا اذهب
وتسلم بحسب المخاطب انتهى وقال العلامة في المفصل وذو في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي
تسلمون اي بذي سلامتك والمعنى بالامر الذي يسلمك انتهى وقال ابن قاسم في شرح التسهيل اختلف في ذي من قولهم
اذهب بذي تسلم فذهب الجمهور الى انها بمعنى صاحب وهي مضافة الى الجملة والباء ظرفية والمعنى اذهب في وقت ذي
سلامة وذهب بعضهم الى انها موصولة على لغة طيء واعربت على لغة بعضهم وتسلم صلة الذي والمعنى اذهب في الوقت
الذي تسلم فيه ثم اتسع فحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة ولا شذوذ والى نحو هذا ذهب ابن الطراوة
وحكى ابن السكيت القسم به قالوا لا بذي تسلم ما كان كذا وتخلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي
بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن واضافة ذي الى الفعل شذ من اضافة
آية وريث ولدن وان كانا بمعنى جميع شذوذا انتهى قال وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلته فلا محل لها والاصل
اذهب في الوقت الذي تسلم وتضعيفه ان استعمال ذي موصولة مخض بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان
الغالب عليها في فهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروطا بكونه
المتعلق بخو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقف وبهذا الاخير تضعيف قول الاخفش
في يا ايها الناس ان ايا موصولة والناس خبر المحذوف والجملة صلة وعائد اي ما يمن هم الناس على انه
قد حذف العائد حذفا لازما في نحو ولاسيما يوم فيمن رفع اي الامثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه
نادر فلا يحمل عليه نص قوله وقيل بمعنى الذي الخ اي ذو موصولة في لغة طيء فلا بد ان يكون صفة لموصوف
محذوف شاع الموصول الذي دخل عليه حرف الجر كخير ما مررت بالذي اكرمك امس وسلمت على الذي جاءك
ولا بد ان يكون موصوفها معرفة لتعرفها فيكون الجملة بعد حذفه الواقعة بعدها صلة والصلة لا محل لها والمصنف ذكر
هذا القول استطرادا حتى يتضح المحل انتهى ما قال ابو حيان في نجل المضمرات من شرح التسهيل لا يوصل الى تحقيق
الاشياء الا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك الصناعة مما كانت تستغني عنه انتهى وبهذا يندفع ما قال
الدماميني ههنا هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسئلة في كون ذو مضافة الى الجملة قوله وان الغالب عليها
بفتح ان عطف على قوله ان استعمال ذي وكذا قوله وان حذف العائد وكذا وان هذا العائد فهذه اربعة اوجه
تدل على ضعف القول المذكور قوله ولم يسمع هنا اي لم يسمع في قولهم اذهب بذي تسلم الا الاعراب قوله
المجرور هو والموصول بحرف المجرور بالجر صفة العائد وهو نائب فاعل المجرور والموصول بالرفع عطف على هو
والباقي بحرف متعلقة بالمجرور ومتحد المعنى صفة حرف والاضافة لفظية اي متحد معنى ذلك الحرف الذي جر به العائد

والموصول وان لم يتحد نفس الحرف وقوله مشروط خبران وقوله باتحاد المتعلق اى باتحاد العامل الذى يتعلق به الحرف
الذى اخبر به العايد والموصول نحو قولنا مررت بالذى اى بالذى مررت به فحذف العايد وهو ضمير به المجرور بالباء وكذا الذى
مجرور بالباء متعلق فالجاران متماثلان وكذا ما يتعلقان به نحو قوله تعالى وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ اى تشربون منه فى اتحاد الجاران
والمتعلقين بخلاف قولهم اذهب بذى تسلم فيه لان المتعلق فى الاول اذهب وفى الثانى تسلم قوله وان لم
العايد لم يذكر فيه اى فى وقف من الاوقات ولم يسمع الا بدونه ولو كان مقدرا لذكر فى بعض الاحيان حتى
يكون دليلا عليه اذا لم يذكر قوله قول الاخفش ان ايا موصولة تقدم مذهب الاخفش فى الكلام على اى من حرف
الهمزة والرد عليه وجوابه عنه وقياسه هنا سيما فى كون ما موصولة ووجوب حذف عايده فليراجع اليه قوله على انه
قد حذف العايد على مستدركا كينه اى لكن الحذف اللازم قد جوز فى صلة الموصول مع انه لم يذكر فى وقف فى نحو ولسيما
فلا يكون من ادلة الضعف ولا يرد على الاخفش فى قوله تعالى اَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنٰى وهذا البحث تقدم فى لاسيما من حرف
السين فليلتفت اليه قوله ولكنه نادر غير الاسلوب فى هذا الاستدراك للنفض وهو استدراك من الاستدراك
الاول يعنى وجد حذف العايد فى المثلة حذفا لازما مع انه لم يسمع فى نظايره ذكر الضمير فليحمل عليه قولهم اذهب بذى
تسلم فاستدرك ثانيا وقال ولكن حذف الضمير فى لاسيما نادر فلا يبنى حمله عليه قال الخامس والسادس لدن ورث
فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف وشرط كونه مثبتا بخلافه مع آية فما لدن فهى اسم لمبتدأ
الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمت لدن سالتمونا وما قلم فلا يك منكم بخلاف جنوح وامّا ريث
فهى مصدر راث اذا ابطاء وعوملت معاملة اسماء الزمان فى الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان
فى نحو كقولك جئتك صلوة العصر قال خليلى رفقا ريث اقضى لبانة من الغرضات المذكرات عهودا نحو زعم
ابن مالك فى كافيته وشرحها ان الفعل بعد ما على اضمار ان والاولى قوله فى التسهيل وشرحه وقد يعذر فى رايت لانها
ليت زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبتدا الغايات مطلقا لم تخلص لوقوف وفى العزة لابن الدهان ان
سيبويه لا يرى بجواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال فى قوله من لدن شولا ان تقديره من لدن كانت شولا ولم يقدر من
لدن كانت ش قوله وريث فانهما يضافان لدن مراوف عند وريث مراوف بطء وليث قال ابو حيان وريث
مصدر راث يريث اذا ابطاء وفى شرح الصغار ما نصه واعلم ان المصدر اذا استعمل فى معنى الزمان جاز ان يضاف
الى الفعل نحو آتيك ريث قام زيد اى قدر بطء قيام زيد قال ابن قاسم قال ابن مالك فى شرح التسهيل وما يضاف لدن
وريث احق بذلك اى بالاضافة الى الفعل المتصرف المثبت من اية اما لدن فلانها تدل على مبدا الغاية زمانا ومكانا
فاذا دلت على المبدا الزمانى فجريها مجرى اسماء المبتدا ليس ببديع واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطاء
فعومل فى الاضافة الى الجمل معاملة اسماء الزمان فى التوقيف قوله زمانية كانت او مكانية جملة حالية والمراد به
الاستواء اى سواء كونها زمانية ومكانية وفى مثل هذا التركيب يجب توسط كان بين المعطوفين وقد سبق قريبا
قوله لزمتا لدن سالتمونا بيت من الطويل لم يسم قايله لزمتا فعل وفاعل لدن ظرف له وسالتمونا فعل وفاعل
ومفعول والمسالة ترك الحرب وطلب الصلح من السلم بمعنى الصلح بترك الحرب وفاقلم بالنصب مفعول لزمتا
وقوله فلا يك نهى اصله لا يكن وحذف النون منه شايع فان كانت ناقصة فخبره جنوح اسمه وهو مصدر على وزن دخول
وهو الميل وخبرها منكم والجار متعلق بالجنوح قدم للوزن والجنوح سيق باللام كقوله تعالى وَاِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا
وان كانت تامة جنوح فاعلها ومنكم حال منه قدم للتنكير وهى الحال والشاهد فى لدن سالتمونا فان لدن مضافة
الى جملة فعلية فعلها متصرف قال الدمامينى واضافة لدن الى الجملة مما امتازت به عن عند ولدى ونحوا هذا ذلك بالفضل قوله
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب انشد سبق الكلام على هذا فى بحث عند
من حرف العين فليلتفت اليه قوله خليلى رفقا ريث اقضى لبانة بيت من الطويل لم يسم قايله خليلى خطاب
للاثنين على ما هو دأب العرب كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وقوله خليلى عوجا من صدور الرواحل

من صدور الرواحل رفقا اى ارفقا فى الذهاب والمسير رفقا ريث اقضى لبانة اللبان بضم اللام الحاجة كذا فى الصحاح
فضى على صيغة المتكلم من المضارع ولبانة مالبضب مفعوله وقوله من الغرضات سيبين للبانة والعرضات جمع عرضة وهى
كل بقعة واسعة ليس فيها بناء ولا اشجار متفقة والعهود جمع عهد وهو المنزل الذى لا يزال القوم اذا ذهبوا عنه رجعوا اليه
لذا قال الدمامينى والظاهر انه اراد بالعهود الازمنة السالفة التى انتظم حال ان عرفيهما من وصال الاحبة والمصاحبة معهم والا لقال
كقول الاخر رب ورقاء حتوف فى الضحى وذات شجو صدحت فى فنن ذكرت الفا ودهرا صالحا فبكت حزنا وهاجت
حزنى والمذكرات بالتخفيف من الاذكار وهو بمعنى التذكير لانهما متعديان من الذكر والتشديد يخرج البيت عن الوزن
والحاجة التى اراد قضاءها البكاء والنياح على الراحل على ما هو ذابهم كقول ذى الرمة خليلى عوجا من صدور الرواحل لمهجور
حزوى وابكيا فى المنازل لعل انحدار الدمع يعقب راحة من الوجد او يشفى نجى البلابل الخ وفى ريث اقضى حيف الضيف
ريث الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف قوله والاول قوله فى التسهيل وشرحه قال الشمنى هكذا يقع فى بعض النسخ وفى
بعضها والاولى والاول هو الصواب انتهى اراد بالاول جواز اضافة لدن وريث الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف بلا
اضمار ان على ما اختاره المصنف وذكر ما نقله عن الكافية بلفظ الزعم اشارة الى انه غير مختار عنده فقوله والاول مبتدا
خبره قوله فى التسهيل اى المذكور فيه وشرحه وهو المفهوم من قوله فى التسهيل فانه قال فيه ويشارك آية فى الاضافة
الى المتصرف المثبت لدن وريث وقد يفصل لدن والحين بان وريث بما انتهى كلام ابن مالك ويحتمل شرح
هذا المحل انفا لابن قاسم فافهم قوله وقد يعذر فى ريث اى يبسط العذر لما وقع فى كافيته من اضماران فى ريث مانهاليست
زمانا فلا وجه لاضافتها الى الجملة ولهذا ينايسب اضماران حتى يؤول ما بعدهما فتكون مضافة الى المفرد بمعنى بخلاف
لدن اذ لا يمكن بسط وكف التقدير فيه لكونه زمانا لكن قد يجاب عنه ايضا بانه لما كانت موضوعة لمبتدا الغايات سواء
كانت زمانية او غير زمانية مثل قوله تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ لم تخلص لمعنى الزمان فناسب اضماران حتى تكون مضافة الى
المفرد بمعنى مثل ريث قوله وفى العزة لابن الدهان وقد سبق فى بحث عند ان ابن الدهان قال لا يضاف لدن
الى جملة اصلا واما قوله لدن شب فبتقدير ان وهو قول سيبويه قبل وهذا قال فى لدن شولا ان التقدير
من لدن كانت وقال ابن الخباز يمكن ان يكون اضافة لدن الى البيت المذكور الى الفعل كاضافة حيث لانهما سيان
فى الابهام ويمكن ان يكون الاصل لدن شب فحذف ان وبقى عملها كما فى قولك اتانى ما ان زيد قايم اى ما ان زيد قايم
رهطى كما يرى بنى فيكم طالب الضيم او يأتى قوله قال فى قوله من لدن شولا اى بعض بيت تمامه قاليا ايمانها قال العينى
من لدن شولا قال انما نها هذا من الرجز المنظور انشده سيبويه فى كتابه وهو مثل المثل بين المغرب وقال السيوطى الشول
بفتح المعجمة وتاء مثناة تدل على الارتفاع واختلف فى المراد به هنا فقيل مصدر ثالث الناقة بذبها اى رفعته للضراب فهى شايل
بغير تاء والجمع شول مثل راكع وركع والتقدير من لدن شالت شولا فاليف من حذف عامل المصدر المؤكد وقيل اسم
جمع شائلة بالتاء وهى الناقة التى لبنها وذرعها والى عليه من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والتقدير من لدن كانت شولا فاليف
من حذف كانت واسمها وبقاء خبرها قال المصنف وقد يرجح الاول بانه يروى من لدن شولا او لا يقال من لدن بالنوق قالت
انما نها قال ويجاب بان التقدير من لدن شولا نهن شول اذ رمان قال وقد يرجح الثانى برواية الجرمى من لدن شولا بغير شوين
على ان اصله شولا بالمد فقصره للضرورة ولكن هذه الرواية تقتضى ان المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق وزعم بعضهم
ان نصبه على التمييز او التشبيه بالمفعول به كانتصاب عذوة وانه لا تقدير فى البيت ويرده اختصاص هذا الحكم بعذوة
دون نظايرها من الظروف المبنية كقبل وبعد لدن اول بناء على الاصل وبنى لشبهه بالحرف فى الافتقار الى ما يتم به معناه
وفيه لغات بلغ احداها لدن بضم الدال وسكون النون وبها قرأ حمزة والكسايى فى قوله تعالى قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا
وبلغ الثانية لدن بضم الدال والنون اول لم يسمع نصب عذوة بعد لدن والاولى بفتح العين وكسر الهمزة وبكونهما للمرة
الناقة اذا بنيها ولدها فهى مشيلة والولد تلو والانثى تلوة والجمع انلاء بفتح الهمزة انتهى قال السابع والثامن نول
وفايل كقوله قول بالرجال ينهض منا سريعين الكهول والشبابا وقوله واحيث قايل كيف انت صالح حتى طلت
وطنى عواد فى الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا بالشرط جازم لانها لم تقصد بمعنى يقبل الجزم لفظا كما
فى قولك ان تقم اقم او محلا كما قولك ان جئتنى اكرمك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم

مطلب جملة خامسة الواقعة بعد اذا والفاء

ولهذا قرئ بنصب عطفا على المحل ومثال المقرونة بإذا وإن يغشهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول ذهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يغير ما قبل الا واة نحو زيدا ان تاتي اكرمه

ش قوله قول وفايل قال في التسهيل هذا ان لا ينبغي ان يعد في هذا الباب لان الجملة مع كل منهما مراد منها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وقال الشمني لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه قوله قول بالرجال خبر مبتدا محذوف اي هذا قول بالرجال والمقول هو قول بالرجال يعني الكهول والشبان متاسرعين فقوله متاحال من الكهول والشبان وكذا مسرعين قدما للوزن قال ابن مالك في باب الافعال الواقعة على المبتدا والخبر وقد يضاف قول وفايل الى الكلام المحكي انتهى الاول كقوله قول بالرجال البيت والثاني كقوله واجبت فايل كيف البيت ويروى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير يقول ا صالح فحذف قول والمبتدا قال ابن مالك في الشرح وقال ابو حيان هو ذلك ان قولا هو مصدر فحكما ان المصدر يضاف الى مفعوله فكذلك اسم المصدر وذلك يقتضي جر فعل مصدر والفعل ومن ذلك قول الشاعر قول بالرجال يهض منك انا فايل فهو اسم فاعل فحيث يجوز اضافة اسم الفاعل يجوز اضافة فايل وخرج ذلك قوله واجبت فايل كيف انت بصالح فتقديره يقول ا صالح فحذف القول واقيمت الجملة مقامه ثم حذف مصدر اجبتم الجملة وبقي عجزها انتهى وقد مر تبعد من هذا في الجمل المفسرة فليلتفت اليها

قوله واجبت فايل عيب من الكامل قال سيبويه لم يسم فايله وعلت من الملالة وهي السامة والملالة بضم العين جمع حايد المريض وجملة كيف انت مضاف اليها قايل وبصالح متعلق باجبت وهو مرفوع على الحكاية وفيه حذف اي يقول ا صالح وقد اورد ابن مالك في باب الحكاية شاهدا لذلك وروي بصالح بالجر على تقدير حكاية الاسم المفرد اي اجبت بهذه اللفظة قال العيني في باب الحكاية وفايل بالنصب بالتنوين لانه مضاف الى الجملة اي اجبت قول فايل يقول كيف انت والشاهد في بصالح فانه بالرفع على ما كان عليه قبل ابا والتقدير فاجبت بانا صالح ثم حذف المبتدا وبقي الخبر على ما كان ويجيء فيه ما مر من الرفع

فان قلت ما الخبر الذي عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالتزام قلت لكن فيه رجح مذهب سيبويه بالتزام العرب
في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو اينه كون الجواب محذوفا فان قلت اهل اختلف فيه سيبويه والمبرد من توجيه
هذه المسئلة ثابت مع جواز ها في الاختيار او هو مع القول باختصاصها بالضرورة قلت صرح بعض المتاخرين بان الائمة على
جوازها في السعة وصرح بعضهم بانها لا تجوز الا في الضرورة وظاهر كلام اخرين منهم ابن الحاجب جواز المسئلة لا على ان المرفوع
مؤخر من تقديم كما يقوله سيبويه ولا على اضمار الف كما يقوله المبرد بل على ان الشرط اذا كان ماضيا ووقع الجزاء مضارعا فلك
فيه الوجهان الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فقال الرضي هو لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لانه
الفاعل الفعل قال وفيه نظر لان كلا منا في حال السعة وهذان الوجهان مختصان بالضرورة قال والاولى ان يقال تغير
عمل ان ضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب بجعله الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل
في الجزاء فيكون الاداة جازمة لفظ واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم شيئا واحدا كلم والى هنا كلام الرضي
قلت وهو مما يونسك ويكسر سورة تكيرك لما قدمناه من ان جملة الجواب لا محل لها اصلا او نيابة
عما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شيئ واحد وهو فعل الشرط وليس بمستنكر لما تقدم ونقل الرضي عن
الكوفيين ان رفع الجواب في مثل ان قمت اقوم واجب لان جزم الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا لم ينجزم
الجواب وفي كلام المصنف ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم التنبيه عليه مرارا انتهى كلام الدماميني
قوله فمحل الجزم محكوم به للفعل على ما تقدم عن الرضي في مثل ان جئتني اكرمتك من ان الشرط والجزاء مبنيان في محل الجزم
وعن ابن عصفور حيث قال وان كانا ماضيين كانا في موضع الجزم وكذا الحال اذا كانا مضارعين ولم يدخل الفاء
على الجزاء قوله ولهذا جاز ان قام ويقعد الخ اي ولكون المحكوم عليه بجزم الفعل وحده دون الجملة في صورة خلو
الجواب الذي لم يجزم لفظه من الف جاز ان قام ويقعد اخوك على تنازع الفعلين في اخوك واعمال الاول عند
ما هو مختار الكوفيين ولو قدر محل الجزم في الشرط والجزاء جملتها لامجرد الفعلين المعزولين للزم عطف يعقد اعلى جملة قام
اخوك مع اخوك لم يتقدم على المعطوف فلا يحسن العطف على بعض المعطوف عليه وعندك علم ان امثال
هذه التكلفات لا ينبغي ان يلتفت اليها في مقام الاستدلال ولقد احسن من قال ولا يل النحو كسيف العنكبوت
وقد سبق في اوائل هذا الموضوع ان امور النحو اكثرها ظنيات قوله ولو كان محل الجزم للكل الخ يعني يلزم من هذا العطف
على الجملة قبل تكميل اجزائها واللازم باطل لامتناع العطف على شئ قبل ان يتم اجزاؤه ويتقدم على حرف العطف
قال الدماميني وهو متنقد من وجهين احدهما ان اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به من باب التنازع
والثاني ان قضيته هذا الاستدلال ان يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون
الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع
بعده وهو اخوك فقد وقع هذا القايل فيما فر منه وكان المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورد وسيعلى
سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض انتهى قوله ليس باطل في باب التنازع وجهه ان التنازع خلاف الظاهر لا يصار
اليه الا عند الضرورة صرح به سعد الملة في سورة الاعراف من شرح الكشاف فقد مر هذا من غير مرة في هذا الموضوع
واما قوله فقد وقع هذا القايل فيما فر منه فلم يظهر وجهه قوله قراءة غيرا بي عمرو قال شهاب الدين قراءة ابي عمرو اكون بنصب
الفعل عطفا على فاصدق منصوب على جواب التمني في قوله لولا اخرتني والباقون واكن مجزوما وحذفت الواو لالتقاء الساكنين
واختلفت عبارات الناس في ذلك فقال الزمخشري عطفا على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتني اصدق واكن
وقال ابن عطية عطفا على الموضع لان التقدير ان اخرتني اصدق واكن هذا مذهب ابي علي الفارسي واما ما حكاه سيبويه
عن الخليل فهو غير هذا وهو انه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ولا موضع هنا لان الشرط لا يليه لا ظاهرا ولا مضمرا

في قوله وسوغ ايذانا الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا مالفا مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله في ثالث
التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجعل خلاف استئناف ام لا انتهى وقد ذكر هناك ان قولك ان قام زيد
اقوم يرى فيه سيبويه انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف واما كون اقوم
جوابا للشرط مقرونا بالفاء مقدرة فلم يعزه الى سيبويه بل نقله عن المبرد كما نقله ههنا قوله فيكون دليل الجواب
يغني فلما حذف الجواب بدلالة اقوم دليل الجواب لا عين الجواب ونفسه وقد سبق تخريج سيبويه لقول نهير
فليلتف اليه قوله وحينئذ اي على قول سيبويه من التقديم والتاخير فلا يجزم لان الفعل مرفوع لفظا فليس في محل جزم
فلا سبيل الى جزم ما عطف عليه قد سبق هاتان المسئلتان في التنبيه الثالث ايضا حيث قال المصنف وبني
على هذا المسئلتان احديهما هل يجوز زيدا ان اني اكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجيز زيدا اكرمه ان اتاني
واقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية
انه اذا جئ بعد هذا المرفوع يعني اقوم في المثال يفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى
قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل انفا المقدرة وما بعدها قال الدماميني
فان قلت ما هذه الفاء في قوله فلا يجزم قلت هي الف الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجراء الظرف مجرى كلمة
الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما صرح به الرضي وغيره فان قلت لكن هذه الجملة فعلية تصلح
ان تجعل شرطا فتمتنع الفاء قلت هي خبر مبتدا محذوف اي فهو لا يجزم ما عطف عليه والجواب اسميته على حد ما قالوا
في ومن عاد فينتقم الله منه انتهى تقدم نظير هذا البحث في الا المخففة من حرف النهرة حيث قال وعلى هذا فيكون من
وسبق في بل حرف ابتا ومعنى نظيره في خرف ان ايضا والشارح الفاضل رحمه الله تعالى رجح في نظايره كون
الفا عاطفة قوله ويجوز ان يعطف على قوله لا يجزم وهو متفرع على التقدير المذكور وهو كون اقوم في المثال متقدما
في التقدير مرفوعا لفظا على راي سيبويه وليس في محل الجزم يعني ويجوز على راي سيبويه ان يعطف الفعل المذكور
فعلا ماضيا في نحو زيدا ان اتاني اكرمه ينصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجيز زيدا اكرمه ان اتاني لانه مثله تقديرا والقياس
ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه كذا قال المصنف في التنبيه
الثالث ايضا كما ذكرنا الفا لعبارته بعينها قال وصنع المبرد لتقدير التقديم محتجا بان الشيئ اذا حل في موضعه
لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب علامه زيدا واذا حل الجواب الذي لم يجزم لفظه من الف واذا نحو ان قام
زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في الشرط قبل ولهذا جاز ان قام ويقعد اخوك على اعمال
الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل تكميل نسبة فراغيرا بي عمرو قوله لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن فاصدق عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق وليسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف
على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص والجزم بان مقدرة وانه كالعطف
في ومن يضلل الله فلا هادي له ونذرهم بالجزم على هذا فيضاف الى الضابط المذكور ان يقال او جواب طلب ولا تعتقد
هذه المسئلة مالفا لانهم اتفقوا على ذلك قوله فانا بوني بكم يعني اصالحكم واستدرج تو يا ش قوله والا لجاز ضرب
علامه زيدا مع وجود الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وبطلان اللازم متفق عليه عند الجمهور وجه الملازمة ان صنع
هذا التركيب مبني على ان الفاعل وقع في موضعه متقدما على المفعول وقد لحظه ضمير يعود الى المفعول فجواز هذا التركيب يلزم
الجواز عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو باطل فلو جاز فيما وقع في موضعه ان ينوى به غير ذلك الموضع لامكن انتفاء
المانع المذكور بان ينوى به الفاعل تاخره عن المفعول فيعود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة فبزوال المانع فيجوز هذا
التركيب ولم يقل به سيبويه وغيره من الجمهور قال الدماميني قلت وهذا في الحقيقة غير وارد على سيبويه لان له ان
يمنع كون اقوم من قولك ان قمت اقوم واقعا موقعا اذ لو كان كذلك لجزم ولتقدر الفا المانعة من الجزم خلاف
الاصل لا سيما والتقدير هاهنا يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبره لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفا فالقلت

على الموضع حيث ليظهر الشرط كقوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فهو مجزوم عطفه على موضع فلا هادي له
لانه لو وقع موقعه فعل لانجزم انتهى وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين ونظر سيبويه ذلك
ليقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فخفض ولا سابق عطفا على مدرك
الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه لانه قد كرر جرها بالباء المزيدة وعكس الآية الكريمة لانه في
الآية جزم على توهم سقوط الفاء وهنا خفض على توهم وجود الباء ولكن الجامع توهم ما يقتضي جواز ذلك
ولكني لا احب هذا اللفظ مستعملا في القرآن فلا يقال جزم على التوهم بفجه لفظا وقال ابو عبيد رأيته في مصحف عثمان
رضي الله عنه واكن بغير واو وقد فرق الشيخ ابو حيان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشيء فقال الفرق
بينهما ان العامل في العطف على الموضع موجود واثره معدوم والعامل في العطف على التوهم معدوم واثره موجود انتهى قلت
مثال الاول هذا ضارب زيد وعمرا فهذا من العطف على الموضع فالعامل هو ضارب موجود واثره وهو النصب
مفقود ومثال الثاني ما نحن فيه فان العامل للجزم مفقود واثره وهو حذف الياء مفقود ايضا لوجود
ولكن اثرها انما يظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه وكذلك في الآية الكريمة ومن ذلك البيت المذكور امرئ القيس وقفوا
فقل لهما قفا اللحم بين منفتح ضعيف منشوا وقد يروى بمعجل فانهم جعلوه من العطف على التوهم وذلك انه توهم انه اذا وقف
منفتح الى ضعيف وهو لو اضافة اليه لجره فعطف ما يجر لو سما لجره بالاضافة وقرأ عبيد بن عمير اكون برفع الفعل على قطع الكلام
اي وانا اكون وهذا عدة منه ما بصدد انتهى كلام شهاب الدين ثقف كلامه برمته لكثرة فوائده التي لابد منها في هذا
المحل لانه ماخذ كلام المصنف رحمه الله قال الدماميني فان قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف
بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا في الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن
مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا انتهى من المعلوم ان الخطين لا يغاسان خطأ المصحف
وخط العروض كما ذكره العلامة في بحث الفواتح من الكشاف قال ابو عمرو الداني في المقنع حدثنا الخاقاني قال حدثنا
علي قال حدثنا ابو عبيد قال رأيت في مصحف عثمان رضي الله عنه واكن من الصالحين من سورة المنافقين بحذف
الواو وانفقت بذلك المصاحف وقال الحلواني احمد بن يزيد عن خالد بن خلاس قال قرأت في الامام مصحف عثمان
رضي الله عنه واكون بالواو قال ورأيت المصحف نسخنا وما من هذا الفتح ما في قوله ان المصاحف اتفقت على كتابة
هذا الحرف بدون واو ومن الخليل قوله فقيل عطف على قبله قال في المفصل سأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى رب
لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين فقال هذا كقول عمرو بن معدي كرب وعنى فاذهب جانبا
يوما واكفك جانبا وكقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جانبا اي انا اجزم الثاني لانه
الاول قد دخله الباء فكانها ثانية فيه فلذلك جزموا الثاني لان الاول كونه مجزوما ولا فاء فيه فكانه مجزوم انتهى
وقال ابن يعيش في شرح هذا المحل لو لا معنى الطلب والتخصيص فاذا قلت لو لا تعطيني فتعفوني اعطني فاذا سهلت
لها بجواب كان حكمه جواب الامر اذا كان في معنى وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدم واذا جئت بالفا
كان منصوبا بتقدير ان فاذا عطفت عليه فعلا اخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفا والجزم على موضع
الفا لو لم تدخل وتقدم سقوطها ونظير ذلك في الكلام ان زيدا قائم وعمرو وعمرا ان تصبت فبالعطف على ما بعد
ان وان رفعت فبالعطف على موضع اسم ان قبل وخبرها وهو الابتداء فاما قول عمرو بن معدي كرب فان فيه انه
عطف الكف على جواب الامر واعتقد سقوط الفا فجزم على المعنى لانه لو لم يدخل الفا لكان مجزوما وقد شبهه الخليل بقول
الآخر بدا لي اني البيت لصرمة الانصاري وقبل لزهير والشاهد فيه انه خفض سالقا بالباء على خبر ليس على
توهم ايها لانها تدخل في خبر ليس كثيرا فلما كان خبرها منفيا بالباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابق
شيئا انتهى كلام ابن يعيش والبيت الذي نزدوني فانيه موجود في ديوان زهير والمشهور انه له ولكن وقع في كتاب

في كتاب سيبويه للمغيرة الانصاري وذلك في باب معنى الواو وفيه كعنت ها في الباب الاول وقال في باب الحروف
التي تنزل منزلة الامر والنهي وسألت الخليل رحمه الله عن قول الله عز وجل فاصدق واكن من الصالحين فقال هذا كقول
زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فانما جروا هذا لان الاول مدخله الباء
فجاؤا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الاول الباء وكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون مجزوما ولا فا فيه
تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا ما قبله فعلى ذلك توهموا هذا انتهى بعبارته من النسختين المصححتين المعروتين
اللتين قوبلتا وصححتا غاية التصحيح وبهذا اتضح ان نقل صاحب المفصل عن سيبويه لا يطابق ما نقلناه والعهدة فيه عليه قوله
وسيأتي العطف على المعنى في محل النصب على الحال اي محمولا على المعنى ووجهه ان كون المعطوف عليه في الآية وهو قوله
فاصدق جوابا انما يصح من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان الفاء مانعة من الجزم وملاحظة اسقاط الفا وتقديرها
ساقطة وجزم الفعل الواقع بعدها على انه وقع جوابا للولا التخضيضية التي هي في معنى الطلب كالامر كما مر آنفا من الامور
المعنوية قوله ويقال الخ في غير القرآن عطف على التوهم يعني توهم ما هو موجود ومعدوما مر آنفا بتفصيل ذلك فيما نقلناه
عن شهاب الدين ووجه الاجتناب عن هذا التعبير مراعاة الادب مع كتاب الله تعالى وقد سبق انفا قول شهاب
الدين لا احب هذا اللفظ مستعملا في القرآن فلا يقال جزم على التوهم بفجه لفظا والمصنف فمن يجد وحده وسيأتي
في اقسام العطف من الباب الرابع لان الامام الزمخشري بين معنى التوهم وعدم القبح في استعماله قوله وقيل عطف على
محل الفا وما بعدها اي مع ما بعد الفا من الفعل كما نقلناه عن شهاب الدين وهو نقله عن الزمخشري وابن عطية
قوله وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب التخصيص وبجزم بان مقدرة بعد الزيادة وقعت في بعض النسخ بعد قوله
وما بعدها قال الدماميني هذا على قول الاكثرين ومذهب الخليل وسيبويه ان جزمه بنفس الطلب انتهى المذهب الاول جزمه بالشرط المقدر
بعد الطلب والثاني جزمه بنفس الطلب وهو مذهب الخليل وسيبويه والثالث
جزمه بنيابة الطلب مناب الجازم وهو مذهب السيرافي والفارسي والاول للجمهور وقد ذكرنا هناك ترجيح بعض هذه
المذاهب فليتنقف اليه قوله وانه كالعطف في من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم قال ابن يعيش اعلم انك اذا
عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالعطف على المجزوم على شركة الثاني مع الاول في الجواب
والرفع على القطع والاستيناف وذلك قولك ان تاتني اكرمك فاحدثك كانه وعده ان اتاه فانه يأتيه ويحدثه
عقيبه ويجوز الرفع بالقطع والاستيناف ما بعده واما قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فقد قرئ ويذرهم جزما
ورفعا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو فلا هادي له لان موضعه جزم والمراد بالموضع انه لو كان فعلا لكان مجزوما والرفع
على القطع والاستيناف على معنى وهو يذرهم قوله وعلى هذا يعني وعلى هذا القول تبرك الافتصار على قولنا اولا الواقعة
بعد الفا واذا جوابا للشرط غير جازم فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب بالنصب عطفا على قوله في ذلك
الضابط جوابا للشرط جازم كذا قال الدماميني حتى يشمل هذه الصورة قوله ولا تقيد هذه المسئلة وهي مسئلة جواب
الطلب لا تقيد بالف الداخلة على المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم انشدوا على ذلك هذا البيت
وليس فيه مضارع منصوب قوله فابلوني بنيكم الخ بيت من الوافر قال السيوطي هو لابي دؤاد فيما عزاه الثعلبي في
تفسيره قال الدماميني وابلوني بهمزة قطع اي اعطوني من قولك ابليته معروفا اذا اعطيته والبلية الناقة التي كانت
تفعل في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت ويستدرج
معناه اولى على التدريج شيئا فشيئا وتوى اي لواي وهي الحمى التي ينوي بها الموت ولكنه قلب الالف ياء واد غمها
في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر هذلي كما صرح به المصنف في اقسام العطف حيث اعاد الضمير هناك ليقول

يقول الخ اعطوني ما فكم هذه لعلي اصالحكم باعطائي اياها او دون جنة سيفري التي اقصدها بركوبي لها فقوله اصالحكم بالرفع
واسترج بالجزم ونوى مفعوله قال وقال ابو علي عطف استرج على محل الف الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها قلت
فكان هذا هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف في باب من العطف على المعنى
لانه المنصوب بعد الفا في تاويل اسم فكيف يكون هو الف في محل الجزم وساوضح ذلك في اقسام العطف الجملة الساوسة
المطابقة للمفرد وهي ثلثة انواع احدها المنعوت بها وهي في موضع رفع في نحو مِنْ قَبْلِ اَنْ يَّاْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيْهِ وبنصب في نحو وَاتَّقُوْا
يَوْمًا تُرْجَعُوْنَ فِيْهِ وجر في نحو رَيْبَ اَنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيْهِ ومن مثل المنصوبة بالمحل تُنْزَلُ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ
السَّمَآءِ تَكُوْنُ لَنَا عِيْدًا لِّاَوَّلِنَا وَاٰخِرِنَا وَاٰيَةً مِّنْكَ وَارْزُقْنَا وَاَنْتَ خَيْرُ الرّٰزِقِيْنَ وتظهر في نظيرتها نكرة الصدقة
ويحتمل ان الاولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السما على تقدير وصفة لها لا متعلقا بانزل او من مائدة على هذا التقدير لانها
قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ ونحو اَتَجْعَلُ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ اي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث واما
من جزمه فهو جواب للدعا ومثل ذلك اَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُّصَدِّقُنِيْ فمن قرأ برفع يصدق وجزمه مش قوله وقال ابو علي عطف
استرج الخ تعلم ذلك ان هذه المسئلة غير معتمدة وما بعد الداخلة على المضارع مثل قوله تقال فاصدق واكن على ما بعد ايضا
ان الحكم المذكور وهو العطف على الفا وما بعدها ثابت مطلقا سوا وخلت الفا على مضارع منصوب كما في اصدق واكن
او وخلت على غيره كما في هذا البيت اعني لعلي اصالحكم فانها وخلت فيه مقدرة على جملة اسمية لا على مضارع منصوب لتقديره
فلعلي اصالحكم قال الدماميني فلت لكن في ادعاء تقدير الف نظر وذلك لان الطلب لا يلزم ان يحاب وانما قد
يحيل في الاسمية الواقعة بعده في البيت انها جواب وان الف مقدرة بل يجوز ان تكون هذه الاسمية اسمية فابيا ايضا
وذلك انه لما قال لاخيه ائتني بفلكم قدر انه قيل له لم تفعل ذلك فقال لعلي اصالحكم فان فلت فحينئذ اذن جزم استرج
انه لا مجزوم قبله يعطف عليه لانقطاع ولا تقدير الف لانه مجزوم بل هو مرفوع والجملة هذه معطوفة على خبر لعل
وهي اصالحكم وتسكينه للتخفيف لا للجزم كما في قوله تعالى وَمَا يُشْعِرُكُمْ اَنَّهَا اِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُوْنَ بكسر الراء على قراءة ابي عمرو وانهى اخذ هذا الوجه عما قاله
الخليل في باب العطف حيث تكلم على قوله تعالى اِنَّهٗ مَنْ يَّتَّقِ وَيَصْبِرْ باثبات الياء في يتقي وسكون الراء في يصبر وصلا ووصلا وبه
قرأ قنبل ولو حمل على الضرورة لكان احسن فان تحريك الجيم بكسر البيت وبجره عن الجر والوزن فلا يكون مما نحن فيه
قوله في باب الشرط بعيد للمضارع المذكور حال منه لانه معرفة بارادة لفظه اي هذا المضارع بخلاف ما نحن فيه فانه في باب الطلب
قوله وما بعدها اي ما بعد الف عطف على قوله الف فيكون في محل الجزم قوله وبعد فالتحقيق قال الدماميني قد سبق نظير قوله
وبعد فالتحقيق مرات وتكلمنا عليه في حرف الفا من الباب الاول والتقدير واقول بعد ذلك نبه فالتحقيق كذا وصفة
كلامه ان العطف فيما نحن فيه من قبيل العطف على المعنى وذلك لان المقدرة وصلتها في تاويل اسم معطوف على مصدر
منصيد من الفعل السابق في جملة الطلب اي لو لا يكون تاخير منك فتصدق مني واذا كان كذلك فكيف يكون هو و
الفا في محل الجزم وقد علمت انه لا مجزوم على هذا التقدير لا لفظا ولا محلا قلت وقد سبق في الباب الاول في حرف الفا
ان المنصوب بعد ها منصوب بان مضمرة مع صلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على ما حققه الرضي فاذن
في محل الجزم ليس الفا والاسم المقدر كما توهمه حتى يستشكل وانما الجزم محكوم به لمحل الف وما بعدها وهو جملة فهو في
ذلك كما لو وقع في جواب الشرط الجازم على رأي الجماعة وفيه ما مر نعم في قول المصنف لان المنصوب في تاويل الاسم
صحيح لان المؤول بالاسم هو ان وصلتها لا الفعل المنصوب وحده انتهى قوله ومن مثل المنصوبة بالمحل جمع مثال كمكتب
وكتب اي ومن امثلة الجمل التي وقعت في محل النصب قال الدماميني لما كان هذا الجمل في الايات المذكورة اولا وسيأتي
فيه من قوله تعالى مِنْ قَبْلِ اَنْ يَّاْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيْهِ وَتُرْجَعُوْنَ فِيْهِ من قوله وَاتَّقُوْا يَوْمًا تُرْجَعُوْنَ فِيْهِ وَلَا رَيْبَ فِيْهِ من قوله اِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيْهِ تابعة في الاعراب لما قبلها من المعرفات امرا ظاهرا متفقا ساقها هنا واحدا ثم اردفها
بما هو محتمل لمتبعيته وغيرها ولهذا فصله عن سوق المثل المتقدمة وغير الاسلوب ومعنى تَكُوْنُ لَنَا عِيْدًا يكون نزولها عيدا
اي يوم سرور قيل يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى عيدا ويحتمل ان يكون المراد بالعيد السرور العايد ولهذا قيل ليوم الجمعة

يوم عيد فيكون معناه يكون لنا سرورا وفرحا وعليه فضمير تكون عايدا الى المايدة ولا يحتاج الى التقدير الذي في الوجه
الاول جعلت كانها تجسمت من الفرح والسرور فالاسناد مجازي قوله ويحتمل ان الاولى اي الجملة الاولى وهي جملة تكون لنا
عيدا حال من ضمير مايدة فيكون علما قوله المستتر في ليسنا صفة لضمير مايدة وعرف تكونه مضافا الى مايدة مرادا بها اللفظ
فيكون علما واستتار الضمير في من السما لكونه ظرفا مستقرا فلا بد من ضمير فيه اي مايدة نازلة من السما فحذف نازلة
والاصل في تقدير عامله خاصا بل هو اولى وقد مر نظايره قوله تعالى تكون في محل النصب حال من ضمير نازلة فيكون مبنيا
لتضمنه الفاعل لان الضمير فاعل النازلة وانتقل الى الجار والمجرور بعده اذا كانت حالا من ضمير مايدة واما اذا
كانت حالا من نفس مايدة فالحاجة الى تقدير قوله من السما صفة لمايدة لانها نكرة مخصصة الى التخصص بوجه ما حتى يسوغ
جعلها ذا حال فالحال حينئذ يتعين جملة المفعول به قوله لانه متعلق بانزل لانه اذا تعلق به فلا يتصور فيه ضمير فلا تكون الحالية
المذكورة بخلاف ما اذا كان ظرفا مستقرا فان ضمير عامله ينتقل اليه كما اشير اليه او من مايدة عطف على قوله
من ضمير مايدة او من نفس مايدة لان ضمير مايدة يعود اليه وارد بذلك التقدير كون من السما صفة لمايدة حتى تتخصص قوله
وان الثانية عطف على قوله ان الاولى ويحتمل ان الجملة الثانية وهي جملة تظهر حال من ضمير خذ فيكون مبنيا لتضمنه الفاعل ايضا
قوله ونحو فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ مثال للجملة التي في محل النصب على الوصفية من موصوف منصوب فان جملة يرثني
على قراءة الرفع في محل النصب صفة وليا مفعول هب والهذا فسره بقوله وليا وارثا واما من جزما ي وانا من قرأ بالجزم يرثني فلا
يمكن حمله على النعت لان جواب الامر وهو هب لا يمكن ان يكون نعتا وجزما بعين جوابيته اذ لا جازم هناك غيرها
وهو بين وسئله قوله تعالى عز وجل فَاَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُّصَدِّقُنِيْ اي ان تهبني وليا يرثني وان ترسله يصدقني قال الدماني
المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه وذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع
له قدرت الواو للحال فلا تتبعه والمحل نصب وقال ابو البقا في قوله تعالى اَلَمْ تَرَ اَنَّ اللّٰهَ اَنْزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْاَرْضُ مُخْضَرَّةً
والاصل فتصبح فمن نصب الضمير للقصة ونصب خبرها والتقدير فتصبح هي مخضرة فعلى هذا فتصبح معطوف على انزل فلا محل له اذن انتهى وفيه نظر
احدها انه لا يحسن في الظاهر تقدير ضمير القصة والثاني تقدير الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه
قد الكلام مستانفا والمخبرون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وشرب اللبن ثمين رفع ان التقدير وانت شرب
وذلك اما لقصدهم الايضاح الاستيناف او لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر
قوله ان قدرت الواو عاطفة على الخبر وهذا من عطف الجملة على المفرد وهو سايغ اذا كان في الاسم معنى الفعل قال
الله تعالى فَالِقُ الْاِصْبَاحِ وَجَعَلَ على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ اي وصيغن كما حققه
الرضي قوله فلا موضع اي لا مو ضع للجملة المعطوفة لانها معطوفة على جملة ليس فيها محل لها فكذا المعطوف عليها قوله
وقال ابو البقا الخ قال الدماميني فجعل ابو البقا جملة تصبح الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وانما
تكون كذلك على التقديرين المذكورين وسترى ما فيهما قريبا وانما لم ينصب تصبح جوابا للاستفهام الواقع قبله لامرين احدهما
ان الاستفهام بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفا انما ينصب اذا كان المستفهم عنه سببا له
ورؤية المخاطب لانزال الماء ليست سببا لاخضرار الارض وانما السبب انزال الماء هذا معنى كلام ابي البقا ايضا انتهى
قوله او تصبح بمعنى اصبحت قال ابو البقا وهو معطوف على انزل فلا موضع له اذن قال ابن عادل وهو كلام ضعيف لانه يقتضي
على انزل يقتضي ان يكون له محل من الاعراب وهو الرفع خبرا لان لكنه لا يجوز لعدم الربط انتهى قوله وفيه اشكال لانه اي في
قوله قال ابو البقا والتقدير فهي تصبح اي الغضة وتصبح الخبر ويجوز ان يكون فتصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع
اذن انتهى بعبارته والمصنف غير بعض عبارته ولا ضير قال شهاب الدين ولا حاجة الى تقدير مبتدا بل هذه جملة فعلية مستانفة
لا اسمية وقدر المبتدا ضمير القصة ثم حوفه وهو لا يجوز لانه لا يوتى بضمير القصة الا للتاكيد والتعظيم والحذف ينافيه كذا قال ابن عادل في
تفسير الآية قوله والثاني في قد بعد الفعل الخ قال الدماميني يعني مع ان الامر بالعكس ذو المخبر به ذو محل قطعا فيلزم ان يكون المعطوف عليه ذا محل
ولا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل اي تقديره الفعل خاليا من المحل وفي كلامه تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك

وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء انتهى كلام الدماميني والاولى ان يجعل قوله لا محل له معطوفا على
التقدير بمضمومين يعني يجعل وهو كثير في عرفهم يقولون اذا قدرته جزءا كذا وان قدرته جزءا كذا قوله كما قالوا في وتشرب اللبن
قال الدماميني يعني ان النحاة قالوا في لانا كل السمك وتشرب اللبن ان رفع تشرب على الاستيناف والتقدير وانت تشرب
وانما ارتكبوا هذا التقدير لاحد امرين اما لقصدهم التقريب والايضاح للسامع لان تقدير المبتدا شرط الاستيناف
وانما لانه لا استيناف الا بهذا الشرط ولو لا ذلك لكان العطف الذي هو مقتضى الظاهر لازما او هو مع عدم التقدير ممكن بان
يجعل تشرب مجزوما عطفا على تاكل المجزوم وفي كلام المصنف شيء منها ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد سلف كثيرا
ومنها تسليمه لابي البقا تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم لعدم الدليل عليه لوجود حذف
اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط واما حذفه منصوبا في مثل قوله مر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا
فضرورة ما لبعض في ضرورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وسوان النسخ لا يدخل على اداة مجازاة كما مر ومنها
بجوز ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لا طلاق فهم القول بان مثل تشرب
مستانف ولو قدر خبر المبتدا محذوف لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم كونه مستانفا انه بعض كلام مستانف
بعيد ولو سلم لزمهم بتقدير ما لا حاجة اليه ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف
الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب منهي
عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من المثال الثاني افادة معنى على طريق
الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليس شرعي واذا يصنع المصنف بمثل
قوله واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في الباب الاول في حرف الواو وان يعلمكم مستانف فيكون ان يقال
هنا لم يقدر مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي مقتضى الظاهر انتهى قال وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين
منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منها بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعها كما في جملتي الشرط والجزاء لو اقعتين خبرا والمحل
لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى ان الف فان زيدا يطير الذباب منصوب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الف كذلك في جواب الشرط وفي
نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر ابي البقا للعطف تجوزا او سهوا وما يليق بهذا البحث انه اذا قيل
قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية ما بقيت لها بل الجملتان معا في موضع
نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما
باعتبار القول فتامله س قوله كما في جملتي الشرط والجزاء الخ مثل زيد ان تضربه تضرب فان جملتي الشرط والخبر معا في محل
الرفع على الخبرية واما كل واحدة منهما فلا محل لهما وان كان الفعلان مجزومان لفظا بان قوله ويجب على هذا ان يدعى قال
الدماميني يعني انه يجب على هذا الذي قررناه من ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة ان يدعى كون الفاء مخلصة للسببية كما نص
عليه ابن الحاجب لتصير الجملتان في حكم جملة واحدة وان الفا اخرجت عن العطف للتلازم كما مر في هذه القاعدة المغرة في
انه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفاء قد اخلصت لمعنى السببية في جواب الشرط ولا يصح جعلها
للعطف اذ لا عطف الجواب على الشرط وكذا في نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه لئلا يلزم في هذا عطف الانشاء على الخبر
انتهى وقد سبق في حرف الفاء عن المصنف ان الفا في نحو خرجت فاذا الاسد للسببية المحضة كفاء الجواب عندنا لا استحق ويجب
عند ان يحل ذلك مثل انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا يعطف الانشاء على الخبر وما بالعكس قوله ويكون ذكر ابي
البقا للعطف لكيف قال فهو معطوف على انزل تجوزا بارادة العطف المعنوي اي السببية لا الاصطلاحي فيكون مجازا عند النحاة
كاستعمال الصلوة في الدعاء عند اهل الشرع وعندك علم ان ابا البقا اراد العطف الصناعي والسببية ملحوظة معه على ما صرح
به كثير من الحذاق ان الفا التي للسببية لا تخلو عن معنى العطف قال الدماميني قوله يكون اما مرفوع على الاستيناف او منصوب
على انه معطوف على المتقدم اي ويجب على هذا ان يدعى اخلاص الفا للسببية وان يكون ذكر ابي البقا للعطف اما

انما تجوزا بان يكون قد اطلق على فاء السببية كونها عاطفة لما بينهما في الصورة للعاطفة او سهوا بان يكون غرضه ذكر
السببية فيها فذكر العطف واقول كل ذلك لم يكن لم تجوز ولم يسه بناء على ما قاله الرضي من ان الجملة التي بعد الفا
خبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اجري متعلقها بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترا خيا
او لا او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي جزؤها سواء كان مضمون الاولى
سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما في قول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب
مجيئه غروب الشمس زيد وقول الذي جاء فغربت الشمس زيدا وان المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وقول
الذي تزول الجبال ولا يزول انا اذا ان المعنى الذي يقترن عدم زواله بزوال الجبال انا فهمنا تساوي الواو والفاء وثم
من جهة التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال لخلاف قولك الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز
لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك
الحال انا الى هنا كلامه وفيه ما يخرج الجواب عن الاشكال الثاني الذي اورده المصنف على ابي البقا مع عدم القول
بتجوزه او سهوه او المعنى في الآية الكريمة الم تر ان الله يعقب انزاله من السماء ماء واصباح الارض مخضرة والكلام في القدر
الرضي التعلق المعنوي في مسئلة العطف بالواو على الاقتران نظرا الى ما لم يمنع من قيام قرينة تدل على التعقيب او التراخي فيكون
التعلق المعنوي فيها من هذه الجهة كما في الفاء وثم تقول الذي قام وقعدت هند مع التراخي عن تلك الحال انا فهذا
يقدر على حسب ما تقدم في الفاء وثم من غير فرق انتهى كلام الدماميني قوله ولا محل لواحدة منهما اي من الجملتين المتتاليتين ظهر
مما خالف لما صرح به ابن عادل وكذا شهاب الدين الحلبي من ان قوله تعالى وكلا منها رغدا في محل النصب عطفا على قوله
تعالى اسكن انت فانه منصوب المحل على الحكاية مقولا لقولنا يا آدم وكذلك قالوا في قوله تعالى حكاية عن يفسر
وكذلك يفعلون ان الجملة في محل النصب عطفا على قوله تعالى ان الملوك اذا دخلوا الآية فانها في محل النصب على الحكاية
ويشهد لقوة هذا القول انا اذا قلت اكلت كما وخبزا وعسلا يكون لهذه الكلمات الثلث اعراب مستقل على حدة
على انها مفعول اكلت بواسطة حرف العطف على راي سيبويه وعند الفارسي بفعل مقدر من جنسه وقبل العامل حرف العطف
ويصح اطلاق المأكول على كل واحدة منها وما نحن فيه مثله واما قوله على جزئي الجملة الواحدة بانه لا محل لكل واحد منهما فهو كما مر
مع الفارق لان المفردات من حيث انها لا يصح السكوت عليها لا تستحق ان تسمى مقول القول مع ان الجملتين في ما اورد من المثال
عطفت احديهما على الاخرى بخلاف جزئي الجملة الواحدة والعطف علامة الاستقلال والتعدد فظهر من هذا ان ما ذهب اليه
المصنف قول ركيك والعلة انما وقع فيما وقع من جهته انه وقف على قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
قال ستجدني ان شاء الله صابرا ولا اعصي لك امرا فانه قال ولا اعصي لك امرا اما ان يكون معطوفا على صابرا فله محل من الاعراب
او على قوله ستجدني فلا محل له انتهى وقد يخير النظر ون فيه لوقوعه مخالفا للمشهور عند الجمهور والتوفيق بين القولين ان يقال الجملة
المحكية فيها اعتباران احدهما اعتبار كلام القائل قبل الحكاية فلا محل له حينئذ واعتبار كلام الحاكي فله محل النصب حينئذ لا لعطف
اما على انه مفعول وهو قول الاكثرين او على انه مفعول مطلق كما هو رأي ابن الحاجب وقد مر هذا البحث في هذا الموضوع فريبا
والزمخشري ذهب الى الاعتبار الاول حيث قال في تفسير قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال ستجدني ان شاء الله
صابرا ولا اعصي لك امرا ان قوله ولا اعصي ان عطف على ستجدني لا محل له والا لقوله ستجدني محكي بالقول فله محل النصب وكذا
ما عطف عليه ولكن اذا نظرنا الى قول موسى عليه السلام قبل الحكاية لا محل قد تعرض سعد الملة والدين التفتازاني في المطول لقول الشاعر
قال رايتهم ارسوا نزاولها حيث قال ارسو في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح ان يكون مثالا للجملة التي لا محل
لها ثم اجاب بقوله وقد يقال ان المقصود بالتمثيل ما وقع في كلام الزايد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ثم ريغة والذي
لا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما لا اعراب انتهى كلامه وفيه اختصار وقال الفاضل الشريف
قوله لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالته على المحكي لا باعتبار نقص الحكاية ولا تعسف في ذلك انتهى والحق
ان جميع هذه الوجوه في هذا المقام توفيقا بين اقوال العلماء الاعلام وقال الطيبي في شرح قول العلامة او لا محل

عطف على ستجد فى لعل هذا القول مبنى على ان الجملة الواقعة بعد قال مستأنفة بيان للقول المضمر ولا يكون لها محل كما قال البقا
فى اذا قبل لهم لا تفسدوا المفعول القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول اضمر لان الجملة بعد تفسيره والتقدير واذا قيل لهم قول
وهو لا تفسدوا هذا وبقى ههنا شئ وهو انا اذا قلنا قال زيد عبد الله منطلق عمرو مقيم لا عطف ما يقول المصنف فيه اهل يجرى
فيه ما يجرى فى صورة العطف من ان المحل للمجموع ولا محل للجزئين وحدهما اولا والظاهر ان لا يحمل على صورة العطف فان ذلك
معقد والمفعول فى الحقيقة ولا يجوز تعدد المفعول قال ابن الحاجب فى امالى والفعل لا يتعدى الى المتعلقين وانما يتعدى
الفعل الى ما يقتضيه الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا عمرا لم يجز لانه لا يقتضى مفعولين انتهى وقد سبق هذا البحث فى رحمة
الكاف فليتأمل اليه قوله لان المقول مجموعها قال آله ما يعنى من ههنا يخرج الجواب عن اشكال اورده صاحب التلخيص حيث
مثل بقوله وقال فاليهم ارسوا نزاوها لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع ان الاولى
لا محل لها فقيل عليه كيف يتأتى كون الجملة لا محل لها مع انها محكية بالقول فهى فى محل نصب على المفعولية واجيب
بان نفى المحل عنها انما هو باعتبار كلام المحكى عنه اذ هى فيه استينافية ومن هذه الجهة وقع التمثيل وهذا لا حاجة اليه
لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها اما فى كلام الحاكى فلانها جزء المحكى وذو المحل هو المجموع لا جزؤه واما فى كلام المحكى عنه
فظاهر فاذن صح التمثيل بكل اعتبار غير ان القول الذى ينبغى اعتماده انا اذا وجدنا جملتين بحيث يحكى القول متعاطفتين بعد القول كالمثل
الذى اورده المصنف لم نثبت القول بانهما فى محل نصب بنا على ان المقول هو محكيهما لان هذا جزم بالذى منه الكلام وانما
جاز هذا الوجه بجواز وجه آخر وهو ان يكون المحكى عنه قال عبد الله منطلق على حدة وقال عمرو مقيم على حدة من غير
ان يكون قد عطف احدى الجملتين على الاخرى ومع قيام هذا الاحتمال لا يتأتى الجزم بل نقول يجوز ان يكون المقول
محكيهما على الصورة المحكية فالمحل للمجموع لا لشئ من اجزائه ويجوز ان يكون كل من الجملتين مقولا على حدة بطريق الاستقلال
فالواو من كلام الحاكى فيقدر عامل آخر محكى بها الثانية ويكون كل من الجملتين حينئذ فى محل نصب ولا سبيل الى القطع
باحد الاحتمالين الابدليل انتهى وقد فرغت عن تحقيق الوجهين والتوفيق بين القولين انفا فليكن على ذكر منك قوله
فتأمله قال فى التعليق تأملناه فلم نجد ما قاله مستبينا بل يحتمل ان يكون الواو من المحكى لا من الحاكى بمعنى ذلك بان يكون الجملة
الثانية معمولة لفعل قول آخر محذوف تقديره وقال عمرو مقيم فيكون من عطف فعلية على مثلها لا من عطف اسمية
على اسمية وقد قال الزمخشرى فى نفير سورة نوح ان من قوله تعالى لا تذر على الطالمين معطوف على قوله رب انهم عصونى على حكاية كلام
نوح عليه السلام بعد قال وبعد الواو الثانية عنه ومعناه قال رب انهم عصونى وقال لا تذر على الطالمين الا ضلالا اى هذين القولين
وهما فى محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال زيد نودى للصلاة وصلى فى المسجد تحكى قوليه معطوفا احدهما على الاخر انتهى
الى هنا كلام التعليق وقال ابو حيان ولا يتعين عطف على قيد اضلالا انها محكية لقال مضمرة ولا يشترط التناسب فى الجمل المتعاطفة
بل يعطف خبر على طلب وبالعكس خلافا لمن اشترطه انتهى كلامه قال الدماميني قوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل
من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان الا ما علمت فيه بدل من ما وصلتها وجاز استثناء بدل من الجملة كما جاز
وان قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال فاما اذا كان المعنى ما يقول لك كفار قومك
من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذى بداية الزمخشرى فالجملة استيناف ومن ذلك
وانهم آتيهم العذاب ثم قال تعالى اهل هذا الا بشر مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشرى هذا فى موضع نصب بدلا من النجوى ويجعل النفير
وقال ابن جنى فى قوله تعالى الى الله اشكو بثى وحزنى كيف تنتصبان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى
اى الى الله شكوى حاجتين تعذر التقاؤهما حاشية قوله والثالث البدل اى النوع الثالث من الجمل التابعة للمفرد والبدل اى الجملة
الواقعة بدلا من معزوما بحاله واعرابه رفعا ونصبا وجرا كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك
لذو مغفرة يعنى ان قوله تعالى ان ربك لذو مغفرة فى محل رفع بدل من ما الموصولة التى وقعت فى محل الرفع على انه قائم مقام
الفاعل لقيل هذا وقد صرح المصنف فى المثال الثامن من امثلة الجمل النفسرية ان الجمهور لم ينبهوا على وقوع البيان والبدل جملة
فكيف عد هذا نوعا ثالثا من الجمل التابعة للمفرد مع قرب العهد بتنبيهنا والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم قال ابن قاسم فى

ان شرح التسهيل وقد تبدل جملة من مفرد نحو عرفت زيدا ابو من هو وجعل الزمخشرى قوله تعالى عز وجل اهل هذا الا بشر مثلكم
افتأتون السحر وانتم تبصرون بدلا من النجوى من ذلك قول الله عز وجل الى الله اشكو بثى وحزنى حاجة واخرى تجعل كيف تنتصبان
بدل من حاجة واخرى كانه قال اشكو حاجتين لعذر التقاؤهما وفى البديع وقد تبدل جملة من جملة اخرى كقول
الله عز وجل ذكرتك والخطى يخطر بينا وقد نهلت منا المثقفة السمر فابدل قد نهلت منا من قوله والخطى يخطر انتهى كذا قال ابن
مالك فى شرح التسهيل وقال ابو حيان هذا الحكم الذى انتزعه من هذه الدلائل متنازع فيه اما قوله تعالى وتقدس ما يقال
لك الا ما قد قيل فانه يؤدى الى ان الجملة مسند اليها اذ تكون فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله وذلك غير جائز عند
البصريين واما قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا اى قائلين ربنا فافهم قوله وجاز استناد
يقال جواب سؤال مقدر الفاعل لا يكون جملة وكذا ما يقوم مقامه والبدل مقصود بالنسب الى المتبوع فكيف يصح وقوعه
بدله ان ربك لذو مغفرة من ما قد قيل وما موصولة نائب فاعل يقال وحاصل الجواب ان الجملة لا خلاف فى وقوعها
قائمة مقام الفاعل كما جاز فى قوله تعالى واذ قيل ان وعد الله حق فالجملة المصدرة بان وقعت مسندا اليها القيل ويرد على
هذا الجواب ان الجملة فى الايتين محكية بمعنى المفرد على ما حققه الرضى حيث قال والجملة كما لا تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية
جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى هذا اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعى اى قيل هذا القول وهذا يطابق
هذا البحث قريبا والكلام فى الجملة الباقية على قسميها لا التى فى حكم المفرد فادخال هذا النوع فيما نحن فيه بعيد وسيذكر المصنف
فى التنبيه الاتى ان قوله تعالى واذ قيل لهم لا تفسدوا ليس من باب الاستناد الى الجملة وهذا بعيد وسيذكر المصنف
ذلك عنه والانسب محل البيان قوله ان وعد الله حق تقدم الآية فى المثال السابع من امثلة الجملة النفسرية فان ابن
حاول العائد على كسر الهمزة لانها محكية بالقول قوله فالجملة استيناف اى قوله ان ربك لذو مغفرة استيناف على الوجه
الذى بدأ به الزمخشرى وان لم يتعرض لكون الجملة استيناف او بدلا واغا قال يقال لك اى ما يقول لك كفار قومك الا
مثل ما قال للرسل كفار قومهم من الكلمات المؤذية والمطاعن فى الكتب المنزلة ان ربك لذو مغفرة ورحمة لانبيائه ذو عقاب
لاعدائهم ويجوز ان يكون ما يقول لك الا مثل ما قال للرسل من قبلك والقول هو قوله ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب
لهم ممن حقه ان يرجوا اهل طاعته ويخافه اهل معصيته والغرض تخويف العصاة انتهى فى قوله والغرض تخويف نزغة
عزائية يعنى ما يقول لك يا محمد كفار مكة الا مثل ما قال الكفار السابقون لانبيائهم فلا تعجب لما نهاله لهم وصبره
على جنايتهم الشنيعة وتأخير عذابهم الى الدار الآخرة ان ربك لذو مغفرة فى الدنيا بتأخير عذاب المستحقين لكن يعذبهم عذابا اليما فى الآخرة بحيث لا انقطاع له قال ابن عادل قوله ان ربك لذو مغفرة قيل هو مفصل
عن المقول كانه قيل للرسل ان ربك لذو مغفرة وقيل هو مستأنف ومعناه لذو مغفرة لمن تاب وآمن بك وذو عقاب اليم
لمن اصر على التكذيب انتهى وهذا كما ترى ساكت عن كون الجملة بدلا او ذات محل لانه جعله مفسرا ولا محل له قوله وقال
ابن جنى فى قوله الى الله اشكو تقدم انشاد البيت فى بحث كيف من حرف الكاف وتكلمنا على البيت بحسب الوسع
وهو للفرزدق قاله العينى فليلتفت اليه قوله جملة الاستفهام وهو قوله تنتصبان فى محل النصب بدل من حاجة واخرى لانه
البدل منه منصوب على انه مفعول اشكو قال الجملة الباقية الجملة لها محل ويقع ذلك فى باب النسق والبدل
خاصة فالاول كخرج زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو ولا قدرت للعطف على الجملة الكبرى والثانى سترطه كون
الثانية او فى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان
الجملة الثانية على نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول لا ارحل لا تقيمن عندنا فان الجملة الثانية على ما اراد
من اظهار الكراهة لا فائدة ما بلطف بقية بخلاف الاولى ش قوله ويقع ذلك الخ يرد على قوله والبدل ما اوردناه قبل هذا
من ان الجمهور لم يثبتوا البدل فى الجمل قال الدماميني هذا الحصر يبطل بمثل قولك زيد قام ابوه فان الجملة الثانية فى محل رفع
على انها تأكيد لجملة الخبر فهى تابعة لجملة لها محل وليست من باب النسق ولا من باب البدل انتهى وقول الشمنى مجيبا

مطلب جملة تابعة

عنه لانه لم يقع في محل من الاعراب مثل متبوعه وفيه عطف الفعليه على الاسميه ولا غير والا عند بعض النحويين قوله والمعاني
كلها معروفات ولم يقل بواحد قوله ولا قدرت العطف على الجمله الكبرى وهي الجمله الاسميه المشتمله على صغرى فعليه فاذا عطف فقد
عطف عليها لم يقع في محل من الاعراب مثل متبوعه وفيه عطف الفعليه على الاسميه ولا غير والا عند بعض النحويين قوله والمعاني
شرطه اي البدل شرطه كون الجمله الثانيه اوفى من الجمله الاولى بتاويه المعنى المراد قال ابن قاسم في شرح قول ابن مالك وبدل
فعل من فعل موافق في المعنى مع زياده بيان انتهى مثاله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وقول
الراجز ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طايعا قيل ولا يلزم زياده البيان بل قد يكون بالمرادف كقوله متى تاتنا
تلمم بنا في ديارنا وتقل صاحب البسيط ان بدل الفعل من الفعل كون فيه بدل الشيئ من الشيئ بالتفاق ولا يكون فيه بدل البعض
واختلف في بدل الاشتمال واستدل من اجازه بقوله تعالى يلق اثاما يضاعف وان على الله البيت واما بدل الغلط فجوز
سيبويه وجماعه من النحويين والفارسي بقضيه انتهى كلام ابن قاسم والمفهوم من قوله ولا يلزم زياده البيان الخ ان
شرط كون الثانيه اوفى متفق عليه كما هو المفهوم من كلام المصنف وقال ابو حيان ولا يلزم ان يكون مع زياده بيان
بل قد يكون بالمرادف وهذا ظاهر من قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا ان اتاه والم ستراه فان انتهى كلام ابي حيان واعلم
ان ابا حيان اشترط في صحه البدل في الجمل كونها فعليتين حيث قال في النهر لا يظهر لي صحه ابدال قوله تعالى وذهب الله بنورهم
من جمله قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الا اذا كانت الجمل في الجمل الا اذا كانت فعليه بدل من جمله فعليه فقد ذكروا
جواز ذلك واما ان بدل جمله فعليه من جمله اسميه فلا اعلم احدا اجاز ذلك والبدل على نيه تكرار العامل والجمله الاولى لا عامل
لها من الاعراب فلا يمكن ان يكون الثانيه على نيه تكرار العامل اذ لا عامل في الاولى فينكر في الثانيه فبطلت جهه البدل فيها وقال
في تفسيره قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت
الايه قال الزمخشري الا هو بدل من الصله التي هي له ملك السموات والارض وكذلك يحيي ويميت انتهى واما بدال الجمله من الجمله
غير المشتركه في عامل لا نعرفه وكان الزمخشري لاحظ ان اطلاق من الجملتين يصح ان يكون صله والظاهر ان يكون هذه جمله
مستقله من حيث الاعراب وان كان متعلقا بعضها ببعض من حيث المعنى انتهى كلام ابي حيان فكانه بنى اشتراط الفعليه
في اول كلامه وقال ابو حيان ايضا في تفسيره قوله تعالى قل ارايتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله ارونى ماذا الايه
قال الزمخشري ارونى من ارايتم لانه بمعنى اخبروني كان قال اخبروني عن هولاء الشركاء انتهى هذا لا يصح لانه لا عامل في ارايتم فيتخيل وقوله
على ارونى ايضا فابدال الجمله من جمله لم يعهد في لسانهم انتهى وهذا منه منطق الانكار لابدال الجمل ومخالف لما قاله في شرح
التسهيل قال شهاب الدين اما قوله لم يوجد في لسانهم فقد وجد منه قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا يعني تلمم بنا بدل من تاتنا
وقوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجئ طايعا وقد نص النحويون على انه متى كانت الجمله في موضع المفعول الاول
ابدلت منها انتهى والمصنف ذكر ابدال الجمل من الجمل في مواضع متعدده ومن كتابه هذا وجوز ابدال الاسميه من الفعليه التي
لها محل من الاعراب في الجمله السادسه من الباب الخامس وفذى بابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله والمفهوم منهم
كلامه جواز ابدال الجمله التي لها محل مطلقا حيث جعل احدى الجمل السبع التي لها محل من الاعراب ما كان بدلا ثم جعل
الجمله البدليه احدى الجمل التي لا محل لها من الاعراب والله اعلم قوله فان دلالة الثانيه على نعم الله الخ قال الدماميني فيه نظر
وذلك لان الكلام في الجمله الثانيه بجمله ذات محل من الاعراب والايه ليست كذلك فان الجمله الاولى وهو قوله لا عدم
لها بما يتعلقون صله الموصول فلا محل لها والثانيه وهي قوله انعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا
وقد يعتذر عنه بان التمثيل بالايه الشريفه انما هو لكون جمله البدل اوفى بالدلاله على المقصود من الجمله المبدل منها لا لكون
الثانيه تابعه لما له محل انتهى وتمام تمثيل على هذا ان المصنف فسر مقصوده من ايراد الايه بقوله فان دلالة الثانيه الى آخره
وكذا قوله في البيت ويمكن ان يقال ان الايه يصح ان يكون مثالا على قول البعض من ان الصفه لها محل من الاعراب كالجمله
الواقعه صفه قوله او رجل بالجر عطف على الايه اي ونحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا صدر بيت
من الطويل عجزه والا فكن في السر والجهر مسلما لم يتم فايده ومعناه واضح وسيشير اليه المصنف في باب الترابع في

ي رجحه ما افترق فيه عطف البيان والبدل قال الدماميني وادعى المصنف ان الاقيمن عندنا جمله ذات محل من الاعراب
يت جاريه على اسلفه من قوله ان عمرو مقيم من قوله قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لا محل له وان المحل لمجموع الجملتين اذ لا
مقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك بعينه آت في البيت فان مجموع الجملتين وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا
مقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا يكون لهما محل على مقتضى ما سبق والقول بانه اراد التمثيل لكون الثانيه اوفى
ا بمعنى المراد لا لكون الثانيه ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف حينئذ لم يمثل للمسئله
المقصوده بالكلام عليها وانما مثل لشرطها بمثالين ولا يخفى ما فيه انتهى وقال الشمني اقول وهذا البيت وان كان باقيا فيه
ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به بناء على العلم بالمعاني وهم
انما يمثلون به بناء على ان الجمله الاولى محكيه والثانيه تابعه لها انتهى يعني ان جزء المقول له محل عند علمائنا المعاني وانه
لم يقبله المصنف والاولى ان يسند الى المفسرين لما قال بعض كبار المفسرين ان قوله تعالى وكلا منها رغدا
في محل النصب عطفا على قوله تعالى اسكن انت وكذا في قوله تعالى لحكايه عن ابليس وكذلك يفعلون وحينئذ يحتمل
ان يبني المصنف كلامه ههنا على مذهبهم ويظهر من هذا ان سناء الشمني ذلك القول الى اهل المعاني لا يكاد يصح قوله
فان دلالة الثانيه على ما اراده قال الدماميني كذا في تخييض المفتاح واورد عليه المقتفا في في الشرح المطول ان
الاقيمن عندنا انما يدل بالمطابقه على طلب الكف عن الاقامه لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهيته المنهي فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقه واجاب بان قولك لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقه في اظهار
كراهته اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامه بل مجردا اظهار كراهيته حضوره
هذا كلامه وقد ظهر مخالفه لا تقيمن لارحل لان الاول ثبت فيه عرف اقتضى كونه حقيقه في اظهار الكراهه للاقامه
واما ارحل فليس كذلك انتهى كلام الدماميني قال سعد الملته في المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقه
على طلب الكف عن الاقامه لانه موضوع للنهي واما كراهه المنهي من لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام
دون المطابقه قلت نعم ولكن صار قولك لا تقم عندي بحسب العرف حقيقه في اظهار كراهته اقامته حضوره والتاكيد
بالنون وآل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا والا على كمال اظهار الكراهه لاقامته بالمطابقه ودلالته اللفظ
على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهه لاقامته
ليست بالمطابقه مع انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالتزام بقرينه قوله والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحله اظهار كراهته اقامته بسبب مخالفه سره العلن انتهى قال قيل
ومن ذلك ذكرتك والخطى يخطر بينا وقد نهلت منا المنفقه السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطى
يخطر بينا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب العتق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز انه
تقدر واو الحال وتكون الجمله حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز تراوف لاحوال
واما من فاعل يخطر فيكون الحال منتداخلين والرابط على هذا الواو واو عاده صاحب الحال بمعناه فالمنفقه
السمر هي الرماح ومن عنيب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا ولكم واخرجوا ولكم وزعم ابن مالك ان التقدير لتقم او لكم
بدل الجمله من الجمله لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنه لا تخلفه نحن ولا انت ولا اتصادوا والده
بولده ولا مولود له بولده ش قوله قيل ومن ذلك اي من بدال جمله من جمله اشار الى صاحب البديع على ما نقله ابن قاسم
حيث قال في شرح التسهيل وفي البديع وقد تبدل جمله من جمله اخرى كقول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والخطى البيت فابدل
مما من قوله والخطى يخطر انتهى كلامه قوله وذكرتك بيت من الطويل من ابيات الحماسه لعزه ابو تمام الى ابي عطاء السندي
واسمه افلح بن يسار مولى بني سند وبالكوفه وهو من مخضرمي الدولتين وبعده فوالله ما ادري وانى لصادق اوا عرافي
من جابك ام سحر الخطى رمح مسنوب الى الخط وهو موضع باليمامه وهو خط هجر فنسب اليه الرماح لانها تحمل من بلاد الهند
فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء في الماضي وكسرها في المضارع اي اهتز وتهل بالكسر اذا شرب الشرب الاول والمنفقه

الرياح المسواة نهلت منا اى من دمائنا والجانب بالكسر الجنب كانه مصدر جانبه ويجوز ان يكون جمع الجنب وانما جمعه لاختلاف احواله
فيه وبروى جانبك بالجيم والنون اى من ناحيتك كذا قال السيوطى قال المرزوقى يعنى بالخطى الرمح لغة اى يتردد بالطعن كانه يصور
حاله وما يجانبه فى مجاهدة اعدائه والخطا اصله التحرك نبه الشارح بهذا الكلام على فقه هب الاباجر
وان لفه قاف والرماح مختلف بالطعن بينهما الى جبينه التى يخاطب ايها حتى كانت تلك تمته وشغله فقال ذكرتك بغلبى وارماح
الخطى يضطرب فى الحرب بيننا وحقيقة اول السنى والاكتفاء به وقد عدا ان اهل من الاضداد لو قوله على اليمين والعطشان قوله
بدل اشتمال وقد مر الفاتق لاعن ابن كاتم ان بدل الاشتمال فى الافعال مختلف فيه قال الشنى لا يخال كيف يجوز البدل مع توسط الواو
فانا نقول البدل الواو وما بعدها انتهى قوله وليس مشيئا فيه بحث لانه صحة هذا الوجه كالوجهين الاخيرين وليس كذلك بل هو اضعف
الوجوه لما يلزمه من حمل الواو على الزيادة بخلاف الوجهين فان العطف منصب الواو حقيقة والحالية ملحقة بها وقد مر هذا البحث فى حرف
الواو فليكن على ذكر منك قال الدماميني وكون الجملة الثانية بدل اشتمال من الاولى على سبيل التعيين فى هذا الباب لم اقف عليه
منصوصا والذى رأيته فى تنبيه ابن جنى على مشكل الحماسة ما لفظه وقد نهلت منا المثقفة منصوب الموضع بقوله وذكرتك الاانه بدل من
قوله والخطى يخطر بيننا وذلك منصوب بقوله وذكرتك وجاز ابدال منه لما فى الثانى من البيان الزايد على ما فى الاول الا ترى انه قد يخطر الخطى
بينهم ثم لا يكون مع ذلك نهلا بان يكون تجادلا من غير تطاعن ثم قال وجاز ان يبدل قوله وقد نهلت منا المثقفة وان كانت
جملة من فعل وفاعل من قوله والخطى يخطر بيننا وان كانت من مبتدا وخبر من حيث كانت قد تقرب الماضى من الحاضر وتوقعه
الحاضر كالاسم ثم قال ويجوز ان يكون قوله وقد نهلت حالا من الضمير المجرور فى بيننا فلا يكون اذا بدلا مما قبله هذا كلامه فلت
لم يجعل البدل بدلا منه بل جوز الحالية ايضا لكن فى جعل صاحب الحال الضمير المضاف اليه بين نظر وكلامه مقتض لانه الفعلية
انما تبدل من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف عليه لغيره انتهى كلام الدماميني ووجه النظر ان المضاف اليه لا يصح ان يكون
صاحب الحال الامع شرطه تقدم تحقيقه مرارا وايضا قوله ابدال الفعلية من الاسمية عند وجود المقرب غير مسموع قوله
ومن غريب هذا الباب اى من باب ابدال الجملة من الجملة التى لها محل من الاعراب فان تقدير الكلام على زعم ابن مالك
قلت لهم قوموا ليقم اولكم واخركم واحتاج الى هذا التقدير لان قوموا فاعله مستتر فيه على سبيل الوجوب فلا عامل يعمل الرفع فى
قوله اولكم واخركم فلا بد من امر غائب يكون اولكم فاعلا له فيصح المعنى والصناعة فقوله ليقم الى آخره فى محل النصب بدل من قوله
قوموا وهو فى محل النصب لانه مقول قلت قال الدماميني اورد المصنف الجملة معمولة للفعل القول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لها فى
محل ولا يجد به ذلك سببا فان المجموع هو المقول فلا محل لشئ من اجزائه كما سبق له انتهى اى سبق للمصنف فى اخر النوع الثانى
من الجملة السادسة حيث قال فى قول قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم ليست الجملة الاولى فى محل النصب والثانية تابعة لها بل الجملتان
معا فى موضع نصب ولا محل لواحدة منهما هذا ولكن يمكن ان يقال يجوز ان يكون كل من الجملتين مقولا على حدة على طريق الاستقلال
ويكون كل واحدة منهما فى محل النصب كما حققه الشارح عند المثال السابق وهو قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم قوله لا المفرد
من المعرفة يعنى به ان يكون قوله اولكم بالرفع بدلا من الضمير فى قوموا وهو انتم ويكون اخركم بالرفع ايضا عطفا عليه على صورة بدل البعض
كانه التفت من الخطاب الى الغيبة باضافة الغائب الى ضمير الخطاب ولا يخفى ما فيه من التعسف وما ذهب اليه ابن مالك
مبنى على جانب المعنى مع ارتكاب تقدير الفعل العامل ولا ضير فيه قوله كما قال فى العطف اى قال ابن مالك فانه شرط فى عطف
المعمول ان يكون المعطوف اولى معنى وصالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو فعمرو صالح لمباشرة العامل اذ يصح ان يقال
قام عمرو والثانى كقام زيد وانت فانت لا يصلح بنفسه لمباشرة العامل اذ لا يصح ان يقال قام انت لكن العامل يباشر ما هو بعضه
كذا وهذا المسئلة يجئ ان شاء الله تعالى فى الجملة السادسة من الباب الخامس قال ابو حيان قال ابن مالك فى شرح التسهيل
فان لم يصلح لمباشرة العامل ولا هو بعضه اصلح لمباشرته ضمير له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف وجعل من عطف الجمل نحو هل
انت وربك وذهب انت وربك وكذلك المضارع المفتوح بالهمزة او النون او تاء الخطاب او التاء التى للمتكلمة نحو قوم
انا وزيد ولا تخلفه نحن ولا انت وتقوم يوم الجمعة انت وزيد ولا تنصارا والله توكيد ضمير توكيدا ولا تموتوا الا وانتم مسلمون لانه المعطوف
فى هذه المثل لا يعمل فيها العامل فى المعطوف عليه فاحتيج الى اضمار اى وليكن زوجك وليذهب ربك وليقم زيد ولا تخلفه

ان تخلفه انت وليقم زيد ولا لتصار مولود قال وما استحقه المعطوف من التقدير مستغنى فى البدل نحو اذهبوا اولكم واخركم اى اذهبوا
اولكم واخركم لان ادخل لا يرفع الاضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى فان جعل بدلا كان من ابدال الجمل بعضها من بعض انتهى
على تخليص واختصار وتهذيب وما ذهب اليه من ان المعطوف اذا لم يصلح لمباشرة العامل ولا هو بعضه ما يصلح لمباشرته اضمر له عامل
مدلول عليه بما قبل العاطف وجعل من عطف الجمل نحو هل من عطف الجملة نحو هل انت وزوجك الجنة وذهب انت وزوجك مخالف لما نطقت
عليه نصوص النحويين من ان وزوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن وكذلك اذهب انت وربك واما زعمه
ان الاضمار فى اذهبوا اولكم واخركم مولد بدخل لانا ادخل لا يرفع الاضمير المأمور المخاطب وان سيبويه نص عليه على هذا المعنى فانه
كان كما زعم فالعرف واضح بين البدل والعطف لان البدل على نية تكرار العامل فهو من جهة اخرى فلا يمكن ان يقدر ادخل
لان ادخل لا يرفع الظاهر فانتظر الى تقدير يليه دخل واما العطف فليس على تقدير العامل بدليل اختصم زيد وعمرو فجاز فيه
ما لم يجز فى البدل انتهى كلام ابى حيان قال السفاقسى فى قوله لقال اسكن انت وزوجك انت توكيد للضمير المستكن فى اسكن
وهو احد المواضع التى يستكن فيها الضمير وجوبا وزوجك معطوف على المستكن وسوغ عطفه عليه تاكيده بانت والاكثر
على ان هذا من عطف المفردات وزعم بعضهم انه من عطف الجمل تقديره ولتسكن زوجك ونحو قوله تعالى ولا تخلفه نحن
ولا انت وزعم ان سيبويه نص عليه ورد بانه نص على خلافه وقد اجمع النحويون على جواز لتقم عائشة وزيد على انه من عطف
المفردات ولا يباشر زيدا العامل اننى وفيه تخليص واختصار وقال شهاب الدين وقد منع بعضهم عطف زوجك على المستكن
فى اسكن وجعله من عطف الجمل يعنى ان زوجك مرفوع بفعل محذوف اى ولتسكن زوجك لانه لا اسكن وزعم انه
مذهب سيبويه وكان شبهته عدم صحة حلول زوجك محل الضمير لانه فاعل فعل الامر الواحد المذكر نحو قم واسكن لا يكون
الضمير مستترا وكذلك فاعل المتكلم نحو لا تخلفه فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذى قبله وهذا الذى زعم ليس بشئ
لما مذهب سيبويه بنصه نحو لا تخلفه ولانه لا خلاف فى صحة لتقم هند وزيد ولا يصح مباشرة زيد لتقوم هند انتهى كلام الشهاب
الدين ثم ان هذين الرجلين ادعيا ان كلام سيبويه يخالف ما ذهب اليه ذلك البعض من عطف الجملة وما رأيناه فى كتابه
لا يدل على صحة دعواهما صريحا فان نص كتابه هكذا وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر فى النية كما تقول فى المظهر المعطوف
عليه ذهب ربك وعبد الله كانك قلت اذهب ربك وعبد الله لان الاسم المضمر فى النية مرفوع فهو بمنزلة المضمر الذى يجرى مجرى المضمر الذى بين
علامته فى الفعل فان قلت رأيتكم وعبد الله فهو ايضا قبيح كما ذكرت لك وان قلت اذهب انت وعبد الله حسن ومثل ذلك
فى القرآن اذهب انت وربك فقاتلا واسكن انت وزوجك الجنة وتقول رأيتكم انتم انفسكم فيحسن الكلام كانك
قلت افعلوا انتم انفسكم وتقول رأيتكم اجمعون ورأيتكم انتم اجمعون كل حسن لانه يحسن فى المضمر الذى له علامة
فى الفعل انتهى بعبارته الفصيحة الوجيزة هكذا فى النسخ العديدة المصححة غاية التصحيح فليتأمل الصادق والفتح من الملهم
الرزاق قال نبيه هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جاء بها وزروا والحق انها تسع والذى اهملوه جملة
المستثناة وجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ
فيعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليلا منهم ان قليل مبتدأ
حذف خبره اى لم يشربوا وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك فى شئ امرت بواحد
الا زيد خير منه لانا لا نسلم ان المستثنى مفرغ والجملة حال من احد بناء على انه صفة له عند الاخفش وكل منهما فد مضى ذكره وكذلك
الجملة فى الا انهم ليأكلون الطعام فانها حال وفى نحو علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر شم قوله
اما الاولى اى الجملة الاستثنائية التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى قال شهاب الدين
العلامة على ان الا حرف استثناء وقرئ الا بالفتح والتخفيف فيكون حرف استفتاح اما الاول فبين فانه اذا احتمل
منقطع لانه مستثنى من ضمير عليهم والثانى انه متصل لانه مستثنى من مفعول فذكر اى فذكر عباد الا من تولى وفعل هم فى محل
خفض بدلا من ضمير عليهم قلت كى ولا ينافى هذا عند الجمهور الا ان يكون متصلا فان كان منقطعا جاز عند تميم لانهم يجرونه
مجرى المتصل والمتصل يختار فيه النصب الاتباع لانه غير موجب قال الدماميني فى شرح التسهيل واعلم ان المستثنى المنقطع

لانك لو قلت اذهب وعبد الله كان قبيحا صح

قد يكون جملة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى فان ابن جرير قال التقدير الا من تولى وكفر يعذبه الله العذاب الاكبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع فلت وقد اهمل الاكثرون عد هذه الجملة من الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي ان تعد انتهى قوله من مبتدأ ويعذبه الله الخبر قال الدماميني هذا على ان الاستثناء راجع الى قوله لست عليهم بمسيطر ويحتمل ان يكون من تولى ليس مبتدأ وانما هو في محل نصب على الاستثناء وهو راجع الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع كما لا يخفى والمعنى لست بمسئول عليهم لكن من تولى منهم فان الله تعالى يليه ولاية والقهر فيعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم ويحتمل الاتصال اي ما لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط عليه اي بايجاده والفضل قال الزمخشري وقيل هو استثناء من قوله فذكر الا من تولى وكفر طمعت من ايمانه وتولى واستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض فلت الظاهر على هذا ان الاستثناء منفصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ في الايجاب ولا محذور فيه هنا لاستقامة المعنى والمراد بقوله استثناء من قوله فذكر ان الاستثناء من مفعول قوله فذكر ففيه حذف مضاف انتهى كلام الدماميني فالتقدير اذن فذكر كل من يمكن تحذيره من العقلاء ولا بد في المفرغ من حذف المستثنى منه وتقديره عاما كما هو المعروف من حاله قوله وقال الفراء في قراءة بعضهم وهم ابي وعبد الله والاشتراك فيهم قرؤا بالرفع وقد بسطت الاية في آخر بحث لولا من حرف الامر وذكرنا فيه من الوجوه سوى ما ذكره المصنف هنا قوله في الامر انك انه مبتدأ تمام الاية فاصبر بما يهلك به بقطع من الليل ولا تلتفت منكم احد الا امرأتك انه مصيبها ما اصابهم فانهم ههنا قال المصنف في الجملة الخامسة من الباب الخامس وجه رفع امرأتك انه على الابتداء وما بعده يعني انه مصيبها ما اصابهم الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله وسيأتي مستوفى ان شاء الله تعالى قال الدماميني قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالا من كلام موجب ان ينصب معرفا كان او منكرا معناه جامعه وقوله الا امرأتك منهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء نابت الخبر ومحذوفا فمن الاول قول ابي فراس وما حربوا كلهم الا ابو فراس لم يحرم الجزوفة الا المتزوجون او لئك المطهرون من الخنى ومن الثاني قوله عليه السلام ولا تدري نفس باي ارض تموت الا ان الله اي لكن الله يعلم وقوله عليه السلام كل امتي معافى الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بمعاصيهم لا يعافون انتهى كلام ابن مالك فافهمه قوله او صفة له عند الاخفش قال الدماميني قد صرح في آخر هذا الباب بان الاخفش قائل بان الا لا تفصل من الموصوف وصفته فكيف تكون الجملة الواقعة هنا بعد الا صفة عند فلت يمكن ان يجاب عنه بان الضمير من قوله صفة ليس عائدا على احد المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما في قولك له عمل درهم او نصفه اي ونصف درهم آخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد المذكور قبله فلم تفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت بين البدل والمبدل منه وهو عند الاخفش وغيره جائز لانتزاره قد قال في توكلت على الله رجل اراكب ان راكب صفة لبدل محذوف اي الا رجل راكب فكذلك هذا عنده ولكن هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بقي او من وفيه ما لا يخفى انتهى قوله وكل منهما قد مضى ذكره يعني مضى ذكر كل من الجملة والوصفية في الجمل التي لها محل من الاعراب وكذا قوله بكل ذلك يعني ذكر الحالية والمفعولية في تلك الجمل ايضا لان خصوصية المراد قد ذكرت فانه غير واقع قوله وكذلك الجملة في الا انهم العامة على كسر ان وقرئ شاذا انهم بالفتح على ابدال اللام وهي قراءة سعيد بن جبير على ما قاله المصنف في بحث اللام الزائدة واورد والاية الكريمة قال شهاب الدين في هذه الجملة يعني قراءة العامة ثلثة اوجه احدها انتهى في محل النصب صفة لمفعول محذوف قدره الزمخشري نابئا للزجاج احدا من البشر الا الكلين وانما حذف لانه قوله من المرسلين دليل عليه نظيره قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم يعني ما منا احد كذا قال ابن عادل وقدره ابن عطية رجالا او رسلا والضمير في انهم وما بعده عائد على هذا الموصوف المحذوف وانما في انها الاعراب والثاني صلة الموصول المحذوف هو المفعول لارسلنا تقديره الا من انهم وهو مردود بان حذف الموصول لا يجوز الا في مواضع معلومة ليس هذا منها والثالث ان محلها النصب على الحال واليه ذهب ابن الانباري والتقدير الا وانهم يعني انتهى

بالغدو فسبح وقارئ

تعالى بقدر منها الواو وبها اللتي لينه ورويكون بالجد الا صفة لما قبلها انتهى كلام السنهاني والى هذا مال الدماميني في اعترافه الذي نقلناه انفا وقد سبق هذا في بحث ان الناقية منبعا فليلتفت الى هناك من اراد التفصيل والتكميل قال واما الثانية فنحو سواء عليهم انذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتم مبتدأ ويحتمل بالعكس ويحتمل بالعيدي خير من ان تراه اذا لم تقدر الاصل ان يستمع فانا مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك واختلف في الفاعل وناببه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجاز بعضهم وغلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفضل الفراء وجماعة وسبق لسيبويه ما يقتضي ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا منه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني ليقوم زيد واجازهما الاولون واحتجوا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه وليس قائلي فيه فقالوا في يدا ضمير البدء وتسمع ويسير على ضمار ان واما قوله تعالى عز وجل واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه السلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بيناه في غير هذا الموضع قوله واما الثانية اي الجملة المسند اليها وهي متحصرة في الابتدأ والفاعلية اما الابتداء فمثاله قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم قال ابن الحاجب في الامالي ان ورد على قولنا ان المبتدأ لا يقع جملة قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فان سواء خبر مبتدأ ومقدم وانذرتهم المبتدأ وهو جملة فالجواب انه انما صح المبتدأ ههنا بالجملة لانها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة وانما يجئ بهمزة الاستفهام المعادلة لام الاقاوة تخفيفا على ما ذكرناه في غير موضع فوازان ذلك وان كان محضضا بهذا المحل وزان الجملة الواقعة مع ان وما قولك ان تحسن خيرك لك فصح وقوع هذه الجملة مع ان وما مبتدأ لكونه مماثلا لمصدر معرفة صح وقوع هذه النسبة مبتدأ ايضا لوقوعها موقع المصدر المعرفة في المعنى انتهى وقال في موضع آخر من الامالي انما لم يقع المبتدأ جملة لانه اذا ولت بالاسم فانها تؤول بمصدر مفرد فمن ثم جاز ان يقع صفة وخبرا وحالا ولم يقع مبتدأ لعدم المصحح فيها الا ترى انه لو قيل قائم ابوه في الدار على معنى رجل قائم ابوه في الدار رجع الضمير الى غير مذكور وهو غير سايغ ولو صرح بقوله رجل قائم ابوه في الدار لكان رجل مبتدأ وقائم ابوه صفته لا مبتدأ انتهى وله تتمة ولتطيب فيها وقد سبق في اوائل الكتاب ما ينعطف بهذه الاية من المباحث اللطيفة في مواضع متعددة فليلتفت اليها قوله وان لم يكن معها حرف سابك مثل ان وما المصدريتين وقد مر هذا البحث ايضا في مواضع عدة ومن امثلته قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق على ما فسره العلامة حيث ذهب الى ان قوله يريكم البرق مبتدأ وخبر وتاويل المصدر ومن آياته خبره قوله واختلف في الفاعل وناببه قد مضى في المثال السابع من امثلة الجمل المفسرية ان الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا له ونقلنا عن ابن الحاجب ان الفاعل انما لم يكن جملة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون الا مفردا وفيه تفصيل فليراجع اليه وذكر فيه امتناع وقوعها مبتدأ وسيأتي في الباب الخامس قوله واحتجوا بقوله وما راعني صدر بيت من الطويل لم اقف على قائله وعجزه وعهدي به قبيل يسير بكسر الشرط كما يعرف وهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كمهتدي سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والنفير الحداد وهو رزق او جلد غليظ ذو اطراف والمبني من الطين يسمى الكور والروع الخوف والتخويف اي وما راعني الا سير شرطة فاعل راع قوله يسير وهو مع فاعله جملة كذا قيل وفي الصحاح الروع الفزع وراعني الشئ اعجبني والاول ان يحمل البيت عليه لان الروع بمعنى الفزع لا يتعدى الى المفعول الصريح الا بالنقل والمعنى وما اعجبني الا سير شرطة وعهدي به حال كونه قريبا اي وعلمي حاصل به على ذلك الحال قوله وعهدي الواو للحال وهو مبتدأ خبره به اي والحال ان عهدي ملتبس به حال كونه جديدا او يسيرا بكسر بدل الشرطة والعهد قديرا به العلم والمعرفة قال الجوهري العهد المعهود الذي عهد وعرف وعهدته بمكان كذا اي لقيته قوله على ضمار ان قال الدماميني احسن من هذا التاويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما اليه ضمير يسير وقوله يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعني والمستثنى مفرغ اي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسيرا وهذا وجه حسن لا غبار عليه قوله واما قوله تعالى واذا قيل لهم

لا تفقد والى آخرالاسئ مفت بزع الاسئذ فى الجملة النفرية وقال المصنف فى المنهال ان الف من منعها قولهم الجملة لا تكون حالا
ولا نائبة جوابه ان التى يراد بها لفظها لا يحكم لها بحكم المفردات واليه اشار هنا بقوله لما بينا ه فى غير هذا الموضع خاتمة قال
ابو حيان فى الارتشاف الجمل التى لا موضع لها من الاعراب اثنتا عشرة وقوعها ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قايم او نية لا لفظا
نحو اكتبا جانى زيد وبعد ادوات الابتداء وتشغل الحروف المكفوفة واذا الفجائية وهل وبل ولكن وانا واما وما غير الجازمة
وحيثما وهنا ووقوعها بعد ادوات التخصيص وبعد ادوات التعليل غير العاملة نحو لولا ولو ولما على مذهب سيبويه ووقوعها جوابا للقسم وقوعها توكيدا
لهذ الاحرف ووقوعها صفة لاسم او لحرف ووقوعها اعتراضية ووقوعها النفرية على المشهور ووقوعها جوابا للقسم وقوعها توكيدا
لما لا موضع له وعطفها على ما لا موضع له وكونها شرطية حذف جوابها لتقدم الدليل عليه نفسه او تقدم طالب الدليل عليه والجملة
التى لها موضع من الاعراب تنقسم باقسام نوع الاعراب ففى موضع رفع ما يخالف الواقعة خبرا للمبتدا او للتى تلقى بالخبر
المعرب اسمها واخواتها وصفة لمرفوع موصوف ومعطوفة على مرفوع وبدلا من مرفوع وما يخالف الواقعة فى موضع فاعل
وفى موضع اثنين وفى موضع نصب ما يخالف الواقعة خبرا لكان واخواتها وثانيا لظننت وثالثا لاعلمت وخبرا لما الحجازية
ولا اختها ولا التى لنفى الجنس ومحكية بالقول ومعطوفا بها العامل ومعطوفة على منصوب وصفة لمنصوب وفالا وما يخالف الواقعة
فى مذ ومنذ ذهب السيرافى الى انها فى موضع نصب على الحال وذهب الجمهور الى انه لا موضع لها من الاعراب وفى الواقعة
فى الاستثنا بالفعل قيل لا موضع لها من الاعراب وقيل فى موضع نصب على الحال وفى الجملة الواقعة جوابا لما بعد ما
الى واحد وقد اخذ معموله فانتفوا على انها فى موضع نصب واختلفوا فى التقدير على ما حكيناه فى باب ظننت اى فى موضع
بدل او معمول ثان على التضمين او حال او فى موضع خبر ما يخالف ان يكون مضافا اليها اسماء الزمان غير الشرطية التى لا يجزم او
تقع صفة مجرورا ومعطوفة على مجرور او ما هو فى موضع خبر وما يخالف فى الواقعة بعد ذو فى قول العرب اذهب بذى تسلم
فقيل ذو موصولة فالجملة لا موضع لها من الاعراب وقيل ذو بمعنى صاحب نهى فى موضع جر وفى الواقعة بعد اية بمعنى علامة
فقيل فى موضع خبر ما لا اضافة وقبل ما المصدرية محذوفة وفى الواقعة ابتدا بعد حتى فالجمهور على انه لا موضع لها من الاعراب
وذهب الزجاج الى انها فى موضع جر على حتى وفى موضع جزم فى الواقعة غير مجزومة جوابا للشرط العامل او عطفت على مجزوم او على
ما موضعه جزم انتهى كلام ابى حيان وذكر هذ الاقسام فى شرح التسهيل وفى شرح الغنية ابن مالك الظاهر ان المصنف رحمه الله
اراد تقليل الاقسام ولهذا لم يبلغ اقسام احد الجملتين الى عشرة قال حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف بقول المترجم
على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال الجمل الخبرية مطلب حكم الجمل
التى لم تسبق بما فيها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها او بمعرفة محضة فهى حال عنها او بغير المحضة منهما جاز فيها
وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة حتى تزيل
عليكم كتابا تقرؤه ولم تعطون قوما الله منكم او منعذبهم من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ومسئلة انا اهل قرية استطعما اهلها
وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعما
كان مجازا وانما كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لان ذكر الظاهر يعرى حينئذ عن هذ المعنى وايضا فلان الجواب
فى قصة الغلام قال لا فقد لانه الماضى المقرون بها لا يكون جوابا فليكن قال فى هذه ايضا جوابا ومثال النوع الثانى وهو
الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ش قوله على سبيل التقريب اى على
سبيل التحقيق وسيتضح وجهه قوله لا غير تقدم فى حرف الغين انه لحن وقد لحن وقد استعمله فى مواضع من هذا الكتاب قوله
وانما اعيد ذكر الاهل هذه الاية المباركة من المواضع التى اعتنى بها الحذاق فى كل عصر من اهل المغرب والشام ومصر والشارح
الفاضل تغمده الله بغفرانه اورد من كلام ابن الحاجب ما يتعلق بهما من المدققات ومن كلام السبكى من المحققات وتعقب على ما
نقله فافادوا جاد والعبد الضعيف اردت ان ذكر كلامه برمته مع ما وجدته من المزايا وان كان فيه طول واللطيف
غير مملول وبالله التوفيق قال الدمامينى بعد نقله قول المصنف وانما اعيد ذكر الاهل هذا افضل ما خوذ من كلام ابن الحاجب
فى امالية فلنوره وعلى ما هو عليه قال انما عاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعما صفة لقرية فلا بد من ضمير

من ضمير يعود من الصفة الجملية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز
اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العايد على القرية ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر لغير ذكره
ظاهرا ولا يرد عليه ان استطعما جواب لا اذا لا صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو جواب اذ لقوله
فى القصة الاخرى حتى اذا اتيا اهلا لئيما فقتله قال فقال هنا جواب لا ذا متعينين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابا اذ
الماضى الواقع فى جواب اذا لا يكون بالف فتعين فيه قال واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى على هذا النمط
فان قال هو جواب لانهما استبقيا مساقا واحدا والثانى على هذا النمط ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول
الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما تقتضى وصلت اليهم
فلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام فى العادة انما يكون لمن يلى النازل منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما
اهلها كيلا يلزم انهم استطعما جميع الاهل وليس كذلك الى هنا كلامه قلت وعلى كل من شقى المزيد الواقع فى
الامر الاول مناقشة اما على الشق الاول وهو قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها يعنى فيلزم عدم ارتباط الصفة
بالموصوف لخلوها عن ضميره فلقايل ان يمنعه بناء على اعتبار الارتباط المعنوى وذلك لان هذا الضمير المنصوب ليس
عايدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وسيأتى فيه
كلام فى الباب الرابع فى آخر روابط الجملة واما على الشق الثانى وهو قوله لو قيل استطعماها لكان على التجوز
فلقايل ان يمنعه ولا يضر ويكون مثل وسئل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة باطلاق البلغاء
على الفاعل من قول المصنف وايضا فلان الجواب ما هى قلت الظاهر انها زائدة وقد تجعل رابطة جواب الشرط محذوف اى وايضا
فلان الجواب هى ان اعنى الاولية فلان كذا فان قلت يقع فى بعض نسخ المغنى لانها اشهى المقرون بالف لا يكون جوابا كما وقع
فى امالى ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع فى بعضها لانها المقرون بالف لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجه ذلك ان الاقتران
بالفا يقتضى تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من
الصادقين وقد يجب تقديرها وجوبا لتحقيق المضى فيما دخلت عليه من الفعل الماضى فلا يصح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل وقد كتب
الصلاح الدين الصفدى لشيخ الاسلام تقى الدين السبكى ابياتا سأله فيها عن هذه الاية الشريفة وفض الابيات سيدنا
قاضى القضاة من اذا بدا وجهه استنجاله القران ومن كفه يوم الندا وبراعه على طرسه بحران يلتقيان وخبران وجد فى المكارم
جلا بالفكر دايم المعان رايت كتاب الله اكبر معجز لافضل من يهدى به الثقلان ومن جملة الاعجاز كون اختصاره
بايجاز الفاظ وبسط معان ولكننى فى الكهف ابصرت آية بها الفكر فى طول الزمان عنان ولا ما ى الاستطعما اهلها تفده
ترى استطعماهم مثله ببيان فما الحكمة الغراء فى وضع ظاهر مكان ضمير ان ذاك لشان فارشد على عاداتك فضلك جيرتا
فقال بها عند البيان بدا لنا الى هنا كلام الدمامينى واقول بعون الله تعالى ابيات من الضرب الثالث من الطويل احذى
بها حذو المعلقة زهير التى اشار اليها امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى عنه الوهاب حيث قال اشعر الشعراء من
قال فمن ومن الهمزة للنداء القريب وسيدنا منصوب لكونه مضافا وقاضى القضاة اما بدل او عطف بيان وقوله ومن
مبتدا وقوله الكهف على حذف مضاف موصله وقوله اذا بدا صدعها وارا دبالقمرين الشمس والقمر وهو تغليب مشهور
قوله وفم عطف على وفم وقوله كفه بالرفع مبتدا وبراعه اى قلمه عطف على كفه وقوله على طرسه اى على ورقه حال من براعه
وقوله بحران خبر وبلتقيان صفة بحران وقوله يوم الندى ظرف وقع حالا من كفه والجملة صلة من ووجب بمعنى اظلت
اى اشكلت وفاعله مسايل وفى المشكلات حال من مسايل وقدمت عليه للتنكير ومعنا جلاها كشفها فاعله ضمير
قاضى القضاة فى قوله لفكر متعلق بجلاها واللمعانى النصبا وافضنه النور وعنانى اى همنى وانعنى ومنه احسن اسلام المرء تركه
ما لا يعنيه اى لا يهمه وقوله من يهدى به الباء للسببية والضمير المجرور عايد الى من الموصولة والمراد به محمد عليه الصلوة والسلام قال
فى الصحاح وهدى واهتدى بمعنى والثقلان الجن والانس فاعله وقوله لشان فى يحتمل ان يكون بفتح اللام اى ان هذا التخير
امرى الخطر فلا بد من المتكلم ويحتمل ان يكون بالكسر بمعنى ان هذا الامر خطر خفى عنى وبيان بمعنى القوة والقدرة والباء فى قوله

بها متعلقة ببيان اى قال قدره وهيئه المستقلة الماضية عند طلب البيان مبنى فى الصحاح على بغلان بيان اى طافه
وهذا الرجل فى الفرائض لمكان لا يشق غباره ولا يدرك فناؤه ويدل عليه انا ره ثم نقل الدماميني كلام السبكي فى جواب هذا
السؤال فقال فاجاب رضى الله عنه بان قال قوله يقال استطعا اهلها مبنيين واجب ولا يجوز مكانه استطعاهم صفة
لقرية فى محل خفض جارية على غير من هى له كقولك اتيت اهل قرية مستطعم اهلها فلو حذف اهلها هنا وجعلت مكانه
ضمير لم يجز كذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية شئ غير ذلك اذ جعلنا استطعا صفة لقرية كسايغ عربى لا مزيد فيه والصفة
والتركيب محتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثانى ان تكون الجملة فى محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جواب اذا والآية
الممكنة منحصرة فى الثلثة لا رابع لها وعلى الثانى والثالث يصح ان يقال استطعاهم وعلى الاول لا يصح لما قدمنا فمتى تأمل
الآية كما ينبغى ظهر ان الظاهر وقع موقع المضمر وعاب عنه المقصود ولكن لله الحمد والمنة يتعين الاعراب الاول من جهة
معنى الآية ومقصودها وان الثانى والثالث وان احتملها التركيب بعيدان عن مقرها واما الثالث وهو كون استطعما اهلها
جواب اذا فلانه يصير الجملة الشرطية معترضا بها عند انبانها وان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام
موسى والخضر عن تجريد قصة سمائه لك اى ان يكون منظم طلب طعمة او شئ من الامور الدنيوية بل كان العقد مارا وربك
ان يبلغ اليتيمان اشدها وبستخرجا كنزها رحمة من ربك واظهار تلك العجايب لموسى عليه السلام فجواب اذا قوله
قال لو شئت لاتخذت عليه اجرا واما الثانى وسوكونه صفة لاهل فى محل نصب فلانه تقدير العنانية الى شرح حال الاهل
من حيث هم ولا يكون للقرية اثر فى ذلك ولكن تجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل
عندهم وان الجدار الذى قصد اصلاحه وحفظه وخفظه ما خذه جبرا من قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم ما وقع من الاباء عن
حق العبيد مع طلبه والنفاع لا غير فى الطبع وكانت هذه القرية حقيقة لا يفيه مالا ف والاضاعة فقوبلت بالاصلاح
المجرد والطاعة فلم يفيد الا العمل الصالح ولا مواخذة لفعل الاهل الذين هم غاد ورايح فلذلك قلت ان الجملة بتعين
من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثانى يحتمل
ان يكون هم الاهل الاول وغيرهم او منهم او من غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم
ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتياهم قدر الله لهما ما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع اهلها على
التدريج يتبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع عباده ولواعاد الضمير فقال استطعاهم لتعين ان يكون المراد الاولين
لا غير فانى بالظاهر استغراقا تابا كيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه والى ومع ذلك فابلاهم
ما جبن الخير الى نهاية كلامه يعنى كلام السبكى ثم قال الدماميني قلت وهذا الاخير مخالف لكلام ابن الحاجب فى الوجه الثانى
انتهى كلام الدماميني وقال السبكى بعد الكلام الذى نقله الدماميني عنه وبهذا فانظر الى هذه المعانى والاسرار كيف غابت
عن كثير من المعربين واحتجبت تحت الاسناد حتى ادعى بعضهم ان ذلك غير ذلك وترك كثير الغرض لذلك رأسا
وبلغنى عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعاهم وهذا يشبه لم يقله احد من النحاة
ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح تمثيل بخلافه وقد قال الله تعالى فى بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى فمخافتا بها وقال تعالى
حتى اذا جاءا اتى قراءة الحرميين وابن عامر ولما يوضع هكذا فهذا القول ليس بشئ وليس هو قولا حتى يحكى وانما نقلته حتى تنبهت
على رده ومن تمام الكلام فى ذلك ان استطعما اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون اتفق لهما قبل
الاتيان بهذه المرة وذكر تعريفا وتنبيها على انه لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على اتيا فهذا
ما فتح الله على والشعر يضيق عن الجواب وقد قلت لاسرار آيات الكتاب معانى * نذف فلا تبعد ولكل معان * وفيها المتأخر
سنبار تها يعقوله القرآن * اذا بارق منها تبدى قد بدا * همت قرير العين بالطيران * سرورا وابهاجا وضوءا على العلى
كانى على فوق استماك مكان * فالملك والاكوان بالبيض والقنا * وعندى وجوه اسفرت بتهان * وهانيك منها لا تبيد
فكر المن اولاك حسن بيان * ارلى استطعما وصفا على قرية جرى * وليس لها والنحو كالميزان * صناعة تقضى بان سنبارة

ستة وجود عليه ليس فى الامكان * وليس جوابا لا ولا وصف اهلها فلا وجه للاضمار والكتمان * وهذى ثلث سواها بالمكن
تعين منها واحد فبيان * ورضت لها فكرى الى ان تخصصت به زبدة الاحقاب منذ زمان * وان حيانى فى تموج البحر
من العلم فى قلبى عمة لسان * وكم كنت بين فى حماى لمحذر * الى ان ارى اهلا ذكى جنان * فبسطا ومنى ما يطيق افصاحه * وليس
لها بالبشر روات يدان * مناى سليم الذهن رابض ارتوى * بكل علوم الحق ذو لمعان * فذاك الذى برجى لايضاح مشكل
وتفصيد للتحرير والبيان * وكم فى الايات حسن تدبر * من الله ذى الفضل العظيم حبان * بجاه رسول الله قدفت كلها
الى وسيأتى دانيا بامان * فصلى عليه الله ما هبت الصبا وسلم ما دامت له الملوان * هكذا نقل السيوطى فى اشباه
والنظاير هذه القصيدة البيتا من الضرب الثالث من الطويل والحق ان هذا الرجل ايضا من فضلا عصره وعلما دهره
وقد سبق ترجمته فلا نعيد بل نشرح الابيات على قدر الطاقة قوله لاسرار ظرف مستقر وقع خبرا لقوله معانى اى عاصمة
وهو جمع معنى بمعنى المقصد قدم الخبر لكون المبتدأ نكرة وقوله نذف جملة فعليه فى محل الرفع صفة لمعان فلا تبعد واى لا تظهر
وتنفلح والمعانى اسم فاعل من عناه اذا فاساه وكابده والمعاناة المقاساة وفيها خبر مقدم وعجايب مبتدأ مؤخر
وضمير فيها عايد الى معان ولبيب مجرور صفة مرتاض والجار والمجرور حال من عجايب على طريقة لغزة موحش طلل
قديم وقوله سنبار تها تركيب اضافى مرفوع تقديرا لانه مبتدأ اى ضيا برق تلك العجايب وخبره يعقوله القرآن
اى يجتمع ويذل كالا يسير الشمس والقمر مع كونهما بينين عظيمين للملوين البارق سحاب ذو برق وهو مستعار بمعنى
لطيف يظهر لقلب ذكى وارتفاع بارق على انه فاعل فعل محذوف يفسره يدا اى اذا ظهر من تلك العجايب لغابى قوله
همت جواب اذا اى قصدت الطيران من الفرح ماخوذ من قولهم طار زيد فرحا وقوله قرير العين منصوب على الحال
اى مسرورا وبالطيران متعلق بهمت والهم ارادة الطالب وقوله علا فعل ماض فاعله مكانى قوله قد ابتسك سرحا اى
اظهرته ولنضمنه معنى العطا تعدى الى مفعولين وهو بتعدى بالباء كما فى قوله تعالى ولقد همت به وهم بها قوله سرورا
مفعول له لهمت وكذا ابتهاجا والابتهاج بجئ بمعنى الحسن قال الجوهرى والبهجة الارض يبهج بنباتها اراد بالبيض السيف
والقنا الرماح والتهانى جمع التهنية تفعلة وهى مبنية على الفتح وفيه كذا فسر الجعبرى فى قول الشاطبى عليه الرحمة ووجه التهانى
فاينه منقبلا واصله التهانى بالجمع ثم خفف واسقرت من الاستقرار بمعنى الاضاءة اى والحال ان غدى وجوه
حسنة اضاءت بسبب تهانى وقوله هانيك اى خذ من تلك المعانى العجايب اشيا قد اعطينك ومنحتك
سرها وقوله فكر امطلق لفعل محذوف اى فاشكر الله الذى قربك وقوله حسن بيان بالنصب مفعول ثانيا ولاك
اى قربك واتما عمل فى المفعولين لكونه بمعنى اعطاك قوله على قرية متعلق بجرى قدم للوزن وقوله وليس لها جملة
حالية والمعنى ان استطعما وان جرت فى الظاهر على قرية لكنها ليست صفة لها فى الحقيقة لان القرية لا تكون مستطعما
حقيقة والنحو كالميزان بميز الناقص والزايد والصحيح والفاسد وقوله صناعة تقتضى اى تحكم مبتدأ وخبر والجملة
استيناقية ويحتمل ان يكون صناعة تقتضى خبرا لقوله والنحو حينئذ يكون كالميزان حالا من النحو قوله يعود وعليه الب اضافة
بمستقار وهم كثيرا ما يستعملون العود بعلى والمشهور تعديه بالى وقوله وليس عطف جوابا اى لا اذا ولا وصف اهلها
اى وليس وصف اهل قرية فقوله وصف بالنصب عطف على جوابا والمراد باهلها اهل قرية ولكن غيرها للوزن
قوله وهذى اى هذه الوجوه المذكورة ثلث صور قوله ما سواها ما نافية بمعنى ليس وسواها اسمها والمكن خبرها والباء زايدة
قوله فبيانى اى فضادنى واخذ قلبى وسحرنى للطفه واستغاثه بمعنى وضاعة قوله تخصصت اى تفجعت وتحركت
اى بالمعنى الذى حققه قال الجوهرى تخض اللبن اى تحركت فى المخضة وكذلك الولد اذا تحرك فى بطن الحامل وقوله
هذا الاحقاب اى السنين او الازمنة الطويلة فاعل تخصصت قوله ولا تمنن تشكرا الى آخره فى محل الرفع خبر مبتدأ
محذوف اى وانا اقول لك ولا تمنن تشكرا قوله وانتم سكارى جملة اسمية وقعت حالا من فاعل تقربوا قال الدماميني اما دعواه ان الواقع بعد المعرفة المخففة حال

لا غير فقد يخفض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا جليلًا لا يجهل ويا جوادًا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في
موضع نصب على الصفة لما مر ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود ولص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل
قال واتما اوجبان ينصب هذا النوع من المنادى وان كان غير مشكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجًا الى اللفظ الثاني
لانه الذي يتم معناه ويخصصه شبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك
يا جزا من زيد ويا صاحبا رجلًا ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وقال الرضي لعنوان بالمضاف
للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعًا جبلًا ويا حسنًا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو كذا وساق كلامًا في ذلك وقال ما بره وامّا
نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا جليلًا لا يجهل ويا جوادًا لا يبخل قال ابو شاعر الاناء اليوم مثله جرير ولكن
في كليب تواضع وقال اعبدًا حل في شعبي غريبًا الوها لا ابالك واغترابا وقال ادار الجوزي سحت للعين
عبرة فماؤها هوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليكِ ورحمة الله والسلام وكل هذا مضاف
للمضاف سواء جعلته علمًا او لا واذا لم تجعلته علمًا جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد
كيا رجلًا فتقول في النكرة يا حسنًا وجهه ظريفًا ويا غلامَ ثلاثة وثلثين ظريفًا ويا عبدًا حل في شعبي غريبًا وتقول في المعرفة يا حسنًا
وجهه الظريف ويا غلامَ ثلاثة وثلثين الظريفًا وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضًا ان يجوز يا جليلًا لا يبخل العدم
وادار الجوزي الدراسة لكنه كسره وصف النبي بالمعرفة بعده وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه
كان موصوفًا لجميع تلك الصفات المنكرة قبل البناء فتقول يا جليلًا لا يجهل غفارًا لذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد
الى الجواب عن النقض الذي ذكرناه اولا انتهى كلام الدماميني اراد بالنقض ان قولهم لا تجهل صفة لجليلًا في قولهم يا جليلًا لا يجهل
قول المصنف ان جليلًا منادى مخصص فلا يكون نكرة حيث قال فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة وقد اخل الشارح في نقل
كلام الرضي بزيادة الا يخفى ولا بد من النظر اليه ومع ذلك كله فقوله مع ان الموصوف معرفة محضة ممنوع لا دلالة في كلام
احد عليه والله اعلم ثم قال الدماميني قال ابو حيان في شرح التسهيل قال ابن مالك في شرح خال الفراء النكرة المقصودة
الموصوفة المنادات قد تراها العرب تضمها يقولون يا رجلا كريما اقبل فاذا زال قرد وارفعوا اكثر مما ينصبون قلت وبويد قول الفراء
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم انتهى الظاهر انه لا فرق بين هذا المروي وبين ما نقل
من قوله عليه السلام يا جليلا لا يجهل يا جوادًا لا يبخل فكيف ان يقال ان الموصوف هنا معرفة محضة بل هو نكرة محضة والله اعلم
فيه وهب تفصيل من اراد وفعليه بشرح التسهيل ومغني ابن فلاح وشرح الشواهد للعيني وغيرها وفي الكتاب المستهى بلحن
العوام فيما يتعلق بعلم الكلام للسكوني ويقول فائهم يا جليلًا لا يجهل والصواب ان يقال يا جليلم لا يجهل لان الاول منزل لا يجهل
منزلة الصفة لله تعالى فينزل ذلك منزلة الوجوب لانه صفات الله تعالى واجبة والرب تعالى لا يجب عليه شيء فاخر عقاب المذنبين
بل يوشك الفعل ما له فعله من تعجيل عقابهم فاخرهم بفضله وحلمه فيسأل العبد ما لا يدب معه تعالى فيقول يا جليلم لانه اسم
من اسمائه تعالى لا يجهل فيزال التاخير من ربه والنقل في هذه المسئلة من كلام العلمي كما ذكرناه وكذا قال وفيه نظر انتهى كلام
الدماميني وما نقله عن اجوبة ابن السيد البطليوسي وهو آخر الاجوبة على ما حكاه ابو القاسم الزجاجي كلام طويل الذيل اوردها
السيوطي باسرها في الاشباه والنظائر تركنه مخافة التطويل والاملال ومن اراد التفصيل فلينظم ذلك المحل في سلك
المطالعة لفوائد وطرائف جمة ولكن لم اتمالك في ايراد بعض لطائفه فاقول قال قائل فان كان كما قيل فقد علمنا انا اذا قلنا
يا جليلم ويا جوادًا ويا عالم فقد فهم ان هذه الصفات مخالفة لصفات البشر فاذا كان ذلك مفهومًا من نفس هذه الصفات
فما الفائدة في زيادة هذه الالفاظ عليها يعني قوله لا يجهل ولا يبخل ولا يجهل فالجواب ان الفائدة انا
اذا قلنا يا جليلم يا جوادًا يا عالم فانما يقع التباين بالمعاني لا بالالفاظ واذا قلنا يا جوادًا لا يبخل وقع التباين بالمعاني والالفاظ
معًا ولا شك انه ابلغ ويدلك على ان الغرض ما ذكرت قول عطاء الخراساني في بسم الله الرحمن الرحيم كان الباري
تعالى شانه يوصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم فهذا نص على انهم قصدوا بالتخصيص تعالى بلفظ لا يوصف

وبا عالما لا يجهل

٤٩١

لا يوصف به سواه انتهى كلامه وفيه تشويش للطالب فان الجليل يدل على الكبر والعظمة فتبين عن القدير والله تعالى اعلم قال ومنها
النوع الثالث وهو المحتمل لما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه وذلك ان تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر وذلك ان تقدرها
حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك ليخرجها من المعرفة حتى ان الباجي اجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فاخران
يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان صفة لاخران لوصفه بقيامهما ولكن تقدرها
حالا عن المعرفة وهو الضمير في مباركٌ الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلانه الاشارة اليه لم تقع في حال
الانزال كما وقف الاشارة الى البعل في حالة الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلانه يقيد البركة بحال الانزل
وتقول على فيها احد يقرأ او فيجوز الوجهان ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لما بعد المعرفة
كمثل الحمار يحمل اسفارًا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا وصفا ومثله وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ش قوله فاخران فقال في قوله فاخران من قوله فان عثر على انهما استحقا اثما
فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان الآية قوله ان الاوليان صفة لاخران بكسر ان مفعولا لقال قال
شهاب الدين قال ابو علي واجازا بو الحسن ان يكون الاوليان صفة لاخران لانه لما وصف تخصص فمن اجل وصفه وتخصصه
وصف بوصف المعارف قال ابو حيان وهذا ضعيف لاستلزامه عدم ما كادوا ان يجمعوا عليه من ان النكرة لا توصف بالمعرفة
وانا العكس قال شهاب الدين لا شك ان تخالفهما في التعريف والتنكير ضعيف وقد ارتكبوا ذلك في مواضع فمنها
ما حكاه الخليل مررت برجل خير منك في حد الاوجه في هذه المسئلة ومنها غير المغضوب عليهم الضالين على القول بانه غير
صفة الذين انعمت عليهم وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار على ان يسبني ونسلخ
صفتان لما قبلهما فان الجمل كالمفردات وهذا المثل عكس ما نحن فيه الا ان الجامع حينها التخالف انتهى كلام شهاب الدين
قوله وذلك ان تقدرها اي الجملة المذكورة وهو قوله تعالى انزلناه صفة للنكرة وهي ذكر قوله الا انه قد يضعف من حيث
المعنى يعني لان من حيث الصناعة وهو ظاهر واعلم ان الجملة الخبرية اذا وقعت بعد نكرة مختصة برجح وضعفها على حالتها
مطلقا على ما حققه الفاضل المحقق صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الآية قال الزمخشري
ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال انتهى قائله قال لانه الصفة ارجح ما امكنت ولانه ليس المعنى على
التقييد ولان امرؤ نكرة غير موصوفة فلا تكون حالا منه انتهى وبه ظهر ان الوصفية راجحة مطلقا واعلم ان بعد الوصف
بدون العطف ممنوع عند البعض منهم الامام الواحدي ذكره في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله
وارتضاه الامام فخر الدين في تفسير الآية الكريمة فاذا وصف النكرة مرة فالحمل على الحال بعده اولى لدخوله في الاجماع
وقول سعد الملة في المطول اذا وصف النكرة مرة فقد حصل بيان الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل
على الحال حينئذ ارجح انتهى والكل وجه قوله اما الاول يعني اما ضعف الوجه الاول من الحالية وهو كونها الجملة حالا عن النكرة
وهو ذكر قوله فلما الاشارة اليه اي الاشارة الحاصلة من قوله تعالى هذا في الآية الى الذكر الذي هو القرآن لم تقع في
حالة الانزال والقائل ان يقول وفيه ضعف من وجه آخر وهو كون ذي الحال ضمير المبتدأ فلا يكون مبينا للهيئة الفاعل
والهيئة المعقول ولهذا منعه البعض ومن وجه آخر وهو عدم اتحاد عامل الحال وعامل ذي الحال وهو واجب عند
الاكثر ولم يتعرض المصنف لهذين الوجهين لظهور اندفاعهما قوله لتقييد البركة المفهومة من قوله مباركٌ بالحال لانها الحال
مقيدة قال ابن الحاجب في امالي قولهم جاء زيد ركضا على انه اسم فاعل او مفعول فالحال في المعنى الذي جيء بها لاجله انتهى كلامه قوله وتقول ما فيها احد يقرأ وهذا مثال آخر اورده لتفهيم المقصود وتكميلا لتعميم
المحل قوله كمثل الحمار يحمل اسفارًا قال الدماميني فدنبوهم ان تجويز المعد الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة
مثل معارض لرده على ابي البقاء بجوازه حالية متهم الباء في الآية بان الحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا
والمضاف في كل من الآيتين كلمة مثل فتبكل المنع في احداهما والاجازة في الاخرى وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في

فانها نور وانها لمن الكذب والخلف فيه حينا وفي قلة حينا ونفيه كانوا نوفيه حينا

والخلف في الموصوف في قولك يا جليلًا لا يجهل ويا عالما لا يجهل

آية الجمعة سوغ الحالية اذا الحال جنسية كانها غير مضاف اليه وعدم العطف فيه آية البقرة ومنع فوق ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب انتهى كلام الدماميني وقوله والمضاف في كل من الآيتين الخ نظر لانه مبني على ان اذا الحال في آية البقرة قوله الذين وليس كذلك بل هو فاعل خلوا وقد حققناه في الجملة التفسيرية في الجملة فليراجع اليه ثم قال الدماميني ومن طرف الحكايات التي اذكرها انني كنت يوما بمجلس شيخنا الامام العلامة ابي عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله وذلك عند قدومه الى الاسكندرية في رمضان من سنة اثنين وتسعين بالمائة في الاول وسبعة وانا اقرأ عليه درسا في كتاب الحج من مختصره وكان شخص من الطلبة الموسومين بالبذخ والتكبر مما لم يعط حاضرا في المجلس فسمع موضع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على مضاف اليه فقال ذلك الشخص بجهارة النحويون يقولون لا يعود الضمير على المضاف اليه كيف اعدتموه عليه فقال الشيخ رحمه الله على الفور من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطيف ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير يمكن عوده الى المضاف اليه وعوده الى المضاف اولى لانه المحدث عنه ولم يمنع احد منهم عوده الى المضاف اليه انتهى قوله ولقد امر على اللئيم يسب الخ في الباب الاول في حرف الباء الموحدة هذا المصراع وعجزه فمضيت ثمة قلت لا يعنيني اي لا يهمني لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه اي لا يهمه وتكلمت على البيت هناك قال سيبويه في كتابه قاله رجل من بني سلول مولد قال وقد شمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بغتكه تزيد بالجملة الانشائية وهذا عبدي بغتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو حيئذ ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما يحتمل الدعاء فيكون معترضة والاخبار فيكون صفة ثانية وضعيف من حيث المعنى ان يكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوضعها بالظرف ش قوله الضابط المذكور اراد به قوله وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يسبقها الخ وقد نبهنا في اول هذا الموضوع ان الضابطة قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها ويقال لها الاصل والقانون والقاعدة قوله لانه الانشاء لا يكون نعتا قال الدماميني اما كونه الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في آخر الكلام على الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما كونه لا يقع نعتا فمقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة او الصلة لتعرف المخاطب الموصول والموصوف المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافها بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حضوره قبل ذكرك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لانها غير الخبرية اما الانشائية نحو بعت واطلق وانت حر ونحوه او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها انتهى قوله فان جملة انعم الله عليهما قال شهاب الدين في هذه الجملة خمسة اوجه اظهرها انها صفة ثانية فمحلها الرفع وهي هنا بالفصيح الاستعمالين من كونه قدم الوصف بالجار على الوصف بالجملة الفعلية من المفرد الثاني انها معترضة وهو ابعدها ظاهر الثالث انها حال من الضمير في يخافون قاله مكي الرابع انها حال من رجلان وجاءت الحال من النكرة لتخصصها بالوصف الخامس انها قال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو من الذين لو قوبه صفة لموصوف واذ جعلتها حالا فلا بد من اضمار قد مع الماضي على خلاف سلف في المسئلة انتهى قال ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد وبويل قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال آخرون هي صفة لفعل يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف محذوف اي قوما حصرت صدورهم وراوا ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض

اضمار بل وبويل انه قرئ بالسقاطه او رد على ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء يشتمل على الحضر وفيه بعد لانه الحضر من صفة الجار وقال ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلب اعداءهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا تتجه ومن ذلك قوله تعالى وانفوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقديرا لانا هيئة وانا فيه وعلى الاول فهي معمولة لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بانه بعد الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة بعد صفة ويرجحه سلامته من التقدير وقس قوله ومنها اي من الجملة التي تحتمل الانشائية والخبرية فتختلف الحكم باختلاف التقدير قوله او جاؤكم الخ من قوله فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم قوله الا الذين يصلون استثناء من قوله فخذوهم والوصول بهم السلوغ كانه هذا الحكم في اول الاسلام فنسخت هذه الآية ان من وصل من المشركين الذين لا عهد بينهم وبين النبي عليه السلام الى هؤلاء الى العهد ودخل في عدادهم فلا سبيل عليه ولما نسخت هذه الآية بما في سورة براءة كذا قال ابن عطية قوله تعالى او جاؤكم خطاب للمؤمنين وهو معطوف على صلة الذين فاستثنى تعالى من الذين لا يقتلونهم صنفين احدهما من يصل الى قوم بين المؤمنين وبينهم ميثاق والصنف الثاني من جاء المؤمنين من الكفار وقد امتنع عن قتال المؤمنين ومن قتال قومهم وحصرت جملة في موضع الحال ومعنى حصرت ضاقت كذا في النهر لابي حيان قوله جملة خبرية ذكر كونها جملة خبرية اربعة اوجه ثم اورد الانشائية فصارت الاوجه خمسة وقال شهاب الدين حصرت صدورهم فيه سبعة اوجه انتهى قلت لا اعلم لها جيء بها للدعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال وهذا منقول عن المبرد الا ان الفارسي رد عليه بانه لا يدعو على الكفار بالبقاء العداوة فيقتلهم الله تعالى وقال ابن عطية يخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بانهم لا يقاتلوا المسلمين يغيظ لهم والدعاء عليهم بانهم لا يقاتلوا قومهم تخصيص اي هم اقل واحقر ومستغنى عنهم انتهى كلامه ثم ذكر سته او جه منفرقة على ان حصرت خبرية اربعة منها ما ذكره المصنف ههنا وذكر وجهين آخرين احدهما ان يكون حصرت خبرا بعد خبر قال وهذه عبارة الزجاج يعني انها جملة مستأنفة اخبر بها عن ضيق صدورهم لا عن القتال كما تقدم قال ابن عطية بعد حكاية قول الزجاج يفرق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك جاء زيد ركب الفرس انك اذا اردت الحال قدرت قد ركب وان اردت خبرا بعد خبر لم يحتج الى تقدير ها انتهى كلام شهاب الدين وكذا في تفسير ابن عادل بعينه وهذا الخبر امر عجيب من حيث انه لا مبتدأ له وعكسه مبتدأ لا خبر له وهو مسموع بخلافه الظاهر انه اصطلاح غير مشهور والمراد بالخبر الجملة الخبرية التي تستأنف لا خبر المبتدأ وله نظائر في عبارة المتقدمين يعرفه من يعرفه ثم ذكر وجها سابعا وهو كونه جوابا بالشرط مقدرا تقديره ان جاؤكم حصرت وهو رأي الجرجاني وفيه ضعف لعدم الدلالة على ذلك انتهى وقال الصفاقسي بعد نقل قول الزجاج انتهى خبر بعد خبر يريد مستأنفة وفرق ابن عطية بين تقدير الحال وبين تقدير خبر مستأنف بانك اذا قلت جاء زيد ركب الفرس واردت الحال قدرت قد وان اردت تقدير خبر لم يحتج الى تقدير ها انتهى وبهذا انقطع مراد الزجاج بقوله خبر بعد خبر قوله ورد بان الدعاء الخ قال الدماميني في بيانه وجه الرد على قول المبرد ان قومهم كفار فقالهم مطلوب فالدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفرة غير مناسب وهذا مبني على قوله انه يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين بجواز ان يكون القتال بانه حصرت صدورهم جملة دعائية لا برهي ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا عليكم فيخف حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر بضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها انتهى قوله فقال جماعة منهم قال الدماميني نقل الشيخ بهاء الدين السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقيد رمعه قبل بجواز ان يخلوا منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل قول هو مخالف ايضا

لما ذكره المصنف لقد في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف حيث قال انه الى وجوب دخولها عند البصريين للاحتراز
على الماضي الواقع حالا، اما ظاهرة نحو ما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو خذوه
رزت الينا ونحو اوجاؤكم حصرت صدورهم وجاؤكم فقالوا الا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون
قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله هذا كلام المصنف في ذلك المحل وهو مخالف لما ذكره هنا عن الاخفش انتهى
كلام الدماميني وقال شهاب الدين الحلبي في اثر المصون اذا وقعت الجملة الحالية فعلا ماضيا فيجيء فيها خلاف اهل يحتاج الى
اقترانه بقد ام لا والراجح عدم الاحتياج لكثرة ما جاء حاليا منه فعلى هذا لا تقدير قد قبل حصرت ومن شذ اذ ذاك قدرها
انتهى وهذا الرجل ايضا ذهب مذهب شيخه ابي حيان ولكن ابن الحاجب ذلك الامام الذي لم يسبق قبله الا دوارما دار الليل
والنهار صرح بان قد لا بد منها في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة والعلامة صرح في تفسيره الآتية وكذا سعد الله في شرح المختصر
ثم ان كلام المصريها مخالف لما ذكره في بحث قد من حروف القاف وقد وقع الاشارة منا هناك الى المخالفة بين
كلاميه والله اعلم قوله قوما حصرت صدورهم فيكون حالا موطئة مثل قرآنا عربيا ولا يحتاج الى اضمار قد واغرض بالمقصود
بالحالية في الموطئة هو الوصف فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فيكون ما ذكر التزاما لزيادة الاضمار من غير ضرورة انتهى شيخنا في
كلام المتن والشرح وجوب الواو وهنا وقد تقدم خلاف ابي حيان وعلم من هنا انه ليس مما ينيف اليه قوله وقيل
محذوف عطف على قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف اي وقيل الموصوف مخفوض غير مخفوض قوله وما بينهما اعتراض
قال شهاب الدين والرابع ان حصرت في محل جر صفة لقوم بعد صفة واو جاؤكم معترض قال ابو البقاء يدل عليه قراءة من
اسقط او وهو اي كذا نقل عن الشيخ ابو حيان انتهى اي الراوي بدون او وهو ابي بن كعب رضي الله عنه ونص كلام
ابي البقاء هكذا او جاؤكم معترض وقد قرأ بعض الصحابة جاؤكم وبينهم مشابق حصرت صدورهم بحذف او جاؤكم انتهى وبهذا
اتضح القصور في نقل كلام ابي البقاء مع احتمال في ذا المقصود والمصنف حذا حذوه وممن ذهب الى هذا المذهب و
فصل عن ف ذا السفاقسي ايضا فان قيل انهم اراد وا باسقاط او اسقاط قوله تعالى او جاؤكم لا كلمة او فقط فلت لا وجه له
في موضع البيان لدلالته على خلاف المقصود على انهم نقلوه عن ابي البقاء وساقته بريئة عن هذا ثم اسقاط كلمة او فقط لا يؤيد كون
جملة جاؤا معترضة لاحتمال الوصفية واما اذا اسقط جملة جاؤكم فتأييد الاعتراض اظهر من ان يخفى نعم ما نقلوه
عن ابي البقاء ليس ما في الكشاف وسيأتي بعد سطور فكانهم وقعوا في الغلط حتى عزوه الى ابي البقاء او وقع الاختلاف
في النسخ ولكن قوله او جاؤكم معترض لا يناسب اسقاط كلمة او فقط كما اشير اليه ولهذا لم يعترض له العلامة في الكشاف
والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال قوله وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم اي وعلى اسقاط كلمة او يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية بالنسبة الى قوله تعالى جاؤكم وان كانت صفة ثالثة ما يجب قوله تعالى بينكم وبينهم مشابق
فانه اول الاوصاف قال جار الله العلامة وفي قراءة ابي بينكم وبينهم مشابق جاؤكم حصرت صدورهم بغير او وجه هذه القراءة ان
يكون جاؤكم بيانا ليصلون او بدلا او استينافا او صفة بعد صفة لقوم حصرت صدورهم في موضع الحال باضمار قد والدليل
عليه قراءة من قرأ حصرة صدورهم وجعله المبرد صفة لموصوف محذوف على او جاؤكم قوما حصرت صدورهم قال ابو حيان
وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال ولان البدل لا بد في المكون ليس
اياه ولا بعضا ولا اشتمالا كذا نقله جد الشمني قال السفاقسي في قوله بيانا ليصلون او بدلا وذلك لان الانتهاء الى المعاهدين
والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة وعلى هذه الغرة يجب بيانا
لاتصالهم بالمعاهدين او بدلا منه كلا او بعضا او اشتمالا على ما قيل واما الاستيناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى
المعاهدين ومن اين علم ذلك قوله لان الحصر من صفة الجائين قال الدماميني هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن
بدل الاشتمال لانه مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزية والكلفة انتهى عن هذا الاعتراض لهذا البعد العجز قبل
اطلاعي لما اورده الشارح ولم يظهر لي وجه الاندفاع وقال الشمني ليس كل ملابس لمتبوعه بغير الجزية والكلفة يصح
ان يكون بدل اشتمال فانه بدل اشتمال على ما قاله ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه

بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا مقتضيا له بوجه
حيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره متطرفة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم
ليس البتة الى مجيئهم كذلك فانه انما صفة فائتة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونا متغايرين فاتضح بهذا
نص كلام الشمني وليس فيه ما ينفي القبيل والاما يروى من القبيل والله يهدي الى سواء السبيل قوله ومن ذلك تفنن فيه بتغيير
الاسلوب وقد سبق ما يتعلق بهذه الآية من المباحث في الآية من حرف اللام فليراجع اليه قال القيد الثاني صاحبها
لا يستغنيان عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغني عنها بمعنى انها مفعولية القول متوقفة
عليها ويشبه ذلك القيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر فانه صفة لكل والمثنى ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاؤك العدم ما يعمل في الحال
ولا يكون خبرا لانتهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق لمسكم بتعين كونه سبق صفة فانه لا حال من
الكتاب لانه الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان بالجر حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا
كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير رضي الله
عنه لولا ابنوها حوالها لخبطتها للذروها واما قول ابن الشجري في قوله تعالى لولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر محذوف وبل هو معلق المبتدأ
والخبر محذوف سق قوله فانها لا يستغني عنها اي الجملة المحكية محتاج اليها يعني ان معقولية القول في نحو قال زيد محتاج
اليها فكانها جزء من الكلام وان كانت صفة مثل معقولية الموصول فانه لا يتم خبرا الا بصلته وكذا القول لا يتم جزء
الكلام الا بالمقول ولما كانت الشبهاء فيه اكثر بينه دون غيره من الجمل المذكورة هنا قوله وشبهاء ذلك اي و
خرج بذلك القيد شباه الجمل المذكورة من الجمل المطلقة والنفرة والمعترضة فانها تجعل على الوصفية والحالية قوله
بعدم ما يعمل عطف بعدم صلاحية الحال في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه قوله تعالى فعلوه اذا جعل على الحالية
مبنيا بلا عامل لان الجملة السابقة وهي قوله كل شيء في الزبر ليس فيها ما يصلح عاملا في الحال بخلاف اكرم كل رجل جاؤك
قوله لانهم لم يفعلوا كل شيء اورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة للكل شيء اما اذا جعل صفة له استقام
المعنى فلا نجيء منع كونه خبرا لان المعنى حينئذ وكل شيء مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ولا فائدة فيه ويرد بوجهين
اما لفظا فلانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد بهذه الآية الكريمة ما اريد
في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه حينئذ صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم
بحيث لا يفوته صغيره ولا كبيرة انتهى قوله لان ابا الحسن حكى ذكر المصنف هذا النقيل عن ابي الحسن في الباب الاول
في فصل لولا من حرف اللام حيث ذكر عن بعضهم في قول المعري بذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه
نسالا انه يحتمل كونه يمسكه حالا من الخبر المحذوف ورد بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعد لا لانه خبر في المعنى
انتهى قوله ولا ينقض الاول وهو ان لا نذكر الحال بعد لولا بقول العرب لولا راسك مدهونا والخبر محذوف اي لولا راسك
موجود مدهونا وجواب لولا محذوف اي لتم حجك ونحوه قوله لولا ابنوها حوالها لخبطتها صدر بيت من الطويل وعجزه
لخبطه عصفور ولم انعلم وبهذا عرف ان الصواب لخبطتها بتقديم الباء على الطاء من الخبط وحرف من رواه بخبطتها
بتقديم الطاء من الخطيئة والضمير في بنوها لزوجته بنت الصديق وهي سماء ذات النطاقين ام عبد الله وهو مبتدأ
وحوالها خبره وله اعراب اخر بنصب لفظ على الظرفية ورفع على الخبرية كما ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فال
للا حوله والبيت شاهد على جواز ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وقوله لخبطتها جواب لولا كذا قال العيني وكان
الزبير ضرابا للنساء وكان لولا اسماء يحولون بينه وبين ضربها فقال خبطت السجحة اذا ضربتها بالعصى ليسيقظ ورتها ونعتهم
في الام تمكث فيه وتأتي بعين مهملة وثاء مثلثة قوله لتذوبهما تعليل لقوله ولا ينقض وهو مبني على مذهب الاكثرين
من ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في اوائل خاتمة الحذف في الباب الخامس من هذا الكتاب
ان هذا المذهب مردود وقال الفاضل الهندي اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه بعد لولا نحو قوله ولولا الشعر بالعلماء

بزری انتهی وفیه مباحث کثیرة واختلاف فلیطلب فی الشروح قوله اما قول ابن الشجری ذکر المصنف فی فصل لو الا من حرف اللام قول ابن الشجری هذا ولم یصرح برده وانما قال بعد حکایته وهذا غیر متعین لجواز تعلق الظرف بالفضل والله اعلم قال القید الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها یمنع حالیته کانت منعوته لولا وجوده ومتعین حینئذ الاستئناف نحو رأیت فی زید ساکنا فیها ولن نسأله ذلک فانه الجد بعد المعرفة المحضة حال ولکن لیس ولن مانعان لان الحالیة لا تقصد بدلیل استقبال وما قول بعضهم فی وقال إنی ذاهب الی ربی سیهدین حال کما تقول سأذهب مهدیا فضعیف والثانی یمنع منعوته کانت متعینة ولا وجوده والمانع والمنع فیه الاستئناف لان المضی علی تقیید المتقدم فیتعین الحالیة بعد ان کانت ممتنعة وصفیة کانت تولا وجوده والمانع والمنع فیه الاستئناف لان المضی علی تقیید المتقدم فیتعین الحالیة بعد ان کانت ممتنعة و ذلک نحو عسی ان تکرهوا شیئا وهو خیر لکم وعسی ان تحبوا شیئا وهو شر لکم او کالذی مر علی قریة وهی خاویة وقوله مضی زمن والناس یشفعون بلی والمعارض فیهن الواو وانها لا تعرض بین الموصوف وصفته خلافا للزمخشری ومن وافقه والثالث مانعیتها ممتنعا نحو وحفظا من کل شیطان ماردا ولا یسمعون وقد مضی البحث فیها ش قوله نحو رأیت فی زید ساکنا فیه او لن ان قیل قد یمنع تعین الحالیة فی هذین المثالین علی تقدیر عدم المانع من الحالیة وهو لیس ولن لانهما لنفی یحتملان الحالیة والاستئناف فیهما علی تقدیر انعدام لیس ولن فیهما فلا یصح ان یقال لولا وجود المانع لتعینت فیهما الحالیة قوله واما قول بعضهم اراد به الحوفی وقد اشار الیه المصنف فی العزو الی ممزج الآتی بین الحالیة والاعتراضیة علی وجه الاجمال قوله فیه من وجهین احدهما جعل الجملة المقرون فیها بالبین وهو سیهدین حالا مع ما تقرر عندهم من ان الجملة الحالیة لا تکون مصدرة بما واداة الاستقبال والثانی ان ذلک البعض جعل المضی سأذهب مهدیا فادخل حرف التنفیس علی الذهاب وهو داخل علی الهدایة قال له هابنی وقد یجاب عن الاخیر بانه مهدیا وقع قیدا للذهاب الذی فیه تنفیس فیلزم ان یکون فیه ایضا تنفیس کما لمقید ضرورة وجوب اقتران الحال بزمن عاملها قوله وعسی ان تکرهوا تقدم البحث عن هذه الایة الکریمة فی انها المفتوحة من حرف الهمزة وکذا فی شرح کلمة عسی من حرف العین وفی الواو الداخلة علی الجملة الموصوفة بها وکذا قوله لعلک او کالذی مر علی قریة الخ قوله وکقوله یمضی زمن بالجر عطف علی الآیات السابقة التی فی محل الجر فی اضافة نحو ای وقوله ای یمضی زمن والناس یشفعون بلی فعل لی الی ینبغی الغداة او آتها سقی ظلل الدار التی انتم بها خاتم منها صیف وربیع مضی زمن والناس یشفعون بلی فعل لی الی ینبغی الغداة یشفع یقولون صب بالبناء للمفعول ای للمجهول من فعل الرجال بدیع ویروی الی لیلی بدل لبنی وهو بضم اللام وبکونها لغة الموحدة والنون والالف المقصورة اسم امرأة کلیلی قوله والمعارض فیهن ای المانع من الوصفیة فی تلک الجمل الواقعة فی الامثلة السابقة حتی یتعین الحالیة الواو والواقعة فی قوله تعالی وهو خیر لکم بعد شیئا وهذا وهو شر لکم قال السفاقسی قوله وهو خیر لکم حال من النکرة وهو شیئا والحال فیها افل من المعرفة وجوزوا ان تکون الجملة صفة وساغ دخول الواو لما کانت صورة الجملة ههنا کصورتها اذا کانت حالا وهذا ضعیف لان الواو فی النعوت انما تکون للعطف نحو مررت برجل عالم وکریم ولم یتقدم ما یعطف علیه ودعوی زیادة الواو بعیدة فلا تکون صفة انتهی وکذا قوله تعالی وهی خاویة بعد قریة قال السفاقسی قوله بعد وهی خاویة فی موضع الحال من فاعل مر ومن قریة وقال ابو البقاء هی فی موضع الصفة لقریة لمنعه الواو قلت لانه الواو ولا تفصل بین الصفة والموصوف انتهی ومثلها قول الشاعر والناس یشفعون بلی بعد قوله زمن فان الواو لا تدخل بین الموصوف وصفته خلافا للزمخشری وهم وافقه وقد نقلنا فی بحث انواع الواو وغیره ومن المواضع وان توسطت الواو بین الموصوف والصفة سابغ عند المقدمین مثل الامام المرزوقی والامام ابی الفتح قوله والثالث مانعیتها ای الوصفیة والحالیة قوله وقد مضی البحث فیهما ای الوصفیة والحالیة ایضا کذا بعض النسخ وفی بعضها فیها وهو الاقرب فیراد بها الآیة الکریمة وقد مضی البحث عنها فی بحث الجملة الاستئنافیة بما لا مزید علیه والله تعالی اعلم قال والرابع یمنع احدهما دون الآخر ولولا المانع لکانا جائزین وذلک نحو ما جاءنی احد الا قائل خیرا فان جملة القول کانت قبل وجود الا المحتملة للوصفیة والحالیة فلما جاءت الا امتنعت الوصفیة ومثل وما اهلکنا من قریة الا ولها کتاب معلوم فملغی صفیة بانفصال الواو ولا ولم یر الزمخشری وابو البقاء واحدا منهما مانعا وکلام النحویین بخلاف ذلک ش قوله

وکلاهما فی المفرغ ح

ش قوله والرابع ای النوع الرابع من الانواع الاربعة من المانع وهو الذی یمنع واحدا من الوصفیة والحالیة ولا یمنعهما معا نحو ما جاءنی احد الا قائل خیرا فان جملة قائل کانت قبل دخول الا محتملة للوصفیة لوقوعها بعد نکرة وهو احد ومحتملة للحالیة لوقوعها بعد نکرة محضة لوقوعها فی سیاق النفی ورجحان الوصفیة مقررا تقدم وعن صاحب الکشف وبعد دخول الا امتنعت الوصفیة لانه یکون مستثنی مفرغا والتفریغ لا یجری فی الصفات ولا تسبق الاخلاف فی ذلک عند ذکر ان المکسورة المخففة وبعدها فی مواضع متعددة من هذا الموضع قوله واما وما اهلکنا من قریة تقدم البحث عن هذه الواو وعن الآیتین الکریمتین فی الفصل العاشر من اقسام الواو المعدودة فی الباب الاول علی وجه البسط والتفصیل مما لا مزید علیه فلا نعید شیئا منه قوله واحدا منهما ای من الواو والا قال قال الاخفش لا تفصل الا بین الموصوف وصفته فان قلت ما جاءنی رجل الا راکب فالتقدیر الا رجل راکب یعنی ان راکبا صفة لبدل محذوف قال وفیه قبح لحذف الصفة کالاسم یعنی فی ابالک ایها العامل وقال الفارسی لا یجوز ما مررت بأحد الا قائما فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلک قوله وفاکهة تخشی علی اظلته سیودی به ترحاله وجعلته فان جملة تخشی علی حال من الضمیر فی فاکهة ولا یجوز ان یکون صفة لها لانه اسم الفاعل لا یوصف قبل العمل ش قوله قال الاخفش لا تفصل الا یعنی کلا لانقله ابو حیان عن الاخفش هکذا وقد فرغت عن جوابه فی بحث الواو المضمنة ایضا فلیراجع الیه قوله صفة لبدل محذوف قال الرضی اما الاستثناء فی التوابع ففی البدل نحو ما جاءنی احد الا زید لکنه غیر مفرغ ولا مانع من کونه انواع سایر البدل مفرغة نحو ما سلب زیدا الا ثوبه فی بدل الاشتمال وما ضرب زید الا رأسه فی بدل البعض انتهی والقیاس ان یقبل انه الاصل عدم وسیاتی فی هذه الصفحة ان الابدال نوع من الاطناب والحذف من الایجاز فلا یمکن اجتماعهما فی محل واحد وقد تقدم هذا البحث فی اوایل هذا الموضوع قوله قال وفیه قبح یعنی قال الاخفش فی ذلک التقدیر قبح سبق هذا المنقول عن الاخفش وسیاتی فی بحث الواو ایضا نقله ابو حیان عنهما قوله لا یجوز ما مررت باحد الا قائم بالجر علی انه صفة لاحد لان الا تفصیل بین الموصوف والصفة بخلاف الا قائما فانه حال ولا خلاف فی جریان التفریغ فی الحال وتوسط الا بین الحال وصاحبها جایز بلا خلاف قوله ومثل ذلک ای ومثل ما جاءنی احد الا قائل خیرا فی کونه ابجملة محتملة للحالیة ودون الوصفیة قول الشاعر وفاکهة تخشی علی اظلته سیودی به ترحاله ومثل ما جاءنی احد الا قائما فانه حال لیس فیه ما یمنع الحالیة ولا یتعین الوصفیة لعدم ما یوجبها اورده ابو حیان فی عمل اسم الفاعل من شرح التسهیل وفاکهة بالجر ای رب فاکهة یخشی علی جملة حالیة من الضمیر وقوله تخشی سیودی به الخ مقول فاکهة ویودی بالدال المهملة مضارع اودی معتل الفاء واللام ای یهلکه وقوله ترحاله بفتح التاء مرفوع علی انه فاعل یودی ای کثرة رحلته وانتقاله مصدر رحل مخفف الحا یقال رحل رحل ترحالا للمبالغة والتکثیر کالتسیار والتجوال وجعلته عطف علیه والجعایل جمع الجعیلة وهی ما یجعل للانسان من شیء علی شیء یفعله کذا فی الصحاح قوله فان جملة تخشی علی حال قال ابو حیان فی شرح التسهیل یؤول البیت علی ان قوله تخشی علی حال من الضمیر المستکن فی اسم الفاعل وقوله اظلته معمول للمحذوف تقدیره قائلا او بقول اظلته سیودی به انتهی فعلی هذا لا تجعلین بصدد جملة اظلته لعامل جواز کونه محکیا بمحذوف فلا یکون تخشی علی معمولا لفاکهة فیندفع ما یقال الجعل علی الوصفیة واعلم ان امتناع وصف اسم الفاعل قبل العمل مذهب البصریین والفراء واجاز الکسائی وباقی الکوفیین اعماله موصوفا قبل ان یأخذ معموله فاجازوا هذا ضارب عاقل زیدا کذا قال ابو حیان ثم قال واستدل من اجاز ذلک بالسماع قال وفاکهة تخشی اظلته البیت انتهی والمصنف نص علی هذه المسئلة فی الباب الخامس فی النوع الثامن من الجهة السادسة ثم ابیت الثانی قوله تعالی ولقد ابیت الثالث قوله تعالی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما في التعلق لابد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اشتغلوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيدا اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين ش قوله والجار والمجرور قال ابو حيان في شرح التسهيل وانما سميت حروف الجر بذلك اما لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء فيكون المراد من الجر المصدر ومن ثمة سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الافعال الى الاسماء اي توصل معانيها واما لانها تفعل الجر فاضيفت الى الاعراب الذي سواز هما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم واعلم ان حرف الجر لابد له من متعلق لانه كما علمت موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معنى هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معنى فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة آخرين الجار والمجرور يتعلق بكذا فما هو المحرر من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي هو الجار لا في الحرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا فيه تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا مسلوح فيه ان الجار تنزيل مترلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما مقاما والحق ما قدمناه واما قولك مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل او هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال بدل مررت بزيد جاوزت زيدا او لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل الا اذا صار عوضا عنه فيحكم على محلهما جميعا باعراب العامل هو اعراب فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي جاوزت زيدا به نصب كذا حرره بعض المتأخرين فان قلت يقتضي ما قررته من ان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى الاسم ان لا يكون الا حرف العاطفة للجر في المثنى متعلقه بشيء لانه من تتمة الفعل عجبا وخلن عليه بل يقتضي ذلك ان لا يكون حرف جر اصلا قلت ليس على ما توهمته بل المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم الصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو باب الاستثناء مفيد لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه ولو سلم فقولهم لابد لحرف الجر من متعلق يستثنى منه امور كلا زيد ولعل في لغة عقيل ولولا على قول سيبويه في لولاي ولولاك ولولاه انه حرف جر وسيتركب في هذا الباب شيء من ذلك ان شاء الله تعالى فان سلمنا ان معنى التعدية هو اثبات معنى الفعل بواسطة الحرف وتعليقه به على جهة الحصول له فلم لا يجوز ان الحرف الجار للمستثنى مستثنى من ذلك وقد قال بعض النحاة انتهى كلامه قوله او ما يشبه عطف على قوله ما اول ويجوز ان يعطف على قوله بالفعل فهو في محل الجر قوله وابن طاهر وخروف اي وابن طاهر وابن خروف والقاعدة في تثنية المركب الاضافي تثنية الجزء الاول والعطف على الجزء الثاني قوله الناصب للمبتدأ اي ناصب المبتدأ عندك في قولنا زيد عندك قال ابو حيان في شرح التسهيل ندعم ابن ابي العافية وابن خروف وغيرهما ان مذهب

ذكر احكامهما في التعلق

وفي عبارة ابن الخروف

سيبويه ان الظرف منصوب بالمبتدأ الذي هو خبر عنه يعني والحال ان ذلك الظرف المعمول خبر لعامله وعمل فيه المبتدأ لارتفاعه لانه ليس الاول في المعنى فاذا كان الخبر الاول مرفوعا واذا كان غير الاول نصب قال ابن خروف العامل عند سيبويه في الظرف المبتدأ وهو الذي نص عليه في ابواب الصفة عمل فيه نصبا كما عمل في المفرد رفعا لكونه اياه ولما لم يكن المبتدأ الظرف عمل فيه النصب وهو مذهب متقدمي اهل البصرة انتهى كلام ابن خروف وقال ابن مالك ان ابن خروف ذهب الى ذلك وقال انه مذهب سيبويه الى هنا كلام ابي حيان قوله الناصب امر معنوي في عندك من المثال اي الكوفيون يريدون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كان هو في نحو ازواجها تهم ارتفع ارتفاع المبتدأ اي بالعامل المعنوي ولما كان الخبر مخالفا للمبتدأ في نحو زيد عندك يجب لا يكن حملة عليه حقيقة او حكما خالفه في الاعراب فيكون العامل عند الكوفيون امرا معنويا ايضا وهو معنى المخالفة التي الفعل الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شيء يتعلق به الخبر كما ذهب اليه البصريون حيث قالوا التقدير في زيد عندك زيد حاصل عندك او مستقر عندك او شبههما قوله وهو كونهما مخالفين اي كون الظرف والجار والمجرور مخالفين للمبتدأ المعنى الذي ذكرناه انفا قال ابو حيان هو قول الكوفيين حكاه عنهم ابن كيسان فاذا قلت زيدا خوك فالاخ هو زيد واذا قلت زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته له علة فيه النصب انتهى قوله ولا معول على صيغة المفعول مصدر اي ولا تعويل ولا اعتبار لهذين المذهبين احدهما كون الناصب هو المبتدأ والثاني كونه الامر المعنوي قال مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد وشتعل المبيض في مسودة مثل اشتعال النار في جزل الفضا وقد تقدم في الاولى متعلقه بالمبيض فيكون متعلق الجارين بالهم ولكن يتعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق الثانية بمحذوف حالا من النار ويجب ان الاصل عدم الحذف ش قوله مثال التعلق بالفعل قوله تعالى انعمت عليهم وقول الشاعر اشتعل المبيض في مسودة مثل اشتعال النار في جزل الفضا والبيت من المقصورة المشهورة من بحر الرجز لابن دريد مطلعها يا ظبية اشبه شيء بالمها راتعة بين العقيق والوعا بعده اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجا واشتعل المبيض في مسودة مثل اشتعال النار في جزل الفضا قال شارح القصيدة واشتعل فعل ماض من الاشتعال وهو التقاد النار وانتشار البياض في الرأس المبيض والمسودة اسما فاعل من الابيضاض والاسوداد ومثل الاحمرار والجزل من الحشب ما غلظ منه الفضا نوع من الشجر وجمعه غضوات ويوصف الفضا بنقاء جمرة قبل بنى اربعين يوما وليلة ومعنى البيت انه يقول وان انتشر واشتعل بياض راسي في سواده من مقاسات العشق ومعاناة الشوق اشتعال النار في الحطب الغليظ من الفضا من غابة النهاب العشق في الفؤاد صار شعري الى البياض من السواد واعرابه واشتعل اما عطف على قوله حاكى او استيناف المبيض فاعله والالف واللام فيه بدل من مضاف اليه اي مبيضه والهاء في مسودة عايد الى الرأس مثل منصوب لانه نعت لمصدر محذوف اي اشتعالا مثل اشتعال النار فحذف اشتعالا واقيم مثل مقامه في متعلق المحذوف كائن او حاصل في جزل الفضا في محل النصب على الحال من النار اي اشتعل اشتعالا مثل اشتعال النار حاصلة في الحطب الكبير من الفضا والفضا مجرور لانه مضاف اليه وجره تقديري انتهى وهذا الرجل كما علمت عني في جزل الفضا بمقدر وجعله حالا من النار وهو خلاف تخريج المصنف ولا ضير والكل وجيه وقد تعرض له المصر وستبعده بلزوم الحذف والاصل عدمه ولكن المعروف بين الحذاق من اهل الادب ان الظرف المستقر يضمر واثبت من اللغويين امكن الاستقرار لا يقبلون اللغو وذكر ذلك بعض شراح الكشاف في تفسير بسم الله والحذف وان كان خلاف الاصل ترجح اما على الذكر وكتب المعاني شحونة به قوله وقد يجوز تعلق في الثانية اراد ويبقى الثانية قوله في جزل قوله يكون محذوف حالا وهو الذي اختاره ابن الرح حيث قال متعلق لمحذوف كائن او حاصل في جزل الفضا في محل النصب على الحال من النار قال ومثال التعلق بما اول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد

وقد طبنا الكلام هناك فليراجع اليه فان فيه كفاية للطالب قوله وفيه بعد اى فى الابدال من ضمير العايد مرتين لامتناعه اى امتناع الابدال المذكور عند الخذاق واراد بضمير العايد ضمير الغايب ووجهه ظاهر قال ولانه الجمل على الوجه البعيد ينبغى ان يكون سبب التخصيص من محذور ما ان يكون هو موقعا فيما يجوح الى تاويلين فلا يجوز على هذا الوجه ان يكون فى الارض آله مبتدأ وخبرا للام يلزم ف والمعنى انه استوف وخلو الصلة من عايدان عطف ومن ذلك ايضا قوله وانى لسانى شهدو ينبغى بها وهو على من صبه الله علقم اصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لنا قوله بصعب اوشاف اوشديد ومن هنا كان الحذف شاذا والاخلاف متعلق بجار الموصول وجار العايد ش قوله فاما ان يكون هو موقعا فيما يجوح الى تاويلين فلا قال آله ما مبنى قد يكون مراده بالتاويلين اللذين يجوح اليهما هذا التقدير ان المبدل منه فى حكم المطروح فتبصر الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا موجودا فلا يضر خلوه طرح مع وجوده لفظ فتامل هذا هو التاويل الذى اراده ولا شك انه يحتاج فى الجملة الاخرى وهى قوله وفى الارض آله الى مثل ذلك فى الثانى انتهى قال الشمنى رد عليه التاويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعاده فيما فيه اعتراض اجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه انتهى اراد بما ذكره قوله قبل هذا واحد التاويلين بقى الضمير المستتر فى الظرف الاول والتاويل الآخر بقى الابدال من الضمير المستتر فى الظرف الثانى انتهى اراد بالظرف الاول قوله تعالى فى السما وبالظرف الثانى قوله تعالى وفى الارض ولا يخفى ان المراد بالوجه البعيد ابدال آله من الضمير المستتر فى الظرف وهو المحتاج الى التاويلين فكيف يقال انه نفس التاويل ثم ان التاويل لا ينافى الجوابية عن الاعتراض الوارد ولا خفاء فى قوة الكلام الدماميني ورجحانه قوله على هذا الوجه اراد بهذا الوجه الاخير حيث قال ولا يحسن تقدير الظرف صلة اى ولا يجوز على تقدير فى السما صلة وجعل آله بدلا من ضميره ان يكون وفى الارض آله مبتدأ وخبرا للام يلزم ف والمعنى ان استوف وخلو الصلة من عايدان عطف اما ف والمعنى على تقدير الاستيناف فلانه يقتضى الى ان يكون فى الارض آله آخر لا يقال كيف يمكن حمله على الاستيناف مع وجود الواو فان ظاهر ان تكون عاطفة لانا نقول الواو قد تكون استينافية كما حقق فى اقسام الواو وقد مضى قريبا فى بحث الجمل قوله تعالى وكذلك يفعلون وقولهم لانا كل السمك وشرب اللبن قوله لئلا يلزم فساد المعنى ان استوف فانه يدل على وجود آله فى الارض وحدها غير آله السما قوله ان عطف اى على الصلة فانه المعطوف على الصلة لا بد فيه من ضمير قوله ومن ذلك اى من متعلق الجار بما اول شبه الفعل وهو علقم فانه اسم جنس لنبت مر يقال له الحنظل وقد اوله المصنف اولا بصعب وسى صفة مشبهة ثم بشاق وهو اسم فاعل ثم بشديد وسى صفة مشبهة وكلها من شبه الفعل قوله وان لسانى عجيب من الطويل لم يسم قايله الشهد بفتح الشين العسل فى شمعه وحكى ضمها ايضا قال السيوطى قال المصنف فى شواهده هذا البيت اورده الفارسى فى التذكرة عن قطرب والبغداديين وفيه اربع شواهد احدها الشديد واو وهو وذلك لغة حمدان والثانى لغتين الجار بالجار متدان وله بالمشتق وذلك لان قوله هو علقم مبتدأ وخبر والعلقم نبت مجتمع كريه الطعم وليس المراد انه شديد او صعب فذلك علق به على المذكورة والثالث جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق اذا كان ظرفا والرابع جواز حذف العايد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق او التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه فعلى المذكورة متعلقة بعلقم والمحذوفة متعلقة بصبه انتهى وقال العينى قاله رجل من همدان لم يسم وهو من الطويل وشهدة بضم الشين وسى العسل المشمع قوله لشنى بها جملة فى محل الرفع صفة لشهدة قوله وهو شديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تاويل مر وفيه ان هذا حيث حذف العايد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق او التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه وهذا شاذ وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين فان على الظاهر متعلق بقوله على المقدر متعلق بقوله صبه وهو من صبت الما فانصب اى سكبه فانسكب والعلقم الحنظل والمعنى ان لسانى مثل العسل يشتفى به الناس ولكنه مثل العلقم على من سخط الله عليه انتهى والله تعالى اعلم قال ومثال المتعلق ما فيه را يكنه قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لانا والها ما هم شبه الفعل بل لما فيهما

ولا يوصف به لا يقال شيئى آله وانما صح التعلق به لنا قوله بمعبود وآله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير آله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العايد ولا حسن تقدير الظرف صلة وآله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض آله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قبل ما ينافيه ش قوله وهو اسم غير صفة قال الشريف فى بحث المجاز من شرح المفتاح فان قلت ما ذا تقول فى كتاب وآله اهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر فى مفهومها مع خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر حتى ظهر ان اعتبار المعنى فى الاسماء على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمى من له حمرة باحمر اى جعل علما له والثانى ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية الذات كنخاله وكتاب وان اعتبار المعنى فى الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا فى المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والآله والمعيار فى بعض الاسماء التى دخل فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آله واحد قديم ولا يقال شيئى آله ويقال كتاب كريم ولا يقال شيئى كتاب انتهى قوله وانما صح التعلق به اى بآله قال فى الكشاف ضمن اسم الفعل معنى وصف فلذلك علق به الظرف فى قوله فى السما وفى الارض كما تقول هو حاتم فى طى جواد فى ثقب انتهى وقال ابو البقا صلة الذى لا تكون الا جملة والتقدير هنا وهو آله الذى هو آله فى السما وفى الارض انتهى والمصنف اخذه منهما وان لم يصرح بالتضمين كالزمخشرى قوله لنا وله بمعبود وذهب العلامة الزمخشرى فى تفسير الآية الى التضمين كما نقلت وآنفا وكذا العلامة الثفتازانى فى قوله تعالى وهو الله فى السموات حيث قال والاخطر عندى انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله تعالى كما فى قولك هو حاتم فى طى جواد فى ثقب انتهى والمصنف اورد هذا المثال لا بجملة الفعل كما فى قول الشاعر انا ابو المنهال بعض الاحيان وقال شهاب الدين قوله تعالى فى السما متعلق بآله لانه بمعنى معبود اى معبود فى السما ومعبود فى الارض وحينئذ فقال الصلة لا تكون الا جملة او ما فى تقديرها وهو الظرف وحديله ولا شئ منها بمهم والجواب ان المبتدا حذف لدلالة المعنى عليه وذلك المحذوف هو العايد تقديره وهو الذى هو فى السما آله وهو فى الارض آله وانما حذف لطول الصلة بالمعمول فانه الجار متعلق بآله ثم قال ولا يجوز ان يكون الجار خبرا مقدما وآله مبتدأ مؤخرا لما تقرى الجملة من رابط اذ يصير مثل جا الذى فى الدار زيد فان جعلت الجار صلة وفيه ضمير عايد الى الموصول وجعلت آله بدلا منه فقال ابو البقا جاز على ضعف لان العرض الكلى اثبات الالهية لا كونه فى السما والارض فكان يفيد من وجه آخر ايضا وهو قوله وفى الارض آله لانه معطوف على ما قبله واذا لم تقدر ما ذكرنا صار منقطعا عنه وكان المعنى ان فى الارض آلها قوله وآله خبر لهو محذوفا هو العايد على الموصول وحسن حذفه لطول الصلة بالعطف كما حسن حذفه فى قولهم بالذى فاز لك شيئا طولها بالمعمول الذى هو قوله لك شيئا وتقديره بالذى هو فاز لك شيئا قوله ولا يجوز تقدير آله مبتدأ قال ابو البقا ولا يصح ان يجعل الها مبتدأ وفى السما خبره لانه لا يبقى للذى عايد فتكون لك هو الذى فى الدار زيد وكذلك ان رفعت آله بالظرف انتهى والمصنف اقتفى اثره ايضا قوله ولا حسن تقدير الظرف صلة قال ابو حيان ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهما بالاجتماع ويوجبه اذ لا يسوغ حمله على الاستقرار انتهى ونقل ابن عادل عن ابى على انه قال نظرت فيما يرتفع به آله فوجدت ارتفاعه يصح بان يكون خبر مبتدا محذوف والتقدير وهو الذى فى السما هو آله انتهى قوله وتقدير فى الارض آله معطوفا كذلك على ان يكون فى الارض صلة الذى وآله بدلا من الضمير المستتر فى ذلك الظرف وهو الارض قوله لتضمنه الابدال هذا علة لقوله لا حسن وقد ذكر المصنف فى بحث اذا انه لا يعرف تكرر البدل الا فى بدل الاضراب واعترض عليه ابن الضايع بانه تكرر البدل فى غير الاضراب معروف وقد طبنا الكلام

اوفى على ما الظرفية

كما ان بعض الضمير وكل الضمير فى الدار والسوق والارض الدرن الالهاء السر واى للصفة وكذا فى قولك فى السما والارض الدرن الالهاء السر واى

من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ومن مهنا رد
على الكسائى فى استدلاله على عمل اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه فى استدلاله
على عمال مفعيل بقوله حتى شتا ها كليل موهنا عمل ش قوله انا ابو المنهال بعيث من مصطور اتصحيح الموقوف قال ابو حيان
فى اول سورة الانعام العلم بجعل فى الظرف لما يتضمنه من المعنى كقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان فبعض بعيث بالجعل
لانه فى معنى انا المشهور انتهى قلت بعض ليس من الظروف فكيف يصح التمثيل به فلنا لفظ بعض يأخذ حكم ما اضيف
اليه ولما اضيف فى البيت الى الاحيان اخذ حكمه قوله وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر النقر بعيث بما مصطور الرجز لرجل من
بنى ماوية الطائى وبعجن وجارات الخيل اتانى زمر وفى القاموس النقران تحريك طرف لسانك بحنكك ثم
تصويت تزعج به العرس وقول فدكى انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد به النقر بالحنك قال الجوهرى فى قوله اذ جد
النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف فى الوصل
كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك فى النصب انتهى قال السيوطى فى نسب البيت فى الايضاح لبعض
السعديين وقال فى العباب قائله فدكى بن عبد المقرى وقال الجوهرى هو لعبيد الله بن ماوية الطائى وتمام
وجارات الخيل اتانى زمر قوله جد النقر اى تحقق واشتد وهو بفتح النون وضم القاف واراد النقر بسكون
القاف فالفى حركة الراء على القاف للوقف وقد استشهد به الفارسى فى الايضاح على ذلك والمصنف فى التوضيح و
النقر صوت باللسان بان يلزق طرفه فيخرج النون ثم يصوت به ليكون به الفرس اذا ضرب بفارسه
وقد يصوت به للدابة ليسير وقال كراع النقر ايضا ان تحرك فرسها قال ابن سيده والبيت يحتمل فيه الثلثة
قال ابن ماوية امرأة ويحتمل ان يكون لقبا لها غلبها على نقاء عرضها وكرم اصلها لان ماوية المرأة الصافية ويروى
النقر بفتح النون والف والاتانى والزمر الجماعات من الناس واحدها زمرة واغبنه على مثال اغبنة والبيت
استشهد به المصنف هنا انتهى قوله بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع والجواد قال الدماميني ولو قيل ان التعلق باعتبار
تاويلها باسم مشبه الفعل لم يلزم عليه محذور اصلا انتهى الظاهر انهما ليسا مثل آله وعلقم تركيبهما ولا شك فى بعدهما
باسم الفعل قوله فتعلق الظرف بما فى حاتم والفرق بينه وبين آله وعلقم انهما من اسماء الاجناس فالمناسب تاويله باسم
جنس آخر بخلاف حاتم فانه علم ولهذا حمله على رائحة معنى الفعل وقد سبق ان صاحب الكشاف وسعد المدقق حملاه
على التضمين دون التاويل قوله ومن مهنا رد على الكسائى اى فجواز تعلق الظرف وعديله بما فيه رائحة الفعل
رد على الكسائى فى استدلاله على عمال اسم الفاعل المصغر فى المفعول بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا حيث
قال ان سويرا نصب فرسخا على المفعول مع كونه مصغر سائر وجه الرد ان فرسخا ليس بمفعول فيه وكفى للعمل فيه
رائحة الفعل فلا يكفى الاستدلال قال ابن قاسم فى شرح التسهيل اذا صغر اسم الفاعل فمذهب البصريين والفراء
انه لا ينصب المفعول به ويجب اضافته فتقول ضويرب زيد وعلة ذلك بعد شبهه عن المضارع وذهب الكسائى قبل
وباقى الكوفيين وابن بعيم النحاس الى جواز اعماله مصغرا واستدل الكسائى بقول العرب اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا
ولا حجة فيه لانه فرسخا ظرف ورابح الافعال قد يعمل فى الظروف انتهى قوله وعلى سيبويه اى ومن مهنا ايضا
رد على سيبويه فى استدلاله بقول الشاعر حتى شتا ها البيت حيث قال فى باب ما جرى فى استفهام من اسماء الفاعلين
مجرى الفعل ومثله قول ساعدة بن جؤية حتى شتا ها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم انتهى قال السيرافى
فى شرح هذا المحل من الكتاب فعدى كليل الى موهن فقال النحويون هذا غلط من سيبويه بين وذلك ان الكليل
هو البرق وضعفا والبرق الضعيف وكذا رجل كليل اذا كان ضعيفا وفعله لا يتعدى كقولك كل كلّ ولا يقال كل
زيد عمرا والموهن الساعة من الليل فهو منصوب على الظرف وانما يعيف حمارا واتنا وشتا ها فى معنى ساقها يعنى
ساق هذه الاتن هذا البرق الضعيف فى هذه الساعة من الليل حين نقلها من الموضع الذى كانت فيه الى الموضع
الذى كان بينه وبين البرق وعمل لغت لكليل وضعفا وان البرق الضعيف كان بعد مرة بعد مرة فذلك اليد

لانه ليس من اصول الكوفيين تشبيه له فى الصورة بل فى المعنى منه

وعمل وبانت الاتان طرابا قد استنها الشوق وبات الحمار من الشوق ايضا والنزاع الى الوطن وقد حرج لسببه به
ان كليل فى مكل وزنه مفصل وفعيل فى معنى الفعل المتعدى مثل عذاب اليم ووأو وجيع بمعنى الموجع والمولم والموجع يتعدى
فيصير كانه مكل موهنا مدوامه عليه كما يقال انعبت يومك ونحو ذلك من المجاز والاتساع انتهى كلام السيرافى وقال ابو حيان
فى شرح التسهيل وانشد سيبويه قوله ساعدة بن جؤيه حتى شتا ها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم على
اعمال فعيل فيفهم منه اصحابنا الكليلا بمعنى مكل وموهنا منصوب على انه مفعول به اى بكل او وقت الليل من كثرة العمل وتوزعوا
فى ذلك فقيل كليل بمعنى كال وموهنا منصوب على الظرفية وهذا التاويل ليس بجيد لانه يقتضى صدر البيت وعجزه
لانه قال وبات الليل لم ينم فلا يمكن ان يوصف بانه كال فى اوقات الليل ايضا فانه قال وعمل وهو يدل على كثرة العمل
ولا التفات الى قول ابى الحكم بن سرحان اللغوى من ان عملا فى البيت مغاير لتعب لانه آخر البيت يدفع هذا التاويل وقال
السهيلى لم يوجد قط كليل فى النظم ولا النثر الا بمعنى حسير او تعب وانما هو من كللت من الاعتبار وهو غير متعد فى لم يوجد
بمعنى مكل فيكون موهنا مفعولا به ولا تقول انتصب موهنا على الظرف بل هو مرفوع فى المعنى والمعنى كليل موهنه كما تقول ثم
ليلك ثم تنصبه كما تنصب وجها فى حسن وجها انما على التمييز وانما على المشبه بالمفعول به انتهى وقال المصنف فى الشرح
انما ذكر هذا البيت نفر حتى شتا ها كليل موهنا شاهدا على ان فاعلا قد يعدل به الى فعيل وفعل على سبيل المبالغة كما يعدل
الى مفعول وفعال ومفعال فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل للعدل به عن كال وعلى عمل للعدل به عن عامل ولم يتعرض
لوقوع الاعمال انتهى وقال بعض اصحابنا اما فعل وفعيل نحو ضرب زيدا وليس الشباب فيقرر مستغنى من المستعد هذا
على جهة الاعمال وكيف يتكلم على ما لم يسمع من العرب وكيف يركب الخلاف على غير موجود وهل هذان الا كذوب
وضيرب وضرب وغير ذلك من الابنية التى لم يتكلم بها العرب ولا سمعت من العرب فى معنى وقال ابن عصفور حكى
ابن سيده عن العرب وهو عليم علمك وعلم غيرك قال وموهن لا يحتمل الا وصل اسم الفاعل وعالم لسيبويه لا يقال على ما سمع وينبغى
ان الضمير فى شتا ها للسحاب والكليل الذى حصل له كلال اى اعياء ونصب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل والعمل
بكسر الميم كالزمن المطبوع على العمل يصف اشاعر ذلك البرق وبما انقضاء انقاء عن السيرافى فانه بالضم ما فى قوله اذا الضمير
السحاب وآخر يصف الشاعر ذلك البرق من الخيل وقد قلده الشنى فيه قال وذلك ان فرسخا ظرف مكان وموهنا
ظرف زمان والظرف يعمل فيه رواجح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به ان الكليل من كل وفعله لا
يتعدى قال واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت به واما فيه كما يقال انعبت يومك
او بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل على الاعمال وهذا اقرب فان فى الاول حمل
الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة ش قوله واعتذر عن سيبويه وقد اشار اليه السيرافى بقوله وقد صرح سيبويه
ان كليلا بمعنى مكل وزنه مفعل كما تقدم وانف وقد فسر قوله تعالى بديع السموات بمبدعهما وفسر قوله ولهم عذاب اليم بمولم قوله
وهذا اقرب هذا الحكم من المصنف وكانه لم يتامل كلام سيبويه حق التامل كما نبه عليه شراح الكتاب فان سوف كلامه يدل
على ان مراده الوجه الاول قال الرضى قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل عمل ايضا وانشد حتى شتا ها كليل موهنا
عمل فكليل مبالغة كال يعنى البرق وشتا ها اى ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف
شتا ها ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بانه كليل بمعنى مكل فموهنا
مفعوله على المجاز كما يقال انعب يومك فعيل اذن مبالغة مفعل فلا استدلال بالبيت ولا سيما اذا كان
بعيدا انتهى كلام الرضى وعندك علم ان هذا الرجل لم ينتبه الى الوجه الذى قربه المصنف والله تعالى اعلم
بما قاله من ان ضمير شتا ها للاتن ظهر لى فى قول الدماميني من انه للسحاب من الخلل قوله فان فى الاول حمل الكلام
على القبيل لا قربه هذا الوجه الاخير والمجاز فى الاول من جهة ان الاكلال وهو البقى والانعاب لا يصح اسناده على الوقت

لان كليلا لازم م

حقيقة قال الدماميني المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقف او جعل من كل سندا الى البرق او الكلال الذي هو التعب لا ينصف به البرق حقيقة انتهى ويرد عليه ان المجاز في الاول مكرر وفي الثاني مفرد ولا شك ان مجازا هو من مجازين وقد سبق منع المجازين في مادة قوله مع امكان حمله على الحقيقة ولا يجوز المصير الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة وهذا القيد ماخوذ في حدود المجاز منها قول السكاكي في المفتاح المجاز هي الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له مع قرينة مانعة عن ارادة معناها قال وقال ابن مالك في قول الشاعر وبغم من هوى سروا علانه يجوز كون من موصولة فاعل بغم وهو مبتدأ خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقه بالمقدرة لانه فيها معنى الفعل اي الذي هو مشهور انتهى والاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سروا علانه وقدر ابو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او هو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بعلم وبسركم وجهركم وبجز محذوف قدره الزمخشري بعالم ورد الثاني بانه يفيد تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان الثالث بانه في للدلالة على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم في فطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن ش قوله وهو مبتدأ اي لفظ هو في قوله من هو قوله خبره اي خبر المبتدأ لفظة هو اخرى مقدرة بالنصب حال من هو اخرى تقدم هذا المصراع من بحث من المفتوحة من حرف الميم مشروحا على وجه التفصيل وهو عجز بيت من البسيط لم يعرف قائله وصدره وبغم من كائن ضاف مذاهبه قوله وفي متعلقه بالمقدرة اي في كلمة هو المقدرة وسيأتي هذا البيت وما يتعلق به في التعلق بالجامد ونذكر هناك ان ابن مالك منع في التسهيل عمل ميمز المصدر مطلقا والمصنف نقل عنه خلافه قال ابو حيان في شرح تسهيل ابن مالك قال المصنف يعني ابن مالك في شرح التسهيل لا ترتب عمل المصدر على الاضافة اشعارا بانه غالبا انما يقع على صيغة الاصلية التي اشتق منها الفعل ولزم من ذلك ان لا يعمل اذا غير اللفظ باضماره ولا بتصغيره ولا برده الى فعله قصدا للتوحيد انتهى كلام ابن مالك كذا قال ابو حيان فلا وجه لاسناد عمل المصدر الى ابن مالك كما فعل المصنف قوله اي الذي هو مشهور كما في قوله انا ابو النجم وشعري شعري قوله والاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم بالعين من موصول يعني الذي هو مبتدأ عائد الى الموصول وخبره محذوف تقديره وملازم بحالة واحدة ولم يغير وانما رجحه لما في تعلق كلمة من في المنسبكة لهذا التقدير قوله وقدر ابو علي من هذه تمييزا فمن عنده في موضع نصب وفاعل نعم ضمير مستتر فيه مفسر بمن كما فسر به في فتفاءى وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله وهو قوله نعم وفي سروا علانه متعلق بنعم كذا نقل عنه ابو حيان في شرح التسهيل قوله على معنى وهو المعبود او هو المسمى كذا ذكر الزمخشري هذين الوجهين اولا حيث قال في السموات متعلق بمعنى اسم الله كما تقول هو المعبود فيها او هو المعروف بالالهية او المتوحد بالالهية فيها او هو الذي يقال له الله لا يشركه في هذا الاسم غيره قال شهاب الدين انما قال او المعروف او هو الذي يقال له الله لان هذا الاسم الشريف فيه خلاف هل هو مشتق او لا فان كان مشتقا فظاهر تعلق الجار به والا فانما ان يكون منقولا او مرتجلا وعلى كلا التقديرين فلا يعمل لان الاعلام لا تعمل فاحتاج الى ان تاول على كل قول من هذه الاقوال الثلثة ففي قوله المعبود راجع الاشتقاق وقوله المعروف راجع الى كونه منقولا وقوله له الله راجع كونه مرتجلا وكانه رحمه الله استشعر ما لا غرض منقول عن الزمخشري فقال واذا جعلت الظرف متعلقا باسم الله جاز عندي على قبح من يقول ان الله اصله الاله ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الاعلام وجب ان لا يتعلق به عندي الا ان يقدر فيه صفة من الفعل فكان الزمخشري اخذ هذا من قول الفارسي فيسطه قوله واجيز تعلقه بعلم وبسركم وجهركم قال شهاب الدين قال النحاس وهو احسن ما قيل فيه ان الكلام تم عند قوله وهو الله والمجرور متعلق بمعلوم يعلم وهو سركم وجهركم فيها وهذا ضعيف جدا لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه وقد عرف ما فيه وجوزان يتعلق بنفس يعلم قوله قدره الزمخشري اي قدر الجار المحذوف بعالم فانه قال على معنى انه الله والله في السموات وفي الارض على معنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه شيء كما يقال فلان في الدار وفي البيت يراد انه مقيم فيهما

وانه فيهما انتهى وقال ابو حيان وهذا ضعيف لان المجرور بفي لا يدل على كون متعلقه مطلق قوله وروالثاني يعني تعلقه بسركم وجهركم رده شهاب الدين كما تقدم قوله وليس بشيء لان المصدر قال الدماميني لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون انتهى ولا يخفى ما فيه من تعسف مستغنى عنه وسيأتي نقلا عن الرضي من جواز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او شبهه وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به قوله وروا ابو حيان الثالث وهو تعلق في السموات وقرينة بعالم مقدرا على ان يكون خبرا ثانيا قال السفاقسي وضعف الشيخ بان المجرور بفي لا يدل على كون خاص بل على كون من خاص بل على كون مطلق قلت له ان يمنع لزوم تعلقه كونه مطلق بل يجوز المقيد اذا دل الكلام عليه انتهى قوله من الاكوان الخاصة تقدم في بحث عن من حرف العين المهملة ان تعلق الظرف يكون خاص ليس بممنوع بل هو راجح عند القرينة لحصول الفائدة صرح به الرضي في بحث خبر المبتدأ ورجحه الشريف في شرح الكشاف حيث في تغيير البسملة قال الفاضل اليمني النحويون يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يكن توجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة انتهى وقال الفاضل التفتازاني والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص انتهى قوله وكذلك رد يعني ابا حيان على تقدير المقدرين في قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن قاله الزمخشري ثم قال كذلك اي نقدير اللام في لوقت العدة اي مستقبلا اياه قال شهاب الدين وناقشه الشيخ يعني ابا حيان في تقديره الحال التي تتعلق بها الجار كونا خاصا وقال الجار اذا وقع حالا انما يتعلق كونا مطلقا وفي مناقشته نظر لان الزمخشري لم يجعل الجار حالا بل جعله متعلقا بمحذوف دل عليه معنى الكلام انتهى ولا شك ان الزمخشري اراد الحالية كما فهم من كلام ابي حيان وسيأتي في آخر الباب ما يتعلق بهذه الآية من المباحث ايضا قال وليس بشيء لان الدليل الذي جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر وبقال اذا كنت تخبر الحذف الدليل المعنوي مع عدم ما يستوجبه وكلفيف تمنعه مع وجود ما يستدعيه وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجواز ه ش قوله وليس بشيء اي رد ابي حيان ليس بشيء يعتد به قوله من ذكر العلم بكسر العين مصدر علم يعلم اشار ه الى قوله تعالى يعلم سركم وجهركم قوله ويقال ش اي عما لابي حيان مجيبا عن رده والوجه الثالث قوله تخبر ومنع خطاب له قوله وانما اشترطوا الكون المطلق يعني اذا كان الظرف مستقرا في الخبر او الحال او الصفة او الصلة قال الرضي وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة نحو كائن وحاصل فيكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وناصر وضارب لم يجز لعدم الدليل عليه وقد تحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهند اي من يضمن انتهى وقال الفاضل الشريف يجوز تقدير عامل الظرف المستقر خاصا عند القرينة بل هو اولى كما تقدم آنفا وسيأتي تتمة هذا الكلام في آخر الباب حيث قال المصنف وتوسم جماعة امتناع الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود المعول مانعا من الحذف قوله وانما اشترطوا الكون سيأتي تفصيل هذا الوجه قريبا ان شاء الله تعالى خاتمة لا بأس ان نفصل احوال العامل المعنوي توضيحا للمحل وتكثيرا للفوائد قال الرضي معنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد فانما عند من جوزها والتنبيه من دون اسم الاشارة وهو ها الاشارة نحو ها زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيدا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما يعاملان لان التمني والترجي ليسا مفيدين بالحالين بل العامل هو الظرف المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء المضمونة هو المقيد وحرف التنبيه نحو كانه خارج البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التنبيه من دون اسم الاشارة نحو انا زيد قائما وهو ها زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد قائما لفظ دال عليه نحو زيد عمرو منطلقا والمنصوب نحو انا قرشيا مفتخرا وهو الفعل نحو عليك زيدا راكبا وانما ثبت ما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا ومنقوضا ما قاله ما اسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف

مبحث الظرف المستقر

مبحث معنى الفعل

نحو لعمرو الخ ٥ ٨

التشبيه ونحوان وان يشبهانه لفظا ومعنى والميلان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا نعقله انتهى قال الرضي وقال آخرون ايضا والعامل المعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق كالظرف وشبهه ولعل ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسما الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو شتان وغيرك واسما الافعال انتهى واعلم ان ههنا ضابطة لا بد من التنبيه عليها وهي الجار والمجرور يعمل اذا لم يكن صلة اما اذا كان صلة فلا يعمل صرح به العلامة في تفسير قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم اذ الحاكم من سورة ابراهيم وفي تفسير قوله تعالى اني رسول الله اليكم مصدقا الآية من سورة الصف وفصلنا ما في لقاء عدة الناسعة من آخر الكتاب فليراجع اليها قال ومثال التعلق بالحدث والى تنوء اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والارسال اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه بالبسملة ش قوله بتقدير وارسلنا فيكون ظرفا لغوا في محل النصب وعند البعض لا محل للظرف قوله ومثله اي ومثل قوله تعالى والى ثمود قوله تعالى في تسع آيات الى فرعون فان في والى متعلقان باذهب فهما من قبيل اللغو ايضا وبعضهم حملوهما على المستقر فيكونا حالين اي مرسلا في تسع ايات الى فرعون قال شهاب الدين وفيه نظر لانه كون مقيد انتهى وقد تقدم جوابه قريبا قوله ومثل وقد احسن بي في هذا الاستشهاد ومعنوي وتنظير اورده لنعديه الاحسان بالباء وكذا قوله ووصينا لانها من خبر ليات بتعلق الجار بالمحذوف حتى يكونا مثالين للمسئلة قوله ومنه بالبسملة اي من قبيل تعلق الجار بالمحذوف باسم الله والبسملة مصدر بسمل اذا قال بسم الله وسمي ذكر الاسم ونظيره حمدل وحسبل صيغ من الكل كلمة اجتزاء ولبست عرينة كذا قال الجعبري في شرح القصيدة الشاطبية وقال ابو شامة البسملة مصدر بسمل اذا قال بسم الله وهي لغة مولدة ومثلها هلل اذا قال لا اله الا الله وحمدل اذا قال الحمد لله وحسبل اذا قال حسبي الله ويدل الاحضار فيعبر بكلمة واحدة عن كلمتين واكثر انتهى ولو قال باسم الله لكان اظهر قال السفاقسي ومتعلق الباء في اسم الله المحذوف فقدره البصريون ابتدائي ثابت ومستقر فهو موضع المجرور عندهم رفع وخبر المبتدا وما يتعلق به المجرور وقدره الكوفيون بدأت فهو موضعه عندهم نصب ورجح الاول بقاء الحرف على الاسناد وهو الجزء الثاني بان الاصل في العمل للفعل وقدر الزمخشري اقرأ او اتلو او نحوا مؤخرا اي باسم الله اقرأ او اتلو لانه الذي يجيء بعد التسمية مقروءا او متلوا والتقديم عنده يوجب الاختصاص انتهى قال هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل المثبتون بقوله تعالى كان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر موخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد منعت عن قرب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول صلة لا يتقدم التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحش طلل قديم ش قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص قال ابو حيان في الارتشاف وسميت هذه الافعال نواقص لكونها لا تكتفي بمرفوعها وقيل سميت بذلك لانها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور وهو مذهب المبرد وابي سراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والاستاذ ابي علي وهو ظاهر مذهب سيبويه والمشهور والمنصور انها تدل على الحدث والزمان وان الحدث مسند الى الجملة وهل تنصبه فتقول كان زيد قائما كونا اجازه بعضهم والصحيح ان لها مصادر وقد عملتها العرب اعمال افعالها قالوا كونك مطيعا مع التقصير خير من كونك عاصيا مع الغنى واختلفوا هل يعمل في الظرف والمجرور والحال فقيل لا يعمل وقيل يعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث اذ لا تدل عليه انتهى وسيأتي ما يتعلق به نقلا عنه وقال الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبرها يدل على الكون المخصوص وهو كونه قائما اي حصوله فحسب اولا بلفظ دال حصولا تاما معينا بالخبر وذلك الكون المخصوص الحاصل لكاف قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا تم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة اخرى

ايراد احسانا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا

بحث هل

مع فائدة اخرى وهي الدلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلت قام زيد لم تحصيل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول مطلق يقيده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق يقيده في كان لكن دلالة كان على الحدث نفسه اي الكون وصفته ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقليه واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واضح الذي معناه والكون في الصبح والصيرورة ومثله اخواته وما دام الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الاستمرار وكذا اخواته وليس الذي معناه الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى المذكور الذي قالوا انتهى كلام الرضي قوله لا يدل على الحدث نقل الشارح في شرح التسهيل عن ابن مالك عشرة اوجه يدل على دلالتها على الحدث جئ قال بعد ذلك المصنف على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة امور الاول انها تستعمل وامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث لتحصيل الزمان الثاني انها تستعمل لها اسم فاعل نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات بمعنى حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو الان يكونا ملكين وذلك لازم في دوام الرابع انه قد جاء ينبذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك ايا ه عليك يسير وفيه رد على من قال المنصوب بعد الكون حال ابن قاسم ويحتمل ان الاصل وكونك تفعله اي تفعل المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل كما قال المصنف في فاذا هو يا هذا ان التقدير فاذا هو يشبهها الخامس ان منها شرط النفي فاذا نفيت بها فان لم تذل انفك على الانفكاك لزم ان لا ينصب النفي عليها بل على حدث الخبر فيكون تولك ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا في الزمن الماضي بمعنى واحد والواقع بخلافه السادس انها كلها مستوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانما تقطع بان كان زيد غنيا مخالف في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان لان الحدث العقائع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة الماضي اقوى من دلالة الصيغة فكيف يخرج من المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته عليه اضعف الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا فالدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل لا بد له من دليل العاشر انها لو كانت دالة انها مخصوصة بالزمان لجاز ان ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة كما ينعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفى ما في بعض هذه الوجوه من الضعف واعلم ان هذا الخلاف الذي ذكره ابن مالك مبني عليه خلاف في انها هل تتعلق بها الظرف او الجار والمجرور او لا ذكره ابو حيان في الارتشاف وذكره غيره وهو حسن انتهى كلام شارح التسهيل وذكر ما قاله ابو حيان في الارتشاف قوله منع من ذلك اشار الى المتعلق الذي يتضمنه قوله يتعلقان اي منع الزاعم المذكور تعلقهما بالافعال الناقصة قوله فان اللام لا تتعلق بعجبا قال شهاب الدين لانها متعلق بمحذوف على انها حال من عجب لانه في الاصل صفة له او متعلق بعجب ولا يضر كونه مصدرا لانه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيره هما وقيل لان عجبا مصدر واقع موقع اسم الفاعل او اسم المفعول ومتعلق كان محذوف كما ذكرناه جائز تقديم معموله وقيل هو متعلق بكان الناقصة وهذا على رأي من يجيز فيها ذلك وهذا مرتب على الخلاف في دلالة كان الناقصة على الحدث وان قلت انها تدل على ذلك فيجوز والا فلا انتهى وقال الرضي وانما لا اوى منعا من تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال تعالى بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول ح فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم ذا حكامه بل لا تتقدم عليه المعمول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه كيفيما رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله عنك وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعليقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لاجيئك تبرك قباحي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما قوله وما بالحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف

اغنى يومئذ فى قوله تعالى وفدلك يومئذ يومئذ غير اسم الاشارة لانه المراد بالنظر انتهى **قوله** ولانه صلة لاذ اى العذ
انما بنيه لامتناع تعلق اللام بما وحينما كونه صلة لاذ ولا يتقدم معمول ما فى حيزان عليه **قوله** وقد مضى عن قريب جواب عن قول
من قال لايجوز تعلق اللام بعجب لكونه مصدرا وقد مضى فى الكلام على قوله تعالى وسواته فى السموات الخ ان المصدر اذا لم
يقدر بحرف مصدرى والفعل لايمنع تقديم معموله عليه **قوله** حرف موصول فدنيوهم هنا ارتفاع لفظ حرف وهو فاسد
بل هو منصوب على انه خبر ليس وصلته عطف عليه منصوب ايضا واسم ليس ضمير عائدا الى التقدير والضمير المجرور فى
قوله عليه عائد الى المصدر ايضا ولا حاجة الى تقدير حرف الباء الداخلة على حرف كما ذهب اليه وهم الدماميني واو
اظهر من ان يخفى **قوله** على حد قولك اى على طريقه قول كثير لميه وروى لغرة موحش طلل قديم وطريقته ان موحشا حال من
طلل قديم كان الاصل طلل قديم موحش ثابت لميه فلما قدم موحش على طلل انتقل من الوصفية الى الحالية وكذا
تقدير الآية كان ثابتا للنفس ايجاد نا الى رجل فلما قدم للنفس على عجبا انتقل من الوصفية الى الحالية واللام فيهما
متعلقة بمحذوف والظرف مستقر فى محل النصب على الحال **قال** اهل بنعلفان بالفعل الجامد زعم الفارسى فى قوله
ونعم هو كما من صاقت مذاهبه ونعم من هو فى سرو علان ان من نكرة تامة نميز لفاعل نعم مستتر كما قال هو وطائفة فى نحو قوله
تعالى فنعما هى وان الظرف متعلق بنعم ذرعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو اخرى مقدرة على حد
قوله وشرى شرا وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اى ونعم الذى هو ثابت على ودته فى سره واعلانه
وان المخصوص محذوف اى لبشر بن مروان وعندان يقدر المخصوص هو المقدم وذكر لبشر فى البيت قبله وهو قوله وكيف
ارهب امرأ واراع به وقد ذكرت الى لبشر بن مروان فيبقى التقدير حينئذ من هو هو **ش قوله** زعم الفارسى تقدم مذهبه
قريبا فى امثلة التعلق بما فيه رائحة الفعل حيث قال المصنف وقدر ابو على من هذه تمييزا والفاعل مستتر انتهى **قوله**
وان الظرف متعلق بنعم بفتح الهمزة عطف على معمول زعم قوله ان من نكرة تامة والمراد بالنكرة التامة غير الموصوفة واراد
بالظرف قوله فى سر قال القاسمى فى شرح الفية ابن مالك اذا ولى ما بعد نعم اسم فيها ثلثة اقوال الاول ان ما نكرة
فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين والثانى انها معرفة
تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه والثالث ان ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع
بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازه الفراء والمصنف اشار بقوله وطائفة اليه والمراد بالمعرفة التامة غير الموصوفة
والا الموصولة وقدم هذا البحث فى حرف الميم عند شرح ما وكذا ما ينعلفان بالانه **قوله** وزعم ابن مالك انها اى من فى قوله
ونعم من هو فى سر موصولة فاعل اى فاعل نعم وان كلمة هو مبتدأ خبره كلمة هو اخرى مقدرة على حد شرى شرا وان
الظرف يعنى قوله فى سر متعلق بهو المحذوفة تقدم هذا البحث قريبا فى امثلة تعلق الظرف والجار بما فيه رائحة
الفعل حيث قال المصنف وقال ابن مالك يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو اخرى مقدرة
وفى متعلق بالمقدرة لانه فيها معنى الفعل اى الذى هو مشهور انتهى يعنى كلام ابن مالك وقد سبق فى بحث الباء
الجارة الزائدة ان ابن مالك لم يجوز عمل ضمير المصدر وقال ابن قاسم فى شرح تسهيل ابن مالك شرط المصنف
فى اعمال المصدر ان يكون مظهرا فلا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعيد وقبيح **قوله** مقدرة نعت على انه حال من هو بعد
وصفه ما بخرى بانجار الكلمة وقد وصفه بقوله اخرى ونكرة وان اريد به لفظ على طريقة تنكير العلم مثل مررت بسيبويه وسيبويه
آخر واعتبر عينه فى قوله متعلق بهو المحذوفة قد توصفه بالمعرفة وقد سبق هذا البحث فى التنبيهات التى عقدها فى آخر بحث
من المفتوحة فليرجع اليه حتى يتضح المقصود وضح الانضاح **قوله** اى لبشر بن مروان هو اخو عبد الملك بن مروان وقد
ذكره فى البيت وقد تقدم شرح البيتين هناك ايضا **قوله** وكيف ارهب اى اخاف واراع بمعنى اخوف وقد ذكرت
وهستندت والمركاء كالملجأ لفظا ومعنى **قال** بل ينعلفان ما حرف المعانى المشهور منع ذلك مطلقا وقبل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كانت نائبة عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابى
على وابى الفتح زعما فى نحو يا لزيدان اللام متعلقة بيا بل فالا فى يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما فى قوله

فى قوله ايا خواشتة اما انث ذا نفران ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لاكان المحذوفة **ش قوله** وقيل بجوازه مطلقا
قال ابن الحاجب فى الامالى ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفى بجواز قولهم ما اكرمته لانه ذنبه واما احسنته
لاحسانه اليه لانك لو علقت الجار هنا بالفعل فسد المعنى اذ لم نرد انك اكرمته تاديبا ولا احسنته احسانا وانما تعلق
بما فى الحرف من معنى النفى لام المعنى ان انتفاء الاكرام لاجل التاديب وانتفاء الاحسان لاجل الاحسان انتهى و
سيأتى فى سياق الكلام وسيأتى فى ما وقال ابن فلاح فى المغنى وليت ولعل وكاننا ينصبن الحال لغوة شبههن بالفعل فيقال
ليت زيدا راكبا غنى ولعل بكرا فقيرا راجع وكان عمرا فاهما الاسد والحال فى هذه الصور من المفعول المعنوى لانها
بمعنى اتمنى وارجى واشبه انتهى فاذا عملت فى الحال ففى الظرف اولى لما سيأتى فى من قوله واذا جاز الحرف المشبه
ان يعمل فى الحال فعمله فى الظرف اجدر **قوله** ان كان نائبا اى كان الحرف نائبا عن فعل محذوف كحروف النداء فى قولنا
يا عبد الله وايا غلام زيد وهيا امرأة بكر فانها نائبة عن ادعو **قوله** ان اللام متعلقة بيا تقدم هذا القول فى اول
اللام المفردة وفى اواخر الحادى والعشرين من اقسام اللام الجارة فليراجع اليها **قوله** ايا حواشتة هذا من ابيات كتب
سيبويه وذكره المصنف فى بحث ان المفتوحة المخففة ولكننا هناك فى اعرابه وشرحه فليراجع اليه حتى يتضح المحل حق الاتضاح
قوله لاكان المحذوفة لا عاطفة كانه فى محل النصب عطف على ما الزائدة والمحذوفة صفة كان لكونها معرفة بارادة الفعلها
مثل ما الزائدة **قال** واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب بن زهير رضى الله عنه وما سعاد
غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفى اى انتفى كونها فى هذا الوقت
الا كاغن وقال ابن الحاجب فى ولن يتفعكم اليوم اذ ظلمتم او بدل من اليوم واليوم ظرف للنفع المنفى واما لما
فى لن من معنى النفى اى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم **ش قوله**
وما سعاد بيت نان من ابيات القصيدة الامينة من بحر البسيط لكعب بن زهير الصحابى رضى الله عنه وقد سبق ترجمته
فى هذا الموضوع فى بحث لو وشهرة القصيدة اغنت عن وصفها ولها شروح مقبولة واجودها وابسطها شرح المصنف
قوله وقال ابن الحاجب فى ولن ينفعكم الخ غير المصنف عبارته واختصرها ولفظها بجواز ان يكون اذ ظلمتم بدلا من اليوم فيكون
بمعنى اذ ثبت ظلمكم والعامل فى اذ ما عمل فى اليوم وهو اما النفع المنفى على ان انتفاءكم فى ذلك اليوم منتف كما تقول ما تغنى
زيد فى الدنيا فالمنفى النفع باعتبار الدنيا وهو معنى العامل وعلى هذا لا يكون المنفى من جهته دلالة النفع مطلقا وانما هو نفع مخصوص
مقيد بكونه فى الآخرة ويجوز ان يكون العامل فى لن من معنى النفى اى انتفى فى هذا اليوم النفع فيكون المنفى النفع مطلقا انتهى **قوله**
او بدل من اليوم فالعامل فى اذ هو العامل فى اليوم والمراد باليوم يوم الدين والجزاء وهو يوم الآخرة **قوله** اى انتفى فى هذا اليوم
النفع هذا التقدير على تقدير اليوم ظرفا لما فى لن من معنى النفى فيفيد هذا ان المنفى نفع مطلق **قوله** وعلى الاول اى على تقدير
اليوم ظرفا للنفع المنفى فالمنفى نفع مقيد باليوم اى يوم الآخرة **قال** وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت
نفى ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص والتاديب تعليل للضرب المنفى وان قصدت نفى الضرب
على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له اى ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب
ومثله فى النفى بحرف ما اكرمت المسئ لتاديبه وما احسنت المحسن لمكافاته اذا نفى عن هذا بالفعل فسد المعنى المراد **قوله**
وقال ايضا اى قال ابن الحاجب فيما نقله بعبر بسير والاصل هكذا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفى ضرب
معلل بالتاديب فاللام متعلقة بضربت ولم تنف الا ضربا مخصوصا والتاديب تعليل للضرب المنفى وان اردت نفى الضرب مطلقا
على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل للنفى ويكون المعنى ان انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس
بترك الضرب ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفى لجواز قولهم ما اكرمته لتاديبه وما احسنته لاحسانه اليه لانك
لو علقت هنا بالفعل فسد المعنى اذ لم نرد انك اكرمته تاديبا ولا احسنته احسانا وانما تعلق بما فى الحرف من معنى النفى
لان المعنى ان انتفاء الاكرام لاجل التاديب وانتفاء الاحسان لاجل الاحسان وقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
با فى بنعمة ربك متعلقة بالنفى لا بقوله بمجنون اذ لو علق به كان المراد ونفى جنون من نعمة الله تعالى وذلك غير مستقيم

من وجهين احدهما انه لا يوصف جنون بانه من نعمة والآخر انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما اريد نفيه عموما فتحقق
ان المعنى انه انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله تعالى قوله فالمعنى المراد قال الشمني وذلك ان المراد ليس نفي الاثر
المخصوص بالتأديب والاهانة المخصوصة بالكفاءة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالنعمة
لانه النفي ان تسلط على القيد وحده وبقي اصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق
انتهى وممن جوز تعلق الحرف بالحرف ابو البقاء فانه قال في اعراب قوله تعالى ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى
من متعلق بمحذوف لانها حال اي كائنا من بني اسرائيل ومن بعد متعلق بالجار الاول او بما يتعلق به الاول انتهى تعجب
قال ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو
الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا انه
جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فقبيح على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه الناني
اي انتفى ذلك بنعمة ربك ش قوله ومن ذلك اي من قبيل تعلق الجار بحرف المعنى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون ما وجدنا هذه العبارة في الامالي وقد سبق انتقاما اورده من ذلك الكتاب وادوده وبقوله قال
شهاب الدين قال الزمخشري في تفسير الآية فان قلت بما يتعلق الباء في بنعمة ربك قد تقدم نظيره في الطور في قوله فذكر
فما انت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون وقد تقدم تحقيقه الآن الزمخشري قال هناك فان قلت بم يتعلق الباء في بنعمة ربك
وما محله قلت يتعلق بمجنونا منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك انت بنعمة ربك عاقل منويا في ذلك الاثبات والنفي
سواء انتهى في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا فعل الفعل منفيا ومثبتا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال
كانه قال ما انت مجنونا منعما عليك بذلك ولم تمنع الباء ان يعمل مجنونا فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي قال الشيخ
وذهب اليه الزمخشري من ان الباء تتعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به ذلك
له معمول ففي ذلك طرفان احدهما ان النفي تسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه تسلط على المحكوم به فيبقى معموله لانتفائه
بيان ذلك تقول ما زيد قائم مسرعا فلك ان تريد ان النفي متسلط على اسراعه دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه
الآخر انه انتفى قيامه اصلا فاذا قلت ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو
الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا انه
جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فقبيح على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه الثاني
اي انتفى ذلك بنعمة ربك ش قوله ومن ذلك اي من قبيل تعلق الجار بحرف المعنى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون ما وجدنا هذه العبارة في الامالي وقد سبق انتقاما اورده من ذلك الكتاب وادوده وبقوله قال
شهاب الدين قال الزمخشري في تفسير الآية فان قلت بما يتعلق الباء في بنعمة ربك قد تقدم نظيره في الطور في قوله فذكر
فما انت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون وقد تقدم تحقيقه الآن الزمخشري قال هناك فان قلت بم يتعلق الباء في بنعمة ربك
وما محله قلت يتعلق بمجنونا منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك انت بنعمة ربك عاقل منويا في ذلك الاثبات والنفي
سواء انتهى في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا فعل الفعل منفيا ومثبتا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال
كانه قال ما انت مجنونا منعما عليك بذلك ولم تمنع الباء ان يعمل مجنونا فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي قال الشيخ
وذهب اليه الزمخشري من ان الباء تتعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به ذلك
له معمول ففي ذلك طرفان احدهما ان النفي تسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه تسلط على المحكوم به فيبقى معموله لانتفائه
بيان ذلك تقول ما زيد قائم مسرعا فلك ان تريد ان النفي متسلط على اسراعه دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه
الآخر انه انتفى قيامه اصلا فاذا قلت ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو

فائدة التشبيه

وذلك انهم اذا بالغوا في التشبيه عكسوه فجعل المشبه اصلا في ذلك المعنى والمشبه به فرعا عليه وفي ذلك من المبالغة
ما لا يخفى به وعلى ذلك قول ذي الرمة ورمل كاوراك العذارى قطعته وقوله رونه ومحمه مغيرا وارجاؤه كان لونه ارضيه
سيأتي والاصل كان لون سمائه لغبرتها لونه ارضيه فعكس التشبيه وحذف المضاف وقول ابي تمام ليصف قلم ممدوحه
بعاب الاقاعي القاتلات لعابه دامي الاظافر اشتفاؤه ايدعو اسبل وقلب الكلام جايز في التشبيه وغيره وانما يكون
مقبولا عند المحققين اذا تضمن اغبار الطنفا كما في باب التشبيه الآتي انه اذا والمبالغة بجعل الفرع الذي يراد اثبات
الحكم له اصلا وجعل غير محمول عليه وحينئذ فبقي في البيت مبالغة من ثلث جهات احدها ما في الكلام من حرفي النفي والايجاب
المفيدين للحصر والثاني ما فيه من عكس التشبيه والثالث حذف اداة التشبيه كما حذفت في قوله تعالى والذين كفروا
باياتنا صم وبكم في الظلمات فان قلت عكس التشبيه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل قلت وليته نفذ اعماله في الظرف
الا على هذا الوجه انتهى كلام المصنف في شرح القصيدة قوله لئلا يكون الظرف قال الدماميني لا ينبغي ان يكون وجه الشبه
ما وصف به الطيف في البيت من كونه اغن غضيض الطرف مكحول ولا ان يكون مطلق الحسن لان التقييد بالظرف على هذا
التقدير يفيد لغو اذ لا يتصور انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل وجه الشبه
هو الفتور وحذفه انما لاشتهار النطق به وانما لاشارة القيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة الفتور وذهاب الفتور
المعنى ان سعاد شبه عند رحيلها وذهابها عن مجمها النطق الناقر عن بريد الانس ثم عكس التشبيه للمبالغة
فان قلت فما فايدة وصف النطق بتلك الصفات مع انها لا مدخل لها في التشبيه على ما يوجب شذوذ الوصف
على ذهابه وفوات الظفر به ليعتبر مثل ذلك في جانب سعاد وانما اعتبره المصنف لازدحام التشبيه المقلوب
من انه لو لم يكن كذلك لزم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه فقيه نظر لانا لا نسلم لزوم ذلك لجواز
ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه التشبيه هو الفتور على ما قدمناه
والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف
فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او فصها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر
يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى القصة كقوله تعالى وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب وهل
اتاك حديث ابراهيم اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد اتم المصنف بعض هذا في
الباب الاول في حرف الالف في اخر الفصل الاول الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف
على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك لجواز ان الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي لغم ان اريد خصوصيته
العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فستقام الكلام ويلغى الاغراض المتقدم
والظرف من قوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدا محذوف والتقدير وهذا على هذا والمعنى ان ادعاء كون اصل
التركيب هو ما ذكره مبني على التشبيه المعكوس لئلا يكون الظرف متقدما في هذا التقدير اي جعل التشبيه غير معكوس
على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ولم يرد ما بالتقدير فيلزم اللغو لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر
فتامله انتهى قوله هو اخبار ابن عمرون تقدم ترجمته وكذا تقدم في الباب الثاني عند ذكر الجملة المعترضة من الجمل التي
لا محل لها شرح بيت امرئ القيس كانه قلوب الطير الى حزه قال الدماميني المشهور في عمرون الصرف والفارسي يمنعه
للعلمية وشبه العجمة وعن ابي حيان انه قال نقل لي عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس انه ذكر في بعض مجالس الحديث
في مطعون منع الصرف وانشد نحن بنات طارق بفتح التاء وان بعض من ينسب الى معرفة العربية انكر
ذلك وشنع به قال ابو حيان عرفت الفاضل فلك مثل هذا لا يصدر عن الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة للتنبيه
على ان مثل ذلك ربما يجوز قال ووجه منع مطعون الصرف وان كان الظاهر انه معدول من طعن ان يكون فعولا
من لفظ فيكون كمحمدون فيجري فيه خلاف الفارسي وغيره في منعه الصرف واما انثاده بتاء طارق بفتح التاء
فانه بعض العرب بفتح التاء من الجمع في النصب هذا كلامه وما ذهب مطعون مستعملا كما قال فقي الحكم مطعون الوتر مثله والا نه

فائدة التشبيه

قلت فائدة التشبيه

وكذا الخبيصة انتهى كلامه قوله مع ان الحال شبيه بالمفعول ش قال الدماميني في التعليق للحال شبه بالمفعول من حيث هو فضلة يتجيء بعد تمام الكلام وليها شبه بالمفعول به من حيث ان الفعل يتسلط على نفيها من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وليها شبه بالتمييز من حيث انها بيان لشيء فهي بيان للهيئة وهو بيان للذات وليها شبه بالصفة من حيث دلالتها على معنى في ذيها والمصنف اعتبر شبهها بالمفعول ليتوصل به الى ان عمل حرف التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال انتهى قال فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد قالوا زيد نحيرٌ شعرا وحاتم جوادا وقيل في المنصوب فيهما انه حال والتمييز وهو الظاهر وايا ما كان فالجملة فائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله في حالين وذلك في قوله لغيرنا انتنا عالة وكنا ملوكا ش اذ المعنى لغيرنا انا فقراء وكنا في حال صعلكتنا منكم في حال ملككم ش قوله زيد زهير شعرا ش قال الرضي قال المالكي ومن الاحوال النفسية غير المنتقلة المصدر الآتي بعد اسم يراد به الكمال كما انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحويا وليست هذه باحوال لا مصادر انتهى والمصنف اشار الى مذهب الخليل بلفظ النمريض واختار ما اختاره الرضي واصحاب انتهى قوله انه حال ولا بد للحال من عامل ولا عامل في الجملة نجيء وكذا زيد حاتم فلا بد من تقدير اداة التشبيه اي زيد كزهير شعرا وكحاتم جودا فمعنى التشبيه ناصب للحال والتمييز وايا ما كان من الحالية والتمييز به فانه دليل على اعمال معنى التشبيه مقدرا فافهم قوله وايا ما كان ش قال الدماميني وجه كونه تمييزا انه فاعل في المعنى اذ معنى قولك زيد زهير شعرا زيد الكامل شعرا اي شعره وكذا زيد حاتم جودا معناه هو الكامل جودا اي الكامل جوده وجعله حالا مؤول الى ان الكلام بالمصدر حالا وهو غير مفيد فلذلك كان القول بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الظاهر لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما في قول المصنف وايا ما كان فالجملة فائمة به نظرا انتهى قوله وهو اعماله اي اعمال المقدر من اداة التشبيه في حالين معا مفقدا احدهما وفوخرة الآتي وذلك في قول الشاعر لغيرنا بيت من المتقارب المثمن تغيير مضارع مخاطب انتا بتقدير حرف جر اي بانتا يعني بسبب كوننا فقراء وقوله عالة بالرفع خبر ان وهي على وزن صيارف وسادة جمع صيرفي وساد وكنا الواو للحال لكن مبتدأ خبره انتم على طريقة زيد الاسد اي لكن مثل انتم وصعاليك بالنصب حال من المفعول المعنوي لاداة التشبيه المقدرة وكذا ملوكا لان تقدير الكلام بشبه لغيرنا حال كوننا فقراء بشبوكم حال كونكم ملوكا على طريقة هذا البسر اطيب منه رطبا والاستشهاد في اعمال اداة التشبيه مقدرة في الحالين وهو ابلغ من عملها في معمول واحد وسيما اذا كان ظرفا مثل غدا في البين قوله ملككم بضم الميم بمعنى السلطنة والرئاسة قال فان قلت قد اوجبت في نحو كعب رضي الله عنه ان يكون من عمل التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا البسر اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وسوغه اختلاط المعنى الا ان هذا مطرد ثم لفوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت اجود مما قيل وفيه قولان آخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي اثقلتنا نقل الملوك بطرح كلفتهم علينا ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر فالاخبار هنا مثله في واو ازواجه امهاتهم ش قوله لئلا يتقدم الحال قيل هذا سهو والصواب الظرف لانه الذي في بيت زهير ظرف لا حال واجيب بان الظرف والحال من واد واحد فيجوز ان يراد ما جد هما آلاخر قوله على عاملها المعنوي وهو اداة التشبيه المقدرة قبل سعاد قوله عليه اي على العامل المعنوي وهي اداة التشبيه المقدرة قبل انتم قوله وهو اي المسوغ تقديم الحال في هذا البسر اطيب منه رطب خبثة اختلاط المعنى اذ لو قيل هذا الرطيب بسرا منه رطبا وقع الالتباس في المعنى المراد مثاله اذا قلت زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت على ان ضمير منه عايد الى زيد فانك جعلت متعلق حدث المفضل وهو يوم الجمعة نجيب المفضل وهو زيد وجعلت متعلق حدث المفضل عليه وهو يوم السبت نجنب المفضل عليه وهو الضمير المجرور رفعا للالتباس وحرصا على ان هذا التقدم معمول اسم التفضيل عليه مع ضعف عمله وزيد مفضل ومفضل عليه بالعكس ولو قلت زيد احسن منه يوم الجمعة يوم السبت لوقع الالتباس في المعنى وكذا اذا قلت زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث الممثل وهو يوم الجمعة نجنب الممثل به وهو الضمير في مثله العايد الى زيد فانه مشبه ومشبه به باعتبارين ولو قلت زيد مثله يوم الجمعة يوم السبت لالتبس المعنى قال الدماميني في حواشي التسهيل للمصنف ما يدفع هذا وذلك انه قال وانما اغتفر نحو هذا يسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر البيت فان قيل احدهما نابيا لا فضل قلت يؤدي الى فصل فضل من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصلا بالظرف والمجرور والتمييز قلت ذاك فصل جايز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل انتهى قوله وهو ان عالة اي احد القولين ما ذكره السخاوي وهو ان عالة قال السيوطي وقال السخاوي بعد نقل قول الحريري وانما الصواب ان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني اي نغيرنا بانتا عالة ملوكا اثقلهم بطرح كلفنا عليهم في حال التصعلك وصعاليك منصوب على الحال وقوله ونحن مبتدأ وانتم خبره اي ونحن مثلكم فكيف نغيرنا وعندك علم ان احد النقلين بمقابل عن الاخر قوله فالاخبار هنا مثله اي على هذا التوجيه يكون صعاليك منصوبا على الحال مقدما على عاملها المعنوي المحذوف فلذلك رجح المصنف ما قدمه لوجود المسوغ فيه قال والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو انا التقدير انتا عالة صعاليك نحن وانتم وقد خطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو انا نكون صعاليك معقول عالة اي انا نقول صعاليك ويكون نحن توكيدا لضمير انتم توكيدا لضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم صعاليك حالا من محذوف اي نغولكم صعاليك ويكون الحال من المستتر انتهى في النهبة مصعدا متحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزنا ذلك لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى ش قوله والثاني اي القول الثاني من القولين الاخيرين سوى ما ذكره المصنف كلام قاله ابو محمد القاسم بن علي المعروف بالحريري صاحب المقامات تقدم ترجمته في اوايل هذا الموضوع قوله وقد سئل عن البيت جملة حالية عن الحريري واعلم اني ايد ان امنح الراغبين ما وقع بين فضلاء السلف من المباحث اللطيفة فانها من الهدايا الشريفة للخلف زادهم الله تعالى رغبة لتحصيل الفضايل النفسية وغبطة لتكميل الفواضل الانسية نقل السيوطي عن كتاب سفر السعادة وسفير الافادة للامام علم الدين السخاوي مسئلة سئل عنها علي بن ابي زيد الفصيحي ابا محمد القاسم بن علي الحريري قال ما قول سيدنا ادام الله تعالى توفيقه في انتصاب صعاليك في قول الشاعر لغيرنا انا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا فعلى ما ذا عطف قوله تنعم بضها جها الجواب اللهم انا نعوذ بك ان نغث كما نستعيذ بك ان نغث ونبرأ اليك ان نفصح كما نستعصمك من ان نفصح ونستمنحك بصيرة نتشعثنا بالمهمات عن السرحات ونتزهنا عن التعلم للمباهاة والمباراة ونسئلك اللهم ان نجعلنا ممن اذا رأى حسنة رواها واذا عثر على سيئة واراها بحرمتك يا ارحم الراحمين ووفقنا على السوالين الملوح بشر مصدرها ومجتلى مصدرها اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الاغلوطات وزجر عن تقلب السفطات والعثرات وكان ابن سيرين اذا سئل في عويص استعاذ منه وقال سل اخاك ابليس عن هذا ومع هذا فاني كرهت ذا السايل ولرتب عيبي افصح من لبس لسبا اذا لم يابت يحير انتا السوال الاول فهو من مسايل المعاناة واسوله الاغاة ولا عيب ان يجهله النحوي المدرس فضلا عمن لا يدعي ولا يلبس وهو من الابيات التي جرى فيها التقديم والتاخير لضرورة الشعر ولفيد تحرير انتا عالة صعاليك ملوكا انتم ونحن وعالة فيه جمع عايل المتضمن من عال يعول انتصاب صعاليك به وملوكا مستفهم فهذا ما حضرني من الجواب ولعلي كتبت فيه عن طريق الصواب قال السخاوي وما ارى هذا الجواب مستقيما لان الملوك لا يكون صفة للصعاليك وقوله في تقدير وصعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له وانما الصواب ان عالة بمعنى عالني الشيء اذا اثقلني اي نغيرنا بانا عالة ملوكا اي تثقلهم بطرح كلفنا عليهم في حال التصعلك فصعاليك منصوب على الحال وقوله ونحن مبتدأ وانتم خبره اي ونحن مثلكم فكيف نغيرنا قال الله تعالى وازواجه امهاتهم وقول

على قول من يجوز ان يكون هم

النحاة ابو يوسف ابو حنيفة والتقدير الشعر لغيرنا انا حالة ملوكا صعاليك ونحن انتم وفي حال بمعنى افضل جاء قول ابن
بن ابي الصلت سلع ما ومثله عشرا عائلا وعالة البيقور اي افضلهم البقر مما حملت في اذنابها من السلع والعشر انتهى
قوله وهو ان التقدير كما قاله الحريري حين سئل مجيبا ان التقدير الى آخره وقد سمعت ما نقله السيوطي عن الحريري
وعلمت انتفاوت بين التقديرين قوله وقيل انه كلام لا معنى له قاله السخاوي على ما نقله عنه السيوطي في الاشباه وكما
تقدم والمصنف نقل عنه غير هذا المعنى كما تقدم ايضا فائدة الفصيحي اسمه علي بن علي ابو الحسن بن ابي زيد الكتاباني
قال السيوطي يشتهر بالفصيحي لكثرة وروده على فصيح ثعلب قرأ النحو على عبد القاهر الجرجاني وقرأ عليه قوم من النحاة ودرس
النحو بالنظامية بعد الخطيب التبريزي ثم انتهى بالبشيع فقبل له في ذلك فقال لا احمد انا منيشيع من العراق الى القوم
فاخرج وارتب مكانه ابو منصور الجواليقي وكان يقصده الطلبة للقراءة عليه فيقبل اليهم منزل لانه بالكرخ والجسر والشيخ
وانتم قد اخرجوني اذ ذهبوا الى من غرلت به روى عنه السلفي وجاله ومات يوم الاربعاء ثالث عشر ذي القعدة
سنة ست عشرة وخمسمائة انتهى قوله مفعول عالة وفيما نقل السيوطي عنه هكذا وعالة جمع عائل وانتصبا صعاليك
وملوكا صفتهم انتهى وبهذا الفتح المخالفة بين النقلين عن الحريري وكذا قوله ولم يعترض لقوله ملوكا وكانه عند حال الخ
قوله ويكون نحن توكيدا ما وجدنا تأكيدا مصدرا ما بواو ولا سيما في المفردات قوله وانتم توكيدا فيه ان ضمير الخطاب
كيف يكون تأكيدا للضمير الغائب المستتر في الصفة ونذاكره بالا وجه له قوله ولم يعترض لقوله ملوكا وفيما نقله السيوطي
عنه وملوكا صفتهم ونقل عن السخاوي انه قال وماري هذا الجواب مستقيما لان الملوك لا يكون صفة للصعاليك وقوله
في تقديره صعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له انتهى كلام السيوطي نقلا عن السخاوي فكيف يصح قول المصنف لم يتعرض
الخ قوله ويكون الحال ان يعني صعاليك وملوكا بمنزلة لقبته مصعدا منحدرا اي من قبيل لعذ والحالين مع تعدد الصاحب
على طريقة اللف والنشر غير المرتب لانه فصل واحدا اسهل من فصلين وفيه الاخذ من القريب هذا هو المفهوم من كلامه
ولكنه مخالف لما حققه الرضي حيث قال واما الحالان عن الفاعل والمفعول مثلا فانه كانا مختلفين فالاولى جعل كل حال بجنب
صاحبه كخلقت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل كخلقت زيدا مصعدا
منحدرا والمصعد زيد وقدمت حال المفعول به على حال الفاعل اذا لا فاصل من كونهما حالين بجنب صاحبه فلم يكن
واحد بجنب صاحبه انتهى قال ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق سنة امور احدها
الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله لكن وذلك يغني التعلق لارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت
عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام لتقويته له وتأكيده ولم يدخل للربط وقول النحاة
ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في الكلام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو صفة
لما معهم وفعالا لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تتحمل في العامل من الضعف الذي
نزله منزلة القاصر وللمعدية تحضه لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلين قوله استثنى من قولنا الخ قال ابن
عصفور في المقرب ولا بد لحرف الجر مما تتعلق به الا لولا ولعل وحروف الجر الزوائد نحو فوالله بحبك يزيد انتهى وفي شرحه
واستثنى في الشرح الكبير الكاف فقال وكذلك الكاف في نحو جاءني الذي كزيد ليس له ما يتعلق به ظاهرا وقال شيخنا بهاء الدين
في اعراب البسملة واعلم ان كل جار ومجرور لا بد له من شيء يتعلق به فعل او في معناه الا في ثلث صور حرف الجر الزايد ولعل
ولولا عند من يجرهما وزاد ابن عصفور كاف التشبيه وليس لشيء فانها تتعلق انتهى وسيذكرها المصنف قوله يصح في اللام
المقوية الخ تقدم هذا البحث شيعا في اللام المعزوة من الباب الاول والباقي مستغن عن الشرح قوله بالعامل المقوى على صيغة
المفعول من التقوية قال اما في لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء
بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جردوها منه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص
بحروف الجر قوله تقدم شرح هذا الكلام في بحث لعل من حرف اللام مع شرح الباب وقائله ومحل الاستشهاد فاستغنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

اخوت لحاجتين وفوقت كما زيد ليس له ما يتعلق به ظاهرا

فاستغنى عن الاعادة قوله ان مجرورها في موضع رفع تقدم تفصيله في بحث لعل قوله ثم انهم جردوها منه تقدم هذا البحث
ايضا عن شرح التسهيل لابي حيان في حرف اللام عند ذكر لعل وقد نقله عن الجرولي حيث قال وما احسن قول
الجرولي في ذلك وقد جرد ملعل منبهة على الاصل يعني ان القياس كان يقتضي لهذه الحروف يعني المشبهة ان تجرد
من اسمائها لانها مختصة بها اي بالاسماء وقياس ما اختص بالاسم ولم ينزل مترتبا الجر منه ان يعمل ما اختص بالاسم من الاعراب
وهو الجر انتهى قوله على ان الاصل اي القياس وان خرج عنه بعض الحروف مثل ما ب ال في حروف النداء عند من
ذهب الى اعمالها بنيابة الفعل قوله ان تعمل اي الحروف المختصة بالاسم الاعراب المختص بالاسم قال الثالث
لولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها
مرفوع المحل بالابتداء وان لولا الامتناعية تختص بمن كسائر ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة
وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عيسى
ويروى بهما ان نيابة ضمير عن ضمير نخالفه في الاعراب انما ثبتت في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل
بثلاثة شروط كونه المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكونه ذلك في الضرورة ان لا يجاورنا الا آيك دياز وعليه
خرج ابو الفتح قوله نحن بغيرس الودي العلنا منايرفض الجباء في السلف فادعى ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم
وهو نائب عن نحن لينخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن وهذا البيت الشكل على ابي علي حتى جعله
من تخليط الاعراب شن قوله الثالث لولا قال المصنف في بحث لولا ايضا انه ذهب بعضهم الى انها تتعلق بفعل
قوله الثالث لولا قال المصنف واجب الاضمار فاذا قلت لولاي لكان كذا فالتقدير لولا ايي حضرت فالرفت
لولا ما بعدها بالفعل على معناها من امتناع الشيء ولا يجوز ان يعمل فيه الجواب لانها بعد اللام لا يعمل فيما قبلها انتهى
وفيها مباحث طويلة الذيول والاذناب من رام التفصيل فعليه مطالعة اوائل الكتاب قوله على قول سيبويه فانه
قال هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم منحولا عن حاله اذا اظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي اذا اضمرت
الاسم جروا اذا اظهر رفع ولو جاء على القياس لقلت لولانت كما قال الله تبارك وتعالى لولا انتم
لكنا مؤمنين ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا والدليل على ذلك ان الياء والكاف لا يكونا علامة مضمر مرفوع قال يزيد بن
الحكم وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى وهذا قول الخليل ويونس انتهى بعبارته
قوله وان لولا الامتناعية عطف على قوله ان لولا جارة يعني ان لولا الامتناعية غير الجارة في الاكثر بالجملة الواحدة
بل هي كسائر ادوات التعليق يعني بادوات التعليق ادوات الشرط وقد سبق في بحث لولا ان في لولانت يكون
الكلام جملتين وفي لولاك يكون الكلام جملة واحدة انتهى واحترز بقوله لولا الامتناعية عن التحضيضية قوله وزعم ابو الحسن
الظاهر انه اراد به الاخفش المتوسط وقد سلف المصنف هذا الاسطر في بحث لولا من حرف اللام وقال سيبويه
في باب المذكور من كتابه رأي ابي الحسن ان الكاف في لولاك في موضع رفع على غير قبيس كما قالوا ما انا كانت
ولا انت كانا وهذا انما علم الرفع وكذلك عساني ولا يستقيم ان تقول وافق الرفع الجر في لولاي كما وافقه النصب
اذا قلت معك وضربك لانك اذا اضفت الى نفسك اختلف قوله ان نيابة ضمير الخ سلف المصنف هذا والقاعدة
في بحث عيسى وذكرها ايضا في بحث لولا قوله فان ثبت في الكلام فاعل ثبت عائد الى النيابة وقع في الشرح على صيغة
التذكير اعتبارا بما اضيف اليه فان المضاف قد يكتسي التذكير من المضاف اليه كما سيأتي قوله ان لا يجاورنا الا آيك دياز وما عجز بيت
من البسيط صدره ولا ينبالي اذا لم كنف جارنا قال ابن الحاجب في امالي المفصل معنى البيت اذا جعلت مجاورتك
فانتفاء مجاورة كل واحد منفردة غير مبال بها لان مجاورتك هي المقصودة دون جميع المجاورات وان لا يجاورنا
موضع الاستثناء وقوله الا آك بوضع الضمير المتصل موضع المنفصل والاصل ان لا يجاورنا الا آياك ديار فالاستثنى
مقدم على المستثنى منه فوجب ان يكون منصوبا كقولك ما جاءني الا اياك احد فعدل عن لفظ المضمر المنفصل الذي هو اياك
الى المضمر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة والله اعلم قال يعني انشده الفراء ولم يغيره الى احد وهو من البسيط والمبالات

فالجر مضاف للمصنف في غير هذا الكتاب والتعريف والتنكير في النصب والجر في شرحه والتعلق والتعلق اذا اضيف الاشك في النصب

بالشئ الاكثرات ويروى علاوة بابدال الهمزة عينا والجملة في محل النصب مفعولا ينالي وان مصدرية والتقدير ما ينالي
عدم مجاورتك احدا غيرك ايانا اذا ما كنت انت جارنا فالحاصل اذا حصلت ايتها المحبوبة فلا التفات لنا الى غيرك
وكلمة ما زايدة والمعنى حين كنت وبجوز ان تكون مصدرية والتقدير حين كونك جارنا والا لبعض غير وهو مستثنا
مقدم والمعنى ان لا تجاورنا ويارا لا انت يقال ما بالدار ويار اى احد وكذلك ما بها دور تى وهو فعال من درت واصله
ديار قلبت الواو ياء واد غمت ايا في ايا والشاهد في قوله الاك فانه اتى بالضمير المتصل بعد الا والقياس المنفصل
اياك وهو شاذ للضرورة وانكر المبرد وقوع هذا واشد سواك دياراتهى قوله لحن لفرس الخ قال العيني قاله سعد القرقرة
وهو اصح مما قاله ابن عصفور انه قيس بن الخطيم الانصاري من المشرح ولحن مبتداء واعلم خبره وفيه الشاهد حيث
جمع فيه بين الاضافة ومن اجيب بان تقديره اعلم منا والمضاف اليه نبه المطروح والوادي بفتح الواو وكسر الدال
وتشديد الياء جمع ودية وهي النخلة الصغيرة والجباء بكسر الجيم جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسدف بفتح السين المهملة
والدال وفي آخره فاء الصحيح واقباله انتهى قوله لنخلص وقد سبق في اول الباب الثالث ان الحمل على الوجه البعيد
ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور قوله من تخليط الاعراب بفتح الهمزة جمع الاعراب والتخليط بمعنى الافساد
قال والرابع رب في نحو رب رجل صالح لفيته والفيته لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتداء في الاول او مفعول
على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت
في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعلقه به عامل هذا هو قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد
فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطاء لانه يتعدى بنفسه والاستغناء معموله في المثال الاول وان قالوا احدث
محذوفا لتقدير وحصل او نحوه كما صرح جماعة فقيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت ش قوله
لان مجرورها التقليل لعدم تعلق رب يعني ان مجرور رب وهو رجل مفعول في الثاني وهو رب رجل صالح لفيته
بدون الضمير وجعل النشر على خلاف اللف اخذا عن الغريب ولان الفصل الواحد انسب بالمفصلين كما تقدم عن ابن درستويه
قوله على حد زيدا ضربته فانه يجوز ان يكون زيد مرفوعا بمبتدأ وضربته خبره وان يكون منصوبا مفعولا لفعل محذوف
يفسره المذكور قوله ويقدر الناصب اى ناصب رجل في صورة الاضمار والتفسير بعد مجرور فيقال رب رجلا صالح
لفيت لفيته لا قبل الجار فلا يقال لفيت رب رجل لفيته لان رب لها صدر الكلام ولا ينفذ فيها الجار ولا يتوسط
العامل بين رب ومجرورها قوله وانما دخلت اشار الى انها ليست بزايدة بل لها معنى وعمل لكنه غير مقيد به وباقي
المباحث من معنى التعدية وغيره تقدمت في بحث رب من حروف الراء قال الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش
وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان المتعلق استقر فالكاف لا يدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار
وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل على الاستقرار الساوس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتجيئه الفعل عاما وخلوا عليه
كما ان الاكذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم والوضح ان يقال انها معدية لصيغ ذلك
في الآن وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا ش قوله وذكر حكمهما
اى هذا ذكر حكم الظرف والجار والمجرور قوله بعد حكمهما بعد حكم الظرف والجار بعد المعارف والنكرات حكم الجمل
قوله ويحتملان اى تحتمل الظرف والجار والمجرور والوصفية والحالية في نحو يعجبني الزهر الخ قوله وفي نحو هذا المرتبع
على اعصانه عطف على قوله في نحو يعجبني الزهر في اكمامه الزهر بالفتح النور الاكمام جمع كم بالكسر والتشديد وهي وعاء الزهر
والثمر والاعصان جمع عصين والنابع من الثمر ما ادرك وجاء نضجه قوله حكم المرفوع بعد حكما اى هذا ذكر حكم المرفوع
بعد الظرف والجار والمجرور قوله او صاحب خبرا رافعا به المبتداء او حال بالجر عطف على خبرا قوله وابن عصفور تقدم النقل
عنه في ذلك اول البحث قوله ونحوه كالصفة والحال والصلة نحو جاءني رجل على فرس وجاءني زيد ببرده صفر
وجاءني الرجل الذي عليه جبة خز يصح في كل واحد منهما التقدير استقر وحقيقة هذا القول بديهية لا يقبل النزاع قوله

قوله الذي هو ايصال معنى الفعل قال الدماميني فد معنى رد هذا الكلام مبني في الكلام على خلافي حرف الخاء من الباب الاول
انتهى حيث قال هناك لا نسلم ان معنى التعدية ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف انتهى وقال الشمني تقدم في خلا الجواب عن هذا بقول
المصنف هنا وذلك عكس التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم بان تعديه الحرف ايصال معنى الفعل
الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية فهذه الكلمات
اذا جرت تقتضي ايصال معنى الفعل المجرور بها على جهة النفوذ كما في قام القوم خلا زيدا او على جهة النفي كما في قام
القوم خلا زيد انتهى وقد تكلمنا عليه هناك وقد مضى هذا البحث عند شرح خلا من حرف الخاء في بحث رب من
حرف الراء وعلى الاستدراكية من حرف العين فليراجع اليهما من اراد البسط والايضاح قال ذكر حكمهما بعد المعارف
والنكرات حكمهما بعد هما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طويلا فوق غضن او على غضبن لانها بعد نكرة محضة و
حالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب او في الافق لانها بعد معرفة محضة وبجملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر
على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة حكم المرفوع بعد هما اذا وقع بعد هما مرفوع فان تقدمهما تفي او استفهام او موصوف
او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد والا في الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاءني الذي في الدار ابوه وزيد
عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة فهي المرفوع ثلثة اذا هب ش قوله ذكر حكمهما اى هذا ذكر حكم الظرف والجار المجرور
قوله حكمهما بعد هما اى بعد حكم الظرف والجار بعد المعارف والنكرات حكم الجمل قوله وبجملان اى الظرف والجار و
المجرور الموصفة والحالية في نحو يعجبني الزهر الخ قوله وفي نحو هذا المرتبع على اغصانه عطف على قوله في نحو يعجبني الزهر
في اكمامه الزهر بالفتح النور الاكمام جمع كم بالكسر والتشديد وهي وعاء الزهر والثمر والاغصان جمع غصن والنابع من الثمر
ما ادرك وجاء نضجه حكم المرفوع بعد هما اى هذا ذكر حكم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور قوله او صاحب
خبرا رافعا به المبتداء او حال بالجر عطف على خبرا اى تقدمها صاحب حال ثم اورد الاستثناء على ترتيب اللف والباقي مستفاد
من الشرح انتهى قال احدهما ان الارجح كونه مبتداء مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا ولا اخت رده ابن مالك
ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب
فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف والمجرور لنيابتهما وقربهما من الفعل لا عمادهما فيه خلاف والمذهب المختار
الثاني بدليل احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وكقوله فان تؤدى
عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون تؤكيدا لضمير محذوف مع
الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال ش قوله
ويجوز كونه فاعلا قال الشمني في الشرح هذا الصحيح في قولهم انه متى وقع بعد الا وصف تقدم الخبر في لبس المبتداء بالفاعل وجب نحو ما
في الدار احد الا زيد فاما قول ابن مالك ان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو ما قائم الا زيدان يكون زيد مبتدأ وقائم
خبرا مقدما انتهى وقد اغنى عن خبره انتهى قوله ان الاصل عدم التقديم والتاخير لان الزمين على تاخيره نقدره مبتدأ مثلا اذا قلت
ما في الدار احد الا زيد فاحد مبتدأ موخر وفي الدار خبر مقدم اما اذا قدرناه فاعلا للظرف فلا تقديم ولا تاخير وكذا سايرا لامثلة
قوله وحيث اعرب فاعلا يعني على سبيل المرجوحية او على سبيل الارجحية او على سبيل الوجوب قوله لاعتماده على
عدة النيابة والقرب من الفعل فان الظرف في ما في الدار احد قرب من الفعل وناب منابه وهو حصل بسبب
اعتماده حرف النفي وكذا سايرا لامثلة قوله فيه خلاف الخ قوله لانه جواب عن الاستفهام السابق وهو
قوله فهل عامله الفعل الخ قوله ولو كان العامل الفعل اى الفعل المقدر في قوله في الدار لم يمتنع تقدم حالا على
في الدار فانها عمل فيها الجار والمجرور من العوامل المعنوية كما سبق قريبا لان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي في الشرح
فيجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا اضمر بضعفه لاجتماز
ووجوب الحذف العامل لا يقتضي ضعفه فتقديم المعمول عليه لتقدير على الملفوظ واقول المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول

ذكر حكمهما بعد المعارف والنكرات

عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة مدل عليه واللفظ ليس مدلولا
ثم على تقدير كون العامل هو الظرف او المجرور لنيابتهما عن المستقر المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف والمجرور
الا تقديما على عامله الملفوظ وايضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف او المجرور من غير تقديمهما على الفعل المضمر
بان يضمر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف او المجرور انتهى قوله ولقوله فان فوادي عطف بحسب المعنى
على قوله احدهما امتناع تقديم الحال لانه في معنى التعليل كانه قيل لامتناع تقديم الحال ولقوله ومع هذا فالمركب لا يخلو
عن ضعف وان فوادي الخ مخرج بيت الجميل من قصيدة اولها هاجك ام لا بالمداخل مربع ودارها جراع الغديرين
بلقع الى ان قال الى الله اشكو لا الى الناس جهتها ولا بد من شكوى حبيب يودع الا يتقين الله فيمن قتلته
فامسى اليكم خاشعا يتفزع قال السيوطي المداخل بفتح الميم موضع والمربع منزل القوم في الربيع خاصة والاجراع
جمع جرع بفتح الجيم والراء رملة مستوية لا تنبت شيئا وبلقع بفتح الموحدة الارض القفر التي لا شيء فيها والخشاف
بضم الجيم الشخص وانما يستعمل في بدن الانسان وسواكم على حذف مضاف اي سوى ارفكم انتهى وقال العيني قائله جميل
بن عبد الله شاعر فصيح مقدم جامع للشعر والرواية وكان راوية هدبة بن خشرم وكان هدبة راوية الخطيئة وكان الخطيئة
راوية زهير وابنه وكان كثير راوية جميل هذا وكان يهوى بثينة بنت حباب بن بغيبة وهو من قصيدة من الطويل
قوله فان يك جثمانا بني الفا للعطف واصل يكن يكن فحذف النون تخفيفا وهو فعل الشرط وجثمانا لبضم الجيم اراد به شخصه
وسواكم كلام اضافي اي سوى ارفكم وقوله فان فوادي جواب الشرط والدهر هو نصب على الظرفية قوله اجمع بالرفع
تاكيد للضمير المستكن في عندك وفيه ان هذا كله بالضمير المنتقل الى الظرف ولا يجوز ان يكون تاكيدا لفوادي لعدم
محلية للفصل الاجنبي وهو عندك بخلاف الدهر فانه ليس باجنبي اولانه يلزم الفصل بشيئين وفيما قلت بشيء واحد
وهو اولى انتهى ويشير المصنف الى قوله ولا يجوز ان يكون تاكيدا لفوادي بقوله ولا لاسم ان على محله الخ قوله
لان التاكيد والحذف متنافيان قدم مرارا ان التاكيد من الاطناب والحذف من الايجاز وبينهما تناف
لا يجتمعان في مادة واحدة قال الدماميني قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف
المؤكد وبقاء التاكيد ووافقهما على ذلك جماعة محاصل عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الى
شروط الحذف في نحاة التي عقدها لذلك ذكره في الثالث من الشروط انتهى وقد سبق هذا البحث مرارا في
اوائل هذا الموضوع قوله ولا لاسم ان عطف على قوله لضمير محذوف اي ولا يصح ان يكون اجمع تاكيدا لاسم ان وهو فوادي
حملا على محله من الرفع وقد تقدم ان الحنبي رده ايضا بوجه آخر قوله لان الطالب للمحل قال الشمني هذا مبني على
سيقوله في الباب الرابع في اقسام العطف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين
وللجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام في التاكيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج ان حكم التاكيد
حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر واليه غيرهم في ذلك منعا ولا جازة والاصل الجواز اذ
لا فارق انتهى وسيأتي هذا البحث الاهما وذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفوادي من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر
غيرهم في ذلك منعا ولا جازة والاصل الجواز اذ لا فارق انتهى وسيأتي هذا البحث في موضعين من الباب الرابع ويتمة
اخر ما تفصيل اليه ان شاء الله تعالى انتهى قال وانت خبير بان مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر
في الظرف وهذا ناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف او المجرور نحو في الدار او عندك زيد فجمهور
يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم
زيدان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتاخير ش قوله ولم يعتمد الظرف عطف
على قوله فان نقد معنى النفي والاستفهام الخ لان معناه ان اعتمد على احد هذه الاشياء نحو في الدار زيد وعندك زيد قوم
مثال الجار والمجرور اخذا من التقريب حكى صاحب الصفوة عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان
يكون خبرا وان يكون غيره فان كان خبرا فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة

يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض اذ انتقدير ومن اياته رؤيتك و
قوله ومن آياته ان تقوم السماء والارض اذ التقدير قيام السماء فال وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى تعبيس هذا كلامه فال الدماميني ولم اقف على نقل هذا
التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء
ومن ذهب الى ان الاعتماد وليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين انتهى ولم يوجد ما نقله
عن سيبويه في كتابه ايضا والله اعلم قال فنبهات لدخول قول المتنبي يذكر دار المحبوب طلت بها تنطوي على كبد
بفتح فوق عليها بدها ان يكون اليد فيه فاعلة بفتحة او بالظرف اوبالابتداء والاول ارفع لانه اشد للحرارة
والحلب زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد لملابستها بينهما بانها تشعر
ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فان قلت في داره
زيد لم يجز هذا الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما مر واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على
ما اضيف اليه المبتدأ والمحذور للتقديم انما هو المبتدأ قلت ش قوله منبهات على صيغة الجمع اي هذه منبهات اربعة
لا بد من ذكرها المنبر الطالبين احدها في بيت المتنبي قوله يذكر دار المحبوب حال من المتنبي لانه فاعل معنى و
الاولى ان يكون يذكر دار المحبوبة لان المحبوب ليس كالقاضي والشاهد مما نبو لاء الرجال وهذا البيت من ابيات
من الضرب الاول من العروض الاولى من المنسرح قالها ابو الطيب في صباه يمدح بها محمد بن عبد الله العلوي
مطلعها اهلا بدار سباك اغيدها سقيا لها من منازل وربا قوله اغيدها ابعدها بان عنك حزوها قلت بها تنطوي على كبد
فنبهات فوق فلبها يدها ما جادني غيرها واحسنني او جدت سبقا قبل افقدها فما قلبلا على قلا قل من نظرة اذ ودعها
وقد سبق البيت الرابع في اوائل الخ لا التبرئة ولا بأس في التعرض لشرح معنى البيت الاول وبيان اعرابه
فانه مما يحتاج اليه في شرح البيت الثاني قوله اهلا مدار دعاء للدار على وجهين احدهما حظا بها على نحو ما يخاطب
واهلا منصوب على انه مفعول فعل محذوف اي انعمت اهلا ويجوز ان يكون منصوبا على المصدر كانه قال عمرانا
عمرانا او سقيت سقيا او ما شبهه ذلك فانه لما كثر الدعاء على هذا الوجه صار بمعنى الاهل نسيا منسيا كذا حقق ابن الحاجب
وقوله بدار صفته اهلا واليا بمعنى في وقوله سباك اغيدها يجوز ان تكون متعانقة او صفة لدار والسبي الغارة والاخذ
على وجه الاسر والاغيد المرأة الناعمة وقوله بعدا بان عنك حزوها يجوز ان يكون حالا من اغيدها اي حال
البعد ما بان فولك جادني زيد احسن ما كان ويجوز ان يكون بعدا ظرفا معمولا لسباك اغيدها في البعد ازمنة البعد كذا قال
ابن الحاجب في الامالي هذا على كون بعد بكسر الباء على انه اسم تفضيل ويجعل ان يكون الباء مفتوحة والهمزة مستفهما بها
واليه اشار ابن الحاجب حيث قال واما بعد فجملة معانقة لدخول همزة الاستفهام عليها حذف فعلها للدلالة عليها
ومعنى الانكار على معنيين احدهما ما يدعو لها بعدان بان اصابك منها والثاني انها تاسف عليها بعد ان
بانوا منها ثم قال ويجوز ان يكون من تتمة قولك طلت بها في البيت الثاني فيكون تضمينا مع انه لا حاجة اليه انتهى والتضمين
توقف معنى البيت الاول مفهوم البيت الثاني هو من العيوب وقد سبق في بحث الاوقاف تعريفه وبعض احكامه
ليراجع اليه وفي القاموس الاغيد من الابيات الناعم المتثني والوسنان المائل العنق والغادة المرأة الناعمة
اللينة وفيه الخريدة والخريدة البكر التي لم تمس جمعه خرائد وخرد وخرد قوله ظلت بها تنطوي اي كنت في هذه الدار في
جميع نهارك منطويا فتنطوي خبر ظلت وقال ابن مالك ظل يكون تامة بمعنى طال ودام وعلى هذا معناه ومت منطويا
اي في حال انطوائك على انه حال من فاعل ظلت قوله ولا خلاف في تعيين الابتداء قيد به ان قال الشمني في الشرح
ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا
ورتبة بل يلتفت اليه وانما اجاز ضرب غلامه زيدا نظرا لفضلة الفعل للمفعول به كما نقضنا به للفاعل قال الرضي ولا
نجوز ما ذهب اليه لكن على قلة ولبس لتعبيره منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكانه في قول الشارح وفيه بحث

اشارة الى هذا الذى قلناه قوله لم يجز هنا اى هذه المسئلة قوله فلما قدمناكم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والله تعالى
اعلم قال واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم فى اكفانه درج لميت وقوله لمسعاته هلك
الفتى او بخانه واذا كان اسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح بغين الابتدائية فى نحو اهل الفضل منك
زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد ويجوز الفاعلية فى لغة قليلة ومن المثل قوله فخير نحن
عنه الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظاهر فى غير مسئلة
الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى بين افعل ومن وخرجه ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف
خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير فى افعل ش قوله واجازها البصريون الخ اى المسئلة السابقة وهى
فى داره قيام زيد قبل لانه اذا كان مبتدأ كان مقدما بحسب الرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك جائز بخلاف ما اذا كان
فاعلا فانه يكون مؤخرا لفظا ورتبة فيمتنع عود الضمير عليه ولقل المصنف الجواز فى هذه المسئلة على الوجه المذكور عن البصريين
واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال يجوز فى داره زيدا حاجا وكذا فى داره قيام زيد وفى داريها عبد للذى
عند الاخفش وظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكره المصنف
وقد علم من هذا ان الاخفش وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية فى المرفوع بالظرف غير المعتمد لا بقوله فى كل صورة الا
تراه انه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وهو عود الضمير على المؤخر لفظا ورتبة قوله لقولهم فى اكفانه الخ يريد
ان مذهب البصريين قوى لشهادة السماع نثرا ونظما درج لكون الراء للمعنى الطى واللف والاضمار قبل الذكر فيه
لفظا لا معنى ورتبة وهو مفتقر لا بقيد الفصاحة بهذا المصراع قوله لمسعاته مصراع من الطويل لم يتم فانشده ولم يعلم او اخبره
وكذا وايله والمعنى واضح والمسعاة فى الاصل بمعنى السعى مصدر كمرماة ورضى ثم اطلق على المكرمة قوله هلك الفتى او بخانه فان
فلك الكرم ايا ما يستقيم فى العرف كونه سببا للنجاة لا للهلاك فما وجه الواقع فى البيت فلم يترك المسعاة
فيهلك وقد يفعلها فينجو فهلاكه وبخانه بسبب المسعاة تركا وفعلا قوله واذا كان اسما قيل هذا جواب عن تعليل الكوفيين
عدم جواز الابتدائية فى نحو فى داره فيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا والمخبر
للتقديم انما هو المبتدا قوله والارجح بغين الابتدائية تنبيه ثالث قوله على هذا الحد اشار به الى ان اسم التفضيل
برفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وتسمى هذه المسئلة الكحل قوله ويجوز الفاعلية فى لغة قليلة حكاها يونس عن
العرب ونقلها سيبويه فى الكتاب فتقول عليها مررت برجل اكرم منه ابوه بارتفاع اكرم لرجل ودفع ابوه
على انه فاعل باكرم وكانهما جاز وا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فاضلة فى الكرم ابوه كذا قال الدماميني قوله ومن
المثل تنبيه رابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت فى حرف الكلام وهو من الوافر قائله زهير بن مسعود الضبى يخبره
ذا الداعى المثوب قال بالا قال اى قوله فخبر مبتدا وهو نحن فاعله سد مسد الخبر ولم يسبقه نفى ولا استفهام
وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماد وهذا قبيح عند سيبويه وشايع عند الكوفيين وقال ابو على فخبر
النحن محذوف اى نحن خبر عند الاخفش منكم ونحن الظاهر تأكيد لما فى خبر من ضمير المبتدا المحذوف ولا شاهد فيه
انتهى والى هذا اشار المصنف بقوله وخرجه ابو على قوله زلم اقال الا صف قيل لا اقال قد ثبت بقول الثقة عن العرب بنو لهب
فلانك مغيثا مفاله لهبى اذا الطير مرت لانا نقول قد اجيب عنه بان الخبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد
لان قبيلا يحمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملئكة بعد ذلك ظهير قوله وعمل افعل فى الظاهر قال الدماميني اراد بالظاهر
الكلمة التى تسمع التلفظ بها فدخل فيه نحن وامثاله من الضمائر المنفصلة كما دخل فيه زيد ونحوه والا فالظاهر فى العرف الشائع
فى المضمر مطلقا واراد بمسئلة الكحل ما اذا سبق اسم التفضيل نفى وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه حينئذ يرفع الظاهر لانه حل محل الفعل الا ترى انه يجوز ان يقال فى معنى
التركيب المذكور ما رايت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد والكلام فى المسئلة طويل وقد افردت بالتصنيف

بالتصنيف انتهى وفى التسهيل يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد افضل والضمير المنفصل والظاهر فى لغة قليلة
كمررت برجل افضل منه ابوه وانت وليطرد وذلك اذا سبقه نفى وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو
ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه
فى عين زيد وهذه المسئلة المعروفة عندهم بمسئلة الكحل انتهى كلامه قال ما يجب فيه تعلقها بالمحذوف وهو ثمانية احدها
ان يقعا صفة نحو او كعسيب من السما الثانى ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه فى زينته واما قوله سبحانه فلما راه مستقرا عنده
فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقرار
معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كونه خاص الثالث ان يقعا صلة نحو وله من فى السماوات والارض و
من عنده لا يستكبرون والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او فى الدار وربما ظهر فى الضرورة الواقع خبرا صح ان
جنى بجواز اظهاره وعندى بجوازه اذا حذف وثقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته
اذ لا تقل زيد مستقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى وهو مذهب ش قوله كحا او كعسيب من السما قال السفاقسى من الابتدائية
الغائية والمجرور متعلق بعسيب وموضعه نصب او للتبعيض فموضعه خبر صفة لعسيب اعنى اراد به انه ظرف مستقر متعلق
بكائن فيكون مجرور المحل صفة لعسيب قال الدماميني هذا من قبيل الظرف المستقر واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه
قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما وجب الحذف نحو زيد عندك وعنده علم الساعة ونحو انى الله شك وخبر
بقولنا عاما نحو زيد جالس فى الدار وانما قولنا واجب الحذف فلم نذكره للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف واما على المختار
وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو ايام الحمقة سمت فيه او جاز ذكره
على الفرس فان قلت وقع للزمخشرى فى اول تفسير سورة الانبيا ان قال ونحوه ما اورده سيبويه فى باب ما ينتصب
من المستقر توكيدا عليك زيد حويص عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف مستقرا مع ان متعلقه خاص
قلت قد اعتذر عنه بانه يجوز فى الاطلاق والا فالظرف انما ذكر انما هو عند اهل العرف النحوى لغوا ولغى انتهى
قال الطيبى والظرف فى المثال لغو فسماه مستقرا مجازا وهذا مجاز مرسل من باب ذكر المقيد واراده المطلق
كالمرسن فى مطلق الانف انتهى وعندى ان هذا الفرق وهذا الاصطلاح من بعض متاخرى المتاخرين من المصنفين
والسلف لم ينزعوا اليها بعرفه من تصفح كتبهم مثل اطلاق الحروف على الظروف وتسميته عطف البيان نعتا
وتسميته التاكيد صفة وسياتى فى الباب الخامس والعلاقة جرى على وعاية جاراتهم الفصيحة غير مدخر فصل الفصيحة
كما قبل ثم قال الدماميني قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذى كان مستترا فيه الى الظرف سمى
ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو فى الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم
كقولهم فى المشترك فيه مشترك ولما كان الاخير ينقل اليه بعض من متعلقه سمى لغوا او ملغى كانه الغى ولم يعتبر اعتبار
الاول وقال البهنسى مستقرا سمى لانه شغل بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من الرضى فانه كثيرا ما يعبر
عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضى قال سيبويه لتقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا
وكذا كل ظرف عامله مقدر لانه ما نابه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان فى الدار زيدا اى كان مستقرا فى الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للحصول عليه هذا كلام الدماميني ولعل ما نقله من سماعه
غير مصحح نقله عن شيخه سمعه فيه بتغييرات من جملتها قوله تغيرت من صحتها قوله كما يقال المحصول الخ فانه ليس كما
يقال للمعلوم معقول ومنها تركه قيد المستقر بفتح القاف وفى نسخنا ويسمى ذلك الظرف مستقرا بالفتح القاف ثم قال الدماميني
ايضا واقول لا يخفى ان اعتبار المناسبة التى ذكرتها اولا فى التسمية وهو الذى سمعته من بعض اشياخنا اولى من اجنبية
ما ذكره الرضى والبهنسى انتا اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله بمستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل و
نحوه وذلك مما يدل على كونه علما فلم يشتق له الاسم من مستقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا
صمت يوم الجمعة وصليت فى المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر فى اليوم المذكور الصوم وفى المسجد الصلوة و

اذا حل محل الفصل
وذلك مطلب ما يجب فيه تعلقها بالمحذوف
قوله كما ان الفعل ان ناصبا عن
وان كان ناقصا ومضارعا
بعين الظرف

وان لم يكن متعلقا لفظ مستقر والمناسبة الاولى ساقطة من هذا كله انتهى كلام الدماميني ما نقضه من الوجه في مناسبة التسمية بالمستقر فتفق بالقول بن الحذاق والفحول قال الطيبي في قوله تعالى وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا قال ابن الحاجب المستقر من الظرف ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فالاستقرار فيه فهو مستقر فيه اي موضع للتقرير ثم حذفت لفظة فيه للاختصار والتعويض ثم حذف الكلام متعلقا عنه انتهى وكذا صرح به في اول سورة الانبياء من شرح الكشاف وهذا الوجه مذكور في الكتب المعتبرة مثل شرح ابن يعيش وشرح علم الدين اللورقي للمفصل وغيرهما واما ما ذكره في صورة الاعتراض بقوله اولا فلم يشتق له الاسم من يستقر دون غيره ففي غاية السقوط لكونه اعتراضا دوريا مثل الاعتراض على العامل النحوي بان يقال لم سمي بالعامل ولم يسم بالمؤثر والمغير ونحوهما واما قوله ثانيا ان الظرف اللغو ايضا يصدق عليه انه مستقر فهو يجب لا حاجة الى الصدي له فعه اذ لا يتجه الاعتراض بان يقال لم لم يسم الحال فيه معنى التقدير والتبيين حاصل قال السكاكي في بحث الحقيقة والمجاز من القسم الثالث من المفتاح اعتبار المعنى في التسمية بترجح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى انتهى ثم قال الدماميني فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل يستعمل مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا ولا يراد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وفي حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني اشارة الى ذلك انتهى **قول** فلما راه مستقرا عنده **قال** شهاب الدين مستقرا حال لان الرؤية بصرية وعند معمول له لا يقال اذا وقع الظرف حالا وجب حذف متعلقه فكيف ذكر ههنا لان الاستقرار هنا ليس هو ذلك الحصول المطلق بل المراد به ههنا الثابت الذي لا يتعلق قاله ابو البقاء وقد جعله ابن عطية هو العامل في الظرف الذي كان يجب حذفه فقال وظهر العامل في الظرف من قوله مستقرا وهذا هو المقدر ابدا مع كل ظرف جاء ههنا مظهرا وليس في كتاب الله مثله وما قاله ابو البقاء احسن على انه قد ظهر العامل المطلق في قوله فانت لدي بجوحة الهون كاين وقد تقدم ذلك محققا في اوائل الفاتحة فعليك بالالتفات اليه انتهى **قوله** وربما ظهر في الضرورة اي ربما ظهر متعلق الظرف الذي يصح ان يكون خبرا قال ابن مالك في التسهيل وربما اجتمعا يعني اجتمع الظرف الواقع خبرا والمتعلق العام قال بوجيان مثاله ما ورد من قول الشاعر لك العسران مولاك غير وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كاين قال هذا البيت قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده مستقرا حال من العامل فيها محذوف وقد ظهر في هذا وهو اسم فاعل لا فعل وقال ابن الدهان مستقرا ليس عاملا في الظرف وانما عنده ظرف للرؤية ومستقرا حال من الهاء انتهى **قوله** لك العسر من الطويل قال العيني واراد بالمولى ههنا الحليف او الناصر فالمرفوع مبتدأ ولك خبره ومولاك مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر لتقديره وان مولاك ويهن على صيغة المجهول وضميره يرجع الى المولى قوله فانت مبتدأ ولكاين خبره والجملة جواب الشرط وفيه ان هذا حيث صرح بذكر الخبر وهنا شاذ لانه الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا يكون كل منهما متعلقا بمحذوف واجب الحذف نحو زيد عندك وزيد في الدار والاصل زيد استقر عندك واستقر في الدار ومستقر على الوجهين وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره لكونه اصلا وبجوحة كل شيء بضم الباء الموحدة وسطه والهون بضم الهاء الذل والهوان انتهى **قوله** وفي شرح ابن يعيش هذه العبارة بعينها بل غيرها كما هو دونه فانه قال في شرح المفصل واعلم انك لما حذف الخبر الذي هو استقر او استقر وقف الظرف مقامه على ما ذكرنا وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه معاملة للمبتدأ في المعنى فقلت الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف فصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار فصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره الاستغنى عنه الظرف وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول في ذلك عندي ان بيد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف ولا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه صار اصلا مرفوضا فان ذكرته اولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع **قال الخامس** ان رفعا الاسم الظاهر نحو اقائم الزيدان ام قاعد وكعصيب من السماء فيه ظلمات ونحو عندك زيد **والسادس** ان يستقل المتعلق محذوفا في مثل اوشبهه كقولهم لمن ذكر اذا قد تقادم عهده جئتني الان واصله كان ذلك حينئذ وسمع الآن وقولهم للعرس بالرفاء والبنين بالضم ثم حذف

استقر وان يكون المتعلق محذوفا على شرط النقير يوم الجمعة صمت لعيسى نحو يزيد مررت به عندمن اجازه مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين احدلهم والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين قرئ في الآيتين والنصب قراءة الجماعة وبرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة مدخل وما ضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء **قوله** في قوله فان انتفاع شك **قال** ان انتفاع شك على انه فاعل بالظرف على الانتفاء لاعتماده على همزة الاستفهام كما سبق في قوله فان لقد مهما حوف نفي او استفهام واختار ابن مالك ارتفاعه على الفاعلية فقوله في الله متعلق بمحذوف يجب حذفه ولا يذكر اذا فلا يقال اكان في الدار زيد واكان عندك زيد او استقر قوله فيه ظلمات **قال** السفاقسي سيمر فيه يعود على الصيب وظلمات مرتفع بالمجرور على الفاعلية لانه قد اعتمد بوقوعه صفة لصيب او حال منه لاختصاصه بقوله تعالى من السماء لانه متعلق به او صفة له وجوز ان يكون ظلمات مبتدأ وفيه خبر مقدم والجملة صفة لصيب والاول اولى لان الوصف بالمفرد احسن من الوصف بالجملة انتهى اراد بالاول كون المجرور وحده وهو قوله فيه صفة لصيب وانما كان اولى لانه معتمد بخلاف الوجه الثاني فانه جملة اسمية من المبتدأ والخبر ووجه احسنيته ان الوصف من التوابع والاصل فيها المفرد قوله في مثل بفتح الميم والثاء وهو القول السائر الممثل مضربه بمورده كذا عرفه الشريف في شرح المفتاح ثم قال ولا تغيير الفاظ الامثال عما وردت هي عليه في اصلها من تذكير او تانيث او تثنية او جمع الى غير ذلك كما لتقديم والتاخير لان الاستعارة ان يذكر اللفظ الذي هو بإزاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن وارداً على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة الناء وان غيرتها لم يكن مثلا بل حوذا منه والا عليه وعلل صاحب الكشف عدم التغيير بان الامثال استعارة لا تكون الا قولا فيها غرابة من بعض الوجوه فتحفظ على تلك الغرابة وتحمى الالفاظ عن التغيير انتهى كلام الشريف **قوله** قد تقادم عهده اي طال زمان وجوده **قوله** لتعرس اي لمن تزوج واتخذ عرسا بالرفاء اي اعرست وتزوجت والاعراس التزوج والرفاء الموافقة اي تزوجت بالموافقة والاولاد الذكور وهذا من عادة الجاهلية وقد ورد النهي عنه لان فيه اخبارا عن البنات وهو من شعائر الجاهلية اعرست او تزوجت او نكحت ملتبسا بالبنين لا ملتبسا بالبنات وقد حكى هذا الدعاء عن شيخ القاضي من خيار التابعين اورده صاحب المفتاح في اثر او المحسن بن ابي الحسن البصري مرسلا اليه موصولا ورواه ابن الانباري عن ابن عباس رضي الله عنه فعلم من هذا ان النهي ليس تحريميا وانما وجب حذف المتعلق ههنا لانهم لم يذكروه وسمعوه دالا على حذفه ولم يسمع اثباته وهو دليل واما قرينة الحذف فاقتران الكلام بالفعل كما ذكره صاحب التلخيص في بحث الايجاز من الايضاح **قوله** مستدلا بقراءة بعضهم وهي قراءة ابن مسعود للظالمين بلام الجر فيه وجهان المشهور ان يكون من باب الاشتغال على ان يقدر فعل مثل الظاهر للظالمين متعلقا بعد بعده ويكون لهم تاكيدا والثاني وهو ضعيف جدا ان يكون من باب الاشتغال على ان يقدر فعل مثل الظاهر ويجر الاسم بحرف جر فتقول بزيد مررت به اي مررت بزيد مررت به **قال** شهاب الدين والمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور وهو اضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى فاورد نحو بزيد مررت به عند من التاكيد لا من الاشتغال انتهى **قوله** وبالوجهين قرئ في الآية اراد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم وبالوجهين نصب على الاشتغال الظالمين وهي قراءة السبعة الا نافعا **قال** شهاب الدين نصب على الاشتغال بفعل يفسره اعد لهم من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لتقديره وعذب الظالمين نحو زيد مررت به اي جاوزت او لابست وكان النصب ههنا مختار العطف جملة فعلية فعلها وهي يدخل في رحمته من لبناء وقراءة الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة والظالمون رفعا على الابتداء وما بعده الخبر وهو مرجوح لعدم المناسبة انتهى **قوله** فيه نظر اي جواب **قوله** هل الاولى الخ نظر وفكر يعني يحتاج الى تامل في ترجيح احدهما على الآخر لاشتمال كل من الوجهين على امر مناسب فيكون محتملة للتردد **قوله** والرفع بالابتداء عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور **قال** واما القراءة بالجر فمن توكيد الخافض بإعادته داخلا على ضميره وداخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه قائم ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا

ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقول مررت بك زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس
والناس القسم بغير الباء نحو الليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لعمرك لابرحن الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك
لوجب النصب قوله ما دخل عليه المؤكد بصيغة المفعول اراد به اللام الداخل على الظالمين في حسن العزاء وهو المراد بما دخل عليه
المؤكد قوله مثل ان زيدا انه فاضل فقوله ان في اية منه مؤكد لان الاولى داخلا عن ضمير وجمع الى مدخول ان الاولى وهو زيد
قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى اجيدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون انكم الثانية بدل من الاولى عند سيبويه وفهما معنى
التاكيد للاولى وكررت لطول الكلام وكان المبرد يابى عبارة البدل لكونه من غير متصل اذ لم يذكر جزءان الاولى والخبر عند سيبويه
محذوف في الاول تقديره انكم تبعثون اذا متم وهو العامل في اذا انتهى قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر ذكره المصنف ثانيا
في الباب الرابع في شرح الضمير المنفصل فقال ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وذكره في النوع الخامس
من الجهة السادسة من الباب الخامس ثالثا حيث ذكر انهم يشترطون الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض
قال ومن الثاني توكيد الاسم المظهر وجعل من الوهم فيه قول ابي البقاء ان شاء الله سواء بمنزلة انه يجوز كونه هو
توكيدا والله ما يمشي مع المصنف بحث نذكره في ذلك ان شاء الله تعالى قوله وانما جوز ذلك تبع المصنف في ذلك ابن
مالك حيث قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا وسيأتي في الباب الرابع
في ترجمته ما افرق فيه عطف البيان والبدل ذكر هذه المسئلة ايضا وقال الدماميني وقد صرح ابن عصفور في قراءة من قرأ والملائكة
بعده لهم بان اللام الاولى متعلقة بما بعدها لهم بدل من للظالمين وهو عين ما منعه المصنف والخلاف في المسئلة ما تورانتهى قال
هل المتعلق الواجب الحذف فعل او صفة لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان
الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان كان جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر المحذوف
على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لفظة ذلك واطرادها هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو مررت برجل
في الدار فله درهم لانا لو قدرنا في نحو مررت برجل يمشي فله درهم لانا لو قدرنا في نحو مررت برجل
صالح فله درهم فاما قولك كل امر مباح غدا ومدان فمنقطع بجملة المتعال فتاوروا اختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم
الاكثرون قالوا لانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف قالوا لانه الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولانه الفعل في ذلك لابد من تقديره
بالوصف قالوا ولانا تعليل المقدر اولى وليس بشيء لانا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف
وكلاهما معرفة واما في الاشتغال فتقدير بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو اليوم الجمعة نغتسل فيه والوصف في نحو اليوم الجمعة
انت مغتسل فيه والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما بينه ش قوله قال ابن يعيش واما
لم يخبر بما وجدنا هذا المنقول في شرح ابن يعيش ولا ما يقاربه في المفصل والعمدة عليه قوله بتقدير مستقر في محل الرفع خبر ان
وقوله على انه خبر في محل النصب حال من مستقر اي لفظ مستقر فيكون معرفة صالحة لان يكون صاحب الحال اي حال كونه
خبر المبتدا محذوف لتقديره جاء الذي هو مستقر في الدار وقوله على حد قراءة حال بعد حال اي محمولا على حد هذه القراءة
فان احسن على قراءة الرفع خبر لمبتدا محذوف والجملة صلة للموصول والتقدير على الذي هو احسن قوله لفظة ذلك
اي حذف الضمير المرفوع العائد الى الموصول مع كونه مبتدا وموصوفا وهو ممتنع فلذلك وجب حذفه واطراد هذا اي قوله جاء الذي في الدار وان وقوع الظرف صلة للموصول شائع كثير لا حذف فيه ولا تقدير سوى متعلق الظرف
الذي هو مستقر وهو مما يجب حذفه ولتقديره قرائن احدهما من الاخر فلا لبس عليه مع هذا العارف وشرط الضمير
وجود العلة في المفسر كما تقدم قوله وكذا يجب اي كما وجب تعيين الفعل في بابي القسم والصلة يجب تعيينه
في الصفة في نحو مررت برجل في الدار فله درهم فان قوله فله درهم جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدا ودخول الفاء فيه مشروط
بكون المبتدا اسما موصولا صلته فعل او ظرف مقدرا بالفعل ونكرة موصوفة صفتها فعل او ظرف مثله قال الدماميني
السبب في ذلك ان الف انما تدخل على الخبر في نحو ذلك تشبيها له بجواب الشرط من حيث كانت صفة المبتدا
في نحو رجل يأتيني او صلته في نحو الذي يأتيني بمنابة الشرط والمبتدا بمنزلة اسم الشرط فوجب كون الصفة جملة عند

هل المتعلق الواجب الحذف فعل او صفة

وجود الفاء للحصول الشبه بالشرط ضرورة انتهى عند الفراء فتبقى شبهها به والشرط لا يكون معرفة ومن هنا توجد سؤال
فوتي اورده الشيخ الامام قاضي القضاة تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته في آية الظهار وهي قوله تعالى والذين يظهرون
من نسائهم الآية بتشديد الظاء وتخفيفها فتقول الذين مبتدا وخبره فتحرير رقبة اي فكفارتهم تحرير رقبة وجاز حذف ذلك
لدلالة الكلام عليه وجاز دخول الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذا زيد المنصب على
ان الخبر مستحق بالصلة دخلت حتما للدلالة على ذلك واذا لم تدخل احتمل ان يكون مستحقا به وبغيره كما لو قيل الذين
يظهرون عليهم تحرير رقبة وان كنا نقول ان ترتيب الحكم على الوصف مشعر بعليته ولكن ليس بنص ودخول الفاء
نص وهذا الموضع من المواضع المتفق على جواز دخول الفاء فيها العموم الموصول فلو اريد به الموصول خاص يجب لا يكون فيه
عموم فالصحيح عدم جواز دخول الفاء وكذلك لو وصل بماض لم يجز دخول الفاء على الصحيح اذا عرفت هذا فالآية على ذلك
لا تشمل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها لان معنى الشرط مستقبل فلا يدخل فيه الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم
قد اوجب الكفارة على اوس بن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة ما عرف من كونه هو السبب الا ان هذا
الاشكال يعتبر من جهة عدم شمول اللفظ له على تقرير من قاعدة دخول الفاء ومن جهة اخرى وهي ان الحكم انما يجب
من حين نزول الآية واوس ظاهر قبل نزولها فكيف يتعلق حكمها على ما سبق لا سيما اذا كان الحكم انه طلاق كما ورد انه صلى
الله عليه وسلم قال ما اراك الا قد حرمت عليه فكيف يرتفع حكم الطلاق بعد وقوعه وهذا الاشكال وارد في آية السرقة وآية حد
الزنا ونحوها من الحجة الثانية لاثبات احكامها لمن صدر منه السبب المتقدم على نزولها وان لم تجعل الفاء فاصلة فيها
المبتدا هذا تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي على ما حكاه ولده القاضي تاج الدين في شرح المنهاج بعينه وما
قاله انتهى كلامه الى هنا كلام الدماميني وهو كلام متين كثير الفوائد ولكنه يحتاج الى تامل صادق من فاضل حاذق يعين الفتاح الخالق
قوله ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم لان النكرة فيه غير موصوفة فعل او ظرف بل هي موصوفة باسم معرفا انها شرط الفائدة
بالجملة جيئ بضمير منابه بجملة الشرط والنكرة الموصوفة بها شابهت كلمة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته بجواب الشرط كذا
قيل وسيأتي قوله كل امر مبتدا خبره محذوف لم يسم فاعله كل امر مبتدا اي كل شيء مباح غدا صفة امرا ومدان اي المغرب
بضم الميم صفة لمباح غدا فمنقطع خبر المبتدا اي معلق بجملة المتعال قبل المراد بجملة هنا العدل وهو من جملة معانيها لغة
كذا في القاموس ومعنى البيت ان كل امر مباح غدا من شيء او مغرب منه معلق بعدل الباري لا يقع الا بارادته عز وجل
قوله فتاوروا اي دخول الفاء في الخبر عند فقدان الشرط المذكور نادر ومنه قولهم زيد فوجد على ما هو المعروف في الفاء
الزائدة قال ابو حيان في ارتشاف وقل دخول الفاء في خبر كل مضافا الى غير موصوف كقول بعض السلف كل نعمة
من الله والى موصوف بغير ما ذكر من الثلثة نحو قوله كل امر مباح غدا ومدان فمنقطع بجملة المتعال واجاز الاخفش دخول الفاء
على خبر المبتدا الذي لا شبه اداة الشرط نحو زيد فمنطلق انتهى اراد بالثلاثة الظرف والجار والمجرور والجملة التي لا
تقبل اداة الشرط وهي الجملة الاسمية واراد بالمبتدا الذي لا شبه اداة الشرط المبتدا الذي لا يتضمن معنى الشرط
قوله فلان الاصل قال الرضي بحكاية هذا عن ابن السراج وابن جني وبسط احتجاجهما بان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والمانع
ان يمنع قالوا انما كان اصل الاخبار الافراد لان القول المقتضى نسبة المعنى لامر آخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا
كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون اخبارا او اكثر لا خبرا واحدا فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد ما لك لغلام ضارب والجواب
ان المنسوب يكون شيئا واحدا بالجملة فتم الكلام في نفسه فلا نقدر ما بعده فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب
غلامه الذي تضمنه الجملة قوله ولان تقليل المقدر قيل ووجهه انهم سمعوا قولهم بقدر الظرف بجملة فظنوا ان المحذوف الذي يقدر
هو الفعل وفاعله وذلك جملة واما هؤلاء فانما يقدرون اسم فاعل بدون ضمير اذ هو مستقر في الظرف فلذلك قالوا ان تقليل
المقدر اولى قوله المصنف بما قال من انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما معرفة
وهو كلام حق فان قلت فما وجه قول من قال يقدر بجملة قلت اطلق الجملة على جزئها وهو الفعل المحذوف مجازا قوله
والحق عندي انه لا يترجح لتقدير الاسم لم يعرفوا بين باب آخر بل اطلقوا القول اطلاقا فتقضي ان يسوى راجح التقدير في كل موضع

من غير تفصيل وكذا القائلون بان الفعل راجح التقدير اطلقوا ايضا ولم يفصلوا وكلا القولين عند المصنف والحق عنده التفصيل بين الابواب فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل على حسب ما ذكره بعد هذا قال كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به كخويوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول وآهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سيبي الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان تشكر سببي واما في نحو زيدا شكرت له لان تشكر سببي بالجار وبنفسه ش قوله فتقديره كالمنطوق به اي المذكور وهو صمت في نحو يوم الجمعة صمت فيه فانه مقدر بقولك صمت فيه وهو جائز بالاتفاق قوله لتعدي القاصر في المثال ولا يجوز ان يقال مررت زيدا به بالاتفاق ايضا لمانع صناعي والباء في بنفسه متعلقة بالتعدي قوله وفي الثاني يعني يقدر المنطوق المذكور في المثال الثاني وهو قوله زيدا ضربت اخاه يقتضي خلاف الواقع مثلا اذا قلت ضربت زيدا ضربت اخاه يقتضي خلاف الواقع مثلا اذا قلت ضربت زيدا ضربت اخاه يكون زيد مضروبا وهو ليس بمراد من الكلام قال وكذلك مسئلة الظرف كخويوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان الهاء انما جيء بها هاهنا لمجرد الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيدا في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كان او استقر او معناهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او صفتهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذا كان قائما ان اريد المضي او اذا كان اذا اريد المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته للحال ش قوله وكذلك مسئلة الظرف يعني لا مانع فيها كما لا مانع في نحو زيدا شكرت له قوله لان العامل لا يتعدى يعني قوله صمت في مسئلة الظرف لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه فلا يقال يوم الجمعة صمته بل صمت يوم الجمعة فلا مانع من تقديره كالمنطوق به فانه مثل شكرت في تعديته للظاهر بنفسه والضمير بحرف جر مثل شكرت زيدا شكرت له فان قلت اذا جاز تعديته صمت الى الظرف بنفسه مثل صمت يوم الجمعة فلم لا يجوز تعديته بمثل الى ضمير ذلك الظرف بغير حرف جر قلت ان النصب بتقدير في مشروط بالظروف الزمانية والمبهمات من المكانية والضمير خارج منهما اللهم الا ان يتوسع فيه فيجعل مفعولا به قال الرضي فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في نحو قولك يوم الجمعة صمته انتهى ثم نقل عن ابن الحاجب انه قال في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان انتهى قوله بخلاف الضرب يعني ان ضرب اخي زيد ليس ضربا له فالمانع المعنوي موجود في زيدا ضربت اخاه قوله في المثل اي الذي تقدم نحو حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن قوله واما البواقي لما ذكر ان الموضع التي يجب فيها حذف متعلق الظرف ثمانية وذكر منها القسم غير الباء وباب الاشتغال والمثل اراد ان يذكر الخمسة الباقية وهي الصفة والحال والصلة والخبر وحيث يرفع الظرف الاسم الظاهر كخوفي الدار زيد وزيد في الدار وجاء الذي في الدار وجاني زيد على الفرس ورايت رجلا فوق حيث فقدر فيها كونا مطلقا اي غير خاص مثل كائن او كان او يكون ولا بد ان يكون تامة على ما صرح به التفتازاني في شرح الكشاف عند تفسير قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر حيث قال وحاصله انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا انتفاء له والا لكان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخوي ويتسلسل التقديرات انتهى قوله الصوم اليوم يجب اليوم اي الصوم الحاصل اليوم وكذا في اليوم وهو منصوب المحل ايضا او له محل آخر وهو الرفع قوله هذا هو الصواب يعني هذه التقديرات التي ذكرها من الصفة والمضارع والماضي بحسب اقتضاء المعنى قوله وقد اغفلوه اي تركوا ما ذكرناه من التقدير فيما نحن فيه مع انهم ذكروها في قولهم ضربي زيدا قائما مع انه لا فرق بينه وبين ما نحن في الاحتياج الى ما قلناه قوله واذا جهلت

كيفية تقديره باعتبار المعنى

واذا جهلت المعنى قيل كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال قلت فاذا امتنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم حينئذ على تقدير شيء معين بل يرد الامر ويقال ان اريد المضي يقدر كذا وان اريد الحال يقدر كذا وان اريد المستقبل قدر كذا فيخرج حينئذ عن هذه المعمى واجيب بانه لا تهافت لان تقدير الوصف انما هو ليصلح لهذه الازمنة كلها ودون غيره قال وقال الزمخشري في امانت تنفذ من في النار انهم جعلوا في النار الان لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا تنتقل ضمير المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطلانه انما متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ش قوله انهم جعلوا في النار الان ظاهره ان معمول قال الزمخشري ولكن ما وجدنا هذه العبارة في نسخ الكشاف وما لا يفيد مفهومها ولقد كنا في غيول من تقول المصنف وقد سبق امثال ذلك والعجب من الناظرين حيث لم يتفطنوا لها ووجه ما عند ان معلق في النار يجوز ان يقدر ماضيا اغنى من يستقر في النار لتحقق وقوع ذلك الاستقرار على حد ونفخ في الصور وسيق الذين اتقوا الى الجنة فيكون مجازا عن الامر المستقبل ولا حاجة لارتكاب هذا التجوز لجواز تقدير المضارع مثل ان يقدر من يستقر في النار واما تقدير الصفة فلابد من تقدير الضمير المرفوع المنفصل حتى يكون جملة صفة للموصول اي من هو في النار قوله ولا يجوز تقدير الكون الخاص تقدم رد ابي حيان على قول الزمخشري في قوله تعالى وهو الله في السموات حيث جوز تعلق في بمقدر وهو عالم بان في لا تدل على عالم او نحوه من الاكوان الخاصة وقد اجاب عنه المصنف ثم بما اجاب به ههنا فقال وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه انتهى وقد اشرنا ههنا لك الى ما اورده المصنف ههنا من التحقيقات وقال سعد الملة في تفسير قوله تعالى ومن النخل من طلعها قنوان الظرف اذا كان عاملا لمعنى الحصول والاستقرار ويسمى ظرفا مستقرا كان خبرا ولا يقال الا الخبر محذوف ولا يحتاج الى قرينة واذا كان بمعنى فعل خاص مثل زيد جالس في الدار وعمرو في المسجد فالظرف لغو والخبر محذوف يحتاج الى قرينة انتهى وقال قطب الدين رفعه انك اذا قدرت امرا خاصا يكون هذا الخبر لا الجار والمجرور انتهى هذا اصل عظيم لابد من ضبطه لا يعلمه الا الافراد ما عرفه قوله على جواز حذف الخبر فحينئذ وجب قوله السبع اي واقف مع انه لا معمول له بخلاف انه في الدار اي يجلس او يأكل مع وجود معموله قوله فكيف يكون وجود المعمول الخ وقد تقدم في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض جوابا لابي حيان انه قال اذا كنت تجيز الحذف لدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده اي المحذوف فكيف تمنعه اي الحذف مع وجود ما يسد مسد المحذوف وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه انتهى قال ومما يخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا قدره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده حيان بانه يلزم منه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عن تهن فحذف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف لتقدير ثلاثة الكون والمضافان بل لتقدير خمسة لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو وسئل القرية ش قوله من لي بذا قال ابو شامة في شرح الشاطبية قولهم من لك بكذا جملة استفهامية تستعمل فيما يستبعد وتوهم تقديره يصح لك به انتهى قال الرضي ينبغي ان يكون ذلك الفاعل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف والا عليه او كائنا خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يعنيني انتهى قوله من لك بالمهذب بعض عيب لابن دريد من معصورته المعروفة تمامه من لك بالمهذب الذي لا يحد العيب اليه مخطئ والمهذب المطهر من التهذيب وهو التطهير الذب الرجل الكيس الخفيف في

في الجوالخ ومختطى مفتعل من الخطو وهو السم مكان او مصدر ميمي ومعنى البيت انه يقول من ضمن لك تحصيل الرجل
المهذب الكريم الذي لا يعيل اليه العيب يعني ما في افراد الناس رجل سالم من العيب خالص في الصداقة واعرابه
من يضمنها مبينة واللام في لك متعلق بمحذوف اي من يضمن لك مختطى منعوب لقدبرا لانه مفعول بجد كذا في شرح المفصل
قوله وقد ميناف وتلك الشبهة حيث قال حين اورد قوله تعالى وهو الله في السموات والارض ويقال لابي حيان
اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسدّ مسدّ فكيف تمنعه مع وجود ما يسدّ مسدّ وهو انا نصادقون فهذه الآية
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل الخ قوله الحر بالجر فقال شهاب الدين الحر بالجر مبتدأ وخبر والتقدير الحر الخ او
بالجر او مقول بالجر فيقدر كونا خاصا حذف لدلالة الكلام عليه فان الباء فيه للسببية ولا يجوز ان تقدره كونا مطلقا اذ لا فائدة فيه
توقف الحر كائن بالجر الآن تقدر مضافا اي قتل الجر كائن بالجر وآجاز الشيخ ابو حيان ان يكون الجر مرفوعا بالفعل محذوف تقديره
يقتل الحر يذان عليه قوله القصاص لشعر بهذا الفعل المقدر وفيه بعد اذ قوله بل تقديره رحمة لان كلا من المصدرين
لا بد له من فاعل قال الدماميني في الغليني ومن هذا صح لبعضهم ادعاء ان آية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسما لله وذلك
ان جدي من جهة الامام الشيخ ناصر الدين ابن المنير تغمده الله برحمته حكى في كتابه الانتصاف ان جده كان يقول اشتملت آية
الكرسي على سبعة عشر اسما من اسماء الله عز وجل ظاهرا في بعضها ومستكنا في البعض والسابع عشر حقي وهي الله وهو الحي والقيوم
وضميرا خذه وضمير له وضمير عنده وضمير باذنه وضمير يعلم وضمير علمه وضمير شاء وضمير كرسيه وضمير يؤوده والثانية المجتمعة في قوله تعالى وهو
العلي العظيم والسابع عشر الضمير الذي سوغا على ما المصدر من قوله حفظهما قال وكان الشيخ ابو عبد الله محمد ابي الفضل المرسي
قد رام الزيادة على هذا العدد فلما اجرته عن الجد فقال لكن ان يجد ما في الآية من الاسماء المختفية كل واحد باثنين لتجد تمام
صورة كونه مشتقا هو باعتبار الظهور اسم وتحمل الضمير آخر فعدها احدا وعشرين اسما فقلت له الاسم المشتق
لا تحمل الضمير بعد صيرورته علما على الاصح وهذه المشتقات اسماء الله تعالى ثم لو سلمنا تحملها الضمير فالمشتق انما يقع على موصوف
باعتبار تحمله الضمير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع كريم على زيد لتحمله ضميره ولو جودته عنه لوقع على كل موصوف بالكرم من الناس
فلا يخص زيدا الا بالضمير فلا يجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع الحكم برجوعه الى معين البتة فرضي الشيخ عن هذا البحث وصوبه
انتهى وقد اختصر عبارته الانتصاف ونقصه وكنت قد اجزت معه في تعدد الزيادة المذكورة وجها لطيفا وهو ان الاسم
المشتق لا يحمل الضمير بعد صيرورته بالضمير علما على الاصح وهذه الصفات كلها اسماء الله تعالى ثم ولو فرضناها محتملة
للضمائر بعد التسمية على سبيل التنزل فالمشتق انما يقع على موصوفه باعتبار تحمله ضميره الا تراك اذا قلت زيد كريم وجدت
كريما انما يقع على زيد لان فيه ضميره حتى لو حررت النظر اليه لم تجد مختصا بزيد بل لك ان توقعه على كل موصوف بالكرم
من الناس ولا تجده مختصا بزيد الا باعتبار اشتماله على ضميره فليس المشتق اذن مستقلا بوقوعه على موصوفه الا بضميمة الضمير
اليه فلا يمكن ان يجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع الحكم برجوعه الى معين البتة فرضي الشيخ المذكور رحمه الله تعالى الى هنا عبارته
ابن المنير في الانتصاف قوله ومما يعد ذلك كانه اخذه من كلام الشهاب وفيه بعد اذ المضاف المقدر لفظ الفضل
الذي لا دلالة عليه في هذا الكلام الاعند قوله كتب عليكم القصاص في القتلى قوله وانما حسن الحذف في التعليق موضع التقدير
هو ما بين الفعل الذي هو اسال والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع الحذف
انتهى قال الشمني مجيبا عنه في كلام المصنف مضاف محذوف في تقدير محذوف موضع تحقق لتقديره وبينه بين شيئين لا تحقق
الا عند وجودهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف انتهى ما قيه التعسف ثم قال الدماميني
قال بعض المتاخرين ولقائل ان يقول يحتمل ان الله خلق القرية قدرة الكلام ويكون ذلك معجزة لذلك النبي عليه الصلوة والسلام
ويبقى اللفظ على حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بان الاصل عدم المجاز على ان كلة مفرع على ان القرية اسم
للابنية المجتمعة اما ان فلنا انها مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين اما باشتراك لفظي او معنوي فالاستدلال ساقط بالجملة
ثم الذي يدل ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين ايضا قوله تعالى وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكما عين من قرية اهلكناها
وهي ظالمة وكم من قرية بطرت معيشتها قال ولان القرية مشتقة من القرو وهو الجمع ومنه قرأت الماء في الحوض اي جمعته

فانه مضاف الى المفعول او فاعل محذوف وتقديره ان يحققهما

في القتلى القصاص الخ

ي جمعته فلف الماوتان مختلفان فلا بد في القول بالشتقاق احديهما من الاخرى لكن قال ابن سيده في المحكم يقال قرأت
الكتاب لغة في قرأت عن ابي زيد وحكى ثعلب صحيفة مقرية ويقال قرى الماء في الحوض قريا جمعه واقرت الناقة اجتمع الما
في رحمها فهذا كله يقتضي صحة الاشتقاق والقول بان المراد سؤال اهل القرية سؤال غير مرضي وقد نص عليه الامام الشافعي
رضي الله عنه في الرسالة ونقله عن اهل العلم بلسان فقال قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف لابيهم
وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين وسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون فهذه الآية
في معنى الآيات قبلها لا يختلف اهل العلم بالسان انهم انما يخاطبون ابا هم بمسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية
لا تسئل عن صدقهم انتهى قال ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين
والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في
قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان
وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس منعقلا بالاستقرار اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة
اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء
منقطع والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة و
المجاز في كلمة واحدة يجوز تنزيلهم العلم احدالثقلين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفي الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل
اشتمال والله فاعل والاستثناء منقطع قوله ان النفس بالنفس قاله شهاب الدين ان النفس بالنفس ان واسمها
وخبرها في محل النصب على المفعولية بكتبنا عليهم في قوله كتبنا عليهم في النفس بالنفس وقرأ الكسائي والعين وما عطف بالرفع وقراءة نافع وحمزة
واعاصم بنصب الجميع وقرأ ابو عمرو وابن كثير وابن عامر فيما عدا الخروج فانهم يرفعونها فاما قراءة الكسائي فوجهها ابو علي الفارسي
بثلثة اوجه احدها ان يكون الواو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية فتعطف الجملة الجملة لا تعطف المفردات يعني ان قوله والعين مبتدأ
والعين خبره وكذا ما بعدها والجملة الاسمية عطف على الفعلية من قوله وكتبنا وعلى هذا فيكون ذلك ابتداء تشريع وبيان
حكم جديد يندرج فيما كتب في التوراة قالوا وليس مشتركة للجملة مما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى وعبر الزمخشري عن
هذا الوجه بالاستيناف قال او للاستيناف والمعنى فرضنا عليهم ان النفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها اذا قتلها
بغير حق وكذلك العين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة او مقطوعة بالاذن والسن مقلوعة
بالسن والجروح قصاص وهو المقاصة والتقدير ان النفس مأخوذة بالنفس سيقه اليه الاضمار لان الآية قدر ذلك في
جميع المجرورات اي والعين مأخوذة بالعين الى آخره والذي قدره الزمخشري مناسب جدا فانه قدر متعلق كل مجرور
ما يليه فالنفس يتعلق بالقطع للسن والصلم للاذن والجدع للانف الا ان الشيخ كانه غض منه حيث قدر الذي يتعلق
بالمجرور كونا معتادا والقاعدة في ذلك انما يقدر كونا مطلقا قال الكوفي بالنفس يتعلق بفعل محذوف تقديره
يجب او يستقر وكذا العين بالعين وما بعدها فقدر الكون المطلق والمعنى يستقر قتلها بقتل النفس الآانه قال فيقال
ذلك وينبغي ان يحمل قول الزمخشري على تفسير المعنى لا تفسير الاعراب ثم قال فقدر يعني الزمخشري ما يقرب من
الكون المطلق وهو مأخوذ فاذا قلت بعت الشيء شاة بدرهم فالمعنى مأخوذة بدرهم وكذلك الحر بالحر الوجه الثاني من وجهي
الاعراب ان يكون الواو عاطفة جملة اسمية على الجملة من قوله ان النفس بالنفس لكن من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فانه يصح
ان يقال علينا ان النفس بالنفس فلما لهم النفس بالنفس فالجملة مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
انتهى كلام شهاب الدين قوله وكذلك الارجح وسيأتي في الباب الخامس ان المصنف خرج عليه مبحث ابن
دريد ان امرأ القيس جرى الى علوي فاعنانه حمامة دون المدى حيث قال الى مدى معلق يجوز خاص منصوب على
الحال اي طالبا الى مدى انتهى وسيأتي ان شاء الله تعالى قوله وقال ابن مالك الخ لم يمنع تعلقه بالاستقرار مطلقا
بل جوزه على وجه ومثبتين ذلك بنقل كلامه على ما هو عليه قال في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان الاستثناء في قوله

تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه بانه في السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره فانه اذا اخبر بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيها حقيقة ولا يصح حمل اللفظ في حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الآية متصل وفي متعلقة بغير مستقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى والى المخلوقين كزيد وبكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ويجوز تعلق في بمستقر منذا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من يستقر ذكره في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف يُعْلَمُ والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة وليس عندي ممتنعا لقولهم الجمعة للثلاثين ولكل احد الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ويمكن ان يكون من في السموات والارض في موضع نصب والغيب بدل الاشتمال والفعل مفرغ لما بعد الا اي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله الى هنا كلامه وقد رأيت استشكاله على تجويز تعلق الظرف بمستقر كمن على وجه انه مسند الى مضاف محذوف والاحتمال الذي ذكره اخيرا هو الوجه الاخير الذي ذكره المصنف في آخر كلامه غير منسوب الى احد ويحتمل ان يكون من تتمة كلام ابن مالك الذي نقله بالمعنى ثم اعلم ان من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز خصه بالمجاز اللغوي واما المجاز العقلي فامتناعه فيه اتفاقي وذكرناه في حرف الواو عند شرح قول المصنف انت اعلم ومالك قوله وهي ادال المستثنى المنقطع قال المصنف في اوضح المسالك ان امكن تسليط العامل على المستثنى المنقطع فالحجازيون يوجبون النصب وعليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن وتميم ترجحه والحجازيون لا يتبعونه بلغة ليس بها انيس الا يعافير واما العيس وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله انتهى قوله فانه زعم ان الاستثناء منقطع لا يلبس في نقل كلامه بهم فان تتمة المحل يتوقف عليه مع ما فيه من الفوائد الشريفة قال فان قلت لم رفع اسم الله والله تعالى ان يكون ممن في السموات والارض قلت جاء على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار احد الا حمار يريدون ما فيها الا حمار كان احدا لم يذكر ومنه قول الشاعر عشية ما تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم وقولهم ما اتاني زيد لا عمرو وما اعنى اخوالكم الا اخوانه فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا يعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم الغيب في استحالته كاستحالة كون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس بناء للقول لجلوبها عن الانيس فان قلت فهلا زعمت ان الله ممن في السموات والارض كما يقول المتكلمون ان الله في كل مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها فكان ذاته فيها حتى لا يحمل على مذهب بني تميم قلت يأبى ذلك ان كونه في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة واراده المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيح على ان قولك من في السموات والارض وجميعك بينه وبين في اطلاق اسم واحد فيه ابهام لنسبته والابهامات مزالة فنه وعن صفاته تعالى شأنه الآرى كيف قال عليه السلام لمن قال ومن يعصهما فقد غوى بئس خطيب القوم انت الى هنا عبارة الكشاف بعينها قوله عشية ما تغني الى آخره من ابيات كتب سيبويه قال العيني قاله ضرار بن الازور الصحابي وهو من الطويل وعشية نصب على الظرف والعامل فيه اجاهد في البيت الذي قبله وهو اجاهد كان لجهما غيهب والله بالعبد المجاهد اعلم ومكانها اللي بمكان الحرب ولا النبل عطف على الرماح المجرم ولا يعني النبل اي السهام انتهى وقال الطيبي المصمم الحد والذي يجب المفضل وعادة المحاربين ان يتناضلوا اولا فاذا تقاربوا حاربوا بالرماح واذا التقوا ضاربوا بالسيوف لضيق الشارع النحام الحرب والتقاء الصفين بحيث لا يغني الا السيف اي لا يغني النبل ولا الرماح ولم يبق الضرب بالسيوف انتهى كلام الطيبي وقال العيني الخ هذا في قوله الا المشرفي فانه مستثنى منقطع على الابدال على لغة بني تميم اي السيف المشرفي قال ابو عبيدة المشرفية سيوف تنسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جعافري انتهى وبرد عليه

بر ما علمه المصنف بقولهم مدابتي بل ان لا ينسب الى الجمع مطلقا الا اذا صار علما كالانباري وجاريا مجراه كالانصاري او لم يكن لواحد اصلا كالاعرابي او لا يكون له واحد من لفظه كالكرابي والعجب ان المحقق الشريف ذهب الى ما ذهب اليه العيني صنائع حاشية المطول فتعقبه عليه المولى ابن كمال الرومي تغمده الله بغفرانه في بعض رسائله ونحن نحمد الله تعالى على التوارد ومعه قال شهاب الدين فقد رجح يعني الزمخشري الانقطاع واعتذر عن ارتكاب مذهب التميميين بما ذكروا كثر العلماء انه لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة وقد قال به الشافعي انتهى واعلم ان الحنفية وان ذهبوا الى منع الجمع بين الحقيقة والمجاز لكنهم جوزوه في صورة النفي قال الزيلعي في محرمات النكاح ان قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الآية يتناول منكوحة الاب وطئا وعقدا وكذلك لفظ الاب يتناول الاب والاجداد وان كان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لانه نفي وفي النفي يجوز الجمع بينهما كما يجوز في المشترك وان يجمع جميع معانيه انتهى وفي وصايا الهداية جواز الجمع بين معاني المشترك في النفي وذهب البعض الى جوازه في المثنى والجموع عند الكل وقال صاحب التقريب وفي كلام الزمخشري تقييد يحمل بيان امر من احدهما يتوقف الكشف عن الالغة التميمية والثاني موازنة الآية بالبيت اما الاول فتخصيصه ان كان انه فيها وهو يعلم الغيب فقيها من يعلم الغيب اي استحالة كاستحالته واما الثاني فلتوقفها على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وان الجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الاغبر فيحتاج فليس فيه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود والله محمد انتهى قوله وفي الاية وجه آخر قدم هذا الوجه شهاب الدين وغيره ايا ما حيثما يحبث قال الله فاعل يعلم مفعول والغيب بدل من من في السموات اي لا يعلم من في السموات والارض الا الله اي الاشياء الغائبة التي يحدث في العالم وهو وجه غريب ذكره الشيخ قال تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر متقدما عليها كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي تأخيره وجوبا او رجحانا موخرا وما يقتضي الايجاب فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو في الدار زيدا لان الابتداء بها مرفوع عنها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وتبعه رد حاجة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذا الهم مكرو قولك اما في الدار فزيد ان اذا الفجائية لا يليها الفعل وما لا يقع بعدها فعل الا نادرا ومنهم من يحرف الشرط نحو فان كان من المقربين وبهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر موخرا لان الاصل في اللغة ما يبتنى عليه الشيء ويقال في الاصطلاح للراجح يقال الاصل الحقيقة وللقاعدة الكلية والدليل يقال الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة هو المراد في علم الاصول كذا حققه القاضي في شرح مختصر ابن الحاجب وسيأتي في الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ان الاصل يراد به الاستعمال الاكثر ذكره الدماميني قوله ان يقدر اي العامل المتعلق للظرف والجار والمجرور مقدما عليها قوله ومايقتضي الاجابة في محل الرفع عطف على فاعل يعرض اي وقد يعرض ما يقتضي اجاب تقدير المتعلق موخرا والصحيح الاجابة راجع الى تقديره موخرا قوله فالاول اي مثل عرض ما يقتضي ترجيح تأخير المتعلق نحو في الدار زيد تقديره في الدار زيد مستقرا واستقر لانه خبر عن المبتدأ الذي هو زيد واصل المبتدأ التقديم كما في المقدمة الحاجبية وبهذا يبو الراجح والاجاز تقديره مقدما على زيد قوله واصله الخ بناء خبر عن المبتدأ اي قال في التعليق انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد منه وجوده قبل الحكم فتقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر بهذا الامر اللفظي اعني العمل والقي الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروق عليه وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل يحتاج الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد واضع الجملة المركبة منها تتميم الناقص بالكامل فقصدوا ايضا الابتداء من اول الامر بانها فعلية فلو قدم الفاعل لم تتحقق الفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم آخر وان اعترض المصنف رجع عما جزم به هنا من الترجيح فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر الحذف في الرتبة التي نصها بيان مكان المقدر وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل زيد قام انتهى فان قلت هذا الذي دعا المصنف الى الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض ليس بشيء قوي وذلك لان بند المعمول

تعيين موضع التقدير

بحث في الجمع بين الحقيقة والمجاز

مستحق للتاخير عن المبتداء ففي تقدير عامله مقدما تكثير من مخالفة الاصل قلت الظاهر ان الاخرية للتقديم على تاخيره باعتبار تقليل مخالفة الاصل
او تكثيرها وذلك لان هذا العامل اذا قدر مقدما لزم مخالفة الاصل من وجهين احدهما تقديم الخبر على المبتداء والثاني تقديم معمول الخبر
على المبتداء ايضا والثاني تقديم الخبر المعمول على عامله فجاء التعارض انتهى كلام الدماميني قوله والثاني اي مثال ما يعرض ما يقتضي الجواب
تقدير المتعلق الخ قبيل وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا في باب المبتدا هي كما سلف شبهة التباس الاسمية بالفعلية وذلك
مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع
لا توجد في المقدر قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا كذا حقق ابن الحاجب حيث قال في مقدمته او كان الخبر فعلا له اي
للمبتدا وجب تقديمه اي تقديم المبتدا نحو زيد قام قال الرضي فانه لو قدم المبتدا اشتبه المبتدا بالفاعل قوله اذا لهم اول الآية
واذا اذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آياتنا الى الآية قال شهاب الدين واذا الفجائية في قوله اذا لهم مكر العامل في اذا الفجائية الاستقرار الذي في لهم انتهى قوله على ما بيناه غير وارد بمعنى ان تقدير الفعل
انما يستلزم ابتداء اذا الفجائية اذا قدر مقدما على الظرف وهو خبر مقدم فكيف بلى اذا وتقدير اذا مكر حصل لهم وكذا في قوله
اما في الدار فزيد لان تقديره اما في الدار حصل او يحصل في الدار وهذا يعني قوله لان الفعل يقدر موخرا فاتم لا بأس ان تذكر ههنا
الاشياء التي جاء الخبر فيها يقدر فعلا قال السيوطي في الاشباه انهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون
في غيرها فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جاز او فعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في
اليهجا رجلا زيدا وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو شعر قلا ليخفى فيها فاني بحبها اكل مصاب القلب
جم بلابله وبين الاستفهام والقول المحذوف كجر الظن كقوله شعر ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجروره كما
تحوله در اليوم من لامها وبهذا غلام والله زيد والشريته بالله درهم وبين اذن ولن ومنصوبهما تحو اذن والله نرميهم بحرب زبون
ما رايت ابا يزيد مقاتلا اوع القتال والشهد البهي وقد موهما جابر بن على الاسم في باب ان تحو ان لدينا انكالا ان في ذلك
لعبرة ومعمولي الخبر في باب ما تحو وما كل مني وفي مني انا عارف وما في الدار زيد جالسا وللصلة آل تحو وكانوا فيه من الزاهدين وشبه
الفعل المنفي بما تحو وتحن عن فضلك ما استغنينا وعلى ان معمولا لخبر يا تحوا ما بعد فا في افعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم
اكل يوم لك ثوب وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور واسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معناها
تدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه
فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء اصلا انتهى وقد تقدم الكلام في الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
في بحث ما فليراجع اليه قوله وتحن من فضلك مقدم في بحث اذا مشروحا وقوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا تقدم في بحث
ما المركبة وقوله اذن والله نرميهم بحرب تقدم مع عجزه في بحث اذن وكذا قوله لله در اليوم من لامها تقدم وقوله فلا لغو
فيها اورده العيني في باب ان في شرح الشواهد واما قوله وما كل مني وافي مني انا عارف فهو عجز بيت صدره وقالوا تقرفها
المنازل من منى الخ اورده العيني في باب شرح الشواهد واما قوله وما كل مني وافي مني الخ ورد العيني مثله الذي بمعنى ليس وبا في
مشروحا في القاعدة التاسعة في الباب الثامن وقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة صدر بيت من البسيط عجزه شملي بهم
ام تقول البعد محتوما بما بسم قائله والمصنف اورده في القاعدة التبعة في اواخر الكتاب قال الباب الرابع من الكتاب
في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا ومن الخبر يجب الحكم بانه المبتدا
المقدم من الاسمين في ثلث مسائل احديها ان يكونا معرفتين متساويتين في تعريفهما نحو الله ربنا واخلاقك نحو زيد الفاضل وبالعكس
هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو قائم زيد والتحقيق ان المبتدا
ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمها وجهل النسبة
فالمقدم المبتدا والثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني والثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا
وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له مسوغ الابتداء فهو خبر اتفاقا نحو خير تمر ثديك
وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور قوله الباب الرابع من الكتاب تقدم اعرابه في الثاني فليس

الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها

نسبة عليه قوله ان يكونا معرفتين قال سعد الملة في شرح المفتاح ان النحويين اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين لم
يجز تقديم الخبر بل يجب ما قدمت كان هو المبتدا والخبر لكن ينوي ذلك على امر لفظي هو خوف الالباس حتى اذا قامت القرينة
دالة على ان المقدم هو الخبر جاز كما في قوله شعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم تبينوا المعنى في ذلك والسر فيما ذكروا ان
كل ما قدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والآخر المحكوم به والمحكوم عليه مبتدا والمحكوم به خبره انتهى قوله واختلفت اي رتبتهما
في التعريف فان العلم اعرف من المعرف باللام قوله وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا ومطلقا اي سواء استويا او اختلفا بهذه
المسئلة من جملة المسائل التي اجاب عنها ابن السيد ابو محمد البطليوسي قال ابو حيان في شرح التسهيل واطلق الكثر اصحابنا
الفصل بوجوب تاخير الخبر اذا كانا معرفتين او نكرتين او كان الخبر مشبها به المبتدا من غير لحظ لما يدل على التميز مما لا يدل ولا
يعني بكونهما معرفتين تساويهما في مرتبة التعريف ولا يعني ايضا بكونهما نكرتين تساويهما في مرتبة الموغ لكل واحد منهما
في جواز الابتداء بالنكرة بل مطلق التعريف مطلق الموغ فاذا قلت زيدا خوك فالمتكلم قد ران المخاطب يعرف زيدا وبجهل
نسبة الاخوة فلو عكسته انعكست النسبة اذ يكون المخاطب عالما بان له اخا وجهل كونه زيدا فلذلك لم يجز تقديم الا ان
كان ثم ما يميز المبتدا من الخبر وبهذه المسئلة فيها خلاف فمن النحويين من اجاز ذلك ولم يلتفت الى هذا الانعكاس وقبول الفائدة
لمخاطب سواء قدمت الخبر ام اخرته ومنهم من منع لهذا الذي ذكرناه وبهذه المسئلة جرى الكلام فيما بين رجلين كبيرين
من علماء بلادنا الاندلسي وهما الاستاذ ابو محمد بن السيد وابو بكر بن الشاء شوان التي جرت كل قصيرة لا ولم تشوبذاك
الغصا بيعنى قصيرات الحبال ولم ار دقصار الخطا شر النساء البحاتر فقال بعضهم شر النساء خبر مقدم والبحاتر مبتدا ولا يجوز غير لان ان عمر
اراد ان الحكم على البحاتر انهن شر النساء وقال بعضهم لا يجوز ذلك لبطلان انقلاب المبتدا خبرا والخبر مبتدا فدارت بين الرجلين مكالمة ونزاع
انصب حتى املا في ذلك ابن السيد واجاز ان يكون مبتدا ويتوقف على ترجيح ذلك من كلامه وقد حكى هذا الخلاف في ذلك فقال
لم اجز ذلك عند جماعة من النحويين انتهى كلام ابي حيان وتفصيل القصة على ما نقله السيوطي في الاشباه عن الامام ابي محمد عبد الله بن محمد
ابن السيد انه قال في كتاب المسائل والاجوبة جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب فقال لي ان قوما من نحوي شر قطة اختلفوا
في قول كثير شر النساء البحاتر فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء هو المبتدا والبحاتر
هو الخبر والكثر انما يذهبون الى القول الاول ولا يجيزون غيره فقلت لا يجوز الا ان يكون البحاتر هو المبتدا وشر النساء هو الخبر فقيل له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوي
لم تجب عنه جائز غير ممتنع فقال فكيف يصح ما قال وهل غرض الشاعر الا ان يخبر ان البحاتر شر النساء وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول
والالفاظ المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يعمل فيها
بمجاز ان ومسامحات لا يستعملها اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان يجعل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا
يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض قد يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة طرق الكلام وصناعات النحو قد يكون فيها
الالفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شيء وهو في المعنى مسند الى آخر اذا
علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة فيجيء النحويون في صناعتهم اعطى زيد عمرا ويرون ان فائدته
كفائدة قولهم اعطى زيد درهما فيسندون الاعطاء الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى الى زيد وكذلك يجيزون ضرب غلام زيد الضرب
وخرج غلام اليوم وولد لزيد ستون عاما وقد علم ان الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وان الستين عاما لا تولد فهذه الفاظ
كاذبة غير مطابقة للمعاني لان الاسناد وقع فيها الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر لكنا لا نجيز فهم السامع وليس هذا الضرورة شاعر
بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينهما في محاورتها وبهذا اشتهر عند النحويين من ان يحتاج فيه الى بيان وتمايزين هذا ان
النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايتهما شئت المبتدا وايتهما شئت الخبر فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك
زيدا فان قال فاي الفائدة فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيدا اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك زيدا افادنا انه زيد فالجواب ان هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز ايضا ان يقال كانما اخوك زيدا والمراد كانما زيدا اخاك فيقع
الاسناد في اللفظ الى الاخ وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك ان القراء قرؤا فما كان جواب قومه الا ان قالوا ابرفع الجواب
ونصبه فنارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ونارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر فليس احد بشك ان الغرض

جواز الوجهين اعنى الاللدليلين ويشهد للابتدائية النكرة قوله تعالى فان حبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة
الاية وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب فى نظيرتها قولهم ماجاءنى حاجتك
بالرفع والاصل ماحاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ماقبله
واما من نصب فالاصل ماهى حاجتك بجعل اى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه
ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز لك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول
زيد كان الفاضل ويجب لحكم بالابتدائية والموخرة نحو ابو يوسف وبنونا بنوانيا عينا رعيا للمعنى ويضعف
ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى
المقام المبالغة ش قوله نحو كم مالك كم فى محل الرفع على الابتداء وهى نكرة مخصصة بتمييز مفرد اى كم درهم مالك كم
دينار ونحوه كما تقدم فى لفظ كم ان قول الفرزدق كم عمة لك ياجرير وخالة غنى رواية رفع عمة بتقدير كم وقت جعله سيبويه
مبتدأ ومالك خبره عنده وكذا قولهم خير منك زيد واما قوله تعالى حسنا الله الاية فالاضافة غير موغلة لكونها اللفظية لانه بمعنى
كافينا كذا حققه الرضى فى بحث الاضافة فيكون نكرة مخصصة مبتدأ عند سيبويه وفى الكشاف حسبنا الله مجرى
الله اى كافينا بقال احسبه الشى اذا كفاه والدليل على انه بمعنى المحسب انك تقول هذا رجل حسبك فتصف بالنكرة لان
اضافته لكونه بمعنى اسم الفاعل غير حقيقة انتهى قوله ووجهه اى وجه مذهب البه سيبويه من جعل النكرة المخصصة
اذا تقدمت مبتدأ قوله تاخر الاخص منهما فى محل الخبر صفة لموقتين فان قولك اثنان فى المثال اخص الموقتين لكونه ضميرا
وهو اعرف من المعرف باللام قوله ويتجه عندى جواز الوجهين كما قال الدماميني يريد بهما اذا كان المبتدأ والخبر مختلفين تعريفا
وتنكيرا ولكن للنكرة موغ نحو حسبنا الله واتجاه الامرين عندنا على الدليلين المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذى
قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين فى المثال المذكور ونحو هو موقتين تاخر الاخص منهما ولا شك ان
هذا مقتض للحكم بالابتدائية الاخص خبرا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بالابتدائية
غير الاخص فما هذا الذى قاله وقال الشمنى واقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى اختيار دون قولهم وهذا الى
الاتجاه بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المصنف بالدليلين دليل قول الجمهور
ودليل قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ماذكره فى توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين
لا دليلان انتهى قوله ويشهد للابتدائية هذا هو الدليل الاول والدلالة فى المثالين الاولين ظاهرة وهو انتصاب
من طرفى الكلام وبين وجه الدلالة فى الثالث بقوله والباء لا تدخل الخ وقد تقدم المسئلة فى حرف الباء قوله والخبر شبهها
عطف على قوله لابتدائية النكرة اى ويشهد لخبرية النكرة هذا هو الدليل الثانى وقد سبق تحقيق قولهم ماجاءت حاجتك
مشروحا فى اوائل الباب الثانى وكذا فى بحث ما الاستفهامية فليراجع اليهما والدلالة ان هذا التركيب على رواية
الرفع جملة فعلية لانه جاءت ناقصة بمعنى صارت وحاجتك اسمها وهو مسند اليه فحكم المبتدأ معرفة وقعت متاخرة وما
الاستفهامية خبرها وهى نكرة على ما تقدم فى حرف الميم وهى تقدمت على عاملها وجوبا لصدارة الاستفهامية فلما رفع
حاجتك تعين الاسمية له والخبرية لما مع تنكيرها وتخصيصها بالاستفهامية فيكون دليلا على ان خبر منك يجوز ان يكون خبرا مقدما
وزيد مبتدأ ومنوخا على قول الجمهور بخلاف سيبويه واما رواية النصب فتخريجها على كون التركيب جملة اسمية فيكون ما مبتدأ
واسم جاءت ضمير ما وانث حملا على معنى ما التى هى كناية عن الحاجة تقديرا وحاجتك بالنصب خبر جاءت فلا دلالة على
ما نحن فيه فيكون حاله كما نحن فيه قوله ولولا هذا التقدير لم يدخل الناسخ نفى هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ
عند الناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل فى الاستفهام ما قبله وذلك مخرج للاستفهام عن ما يستحقه فى التقدير
ولا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما قدر ما عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبنى على كون جاءت خبرا عنها
ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل على ما متقدما عليها انتهى قوله ثم دخل
الناسخ على الضمير الذى هو هى قوله وتقدر هو بالنصب عطف على قوله تقول قوله ان تدخل عليه اى ياء خاك على الضمير المذكور

ة كلتا القراتين واحد وان الاخبار فى الحقيقة انما هو عن الجواب قوله وكذلك قوله فكان عاقبتهما انهما فى النار قراء برفع العاقبة ونصبها
ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين والكوفيين ومن ظرف مانع جدا الامر ان جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ وغيره
اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد زيد اخوك واحتجوا بانه يحتمل ان المعرفتين متكافيتان ليست احديهما اخص
بان يسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة اذا اجتمعتا والحجة الاخرى انه يقع الاشكال لم يجز التقديم والتاخير
وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قوى جدا
غير ان النحويين كلهم لم يتفقوا عليه فعلى مذهب بونا لا يجوز ان يكون شر الناس خبرا مقدما بوجه من الوجوه فان كان بونا لا يقوم
يريد به صناعة النحو فهذا ما نوجبه صناعة النحو وان كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا احفظ فى ذلك
خلافا بينهم ان القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة فى كلا الحالين واحدة وهذا
وكيفيتها محفوظان عليها فالوافا ذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها ومثال المنعكس
من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم تنعكس فتقول لا حجر واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها
موضوعا والفائدة فى الامرين جميعا واحدة ومن القضايا التى لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه قضية صادقة فان صيرنا
موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان انسان عادت قضية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا لا انعكاسا وبالله
التوفيق انتهى كلام السيوطى فى الاشباه قوله وقبل المشتق خبر هذا مذهب الامام فخر الدين الرازى كلامه انك اذا اضفت
زيدا المنطلق او المنطلق زيد زيد متعين للكونه مبتدأ وفيها لانه يوالدال على الذات الذى هو الحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذى
يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على معنى نسبى لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق
الذى هو معنى قائم بالغير فيكون حقيقا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر كذا قال سعد الملة قوله من القائم فان قلت
هذا لا يصح ان يكون مثال التعريف الطرفين على مذهب صاحب الكتاب فان من الاستفهامية نكرة عنده فيكون من باب
اسناد المعرفة الى النكرة عندهم قلنا المثال قوله زيد القائم لا من القائم قوله فكذلك اى فالاول خبر اتفاقا عند الجمهور
نحو رجل كريم اخوك ولا يجوز ان يكون رجل كريم مبتدأ واخوك خبره لانه لم يسمع وقال الكاكى فى المفتاح كون المسند
اليه نكرة والمسند معرفة سوار قلنا يمتنع عقلا او يصح عقلا ليس من كلام العرب انتهى وقال الشريف فى تبيدا المحل قوله
قلنا الخ جملة معترضة وفيه اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشئ فان الذى يجب عقلا يوان يكون كل
واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفتين اذ لا شك ان النكرة معلومة
بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل فى المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما
لا يلتفت اليه اصلا ثم قال لا يقال مذهب سيبويه ان من فى من ابوك وكذا كم فى كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد
اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المص ان ذلك ليس واقعا فى الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك فى
الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه
على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذى يذكره انتهى كلام الشريف قوله فقد اسند المعرفة
الى النكرة مبنى على كون من الاستفهامية نكرة وهو مردود بل هى معرفة والابهام الذى فى قولنا من ابوك انما هو
من قبل الاستفهام لا من حيث كونها نكرة قال ابن الحاجب فى الامالى وجواب هذه الاسماء بالمعرفة مما يحقق كونها
معرفة وهى بمعنى اى الرجال لى واى الرجال معرفة انتهى اراد بالجواب قولك زيدا وعمرو لمن قال من ابوك لان
الجواب يطابق السؤال ولا يقال فى جوابه عالم او جاهل او طويل او قصير وهو ظاهر قوله على القلب الذى يذكره
اى يذكره الكاكى حيث قال معترضا على قوله ليس فى كلام العرب واما ما جاء من نحو قوله ولا يك موقف منك الوداع وكون
مزاجها عسل وماء اراد به القلب قال وامّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله وجهه
ان الاصل عدم التقديم والتاخير وانها شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويتجه عندى جواز

لفظه كان قوله ع نحو ابو حنيفة ابو يوسف ع نة العلم ومثل ابنا بنيا بنوا ابنا بنيا بدل عليه قوله وبنا تنا بنوهن ابناء الرجال الا
باعد قال العيني استشهد النحاة بقوله بنونا بنوا ابنائنا وبنا تنا بنوهن ابناء الرجال الا باعد على جواز وتقديم الخبر مع كونه معرفة وبالمبتدا النكرة
قرينة على تعين كل منهما لانه من المعلوم ان المراد تشبيه بنى الابنا بالابناء لا تشبيه الابناء بابناء الابناء فقوله بنوا ابنا بنينا
مبتداء وبنوبنا مقدما خبره والمعنى بنوابنا بنينا مثل بيتنا لان المراد الحكم عليهم بانهم كالبنين لا العكس وقد قيل التقديم فيه
وتاخير وانه جاء على عكس التشبيه للمبالغة ولا شاهد فيه والغرضيون على دخول ابناء الابناء في الميراث وان الاب
اي الاباء والفقها كذلك في الوصية وابل المعاني والبيان في التشبيه قوله وبنا تنا كلام اضافي مبتداء وبنوهن كذلك
مبتداء ثان وابناء الرجال كذلك خبر الجملة خبر الاول والا باعد صفة الرجال جمع ابعد انتهى كلام العيني لابي عمرو وعامر
الشعبي من كبار التابعين منسوب الى شعب بالفتح بطن من همدان بالكون الميم قبيلة معروفة مات سنة اربع مائة قال اوكيت
خمسين من الصحابة وقال الذهبي قال احمد العجلي سمع الشعبي من ثمانية واربعين صحابيا وبلغ عمره اثنين وثمانين سنة وله ترجمة طنانة
ومناقب كثيرة في التذهيب وغيره قوله من التشبيه المعكوس ع وهو التشبيه الذي جعل فيه الناقص في وجه التشبيه مشبها به
وسمي التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب شعر وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
انعم من الصباح في النور والضياء قال مايعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لها ثلاث حالات احديها ان يكونا معرفتين فان كانا
المخاطب بعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخاعمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمها ويجهل
ان اسم زيد وان كان يعلمها ويجهل انتساب احدهما الى الآخر فان احدهما اعرف فالمختار جعل الاسم منقول كان زيد القائم لمن
كان قد سمع برجل قائم فعرف كلا منهما بغلبة ولم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز فيلبلا كان القائم زيدا وان لم يكن واحدهما اعرف
فانت مخير نحو كان زيدا خاعمرو وكان اخوعمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه
المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان يجعله المبتدا وتدخل
التنبيه عليه فيقول هانا ذا ولا يقال ذلك في باب النسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتاتى دخول التنبيه عليه
على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا ش قوله لها ثلاث حالات هنا حالة رابعة لابد من التنبيه عليه وهي فاعرفه
اخرى ذكرها النحاة وهي ان الاسم والخبر في هذا الباب مبنى خفي اعرابهما وجب تقديم الاسم نحو كان موسى صاحبي
قالوا لانها كالفاعل والمفعول كذا قال شهاب الدين وابن عادل في تفسير قوله تع فما كان دعواهم اذ جاءهم بأسنا الا
ان قالوا الآية قال السفاقسي دعواهم اسم كان والا ان قالوا للخبر وجوزا ابو البقاء العكس واعترض بانه نصوص المتاخرين
على ان الاعراب اذا لم يظهر ولم يكن قرينة تبين الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل نحو ضرب موسى عيسى وكان
في عملها مشبهة بالفعل المتعدي الى واحد فكما وجب ذلك في الفعل وجب في المشبهة به ودعواهم والا ان قالوا لم تغير
ما يبين الاسم من الخبر فوجب ان يكون الاول الاسم والثاني الخبر قلت قال ابن الحاجب ما معناه ان وجوب تقديم الفاعل
عند خوف اللبس لم يوجد في كتاب سيبويه وايضا فلا يلتفت الى كثير امن احكام العربية بطريا وجدانها لبس ولا يمتنع الانتفاء
ان عمرا يصغر وان البس تصغير عمرو كذا العكس نعم ليس من المقاصد المعروفة بين العقلا اجمالا ما يتخاطبون به ثم قد
لا يبعد ان يقصد فاصد لافادة احدهما ضربا لا خر من غير تعيين وذكر عن الزجاج في معانيه في قوله تع فما زالت تلك دعواهم
الآية يجوز ان يكون تلك في موضع رفع على اسم زالت او في موضع نصب على خبرها ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين
قلت ومع هذا الاجماع لا يلتفت الى ما قيل من المنع والفرق بين هذه الافعال الناقصة وبين سائر الافعال ان المعنى
لا يتغير في الافعال الناقصة اذا جعل الاول الاسم والثاني الخبر وبالعكس حيث لا يظهر الاعراب بخلاف ضرب موسى
عيسى فانك لو جعلت عيسى كان هو الضارب تغير المعنى وفي المنتخب ان جعلت دعواهم خبرها وان قالوا اسمها او
من العكس حملا على ما ورد من نظائره في التنزيل نحو وما كان جواب قومه الا ان قالوا والنكتة فيه
ان الثاني في نحو هذا واقع موقع الايجاب والاول واقع موقع النفي والنفي احق بالخبر ودعواهم نفي انتهى قوله
احدها ان يكونا معرفتين قال الرضي ليس هذا على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين اومتساويين مع قيام

ما يعرف به الاسم من الخبر

على علم زيد وجهل خبر نحو كان زيد منطلقا لعلم زيد وجهل خبر كان وهو

نسام الغرينة الدالة على التعيين كما في قول شعر بنو نا بنو ابنائنا وبنا تنا بنو هن ابناء الرجال الا باعد ا وذلك لانا نخوف ان الخبر محط
الفائدة فالمكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله هو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة رحمه الله تع عليهما اي مثل ابي حنيفة ولقد
اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام شعر لعاب الافاعي القاتلات لعابه وآري المنى
الشتارة ايدي عوامل مر بنونا نا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي انتهى كلامه وسيأتي عكس قول ابو يوسف ابو حنيفة
في كلام المصنف حيث قال وجب الحكم بابتدائية الموخر نحو ابو حنيفة ابو يوسف على وقف ما ذكره الرضي قوله فكان التشبيه
اي للتنبيه ولفظ مكان مقحمة للتاكيد كقوله تعالى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ اي خاف ربه وقول الشاعر دعوت به القطاع وبذلت
عنه مقام الزئبر كالرجل اللعين واما مصدر ميمي بمعنى الكون الذي يراد ف الوجود فالتقدير لوجود التنبيه او حرف التنبيه
بتقدير مضاف كذا حققه الشريف في بحث الحقيقة والمجاز من شرح المفتاح قوله فتقول ها انا ذا اصلي لعل جرى فهم
قال الطيبي في شرح اوائل حزر الاماني حيث قال الشيخ وها انا ذا اسعى لعل جرى فهم يقول العرب لرفيقه اين انت فيقول ها انا
الظفر وقال ايضا ها تنبيه وانا ضمير المتكلم والفه زائدة خلافا للكوفيين ورسمت الف عند الكل تبعا للوقف وهو مبتدا
وذا اسم اشارة خبر للمبتدا واسعى حال من المفعول وعاملها التنبيه او الاشارة او ذا بدل من انا او نصب باعني فاسعى
خبر المبتدا وقال الجعبري ايضا كلمة ذا ذات اصلها ثنائية خلافا للكوفيين البصائفانهم قالوا الاسم الذال وحدها والف زائدة لان تثنية
وان تجذفها انتهى كلامه وفيه تقديم وتاخير مع كشف وتقرير وقال الرضي وتفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجردة عن
اللام والكاف نحو هلا ع العلم بالتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحو انا ذا وها انتم اولا ء وها هو ذا وغيرها
قليل قوله على انه سمع ع على استدراكه في محل النصب على انه حال من ضمير عليه وتقديره وتدخل اداة التنبيه على الضمير ويكون
مبتدا لكنه سمع وخولها على اسم الاشارة اي سمع عاخلافه قليلا قال ويعلم انهم حكموا بان وان المقدرتين بمصدر مرفوع بحكم الضمير
لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا فرات التنبيه ها كان جواب قومه الا ان قالوا انا كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف
لضعف الاخبار بالضمير عادونه في التعريف الحالة الثانية الا ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما سوغ للابتداء عنها فانت مخير
فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خبر من زيد شرا منه عمرا وتعكس وان كان المسوغ لاحديهما فقط جعلته الاسم
نحو كان خير من زيد امرا ة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا تعكس الا في
كقوله شعر فلا يك موقف منك الوداعا قوله يكون مزاجها عسل وماء ش قوله لان اي المشددة وان اي المخففة ولم يذكر
مثال المشددة وهو قوله فكان عاقبتهما انهما في النار قال شهاب الدين العامة على نصب عاقبتهما على جعله خبر ا والاسم ان
وما في خبرها لان الاسم اعرف من عاقبتهما قوله لانه لا يوصف قال العلامة في تفسير قوله تع انما كان قول المؤمنين اذا دعوا
الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا الآية وعامة القراء على نصب قول المؤمنين بالرفع والنصب اقوى لان اولى الاسمين
بكونه اسما لكان اوعلاها في التعريف وان يقولوا او على لانه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف قول المؤمنين انتهى بعبارته
وهذا خلاف ما عليه المصريون قال ابو البقاء في قوله تعالى وما كان قولهم الا ان قالوا ربنا اغفر لنا كونه ان قالوا اسما
لكان اقوى من كونه خبرا لانه يشبه المضمر في انه لا يضمر فهو اعرف انتهى وبهذا علة اخرى غيرهما وقال السفاقسي في قوله تع
وما كان قولهم الا ان قالوا ان قالوا في موضع رفع على انه اسم كان لانه اعرف لان ان وصلتها تتنزل منزلة الضمير وقولهم
بمعنى الا الضمير فتنزل منزلة العلم والضمير اعرف من العلم وقرا ابن كثير بالرفع قولهم على انه اسم كان والخبر ان قالوا والاول اكثر وكلاهما
فصيح وقد قرا هنا كلهم بالنصب الا ان قالوا بالوجهين في السبعة انتهى وهذا رد على قول من ان المضاف يأخذ حكم المضاف
اليه في قوة التعريف وضعفه وقال المولى قطب الدين في شرح هذا المحل من الكشاف في قوله دعواهم نصب الاشكال لانه اذا
انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول والقرينة وجب تقديم الفاعل وجوابه القياس على سائر الآيات فما كان جواب قومه الا
ان قالوا وما كان حجتهم الا ان قالوا فكان عاقبتهما انهما في النار ولهذا وقع اختيار النحويين على هذا الوجه وان لم
يبن بين الوجهين فرق في المعنى لان كلا منهما يفيد قصر الدعوى على القول انتهى وقد سبق هذا انقلا عن ابن عادل
قوله ما كان حجتهم الا ان قالوا في الكشاف فرا حجتهم بالنصب والرفع على تقديم خبر كان وتاخيره انتهى وهذا كما ترى

الجمهور نصب قولهم على انه خبر كان وصح

لم يضعف ما ضعفه المصرفان العلامة قال في تفسير قوله تعالى فما كان دعواهم اذ جاءهم بأسنا الا ان قالوا انا كنا ظالمين الآية
دعواهم نصب خبر كان وان قالوا رفع اسمه ويجوز العكس انتهى والجمع بين هذا وبين قوله تعالى ان يقولوا سمعنا ان الاول اقوى
والثاني قوي بخلاف ما ذهب اليه المصرفي الضعف كيف وقد قال ابو حيان في النهر ودعواهم اسم كان واذ ظرف معمول لدعواهم
وخبر كان ان قالوا انتهى بعبارته قوله ولا يعكس الا في الضرورة كقوله ولا يكلح الخ ومع حكمه بالضرورة في البيت صاحب التسهيل
فانه صار ان وجود شرائط المبتدإ والخبر في الاسم والخبر في الافعال الناقصة لازم وان البيت محمول على الضرورة لانها دعت الى التغليب
وقال وزعم بعض المتنبين الى فن النحو ان وجود شرائط المبتدإ والخبر في اسم بعض هذه الافعال وخبره غير لازم وان قول القطامي
شنوفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا غير محمول على الضرورة القطامي بضم القاف اسمه عمير بن شييم كذا قال
الاندلسي علم الدين وقال لقب بالقطامي بسبب بيت قاله شنو وهو ينحكم جانبا فجانبا حبك القطامي ويقطي القوارب وقال ضباعة اسم
بنت ممدوحه وخمها ويجوز ان يقف عليها بالهاء بدل الالف من لها فلا يكون فيه ترخيم وحذف النون من يكن لكثرة الاستعمال وعلامة
الجزم سكون النون ويجوز ان يراد به الدعاء والاستعطاف وبعده شنو ففي فاديه اسير كان قومي وقومك لا اري لهم اجتماعا مليح
الشاعة بزفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فمن عليه فاعطاه مائة من الابل ورد عليه ماله انتهى والقصيدة من بحر الوافر وفي القاموس
القطامي وضم الصقر وشاعر كلبي المخضرمين وشاعر آخر تغلبي واسم عمير بن شييم انتهى هذا يخالف ما نقلناه عن الاندلسي ولكن لا تنافي
ذكره العيني في باب الترخيم بالشين والياء آخر الحروف ثم الباء وفي بعض النسخ سنيم بالسين المهملة بعدها نون بعدها ياء على صيغة اسم
التصغير قوله وقوله يكون من اجراها عمل ما عجز بيت لحسان رضي الله عنه وقد انشده والمصنف في القاعدة العاشرة من الباب الثامن
والمناسب تأخير التكلم عليه الى انها معقودة لبيان القلب واحكامه قال واما قراءة ابن عامر ولم تكن لهم آية بالتاء لتأنيث
تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلق بها وآية فاعلها وان جعلته بدل من آية او خبر لمحذوف اي هي ان علم وان
ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان او آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما
تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فمردود لما ذكرنا واعتذاله بان النكرة قد تخصصت بلهم ش قوله واما قراءة
ابن عامر جواب اعتراض ورد على قوله ولا يعكس الا في الضرورة يعني كون الاسم نكرة عند نحو الخبر فتدارك بوجهين احدهما على
تقدير كان تامة والثاني على تقدير كونها ناقصة وقد انفرد المصرح الفاضل الطبي فلا بأس ان نورد كلامه وان كان فيه طول
والمفيد غير مملول قال واما قراءة ابن عامر فتكن يحتمل ان يكون تامة وان تكون ناقصة فان كانت تامة جاز ان يكون له متعلقا بها
وآية فاعلا بها وان جعلته بدلا من آية والخبر محذوف اي هي ان علم وان جعلته خبرا مقدما وآية مبتدأ مؤخرا والجملة خبر تكن
جاز فيها اربعة اوجه احدها ان يكون اسمها ضمير القصة وآية ان يعلمه جملة قدم فيها الخبر واقعة موقع خبر تكن الثاني ان يكون
اسمها ضمير القصة ايضا ولهم خبر مقدم وآية مبتدأ مؤخر والجملة خبر تكن وان يعلمه اما بدل من آية واما خبر مبتدأ مضمر اي هي ان يعلمه
الثالث ان يكون لهم خبر تكن مقدما على اسمها وآية اسمها وان يعلمه على الوجهين المتقدمين بدلية وخبر مبتدأ مضمر الرابع ان يكون آية اسمها وان
يعلمه خبرها وقد اعترض هذا بانه يلزم جعل الاسم نكرة والخبر معرفة وقد نص بعضهم على انه ضرورة كقوله ولا يك موقف
منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء وقد اعتذر عن ذلك بان آية قد تخصصت بقوله لهم فانه حال منها والحال صفة
وبان توصيف الخبر ضعيف لعمومه وهو اعتذار باطل ولا ضرورة تدعو الى هذا التخريج بل ما تقدم انتهى قوله فمردود وفي بعض
النسخ فرد وه قوله لما ذكرنا اراد به قوله ولا يعكس الا ضرورة يعني لا يجوز تعريف الخبر وتنكير الاسم في باب
كان الا للضرورة فلا يجوز ما ذهب اليه الزجاج وهو ظاهر كما نقله عن الطبي آنفا قال ما يوقع به الفاعل من المفعول وأكثر
ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان
مرفوعا ضمير المرفوع المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل
وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي كاذبة فلا يجوز اعجب زيدا ما كره عمرو ان اوقعت
ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز ان النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع ما يعقل
جاز ايضا لانه يجوز اعجبت الثوب وان كان الاسم الناقص منه والذي جاز الوجهان ايضا ش قوله اسما ناقصا

فصار اي موصولا مثل ما ومن كما تقدم في حرف الميم والذي وفروعه وسيأتي في آخر هذا الباب فوله بخلاف صديق من
ما واحذر الذي وارد بالتمام سوى الموصولات من الاسماء قوله ان كان اي ان كان الاسم التام مرفوعا وقوله ضمير
منصوب على انه مفعول يجعل والمراد بضمير المتكلم المرفوع تاء اعجبت في المثال الآتي فانها موضوعة موضع زيد في اعجب
زيدا ما كره عمرو قوله وان كان منصوبا عطف على قوله ان كان مرفوعا وضميره منصوب عطف على قوله ضمير المتكلم
وضمير المجرور المتصل عائد الى المتكلم وتقدير الكلام وان يجعل في موضع التام ان كان ذلك التام منصوبا بضمير المتكلم
المنصوب بمثل يا اعجبني في مثال النصب فانها موضوعة موضع الاسم التام وهو زيد في اعجب زيدا ما كره عمرو قوله
ضميره المنصوب العائد المجرور راجع الى المتكلم التاء والياء في اعجبت واعجبني قوله وتبدل النصب عطف على قوله ان
تجعل بصيغة الخطاب قوله اسما بمعناه منصوب مفعول تبدل والعائد المجرور في معناه عائد الى الناقص وهو ظرف
مستقر وهو وقع صفة الاسماء الى اسما ملتبسا بمعنى ذلك الناقص في كونه مدلوله من ذوي العقل او من غيرهم قوله
فان صحة المسئلة بعد ذلك اي ان صح معنى المسئلة بعد الجعل والابدال المذكورين فهي صحيحة من حيث المعنى والتركيب وان
لم تكن صحيحة بعد ذلك فهي فاسدة مثلها قوله لانه لا يجوز اعجبت علة عدم جواز اعجب زيدا ما كره عمرو فانك وضعت ضمير
المتكلم موضع الاسم التام وبدلت الناقص وهو ما اسما بمعناه في عدم العقل وهو الثوب فلم يصح لانه لا يمكن ان يكون
معجبا على صيغة المفعول وان صح ان يكون معجبا بكسر الجيم كما سيأتي قوله ويجوز النصب مثل ان يقول اعجب زيدا ما كره
عمرو وجواز اعجبني الثوب لوضع ضمير المتكلم المنصوب موضع اسم تام وهو زيد وابدال الناقص وهو ما باسم بمعناه وهو ثوب
على ما بين قوله فان اوقعت ما على انواع ما يعقل عطف على قوله ان اوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد الى
قوله اعجب زيدا ما كره عمرو بالنصب قوله وان كان الاسم الناقص منه والذي يعني ان كان الاسم الناقص في المثال المذكور
وهو قوله اعجب زيدا ما كره عمرو وكلمتي من والذي جاز الوجهان وهما رفع زيد فيقال اعجب زيد من كرهه عمرو من الناس
والبيان ونصبه فيقال اعجب زيدا من كره عمرو اي كرهه من الفقراء والمساكين مثلا كما جاز الوجهان ان اوقعت ما على
انواع ما يعقل وهو ما بين وان لم يجز القياس على افراد من يعقل وقد سبق ذلك في حرف الميم من الباب الاول فان ما هذيك
ومن والذي تستعمل لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا بخلاف من لا يعقل فانه لا يجوز ان يكون معجبا على صيغة الفاعل
بخلاف معجبا على صيغة المفعول قال فروع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت
منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج وتقول زرق عمر وعشرون درهما برفع العشرين
لا غير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيدا في زرقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب تذكيره
مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدإ وعلى النصب فالفعل محمل للضمير فيجب تأنيثه في التثنية والجمع
ولا يجب ذكر الجار والمجرور ش قوله فروع اي هذه ثلثة فروع متفرعة على الاصل المذكور وهي قوله فان صحت المسئلة
بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة وما كانت المسائل الآتية من الاحكام الواردة على خصوصيات الجزئيات المندرجة
تحت الاصل والتفريع في اوائل اللام المفردة من باب الاول عن هذه الموضع وقبل الشروع في المقصود فليراجع اليها قوله
تقول امكن المسافر السفر هذا هو الفرع الاول اي صار السفر ممكنا للمسافر وجعله فاعلا السفر لانك علمت الوجه النصب
في المسافر وبيان لصحة التركيب المذكور حيث قال وضع موضع الاسم التام فيه وهو المسافر ضمير المتكلم المنصوب فتنظر ثانية وحكمنا
لصحة المسئلة بعد وهي قوله امكنني السفر ثم صور مسئلة وضع فيها ضمير المتكلم المرفوع موضع ذلك الاسم فقدرت فعلم
منها ان صحة المعنى في جعل المسافر مفعولا لا فاعلا وان تقدم على الفاعل لفظا قوله وتقول ما دعا زيدا الى الخروج فرع
ثان مشتمل على فرعين قوله والفاعل ضمير ما لان الصلة لا بد فيها من عائد الى الموصول وقوله الى الخروج متعلق بدعا اي شيئا
من غير ذوي العقل دعا زيدا الى الخروج وهذا صحيح كما صح قولنا شيء دعا الى الخروج بجعل ضمير المتكلم المنصوب موضع التام
وهو زيدا فاتمت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبل وكذا في الجملة الثانية فانها واقعة صلة لما والعائد مفعول كره وخفيه
منصوبا جائز تقديره ما كرهه زيد من الخروج ومن متعلقة بقوله كره لتضمنه معنى منع وما عبارة عن غير العاقل فيكون التقدير

ما يقول قال شهاب الدين رح ماوجهان احدهما ان يكون مفعولا بها والضمير رح نرثه منصوب على اسقاط الخافض تقديره ونرث فيه ما يقوله
والثاني ان يكون بدلا من الضمير رح نرثه بدل الاشتمال انتهى قوله ومما انا بنيه الاية قال الحلبي قوله ان اذكره رح محل النصب على البدل
منها انا بنيه بدل اشتمال اي الذي ذكره قال وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبد الله بدلا من الهاء رح به توهما منه
ان ذلك يحل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا نابعا للمضمر كرأيته اياه او الظاهر كرأيت زيدا اياه
وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب رح الاول قول الكوفيين انه توكيد كما رح قمت انت الثاني ان البيان لا يخالف
متبوعه رح تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على اباب بينات فسهو وكذا قال رح انما اعتظكم بواحدة ان تقوموا
ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون رح جواز ذلك رح البدل نحو اهدنا طراطا مستقيما طراط الذين وبحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث
ان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم وبحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال رح عرفت زيدا ابوه منه هو وقال لقد اوهلتني امر عمرو بكلمة اتصير
بها البين ام لست تبصر ش قوله وقد مضى رده ح ان المفتوحة المخففة ايضا وقد بسطنا القول هناك بما يكفي المتأمل
فليرجع اليه قوله كرأيته زيدا اياه قالوا ان اياه بدل من زيدا قال الرضي والنحاة يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه رح جملة واحدة
واورد مثال المضمر من المظهر كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها قوله فقال ان الثاني ح اي ابدال المضمر من المظهر لم يسمع وان الاول
مثل رأيته اياه توكيد كما نقلناه عن الرضي قال رح التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا قال القاسمي مثال
بدل المضمر من المضمر كرأيتك اياك ومن الظاهر رأيت زيدا اياه قال المصنف لم امثل بهذين المثالين الاجريا على عادة المصنفين
المقعد بعضهم بعضا والصحيح عندي ان نحو رأيت زيدا اياه لم يستعمل رح كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا
واما رأيتك اياك فقد تقدم رح باب التوكيد ان البصريين يجعلونه بدلا وان الكوفيين يجعلونه توكيدا وان قول الكوفيين هو
الصحيح والحكم رح بدل البعض وبدل الاشتمال عندي كالحكم رح بدل الكل انتهى قوله رح ولكن اجماع الفريقين فلا ينتفت اليه انتهى وفيه
بحث وقال الفاقسي واعترض بان ايات نكرة ومقام معرفة لا يجوز التخالف رح عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين
وحكم عند الكوفيين حكم النعت فيتبع المعرفة والنكرة وتبعهم الفارسي رح ذلك واما عند جمهور البصريين فلا يكون الا موفيتين وما
اعربه الكوفيون رح النكرات عطف بيان اعربه البصريون بدلا فلم تعم اذ رح للكوفيين عن عطف البيان رح النكرة دليل فلا يجوز
قال ابو حيان قلت يمكن ان يقال ان الزمخشري اطلق عطف البيان واراد به البدل كالجماعة نا انتهى وقد ذهب
اليه العلامة رح قوله تعالى ثنا وصد به حيث قال صد به عطف بيان ماء انتهى مع ان البصريين يمنعوا جرا بانه رح النكرات وانما
قال به الكوفيون وتبعهم الفارسي ايضا وقد قال رح قوله تعالى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا بواحدة اصح بخصلة واحدة وقد فسر به قوله
ان تقوموا على انه عطف بيان لها انتهى وهذا ابدال المعرفة من النكرة وسيأتي بعيد هذا وهذا يدل على انه لم يرتضا مجيء
بدل اضراب مذهب الكوفيين وابي علي الفارسي كما هو ديدنه ورأيه رح الكشاف والمفصل فانه يتبع قوة الدليل ولا ينظر الى القائل
ويعرف من يتبع كلامه حق التتبع ولهذا يتقدحون بعض المغاربة حد افعم من هذا ان قول المصرفهو مستلق يقول امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لا تجعل كلام اخيك على الخطاء ما امكن حمله على الصواب قوله وكذا قال رح انما اعظكم ان قال
الزمخشري ان تقوموا عطف بيان من واحدة كما تقدم انفا قال الحلبي رح ان تقوموا اوجه احدها انها مجرورة المحل بدلا
من واحدة على سبيل البيان قاله الفارسي الثاني انها عطف بيان لواحدة قاله الزمخشري وهو مردود لتخالفهما تعريفا
وتنكيرا الثالث انها منصوبة باضمار اعني الرابع انها مرفوعة على خبر ابتداء مضمر اي هي ان تقوموا انتهى وقوله مردود
رح انكار المصر فلعله رح السهو قوله عطف على واحدة طمع انه اقوى طرف التعريف بتنزيل المضمر كما سبق لانهما يعرف بالاسم
من الخبر قوله نحو الى صراط مستقيم صراط الله او رد هذه الاية سيبويه رح كتابه مثلا لوقوع المعرفة بدلا من النكرة
وانما قوله تقي بالناصية ناصية قوله الثالث انه لا يكون جملة هذا مخالف لما قال رح المحل المعترضة من عدم ثبوت البدل
البيان رح الجمل عند الجمهور قوله وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا اي في القول بكون الجملة الاستفهامية في محل النصب
بدلا من مفعول عرفت وهو زيدا قال ابو حيان تقول ابو من هو في موضع النصب على البدل من زيدا على تقدير مضاف

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

تعمن
تعمي انه عاقل منع زيدا من الخروج وهي صحيحة لكنا اذا وضعنا موضع التام ضمير المتكلم المرفوع وقلنا ما كرهته من الخروج فاذا انت
ذلك صحت قبل ذلك قوله لانك تقول ما دعاني الا لصحة قوله ما دعى زيدا الى الخروج بنصب زيدا فانك جعلت موضع
الاسم التام وهو زيد ضمير المتكلم المنصوب رح دعاني وكذا قولك ما كرهت منه فوضعت ضمير المتكلم المرفوع محل الاسم
المرفوع وهو زيد ايضا قوله ويمتنع العكس هو رفع زيد رح المثال الاول ونصبه رح المثال الثاني وقوله لانه علة امتناع العكس
المذكور قوله لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهت الخروج قيل رح ذكره ضمير يعود الى الثوب والاولى ان تقول وكرهت
الثوب من الخروج الا انه لما كان قصده الى بيان المانع رح العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب رح الاول واسناد الكراهة
الى الثوب رح الثاني اقتصر على ذلك قوله وتقول زيد رح زرقاء عمرو ح فرع ثالث اورده رح نائب الفاعل اذا وقع
رح مضمة النبس مثل الفاعل والمفعول به قوله مع المثنى والمجموع ح اي مع تثنية المبتدأ او جمعه مثل ان يقول الرجلان زيد
رح وصيفتها عشرون وكذا الجمع لان الفعل المسند الى عشرين والفعل اذا اسند الى الظاهر لا يطابقه رح التثنية والجمع قوله
ويجب ذكر الجار والمجرور وهو قوله رح زرقاء لان المبتدأ وهو عمرو يسند عن ضمير الكون الخبر جملة وهي جملة زيد رح زرقاء
عشرون وتقول عمرو وبكر زيد رح زرقاءها عشرون كذا رح صلوة الجمعة قوله وعلى النصب بالفعل هذا من مشكلات
التركيب وقد مر تخريجه رح الباب الاول ورفعات بعشر ونصبت عشرين فقوله زيد رح منحمل لضمير عائد الى المبتدأ وهو
عمرو لانه لم يسند الى الظاهر الذي هو عشرين بالنصب بل هو مفعول ثاني للفعل ومفعوله نائب الفاعل وهو الضمير العائد
الى عمرو فان اصله زيد عمرو عشرين درهما فلما قدم عمرو وصارت الجملة اسمية قال ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك
ثمانية امور رأيتها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا للمضمر لانه رح الجوامد نظير النعت رح المشتق واما اجازة الزمخشري رح
اعبد الله ان يكون بيانا لها رح قوله تعالى الا اما امرتني به فيقتضي رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم
او ترحم فالاول لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو فصل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف
الرحيم والثاني نحو مررت به المسكين والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري رح جعل الله
الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما رح الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع
مثل ذلك رح عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما نقول ولما انا بنيه الا الشيطان انا
اذكره ش قوله عطف البيان قال ابن فلاح رح المغني لم يفرد سيبويه بابا له ذكره رح ضمن الابواب ولم يذكره جماعة من النحاة انتهى
قوله فقد مضى رده ح اي رد كلام الزمخشري رح بحث ان الخفيفة المفتوحة وقد تكلمنا عليه هناك بالنقض والابرام فعليك بطالعة
ذلك المقام ومراجعة تلك الاحكام قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الحلبي العامة على رفعه وفيه اوجه اظهرها انه
خبر ثان لانا او خبر مبتدأ محذوف او بدل من الضمير في يقذف او نعت لمحل اي على رأي الكسائي لانه يجر نعت ضمير الغائب وقد صرح به هنا
انتهى قوله الرؤوف الرحيم نعتان من ضمير عليه وسيأتي هذا رح المثال رح رجوع الضمير الى ما بعده قوله فلانة قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام
شعوقد اصحت بقرقر كوانا انتهى من ابيات كتابه سيبويه اورده رح باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم ولم يذكر فائدة الظاهر
اذ بيت تام من مشطور الرجز لكنه رح الكرار الردي والقافية وسيأتي رح المواضع التي يعود الضمير الى ما تأخر قوله قرقري بقافين على وزن
قهقري قال الجوهري موضع على ليلتين من حجر الى مكة والباء بمعنى في اي قد اصبحت الظباء في ذلك الموضع وكوانس خبر اصبحن
جمع كانسة وهي التي دخلت كناسها اي موضعها في الشجر والفاء في فلانة تفريعية وتلمح خطاب لغير معين والضمير في الحقيقة عائد
الى البائس اي الفقير المضطر واما بنده رح يجب قواعد النحو البائسا منصوب على انه صفة للضمير والمراد به الصائد الفقير الذي يعيش
باصطياد الظباء تقديره فاذا اصبحت الظباء كانسات بقرقري فلانة انها المخاطب الصائد الفقير على ان ينام لبعدها عنه وامتناع
اصطيادها وحذف الجار مع ان كثير قياسي ويحتمل ان يقدر لا قبل ينام اي لانه على ان لا ينام لاشتغاله بصيدها بالجزع ويرد على
هذا الاستثناء وان البائس يحتمل الحال كالعراك يحتمل اللام على الحبس فيكون رح حكم النكرة ومع هذا الاحتمال يضعف الاسناد لانه لا
يستحيل قوله فعلى هذا اي على تجويز الكسائي ان ينعت الضمير يلزم ان لا يمنع من اجراء عطف البيان على المضمر قياسا على النعت وما
نقله الزمخشري رح قوله تعالى جعل الله البيت الحرام قياما للناس وقع رح اثناء الكلام بملابسة وقوع العطف مدحا كالنعت قوله نحو ونرثه ما يقول

قوله قد انصل اى بالجملة الثانية وقوله ذكر مرفوع فاعل انصل قوله كقول الخماسى اى شاعر من الشعراء الذين جمع اشعارهم فى ديوان
يسمى باسمه وداك ابن ثميل المازنى من تميم قال البرقى هو وداك بن سنان بن ثميل والبيت مطلع قصيدة من الطويل وان بدا
فى قوله فلا قوجيا وقال المرزوقى فى شرحه وفلا قوا بدل من فلا قوا الاول به بهذا على ان المراد بالخيل الفرسان على عادتهم
فى قولهم للخيل والرجل قال الله تعالى واجلب عليهم بخيلك ورجلك ولهذا قال فجابوا بهن فلا قوهم فنفرقوا كيف صبرهم انتهى ولهذا اتى
بضمير البيت الثالث والظاهر الاكتفا بالاولين اعراب الابيات رويد اسم لارمق وامهل بنى شيبان فجيلة وانتصاب
بعض بفعل مضمر دل عليه رويدا اى كفوا بعض الوعيد وهو تهاكم بهم وفلا قوا جزم بجواب الامر الذى دل عليه رويد وسفوان
اسم ماء وهو من البصرة على امبال وقوله غدا لم يشر به الى اليوم الذى بلى يومه بل هو لتقريب الامر والمجيا وجيجوا وبفال فرس
جواد اى عنيق وجيادا اى عتاق وفلا قوا الاول به على ان المراد بالخيل فرسانها ولهذا قال فجابوا بهن فلا قوهم فنفرقوا الخ كذا
قال المرزوقى قوله لا تجبلن اى لا تعدل ولا تفرعن الوغا اى الحرب واصل الصوت والجلبة صفة جيا والمراد بالمضيق من
الازق وهو الضيق فى الحرب فهو مفعل منه ومعنى غدت ابتكرت اى جيا والا تعدل عن الوغا اذا ابتكرت فى مضيق منها
ومعنى المتدارك اى تدارك فيه الابطال والشجعان وانما قال ذلك لانه مع التدارك لا يكون الا التجالد وعنده تتكمل الامهات وقوله
على ما جنت بريد على جنايته وموضوع الحال والعامل فيه نعرفوا اولا فوا من بلائهم ما يستدل به على صبرهم فى قتالهم هذا مع سوا تاثير
الدهر فيهم كذا قال المرزوقى قوله انما هو على ما ذهب اى ان انما يجوز هو على ما ذهب وانما هو مبنى على ما ذهب فيكون مستقرا عامله
كونا خاصا مقدرا وهو مبنى قوله وتبعه على ذلك ابن مالك ما وجدنا هذا القول لابن مالك فى التسهيل والتلخيص وما وجدناه
المصنفين والشراح من تعرض لهذا والله اعلم قال وفيه نظر من وجه احدها انه يقتضى ان البدل ليس مبنيا للمبدل منه وليس
كذلك ولهذا منع سيبويه ياى المكبين وبك المكبين دون ياى المكبين وانما يفارق البدل عطف البيان فى انه بمنزلة جملة استؤنفت
للتبيين والعطف بيين بالمفرد المخصص والثانى ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا الخ كون الثانى فى بيان
ما تذكر الاول يتوهم كل منهما ان المقصود واذ كررته نكر خطائك لاحد بهما وانما لك عليه فنظهر المراد ش قوله وفيه نظر
فى قولهم ان المثنى لا يتبين نف فلا يكون عطف البيان بلفظ المتبوع وجه النظر الاول ان هذا الاصل يقتضى انه لا يكون البدل
غير مبين فى صورة الاتحاد اذا كان بلفظ الاول مع ان المراد بخلافه لان البدل لا يخلو عن التبيين قوله ولهذا اى ولكون
البدل مقتضيا للتبيين المبدل منه ممنوع سيبويه ياى المكبين اى هذا التركيب مثلا اذا افادت مخاطبا الواحد من الاغبيا
الحمقين البك مررت بى المكبين وما نظرت الى واليه هذا ولكن ما وجدناه فى كتاب سيبويه ما ذكره المصرح منع فانه قال
والترحم يكون بالمكبين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم ولكن بترحم بما يرحم به العرب وزعم الخليل رحمه الله
انه يقول مررت به المكبين على البدل وفيه معنى الترحم وبدله كبدل مررت به اخيك انتهى كلام سيبويه ولم يتعرض فى الكتاب
لصورة التكلم والخطاب قوله وانما يفارق جواب عما يرد ههنا من اتحاد البدل والبيان وفيه بذلك ولكنه اذا وفق
النظر فيه وبندفع النظر والاول فانه كون الاول مبنيا يكون بتقديره بالجملة المستأنفة فلا يتحقق الاتحاد بمتبوعه
فلا يلزم ما ذكره من النظر تامل تذق قوله فى بمنزلة جملة اى البدل منزل منزلة جملة بخلاف عطف البيان وسيأتى فى الفرق
من الفروق ان البدل فى التقدير من جملة اخرى بخلاف عطف البيان قال السيرافى اذا قلت مررت به فكانك قلت مررت
بالمكبين انتهى والظاهر انه خبر مبتدا محذوف لانه مفعول القول يكون كلاما تاما او معمولا له قال ابن فلاح فى المغنى اما
ابدال الظاهر من ضمير الغائب فكثير قال شرحه على حالة لوان فى الفم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فان حاتم بالجر بدل من ضمير جوده
واما ضمير المتكلم فلا يجوز ابدال الظاهر منه اتفاقا بين البصريين واجاز الكوفيون البدل منه ومن المخاطب وعبروا عنه بالترجمة على
اصطلاحهم فى البدل فلا يجوز مررت بى زيد ولا بى المكبين قال وانما لم يجز ذلك فيه لان المقصود من البدل بيان المبدل منه
وضمير المتكلم فى نهاية الايضاح والبيان فلا يحتاج الى البيان واما ضمير المخاطب فلا يجوز الابدال منه ايضا خلافا للاخفش

اى عرفت قصة زيد ابو من هو انتهى قوله لقد اذ هلتنى بيت من الطويل لم اسم قائله ومعنى اذ هلتنى شغلتنى عن التكبر والتدبر
فى امورى بخلتنى من كلمة وهو قولها انصير يوم الفراق ام لست من الصابرين ووجه الاذهال بهذا القول انه شعر بوقوع
الفرقة المنزجة الموحشة واطلاق الكلمة على الجملة الاستفهامية مثل قولهم كلمة الجويدرة فى قصيدتها الجويدرة وقولهم كلمة
الشهادة تحقن الدماء فيل لا ينبغى ان يعد هذا البيت مما هو بصدده لان جملة البدل هنا وهو قوله انصير الى آخره مراد
بها لفظها فهى بمنزلة المفرد اى لقد اذ هلتنى ام عمرو بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل هنا حرف الجر وهو انما يدخل على اسم
او ما فى تاويله فلو لم تكن الجملة هنا كالاسم المفرد لامتنع دخول الجار لان الجار لا يعلق عن العمل ويمكن ان يجاب انه هنا فى الجملة
وان كانت سوؤلة فلانك انها كلام تام والجار لم يدخل عليها بل دخل على المبدل منه فلا يمكن التمسك به وقيل ان الكلام فى
مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد اولا وقد اجاب هذا القائل فيما سبق فى بحث الجمل مراد بهذا الجواب خالد والربع
انه لا يكون تابعا بالجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن
عند نا الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تق ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاف له العذاب الاتى يس
انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك فى البدل بشرط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب ونرى كل امة جاثية
كل امة تدعى الا كنا بها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر رب الجثو وكقول الخماسى رويد بنى شيبان بعض وعيدكم
تلاقوا عذا خيلى على سفوان تلاقوجيا والا تجيدن عن الوغى فاما غدت فى المازق المتدارك بجمعا تلاقوهم فنعرفوا كيف صبرهم
على ما جنت فيهم يريد على ما جنت فيهم ثانى وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول
وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشئ لا يبين نفسه ش قوله انه لا يكون تابعا بجملة بخلاف فى البدل هذا مفهوم لما
قدمه المصرح الجمل المعترضة من ان الجمهور لم يشترطوا فى البدل والبيان فى الجملة الا توهم ان يختص هذا الفرق بفعل من جوزه فى البدل وهو
نعم ظاهر قوله بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل فى التسهيل وقد يبدل جملة من مفرد وانتهى وقال القاسم عرفت زيدا البر
من هو وجعل الزمخشرى قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر وانتم تبصرون بدلا من النجوى ومن ذلك قول
الشاعر الا ابلغا بالمدينة حاجة واخى بخيبر كيف يلتقيان بدل حاجة واخى بخيبر كانه قيل احدى الحاجتين تعذر التقاوهما
وفى البديع وقد يبدل جملة من جملة اخرى كقول الشاعر ذكرتك والخطى يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فابدل
وقد نهلت منا من قوله والخطى يخطر انتهى قوله اتبعوا المرسلين لا يوهم مهتدون فى محل النصب مقول قال يا قوم
فقوله اتبعوا من لا يسالكم اجرا جواب المقول ولها محل مستقل عند الاكثر والمصرح ذهب الى ان جواب المقول ليس لكل واحد
منها محل من الاعراب على ما حقق فى بحث الجمل التى لها محل من الاعراب فقوله هنا انما يصح على مذهب الاكثر او بحمل التبعية
على اللغوية لا الاصطلاحية النحوية وكذا القول فى قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا وقد فرغنا عن الحقيقة فيما تقدم من
محل الجمل واما قوله تق امدكم بما تعلمون فلا محل له لكونه صلة للذى قبله فكيف يكون متبوعا مبدلا منه فوجب الحمل على التبعية
اللغوية قوله فعلا تابعا لفعل اى فى الاعراب قال الرضى وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول
كقوله تق ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب الاية ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا انتهى قال فى التسهيل
ويبدل فعل من فعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان انتهى وقال ابن قاسم مثاله قوله تق ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب وقول الراجز ان على الله ان تبايعا يوخذ كرها او يجبى طائعا قبيل ولا يلزم زيادة البيان بل قد يكون بالمرادف
كقوله منى ثانتا لم يتاثما فى وبارنا ونقر فى البسيط ان بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشئ من الشئ باتفاق ولا يكون
فيه بدل البعض والاضافة فى بدل الاشتمال واستدل من اجاز بقوله يلق اثاما يضاعف وان على الله البيت واما بدل الغلط فجوزه
سيبويه وجماعة من النحويين والقياس يقتضيه انتهى قوله لا يكون بلفظ الاول كون الثانى بلفظ الاول حال التوكيد واصله
فلا يكون فى غيره الا قليلا فيكون فى البدل بشرط ان يكون مع الثانى زيادة بيان وهذا مذهب ابن الطراوة وتبعه ابن مالك
ولكن العلامة ذهب الكثر فى الى كون البيان بلفظ الاول حيث قال فى شرح قوله تق رب موسى وهارون الاية عطف
بيان لرب انتهى وكذا قال ابن عادل وشهاب الدين ويجوزه المصرح فى الجهة الخامسة من الباب الخامس كما سيأتى قوله

فانه وافق الكوفيين واجاز الابدال منه ومجئه فوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا انفسهم لايؤمنون الآية
لنصب الذين خسروا على البدل من ضمير المخاطب ولا دليل في الآية لانها يحتمل فيه ثلثة اوجه النصب على الذم والرفع على الخبرية
لمبتدا محذوف والابتداء على ان الخبر قوله فهم لايؤمنون انتهى كلام ابن فلاح قوله ان اللفظ المكرر الخ قال ابن عصفور
في المعرب واذا كررت المنادى جازفي الاول الضم والفتح فان ضممته كان مابعده منصوبا اما على البدل او على عطف
البيان او على النداء مستانف وان نصبته نحو قولك يازيد زيد عمرو كان زيد الاول مضافا الى عمرو واما زيد الثاني
بين المضاف والمضاف اليه هذا مذهب سيبويه انتهى بعبارته وقال ابو حيان في الارتشاف واكثر النحويين يجعل الثاني
في يازيد زيد بدلا وقال ابن مالك ذلك عندي غير صحيح واذا تكرر لفظ المنادى مضافا وكانا علمين نحو يانمير تميم عدي
ويازيد زيد البعلات جاز في المنادى الضم على انه منادى والوجه والاكثر النصب الثاني على انه منادى ثان مضاف
او مفعولا باضمار اعنى او عطف بيان او تاكيدا ذكره ابن مالك ولم يذكره اصحابنا اعنى التاكيد وقد بطلناه في الشرح
انتهى كلام الارتشاف قوله كما قدمنا في الفرق السادس حيث قال الشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان الخ
قوله وعلى ذلك اجاز الوجهين الخ قيل اراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد بقوله يازيد
زيد البعلات البيت الذي هو جزء منه ولا بقوله يانمير تميم عدي البيت الذي هو جزء منه فان الاول جزء من قول الشاعر يازيد
زيد البعلات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والثاني جزء بيت هو يانمير تميم لاابالكم لايلفينكم في سوءة عمر البعلات
جمع بعلة بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابلة من ذبل البقل ذبولا اي ذوى ومنه ذبل الفرس ابن ضمير رانما قيد
بقوله اذا ضممت المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر
والثاني مضاف الى آخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر قال الشمني ايضا اعلم انه
اذا كرر الاسم مضافا في النداء نحو يانمير تميم عدي تعين نصب الثاني لانه منادى مضاف او توكيدا او عطف بيان
او بدل على المحل او منصوب باضمار اعنى انتهى وقال السيوطي اخرج ابن عساكر من طريق ابن السحاق حدثني عبد الله بن
ابي بكر بن حزم قال سار عبد الله بن رواحة وكان زيد بن ارقم يتيما في حجره فحمله على حقيبة رحله وخرج به غازيا الى مؤتة
ولزيد بن ارقم يقول عبد الله بن رواحة يازيد زيد البعلات الذبل تطاول الليل هديت فانزل يريد تجوز يقول انزل
فيلقى بالقول واخرج نحوه اخر عن ابن السحاق عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن زيد بن ارقم كنت يتيما في حجر عبد الله بن
رواحة فقال يريد تجوز فذكر البعلات جمع بعلة وهي الناقة القوية المحمولة والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل
بمعنى الظاهر وقال السيوطي قوله يانمير تميم عدي البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجاء التميمي مطلعها تعاج البين
وضمير الحاجة الذكر واستحكم اليوم من سلامة الخبر وحل الطريق لمن تبني المنارة وابرز بيرزة حيث اضطركن القدر بيرزة
وهي ام عمر بن لجاء الكرام اذا مدوا حبالهم ازرى بجبلك ضعف العقد والقصر ومنها لقيم الاذناب لاجناح له فدكا من
مر عليهم مرة ثم مرتين مرة المجاني في بني تميم ومنها قد حفت بابن الذكا مائت منافع من غيث بيرزة ان لاينزل المطر
اضاف التيم الى عدي ليفرق بينهما وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم تغلب بن وائل
وتيم شيبان وتيم ضبة وعدي الذي اضاف تيما اليه هو اخو هما تيم عدي الثاني عبد مناف بن ادبن طابخة بن الياس
بن مضر قوله لاابالكم هي كلمة تستعمل عند الغلطة في الخطاب واصله ان يسب المخاطب بما غير اب معلوم شتما له واحتقارا
ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلط فيه على المخاطب وحكى ابو الحسن الاخفش ان العرب كانت تستحسن
لاابالك وتستقبح لام لك لان الام مشتقة خبيثة والاب جاير ماكل قوله لايوقعكم يريد بدله لايلفينكم قال العيني في اللغى
اذا وجد والسوءة الفعلة القبيحة يخاطب قوم عمر بن لجاء ويقول لهم انهوه عن شتمي ولاتدعوه يوقعكم في سوءة من هجوه ايا
ابالكم والمنا بفتح الميم وتخفيف النون وزنه جعفل من الاستمارة واراد به هنا جد والارض وقوله حل الطريق
استشهد به المصرح على اظهار الفعل الناصب عند الافراد فانه حسن بخلاف ما لو كرر فقيل الطريق فانه لايحسن
اظهار الفعل لان احد الاسمين قائم مقامه انتهى كلام السيوطي واعلم ان صاحب الكشاف قال في بحث توابع المنادى

وجاز في

نادى من كتاب المفصل واذا تكرر المنادى في حال الاضافة فحقه وجهان احدهما ان ينصب الاسمان معا كقول جرير يانمير تميم عديا
لاابالكم وقال بعض ولده يازيد زيد البعلات الذبل تطاول الليل عليك فانزل انتهى الظاهر من كلامه ان ضمير ولده عائد الى جرير
ولهذا قال ابن يعيش البيت لبعض ولد جرير وهو من ابيات الكتاب وهو زيد بن ارقم واضافه الى البعلات لانه كان يحدو على
ولهذا قال تطاول الليل فانزل ابن انزل عن ظهرها واحدلها فقد تطاول الليل فاعرفه انتهى كلام ابن يعيش فاذا تحققت
هذا فاعلم ان صاحب المفصل قد اخطا وسهوا في محل واحد وهو سنا والرجز لابن جرير واما الشارح فقد ضبط عشوا وركب
من عميا من وجوه متعددة وهذا من عدم الحذاقة في فن التواريخ وقلة الضبط للسير والمغازي والرجز لعبد الله بن رواحة
من شعراء النبي عليه السلام استشهد في غزوة مؤتة مع جعفر بن ابي طالب وزيد بن ثابت ثم وقع الفتح على يد خالد بن الوليد وكان
زيد بن ارقم ربيبا لعبد الله بن رواحة في هذا السفر وانشده البيت عبد الله بن رواحة في اثناء السفر المذكور والقصة موفقة
في كتب السير والسيما في سيرابن هشام وهذا نص كلامه قال ابن هشام في كتب في غزوة مؤتة عن زيد بن ارقم قال كنت
يتيما لعبد الله بن رواحة في حجره فخرج في سفره ذلك مردفي على حقيبة رحله فوالله انه يسير ليلة اذ سمعته وهو ينشد
ابيانه هذه اذا اوبيتني وحملت رحلي مسيرة اربع بعد الحساء فشانك انعم وظلك فوم ولا ارجع الى اهل ورائي وجاء
الملكون وغادروني بارض الشام مشتهى الثواء فلما سمعتهن منه بكيت فخفقني بالدرة وقال مايبكيك بالكع ان يرزقني
الله شهادة وترجيع بين شعبتي الرحل قال ثم قال عبد الله بن رواحة في بعض سفره ذلك يريد تجزيا يازيد زيد البعلات الذبل
تطاول الليل هديت فانزل انتهى كلام ابن هشام يعذا عبد الملك بن هشام وكتابه من الصحة والوثوق بمكان لايشق غباره ولايوقف
عثاره يرويه الكثر ما يرويه محمد بن اسحق بن هشام قال السيوطي في مذهب السيرة النبويه سمعها من زياد البكائي صاحب ابن
اسحق وتوفي ابو سعيد بن يونس وتوفي سنة ثمان عشرة وثمانين هذا او زيد بن ارقم من الصحابة ومن رواة الكتب
الستة مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين كذا قال ابن الاثير في جامع الاصول والذهبي في التذهيب واذا كان الامر كذا
فكيف يخاطبه وبناديه بعض ولد جرير وقد تقدم في اول هذا الموضوع ترجمة جرير الشاعر وانه مات سنة عشر ومائة ولم يعرف
لعقب شاعر ولقد تنبه لهذا الغفلة السيرافي فقال ويروى لعبد الله بن رواحة والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال
قوله مع كون المكرر مجرورا عن شيء يتصل به فائدة زيادة بيان وفيه بحث فان قوله فاذا كررته تكرر خطابك لاحرفها
واقبالك بناء ذلك لان المقصود وجود قرينة تفيد البيان مقالية كان اوحالية وفي هذه الصورة حصلت
القرينة الحالية وبالجملة لايخلو هذا الوجه من التعسف قال وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قولهم رونية يا نصر نصر نصرا
فيقال يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فالثاني اما مصدر
وعاء مثلا سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغاثة نصر بن سيار وصاحب له اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل
لوفور احدهما توكيد الضمائر بتنوين كالموكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو يازيد الحارث وفي يا سعيد كرز بالرفع والتنوين او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس
وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو ابن الرجلين زيد وعمر وجاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك
زيد وعمر والثامن انه ليس في التقدير من جملة اخوى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك
هند قام عمر واخوها ونحو مررت برجل قام عمر واخوه ونحو زيدا ضربت عمرا اخاه انتهى قوله وعلى هذا يتخرج وفي بعض
النسخ وعلى هذا التخريج قول النحويين اراد بالتخريج المشار اليه مجيء البيان بلفظ المتبوع كما اجيز في يازيد زيد البعلات
يعني ان يقول النحاة في قول رونية يا نصر نصر ان الثاني والثالث عطفا بيان من الاول ينبغي عن كونهما عطف
البيان بلفظ الاول فلا يصح على مذهب ابن الطراوة ومتبعه فانهم لم يجوزوا البيان بناء على ان عطف البيان
لايجيء بلفظ الاول عندهم ولهذا حملوا البيت على التاكيد اللفظي الذي هو تكرر اللفظ الاول اسما كان او فعلا او حرفا
فما بين في موضعه قوله يا نصر نصر نصرا اعلم ان نصر الاول لم يرد الا بالضم لانه منادى مفرد معرفة والثاني روي مرفوعا
ومنصوبا بالصاد ورواه الرجاجيح بالضاد والمجمة على انه اسم صاحب نصر بن سيار واما نصر الثالث فلم يرد الا منصوبا

وفي فرع التعارض والتساقط
ويؤيد فرض التساوي الحاكم والنسائي
اوالنسائي وابو داود في نحو

ان القافية تقتضي النصب وروي بالصاد والضاد كما سبأتي **قوله** ان الثاني والثالث بكسر ان مقول قول النحويين وبجر
ان بفتح على انه بدل من قول يعني ان نصر الثاني ونصر الثالث على ما خرج النحويون غير ابن الطراوة ومن تبعه معطوفا فانه عطف
بيان على المنادى والاول حملا على لفظ والثاني حملا على محل واما ابن الطراوة ومن تبعه فهم خرجوهما على التاكيد اللفظي فيهما
او في الاول وقد سبق في الحمل الاعمية ان العيني قال في شرح الشواهد وعلى ما ذكره بدر الدين ابن مالك ان نصر الثالث
هو التوكيد اللفظي يجوز فيه الرفع اتباعا والنصب اتباعا للموضع فيالثاهد واما نصر الثالث فقد قال بدر الدين بن مالك
يجوز ان يكون مصدرا بمعنى الدعاء كسقيا انتهى وهذا كما ترى لا يوافق قول المص ههنا **قوله** فيهما اي في نصر الثاني
ونصر الثالث او في الاول اي فيهما خرجوا على التاكيد فقط والثاني منهما وهو الثالث حقيقة او منصوب على المصدر
الواقع موقع الدعاء نحو سقيا لك او على انه مفعول به بتقدير اسم فعل متعد نحو عليك فانه بمعنى الزمه **قوله** نصر بن سيار
في روض الاخبار وفي وفيات الاعيان لابن الخلكان كان عاملا على خراسان من قبل مروان بن محمد آخر الخلفاء المروانية
مات سنة احدى وثلثين وفتل مروان بن محمد سنة اثنين وثلثين ومائة ثم انتقل الخلافة الى بني العباس وقد تقدم ترجمة
رونبة في اوائل هذا الموضوع وانه مات في سنة خمس واربعين ومائة وكان معاصرين ولا بد من الوقوف على هذا لانه من
دلائل ثبوت القصة ولهذا قال ابن ابن العراق في ارجوزة الالفية ووضعوا التاريخ كما كذا وذه لما حسبنا قال البرقي
في باب النداء من شرح كتاب سيبويه وليت رونبة يروي على ثلثة اوجه الاول بالنصر نصرا بغير تنوين بضم الاول بلا تنوين
وكذا الثاني ونصب الثالث وهو اختيار ابي عمرو والوجه الثاني بالنصر نصر بجري المنصوبين مجرى صفتين
منصوبين كقولك يا زيد العاقل اللبيب انتهى كلام البرقي اراد به الاول بعد المنادى وسيأتي رونبة ثلثة اوجه عن
ابن فلاح ثم قال البرقي وكان المازني يروي عن ابي عبيدة انه قال بالنصر نصرا قال صاحب نصر بن سيار يقال له
نصر وكان قد حجب رونبة عن نصر فقال بالنصر نصرا بغير تنوين اي اضرب اولم وما اشبه ذلك انتهى كلام البرقي وفيه
فوائد الاولى انه امضى كون الشاعر رونبة وقد تعرضوا له حتى قال الصغاني انه لبس له وقد تقدم ذلك الثانية انه صحح
رواية الصاد واسند رواية الضاد الى ابي عبيدة الثالثة انه بين سبب ايراد والشعر المذكور عن رونبة وبهذا تعلم
ان صاحب القاموس لم يصب في قوله وانشاد الجوهري لرونبة لقائل بالنصر نصر غلط هو مسبوق فيه فان
سيبويه انشده كذلك والرواية نضر نضر بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نصر بن سيار بالصاد المهملة انتهى
بعبارته وقوله بالصاد قيد لنصر بن سيار بالصاد المهملة وقوله بالضاد قيد لنصر بن سيار وانما قلنا لم يصب لان رواية
الضاد اكثر في الحمل عليه اولى ولانه اجل بالمراد حيث الرواية بالنصر نصر لان المفهوم منه انجام الصاد في الثلثة كلها
ولم يقل به احد بل الخلاف في الثاني فقط وفي الثالث واما الاول فهو بالصاد المهملة اتفاقا وقد ذكر هذا
البحث في الجمل المعترضة وقد تبين هناك ان الصغاني ذهب الى ان الثاني فقط بالضاد المعجمة وهو صاحب
نصر بن سيار والثالث بالصاد ومصدر منصوب بفعل مقدر اي نصر نصرا وقال الجرمي النفر العطية يريد يا نصر عطية عطية
كذا نقل السيوطي في شرح الشواهد وقال ابو حيان في الارتشاف وقالوا يجوز ان يجيء عطف البيان للتاكيد كما يجيء الف
للتاكيد وانشد القائل بالنصر نصر فنصر الاول المنادى مضموم وهو نصر بن سيار والثاني بروي بالنصب والرفع والضم
وللنحاة في تخريج ذلك اقوال انتهى **قوله** بحاجب لا اسم نصر قال ابن فلاح في المغني واما قول رونبة لقائل يا نصر نصرا فيروى
على ثلثة اوجه احدها يا نصر نصرا يعني بضم الثاني ونصب الثالث يا نصر نصرا يعني بنصب الثاني والثالث ايضا في
المنصوب وجهان احدهما انه عطف بيان على اللفظ ولذلك نونه ولو كان بدلا لم ينونه واما من لم ينونه فيحتمل البدل الكل
اللفظي وقال ابو عبيدة رواية الهاوي الاخوين تصحيف انما هو يا نصر نضرا بالمعجمة وهو منصوب على الاغراء يخاطب
الشاعر نصر بن سيار ويغريه بحاجبه واسم نضر انتهى كلام ابن فلاح ووجه قوله واما من لم ينونه فيحتمل البدل لان البدل حكمه
حكم المنادى المستقل وكذا التاكيد في الاغلب وقال الفاضل الهندي في شرح الحاجبية انما التاكيد اللفظي فمحكمه في الاغلب
حكم الاول في المنادى اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو لقائل يا نصر نصر اوقد اخذه من الرضي فانه قال

قال واما التاكيد اللفظي فانه يحكم في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء لانه هو لفظا ومعنى فكانه حرف النداء باشره كما باشر الاول
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رونبة لقائل يا نصر نصرا انتهى **قوله** وقيل لو قدر احدهما توكيد الضمة وقال الشمني هكذا وقع
في خط المصنف وهو غير ظاهر وقال الدماميني الظاهر ان يقال لضم بغير الف البعيد والضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله كالموكد لاستقام
الاتيان بضمير الاثنين وقال الشمني وفيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضما للاحد والموكد وليس هو كذلك انتهى كانه اراد
بالموكد المنادى فيجعو وضمير التثنية الى الثاني والثالث لكن الثالث لا يحتمل الضم لما قافية كما تقدم والمحل على المجرد والتقدير يعرف
قوله نحو يا زيد الحارث بجر زيد اذ لا يمكن مباشرة حرف النداء للمعرف باللام فيمتنع الابدال ويتعين البيان فان قيل كيف يتعين
مع جواز الوصفية مثل يا زيد العاقل اجيب بان الحارث ههنا ليس من الصفات بل هو من الالقاب فيكون مثل يا سعيد كرز **قوله**
وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع والتنوين يعني وامتنع في هذا التركيب بدلية كرز من سعيد وتعين البيان لان البدل في حكم المنادى
المستقل لحلوله محل المبدل وكونه المبدل في حكم الساقط على ما عرف في محله فلا يكون كرز حينئذ مرفوعا بل يكون منبيا على الضم
مثل يا سعيد فتعين عطف البيان وكذا الحال اذا نصب كرزا **قوله** بخلاف يا سعيد كرز بالضم فان البدل يتعين حينئذ ويمتنع البيان
على عكس الرفع والنصب لان ضم كرز دليل على انه في نية اجلاله محل سعيد الذي هو المنادى المفرد المعرفة وحقه البناء على الضم
واعلم ان كرز لقب سعيد واذا اجتمعا يحمل اللقب على البدلية او على عطف البيان وقد يضاف العلم الى اللقب بالتاويل
قوله وفي نحو انا الرجل زيد وانما امتنع البدل وتعين البيان لان زيدا لو نوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة
باللام الى ما ليس يعرف بها وهو ممنوع على ما حقق في بحث الاضافة اللفظية **قوله** وفي نحو زيد افضل الناس الرجل والناس
وانما امتنع البدل وتعين البيان في هذا التركيب لمانع معنوي وهو فساد المعنى على البدلية فان الرجال لو كان بدلا من الناس
لزم ان يكون محله رفع ما عطف عليه وهو لفظ الناس فيكون التقدير زيد افضل الناس وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل
اذا قصد الزيادة على ضيف اليه يشترط ان يكون منهم وكذا اذا قيل زيد افضل الناس النساء والرجال بل هو اولى ولزم
هذا الفساء ومبنى على احلال البدل محل الاول وهو مفقود وفي عطف البيان فتيعين **قوله** وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد الظاهر ان
امتناع البدلية في هذا التركيب لمانع صناعي عكس يا زيد الحارث ثم امتناع احلال الثاني في محل الاول فان غلام زيد لا يكون محل
الرجل اذ لا يمكن ان يقال يا ايها غلام زيد هذا والشمني قيد المثال بقوله بنصب الغلام ثم قال وانما امتنع فيه البدل وتعين البيان
لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع انتهى وفي هذا القول نظر لان نصب
الغلام كيف يمكن في تقدير عطف البيان لان الرجل فيه مرفوع لفظا ومحل فكما يمتنع المنصوب ان يكون بدلا كذا يمتنع ان
يكون عطف بيان لان التابع يكون معربا باعراب سابقه ويدل يعد قطعا قول ابن الحاجب والتزموا رفع الرجل لانه المقصود
وتوابعه لانها توابع المعرب انتهى قال الهندي اي التزموا رفع توابع الرجل نحو يا ايها الرجل وكمال انتهى **قوله** وفي نحو يا
الرجلين زيد وعمرا لك وانما امتنع منه البدل وتعين البيان لانه لو نوي احلال مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم
اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بعضها جمع مقدر نحو اي زيد احسن بعني اي اعضاء زيد احسن
او عطف على اي مثلها نحو اي رجل وابيك فارس الاخوف وقوله جاء على صيغة الماضي المفروض لقوله اي الرجلين **قوله** وفي نحو
يا زيد كلا اخويك زيد وعمرو وامتنع في هذا التركيب البدل وتعين البيان ايضا لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
شروعه محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بكلمة واحد وكلا انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة
والمقول الثاني عركلا اخي وخليلي واحدي عضدا في التابيات والمام الملمات ثمة نوادر الضرورات كذا افاده الشارح الشمني
قد سبق البيت في ترجمة كلا من حروف الكاف فليراجع اليها **قوله** الثامن انه ليس في التقدير اي الفرق الثامن من الفروق
الثمانية بين البيان والبدل ان البيان ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل وقد سبق في الفرق السادس انما يفارق
البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين وعطف البيان يتبين تابعه المفرد المحض وستأتي المسئلة ان شاء الله
في توسط الجملة بما هي خبر عنه من هذا الباب حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط **قوله** ولهذا امتنع
ايضا البدل وتعين البيان في قولك هند قام عمرو اخوها يعني تعين عطف البيان وامتنع البدل في هذه الصورة لكون البدل

في التقدير من جملة اخوي بخلاف عطف البيان اما نحو هند قام عمر اخوها فلانه لو قدر اخوها قام من جملة اخوني لزم خلو الجملة
للمبتدا وهو قام عمرو من رابط يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو واخوه فلانه لو قدر من جملة اخوني لزم خلو الجملة
الواقعة صفة بغير قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخرب
لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال كذا حققه الشمني جزاه الله عن الطالبين خيرا فالتقدير في المثال الاول هند قام عمرو
وهو اخوها وفي الثاني مررت برجل قام عمرو وهو اخوه وفي الثالث زيدا ضربت عمرا اضربت اخاه هذه التقديرات
على تقدير البدل واما على تقدير عطف البيان فلا تقدير لانه مبين بنفسه قال ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذكر
احد عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر نحو حسن وجميل والثاني انه يكون للازمنة الثلثة وهي لا تكون الا للحاضر
اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا محايثا للمضارع في حركاته وسكونه كضارب يضرب ومنطلق
وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل في يكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب
ويذهب وقائل ويقتل وله ذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجازية له كمنطلق اللسان ومطمئن
النفس وطابه العوض وغير مجازية وهو الغالب نحو طاهر القلب وقول جماعة انها لا تكون الا مجازية مردود وباتفاقهم
على ان منها قوله ثم صديقا واخي ثقة او عدو شاحط الرابع انه منصوب بجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يكون
زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه عمرا ولا يكون معمولها الا سببيا
تقول زيد حسن وجهه او الوجه يمتنع زيد حسن عمرا ش قوله ما افترق خبر مبتدا محذوف بتقدير مضاف اي بيننا ذكر
ما افترق فيه اسم الفاعل نقل السيوطي في الاشباه عن ابن القوس ان الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه
اما وجه الشبه فاربعة التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة انتهى والاوجه السبعة بعضها مذكور
في الامور التي ذكر المصر هنها وبعضها غير مذكور وستنبهك ان شاء الله تعالى ثم نقل السيوطي ايضا عن شرح المفصل للاندلسي
امور ستة ضارعت بها الصفة اسم الفاعل وهي الاشتقاق والتاخر والمعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ثم
قال واما الفرق بينهما وبين اسم الفاعل فمن وجوه وعشرة وستنبهك عليها في اثناء ذكر الامور التي اوردها المصر هنها قوله
احدها انه يصاغ ذكره ابن القواس والاندلسي قوله وهي لا تصاغ الخ وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى الى المفعول
قال الشمني فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو حمار زرحيم فانها مصوغة من زرحم وهو متعد انتهى وبهذا
اعتراض مشهور اورده سعد الملة في شرح الكشاف فاجاب بقوله قلنا المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بضم
العين فتبنى منه الصفة المشبهة ذكره المصرف في الفايق في فقبر ورفيع الا ترى انه رفيع الدرجات معناه رفيع درجاته
لا رافع للدرجات انتهى وقال الشريف نص على ذلك في تصريف المفتاح قوله الثاني انه يكون للازمنة قال الاندلسي
ان بهذه الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل يصلح للازمنة الثلثة انتهى الثالث انه لا يكون الا مجاريا لابر موزنا للمضارع
لم يذكره القواس وقال الاندلسي انه الصفة المشبهة لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا والمصر ردعلى من ادعى عدم
التوافق نقال وقول جماعة انها صاحب المقصل وسبج قوله قال ابن الخشاب هو عبد الله بن احمد ابو محمد النحوي كان
اعلم اهل زمانه بالنحو قيل انه كان في درجة ابن علي الفارسي وكان له معرفة بالحديث واللغة والمنطق والفلسفة والهندسة
والحساب وكان جيد الخط صنف شرح الجمل للجرجاني وشرح اللمع لابن جني وصنف الرد على مقامات الحريري ولكن المصر
اجاب عنه باحسن الجواب توفي في ثلث رمضان المبارك سنة سبع وستين وخمسمائة وقد تقدم ترجمته قوله على ان
فيها اي من الصفة المشبهة شاحط من قوله ثم صديقا واخي ثقة او عدو شاحط دارا قاله عدي بن زيد التميمي جاهلي والدار
في شاحط فانه صفة مشبهة بمعنى بعيد صفة عدو اي عدو شاحط داره وهو موازنة للمضارع في الحركات والسكنات
وعدد الحروف لا في اعيانها قال في التسهيل وموازنتها المضارع قابلة ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره انتهى
وقال القاسمي اذا كانت الصفة من فعل ثلاثي فالغالب كونها غير موازنة للمضارع كفهم وجميل وقد توازنه كضامر البطن
وساهم الوجه وخاسر الزكر وحالك اللون وظاهر المعاقة وطاهر القلب واذا كانت مصوغة من غير الثلاثي فلا بد من موازنتها

ما افترق فيه اسم الفاعل من الصفة

كضارب وقائم وكمستخرج ومستكبر وهي ما ذكر في الفاء الآتي

في سوارتها المضارع كمنطلق اللسان ومطمئن القلب ومستلم النفس ومعدود من الشعر ومتناسب الشمايل وزعم
الزمخشري ان الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورد بكونهم متفقين على ان شاحطا
في قوله ثم صديقا واخي ثقة او عدو شاحط داره صفة مشبهة قوله الرابع انه منصوب بجوز ان يتقدم عليه وذكره ابن القوس
قال لا يقال زيد وجهها حسن ويقال زيد عمرا ضارب قوله الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا قال الاندلسي ان الصفة المشبهة
لا تعمل الا في السببي اي كما انه من سبب موصوفها اعني الاسم الذي تجري عليه اوابا قال ابن القوس من الصفات لا تعمل الا في السببي
دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن وجه عمرو لانقصانها عن مرتبة اسم الفاعل انتهى اي الف واللام في الوجه خلف
عن الضمير الذي اضيف اليه قوله ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه قال المصرح اوضح المسالك الفرق الخامس انه
يلزم كون معمول الصفة سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه واما معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان
الى خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناظم ان جواز زيد بكر قبيح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا فوجوابه مردود
لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك انتهى
وقال ابن فلاح في المعين الصفة تفارق اسم الفاعل من حيث انها لا تعمل الا في السبب دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه وحسن وجهها
وحسن اخوه وجهها ولا يجوز زيد حسن وجه عمرو كما يجوز زيد ضارب عمر انتهى وقال ابن يعيش وهذه الصفة مشبهة باسم الفاعل
والمشبه بالشيء يكون دونه وذلك الشيء في الحكم فلذلك تعمل في شيئين لا غير احدهما ضمير الموصوف والثاني ما كان من سبب الموصوف
ولا تعمل في الاجنبي فتقول مررت برجل حسن فيكون في حسن ضمير يعود الى الموصوف وهو في موضع مرفوع بحسن وتقول مررت
برجل حسن وجهه فترفع الوجه بحسن وهو من سبب الرجل ولولا الها والعائدة على رجل من وجهه لم تجز المسئلة ولو قلت مررت
برجل حسن عمر ولم تجز لان الحسن لعمرو فلا يجوز ان يجعل وصفا لرجل لانعدام علاقته وهي الها والتي وصفنا انتهى قال الدماميني
لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا
لبعضهم فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قال ابن مالك او مفعول على ان الاصل
مردود لان شرط ذلك تحرك الباء بكارية وناصبية وبقي السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه
وهذا ضارب زيد عمرا بخفض زيد ونصب عمرا باضمار فعل او وصف منون واما اللعطف على محل المخفوض فممتنع عند
من شرط وجود المحرز كما سيأتي فلا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت
برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا تقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن
انه لا يصح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه وبقبيح مررت بحسن وجهه ش قوله
فاما الحديث قال الشمني ينبغي ان يعلم ان المصر لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا والشيء بنيه وما نحن فيه
وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبنى منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع ان المبنى للمفعول فرع عن المبنى للفاعل
كالصفة المشبهة ينصب ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره في مقابلة السؤال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه
اذ ذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو بهذا الحديث فان تهراق فعل قاصر فرع المفعول الثاني وقد بنى هنا
للمفعول واسند الى ذي السببي ونصب سببيه انتهى وفيه كلام آخر تركته مخافة الاطناب والوجه الآخر مما سنح لهذا العبد
الفقير قوله ان امراة كانت الخ والحديث من حسان المصابيح في باب المستحاضة من حديث ام سلمة قال ابن الاثير في نهايته في
الغريب في حديث ام سلمة ان امراة كانت تهراق الدم كذا جاء بالم بسم فاعله والدم منصوب اي تهراق هي الدم وهو
منصوب على التمييز وان كانت معرفة وله نظيرا ويكون قد اجري مجرى ثقفت المراة غلاما في قبح الفرس بهرا ويجوز
رفع الدم على تقدير تهراق ماؤها ويكون الالف واللام بدلا من الاضافة كقوله تعالى او يعفو الذي بيده عقدة النكاح الآية
عقدة نكاحه او نكاحها والهاء في تهراق بدل من همزة اراق يقال اراق الماء يريقه وبهريقه بفتح الهاء وهراقه بقال فيه
ايضا انتهى الماء واهراقه ابراقا فجمع بين البدل مع المبدل انتهى بعبارته قوله تهراق الدم الخ نصب على التشبيه بالمفعول
كاء الصفة المشبهة او بمقدر كانه قيل ما تهريق فقال الدم او على التمييز وان كان معرفة لان له نظايرا ويجوز الرفع على تقدير

كضارب زيد عمرا ش قوله

تنهراق ومائها واللام عوض من الاضافة كقوله تعالى واعقدوا الذي بيده عقدة النكاح اي عقده نكاحه او نكاحها انتهى وبرد على قوله تنصب على التشبيه بالمفعول انه يجوز في الافعال بل هو مختص بالصفة المشبهة وسيأتي ذلك في الجهة الرابعة من الباب الخامس وغيرها من المواضع قوله فالدماء تميز على زيادة ال وبه الوجه ذهب اليه ابن الحاجب ولم يرتكب زيادة الحديث قال في القسم الرابع في الامالي يجوز في الحديث الرفع والنصب في الدماء اما الرفع فعلى البدل من الضمير في تنهراق كانه قيل تنهراق ومائها فجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبني الجارية وجهها وحذف للعلم به واما النصب فأوجهه ان يكون بفعل مقدر كانه قيل تنهراق قيل ما تنهراق فقال تنهراق الدماء مثل ليبك يزيد في التقدير وان اختلفا في الاعراب ومثله كثير في كلامهم ويجوز ان يكون منصوبا على التمييز وان كان معرفة كما تنصب مثل فوقك هذا مهراقة الدماء وهو كقولك زيد حسن الوجه ويجوز ان يكون منصوبا على نزع الخافض المعدي الى المفعول ثان لان الهمزة وخلت على الباء التي هي عوض عن الهمزة التي في اراق فعداه بها الى المفعول الآخر وكان المعنى جعلها غير بها مهراقة الدماء انتهى قوله لان شرط ذلك بغير شرط قلب الكسرة الواقعة قبل الياء فتحة وقلب الياء الفاتحة متحركة الياء كجارية قال المرزوقي في شرح قول عمرة الخثعمية تبرئ ابنها الغدر عمرا الى خرعت عليها وبين خرع ان قلت واياما بها للفظة واحوى للندبة وبابا بها واربا بها مفخر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت الفا على ذلك قولهم يا داة وناحاة في بادية وناحية انتهى وقد سبق بهذا الاصل في اوائل هذا الموضع عند ترجمة ال من حروف الهمزة فليراجع اليه قال الشمني لم يشترط ابن مالك في التسهيل تحرك الياء بل شرط كون الياء لاما فلو قال المصراي لم يرد عليه وهذه ليست لاما عند من شرط ذلك ان يكون الياء لاما لكان احسن انتهى وهذا الاشتراط بناء على ان الاواخر محل التغيير بخلاف الاواسط والاوائل قوله انا زيدا ضاربه تقديره انا اضارب زيدا ضارب به فحذف المفسر لوجود المفسر وكذا قوله هذا ضارب زيدا عمرا يخفض زيد وينصب عمرا باضمار فعل تقديره ضارب زيد ويضرب عمرا قوله او وصف منون عطف على قوله اضمار فعل اي او باضمار وصف منون تقديره هذا ضارب بكرا قوله واما العطف على بغير عطف عمرا بالنصب في المثال على محل زيد المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي في شروط العطف على المحل وقد اخرناه الى ذلك المحل وقد سبق في آخر الباب الثالث اجمالا والمراد بالمحرز بضم الميم وسكون الحاء والراء والزاء على صيغة اسم الفاعل طالب المحل فاذا وجد طالب المحل يحمل التابع على المحل والا فلا يحمل قال المصر هناك وابتني على هذا امتناع مسائل منها هذا ضارب زيد عمرا والجمز ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعها الحذاق الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بالالف واللام او منونا او مضافا يغير الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو ههنا مضاف الى متبوعه قوله ولا مررت برجل وجهه حسنة يغير ولا يجوز ايضا بهذا التركيب بنصب وجهه وخفض الصفة وهي حسنة ولا يجوز ايضا خفضها فيهما نعتا لرجل وانصب وجهه فاما ان يكون بصفة مقدرة مثل برجل حسن وجهه ولا يجوز ذلك كما ذكرنا آنفا واما بقوله حسنة وذلك لا يجوز ايضا لان الصفة كما لا تحذف مع بقاء معمولها فكذا لا يتقدم عليها معمولها والمصر اشار اليه بقوله لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم وما لا يعمل فيما تقدم لا يصلح ان يكون مفسرا للعامل كما هو المعروف في باب الاشتغال قوله لا يقبح الى آخر الدماميني في التعليق وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول مررت برجل قاتل ابوه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فلبست المسئلة مفيدة بحذف الموصوف وعبارة المصر توهم تقييد مجيئه بذلك انتهى قال التابع ان يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الطرب وجهه رفعت او نصبت العاشر انه يجوز اتباع معمولة بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتوخ والمغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الرجال عوعينية اليمنى الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون باللام او منونا او مضافا انتهى او يكون منونا جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا لا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء اجازه هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف واجاز البغداد يون اتباع المنصوب بمجرور في البابيين كقوله تظل طهاة اللحم مزبدين منضج ضعيف شواء او قدير بعجل القدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على ضعيف وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف واقيم جر المضاف اليه كقراءة

بعضهم واللذ بريد الاخوة بالخفض او انه عطف على ضعيف ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا اذا كان جائبا شرح قوله يفصل بضم الباء وفتح الصاد مضارع مجهول قوله رفعت او نصبت يعني لا يجوز هذا التركيب عند الجمهور سواء رفعت الوجه على انه فاعل حسن او نصبته على شبه المفعول للفصل بين الصفة ومعمولها بقوله في الحرب قوله اعور عينه اليمنى فان الظاهر ان اعور صفة مشبهة من العيوب وهو مضاف الى عينه والضمير عائد اليه اليمنى بالجر صفة لعينه وكانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل اليمنى انتهى والاقرب ان يقال ان قوله اليمنى بدل من العين بدل البعض من الكل والام عوض عن الضمير مثل ضرب زيدا الظهر والبطن اي ظهره وبطنه قوله جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اي فراء الكوفيون وجعل الليل ماضيا والباقون من السبعة وجاعل اسم فاعل مضاف الى الليل وهو مفعوله الاول والثاني ساكنا على النصب وقوله والشمس والقمر قراءة الجمهور بنصبهما فعلى قراءة جاعل انتظمهما اما على اضمار فعل اي وجعل الشمس والقمر حسبانا وقال الزمخشري ان الشمس والقمر معطوفان على محل الليل فان قلت كيف يكون الليل مجرورا والاضافة حقيقة لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي والا تقول زيد ضارب عمر امس قلت ما هو في معنى المضي وانما هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة انتهى يعني فيكون على حاله ويكون ما بعده في محل النصب فيعطف عليه بالنصب ورده ابو حيان بان اسم الفاعل اذا لم يتقيد بزمان لا يعمل فلا محل للمجرور فلا تقول زيد ضارب عمرا الان او غدا وخالدا لم يكن وخالدا معطوفا على موضع عمرو بل يكون منصوبا بفعل مضمر اي ويضرب خالدا لانه من شرط العطف على الموضع ان يكون له مجرز ولا مجرز هنا لان اسم الفاعل اذا زال تنوينه ودخله الالف واللام لم يبق مقتضيا للنصب ولهذا جاز مازيد بقائم ولا ذاهبا بالعطف على موضع بقائم لان موضعه نصب وما مجرزة للنصب لانها مقتضية له قال السفاقسي اذا اسم الفاعل يدل على الاستمرار يبقى ابدا حالا او مستقبلا لانه في كل ان جاعل الليل سكنا اما حالا او مستقبلا فعمل لانه يصلح للحال او الاستقبال انتهى وفيه انه استعمل الآن مجردا عن اللام ولا يجوز ذلك وسيجيء الكلام في قوله تعالى جاعل الليل سكنا ويجوز الزمخشري عطف الشمس على محل الليل ونصب المصنف عليه ان شاء الله في اقسام العطف قوله في البابين اي اسم الفاعل والصفة قوله وهو عند هم اي عند البغداديين قال ابو جعفر ابن النحاس في شرح المعلقات واما خفض فدير فقبيح للفصل بين اوجه احدها ان يكون معطوفا على ضعيف فلما تباعد ما بينهما وكان قبله مخفوض غلط الشاعر فخفضه وهذا القول ليس بشيء والقول الآخر قول الاكثرين انه كان يجوز ان يقول مزبد منضج ضعيف شواء فحمل قدير على خفيف لو كان مخفوضا وشرح هذا انك اذا عطفت اسما على اسم فكان يجوز لك في الاول الاعراب فاعربته باحدهما ثم عطفت الثاني عليه جاز لك ان تعربه باعراب الاول وان تعربه بما كان يجوز في الاول من الاعراب فتقول هذا ضارب زيد وعمرا فهذا يجيء على مذهب سيبويه واشد من ليم المصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها والمازني والمبرد لا يجيزان هذه الرواية والرواية عندهما ولا ناعبا لانه لا يجوز ان يضمر الخافض لانه لا ينصرف وهو من تمام الاسم واما القول في البيت فان قدير اسم معطوف على منضج بلا ضرورة والمعنى مزبد بين قدير والتقدير مزبد بين منضج قدير حذف اي عاطف عمر منضجا واتمام قدير امقامه في الاعراب كقوله عز وجل واسئل القرية انتهى كلام النحاس وسيأتي البيت في بحث العطف ان شاء الله قوله لانه لا يجوز ان يضمر الخافض علة لقوله لا يجوز ان هذه الرواية يقبح جر ناعب عطفا على مصلحين بتقدير ليسوا بمصلحين يعني اذا كان تقدير الكلام كذا يلزم ان يحذف الباء ويبقى عمله وذا لا يجوز لان حرف الجر لا يجوز اضمارا ولا يتصرف لكونه من تمام الاسم وتممته وقوله واما القول القول عند المازني والمبرد وهو الوجه الثالث من الاوجه المذكورة واما هذا الوجه الثالث اشار المصر حيث قال او طابخ قدير ثم حذف واشار المرزوقي الى الوجه الاول بقوله ولكن خفض على الجوار والى الثاني بقوله او على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة واشار المرزوقي في شرح الحماسة حيث قال عطف او قدير وهو مجرور على ضعيف شواء وهو منصوب لنيته حذف التنوين وجعل الاضافة بدلا منه في منضج انتهى كلامه في باب النسيب قوله او طابخ قدير بجر طابخ عطفا على منضج وحينئذ فلا حاجة الى ابقاء المضاف اليه على جره بل جر انتقل اليه من المضاف المحذوف وهذا ظاهر والابقاء المذكور شاذ ونادر ولا اقل من القلة قال ما افترق المحال والتمييز وما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما

ما افترق فيه المحال والتمييز وما اجتمعا

القصيدة الشاطبية المسماة بحرز الاماني تقدم ترجمة المؤلف والشارحين ايضا قوله ليس بصفة بل علم قال السفاقسي وهو لم يستعمل في غيره كما لم يستعمل اسمه في غيره قال السهيلي واما قولهم رحمان اليمامة فباب من تعنتهم في كفرهم انتهى والذي في اللغة وسموا اضافة فقالوا رحمان الدنيا والاخرة واختلف في اعرابه والجماعة على انه صفة الله ورد به الاعلم بانه علم لتوروده غير تابع لاسم قبله فلا يكون وصفا والثاني انه بدل ورده السهيلي مع عطف البيان بان الاسم الاول لغير الله لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام كلها ولهذا قالوا مالرحمان ولم يقولوا ومن الله انتهى كلام السفاقسي وفي تعليله لرد السهيلي نظر قوله وبهذا يبطل اي بكون رحمان علما لحكم ببطلان كونه مميزا عن فاعل تبارك وبحكم ببطلان قول قوم قالوا ان رحمانا حال من فاعل تبارك منهم ابو شامة كما تقدم انفا قوله واما قول الزمخشري مبتدأ وقول ابن الحاجب عطف عليه وقوله فخارج خبره ووجه الخروج عن كلام العرب انه اذا لم يستعمل صفة لا يقع التردد في عدم انصرافه فكيف يقال اختلف فيه اراد بقول ابن الحاجب قوله في الكافية ثم اختلف في رحمان دون سكران وندمان قوله مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ قال الشريف المحقق في حواشي شرح المفتاح اخر بحث الالتفات تاخير الابلغ اولى ليكون ترقيا من الادنى الى الاعلاء كما في قولهم لك عالم تحرير ونوضيحه ان يقال اذا كان الاعلى من جزئيات الادنى كما في المثال تعين هناك طريق الترقي للا يلغوا ذكر العام واذا لم يكن جاز ان يسلك طريق الاقتصار والتتميم كما في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم فان تقديم الرحمن الذي بنينا والجلائل النعم هو المناسب المقام التعظيم ويكون حينئذ ذكر الرحيم الذي يتناول دقايق النعم لتتميم الشمول كرمه تعالى افاضته فتأمل ويقرب منه قوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة فان المقصود فيه حصر الاحصاء فابتداء بما هو اصغر ولو اخر لكان الكلام على الترقي انتهى كلامه وقال ابن عطية وقدم الصغيرة اهتماما بها لتنبه منها وبدل على ان الصغيرة اذا احصيت فالكبيرة احرى بذلك والعرب ابدا تقدم في الذكر الاقل من كل معتبرين ونحو هذا قولهم العمران والقمران سموا باسم الاقل تنبيها منهم انتهى بعبارته وفيه بحث ويقرب منه قول بعض المتاخرين في تفسير قوله تعالى ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة تقدم النفقة الصغيرة مع ان حقها التاخير للاهتمام بشانها لا بطنة التحقير وعدم الالتفات بها انتهى كلامه والحق ان من الاعتبار ان المتكلم قد يكون له حسن ولضده حسن من وجه اخر كما في ذكر المسند اليه وطيه فكذا التاخير الابلغ حسن من جهة الترقي مثل عالم تحرير ولتقديره حسن من جهة التتميم والاحصاء ونظر الى قوته وكثرته مثل قوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم وقال السيوطي في الاتقان التاسع من اسباب التقديم الترقي من الادنى الى الاعلى كقولهم رجل مشؤم بهامه ايد يعيشون بها ايد اتكالا والى الغوض الترقي لان اليد اشرف من الرجل والعين اشرف من اليد والسمع اشرف من البصر ومن هذا النوع تاخير الابلغ وقد خرج عليه تقديم الرحمن على الرحيم والرؤف على الرحيم والرسول على النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم وفي قوله تعالى وكان رسولا نبيا وذكروا لذلك نكتا اشهرها مراعاة الفاصلة العاشرة التدلي من الاعلى الى الادنى وخرج عليه لا تاخذه سنة ولا نوم لا يفاد صغيرة ولا كبيرة لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون هذا ما ذكره ابن الصايغ وزاد غيره اسبابا اخر منها كون التعديم التقديم اول على القدرة واعجب كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وقوله تعالى وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير لان تسخير الله الطير لتسبيحها اعجب واول على القدرة واول في الاعجاز لانها جماد والطير حيوان ناطق انتهى وقال الزركشي في البرهان قال ابن النحاس ليس مراد الزمخشري بناطق ما يراد به في حد الانسان انتهى واطلاق الناطق على المعنى الاعم معروف ومنه الحال الصامت والناطق قال والخامس ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقوله يخوت ويهذا تحصل طبق اي وبهذا طبق محمولا لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله شعرا

بمثل السيد نهد مفاصله كحيش اذا عطاه ما نخليا

فقوله شعرا اذا عطاه والمراد فرعينا قربا لعيش مشربا ولم يجعلن بالاجار كانه مذ محمولان عطا عطفا والمراد فرعينا بحذوف يفسره وشبابا رائسي اشتعلا وقوله اتقف نطيب تبتيل المني واعل المنون بنادي جهارا فضر ورتان والاوس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد امتنعا

اسمانا نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان الابهام واما وجه الافتراق فاحد هما ان الحال تكون جامدة كجاء زيد بضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا لانك لن تقرب الفضاء وانت سكاري وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله فلو حذف الحال لتغير المعنى والتمييز مبين للهيئات والتمييز مبين للذوات ش قوله اجتمعا في خمسة غير ترتيب اللف احذر من القرب ثم قدم وجه الاتفاق لان وجه الافتراق طويل الذيل فناسب تاخيره قوله والتمييز لا يكون الا اسما يقتضي بقوله هذا قابل ونظايره فانهم صرحوا بان من فاعل تمييز وكذا قول امرئ القيس في معلقته فيالك من ليل كانه بكومه وقول ابي بكر بن الاسود وقعم المراء من رجل نهاه فال العيني من جعل تمييز محذوف وبه قد صرح العلامة ان من الاوثان في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان تمييز من الرجس وقال الفاضي من الدمع في قوله تعالى واعينهم تفيض من الدمع في محل النصب على التمييز وقال العلامة في تفسيره ترى اعينهم تفيض من الدمع من للبيان ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز انتهى وهذا من العلامة اشعار بمذهب الكوفيين كما هو دابه من النظر الى قوة الدليل لا الى القائل واما البصريون فلا يجوزون تعريف التمييز ويمنعون دخول من على التمييز اذا كان منقولا من الفاعل كذا قال شهاب الدين قوله تحد بتوقف معنى الكلام تقدم بهذا البحث في اوائل هذا الموضوع منها قوله تعالى فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا وفيه نظر لان قولنا عندي خمسة عشر وبنا را يتوقف فيه المقصود على التمييز توقفه على الحال وكذا اذا قلت لا تعطني خمسة عشر دينارا الثمن الكتاب مثلا قوله كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا فان النهي عن المشي في الارض وكذا النهي عن قربان الصلوة قوله وقوله انما الميت بالجر عطف على مدخول الكاف والبيت من قصيدة من التخفيف لعدي بن الرعلاء الغساني شاعر مجيد والرعلاء اسم امه وقبله ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء بتخفيف الاولين وتشديد الثالث وكذا قوله انما الميت من يعيش كئيبا بر محزونا وكاسفا باله سيئا حاله والبال يطلق على الحال وعلى القلب والرخاء بالفتح والمد سعة الحال كذا قال الدماميني والشاهد في قوله كئيبا فان الجملة من قوله انما الميت من يعيش لا يصح فيها السكوت عليه بدونه والمراد بالقلة العدم فقوله فليل الرخاء بمعنى عديم الرخاء فحوله ان الحال مبين للهيئات قال الدماميني قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة الحالية المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج نحو كلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اراد بالصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس فان حال معنى جاء مقارنا لكن لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجب التاويل بما لا يخرجها لانها حينئذ مبينة للصفة انتهى والاولى ان يقال ان الاحكام مبنية على الغالب والكثير فلا عبرة بالمغلوب والقليل والايراد والاعتراض على رفع الفاعل ونصب المفعول لان الامر بالعكس في بعض اللغات كما بانى في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى قوله قال والرابع ان الحال تتعدد كقوله شعر على اذا ما مررت ليلى بخفة زباره بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطا، قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيما حال منه لانعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم ولهذا ايضا يطلق كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمان اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في طرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة وينبني على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم تحرير وجواد فياض غير منجد وما توضيح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قال ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمان قالوا وما الرحمن ش قوله قول بعضهم بالرفع اسم كان ومن وهب اليه الهجيري حيث قال ونصب الثلثة على تمييز فاعل تبارك او المدح لا الحال وقال ابو شامة وانتصاب الثلثة على التمييز فاعل او الحال اي تبارك الرحمان رحيم او في حال كونه كذلك او يكن منصوبات على المدح وتم الكلام على تبارك وهذا نحو قولهم الحمد لله الحمد انتهى وهذا المراع بحر مطلع القصيدة

وقوله الا الحق والصواب ان الحال ما ذكر والصواب ان الحال ما ذكر فيه اختصار وتحريف والناصب للحال هو العامل في صاحبها

قال الدماميني ما فاله من ان ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على امامته وجلالة مقداره لا يخفى عنه
مثل هذا الامر الواضح فانما يحمل ذلك منه على السهو قوله واما قوله واما ارعويت عجز بيت من البسيط ضيعت حزمي
في العادي الاملاء والحزم اخذ الامور بالاتقان وما ارعيت اي رجعت من الباطل من قولهم ارعوى فلان عن فعله
القبيح اذا رجع عنه رجوعا حسنا والشاهد فيه وشيبا فانه تمييز قدم على عامله وراسي مبتدأ والشتعل خبره والقه للاطلاق فالاشتعال
النار وهو اضطرامها قوله انف تطيب بيت من المتقارب الهمزة للاستفهام والشاهد فيه نف فانه تمييز قدم على عامله وهو تطيب
وفاعله انت والباء متعلق به والمتمتع منية وداع المنون ابن المنون مبتدأ وبناوي خبر وجملة ما اناصفة مصدر محذوف اي نداء ابناء
او اما حال ابن مجاير قوله فصر ورثان خبر قوله وما فاعله وما عطف عليه قال الدماميني ولا معنى لدعوى الضرورة مع هذين البيتين
مع امكان جعلها كالبيتين السابقين اي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا غير المذكور والتقدير وما ارعويت واشتعل شيبا
راسي اشتعل وانطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس المعنى فيه على العطف
بل المراد فيه الحالية ابن وما ارعويت في حال اشتعال راسي شيبا واذا كان كذلك فالواو وحالية وراسي مبتدأ واشتعل خبره والجملة
في محل نصب على الحالية من ضمير ارعويت والعامل فيها معنى الفعل الذي هو الظرف كما قال المصنف
في مثل زيد قائم تقدير زيد فاعلا الجار والمجرور المحذوف لغير المذكور بعده فاذن يتعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف
قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا بالجار المحذوف لغير المذكور وما اوردته من ان نحو زيد قائم يتعين
ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان تكون فعلية حذف فعلها فغير مذكور بعد فقد ذهب المبرد وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك
فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المصنف في الباب الثاني قبيل اقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما
قلناه لانه بحث مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثل لا يجوز او ان حذف اضمار قد يجوز هنا
قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا انتهى كلام الدماميني يريد على قوله لانه بحث
مع ابن مالك على مقتضى مذهبه انه لا يلزم من مجرد تجويزه ذلك كونه مذهبا له ولم يصرح بذلك احد انه مذهبه وكثيرا ما يجوز بعض الاقوال وان لم يكن
مذهبهم قوله وتنحتون الجبال بيوتا قال شهاب الدين يجوز ان تكون الجبال المفعول به وبيوتا حال مقدرة كقولك حط هذا الثوب
جيدا اي مقدرا له كذلك وبيوتا وان لم تكن مشتقة فانها في معناه اي مسكونة انتهى وقال السفاقسي وبيوتا حال مقدرة لان الجبال
لم تكن وقت النحت بيوتا قال الشمني هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وتنحتون من الجبال بغير زيادة من والآية الاولى في الاعراف
والتمثيل بها هو الذي ينبغي والثانية في الشعراء والتمثيل بها ليس على ما ينبغي لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف
آية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين انتهى يعني ان تنحتون يتعدى لمفعول واحد والمنصوب بعده اذا كان واحدا تعين
للمفعولية فلا يبقى للحالية شيء ولا يبقى حال جامدة لان متعلق الجار ينبغي ان يكون فعلا او وصفا كما تقدم قوله ويقع التمييز مشتقا
نحو لله دره فارسا قبل الا نتصاب فارسا ليس على التمييز بل على الحال وضعفه ابن الحاجب حيث قال في امالي المفصل لا يخلو اما ان يكون
فارس حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فظاهر فوك لله دره فارسا لم ترده به الا المدح في حال الفروسية
وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل انت تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا
للفروسية وغيرها ولكان فوك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول ولا خلاف في جواز ذلك فبطل ولا خلاف
والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز واذا الكلام في ابرحت جارا وعظمت جارا
قوله يا جارتا ما انت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب قوله اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم بل هو لئيم
الطبع فلا يناسب الحالية واما اذا كان الضيف زيدا احتمل الحال فالحاصل كرم زيد حال كونه ضيفا ويحتمل التمييز على معنى ان
يكون كرمه من جهة كونه ضيفا لا من جهة اخرى من النسب والمجد والصدقة قوله او دخل من عليه اي الاحسن في التمييز الذي يحتمل
الحال او دخل من عليه ليقطع احتمالية الحال لان الكلام لا تدخله من تقول لله دره فارسا وكرم زيد من ضيف وعلى وضوله في التمييز
لله دره نثرا وان من دخل ذكر الرضى وسيأتي نقله عن ابي حيان وقد صرح به المصنف في بحث من الجارة من الباب
الاول ان زيادة من في الحال ان ثبت فهو شاذ انتهى واما التمييز فلا كلام في صحة ذلك وشيوعه قال العلامة في الكشاف

ليكان فيفع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم
زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد
التمييز او خال من عليه قوله حاشعا نصب على انه حال من فاعل يخرجون والعامل فيه يخرجون قال الدماميني وبهذا تعلم
ولكنه غير متعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف اي يوم يدع الداع اليّ الشيء النكير فوما خاشعا ابصارهم
وقد صرح بجواز ان يكون هذا الوجه غير واحد من المعربين انتهى قال شهاب الدين قراء ابو عمرو والاخوان بغير همزة والكسائي
وباقي السبعة خشعا وفي انتصابه اوجه احدها انه مفعول به وناصبه يدع الداع وهو في الحقيقة لموصوف محذوف
تقديره فريقا خاشعا والثاني انه حال من فاعل يخرجون المتأخر عنه ولما كان العامل متصرفا جاز تقديم الحال عليه الثالث
انه حال من الضمير في عنهم الرابع انه حال من مفعول بدع المحذوف تقديره يوم يدعوهم الداعي خشعا فالعامل فيها يدعو قاله ابو البقاء
انتهى كلام شهاب الدين وينبغي الاحتمالات الزائدة على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقدح في ايراد الآية وغايته ان يقال
اورده تمثيلا لا شاهدا قوله تجوب وهذا عجز بيت من الطويل صدره عدس ما لعباد عليك امارة قال العيني في بحث
الموصول قاله يزيد بن مفرغ الحميري وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن ابيه سميه وملاه البلاد من
هجوه وكتبه على الحيطان فلما ظفر به الشرط هجوه باظفاره فغدت انامله تسجنه فكلمه فيه معاوية فوجه برسل
يقال له مجاهم فاخوه وقدمت له فرس من قبل البريد فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة الخ يقال قدمت
له بغله وهو الاظهر قوله عدس بفتح العين والدال والسين المهملات وهو في الاصل صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل
به وتقديره يا عدس حذف عنه حرف النداء قوله امارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وارتفاعه على الابتداء والخبر قوله
ما لعباد وقوله امنت جملة كاشفة بمعنى الجملة السابقة قوله وهذا بمعنى الذي وفيه رد على رأي الكوفيين فانهم قالوا
ههنا موصول وقال البصريون هو اسم اشارة فلا يقع موصولا وتجعلين حال والتقدير وهذا طليق محمولا وقوله
قوله هذا مبتدأ وطليق خبره وتجعلين صلة للموصول والعائد محذوف اي والذي تجعلينه طليق اي مطلق من الحبس انتهى
وقال في بحث الحال والشاهد هنا تجعلين فانه حال عاملها طليق وهو صفة مشبهة والتقدير وهذا طليق محمولا قوله
واما استدلال ابن مالك اي على جواز تقديم عامل التمييز عليه بقوله ردت بمثل الا بيت من قصيده من الطويل قال العيني قالها
ربيعة بن مقروم وقبل هذا البيت وواردة كانها عصب القطا نثر عجاجا بالسنابك اصبها الواو في واردة واو الحال
فلهذا جوت واراد بها القطع من الخيل والعصب بضمتين جمع عصبة وهي الجماعة وشبه الخيل في سرعتها بالقطا في نثير
من الاثارة وعجاجا مفعوله وهو الغبار واصبها صفة والسنابك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر والباء في قبها
متعلق بنثر قوله ردت جواب رب المضر والباء في بمثل السيد تتعلق به اي ردت بفرس مثل السيد بكسر
السين المهملة وهو الذئب ونهذ بالجر صفة اي ضخم ومقلص بكسر اللام المشددة صفة اخرى ايضا كميش بفتح الكاف
وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفي اخره الشين المعجمة ابرجاوز في عدوه مسرع ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر
الهاء وفي اخره زاي معجمة اي شديد الجري قوله اذا عطفا ابرا ذا كتب عطفاه ابرجانباه فهو مرفوع بفعل مضمر
يفسره الظاهر والشاهد فيما تحبث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلا متصرفا
ولا دليل فيه لان عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرناه وما مفعول لذلك المحذوف لا للفعل المذكور المتأخر والالف في تحلبا
للتثنية اي بسالا ما رانتهى قوله واذا المرء تا بالجر عطف على بقول اي واستدلال ابن مالك بقوله اذا المرء بيت
من الطويل لم يعلم ما قبله وما بعده ومن قاله والشاهد فيه عينا قرأ ابن مالك فذهب الى انتصاب عينا بالتمييز والعامل فيه قر
عينا نحو ومشربا حال من فاعل قر اي قر عينا متعولا او قوله لم يعن بالاحسان حال اخرى وكان مذهبه جواب اذا وبعن بضم الياء
وسكون العين وفتح النون من قولهم عنيت بحاجتك ابر وعنيت في تحصيلها كذا قال العيني في قول الشاعر من بعن بالحمد هـ
لا ينطق بمكفه ابر من يرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالذي هو سفه انتهى وقال الجوهري عنيت بحاجتك اعنى
بها عناية وانا بها معن على مفعول انتهى قوله فنعم هو خبر مبتدأ وهو قوله وانا استدلال ابن مالك قال الدماميني

ومن الاوتان بيان للرجس وتمييز لفوك عندي عشرون من الدراهم وقد سبق في بحث ما حين ذكر قوله تع ما ننسخ من آية ان الحال
لا يجيء بمن وقد تقدم هناك زيادة البارزة الحال على الخلاف في فوك واعلم انه لا يستقيم ان يقدر التمييزات كلها بمن خلافا لابن الحاجب
في القسم الرابع من الامالي ان من المرادة بتقدير التمييز اي بها من التبيينية وذلك ان التمييز لما كان تبيينا للمبهم عنه يجوز من التبيينية فيه
الا ان شرط التبيينة ان يجري على مذكور ولما كان التمييز تارة لمذكور وتارة لمقدر لم يصح الاتيان بها في المقدر فلذلك
لا يحسن ان يقال في حسن زيد فتواره ونصب من عرق فان زعم زاعم انه يصح ان يقال نصب زيد من العرق وحسن زيد من
الدار فيقول ليست من هذه من التي ادرناها وانما هذه من التي للتبيين كفولك جبنك من اجل ان الكرسي حينئذ نقدما فصدر من
تبيين التقريب ومحصول هذه عن التمييز ان كقولك اكرمتك صيانتك ويصح ان تقول اكرمتك من صيانتك وهذا بعد
التسليم لصحة تقدير نصب زيد من العرق وليس في التحقيق بمستقيم لانه اذا جعلناه للتبيين لم يستقم كما تقدم وان
جعلناه للتعليل وجب نسبة النصب لزيد وهو غير مستقيم فلذلك قلنا انه لا يستقيم وخول من على كل تمييز انتهى كلام ابن الحاجب
قال واختلف في المنصوب بعد جيدا فعال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وابو عمر وبن العلاء تمييز مطلق وقيل
ان كان جامدا وتمييز ان كان مشتقا ان اريد بتقييد المدح به كفولك جيدا هذا المال سيدول بلا سرف فحال والا فتمييز نحو جيدا راكبا زيد والتابع ان
كان يكون مؤكدا لعاملها نحو ولى مدبرا فتيتم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدي الشهر
عند الله اثنا عشر فبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود واما قوله تزود مثل زادا بيك فينا فنعم الزاد
زادا بيك زادا فالصحيح ان زادا معمول تزود واما مفعول مطلق ان اريد به التزود ومفعول به ان اريد به الشيء الذي
يتزود ومن افعال البر وعليها فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله شعرا لفتاة فتاة هند لو نلت رد التحية نطقا
او بيانا فتفاة حال مؤكدة والمشتق مبتدأ وقوله ان اريد به مع جوابه كوهو فحال والا فهو حال خبره وقوله كقوله
باجيدا معرضة اورده للتمثيل صدر بيت من البسيط لم يتم فاتله عجزه وتمامه اوجه البرية اوسراة او اعلانا الشاهد في مبتدأ ولا
فانه مشتق يحتمل انتصابه الحالية والتمييزية ومعنى البيت ظاهر والباء في بلا سرف متعلق بيمدون لا وكذا في اوجه البرية
انتصاب السراة واعلانا يحتملها ايضا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل ثم قال فيه واختلف النحويون في هذا المنصوب
بعد جيدا فذهب الاخفش والفارسي والربعي وخطاب المادريين وجماعة من البصريين الى انه منصوب على الحال
لا غير سواء كان جامدا او مشتقا واجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين وفصل بعضهم فقرعم انه حال ان
كان مشتقا وتمييز ان كان جامدا وقبول الجامد والمشتق دخول من عليهما يرجح ان ينصبا على التمييز لان الحال لا يدخل من
عليها والذي يظهر انه ان كان جامدا كان تمييزا وان كان مشتقا فينظر فان قصد المتكلم فان اراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص
بوصف كان ذلك المنصوب حالا ولا يصح دخول من عليه اذ ذاك وان اراد عدم التقييد بل بيان جنس المبالغ في مدحه كان المنصوب
ذلك المنصوب تمييزا مثال الاول جيدا هند مولصفة اي في حال مواصلتها ومثال الثاني جيدا راكبا زيد وهذا الذي يدخل
عليه من وفي البسيط جواز نصب هذا المنصوب باضمار اعني ولا يكون اذ ذاك لا تمييزا ولا حالا بل هو مفعول بهذا الفعل
المضمر وهو قول غريب انتهى كلام ابي حيان وقال ابن عصفور في المقرب والاسم المنتصب بعد جيدا جامدا كان او مشتقا
تمييز بدليل جواز دخول من عليه تقول جيدا من راكب زيد انتهى بعبارته قوله فشهرا موكد لما فهم الخ قال الدماميني لا سلم ان شهرا
موكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله ولا مبين لاثنا عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن
عدة الشهور بقوله اثنا عشر شهرا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي علم بنوعه موكد الا مبينا كما في
قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا انتهى وقال الشمني ليس الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منها الشهر من غير
شك فيكون شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع
قطع النظر عن غير فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى اخبره عن عدة الشهور موكدا انتهى
قوله واجازه المبرد في التعليق يعني بالجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وسيبويه يمنع ذلك ومن وافق المبرد على ذلك ابن
السراج والفارسي واختاره ابن مالك

ابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك واستدل عليه بالقياس والسماع اما القياس فهو ان التمييز قد ورد مؤكدا للرفع ابهام
كقول ابي طالب رضي الله تعالى عنه انبئه والعمر علمت بان دين محمد من خير الاديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر التوكيد للرفع ابهام
والاستدراك والسماع الى الاشياء منها البيت الذي انشده المصنف وهو قوله شعرا تزود مثل زادا بيك فينا فنعم الزاد زادا
بيك زادا فالصحيح ان زادا معمول تزود واما مفعول مطلق ان اريد به التزود ومفعول به ان اريد به الشيء الذي تتزود ومن
افعال البر وعليها فمثل نعت له تقدم فصار حالا اخرجه ابو حيان على ان من نعم ضمير او زادا تمييز اخرج من المخصوص وزادا بيك بدل منه
قال هذا تاويل اقرب من غيره قوله تزود مثل البيت طبرير من قصيدة من الوافر قال العيني يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى
عنه ونصب على انه صفة لمصدر محذوف اي تزودا مثل زاد والزاد يذكر وتؤنث فتنع الزاد حيث قال جمع فيه بين الضمائر والنكرة
المفسرة تاكيدا وزادا بيك مخصوص بالمدح مبتدأ وجملة مقدما خبره انتهى قوله نعم الفتاة ثبيت من البسيط لم يتم قائله
قال العيني والشاهد فيه انه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة لحاء البيت السابق فاجاز ذلك المبرد وابو علي وشيخه ابو بكر بن السراج
محتجين به وبامثاله وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر قوله هذا مخصوص مبتدأ ونطقا تمييز وبيانا عطف
عليه انتهى فاتحه ومن الفرق بينهما ان التمييز يفيد رفع ابهام والحال يفيد رفع ابهام صاحب الحال في المعنى وليس كذلك التمييز ومنها
ان الحال يرفع ابهام الجملة والتمييز يرفع ابهام الجملة والمفرد وكذا قال ابن فلاح في المغني قال الاقسام الحال ينقسم باعتبارات
الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل
احدها الحال المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف
منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها منتقلة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون
الا مؤولة بالمشتق فليس كذلك شرح قوله باعتبارات اشار الى ان هذه التقسيمات للحال ليست ذاتية ولهذا
كانت متداخلة فهذه اقسامات اربعة تجب اعتبارات اربعة الاول باعتبار الزمان والرابع باعتبار التبين وعدمه
قوله منتقلة وهو الغالب ابو الغالب في الاستعمال قال في شرح المقرب ومن الناس من زعم ان الحال لا بشرط فيها الانتقال
واستدل على ذلك بدعوت الله سميعا الا ترى ان سميعا من صفات الله تعالى فهي لازمة وكذلك هو لطف مصدر قال ابن الدهان في
الغرة وهذا فاسد اما التصدق بشيء فغير لازم للحق لان الحق قد يوفى به انه حق في نفسه لا لان يصدق به حق آخر وقد يوفى به
لان يصدق به حق آخر كالمعجزات فالتصدق اذن غير لازم للحق واما دعوت الله سميعا فسميع فيه بمعنى مجيب لان سمع بمعنى
اجاب ومنه سمع الله لمن حمده اي استجاب فمعنى دعوت الله سميعا اي دعوت مجيبا اي مقدرا لان يجيبني لان الحال
قد يكون بالمستقبل فيكون مقدرة نحو قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا الا ترى ان صائدا في معنى المستقبل ومن ذلك
وتنحتون الجبال بيوتا وخط هذا الثوب قميصا انتهى ويتذكر المصر انتصاب مصدقا كلاما المتقطا منه عند ذكر المسئلة
الثانية قوله ملازمة اسم فاعل مثل المنتقلة قوله وذلك واجب اي لزوم الحال وعدم انتقاله عند واجب في ثلاثة مسائل قوله
غير المؤولة بالمشتق قال ابن عصفور في المقرب واعني بالمشتق ما تضمن حرفا ان يكون في معنى ما اخذ من المصدر وان لم يكن بالحروف
منه نحو قولك علمته لطابا بابا اي مفصلا انتهى وكان المصنف رد عليه في قوله وكثيرا يتوهمون ان الحال الجامدة قوله بخلاف
بعته يدا بيد قال الدماميني ومنه علمته بابا بابا اي مفصلا ولم ينزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن الطيب تحريره على ان
الثاني منصوب على انه صفة للاول بريد على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشتمل الباب الاول
والمقصود دخول الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه توكيد والاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر
الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابداءه ثم يلزم لعارض انتهى كلام
الدماميني قوله ثم التزم ذكر الثاني يعني ان التاكيد فضلة من كلام فليس مما يجب ذكره والثاني فيما نحن فيه واجب الذكر لا يكون
الكلام بدونه تاما فكيف يكون تاكيدا قوله وهو وصف اي لفظا منتقلا بعض من الاوصاف المنتقلة قوله وانما لم يؤول
في الاول اي في القسم الاول وهو قوله هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا لان الحال فيهما منتقلة في معناها الوضعي وهو
الذهب والخز فلا حاجة الى التاويل لان تقدير الشيء انه مالك ذهبا اي يسمى بهذا الاسم فيكون مبنيا لهيئة المفعول المقيد

اقسام الحال ينقسم باعتبارات

شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور والا مبين لما كان تبينا للمبهم عنه جاز من التبيينية فيه وهو اثنا عشر الخ

حال وغير الى هو كقولك فيهم رجل صالح وصالحون

وذهب ابو عمرو بن العلاء الى ان منصوب على التمييز لا غير سواء كان جامدا او مشتقا

ابن الحاجب

الاخير وقدره بعضهم بعد اي بابا بعد باب وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه

كلما وقد لقيد المفارقة اي بابا مقارقا باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به لا كالباب على حالة وعنى هذا الاخير هو شيء في الابواب

وناصبه معنى الفعل المضمن معنى اسم الاشارة بخلاف الحال في الثاني لان قولك بدا بيد مستقل في معنى متقابلين ولا شكل انه لم يوضع
لفظ بدا بيد ولا يدل على هيئة قال ابن فلاح واما قولهم بايعته يدا بيد فانه عبارة عن البيع بالنقد دون النسيئة فنابت عن المتعين
او ناقدين ولو استعمل من لفظ اليد فعل لقيل ميادا ولا بد في كل من الكلمتين ليتم المعنى ثم قيل لا يجوز فيها الرفع لانها في موضع حال لا يجوز
رفعه وهو ناقدين الدال على التعجيل وقيل اصل الرفع لان الجمل توضع في موضع المفردات فتضع الجملة في موضع المفرد واما
النصب فلكون الحال لا يفهم من المنصوب وحده دون ما يتصل به فتشكل التوقف الحال على مجموع الكلمتين فقضايا هي الجملة لكنها لما وقعت
الحال على مجموعها وليس احد جزءي الاول منها باعراب الحال لقبول ذلك والثاني بنى على اعرابه لعدم قبوله لاعراب الحال
ولو كان قابلا لذلك لاعرب كبنيت لرجحانه بايا با با واما تعلق الجار وهو الباء في بيد فزعم ابو علي انه متعلق ببيد المنصوب
لكونه نائبا عن ناقدين او مسلم وهو ضعيف لان مجموع اللفظين ناب عن ناقدين او مسلمين وليس النيابة للاسم الاول اذ الاسم يستقل
بالمعنى بدون الثاني واذا بانا كلاهما عن الحال لم يصح عمل الاول في الثاني لاشتراكهما في النيابة عن الى انتهى كلام ابن فلاح وفيه
اختصار قال الثانية المؤكدة نحو لي مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه
يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق
الانسان ضعيفا وخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الحال يديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين وهو الذي
انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا اسهو منه لان الكتاب قديم وتنفع الملازمة في غير ذلك بالسماع وهنا قائما بالقسط اذا
اعرب حالا وقول الجماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها ش قوله قالوا ومنه وهو الحق مصدقا قال
الدماميني الذي يظهر انهم اراد والحق المذكور في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة
وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا مصدق ولا مكذب انتهى اثير الحق اي القرآن مصدقا لا يحتمل ان يكون مكذبا ولا يجوز ان
يقال انه ليس بمصدق ولا مكذب قال الشمني وفي البحر مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينفك لما معهم وهو التوراة
لم يصدق بها وفي اعراب ابي البقاء ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا
وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير ذي العهد الكلام والحق مصدق لا يحمل الضمير على حد
تحمل اسم الفاعل عندهم فانما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر الدين ابن مالك
والعامل في الحال هذا النوع بعض الحال المؤكدة مضمون جملة متقدم بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدأ غيرا نا وان كان
انا فالتقدير احقا واعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لنا وله بمتقدم وقال ابن جني العامل هو المبتدأ المتضمن معنى
التنبيه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا
وهو لازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به مما التزم اضمار عامل الحال في غير ذلك انتهى قوله خلق الله الزرافة
يديها اطول من رجليها قال ابن عصفور في المقرب فهذه الصفة وان كانت لازمة للزرافة فانها تشبه بعد خلق غير اللازم اذ كان
في الجائز ان يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك انتهى قوله وهذا اسهو منه قال الدماميني السهو في المصير فان الانتزال يقتضي الانتقال
والقديم لا يقبله انتهى ويدفع هذا المنع الاقتضاء المذكور على ما حققه في موضعه ان الانتزال في الاجسام يقتضي الانتقال بخلاف
المعاني واما قول الشمني جوابا عن ايراد المصران انتزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال
ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده
هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى وهذا سقط
لان المصر حنبلي وعندهم العبارة الدالة على المعنى قديمة ايضا فلا يتوجه اليه بهذا واشار الجواب البه في اوائل هذا الموضوع
قوله وتقع الملازمة قال الشمني بكسر الزاي وفيه لعدم تعين الكسر قوله ومنه اي من السماع في الحال الملازمة قوله تعالى
قائما بالقسط اذا اعرب قائما على الحال فقيد به لان انتصاب يجعل منه او جه الحال والمدح من فاعل شهد او ضمير هو والغت
لاسم المبنى اعني الهاء كذا قال سعد الملة قوله لان معناها غير مستفاد قال الدماميني بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود والجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها وقال الشمني

الشمني واقول عند المصر ان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها دالا عليه بحسب الوضع نحو
لي مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك وقال الزمخشري في الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة منه وهو الحق مصدقا فان قلت
لم جاز افراد ذي الحال منصوب المعطوف عليه ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم اللبس
كما جاز في قوله ويبشرك اسحق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاءني زيد وهند راكبا
جاز للتميز بالذكورة وعلى المدح فان قلت اللبس مرتفع على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله رب العالمين انا
لا ندري انا نبغي نهتدي لان ندعي لاب قلت قد جاز نكرة كما جاز معرفة وانشد سيبويه فيما جاء منه نكرة قول
الهذلي وباوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فان قلت هلا جوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما
بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأينا هم يتبعون في الفصل بين الصفة والموصوف فان قلت فقد جعلته حالا من
فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي
زيادة في فايدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا جعل الا عبد الله شجاعا وهو وجه فانتصابه فاعل من شهد
وكذلك انتصابه على المدح انتهى كلام الزمخشري زاده الله اماما وحجة وقال التفتازاني في قوله وعلى المدح عطف على قوله على انه
حال وضمير منه لله وقد يمنع جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافلة وبقي بيان جهة نأخره عن المعطوفين وكأنها الدلالة
على علو رتبتها وقرب منزلتها ثم بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالفعل والاستعمال وبقي بيان جواز ذلك فيما اذا كان المنتصب
عند معرفة كما في الاية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالجزء والبدل اعني الا
هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبي فاعتذر عنه بالفصل بالاجنبي من كل اعني المعطوفين بانه من اتساعهم في اللغة وبجوز بعضهم الموضع
ما يمتنع في القياس وبقبل في الاستعمال لاعراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا فرب المنزلة وبقي بيان اتساع هذا الاتساع بحيث يفضي
الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء في انه بعيد غاية البعد فكان الاسب
ان يقول نعم يمكن ان قوله لا يبعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يتوهم
عليه فاعتذر بمفهوم الصفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قايم بالقسط بان رفع هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق
للعبادة قايم بالقسط بالضرورة فتنفيه نفيه لكن يتوجه المطابقة بمنع هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انتهى
التعديل بعد التوحيد واستجاب الشهادة على الامرين انتهى كلامه قوله فتنفيه يعني نفي قايم بالقسط مستلزم لنفي مستحق للعبادة ف
فتنفيه فلا مرجع الى القيد والضمير في قوله انها التعديل عاد الى الفائدة والمراد بالتعديل اقامة العدل الذي يتضمنه القسط المذكور في
قوله قايما بالقسط اي العدل قال والثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو
الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا يقول جاءني زيد رجلا محسنا
الثالث انقسامها بحسب الزمان الى الملازمة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل
معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم
ومقصرين الاية ومحكية وهي الماضية نحو جاءني زيد امس راكبا ش قوله نحو فتمثل لها بشرا سويا وكذا قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا قال الرضي من الاحوال التي غير مشتقة فيما سار الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني
زيد رجلا به بها اسي وكذا الموطئ مثل زيد رجل كريم والصفة الموطئة نحو جاءني اخوك الرجل الكريم قوله مقارنة على صيغة الفاعل
اي مقارنة لعاملها في الزمان وقال مشيخه ايضا بخلاف الفاعل اي مقارنة مقدرة فانها على صيغة المفعول قوله وهذا
بعلي شيخا قال الاشارة الى ما علمت في الحال مقارنة في الزمان للشيخوخة قوله اي مقدرا ذلك على صيغة اسم الفاعل وقد سبق
في الفصل الثاني من الفصول الثلثة التي رتبتها في الحقيقة كلمة اذا من الباب البهمة ان المصر اختار في الحال المقدرة ان تقدر
مريدا موضع مقدرا فكانه نسيه وذهب هنا الى مذهب الجمهور قوله ومنه ادخلوها قال الشمني وفي الشرح اما كون الحال
مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل

للارض انتهى قوله وقد اغتدى صدر بيت من معلقة امرئ القيس بمجرة وقيد الاوابد هيكل ابن النحاس في شرح المعلقات السبع عدوة والطير ساكنة لم تطر والوكر حيث يسقط الطائر للمبيت والوكن موضع العشش ويردى والطرف دكناء نهارا والوكناء في الجبال وقال الاصمعي يقال وكر يكر ونوكن يكن اذا اوى الى وكره والمنجرد القطيع الشعر والاوابد الوحش والهيكل الفحم وقوله وكنات واحدها وكنة بمع وكنة على وكنات كما تقول عرفة وعرفات فهذا حجة للفرق بين الاسم والنعت فتقول في النعت خلوة وخلوات وفي الاسم الذي ليس بنعت وكنة وكنات وان شئت اسكنت بنقل الضمة فقلت وكنات وغرفات قال ابو حاتم جمع وكر على وكر ثم جمع وكر على وكران وكذلك وكنات وقوله بمنجرد تقديره بفرس منجرد ثم اقام النعت مقام المنعوت وقوله قيد الاوابد تقديره في العربية ذي تقييد الاوابد ثم حذف ذي والمعنى ان هذا الفرس يلحق الاوابد من سرعته وتصير لها بمنزلة القيد بهذا كلام جيد بالغ لم يسبقه اليه احد انتهى قال اعراب اسماء الشرط والاستفهام وبخوها اعلم انها ان دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر بخو عم يتساءلون وبخو صبحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان بخو ايان يبعثون او مكان بخو فاين تذهبون او حدث بخو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة بفعلا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة بخو من اب لك فهي مبتدأ او اسم معرفة بخو من زيد فهي خبرا ومبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل فاصر فهي مبتدأة بخو من قام ومن يقم اقم معه والصحيح ان الطرف بعد الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل فاصر فهي مبتدأة بخو من قام فاقم معه والصحيح ان الطرف بعد الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل فاصر فهي مبتدأة بخو من قام فاقم معه والصحيح ان الطرف بعد الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل منعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به بخو فاي ايات الله تنكرون وبخوايا ما تدعوا وبخو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها بخو من رأيته او متعلقها بخو من رأيت اخاه فهي مبتدأة او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور ش قوله والاستفهام بالجر عطف على الشرط وبخوايا الجر ايضا عطفا على اسماء والمراد بها كم قوله ان دخل عليها جار انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور يمتنع لضعف عامله فيجوز تقدم الجار عليها على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته وبهذا حذف الف الاستفهام بالجر ورة تقول بكم رجل مررت كذا قال الرضي قوله والا فان وقعت اي وان لم تدخل على تلك الاسماء جار او مضاف فان وقعت على زمان اي اطلقت ومحلت عليه فهي منصوبة على انها مفعول فيها بخو ايان يبعثون وكذا اذا اطلقت على مكان بخو اين تذهبون وان وقعت على حدث بان يضاف اليه فهي منصوبة على المصدرية مثل فاين منقلب ينقلبون اي فاي انقلاب قوله والا فان وقع اي فان لم يقع على زمان او مكان او حدث وان وقع بعدها اسم نكرة فهي مبتدأ وذلك انه اذا لم يكن قبلها عامل ولا بعدها كانت اسماء مجردة عن العوامل اللفظية على مذهب البصريين بعدها اسم معرفة ففيه خلاف مشهور بين سيبويه والجمهور في كونها مبتدأ وخبرا مقدما على ما سبق في اول الباب حيث قال واما سيبويه فيجعل كم في كم مالك مبتدأ، ومالك خبره انتهى قال الرضي فعلى هذا ابو كعند سيبويه والجمهور اخبار بمعرفة وهو ابو كعن نكرة وهو من الجمهور على العكس قوله ولا يقع بهذان النوعان اي الواقع قبل اسم نكرة او معرفة في اسماء الشرط لانها تقتضي الفعل ولا يقع بعدها الا الفعل ولهذا قدر الفعل في قوله تف وان امرأة خافت من بعلها اي وان خافت امرأة وكذا قدر في قوله تف اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت لان اذا شرطية يقتضي الدخول على الفعل قال الرضي واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف بخو من وقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ بخو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما بخو من انت وما دينك والمنصوب مفعول به بخو ايا ما تقم اقم معه وما تفعلت وما تضرب اضربه وما فعلت افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استثناء والمجرور بخو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبخو تمر ايما ارا انتهى كلامه قوله والا فان وقع بعدها فعل اي وان لم يقع بعدها اسم فلا يخلو اما ان يكون بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ والفعل الذي بعدها خبر بخو من قام ومن يقم اقم معه قوله وبخو من يقم اقم معه هذا مثال لاسم الشرط وغير من الامثلة من اسماء الاستفهام كلها قوله او منصوبة اي بالرفع عطف

اعراب اسماء الشرط والاستفهام وبخوها

طال المقارنة اي لتدخلن في حال امنكم المحقق فدخلت الجاعلة الحال مقدرة ثم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فجاء الحال بالنسبة اليهما مقدرة واقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالآية للحال المقدرة يصدق باعتبار المحلقين والمقصرين ثم في الشرح واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد من لفظي المقارنة لزمن عامله والقول الداعي الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي المثال الحكم بامكانه فيه وصحته على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وضع يبدأ فلا اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء زيد امس راكبا حالا محكية ثم الحال التي سماها المصنف مقارنة سماها ابن ام قاسم مقارنة فانه قال الحال المستحضرة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رأيت زيدا امس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا انتهى قال بعض المعربين في قوله تف اباه واستكبر وكان من الكافرين يجوز ان يكون وكان من الكافرين حالا من فاعل اب بتقدير قد فيكون حالا مستحضرة لان كافرا حال الاباء فقط انتهى قال الرابع انف منها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وستأتي مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي تفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا او مؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ثم قال ثم في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك ولده تلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تتحمل الى مفرد ولا يتبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة ش قوله تف استغناء ومعناها اي بمعنى الحال بدونها اي بدون ذكر الحال بتقدير المضاف فان مفعر قوله مدبرا الاستغناء عن قوله ولى وان لم يذكر قوله ثم قال ثم في الارض كلهم اجمعون فاد الحال بهذا تأكيد صاحبها وهو ظاهر قوله ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا قال سعد الملة في تقسيم قوله تف تأخيا بالقط كون الحال المذكورة عقيب الجملة الاسمية غالبي ذهب الكوفيون الى انها لا تكون الا كذلك وبهذا التقرير عبارة المفصل هي التي تجيء على اثر جملة تختص بها من اسمين لا تعمل لها في المؤكد خبرها وتقريره مؤداه ومنهم من ذهب الى ان هذا ليس بتعريف بل بيان انها خاصة تجيء بعد الجملة الاسمية بخلاف المنتقلة او تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وبالجملة فقد شاع في هذا الكتاب القول بالحال المؤكدة في الجملة الفعلية وبنى عليه ان كل حال ليست مما ثبت تارة ويزول اخرى مؤكدة ولا كلا انه وقوع خلف ان تقول الحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على المعنيين وان تسمي هذه حالا ثابتة فتقسم الحال الى المنتقلة والسابقة والمؤكدة قوله تلك الاشارة الى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ثم في الارض كلهم جميعا قبل وجه السرعان المثالين الاخيرين لبيان تأكيد عامل الحال بل من تأكيد صاحبها قال فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس غير مجتمعة يعني فهي كالحال او النعت السببي كمررت بالدار قائما كنفها وبرجل قائم عمامته فقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما لجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تف والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي بي والطير في وكناتها وجئت والطير عاكفة مصطف وما اشبه ذلك من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عربت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر ويجر بها اي يجر الارض

ش قوله وقال صدر الافاضل اسم القاسم ابن الطيب بن محمد الخوارزمي قال ياقوت صدر الافاضل واحد الدهر في علم العربية صدق ذو الخاطر الوقاد والطبع النقاد برع في علم الآلة وفاق في نظم الشعر ونثره الخطب فهو انسان عين الزمان وتكرة جبهة هذا الاوان ولد بمرو شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة وكان ضعيفا سيئ الصفة شرح المفصل قبل له ثلثة شروح له وشرح الانموذج وشرح الابنية الزوايا والطنايا في النحو والمحصل في البيان وشرح ديوان المعري الموسوم بلزوم الساقط ومن شعره بازهرة الشعرى دعوة ناصح لا تجعلوا عند الكرام سماحا ان الكرام بأسرهم قد اعتقوا باب السماح وضيعوا المفتاحا قوله وقال الزمخشري لا بأس ان نور وعبارته العذبة البليغة التي توجب الاريحية ونصها فان قلت كيف صحت ان قوله والبحر يمده حال في احد وجهي الرفع وليس فيه ضمير راجع الى ذي الحال قلت هو كقوله وقد اغتدي بي والطير في وكناتها وجئت والطير عاكفة مصطف وما اشبه ذلك من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ويجوز ان يكون المعنى ويجر بها والضمير للارض

ترجمة صدر الافاضل صاحب هزار مسئلة

بمعنى عن نحو قول النكاسية قلوبهم من ذكر الله والتعلق في الكل محذوف والمعنى على الاول فالحصر ادعى فريق منهم مخل وفريق بكذا الخ وعلى الثاني فانقسموا الى فريق صفته كذا وفريق صفته كذا وعلى الثالث فلم يخرجوا عن فريق موصوف بكذا وفريق موصوف بكذا انتهى كلامه شكر الله سعيه ما ادق نظره وما احسن فكره ونظير هذا التركيب وقع في بعض مواضع متعددة في مفتاح العلوم للسكاكي منها قوله في الفن الرابع فمن الاسباب اسباب تجمع بين صوغة وقد يدخل ومن الاسباب اسباب تجمع بين صوغة الخ وسكرة وابريق قال الفاضل الشريف في شرحه معناه فمن الاسباب اسباب تجمع بين صوغة الخ ومن الاسباب اسباب تجمع بين وسكرة الخ والمفهوم منه ان يقدر المبتدأ موخرا وان يكون من التبعيض والمقصود ان المتبعين لما من اماكن الفائدة لا تخلو عن الخلل اما من جهة ذكر ما لا يصح ابتداء او تقدير امور متداخلة فلا يتعين المطلوب قوله فالاول اي الموصوف لفظا نحو قوله تعالى واجل مسمى ومن ذلك قولهم ضعيف عاد بقرملة لان قوله ضعيف صفة لمحذوف مقدر لفظا اي الموصوف محذوف لكن الصفة مذكورة قال الدماميني القرملة واحدة القرمل على زنة جعفر وهو شجر ضعيف هاشوكي يتفضخ اذا وطئ والمثل على ما في الصحاح والقاموس ذليل عاد يقرملة وانشد الجوهري لحرير كان الفرزدق اذ يعود كالة مثل الذليل يعود تحت القرمل يضرب بهذا المثل من استعان بضعيف لا نصرة له والمعنى ضعيف انتمى اي مثل انتهى قوله فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز لعدم الفائدة فلا بد من موصوف ذكر صفته قوله فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز لعدم الفائدة فليس فيلسوف مثل الشماخ فوقنا لان رجلا من هذا القبيل موصوف ذكر صفته وهو ضعيف لكونه مخلا فرد من الناس وفيه نظر لقولنا ومن الناس من يقول ومن الناس من يشتري لهذا الحديث قوله والثاني اي الموصوف تقديرا فان قوله لسنوان موصوف بصفة مقدرة وهو كاذب والمجرور اي لسنوان منه كذا المثالان الاخيران قوله قد احلك بعطف بدر بيت من الكامل تمامه شعر قد احلك ذا المجاز والاري وابى مالك ذو المجاز بدا وقد بمبتدأ نكرة مخصصة بصفة مقدرة اي قدر لا يغالب واحلك بمعنى انزلك خبره وذو المجاز منصوب على انه مفعول ثان لاحل ومفعول فيه بتقدير في على تضمين احل معنى ادخل وذو المجاز اسم موضع بمنى به سوق في الجاهلية وقوله ابى بتشديد الياء مما تمنك به المبرد على جواز رد لام الاب عند الاضافة الى الياء والحجة فيه لاحتمال ان يكون جمعا لاب لا مفردا كما حقق في موضعه والواو فيه للقسم قوله مالك بمعنى ابن لك ذو المجاز بدار الباء زائدة في خبر ما الشبيهة بليس والشاهد في قدر فانه نكرة مخصصة بصفة مقدرة ولهذا ساغ كونه مقدرا وليس في هذين النوعين اي التصغير والتعجب قال والثاني ان يكون عاملا اما رافعا كقولك قائم الزيدان عندنا من اجازه او ناصبا كقولك ما احسن بمعروف صدقة وافضل منك جائيا اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او جارا كقولك غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة كقولك لا بخيل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقولك ما عاد وقول يعود اي امثل من غيرها وكقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك قوله والثاني ان تكون عاملا اي المسوغ الثاني للابتداء بالنكرة ان يكون تلك النكرة عاملة اما رفعا او نصبا او جرا قوله عند من اجازه وفي التغليق بعين الاخفش والكوفيون واما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك قلت قائم الزيدان ليس مما نحن فيه وذلك لان الكلام انما هو في احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحويون الى الاعتذار عن وقوعه نكرة من جهة ان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لهذا المعنى لا النكرة وشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتدأ كالوصف في المثال المذكور فشرطان يكون نكرة ولا يصح تعريفه كما نصوا عليه ولا حاجة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة في الابتداء بانه تخصص بالعمل كما اشار اليه المصنف انتهى قوله اذ الظرف منصوب المحل بفاعل لجعل النصب للمصدر في مرمعروف ولاسم التفضيل في افضل منك قوله وشرط هذه اي شرط هذه المسوغة ان يكون الاسم الذي اضيف اليه النكرة نكرة ايضا كما مثلنا او يكون معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة لغلبة ابهامه كقولك لا بخيل وغيرك لا يجود وقال الشمني في الشرح لحاجة الى هذا الشرط فان المسند اليه مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فتغني في غنيته عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان تقول يشترط في الابتداء بالنكرة العامل خبرا ان تكون نكرة لا معرفة فتكون فيه جعل صورة المسند شرطا لها وهذا عين ما انتقده على الي حيان فيما ياتي في حيث قال ومن الغريب قول الي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسند شرطا لها

على مبتداء وقوله بفسره المذكور صفة لمحذوف مقدر وانما يقدر العامل بعدها لما قبلها من الصدارة المانعة من تقدم عاملها عليها فتقدير زيد من رايت رايته لان اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وياتي هذا البحث في ترجمة بيان امكان المقدر في خاتمة الباب الخامس قال تنبيه واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فخبره فعل الشرط وحده ولا نه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يا تيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الطلبية شرح قوله فعل خبر فعل الشرط قال الدماميني خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الطلبي هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وعلى هذا بنائي في مثل قولك من يقم فانى اكرمه ان يكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا للشرط جازم كما قرره المصرح في الباب الثاني وفي محل رفع لانها خبر للمبتدأ عند هذا القائل فثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب الشرط جازم لم يقترن بالفاء وله محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ فيتجه ما في حاشية المصرح ورده على ما اقتضى كلامه في جملة انها ذات محل وانها لا محل لها كقوله في فصل ما من حروف الميم من الباب الاول ولا بد البقاء في هذه الا نة او ام متعددة اين في قوله لقيته ما كانوا يكذبون فانه قال ما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد على ما ولو قبل بل يعود منها فتضمنت مقالة الفصل بين ما الحرفية وصلتها ويكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لان قدره صلة ما الاستغناء الموصول الاسمي عن عائد هذا كلامه وقد عرف اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصرح رد اعتراضه بهذا في الباب الثاني في آخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب والله تعالى الموفق للصواب انتهى كلام الدماميني قوله فقولك مبتدأ قوله بمنزلة قولك خبره ولا شك ان كلا من قولك كل من الناس يقوم مبتدأ ويقوم خبره لا غير وهذا يقتضي خبرية فعل الشرط فيما وقوله وفعل جواب هو عطف على فعل الشرط وقوله ولالتزامهم عطف على قوله لان الفائدة الخ وكذا قوله ولان نظيره وهذه الامور تدل على خبرية فعل الجزاء قوله والصحيح الاول اي كون الجزاء خبر جملة الشرط وقوله انما توقفت الفائدة رفع لقوله لان الفائدة تمت قال الرضي والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث ملكها بالمصدر كان القياس ان لا يعمل في اداة الشرط لفظا اصلا وانما كان منتا خرا لا ن مرتبة العامل التقديم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة الثاني من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلغرض تاخيره عنها لم يكن ليعمل فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين وغيره كمن وما انتهى كلامه فمال مسوغات الابتداء بالنكرة قوله مسوغات الابتداء بالنكرة قد ضابط ذلك الاعلم حصول الفائدة ورأى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر ما لا يصح او معد لا مور مندا خلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان يكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول كقولك رجل صالح جائني ومن ذلك قولهم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف عاد بقرملة او ضعيف عند عاد والثاني كقولك من مشرك خير من مسلم اي من مشرك موصوف بذلك وهو موصوف والنحويون يقولون بتبداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خاصة من هو صوف والصواب ما بينت وليستكمل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز لعدم الفائدة فليس فيلسوف مثل الشماخ فوقنا لان رجلا من هذا القبيل موصوف ذكر صفته قوله فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز لعدم الفائدة فليس فيلسوف مثل الشماخ فوقنا لان رجلا من هذا القبيل موصوف ذكر صفته وهو ضعيف لكونه مخلا فرد من الناس وفيه نظر لقولنا ومن الناس من يقول ومن الناس من يشتري لهذا الحديث قوله والثاني اي الموصوف تقديرا فان قوله لسنوان موصوف بصفة مقدرة وهو كاذب والمجرور اي لسنوان منه كذا المثالان الاخيران قوله قد احلك بعطف بدر بيت من الكامل تمامه شعر قد احلك ذا المجاز والاري وابى مالك ذو المجاز بدا وقد بمبتدأ نكرة مخصصة بصفة مقدرة اي قدر لا يغالب واحلك بمعنى انزلك خبره وذو المجاز منصوب على انه مفعول ثان لاحل ومفعول فيه بتقدير في على تضمين احل معنى ادخل وذو المجاز اسم موضع بمنى به سوق في الجاهلية وقوله ابى بتشديد الياء مما تمنك به المبرد على جواز رد لام الاب عند الاضافة الى الياء والحجة فيه لاحتمال ان يكون جمعا لاب لا مفردا كما حقق في موضعه والواو فيه للقسم قوله مالك بمعنى ابن لك ذو المجاز بدار الباء زائدة في خبر ما الشبيهة بليس والشاهد في قدر فانه نكرة مخصصة بصفة مقدرة ولهذا ساغ كونه مقدرا وليس في هذين النوعين اي التصغير والتعجب قال والثاني ان يكون عاملا اما رافعا كقولك قائم الزيدان عندنا من اجازه او ناصبا كقولك ما احسن بمعروف صدقة وافضل منك جائيا اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او جارا كقولك غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة كقولك لا بخيل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقولك ما عاد وقول يعود اي امثل من غيرها وكقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك قوله والثاني ان تكون عاملا اي المسوغ الثاني للابتداء بالنكرة ان يكون تلك النكرة عاملة اما رفعا او نصبا او جرا قوله عند من اجازه وفي التغليق بعين الاخفش والكوفيون واما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك قلت قائم الزيدان ليس مما نحن فيه وذلك لان الكلام انما هو في احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحويون الى الاعتذار عن وقوعه نكرة من جهة ان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لهذا المعنى لا النكرة وشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتدأ كالوصف في المثال المذكور فشرطان يكون نكرة ولا يصح تعريفه كما نصوا عليه ولا حاجة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة في الابتداء بانه تخصص بالعمل كما اشار اليه المصرح انتهى قوله اذ الظرف منصوب المحل بفاعل لجعل النصب للمصدر في مرمعروف ولاسم التفضيل في افضل منك قوله وشرط هذه اي شرط هذه المسوغة ان يكون الاسم الذي اضيف اليه النكرة نكرة ايضا كما مثلنا او يكون معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة لغلبة ابهامه كقولك لا بخيل وغيرك لا يجود وقال الشمني في الشرح لحاجة الى هذا الشرط فان المسند اليه مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فتغني في غنيته عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان تقول يشترط في الابتداء بالنكرة العامل خبرا ان تكون نكرة لا معرفة فتكون فيه جعل صورة المسند شرطا لها وهذا عين ما انتقده على الي حيان فيما ياتي في حيث قال ومن الغريب قول الي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسند شرطا لها

هذا كلامه ولسان الكال يقول لامانة عن حلق وثاني مثله عار عليك اذا فعلت عظيم واقول كلام ابو حيان ظاهر في جعل هذه المسئلة
شرطا لها بخلاف كلام المص فان مسئلة يجيء كونه على المبتداء للخبر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكره او موصوفة
والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك واما قوله لاحاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتداء
نكرة او موصوفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وانما كان كذلك فجوابه ان هذا الشرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا علم
المبتداء للخبر مسوغ للابتداء بالنكرة اعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان
مساويا له بحسب الصدق انتهى والفرق بين المفهوم والمصدوق عليه ان المفهوم للالفاظ والمصدوق للمفهومات لا للالفاظ كذا قال
المولى حسن ابن الفناري في حاشية شرح المواقف قوله واما ما عدا ذلك الخ قال في التعليق قال بعض المحققين تعليقا على هذا الكتاب قول
المص واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة فيه نظر لانه يدخل فيه ضارب زيد غدا ظاهر ونحوه فيلزم ان يكون معرفة وهو نكرة
انتهى قلت كيف يلزم ذلك فان المضاف فيه مع ان هذا المثال مما اندرج في قول المص او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة
فان اسم الفاعل فيه بمعنى الاستقبال قطعا وقد اضيف الى معموله فاضافته غير محضة فهو نكرة لا معرفة والاعتراض ساقط انتهى قوله
او الثالث قال الكرماني اذا امتنع رجل قائم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به او عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع
قيام المانع وادعاء الاية غير متعينة اذ يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتداء محذوف كما صرح به المصنف او ما كان كذلك
من الباب الخامس اي المطلوب منكم على انه لو سلم كون ذلك مبتداء فلا سلم ان المسوغ العطف بل قصد التعميم كما في نكرة خير من
جراوة عند جماعة اي كل طاعة وقول معروف امثل وهو ظاهر انتهى قال السلمي مجيبا عنه كما كان حرف العطف مشتركا
بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد كان المسوغ للابتداء في احدهما مسوغا له في
الاخر ولا سلم انه يمتنع نحو رجل قائم ثم يعطف على ما يجوز الابتداء به او يعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جائز في قول الاخرين كلام
كشي واحد وقال التفتازاني في حاشية الكشاف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتداء الى التعريف او التخصيص قال ابن مالك
في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل ذلك شهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم
لنا ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكر في المسوغات انتهى كلام الشمني وما نقل عن التفتازاني في محل الاية
الثانية وهو قوله تعالى قول معروف ومغفرة خير مصدقة تتبعها اذى قال صاحب الكشاف وصح الاخبار عن المبتداء النكرة لاختصاصه
بالصفة انتهى اراد بالمبتداء قوله قول وبالصفة قوله معروف ولم ينص لقوله مغفرة وقال التفتازاني اي قوله لاختصاصه بالصفة انما في
المبتداء فقط ويرد انا في المعطوف فلما اشار اليه من ان المعنى عفو من المسئول عنه السائل او من السائل ومغفرة من الله على انه ليس في القول احتياج
المعطوف على المبتداء الى التوصيف او التخصيص انتهى وقال الكلبي قول معروف قيل اوجه احدها انه مبتداء وساغ الابتداء بالنكرة لوصفها
بالعطف عليها ومغفرة عطف عليه وسوغ للمبتداء بها العطف والصفة المقدرة اذ التقدير ومغفرة من السائل او من الله وخير خبر عنهما
والثاني ان قول معروف مبتداء وخبره محذوف اي امثل او لي منكم ومغفرة مبتداء وخير خبرها والثالث انه خبر مبتداء محذوف تقديره
الامور به قول معروف انتهى وفيه اختصار قوله وكثير منهم اطلق العطف الخ قال ابو حيان في شرح التسهيل مثال المعطوف زيد ورجل قائم
فرجل نكرة جاز الابتداء به للعطف بها على المعرفة والمعطوف عليه اي مثال المعطوف عليه قوله تعالى طاعة وقول معروف اي امثل وجاز الابتداء
بقوله طاعة لانه عطف عليه ما فيه مسوغ يجوز الابتداء به وهو معروف الذي هو وصف لقوله وقول قال الشاعر غراب وطبي تنضب
القرن نادبا بالصرم وصردان العشى فابتدا بالغراب وهو نكرة مخصصة لعطف وطبي عليه وفيه مسوغ وهو وصفه باعضب القرن
وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة وجعل ذلك من قبيل شهر ترى وشهر ترى
وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسر ويذاعنه غيره ليس مسوغ للابتداء فيه بالنكرة وانما مسوغ ذلك
التفصيل وقد ذكره اصحابنا في المسوغات واغفله ابن مالك وجعل ابن مالك مما ابتدي به بالنكرة لاجل العطف قول الشاعر
عندي اصطبار وشكوى من معذبتي البيت ولا يتعين ما ذكره لانه قد تقدم الظرف هنا على النكرة وهو مسوغ لجواز الابتداء
بالنكرة انتهى كلام ابو حيان وهذا يدل على ان الخ هذا في قوله وشكوى عند قاتلتي بدل عليه قوله اذ يحتمل ان الواو للحال واصح منه
قوله قسم صفة مقدرة اي شكوى عظيمة قال ولبس من امثلة المسئلة الشيرة من قوله عند اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل يعجب

بالعجب من ذلك سعا او يحتمل ان الواو هنا يكون للحال سبأتي ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام
اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا المجرور مسوغ كما قدمناه وكانه توهم ان
التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص
بدونه وهو ما قدمناه في الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذا جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده ش
قوله من امثلة المسئلة اي من جزئيات هذه الكلية وهي العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به
مثل طاعة وقول معروف امثل من غيرهما قوله ما انشده اي البيت الذي انشده ابن مالك مما ابتدئ فيه بالنكرة لاجل العطف قوله الشاعر وشكوى
قال ابو حيان في شرح التسهيل وجعل المص يعني ابن مالك مما ابتدئ فيه بالنكرة لاجل العطف قوله الشاعر عندي اصطبار وشكوى
من معذبتي البيت ولا يتعين ما ذكره لانه قد تقدم ههنا على النكرة ظرف وهو مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة انتهى وفي هذا كثير
ابن هشام بقوله فان الخبر ههنا ظرف مختص قوله عندي اصطبار هو من البسيط لم يسم قائله قوله اصطبار مرفوع على انه مبتداء وعندي
خبره بعقد ما قال الدماميني الصبر حبس النفس عن الجزع والاصطبار ابلغ ولهذا اختاره الشاعر وشكوى الانسان غير اختياري
عنه ليسوغ فعله به وسمع مغير للعامل بكار والمجرور والمرفوع اي فهر سمع بالعجب منه ابو حيان اصطبار المظلوم وشكوى الظالم امر
غريب تعجب منه قال ابن الرومي لتشكن العجب وتشكو وهي ظالمة كالقوس تصمم الرماة وهي مرنان تشكل بضم حرف المضارعة اي
تفعل بالعجب ما يقتضي ان تشكو بانم تشكو هي مع ظلمها كما ان القوس تظلم الرماة بقتلها اياها من قولك اصميت الصيد اذا رميته
فقتلته وانت تراه ومع ظلمها تئن كما يفعل الشاكي المظلوم انتهى قوله كما قدمناه ثم تقدم في علمنا هذه المسئلة ولا سلفها
المص نعم تذكر ها قريبا في الامر الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة والبشر لا يخلو عن الظلم اي من السهو وهو الظلم لنفسه وقدم
نظير هذا السهو في الجملة التفسيرية في الباب الثاني وقد نبهنا عليه هناك قوله وكانه توهم يعني كانه ابن مالك تذهيم ان التسويغ
بظرفية الخبر مشروط بتقديم الظرف المختص على المبتداء مثل في الدار رجل بخلاف رجل في الدار فلا يحصل التسويغ في قوله
وشكوى عندي فاتلتي لتاخر الظرف وليس كما توهمه بل السبب في تقديم الظرف دفع احتمال الوصفية لا التسويغ فان
التسويغ قد يوجد بدون التقديم فان ظرفية الخبر المجرد مسوغة تقدم او تاخر هذا وسيأتي ان التسويغ للظرف
مشروط بتقدمه على المبتداء مثل في الدار رجل فلا يسلم ما قاله قوله مشروطا بتقدمه اي بتقدم الظرف على النكرة نحو عندي مال
بخلاف قولنا مال عندي ولا وجه لهذا التوهم لان تقديم الظرف ليس للتسويغ بل لدفع توهم الصفة كما سيأتي قول ان التقديم انما
كان لدفع توهم الصفة يعني تقديم الظرف على النكرة مثل في الدار رجل انما كان واجبا لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا اي
في قوله وشكوى عند قاتلتي مثل رجل في الدار لحصول الاختصاص بدون الصفة وهو تقدير الصفة اي شكوى عظيمة على وفق ما
قال السكاكي في الثالث من القانون الاول من قسم المعاني تقديم المسند قد يكون للتنبيه على انه خبر لا نعت كقولها تحت
راسي سرج وعلي ابهة دروع وقوله لهم لاشتهار الكبار بها وقوله لها حانف عنيق او ان وصينة قوادك لم يحطر ببالك يا جس ثم قال
وقوله تعالى ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين فان النعت لا تقدم على المنعوت وانما يصار الى هذا التنبيه لان الظرف
بنا بحوه عن المكر يكون بالحمل على الوصف اولى منه بالحمل على الخبر لامرين تناضدا ان في ذلك احدهما اسندعا المنكرة
مقام الابتداء ان يوصف ليتوفى بذلك فائدة الحكم والثاني صلاحية الظرف ان يكون من صفاته ولذلك لا يجوز تقديم
الظرف على المنكر اذا كان موصوفا قال تعالى واجل مسمى عنده انتهى كلامه مع نوع اختصار ان يكون قال الفاضل الشريف
قوله لهم من ابيات حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والمنكرة فيه وفي قوله لها حانف عنيق موصوفة تصلح ان تقع مبتداء
فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال
عندي ثوب جيد وكتاب نفيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فجاءنه بتا بادراد الامثلة من النكرة موصوفة
وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسما واجب واولى انتهى قوله بدونه اي بدون تقديم الظرف مثل ان
يقال اصطبار عندي وشكوى عند قاتلتي لحصل التوسيع والتسويغ ولا يحتاج الى تقديم الظرف قوله وهو ما قدمناه
هو عائد الى حصول الاختصاص للنكرة في البيت ما قدمناه قريبا في شرح الترجمة وقد راجعت في المحل من الصفة المقدرة وقوله

وقوله او الوقوع بالرفع عطف على خبر هو وهو ما الموصولة يعني سبب حصول الاختصاص في البيت ما قدمناه او وقوع النكرة بعد
الواو الحالية فانه من جملة المسوغات كما سيأتي قوله فلذلك اي فلكون الصفة من المسوغات جاز تأخير الظرف في قوله
تعالى واجل مسمى عنده وهو قوله عنده عن المبتدا لعدم الحاجة الى التقديم قوله كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده قال
العلامة فان
قلت المبتدا النكرة اذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره فلم جاز تقديم في قوله واجل مسمى عنده قلت لانه تخصص بالصفة فقارب
المعرفة كقولهم ثم وللعبد موس خير من مشرك فان قلت الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وما اشبه ذلك فما
اوجب التقديم قلت اوجبه المعنى اي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلا جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم انتهى
كلامه بعبارته وقد انتقد ابو حيان على الجواب الاول بقوله وهذا الذي ذكره من كونه مسوغا للابتداء بالنكرة لكونها وصفت
بقوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص قوله
لا يتعين لجواز ان يكون المسوغ التفصيل لقوله اذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشق وشق عندنا لم يحول وتداركه التلميذ الفاضل الحلبي
بان الزمخشري لم يقل انه يتعين ذلك حتى يلزمه وانما ذكر اشهر المسوغات فان العطف والتفصيل قل من ذكر هما في المسوغات
وانتقد ايضا على الجواب الثاني حيث قال لا يجوز قوله او وجب التقديم كون المعنى واي اجل مسمى لان عنده اذا كان
التقدير واي اجل مسمى عنده كائنا اي صفة لموصوف تقدير هو اجل اي اجل مسمى عنده ولا يجوز حذف الصفة اذا كانت
ايا او لاحذف موصوفها وابقاؤها بالقوله اذا حارب المنافق الحجاج اي منافق علاه بسيف كلما تقطع انتهى وقال السفاقسي
على ان قدر هو ولو قلت مررت باي رجل يزيد برجل اي رجل لم يجز وقال الحلبي لجيابه عنه ولم ادر كيف يؤخذ من تفسيره
بلفظ لم يرع ان ذلك اللفظ هو اصل الكلام المفسر بل قال معناه كيف وكيف فكيف يلزمه ان يكون ذلك الكلام الذي فسره به
هو اصل ذلك المفسر على انه قدر وحذف موصوف اي وابقاؤها كقوله اذا حارب المنافق الحجاج اي منافق علاه بسيف
كلما تقطع انتهى وقال السفاقسي تلميذه الثاني لا نسلم ان ذكره الزمخشري من التقدير يلزمه عليه حذف الموصوف بل هي مبتدأة
كقولك اي رجل عندك اي رجل زيد انتهى كلامه قال فان قلت لعل الواو للعطف والاصفة بتقديره ويكون العطف هو الموجب
قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فان قيل لم لا يحمل ان الواو عطفت اسما وظرفا
على مثلهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار
فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرار او اجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول
للمبتدأ نص عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجح الامرين العطف على معمولي عاملين والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا
قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك علامة رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار
رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قال والواو والتقديم فلا يجوز رجل في
الدار وانما قلنا وجب التقديم بهنا لرفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم ان لمدخلا في التخصيص فقد ذكروا المسئلة
فيما يجب فيه تقديم الخبر وكم موضعها من قوله او جملة قال الدماميني لا يصح عطف جملة على قوله ظرفا او على قوله محرورا لان ذلك يقتضي
ان يكون سيبويه قائلا بما ذكره ابن مالك والامر ليس كذلك فان ابن مالك لم ينقل ذلك نقلا عن سيبويه ولا نقله غيره من المتقدمين
بكلامه بل هو راي ذهب اليه ابن مالك وقال المولى ابو حيان لا اعلم هذه لغيره فحمل كلام المص على ذكر يقتضي ان يكون التقدير بهذا
والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا او جملة وجملة القول اعتراض لا افادة تعيين الناقل وقد بان لك انه غير موجه
فالذي ينبغي ان يقال ان قوله جملة معطوف على محذوف والتقدير قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا كما ذهب اليه سيبويه
او جملة فالمعطوف هو المحذوف لا المذكور انتهى كلام الدماميني اراد بقوله وجملة القول قول المص قال ابن مالك فان ذلك جملة
اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه يفيدان الناقل لهذا الوجه عن سيبويه هو ابن مالك وقال الشمني قوله والرابع ان يكون
خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك وجملة بهذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا
قال ابن مالك او جملة اراد بالمجرور هنا مجموع الجار والمجرور بقوله او جملة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك او يكون خبرها ظرفا
او مجرورا او جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول ابن مالك ولم يقل يكون خبرها جملة الا ابن مالك قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى هذه الجملة
مجرى الظرف والمجرور الا بدا المص يعني ان ما كما انتهى وفي النسخ التي عندنا لم ابو حيد قوله سيبويه فلا يحتاج الى توجيه وتقدير قوله ولدينا
مبتدأ مسئلة ثلثة لمسائل ثلثة تشترك على ترتيب لفهن قوله وقصدك غلامة رجل قال ابو حيان في الارتشاف وزعم ابن مالك قال ابو حيان

مالك ان من مسوغات الابتداء بالنكرة تقديم جر يشتمل على فائدة كون خبر اعن النكرة نحو فوقك غلامة رجلا اجاز ابا حيان تقديم الظرف
والمجرور المسوغين لجواز الابتداء بالنكرة انتهى قوله وشرط الخبر فيهن مبتدأ خبره الاختصاص وضمير فيهن عائد الى الظرف والمجرور والجملة التي
وقعت اخبارا للنكرة وهي مزيد وكتاب ورجل قال الدماميني يلزم عليه اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة
تفيد التخصيص فالصواب ان يقال شرط في الظرف وشبهه ان يكون المجرور صالحا للاخبار عنه فيخرج بهذا المثال ونحوه انتهى ويمكن ان
يقال اراد بالاختصاص حصول الافادة وفرينة الحال والمقام يخرج المثال ونحوه وفي التعليق اعتراض المص في حاشيته على قول ابن مالك
في التسهيل اذ ظرف مختص بانه يلزم على اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة للنكرة تفيد التخصيص فالصواب
ان يقال ظرف صالح مجروره للاخبار عنه فتنقل هذا الاعتراض بعينه الى كلام المص بهنا انتهى اراد به قوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص قوله
والتقديم يعني قال النحويون وشرط الخبر في جواز المسئلة اعني قولنا في الدار رجل تقديمه على المبتدأ فلا يجوز ان يقال رجل في الدار بتقديم المبتدأ
قال ابو حيان في الارتشاف واجمع النحاة على انه لا يجوز رجل في الدار وعلى انه يجوز في الدار رجل انتهى وبهذا نبدل على اتفاق الكل وقد قال
ابن الحاجب في شرح المفصل البصريون لا يجيزون رجل في الدار واتفقوا على جواز في الدار رجل ثم قال ابن الحاجب فيه بهم اختلافا في تعليله
فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تعين للخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة فينتظر السامع الخبر فلا يلزم منه جواز في الدار رجل
مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع بقاء الاحتمال وهذا غير مستقيم لوجهين احدهما ان مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فانه جائز
باتفاق مع انه يجوز ان يكون صفة ويجوز ان يكون خبرا فينتظر السامع فلم يكن هذا لاحتمال مانعا الثاني ان الفرض ان تبين قرب النكرة
من المعرفة في الموضع الذي قد وقعت فيه النكرة مبتدأ وهذا الفرق لا يحصل للنكرة تقريبا من المعرفة الى هنا كلام ابن الحاجب قوله
واقول انما وجب التقديم اي تقديم الظرف قال الدماميني الاشارة بهذا الاول الى المثال الذي ذكره وهو رجل في الدار والاشارة
بهنا ثانيا الى محل مسوغات الابتداء بالنكرة اي انما وجب التقديم في قولك رجل في الدار لئلا يتوهم ان الظرف صفة للنكرة
لا خبرا عنها والتقديم دافع لهذا التوهم فوجب تقديم ذلك في هذا المحل الى ذكر الاشتراط في باب مسوغات الابتداء بوقوع فاعل
اذ هو موهم لان التقديم لم يدخل في التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة وليس كذلك ومما يونس بهذا ان ابن مالك نص على جواز
الابتداء بالنكرة المخبر عنها بظرف مؤخر نحو رجل عندي اذا كانوا جوابا للسؤال كان يقال لك من عندك فتقول رجل اي رجل عندي
قال ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل لان مخالفة الجواب للسؤال ضعيف السؤال تقدم فيه المبتدأ وكانه راى ان توهم الصفة
مندفع بقرينة السؤال فلم يوجب التقديم وفيه بحث الخ قررناه في شرح التسهيل قوله لدفع توهم الصفة هذا على وفق ما تقدم من
قولنا انما كان لدفع توهم الصفة حيث وقع باداة القصر فيفيد ان تقديم الخبر في قولنا في الدار رجل وفي قولنا عندي مال لا مدخل فيه
لتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة وبهذا مردود بقولهم تقديم الخبر مصحح للنكرة والمص اشار اليه بقوله وقد ذكروا ما وهي حالية
او رديا قوله فاشتراطه هنا يوهم ان لمدخلا في التخصيص اي اشتراط التقديم في الظرف والمجرور يوهم ان لذلك التقديم
مدخلا في التخصيص اي في تسويغ الابتداء بالنكرة قال الشمني المراد بالتخصيص هنا تسويغ المبتدأ بالنكرة والاشارة الاولى
بقوله هنا الى كون الخبر النكرة ظرفا مجرورا او جملة والاشارة الثانية بقوله واشتراطه هنا الى مسوغ الابتداء بالنكرة
يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم
ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك وبدل على ما قلناه انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر انتهى ان لا مدخلا
في التخصيص ولذا قبل للظرف المقدم مصحح بجرية النكرة قوله وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر كقول ابن الحاجب في
كافيته كان الخبر مصححا راي للمبتدأ مثل في الدار رجل وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ فلا يجوز رجل في الدار بتقديم
قال المص في اوضح المسالك ولابتداء بنكرة الا اذا حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور فالاول نحو في الدار
مزيد وعلى ابصارهم غشاوة ولا يجوز رجل في الدار انتهى وقال في موضع آخر منه ويجب تقديم الخبر فيما توقع تأخيره في لبس ظاهر نحو
في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامة رجل فان تأخير الخبر في هذه الامثلة لوقوع في التباس الخبر بالصفة وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو
واجل مسمى عنده لان النكرة قد وصفت بمسمى فكان الظاهر في الظرف انه خبر لانعت انتهى والى هذا اشار بقوله هنا وقد ذكروا
المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر فعلم من هذا الاكثر ان التقديم لم يدخل في التخصيص الذي هو مسوغ للابتداء بالنكرة فهذا يصحح ما قال

الشارحان الفاضلان وليس كذلك اي ليس التقديم مما له صدر الكلام في التسويغ وظاهر هذا الاستدراك فيما تقدم
قال والخامس ان يكون اما عامة بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وانما سمع الابتداء في شرح المنظومة لابن الحاجب
ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعاوضة عن اي نحو رجل في الدار ام امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال والسادس
ان يكون مرادبها الخفيفة من حيث هي كقولهم رجل خير من امرأة وشر من جرادة والسابع ان يكون في معنى الفعل وهذا شامل نحو
عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ونحو سلام على الذين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ونحو قائم
الزيدان عند من جوزها وعلى هذا فقس نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قولك وعندنا كتاب حفيظ مسوغان قوله نحو ما رجل في
الدار الخ قال الدماميني اما المثال الاول فلا خفاء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي لكونه عامة لابتدائها ولكن بضرورة النفي وانتفائه
لذلك واما المثال الثالث فالنكرة ليست واقعة فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى النفي اذ الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي
فيقتضي انتفاء مدخولها فيجيء العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فتظهر فيه لانها في سياق الاثبات
وليس وجود الاستفهام الحقيقي عليها بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عند هذا المعنى في مخصصات النكرة التي تسوغ الابتداء
بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل به التعميم تخصيص من مسائغ الابتداء قلت بذا اجاب يرد على من قال ان النكرة
لا تبتدأ بها الا اذا اختصت بوجه ما والمصرح بقيد واحد عد بذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص
النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة لسبب عمومه مثل المعرفة من حيث انه يصلح للتعدد وعلى البدل فساغ الابتداء
به انتهى قوله كما مثل به في الكافية قال في الامالي ويضاهي وجوه التخصيصات ان تقع النكرة بعد حرف الاستفهام والمعادلة لا يجوز
ان تكون مبتدأ وان كانت نكرة نحو أرجل في الدار ام امرأة فان صار كانه امر ثابت لانهم لما علموا ذلك اجابوا به من ثبت عنده العلم بالنسبة
الى احد الامرين فاشبه الصفة من حيث ثبوتها للموصوف فيها من قصد الى اثباتها مفيدا للمخاطب النسبة المفهومة منها فاغتفروا بذلك كله
مصحح الموضع الذي اكابهم التقديم معنى الذي يفيد عندهم في الغالب عرية عنه بالهمزة دام لانهم التزموا ان يكون احد الامرين اللذين
علم احدهما بولي الهمزة والآخر بولي ام قصدا منهم الى التنبيه على ما حصل العلم باحدهما من اول الامر فيقولون ازيد قائم ام عمرو ولا قائم زيد او قاعد
وكذلك جميع الباب وازيدا ضربت ام عمرا واضربت زيدا ام اكرمته واشباهه ولا يقولون فلما كان ذلك ملتزما عندهم في باب
الهمزة المعادلة لام المتصلة احتفروا بهذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة انتهى كلام الاماني قوله رجل خير من امرأة
وجه التخصيص في قولنا بذا الجنس او بهذه الحقيقة جعل من هذا الجنس او هذه الحقيقة على ما فصل في الكاجب بذا من قبيل ما الصحيح
فيه معنى العموم وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية للمفرد منه فيحصل العموم قبل وقد مثل بذا المعرب
صاحب المغني في حواشيه على التسهيل بقولهم تمرة خير من جرادة لما قصد به العموم قوله وبذا شامل لنحو عجب لزيد عجبا يعني يعني
الفعل بشامل لهذه الامثلة اما الاول فلان قوله عجب مصدر الظاهر انه نصوا بانه فعل مثل عجب عجبا لزيد ثم حذف الفعل وانيب
عنه معنى الفعل وكذا قوله تف سلام على الذين ونحو ويل للمطففين وقال شهاب الدين ويل مبتداء للمطففين خبره وسوغ
الابتداء به كونه دعاء ولو نصب لجاز وقال مكي والمختار رفع ويل وشبهه اذا كان غير مضاف الرفع ويجوز النصب فان
كان مضافا او موصوفا كان الاختيار فيه النصب نحو ويلكم لا تفتروا انتهى وقال ابو البقاء سلام على نوح مبتداء او خبر وقرئ
شاذا بالنصب وهو مفعول تركنا وبكذا ما في هذه السورة من الاي انتهى ومنها قوله تف سلام على الياسين وقال الحلبي وقرأ
عبد الله سلاما وهو مفعول به لتركنا قوله عند من جوز ذا يعني كون النكرة في معنى الفعل يشامل نحو قائم الزيدان عند من جوز
هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان لهذه الصورة عندهم مسوغين احدهما العلم كما تقدم والآخر معنى الفعل كذا قال الشمني
قوله نفي نحو ما قائم الزيدان مسوغا قال الدماميني يعني لما تقدمه او لان كون النكرة عاملة وما ذكروه هنا من كون النكرة في
معنى الفعل قلت بل فيه علاوة على ثلثة امور بذا وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي ان يعد ذلك كله
من هذا الباب لان الكلام في المبتداء الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى وقال
الشمني ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وانما يوجد شرط العمل او شرط الاكتفاء بالفاعل على اظهر القولين كما
سيقوله المصنف فيه فتنظر طبوا كونه مسوغا شرطا للمسوغ او لامر آخر وقد اسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتداء لا

لانه المبتداء الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله الخ وعندنا كتاب حفيظ بالصفة والاخر كونه خبرا فالمخصص قال واما منع
الجمهور نحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل لانا لم نعلم في شيء من اللغات شرط العمل وهو الاعتماد ولغوات شرطا الاكتفاء بالفاعل عدم الجزء
الذي تقدم النفي الاستفهام وهذا اظهر لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابوه كون قائم مبتداء وان
وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني ان الشرط الاعتماد وكون الحال تبعية الوصف والاستقبال الحال او الاستقبال انما هو للعمل في
المنصوب لا المطلق العمل بدليل ان احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشرطوا الصحة نحو قائم الزيدان كونه الوصف
بمعنى الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرت سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع
ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد وفي الاخبار عنها فائدة بخلاف نحو رجل جاءني ونحوه قوله واما منع الجمهور يعني انما منع الجمهور
وهم غير الاخفش والكوفيين قولنا قائم الزيدان وشبهه لاستدراك العمل الفاعل لاسم الفاعل وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة التي هي
شرط الاكتفاء بالفاعل لانه خال عن مسوغ الابتداء بالنكرة بل المسوغ موجود بدلائل ذلك وهو كونه نكرة وهو قائم بمعنى الفعل
قوله وهذا اظهر لوجهين اي في فوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن تقدم النفي والاستفهام اظهر من فوات شرط العمل في اسم الفاعل
وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة بوجهين قوله والثاني ان الشرط الاعتماد قال الدماميني يعني الشرط مجموع الامرين والا فالوصف
المعتمد يعمل في المرفوع مطلقا سواء كان للحال او الاستقبال او المضي كما ذكره الرضي وغيره انتهى قوله احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس فنفى بذا المثال فات الحال والاستقبال وفيه الاعتماد فقط وقد عمل الرفع في ابوه لامتناع كونه مبتداء موخرا عن الخبر لعدم
المطابقة وبذا نظير قائم الزيدان في عمل الرفع قوله اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس مثل ان يقول رجل سبق فرسا جوادا او يقول
رجل صارع اسدا فصرعه الظاهر ان المخصص في هذه الصورة والتي قبلها صفة مقدرة فان التقدير في الاولى شجرة من الاشجار
منعتنه اسما ورسما سجدت ورجل من الرجال صارع الاسد قال والتاسع ان يقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او
رجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان تجيء حال خروجك عند خروجك او بعده والاكثر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سريتا
وتجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرنا في المسئلة قبلها ومن ذلك الذئب يطرقها في الدهر واحدة
وكل يوم ترانى مدية بيدي وبهذا علم ان الشرط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وتقدير هذا الموضع قول ابن
عصفور في شرح الجمل بكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الظاهر ان تقع في اول جملة حالية بدليل قولنا ع وما ارسلنا فيكم من نبيين
الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول الحال محذوف اي حاملا ومعكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الباء ومثل
ابن مالك بقولنا وطائفة قد اهمتهم انفسهم وقول الشاعر فسلم كارها علينا ويخرج من الوجد خائفة ولا دليل فيهما لان
النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية او طائفة من غيرهم بدليل يغشى طائفة منكم قوله اذ لا توجب
العادة ان لا يخلو الحال يعني الحال والزمان المجلوس مفاجاة اسد ورجل عند خروجك والمخاطب جاهل ذهنه عنها لذلك فاذا اخبرت
عن تلك المفاجاة فقد افادت المخاطب فائدة فساغ الابتداء بالنكرة لهذا وقال الشمني وانما فسرنا كلامه بالاثبات لانه اشتمل على
نافيين فيفيد النفي اثبات قوله سريتا ثبت من الطويل وسريتا من السري قال العيني وقد يتعسف بشريتا من الشراب والواو في ونحن للحال
وهو مبتداء وقد اضاء خبره وفيه ان بدا حيث وقع الابتداء بنكرة والمسوغ وقوعه بعد واو الحال قوله فمذ في محل الرفع على المبتدأ وخبره
قوله اخفى ضوءه والتقدير فمذ بدا محياك اي وجهك اخفى ضوءه او فمذ وقت بدوه وقوله كل شارق مفعول اخفى وهو يطلق على كل شيء
يشرق اي يعلو من الشمس والقمر والنجوم انتهى قوله وعلة الجواز اي جواز الابتداء بالنكرة في قوله ونجم قد اضاء وما ذكرناه في قولنا خرجت
فاذا اسد في الباب فان العادة هنا لا توجب ان لا يخلو السري من ذلك فبقي الاخبار عنه افادة السامع فائدة لم تحصل قبل الاخبار
فساغ الاخبار عن النكرة لذلك قال الدماميني يعني ان الفائدة متحققة في ذلك اذ لا توجب العادة ان السري لا يخلو من مقارنة اضاءة
نجم ما فالاخبار بانه وقع في هذه الحالة مفيد لما لم تكن العادة قاضية بتحتم وجوده فلذا جوز كان الابتداء بالنكرة في مثل هذه الصورة
سائغا انتهى قوله الذئب يطرقها ثبت من البسيط لم يذكر قائله وقبله تركت ضاني ثوى والذئب راعيها وانها لاثر اني اخر الابيات قوله
مدية يروى بالرفع على الابتداء والنصب على انه مفعول لمحذوف اي حاملا واخذا او بدل من باء المتكلم في ترانى قال المصنف ولا يبعد
ذلك وهو ظاهر قال الدماميني بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في ترانى ولا مانع منه اذ الظاهر بدل من ضمير الحاضر عند الجمهور

اذا كان بدل البعض كما عجبتني وجهك او بدل اشتمال كما عجبتني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو يكون لنا عبيد الاولنا واخرنا
والرابط موجود في البيت انتهى وقال الشمني بعضها نوع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه
على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له وليست الهمزة في ضمير المتكلم بهذه الصفة انتهى الطرق الجي للبلا والضمير المنصوب من يطرقها عائد الى الغنم اي
ان الذئب يأتيها في الليل لا اكثر من مرة واحدة ولا تراه كذلك الا في حين ما وانما اتاها فاذ بحرا واتاها فهي ترانى كل يوم حتى يكون المدية
بيدي بعني فانا اشفر عليها من الذئب والمدية الشفرة وهي السكين العظيم قوله عضنا فسلمنا ثبيت من الطويل لعبد الله بن الدمينة
الخثعمي وقبله ولما لحقنا بالحمول وردونها خميص الحشا توهى القميص عوانقه قليل قذى العينين تعلم انه هو الموت ان لم نصر عنا
بوانقه وبعده فسايرته مقدار ميل ولبتني بكريهي له ما دام حيا رافقه قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة يقول لما لحقنا بالظعائن
عضنا لهن وسلمنا على قسمين والحامي دونهن فاجابنا جواب الكاره لنا والنكرة تسلمنا وقد حفت غبط برح ويقال حفنة وحفت
به وانتصب كاربا على الحال والترح التشديد يقال برح بي كذا وكذا ومنه قول الاعشى فاربحت ربا وابرحت جارا ويقال في برح
وهو من الشوف بارح وقوله لحاقنه بريد انه املا اصدره من الغيظ فارتقى الى ما فوقه حتى حنقه وقوله فسايرته مقدار ميل
انتصب مقدار على الظرف ومعنى سايرته صاحبته في السير ثم قال ولبتني ارافقه ما دام حيا على كره منه لانه استعتاب صحبته لما
من اللذة في النظر اليهن والسكره الكون معه لما يخاف على نفسه منه الا انه غلب الالتذاذ وما دام حيا انتصب على الظرف
وارافقه موضع خبر ليت وقوله بكريهي له نصب على الحال والعامل فيه ارافقه انتهى كلام المرزوقي والشاهد في قوله وبرح
فانه نكرة وقعت مبتداة بعد الواو وتخصصت بالوصف وهو قوله من الوجد اي برح حاصل من الوجد وخانقه خبره قال
الدماميني عرضنا اي اعترضنا له وتصدينا او ظهرنا له من غير قصد او على سبيل العروض والترح الشدة والجهد والوجد بفتح
الواو الحزن وبذا لم يكن لهم فكره ولا السلام ليكن محبوبا ما شعلة بابه من شدة الوجد عن التفات الى غير محبوبه وكره السلام
ان يكون محبوبا حتى يسلم فكره والسلام اما بخلا بما فيه شفاء ما لمحبه المسلم من سماع كلامه حيث يرد واما
حشية من ان يفطن لكونه محبوبا للمسلم والله اعلم انتهى قال ومما ذكر من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في
الدار رجل وللتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقوله فان قبلت رحفا على التركيبين فثوب بنسب وثوب
اجره وقولهم شهر ترى وشهر مرعى او بعد فالجزاء نحو ان مضى غير فغير فرق الرباط وفيهن نظر اما الاول ففي
الابتداء فيها بنكرة صحيح قبل مجيء انما واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويتمشى على التفصيل والاحتمال شهر الاول للخبرية والتقدير اشهر الارض المطورة شهر ذو ترى اي
ذو تراب يندى وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى والاحتمال نسبت واجره لوصفية والخبر محذوف اي خمر ثوابي ش قوله الناس حلال
الخ وقع بكذا في اول كتاب سيبويه قوله فاقبلت زحفا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر فيها ذكر ابو عمر والمفضل وغيرهما
وزعم ابو حاتم انها للرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم مطلعها اجارين عمرو كاني خمر بعد على المرأ ما بامرئ عمير بن مرداس شباعها
وكندة حولي جميعا صبرا وابك بنة العامري لا بواكيا لقومي اغر مسنى بهم اصاب الفوادغداة الرحيل فلم انصرف اكابد ليل التمام
والقلب من خشية مقشعر فلما دنوت لتسدبها ثنوا باجر ولم ارها اجرت ولم ترعش فؤادي كاني كاشح ولم ترعش فؤادي الباب ش قال السيوطي
ليل التمام اطول الليل وثنوت قربت وتسدبها علوتها وركبتها والكاشح العدو ولم ترعش اي ولم ينظهر على صيغة
المجهول وسزائب فاعلاء وخفف للضرورة وقد تخفف عند الوقف بلا ضرورة وقد تقدم اربعة عشر بيتا من هذه القصيدة مع حل بعض المواضع
في اخر بحث لام الباب الاول فعليك بالالتفات وقال العيني في شواهد الابتداء قال امرئ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة طويلة
من المتقارب قوله زحفا حال بمعنى مزاحفا ومصدر لفعل محذوف اي اقبلت زحفا وعلى يتعلق بقوله اقبلت مقدرا ولبتني مبتدأ ولبتني خبر وان للتسوية
وفي الباء بد حيث قال وقع المبتدأ نكرة لكونه مقصودا به التنويع وهو من جملة المخصصات والثوب الثاني ايضا مبتدأ واجره خبره
اي اجره وانما خبره والبادي بري اشارة الى تعيين ذلك فيقال انما فعل ذلك من الخوف انتهى وقد مر في اخر بحث لام الباب
الاول مباحث متعلقة بهذا البيت فليرجع اليه الطالب قوله وقولهم شهر ترى الخ قال الدماميني يوجد في بعض النسخ ترى ذو المثلثة

والمثلثة ومرعى مضبوط بالياء يقتضي ان الكسرة ليست كذلك قال ابن بري اعلم ان الكسرة ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر
من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك الا ترى انهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة الهالي القمر ثلث ادبع وكما
قياسه دبع بكسر الراء وانما حركوها اتباعا لقولهم ثلث عزر وثلث ظلم فكما كسر ثلث لاتباع ما بعده من السبع كذلك كسر ادبع اتباعا
الفاضلين من الشر على حرف واحد ولا تواطؤ فيما ذكره فلا سجع قوله وفيهن نظر اي في الشواهد الثلاثة بقيد وهي النكرة المحصورة والواقعة
للتفصيل ولها ثلثة امثلة وقولهم شهر ترى الخ والنكرة الواقعة بعد الفاء نحو فغير الرباط قوله فاما الثانية اي النكرة الواقعة للتفصيل
قوله وكنت كذي رجلين رجاء سيبويه في كتابه الى الكسر وغراه البحيري في ترجمة ابزو الى النجاشي الذبي هو من الشعر المذكور المشهور
قال العيني في شواهد البدل قاله كثير عزة من مشجنات قصيدة من الطويل فاختلف في معناه فقيل ان المتصرف احد يدي رجليه وهو عندي احسن لان رجل
منها وقيل لما خانته عزة العهد قرلت عنه وثبت هو عليه وصار كذي رجلين رجل صحيحة وهو بنانه على واخرى مريضة وهو زلها عنه وقيل
انه بين خوف ورجاء وقيل تمنى ان تضيع فلوصه فيبقى في صيها فيكون في بقائه كذي رجل صحيحة ويكون في عدمه لقلوصه كذي رجل عليلة
رمى فيها الزمان فاشلها وهو المعول عليه والشاهد في رجل صحيحة فانه نكرة وقد ابدل منها من رجلين وهي ايضا نكرة وعطف عليها ثانية
لان المبدل منه مثنى فوجب ان يأتي باسمين وهذا اسمي بدل المفصل من المجمل ويجوز فيها الرفع على تقدير احدهما رجل صحيحة والاخرى
رجل رمى فيها وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية انتهى قوله ولاحتمال شهر الاول عطف على قوله فلاحتمال رجل وكذا قوله ولاحتمال لبست
قال ويحتمل انها جزاء وهم حذفان اي فثوب لا تلبسه وثوب لا اجره وانما نسبي ثوبه لشغل قلبه به كما قال لعوب تنسيني اذا
قمت سربالي وانما جاز الاخبار بمعرفة عن نكرة لان المعرفة قد تخصصت بالاضافة ولهذا خفض على وكبته وانما نسبي ثوبه لشغل قلبه به كما قال لعوب تنسيني اذا
قمت سربالي وانما جاز الاخبار بمعرفة عن نكرة لان المعرفة قد تخصصت بالاضافة ولهذا خفض على وكبته قال ابو البقاء فلان المعنى فغير اخر ثم حذف الصفة واقيت في
كلام محمد بن حبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه قال يونس شهر ترى الخ وهذا دليل على انها خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ ليصح
الاخبار عنه بالزمان ش قوله ويحتمل انها جزاء اي يحتمل ان الثوبين في قوله فثوب لبست وثوب اجره وهما صفتان لمحذوفتين ش قوله لعوب
قلبه مصدر مجهول اي ان الكون قلبه اي قلب الشاعر مشغولا بمعنى مملوا بها اي بالحبيب قوله لعوب تنسيني مصراع من البحر الطويل لم تقف
على قائله ومابعده واللعوب فعول من اللعب يطلق على المؤنث قال الجوهري وجارية لعوب وهي المراودة يتنا وتنسيني
على صيغة المؤنث صفته وفي القاموس واللعوب كصبور الدل والملالة من اسماء النساء وقمت على صيغة المتكلم والسربال بالكسر
وهو القميص المعنوي وشاهد قوله لبعفي الاثر اي ليمحو اثر والشاهد بجر اثر الاقدام على القافية وهي جمع قائف مثل الصناعة في
الصانع وهو الذي يعرف صاحب القدم بأثره الباقي على الارض وعليه قول امرئ القيس الصافي معلقته فقمت بها امشي بجر وارنا
على اثرنا اذيال مرط مرحل ورد من علا زرنب يزيد مرط محل قال ابن النحاس في شرحها ومعنى جرها اذيال مرطها انها تريد ان تعفي على اثرها
لئلا يقتفى على اثرها فيعرف موضعها يقال اثار القاعل الواحد مثل اثار ذكره ابن الانباري في نهاية الغريب القائف الذي يتبع
الاثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل باخيه وابيه والجمع القافة انتهى قوله واما الثالثة عطف على قوله واما الثانية وهي النكرة
الواقعة بعد الفاء ومبتدأ اخبره قوله فلا المغنى الخ يعني واما الثالثة فوجه النظر ان معنا يا فغير اخر هنا صفة محذوفة مقدرة
تقديرا فغير اخر بنا على القاعدة الغائبة بان النكرة اذا اعيدت نكرة تكون مغايرة للاولى كما اوردوه المصرح الباب السادس على
وجه التفصيل وقال التفتازاني في التلويح بذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد يعاد النكرة نكرة مع عدم
صدق المغايرة قوله وجبب ممنوع الصرف قال الدماميني قال الوزير الغساني في تاريخ النحاة وجبب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد
بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بنا على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب بكثر من رواية اللغة موثقا في روايته
وذكر ابو طاهر الفاضي ان محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر نسب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان بغداديا يوثق في سبع بقين
من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من رأى وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ويقال ان حبيب اسم امه اما لانه
قول الاكثر واما لانه لم يطلع على غيره والله اعلم انتهى القفطي بكسر القاف وسكون الفاء نسبة الى قفط بلد بصعيد مصر كذا في اللباب
وقال السيوطي على ابن يوسف بن ابراهيم ابو الحسن القفطي صاحب تاريخ النحاة قال ياقوت ولد في سنة ثمان وستين
وثمانمائة بقفط وكان جم الفضل صنف اصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري تاريخ النحاة تاريخ مصر المحلى في استيعاب
وجوه كلام قال اقسام العطف وهي ثلثة احدها اللعطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه

اجره صح
نثوب لبست وبها ثوب
اقسام العطف ثلاثة
وقوله اسم امه اقحام الخلاف كما لو اوقع الصفة فيه على القول الاول
حبيب اسم امه صح

امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان الزيادة لا تعمل في المعارف
وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعدا لانه في اللفظ عطف على اللفظ اعمال ما في الموجب
ورفع العطف على المحل اعتبارا للابتداء مع زوال ما يدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا والثاني العطف على المحل
نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في
ليس زيد بقائم ولا جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فيجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز
مررت زيدا ش قوله لان من الزيادة لا تعمل في المعارف لانها المقصود منها استغراق الافراد ولا افراد للمعارف ولهذا لا تدخل لا
النافية على المعارف قوله ما زيد قائما او بل لكن يعني لا يجوز ان يقال في ما زيد قائما لكن قاعد بالرفع ولا في ما زيد قائما بل قاعدا
عطف على لفظ قائما او على محله لا ان لكن وبل يصرفان النفي على الايجاب فاذا عطف على اللفظ قائما بالنصب لزم منه النافية في الموجب
الواقع بعد لكن وبل ولا تعمل ما في الموجب لان عملها بالنفي على ما حقق في موضعه واذا عطف على محل قائما بالرفع لزم اعتبار العامل
المعنوي الذي هو الابتداء مع انه زال بدخول ما وسيأتي ان العطف على المحل من شرطه وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل
وقد فقد المحرز ههنا فالصواب ان يقدر مبتدا مثل لكن هو قاعد او بل هو قاعد قوله الثاني العطف على المحل ونقل ابن العطف
على الموضع ايضا قال الامام الزركشي في البرهان العطف على الموضع قائم لا حاجة الى ان يكون باعتبار عمل لم يوجد في
المعطوف الا انه مقدر في الوجود لوجود طالبه نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهبا بنصب ذاهبا عطف على موضع قائما لان
خبر ليس ش قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة بنصب يوم القيامة عطف على محل هذه ذكره
الفارسي وجعل الزمخشري في ابو البقاء منه قوله تعالى لينذر الذين ظلموا وبشرى يعني ان بشرى في محل نصب بالعطف
على محل لينذر لانه مفعول له وغلط في ذلك لان شرطه في ذلك ان يكون الموضع بحق الاصالة والمحل ههنا ليس كذلك لان الاصل
هو الجر في المفعول له واما النصب فانما هو لفقد الاصل في المفعول له الجر والنصب فانه وجد في الفعل فنصبه انتهى والفاضل المصنف الطيبي وضع هذه الشبهة بعد الكلام حيث قال قوله الاصل في المفعول له الجر بالحرف
ممنوع به ليس قول النحويين انه ينصب بشروط ذكروها ثم يقولون ويجوز جره بلام تقولهم ويجوز ظاهرا فانه فرع لا اصل
انتهى كلامه ومن ذهب الى عطفه على محل لينذر صاحب التقريب ومما يدل على ان الاصل في المفعول له النصب اجماع على الشرائط
وهو صريح في منع قوله واذ الاصل في المفعول له الجر قوله وما جاءني من امرأة لم يؤنث الفعل مع اسناده الى المؤنث
حقيقي لوقوع الفاصلة ومن عطف على الباء فترفع على صيغة الخطاب بحذف ضمير المفعول اي فترفع يعني قائما وكذا تنصب
وتسقط قوله لانه لا يجوز ثمة لقوله فلا يجوز مررت الخ قال الاندلسي ذا حروف العطف مع شرح المفصل يجوز عطف المنصوب
على مجرور الحرف الزائد مثل ليس زيد بقائم ولا قاعدا وكذا فيما يحتمل المعنى باسقاط الحرف يجوز العطف على الموضع ايضا نحو
مررت بزيد وعمرا انتهى وبذا كما ترى امضى ما ذهب اليه ابن جني وهو مسوغ واسع ومع هذا انظر الى نصب الشاعر الشارح
الدماميني على الفاضل الرضي حيث قال ههنا زعم الرضي ان المنصوب في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم معطوف في محل المجرور
بالباء ولا يرد ولا متأثر وعلى ابن جني في ذلك المثال لجواز مسحت الرأس في الفصيح لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند الرافضة
فاعلما فانهم انه مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة وارجلكم بالجر وبردون قراءة النصب اليها بالتأويل كما فعل الرضي والمعلوم
قطعا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغسل رجليه في الوضوء وانه لم يمسح قط الا على الخفين فيكون ذلك مريدا للجمل
الا هل بقراءة النصب معطوفة على المغسول وفي قراءة الجر محمولة عليها اما بطريق الخصص على الجواز او غير ذلك مما قرره كما
ستقف عليه في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى قال واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع
بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجدوا من غدائر والدائرون معرفة عند العواذل واجاز

واجاز الفارسي في قوله الخ واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محله بهذه الثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لانه [illegible] بالوصف المستغني بشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لانها
بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل وقدم جوابه ش قوله تمرون
الديار صدر بيت لجرير عجزه كلامكم علي اذن حرام من قصيدة من بحر الوافر مطلعها قفي فبكا من ذكرى حبيب ومنزل ذكر الخيام بذي طلوح سقيت الغيث
ايتها الخيام تقدم البيت في الباء المفردة من الباب الاول قوله بان يكون متعلق يختص والمراد بما مثلنا قوله ليس زيد بقائم
وما جاءني من امرأة فان العامل فيهما اعني الباء ومن زائدتان قوله بدليل قوله متعلق بلا يختص والشاهد قوله وعمرا
فانه بالنصب عطف على محل قوله من وهو مع ان من فيه ليست بزائدة بل هو مبنية وقعت حالا من مفعول تجد والدا ومفعول
ثانيا قدم على الاول قوله فان لم تجد الخ البيت للسيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه من قصيدة من الطويل قد مر شرحه في الواو بذا الموضع
ومطلع القصيدة الا سائل المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل وبعد فيسلنا ش قوله فلتر فك بفتح الزاي
قيل كذا وجد بخط المصنف ورزعته ازعه اي كففته والعواذل بالذال المعجمة بمعنى اللوائم قيل ويحتمل ان يكون المراد الاناث
لانهن المشهور بالعذل فيما بينهم فيكون جمع عاذلة صفة امرأة ويحتمل ان يكون المراد الذكور لما هو الاعم فيكون جمع عاذلة صفة
بجماعة وقيل العواذل هنا حوادث الدهر وزواجره واسناد العذل اليها مجاز ولا وجه له وقوله فلتر فك جواب الشرط
وهو قوله فان لم تجد والشاهد فيه عطف دونها معدا بالنصب على محل مزودونا عندنا مع ان من فيه ليست زائدة بل مبينة
وقعت حالا من مفعول تجد وهو قوله والدا والمفعول الثاني قدم وبانما كان فالظرف مستقر ومراد الشارح انك ان لم تنسب
الى قبيلة معد فيكفيك اني بمشيع العواذل عزا فتحاول بك بشرف النسب فانه لا افتخار لك الا من هذين القبيلتين ومن قصره على
عدنان فقد قصر قال والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وانبنى على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرا قائمان
فذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد وقد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرا واذا
قدرت عمرا معطوفا على المحل بالابتداء واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو
تواردا عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترطوا المحرز ولان لا يعمل عندهم في الخبر شيئا
بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبلا اي قبل دخولها ولكن شرط الفراء الصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء الاعراب الاسم لئلا يتنافر
اللفظ ولم يشترط الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ ش قوله احدها اي احدى
المسائل الممتنعة قولنا ان زيدا وعمرو قائمان قوله وذلك اي وجه امتناع هذا التركيب قوله والثانية اي المسئلة الثانية الممتنعة
قولنا ان زيدا قائم وعمرو قوله لابتداء بالنصب عطف على معطوفا قبله اول بالمفعول ايضا يعني اذا قدرت عمرا معطوفا
لابتداء محذوف الخبر قوله ان والابتداء بدل من عاملين وقوله على معمول متعلق تواردا قوله ولان لا تعمل فلا يتواردا العاملان
عندهم قوله لئلا يتنافر اللفظ اذا فلك مثلا ان زيدا وعمرو ذاهبان يتنافر فيه المعطوف والمعطوف عليه لاختلافهما رفعا ونصبا
بخلاف ان هذا وزيد ذاهبان او ان موسى وزيد ذاهبان ورعاية التناسب مما يلتزم عندهم كثيرا مثل سلاسل واغلالا
ونظائره قوله في سائر مواضع العطف الظاهر ان سائر ههنا بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي كثير ولا وجه لقول الكرخي في ورد
الغواص ان استعماله بمعنى الجميع لحن على ان صاحب الصحاح قال وسائر الناس جميعهم قال بعض المنكرين لهذا الالتفات
الى قول صاحب الصحاح في ذلك فهو ممن لا يقبل من تقريره وقد حكم بالغلط في هذا من وجهين احدهما تفسير ذلك بالجميع والثاني انه
ذكره في فصل سبر وحقه ان يذكره في فصل سار لانه من السور بالهمزة وهي بقية الشراب وغيره ذكره الشارح في نزول الغيث
يعني كما انهم اتفقوا على ان العطف على اللفظ لم يشترط في جميع مواضعه خفاء الاعراب في المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءني
زيد وعمرو هذا وليت شعري ما وجه ايراد هذا القول ههنا وما فائدته اوليس العطف على اللفظ من فطان التنافر اللهم الا ان يراد
مجرد التمثيل والتشبيه في عدم اشتراط الخفاء قال وحجتهما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم
انك زيد وذهبان واجب على الآية باحد امرين احدهما ان الخبر محذوف اي ماجورون او مأمونون او فرحون والصابئون
مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله شعر فليبك على طيب فاني واشما وان لم يشوها بالهوى رنقان ويضعف انه حذف من الاول

لدلالة الثاني وانما الكثير العكس والثاني ان الخبر المذكور للاول وخبر الصابئون محذوف اي كذلك ويشهد له قوله شعر فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقياريها لغريب اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد وتضعيفه تقديم الجملة المعطوف عليها وعن المثال الاول بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع لمبتدا محذوف اي انك انت وزيد ذاهبان وعليها خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون قيل وجمهما اي حجة الفراء والكسائي قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم وجه الاحتجاج ان قوله تعالى والصابئون بالرفع عطف على محل اسم ان وهو الموصول ولا مانع عندهما وصحة الرفع مشروط عند الفراء بخفاء اعراب اسم ان وهو موجود هنا لكونه مبنيا وكذا قولهم انك وزيد ذاهبان عطفوا زيدا على محل اسم انك وهو كاف الخطاب وخفاء الاعراب لاختفائه قال شهاب الدين ويجري غير العطف من التوابع مجرى العطف في ذلك وقد ذهب الفراء ويونس الى ذلك وجعلا منه قوله تعالى فان لي ربي بقذف بالحق علام الغيوب فرفع علام عندهما على النعت لربي على المحل وحكوا انهم اجمعون ذاهبون وغلط سيبويه في قال من العرب انهم اجمعون ذاهبون فقال واعلم ان قوما من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون واخذ الناس عليه في ذلك من حيث انه غلط اهل اللسان وهم الواضعون او متلقون من الواضع واجيب بانهم بالنسبة الى عامة العرب غالطون وفي الجملة فالناس قد راوا هذا المذهب اعني جواز الرفع عطفا على محل اسم ان مطلقا اعني قبل الخبر وبعده وخفي الاعراب الاسم او ظهر ونقل بعضهم الاجماع على جواز الرفع على المحل بعد الخبر وليس بشيء وفي الجملة فقد المسئلة اربعة مذاهب مذهب المحققين المنع مطلقا ومذهب بعضهم التفصيل قبل الخبر فيمتنع وبعده فيجوز ومذهب الفراء ان خفي اعراب الاسم جاز ذلك لزوال الكراهة اللفظية وحكي من كلامهم انك وزيد ذاهبان الرابع مذهب الكسائي وهو الجواز مطلقا ويستدل بظواهر قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا الاية وبقوله هو ضايق الرجمين شعر فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقياريها لغريب وبقوله بالبينا وبها يكلو بمنزله حتى يرى بعضنا بعضا ونائف وبقوله والا فاعلموا انا وانتم البيت وبقوله بالبيتي وانت بالمبس وبقوله انك وزيد ذاهبان وكل هذه تصلح ان تكون دليلا للكسائي والفراء معا ويتعين ان يور والكسائي دليلا على جواز ذلك مع ظهور اعراب الاسم نحو ان زيدا وعمرو قائمان انتهى كلام شهاب الدين وقوله وقوله هم بالرفع عطف على قوله تعالى وسيأتي في شرح قولهم انك وزيد ذاهبان في العطف على التوهم قوله واجيب عن الاية اولا بالمنع ان نور دما في هذه الاية من بعض الوجوه والا فالقوال حتى يظهر وجه الاستدلال والجواب من الاحتجاج بقوله الملك المنعال مع ما في ضمنها من الفوائد المجنة والاصول المهمة قال السفاقسي وقرأ السبعة والصابئون وفيه وجوه احدها الرفع بالابتداء وفيه وجهان احدهما ان خبر ان محذوف اي ان الذين امنوا لهم اجرهم وخبر الصابئون من بعد مثله فيحسن جدا ولبس فيه الا حذف خبر ان وهو جائز فصيح والمصراع الثاني في الجواب حيث قال خبر ان محذوف اي ماجورون ونحوه والثاني انه على نية التاخير لجواز ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم بنية التاخير وحذف خبره لدلالة خبر ان عليه وتكون عطفت جملة وعمرو قائم على جملة ان زيدا قائم لا محل لهما من الاعراب وفي الاية عطفت جملة والصابئون والنصارى على جملة اسم ان وخبرها وقد تقدم اسمها على خبرها وقبيل هو ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم ان وخبرها والثاني ان الصابئون معطوف على موضع اسم ان لانه قبل دخول ان مرفوع بالابتداء وبهذا مذهب الكسائي وتلميذه الفراء الا ان الكسائي يجيزه مطلقا والفراء بشرط خفاء اعراب الاسم والبه اشار المصنف بقوله وحجتها والثالث ان الصابئون مرفوع عطفا على الضمير المرفوع في هادوا ونقل هذا عن الكسائي وردبان العطف على الضمير بلا تاكيد لا يجوز قال شهاب الدين بناء قول الكسائي ورده تلميذه الفراء والزجاج ولا يتوجه الرد بعدم التاكيد الى ان مذهب عدم اشتراط ذلك وان كان التصحيح الاشتراط انتهى والرابع ان ان حرف جواب بمعنى نعم وهو ضعيف وذاد ابو البقاء ثلثة اقوال احدها ان يكون خبر والصابئون محذوفا من غير نية التاخير وهو ضعيف ايضا لما فيه من لزوم الفصل بالحذف والثاني ان الصابئون في موضع نصب عطفا على اسم ان ولكنه جاء على لغة بني الحارث الذين يجعلون التثنية بالالف في الاحوال الثلثة والجمع بالواو على كل حال وهو بعيد والثالث ان النون في الصابئون حرف اعراب قال ابو البقاء فان قيل فالواو على هذا في الخفض انما جاز ذلك في الجمع مع الياء لامع الواو قلنا قد اجازه غيره اي على بعض الخلاق والقياس لا يدفع الواو عن الاعتبار قال شهاب

شهاب الدين قد اشار ابو البقاء الى مسئلة وهو ان الفارسي اجاز في جمع السلامة وهو ما جوت مجرى المكسر كبنين وسنين ان محل الاعراب نونها بشرط ان يكون ذلك مع الياء خاصة دون الواو فيقال جاءني البنين قال شعر ولقد ابى الحسن على ابا براء ونحن له بنينا وفي الحديث اللهم اجعل عليهم سنينا كسني يوسف وقال وعاني من يجذ فان سنينه لعين بنا شيبا وشيبنا مردا فاثبت النون مع الاضافة فلما جاءت هذه القراءة وجهت بان علامة النصب فتحة النون وكان المشهور بهذا القول انما هو الفارسي سال ابو البقاء عن هذه المسئلة واجاب بان غيره يجوز حتى مع الواو وجعل ان القياس لا يأباه والفرق بينه حال كونه بالياء وبين كونه بالواو ظاهر قد حققته في شرح التسهيل نعم اذا سمي بجمع المذكر السالم جاز فيه حينئذ وجه احد هما ان يعرب بالحركات مع الواو ويصير نظير الدون فيقال جاء الزيدون ورايت الزيدون ومررت بزيدون كجاء الدون ورايت الدون ومررت بالدون هذا اذا سمي به اما ما دام جمعا فلا احفظ فيه ما ذكره ابو البقاء ومن اثبت حجة على من نفى لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان انتهى قوله خليلي بالخ هو من الطويل يعني يا خليلي مخاطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقدر وهو مثلث الطاء والشاهد في قوله فاني حيث حذف خبره لدلالة الخبر على المعطوف عليه وهو ونفاني والتقدير فاني ونف وانتما ونفاني وهو بفتح الدال وكسر النون من الزنف بفتحتين وهو المرض الملازم فاذا كسرت النون انثت وثنيت وجمعت واذا فتحت ليستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يقال باج بسره اذا اظهره وان لم يثوحا عطف على مقدر تقديره يحكما بالهوى او لم يثوحا قوله وانما الكثير العكس اي الحذف من الثاني لدلالة الاول لقوله تعالى تصيكم حجارة وفيه بحث كما قال الامام الزركشي في البرهان وقد يحذف من الاول لدلالة الثاني وليس عطفا عليه والثاني كقوله تعالى يمحوا الله ما يشاء ويثبت اي ما يشاء ويثبته والثالث كقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه قد قيل ان احق خبر عن اسم الله وفيل بالعكس واما قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزا بها فالعائد في اعادة الجار والمجرور اعني بها لانه لو حذف بها من الثاني لم يحصل الربط لوجود الضمير في ما وقع مفعولا ثانيا وكالمفعول الثاني في سمعتم لو حذف من الاول لم يكن نصا على ان الكفر تعلق بالايات لجواز ان يكون المتعلق الاول غير متعلق الثاني انتهى كلام الزركشي قوله ان الخبر المذكور اي خبر ان الذي جعلته لقوله الصابئون وهو قوله من امن بالله واليوم الاخر فلا خوف عليهم قوله فمن كالتي في البيت لضابي بن الحارث قال العيني ضابي بالضاد المعجمة بعد الالف باء موحدة ثم هزة ابن الحارث البرجمي وهو من قصيدة من الطويل والشطر الاول كناية عن السكنى في المدينة والاستيطان بها وقبار بفتح القاف وتشديد الباء آخر الحروف اسم رجل وقيل انه اسم فرس له غبراء وقال ابو زيد اسم جمله ومعنى الشطر الثاني انه مركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها قال وذلك حين حسب عثمان رضي الله عنه يوم اخذ به انتهى قال السيوطي قال ابن حبيب كان ضابي بن الحارث رجلا يقتضي الوحش فاستعار من بني عبد الله بن هودة كلبا يقال له قرحان فكان يصيد به البقر وانطيا فقتل بعضها فاخذوه فهجاهم ضابي بقوله فانكم لا تسلموا بالكلبكم قرحان عقوق الوالدات كبير فاستعدى عليه بنو عبد الله بن هودة عثمان بن عفان فارسل اليه واقدمه وانشده الشعر الذي قال فيهم فقال عثمان ما اراه عنى رجلا احش منك وقال ضابي ومن يك امسى في ابيات فقضى عثمان عليه لبني هودة بجزر شهره ضابي وجهه انتهى ثم قال العيني والشاهد عطف قبار على محل اسم ان واحتج به الكسائي والفراء والمحققون على انه مرفوع بالابتداء واخبره محذوف والتقدير فالي يهما الغريب وقبار غريب او قبار كذلك وقيل الغريب خبر عن الاسمين جميعا لان فعيلا يخبر به عن الواحد فما فوقه نحو قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير ورد بانه لا يكون للاثنين وان كان يجوز كونه للجمع وعورض بقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد واجيب بان اصله قعيدان انتهى كلام العيني ويمكن ان يقال ان التقدير عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد حذف الاول لدلالة الثاني عليه قوله وبضعيفه تقديم الجملة المعطوفة وهي قوله كذلك والصابئون على بعض الجملة المعطوف عليها وهو قوله تعالى ان الذين امنوا من امنهم بالله الخ لو قوعها بين المسند والمسند اليه وما قيل هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان واما اذا قدر متاخرا عن خبر ان فالازم تقدم بعض الجملة المعطوف على بعض الجملة المعطوف عليها فليس مما يمنع عليه فانه قد لا يقصر عن بعد الجمل الاول مع ان كلام المصريين ان يحمل على طريق ذكر الكل وارادة الجزء كقوله تعالى اصابعهم في اذانهم يعني انامله وهو مهيع او يحمل على تقدير المضاف

مسغبة بتمامه قال ابو حيان في شرح التسهيل وذهب الكوفيون الى ان المصدر المنون لا يجوز اعماله وانه ان وقع بعده مرفوع او منصوب
فانما هو محمول على فعل مضمر يفسره المصدر من لفظه فاعرفه وجد مثل عجبت من ضرب زيد عمرا فالتقدير ضرب زيد عمرا او قالوا في الآية الخ
التقدير يطعم يتيما ومثال المعرف بال قول الحمار الاسدي كررت فلم اكل عن الضرب بسمها وقول الآخر ضعيف النكاية اعدائه الاخطل
فانك والتكليف نفسك دارما قال ابو حيان فهذه مصادر معرفة بال وانتصب بعدها المفعول التقدير في الاول فلم اكل جبرى بسمها
واللام معاقبة للضمير والتقدير في الثاني ضعيف نكايته اعدائه وتقدير الثالث تكليفك نفسك وقال ابو حيان فيه ايضا والمصدر المعرف
باللام ففيه اربعة مذاهب احدها مذهب سيبويه وهو اجازة اعماله كالمنون فيرتفع به الفاعل وينتصب به المفعول نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا ولا قبح في ذلك والثاني مذهب الكوفيين هو انه لا يعمل كالمنون وما ظهر بعده من معمول فعلى اضمار فعل يفسره
المصدر الثالث مذهب الفارسي وجماعة من البصريين وهو جواز اعماله على قبح الرفع الرابع مذهب ابن الطراوة وابو بكر بن طلحة
وهذا التفصيل بين ان يكون زال معاقبة للضمير فيجوز اعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو المذهب الصحيح انتهى كلامه وفيه اختصار وبهذا
اتضح مقصود المصر واندفع الشبهة التي اوردها الدماميني ومقصود المصر بيانه امتناع قولنا هذا ضارب زيد وعمرا وامتناع قولنا
اعجبني ضرب زيد وعمرا بالنصب والجر امتناعهما بناء على انهما خارجين عن المنون والمعرف بال وبقي الاشكال في الاضافة فاذا فسرت بالاضافة
الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه يخرج عنه ابضا لان الاضافة فيهما وقعت الى متبوع العمل قوله حتى يكون بال مثل اعجبني الضرب زيدا ويكون
منونا مثل اعجبني ضرب زيدا او يكون مضافا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر نصب المفعول في هذه الامثلة بلا نزاع وعلم
من ذلك اضافة المصدر لابد ان تكون الى غير الاسم الذي عمل فيه النصب قال المصنف او فتح المسالك وعلل المصدر مضافا اكثر نحو ولولا دفع
الله الناس ومنونا اقيس نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وبال قليل ضعيف كقوله ضعيف النكاية اعدائه ثم قال وتابع المجرور
بجر على اللفظ او بحمل على المحل فيرفع للقوله حتى هجرت في الرواح وباجه طلب المعقب حقه المظلوم او ينصب كقوله قد كنت
دانيت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا انتهى بانى البيت الخير قريبا والشاهد في الاول في قوله طلب وهو مصدر مرفوع تابع
مضافا الى المعقب هو اسم فاعل نصب حقه على المفعولية والمظلوم بالرفع صفة المعقب حملا على محله لانه فاعل الطالب وان كان مجرورا
لفظا بالاضافة قوله واجاز بهما اي المسئلتين قوم وهم الكوفيون وجماعة من البصريون قوله وجاعل الليل الخ تقدمت الاية في الفروق
بين اسم الفاعل والصفة قوله ولم تحل مجرى عجبت من الطويل صدره جوبت بنا بعد ما جدنا وجوبت من باب علمت بمعنى
اصبت مثل جوبت السمان فشبهتني وتمهيد الشئ تسويته ونهيئته والمجد الشرف والسؤدد والشاهد في تمهيد مجد فانه
مصدر مضاف الى المفعول يريد تمهيدك مجدا وسؤددا بالنصب عطف على محل مجد فانه وان كان مجرورا لفظا فهو منصوب محلا لكونه
مفعولا معنى قوله اي وجعل الشمس مهدت سؤددا قال الطيبي قال الزجاج ولا يجوز في جاعل الليل سكنا ان يعمل جاعل في سكنا
لان اسماء الفاعلين اذا كانت ماضية اضيفت الى ما بعدها لا غير تقول هذا ضارب زيد امس اجمع البصريون على انه لا يجوز في
زيد النصب وبعض الكوفيين يجيزه فاذا قلت هذا معطي زيد درهما فدرهما محمول على تأويل اعطى انتهى قوله والماضي المجرد
من ال نادر مسامح ويجوز اي اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل النصب كذا قال ابن مالك في التسهيل وقال ابن ام القاسم في
شرحه اجاز الكسائي اعمال اسم الفاعل المقصود به المضي عاريا من ال ووافقه هشام وابو جعفر ابن مضاء قبله والعراقيون لانه
في معنى الفعل ومشتق منه وهو ضعيف لانه اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يشبهه الا من قبل المعنى بخلاف الذي بمعنى المضارع
فانه يشابهه لفظا ومعنى فلا يسوى بينهما واستدل المجيز بقوله فكلت وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وبقول العرب هذا مار
بزيد امس ولا حجة في الاول لانه اريد به حكاية الحال وفي الثاني لانه لم يعمل في المفعول به والمجرور بل عمل فيه ما فيه رائحة الفعل وهذا الخلاف
في عمل الماضي دون ال وهو بالنسبة الى المفعول به واما بالنسبة الى الفاعل فذهب بعض النحويين الى انه لا يرفع الظاهر وبه
قال ابن جني والشلوبين ومتأخرو المغاربة وذهب بعضهم الى انه يرفعه وهو اختيار ابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه
واما الضمير فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على انه يرفعه وليس كذلك بل ذهب ابن طاهر وابن خروف الى انه لا يرفع
الضمير وهو بعيد لانه مشتق فيحتمل الاشتقاق واحترز عن الموصول بال فانه يعمل لوارد به الماضي نحو زيد ضارب
عمرا امس لانه وقع موقعا يحسن تأويله فيه بالفعل فقام تأوله بالفعل مقام ما فانه من الشبه اللفظي واحترز من المقصود

اي تقدم بعض الجملة قوله وعن المثال يعني قولهم انك وزيد ذاهبان قوله انهم اجمعون سبأتي في العطف على التوهم شرح
هذا المثال قال المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرا وبالرفع او عمرا بالنصب
منعها الخراق لان اسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازها قوم تمسكا بظاهر قولهم فلق وجاعل
الليل سكنا والشمس وقول الشاعر ولم تحل مجرى تمهيد مجد وسؤدد واجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل
الشمس ومهدت سؤددا او يكون سؤدد واسم مفعول لامه ويشهد للتقدير في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضي والمضي
المجرد من ال لا يعمل النصب قوله المسئلة الثالثة اي من المسائل الاربعة المتنعة قولنا هذا ضارب زيد وعمرا باضافة ضارب
الى زيد وعطف عمرا بالنصب على محل زيد المجرور لفظا وامتناعها مبني على امتناع اشتراط العطف على المحل وهو وجود المحرز
ولا طالب للمحل النصب في زيد حتى اضيف اليه ضارب وعلى هذا فقس المسئلة الرابعة قال الرضي فان عطفت على المجرور
باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن
بإضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل
على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز فيه النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا
الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب البصريين فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل
ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اغاعوز ابن محراق انتهى البيت كنا بط شرا
والاستفهام فيه للاستبطاء له في البعث والمراد منه الاستعجال او عبد بالنصب عطف على دينار بالجر باضافة باعث
اليه وفيه الشاهد يريد بعث احدهما النيابا سريعا ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى وقيل للناس هل انتم مجتمعون قوله منعها
الخراق يعني منعوا المسئلة الثالثة والرابعة بناء على ان المحرز فيها ليس بموجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
لانه الاسم المشبه للفعل لا يعمل صفة او مصدرا في اللفظ حتى يكون محلى بالام او منونا او مضافا فيعني الى غير ذلك المعمول او مضافا
الى غير متبوع ذلك المعمول الاسم المشبه للفعل في باتين المسئلتين مضاف الى متبوع المعمول كذا قال الشمني وقال الدماميني المنع
هو مذهب سيبويه والجمهور فانظر تعليل المصر للمنع بما ذكره بل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا
او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو ههنا تابع فان كان هذا مراده فاشكل بمثل اعجبني
ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ما ذا ارادوا فلم يتضح لي
مقصوده والله اعلم وقال الشمني اتضح لنا مقصوده وهو ان معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله
مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا اشكال ذلك بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا ولا بغره ثم
في شرح التسهيل لابن ام قاسم في باب المصدر وظاهر كلام المصريعني ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التابع وهو مذهب
الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الا اتباع على المحل وفصل ابو عمرو
فاجاز في العطف والبدل ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضي في باب المصدر وتحمل التوابع على محل المجرور ايضا
خلافا للمجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر بذه العلة معجودة في التأكيد
وعطف البيان بخلاف البدل لانه في حكم ما العامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من
كلام سيبويه تنزيل الجمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الجمل على المحل نحو ليس لها
او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف يجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وبهذا الذي ذكره سيبويه
هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء وكما في بازيد
الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في قوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه كونه فاعل حقه
اي غلبه المظلوم ما لحق انتهى كلام الرضي قوله لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال الخ ايما الى قول ابن مالك في التسهيل واعمال
المصدر مضافا اكثر من اعماله منونا واعماله منونا اكثر من اعماله مقرونا بالالف واللام ويضاف الى المرفوع او المنصوب
ثم يستوفي العمل انتهى مثال المضاف الى الفاعل قوله فلو لا دفع الله الناس ومثال المنون او اطعام في يوم ذي مسغبة

حكاية الحال فانه يجعل ايضا نحو وكلبهم باسط ذراعيه ونحو والله مخرج ما تكتمون انتهى كلام القاسمي وقال الرضي واجاز الكسائي ان يجعل بمعنى الماضي مطلقا كما يجعل بمعنى الحال والاستقبال وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرا وامس ورجما وطاز زيدا امس كريما قال الله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الوجه ههنا ان ينصب اسم الفاعل المفعول الثاني حذف التنوين حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما فيه اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقولك لبيك يزيد ضارع قال الاندلسي رد على الفارسي لا ستقبح ذلك في مثل هذا ظاهر زيد امس فانما لزوم حذف احد مفعولي ظاهر وللفارسي ان يركب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وتضعيف مذهب السيرافي في قولهم هذا ضارب زيد عمرا امس اذا اضطر ارجعنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى انتهى كلام الرضي قال ويوضح لك مضيئة قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الاية وجواز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي لخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمان المستمر كان بمنزلته اذا دخل على الماضي فمن اضافته محضة واما قوله فذكرت وانيت بها حانا مخافة الافلاس والنيانا فيجوز ان يكون النيانا مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة النيان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان النيان فعل الغير المتكلم او المراد به انه دابن حان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول من موافقته لعامله في الفاعل ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولا بد منه غ قوله ويوضح لك مضيئة اي يكشف لك الاشتباه في جاعل الليل ويدل على انه بمعنى الماضي قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل حيث لم يقل ومن رحمته يجعل لكم الليل كما قال ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قوله وزعم اي الزمخشري مع تجويز عطف الشمس على محل الليل اي انه جاعل فيها مرادا به الاستمرار حتى قال فان قلت كيف يكون الليل محل والاضافة حقيقية لانه اسم الفاعل بمعنى الماضي قلت ما هو في معنى المضي انما هو دال على جعل مستمر في الازمنة انتهى وقد سبق تفصيل هذا النقل في الحادي عشر من الفرق الواقعة بين الصفة واسم الفاعل فلتلتفت اليه وقد سبق الوعد به قوله مع نصه في مالك يوم الدين على انه الخ تعدية النص على تضمين معنى الاطلاع والتوقيف قال صاحب الكشف يقال نص عليه واصدان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل الى ما لا يحتمل الا معنى واحدا كذا حققه المولى ابن كمال في فصه سرح مفتاح قال الفاضل الشريف في تقرير فاتحة الكتاب من شرح الكشاف اعترض عليه بانه ذكر في قوله نحو جاعل الليل سكنا ان جاعل دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومع ذلك جعله عاملا في المضاف اليه ناصبا له حيث جوز عطف والشمس والقمر على محل الليل وفيه تصريح بان اسم الفاعل اذا اريد به الاستمرار كان عاملا فيكون اضافته غير حقيقية وبذا لما ذكره مناف ههنا اجيب بان الزمان المستمر يشتمل على الماضي والحال والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملا واضافته غير حقيقية وكل واحد من الاعتبارين يتعين بحسب اقتضاء المقامات وقرائن الاحوال ويجب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا واضافته حقيقية لان المستمر المحتوي على الماضي ومقابليه روعي الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية فجعل اضافة حقيقية مع انه عامل فلا تنافي بين كلاميه وفيه نظر لان مدار الاضافة في كونها معنوية او لفظية على كون الصفة عاملة وغير عاملة وهو المشهور ويمكن ان يقال الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافة لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وسنزيد في هذا بيانا لهذا المعنى انتهى كلام الشريف وقال الطيبي في تقرير قوله لكن جاعل الليل سكنا قوله دال على جعل مستمر قال صاحب التقريب فيه نظر لانه بخلاف ما ذكره في مالك يوم الدين والجواب انه ليس بخلافه بل هو تبيين وتفصيل لما ذكره هنا لانه قال بعد ما قرر انه اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما تكون غير حقيقية وقد استنبطت القول فيه هناك والذي يريد به هنا ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط تكون اضافته الى ما بعده حقيقية لانتفاء الشابهة المعنوية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الاستمرار بمعنى ان يكون معناه موجودا في جميع الازمنة من الماضي والمستقبل والحال كالعالم والقادر فيكون في اضافته

في اضافته احد اعتبارات احدها انها محضة باعتبار معنى الماضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة وثانيها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال منه وبهذا الاعتبار يعمل في ما اضيف اليه نحو قوله تعالى انا مرسلوا الناقة وثالثها مترددة بين المحضة وغير المحضة باعتبار ان الاضافة لفظية من وجه كونها متضمنة لمعنى الشرط عاملة في ما تدعوا ومن وجه كونها اسما مشتقا بتدعوا المعمول له وقال صاحب الفريد في قوله تعالى قابل التوب شديد العقاب لما كان القابل الناظر الى انه مشى له القبول لا بالنظر الى انه عامل صلح ان يكون صفة له بالاضافة الى التوب وكان معرفة فيصلح ان يكون الشديد صفة له بالنظر الى انه عامل صفة له بالاضافة الى العقاب وهو نكرة فليتأمل وقال صاحب لباب التقرير والظاهر ان يوم الدين مالك النكرة لانه بمعنى الاستقبال واضافة اسم الفاعل بمعنى الاستقبال لا تفيد تخفيفا ولكن حمل على الماضي لتحققه لفظا انتهى كلام الطيبي رحمه الله عليه قوله فذكرت وانيت قال السيوطي هو لزياد العنبري وقيل لرؤبة وبعده يحبس بهم الاصل والقبانا وقد ذكر الشنتمري الشطر الثالث ابو حيان في شرح التسهيل ايضا وبهذا يندفع الاحتمال الذي ذهب اليه الدماميني وقلده الشمني حيث قال يحتمل ان يكون هذا اي الذي اورده المصريتا واحد امس وافير الرجز مصرعا ويحتمل ان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف انتهى وبالنشطر الاول والثالث تعين وجه الثاني وبهذا دليل على وجود الرجز المسرع وهو صحة على الشارح حيث ادعى في بحث اوان الرجز لا يكون الا من بحر الرجز وقد مر بيان البحث مرارا فليلتفت اليها قال العيني في شواهد المصدر قال زياد العنبري وهو الاصح من غيره وروايته وذكرت من المدانة فقال وانيت فانا عاملة واعطيته دينا واخذت بدين والضمير فيها يرجع الى القينة وحانا اسم رجل مفعول وانيت ومخافة الافلاس وهو نصب على التعليل والشاهد في واللياتا حيث عطف نصب عطفا على موضع الافلاس لانه نصب لكونه مفعولا لاجله المعنى للمخافة الذي هو المصدر وهو بفتح اللام وكسرها بالفتح والكسر وهو المطل بالدين انتهى وقال السيوطي وانيت من المدانة وحانا اسم رجل ومخافة مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف واللياتا معطوف على موضع المفعول ويجوز ان يعطف على مخافة اي ومخافة اللياتا ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه قال شارح ابيات الايضاح قال ويجوز ان ينصب على المفعول معه اي مع اللياتا وهو بفتح اللام وكسرها والياء مشددة والكسر افيس مصدر وقيل صفة ومعناه الذي يلوي بالحق اي يمطل به قال الاعلم هذا المثال في المصادر قليل لم يجيء الا في هذا وفي شنتة شناتا في من سكن النون وتقال افلس اذا صار ذا فلوس بعد الدراهم وفلس اذا صار عديما والفيا جمع قينة لانه سمي بذلك لانها تصلح من شاء ايلها انتهى قوله ولو لم يقدر المضاف الى قوله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل كذا وقع في بعض النسخ قال الدماميني اقول يريد المفعول له الذي باللام معه والا فمع وجود اللام لا يشترط هذا الشرط اجماعا كقولك اكرمتني بازيد لحضوري بين يديك على انه من الشاذ انه يشترط ذلك مع حذف اللام قال الرضي هو الذي يقوى في نفسي واستدل بما في نهج البلاغة من قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستماما للبليته والمستحق للسخط هو ابليس ولا يجوز ان يكون استحقاقا حال من المفعول لان استحقاقا يكون حالا من الفاعل ولا يعطف حال الفاعل على حال المعطوف فانتهى قوله واستدل الرضي على ما اختاره وقواه بما وقع في نهج البلاغة وهو اسم كتاب مشتمل على خطب علي كرم الله وجهه جمعه الشريف الرضي وعبارته بكذا فسجدوا الا ابليس وقبله اعترتهم الحمية وغلب عليهم الشقوة وتعزوا بالخلقة من النار واستعلوا بوخلق الصلصال فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبليته وانجاز العدة فقال الممتطرين انتهى عبارته المباركة قال الدماميني قلت وسئلت مرة باحمد ابا والله عمر يا ابد الاباد عن وجه قول صاحب المدارك في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا احد ما احكم عليه قولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا ان حزنا مفعول له هذا مع الاختلاف في الفاعل اذ تفيض ضمير الاعين وفاعل يحزن الفلوب او اصحابها فاجبت بان تفيض اعينهم في معنى يبكون فاما ان يجعل الفعل المعلل بهذا المذكور مرادا فيه هذا المعنى او يجعل محذوف ودال عليه هذه الجملة المذكورة اي تولوا واعينهم تفيض من الدمع يبكون حزنا فالاتحاد موجود على كلا التقديرين هذا ان التزمنا صحة هذا الشرط والا فلا اشكال انتهى كلام الدماميني قال شهاب الدين في نصب حزنا ثلاثة اوجه الاول انه مفعول من اجله قال الشيخ ابو حيان ولا يقال ان الفاعل هنا قد اختلف فان الفيض مسند للاعين ايضا مجازا يقال عين حزينة وسخنة ومسرورة وقريره في ضد ذلك يجوز ان يكون الناصب تولوا وحينئذ يتحد فاعلا العلة والمعلول حقيقة والوجه الثاني انه حال اي تولوا حزينين والوجه الثالث انه مصدر ناصبه مقدر من لفظه اي يحزنون حزنا انتهى كلام شهاب الدين وبهذه الوجوه اقل يتكلفا مما ارتكبه الشارح مع النقاط منها

قوله اسقط الشرط الاول ح وهو امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح قال و الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل المتوهم وغرابته كثرة دخوله هناك ولذلك حسن قول زهير ح بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ح وقول الآخر ما كازم الشهم مقدما ولا بطلا ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ح ولم يحسن فعل الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم دلا منهوش فيهم منعل لقلة دخول الباء على خبر كان نحلا فخبرى ليس وما فى النيرب النميمة والمنعل الكثير النميمة والمنهوش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى اخيه المجزوم وقوع فى اضافى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات ش قوله نحو ليس زيد قائما الخ قال الزركشى فى البرهان العطف على التوهم يكون باعتبار عامل لم يوجد هو ولا طالبه فى المعطوف عليه نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ولا ذاهب بالجر وهو معطوف على خبر ليس المنصوب باعتبار جره بالباء لو دخلت عليه فالجر عمل مفقود وعامله وهو الباء مفقود ايضا الآن منوهم الوجود لكثرة دخوله فى خبر ليس فلما توهم وجوده صح اعتبار مثله انتهى وبذا يخلاف العطف على الموضع كما تقدم فانه يكون باعتبار عمل لو لم يوجد فى المعطوف عليه الا انه مقدر فى الوجود لوجود طالبه نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهبا بنصب ذاهبا عطف على موضع قائم لانه خبر ليس قال الزركشى ايضا العطف على التوهم قليل فى كلامهم وقيل انه لم يجئ الا فى الشعر ولكن جوزه الخليل وسيبويه فى القرآن على النحويين وقال كيف يجوز التوهم فى القرآن وبذا جهل منه بمرادهم فانه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل موجود منزلة المعدوم كالفائ فى قوله فاصدق انتهى كلامه وسيأتى ان ابن مالك توهم ان سيبويه اراد بالغلط بنا الخطا فاعترض عليه كذا نقله المصرو ما وجدناه ورأينا فى كتبه وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود قوله ما لا حازم بيت ش البيط لم يسم قائله الحازم هو الضابط لاموره من طرقها والشهم الذكى الفؤاد والمقدام من اوزان مبالغة الفاعل بمعنى كثير الاقدام على الحرب والبطل بالفتحتين الشجاع وغلابا منصوب على انه خبر لم يكن قوله للهوى متعلق بغلابا والالام بمعنى على كقوله ولم للجبين والباء فى بالحق اما سببية او للمصاحبة يعنى ان الشجاع الانسان انما لم يكن بالحق على نفسه بحيث يكون هواها مقهورا مغلوبا دائما او فى اكثر الاحوال والا وقات فلا يعد حزمه وشهامته شجاعته والشاهد فى عطف ولا بطلا بالجر على مقدما بالنصب بتوهم دخول الباء عليه لكونه خبر الكلمة ملمشابهته بليس قوله وما كنت ح قال السيوطى انشده ابن الاعرابى فى نوادره وبعده الا سن بينهم دابا ادب ود والضمير الموغل ولكنى رائب صدعهم رقوما بينهم مسمل يقال تمش بينهم وتمش اذا افسد ورقا بينهم فارقا اذا اصلح والشاهد فى عطف ومتمش بالجر على ذا نيرب بتوهم دخول الباء على خبر كان وهو ذا نيرب قوله وقع فى اخيه المجزوم جعل المجزوم اخا للجر ونحوه لما ان كلا واحد منهما يعمل فى نوع من الكلم ولان الكسر الذى هو علامة الجر اخو السكون الذى هو علامة الجزم ولذلك اذا حرك الساكن حرك بالكسر وقال ابن الحاجب فى القسم الرابع من الاعمال ان الجزم فى الافعال نظير الجر فى الاسماء ولان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فيكون الجزم عوضا عنه فصار الجزم فى الافعال نظير الجر فى الاسماء قال فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة ابى عمرو لولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق وأكن فانه بمعنى لولا اخرتنى فاصدق ومعنى ان اخرتنى اصدق واحد وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادى له وندرهم بالجزم وبرده انها سلمانا ان الجزم فى نحو أتبتنى اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم وليس من المفردين المتعاطفين شرطا لانا بعد الفاء منصوب بانا مضمرة وان والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم كما تقدم فكيف يكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر وبأتى القولان فى قول الهندلى فابلوه بلائكم لعلى اصالحكم واستدرج نويا اى نوائى ش قوله فانه معنى لولا اخرتنى الخ تقدم الآية فى صدر تنبيه من الجملة الخامسة التى لها محل من الاعراب قال المصر ينبغى ان قراءة غير ابى عمرو لولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له فى غير القرآن عطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وانه كالعطف فى نحو من يضلل الله فلا هادى له وندرهم بالجزم بالجزم انتهى وقد بسطنا القول فى شرح هذا المحل غاية البسط مما اراده فليراجع اليه قيل يشكل هذا بانا نرى لولا التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناها واحدا ويجاب بانا الشرطية وان لم تدل على الطلب وضعا لكن المقام

المقام يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما تقول يارب ان وفقتنى عملت صالحا فيكون مفهما الطلب العبد تأخير ربه اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما تقول يارب ان وفقتنى عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة فى معنى التخصيصية كذا قال الدماميني وبذا من الظهور لكان مستغنى عن البيان وقال ابن يعيش فى شرح المفصل لولا معناها الطلب والتحضيض فاذا قلت لو لا تعطينى فمعناه اعطنى فاذا اتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر اذا كان فى معناه وكان مجزوما بتقدير حروف الشرط انتهى وبها اوضح منه قوله فى قراءة الاخوين ح اى بسكون همزة واكن وسيأتى وجه التعبير بالاخوين قوله من يضلل الله فلا هادى له قال الشمنى فيه نظر فان صاحب البحر قال فاصدق ليس فى محل جزم بخلاف فلا هادى له لوجود الشرط فيه الا ترى انه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان العامل فى العطف على المحل موجود دون اثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون اثره فظهر ان جزم اكن على توهم الشرط الذى يدل عليه التمنى لا على المحل لعدم الشرط وان جزم ندرهم على العكس من ذلك انتهى الكلام قوله هو عطف على محل فاصدق ح وقد ذهب ابو الزمخشرى وابن عطية على ما نقلناه وعنهما نبحث الجمل قوله ويرده ح اى يرد مذهب السيرافى والفارسى تسليما ان الجزم فى المثال باضمار الشرط قوله فليست الفاء بهنا اى فى قوله فاصدق واكن قوله وان والفعل فى تأويل مصدر ش قال الدماميني قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر اى ان اخرتنى فتصدق ثابت واكن فالفاء حينئذ رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع فى فلا هادى له وندرهم وقد اسلفت لك الاشارة الى شئ من كلامه هنا فى الباب الثانى عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب واسلفنا الكلام عليه هناك انتهى قوله معطوف على مصدر متوهم ح يعنى ان المقدر وصلتها فى تأويل اسم معطوف على مصدر منتصيد من الفعل السابق فى جملة الطلب اعنى جملة لولا اخرتنى اى لولا ان تأخر منك فتصدق منى واذا كان كذلك فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم وقد سبق بذا البحث ولهذا قال المصر كما تقدم حيث قال بعد التحقيق ان العطف فى الباب من العطف على المعنى ثم قال وساوضح ذلك فى اقسام العطف اشارة الى هذا المحل قوله فابلوا بلائكم ح تقدم البيت مشروحا فى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب قوله واستدرج نويا اى نوائى استدرج بفتح الهمزة والجزم عطف على اصالحكم وهو بالرفع على صيغة المتكلم وحده معناه اونى ونوى مفعول استدرج والالف للاطلاق وللاصل نواى مثل عصاى والنوى كالرمى الجهة التى يقصد بها المسافر وقد تقدم اعلال نوى فى بحث الجمل قال وكذلك اختلف فى نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد فى موضع الازيدا ومعناه تشبيهه بقولهم فلما بالجبال ولا الحديد وقد استنبط من ضعف فهم من انشاده هذا البيت انه يراه عطفا على المحل والوارد ذلك لم يقل انهم شبهوه به رجع القول الى المجزوم وقال به الفارسى فى قراءة فيسبل انه من يتقى ويصبر فان الله بانبات يا يتقى وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا اثبت يا يتقى وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء فى الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون يا يحياى ومماتى وقيل بل سكن للتوالى الحركات فى كلمتين كما فى بأمركم وشعركم وقيل من شرطية وبنه اليا واشباع ولام الفعل حذفت للجازم او بنية اليا ولام الفعل والكتف بجذف الحركة المقدرة ش قوله وكذلك اختلف اى كما وقع الاختلاف فى عطف قوله تعالى واكن بالجزم على هو عطف على المحل ام على المعنى وقع الاختلاف فى نحو قام القوم غير زيدا وعمرا قوله وانه مذهب سيبويه لقوله فى تعليل المسئلة لان قولهم غير زيد فى المثال فى موضع الازيدا وفى معناه فشبهوا هذا المثال بقول الشاعر فلسنا بالجبال ولا الحديد فان قوله ولا الحديد بالنصب عطف على الجبال المجرور بالباء لانه فى قوة الجبال بدون الباء ومعناه هذا عجز بيت من بحر الوافر لقيقة بن الحارث الاسدى صدره معاوى انشا بشر فاسجح يخاطب به معاوية بن ابى سفيان رضى الله عنهما وقول المصر شبهوه بقولهم غير مناسب للمحل وحق الكلام وشبهوه بقوله قال السيوطى وبعد هذا البيت كلمتهما ارضنا مجردة من فهم من قائم او من حصيد فدر واخوه من الخلافة واستقيموا ناصرا لا تخذل والعبد اطمع فى الخلود اذا بكنا فليس

لك ولا الناس خلوا فيها انه بلكت شياعا بزيد امير ها وابو بزيد قال الزمدي في شرح ابيات الجمل وقد ياتي بهذه الابيات ان الصواب
رواية ولا الحديد بالجر ولكن سيبويه رواه بالنصب فتبعه الرجاج انتهى كلام السيوطي قد ذكرنا انفا كلام سيبويه بنقلا عن
كتابه ثم قال السيوطي ومعاوي مرخم معاوية واسيح بالسين المهملة ثم جيم ثم حاء مهملة بمعنى ارفق من السجاحة وهي السهولة وجودتموها
فسرتموها كما يجر واللحم العظم وقوله فهل لكم فايم او من حصيد كقوله سبحانه وتع منها قائم وحصيد يعني القرى التي هلكت منها قائم قد
بقيت خطانه ومنها حصيد قد مضى اثره والخوان الخيانة والتامر تفعيل من الامارة والارائل الخساس من الرذالة وهي
الخساسة واصله من رزال المال ويزيد هو ابن معاوية انتهى واعلم ان سيبويه قال في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم
الذي قبله وما جاء في الشعر من الاجراء على الموضع قول عقبة الاسدي معاوي انا بشر فما سيح فلفلنا بالجبال ولا الحديد لان الباء
دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم تخل بالمعنى ولم يخيج اليها وكان نصبا الا ترى انهم يقولون حسبك هذا وحسبك هذا فلم
تغير الباء معنى وجوي مجراه قبل ان تدخل الباء لان بحسبك في موضع ابتداء انتهى كلام سيبويه وهذا صريح في كونه عطفا
على المحل وقال ايضا في باب ما جري على موضع النفي لا على الحرف الذي يعمل في المنفي وزعم الخليل رحمه الله ان هذا يجري على الموضع لانه
الحرف عمل في الاسم كما ان الشاعرين قال فلفلنا بالجبال ولا الحديد اجراه على الموضع انتهى وقال في موضع آخر من الكتاب وقد
يلغنا ان بعض القراء قرأ ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ذلك لانه حمل الفعل على موضع الكلام لانه بهذا الكلام في
موضع يكون جوابا لان اجعل الجزاء الفعل وفيه يعمل حرف الجزاء ولكنهم قد يضعون مواضع الجزاء غيره ومثل الجزم هنا النصب
في قوله فلسنا بالجبال ولا الحديد احمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصب كما كان موضع ذلك موضع جزم انتهى
وهذا مثل الاول في الدلالة ان هذا من باب العطف على الموضع وقال في باب اجري على موضع غير لا على ما بعد غير زعم الخليل
ويونس انه يجوز ما اتاني غير زيد وعمرو فالوجه الجر وذلك ان غير زيد في موضع الا زيد وفي معناه فجملوه على الموضع كما قال
فلسنا بالجبال ولا الحديد فلما كان في موضع الا زيد وكان معناه كمعناه جملوه على الموضع والدليل على ذلك انك اذا
قلت ما اتاني غير زيد فكانك قلت الا زيدا انتهى كلام سيبويه قال السرافي في رد الاعتبار الى الا لانها اصل الاستثناء
وادخل الاعلى الاسمين حتى ري صحة معنى الاستثناء فيهما انتهى هذا ما وجدته من المواضع الاربعة المتعلقة لهذا البحث
في الكتاب نقلته برمته واهملت الاختيار الى كل ذكي صحيح العبارة في حمل كلامه على تخريج المصر وقد سبق ان الزمخشري عرف
العطف على التوهم بان يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه وقوله ولا الحديد اغير اوادخل فيه بل هو داخل في العطف
على الموضع فانه عرف بكونه باعتبار عمل لم يوجد في المعطوف عليه الا انه مقدر في الوجود لوجود طالبه والحق احق
ان يتبع والله اعلم قوله من ضعف فهمه من فاعل استنبط موصول صلته ضعف فهم والضمير في انشاده عايد الى سيبويه
وكذا فاعل يراه ومفعوله الاول عايد الى عمر انتهى المثال وفاعل اراد ايضا عايد الى سيبويه وذلك اشارة الى العطف
على المحل وبيان الملازمة ان المشبه به ليس من العطف على المحل حتى يحكم في المشبه وفي هذا نظر لان الجار والمجرور في محل النصب
عند الخراق كما قيل في قراءة النصب في قوله تع وارجلكم عطفا على محل رؤسكم ويمكن ان يقال سلمناه ولكن القوم لم يذهبوا
اليه في هذا البيت بل حملوا على التوهم نظرا الى زيادة الباء بخلاف قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فانها غير زائدة
والقياس عليه فياس مع الفارق قوله ولو اراد ذلك لم يقل انهم شبهوه ما وجدنا هذه العبارة في الكتاب مع التفحص
التام والتصفح الكامل قوله رجع القول الى الاستطراد بين المباحث المتعلقة بالمجرور من العطف على المنصوب على المجرور وما شاكل
الى رجوعه على المقصود والاصح وصدر الكلام به وبيد يدنهم لاسيما الصغدي في شرح لامية العجم فانه اكثر بهذه
الكلمة في غاية الاكثار قوله في قراءة قنبل قال ابن عادل قراءة قنبل بتيقي باثبات الياء وصلا ووقفا والباقون بحذفها
فيهما اما قراءة الجماعة فواضحة لانه مجزوم واما قراءة قنبل فاختلف فيها الناس على قولين احدهما اثبات حرف العلة
في الجزم لغة لبعض العرب الثاني انه مرفوع غير مجزوم وهو موصولة الفعل صلتها فلذلك لم تحذف لامه واعترض عليه بانه
قد عطف عليه مجزوم وهو قوله ويصبر فان قنبلا لم يقرأ الا باسكان الراء واجيب عنه بانه التسكين لتوالي الحركات
وان كان في كلمتين كقراءة ابي عمرو وينصركم ويامركم واجيب ايضا بانه جزم على التوهم يعني كما كانت من الموصولة

من الموصولة شبه من الشرطية قال ابن عادل وهذه عبارة فيها غلط على القراء فينبغي ان يقال فيها مراعاة لشبه الافظي ولا
يقال للتوهم واجيب ايضا بانه تسكن للوقف ثم اجري الوصل مجرى الوقف واجيب ايضا بانه انما يحرز حملا من الموصولة على
من الشرطية لانها مثلها في المعنى ولذلك دخلت الفاء في خبرها انتهى قوله دخلت الفاء في الخبر وهو قوله تع ان الله لا يضيع
اجر المحسنين قوله اذا ما جزم يصير وبذا بعيد من حيث ان العامل لم يؤثر فيما بعده وما يليه ويؤثر فيما هو بعيد منه قوله
وقيل بل سكن بمعنى سكن يصير لتوالي الحركات ان اردنا بها اربع حركات وهي كسرة الباء وضمة الراء وفتحة الفاء وكسرة
الهمزة ثم فان فلا يصح قوله في كلمتين والظاهر انه اراد بالحركات الثلاث بدل عليه تمثيله بناء وكم وسيقولكم فانها بالضم والفتح
بسكون الراء والاختلاس وقد تقدم بهذا البحث مع توقيف الاختلاف في اوائل هذا الموضوع ولكن جماعة من النحويين نسبوا
رادها الى الغلط وقال المبرد فلا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الاعراب في كلام ولا شعر وقال شهاب الدين
يذه من المبرد وجهل باشعار العرب فان السكون في حركات الاعراب قد ورد في الشعر كثيرا انتهى وقد اورد ابيانا كثيرا شهدا
بها على دعواه فليطلب من الرسالة المصونة فقول الدماميني والحمل على التسكين لتوالي الحركات احسن الاقوال ولا حوج في التخريج
التنزيل عليه وما عداه من الاقوال السبع طائل فلا ينبغي الاقدام على تخريج القرآن عليه ليس بكلام محدث فان حركة الراء حركة الاعراب
والاولى عندي الحمل على لغة من لا يسقط اخر المعتل حال الجزم وله شواهد كثيرة مشهورة مثل قوله الم يأتيك والانباء تنمي وتظاهر ولهذا
اخر المصر ولو قدرته لم يخرج الى غير لغة وامانقديم ابن عادل فانما نظرا الى شرف لغة ولكل وجهة ولقد ذهب الى
ترجيح الوجه المذكور ذهني رايت شهاب الدين وابن عادل قدماه ووصفاه بانه اجود من غيره فالحمد لله وحده قوله
ولام الفعل حذفت بفتح الفاء من الفعل اي موذن على لا بكسره على حقه لانه يستعمل الاسم ايضا يقال حذق لام الفعل من قاض قوله
واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك
ان معناه معنى الابتداء فيريد انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك
ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطاء فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم
زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان يثبت شيء ولا امكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال
الزمخشري في قوله تع ومن وراء اسحق يعقوب فمن فتح الباء كانه قبل وهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة
قوله منا سنسو مصلحين عشيرة ولانا عيب الا بيمين اغربانا ش قوله فقال سيبويه واعلم ان هذا التقل مطابق لما في الكتاب
واعلم سوى انه يخالفه في قوله لست مدرك ما مضى باراد بعض الصدر وفي الاصل اورد الفجر فقط اعني قوله والسابق
شيئا اذا كان جانبا وهو الاوفق لان الشاهد في الظاهر ان المصنف اراد البيت كله بذكر بعضه ولكن يبقى وترك اول
البيت اذ لا نكتة فيه اللهم الا ان يقال الكف هو بعد والكلام الذي وقع [illegible] الاستشهاد به قوله انهم اجمعون
الخ تقدم قريبا مشروحا في المسئلة الثانية من المسائل الاربع فعليك بالالتفات الى هناك قوله وذلك ان معناه معنى الابتداء
وجد قولهم بهذا ان معنى انهم معنى الابتداء لان الضمير قبل دخول ان مبتدا ولا يزول معنى الابتداء بعد دخولها فيظن كانه قبلها
فلزم في تاكيده الرفع وبهذا معنى التوهم وكذا قولهم انك وزيد ذاهبان معناه انت وزيد ذاهبان قوله مراده بالغلط ما عبر
عنه والقد احسن من قال سيبويه خاطب بهذا الكتاب من اعتاد المجازات والكنايات نقله السيوطي في الاشباه عن النحاس
وغيرهم ان توهم ابن مالك انه اراد بالغلط الخطاء غاية من البعد مع ان السرافي عين مراده في شرح كتابه وجعل به ابن مالك مصروفة
اي مطالعته وبهذا تحامل يورث الشك ولم نجد ما اسنده المصر اليه قال السرافي بعد نقل كلامه هذا وقد ذكر بعض النحويين ان
الغلط انما وقع في انهم اجمعون لان لفظ هم يكون للرفع في قولك هم قائمون واشباه ذلك فتوهموا ان انه مرفوع في انهم في تقدير
اجمعون وجعل انك وزيد في معنى انت وزيد ذاهبان والغلط فيه ان ذا بهان خبر الكاف في انك وهو منصوب بان وزيد
مرفوع بالابتداء وخبر ان يرتفع بما يرتفع به خبر الابتداء ولو قال انك ذاهب زيد كان من اجود كلام وفي مذهب الكوفيين
انك وزيد ذاهبان لا غلط فيه ثم قال السرافي والغلط في لاسابق البيت ان خبر ليس يستعمل كثيرا بالباء فتوهم العاطف ان في الاول
الباء ويجره على ما كان يستعمل كما كان يجري الاسم على موضع ان كانها ليست في الكلام وكذلك يقول بدا لي ان لست البيت انتهى وفيه

اختصار قوله منى جوزنا ذلك عليهم اى منى جوزنا الخطاء على الوجه الذى يرتفع الاعتماد عليهم وزالت الثقة بكلامهم وانسد باب الاحتجاج واثبات المطالب الشرعية وذهب الامام قوله فيمن بفتح الباء قال شهاب فى قوله نغ وامرأة قائمة فضحكت فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب قالت يا ويلتى قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء من يعقوب والباقون برفعها فاما الاولى فاختلفوا فيها هل الفتحة علامة نصب او جر والفاعل بها الناصب اختلفوا فقيل هو منصوب عطفا على قوله باسحق قال الزمخشرى كانه قيل ووهبنا لها اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريق قوله لبسو مصلحين عشيرة ولا ناعب يعنى انه عطف على التوهم فنصب كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء فى خبر ليس مجرورا ولكنه لا ينقاس قوله مشائيم بيت من الكتاب من الطويل قال هو للاخوص الربوعى وقال الخافظ وابن يسعون يهجو قوما وقع فى شرح ابيات الاصلاح للتبريزى عزوه لابى ذؤيب انتهى كلام السيوطى وقد رأيت فى باب الفاء من كتاب سيبويه عزو هذا البيت للفرزدق ولكن الاكثر على الاخوص الربوع وهو كذلك فى شرح السراف ثم قال السيوطى وقيل هذا البيت فليس بربوع الى العقل حاجة ولا دنس تسود منه ثيابها فكيف بنو كى ان غفرتم لهم هذه ام كيف يعيد سبابها قال الزمخشرى فى شرح ابيات الكتاب قصد القصيدة ان جوابا وقع فى بنى ربوع وبنى دارم فقيل فى بنى غدانة رجز يقال له ابو بدر فقالت بنو ربوع بنرج حتى تأخذ ثارنا ولم يعلم القاتل فاقبلوا يتفاوضون فى امر الدية فقال الاخوص ذلك يشأمهم جميع مشوم والعشيرة بنو العم ومن يخالطهم والنعب الصوت واكثر ما يستعمل فى اصوات الغربان واذا ذكر فى الابل فانما يراد به السير والسرعة لا الصوت قال ابن السراف قال واتما ذكر هذا البيت على طريق المثل وان لم يكن غراب كما تقول فلان مشوم الطير ويقال طائر الله لا طائر لك قال التبريزى وصف القوم بالشوم وانه لا يصلح على ايديهم امر وذكر الغراب لانه عندهم لا يتعب الا يتغير نفسه وتقويض خبائهم وقال ابن يسعون يروى ولا ناعبا عطفا على مصلحين وبالرفع على القطع اى ولا عرابها ناعب الابلين وبالجر على توهم الباء فى مصلحين انتهى قوله ولا ناعب معطوف على مصلحين بحمل توهم الباء كذا قال ابو حيان فى شرح التسهيل ثم قال والعطف على التوهم عندهم لا ينقاس وحكى ابو جعفر النحاس عن سيبويه اجازته قال ابو جعفر اجاز سيبويه خفض المعطوف على خبر ما نحو ما زيد منطلقا ولا خارج واشد مشائيم البيت قال لانه يجوز ان يقع فى الاول الباء وهذا عند اصحابه خطأ لانه حرف لا يخفض لا يستعمل فيما وقد حكى عن الكسائى انه اجاز ذلك انتهى ما قاله ابو جعفر قال ابراهيم بن اصبغ الارزنى لا اعلم فى قول سيبويه الا فى ليس ودون ما وجدت بخط استاذنا ابى جعفر البريدى ما نصه اذا عطفت على الخبر وكان حرف العطف غير موجب والخبر منصوب نصب وحكى سيبويه الخفض على التوهم وجعله الفراء قياسا انتهى وهو غريب العطف على التوهم ما ذهب اليه العلامة فى تفسير قوله نغ فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم والسلاسل يسحبون عن ابن عباس رضى الله عنه والسلاسل يسحبون بحر السلاسل وجهه انه لو قيل اذ اعناقهم فى الاغلال امكان قوله سبحانه اذ الاغلال فى اعناقهم لكان صحيحا مستقيما فلما كانتا عبارتين معتقبتين حمل قوله والسلاسل على العبارة الاخرى ونظيره مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب كانه قيل بمصلحين انتهى قال وقيل على اضمار وهبنا اى من وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناه لان البشارة هى الدالة بالشئ يعقوب الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا على محله وبرد الاول انه يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله او مصدرا ومفعولا به على المعنى وحفظنا السماء حفظا او حفظناها حفظا والمنصوب فعلا فقراءة بعضهم ووهبنا لوندهن فيد هنو حملا على معنى ووهبنا ان تدهن وقيل فى قراءة حفص لعل الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلى ابلغ فان خبر لعل تقرن بان كثيرا نحو فعل بعضكم ان يكون الحن جنة من بعض ش قوله على المجرور بخلاف المرفوع والمنصوب نحو جاءنى زيد واليوم عمرو وضربت زيدا واليوم عمرا لقوة الرافع والناصب قوله على معنى انا زينا السماء معنى مضاف الى قوله انا زينا اى على هذا المعنى قال شهاب الدين وحفظا منصوب على المصدر باضمار فعل اى حفظناها حفظا واما على المفعول من اجله على زيادة الواو والعامل فيه زينا او على ان يكون العامل مقدرا

مقدرا اى لحفظها زيناها وعلى الحمل على المعنى المتقدم اى انا خلقنا السماء الدنيا زينة وحفظا انتهى والمصراع الذى هذه الوجوه الاربعة منه وقال الامام فخر الدين قال المبرد اذا ذكرت فعلا وعطفت عليه مصدر فعل اخر نصبت المصدر لانه قد دل على فعله مثل قولك افعل ذلك كرامة لانه قال افعل علم ان السماء لا تعطف على الافعال فكان المعنى افعل ذاك واكرمك كرامة انتهى قوله واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ووهبنا الخ قد سبق تخريج القراءة المذكورة فى بحث لوم حرف اللام على وجه يندفع به ارتكاب العطف على المعنى الذى لا ينقاس على ما نقلناه عن ابن حيان ووجهه ان يجعل تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لوتدهن بناء على ان لو يقع مصدرية فعليك بالالتفات الى ذلك قوله ودوا لو تدهن فيدهنوا بناء على ان لو يقع مصدرية قال شهاب الدين المشهور فى قراءة الناس ومصاحفهم فيدهنون بثبوت النون وفيه وجهان احدهما انه عطف على تدهن والثانى انه جزم مبتدأ ومضارعه فهم يدهنون وقال الزمخشرى فان قلت لم رفع فيدهنون ولم ينصب باضمار ان وهو جواب التمنى قلت قد عدل منه الى الطريق آخر وهو ان جعل خبر مبتدأ محذوف اى فهم يدهنون كقوله تعالى فمن لؤمن برتة فلا يخاف بخسا على معنى ودوا والوتدهن فهم يدهنون حينئذ او ودوا ادهانك فهم الان يدهنون لطمعهم فى اديانك قال سيبويه وزعم يونس انها فى بعض المصاحف ودوا لوتدهن فيدهنوا انتهى وفى نصبه على ما وجد فى بعض المصاحف وجهان احدهما انه عطف على التوهم كانه توهم ان نطق بان فنصب الفعل على هذا التوهم وهذا انما يجئ على القول بمصدرية لو وفيه خلاف محقق فى البقرة والثانى انه نصب على جواب التمنى المفهوم من ودوا انتهى كلام شهاب الدين قوله فاطلع بالنصب الخ قال شهاب الدين العدة فى رفعه عطفا على يبلغ فهو داخل فى خبر الترجى وقرأ حفص بنصبه وفيه ثلثة اوجه احدها انه جواب الامر فى قوله ابن لى فنصب بان مضمرة بعد الفاء فى جوابه على قاعدة البصريين الثانى انه منصوب قال ابو حيان عطف على التوهم لان خبر لعل جاء كثيرا مقرونا بان كثيرا فى النظم وقليلا فى النثر فمن نصب توهم ان الفعل المرفوع الواقع خبرا منصوب بان والعطف على التوهم كثير وان كان لا ينقاس انتهى كلام ابى حيان الثالث ان ينتصب على جواب الترجى فى لعل وهو مذهب الكوفيين استشهد اصحابه بهذه القراءة وبقراءة نافع وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه بنصب فتنفعه جوابا للقول لعلى والى هذا ذهب الزمخشرى قال تشبيها للترجى بالتمنى والبصريون يأبون ذلك انتهى كلام شهاب الدين قوله كقول فاعل بعضكم اى كقول قول صلى الله تعالى عليه وسلم خطابا لاصحابه فلعل بعضكم بالرفع خبر لعل وان يكون الحن اسم لعل وهو اولى من العكس لما تقدم من ان المصدرية والفعل اعرق وبالاسمية اوفق من الخبرية قال ابن عادل فى تقرير قوله نغ والتعرف فيهم فى لحن القول يقال لحنته الكلام اى افهمته فلحنه بالكسر اى فهمه فهو لاحن ومنه قوله عليه السلام ولعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض انتهى واما لحن بفتح العين الفعل فهو بمعنى صرف الكلام عن وجهه والحديث من صحاح المصابيح اورده المرزبور فى باب الاقضية فى كتاب الامارة وله نظائر فى الاحاديث ذكرها الدماميني وطويتها مخافة الاطناب ومن اراد يا فعليه بالالتفات الى الشرح الكبير للدماميني قال ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد لبس عباءة وتقر عينى ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيين ان فى هذه القراءة حجة فى جواز النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى واما فى المركبات فقد قيل فى قوله نغ ومن ابانه ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل فى قوله نغ او كالذى مر على قرية الخ على معنى ارأيت كالذى حاج او كالذى مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل اى او رأيت مثل الذى محذوف للدلالة الم تر الى الذى حاج عليه لان كليهما للتعجيب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اى الم تر ايا الذى حاج او الذى مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذى اى الم تنظر الى الذى حاج او الى مثل الذى مر ش قوله ويحتمل انه الخ معنى يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على الاسباب اى لعل ابلغ الاسباب فان الاطلاع يكون على احد ما فى هذا الشعر وقد انشده المصنف فى بحث لعل على الصواب بالواو ومكان اللام فى اللبس وقد اشير اليه هناك كذا قيل قوله فيندفع الاولى ترك الفاء وله نظائر فى هذا الكتاب وسيذكر فى الجهة الرابعة فاطلع جواب الامر وهو ابن لى صرحا قوله حملا على التمنى كما قيل فى قولنا ليت لى مالا فانفقه اى انفقه منصوب لوقوعه فى جواب ليت قوله واما فى المركبات فقد قيل الخ قال الدماميني فجعل المفرد وهو مبشرات على معنى مركب وهو ليبشركم ثم عطف عليه مركب آخر انتهى ولا شك ان قوله ليبشركم من المركبات التامة من اللام الجارة والضمير المرفوع المستتر والضمير المنصوب والفعل يكون جملة الا اذا نقل

وهو صواب ان شاء الله تعالى

الى العلمية بوزن الفاعل قوله انه على تقدير يبشركم وليذيقكم قال الحلبي وليذيقكم عطف على معنى مبشرات لان الحال والصفة مغهمان العلة فكان التقدير ليبشركم وليذيقكم واما ان يتعلق بمحذوف اي وليذيقكم ارسلها واما ان يكون الواو زائدة على رأي فيتعلق الامر بان يرسل انتهى وعلى الاول ايضا يتعلق يرسل والمصنف ترك الوجه الثالث لضعفه وذكر الاولين وقدم العطف على المعنى على تقدير الفعل والعلامة ذكر الاولين فقط ايضا حيث قال فان قلت بم تعلق وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلنا بها قوله اي فليكون كذا وكذا ارسلها فيكون من ايجاز الحذف كما قيل في قوله سبحانه وتعالى ليحق الحق اي ففعل ما فعل قوله وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية قال ابو حيان قرأ الجمهور او وساكنة الواو وقيل معناها التفصيل وقيل التخيير في التعجيب من شانهما وقرأ ابو سفيان بن حسين او كالذي بفتح الواو وهي حرف عطف دخل عليها الف التقرير والتقدير او رأيت مثل الذي ومن قرأ او بحرف العطف فالجمهور المفسرين انه معطوف على قوله الم تر الى الذي حاج على المعنى ومعنى الم تر الى الذي رأيت كالذي حاج فعطف قوله او كالذي مر على هذا المعنى وبهذا هو الوجه الاول من الوجوه الاربعة المذكورة ههنا ثم قال ابو حيان رحمه الله والعطف على المعنى موجود في لسان العرب قال الشاعر زهير بن ابي سلمى تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بتحلد المعنى في قوله لم يكثر ليس بمكثر وكذلك معنى هذا المعنى فعطف عليه قوله ولا بتحلد والعطف على المعنى نصوا عليه انه لا ينقاس انتهى كلام ابو حيان ثم قال الزمخشري او كالذي بمعناه او رأيت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر عليه لان كليهما كلمة تعجيب انتهى وهو تخريج حسن لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على مراعاة المعنى الى هنا كلام ابو حيان وهذا هو الوجه الثاني قوله انه على معنى رأيت وذكر المصرف هذا العطف اربعة اوجه مذكورة في ابي حيان واعاب شهاب الدين قوله وفيما تقدم في الاية الاولى وهو قوله ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم قوله وقيل الكاف زائدة فيكون الذي قد عطف على الذي في الم تر الى الذي حاج او الذي مر على قرية وفيه ضعف لان الاصل عدم الزيادة كما قيل في ليس كمثله شئ وقول الآخر فصيروا مثل كعصف ماكول والتقدير الم تر الى الذي حاج او مر على قرية وهذا الوجه رابع من الوجوه الاربعة قوله وهو مذهب الاخفش وهو الصحيح من جهة الدليل وان كان جمهور البصريين على خلافه والتقدير الم تر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر قال الحلبي وهو معنى حسن وللقول باسمية الكاف دلائل مذكورة في كتب القوم ذكرنا احسنها في هذا الكتاب منها معادلتها في الفاعلية لمثل في قوله وان لم يغزك غليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب ومنها دخول حرف الجر والاسناد اليها انتهى وهذه الوجوه الاربعة التي ذكرها المصنف ملتقطة من بحر ابي حيان او ردها الحلبي والمصرح به الله قال تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لا زيد منك او تقضيني حق اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي لتكونن لزوم مني او قضاء منك لحق ومنه قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون ومثله يا ماتا تنبا فتحدثنا اي ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فتحدث بنفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثنا اي بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على ما تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في ما تاتينا فتحدثنا امرنا ولم تزل تفعل فتسيء لان المراد اثبات جهد ونسبانه ولانه لو عطف لجزم تسئ قوله اي لتكونن لزمهم مني او قضاء منك لحق قال ابن عادل في معنى قولهم تقاتلونهم او يسلمون اشارة الى ان احدهما يقع لان او تبين المتغايرين وتنبئ عن الحصر فيقال العدد زوج او فرد ولهذا لا يصح قول القائل هذا زيد وابن عمرو اذا كان زيد ابن عمرو واذا علم هذا فقول القائل لازمنك او تقضيني حقي معناه ان الزمان انحصر في قسمين قسم يكون فيه الملازمة وقسم يكون فيه قضاء الحق فلا يكون في الملازمة وقضاء الحق قسم ثالث والا لما انحصر واذا كان كذلك يكون زمان الملازمة ممتدا الى قضاء الحق فيكون قوله الا زمنك او تقضيني كقولك لازمنك الى ان تقضيني لامتداد زمان الملازمة الى القضاء انتهى كلام ابن عادل قوله تقاتلونهم او يسلمون قال شهاب الدين رحمه الله العلامة على رفعه باثبات النون عطفا على تقاتلونهم او على الاستيناف اي هم يسلمون وقرأ ابي

وقرأ ابي وزيد بن علي بحذف النون نصبا بحذفها والنصب باضمار ان عند جمهور البصريين وبالفعها عند الجرمي والكسائي ويكون قد عطف مصدرا مؤولا على مصدر متوهم كانه قيل يكن قتال او اسلام وقال ابو البقاء واو بمعنى الا او حتى انتهى قوله واما قراءة الجمهور قال ابن الحاجب فيها ثلاثة اوجه احدها ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلونهم في العطف والاخران يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجملة لا باعتبار الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وان كانت صيغة صيغة الخبر ولا يستقيم ان يكون مجردا عن معنى الامر لانه يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما الصدق الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا نقول انه يمتنع لما يؤدي اليه او من الشك وذلك في حق العالم باطل قطعا على يقين من علم ان اولى لاحد الامرين اذا كان الخبر عنه لا ينفك عن احدهما وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه كذلك كقول القائل الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم ان يكون على احد الامرين في عقليته او وجوده فانما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود وقع او سيقع على احد امرين فهما قد يتقسم لزوم الشك منا الخبر كقولك زيد اما مريض او معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معنى الامر فيتضح المعنى ويكون المعنى الواجب اما القتال منهم واما الاسلام منهم وهذا اوضح وعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر واما ان يكون يسلمون في معنى الخبر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم والله اعلم انتهى كلام ابن الحاجب قوله ومنه اي مثل قوله تقاتلونهم او يسلمون ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فتحدث ومعنى هذا نفي الاتيان الخ جعل الرضي المعنى الاول هو القياس ونحن نورد كلامه برمته لكثرة فوائده ونوضح هذا المحل ومعنى النفي في ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا ينفي الحديث لانتفاء الشرط وهو الاتيان كقوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء السببية التي تجعل الفعل الذي قبلها سببا للذي بعدها وتدخل عليه كلمة ان وتكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء كما تقول في قوله سبحانه ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي اي ان تطغوا فيحل عليكم العضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث او ان حصل منك مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحتى الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب في تشبيها بها كما يجئ وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان انتفى حدثتني لا يوافق قولك تاتيني ولا تحدثني من حيث المعنى ولا يعطي فائدته بل الذي يعطيها معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا وافقا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع اي الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله سبحانه وتعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى تقدير الجزم الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول علي رضي الله عنه في النهي لا تخرج لكم من امر رضي فرضوه فتجمعون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دونه الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز بهذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا قط تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غيرانا لم تاتينا بيقين فنرجى ونكثر تاميلا اي فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم نصرفه الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى وادوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله سبحانه ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قولهم قائم فيه سواء الخ وكذا قوله المثال الربيع القوي فينطق ولم يدر ما جزع عليك فتجزع ولم ار بأسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجئ في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه فهو منطبق على كل حال وذلك بناء على توهمان الشواء

وتخبلا ثم رجع وقال بل تعجبك اليوم بهذا انتهى كلام الرضى الواوفى قوله ولم تدر لست من البيت لان تمام البيت فقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما تجزع عليك فتجزع فهو من الابيات الخمسة وسيأتى مشروحا ان شاء الله واما قوله غير انا البيت فيأتى بعد اسطر مشروحا

قوله او نفى الحديث رفع على العطف على قوله نفى الاتيان وبنا مبنى على رجوع النفى الى القيد قوله وعلى المعنى الاول اى بان نفى الاتيان ونفى الحديث معا قوله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا اى انتفيا جميعا قوله ويمتنع ان يكون على الثانى يعنى ويمتنع حمل الآية على المعنى الثانى وهو نفى الحديث فقط فيما تأتينا فتحدثنا قوله ويجوز رفعه يعنى فى مثل ما تأتينا فتحدثنا قوله اما عطفا على تأتينا فيكون منفيا مثله بتقدير دخول حرف النفى عليه كانه قيل ما تأتينا وما تحدثنا او لم يكن معطوفا على ان يكون الفاء غير عاطفة استفهامية بل مقطوعا فيكون موجبا والمعنى ما تأتينا ولكن تحدثنا ولما كان التحديث مع عدم الامكان بعيدا محتاجا الى التأويل كما اشار اليه فيما تقدم بقوله واما اجازتهم فى المثال الى قوله فتكمل قال وذلك اى معنى الارتفاع على القطع فى صورة العطف بالفاء واضح فيما تأتينا فنجهل امرنا يعنى انتفاء الاتيان فقط جهلا وكذا لم تقرا فتنسى اى لم تدم على القراءة والتكرار فتنسى البيان قوله فيكون كل منهما اى من الاتيان والتحديث داخلا عليه النفى فيكونا منفيين او يكونا محمولا على القطع فيكون التحديث موجبا قوله او على القطع عطف على قوله ما تأتينا عطف الحال على الحال اى ويجوز رفع نحدثنا اما معطوفا على ما تأتينا او محمولا على القطع بتقدير مبتدا محذوف اى ما تأتينا فانت نحدثنا قوله ولم تقرا فتنسى بفتح التاء المثناة الفوقية فهو مثال اخر لما القطع فيه واضح اى لم تدم على القراءة والتكرار فانت تنسى ما علمت قوله ولانه عطف يعنى لو عطف فتنسى لان المعطوف عليه مجزوم بلم بخلاف المثال الاول فان المعطوف غير مجزوم قال ورفع قوله غير انا لم تأتينا بيقين فنرجى فنكثر التأميلا اذ المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو اخلاف ما فى به لانتفاء اليقين عما فى به ولو جزمه او نصبه لفسد لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجميع اذا نصب وانما المراد اثباته واما اجازتهم ذلك فى المثال الى بقى فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان يكون معنا ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك وللاستيناف وجه آخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو احد وجهى النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اى لو عرفت الجزع لجزعت ولكنك لم تعرفه فلم تجزع ش قوله غير انا لم تأتينا بيت من بحر الخفيف عزاه صاحب المفصل للعبرى ونسبه ابو بعض المحارثيين وكذا السيرافى ويحتمل ان يكون العبرى من المحارثيين قال شارح ابيات المفصل التامل من الامل يعنى لم تأتنا بجزم يقين حتى نرجى انقطاعه من الرجاء ونكثر املنا فقوله بيقين صفة محذوف موصوفه اى بجزم يقين فقوله فنرجى خبر مبتدا محذوف اى فنحن نرجى ونكثر عطف عليه والاستئناف فى قوله نرجى فانه مضارع مرفوع لانه مجعول على الابتداء ولا يتعلق بما قبله انتهى وقال ابن يعيش والشاهد فى البيت قطع ما بعد الفاء ورفعه ولو امكنه النصب لكان احسن منه قوله كالاول اذا جزم كلمة اذا هذه متعلقة بليصير فصدا وكذا قوله اذا نصب لكنها متعلقة بيصيرتبعا واراد بالجمع ما يقابل قوله على حدته فيسقط ما قيل ان نفى الجمع يكون مع الواو واما الفاء فيكون معها اما نفيهما او نفى الثانى وكلاهما غير مراد قوله ذلك اشارة الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا قوله وقد يوجه قولهم الخ قال الرضى ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون مع دوام الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا فاعلى الفعل الاول اجاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بحالنا قوله وللاستيناف وجه آخر قال الرضى للرفع بعد الفاء فى ما تأتينا فتحدثنا اربعة معان قال الشريف فى الحاشية نفى المجموع ونفى الثانى وحده ونفى الاول وقصد السببية ثم قال الرضى والنصب معنيان عند سيبويه وانتهى يعنى اراد بالمعنيين قصد السببية مع انتفاء الاتيان والتحديث القصد الى الثانى وهو التحديث وقال الشريف قصد السببية مع انتفائها والقصد الى نفى الثانى قوله وعليه قوله فلقد تركت بيت من ابيات من الكامل قالها حماسى يرثى امراته ام العلاء مطلعها

امر على الجدث الذى حلت به ام العلاء فيا لها لو تسمع صلى عليك الله من مقفوة اذ لا يكاد يمر بالمكان البلقع فلقد تركت

تركت صغيرة مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع ش قال المرزوقى لم يجعل فتجزع جوابا عطفا على ما قبله ولبس اللفظ على واحد منهما ولا المعنى وانما قوله فتجزع منوى به الاستيناف كانه اراد انها من صغرها لا تعرف المصيبة ولا تجزع وهى على حالها تجزع لان ما تأتينه من الضجر والبكاء تركب الهموم والقرار فعل الجارعين وفى كتاب الدرع قوله وان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء لك ان ترفع فيغفر على نية الابتداء كانه قال وهو يغفر لمن يشاء ومثل هذا كثير فى القرآن والشعر على فيما لذلك قوله فما هو الا ان راها فجاة فبهت حتى ما اكاد اجيب برفع البهت على الابتداء والاستيناف انتهى كلامه وهذا كما ترى وجه آخر ما خرج المصنف البيت عليه قال ابو حيان وقرأ فيغفر برفع الراء على القطع اى فهو يغفر وجاز الجزم عطفا على يحاسبكم وبالنصب على اضمار ان فينسبك مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم اى تكن محاسبة فغفران انتهى وقال فى الكشاف قرئ فيغفر ويعذب مجزومين عطفا على جواب الشرط ومرفوعين على فهو يغفر ويعذب ثم قال وقرأ الاعمش يغفر بغير فاء مجزوما على البدل من يحاسبكم كقوله متى تأتنا تلم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ومعنى هذا البدل التفصيل لمجمل الحساب بلان التفصيل اوضح من المفصل فهو جار مجرى بدل البعض من الكل او بدل الاشتمال كقولك ضربت زيدا رأسه واحببت زيدا علمه وهذا البدل واقع فى الافعال وقوعه فى الاسماء لحاجة القبيلين الى البيان انتهى كلام الكشاف قال قطب الدين اراد بالمفصل المجمل الذى ورد عليه التفصيل فهو بدل البعض من الكل ان اعتبر كل واحد من يغفر ويعذب وانه اعتبر مجموع يغفر ويعذب فهو بدل الكل وانما اعتبر اشتمال التفصيل على المجمل فهو بدل اشتمال انتهى كلامه وقال ابو حيان فى اجرد وكلام الزمخشرى بعض منافشه اما اولا فلقوله ومعنى هذا البدل التفصيل لمجمل الحساب لان الحساب انما هو تعداد حسناته وسيئاته وحصرها بحيث لا يشذ شئ منها والغفران والعذاب مترتبان على المحاسبة فليست المحاسبة تفصيل الغفران والعذاب واما ثانيا فلقوله بعد ان ذكر بدل البعض والكل وبدل الاشتمال هذا البدل واقع فى الافعال وقوعه فى الاسماء لحاجة القبيلين الى البيان واما بدل الاشتمال فهو يكمن وقد جاء لان الفعل مما هو مبدل على الجنس يكون تحته انواع يشتمل عليها ولذلك اذا وقع عليه النفى انتظم جميع انواع ذلك الجنس واما بدل البعض من الكل فلا يمكن فى الفعل اذ الفعل لا يقبل التجزى فلا يقال فى الفعل الكل وبعض لا بمجاز بعيد فليس كالاسم فذلك يستحيل وجود البعض مبدلا من الكل بالنسبة الى الله تعالى اذ الباري واحد فلا تبعيض ولا بعض انتهى كلام البحر وقال تلميذه الفاضل الحلبى ولا ادرى ما المانع من كون المغفرة والعذاب تقريرا او تفصيلا للحساب والحساب يتضمنه ذلك واما قوله ان بدل البعض من الكل فى الفعل معتذر اذ لا يتحقق فيه تجزئ فليس بظاهر لان الكلية والبعضية صادقتان على الجنس ونوعه فان الجنس كل والنوع بعض واما قياسه على البارى تع فلا ادرى ما الجامع بينهما انتهى قال وقرأ عيسى بن عمر فيهمو نون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما قدمناه فى البيت وقراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا منلو فيهمو لولا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى لان المراد بلا يؤذن لهم نفى الاذن فى الاعتذار وقد نهوا عنه فى قوله تع لا تعتذروا اليوم فلا يأتى العذر منه بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تأتينا فتحدثنا بالرفع والصحة الاستيناف يحتمل ثبوت الاعتذار مع مجيئ لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيهمو مئذ لا يسئال عن ذنبه انس قبله ولا جان ذنقعه بهم انهم مسئولون ش قوله وقرأ عيسى بن عمر وكذا قرأ الحسن كما قدمناه نقلا عن شهاب الدين انهما قرءا بالنون وان المازنى وجههما بالعطف على يقضى وان قوله تع عليهم نائب فاعل يقضى قوله كما قدمنا فى البيت اراد قوله فنجرى وذكر التامل حيث قال للاستيناف وجه آخر وهو على معنى السببية الخ قوله وقراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون الآية قال الحلبى فى رفع يعتذرون وجهان احدهما انه مستأنف اى فهم يعتذرون قال ابو البقاء والمعنى انهم لا ينطقون نطقا ينفعهم او ينطقون فى بعض المواقف ولا ينطقون فى بعضها والثانى انه معطوف على يؤذن فيكون منفيا ولو نصب

وليس الغفران والعذاب تفصيلا لجملة الحساب ٥ م

لكان مسببا عنه وقال ابن عطية ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤس الاي والوجهان جائزان انتهى وتنبيه معنى واحد وليس كذلك بل المرفوع لمعنى غير معنى المنصوب والى هذا ذهب الاعلم فيرفع الفعل ويكون معناه النصب ورد عليه ابن عصفور الى هنا كلام الحلبي وسيذكر المصنف مذهب الاعلم ورد ابن عصفور عليه في نزهة الورقة قوله على الفعل يعني قوله تعالى ولا يؤذن قوله او خارجا عطف بحر على مجردا اي وبل قصد الى ادخال فيعتذرون مع يؤذن في سلك النفي الحاصل من كلمة لا قوله في الاعتذار متعلق بالاذن قوله مع انتفاء الاذن اي الاذن في الاعتذار قوله على اختلاف متعلق بجعل وكذا قوله والصحة ولكن تعلقه بعد تقييده بالمتعلق الثاني يعني بجعل الكلام على اختلاف المواقف لصحة الاستيناف قوله كما جاء في يومئذ الخ التنظير في اثبات السؤال في وقتين بهم مسئولون وكذا قوله تعالى فوربك لنسئلنهم اجمعين عما كانوا يعملون وكذا قوله واقبل بعضهم على بعض يتساءلون مع نفيه في قوله تعالى فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وكذا قوله تعالى ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون وقوله تعالى ولا يسئلون حميما والتوفيق بالحمل على المواقف المتعددة لطول ذلك اليوم وكذا الجواب في الاعتذار وعدمه قوله والبه ذهب ابن الحاجب فيكون ماتا بتينا فتجهل اموتا ويزاده ان الفاء غير العاطفة للسببية ولا تسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في آخر وقد صحح الاستيناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من المصنف قد يكون منفيا على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم الشنتمري في انه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا اورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت خبرا ورد عليه ابن الصائغ بان النصب على معنى السببية في ماتا بتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي اقول ان مجئ الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه ش قوله والبه ذهب اي الى حمل ثبوت الاعتذار مع قوله تعالى لا يعتذرون على اختلاف المواقف حتى يصح الاستيناف وذهب البه ابن الحاجب ليكون بمنزلة ماتا بتينا فتجهل امرنا بالرفع في انتفاء الاذن في بعض المواقف وثبوت الاعتذار في بعضها مثل انتفاء الاتيان وثبوت الجهل قال الدماميني ظاهر هذا الكلام يشعر بان هذا القول مرجوح عند ابن الحاجب وانه اختياره والواقع خلاف ذلك انتهى كانه اخذه من تقديم المجرور على عامله في قوله والبه ذهب فانه يفيد الاختصاص فكانه لم يذهب الا اليه ثم قال الدماميني قال بعضهم ان ابن الحاجب لم يشرح المفصل ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر لان المواقف متعددة وبدل عليه قوله ثم لا يكبن فتنتهم الا ان قالوا الخ وامثال ذلك ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ثم لا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر بذا كلامه وهو صريح في ضعف هذا الوجه وان الاولى خلافه فكيف يحمل عليه بعد ذلك ان هذا القول مذهب له ثم قال ولعل المصنف عثر على ذلك في مواضع آخر ولم يرها في شرح المفصل انتهى قوله غير العاطفة صفة للفاء وقوله للسببية خبر ان قوله ولا تسبب الاعتذار اي لاتاتي الاعتذار ولا يصدر في وقت ما في نفي الاذن في الاعتذار في وقت آخر وعن في قوله عن نفي الاذن متعلق بالا تسبب بتضمين لفظه لا يصدر والضمير فيه عائد الى الاعتذار في وقت آخر متعلق بالاذن يعني لا يمكن التوجيه الذي تقدم في ماتا بتينا فتحدثنا بالرفع بان يكون معناه ماتا بتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك وقد صرح به هنا الاعلم تقدم قريبا مذهب الاعلم نقلا عن شهاب الدين وكذا رد ابن عصفور واشرنا الى انها قوله تتسبب عنه اي تحصل ويصدر عنه الموت خبرا ما لان القضاء مصدر الاثار ومظهر الاحكام قوله ان مجئ الرفع هنا بهذا المعنى يعني حصول الاتيان مع انتفاء التحدث في ماتا بتينا فتحدثنا بالرفع قليل قطعا قال تنبيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن واذا رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة الثاني وان المعنى وك شرب اللبن ونوجيهه بمستانف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب لا تجمع بين هذين ولكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو والحال وفيه بعد لدخوله بما في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذا جعلوا الكلام اوجه الاعراب معنى قوله ان جزمت فالعطف قال الدماميني كذا قال ضمنه ذلك فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون

ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد والنهي عن الجميع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان يراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما وقت وقت المجئ فاذا اجري بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا فرق فرذلك بين الاسم والفعل نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين الاول كما قالوا افتنا ما انتهى وقال الشمني اقول يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجميع بينهما انتهى خاتمة قال ابن عصفور والضابط لذلك ان تقول ان تقدم الفاء جملة منفية فان كانت فعلية وكان الفعل ماضيا وقوعا جاز في الفعل الذي قبلها فيكون شريكا له في النفي نحو قولك ما تاتينا فتحدثنا تريد ما تاتينا فما تحدثنا والاجود ان يكون مقطوعا مما قبلها كانك قلت فانت تحدثنا والنصب باضمار ان له معنيان احدهما ان يكون نفي الاتيان فانتفى من اجل الحديث كانه قال ما تاتينا فكيف تحدثنا والتحديث لا يكون الا مع الاتيان والثاني ان يكون اوجب الاتيان ونفى الحديث كانه قال ما تاتينا محدثا بل غير محدث واذا كان الفعل منصوبا جاز فيه وجهان الرفع والنصب فالرفع له وجه واحد وهو القطع فتقول ما تاتينا فتحدثنا اي فانت تحدثنا ومن ذلك قوله لم ار انا لم تاتينا بيقين فنرجى ونكثر التاميلا اي فنحن نرجي والجزم على العطف فيكون التقدير فلم تحدثنا والنصب باضمار ان على المعنيين المتقدمي الذكر وان كانت اسمية لم يجز فيما بعد الفاء الا النصب على المعنيين المتقدمين الذكر والرفع على القطع ولا يجوز العطف بعد اداة النفي لانه لم يتقدم فعل فيعطف عليه وان تقدم الفاء جملة استفهامية فان كانت فعلية جاز فيما بعد الفاء وجهان الرفع النصب فالرفع على وجهين العطف فيكون الثاني شريكا للاول في الاستفهام نحو قولك هل تاتينا فتحدثنا اي فهل تحدثنا والقطع كانك قلت فانت تحدثنا والنصب على ان تقدر الاول سببا للثاني كانك قلت هل يكون منك اتيان فيكون لسببه حديث وان كانت اسمية لم يجز فيما بعد الفاء ايضا الا الرفع على القطع نحو قولك هل زيد اخوك فتكرمه اي فنحن نكرمه والنصب على السببية نحو قولك اين بيتك فازورك وان تقدمها جملة تمن فاما ان يكون فعلا ولا يكون فان كان فيما بعد الفاء الرفع والنصب فالرفع على معنيي العطف نحو قولك ليتني اجد مالا فانفق منه والاستيناف اي فانا انفق منه وان لم يكن فيها فعل فالنصب على السببية والرفع على القطع ولا يجوز العطف نحو قولك ليت لي مالا فانفق منه برفع انفق ونصبه وان تقدمها جملة نهيا او امرا بالام جاز فيها ثلثة اوجه الرفع على الاستيناف والنصب على السببية والجزم على العطف نحو قولك لينكرم زيدا فيكرمك ولا تقرب عمرا فيضربك وان كان الامر بغير اللام لم يجز فيه الا الرفع على القطع والنصب على السببية نحو قولك اكرم زيدا فيكرمك برفع يكرم ونصبه وان تقدمها جملة دعاء وكان فعله على صيغة الامر كان حكمه حكم فعل الامر وان تقدمها جملة عرض او تخضيض او دعاء على غير صيغ الامر جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف فيكون شريك ما قبله فرالمعنى او على القطع والنصب على السببية نحو قولك الا تنزل عندنا فتحدثك وغفر الله لزيد فيدخل الجنة والعرب قد تجر بين بجر بالاجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء فجواز نصب ما بعد الفاء فاذا تقدم الفاء فعل شرط جاز فيما بعدها وجهان احدهما الجزم على العطف والثاني النصب باضمار ان على السببية نحو قولك ان تاتيني فتحدثني اكرمك بنصب تحدث وجزمه ولا يقطع لان القطع انما يكون بعد تمام الكلام وان تقدمها فعل الجواب جاز فيه ثلثة اوجه الرفع على القطع والجزم على العطف والنصب باضمار ان على السببية نحو قولك ان تاتيني اكرمك فاحسن اليك والواو ومثل الفاء في جميع ما ذكر الا النصب بعدها باضمار ان فانه انما يكون على معنى الجمع فاذا قلت لا تاكل سمكا وتشرب لبنا جاز في تشرب الرفع على القطع كانك قلت وانت تشرب لبنا ان شئت والجزم على العطف كانك قلت ولا تشرب لبنا والنصب على النهي عن الجمع كانه قيل لا تجمع بين اكل السمك وشرب اللبن فلا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدها على معمول الفعل الذي كان قبلهما لو قلت ما ضربت فتغضب زيدا ولا تاكل وتشرب لبنا لم يجز وتقول ما ياتي زيدا الا عمرا فتحدثه ان اعدت الضمير على عمرو لم يجز الا الرفع لان الفعل في حقه موجب وان اعدته على زيد جاز فيه الرفع والنصب لان الفعل في حقه منفي انتهى كلام ابن عصفور بعبارته قال عطف الجزء على الانشاء وبالعكس منعه

البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين
واجازه الصغار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في صورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاءني زيد وحمزة عمرا والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله وان شغالي عبرة مهراقة
وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل ما فيكما يخان بالغمز واستدل الصغار بهذا البيت
وبقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان انتهى ش قوله واجاز الصغار قال الفاضل التفتازاني
في التلويح عطف على الخبر على الانشاء وبالعكس شايع عند اختلاف الاغراض انتهى وقال المولى خسرو بهذه مخالف لما ذكر في
المطول في بحث ويوحي ونعم الوكيل قال الدماميني حاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التوفيق بين كلام النحاة وكلام
البيانيين في هذه المسئلة وحاصله ان هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف
بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة والمراد بما في سورة البقرة قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من
تحتها الانهار وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن طيبة في
جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين انتهى قال العلامة في الكشاف فان قلت
عطف على قوله وبشر المؤمنين قلت على لتؤمنون لانه في معنى الامر كانه قيل آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم وبشر يا رسول
الله المؤمنين بذلك انتهى وقال في تفسير قوله تعالى لتؤمنون بالله استئنافي كانهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وهو
خبر في معنى الامر ولهذا اجيب بقوله يغفر لكم يعني بالجزم ويدل عليه قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا انتهى
والقرآن يفسر بعضها بعضا وقال صاحب الكشف انما قدر العلامة يثبكم وينصركم ليبين ان قوله يغفر وما يترتب عليه
وقوله واخرى وما فسرت به فواصل غير اجنبية عن المعطوف عليه قال في الايضاح وفيه نظر لان المخاطبين في تؤمنون هم المؤمنون
وفي بشر هو النبي عليه السلام ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف فكيف يصح عطف قوله وبشر المؤمنين عليه
واجيب في حواشيه اي في حواشي الايضاح بما خلاصته ان قوله يا ايها الذين امنوا متناول للنبي عليه السلام وامته
كما تقرر في اصول الفقه فان فسرت يا ايها الذين امنوا وبشر دل على انه نجا رنه عليه السلام الزكية وتجارتهم الصالحة وقدم المنوا
لان التبشير بالمغفرة والنصرة متاخر عنهما وبما عن الايمان المتبع لهما فناسب ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لا للتقديم
رتبة الفاعلية ثم لو سلم فلا مانع من العطف على جواب السائل بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا للسؤال وذباده
كيف وهو داخل فيه كانهم قالوا ولنا يا ربنا فقيل آمنوا ليكم كذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وفيه من اقامة الظاهر مقام
المضمر وتشويع الخطاب ما لا يخفى قبل موقعه ومن هذا النفير يلاح لانه اولى مما اثر ان التقدير فابشر يا محمد والمؤمنين ومن عطف على
محذوف مثل قل يا ايها الذين امنوا وبشر او على لتؤمنون فانه في معنى الامر كانه قال امنوا وجاهدوا ايها المؤمنون وبشرهم
يا رسول الله جاء وعد ربهم عليها اجلا وعاجلا انتهى بعبارته والوجه الاول مختار السكاكي كما اخبر اليه آنفا قوله مستدلين
بقوله تعالى وبشر الذين قال الدماميني فان قلت ما وجه الاستدلال الصغار وغيره بانه البقرة على ما ادعوه من صحة عطف الانشا
على الخبر مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشا لا يقبل التعليق
بما قبله على انشائية فاذا وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل بما يكون خبرا به في المعنى فكان التقدير في الاية المذكورة فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فتتقوكم النار مطلوبة منكم قال الامير اليكوم الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشائية
لفظا ومعنى فجاء ما قولهم انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسفات الظاهرة التي لا ينبغي ان يعول عليها والانشا يقبل التعليق
بلا تاويل وكتب القوم مشحونة به قوله ويؤيده اي يؤيد جواز عطف الانشاء على الاخبار قول امرئ القيس في معلقته كذا
فان قوله وهل عند رسم الخ جملة استفهامية انشائية معطوفة على قوله ان شغالي غيرة والشفاء البرء من المرض والتخلص منه
والغيرة بفتح العين المهملة وسكون الموحدة الدمع والجمع عبرات وقيل ايضا عبر كبدرة وبدر حكاه ثعلب ومهراقة

والمراد بها في سورة الصف

ومهراقة مصبوبة والاصل مراقة الا ان اليها مزيدة على غير القياس والرسم الاثر وترسم الدار ما كان لاصقا بالارض والدارس المتعفي
والمعهل ما معهد رسمي من قولك عهل الرجل اذا بكى رفعا صوته ومنه اعهل واسم مكان العلوك او اسم مفعول من قولك
عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذفت كما في المشترك ونحوه ان تخلص مما ابتليت به دمع اصبته ثم قال على جهة
الانكار وهل عند رسم مهيج بكاء او موضع بكاء او واحد يعتد عليه في دفع المصيبة اي لا فائدة في صب الدمع والحالة هذه وقوله
وقوله تناغي غزالا برفع عطف على فاعل يؤيد فان قوله وكحل جملة انشائية امرية معطوفة على قوله تناغي غزالا وهي جملة اخبارية
والبيت من الطويل لم يسم قائله قوله تناغي على صيغة الخطاب وغزالا مفعوله اي يكلم غلاما مليحا مشبها بالغزال
بما يفهمه ويسره عند ظرف تناغي مضاف الى دار ابن عامر وكحل امر مخاطب اي اجعل الكحل في جفون عينيك والمآقي كالمساعي
جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والاثمد بالكسر اي بكسر الهمزة وسكون الثاء المثلثة وكسر الميم وإهمال الدال
حجر معروف يكتحل به وما قبل البيت وما بعده غير معلوم ولهذا انكر الاستدلال به قائلة خولان تقدم البيت مع شرحه
في الفاء الزائدة فعليك بالالتفات قال واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له
مشاكله المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز
عطفه على اتقوا وتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد جملة الثواب كما ذكر ونزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه
الى المعنى الحاصل فقيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا وكانه قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات فبشرهم بذلك واما
الجواب الثاني فقيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن
ويجاب بانه قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه
لاحظ لهم في الجنة ش قوله واما الجواب الثاني قال الفاضل الشريف في شرح المفتاح وهو عند جماعة معطوف على فاتقوا
على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبتي ماجنيتم وبشرنا فلان بني اسد باحسياني اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة
بينهما ان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المنذر والمبشر الا ان العطف بين الامرين المخاطبين من تفريع بالبناء
كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء للقول فان لم تفعلوا وليس قوله وبشر مسببا
عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من
حسن حال اعدائكم فاقيم بشر مقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضا مع غيظهم وبهذا المقدار من الربط قد ذكر العلامة
انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب
الكافرين كما تحققته وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا رهم مقدرا بعد اعدت على طريقة قوله وامتازوا واختار
المصريفي صاحب المفتاح انه معطوف على فعل مقدر اقبل يا ايها الناس اعبدوا ونحوه بان تقدير القول بواسطة انتصاب
الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام فيما كان فيه منتصب الى معناه لانه تعالى يامرهم وينهاهم على لسان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فاورد عليه ان قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في خبر القول المقدر اختل
نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه السلام مامورا بان يقول قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر
واجيب بانه مامور بتادية الكلام بعبارة يليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل علي وامامور بتبليغ هذه
العبارة على طريق الحكاية انتهى كلام الشريف اعترض البعض على قوله مستقبح بل غير جائز بقوله لانسلم الاستقباح والا
وهو في التنزيل واقع نحو يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ويمكن ان يجاب عنه ان المقدر كالملفوظ وحرف
النداء مقدر في يوسف وهو يكفي في دفع القبح ثم ان قوله تعالى امرهم وينهاهم عن النبي صلى الله عليه وسلم دفع لما قيل
ان انصباب الكلام الى معنى القول لا يرى له في الآية وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت
مثابة للناس وامنا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى كذا قال بعض الحواشي بريد ان قوله تعالى واتخذوا على قول الاكثر
السبعة على صيغة الامر على جعلنا في قوله تعالى واذ جعلنا البيت وذكر واو عطفه وجوبا منها انه معمول للقول المحذوف
اي قال اتخذوا وجملة القول عطف عليه قوله فكانه قيل فان لم تفعلوا الخ يريد ان يصح كون اتقوا جوابا لقوله سبحانه واتقوا

منه وفاتقوا قوله والذين امنوا والخ اظهر فيما يلي م
وعملوا الصالحات لهم جنات الخ
فيندرج تحته ذلك وما عطف عليه

فان لم تفعلوا ولكن الخطاب ع فان لم تفعلوا والغيبة ع بشرهم محا يؤدي الى تفكيك الضمير والتنافر الظاهر بخلاف ما ع فلم تفعلوا واتقوا من حسن التلفيق ولطافة التعليق وقال القاضي البيضاوي ع في توجيه العطف على فاتقوا انهم اذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر عجازه واذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب ومن امن به استحق الثواب ذ ذلك سيد عن ان يكون هؤلاء وبشر بهؤلاء انتهى وهذا سبيل الى جانب المعنى وترك جانب اللفظ كما قال للمترد وراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وقال فاضل الروم معدن الفهوم وجوز ان تكون معطوفة على قوله فاتقوا على انه ليس جوابا بالشرط بل هو محذوف وهذا ترتب عليه فعلى هذا تقدير الكلام اذا تبين عجزكم عن المعارضة فقد صح عندكم العناد والموافق صدقه واذا كان كذلك فاحذروا ايها المعاندون من العقاب وبشر يا محمد المصدقين بالثواب وعطف الامر للمخاطب على الامر للمخاطب اخرجهما اخطارا في منعة النحاة لو قوعه قطعا فوقوعه بعيد عن الاعراض عن هذا والاستغفري لذنبك انتهى ويرد عليه ان النحاة منعوا ذلك فيما لم يكن فيه منادى وقولك يوسف يا يوسف بتقدير النداء فلا منع فيه وكذا قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء قال وقال في اية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون المؤمنون وبشر النبي صلى الله عليه وسلم ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا بسبب السبب منزلة السبب لكان في الجملة المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولا تؤمنون لا بتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع تؤمنون امر وذلك بان يكون الكلام السابق اخبرا وتجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسيرا للمعنى دون الصناعة لان الامر فيه سياق لافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة تقول هل اذلك على سبب نجاتك آمن بالله كما تفعل هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشر في معنى التفسير وقال الكاكي الامران معطوفان على فعل مقدر قبلهما وحذف القول كثير وقيل معطوف فاعل امر محذوف تقديره الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في وابجري مليا ان التقدير لدلالة لا رجمنك على التهديد ش قوله وقال في اية الصف اي وقال العلامة في تفسير اية سورة البقرة ان سر الصف ان بشر عطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا قوله ولا يقدح في ذلك اي في ذلك العطف تغاير المخاطبين كما تقدم في اية البقرة مع جوابه ولا يقدح فيه ايضا ان تؤمنون تفسير للتجارة كما تقدم نقلا عن العلامة لا طلب يصح عطف الطلب عليه ويكون يغفر لكم جوابا له وان كان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا السبب الذي هو الدلالة على تجارة تنجيكم منزلت السبب وهو الامتثال لتمك الدلالة والتقدير ان يكون هل ادلكم على تجارة تنجيكم من العذاب فتمتثلوا الدلالة التي يغفر لكم ذنوبكم وهذا حكم بالجزم فيهما وان لم يصح ان يقال ان دللتم يغفر لكم بلا تأويل قوله كما في بحث الجملة المفسرة فان المصراوردا بان الصف هنا حيث قال جملة تؤمنون تفسير للتجارة فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال وقد تكلمنا هناك على قدر الوسع بما يكفي في تخريج المحل ونقل شهاب الدين عن الاخفش ان تؤمنون عطف بيان للتجارة وهذا تأويل لا يحتاج اليه لكن يكون الاصل ان تؤمنوا فلما حذف ان ارتفع الفعل فتكون الجملة في محل الجر كانه قيل هل ادلكم على تجارة منجية ايمان وجها وقال شهاب الدين وهو معنى حسن الا ما في من التأويل وعلى هذا فيكون بدلا من تجارة انتهى ومن اراد التوفيق على التفصيل كما هو حقه فليرجع الى ما سلف هناك قوله لان تخالف الفاعلين جواب عن الاعتراض الثاني وهو ان تؤمنون تفسير للتجارة وحاصله نقض تفصيلي بمنع مقدمة معينة قوله سلمنا تسليم بعد الرد كما هو ذأب المناظرين اي سلمنا انه متعين للتفسير ولكن لا مانع من كونه امرا وتفسيرا بان يجعل زاما وتفسيرا بان معنى قوله هل ادلكم على تجارة اتجروا تجارة منجية من عذاب اليم كما حمل قوله تعالى فهل انتم منتهون على معنى انتهوا كما وقعت الهمزة في موقع الامر في قوله تعالى أأسلمتم فان معناه اسلموا وهل والهمزة من باب واحد وكثيرا ما يحمل احدهما على الاخر وقد تقدم هذا في باب الهمزة قوله ولكن يحتمل انه تفسير الخ وقد حقق المصنف في بحث الجملة المفسرة انه لا يمتنع ان تكون الجملة الانشائية مفسرة كما كان فهل انتم قال الامام السنوسي في تفسير المسمى بالتيسير فهل انتم الخ الاستفهام بمعنى الامر اي انتهوا قال ابن حيان في النهر هو استفهام تضمن معنى الامر اي فانتهوا ولذلك قال عمر انتهينا يا رب وقال ابن عادل وهذا يدل على كونه بمعنى الامر الصريح عليه قوله واطيعوا الله واطيعوا الرسول

عطف الامر

كذا

الرسول وقال الكلبي قوله وحينئذ فيمتنع العطف ع اي على تقدير تؤمنون تفسير التجارة يمتنع عطف وبشر المؤمنين لانه يقتضي دخول التبشير في معنى تفسير التجارة وهو ليس كذلك قال واما فهل عند رسم وراس من معقول فهل فيه نافية مثلها في فهل على الملك الا القوم الظالمون واما بهذه خولان معناه تنبه خولان او الفاء الجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثيرا واما وكل ما قيل فيتوقف على التطرف قبلها قبل الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكل كما قيل في واهجرني مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه اغفالا واعلم لا يجوز من عند الله وهذا زيد الرجلين العالمين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على ما تثنيه وعلمه ولا يجوز ان تخالط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت يصححها فيتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام ش قوله واما فهل عند رسم وراس من معقول يقدم البيت بتمامه عند رحمه هل والاستشهد به المصنع وقوع هل بمعنى النفي حيث قال وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل يخ اذ لا يعطف الانشاء على الخبر وقد وعدنا هناك بجمع انشاد البيت ههنا وقد تقدمت الاية الكريمة هناك ايضا وقال مراد المصران قوله وهل عند رسم راس جملة اخبارية منفية فلا يمكن الاستدلال به على عطف الانشاء على الاخبار قوله فهل فيه نافية قد صرح به في بحث الجملة المفسرة خلافا في قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم جملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل ههنا للنفي ثم قال في موضع آخر وانما قلنا ان الاستفهام يراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء والمفرغ لانا النفراوجب ذلك قوله واما هذه خولان معناه تنبه خولان وجهه ان الفاء في هذه للتنبيه والفاء في فانكح بمجرد السببية مثلها في جواب الشرط قوله فمعناه تنبه على صيغة الامر الخاطب وهذا التوقف في الهاء للتنبيه فيكون انشاء في صورة الخبر قوله في جواب الشرط وهذه اية الفاء تسمى فصيحة مثل زيد عالم فاكرمه اي اذا كان كذلك فاكرمه قوله فهما استدلا اي لم يستدل الصفار وابو حيان بقوله انا اعطيناك الكوثر الاية وقد سبق في ترجمة الفاء الكلام في الاية الكريمة حيث قال المصر ويجب عندي ان تحمل الفاء على السببية المحضة في قوله تعالى فصل لربك وانحر اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا عكسه بريدان الاية اقوى في الاستدلال من البيتين فكيف لم يستدلا بها قوله واما ما نقله ابو حيان فغلط عليه ع على صيغة المجهول من التغليط اي فحكم عليه بالغلط في تخريج المراد من كلام سيبويه وما عثرنا بهذا المنقول عن ابن حيان بهذا سوى انه قال في بحث المفعول معه من شرح التسهيل فاجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فاجاز هذا زيد وعمرو انتهى بعبارته ولم نطلع على ما نقله المصر عنه وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود في مصنفات ابو حيان كثيرة قوله وانما قال لانه لا يجوز الى بادان للطرفية الى انه ما نقله ابو حيان غير موجود وانما قال سيبويه في باب ما ينتصب به الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون صفة واعلم انه لا يجوز الى آخر ما نقله المصر وقال السراج في شرح هذا المحل من الكتاب لان عبد الله لبيت تعرفه وانما نسأل عنه لتعرفه فاذا نعته فسوالك عنه وعن نعته وزيد تعرفه وتعرف نعته فاذا اتيت بالصفتين بلفظ واحد وانت لا تعرفه من حيث كان نعتا لعبد الله وتعرفه من حيث نعتا لزيد فيصير لفظ واحد معروفا مجهولا انتهى بعبارته قوله معروفا ومجهولا خبر يصير معا اي يصير لفظ واحد منصفا بالعلم والجهل وبهذا خلف وقال الدماميني نقلا ابو حيان عن سيبويه اجازته ان يقول جاءني زيد وعمرو العدا فلا يمكن ان يكون العاقدان خبر المحذوف ووجه الغلط الذي اشار اليه المصران كلام سيبويه ظاهر في ان الفاء جاءت من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي اعتقادا زواله بصحيح المسئلة فقال اذا كان العاقدان خبر مبتدا محذوف فقد جازت المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وبهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت البتة والغرض تقدير النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائز الفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصر من انه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام

علان زوال الصفة ٥ لذلك فهما استدلا ٥

اول

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

المقام انتهى قوله وبقتصر على ذكر احدهما فههنا يحتمل ان يكون لصحة هذا التركيب ما نعام احدهما عطف الانشاء على الاخبار والآخر عدم جواز خلط شيئين يعلم احدهما ولا يعلم الآخر فذكر احد المانعين لاقتضاء المقام ذكره ولم يذكر الآخر وذكر الشئ لا يوجب عدم ما لم يذكر على ما هو المعروف قال عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان عمرا بالنصب ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكى عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقدام الضرس فاعل محذوف يفسره المذكور وليس بمبتداء ويلزمه ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال الا ان قال اقد رالواو للاستيناف والثالث لابي علي انه يجوز في الواو وفقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خوجت فاذا الاسد حاضر عاطفة ش قوله عاضها الله غلاما بيت من رمل المدس لم يقف على قائله قال السيوطي قال ابن السراج عاضها اي عوضها فيتعين ماتت بخلاف ولادها غلاما ولدته بعد اسنت وشابت رأسها وتكسرت اسنانها فاصبحت اشد محبة لاقد يبست ان تلد غيره والنقد بالفتح الكل في الضرس والفعل نقد بنقد مثل علم وقد استشهد به ابن الكيت على هذه اللفظ قوله ان الضرس بكسر ان مفعول قال اي قال ابن جني في اعراب البيت ان الضرس مرفوع على انه فاعل فعل محذوف لان ما عطف عليه جملة فعلية قوله ويلزمه اي يلزم قوله هذا النصب في قوله قام زيد وعمرا اكرمته الا ان ذهب الى كون الواو غير عاطفة وقال باستيناف فيها قوله وبنى عليه اي بنى ابو علي على جواز العطف المذكور رفع الواو وفقط دون غيرها من حروف العطف منع كون الفاء في فاذا الاسد عاطفة وبنى عنده زائدة لازمة كما تقدم في بحث الفاء المفردة قال واضعف الثلثة القول الثاني وقد لمح به الرازي في تفسيره وذكره صريحا في كتاب الشافعي رضي الله عنه ان مجامعا جمع جماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي بحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت له ادليل فيها بل هي حجة لك فهو ذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف لان اصل الواو ان يربط ما بعدها بما قبلها فتعين ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تاكلوا مسمية في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله في قوله او فسقا اهل لغير الله به فالمعنى منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو ابطل العطف تخالف الانشاء والخبر لكان صوابا ش قوله وقد لهج به يعني انه واظب عليه والكثر منه يقال له لهج الرجل بكذا بالكسر لهجا ويلهج لهجا اذا اغرى به وثابر عليه كذا قال الجوهري وهو ما رأيته في كلامه قوله في تفسيره تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون واعلم انه ثبت ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية لا يجوز الا لفائدة وحكمة وتلك الفائدة هي ان صيغة الثبات الفعل مشعرة بالتجدد والحدوث حالا بعد حال وصيغة الاسم مشعرة بالدوام والثبات والاسمراران انتهى كلامه بعبارته وهذا لا يدل على امتناع عطف الاسمية على الفعلية مطلقا بل على الجواز في الجملة ولكنه صرح في تفسير قوله تعالى ويتجنبها الذين اتقوا بجعل جملة فعلية وقوله والذين كفروا بايات الله الاية جملة اسمية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية لا يجوز انتهى وسيأتي بحث هذه الآية الكريمة في الجهة الثامنة من الباب الخامس ان شاء الله تعالى قوله والا للاستيناف لان اصل الواو قال الدماميني الذي نقله عنه سراج الدين الهندي في شرح البديع انه قال وجه الاستدلال ان الواو وهنا يجب ان تكون للعطف او للحال تغليبا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل فتدل على الحصر فيهما ثم لا يجوز كونه للعطف لان قوله وانه لفسق جملة اسمية مؤكدة بان وما قبلها وهو قوله ولا تاكلوا جملة فعلية اثنائية وعطف جملة الاسمية على الفعلية قبيح لا يصار اليه الا لضرورة كما في آية القذف والاصل عدمها فلما بطل كونها للعطف تعين كونها للحال قوله فتكون جملة الحال خبر هي قوله تعالى وانه لفسق مقيدة على صيغة اسم الفاعل للنهي اي النهي الوارد في قوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قوله ومفهومه جواز الاكل اي منطوق الكلام النهي مقيد بالفسق ومفهومه ارتفاع النهي عند انتفاء القيد المذكور وموجبه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق مفسر بالكتاب ايضا قوله والفسق قد فسره الله تعالى قال الدماميني ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان الا انه حصر بيانه في اية اخرى وهي قوله او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانا لا نسلم الاجمال لان معنى الفسق مشهور في الشرع

عطف الاسمية على الفعلية

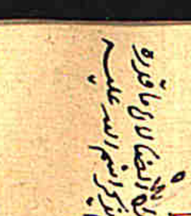

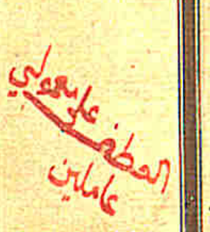

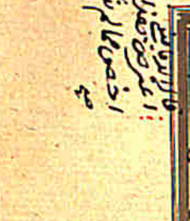

في الشرع بفهم الكل وهو الخروج عن الطاعات وان سلم انه مجمل قلنا سلمنا ان بيانه قوله او فسقا اهل لغير الله به فلا نسلم ان ذلك من دليل انتهى كلام الدماميني اعترض ايضا بان قوله واخص مما يهل باسم الله قوله فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله والذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المجملين اولى لانه اعم منه فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص التحريم بما اهل لغير الله به وايضا فالتحريم انما كان للاخلاص عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من انه يجعل المناسب تسمية لانها كالاشتراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص انتهى قوله ومفهومه كلوا منه يعني ان منطوق الكلام لا تاكلوا مما لم يذبح اذا سمي عليه غير الله فمفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله قوله ولو ابطل العطف الخ قيل عليه قد عرفت ان المسئلة خلافية فللخصم ان يلتزم جواز العطف في ذلك مصيرا الى قول من ذهب اليه انتهى قوله مصيرا مصدر ميمي وهو اما حال من فاعل يلتزم اي صابرا او مفعول له اي رجوعا الى ما ذهب اليه ثم ان المسطور في كتب القوم ان الامام استدل بقبح عطف الخبرية على الانشائية قال العطف في شرح الكشاف واستدل الامام بان النهي مقيد بقوله وانه لفسق لان الواو للحال فيقبح عطف الخبرية على الانشائية والمعنى لا تاكلوه حال كونه فسقا انتهى وقال تلميذه الدين قوله تعالى وانه لفسق في هذه الجملة وجه احدها انها مستانفة ولا يجوز ان تكون منسوقة على ما قبلها لان الاولى طلبية وهذه خبرية وتسمى هذه الواو واو الاستيناف والثاني انها منسوقة على ما قبلها ولا يبالي بتخالفهما وهو مذهب سيبويه والثالث انها حالية اي لا تاكلوه والحال انه فسق وقد رجح الامام الرازي بهذا الوجه على الحنفية حيث قلب دليلهم عليه بهذا الوجه وذكر انهم يمنعون من كل متروك التسمية والشافعية لا يمنعون منه استدل الحنفية بظاهر الاية فقال الرازي هذه الجملة حالية ولا يجوز ان تكون معطوفة لتخالفهما طلبا وخبرا فتعين حاليتها واذا كانت حالية كان المعنى لا تاكلوه حال كونه فسقا والفسق مفسر في كتاب الله بما اهل لغير الله يعني اذا ذكر على الذبيحة غير اسم الله فانه لا يجوز اكلها لانه فسق وكون اي الشافعية يقول به ولا يلزم من ذلك انه اذا لم يذكر اسم الله ولا اسم غيره انه يكون حراما انتهى وهذا الفاضل صرح بان تخالف الجملتين انشاء وخبرا غير مانع من العطف عند سيبويه وقال ابن عادل قال الرازي هذه الجملة حالية ولا يجوز ان يكون معطوفا لتخالفهما طلبا وخبرا ان قدر انتفاء شهادة هؤلاء الفحول ان الامام ابطل العطف بتخالف الانشاء والخبر وهذا خلاف ما ذهب اليه المصرح رحمه الله عليه قال العطف على معمولي عاملين وقولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيدا عمرا ابكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل انه منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيدا في الدار والحجرة عمرو او عمرا والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عند سيبويه المنع وقال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ش قوله وقولهم على عاملين جواب عن سؤال مقدر تقديره المسطور في كتب القوم العطف على عاملين فلم غيرته فاجاب بانه يجوز بتقدير مضاف وهو نوع من المجاز قال الرضي ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف المضاف انتهى وقال ابو شامة اي العطف على عمل عاملين او معمولي عاملين انتهى والثاني وهو الاقرب ولهذا عنى المصرح بحكم عدم الاطلاع على المولى ابو شامة قوله واخاك غلامه بكر بنصب اخاك عطفا على اسم ان اعني غلامه بالرفع عطفا على الهاء والضمير عائد الى الاخ وبكر بالجر عطفا على عمرو قوله واما معمولا عاملين فان لم يكن المصرح بهذا الحكم اخذ ذا بوحيان فانه قال في الارتشاف فيه مذاهب احدها الفصل بالجواز مطلقا سواء كان احد العاملين جارا او لم يكن جارا نحو اكلا طعامك زيد وتمرك عمرو اي كان اكلا تمرك فذكر ابن مالك في شرحه الاجماع على منع ذلك وليس بذا صحيح بل ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقا عن قوم من النحويين ونسب الاخفش وان كان احد العاملين جارا فقال المهدوي بر انا نحو الجر ور نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ولم يجز وليس كما ذكر بل اجاز ذلك مطلقا واجازه بهذه الصورة انتهى قوله فقال ابن مالك هو ممتنع لانه قال في التسهيل واجاز الاخفش العطف

العطف على معمولي عاملين

العطف على عاملين ان كان احدهما جارا وانفصل بالمعطوف او انفصل بلا والاصح المنع مطلقا وما اوهم الجواز فجره
بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف انتهى وقال القاسمي في شرحه وانما الخلاف في العطف على معمولي عاملين فقط فذهب الاخفش
الى جواز ذلك بشرطين احدهما ان يكون احد العاملين جارا والثاني ان يتصل المعطوف ويعني به المجرور وقد مثل هذا القيد
بالعاطف ومثال ذلك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا او ينفصل بلا فانه جائز ايضا كما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو واستدل
بالسماع كقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح
في قراءة من نصب ايات فتناسب الواو في قوله واختلاف مناسب ان وفي كانه قيل وفي اختلاف ومنه قول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا ونحو ذلك في الشعر كثير فان فقد شرط الاول اعني اتحاد العاملين فقد ذكر المصنف الاجماع
على منع العطف اذ ذاك ومثاله كانه اكلا طعامك زيدٌ وعمرا عمرٌ وذا بي وكانه غرا عمرو فتابت الواو مناب كان واكلا
ونقل ابن الحاجب عن الفراء اجازة ذلك وقال ابن النحاس الحلبي ما ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقا
مذهب لم ار احدا حكاه غير جمع جهدي في الكشف عنه وكذلك قال شيخه ابن عمر وقال الشيخ اثير الدين وما قاله المصنف من الاجماع
غير صحيح بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكره ابو علي الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين وان فقد الشرط الثاني اعني اتصال
المعطوف فالمجرور لم يجزه الاخفش نحو ضرب زيدا اليوم وبوما عمرو عمرا اليوم وضرب بوما عمرو عمرا وكذا المنفصل
بالعاطف غير المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه لا يجوز عند الاخفش ايضا ومن اجاز ذلك مطلقا اجاز هذه الصورة
ولا يشترط على مذهب الاخفش تقدم المجرور والمعطوف عليه فسواء ان في الدار زيد والحجرة عمرا وان زيدا في الدار والحجرة عمرا
واشترط قوم منهم الاعلم ان يتقدم المجرور والمتعاطفين فتعين ان زيدا في الدار والحجرة عمرا او تحصل مما ذكر ثلثة مذاهب
الجواز بشرطه وهو مذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم والثاني الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب الى
الفراء والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين والمذهب الرابع المنع مطلقا وسيأتي كلام الفاسي بعبارته والمصنف
كلامه ههنا عليه كما رأيت قال وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال اجاز لانه كما سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وفي الدار زيد والحجرة عمرو اي تحصل مما ذكر ثلثة مذاهب
الجواز بشرطه وهو مذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم والثاني الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب الى
الفراء والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين والمذهب الرابع المنع مطلقا وسيأتي كلام الفاسي بعبارته والمصنف
كلامه ههنا عليه كما رأيت قال وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال اجاز لانه كما سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وفي الدار زيد والحجرة عمرو اي تحصل مما ذكر ثلثة مذاهب
الجواز بشرطه وهو مذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم والثاني الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب الى
الفراء والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين والمذهب الرابع المنع مطلقا وسيأتي كلام الفاسي بعبارته والمصنف
كلامه ههنا عليه كما رأيت قال وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال اجاز لانه كما سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وفي الدار زيد والحجرة عمرو اي تحصل مما ذكر ثلثة مذاهب
الجواز بشرطه وهو مذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم والثاني الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب الى
الفراء والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين والمذهب الرابع المنع مطلقا وسيأتي كلام الفاسي بعبارته والمصنف
كلامه ههنا عليه كما رأيت قال وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال اجاز لانه كما سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وفي الدار زيد والحجرة عمرو اي تحصل مما ذكر ثلثة مذاهب

لابات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء فاحيا به الارض
بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراهما الاخوان بالنصب
والباقون بالرفع ش قوله وفصل قوم وفي الارتشاف وفصل قوم بين ان يتقدم المجرور في المتعاطفين معا فيجوز ان في الدار زيد
والحجرة عمرو ولا فيمتنع نحو ان في الدار والحجرة عمرو ونسب هذا للاكثرين الاعلم لبسا وهي الجملتين وانه لم يأت مسموعا بغير هذا فحصل
في هذه المسئلة مذاهب القول بالجواز مطلقا والقول بالمنع مطلقا والتفصيل بين ان يكون احد العاملين جارا فيجوز وليس جارا
فيمتنع واذا كان جارا فمذهبان احدهما ان تقدم المجرور والمعطوف جائز والا فيمتنع والثاني ان يتقدم المجرور والمتعاطفين والا فلا
انتهى وكلام المصنف منسوج على هذا المنوال قوله تعادل المتعاطفات على صيغة الجمع والظاهر ان يكون على صيغة التثنية وقد يستعمل
الجمع في موضع التثنية مثل عريض الحواجب وقد يطلق الجمع على ما فوق الواحد ثم التعادل امر مرعي عندهم ولهم فروع كثيرة منها
قال ابن فلاح في المغني اذا كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فتخص
الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل كذا قال السيوطي في الاشباه وادرج فيه مواضع متعددة ومن اراد بها فليلتفت
اليه وقال ابو حيان في شرح التسهيل واشتراط الاعلم التوازن خطأ وان لو كان التوازن مجوزا لاجاز ان زيدا في الدار وعمرا القصر
لان ناقص الخبر هو الاولى انتهى قوله والثانية والثالثة اي ايات الثانية وايات الثالثة بتقدير الموصوف وعرف الصفة لما عرف
ان الكلمة اذا اريد بها لفظها تكون موضوعة قوله قراهما الاخوان يعني حمزة والكسائي بالنصب فيهما واما عبر عنهما بالاخوان
لكونهما من الكوفيين واشتراكهما في كثير من الاحكام كالامالة وغيرها ولعلاقة التعليم والتعلم فان حمزة شيخ الكسائي قال الجعبري
كان الكسائي يجلس عند حمزة وعليه كساء فيقول الناس وضع على صاحب الكساء عرف قال وقد استدل بالقراءتين في الايات الثالثة
على المذهب الراجح فعلى نيابة الواو مناب الابتداء واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي اجيب بثلاثة اوجه احدها

احدها بان في مقدرة قالوا لها ويؤيده ان في حرف عبد الله التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء لوان الفتح
ان انتصاب ايات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدا اي هي آيات وعليها فليست في مقدره والثالث يخص قراءة النصب
وهو انه على اضمار ان وفي ذكر الرماني طبي وغيره واضمار ان بعيد ش قوله اما الرفع فعلى نيابة الواو وجهه ان الرفع يدل على ان العامل
فيه معنوي وهو الابتداء فايات حينئذ مبتدا مؤخر وقوله في خلقكم خبر مقدم عليه قوله واما النصب اي على قراءة النصب
في ايات في الموضعين فعلى نيابة الواو ومناب ان وفي لان النصب بدل على ان ايات عطف على اسم ان فيكون معمولا لنيابتها وهو الواو
وانما نيابتها عن كلمة في فهي راضحة قوله ان في مقدرة قالوا لها اي لغ المقدرة لا للواو والسنائية ولا يكون ما تحن فيه وهذا الجواب
معروف بينهم واليه اشار ابن مالك في التسهيل حيث قال والاصح المنع مطلقا وما اوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل
العاطف انتهى قال الفاسي اي بحرف مقدر مدلول عليه بما قبل العاطف قال المصريغني ابن مالك وحذف ما دل عليه نحو في الكبر
وغيرها مجمع على جوازه فالحمل عليه اولى من العطف على العاملين فانه مختلف فيه والاكثر على منعه وكان ينبغي ان يقول بجار مدلول عليه لان الجار
يشمل الاسم نحو قوله ونار توقد بالليل نارا او التقدير وكل نار انتهى وقال ابو حيان قال المصر والاكثر على منعه وموافقة الاكثر
اولى وليس كذلك بل موافقة الدليل انتهى قال الفاضل الرومي في حاشية الهداية عند سنن الوضوء ان العبرة للقوة والدليل لا لكثرة القائل
فان القول يستند الى دليله لا الى قائله وقد اشار اليه من قال لا تنظر الى ما قال وقد تحقق في الاصول ان الرواية ترجح بكثرة الرواة
والاجتهاد لا ترجح بكثرة المجتهدين انتهى وقد صرح به الشريف في كتاب شرح الكشاف كما بينها عليه فيما سبق في هذا الموضع قوله وتؤيده
اي يؤيد تقدير في وقوعه في حرف عبد الله بن مسعود التصريح بفي قال شهاب الدين فالتقدير في هذه الآية واختلاف آيات فالواو
وبدل عليه قراءة عبد الله وفي اختلاف نصريح بفي انتهى الظاهر ان المصرا اراد بحرف عبد الله مصحفه المعروف المعهود بين القراء والخطاط
ويحتمل القراءة قال المطرزي في المغرب واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم نزل القرآن على سبعة احرف فاحسن الاقوال انها وجوه
القراءة التي اختارها القراء ومنه فلان يقرأ بحرف ابن مسعود رضي الله عنه انتهى بعبارته ثم ان حكمه بانه احسن الاقوال فيه نظر فقد قال
ابن الاثير في النهاية نزل القرآن على سبعة احرف اراد بالحرف اللغة يعني على سبع لغات مفرقة في القرآن فبعضه بلغة يذيل وبعضه
بلغة قريش وبلغة يعض هوازن وبعضه بلغة اليمن ثم قال وفيما قوال غير ذلك هذا احسنها انتهى وهذا هو الاوفق بالدراية قوله
وعلى هذا اي على تقدير عمل في مقدرة منوب الواو ومناب عامل واحد وهو الابتداء في صورة الرفع او في صورة النصب فلا يكون
من العطف على عاملين قوله الثاني ان انتصاب ايات على التاكيد قال ابن فلاح في المغني الجواب عن الآية انه على قراءة حمزة والكسائي
محمول على التاكيد باعادة اللفظ لان تصريف الرياح غير خارج عن ايات السموات فذكر ايات من التاكيد اللفظي وليس عطفا على
عاملين لان الثاني هو الاول في المعنى ونظيره قولك ان زيدا في الدار وعمرا كذلك واما على قراءة الرفع فيحتمل وجهين احدهما منع العطف
بل ايات مبتدأ وتصريف خبر مقدم عليه حذف منه حرف الجر وبقي مجرورا مستقلا والثاني ان ايات ايضا تاكيد للايات
الاولى على المحل كما يعطف على المحل وهو ضعيف لان التاكيد على المحل والعطف على المحل انما يجيزه من
يجيز الوصف على المحل انتهى كلام ابن فلاح وتضعيف هذا الوجه مطوي المصنف وقد تقدم اعتبار المحل في العطف دون غيره
من التوابع في الاول في اقسام العطف فعليك بالالتفات اليه قوله اي بي ايات قال شهاب الدين ويجوز ان يرتفع ايات
على انه خبر مبتدأ محذوف اي هي ايات ونافسه الشيخ ابو حيان فقال وفيه الجر والنصب للواو وليس بصحيح لان الصحيح
من المذهب ان حروف العطف لا تعمل انتهى كلام شهاب الدين قوله وعليها فليست في مقدرة اي على تقدير انتصاب ايات
الثالثة على التاكيد للايات الاولى وعلى تقدير رفعها بالابتداء فليست كلمة في مقدرة اي لحاجة الى هذا التاويل كما في الجواب
الاول لان اذا كان تاكيدا انخلص من العطف على عاملين فلا تركيب تقدير الجار قال ابو شامة في شرح الشاطبية ان حمزة يرى العطف
على عاملين اضمر ان وفي تخلاف من اكده وقال ايضا واذا كانت الايات الثلاث خرج عن العطف على عاملين الذي ياباه اكثر
البصريين وخرج على اضمار حرف الجر الذي هو قليل في الكلام انتهى قوله والثالث اي الجواب الثالث خاص بقراءة النصب
على اضمار كلمة ان وفي فلا يكون مما نحن فيه ذكره الشاطبي وغيره بعني ذكر الشاطبي اضمار ان واضمار في حيث قال في حرز الاماني
معا في ايات على كسره شفا وان وفي اضمر بتوكيدا او لا يعني قراءة مدلول شين شفا حمزة والكسائي بكسر ايات واراد بتوكيد

اولا ما اشار اليه المصران انتصاب ايات على التوكيد للاولى وقال ابو شامه واختاره ابو عبيد قراءة الكسر اعتبارا بقراءة
ابى بن كعب لايات فى المواضع كلها قال لانها دلالة على ان الكلام سيق على الحرف الاول انتهى اراد بالحرف الاول الاسلوب
الاول وهو العطف على اسم ان وخبرها فان اللام ليشهد له ثم قال قال الشيخ لم ار من يقول فى الضمير الذى هو كالمنطوق به انما
اردت ان حروف العطف نابت فى قوله وفى خلقكم عن ان وفى ما توعدون واذا كانت الا بات قد كبدا خرج عن العطف على عاملين
الذى ياباه اكثر البصريين وخرج عن اضمار حرف الجر الذى هو قليل فى الكلام قلت فهذا معنى قوله بعد ذلك توكيدا اولا وكانه
جمع بين القولين فان من يرى العطف على عاملين اضمر ان وفى تخلاف من اكد قال وتما يشكل على مذهب سيبويه قولهم ما انت
الا مؤمر بكف الاذى مفاد بها فليست بائنك منهيا ولا فاصرا عنك مامورها لان فاصرا عطف على مجرور الباء فان كان مجرورها
مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين وان كان فاعلا بفاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير
حينئذ فليس منهيا بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بالثانى وانه لما كان الضمير فى مامورها عائدا على الامور كان كالعائد على
المنهيات لدخولها فى الامور ش قوله هون عليك تقدم البيتان مع شرحهما وشرح فائدتهما وشبهة الدمامينى فى ورود اطلاق
الكف على الله تعالى ودفع شبهته على ما روى البخارى ومسلم وغيرهما ان ذكر الكف والكفنه واليد مما كثر ذكره فى الصحيح
وعليك بالالتفات اليه حتى يتضح الامر كمال الاتضاح قوله وانه لما كان اى واجب بانه لما كان الضمير فى مامورها عائدا
الى الامور كان ذلك الضمير كانه عائد الى المنهيات نفسها لدخول المنهيات فى الامور تقدم شرحه مفصلا قال واعلم ان الزمخشرى
ممن منع العطف المذكور ولهذا احتاج ان يسأل فى قوله تعالى والشمس وضحها والقمر اذا تلاها بالايات فقال فان قلت
نصب اذا مفضل عليك اذا جعلت الواوات عاطفة وقعت فى العطف على عاملين يعنى ان اذا عطف على اذا المنصوبة
بالقسم والمخفوضات عطفت على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على
استكراهه يعنى انهما استكرها ذلك للاحتياج كل قسم الى الجواب بخصه ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم
بخلاف الباء صارت كانها هى الناصبة الخ فاحفظه فكان العطف على عاملين ش قوله واعلم ان الزمخشرى قال فى الكشاف
فان قلت الامر فى نصب اذا معضل لانك لا تخلو اما ان تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر فتقع فى العطف
على عاملين كما فى نحو قولك مررت امس بزيد واليوم عمرو واما ان تجعلهن للقسم فتحتاج فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه
على استكراهه قلت الجواب فيه ان واو القسم مطرح معها ابراز الفعل اطراحا كليا فكان لها شان خلاف شان الباء
حيث ابرز معها الفعل واضمر فكان الواو فائمة مقام الفعل والباء سادة مسادها مع الواوات العواطف
نوائب عن هذه الواو وتخفيفن ان يكن عوامل الفعل والجار جميعا كما تقول ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا فترفع بالواو
وتنصب لقيامها مقام ضرب الذى هو عاملها انتهى قوله باقسم الباء متعلقة بالمنصوبة التى هى صفة لاذا قوله
ثم اجاب اى الزمخشرى عن هذا الاشكال قال قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط للمعنى دقيق ثم اعترض عليه
بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه
بفعل القسم فلا تنتزل الباء منزلة الناصبة الخ فقط انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد
والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ فى الاية واخذ ابن الحباز جواب الزمخشرى فجعله قولا مستقلا فقال فى كتاب النهاية و
قبل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف فى نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما
اظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى فينبغى ان يقيد الحذف بالوجوب ش قوله قال ابن الحاجب وهذه قوة
منه وقال فى شرح المفصل واقوى ما قالوا فيه بالنظر الى المعنى انه لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع
وهذا مما يرد على من يمنع فى الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجوزه فلا يرد ولذلك عليه
وتقدير هواى فولك والليل مخفوض بحرف القسم المحذوف الذى هو الواو والقسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر الذى
هو اقسم فتحقق معمولان لعاملين متغايرين كما فى قولك ان فى الدار زيدا فاذا اجعلت الواو فى قولك والنهار اذا تجلى
للعطف كان قولك والنهار معطوفا على الليل خفضا وكان قوله اذا تجلى معطوفا على اذا يغشى نصبا فقد تحقق ما تلته

اختلف عن ان وفى ح

معولى

ـــ

مماثلته لقولك ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا سواء وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعا فيكون فيجب ان يحمل على غير العطف ولا وجه
الا ان يكون واو القسم وقد اجاب الزمخشرى فى تفسيره عن هذا السؤال فقال لما نزلت الواو التى تكون للقسم منزلة الباء والفعل
حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها هى العاملة نصبا وخفضا فصارت كعامل واحد له عملان فجاز ان يعطف على عملان مختلفان فيها
جاز ان يعطف على معمولا نه بعاطف واحد باتفاق كقولك قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا قد ينزل منزلة العامل
الواحد فاجرى مجراه ثم قال تقدير ذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وهذا هو الذى
يشبه ان زيدا فى الدار والحجرة عمرو والسؤال عندنا فى اصله مندفع لانا نجيز ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا وروده لاجواب
الزمخشرى قوة منه استنباط المعنى دقيق لو تم له لينزم ان لا يجيز كما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء مثل
ذلك فى القرآن قال الله تبارك وتعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جاء ذلك
مع التصريح بالفعل والحرف فبطل ما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو وبقى السؤال قائما عليه الا ان ما ذكرناه عليه يدفع
جوابه ويدفع اصل السؤال ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين فى عين ما منعوه وجعلوه دليلا على انها واو القسم
فثبت انها واو العطف بما تقدم اولا ولان السؤال لا يرد له على الوجه الذى ذكرناه لا على الوجه الذى يلتزمه بالغوا
ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا وانتهى كلام ابن الحاجب قوله وبعد فالحق قال الدمامينى تقدم نظير هذا التركيب فى صرف
القاء حيث قال وبعد فعندى ان ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى وفى البيان الثانى فى اواخر الكلام على الجملة الحالية
من الجمل التى لها محل من الاعراب حيث قال وبعد فالتحقيق ان العطف فى الباب من العطف على المعنى وتمر الكلام على
ذلك انتهى قوله واذا كان احد العاملين محذوفا فالفعل القسم فى الابيات السابقة كهذا قوله فينبغى له ان تقيد يعنى اذا اخذ
ابن الحباز هذا القول من الزمخشرى ينبغى ان تعتقد حذف المعمول بالوجوب ويقول اذا كان احد العاملين محذوفا وجوبا
وهو كالمعدوم حتى يطابق المأخذ فان قول الزمخشرى فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم صارت الواو كانها هى
الناصبة منبى على وجوب الحذف على ما هو الظاهر وقد تقدم ترجمة ابن الحباز فى اول هذا الموضوع فليطلب
منه قال المواضع التى يعود فيها الضمير وهى سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو ويلحق بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو وساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجل زيد وعن
الفراء والكسائى ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا بد من التناسخ على الفاعل وانه قد
يحذف نحو لنظلمن بئس بدلا والثانى ان يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قولوا حقوني ولم اجف الاخلاء انتى
لغير جميل من خليلى مهملا والكوفيون يمنعون ذلك فيقال الكسائى يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى
العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخوك فهو عنده فاعل بهما ش قوله المواضع التى يعود فيها الضمير
اى الغائب قال ابن الحاجب فى القسم الاخير من الامالى سركوز الضمائر الغائبة لا تعود الا على متقدم الذكر لفظا ومعنى
او حكما ان الضمائر بابت باعتبار حقائق مدلولها الصحيحة اطلاقها على المختلفات لانكا ذا قلت قاموا وما اشبه ذلك احتمل
الرجلين والعمرين والمشركين والمسلمين فاذا وردوا ان لا يعيد وبها الا على ما تقدم ذكره فعالهذا لا لبس انتهى قوله
ان يكون الضمير اى المستتر مرفوعا فاعلا لنعم وبئس قوله وبلحق بهما فعل بضم العين موضوعا لمثل حسن الخلق خلق الحكماء
اى نعم الخلق خلق الحكماء او فعولا من فعل بفتح العين مثل قول العرب قضو الرجل زيد بمعنى نعم القاضى زيد ومحولا من
فعل بكسر العين نحو علم الرجل عمرو بمعنى نعم العالم عمرو كذا فى شرح التسهيل قوله وانه قد يحذف بفتح ان عطف على نعم رجلا اى
ويرده ايضا حذف المخصوص قوله نحو بئس للظالمين قال شهاب الدين فاعل بئس مضمر مفسر بتمييزه والمخصوص بالذم
محذوف تقديره بئس البدل ابليس وذريته وللظالمين متعلق بمحذوف حالا من بدلا وقيل يتعلق بفعل الذم انتهى قوله حقوني
ولم اجف الاخلاء بيت من الطويل لم يعرف قائله وهو شاهد على جواز الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع وذلك ان حقوني ولم اجف
تنازعا فى الاخلاء وهو مجرور خليل وقد اعمل الثانى لانه روى الاخلاء منصوبا او اضمر الفاعل فى الاول على شريطة التفسير وهو
من مذهب البصريين والفراء ومنعه الكوفيون فرارا عن الاضمار قبل الذكر قال العينى وهو حجة عليهم وهو فى هذا الباب

على ح الواضع التى يعود فيها الضمير على لفظ وذكر وهى سبعة

ثابت عن العرب حكى سيبويه ضربوا وضربت قومك قوله ثم اعلم ان حيان من الاهمال وهو الترك كذا قيل والاولى ان يحمل على السهو
ومعنى البيت جفاني الاخلاء ومع ذلك لم اجفهم لان ثاني هو نسيان غير الفعل الجميل من الاخلاء قوله فقال الكاني يخذف
الفاعل للتفصيل يعني اذا تحقق منع الكوفيين لذلك التركيب فالكاني منهم قال كذا وقال الفراء منهم كذا وكذا قوله
وقال الفراء ضمير الفاعل وبؤخراي يقدر بعد الاسم الذي يعود اليه لئلا يلزم اضمار قبل الذكر بهذا ما نقله المصنف عنه
وبهذه الفراء هي المشهورة وما رواه ابن الحاجب في كافيته حيث قال وجاز خلافا للفراء وقال في شرحه الفراء يمنع هذه المسئلة
والمثالها مما يلزم فيه اضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب كقوله جوي قوفها اكتئبوا
لوم مذهب انتهى وقال الفاضل الهندي وروي عن الفراء تشريك المرفعين اواضمار بعد الظاهر كما في صورة الفاعل
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيدا وروايته المتبي يعني الكافيه غير مشهورة عنه انتهى وقال الرضي نقل ابن الحاجب
عن الفراء منع هذه المسئلة والنقل الصحيح عن الفراء ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد
وجاز ان تعمل العاملين في المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو انتهى وفيه اختصار قال والثالث انه يكون مخبرا عنه فيفسره
خبره نحو ان هي الاحياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا ما يتلوه واصله ان الطيوة الاحياتنا الدنيا
ثم بين موضع الطيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك
وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف الامكان جعل النفس والعرب بدلين ونحمل وتقول
خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري
ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لانه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده ش قوله والثالث ان يكون مخبرا عنه اي الموضع
الثالث من تلك المواضع السبعة ان يكون الضمير مخبرا عنه قلد المصنف فيه ابن مالك فانه متفرد به على ما قاله ابو حيان
وسيجئ قريبا قوله ومنه هي النفس تحمل هذا المثال وقع في الكشاف بهذا وهو معدس من قول الشاعر هي النفس
ما حملتها تتحمل وللدهر ايام تجور وتعدل مثل ذكر فائدة وذكر ما قبله وما بعده قوله هي النفس مبتدا وخبره
قوله ما حملتها تتحمل استيناف فيه مبنية لحال النفس وما موصولة مبتدا وحملتها صلتها بتقدير العائد اي ما حملتها اياه
وتتحمل خبره وقوله وللدهر ايام مبتدا مؤخر وخبر مقدم وقوله تجور وتعدل صفة للايام اي تجور بعضها وتعدل بعضها على
طريقة التوزيع كقول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اي رطبها
بعضها ويابسها بعضها قوله قال ابن مالك وهذا قال ابو حيان في شرح التسهيل لم يذكر احد ما ان الضمير الذي يفسره
ما بعده ولا ينوي بالضمير التاخير ان يكون مفسره الخبر وانما تفسيره سياق الكلام وانما ذهب اليه المصرعلى ان هي مفسرة بها
هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسره الخبر والخبر مضاف للشئ وموصوف بشئ كان ذلك الضمير عائدا
على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ان حياتنا الدنيا الاحياتنا الدنيا ولا يجوز ذلك
كما لا يجوز ما غلا منا العالم الا غلا منا العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدا وذلك
لا يجوز ولذلك منعوا زيد الدار مالكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشري ما يدل عليه ما ذهب اليه
المصرلانه قال وضع هي موضع الطيوة فلم يقل موضع حياتنا الدنيا هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها وبينها
يعني ان سياق هذا الكلام دل على ان المضمر هو الحياة انتهى كلام ابي حيان قوله وفي كلام ابن مالك قال الدماميني
ظاهر عبارت الزمخشري ان محل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعينين ويكفي من حاول القدح في ذلك ابدا احتمال
اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابدا جميع المحتملات في هذا المقام فلان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل
بابتداء ما يحتمل اللفظ فان قلت صرح المصر بعد هذا بان ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من جهة اوجه وسردها
ثم قال واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراد به ان اسم ان
ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون
ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا تلزم لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي ان يفعله وهو عن ظاهر القبول

القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصة لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة
عن القياس متساوية اقدامها في اعتماد الحمل عليها فلا يخص بعضها دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر اولا منه
مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلامي المصرف الموضعين ولقائل
ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من ستة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير
الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الظاهر لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى كلام الدماميني
وقال الشمني وجها عنه الزام المصنف لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا بانه ولوليه الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله
بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين انتهى قال الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفيون يسمية ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من ستة اوجه احدها عوده
على ما بعده لفظا ورتبة فلا يجوز للمفسرة لان تتقدم هي ولا شئ منها عليه وقد غلط يوسف ابن السراج اذ قال في قوله
اسكران كان ابن المراغة اسكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة ولا شهرة الشاذة نصب سكران
ورفع ابن المراغة فارتفاع منتسكر على انه خبر هو محذوف ويروي بالعكس فاسم كان مستتر فيها ش قوله ضمير المجهول نظرا
الى انه لا يعود على مذكور قبله بل هو قبل ذكر مفسره مجهول قوله ولا يجوز للجملة المفسرة لان تتقدم فلهذا لا يجر به عن الذي
كما صرح به الكاكي في قسم المعاني في حالة تقديم المسند اليه قال ضمير الشان ملتزم التقديم ولا يجر في قولك هو اكرامي زيد واجب
عن ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره الممتنع قوله وقد غلط يوسف بن السراج هو يوسف بن ابن الامام الكبير الحسن بن عبد الله
السراج في شرح الكتاب قال السيوطي قرأ على والده وخلقه في جميع علومه له شرح ابيات الكتاب شرح ابيات الاصلاح
شرح ابيات الغريب المصنف وكان دينا صالحا ورعا له تقدم في اللغة والعربية مات في ربيع الاول سنة خمس وثمانين
وثلثمائة عن خمس وخمسين سنة رحمه الله الملك القدير قوله اسكران بيت من الطويل قال الدماميني المراغة موضع التمرغ
وهو التمعك والمراد بها هنا ام جوير الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال الجوهري بين
السماء والارض قال ابو عمرو وفي قول طرفة علالك الجود فيضي واصغري هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن ان
يفسر بهذا ما في بيت الممتن والمناكر الذي يظهر الكبر والبيت به قوله فمن رفع ظرف لقال اي قال في مذهب من رفع
سكران ورفع ابن المراغة وقوله ان كان شانية مقول قال قوله ويروي بالعكس اي رفع سكران على انه
مبتدا واسم كان ضمير الشان ونصب ابن المراغة بخبرية كان واسمه مستتر عائد الى سكران وجملة كان مع اسمه وخبره
خبر سكران قال الثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا شاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له
مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعا اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد
وحذف مرفوع الفعل قال الثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه قال الرابع انه لا يعمل فيه
الا الابتداء او احد نواسخه ش قوله لا يكون الا جملة قصر المصنف في هذا الاطلاق والصواب ان تقييد
الجملة بالخبرية وقد صرح به نفسه في باب الكافة حيث قال لا يفسر ضمير الشان بالجملة غير الخبرية الا مع ان المخفف فانه
قد يفسر بالدعاء قوله لم مرفوع جملة اسمية في محل الجر صفة لقوله مفرد قوله على ان المرفوع هو زيد في المثال الاول
وعمرو في المثال الثاني مبتدا مؤخر فيصح رجوع المستتر في كان والبارز في ظننته اليه لتقدمه رتبة قوله انه
لا يتبع بتابع بخلاف سائر الضمائر قال فلا يناسب ضمير الشان لان مبناه على الابهام كما تقدم ولهذا اختص
بالغائب ولم يجز في المتكلم والغائب لانتهاء غاية الايضاح كذا قال ابن فلاح قال الخامس انه لملازمته للافراد
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى واحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يراد به ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
وضمير الشان لا يكون معطوفا عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غيره

ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من ستة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير
الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الظاهر لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى كلام الدماميني
وقال الشمني وجها عنه الزام المصنف لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا بانه ولوليه الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله
بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين انتهى قال الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفيون يسمية ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من ستة اوجه احدها عوده
على ما بعده لفظا ورتبة فلا يجوز للمفسرة لان تتقدم هي ولا شئ منها عليه وقد غلط يوسف ابن السراج اذ قال في قوله
اسكران كان ابن المراغة اسكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة ولا شهرة الشاذة نصب سكران
ورفع ابن المراغة فارتفاع منتسكر على انه خبر هو محذوف ويروي بالعكس فاسم كان مستتر فيها ش قوله ضمير المجهول نظرا
الى انه لا يعود على مذكور قبله بل هو قبل ذكر مفسره مجهول قوله ولا يجوز للجملة المفسرة لان تتقدم فلهذا لا يجر به عن الذي
كما صرح به الكاكي في قسم المعاني في حالة تقديم المسند اليه قال ضمير الشان ملتزم التقديم ولا يجر في قولك هو اكرامي زيد واجب
عن ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره الممتنع قوله وقد غلط يوسف بن السراج هو يوسف بن ابن الامام الكبير الحسن بن عبد الله
السراج في شرح الكتاب قال السيوطي قرأ على والده وخلقه في جميع علومه له شرح ابيات الكتاب شرح ابيات الاصلاح
شرح ابيات الغريب المصنف وكان دينا صالحا ورعا له تقدم في اللغة والعربية مات في ربيع الاول سنة خمس وثمانين
وثلثمائة عن خمس وخمسين سنة رحمه الله الملك القدير قوله اسكران بيت من الطويل قال الدماميني المراغة موضع التمرغ
وهو التمعك والمراد بها هنا ام جوير الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال الجوهري بين
السماء والارض قال ابو عمرو وفي قول طرفة علالك الجود فيضي واصغري هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن ان
يفسر بهذا ما في بيت الممتن والمناكر الذي يظهر الكبر والبيت به قوله فمن رفع ظرف لقال اي قال في مذهب من رفع
سكران ورفع ابن المراغة وقوله ان كان شانية مقول قال قوله ويروي بالعكس اي رفع سكران على انه
مبتدا واسم كان ضمير الشان ونصب ابن المراغة بخبرية كان واسمه مستتر عائد الى سكران وجملة كان مع اسمه وخبره
خبر سكران قال الثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا شاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له
مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعا اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد
وحذف مرفوع الفعل قال الثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه قال الرابع انه لا يعمل فيه
الا الابتداء او احد نواسخه ش قوله لا يكون الا جملة قصر المصنف في هذا الاطلاق والصواب ان تقييد
الجملة بالخبرية وقد صرح به نفسه في باب الكافة حيث قال لا يفسر ضمير الشان بالجملة غير الخبرية الا مع ان المخفف فانه
قد يفسر بالدعاء قوله لم مرفوع جملة اسمية في محل الجر صفة لقوله مفرد قوله على ان المرفوع هو زيد في المثال الاول
وعمرو في المثال الثاني مبتدا مؤخر فيصح رجوع المستتر في كان والبارز في ظننته اليه لتقدمه رتبة قوله انه
لا يتبع بتابع بخلاف سائر الضمائر قال فلا يناسب ضمير الشان لان مبناه على الابهام كما تقدم ولهذا اختص
بالغائب ولم يجز في المتكلم والغائب لانتهاء غاية الايضاح كذا قال ابن فلاح قال الخامس انه لملازمته للافراد
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى واحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يراد به ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
وضمير الشان لا يكون معطوفا عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غيره

ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من ستة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير
الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الظاهر لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى كلام الدماميني
وقال الشمني وجها عنه الزام المصنف لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا بانه ولوليه الحمل عليه وكلامه الذي سيقوله
بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين انتهى قال الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفيون يسمية ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من ستة اوجه احدها عوده
على ما بعده لفظا ورتبة فلا يجوز للمفسرة لان تتقدم هي ولا شئ منها عليه وقد غلط يوسف ابن السراج اذ قال في قوله
اسكران كان ابن المراغة اسكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة ولا شهرة الشاذة نصب سكران
ورفع ابن المراغة فارتفاع منتسكر على انه خبر هو محذوف ويروي بالعكس فاسم كان مستتر فيها ش قوله ضمير المجهول نظرا
الى انه لا يعود على مذكور قبله بل هو قبل ذكر مفسره مجهول قوله ولا يجوز للجملة المفسرة لان تتقدم فلهذا لا يجر به عن الذي
كما صرح به الكاكي في قسم المعاني في حالة تقديم المسند اليه قال ضمير الشان ملتزم التقديم ولا يجر في قولك هو اكرامي زيد واجب
عن ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره الممتنع قوله وقد غلط يوسف بن السراج هو يوسف بن ابن الامام الكبير الحسن بن عبد الله
السراج في شرح الكتاب قال السيوطي قرأ على والده وخلقه في جميع علومه له شرح ابيات الكتاب شرح ابيات الاصلاح
شرح ابيات الغريب المصنف وكان دينا صالحا ورعا له تقدم في اللغة والعربية مات في ربيع الاول سنة خمس وثمانين
وثلثمائة عن خمس وخمسين سنة رحمه الله الملك القدير قوله اسكران بيت من الطويل قال الدماميني المراغة موضع التمرغ
وهو التمعك والمراد بها هنا ام جوير الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال الجوهري بين
السماء والارض قال ابو عمرو وفي قول طرفة علالك الجود فيضي واصغري هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن ان
يفسر بهذا ما في بيت الممتن والمناكر الذي يظهر الكبر والبيت به قوله فمن رفع ظرف لقال اي قال في مذهب من رفع
سكران ورفع ابن المراغة وقوله ان كان شانية مقول قال قوله ويروي بالعكس اي رفع سكران على انه
مبتدا واسم كان ضمير الشان ونصب ابن المراغة بخبرية كان واسمه مستتر عائد الى سكران وجملة كان مع اسمه وخبره
خبر سكران قال الثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا شاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له
مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعا اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد
وحذف مرفوع الفعل قال الثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه قال الرابع انه لا يعمل فيه
الا الابتداء او احد نواسخه ش قوله لا يكون الا جملة قصر المصنف في هذا الاطلاق والصواب ان تقييد
الجملة بالخبرية وقد صرح به نفسه في باب الكافة حيث قال لا يفسر ضمير الشان بالجملة غير الخبرية الا مع ان المخفف فانه
قد يفسر بالدعاء قوله لم مرفوع جملة اسمية في محل الجر صفة لقوله مفرد قوله على ان المرفوع هو زيد في المثال الاول
وعمرو في المثال الثاني مبتدا مؤخر فيصح رجوع المستتر في كان والبارز في ظننته اليه لتقدمه رتبة قوله انه
لا يتبع بتابع بخلاف سائر الضمائر قال فلا يناسب ضمير الشان لان مبناه على الابهام كما تقدم ولهذا اختص
بالغائب ولم يجز في المتكلم والغائب لانتهاء غاية الايضاح كذا قال ابن فلاح قال الخامس انه لملازمته للافراد
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بمثنى واحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يراد به ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
وضمير الشان لا يكون معطوفا عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غيره

اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وقد كتبت اليه انما تفعل انه يجزم على النهي
وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك ش قوله الخامس اي الوجه الخامس من وجوه مخالفة ضمير الشان للقياس انه مفرد وانما
لا يثنى ولا يجمع قوله واذا تقرر بهذا اي اذا تقرر مخالفة ضمير الشان للقياس انه مفرد من وجوه انه لا ينبغي الحمل على
الشان اذا امكن بهذا الدعوى من المصنف عجيبة: والعجب منه تضعيف قول العلامة وقد صرح الامام المرزوقي في
شرح قول نابغة شر ش شعر وقالوا التنكيه فانه لا اول تصلان بلا في مجمعا والهاء في انه يجوز ان تكون للتأنيث شرا ويجوز ان
يكون للشان ويكون تفسيره الجملة وفيه تفصيل فليتفقد اليه قوله ومن ثم ضعف وقد ذكر المصرح النوع السادس
من الجهة الثانية في باب الخامس جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشان
مع امكان كونه عائدا الى من وهو اسم الشرط قال الشمني والقول لا معارضة بين هذا وبين ما ذكره المصنف بهنا انتهى وهذا
منع مجرد قلي سمع الاخ الفطاحل الصرفة وقال قطب الدين وقبيله عطف على الضمير المنفصل لا تأكيد للمستتر فلو كان عطفا
لكان ايضا تأكيدا وهو باطل والضمير في انه للشان وان جاز ان يكون للشيطان لان المقام مقام التهويل وضمير الشان يفيده
انتهى وقوله ويؤيده انه قرئ في قوله تعالى انه يراكم هو وقبيله من حيث لا يرونهم قبيله بالنصب قال الدماميني لم يتعين
تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف ارجح وقال الشمني انما لم يذكر المصنف
هذا الوجه لمرجوحيته بالعطف ثم الذي قرأ بنصب قبيله هو اليزيدي وقبل ابليس وجنوده لنوعه وذريته وهم عند اهل
السنة اجسام لطيفة شريرة لها قوة التصور بصور الاجسام الكثيفة قال الزمخشري في الآية دليل على ان الجن لا يرون ولا
يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم ليس قادرا ينطاعنهم وان زعم من يدعي رؤيتهم زورا ومخرقة انتهى ورد بانه لا دلالة
في الآية على ذلك كما لا يخفى ثم قوله تعالى من حيث لا ترونهم من جهة لا تراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقهم من الجسمية
اللطيفة ولو كان المراد نفي رؤيتنا لهم على العموم لكان التركيب انه يركم هو وقبيله وانتم لا ترونهم ورؤية بعض الشر
امر معلوم في الشريعة بالاحاديث الصحاح التي تفيد القطع بذلك كحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه حين حفظ
تمر الصدقة وحديث العفريت الذي قال رسول الله تعالى عليه وسلم لولا دعوة سليمان لربطته بسارية وحديث
خالد بن سنبر الكسر ذي الخلصة الى غير ذلك انتهى كلام الشمني قوله وقول كثير بالرفع عطف على قول الزمخشري اي
وضعف قول كثير ثم النحويين انتهى اسم ان قوله والاولى ان يعاد اي ان يعاد اسم ان المخففة المفتوحة على غير الشان
عند الامكان ويؤيده الاولوية قول سيبويه رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى ان يا ابراهيم انك قد صدقت الرؤيا
فانه قال ان تقدير قوله تعالى ان يا ابراهيم انك يا ابراهيم قوله وفي كتبت اي ويؤيده ايضا قال سيبويه
في اعراب قولهم كتبت اليه ان لافعل على صيغة الخطاب ان فيه ثلثة اوجه الجزم بلا الناهية والنصب بتقدير ان
ولام الجر وانواع على التقدير كتبت اليه انك لا تفعل والوجه الاخير محمول على ان اسم ان المخففة ضمير الخطاب لا ضمير الشان
قال المصرح في بحث ما من حروف المعجم لا تسلم ان اسم ان المخففة متعين كونه ضمير شان وقد قال سيبويه في ان
يا ابراهيم قد صدقت انتهى كلامه قال الخامس ان مجرد ربما جر ربيب وحكم حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كونه مفسره
مميزا وكونه مفردا قال ربه فتية وعون الا ما يورث المجد دايما فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربته
امراة لا ربتها ويقال نعمت امراة هند وجاز الكوفيون مطابقة التمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس
بمسموع وعند من الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز في يا بالي نعم ورب وذلك انه قال في فسوين سبع سموات
الضمير في فسوين ضمير مبهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا وقبل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس
وقبل هو جمع سماة والوجه العربي هو الاول انتهى ويدل على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا
بايا به ش قوله الخامس اي الموضع الخامس من المواضع السبعة التي يعود الضمير فيها الى ما نا خ لفظا ورتبة
ان يجر برب وصحة حمل المصدر على الموضع محتاج الى تقدير مضاف وهو توسع شايع فذا شاء اليه الشريف
في بحث الحقيقة والمجاز من شرح المفتاح وقد تقدم نظيره ان كان على ذكر قوله وكونه هو مفردا بالجر عطف

عطف على كون مفسره والضمير عائد الى ضمير رب وقوله هو تأكيد له لانه في محل الرفع لانه اسم كان ويحتمل ان يكون هو ضمير المجرور
في صورة المرفوع كما هو سيأتي مثل انك انت الوهاب في المنصوب وانما ذكره لدفع احتمال رجوع الضمير الى المفسر
نفسه قوله ربه فتية من التخفيف لم يسم فاعله والثابت في ربه فتية حيث جاء الضمير فيه مفردا والمميز مجمعا فان فتية جمع
فتى والمشهور ان الضمير يفرد ويعاد المميز القصد وعند الكوفية يذكر الضمير هو راجع الى مذكور تقديرا فيثنى ويجمع على حسب
مميزه وكلمة ما موصولة وديدنا بالياء الموحدة اي دائما صفة لمصدر محذوف اي ايراثا دائبا ليقول الثاعر رب
اجواد كرما وعونهم الى ما يورث المجد وهو النزل والعطاء الذي ليستعبد الانسان فاجابوا كذا وعونهم والغنى يستعمل
بمعنى الجواد والكريم ومنه قول الحماسي شعر وليس فتى الفتيان من جل ثروة صبوح وان امسى فعضل غبوق ولكن فتى
الفتيان من راح او غدا لضر عدو او لنفع صديق وفي الصحاح الفتى السخي الكريم قوله لا ربها اي لا يؤنث مدخول
رب فلا يقال ربها امراة قوله والوجه العربي هو الاول ان كونه ضمير مبهم مفسر قال المولى سعد الملة جعله مبهما مفسرا
بسبع سموات مثل ربه رجلا ونعم رجلا زيدا في نعم رجلا زيدا فحسنه وباله مرادا ما بعده وربها زوجة وهو كثير في كلامهم وفيه من التفخيم
والتشويق والابهام ثم التفسير والتمكين وتحو ذلك مالا يخفى ولهذا جعل الوجه العربي المعول عليه قوله وفي ان يجعل الضمير للسماء
لكونها في معنى الجنس او لكونها جمع سماة فان الجمعية لم تثبت والجنسية لم تكن كافية في عود ضمير المؤنث اليه مع
فوات ما في الابهام ثم التفسير انتهى ومراد العلامة معلوم هو عند الحذاق من الناظرين في كلامه فلا ينبغي ان يلتفت
الى الاحتمالات البعيدة التي ذهب اليها بعض الضعفاء قوله وتؤول على ان مراده ان سبع سموات بدل هذا التأويل
لابي حيان كما سيأتي الظاهر انه غفل عن تحقيق مراده في ثم فصلت حيث قال في تفسيره قوله تعالى فقضاهن سبع سموات
بين النصبين اي في سموات على وجهين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز انتهى ومع ذلك كيف يمكن حمله على البدل
قوله وظاهر تشبيهه بربه رجلا بايا به اي بايي يا في اكمل على البدلية اراد المصر بهذا الرد على ابي حيان وقد سبق بهذا
تلميذه السفاقسي فلعلك كلامها حتى يتضح قال ابو حيان الضمير الذي يفسره ما بعده عندهم منحصر في ضمير الشان
ومرفوع باب نعم والمرفوع باول المتنازعين والمجرور بربه والمجعول خبره مفسر اله كقوله سبحانه وتعالى ان هي الا
حياتنا الدنيا والمبدل منه مفسره وما ذكره الزمخشري ليس واحدا منها الا ان يجعل سبع سموات بدلا وهو
الذي يقتضيه تشبيهه بربه رجلا فانه ضمير مبهم ليس عائدا على شيء قبله لكنه يضعف ايضا لعدم ارتباطه بما قبله لانه
لا قتضائه ان يخبر باخبار بين احدهما انه استوى الى السماء والآخر انه سوى سبع سموات والظاهر ان الذي
استوى اليه يعينه المسوي قال السفاقسي الاعتراض على الزمخشري مدفوع بانحصار الضمير فيما ذكر فلا يظن
انه عدل عنها والظاهر ان قصد البدلية لانه فسر سوى بمعنى عدل وقوم فيتعدى الى واحد فتعين ان يكون سبع سموات
بدلا منه ولولا ذلك لجاز ان يكون عنده بمعنى صير ويكون المفعول الثاني مفسرا له لانه خبر المبتدا في الاصل
فرجع الى المبتدا الذي يفسره خبره قول ابي حيان هو الذي يقتضيه تشبيهه بربه رجلا فانه ضمير مبهم هذا لا يقتضي
الا التفسير لا البدلية وقوله ولكنه يضعف لعدم ارتباطه بل هو مرتبط لانه فسر السماء بالعلو لان الاستواء
بالقصد فال كانه قيل استوى الى فوق ثم عطف عليه فسواهن على معنى السببية اي لما قصد الى العلو سوى
سبع سموات فليس الذي استوى اليه بعينه هو المسوي انتهى كلام السفاقسي قال السادس ان يكون
مبدلا منه الظاهر كضربته زيدا قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنعه سيبويه فقال ابن كيسان هو جائز
باجماع نقله عنه ابن مالك وتمن خوجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت
الضمير وقوله فلانة ان بنام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم فاتما آخوك وقاموا اخوك وقمن نسوتك
وقبل على التقديم والتاخير وقبل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار ش قوله اللهم صل عليه
الرؤف الرحيم بالكسر فيهما تقدم هذا المثال في مواضع معدودة من هذا الموضع من جملتها ما وقع فيما افترق فيه عطف
البيان والبدل وما وقع في حرف التاء من الباب الاول وحكم هناك للثلثة قوله وقال الكسائي تقدم مذهبه مفصلا

سبع سموات بدل كليا

وتاء ربته

فيما افترق فيه عطف البيان والبدل **قوله** فلانه بتمام النسب تام مخبر به الزجاجي من مشطوري الرجز وقبله فدا صحبت بقرقرى كوانا والشاهد في انتصاب البأس وقد خرجوا بالبدلية من ضمير تلمه لسيبويه قدر الفعل وتقدم فيما افترق فيه عطف البيان والبدل مفصلا فليراجع اليه وقال الدماميني البأس الذي اشتدت حاجته فهذه اذن صفة ترجم فلا وجه لجعل الشارح المحذوف فعل ذم ولعل سيبويه لهذا قدره اذم انتهى ولا وجه له كيف يذم الحاجة وهي لصيقة في وسع العبد وعندي ان هذين الرجلين لم يصلا الى هذا المحل من كتاب سيبويه **قوله** وقال سيبويه هو باضمار اذم الظاهر ان هو عائد الى قول الشاعر والمراد به لفظ البأس وهذا الكلام من المصنف مدخول ومنحول اما الاول فلكونه مخالفا لما حققه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل حيث قال اجاز الكسائي في ان نعت الضمير نعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو قوله سبحانه لا اله الا هو الرحمن الرحيم والثاني نحو مررت بعبد الله بالخبيث والثالث نحو قوله فلانلمه ان بنام البأس انتهى واما الثاني فلانه لا صحة له عن سيبويه فانه قال في ما يجري من الشتم مجرى التعظيم والترحم يكون بالمسكين واليائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم ولكن ترحم بما ترحم به الوجع ونزعم الخليل رحمه الله تعالى انه يقول مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم وبدله كبدل مررت به اخيك وقال ان صحت بقرقرى كوانا فلانلمه ان بنام البأس انتهى كلامه بعبارته وليس فيه ما تراه المصنف له يدل عليه الاستقراء التام والشاهد وقد على النفي مقبول عنده كما اشير اليه مرارا وذكرا **قوله** وقبل الالف بعني في فاما اخواك والوا وفيما قاموا اخوتك والنون من اخوتك كما تقدم في بحث نون الاناث وفي بحث واو الضمير الجمع المذكر **حال السابع** ان يكون منصلا بفاعل مقدم ومفسر ومفعول متأخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو العبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهد قول حسان رضي الله تعالى عنه ولوان مجدا اخلد الدهر واحدا من مطعما وقوله كسى حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذي الندا في ذري المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامه مهند لتقدمه بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو قوله ضرب غلامه زيدا **شرح قوله** اجازه الاخفش قال الاخفش وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ثم قال والاولى بجواز ما ذهب اليه الاخفش لكن على قلة وكذا القول نحو اعطيت درهما زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى وتقول اعطيت صاحبه الدراهم انتهى **قوله** ابو عبد الله الطوال بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وهو محمد بن احمد ابو عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة احد اصحاب الكسائي حدث عن الاصمعي وقدم بغداد وسمع منه ابو عمر والدوري المقرئ قال ثعلب وكان بالغا في العربية حاذقا مات سنة ثلث واربعين ومائتين كذا في طبقات النحاة للسيوطي **قوله** ولوان مجدا ثبت من الطويل المجد الشرف والكرم واخلد من الاخلاد وهو الابقاء جزان وواحد مفعوله والدهر منصوب على الظرف في الموضعين ومن الناس صفة لواحد وابق جواب لو والشاهد في مجده حيث اعاد الضمير فيه الى مطعم وهو متأخر للضرورة اراد به حسان بن ثابت الانصاري والد الجبر الصحابي وانتصابه على انه مفعول ابقى وهو على صفة المفعول من الاطعام **قوله** كسى حلمه ثبت من الطويل بضم ثائه معناه كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة واعلى عطاؤه صاحب العطاء اعلا مراتب الفرو المجد والكرم والشاهد في كسى حلمه وناداه فان الضمير فيهما للفاعل ولم يسبق ذكره فاجازه ذلك ابن جني مطلقا وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على انه مختص بالضرورة وروي بالتشديد من الرقي وهو الصعود والارتفاع والندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال جمع ذروة وكل شيء اعلاه ومنه ذروة السنام **قال** وقال الزمخشري في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية في قراءة ابي عمر فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون بمفازة اي لا يحسبن الذين يفرحون فائزين ولا يحسبنهم تاكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل امواتا اي ولا يحسبن القتلى احياء والذين فاعل وردوه ابو حيان باستلزامه عود الضمير الى المتأخر وهذا غريب جدا فان هذا المتأخر

المؤخر مقدم الرتبة ودفع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور اذ لم يجهل فتقدم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيدا **شرح قوله** ان يكون الهمزة مفعول قال الزمخشري وهذا اقل بالمعنى لكنه ولو تقدير بعبارته لاحسن قال الله تعالى في اواخر آل عمران لا يحسبن الذين يفعلون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا يحسبنهم بمفازة من العذاب قال العلامة الزمخشري لا يحسبن خطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم واحد المفعولين الذين يفرحون والثاني بمفازة وقوله فلا يحسبنهم فائزين وقرئ فلا يحسبن فلا تحسبنهم بضم الباء على خطاب المؤمنين ولا يحسبن فلا يحسبنهم بالياء وفتح فيهما على ان الفعل للرسول وقرأ ابو عمر بالياء وفتح الباء في الاول وضمها في الثاني على ان الفعل للذين يفرحون والمفعول الاول محذوف على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين فلا يحسبنهم تاكيدا انتهى كلام العلامة واما الواردة في هذه الآية خمس قرأت قال الحلبي قرأ ابن كثير وابو عمر ولا يحسبن فلا يحسبنهم بالياء فتح الباء فيهما ورفع باء يحسبنهم وقرأ الكوفيون بناء الخطاب وفتح الباء فيهما معا وقرأ نافع وابن عامر بياء الغيبة في الاول وتاء الخطاب في الثاني وفتح الباء فيهما وقرئ شاذا بتاء الخطاب وضم الباء فيهما معا وقرئ فيه ايضا بياء الغيبة فيهما وفتح الباء فهذه خمس قراءات انتهى **قوله** واقعا على ضميرهم حال من ضمير مستتر في مسندا عائدا الى الفعل اي واقعا ذلك الفعل على ضميرهم يعني بان يكون مفعوله ضميرا عائدا الى الذين يفرحون يريد ان يحسبن الاولى فاعل ضمير عائد الى الذين ومفعوله الاول محذوف وهو هم عائدا الى ما يعود اليه الفاعل وهو من خصائص فعال القلوب ومفعوله الثاني بمفازة والتقدير ولا يحسبن الذين انفسهم فائزين بتقدير المضاف في المفعول المصور المعنى للحاجة اليه وقوله فلا يحسبنهم تاكيد للاولى هذا نقل بالاولى والمعنى افتضاره وفي الكشاف وقرئ بالياء على ولا يحسبن رسول الله او لا يحسبن حاسب ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي ولا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا في قوله سبحانه وتعالى احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليها انتهى بعبارته **قوله** وكذا قال الزمخشري في قراءة هشام **قوله** ان التقدير بكسر الهمزة مفعول قال **قوله** ورده ابو حيان حيث قال في النهر اما تقديره فلا يحسبنهم الذين قتلوا نفيه تقدير الضمير بالفاعل الظاهر وهو لا يجوز فلا نقول حسب زيد منطلقا تريد حسب نفسه ولا ضربه بزيد تريد ضرب نفسه وقد ذكر في المواضع التي يفسر الضمير الاسم المتأخر اجماعا اتفاقا واختلافا وليس فيها الضمير الذي يفسره الظاهر الفاعل واما تجويزه حذف المفعول الاول في باب حسب فقال الفارسي حذفه اختصارا غير جائز البتة وما كان هكذا فلا ينبغي ان يحمل كلام الله عليه وامام حيث المعنى فبعد ما قال جدا لا فائدة له وما عند ربه فرحا مستبشرا الا بمعنى ان يحسب نفسه ميتا فيجب ان تحمل قراءة التاء على ان الحاسب مضمر كما قدرنا لاتفاق القراءتين في كون الذين مفعولا واحدا واختلافهما من جهة الخطاب والغيبة انتهى كلام ابي حيان واجاب عنه تلميذه المولى شهاب الدين حيث قال ورد عليه الشيخ بان هذا التقدير يؤدي الى تقديم الضمير على مفسره وذلك لا يجوز الا في ابواب محصورة فهو باب ربه رجلا زيدا ونعم رجلا زيد والتنازع اعمال الثاني في رأي سيبويه والبدل على خلاف فيه وضمير الامر قال وزاد بعض اصحابنا ان يكون المفسر جملة ولا حذف احد مفعولي ظن اختصارا انما ينبغي له عند الجمهور مع انه قليل جدا نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون البتة وبدا من تحملا نه عليه انتهى وقال السفاقسي بعد نقله كلام الزمخشري وتعقب بانه في تقديره ولا يحسبنهم تقديم المضمر على تفسيره ولا يجوز ذلك الا في اماكن معدودة وما ذكره الزمخشري ليس واحدا منها قلت سلمنا انه ليس واحدا منها ولكن يختلف في جوازه لان الذين فاعل وعود ضمير المفعول على الفاعل المتأخر في اللفظ جائز لانه مقدم في المعنى وما ذكره من حذف المفعول الاول للدلالة فهو مذهب الجمهور ولكنه قليل عندهم جدا قال ابو علي الفارسي حذفه غير جائز

السفاقسي قوله وهو ذاهبة اي العامل ذاهبة بالجر صفة رجل قوله تقدم الضمير على مفسره لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة التي هي ذاهبة بالجر حينئذ وهو فرسه له رتبة التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر بفاعل الصفة على الصفة لانه مكسور بالجر صفة لرجل والتقدير مررت برجل مكسور راسرجها ذاهبة فرسه والضمير المفسر ما اضيف اليه السرج وهو عائد على الغرس فعاد الضمير المذكور على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها قوله ولا شك انه لو قدم مثل ان يقال مررت برجل مكسور راسرجها ذاهبة فرسه بان جر رجع الضمير وان كان هو المتأخر لفظا فهو متقدم رتبة فهو نظير قولنا غلامه ضرب زيد بنصب غلامه على انه مفعول ضرب مقدم عليه كما في المثال فان مكسور امعمول لذاهبة قدم عليه قال الدماميني سهو في هذا المثال في وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون المعطوف وفي الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة وقع له ان منع عود الضمير عليها تقدم لفظا واجاز عوده الى ما تأخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله سبحانه وتعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا لكون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عائد على متقدم لفظا ولو قدم لتوهم التركيب ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه واما الثاني فانه قال في قوله عز وجل ثم بدا لهم ما رأوا الآية ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه ش قوله بدون الموصوف اي بلا تقدم على موصوف تلك الصفة قوله صاحب هذه المقالة اراد بها منع عود الضمير الى موخر لفظا متقدم رتبة مثل غلامه ضرب زيدا وابو حيان منع هذا التركيب فالصحيح عنده ضرب زيد غلامه حتى يكون المرجع متقدما لفظا ورتبة ومع هذا المنع اجاز عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة وهذا من الغريب المستنكر قوله على ما تقدم لفظا لا رتبة مثل ضرب زيدا غلامه كما سيأتي فان الضمير فيه عائد الى ما تقدم لفظا وهو ظاهر لا رتبة لان مرتبة المفعول بعد الفاعل وهذا اجازه ابن مالك قوله اما الاول اي عود الضمير على ما تقدم لفظا فانه منع في قوله يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا لكون ما في وما عملت من سوء شرطية قوله كون ما شرطية منصوبا على انه مفعول مقدم مضاف الى ما باعتبار الحكاية وستأتي هذه الآية في المثال السابع من الجهة الرابعة في الباب الخامس قوله لان تود حينئذ على تقدير كون ما شرطية يكون تود دليل الجواب ولا يكون جوابا اذ لو كان جوابا اذا لوجب ان يكون مجزوما وهو مرفوع بالاتفاق قوله فيكون في نية التقديم اي على الجملة الشرطية على ان يكون التقدير تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا ان عملت من سوء فحذف جوابه لدليل قوله يوم تجد وعملا تود لو ان قوله فيكون حينئذ اي على تقدير نية التقديم والتأخير الضمير في قوله تعالى بينه عائد على ما تأخر لفظا ورتبة ثم يرد من هذا التركيب تقدير ذلك وانما لزم تقدير تقديم تود وتقدير الجواب ان الواقع في التركيب الان تأخر تود واما تقديم تركيب آخر غير هذا التركيب انتهى كلامه قوله ويلزمه اي يلزم ابا حيان منع ضرب زيدا غلامه مع الاتفاق على تجويزه قوله وقد استشعر ورود ذلك وقد استشعر ابو حيان اي علم واحس ورود ذلك الاعتراض وفرق بينهما وبين الآية وبين ضرب زيد غلامه بفرق لا يعول عليه وللاعتماد اراد المصنف بهذا ما قال ابو حيان في النهر وفي البحر ايضا ولجاز الزمخشري ايضا وابن عطية ان تكون ما موصولة مبتدأة وخبرها تود كذا لك والمتفق عليه انه لا يجوز ان يكون وما عملت من سوء شرطا قال الزمخشري لارتفاع تود وقال ابن عطية لان الفعل مستقبل مرفوع يقتضي به جزمه اللهم الا ان يقدر في الكلام محذوف اي فهي تود وفي ذلك ضعف انتهى كلامه وظهر من كلاميهما ان امتناع الشرط لاجل رفع تود وهو في الكلام جائز مسموع من العرب لكن امتناعه هنا لغير ذلك على ان ارتفاعه على مذهب سيبويه من ان النية بالمرفوع التقديم ويكون اذ ذاك دليلا على الجواب لا هو نفس الجواب فتقول اذا كان قد منويا به التقديم اذى الى تقديم المضمر على ظاهره في غير الابواب المستثناة في العربية الا ترى ان الضمير في قوله وبينه عائد على اسم الشرط الذي هو ما فيصير التقدير تود كل نفس لو ان بينها وبينه امدا بعيدا ما عملت من سوء فيلزم من هذا التقدير تقدم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخر عن اسم الشرط وان كانت نية التقديم فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله وذلك نظير ضرب زيد غلامه فالفاعل

فالفاعل رتبة التقديم ووجب تأخيره لصحة عود الضمير فالجواب ان اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله الا ترى انها ليست بعاملة في جملة الدليل لا موضع لها من الاعراب واذا كان كذلك تدافع الامر لانها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضيها فتدافعا وبهذا يختلف ضرب زيد غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز عند بعضهم ضرب غلامها هند لاشتراك الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل وامتنع ضرب غلامها جارية هند لعدم الاشتراك في العامل فهذا فرق بين ما بين المستثنين انتهى كلام ابي حيان قال شارح حال الضمير المسمى مفسرا وعائدا والكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة واول ذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما ان يكون مبتدأ في الحال او في الاصل نحو قوله تعالى وانا لنحن الصافون الاية كنت انت الرقيب عليهم نجدوه عند الله خيرا ان نرى انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كما زيد هو ضاحكا وجعل منه بعولائي بنائي هن اطهر لكم فمن نصب اطهر ولم ينون ابو عمر ومن قرأ بذلك فقد جوز اي مثل هذا خرجت على ان بعولائي بنائي جملة وهن اما توكيد بضمير مستتر في الخبر او مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيها نظر اما الاول فلان بنائي جامد غير مؤول بالمشتق فلا تجعل ضمرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند الاكثر ش قوله وجعل منه بعولائي اي جعل الاخفش مع وقوع الفعل بين الحال وصاحبها في قرأت من نصب اطهر وهي شاذة قال شهاب الدين وقراءة الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر اطهر بالنصب وخرجت على الحال فقيل بعولاء مبتدأ وبنائي هن جملة في محل خبره واطهر حال والعامل فيه اما التنبيه واما الاشارة وقيل هن فصل بين الحال وصاحبها وجعل من ذلك قولهم اكثر اكل التفاحة هي نضيجة ومنعه بعض النحويين وخرج الآية على ان لكم خبرهن فلزمه على ذلك ان يتقدم الحال على عاملها المعنوي وخرج المثل المذكور على ان نضيجة منصوبة بكان مقدرة انتهى قوله وقد خرجت على صيغة المجهول من التخريج اي خرجت القراءة المذكورة قوله اما الاول فلان بنائي وجملة يمكن توجيه بما قيل في قوله تعالى هذا بعلي شيخا اي انبه على بعلي فيكون منبأ على بنيه المفعول فلا يضره جمود بنائي كما لا يضره جمود بعلي وقال المولى الدماميني لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود لي فيكون في معنى المشتق فيحمل ضميرا وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يروون ان الجامد الذي لا يؤول بمشتق يحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح الالفية وتبعه غيره ايضا وانما نقرر في التسهيل عن الكسائي انتهى قوله واما الثاني فلان الحال تتقدم هو قريبا هذا البحث بعينه بدران قوله تعالى هن على هذا التقدير يكون مبتدأ وكم خبره واطهر حال تقدم على الكم وهو العامل في الحال المتقدم مع كونه من العوامل المعنوية وهو ممنوع عند الاكثر وجوابه ان التخريج على ذلك شاذ محض فاي حرج في تخريجها على قول الاكثرين ولسبب كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المركب لهذا واسعا والحجر بمعنى الضيق قال والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء والهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا يقول القائم وكان يقول القائم وحملوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة فقدر والربا هي منصوبا ويشترط فيما بعده امران يكون خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال كما تقدم في خبر او افعل وشرط الذي كالمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لشبههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ ش قوله والثاني اي الامر الثاني مما يشترط فيما قبل ضمير الفصل كون ما قبله معرفة قوله وحملوا عليه اي حمل الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين على كونه ما بعد الفصل نكرة كقوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة قال شهاب الدين يحتمل ان تكون كان تامة فيكون امة فاعلها وان يكون ناقصة فيكون امة اسمها وهي عماد اي ضمير فصل واربى خبر يكون والبصريون لا يجوزون ذلك لان تنكير الاسم فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم انتهى قوله فيما بعده اي بشرط فيما بعد ضمير الفصل امران احدهما ان يكون خبر المبتدأ والثاني ان يكون كالمعرفة في عدم قبول اللام قال الدماميني المطلق المصر المعرفة كما فعل غيره فشمل العلم نحو اني انا زيد والمضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوه زيد والرضى لما حكى ان الجزولي اجاز وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير مني زيد هو افضل من عمرو وذكر ايضا ان بعضهم جوز وقوعه

رفع ٥

بزا فعلوا في جلد الجزاء وجلد الدليل ٥٠

شرح حال الضمير فصلا وعمادا المسمى

مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك لكونه في صورة المعرفة ولامتناع دخول اللام عليه قال والحق انه كل هذا دعاوٍ ولم يثبت بينة من قرآن ولا كلام موثوق به قال وكقوله سبحانه وتعالى انا اعرف لبس بنقض اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان يجب ان يذهبوا افضل من عمرو رأيت زيدا مثلك او غيرك وكان هو مثلك مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكورة في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والفاء الفصيحة لبس بأمر بين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه الى هنا كلامه اي كلام الرضي وبه انتهى كلام الدماميني قال وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز الفصل في هذا ولذلك هو بين وابن الحباب فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كونه امتناع ال العارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد اولذاته كالفعل المضارع انتهى وتمثيله بغلام زيد ممدود ولانه معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذكد مع الماضي وهو قول السهيلي قال في وانه ذهب اضحك وابكى وانه هو اماتك واحيى وانخلق الرجلين انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيي واميت والثالث فلم يدعيه احد من الناس انتهى ش قوله فاجاز الفصل في هذا ولذلك هو بين قال شهاب الدين وجوز الكوفي وابو البقاء ان يكون هو فصلا بين المبتدأ وخبره وبهذا مردود بان المضمر هو الفصل لا يقع قبل الخبر اذا كان فعلا الا ان الجرجاني جوز ذلك وجوز ابو البقاء ايضا ان يكون هو تأكيدا وهذا مردود بان المضمر لا يؤكد الظاهر انتهى كلام شهاب الدين قوله كافعل من فان اسم التفضيل لا بد من استعماله على احد ثلثة اوجه مضافا او معرفا باللام قوله وتمثيله بغلام زيد ويمكن ان يقال انا رأينا ابن الحناز عد المواضع التي يمتنع دخول اللام عليها معرفة كانت او نكرة مع قطع النظر عن الذي كالمعرفة قال وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله سبحانه وتعالى وبري الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل ويشترط له في نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيدا اياه الفاضل انت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فهو جائز على شرط البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير ابن الخطفى شعر وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا ش وكان قبله يرانى انا مثل الشمس ان انا افل فضمير هو فصل فقيل لما كان عند صديقه فد اصيب بجعل ضمير الصديق بمنزلة نفسه لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم صبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ش قوله ويرى الذين قال ابن عادل قوله انزل اليك هو المفعول الاول يعني لير ي وهو فصل والحق مفعول ثان لان الرؤية علمية وقراءة ابن ابي عبلة الحق بالرفع على انه خبر هو والجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغة تميم يجعلون ما هو فصل مبتدأ وما بعده خبره ومن ربك حال على القراءتين وقوله يهدي فيه وجهان احدهما انه مستأنف وفاعله ضمير الذي الثاني انه معطوف على موضع الحق وان معه مضمرة تقديره هو الحق والهداية والثالث انه عطف على الحق عطف فعل على اسم لانه في تأويله كقوله سبحانه اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن اي وقابضات الرابع انه حال من الذي انزل ولا بد من اضمار مبتدأ وتقديره هو يهدي كقوله تخوت وارتهم مالكا وهو قليل جدا انتهى هذا المضارعة لا تصدر بالواو وقوله وفيه اختصار وقد تقدم مرارا تصدير الاستئنافية بالواو وتقدم ايضا عطف الفعل على الاسم في اقام العطف واما الحاجة الى تقدير المبتدأ فلان الجملة الحالية المضارعة لا تصدر بالواو وقوله تخوت الخ عجزبيت صدره فلما خشيت اطافهم قال في التلخيص اي وانا ارتهم فيكون جملة اسمية فيصح دخول الواو قوله عطف يهدي الى الحق وجه الاستدلال لقول الجرجاني ان الفعل وقع ههنا بعد الفعل وهو يهدي لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فوله وعلى التوكيد عند الكوفيين وانما لم يذهب اليه البصريون لان التأكيد منحصر في اللفظي والمعنوي واللفظي تكرير اللفظ الاول وذلك مفقود في ان

في ان ابا ك الفاضل لان الاول بسيط والثاني مركب من خمسة اجزاء والمعنوي يكون بالفاظ مخصوصة وفقدانه ظاهر فيه ولهذا الالحقوها بالبدل قوله الخطفى بفتحات كجمزى تقدم ترجمته في اول الكتاب قال الدماميني الذي ثبت في النسخ التي وقفت من هذا الكتاب اثبات الفاءين وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المص مبني على القول بان الالف انما يحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مبنيا على القول وهو ان الفعل انما يحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي في فيما هذا ان شاء الله تعالى والخطفى لبس ابا اقرب بجرير وذلك انه جرير بن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى لقب به وفي القاموس في مادة خطف وكجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى قوله وكاين بالاباطح طيب من بحر الوافر وكاين بهمزة ككاع مكسورة بعد الف ونون ساكنة ككاع بمعنى كائي والاباطح اسم موضع وهو في الاصل جمع ابطح وهو المسيل الواسع وقوله من صديق مبين لما في كاين من الابهام وقوله يرانى الخ في محل الجر صفة لصديق والباء مفعول اول ليرى وفاعله ضمير عائد على صديق والمصاب بالنصب مفعول ثان لان رؤية علمية والالف للاطلاق وقوله ولو اصيب على صيغة المجهول من الماضي المتكلم قوله وكان قياسه اي كان الفياس في تركيب البيت ان يقول يرانى ذلك الصديق لو اصيب الا المصاب لما تقرر من اشتراط مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب والتكلم والغيبة مثل قوله تعالى ان ترني انا اقل منك مالا قوله فقيل جواب اما اي واما قول جرير فقيل في تخريجه ان هو ليس فصلا بل هو توكيد فاعل يرى ولما كان بعيدا عن الفهم قال بعضهم انه ضمير الفصل فلما خالف القياس اول ذلك القول فقيل لما كان الشاعر عند صديقه جعل الشاعر ضمير الصديق بمنزلة الصديق بمنزلة ضمير نفسه لان الصديق نفس الشاعر معنى وحقيقة حتى كان الشاعر ضمير الصديق اذا اصيبت به مصيبة كان صديقه قد اصيبت به قوله وقيل هو على تقدير مضاف كما اختاره الرضي حيث قال وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله يرانى لو اصبت هو المصاب اي يرى مصابي هو المصاب انتهى قال و مثله في حذف الصفة الآن حنت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نعيم لهم يومئذ القيمة وزنا اي ناقعا لان اعمالهم توزن وقد حذفت موازينه الآية واجاز ويجوز ان يكون زيد سيرى بتقدير الصفة اي واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاء لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له والضمير يرى قال فيقول عاقل يرانى مصابا اذا اصابتني مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه اي يرانفسه ويراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على باقي الروايتين بعضهم فقال لو انه قال لكان حسنا اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيبت ش قوله والا لكفروا فيه انعام اللام في جواب ان عملا على لو لم يقدر الوصف للزم كفر القائلين عملا بمفهوم الظرف وهو الآن فانه يفيد ان موسى عليه السلام لم يجئ بالحق الآن في هذا الآن فيكون ما جاء به قبله باطلا وهو كفر قوله فلا نعيم لهم اي ومثله في تقدير الصفة قوله تعالى فلا نعيم لهم قوله وزعم ابن الحاجب حيث قال في القسم الرابع من الاقسام الفصل شرطه ان يأتي على طبق المخبر عنه في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه كقولك زيد هو القائم وكان الزيدان هما القائمان وهم القائمون ولا يجوز عكسه لا يجوز هم القائمين ولا هو القائمين وانما كان كذلك لانه انما ضمير على التحقيق واما شابه الضمير فان كان ضميرا فلا اشكال في تغليبه وان لم يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة وقصدوا ان يجروه مجرى الضمير لئلا يقع اختلاط ولا يحصل هذا الضابط واذا تقرر ذلك فقول الشاعر شعر وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا كان ينبغي ان يكون انا لان المصاب مفعول ثان ليرانى والمفعول الاول الياء وهي للمتكلم والمفعول الثاني هو الاول في المعنى فكان يجب ان يكون الفاضل على القياس المتقدم انا وجهه انه ليس على الفصل بل هو توكيد للضمير المستتر في يرانى او للضمير في اصبت واما ان قدر لو اصيبت لم يستقم المعنى اذ يصير تقديره يرانى مصابا اذا اصابتني مصيبة ولا يخفى مثل ذلك عاقل اذ لا يتوهم خلافه والله اعلم انتهى قوله وعلى ما قدمناه الخ قال الدماميني الصفة التي اشار اليها

انما قدرنا على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا
لانه لك جعله مفعولا ثانيا لبرى والمفعول الاول هو الياء ولو لو ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي اشار اليه
ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكره والواقع في البيت
ليس نكرة بل هو معرف بال مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره وكذا المحصى في البيت اي لو
احصيت را ي المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له تلا شى عنده
مصائب غير صديقه فلا غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح كما رأيت بدون تقدير صفة انتهى

قوله اي يرى نفسه بالنصب اي يرى ذلك الصديق نفسه على ان يكون مرجع ضمير يرى الفاعل والمفعول متحدا وهو من خواص
الافعال القلبية قوله وتراه بالخطاب يعني دير وي البيت تراه والخطاب لغير معين وضمير الغايب عائد على الصديق
قوله لوانه قال يراه يريد لو ثبت ان الشاعر قال يراه بالغيبة اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصبت قال المسئلة
الثانية في فائدته وهي ثلثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع قوله من ذكر الكثير هم
الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والكثير ون يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر
التابع اولى من ذكر الكثير هم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف ش قوله النحويين
بسكون الحاء والحركة يعني التحريك لمن قوله وذكر التابع اولى اي ذكر التابع موضع النعت في قولهم ان ما بعده خبر لا نعت
كما ذكره الرضي حيث قال المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد
الفائم جاز ان يتوهم السامع كونه الفائم صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل
وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وقال المعينان الى شيء واحد الا ان
تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الطرفية كالعماد في
البيت الحافظ للسقف من السقوط فالاصل في الفصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الا
بعد مبتدإ بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون ضميره ذا لام التعريف صالحا لوصف
المبتدإ به وذلك لانه اذا دخل على المبتدإ ناسخ تميز به الخبر عن النعت لسبب يخالف اعرابهما نحو كان
وما المجازية لم يحتج الى الفصل انتهى وقد سبقا بوحتان بهذا النقل عن المتقدمين حيث قال والاولى ان يقال
لانه فصل به بين الخبر والتابع حتى يكون التابع اعم من النصب اذ يقع الفصل بعد ما لا يتعت به وتسميه الكوفيين
له عما والانه يعتمد عليه في الفائدة وذلك انه يبين ان الثاني ليس بتابع للاول وهذا المعنى لحظه الكوفيون هو احد ما
سمي به فصلا عند بعض البصريين كما ذكرناه والتعليل الاول احسن وهو انه سمي فصلا لانه فصل بين كون ما بعده
التعليل قوله والضمائر لا يوصف فيما يهام لطيف بان الامور الخفية لا ينبغي ان تكشف ولذا قيل معروف
صدور الاحرار قبور الاسرار قال والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجيء مع التوكيد فلا يقال
زيد نفسه هو الفاضل كما ذكر ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد والثالث معنوي
ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسيره ولذلك هم المفلحون
فقال فائدته الدلالة على ان الوارد خبر لا صفة والتوكيد والجواب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ش قوله وهو التوكيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع احتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته
اي الاحتمال في النسبة ووصف النكرة للتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور ما عدا منع تأكيد
النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة محكوما عليه كقوله صلى الله عليه وسلم
فنكاحها باطل باطل باطل ومثل قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تأكيد النكرة
في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا
اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو تكرير المعنى لان الثاني غير الاول والمعنى جميع السور صفوفا مختلفة وقد

وقد اجاز الكوفيون تأكيد النكرة اذا كانت غير معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين
وليس ما ذهبوا اليه بعيدا لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم
خلافا للبصريين واما نحو رجالا ودراهم ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده انتهى قوله فقال فائدة الدلالة ع
قال الفاضل الشريف في شرح هذا المحل يريد ان الضمير الفصل فوائد احدى هما الدلالة على ان ما ورد بعده خبر لما قبله لا نعت له
ولذلك سمي فصلا الثانية تأكيد الحكم لدلالته على ربط المسند بالمسند اليه وقيل تأكيد المحكوم عليه لانه راجع اليه فعلا كان
او اسما معرفا او منكرا فان قولك زيد هو افضل من عمر ومعناه زيد وست افضل است از عمر وهو من المستشهد
على افادة الحصر بالاستعمال في مثل ان الله هو الرزاق وكنت انت الرقيب ثم قال وهذا انما لا يتم اذا استفيد من
التخصيص فيما اذا كان الخبر فيه نكرة واما التعريف الخبر باللام الجنسية هو المفيد للحصر على الابتداء وان لم يكن هناك فصل
كقولك زيد الامير انتهى قال المسئلة الثالثة ع محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال
الخليل اسم وتنظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وان الموصولة وقال الكوفيون له محل قال الكسائي
محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدإ والخبر رفع وبين مفعولي ظن نصب وبين مفعولي كاد
رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين مفعولي ان بالعكس ش قوله ثم قال اكثرهم انه حرف قال ابن فلاح في المغني
حجة القائلين بالحرفية من ثلثة اوجه قوله انها لا تختلفا بحسب اختلاف العوامل قبلها ولو كانت اسما لاختلفت
كسائر الضمائر وانما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل كالحروف الموضوعة للدلالة على الخطاب ع ذلك
وذلكما وذلكم وانما كونه كضمير الضمائر فلا يدل على انها ضمائر كما لم يدل حروف الخطاب على الضمائر وان كانت
كضمائر الخطاب قوله انه يدخل عليه اللام ع خبر كان ع كقولك ان كنا لنحن الصالحين ع في خبر ان وع التنزيل انا لنحن
الغالبون والتأكيد لا تدخل عليه اللام قوله انه لو كان له محل من الاعراب لوجب ان يكون محله الرفع لانه ضمير المرفوع
ولو كان محله الرفع لما وقع بعده المنصوب ع كان وظننت لان ما بعده يكون محمولا عليه فينبغي ان يناسبه ع الاعراب
انتهى قوله قال الكوفيون له محل قال ابن فلاح حجة القائلين بان له محلا من الاعراب من ثلثة اوجه احدها انها ضمائر لها
محل من الاعراب عند التركيب قبل وقوعها فصلا فوجب استصحاب حكمها الثاني انها تختلف باختلاف احوال المضمرين
ع المتكلم والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فوجب الحكم لها محل من الاعراب فيما
على سائر المضمرات الثالث انها تفيد تأكيد ما قبلها ولذلك اشترط مطابقتها لما قبلها والحروف لا تؤكد
الاسماء لمباينة بينهما انتهى قوله وقال الفراء بحسب ما قبله قبل المختار تبعا لما قبلها فان كان مرفوعا فلا اشكال
ع تأكيد المرفوع بالمرفوع وان كان قبله منصوب كقوله ع ان ترني انا اقل وتجدوه عند الله خيرا وان زيدا هو
المنطلق فهو ايضا من باب التأكيد المنصوب بضمير المرفوع فثبت التقرير انها ضمائر لها موضع من الاعراب على حسب
المتقدم واما تبعيتها لما بعدها فضعيف لان التأكيد لا يتبع لما بعده بل ما قبله كذا قال ابن فلاح قال المسئلة الرابعة فيما
يحتمل من الاوجه بحتمل ع كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا لنحن الغالبين الفصلية والتأكيد ودون الابتداء لانتصاب
ما بعده ع نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التأكيد
لدخول اللام ع الاولى ولكون ما قبله ظاهرا ع الثانية والثالثة ولا يؤكد الضمائر المضمر لانه ضعيف والظاهر قوي
وهم ابو البقاء فاجاز ع ان شانئك هو الابتر التأكيد بضمير شانئك للنفس شانئك ع يحتمل الثلاثة
ع نحو انت الفاضل و نحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز ع نحو ان زيدا هو الفاضل
البدلية وهم ابو البقاء فاجاز ع نجدوه عند الله خيرا كونه بدلا من المنصوب قوله وهم ابو البقاء قال الخليبي يجوز
ان يكون هو مبتدأ والابتر خبره والجملة خبر ان وان يكون فصلا وقال ابو البقاء او توكيد وهو غلط منه لان المظهر
لا يؤكد بالمضمر انتهى والمصرح الله اخذ التوهيم منه وليس من مخترعاته كما ذهب اليه الدماميني قال ومن نسبه الى
السفاقسي حيث قال واجاز ابو البقاء ان يهو تأكيدا وهذا وهم لان الضمير قبله ظاهر وهو شانئك والظاهر لا يؤكد

بالضم ثم ان البقاء قال وهو مبتدأ او تأكيد او فصل انتهى قلت الحمد على ما اذا المضمر يفيد وان وهم الدماميني وتبعه على ثم وهم فافهم وسيأتي بذا البحث في الجهة السادسة من الباب الخامس قوله ومن اجاز ابدال الضمير منهم ابن الحاجب قوله وهم ابو البقاء فاجاز في نجد وه قال الحلبي العلامة على نصب خبر مفعولا ثانيا وهو اما توكيد للمفعول الاول او فصل وجوز ابو البقاء ان يكون بدلا غلط منه لانه كان يلزم ان يطابق ما قبله في الاعراب فيقال اياه وقرأ مولانا ابو الشمائل برفع خبر على ان يكون هو مبتدأ وخبره والجملة مفعول ثان للتجدوه قال ابو زيد هي لغة تميم يرفعون ما بعد الفصل انتهى وهذا غريب وقال ابن فلاح من العرب من يرفع ما بعد الفصل في باب كان وفي باب ظننت ويجعل خبر كان والمفعول الثاني جملة وعليه فدل الشاعر ابتكى على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر قال لان القافية مرفوعة وفي بعض نسخ اذا كنت انت الرقيب عليهم بالرفع ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل بالرفع الا ممن ان كان بذا هو لكن بالرفع قال ومن مسائل الكتاب فقد جربتك وكنت انت الضمير ان مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فعلا او توكيدا لقلت انت اياك والضمير في قولك ان تكون امة هي اركبي هذا مبتدأ لان ظهورها قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على فطرة الاسلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه او يمجسانه ان قدر في يكون ضمير لكل فابواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه وانما فصل واما بدل من ابواه اذا اخرنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خالصا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدأ او فصل او بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء ش قوله فلكنت انت انت يلذا مثل قول الشاعر انا ابو النجم يعني فجربتك فكنت انت انت لم تتغير حالك ولم تبدل اخلاقك الذاتية لانا ما بالذات لا يزول بالغير قوله انت الاول مبتدأ والثاني خبره والجملة في محل النصب خبر كنت وهي بتقدير قد حال من مفعول جربتك اي فقد جربتك مستمرا على وصف واحد وهو سلوب قديم قوله وعلى الاول اي على تقدير هما مبتدأ فاللذان بالالف لكونه مرفوعا بالخبر عن هما وعلى الاخيرين اي على تقدير هما فصلا او بدلا فاللذين بالياء لكونه منصوبا اما على خبرية يكون وهما فصل او بدل من اسم يكون وهو ابواه وقال ابن فلاح الحديث يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون ابواه اسم يكون وهما اللذان جملة في موضع خبر يكون الثاني ان يكون ابواه اسمها وهما فصلا وتنصب اللذين على خبرية يكون يعني خبر ابواه الثالث ان يكون اسمها ضميرا يعود على المولود وابواه مبتدأ والجملة بعدها اللذان خبره والجملة خبر يكون الرابع ان يكون اسم يكون ضميرا كما تقدم وابواه مبتدأ واللذان خبره وهما فصل والجملة خبر كان انتهى وبهذا الرجل لم يتعرض للبيت قال وابطأ بجملة ما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا كقولك ان بذان لك حران اذا قدر الحال حران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم تقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين ش قوله ان بذان لك حران قال العلامة في الكشاف قال بعضهم ان بمعنى نعم وساحران خبر مبتدأ محذوف واللام داخلة على الجملة تقديره لهما ساحران وقد سبق هذا الوجه مع وجوه اخر في ان المكسورة المشددة والمخففة فعليك بالاتقان حتى يضحى الشهاب كقراءة ابن عامر هو عبد الله بن عامر بن زيد الدمشقي الحصبي قاضي دمشق ايام الوليد وخطيبها تابعي من ائمة القراءة والحديث ولد في سنة احدى وعشرين ومات بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة ايام هشام بن عبد الملك كذا قال الطبري قوله وكل وعد الله الحسنى برفع كل على انه مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر والعائد مقدر اي وعده الله وباقي السبعة بالنصب قوله بل قرأ بنصب كل كالجماعة اي كباقي السبعة لان هذه الآية جاءت جملة فعلية وجاءت بعدها ايضا فعلية لان قبل هذه الآية وهو قوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما الآية فساوى اي من قرأ بالنصب بين الجملتين الفعلية والتسوية والتناسب مما يجب رعايته قال شهاب الدين في انه النا

كلا مفعول اول لوعد مقدما عليه والحسنى مفعول ثان وقرئ وكل بالرفع على الابتداء والجملة بعده خبره والعائد محذوف اي وعده وهذه كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله بالرفع قال وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبارها بعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان الرفع على النصب في باب الاشتغال في نحو زيد قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول ابي النجم كلاهما اضع لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدأ كوان الامر كله لله قرئ بالنصب والرفع وقراءة الجماعة بالنصب لانه ورد في القرآن كثيرا ولم يرد الا مرفوعا ولان الرفع يوهم ان ما بعده مبتدأ وليس بخبر ما قبله والنصب يدل على ان ما بعده ليس بمبتدأ وان ما قبله ليس بخبر له وقول امرأة المسيس ميسن ارنب والذنب ريح زربت اذا لم تقل ان ال نائبة عن الضمير ش قوله اغفلوه اي اهملوه وترك التعويض له اي الترجيح باعتبار الجمل اللاحقة كما يرجح باعتبار الجمل السابقة قوله وقول ابي النجم هو بالجر عطف على قراءة ابن عامر فان قوله كله لم اضع بعض بيت تقدم في كل سطلع الارجوزة قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وكله فيه يحتمل الرفع والنصب والمصرير جح الرفع على الابتداء فيكون لم اصنع خبرا بتقدير الضمير المنصوب اي لم اصنعه وحذف لضرورة الوزن والقافية وان لم يكن من الضرائر الشعرية اذ لو نصب على التاكيد لقوله ذنبا قبل كل لم يصح لان التوكيد لا يجري في النكرات الا في بعض المواضع وهذا ليس منها كذا قوله او على المفعولية عطف على قوله على التوكيد ولو نصب كله على انه مفعول لم اصنع قدم عليه لفد المعنى لما بينه في فصل كل قال لا الدماميني قوله في فصل لو سهوا انتهى كانه لم يجد نسخة صحيحة وما عندنا من النسخ متفق على الصحة قوله لما بيناه في فصل كل تنصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي لتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم معترفا ببعض الذنب الذي ادعته ام الخيار عليه وهو خلاف الغرض قوله كوان الامر كله لله وهو شاهد للمطلق بين معا بناء على قرائتين فان النصب للتاكيد لما قبله وجزان لله والرفع على الابتداء وللذي خبره والجملة خبر ان قوله وقراءة جماعة هم ابن وثاب والاعرج وابو رجاء وابو عبد الرحمن فانهم قرأوا بضم الميم قال شهاب الدين وفيها وجهان اظهارها وهو المشهور انه مبتدأ ويبغون خبره وعائد المبتدأ محذوف تقديره يبغونه حملا للخبر على الصلة الا ان بعضهم جعل هذه القراءة خطأ حتى قال ابو بكر بن مجاهد هذه القراءة خطأ وغيره يجعل الضعيفة ولا يبلغ بها درجة الخطأ قال ابن جني في قول ابن مجاهد ليس كذلك ولكنه وجه غيره اقوى منه وقد جاء في الشعر قال ابو النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قال ابن عطية هكذا الرواية وبها يتم المعنى الصحيح لانه اراد التبري من جميع الذنوب ولو نصب كل لكان ظاهر قوله انه صنع بعضها ثم قال ابن عطية وهو قبيح يعني حذف العائد من الخبر وانما يحذف كثيرا من الصلة ويحذف اقل من ذلك في الصفة وحذفه من الخبر قبيح ولكنه رجح البيت على هذه القراءة بان ليس في صدر قوله الف استفهام يطلب الفعل كما هي في نحو الجاهلية يبغون وهذه المسئلة ذكر بعضهم الخلاف فيها بالنسبة الى النوع ونفى الخلاف عنها بل حكى الاجماع على الجواز بالنسبة الى نوع اخر حكى الاجماع فيما اذا كان المبتدأ افعل كل وما اشبهها في العموم والافتقار فما كل نحو كل رجل ضربت ويقويه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى ويريد بما اشبه كلا رجل يقول الحق انصاري انصره فانه عام ويفتقر الى صفة كما ان كلا عام ويفتقر الى مضاف اليه قال وان لم يكن المبتدأ كذلك فالكوفيون يمنعون حذف العائد بل ينصبون المتقدم مفعولا به والبصريون يجوزون زيدا ضربت اي ضربته وذكر القراء ونقلي بعضهم فقال لا يجوز ذلك واطلق الامر ضرورة شعر كقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق ولا يحمد قال لانه يؤدي الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين ان يكون يبغون ليس خبرا للمبتدأ بل هو صفة لموصوف محذوف وذلك المحذوف هو الخبر والتقدير الحكم الجاهلية حكم يبغون وحذف العائد بهما كثير وهذا ما اختاره ابن عطية وهو تخريج ممكن ونظره بقوله سبحانه وتعالى من الذين هادوا يحرفون يعني في حذف موصوف واقامة صفة مقامه والاصل في الآية مبتدأ انتهى كلام شهاب الدين

الزيادة من ح وهو كذلك في م
بوجهين احدهما
نحو
بالباطل
المنظر بالام
الرقم تكرر في م

قوله وقراءة حمزة الخ اي السبعة الفجم الجاهلية بيغون بالجر عطف على قول ابي النجم فاذا ارتفاع حكم على الابتداء وبيغون خبره بتقدير العائد اي بيغونه ويطلبونه قوله ومجرورا بالنصب عطف على مرفوعا وقوله وقولا مراءة بالجر عطف على قول وهو محل الشمس منوان بدر بهم فانه مضاف اليه النحو وهذه المراءة احدى النساء التي ذكرت في حديث ام زرع اخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها اورده صاحب المشارق في ترجمته كتب على صيغة المتكلم الماضي قوله زوجي المس زوجي مبتدا والمس مبتدا ثان ومس ارنب خ اليمن والنعومة اذا لم يذهب اي نباية اللام عن الكلام المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية واذا قلنا بها لم تقدر للئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض لان المقدر كالملفوظ قال وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك لمن عزم الامور لابد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولا وشرطية او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الاول فلان الجملة خبر وامتنع على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر ام ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحق ان الجملة جواب للشرط مردود ولانها اسمية وقولها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالفعل والشعر ويجب على قولها ان تكون اللام للابتداء لا للموطئة ش قوله وقوله بالجر عطف على قول امراءة ويجوز رفعه لمن صبر وغفر من موصولة مبتداء وصلتها صبر وغفر عطف عليه وان ذلك من عزم الامور في محل الرفع خبر المبتداء بتقدير العائد المجرور وهو منه وهذا هو المتبادر ولهذا قدمه المص ثم حكم بزوم هذا التقدير سواء قدر اللام في قوله لمن صبر للابتداء ومن موصولة او شرطية او قدر اللام موطئة لجواب القسم ومن شرطية قوله اما على الاول فيريد بالاول كون من موصولة وبالجملة ان ذلك من عزم الامور يعني واما جواب وجوب بتقدير الضمير في الآية فلان الجملة خبر فلابد من عائد قوله واما على الثاني قال الدماميني يريد بالثاني ان تكون اللام في لمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير اي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قال باثر هذا الكلام وقول ابي البقاء والحق ان الجملة جواب الشرط مردود ولانها اسمية وقولها انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر والشرط بالشعر فما هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله انتهى وقال السمين واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقدير منه في الاوجه الثلثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر وغفر واما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبرا لاجوبا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن عزم الامور قوله ان الجملة جواب الشرط يعني ان قوله تعالى ان ذلك لمن عزم الامور قوله لانها اسمية تعليل لمدعى الجملة الاسمية اذا وقعت جوابا للشرط لابد من الفاء قوله وقولها اي قول ابي البقاء والحوفي على اضمار الفاء مردود وايضا قال ابن عادل وجوز الحوفي وغيره ان يكون من شرطية وان ذلك جوابها على حذف الفاء فيها في البيت المشهور من يفعل الحسنات الله يشكرها انتهى وقول المصر لاختصاص ذلك بالشعر ناظر اليه قوله ويجب على قولها اي على قول الحوفي وابو البقاء ان يكون اللام للابتداء قال ابن عادل هذه لام الابتداء وجعلها الحوفي وابن عطية للقسم وليس بجيد اذ جعلنا من شرطية لانه كان ينبغي ان يجاب السابق وههنا لم يجب الا الشرط انتهى قال شيخه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلثة مسائل ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو وهو ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية العجيني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس من جعل العامل في البدل والمبتدا ان تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز الرفع والنصب في زيد ضربت اباه او اباه ويمتنع الرفع مع الفاء ونحو ومع التصريح بالعامل اذا ابدلت اخاه ونحو من يحمرو والحمر يجوز على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز بالاتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يجب رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله ان يكون معطوفا

معطوفا بغير الواو قال الدماميني يعني او اذا كان معطوفا بالواو ونحو قام زيد وعمرو جازت المسئلة وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسماء معها والاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير كذا قال المصرح وفيه نظر على التسهيل انتهى كلام الدماميني قوله وقام هو على ان يرجع هو الى زيد قال الدماميني قال المصرح في حواشي التسهيل وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانها ليست للجمع في المجموع في المفرد ان ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قائم وقاعد واما قول بعض المعربين واظنه ابو البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود قلت وينبغي ان يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصرح عنه بعد هذا انه اجاز نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه تنبه على ان الواو هو للجمع فالجملتان كالجملة انتهى كلام الدماميني وسيذكره المصرح في التوابع من الزوائد وما نقله الشارح عن ابي البقاء صحيح ووافقه الحلبي حيث قال هذا من شيعته مبتداء وخبر في موضع الصفة لرجلين انتهى وكيف يتفقان على الخطاء مع جلالتهما في علم الاعراب قوله فهو اي لفظ هو في العجيني هو بدل اشتمال من الضمير المستتر في العجيني العائد الى الجارية يعني هي قوله وهو في التقدير كانه من جملة اخرى ذكر المصنف كون البدل من جملة اخرى في الفرق الثامن من الفروق التي يثبت بين البدل وعطف البيان وكذا في الفرق السادس واذا قدر هو من جملة اخرى لا يحصل الارتباط في الجملة الاولى قوله وقياس قول من جعل الخبر مقدما وان تصحح المسئلة مبتداء مؤخرا لكونه اعرف كما تقدم في اول الباب الثالث وغيره لم يجوز على ما مر اي لم يجز الرفع والنصب لانتفاء الضمير فلا يجوز الرفع بالابتداء والنصب بالاشتغال لانه محتاج الى الضمير قوله على ما مر متعلق له اي بناء على ما مر من الاختلاف في عامل البدل هل يكون عامل المبدل منه اولا عامل مستقل قال الدماميني لا يصح تعليق على ما مر بقوله لم يجز لان الجزم بعدم الجواز ليس مبنيا على ما مر من الاختلاف فان قلنا عامل البدل هو عامل المبدل منه جازت المسئلة وان قلنا بانه عامل اخر مقدر نظير الاول امتنعت المسئلة فعلى هذا الاختلاف مبنى هذا التركيب جوازا وامتناعا قوله فان قدرته بيانا فيجوز بالاتفاق قال الدماميني هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا واذا ثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع بالعطف او غيره من غير تفصيل او بتفصيل البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال في هذه المسئلة فاذا كان من الخلاف ثم نقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان او غيره لم يتأت الفعول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق انتهى قال الشارح الاشارة نحو والذين كذبوا بايتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ويجتمعان لباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا الذي يعجبني وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الآية الثالث والرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف قوله اولئك اصحاب النار فان اسم الاشارة فيها رابطة وقعت موقع الضمير فكانه قيل بهم اصحاب النار وكذا قوله اولئك اصحاب الجنة اي بهم اصحاب الجنة قوله فيمتنع نحو زيد قام هذا فانه ممتنع عنده وجائز عند الجمهور كانه زيد قام هو قوله والحجة عليه في الآية الثالثة وهي قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد فان قوله تعالى اولئك رابطة بين اسم ان وخبره كانه قيل ان السمع والبصر والفؤاد كلها ولو لم يكن المسند اليه موصولا ولا موصوفا كانت الحجة على ابن الحاجب بخلاف الاولى والثانية وبخلاف الرابعة لاحتمال اسم الاشارة فيها ان يكون بدلا او عطف بيان من لباس التقوى والخبر قوله خير وجوز الفارسي كون ذلك صفة للباس التقوى وتبعه جماعة كابي البقاء ورده الحوفي لكونه اعرف من لباس التقوى لان اسم الاشارة اعرف منه والصفة لا تكون اعرف قال ابن الحاجب والموصوف اخص اوما وقال ابن عادل رحمه الله عند ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة ومن حيث ان الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الاشارة اعرف من ذوي الاداة وكنه قد يقال لكونه نعتا لا يجعله

اعرف من ذوى الالف واللام فعلتهم ابو البقاء فانه قال لباس التقوى قرئ بالرفع على الابتداء وذلك مبتداء وخير خبره وذلك خبر لباس ويجوز ان يكون نعتا للباس اى المذكور المشار اليه وان يكون بدلا او عطف بيان ويجوز الخبرية انتهى قال والثالث اعادة المبتداء بلفظه واكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شئ نغص الموت ذا الغنى والفقير والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءنى ابو عبد الله كنيته له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اى منهم وقال الطوفى اى ناجون وهو والجملة وليسا بشئ قوله لا ارى الموت الخ مسدس الخفيف تقطيعه فاعلاتن مفاعى فاعلات لم يسم فائله نقص اى ضبق وكدر والشاهد فى قوله يسبق وتقضيه الظاهر لا ارى الموت يسبقه شئ واستغنى عن الضمير باعادة الموت وهو ان لم يكن مبتدأ حالا فهو مبتدأ فى الاصل لان المفعولين فى افعال القلوب فى حكم المبتدأ والخبر قال والخامس عموم شامل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقولنا ما الاصبر عنها فلا صبر اكذا قالوا ويلزمهم ان يجوز زيد مات الناس وعمرو اكل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار واما المثال فقبيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابى الحسن فى صحة ذلك المثال وعلى القول بان ال فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا والمراد فيه انه لا صبر عنها الا انه لا صبر عن شئ قوله وقوله اما الصبر عنها فلا صبر البعض عجز البيت من بحر الطويل وتمامه الا ليت شعرى هل الى ام مجدر سبيل اما الصبر عنها فلا صبر قال السيوطى قال الزبير بن بكار فى الموقفيات حدثنى موسى بن ربيعة المنظور الفزارى وبلغ سنا عاليه قال كان رماح ابن ابرد المعروف بابن فيادة شبب بام مجدر بنت حسان المزنية احد نساء بنى جديمة بن عبيط فملك ابوها بنجران من عشيرته ولا يزوجها بنجد فقدم عليه رجل باسم فزوجه اياها فلقى عليها انبوجيادة شدة قرابسته مالقى عليها فلما خرج بها زوجها نحو بلاده اندفع يقول الا ليت شعرى هل الى ام مجدر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر اهل بانتى الريح تدرج موهنا بركا تغرد رى بها وتفاجرا الماء على شمال يمينها وشمالها خبر دبا لغر فدجازت وجاز مطيتها وضمان بطن العواخر اندرج تمضى ومو هنا بفتح الميم وسكون الواو وكسرها نحو من نصف الليل وبطن اللوى هو بكسر اللام موضع انتهى وقال العينى فى باب الابتداء قاله ابن سيده الرباح وهو من قصيدة من الطويل يشبب فيها بام مجدر بنت حسان المزنية والا للتنبيه وليت للتمنى وشعرى عن شعر ونابت اليا وهاء السكت عن شعرى عن شعر وغابت الباء عن ليتنى شعرى فاسقط هو الخبر وباب شعرى عن شعر وغابت الباء عن ليتنى شعرى وقوله سبيل مبتدأ وخبره الى ام مجدر مقدما وما كلمة اما حرف شرط وتفصيل فلذلك دخلت الفاء فى جوابها وقوله الصبر مبتدأ وخبره الجملة اعنى قوله فلا صبر والرابط فيه حيث سد العموم مسد الضمير الراجع الى المبتدأ لان قوله فلا صبر نفى لان يكون لاحد صبر عنها وهو عام فصبره دخل فيه فافهم انتهى كلام العينى وقول المصنف وليس العموم فيه مرادا فيه نظر والحق انه لا ضير فى اكمل لدخول الخاص تحت العام قوله واما المثال يعنى زيد نعم الرجل قوله على قول ابى الحسن اشارة الى ما سبق انفا من قوله فى الرابع اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله قال السادس ان يعطف بغير السببية جملة ذات ضمير خالية منه او بالعكس نحو المرتان ان الله نزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عين يحسر الماء عنه وفى المسئلة الحقيق تقدم فى موضعه والسابع العطف بالواو اجازه بشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها وزيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء الا ان الواو للجمع فى المفردات لافى الجمل بدليل جوازه هنا ان قائم يقوم ويقعد قوله او بالعكس قال الدمامينى فان قلت لم تتعلق الباء من قوله او بالعكس وما هذا العطف قلت تتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف ملتبسا بالعكس انتهى والمراد بالعكس ان تعطف الفاء السببية جملة خالية عن الضمير على جملة ذات ضمير قوله الم

المرتان الله غير المصور ترتيب اللف فى النشر فذكر اولا مثال الصورة الثانية وهى عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه وذكر ثانيا البيت مثلا للصورة الاولى وهى عطف الجملة ذات الضمير على الجملة الخالية قوله وقوله انسان عينى بيت من قصيدة من الطويل قالها ذو الرمة غيلان وانسان عينى كلاهما اضافى مبتدأ وهو المثال الذى يرى فى المسند اليه وخبره بحر الماء وهو فعل وفاعل وهى جملة وليس فيها ضمير ومعنى يحير بالجار المسهلة بكشف وتارة تنصب على المصدر كذا قال العينى والاولى انتصابه على الظرفية ثم قال قوله فيبدو واجملة فعلية وقعت خبرا بعد خبر والاولى ان يقال عطف الخبر وغيره الشائع حيث وقع الجملتان خبرا ولا رابط الا الجملة الاخيرة وهو الضمير المستتر فى يبدو العائد الى انسان وذلك لان الجملة عطفت على الاخرى بالفاء التى هى للسببية فتنزلتا منزلة الشرط والجزاء اكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى جملتى الشرط والجزاء نحو ان جاءنى زيد جاءنى عمرو فاكرمه ففى العطف بالواو نحو زيد يقوم يكرم ويغضب خلاف وتارة جمع تارة بالنصب عطف على تارة وبجم بالجيم والتشديد الميم من الجموم وهو الكثرة وهو فى موضع رفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو يجم فيفرق عطف عليه كذا قال العينى حسر يحسر كضرب يضرب لازما بمعنى انكشف ومتعديا بمعنى كشف وههنا لازم والماء فاعله وفاعل يبدو انسان وانما فاعل يجم اى يكثر الماء ايضا وفاعل يفرق عائد الى انسان قال الدماميني لكن ما قالوه ويحسر بضم السين وكسرها مضارع بفتحها اى انكشف اى انكشف وهو لازم ومصدره الحسور كالقعود ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه كما اول فتحا وكسرا ومصدره الحسر كالقتل والنكث بضم الجيم وبكسرها مضارع جم جموما اى كثر واجتمع ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها انتهى قوله والبيت محتمل لان يكون قال الدماميني لكن ما قالوا اظهر لان الحذق خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فالحق البيت كما فى قولهم الذى بطة فبقصب زيد الذباب انتهى قوله تقدم فى موضعه تقدم فى الباب الثانى فى الجملة السادسة من الجمل التى لها محل من الاعراب قال الدماميني والتحقيق الذى اشار اليه هنا هو قوله هناك ان الفائز لت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وحسنه فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وانما كل منهما مخبرا الخبر فلا محل له ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء فى ذلك بعض فى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وفى تظاهره فى نحو زيد يطير الذباب فيغضب فداخلت لمعنى السببية واخرجت عن العطف وقد مر لك فى ذلك كلام فراجعه انتهى قوله كمسئلة الفاء يعنى ان الفائز لت الجملتين منزلة جملة واحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد كذا الواو عند هشام وحده قال السادس شرط شتمل على ضمير مدلول على جوابه بالجزء نحو زيد يقوم عمرو ان قام والسابع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله سبحانه وتعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى الاصل مأواه وقال المانعون التقدير ان المأوى له والعاشر كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو هجيرى ابى بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا قوله زيد يقوم عمرو الخ زيد مبتدأ ويقوم عمرو مع فاعله خبر المبتدأ والعائد فى هذه الجملة مع كونه جزءا وقوله ان قام جملة شرطية حذف جوابها بقرينة يقوم عمرو والتقدير زيد ان قام يقم عمرو وفى هذا الشرط المشتمل على ضمير دال على جوابه الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ قوله ومنه واما من خاف الخ تقدم الآية والمسئلة مفصلة فى اخر فصل الالف والام فعليك بالالتفات اليه قوله نحو هجيرى ابى بكر هجيرى بتشديد الجيم وكسر الراء على وزن الحشيش العادة ومثل قوله عليه الصلوة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقد اورد الاعتراض على هذه المسئلة فى بحث الجمل فى موضع متعددة بان الجملة اذا اريد بها لفظها يتسلخ عنها كونها جملة وتدخل فى المفرد وقال الدماميني فان قلت ما ذكره ههنا معارض لما ذكره فى التنبيه الآتى بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التى فى المعنى لا تحتاج الى رابط وهو منافٍ لقدها ههنا فى رابط الجملة بما هى خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره فى ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ فى المعنى ليس مطلق الرابط بل المنفى رابط مفيد فلا معارضة قال التنبيه الرابط فى قوله تعالى والذين ينبئون فون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين وامّا كلمة هم محذوف فحذف هى وما اضيف اليه على التدريج وتقدير هما فاقيل يتربصن ازواجهم ثم حذفى بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الرابط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير

علينا كنا بانقروه او مقدرا امامرفوعا كقوله ان يفتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتيل عارا ي هذا منصوبا
نقوله وماشي حميت بمتباح اي حميته او مجرورا تخذ واتقوا بوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا
يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وقراء الاعمش فسبحان الله حينئذ تمسون وحينا تصبحون على
تقدير حينئذ تاتين وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال وبوما شهدناه سليما
وعامرا اي شهد نا فيه ثم حذف منصوبا فقولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن ش قوله ولا يربطها الا الضمير
هذا الحصر ممنوع بقول الحماسي وانا ماتوا مني القتل سبة اذا ما رأته عامر وسلول قال الامام المرزوقي كان وجه الكلام ان يقول
به دون القتل سبة حتى يرجع الضمير من صفة القوم اليه ولا يعرى منه لكنه لما علم ان المراد بالقوم هم قال ما توا وقد جاء في
الصلة مثل هذا وهو جئته اقطع قال انا الذي سمتني امي حيدره والوجه سمنه حتى لا يعرى الصلة من ضمير الموصول قال ابو عثمان
المازني لو لا صحة مورده وتكريره لرددته انتهى وهذا نظير الرابط الرابع كما تقدم وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو جاني
ابو عبد الله اذا كناه ابو عبد الله كنية لزيد قوله وماشي حميت بمتباح قال الجوهري وصدره اركب حمى تهامة يخذ من قصيدة
من الوافر يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان يقال هذا شي حمى اي محظور لا يقرب وتهامة هي الناحية الطنوبة من
الحجاز ونجد هي الناحية التي بين الحجاز والعراق والشام وقوله ماشي حميت فان حميت جملة منعوت بها فلا بد من الضمائر التي
عاد ضمير يربطها بالمنعوت وقد يحذف للعلم واصله ماشي حميته قوله تخذ واتقوا بوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا قال
شهاب الدين الجملة في محل النصب صفة لبوما والعائد محذوف والتقدير لا تجزي فيه ثم حذف الجار والمجرور لان الظروف
يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها وهذا مذهب سيبويه وقيل بل حذف بعد حذف حرف الجار ووصول الفعل اليه فصار لا تجزيه
انتهى قوله وبل حذف الجار والمجرور قال ابو حيان في شرح التسهيل والحذف في مثل هذا على مذهب الاخفش
والكسائي للتدريج حذف حرف الجار فعدي الفعل إلى الضمير فحذف وهو منصوب وعلى مذهب سيبويه حذف
الاول وهو على سبيل الاعتباط لان لا يجوز معه ما لا يجوز مع غيره انتهى قوله وبوما شهدناه وسليما وعامرا اي حضرناه
من الطعن الطويل غير قليل سوى الطعن النهال نوافل الشهد والحضور اي حضرنا فيه حرب ابني القبيلتين سليم بضم السين
وعامر والنهال جمع نهل بكحل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطلب والنهل من الاضداد يطلق على الري وعلى العطش
والنوافل جمع نافلة وهي العطية المقطوع بها التي لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلوة وقليل هنا للنفي اي لا عطايا
في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور فان قلت كيف يوصف الطعن بالنهال وهو جمع لما ذكرته قلت يحتمل ان يكون
كقولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض جعل كل فرد من افراد الطعن ناهلا للدم اي عطشان لشدة
الخلق على العدو او ريان منه لكثرة ما وقع من القتل ويحتمل ان يكون النهال صفة للرماح وتم مضاف محذوف
هو بدل من الطعن اي قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال وفي شرح ابيات المفصل شهدنا اي حضرنا
سليم وعامر قبيلتان النهال جمع نهل وهو جمع ناهل كخادم وهو بمعنى العطشان والريان نافلة جمع نافلة وهي
العطية معنى البيت رب يوم حضرنا ها بين القبيلتين فيه في عطا ذلك اليوم سوى بالرماح العطاش الى دمائهم يعني
رب يوم قتلنا هم فيه اعراب البيت الواو واو رب وجرها بنف وقيل بتقدير رب بعد ها شهدناه اصله
شهدنا فيه فعل مع فاعله قوله سليما وعامرا مفعوله والجملة في محل جر صفة يوم قليل صفة بعد صفة سوى ظرف
وهو اداة الاستثناء النهال جر بصفة يوم قليل نوافل ذلك اليوم سوى الطعن بالرماح وذلك من قبيل الوصف
باعتبار حال متعلق الموصوف كقولهم مررت برجل قليل من الاسبلة بلبنه وبين الاشتها وبابنه حذف في من الظروف
واعطى الفعل اليه اجراء له مجرى الفعل المفعول به فقيل شهدناه انتهى قاله وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز
ان يكون المحذوف الا الها اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال الآخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال الكسائي النحويين
انتهى سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس الاول عندي انتهى وهو مخالف لما نقله وزعم ابو حيان الاولى
ان لا يقدر في الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل ولا يوم لا تجزي فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم

ش قوله ما النون في قوله يتربصن فانها بمنزلة هن ولا مرجع لها في الآية ولا بد ان يقال بان اصل الكلام وازواج الذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا والنفظ الذي اضيف إلى لفظهم على التدريج والتدريج في الحذف ان يحذف اولا احدى الكلمتين ثم يحذف
الاخرى قال الامام الزركشي في البرهان اعتبر الاخفش في الحذف التدريج حيث امكن في قوله تتقوا يوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا ان اصل الكلام يوم لا تجزي فيه فحذف حرف الجر فصار تجزي النفس ثم حذف الجر فان معا انتهى قوله وتقديرها
بالرفع مبتدا وخبره اما قبل لفظ يتربصن والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وجاز ان يتربصن وضميرها عائد على
لفظهم وما اضيف وهو لفظ ازواج قدر مضافا اليهم كما صرح به بهنا قوله واما بعده اي وتقدير الضمير والمضاف
اما بعد قوله سبحانه وتعالى يتربصن فالتقدير والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بعده اي بعد التوفر
والوفاة فلم يبق المبتدا بلا خبر ولم يبق المبتدا بلا خبر ولم يبق الخبر بلا عائد فاندفع الشبهة قال ابو حيان في البحر الذين
مبتدا واختلفوا في الخبر هل هو لا فذهب الكسائي والفراء إلى انه لا خبر له والجمهور على انه له خبر واختلفوا فقيل هو يتربصن
وهو يتربصن لان فيه ربطا من حيث المعنى لان النون عائد إلى ازواج الذين يتوفون ولم يحتج إلى حذف وهو قول الزجاج
وقيل ثم حذف على صحة معنى الخبرية فاختلفوا في محل الحذف فقيل من المبتدا والتقدير وازواج الذين ويدل عليه قوله ويذرون
ازواجا وقيل تقديره يتربصن بعدهم وبعد موتهم قاله الاخفش وقيل من الخبر وهو ان الخبر جملة من مبتدا محذوف وخبره يتربصن
تقديره ازواجهم يتربصن قاله المبرد وقيل الخبر الجملة محذوف مقدر قبل المبتدا تقديره فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون
منكم وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهو جملة لا موضع لها من الاعراب لكونها مفسرة قالها وهز قول سيبويه
انتهى كلام ابي حيان وفيه تفصيل من اراده فليطلب من البحر قوله ثم جيء بالضمير وهو النون في يتربصن مكان الازواج لان
المقام مقام الاضمار لتقدم ذكر الازواج في قوله تتقون ويذرون فاذا قيم الضمير مقام الازواج امتنع ذكر الضمير الذي اضيف
اليه الازواج لاستلزامه اضافة النون اليه والضمير لا يمكن اضافته إلى شيء يخصص الربط بالضمير الذي هو النون القائم مقام
الظاهر الذي هو ازواجهم ولا يخفى انها تعسفات بعيدة عن الذهن ومتكلفات عربية عن الفهم قوله وقال الكسائي
وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم اي بالاتيان بالظاهر وهو ازواجهم قوله وحصل
الربط جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال فعلى تقدير قيام النون مقام الظاهر الذي هو الازواج لم يبق الرابط بين المبتدا
والجملة الخبرية واجيب بان الظاهر لما اضيف إلى الضمير وكان النون بدلا منه فكانه حصل بين المبتدا والخبر قوله مقام الظاهر
المضاف للضمير اراد به قوله ازواجهم فانه تركيب اضافي من اضافة المضمر إلى المظهر وهذا معنى قول الكسائي ان بعض الجملة قام مقام
شيء مضاف إلى عائد المبتدا والتقدير والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن ازواجهم فحذف ازواجهم
بجملته وقامت النون التي هي ضمير الازواج مقامهن بقي مضافهن إلى ضمير المبتدا انتهى قال الاشياء التي يحتاج إلى الرابط
وهي احد عشر احصاها بالجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردود قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك
هو الخبر ابن عطية في احد قوليه والذي اقول لاملان جوابهم ان لاملان جزاء الاول فيمن قرأ بالرفع وقوله ان التقدير ان املاء
مردود دلان تصيير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق
قسمي لكما خ لعمرك لافعلن ش قوله قوله قول ابن الطراوة اسم كان ومردود خبرها وجه تاخير الاسم لكونه طويلا كثير
الوجوه وقول ابن عطية معطوف عليه وقوله لاملان مفعول القول وقوله فيمن قرأ ظرف له بتقدير مضاف اي في قراءة
من قرأ او قول من او مذهب من وهي قراءة عاصم وحمزة من السبعة فانهما قرأا برفع الاول ونصب الثاني قال شهاب
الدين وقرأ ابن عباس ومجاهد والاعمش برفعهما وقرأ الحسن وعيسى بجرهما وهاتان القرائتان من الشواذ وهذه الآية الكريمة
تقدمت في الموضع السادس من مواضع الجمل المعترضة وتكلمنا هناك على احوال القراءة مع التوجيهات عن شهاب الدين
لا بد من النظر اليها حتى يتبين المحل قوله وقوله ان التقدير اي ابن عطية مبتدا وخبره مردود والجملة معطوفة على ما قبلها من
الجمل وانما قدره كذلك لئلا يحتاج إلى العائد لكونه مفردا فيكون التقدير والحق لاملان جهنم وقوله لاسجانه والحق اقول
بالنصب معترضة بين المبتدا والخبر قال الثاني الجملة الموصوف بها ولا بربطها الا الضمير اما مذكور نحو حتى تسئل عليها

ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ لانها اذا نسبت عن المضاف فلا تكون الجملة مجرورة
ع مثل هذا الموضع ش قوله يجوز الامران اي كل من التدريج وعدمه يجوز عندهما قوله وهو مخالف لما نقل عنه اي ما
نقله عبر ابن الشجري عن سيبويه والاخفش كما تقدم آنفا حيث قال الاول عن سيبويه والثاني عن الجرمي ويمكن
ان يجاب بهما في الجواز مختلفان وفي الاختيار فلا مخالفة بين النقلين قوله وزعم ابو حيان ان الاولى ان يقدر الخ شاحة
ابو حيان بريئة من هذه الاولوية بل قال في البحر ويجوز عند الكوفيين ان يكون التقدير يوما يوم لا يجزي نفس عن
نفس شيئا فيصير كقوله لفى يوم لا تملك نفس ويكون اليوم الثاني بدلا من يوم الاول ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه كقوله لفى واسئل القرية وعلى هذا فلا حاجة الى تقدير لا لان الظرف متى اضيف الى الجملة بعده لم يوت له في
بضمير الا في ضرورة شعر كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وسبع بعد ذاك وجتان وقد سبق هذا آنفا بعينه نقلا
عن الشهابي وليس في النهر ولا في شرح التسهيل ما يدل على ان الاولى ان يقدر في الآية ضمير بل يقدر ان الاصل يوم
يوم لا تجزي مع تعرضه للآية الكريمة كما تقدم آنفا نقل كلامه بعبارته والسهو مما لا يلام عليه الانسان قوله ولا نعلم
ان مضافا اراد به تضعيف قول ابي حيان وكذا قوله ثم ان ادعى الخ قال الثالث الجملة الموصول بها الاسماء
ولا يربطها غالبا الا الضمير اما المذكور نحو الذين يومنون ونحو ما عملت ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس وتحذ
باكل مما تاكلون منه واما مقدرا نحو ايهم اشد ونحو ما عملت ايديهم وفيها ما تشتهي الانفس وتحذ وشرب
مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر بخلاف الضمير كقوله
فبارك لليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله تطمع وهو قليل قالوا وتقديره وانت الذين في رحمته اطمع
وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك ش قوله الموصولة بها الاسماء قيد به لان صلة الحرف مثل ان وما مستغنية عن
العائد والحرف لا يعود اليه شيء من الضمائر كما تقدم في موضعه قوله والحذف من الصلة اقوى قيل ذلك لهوان
الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل
في الجزئية والصفة كالصلة من الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما فلم يكن كالصلة في الستواء جواز الحذف
والاثبات كذا في اما لابن الحاجب وقال الراضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها
بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وبها بتقدير مفرد نحو قوله لك اهذا الذي بعث الله رسولا ثم حذف بعدها
في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ
جملة محضة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة وانما كان الحذف في الصفة انقص منه في الصلة اذ ليست
الصفة من ضرورات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروراته وقال ابن الحاجب
في الامالي الصغرى الوقعة للربط ثلاثة اضرب ففي الصلة اتت في المنصوب بالخيار بين الاثبات والحذف نحو جاءني
الذي ضربت وفي خبر المبتدأ الاكثر اثباته وحذفه قليل مثل زيد ضربته وقد ضرب قليلا والضمير في الصفة ليس
كالاستواء في الصلة ولا كالعلة في خبر المبتدأ وسر ذلك هو ان الصلة مع الموصول خبر واحد فاستغنى بالربط اللفظي
من التزام الضمير وخبر المبتدأ مع المبتدأ المستقل في الجزئية فلذلك التزم الاثبان بالضمير الغائب والصفة
ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في الاستواء
جواز الحذف والاثبات واما الضمائر المرفوعة والمجرورة فلا بد من اثباتها نحو جاءني الذي قام وجاءني الذي مررت
به وفي المبتدأ زيد مررت به وفي الصفة رايت رجلا قام وضربت رجلا مررت به وانما كان كذلك لان المرفوع
احد جزئي الجملة فلا يجوز حذفه واما المجرور وان كان فضلة فانه يلزم من حذفه حذف الجار فيفوت معنى الجار
والضمير معاد لا يلزم من جواز حذف شيء واحد حذف شيئين انتهى كلامه وبهذا يتضح ما في كلام المعلمي المصنف
من اطلاق الجواز في الجملة الموصوف بها وفي الجملة الموصولة بها من الخلل قوله كقوله فبارك ليلى تقدم في المعنى
السادس للام الجارة من الباب الاول وقد بين ان الشعر لمجنون بن عامر ونقلنا عن ابي حيان هناك ان الاستغناء

الاستغناء بالضمير عن الظاهر قليل نادر وامام خبر المبتدأ فمنه مغبن ومنه مختلف فيه فعليك بالالتفات اليه قوله
انت في كل موطن اي عالمك وقدرتك حاضر في كل مكان وفي الدعوة المأثورة يا حاضر الانس يا غائب يا موجود عند الشدائد
قوله وهو قليل قيل بل قال ابو علي في التذكرة من الناس من لا يخص هذا فقال بعضهم هذا لم يجز وسيبويه فرق بين خبر المبتدأ
فاجاز ان لا يجوز في الصلة وصرح المصنف في اوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بان ذلك بابه الشعر وليس في التسهيل
ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه في تعريف الموصول وهو من الاسماء ما افتقر ابدا الى عائد او خلف وجملة صريحة
او مؤولة غير طلبية ولا انشائية فاشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده المصنف من قوله فيارب ليلى انت
في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع ومن سلوا بهذه الشعر قوله ان جل الذي شغفت بها وقول الآخر سعا الذي
اضناك حبها ومنه في الشر قولهم ابو سعيد الذي روبت عن الخدري اي عنه وقولهم الحجاج الذي رائت ابا يوسف
بنصب ابن اي هو الذي رائيته كذا قال الدماميني قوله وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك فان الموصول واقع
كان غالبا اذا اسند الى المخاطب باخذ حكمه وكذا اذا اسند الى المتكلم كقول الحماسي انا الذي يجدني في صدورهم
لا رقى صدرها ولا ارد فقال المرزوقي وكان يجب ان يقول يجدونه حتى يكون في الصلة ضمير يعود الى الذي وانما
جاز لان الذي خبرانا وهو المبتدأ شيء واحد فلما كان الاول والثاني شيئا واحدا لم يبال ان يرد الضمير الذي يجب
رجوعه الى الثاني الى الاول مثل هذا ما نسب الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدره لم يقل سمته
وهذا يرجع الى اعادة المرجع معنى وكلام المصرح خلوعة قال كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وكانهم كرهوا بناء
فعليل على فعليل فقالوا انت الذي فعل وقولهم فعلت فعليل ومع هذا فهو مقيس واما انت الذي قام زيد
فعليل غير مقتبس وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز ذكره في العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان
من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف
على الجملة وما بعده فلا اشكال ش قوله وانت الذي صدرت بيت من الطويل عجزه واشمت بي من كان
فيك يلوم قالته امية بنت الدمينة الشاعرة المشهور وقد كتب اليها ابن الدمينة وانت التي كلفتني فوق ما سري
وجون القطا بالجلهتين حثوم في ابيات مذكورة في باب النسب من الحماسة فاجابته امانة بهذا البيت
وبعده وابرزتني للناس ثم تركتني لهم غرضا ارمى وانت سليم قال الامام المرزوقي اخذت تقابله بمثل
الذي ابتدأها وتعدو من جنايته عليها كفعل ما عدده وغضب به راسها فقالت ان ما ارتكبته مني اسنع
وما احملته دفنا بعد وقت افظع لانك الذي تكثت عهودي ونقضت مواعيدي واشمت بي كل ناصح
فيك وصدقت سقال كلا يتم بسببك فطنوني بك مكذبة وظنون النصاح والمام مصدقة ثم جعلتني
مضغة في افواه الناس واكلة بجامتهم يتعللون بحديثي ويتبلغون عند اعدائي بقصتي فقد صرت كالغرض
المنصوب لكل قدح مبرس والعلم المقصود لكل مشاة نهم يعرين في من كان في مسلما وبرفالي من ال بي حرما
وانت سليم من المكاره بعيد عن المثالب انتهى فعلى هذا ينبغي للمصراع ان يؤنث الضمير في قوله كقوله وان
كان باب التاويل مفتوحا كما انه صاحب المفتاح في كون المسند اليه ضمير عند انشاده هذا البيت فقال
وكقولها والشاهد في قوله اخلفتني اذ الاصل ان يقال اخلفني ليلا يبقى الصلة خالية عن العائد الى المبتدأ الموصول فقوله
كقوله تنظرنا فقدره المصرح وهو رحمتك في رحمة الله ولكن هذا ايضا قليل كما حققه في قول علي كرم الله تعالى
وجهه وهو انا الذي سمتني امي حيدره اذ الغالب انت الذي سمتني فقد اذ الغالب انت الذي فعل
قال الدماميني يعني حيث يكون الموصول مخبرا به بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب كذا قال
قال الشمني قوله اذ الغالب انت الذي فعل قال الدماميني يعني حيث يكون الموصول مخبرا به عن حاضر مقدم كما في المثال
الذي قام انت فتبعين الغيبة وهو مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم

قوله وان كان غيرك اولى الخ يشكل عليه الضمير المرفوع في الاعراب والاعراب اضيافك اعلم المتكلم وزاد او اعلم سعادة التي هي

الذي اخلفتني ما وعدتني والذي صدرت كما في الواقع خبرا عن ضمير المخاطب لا اسم الظاهر وهو ربط ذلك بضمير المخاطب كذا قال الشمني

يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائى ذلك مع التاخير فيجوز عنده التقى حت انت انتهى قوله
فهو يقيس لان الموصول لما اسند الى انت اخذ حكم الخطاب واما انت الذى قام زيد فهو قليل ايضا ولكنه
غير مقيس لان زيدا ليس بعائد ولا دلالة فيه على الخطاب وهو ظاهر قوله وعلى هذا تقول هذا التركيب معضت
فيما تقدم مع التنبيه على صعوبتها والاشارة الى توجيهها قوله فقوله مبتدا خبره ضعيف وقوله انه يجوز مقول
القول وهذا التعريف لابى حيان خال فى تفسير الآية ثم عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية معنى بقوله الحمد لله قال ابن
الدين ثم اعترض ابو حيان على الزمخشرى فى تجويزه ان يكون ثم الذين معطوفة على قوله خلق باء خلق صلة فالمعطوف
عليها بعطف حكمها ولكن ليس ثم رابط بعود منها على الموصول ثم قال الا ان يكون على رأى من يرى الربط بالظاهر كقولهم
ابو سعيد الذى روينا عن الخدرى وهو قليل جدا لا ينبغى ان يحمل عليه كتاب الله انتهى قوله من هذا القبيل
النسخ من هذا الفبيل قال الدماميني فى التعقيب وهو وضع الظاهر موضع المضمر فى مثل قولهم ابو سعيد الذى روينا عن الخدرى
وذلك لان الجملة الفعلية صلة فالمعطوف عليها لا بد من رابط يربط بهذه الجملة المعطوفة بالموصول ولا ضمير فى النفط
يربط فيحتاج الا ان يجعل ربطهم لما وضع فيه الظاهر موضع الضمير وهو قليل فى هذا المحل كما صرح به المصرح قال التفتازانى وهذا
العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة وحده برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذى عدلوا به بل هو داخل
تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذى كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران
هكذا قال فتامل انتهى وقال فى الشرح مرللصرف فى حرف اللام يجوز كون ما فى قوله تق واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما
آتيتكم من كتاب وحكمة الآية فى قراءة حمزة بكسر اللام موصولا اسميا سال العائد فى ثم جاءكم رسول واجاب
بان ما معكم هو نفسها اتيتكم فكانه قيل مصدق له ثم قال وقد يضعف هذا القلة نحو قوله وانت الذى فى رحمته الله اطمع
قال وقد يرجح بان الثوانى يتسامح فيها كثيرا هذا كلامه هناك والاعتراض عليه متوجه وذلك انه اذا اعتقد كون ما فى هذا الب
الزمخشرى فى انه الانعام من جعل الظاهر فى الجملة المعطوفة على الصلة خلفا عن الضمير العائد ضعيفا لا يسوغ تخريج التنزيل
عليه فكيف اقدم هو على مثل هذا فى قراءة حمزة فى تلك الآية وما اعتذر به عن ذلك فى انهم يتسامحون فى الثوانى كثيرا ان كان
عذرا صحيحا وسع الزمخشرى ايضا الاعتذار به فلا وجه لردّه عليه واعترض صاحب الانصاف ما فى الكشاف من جهة
المعنى فقال فى العطف على قوله خلق السموات والارض نظر لان العطف على الصلة موجب للدخول فى حكمها ولو قلت
الحمد لله الذى عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذى كان منه
تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران قال الرابع الجملة الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو قوله تق لا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو قوله لان اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاءنى زيد والشمس طالعة
او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح فى الصورة الثانية انه لا بد من تقدير
الضمير اى طالعة وقد تجئ وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل
نحو اذهبوا بقميصى هذا فالقوه على وجه ابى يات بصيرا الآية وقد قلب منها لفظا فقدر الضمير نحو
ليأكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد تجلو منها لفظا فقدر الضمير نحو
مررت بالبر قفيزه درهم اى والواو كقوله بصفحاء صافى بطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غاص وصاحبه لا يدرى
ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدرى ش قوله وجوههم مسودة قال الحلبى العامة على
رفعها وهى جملة اسمية من مبتدا وخبر وفى محلها وجهان احدهما النصب على الحال من الموصول لان الرؤية بصيرة وكذا اعربها
الزمخشرى ومن مذهبه انه لا يجوز اسقاط الواو من مثلها الا شاذا تابعا فى ذلك الفراء فهذا الاعراب
رجوع منه عن ذلك المذهب والثانى انها فى محل نصب مفعولا ثانيا لان الرؤية قلبية وهو بعيد لان تعلق
الرؤية البصرية بالاجسام ولانها اظهر من تعلق العلمية بها انتهى وما نقله عن الزمخشرى يدل على جواز الوجهين
مع رجحان الاتيان بالواو فلا منافاة بين قوليه وقد مر آنفا ان الشذوذ ذا بناء فى الفصاحة قوله

قوله فى الصورة الثانية هى كون الرابط فيها الواو فقط والصورة الثالثة هى كون الرابط فيها الضمير فقط قال فى
المفصل فان كانت اسمية قالوا والا ماشذ من قولهم كلمته فوه الى فى وعينى اليه رمقته عليه فى القدرة انتهى قال الدماميني
كذلك صرح فى الكشاف فى بعض الجمل الاسمية التى ليس فيها غير الضمير بانها حال فقال قوله ايبطوا بعضكم لبعض عدو
ان الاسمية حال اى متعادين وقال فى قوله تق والله يحكم لا معقب لحكمه انها ايضا حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول
جاء فى زيد لا عمامة على راسه ولا فلنسوة تريد حاسرا هذه عبارته فقد يكون مراده ان الاستغناء من الاسمية بالضمير انما
يكون فى جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولاكذلك جاءنى زيد هو فارس كذا قال اليمنى فلت
يرد عليه حكم بالشذوذ وفى قولهم كلمته فوه الى فى مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافهة انتهى قوله وزعم
الزمخشرى فى الثالثة وهى الجملة التى رابطها الضمير فقط قوله وليس كذلك لورودها فى مواضع يمكن ان يقال لا يتسع
الشذوذ وذو فوعة التنزيل بما تقرر من ان الشذوذ فى قولهم لا بناء الفصاحة وقد تقدم فى هذا الموضوع وقال
الدماميني يمكن ان تكون الرؤية فى الآية الاخيرة علمية فالجملة مفعول ثان لاحال والتى قبلها يمكن ان ينازع الزمخشرى
فيها من حيث ان التقدير وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا فلا يجعل الاسمية فيها حالا من المحذوف بل صفة له على ما عرف
من رأيه واما ما عدا ذلك من هذه الآية فقد علمت ما يقال فيه على ما اسلفنا عنهم انتهى قوله فنبذوه وراء ظهورهم
واشتروا به ثمنا قليلا بئسما من اواخر آل عمران ولاشك ان هذا البحث فى هذه الآية اعنى آية آل عمران وقوله كانهم لا يعلمون
من سورة البقرة وفيها الشاهد وتمام هذه الآية ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين اوتوا
الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون قال الحلبى كانهم لا يعلمون جملة فى محل النصب على الحال من فريق
لتخصصه بالوصف والعامل فيها نبذ والتقدير مشبهين للجهال انتهى هذا وان الآية السابقة وهو قوله فنبذوه وراء ظهورهم
ليس من شواهد هذا المحل ولعل ايراده ههنا وقع سهوا فان ما قبل هذا الآية اعنى آية البقرة وراء ظهورهم فوقع
الاشتباه فظن انهما معا شاهد واحد وهما من آيات سورة البقرة والله اعلم وبجميل امثال هذه الشبهات الاصحة
معيار النظر ظرين لهذه الاوراق تجاوز الله عنا قوله لا معقب لحكمه قال الحلبى لا معقب جملة حالية وهى لازمة والمعقب
الذى يكر على الشئ فيبطله انتهى الظاهر ان صاحب الحال ضمير الفاعل المستتر فى يحكم عائد الى الله وكذا الضمير المجرور فى حكمه فالجملة
الاسمية انفردت بالضمير قوله او الواو اى او بقدر الواو قوله كقوله بصفح عانصا هذا البيت نسبه الجوهرى
للسبت من عاس انشده مستشهدا به على انه يقال نصف النهار بمعنى التنصف وقوله الماء غامره حال من النهار
ولا واو فيها وهو ظاهر والضمير يعود على صاحب الحال وهو النهار اذ الضمير الملفوظ به عائد الى الغائص فاحتيج الى
تقدير الواو وبهذا تقدير كلام الجوهرى وبحث صدر البيت فى حذف واو الحال من اخر الباب الخامس قال الدماميني
قلت الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير تقدير احدهما فلم قدر الواو وهنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير
الضمير بل هو الاولى لانه الاصل فى الربط ويقال التقدير الماء غامره فيه وقوله بالغيب اما ظرف مستقر خبر رفيقه
اى هو ملتبس بالامر المغيب ولا يدرى خبر اخر واما ظرف لغو يتعلق بيدرى الآتى قدم على طريق التوسع
ومثله فى الشعر مفتقر قال وتحن عن فضلك ما استغنينا انتهى وقال السمين بعد نقل هذا الكلام واقول انما قدر
بها بالواو دون الضمير حملا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو انتهى وقد سبق هذا فى هذا الموضوع والكل وجيه
ثم ان السكاكى روى فى المفتاح النهار منصوبا وكذا الرض من نصفت القرآن اذا بلغت نصفه والمراد منه
طول مكثه تحت الماء وفى الصحاح برفع النهار من نصف الشئ بمعنى انتصف فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير
ايضا واحتاج الى ان قدر الواو محذوفة اى والماء غامره اى ساتره كذا حققه الفاضل الشريف فى شرح المفتاح
قال والخامس الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه او عمرا واحاه اذا
قدر الاخ بنيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير
الواو وقوله تق والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا مصدر لفعل محذوف وهو الخبر ولا يكون الذين

وقيل ان الخلف عن الضمير اي ناره قال الاعشى لقد كان ذو حول ثوا وثويت تقضي لبانات وتسام سائم اي ثويته فيه فالها في ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابطة الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الها من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس شيء يخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولا شتراط الرابط في بدل البعض دجب في نحو فولك مررت بثلاثة زيد وعمر القطع بتقديرهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير تنبيه اما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك ش قوله ثم عموا وصموا تقدمت الآية في واو والضمير من الباب الاول ونقلنا هناك عن ابن عادل ان في هذا التركيب ثمة اوجه منها ان الواو في عموا وصموا ضمير وكثير بدل من هذا الضمير من ارا د التفصيل فليراجع اليه حتى يقف على الاوجه الخمسة والشاهد في قوله تعالى كثير منهم فانه بدل البعض بالضمير الملفوظ به وهو ضمير منهم وكذا قوله فتال فيه لبدل الاشتمال مع الضمير الملفوظ به فانه بدل من الشهر الحرام قوله من استطاع فانه بدل البعض من الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اذ تقدير الكلام فيه ولله على الناس على من استطاع من الناس حج البيت قوله فتل اصحاب الاخدود النار بدل اشتمال من الاخدود فان تقديره فتل اصحاب النار الموقدة في الاخدود واصحاب النار الاخدود قوله لقد كان حول ثويت من الطويل هو للاعشى يمدون اعراب البيت كان ناقصة اسمها تقضي مضاف الى لبانات وهو جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة بفرقه بل من همه كذا في القاموس وتسام معطوف على تقضي لانه مؤول بالمصدر اي تقضي حاجة وتسامة سائم اي ملاله ملول وجر كان في حول بمعنى سنة وثواء بالجر بدل من حول والثواء الاقامة والمثوى المقام يقال ثويت في بلد كذا اي اقمت فيه وقوله ثويته جملة فعلية في محل الجر صفة لثواء والحول ليس بثواء حقيقة بل هو محل الثواء فلا بد من تقدير في وله هذا قال اي ثويته اي ثويت ثواء في ذلك الحول قال السيوطي وقيده وهو مطلع القصيدة قصيدة هريرة ودعها وان لام لائم غداة غد ام انت للبين واجم وتعدية بهيفاء رود شبابها كلها مقلتا ريم واسود فاحم ووجه نقي اللون صاف بزينه مع الجيد لبات لها ومحاسن صح وتضحك عن غر الثنايا كانها جنا الحوان ينبت متناعم هي العيش لا بد نوا ولا يستطيعها من العيش الا الملمفلات الرواسم قال الندمري بروي هريرة بالرفع والنصب وهو اسم امراة والبين الفراق والواجم الحزين والكهول السنة وثوا ثويته اي اقامة افعتها ويروى ثويته بفتح التاء على الخطاب وضمها على المتكلم وفي الاغاني عن يونس قال كان ابو عمرو بن العلا يضعف قول الاعشى لقد كان الخ ويقول لا اعرف له معنى ولا وجها يصح وقال ابو عبيدة معناه في ثواحول ثويته واللبانات الحاجات واحدتها لبانة وتسام سائم اي يمل ملول من السامة وهي الملالة والمبتلة التامة الاعضاء والهيفا الرقيقة الخصر بين رود رطب والرودة والرادة الناعمة والمقلة شحمة العين التي يجمع البياض والسواد الريم الظبي الابيض والجمع ارام والاسود الشعر والفاحم الشديد السواد والجيد العنق واللبات واحد بالية بمعنى المنحر وهو من موضع القلادة من العنق والمعاصم جمع معصم وهو موضع السوار من اليد واسفل من ذلك قليلا انتهى قوله وتجلى اي الباء في قول الشاعر ثويته ضمير الثواء عائد على طلب لانه صفة لثواء والهاء رابطة الصفة والضمير المقدر وهو الضمير المجرور في قوله فيه رابط لابدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول قوله لان الجملة وهو قوله ثويته صفة ثواء الذي هو بدل من حول وقوله تقضي لبانات تركيب اضافي اسم كان وقوله وتسام مؤول بالمصدر لانه عطف على المصدر وهو تقضي والمعنى لقد كان انقضاء حاجات وسامة اي سآمات في حول اقمت فيه قوله بالمبدل منه متعلق برابط قوله وليس بشيء طلو الصفة الخ قال الدماميني ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فهو ممنوع وان اراد خلوها لفظا فسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا ومبدلا لا بد منهما في الاستعمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير اخر يربط البدل اي ثويته فيه كما قول المصر وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة

منصوبا بمحذوف فاعرفه فانه كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيد اجذعاله ولا عمرا استقبال خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة واللام المقوية غير لازمة ش قوله او ضربت اخاه اي ونحو زيدا ضربت اخاه اي ايهنت زيدا ضربت اخاه قوله او عمرا او اخاه اي ونحو زيدا ضربت عمرا او اخاه اي جمعت في الضرب بين عمرو واخي زيد وقد سبق هذا البحث في التنبيه المذكور في اوائل رابط الجمل بما ي خبر عنه قوله اذا قدرت الاخ ببانا اي عطف بيان لعمرو في قولك زيدا ضربت عمرا اخاه التركيب قوله فان قدرته بدلا اي ان قدرت الاخ في قولك زيدا ضربت عمرا اخاه لم يصح المسئلة يعني نصب زيد على الاشتغال اي نصبه بالفعل المقدر المفسر بضربت ولا رفعه على الابتداء ووجه الامتناع في صورة البدل دون البيان كون البدل من جملة الخبر كما تقدم مرارا وفي باب الاشتغال ايضا لا بد من اتحاد الجملة ولا بد من هذا القيد ومن قصر على الاول فقد قصر وكذا اي لم يصح النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء ولو عطفت اخاه على عمرو بغير الواو بل عطفته بالفاء او ثم او غيرهما كما تقدم في التنبيه الموضوع في اولى الربط قوله ولو عطفت بغير الواو لا يصح نصب الاسم ولا رفعه في العطف بغير الواو مثل ان يقال زيدا ضربت فغلامه او ثم قمر لان الواو للجمع فيكون الضمير في الجملة التي وقع فيها المنصوب على شرائط التفسير بخلاف سائر ادوات العطف فان بعضها للتعقيب وبعضها للتراخي وغير ذلك قوله والذين كفروا الآية من سورة محمد عليه الصلوة واللام تقدمت مفسرة في اللام المبينة من الباب الاول قوله خلافا منهم لجماعة ابو حيان والزمخشري فانهم جوزوا في زيد سقيا له انتصاب زيدا قال المصنف في اللام المبينة واما بجويز بعضهم في قوله تعالى والذين فتعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال توهم انتهى وقد شرحناه مفصلا فيطلب من هناك قوله لان اللام متعلق علة لجواز زيدا جذعا له تكون التقدير اعني او اريد له كما تقدم في اللام المبينة فيكون الضمير من جملة اخرى وهو المانع من الاشتغال وصحة الابتداء قال المصنف في اللام المبينة وينبغي على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان ينصب زيدا بعامل محذوف على شرطية التفسير لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته انتهى قوله لانه لا تعدى بالحرف علة لنفي تعلق اللام بالمصدر يعني ان اللام في سقيا لك لام التعدية لانها لازمة لا يجوز تركها ولام التعدية لا يكون لازمة كما تقدم في بحث اللام من الاول اي الباب الاول قال وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لاتينا مقدرا بعده وان قدرتها ببانا لكم كما هي بيان لما في الفتح فيما تنسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الرابط حينئذ لا لكم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الجرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الجرية تعلق العامل عن العامل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون بغير ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترط في غير باب التمييز ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس ش قوله ان قدرت من زائدة فكم يتبدا قال الدماميني وجهه ان كم استفهامية كناية عن قوم او جماعة وحذف تمييزها للفهم المعنى وآية مفعول لتان زيدت فيه من كما ذكره المصر بناء على انها تزاد بعد الاستفهام ولو كان بغير هل والمعنى كم جماعة اتيناهم آية ما خبر ويجوز ان تكون كم في موضع نصب على الاشتغال ويقدر الناصب لها مؤخرا عنها لمكان الاستفهام اذ لا يعمل ما قبله فيه قوله كما قدمناه حيث قال ان قدرت من زائدة قوله بهل خاصة مثل قوله تعالى هل من خالق غير الله وهل ترى من فطور قوله على من قول لا يشترط وهم الاخفش والكوفيون قوله او على قول من يشترط اي يشترط غير الموجب في غير باب التمييز واما في باب التمييز فلا يشترط فيه قال السادس والسابع بدل البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا به نحو عموا وصموا كثير منهم سبأ لونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان

اي ثوبية، باه فالمتصل يعود الى هول ذا المنفصل يعود الى ثوا فغير ان تقدير المصراعي من هذا التقدير الذي رآه
ابن سيده لسلامته من الاشباع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا بان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا
على الذي ريح فالاشباع لازم على تقدير المصنف ايضا انتهى قوله ولا شتراط الخ قال الدماميني لانكم وجوب
القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء
بالتفصيل اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل ونية
معطوف محذوف كأنه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتها وقد بينت تفصيل السبع في
آخر لكن اقتصر هنا على اثنين منها على انهما احق بالاجتناب قلت ومنه بجوز الزمخشري في قوله تعالى
فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان يذكرها اثنين الآيتان ويطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر
الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر
قول جرير وكانت حنيفة اثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من موالها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حبب الي
من دنياكم ثلث النساء والطيب وقرة عيني في الصلوة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري
في هذه الآية من ذلك نظرا لما الكلام فيه وقد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت قد اعتذر
عنه المصنف في اواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون غير عن البدل بعطف
البيان لنا خيرهما والاكثر النحويون متفقون على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا واذا كان المراد به بعطف
البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه فتامله على ان في ثبوت لفظ ثلاث في الحديث الذي اورده كلاما
للمحدثين والذي رواه جماعة حبب الي من دنياكم النساء والطيب الحديث بدون ذكر ثلاث انتهى هذا قوله
القطع بتقدير منهم اي رفع زيد وعمرو على انه مبتدا وخبره منهم وانما سمي القطع لخروجه عن تبعية الاعراب
الموصوف مع كونه اوصافا قوله لانه لو اتبع علة وجوب القطع ووجهه ان زيدا وعمرا انقض من ثلثة فلا بد
من ضمير على تقدير البدلية اما اذا عطف عليهما شخص اخر وقيل ثلثة زيد وعمر وبكر يكون بدل الكل فلا يحتاج
الى الضمير فلا يجب القطع قال الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يرتبط الا بالضمير ايضا ما ملفوظا به نحو زيد حسن
وجهه او جهه منه او مقدرا زيد حسن وجهها اي منه واختلف في نحو زيد الحد بالرفع فقيل التقدير منه
وقيل الالف خلف عن الضمير وقال الله تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات
بدل او بيان والثاني منعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات اقول الزمخشري
انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لوضوح تعينه البدلية
بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر وهو نكرة والتي في الآية بدل لا نعت
وقوله مفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لاصفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على
النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامراة حسنة
الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها وانابت ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض
لا اشتمال خلافا للزمخشري شل قوله والابواب مفعول لم يسم فاعله قال ابن عادل في ارتفاع الابواب
وجهان اشهرهما انها مرتفعة باسم المفعول واعترض عليه بان مفتحة اما حال او نعت لجنات وعلى التقديرين
فلا رابط واجيب بوجهين احدهما قول البصريين وهو ان ثم ضميرا مقدرا تقديره الابواب منها والثاني ان ال قامت
مقام الضمير اذ الاصل ابوابها وهو قول الكوفيين والثاني انها مرتفعة على البدل من الضمير في مفتحة العائد على جنات
وهو قول الفارسي واعترض على هذا بانه بدل البعض والاشتمال ولا بد فيهما من ضمير فيضطر الى تقديره كما تقدم ورجح
الاول بان فيه اضمارا واحدا وفي هذا اضماران وتبعه الزمخشري فقال والابواب بدل من الضمير في مفتحة اي مفتحة

اي مفتحة هي الابواب كقولك ضرب زيد اليدان الرجل وهو بدل الاشتمال قوله بدل الاشتمال يعني به الابواب لانها ليست
بعض الجنات وانما ضرب زيد اليدان الرجل بعض من كل ليس الا كذا قال ابن عادل قوله لضعف مثل مررت يعني بطرحسنة
رفع الوجه ووجه الضعف ان حسنة رافع لضمير يعود الى المراة ولولا ذلك لما انث والوجه بدل من الضمير وابدال ذي
اللام من الضمير فيما اشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كذا قال الدماميني قوله وعليهما اي على تقدير مفتحة حالا او صفة
فلا بد من تقدير ابواب منها على راي البصريين او نابت ال عن الضمير على راي الكوفيين قوله خلافا للزمخشري هذا الخلاف
مبني على ان ابواب الدار هل هي بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر
الى الثاني والمصنف نظر الى الاول كذا قال الدماميني قال التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يرتبط
ايضا الا بضمير اما مذكور نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا او منويا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه واما قوله نع بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله
ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون فقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا
فقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم
ذكرهم وانما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت
فلسنا على صفته شل قوله اي منه اشارة الى تقدير الضمير فان قوله نع فمن فرض فيهن الحج اما شرطية او موصولة على ما فسره
ابن عادل وعلى تقدير الشرطية فجوابه قوله فلا رفث الخ اي لا رفث منه ومنه قوله نع من يرتد منكم فسوف يأتي الله بقوم
فان الفاء الثاني الراجع من الجزاء الى من الشرطية محذوف تقديره فسوف يأتي الله بقوم مكانهم او بدلهم وقوله
او الاصل في حجه ناظر الى كون الضمير منويا عنه يعني ان التقدير فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في حجه ثم حذف الضمير وناب
الالف واللام منابه وقيل في الحج هذا على مذهب الكوفيين وقد تقدم الكلام في اعراب اسم الشرط وجواز كونه في محل
الرفع على الابتداء والاقوال الثلثة في خبره قوله واما قوله مبتدا خبره فقال الزمخشري في الآية اعني بها بلى من اوفى بعهده
الآية قال السفاقسي من في من اوفى موصولة والاظهر انها شرطية وقوله فان الله يحبهم على انها موصولة او جوابها على انها
شرطية والرابط على الوجهين عموم المتقين ويحتمل ان يكون الطرا والجواب محذوفا دالا عليه المعنى عليه اي يحبه الله انتهى وبالثاني
قوله نع ومن يتول الله ورسوله الآية والجواب المحذوف في الاول مقدر بعد فانه التقى وفي الثانية مقدر بعد قوله آمنوا
وفي البيت بعد العجيزة والبيت من الوافر قاله القطامي من شعراء الحماسة من ابيات اوردها ابو تمام في البيت
الاول من ديوان الحماسة وبعده ومن ربط الجاش فان قبائنا سلبنا وافراسا حانا قوله فاي رجال منصوب
على انه مفعول ثان لترانا لانها رؤية علمية وترانا على صيغة الخطاب واي مضاف الى رجال وهو مضاف
الى بادية وقال الامام المرزوقي الحضارة بكسر منه الحاء وتفتح وكذلك البادية بكسر منه الباء وتفتح والمراد بالحضارة
اهل الحضارة فحذف المضاف ليدل على ذلك فاي اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين
فاي هذه تضاف الى النكرة ولا يضاف الى اكثر من الذي جعلته خبرا لانك تريد صفته الا ترى انك تقول مررت برجل
اي رجل واي رجل اخوك اذا جعلته خبرا يكون مخرج الكلام المدح والتعجب كأنك قلت نهاية في الرجولية اخوك فعلى
هذا قوله فاي رجال بادية فيقول من العجب رجال الحضر فاي رجال بدو نحن اذا حصلت الرجال والمعنى اي الناس
نحن وان كنا من اهل البدو والمراد المدح والتعجب انتهى وهذا المعنى هو المعنى الرابع لاي على ما ذكره المصرح في
فصل الهمزة من الباب الاول حيث قال والمعنى الرابع ان يكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد
رجل اي رجل اي كامل في صفة الرجال اوحالا للمعرفة كمررت بعبد الله اي رجل انتهى وهذا على وفق ما قاله الامام
المرزوقي واي هذا تضاف الى النكرة انتهى قال العكبري العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطها اما
بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل احدهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا
كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية كقوله يغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ

عليه فقطوا وا ما جوابه السوال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه لارتباط ولا يجوز قام فعد زيد
ولذلك يطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اعمال
الاول لان الشاعر فصيح وقد اركبه مع لزوم حذف مفعول الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف ش قوله قام وقعدا
اخواك هذا على راي الكوفيين وتقول على المذهبين قام وقعدا اخواك و قام وقعد اخواك انتهى ولو اورد امثال
على الاكثر لاصاب قوله كان يقول سفيهنا فان كان ويقول تنازعا في سفيهنا بالرفع على اسمية كان وفاعلية
يقول وهو معمول كان لكونه خبرا له وكذا تنازع ظنوا او ظننتم في ان لن يبعث وهما يقتضيان نصبه على انه مفعول
لهما اي ظنوا عدم البعث كما ظننتم عدم البعث قوله او كونهما عطف على قوله ارتباطهما فان قوله يستغفر لكم
بالجزم جواب الشرط الذي تضمنه الامر وهو تقالوا قال شهاب الدين هذه المسئلة عدها النحاة من الاعمال وذلك
ان تقالوا يطلب رسول الله مجرورا بالى اي تثاقلتم الى رسول الله يستغفر يطلبه فاعلا فاعمل الثاني ولذلك رفعه
وحذف من اذ التقدير تقالوا اليه ولو اعمل الاول لقيل الى رسول الله يستغفر فتضمن في يستغفر فاعل ويمكن ان يقال
ليست هذه من الاعمال في شيء لان قوله تقالوا امر بالاقبال من حيث هو لا بالنظر الى المقبل عليه انتهى كلام قوله آنفا اي
أفرغ عليه قطرا فان الثاني وافرغ تنازعا في قطرا لانها يطلبانه مفعولا صريحا قوله يستفتونك اي يسالونك
الفتوى في حق الكلالة فقل مجيبا لهم الله يفتيكم في الكلالة فيستفتونك ويفتيكم تنازعا في الجار والمجرور وهو في الكلالة
قوله ولذلك اي لوجوب ارتباطهما بوجه من الوجوه بطل قول الكوفيين قوله انما من باب التنازع يضعف لان
القول بهنا ليس للحكاية بل هو بمعنى المذهب والاعتقاد وصرح به الرضي وقد سبق في اوائل هذا الموضع فليطلب
فليطلب قوله وانما بالفتح ايضا اي وان قول امرئ القيس حجة على رجحان اعمال الاول لان الشاعر اركب اعمال الاول
وقد مر ذكر البيت مع بيت اخر في الباب الاول عند ذكر لو فليطلب من هناك شرحه قوله مع تمكنه اي مع قدرة
الشاعر اعمال الثاني مثلا يمكن ان يقول ولم اطلب قليلا من المال فانه لا تنكسر به البيت وسلم من حذف المفعول
وفاعل كفاني طالب للقليل قال والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف معطوبي العاملين فان كفاني
طالب للقليل واطلب طالب للملك محذوفا لدليل وليس طالبا للقليل للملا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع
يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني وحينئذ يلزم كون مثبتا لانه حينئذ داخل حيز الامتناع المفهوم
من لو واذا امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة وانما لم يجز ان يقدر مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما ش قوله قد
اثبت طلبه اي اثبت على كفاني ويجوز ان يكون مستانفة فلا يلزم المحذور المذكور فاجاب بقوله وانما
لم يجز ان يقدر مستأنفا يعني قوله ولم اطلب يحمل الواو على الاستيناف فلا يكون معطوفا على كفاني فلا
يدخل تحت النفي وبذلك يندفع المحذور وقد تقدم احكام الواو والاستيناف في مواضع متعددة في الباب الاول
والثاني وغيرهما قوله فلا تنازع بينهما وهو المطلوب عند البصريين اذ لا يمكن به الاستدلال على رجحان اعمال
الاول به عند الكوفيين قال فان قلت انى يجوز التنازع مع تقدير الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني
غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات الثواني قلت
اجازه كل قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجهه قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع
واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب
له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه لرفيقه وقف عدم الشيء على وجوده وذلك هذه
القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر
المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم
على انه لو صح لم يجز حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجوزونه البتة ش قوله
افادت لو انتفاء الدعاء لو فاعل افادت وانتفاء بالنصب مفعوله وافادة لو انتفاء الدعاء والاجابة دون

دون انتفاء عدم التواني بناء على رجوع النفي والاثبات الى القيد دون الاصل فاذا تقيدنا مجيء زيد بغير راكب
يفيد ثبوت مجيء زيد مع ثبوت ركوبه قوله منهم ابن الحاجب وقد اجمل المصنف نقله فلم اجد بدا من نقل كلامه برمته
ايضاحا للحل وكثارا للفوائد قال في بحث التنازع من شرح المفصل وهذا البيت انشده سيبويه وقال ولو نصب
لقصد المعنى واورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين وما ذكره سيبويه اظهر وبيان
ذلك ان لو يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير واذا وجب ان يكون مقدرا وجب ان يكون
غير حاصل فيجب على هذا ان ما يذكر بعدها منفي ان كان مثبتا وجب ان كان منفيا فاذا قلت لو اكرمتني لاكرمتك
فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك فقوله فلو اني
اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب
موجبا اي قليل وهو داخل في سياق جواب لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت
انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو متناقض وايضا فانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل ففهم
من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم ان يكون لم اطلب موجبا الى قليل لانه يلزم ان يكون طالبا
للقليل فيكون قائلا في البيت الذي بعده ما اطلب الا الملك في هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا
ثبت انه ليس موجبا الى قليل ثبت انه ليس من هذا الباب اذ شرطه ان يكون الفعلان موجبين الى شيء واحد
فهذه هو الذي قصده سيبويه وجرى الزمخشري على ما اراده واما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد جهة
اخرى وهو لم يعطف لم اطلب على قوله كفاني ليلزم ما تقدم ولكنه جعل الواو للحال واذا كانوا والحال
لا يلزم ان يكون الطلب مثبتا بل يجب ان يكون منفيا على ظاهره فكانه قال لو كنت ساعيا لمعيشة دنية لكفاني القليل
غير طالب له فيكون الفعلان موجبين الى قليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير يصح ان يكون من هذا الباب
انه لم يقصد الا نفي طلب الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وكانه تفسير للمفعول الذي حذفه في قوله
ولم اطلب ولو كان من الباب لاقتضى ان يكون اعمال الاول اولى لان الفصيح فدا عدل عن اعمال الثاني مع امكانه
الى اعمال الاول على وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى ما اغتفر لاجله الضعف الذي لزمه وهو حذف الضمير من ولم اطلب
انتهى قوله وفيه نظر اي في ذكر التوجيه قوله فيكون انتفاء كفاية القليل انتفاء اسم كان ومضاف الى كفاية وهي
مضاف الى القليل المقيد بالجر صفة القليل والضمير في طلبه عائد الى الشاعر وقوله موقوفا خبر يكون والضمير في قوله
على طلبه عائد على الشاعر ايضا والضمير في له عائد على القليل قوله ولهذه القاعدة كذا هو لزوم الارتباط بين العاملين
في باب التنازع قوله اذ لا ارتباط علة لقوله بطل قول بعضهم قبل الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة
بين الجملتين الواقعتين بعدها وقوله تبين جزء من الاولى وقال الجزء من الثانية واعلم من معمولات الجزء الثاني
فيظهر ان بين تبين واعلم ارتباط بهذا الاعتبار كما كان الرابط متحققا في قوله لكنا وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا قوله على انه لو صح الخ هذا على وفق ما قال سعد الملة في سورة الاعراف في تفسير قوله تعالى
وان عسى قد اقترب اجلهم ان التنازع خلاف الاصل لما فيه من التزام الاضمار قبل الذكر فلا يصار اليه اي الى تنازع العاملين
حيث يكون عند غنى انتهى بعبارته قال الدماميني هذا ممنوع وقد ذكر المصرح قريبا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم
تزعمون فيمن فتح بين ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع
بينكم او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم
تزعمون على ان الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما مع هذا المحل مع انه لم يستضعف
انتهى اي لم يستضعفه المصرح والحق ان هذا ليس من الضعف بمنزلة لا يجوز التنزيل عليه وقد حمل عليه في
مواضع منه باجماع المفسرين قال وضعيف حذف مفعول العامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى
ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول اطلب الملك محذوف كما قدمنا وان فاعل تبين

قول بعض من عاصرنا قال الشمني هو قاضي القضاة بهاء الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدي العربي
الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ اباحيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال مات ادبم السماء
الخ من ابن عقيل قال الشيخ علي الدين بن العراقي اخبرني الشيخ سراج الدين البلقيني انه سمع الشيخ اباحيان يقول
ذلك وتاب في الحكم بباب الفتوح عن العزوزين ثم بعمر عن جماعة ثم رفع بينهما فالسنم مفصولا الى ان ولي
قضاء القضاة بالديار المصرية بصرف ابن جماعة عنه ثم درس بالمخشبية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله
كريما ولذلك لما مات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربة قريبا من ضريح الشافعي رضي
الله عنه انتهى كلام الشمني ولكن التخريج المذكور هو كونه جميعا توكيدا لما ذكره السفاقسي حيث قال في اعرابه
جميعا حال من الموصول وهو ما اي مجتمعا ويرادف كلا في العموم ولا يفيد الاجتماع في الزمان بخلاف معا وعدها ابن
مالك من الفاظ التوكيد قال واغفلها النحويون قلت وعلى رأيه يعرب ههنا جميعا توكيدا للمفعول وهو ما انتهى
ملخصا وهو ايضا من عاصر المصنف كما تقدم ترجمته في الباب الثاني وهو من تلاميذ ابي حيان ايضا وما بين عقبل
قوسين اثبتناه من كتب التفاسير ووفاة الاعاريب السناد هذا التخريج اليه قال السيوطي في طبقات ان ابن عقيل له
تفسير الى آخر سورة آل عمران والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال قوله وقول الفراء والزمخشري عطف
على قوله قول بعض وقد سبق الكلام على هذه القراءة في ترجمة كل قوله وابدال الظاهر من ضمير الحاضر اي المخاطب
والمتكلم تقدم في ترجمة كل قوله بدل كل اي ابدال كل من كل بدون الالف واللام اشارة الى ما بين ترجمة كل
من ان دخول اللام عليه ليس بمسموع وانما قوله بدل الكل لا يحتاج الى ضمير ونظائره فهو من مسامحات
المصنفين كما سبق تفصيله قوله فهذا احسن مما قبل وقد سبق هذا الوجه نقلا عن شهاب الدين ابي حيان وتعقبه
عليه من المراجعة الى ما سبق من تخاريج القراءة المذكورة قوله وضرجها ابن مالك اي خرج القراءة المذكورة
قوله بما لا مزيد عليه من اراد الاطلاع على الحقائق العلمية فليراجع اليه قوله تنكير كل بقطعها عن الاضافة تسبق هذا
ايضا قوله وتقديم الحال وهذا هو الضعف الثاني معطوف على تنكير وهو الوجه الاول وهذه المسئلة
اختلافية سبق قريبا التعرض له قوله فانما يؤكد بها بعد كل تعقب الد ما مبني على المصرفيه وقال هذا سهو
ظاهر ثم اورد ثماني ابات وقع التوكيد فيها باجمعين من غير كل والسهو ليس بعيب للانسان الذي هو محل
النسيان وقد بسط الكلام المصنف هنا رفع خطبة كتابه وطرة خطابه متمثلا بقول الشاعر وما احد يرضى
سجاياه كلها ولم يعلموا ما دار في رأس سمسم شكر الله سعيه فما ارتكبه في الله والمشقة في جمع لطائف العربية
والحقائق التفسيرية قال الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني
التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام
ولكنه لم يتعين بعينه كالتمييز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضار باعمرو وضارب بوكرا اذا اردت
الحال والاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون وبدل
على ان هذه الاضافة لتقدير التعريف قولك الضارب الرجل زيد والضارب الرجل عمرو ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تع
هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوله تع ثاني عطفه وقول ابي كبير فانت به حوش الفؤاد
مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول جرير بارت غاربطنا لو كان يطلبكم لاقا
مباعدة منكم وحرمان ولا تدخل رب على المعارف خلافا للهدلي في قوله تع هديا بالغ الكعبة الهدلي القربان وبالغ الكعبة صفة ولو تعرف
بالاضافة الى مفعوله لزم وصف النكرة بالمعرفة وهو ممنوع قوله وقول ابي كبير تقدم ترجمته من الباب الاول
قال السيوطي ابو كبير بالباء الموحدة وهو عامر بن الحليس بمهملة مصغرا وقيل ابن جمرة بالجيم والراء هذا آخر ما وجد
انتهى وقيل هذا حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل يقول حملت ام رابط شرابه في ليلة ذات
خوف وذعر وفزع وعقد نطاقها شد ودة عليها كانت العرب تزعم ان المرأة اذا حملت بولد خائفة

الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة

ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه او للشيء دل عليه الكلام
اي فلما تبين له الامر وما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فاتى اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من السلامة الخ قوله بحسب
الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاءني زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان
مردودا قول الهروي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد ش قوله اذا اهمل على صيغة المبني للمفعول
اي واذا لم يذكر قوله حتى ان الخ اي حتى انتهى الضعف الى عدم الجواز قوله الملك محذوفا مرفوع على انه خبر ان ومحذوفا
حال نحو قالوا ثم بدا لهم بعني قالوا ان فاعل بدا مصدر مدلول عليه بالجملة الآتية وهو السجن مصدر ليسجننه مبين على بعض
الاقوال قوله او الشيء دل عليه الكلام عطف على قوله للمصدر قوله ونظيره اي في كون الفاعل ضميرا عائدا الى شيء دل
عليه الكلام قولهم اذا كان غدا فاتني فان فاعل كان ضمير يعود الى مدلول الكلام وهذا المثال مما اورده العلامة
في بحث التنازع من شروح المفصل ان كان في المثال تامة اي اذا وقع الامر الذي نحن عليه اليوم
غدا وفي بعضها هذا في لغة تميم وغيرهم يرفعون غدا بكان التامة وقال ابن يعيش كان ههنا بمعنى الحدوث
والتقدير اذا احدث هذا الامر فاتني فاضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وقال ابن الحاجب وهذا اضمار جائز لقيام
قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل الذكر لان القرائن قائمة مقام تقدم الذكر فان تقدم امر او حال جاز ان
يكون ضمير ذلك الامر او الحال وان لم يتقدم فالمعنى اذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسرنا به مستغنى
عما تقدم من القرائن فلذلك فسره بقوله اذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع لكان جائزا ويتعين ان يكون فاعلا وانجاء
وجوب الاضمار ضرورة نصب غدا ويجوز ان يكون غدا متعلقا بكان فتكون التامة ويجوز ان يكون متعلقا
بمحذوف على ان يكون كان الناقصة انتهى كلامه هذا وفي باب ما يكون فيه المصدر عوضا من كتاب سيبويه ونقول
اذا كان غدا فاتني وان شئت قلت اذا كان غدا فاتني وهي لغة بني تميم والمعنى انه لقي رجلا فقال اذا كان
ما نحن عليه من السلامة او كان ما نحن عليه من البلاء غدا فاتني وهي ... ولكنهم اضمروا الاستخفاف فالكثرة لانه الاصل
لما مضى وانما سبقع انتهى كلام سيبويه مع اختصار قوله لانه الاصل بيان لكثرة استعمال كان فانه موضوع
لسلب في الماضي والمستقبل والتخفيف لما يستعمل كثيرا اما بحذفه واما بحذف بعض متعلقاته وبهذا اتضح
ان هذا التركيب مسموع على الوجهين احدهما نصب غدا وهي لغة تميم والاخر رفعه وهي لغة غيرهم وقال السيرافي
في شرحه قال ومن العرب من يقول اذا كان غدا فاتني وهو بنو تميم وانما نصبوا باضمار فعل كأنهم قالوا اذا كان
ما نحن عليه من السلامة او من الحال التي هم عليها والمعنى اذا لم يحدث لك مانع او تغير يعذر في التخلف بحدوثها
فاتني فهذا جائز والمعنى مفهوم فيه وذلك ان مواعيد الناس انما يقع على بقاء الاحوال التي هم عليها الا ترى
ان رجلا لو قال لاخر اني اتيك غدا سالما وزائرا او منزله عند بعيد ثم مطروا اي وقع المطر في غد عظيما يشق
فيه تكلف الزيارة كان معذورا في ترك الزيارة ولم يثب الجملة المخلفين الكاذبين لان وعده كان معلقا
بسلامة الاحوال وان لم يكن ملفوظا به انتهى قوله قول الهروي في الذخائر تقدم ترجمة الهروي في فصل
الهمزة والذخائر اسم كتابه قال وقول بعض من عاصرناه في قوله تع هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان
جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال وقول
الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب انها بدل وابدال الظاهر من ضمير
الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو ثم انتم هؤلاء تنكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل ان يلي العوامل
اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئهما بدلا كما خلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا
احسن مما قبل في هذه القراءة وضرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعف ما تنكير كل بقطعها عن الاضافة
لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرف واحترزت
بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون ش قوله قول بعض

مكدة على العجلة جاء الولد شديدا قويا شجاعا مقداما ثم عطف عليه قوله فانت به اي ولدت نائطا شرا حال كونه حوشي
الفواد اي حديد القلب ذكي الطبع حوشي بضم المهملة وآخره معجمة ونصبه على الحال ومبطنا ضامرا حال ايضا وسهدا
بضمتين اي عديم النوم او قليله وقال العيني البيت من قصيدة من الكامل قالها نائطا شرا وكان زوج امه
والضمير فيه يرجع الى نائطا شرا يعني ولدته حال كونه حوشي الفواد اي حديده والشاهد فيه فان الاضافة
لم تفد فيه شيئا من التعريف والتخصيص فلذلك وقع حالا اذ الحال لا يكون الا نكرة ومبطنا حال ايضا اي
ضامر البطن وكذا سهدا بالضمتين اي قليل النوم وما زائدة او مصدرية وجعل الفعل للبيل لوقوعه فيه
اي نام الهوجل فيه وهو الوحم الثقيل انتهى قوله يا رب غابطنا كمن قصيدة من البسيط وقبلها البيت المشهور
طيرن ان العيون التي في طرفها مرض قتلننا ثم لم يحيين قتلانا يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف
خلق الله ارکانا يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا اريته الموت حتى لا حياة به مدلن وهنك
قبل القوم اوبانا قوله ذلك عوذك قال العيني قاله جرير من قصيدة يهجو بها الاخطل ويا لمجرد التنبيه او بقدر
المنادى والشاهد في غابطنا فان الاضافة فيه غير محضة فلهذا دخلت عليه رب من غابطة بما قال غبطته فغبط
وهي ان تتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد ولا جناح لو والحرمان من حرمه الشيء
يحرمه من باب ضرب يضرب انتهى قال في التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيدا لا
تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيدا اخص من ضارب وانما سهو فان ضارب زيد
اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان
لم يكن الوصف بمعنى الحال او الاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير
الانفصال وعلى هذا صح وصف الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري اريد به اسم الفاعل اما الماضي
كقولك هو مالك عبيد امس اي ملك الامور يوم الدين مع جدودي اصحاب النار ولهذا قرأ ابو حنيفة
ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا ش قوله
قال الزمخشري تقدمت هذه المعركة في اقسام العطف وقبلها في الحادي عشر من الفروق الواقعة بين اسم الفاعل
والصفة المشبهة وقد اطنبنا الكلام في الموضعين بما ينبغي من الاطناب وقبلنا سوال في الجواب حفهما من
الاسهاب بعون الملك الوهاب فعليك بالالتفات اليهما قال وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني
عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال وقرئ وجاعل الشمس والقمر عطفا على
الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي وانه اذا كان لافادة
حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك ش قوله ولكنه نقض
هذا المعنى الثاني سبق الكلام فيه في الموضعين المذكورين انفا قال الدماميني لم يصرح الزمخشري بانه اذا كان
دالا على جعل مستمر تكون الاضافة غير حقيقية حتى يلزمه التدافع بين كلاميه كما ادعاه المصنف وعبارته في الكشاف
فان قلت كيف يكون الليل محل والاضافة حقيقية قلت لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي وانما هو دال على
جعل مستمر في الازمنة المختلفة الى هنا كلامه قلت وليس فيه تصريح بما نسبه اليه المصنف من انه اذا كان دالا على الحدث
المستمر في الازمنة تكون الاضافة غير حقيقية كما في مالك يوم الدين والنظر اليه جائز ايضا بجعلها غير حقيقية ويسوغ
العمل وقد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف مبسوطا بما فيه كفاية انتهى قوله ان اضافة الوصف قال المص
في اوضح المسالك وتسمى الاضافة في هذا النوع لفظية لانها افادت امرا لفظيا وغير محضة لانها في تقدير
الانفصال قال الرابع ازالة القبح او النجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان رفع قبح الكلام تخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف وان حصل النجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث
كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فتامل وتحتمل ان يكون منه

ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن
ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وانما يفرق حكم المجازي والحقيقي
الظاهر بن لا المضمرين ش قوله انارة العقل بيت من البسيط قال العيني قبل قائله من المولدين فعلى هذا ليس من شرط
الكتاب وقال العيني في الصغرى البيت من البسيط وفيه معنى رائق وموخذه حسنة الشاهد فيه على الشاهد
في البيت السابق لان فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن المؤنث وهو انارة العقل
لان الكسب التذكير من المضاف اليه ويزداد خبر لقوله وعقل عاصي الهوى بجر وتنوير انتصب على التمييز انتهى قوله فذكر
الوصف اراد بالوصف ما يقابل بحامد لا النعت النحوي لان قريب في التلاوة خبر لعل قوله وبعده لعل
الساعة قريب سيأتي تخريج في الباب الخامس في الجملة الخامسة وقد اطنب السيوطي في الاشباه
والنظائر في تخريج هذه الآية وتفصيل القواعد المتعلقة بهذا البحث فلتنظر عند الحاجة قوله حيث لا اضافة اي
لا اضافة فيه والجملة في محل الجر باحيث المضافة الى الهاء قوله الظاهرين صفة المجازي والحقيقي لا المضمرين عطف عليه قال السائب
تانيث المؤنث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وفي بتقطت بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فلم عشر امثالها
وكتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فلم عشر حسنات
امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضي
كلي ونقض بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وانشد سيبويه وتشرق
بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم والى هذا البيت يشير ابن هرم الظاهري في قوله تجنب
صديقا مثل ما ترك الذي يكون كعمرو بن عرو عجم فان صديق السوء دي وشاهدي كما شرقت صدر القناة
من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ويعرو الكناية عن الرجل المتردد الاخذ مالبس
له كاخذ عمرو الواو في الخط ش قوله ويحتمل ان الضمير للنار يعزز بنسب اللف في النشر آخذا من القريب فان قلت لم
يذكر احتمال ان الضمير للحفرة قلنا اذا امكن عود الضمير المضاف لاعتبار يعوده الى المضاف اليه قوله فالمعدود
في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو حسنات لانه تمييز عشر وصفتها امثالها اي امثال الحسنة التي مضت
عند قوله ثم من جاء بالحسنة قوله طول الليالي قال السيوطي قال الجاحظ في البيان راي معاوية نهارا وهو مستعد فقال
اري الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعض وتركن بعضي حتبن طولي وتركن عرضي اقعدنني بعد طول النهض وقال
العيني في الكبرى البيان للاغلب العجلي وكان من المعمرين واورد الاول بلفظ المصور والثاني بلفظ حتبن طولي
وطوين عرضي والبيت استشهد به المصور على تانيث اسرعت مع عوده الى طول وهو مذكر لاكتسابه التانيث
من المضاف اليه وعلى روايته الجاحظ اري الليالي لا شاهد فيه وفي شرح شواهد سيبويه للزمخشري نهار الرجز للاغلب
وقيل للعجاج واوله اصبحت لا يحمل بعضي بعضي سنفها اروح مثل النقض طول الليالي اسرعت في نقضي طوين
طولي وحتبن عرضي عمر طويلا وادرك الاسلام فاسلم وحسن اسلامه وهاجر وتوجه الى الكوفة مع سعد بن
ابي وقاص فاستشهد يوم القادسية وقعة نهاوند ويقال انه اول من رجز الاراجيز فجعلها قصايد ثم تبعه الناس انتهى قال
العيني قاله الاغلب العجلي كان من المعمرين الشاهد في اسرعت فانه خبر عن المذكر وهو طولي الليالي والقياس اسرعن
ولكن المبتدا لما كان التانيث من المضاف اليه فلذلك انث الخبر قوله وتشرق بالقول بيت من الطويل قال السيوطي
هو للاعشى من قصيدة اولها الا قل لثيما قبل تيتها السلمى تحيية مشتاق اليها مبينا نصيرتا من اسماء الاشارة
وتشرق من شرق بريقه اذا غص وهو من باب علم يعلم واذعته بالذال المعجمة والعين المهملة من الاذاعة وهي
الافشاء والقناة الرمح وانث اشرقت وان كان مسندا الى صدر وهو مذكر لانه اكتسب التانيث من المضاف
المضاف اليه انتهى وقال العيني قاله الاعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل الكاف للتشبيه وما مصدرية
والشاهد في شرقت حيث انث مع ان فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف

وفي الدعاء للزمخشري على العلي بن حمزة الكسائي حفظه الله تعالى

بعض المضاف اليه اعطى له حكمه والقناة الرمح وشرق البريه اذا غص من باب علم والا ذاعة الافشاء انتهى قوله
واراده بها الكنايه قال الدماميني ليس المراد الكنايه وانما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بما الموصوله في الاتصاف
بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو في التزيد واخذ مالبس له وقد اكثر الشعراء من ذكر واو عمرو
وقال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل من يدعى سليما شفاها لست منها ولا فلامة ظفر انما انت في سليم كواو الحقت
في الهجا ظلما بعمرو ويحكى ان بعضهم رمى في منامه انه قد كتب على ظفره واو فقص على العابر رؤياه فاخبره بانه دعى
في نسبه واستشهد بهذين البيتين وقال التهامي لغو كحرف زيد لا معنى له اواو عمرو فقدها كوجودها وقال ابو
سعيد الرستمي في الحق ان يعطى ثلاثون شاعرا وجرم ما دون الرضى شاعرا مثلي كما سامحوا عمرا بواو وفيه وانضرا
ونام عن حاجة بهت غلطا كرها فالف منه السهد والاسفا والمسجير بعمرو قد عرفت به نحا زيد كم تعريفا
بما عرفا انلك واو ولا والله ما عطفت ولوانت واو عطف ما انت طرفا ولا غدت واو حال لم تسر ولواني
بها قسما ابرا ذا حلفا او واو رب لما جرت سوى اسف وكثرته خلافا للذي الفا او واو مع لم اجد جرا اني
معها او واو جمع غدا من فرقه تبعا ولبت صدعا بها قد شبهوه غدا يكوي بنار بي وهذا السلوكفا والله
بطسمها راواذكرت بها لا الا بوسطى وكانت قبل ذا الفا يشير بتنبه عمر لحاجته الى قول الشاعر اذا ايقظتك
حروب العدي فنبه لها عمرا ثم تم ويشير بالمسجير بعمرو الى قول الاخر المسجير بعمرو عند كبرته من الوغى زاجر
قال وشرط هذه المسئله والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز اعجبني ان زيد جاء ولا غلام هند
ذهبت ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بانها بنت
الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع
اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك لعدي فعل المضمر المتصل الى
ظاهره نحو فوكل زيدا ظلم نفسه وذلك لا يجوز شرط هذه المسئله قال الدماميني اقتصر ابن
مالك في الخلاصة حيث تعرض الى ذكر المسئله الثانية على هذا القيد وربما اكسب ثانيا او لا ثانيا ان كان حذف
صدرا وقال في التسهيل او نث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عنه وكان المضاف
بعضا او كبعضه قيد الثاني والظاهر ان في الاول كفاية كما فعله المصود وظاهر كلامه وكلام غيره ان الحكم المذكور
عند تحقق شرطه قياسي وهو ظاهر كلام الزمخشري ايضا قال في قوله تعالى وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم
منها والضمير للحفرة او للنار او للشفا وانما اثنث لاضافة الى الحفرة وهو مؤنث كما قال كما شرقت صدر القناة من الدم
واستظهر حدي ابن المنير رحمه الله عوده الى الحفرة بان المنة في الانقاذ منها اتم والكون على شفا يستلزم الهوي فيها
غالبا فامتن عليهم بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوي فيها وابو علي راي في التعاليق ان تانيث المذكر باضافته
الى المؤنث من الضرورات ولا بأس في الايضاح بخلافه والزمخشري راي انهم لا يمتن عليهم بانقاذهم من حفرة
لم يكونوا فيها وهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الالهي فالمنة ثابتة بهذا الاعتبار انتهى قوله في قراءة
ابي العالية غزاها البعض لابن سيرين قال السفاقسي لا تنفع الجمهور بالياء وقراءة ابن سيرين بناء التانيث
قوله انه من باب مقول قول ابي الفتح قوله لان المضاف علة رد ابن مالك قول ابي الفتح اي انكر رد ابن
مالك قول ابي الفتح لان شرط المسئله صلاحية اسقاط المضاف وصحة الاستغناء عنه وهو يقتضي
ان يصح سقوط لفظ ايمان في الآية ويقال تقدير نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليمكن رجوع الضمير المستتر
في لا ينفع الذي ناب مناب الايمان المضاف الى الضمير في كونه فاعلا لينفع هنا ولكن فيه نظر لما فيه من التكلف
التي لا حاجة اليها في تصحيح قول ابي الفتح قال السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض
الاحيان وقال المنتبي اي يوم سررتني بوصال لم تسهوني ثلاثة بصد وذاي في البيت استفهامية مبنية براد بها
النفي لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية

النفيان استوفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقدير ما صفة لوصال والرابط
محذوف اي لم ترعني بعده ثم حذف وفيه او على التدريج او حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهي حال
مقدرة او معطوفة بقاء محذوفة فلا موضع لها اي ما سررتني غير مقدر انك ترعني ومن روى ثلاثة
بالرفع فالجملة ممتنعة لعدم الرابط شرح قوله انا ابو المنهال تقدم البيت في الباب الثالث والبيت
الثاني في ترجمة اي من فصل الهمزة مع تفصيل شيع وتفسير باز قوله لانه لو قيل جملة انتفاء الشرطية وجه
الانعكاس ظاهر لان البيت موضوع للكناية ولا يظهر الشكوى ان قلت ان سررتني يعم ما بوصال لم
ترعني ثلاثة ايام بالاعراض قوله ان الجملة بفتح ان فاعل بدل قوله او حالا عطف على صفة وتاء المخاطب
ما سررتني قوله او معطوفة بالنصب عطف على او حالا من تاء قوله فلا موضع لها تفريع على وجه الاخير
وانا قوله اي ما سررتني غير مقدر فهو تفسير للحالية فالاولى تقديمه على قوله او معطوفة بقاء قوله ثم حذف اي
الرابط وما اضيف اليه دفعة او على التدريج بحذف المضاف ثم الضمير وقد مر قريبا الحذف في التدريجي قال الثامن
المصدر بنحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة
عن العمل بالاستفهام وقال ستعلم ليلى اي دين تدانيت واي عريم تقاضى غزالها اي الاولى واجبة
النصب بما بعدها كما في الآية الا انها مفعول به كقولك تدانيت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر
والثانية واجبة الرفع بالابتداء ومثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلم ابنا الشدعذا بش قوله فاي مفعول
مطلق لاضافته الى المصدر وهو منقلب فانه بفتح اللام مصدر ميمي على صيغة المفعول وهذا من المواضع
التي يجب فيها تقديم المفعول المطلق على ناصبه قوله وقال ستعلم تقدم البيت مشروحا في باب
التعليق من الجمل التي لا محل من الاعراب في الباب الثاني قال الدماميني لا معنى لانشاد المصنف هذا
البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسب الاسم بالاضافة حالة لم تكن له قبل الاضافة انتهى بناء
الى ذهن هذا الفقير عند اول الوهلة ان المقصود من انشاد هذا البيت ايراد شاهد لتعليق يعلم باي وانتصاب
اي بما بعدها بدل على قوله الا انها بنا مفعول به يعني هذا البيت بناسب تركيبه تركيب الاية الكريمة الا ان اي
في البيت مفعول به وفي الآية الكريمة مفعول مطلق وهما مشتركان في كونهما منصوبين بفعل متاخر وبهذا
اتضح ما في قول الشمني انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد من الركاكة والخلل لان الاستطراد خلاف الظاهر
لا يصار اليه بلا ضرورة والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال ولو التفت الشارحان الفاضلان الى ما سبق
في باب التعليق من قول المصرحين انشاد البيت والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي
منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق لاتضح وجه الانشاد قال التاسع وجوب التصدير ولهذا
وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر صحيح اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام اي رجل اكرمت
ومن مجرورها في نحو من غلام انهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشير فول
بعض الفضلاء شعر عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا فارباب الصدور مصدرا واياك ان ترضى
صحابة ناقص فتخط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو ثم خفض من من بين قولي مغربا ومحذرا والاشارة بقوله
ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك ان بلاصقة
الكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض شرح قوله وجوب التصدر اي تاسع الامور التي يكتسب المضاف
من المضاف اليه وجوب تصدر المضاف من المضاف مثل ما اضيف اليه قوله بعض الفضلاء قال الدماميني هو
الشيخ امين الدين العرضي الحلي نسبة الى الحلة وهي قصبة كبيرة بالعربية فيما بين الاسكندرية ومصر وقد ذكر
المصرعن الامين المذكور مسئلة في النوع الثامن من الجهة الثامنة من الباب الخامس ورد عليه وسيأتي
في ذلك هناك كلام ان شاء الله تعالى وقوله معزيا يرجع الى قوله اولا عليك بارباب الصدور وقوله محذرا

وهذا كتب الاسم بالاضافة صح

يرجع الى قوله ثانيا اياك ان ترضى فان قلت قوله بين فولي الى آخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا الذي هو المعطوف
احدهما على الآخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل والاخبار عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان
واما الثاني فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبين قوله مغربا ومحذرا وانما يبين
قوله مغربا فقط وخفض مزمل لا يبين في الحالين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت
السبيل اليه ان يجعل قوله مغربا ومحذرا قيدا للمحذوف لا للمذكور ويجعل بين قولي بلا قيد خبرا عن احدهما والخبر
الآخر محذوفا والتقدير على ان يكون الكذف من الثاني مثلا فرفع ابو من يبين قولي وخفض مزمل كذلك يبينان
قولي مغربا ومحذرا وهنا مسئلة تتعلق بما نحن فيه لم نذكرها في هذا الكتاب فاثرت تكميلا للفائدة فاقول
فاقول اعلم ان الفاء وثم اذا وقع بعدهما ضمير فان كان ذلك الضمير فيما هو في مقام المخبر عن المعطوف بهما
مع المعطوف عليه فقد مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر عن احدهما نحو زيد فعمر قائم وزيد ثم عمر قائم
ولا يجوز المطابقة فلا يقال في شيء من الصورتين قاما مثلا اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب
حتى يناقض الفاء وثم وقد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما
وقام الرجلان مثلا في احتمال اجتماع القيامين وترتبهما سواء وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة
فقاما نحو جاءني زيد فعمر وقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان انتهى كلام الدماميني نقلته بتمامه لاشتماله على فوائد
جمة نقدم ترجمة امين الدين المحلي في الباب الثاني اسمه محمد بن علي بن موسى قوله كان اباباً وروي ثبير بالمثلثة والباء
الموحدة المكسورة والباء آخر الحروف والراء اسم جبل منصرف قال شارح المعلقات ثبير جبل بعينه والعرانين الانف
وقال جمهور الائمة هو معظم الانف والجمع عرانين ثم استعار العرانين لاوابل المطرلان الانوف تتقدم الوجوه
والجادكار محفظ والجمع الجد والتسبيل التلفيف بالثياب وقد زملته بثوب فتزمل به اي لففته فتلفف به وجرمز مثله
على جوار يجاد والقياس يقتضي رفعه لانه وصف كبير اناس ومثله حكي عن العرب من قولهم هو ضرب خرب
بجواره ضبا والقياس يقتضي رفعه لانه وصف للجحر ضب وضمه قول الاخطل جزى الله عنا الاعورين ملامة
ومروة نقر الثورة المنضاح على جوار الثورة والقياس نصبه لانه من وصف نقر الثورة ونظائرها كثيرة والوبل
جمع وابل وهو المطر الغزير العظيم القطر ومثله يثارب وشرب وراكك وركب وغيرها والوبل ايضا مصدر
وبلت السماء بنل وبلا اذا اتت بالوابل يقول كان ثبير في اوائل مطر من السحاب سيد اناس تلتف بكل
مخطط شبه تغطية بالغثاء ويتغطى هذا الجبل بالكماء انتهى قال والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيدن
اعربه والاكثر البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف اليهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تع وصل بينهم وبين ما يشتهون ومنها دون ذلك
قال الاخفش وخولف واجيب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وصل هو اي الوصل
كما في قوله وقالت متى يبنجل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال
ولا بد عندي من تقدير عليك تدلولا عليها بالمذكورة ويكون من الضمير ليتقيد بها مالم يفده الفعل وعن الثاني
بانه على حذف الموصوف في اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم مناظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا
فريق اقام ش قوله فيمن اعربه قال الشمني اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثنتي عشرة واثنتي عشر ان يضاف
الى مستحق العدد وقد يستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ويجب عند البصريين بناء البناء في الجزئين وحكى
سيبويه الاعراب في آخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي
الشرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب
او مبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني انتهى كلام الشمني
قوله وقالت متى يبنجل قال العيني قاله امرأ القيس الكندي وهو الصحيح ومن قال لعلقمة ابن عبدة فقد وهم

فقد وهم وهنا فاحت المعنى ان يبنجل عليك بالوصال واعتل سالكه ذلك وان وصلت وكشف غرامك كان
ذلك عادة وقد درت بخاصة انها لا تقطع وصاله كل القطع فحمد ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصل
فيتعود ذلك الشاهق ويعتلل فان النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر اي يعتلل هو اي الاعتلال
المعهود او التقدير يعتلل اعتلال عليك فيقدر عليك ههنا لدلالة عليك الظاهر عليه ويسوك جواب متى
من ساءه اذا احزنه وتدرب جواب الشرط وحركت الباء للضرورة انتهى قوله ولا بد عندي من تقدير
عليك بعد يعتلل بقرينة دالة عليها وهي لفظة عليك المذكورة قبل ويعتلل ويكون تلك المقدرة حالا من
ضمير مستتر في يعتلل العائد الى الاعتلال حتى تتقيد المصدر بالحال لان المصدر المطلق لا ينوب
عن الفاعل لفوات الفائدة مثلا اذا قيل ضرب ضرب فلا بد من تقييده بالوصف مثل ضرب
ضرب شديدا او بالحال مثل ضرب الضرب شديدا حتى لا يكون الكلام لغوا خلوا عن الافادة قال
الدماميني لا حاجة الى هذا الذي ذكره لانه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر
المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد اغنى المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما
يدل على مصدر نكرة والنائب ههنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على
الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود والاعتلال ثم خصصه بعليك احتراز من محذوفه الدليل كما تحذف
الصفات فيجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق والاعتلال الاغتذار
يقال اعتل علي بعلة اي اعتذر له عن عدم قضاء غرضه بعذر قلت وفي الصحاح وغيره اعتل اذا اجتنى عليه
وهو معنى مناسب للبيت جدا لو كانت الرواية فيه تعتلل بالتاء الفوقية وتسوك بخزنك يقال
ساه كذا يسوؤه مساءة نقيض سره وتدرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب بكسر الراء اي
اخذ لسانه والمعنى انك متى يبنجل عليك بالوصل ويعتذر لك عن تركه بعذر يحزنك ذلك فحينئذ تخضع
وتذل وان يكشف غرامك بانالتك لمرامك من الوصل يحدد لسانك فلا يكون منك حينئذ خضوع
ولا ذلة انتهى قال ومنها قوله تع لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قال الاخفش وتؤيده قراءة الرفع وقيل
بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع او الى الوصل لان وتذري
معكم شفعاكم يدل على انها جر وهو يستلزم عدم التواصل والى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين
تنازعاه ويؤيد التاويل قوله تع اكلون السحت مثل انكم تنطفون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف
ان يصبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون
في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تع الى احم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله
مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل من حق بحق واصله حاق فقصر كما قيل بر وشر وتم فقيه ضمير مستتر
ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضمير ه تع لتقدمه في قوله تع وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر وما بعده
الفرزدق فيه اجوبة مشهورة ش قوله لان وما نذري تمام الآية وما نذري معكم شفعاكم الذين زعمتم انهم
فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون قوله على ان الفعلين يتقطع وضل على قراءة من فتح بين
تنازعا قوله ما كنتم تزعمون فاعل في الثاني واضمر الفاعل في الاول راجعا اليه قال الدماميني وتخريج الآية
على هذا الوجه لا يليق بالنص فعلا ولا اقرار عليه فانه يضعفه كما مر قريبا في قوله تع فلما تبين له قال اعلم ان الله
انتهى وقد تخصنا الكلام ههنا حيث قلنا هذا ليس من الضعف بمنزلة لا يجوز تخريج التنزيل عليه
فليراجع اليه وقال الشمني مجيبا عنه هذا القول حكاه المصرعن غيره ويكفيه في عدم تقرره اعترافه فيما مر
بضعفه انتهى ولا يخفى ما فيه من الضعف قوله واذ ما مثلهم بشر بعض بيت تمامه فاصبحوا قد اعاد الله

على الكاشح وقدير

نعتهم اذ هم قريش وذا ما مثلهم بشر تقدم في بحث اذ من الباب الاول وفي بحث واو القسامة مشروحا مفسرا قوله لمخالفتها اي المخالفة مثل سائر المبهمات قال الدماميني هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين يحكم بجواز البناء على الوجه الذي ذكره مع انه يثنى ويجمع ولم يقدح ذلك في اعطائه هذا الحكم انتهى قوله والشر بالشر تقدم البيت في بحث اما من الباب الاول وفي ترجمة سمي من حرف الشين والبيت لحسان بن الثابت شاعر النبي ﷺ وقيل للكعب بن مالك وروي بسيان ولا يقدح ذلك في الاستدلال قوله كما قيل برو سر وتم قوله بر بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة وتم بفتح التاء المثناة فوق والنون وبالتنوين والتشديد والاول مخفف من بار بمعنى المحن والثاني من نار بمعنى المبشر والثالث من النام ومنه النمام وهو المخبر بالشرور والذمايم المغدو النميمة رفع الحديث اشاعته قوله ومثل مصدر اي على تقدير ان يكون فاعل يصيبكم ضميرا يعود الى مثل نعت لمصدر محذوف اي اصابة مثل اصابة قوم نوح قوله نكبة اجوبة واجوبة قبيلة شاذ وهو مفعول مطلق ليصيب اي اصابة مثل اصابة قوم نوح قوله نكبة اجوبة واجوبة قبيلة شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرطا اعمال ما عند الحجازيين لا يتميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي في الوجود وقد ذكرت هذه الوجوه في بحث اذ وغيره قال ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غيران نطفت حمامة في غصون ذات اوقال فغير فاعل لمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأبى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران واغيارليس بعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن وامافول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح الميم لبنائه على الفتح بجر يوم وفتحه والثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روبا بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور ش قوله لم يمنع الشرب بنصب الشرب تقدم الكلام على هذا البيت في حرف العين المهملة قال شارح ابيات المفصل والا فقال جمع وفل وهو ثمر الفل ثم الدوم والدوم شجر المقل المعنى يقول لم يمنع الشرب من النافة غير نطق حمامة في غصون شجر المقل الاعراب الشرب مفعول لم يمنع غير رفع بفاعله ويجوز بناؤه على الفتح ان مصدر به نطقت فعل حمامة فاعله في غصون في محل الرفع صفة الفاعل الاستشهاد على ان قوله غيران يجوز بناؤه على الفتح للاضافة الى الفعل ويجوز اعرابه كما تقدم وبناؤه على طريق الاكتساب انتهى قال الدماميني وقد كان اصحى بنا ان يستدل بهذا من اثبت المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لابد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه ان الاضافة بحسب الظاهر الى الجملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية نعم هذه الجملة في تأويل مفرد لوجود الحرف مصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي تؤول الجملة به والاضافة انما هي في الظاهر الى الجملة انتهى قوله غيران نطقت قال ابن الحاجب في القسم الرابع من الامالي انما خصت مثل وغير بالفتح في بنائهما مع ما وان في قوله انه لحق مثل ما انكم وغيران نطقت لكثرتهما في الكلام كثرة الظروف فلما اضيفا الى المبني اجريا مجرى الظروف في جواز البناء كما بنوا غير على الضم لما قطعت عن الاضافة تشبيها بالغايات حيث قالوا لا غير وليس غير وكاف مع ما وان المصدريتين لوقوعهما بعدهما وقيل لانهما حرفان وعليهما الخلاف في مثل قوله لقد هذا يوم بفتح الصاد وقين هل هو معرب او مبني والاتفاق على البناء في قوله لقد يوم لا تملك نفس لنفس شيئا لانك ان عللت بالحرف فالحرف موجود وان عللت بالجملة فالجملة موجودة انتهى

ش قوله لان قولهم علة لعدم توجه بحث ابن مالك ههنا قوله واما قول الجرجاني اراد بالجر جاني عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي المشهور صاحب المغني في علم المعاني وغيره قوله وموافقيه اي موافقي الجرجاني قوله ان غلامي ونحوه مبني اي لاضافته الى المبني قوله لا قائل بذلك اي من النحاة قوله الباب الثاني اي من الابواب الثلاثة التي ذكرها المصنف في بناء المضاف اليه قوله ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح الميم لبنائه على الفتح بجر يوم وفتحه قوله والثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روبا بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور ش قوله لم يمنع الشرب بنصب الشرب تقدم الكلام على هذا البيت في حرف العين المهملة قال شارح ابيات المفصل والا فقال جمع وفل وهو ثمر الفل ثم الدوم والدوم شجر المقل المعنى يقول لم يمنع الشرب من النافة غير نطق حمامة في غصون شجر المقل الاعراب الشرب مفعول لم يمنع غير رفع بفاعله ويجوز بناؤه على الفتح ان مصدر به نطقت فعل حمامة فاعله في غصون في محل الرفع صفة الفاعل الاستشهاد على ان قوله غيران يجوز بناؤه على الفتح للاضافة الى الفعل ويجوز اعرابه كما تقدم وبناؤه على طريق الاكتساب انتهى قال الدماميني وقد كان اصحى بنا ان يستدل بهذا من اثبت المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لابد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه ان الاضافة بحسب الظاهر الى الجملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية نعم هذه الجملة في تأويل مفرد لوجود الحرف مصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي تؤول الجملة به والاضافة انما هي في الظاهر الى الجملة انتهى قوله غيران نطقت قال ابن الحاجب في القسم الرابع من الامالي انما خصت مثل وغير بالفتح في بنائهما مع ما وان في قوله انه لحق مثل ما انكم وغيران نطقت لكثرتهما في الكلام كثرة الظروف فلما اضيفا الى المبني اجريا مجرى الظروف في جواز البناء كما بنوا غير على الضم لما قطعت عن الاضافة تشبيها بالغايات حيث قالوا لا غير وليس غير وكاف مع ما وان المصدريتين لوقوعهما بعدهما وقيل لانهما حرفان وعليهما الخلاف في مثل قوله لقد هذا يوم بفتح الصاد وقين هل هو معرب او مبني والاتفاق على البناء في قوله لقد يوم لا تملك نفس لنفس شيئا لانك ان عللت بالحرف فالحرف موجود وان عللت بالجملة فالجملة موجودة انتهى

ش قوله لان قولهم علة لعدم توجه بحث ابن مالك ههنا قوله واما قول الجرجاني اراد بالجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي المشهور صاحب المغني في علم المعاني وغيره قوله وموافقيه اي موافقي الجرجاني قوله ان غلامي ونحوه مبني اي لاضافته الى المبني قوله لا قائل بذلك اي من النحاة قوله الباب الثاني اي من الابواب الثلاثة التي ذكرها المصنف في بناء المضاف اليه قوله ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح الميم لبنائه على الفتح بجر يوم وفتحه قوله والثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روبا بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور ش قوله لم يمنع الشرب بنصب الشرب تقدم الكلام على هذا البيت في حرف العين المهملة قال شارح ابيات المفصل والا فقال جمع وفل وهو ثمر الفل ثم الدوم والدوم شجر المقل المعنى يقول لم يمنع الشرب من النافة غير نطق حمامة في غصون شجر المقل الاعراب الشرب مفعول لم يمنع غير رفع بفاعله ويجوز بناؤه على الفتح ان مصدر به نطقت فعل حمامة فاعله في غصون في محل الرفع صفة الفاعل الاستشهاد على ان قوله غيران يجوز بناؤه على الفتح للاضافة الى الفعل ويجوز اعرابه كما تقدم وبناؤه على طريق الاكتساب انتهى قال الدماميني وقد كان اصحى بنا ان يستدل بهذا من اثبت المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لابد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه ان الاضافة بحسب الظاهر الى الجملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية نعم هذه الجملة في تأويل مفرد لوجود الحرف مصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي تؤول الجملة به والاضافة انما هي في الظاهر الى الجملة انتهى قوله غيران نطقت قال ابن الحاجب في القسم الرابع من الامالي انما خصت مثل وغير بالفتح في بنائهما مع ما وان في قوله انه لحق مثل ما انكم وغيران نطقت لكثرتهما في الكلام كثرة الظروف فلما اضيفا الى المبني اجريا مجرى الظروف في جواز البناء كما بنوا غير على الضم لما قطعت عن الاضافة تشبيها بالغايات حيث قالوا لا غير وليس غير وكاف مع ما وان المصدريتين لوقوعهما بعدهما وقيل لانهما حرفان وعليهما الخلاف في مثل قوله لقد هذا يوم بفتح الصاد وقين هل هو معرب او مبني والاتفاق على البناء في قوله لقد يوم لا تملك نفس لنفس شيئا لانك ان عللت بالحرف فالحرف موجود وان عللت بالجملة فالجملة موجودة انتهى

اذا قبل حلق سخي واخرى ان يقال يخيل ر ويا بالفتح ويحكى ان ابن الاحمر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه
النصب في قول النابغة اتانى ابيت اللعن انك لمتنى وتلك التى تستكّ منها المسامع مقالة ان قد فلت سوف
اناله ذ ذلك من تلقاء مثلك رأيي فقال ولا تصحب الاردي فتردي مع الردي فقبل الجواب
فقال ابن الابرش قد اجاب يريد انه لما اضيف الى المبنى اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب
ومحله الرفع بدلا من انك لمتنى وقد روي الرفع ش قوله او جملة اسمية قال في التعليق لم يفصلوا في الجملة الاسمية
بين ان يكون صدرها مبنيا او معربا كانه لاصالة الاسم في الاعراب ورسوخ قدمه فيه قوله حين اسلو
قال الدماميني السلوا النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويجئ بفتح حرف المضارعة اي
يثبر اي يحرك شوقه يقال هاج الشيء بمعنى ثار وهاجه غيره بمعنى اثاره تعدى ولا تعدى وفي الصحاح
الصبا ريح مهبها المشرق ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وعمرك الله بفتح
الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعمير ك الله والاسم الشريف
اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله
تذكيرا يعمر قلبك ولا تخلو هذه الحقيقة عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقبل عمرتك
الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع
الاسم الشريف لانه فاعل واخرى بفتح الهمزة مضارع خزى بكسر الزاي اي ذل وهان ويجوز الضم
على انه مضارع اخزى يقال اخزاه الله والمملق الفقير وذكر المصنف في بعض كتبه لما تكلم على اسم
الزمان اذا اضيف الى الجملة انه يجوز اعرابه وبناؤه وانشد شاهدا على البناء قول الشاعر اذا قلت
هذا حين اسلو البيت وقال بانشاده لهذا البيت وقد سالني سائل من اين تهب الصبا فانشده
الم تعلمي يا عمرك الله البيتين ولم يزد على ذلك ووجه صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف
الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار له في هذا الحكم حيث قيده بهذا حين اسلو
فبنى حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بالانشاد ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ
قبل في نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد انتهى قوله ان ابن الاحمر هو علي بن عبد الرحمن ابو
الحسن بن الاحمر الاشبيلي قال السيوطي كان مقدما في العربية واللغة ديناز كيا ثقة اخذ عن الاعلم وعدة جماعة
مات سنة اربع عشرة وخمسمائة واما ابن الابرش بالباء الموحدة والشين المعجمة اسمه خلف بن يوسف
ابو القاسم بن الابرش الاندلسي الشنتمري النحوي روى عن جماعة وعنه جماعة وكان من اهل الزهد والانقطاع
الى الله تعالى قانعا باليسير وعلى الى القضا فانف منه وابى وكان له خط وافر من الحديث والفقه والاصلين مات
بقرطاطنة اثنتين وثلثين وخمسمائة كذا قال السيوطي قوله الم تعلمي قال العيني قاله معاذ بن جبل المذحجي
من قصيدة من الطويل الهمزة للاستفهام وان مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي تعلمي وبا عمرك الله معترض
وبالمجرد التنبيه وعمرك منصوب بنصب المصادر فاذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء ومعنا بعمرك الله
اي باقرار ك له بالبقاء وظاهره القسم بهذا على المعنى الذي ذكرناه ويقال مراده سالت الله ان يطيل
عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء والشاهد فيه على حين حيث اعرب لانه وقع قبل مبتدا وهو الكرام وقليل
خبره وكذا يعرب اذا وقع قبل المعرب كما في هذا يوم ينفع الصادقين فعلى هذا بين الموضعين الاعراب جائز بلا خلاف
واما البناء فمنعه البصريون واجازه الكوفيون واختاره ابن مالك وروي البناء على الفتح انتهى قوله
عن وجه النصب اي وجه نصب مقالة في قول النابغة اتاني ابيت اللعن البيتان من الطويل قال الدماميني
اللعن الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ يستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وعلو المرتبة
والمعنى جعلك الله ابيا اللعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا ابي النفس عالي الهمة واستكاك المسامع

السامع ضمها وضبقها والتلفا تفعال بكسر التاء بقال جلس تلقاء اي خدا وبجئ مصدرا بمعنى اللقاء والمراد ههنا
الاول اي وذلك من ناحية مثلك وجهة والرأي المفرغ بقال زاغ بروعه اذا افزعه انتهى قوله ولا تصحب
الاردي قيل هذا عجز بيت ثان من بيتين هما عن المراء لانشال وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن مقتدي
مقتدي اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الاردي فتردي مع الردي وما احسن فعل محمد بن
الشبل البغدادي في توقي صحبة من تعذبك خلطته بالخبر شرا وبالاخلاق اخلاقا فلا يراه والبرد ناش من طبيعته بصحبة
النار يعطي اللمس احراقا فقوله وقد روي اي روي البيت برفع مقالة وح يكون بدلا من انك الخ ويجوز ان
يكون خبر المبتدا وهو تلك قال وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك
وفرسه ونحو هذا محالا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء مثل مع ابهامها للكونها تثنى وتجمع فحافظ على
بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدرية وفي البيت اشكال لو سال السائل
عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه
ان الاصل مقالة محذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتنى او خبر لمحذوف
وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين وتنقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاطرد الى
حذف التنوين ويردي ملامة وهو مصدر للمتنى المذكورة او لاخرى محذوفة ش قوله وهذا الجواب اي جواب
ابن الاحمر غير جيد لعدم ابهام المضاف وهو مقالة قوله على اسقاط الباء اي بمقالة او باضمار اعني وهو ظاهر
واما المصدرية فبناء محل على فعل مقدر اي يقول مقالة والجملة في محل النصب على الحال او على تقدير حال مفردة
اي قائلا مقالة قوله ولا يضاف الشيء الى نفسه قال الدماميني لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك
لان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر
الاراك اي مقالة هي قولك سوف اناله انتهى وهذا اوفق واحق بالقبول من جواب المصنف الذي مبناه على
تعسفات بعيدة والحق احق ان يتبع قوله وقد يكون الشاعر وهذا ايضا بعيد فاظطر والى الحذف
والتنوين للتلاعب البيت بجر وجه عن الوزن لانه اذا حققت الهمزة باثباتها ومع هذا اذا اثبت التنوين
يفسد البيت فلا بد من حذف التنوين بخلاف ما اذا خففت الهمزة فانها تسقط فلا يضره ثبوت
التنوين بنقل حركة الهمزة المحذوفة اليها قوله اولاخرى محذوفة يعني او هو مصدر للمتنى اخرى غير المذكورة وجملتها
ما صاحب الحال في قوله اولاخرى محذوفة ويجوز ان يعامل معاملة النكرة فيكون محذوفة مجرورة على انها
صفة لاخرى وقد تقدم هذا ان الاعتبار ان في مواضع متعددة من هذا الموضوع قال الامور التي لا يكون
الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون احدها كون فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما
اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا تحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لقرض المبالغة والتعجب
نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه وسمع رحمكم الطاعنة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما وجههما
انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر وصفها على فعيل نحو ذل وقوي
ش قوله الا قاصرا اي لازما وغير متجاوز قال الاندلسي في شرح المفصل قبل الفعل اما ان يلاقي شيئا او لا يلاقي
اثر لفظيا وهو المتعدي او لا يلاقي شيئا وهو اللازم وسمي قاصرا قوله رحمكم الطاعنة في الصحاح قال الخليل
قال نصر بن سيار ارحمكم الدخول في طاعنة الكرماني اي اوسعكم قال وهي شاذة ولم يجئ في الصحيح فعل بضم
العين متعد بغيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي اصل قلته قولته قال سيبويه لا يجوز ذلك لانه
يتعدى وليس كذلك طلته الا ترى انك تقول طويل انتهى كلام الجوهري وقال ابن الاثير في النهاية ومنه حديث
ابن سيار ارحمكم الدخول في طاعة فلان اي اوسعكم ولم يجئ فعل بضم العين من الصحيح متعديا غيره انتهى
قوله وان بشرا طلع بضم اللام عطف على نابب فاعل سمع اي وسمع هذا التركيب عن الفصحاء المتقدمين

الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا

تقدم ترجمته في الفروق الواقعة بين البدل وعطف البيان والثاني مروي عن علي بن ابي طالب قال الشريف
الرضي في نهج البلاغة حين سرد خطبته على كرم الله وجهه ثم قال نبئت بسرا قد طلع اليمن انتهى اراد به بسر بن ارطاة
العامري حين بعثه معاوية الى اليمن في جيش كثير وامره ان يقتل كل من كان في طاعة علي رضي الله عنه على اليمن
مات بالمدينة رحمه الله قال ابن ابي الحديد شارح نهج البلاغة قوله وقد طلع اليمن اي غشيها وغزاها واغارها انتهى
واما بسر بن ارطاة فقد صحف ابن الاثير في جامع الاصول بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة فان قيل
انه لم يسمع من النبي عليه السلام لصغره واهل الشام يثبتون له سماعا قال الواقدي ولد قبل وفاة النبي عليه السلام
سنتين مات زمن معاوية وقيل زمن عبد الملك انتهى وما وقع في نسخ المتن والشروح من نقط السين من
بسر لحن لا شبهة فيه وان اتفقت النسخ عليه قوله وصفهما بالرفع عطف على كونه ويحتمل العطف على
المجرور اي وكون وصف البنار من المذكورين على وزن فعيل وهو علامة اللزوم اذا لم يوجد الوصف على فعيل
والا فلا مانع من التعدية في علم مع وجود علمهم لعدم الاخبار به لوجود علم قوله نحو ذلك مثال المفتوح العين
وقوي المكسوره فقال في الاول ذليل وفي الثاني قوي قال والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشمأز
والسادس كونه على فوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والتابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كالحرنجم بمعنى
اجتمع والتاسع كونه على افعللل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه
على افعنلل كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله فدجعل النعاس يغذبني اطرد عني ويسر مذبني ولا ثالث
لهما ويغذ مذبني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ويمعناه يسرنه بني العاشر كونه على استفعل وهو دال
على التحول كاستجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا تستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق
وانكسر ش قوله كاحرنجم فان اصله حرجم على وزن فعلل وهو دليل الاصالة قوله كاقعنسس اصله قعس
وهو دليل الزيادة قوله فدجعل النعاس رجز ذكره الجوهري ولكن لم يسم قائله النعاس النوم والضمير
في اطرده عائد اليه قوله وقولهم ان البغاث قال الجوهري في المثل ان البغاث بارضنا يستنسر اي من جاور نا
عزنا وقال يونس فمن جعل البغاث واحدا جمعه بغثان مثل غزال وغزلان ومن قال للذكر والانثى بغاث قال في الجمع
بغاث مثل نعام ونعامة وقال الفراء بغاث الطير شرارها وما لا يصيد منها وبغاث وبغاث ثلث لغات
انتهى وفي القاموس البغاث مثلثة الاول طائر اغبر جمعه بغثان كغزلان وشرار الطير وقال الجوهري النسر طائر لا
مخلب له وانما قوته الظفر كالدجاجة والغراب والرخمة معادا لمتعدد الى واحد نحو كسرته فانكسر وانزعجته فانزعج
فان قلت قد مضى عد الفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن الفعل
تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واحد ان المطاوع ينفصل عن المطاوع بدرجة
كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن برى ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته
الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث والاستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد
نحو استسقيته فاسقاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب
المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير وبدل الآخر على قبول
فاعلة لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو دحرج واحرنجم واقشعر واطمأن من قوله وفي التعدي
اي وقد يتفقان في التعدي لواحد قوله وبدل الآخر على قبول فاعله قال الدماميني ينتقض هذا بنحو قولك ضربت
زيدا فانه لم يدل اذ الضرب الايلام على راي المصنف كما سيجي في اوائل الخاتمة التي اوردها مقدمة للكلام
في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين المتلازمين في الاشتقاق فيخرج
مثل هذا انتهى وكذا اذا قلت اجلست زيدا فقعد لصدق قولنا ان يدل احد الفعلين على تاثير والآخر على قبول
فاعله لذلك التاثير الظاهر ان قول المصنف هنا كان الضرب بمعنى الايلام المعروف توسع وتسامح والا فلا

والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو دحرج واحرنجم واقشعر واطمأن من قوله وفي التعدي
اي وقد يتفقان في التعدي لواحد قوله وبدل الآخر على قبول فاعله قال الدماميني ينتقض هذا بنحو قولك ضربت
زيدا فانه لم يدل اذ الضرب الايلام على راي المصنف كما سيجي في اوائل الخاتمة التي اوردها مقدمة للكلام
في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين المتلازمين في الاشتقاق فيخرج
مثل هذا انتهى وكذا اذا قلت اجلست زيدا فقعد لصدق قولنا ان يدل احد الفعلين على تاثير والآخر على قبول
فاعله لذلك التاثير الظاهر ان قول المصنف هنا كان الضرب بمعنى الايلام المعروف توسع وتسامح والا فلا

والا فلا ايلام في ضرب الطبول وغيره كما في قول الشاعر ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
وكذا في قوله تعالى ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ولا شك ان الايلام مفقود في مثلها فلا يليق ان
يبنى الاعتراض على مثله من التعسفات والمسامحات وقد قالوا ان الاعتبارات التي اعتبرها اهل المعاني لا يبنى
عليه المسائل الشرعية ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح الهداية وقول الشمني مجيبا عن اعتراض الدماميني وانما لم يذكر
المصرح بهذا القيد لشهرته مع ان المقصود اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد انتهى
فانظر ما فيه قوله في هذا المحل قوله واطمأن اصله طمأن مزيد عليه همزة في اوله وشد وآخره معناه سكن قال الرابع
عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فلبحذر الذين يخالفون عن امره اذا عوابه واصبح لي في
ذرى بني لا يسمعون الا الملاء الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يخرج في عرافيها نصلي فانها ضمنت معنى
لا تنب ويخرجون ونحو نؤاوبارك ولا يصفون والسنجاب يبعث او يقعد والستة الباقية ان يدل
على تعجب كلؤم وشجع وجبن او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل وعلى نظافة كطهر ووضوء او دنس
كنجس ورجس واجنب او على لون كاخمر واحصر وادهم واحمار واسود او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن
وبهرل تنبيه في فصيح ثعلب في باب الشدة فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده
تعاهد لانه لا يكون عند اصحابنا الا من اثنين ولا يكون متعد بادبرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشر اجاز
الخليل بقاءهما وهو قليل ش قوله فليحذر الذين يخالفون عن امره قال ابن الحاجب في امالية انما عدي بعن لما
في المخالفة من معنى النبو والصد كان المعنى الذين يصدون عن امره بالمخالفة فكان الاتيان بعده بعن ابلغ للتنبيه
على هذا العرض لما فيه من ذكر المخالفة مع التنبيه على البعد والصد مما لا ينبغي للعاقل ذلك فيه انتهى قوله لا يسمعون تقدم
في اخر التنبيهات الواقعة في اوائل الباب الثاني قوله يخرج في عرافيها بعض مطرح وفي عجز البيت من الطويل تمامه
وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عرافيها نصلي قوله فانها ضمنت اي الافعال المذكورة
من نعد ويحذر ويخالف وغيرها معنى تنب من النبو وهو البعد ويعث بمعنى بعد والعبث الافساد ومنه ولا تعثوا
في الارض مفسدين قوله على سجية في الصحاح السجية الخلق والطبيعة قوله كفرح كلها من باب علم قوله او حلية على وزن
شركة في الصحاح حلية الرجل صفته قوله وعج اي اسود حدقته من باب علم والدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل
ان يعلو جفون العينين سواد ومثل الكحل من غير اكتحال قال ليس التكحل في العينين كالكحل والشنب حدة في الاسنان
ويقال برد وعذوبة كذا في الصحاح وقال في القاموس الشنب ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان
او نقط بيض او حدة الانياب التي تراها كالمشار انتهى وفي القاموس كحل العين كمنع ونصر فهي مكحولة وكحل كجعل
والكحل محركة ان يعلو منابت الاشفار سواد خلقة يقال كحل كفرح فهو اكحل والكحلاء الشديدة سواد العين
وفيه ايضا شنب كفرح والشنب محركة ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان قوله سمن من علم وبهرل
اذا كان فدسمن ينبغي ان يستعمل على صيغة المجهول لانه من الاوادر ولهذا يجيء مصدره بهزال بالضم وانما بهرل
يبهرل كضرب يضرب بمعنى موت ماشيته وافتقر كذا في القاموس وقال البهزال ضد السمن يقال بهزلت
الدابة بهزالا على مالم يسم فاعله انتهى قوله فلان يتعهد ضيعته قيل هي بحجة فمشناه فتحيته ما يعيش منه الانسان
وان كان حرفة كذا في شرح فصيح ثعلب قوله وبرده قوله تجاوزت احراسا صدر بيت من معلقة امرئ القيس
وعجزه على احراسا لو يسرون مقتلي الاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس كجمل واجمال وحرس جمع
حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص كظراف وكريم وقرجاء فعله من باب ضرب ومن
علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون او بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون
قال الزوزني ويروى لو يشرون مقتلي بالشين المعجمة وهو الاظهار لا غير بقول الشاعر تجاوزت في ذاها الى
الها هو الاكثرة واقواما كحرسونها وقواما حراصا على قتلي لو قدروا عليه في خفية لانهم لا يجترئون على قتلهم جهارا

او حراصا على قتلى لو امكنهم قتلى ظاهر البتر جرو يريد ع غير عن ضنى به وحمله على الاول اولى لانه كان ملكا والملوك لا يقدر على قتلهم علانية انتهى وقالت الدماميني قلت قد روي بالشين المعجمة وقد صرح بذا الشارح بان معناها الاظهار لا غير فيترجح بهذه الرواية حمل الاحرصي على الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشئ تحقق القدرة عليه والمفضل بهنا الفضل ولو اما مصدرية منلها في قوله فقتلة تخاطبه عليه الصلاة والسلام ما كان ضرك لو متت وربما من الفني وهو المغيظ المحنق والمصدر المقدر منها ومن صلتها في محل جر على انه بدل من ضمير على بدل الاشتمال اي حرصا على سراركتلى واما امتناعه والجواب محذوف اي لو يسرون قتلى لسرهم ذكرانتهى قال وسال الحكم بن قنبر ابا زيد عنها فمنعها وسال يونس فاجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من بتعاهد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه وكنت سيبويه نقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذويب بلينا تعانقة الكماة ورودعه يوما تبع له جرئ سلفع ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاورت زيدا وتجاورته وعانقته وانتهى وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد برواية البحر ولا معنى لذلك ش قوله وسال يونس اي سال الحكم بن قنبر يونس عنها اي عن كلمة بتعاهدا اي عن استعمالها متعدية فمنعها ابو زيد تقدم ترجمة ابي زيد اللغوي ويونس بن حبيب النحوي صاحب سيبويه وكذا ترجمة ابي ذويب الشاعر في اوائل الباب الاول من هذا فليرجع اليها قوله فجمع بينهما اي جمع حكم بن قنبر بين ابي زيد ويونس وكان عند الحكم ابن قنبر ستة من الفصحاء فسئلوا على صيغة المجهول فامتنعوا من تعديته بتعاهد فاعترف يونس بفضيلة ابي زيد وغزارة علمه وضبطه واتقانه فقال يا ابا زيد الخ قوله في قول ابي ذويب بلينا تعانقه الخ تقدم الكلام على هذا البيت في اواخر الباب الاول عند الكلام على الالف الهاوي بنقول صحيحة واقوال صريحة من الثقات على وجه التفصيل من استطلع طلعها فعليه بطالعة تلك الاوراق حتى يحصل المطلع قوله ان من رواه بجر التعانق تقدم فيما سبق ان اباحيان نقل عن السادة ان ابن السيد لم يتعرض لذكر خفض التعانق في البيت وانما تعرض لتعديته فقط والحق انه لا معنى للتعرض بخفض في البيت كما اشار اليه المصرحين قال وايضا فلم يخص الرد برواية البحر الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي ستر بها بالدرع والبيضة كذا في الصحاح والروع مصدر راع اي مال عن الشئ وحاد عنه وانتبح له بالمثناة الفوقية اي قدر له والبحر بهمزة الآخر في الجراءة وهي الاقدام على الشئ والسلفع بسين مهملة فلام ففاء فعين مهملة كجعفر الجسور والتعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق الآخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد وغيره فلا يقال زيد يتعانق عمرا وانما يقال عانقه واعتنقه او تعانقا قوله ثم رد عليه اي رد ابن عصفور على ابن السيد بقوله ان قبل دخول التاء متعديا الخ قوله انتهى يعني انتهى كلام ابن عصفور على ما نقله ابو حيان عنه في شرح التسهيل وقد سبق في فصل الالف بقية كلام ابن عصفور فعليك بالالتفات اليها قوله وانما ذكر ابن السيد هذه مؤخذة من المص على ابن عصفور بان ابن السيد انما ذكر عدم تعديته بتعانق لا عدم تعديته بتفاعل مطلقا حتى يتوجه كلام ابن عصفور بان تفاعل ان كان قبل دخول التاء كذا فانه يبقى بعد دخولها كذا فان كان كذا فانه يصير كذا وفيه نظر لانه قال ان تفاعل لا يتعدى وهو صريح في ذكر تفاعل ثم قوله وايضا مؤاخذة ثانية على ما نقله ابن السيد حيث قال ان من رواه بجر التعانق مخطئ والخطاء في تعديته لا مدخل فيه بجره ورفعه بل فيما سواه قال الامور التي يتعدى بها الفعل بنابا ثم بعيد كم فيها وبخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا وقد ينقل متعدا الى اثنين بالهمزة الى ثلاثة الا في راي وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه والثاني الفاعل المغاعلة تقول زيد ومني وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم ش قوله وقاسه الاخفش اي قاس النقل الى ثلثة بالهمزة الاخفش قال الرضي وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثالثة باقي افعال القلوب وغيرها ولم يجز بالتضعيف ولا بحرف الجر ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز التضعيف في هذا الجاز ايضا في غيرا فعال القلوب نحو اكوتك عمرا جبنه واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز بالتضعيف ولا بحرف الجر ايضا في افعال الثلاثة متعديها ولازمها الى باب افعلت وفعلت نحو اضربت زيدا عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع عنى النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المزيد انتهى قوله الف المفاعلة قال ابو البقاء في شرح المفصل هذه الاشياء الثلاثة التي ذكرها صاحب المفصل للتعدية اللازم وهي الهمزة وتثقيل العين وحرف الجر لا يشمل على جميع ما يتعدي به اللازم الى مفعول فان الالف في فاعلت نحو جالست قد عدت الفعل اللازم في الاصل الى مفعول به وكذلك السين والتاء في استخرجت كذا نقل علم الدين اللورقي في شرح المفصل قوله والثالث صوغه على فعلت قال الجوهري في الصحاح وطلت اصله طولت بضم الواو لانك تقول طويل فنقلت ضمة الى الطاء وسقطت الواو والساكنين ولا يجوز ان تقول منه طلته لان فعلت لا يتعدى فان اردت ان تعديه قلت طولته او اطلته واما قولك طاولني فلان فطلته فانما تعني به كنت اطول منه من الطول والطول جميعا انتهى قوله لانك تقول طويل بيان علة ضم العين من طال لان طويلا صفة مشبهة والصفة المشبهة لا تبنى الا من فعل بضم العين اصلا مثل كريم او نقلا مثل رحيم فلما وجدت الصفة المشبهة من مادة حكم بضم عينها قوله واما قولك دفع لما يختلج في نفس السامع من استعمال طلت متعديا ان طلته اذا استعملت للمعالجة يكون كالهمزة والتضعيف متعديا فما وجهه وقوله من الطول بضم الطاء ضد القصر وقوله من الطول بفتح الطاء كالقول وهو بمعنى القدرة ومنه ذي الطول قال الرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين نحو فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاها هو الذي يسركم وزعم ابو علي ان تضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية كقولهم سرت زيدا وقوله فاول راضي سنة من يسيرها وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قليل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا ش قوله واما قول اكثرهم قال الامام المرزوقي في شرح قول الحماسي الي امرؤ كجد الرجال عداوني وجد الركاب من الزباب الازرق عداوتي ينتصب على المفعول كانه قال يجد الرجال من عداوتي فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل بدل عليه قوله وجد الركاب اي الابل من الزباب ومثله استغفر الله ذنبا لست محصيه انتهى يريد ان التقدير استغفر الله من ذنب وهذا صدر بيت معروف فقول المص مردود ليس بمقبول وقد قال الحلبي في قوله ثم افيضوا من حيث افاض الناس واستغفروا الله استغفر الله ذنبا لست محصيه هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال ابن الطراوة انه يتعدى البها بنفسه اصالة انما يتعدى بمن لتضمينه معنى ما يتعدى بها فعنده استغفرت الله من كذا بمعنى تبت اليه من كذا ولم يجئ في استغفر في القران متعديا الا للاول فقط فاما قوله تعالى واستغفر لذنبك واستغفري لذنبك فالاستغفار والذنوب لهم فالظاهر ان هذه اللام لام العلة لا لام التعدية ومجرورها مفعول من اجله لا مفعول به واما غفر فقد ذكر مفعوله في القران تارة ومن يغفر الذنوب الا الله وحذف اخرى ليغفر لمن يشاء انتهى كلامه بعبارته قوله من باب اختار

الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر سبعة

القاصر وهو كسعة احرصها همزة افعل كما اذهبتهم واحسنت اثنين والسادس طباكم دينا فنا اثنين والسابع من الارض

ما هو متعد الى واحد بنفسه والى الثانى بحرف الجر دائما وان تعدى اليه فى بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال
ابو حيان فى البحر اختارا فتعل من الخير وهو التخير والانتقاء واختار من الافعال التى تعدت الى اثنين احدهما بنفسه
والآخر بواسطة حرف الجر وهى مقصورة على السماع وهى اختار واختير من الافعال التى واستغفروا مرموسى
وكنى ودعى وزوج ثم يحذف حرف الجر ويتعدى اليه الفعل فتفصل اخترت زيدا من الرجال اخترت زيدا الرجال
ووجه ما ذهب اليه المصنف من ان القول بذلك مردود وهو ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التى
يتعدى بها الفعل فاذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين ولا يخفى ان تغفر متعد الى واحد نقول غفر الله
ذنبك نحو ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد صنع على استفعل مرادا به الطلب فقبل استغفر اى طلب المغفرة
فيتعدى الى اثنين عملا بهذه القاعدة والقول بانه متعد الى الثانى بحرف الجر كما فى اختار رجوح عن هذا
الاصل المقرر فيكون مردودا على ان ابن الحاجب صرح فى الامالى وكذا غيره بان استغفر يتعدى بنفسه
تارة وبحرف الجر اخرى كقولك استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب انتهى كلام الدماميني قوله وقوله يا بجر
عطف على قولهم فاول راض سنة من يسيرها ويروى بنصب سنة عجزبيت من الطويل وصدره فلا بجرعن من
انت سرتها قال الجوهرى سارت الدابة وسارها صاحبها يتعدى ولا يتعدى مال النهر ولا تجرعن من سنة البيت
بفتح الثاء انت جعلتها سائرة فى الناس قال وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف فى قوله تعالى نزل عليك
الكتاب بالحق مصدقا لما بين التعديتين فرق فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة جمعى ينزل فى الاول وانزل
فى الثانى وانما قال ذلك فى خطبة الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح
منجما لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو انزال المذكور فى انا انزلناه فى ليلة
القدر وفى قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذى انزل فى وجوب
صومه او الذى انزل فى شانه فتكلف لا داعى اليه وبالثانى تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
نجوما فى ثلث وعشرين سنة ش قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف كذا وقع فى جميع
النسخ ولا شك فى كونه سهوا من الناسخ والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف
والمراد بتعدية نزل الكتاب وتعدية انزل التوراة وقد نبه العبد الضعيف لهذه الهفوة ثم وجدتها
فى شرح الفاضل الشمنى شكر الله سعيه وقد بسط القول فى توضيح المحل فليطلب من كتابه قوله فتكلف لادائى
اليه ممنوع بل هو قول متلق بالقبول لا تكلف فيه وقد ذهب اليه كثير من المحققين غير القفال
منهم ابو البقاء حيث قال المعنى فى فصله كما تقول انزل فى النبى انتهى والقفال الشاشى من الائمة الشافعية
اسمه ابو بكر بن على بن اسحاق قال صاحب الجواهر المضية مات سنة اربع عشرة وثلثمائة بالشاش
وفى القاموس شاش بلد بما وراء النهر وقد تمنع من الصرف قال ابن عادل قال سفيان بن عيينة معناه انزل
فى فضله القرآن هذا اختيار الحسن بن الفضل وقال ابن الانبارى انزل فى ايجاب صومه على الخلق القرآن كما
تقول انزل فى الزكاة انه اى فى ايجابها وانزل فى الخمر كذا اى فى تحريمها انتهى قال ويشكل على الزمخشرى
قوله يكفر وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل
عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون فى آياتنا
وهى اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا وفى المتعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته
المسئلة ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى علم المتعدية لاثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلاثة
ولا شاهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى
الى واحد ش قوله فقرن بجملة واحدة وقد كنت قبل ثلثين سنة رأيت هذا الاشكال واجيب عنه بانه

بانه لا اشكال فيه على الزمخشرى اصلا لانه لم يقل بانحصار نزل على معنى التدريج حتى يرد النقل عليه بل مراده
ان التفعيل كثيرا ما يجئ للتدريج ويجئ لغيره فالتنزيل قد يراد به النزول على مهل التدريج بحسب اقتضاء المقام
يدل على ما قلنا قوله فى تفسير قوله تعالى وما تنزلت الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول
على الاطلاق لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج انتهى والان وجدته فى شرح الفاضل
بدر الدين الدماميني لحمد الله على الموارد لهذا السراج الوهاج والمناسبة لهذا البحر المتعارف بالامواج
قوله وقوله تعالى وقد نزل بالرفع عطف على قوله وقال ويشكل عليه ايضا قوله تعالى قال الدماميني ان هذه
الاية الواردة فى سورة النساء وهى قوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله
يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره يرد على الزمخشرى ايضا وذلك لانه
قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل فى قراءة عاصم وبالبناء للمفعول فى قراءة غيره وان مخففه
من الثقيلة واسمها اما ضمير الشان على رأى قوم او ضمير المخاطبين على راى آخرين اى نزل عليكم فى الكتاب
ان الشان كذا والشان ما افادته الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم فى الكتاب انكم اذا سمعتم وان
مع ما فى حيزها فى قراءة عاصم فى موضع نصب بنزل وفى قراءة غيره فى موضع رفع بنزل والمنزل عليهم
فى الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون فى اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا
فى حديث غيره فخاطب سورة النساء تذكيرا للمؤمنين بما نزل اولا بمكة وهو اية واحدة ومع ذلك عبر عنها بالآيات
ذلك استعمال فى شانها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشرى بانقضاء التدريج فى التنزيل
ولا تدريج مع وحدة الاية ولا ادرى لم سكت المصنف عنه مرادا قوله تعالى فى سورة الانعام وقالوا
لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية فاستعمل التنزيل مع وحدة الآية فى موضعين
والجواب ما تقدم بان الحمل على التدريج انما يركب عند فقد المنافى وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو
التضعيف على انزل فى الهمزة وقد قال الزمخشرى فى اية الانعام نزل بمعنى النزل وهو ظاهر انتهى
قوله وفى المتعدى عطف على قوله فى القاصر اى والنقل بالتضعيف سماعى فى المتعدى لمفعول
واحد نحو علمته الحساب قوله وظاهر قول سيبويه انه سماعى قال الدماميني ليس مراده ما هو اعم
من القاصر والمتعدى الى واحد والمتعدى الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدى الى واحد فان الثالث
لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا فيقول عقب قوله والنقل بالتضعيف سماعى فى
القاصر كما مثلنا وفى المتعدى لواحد وهذا قول سيبويه قال السادس التضمين فلذلك عدى
رحب وطلع الى مفعول واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما
معنى خاف وامتهن اذا هلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من
درجة ولذلك عدى الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا فى قولهم لا آلوك
نصحا ولا آلوك جهدا لما تضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدى اخبر وخبر وحدث
وانبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى
آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انبأهم باسمائهم ينبئونى بعلم ش قوله التضمين وهو ان يقصد
بلفظ معناه الحقيقى ومعنى لفظ بناسبه ويدل عليه بذكر شئ من متعلقات الآخر وفائدته ما قالوه المص
فى اوائل الباب الخامس ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ولطريقتان فى الغالب احديهما
ان يجعل المذكور اصلا والمضمن قيدا له اذا قدرنا اصل الكلام فى رحبت الطاعة رحبت الطاعة
واسعة ايا كم قال الفاضل التفتازانى فى اوائل سورة البقرة من شرح الكشاف فى الفعل المذكور فى
التضمين فى معناه الحقيقى مع حذف حال من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا احمد اليك فلانا معناه

الحقيق احمده بنهيا احمده والثاني المضمن اصلا والمذكور فيه له كما اذا قدر الكلام في طلع بشر اليمن
غلب بشر اليمن طالعا وله طرف آخر قليلة الاستعمال وسيأتي قريبا ان شاء الله والمصوف كره مفصلا في الـ
الثامن قوله ويختص التضمين اي بتفرد بقرينة عن غيره قوله لما ضمنت اي لتضمين هذه الافعال الخمسة
معنى اعلم واري ماضيين بعد ما كانت متعدية الى مفعول واحد بلا واسطة الجار والى مفعول آخر
بواسطتها واعلم ان التضمين قد يكون سببا لكون المتعدي قاصرا كما تقدم وقد يكون سببا لكون القاصر
متعديا قال الـ بع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا الى سرا اي نكاح اعجلتم امر ربكم
اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان
الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عدل الطريق الثعلب اي في الطريق وفعل ابن الطراوة انه ظرف مردود
ايضا بانه غير مبهم وقوله انه سمع لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحية لكل موضع منازع بل هو اسم كما هو
مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا من ان وان واهل النحويون هنا ذكرى مع تجويزهم في نحو جئت
كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة
بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وبشر الذين امنوا
وعملوا الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بانهم وبانه وترغبون ان تنكحوهن اي في
ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ش قوله اسقاط الجار توسعا وسيأتي انه مقصود على
السماع الا في قليلة ويقال له الحذف والايصال وهو نوع من اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي وقد سبق مواضع
في ترجمة كلمة على من الباب الاول المسموع من الحذف والايصال فليراجع اليه قوله ولكن لا تواعدوهن تقدم
في ترجمة على من الباب الاول وكذا قوله تعالى واقعدوا لهم وامافعول الشاعر كما عدل الطريق الثعلب فكذلك
فقد ذكر في اول الكتاب مشروحا ومفسرا وفي غيره قوله ولا يحذف الجار قياسا الخ قال شيخ الاسلام احمد
بن كمال في بعض رسائله بين ما قاله ابن هشام وبين ما قاله الفاضل الرضي تدافع فانه قال حذف حرف
الجر اي في واللام صار قياسا مع بابي المفعول له والمفعول فيه كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان
وان وليس بقياس في غير هذه المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد ودخلت الى عمرو مررت زيدا
ودخلت عمرا واما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما
على الحرفين المقدرين انتهى قال الفاضل المذكور ولا يخفى ما بين كلامي هذين الشخصين من التدافع فكل منهما
ينتقض بالآخر اما انتقاض كلام الرضي ففي قوله وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فانه ينتقض
بقول ابن هشام انه قياس مع كي واما انتقاض كلام ابن هشام ففي قوله ولا يحذف الجار
الجار قياسا الا مع ان وان فانه منتقض بقول الرضي انه قياس ايضا في البابين المذكورين انتهى كلام
شيخ الاسلام ولا غرو في هذه المخالفة فان اختلاف الامة رحمة والمتأخرون يهدونهم الى سنداد اكان
على المتقدمين وكثيرا ما يقع المخالفة بين كلامي شخص واحد ثم ان الفاضل المذكور تعقب على القاضي
البيضاوي حيث جوز انتصاب غشاوة في قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة على الحذف والايصال
بان يقدر وختم على ابصارهم بغشاوة فانه لا مساغ له على اتفاق الشخين المذكورين وقال في تقريره
وقرئ بالنصب عطفا على المختوم من باب الاستغناء باحدى الفعلين المتقاربين في المعنى عن الآخر
متعلقا السفاد ومحاوالمصير الى تقدير فعل والحذف والايصال في مثل هذا ضيق الفطن انتهى وهذا
مأخوذ من كلام السلف قال ابن عادل النصب على اضمار فعل لائق اي وجعل على ابصارهم غشاوة
وقد صرح بهذا العامل في قوله تعالى وجعل على بصره غشاوة او على اسقاط حرف الجر اي زخرفه الدنيا بغفرانه
وقرئ بالنصب على تقدير فعل اي وجعل على ابصارهم غشاوة وقيل على حذف الجار والايصال

والايصال المختوم اليه والمعنى وختم على ابصارهم بغشاوة انتهى ثم قال واما ان نحمله على فعل يدل عليه ختم تقديره وجعل على
ابصارهم غشاوة فيجيء الكلام من باب متقلدا سيفا ورمحا ولا يكاد يوجد هذا الاستعمال في حال سعة ولا اختيار انتهى
كلام ابن عادل وبهذا ظهر ما في تخريج الفاضل المذكور من الضعف قوله وترغبون ان تنكحوهن سيجيء الكلام في
هذه الآية الكريمة في اوائل الخامسة للباب الخامس ان شاء الله تعالى قوله اي في ان او عن ان قال الحلبي قوله ان
تنكحوهن على حذف حرف الجر واختلف في تقدير حرفا الجر فقيل هو في اي ترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن
وقيل هو عن اي ترغبون عن نكاحهن لقبحهن وفقرهن وهنا سؤال وهو ان اهل العربية ذكروا ان حرف الجر
يجوز حذفه باطراد مع ان وان بشرط امن اللبس يعني ان يكون الحرف متعينا نحو عجبت ان يقوم اي
من ان يقوم بخلاف ملت الى ان يقوم او عن يقوم والآية من هذا القبيل والجواب ان المعنين هنا صالحان
يدل عليه سبب النزول فصار كل من الحرفين مرادا على سبيل البدل انتهى وسيأتي في خاتمة الباب الخامس
ما يتعلق بهذه الآية حيث قال المصنف وامّا وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف
العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى كلام المصو
قال وممّا يحتملهما قوله ويرغب ان يبنى المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالايم انشده ابن السيد قال
قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس قدم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض ومحل ان
وان وصلتها بعد حذف الجار نصب عند الخليل والكثير النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف
منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل وله قال ان انه جر لكان قولا قويا
ويرغب اي بني المعالي وله نظائر يخرجون قولهم لاه ابوك واما قول جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع
جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو قوله وممّا يحتملهما قوله ويرغب قال السفاقسي في اعراب الآية والشد
البطليوسي ايضا في هذا المعنى قوله ويرغب ان يبنى المعالي خالد قال فهذا البيت يحتمل ان يكون مدحا او ذما
انتهى كلام السفاقسي البيت لم يتم قائله وهو من بحر الطويل فان قدر الحرف المحذوف قبل ان يبنى كلمة في
وقبل ان يرضى كلمة عن يكون البيت مدحا لخالد المذكور وهو فاعل يبنى والمعالي مفعوله قال الدماميني جمع معلاة
بفتح الميم وهي كسب الشرف انتهى والاصح ان هذه الصيغة من جموع القلة كالمحاسن والمحامد
ومعناها الاوصاف الجميلة وفاعل يرضى عائد الى خالد ومفعول صنيع مضافا الى الالايم والصنيع فعيل كالقبيح
وزنا ومعنى والالايم جمع الالام من قولك لوم الرجل فهو لئيم اي وفي الاصل شحيح النفس كذا قال الدماميني والظاهر
ان اضافته الى الالايم مقتضى تعميمه الى مطلق الصنع الشامل على القبيح والحسن قال في المغرب واصطنع
عنده صنيعة اذا احسن اليه وقال الطوبي واصطنعت عند فلان صنيعة واصطنعت فلانا لنفسي وهو صنيعتي اذا
اصطنعته وخرجه قوله فالكثر النحويين بالجر عطف على الخليل قوله لاه ابوك قال الرضي في بحث رب
وقال الخليل في لاه ابوك اصله لله ابوك فاضمرت اللام الاولى فبقي لاما ان اولهما ساكنة ولم يمكن الادغام
للزوم الابتداء بالساكن فحذف اللام الاولى فبقي لاه وهذه اللام للتعجب كقولهم لله دره ما اعجب فعله
لان لله منشأ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه كما ذكره الرضي
في بحث التمييز قوله واما قول جماعة منهم ابن مالك قال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك ما نقله ابن
مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر بعد حذف الجار سهو انتهى وهذا السهو المقلوب مشهور بين الادباء
قال وممّا يشهد للمدعى الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم
فاعبدون الا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب
الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما رزئت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين
بها انا طالبه رووه بجر دين عطف على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم

دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات قوله وان المساجد لله قال العلامة وان المساجد لله من جملة الموحى به وقيل معناه ولان المساجد لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اي فلا تدعوا مع الله احدا في المساجد لانها لله خاصة ولعبادته انتهى اراد بقوله من جملة الموحى الجمل المصدرة بان اولها قوله تش انه استمع وبعدها انه تش الخ وهي التي وقعت نائبة لفاعل اوحي في قوله تش ان ما بعد فاء السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزاء لله اخذا له من هذا الكلام غير سديد انتهى وهو وجه معزو الى الخليل ولا وجه للتعرض له قال الحلبي ان بفتح الهمزة فيه وجهان عطف على انه استمع وبعدها انه تش الخ وهي التي وقعت فيكون موحى وحذف الجار وتعلق بقوله فلا تدعوا وهو راي الخليل وجعل كقوله لايلاف قريش فانه متعلق بقوله فليعبدوا وبقوله وان هذه امتكم اي ولان انتهى قال السفاقسي وقال الخليل معنى الآية ولان المساجد لله فلا تدعوا اي لهذا السبب يريد انه يتعلق بما بعده وهو فلا تدعوا وبكذا عنده لايلاف قريش فليعبدوا وكذلك ان هذه امتكم اي ولان انتهى قال السفاقسي وقال الخليل معنى الآية ولان المساجد لله فلا تدعوا اي لهذا السبب يريد انه يتعلق بما بعده وهو فلا تدعوا وبكذا عنده لايلاف قريش فليعبدوا وكذلك ان هذه

قوله وان ربكم فاعبدون وبكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها فاتقون وهذا الصحيح والآية من سورة المؤمنين والشمني حكم بالخطاء فكانه لم يجد نسخة صحيحة وكذا قوله فاعبدون لان هذه امتكم وقع في كثير من النسخ بكذا وفي بعضها فاتقون لان هذه امتكم وهي الصحيحة ايضا قوله اصلها لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد الخ ويرد على كل من التخريجين بتقديم معمول ما بعد الفاء عليها وفيه اشكال قال الفاضل الدماميني فان قلت على ما ذا ينحرج قلت على حذف اما الشرطية وتكون هذا الفاء هي الداخلة على جوابها وقد مر ان الرضي حكى ان حذفها مطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها ملصوبا به او بمكرر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الايتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مفتقرا على ما تقرر في محله انتهى كلام الدماميني وقد سبق في بحث في الباب الاول ان الفاء لا تمنع من العمل فيما قبلها عند الزمخشري والحوفي وابي البقاء وقد مر ايضا عمل ما بعد الفاء وكذا حذف اما واطراد حذفها في ترجمة الفاء الزائدة نقلا عن الرضي ايضا ذكرهنا ان الفاء اذا لم تكن هي الاصلي لا يمنع عن العمل فيما قبلها وقد مر في غير هذه المواد ايضا فليرجع اليها قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه قال الدماميني ذكر المصرف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان السبب المقتضي لتاخر المفعول اذا كان ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كراهية الابتداء بان المفتوحة للالتباس بان التي بمعنى لعل وعلل بعضهم وجوب تقديم الجزاء اذا وقع جزاء عن ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسورة وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قائم عندي ولا تدفع الخفيفة هذا اللبس فيمكن ان يجري هذه العلة في باب المفعول فان قلت فهلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بلا جاز وا مثل انك فاضل اكرمتك ولم يبالوا بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة مقدرا نحو قولك اكرم زيدا انه فاضل ولا يكرم عمرا انه جاهل فاعتبروا هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اعتباره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض انتهى وسيأتي في الجهة الثانية من الباب الخامس ان اللبس واقع في لسان العرب بدليل المشتركات واسماء الاجناس ونحوها قوله اذا كان ان وصلتها اي اذا كان ذلك المنصوب قوله وقوله

وقوله وما زرت ليلى بيت من الطويل قال السيوطي هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي اولها تقول ابنة العوفي ما لك ههنا وانت تمبى مع الركب جانبة تحملت لها الحاجات بطرحن بالفتى وهم تعنا في معنى ركابه وبعد البيت ولكن اتينا خندفيا كانه هلال غيوم زال عنه سحابه وقوله ولا دين بالجر عطف على ان لانه في تقدير لان وقوله بها متعلق بطالبه والباء بمعنى من وجملة انا طالبه صفة لدين انتهى وقوله وما زرت مبتدا خبره رووه ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله تش وان المساجد فيكون قوله رووه جملة استينافية وقعت جوابا لسؤال نشاء من السباق وهو ان يقال كيف تعد البيت مما يشهد على مدعى الجر فيجاب بانه رووه بخفض وقوله ان يكون علة الزيارة اي ما زرت ليلى لكونها حنيفية اي مشتاقة الى ولا دين انا طالب لذلك الدين منها والباء قد يستعمل بعض من ومنها قوله تش يشرب بها عباد الله فلاجاجة لما قال الدماميني يحتمل ان يكون هذا من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به ويحتمل ان تكون الباء بمعنى على كخوذ من اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك ومنهم من ان تامنه بدينار لا يوده اليك الا ما دمت عليه قائما فلا قلب حينئذ ولا دين عليها انا طالبه قوله اذ اصله لان فان المعنى يقتضيه ولا يصح بدونه وحذف الجار من قياسي والمقصود من ايراد البيت اثبات كون المحل بعد نزع الخافض جرا وقد يجاب عن طرف المانع بان العطف على المجرور المتوهم لا على المحل وقد يدفع هذا الجواب عن طرف المدعي الجر بان الحمل على المحل اقوى من الحمل على التوهم لغلبة وندرته بخلاف العطف على المحل والحمل عند الاشتباه على الاكثر ويجاب مانع الجر بان القواعد لا تثبت بالمحتملات لما ان الاستدلال بالمحتمل اما ممتنع او ضعيف قال و بهنا معد تا من ذكره الكوفيون وهو تحول حركة العين يقال لكسى زيد يوزن فرح فيكون كسوة وهو الغالب فتعدي لاثنين كما كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شيرت عينه بكسر التاء فاضربمعنى القلب جفرها وشترالله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وبهنا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثلبه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول ش قوله وان يعرين بيت تم الوافر لشخص من العقد طائفة من الخوارج وما في شرح الدماميني من العقدة بالتاء غير موجود فيما عندنا وقوله وان يعرين قال السيوطي قال المبرد في الكامل من طريق اخبار الخوارج قوله قطري بن الفجاءة المازني لابي خالد التنابي وكان من قعد الخوارج باخاله انفر فلست بخالد وما جعل الرحمن عذر القاعد تزعم ان الخارجي على الهدى وانت مقيم بين لص وجاحد وكتب اليه ابو خالد لقد زاد الحياة الي حبا بناني انهن من الضعاف احاذر ان يرين الفقر بعدي وان يشربن رنقا بعد صافي وان يعرين ان كسي الجدري فتنبو العين عن كرم عجاف ولولا ذاك قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفاء كافي وزاد فيه بعضهم ابانا من لنا ان غبت عنا وصار الحي بعدك في اختلاف قال المبرد وهذا خلاف ما قال عمران بن حطان وكان راس القعدة من الصفرية لما قتل ابو بلال مرداس بن ادية لقد زاد الحياة الي بغضا وحبا للخروج ابو بلال احاذر ان اموت على فراشي وارجو الموت تحت ذرى العوالي فمن يك همه الدنيا فاني لها والله رب العرش قالي اورد ها صاحب الحماسة البصرية بلفظ مخافة ان يرين البوس بعدي وبلفظ فبعدي الضرعين ريم عجاف وزاد بعد هذا البيت وان يضطرهن الدهر بعدي الى مخ غليظ القلب جاف وقال بهي لعمران بن حطان وذكر عطاء بن يسار الشيباني ونسبها ابو رياش الى محمد بن عبد الله الازدي ويرد ي لابن العريبة البشكري انتهى وقال في الاغاني بهي لعمران بن حطان وذكر المدائني انه العبسي الخطي انتهى قوله ونعدي الى واحد عطف على كان اي تعد كسى بفتح السين وقوله او بمعنى اعطى كسوة عطف على قوله بمعنى ستر قوله فتعدي لاثنين عداه باللام وقد عداه بالى نقضا واشارة الى جواز هما

كان قبل الكرم فضل انه فاضل اكرم

الغارات جمع غارة وهو اسم للاغارة على العدو والخميس بكسر ذو جهات خمس المقدمة والساقة والميمنة والميسرة والقلب وهو وسط الجيش النعم بفتح النون واحد الانعام وهي المال الراعية ومعنى البيت لا يبعد الله عنا ان تنشر في غارات الاعداء ومحاربتهم حين يقول العسكر هذا نعم وهذا حبث على محاربة الاعداء اغراب البيت لا يبعد الله ناف ومنفي وفعل وفاعل الثلب مفعوله في الغارات جار ومجرور متعلق بالثلب اذ ظرف زمان ماض مبني على السكون قال الخميس فعل وفاعل ونعم خبر مبتدا محذوف تقديره هذا نعم كذا قال شارح ابيات المفصل قوله في الغارات جار ومجرور موافق لما وقع في المفصل بخلاف ما في المصنف والغارات بالواو بدل في ع وكذا في عو بل من قوله وعلى رواية المفصل يكون الغارات منصوبا عطفا على الثلب اي ولا يبعد الله الغارات اذ قال الخميس هذا نعم ثم ان المرقش على صيغة الفاعل من الترقيش اسمه عمرو وقيل عوف بن سعد بن مالك احد من قال شعرا فلقب به وهو احد العشاق كان يهوى ابنة عم وهي اسماء بنت عوف بن مالك وكان المرقش الاصغر ابن اخي هذا المرقش الاكبر قال ابن دريد في الوشاح من الشعراء من غلب عليهم الفابهم بشعرهم اثنان وخمسون نفسا على ما ذكره السيوطي في المزهر منهم المرقش الاكبر لقوله الدار وحش والرسوم كما رقش في ظهر الاديم فلم الترقيش الترتيب ومنه المرقش لقوله والافادر كني ولما امرق واسم بشاش بن نهار العبدي ومنه المتلمس لقوله وتابيره والازرق المثلبس واسم جرير بن عبد المسيح وقد تقدم في الباب الاول وكذا غيرهم ولم نطلع على تاريخ ولادة المرقش ولا وفاته والله اعلم قوله حسن لغة كنانة وهي بكسر العين كما سبق في حرف النون من الباب الاول ووجه حسنها امتيازها عن نعم بفتح العين اذا استعملت مفردة لانعام فيندفع الاشتباه وهو المقصود من الكلام قال وساءلني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بجقلد من قول زهير بقي لم يكثر غنيمة بنهاكة ذي قربى ولا بجقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السيئ الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشويكي حكى ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال اخبروني ما الكلالة فقالوا الورثة اذا لم يكن فيهم اب ولا ابن فما علا ولا ابن فما سفل فقال هي اذن بمكثر وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سؤاله واخطاء في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من حلي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا ش قوله تقي تقى بيت من قصيدة دالية قافيتها من بحر الطويل يمدح بها هرم بن سنان ابا حارثة المري روى عن المفضل وابي عمرو ومطلع القصيدة غشيت ديارا بالبقيع فثهمد ودارس فداقوين من ام معبد قال شارح ديوانه البقيع وثهمد مكانان اقوى اقفر وذهب اهله وهي طويلة ناطحت خمسة واربعين بيتا وهذا البيت ثم الاربعين وكلها في غاية من السلامة وعذوبة الالفاظ وحسن السبك ودقة المعنى ولطايف الاستعارات والكنايات وقبل هذا البيت كفصل جواد الخيل سبق عضوه السراع وان يجهدن يجهد ويبعد وفيه اوراج بذكر فصل هرم من سنان قوله تقي خبر مبتدا محذوف اي هو تقي تقي بالنون خبرا آخر لم يكثر غنيمة بان ينهك ذا قرابة الحقلد الضيق الخيل السيئ الخلق انتهى وبهذا ظهر ان ما توهم الفاضل الدماميني ان المصنف قصد التكميت مما يستبعد واما استدلاله بما في القاموس من تفريعين الانصاف لا يتردد في ركاكته فان قوله اولا الحقلد كعملس الضيق فكذا قول الجوهري الحقلد الضيق ليس بمعناه الا السيئ الخلق ولا يتصور الضيق في الانسان الا بسوء الخلق فكيف يصح قول الشارح ولم يجعل صاحب القاموس السيئ الخلق مدلول الحقلد بفتحات مع تشديد اللام رحم الله تعالى امرا عمل بالانصاف واحترز عن الاعتساف واما قول صاحب القاموس الحقلد الضعيف فهو متفرد به

قوله وراكب في الروع خيفانة بيت من المتقارب لامرئ القيس وقيل لرجل من الخزرج من قصيدة رايية قافيتها مفيدة اسر استشهد النحويون بكثير منها بانها الروع الفزع وخيفانة اي فرس خفيفة شبهها بالجرادة وبسعف بمهملتين وفاء شعر الناصية شبهه بسعف النخل قاله قتيبة ومنتشر منفرق وقال الدماميني بصف فرسا وانخيفانة واحد الخيفان وهو في الاصل جراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة ثم شبه به الفرس في خفتها وظمورها كذا في الصحاح وكان الاصمعي يعيب هذا الوصف ويقول اذا غطت الناصية وجه الفرس لم يكن كريما والشعر اذا غطى وجه الفرس فذاك هو الغم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم والجيد الاعتدال قال ابن حبيب وغيره من العلماء اخطاء الاصمعي لان امرئ القيس كان اعلم بالخيل منه ولم يزيد واعلى ذلك وهذا ليس بكاف في التخطئة والجواب هو ما ذكره ابن بشر الامدي فانه قال قد تخلص امرئ القيس من العيب بلفظة ازالت معنى الغم وهي قوله منتشر سقط ان يكون هناك غم لان الغم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين فلما قال منتشر سقط ان يكون هناك غم لان انتشار الشعر هو تفرقه وامر القوم منتشر اي متفرق وانتشر الحبل اي تفرقت قواه قلت وقضية هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية الفرس في الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية قوله وكذلك اي مثل كسي زيد بكسر السين وفتحها لازما ومتعديا شتر بكسر التاء وفتحها قوله وشتر العينة قال الجوهري الشتر انقلاب في جفن العين وشترت انا مثل رثم وترمته انا انتهى وقال الرثم التجريك سقوط الثنية تقول منه رثم الرجل بالكسر فهو ارثم وثرمته ايا بالفتح اذا ضربته على فيه فثرم انتهى وقال ايضا يقال في السيف ثلم في الاناء وثلم اذا انكسر من شفته شيء وثلمت الشيء فانثلم وثلم الشيء بالكسر يثلم وثلم ايضا شدد للكثرة انتهى قوله ومنه اي من باب كسوة الثوب البيت اراد بالبيت قول امرئ القيس كسي وجهها سعف منتشر ولكن حذف في المفعول الثاني لان تقديره كسا وجهها جمالا او حسنا او منظرا وتحذها من المحسنات سعف منتشر اي شعر متفرق ولو قيد المصنف المفعول بالثاني لاوضح المقصود انتهى المجلد الخامس من الشرح الجديد على معنى اللبيب في سهر ربيع الاول من شهور سنة ثلث عشره والف بحمد الله وتوفيقه قال الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشر الجهة الاولى ان يرعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا ولهذا لا يجوز اعراب قوائح السور على القول بانها من المتشابه الذي استاثر الله تعالى بعلمه ولقد حكى لي ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله الثلب والغارات اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه فنظر له حتى تذكر حسن لغة كنانة في نعم الجابية وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد ش قوله بيت المفصل اورده العلامة في حذف المبتدا والبيت مندرج آخر صدره اللام في الغارات واول عجزه العين منها قاله المرقش الاكبر من قصيدة ميمية من السريع قافيتها مفيدة قالها في مرثية عمرو اوتلها يا لهف يا بار ان تجيب صحم لو كان رسما ناطقا كلم الدار وحش والرسوم كما رقش في ظهر الاديم فلم لسنا كاقوام خلا يقهم بث الحديث ونهكة الحرم قال عبد الرحيم العباسي في معاهد التنصيص وهي قصيدة ليست بطحيجة الوزن والاحنة الروي ولا فصيحة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال ابن قتيبة ولا اعلم شيئا يستحسن منها الا قوله شعر النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم انتهى وفي البيت اوراج ايضا وهو من شواهد التشبيه المفروق اورده صاحب التلخيص قوله الثلب التثلم الغارات

الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب منها الخلل

وقد قالوا لا يخرج عليها ما يفرد به الجوهري مع علو رتبته فكيف بما تفرد به صاحب القاموس وبعد هذا البيت
سوى ربع لم يأت فيه اخ ولا ربهقا من عائد منهود الربع بالكسر جمع ربعة وهو المرباع يعني انه كان رئيسا للجيش
واخذ الربيع من الغنيمة فيها مزيدة الغنيمة والربهق الظلم وعائذ يعوذ به ويفضله والمنهود المطمئن الذي كن اليه
كذا في شرح الديوان وفي القاموس نهود لتوصل برحم او حرمة قوله اذ المعنى ليس بمكثر الخ بكذا صرح ابو حيان
حيث قال في تفسير قوله لقى او كالذي مر على قريه والعطف على المعنى موجود في لسان العرب قال الشاعر لقى
لقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد اي سيئ الخلق المعنى في قوله لم يكثر ليس بمكثر ولذلك راعى هذا المعنى
فعطف عليه قوله ولا بحقلد انتهى فكان المصنف راه فاجاب به فلما وافق تقرير ابي حيان استغظمه واسخفه فان
قلت فرق بين ما قاله ابو حيان وبين ما قال المصنف فان اباحيان
قال والعطف على المعنى والمصنف قال هو معطوف على شئ متوهم قلنا خرج ابو حيان الآية ولهذا عبر عن
التوهم بالمعنى والمصنف تكلم في البيت فلم يتجاوز عنه وصحح التوهم وقال كلا منهما واحد وقد سبق هذا
في اقسام العطف قوله ثم حذف الفاعل يعني كلالة وبني فعله الرافع له وهو يرث للمفعول فقيل وان كان
رجل يورث فارتفع الضمير العائد الى رجل كانه قيل وان رجل يورث هو ثم استتر ذلك الضمير البارز
للاختصار لان بناء الضمير للاختصار ثم اتى بكلالة منصوبة على التمييز فقيل وان كان رجل يورث كلالة
قوله في سؤاله اي في استكشافه عن معنى كلالة بقوله اخبر وفي ما الكلالة وجوابه الذي اخطأ فيه هو
قوله هي اذن تمييز قوله تنقض للغرض وهذا امر يكثر ورودها عنه قال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية
القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه تنقض الغرض
كذا نقل عنه في الاشباه وقال ابن يعيش اعلم انه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو اقل من حذف المضاف
وابعد قياسا وذلك لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا حذف كان نقضا للغرض
وتراجعا عن المقصود انتهى اورده في بحث الاضافة من شرح المفصل قوله وتراجع مصدر معطوف
على قوله تنقض قوله مثل ضرب اخوك رجلا على صيغة المبني للمفعول والاصل ضرب رجل اخاك حذف
فاعل اخاك وهو رجل واقيم مقامه وغير صيغة الفعل الى فعل لئلا يلتبس ضرب اخوك ثم جيء بالفاعل المحذوف
منصوبا على التمييز يعني انا لم يوجد هذا التركيب لنقض الغرض من حذف الفاعل بانابته في صورة التمييز والرجوع
عما بني له الكلام من حذف الفاعل فيه هذا ولقائل ان يقول هذه شهادة على النفي في محل لا يمكن الاستقراء
التام وقد حققته في الباب الاول وفي مواضع غيره فليراجع اليها قال واما قراءة من قرأ يبيح له فيها
بالقاف والاصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى
غير التي حذف فيها وكاعراب هذا المعرب والسند للمفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب
في الآية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة بتقدير مضاف وهو اما حال من ضمير يورث وكان
ناقصة ويورث خبرا وتامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر كلالة بالميت الذي لم يترك والدا
ولا والدا فهي ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله واما
الميت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عنه المفعول
كلبا على المفعول المقلوب عنه الفاعل ش قوله واما قراءة من قراءة الخ قال الشمني هذا الكلام اشارة
الى سؤال يرد على ما تضمنه الكلام السابق من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه والى جوابه اما تقرير السؤال
فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس بممتنع فان قراءة يبيح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل
حيث بني الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكر الفاعل واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طي الفاعل من كلام
ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك وانما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام وذكر بعد ذلك في كلام

لا كلام آخر لان رجال في هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال مقدر انتهى كلام الشمني وقد
تلخص مما في كلام الفاضل الدماميني وقد بسط القول في شرحه وتعليقه وفي تحريره دقة وعوض قوله كاعراب خبر مبتداء
مؤخر وهو قول بعضهم واذا حمل الكاف على الاسمية يحتمل العكس قوله قول بعضهم الخ بكسر ان مقول قول بعضهم
ويحتمل الفتح على البدلية من قول قوله ان الاصل يعني اصل قوله لبسط ذراعيه كلبا كما بسط كلب ذراعيه اذ المقصود
في صورة المصدر التشبيه مثل ضراخ الثكلى ثم جيء بالمصدر واسند ذلك المصدر للمفعول اي للفعول
بسط وهو ذراعيه مرفوعا لكونه نائبا مناب الفاعل على انه يكون المصدر وهو البسط مجهولا كما قيل في قولهم
ورد به الدفتكا جائزة اي كونه مرتبا ثم اضيف ذلك المصدر المجهول الى المفعول الذي وقع قائما مقام الفاعل
ثم جيء بالفاعل الذي هو بسط معلوما وهو كلب منصوبا على انه تمييز وهذا تعسف بعيد في تصحيح بنك
مجهول النسب والاقرب في تصحيح ان يجعل على القلب بتقديم المفعول واضافة المصدر اليه وجعل الفاعل
في موضع المفعول به اجراء النصب عليه كما هو حال القلب مثل قول حسان يكون مزاجها عسل وماء فيكون
التقدير بسط كلب ذراعيه بكذا سيخ المحل لبال هذا البعد الضعيف قبل اطلاعي على تخريج المصنف بالحمل على
القلب وفي تخريجه قصور لكونه لم يجعل المصدر مجهولا حتى يسند الى المفعول قوله والصواب في الآية قال
شهاب الدين الكلالة اما المبت المورث او الوارث او المال المورث او الارث او القرابة فهذه خمسة
اقوال وفي كان وجهان احدهما انها ناقصة ورجل اسمها وفي الخبر احتمالان احدهما انه كلالة ان قيل انما الميت
وان قيل انها الوارث او غير ذلك فتقدير مضاف حذف اي ذا كلالة ويورث حينئذ في محل رفع صفة لرجل وهو فعل
مبني للمفعول يتعدى لاثنين اقيم الاول مقام الفاعل وهو ضمير الرجل الثاني انها مفعول من اجله ان كانت
بمعنى القرابة ومحذوف تقديره يورث مثال الاحتمال الثاني ان يكون الخبر جملة من يورث وفي نصب كلالة
حينئذ اربعة اوجه احدها انها حال من الضمير في يورث ان اريد بها الميت او الوارث لانه يحتاج الى تقدير
مضاف اي يورث ذا كلالة لان الكلالة حينئذ ليست نفس الضمير المستكن في يورث الثاني انها مفعول
من اجله ان قيل انها بمعنى القرابة اي يورث لاجل الكلالة الثالث انها مفعول ثان ليورث ان قيل انها
بمعنى المال الموروث الرابع انها نعت لمصدر محذوف ان قيل انها بمعنى الوارثة اي يورث وارثة كلالة انتهى
كلام شهاب الدين والمصنف ذكر الوجه الاول من هذه الاربعة وهو كونها حالا بتقدير مضاف اي ذا كلالة ثم
قال شهاب الدين والوجه الثاني من وجهي كان ان تكون تامة فيكتفي بالمرفوع اي ان وجد رجل ويورث في
محل الرفع صفة لرجل وكلالة منصوبة على ما تقدم من الحال او المفعول من اجله او المفعول به او النعت لمصدر محذوف
على ما قرر من معانيها انتهى كلامه واعلم ان ابن الحاجب اختار كون كان تامة حيث قال في الامالي كلالة يكون للوارث
ممن ليس بولد ولا والد وللموروث الذي ليس بولد ولا والد دلت على المعنى الذي هو القرابة التي ليست
باعتبار ولد ولا والد فان كانت للمعنى نصبت على المفعول من اجله سواء كان الرجل وارثا او موروثا تقديره
وان كان رجل موروث لاجل هذه القرابة وان كانت للميت فالمعنى وان كان رجل موروث في حال كونه
كلالة فنصبها على الحال من الضمير في يورث والعامل يورث ولذلك ان كانت للوارث فمعناها وان كان
رجل موروثا ويكون يورث من اورث بمعنى اورث والرجل الذي يورث هو الوارث فنصبه على
الحال والاولى في كان ان يكون تامة على معنى وان حدث او وقع بقية الاقوال المذكورة في نصبها ليست
بالقوية انتهى قوله ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل هذه الزيادة وقع في بعض النسخ قوله عن المفعول
متعلق بالمقلوب وكذا قوله عن الفاعل واما جر عطفا قوله وهو اما حال يعني كلالة اما حال واما خبر
لكان الناقصة فهي منصوبة بهما اما على الحالية واما على خبرية كان ذكر شهاب الدين هذا الوجه حيث قال وفي الخبر
احتمالان احدهما انه كلالة ان قيل انها الميت خاصة قال وبها انا مورد ويعون الله امتثله متى بني فيها على ظاهر

في حملها بمعنى الوارث ص

كلالة تمييز اقول يعني في حذف البيت عاسبط للاضافة وجعلها وصفا
بالمصدر صح
بسط ذراعيه لعلم كلبا ان الاصل بسط كلب ذراعيه فحذف

اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب وستري
ذلك معينا احد ها قوله تع اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء فانه
يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن
وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك اي نفعل نعم من تمام نفعل ونشاء بالتاء لا بالنون فالعطف
على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يري ان والفعل مؤتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا
سواء ان يتوهم في قوله لئن ما رأيت اباك يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد القتيحاء ان الفعلين متعاطفان
حين يري فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطاء وان ادع منصوب بلن
واشهد معطوف على القتال ش قوله وها انا مورد ونظير هذا التركيب سبق في خطبة هذا الكتاب والاصل
فيه ادخال ها التنبيه على الضمير المرفوع المنفصل وكونه اسم اشارة كقوله تع ها انتم هؤلاء وقول الامام
الشاطبي في خطبة حرز الاماني وها انا الاسعى لعل محروقهم البيت وقد مر خطبة في الباب الاول والباب الرابع
ها انا ذا فليرجع اليه واما ما وقع في خطبة التسهيل لابن مالك من قوله وها انا سائع فقد رده الدماميني
بان هذا من تركيبه وليس بمقبول عن ائمة اللغة والحجة في الناثر اي فيما نقله لانه من الثقاة لا في الاول اي في
تركيبه انتهى كلامه وفي مثل هذا كلام للعلماء المحققين وهو جعل ما يقوله الشفعة بمنزلة ما يرويه ذكر في
تفسير قوله تع اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء ولم يسم ناهيا ولا مسلم اي كون الحجة
في تركيبه لم يتبين فيه الاعتراض لابن هشام قائل بخلافه صحيحا وقع في هذا الكتاب اي في المعنى وصرح في حواشي
التسهيل بشذوذ قول الشاعر اباحكم ها انت بحكم مجالد يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها
مع ضمير منفصل او اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس
كذلك فان من تخلفه في البيت انا وقع شذا انتهى كلام الدماميني تبعه ويقوره ولكن يلزم على مذهبه
نحو ين الفضلاء من كبار العلماء منهم القاضي البيضاوي فانه قال في خطبة تفسيره فها انا الان اشرع والامام
السكاكي فانه قال في خطبة المفتاح وها انا محل وصاحب القاموس قال في خطبة ايضاح وها انا اقول وخطيب
الدين الرازي فانه قال في خطبة شرح المطالع وها انا افيض والاحشية الاشهاب لزوت ذكر النظاهر
ولا وجه لحمل هؤلاء الفحول على الاتفاق على الشاذ والنادر والله اعلم قوله وذلك باطل كما قال شهاب الدين
ممن قراءة بالنون فيهما عطف اي لتفعل عطف وان تفعل على مفعول نترك وهو ما الموصولة والتقدير اصلوتك
تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء وهو تخسيس الكيل والوزن واو للتنويع او
بمعنى الواو قولان ولا يجوز عطفه على مفعول تأمرك لان المعنى يتغير اذ يصير التقدير اصلوتك تأمرك ان تفعل
انتهى والظاهر ان المصنف ذهب على اثره في قال الدماميني ما ذكره المصر متخوف من الانصاف قال فيه اي
على قراءة ابي عبلة بالخطاب يكون ان تفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهور يمتنع لفساد المعنى فكانه
قبل اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نترك فعلنا انتهى غير منعين نعم زمان صاحب الانصاف
قبل زمان شهاب الدين فيحتمل انه اخذه عنه قوله قول بعضهم في هذا البيت الاولى ان يقول هذا الرجز لانها
سيان عند الاكثر سيأتي انه رجز ولم يسم ناجزه نقل السيوطي في القسم الثاني من الاشباه عن ابن الصائغ
انه قال في تذكيرة التمييز يجوز ان يأتي بعد كل كلام مشتمل على مبهم الا في موضع يؤدي الى ارتفاع الكلام نحو ضرب
زيد رجلا اذ يحتمل ان المنطوي عليه كلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على الفعل فذكره تفسيرا
آخر منافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد تخرج عليه قول الراجز بسيط للاضياف
وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا فيكون قد نوى بالمصدر بناءه للمفعول والتقدير بسطا مثل بسط
ذراعان ويحتمل هذا البيت ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم انتهى قوله تخرج بالمصدر

بالمصدر والسند للمفعول يعني جعل المصدر مبنيا للمفعول والسند الى مفعول بسط في قوله بسط كاب ذراعيه
وسيجيء آنفا مثال المصدر المبني للمفعول قوله واشهد معطوف على القتال اي لئن ادع القتال وشهادة البيحاء
النجاء وقال الثاني قوله تع وان خفتم العالة ورأي فان المتبادر تعلق من بخفتم وهو فاسد في
المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفتم ولايتهم من بعدي وسوء خلافهم او بمحذوف
هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي واما من قراءة خفت بفتح
الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور الثالث قوله تع لا تستطيعون ان تكتبوه
صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى تكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل
الدين وانما هو حال اي مستقرا الدين الى اجله ونظيره قوله تع فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب
مائة بما مر وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعي لان الاماتة سلب الحيوة وهي لا تمتد ش قوله والصواب
تعلقه بالموالي قال الحلبي هذا متعلق في قراءة الجمهور بما تضمنه الموالي من معنى الفعل اي الذين يلون الامر
بعدي ولا يتعلق بخفت لفساد المعنى وهذا على ان يراد بوراي معنى خلفي وبعدي واما في قراءة خفت
بالتشديد فيتعلق الظرف بنفس الفعل ويكون وراي بمعنى قدامي ودرجو ولم يبين منهم من به تعود وانتقاد
ذكر هذين المعنيين الزمخشري والموالي بنو العم انتهى والوراء من الاضداد يطلق على الخلف والقدام وقد تقدم
في الباب الثالث تعلق الظرف وشبهه بما مد يضمن معنى الفعل قوله او بمحذوف عطف على بالموالي اي
او الصواب تعلق من ورائي بمحذوف وذلك المحذوف حال من الموالي اي كائنين من ورائي وقوله او مضاف
عطف على حال اي او هو اي المحذوف الذي تعلق به من مضاف الى الموالي تقديره خفت فعل الموالي من
ورائي والفعل مصدر يصح تعلق الجار به قوله وهو فاسد قال شهاب الدين يجوز في تعلق الى ثلثة
اوجه اظهرها انه متعلق بمحذوف اي تكتبوه مستقرا في الذمة الى اجل حلوله والثاني انه متعلق بتكتبوه
قاله ابو البقاء وقد رده ابو حيان فقال متعلق بمحذوف لا بتكتبوه لعدم استمرار الكتابة الى اجل الدين
اذ يقضي في زمن يسير فليس نظير سرت الى الكوفة والثالث انه متعلق بمحذوف على انه حال من الهاء قاله ابو البقاء
ايضا وأراد بالها وضمير المنصوب المفعول بتكتبوه قوله صغيرا اي بقاء اماته على معناه الوضعي الحقيقي الاصلي
لا المجازي حتى يستقيم معناه قال والصواب ان يضمن البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ
يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي مع البث لا مع الالبات لانه كالاماتة تقتضي عدم
الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ونظيره بمنزلته في قوله تع قال لبثنا يوما او
بعض يوم قالي بل لبثت مائة عام وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك
اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ايضا قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواها
اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان تعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كون
على الفطرة فالصواب تعلقها بما تعلقت به على واو على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في
ويولد جزء كل ش قوله ان يضمن معنى البثه قال ابو البقاء مائة عام ظرف لاماته على المعنى لان المعنى البثه اياه
عام ولا يجوز ان يكون ظرفا لاماته على ظاهره لان الاماتة تقع في ادنى زمان ويجوز ان يكون ظرفا
لفعل محذوف تقديره فاماته الله فلبث مائة عام ويدل على ذلك قوله وحينئذ يتعلق به الظرف وهو مائة عام
لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه والتضمين من اسباب التعدية كما سبق قريبا وقد تقدم في الباب
الثالث تعلق الجار وشبهه بما تضمنه الاسم الطامد قال الدماميني هذا مما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق
الظرف بمائة من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة عما شأنه الحياة او وصف
وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف انتهى

وقال الشمني واقول الداعي الى تضمين اما نه معنى البثه موافقة قوله ش فال لكم ش قال لبثت يوما او بعض قال
بل لبثت مائة عام فان الظرف في ذلك كله متعلق باللبث انتهى وقوله ولوضح ذلك اي تعلق مائة عام بمنزلة تعلق
مائة عام في قوله ش لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام قانه قوله مائة عام منصوب بقوله لبثت
فان اما نه في الآية الاولى بمعنى البثت ش قوله وفائدة التضمين ش وسيأتي ان شاء الله ش تعريفه في آخر الكتاب
فلنوضح البحث عنه اليه ش قوله بدلك على ذلك اي يرشدك منبها على ذلك اي على الدلالة على معنى كلمتين اسماء شرط
واسماء الاستفهام قال الشمني وذلك ان كلا من اسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم
وكلا من اسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم انتهى وقال ابن يعيش
في اوائل بحث المبني يضمن الاسم معنى الحرف ان ينوى مع الكلمة حرف مخصوص يفيد ذلك الاسم فائدة
ذلك الحرف المنوي حتى كانه موجود فيه وكان الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك يضمن معناه اذ كل شيء
اشتمل على شيء فقد صار متضمنا له الا يرى ان اين وكيف يفيد ان الاستفهام كما يفيده الهمزة في قولك
اف الدار زيد انتهى كلام ابن يعيش قوله كل مولد ويولد على الفطرة ش تقدم الحديث في ترجمة حتى من الباب
الاول اولا وثانيا في اواخر ضمير الفصل ش قوله لا يجوز ان تعلق ش جملة استينافية مبينة لكون الحديث
نظير الما سبق حذف احدى التائين من تعلق قال الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى
بارد افالظن به في غير ذلك الوقت لانه يتمنى ان يجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات الا ان
واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله ش فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع بمعلق ببلغ قال
الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله واحواله قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما
بلغا معا حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا
كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع فقيل مع اعتطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم
يستحكم قوته بحيث يسعى مع غيره مستقلا ش قال تركت بنا ش بيت من الطويل كرر يمدح بها ابا الخليفة
العادل عبد العزيز بن مروان امير مصر قولها اربت بعينك الدموع السواجم فلا العهد مني ولا الربع
نازح منعت اشفا النفس ممن تركته به كالجوي مما تجن الجوانح رأينك مثل البرق يسحب انه قريب
وادنى صوبه صنك نازح مدحتاك يا عبد العزيز وطال ما مدحت فلم يبلغ فعالك مادح نفدبك بالاباقي كل
مبوطن شباب قريش والكهول المجاجح الارباب الاقامة والنزوح واللوح العطش يقال لاح يلوح لوحا بالفتح
اذا عطش وامالاح بمعنى لمع وظهر فمصدره لوح شبه تغرا بالبياضه بالنبلح وتاصح خالص البياض تاصح
واضافة نبلح الى كرمان لانها بلاد نبلح انتهى وقال الدماميني جادنا زاد نا خ قولهم جيدت الارض فهي مجيودة اذا
اصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس تقول منه كريت الرجل بالكسر اكرى كرى فهو كرو وهي كرية قال
ولا يكري محالسها ولا يمل من النجوي متناجيها ونبلح صفة لمحذوف اي ريق نبلح بمعنى بارد كالنبلح وكرمان بكسر الكاف
وانكره بعضهم وقال هو بالفتح وانكر هذا الشيخ شمس الدين الكرماني شارح البخاري وقال انما هو بالكسر ونحن اعلم
بضبط بلدنا من القاموس وكرمان اقد تكسر او نحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص كالناصع
انتهى قوله تعليقه بجاء في نبلح ش وقد تقدم في الباب الثالث تعلق الظرف والجار بجاء مما يشتمل على معنى الفعل مفصلا مع
شواهده قوله عقيب الكرى ش وقع في بعض النسخ بكذا قيل لفظ عقيب لحن والصحيح عقب بلا ياء بفتح العين
في الكافية ولا يتقدم معمول المصدر عليه وعللا الرضي بقوله لانه عامل ما ول بحرف مصدري مع الفعل والظرف
المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ثم قال هذا ما قالوا
وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو فوكله اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار ش قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال تعالى فلما بلغ معه السعي وليس كلها اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع

فلا منع من تأويل ما تحرق المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم من احكام ما يلي لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخواته يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد كحرف النفي في قوله تعالى ش ما انت بنعمة ربك بمجنون ش
فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعليقه بمجنون انتهى كلام الرضي قوله
مقبل مع من قبل قال الفاضل اليمني قال صاحب الفرايد اي افتقارا الى هذا البيان والوجه ان يقال التقدير فلما بلغ السعي
كانا معه فيكون حالا من السعي مقدما عليه قال الطيبي وقلت المعنى لا يساعد عليه لانه عدم ما بلغ مسعيا وصفه انه كائن مع
ابيه لان المعنى انه عام بلغ حد ان يعتد به مع ابيه انتهى كلام الطيبي قال الدماميني فيه نظر انتهى يعني في قول الطيبي بالمعنى
الصحيح بين السعي وابراهيم وهو غير ملايم للمحل قال السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر
ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان
علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب باعلم الاعلى قول بعضهم بشرطا وبلا بعامل والصواب
انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابق قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق اليك بصرهن
وهذا لا يصح اذ الفسد صرهن بقطعهن وانما تتعلق بخذ واما اذا فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب
تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان راه استغنى
فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ش الله اعلم حيث تقدمت الآية الكريمة مع ما فيها من المباحث في ترجمة حيث
من فصل الخاء ولنا هناك كلام عريض فيه غنا عن اعادته قوله فان المتبادر تعلق الى تقدمت الآية الكريمة
في ترجمة على مع نظيرتها واضمم اليك جناحك وبنهري اليك مع التفصيل المشبع قوله فالتعلق مبتدأ خبره الجار والمجرور
وهو به اي التعلق ملتبس بضميرهن لا بغيره قوله الا في باب ظن وعده وقد لم يذكرهما المصرح اكتفاء بالاصل
مع ان شهرتهما تغني عن ذكرهما وفي ذكرهما في ترجمة على فلا وجه لقول الدماميني بهذا الحصر منقوض بفقد وعدم
انتهى قال الدماميني فان قلت فما تصنع في راي الحلمية نحو اراك في العصر حمرا وراي البصرية كقول عائشة رضي الله عنها
لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت اما الحلمية فباب ظن
يشملها لان حكمها حكم واما البصرية فاطاقها باب ظن في هذا الحكم شاذ كما صرحوا به قوله ان راه استغنى اي علم
نفسه استغنى قوله فلا يحسبنهم اي لا يحسبن انفسهم في قراءة من قرأ بضم ياء يحسبن وامام فتح الياء
وقراءة بالمثناة الفوقية في اول الفصل فليس من هذا الباب اذ الفاعل هو المخاطب والمفعول غيره تقدمت الآية
في الموضع السابع من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وقد بسطنا القول فيها وذكرنا هناك
في الآية خمس قراءات وكانت بعضها متواترة وبعضها شاذة اما من رفع باء فلا تخبنهم فهو ابن كثير وابو عمرو
وقراءة بياء الغيبة وفتحي شاذا بنا الخطاب وضم الباء والله اعلم ومن اراد الوقوف على التفصيل فعليه
بالالتفات الى ما تقدم هناك قال ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وبنهري اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك
امتسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكيفية الا له مقاديرها قوله دع عنك نهبا صبح في حجر ابن يعقوب
وقول ابن يعيش عصفور ان عنى وعلى في ذلك اسمان كان قوله غدت من عليه بعد ما تم حلمها قوله فلقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي دفعا المحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب
ولا يتبادران هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الا لانها لا تكون اسما الا شاذ قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف
فان المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان فقد استغنوا من تعففهم على انهم فقراء
من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة بحسب وهي للتعليل ش قوله وبنهري اليك تقدمت الآيات
وكذا قول الشاعر هون عليك في ترجمة على مع الطناب في شرحه وقد مضى البيت قريبا قوله في العطف على عاملين
مختلفين واما البيت الثالث فقد سبق في ترجمة على ايضا وقد قدم البيت الثاني في ترجمة عن وكذا البيت الرابع
قوله وقول ابن عصفور مبتدأ خبره وهم قوله لان معنى على الاسمية فوق بيان لوهم ابن عصفور قال الدماميني

محمد امين بن فضل الله المحبي الحنفي الدمشقي الاصل المصري الدار والوفاة سنة ١١١١

قوله لان معنى عليه الخ هذا كله كلام ابي حيان ولم ينسبه المصر الية وفي النفس من ذلك شئ لانه جعلها بمنزلة باء في غلط يصرح بالرد ويبالغ فيه وقد يمر الكلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك بالانصاف وما احق ابا حيان رحمه الله بان يتمثل بقول القائل ان يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا والله الموفق لا رب غيره انتهى كلام الدماميني وهذا (بدون الاكثر اذا عمت البلية خفت وبعد هذا البيت صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به وان ذكرت بسوء عندهم اذاعوا واصغوا اليه ذكر صاحب الكشاف في تفسير صم بكم من اوائل البقرة قوله المتبادر تعلق من باغنيا ولم يعين ابو السعود تعلق من باي شئ وكذا ابن كمال الوزير ولكن اشار في بسط المعنى الى تعلقه بجبرهم ولم يعين القاضي وهما يحذوه غالبا وقال الامام السنوسي في التيسير اي بظنهم جاهل حالهم من تعففهم اي بسبب قناعتهم اغنياء وهذا صريح في تعلق من بجبرهم وكونها بمعنى السببية قوله وهي للتعليل يعني كلمة من تعليلية وقد تقدم في ترجمة من قال ابن عادل في من هذه ثلثة اوجه احدها انها سببية اي بسبب حسبانهم اغنياء بتعففهم فهو مفعول من اجله ووجه بحرف السبب هنا واجب لفقد شرط النصب وهو اتحاد الفاعل والثاني انها لبيان الجنس والبه ذهب ابن عطية ويتعلق من على العجب هنا الاولين بجبرهم قال ابو البقاء لا يجوز ان يتعلق بمعنى اغنياء لان المعنى يصير الى ضد المقصود وذلك ان معنى الآية ان حالتهم تخفى على الجاهل بهم فيظنهم اغنياء ولو علقت من باغنياء صار المعنى ان الجاهل يظن انهم اغنياء ولكن بالتعفف والغنى بالتعفف فقر في المال انتهى كلام ابي البقاء واما على الوجه الثالث وهو كونها لبيان الجنس فقد صرح ابو حيان بتعلقها باغنياء لان المعنى يعود اليه ولا يجوز تعلقها حينئذ بالحسبان وعلى الجملة فكونها لبيان الجنس فلق المعنى انتهى كلام ابن عادل قال التاسع قوله الم تر الى الملا من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا الخ المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفيده انه لم يتنه علما ونظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي الم تر الى قصتهم او خبرهم اذ النعجب انما هو من ذلك لانه من ذواتهم القاشر قوله الخ فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الامر المغترف فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده فليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى وهو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى بمفهومه ان من لم يطعمه منه فكذلك القصر به كلا فصل ش قوله او نظره اشارة الى ان الرؤية تحتمل القلبية والبصرية قوله وانما العامل مضاف هذا الكلام برمته مع ما قبله وما بعده كلام ابي حيان على وجه الاختصار ولم يغيره المصنف اليه كما ذكرا آنفا ونص كلامه في البحر اذ العامل في هذا الظرف قالوا تروا قالوا هو جدل من لانها زمانا في بني اسرائيل وكلاهما لا يصح اما الاول فان المراد تقرير والمعنى قد انتهى علمك الى الملا من بني اسرائيل اذ قد نظرت الى بني اسرائيل اذ قالوا وليس انتهاء علمه اليهم ولا نظره اليهم كان في وقت قولهم لنبي لهم ابعث لنا ملكا واذ لم يكن ظرفا لانتهاء ولا للنظر فتكليف يكون معمولا لهما او لاحدهما هذا ما لا يصح فبعيد جدا لانه لو كان بدلا من بعد لكان على تقدير العامل وهو لا يصح دخوله عليه اعني من الداخلة على بعد لانه دخل على اذ لا تقول من اذ ولو كان من الظرف الذي تدخر عليه من كونت وحين لم يصح المعنى ايضا لان من بعد موسى حال كما قررنا اذ العامل فيه كائنين ولو قلت كائنين من حين قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا لما صح هذا المعنى واذا بطل هذان الوجهان تنظر ما يحل فيه محا يصح به المعنى وقد وجدناه وهو ان يكون ثم محذوف يصح به المعنى وهو العامل وذلك المحذوف تقديره الم تر الى قصة الملا او حديث الملا وما في معناه لان الذوات لا يتعجب منها وانما يتعجب محا جرى لهم فصار المعنى الم تر الى ما جرى للملا من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فالعامل في اذ هو ذلك المحذوف والمعنى على تقديره وتعلق قوله لنبي بقالوا واللام فيه كما تقدم للتبليغ انتهى قوله او خبرهم اي قصتهم او خبر هم وقت قولهم لان التعجب المستفاد من الم تر من ذلك الخبر والحديث لا من ذوات الملا قوله وليس كذلك

وليس كذلك قال في التيسير استثنى من الشرب الممنوع هذا النوع وهو الاخذ بالكف والتناول منه قوله وانما هو مستثنى قال الدماميني وقال في الانتصاف في هذه الآية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترض العراقي من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او الجميع بالحمل واختصاصه بالاولى ولم يقل به احد ولا جيء في الآية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن بما يدل على خلافه هذا كلامه قلت اما الثاني فمحل الاولى فلا يرد على صاحب الانتصاف اذ ليس في عبارته ما يقتضي ان ثم قائلا باختصاص الاستثناء بالاولى انتهى كلام الدماميني قال الرضي ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله لله فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب محققي البصرة وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها لان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا محال لا يجوز ورد محالا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما اذا كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والفقهاء هم البصريون الا فلانا انتهى كلام الرضي قوله ان الجملة بكمالها خبر مبتدأ وهو قوله ما يقتضيه قوله ودونهم البقاء حيث قال الا من اغترف استثناء من الجنس وموضعه نصب وانت بالخيار ان شئت جعلته استثناء من الاولى وان شئت من الثانية انتهى قال الفاضل الحلبي في المستثنى منه وجهان الصحيح ان الجملة الاولى وهي فمن شرب منه فليس مني فمن لم يشربه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده فليس منه واصلها التأخير وانما قدمت لانها تدل عليها الاولى بالمفهوم فانه لما قال تعالى فمن شرب منه فليس مني فهم منه ان من لم يشرب فانه منه فلما كانت مدلولا عليها بالمفهوم صار الفعل بها كالا فصل وقال الزمخشري والجملة الثانية في حكم المتأخرة الا انها قدمت للعناية كما قدم والصابئون في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والثاني انه مستثنى من الجملة الثانية وإليه ذهب ابو البقاء وهذا غير سديد لانه يؤدي الى ان المعنى ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده فانه ليس مني لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي كما هو الصحيح ولكن هذا فاسد في المعنى لانه مفسوح لهم في الاغتراف غرفة واحدة والاستثنا اذا تعقب الجمل وصلح عوده على كل منها هل يختص بالاخيرة ام لا خلاف مشهور قائم دل دليل على اختصاصه بالجملة عاد به والآية من هذا القبيل فان المعنى يقود الى عوده الى الجملة الاولى لا الثانية لما ذكرت انتهى قوله لانها مفهومة من الاولى يعني اذا لم يكن من شرب من النهر من اتباع طالوت يفهم على طريقة مفهوم المخالفة ان من لم يطعمه يكون من اتباعه عم قوله ليس مني اي ليس من اتباع طالوت قال الحادي عشر قوله فمن فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقدروه بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها لتقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا المحذوف واستفاد من ذلك دخول المرفق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على ان ليس من الانامل الى المناكب وقد انتهى الى المرفق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يتكرر في الاسقاط تعين دخولها في المأمور بغسله وقال بعضهم لا بد في عرف الشرع اسم للكف فقط بدليل آية السرقة وانه قد صح الخبر باقتضاره عليه الصلوة والسلام في التيمم على الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وبهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف ش قوله وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول يرد عليه ان الى اذا تعلقت باسقطوا كما اختاره لا يوجد التكرر قبل الوصول الى المرفق قوله لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب ولرؤيته ما رواه ابو داود والنسائي

عن عمار انه عليه السلام عرس ومعه عائشة رضي فانقطع عقد لها فحبس الناس ابتغاء عقدها حتى اضاء الفجر وليس
مع الناس ماء فانزل الله تعالى رخصة التيمم فقام المسلمون معه عليه السلام فضربوا بايديهم الارض ثم رفعوا ايديهم
فمسحوا بها وجوههم وايديهم الى المناكب من بطون ايديهم الى الاباط وفي رواية فمسحوا بايديهم كلها الى المناكب
والاباط من بطون ايديهم انتهى فاذا فهموا من الايدي هذا المعنى وهم اهل اللسان علم شمول الايدي الى المناكب
قوله تعلق الى باسقطوا لمحذوف اي مقدرا بعد قوله ايديكم كانه قيل وا غسلوا وجوهكم وايديكم مستطين طرف المناكب
ومبسوطا الى المرفق ولا يخفى ما في هذا الوجه من كثرة التقدير الخ قال شعه الملة في التلويح لما كان الخبر عند اكثر الائمة
وجوب غسل المرافق في الوضوء مع وقوعها بعد الى ذهب بعضهم الى ان الى بمعنى مع كذا في قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وبعضهم الى انه لا دلالة في الى على الدخول او عدمه فجعلا واخذا في الوجوب
اخذا بالاحتياط اولان غسل اليد لا يتم بدونه لتشابك عظمي الذراع والعضد اولانه صار مجملا وقد اداه النبي عليه
السلام الماء على مرافقه فصار بيانا له وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تقريرين
احدهما ان صدر الكلام اذا كان متنا ولا للغاية كالليد فانها اسم للمجموع الى الابط كما في ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها
لانه لا حكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ما وراء
المرافق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ويتعلق به كما بينه قبل اغسلوا ايديكم مستطين الى المرافق فيخرج عن
الاسقاط فيبقى داخلا تحت الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور متعلق بالفعل المذكور وللقاضي الامام
ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل
يعتبر مع القيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب بها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان
الا نصين والنص مع الغاية نص واحد انتهى كلام سعد الملة قوله الايدي في عرف الشرع الخ وفي جامع الاصول لابن
الاثير ان ابن عباس سئل عن التيمم فقال قال الله تعالى حين ذكر الوضوء فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وقال
في التيمم فامسحوا بوجوهكم وايديكم وقال والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وكانت السنة في القطع
الكفين انما هو الوجه والكفين يعني التيمم اخرج الترمذي يعني انما هو مسح الوجه ومسح الكفين بتقدير المضاف
قوله وانه قد صح الخبر بفتح انه اي وبدليل ان السنة قد صح الخبر باقتضاء النبي عليه السلام في التيمم على مسح الكفين
فقط وهذا مروي بطرق كثيرة رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي عن شقيق عن عمار قال لعمار انما يكفيك
ان تضرب بيديك الارض ثم امسح بهما وجهك وكفيك وفي رواية انه عليه السلام مسح بهما وجهه ويديه
الى نصف الذراع وفي رواية انه عليه السلام مسح وجهه والذراعين الى نصف الساعدين ولم يبلغ المرفقين
قوله وهذا ان سلم اي ان سلمنا ان الايدي اسم للكف فلا بد من تقدير المدحتى يصح المعنى لان غسل الكف لا ينتهي
الى المرفق بخلاف مد الغسل قال الثالث عشر قول ابن دريد ان امري القيس جرى الى مدى فاغنا له حمامه دون الذرى
فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذا لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاغنا له
حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله ايضا
يصف الحاج تبكي التي فضلها رب العلى لما دحى نرنبها على البنا فان قوله على البنا متعلق بالفعلين وهو
فضل لابا فريهما وهو دحى بمعنى بسط لفا والمعنى ش قوله ابن دريد والبيت من قصيدته التي يفرق بها المقصورة
من بحر الرجز وهي طويلة قال الخلكاني قال المسعودي وقد عارضه في نهج القصيدة جماعة من الشعراء واللغة
من التصانيف كتاب الجمهرة والتكملة كتاب الالوار وكتاب الملاحم وغيرها كان العلماء يقولون ابن دريد اعلم الشعراء
واشعر العلماء وله بالبصرة سنة ثلث وعشرين ومائتين وتوفي سنة احدى وعشرين وثلثمائة ببغداد ودفن
بالعباسية رحمة الله واسعة قوله الى مدى ش المدى الغاية جرى سار من الجري اعتنا في فعل ماض من الاعتناء
وهو الحبس يقال عناه واعتناه اذا حبسه والحمام بالكسر بمعنى الموت ش قوله فان المتبادر تعلق الى بجرى

بجرى اختاره شارح القصيدة حيث قال الشاعر مسليا نفسه ان امرئ القيس ذهب الى بلوغ غاية ووصول
نهاية محبسه الموت وقد ادركه قبل بلوغه الى ما حوله انتهى وله قصيدة طويلة مشهورة مذكورة في شرح
القصيدة وقد سبق طرف منها في ما سبق من هذا الموضوع قوله بنوي التي بنوي بقصد الطاج العلي جمع العلياء
بمعنى بسط التربة بمعنى التراب البنى بضم الباء جمع بنية ايضا بضم الباء والبنى بكسر الباء جمع بنية بكسر الباء قال
شارح القصيدة وعلى كلا التقديرين يكتب بالياء انتهى وقد سبق ان الالف واو كانت مقلوبة من الياء اذا
وقع في القافية يكتب على صورة الالف على ما ضعفه المطرزي في شرح المقامات ومعنى البيت بقصد ذلك
الحاج الكعبة التي فضلها الله تعالى على سائر الابنية اذ بسطها والارض كلها بسطت من الكعبة قال الله تعالى والارض بعد
ذلك دحاها قوله متعلق بابعد الفعلين كذا صرح شارح القصيدة حيث الضمير في بنوي فاعل عائد الى الطاج المذكور
في ما سبق من الابيات والهاء عائد الى الكعبة رب مرفوع لانه فاعل فضل الموصول في محل النصب مفعول
بنوي لما ظرف بفضل والضمير في دحى فاعله عائد الى رب العلى والهاء في نرنبها عائد الى الكعبة ويجوز ان يعود
الى الارض وان لم يجر ذكرها على متعلق بفضل لا بدحى وان كان اقرب قال الثالث عشر ما حكاه بعضهم
انه سمع شيخا يعرب للتلميذة قسما من قوله تعالى فلم يجعله عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج
قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا ووقف لطيفة وفعالهذا لو هم وانما قيما حال اما من
اسم محذوف هو عامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني
قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب
لا الى محمد وعلى او جملة النفي وقيما حالا ان من الكتاب على ان الحال يتعدد وقياس قول الفارسي في الخبزانه لا
يتعدد مختلفا بالافراد والجملة انه يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك
انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال الله ولا جنبا الا عابري سبيل
لان الحال بالخبر اشبه ومن ثم اختلف في تعدده بها واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال
وقبل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من هو ش قوله قيما صفة لجملة اسمية مفعول قول مقدرا اي يقول
لفظ قيما صفة لعوجا او قائلا كذا قوله وترحمت على من اي قلت رحم الله من وقف ووقفه لطيفة يقال لها عند القراء
سكتة كال الشاطبي وسكتة حفص ودون قطع لطيفة على الف التنوين في عوجا بلا قوله وانما قيما حال الخ
قال شهاب الدين قوله فيما فيه وجهان احدهما انه حال من الكتاب والجملة من قوله ولم يجعل اعتراض بينهما وقد منع الزمخشري ذلك
فقال فان قلت بم انتصب قيما قلت الاحسن ان ينتصب بمضمر ولم يجعل حالا من الكتاب لان قوله ولم يجعل معطوف
على انزل فهو داخل في خبر الصلة فجاء على حالا فاصلا بين الحال وذي الحال وفي بعض الصلة وكذلك قال ابو البقاء والحال المؤكدة
مستثقلة قلت القول بالاستثقال لا يصح الثالث انه منصوب بفعل مقدر تقديره جعله قيما قال الزمخشري تقديره
ولم يجعل له عوجا جعله قيما لانه اذا نفى عنه العوج فقد اثبت له الاستقامة قال فان قلت ما فائدة الجمع بين نفي العوج واثبات
الاستقامة وفي احدهما غنى عن الآخر قلت فائدته التاكيد قرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من
مزاد في عوج عند السير والتصفح الرابع انه حال ثابتة والجملة المنفية قبله حال ايضا وتعدد الحال لذي حال واحد
جائز والتقدير انزله غير جاعل له عوجا فيما الخامس انه حال ايضا ولكنه بدل من الجملة قبلها لانها حال وابدال المفرد
من الجملة اذا كانت بتقدير مفرد جائز وهذا كما اجزت في الجملة من قولهم عرفت زيدا ابو من هو انتهى قوله
وجملة النفي هو قوله ولم يجعل له عوجا وكونها معترضة لوقوعها بين الحال وهو قيما وبين صاحبها وهو الكتاب
الذي مفعول انزل معطوفة على الاول اي على تقدير قيما حالا من اسم محذوف هو عامل قوله قبل كما لها لان قيما اذا
كان حالا من الكتاب لم يكمل الصلة بعد قوله واما من الضمير عطف على قوله اما من اسم محذوف قوله او جملة النفي
وقيما عطف على قوله وجملة النفي معطوفة قوله ان يكون خبر المبتدا هو قياس قوله لان الحال جواب عن قوله

لا يقال وهي في الحقيقة علة له يعني ان الحال محمل على الصفة بعيد لانه اشبه بالجزء وقد سبقان الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز زعم ان الحال بالجزء يحكم بادخاله معنى قولك عكس عرفت زيدا لان البدل جملة والمبدل مفرد في ذلك وفيما نحن فيه المبدل منه جملة والبدل مفرد تقدم المقال في الفرق بين البدل والبيان وفي اوايل الباب الثاني وسيأتي في الجملة السادسة قال الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء لكجعل فيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حال من المرعى واخل لتناسب الفواصل الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من اعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات او ولهم جنات وبنظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين اي ولهم حور واما قراءة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من باب وملائكته ورسله وجبريل وميكال ش قول القشاء وهو اما مفعول ثان واما حال والتشديد والتخفيف وهو الفصيح ما يقذف السيل على جوانب الوادي من النبات ونحوه وقال شهاب الدين احوى فيه وجهان اظهرهما انه نعت لقشاء والثاني انه حال من المرعى انتهى الظاهر انه محمل على معنى الاسود من الجفاف واليبس قوله فاخرجنا به الباء للسببية والضمير عائد الى ما في قوله قبله وهو الذي انزل من السماء ماء والهاء في فاخرجنا منه وجهان احدهما ان يعود على النبات ولم يذكره الزمخشري ومن للابتداء او التبعيض قال شهاب الدين وليس كذلك والثاني ان يعود على الماء ومن سببية والهاء في يخرج منه عائد على خضرا قوله ومن النخل خبر مقدم طلعها بدل منه وقنوان مبتدأ او فاعل بالجار المقدم او الذي قبله قوله فيمن رفع وهم الاعمش وابن ابي ليلى وابو بكر في رواية قال شهاب الدين في رفعه ثلثة اوجه احدها انها مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف والثاني ان يرتفع عطفا على قنوان تغليبا للجوار مثل وحجن الحواجب والعيون فنسق العيون على الحواجب تغليبا للمجاورة والعيون لا تنزجج كما ان الجنات من الاعناب لا تكون من الطلع والثالث ان يعطف على قنوان ذكره الزمخشري ومنع البقاء عطف على قنوان قال لانه العنب لا يخرج من النخل انتهى والجمهور على نصب جنات عطفا على نبات وهو من عطف الخاص على العام كما اشار اليه المصنف بقوله من باب وملائكته قوله بعد قوله كما يطاف عليهم سهوا من الناسخ والصحيح ان يقال بعد قوله يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب وباريق وكأس من معين من سورة الواقعة واما قوله كما يطاف عليهم بكأس من معين فمن سورة الصافات ووقع في بعض النسخ على الوجه الصحيح فكانها من تصرف الناظرين من المتأخرين والله اعلم قال ابن عادل في سورة الواقعة قراءة حمزة والكسائي بجر حور عينٍ والباقون برفعها اما الجر فمن اوجه احدها انه عطف على جنات النعيم كانه قيل هم في جنات وحور قاله الزمخشري الثاني انه عطف على باكواب وذلك مجاز لان الولدان لا يطوف وانما يطاف بهم في الجنة وبكأس وبمجموع الامرين يطاف عليهم بالاكواب والاباريق والكأس وانما يطاف بالولدان في الجنة الثالث انه معطوف عليه حقيقة وان الولدان يطوفون عليهم بالخمور ايضا فان فيه لذة لهم واما الرفع فمن اوجه احدها انه عطف على ولدان فهم يطفن عليهم للتنعيم لا للخدمة وقيل وهو للخدمة ابلغ الثاني انه عطف على المستكنين في متكئين وسوغه الفصل بينهما الثالث ان يعطف على مبتدأ وخبره محذوفا تقديره لهم هذا كله وحور عين الرابع انه يكون مبتدأ خبره مضمر تقديره ولهم او فيها او هم حور الخامس انه يكون خبر المبتدأ مضمرا اي نساء وهم حور انتهى كلامه مع اختصار بالغ وما ذكره المصنف الوجه الثالث من تلك الوجوه قال السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ورده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيمهم جميعا الناس اذا اختلف مستطيع عن الحج وفيه ما فيه والمعنى ضعيف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر

المصدر الى المفعول شاذ وحتى قبل انه ضرورة كقوله افتى تلاوي وما جمعت من نشب قرنح الغواير قوله الاباريق فيمن رواه برفع اقواه والحق جواز ذلك في النثر الا انه قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الاخرى وذلك على ان القوافير الفاعل والاقواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومفروع ومجيئة في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا والاتي فيه ذلك الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في مرفوع الآية انها بدل من الناس بدل البعض وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليها من استطاع فليحج عليهن فالعموم مخصص اما بالبدل او بالجملة ش قوله افتى قبل انه ضرورة لا موجب لهذا القول وقد قال الفاضل الحلبي قوله لكم كفتكم انفسكم قراءة ابن عبلة برفعكم على اضافة المصدر للمفعول قبيح وقيل لا قبح فيه بل يجوز اذا وجد اضافته الى كل واحد منهما ثم انشد افتى تلاوي البيت قوله افتى تلاوي بيت من قصيدة من البسيط قالها الاقيشر الاسدي قال عبد الرحيم العبيسي في معاهد التنصيص والاقيشر اسم المغيرة بن عبد الله بن نهشل نسبه لمصرين زارد ولقب بالاقيشر لحمرة وجهه وقال محمد بن سلام كان الاقيشر كوفيا خليعا ماجنا قتل بالري غلمان عبد الله بن اسحق لوجوه اباه وكان ذلك من حدود الثمانين من الهجرة انتهى وقال السيوطي وقبله قوله والكأس في كفي قبلها اخاطب الصبا نباء العما لمبيق الانشر بن ابدار احا مسودة الامع الشم انباء البطاريق الصيد بالكسر جمع اصيد وهو الذي لا يلتفت الى غيره ونحوه والعلابق الجبابرة الذين كانوا بالشام على عهد موسى عليه الصلوة والسلام من ذرية عملاق بن الاود بن سام ابن نوح والراح الخمر والمسترة المتوالية والشمم جمع اشم مأخوذ من الشمم في الانف ويروي بدله النعسر جمع اغر والبطاريق كبار الروم والواحد بطريق والتلاد المال القديم والنشب بالمجمة المال الاصيل والقواريز جمع قارورة ويروي القوافر بقافين وزاي جمع قافورة وهي اوان يشرب بها واقواه يروي بالرفع فاعلا وبالنصب مفعولا لان من قرعك فقد قرعته والاباريق جمع ابريق انتهى قوله قرع القوافير قال السيوطي القواريز جمع قارورة ويروي القوافير بقافين وراي جمع قافورة وهي اوان يشرب بها قوله قرعن رواه برفع اقواه قال العيني ويروي قرع القوافر اقواه الاباريق على ان القوافر هي المفعولة في المعنى والاقواه هي الفاعلة لان من قرعك فقد قرعته فتكون اضافة المصدر الى المفعول وعلى الاول الى الفاعل وهي بالقافين والزاي المعجمة جمع قافوزة وهي قدح وقد قالوا قافوزة وجمع قوازيز لا قواه جمع فم والاباريق جمع ابريق قوله تلاوي بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول افتى وفاعله قرع القوافير وما جمعت بتشديد الميم ومن للبيان والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها انتهى قوله مع التمكن من النصب دفع لما يقال يحتمل ان يريد الشاعر ضرورة بعني رواية الرفع مع الاقتدار على النصب ويدل على جوازه في السعة لا لضرورة ارتكاب الرفع قوله وحج البيت بدل من الحديث وهو بعض من حديث الاسلام فان الحج مصدر مضاف الى المفعول وهو البيت واتى فاعله بعده فلا يحكم بشذوذه وأول الحديث بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهذا الحديث مروي على طرق وما ذكره المصنف غير مورود في الكتب الستة والله اعلم وليس فيها الا وان حج البيت فعلى كونها مبتدأ اي كون من استطاع اليه قوله وعليهن اي على بدلية من استطاع من الناس وابتدائية من موصولة وابتداؤها شرطية على احتمال قول الكسائي في العموم في الناس من قوله ولله على الناس حج البيت مخصص اما بالبدلية عند من جعله بدلا او بالجملة اذا كانت مبتدأ اي بالجملة من استطاع فليحج وهي جملة اسمية يخصص بها ولا بد له من مخصص لاقتضاء الشرع اياه قال السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلنا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي ان النصاب او اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب التمني مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن ههنا امتنع نصب فصيح في قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب

عز روبة انزال المطر بنفسه الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان ألم ترى في معنى قد رأيت اي انه استفهام تقرير مثل
الم نشرح وقيل النصب جائز كما في قوله لقد اظلم ليسروا في الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد ههنا الى العطف
على انزال على تأويل تصبح باجمعت والصواب القول الاول وليس الم تر مثل اظلم ليسروا لما بيناش قوله ان انتصاب
اواري في جواب الاستفهام هذا نقل بالمعنى وعبارة العلامة فاورى بالنصب على جواب الاستفهام من التكلف
اذ من شرطه كون الاول سببا للثاني والعجز لا يصلح سببا للمواراة ولا يصلح ان عجزت واريت فلا بد ان يصار الى
ان الاستفهام للانكار بمعنى النفي وهو سبب الكان العجز واريت وقيل وهو من قبيل اتعصى ربك فيعفو ربك
عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين وليشعر بانه في العصيان ونوقع العفو ليرتكب خلاف العقل
حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا ههنا ستزل تقديره منزلة من جعل العجز سبب
المواراة دلالة على التعليل المؤكد للعجز والقصور والقصور عما يتهدى اليه غراب واما حمل قراءة النكبين على فاناوارى
فوجهه ان الاستفهام للانكار بمعنى النفي والفاء في موقع الجزاء اي اذا لم اعجز فانا اواري ولو كان القصد
الى جعل الفاء للعطف وانسحاب الانكار على جمع الامرين العجز والمواراة مع شاهية التعقب والتسبب
لم يحتج الى تقدير المبتداء كما في قولك اتعصى ربك فيعفو عنك بالرفع والاعتذار بانه لمجرد ايضاح انه ليس بجواب
فليس بجواب انتهى قوله عسيب عنه اي حاصر منه وصاد رعنه قوله في معنى قد رأيت فقال لمعنى الاستفهام
الحقيقي فلا جواب له ولا نصب قوله والصواب القول الاول من الاقوال المذكورة في عدم انتصاب
تصبح وهو اصباح محفرة ليس بمسبب عن رويبة انزال المطر قوله وليس الم تر مثل اظلم ليسروا في سورة الحج
لما بينا اي من ان جواب الشئ مسبب عن الشئ واصباح الارض محفرة لا يتسبب عن رويبة انزال المطر وزيادة
العقل وكما يتسبب عن السير في الارض ولهذا نصب قوله تكن فتكون لهم قلوب يعقلون بها او آذان يسمعون
بها فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور قال الثامن عشر قول بعضهم في قولهم الذين اتخذوا
من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم قربانا واي الضمير قربانا مفعولا ثانيا والهة بدل من قربانا وقال الزمخشري
ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى
ووجهه انهم اذا زعموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا
كما انك اذا قلت اتخذ فلانا معلما دونك كنت امره ان يتخذك معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره
ولا يتقرب به الى غيره سبحانه وتعالى الثامن عشر قول المبرد في قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم ان حصرت صدورهم
جملة دعائية ودخلت الفاء فيه بانه لا بد على تقديرهم بان يحصر صدورهم عن قتالهم ولك ان تجيب بان المراد الدعاء
عليهم بان يبلوا بهلبة القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة ش قوله ان الاصل اتخذوهم قربانا مقول
قول بعضهم من ذلك الامام البيضاوي فانه قال واول مفعولي اتخذ الراجع الى الموصول المحذوف وثانيهما
قربانا والهة بدل او عطف بيان او الهة وقربانا حال انتهى اقول انما يتهما آلهة وقربانا حال وهو مختار العلامة
واختاره القاشاني ايضا وحكم بفساد الاول معنى وكذا ابو السعود فانه قائل بما بين للوجه الاول ولا مساغ
لجعل قربانا مفعولا ثانيا والهة بدل منه لفساد المعنى فان البدل وان كان هو المقصود لكنه لا بد في غير بدل
الغلط من صحة المعنى بدونه ولا ريب في ان قولنا اتخذوهم من دون الله قربانا اي متقربا به محالا صحة له قطعا
لانه مع متقرب اليه لا متقرب به فلا يصح انهم اتخذوهم قربانا ممجاوزين الله في ذلك انتهى وهذا مأخوذ من
كلام السلف قوله وقال الزمخشري غير عبارة الكشاف بالتقديم مفعولي اتخذ والراجع الى الذين المحذوف والثاني
وقربانا حال ولا يصح ان يكون قربانا مفعولا ثانيا والهة بدل منه لفساد المعنى انتهى بعبارته وقال ابو البقاء
قربانا مفعول اتخذوا والهة بدل منه قال شهاب الدين والذي خالجني عطية والحوفي الا ان الزمخشري منع هذا
الوجه قال لفساد المعنى وقال ابو حيان ونظهر ان المعنى صحيح على ذلك الاعراب قلت ووجه الفساد والله اعلم

والله اعلم ان القربان اسم لما يتقرب به الى الالهة فلو جعلناه مفعولا ثانيا والهة بدلا منه لزم ان يكون الشئ المتقرب به آلهة
والغرض انه غير الآلهة بل هو شئ يتقرب به اليها فهو غيرها فكيف يكون الآلهة بدلا منه هذا ما لا يجوز انتهى وبهذا وجه غير الوجه الذي
ذكره المصنف قوله ووجهه انهم اذا زعموا اي من حولهم من اهل القرى قال الدماميني سبق المصنف حيث صحب
الانتصاف في ابتيين وجه فساد المعنى فقال لو كان قربانا مفعولا ثانيا ومعناه متقربا بهم لصار المعنى الى انهم وجوا
على تركهم اتخاذ الله متقربا به لان السيد اذا قرع عبده فقال اتخذت فلانا سيدا دونك فانما معناه القوم على نسبة
السيادة الى غيره وليس هذا المقصد فان الله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره فانما وقع التوبيخ على نسبة
الآلهية الى غير الله تعالى وكان حق الكلام ان يكون آلهة هو المفعول الثاني لا غير فهذا كلامه وهو مبني على ما ذكره المصنف
وما نقله عن الزمخشري من الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال فيه تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة بحالة كونهم
قربانا والمقصود النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله مطلقا ولا يتأتى مع القيد وقد يقال بهذه الحال مبنية اذ من شأن
آلهة عندهم ان يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال اليمني يمكن ان يقال فساد المعنى
انما لزم من حيث ان الهة اذا كانا بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم
الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله انتهى قالوا آلهة الاصنام كما
وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حتى يسبب ذلك اليهم بل كانوا مقربين بالله مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم
من قولهم فلولا نصرهم الذين اتخذوهم من دون الله انهم قالوا الهتنا الاصنام وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا
لمعنى اتخذوهم آلهة حال تقربهم الى الله فانه لا يفهم من هذا نفي آلهة الله فافهم هذا الموضع منه تأمل انتهى كلام
اليمني قوله اقتضى مفهومه اي مفهوم ذمهم على اتخاذهم قربانا دون الله الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا
وهذا اظهر فسادا فان الله تعالى شأنه لا يتصور ان يتقرب به الى غيره قوله اوجاؤكم حصرت صدورهم مرت الآية الكريمة
وما ورد فيها من الاقوال في آخر الباب الثاني عشر غاية من البسط وذكر هناك مذهب المبرد مع جوابه فليراجع اليه قال منهم
العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين فمن قوله ثلث مائة يكون كونهم سنين منصوبا بدلا
من ثلث او مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه اذا فهم مقام مائة فسد المعنى الثاني والعشرون من قول المبرد في لولا ان
فيها آلهة الا الله لفسدتا ان اسم الله تعالى بدل من الهة ويرده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى
موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج وما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلام صدق
ما قام احد الا زيد صدق قام زيد واسم الله هنا ليس بمستثنى ولا موجب اما الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له
فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي انه لو كان فيهما الهة غير الله
لم تفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا واما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان
فيهما الله آلهة غير الله لفسدتا لم يستقم ش قوله منهم العشرين بالاضافة فلم يقل العشرون لاشتراكه بين العشرين
نفسها وبين واحد منها وقد سبق تحقيق القول فيه عند ذكر معاني اللام الجارة فليلتفت اليها ولكن دفع هناك
المنهم عشرين باللام قوله فمن لو ثلثمائة قراءة حمزة والكسائي باضافة مائة الى سنين والبوقون من السبعة
بتنوين مائة وجعلوا سنين بدلا من ثلثمائة او عطف بيان ونقل ابو البقاء انه بدل من مائة لانها في معنى الجمع
كذا قال الحلبي الظاهر ان المصنف اراد بابي الحسن الاخفش قوله ان اسم الله بدل تقدم في ترجمة الام فصل
الهمزة ان المبرد قاله ورد عليه المصنف هناك فليراجع اليه وسبق هذه الآية في ترجمة لولا ورجع اليه لحصل المراد
قوله لا خراج زيد اي عن عدم القيام فيثبت له القيام لما قوله فلان الجمع لا عموم له هذا بحث عريض تقدم تحقيقه
مع الاختلاف الواقع فيه في ترجمة الا المكسورة المشددة والمراد بالجمع المنكر هنا قوله تعالى الهة قوله لو ذلك
يقتضي لان النفي يرجع الى القيد غالبا قوله مطلقا سواء كان مقيدا باستثناء الله عنهم او لم يقيد بل وجد
فيهما الله تعالى ومن رام التفصيل فعليه بالتفات الى ترجمة الا الاستثنائية حتى يتضح المحل كمال الاتضاح قوله

والله تعالى اعلم

واما انه ليس بموجب فقال الدماميني صرح بعض الفضلاء بان البدل في باب الاستثناء هو الاول وما دخلت عليه في نحو قولك ما قام احد الا زيد ليس البدل كلمة زيد بعقرها وكيف وهي لا تقوم مقام المبدل منه لانه يلزم عكس الواقع اذ هو موجب له القيام وكم اقمته مقام احد المبدل منه لكان القيام منتفيا عنه واذا كان كذلك فكيف يتأتى ما ذكره في الآية ولو قبل فيها على رأي المبرد لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يفسدا بل انما تحقق هذا الكلام على ما ينبغي وقد وقع مثله لغير المصنف قال ابن عمرون بر على شرط صحة الاستثناء وقوله كما لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا بيانه انا لو حملنا الا في هذا الموضع على الصفة كان التوحيد حاصلا لانه يكون التقدير لو كان فيهما الهة مغايرة لله تعالى لفسدتا لكنهما لم يفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد ولو حملنا على الاستثناء لم يحصل التوحيد لان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الا منهما لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة ليس الا منهما واذا ثبت ذلك احتمل ان يكون فيهما آلهة منها الله فلا يحصل التوحيد او نقول ما بعد لو منفي معنى والاستثناء من النفي اثبات فيكون التقدير لو كان فيهما آلهة والآية سيقت لبيان التوحيد فثبت ان الالبسنا على حقيقتها من كونها للاستثناء وانها هنا للصفة بمعنى غير وانه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء فان قيل الآية هنا بدل لا صفة قلنا من شرط البدل ان يحل محل المبدل منه فيكون التقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وهذا كفر فيهما كلامه قلت ليس مراد السائل بقوله الا هنا بدل انه بدل الا بمفرد بها لانه غير مقبول وانما اراد وما بعدها واذا كان كذلك لم يستقم الجواب فقائله وقال صاحب الكشف وتحامل عليه بل الصواب القول بانها بدل كل من كل فقولك ما جاءني القوم الا زيد وبكره تحاكيون ما بعد الا بدلا مما قبلها عائدا الى الاثبات فمعنى ما جاءني القوم الا زيد جاءني زيد فكذلك ههنا لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا هكذا قال وهو نظير ما قاله المصنف ولكن الملازمة التي ذكرها ممنوعة فتأمله انتهى كلام الدماميني بعبارته ولقد افاد وفيه سحر البديع ولكن في قوله وقال صاحب الكشف على الكشاف وقع في اسر التقليد الفاضل اليمني فظن ان المراد بصاحب الكشف شارح على الكشاف المشهور بين الفضلاء المعروف بزيادة التحقيق والتوفيق اسمه عمر بن عبد الرحمن الفارسي توفي شابا سنة خمس واربعين وسبعمائة وما نقله ههنا ليس من كلامه بل المراد به حكاية لبعض طالب من المتقدمين وله كتاب اعراب القرآن سماه الكشف وليس له تعلق بالكشاف لكما يفهم من عبارة الشارح واما الفاضل اليمني فليس في كلامه ما يوهم وهذا نصه وقال صاحب الكشف ومحامد على بطلان القول الى قول الشارح هكذا قال الخ وكثيرا ما ينقل اليمني كلاما عن صاحب الكشف وهو المراد وكذا الطيبي كثيرا ما يقول قال صاحب الكشف وليس وكيف وهو صنف شرحه بعد شرح الطيبي هذا هو المتبادر ويحتمل ان يكون كتاب مسمى بالكشف غير كتاب حكي والعلم عند الله وقد سبق ترجمة مكي في اول الكتاب وله ترجمة طنانة ذكرها الظلكاري في وفيات الاعيان قال وهذا البحث بارد في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لقلنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يقلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا سلم ان الجمع في الآية والمفرد في المثال غير قائمين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني من احد ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا وللازم ممتنع الثاني والعشرون قوله اي لطف الاحقش في كلمة فاه الى آخره ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من نفسه لا من غيره وقد يكون ابو الطيب حمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس كما ستعرف على ان مثال غير هذا حكي عن اليزيدي انه قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحيتي ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا تحصل له معنى البتة ش قوله لو كان معنا رجل تقدم هذا المثال في بحث الا ايضا وبسطنا القول في بيانه وشرحه قوله لصح ان يقال لو كان فيهما من احد فان لفظ احد وكذا ديار مختصان بالنفي لا يستعملان

لا يستعملان في الاثبات قال الطيبرسي في درة الغواص ولفظة الوت لا يستعمل في الموجب البتة مثل لفظ احد وقط وصافر ودينار وكمثل لا جرم وللبتة كذلك لفظة الرجاء بمعنى الخوف كما في قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون انتهى ولو كان لوم اذ وات النفي لصح ان يقال لو كان في الدار من احد كما صح ما كان في الدار احد وكذا لفظ ديار فانه مخصوص بالنفي لا يستعمل في الاثبات اذا قولنا لو جاءني فاكرمه بالنصب ولو كان لوم اذ وات النفي لصح هذا كما صح ما ينبغي زيد فاكرمه اي ما ينبغي زيد فاكرمه مثل ما ينبغي فتحدثني فقوله لكان كذا اجوب لو المذكورة في الامثلة الثلثة المتقدمة مثل لو كان في الدار من احد لكان كذا واللازم هو صحة هذا التراكيب الثلثة ممتنع لكونه غير مسموع وكذا الملزوم وهو كون لو نافية قوله ان انتصاب باكسر مقول قول ابي الحسن وبالفتح بدل من نفس قول ابي الحسن قوله من غائفه اي من فمه نفسه وهما مترادفان قوله وقد يكون ابو الطيب حمد ابي حمد ابو الطيب قوله كلمة فاه الى في على القلب بتقدير من على في وبتقدير الى داخلة على فاه اي كلمة من في الى فاه فلا يرد سؤال ابي العباس المبرد بقوله انما يتكلم الانسان من في نفسه وفي بعض النسخ وقد يكون ابو الطيب انما قال ذلك في كلمة فاه الى في او قاله في ذلك وحمل على القلب الى هذا ويرد عليه ابو حيان بلزوم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وهو اطر قلت ومثل هذا لا يخفى على ابي القاسم وانما اراد انه دال على ناصبه وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفي قال به اولا ان الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره وهذا الرد قد سبقه اليه ابو البقاء فمنه اخذ ابو حيان ولا يجوز نصبه بالمقت الثاني لانهم لم يمقتوا انفسهم وقت دعائهم الى الايمان انما مقتوها يوم القيامة والظاهر ان مقت الله واقع في الدنيا امكن ان يضمر له عامل تقديره متكلم قلت وهذا التجريبي على مثل الحسن يهون عليك بجره على الزمخشري وغيره انتهى كلام الشهابي وقال الفاضي اذ تدعون ظرف لفعل دل عليه المقت الاول لا له لانه اخبر عنه ولا للثاني لان مقتهم انفسهم يوم القيمة حين عاينوا جزاء اعمالهم الجيشة وقال المولى ابو السعود اذ ظرف للمقت الاول وان توسط بين اخبر لما الظروف من الانسياع وقيل لمصدر آخر مقدر اي مقتنا اياكم اذ تدعون وقيل مفعول لا ذكر والاول هو الوجه وقيل كلا المقتين في الآخرة انتهى وارسبائي ما يتعلق بهذا من المباحث قال وتنظره قول من زعم ان في يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكي قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطاء لان التحذير في الدنيا لا في الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في واتقوا يوما لان اذ قد استوفى مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا واحذروا واما امتناع تعليقه بالاول وهو اي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاء بضاحي غداة امره وهو ضامن ان الباء متعلقة بقضاء لا بقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاء بامره بالاجنبي فلا حاجة الى تقدير ان الشجري وغيره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ش قوله وتنظره اي تنظر القول بتعليق اذ تدعون بالمقت الاول في فساده قول من زعم ان يوم تجد ظرف ليحذركم الله تمام الآية يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد قوله والصواب الجزم بخطئه لكن حيث اكتفى بقوله فيه نظر لانه ليس بابطال صريح بل الصواب ان يصرح بكونه خطاء لان التحذير الخ قوله قد استوفى مفعوليه احدهما ضمير المخاطب المتصل والثاني نفسه بالنصب قوله وانما هو اي يوم تجد نصب بمحذوف اي منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكروا يوم تجد كل نفس واحذروا يوم تجد ولا يكون مفعولا به للزوم الفساد معنى وهو ظاهر قوله واما امتناع تعليقه اي تعليق اذ تدعون بالمقت الاول وهو رأي جماعة معترضين اما وجوابه وهو لمقت الله الاول معناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو اجنبي والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله تعالى اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانكم لم تمقتوا انفسكم اذ كانو

لقص

وقد يكون ابو الطيب حمله على القلب لفهم المعنى

يدعون في الدنيا فاجيب عنه بامرين احدهما ان المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فتكون اذ تدعون للدنيا
والمراد باللفظ غيرهم ويجوز ان يكون العامل فيه اكبر عِ النقديرات كلها ويجوز عِ الجواب الاول والثاني
ان يكون مقت الله كذلك في الآخرة ايضا صالح لهما والله اعلم انتهى قوله بالاجنبي ح والمراد به ههنا خبر المبتداء وهو اكبر
قال ابن الحاجب في الاملاء الاجنبي هو الجار المستقل بنفسه غير الجار المعترضة كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي
هو ما كان لتعلق بذلك الجزء فاذا قلت جزيني في الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما
فصلت بينه وبين متعلق به داخل في حيزه كذا في قولك جزيني حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالجار المستقل الذي لا يصلح ان
يكون متعلقا لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجار المعترضة مجرى التتمة لانها مستقل بنفسها فكانه عرض بين الجزيين لغرض
ويوضحه رفع اللبس في انه لا يلبس في انها ليست تتمة لاحدهما لاستقلالها بخلاف ما ذكرناه فانه قد يوهم انه للثاني
وهو الاول او للاول وهو للثاني انتهى قوله ولهذا اي للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي فالداع قوله
وهن وقوف يبت من الطويل للشماخ والضمير عائد الى الاتن وقف جمع منقوص على غير قياس وقوله ينتظرن يحتمل الحالية وان
يكون خبرا ثانيا فاعله عائد الى الاتن ايضا وقضاره منصوب على انه مفعول ينتظرن وضمير قضاه عائد الى الحمار
والبارز بضاحي بمعنى فلا اضافة اي غداة وهي وقت ارتفاع الشمس وقبل الغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس
وضاحيها وقت ضحاها وهو حين تشرق الشمس فتكون الضاحي نفس ظرفا والضاحي بالزاي الساكنة وهن وقوف
الضمير للاتن وقال السبوطي وبعد بشير فلما رأين الورد منه غير مضين ولا فاهن خلق مجاوز والضاحي البارز لها
من الارض للضحى وهي الشمس والغداة الارض الطيبة الكريمة والورد طلب الماء واطل الطريق في الرسل المجاور
الناقد الى غير فائدة الشماخ اسمه معقل وقيل الهيثم بن ضرار بن سنان وقيل ابن حرملة المزني بالزاي صحابي وأخو
مزرد شاعر ايضا وكذا أخوهما حرد قال الطحلاوي في وصيته ابلغوا الشماخ انه اشعر غطفان انتهى قوله امره
معمولا منصوبا بان على انهما مفعولا النقدير وهو مصدر مضاف الى فاعله ونصبه لمفعولين بناء على تضمين معنى
الجعل والتصيير اي ولاجاعة اي ان جعل ابن الشجري امره معمولا لقضى كانه قيل يقضي غداة قضى امره قوله
لوجود ما يعمل فيه وهو قضاء وهو مصدر مضاف الى فاعله وامره مفعوله كقوله تك اذا قضى امرا وقوله
تك امرا مفضيا الآتيين قال وينظر ما لزم الزمخشري ههنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرايرا بالرجع من قوله تك
انه على رجعه لقادر واذ علق ايا ما بالصيام من قوله تك كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون ايا ما فان في الاول الفصل بجبران وهو لقادر وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قبل
لعل بقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل
معموله وينظر اللازم له على هذا التقدير ما لزمه اذ قال في قوله تك وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد
عطف على سبيل الله فانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب ان الظروف
الثلثة متعلقة بمحذوف اي يقتلكم اذ تدعون وصفوا ايا ما ويرجعه يوم تبلى السرايرا ولا ينتصب يوم بقادر
لان قدرته تك لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ش قوله وينظر ما لزم الزمخشري ح من الفصل بين المصدر ومعموله
ههنا اي في تعليق اذ تدعون بالمقت الاول فهو مبتدأ خبره ما الموصولة في قوله ما لزمه اي ما لزمه وقت تعليقه
يوم تبلى السرايرا بالرجع في قوله تك انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرايرا قوله وينظر اللازم له اي الزمخشري مبتدأ
خبره قوله ما لزمه اي الذي لزم الزمخشري وقت قوله في تفسير قوله تك وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
ان المسجد عطف على سبيل الله من لزوم الفصل بين المصدر ومعموله قوله اذ قال في قوله تك قل قتال فيه
كبير وصد عن سبيل الله ح قال السفاقسي صد مبتدأ وكبير خبر عنه وما عطف عليه وسوغ الابتداء به تقييد بالمجرور

بالمجرور وهو عن سبيل الله وهو مصدر حذف فاعله ومفعوله للعلم بهما اي صدكم المسلمين وكفر به معطوف على صد وهو
مصدر لازم حذف فاعله اي وكفركم به وضمير به عائد الى السبيل وسبيل الله دينه والمسجد قراءة الجمهور بالخفض فقال
المبرد وتبعه ابن عطية والزمخشري معطوف على سبيل الله ورد بانه يكون متعلقا بصد الى اي وصد عن سبيل الله وعن
المسجد الحرام فيلزم الفصل بين المصدر وهو صد وبين معموله وهو المسجد باجنبي وهو وكفر به ولا يجوز انتهى كلام
السفاقسي قوله ان المسجد عطف على سبيل الله مقول قال الفاضل النفتازاني في شرح هذا المحل من الكشاف وههنا
حاشية عن المصنف يعني صاحب الكشاف قد لطفت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز
قبل تمام بصلته التي من جملتها التي هي عطف عليها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد
عن سبيل متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمام صلته بل هو بمنزلة
ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه قبل
الجيد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو فرع غاية الرداءة انتهى كلامه والقائل المجيد المتعلق
بمحذوف ابو البقاء ووجه الرداءة بقاء الجر بعد حذف الجار الذي هو عن واما قوله التقديم لفرط العناية لا يعد فصلا
فقد ذهب اليه صاحب الكشف في قولك اراغب انت عن الهنى ح قوله قبل مجيئه اي قبل مجيء معمول المصدر فان
المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولات ذلك المصدر فلا يتبع المصدر قبل انقضاء معمولاته قوله ان الظروف
الثلثة وهي اذ تدعون وايا ما ويوم تبلى السرايرا مقتكم على صيغة المصدر قال ونظيره في التعليق بمحذوف قوله يوم
يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الآية في ان يوم لا تعلق بيشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا
واما الايوم بانهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز تقديم منصوب ليس عليها والصواب ان حفض
المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد
بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفاك كل الربع
شجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اسعفه ساجمه قوله لو علق بيشرى لم يصح تقدمت الآية مع ما فيها من الوجوه الاعرابية
واللطائف الآدبية في ترجمة اذا ايضا فعليك بالالتفات الى هناك قوله واما الايوم بانهم يعني يوم منصوب
بمصروف وليس مزاد وان النفي مثل الاكثيف بحيث ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فاجاب بانهم اغتفروا في تقديم جزء ليس
عليها والاكثرون على جوازه قال الرضي والمستدل المجوز بهذه الآية قالوا الان المعمول لا يقع الا حيث يجوز
وقوع العامل ثم قال ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وللنافي
ان يمنع تعلق الظرف في الآية بخبر ليس فان الافعال الناقصة لا يمتنع تعلق الظرف بها لانها على معنى الحصول انتهى كلامه
قوله ولا يكون حفض الخ رد على ابي حيان حيث قال في النهر والذي نختاره انه عطف على الضمير المجرور ولم يعبأ جازه
وقد ثبت ذلك في لسان العرب نثرا ونظما باختلاف حروف العطف وان كان ليس مذهب جمهور البصريين بل اجمع
بل اجاز ذلك الكوفيون ويونس والاخفش والاستاذ ابو علي والشلوبين لكنا متعبدين باتباع
مذهب جمهور البصريين بل بتبع الدليل انتهى وقد مر نظائره قوله لا لعطف على الضمير المخفوض اي عند البصريين لانهم
لا يجوزون العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجار ولانه يفسد المعنى اذ لا معنى لقولنا وكفر بالمسجد الحرام كذا
قيل وفيه نظر قال السفاقسي وفي العطف على الضمير المجرور مذهبان احدهما انه لا يجوز الا باعادة الجار الا في الضرورة
وعليه جمهور البصريين الثاني انه يجوز في الكلام وقال به الكوفيون ويونس وابو الحسن والشلوبين
الثالث انه يجوز في الكلام ان اكد الضمير نحو مررت بك نفسك وزيد والا فلا وقال به الجرمي والمختار جوازه
لكثرته سماعا انتهى كلامه في اعراب الآية قال السيوطي عند ذكر مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيون من الاشباه
والنظائر الثانية والتسعون لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقال الكوفيون يجوز بدونه انتهى
قوله ومن امثلة ذلك اي من امثلة تعلق الجار بمحذوف لامتناع تعلقه بمذكور للزوم الفصل بين المصدر ومعموله

بالاحنبي قوله قول المتنبي يمدح سيف الدولة الامير ابا الحسن علي ابن عبد الله عند نزوله انطاكية ومن منصرفة من الظفر بحصن سرزوية في جمادى الاولى سنة سبع وثلثمائة وهذا البيت مطلع قصيدة يميمية من بحر الطويل قال الواحدي في شرح الديوان اشجاه اشده شجوا من قولك شجاني هذا الامر اي احزنني والطاسم والطامس الدارس يخاطب خليليه اللذين عاهداه بان يسعداه على البكاء عند ربع الاحبة بقولهما وفاء كما يا سعادي يشبه للربع ثم فسر وبين وجه التشبيه فقال اشجا الربع يعني انه كلما تقادم عهده كان اشجى لزائره واشد لحزنه لانه لا يتسلى به المحب واشفى الدمع للحزن ايضا ساجمه وهو الهاطل اطلاقا والمعنى ابكيا بدمع ساجم فانه اشفى للغليل كما ان الربع اشجى للمحب اذ درس ووفاء هما بالسعاد هو الاعانة على البكاء والموافقة فيه هو البكاء ولذلك قال والدمع اشفاه ساجم والمعنى ابكيا بدمع في غاية الشجوم فهو اشفى للوجد فان الربع في غاية الطسوم وهو اشجى للمحب دارا دا بالوفاء ههنا لانها عاهداه على الاسعاد ووفاء وهما بذلك العهد ان يبكيا معه مما يذكر في هذا البيت انه شبه الوفاء بالربع ثم تم الكلام لان قوله وفاء وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبر وقوله يا سعادي بدون تمام الكلام ولا يجوز ان يتعلق بالمبتدأ بعد الاخبار عنه بشيء وقال بان تسعدا فلا يجوز ان يتعلق بالوفاء ولكنه يتعلق بفعل يدل عليه قوله وفاء كما فكانه قال وفيتما بان تسعدا قال ابن في معنى هذا البيت كنت ابكي الربع وحده فضربت ابكي وفاء كما معه ولذلك قال وفاؤكما كالربع اي كلما ازددت بالربع وفاء كما ازددت بكاء هذا كلامه وعلى ما ذكر شبه وفاءهما بالربع لانه يحتاج ايا البكاء على وفائهما على الربع بدمع ساجم وذلك قوله والدمع اشفاء ساجمه والذي ذكرناه اولا اقرب من هذا الذي ذكره ابو الفتح وهو جائز يحمل البيت وروى والدمع عطفا على الربع وعلى هذا التشبيه وقع بهما في حالتين يقول وفاكما كالربع الدارس في الاداء اذا طم بحرباء عليه كالدمع الساجم اذا اجرياه عليه انتهى كلام الواحدي قال وقد سال ابو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤه كما كالربع مبتدأ وخبرا وعلق الباء بوفاؤكما فقال لكيف تخبر عن اسم لم يتم فانشد قول الشاعر لسناكن جعلت اباد وارها تكريت يمنع جهلها ان يحصد اي ان اباد بدل من قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف اي جعلت وفيتما معنى البيت وفاؤكما باصاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة انما يتسلى اذا كان به مع ساجم ايما هامل كما ان الربع انما يكون البعث على الحزن اذا كان دارسا شرح قوله مبتدأ وخبر وفيه اشار الواحدي حيث قال وفاؤكما يا سعادي يشبه للربع وقال بعد كلام قوله وفاء كما كالربع مبتدأ وخبر قوله وعلق الباء بوفاء كما هو الظاهر لان الوفاء بالباء قال ابن الحاجب في الامالي الظاهر انه اذا اريد ان يخبر عن وفاء كما بقوله بان تسعدا اي وفاؤكما حاصل بان تسعدا وقوله كالربع مقدم والمراد به الخبر انتهى ثم ضعف هذا الوجه وجوز وجها آخر وفي كلامه طول مع غموض تركناه مخافة الملل قوله ففال له اي قال ابو الفتح بن جني مخاطبا للمتنبي معترضا على اعرابه هذا وما نقله المصنف عنه يخالف ما نقله ابن الحاجب فانه قال في الامالي وما ذكره ابن جني عن المتنبي ليشعر بان الباء وما في خبرها في قوله بان تسعدا هو الظرف عن وفاء وكما انتهى بعبارته قوله كيف تخبر وكيف للاستبعاد والتعجب اي استبعد والعجب عن جعلك اسما غير تام مخبرا عنه ولا بد من تعيين المخبر عنه لكونه عمدة البيان وعمدة بناءه ولهذا لا يكون نكرة محضة قوله لسناكن بيت من الطويل البسيط لم يسم قائله واباد بالكسر جمع من معد وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة بكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وابل كذا في القاموس قال الطوسي واباد حي من معد قال الشاعر فتوحش اوجههم من اياد بن نزار بن معد قوله كمن خبر ليس وفاعل جعلت عائد الى من وتأنيثه باعتبار معنى من الموصولة الجنسية ودارها بالنصب مفعول اول لجعلت والثاني جملة تمنع جهلها واياد بدل من لسنا وتكريت بدل من دارها جهلها عائد الى اياد والحب بالفتح والكسر اسم ما يزرع غالبا فتبت منه النباتان ومعنى البيت على تقدير بدلية اياد من لسنا كفيلة اياد التي جعلت دارها تمنع جهلها ان يحصد وفاعل تمنع ضمير مؤنث قوله معمول جعلت وهي صلة من الموصولة فلما جاز الابدال عن بعض الصلة قبل تمامها جاز الاخبار عن اسم لم يتم وهو الوفاء وتمامه قوله بان تسعدا المتعلق الباء به وجوز في الخبر متمما كما

تمام مرارا قال العلامة في تفسير قوله كما ولا تلبسوا الحق بالباطل الباطل الصدع من تمام الفعل انتهى اراد به قوله بالحق يعني الجار والمجرور كذا حققه الرضي وفي بحث الحال قوله والصواب تعليق دارها بان تسعدا يريد ان بوجه ما نقل عن ابن جني لتسلم كون وفا وكما كالربع مبتدأ وخبرا وتاويل تعليق الباء بوفيتما بدلالة وفا وكما كالربع وهذا الوجه جوزه ابن الحاجب حيث قال في امالية ويجوز ان يكون قوله كالربع خبر المبتدأ الذي هو وفا وكما وقوله بان تسعدا بوفا وكما ثم قال اي وفا وكما بالاسعاد مشبه للربع في وفائه بالظعن المعين على الشجي انتهى والى هذا نحا المصنف حيث قال ومعنى البيت وفا وكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكاء الخ ثم ان قول المصنف والصواب تعليق بان تسعدا بوفيتما هذا فيه حذف والواحدي وقد تقدم انه قال ولا يجوز ان يتعلق بان تسعدا بالوفاء ولكنه يتعلق بفعل محذوف فكانه قال وفيتما بان تسعدا قال والثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا جنسا مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعليق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد تمضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى والله ذو الفضل على الناس عليكم ورحمته بمحذوف اي كائنين عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدأ بعد لو للواجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله فلو الغمد يمسكه لسالا فخالس قول بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فالظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومنذ قول ابي حيان في فاكهة واللذ كر كرمزا واشد ذكر ان اشد حال كان في الاصل صفة للذكر انتهى قوله باسم متعلق بتعليق جماعة قوله وقد مضى فاكهة الدماميني ضمير مضى يعود الى البغداديين لا الى التعليق بمحذوف وذلك لان الكلام على هذا الحديث انما مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة الاعتراضية ولم يتعرض هناك الى تخريجه على التعليق بمحذوف اصلا وانما خرجه على راي البغداديين في اجازتهم لا طالع جبلا بترك تنوينهم الاسم المطول اجراء له في ذلك مجرى المضاف كما اجراه مجراه في الاعراب قال هناك واما على قول البصريين فيجب تنوينه وبهذا يستلزم انه ليس عندهم على التعليق بمحذوف بل الاسم عندهم مطول لانه عامل فيما بعده ولذا وجب تنوينه عندهم كما قال ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اسلفنا الكلام على ذلك مستوفى في الحال المشار اليه انتهى كلامه قوله اجراه له اي الاسم المطول وقوله في ذلك اشارة الى ترك التنوين وقوله كما اجرى اي المطول مجرى المضاف في الاعراب والمطول الاسم الذي يعمل فيما بعده وقوله وقال هناك اشارة الى الكلام على الجملة الاعتراضية قوله فلو الغمد يمسكه لسالا تجريد صدره يذيب الرعب منه كل عضب تقدم الكلام عليه مفصلا في ترجمة الامام الباب الاول قوله قول بعضهم وهو ابو البقاء قال الصفاقسي واجاز ابو البقاء ان يكون المفعول الاول امة ومن ذريتنا حال لانه نعت النكرة تقدم عليها ومسلمة المفعول الثاني وكان الاصل اجعل امة من ذريتنا مسلمة لك قال فالواو داخلة في الاصل على امة فوصل بينهما بقوله من ذريتنا وهو جائز لانه من جملة الكلام المعطوف وفيما اجازه نظر لان ابا علي وغيره منعوا الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف وجعلوا قوله يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما اديمها نقلا من الضرورات والفصل بالحال بعد من الفصل بالظرف فصار نظير ضرب الرجل ومنجردة المرأة زيد وينبغي ان تختص جواز هذا بالضرورة انتهى قوله ان اشد حال مقول قول ابي حيان قال الصفاقسي واختار ابو حيان ان اشد منصوب على الحال على انه نعت لذكرا تقدم عليه او ذكرا اشد من ذكركم اباءكم ثم قال الصفاقسي لا يقال يلزم على الاول الفصل بين حرف العطف وهو واو وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاز ذلك فشرطه ان يكون المفصل به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون الحرف

على ازيد من واحد وقد وجد هذا الاخير وفقد الاول لانا نقول الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الاول انتهى **قال السادس** قول الكوفي ان الباء من قوله تكفنا ظرفية ثم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله اني يؤفكون ان اني ظرف لقائلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ والصواب تعلقها بما بعدها ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فتعلقوا ما قبل اذا بما بعد باحكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا اواخذوا ويرده ان الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم واما قوله ابو البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة ومن عطف شيبان وقول اخرين وكانوا قبله من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهنا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وبالكون المحذوف الذي تتعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال للتعريف فواضح **ش قوله** متعلقة بناظرة اخذ المصنف هذا الرد عن الطيبي فانه قال وهم متعلقة بيرجع وقد وهم الكوفي فجعلها متعلقة بناظرة وهذا لا يستقيم لان اسم الاستفهام له صدر الكلام والنظر هنا بمعنى العلم والاستفهام يعلقه عن العمل **قوله** ومثله قول ابن عطية اي مثل قول الكوفي في اعمال ما قبل الاستفهام فيه قول ابن عطية ان اني ظرف لقائلهم والمص اخذ هذا الرد ايضا عن الطيبي حيث قال قال ابن عطية ويحتمل ان يكون اني ظرفا لقائلهم كانه قال قائلهم الله كيف انصرفوا او صرفوا فلا يكون في القول استفهام على هذا انتهى وهذا لا يجوز لان اني انما هي بمعنى كيف او بمعنى اين الشرطية او الاستفهامية مبنية على التقادير الثلثة فلا تخلص للظرفية فلا يعمل فيها ما قبلها البتة كما لا يعمل سما الشرطية والاستفهام **قوله** فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها وهو فاسد بالاجماع لاتفاقهم على ان اني اذا وقع بعدها الفعل له محل من الاعراب قال الصفاقسي في قوله تفخ فانوا حرثكم اني شئتم يحتمل ان يكون الفعل بعد اني في موضع جزم كحالها اذا كانت ظرف مكان ويحتمل ان يكون في موضع رفع كهو بعد كيف في قولهم كيف تصنع اصنع لشبهها بكيف في تعميم الاحوال ورجح الاول بانه قد استقر الجزم بها حيث قالوا اذا كانت ظرفا غالبا مافيه تشبيه الاحوال بالظروف وبينهما علاقة واضحة بخلاف كيف فانها لم يستقر الجزم بها وعن قاله فيها فبالقياس انتهى كلام الصفاقسي وكذا قال الكلبي **قوله** والصواب تعلقها اي تعلق بم يرجع وتعلق اني يؤفكون بما بعدها وهو يرجع **قوله** ونظيرها في تعلقها بما قبلها **قوله** ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض في هذا على تعلق من الارض لتخرجون بعد اذا انتم قال الطيبي من الارض اما متعلق بدعاكم وبهذا اظهر واما متعلق بمحذوف صفة لدعوة اي دعوة كائنة من الارض واما متعلق بمحذوف به لالة تخرجون اي تخرجن من الارض ولا جائز ان يتعلق بتخرجون لان ما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها انتهى والمصنف خذ احذوه وقال القاضي البيضاوي ومن الارض متعلق بدعا كقوله دعوة من اسفل الوادي فطلع الى لا تخرجون لان ما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها وهذا الثانية للمفاجاءة ولذلك ناب مناب الفاء في جواب الاولى وانتهى بعبارته **قوله** وبهذا لا يصح في العربية لما تقدم في ترجمة اذا ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها وتقدمت الآية هناك مشروحة مفسرة فليراجع اليها **قوله** وقول بعضهم عطف على قول الكوفي او على قول بعض المفسرين اي ونظيرها ايضا قول بعض المفسرين ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا والمراد ببعض الكسائي والفراء فانهما يجيزان تقديم معمول الجواب على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب اهنك وقد منع العلامة من ذكر فقال ولا يصح ان ينتصب ملعونين باخذ وان ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها قال الحلبي وبهذا منه مبني على الجادة وقوله كلمة الشرط يشمل فعل الشرط والجواب انتهى **قوله** والصواب انه منصوب على الذم قدم العلامة حيث قال ملعونين ينتصب على الشتم او الحال ودخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معا انتهى **قوله** انه حال من فاعل يجاورونك الآية لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا قال شهاب الدين الا قليلا اي الا زمانا قليلا او الا جوارا قليلا وقيل قليلا نصب على الحال من فاعل يجاورونك اي الا قلائل اذلاء بمعنى قليلين وقيل قليلا منصوب على الاستثناء اي لا يجاورونك الا القليل منهم على اذل حال واقله وقوله ملعونين حال من فاعل يجاورونك قاله ابن عطية والزمخشري وابو البقاء قال ابن عطية لانه بمعنى منتفون منها ملعونين وقال الزمخشري ودخل حرف الاستثناء على الحال والظرف معا كما في قوله الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين وقد تقدم بحث الشيخ ابي حيان معه وهو عائد هنا وجوز الزمخشري ان ينتصب على الشتم وجوز ابن عطية ان يكون بدلا من قليلا على انه حال كما تقدم تقريره اي لا يجاورك منهم احد الا قليلا ملعونا ويجوز ان يكون ملعونين نعتا لقليلا على انه منصوب على الاستثناء من واو يجاورونك كما تقدم تقريره اي لا يجاورك منهم احد الا قليلا ملعونا ويجوز ان يكون منصوبا باخذوا والذي هو جواب الشرط وهذا عند الكسائي والفراء فانهما يجيزان تقديم معمول الجواب على اداة الشرط نحو زيدا ان تأتني تضرب وقد منع الزمخشري من ذلك فقال ولا يصح ان ينتصب باخذوا لان ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها وهذا منه مبني على الجادة وقوله ما بعد كلمة الشرط يشمل فعل الشرط والجواب فاما الجواب فتقدم حكمه واما الشرط فالجواز عند الكسائي ايضا تقديم معموله على الاداة نحو زيدا ان تضرب اهنك فتلخص في المسئلة ثلثة مذاهب المنع مطلقا والجواز مطلقا التفصيل بجواز تقديم معمول الجواب ولا يجوز تقديم معمول الشرط وهو رأي الفراء انتهى كلام شهاب الدين **قوله** لا يستثنى باداة واحدة اي لا يجوز هذا ممنوع وهو مذهب الكسائي والاخفش وانكره ابو حيان ورد عليه قال في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم غير ناظرين اناه ان يؤذن في معنى الظرف تقديره الا وقت ان يؤذن لكم غير ناظرين حال من لا تدخلوا وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين انتهى كلام العلامة بعبارته قال شهاب الدين ورده الشيخ ابو حيان بانه لا يقع بعد الا في الاستثناء الا المستثنى والمستثنى منه او صفته ولا يجوز فيما عدا هذا عند الجمهور واجاز ذلك الكسائي والاخفش اجازا ما قام القوم الا يوم الجمعة ضاحكين انتهى وقد سبق هذه المسئلة مستوفاة في آخر بحث الجمل المعترضة من الباب الثاني فليراجع اليه **قوله** وقول الاخ عطف على قول الكوفي **قوله** لان معمول الصلة علة لامتناع تعلق في زاهدين المذكور **قوله** او بالكون المحذوف وهو الكون الناقص الذي ناب عنه جر كان الناقصة فوجب حذفه ومع هذا يقدر عاملا في الظروف وقد حققناه في آخر الباب الثالث **قال السابع** قول بعضهم في بيت المبني ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ان من متعلقة باسود هذا على تضمين اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصحيح ان من الظلم صفة الاسود اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يفاك مرتد بايا حمر من دم فهبت بخضرة الطلا والاكيد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما **الثامن** قول بعضهم في سقياك ان اللام متعلقة بسقيا ولهذا لقبل سقيا اياك فان سقيا بعدي بنفسه فان قبل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فتعسا ولهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر **ش قوله** ابعد بعدت بيت مشهورة في الكناية عن الشيب **قال الواحدي** في شرح البيت يقال بعد يبعد اذا ذل وهلك وعني بالبياض

الاول الشيب يقول يا بياضا ليس مثله بياض يريد معنى قول ابي تمام له منظر في العين ابيض ناصع ولكنه في القلب اسود اسفع وقال ابو الطيب في بياض الشيب ما يشبه هذا وهو قوله فكافحنا بياضها سوداء وجميع من فسر هذا الشعر قالوا في قوله لانت اسود في عيني اي هذا من الشاذ الذي اجازه الكوفيون من نحو قوله جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني ابياض وسمعت الفروض يقول اسود يا هنا واحد السود والظلم الليالي الثلث في اواخر الشهر التي يقال لها ثلث ظلم يقول البياض اثنين عندي واحد من تلك الليالي الظلم على ان ابا الفتح قد قال ما يقارب هذا فقال و قد يكون ان لانت اسود في عيني كلاما تاما ثم ابتدا يصفه فقال من الظلم كما تقول هو كريم من احاد يقارب ما ذكره العروض غير انه لم يجعل الظلم لليالي انتهى كلام الواحدي قوله وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل قلنا لا نسلم اقتضاءه لذلك سلمناه لكن لا نسلم كون اسود ليس باسم تفضيل بالاجماع قوله وذلك ممتنع في الالوان لان افعل التفضيل لا يبنى الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب فلا تقل هذا احمر من هذا احسن حمرة قال الصغدي في شرح لامية العجم اجابوا عن هذا البيت ان اسود فاعل وليس افعل تفضيل فهو اسود الذي مؤنثه سوداء ومن الظلم صفة له غير منفصل به اتصال خبر في قولك زيد خير من عمرو انتهى وبهذا عين ما ذكره المصري قال الحريري في درة الغواص وقد عيب على ابي الطيب قوله ابعد البيت ومن تاول له فيه جعل اسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي يجيء ثانيه سيد واو اخرجه عن حيز الفعل الذي للتفضيل والترجيح بين الاشياء ويكون على هذا التاويل قد تم الكلام في قوله لانت اسود في عيني وتكون من التي في قوله من الظلم لتبيين جنس السواد لانها صلة اسود ومعنى قوله بياضا لا بياض له اي ناصعا نور ولا ظلمة عليه انتهى قوله وكذا اي مثل قوله من الظلم في تعلق من المحذوف بالجار والمجرور صفة لاسود قوله اي المبتني بلقاك مرتد بابيت من الكامل يصف شجاعا فيقول بلقاك ايها المخاطب غير المعين ذلك الرجل المقدام مرتديا اي متقلدا السيف قد احمر من الدم اي احمر بسبب كثرة الضراب والجراح من دم ومن تعليلية كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا وقوله ذهبت بخضرنة جملة استينافية عن ما قيل ابن ذهبت خضرة جوهر السيف التي من الوانه المقارنة لحسنى وصفته بالاحمر فقال ذهبت بخضرنة الباء للتعدية اي اذهبت خضرة ذلك السيف له ماء الاعناق والاكباد كذا قال الواحدي في شرح الديوان فان الطلى جمع طلية بالظم والاكبد جمع الاكباد وهو جمع ولولا الرواية مظبوطة على الطلى بالطاء لكنا حملناه على التحريف من الكلى جمع كلية بالكاف فانه انسب بالاكبد قال التابع قول الزمخشري في مرآته منا مكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منا مكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منا مكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح كلام والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما وزعم عصري في تفسيره على سورة البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني البطا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذا كان حذر الموت مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ ش قوله من اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه قوله مع تقدمه اي تقدم النهار عليه اي على ابتغاء وعطف النهار على معمول منا مكم وهو بالليل فان الباء مقدرة في النهار قوله وهذا لا يجوز في

لا يجوز في الشعر قال الدماميني بالغ المصري في التشنيع في غير محله وذهل انه ليس في قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغائكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فحينئذ يتعلق الجار والمجرور من جهة الصناعة فلم قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا فهو مقدم تقديرا لانه من تتمة الاول والجملة معترضة انتهى كلامه والذي يظهر من كون التحقيق عند الدقيق بعناية رب التوفيق ان العلامة اراد بكلامه هذا تقرير الاعراب فلا يرد عليه قول المصري هذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء فان سوق كلام العلامة ناظر الى المعنى بدلالة بعض الآيات حيث قال هذا من باب اللف والنشر وترتيبه ومن آياته منا مكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار الا انه فصل بين القرينين الاولين بالقرينين الآخرين لانهما يتكونان في الزمان والواقع في شيء واحد مع اعانة اللف على الاتحاد ويجوز ان يراد منا مكم في الزمانين وابتغاؤكم فيهما والظاهر هو الاول لتكرره في القران واسد المعاني ما دل عليه انتهى كلامه بعبارته قوله ما دل عليه اي المعنى الذي دل القران على ذلك المعنى واراد بما دل عليه مثل قوله لكم جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقوله وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا قوله وزعم عصري هو قاضي القضاة المعروف بابن عقيل بهاء الدين مر ذكره وترجمته قريبا في الاشياء التي تحتاج الى رابط قوله وفيهما تقديم معمول المصدر الخ قصر المانع على الصناعي مع وجود المانع المعنوي في الاول لان اضافة حذر الى الموت اضافة المحذور منه فلا يمكن تعلق من الصواعق بالحذر والمصنف حكم بجوازه وصحة معنى وقصر المانع على الصناعي قوله وفي الثاني يعني تعلق من الصواعق بالموت ايضا اي تقديم معمول المصدر عليه تقديم معمول المضاف اليه وهو الموت على المضاف وهو حذر وكلاهما ممنوع وبهذا اتضح فساد ما قال عصام الدين في حاشية تفسير القاضي لا يبعد تعلق من الصواعق بالموت انتهى وهذا وامثاله مما يوجب على المحشوين مرمى الناظر في كتب الحذاق قوله والثاني اي حذر الموت تعليل له اي ليجعل مقيدا بالقيد الاول وهو من الصواعق فلا يرد تعليق العلتين بفعل واحد وهذا التاويل شايع بين المصنف وبين الفاضل الهندي ذكره في بعض المواضع من شرحه للكافية الحاجبية قوله غير ان قال الدماميني كان المصري رحمه الله نسي ما قدمه في آخر الباب الرابع من ان قولهم غير ان واغيا ر ليس بعربي انتهى وجوابه ان هذا من مسامحات المصنفين تقدم نظائره في هذا الموضع ومن جملتها قوله لا غير لكن مع ان استعماله في مواضع كثيرة من هذا الكتاب كما لا يخفى وكذا قول المصنف في اواخر ما يحتاج الى الربط وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير مع انه صرح في بحث كل ان اللام لا تدخل عليه قال العاشر قول بعضهم قليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على انه خبر والحادي عشر قول بعضهم في وما يشعركم حرفه من العذاب ان بكسر ان هو ضمير الشان وان بفتح مبتدا وبكسر حرفه خبر ولو كان كذلك لدخل الباء في الخبر ونظير قول آخر في حديث بدء الوحي ما انا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يابى ذلك والثاني عشر قول الزمخشري في انبا كتنوا بدركم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر ش قوله قول بعضهم ان ما بمعنى من الموصولة نقله ابن عادل عن المهدوي حيث قال ان المهدوي قال وذهب قتادة الى المعنى فقليل منهم من يؤمن والكره النحويون وقالوا لو كان كذلك للزم رفع قليل قال شهاب

الدين لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب اليه قتادة لما تقدم من ان نصبه على الحال وان بهذا المعنى انتهى
مثل ضربي زيدا قائما قوله بمعنى من بفتح الميم على انها من الموصولة فيكون مبتداء ويؤمنون صلتها والعائد محذوف
اي يؤمنون له او يؤمنون به وخبره لا بد ان يكون قليلا فيلزم رفعه ولم يقرا به احد وبهذا فسد من جهة الصناعة
والمانع المعنوي ظاهر ايضا اذ لا فائدة في قولنا شخص يومنون به قوله وان يعمر مبتداء اي وما ان نعمره
بمد خرجه ولو كان كذلك لم تدخل الباء على الخبر لانه لا تزاد في الخبر في سياق الايجاب وقد تقدم البحث عنه
في فصل الباء من الباب الاول قوله ما انا بقاريكما قال ابن الملك في شرح المشارق قال شارح صحيح مسلم
ما نافية معناه لا احسن القراءة واختاره الشيخ في شرح المشارق وما قاله بعض من الشراح من انها استفهامية
فضعيف لان الباء لا تدخل في غيرها انتهى ويمكن ان يجاب عنه بان الباء قد تزاد بعد هل كقوله الا هل اخو
عيش لذيذ بدائم وما الاستفهامية محمولة عليها كانه قيل انا بقاري على ان الاستفهام للانكار الابطالي
فيكون في حكم النفي فيكون محلا لدخول الباء قال واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال انبك ان تاتي
فغفلة من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطاء عند اصحابنا
لان الشرط الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاحرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف
بان خبر لا يتعدى كتفقد زيد وواقفه الصفار مستدلا بقوله تلك كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيئا
وثلثتهم سيهون لان اسم التفضيل لا تنصب المفعول به ولان خسر منقد ففي التنزيل الذين خسروا انفسهم
خسر الدنيا والآخرة واما خاسرة فكانه على النسب اي ذات خسر وربح ايضا بعدي بقال ربح دينارا وقال سيبويه
اعمالا مشبه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا يلحقه علامات الفروع الا بشرط
والصواب انه تمييز ش قوله قول ابي بكر هو محمد بن السري ابو بكر بن السراج النحوي قال السيوطي عول في النحو
على مسائل الاخفش والكوفيين وخالف اصول البصريين اخذ عنه الزجاج والسيرافي والفارسي مات شابا سنة
ست عشرة وثلثمائة وله من الكتب الاصول الكبير وشرح كتاب سيبويه والاشتقاق وغيرها ومن شعره في ام ولده
وكان يحبها واتفق حالها عليها قوله فابست بين جمالها وفعالها فاذا الملاحة بالخيانة لا تقع انتهى وخيانة
النساء عادتهن المستمرة قال الله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امراة نوح وامراة لوط
كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما الآية وقد تقدم ترجمتي ابن خروف والصفار
في اوائل الكتاب قوله ان اعمالا مفعول به واما ذهبوا اليه مع ظهور التمييز لان التمييز لا ياتي على صيغة
الجمع غالبا قوله اذ لم يرد علة كونه غير متعد لان الكثرة لم تخرجه شيئا ولم تطلب مفعولا فتحقق لزومه
ههنا والمراد بالكرة الحيوة بعد الموت قال الفاشاني يجوز ان يراد كرة منسوبة الى الخسران فانها
هي نكرة واحدة اي تحسبوها كرة صعبة على الله فانها سهلة هينة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة
اراد بالثلثة البعض وابن خروف والصفار قوله لان اسم التفضيل بيان لسيهون والبعض ولان خسروا
بيان لسيهون ابن خروف والصفار قوله لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط يريد بعلامات الفروع علامات
التثنية والجمع والتانيث واسم التفضيل لا يلحقه هذه العلامات الا بشرط ان يكون مجردا عن كلمة
من ثم تارة يجب مطابقته لصاحبه فيتعين لحاق تلك العلامات له على حسب حال الصاحب
كما في المعرف باللام والمضاف اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه فتقول
حينئذ هند الفضلى وفضلى النساء والهندان الفضليان والفضليات والفضليات والفضلى
النساء والزيدان الافضلان وافضلا بغداد والزيدون الافضلون وافضلو بغداد وتارة
يجوز فيه المطابقة فتلحقه العلامات وعدم المطابقة فلا تلحقه وذلك في اسم التفضيل المضاف
الى ما يقصد تفضيله عليه اغنى تفضيل المضاف على المضاف اليه كذا قال الدماميني قوله والصواب

والصواب انه تمييز ش اي اعملا لا تمييز كما ذهب اليه المفسرون والمعربون والنحويون واعتذر واعن اتيانه
جمعا منهم المرزوقي فانه صرح به في شرح الحماسة وكذا الرضي وغيرهما قال الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم
يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة فلنذكر منه امثلة احدها قول ابي عبيدة في كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الاقسال لله وللرسول والذي اخرجك وقد تبع ابن الخشاب
على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل
هذه المقالة اربعة امور ان الكاف لم يجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول
بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع ووصله باول السورة
مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بانه قد جاء نحو السماء وما بناها وعنه اي قال الجواب يجاد لونك
ويرده عدم توكيده ش قوله وذلك اشارة الى التخريج على ما لم يثبت في اللغة العربية تقدم ترجمة ابي عبيدة
في ترجمة اذ في فصل الهمزة وتقدم ترجمتي مكي وابن الشجري في اوائل الكتاب قوله ان الكاف بالكسر مفعول
قول ابي عبيدة وبالفتح بدل منه قوله والذي اخرجك ويكون قوله يجادلونك جواب القسم قال الحلبي وبهذا قول
ابي عبيدة وقد رد الناس عليه فان يجادلونك لا يصح كونه جوابا لانه على مذهب البصريين متى كان جواب
القسم مضارعا مثبتا وجب فيه شيئان اللام واحدى النونين نحو ليسجنن وليكونن وعند الكوفيين اما اللام
واما احدى النونين ويجادلونك عارٍ عنهما قوله وسكوته عنه والسكوت من دلايل الرضى قوله وهو فاعل
اخرج وسوء ربك وقوله انت الذي البيت تقدم مشروحا في الجملة الموصولة بها عند ذكر الاشياء
المحتاجة الى الربط قوله نحو السماء وما بناها اي الذي وكذا قوله تعالى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم
لشتى اي والذي خلق الذكر الخ قوله وعنه اي ورد ي عن ابي عبيدة وقد تقدم توكيده ما ذكرناه
انفا من اللام والنونين كانه اراد به دفع الاعتراض الرابع وهو وصل قوله كما اخرجك باول السورة
قال وفي الآية اقوال اخر ثانيتها ان الكاف مبتدا وخبره فاتقوا الله وبقيده اقترانه بالفاء ودخوله
من رابط وتباعد ما بينهما وثالثها انها نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك
من بيتك حدا لامثل جدا لي اخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه ورابعها وهو اقرب مما قبله انه نعت
مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا اي اولئك هم
المؤمنون حقا كما اخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الآية وسادسها وهو
اقرب من الخامس انها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهية ما رائيت
من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي هذه الآية اقوال اخر منتشرة ش قوله
وفي الآية اقوال اخر ذكر المصرفيها اقوالا ستة وذكر ابن عادل عشرين قولا هذه الستة المذكورة
ههنا واربعة عشر وجيها اخذها من الفاضل الحلبي اكثرها ضعيفة وذكر ابو حيان في البحر خمسة عشر قولا
وله تخريج مناقش عول عليه وذكر في النهر تركته تخافة السامة من الاطالة واحلته على المراجعة عند
المراذوة قوله ثانيتها ان الكاف الخ قال ابن عادل الكاف في محل رفع والتقدير كما اخرجك ربك
فاتقوا الله كانه ابتداء وخبر قال ابن عطية وهذا المعنى وضعه هذا المفسر وليس من الفاظ الآية في ورد
ولا صدر قال الدماميني تامل قول المصراخ مع قوله ثانيتها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون
هذا ثانيتها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها اخرا لا تشمل ذلك اصلا انتهى قد وجدت هذه الخزازة في
قلبي اول الوهلة قبل وقوفي على قول الشارح واما توجيه الفاضل الشمني بان الضمير في ثانيتها راجع الى
الاقوال لا بقيد كونها آخر فغير مرضي عندنا هل اللسان تقدم في مواضع من هذا الموضوع ان الاصل مساواة

الضمير لمرجعه منها ما سبق في بحث مهما وغيره وان ذهب اليه البعض في شرح الشمسية عند قوله العلم اما
تصور فقط فانه كما ترى لا يوافق قواعد الفن **قال المثال الثاني** قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيهن
قراءة ان البقر تشابهت بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي واشد
تقطعت في دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة ان البقرة
بتاء الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين **الثالث** قول بعضهم في دماوله ان لا تقاتل
ان الاصل دمالنا وان لا تقاتل اي مالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف
واو المفعول معه **الرابع** قول محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع وهو كتاب خالفه فيه اقوال النحويين في
امور كثيرة ان الذي وان المصدرية يتعارضان فتقع الذي مصدرية كقوله اتفرح اكباد المحبين كالذي
ارى كبدي من حب مية يفرح ويقع ان بمعنى الذي كقولهم زيدا عقل من ان يكذب اي من الذي يكذب
انتهى **شرح قوله** ابن مهران قال الامام الحريري في النشر الكبير ابو بكر احمد بن حسين بن مهران مؤلف
كتاب الشامل والغاية وغير ذلك في قراءات العشرة توفي سنة احدى وثمانين وثلثمائة انتهى ومهران
بكسر الميم وسكون الهاء ولنا ابن مهران اخر تابعي جليل كذا في التهذيب وقال ابن الاثير هو ابو ايوب
ميمون بن مهران مولى بني اسد يعد في اهل الجزيرة سمع ابن عمر وابن عباس وابا الدرداء ولد سنة
اربعين ومات سنة ثماني عشرة ومائة انتهى والجزيرة هي البلاد التي بين الفرات ودجلة وديار بكر
ودياربيعة **قوله** وانما اصل القراءة قال ابن عادل وقراءة ابن اسحق تشابهت بتشديد الشين قال
ابو حاتم وهذا غلط لان التاء في هذا الباب لا تدغم الا في المضارع وتوجيهها على اشكالها ان يكون الاصل
ان البقر تشابهت التاء الاولى من البقرة والثانية من الفعل فلما اجتمع مثلان ادغم نحو الشجرة تمايلت
قوله ان الاصل دمالنا وان لا تقاتل **منقول** قول بعضهم تقدمت الآية في ترجمة ان المفتوحة من الباب
الاول قال ابو حيان في البحر المحيط والواو في دمالنا لربط هذا الكلام بما قبله وهو استفهام في اللفظ
وانكار في المعنى وان لا تقاتل اي في ترك القتال حذف في المتعلق بما تعلق به لنا الواقع خبرا لما الاستفهامية
اذ هي مبتدأ وان لا تقاتل في نصب بنزع الخافض او في موضع الجر بتقدير الخرف على الخلاف المشهور
سيبويه والاخفش وذهب ابو الحسن الى ان ان زائدة ولا يضر عمله النصب كما لا يضر من الزائدة
عمل الجر كما تقدم وجملة ان لا تقاتل حال اي ومالنا غير مقاتلين فيكون مثل مالك لا تأمنا على يوسف وردان
الزيادة خلاف الاصل وذهب قوم منهم ابن جرير الطبري الى حذف الواو والتقدير ومالنا وان
لا تقاتل قال كما تقول ايّاك ان تتكلم بمعنى اياك وان تتكلم وهذا ليس بشيء لان الحذف خلاف الاصل
ولا نذهب اليه الا لضرورة ولا ضرورة ههنا كصحة المعنى بدون الحذف واما ايّاك ان تتكلم فليس على حذف
حرف العطف بل ايّاك متضمن معنى احذر وان تتكلم في موضع نصب فكانه قيل احذر التكلم **قوله**
محمد بن مسعود بن الزكي سماه ابوه حيان المغربي تقدم ترجمته في بحث اللام غير العاملة من الباب الاول
قوله ان الذي وان المصدرية **منقول** قول محمد وسيأتي بحث التعارض في اخر الكتاب على وجوه
متعددة وقريب منه التعارض وهو حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر
في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمعارضة كذا نقل السيوطي في الاشباه
عن البسيط **قوله** يتعارضان **اي** يستعمل احدهما في موضع الاخر **قوله** مصدرية **منصوبة** على انه خبر يقع
لانه من الافعال الناقصة بمعنى يكون مصدرية وان كانت تامة فهي منصوبة على الحالية اتفرح اكباد
بيت من قصيدة حائية من الطويل قالها جميل قال السيوطي اولها امن الكيلى تغتدي ام تروح وللمغتدي
امضي هموما واسرح **اذا انت لم تظفر بشيء طلبته** بعض التتائي في اللبانة الخ **فوائد** مدين ري جميل

جميل بن معمر العذري بتوام بتثنية انسرح وكلتاهما امست ومن دونها يعوج المطايا والفضاء يسيح
سلوا الواجدين المخبرين عن الهوى وذو البث منهم من يبوح فيصرح **انفرح البيت** اسرح اعجل والتفت
الرفق واللبانة الحاجة والنجاح بلوغ الحاجة والعويص بتشديد الواو الفرد وانزح بمعنى الابعد في الصحاح
نزحت الدار نزوحا بعدت وقد نزح بفلان اذا بعد عنه ديار غيبة بعيدة والعوج الضوامر ويسيح تمضي
بعيدا انتهى قال الجوهري فرح جلده فهو فرح اذا خرجت القروح واقرحه الله انتهى يعني انه يستعمل
لازما من باب فرح ويعدى بالنقل الى التفضيل وقوله اكبادا جمع كبد فاعل تفرح والهمزة استفهامية
والشاهد في الذي فانها مصدرية تقديره كان اري كبدي والرؤية علمية وكبدي مفعولها الاول والثانية
محذوفة قوله تفرح حب مية ويروى بثنه فان جميلا شبب بامراءة يعبر عنها بثنة بظم الثاء على صيغة التصغير
وبارة واخرى مية واخرى بثنة على وزن قوله زيدا عقل من ان يكذب هذا التركيب ونظائره مثل قولهم
الكثر من ان يحصى واشهر من ان يخفى وقول الشاعر الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده اثار احسان
فيها اشكال وهو ان موصوف اسم التفضيل لابد وان يكون مشتركا مع المفضل عليه في نفس الفعل
مع زيادة في المفضل في نوع من انواع ذلك الفعل ولا يخفى عليك ان قولك هذه الجملة اكثر من ان يحصى
ونظيره ليس فيها هذا الاشتراك لان الاحصاء غير قابل للكثرة وحيث انتفى شرط التفضيل لم يتحقق التفضل
مع انه مراد من الكلمات المذكورة بلا شبهة هكذا قال فاضل الروم معدن الفهوم احمد بن محمد الدمي
ثم قال وجه التعصي عن هذا الاشكال هو ان المفضل عليه هنا مقدر والتقدير اكثر من التعلق بها الاحصاء
اذ الكثرة لا تتحقق في الاوصاف الا بواسطة موصوفاتها فكلمة من متعلقة باسم التفضيل
قطعا ثم انه لما كان مواقع استعمال هذه التراكيب ادعاء الامتناع مثل قولك بهذه الجملة اكثر من
ان تحصى يراد به انه يمتنع احصاؤه عادة ولا شك ان الزيادة على الكثرة على ما يتعلق به الاحصاء
يلزمها امتناع الاحصاء فيراد بهذه التراكيب معانيها الاصلية لتنتقل منها الامتناع اللازم لها ليكون
من قبيل الكناية فهذه التراكيب معتبر في معانيها الاصلية التفضيل وفي معانيها الكنائية ادعاء الامتناع
اذا عرفت فاعلم ان العلماء سلكوا في رفع الاشكال المذكور ثلثة مسالك الاول مسلك العلامة
التفتازاني حيث قال كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه التفضل اي تباعده في الكثرة من ضبط القلم
ومن الاحصاء ولا يخفى عليك ان هذا التباعد هو المعنى الكنائي فيلزم على ما ذكره ان لا يعتبر المعنى الاصلي
وكلاهما فاسد ان ولهذا اورد عليه الشريف بحثا لاحيث قال ان كلمة من اذا لم يكن تفضيلية فقد
استعمل فعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة انتهى ولا جرف فيه لان المقدر كالملفوظ كما وقع في
قول الفرزدق في دعائه اعز اطول وقول المؤذن الله اكبر والثاني مسلك الفاضل الشريف حيث
قال ان التفضيل مراد بلا شك فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى وانت خبير بان هذا التقدير يصحح
التفضيل فقط فلا تعرض في كلامه للمعنى الكنائي الذي هو المقصود الاصلي من التراكيب المذكورة
كما بيناه والثالث ما ذهب اليه بعض العلماء من ان التقدير اكثر من متعلق الاحصاء واكيس
من فاعل مدح بلا رؤية احد ولا شبهة عليك ان هذا ايضا مصحح بمعنى التفضيل وهذا القائل وان
صحح هذا المعنى لكن فاته التعرض للمعنى الكنائي الذي هو المقصود من هؤلاء التراكيب والله يقول الحق
وهو يهدي السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل انتهى كلامه **قال فاما** وقوع الذي مصدرية فقال به
يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده
وخصصه كالذي خاضوا وما عدا فلم اعرف قائلا به والذي جرأه على اشكال هذا الكلام بان ظاهره
يفضل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال

وقيل من تتبيه لاشكالها وظهر لي فيها بوجهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول
ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف المشتق ليطابق المعنى الذي اراده ولكن بوجه يقبله العلماء الاعربي
انه قيل في قوله لقفا وما كان هذا القران الكفري ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
شرح قوله وابن مالك فانه قال في التسهيل وقد يقع الذي مصدرية انتهى وقال ابو حيان في شرحه حكى
ذلك عن يونس وتاول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده اي ذلك تبشير الله عباده ويحمل عليه قوله
لقفا وخصمتم كالذي خاضوا اي كخوضهم وما ذهب اليه يونس ليس بشيء لانه اثبات للاشتراك
بين الاسم والحرف بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن الحكم المقطوع به لشيء لا دليل
عليه ولا شبهة والاحسن في الآية تقدير ذلك الذي يبشر الله عباده فلما صار منصوبا حذف لوجود
مجوز الحذف انتهى اراد بقوله فلما صار منصوبا اي حذف العائد على التدريج كما سبق قريبا بحذف
حرف الجر اولا فيوصل اليه الفعل فيصير منصوبا وقال ابن عادل في قوله لقفا وخصمتم كالذي خاضوا
اربعة اوجه الرابع ان الذي مصدرية والتقدير وخضتم خوضا كخوضهم ومثله فثبت الله ما انك
من حسب في المرسلين ونصرا كالذي نصروا اي كنصرهم وهذا مذهب الفراء ويونس انتهى هذا لبس
لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه اورده ابن هشام في كتاب السير من قصيدة لطيفة وروي هذا
اولا بهذا فثبت الله ما اتاك من حسن تثبت موسى ونصرا كالذي نصروا بنصب نصرا وحسن بدل
حسب ثم روي عجزه بهذا في المرسلين ونصر كالذي نصروا بجر نصر ونصروا على صيغة المعلوم وبعده
اني تفرست فيك الخير نافلة فراسة خالفت فيك الذي نصروا يعني المشركين انتهى قال ابو حيان لا حجة
في البيت لانه يحتمل وجهين احدهما ان يكون اصله كالذين نصروا فحذف النون والتقدير كنصر الذين نصروا
والثاني ان يكون الذي صفة لمصدر محذوف والعائد عليه محذوف من نصروا والتقدير كالنصر الذي
نصروه فحذف النون انتهى وقال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك والمانع يدعي ان الاصل
كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد واقام
الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي
على الجمع لقوله وان الذي جانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك
بين المفرد والجمع على قول الاخفش انتهى قوله وجعلوا منه قوله لقفا يبشر الله عباده قال ابن عادل وذلك
مبتدأ والموصول بعده خبره وعائده محذوف واما على راي يونس فلا يحتاج الى عائد لانها عنده
مصدرية وهو قول الفراء ايضا اي ذلك تبشير الله عباده وذلك اشارة الى ما اعده الله لهم من الكرامة
انتهى قوله واما عكسه اي وقوع ان المصدرية موصولة مثل الذي قوله والذي جواه اي جزاء صاحب
المديع على وقوع ان موصولة اشكال قولهم زيدا عقل من ان يكذب مع حجزبانه في السن البادي والخاطر
من الوارد والصادر وسبب الاشكال ان ظاهره تفضيل زيد على الكذب في العقل والكذب
من ذوي العقول قوله ويؤول المصدر بالوصف كما يسمى التاويل على التاويل والتقدير على التقدير
وسيأتي قوله ان التقدير ما كان افتراء وسيأتي الآية المذكورة في القواعد السابقة من القواعد
المذكورة في آخر الكتاب قال وقال ابو الحسن في قوله لقفا ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون
للقول والقول في تاويل المقول اي يعودون للمقول فيه لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور
العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المراة لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر
وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقولك اذا انت فضلت امرأ
براعة على ناقص كما في المديح من النقص التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى البعد فمعنى المثال زيد البعد الناس

البعد الناس من الكذب لفضل من غيره ممن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى
ان افعل ضمن معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ايضا مع افعل هذا لقصد التعميم وقوله
ولولا خشيه الاسهاب لاوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف على العجب العجاب شرح قوله
وقال ابو الحسن يعني الاخفش والمقصود من نقله تاييد التاويل على التاويل قوله ثم يعودون لما قالوا
قال العلامة والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا يعني والذين
كانت عادتهم ان يقولوا هذا القول المنكر فمقطوعة بالاسلام ثم يعودون لمثله فكفارة من عاد ان
يحرر رقبة ثم يماس المظاهر منها لا تحل له مما سنها الا بعد تقديم الكفارة ووجه آخر ثم يعودون لما قالوا
ثم يتداركون ما قالوا لان المتدارك للامر عائد اليه والمعنى ان يتدارك هذا القول ويخالفه بان يكفر
حتى يرجع حالها كما كانت قبل الظهار ووجه ثالث وهو ان يراد بما قالوا ما حرموه على انفسهم بلفظ
الظهار تنزيلا للقول منزلة المقول فيه كخوفه لقفا ونزغه ما يقول ويكون المعنى ثم يريدون العود للذي
من جماع او من شهوة او نظر الى فرجها انتهى قوله ونزغه ما يقول اي المال والولد حيث قال وقال لا
لا وبنين مالا وولدا ثم قال وبانينا فردا اي بلا مال وولد قوله للمفعول فيهن الضمير راجع الى اللام
في المقول لانها موصولة اي يعودون للنساء اللاتي يقال لهن لفظ الظهار وهو قول الزوج انت
علي كظهر امي قوله وبعد فهذا الوجه تقدم نظير هذا التركيب وقعات منها ما وقع في الفاء المفردة في
الباب الاول وفي الجملة الحالية من الباب الثاني وغيرهما اراد بهذا الوجه ان يكون في الكلام تاويل
على تاويل قوله لان التفضيل على الناقص كما في المثال لانه يؤول الى قولنا زيدا عقل من الكاذب
والتركيب مسوق للمدح فلا يصلح له قوله فمن المذكورة لمبتدأ موصوف بالمعرفة خبره لست الجارة
للمفضول غير داخلة عليه لفظا ولا تقديرا وهذا التوجيه ما اختاره سعد الملة في اول بحث المجاز من
شرح المفتاح وتقدم قريبا ان الشريف زيف الى ما ذهب واطنب الفاضل التفتازاني وقال الرضي
واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان يقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر
والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول التفضيل يفيد بعد الافضل من المفضول ونحو زه
عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل المستعمل
بمعنى مجاوز وبائن بلا تفضيل بمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط
عزتك علي واغما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك
اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو ونحن فيه كالتفضيلية
الا في معنى التفضيل ومنه قول علي كرم الله وجهه ولهي عما بعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص
في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك انتهى كلام الرضي وهو تحقيق بليغ استحسنه الناظرون
ولكن كلام امام القن سيبويه اورد في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى مثالا للاتساع يدل على خلاف
هذا التحقيق حيث قال تقول انت اكرم علي من ان اضربك انما تريد انت اكرم علي من صاحب الضرب انتهى وقال
ابو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ان قدرته انت اكرم علي من ضربك لم يجز لانك لست تريد ان تجازيه
اكرم عليك من ضربه وهذا ظاهر الكلام وانما حمل المعنى عليه بطل قال ابو اسحاق الزجاج وتهذيب هذا
هو كما قال قال انت تضربني فتنسب الضرب الى نفسه فقال الآخر انت اكرم علي من صاحب الضرب
نسبته الى نفسك انتهى ثم قال فكانه قال انت اكرم علي ممن يستحق ما زعمت انه لك ونسبته انتهى
كلام السيرافي وقال ابو علي كان قائلا قال انا اضربه فظن سامع انه عناه فقال انت تضربني فقال المتكلم الاول
انت اكرم علي من اضربك اي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته الى نفسك وليست به انتهى

وذهب

وعندك علم ان من في المثال تفضلية والرضى صرح بكونها غير تفضلية ثم ان تقدير المضاف الى المصادر
للتصحيح الحمل شايع كثير منه قولها فانما هي اقبال وادبار اي صاحبة اقبال وادبار ومنه قوله تكفكف
ولكن البر منه آمن كما تقدم في بحث عسى وغيره قوله على العجب العجاب مثل شعر شاعر عن الاصمعي
قال الراجز يا عجبا للعجب العجاب خمسة غربان على غراب والعجاب بالضم صفة مشبهة على وزن شجاع
وهو الذي جاوز حد العجب والعجب في الاصل مصدر يوضع موضع العجب وفيه مبالغة وهو ماخوذ
عن امثاله ونظايره ومن امثلة الباب قول عائشة رضي الله عنها لهوازيون اعرف بالله من ان يقولوا
هل يستطيع ربك بمعنى صيغة الغيبة في يستطيع ورفع ربك فانها قرات بقراءة الكسائي بالخطاب
ونصب ربك ذكره الطيبي وابن عادل وغيرهما في تفسير الآية قال الجهة الرابعة ان يخرج على
الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك القريب والقوي فان كان لم يظهر الا ذاك فله عذر وان ذكر
الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا
على ما يغلب على الظن ارادته فان لم يغلب شيء فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان اراد مجرد
الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وساضرب لك امثلة مما خرجوه على الامور البعيدة
لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في وقيل انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض في على محلها
فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد والبعد منه قول ابي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالقرآن
لما جاءهم ولكنك بناد ون من مكان بعيد والبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله لكصر والفراء في
ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف وهذا له اسخف
وقول الزمخشري في وكل امر مستقر فيمن جر مستقر ان كلا عطف على الساعة في اقتربت الساعة
ش قوله او تدريب الطالب بالذال المعجمة اي تكديد ذهن الطالب قال الطوهري التدريب
التحديد يقال سنان مدرب يعني محدد قوله مجرد الاغراب على الناس الاغراب بالغين المعجمة
قال الطوهري اغرب الرجل اي جاء بشيء غريب وقوله على الناس اشارة الى العلو على الناس فقوله
ونكثير الامثلة تفسير عطفي له ولو كان بالغين المهملة احتياج الى مفعول صريح وتعدي بالام كما
مر للمصرف اول الباب للتليذه قوله عطف على لفظ الساعة فيمن خفض قال الطيبي قراءة حمزة
وعاصم بالجر والباقون بالنصب فاما الجر ففيه وجهين احدهما انه عطف على الساعة اي وعنده
علم قيد اي قول محمد او عيسى عليهما السلام والقول والقيل والقال بمعنى وجاءت المصادر
على هذه الاوزان والثاني ان الواو للقسم والجواب اما محذوف تقديره لا فعلن بهم ما اريد
واما مذكور وهو قوله ان هؤلاء قوم الخ واما قراءة النصب ففيها ثمانية اوجه احدها انه منصوب
عطفا على محل الساعة كانه قيل انكم الساعة وبعلم قيله كذا انتهى والاوجه الباقية مذكورة في اعرابه
وقال العلامة والذي قالوا ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجه ان يكون الجر والنصب على اضمار
حرف القسم وحذفه انتهى قوله بما لا يحسن اعتراضا اي بما ليس باعتراض اذ لو كان اعتراضا لحسن
الفصل به قوله ان الذين كفروا قال ابن عادل في خمسة اوجه احدها انه قوله لكن اولئك
ينادون وقد سئل بلال بن ابي بردة عن ذلك في مجلسه فقال لم اجد لها معنى فقال ابو عمرو بن
العلاء انه منك لقريب اولئك ينادون وقد استبعد هذا من وجهين احدهما كثرة الفواصل والثاني
تعدم من تصحيح الاشارة بقوله اولئك وهو قوله والذين لا يومنون واسم الاشارة يعود الى
اقرب مذكور الثاني انه محذوف لفهم المعنى فقد رمعذبون او مهلكون الثالث ان الذين الثانية

الثانية بدل من ان الذين الاولى والمحكوم به على البدل محكوم به على المبدل منه فيلزم ان يكون الخبر لا يحقون عليها
وهو متفرع من كلام الزمخشري الرابع ان الخبر قوله لا بانية الطا الباطل منهم كنو التسعين منعا ان بدر بهم اي منوان
منه او يكون ال عوضا من الضمير في راي الكوفيين تقديره ان الذين كفروا بالذكر لا بانتهم باطلهم الخ مكس ان الخبر
قوله ما يقال لك والعائد محذوف وفي ايضا تقديره ان الذين كفروا بالذكر ما يقال لك في شانهم الا ما قد قيل
للرسل من قبلك وهذا ان وجهان ذهب اليهما الشيخ ابو حيان السادس ذهب اليه بعض الكوفيين انه
قوله وانه الكتاب عزيز وهذا غير متعقل انتهى قوله ان جوابه ان ذلك قال الطيبي في جواب القسم
اقوال كثيرة احدها ان ذلك لحق قاله الزجاج والكوفيين غير الفراء قال الفراء لا نجده مستقيما لتاخيره جدا
عن قوله والقران انتهى وما بين القسم وجوابه على هذا التقدير مقدار ورقتين من اوساط المجلدات
وقال ابو البقاء والقران قسم وقيل معطوف على القسم وهو صاد واما جواب القسم فمحذوف
اي لقد جاءكم الحق وقيل الجواب كم اهلكنا واللام محذوفة اي لكم اهلكنا وهو بعيد لان كم في موضع
نصب باهلكنا وقيل هو بمعنى هذه الجملة اي اهلكنا كثيرا من القرون وقيل هو قوله ان كل الا كذب الرسل
وقيل هو قوله ان ذلك لحق تخاصم قاله انه عطف على وهيهنا مع ان ما بينهما الكثير من خمسة اوراق وما رايتنا
من ذهب الى هذا العطف البعيد وبينهما كلام طويل يمنع من كونه عطفا انتهى قوله وقول الزمخشري
انه عطف على قول جماعة والاولى ان يعطف على قول بعضهم قال الطيبي العامة على رفع مستقر بكسر
القاف اسم الفاعل ورفعه على انه خبر الكل الواقع مبتداء قال الزمخشري وقراءة ابو جعفر بجر مستقر
قال ابو حيان هذا بعيد لوجود الفصل بجمل ثلث قلت واذا دل دليل على المعنى فلا يبالى بالفواصل
وفيه بعض اختصار وقال القاضي وقرئ بكسر القاف والجر على انه صفة امر وكل معطوف على الساعة
انتهى قال والبعد منه قوله في قوله ثم في موسى اذ ارسلناه الى فرعون انه عطف على وفي الارض آيات
والبعد من هذا قوله في فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم اهم اشد خلقا قال وهو
معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله
فاما وقيل فمن خفض فقبل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل
عطف على سرهم او على مفعول محذوف معمول لنكتبون او ليعلمون اي يكتبون ذلك او يعلمون
الحق او انه مصدر لفعل محذوف او نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري واما
الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره
الزمخشري وقيل مبتداء خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك
اي في شانهم وقيل لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا بانية الباطل اي لا بانية منهم وهو بعيد لان
الظاهر ان لا بانية من جملة خبر انه ش قوله والبعد منه قوله اي قول الزمخشري ان قوله لقد في موسى
عطف على قوله تعالى وفي الارض آيات مع ما بينهما من الآيات ثماني عشر قوله والبعد من هذا قوله اي
قول الزمخشري ايضا ان قوله تعالى فاستفتهم الربك البنات عطف على قوله تعالى في اول سورة
الصفات فاستفتهم اهم اشد خلقا قوله والصواب خلاف ذلك كله اي كل ما ذكر من الآيات
المذكورة قوله عطف على سرهم في قوله تعالى ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا
لديهم يكتبون فلان كان للرحمن ولدا فانا اول العابدين سبحان رب السموات والارض رب
العرش عما يصفون فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون قوله واختاره
الزمخشري اي انتصاب قبله بتقدير حرف القسم كما سبق انفا قال واما ص والقران الآية
فقيل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذي الذكر او انك لمن المرسلين

به لبل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم وما الامر كما زعموا به لبل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب
وقبل مذكور وقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق وبرره
ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقبل كم اهلكنا الآية وحذفت اللام للطول
واما ثم ابنينا فعطف على ذلك وصلكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم انا اتينا
موسى الكتاب واما وكل امر مستقر فمبتدأ وحذف خبراي وكل امر مستقر عند الله واقع او ذكر وهو حكمة
بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وحذف على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما
في موسى فعطف على قبلها من وتركنا فيها آية ش قوله او كمن المرسلين عطف على انه بمعجز قدر هذا
به لبل قوله بعد آيات وعجبوا ان جاءهم قوله او ما الامر عطف على قوله او انك هذا التقدير بدلالة قوله
بعد آيات ايضا وقال الكافرون هذا ساحر قوله ان كل الا كذب اي قال الاخفش جواب قوله ص
والقرآن مذكور بعد عشر آيات وهو ان كل الا كذب وقال الفراء وثعلب جواب القسم وهو والقرآن
مذكور قبله وهو ص لانه في الاصل صدق الله قوله فتقريب اي الى الحق او القبول قوله وحذفت
اللام اي جواب القسم وهو كم اهلكنا لطول الكلام كما في قوله تعالى قد افلح من زكاها في جواب
والشمس وضحيها والقمر اذا تلاها والنهار اذا جليها وسيأتي في آخر الباب قوله واما ثم ابنينا فوق سوق
الانعام فعطف على قوله تعالى ذلكم وصاكم تقدم الكلام في هذا العطف الواقع في هذه الآية الكريمة
عند ذكر ثم في الباب الاول فليراجع اليه قوله واما وكل امر مستقر اي قوله تعالى في اول سورة
القمر اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وكذبوا واتبعوا اهواءهم
وكل امر مستقر يريد ان كل امر مبتداء وجزءه اما محذوف او مذكور قوله واما في موسى اي
في قوله تعالى وفي موسى اذ ارسلناه الى فرعون قوله من وتركنا فيها الجار والمجرور في محل
النصب على الحال من فيها وهي معرفة لانه اريد بها لفظها وقوله وتركنا فيها الجملة في محل الجار من
الجارة قال الشارح قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان
ما بعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفاء والمروة ويرده ان اغراء الغائب
ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان النساء تبهدوه عليه رجلا ليبني اي ليلزم رجلا غيري والذي
فسرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن زبير رضي الله عنهم في ذلك
مسطورة في صحيح البخاري ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضي ذلك
مطلقا وما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل
عليكم وان عليكم اغراء فمحل وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية يحوج الى تاويل ش قوله ان
الوقف على فلا جناح قال ابن عادل الظاهر ان عليه جزءا وان يطوف اصله في ان يطوف فحذف حرف
الجر فيجيء في محلها القولان النصب والجر والوقف في هذا الوجه على قوله لك بهما واجاز ابو البقاء وجها ضعيفا
منها ان يتم الكلام عند قوله فلا جناح على ان يكون خبرا لمحذوف قدره ابو البقاء فلا جناح في الحج ويبتدئ
بقوله عليه ان يطوف فيكون عليه جزءا مقدما وان يطوف مبتدأ بتاويل المصدر المرفوع وبدل على
وجوب الطواف قال ابو البقاء والجيد ان يكون عليه في هذا الوجه خبرا وان يطوف مبتدأ ومنها
ان يكون عليه ان يطوف من باب الاغراء فيكون ان يطوف في محل نصب كقولك عليك
زيدا اي الزمه الا ان اغراء الغائب ضعيف حكى سيبويه عليه رجلا ليبني قال وهو شاذ قوله
وان ما بعده اغراء اي لا جناح وهو قوله لك عليه ان يطوف بهما اي بالصفاء والمروة اغراء
وهو باضمار فعل كذا صرح ابن عادل في تفسير قوله لك صدقة الله حيث قال انتصابها باضمار

باضمار فعل اي اتبعوا صفة الله قال وذكرها ابو البقاء مع وجه الاغراء وهو في الحقيقة ليس زائدا على الاغراء
فان الاغراء انتصب باضمار فعل انتهى فلعله في الحلبي فانه جوز انتصابها على الاغراء قال اي الزموا صفة الله
ثم جوز انتصابها باضمار فعل اي اتبعوا صفة الله ثم قال ذكره ابو البقاء مع وجه الاغراء وهو في
الحقيقة ليس زائدا فان الاغراء ايضا نصب باضمار فعل انتهى واطلق ان الاغراء ليس مطلق الاظهار
المذكور بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان للانتصاب بتقدير الفعل عاما تحته خصوصيات منها الاغراء
ومنها سقيا ورعيا واهلا وسهلا وغير ذلك وكذا الاغراء يشتمل على ما حذف عامله مثل صفة الله وسنة
الله وصنع الله على ما حققه اهل التقرير وعلى ما لم يحذف مثل ما نحن فيه من قوله لك عليه ان يطوف بهما
وقوله عليه السلام فعليه بالصوم وما حكي من قول البعض عليه رجلا ليبني فان العامل في رجلا وفي بالصوم
وفي ان يطوف كلمة عليه لانه اسم ليلزم ولهذا فسره المصرح بقوله اي ليلزم رجلا غيري وهذا النوع
يمتنع حذف عامله على ما حققه المصرح واخرها الباب حيث قال من شروط الحذف ان لا يؤدي حذفه
الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل ودون معموله لانه اختصار للفعل انتهى نعم جوز حذف اسم الفعل
دون معموله ابن عطية في تفسير قوله تعالى سنة الله في الذين خلوا حيث قال في نصب سنة الله قبل
نصب على المصدر وقيل بتقدير الفعل اي الزم سنة الله او على الاغراء كانه قيل فعليه سنة الله انتهى
فتعقب عليه ابو حيان وقال وقوله على الاغراء ليس بجيد لان عامل الاسم في الاغراء لا يحذف انتهى اراد به
احد شقي الاغراء وهو الذي يكون العامل فيه اسم الفعل وبما نقل آنفا ظهر ان الاغراء والنصب على
اضمار الفعل لبابه بمجردين معنى كما زعم ابن عادل ثم ان ابا حيان لم يصب في اطلاق قوله عامل
الاسم في الاغراء لا يحذف بل لابد فيه من قيد وهو اذا كان العامل اسم فعل على جواز حذف عامل الاغراء
مع كونه اسم فعل كما ذهب اليه ابن عطية مذهب الكوفيين فانهم يجرون اسم الفعل مجرى الفعل مطلقا
فيجوزون اعمال مضمرا ومتاخرا واختيار مذهب الكوفيين في بعض المسائل وبدن ارباب الفضائل بناء
على ان العبرة بقوة الدليل لا بكثرة الذاهب وندرة القائل قوله ان الاغراء الغائب ضعيف اي
قليل وعليه ورد قوله عليه السلام من اشتهى منكم البارة فعليه بالصوم فان له وجاء اي فيلزم الصوم
قال شهاب الدين في اعراب قوله سنة الله في الذين خلوا قبل قيل الا فعليه بالصوم اغراء وقيل ليس
انما هو مبتدأ وخبره والباء زائدة في المبتدأ قوله عليه رجلا ليبني مقول قول بعض وقوله وقد بلغه
الخ جملة معترضة بين القول والمقول وهو الذي حكاه سيبويه كما تقدم نقلا عن ابي حيان والحكاية دليل
القلة وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى سنة الله في الذين خلوا من قبل من سورة الاحزاب تقديره سن سنة
بضمير الغائب لا يجوز ذلك اي لانه غيري غائب وما جاء من قولهم عليه رجلا ليبني له تاويل ويتبع ذلك
نادر انتهى وقد لاح لبال بهذا البعد الضعيف ان التاويل المشار اليه ان يقدر عليه ان يبهدوه رجلا ليبني
اي غيري او عليه ان يطلب رجلا ليبني فلا يكون من باب الاغراء بل من باب حذف المبتدأ ثم قول ليبني
بنون الوقاية وهو من شواهده وان جاز عدم طوقه كقوله اذا ذهب الكرام ليبني قوله والذي مبتدأ
خبره قوله خلاف ذلك اي خلاف قول البعض وهو الوقف على جناح وحمل قوله لك عليه ان يطوف بهما على الاغراء
حتى يفيد الآية صريحا مطلوبية التطوف بالصفاء والمروة لان الاغراء في الحقيقة امر لانه في تقدير
ليلزم السعي بهما والامر للوجوب ووجه مخالفة تفسير الصديقة لهذا القول انها وان ذهبت الى مطلوبية
السعي بهما استدلت عليه بفعل النبي عليه السلام وقوله عليه السلام لا بالاية حيث قالت وقد سن رسول
الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما رواه البخاري واجماعة ولم يستدل
على المطلوب بالاية بل بينت سبب النزول والمراد بقولها سن قال الكرماني اي شرع وجعله ركنا

وقال النووي يعني شرعه وجعله ركنا فان السنة في مقابلة الفرض اصطلاح مستحدث والمراد
الطريقة المسلوكة في الدين واجبا او فرضا ومندوبا وبا قوله وقصتها مع عروة ابن زبير رضي الله
عنهم قال الامام النووي في شرح صحيح مسلم عن عروة انه قال ان السعي ليس بواجب لان الله تعالى
قال فلا جناح عليه ان يطوف بهما عائشة انكرت عليه وقالت لا يتم الحج الا به ولو كان كما يقول عروة
لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما قال العلماء هذا مما دقيق عليها وفهمها الثاقب وكثرة معرفتها بدقائق
الالفاظ لان الآية الكريمة انما دل لفظها على رفع الجناح عمن يطوف فيها وليس فيها دلالة على عدم
وجوب السعي ولا على وجوبه فاخبرته عائشة ان الاية ليست فيها دلالة للوجوب ولا للعدم وبينت
السبب في نزولها والحكمة في نظمها وانها نزلت في الانصار حين تحرجوا من السعي بين الصفا والمروة
في الاسم وانتهاوانها لو كانت كما يقول عروة لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وقد يكون
الفعل واجبا ويعتقد انسان انه يتم الا فاء على صفة مخصوصة وذلك كمن عليه صلوة الظهر
وظن انه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس فسال عن ذلك فيقال في جوابه لا جناح عليك ان صليتها
في هذا الوقت فيكون جوابا صحيحا ولا يقتضي نفي وجوب صلوة الظهر انتهى كلامه قوله مبسوطة
في صحيح البخاري فانه روى بسنده الى عروة قال سالت عائشة فقلت لها ارايت قول الله
عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف بالصفا والمروة قالت بئسما قلت يا ابن اختي ان هذه
الآية لو كانت كما اولتها عليه كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت في
الانصار كانوا قبل ان يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل
يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما اسلموا سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا
يا رسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بالصفا والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة
من شعائر الله قالت عائشة رضي الله عنها وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما
الى هنا ما في البخاري انتهى كلام الدماميني فان قلت مذهب عائشة رضي الله عنها وجوب
طوافهما ايضا يدل عليه قولها وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فما وجه قول المصنف ثم
عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك اي قول البعض وهو الاغراء للدال صريحا على الوجوب
قلنا لا خلاف بينهما في الوجوب لكن الخلاف في تقرير الآية كما بينا هنا عليه فان الصديقة لم تقف
على قوله تعالى للجناح ولم تجعل ما بعده على الاغراء بل خرجت كلمة على متعلقة بجناح فافهم وتدبر
ومناة علم صنم كان نصبه عمرو بن لحي بالمشلل فيما بلي قديدا والطاغية صفة لمناة والمشلل على وزن
مكرم بميم مضمومة وشين معجمة مفتوحة فلام مخففة هو الجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية
البحر وقال البكري هو ثنية مشرفة على قديد ولحي بظم اللام وفتح الحاء والياء المشددة على
صيغة التصغير اسم رجل وقديد على صيغة التصغير ايضا فائدة قال الدماميني عروة بن الزبير
امه اسماء وخالته عائشة كان تفقه كثير الحديث فقيها عالما مامونا صالحا لم يدخل في الغيبة وكان
اردي الشعر وله مناقب طويلة كثيرة كان يصوم السنة سوى يومي الفطر والنحر ومات
وهو صائم ولد سنة ثلاث وعشرين ومات سنة ثلاث وتسعين قال الذهبي
قال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ان السعي بين الصفا والمروة ركن من اركان الحج لا يصح
الا به ولا يجبر بدم ولا بغيره وممن قال بهذا مالك والشافعي واحمد في رواية عنه واسحاق وابو
وقال بعض السلف هو تطوع وقال ابو حنيفة هو واجب فان تركه عمدا او جبره بالدم وصح

فلس لاحد ان يترك الطواف بينهما ح

فلام كذا في نسخة مصححة ح

وصح حج وليل الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم سعى وقال خذوا عني مناسككم والمشروع سعي واحد
والافضل ان يكون بعد طواف القدوم ويجوز تاخيره الى ما بعد طواف الافاضة انتهى وقال النسفي في
تفسير الآية من التيسير اختلف في السعي بينهما قال مجاهد وعطا ليس بفرض ولا واجب وتركه لا يوجب
شيئا لقوله فلا جناح عليه الآية وهذا يستعمل في المباح وقال الحسن وهو قول الشافعي فرض لا يتم الحج ولا
العمرة الا به لقوله تعالى من شعائر الله ولقوله عليه السلام ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا وقال ابو حنيفة
واصحابه وهو قول سفيان وعامة العلماء انه واجب وتركه غير مفسد ويجبر بالدم لانه نسك فذبوا
به في طواف الزيارة انتهى كلامه قوله وبه تخلص عن اشكال قال الدماميني ما مبنى الاشكال هو ان ما في قوله
ما حرم موصولة او نكرة موصوفة بل او جر مبتداء محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوجنا
الى التاويل بادعاء ان لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم عن ذلك وقد مر الكلام
على ذلك في حرف اللام انتهى قوله مخرج للتاويل لا بأس ان يورد ههنا كلام الفاضل النفتازاني
لكثرة فوائده وتحقيقاته شكر الله سعيه حيث يظهر ان الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية
او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موقع البيان للمحرم بدلا من ما او من الغائب المحذوف
وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر على المحرمات باعتبار حرمته اضدادها وتضمن الحظر
معنى الطلب واما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصر نقلا عن سيبويه
غير مبال لاجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لام الفعل فلا سبيل
اليه ههنا لان زيادة لا الناهية تما لم يقبل به احد ولم يرد به كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا تشركوا
والنواهي بيان للتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا
مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها
لا تصلح بيانا للتلاوة المحرمات بل الواجبات والمصراختار كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر
على المذكورات قرينة ظاهرة على انها نواهي ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي
كما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل
للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان
قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير وفاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع
بين حرفي عطف اعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استينافية اعتراضية قلنا ورود
الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما شايع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا فان البيت الجمع البينة ومنعت زيادة الفاء فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف
والمذكور بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر واعبد الله ولا تدعوا مع الله احدا واثروه فاتبعوه وعن الاشكال
الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة للتلاوة المحرمات مع القطع بان المؤدى
لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كالنواهي ذكرت وقصد لوازمها التي
هي النهي عن الاضداد وحتى كانه قيل اتل ما حرم ان لا تشيعوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان
ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف
واما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم بمعنى الزموا تركوا الشرك فيابا ه عطف الاوامر الا ان يجعل
لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدته انتهى قال الثالث قول بعضهم
في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف
لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث

الواردة على ما ذكر معطوف على ما تشكرون وفيه ان تكلف ما ذكر
وجعل المعنى ليجتنبوا ما حرمها كم فاجتنبوا ما حرمها كم تكلف مستغنى عنه
مؤنة وعطف الاوامر صح

نحن معاشر الانبيا لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا به انداد ا انه يجوز كونه
تجعلوا منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجوزه
بصريو ن وبناؤ لون قراءة حفص اما على انه جواب الامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب
على حد قوله ولبس عباءة وتقر بهيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سيما ثم
ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع
عليها وهذا كتخريج قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع
وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ش قوله ان اهل البيت قال ابن عادل
في اهل البيت لوجه النداء والاختصاص الآ انه في المخاطب اقل منه في المتكلم وسمع بك الله نرجو الفضل
والاكثر انما هو في المتكلم كقولها نحن بنات طارق نمشي على النمارق نحن بنو ضبة اصحاب الجمل الذلول
احلى عندنا من العسل نحن العرب اقرى للناس الضيف نحن معاشر الانبيا لا نورث او على المدح
اي امدح اهل البيت انتهى والمراد بالنصب على الاختصاص انتصاب الاسم بتقدير فعل وآل على المدح
او الذم مثل امدح او اذم او بتقدير اخص او اعني قوله او على المدح عطف على قوله والاختصاص
وبهذا العطف يوهم ان النصب على المدح غير الاختصاص كما ذهب اليه ابو حيان ورد على
الزمخشري في تقسيمه قوله تعالى قائما بالقسط وتبعه الزمخشري ومن تبعه نوع من الاختصاص قال
التبريزي في شرح اللباب من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص وهو قسمان الاول
ما يكون على طريقة النداء وهو ما يصح ان يدخله يا نحو قولهم انا افعل كذا ايها الرجل وقولهم نا معشر
نفعل كذا ولا يثبت فيه حرف النداء لعدم ارادة معنى النداء وان كان اللفظ لفظ النداء وتحقيقه
ان قولك ايها الرجل مثلا حقيقة في طلب الاقبال وفيه معنى الاختصاص لان معنى النداء تخصيص
المنادى بكونه مطلوب الاقبال ثم جردوه عن معنى طلب الاقبال فبقي لمجرد الاختصاص فهو
منقول من معنى الى معنى واعرابه باعتبار المنقول اليه ومعناه باعتبار المنقول اليه ومرادهم
بقولهم انا افعل كذا ايها الرجل انا افعله متخصصا من بين الرجال والثاني ما يكون على غير طريقة النداء
نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف اي اخص العرب فقولهم العرب ليس على طريقة النداء
اي لا يصح دخول يا عليه لانه معرف باللام انتهى ومن اراد التفصيل فلينظر في آخر بحث المنادى
من شرح الرضي وقد سبق بهذا البحث في الجمل المعترضة قوله مثل بكر الله نرجو فانه سمع بنصب
لفظ الله تقديره بكر نرجو الفضل اعني الله بهذا الخطاب او امدح حين اقول بكر ارجو الفضل
قوله والصواب اي في نصب اهل البيت انه منادى تقديره يا اهل البيت قوله على حد النصب
في محل النصب على الحال من منصوبا اي محمولا على وجه انتصاب فاطلع قال الطيبي وقال الزمخشري
يتعلق فلا تجعلوا بلعلكم على ان ينتصب بتجعلوا انتصاب فاطلع في قراءة حفص اي خلقكم
لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه فعلى قوله تكون لا نافية والفعل بعدها منصوب باضمار
ان في جواب الترجي والبصريون لا يجيزون هذه انتهى قال ابن عادل قوله فاطلع العدة منه على رفعه
عطفا على ابلغ وقرأ حفص بنصبه وفيه ثلثة اوجه احدها انه جواب الامر في قوله ابن لي فنصب
بان مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين الثاني انه منصوب قال ابو حيان عطفا
على التوهم لان خبر لعل جار كثيرا مقرونا بان كثيرا في النظم قليلا في النثر فمن نصب توهم ان
الفعل المرفوع الواقع خبرا منصوب بان والعطف على التوهم كثير وان كان لا ينقاس انتهى الثالث
ان ينتصب على جواب الترجي في لعل وهو مذهب كوفي استشهد اصحابه بهذه القراءة وبقراءة

وبقراءة نافع وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه بنصب فتنفعه جوابا للعله انتهى كلام ابن عادل قوله
او على ما يقع عطف على قوله او على العطف اي او بناؤ لون قراءة حفص بالنصب على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو
لعل ان ابلغ وقد تقدم الثاني والبلان في هذه الآية عند ذكر المنصوب من العطف على التوهم فليراجع اليه قوله وبهذا اي
تخريج الزمخشري في هذه الآية كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم الآية على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الوارد
على اللغة التميمية في آخر الباب الثالث على وجه الاشباع فلا بد من رجوع اليها
قال ونظير هذا على العكس قول الكرماني ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء
ونفسه توكيد محمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد كما حمل الزمخشري قراءة من نصب على البدل في قول
ما فيها احد الا حمارا وانما تأولا في قراءة الجماعة على افصح الوجهين الاتي الى اجماعهم على الرفع ولم يكن لهم شهادة
الا نفسهم وان اكثرهم قراءة به في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ احد بالبدل في ما لا حد عنده من لغة
تجزي الا بتاء وجه ربة لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ به في ما لهم به من علم الا اتباع الظن واجماع
الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى
والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة والنفس هن توكيد للنون وانما لغة الاكثرين في توكيد
الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم ش
قوله على العكس في محل النصب على الحال من المبتدا وهو نظير لان المبتدا في معنى اي محمولا على العكس
ويجوز ان يكون حالا من المضاف اليه وهو هنا من الجر على قول من جوزه قوله ان من نصب قال الحلبي في
وجهان احدهما انها في محل رفع على البدل من الضمير في يرغب وهو المختار لان الكلام غير موجب والثاني انها
في محل نصب على الاستثناء قوله ونفسه توكيد اي نصب نفسه على انه توكيد لمن المنصوب محلا قال
ابن عادل في نصب نفسه سبعة اوجه ارجحها ان يكون مفعولا به بجيكذا بعد به سفه اي امتهنها الثاني
انه مفعول به على تضمين سفه معنى جهل او اهلك او غيرها الثالث انه منصوب على اسقاط حرف الجر اي
سفه في نفسه الرابع انه توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه نفسه فحذف المؤكد قياسا على النعت والمنعوت
حكاه مكي الخامس انه تمييز وهو قول الكوفيين قال الزمخشري ويجوز ان يكون في شذوذ تعريف المميز
السادس انه مشبه بالمفعول وهو قول بعض الكوفيين السابع انه توكيد لمن سفه لانه في محل النصب على
الاستثناء وهو تخريج غريب وكذا حذف حرف الجر وأما حذف المؤكد وابقاء التوكيد فالصحيح انه
لا يجوز واما التمييز فلا يقع معرفة وان ورد فنادر متأول وأما النصب على التشبيه بالمفعول فلا يكون
في الافعال وانما يكون في الصفات المشبهة خاصة انتهى كلام ابن عادل والوجه السابع ما نقله المصنف
عن الكرماني اخذه عن صاحب الغرائب ولم يذكر واخا مصنفاته تصنيفا مسمى بهذا الاسم والله اعلم
وقد اشتهر بهذا النبذة اي الكرماني رجلان متقدم اسمه محمود بن حمزة الكرماني ومتأخر اسمه محمد
بن يوسف الكرماني وهو الذي شرح صحيح البخاري وهو الامام العلامة في الفقه والحديث
والتفسير والنحو والمعاني والبيان اخذ عن العضد وغيره ومهر وفاق على اقرانه وفضل غالب اهل زمانه
رحل الى دمشق ومصر وقرأ بها صحيح البخاري ورجع الى بغداد واستوطنها ولد يوم الخميس
سادس عشر جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وتسعمائة ومات سنة ست وثمانين وتسعمائة ببغداد وله
من التصانيف شرح صحيح البخاري وشرح المواقف وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح الفوائد الغياثية
في المعاني والبيان وحاشية على تفسير البيضاوي وصل فيها الى سورة يوسف قوله فحمل قراءة
السبعة هذا تفريع لبيان وجه العكس بين القولين اي حمل الكرماني قراءة السبعة على النصب
المرجوح كما حمل الزمخشري قراءة السبعة على البدل المرجوح في قوله قل لا يعلم من في السموات والارض

ع البيت الاول كان بضم النون والاصل كانوا وفي الشارح تشاء بضم الهمزة اصله شاؤ قوله اذا ما شاؤ بيت من الوافر لم يتم فائدة فاعل شاؤا عائد على الممدوحين مثل فاعل ضروا وارادوا وكذا الضمير المجرور في لهم ومعنى لا يألون لا يستطيع وفي الصحاح آلاه يألوه الوا استطاعة قال العرجي اذا قاده الستواس لا يملكونه وكان الذي يألون قولا له ألا اي يستطيعون والضرر مصدر ضاره اذا شاركه في الضرر ومعنى البيت لا يستطيع احد ان يضارهم ولا يقاومهم في ابقاء الضرر عليهم قوله واجتماع حذف مبتدا خبره ليس بالسهل وقوله واطلاق الذي عطف على المبتدا وقوله كقوله خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة للتمثيل بوضع الذي موضع الذين وقوله وان الذين صدر بيت من قصيدة من الطويل قالها الاشهب ابن رميلة بضم الراء المعجمة شاعر اسلامي بينه وبين الفرزدق هجاء قوله وان الذي عطف على ما سبق من الابيات وفي الشاهد حيث حذف النون من الذين قوله بغلج بالجيم موضع قريب بالبصرة مصروف قوله وماؤهم اي نفوسهم فاعل جاءت اي حضرت عجزه هم القوم كل القوم يا ام خالد كل القوم كبد القوم والجملة خبر ان قوله جاءت منه اي حذف المبتدا مع كونه عائدا الى الموصول قوله فلم على انهم افضل تقدم الكلام على البيت في ترجمة اي مع صدره قوله في قراءة ابن محيصن تقدم ترجمته وقرائنه في ترجمة ان المفتوحة الخفيفة مشروحا وقد اشرنا هناك الى ان المصنف سها في نسبة هذه القراءة الى ابن محيصن بل هي قراءة مجاهد وقد اصاب في شرح بانت سعاد حيث اسند بها الى مجاهد

قال السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فمن قراءة بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فحرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشدد ولم يرد وقوله لا يضركم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا بالاسم الفعل فان قدر استئنافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية لرفع تود بهذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه ش قوله على حد قوله ان يصرع اي على عدم انجزام المضارع الواقع جواب ان هذه وهذا الرجز قال السيوطي هو لطبر بن عبد الله الحلبي وقال الصغاني هو لعمرو بن خثارم البجلي وصدره يا اقرع ابن حابس يا اقرع والبيت استشهد به على رفع جزاء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعا خرج على انه ليس بالجواب بل جزاء وجملة الشرط وقعت حشوا بين ان وخبرها والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه انتهى قال العيني فالفرع الاول مبني على الفتح لكونه وصف بالابن والابن مبني معه لوقوعه بين العلمين والثاني مبني على الضم والشاهد في نصرع الثاني حيث رفع بلا سبب مسوغ جواب الشرط انتهى قوله وان الضمة اتباع بكسر الهمزة قال العلامة وقرئ يضركم على ان ضمة الراء لاتباع ضمة الضاد كقولك مد يا هذا الشيء وهذا اتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذ لم يفك الادغام فيهما في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح ولم يغر بالكسر ولم يرد بالضم كذا قال السيوطي في الاشباه قال الحلبي وفي هذه القراءة اوجه احدها ان الفعل مرتفع وليس بجواب الشرط وانما هو دال على جواب الشرط وذلك انه على نية التقديم اذ التقدير لا يضركم ان تصبروا وتتقوا فلا يضركم مجزوم فلا يضركم الذي هو الجواب لدلالته ما تقدم عليه ثم اخبر انه دليل على الجواب وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه واتباعه وانما احتاجوا الى ارتكاب هذا التمحل لما رأوا من عدم الجزم في مضارع لا مانع فيه من اعمال الجازم ومثله قول الراجز

الغيب الا الله فان الاستثناء منقطع فالاولى ان يكون منصوبا مثل ما فيها احد الا حمارا وقراءة الجماعة لا تحمل الا على افصح الوجهين نقول الكرماني نظير قول الزمخشري وان كان عكسه على الاستثناء قوله ان الباء زائدة تقدمت هذه الآية مشروحة عند ترجمة الباء المعجمة للتاكيد فليراجع اليه قال الخامس قول بعضهم في النصب على اللام لام الامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر الحاضر باللام كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا السادس قول البرندي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو اجراء عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من اراد ولا يألو لهم احد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله وان الذي حانت بفلج وماؤهم ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا اي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على انه قياس مع اي كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا يا بجمع فحسن لما جمع على معنى من مثل ومنهم من يسمعون ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على ايهما ان الناصبة محمولا على اختها ما المصدرية قول بعضهم قال ابن عادل وجوز ابن عطية ان يكون اللام للامر وفيه بعد لفظة وخولها على امر المخاطب وقرئ بشاذا فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم نص النحويون على قلتها ما عدا ابا القاسم الزجاجي فانه جعلها لغة جيدة انتهى من ابن عادل وبهذا يتضح ضعف قول الدماميني حيث انكر شذوذ قراءة فلتفرحوا بالتاء الفوقية واما استدلاله بقوله ممن قراءة بالفاء الفوقية في تلك الآية بعقوب وليست قراءته بشاذة اذ الصحيح في الشاذ ما وراء القراءة العشر وقراءة يعقوب من العشر انتهى بعبارته فليس بمحذوف فكانه قد اغتر بقول القاضي وعن يعقوب بالتاء وهو لا يدل على انه قراءة بها ولو كان كذا لقال وقراءة يعقوب بالتاء وهذا ودته في المتواتر ان السبع البيضاء والشواذ المروية السبعة مثلا يقولون في المتواتر قراءة ابن كثير وفي الشاذة وعن ابن كثير نعم قال الامام الجزري في النشر الكبير واختلفوا في فلتفرحوا فروى رويس بالخطاب وهي قراءة ابي ورويها مسندة عن النبي عليه السلام وهي لغة لبعض العرب وفي الصحيح عن النبي عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقراءة البوقون بالغيب انتهى بعبارته ورويس بهذا راوي يعقوب قال الجزري ايضا في النشر توفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلثين ومائتين وكان اماما في القراءة ماهرا حاذقا قال الداني مبني هو من اصحاب قتادة اصحاب يعقوب انتهى بهذا ولكن الذين صرحوا بشذوذ هذه الرواية من المفسرين والمعربين والنحويين اكثر من ان يحصوا والله اعلم على ان لتوابع ما زاد على الثلثة انكره كثير وخصوصا فيما تعلق بهيئة الكلم والية ذهب ابن الحاجب قوله لام العلة قال ابن عادل ويجوز ان يكون للصيرورة فتتعلق في كلها بجعل قوله لتقم انت تقدم البيت مشروحا حاز الامر الجازمة من الباب الاول والبيت شاهد ورود امر الحاضر باللام مع ضعف اي قلة وندرة والاكثر الاقوى كون الامر الحاضر بلا لام بل بصيغته مثل علم وافتح وقراءة شاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء واللام وقد تقدم تفصيله في بحث لام الامر قوله تماما على الذي احسن تقدم في آخر الباب الثالث قوله

حذفت الواو اجتزاء قال الحلبي وفتح نون احسن قراءة العامة وقراءة يحيى بن يعمر برفعها وفيها وجهان اظهر هما انه خبر مبتدا محذوف اي هو احسن لحذف العائد وان تبطل الصلة فهي شاذة من جهة ذلك والثاني ان يكون الذي واقعا موقع الذين واصل احسن احسنوا فالضمير حذفت الواو اجتزاء بحركة ما قبلها قاله البرزي وانشد شعر فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة وقول الآخر شعر اذا ما شاء ضروا من اراد ولكن جماهير النحاة تخص هذا بضرورة الشعر انتهى والشاهد في البيت

يا افرع بن حابس يا افرع انك ان يصرع اخوك تصرع بالرفع تصرع الاجر وكذلك قوله وان تاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول الا ان الرفع سطر وبخلاف ما قبله اعني كون فعل الشرط والجزاء مضارعين فان المنقول عن سيبويه وا تباعه وجوب الجزم الا ان ضرورة كقوله ان يصرع اخوك تصرع وتخريج هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على ان ذلك لا يخص بالضرورة فاعلم ذلك الوجه الثاني ان الفعل اذا تقع لو قوعه بعد فاء مقدرة مما بعدها الجواب في الحقيقة والفعل امنى وقع بعد الفاء رفع ليس الا كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه والتقدير فلا يضركم والفاء حذف في غير محل النزاع كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان اي فالله يشكرها وهذا الوجه رائيت بعضهم ينقله عن المبرد وفيه نظر من حيث انهم لما انشدوا البيت المذكور نقلوا عن المبرد انه لا يخرج حذف هذه الفاء البتة لا ضرورة ولا غيرها وينقلون عنه انه كان يقول انما الرواية في هذا البيت من يفعل الخير فالرحمن يشكره ورد وا عليه بانه اذا صحت رواية فلا يقدح فيها غيرها ورايت بعضهم ينقله عن الفراء والكسائي وهذا اقرب الوجه الثالث ان الحركة حركة اتباع وذلك ان الاصل لا يضركم بالفك لكون الثاني جزما انتهى كلامه قوله جوابا للاسم الفعل يعني اذا خرج الآية على ان يكون عليكم اغراء بمعنى الزموا فيكون امرا اما اذا قدر لا يضركم استينا فيكون مرفوعا فلا اتباع اذن قوله وما عملت من سوء تقدمت الآية في اول الجهة الثانية مشروحة قوله لا يجوز ان يكون ما شرطية مفعول فقال وقد غير عبارة الزمخشري والاصل ولا يصح ان يكون ما شرطية لارتفاع تود فان قلت فهل يصح ان تكون شرطية على قراءة عبد الله ودت قلت الكلام في صحته ولكن يحمل على الابتداء والجزاء وقع في المعنى لانه حكاية الكائن في ذلك اليوم واثبت لموافقته قراءة العامة انتهى تقدمت الآية في آخر بحث المواضع التي يعود فيها الضمير الى متاخر وتكلمنا عليها هناك قوله هذا مع تصريحه في المفصل بان مبتدا وخبرا ي هذا الامتناع من صاحب الكشاف ثابت مع تصريحه في المفصل بجواز الجزم والرفع حيث ذكر في قسم الحرف ولا يخلو الفعلان في باب ان من ان يكونا مضارعين او ماضيين او احدهما مضارعا والآخر ماضيا فان كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم وكذلك في احدهما اذا وقع شرطا واذا وقع جزاء جاز فيه الجزم والرفع قال زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم انتهى بعبارته قال يوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تاويله بالماضي فقال قرئ ايما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقبل هو على حذف الفاء ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو ايما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا واو الصواب ما بينت لك قال ويجوز ان يتصل بقوله ولا يظلمون انتهى وقد مضى رده الثامن قول ابن جبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدا والله حال والصواب ان الحمد لله مبتدا وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم ثم سكنت السين للتوالي كسرات او للتوالي يخرج جواز كسر الضم والاول قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل قوله لك هذا اي جواز الوجهين انه جوز ذلك اي الرفع في قراءة شاذة وهو رفع يدركم قال الحلبي ايما تكونوا ابن اسم شرطا يجزم فعلين وما مؤكدة لاين وتكونوا مجزوم بها ويدرككم جوابه والجمهور على جزمه لانه جواب الشرط وطلحة بن سليمان قراءة يدركم برفعه فخرجه المبرد على حذف الفاء اي فيدرككم الموت ومثله قول الآخر يا افرع البيت وبذا تخريج المبرد وزعم سيبويه انه ليس بجواب انما هو دال

دال على الجواب والتبنه به المقدم وخرجه الزمخشري على التوهم فانه قال ويجوز ان يقال حمل على ما يقع موقع ايما تكونوا وهو ايما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين ورد عليه ابو حيان بان على التوهم لا ينقاس ولان قوله يودي الخ في جواب الشرط ولا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا انتهى كلام الحلبي قوله فقال قرئ نقله بالمعنى واخل ونصبه قرئ يدركم بالرفع وقيل هو على حذف الفاء كانه قيل فهو يدركم الموت ويشبه قول القائل من يفعل الحسنات الله يشكرها ويجوز ان يقال حمل على ما يقع موقع ايما تكونوا وهو ايما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو قول نحوي سيبويهي ويجوز ان يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا انتهى كلامه قوله سيبويه اي جار على قواعد سيبويه فانه كثيرا ما يجعل المنوقع كالمحقق كذا قال سعد المله وقيل هذه النسبة على خلاف القياس في نسبة المركب والاصل ان يقال سيبي مثل بعلي في بعلبك ونظائره قوله على حذف الفاء كما نقلناه في تخريج قوله تعالى ايما تكونوا يدرككم الموت في قول الشاعر ان يصرع اخوك تصرع بالرفع قوله انه محمول اي قوله تعالى يدرك محمول على فعل يقع ايما تكونوا موقع ذلك الفعل وهو ايما كنتم على صيغة الماضي فكانه قيل ايما كنتم يدرككم الموت كما حمل بالعطف قول الشاعر ولا ناعب بالجر على اسم منصوب وهو مصلحين من ليسوا مصلحين بقع موقع اسم مجرور من ليسوا بمصلحين وهذا عطف على التوهم والاول جواب على التوهم اي فرض الشرط ماضيا حتى يلزم جزم الجواب قوله وقد يرى كثير من الناس منهم الفاضل الطيبي حيث قال في شرح الكشاف عند الكلام على هذه الآية وقد خالف المصنف ههنا ما ذكره في آل عمران عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود قال لا يصلح ما شرطية لارتفاع تود ولم يجعل هنا رفع يدركم مانعا على انه اول الشرط بالماضي وقال ابن المنير في الانتصاف في قول صاحب الكشاف حمل على ما يقع موقع ايما تكونوا وهو ايما كنتم ينظر ولا ناعب فان الباء اطرد دخولها في خبر ليس توطئة لمجاز الحمل عليه واما تقديره ايما في معنى كلام آخر يمتنع معه يدركم فلم يشتهر ولم يوجد له نظير وبيت زهير محمول بنقل سيبويه على التقديم والتاخير اي يقول لا غائب مالي ولا حرم ان اتاه خليل كقول الشاعر يا افرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فليس من قبيل ولا ناعب انتهى وهذا كلام متين قوله والصواب ما بينت لك قال الدماميني حاصله رفع التناقض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتسامح في تجويزه ما اجازه في ايما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه بعد في ما بين المصنف نظر فان الزمخشري يرى ان القراءة كلها احاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق غالبا القول في تخطية بعض القراء السبعة في الا ما كان ولا يبالي بما يقول الظنة ان القراءة بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي عليه السلام فالاعتذار له بما ذكره المص غير ظاهر انتهى كلام الدماميني والعهدة عليه فيما اسند الى العلامة فانه يؤدي الى عدم التفرقة بين الشواذ وغيرها عنده وساحته بريئة عنها وقال الشمني مجيبا عن قوله فالاعتذار بما ذكره الخ واقول بل الاعتذار له بما ذكر المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءة كلها احاد لكنه لما كان الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لفوتها بسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القاري بها انتهى وهو كما ترى لم يسلم ما ذهب اليه الدماميني ويرد عليه ما ورد عليه مع ان قوله بسبب كثرة القاري معارض بما اتفقوا عليه من ان الترجيح لا يكون بكثرة القائلين فكيف كثرة القارئين والله اعلم قوله قال ويجوز اي قال الزمخشري ويجوز ان يتصل يعني قوله انما تكونوا بقوله ولا يظلمون قال الحلبي وذكر الزمخشري فيه قولا غريبا من عند نفسه فقال ويجوز ان يتصل

موقوفا على اداتها فهو ان لم يقف حسنا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف
ثم نقل الحركة الى الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصركان غير
واقف لاحسنا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية فقد بان ان ثم غرضا صحيحا وداعيا مقبولا الى
ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج المصر بان همزة الوصل لاثبوت لها في الدرج لا يفيد
اذ قد قررنا ان الذي حل حركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود
حكما واما لم الله فكما يقتضيه قياس الوقف وحق كون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض ان يقال الميم بسكون
الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الخ رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب
سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك للالتقاء الساكنين واو ثر الفتحة للخفة والمحافظة على تفخيم
في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشاف انه حرك الهمزة
في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف
ونقل الحركة انما يكون في ما لها ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقالها ودلالة عليها فاجاب بانه
ميم اذا في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها وابقاء
حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في
ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه وبالله التوفيق انتهى كلامه وبهذا ملتقط من كلام سعد الملة وسيجئ
بعد اسطر قوله وليس لهمزة الوصل ثبوت اعترض على من قال الحركة منقولة من الهمزة وبهذا الاعتراض
ذكره العلامة في تفسير قوله تعالى الم الله بفتح الميم على قراءة الجمهور قال سعد الملة في تخريجه على ما سيبويه
انها حركت للالتقاء الساكنين والعلامة ذهب اليه في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه وذهب في الكشاف
الى ان حركة همزة الله نقلت الى الميم عند حذف الهمزة تخفيفا بان همزة الوصل تسقط في الدرج
والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لا ثبوت وكيف لا ثبوت لها وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة
عليها واجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز
تخفيفها بحذفها وابقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة انتهى
كلام سعد الملة واعترض بعني العلامة حيث قال في الكشاف فان قلت كيف جاز القاء حركتها كثبانها
قلت هذا ليس بدرج لان ميم في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت وانما حذفت تخفيفا
والقيت حركتها على الساكن قبلها للدلالة عليها ونظيره قولهم واحد اثنان بالقاء حركة الهمزة على
الدال انتهى وبهذا المقام يستدعي زيادة بسط ومجالا فوق مجالنا هذا وقال ابن يعيش في شرح المفصل
واما قوله تعالى الف لام ميم فحركته بالفتح شاذ عن القياس وكان الاخفش يجر الكسر على ما يقتضيه
القياس اذا حركت الكلمة لالتقاء الساكنين القياس الكسر ولم يره سيبويه ووجه الفتح فيه التقاء
الساكنين الميم واللام الاولى من الله ولم يكسر والان قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة فكرهوا الكسرة
فيها كما كرهوا الكسر في اين وكيف والنقل في ميم ابلغ لانكسار ما قبل الياء انتهى قوله فتنقل حركتها
فيه نظر لان نقل الحركة لا يستلزم ثبوت المحرك بدل عليه قول سعد الملة وجاز نقل حركة الهمزة الى
ما قبلها تخفيفا سواء كانت للوصل كما في واحد اثنان بكسر الدال او للقطع كما في ثلثة اربعة على
حكاه سيبويه انتهى ولو سلم فقد اجاب عنه صاحب الكشاف كما قد مناه آنفا قوله ان تبين بمعنى
وضح فاعله الجن وان لو كانوا يعلمون الغيب الخ بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن اي
الجن الذين كانوا يدعون علم الغيب اي وضح وتبين ان الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في خدمة البناء على وجه
التسخير والاهانة واعلم ان ابن الحاجب بدا بهذا الوجه في الامالي وجعل ما زيفه المصر وجها

بقوله ولا يظلمون فتيلا اي لا ينقصون شيئا من اجاليكم انما كانوا في ملاحم حروب او غيرها ثم ابتداء
بقوله يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة والوقف على هذا الوجه انما كانوا انتهى ورد عليه الشيخ
ابو حيان وقال هذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية فان كلامه يدل
على ان انما كانوا متعلق بقوله ولا يظلمون فتيلا بمعنى ما فسره وهذا لا يجوز لان اسماء الشرط لها صدر
الكلام فلا يتقدم عاملها عليها انتهى قوله وقد مضى رده في المثال الثاني عشر من امثلة الجهة الثانية
حيث قال انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله ثم بيدي يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ثم
قال ورده مردود بان الجواب لا يحذف الا وفعل الشرط ماض فليراجع اليه حتى يتضح المحل قوله ابن حبيب
تقدم ترجمته في آخر موانع الابتداء بالنكرة قال العاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه
وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية
ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية
الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر واحفظا لتفخيم اللام كما في الله وقيل
هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة
الراء فتحة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب بالشواذ العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت
ضعفاء الجن ان لو كانوا رؤساءهم ويدا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل
عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا
الى آخره ش قوله فكسرت الخ قال الحلبي في وصل الرحيم بالحمد ثلثة اوجه الذي عليه الجمهور الرحيم بكسر الميم
موصولة بالحمد وفي هذه الكسرة احتمالان احدهما وهو الاصح انها حركة اعراب وقيل يحتمل ان الميم سكنت
على نية الوقف فلما وقع بعدها ساكن حركت بالكسر والثاني من وجهي الوصل سكون الميم والوقف عليها
والابتداء بقطع الف الحمد روت ذلك ام سلمة عنه عليه السلام الثالث حكي الكسائي عن بعض العرب
انها تقرأ الرحيم الحمد بفتح الميم ووصل الف الحمد كانها سكنت الميم وقطعت الالف ثم اجرى الوقف
مجرى الوصل فالقيت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة قال ابن عطية ولم يرد هذه قراءة عن احد فيما
علمت انتهى الظاهر ان هذه اشارة الى القراءة الثالثة وهو مخالف لما ذكره المصر عن ابن عطية قوله
ونظير هذا اي في الوصل بنية الوقف على ما ادعاه المصنف فيهما قال ابن الاثير في جامع الاصول قال
الهروي قال ابو بكر عوام الناس يضمون راء اكبر وكان ابو العباس يقول الله اكبر الله اكبر بفتح الراء
ويحتج بان الاذان سمع موقوفا غير معرب في مقاطعه كقولهم حي على الصلوة حي على الفلاح قال والاصل
فيه الله اكبر الله اكبر بتسكين الراء فحولت فتحة الالف من الله الى الراء هذا قول الهروي فيما حكاه
وهو كما تراه انتهى كلام ابن الاثير اراد بابي العباس المبرد وعندك علم انه لم يصرح بالوصل بنية الوقف
ثم ان قوله وهو انه كما تراه اشارة الى ضعف ما ذهب اليه المبرد قوله وانما لم يكسروا هذا نظير ما قال
سعد الملة في اول ال عمران في شرح الكشاف كان مقتضى قياس الوقف الم الله ان يسكن الميم ويفتح
الهمزة لكن اطبق القراء على فتح الميم وطرح الهمزة فمذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك للالتقاء
الساكنين واو ثر الفتحة للخفة والمحافظة على تفخيم اللام في لفظ الجلالة واليه ذهب العلامة في المفصل
قوله وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع قال الدماميني بل هو خروج عن الظاهر بداع صحيح وذلك ان
الاذان لم يسمع الا موقوفا فالتحق الاذان جزما فعلى نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما
نقل وانما فعل ذلك حوصا على عدم الخروج بالكلية عن السنة في الاذان من ايراد كلما تر موقوفا

الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم

وحق كون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض ان يقال

ثانيا حيث قال الآية فيها قولان احدهما تبين بمعنى وضح فيكون ان لو كانوا يعلمون ما في جزه في موضع رفع بدلا من الجن وهو بدل الاشتمال اي وضح انهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب اي وضح امرهم في جهلهم بالغيب والثاني ان يكون تبين بمعنى علم فيكون على حذف مضاف من الجن وحذف مضاف من كانوا اي تبين ضعفاء الجن اوا تباع الجن ان لو كانوا رؤساءهم اي تبين الضعفاء ان الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب جاهلون به واما تقدير مضاف من الجن على ان معنى تبين وضح وجعل ان لو كانوا مع ما في جزه بدل كل من كل اي تبين امر الجن ان لو كانوا فتقديره مستغنى عنه انتهى

قال الثاني عشر قول بعضهم في عينا فيها اي عينا مسماة معروفة وان سلسبيلا جملة امرية اي اسال طريقا موصولة البها وهو وان بعد في البعد قول آخر انه علم مركب كتابط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال مبالغة في السلس ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف وبعد ان يقال صرف للتناسب كقواريرا لا تفاقهم على صرفه الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ماء وان التنوين حذف للتاكين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحياة على انه بدل من ماء والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم او آتينا او دليل ذلك ذكر التمتع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدل من ازواج اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة ش قوله وان سلسبيلا جملة قال العلامة في الكشاف وقد عزوا الى علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه ان معنى سل سبيلا البها وهذا غير مستقيم على ظاهره الا ان يراد ان جملة قول القائل سل سبيلا جعلت علما للعين كما قيل تابط شرا وذرني حيا وسميت بذلك لانه لا يشرب منها الا من سال اليها سبيلا بالعمل الصالح وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع وعزوه الى مثل علي كرم الله وجهه ابدع وفي شعر بعض المحدثين سل سبيلا الى راحة النفس براح كانها سلسبيلا انتهى كلامه قوله وحرف لانه اسم لما اي يعني ويحتمل ان يكون سلسبيلا علما منقولا ولكن لم يمنع من الصرف اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية وليس فيه التانيث لانه اسم لما وهو مذكر وتقدم ذكر العين التي هي مؤنثة لا يوجب تأنيثه كما يقول هذه واسط بالصرف والتنوين فانه مذكر وان حمل على هذه الموضع للتانيث قال شهاب الدين وقال مكي هو اسم اعجمي نكرة فلذلك صرف وقراءة طلحة سلسبيلا دون تنوين ومنعت من الصرف للعلمية والتانيث لانها اسم لعين بعينها وعلى هذا فكيف صرفت في قراءة العامة فجاب انها سميت بذلك لا على وجه العلمية بل على جهة الاطلاق او يكون من باب تنوين سلاسلا وقواريرا انتهى وقال في سلاسلا قراءة نافع والكسائي وابو بكر وهشام بالتنوين والباقون بغيرها انتهى فاما التنوين فذكروا له اوجها التناسب ولغة بعض العرب وموافقة الرسم كما سيأتي في قواريرا قوله صرف للتناسب اي مع تذليلا وزنجبيلا وتنزيلا واصيلا لاتفاقهم على صرفه بخلاف قواريرا للخلاف فيه واما سلسبيلا فهو مصروف بالاتفاق وقد سبق في ترجمة كلا في فصل الكاف هذه المباحث على فليراجع اليها وفي الكشاف قواريرا قرئ بها غير منونين وبتنوين الاول وبتنوينهما وهذا التنوين بدل من الالف الاطلاق لانه فاصلة وفي الثاني لاتباع الاول انتهى واما تنوينهما فمن اوجه منها قصد التناسب لان ما قبلهما وما بعدهما ينون والا فهو على صيغة مصابيح ومنها ان الكسائي وغيره حكوا عن بعض انهم يصرفون جميع ما لا ينصرف الا افعل من ومنها انهما رسوما في الامام بالالف واما ترك

واما ترك التنوين فيهما فلعدم الانصراف واما تنوين الاول دون الثاني فلتناسب بين الاول وبين رؤس الاي بخلاف الثاني قوله وهذا التنوين يعني انهم يأتون بالتنوين بدلا من حروف الاطلاق الذي للترنم كقوله باصلح ما هاج الدموع الذرفن كذا قال قوله ان زهرة حال قال الحلبي في نصبه تسعة اوجه هكذا وقع في النسخ والصواب عشرة كما سينقح ثم قال احدها انه مفعول ثان لانه ضمن معنى اعطينا فاز واجا مفعول اول وزهرة هو الثاني الثاني ان يكون بدلا من ازواجا اما على حذف مضاف اي ذوي زهرة واما على المبالغة جعلوا نفس الزهرة الثالث ان يكون منصوبا بفعل مضمر دل عليه متعنا تقديره جعلنا لهم زهرة الرابع نصبه على الذم قال الزمخشري وهو النصب على الاختصاص الخامس ان يكون بدلا من موضع الموصول قال ابو البقاء واختاره بعضهم وقال آخرون لا يجوز لان قوله لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي وهو اعتراض حسن السادس ان ينتصب على البدل من محل به السابع ان ينتصب على الحال من ما الموصولة الثامن ان حال من الهاء في به وهو ضمير الموصول فهو كالذي قبله في المعنى فان قيل كيف يقع الحال معرفة فالجواب ان يجعل زهرة منونة نكرة واما حذف التنوين لالتقاء الساكنين نحو ولا ذاكر الله الا قليلا وعلى هذا فيم جر الحياة فقيل على البدل من ما الموصولة التاسع انه تمييز لما او للهاء في به قاله الفراء وقد رده عليه بانه معرفة والمميز لا يكون معرفة وهذا غير لازم له لانه يجوز تعريف التمييز على اصول الكوفيين العاشر انه صفة لازواجا بالتاويل المذكور في نصبه حالا انتهى كلامه قوله ولا ذاكر الله هذا ابيان المفضل البنت بمعنى وجدت استعتب اي العتاب اي وجدته غير طالب العتاب وغيران يذكر الله الا قليلا قوله غير مستعتب مفعول ثان لفعله الغيبة ولا ذاكرا عطف على مستعتب الله نصب بمفعول ذاكر الا للاستثناء قليلا مستثنى في شرح الابيات قال ابن يعيش البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم غابته عنا بابيرا وقولا جميلا ومعناه ان رجلا يقال له نشيب ابن حميدة كان يغشى ابا الاسود ويعوده فذكر لابي الاسود ان عنده جبة اصبها بنة ثم رآها ابو الاسود وطلب ابتياعها منه فاغلا فيها فغلبها عليه وكان ابو الاسود من البخلاء فذكره بما بينهما من المودة فلم يفد عنده فقال البيتين انتهى والبيتان من بحر المتقارب والاستشهاد على حذف التنوين من قوله ولا ذاكرا الله من غير موجب له لضرورة الشعر كذا في شرح ابيات المفصل وقال تقي الدين ابن فلاح في المغني ان حذف التنوين للساكنين من ضرورات الشعر وورد به هذا البيت وكذا قال ابو حيان في الارتشاف واستشهد بالبيت وكذا صرح الرضي في شرح الحاجبية وعلم الدين اللوقي في شرح المفصل فلا ينبغي ان يخرج التنزيل عليه وان وقع في بعض الشواذ قل هو الله احد الله الصمد بلا تنوين في احد فلا يحكى لكونها غير داخلة في السبعة ولا في العشرة وبهذا اتضح ان قول ابن يعيش وفي ذلك قوله في قراءة لابي عمرو قل هو الله احد الله ليس بحذف فانه يوهم كونها متواترة وليس بذلك وهذا البحث سبق في بحث التنوين من حروف النون من الباب الاول فليلتفت اليه باذن الله تعالى والظاهر ان المصنع السيرافي والزمخشري وابن الحاجب وشهاب الدين في ان حذف التنوين لالتقاء الساكنين ليس من الضرورات وسيبين هذا في باب الحذف قوله والصواب ان زهرة هذه الوجوه مأخوذة من الامالي لابن الحاجب فلا بأس ان نورد نص كلامه فيكون معينا على وضوح المحل قال الاظهر ان يكون زهرة منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما تقدم اي جعلنا لهم او اتينا هم ونحوه لانه اذا متعهم بها فقد جعلها واتاها وليس في ذلك شيء من التعسف لان حذف الفعل لقيام قرينة سائغ واقع فصيح ويجوز ان يكون الفعل اعني نبانا لما او للضمير في به او لازواجا وهو الذي يشبه نصبا على الاختصاص كما

كما تقول هم العرب اقرى الناس للضيف ولا تصف فيه ويجوز ان يكون بدلا من از وجا على حذف
مضاف اي اهل زهرة الحياة الكل ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة كانه جعلهم الزهرة والزينة على
الحقيقة وجعله بدلا من ما ضعيف اذ لا يقال مررت بزيد اخاك ومن به اضعف لانه مثله
وزيادة الابدال من المضمر العائد الى الموصول فيزيدة ضعفا لانه يصير من باب قولك زيد رأيت
غلامه رجلا صالحا وفي جوازها قولان وجعله صفة لازواجا على حذف مضاف او اجراء الزهرة مجرى
المصادر على مرتبتين لانه يوجب حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ويوجب ان يكون
الحيوة الدنيا بدلا من ما وهو خلاف الظاهر وكذلك جعله حالا من ما او من الضمير لايجابه ما تقدم بعينه
من المضعف المتقدم والله اعلم انتهى كلام قال وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين
في تعريف التمييز وقبل بدل من ما ورد بان لفقتهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين اجزاء الصلة
باجنبيين وبان الموصول لا يتبع قبل كمال الصلة وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان
العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقبل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد
وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد رد
ان الزمخشري منع في ان اعبد والله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورد وناه عليه ولو لزم
اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه
وبرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه ش قوله لانه بنفسه لان
العامل في المبدل منه جار والبدل منصوب ولا يبدل المنصوب من المجرور بحرف الجر وليس هذا
الابدال نظير الابدال في قوله تعالى فلا تنبي يهدانز لي الى صراط مستقيم دينا فيما ملة ابراهيم فان دينا
وان كان بدلا من مجرور وهو صراط فان هذا انما عمل النصب فيه بنفسه ولهذا قال العلامة في تفسيره
وبنا نصب على البدل من محل الصراط لان معناه هداني صراطا به ليدل قوله وبهد يكم صراطا مستقيما
انتهى واتباع المجرور بالتوابع المنصوبة بعضها اسهل من بعض مع خلاف فيها انتهى وفيه اي
في الابدال من الهاء في به ما ذكر في الابدال من مانع زيادة امر بعيد وهو الابدال من المضمر الذي
فيه خلاف قوله وبعضهم يمنعه اي الابدال من العائد لان المبدل منه في حكم المطروح فيبقى جملة الصلة
بلا عائد تقديرا قوله وقد مر في نرجمة ان المفتوحة من فصل الهمزة المفصل المشبع مع الاسهاب
البالغ في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبد والله قوله ولو لزم تاييد لوجه رده على العلامة
قوله وبرد ذلك اي امتناع المثال المذكور رده ونظيره في الكتاب العزيز قوله والاجماع بالرفع
عطف على قوله تعالى والضمير المجرور عائد الى فاعل يمتنع وهو ضرب زيدا غلامه وفي بعض النسخ والاجماع
على جوازه جرا ومتعلقا بالاجماع قال تنبيه وقد يكون الموضع لا يخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على
من خرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك يحيى المؤمنين فقبل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف
من جهات السكان اخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع
وجوده وقبل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى لا تدغم وقد تدغم
قوم انها ادغمت فيها قليلا وان منه ازج واجاصة واجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه
ثم حذفت النون الثانية وضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونبعت وتزلت ونحوهن اذا
ابتدات بالنون ان يحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم وينزل الملائكة تنزيلا
ش قوله وقد يكون الموضع قال الدماميني هذا اعتراف من المصنف بان هذه المتواترة غير
فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله انتهى وقال الشمني وافول ليس

ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه اعترافه بانها مرجوحة ولا يلزم
من المرجوحية عدم الفصاحة انتهى الظاهر ان القراءة المتواترة كلها فصيحة وانكاره ينبئ عن سوء العقيدة
والعياذ بالله ومع هذا فقد يكون بعضها راجحا وبعضها مرجوحا ولا غرو كما اشير اليه في قول القائل
در ربيان و در فصاحت كي بود ريكسان سخن كرچه كويند بود وجون جا حظ جون اصمعي در كلا ايند
يعني كه وحي منزلست كي بود دنبت يدا مانند يا ارض ابلعي ويدل عليه قول الجعبري في شرح الشاطبية
بعد ذكر الوجوه واختياري هذا واختياري كذا والظاهر انه اختار ما رجح عنده ولا يلزمه انكار فصاحة
غير ما اختاره قوله الاعلى وجه مرجوح ذهب الى مرجوحيته العلامة وابو البقاء وابن الحاجب فانه قال
في الامالي لا يظهر فيها وجه مستقيم وابو البقاء فقد استضعف الوجوه المذكورة كلها وقال شهاب
الدين بعد ما نقل الاربعة وهذه القراءة متواترة ولا التفات على من طعن على قارئها وان كان ابو علي
قال انها لحن وهذه جراءة منه قد سبقه اليها ابو اسحق الزجاج واما الزمخشري فلم يطعن عليها انما
طعن على بعض الاوجه فقال وقرئ نجي والنون لاتدغم في الجيم ومن تحمل لصحته نجعل فعل فعال نجى النجاء
المومنين وارسل الياء واسنده الى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء فمنعسف بارد التعسف
قلت فلم يرتض هذا التخريج بل للقراءة عنده تخريج اخر وقد يمكن ان يكون تخريجه الذي ابتدئ به للاسامة
مما تقدم من الضعف انتهى كلام شهاب الدين وقال صاحب الكشف ويسلم للزمخشري ان ذلك
التحمل تعسف وان النون لا تدغم في الجيم لكن لا مانع من ذلك في القراءة هذا والادغام وجه كما
ذكره الجعبري للتجانس في الانفتاح والاستفال والجهر واقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود
المفعول به جائزة عند الكوفية مطلقا ونصب المؤمنين ليس بالنجاء البتة واما ارسال الياء فعلى
تخريجه هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم على ما ذكره في قراءة الحسن ما يقع من الرباكيف وقد سبق ان
اللغة توجد من القراءة وتصح بها لا العكس انتهى كلام الكشف وقال الفاضل اليمني او نقول نجي فعل
مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية
تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجئ عن العرب مشيرا الى انه احاط بجميع كلام العرب
فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال واشعار نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه بجهل او
لعدم عدالته او بجهالته علمه وعدالته وتترك الاخذ والتمسك بما ثبت لقارئه عن ثبت عصمته عن الغلط وهو
عليه السلام افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراءة السبع
متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وانما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام
والاخفاء فغير متواتر كما ذكره الطيبي في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء هذه
الاشياء اقل من نقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقاة بانه لم يجئ
مثله ومن ابن عرف انه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه وقبول هذا اولى
ايضا فقد ذكر المصرفي سورة الجاثية انه قرئ ليجزي قوما وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع
المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا انتهى كلام اليمني
قوله كقراءة ابن عامر وعاصم والاولى ان يقال كقراءة ابن عامر ورويس عن ابي بكر عن عاصم وهذه
عبارة شهاب الدين فان رواية حفص عن عاصم بنونين مثل قراءة العامة اولها مضمومة
والثانية ساكنة والمصنف قلد ابن الحاجب في هذا التعبير فانه قال في الامالي مثل قول المصرح سبائي
كلامه والمتاخرون من القراء عابوه كما هو الظاهر لمن تدبر وتدرب في اوضاعهم قوله فقبل الفعل
ماض على هذه الاوجه الثلثة ماخوذة من امالي ابن الحاجب حيث قال في نجي المؤمنين على قراءة

ابن عامر وعاصم لا يظهر فيها وجه مستقيم فمن وجهها على انه ماض لما لم يسم فاعله فضعيف من حيث اسكنت
الباء ومن حيث نصب المفعول به الصريح واقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله ومن وجهها على انه مضارع
انجى وادغمت النون في الجيم فضعيف من حيث ان النون لم تثبت او غمها في الجيم وانما تحقق فيها ولا تدغم
فادغامها فيها بعيد ومن وجهها على انه مضارع نجى لزمه حذف النون الثانية ومثلها لا يحذف فلا يقال في
نسانسي ولا في مضارع نزل نزل وشبههم اياها في التاءين في تفعلل وتتفاعل غير مستقيم لاختلاف
الحركات هنا واتفاقها ثمة ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون بجر والقياس على حذف التاء انتهى
كلام الامالي قوله وفيه ضعف من وجهان ذكر ابو البقاء وجهين منها احدهما اسكان آخر الماضي والآخر
اقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح وقال الحلبي وانما سكنت لامه تخفيفا كما سكنت في
قوله تعالى ما بقي من الربا بسكون الياء في قراءة شاذة قالوا اذا كان الماضي الصحيح قد سكن تخفيفا
فالمعتل اولى قلت انما شعري قيد قد خلط بجلان واسند هذا الفعل الى ضمير المصدر مع وجود
المفعول الصريح كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وهذا راي الكوفيين والاخفش والتقدير
ينجي النجا انتهى كلام الحلبي وما اورده من البيت شاهدا لا يستقيم لان الظاهر انه ضرورة والاستشهاد
بقوله خلطا فانه على صيغة الماضي المجهول وقد سكن آخره محافظة للوزن لان البيت من بحر الرمل تقطيعه
هكذا انما شلي فاعلاتن رى قد فعلا نا قد خلط ب فاعلاتن جلجلاني فاعلاتن والجلجلان ثمرة الكزبرة
كذا في الصحاح واما الآية قال السفاقسي وقراءة شيبة وابو جعفر عنه ليجزي بالياء مبنيا للمفعول ونصب
قوما على اقامة المجرور وهو بما مع وجود المفعول به الصريح وهو قوما ونظيره ضرب بسوط زيدا ولا يجوز
عند الجمهور وتاولت على ان المقام للمصدر اي وليجزي بالجزاء وهذا ايضا لا يجوز مع وجود المفعول الا
ان يجعل ما على ان قوما منصوب بفعل مقدر اي يجزي قوما فتكون جملتان احدهما ليجزي الجزاء
والثانية يجزيهم قوما انتهى كلام السفاقسي وفي شرح الدرة الجرزية والجيد ان يكون التقدير ليجزي
الجزاء مفعول به لاجله كقولك جزاك الله خيرا واقامة المفعول الثاني جائز عندا من اللبس انتهى قوله
بسكون ثانية وادغامه في الجيم قال الحلبي الاصل ينجي كقراءة العامة الا ان النون الثانية قلبت جيما
وادغمت في الجيم بعدها وهذا ضعيف جدا لان النون لا تقارب الجيم فيدغم فيها قوله انزج بتشديد
الجيم اصلها انزجج وكذا اجاهنه بتشديد الجيم اصلها الجاهة فاكهة معروفة واما اجانة فاصلها الجانة
ايضا وفي المغرب الاجانة المركن وهو شبه لقن يغسل فيه الثياب والجمع اجاجين والاجانة عامية وقال
في ترجمة ركن المركن بالفارسية تغار انتهى قوله وقبل مضارع واصله ينجي بفتح ثانيه قال الحلبي احسن
الاوجه ان يكون الاصل ينجي بضم الاولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستثقل تعالي مثلين فحذفت
الثانية كما حذفت في قوله تذكرون وتظاهرون وما تنزل الملائكة في قراءة من قرأ وكما حذفت التاء الثانية في قوله تذكرون
وتظاهرون وما تنزل الملائكة لكن ابو البقاء استضعف هذا التوجيه لوجهين فقال ابو البقاء وهذا ضعيف
من وجهين احدهما ان النون الثانية اصل وهي فاء الكلمة فحذفها بعيد جدا والثاني ان حركتها غير حركة
النون الاولى فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون الا ترى انك لو قلت تتحامى المظالم لم يسغ
حذف التاء الثانية انتهى واجاب عنه الحلبي حيث اما كون الثانية اصلا فلا اثر له في منع الحذف
الا ترى ان النحويين اختلفوا في اقامة واستقامة قال اي الالغين المحذوفة مع ان الاولى اصل لانها
عين الكلمة واما اختلاف الحركة فلا اثر له ايضا لان الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على اي حركة كانا ومن ذهب
الى ان اختلاف الحركة له اثر ابن الحاجب كما نقل آنفا حيث قال وشبههم اياها بالتاء في تفعل وتفاعل غير
مستقيم لاختلاف الحركات فيها قوله لما يجوز في مضارع نبأت في متكلم الماضي من التنبئة وكذا

وكذا انقلبت من التفعيل ايضا وكذا نزلت وهذا ماخوذ مما نقل عن الامالي لابن الحاجب حيث قال فلا يقال
في مضارع لنسانسي ولا في مضارع نزل نزل انتهى يعني انهما من التفعيل وفاء الكلمة فيهما النون فيزيد
في متكلم المضارع نون اخرى ولا يخفف بحذف الثانية لاختلاف الحركات وكذا ما اورده المصنف من الامثلة
قوله ان تحذف النون فاعل لا يجوز قوله كقراءة بعضهم ونزل الملائكة قال الامام الجزري في النشر الكبير
اختلفوا في تنجي المؤمنين فقرا ابن عامر وابو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على مضي ننجي ثم حذف احدى
النونين تخفيفا كما جاء عن ابن كثير وغيره قراءة ونزل الملائكة تنزيلا في القرآن والباقون بنونين الثانية
ساكنة مع تخفيف الجيم انتهى فتحصل ان القراءة الشاذة التي اشار اليها المصنف بقوله كقراءة بعضهم هي التي
نقلها صاحب النشر عن ابن كثير وغيره وهي نزل الملائكة بضم النون التي هي نون المتكلم وحذف النون
التي هي فاء الكلمة وكسر الزاء المشددة ورفع اللام على ونحن ننجي اصله تتنزل على وزن تنجي بالتشديد فيهما
قال العلامة وقرئ ونزل الملائكة على حذف النون الذي هو فاء الفعل من تنزل قراءة اهل مكة انتهى باهل
مكة الى ابن كثير واتباعه وقال الحلبي وقرئ وتنزل بضم النون وتشديد الزاء ونصب الملائكة والاصل
وتتنزل بنونين حذفت احداهما وقرا ابو عمرو وابن كثير في رواية عنهما بهذا الاصل انتهى وكذا قال ابن
الشيخ في حاشية تفسير القاضي قال الطيبي الخامس ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطلب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها باب المبتدا مسئلة يجوز
في الضمير المنفصل نحو انك انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو الحق بها والابتداء وهو اضعفها
ويختص بلغة تميم والتوكيد مسئلة يجوز في الاسم المفتح به من قولك هذا اكرمته الابتداء والمفعولية
مثل كم رجل لقيته ومن اكرمته لكن في باب ان يقدر الفعل موخرا ومثلها رب رجل صالح لقيته مسئلة
يجوز في الاسم المرفوع من نحو انا في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان
الاصل عدم التقديم والتاخير ومثل الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه وانا قائم زيد لما ذكرنا
ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر ومثل ظلمات من قوله تعالى او
كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد ش قوله ثلثة اوجه قدم في شرح
ضمير الفصل جواز هذه الاوجه الثلثة في قوله تعالى انك انت علام الغيوب وهي الفصلية والابتداء
والتاكيد فعلى المعرب ان يذكر الاوجه الثلثة قوله ويختص بلغة تميم قد سبق في بحث الفصل ان
ابا السماك قراء يجدوه عندهم هو خبر برفع خبر على ان يكون هو مبتدا وخبره والجملة مفعول
ثان ليجدوه وقال ابو زيد هي لغة تميم يرفعون ما بعد الفصل وقال ابن فلاح من العرب من يرفع
ما بعد الفصل في باب كان وفي باب ظننت قوله يقدر الفعل موخرا فيقال تقديرهما كم رجل لقيت
لقيته ومن اكرمت اكرمته لصدارتها قوله انه الله شك قال المصرح في اواخر الباب الثالث
مما يجب تعلق الظرف بمحذوف ان يرفع اي الظرف الاسم الظاهر نحو في الله شك ونحو او كصيب
من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد قوله وهي ارجح قال المصرح في الباب الثالث في حكم المرفوع
بعد الظرف والمجرور ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور مثل زيد
عندك ابوه والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك لان الاصل عدم التقديم والثالث
انه يجب كونه فاعلا ثم بين وجه اختيار المذهب الثاني فليراجع اليه قوله ومثل اي ومثل ما في الدار
زيد في جواز الوجهين الاسم التالي قوله لما ذكر من ان الاصل عدم التقديم قوله ومثل ظلمات
اي مثل قوله تعالى انه الله شك قوله تعالى فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد كما مر فان قوله
فيه ظرف وظلمات فاعله والظرف مع فاعله كالصفة مع فاعلها لا يكون جملة واما اذا قدر ظلمات

مبتداء وفيه خبرا مقدما وقع صفة لصب جبل وهو خلاف الاصل وهذه المباحث تقدمت في آخر الباب
الثالث ايضا قال فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية
وافقهم ابن الحاجب وهم اذ نقل في امالية الاجماع على ذلك وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوزه
منفصلا عنه لا يقال قام انا والجواب انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا
بخلاف مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وليتوان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل
مع الفعل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل
ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما
فان القول بان الضمير مبتداء كما زعم الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول
بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن
عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما للجازية والظرف في موضع نصب على
الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا فاش قوله فكذلك عند البصريين اي مثل
اقائم زيد في جواز الفاعلية والابتداء في انت در حجان الفاعلية في انت لانه اسم قال للوصف
قوله واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية قال ابو حيان في شرح التسهيل في رفع الوصف الضمير
المنفصل خلاف ذهب البصريون الى جواز ذلك فيقولون اذاهب انتما وماذاهب انتم ص
وذهب الكوفيون الى منع ذلك فاذا قلت اقائم انت جعلوا قائم خبرا مقدما وانت مبتدأ والبصريون
يجيزون هذا الوجه ويجيزون ان يكون انت فاعلا بقائم وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع
فالكوفيون لا يجيزون الا قائمان انتما وقائمون انتم واحتج الكوفيون لمذهبهم بان هذا الوصف
اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك
القومان واقعدون فلا ينبغي ان ينفصل مما جرى مجراه والصحيح ما ذهب اليه البصريون
والسند لو ابا لقياس والسماع اما القياس فهو ان الصفة اذا جرت على غير من هي له برز ضميرها
الضمير المرفوع بها نحو هند ضاربها هو خلافا للبلي في جواز ذلك مع انها اذ ذاك جارية مجرى الفعل
ولو وقع موقعها لم يبرز منه في هذا الموضع مع انه جار مجراه اذا لم تكونا الى على من اقطع وقول
فما باسط جزا ولا دافع اذى من الناس الا انتم ال دارم فانتما مرفوع شيا سط او بدافع وهما
ضميران منفصلان لم يطابقا الوصف انتهى كلام ابي حيان قوله اذ نقل في امالية الخ حيث قال في
اول امالي الكافية قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر احتراز
من مثل قولهم اقائم هو فانه لم يختلف في ان اقائم خبر مبتداء مقدم ولذلك وجب في التثنية اقائمان
هما وفي الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائم هما ولا اقائم هم وبذلك هاء قوله عليه السلام او مخرجي هم
بتشديد الياء على ما ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الاترى
انك تقول مخرج ثم تضيف فتقول مخرجي وليس كذلك في التثنية والجمع لم يجز المضمر في ذلك
مجرى الظاهر مما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر ما يعود اليه هذا الضمير
فلا يخلوا اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل او لا فان كان الاول فهو المقصود
وجب ان يكون غير رافع لما بعده فوجب الجرية فيه لذلك وان لم يكن فيه
ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الاترى انك لو جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت
الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال وذلك غير شايع الاترى انه لا يجوز
ان تقول في مثل قولهم يقوم هو انه ليقوم وان يقوم مجردا عن الضمير المتصل لادائه الى ما ذكرناه

ما ذكرناه وكذلك اقائم هو لانه فرع فرعه ومحمول عليه انتهى كلامه قوله لا يجاوره منفصلا بجاور بالجيم والواو
والراء والمرفوع المستتر فيه فاعل عائد الى المضمر المرتفع وضمير المفعول عائد الى الفعل اراد بالمجاورة عدم
انفصال المضمر المرتفع بالفعل عن الفعل بالاو نحو مثل ما قام الا انا اذ لا خلاف في جوازه قال المصرح في اوضح
المسالك متى امكن اتصال الضمير لم يعدل الى الانفصال فتحو قمت لا يقال فيه قام انا انتهى قوله لا يقال قام انا
فيقاس عليه الصفة المذكورة في اقائم انت لكونها في حكم الفعل قوله انما انفصل الضمير في مثل قائم انت
مع اسم الفاعل قوله يكون معه مستترا اي يكون الضمير مع الوصف مستترا مثل انت قائم وانا قائم
بخلاف انت قمت وانا قمت قوله احتمل معه الفصل اي احتمل مع الوصف ضمير الفصل قوله ومما يقطع به
على بطلان مذهبهم قال في التعليق ليس هذا مما يقطع به على بطلان قولهم اما الآية فيحتمل تعلق الجار
فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله باجنبي واما البيت
وهو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم يكونا الى على من اقاطع فيحتمل ان يكون انتما مبتداء وخبره
الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف والمدلول عليه بقوله واف بعهدي والتقدير خليلي
انتما اذا لم تكونا الى من اقاطعه فما احد واف بعهدي اي ان عدم وفيا مكما معي على من اقاطعه سبب لان لا
يكون احد وافيا بعهدي لا من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا
لم تساعداني ولم تكونا الى على من اقاطعه اتيسر غيركما بكما وتخلف عن نصرتي لتخلف من هو احق
منه بها فيكون ذلك داعيا الى الا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج
على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية ناقلا له عن الطرشي انتهى كلامه قوله خليلي
صدر بيت من الطويل لم يسم قائله وتمامه اذا لم تكونا الى على من اقاطع قال العيني في بحث الابتداء اي خليلي
وكلمة ما نافية وواف مبتداء وحذفت الضمة منه للاستثقال لا للوقف قوله انتما فاعل له وقد سد مسد الخبر
وفيه الشاهد حيث سد مسده لاعتماده على النفي ومن موصولة واقاطع صلتها والعائد محذوف اي اقاطعه
من قطع اخاه وقاطعه المعنى باصحابي ما انتما وافيان بعهدي وصحبتي اذا لم تكونا لاحد علي من اقاطعه
واهجره انتهى قوله كما زعم الزمخشري حيث قال وقدم الخبر على المبتداء في قوله تعالى اراغب انت
عن الهتي لانه كان اهم عنده انتهى وقال صاحب الكشف نقل رحمه الله عليه عن ابي البقاء وابن مالك
وغيرهما ان انت فاعل الصفة لاعتمادها على حرف الاستفهام وذلك لئلا يلزم الفصل بين اراغب
ومعموله وهو عن الهتي باجنبي هو المبتداء واجيب ان عن متعلق بمقدر بعد انت بدل عليه اراغب
واقول المبتداء ليس باجنبي من كل وجه لا سيما والمفصول ظرف والمقدم في نية التاخير والبلوغ
يلتفت لغة المعنى بعد ان كان لما يرتكبه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا انتهى كلام صاحب الكشف
وفيه تخليط بين لابد من التنبيه قال ابو البقاء اراغب مبتداء وانت فاعله واغنى عن الخبر
وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على الهمزة انتهى بعبارته قوله وبطلان العمل عند تقدم الخبر قال
ابن الحاجب في بحث لا المشبهة بليس من كافيته او تقدم الخبر بطل العمل قال الرضي وقال ابن عصفور
ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان
واخواتها وقال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه
حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا
بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه انتهى كلام الرضي وفيه تفصيل قال مسئلة يجوز في نحو احد هذين قولك
زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب

وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره غالبا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجار حال والقراء
والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا ردا بالخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو
جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلثة في قولك ما كان من نبي قتل معه ربيون قتل واذا قرئ
بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل بمعنى لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس لشيء لان النبي ههنا
متعدد ولا واحد بدليل كاين وافراد الضمير بحسب لفظها مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء
ونعم الرجل زيد قبل كذلك وعليهما فالرابط العموم اذا عادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في الالف
واللام للجنس ام العهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي ممدوح زيد وقال ابن عصفور
يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسبق شيء هذه
ش قوله على تقديره غالبا فيكون معنى التركيب حينئذ امخالفا لمعنى التركيب على تقدير ضرب رافعا للضمير
معناه ان زيدا هو المضروب مع وجود اخيه في الدار قوله والاوجه الثلثة كون ربيون فاعلا للظرف
وهو معه وان يكون نائبا عن فاعل قتل على صيغة الماضي المجهول من التفعيل وان يكون مبتدأ مؤخرا
خبره مقدم عليه وهو الظرف قوله اذا قرئ بتشديد قال الصفاقسي قراء الحرميان نافع وابن كثير وابو
عمرو قتل مبنيا للمفعول وقتادة كذلك الا انه شدد التاء وباقي السبعة ابن عامر وعاصم وحمزة
والكسائي قاتل والفعل على هذه القراءة يصح ان يكون مسندا الى الضمير والتشديد للتكثير بالنسبة
الاشخاص لا الكل فرد فرد لان القتل لا يتكثر في كل فرد قوله وليس بشيء وجه الرد ان كاي يدل
على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مر في ترجمة كاي من حرف الكاف ان المصنف مثل لهذا بالآية
ولكنها وهذا القائل هو ابن جني يتعين ان يسند الفعل على قراءة التشديد الى الظاهر اعني ربيون
قال لان الواحد لا يتكثر فيه قال ابو البقاء لا يمتنع ان يكون في ضمير الاول لانه في معنى الجماعة انتهى كلام ابي البقاء
يعني ان من نبي المراد به الجنس فالتكثير بالنسبة الى الاشخاص لا بالنسبة الى كل فرد فرد انتهى قوله زيد
نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء واعلم ان المخصوص بالمدح او الذم قد يتقدم على نعم وبئس فيتعين
كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره نحو زيد نعم الرجل وعلى القول باسميتهما جوزوا
ان يكون مبتدأ ين والمخصوص الخبر وبالعكس كذا في شرح اوضح المسالك وسيأتي هذه المسئلة في
الجملة العاشرة واما اذا اخر المخصوص وقيل نعم الرجل زيد فقد اختلف فيه فقيل هو مبتدأ والجملة
قبل خبره وهو خبر لمبتدأ واجب الحذف اي الممدوح زيد وقيل هو مبتدأ حذف خبره وجوبا اي
اليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من فاعل نعم وهو الرجل واليه ذهب ابن كيسان كذا في شرح
اوضح المسالك ايضا انتهى وفيه نظر لان تعدد الفاعل يقتضي تعدد الفعل بحسب الوجود وان اتحد
بحسب الماهية تأمل قوله قبل كذلك اي بهذا التركيب مثل التركيب السابق في تعين زيد للابتداء وقد
تقدم في بحث الروابط ان العموم واعادة معنى الابتداء من الروابط قوله على الخلاف في الالف
واللام في محل النصب على الحال اي كون الرابط احدهما محمولا على الخلاف في الالف واللام
قال الدماميني يعني ان قلنا بان الاداة جنسية فالرابط العموم لانها للاستغراق وان قلنا بانها
عهدية فالرابط اعادة المبتدأ بمعناه اذ المراد بالرجل زيد المذكور واختار ابن الحاجب كون الاداة
عهدية وان العهد ذهني وقرر ذلك بما حاصله ان نعم وضع لمدح فاعل مدحا عاما ويستعمل تحقيقه
فاقتضى التعبير بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسره ثانيا والفاعل اذا كان معرفا
بالام يكون مبهما فالتعريف فيه ليس بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن
وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود

في الوجود ومعناه ادخل الشيء المطابق للمفهوم في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم بالنظر
الخارج لانه لم يعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية قال وورائه في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت
قتل فلان اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم
كثير من النحويين ان للعموم لصلوح المعهود في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث
انه عام بواحد وكذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة الخصوص العموم منه ولما فسر بهذا المعرف باللام بواحد
وثنى وجمع ودل على انه ليس للعموم انتهى كلامه قال مسئلة جبذا زيد تحتمل زيدا على القول بان حبذا فعل
وزيدا فاعل ان يكون مبتدأ خبره جبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن
عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به ههنا لانه يرى ان جبذا اسم وقيل بدل من ذا ورده
لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ورده قوله وجبذا نفخات من يمانيه تانيك
من قبيل الريان احباتا ولا يتبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل بان جبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ
وزيد خبرا وبالعكس عند من يجيز زيد قائم قوله كذلك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان جبذا كلمة فعل فزيد فاعل وهذا
اضعف مما قبل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا الهواء والجباء وربما نحب الهوى مالبس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف مسئلة يجوز في نحو قصير جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخرى شامي جبير جميل امثل في غيره
ش قوله على القول على محل النصب حال من زيدا اي يحتمل زيد محمولا على القول بان حبذا فعل الخ قوله مخبر عنه
بجبذا مثل زيد في نعم الرجل زيد فانه مبتدأ مخبر عنه بنعم الرجل قوله وقيل بدل يعني زيد في حبذا زيد
بدل من كلمة ذا ورده امتناع حلول زيد محل ذا وهو شرط في البدل وامتناع الاستغناء عن زيد مع
ان البدل فضلة من الكلام غالبا قوله ورده وحبذا اي قول جرير في قصيدة نونية من البسيط طويلة يهجو بها
الاخطل مطلعها بان الخليط ولو طوعت ما بانا وقطعوا من حبال الوصل اقرانا ومنها يا حبذا جبل الريان
من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وحبذا نفحات من يمانية تانيك من قبل الريان احيانا يهب جنوبا
فيها حيث بي تذكركم عند الصفاة التي شرقي حورانا النفحات جمع نفحة من قولك نفحت الريح اذا هبت ونفح الطيب
اذا فاح واليمانية بالتخفيف ريح تهب من قبل اليمن وهي الجنوب وقيل هي ههنا المراد وضمير هبت للريح
والصفاة الصخرة الملساء وحوران مدينة بالشام قوله حبذا اسم مثل شاب فرنا هاو نابط شرا ودراصا
على طريق النقل من الفعلية الى اسم الجنس المعرف باللام وهو المحبوب قال الدماميني القول بان حبذا اسم
للمحبوب قول المبرد وابن السراج ومن وافقهما ادعوا ان التركيب ازال فعليته وصار المجموع من حبذ وذا اسما
بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد وباي الوجهان الآن ذكرهما المصر على راي
فان قلت تعريف حبذا من اي وجه قلت قال ابن مالك حاكيا التعريف من جهة انه في تأويل ذي الاداة
فالمعرفة اذن ضربان صريحة التعريف وما هو لة بصريحه كهذا انتهى قوله او بالعكس قال الباء متعلقة بمحذوف
في محل الرفع الخبرية من مبتدأ محذوف اي الاعراب او التخريج ملتبس بالعكس وقد تقدم في روابط الجمل
اعراب بالعكس قوله الا حبذا لو ما الحياء بيت من الطويل قال السيوطي هو للمرار ابن همام السلمي
ويقال لمرداس ابن همام وقبله هو يشكر حتى كاد يقبلني الهوى وزرتك حتى لامني كل صاحب وحتى
راى مني اعاديك رقة عليك ولولا انت مالان جانبي قال ابو العلا تقدير البيت اي ربما احببت
الا حبذا ذكر هذه النساء لولا اني استحي ان اذكرهن قالا للتشبيه وحبذا كلمة المدح قوله وربما اي
وربما ضحت هوا اي ما لا مطمع في دنوه وبروي من ليس اي ربما احببت من لا ينصفني ولا مطمع
فيه فما او من موصولة مفعول ثان لمنحت وجملة ليس صلتها والبيت شاهد على حذف المخصوص بالمدح
انتهى قوله كل منهما اي جزء المذكور والاسم الآخر المحذوف وهو شاني او حالي او مناسبي على تقدير

خبريه المذكور او امثل او احسن وكم هما على تقدير ابتدائيته وسياتي في خاتمة هذا الباب بيان الراجح
من التقديرين ان شاء الله تعالى باب كان وما جرى مجراها مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور
زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان
الآن قد درت الناقصة ثانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا مسئلة فانظر كيف كان عاقبة مكر
اللهم يحتمل فيه كان الاوجه الثلثة الآن الناقصة لا يكون ثانية لاجل الاستفهام والتقدم الخبر وكيف
حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فيما الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء
مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا او موحى او من وراء حجاب بتقدير او موحيا ذلك من وراء حجاب
او يرسل بتقدير او ارسالا اي او ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في الاخبار اي وما كان تكليمهم
الا الجاء او ايصالا من وراء حجاب او وجعل ذلك تكليما على حذف بمضاف وليشر على هذا تبيين وعلى
التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر ش قوله لمن كان له قلب
الخ قال في الباب والكل يتوجه في قوله تعالى لمن كان له قلب وقال السيد عبد الله في شرحه لانه يجوز ان
تكون ناقصة وقلب اسمها وله ظرف مستقر منصوب المحل على الخبر ويجوز ان تكون تامة وقلب فاعل
حينئذ وله ظرف لغو اي لمن ثبت له قلب ويجوز ان يكون زايدة ويكون التقدير لمن كان له قلب او القى
قلب حينئذ اما بالابتداء او الجار والمجرور اعني له لاعتماده على الموصول انتهى فعلم من هذا ان هذه الآية
تحتمل الاوجه الثلثة بلا نكير واليه نحا المص قوله وهو اضعفها قال الدماميني هذا اعتراف بان التمام والنقصان
ضعيفان وليس كذلك انتهى يعني مقتضى فعل التفضيل اشتراك المفضل والمفضل عليه في الفعل المذكور
وهو يستلزم الضعف فيهما وجوابه مما مر عن الشريف ان الاقوى يستعمل كثيرا بمعنى القوي والاضعف بمعنى
الضعيف وغيره قال الدماميني ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على ضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر
هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لتذكر ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن
عليه في تركه حرج لانه وجه ضعيف غير ظاهر على اني اقول كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات
هذا الباب وهو معفو ولذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة
وترك بعضها لا يتاتى مدخلل في الاعراب البتة اللهم الآن يصح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره
او يكون في كلامه ما يقتضي التعين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من امر اخر فتامله انتهى
كلامه وقال الشمني ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه
الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه
الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض
الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المص بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان
هذا يتاتى مدخلل في الاعراب انتهى كلام الشمني وبهذا الكلام من قرنه الى قدمه منظور فيه اما اولا فلقوله
لم يخرج المصنف التنزيل على اضعف الوجوه عنده في معرض المنع لان زيادة كان اضعف
عنده وهو بهذا فهو احد الاحتمالات الثلثة المذكورة في الآية الاولى يدل عليه قوله يجوز في كان من
كذا ان في ذلك الخ وكذا قوله في الآية الثانية يحتمل كان فيه الاوجه الثلثة وكذا في الآية الثالثة على ان

على ان السلف ايضا ذكروا هذه الاحتمالات الثلثة في هذه الايات الثلثة واما ثانيا فلان قوله ثم ان
مراد المص بقوله الجهة الخامسة الخ هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض
الذي ليس بظاهر ليس مما يرتضيه الناظر العاقل اذ انظر بعين الانصاف في عباره المص ولا قرينة تدعو الى ما
ذهب اليه الشمني قوله باب زيادتها الشعر قال الدماميني ليس كذلك فلا نزاع في زيادتها بعد ما النجيبة
قياسا نحو ما كان احسن زيدا وثبت من قول ابي امامة رضي الله تعالى عنه في بعض الاحاديث او نبي كان
ادم صلوات الله عليه وفي التسهيل ويختص كان بمرادفه لم تزل كثير ويجوز زيادتها وسطا باتفاق
واخرا على راي انتهى قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم قال السفاقسي كيف خبر كان وعاقبة اسمها والجملة
في موضع نصب بالنظر ويجوز ان تكون كان تامة وعاقبة فاعل وكيف في موضع الحال ويحتمل ان تكون
كان زائدة وعاقبة مبتدا وكيف الخبر انتهى كلامه بلا تضعيف ولا تزييف بهذا الترتيب والتضعيف
حد اخذوه السلف ايضا مع ترجيح بعض الوجوه قوله الآن الناقصة الخ قال الدماميني يعني ان خبر ضمير
الشان لا بد ان يكون جملة خبرية متاخرة لجميع اجزائها عنه فكل من الاستفهام وتقدم الخبر ممتنع لكونها
ثانية لتخالف الشرط المعتبر في ذلك انتهى قوله لاجل الاستفهام الذي في كيف ولهذا وجب تقديم الخبر
وقد سبق في شرح ضمير الشان انه لا يجوز للجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شيء فيها عليه قوله ومن وراء
حجاب هكذا في بعض النسخ وفي بعضها او من وراء حجاب والاول اوفق بقوله بعده واو يرسل بالواو
قوله ووحيا قال الحلبي قال الزمخشري وحيا وان يرسل مصدران واقعان موقع الحال لان ان يرسل
في معنى ارسالا ومن وراء حجاب ظرف واقع موقع الحال ايضا والتقدير وما صح ان يكلم احدا الا موحيا او
مسمعا من وراء حجاب او مرسلا وقد رد عليه ابو حيان بان وقوع المصدر موقع الحال غير منقاس
وانما قاس منه المبرد ما كان نوعا للفعل فيجوز اتيته ركضا ويمنع اتيته بكاء اي باكيا وبان ان هو
يرسل لا يقع حالا للنص سيبويه على ان ان والفعل لا يقع حالا وان كان المصدر الصريح يقع حالا تقول جاء
زيد ضحكا ولا تقول جاء زيد ان يضحك انتهى كلام الحلبي قوله اذا ارسال يريد ان كلا من وحيا ومن وراء حجاب
ويرسل احوال على وجه الاستثناء المفرغ مؤولة بمثل موحيا او موصلا او مرسلا او باسم المفعول مثل
موحى وموصلا ومرسلا قوله واما وحيا عطف على قوله اي وما جاز كان وحيا على انه مستثنى مفرغ موجب
على حسب العامل كما عطف عليه كذا يكون في محل النصب خبرا لكان ايضا اي ما كان تكليم الانبياء الا
على طريق الايحاء او الايصال من وراء حجاب او ارسال للملائكة وصحة الحمل بين الاسم والخبر بتقدير
مضاف اعني تكليم الايحاء او تكليم ايصال او تكليم ارسال قوله وليشر على هذا تبيين اي اللام للتبيين
متعلق بمحذوف والجملة مستانفة لا محل اللام المبينة في ترجمة اللام المفردة من الباب الاول قال مسئلة اين كان زيد قائما
يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما واين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت
تامة مسئلة يجوز في نحو عسى زيد ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وخبرها ان الفعل مرفوع المحل
بها مسئلة يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره على التمام لا ضمار
وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما لئلا
يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى مسئلة وما رتك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية
واوجب الفارسي والزمخشري والحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه
لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن بالجاهل ومع ما ان زيد بقائم ش قوله فان والفعل

وهو ان تقوم مرفوع على انه فاعله ولا يحتاج الى منصوب لانه حسنيد بمعنى قرب قوله لا اضمار اى فى
عسى لان ان مع الفعل فاعل وزيد فاعل يقوم وكل شئ من المرفوعين فى موضعه لا تقديم ولا تأخير قوله
لئلا يلزم علة للجملة المفهومة مما سبق يعنى وانما لم يجز النقصان فى عسى فى هذا التركيب احترازا عن لزوم الفصل
بين صلة ان وهو فى الدار بزيد وهو اجنبى لكونه اسم عسى واما اذا كانت تامة فلا يقع الفصل بالاجنبى
لان زيدا معمول يقوم قوله واوجب الفارسى قال علم الدين اللورقى وتدخل الباء فى خبر ما على اللغتين
الحجازية والتميمية ومنهم من لا يرى دخولها الى على اللغة الحجازية وهو الاكثر الا انها قد دخلت مقدمة على
الاسم فى مثل قوله وما بالحرائث ولا الصديق وليست هذه حجازية لان الحجازية لا تتقدم خبرها عليها مع بقاء
عملها قالوا وانما زيدت الباء فى الخبر لتراخيه عن حرف النفى لتعلقه به انتهى قوله وانما المقتضى نفيه
اى وليس المقتضى لزيادة الباء نفى الخبر لانصبه فيزاد فى الخبر المرفوع ايضا اذا كان منفيا ولو اقتضاه
النصب لوقع خبر كان زائدة لكونه منصوبا ولم يرد لانتفاء النفى والدوران علامة للمقتضى قوله
وجواز ها عطف على امتناع الباء فى خبر كان المنصوب عند كونه فى سياق النفى كما فى قول الشنفرى
الازدى فى قصيدته المعروفة بلامية العرب وهى من غرر القصايد كثيرة الحكم والفوايد وروى عن عمر
رضى الله عنه علموا اولادكم لامية العرب مطعمها فيها بنى اصبى صدور مطيكم فانى الى قوم سواكم لاميل
فى قوله لم اكن باعجلهم تمام البيت وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم العجل
والشاهد فى قوله باعجلهم فان الباء زيدت فى خبر كان لكونه منفيا والبيت تقدم فى الباء الزائدة من
الباب الاول مع الاطناب البالغ حد الاسهاب لابد من المراجعة اليه قوله وفى ما ان زيد بقائم
اى وجواز زيادة الباء فى بقائم فى هذا التركيب وهو مرفوع على انه خبر منفى بما وان زائدة للتاكيد
قال فى التسهيل وقد تزاد الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما اختها وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ للابتداء
وبعد ولم يرو ان نحو بعد ان البزيد ثم قيد وهل وما المكفوفة بان انتهى مثله الشارح بقوله نحو ما ان زيد بقائم
وقال الرضى والباء تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد قائم قال بعمرك ما ان ابو حمك بواه
ولا ضعيف قواه انتهى قال لا رجل ولا امراة فى الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدان على الارجح او
اسمان للا التبرئية فان قلت لا زيد ولا عمرو فى الدار تعين الاول لان لا انما تعمل فى النكرات قلت
لا رجل فى الدار تعين الثانى لان لا اذا لم تتكرر يجب ان تعمل بخلاف لا رفت ولا فسوق ولا جدال فى الحج
ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه ولو احد عند غيره ويقدر للاخرين خبر فان لان لا المركبة عند
غيره عاملة فى الخبر ولا تتوارد عاملان على معمول فكيف عاملان على معمول واحد ان رفعت الاولين فان قدرت لا معها
تبرئية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها
وقدره الرفع بالعطف واما وجب التقدير فرقا بين الوجهين لاختلاف خبرى التبرئية والنفى بالنصب والرفع فلا
يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا
للاولين او للثالث كما تقدم رفع زيد وعمرو قائم خبر الاول والثانى ولم يحتج لذلك عند سيبويه بش قوله
فيهما مبتدان ولا تكون حينئذ ملغاة عن العمل لتكررها والظرف خبر لهما قوله لا التبرئية اى المشبهة
بليس فى العمل والظرف خبرها قوله فان قلت لا رجل اى بالرفع والتنوين فى رجل قوله فلا رفث قال الحلبى
قراءة ابو عمرو وابن كثير بتنوين رفث وفسوق ورفعهما وفتح جدال والباقون بفتح الثلثة وقراءة ابو جعفر
ويروى عن عاصم برفع الثلثة والتنوين وقراءة العطاردى بنصب الثلثة والتنوين قوله وان فتحت
الثلثة قال الحلبى واما قراءة الفتح فى الثلثة فهى لا التبرئية وهل فتحة الاسم فتحة اعراب ام فتحة بناء
فيه قولان قال الصفاقسى فتحة بناء عند الجمهور وفتحة اعراب عند الزجاج والسيرافى وعلى البناء فهل

فهل المجموع من لا وما عملت فيه فى موضع رفع على الابتداء ولا خبر لها واما الخبر للمبتداء هذا مذهب سيبويه
او هى عاملة فى الاسم نصبا على الموضع وما بعدها خبر لا لانها اجريت مجرى ان فى نصب الاسم ورفع الخبر
قوله عند سيبويه لانه يرى انها لا المركبة مع الاسم لاعمالها لها فى الخبر واما هو مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها
فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما فى قولك زيد وبكر وخالد فى الدار وكذا فى الآية التقدير كائنة فى الحج قوله
فكيف تعوا مل اى فكيف يتوارد ثلثة عوامل فى معمول واحد كما فى الآية فان قوله تعالى فى الحج اذا كان خبرا لما
تقدم فى قوله لا رفث ولا فسوق ولا جدال ان يعمل فيه ثلثة كلمات حاصلة من تكرير ثلث مرات قوله وان رفعت
الاولين يعنى مع فتح الثالث على قراءة ابى عمرو وابن كثير لا رفث ولا فسوق بالرفع والتنوين وفتح جدال
بلا تنوين قال السفاقسى المختار فى الاولين رفعهما على الابتداء وموضع لا مع الثالث ايضا رفع على الابتداء
وفى الحج يصح ان يكون خبرا عن الجميع لان الجميع مبتدات واما على قول الاخفش فلا يصح ان يكون فى الحج الا خبر الثانى
المبتدا بن الاولين او عن الاخيرين لا عن الجميع لاختلاف العامل لان فى الحج حينئذ يطلبه المبتداء وتطلبه لا وقال
ابن عطية فى هذه القراءة ولا يمنع ليس فى قراءة الرفع وخبرها محذوف على قراءة ابى عمرو وفى الحج خبر الاول
وحذف الخبر هنا هو مذهب ابى على وقد خولف فى ذلك بل فى الحج خبر الكل اذ هو فى موضع رفع فى الوجهين
لان لا انما تعمل على ما بها فيما يليها وخبرها مرفوع على حال من خبر المبتداء وظن ابو على انها بمنزلة ليس فى نصب
الخبر وليس كذلك بل هى والاسم فى موضع الابتداء بطلبان الخبر فى الحج هو الخبر انتهى قوله وخبرا
واحدا محذوف اى واضمرت او قدرت خبرا واحدا قال الدماميني وقد يقال اذا قدرت لا الثانية
مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتاكيد النفى فلا يأتى تقريعه على كون لا معهما
حجازية فيكون فسيحا له ولا يكون من التقريع فى شئ انتهى قوله بالنصب متعلق بالاختلاف اى بالنصب
فى الحجازية لعملها النصب فى الخبر عندهم بخلاف الرفع اذا كان لا جنسية لانها تعمل عمل ان فترفع الخبر قوله
فلا يكون خبر واحد لهما لامتناع اجتماع النصب والرفع فى محل واحد قوله على انهما مهملتان اى مجردا
على ان لا فى لا رفث بالرفع وفى لا فسوق بالرفع ايضا مهملتان اى غير عاملتين لا الحجازية ولا التبرئية
قوله قدرت عند غير سيبويه قال الدماميني اما وجه التقدير عند غير سيبويه فلا يصح جعل الظرف
خبرا عن الجميع لان الثالث مركب مع لا وهى عاملة فى خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون
معمولا للعاملين مختلفين الابتداء ولا اذ ما بعد لا المهملة مبتدا والعامل فيه وفى خبره الابتداء عند
هؤلاء ولا عاملة عندهم ايضا فى خبرها فلزم اجتماع عاملين فى معمول واحد وهو باطل فلا جرم احتيج
الى التقدير فرارا من ذلك واما سيبويه فلا يرى لا المذكورة عاملة فى الخبر كما تقدم فلا مانع
عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع قال باب المنصوبات المشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية
من ذلك نحو لا تظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اى ظلما ما او خبرا اى لا ينقصونه مثل ولم تظلم منه
فمصدر لا ستيفاء خبر مفعوله واما قمن عفى له من احبه شئ فشئ قبل ارتفاعه مصدر ايضا
لا مفعول لان عفى لا تتعدى بما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك سرت طويلا او
زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اى ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد
او ازلفته الجنة اى الازلاف فى حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة
فالاصل غير بعيدة وهى ايضا حال مؤكدة فيكون التذكير على هذا مثله فى لعل الساعة قريب بش قوله
او خبرا اشارة الى وجه المفعولية قوله واما ولا تضروه دفع لاحتمال ان يكون هذا التركيب كالسابق
فى الاحتمالين بانه مصدر لا غير لاخذ تضروه مفعوله قوله فشئ مبتدا وقبل ظرف مضاف مصدر بالرفع
خبر المبتداء والعامل فى الظرف مضمون هذه الجملة اى فشئ يكون منصوبا على المصدرية قبل ارتفاعه

منصوب بفعل

ويحتمل ان يكون قوله واضمرت
خبرا معطوفا على قوله فان
قدرت لا معها حجازية ح

ايسير طويلا ح

لقيامه مقام الفاعل لعفى قوله لان عفى لا يتعدى الخ نعم انما قاص واوي ناقص فلا بد ان يرسم بالالف
وفي قول المصنف لا يتعدى نظر قال ابن الاثير في النهاية العفو هو التجاوز عن الذنب وترك العقاب
عليه واصله المحو والطمس المحو وقال فيه ايضا العفو محو الذنوب وقال فيه العفو هو السهل والميسر وقال
الجوهري العفو المال الفاضل عن النفقة من عفا الشئ اذا كثر وزاد وقال فيه ايضا عفى الشئ اذا درس
ولم يبق له اثر انتهى ومنه قول الشاعر عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوالي عفاه كل حنان عسوف
هو بل هطالي والبيتان شاهدان للامرين وقال الامام المطرزي في المغرب واختلف في تفسير قولهم
عفى له من احبه شئ والكثير هم على انه من العفو خلاف العقوبة وان معناه محى له بين احبه شئ من العفو اي المحو
بان يعفى بعض الدم ثم قال قبل عفى ترك ومحى وقبل اعطى وقد انكر انتهى كلامه يعني قد انكر تفسير العفو باعطا
كما صرح به في جانبه كلامه وقال المجتبى عفى للمفعول وان كان قاصرا لان القاصر يتعدى للمصدر كقوله تعالى فاذا نفخ
في الصور نفخة وهذا المصدر القائم مقام الفاعل المراد به الدم المعفو عنه يتعدى الى الجاني والى الجناية
يعني تقول عفوت عن زيد وعفوت عن ذنب زيد فاذا عديت اليهما معا تعدت الى الجاني بالام والى
الجناية بعن تقول عفوت لزيد عن ذنبه والآية من هذا القبيل اي لمن عفى له عن جنايته وعفى بمعنى
يسر وقبل بمعنى ترك وتبع الزمخشري على من فسر بمعنى قوله ان هذه الحال مؤكدة لان معنى الازلاف
وعدم البعد متحدان معنى فيكون مثل ولى مدبرا كما تقدم في الباب الرابع قوله في لعل الساعة قريب
تقدمت الآية في اواخر الباب الرابع عند ذكر اكتساب المضاف تانيثا من المضاف اليه وقالوا
التزموا تذكير لفظ القريب اذا لم يرد قريب النسب قصدا للفرق ومنه قوله تعالى ان رحمة الله قريب
الظاهر ان المصنف لم يرد بحمل هذه الآية على ذكر هناك من التزام تذكير قريب فرق قرب النسب وغيره
بل اراد ما ذكره في قوله تعالى لعل الساعة قريب قال شهاب الدين انما ذكر قريب لان الساعة بمعنى
الوقت او البعث او على معنى النسب اي ذات قرب او على حذف مضاف اي مجئ الساعة وقيل
للفرق بينهما وبين قرابات النسب وقيل لان تانيثها مجازي نقله مكي وليس بشئ اذ لا يجوز الشمس
طالع ولا القدر فائت انتهى وفيما نحن فيه يمكن بعض الوجوه مثل الحمل على النسب والتقدير المضاف
مثل وازلفت دخول الجنة غير بعيد واما حمل البعد على القرب في الفرق المذكور فيه قلب بحذف
قال ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا او
التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت
الحال في موضع المصدر السابق ذكره ما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله فاذا ذلك بريكم البرق خوفا
وطمعا اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او
خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو
اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية
لا الارادة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد ش قوله قالتا اتينا طائعين قوله تعالى طائعين
حال لا غير فعمل طوعا وقرينة عليه اي طائعين او مكرهين قال العلامة فان قلت هل لا قيل طائعتين على
تطابعات على المعنى لانهما سماوات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات وصفن
بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى اي في قوله تعالى
حكاية عن يوسف عليه السلام والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين وكذا قالوا في قوله تعالى فظلت
اعناقهم لها خاضعين على بعض الوجوه فان قيل انما جاء طائعين على صيغة التذكير مع تانيث السماء
والارض ولهذا قال قيل لما اريد وصفهما بصفات العقلاء وليس في جمع المؤنث ما يخص العقلاء

العقلاء عدل الى جمع المذكر الدال على العقلاء وكذا قيل قوله الا فيما استثنى اراد به ما حذف فيه
عامل المصدر المؤكد لعامله قياسا جوازا نحو انت سيرا اي تسير سيرا ووجوبا في نحو انت سيرا
سيرا او سيما عا نحو سقيا ورعيا فال الشمني وكان يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين ابن مالك
على ابيه في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواء لدليل منسع بانه قد حذف عامل المصدر المؤكد في
نحو هذه الصور بان يقال ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما نابه المصدر المؤكد من
مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور انتهى قال وتقول جاء البرغبة اي يرغب رغبة او مجئ
رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يودي الى اخراج
الابواب عن حقائقها اذ يصير في ضربته يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة
المبتدا ابلى الهوى اسقا يوما النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن والتقدير اسفا اسفا سقيا
ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلاه اسف او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد
الفاعل فلا اشكال وامن الشرط فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبقون لها
عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا قبلت اسقا ولا يقدر
قبل بدني لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسببه كان
كانه قال ابليت بالهوى بدني ش قوله وتقول جاء زيدا راد ان يورد مثالا آخر لما يحتمل الامور
الثلثة المذكورة ايضاحا للمحل قوله لما مر من منع حذف عامل المصدر المؤكد قوله لانه يؤدي الى
اخراج الخ لان تقديره كذلك يودي الى اخراج كلمة رغبة في المثال عن كونه مفعولا مطلقا الى
كونه مضافا اليه وفيما قال نظر اذ الحذف عند القرينة لا يودي الى ذلك المحذور ويدل عليه كثرة وقوع
حذف المضاف في الكتاب حتى قال العاني انتهى الى زهاء الف موضع مثل واسال القرية ونظائرها قوله
وهو حذف بلا دليل تائيد لمذهب ابن الحاجب باثبات مانع الخ من حذف المضاف في المثال لانه
حذف بلا دليل ولا بد للحذف من داع لانه نوع من المجاز والمجاز كما يتوقف على قرينة وعلاقة كذلك
يحتاج الى داع اليه كما عرف في الاصول قوله ابلى الهوى بيت من البسيط هو مفتح ديوان ابي الطيب
قال الواحدي هو من اول قوله في صباه يقال بلى الثوب يبلى بلى وابلاه غيره ابلاء والاسف الحزن يقال اسف
باسف اسفا فهو آسف واسيف ومعنى ابلاء الهوى البدن اذهاب لحمه وقوته بما يورد عليه من شدائده
وخص يوم النوى لان الهوى انما يشتد عند الفراق والهوى عذب مع الوصال سهم مع الفراق
كما قال السري الرفاء ارى الصبابة ارية ما لم يشب بوصال ونهاها الفراق بصابه وانتصب اسفا
على المصدر ودل على فعله ما تقدمه لان ابلاء الهوى بدنه يدل على اسفه كانه قال اسفت اسفا ومثله
كثير في التنزيل كقوله تعالى صنع الله الذي اتقن ويوم النوى ظرف للابلاء ويجوز ان يكون معمول المصدر
الذي هو اسفا والمعنى يقول ادى الهوى بدني الى الاسف في النهار يوم الفراق وبعد بهجر الحبيب
بين جفني والنوم اي لم اجد بعده نوما انتهى حلف الواحدي في خطبة كتابه بهذا وجهل من سوء من الشارحين
حين واخطاء في البيت الاول لتفسيره للوسن بالنوم وهو اول النوم واوناه والنوم اعلى مرتبته
منه لاستحكامه وبلوغه غاية الاسترخاء قوله والتقدير اسفا اسفا قال الدماميني الرحمة معقودة
لما يحتمل الثلثة المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية فكان تركه لذلك لوضوحه
ويحتمل وجها آخر اسهل من ذلك كله وهو ان يكون تميز محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا تقدير لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل
الذي ير تكبه عند جعله مفعولا لاجله انتهى وقال الشمني واقول لا يخفى ما في قول الدماميني من

نيابة والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وغيرهم على ان حسبا بمعنى كاف فالضمة اعرابية
وهو مبتدأ ودرهم خبره وزيدا مفعول به بتقدير وبحسب فالواو للعطف جملة على جملة ودرهم فاعل بحسب مضمر
عائد على درهم لتقدمه وعلى هذا القول كلام المصرح ابن مالك في متن التسهيل ورجح بان المفعول معه
لا يعمل فيه الا فعل او ما جرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجراه فذهب سيبويه الى انه منصوب بفعل
منوي وليس بمفعول معه بل هو مفعول به انتهى وفي شرح التسهيل قوله الا ما كان من جنس الخ والمراد
بجنس ما يعمل في المفعول به الفعل وما جرى مجراه من الكلمات المتقدمة المفعول الصريح وحسبك ليس منها
قوله ويجوز جره فقيل بالعطف الخ قال الدماميني القول الاول هو مقتضى قول يونس والاخفش والكوفيين من
تجويز العطف على ضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني استصوبه المصر
وهو مقتضى قول اكثر البصريين القائلين بالمنع في الصورة المذكورة فيجعلون المخفوض بمقدر لا بالعطف كما قالوا
بالتقدير في قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي فكل نار فكذا يكون في المثال اي
حسبك وحسب زيد درهم انتهى قوله بتقدير حسب والاصل حسبك وحسب زيد حذفت كلمة حسب
المرفوع المعطوف على حسبك واقيم ما اضيف اليه مقامه فاعرب باعراب المضاف قوله اذا كانت ثبت
من الطويل قال ابن عطية في قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين برد وي الضحاك
مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا فالرفع عطف على قوله سيف بنية التأخير كقوله علبك ورحمة الله السلام
ويكون الضحاك على هذا محبا اي كافيا للمخاطب والنصب عطفا على موضع الكاف قال السيوطي قال ابن يسعون
في شرح شواهد الايضاح العصا هنا الجماعة ضرب انشقاق الاذن مثلا في اختلاف الاقوام لهول المقام قال البيت
استشهد به الفارسي على عبد الهجاء قال وبرد وي والضحاك بالرفع والنصب والجر فالرفع على انه مبتدأ
خبره سيف وجر حسبك محذوف لدلالة الكلام عليه لانه في معنى الامر والنصب على انه مفعول معه وحسبك
مبتدأ وسيف خبره والمعنى كافيك سيف مع صحبة الضحاك وحضوره اي حضور هذا السيف المغني عن سواه
والجر على ان الواو واو قسم او عطفا على الكاف في حسبك قال وكلاهما مخالف للمعنى لان القصد الاخبار
بان السيف هو السيف الكافي لا الاخبار بان المخاطب يكفيه ويكفي الضحاك معه سيف انتهى كلامه محل باب الاستثناء
يجوز رفع نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيدا بدلا من المستثنى منه وهو ارجحها وكونه منصوبا على الاستثناء
وكون الاول بعدها نفيا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعباء به فان جئت بما كان لبس بطل
كونه بدلا لانها لا يعمل في الموجب مسئلة يجوز رفع نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه
مجرورا فان قلت حاشا هي تعين الجر او حاشا تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا مسئلة يجوز رفع
نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء
فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس ومن حيثية
مرفوعا قوله في لبلة لا تنري بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وعلى هذا بمعنى عن او ضمن يحكي معنى ينم او يشتفع
من المستثنى منه وفي بعض النسخ المستثنى وهو بتقدير منه على طريق الحذف والايصال قوله وهو الجر هو
اي راجح الوجوه والمرجع تقدم معنى وافعل ليس للتفضيل كما تقدم مرارا ووجه الرجحان مذكور في كتب
النحو مشهور قوله وكونه منصوبا بالرفع عطف على فاعل يجوز وهذا جائز لكنه غير مختار كما قال ابن الحاجب
ويجوز النصب ويختار البدل وههنا مباحث مذكورة في الشرحين من اراد ها فليطالعها قوله او هو
اضعفها اي ضعيف الوجوه لان حمل الاعم على الصفة مشروط بكون الاتابعة لجمع منكور وهو ايضا مشهور
قوله لا يعباء به اي لا يعتد به ذكره صونا للكلام الخ المثال عن الفاء ومعنى قوله كون الضمير منصوبا بتقدير
حاشا فعلا وكونه مجرورا بتقديره حرفا قوله تعين الجر لانه لما فقد نون الوقاية حكم بجر فيها فتعين الجر بها

٢ كلامه

من البعد وعدم الظهور انتهى قوله ثم اعترض بذلك اي بما وقع الاعتراض على ان اعترض على صيغة
المجهول مسندا الى مصدر ربنا وبه بفعل العالم وهو الوقوع وذلك اشارة الى المقدر من الفعل والمصدر
وقوله اذا ابلاء اسف اشارة الى تقدير المصدر وهو مصدر نوعي وقوله او لاجل بيان لكون اسفا مفعولا
لاجله قوله يبغونها من سورة ال عمران يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من امن وبيغونها عوجا وانتم
شهداء وما الله بغافل عما تعملون الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا قال ابن عادل في تفسير آل عمران الضمير في يبغونها يعود
على السبيل والسبيل يذكر ويؤنث فوله عوجا فيه وجهان احدهما انه مفعول به وذلك ان يراد يبغون
يطلبون قال ابن الانباري النفي يقتصر له على مفعول واحد اذا لم يكن معه اللام كقولك ما بغيت المال الا اجود
وههنا اريد يبغونها لها عوجا فلما سقط اللام عمل الفعل فيما بعد اللام والثاني انه حال من فاعل يبغونها وذلك
ان يراد يبغون معنى يتعدون والمعنى يتعدى والمعنى يبغون عليها او فيها انتهى كلام ابن عادل وقال السفاقسي
يبغونها على طلبه وقيل يبغون بمعنى يتعدون عليها او فيها من البغي وهو التعدي فيكون عوجا حالا من الضمير في يبغون
فعلى هذا لا يتم التقريب لان المحذوف ليست لام العلة والمصراورد الآية شاهدا له كيف وقد مثلوا الآية بهتك
ورهما كما ذكرناه آنفا قال ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به
وكونه مفعولا معه نحو اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما
يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير
حسب حذفت وخلفها المضاف اليه ورد وا بالاوجه الثلثة قوله اذا كانت اليهجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند شرح قوله وكونه بالنصب عطف على مفعول يحتملهما فان قلت ما فائدة قوله
ونحو اكرمتك وهذا مع انه عين الاول في جواز الاوجه الثلثة قلنا لما كان زيد امنصوبا في الاول لم
يحتمل الرفع بخلاف اكرمتك وهذا فانه مبني يحتمل محل الاوجه الثلثة ولهذا ذكره على حدته قوله لحصول
الفصل يعني يجوز ان يعطف هذا على ضمير المتكلم المتصل وان لم يؤكد بالمنفصل لوجود الفصل بضمير
المفعول وهو الكاف وبهذا الوجه كما اشير اليه جاء في المثال الاول اذا قدر زيد مرفوعا اذ لا مانع
فيه ايضا قوله باضمار حسب بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين قال الجوهري في الصحاح احسبني
الشيء اي كفاني قوله وهو الصحيح قال الدماميني ولاصحاب القول الاول ان يقولوا حكم اسم الفعل
في التعدي واللزوم حكم الفعل لموافقته معنى وحسب اسم فعل بمعنى يكفي اي يكفي وذا منعد فيكون
اسم الفعل الذي بمعناه كذلك وانما عمل في المفعول معه ما جرى مجرى الفعل وهو ما جنس ما يعمل في المفعول
به الى اقول يلزم على ما صححه المصر العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم عن ذلك
فيترجح انتهى قوله لانه لا يعمل في المفعول معه قال الدماميني هذا هو الذي اختاره ابن مالك وعليه كلامه
في التسهيل وحجته بانه لا يعمل في المفعول معه الا فعل او ما جرى مجراه وليس كذلك حسبك مما جرى مجرى الفعل
فمذهب سيبويه انه منصوب بفعل منوي وليس مفعولا معه بل هو مفعول به هذا كلامه ومنه اخذ المصر
التعليل الذي ذكره ولكن عبارة ابن مالك سالمة من الايهام الذي قد يسبق الى بعض الاذهان من
عبارة المصر فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه اذ ليس هو من جنس ما يعمل في المفعول
به كالفعل [illegible] والنبل وجاء البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة وهذا ليس
مرادا المصر وانما مراده بجنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل وما يجري مجراه انتهى كلام الدماميني
وفيه ان ما نقله عن التسهيل ابن مالك لا يطابقه فكانه تصحف في النقل بالمعنى فانه قال في التسهيل
والنصب في نحو حسبك وزيدا درهم بحسب منويا انتهى بعبارته وقال الشارح وبهذا خلاف ما ذهب
اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري وذلك انهم ادعوا ان حسبا اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية

على ان الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه ص

عوجا اي يطلبون لها عوجا فكون عوجا مفعولا به والعوج بفتح العين في الدين وبكسرها في الطريق والبغي تقطع الاتفاق على ص

ولما وجدت في المثال الثاني تعين الفعلية فتعين النصب وكذا خلافي وخلافي وعدائي وعدائي كما تقدم
في فصل نون الوقاية من الباب الاول قوله فبالعكس تقدم اعرابه قريبا يعني انتصاب زيد في هذا المثال
من وجهين الاستثناء وهما البدلية ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير مستتر في نقول قال الدماميني
وراي في المثال علمية وهي من نواسخ الابتداء ولو كانت بصرية لم يتات البدل قال سيبويه اذا قلت
ما رايت احدا فقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء
قال الرضي وانا لا ارى باسا مع غير نواسخ الابتداء ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل
النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيدا انتهى قوله
قوله في لبلة لا يرى تقدم البيت مشروحا في ترجمة علي بن الباب الاول اورده المصنف شاهدا على كون على بمعنى
عن ثم قال وقيل ضمن يرمي معنى يتم بصيغة التمريض قال ما يحتمل الحالية والتمييز من ذلك كرم زيد ضعيفا ان قدر
ان الضعيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل ويمتنع ان يدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز
فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها
اي عدم انتقالها وقوتها عن نكرة وغيرها بالخفض بالاضافة من الحال بالاحتمال كونه من الفاعل وكونه من
المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وبجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في
السلم كافة وهم لان كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخواجه عما التزم فيه من الحالية
وههنا خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة
ش قوله وان قدر نفسه يعني وان قدر زيد في قولك كرم زيد ضعيفا نفس الضعيف احتمل ان يكون
حالا وهو ظاهر وان يكون تمييزا وحينئذ يكون في النوع القليل في تمييز الجملة وهو الذي لا يقدر الاسناد اليه
والتزام بعضهم في كل مميز وقع عن النسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير مناسب
في نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد اباحيث يراد ان زيدا نفس الاب كما في مسئلتنا
قال الدماميني فمن ثم ذهب ابن مالك الى انه لا يلزم في مميز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو
على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا الاسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما في طاب زيد علما ريد
ان التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء قوله فالاحسن ادخال
من لما في ادخالها من بيان المقصود من التمييز بالتخصيص عليه قوله وخيرهما اي من النصب والجر لمن عند قصد
خبر مقدم على المبتدا وهو الخفض وانما حكم بخيريته لسلامته من الامر المكروه وللحصول التخفيف الناشي عن
الاضافة كما اذا قيل خاتم حديد بخفف بسقوط التنوين وسقوط حرف الجر وهو من قوله اشد واشد
وهذا من عطف الشيء على نفسه في الظاهر والمراد مضاعفة الشدة في الوهم وليس مثله قوله لبيت
ولبيت في محل خفض كما تقدم في ترجمة الواو فانه عطف الذات على الذات وذلك عطف المعنى على المعنى
والمراد بالشعر تعدد اللبيت كانه قال لبيتان في محل خفض وكذا قول الحجاج فقد ان محمدا ومحمدا اي محمدين
قال من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى
الاشارة وعلى الاول فيجوز بها قائما ذا زيد قال بها بينا واضح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه
رشد وعلى الثاني يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملها جاء وصاحبها زيد والتداخل على ان الاولى
من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد
الحال واما الفيه مصعدا منحدرا من التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب
كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تغليبا للفضل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله

كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى فغدت وعاد
سلوا انا هوى باش قوله هذا بعلي شيخا قال الدماميني رايت في بعض حواشي المفصل وعن المصنف
يعني الزمخشري سئلت بكم عن ناصب الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او
ما في الاسم من معنى الفعل فقيل له العامل في الحال وذيها يجب ان يكون واحدا وههنا قد اختلف العامل حيث
جعلت عاملها المعنى الذي ذكرته والعامل في ذيها معنى الابتداء فقلت تقديره هذا بعلي ابتدئ شيخا او اشير اليه
شيخا فالضمير هو ذو الحال والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى فاستحسن الجواب من كان حضره ولما اجتمع
هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين ما في ها التنبيه وهو الصحيح
وعند البصريين ما في اسم الاشارة وهو اشير لقربه انتهى كلامه قوله وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون عامل
الحال في التركيب معنى الاشارة وجه الامتناع تقدم الحال وفي المثال الثالث عشر من الجهة الاولى ان
قياس قول الفارسي في الجزء انه لا يتعدد ومختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك
في النعت نحو هذا ذكر مبارك انزلناه قد ثبت في الحال نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال
تعالى ولا جنبا لانا نقول الحال بالجزء اشبه ومن ثم اختلف في تعدد الجزء والخبر والحال واتفق على تعدد
النعت واما جنبا فيعطف على الحال لا حال وقد يبدل حال من حال اخرى كقوله تعالى الحمد لله الذي انزل
الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما فان قوله ولم يجعل حال من الكتاب وقيما بدل منها على بعض الاقوال في الآية
وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على الزمان والمكان فان الحال في المعنى ظرف اذ معنى جاء في زيد
راكبا جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف والمظروف واحد لا يتعدد والحال مع وحدة صاحبها
قال الرضي ولا وجه للقياس وذلك ان وقوع فعل واحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك
امامك وضربت اليوم امس بل لو جئت بالواو وجاز له لالته على تكرار الفعل لتقيدين مختلفين كما في
قوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا لقلا بأس به انتهى فمن التعدد والتداخل ان يكون الحال الثانية
حالا من ضمير في الحال الاولى والتراد في ان يكون الحالان لشيء واحد وهو الذي يطلق عليه المصنف التعدد
وفي بعض الامثلة قال الدماميني وانما استحال التداخل في المثال المذكور لتنافي الحالين فلا يمكن كون
الثانية مقيدة للاولى لاستحالة الجمع بينهما انتهى وقد مر نحو هذا المثال المسائل في بيان اقسام الحال من الباب
الرابع قوله خرجت بها امشي بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس قال الزوزني خرجت بها افادت
الباء تعدي الفعل والمعنى اخرجتها من حضرها والاثر والاثر واحد واما الاثر بفتح الهمزة وسكون الثاء
فهو فرند السيف ويروى على اثرنا اذ بالي والذبل بجمع على الاذبال والذبول والمرط عند العرب كساء
من خز او من غزى او من صوف وقد تسمى الملاة مرطا والجمع الرؤط والمرجل المنقش بنقوش تشبه
رحال الابل يقال ثوب مرجل وفي هذا البيت ترحيل يقول فاخرجتها من حضرها وهي تمشي وتجر مرطها
على اثارنا تقفي به اثارنا فدامنا على القافة قصد الليز والمرط كان موشيا بمثال الرحال انتهى قوله عهدت
سعاد بيت من بحر الكامل لمرئ القيس قائله ومعنى عهدت صادفت ووجدت وسعاد مفعوله وذات هوى
حال من سعاد ولا يحتمل الحال من فاعل عهدت وهو نا المتكلم لتأنيثها وهو المراد بالليل في قول المصنف
وقوله معنى بالتشديد على صيغة مثنى حال اخرى ولكن صاحبها غير الاولى وهو فاعل عهد والمعنى بمعنى الاسير
وقوله فزت على صيغة المتكلم حذف مفعوله ان قدر متعد بالي زدت اسري وعشقي والاسب ان
يقدر لازما حذف همزته اي زدت اسرا وغراما لان الحب مما لا يدخل تحت الاختيار وعاد بمعنى صار
اسم هوى ها وخبره سلوانا اي انقلب هوى ها وعشقها سلوانا اي فراغا والسلوان نسيان المحبة
والغرام يقول الشاعر كنت وسعاد متحابين ومتعاشقين فما انا فصرت الى اذ بادة المحبة واما هي

تامل

او ممتضادين في محلين
غير مختصين كما في
السواد والبياض او مختصين
كما في اشتر به حلوا حامضا

فصارت الى السلو والنسيان المودة قال باب اعراب الفعل مسئلة ما تأتينا فتحدثنا لك رفع تحدث
على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك
ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بلن تكون ما
فللنصب وجهان اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه وهو اضمار ان
وللرفع وجه وهو الاستيناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما انت آت لتحدثنا فلا جزم ولا رفع
بالعطف لعدم تقدم الفعل واغا هو على القطع شرح قوله رفع تحدث على العطف ثم بهذا الوجه في اقسام
العطف حيث قال المصنف ويجوز رفعه فيكون اما معطوفا على تأتينا فيكون كلاهما داخلا عليهما
حرف النفي او على القطع فيكون موجبا قال سيبويه في باب الفاء فتقول ما تأتينا فتحدثنا فالنصب
على وجهين من المعاني احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا لحدثتنا والآخر فما تأتينا ابدا الا لم تحدثنا
اي منك اتيان كثير ولا تحدث منك وان شئت اشركت بين الاول والآخر فدخل آخرا فيما دخل فيه
الاول فتقول ما تأتينا فتحدثنا كأنك قلت ما تأتينا وما تحدثنا فمثل النصب قوله عز وعلا لا يقضى
عليهم فيموتوا ومثل الرفع هذا اليوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون وان شئت رفعت على وجه
آخر كأنك قلت فانت تحدثنا ومثل ذلك قوله غير انا لم تأتنا بيقين فنرجى فتكثر النائبة كأنه قال فنحن
نرجى فهذا موضع مبني على المبتدإ الى هنا كلامه بعبارة رحمه الله وشكر سعيه قوله او الاستيناف الجر
عطف على العطف اي او لك رفع تحدث على الاستيناف فالفاء غير عاطفة فلا يتسبب عليه النفي فيكون
مثبتا قوله عن ذلك اي عن الاتيان والزيادة وقال في اقسام العطف معناه ما تأتينا في المستقبل
فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك انتهى قوله ونصبه عطف على رفع تحدث اي ولك نصب تحدث
باضمار ان وله معنيان وقد اشار اليهما المصرح في اقسام العطف حيث قال ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي
الحديث اي ما تأتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ما تأتينا محدثا اي بل غير محدث قوله
والعطف اي الوجه الآخر للنصب عطف تحدثنا على مدخول لن فيكون منصوبا بها قوله فلا جزم ولا رفع
لعدم تقدم الفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم ولا الفعل المرفوع الذي يتبعه تحدث ايضا ولا له للمعطوف
من معطوف عليه لان العطف يقتضي اشتراك المعطوفين في العامل والاعراب قوله اغا هو على الاستيناف
والقطع عندهم واحد ولهذا ذكر في هذه المسئلة اربعة مواضع الاستيناف في الموضعين والقطع
في موضعين والمراد مجرد التفنن والمآل واحد قال الدماميني لا يظهر ان ههنا ما يخالف المجلبين بالاسمية والفعلية
وليس بمانع عن الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن اكرامه الواقع
بعد ثبوت الاخوة انتهى وقال الشمني لا يظهر ان ههنا ما يخالف المجلبين وهو ما قررناه انفا من
ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة في رفعه وجهته انتهى ويمكن
ان يقال ان الرفع على العطف مرجوح لئلا يتحسن وهو ظاهر وهم يمنعون وجها لا حسن ولا رجحان فيه
وان لم يكن ممنوعا وقد صرحوا به وسيأتي في كلام الشارحين ان الوجه اذا كان غير مستحسن لا يقبل عند
وجدان وجه حسن قوله الرفع على الاستيناف اي لك الرفع في تكرمه ولك النصب في تكرمه اما حملا على جواب
مثل هل عندك ورهم فتتفقه او حملا النصب بتكرمه بتقدير حرف المصدر مصدرا معطوفا على قوله التفات
بالرفع اي هل لك التفات الى زيد فاكرامه والاصل فان اكرمه قوله او على العطف على التفات تقديره
هل لك التفات اليه فاكرام بالرفع ولا بصرة انتصاب تكرمه بتقديران قوله واضمار ان واجب على الاول
اي على تقدير الجواب للاستفهام وجائز على الثاني وهو العطف لان الفعل قد يؤول بالاسم بلا
تقديران مثل اسمع بالمعيدي خير من ان تراه بالرفع اي سماعك وله نظائر كثيرة قوله وكالمثال خبر مقدم
للمبتدإ وهو قولهم ان لنا كرة فتكون اي بهذه الآية مثل المثال الآخر وهو قولهم هل لك التفات اليه فتكرمه وقوله
سواء بمعنى مستويا حال من المبتدإ كقوله لعزة موحشا طلل يلوح كأنه خلل قوله ان سلم كون لو للتمني عند
المصنف في ترجمة لو معنى التمني معنى رابعا للو فقال تكون لو تأتي للتمني فتحدثني قبل ومنه قولهم ان لنا كرة اي فلبت
لنا كرة اي خلبت لنا كرة فلهذا نصب فتكون كما انتصب فافوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم
فافوز وهناك تفصيل مشبع فليلتفت اليه من اراده قال العلامة في الكشاف ولو في مثل هذا الموضع
في معنى التمني كأنه قيل فليت لنا كرة وذلك لما بين معنى لو وليت من التلاقي في التقدير ويجوز ان يكون على اصله
ويحذف الجواب وهو لفعلنا انتهى فقال الفاضل اليمني في شرح المحل قوله في التقدير متعلق بالتلاقي وبهذا بيان
لوجه العلاقة بين لو وليت اي هما متفقتان في انه يقدر معهما غير الواقع واقعا اما ليت فلانها للتمني وذلك
انما يكون في المستحيلات ونحوها مما هو بعيد الوقوع والوقوع واما لو فلكونها موضوعة لشرط مفروض
وجوده في الماضي مع القطع بعدمه فيه لعدم حزابة وعلى هذا فتنصب فتكون من حيث ان جواب للتمني
قوله ويجوز ان يكون لو على اصلها اي من انها للامتناع فعلى هذا يكون منصوب بالعطف على كرة اي
لو ان لنا كرة فنكون اي فان نكون قاله ابو البقاء وتبعه بعضهم فتكون في تقدير المصدر عطفا على كرة
اي لو ثبت حصول الكرة فالكون من المؤمنين لفعلنا انتهى كلامه والحاصل ان نصب فنكون اما بكونه
جوابا باللو حملا على ليت او بكونه معطوفا على كرة فيكون جواب لو مقدرا قوله الرفع على وجهين والنصب
على اضمار ان اراد بالوجهين العطف على احد بالرفع مثله والوجه الثاني الاستيناف واما امتناع
الرفع بالعطف في قوله ليت لي مالا فانفق منه فوجه ظاهر لفقدان شرط تقدم الفعل ولم يتعرض لجواز
الاستيناف والنصب بنا على كمال ظهورها قوله ليقم زيد فكرمه قال الدماميني الظاهر ضبط تكرمه
بالنون للمتكلم غطيها او مشاركا ليكون الجزم فيما سلكوه لنحمل خطابا بكم وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم
مضارع المخاطب بالام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر
في الاوائل انتهى وقال الشمني والقول احسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في
المثال ليست من دأب المحصلين انتهى ثم ان هذه المناقشة جارية على وجه الجزم فقط دون الرفع والنصب
قوله الرفع على القطع اي فانت والقطع مصدر بالواو والفاء مثل الاعتراض قوله فتكون لهم قلوب هذا
تمثيل لانتصاب المضارع بعد مضارع مصدر بلم قبلها همزة الاستفهام مثل افلم يسيروا ونظائره
قال الحلبي فيكون منصوب على جواب الاستفهام وقال الحوفي على جواب التقدير وقيل على جواب النفي انتهى
قوله على حد قوله ويقرب منا صد ربيت من بحر الطويل لم نطلع على قائله وعجزه ولا يحش ظلما ما قام ولا ظلما

بعض الحاشية

الاستفهام

على وجهين

قال المصرف اوضح المسالك واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين جملتي الشرط والجزاء فالوجه الجزم
ويجوز النصب كقوله ومن يقترب انتهى قال خالد الازهري الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به انتهى
لانه من بحر الطويل واذا جزم يخضع بتكسير البيت وليس من الضرورات المعهودة فلا يحمل الا على جواز النصب
عند التوسط والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتبسها
من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما وقال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك والنصب في مسئلة التوسط
امثل منه في مسئلة التأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام
والامر والنهي ونحوها ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الواو والفاء فيقولون ان تأتني ثم تحدثني اكرمك
بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره
على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي
والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما للنذور بها انتهى هذا وقد سبق في ترجمة
ثم من الباب الاول هذه المسئلة مستوفاة وكذا هذه الآية مفسرة على وجه الاشباع وقد اسند
قراءة النصب في يدركه الى الحسن وبه صرح شهاب الدين والله تعالى اعلم قال باب الموصول مسئلة
يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا مطلق لا مفعول
به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لان
التقدير حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور بغير شرط حذفه والاكثر في نحو من ذا لقيت كون
ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلته وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير ذا الذي
يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام
مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي بالذي تؤمره على حد قولهم امرتك الخير وانما
قال امرتك بكذا وهو لا يكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول محفوظا بمثله معنى ومتعلقا
نحو وليشرب مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى اظهر ش قوله ما مضى شرحه في ما يجب على المسئول
عنه ان يفصل فيه من الباب الثاني عند ايراد الامثلة حيث قال المثال الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما
ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية
قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعت فعلى التقدير الاول الجملة بجملتها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان يقدر ماذا
مبتدأ والفعلية بان يقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقدير بعد ماذا لان الاستفهام
له الصدر انتهى ولها تفصيل في الشرح قوله من غير شرط حذفه كما سيأتي بعد اسطر هو ان يكون الموصول
مجرورا لما مائلة في معنى الجار وفي المتعلق ظاهرة قوله ويقل كون ذا موصولة لانها مختصة بلغة طي وحدها
لم يثبت عند غيرها كون ذا موصولة قوله كقراءة زيد بن علي تقدمت المسئلة والقراءة والترجمة في المعنى الثالث
هو من حرف اللام من الباب الاول مشروحة مفصلة قوله فاصدع بما تؤمر تقدم اعراب الآية في ترجمة ما من
حرف الميم من الباب الاول في فصل عقد للتذييل ونقل المصريناك عن ابن الشجري حجة او وجه في الحذف
فليلتفت اليه قوله ان اصدع بمعنى اظهر من صدع بصدع بمعنى ظهر فيكون بمعنى اظهر امرا من امر بأمر بهذا جواب
عن الاشكال المذكور لانه على هذا التأويل يكون التقدير فامر بما تؤمر به فيكون مثل يشرب مما تشربون منه
قال واما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوا به فلا اشكال او بما كذبوا به ولم يؤيده
التصريح به في سورة يونس واما جاز زعم اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى
واما ذلك الذي يبشر الله عباده ففيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وفيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا
فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو ما عليه الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد

عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج الى صلة فيكون احسن كون الذي
موصولا اسميا حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وبهذا ان الوجهان كوفيان
وبعض البصريين يوافق على الثاني ش قوله فلا اشكال لان ما يكون موصولة وهو الاكثر فيها والعائد الى الموصول
اذا كان منصوبا يحذف كثيرا بل لحذف اكثر من الذكر كما صرحوا به واذا قدر بما كذبوا به يرد عليه اختلاف المتعلق والكثرة
عاد وقع في سورة يونس بما كذبوا به لزم التوفيق بين الآيتين الكريمتين فاولوا ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا فاتفق
متعلق الجار بما قوله وكونه نكرة موصوفة بالرفع عطف على فاعل يجوز اي ويجوز في قوله تعالى نعما ما على الذي
احسن ان يكون الذي نكرة موصوفة باحسن اي نعما ما على شيء احسن فاحسن اسم تفضيل غير منصرف لوصفه
الذي وجره محمول على نصبه مثل مررت برجل احمر قوله وبهذا ان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق
كانه تعريض لابن مالك فانه قال في التسهيل وقد تقع الذي مصدرية وموصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع
لحاق ال انتهى ولا باس ان نورد كلام الصبان على هذا القول لتكثير الفوائد وتوفير للقواعد قال ابو حيان حكى كوم
الذي مصدرية عن يونس وتأول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده اي ذلك تبشير الله عباده وعلى قول
يونس قد يحمل وخصتهم كالذي خاضوا اي كخوضهم وما ذهب اليه يونس ليس بشيء ولانه اثبات للاشتراك
بين الاسم والحرف بغير دليل وقد ثبت اسميت الذي فلا يعدل عن الحكم المقطوع به بشيء لا دليل عليه ولا شبهة
والاحسن في الآية التقدير ذلك الذي يبشر الله عباده فلما صار منصوبا بحذف الجار حذف وفيه وصله وموصوفة بمعرفة
او شبهها في امتناع لحاق ال كما قال مررت بالذي اخيك ومررت بالذي مثلك وبهذا الذي ذكره المصنف من جواز ذلك ليس
مذهب البصريين وانما اجازه الكوفيون وقال المصنف في الشرح حاصل كلام ابي علي ان الذي موصولة وموصوفة
مستغنية بالصفة عن الصلة ومصدرية محكوم بحرفيتها وهذا مذهب الفراء وهو صحيح وبه اقول واجاز الفراء
في نعما ما على الذي احسن ان تكون الذي مصدرية التقدير نعما ما على احسانه اي احسان موسى وان تكون موصوفة
باحسن على ان احسن افعل تفضيل قال لان العرب تقول مررت بالذي خير منك ولا تقول مررت بالذي فاضل
لان خير اسنك كالمعرفة اذا لم تدخل عليه الالف واللام جعلوها تابعة للذي انشد الكسائي ان الزبير مثل
الجلم ومثله ما انشده الاصمعي حتى اذا كان بها الذي مثل الجديلين المجلبين ومنه قول ابن رواحة رضي الله عنه فثبت الله
انجيك من حين في المرسلين ونصرا كالذي نصروا اي ونصرا كنصرهم ومنه قول جرير بام عمرو جزاك الله
مغفرة ردي على فؤادي كالذي كانا انتهى كلامه ولا حجة في شيء مما ذكر على ان تكون الذي مصدرية
ولانها تتبع بمعرفة او نكرة لا تقبل ال دون صلة لان الكوفيين يقولون قالت العرب كذا او يكون
ذلك على قياس ما فهموه عن العرب ولما اعتقد وارث قوله ان الزبير مثل الجلم الذي مثل الجلم ان مثل تابع للذي وانه
لا صلة له بنوا عليه ان العرب تقول مررت بالذي مثلك وبالذي اخيك وكل هذا قياس منهم على
فهمهم في هذا الرجز وشبهه وقد تقدم انه ربما حذف منه الصلة وابقي معمولها والمعنى ان الزبير مثل
الذي صار مثل الجلم وكذلك حتى اذا كانا بها الكذين مثل الجديلين واما ما استشهدوا به على ان الذي
تكون مصدرية فلا حجة في شيء منه واما الذي نصروا فيحتمل وجهين احدهما ان يكون اصله كالذي نصروا فحذف النون والتقدير كنصر الذين نصروا والثاني ان يكون الذي صفة لمصدر محذوف.
من نصروا والتقدير كالنصر الذي نصروه واما قوله ردي على فؤادي كالذي كانا فتأويله كما لغوا والذي
والذي كانا في والشيء يشبه بنفسه باعتبار حالين تقول زيدا لان كهو امس والمعنى ان قلبي كان سليما
فيما مضى من الزمان والان قد شغفه فرد به الى الحالة التي سبقت وتأويل هذه النواد راولى من اثبات
قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقر في اللسان العربي انتهى كلام ابي حيان في شرح التسهيل قال مسئلة
اعجبني ما صنعت يجوز ان يكون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها

والعائد عليه محذوف م

التقدير كما امر الحبر بين م

الذي صار مثل الجلم وكذلك حتى اذا كانا بها الكذين مثل الجديلين واما ما استشهدوا به على ان الذي

وكذلك قوله مررت بالذي اخيك وبالذي مثلك وبالذي مثلك ومثل هذا ان ما بعد الذي صفة

ش

مصدرية فلا عايد وكوحتى تتفقوا مما تحبون تحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعنى لا يتفق منها وكذا مما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويل ما تحبون وما رزقناهم بالجنب والرزق وتاويل تنفقون بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم تثبت مجئ ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم مسئلة اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كونه من موصولة او موصوفة وقد جوز ذا نحو من الناس من يقول وضعف ابو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه ش قوله فالعايد محذوف لاحتياج الجملة الى ضمير عايد اذا وقعت صلة او صفة قوله فقد تعسف جواب قوله فان ذهبت والتعسف المشي على غير الطريق وانما حكم بالتعسف لما تقدم قريبا من ان التاويل على التاويل والجمع بين التجويزين مردود وسيأتي في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى قوله ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت لان ما في نحو بها يحتمل الزيادة تخلوه عن دخول الباء عليه وهو فاعل سرني بخلاف ما معجب له دخول الباء فيه على ما وله هذا نقد عليه المصريان زيادة ما اذا كان الباء الداخلة عليه بمعنى السببية فلا يحمل عليها فيما نحن فيه وهو مررت بما معجب لك قوله ولا اعلمهم ش رد لقول ابي حيان في حمل ما على الزيادة فبعض لم يحكم النحويون بزيادة كلمة ما بعد دخول الباء عليها الا اذا كان الباء للسببية نحو قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم قوله واجيب هذا المجيب شهاب الدين قال بعد ما نقل كلام ابي البقاء وهذا منه غير مسلم لان المنقول ان الاية نزلت في قوم باعيانهم كعبد الله بن ابي ورهطه انتهى فائدة عبد الله بن ابي رئيس المنافقين يقال له ابو الحباب وكذا ابوه ابي رئيس المنافقين واما ابنه عبد الله بن عبد الله فهو من كبار الصحابة قال ابن كثير صاحب التفسير في قوله تعالى في قلوبهم مرض لما مات عبد الله بن ابي بن سلول رئيس المنافقين صلى الله عليه وسلم عليه السلام عليه وشهد دفنه فعاتبه عمر بن الخطاب فقال عليه السلام اني اكره ان تحدث العرب ان محمدا يقتل اصحابه وفي رواية في الصحيح اني خيرت فاخترت انتهى وفي هذا الخبر ان الاحتراز عن حديث الناس مسنون مندوب قال باب التوابع مسئلة نحو امنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله ابائك ابراهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فمن فتح الهمزة وكسر الميم فيحتمل هذا تقدير مبتدا ايضا اي دمرناهم مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز في الاعلى كونه صفة للاسم او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف الا بدليل ان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يوت به لذاته وعكسه كل فتى بقي فانه صفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل خ متقارنة اخوه لعرابيك الا الفرقدان مسئلة نحو هذي للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح او هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو وبل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة ش قوله يحتمل بدل الكل خلافا لقاضي حيث قال في سورة الاعراف ابدلوا الثاني من الاول للتنبيه انهم اريد به فرعون وقال في سورة الشعراء رب موسى وهرون ابدال للتوضيح ودفع التوهم والاشعار على ان الموجب لايمانهم ما اجراه الله على ايديهما وقال العلامة عطف بيان لرب لان فرعون كان يدعي الربوبية فاراد ان يعزلوه ومعنى اضافته اليهما في ذلك المقام انه الذي يدعوا اليه هذان والذي اجري على ايديهما ما اجرى انتهى وقال ابن عادل رب موسى وهرون يجوز ان يكون نعتا لرب العالمين وان يكون بدلا وان يكون عطف

عطف بيان انتهى وكذا قال شهاب الدين وما سمعنا اتحاد الموصوف والصفة لفظا وقد عرفوا النعت بالمعنى الدال على بعض احوال الذات فكيف بتجدان وقد تقدم في الباب الرابع عطف البيان لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل عند ابن الطراوة وابن مالك ففول المصنف ههنا ويحتمل البدل وعطف البيان مطلقا لا يناسب ما قدمه فيها قوله ابراهيم واسمعيل واسحق قال السفاقسي ابراهيم وما بعده بدل تفصيلي او عطف بيان واشار المهدوي بنصب ابراهيم وما بعده باضمار اعني انتهى وكذا قال شهاب الدين قوله انا دمرناهم قراء عاصم وحمزة والكسائي انا بفتح الهمزة والباقون من السبعة بكسرها ذكر ابن عادل في الفتح عشرة اوجه احدها ما ذكره المصر من البدل من عاقبة ويكون كان تامة اي كيف حدث تدميرنا اياهم ومنها تقدير المبتدا اي هي تدميرنا بمعنى العاقبة تدميرنا اياهم وقد ذكره المصنف بالاحتمال لان الحذف خلاف الوجه والحد ولم يذكر عطف البيان قوله يجوز كون الاعلى صفة للاسم اعترض عليه بان المقصود بالتسبيح هو الرب تعالى لا الاسم الدال عليه فكيف اوقع التسبيح على الاسم والجواب بان لفظ اسم مقحم غير مقصود الا ان زيادة الاسم غير ثابتة فلا يحمل عليه التنزيل كذا قيل فيه نظر قال الدماميني وايضا فالبيان على رايي المصنف انتهى وفيه نظر اذ لا يفهم من كلامه انكار ذلك الوجه ثم قال واجاب الامام الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب انتهى واعترضه السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه السلام انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب السديد ان الذكر عن الحقيقة محل القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين بعد قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك ضم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها ضم ذكر الاسم وبه تحملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث واذا تاملت ما تقدم لاح لك وجه الفرق بين اجازة المصنف في الاعلى ان يكون صفة للرب وجعلهم الصفة في نحو جاءني غلام زيد الظريف صفة للمضاف الا بدليل انتهى كلام الدماميني وقال الشمني اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها عن التاويلات الزائفة وعن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سواء وعن ذكرها لا على وجه التعظيم اندفع كل من اعتراضي السهيلي عليه انتهى كلام الشمني وقد اخل في نقل كلام القاضي فانه قال سبح اسم ربك الاعلى نزهه اسمه عن الالحاد فيه بالتاويلات الزائفة واطلاقه على غيره زاعما انها فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى بلفظه الوجيز قوله واطلاقه بالجر عطف على قوله بالتاويلات اي نزهه اسم الله تعالى باطلاقه على غيره تعالى وقوله زاعما حال من ضمير اطلاقه فانه مفعول بمعنى وضمير التشبيه عايد الى الله وغيره والمعنى ان تسمية الصنم بالرب زاعما ان الصنم مساو لله تعالى شانه عما يقولون في معنى الربوبية وههنا كلمات كثيرة لطيفة لاهل التفسير واصول الدين يطلب من مظانها قوله فالصفة للمضاف الا بدليل يعني فيكون ح للمضاف اليه وقد علمت ان رسول

الله الذي اذا اصابك ضر فدعوته كشف فان شراح الحديث قالوا الذي صفة الله لا صفة المرسول به لبيان
ان كشف الضر من الخصائص الالهية قال الله تعالى ام من يجيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء والحديث
في باب الصدقة من المصابيح قوله لغرض التخصيص الظاهر ان يقول لغرض التعريف الا ان يراد بالتخصيص
التعريف وتغير الاصطلاح حصل عند المحصلين قوله وعكسه اي عكس قولنا جاءني غلام زيد الظريف برفع الظريف
على انه صفة غلام قوله كل فتى يبغي صفة للمضاف اليه لا المضاف الذي هو كل والعكس ههنا بمعنى القلب لا العكس
المنطقي وهو ظاهر لان المقصود في الاول المضاف وفي الثاني المضاف اليه قوله ولذلك اي لكون المقصود
في اضافة كل المضاف اليه لا المضاف وضعف قول الشاعر وكل اخ مفارقه الى اخره فان قوله الا الفرقدان
صفة لكل لا اخ والا لانجر مثله وقد تقدم البيت في ترجمة الاعمش من باب الاداوات مشروحا مع بيان
بحره وقائله وما قبله ووجه الضعف فيه وصف كل دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط كذا قال الرضي قوله فهو نعت لا بدل لا وجه لهذا الحكم من
المصنف وقد ذهب الى جواز البدل جلة المفسرين والمعربين كابن عادل في اللباب وشهاب الدين
الحلبي في الدر المصون والصفاقسي في اعرابه على انه لا مانع للموصول من البدلية والبدل والصفة من
التوابع التي بينها قرابة معنوية ولهذا قد يحمل تارة على النعت واخرى على البدل كما وقع في قوله تعالى
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ولهذا قال البدر الدماميني ههنا ينبغي ان ينظر في وجه تعين
النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب والمثال الآخر وهو مررت بالرجل الذي فعل
انتهى الظاهر ان المصرح بذهب الى امتناع البدلية للموصول مطلقا بدل عليه تتمة كلامه ولكن اراد ان الموصول
ما دام يمكن حمله على الوصفية يمتنع حمله على البدلية وهو خلاف ما نقلناه آنفا عن بعض المفسرين فقال الشمني
بعد نقلها نقلناه عن الدماميني واقول وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام كالذي فهو موضوع
للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمال صرح بذلك الرضي في باب الصفة وستقف عليه في الجهة السادسة
فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه
نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن
غيره ولذا لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقاء كون الذين بدلا وان ذكره الشمني حيث قال يحتمل الجر ثلثة
اوجه اظهرها انه نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان انتهى كلام الشمني وقوله ولذا لم يذكر الزمخشري
الخ لا ينبغي ان يورد في مقام الاستدلال لانه لم يلتزم ذكر الوجوه جميعا مع انه لم يمنعه ثم ان الدماميني
انتقد على دعوى المصرح باستدلال ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول بقوله تعالى قل
من انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان المنعوت اخص من النعت او مساوله
والقابل بالمساوات قد يثبت كون الذي افعل تفضيل من الكتاب فاجاب ابن مالك في شرح التسهيل
بانا لا نسلم كون الذي في الآية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا وهو الذي نص في خلافه
انتهى كلام الدماميني فثبت بهذا ان ابن مالك ايضا ممن جوز الابدال في الموصول مع امكان الوصفية
والحاصل ان دعوى المصنف ههنا مشكل اثباتها والله اعلم قوله وبل لكل همزة لمزة الذي مثال لما يتعذر
فيه الوصفية لعدم المطابقة فاضطر الى الابدال ولكنه ليس بمتعين وقد حمله الرضي على النعت المقطوع حيث
قال ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده
ثم قال والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
ولعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الفاصب حقي ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة
لم يجز قطعه كقولك مررت بزيد البزاز الا بعد بل ولكن تقول مررت برجل قائم بل قاعد بالرفع انتهى كلامه وفيه

ذكر الصفة

لعل صوابه الثاني يوم

وفيه اختصار وهذه النعوت المقطوعة اما منصوبات بتقدير اعني او امدح او اذم ونحو ذلك واما
مرفوعات على انها اخبار لمبتداء محذوف قال ابن عادل في تفسير الفاتحة ولا يجوز اظهار هذا الناصب
ولا هذا المبتداء نحو قوله الحمد لله اهل الحمد روي بنصب اهل ورفعه اي اعني اهل الحمد او هم اهل الحمد انتهى ولهذا حكم النحاة
بوجوب المحذوف فيها قال باب حروف الجر مسئلة تجوز زيد كعمرو وتحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق
باستقرار وقبل لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو
جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمتضايفين ممتنع مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما
يتعلق باستقرار محذوف مسئلة قبل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية يحتمل العاطفة والقسمية والصواب
الاول والا لاحتاج كل الى جواب وما يوضحه مجيء الفاء في اوائل سورتي والمرسلات والنازعات ش قوله
وقبل لا يتعلق وقد تقدم في الباب الثالث ما لا يتعلق من الحروف الجارة قوله ولا تقدير بالاتفاق اي
تقدير الكينونة او الاستقرار او الحصول او نحو ذلك كان يقدر مثلا زيد كائن كعمرو ولا حاجة اليه
كما لا حاجة في زيد كائن او مستقر مثل عمرو قوله يتعين الحرفية لان الوصل اي كون الشيء صلة للموصول
بالمتضايفين اي بالمضاف والمضاف اليه ممتنع بخلاف الظرف والجار والمجرور فانهما يقعان صلة للموصول
وقد تقدم ايضا في الباب الثالث قوله يحتمل الوجهين اي يحتمل كلمة على فيه الحرفية فيكون ظرفا مستقرا
خبرا عن المبتدا ويحتمل الظرفية بمعنى فوق فيتعلق في التقديرين باستقرار محذوف مثل ان يقدر زيد مستقر على او
زيد مستقر فوق السطح قوله ان الواو الثانية يحتمل العاطفة فتحذف القسم والمقسم به ولا يحتاج الى تقدير
جواب ولهذا حكم المصريا ولوبة ويحتمل القسمية فتبعد القسم والمقسم به فيحتاج الى جواب آخر فيضطر
الى تقدير ولهذا جعله مرجوحا قال ابو البقاء في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الواو الاولى
للقسم وما بعدها عطف انتهى قوله والصواب الاول تقدم هذا البحث في العطف على معمولي
عاملين مختلفين فليلتفت اليه قوله والا لاحتاج فيه دخول اللام على جواب ان حملا على لو وقد ذكر
في اللام المفردة وله نظائر كثيرة في هذا الكتاب قوله وما يوضحه اي مما يوضح رجحان العطف مجيء
الفاء محل الواو في اوائل هذه السورة الشريفة ووجه الايضاح ان الفاء لا تكون للقسم فتيقين العطف
فالمناسب حمل سورة الضحى عليها قال الحلبي قوله تعالى انما توعدون لواقع جواب القسم في قوله فما
والمرسلات وما بعده معطوف عليه وليس قسما مستقلا لما تقدم من الاحتياج لكل قسم الى جواب
ولوقوع الفاء عاطفة لانها لا تكون للقسم وقال ابو البقاء الواو الاولى للقسم وما بعدها للعطف
ولذلك جاءت الفاء انتهى وقد سبق في ترجمة اما المفتوحة الخفيفة ان الايمان المنعقدة لا بد لها
من اجوبة منعقدة قال ابو حيان في باب القسم من شرح التسهيل بهذا نصه قوله والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سيعلكم لشتى الواو في والنهار وفي وما خلق للعطف لا للقسم
اذ لو كانت للقسم لاحتاج كل قسم لاجواب على حدته وكان كل قسم سنا نفا منفصلا مما قبله ثم
قال ابو حيان بعد اسطر وقال ابو الحسن يجوز ان تجمع ايمانا كثيرة على شيء واحد لو قلت والله بالله
تالله لافعل جاز كما تقول والله والله قال الفارسي ليس هذا خلافا لسيبويه لانه قد اجاز ذلك في آخر
باب التاكيد الا انه ضعيف انتهى وليس كما قال انما اجاز ذلك مع اتحاد حرف القسم والمقسم به
انتهى كلام ابي حيان قال باب في مسائل مفردة مسئلة نحو سبح لربها بالغدو والآصال رجال
فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث ونحو
ثم نفخ فيه اخرى النائب الظرف او الوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم لسير عليه طويل مسئلة
تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم

ثم حذفت احدى التائين على احد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا والا لقبل تلظت لان التانيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا منفصلا وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز يخوفام هند فى الشعر بقوله ثمنى ابنتاى ان يعيش الوجه الجواز ان يكون اصلا تمنى شرح قوله فبمن فتح اى فى قراءة من بنى على صيغة المجهول قال شهاب الدين قرا ابن عامر وابو بكر بفتح الباء بنيا للمفعول والقائم مقام الفاعل احد المجرورين الثلثة والاولى بذلك منها الاولى لاحتياج العامل الى مرفوعه والذى يليه اولى ورجال على هذه القراءة مرفوع بفعل مقدر فكانه جواب بسؤال مقدر كانه قيل من يسبح فقيل فى جوابه يسبح رجال انتهى قال الدماميني يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه اذا جعل النائب فلا فصل البتة وعليه فينبغى ان يكون الثانى اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال والوجه فى كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما بهما فلا اولوية بينهما وبهذا اسعد المصر ولذلك خير بين اقامة الثانى والثالث من غير ترجيح انتهى والمراد بالظرف الاول له وبالثانى فيها وبالثالث بالغدو والاصال قوله النائب الظرف اى فيه لقربه من الفعل والوصف اى اخوى قال ابن عادل يجوز ان يكون اخوى هى القائمة مقام الفاعل وهى فى الاصل صفة لمصدر محذوف اى نفخ فيه نفخة اخوى ويؤيده التصريح بذلك فى قوله فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فصرح باقامة المصدر ويجوز ان يكون القائم مقامه الجار والمجرور واخوى منصوبة على ما تقدم قوله قولهم سير عليه طويل اى سير طويل فطويل صفة نائب الفاعل الذى هو مصدر سير ووجه الضعف ان الشرط فى المفعول القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به كذا قال الرضى فالوجه ان يقال سير عليه طويل بهذا وقد بين المصرح ترجمة ما الكافة ضعف هذا التركيب بوجه اخر حيث قال واستفتحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث او الزمان مسيرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل انتهى كلام المصرح وقد بسطنا القول فى شرح المحل فلا بد من المراجعة اليه وضمير عليه عائد الى مركب او فرسخ او جمل او حمار ونحو ما قوله فى المثال الاول هو قوله تجلى الشمس قوله تمنى ابنتاى صدر بيت من الطويل قال السيد رضى الله عنه من ابيات قالها قبل وفاته وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما وقولا بالذى تعلمانه ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعرا وقولا هو المرء الذى لا صديقه اضاع ولا خان الخليل والا غرز الى الحول ثم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر قوله الى الحول متعلق بقولا وقوله ثم اسم السلام عليكم كناية عن الامر بترك ما كان قد امرهما به من القول والبكاء ولفظة اسم مقحمة والمعنى ثم السلام وقد استشهد به البيضاوى فى تفسيره وابن قاسم فى شرحه على ذلك انتهى كلام السيوطى قوله الجواز ان يكون اصله تمنى بعينى اذا كان البيت محتملا لذلك لا يمكن الاستدلال به او بضعف كما تقدم نظايره على خلاف اصل مهد فان قلت قياس قام هند تمنى ابنتاى قياس مع الفارق لان شكوة التانيث فى ابنتاى ضعفت بالتثنية فيجوز تذكير فعله كما قالوا فى قوله تعالى وقال نسوة فى المدينة وقول الشاعر فبكى بناتى شجوهن زوجى والطاعون الى ثم نصد عما قلنا جواز تذكير الفعل فى نسوة بناء على كونه جمع تكسير لم يبق منه صورة المؤنث الحقيقى بخلاف التثنية فان صورة المفرد باقية فيه ولهذا لم يسمع جاء الهندان وقام البنتان قال الرضى وانما لم تبطل التثنية التذكير فى رجلان والتانيث الحقيقى فى الهندان لبقاء لفظ الواحد قال الجهة السادسة ان لابراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون فى باب شتا ويشترطون فى نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح افيستهم فاذا لم يتامل العرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنوردوا نواعا من ذلك كشير من ابى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت

للنعت والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما بجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف يجريان عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ش قوله حكمة لغتهم والحكمة اتيان الفعل على ما ينبغى وقيل العلم المشفوع بالعمل والمناسب هنا الاول قوله والصواب انهما نعتان كيف حكم بكون الاله نعتا وقد ذهب الخفاف بانه ليس بصفة بل هو من الاسماء المشبهة بالصفات مثل كتاب من الاسماء التى دخل فى مفهوماتها المعانى قال الشريف الجرجانى فى بحث المجاز من شرح المفتاح والمعيار فى تمييز الاسماء المذكورة عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شئ اله ويقال كتاب كريم ولا يقال شئ كتاب انتهى وهذا ما ذكره المجيب هنا وقد سبق قريبا هذا اى الفرق بين الصفات والاسماء المشبهة بها مفصلا فلا نعيد اليه وسيأتى قوله وقد يجاب بانهما هذا ملتقط من كلام الحلبى حيث قال ملك الناس اله الناس يجوز ان يكونا وصفين لرب الناس وان يكونا بدلين وان يكونا عطف بيان قال الزمخشرى فان قلت ما هما من رب الناس قلت عطف بيان واعترضه الشيخ بان البيان يكون بالجوامد ويجاب عنه بان هذا جار مجرى الجوامد انتهى كلام الحلبى وقال العلامة فى نفسير البسملة فان قلت ايسم هو ام صفة قلت بل اسم غير صفة الا ترى انك تصفه ولا تصفه به لا تقول شئ اله كما لا تقول شئ رجل وتقول اله واحد صمد كما تقول رجل كريم خبر انتهى قال وسن الخطاء فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جنى انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساوله وهو مشتق او فى تاويله فكيف يجمع فى الشئ ان يكون بيانا ونعتا ش قوله كثير من النحويين منهم ابن الحاجب حيث قال فى كافيته واما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام قوله والحامل لهم عليه توهمهم قال الدماميني لا نسلم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما راوه من صدق النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى فى متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل فى المثال المذكور عندهم لتحقق صفة لهذا وان كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع واستعمل هنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيه وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك اعنى اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة فى اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب ذلك لم يجز لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية والسد يفيد السبعية واما قولك بهذا الرجل فللموصوف فائدة جعل [illegible] الوصف حاضرا معينا كذا قرره الرضى انتهى كلامه قوله فجعل ذلك اى الرجل فى نحو مررت بهذا الرجل عطفا على هذا لا نعتا عنه كما اختاره ابن الحاجب وغيره من المتاخرين قال ابن عصفور فى شرح الجمل ولا بد من ان يكون النعت مسلما للمنعوت فى التعريف

وإقل منه تعريفا انتهى قلت وكذا قال الزجاج والسهيلي وكذا قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى بما اوحينا اليك هذا القران القران نعت لهذا ويجوز فيه البدل وعطف البيان فهو ضعيف انتهى ولا وجه لتضعيفه عطف البيان لانه في الجوامد مثل النعت في المشتقات قوله كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة هذا تشبيه الشيء بنفسه مع غيره وهو ظاهر لمن تامل قوله وزعم ابن عصفور قدم هذا الاعتراض لابن عصفور مع جوابه في ترجمة الالف فصل الهمزة من الباب الاول وقد اشبعنا القول فيه بنقول كثيرة فليلتفت اليه قوله اجاز زواف ذلك اي في نحو الرجل من قوله مررت بهذا الرجل قوله بان البيان اعرف من المبين قال الدماميني قد يمنع هذا وقد اسلفنا في فصل ال ان سيبويه جعل الجنة من قولهم هذا دا الجنة عطف بيان انتهى واسم الاشارة اخص منه قوله والنعت دون المنعوت او مساو له يعني في رتبة التعريف فلا يكون النعت اعرف من المنعوت قال الدماميني فينبغي ان تعرف ان المعارف وكذا بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر على بصيرة في بناء الامر على ذلك فاعلم ان المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما هي كذلك عند السامع بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المتكلم بان يقرن بها الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسماء الاشارة موضوعا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة كقوله تعالى لئن اكله الذئب والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فالتعريف انتقض من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا فيه الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه نظيره وان تفقت مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يشتق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا بشنية مقدرة ثم المشار به في المنادى ثم الموصول وذو الادوات والمضاف بحسب المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على شيء بعينه والصحيح انه معرفة لانه يخصه من حيث هو الشخص المذكور دون غيره انتهى كلام الدماميني وقد نقدت مراتب المعارف في ترجمة ال من باب الهمزة قال واجاب بانه اذا قدر تعريفا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيما وي الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله تقريرا له وقال الزمخشري في قولهم اللهم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فيجوز في الشيء الواحد البيان والصفة ويجوز كون العلم تعريفا وانما العلم ينعت ولا ينعت به ويجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه ش قوله اذا قدر تعريفا اي اذا قدر المعرف باللام في نحو مررت بهذا الرجل قوله فيما وي

فيساوي الاشارة اي يساوي المعرف الحضوري اسم الاشارة في العموم والخصوص بذلك التقدير ويزيد المعرف الحضوري بافادة الجنس المعين الذي هو جنس الرجل فكان الرجل على هذا التقدير اخص من هذا بدلالته على الجنس المعين وفيه نظر غير النظر الذي اورده المصنف قوله قال وهذا يمنع قول سيبويه اي قال ابن عصفور هذا يمنع كون الرجل مؤولا بالحاضر او المشار اليه عند تقديره نعتا معنى قول سيبويه ان الرجل نعت لاسم الاشارة قوله انتهى يعني كلام ابن عصفور قوله وقال الزمخشري اراد بحكاية قوله في الاية الكريمة بيان مخالفته لما حققه ههنا من اشتراط الجمود في البيان والاشتقاق في النعت ولا يمكن في لفظة الجلالة هذا الا احدهما ويكون الاخر خطا وفيه ايضا خطا من وجه آخر وهو تجويزه كون الله نعتا مع ان العلم لا يكون نعتا ويكون منعوتا ومن وجه ثالث وهو تجويزه وصف اسم الاشارة بغير اللام الجنسية قال ابن عصفور في المقرب واما المشار فلا ينعت الا بما فيه الالف واللام خاصة انتهى قال شارحه مثل مررت بهذا الرجل وجاء هذا العاقل وقال ابن الحاجب وانما التزم وصف بيان هذا بذي اللام للابهام قوله فيجوز في الشيء الواحد البيان والنعت وهو غير ممكن لما تقرر من ان عطف البيان لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا فلا يجتمعان ويمكن دفعه بان يقال لما امكن في الاسم الجامد تاويله بالمشتق جاز ان يجعل عطف بيان نظرا الى جموده الظاهر وان يجعل نعتا نظرا الى تاويله بالمشتق كالمسخن للعبادة قوله وانما العلم ينعت قال ابن عصفور في المقرب والاسماء تنقسم بالنظر الى نعتها والنعت بها اربعة اقسام قسم ينعت به ولا ينعت وهو الاسم الذي لم يستعمل الا تابعا كحوس من قولهم حس حوس وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم غير متمكن واعني بذلك ما الزم موضعا واحدا من الاعراب كمي التعجبية او موضعين كقبل وبعد وقسم ينعت وينعت به وهو اسماء الاشارة وكل اسم مشتق او في حكمه وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وسائر الاسماء التي ليست مشتقة ولا في حكمها انتهى كلامه بعبارته قال العلامة في سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله عطف بيان للعزيز لانه جرى مجرى الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كالنجم بالثريا انتهى كلامه وقد بين مذهبه في لفظ الله فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل المنقول عنه وبهذا اندفع قول الكشاف وجوز كون العلم نعتا والله تعالى اعلم قوله وجوز نعت الاشارة اجيب عنه بان العلامة لما ذهب الى كونه جاريا مجرى الاعلام بالغلبة كالنجم جاز جعله نعتا لاسم الاشارة اعتبارا باصله المنقول قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود فاللام حينئذ للجنس كانه قيل ذلكم المعبود ربكم وليس لاحد انكار هذا وقد اجازوا تعلق الظرف كما تقدم في الباب الثالث قوله مما اجمعوا على بطلانه قد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به على علميته واما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما رفعه ذو اللام مع انه قياس مع الفارق لان الاليق ان يرتفع ابهام المبهم بما هو متعين بنفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره فاقتصر الوصفية على المعرف باللام لتعينه بنفسه والموصول الحق به لشهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته بمعناه على ان فيما ذكره في آية ص الفصل بين النعت والمنعوت بالاجنبي وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لما بين صفة المبهم وبينه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد كذا حقق بعض الفضلاء المتاخرين وسياتي هنا البحث في النوع الاول من الجهة السادسة قال النوع الثاني اشترطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ولنعت النكرة ومن العهد في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطف

بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون
فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع
من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او
خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة
المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد
العقاب معناه شديد عقابه ولهذا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة
المشبهة لانه جعله على تقدير ال وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج واجاز وصفته ايضا البواقي
لكن على ان شديد بمعنى مشدد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب
اسم الفاعل قوله وافعل من عطف على قوله للحال يعني واشتراطهم التنكير للامور المذكوره وهي الحال
والتمييز واسم التفضيل المستعمل بمن فانه لا يدخل عليه لام التعريف من عطف البيان ونعت المعرفة قوله
قول جماعة منهم العلامة حيث قال فان قلت ما وجه معنى قوله من ماء صديد قلت صديد عطف بيان لماء
قال وبسقى من ماء فابهم ابهاما ثم بينه بقوله صديد انتهى قال شهاب الدين وليس مذهب البصريين جميعا
بيان عطف البيان في النكرات انما قال به الكوفيون وتبعهم الفارسي ايضا قوله من ماء صديد نحامة يسقى
من ماء صديد بتجرعه قوله كفارة من قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية ثم قال
عطفا على فجزاء او كفارة طعام مساكين الآية قراء نافع وابن عامر باضافة كفارة الى ما بعدها والباقون
بتنوينها ورفع ما بعدها قال شهاب الدين رفع طعام على ثلثة اوجه احدها انه بدل من كفارة اذ هي من جنسه
الثاني انه بيان بالمعارف دون النكرات قال شهاب الدين ابو علي يخالف في ذلك ويستدل بادلة منها شجرة
مباركة زيتونة فزيتونة عنده عطف بيان لشجرة وكذا قوله من ماء صديد فصديد عنده بدل من ماء
والبدل يجيء للبيان الثالث انه خبر مبتدا محذوف اي هي طعام انتهى قوله وقول بعضهم بالرفع عطف
على قول جماعة اي او من الوهم فيما شرط فيه التعريف من نعت المعرفة قوله من الرقش صفة ثعبان
قصيدة من الطويل صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة قال العيني ساورتني اي واثبتني والضئيلة بفتح
الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة انث عليها بسنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش
بضم الراء وسكون القاف وفي آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض ومن للبيان والسم
مثلثة السين مبتدا وفي انيابها خبره والناقع بالنون اي بالغ طري وهو صفة للسم وفيه الشاهد حيث
وقعت النكرة صفة للمعرفة قال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كان الوصف خاصا لا يوصف به الا ذلك
الموصوف ومنع ذلك البصريون الا ما روي عن الاخفش ولا حجة فيه لانه خبر ثان انتهى قال ابو حيان في شرح التسهيل
وزعم ابو الحسن انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف لا يوصف به الا ذلك الموصوف
وجعل منه قوله من الرقش في انيابها السم ناقع قال ناقع صفة للسم ولا يجوز ذلك عند البصريين الا ما حكى
عن الاخفش ولا حجة فيه لاحتمال البدلية انتهى قوله وليس من ذلك اي ليس من الوهم في شرط التعريف
في نعت المعرفة قول العلامة الزمخشري ان شديد العقاب يجوز ان يكون نعتا لاسم الله تعالى في قوله تعالى
من الله العزيز العليم الآية قوله لان جعله متعلق بقوله وليس من ذلك حقيقة عند من جوز تعلق الجار
بليس او معنى اي وانتفى كون قول الزمخشري من الوهم في الاول يجعل شديد العقاب صفة لله تعالى
لان الزمخشري جعل شديد العقاب على تقدير الالف واللام قوله الاذين قال في القاموس الاذين
كامير المؤذن انتهى واستعمال فعيل بمعنى اسم الفاعل من المزيد شايع كالبديع والسميع والاليم قال
والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضاف فان قبله وان كانا

وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في
جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات بنو ظاهر ومن ذلك
قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين لا يجمع ال ومن في اسم التفضيل
فجعل كلا من ال ومن معتمدا به جارا باعا ظاهره والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة
باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت
من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس فمردود بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه
ولان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وليس رابطة فوقوعه بين
فصل التمييز فجاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما مضى ثلثون للهرجولا كهلا وافعل افعى من ثلثون
في العمل شرح قوله قدمه الزمخشري اي رجحه قوله ومن ذلك قول الجاحظ قال الشمني هكذا رايته في اكثر النسخ
وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني افعل من الفعل من
انتهى وجه التصويب ان النسخة الاولى تفيد ان قول الجاحظ من قبيل الوهم في الاول لان ذلك اشارة
اليه وهو ظاهر لعدم تقدم الثاني والمراد بالثاني ثاني الشرطين المذكورين في النوع الثاني وهو النكرة للحال
والتمييز وافعل من قالوهم الناشي من بيت الاعشى من قبيل الوهم في بعض الشرط الثاني لان جزء الشرط
شرط قوله الجاحظ هو ابو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي البصري المشهور من كبار المعتزلة
صاحب التصانيف المشهورة كانت وفاته في المحرم سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة وقد نيف
على تسعين سنة كذا قال الخلكاني في وفيات الاعيان قوله بيت الاعشى اسمه ميمون من شعراء الجاهلية
من قصيدة من بحر الرجز من غرر القصايد كثيرة الحكم والفرايد يمدح بها عامر بن الطفيل ويهجو علقمة
بن علاثة قال العيني التاء في لست للخطاب والباء زائدة والشاهد في قوله بالاكثر منهم حيث جمع فيه
بين الالف واللام وكلمة من وذلك ممتنع لا يقال زيد الافضل من عمرو واجيب بان من ليبان الجنس
اي من بينهم والتقدير بالاكثر باكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور او ال زائدة او بمعنى في اي فيهم
وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير انتهى قال السيوطي واوله لها شعر شاقتك من سلمة اطلالها طاط
بالشط فالدهنا فحاجر فركن مهراس الى مارد فقاع منفوحة ذي الحابر فدا فلها غيرا بانها كل مدلث
صوبه ماطر ثم قال بعد خمسة وثلثين بيتا ولست في الامرين من مالك ولا ابي بكر ذوي التاضر ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر قال السيوطي قال شارح ديوان الاعشى وعلقمة بن علاثة هذا صحابي قدم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو شيخ فاسلم وبايع وروى حديثا واحدا اخرج ابن مندة وابن عساكر من طريق
الاعمش عن ابي صالح حدثني علقمة بن علاثة قال اكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رو ساو استعمله
عمر بن الخطاب على حوران فمات بها واخرج ابو نعيم والخطيب وابن عساكر عن محمد بن سلمة قال كنت عند
النبي صلى الله عليه وسلم وعنده حسان فقال ياحسان انشدنا من شعر الجاهلية ما عفا الله لنا فيه فانشده
حسان قصيدة الاعشى في علقمة بن علاثة علقم ما انت الا عار الناقص الاوتار والعائر فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ياحسان لا تنشدني مثل هذا بعد اليوم فقال حسان يا رسول الله تمنعني من رجل مشرك هو عند
قيصر ان اذكره بجاله فقال ياحسان اني ذكرت عند قيصر وعنده ابو سفيان بن حرب وعلقمة بن علاثة وانما
ابو سفيان فلم يترك في ما علقمة يحسن القول وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس انتهى قوله انه يبطل بكسر
مقول قول الجاحظ وقوله لا يجمع آل ومن مقول قول النحويين قوله فجعل كلا من ال اي جعل الجاحظ ال
زائدة وجعل من تفضيلية ومتعلقة بالاكثر جارا باعا ظاهره وليس كذلك قوله اي انت من بينهم بتقدير مضاف
وهو بين قوله وقول بعضهم مبتدا وخبره فمردود قوله يتعلق بالوهم اي بالموهوم يعني برابحة الفعل وبما

اول بمعنى الفعل كما تقدم فى الباب الثالث ان ليس لا يتعلق الجار بنفسه الا اذا توهم فيه معنى الفعل
وهو النفى والانتفاء قوله وبأن جواب عن الثانى من الردود قوله ولان فيه فصلا قوله فى قوله البيت من المتقارب
قال العينى قاله العباس بن مرداس السلمى على متعلق بما قبله من البيت والشديد به فى ثلثون للهاجر حولا حيث
فصل بين ثلثون وبين مميزه وهو حولا بالجار والمجرور للضرورة ولعد بهذا البيت يذكر نيك حنين العجول ونوح
الحمامة ندعو به بلا واو العجول الناقة التى يذبح ولدها او مات او هلك والهديل الحمام الوحشى كالقمارى والباسى
وقيل الحمام الذكر وهو الاظهر وقال السيوطى كميل بمعنى كامل ويذكر نيك متعلق على والعجول بفتح العين المهملة
وضم الجيم الناقة التى فقدت ولدها والحنين مد الصوت اشتياقا الى الالف او وطن او ولد ونوح الحمامة صوتها
والهديل على وزن عظيم صوت الحمامة وقيل ترجيع زعم الاعراب ان جارجا صاده فى سفينة نوح فالحمام
تبكيه الى يوم القيمة فنصبه على الاول على المصدر لندعو لانه بمعنى تهدل او لفعل دل عليه ندعو ومفعول
ندعو محذوف اوعلى الحال اوعلى الاخير على المفعول به لندعو قال الجاحظ يقال فى الحمام هدل يهدل
بالام ورجا قالوا بالراء وقال ابو زيد يقال الجمل يهدر ولا يقال يهدل بالام انتهى كلام السيوطى فائدة
عباس بن مرداس السلمى قال الذهبى هو ابو الهيثم ويقال ابو الفضل اسلم قبل الفتح واقبل فى تسع مائة
من قومه فشهد الفتح وكان شريفا مطاعا وهو من المؤلفة قلوبهم ثم نزل البادية بناحية البصرة له حديث انه
عليه السلام وعاشه عمرة لامنه وكان ممن حرم الخمر فى الجاهلية انتهى قال ابن عادل الاثير السلمى بفتح السين
وفتح اللام منسوب الى سلمة بكسر السين بطن من الانصار هكذا عند اهل النحو وبعض المحدثين والكثير هم بكسرهن
اللام مثلها قبل النسب والسلم بضم السين وفتح اللام منسوب الى سليم بن منصور قبيل كبير انتهى وهذا
الاخير مراد منها قال ومن الوهم فى الثانى قول مكى فى قراءة ابن ابى عبلة فانه اثم فلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب
انه مشبه بالمفعول به حسن وجهه او بدل من اسم ان وقول الخليل والاخفش والمازنى فى اباى واباك
واياه ان اباضمير اضيف الى ضمير فحكوا للضمير بالحكم الذى لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم فى
لا اله الا الله سبحانه ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرية ويرده انها لا تعمل الا فى نكرة منفية واسم
الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال انه خبر للاسم انها فانها فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه
ان المركبة لا تعمل فى الخبر لضعفها بالتركيب ان تعمل فما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذى عندى
ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل فى الاسم ايضا لان جزء الشئ لا يعمل فيه ش قوله ومن الوهم فى الثانى
قول مكى قال الشمنى هكذا وقع فى النسخ التى وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفى بعض النسخ وقول
مكى وهى النسخ التى فيها ومن الوهم فى الثانى قول الجاحظ انتهى والتعويل على هذه النسخ قال شهاب الدين
نسب قراءة النصب ابن عطية الى ابن ابى عبلة وفى نصبه ثلثة اوجه احدها انه بدل من اسم ان بدل
بعض من كل ولا محذور فيه كما سبأ فى الثانى انه منصوب على التشبيه بالمفعول به مررت برجل
حسن وجهه وفى هذا الوجه خلاف مشهور وهو ثلثة مذاهب الاول مذهب الكوفيين وهو الجواز
مطلقا اعنى نظما ونثرا الثانى المنع مطلقا وهو مذهب المبرد الثالث منعه فى النثر وجوازه فى الشعر
وهو مذهب سيبويه ووجه ضعفه فى النثر تكرر الضمير الوجه الثالث انه منصوب على التمييز حكاه مكى وغيره
وضعفوه بان التمييز لا يكون الا نكرة عند البصريين والكوفيون لا يشترطون تنكره ومنه عندهم الامن
سفه نفسه وبطرت معيشتها الآية انتهى فائدة قال الذهبى اسم ابن ابى عبلة ابراهيم وعبلة بكون الباء
واسم ابى عبلة شمر بكسر الشين المعجمة ابن لفطان الشامى يكنى ابا اسمعيل ثقة من الطبقة الخامسة من
التابعين مات سنة اثنتين وخمسين روى عنه البخارى ومسلم وابو داود والنسائى والبيهقى
قوله او بدل من اسم ان وهو الضمير وفيه ضعف من وجهين احدهما الابدال من المضمر وفيه خلاف تقدم

تقدم قريبا والثانى بالخبر وهو فصل بالاجنبى وذا لا يجوز وقد تارکه شهاب الدين حيث قال فان قال ولا محذور فى الفصل
بالخبر وهو اتم بين البدل والمبدل منه كما لا محذور فى الفصل به بين النعت والمنعوت نحو زيد منطلق العاقل مع
ان عامل النعت والمنعوت واحد بخلاف البدل والمبدل منه فان الصحيح ان العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه
انتهى قوله وقول الخليل معطوف على قول مكى واتما هذا من الوهم فى الثانى لان الاضافة بشرط فيها تنكير المضاف
قوله ان اباضمير اضيف الى ضمير مقول قول الخليل الخ قال ابو حيان فى شرح التسهيل فى المنفصل المنصوب خلاف
فمن النحويين من ذهب الى ان اباه هو الضمير المتصل به حروف تبين احوال الضمير وهو مذهب سيبويه واختاره
الفارسى وغاه صاحب البديع الى الاخفش ومنهم من ذهب الى انه ضمير وتلك اللواحق ضمائر اضيف اليها
اباه ومن فى موضع خفض بالاضافة ونسبه ابن عصفور الى الخليل فاما المذهب الاول وهو مذهب
سيبويه هو الذى صححه اصحابنا وشيوخنا واما الثانى وهو اختيار المصريين ابن مالك قوله فحكموا للضمير
قال الدماميني الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك وهما انما هو لهم عن هذه القاعدة وكيف يظن بامثال هؤلاء
الائمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هى عليه من التعريف والاتجاه
من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفين فهذا يمكن ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر انتهى
ومع هذه الظنون والاحتمالات البعيدة لا تثبت الاصول العلمية وقد اشير اليه مرارا فى هذا الموضع قوله
وهو الاضافة اى الحكم المخصوص بالنكرات الاضافة قال المعربون لا تكون مضافا الى شئ بل تكون مضافا اليها
بقال غلام زيد ولا يقال زيد غلام قوله وقول بعضهم عطف على قوله قول مكى اى ومن الوهم فى الثانى قول
بعضهم ولكن يرد على المصنف انه لم يذكر فيما سبق وجوب تنكير معمول لا التبرية ولو قال هناك ونحو ذلك لاصاب
وانرفع المذكور وقد سبق فى ترجمة غير من حرف الغين المعجمة بند من الكلام فى كلمة لا اله الا الله فلينظر فيه قوله
نعم يصح ان يقال الخ قال فى الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليهما اذ
هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه او صفة معتمدة على نفى او استفهام رافعة لظاهر
او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة اقول لانم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو
اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة عشر وفى تلويح التفتازانى نم لا يخفى ان الاستثناء مفيد
بدل من اسم لا على المحل الخبر محذوف اى لا اله موجودا وفى الوجود الا الله فان قلت هل لا قدرت فى الامكان
ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لخطاء المشركين فى اعتقاد تعدد الآلهة
فى الوجود ولان القرينة وهى نفى الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده
ونفى الآخر غيره لا بيان امكانه ونفى امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفى
الوجود عن الالهة سوى الله تعالى لا على نفى مغايرة الله عن كل اله انتهى وفى اعراب السفاقسى واعترض صاحب
المنتخب على النحويين بتقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قولنا لا اله لنا الا هو معنى قولنا و الهكم اله واحد
لا اله الا هو فيكون تكرارا محضا وان كان فى الوجود كان نفيا لوجود اله ومعلوم ابو عبد الله محمد بن الفضل
المرسى فى رد الظمأ ان من يقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله فى موضع المبتدأ على قول سيبويه
وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ او لا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله
اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشئ لان نفى الماهية هو نفى الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع
الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية
عن الوجود وهو فاسد والاقوى فى هو وضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل فى المعارف ولو قلنا
ان الخبر للمبتدأ وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ وتعريف الخبر ولا يصح واستشكل ابو حيان
البدل من الاه قال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا اله الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن

في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال لوجوه الاصح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا ولنا كلامهم على انهم
يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العائد على اسم لا انتهى كلام السفاقسي قوله ان المركبة اي لا المركبة
قوله ان تعمل فيما متعلق بالضعف بتضمن معنى الجزاء اي لعجزها عن ان تعمل قوله كذا قال ابن مالك فانه قال في
وفتح الجزآن لم يركب الاسم مع لا بها عند الجمع وكذا مع التركيب على الاصح انتهى فقول المصر كذا قال ابن مالك
اراد به ان ابن مالك اسند هذا المذهب الى سيبويه ونقله عنه في بعض تصانيفه لا انه ذهب اليه قال
الشارح تحلت ينبغي ان يحمل قوله عند الجميع على جميع البصرة لان الكوفيين يقولون في ان المشددة التي حملت
لاعلها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فما ظنك بلا التي فرعها واما عند التركيب فالاصح كون لا عاملة في الخبر
وهو مذهب الاخفش والمازني وابن مالك وذهب قوم الى انها لا تعمل عند التركيب في الخبر بل النكرة مع لا
في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتداء مرفوعا بما كان مرفوعا قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع
قبل الخبر ولو لا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقال ابن قاسم وهذا ظاهر مذهب سيبويه قال الدماميني قلت وبعضهم
يقطع القول بانه مذهب سيبويه انتهى اراد به ابن هشام حيث قال والذي عندي ان سيبويه الخ قال واما
لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل لا زيدا الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب
ايضا وفي لا اله الا هو للتعريف والايجاب ايضا وفي لا اله الا الله واحد للايجاب واذا قيل لا مستحقا للعبادة
الا اله واحد او الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون
ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد وبشكل على ذلك ان البدل لا يصح
ههنا كحلوله محل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما وكتن يذكر الخبر
حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء
بتأليفه بعد زله فيها نعم فيه ان الاصل الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي
على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر
المبتداء فان قال بان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي وتعريف احد الجزئين فانا نقول له
يجب كون المعرفة المبتدأ وقد مر ان الاخبار عن النكرة المخصصة المتقدمة بالمعرفة جائز ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة ش قوله واما لا رجل ظريفا جواب عما يرد على ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا وهو منصوب بهذا
التركيب لظهور عملها في الوصف قوله مثل يا زيدا الفاضل بالرفع في كونها نعتا بالحركة بنائية وقال الدماميني
يعني ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على لفظ الاول من جهة ان حركة المنادى اشتبهت حركة المعرب من حيث
العروض فجعلت حركة التابع وان كان معربا مماثلة لها في الصورة وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية
لتاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل ههنا يمكن احداثه
للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به لا هو انتهى واجاب الشمني عنه هذا
الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء تنزل بزوالها صارت
كالرفع وصارت حرف النداء كالعامل لها انتهى قوله لم يتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان
يقال انه خبر للاسم اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه قوله ويشكل على ذلك ان البدل الخ
قال الشمني وفي الشرح انما يتم هذا الاشكال ان لو كان بها امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف
كما اسلفناه في مثل قلت هند حسن لها واكلت الا رغفة خبزا منها انتهى وفي حاشية التفتازاني عند
قوله تعالى وإلهكم اله واحد لا اله الا هو ما يحصل به الجواب عن اشكال المصر وهو فان قيل كيف يصح ان
البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة
الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات

هو المقصود والنسبة الى المبدل منه سلبية قلنا ان وقعت النسبة الى البدل بعد مكرر

اثبات انتهى قوله لا يصح هنا كحلوله محل الاول لان الاول منفي والبدل مثبت ولان الاول لا بد ان يكون نكرة فلا تحل
المعرفة محله واجيب من الاول بان التخالف بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب ان يجعل الاول كانه لم يذكر
والثاني في موضعه وفيه ظاهر قوله وقد يجاب بانه بدل قال في الشرح ما هذا البدل من الاقسام اقول هو من بدل الكل
من الكل باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل انتهى قوله اكتفاء تأليف مفرد له فيها اي بتاليف للزمخشري في
المسئلة وهذا نص ما وجدناه مسئلة في كلمة لا اله الا الله من املاء العالم العلامة ابي القاسم جار الله قال
اعلم ان متقدمي الشيوخ ذهبوا الى ان قولنا لا اله الا الله كلام غير تام ولا مستقل بنفسه بل يجب ههنا ان يقدر
خبر محذوف مثل قولهم لا اله في الوجود او موجود او لنا الا الله ومثل هذا الكلام تقدير قولهم لا رجل في الدار
الا زيد محمولة على ان الكلام جملتان وليس الامر كذلك لان من الى ذلك فكانه لم يعرف معنى هذا الكلام ولا مورده
بل الوجه الصحيح في ذلك ان يكون هذا كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه غير محتاج لسواه ويدل على صحة ما ذهبنا اليه انا
اذا تاولنا الكلام وجدناه لا يخلو من وجهين اصل الكلام والثاني تفريع يزيد الكلام تخفيفا وتاكيدا وتفيد
فيه فائدة زائدة بذلك الفرع على ما كان في الاصل مثاله قولهم ما جاءني من هذا الرجال تقي محي واحد من الرجال غير معين
لان السامع يجوز محي رجلين او رجال فلذلك صح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان واذا اراد ان يرفع هذا
عن وهم السامع يفرع هذا الكلام فيقول ما جاءني من رجل فيعلم السامع انه نحيه احد من جنس الرجال فلذلك
لا يصح ان يقول ما جاءني من رجل بل رجلان مثال آخر لهذا قوله تعالى فيما تقضهم ميثاقهم ما في الموضعين فائدة
الا ان فيها فائدة جليلة وهي انه لو قال فبرحمة تقضهم جوزنا ان اللين والعنف كانا للسببين المذكورين وبغير
ذلك فلما ادخل ما في موضعين قطعنا ان اللين لم يكن الا لرحمة وان العنف لم يكن الا لاجل نقض الميثاق وكذلك
الاستثناء على هذا الوجه تفريعات يزيد الكلام تاكيد معنى وذلك ان اصل الكلام جاءني زيد الا ان
هذا الا قطع بالسامع على ان غير زيد لم يجئ فاذا اراد جمع معنيين اعني مجيء زيد ونفي مجيء غيره الى بهذا الفرع وقال
ما جاءني الا زيد فلذلك في مسئلتنا لان اصل قولنا لا اله الا الله اله اي مستحق للعبادة يوهم ان قولنا زيد
منطلق فلما فرع عليه الفرع وهو قولنا لا اله الا الله افاد هاتين وهما اثبات الالهية لله تعالى ونفيها عما سواه
فاذا الا الله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدأ يبين هذا ويوضحه ان لا تطلب النكرة ابدا فلا تقول لا زيد في
الدار منطلق بل تقول لا رجل افضل منك وكذا اذا كان لنفي الجنس فان الجنس يفيد الشياع والشياع
من التنكير والمبتدأ يجب ان يكون معرفة والخبر نكرة على ما عليه اصل الباب ولذلك قال ابن مهران ان هذا الاسم
اعني لله اسم على الله تعالى لانه لا يطلق على غيره والآله كالجنس من حيث انه يطلق على كل معبود من الله وغيره من حيث
التسمية والاشتقاق تعالى ان يكون معه اله الا انهم لما اعتقدوا في ذلك الاشياء انها مستحقة للعبادة سموها
الهة وكانت لما قلنا لا اله الا الله نفينا هذه الصفة اعني الالهية على كل سمي بهذا الاسم كذبا وافتراء من الاصنام
والاوثان والنيران والشمس والقمر والحجر والمدر واثبتناها لله تعالى فاذا وزان هذا الكلام لا منطلق الا زيد
ولا خارج الا عمرو وكذلك الحديث المروي عن عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله الانصاري انه سمع يوم احد
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي ثبتين وتحققين ان المعنى ما حققناه وذهبوا اليه من تقدير الخبر غير
مسدود لا محتاج اليه قطعا انتهى قيل هذه عبارة بعض من تلامذته تلقفها منه واثبتها بعبارته وهكذا وجدنا
نسخة سقيمة ولم يجد غير ها حتى نقابلها معها وتصححنا وعلمنا بقول القائل ما لا يدرك كله لا يترك قله لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا قوله فان قال اي اجاب الزمخشري عن الايراد المذكور بان لا ليست للتبرية بل هي بمعنى ليس
فذلك منقوض بثلثة اوجه مانعة عن الحمل على ليس قوله فاما قوله يجب كون المعرفة يعني قول الزمخشري على ما يفهم
من قوله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة قوله فقد مر جواب اما يعني واما قول الزمخشري يجب كون المعرفة
مبتدأ وجوابه قد مر في الباب الرابع الاخبار عن النكرة المخصصة بالمعرفة مع شواهده من الاباة وغيرها فال

اول

ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل لتعم
ذلك على صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي في اي صورة مشبها اي لبشا وها
وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ان وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة
صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في وبل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا ان الذي صفة والصواب ان ما في هذا المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة
الجملتان معا واما الآية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد
محذوف اي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذا علق في بركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان
ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة ش قوله ومن ذلك قول الفارسي
اي ومن الوهم في شرط التنكير في الصفة النكرة قول الفارسي فان ما المصدرية مؤولة بالمصدر المعرفة
مثل بعضها ان المصدرية فلا يمكن جعلها صفة لرجل قوله صاحب الترشيح اسمه عمر بن خطاب بن يوسف العرطي
من جلة النحاة صنف في علم اللسان واختصر القاهر لابن الانباري مات بعد الخمسين واربعمائة يقال له
ابو بكر الازدي قوله قال ومثله اي قال الفارسي ومثل رجل ما شئت من رجل قوله تعالى في اي صورة
الآية قال الدماميني لا تخفى ان اللفظ على رأي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك
مررت برجل مثلك فلا بد من تقدير اي مثل مثلك اي برجل مماثل مثلك بمعنى انه على وفقها او يقدر
برجل ذي مثلك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او بتأول المصدر باسم المفعول من غير حذف كقولهم
ضرب الامير اي برجل مثلك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده ولتقدير ما شرطية يحتاج الى تقدير
الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فيهم ترجيح تقديرهم على تقديره بل ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا
وقوله هو غير صواب انتهى وقال الشمني اعتراض المص انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قدر
ما مع ما بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شيء قبلها او تأويله بشيء انتهى اي قبل ما بعدها فالضمير عائد الى ما قوله
اي في اي صورة مشبها قوله مشبها على صيغة المفعول من شاء يشاء فهو شاء وذاك مشى يمشي مشيا وجاء يجيء
وذاك مجيئ يعني اذا كانت ما مصدرية يؤول ما شئت بالمصدر والمصدر بالمفعول كما في قوله تعالى وما كان
هذا القرآن ان يفترى اي مفترى قوله ان ان وصلتها قال ابن عادل في ان لا نعبد واستثنى اوجه احدها انه بدل
من كلمة بدل كل من كل الثاني انه بدل من سواء وجوزه ابو البقاء وليس بواضح لان المفضى وانما هو الموصوف
لا صفته فتنبه البدلية الى المعصوف اولى على الوجهين فان وما في خبرها في محل جر الثالث انه في محل رفع خبرا
لمبتدأ مضمر والجملة استئناف جواب السؤال مقدر لانه لما قيل تعالوا الى كلمة قال قائل ما هي فقيل هي ان لا
نعبد الا الله على هذه الاوجه الثلثة فبين منصوب بسواء ظرف له اي يقع الاستواء في هذه الجملة انتهى قوله وفي
هذا المثال وهو قوله مررت برجل ما شئت من رجل قوله واما الآية الاولى هي قوله تعالى في اي صورة قال
الحلبي يجوز فيه اوجه احدها ان يتعلق بركبك وما مزيدة على هذا وشاء صفة لصورة ولم يعطف لانه بيان لقوله
فعدلك والتقدير فعدلك ركبك في اي صورة والمعنى وضعك في صورة اقتضتها مشيئة الثاني ان يتعلق
بمحذوف على انه حال اي ركبك حاصلا في بعض الصور الثالث ان يتعلق بعدلك انتهى قوله الجملتان معا يعني مجموع
جملتي الشرط والجزاء قال ابو البقاء غير عبارته كما هو ويدنه رو ما للاختصار ونصها ما شاء يجوز ان يكون
ما زائدة وان تكون ما شرطية وعلى الامرين الجملة نعت لصورة والعائد محذوف اي ركبك عليها
عليها وفي يتعلق بركبك وقيل لا موضع للجملة لان في يتعلق باحد الفعلين فالجميع كلام واحد وانما تقدم الاستفهام
الاستفهام على ما هو حقه انتهى وقال الحلبي في ما ثلثة اوجه الزيادة وكونها شرطية وحر جوابها محذوف
والنصب على المصدرية اي واقعة موقع مصدر قوله والعائد محذوف اي العائد الى الموصوف من الجملة

من الجملة محذوف تقديره اي في اي صورة ان شاء ركبك عليها قوله ان يقطع بأن ما زائدة اسم كان لكونه اعرف وخبرها
حقه بالنصب واذا علق ظرف لحقه وضمير حقه فاعل يقطع عائد الى ابي البقاء والباء في قوله بجوابه متعلقة بيتعلق قوله
اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه قال الدماميني الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط وههنا قد
جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في خبر الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكر المصنف
من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم اتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطيتها انتهى قال الشمني
وأقول هذا من باب نفي الشيء بنفي يلزمه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه وانما
قيد الشرط بالجازم لكون الوقع في الآية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه
فيه انتهى كلام الشمني قال والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها فالتقدير شاء ها وفي
متعلقة بركبك او باستقرار محذوف هو حال من مفعوله او بعدلك اي وضعك في صورة اي صورة وان قدرت
شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا وتقدير عليها وتكون في حينئذ متعلقة بعدلك اي عدلك في صورة
اي صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب في الآية الثانية انها على تقدير مبتدأ وفي الثالثة ان الذي بدل
او صفة مقطوعة تتقدير هو او اذم او اعني هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا
ولمن اجازه بشرط وصف النكرة او لا بنكرة وهو قول الاخفش ان الاولى صفة لا خبر ان يقوما مقامها الآية
لوصفها وكذا قال بعضهم في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ش قوله ان قدرت ما زائدة
ولم يذكر العلامة غيرها حيث قال ما مزيدة اي وركبك في اي صورة اقتضتها مشيئته وحكمته من الصور فان قلت
بل لا عطف فما عطف ما قبلها قلت لانها بيان لعدلك فان قلت ثم يتعلق الجار قلت يجوز ان يتعلق بركبك على
معنى وضعك في بعض الصور ويكتفى فيه او بمحذوف اي ركبك حاصلا في بعض الصور ومحل النصب على الحال
ان علق بمحذوف ويجوز ان يتعلق بعدلك ويكون في اي معنى التعجب اي فعدلك في صورة عجيبة ثم قال ما شاء
ركبك اي ركبك ما شاء من التراكيب يعني تركيبا حسنا انتهى كلام العلامة قال اليمني ولا يكون في من صلة عدلك
لانه للاستفهام والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله قيل فعلى هذا في كلام صاحب الكشاف اشكال لانه جعله من صلة
عدلك في الوجه الاخير والجواب عن هذا الاعتراض غير خاف انتهى وسيأتي عن قريب جوابه ان شاء الله
تعالى قوله فالصفة جملة شاء اي صفة صورة في ما شاء ركبك جملة منوية وهي شاء وحدها اي بدون ما واحتجت
الى ضمير عائد الى الموصوف قدر شاءها والجار وهي متعلقة بعامل مؤخر وهو ركبك لوجوب تقديمه بسبب صدارة
مدخولها وهو اي فيكون لغوا ويحتمل ان يتعلق باستقرار محذوف وقع حالا من مفعول ركبك وهو كاف الخطاب
اي ركبك كائنا على صورة عجيبة ووجوب التقديم كالاول متعلقة بعامل مقدم قوله او بعدلك اي وضعك في صورة
يريد ان بضمن معنى وضعك في عدلك حتى يصح تعلق في ولما توجه الاعتراض بصدارة الاستفهام واخرجه عن حقيقته
فقال اي وضعك في صورة اي صورة وفيه تلويح لما بينه عليه شهاب الدين حيث قال نقله الشيخ عن بعض المتأولين
وهو معترض بان في اي معنى الاستفهام فلها صدر الكلام فكيف يعمل فيها ما قبلها مها وكان الزمخشري استشعر
هذا فقال ويكون في اي معنى التعجب اي فعدلك في صورة عجيبة انتهى وهذا اي يكون ما يجوز التقدم العامل على اسم
الاستفهام وان دخله معنى التعجب الا ترى ان كيف وانى وان دخلها معنى التعجب لا يتقدم عاملها عليها
واختلف النحويون في اسم الاستفهام اذا قصد به الاستئناف هل يجوز تقديم عامله ام لا والصحيح انه لا يجوز
ان يتقدم عامل كم الخبرية عليها لشبهها في اللفظ بالاستفهامية فهذا او لى انتهى كلام شهاب الدين
وقد سبق في ترجمة كم من فصل الكاف ان بعضهم اد وات الاستفهام مثل من وما اي يجوز ان يتقدم عليها
العامل اللفظي في الاستئناف وان كم الخبرية يجوز ان يتقدم عليها عليها في بعض اللغات مثل ملكت كم غلام
فليلتفت اليها وقد مر هذه التوسعات نقلا عن الثقات في اوائل هذا الموضوع ايضا فلا وجه لانكاره ذهب

واذا النفي يكون الشرط الخ معمول لما قبله لا يكون الخ

ش امثال

ولذلك لا يجوز م

اشترطوا لهما اي لنعت الاشارة ونعت اي لتعريف اللام الجنسية مثل قوله تعالى ان هذا القران يهدي
للتي هي اقوم وقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الا انها يكون مباشرة اي لكن اللام الجنسية تكون مباشرة
لفاعل نعم وبئس او مباشرة لكلمة اضيف الفاعل الى تلك الكلمة نحو غلام الرجل زيد والمراد بالمباشرة له
دخولها عليه قوله بخلاف ما تقدم يعني نعت اسم الاشارة ونعت اي فان المباشرة لنفس النعت شرط
فيها بلا واسطة قوله ومن الوهم في ذلك اي فيما يشترط فيه تعريف اللام الجنسية قول الزمخشري ان بعضهم
في قراءة النصب صفة لاسم ان وهو ذلك مع فقدان مباشرة اللام الجنسية للنعت وقد سبق احكام
هذه القراءة وتحريرها وذكر هناك الاعتراض على العلامة بالفصل بين اسم الاشارة ونعته فليلتفت اليه
بتضح المحل كمال الاتضاح قوله قد مضى اي في النوع الاول من الجهة السادسة فقد اشار هناك الى ان النعت
مطلقا سواء كان لاسم الاشارة اولغيره لابد ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق قوله كذلك ما عطف عليها
اي كما لا يكون وصف الاشارة الا معرفا باللام الجنسية كذا عطف البيان الجاري على اسم الاشارة لا يكون
الا معرفا بها للمشابهة بينه وبين النعت قال ولهذا منع ابو الفتح وهذا يعلى شيخ في قراءة ابن كثير
بعلى عطف بيان وأوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر محذوف او بدل من يعلى او يعلى بدل وشيخ الخبر
ونظر منع ابي الفتح ما ذكر نا منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف
البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذان زيد وعمرو على عطف
البيان وتبعه الزبادي فاجاز مررت بهذا بن الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل البضا ولم
يجز على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ ومن نص على منع النعت في هذا سيبويه
والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته في النداء قوله ولهذا اي
لوجه المشابهة بين النعت وعطف البيان صح لا يجوز عطف البيان الجاري على اسم الاشارة الا معرفا
بالام كالصفة منع ابو الفتح كون يعلى عطف بيان في قراءة الرفع قوله ما ذكرنا مفعول منع ابو الفتح
ومنع ابن السيد مرفوع على انه خبر نظير وابن مالك بالجر عطف على ابن السيد وقوله كون عطف البيان
بالنصب مفعول منع ابن السيد وابن مالك اي ونظير منع ابي الفتح منعهما كون عطف البيان تابعا
للمضمر وقوله لامتناع ذلك في النعت بيان وجه التشبيه والنظير بين المنعين قال ابن مالك في التسهيل
عطف البيان هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع والتوضيح والتخصيص انتهى قبل اراد بظهور
المتبوع كونه اسما ظاهرا الا مضمرا كالنعت قوله وتبعه الزبادي قال ابو حيان في باب النعت من شرح التسهيل
ان النحويين نصوا على تفريق غير الواحد اذا اختلف نعتها لا يجوز في اسم الاشارة نحو مررت بهذين
القصير والطويل نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادي والمبرد والزجاج وعلة منع ذلك ان كل نعت
لا بد له من ضمير يعود على المنعوت يربطه الا اسماء الاشارة فانها لا تضاف الا بالجوامد وان وصفت
بالمشتق فعلى ان يكون قائما مقام الجامد ولذلك نقل وصفها به والجوامد لا يتحمل ضمير الجعل كونه موافقا
للمنعوت في الافراد وغيره لتحصيل المشاكلة التي هي الرابط بين النعت والمنعوت في اسماء الاشارة قال
الزبادي وقد يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على البدل وعطف البيان انتهى وقد اجاز سيبويه وغيره
يا هذان زيد وعمرو على عطف البيان وهو مخالف للوصف وقد صرحوا ان يا هذا زيد كثير في لغة طي فعلى
هذا جاز يا هذان زيد وعمرو انتهى كلام ابي حيان قائدة الزبادي قال السيوطي اسمه ابراهيم بن سفيان
بن سليمان بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن أبي زياد ابو اسحق الزبادي قال ياقوت كان نحويا لغويا راوية قرأ
على سيبويه كتابه ولم يتم وروى عن ابي عبيدة والاصمعي وكان يشبه به في معرفة الشعر ومعانيه وكان شاعرا
راوية عالما ومزج صنف النقط والشكل والامثال وشرح ثلث كتاب سيبويه وتمنيق الاخبار وغير ذلك

الى العلامة قوله والصواب في الآية الثانية وهو قوله تعالى ان لا تعبدوا الا الله انها على تقدير مبتدأ وهو الوجه
الثالث من الوجه الثلثة المنقولة آنفا عن ابن عادل لما قبل تعالوا الى كلمة سواء قال قائل ما هي فقيل هي ان لا تعبد
قوله وفي الثالثة اي الصواب في الآية الثالثة وهو قوله تعالى وبل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فقد سبق ما يتعلق
بهذه الآية من المباحث نقلا عن الرضي في اواخر الجهة الخامسة فليرجع اليه قوله ان الاولبان صفة مقول
قول الاخفش قال السفاقسي وجوز بعضهم على مذهب الاخفش في ان الاولبان صفة لاخريان في قوله تعالى
فان عثر على انهما استحقا اثما فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاولبان صفة لاخريان
الآية من اخر المائدة قوله الذين يجلون قال السفاقسي خبر مبتدا محذوف اي هم الذين او مبتدا والخبر محذوف
اي منهم مؤمنون ونحوه او منصوب باضمار اعني ونحوه قال بعضهم صفة لكل مختال وساغ وصفه بالمعرفة
وهو نكرة لان كل نكرة وان نكرة فهو مخصص لنوعا ما فساغ لذلك وصفه بالمعرفة قال ابن عطية وهذا مذهب
الاخفش انتهى قال ومن ذلك قول الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف
بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين
لا يختلفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون غير عن البدل بعطف البيان لتاخيرها وبؤيده قوله في السكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتقريره قال
ومن تبعيضية حذف مفعولها اي اسكنوهن مكانا من سكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخاص
لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي المؤكد صفة وعطف البيان صفة كما مر ش قوله ومن
ذلك اي ومن الوهم في الثاني وهو اشتراط التنكير في صفة النكرة قول الزمخشري قوله ان ان تقوموا عطف
بيان مفعول قول الزمخشري قال السفاقسي قال ابو علي في موضع خفض بدلا من واحدة وقال الزمخشري
عطف بيان لها ردا بان واحدة نكرة وان تقوموا معرفة والقائل به قائلان اما عطف البيان فشرطه ان
يكون معرفة من معرفة وهو مذهب البصريين واما الموافق له فيه في التعريف والتنكير وهو مذهب الكوفيين
ولم يقل احد بجواز التخالف وكذا قال في قوله تعالى مقام ابراهيم فجعل عطف بيان من قوله آيات وردة النحويون
عليه ذلك واجاز ابو البقاء ان يكون في موضع رفع اي هي ان تقوموا او نصب على تقدير اعني انتهى قوله
ان من وجدكم مفعول قولها اي قول الزمخشري في هذه الكلمة قال السفاقسي من وجدكم بدل من قوله من حيث وقال
الزمخشري عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وردبان عطف البيان لا يعاد معه العامل وانما ذلك في البدل
انتهى قال النوع الثالث اشتراطهم في بعض ما التعريف شرط تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف
العلمية او شبهه كما في اجمع ونعت الاشارة واي في النداء اشترطوا لها تعريف اللام الجنسية وكذا
فاعل نعم وبئس لكنها يكون مباشرة له اولما اضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة لما من الوهم في ذلك
قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب الخاصم انه صفة لاسم الاشارة وقد
مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة الاضافة الى كذلك ما يعطف عليها ش قوله كما في
اجمع يعني ان تعريف اجمع تعريف وانما هو مشابه له وتقدير وجه الشبه ان اجمع ونحوه يعتبر فيه تعريف الاضافة
فاذا قلت قراءة الكتاب اجمع فاضله عندهذا الفاضل جمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه واعتبر عند حذفه
التعريف الاضافي وعند ذلك صار في الصورة معرفا بغير معرف لفظي فاشبه العلم في ذلك فاجري تعريف
الاضافة عند حذف المضاف اليه مجرى العلمية في الاعتبار في منع الصرف وابن الحاجب جوز في مثل اجمع ان
يكون تعريفه بالعلمية اي يكون اجمع علما باعتبار الكل كباب اسامة وعليه فالمشترط لمنع الصرف تعريف العلمية
لا غيرها واجمع مندرج فيه وجوز وجهها الخ وهو ان يكون اجمع ممنوعا من الصرف للوصف ووزن الفعل
وجمع للعدل والوصف فلا يحتاج الى عد بما يشبه تعريف العلمية في موانع الصرف انتهى قوله اشترطوا لها

الاشتقاق في الشروط في غيره والصوت والا يكون الخاص ايضا عطف بيان لان البيان يكشف الصفة فما لا توصف

ومائتين وله فج جارية سوداء شعر الاحبذا احبذا احبذا اجيب تحملت فيه الاذا
وباحبذا برد انيابه اذا الليل اظلم واجلوذا ذكر فج جمع الجوامع انتهى قوله لايكون الاطبقها اي لايكون
الا مطابقا لاسم الاشارة انث الضمير باعتبار المضاف اليه قال الدماميني قال المص في حواشيه على
التسهيل ذكر والتعت اسم الاشارة سته شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا وصفا
غالبا وهذا لازم الثالث كونه مفردا ويا ذا الضامر العيس بشكل واجيب بان الضامر العيس موصول
وهو في حكم المفرد وبانه صفة محذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاصل وان جاز مررت
بالفرافي الدار الكريم الخامس انه لا يقطع النعت انه لا يخالف متبوعه في افراد ولا غيره فلا يجوز بهذين الرجل المرأة انتهى
كلام الدماميني قال النوع الرابع اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها
كالمبهمات واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط فاني يبصرون وفي
فسنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار
والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا
لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار
توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها وفي في البيت وفي والى في الباقي فيحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادر
واو قد اجيز والوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال
اي سنعيد طريقتها شرح قوله كظروف المكان اي الظروف المنصوبة على انها مفعول فيها مثل قرارت
امام الامير وصليت خلف الامام قال الدماميني فلا تقبل النصب بتقدير في من الظروف المكانية الا ما
كانت مبهمة واما ظرف الزمان فان جميعها يقبل ذلك ماكان منها مبهما وماكان موقتا فالاول كحين وزمان
والثاني كيوم وليلة ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني
الازمنة الثلثة من مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلم يكن لفظ الفعل والاعم
شيء منه بل دلالته عقلية لانه قد يكون كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو
مدلول الفعل وهو احد الازمنة الثلثة ونعني بالمشابه له للزمان من الامكنة ماكان منها غير محصور كالجهات
الست وماكان منها معهودا كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التبدل والتغير في هذين النوعين من المكان
كما في الازمنة الثلثة قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه
الفعل فمغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة
لا على المعين الموقت المراد به هنا المحصور الذي لنهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل
لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود
من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا
فهو بدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره وهو ماثبت له البس امر غير داخل في مسماه
على ما هو مقرر في كلامه انتهى كلام الدماميني قوله والاختصاص بالجر عطف على الابهام اي واشتراط الاختصاص
كالتعريف والتخصيص في بعض الالفاظ قوله ومن الوهم في الاول وهو اشتراط الابهام قوله وقول ابن
الطراوة بالرفع عطف على قول الزمخشري اي ومن الوهم في الاول قول ابن الطراوة تقدم البيت مع شرحه
وقائله ومحل الاستشهاد في ديباجة هذا الكتاب وكذا في اخر الباب الرابع في الامور المعد به للفعل القاصر
ونمامه لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب اي كما عسل الثعلب في الطريق وهو بيت
من قصيده من الكامل قالها ساعدة بن جوية قوله ان هذه المنصوبات بكسر ان مقول لاقوال الثلثة
في المنصوبات بحذف مقول الاقوال الثلثة في المنصوبات السنة وهي الصراط وسيرتها والطريق

والطريق والدار والمسجد والسوق قوله ظرفا مكانيا اي منصوبا على انه مفعول فيه خبر انما يكون
اسمه ما كان مبهما قوله ويعرف اي المكان المبهم او الابهام في الامكنة فعله والصواب ان هذه كيف
انتصبوا وقد تقرر ان اسقاط الجار توسعا ينقاس الا في مواضع مضبوطة قليلة وما سمع منه عدة
كلمات وقد مضى ذكرها في الامور المعدية للفعل القاصر قوله توسعا منصوب على انه مفعول له اي للتوسع
او تمييز اي من جهة التوسع او مصدر اي اسقاطا التوسعا قوله الى آخر المبتدأ وهو الجار المقدر لانه
اريد به لفظ فصار اسما وقوله في سنعيدها متعلق بالمقدر وقوله وفي عطف على الى وهو اسم مثله وكذا
قوله وفي اوالى في الباقي اي في الدار والمسجد والسوق قال ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم
كل مرصد ان كلا ظرف رده ابو علي في الاغفال بما ذكرناه واجاب ابو حيان بان اقعد وليس على حقيقته
بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح فعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد
كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا
بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقبل التقدير على كل
مرصد فحذفت على كما قال واخفى الزجاج لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وفي قياس الزجاج ان يقول في لاقعدن
لهم صراطك مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن
فيمن نصبهما او ان لاقعدن واقعدوا ضمنا لازمن والزمخشري معنى شرح قوله ومن ذلك اي ومن الوهم في اشتراط
الابهام قول الزجاج في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد في سورة التوبة تقدمت الآية في الامر الشنيع من الامور
التي تعدى بها الفعل القاصر وكذا البيت السابق آنفا وهو قوله كما عسل الطريق الثعلب قال ابن عادل يا هذا
مكان مختص فلا يصل الفعل بنفسه الا في الفاظ محصورة بعضها ينقاس وبعضها يسمع وجعل الفارسي هذا
نظير ما فعله سيبويه في بيت ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وهو انه جعله
مما حذف فيه الحرف اتساعا لا على الظرف لانه ظرف مكان مختص والمكان المختص لا يصل اليه الفعل بنفسه قال
ابو حيان انه ينتصب على الظرف لان معنى اقعدوا لا يراد به حقيقة القعود وانما يراد ارصدوهم فقد اتفق
العامل والظرف في المادة ومتى اتفق العامل في الظرف في المادة لفظا او معنى وصل اليه بنفسه تقول جلست
مجلس القاضي وقعدت مجلس القاضي والآية من هذا القبيل والوجه الثاني ان كل مرصد منصوب على اسقاط
حرف الجر وهو على اي على كل مرصد فيه على السماع لقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك اتفق الكل
على انه على تقدير على وقال بعضهم على تقدير الباء اي بكل مرصد نقله ابو البقاء وحينئذ يكون الباء بمعنى في
فينبغي ان يقدر في لان المعنى عليها وجعله نظير قول الشاعر نغالي اللحم للاضياف نيا ونرخصه اذا نضج
القدور والمرصد مفعل من رصده اي رقبه يرقبه وهو يصلح للزمان والمكان والمصدر انتهى كلام ابن عادل
قوله اذا شرطوا وجه المخالفة لكلام القوم وبيان علتها انهم اشترطوا توافق مادة الظرف وعامله لفظا ومعنى
القول من المص مخالف لما حققه الرضي حيث قال ويتصبه ايضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد
وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت
مشتاه ومالبس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربحت بالسهم موضع كبر
وشتمك منزل فلان انتهى وما ذكره ابن عصفور في المقرب موافق لما ذكره المص حيث قال ويصل الفعل
الى جميع ضروب الظروف الا ظرف المكان المختص فانه ان كان مشتقا من لفظ الفعل وصل اليه الفعل
الذي هو من لفظه بنفسه وما عدا ذلك فانه لا يصل اليه الا بواسطة في الا ما شذ من ذلك وهو الشام

فاستبقوا الصراط فاني يبصرون قوله وفي البيت الخ قوله وفي والى في الباقي الخ قوله ويعرف اي المكان المبهم الخ

من ذهبت الشام وكل اسم مكان مختص مع دخلت انتهى كلام ابن عصفور وكان المصرف قلده قوله كما قال واخفى البيت من قصيدة من الضرب الثالث من الطويل قاله عروة بن حزام العذري تقدم مشروحا بعده وما قبله من الابيات ومحل الاستشهاد في نزجمة على من الباب الاول قوله والصواب في الموضعين ه قال في التعليق يريد بالموضعين قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك فان الزجاج ذهب في الاولى الى انه منصوب على الظرف قال المصرف وقياس قوله ان يكون الآية الثانية كذلك قلت ليس تخريجه المذكور باولى من تخريج الزجاج فان الزجاج راه ظرف مكان فلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم وما خرجه المصرف عليه من نصبه على اسقاط الخافض او التضمين غير قياس انتهى قوله كقولهم ضرب زيد على صيغة المجهول وزيد نائب الفاعل قال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ثم قال وبجر مجرى اجمع جاز حذف الضمير فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وجاء منصوبا اما لانه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره نحو دخلته البيت تقدم هذا البيت المثال في نزجمة ال من باب الادوات وسياتي في اخر النوع الخامس قبيل التنبيه قال ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركيب الصفة لدلالة المقام عليها كما قاله كحاجب عن كل امر شينه صح وقول الفارسي في رهبانية ابتدعوها انه من باب زيد ضربته واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولابد من تقدير مضاف اي وجب رهبانية واتمام الجمل ابو علي الآية على ذلك لاعزاله فقال لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل وقد يجعل ورد واعترض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تجويزها كونه كزيد ضربته ويجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تجويزها صفة والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل او خبر لمحذوف وقول ابن مالك بدر الدين في قول الخماس فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كقول ابي علي في الآية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال ش قوله ومن الوهم في الثاني اي فيما شرطه فيه الاختصاص مثل المبتدا وصاحب الحال قول الحوفي الخ قال السفاقسي واجاز الحوفي ان تكون ظلمات مبتدا وظلمات بعضها فوق بعض خبره موضع خبر ظلمات والظاهر انه لا يجوز لا مسوغ للابتداء بالنكرة الا ان تقدر صفة محذوفة اي ظلمات كثيرة او عظيمة انتهى صح جواب ان قدر وقول الفارسي بالرفع عطف على قول الحوفي قوله كما قال لاحاجب في امر شينه عجز بيت من الطويل قال الدماميني هو لمروان بن ابي حفصة ويعرف بابن ابي السمط وكثيرا ما ينشدون هذا البيت على انه مثال للورود التنكير للتعظيم بمعنى ان المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعين وللتحقير بمعنى الخطاط شانه الى حد لا يمكن ان يعرف اي لاحاجب اي لاحاجب عظيم وليس له حاجب حقير قال بعض المتاخرين ويجوز ان يقال نفي الحاجب الحقير فيهم من عموم النكرة في سياق النفي ويجاب بان جعل النفي للتحقير لينتفي غيره من باب الاولى انسب واستعمل الشارح مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشين يمكن المانع منه يمكن المظروف منه الظرف فجعل الحاجب كانيا في ذلك الامر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب ويقال في الذي يشين ما يجلب اليه او يجب الرغبة عنه كذا في شرح التلخيص لابن السبكي انتهى قوله صح جواب ان قدر وقوله وقول بالرفع عطف على قول الحوفي وقوله انه من باب مقوله قوله واعترضه ابن الشجري قال السفاقسي

السفاقسي ورهبانية معطوف على ما قبله وابتدعوها في موضع الصفة لرهبانية وجعل الفارسي ورهبانية منصوبا بفعل مقدر من باب الاشتغال بشرط ان يجوز رفعه على الابتداء ورهبانية لا يجوز الابتداء بها لانها نكرة لا مسوغ لها انتهى وقال الفاضل الحلبي وفي هذا الاعتراض نظر لانا لا نسلم اولا اشتراط ذلك ويدل عليه قراءة من قراء سعوة انزلناها بالنصب على الاشتغال كما تقدمت ولئن سلمنا ذلك فثم مسوغ وهو العطف كقوله عندي اصطبار وشكوى عند فاتن فهل بالحب من هذا امرؤ سمعا ذكر ذلك جمال الدين ابن مالك انتهى كلام الحلبي قوله لا عترازه قال الفاضل الحلبي يقولون ان هذا يعني الاشتغال اعراب المعتزلة وذلك انهم يقولون ما كان من فعل الانسان فهو مخلوق له فالرافة والرحمة لما كانتا من فعل الله بل من فعل العبد مستقل بفعلها نسب ابتداعها اليه والله اعلم موضع آخر انتهى قوله في تجويزه في واخرى الظاهر ان الضمير المجرور عائد الى البقاء وساحته بريء مما اسنده المصرالية فان نص كلامه قوله تعالى واخرى اي ووعدكم اخرى او اثابكم ويجوز ان يكون مبتدا ولم تقدر واصفته وقد احاط الخبر ويجوز ان يكون هذه الجملة صفته والخبر محذوف اي وثم اخرى انتهى بعبارته وليس في هذه الاوجه الثلثة باب الاشتغال وقد ذكره الحلبي حيث قال ويجوز ان يكون اخرى منصوبة بفعل مضمر على شريطة التفسير فيقدر الفعل من معنى المتاخر وهو قد احاط الله بها اي وقضى الله اخرى انتهى وذكرها الوجه الثلثة التي ذكرها ابو البقاء وكنا في غنى عن نقول المصر ولا يمكن تاويل كلامه غير ان يحمل نسخنا على الخبط والنقصان وهو بعيد قوله وقول ابن مالك مبتدا خبره كقول ابي علي وقوله انه من الاشتغال مقول قول ابن مالك قوله في قول الحماسي والانسب ان يقال كقول الحماسية لان قائلة امراة من بني الحارث كذا في متن الحماسة وشرحها للمرزوقي ولهذا اورده في اخر باب المراثي ومن ديدن ابي تمام ذكر الاشعار المنسوبة الى النسوان في اواخر الابواب وهي ثلثة ابيات من الضرب الثالث من العروض الاولى من الرمل ثم ان المسطور في المتن والشرح فارس بالرفع ويحتمل ان يروى منصوبا ولهذا حمله بدر الدين بن جمال الدين ابن مالك على باب الاشتغال قوله فارسا ما غادروه ملحما غير ذميل ولا نكس ولا كل وبعد لو تشاء طاربه ذو صبعة لاحق الاطال نهد ذو خصل غير ان الباس منه شيمة وعروف الدهر تجري بالاجل قافيتها مقيدة مبنية على سكون الروي قوله في الآية في قوله تعالى ورهبانية الخ قوله وما زائدة كما قال المرزوقي في ماصله والكلام فيه تفخيم لامر المرثي تريد نركوا فارسا منع المحل ملحما اي طعمة لعدات السباع والطير قال شعر كانه قد الجمتني المنايا بالسبع والرخم قوله غير ذميل والذميل والزمال والزمل الضعيف زمل في العجز كما يزمل الرجل في الثوب وقولها ولا نكس وكل فالنكس المقصر عن غاية النجدة والكرم واصله في السهام وهو الذي انكسر اسفله اعلاه فلا ينال ضعيفا والوكل الجبان الذي يتكل على غيره فيضيع امره وقولها طاربه ذو صبعة حكى الحال والمراد لو شاء انجاه فرس له ذو نشاط وقال الخليل صبعة الحضر والنشاط اولها وحدتها وقولها لاحق الاطلال تريد ضامر الجنبين نهد اي غليظ ذو خصل اي من الشعر وقولها غير ان الباس منه شيمة تقول ثبت ولم يرتفعه الانقباض والاجمام لان الصبر في الشدة والباس عادة منه وطبيعة ولان صروف الدهر تجري الى النفوس باجالها ولكل حي وقت من يوم معلوم فاذا انتهى العمر به الى ذلك الوقت انقطع انتهى كلام المرزوقي قوله وما في البيت زائدة قال الدماميني يعني انها اذا كانت متبهمة على وصف لائق بالمحل كما في قولهم لامر ما جدع قصير انفه وحنيذ يكون فارسا قد تخصص بالوصف الذي نبهت عليه ما الزائدة فيصح نصبه على شريطة التفسير لكونه مختصا بحيث يمكن رفعه بالابتداء وحيث اعترف المصر بذلك فلم كان الظاهر النصب على المدح مع ان كلا الوجهين هذا والاشتغال قد اضمار الناصب وقد يجاب بان المقام يقتضي المدح لانه بصدد الرثاء وهو مقام تعديد المحاسن وذكر الصفات المحمودة وهذا بخلاف الاشتغال انتهى قوله انه من باب الاشتغال يفتح اه

في البيت

رأيت كاتبه

انه نائب فاعل يدعى والضمير عايد الى البيت قال النوع الخامس الشرط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض
فمن الاول مجرور لولا ومجرور وجد ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاك ولولاى ولولاه ووجدى
ووجدك ووجده ومجرور لبى وسعدي وحناني ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله فيالبى اذا صدرت
لهم وقول اخر لقلت لبيه لمن يدعونى كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله قلبى قلبى يدى مسور ومن ذلك
مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى كاد زيد يموت ولا تقول كاد ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه
فترفع السببى ولا يجوز رفعه الاجنبى نحو عسى زيد ان يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في
غير مسئلة الكحل وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم وافوم ونقوم ومن الثانى تاكيد الاسم
المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين شرح قوله مجرور لولا هذا على قول من ذهب الى ان لولا
من حروف الجر اظهر وقال المصرح ترجمه لولا من الباب الاول واذا ولى لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع
نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاى ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هى
جاره للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر انتهى واورد نافع شرح هذا المحل اقوال القوم على قدر
طاقتنا فليلتفت اليه قوله ومجرور وجد ح الى ما اضيف اليه كلمة وجد هذا على قول من ذهب الى ان المضاف
يعمل في المضاف اليه قوله تقول لولاك ولا تقول لولا زيد بالجر وكذا لا تقول وجد زيد قوله ومجرور لبى وسعدي
وخالى هذا وقع في الظاهر انه حكاية من لبيك وسعديك وخاليك بحذف المضاف اليه والا فالاصل فيها لبين
وسعدين وخانين بالنون لانها مثنيات لب وسعد وضان قال الرضى ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد
كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس لوجه لبقاء يائه مضافا الى
الظاهر قال دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسورا قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال
اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعَى بالبار واصل لبيك لب لك فالباء بين
اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا بد من مكانى كالمقيم في موضع والتثنية تحاف قوله تعالى ثم ارجع البصر
للتكرير فارجع البصر كرتين والمعنى البا باكثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف
زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليقع في الجيب
بالسرعة من التلبية فيقع في استماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى لب
فلا يكون محذوف الزوائد اما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى
سبح قال سبحان الله وسلم وبسمل قال سلام عليك وبسم الله وما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعلك
سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام انتهى كلام الرضى والحنان كالسلام بالتخفيف
بمعنى الرحمة قال الجعبري في شرح قول الشاطبى حنانيك يا الله يا رافع العلا حنانيك ينصب على المصدر
ومعنى التثنية التكرار اى تحننا بعد تحنن انتهى قال الحلبى في قوله تعالى وآتيناه الحكم صبيا وحنانا من لدنا
يجوز ان يكون حنانا مفعولا به معطوفا على الحكم اى واتيناه تحننا والحنان الرحمة واللين وجوز
ابو البقاء ان يكون مصدرا كانه بريد به المصدر الواقع في الدعاء نحو سقيا ورعيا فنصبه باضمار
فعل كاخوانه ويجوز ان يكون على خبر ابتداء مضمر نحو فصبر جميل وسلام عليكم على احد الوجهين انتهى قوله
وشذ نحو قوله فيالبى قال السيوطى دعونى فيالبى اذا هدرت لهم نمامه شقاشيق اقوام فاسكتها
هديرا انتهى وكذا في شرح الجمل لابن عصفور والبيت من الطويل والمصراع اخذ من المصراع الاول موضع
الاستشهاد وهى لبى فانه اضيف الى ضمير المتكلم وشاذ قوله دعونى جمع دعا والياء مفعوله وفاعله
ضمير عايد الى قومه واصحابه وقوله فيا حرف نداء حذف منادا ها اى يا قوم لبى ومعنى هدرت صوتت

صوتت وفاعله شقاشقا وهى جماعات وقوله لهم متعلق بهدرت وقوله اسكتها فعل ماض فاعله هو يرجع
اى صوتى وها مفعول اسكت عايد الى شقاشيق جمع شقشقه والقناس شقاشق اشبعت الكسرة
مثل الدارهم والصيارف في قول الشاعر نفى الدراهم تنقاد الصيارف قال ابن عصفور في شرح الجمل
للزجاج في لبيك خلاف فمذهب الخليل وجمهور النحويين انه مصدر مثنى ومذهب يونس انه مفرد واصله
لبا فقلبت الفه ياء عند الاضافة كما فعلوا بلدى واليحين قالوا لدبك واليك وهذا باطل بدليلين احدهما
انهم قلبوا الالف ياء مع الظاهر في قوله فلبى فلبى يدى مسور ولو كان مفردا لقال فلبايدى مسور مثل لدا
زيد فلم تقلبوا الالف مع الظاهر والثانى انهم قالوا في مفرد لب قال الشاعر دعونى فيالبى اذا هدرت لهم شقا
شبق اقوام فاسكتها هدرى فدل ذلك على ان لبيك تثنية لب ولا يمكن ان يقال ان لبى من قولهم لبى هى
لب المستعمل اسم فعل بمعنى اجب لان اسم الفعل لا يضاف انتهى كلام ابن عصفور قوله وقول اخر لقلت
قال العينى رجز لم ير قائله وقبله انك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعونى
ودونى زوراء جملة حالية وهى الارض البعيده وذات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالتاء المثناة
من فوق وتحريك الراء اى تملى وقيل مترع بالنون والزاء المعجمة من قولهم بئر نزوع ونزع اذا كانت قريبة
القعر والاول اصح وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء اخو الحروف اى واسعة بعيدة الاطراف والشاهد
في لبيه حيث اضيف الى ضمير الغائب وهو شاذ لبيه لمن يدعونى مفعول لقلت انتهى كلام العينى وقال خالد الازهرى
وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة قوله في قوله قلبى ح عجز بيت من مسدس
المتقارب صدره دعوت لما نابنى مسورا قوله لما نابنى اللام جارة متعلقة بدعوت وما موصولة صلتها
نابنى وفاعله ضمير عايد الى ما الموصولة ومفعول ناب ضمير المتكلم ومسورا مفعول دعوت ومعنى نابنى اصابنى
واصله ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور لبعزم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان
اعطتاه المال حتى تخلص من نائبته كذا قال خالد قال العينى في باب الاضافة قاله اعرابى من بنى اسد اى طلب
مسورا اسم رجل لما اصابنى من النائبة قلبى اى قال لبيك لقد يرة قلبانى محذوف المفعول والشاهد في قلبى
يدى مسور حيث جاء لبى مضافا الى ظاهر وهو نادر شاذ لان هذا من الاسماء التى تلزم الاضافة الى المضمر نحو
دواليك وخانيك وهذا ذيك ومعناه فاجابه منى بعد اجابة له اذ سالنى في امر نابه فدعا له جزاء لصنعه
وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه المال وقيل هو مقحم والفاء الاولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية
سببية كذا فهم انتهى وقال السيوطى لما نابنى اى لما اصابنى من النائبة فاللام جارة وما موصولة قوله
لبى اى قال لبيك والاصل فلبانى فحذف المفعول قوله فلبى يدى مسورا فاجابه منى بعد اجابة اذ سالنى
عن امر نابه جزاء لصنعه وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه المال وقيل ذكر اليدين على سبيل الاقحام
والتاكيد والفاء في فلبى الاولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية والبيت استشهد به على اضافة
لبى الى الظاهر وهو شاذ على انه ليس اسما مفردا والالم تقلب الفه عند اضافة الى الظاهر ياء كما تقال على زيد وذكر
ان لبى الاولى يكتب بالالف والثانية بالياء ليعرف ان الاولى فعل والثانية مصدر منصوب بالياء وقال الفارسى
لاحجة في البيت على ما ذكر لانه يجوز في نحو هذه الالف التى تطرفت ان تقلب ياء في الوقف فيقال في هذا
افعى بقلب الالف ياء ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف فيمكن ان يكون فلبى يدى مسورا من ذلك
قال ابو حيان وهذا الذى قاله الفارسى ممكن لو سمع من كلامهم لبا زيد انتهى كلام السيوطى وقال المصنف
في اوضح المسالك وشذت اضافة لبى الى ضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعونى وشذت اضافة
لبى الى الظاهر في قوله فلبا فلبى يدى مسور وفيه رد على يونس في زعمه ان لبى مفرد واصله لبا فقلبت
الفه ياء لاجل الضمير كما في على وعليك انتهى قال خالد الازهرى قوله واصله لبى اى بالف بعد الموحدة على وزن

بعضهم

فعل بكون العين قلبت الفا باء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما لديك وعليك وجه
الرد من البيت ان الباء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدا وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال
لدا الباب وعلى زيد بغير الالف على حالها انتهى قوله ومن ذلك اي من المعمولات التي شرط فيه الاضمار فاعل
الفعل الذي وقع خبرا لكاد واخواتها نحو كاد زيد يموت فان فاعل يموت وجب ان يكون ضميرا مستترا عائدا الى زيد
ولا يجوز اظهاره مثل كاد زيد يموت ابوه بخلاف عسى زيد ان يقوم ابوه فان خبر اعسى يرفع الاسم الظاهر
بشرط ان يكون سببيا اي شيئا من متعلقات اسم عسى بحيث يتبادر الذهن اليه عند ذكر كالاب والابن
والغلام والفرس وقد مضى تعريف السببي مرارا قال الرضي ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل
اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها وتقل اسناده الى سببه فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه وعسى زيد ان
يقوم اخوه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد
زيد يموت انتهى ومسئلة الكحل مستغنية عن البيان والايضاح وكذا عمل الرفع لاسم التفضيل قوله وكذا
مرفوع نم الخ يعني مرفوع امر الحاضر وصيغة المتكلم والمخاطب قوله ومن الثاني اي من المعمولات التي اشترط
فيها الاظهار تاكيد الاسم المظهر مثل جاءني زيد زيد ولا يجوز جاءني زيد هو احترز بقيد الاسم المظهر
عن مثل جاءني هو هو واما النعت والمنعوت فلا بد من الاظهار فيهما لان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
عند الجمهور خلافا لبعض الكسائي في ضمير الغائب وكذا عطف البيان ومتبوعه عند الاكثر على ما حققه المصنف
من ان البيان في الجامد كالنعت في المشتق ولهذا يتحدا احكاما غالبا قال ومن الوهم في الاول قول بعضهم
في لولاي وموسى ان موسى يجعل الجر وهذا خطاء لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان
لولا لا يجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحتاجي بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان
يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار ام لم تعده وفي قولي مجرور لانه يصح ان تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا
محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد لا يفيد في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه
الزايد وقول جماعة في قول هند عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراده فرج قريب ان فرج اسم
كان والصواب انه مبتداء خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله فدجعلت اذا ما
قمت بثقلني ثوبي فانهض لنهض الشارب الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل بثقلني ش قوله
ان موسى يجعل الجر مقول قول بعضهم وفي ايراد موسى دون زيد وعمرو ما لا يخفى قوله تكيف ولم
تعد يعني لا بد من اعادة الجار في المعطوف عند العطف على المجرور بحرف الجر وههنا لو اعيد لو لا
لم يعمل لامتناع عمله في الظاهر واذا عجز عن العمل لو اعيد فكيف يعمل في صورة عدم الاعادة ويرد عليه
ان هذا انما يصح على قول من ذهب الى ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه اما اذا قيل ان العامل في المعطوف
حرف العطف ارتفع الاشكال المذكور قوله تجاجي بها على صيغة المضارع المجهول على وزن بناري اي
لسال امتحانا بها واستشكالا ويقال لمثلها من المسائل احجية على وزن اضبة وجمعها احاج كما مان
ومنه كتاب الاحاجي للعلامة الزمخشري وشرحها تنوير الدياجي للسخاوي واورد السيوطي في الاشباه
والنظائر والمراد بها مسئلة غامضة غريبة يسال عنها امتحانا لذكاء الطلبة وللتغالب وقد مر تعريفها
وتفصيلها في نزهة الهمزة من الباب الاول وغيرها قوله وقول جماعة عطف على قول بعضهم اي ومن
الوهم اشتراط الضمير قول جماعة من النحويين ان فرج في قول هند اسم كان فيكون مخالفا لما قدمه من ان الخبر
عسى لا يرفع الاجنبي مثل عسى زيد ان يقوم عمرو عنده بل يرفع السببي نحو عسى زيدان يقوم ابوه
فرج في البيت اجنبي فلا يرفعه خبر عسى فالصواب انه مبتداء خبره الظرف وهو وراده والجملة خبر كان
واسمها ضمير الكرب قوله هند قال الدماميني بضم الهاء وسكون الدال المهملة والنون الموحدة قبل

قبل ها التانيث اظنه ابن الخشرم الشاعر بخاء وشين معجمتين وقد تقدم انشاد البيت وقدمنا ان يكون تاداء
مسبت بالضم والكسر ضبطها في سورة الرعد من شرح الكشاف بالفتح انتهى والبيت تقدم مشروحا في ترجمة
عسى من الباب الاول واما قوله وقد جعلت بيت من البسيط قال السيوطي هو لابي حية النمري واسمه
المثلم بن الربيع بن زرارة وقيل للحكم بن عبدل الاعرج الاسدي من شعراء الدولة الاموية وقيل انه وقع في
البيت تحريف وانما هو هكذا وقد جعلت اذا ما نهضت يوجعني ظهري فانهض الشارب السكر وكنت امشي على
رجلي معتدلا فصرت امشي على اخرى من الشجا انتهى وقال الدماميني انهض اقوم ومصدره النهض كما في
البيت والنهوض ايضا والثمل بفتح المثلثة وكسر الميم النشوان الذي اخذ منه الشراب وبهذا الكلام من المصر
تدارك لدفع ما عن المعترض ان جعل من اخوات كاد فلم جعل فاعل خبره وهو بثقلني اسما ظاهرا وهو ثوبي باء
ثوبي ليس فاعلا بثقلني بل هو بدل اشتمال من فاعل جعل وهو تاء المتكلم قال خالد الازهري في شرح اوضح
المسالك واما قوله وقد جعلت اذا قمت بثقلني ثوبي فثوبي بدل من اسم جعل لا فاعل بثقلني بل فاعله ضمير
مستتر فيه والتقدير جعل ثوبي بثقلني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه
في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسم جعل وهو
شرط فيه انتهى قال الدماميني فان قلت قد جاء خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا كقول ابن عباس رضي الله عنهما
فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يرسل رسولا فلم يخرج المصنف البيت الذي انشده على ذلك فلت
لانه قليل وقد وجد عنه مندوحة فكان يخرجه على ما ذكره هو انتهى كلام الدماميني قال ومن الوهم في الثاني
قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى
ما فلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية انتها وصلتها عطف بيان على الهاء
وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف
الجمل والاصل ولتسكن زوجك وكذا قال لا تخلفه ابن الحاجب لا انت ان التقدير ولا تخلفه انت لان مرفوع فعل الامر
لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله تطوف ما تطوف ثم ما وي
ذو والاموال منا والقديم الى حقر اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذو فاعلا بفعل غيبة
محذوف اي باوى ذوي الاموال وكونه توكيدا بعيد جدا ضرب زيدا الظهر والبطن تنبيه من العوامل ما
يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ولا تقول نعما الا في لغية
او بشرط افراده وتذكيره وهو في الاصح ش قوله ومن الوهم في الثاني اي في اشتراط الظاهر في بعض المعمولات
قول ابي البقاء قوله انه يجوز كون هو توكيدا مقول قول ابي البقاء يعني جوز ابو البقاء كون هو توكيدا
لشانئك وقد مضى في شرح ضمير الفصل ان المصر حمل قول ابي البقاء على ان هو توكيد لضمير مستتر لشانئك لا للنفس
شانئك حتى يدفع الاعتراض بان تاكيد الاسم الظاهر لا يكون الا ظاهرا وعلى هذا لا يتضح كلامه ههنا بانه
وهم في هذا التخريج وجوابه ان المصر ان اول كلام ابي البقاء فيما مضى شيرا الى ضعفه بلفظ وقد يريد
انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لم يتحقق عنده هذا التاويل ولم يكن مقبولا وقد اشرنا هناك ان سياق
كلام ابي البقاء لا يقبل ذلك التاويل ويبقى توهمه على حاله وههنا اصر على ذلك والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة
المقال واما قول الشمني واقول لعل المصر اشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذي ذكره هناك انتهى يعني
اراد بقوله وقد مضى ان العذر عن هذا الايراد على ابي البقاء بان مراده كون الضمير توكيدا للمستتر في
شانئك مضى فيندفع التوهم عن ابي البقاء ففي غاية البعد عن الفهم مع انه لا بد من تقدير شيء حتى يصح الكلام
اغنى وقد مضى الجواب عن هذا التوهم والظاهر ان فاعل مضى نفس التوهيم وهذا المواخذة على ابي البقاء
ليست من مخترعات المصر قال السفاقسي واجاز ابو البقاء ان يكون هو توكيدا وهذا وهم لان الضمير

قبله ظاهر وهو شانئك والظاهر لا يؤكد بالمضمر وليس ايضا توكيدا معنويا انتهى وكذا قال الحلبي ولم يذهب
واحد منهما الى ما ذهب اليه المصرمن التاويل البعيد عن الاوهام ووجه امتناع تاكيد الظاهر بالمضمر ان التاكيد
اما لفظي وهو تكرير الاول واما معنوي وهو بالفاظ مخصوصة فلا يمكن فان قلت يحتمل ان يراد بالبقاء
اراد به التاكيد غير المصطلح فلا يتوجه الاعتراض عليه قلنا عبارته صريحة في ارادة التاكيد الاصطلاحي حيث
قال في اعراب قوله تعالى ان شانئك هو الابتر وهو مبتداء او توكيدا وفصل انتهى فلا يمكن حمله على غير الاصطلاحي
وهذا البحث يعني امتناع تاكيد الضمر للظاهر تقدم في الباب الثالث فليرجع اليه قوله وقول الزمخشري
عطف على قول ابي البقاء وقوله انها وصلتها عطف بيان على الهاء مقول القول وهذه الآية وما يتعلق بها
من المباحث الغامضة تقدمت في مواضع عدة من هذا الموضع من جملتها ترجمة ان المفتوحة الخفيفة
وفيها غنى عن التعرض له قوله وقول النحويين بسكون الحاء يعني ومن الوهم في الثاني اي في اشتراط
الظاهر في بعض المعمولات قول النحويين ان العطف في قوله تعالى وزوجك على الضمر المستتر في اسكن
انت والحال ان هذا القول مردود من وجه آخر قال الدماميني وجعل ذلك العطف من الوهم في الثاني
وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل الامر
المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا انتهى قوله وقد رد ذلك ابن مالك تقدم هذا القول لابن مالك
في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وقوله تعالى لا تخلف نحن ولا انت وقوله تعالى لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده في اواخر الباب الثاني عند ذكر الجملة السابقة من الجمل التي لها محل من الاعراب
وقد وعدنا هناك بمجيء المسئلة هنا بالتعليق على المشية الالهية فالحمد لله وحده على نعمائه الجزيلة المحيطة بكل
الاماني والمطالب العالية والنازلة ومن اراد التفصيل البالغ واداره خلده الوقوف على الفوائد
والتحقيقات فعليه بالالتفات الى هناك قوله وجوز في قوله نطوف بنيان من قصيدة من الوافر لبرج بن
مسهر من شعراء طي بضم الباء الموحدة وراء ساكنة وجيم ومسهر بكسر الميم وسكون السين وفتح الهاء
والراء من شعراء الحماسة والقصيدة اوردها ابو تمام في باب النسب قال السيوطي قال عسكري في كتاب
تصحيف الشعراء البرج بن مسهر من شعراء طي احد المعمرين وقد النبي عليه السلام بهذه عبارة العسكري
ولم ار احدا ممن صنف في الصحابة ذكر البرج هذا حتى شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله وذكره كل من ذكر
انتهى والمصراع الذي مطلع هذه القصيدة في ترجمة اذا وهو قوله ونرمان بزيد الكاس طيبا سقيت
اذا تفورت النجوم وقد ذكر سيد من خير الشاعر قال المرزوقي في بقول مكر الواحد منا الطواف على الاذات
والتجوال في الاطراف لطلب البطالة وليس مال الجميع مقترنا وغنينا الا الى حفر يعني بها القبور ثم وصفها
بانها جوف الاسافل للحود بها وان اعاليها نصب عليها حجارة عراض كالسفوف لها وهي دائمة على هذه
ابدا قوله تطوف ما تطوف اي مدة تطوافنا ويقال ادى الى كذا اوما انتهى كلام المرزوقي وقال الدماميني
المراد بالحفر القبور والجوف الواسعة واحدها جوف والصفا بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء الوضيء
من الحجر وناوي مروي في البيت بالنون فيمتنع كون الظاهر بعده فاعلا به فاحتيج الى التاويل وقد جاؤا
في نحو ضرب زيد الظهر والبطن التاكيد كما ذكره واجازوا فيه ايضا البدل وهو بدل البعض من الكل
لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معنى كلية فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل قال قلت فلم
لم يجوز ولي البيت البدلية وقد نصوا على ان البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر
كما في نحو من اولنا واخونا قلت كانهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في البدل صحة حلوله محل المبدل
منه وقد علمت انه لا يمتنع ان يقال اكلت الارغفة جزءا منها ولا سكنت الدار بيتا منها على ان يكون
كل منها بدل بعض مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال اكلت جزءا من الارغفة ولا سكنت بيت

بيت من الدار فالقاعدة منظور فيها انتهى قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن تقدم قريبا ان الظهر والبطن
يفيد معنى الكلية وبهذا يعرب على انه تاكيد لما قبله كما انه قبل ضرب زيد كله والالف واللام نائب عن الضمر وكذا
ذو الاموال والعديم يفيد معنى الكلية كما انه قبل ثم تاتي كلتا قال سيبويه البدل ان يقول ضرب زيد الظهر
والبطن وان شئت كان بمنزلة اجمعين تقول يكون الظهر والبطن تاكيدا لزيد كما يصير اجمعون توكيدا للقوم
اذا قلت اتاني القوم اجمعين كانه ضرب كله انتهى وجوز فيه النصب على الظرف قوله وفي المضمر بشرط
استتاره تقدم هذا في المواضع التي يعود الضمر الى متاخر قوله نعم الرجل الزيدان مثال لوقوع معمول نعم
ظاهرا وقوله نعم رجلين مثال لوقوع معموله ضميرا مستترا وهو فاعله عائد الى الزيدان فالقياس ان يقال نعما
رجلين الزيدان لكنه لا يقال في الاكثر بل في لغة غير فصيحة فصيغة التصغير للتقليل او للتحقير او لهما ومثله هذا
جمود نعم فلا يظهر فيه علامة التثنية قوله او بشرط افراده وتذكيره عطف على قوله لبشرط استتاره ومن العوامل
ما يعمل في الظاهر مثل رب رجل كريم لقيته اورب المضمر بشرط افراد ذلك الضمر وتذكيره كربه فتية دعوت الى ما يدرب
المجد دابا فاجابوا وربه امراة اكرمتها وربه امراتين اكرمتهما وربه نساء اكرمتهن ولا يقال ربها امراة ويقال
نعمت امراة هند وقد مر هذا البحث في بحث ال قال النوع السادس اشتراط المفرد في بعض المعمولات
والجملة في بعض فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما نحو بدا لهم من بعد ما رووا الآية بالبسيجنه وان قبل
لهم لا تفسدوا فقد مر البحث فيهما ومن الثاني خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله
الا الله وخرج بذكر المحكي قولك قولي حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا قوله تعالى ومن يكنها فانه اثم قلبه اذا
قدر ضمير انه للشان لزم كون اثم خبرا مفردا وقبله مبتداء مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك
وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في فطفق مسحا ان مسحا
خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف اي يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم محذوف قوله
والجملة في بعض بالجر عطف على المفرد اي واشتراط الجملة في بعض المعمولات قوله ثم بدا لهم الآية قال سيبويه
في باب الافعال من الكتاب بدا لهم فعل والفعل لا يخلو من فاعل ومعناه عند النحويين اجمعين بدا لهم بدا
وقالوا ليسجننه وانما اضمر البدا لانه مصدر بدل عليه قوله بدا لهم ولا يكون ليسجننه بدلا من الفاعل لانه
جملة والفاعل لا يكون جملة انتهى كلام سيبويه قوله فقد مر البحث فيهما اي في الباب الثاني في امثلة الجمل
المفسرة وفي الجمل التي لها محل من الاعراب وفي التنبيه الاخير المذكور في اخر بحث الجمل التي لها محل وغيرها فلا
وجه للاعادة والآية الاولى مثال الفاعل والثانية مثال نائبه ولم يتعرض المصر هنا للمبتدا كانه اراد بالمعمولات
معمولات العوامل اللفظية قوله ومن الثاني اي ومما اشترط فيه الجمهور ان المفتوحة فال المصر في ترجمة ان
المفتوحة المخففة من الباب الاول وشرط اسمها ان يكون ضمر محذوفا وربما ثبت ضرورة وشرط خبرها ان يكون
جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم انتهى وكان ينبغي للمصر ان يشير اليه هنا قوله وخبر القول المحكي قال
الدماميني القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض لها الزمخشري في الكشاف
في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم قيل هو خبر مبتداء محذوف او منادى والصحيح
انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى قلت اطلق عليه الفاعل على مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله من حمل
ما يصدق عليه الفاعل اذ هو عنده عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه والحامل له على ترجيح هذا الاعراب
على كونه او منادى سلامته من الحذف اذا تقرر هذا فكان تقول حاكيا للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولي ابراهيم
فيرد على المصنف على القول المختار انتهى قوله وكذلك خبر ضمير الشان فان خبره مفرد له وقد سبق في بحث ضمير
الشان ان مفسرة لا يكون الا جملة وهذا ليس بمتفق عليه لان الكوفيين والاخفش جوزوا تفسيره بمفرد وكذا قال
المصر هناك قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكنها فانه اثم قلبه قال الدماميني التفريع يدل على صحة كل من الوجهين

والا فلو كان احدهما باطلا كان السعي في التفريع على ما قدمه من ابداء الامكن في الضمران
يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته للقياس وقد يقال مخالفة للقياس تقتضي ضعف الحمل عليه
عند امكان غيره لامتناع الحمل عليه فقد يكون قصد المص ذكر ما يحتمله اللفظ من الوجوه مع قطع النظر
عن رجحان محتمل وضعف اخر لارادة الندريب لكن الكلام في التنزيل الشريف انتهى كلامه قوله وجزافعال
المقاربة ثم رفوع معطوف على جزاان المفتوحة اي ومن الثاني جزافعال المقاربة مرفريبا ان اخبارها لا يكون
افعالا مستقبلة يجب ان يكون فاعلها ضميرا عائدا الى اسمها وهو مستلزم لهذا المعنى قوله ومن الوهم
اي في جزافعال المقاربة قول بعضهم ان سجاجزطفق لذهولهم عن الشرط المذكور فيها قوله وجواب الشرط بالرفع
عطف على الاول او الاخر وكذا جواب القسم وعدهما من المعولات لا يخلو عن الركاكة وانما الشرط فيهما كونهما
جملتين لان الشرط تعليق مضمون جملة بمضمون جملة اخرى والقسم تاكيد جملة بجملة اخرى فلا بد من كونهما جملتين
لم تعترض لصلة الموصول وهي مما يجب كونها جملة لانه غير معمول لعامل فخرج عما لخص فيه قال ومن الوهم قول
الكسائي وابي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم لير ضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك وقول
بدر الدين مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان التقدير
ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل
من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد ينبو بهم ان هذا
قول صاحب اللوامح وهو ابو الفضل الرازي فانه قال في قوله تعالى امن خلق السموات والارض لابد
من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله
الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتد بمثل هذا عند ابن مالك فان
الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة تش قوله ومن الوهم اي من الوهم في شرط جواب القسم انه لا بد من
ان يكون جملة قول الكسائي ان اللام في قوله تعالى لير ضوكم وما بعد اللام وهو ير ضوكم جواب القسم قال
السفاقسي لير ضوكم لام كي واخطاء من ذهب الى انها جواب القسم انتهى قوله وابي حاتم تقدم ترجمته
في كلام حرف الكاف وهو محمد بن ادريس الرازي مات بالري سنة كذا قال الذهبي ولنا الوحاتم آخر معاصر
معروف بين المقرئين والمحدثين واهل اللغة اسمه سهل بن محمد السجستاني مات بالبصرة سنة قال
المبرد سمعته يقول قرات كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وقال السيرافي كان حسن العلم بالعروض
واخراج المعمى وبقول الشعر الجديد ولم يكن حاذقا في النحو كذا قال الذهبي في التذهيب وباقي بعض احواله
في آخر الكتاب قوله ان اللام وما بعدها جواب ويمكن ان يقال للمص بهذا مذهب ذهبوا اليه فلا يعتد
وبها كما اعتذر به نفسه بعد هذا عند التعرض لقول الاخفش في قوله تعالى ان امرؤا هلك اللهم ان
يقال الصواب خلاف مذهبهم وهو وجه آخر دون الوهم قوله وقد مر البحث في ذلك اي في الجملة الرابعة التي
يجاب بها القسم من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد وفيناها حقه من الشرح ومر قبيل هذا في حرف اللام
وقد عقد المص فيه فرعا وقال فيه ان جواب القسم لا يكون الا جملة وحكى فيه ان ابا الحسن اجاز ان يتلقى
القسم بلام كي وجعل منه هذه الآية وقال المعنى لير ضيكم وان ابا علي قال وبهذا عندي اولى من ان يكون
منعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف اوان ابا الحسن انشد شاهدا على ذلك قول الشاعر اذا قال
قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وان الجماعة يابون هذا بناء على ان القسم انما يجاب
بالجملة ويقدرون في الآية لبكونن كذا لير ضوكم وفي البيت ليسترن ليغنى عني انتهى كلامه قوله وقول بدر الدين
عطف على قول الكسائي وقوله ان جواب الشرط قول بدر الدين حيث جوز ان يجاب الشرط وهو من
زين له سوء عمله بقوله كمن يهدي الله فانه مفرد سواء قدرت الكاف حرفا جارا او اسما مضافا قوله

قوله في قوله افمن زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء مفرد سواء قدرت
الكاف حرفا فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون قال شهاب الدين من موصولة
مبتداء وما بعده صلته والخبر محذوف فقدره الكسائي تذهب نفسك عليهم حسرات لدلالة فلا تذهب
عليه وقدره الزجاج فاضله الله كمن هداه وقدره غيرهما كمن زين له وهو احسن لموافقته لفظا ومعنى
ونظيره افمن كان على بينة من ربه كمن هو اعمى افمن يعلم انما انزل اليك من ربك الحق كمن هو اعمى انتهى وقال
السفاقسي قدره الكسائي والزجاج تذهب نفسك عليه حسرات لدلالة فلا تذهب نفسك وزاد
الزجاج تقديره اخواي فاضله الله كمن هداه فحذف لدلالة فان الله يضل من يشاء انتهى واما قوله تعالى
فلا تذهب نفسك فقال شهاب الدين في اعرابه العامة على فتح التاء وفتح الهاء مسندا الى ضمير المخاطب
لا ر نبك بهنا اي لا تتفقات اسباب ذلك وقرئ بضم التاء وكسر الهاء مسندا الى ضمير المخاطب
ونفسك منصوب مفعول به وقال السفاقسي عليهم متعلق بتذهب كما تقول هلكت عليه حبا او هو
بيان للتحسر عليه ولا يتعلق بحسرات لانه مصدر فلا يتقدم معموله عليه انتهى وقال شهاب الدين وقوله
تعالى حسرات فيه وجهان احدهما انه مفعول من اجله اي لاجل الحسرات والثاني انه في موضع الحال
على المبالغة كان كلها صارت حسرات لفرط التحسر كما قال جرير يشق الهوجر الجمهن مع السرى حتى ذهبن
كلا كلا وصدورا برين رجعن كلا كلا وصدورا اي لم يبق الا كلا كلها وصدورها وكون كلا كلا وصدورا
حالا قول سيبويه وجعلها المبرد تمييزا منقولين من الفاعلية اي ذهبت كلا كلها وصدورها وقال
العلامة في الكشاف بعد ايراد بيت جرير ومنه قوله فعلى اثرهم تساقط نفسي حسرات وذكرهم لي سقام
انتهى وقال صاحب الكشف اي على عقبهم تتساقط نفسي وهي حسرات كلها وفيها مبالغات ثلث
انتهى وقال اليمني اي على عقبهم لتساقط نفسي من حسرات لها على ارتحالهم وفراقهم وذكرهم لي بعدهم
بعدهم لي سقام لانه سبب لتخزني وتاسفي على فراقهم ولو نسيتهم لتسليت عنهم انتهى هذا ما وجدته
من كلام القوم في هذا المحل وما وجدنا ما نقله المص عن بدر الدين من كون من شرطية قوله والتقدير
الثاني وهو كمن هداه ويجب على هذا التخريج ان لا تقدر من في من زين له شرطية حتى احتاجت الى جواب
الشرط بل تقدر موصولة وكمن هداه الله خبره وقد ذكرنا في باب الهمزة ان قوله من موصول
مبتداء وما بعده خبره صلته والخبر محذوف قدره العلامة حيث قال يعني افمن زين له سوء عمله من القرفين
كمن لم يزين له انتهى وفيه تفصيل فليلتفت اليه من اراده قوله ويجب عليه اي على التقدير الثاني كون
من موصولة مبتداء حذف خبرها كما ذكر شرطية محتاجة الى تقدير جواب لان التقدير الثاني لا يصلح ان
يكون جوابا للشرط لانه مفرد قال الدماميني مضى في حرف الهمزة ان الذي ينبغي ان يقدر ذهبت
نفسك عليهم حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق الذال عليه ولان الجمع ذكر لمعنى فاذا قدر المفرد
فات المعنى المراد كما بيناه هناك ولا شك ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية
لا موصولة وان فقد يكون اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به
في المعنى وذلك ان المبتداء الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط
وخبره كجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي ياتني اكرمه في معنى من ياتني اكرمه فان قلت غايته انه
اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب
شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة انتهى كلامه وعندك علم ان الاحتمال الذي
ذكره الشارح بعيد عن الافهام لا يلتفت الى مثله من انصف بالانصاف واجتنب عن الاعتساف
قوله صاحب اللوامح قال الشمني هو الموافق لما في البحر فانه فيه قال ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامح

ولابد من اضمار جملة معادله وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة المعنى عليه وتقدير تلك الجملة امن خلق
السموات والارض كمن لم يخلق وكذلك اخواتها وقد اظهر في غير هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله تعالى
افمن يخلق كمن لا يخلق انتهى وتسمية المقدر جملة انما اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد الجملة
المصطلح عليها في النحو فليس كذلك بل هو مضمر من قبيل المفرد انتهى ملخص البحر ولا يخفى ما في قول المصنف انما قدر
مبني الى اخره من الجواب عن هذا الاعتراض انتهى كلام الشمني قوله فانه قال اي قال صاحب اللوامح
ابو الفضل الرازي في قوله تعالى امن خلق السموات والارض وانزل لكم من السماء ماء فانبتنا به حدائق
ذات بهجة قال شهاب الدين ام هذه منقطعة لعدم تقدم همزة استفهام ومن خلق مبتدا والتسوية
الموصول مع صلته وخبره محذوف فقدره الزمخشري خيرا مما يشركون فقدر ما اثبته في الاستفهام الاول وهو
حسن وقدره ابن عطية بكفر نعمته ويشرك به ونحو هذا من المعنى وقال ابو الفضل الرازي لابد من جملة اضمار
معادله وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة المعنى عليه وتقدير تلك الجملة ام من خلق السموات والارض
كمن لم يخلق وكذلك اخواتها وقد اظهر في غير هذا الموضع ما اضمر فيها كقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق قال
الشيخ يعني اباحيان وتسميته بهذا المقدر جملة ان اراد انها جملة من جهة الالفاظ فصحيح وان اراد الجملة
المصطلح عليها في النحو فليس بصحيح بل مفرد من قبيل المفرد انتهى كلام شهاب الدين وكذا قال السفاقسي
بلا زيادة ولا نقصان قوله وانما هذا مبني هذا اشارة الى تقدير كمن لا يخلق جملة فقد سبق في اول الباب الثاني
ان الجملة تنقسم الى اسمية وفعلية وظرفية وغرض المصر الجملة الظرفية بالمصدرة بظرف او جار ومجرور
نحو عندك وافي الدار زيد ثم قال ومثل الزمخشري بقولك زيد في الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على
ان الاستقرار المقدر فعل مثل استقر لا اسم مثل مستقر وعلى ان ذلك الفعل حذف وحده وانتقل الضمير
الى الظرف بعد ان عمل ذلك الفعل المحذوف في ذلك الضمير انتهى وقد فصلنا فيه القول على وجه الاطناب
غير متجاف عن الاسهاب ليجتوى ما جمعته من الكتاب على ما يشفي غليل صدور الطلاب بعون الملك
الوهاب فليراجع اليه من وقع في قلبه الارتياب حتى تنمحر الغشر عن اللباب والله اعلم بالصواب قوله منهم الزمخشري
في مفصله حيث قال والجملة على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب اخوه وعمرو
ابوه منطلق وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار انتهى كلامه بعبارته وصراحته وبلاغته وفصاحته
انظر كيف سرد الامثلة الاربعة للجمل الاربعة الواقعة خبرا للمبتدا وقال ابن يعيش في شرح المحل واعلم
ان الخبر اذا وقع ظرفا او جارا ومجرورا نحو زيد عندك وعمرو في الدار فليس الظرف بالخبر على الحقيقة
لان الدار ليست من زيد في شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك او حدث
ووقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار على الحقيقة بلا خلاف من البصريين وانما حذفتها واقمت الظرف
مقامها ايجازا ولما في الظرف من الدلالة عليه اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص
على ما تقدم بيانه فلو اردت بقولك زيد عندك انه جالس عندك او قائم لم يجز الحذف لان الظرف
لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه في الدار ان يكون جالسا او قاعدا انتهى قوله ولا تقعد ربمثل
هذا اشارة الى تسمية الظرف في زيد في الدار جملة ظرفية اي لا تقعد عن جانب بدر الدين بن مالك
قال الظرف لا يكون جوابا للشرط وان قدر جملة واما كونه خبر للمبتدا كما قدره ابو الفضل في قوله تعالى
ام من خلق السموات والارض فلا نزاع في جوازه وحسنه قال النوع السابع اشتراط الجملة الفعلية
في بعض المواضع والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشروط غير لو لا وجملة جواب لو ولو لا والجملتان
بعد لما والجملة الثالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري
ومتابعيه نحو ولو انهم امنوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية ولتيما على الصحيح فيهما ومن الوهم في

ومن الوهم في الاول من ذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرأة خافت وان احد من المشركين
استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدا وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم فانحاله
سهوا واما اذا قال ذلك الاخفش والكوفي فلا يعد ذلك الاعراب خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه
سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة واجازوا ان يكون المرفوع محمولا على اضمار
فعل كما يقول الجمهور ش قوله ومن الاول اي من الجمل التي اشترط فعليتها جملة اداوات الشرط غير لولا
بتقدير المضاف بدل عليه المعطوفات قوله غير لولا كما سبق وجهه في ترجمته في فصل اللام مثل لولا زيد
لهلك عمرو اي زيد موجود وهي اسمية وهذا ليس متفق عليه قال ابن الحاجب في الامالي ان بعض النحويين
يجعل الواقع بعد لولا مرفوعا بالفاعلية بفعل محذوف كانه قال لولا ثبت او وجد او حصل واختاره بعض
المتاخرين المحققين ووجهه انه بمعنى الشرط فحسن تقدير الفعل معه كما في لو انتهى كلامه وفيه تفصيل
من اراد الوقوف عليه فليطالع ذلك الكتاب فعل المصر ان يشير الى التقييد وان لا يطلق قوله وجملة جواب
لو تا بالرفع عطف على جملة الشروط وكذا الجملتان وكذا الجمل التالية وجملة اخبار افعال المقاربة كما مر قريبا
في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه والمراد بلما المشددة المذكورة في فصل اللام من الباب الاول قال
المصر هنا لكن الوجه الثاني من اوجه لما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين الخ فعلى الطالب ان يتامل
المحل المذكور حتى يتضح عنده اشتراط الجملة الفعلية لها والا يتحير الطالب كحال المصر ان يقول ههنا والجملة الواقعة
بعد لما وطالما وشبيهاتها حتى لا يتحير الطالب عند قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب كما سبق
وقد حقق المصر المسئلة في ترجمة ما الزائدة من الباب الاول وانكل عليه ههنا ولا بأس قوله والجملتان
بعد لما نحو فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلما جاءهم نذير ما زادهم الا نفورا قوله وخبر ان المفتوحة بالرفع عطف
على جملة اي ومن الاول خبر ان المشددة الواقعة بعد لو نحو ولو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا
عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به قال المصنف في اواخر بحث لو قال الزمخشري ويجب كون خبر ان
فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف انتهى وفيه كلام طويل الذيول والاذيال كثير السؤال والجواب
فعليك بالشرح الجديد والعون من ملهم الصواب قوله ومن الثاني اي مما شرط فيه الاسمية الجملة الواقعة
بعد اذا الفجائية والواقعة بعد لتيما قال المصنف في بحث اذا والثاني من وجهي اذا ان تكون لغير مفاجاة
فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل لتضمنه معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية
انتهى قوله ولتيما قال المصر في ترجمة ليت من باب الادوات ويقترن بليت ما الحرفية فلا تنزيلها عن الاختصاص
بالاسماء لا بقال لتيما قائم زيد خلافا لابن الربيع وظاهر القزويني انتهى وههنا اشار اليه بقوله على الصحيح
وفيه تفصيل او دعناه الشرح واما اذا الفجائية المفاجاة فقد ذكر احكامها في اواخر فصل الهمزة فليلتفت
اليها قوله على الصحيح حال من الجملة اي محمولة على المذهب الصحيح في اذا ولتيما قوله في نحو وان امرأة
خافت تقدمت هذه الآيات الثلثة فيما مضى من الابواب وسياتي قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
اذا السماء انشقت في خاتمة هذا الباب عند ذكر حذف الفعل مفسرا قال واجاز الكوفيون وجها ثالثا
وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتاخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال
مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدا حذف خبره وبقي معمول الخبر اي مشيها كائن
وئيدا او يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان خبره بدل اشتمال من
الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى ابدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة
الاستفهام فلذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في
بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال مبتدا والصواب انه فاعل بيدوم

محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو انبك يوم زيد انتقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطاء عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على اذا في أنه لا يضاف إلى الجمل الاسمية ش قوله مسندين حال من الكوفيين وذلك اشارة إلى ارتفاع الاسم بالفعل المذكور على التقديم والتأخير اي استدلوا على الوجه الثالث نحو قول الزباء وقال الدماميني وجه استدلالهم بذلك ان مشبهها اما ان يكون مرفوعا بالاصالة او بالتبعية ولا سبيل إلى الثاني اذ لا يمكن ان يفرض فيه غير البدل منه الضمير المستكن في الظرف ويصد عنه ما ذكره المصنف من ان البدل من ضمير اسم الاستفهام يجب اقترانه بالهمزة كالبدل من نفس اسم الاستفهام واما الاول وهو كونه مرفوعا بالاصالة فلا وجه له الا ان يكون مبتداء او فاعلا لا سبيل إلى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتداء وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل لوئيدا الذي هو حال من الجمال اي اي شيء ثبت للجمال في حال كونه وئيدا مشبها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره المصنف في المغني من تقدير الخبر يكون او يوجد والزباء بالمد والتشديد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف وقصتها مع قصير مشهورة ولما قدم عليها في آخر سفراته على طريق الغوير بالرجال المقاتلة وكان قصير جعلهم في جوالق وحملها على الجمال موهما انها تجارة او هدية قدم بها عليها على عادتها معها قبل ذلك قالت الزباء ما للجمال مشيها ووئيدا اجندلا يحملن ام حديدا ام صرفانا بارزا شد بدا ام الرجال جثما فعود الوئيد الرزانة والثاني كذا في القاموس وفي الصحاح مشى مشيا ووئيدا اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بفتحات جنس من التمر قال ابو عبيد لم يكن تهدى للزباء شيء كان احب اليها من التمر الصرفان والشد ولما انتهى العير قالت اباردة من التمر ام هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي تلبد بالارض والقعود جمع قاعد انتهى كلامه وشهرة قصتها مع حذيمة الابرش والقصير طويلة عريضة صديناها عن ايرادها فلتطلب في التواريخ والمحضرات وشرح القصائد سيما شرح المقصورة الدريدية واجمالها ان جذيمة بن مالك اول من ناسى العرب وتملك على قضاعة وولايته من اردشير ابن بابك وكان ابرص يعدل الى الدصاح وهو اول من صنع له الشمع وكان ذا راي وهمة وكان من عبدة الاوثان وكان كاهنا والحد ضمين تقال لها الغربان بستيقي وينتصر على اعدائه ثم انه حطب الزباء ملكة الجزيرة الحاجز بين الروم والفرس فاجابته واستدعته اليها ومنعه قصير بن سعد من اصحابه فعصاه وسار اليها فلما قرب الى البلد بها عاير الكتائب قد استقبلتها فخاف منهم وقد اخذوه فلما دخل على الزباء امرت بقطع رواهشه وهي عروق اليد فقطعت فمات منه وسبب هذا ان جذيمة قتل ابا الزباء عمرو بن طوق من العمالقة وغلب على ملكه وكانت الزباء على قصده لثار ابيها فقصدت لجذيمة فبعثت اليه مظهرة للمحبة فاقتنن بفعلها فخطبها فكتبت اليه ان يصير اليها فصار اليها وكان ما كان وفيها زيادة طول ولا شك انه مملول وقد سبق ترجمة حذيمة في اللام المفردة من باب الادوات وقد اورد الحكمان في حرف الواو بعضا من اخبار حذيمة الابرش قوله فيمن رفع مشبهها قال السيوطي في شرح الشواهد واستدل الكوفيون بقولها مشبها ووئيدا على جواز تقديم الفاعل وخرجه البصريون على انه مبتداء حذف خبره وبقي معموله اي مشبها يكون ووئيدا او يوجد ووئيدا وقال ابو علي مشبها بدل من الضمير في للجمال او مبتداء ووئيدا حال سدت مسد الخبر وروي مشبها بالنصب على المصدر اي تمشي مشبها وبالجر بدل اشتمال من الجمال انتهى قوله وجب اقتران البدل كما اذا قلت ما لزيد اقوى ام ضعيف وكذا اذا قلت اعالم ام لا قوله ومن ذلك قول بعضهم اي ومن الوهم في الشرط الاول وهو اشراط الجملة الفعلية في بيت كتاب سيبويه وهو قول المراد الاسدي صددت

ترجمة الزباء

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم والبيت من الضرب الثالث من الطويل تقطيعه بهذا وصالن فعولن على طو يصل مفاعيلن صدود فعولن يدوم فعولن واعلم ان سيبويه رحمه الله قال في كتابه باب الحروف التي لا يليها بعد ها الا الفعل ثم قال ومن تلك الحروف ربما وقلما واشباههما جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤ بالنذكر بعدها الفعل ثم قال سيبويه ايضا وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال الشاعر صددت فاطولت الخ انتهى كلام سيبويه وهذا البيت سبق في ترجمة ما الزائدة فقال المصرحي هناك ما الزائدة الكافة عن عمل الرفع لا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال ولا يدخلن الا على جملة فعلية كقوله قلما يبرح اللبيب الخ ما يورث المجد اغباء بجيبا قاما قول المرار صددت فاطولت البيت فقال سيبويه ضرورة انتهى وقد اشرنا هناك ان ما نقلناه عن سيبويه غير ما نقله المصرحي والله اعلم بحقيقة الحال ثم قال المصرحي هناك فقبيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولها فعلا مقدرا فان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجه الضرورة انه قدم الفاعل على الفعل وردبان البصريين لا يجوزونه في شعر وغيره ثم قال وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة انتهى كلام المصرحي وعلى هذا يرد على كلام المصرحي هنا ان يقال اذا كانت ما مصدرية تكون مع صلتها في موضع رفع على الفاعلية بقبول فلما اضرب اي فلما جبر بر فيكون معنى البيت فلما وصال يدوم على طول الصدود على ان وصال مبتداء وقد جاء المصدرية بالجمل الاسمية فلا وجه لتوهم من قال وصال في البيت مبتداء الا ان يقال وصل وقد يوصل ما المصدرية بالاسمية نادرا فلا تحمل عليه مع حصول المندوحة عنه قوله وقول آخر اي ومن الوهم في اشتراط الجملة الفعلية قول بعض آخر يجوز رفع زيد في نحو انبك يوم زيدا تلقاه وذلك خطاء عند سيبويه قال المصرحي فيما سبق من الجملة التي اضيف اليها زعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا كاذ في الاضافة الى الجملتين ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة انتهى واشار اليه المصرحي هنا بقوله واما قوله تعالى يوم هم بارزون قال واما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى ان الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وانه لتحققه نزل منزلة الماضي واما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يومئذ المتلاق في قوله تعالى لينذر يوم التلاق فمردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم رد هذا الجواب لا ينافي رد قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بغير فقيلا عن سوادين قارب ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه بعد ما جزم بانه من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على ما كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها حينئذ باسم الشرط ش قوله يومئذ بارزون تقدمت الآية مع ما فيها من المباحث في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وكذا قول الشاعر وكن لي شفيعا البيت اراد بالزمن المشار اليه يوم فانه مقدر باذ الموضوع للمضي والتقدير لينذر يوم التلاق اذ هم بارزون للحشر ولم تحمل على اذا الموضوع للمستقبل مع ان البروز مستقبل لتحققه نزل منزلة الماضي المتحقق على حد ونفخ في الصور كما هو المشهور قوله واما جواب ابن عصفور قال المصرحي هناك واما جواب ابن عصفور بانه انما شرط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف انتهى قوله واليوم هنا اي في قوله تعالى لينذر يوم التلاق

يارزون بدل من المفعول به فلا يكون ظرفا فحينئذ لا يحمل على الزمان المستقبل قوله فمردود جواب اما واما ذكر بعني اشتراط حمل الزمان المستقبل على اذا في اسم الزمان سواء كان ظرفا اي منصوبا على انه مفعول فيه او لم يكن ثم هذا الجواب الذي نذاركه ابن عصفور لا يمكن توجيهه في قول الشاعر يوم لاذو شفاعة فان يوم اسم زمان منصوب على الظرفية مفعول فيه لشفيعا فبقي سالما عن واقع وهو يكفي في الاستدلال وقد اطنبنا هناك في تقرير الآية الكريمة بايراد اقوال الحذاق وكذا في شرح البيت بحيث حصل الاستغناء عن ايراده ههنا فليراجع اليه قوله ثم هذا الجواب قال المصرحناك والجواب الشامل لهما انه يوم القيمة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذا للاشعار بحد ونفخ في الصور قوله ومن الوهم ايضا قول بعضهم اي ومن الوهم في الاول وهو اشتراط الفعلية قول بعض المعربين اراد به ابا البقاء على ما نقله الحلبي حيث قال واجازوا ابو البقاء ان يكون ابو به اذى معطوفا على كان واعربه خبرا مقدما منفعلا بالاستقرار واذى مبتداء موخرا والهاء في به عايدة على من وهذا الذي قاله خطاء ابو حيان فيه قال لانه كان قد قدم ان من شرطية وعلى هذا التقدير يكون خطاء لان المعطوف على جملة الشرط شرط والجملة الشرطية لا تكون الا فعلية وهذه كما ترى جملة اسمية على ما قرره فكيف تكون معطوفة على جملة الشرط التي يجب ان تكون فعلية فان قيل فاذا جعلنا من موصولة فهل يصح ما قاله ابو البقاء من كون به اذى معطوفا على كان فالجواب انه لا يصح ايضا لان من الموصولة اذا ضمنت معنى الشرط لزم ان تكون صلتها جملة فعلية او ما هي في قوتها انتهى كلام الحلبي اراد في قوة الفعلية الجملة الظرفية في قولك الذي في الدار فله درهم هذا والذي نقله الحلبي وابو حيان عن ابي البقاء ما وجدناه في نسختنا والظاهر ان يحمل على اختلاف النسخ وعلى هذا فتوهيمهم المصور رده وعلاوته بقوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا الخ كلام ملتقط من ابي حيان والحلبي ثم انه مع هذا لم يتبين الصواب عنده قال السفاقسي او به اذى يجوز ان يكون من عطف الجملة على المفرد لكونها في موضع مفرد فيكون به في موضع رفع خبرا مقدما واذى مبتداء والجملة معطوفة على مريضا واجازوا ان يكون اضمار كان الدلالة الاولى عليها اي او كان به اذى فاصم كان المحذوفة انما ضمير عايد على من واما ان يكون اذى معطوفا على ما قدم على اسمها انتهى والذي يتراءى من بسط المصنف ان الصواب عنده اضمار كان ليؤيده اضماره في البيتين المذكورين بعد هذا وفي ما بعد هذا قوله بعد ما جزم ظرف لقول بعضهم وفاعل جزم بعضهم والباء متعلق بجزم وقوله انه بالكسر مقول قول بعضهم او بالفتح بدل منه اي ومن الوهم في شرط الجملة الفعلية تجويز كون الجملة الاسمية وهي به اذى معطوفة على كان منكم مريضا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وهو يجب ان يكون فعلية فكذا المعطوف قوله ويرده ان جملة الشرط الخ قال الدماميني هذا لا يلزم لان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فقد قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه كما عرف في محله وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل قال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه وقد ذكره المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن فان قلت لعل هذا التخريج استسهل في ذلك التركيب لانه شعر بخلاف ما نحن فيه قلت قد ذكر المصنف امثلة هذه القاعدة قوله تعالى ان نشاء ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا يعني ولكن اغتفر ذلك في الآية لانه ظلت معطوف على الجواب لا جواب اول والذي سوغ له الاعتذار بذلك في هذه الآية يسوغ في الخصم الاعتذار به في تلك الآية ولا فرق انتهى كلامه قوله فكذا المعطوف فلعلها اي على جملة الشرط فانها ايضا لو قدرت من موصولة قال الدماميني ضمير انه يعود على بعضهم المتقدم ذكره فيكون قدر مبنيا للفاعل والمعنى على ان هذا البعض القائل

القايل بما تقدم من ان اذى من اسه معطوف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لاشرطية لم يصح قوله المذكور ولا ينبغي ان يجعل ضمير شان ويضبط حينئذ قدر بالبناء للفاعل او للمفعول لضعف الحمل على ضمير الشان عند امكان غيره كما مر والجواب عما ذكره المصر بعلم فما قدمنا آنفا من انهم يفتقرون بالثواني ما لا يفتقرون في الاوائل انتهى قال وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال اعطيه فاني صديق من غد واريح وقول اخر يرجح في قول الشاعر شعر ونبيت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعد ان وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان اكن وفي الثاني فهلا كان اي الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذكر قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله خير لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذكر قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفاء ش قوله ابن طاهر هو محمد بن احمد بن طاهر الانصاري مات في سنة تقدم ترجمته في ترجمة ابن المصدرية والبيت من الوافر لم يتم قائله ومعناه واضح ومحل الاستشهاد في قوله فان لا مال اعطيه فان ان الشرطية تقتضي الجملة الفعلية كما تقدم في اول النوع السابع وتقدير الاسمية بعدها على انها نابية عن الفعل وهم بلا شبهة قوله وقول اخر عطف على قول ابن طاهر اي ومن الوهم قول قوم اخرين في قول الشاعر ونبيت ليلى بيت من الطويل تقدم انشاد البيت في ترجمة الا المفتوحة المشددة تكلمنا عليه فليلتفت اليه قال العيني قاله قيس بن الملوح وقيل ابن الدمينة وقال ابن عصفور الصمة بن عبد الله القشيري نبيت بمعنى اخبرنا على صيغة المجهول فالتاء مفعوله الاول نابت عن الفاعل وليلى ثانيا وارسلت بشفاعة مفعول ثالث وهذا حرف تخصيص يختص بالجمل الطلبية الفعلية الخبرية كما تقدم في اول النوع السابع فلذلك لقال ههنا محذوف اي فهلا كان هو اي الشان وهو الشاهد ونفس ليلى تركيب اضافي مبتداء وشفيعها خبره والجملة الاسمية فيهما اي في البيتين وهي لا مال اعطيه في الاول ونفس ليلى شفيعها في الثاني خبر كان المقدرة قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري اي من الوهم في الاول وهو اشتراط الجملة الفعلية قوله ولو انهم امنوا تقدمت الآية في اخر بحث لو حيث قال المصر قبيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم مقدر انتهى وقد اطنبنا الكلام هناك غاية الاطناب ولكن ما فيه من الفوايد يسهل الخطب على الطالب من اراده الوقوف عليها فليراجع اليها قوله ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك اي ومن الوهم في اشتراط الجملة الفعلية قول جماعة ان حملة فمنهم مقتصد جواب لما وقد سبق في اول النوع ان الجملتين بعد لما لا يكونان الا فعليتين منها وما وقع في ترجمة لما من حرف اللام وفي حروف الباء من باب الادوات وتكلمنا فيه وفي غيره على وجه الاطناب مع السوال والجواب وسبأتي ان شاء الله في خاتمة هذا الفصل مواضع الحذف قال ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيه مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها واجاز ابن ابي الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضربه والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بايات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على ونجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية

لا يمنع التعاطف وقال بعض المتأخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة
الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على
امتناع ذلك ش قوله ومن الوهم في الثاني اي من الوهم فيما شرط فيه الجملة الاسمية تجويز جماعة كثيرة من
النحويين النصب على شريطة التفسير في خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ووجه الوهم ان تقديره حينئذ يكون خرجت
فاذا يضرب زيدا عمرو والحال ان اذا المفاجاءة لا يجئ بعدها الا الاسمية كما نقل المص عن ابن الحاجب
قوله ومن العجب ان ابن الحاجب قال الدماميني هذا اعتراض متوجه وابن الحاجب رحمه الله حاول التغاضي
عنه بالاظهر فقال وكان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاءة ان يمتنع النصب فيما اضمر
عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر منافي للنصب
ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر قال نجم الدين سعيد يعني لما كان
بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجري هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا المفاجاءة
نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا وروعي مجرد صورة المبتدا
والخبر واقول جواز النصب انما نشاء من قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح ه
فالنصب الناشي منه يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا هذا كلامه قلت بل قطع النظر عما هو موجود مراد
الفاء لما حفه عدم الالغاء فالنصب الناشي عنه يكون باطلا فيكون الرفع واجبا لا جائزا انتهى كلام الدماميني
بتحريره وبحره قوله فقال وكان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر هذا من تتابع الاضافة وليس بكلام ابن
الحاجب ونص كلامه على ما وقع في شرحه لكافيته في بحث الظروف حيث قال في المتن وقد يكون للمفاجاءة
فيلزم المبتدا بعدها انتهى وكان قياس ذلك ان يمتنع النصب فيما بعدها اذا وقع في باب زيد ضربته كقولك
خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدا
والخبر انتهى بعبارته وعند علم ان المفهوم من هذا ان الرفع بعد اذا المفاجاءة قياس والنصب بعدها
مخالف للقياس ولهذا قدم الرفع على النصب لغلبته قرينته وهي اذا المفاجاءة على قرينة النصب لكونه
مخالفا للقياس فلا حاجة الى ما ذهب اليه نجم الدين ولا الى الاعتذار عما ورد عليه وقد قال ابن الحاجب
في امالي كافيته واما كانت اذا قوية في قرينة الرفع لانه لم يسمع بعدها الا المبتدا فكان مقتضاه ان لا يجوز
خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو بالنصب الا ان النحويين جوزوا النصب في هذه المسئلة قولا بانقدم على
قوة قرينة الرفع ولذلك غلبت قرينة النصب انتهى وبقوله لم يسمع بعدها الا المبتدا اتضح ما في قول ه
الهندي في شرح هذا المحل ان النصب في خرجت فاذا زيد لقبته مسموع قليلا من الخلل واما ما نقله الشارح عن
نجم الدين السعيد فلا يخفى ما فيه من التعسف وكذا ما قال احمد بن علي الفجدواني في شرح الحاجبية فان قلت ينبغي ان
يجب الرفع بعد اذا المفاجاءة قلت كان الاصل كذلك الا انهم جوزوا النصب واكتفوا بالمبتدا الاصطلاحي
بيانه ان لزوم المبتدا بعد اذا المفاجاءة انما كان فرقا بينها وبين اذا الشرطية وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدا
الاصطلاحي وهو عمرو المرفوع مثلا يحصل بالمبتدا الاصلي وهو عمرو المنصوب فان ذلك فاذا يضربه وان كان منصوبا
في الحال بتسليط الفعل الا انه كان في الاصل مرفوعا كما في علمت زيدا فاضلا انتهى قلت والظاهر ان قوله في الاصل
مرفوعا في معرض المنع وكذا انتظره بقوله علمت زيدا فاضلا ابن احدهما عن الآخر ثم قال فالحاصل ان المراد بقوله
ويلزم المبتدا بعدها ويلزم الاسم بعدها الا انه لما كان المبتدا بعدها غالبا وهو الاصل في الوقوع بعدها خص
ذكر المبتدا والى هذا اشار المصرح في شرح باب الظرف انتهى كلام الفجدواني وهذا اشد تعسفا من الاول
واشد واراد بما في شرح باب الظرف ما نقلناه آنفا وقوة هذا الاعتراض ادارت رؤس الناظرين في هذا
المحل ولهذا ركبوا كل صعب وذلول قال الفاضل الهندي قد ذكر في بحث الظروف ان اذا للمفاجاءة يلزم

بعدها الاسمية ويفهم ههنا رجحان عدم الالزوم بها وهذا تناقض قبل المراد بالالزوم فيه العلية والالزوم
الاستعلائي الاعتباري المبني على الرجحان لا الالزوم الحقيقي فلا تناقض انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا
شرح لكلام المصنف على خلاف ما صرح به نفسه وقد بين مراده في كتابته كما نقلناه فالتأمل ان قول الشارح
قطع النظر عما هو موجود مراد الفاء لما حفه عدم الالغاء فالناشي عنه يكون باطلا غير مرضي بل هو منقوض
بما مر في العطف على التوهم كما في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب بفتح الباء من تنزيل وجود
الشئ منزلة المعدوم ونظيره في مسائل الفروع جواز تيمم العطشان مع وجود الماء عنده حقيقة قوله
في ليتما زيدا اضربه قال المصرفة ترجمة ليت وتقترن بها ما كحرفية فلا تنيبها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القزويني ثم قال هناك ايضا ويجوز ليتما زيدا القاه على اعمال ليت
في المنصوب ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير انتهى وقد بينا هناك وجه الامتناع بان هذا نيابة عن
الاختصاص بالاسم اذ التقدير ليتما الفي زيدا الفاه وهو غير جائز قوله ان الجملة معطوفة مفعول قوله حيث قال
فان قلت بم يتصل قوله تعالى والذين كفروا قلت بقوله ونجى الله الذين اتقوا اي ينجي الله المتقين بمفازتهم
والذين كفروا هم الخاسرون واعترض بينهما بانحاق الاشباه كلها انتهى وقال الامام المحقق هذا وا قول
هذا ضعيف عندي من جهتين الاول ان وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد الثاني ان قوله تعالى
ونجى الله الذين اتقوا بمفازتهم جملة فعلية وقوله والذين كفروا الخ جملة اسمية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية
لا يجوز انتهى وقال السفاقسي واجيب عنه بانه ليس بفاصل كثير وبان عطف الاسمية على الفعلية والعكس
جائز وكلام العرب مشحون منه انتهى وقد سبق في اقسام العطف ان الامام لم يمنع ذلك العطف مطلقا
بل قال بجوازه وحسنه لفائدة وحكمة وخرج عليه قوله تعالى او عوتموه ام انتم صامتون ومن اراد
الوقوف عليه فليطالع ذلك الموضع قوله وقال بعض المتأخرين لعله اراد به السفاقسي حيث قال واجاز
ابو البقاء في جملة منهم من كلم الله ان يكون بدلا من موضع فضلنا قلت في البدل نظر لان منهم من كلم
الله اسمية فلا تبدل من الفعلية انتهى وقد قلد فيه شيخه ابا حيان فانه منعه كما بينا مذهبه في بحث الجمل قوله
هذا مردود مقبول قال قوله يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا قد سبق في او اخر الجمل ان ابدال
الجملة من الجملة مشروط بكون الثانية اوفى من الاولى تأدية المعنى المراد نحو قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين الآية فان دلالة الثانية على نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولى انتهى فلينتظر ههنا هل يتصور ذلك
الشرط قال النوع الثامن اشترطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة
والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او الضمير الشان قبلها وخبرا للمبتدا او جوابا للقسم غير الاستفتاحي
الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بتركبي بيغير اليك ربا وقوله بعيشك يا مسلمى
ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف ما ذكروه لا فمن الاول قوله والى لرام نظرة قبل التي لعلي وان
شطت نواها ازورها وتخريجه على اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر
لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله جاؤا يمذق هل رأيت الذئب قط وقوله فانما
انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اي مقولا فيه لا جعلنا الله نعدمه ويمذق مقول عند وبنيه
ذلك ش قوله فالاول كثير كالصلة الخ يعني الصلة والصفة والحال خبرية مشهور مذكور في المتون مع خلاف
يسير واما خبر المبتدا فقد مر في اول الجمل التي لها محل من الاعراب ان البعض ذهبوا الى ان الانشائية
لا تكون خبرا وقال المص هناك وقد مر ابطاله انتهى وقد حررنا فالمراد بقوله هذا هناك قوله والجملة الواقعة
خبر الكان قوله والاولى ان يقول خبر الباب كان فان خبرية الخبر ليست مختصة بكان قال الرضي ولا يقع ه
اخبار هذه الافعال جملة طلبية انتهى ثم نص عليها فليطلب عند الحاجبية في كتابه قوله او خبرا لان قوله والاولى

ضمت

ان يقول لباب ان المكسورة قال الرضى ليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتداء وخبر بمعنى
الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة ثم قال بعد كلام طويل واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا
منضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها لها خبرا كما في خبر المبتداء وان كان قليلا نحو ان زيدا
لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل تضربه واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اصابت لقالت
وهي صادقة ان الرياضة لا تنبصبك للشيب انتهى والبيت اورده ابو حيان في شرح التسهيل والشاهد
في لا تنبصبك وهي انشائية وقعت خبرا لان قوله اولضمير الشان عطف على قوله لان اي او الجملة الواقعة
خبرا لضمير الشان قال ابن مالك في التسهيل ولا تفسر ضمير الشان الا بجملة خبرية مصرح بخبريتها خلافا للكوفيين
انتهى وقد سبق احكامه في الباب الرابع واما خبر المبتداء فقد مر في بحث الجمل وغيره ان الاكثر على جواز الانشائية
فيه بلا تاويل وعند البعض بالتاويل ولهذا اورده المصنف بلفظ التمريض وقال في اوائل الباب الثاني
ان وقوع الطلبية خبرا قليل قوله ومن الثاني جواب القسم اي من المواضع التي يشترط فيها الجمل الانشائية جواب
القسم الاستعطافي قال ابن الحاجب في امالي القسم باعتبار الجواب على ضربين تاكيد للاخبار وتاكيد
للطلب فتاكيد الاخبار رجوابه جملة طلبية من امر او نهي او استفهام كقولك بالله اخبرني وبحياتك
زرني انتهى وقال ابن جني القسم جملة انشائية لتوكيد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف
وان كانت طلبية فهو للاستعطاف لاستفاد من اللفظ الذي يشعر باللطف والخنوع انتهى قوله بربك
هل صد ربيب من الوافر عجزه قبيل الصبح او قبلت فاها وبعده وهل رفت البك فرونه ليلى انتهى وفي المفصل
بدنيتك هل ضمك البك نعما ونعم اسم امراة وعجزه وهل قبلت بعد النوم فاها قال ابن يعيش كانه قال استلك
بحق دنيتك ان تصدقني وتعرفني الحقيقة وقال بك قد تحلف على انسان وذلك بان تاتي بها للاستعطاف
والتعرب الى المخاطب فتقول بالله الا فعلت وهذا مختص بالباء ولا تقول والله ولا تالله لان ذلك
انما يكون في القسم وليس هذا بقسم الا ترى انه لو كان قسما لافتقر الى مقسم عليه وان يجاب بما يجاب به
الاقسام انتهى وقد سبق بند من المباحث المتعلقة بقسم الاستعطاف في ترجمة الباء الجارة من الادوات
وغيرها قال الدماميني ونسب هذا الشعر للمجنون المشهور وربا اسم امراة ورفت بالراء المهملة المفتوحة
برقت وتلالات يقال رف لونه يرف رفيفا اي برق وتلا لا والافحوانة بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة
الافحوان والاقاحي بتشديد الياء وتخفيفها وهو البابونج والندى بالفتح المطر والبلل انتهى قوله
بعيشك باسلمى صدر بيت من الطويل عجزه اباغير ما يرضيك في السر والجهر وقع كذا في بعض النسخ
قوله ارحمي جملة امرية ذاصيابة تركيب اضافي بمعنى صاحب عشق وغرام مفعول ارحمي وقوله ابافعل
بمعنى منع فاعله عايد الى ذاصيابة وغير منصوب باب والجملة في محل النصب صفة ذاصيابة وغير مضاف
الى ما الموصولة ويرضيكها صلتها وفيها ضمير عايد الى ما الموصولة وقوله في السر والجهر متعلق
باب ويحتمل ان يتعلق برضيك والمعنى ظاهر وكذا الشاهد قوله وما ورد على خلاف ما ذكر وما ورد
من الصلة والصفة وغيرهما من المواضع المذكورة انشائية ازورها جملة انشائية فان لعل لانشاء الترجي
قال بتقدير القول اي التي اقول لعلي ازورها فصلة التي اقول وهي خبرية وسبق انشاء البيت
مشروحا في بحث الجمل المعترضة من الباب الثاني قوله او على ان الصلة عطف على قوله على اضمار القول
ولا يخفى ما فيه من التعسف والبعد قوله وقوله جاؤا بمذق بالرفع عطف على نظيره اي ومن الاول
ايضا اي الذي شرطه الخبرية وهو جملة الصفة قول الراجز وقد مر انشاد هذا الرجز في ترجمة لا من
باب الادوات والشاهد في قوله هل رايت الذئب قط فانه انشائية استفهامية ووقعت صفة

لمفة لمذق بتقدير القول اي بمذق مقول فيه هل رايت الذئب لتذكيره الذئب لوقوعه بكثرة ماله وهو هجو للضيف
قال وقول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله
وكوني بالمكارم ذكريني وولي دل ماجدة ضياع والجملة في هذا موولة بالجملة الخبرية اي وكوني تذكريني مثل
قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمدد قوله ان الذين قتلتم امس سبيهم لا تحسبوا
لليلهم عن ليلكم تاما وقوله اني اذا ما القوم كانوا انجبه واضطرب الارشية بهتاك اوصبني ولا توصي به
وينبغي ان يستثنى من منع ذلك على راي الجمهور خبر ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فان خبرها
يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى ان غضب الله عليها في قراءة من قرا ان بالتخفيف وغضب الفعل
والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب
كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها
واما انك واما لعودي ان يورك من في النار فيجوز كونها ان تقدر بشان قوله وقول ابي الدرداء بالرفع
عطف على قوله اي ومن الاول ايضا قول ابي الدرداء رضي الله عنه فائده ابو الدرداء بفتح الدال المهملة
وسكون الراء بالمد اسمه عويمر بن عامر الصحابي الانصاري الخزرجي الشهير بكنيته والدرداء ابنته وفقيها
عالما اخا رسول الله عليه السلام بينه وبين سلمان سكن دمشق ومات سنة اثنتين وثلثين في خلافة عثمان
كذا قال ابن الاثير في جامع الاصول قوله وجدت الناس اخبر تقله صار هذا القول حتى صار مثلا يضرب
في ذم الناس وسوء معاشرتهم مثل قولهم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فقوله اخبر تقله جملة امرية
انشائية وقعت حالا عن الناس بتاويل القول يعني تقدبره اي وجدت الناس مقولا في حقهم اخبر تقله
قال سعد الملة في شرح الكشاف حيث تكلم على قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا في الصحاح خبرت
الشيء اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر بلوته واختبرته وفي الاساس خبرته واستخبرته فاخبرني وقلبه ويقلاه
تبغضه والجزم ههنا على انه جواب الامر الذي وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير القول اي وجدت
الناس مقولا في حقهم هذا ومفعول اخبر محذوف اي اخبره والهاء في تقله باء والكسة او ضم افرد
نظرا الى لفظ الناس او كل احد وقال الميداني يجوز رفع الناس على الحكاية ومن نصبه فقد نصب باخبر
ووجدت بمعنى عرفت اي وجدت الامر كذلك بمعنى عرفته هذه القضية وتخفيفها وقال ابو عبيدة الامر في معنى
الخبر اذا اخبرتهم فليتهم انتهى كلامه قوله وكوني بالمكارم اي من المواضع التي شرط فيها الخبرية
قلت الانشائية بها بتقدير القول مثل قوله تعالى فليمدد بيت من الوافر والشاهد في المصراع الاول
قال اخبر كان وقع فيه انشاء وهو ذكريني لكونه امرا ولكن اول بقوله تذكريني فانقلب خبرا بالتاويل
قال الدماميني قد ينوهم ان دلي من الدلالة لاقترانه بتذكريني وليس كذلك لان هذا مصدره الدلالة
للالولال قال في القاموس ودل المراة دلا ودلالا وتدلالا تندلل عليزوجها تريه جراءة في تفنج وشكل
كانها تخالفه وما بها خلاف وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة المراة
الحاذقة الماهرة بعمل البدين لقبال امراة صناع البدين وامرأتان صناعان ونسوة صنع كقذال وقذل
وقال ابن مالك في التسهيل وندر بكوني بالمكارم ذكريني قال ابو حيان وجه ندوره انه وقع موقع
الخبر جملة طلبية وقبل هذا البيت الابام فارع لا تلوي على شيء رفعت به سماعي وتاويل البيت وكوني
بالمكارم تذكريني فوضع الامر موضع الخبر كقوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد انتهى والمصرح هذا
اخذوه ولم يصرح باسمه ولم يسند الكلام اليه على ما هو دابه وعادته قوله ان الذين قتلتم بيت من البسيط
معناه ظاهر قائله غير معلوم يستشهد به كثير الوقوع خبر ان انشائية والشاهد في لا تحسبوه فانه وقع
خبرا لان وفاعل نام عايد الى ليلهم واسناده اليه مزيد صام نهاره ونام ليله على اسناد الفعل

والخامسة

ترجمة ابو الدرداء الصحابي

الا وقد مجازا قوله خبرا ان المفتوحة منصوب على انه مفعول مستثنى وفاعله من الموصولة وذكر اشارة
الى الجملة الانشائية بتاويل المذكور وقد ذكر منع ذلك في اول النوع الثامن حيث قال او خبرا ان اولضمير الشان
قوله فان خبرها فعلية لو لم ينفي ان يستثنى بعني وانما وجب الاستثنا لان خبر ان المفتوحة يجوز ان يكون انشائية
دعائية كقوله تعالى ان غضب الله على قراره ان وغضب بالفعل واعلم ان الشارحين الفاضلين لم يجزا بيت
سئفه ههنا فلا بأس ان نسبط القول فيه ان شا الله المعين فاعلم وفقك الله واياي لما حقه هو الحق البقين
ان الجمهور اتفقوا على ان خبر ان واخواتها لا يقع انشاء الا بالتاويل كما مر آنفا وكذا اتفقوا على ان ضمير
الشان مبتدا وحالا او في الاصل فلا بد له من خبر وخبره لا يكون انشاء كما مر ذلك ايضا آنفا والمصرح حكم
ههنا بان اللائق ان ذهب الى مذهب الجمهور ومنع وقوع الانشاء خبرا فيهما اي في خبر ان المفتوحة وخبر
ضمير الشان ان يستثنى خبر ان ان المفتوحة اعم المخففة من ان المشددة واستدل بقراءة التخفيف الفعل
في ان غضب الله فان غضب ماض وقع موقع الدعاء فليكن عليه غضب الله فثبت وقوع خبر ان انشاء
وقد سبق بهذه القراءة في ترجمة ان المفتوحة المذكورة في صدر الكتاب وكذا مر في ترجمة ما الكافة
من حرف الميم الضايع بسط القول فيه في الشرح ونقلنا هناك قول المصرح هنا وستثنى من الى آخره والمصرح
ذكر المثال قبل الاية ههنا ك حيث قال ولا يفسر ضمير الشان بالجملة الخبرية اللهم الا مع ان المخففة من الثقيلة
فانه قد يفسر بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها انتهى واراد
ببعض السبعة نافعا فانه قرأ برفع الخامسة وتخفيف ان والفعل الماضي قال السفاقسي قراءة نافع غضب بالفعل
وان المخففة قال ابو علي ويتعين ان يلي المخففة فعل الا ان يفصل بينهما بشي نحو علم ان سيكون افلا يرون
ان لا يرجع للفصل بالسين ولا واجيب بان غضب دعاء فلا تدخل الفاصلة كما لم تدخل في قوله تعالى
ان يورك لكونه دعاء قلت وفيه اشكال لان خبر ان لا يكون جملة طلبية ولهذا نا ولوا ان الذين قالوا منكم امس
سعيدهم لا تحسبوا على اقوال لكم لا تحسبوا انتهى كلام السفاقسي وكلام الشهاب اوضح من هذا من اراده
فعليه بكتابه المسمى بالدر المصون قوله واذا لم يلتزم المانع المذكور قول الجمهور بل جوز وقوع خبر ان
المخففة غير ضمير الشان فلا يلزم استثناؤه خبر ضمير الشان ولكن يجب ان يستثنى خبر ان لو قوعه في الاية انشاء
وكذا المثال فان تقديره اما انك جزاك الله خيرا فكاف الخطاب في محل النصب اسم ان المخففة وخبرها
جزاك الله وهو انشاء لكونه دعاء للمخاطب قوله وانا نودي ان يورك جواب سؤال يرد ههنا تقديره
ان ان المخففة ويورك خبره مع انه انشاء دعاء فاجاب بان لا يتعين فيها المخففة لاحتمالها ان تكون
تفسيرية لان نودي فيه معنى القول فلا يورك خبرا حتى اعترض بالانشائية قال السفاقسي في ان تلثه
اوجه احدها هي مفسره بمعنى اي لان في النداء معنى القول الثاني مصدرية وهي التي تنصب
المضارع والثالث انها المخففة من الثقيلة كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها وكقول
العرب اما ان جزاك الله خيرا انتهى قال ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام
كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشد
وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما ما جواز ذلك في الجملة لان
الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام
حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو وقد مر واعلم ان النظر البصري يعلق بفعله كالنظر القلبي قال فلينظر
ابتها زكى طعاما كما قال سجلة انظر كيف فصلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما
رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا تاهية والصواب
ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون

لنون التوكيد خفيفة محذوفة شرح قوله في هذا الباب اي فيما اشترط فيه الجملة ان يقع خبرية قول بعضهم ان
جملة الاستفهام وهو كيف ننشزها حال من العظام وقوله وانظر الى العظام وقد سبق في صدر هذا النوع
الشرائط الخبرية في الجملة الحالية واراد بالبعض ابا البقاء فانه قال بجالية الجملة الاستفهامية عن العظام
وقد اعترض عليه ابو حيان وقال الحلبي ما ذهب اليه ابو البقاء ليس بشي لان هذه جملة استفهامية
والاستفهام لا يقع حالا وانما الذي وقع حالا وحده كيف ولذلك يبدل منه الحال باعادة حرف
الاستفهام نحو كيف ضربت زيدا اقائما ام قاعدا والذي يقتضيه النظر الصحيح في هذه المسئلة وامثالها
ان يكون جملة كيف ننشزها بدلا من العظام فيكون محل نصب انتهى وفيه تفصيل وقال السفاقسي
ونظيره قول العرب عرفت زيدا ابو من هو بدل من زيدا وصح حذف مضاف اي قصة زيد والاستفهام في
باب التعليق لا يراد به معناه بل هو من المواضع التي غلبوا عليه حكم اللفظ دون معناه ونظيره في باب
الاختصاص نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة غلب عليها اكثر احكام النداء وليس المعنى عليه وكلام
العرب على ثلثة اقسام قسم يكون اللفظ فيه مطابقا للمعنى وهو الاكثر وقسم يغلب فيه حكم اللفظ
كالاستفهام الواقع في التعليق وفي التسوية وقسم يغلب فيه حكم المعنى كقائم الزيدان انتهى كلامه
وبهذا ان الرجلان التقطا هذه اللطايف من شجرها الى حيان والمصراحة منهم وقد نقلنا كلام الى حيان
في ترجمة كيف من فصل الكاف من باب الادوات من اراد التحقيق مع التفصيل فعليه المراجعة اليه قوله
حال من مفعول ننشد وهو الضمير المنصوب فيكون واجب التقديم على العامل والتقدير ننشر العظام
على حالة وكيفية عجيبة اي متعجبا منه ومستفهما عنه بكيف الدالة على التعجب قوله وان الجملة اي جملة كيف
كيف ننشدها بدل من العظام على ابدال الجملة عن المفرد مثل عرفت زيدا ابو من هو قوله جاز بالاتفاق
كيف زيد وقد مثل ابن الحاجب للخبر المفرد ابن زيد قوله وقول آخرين عطف على قول بعضهم اي وس
الوهم في هذا الباب قول قوم آخرين وقد مر اعراب قولهم عرفت زيدا ابو من هو في الجملة الثالثة من
الجمل التي لها محل قال واختلف في عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بانها استفهامية
لا يقع حالا وقيل مفعول ثان ورد ايضا وقيل بدل من المنصوب والاصل عرفت شان زيد وذكر في
اوائل الباب الرابع في الفرق الثالث بين البدل وعطف البيان وهو ان عطف البيان لا يكون جملة
بخلاف البدل وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وذكر ايضا في المثال عشر جمل تكلم على قوله تعالى
ولم يجعل له عوجا فيها وقد حوزناه في الشرح فليلتفت اليه قوله واعلم ان النظر البصري والمصر قدم في
الباب الثاني انه لم يقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري وههنا حكم على وجه التاكيد ان النظر
البصري يعلق فعله كالقلبي فكانه وقف بعد ما قال في الباب الثاني على هذا الحكم فان ابا حيان صرح بجواز
تعليق النظر البصري في تفسيره هذه الاية وقد فصلنا القول في الثاني على وجه الاشباع فليلتفت اليه
قوله ومن ذلك قول الامين المحلي ومن الوهم فيما يشترط فيه الجملة الخبرية قول الامين المحلي في اعرابه قوله اطلب
ولا تضجر من مطلب عجزه واقف الطالب ان يضجر اذكر المصنف هنا المضارع في او اخرجت الجمل المعترضة
حيث قال ان الحالية لا يكون الا خبرية بالاجماع وانما قول بعضهم في قول القايل اطلب ولا تضجر من مطلب
ان الواو للحال ولا تاهية فخطاء وانما هي عاطفة الخ وقد بين اعراب البيت هناك فليلتفت اليه حتى تتضح الجمل
قوله ان الفتحة اي فتحة الراء في يضجر وقد سبق مشروحا هناك قال النوع التاسع اشترط البعض للاسماء
ان توصف وليعضها ان لا توصف فمن الاول مجرور رب بشبه الرجل الصالح وامه بل انتم قوم تفتنون
ان كان ظاهرا واي في النداء والجاء في قولهم جاؤا والجماء الغفير وما وطي به من خبر او صفة او حال نحو زيد
رجل صالح وامه بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا القران من كل مثل الى قوله تعالى قرانا عربيا وقول

الشاعر الكرم من ليلى على فيتبقى به الجاه ام كنت امرا لا اطبعها ومن ثمة ابطل ابو علي كون الظرف من قول
الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال متعلقا باسري لبلة نخلو ما عطف على مجرور رب
من صفة قال فاما قوله فبارب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها
بصفة الاول وليلة بناني ذلك بهنا لان الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلانهم وبئس والاسماء
المنوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين فانهما ليوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك وللحوفيها
الاخفش ايا نحو مررت بايّ معجب لك وهو قوي في القياس لانها معربة ش قوله فممن الاول مجرور رب
تقدم في فصل الراء وكذا اي في فصل الهمزة واما قولهم الجماء الغفير فقد مر في ترجمة ال الزائدة ان الجماء من
الجم بمعنى الكثير مثل الصماء بالتشديد والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر بكثرته وجه الارض حذفت
التاء التانيث من الغفر والقياس اثباتها لكونها صفة حملا للمفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول
كقولهم ان رحمة الله قريب والجماء بالمد والتشديد الجماعة الكثيرة واللام في الجماء الغفير زايدة مثل ولقد
امر على اللئيم يسبني وهو منصوب على الحال من فاعل جاؤا اي جاؤا الكثير من ساتر من وجه الارض قال الرضي
ولقال ايضا بدون اللام مررت بالقوم جماء غفيرا وهو دليل الزيادة فقوله والجماء عطف على مجرور رب اي ومن
الاول لفظ الجماء الواقع في هذا التركيب ووجه اشتراط الوصف فيه انه لم يسمع استعماله بدون الوصف بالغفير قوله
وما وطي به عطف على مجرور ايضا اي ومما اشتراط فيه الوصف اللفظ الذي وطي به اللفظ الآخر من التوطئة
على صيغة المجهول والجار والمجرور نائب فاعله وقوله من خبر بيان لما اي كائنا من خبر اوصفة او حال قوله زيد رجل
صالح مثال الخبر الموطى فان قوله رجل ليس بخبر في الحقيقة لخلوه عن الفاعل في حمله على زيد بل الخبر الحقيقي المفيد
صالح والموصوف وحاله ومهدله الخبر به وهو ظاهر وكذا في مررت بزيد الرجل الصالح في النعت الموطى واما
قوله تعالى بل انتم قوم تفتنون فهو مثال للخبر الموطى فان تفتنون صفة لقوم وهو خبر موطى واما قوله
تعالى قرانا عربيا فهو مثال للحال الموطئة وقد عرفتها في اقسام الحال بقوله هي الجامدة الموصوفة ومثل له
قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وتكلمنا هناك فلتتفتيه قوله ولقد ضربنا تمام الآية من كل مثل لعلهم يتذكرون
عرابا من سورة الزمر قوله وقول الشاعر بالرفع اي ومنه قول الشاعر اي ومن الخبر الموطى الذي اشترط
نعته قول الشاعر قوله اكرم هذا البيت لقيس بن ملوح المعروف بالمجنون ويقال لابن الدمينة ويقال لابن
الصمة بن عبد الله القشيري وقبله وبنت لبلى ارسلت لبشفاعة الى فهلا نفس لبلى شفيعها مضى قريبا ومر
ايضا في ترجمة الالمشدودة المفتوحة والبيتان من باب النسيب من الحماسة وقد تكلمنا قريبا على الاول
قال المرزوقي ثم قال الاكرم من ليلى على وانى بلفظ الاستفهام والمراد التقرير والانكار كانه انكر منها استفتاحها
بالغزل عليه وطلب الشفيع فيما اراد ان لديه وقوله فيبتغى في موضع النصب على ان يكون جواب الاستفهام
بالفاء وقوله ام كنت هي ام المنفصلة كانه قال اي هذين توجهت طلب الانسان اكرم على منها ام انها مهما طاعلى
لها وخير اكرم على محذوف كانه قال اكرم منها موجود في الدنيا انتهى والشاهد في قوله كنت امرا ولا اطبعها
فان امرا خبر موطى لكنت ولهذا لم يجيء ان لا اطبعها اذ لا فائدة في كنت امرا وقوله وبئس الطلل اي
ومن اجل وجوب الوصف لمجرور رب منع ابو علي تعلق قول الاعشى من معشر اقيال الى اسري من قوله رب
رفد هرقته لانه معطوف على قوله رفد فلا بد ان يوصف بالظرف لانه في حكم المعطوف عليه في وجوب الوصف
فاذا كان تعلقه بكون ظرفا مستقرا متعلقا بكائن او مستقرا باسري وهو جمع اسير يصح ان يتعلق به الجار
والمجرور قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره واول عجزه منه انتهى تقطيعه
بهذا رب رفد فاعلاتن هرقته مفاعلن ذا كلي يو فاعلاتن مواسري فعلاتن من معشر مستفعلن
اقيال مفعولن فهو من الضرب الاول من العروض الاولى من الخفيف الجزء الاول سالم من الزحاف والثاني

فرانا ترجمة قيس المعروف بالمجنون

والثاني مجنون والثالث سالم البضا والرابع مجنون والخامس سالم والسادس مشكول قال الشمني والرفد
بكسر الراء العطاء وبفتحها وقد يكسر الفتح الضم وهذا اصله اراقي واسري جمع اسير والمعشر الجماعة من
الاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قيل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثنات التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف
وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء ما
فينفذ وجمعه اقيال واقوال وقال ابن العبيش الاقيال جمع وهو العدو وقوله هرقته اي صببته في موضع الصفة لرفد المخفوض
برب والذي يتعلق به رب محذوف تقديره سببت او ملكت وقوله من معشر اقيال في موضع الصفة لاسري
فيتعلق الجار والمجرور فيه بمحذوف ولا يتعلق بنفس اسري لان المخفوض برب لا بد له من الصفة انتهى وقال
الدماميني واما قول ابي علي على انه لا يصح تعلق من معشر باسري فمبني على شيئين احدهما ان مجرور رب
الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم في الباب الاول في حرف الراء في فصل رب ان هذا مذهب المبرد
وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين ونسبه في البسيط الى البصريين ومرانه خالف في ذلك الاخفش والفراء
والزجاج وابن طاهر وخروف وان ابن مالك قال وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وان حكم
المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين استند
قايل للمنازعة انتهى قوله فال فاما قوله بارب يوم تقدم البيت مشروحا في ترجمة رب من فصل الراء من
الباب الاول فان اباعلي اراد ان يدفع اعتراضا يرد على قوله بوجب وصف مجرور رب وما عطف
على ذلك المجرور فقال فاما قوله الى آخره يعني ان قول الشاعر وليلة عطف على يوم مع انه لم يوصف فاجاب
بانه محمول على ان ليلة موصوف تقديره وليلة بانسة عطف عليه وهو يوم اي رب يوم قد لهوت بانسة
وليلة تعلق الظرف باسري في قول الاعشى لامكان تقدير الوصف في المعطوف لان الاراقة اتلاف فصح
ان يدل على تقدير الوصف اي رب رفد اتلفته واسري من الاقيال اتلغتهم قوله ومن الثاني وهو الذي
اشترط وقوعه بعدم الوصف قوله في شبه الحرف متعلق بالمنوغلة قوله الامن وما النكرتين احترز به عن المعرفتين
وهما الموصولتان فانهما لا توصفان اصلا قال ابن الحاجب في الامالي من وما اللتان بمعنى الذي لا يوصفان
ولا يوصف بهما واما كونهما لا يوصف بهما فلانهما وضعا للموصوف والصفة وما وضع اسما لا يوصف به
كالرجل والفرس والحمار واما كونهما لا يوصفان فلانهما لو وصفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لانهما
بالنسب لا بالمفردات لجميع الموصوفات ولو وصفا لكان على خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات
فان قصد الى بيانهما بنسبة اخرى عطفت تلك الجملة على الجملة التي جرت صلة فحصل الغرض المطلوب كقولك
جاءني من اكرمك وكاتب اباك ونحو ذلك انتهى قال ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغايب
والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علاما
صفة للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس
تمسكا بقولهم نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا والذي الجمرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل
وقال ابن مالك يتبع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ
منافٍ لذلك القصد فاما اذا قوول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوى في
النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا فجمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في وكم اهلكنا قبلهم
من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما
جمع وصف جميع في وان كلا لما جميع لدينا محضرون ش قوله ومن ذلك اي من الثاني وهو الذي
الضمير قال ابن الحاجب في الامالي ان قيل ما المانع في وصف الضمير الغايب وذلك انه اذا قال جاءني زيد وعمرو
خالد ضربته فالظاهر عوده على الاقرب وهو خالد ويحتمل ان يعود على غيره فاذا قال الكريم وعنى به خالدا

فقد اوضحه لان الصفة في المعارف انما هي للتوضيح الا ترى انه اذا قال زيد الحياط وزيد النجار
فاذا جازت الصفة وضح امره عن غيره وهذا المعنى بعينه موجود فيما ذكرناه فالجواب ان المضمر المتكلم
لا يستقيم فيه الايضاح لتعينه وتنافي احتماله فلم يوضح لذلك والمخاطب والغايب قسم من اقسام المضمرات
فملك بالجميع مسلك واحد كما سلكوا وتخرج وتخرج مسلكا خرج في حذف الهمزة بعد حرف المضارعة
لكونهما من باب واحد لان العلة التي حذف لها الهمزة في اخرج غير موجودة في بقيته اخواتها انتهى قوله
لغرض التوضيح كالمدح والذم والترحم قوله قال ان ربي تقدم ذكر الايمان في الفروق المذكورة بين البيان
والبدل مشروحا قوله فقدر اعلاما نعتا قال القاضي علام الغيوب صفة محمولة على محل ان واسمها او بدل
من المستكن في يقذف او خبر ثان او خبر مبتدا محذوف وقرئ بالنصب صفة لربي او مقدرا يا عني انتهى
وقال ابن عطية وقرا عيسى بن عمر وبن ابي اسحق علام بالنصب اما على البدل من اسم ان واما على
المدح انتهى وقال الرضي واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
يجعلون مثله على البدل قوله واجاز غير الفارسي الخ هذا مخالف لما قاله ابو حيان ولا يجوز وصف عند
البصريين واجازه قوم منهم ابن السراج والفارسي ذكره في الارتشاف وقال في شرح التسهيل موافقا له
اما من منع وصف فهو قول الجمهور واجازه قوم وقال ابو عبد الله النمري لا يجوز وصف فاعل نعم وبئس
عند البصريين لما في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشياع المقصود منه عموم المدح والذم ومما استدل به
على جواز النعت قول الشاعر نعم الفتى المري انت اذهم ومن منع ذلك تاوله على البدل انتهى كلامه بعينه وقال
ابن مالك في التسهيل وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسي انتهى قال الدماميني فانهما قالا بمنع الوصف
ولا وجه لتخصيص هذين بهذا الحكم فان منع الوصف هو قول الجمهور وقال ابو علي في قوله تعالى ان الكافرين
كانوا لكم عدوا مبينا ما معناه ان عدوا لما جاء خبرا عن الجمع اقتضى الظاهر ان لا يجيء وصفا كما لا يجيء
وصف فاعل نعم وبئس لانه ان افرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ والذي سهل ذلك ان الوصف
هنا غير مخصص وانما هو بمنزلة قولك امس الدابر في صحة اسقاط وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه
انه يقول بكراهة وصف فاعل نعم وبئس لا بمنعه ويحمل حمله على المنع انتهى كلام الدماميني في شرح التسهيل
وما نقله عن ابي علي في اعراب الآية الكريمة يذكر الناظر قول القايل دلايل النحو كبيت العنكبوت وهذا
مما يوجب تجير الطالب وبرد الراغب الذاهب الى اعلى المراتب هدانا الله تعالى لاحق المذاهب والكرم
المواهب امين قوله نعم الفتى بيت من قصيدة من الكامل قاله زهير بن ابي سلمى يمدح بها سنان بن ابي
حارثة المري اي المنسوب الى ابي مرة بضم الميم وشد الراء مطلعها لمن الديار عشيتها بالفدفد كالوحي
في حجر المسيل المجلد قوله المري صفة للفتى وفي الشاهد لمذهبهما وانث المخصوص وقوله اذ اهم اي الاضافي
الزين بشير الهم في البيت العالي حبث قال خلط الوفا للجميع بينة اذ لا يجمل بجر الموجد ولدى الحجرات
اي عند الحجرات جمع حجرة نار الموقد بالاضافة مفعول حضروا والموقد بكسر القاف على صيغة اسم الفاعل
من الايقاد قال شارح الديوان لبريد شدة الشتاء ويقال الحجرات السراوعات قوله وقال ابن مالك
يمتنع نعته اي نعت فاعل نعم لا مطلقا بل اذا قصد بالنعت التخصيص كما هو حال النعت عن المرفة
مثل جاءني زيد التاجر وافهم ذلك الفاعل المعروف مقام الجنس بجعل لام على الجنسية لا على العهدية
كما هو راي البعض وقوله لان تخصيصه علة الامتناع وقوله حينئذ اي حين اذ اقصد بالنعت التخصيص
بعني وجه الامتناع المذكور ان تخصص فاعل نعم منافيا لقصد افادة الفاعل مقام الجنس حتى تفيد عموم
المدح والذم وقوله فاما اذا تقول متصل بقوله مع افادة الفاعل فان تقدير مع قصد افادة الفاعل
يعني ان فاعل نعم في قولنا نعم الرجل الكامل زيد اذا تقول بالجامع لاجمل خصال الرجولية فلا مانع لوصفه

لوصفه بالكامل او الكريم قوله لان تخصيصه علة الامتناع وقوله حينئذ اي اذا قصد بالنعت التخصيص
بعني وجه الامتناع المذكور ان تخصيص فاعل نعم منافيا لذلك القصد وهو قصد افادة الفاعل مقام
الجنس حتى تفيد عموم المدح والذم قوله فاما اذا تقول متصل بقوله اذا قصد قوله لامكان ان نبوي علة لتنفي
المانع من النعت بعني يمكن ان يراد بالنعت ما اريد بالمنعوت قوله ان الجملة بعدكم ان اراد بحكايته كلام
العلامة فليس فيه ذلك الركاكة بل قال في الكشاف وهم احسن في محل النصب صفة لكم انتهى وكذا ابو البقاء فانه
قال وكم منصوب بالهلكنا وهم احسن صفة لكم انتهى وكنت اقول عند نظائره وكثيرا ما يقول من تفعول مع ان قوله
ان الجملة بعدكم لا يوهم ان يراد بها قوله تعالى اهلكنا قبلهم قوله كما جمع وصف جميع بعني ان الفرق مجموع المعنى
وان كان مفرد اللفظ مثل جميع فحمل على معناه وجمع صفته كما جمع صفة جميع وهو محذوف قال النوع العاشر
تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل
ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميم الجواز في البعض وذلك
هو الغالب ومن الوهم في الاول قول البعض في قول الخطية ازمعت باسا مبينا من نواكم ولن ترى طاردا
للحر كالباس ان من متعلقة ببأسا والصواب ان تعلقها بمبين محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل ان يأتي
معموله قال ابو البقاء في قوله تعالى ولا امين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لامين لان
اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من امين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف
بعد العمل ش قوله من وصف حال من العامل اي كائنا او حاصلا من الصفات والمصدر او صفة ان حمل اللام
على العهد الذهني او تقدير المتعلق معرفا باللام اي الكائن من وصف قوله لا يوصف قبل العمل تقدم في
الجملة الثانية ان اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله ممنوع قوله وكالموصول قد مر في الجهة الرابعة ان الموصول
لا يتبع قبل كمال صلته وتقدم في الجهة الرابعة من الجهل التي لا محل لها من الاعراب ان الاخبار عن الموصول
قبل تمام الصلة ممنوع ايضا قوله وتعميم الجواز بالرفع عطف على تخصيصهم وهما من الشروط المتضادة
عنده كما صرح به في اول الجهة السادسة اي تعميم جواز الوصف في بعض الاسماء وذلك هو الغالب في
الاسماء المتمكنة مثل الاعلام واسماء الاجناس جامدة كانت او مشتقة في قول الخطية هو من شعراء
الاسلام ومن التابعين تقدم ترجمته في اوائل هذا الموضوع بئر بدر الصحابي لحاله او لصفرة عمامته اولانه
لبس حلة وراح الى ناديهم فقالوا زبد في حصين انتهى قال السيوطي وقيل هذا البيت لما بدا لي منكم عجب
انفسكم ولم يكن بجراي منكم آنهى وبعده جار لقوم اطالوا هون منزله وغادروه مقيما بين ارماس ملوا
قراه وهربة كلا وجوهوه بانباب واجاس دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي قال الفعل
الخير لا يعدم جوائزه لا يذهب العرف بين الله والناس اخرج الجمحي وابن عساكر عن يونس النحوي قال كان سبب
مجاء الخطية الزبرقان انه قدم المدينة فقال ودت اني اصبت رجلا يحملني واصفه مدحتي واقتصر عليه
فقال الزبرقان فداصبته نقدم على اهلي فاني على اثرك فتقدم وارسل الزبرقان الى امراته ان اكرمي مثواه
وكان مع الخطية ابنة مليكة وهي جميلة فكرهت امراته مكانها فاظهرت لهم جفوة فاخذه لبغيض بن
عامر وهي يومئذ بنازع الزبرقان الشرف فبنى عليه قبه ونحر له واكرمه كل الاكرام فعمل الخطية هذه القصيدة
يديم فيها الزبرقان فاستعداه الزبرقان الى عمر رضي الله عنه فادعى عليه انه يهجاه فقال عمر رضي الله عنه
ما قال مالك فانشده القصيدة فقال ما اسمع يهجاء انما اسمع معاتبة فقال الزبرقان او تبلغ مروتي الا اكل وشرب
فسال عمر حسان ولبيدا انرونه يهجاه قالا نعم وجبه واخرج الزبير بن بكار وابو الفرج وابن عساكر وغيرهم
عن زيد بن اسلم عن ابيه قال لما حبسه عمر الخطية كلمه عمرو بن العاص وغيره فيه فاخرجه من السجن فقال ما ذا تقول
لافراخ بذي مرخ غضاب الحواصل لا ماء ولا شجر غادرت كاسيهم في قعر مظلمة فاغفر هداك ملبك الناس يا عمر

قوله ٦

انت الامام الذي من بعد صاحبه القت اليك مقاليد النهى البشر لم يورثوك بها اذ قد موك لها الكبى لانفسهم كانتبذ
الاثة فامنن على صبية بالرمل مسكنهم بين الاباطح بغشاهم بها العذرا اهلي فداوك كم بنى وبنيهم من عرص داوية
يعمى بها الخبر فبكى عمر ثم قال اشيروا علي في الشاعر فانه بقول الهجو يشبب بالنساء ويمدح الناس وبرميهم
بغير ما فيهم ما رأى الا قاطع لسانه ثم قال على بالطست فاتى بها ثم قال على بالمخصف لابل على بالكبى فاتى
بها ثم قال يا موسى فهو اوحى فقالوا لا بعود يا امير المؤمنين قال النجا اذهب فلما ادبر قال ادبر فاقبل الحطيئة فرجع اليه
فقال كانى بك قد دعاك فتى من قريش فبسط لك نمرقه وكسرك اخرى ثم قال غننا باحطبه فطففت تغنيه بعرض
الناس قال الراوي فوالله ما ذهب النبابي حتى رأيت الحطيئة عند عبيد الله بن الخطاب قد بسط له نمرقه وكسره
اخرى ثم قال غننا باخطبه فغناه فقلت باحطبه اما تذكر قول عمر لك ففزع ثم قال يرحم الله ذلك المرء ما لو كان
حيا ما فعلنا هذا وقلت لعبيد الله سمعت اباك يذكر كذا وكذا فكنت ذلك الرجل وفي البيان للجاحظ كان
عمر اعلم الناس بالشعر لكنه لما ابتلى بالحطيئة والزبرقان كره ان يتعرض لقوله لانه نفب فاستشهد حسان وامثاله
ثم حكم بما يعلم واخرج ابو الفرج في الاغاني عن ابي عمرو بن العلا قال لم يقل العرب بيتا قط اصدق من بيت الحطيئة
ع من يفعل الخير لا يعدم جوازيه البيت واخرج عن كعب الاحبار انه سمع رجلا ينشد هذا البيت فقال والذي
نفسي بيده ان هذا البيت لمكتوب في التوراة انتهى قوله ان من متعلقة بمقول قول البعض لعل ان من ثم قوله الكم
اذا كان متعلقا بياساء وهو مصدر مع انه وصف بقوله مبينا يلزم وصف المصدر قبل معموله وعمله فيه وهو
ممنوع او مرجوح ينبغي ان يجوز المعرب عنه والبيت من البسيط والازماع العزم والنوال العطاء وقوله
للحر اي العاقل متعلق بطار او قوله كالبيس مفعول ثان لترى قوله لا يكون مبتغون نعتا قال ابن عادل
قوله مبتغون حال من الضمير في امين اي حال كون الامين مبتغيا فضلا ولا يجوز ان تكون صفة لامين لان
اسم الفاعل متى وصف لم يعمل على الصحيح خلافا للكوفيين واعراب مكي هذه الجملة صفة لامين ليس بجيد لما
تقدم وههنا سؤال وهو انه لم قبل يجوز اعماله قبل وصفه كما في هذه الآية قبا ساعلى المصدر فانه يعمل قبل
ان يوصف نحو يعجبني ضرب زيدا شديدا انتهى كلام ابن عادل قوله لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار
بل هو حال من امين انتهى يعني قول ابي البقاء ليت شعري لم غير عبارته كما هو وارد به فانه قال يتبعون في موضع
الحال من الضمير في امين وكذا قال الشفاقسي وشهاب الدين واسن عادل مع ان الضمير اولى ان يكون صاحب
الحال ثم ان قوله في الاختيار فيه نظر لانه يقتضي عمله في الاضطرار وليس كذلك بل ماجاء منه موول نحو قوله
اذا فاقد خطباء فرخين رجعت فوصف فاقد بخطباء قبل ان يعمل فاولوا نصب فرخين بفعل مقدر اي
فقدت فرخين كذا قال السفاقسي والمصارع مع تمامه مذكور في شواهد العيني عجزه ذكرت سليمى في الخلط
المزابل قال العيني قاله بشر بن ابي جازم من الطويل اي اذا رجعت فاقد فقاقد مرفوع بفعل مقدر
يفسره الظاهر وهي المراة التي تفقد ولدها وخطباء صفة اي بنية الخطب وهو الامر العظيم وفرخين
تثنية فرخ واراد به الولدين وفي الشاهد حيث استدل به الكسائي على جواز اعمال اسم الفاعل الموصوف
لان فرخين لانه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث واسم الفاعل اذا لم يجر على الفعل في تذكير وتانيثه لا يعمل
اذا الا قبال هذه امراة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب ورجعت بالتشديد من الترجيع وهو ان يقول عند
المصيبة انا لله وانا اليه راجعون قوله ذكرت جواب اذا والخلط الخليط والمزابل المباين انتهى وقال ابن
عصفور في المقرب ولا يعمل اسم الفاعل الا بشروط وهي ان لا يوصف ولا يصغر وان يعتمد على احد الاشياء
المعروفة واما قوله اذا فاقد خطباء فرخين فعلى اضمار فعل التقدير فقدت فرخين انتهى كلامه وبهذا اتضح انه
لا يجوز في الشعر ايضا فلا بد من الضرورات قوله وبهذا قول ضعيف اي امتناع عمل اسم الفاعل الموصوف
ضعيف حكم المصر بضعفه وتعقب به على ابي البقاء وهو مختار ابن عصفور حيث قال في المقرب ولا يعمل اسم

ولا يعمل اسم الفاعل الا بشرط وهي ان لا يوصف ولا يصغر وان يعتمد انتهى وكما مر آنفا وقال شارحه ابن سبعين
واذا وصف اسم الفاعل فلا يخلو من الصفة قبل العمل او بعده فان كانت الصفة بعد المعمول عمل لانه لم يوصف الا بعد العمل
مثال ذلك هذا ضارب زيدا عاقلا فان كانت الصفة قبل المعمول لم يجز ان يعمل مثاله هذا ضارب عاقل زيدا والمصنف
اشار اليه بقوله والصحيح جواز الوصف بعد العمل وهو مذهب البصريين والفراء على ما نقله البعض ووجهه ان
الوصف بضعف شبهه بالفعل وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده وذهب الكسائي من الكوفيين وبا قيهم الى
جواز الوصف مطلقا واختاره ابن مالك قلت ابن عصفور راعى المنع المطلق حيث قال في التسهيل يعمل اسم الفاعل
غير المصغر والموصوف خلافا للكسائي انتهى وقال ابن قاسم في شرحه هذا مذهب البصريين والفراء واجاز الكسائي
وباقي الكوفيين اعمال موصوفا قبل ان ياخذ معموله فاجازوا هذا ضارب عاقل زيدا انتهى فهنا ثلثة اقوال والصحيح
فيها القول المفصل بين وقوع الوصف قبل العمل فتمنع وبعده فتجوز قال النوع الحادي عشر اجازتهم في بعض
اخبار النواسخ ان تتصل بالناسخ نحو كان قائما وتمنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول
المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان تقدر
كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان الثاني عشر ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان
يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي اياب الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
ايما الاجلين قضيت ولهذا قدر ضمير الشان في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ش قوله
نحو كان قائما زيد فانه يجوز قوله ومنع ذلك بالرفع عطف على اجازتهم قوله نحو ان زيدا قائم قال الهندي
ولم يجز تقديم خبر ان لان في تقديمه قلب صورة عملة المقصود به وهو تاخير المنصوب عن المرفوع قوله انه لا يجب
مقول قول المبرد قوله لانه متقدم اي لان زيدا متقدم على كان رتبة لان زيدا اسم ان ومن افضلهم خبر كان
وكان مع اسمها وخبرها خبر ان قوله مع انه ليس ظرفا حال من تقديم خبر ان اي مقارنا ذلك التقديم بعدم وجوبه
فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم وكذا الجار والمجرور قوله فاي اياب الله تقدمت الاتيان في اعراب اسماء
الشرط والاستفهام والثالثة خ ترجمة اي المشددة وسبق البيت في ان المكسورة المشددة مشروحا
واي في الآية الاولى مفعول به وفي الثانية مصدر وفي الثالثة مفعول به قوله ان من يدخل الكنيسة وقال المص
هناك ان من شرطية بدليل جزم الفعلين والشرط الصدر فلا يعمل فيه ما قبله انتهى وقد روي بدخل بكسر اللام لالتقاء
الساكنين وهو المجزوم الاول والثاني يلق فاسم ان ضمير الشان المحذوف وقوله من يدخل الكنيسة الخ خبر الشان
وقد سبق من التعقب على المصر بان ضمير الشان لا يحذف من غير ان المفتوحة المخففة الا شاذا والقياس
ايضا بأبا لان ضمير الشان لتاكيد الجملة والتاكيد من باب الاطناب والحذف من الايجاز فبينا فيه وسيجيء
في الخاتمة ان الحذف مناف للتاكيد قال وبعضها ان يتاخرا مالذانه كالفاعل ونائبه ومشبهه او لضعف
الفعل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب
موسى عيسى فان تقديره يوهم انه مبتداء وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو ايا الموصولة
نحو سا كرم ايهم جاءني كانهم قصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي
يجب تاخيره اذا كان ان وصلتها نحو وايانا فارهبون انا حملنا ذرياتهم فلان يجب تاخر المفعول الذي احد التاخرين
ولا تخافون انكم اشركتم احق واول ومعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم او حرف الاستثناء
او ما النافية او لا في جواب قسم ومنه الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا من
كم فاعل يهد ش قوله ومشبهه وهو اسم كاين واخواتها وعند البعض يطلق عليه الفاعل مجازا وقد مر
هذا في اول الباب الثاني من هذا الموضوع وقال البرزي في باب كان من شرح الكتاب وحكى بعض النحويين
ان بني دارم وبني تميم تقدمون اسم كان ويقولون قائم كان عبد الله وعلى لغتهم يكون خطي في

في البيت الآتي اسم كان انتهى قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى مثال لما فيه عارض معنوي اوجب
التاخير لانه اذا قدم عيسى على الفعل كما اذا قبل عيسى ضرب موسى يحتمل ان يكون مبتدا، لا مفعولا ويكون
موسى مفعولا والفاعل ضمير عايد الى المبتدا، بخلاف ما اذا قبل كمثرى اكل موسى او قبل زيدا ضرب عمرو للقرينة
المعينة للمفعولية فلا لبس المقصود وسياتي في الجملة الثانية ان الالتباس واقع في لسان العرب بدليل
الشركات واسماء الاجناس ونحوها من ضمير المثنى للذكر والمونث مثل هما وكما وانما نقل عن ابن الحاجب
ان مثل ضرب موسى عيسى يحتمل فاعلية الاول ومفعوليته وان بعض المتاخرين اوجب فاعلية الاول فرارا من
الالتباس وفي هذا النقل عن ابن الحاجب نظر وسياتي ان شاء الله تعالى ايضا قوله والمفعول الذي بالجر عطف
على الفعول ولم يتضح عندي اسقاط الجار فيه مع ذكره فيما عطف عليه اللهم الا ان يقال لقربه من المعطوف
عليه ان صح الاعتذار قوله كرهوا الابتداء كما قال المصنف في آخر الباب الرابع ولا يجوز لقديم منصوب الفعل عليه
اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت انتهى وعلله ههنا بالفرار عن الالتباس بان النبي بعني لعل وهذه
التعليلات كسيبويه والمكبون والوجه ان يقال على السماع فان القياسات تنفصال عند السماع كما قال صاحب
المغرب قوله فان يجب مبتدا، خبره احق واولى عطف عليه والجملة جواب اذا كان قوله وكمفعول عامل عطف
على قوله وكالمفعول الذي هو اي قوله اقترن بلام الابتداء في محل الجر صفة لعامل والقسم عطف على الابتداء
اي او بلام القسم وفي هذه الامور صدارة فتوجب صدارة العامل الذي اقترن بها قوله ومن الوهم في الاول اي
فيما يجب ان يتقدم على عامله من المعمولات كالاستفهام والشرط وكم الخبرية فان كم في الآية وان كانت خبرية فلها
الصدر فلا تتقدم عاملها وقد مر هذا البحث فمر ترجمة كم من الباب الاول قال فان قلت توجيه على لغة حكاها الاخفش وهي ان
بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف بروايتها فتحتاج التنزيل عليها بعد ذلك رواية والصواب ان
الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه اي ولم يبين الله لهم او الى المهدي والاول قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج
وقال الزمخشري الفاعل ضمير الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو منعلق عنها
وكم الخبرية تعلق خلافا للاكثرين ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود
يدوم ان وصال فاعل مقدم وفي بيت الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان والصواب
ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبي اسم لكان محذوف مقدرة لكان المذكورة او مبتدا
والاول اولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها بالاسمية وعليها فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه
انه اخر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره لمك واما على الثاني فخبر ظبي انما هو
الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستفهام دخوله كان امك على ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم
شرح قوله وقال الزمخشري نص كلامه في سورة السجدة والفاعل ما دل عليه كم اهلكنا لان كم لا تقع فاعلا لانها
جاءتني كم رجل تقديره اولم يهد لهم كثرة اهلكنا القرون او هذا الكلام كما هو بعضونه ومعناه كقوله
يعصم لا اله الا الله الدماء والاموال ويجوز ان يكون فيه ضمير الله بدلالة القراءة بالنون انتهى وقال في اخر سورة
طه فاعل لم يهد هذه الجملة بعد يهد الم يهد لهم هذا معناه ومضمونه ونظره قولك تركنا علبه في الاخرين سلام
على نوح في العالمين اي تركنا عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول ويدل عليه القراءة بالنون
انتهى وقد مر هذا البحث مشبعا في ترجمة كم الخبرية من حروف الكاف مع نقول لطيفة للحذاق المهرة من المفسرين
والمعربين فعلى الطالب بذلك قوله ومن الوهم في الثاني اي في المعمول الذي اشترطوا تاخره عن العوامل
وجوبا كالفاعل الخ قول بعضهم في بيت كتاب سيبويه قد مضى قريبا قبيل ورقتين ما يتعلق بهذا البيت
من المباحث وفي بيت الكتاب ايضا اي ومن الوهم في شرط التاخير قول بعضهم في بيت اخر من كتاب سيبويه
ان ظبي اسم كان وهو مشبه بالفاعل فلا يجوز تقديمه على كان وهذا البيت لم يتعين قائله فقد قيل انه للنمر واما

للنمر بن فرارة وقيل للعجير السلولي وقيل لحزر اشس بن زهير اضافه الى الكتاب ولا لة بذلك على كونه من كلام الفصحاء
كذا قال سعد الملة في شرح المفتاح وما اورده المصنف عجز بيت بحر الوافر صدره فانك لا تبالي بعدحول وقبله وكاين
قد رايت من اهل دار دعا بهم رائد لهم فسار وقد اصبح عهدهم كمقص قرن فلا عين تحس ولا اثار نفد
بدلت اهلا بعد اهل فلا عجب بذاك ولا شجار وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وباح اللوم واختلط النجار
دعا والعبد مثل ابي قبيس وسيق مع العلهجة العشار اي كثير اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب
واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السود وغنهم فلو بقوا على هذا الوصف ستة لا يبالي انسان منهم
اهجينا كان ام غير هجين والفقد قطعة من الجبل طولا وابو قبيس جبل المعروف والعلهج الهجين والعشار
جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر قال التبريزي في شرح اللباب
وقبل الصواب اظبي نأك امك ام حمار فقلب اللفظ ثم استشهد به النحويون على ظاهره والحامل على هذا القول
ان ظبي والحمار من ذكور الحيوان وانت قد عرفت التاويل فيه انتهى واشار به الى قوله فيما سبق وجعل الظبي
والحمار امين وهما ذكران لانه مثل لا حقيقة اولانه قصد الجنس بهما انتهى وقال التبريزي في شرح الكتاب
ايضا جعل سيبويه قول الشماخ وهو حزر اشس بن زهير اظبي كان امك ام حمار من باب القلب وهو حق
لان اصل اظبيا كان امك ام حمار فجعل الاسم خبرا والخبر اسما انتهى والقلب على ما عرفه الشريف هو ان يجري
حكم احد جزئي الكلام على الآخر وقال السكاكي في المفتاح كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام
العرب واما بيت الكتاب اظبي كان فعلى منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستعمال اظبيا كان
امك ام حمار قوله ان ظبي اسم كان مفعول قول بعض وهذا مخالف لما قدمه من وجوب تاخير اسم كان عنها
كالفاعل او امك عند هذا القائل منصوب على انه اسم كان ويرد عليه عدم المطابقة في التذكير والتانيث بين
اسم كان وخبرها مع وجوبها قوله وان ظبي اسم لكان محذوفة مقدرة لكان المذكورة التي قدرت المقدرة
فيها ضمير عايد الى ظبي لان تقديره اكان ظبي كان امك ام حمار مثل ان امرؤ هلك وان قد رظبي مبتدا،
ففي كان ضمير عايد اليه لان الجملة خبره وامك منصوب على الوجهين بخبرية كان ولهذا قال المصنف على الا
عربين المذكورين فاسم كان ضمير راجع الى ظبي اي كان المذكور فخبر ظبي انما هو جملة كان امك فلا يكون كان
لفعوابل يكون مع اسمه وهو الضمير وخبره وامك خبرا للمبتدا، فلا يكون محلا للاستشهاد على ان الاسم اي اسم كان
مقدم على كان وسوق الكلام له قوله لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها اي من الهمزة الملتبسة
بالجمل الاسمية قال الشريف يكون هذا البيت من مشكل المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم
لكان المحذوف المقدر بكان المذكور وامك بالنصب خبره وانما اخبر كان المقدر لان الاستفهام بالفعل اولى انتهى
وقال الكاشي والاستفهام بطلب الفعل ويجيء بعده الفعل غالبا انتهى قوله لان ظبيا المذكور اسم كان اي كان
المحذوف المقدر بالمذكور على طريقه وان احد من المشركين استجارك وخبره يعني خبر كان المحذوف ايضا لان
المقدر في حكم الملفوظ حتى ذهبوا الى ان الاضمير فيه قوله واما على الثاني اي على تقدير ظبي مبتدا والجملة خبره قوله
ولكن يكون محل الاستشهاد على ان ضمير النكرة عنده سيبويه نكرة قوله كان امك فان الضمير المستتر في كان
نكرة لرجوعه الى النكرة وامك خبر كان فوقع الاخبار بالمعرفة عن النكرة ولا يكون كان امك شاهدا على تقدم
اسم كان عليها فان ظبي وقع مبتدا على هذا التقدير قال الدماميني يعني ان سيبويه قال في هذا البيت انه
اخبر عن النكرة بالمعرفة وقد علمت ان فيه اعرابين فما على الاعراب الاول وهو ان يكون ظبي اسم كان وامك
خبرها فواضح واما على الاعراب الثاني وهو ان يكون ظبي مبتدا، اخبر عنه بالجملة الفعلية الواقعة بعده فقد
يقال لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما اخبر بنكرة عن نكرة لان ظبي مبتدا، كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة وهي نكرة
فدفع المصنف هذا التوهم بان قال الاستشهاد انما محله كان امك وذلك ان في كان ضميرا يعود الى ظبي

وهو نكرة فيكون الضمير ايضا نكرة كما ذهب اليه هو الحق وهو معرفة فقول سيبويه اخبر عن النكرة بالمعرفة في هذا
الوجه مبني على ان ضمير النكرة ونكرة وهي مسئلة خلاف والصحيح انه معرفة لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع
اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة الى معلوم من هو معلوم ولو كان مبهما حيث
الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العايد الى شئ ما فقولك اعطني شيئا ما يكفيني فلت يكفيني الا ذلك الشئ لا شيئا ما
ولهذا يجري عليه احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ربه رجلا وانعم رجلا وانما قول المصر والجمل نكرات فهو الجاري
على السنتهم ووجهه بعضهم بان الجملة حكم والاحكام نكرات يشير الى ان الحكم شئ على شئ يجب ان يكون مجهولا
عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا قال الرضي وليس شيئ لان
معنى التنكير ليس كون الشيئ مجهولا بل معناه ان لا يكون الذات مشارا بها الى خارج في الوضع ولو سلمنا ان
كون الشيئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب
كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم
وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكير جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع
به والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التنكير والتعريف من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة
ليست اسماء وانما جاز نعت النكرة بها ودون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة
كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول مررت برجل ابوه
زيد انه بمعنى مررت برجل كائن ابوه زيد انتهى كلامه قوله لا على ان الاسم مقدم اي لا يكون البيت محلا للاستشهاد
على تقدم اسم كان عليها لان ارتفاع كان حينئذ يكون بفعل مقدر ويكون اسم كان المذكورة ضمير الشراء
عايدا الى ظبي فلا يكون كان امك ممن نحن فيه قال وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد كل
اولئك كان عنه مسئولا ان عنه مرفوع المحل بمسئولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان
المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله البيت حب العراق
الدهر اطعمه انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذكر مردود لان اطعمه وقول الفراء
في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز
بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان ههنا ما نافيا اخر وهو لام القسم واما قوله تعالى وبقول الانسان
ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج واغما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف
ومنه قوله رضيعي لبان ثدي امهما تقاسما بسهم داجٍ عوضٌ لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا ولا النافية لها الصدر في قولك
والقسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت البعث لسوف اخرج حيا شـ قوله وقول بعضهم اي ومن الوهم في المعمول
الذي اشترطوا تاخره عن عامله وجوبا كالفاعل ونايبه الخ قول بعضهم ان عنه في قوله تعالى كان مسئولا
مرفوع المحل على انه نايب فاعل مسئولا والمراد بالبعض العلامة صاحب الكشاف وقد سبق الكلام في
الآية على وجه الاشباع في ترجمة كل من فصل الكشاف من الباب الاول بحيث لم يبق منه شبهة واما قول الدماميني
ويجوز ان يريد هذا القائل ان عنه مرفوع المحل بمسئولا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا يتم رد المصر عليه فمن الاحتمالات
البعيدة التي لا تكاد تخطر بالبال قوله وقول بعضهم في قوله البيت اي ومن الوهم في المعمول الذي يجب ان
يتاخر لعامل لفظي قول بعضهم ان انتصاب قوله حب العراق على الاشتغال وشرط جواز تسليط العامل
المذكور عليه وههنا مانع من التسليط وهو تقدير لا قبل اطعمه وقد سبق البيت في بحث اذا حيث قال المصر
جعل سيبويه انتصاب حب العراق في قوله البيت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض
وهو على ولم يجعله من باب زيد اضربته لان التقدير لا اطعمه ولا يهذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا انتهى بعبارته وبهذا يتضح مراده ههنا فقوله كما قال سيبويه مثال

مثال للمنفي لا للنفي وذكر اشارة الى كون البيت من باب الاشتغال وقد سبق البيت ايضا مترجما
مترجمة لائق من فصل اللام قوله وقول الفراء اي وهم الوهم في الثاني ايضا قول الفراء في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ربك اعمالهم انه من باب الاشتغال مع وجود المانع من تسليط العامل واعلم ان هذه الآية قد تقدمت اولا
في ترجمة ان المكسورة المخففة وذكرنا هناك ان القراءة المتفقة بان ولما على اربع مراتب قراءة نافع وابن
كثير الولما مخففتين وهو المراد بقول المصرفين خففا ان وتلخيص قول الفراء ان كلا منصوب بفعل مقدر
يفسره قوله تعالى ليوفينهم ونقله ابن قاسم عن الكوفيين ثم قال وبه قال الفراء قوله مع قوله ان اللام اي مع قول
الفراء ان اللام في لما الداخلة على ما الموصولة او الموصوفة واما اللام في ليوفينهم فانها لام القسم كما ذكره
قوله ولا يجوز بالاجماع قال الدماميني فيه نظر اما اولا فلانه لم يكن اللام بمعنى الا ان تعطي حكمها فكم من
كلمة بمعنى كلمة اخرى وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتداء والخبر ترافعا
فكل منهما عامل في الآخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية
الاجماع على هذا مشكلة انتهى كلامه ويجاب عن الاول ان المتبادر من الاتحاد في المعنى الاتحاد في الاحكام وعن
ان ما ذكره المصر مبني على مذهب البصريين فلا يرد عليه النقض بالمذهب الكوفي والله تعالى اعلم بحقيقة
الحال قوله واما قوله تعالى وبقول الخ وقع في بعض النسخ مكانه وقول بعضهم في قوله تعالى وبقول الانسان ائذا
ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج الخ هذه اولى من الاولى لان فيها تنزل الفاء في جواب اما على كثير من
النسخ ووجد نا في نسخة جواب اما مصدرا بالفاء وهكذا واما قوله تعالى وبقول الانسان الخ فان اذا
ظرف لاخرج واغما جاز تقديم الظرف الخ ومع هاتين النسختين فلا حاجة الى تقدير الدماميني حيث قال الظاهر
ان جوابا اما من وبدون كبار المصنفين كصاحب الهداية وفخر الاسلام البزدوي وغيرهما والشراح يعتذرون
عنه بان الشئ اذا كثر ذكره في موضع وشاع ذلك يجذف كثيرا تنبيه في ذكرهما الموضع وان لم يذكروا التوسع
في الظرف فهو ليس بمقصور على النظم وقد فصل فيه القول ابن الحاجب في الامالي ونقلناه عنه فيما سبق وقدر
الآية في اول اللام غير العاملة فقول الدماميني ان التوسع المذكور خاص بالشعر ليس بشئ قوله ومنه اي من
التوسع في الظرف قول الشاعر وهو الاعشى رضيعي تقدم شرح البيت في ترجمة عوض من حرف العين وذكر
بعض عجزه في اللام الجارة قوله وقيل اي في الجواب عن الآية العامل في اذا ليس لفظ اخرج بل هو البعث
مقدرا قبل سوف وبعد مت قال النوع الثالث عشر منعهم من حذف بعض الكلمات والجابهم حذف بعضها
فمن الاول الفاعل ونايبه والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم ورهم اشتريت اي والله
وبكم من ورهم ومن الثاني المعمول الآت ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في افعال الاستثناء نحو قاموا ليس
زيدا ولا يكون زيدا او ما خلا زيدا ان مرفوعها محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب
انه مضمر عائد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهوم
من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من
الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون لتقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا شـ قوله فمن الاول
الفاعل ونايبه هذا هو المعروف عند النحويين والمنتفي بالقبول قال الرضي اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا
عند الكسائي كما في التنازع وقال في بحث الاستثناء لا يجوز حذف الفاعل الا مع قام مقامه انتهى وقال
الدماميني يريد ما هو مرفوع لغير المصدر واما المرفوع كما في قولك العجبني ضرب الامير اللص بتنوين ضرب
ورفع الامير على انه فاعل فلا نزاع في انه يجوز حذفه فتقول العجبني ضرب اللص والسبب فيه شدة امتزاج الفاعل
وتنزله منزلة الجزء من الكلمة فكره حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر على انهم صرحوا في نحو

بالفعل

ماقام وقعد الازيد وماقام وقعد الا انت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف فالتقدير ماقام الازيد وما
قعد الازيد وماقام الا انت واما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه
لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ماضربت واما اكرم
الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن الكل بعدهما والمقصود حصرهما فيه واذا كان مثل
هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع
حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك فقال الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى
املحذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا انت مثلا فاعل لهما معنى وان كان منصبا
اللفظ لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى كلامه قوله والجار الباقي عمله الجار بحذف وبقي عمله في
مواضع فيجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو واكثر وبعد بل قليلا ومع النجر واقل وقد مر ذكر ذلك
في الباب الاول في حرف الراء ويجر ايضا بغير رب محذوفا في جواب ما يقسم به كان يقال لك بالخير اصبحت
فتقول خير بالجر كذا افاده الدماميني وذكر بعدها مواضع اخر فليطلب في شرحه شرحنا ها بحافة الاطناب قوله
ومن الثاني اي من الكلمات التي وجب حذفها احد مفعولي لات وقد مر في ترجمة لات ان في عملها ثلثة مذاهب
واما الاقتصار على احد المفعولين فهو متفق عليه فيجب حذف احدهما قوله ومن الوجوب في الاول اي فيما يمتنع
حذفه من الكلمات قول ابن مالك في حذف فاعل افعال الاستثناء نحو ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فان
فاعلهن محذوف عند ابن مالك وهو بعض مضاف الى ضمير عائد الى ما تقدم مثل جاء القوم ماخلا زيدا اي
ماخلا بعضهم زيدا والمراد بمن تقدم لفظ القوم ان ذكر والعائد اليا ان لم يذكر مثل ماجاءا ماخلا
زيدا قوله ان المرجع فيهن محذوف منقول قول ابن مالك فانه قال في التسهيل وبستثنى بليس ولا يكون فينصبا
المستثنى خبرا واسمها بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف وكذا فاعل الافعال الثلثة انتهى اراد بهن
حاشا وخلا وعدا والمصرف قد في توجيهه اباحيان فانه قال في شرح المحل هذا الذي قاله لم ينسب الى احد
من النحويين وهو ان اسمها كما قال بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه لازم الحذف بل اتفق البصريون والكوفيون
على انه مضمر فيهما ليس ظاهرا محذوفا بل هو مضمر مفرد مذكر انتهى كلام ابي حيان وقال الدماميني في شرح التسهيل في
عبارة التسهيل نسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض وانما هو ضمير عائد عليه ومن حيث عبر عن الاضمار بالحذف
وعبر بالعبارة واسمها ضمير لازم الاستتار عائد على بعض مضاف الى المستثنى منه ومن ثم لم يختلف اللفظ بهما
فيقال جاءني القوم لا يكون زيدا وذهبوا ليس عمرا ومررت بالنساء لا يكون هندا وليس فلانة ولو حمل
كلام المصنف على ظاهره للزوم حذف اسم كان وهو شبيه بالفاعل ولا يحذف وذهب الكوفيون الى انه مضمر عائد
على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم فلذلك كان مفردا والتقدير في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم
قيام زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قال الشارح وردّ بوجهين احدهما ان فيه دعوى
حذف مضاف لم يلفظ به فحط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع يدل عليه القوم اخوك ليس زيدا فلت
ووجه ثالث وهو ان تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء به فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج
زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك انتهى
كلام الدماميني في شرح التسهيل وعلى هذا التاويل لا يتوجه التوجيهم الى ابن مالك وباب التاويل مفتوح قوله والصحيح
انه مضمر وقد سبقت هذه الاوجه الثلثة في ترجمة حاشى من حرف الحاء واشرنا في الشرح الى توجيهم ابن مالك قوله
فان كن نساء قال الدماميني عليه سؤال مشهور وهو ان الضمير يجب ان يعود الا الى المخبر عنه ولا شك ان الضمير اذا جعل
عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيئا غير ما افاده المخبر عنه وجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فانه قال فان كن
نساء فان كانت البنات والمولودات خلصا ليس فيهن رجل يعني بنات ليس فيهن ابن ثم قال فان قلت هل

بل يصح ان يكون الضمير ان في كن وكانت مبهمين ويكون نساء واحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت
لا بعد ذلك هذا كلامه يعني ويكون نساء وواحدة منصوبين على التمييز كما في ربه رجلا على ما ذكرنا في قوله تعالى
مسواهن سبع سموات وذكرها لعدم ذكر المرجع صريحا لكنه في حكم المصرح نظرا الى ذكر الاولاد فلذلك قال لا بعد ذلك
انتهى كلامه قوله كما جاء لا بزني الزاني تقدم الحديث في الباب الحادي عشر من الباب الاول وهو حرجه البخاري وهذا
الوجه مما اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في الامالي المتعلقة بالآيات ان الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى
الذي يتولد وينسب الى صاحبه فاذا قلت اذا جاءك رجال فان كان واحدا فاكرمه وان كانا اثنين فاكرمهما
كذا فصح اعادة الضمير لان المعنى المقصود الجائي فكانك قلت فان كان الجائي الزائي رجال لانه علم من قولك
اذا جاءك انتهى كلامه قوله وذلك في غير ليس ولا يكون ذلك اشارة الى المصدر المفهوم من قولهم قاموا الا زيدا
اي جانب هواي قيامهم زيدا قال الشمني يريد بالفعل المتقدم الفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون
وان كان غيره اي غير المصرح لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبرها فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق
لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو ممنوع لعدم صدق الخبر على ما اخبر عنه فان قيل هنا ك مضاف محذوف قام بقطه
به فط فلا يسوغ تقديره قال ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع
جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود وبان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا اجوبة للقسم في
سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في سورة البقرة والله
لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام الجملة الاسمية بكمالها في قوله ورب السموات العلى وربوجها والارض
وما فيها المقدر كاين وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لا ينافي
ذلك على قلة مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا
حنت ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معمولها واخراج
هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة الثانية عن المضاف وحذف المضاف
الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا حرف مقدم افرد بالتصنيف وعكس وهو غريب جدا وذلك
بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز رفع الشعر لانه يقع غالبا عن نزود فكر ش قوله
ومن ذلك اي من الدفع فيما يمتنع حذفه من الكلمات وهو الجار المحذوف الباقي عمله قوله جوابا مفعول ثان لقدر
يتضمن معنى الجعل قوله وقول ابن مسعود بالجر عطف على في قوله قوله لان ذلك متعلق بقوله لا يصح علة لعدم الصحة
وذلك اشارة الى حذف الام من الجملة الاسمية الواقعة جوابا للقسم والبيت من الطويل ولم يتم قائله الواو في
ورب للقسم وبرب وجها بالجر عطف على السموات وكذلك الارض وما فيها وقوله المقدر كاين جملة اسمية حذفت
منها اللام لاستطالة فلا يصح حمل اوائل السور المذكورة عليه وكذا قول ابن مسعود هذا مقام الذي انت قوله ومن الوهم
في الثاني وهو ايجاب حذف بعض المعمولات مثل احد معمولي لات قول ابن عصفور وهو الواقع في قول
الشاعر حنت نوار وصد ربيت من الكامل عجزه وبدا الذي كانت نوار لجفت قال العيني قاله شبيب ابن جعيل
بن نضلة قاله في نوار وقد اصابها يوم طلح فركب بها لفلاة خوفا من ان يلحق ونوار بالرفع فاعل حنت
على لغة تميم لانه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبني على الكسر ولات بمعنى ليس وهنا بضم الهاء وتشديد
النون وفتحة الشاهد حيث اشرب لات معنى الزمان واصلها ان تكون للمكان كما ذكرنا وقال الفارسي لات مهملة وهنا
خبر مقدم وحنت مبتدأ وسوغ تقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والتقدير ان حنت اي حينها
هنا وقال ابن عصفور ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت وهذا وهم لانه يقتضي
هذا الاعراب الجمع بين معمولها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الحدث
الثابتة عن المضاف وقيل هنا خبر لات واسمها محذوف اي حينه انتهى كلام العيني قوله فاقتضى اعرابه

تقدير ليس الحين حين حينها
وبرد اي ظرف الشيء والذي كانت
نوار اجنت ما تحلم اي تستتر
والضمير العائد الى القصور
ظروف فيها

القيام لزيد فالمضاف اليه مقام المضاف المحذوف اجيب بانه قد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه
ومن ثم قالوا في قولهم ان الشعر يعجبني ان الشعر مرفوع بعجبني لقيامه مقام فاعله المحذوف

ابي اعراب ابن عصفور شذ وذات احدها الجمع بين معمولي لات وقد مرّ ترجمة لات ان الاقتصار على احد
معموليها واجب والثاني اخراج هنا عن الظرفية بجعله اسم لات ومعنى الظرفية الانتصاب بتقدير في على انه
مفعول فيه والثالث اعمال لات في معرفة ظاهرة لان هنا اسم اشارة وهو من المعارف ولا تعمل الا في النكرات
والرابع اعمالها في غير الزمان لان هنا موضوعة للاشارة الى المكان وقد سبق هناك ان بعضهم اجاب
عن هذه الشبهة الاخيرة بان هنا قد اخرجت عن المكانية واستعملت للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المومنون
وقول الشاعر فهناك يعترفون اين المفزع وهذه الامور تقدمت نقلا عن الحلبي من اراد الاطلاع على التفصيل
فليلتفت اليه هناك قوله اخراج هنا عن الظرفية بكونها اسما للات لان معنى الظرفية كما مر انفا الانتصاب
بتقدير في على انه مفعول فيه قوله اعمال لات منصوب بعطوف على اخراج والمراد بالمعرفة الظاهرة هنا لان
اسم الاشارة من المعارف معنى قوله في معرفة ظاهرة قيد بالظاهرة لانها من اسما الاشارة وهي معارف في غير الزمان
الزمان حتث فانها حينئذ بتقدير مضاف اي وقت حتث ومعنى الظرفية الانتصاب بتقدير في فتنافيه الخبرية
قوله والاولى قول الفارسي وقد ذكر الحلبي قول الفارسي ثم قال وفيه هذا تكلف وبعد الان فيه الاستراحة من الشذوذات
المذكورات من الشذوذ بن انتهى قوله بتقدير ان مثل تسمع بالمعدي فيه نظر اذ لا حاجة الى تقدير ان لان الفعل قد
يوول بالمصدر ويجعل مبتداء بلا تقدير على ما صرح به العلامة في تفسير قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق اي اراءة البرق
وقد حققناه قبل هذا في مواضع من هذا الموضوع قوله وقد افرد بالتصنيف والحواشي ينبغي ان يفرد بالتصنيف لانه بحث
طويل الذيول والاذناب كثير السوال والجواب فيه اختلافات عويصة ودعاوي عريضة وقد بلغ ما جمعه السيرافي لشرح
اللباب الذي عقده سيبويه للضرورة الى ثلثين ورقة وقد جمعه منصور بن فلاح اليمني في آخر المغني وجمعه ابو حيان
في آخر الارتشاف وكذا ابن عصفور في المقرب وفي شرح الجمل للزجاج واما امام الفن شيخ العربية سيبويه تغمده
الله بغفرانه فقد ذكر بنذا منه في اوايل الكتاب وبسط القول ابو سعيد السيرافي في شرحه ثم ان ابا حيان خالف سيبويه
وابن مالك في ما اختاره ابو حيان فانه قال في بحث اعمل الشرطية والجزائية من شرح التسهيل لم يفهم ابن مالك بمعنى قول
النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير مواضع ليس هذا البيت بضرورة لان فائدة يمكن من ان يقول كذا ففهم ان
الضرورة في اصطلاحهم هو الجاء الى شيء فقال رادا عليه انهم لا يلجون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا
فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون
بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك التركيب
التركيب في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا سبيل عن النطق بهذا اللفظ وانما
يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه لا من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وخلاصة الكلام ان ابن
مالك ذهب الى ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا سبيل عنه ورده ابو حيان بان هذا يقتضي عدم
تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب فلا تحقق تركيب مفيد لا سبيل عنه لهم منه
والمختار عند في تفسير الضرورة عندهم ان يقال بها ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه سبيل وحده
ام لا كما حققه بعض المتاخرين والشيخ عبد القاهر صرح بالمعنى الذي ذهب اليه الجمهور في قول الفرزدق وانا
بدافع عن احسابهم انا او مثلي حيث قال في دلائل الاعجاز رادا على من حمل البيت على الضرورة انه ليس به
ضرورة من حيث ان ادافع ويدافع واحد في الوزن انتهى والحواشي هنا اوفق باسم الضرورة واولى بموارد استعماله
قوله وذلك بدلا الغلط والنسيان قال الدماميني استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام الفرزدق لمباءة
في شفيتها حوة لعس وفي اللثاث وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بالحمرة وفي هذا
استدلال لهم بذلك ذليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم فان قلت لا دليل
في هذا البيت على ذلك فقد قال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفيتها حوة وفي لثاتها لعس قلت يلزم

يلزم عليه تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فان قلت ذكر المصر مثنى وهو بدل الغلط والنسيان ثم
اعاد الضمير من قوله انه بصيغة الافراد فما وجهه قلت اراد ان المذكور من بدلي الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر
فان قلت ما الفرق بين هذين البدلين قلت القصد وعدمه فبدل الغلط هو ما يستدرك به ما وقع التلفظ به
على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى الحمار
فقلت رايت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط بالانبان بالمقصود فتقول بعد حمارا رجلا وبدل النسيان
هو ما يستدرك به ما وقع قصدا كما اذا اردت اكلت خبزا قاصدا لذكر الخبز ثم ذكرت ان ذلك لم يكن واقعا كان
المأكول لحما فانبت به بعد الخبز وقال خطاب لم يقع بدل اللفظ في نثر ولا نظم وذكر انه تطلبه فلم يجده وانه طالب
به من لقيه فلم يعرفه انتهى كلام الدماميني قوله انه لا يجوز اي بدل الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر لان الشعر
غالبا لا يصدر الا من تروٍ وتفكر وتفض وابرام فلا يكون موقعا للغلط والنسيان قال النوع الخامس عشر
اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى مشروحا والثاني الجملة المضاف
اليها نحو يوم قام زيد فما قوله وتسجن ليلة لا يستطيع بناحيها الكلب الا هريرا وقوله مضت سنة لعام ولدت
فيه وعشر بعد ذاك وجحفل فقادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت
فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه خلافا لباب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد
واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لفوك جمع على فولهم فرخ وافرخ والمعنى جاءوا
بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك
ولا اب وكان يصح اسقاطها النوع السادس عشر اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عنه الاضافة كقبل
وبعد وغير ولبناء بعضها ان يكون مضافة وذكر ابي الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها
ضمير المحذوف فاخوانهم اشترطوا في ذلك قول ابن الطراوة هم اشد مبتداء وجر واي مبنية مقطوعة
عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين شرح قوله فاما قوله مبتداء وقوله مضت عطف
عليه وخبره فنادر والظاهر ان ثنيتي الخبر لان العطف في المبتداء بالواو مثل جاءني زيد وعمرو فاكرمنهما فلابد
ان تقول بتقدير المضاف في المبتدا واعني واما نحو قوله وتسجن وقوله مضت سنة فنادر وهو اولى من
تقدير الموصوف في الخبر كما قدره الدماميني اي شيء نادر لان حذف المضاف اكثر واسوغ قوله فاما قوله
وتسجن بيت من المتقارب عزاه ابن مالك للاعشى وقبله وثبر وسن ووداء العروس وقت من الصيف
فيه عبير التسجن بضم الحاء المعجمة مضارع سجن بالضم والفتح والسجونة ضد البرودة قال الدماميني ولا
تحقق هل حرف المضارعة هنا نون او تاء انتهى كانه لم يقف على البيت السابق وبناح الكلب صياحه وهريره
صوته وهو بناحها ونباحا منصوب على انه مفعول يستطيع والكلب فاعله والباء في قوله بها بمعنى في والضمير عائد الى الليلة
وفيه الشاهد حيث وقع في الجملة المضاف اليها ضمير عائد الى المضاف مع انهم شرطوا فيها فقد الرابط واذا وجد يكون
من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادرا وانتهى قال ابن ام قاسم في شرحه لما كان المضاف الى الجملة انما هو مضاف
في التقدير الى مصدر معناها لم يعد منها ضمير الى المضاف كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله
مضت سنة لعام ولدت فيه قال يعني ابن مالك في شرح التسهيل وهذا ما خفي على اكثر النحويين ولذلك
قال ابن السراج لو قلت اعجبني يوم قمت فيه امتنعت الاضافة لان الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف الى صفته
انتهى وقال الكوفيون ان كان الضمير قبيل تمام الجملة لم يجز ان يضاف اليها نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
او اخر الجملة جاز ان تكون مضافة وان تكون صفة على حسب ما تقدر فان عمل في الظرف الكلام فالجملة صفة وان قدرته
من كلام آخر كانت مضافا اليها الخلو باخر الضمير انتهى كلام ابن ام قاسم قوله وقوله مضت سنة بيت من الوافر اسنده

السيوطي الى النابغة الجعدي وقيل ومزيك سائلا عني فاني من القنبان ايام الخنان وبعده فقد ابقت حروف
الدهر مني كما ابقت من السيف اليماني قال ابن حبيب ايام الخنان وقعة لهم قال قابل منهم وقد لقوا عدوهم جنبوهم
بالماح فسمي ذلك العام الخنان انتهى وقع في مقرب ابن عصفور مضت سنة لعام ولدت فيه سنة مرفوع على انه فاعل
مضت واللام في لعام للتوقيت اي في عام وهو مبني هنا على الفتح لاضافته لمبني وهو ولدت فاخذ البناء كما سبق
في اخر الباب الرابع والضمير المجرور في فيه عائد الى المضاف وهو مخالف لما تقدم من اشتراط فقد الرابط في الجملة المضاف
اليها قال ابن عصفور ان الجملة اذا وقع فيها ضمير عائد الى المضاف لزم فصله عن الاضافة وكانت الجملة صفة
فاما قوله مضت سنة لعام فتخرج على ان يكون في فيه متعلقا بعامل مضمر التقدير اعني فيه ويكون اعني مع معموليها
جملة اعترضت انتهى كلام ابن عصفور والمصنف حكم بانه نادر كالبيت السابق قوله وهذا الحكم حقق على اكثر النحويين
ولكن الكذا في من المتاخرين جوحوا به مثل ابن فلاح والرضي وقال الرضي واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما
كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررناه قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيك يوم زيد
فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون
كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل فاذا وجب الربط ولم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا
نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تبيض وجوه وقد يقبل العوام تبيض وفيه الوجوه ونحو انتهى كلام الرضي قوله
في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه وفي شرح الشواهد للسيوطي هذا لعمركم الصغار بعينه قال ابن الاعرابي هو لرجل من بني
عبد مناف قبل الاسلام بخمسمائة سنة يخاطب ابواه واهله وكانوا يوثرون عليه اخاه جندبا واول القصيدة ياضمر
اخبر فلست بكاذب واخوك ان اخاك الذي لا يكذب امن السوية ان اذا استغنيتم وامنتم فانا البعيد الاجنب
واذا الشدائد بالشدائد مرة اشبهتكم فانا الحبيب الاقرب والجندب سهل البلاد وعذبها والي الملاح وخرنهن المجدب
واذا يكون كريهة ادعى لها واذا الحاس الحبس بدعى جندب هذا لعمركم البيت وبعده عجبا لتلك القضية اعجب
قوله ضمر مرخم ضمرة وجملة ولست بكاذب حالية توصيه له والسوية العدل والاجنب بمعنى الابعد واشبهتكم من
اشبهاه اذا اعصه والملاح بكسر الميم جمع ملح وهو الماء الملح والحزن ما غلظ من الارض والكريهة بمعنى المكروهة
والتاء لغلبة الاسمية كالنطيحة تطلق على الطرب والحبس طعام معروف وجندب بضم الدال وفتحها والصغار
الهوان انتهى كلام السيوطي وفيه فوائد فليطلب فيه وقال العيني نسبه سيبويه في كتابه الى رجل من بني مذحج والبيت
رباش الى همام بن مرة وزعم ابن الاعرابي انه لرجل من بني عبد مناف قبل الاسلام بخمس مائة عام وقال الحاتمي
هو لابن الاحمر والاصبهاني هو لضمرة ابن ضمرة وكان له اخ يدعى جندبا وكان ابوه واهله يؤثرونه عليه فانف
من ذلك وقال هو قصيدة من الكامل هو منها قوله واذا يكون كريهة ادعى لها واذا الحاس الحبس يدعى جندب
واراد بالكريهة الحرب او كل امر فيه شدة والحبس بفتح الحاء والسين المهملتين بينهما باء آخر والحروف
ساكنة وهي تمر تخلط بالسمن وافط ثم يدك ذلك حتى يختلط قوله هذا مبتداء والصغار بفتح الصاد حبزه اي الذلة
والهوان والواو في وجدكم للقسم اي وحقكم وتجدكم وبروي لعركم والخبر محذوف اي لعركم قسمي او يميني
والعمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر اذا عاش زمنا طويلا واللام للتاكيد وبعينه تاكيد للصغار
والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا وام اسم لا النافية ولي خبرها وكان تامة وذا اسم فاعله اشارة الى الامر الذي
استحلب له الصغار والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب الشرط محذوف
لدلالة الجمل عليه انتهى كلام العيني قوله كقبل وبعد وغير تقدم الكلام على البحث عنه في ترجمة اي المشددة
من فصل الهمزة من الباب الاول قوله قول ابن الطراوة قال المصنف في ترجمة اي زعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة
في الآية عن الاضافة فلذلك بنيت وان ايهم اشد مبتداء وخبره باطل برسم الضمير منفصلا اياي وبالاجماع على انها
اذا لم تضف كانت معربة انتهى وفي الشرح تحقيقات منقولة ومقبولة فليلتفت اليها قال الجهة السابعة ان الجمل

ان تجعل كلاما على شيء ويشهد استعمال اخر في نظير ذلك الموضع بخلافه والامثلة احدها قول الزمخشري في تخرج
المبت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على تخرج الحي من الميت لان عطف
الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف
ذلك الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة
والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث
قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب فيه ان الوقف هنا وميتدى فيه هدى ويبتدى على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة
السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ان
الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران
بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم شن قوله ان يجعل اي المعرب على معنى او على وجه
من الاعراب والعطف ونحو ذلك ويشهد استعمال اخر في نظير موضع ذلك الكلام خلاف ذلك المجعل واللام في المواضع
بدل من المضاف اليه وضمير خلافه عائد الى الشيء قوله مخرج الميت اول الآية من سورة الانعام ان الله فالق الحب
والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وكذلك
تخرجون من سورة الروم وكذا في سورة يونس قال صاحب الانتصاف تكرر في القران يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فيعيد قطعها عن نظيرها والوجه ان قبل الآية تكون الصفات باسم الفاعل لقوله تعالى
فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع في تخرج ليدل على تصويره وتمثيله استحضارا
واخراج الحي من الميت اولى في الوجود واعظم في القدرة فكانت العناية بها اهم ولذلك جاء مقدما في مواضعه وحسن
عطف الفعل المضارع على الاسم لانه في معناه انتهى كلام علم ما نقله الشيخ عنه قوله والصواب الثاني لقوله في سورة
المدثر قال الدماميني جوز الجماعة الامرين في الآية الاولى لاستقامتها واما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف
وليس نعته في محل آخر وجد فيه ما يجوز غيرا انتهى قال الشمني القران يفسر بعضه بعضا فاذا كرر نظم منه وكان
له في موضع مجمل واحد وفي الآخر ذلك المجمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المجمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحي
المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حملها عما في مطولاتها انتهى وهذا كما ترى نزع ركيك قوله ويبتدى اي
يبتدي ذلك البعض قائلا فيه هدى او يقول مبتدا فيه هدى على طريق التضمين قوله ان الرابط الاشارة مقول
قول بعضهم اي رابط الجملة التي وقعت خبرا لان اسم الاشارة اشير به الى صبر وغفر وهو الصابر والغافر فكانه
قيل ولمن صبر وغفر انهما اي ان ذلك الصابر والغافر من عزم الامور على طريقة فاعماهي اقبال وادبار اي مستقبلة
ومدبرة وههنا الصابر عزم الامور اي غالب الامور وهذا معنى صحيح ونزع فصيح ولكن الآية الاخرى تلايم كون
الاشارة للصبر والغفران منه تاويلا بالصابر والغافر والرابط لقدر حينئذ اي ان ذلك الصبر والمغفرة منه وهذا
اقرب وادنى مما قال الدماميني ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير فكانه قيل
ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار انتهى لان تقدير الراجع في الجملة الواقعة خبرا شايع ذايع والحذف
والتقدير من باب الايجاز الذي هو حلية الاعجاز قوله والصواب ان الاشارة للصبر قيل قد يشكل
جعل الاشارة للصبر والغفران بانه يلزم عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفران الصبر
والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير فكانه قيل
ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار واما الآية الثانية فينقض فيها ان يكون الاشارة راجعة الى الصبر
والتقوى لان الصبر والمتقي لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث هو مخاطب فلو ارد بخطاب
جماعة الفريقين لقيل انكم كذا قال الدماميني قال والخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركاء
والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب

على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحين الا ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله تعالى
رسول الله انك مدركي ومن الفليل فيهما قوله زعمتني شيخا ولست شيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها
وعكسها في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا
لكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول
القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه السادس قولهم في سواء عليهم او انذرتهم ام لم تنذرهم ابو مسنون
ان لا يؤمنون مستأنف اولان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم او انذرتهم ام لم
تنذرهم لا يؤمنون ش قوله ولان الغالب معطوف على محذوف اي لذلك الوجه المذكور ولان الغالب
ويمكن ان يكون معطوفا على بدليل لان الباء للعلة قوله الا كذلك مستثنى مفرغ اي لم يقع على وجه من الوجوه
الا مستدلا بان قوله ومثله في هذا تعلم اي مثل زعم في وقوعه على المفعولين لوقوعه على ان المفتوحة المشددة
الموصولة وصلتها وهي اسمها وخبرها كلمة تعلم على صيغة امر المخاطب من التفعيل قوله تعلم الله ح رسول منصوب
بيت من الطويل كلام تام فان تعلم امر مخاطب ورسول بتقدير حرف النداء اي اعلم يا رسول انك مدركي
اي انك واجدي في حدثك كلما طلبتني وامرتني لم تقف على قابل وعلى تمامه ومثله قول زهير بن ابي سلمى فقلت
تعلم ان في الصيد عزة وان لا تضيعها فانك قائله قال خالد الازهري فان بفتح الهمزة مشددة حرف موصول
والصيد خبرها وعزة بكسر العين المعجمة وتشديد الزاء اسم ان وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا
الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيعها على الوصية فيها فيه والهاء في قائله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى
الماضي قاله يعقوب بقول تعلمت ان زيدا خارج اي علمت انتهى كلام خالد وفي ديوان زهير لتضيعها الظاهر انه
عائد الى الصيد وقال شارحه تعلم اي اعلم ان لم تضع وصيتي فانك قائل هذا الصيد لانه ربما كان مفترا انتهى فكانه تاول
بالا بصاء في البيت الذي قبله قوله فقلنا اسدوا بصر طريقه وما هو في عن وصاتي شاغله والوصاة مرادفه
للوصية قال شارح الديوان سدوا اي قوم صدره فقال اسدوا استقيموا ولا تميلوه يمينه ولا يسرة وعن وصاتي اي عن
وصيتي انتهى والضمير في قلنا للغلام الذي ذكر في البيت السابق وكنا ضمير هو وضمير شاغله وطريقه عائد
للصيد قوله ومن القليل اي ومن الاستعمال القليل وهو تعديتها للمفعولين صريحا قول الشاعر زعمتني شيخا صدر
بيت من العروض الاولى للتخفيف قاله ابو امية او اوس الحنفي زعمت غاية ماضية مفعولها الاول ضمير المتكلم والثاني
شيخا حاء صريحا وهذا قليل في استعمال زعم والاكثر استعماله مع ان لقوله زعم العواذل انثنى في غمرة وقوله
زعمتهم اخوتكم قريش وقوله وقد زعمت اني تغيرت بعدها ونظائرها وفي القاموس الشيخ من خمس الى
آخر عشر او الى الثمانين وقوله ولست بشيخ جملة حالية والبيت اورده المصنف في التوضيح شاهدا على نصب زعم
مفعولين ودب يدب مشى على هينته قوله وقوله تعلم شفاء صدر بيت من الطويل عجزه فبالغ بلطف في التحيل
قاله زياد بن سيار بن عمير بن جابر من افران النابغة قال السيوطي قد استشهد به النحاة منهم المصرفي
التوضيح على ان تعلم بمعنى اعلم بنصب مفعولين انتهى وقال شارحه خالد الازهري فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء
النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني انتهى قوله تعلم امر حاضر وشفاء منصوب على انه مفعول اول
لتعلم وقهر عدوها منصوب على انه ثان مضاف الى عدوها هو مضاف الى ضمير النفس وقوله فبالغ امر حاضر عطف
على تعلم واللطف الرفق في المعاملة كما في قوله تعالى فليتلطف ولا يشعرن بكم احدا قال الدماميني والتحيل الحذق
وجودة النظر والقدرة على التصرف انتهى هذا منه ذهاب الى ان التحيل بالحاء المعجمة من الحيل وتحيل ان يكون اصله
بل هو اقرب فيكون التحيل بمعنى الاحتيال من الحبلة والحبولة وهو الانسب بالمكر بالغ اكثر وزاد وانما التحيل بالمعجمة
فمعناه التكبر والتعظم وفي الحديث من تحيل واختال ولقي الجبار المتعال قوله وعكسها اي بعكس زعم
وتعلم في التعدي يهب قوله كقوله فقلت اجرني اي قول همام بن السلولي فقلت اجرني بيت من المتقارب

من المتقارب ثمن الاجراء ومعنى اجرني اغثني واجعلني في جوارك وكنفك وا ابا خالد منادى بتقدير يا ابا خالد
والا اي وان تجرني والمفعول الاول لهب يا المتكلم امرا مفعوله الثاني وبا لكا نعت الامر قال السيوطي المصرح قوله
امرءا مفعول ثان موطئ لقوله بالكا وبالكا صفة له وهو المقصود بالمفعولية ونظيره في باب الخبر ان تم قوم تحملوا
وفي باب الحال اقبل زيد راكبا وفعل الشرط محذوف اي وان لا تجرني ودخلت الفاء في الجواب لانه
انشاء ولانه جامد انتهى وانما حكم بكونه جامدا لانه لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل لهذا المعنى كذا قال الجوهري
قوله حتى زعم الحريري حيث قال في درة الغواص هب بمعنى ظن يقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب
الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل كما قال ابو رهبل الجمحي هبوني امرءا فكم اضل بعيره له ذمة ان
كثيرة ثم قال ومعنى هبني اي عدني واحسبني فكان فيه معنى الامر من وهب وقال ابو محمد عبد الله بن بري شارح
اذا جعل هبني بمعنى احسبني وعدني فلا يمتنع ان يقول هب اني فعلت كما تقول احسب اني فعلت وعلى
فعلت لانها بمعنى حسبت ومما يدل على ان هب بمعنى احسب ما انشده الاصمعي وكن لي مجيرا ابا خالد والا فهبني
امرءا لكا اي احسبني انتهى كلام ابن بري وهذا يؤيد ما ذهب اليه المصنف من جواز استعمال هب بابن قليلا
بلا لحن كما ذهب اليه الحريري فكان المصراع هذا الشنيع على الحريري من كلام ابن بري واما استدلاله بقول
القائل فهو من قبيل الاستدلال بالاثار وقد مضى قريبا حكمه قوله وذهل عن قول القائل هب ان اباناكما لا يسبب
هذا القول ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حكم في زوج وام واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج
والسدس للام والثلث للاخوين لام ولم يجعل للاخوين لاب وام شيئا فقال له يا امير المؤمنين هب ان ابانا
كان حمارا فاشركنا بقرابة الام في الثلث فاشركهم فيه وتسمى هذه المسئلة عند اصحاب الفرائض بالحمارية قوله
والاولى الاول اي الاولى من الوجهين الوجه الاول وهو كون جملة لا يؤمنون استينافا بدلالة الآية الثانية
فان الاستيناف فيها منقطع لفقدان شيء يقتضي خبرية قوله تعالى لا يؤمنون وهو ان الواقعة في قوله ان الذين
كفروا في الآية الاولى قوله بدليل وسواء عليهم قال الدماميني هذا من غلط ما تقدم من آية المدثر والا لقام فيقال
في وجه الرد وجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس
فترتب على كل منها ما يقتضيه وقال الشمني وقد ذكرنا الجواب عن النمط المتقدم فلا نطول باعادته وقال الدماميني ثم
الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب ح ويخل ثم ان عبر عما خالف على المعرب الخلل في جهتها
والمصرف اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطاء فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم
انه عبر عما خالف ما بهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله
انتهى وقال الشمني ليس مراده بالخلل الخطاء بل شيء خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن
لوقبل في الجواب قوله في الاول الباب الجهات التي تدخل على المعرب الخلل مبنيا على الغالب لكان احسن واخواج
الحكم مخرج الغالب شايع ذايع قال الشايع قولهم في نحو ما ربك بظلام للعبيد وما ربك بغافل ان المجرور
في موضع نصب او رفع على المجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجرورا من الباء الا وهو
منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا الثامن قول بعضهم في لئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم
الله سبحانه مبتدا او فاعل اي الله خلقهم الله او خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على
تقوى ان الظرف حال اي على قصد بن تقوى ورضوان او مفعول اسس وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد
عليه عندي لتضمنه في المسجد اسس على التقوى تنبيه وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه واحد ويوجد ما يرجح
كلا منها فينظر في اولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد يحتمل المصدر ويشهد له لا تخلف
نحن ولا انت والزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان ويشهد له مكانا سوى وازا اعرب مكانا

الزمام م

بدلا منه لاظرفا لتخالفه تعين ذلك ش قوله على المجازية والتمثيلية على التوزيع والنشر المرتب قوله والصواب
الاول لان الجر قال الدماميني اذا كان هو الصواب للمعنى الذي ذكره فهلا حمل القول الفارسي والزمخشري ان المجازية
منعقبة في قوله وما الله بغافل على ذلك ولم اساء الظن بهما حيث جعلهما ظانين ان زيادة الباء منقوطة بنصب
الخبر مع انه ليس في كلامهما تصريح بما ظنه عليهما وقد تقدم ذلك ثم ليس في التنزيل من مثل باء المجازية المنصوبة
الخبر لفظا سوى الآتيين اللتين تلاهما قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله ما هن امهاتهم فما معنى اوحال كلمة نحو في
هذا الموضوع وقد ظهر بعد كتابة هذا المقال ما يندفع به الاعتراض على المصنف بالنسبة الى كلام الزمخشري وذكرنا
ذلك في محله من باب كان وما جرى مجراها من الجهة الخامسة فراجعه انتهى كلامه قوله لان الخبر لم يجئ في القرآن
محرورا من الباء الا حال النصب فالمتصل بالباء يحمل على المجرد فيجب حمله على المنصوب المجازي قوله ان الظرف
حال المقول قول الى البقاء واراد بالظرف قوله على تقوى قوله اي على قصدي تقوى ورضوان او مفعول
بهذا في بعض نسخ المغني وفي بعضها على قصدي تقوى او مفعول الخ وفساده ظاهر وفي بعضها على قصدي
تقوى او مفعول وهو الموافق لكلام ابي البقاء وكلام السفاقسي والمصر قد غير قول ابي البقاء فبالبنية
لم يغير لانه اولى واوضح فانه قال فوله تقى على تقوى يجوز ان يكون مفعولا لاسس انتهى بعبارته قال السفاقسي
وقرا عيسى بن عمر على تقوى بالتنوين وحكى هذه القراءة سيبويه ورد بها النحاس قال ابن جني فيما سها
ان يكون الفها للالحاق انتهى وقال الحلبي على تقوى فيه وجهان احدهما انه متعلق بنفس اسس فهو مفعوله
في المعنى والثاني انه متعلق بمحذوف على انه حال من الضمير المستكن في اسس اي قاصدا بنيانه التقوى كذا قدره
ابو البقاء انتهى وفي قولها دليل على جواز تقدير العامل الخاص في الظرف المستقر وقد سبق في الباب الثالث
قوله وهذا الوجه الذي آخره كانه اشار بهذه العبارة الى ان هذا الوجه مرجوح عند ابي البقاء لتاخيره اياه وهو
غير سليم لما تقرر من اصولهم ان الوجه الراجح كما اشار اليه شراح الكشاف وشراح الهداية وعلى تقدير التسليم
اولوية الحالية ورجحانها ظاهرة عند جواز الامرين لان حمل الظرف على المستقر اولى من الحمل على اللغو لافادة العموم المحل
للغو على الاصح بخلاف المستقر فانه لا يكون الا خبرا او صفة او حالا او صلة في الغالب وللصلة محل من الاعراب عند
البعض اشار اليه الرضي قوله فان الموعد محتمل للمصدر قال السفاقسي قوله موعدا قبل مصدر ورجح بقوله لا تخلف
اي ذلك الوعد وقبل اسم زمان وهو الاظهر لقوله تعالى موعدكم يوم الزينة وقبل اسم مكان ويبعده قوله تعالى موعدكم
يوم الزينة قلت ورجحه قوله تعالى مكانا وبالجملة فالضرب في تخلفه يرجح الوعد وقوله موعدكم يوم الزينة يرجح الزمان
وقوله مكانا سوى يرجح المكان مع ان ترجيح المكان ضعيف لان الظاهر ان مكانا ظرف والعامل فيه لا تخلف اجعل
بيننا وبينكم موعدا لا تخلفه في مكان انتهى كلام السفاقسي وهذا على ما نزى عن كلام المصر والظاهر انه اخذ اخذوه
قوله وليشهد له لا تخلف لان الضمير للموالي الموعد والاخلاف لا يقع الا على الوعد فتبعين مصدر به الموعد قوله
مكانا بدلا منه اي من الموعد كما ذهب اليه القاضي حيث قال وانتصاب مكانا سوى بفعل دل عليه المصدر فانه موصوف
او انه بدل من موعدا على تقدير مكانا مضافا اليه انتهى وما وجدنا من ذهب اليه غيره من الحذاق قال الحلبي في نصب
مكانا خمسة اوجه احدها انه بدل من مكانا المحذوف الثاني انه مفعول ثان للجعل الثالث انه نصب باضمار
فعل الرابع انه منصوب بنفس المصدر الخامس انه منصوب على الظرف بنفس اجعل انتهى كلام الحلبي قوله بدل
من مكانا المحذوف اي المقدر مضافا الى موعد تقديره اجعل بيننا وبينكم مكانا موعد لا تخلفه نحن ولا انت مكانا
سوى كما قدره الزمخشري والقاضي وتقدير الوجه الثاني اجعل موعدا مكانا بيننا وبينك وموعد على هذا يكون مكانا
لا غير وتقدير الثالث اجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت اجعل مكانا سوى على ان الجعل بتعدي الى
واحد والمراد بالمصدر في الوجه الرابع الموعد والخامس ظاهر واجاز السفاقسي نصب مكانا بموعد بدل عليه موعدا
نقله عن الزمخشري ثم قال واعترض نصبه مكانا بالمصدر لانه قد وصف قبل العمل بقوله لا تخلفه واجاب عنه بان

بان الجواز مذهب الكوفيين ولعله بنى على مذهبهم وقد ذكر الوجه الآخر اعني الانتصاب بفعل مضمر بدل عليه موعد
على مذهب البصريين ولو سلم انه بنى على مذهب البصريين لكن عمل المصدر اذا وصف انما منع من المفعول الصريح اما
في الظرف وشبهه فلا سلم لانه يتحمل بما فيه من معنى الفعل انتهى كلام السفاقسي وهذا البحث اعني جواز عمل شبه الفعل
بعد الوصف ومنعه عند مضي فريب في انواع الجهة السادسة وغيرها يعين ذلك اي كون موعد مكانا لان البدل يكون
من المبدل لانه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع قال الجهة الثامنة ان يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا
اصعب من الذي قبله ولهذا مثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها اي ان القصة وذان
مبتدا وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين يموتون
وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدا والجملة بعده خبره ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف
على الذين يعلمون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت
على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لاذبحنه فانها زائدة
زائدة في الرسم وكذا في لا اوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد بها معنا ها المجرد بل ليسوى بينها وبين
ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من آخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما تقدم الاثم
عن المتاخر في ضمن التعجل في يومين فلا اثم عليه مع انه حكم معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة
على معنى سيتوى في عدم الاثم من تعجل ومن تاخر وحمل الرسم على الاصل مع امكانه غير سديد ش قوله وهذا الصعب
لان الاول ليس واقع في الوجه غالبة ان بعض الايات تقولي بعض الاوجه فلا اصعبية فيه قوله وهذا بدفعه اي كون
ان عاملة في ها على انها اسمها عايده الى القصة وذا اشارة الى موسى وهارون مبتدا وساحران خبرا والجملة
مفسره لضمير القصة خبر لان يدفع هذا الاعراب رسم ان منفصلة كما في ان هذا القرآن ونحوه ولو كان ها
اسما لان لاتصلت مثل انها هند وكذا يدفعه كون هذان متصلة لان ذان اذا كانت مبتدا وساحران خبرا والجملة
خبر ان وجب انفصال ذان عن ها وان لا يسقط الفها في الكتابة وتكتب بهذا ذان لساحران فقوله رسم ان مصدر
مضاف الى مفعوله وهو ان ومنفصلة حال وقوله هذان في محل الجر عطف على ان ومتصلة بالنصب عطف على الحال
وهذان من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم وهو جائز عند الاكثر كما مر في الباب الرابع
قوله اللام للابتداء مقول قول الاخفش والجملة بعده اي بعد الموصول وصلته وهو قوله تعالى ولكن اعتدنا لهم
فسوى بين من مات كافرا وبين من مات ولم يتب الا عند معاينة الموت في عدم قبول توبته والمراد بالعاملين
السيئات المنافقون واجازا ابو البقاء في الذين ان يكون مرفوع المحل على الابتداء وخبره اولئك وما بعده
معتقدا ان اللام لام الابتداء وليست بلاء النافية وهذا الذي قاله من كون اللام لام الابتداء لا يصح الا ان يكون
قد رسمت في المصحف لام داخلة على الذين فيصير ولئلذين وليس المرسوم كذلك انما هو لام والف والف لام التعريف
الداخلة على الموصول وصورته ولا الذين انتهى كلام الحلبي قوله ان من الواضح فيكون مثل قولنا السماء فوقنا ونحوه
مما بعد عينا ولا بعد كلا ما تقدس كلام الله تعالى عنه قوله ويمكن ان يدعى لهما اي جوابا للاخفش وابي البقاء
ونصرة لمذهبهما بان زيادة الالف في الرسم بهنا كزيادتها في قوله تعالى لا اذبحنه وكذا في لا اوضعوا وهما مشهوران
عند القراء وعلى الرسم قال في جامع الكلام ولا اوضعوا بزيادة الالف في اكثر المصاحف العثمانية بيانا وتقوية
للهمزة وقبل الف صورة حركة الهمزة وكذلك الا الى الله تحشرون في آل عمران لا الى الجحيم في الصافات بخلف فيهما واما
لا اذبحنه في النمل فهو متفق عليه في الزيادة انتهى فعلى هذا التوجيه والدعوى يمكن ان يقال ان قوله ولا الذين
مبتدا في محل رفع وخبره قوله اولئك عندنا لهم وليس في محل الجر عطف على قوله للذين يعلمون السيئات
قوله لا اوضعوا قال ابو عمرو الداني في المقنع وفي براءة كتبوا في بعض المصاحف لا وضعوا بغير الف وفي بعضها
لا اوضعوا بالالف انتهى قوله والجواب ان هذه الجملة اي الجواب عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر

ان هذه الجملة وهو قوله ولا الذين يموتون لم يذكر لافادة مجرد معناها الظاهر حتى يلزم عدم الافادة بل التشويه
بين هذه الجملة ومضمون ما عطف عليه من قوله تعالى وليست التوبة للذين يعملون الآية وهذه فائدة جديدة حاصلة
للمخاطب قوله كما نفى الاثم خبر مبتدا محذوف والتقدير ونفى نفع التوبة لمن مات على الكفر في هذه الآية مع قصد التشويه
مثل نفى الاثم عن المتأخر في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه
لمن اتقى الآية قال القاضي كبر والتذ في ادبار الصلوات وعند ذبح القربانين ورمي الجمار وغيرها في ايام التشريق فمن استعجل
النفر في يومين ليوم النفر والذي بعده اي فمن نفر في ثاني ايام التشريق فلا اثم عليه بالاستعجال ومن تأخر في النفر حتى
رمى اليوم الثالث قال الدماميني قيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين فمنهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر
آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين
انتهى قوله مع ان حكمه معلوم في محل النصب عن المتأخر اي والحال ان حكم المتأخر وهو عدم الاثم معلوم لان العزيمة
احوط من الرخصة فاذا نفى الاثم محمولا على معنى الاستواء في عدم الاثم بين المتعجل والمتأخر والمراد اشتمال العلانية
حيث قال فان قلت كيف قال فلا اثم عليه عند التعجل والتأخر جميعا قلت دلالة على ان التعجل والتأخر مخير فيهما كانه
قيل فتعجلوا او تأخروا انتهى كلام العلامة والمشهوران او للتسوية ثم قال فان قلت ليس التأخر بافضل قلت
بلى ويجوز ان يقع التخيير بين الفاضل والافضل كما خير المسافر بين الصوم والافطار وان كان الصوم افضل
انتهى ثم ذكروا باعث السؤال الاول مبنيا على سبب الورود فقال وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم
من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا انتهى فسوق الكلام حينئذ لا بمعنى
لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على تقدير التعجيل والتأخير ولما ذكر بلفظ النمر يض لم يلتفت اليه المصنف
قوله وحمل الرسم مبتدا خبره غير سديد وهذا منتهى الجواب عن الدعوى المذكورة فانها كانت مبنية على حمل
الرسم على خلاف الاصل كما فاذا ذبحته ونحوه واذا لم يكن ذلك سديدا لم يكن الجواب المبني عليه سديدا ايضا
قال والثالث قول ابن الطراوة في ابيهم اشد مبتدا وخبر واي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم ابيهم متصلة وان
ابا اذا لم تضف اعربت بالفاق الرابع قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع
مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدا وما بعده خبر والصواب انهم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها
ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذا المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا فاذا اجتمعت
الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا نولوا الكيل او الوزن لهم على الخصوص اخسروا
وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات
عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدا والقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس
قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء
الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه
في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الآتي ش قوله والثالث
اي المثال الثالث من امثلة الجهة الثامنة قول ابن الطراوة تقدم هذا القول لابن الطراوة في ترجمة اي من
فصل الهمزة حيث قال المصنف زعم ابن الطراوة ان ابا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان اسم اشد مبتدأ
وخبره باطل برسم الضمير متصلا بأي وبالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة انتهى وتقدم ايضا قريبا قوله
وان ابا بالفتح ان عطف على فاعل يدفعه وهو رسم ابيهم ومتصلة نصب على الحال من ابيهم فانه مفعول بمصدر
قوله ابيهم الاولى ضمير رفع مفعول قول بعضهم قال ابو البقاء في هم وجهان احدهما انه ضمير مفعول متصل والتقدير
كالوا لهم وقيل هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى والمفعول هنا محذوف اي كالوهم الطعام ونحو
ذلك وعلى هذا لا يكتب كالوا وزنوا بالف والوجه الثاني انه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل فعلى هذا يكتبان بالالف

بالالف انتهى قال السفاقسي كال ووزن بعد بان بحرف الجر تقول كلت لك ووزنت لك ويجوز حذف اللام
كنصحت لك ونصحتك وشكرت لك وشكرتك فضميرهم على هذا في موضع نصب بنعدي اليه الفعل وهو كما
المكيل والموزون محذوف وقال عيسى وحمزة هم ضمير رفع موكد لضمير الفاعل في كالوا وهو الواو وفعل هذا المكيل
له محذوف قال انتهى وهو المراد بقول البعض ههنا وقال شهاب الدين الحلبي ورجح الاول يعني كون الضمير مفعولا
متصلا سقوط الالف بعد الواو ولانه دل على اتصال الضمير الا ان الزمخشري استدركه فقال والنعلق في البطال
كون الضمير موكدا لخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك اي ضعيف لان خط
المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط على ان رائيه في الكتب المخطوطة بايدي الائمة هذه الالف
مرفوضة وسنبين تمام هذا الكلام قوله والثانية كذلك اي هم الثانية وهي الواقعة في قوله تعالى وزنوهم
مثل الاولى في الرفع والتاكيد للواو في وزنوا وهم مبتدا في الموضعين وما بعدهما وسو يخسرون خبر وبقدر
بضمير آخر ويكون هم يخسرون جواب اذا وعلى تقدير التاكيد فالجواب جملة يخسرون على ما قاله الحلبي قوله والصواب
انهم مفعول فيهما قال الدماميني اخذ الكلام في هذا المحل من عبارة الكشاف الا انه اسقط منها ان التعلق في رد
كون الضمير موكدا برسم المصحف ركيك وقد اسلفنا في حرف اللام انتهى وانا اخونا نقله الى هنا لشدة الاحتياج
اليه ههنا فلنور د كلامه برمته قال رحمه الله ولا يصح ان يكون ضمير مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم
فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا وان جعلت الضمير للمطففين
انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن لهم على الخصوص اخسروا وهو
كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في البطالة بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد
واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط على ما رائيه في الكتب
المخطوطة بايدي الائمة المتقنين هذه الالف مرفوضة غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعا لان الواو وحدها معطية
معنى الجمع وانما كتبت هذه الالف تفرقة بينها وبين واو الجمع وغيرها في نحو قولك هم لم يدعوا وهو يدعو فمن لم يثبتها
قال المعنى كاف في التفرقة بينهما وعن عيسى بن عمر رح وحمزة رح انهما كاتبان ذلك اي يجعلان الضمير
للمطففين ويقفان عند الواو بن دقيقة بينان ما اراد انتهى ثم قال الدماميني ومن كلام المصنف في اوائل
الباب السابع من الكتاب قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقبل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام
ونافي او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك بالضمير ليلا ينطق بالمتصل مستقلا وعلى هذا فقوله هنا ان هم
مفعول آت على غير الاحسن انتهى قوله لرسم الواو بغير الف وهذا يدل على ان الضمير منصوب قال ابن الحاجب
في شرح مفصله من التصريف كتب ضربوا هم في التاكيد بالف وفي المفعول بغير الف يعني انك اذا قلت ضربوا هم
في التاكيد فقد وقعت واو الجمع متطرفة في الفعل فوجب الالف واذا قلت ضربوهم في المفعول فهم ضمير متصل
والمتصل كالجزء ما قبله فكتب بغير الف لانها لم تقع متطرفة انتهى واعلم ان ها بين الكلمتين رسما في المصحف
العثماني بالامام بغير الف بعد واو الجمع ذكره في جامع الكلام وغيره من كتب الرسم وكذا صرح شهاب الدين
ابن عادل والعلامة كما سنفتح قال ابن عادل رسما في المصحف بغير الف فمن ثم اختلف الناس في
هم على وجهين احدهما هو ضمير نصب فيكون مفعولا به ويعود على الناس اي واذا كالوا الناس او وزنوا
الناس وعلى هذا فالاصل في هذين الفعلين التعدي لاثنين لاحدهما بنفسه بلا خلاف وللاخر بحرف الجر ويجوز
حذفه وهل كلتاهما اصل بنفسه او احداهما اصل للاخر فيه خلاف والتقدير واذا كالوا لهم طعاما او وزنوه لهم
فحذف الحرف والمفعول المسرح والتشدد الزمخشري ولقد جنبك اكماحها فلا ولقد نهتك عن نبات الاذبر
اي جنبت لك والثاني انه ضمير رفع موكد للواو والضمير عاد على المطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد
وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا فان جعلت الضمير للمطففين انقلب

التنفيسه بعد حرف اللام والمفعول الذي يتعدى اليه بنفسه وهو حق

المتقنين م

بعد الواو في الضمين م

وكون على حرف الجر والكيل والوزن لهم الا ان الزمخشري رد حصرا وللوزن لهم فتارة وان لم يصح ان يكون ضمير رفع موكدا للمطففين

الى قولك اذا اخذ من الناس استوفوا واذا انولوا الكيل او الوزن ناهم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر
لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر قال ابو حيان ولا تنافر فيه بوجه ولا فرق بين ان يؤكد الضمير او لا يؤكد والحديث
واقع في الفعل غاية ما في هذا ان متعلق الاستيفاء وهو على الناس مذكور ولو فرض كالوهم او وزنوهم محذوف
للعلم به لانه من المعلوم انهم لا يخسرون ذلك لانفسهم قال شهاب الدين الزمخشري يريد ان يحافظ على ان المعنى
مرتبط بشيء اذا اخذوا من غيرهم واذا اعطوا غيرهم وهذا انما يتم على تقدير ان يكون الضمير منصوبا عائدا على الناس
لا على كونه ضمير رفع عائدا على المطففين ولا شك ان هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري واراده اتم واحسن من المعنى
الثاني ورجح الاول سقوط الالف بعد الواو لانه دال على اتصال الضمير ان الزمخشري استدركه فقال والتعلق
في الحالة بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك الى آخر ما نقلناه عنه آنفا قوله
ولان الحديث اي الكلام عطف على رسم تعليل ثان لكون الضمير مفعولا اي كالوهم وفي وزنوهم وهذا التعليل من الكلام
المعاني التي لا يعبر عنها الا الطبع السليم العلامة الوفاوي وذهنه النقاد وان اراد ابو حيان تزييف تعصبا وحسدا احسن من قال
بيت وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويجهد ان يعزى لها بضراب قوله وهو كلام مشتمل فيه هذه عبارة العلامة وتقدم
نقلا عن ابن عادل ان ابا حيان رده بقوله ولا تنافر فيه بوجه وقد وجه تلميذه شهاب الدين كلام العلامة كما
نقلناه آنفا قوله ان حنانا بكسر ان مفعول قول مكي قال السفاقسي حنانا بالجمع والرفع بدلا من الفضل قاله
الزمخشري وابن عطية وقبله ارتفعت مبتدأ وبدخولها الخبر وهو الاولى لقراءة الجحدري حنانا بالنصب
على الاشتغال واجاز ابو البقاء ان يكون خبرا ثانيا لذكرا وتبتدأ محذوف الخبر انتهى قوله بدل من الفضل
اعترض على هذا الوجه العلامة واجاب بحث قال فان قلت كيف جعلت حنانا عدن بدلا من الفضل
الذي هو السبق بالخيرات المشار اليه بذلك قلت لما كان السبب في نيل الثواب نزل منزلة المسبب كانه هو
الثواب فابدل منه حنانا عدن انتهى قوله انه دليل على جواز الاستثناء الاكثر من الاقل قال الرضي لا يمتنع
استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الا ستة وكذا لا يمتنع استثنا الاكثر نحو له على عشرة
الا سبعة او ثمانية وفاقا لكوفيين انتهى وقال الاتقاني في شرح الهداية اعلم ان استثناء الاكثر هل يصح ام لا وهو
من مسائل الاصول قال عامة الفقهاء يصح وقال بعضهم لا يصح وهو مذهب الفراء وروي عن ابي يوسف في
كتاب الاقرار في شرح الطحاوي انه لا يصح وجه قول الفراء انه لم يتكلم به العرب انتهى وقال ابن عطية في تفسير
الآية ومذهب الفراء اصوب وان كان الفقهاء قد جوزوه قال ابو المعالي ليس معروفا في استعمال العرب وبهذه
الآية امثل ما احتج به مجوزه ولا حجة لهم فيها على ما حققوه في الآية منقطع قال السفاقسي الا من اتبعك قبل منقطع
لان اضافة عبادي اضافة تشريف فلا تصدق على الغاوين وقيل متصل وعبادي عام بتناول المخلصين
وغيرهم اذ فيه استثناء الاكثر وقد اجازه الكوفيون وابن خروف ومنعه جمهور البصريين انتهى وقال سعد
الدين الرومي مفتي الطوائف في حاشية تفسير القاضي والكاكي من الذين شرطوا كون المستثنى اقل لما في
انتهى وقد اورد الكاكي بحيث الاستثناء في تكملة القسم الثالث وهو علم الاستدلال وقد جعله شعبة من
علم المدني وقد صرح به في بحث المجاز البضاوي اعلم ان الدماميني رحمه الله تعقب بهنا على المصنف باوجه ونحن
نورد نصبه برمته ثم نجيب عن بعضها بعون الله وتيسيره قال فيه نظر اما اولا فلما مضى لقوله استثناء الاكثر
من الاقل اذ هو غير مقصود والصواب اسقاطه من الاقل كما وقع في النسخ واما ثانيا فلان اختياره لكون الاستثناء
منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب بخلاف الاصل من غير ضرورة ومناطنه اي ظن المصنف ان لجنانا البليس بعد
وذلك لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل فيه وحينئذ يكون المراد بالعباد عموم المملوكين المخلصين
وغيرهم ولا يضر في ذلك ورود ايه سبحانه بدون الاستثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء
واما ثالثا فلان هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اي الثامنة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك

وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء
فنهوا اي بهذا المثال المذكور من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ولينبه بهذا استعمال الاثر في مكان
آخر بخلاف انتهى كلامه بشقوره وبقوره قوله اذ هو غير متصور فيه نظر فان معناه تميز الاكثر من الاقل
او افراده او تفريقه وباب التضمين والمجاز واسع وقد وقع هذا التغيير في كتب الفضلاء منهم ابن عطية
فانه اورده في تفسير الآية قوله والصواب اسقاط من الاقل اي اسقاط هذه العبارة المركبة وبهذا
التاويل يصح اضافة اسقاط وهذا الانتزاع فيه وقد وقع بهذا في عبارة الرضي كما نقل آنفا فكان الشارح
اخذه منه قوله مقدوح فيه اي في ذلك الاختيار او المختار وعندك علم ان هذا البيس قد حاف اختيار المصنف
فقط بل هو قدح في قول كثير من المفسرين من البصريين وغيرهم واما قوله لا مكان حمل الاستثناء على الاتصال
فلا وجه له اصلا لاصريح في عدم قبول الانقطاع عند امكان الاتصال وكيف وكتب التفاسير مشحونة بحمل
بعض المواضع على الاتصال والانقطاع منها قوله تعالى فسجد وا الا ابليس ومنها قوله تعالى قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا من ارتضى وقوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
وغيرها من المواضع المحتملة قوله ولا يضر في ذلك ورود آية سبحان الخ يرد عليه ان القصة واحدة ومع هذا قد اراد
تارة واراد العموم اخرى بعيد والاولى اتحادهما في العموم او في الخصوص قوله وظاهر ان الدافع عنده
لدعوى الجماعة دعوى الجماعة التي زيفها المصرح جواز استثناء الاكثر والدافع له كون الاستثناء منقطعا
بهنا فيكون من امثلة هذه الجهة التي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضوع ما يدفعه غاية ان
انقطاع الاستثناء ثبت بورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء لان توافق الآية واجبة وبعد فعلبك
بالاختيار ثم الاختيار والتقبيل بعد التامل قال السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ان من
نصب قدر الاستثناء من فاسر بايلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرد على قراءة نصب وجه
نظر لان اخراجها باستلزامه تناقض الفراتين فان المراد على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة
النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم
وانها التفتت فراءة العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الآية بخلاف الظاهر وقد
سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه
المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى الا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب
فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم يرجح الياس المفسر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين وذلك
لانه يبقى في خفيت بالكسر وطلت بالضم انه تحمل لفعلي الفاعل والمفعول ولا خلاف ان نحو تضارب تحتمل لهما وان نحو
مختار الخيل لوصفها وكذلك نحو مشتري في النسب قوله ان من نصب مقول قول الزمخشري وقد غير عبارته
على وجه نقص كلامه على وجه الاختصار وهذا قرئ فاسر بايلك بالقطع والوصل والا امرأتك بالرفع والنصب
ثم قال فان قلت ما وجه قراءة من قراءة الا امرأتك بالنصب قلت استثناؤها من قوله فاسر بايلك والدليل عليه
قراءة عبد الله فاسر بايلك يقطع من الليل الا امرأتك ويجوز ان تنصب عن لا يلتفت على الاصل في الاستثناء وان كان
الفصيح هو البدل اعني قراءة من قراءة بالرفع فابدلها عنها احد انتهى وقال في المفصل واما قوله عز وجل الا امرأتك
فيمن نصب فمستثنى من قوله فاسر بايلك انتهى قوله ورد باستلزامه اي بيد قول الزمخشري هذا لانه يؤدي الى تناقض
القراءتين المتواترتين وهذا الاعتراض اورده ابن الحاجب في شرح المفصل وكذا ذكره في شرحه للكافية اما ما ذكره
في شرح الكافية فهو ان نصب واكثر القراء على النصب تحمل بعضهم النصب على الاستثناء من قوله فاسر بايلك والرفع على
البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد فرارا من ان يحمل قراءة الاكثر على البدل وظن انه قد انى بما يخلص به ذلك
وهو غلط فان القصة واحدة واذا استثنى من قوله فاسر بايلك كان غير مسري بامرأته واذا ابدل من قوله ولا يلتفت

ما يستدل به من الخصوص ح
بخلاف ما يستدل به على الرفع وكذا ما يستدل به على قراءة الرفع وكذا ما ذكر
مسري بها فتامل وتدبر

منكم احد كان مسريا بها فيؤدي ذلك الى ان يكون مسريا بها غير مسريا بها وهو باطل وانما يقع في مثل ذلك من يعتقد ان
قراءة السبع آحاد ويجوز ان يكون بعضها خطا فلا يبالي في حمل القرائين على ما بيناه قصصان وانما من يعتقد الصحة في
جميعها فيبعد عن ذلك انتهى كلامه بعبارته وقال في شرح المفصل هذا التفصيل باطل يعني جعل القراءة محمولة على البدلية
من قوله ولا يلتفت منكم احد والقراءة بالنصب محمولة على الاستثناء من احد فان القرائين ثابتتان قطعا فيمتنع
حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقصة واحدة فهو اما ان سرى بها او ما سرى بها فان كان مسريا بها فليس
مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر بأهلك فقد ثبت ان احد
الناولين باطل قطعا فلا صار اليه في احد القرائين الثابتين قطعا والاولى من هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع
والنصب مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم ولا بعد في ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى واكثرهم على الوجه
الذي هو دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجيء القراء على قراءة غير الاقوى انتهى كلام ابن الحاجب وقال
الطيبي بعد نقل هذا عن ابن الحاجب واجاب عنه بعض فضلاء المغرب وقال فوله وان كان ما سرى بها فهو مستثنى
من قوله فاسر بأهلك غاية هذا الكلام ان لوطا ما اسرى بها فلم لا يجوز انها سرت بنفسها فحينئذ يستثنى به قوله فاسر بأهلك لا يقتضي
روى الواحدي عن قتادة ذكر لنا انها كانت مع لوط حين خرج من القرية فلما سمعت الى اخرها وقلت هذا عذر واضح
اندفع سؤال ابن الحاجب وقد سبق آنفا قال السفاقسي انتهى كلام الطيبي وقال الدماميني قال البهنسي والجواب
عن هذا اي ما ذكره ابن الحاجب من وجهين احدهما ان الاسراء وان كان مطلقا الا انه في المعنى مقيد بعدم التفات
احد من المسري والمسري بها فاستثنى على هذا اسر بأهلك اسراء لا التفات فيه من احد الا امرأتك فلا تسر بها بهذا الاسراء
المقيد وثانيهما ان نهيه عن ان يسري بغير مانع من ان تكون المراءة سرت بنفسها فيجوز ان تكون سرت بنفسها وعلى
هذا يصح الاستثناء من كل واحد من المذكورين وقد سالني عما والاسلام الكرماني في طريق الحجاز واورد علي السؤال
الذي اورده ابن الحاجب واجبته بالجواب المذكورين ارتجالا فبالغ في الاستحسان ودعا لي بالرحمة والرضوان
وراينت بعد ذلك في حواشي الطيبي ان بعض فضلاء المغرب اجاب بالجواب الثاني والاعجب فان الخاطر قد يوافق الخاطر الى
هنا خاطره في المعنى وجل الالفاظ لاستيماء وبديهة الاعتماد في شرحه للكشاف على كلام الرضي ونقله كثيرا من عباراته
بحروفها ومن طالع كلامهما تحقق ذلك الى هنا كلام بدر الدين الدماميني ولقد صدق تعمده الله بغفرانه واسكنه في
افسح جنانه في ان الفاضل اليمني كثيرا التتبع لشرح الرضي معين بتحقيقا بورد في شرحه للكشاف من كلام الرضي
مباحث طويلة بعبارته الجزيلة غير مخالف عن الاكثار والتكرار فعلى هذا يبعد الحمل ههنا على السقاط فحينئذ في هذا الجواب
ولكنه قد يبقى في الفوة المفكرة بعض المعلومات المنقطعة من الكتب المعتبرة بحيث يقع الذهول عنه لطول العهد فيظن
المتأمل انه من مخترعات ذهنه. ومبتدعات خاطره فيسند والى فكره ذاهلا عن اصله وهذا اولى بالظن في حق
المسلم والله تعالى اعلم بحال عباده قوله وفيه نظر هذا اشارة الى جواب رد ابن الحاجب وقد سبق آنفا قال
السفاقسي وحمل النصب على الاستثناء من اهلك لانه في حيز الامر والامر كالايجاب والرفع على البدل من احد
اعترض بانه يلزم منه سرت وما سرت واجابوا الزمخشري على الروايتين في انه سري بها او لا ليس بشيء لاستحالة
مثل ذلك في كلام الله تعالى قلت ونقل ابن مالك في التوضيح عن بعض النحويين انه تكلف للجواب بانه لم تسر بها لكنها
شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت قلت وبهذا يدفع التعارض انتهى كلام السفاقسي قوله لان اخراجها
من جملة النهي يعني قوله ولا يلتفت منكم احد وقوله وقد روي جملة حالية واقعة موقع التعليل لكونها معهم كانه
قال وانما حكمنا بكونها معهم لهذه الرواية قوله وقد روي جملة حالية مبينة لكون المراءة معهم وان لم تسر بها
لوط بل بذبها بها نفسها بلا بعث وحث وبهذه الرواية من تتمة الجواب عن اعتراض ابن الحاجب على العلامة
والسند الطيبي هذا الجواب الى بعض اهل المغرب ثم قلت هذا عذر واضح به اندفع سؤال ابن الحاجب انتهى
ولكن المولى الاستاد ابو السعود الرومي نعمده الله بغفرانه زيفه حيث قال والاعتذار بان مقتضى الرفع انما هو هو

كلامه قلت وقد اجاب الرضي بالجواب الاول كما علمت وهو مسطور في شرحه للكافية بعالب الالفاظ التي ساقها اليمني فينبغي ان يكون واقفا خاطره صح

انما هو مخرج كونها معهم وذلك لا يستدعي الامر بالاسراء بها حتى يلزم المناقضة لجواز ان تسري بها هي بنفسها
كما روي [illegible] بدون الامر لا يخدي نفعا لان انصراف الاستثناء الى الالتفات يستدعي بقاء الابل على
عمومه فيكون الاسراء بها اي بالمراءة مأمورا به قطعا انتهى وعندك علم ان امثال هذه التصرفات العقلية
من الله فبقيات الفلسفية التي لا تناسب ايرادها في كتب التفاسير ويعرف هذا تتبع كتب الحذاق المهرة
من المفسرين كالقاضي والعلامة والنسفي وابن عطية وابي حيان وغيرهم قوله وقد سبق اي سبق الزمخشري الى
خلاف الظاهر غيره والمراد بالسابق الزجاج وكذا محي السنة فانه ممن سبق البه حيث قال في معالم التنزيل قراءة
كثير وابو عمرو امرأتك بالرفع على الاستثناء من الالتفات اي لا يلتفت منكم احد الا امرأتك فانها تلتفت
فتهلك وقراءة الاخوين بالنصب على الاستثناء من الاسراء اي فاسر بأهلك بقطع من الليل الا امرأتك انتهى
وفيه اختصار ومن اراد الاطلاع على الرأوسين فعليه بمطالعة المعالم قوله وبعد فقول الزمخشري قال الدماميني
التقدير واقول بعد ما مضى تنبيه تقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا التركيب في حرف الفاء حيث
قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي ومر مثله في الباب الثاني حيث قال في اواخر الجملة الثامنة
من الجمل التي لها محل من الاعراب وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى انتهى كلامه وقد تكلمنا
في كل موضع بما يليق به فليلتفت اليه قوله وقد التزم بعضهم كما نقل عن ابن الحاجب انه قال ولا بعد في ان يكون
اكثر القراء على غير الاقوى بل قد التزم بعض الناس قوله فان النصب فيها تعليل لوجه الاستدلال اي النصب في هذه
الآية عند سيبويه على تقويم زيدا ضربته في جواز الامرين مع اختيار الرفع مع ان السبعة في الآية على النصب وقراءة
الرفع شاذة فعلم منه جواز مجيء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح ولا يرد الاعتراض على هذا القول بان النصب في الآية
راجح لخوف التباس الجملة المقررة بالصفة على تقدير الرفع بخلاف النصب لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل
في المنصوب على الاشتغال لا يمكن تسليطه فلا يحمل الاشتغال فلما نصب الاسم اندفع التباس المقرر بالصفة فاختير
النصب فاجاب عنه المصر بقوله ولم ير سيبويه خوف التباس المقرر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين مثل ابن الحاجب
وغيره فتعين رجحان الرفع لكونه في الابتداء فتحقق ان الاكثر على الوجه المرجوح عند قوله على حد قولهم في محل الرفع
خبر لان اي على وجه الاشتغال وفاعل لم يرعايد الى سيبويه وخوف الباس مفعول الاول والثاني قوله مرجحا قوله وذلك
اشارة الى عدم رؤية خوف الباس فان سيبويه يرى في نحو خفت يعني اذا سقط العين من المبني للمفعول باتصال
الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز ذلك اخلاص الضم في الواوي نحو طلت واخلاص الكسر في البائي نحو خفت وان لم تقم
نحو بعت وعدت فلا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي البائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا
يلتبس بالمبني للفاعل وقال الرضي فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يقتصر فيه على الباس المقدر وقوع
مثله فقوله خفت يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل المتكلم من خاف اصله خوف ويحتمل ان يكون مبنيا للمفعول ويحتمل
ايضا ان يكون طلت بضم التاء مبنيا للفاعل من طال اصله طول بضم العين ويحتمل ان يكون مبنيا للمفعول قوله في
نحو خفت بالكسر فانه يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل ويحتمل ان يكون مبنيا للمفعول وكذا طلت فان قلت كيف
المبني للمفعول من طلت مع ان اصله طولت بضم العين وهو لازم قال ابن يعيش في شرح المفصل طال يطول
اذا ارادوا به خلاف قصر غير متعد الا ترى انهم قالوا في الاسم منه طويل انتهى قلنا قال الجوهري في الصحاح ولا يجوز
ان تقول منه طلته لان فعلت لا يتعدى فان اردت ان تعديه قلت طولته واطلته واما قولك طاولني فلان
فطلته فانما تعني به كنت اطول منه من الطول او الطول جميعا انتهى يريد بقوله واما طاولني ان طال اذا كان
يكون متعديا وقد مر في اخر الباب الرابع انه من اسباب التعدية بصيغة فعل مضموم العين على فعلت بالفتح
افعل بالضم لافادة الغلبة مثل كارمني فكرمته اكرمه قوله وكذلك نحو مشتري اي وكذا مشتري اسم فاعل
من اشترى فاذا الحقه باء النسبة حذفت الياء المشددة الواقعة في اخر الكلمة ولا تنظر الى الالتباس الكفار

انتهى وقال السيوطي في الاشباه والنظائر اللبس محذور ومن ثمة وضع له ما يزيله اذا خيف واستغنى
عن لحاق نحوه اذا امن فمن الاول الاعراب وانما وضع في الاسماء لينزيل اللبس الحاصل فيها باعتوار المعاني
المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها
دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج اليه انتهى قوله من جملة الامر وهو قوله تعالى فاسر بالك وقوله على
القرائين حال من فاعل الظرف الواقع خبرا لان اي محمولا ذلك الاستثناء على القرائين لا مخصوصا بالقراءة
النصب فقط كما حمل الزمخشري عليه قوله بدليل سقوط ولا يلتفت الخ في قراءة ابن مسعود ولم يوجد
في مصحفه وهذه القراءة وان كانت شاذة لابد من التوفيق بينها وبين المتواترة في الاعراب ولهذا التزموا
التوفيق بينهما في استنباط الاحكام الفقهية لان على الفوابض قصدوا التوفيق بين قوله تعالى وله اخ او
اخت فالكل واحد منهما السدس وهو مشوا ثر وبين قوله تعالى وله اخ او اخت من الام في قراءة الى وان
كانت شاذة وقالوا المراد من الام اجماعا بدلالة قراءة ابي رضي الله تعالى عنه قوله وان الاستثناء الا
امرأتك منقطع عطف على خبر المبتدا وهو الذي اجزم اي والذي اجزم به ان استثنا الا امرأتك من قوله
فاسر بالك منقطع بدليل الآية المتواترة الواقعة في سورة الحجر وهو قوله تعالى وائتناك بالحق وانا الصادقون
فاسر بالك بقطع من الليل واد بارهم ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون وهذا الاستدلال من المصنف ١٢ منه
يقتضي ان تكون الآية من امثلة الجهة السابعة وهي ان يحمل كلا ما على شئ ويشهد استعمال آخر في نظر ذلك
الموضع بخلاف ولا تناسب الجهة الثامنة وهي الا يحمل على شئ وفي ذلك الموضع ما يدفعه لان الدافع في الآية خارج
عن هذا الموضع وهو ظاهر قال السفاقسي وقبل كلا هما اي النصب والرفع في امرأتك استثناء منقطع
وجاء النصب على لغة الحجازيين في المنقطع من وجوب النصب والرفع على ما اختاره التميميون قيه
واعترضه الشيخ ابو حيان بانه يلزم نصبه قولا واحدا لان محل الخلاف بين اهل الحجاز واهل تميم فيما يمكن توجه
العامل نحو وفي كلا النوعين ما بعد الا من غير الجنس ولا يمكن هنا توجه العامل نحوه لان القائل بهذا
صرح بانه لم يقصد الاخراج قلت جوابه انه لا تنافي بين امكان توجه العامل عليه وعدم قصد الاخراج بالفعل
اذ لا يلزم من امكان الاخراج وجوده انتهى كلام السفاقسي هذا ولم يظهر عندي ان سقوط الاستثناء في
موضع كيف يدل على ان الاستثناء الواقع في موضع آخر منقطع حتى حصل الجزم بكونه منقطعا مثلا اذا قلنا
جاءني القوم ثم قلنا جاءني القوم الا زيدا كيف يدل على انقطاع الاستثناء وكذا اذا اخونا النزكي والمرجئ
من الاخوان الذين نظروا فيه ان يمنحوا ما لهذا الوضوح من التحقيق قوله ولان المراد بالاهل عطف على قوله
بدليل سقوطه بحسب المعنى فانه علة مثله لكون الاستثناء منقطعا يعني ان المستثنى المنقطع لا يدخل
في المستثنى منه جاءني القوم الا حمارا وههنا المراة ليست من الاهل فيكون منقطعا وانما قلنا المراة
ليست من الاهل لان اهل الانبياء المؤمنون بهم يدل عليه سلب الاهلية عن ابن نوح عليه السلام في قوله تعالى
انه ليس من اهلك وفيه نظر فان الابن اهل من جهة اللغة وعليه قول نوح ان ابني من اهلي وسلب الاهلية عنه
مثل سلب الحيوانية عن اهل النار في قوله لا يموت فيها ولا يحيى قوله ولكنه قال استدراك من قوله اختار ابو
شامة ما اخترته اي ولكن الفرق بين مختاري ومختار ابي شامة انه قال والنصب جاء حملا على لغة الحجازية
الراجحة والرفع حملا على التميمية المرجوحة وهذا القول منه يدل على جعله الاستثناء من قوله احد ونحن نقول النصب
جاء على المختار في المنقطع والرفع على انه مبتداء وما بعده وهو انه مصيبها ما اصابهم خبره وهو اولى من الحمل
على اللغة التميمية لضعفها قوله وهذا يدل على انه الخ كيف يصح هذا وقد صرح ابو شامة في شرح الشاطبية بان
الاستثناء هنا ليس من جملة النهي حيث قال الذي يظهر ان الاستثناء على كلتا القرائين منقطع
لم يقصد به اخراج المراة من الما مور بالاسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استوفت الاخبار

الكتفاء بالقرينة المميزة بين المنسوب وغيره قال الجاربردي في شرح الشافية لابن الحاجب فان كانت الياء
خامسة فما زاد ان يكون قبلها ياء مشددة او لا فان لم يكن حذفت فيقال مشتري انتهى وقال ابن فلاح في المغني
واذا كانت الياء خامسة فصاعدا نحو المشتري والمستنقى والمستدعى فلا يجوز فيها الا حذف الياء لزيادة الثقل
ولانها لو قلبت الفا لوجب حذفها ايضا لانها خامسة انتهى فالضمير فيها عائد الى فعلى الفاعل والمفعول وفي
وصفيها الى الفاعل والمفعول قال وقال الزجاج في فعالت نلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما
والثاني خبرا والعكس وممن ذكر الجواز فيها الزمخشري قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين
محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعليه الاول انما هو بعض المتاخرين ولا باس واقع في العربية
بدليل اسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذي اجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان
الاستثناء في الآية من جملة الامر على القرائين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان
الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته وان لم يكونوا
ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما
بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظره لبست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار ابو شامة ما اخترته
من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا دليل على انه جعل
الاستثناء من جملة النهي وما قدمته اولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوطه جملة النهي في قراءة
ابن مسعود وحكاها ابو عبيدة ش قوله ان النحويين بكسون الحاء جمع النحوي نسبة الى علم وفتح الحاء لحن قوله
والعكس بالنصب عطف على كون اي ويجوزون العكس وهو كون الاول خبرا والثاني اسما وهذا ليس عكسا
منطقيا بل بمعنى القلب قوله وممن ذكر الجواز فيهما اي في المسئلتين احدهما كون الاول اسما والثاني خبرا والثانية
عكسها الزمخشري حيث قال ونلك مرفوع او منصوب اسما وخبرا وكذلك دعواهم انتهى وهذا تركيب بليغ قريب الى
جوامع الكلم حيث افاد المقصود باخصر عبارة واخلاه تحت قولهم خير الكلام ما قل ودل مع اشتماله على لف ونشر مرتبا
ودلالة جزاه الدجزا قوله وقال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى وفي هذا الاطلاق نظر وقد انكر بعض الحذاق
نقله عنه السفاقسي اجاز الكوفي والزمخشري وابو البقاء ان يكون نلك اسم زالين ودعواهم الخبر والعكس وقاله
الزجاج قبلهم والمتاخرون على منع العكس اذا التبس قياسا على الفاعل والمفعول في نحو ضرب موسى عيسى في تعيين
فاعلية الاول ومفعولية الثاني ولم ينازع في هذا الا ابن الحاج فانه اجاز فاعلية الثاني وهو عيسى في هذا المثال
ومفعولية الاول وهو موسى قلت هذا النقل عن ابن الحاج هكذا مسندرك بل مقتضى كلامه ان العكس جائز
اذا قصد المتكلم الاجمال في التعيين او تاخير البيان الى الحاجة البيم نعم يمكن ان يقال هنا اذا احتملا فينبغي ان يبقى
مع الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قطعا بمنعه انتهى ثم ان الظاهر جواز العكس في باب كان لان المعنى
لا يتغير بخلاف الفاعل والمفعول وقد قال الزجاج في قوله تعالى هنا فما زالت تلك دعواهم ان الوجهين جائزان ولا
اختلاف بين النحويين فيهما الى هنا كلام السفاقسي بعبارته قوله الاجمال في التعيين يعني اذا قال ضرب موسى عيسى
واراد فاعلية عيسى يجوز اذا اراد ايهام المقصود على السامع لغرض مثل ان ينكر ضاربية اذا لزم الانكار
واراد البيان بان يذكر بعد ذلك قرينة معينة لضاربية وقولهم اي ابن الحاج وقوله انتهى اي كلام ابن الحاج
قوله انما هو بعض المتاخرين منهم ابن الحاج حيث قال في كافيته واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة
وجب تقديمه قال الفاضل الهندي اما مع انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس انتهى قوله
والالتباس واقع في القرينة قال الدماميني لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالتباس بدليل رفع
الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جوان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم من نحو يا مسلمة
على لغة التمام وترك اعلال نحو ابيض وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول انتهى

عنها اي المراءة فالمعنى لكن امرائك يجري بها كذا وكذا واذا اتضح هذا المعنى علم ان القراءتين وردتا على ما يقتضيه
العربية في الاستثناء المنقطع وفيه النصب والرفع فالنصب لغة اهل الحجاز وعليه الاكثر والرفع لغة تميم وعليه اثنان
اي القراء انتهى وبهذا اتضح البضار كما قول الدماميني في توجيه قول المصنف الا مركما ذكر والاولى جعله من جملة الامر
بحتم النصب على الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع انتهى وهذا من المواضع التي تنسكب فيها العبرات ومن
اراد ان يغوص على غور بحار التحقيق فليطالع البحر المحيط وليأخذ الدر المصون حتى يتميز الغث من السمين والخرز
من الدر الثمين قوله وما قدمته اولى في معرض المنع لان كون المستثنى جملة ليس مجمعا عليه وقد نقله الصرفي بحث
الجمل التي لها محل من الاعراب عن ابن خروف والفراء وقد ذكر في شرح المحل ان الاكثر اهملوا عد هذه الجملة في
الجمل التي لها محل من الاعراب على ان الاصل في الاستثناء الافراد لانه سيما في غير المفرغ قال الرضي واعلم ان
اصل الآن تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما مبتدأ نحو ما الناس الا يعبرون او حال
كما جاءني زيد الا يضحك ثم قال وانما اشترط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل فسهل رفعها مبتدأ نحو
عما تقتضيه من الاسم قوله ولما قدمته عطف على قوله لضعف اللغة التميمية عطف علة على علة قال الكيشة
التاسعة ان لا تبتا مل عند ورود المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيدا حصى ذهنا وعمرا احصى منه الا فان الاول
اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل
شيء عددا وزعم الوهم قول بعضهم في احصى لما البثوا امدادا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز
المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا والثاني نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبرا وصفة للخبر ونحو زيد
رجل صالح فان الثاني صفة لغير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم بفعل الخير وزيد رجل يفعل
الخير ش قوله زيدا حصيا في ذهنا الذهن بكسر الذال المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب المعارف والعلوم كذا في شرح المفتاح
للشريف واحصى اسم تفضيل بمعنى ادعى واحفظ قال الجوهري يقال فلان ذو حصاة اي ذو عقل ثم قال الحصول المنع
انتهى واصل العقل المنع ومنه العقال والمعقلة فحال قوله زيدا حصى ذهنا اعقل ذهنا اي اعلم وافهم وهو خبر المبتدأ
وهو زيد وذهنا تمييز لاسم التفضيل مثل زيد احسن وجها قوله وعمرا احصى مالا احصى فعل ماض من الافعال المتعدة
الى مفعول واحد ومنه قوله عليه السلام من احصيا دخل الجنة قال في المغرب اي ضبطها علما وايمانا ومنه قوله عليه
السلام ايضا لا احصي ثناء عليك قوله ومن الوهم قول بعضهم وهو التبريزي قال شهاب الدين يجوز في احصى
وجهان احدهما انه اسم تفضيل والوجه الثاني ان يكون احصى فعلا ماضيا واحدا مفعوله واختار الاول الزجاج
والتبريزي واختار الثاني ابو علي والزمخشري وابن عطية وللزمخشري ما اختاره كلام وفيه تفصيل والوجه
الثاني ان يكون احصى فعلا ماضيا واحد مفعوليه فليطلب في الدر المصون قوله بخلاف مال زيد اكثر
مال مثل وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في المعنى مال زيد لا مطلق قوله الثاني اي
المثال الثاني بهذه الجهة قال وزعم الفارسي ان لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فتبعين عنده كون الجملة الفعلية
صفة فيهما والمشهور الجواز كما ان ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون
خبر ثان او صفة ويحتمل الحالية ايضا اي فاذا هم مفترقون مختصمين واوجب الفارسي في كونهما فرقة
خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث رايت زيدا
ففيها ورايت الهلال فالعافان راي في الاولى علمية وفيهما مفعول ثان وفي الثانية بصرية وطالعا حال وتقول
تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان وان خلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم في
ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما تكرر خبرا او الظرف مفعول ثان والجملة
بعده حال او بالعكس وان حمل على الثاني فحال الان الرابع اغترفت غرفة ان فتحت الغين فمفعول مطلق
او ضمتها فمفعول به ومثلها حسوت حسوة وحسوة ش قوله كون الجملة الفعلية صفة فيهما وهو نفعل الخبر

الخبر في قوله زيد عالم نفعل الخبر وزيد رجل نفعل الخبر وقد سبق مذهب الفارسي في المسئلة في مواضع قريبة
مع الاختلاف وتعدد الصفات المتخالفة بالافراد والجملة منها ما وقع في النوع الثالث عشر من الجهة الاولى
قوله او صفة اختاره ابو البقاء حيث قال لهم مبتدأ وفريقان الخبر ويختصمون صفة وهي العامل في اذا
قال السفاقسي قوله وهو العامل في اذا الاصح لان الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف قوله كونا خاسئين
خبرا قال شهاب الدين فيه اربعة اوجه احدها ان يكونا خبرين قال الزمخشري اي كونوا جامعين بين القردية
والخسوء وهذا التقدير منه بناء على ان الخبر لا يتعدد فلذلك قدرهما بمعنى خبر واحد من باب هذا حلو حامض
الثاني ان يكون خاسئين نعتا لقردة قاله ابو البقاء وفيه نظر من حيث ان القردة غير عقلاء وهذا جمع العقلاء
قال قيل المخاطبون عقلاء فالجواب ان ذلك لا يفيد لان التقدير عندكم حينئذ كونوا مثل قردة من صفتهم الخسوء
ولا تعلق للمخاطبين بذلك الا ان يمكن ان يقال انهم مشبهون بالعقلاء كقوله تعالى رايتهم لي ساجدين واتينا
طائعين الثالث ان يكون حالا من اسم كونوا والعامل فيه كونوا والخبر لكان ان تجعل في الظروف والاحوال
الرابع وهو الاجود ان يكون حالا من الضمير المستكن في قردة لانه في معنى المشتق اي كونوا ممسوخين انتهى وهذا مثل
زيد اسد جريا وعمرو نمر شعرا قوله الثالث اي المثال الثالث رايت زيدا ففيها قال الشمني فان قيل لم لا
تكون راي في الاول بصرية وفقيها حالا اجيب بان الغالب في الحال ان يكون منتقلة وفقيها ليس كذلك قوله
واذا حمل هو له تعالى وتركهم الآية على الاول اراد بالاول جعل بمعنى صير قال الدماميني وعلى هذا ينصب للفعل
الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلثة وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا ففيها عالما شاعرا
كاتبا ظريفا وقال الشمني لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبار وتعدد الاخبار يجوز
انتهى ان اراد به الجواب عن قول الدماميني فلا وجه له لانه لم يذهب الى امتناعه حتى يجيب لعدمه قوله
فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر قال الدماميني وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف
ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتاتى اما اولا فلانه مناف لفرضه من كل منهما مفعولا واما ثانيا فان وصفه
بالنكرة غير مستقيم اذا المجموع لم تتكرر والصواب ان يقال الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر
اي ذكر ثانيا بعد ان ذكر مشاركة في الثانوية اولا فتكرر من جهة كونه مفعولا ثانيا من خصوصية اللفظ
فان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة انتهى واجاب عنه الشمني بانه ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن
مجموع الظرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته انتهى
قوله وان حمل على الثاني اي على معنى خلقت قال الحلبي واصل الترك التخلية ويراد به التصيير فتعدى لاثنين فان
قلنا هو متعد لاثنين كان المفعول الاول هو الضمير والمفعول الثاني في ظلمات ولا يبصرون حال وهي حال
مؤكدة لان من كان في ظلمة لا يبصر وصاحب الحال هو الضمير المنصوب او المرفوع المستكن في الجار
والمجرور ولا يجوز ان يكون في ظلمات حالا ولا يبصرون هو المفعول الثاني لان المفعول الثاني خبر في الاصل والخبر
لو لفظ به للتاكيد وانت اذا جعلت في ظلمات حالا فهم منه عدم الابصار فلم يفد قولك بعد ذلك لا يبصرون الا
التاكيد لكن التاكيد ليس من شان الاخبار بل من شان الاحوال لانها فضلات ويؤيد ما ذكرت ان النحويين
لما اعربوا قول امرئ القيس اذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشق وشق عندنا لم يقل اعربوا شق مبتدأ
وعندنا خبره ولم يقولوا جملة حالية مؤكدة قالوا وجاز الابتداء بالنكرة لانه موضع تفصيل والبال ان يجعلوا لم يقل
خبرا وعندنا صفة لشق مسوغا للابتداء قالوا لانه فهم معناه من قوله عندنا لانه اذا كان عنده علم منه انه
لم يقل وقد اعربوا البقاء كذلك وهو مردود بما ذكرت لك ويجوز اذا جعلنا لا يبصرون هو المفعول الثاني
ان يتعلق في ظلمات به او بتركهم التقدير بتركهم لا يبصرون في ظلمات وان كان تركهم متعديا بالواحد كان في
ظلمات متعلقا بترك ولا يبصرون حال مؤكدة ويجوز ان يكون في ظلمات حالا من الضمير المنصوب في تركهم

فتعلق بمحذوف ولا يجوز ان يكون حالا ايضا امام الضمير المنصوب في تركهم فيكون له حالان ويجري فيه الخلاف المتقدم
وامام الضمير المرفوع المستكن في الجار والمجرور قبله فيكونان حالين متداخلين انتهى كلام الحلبي قال الجهبذ العاشر
ان يخرج على خلاف الاصل او خلاف الظاهر لغير مقتضى كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الاية الكاف نعت لمصدر
اي ابطالا كالذي ويلزمه ان تقدر ابطالا كابطال انفاق الذي ينفق والوجه الذي هو الاولى ان الواو اي لا تبطلوا
صدقاتكم مشبهين الذي انفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ
اصله الكلمة هي لفظ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه يجوز في زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره
انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال
في بيت الفرزدق وإذا ما مثلهم بشر ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره اي واذا ما بشر مكانا
مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وقول الزمخشري في قوله لا تسب اليوم ولا خلة ان النصب
باضمار فعل اي ولا ارى وانما النصب مثله في لا حول ولا قوة وقول الخليل في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير
الا ترون رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور ش قوله على خلاف
الاصل تقدم تعريف الاصل في هذا الموضوع معرفا بوجوه منها ما وقع في ترجمة ان المفتوحة وهو الظاهر الذي
يحمل اللفظ والتركيب عليه وعطف الظاهر عليه بالواو يشبع حمل عليه بل المراد ما يراد في القانون والقاعدة وهي
قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها كما تقدم في اول الكتاب قبيل الشروع في المقصود قوله ان الكاف
قال ابو حيان في البحر والكاف قيل في موضع نصب لمصدر محذوف تقديره ابطالا كابطال صدقة الذي ينفق
وقيل الكاف في موضع الحال اي لا تبطلوا مشبهين الذي ينفق ماله بالرياء انتهى وقال ابو البقاء كالذي في موضع
النصب نعتا لمصدر محذوف وفي الكلام حذف مضاف تقديره ابطالا كابطال الذي ينفق كذا ذكره الحلبي والسفاقسي
ولم يتعرض المصران حذف مضاف كثير قبل ما وقع في الكتاب العزيز زيادة الف موضع قوله والوجه ان يكون وقيل الكاف
في محل النصب على الحال من ضمير المصدر المقدر وهو مذهب سيبويه قال الحلبي قوله وقول بعض العصريين لا وجه لايراد هذا
الركيك بين اقوال هؤلاء الكبار كما سيأتي من مجابل الضعف وعدم الرسوخ قال الدماميني وجد في بعض حواشي هذا
الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصران المراد بهذا الرجل العصري ابن الاكفاني الحكيم مشهور قوله
ان يحذف اي ان يحذف الضمير الفاصل بين المبتدأ والخبر وقوله حال من فاعل يجوز وهو الحذف ويجوز ان
يكون حالا من قول ابن عصفور لانه فاعل معنى اي ومماثله قول ابن عصفور مقارنا بقوله وقول غيره قوله انه
لا يجوز حذف العائد بكسر ان مفعول قوله وقول غيره قال ابو حيان في شرح التسهيل الضمير العائد على المبتدأ من الجملة
التي وقعت خبرا عنه ان كان مرفوعا لم يجز حذفه سواء كان مبتدأ او غيره قال صاحب البسيط ان كان مبتدأ لم
جاز حذفه نحو زيد هو عالم اذ لا مانع من ذلك انتهى وليس بشيء لانك اذا قلت زيد قائم وحذفت هو لم يعلم
ان هو محذوف لصاحبة قائم ان يكون خبرا مستقلا وقد منع الخليل ليس زيد قائم على تقدير هو قائم وحذف هو
لصاحبة نصب قائم فيكون الخبر قوله ورده عطف على قول ابن عصفور على من ذهب في بيت الفرزدق
الى ان بشرا مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف الخبر قوله واذا ما مثلهم بعض بيت الفرزدق تقدم نظامه
في بحث اذ وفي بحث واو الثمانية بيتا وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا تقدم في ترجمة الا من باب الادوات
وفيه كلام عرض فليراجع اليه قوله ان بشر بكسر ان مقول قال في بيت الفرزدق قوله فلا دليل حينئذ لان
حذف الموصوف مشروط باختصاص الصفة كما اذا قلنا جاءني كاتب يجوز ان تقدر رجل كاتب بخلاف جاءني
طويل قوله وكقول الزمخشري عطف على قول مكي قاله في المفصل في اواخر المنصوبات قوله لا تسب صدر بيت
من السريع عجزه اتسع الخرق على الراقع قال العيني قاله انس بن عباس بن مرداس ويقال ابو عامر جد العباس
ورواه الغالي في نوادره اتسع الفتق على الراقع وقيل هو الصواب لان قبله لاصلح بني فلان ولا بنيكم ما حملت

ما حملت عانق وكلمة لا النفي الجنس وسبسبا اسمها مبني على الفتح واليوم ظرف في محل الخبر وهو محذوف تقديره لا تسب
اليوم حاصل بيننا قال العيني والشاهد في ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتاكيد عطفا على محل اسم لا الشابهة
وهو الذي اختاره المصرحي قال وانما النصب مثله في لا حول ولا قوة يعني على احد الوجوه الجائزة فيه وهو فتح الاول
ونصب الثاني حملا على اللفظ وقولا بان لا فيه زائدة لتاكيد النفي وقال يونس هو مبني ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء
وقال الزمخشري هو منصوب بفعل مقدر لانه اسم لا انتهى كلام العيني قوله ولكنه نونه اي لكن الشاعر نونه اي ادخل
عليه التنوين لانفصال البيت بدونه وفي شرح ابيات المفصل قصته ان النعمان بن المنذر بعث جيشا الى بني سليم
فهزمته بنو سليم فمر الجيش على عطفان فاستجاشوهم اي طلبوا الجيش على بني سليم فهزمت بنو سليم الجيش
فمنت عطفان الى بني سليم بالرحم التي كانت بينهم فقال ابو عامر من بني سليم فصدقة منها ذلك البيت ومعنى
البيت لا نسب ولا قرابة بيننا اليوم وقد وقون بيننا تعاتم للامر يجب لا بد طي صلاحه فهو كالخرق الواقع في
الثوب لا تقبل رفع الرافع قوله اتسع الخرق فعل مع فاعله المظهر وعلى الرافع متعلق به قوله ان النصب بمقول
قول الزمخشري اراد بنصب خلة قوله وهو اولى من تقدير فعل يعني ان نصب رجلا في بيت البيت على الاشتغال وهو
النصب بمحذوف مقدر مذكور قال السمني وقد قال المصرح في الا بالفتح والتخفيف ان اضمار الخليل اولى من اضمار غيره
لانه لم يرد اجد عو لرجل بهذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور التي ذكر المصرحي انها يجاب بها
عن اولوية الاشتغال انتهى قال وقد يجاب عن هذا بثلثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال
ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله ينال على محصلة بيت الثاني ان نصبه على
الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء له فكان المحل عليها ولي واما قول سيبويه في قوله
البيت حب العراق الدهر اطعمه ان اصله البيت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس بخلاف حذف الجار
فمجوابه ان الاطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر فحلولها محل او وات الصدر كلام الابتداء وما
النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات والارض
انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه لا ينعت لانه متصل به الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه
الاصوات فلم يجز نعته ش قوله ويجاب بان ذلك جائز لقوله تعالى ان امرؤ هلك قال الدماميني سبق الكلام على هذا
في الباب الاول في فصل الامر من حرف الالف وقدمنا هناك انه يمكن في هذه الآية ان يكون جملة ليس له ولد حالا
من الضمير المستكن في هلك لا صفة لامرؤ وذكرنا هناك ايضا ان ثم مانعا في هذا المحل بان المسند اليه حقيقة هو الاسم
الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له انما الضمير ففي جملة مفسرة لا موضع لها فهي كالمؤكدة
واذا دار الامر بين هذين فمعتمد الاستاد اولى بالتقييد فلو قلت ضرب زيدا ضرب زيدا لكان ينبغي ان يكون
الجار بل صفة للاول لا الثاني انتهى قوله واما قول سيبويه اورده في اوائل كتابه حيث قال في باب الفاعل
الذي يتعداه فعوله الى مفعولين هنا افعال توصل بحروف الاضافة فتقول اخترت من الرجال زيدا فلما حذفوا
حرف الجر عمل الفعل ومثل ذلك قول المتلمس البيت حب العراق الدهر يبدو على حب العراق انتهى كلام سيبويه
قوله البيت حب العراق تقدم في بحث اذا في ترجمة لا النافية قوله وانما قال يعني سيبويه ان انتصاب فاطر
في قل اللهم الآية على تقدير حرف النداء كانه قبل يا فاطر وقوله ولم يجعله عطف على قال وقوله لان عنده علة عدم الجعل
قال الدماميني وكذا قال يعني سيبويه في قوله سقى قل اللهم مالك الملك انه نداء ثان لان اللهم لا يوصف لانه بالالتزام
والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل يا ذا الميم بمنزلة صوت مضموم الى الاسم مع بقائها على معنييهما بخلاف
مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة هكذا قرره بعضهم وهو خبر من تعليل المصوجوز قوم الوصف
في ذلك ولم يلتفتوا الى العلة انتهى وفيه كلام من وجوه اما اولا فقوله قال في قول اللهم مالك صرح في ان سيبويه

او ردهذه الآية ايضا في كتابه وهو غير مسلم لان ما وجدناها في الكتاب اللهم الا ان يحمل القول على الرامي والمذهب
فان آية آل عمران داخلة تحت الحكم الذي ذكره في آية الزمر واما ثانيا فلان المسطور في الكتاب وقال الخليل نداء
والميم بدل من ياء فهي في ما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة ياء في أولها الا ان الميم مبنية في الكلمة كما ان نون
مسلمين بنيت عليها فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة لانه وقع عليها الاعراب واذا
الحقت الميم لم يوصف الاسم مع انه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك ياهناه واما قوله عز وجل اللهم
فاطر السموات والارض فعلى ما بعد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ولان له حالا ليست لغيره انتهى
بعبارته الفصيحة المبينة وقال السراج قال ابو العباس اذا كان الميم عوضا من ياء فاذا قلنا الله اكرم فالكريم
نعت فكذلك اذا قلنا اللهم اكرم واستشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وعلى مذهب سيبويه
فاطر السموات وقوله ياهناه في معنى يا هنة واصل هن هنة وبناؤه على فعال فصار هناه على نحو ما استعمل فلان
وخل في معنى واحد وبعض النحويين يقول اصله هن وادخل عليه الفا بعد الصوت في النداء وادخل الهاء بعد ذلك
للوقف وكثر في كلامهم حتى صارت كانها اصلية فحركوها كما تحرك المنادى المفرد انتهى كلام السراف قوله انه على
تقدير يا قال الشيخ ابو حيان في البحر انتصاب مالك الملك في قوله تعالى قل اللهم مالك الملك على انه منادى
ثان اي يا مالك الملك ولا يوصف اللهم عند سيبويه واجاز ابو العباس وابو اسحاق وصفه فهو عندهما
صفة لاللهم وهي مسئلة خلافية يبحث فيها في علم النحو انتهى وقال شهاب الدين في قوله تعالى مالك الملك وهذا
هو المبدل فيه او جه احدها انه بدل من اللهم الثاني انه عطف بيان الثالث انه منادى حذف منه حرف النداء
اي يا مالك الملك وهذا هو المبدل في الحقيقة اذ البدل على نية تكرار العامل الا ان الفرق ان هذا ليس بتابع الرابع
انه نعت للاسم على الموضع فلذلك نصب وليس هذا مذهب سيبويه واجازه المبرد واختاره الزجاج وقال
لان الميم بدل من ياء وانه منادى مع ياء لا يمتنع وصفه فكذلك ما هو عوض منها انتهى قال واما قال في قوله اعناد
قلبك من سلمى عوابده وهاج اهواج المكنونة الطلل ربع قواء اذاع العصرات بتو كلا جران سار ماذه فضل
ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر
معيبا لتعلق اليمين وبالاخر اذا البدل تابع للمبدل منه وليسمى ذلك علما القوافي تضمينا ولان اسماء الديار
قد كثر فيها ان تحمل على عامل مضمر تقابل ديار سمية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع
الف فيه الحذف وانما قال الاخفش في ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة
وما بعدها صلة او صفة بمعنى اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى
ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فترجح عنده المحل عليه ش قوله وانما قال اي سيبويه اراد ان
يرفع شبهة واردة على قول سيبويه لا ركابه الحذف الذي هو خلاف الظاهر حيث قال في قول الشاعر ربع قواء
اذاع المعصرات به ان التقدير هو ربع هذا نقل بالمعنى ونص كلامه ومن العرب من يرفع الديار كانه يقول تلك
ديار فلانة قال الشاعر اعناد قلبك من سلمى عوابده وهاج اهواء المكنونة الطلل ربع قواء الخ كانه اراد
وذاك ربع ومثله تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما تعرف بحق الصيقل الخلد دار المرده اذ اهلي واهلهم
بالكاسية بن على اللهو والغزلا فاذا رفعت فالذي في نفسك ما اظهرت واذا نصبت فالذي في نفسك غير ما
اظهرت انتهى بعبارته قال السراف يعني انك اذا رفعت فالذي حذفت هو الذي ظهر لان المحذوف مبتداء
وهذا خبره والمبتداء هو المخبر واذا نصبت فالذي اضمرت هو الفعل وهو غير الاسم الظاهر انتهى كلام السراف
في البيتان من البسيط لم يسم قائلها معناهما واضح قوله اعناد فعل ماض فاعله عوابده مفعوله قلبك والضمير
في عوابده راجع الى قلبك ومن سلمى حال من الفاعل وهو عوابده اي ناشئة من سلمى وهو اسم للجبينة وهاج عطف
على اعناد بمعنى رفع واثار فاعله الطلل ومفعوله اهواء المكنونة صفة اهواء والمكنونة ربع خبر مبتدا محذوف قواء

قوله صفته وقوله اذاع صفة بعد صفة والمعصرات السحاب فاعل اذاع بمعنى المشي وبه متعلق باذاع والباء
بمعنى في والعائد والضمير عابد الى ربع قواء وكل جيران بالرفع عطف على المعصرات وجيران غير منصرف للالف والنون
والوصفية وسار اسم فاعل كفاض وزنا ومعنى وماذه فاعل سار والساري السابر في الليل وخضل صفة بعد صفة
لكل جران والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين الرطب ومفعول اذاع محذوف وهو الخصب والجران
صفة السحاب وهو الدابر غير الذاهب والزايل قال الدماميني الجران صفة للسحاب في الصحاح المستجير بالسحاب
تقبل منه دلبل له ريح نسوقه والخضل الندي الرطب فان جعلته صفة لربع فواضح وان جعل جرا عن الماء
فالاسناد مجاز قوله ان التقدير مقول انما قال يعني انما قال سيبويه في هذا البيت قوله ولم يجعل اي ولم يجعل
سيبويه ربعا محمولا على البدل من الطلل قوله وكيف يبدل الاكثر كيف بدل على البعد ولهذا استعمل للتعجب
مثل كيف تكفرون بالله وجه الاستبعاد ان البدل اقسام ليس فيها بدل الكل من البعض لوجود ضده وهو
بدل البعض من الكل وفيه نظر قوله ولئلا يصير الشعر معيبا قال ابن الاثير في النوع السابع والعشرين من المثل السائر
واما المعيب عند قوم فهو تضمين الاسناد وذلك يقع بين بيتين من الشعر او فصلتين يعني فقرتين من الكلام
المنثور على ان يكون الاول منهما مسندا الى الثاني فلا يقوم الاول بنفسه ولا يتم معناه الا بالثاني وهذا هو
المعدود من عيوب الشعر وهو عندي غير معيب لانه ان كان سبب ان يعلق البيت الاول على الثاني
فليس ذلك بسبب يوجب عيبا اذ لا فرق بين المنثور لان الشعر كل لفظ موزون مقفى دل على معنى والكلام
المسجوع هو كل لفظ مقفى دل على معنى والفقر المسجوعة التي يرتبط بعضها ببعض قد وردت في القرآن في مواضع
منه نحن ذلك قوله تعالى فاقبل بعضهم على بعض يتساءلون قال قائل اني كان لي قرين يقول ائنك لمن المصدقين
قلن اندا منا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون فهذه الفقر الثلثة الاخيرة مرتبط بعضها ببعض فلا يفهم
كل واحدة منهن الا بالتي يليها وهذا كالابيات الشعرية في ارتباط بعضها ببعض ولو كان عيبا لما ورد في كتاب
الله وقد ورد في شعر محول الشعراء ممن قول امرئ القيس في معلقته فعلت لها لما تمطى بصلبه وأردف اعجازا وناء بكلكل الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل انتهى كلام ابن الاثير وبهذا اتضح ان القول
بكونه عيبا على الاطلاق ليس بسديد وقد سبق هذا البحث في ترجمة الا الاستفتاحية وسيأتي قريبا ثم اعلم
ان الارتباط المذكور وعدمه اذا وقع بين المصراعين يسمى تصريعا وهو على مراتب بعضها حسنة مقبولة وبعضها
قبيحة مردودة قال ابن الاثير واعلم ان صناعة التاليف الالفاظ تنقسم الى انواع هي السجع ويختص بالكلام المنثور
والتصريع ويختص بالمنظوم ثم قال بعد خمسة وعشرين ورقا واعلم ان التصريع في الشعر بمنزلة السجع في
الفصلين يعني الفقرتين ثم قال وهو عندي ينقسم الى سبع مراتب وذكر شيئا لم يذكره احد على هذا الوجه فمنها
فالمرتبة الاولى وهي اعلى درجات التصريع ان يكون كل مصراع من البيت مستقلا بنفسه في فهم معناه غير محتاج
الى صاحبه الذي يليه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس اقاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت ازمعت
بهجري فاجملي فان كل مصراع من هذا البيت مفهوم المعنى مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يليه المرتبة الثانية ان
يكون المصراع الاول مستقلا بنفسه غير محتاج الى ما يليه فاذا جاء الذي يليه كان مرتبطا به كقول امرئ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فالاول غير محتاج الى الثاني في فهم معناه لكن لما
جاء الثاني صار مرتبطا به المرتبة الثالثة ان يكون الشاعر مخيرا في وضع كل مصراع موضع صاحبه ويسمى التصريح
الموجه وذلك كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان فان هذا البيت
يجعل مصراعه الاول ثانيا والثاني اولا وهذه كالثانية في الجودة المرتبة الرابعة ان يكون المصراع الاول غير
مستقل بنفسه ولا يفهم معناه الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص وليس بمرضي ولا حسن كقول المتنبي شعر مغاني
الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان فان المصراع الاول لا يستقل بنفسه في فهم معناه بدون الثاني

هنا
الشعر في تعلق احدهما بالاخر
الشتوت في تعلق احدهما بالاخر
والفرق بينهما يقع في الوزن
لا غير
بالكلام المنثور وهو داخل في باب السجع لانه في الكلام
المنظوم كالسجع في الكلام المنثور

المرتبة الخامسة ان يكون التصريع في البيت بلفظة واحدة وسطا وفاقية وسمي التصريع المكرر كقول عبيد بن الابرص
شعر فكل ذي غنيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهو انزل من السابع المرتبة السادسة ان يذكر المصراع الاول
ويكون معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول المصراع الثاني ويسمى التصريع المعلق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل قال المصراع الاول معلق على قوله بصبح وهو معيب جدا المرتبة السابعة ان يكون التصريع
في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور وهو انزل درجات التصريع ومن ذلك قول ابي نواس شعر اقلني
قد ندمت على الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بحرف الباء في وسط البيت ثم قفاه بحرف الدال وهذا
قليل جدا وانتهى كلام ابن الاثير والتصريع عند اهل العروض معنى اخر تقدم في اوائل هذه المواضع فليطلب فيها قوله
تضمنا هو ان يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقا لا يصح الابتداء بما في سورة قريش والفيل المبتور والعطال
قال الجوهري والعطال في القوافي التضمين يقال فلان لا يعاطل بين القوافي وقال ابن الاثير وصف عمر رضي الله عنه زهيرا
فقال لا يعاظل بين الكلامين انتهى وفيه كلام عرض في احكامه وافسامه فليطلب في كتابه وقال الواحدي في شرح ديوان
ابي الطيب هو ان يكون تمام الكلام في البيت الذي بعده وذكر عيب عند الرواة وليموته مبشورا ومثله شعر لا صلح بيني
فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي سيفي وما ان مريض وما فر فرحم الواد بالشاهق انتهى البيتان من الوافر والتضمين
بين البيتين ظاهر ومعنى فرفر صوت الحمام والفرفور نوع من الحمام يجمع على فرافر كذا في القاموس والمتضمين ثلثة معان
غير هذا احدها البقاع لفظ موضع غيره لتضمنه معناه وهو نوع من المجاز الثاني حصول معنى في الكلام من غير ذكر
له باسم هو عبارة عنه وهو نوع من الايجاز الثالث ادراج كلام الغير في اثناء الكلام لتفيد تاكيد المعنى او ترتيب
النظم وهذا هو النوع البديعي كذا قال السيوطي في الاتقان فالجملة اربعة معان وقد مر هذا البحث في الفرق بين الجملة
المعترضة والحالية وفي باب الادوات من هذا الموضع فليطلب ثمة قوله واما قال الاخفش يعني ان الاخفش
وان ارتكب الحذف في فعل التعجب وهو خلاف الظاهر لكنه اقتضاه رايه في ان ما التعجبية اما موصولة او موصوفة وكلاهما
يقتضي ان تكون الجملة الواقعة بعدها صلة او صفة لها وهو مبتدا فاحتاج الى تقدير الخبر فان قلت لم لا يجعل ما تامة حتى
لا تحتاج الى صلة ولا صفة وتكون الجملة خبرا قلنا مذهبه عدم ثبوت ما التامة او قلتها وتقدير الخبر شايع كثير فلا يرد الاعتراض
عليه قوله لانه راى علة عدم الاحتياج يعني ولم يحتج الاخفش الى تقدير خبر لانه راى اي ذاهب الى ان ما التامة غير ثابتة وحذف
الخبر كثير فلهذا الداعي رجح الحذف الذي هو خلاف الظاهر قال واما جاز كثير من النحويين في نحو فوكف نعم الرجل زيد خبر المحذوف
مع امكان تقديره مبتدا والجملة قبله خبرا لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فتناسب مقامهما الاطناب
بتكثير الجمل ولهذا اجاز نحويو المتقدمين الذين لو سمعنا ان يكون الذين نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقدير هم مع امكان
كونه صفة تابعة على ان المخصوص بالذم مبتدا وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر
قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو
بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فتسوي بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي عزا كثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل
له من هو فقال عبد الله وبرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل
ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت
او اخرت شرح قوله واما اجاز كثير دفع لما يتوجه على قوله على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر فيقتضي ان الاعتراض
فانه يدل على ان ارتكاب الحذف مما يجب الاحتراز عنه لانه خلاف الظاهر مع ان كثيرا من النحويين ارتكبوه
في قولهم نعم الرجل زيد على احد التاويلين وهو كون المخصوص بالمدح وهو زيد في المثال خبر مبتدا محذوف اي هو
زيد وهذه الجملة الاسمية مستانفة لا محل لها من الاعراب مبينة للجملة الاولى وهو نعم الرجل فانهم اجازوه مع امكان
عدم الحذف بان يقدر المخصوص مبتدا مؤخرا وجملة نعم الرجل في محل الرفع خبرا مقدما مثل في الدار زيد ووجه الرفع
ان الحذف وان كان خلاف الظاهر يخرج الكلام عليه لمقتضى كما اشير اليه في صدر الجملة العاشرة والذي يقتضيه

يقتضيه هنا كون نعم وبئس موضوعين للمدح والذم العامين وتكثير الجمل مناسب لمقام المدح والذم وبتقدير
المبتدا يكون نعم الرجل زيد جملتين مستقلتين قال المصرح الله بغفرانه في شرح بانت سعاد وجوزوا في قول الخطيئة
لبيك ان الحمد والنعمة لك بفتح ان وكسرها والكسر ارجح لان الكلام جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام الثناء
والتعظيم مطلوب قال ابن يعيش فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل له موضع من الاعراب وهو الرفع بانه خبر عن عبد
الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدا وخبر وعلى الوجه الاخر يكون جملتين جملة فعلية لا موضع لها وجملة ثانية اسمية
كالمفسرة للجملة الاولى ولسببت احدهما متعلقة بالاخرى تعلق الخبر كما كانت الاولى كذلك فالاولى على كلام واحد
والثانية على كلامين انتهى قوله ولهذا اي لتناسب مقام المدح والذم للاطناب وما لتكثير الجمل مع امكان ايجاره
على الوضعية من التعقيب ولا حذف ولا تقدير فيه قوله على ان التحقيق اما علاوة واما تعويل وهو الاقرب ومعناه
الاسناد راك كما في قوله بكل تداوينا فلم يشف ماينا على ان قرب الدار خير من البعد وهو متصل بقوله لان نعم وبئس
موضوعان يعني انهم يجوزون حذف المبتدا في نعم الرجل زيد وما لتكثير الجمل في مقام المدح لكن الراجح ان لا تقدر
هنا شيء وان يجعل المخصوص بالمدح مبتدا والجملة قبله خبره وبه يندفع ان ما ذهب اليه وجه مرجوح فكيف اختاره
قوله وهو ظاهر قول سيبويه قال الفاضل الهندي في شرح الحاجبية وقيل لا يجوز فيه الا هذا الوجه لجواز دخول نواسخ
المبتدا عليه كقولك نعم الرجل كنت ولو كان خبر المبتدا محذوفا امتنع وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه انتهى
ونص كلام الاندلسي في شرح المفصل المشهور من كلام النحويين ان في رفع المخصوص بالمدح او الذم وجهين
كما ذكره المصرح يعني صاحب المفصل واراب بعض المتاخرين منكرا ذلك وجعله مبتدا لا غير وتقول انه مذهب
سيبويه قال وفي نصبه يعني سيبويه غموض قال ولا يجوز مع التاخر ان يكون خبر مبتدا ومضمر بل هو متاخر كما
كان منقدما والدليل على ذلك ان النواسخ الابتداء تدخل عليه فتنصبه وترفعه كقولك نعم الرجل كنت ونعم الرجل
وجدت ونعم الرجل ظننتك وبئس الرجل علمتك قال زهير شعر بمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
فادخل وجد على المبتدا وهو مؤخر وصيره مفعولا لم يسم فاعله كما تقول نعم الرجل كنت وبئس الرجل ظننتك
ونعم السيدان في موضع المفعول الثاني كما تقول منطلقا ظن زيد وكان قبل دخول وجد نعم السيدان انتما
فلو كان المخصوص خبر مبتدا مضمر لم يدخل عليه فعل من هذه الافعال فيجعل فيه نوجب ان يكون مبتدا لدخول هذه النواسخ
عليه قوله واما قولهم نعم الرجل عبد الله مقول قول سيبويه وقد حرره المصرح باختصار لطيف والضمير المجرور في مع
قوله عايد الى سيبويه وقوله واذا قال عبد الله الخ مقول قوله ايضا وفاعل سوى عائد الى سيبويه وكذا فاعل
قال في قوله انه قال كانه الخ وقوله كانه قال نعم الرجل مقول قال قوله فسوى بين تاخير المخصوص وتقديمه اي سوى
سيبويه بين تاخير المخصوص وهو عبد الله عن نعم الرجل وتقديمه عليه حيث جعل المخصوص فيهما مبتدا وخبره الجملة
وهذا يدل على انهما جملة واحدة ولا محذوف فيها ولا تقدير لان الكلام في صورة تقديم المخصوص يمتنع فيه تقدير شيء
اذ لا حاجة له فاذا سوى بينه وبين التاخير يلزم ان لا يقدر فيه شيء وهو ظاهر قوله والذي عزا كثر النحويين حتى
قدروا مبتدا وجعلوا الكلام جملتين ان سيبويه قال في كتابه ايضا كانه قال ذلك القائل نعم الرجل فسئل عنه وقيل
له من هو الذي مدحته فقال عبد الله وهذا يدل على تقدير المبتدا لان مفعول القول لابد ان يكون كلاما تاما معنى
هو عبد الله اي ممدوحي عبد الله قوله وبرد عليهم اي على المعددين بهذا القول النقض بان سيبويه قال في هذا المحل
ايضا واذا قال ذلك القائل ابتداء عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال المسئول عنه نعم الرجل مع تقديم المخصوص
وهو عند الله وانما اراد سيبويه لهذا القول ان تعلق المخصوص الذي هو عبد الله بالكلام وهو نعم الرجل تعلق لازم
لا ينفك عن ذلك الكلام فلا يحصل الفائدة التي لا يصح بدونها الا بالمجموع وهو عبد الله نعم الرجل ونعم الرجل عبد الله سواء
قدمت المخصوص على فعل المدح او اخرته قال الشمني يعني ان زيدا على اكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التي
ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح او الذم اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف

وقال بعد نقل الوجه الثاني عن الزمخشري ولا حاجة الى الاضمار مع تمام الكلام بدونه وكذا ذكر ابن الحاجب الوجهين
في الامالي وبين وجه التقدير حيث قال وانما احتيج الى تقدير هو مع هذه الاعراب ليحصل ربط بين الجملة الثانية والاولى لان
الاولى قوله للذين امنوا هدى وشفاء وهو اخبار عن القرآن بانه للمؤمنين هدى وشفاء فاذا لم يكن في الثانية ذكر
القرآن كانت اجنبية عنها فلاجل ذلك قدّر هو انتهى والمصر تغمده الله بغفرانه التقط كلام ابن الحاجب ووجه به
كلام الزمخشري قوله ان الخبر محذوف مقول قول الفارسي بالقول المذكور يعني توهم الفارسي ان ابا بكر اراد الحكاية
بالقول المذكور يعني قوله اقول فقدره وهو قوله الى احمد الله منصوبة المحل على انه مفعول به او مفعول مطلق على مذهبين
فيبقى للفارسي المبتدأ وهو قوله اول بلا خبر فلا بد ان يقدر على هذا الوجه خبر لذلك المبتدأ فقدره ثابت او
واقع او نحو ذلك قوله وانما اراد ابو بكر بقوله الكسر على الحكاية انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله قوله ابو بكر في اصوله
تقدم ترجمته وانما اتى بالجهة الثانية هو الاصول كتابه في النحو قال خالد واذا قد الخبر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول
اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية احدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا اضرب
ومنه سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من اضرب زيدا ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما
يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اي سلام عليكم
انتم قوم منكرون محذوف خبر الاولى ومبتدأ الثانية او لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ
وانما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما
في قولك ما ضربت الا زيدا او صناعي كما في قولك زيدا ضربته وقولك ضربني وضربته زيد وسيأتي شرحه ش قوله فلنوجه
القول امر للمتكلم مع الغير نفسه ويجوز اسكان اللام مع الفاء والواو وثم ودخول التاء فيه لوقوعه جواب الطلب
وهو اذا اجراه مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذا لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذا انزلت توهم الى قوله
فاووا الى الكهف وقوله فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة قال الدماميني لكن يصد عن ذلك وجود قد
لامتناع دخولها في الشرط انتهى وقال الشمني وانما قول اجراء اذ مجرى الشرط حتى يدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها
حكم الشرط من كل وجه انتهى فيجوز على هذا ان يدخل قد في جواب اذ قوله ذكر شروطه او ردصيغة الكثير لانحصارها
فيها قال الامام الزركشي ويقع الكلام في الحذف في خمسة اوجه في فائدته وفي اسبابه ثم في اداته ثم في شروطه ثم
في اقسامه اما فوائده فكثيرة منها التفخيم لما فيه من الابهام ومنها طلب الايجاز وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل ولله
در القائل اذا هم نطقت جاءت بكل بليغة وان سكتت جاءت بكل بليغ واما اسبابه فهي كثيرة ايضا منها
الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ومنها رعاية الفاصلة نحو ما ودعك ربك وما قلى ومنها التخفيف لكثرة دوانه
في الكلام كما في حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض ومنها قصد العموم نحو والله يدعوا الى دار السلام اي كل
احد واما ادلته فانه تارة يدل على محذوف مطلقا وتارة على محذوف معين والدليل اما عقلي واما شرعي واما
عادي ومن الدليل العقلي على الحذف والتعيين نحو قوله تعالى وجاء ربك اي امره او عذابه او ملائكته لان العقل
دل على الحذف لامتناع مجيء الباري لانه من سمات الحدوث ودل العقل ايضا على تعيين المحذوف ومن الدليل
العقلي على الحذف والعادي على التعيين قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه اي في حقه دل العقل على اصل الحذف
والعادة على تعيين المحذوف وهو الحب واما شروطه فمنها ان يكون في المذكور دلالة على المحذوف اما من
لفظه وسياقه لئلا يصير الكلام لغزا فيهجن في الفصاحة وتلك الدلالة مقالية وحالية فالمقالية قد تحصل من
اعراب اللفظ كما اذا كان منصوبا مثلا فيعلم انه لا بد له من ناصب ظاهر او مضمر مثل اهلا وسهلا مرحبا اي
وجدت اهلا وسلكت سهلا وصادفت رحبا والحالية قد تحصل من النظر الى المعنى والعلم لانه لا يتم الا بمحذوف
وهذا احسن من الاول لعمومه كقولنا فلان بخل وبربط اي بخل الامور وبربطها وقد يدل الصناعة النحوية على التقدير
كقولهم في لا افسم بيوم القيمة التقدير لانا اقسم لان فعل الحال لا يقسم عليه واعلم ان هذا الشرط انما يحتاج اليه اذا

متبدؤها وبقي خبرها قال الضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال
مقدر وهذا ما قال به احد انتهى كلام الشمني قوله وانما اراد سيبويه ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا
يحصل الفائدة الا بالمجموع قد تمت او احرث قال الشمني هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام
ظاهره فماذا اراد به انتهى الظاهر انه من تتمة الرد عليهم فالاولى ان يقال انما اراد سيبويه بقوله فمثل له من هو
فقال عبد الله ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ولم يرد ان الكلام جملتان فلا يتم الاستدلال بكلامه والله اعلم
بحقيقة الحال قال وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر
لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء سده وذلك وارد على الاخفش في ما احسن زيدا وانما قول الزمخشري في
قول الله عز وجل قل هو للذين امنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره
هو في اذانهم وقر حذف المبتدأ او في اذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان ان يكون لا حذف
فيه فوجهه انه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها محدثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا
في القرآن الا على ذلك التوهم ان يقدر عطف الذين على الذين وقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين
وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في اذانهم لغوا للوقر قدم عليه فصار حالا وانما قول الفارسي في اول امره اقول
الى احمد الله فبمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه
المسئلة وذكرها ابو بكر في اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور
فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به
قوله ش قوله وجوز ابن عصفور فانه قال في المقرب واذا تقدم اسم الممدوح او المذموم على الفعل كان
مبتدأ والجملة قبله خبره وان يكون خبر ابتداء بمضمر او مبتدأ والخبر محذوف تقديره الممدوح زيد انتهى
بعبارته قال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة
قبله خبره ولا يجوز غيره عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدأ
واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن
السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور
وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول
بفعليتها والجملة بعده خبره نحو زيد نعم الرجل وجوزوا على القول باسميتها ان يكون مبتدأ ان والمخصوص الخبر
وبالعكس وقد سبق هذه المسائل في الجهة الخامسة من هذا الباب فليراجع اليها قوله واما قول الزمخشري جواب
عما يرد على قوله فيما سبق من الحذف خلاف الظاهر فلا يحمل عليه الا لمقتضى فلاي وجه خرج الزمخشري الآية على تقدير هو
مع امكان ان لا حذف فيه وكذا قوله واما قول الفارسي قوله وارد على الاخفش لان عنده محذوف بناء على ان ما
موصولة او موصوفة وما بعدها صلة او صفة قوله انه يجوز تقول قول الزمخشري قوله مع امكان ان يكون لا حذف
فيه بان يكون الذين لا يؤمنون مبتدأ وفي اذانهم خبره وقر فاعله اوفي اذانهم خبر مقدم وقر مبتدأ مؤخر والجملة خبر
المبتدأ الاول وهو الذين لا يؤمنون قدم هذا الوجه شهاب الدين واخره ابن الحاجب وهذا وان كان صحيحا بحسب
النحو لكن حيث الة التنزيل تدفعه لفوات الملايمة بين الجملتين المسوقتين لجدب القرآن قوله فوجهه جواب اما قول الزمخشري
ثم ان الزمخشري قال في تفسير الآية قل هو اي القرآن هدى وشفاء ارشاد الى الحق وشفاء لما في الصدور من الظن
والشك فان قلت والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر منقطع عن ذكر القرآن فما وجه اتصاله به قلت لا يخلو اما ان
يكون الذين لا يؤمنون في موضع الجر معطوفا على قوله للذين آمنوا على معنى قوله سو للذين امنوا هدى وشفاء وهو للذين
لا يؤمنون في اذانهم وقر الا ان فيه عطفا على عاملين وان كان الاخفش يجيزه واما ان يكون مرفوعا على تقدير والذين
لا يؤمنون في اذانهم وقر على حذف المبتدأ او في اذانهم منه وقر انتهى وذكر شهاب الدين نحو الوجهين ونحال

ش قوله والمذموم زيد ح
ش قوله وجوز ابن عصفور الخ وقد تقدم ان الخبر لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها ولعل ابن عصفور يقول ان هذا منها
ش قوله وعمرو بئس الرجل ح

اذا كان المحذوف الجملة باسرها نحو قالوا سلاما اى سلمنا سلاما او احدر كنيها نحو سلام قوم منكرون اى سلام
عليكم انتم قوم منكرون محذوف جزء الاولى ومبتداء الثانية واما اذا كان المحذوف فضلة
فلا يشترط الحذف
دليل ولكن يشترط ان لا يكون فى حذفه اخلال فى المعنى او اللفظ كما فى حذف العامل المنصوب وشرط ابن مالك فى حذف
الجار امن اللبس ومنع الحذف فى نحو فى ان تفعل او عن ان تفعل لاستشكال المراد بعد الحذف وارد عليه
وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف وجوابه ان النساء يشتملن على وصفين وصف الرغبة فيهن فحذف المنعم انتهى كلام
الزركشى وهذا ملتقط من كلام المصر ثم اعلم ان الحذف مجاز عند البعض وانكره البعض قال السيوطى فى الاتقان
المشهور انه من المجاز وانكره بعضهم لان المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه والحذف ليس كذلك وقال ابن عطية
حذف المضاف سوء عن المجاز ومعظمه وليس كل حذف مجازا وقال الفراء الحذف اربعة اقسام قسم يتوقف عليه صحة
اللفظ ومعناه من حيث الاسناد فى واسئل القرية اى اهلها اذ لا يصح اسناد السؤال اليها وقسم يصح بدونه لكن يتوقف
عليه شرعا كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اى فافطر فسار فحذف فاثر
حافر فرس الرسول وليس فى هذه الاقسام مجازا الا الاول وقال الزنجانى فى المعيار انما يكون مجازا اذا تغير حكم فاما
اذا لم يتغير كحذف خبر المبتدا المعطوف على جملة فليس مجازا اذ لم يتغير حكم ما بقى من الكلام وقال التفتازانى فى الايضاح منشأ تغير
الاعراب الكلمة بحذف او زيادة فهى مجاز نحو اسال القرية وليس كمثله شئ فان كان الحذف والزيادة لا توجب تغير الاعراب
نحو اوكتب فيها رحمة فلا توصف الكلمة بالمجاز قال المسعودى فى المقامة الرابعة من شرح المقامات قال الرمانى الايجاز
فى كلام العرب على ضربين مساواة واكتفاء فالمساواة ما يطابق لفظه معناه لا يزيد عليه ولا ينقص منه كقولك سل عما سئل الفرية
والاكتفاء ما فيه حذف للاستغناء عنه فى ذلك الموضع كقوله تعالى واسئل القرية عبر بها عن المراد بما قبل من الحروف وهو الايجاز
وفى الشعر القديم والحديث منه كثير يحذفون الكلام لدلالة الباقى على الذاهب انتهى وهذا مخالف لما اشتهر فى لسان اصحاب
المعانى من ان المساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المرام والايجاز ان يكون ما قصاعنه واقيابه والاطناب ان يكون
زايدا عليه لفائدة ولكن لا مشاحة فى الاصطلاح قوله احدهما وجوبا دليل الفاعل بحل بالفصاحة والمراد بالحال ما لا يكون
حالا كما سبق فى ترجمة ان المكسورة المشددة ان الحذف بلا دليل تكليف علم الغيب على المخاطب ومر قريبا ان الحذف بلا
دليل الفاعل بحل بالفصاحة والمراد بالحال ما لا يكون متقابلا بدلالة المقابلة والا فالمقال حالى ايضا قوله كقولك لمن رفع
سوطا زيدا فان رفع السوط قرينة موجبة لتقدير الناصب لزيدا وهو اضرب وكذا مجئ الملائكة قرينة العامل سلاما سلاما
فى قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما اى سلمنا سلاما بخلاف قوله زيدا جوابا لمن قال من اضرب فان
القرينة فيه مقالية قوله ومنه قالوا سلاما قد عرفت هذه الكلمة فى قوله تعالى اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون
فى سورة والذاريات وفيه الفاء وفى قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث
الآية فى سورة هود وقد ذكر المصرحا فى اول الباب الثانى عند ذكر الجمل الاستنافية فلينظر فيه قوله ومنه واذا قيل
لهم اى ومن الحذف قوله لبل مقالى مثل قوله لمن قال من اضرب زيدا فان السؤال بقوله من اضرب زيدا يدل على ان الفعل
الناصب لقوله زيدا محذوف مقدر اى اضرب زيدا وكذا فى الآية الكريمة فان الحكاية فى السؤال والجواب ولبل مقالى على
ناصب خير وهو انزل وهو ظاهر قال الحلبى العامة على نصب خيرا اى انزل خيرا وقراء زيد بن على خير بالرفع اى المنزل خير انتهى
وقد وقع سهو من الناسخ فى التلاوة فان اصلها واذا قيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا للذين احسنوا فى هذه الدنيا
حسنة الآية من سورة النحل وقبل هذه سبع آيات واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين الآية والعجب
من الشارح الفاضل بدر الدين الدماميني رحمه الله تعالى وقد خص الله تعالى هذه الاوراق بهذا التنبيه فالحمد لله
وحده قوله كما مثلنا اى فى سلمنا سلاما واضرب زيدا قوله او لفظا عطف على قوله احدهما وقوله لبقيد
معنى فيها صفة لفظا اى بقيد ذلك اللفظ معنى حاصلا فيها اى فى الجملة فالظرف صفة معنى وقوله هى مبتدا
عليه صفة اخرى لقوله معنى اى تلك الجملة موقوفة فى الافادة على ذلك اللفظ لحرف النفى فى قوله تعالى تالله تفتؤ

تفتؤا تذكر يوسف قوله ولكن يشترط ان لا يكون بمعنى فان كان فى حذفه ضرر معنوى فلا بد من اشتراط حذفه بدليل يدل
عليه قال الدماميني قوله ولكن يشترط الخ فى معنى الاستثناء مما تقدم انتهى اى لا يشترط لحذفه وجود الدليل وسيأتى
فائدته قوله فما ضربت الا زيدا فزيد وان كان فضلة ولكن فى حذفه ضرر معنوى فلذلك لم يجز حذفه بخلاف ضربت زيدا قوله
وسيأتى شرحه اى شرح الضرر الصناعى يعنى فى السابع والثامن من شروط الحذف قال ولا شتراط الدليل فيما تقدم
امتنع حذف الموصوف فى نحو رايت رجلا ابيض بخلاف رايت رجلا كاتبا وحذف المضاف فى نحو جاءنى غلام زيد بخلاف
نحو وجاء ربك وحذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار بخلاف لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وحذف الجار فى نحو
رغبت فى ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما ترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار
فيها للقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة
فى القرينة ش قوله ولا شتراط الدليل فيما تقدم اى فيما يحصل فى حذفه ضرر معنوى وان كان المحذوف فضلة
يعنى انك لو حذفت الموصوف هنا وقلت رايت ابيض حصل ضرر معنوى لوقوع الالتباس اذ لا يعلم ان الموصوف
المحذوف انسان او غيره قال الدماميني فان قلت كيف قال ولا شتراط الدليل الى آخره مع انه لم يشترط لحذف
مثل هذا دليلا وانما الشرط انتفاء الضرر المعنوى قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون فى حذفه ضرر
معنوى فى حكم الاستثناء من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجود الدليل الا عند حصول ضرر معنوى فيشترط
وجود الدليل حينئذ انتهى قوله بخلاف رايت رجلا كاتبا قيل فيه نظر لان الموصوف هو رجل بالخصوصه ولو حذف
ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على اعم منه وهو انسان قال الشمنى واقول لو
حذف الموصوف هنا لكان ما تدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف
بامراة لقيل كاتبة انتهى وفيه ان مثل هذه الاحتمالات البعيدة لا اعتبار لها فى هذه العلوم قوله وحذف المضاف
بالرفع عطف على حذف الموصوف وكذا قوله وحذف العائد وحذف الجار قوله بخلاف نحو وجاء ربك فان المضاف
محذوف فيه تقديره وجاء امر ربك ولم يمتنع حذفه بل جائز لانعدام ضرر معنوى فى حذفه بخلاف غلام زيد قوله
وحذف العائد اى ولا شتراط الدليل فيما تقدم من وقوع ضرر صناعى امتنع حذف العائد فى نحو جاء الذى
هو فى الدار فان هو عائد الى الموصول وعائد الموصول اذا وقع مبتدا لا يحذف صناعة الا عند طول الصلة قوله
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فانه ليس فيه ضرر صناعى وقد سبق فى باب الادوات عند ترجمة اى المشددة
ان كل موصول اذا وصل بالمبتدا والخبر وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف المبتدا الا فى اى نحو يعجبنى ايهم هو قائم
وان شئت قلت ايهم قائم وكذا خرج الآية الكريمة بتقدير ايهم هو اشد قوله وحذف الجار اى وامتنع حذف الجار
لضرر صناعى فى نحو رغبت لان الحذف يؤدى الى الالتباس فى ان المحذوف اى الحرفين ولما توجه الاعتراض عليه
بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فان المفسرين قدروا فيه حرف الجر اشارة الى دفعه بقوله تعالى وترغبون
الخ وقد سبقت الآية الكريمة فى آخر الباب الرابع عند ذكر اسباب التعدية مشروحة فليراجع اليه قال وكذا
مردود اقول الى الفتح انه يجوز جلست زيد بتقدير مضاف اى جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى
وقول جماعة ان بنى تميم لا يثبتون خبرا التبرية وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد غيرك الله
وقولك مبتدا من غير قرينة لا رجل بفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب
الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا بخلاف نحو لولا زيد موجودا ونحوه فاما الاكوان
الخاصة التى لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله عليه الصلوة والسلام
لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لانه تدن
من الاسد بالكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اى فان تدن لم يناسب فعل النهى الذى جعل
دليلا عليه وان قدر منفيا اى فان لا تدن فقد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر

منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ش قوله وكان مردود اعطف على قوله امتنع في قوله ولاشتراط الدليل
فيما تقدم من وجوب دليل حالي او مقالي كان قول ابي الفتح مرود وحبث جوز جلست زيدا بتقدير جلوس
زيد على طريقة قول امرئ القيس اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت برياالقرنفل وقول ابي
الطيب بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي تضوع نسيم الصبا وبدو قمر وميل
خوط بان ورنين غزال ويمكن ان يقدر موصوف وصفة مضافة كما سيأتي في بيان الكيفية التقدير اي جلست جلوسا
مثل جلوس زيد كما قدره المصرفي نسيم الصبا ويحمل عليه قول ابي الفتح في المثال وقوله لاحتمال غلبة المرود ونية بعني اذ قيل
جلست زيدا يحتمل الا تقدر جلست الى زيد بعني مللت وتوجهت الى مجلس زيد او الى مجالسته وبخلافه هذا الالتباس
لم يقبلوا قول ابي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف لانعدام الدليل الدال على تعيين المحذوف قوله
وقول جماعة عطف على قول ابي الفتح يعني ولاشتراط الدليل فيما تقدم عند حذف احد ركني الكلام مرود اقول جماعة
ان بني تميم لا يثبتون اي يحذفون خبر لا التبرية وهذا على اطلاقه مرود والصواب ان يقيد بوجود دليل
حالي او مقالي نقل الرضي عن الاندلسي الحق ان بني تميم يحذفون خبر لا التبرية اذا كان جوابا عن سؤال او قامت
قرينة غير السؤال والا عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في وجوب
الاتيان به فعلى هذا يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم وضع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب
عند بني تميم انتهى كلام الرضي قوله اذا كان جوابا كما اذا سئل المستفتي وقال هل على بأس في كذا فتقول لا بأس
اي عليك قوله واما نحو لا احد اغير دفع لما ورد على قوله واغماذ كذلك عند وجود الدليل من الاعتراض بان خبر
لا التبرية في هذا الحديث محذوف مع انه لا دليل على المحذوف وعلى هذا ينبغي ان يشير المصنف الى انه بعض حديث ينوي
صلى الله عليه وسلم فانه خرجه البخاري ومسلم عن ابي مسلم بهذه النهيئة لا احد اغير من الله تعالى ولذلك حرم الفواحش
ما ظهر منها وما بطن ولا احد احب اليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه قوله فاثبات الخبر خبر مبتداء مصدر
بما فلزم الفاء في الخبر بيد ان اجماع اهل اللغة من التميميين وغيرهم على ان قوله اغير في الاول وان قوله بفعل كذا
في الثاني للتبرية خلافا لمن قال الخبر محذوف اي موجود اي كائن واغير وبفعل صفتان وكذا في آخر الحديث لا احد احب
اليه المدح قوله وقول الاكثرين بالرفع عطف على قول ابي الفتح يعني وكان مرود اقول الاكثرين وقوله ان الخبر بعد لولا
واجب الحذف مقول قول الاكثرين وقوله واغماذ كذلك الخ بيان مرودية هذا القول وذلك اشاره الى وجوب الحذف
وكذا قوله فاما الاكوان الخاصة فواجبة الذكر منع لقولهم ان الخبر بعد لولا واجب الحذف على اطلاقه هذا وقد قال الصبان
في ترجمة لولا قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان يقول لولا زيد قائم
ولا ان يحذفه بل يجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين
وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره
الا ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم انتهى كلام الصبان وعلى هذا فالمراد
بالاكثرين غير ابن مالك والرماني والشلوبين وابن الشجري وهم استدلوا بالحديث على جواز ذكر الخبر بعد لولا
والجمهور اجابوا بان الحديث يحتمل ان ينقل بالمعنى لا بالعبادة والاستدلال بالمحتمل غير مقبول عندهم واوله
وجوب حذف الخبر بان الخبر اذا كان مجهولا يؤول فيصير بالتأويل كون مطلقا فيقال لولا قيام زيد لكان كذا اولا
لقال لولا زيد قائم لكان كذا فتحقق وجوب الحذف واندفع الخلاف بين المذهبين ثم اجاب عن استدلال البعض
بالحديث مشيئا لجواز النقل بالمعنى قوله نحو لولا زيد سالمنا من امثلة الاكوان الخاصة كالمسالمة وحداثة
العهد فان الحرث به سالمنا من المسالمة وسلم جواب لو فاعله عائد الى زيد قوله فواجبة الذكر خبرا لاكوان جواب لا
وقوله عليه السلام بالخير عطف على قوله لولا زيد سالمنا قوله وذلك صحيح في المعنى والصناعة اي ذلك التقدير وهو
لابد من الاستسلام قال ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عند

المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا
رجل ورد قائم ليلا يلزم الحذف والذكور والمالولا قومك حديثو عهد فلعه تحاربوني بالمعنى وعن الكسائي في اجازته
الجزم بانه بتقدير الشرط متبنا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا بالقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه
حسن اذا كان المعنى مفهوما ش قوله عن الجمهور قال الشمني بيد ان الجمهور الاكثرين القائلين بان الخبر بعد لولا
واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبرا لا التبرية ويربو بالخبر خبر المبتداء بعد لولا او خبر
لا التبرية ويكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالحذور المذكور الحذف من غير دليل انتهى كلام الشمني والاولى
ان يقال كون الخبر مجهولا ان لا يذكر ولا يدل عليه بقرينة قوله اذا كان مجهولا قال الصفدي في شرح قول الطغرائي
فيما اصبق العيش لولا فسحة الامل قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس نقلا عن الرماني فالواجب حذف خبر المبتداء
بعد لولا واجب لان ما فر لولا من معنى الوجود دل عليه اي على الخبر وقال ان كان الخبر معلوما وجب حذفه كما قال
النحاة وان كان مجهولا وجب ذكره فانا اذا قلنا لولا زيد لاكرمتك ان اردنا به لولا زيد حاضر او موجود او
غير ذلك مما يدل عليه قوة الكلام وجب الحذف كما ذكرتم للدلالة عليه وطول الكلام وان اردنا به لولا زيد لم يسغ
كذا او يركب كذا او يفعل فعلا لبس في اللفظ دلالة عليه وجب ذكره حينئذ والا كان حذفه لتكليف السامع علم
الغيب انتهى ما حكاه ابن النحاس عن الرماني انتهى كلام الصفدي وهذا يعين المقصود من الخبر المجهول
ويظهر ان المعلوم من الخبر والمجهول منه تختلف حكمهما عند الرماني وابن النحاس واما عند الجمهور فحكمهما
يتحد فان حاصل مذهبهم على ما حققه ابن قاسم في شرح التسهيل منع الاخبار بالخاص فلا يقال عندهم لولا
زيد قائم لكان كذا بل يقولون لولا قيام زيد لكان كذا الجذف الخبر وجوبا وهو المراد من قول المصنف الخبر اذا
كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع ومع هذا فلا نخلو عن تخليط واغماذ قوله واما لولا فوقك
الحديث اراد به دفع الاعتراض الوارد على جوابه عن طرق الجمهور وهو ان يقال وجب حذف الخبر اذا كان مجهولا
عند الجميع فما تقول في هذا الحديث وقد ذكر فيه الخبر صريحا فاجاب بانه يحتمل ان يكون النقل بالمعنى لا بالعبارة فلا يتم
الاستدلال به قال الدماميني يعني فلا يكون فيه دليل لانه يحتمل ان لا يكون لفظه عليه السلام وهذا مما يؤدي الى عدم
الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور
الى كل لفظ يستدل به منها وقد رد الشيخ ابو حيان هذا المعنى وزيفه في الرد على الامام جمال الدين بن مالك حيث
يستدل على بعض احكام النحو بالفاظ الحديثة وقد كنت في عام ثلثة وتسعين وسبعمائة كتبت في ذلك سؤالا
نصه جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بهذا اللفظ صلى الله عليه وسلم حتى يصح الاستدلال وقد اشار اثير الدين
بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب الاستدلال بها ابو حيان الى هذا المعنى في بعض كتبه وخالف
في ذلك بعضهم محتجا بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم
فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع وزعم هذا القائل ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت
المنكر ان الحديث المستدل به ليس لفظه عليه السلام وان لفظه كان كذا وان الناقل غيره الى كذا فاي البراهين اصح
بينوا الحجة على ذلك مثابين مأجورين فكتب مولانا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني رحمه الله ومن خطه
نقلت ما نصه اللهم ارشد للصواب اثبات القواعد النحوية يحتاج الى استقراء تام من كلام العرب ومجرد
وجود لفظة في حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي يقع للشيخ جمال
الدين بن مالك من ذلك في بعض قبيلة القدر اجانا واحنسنا باغفر له ما تقدم من ذنبه
وغير ذلك فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به لا اعتضادا لاثبات
قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا ابو حيان يتوقف في ذلك من ما دخله من تغير الرواة واما ما نقل عن العرب
من منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك هو الذي يثبت قواعد ابواب النحو والذي ذهب اليه الشيخ ابن

٢ الشيخ

مالک من الاعتضاد حسن راجح والحالة هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى كلام الدماميني شكر الله
سعيه قوله في بعض كتبه ومن جملة ذلك ما قال ابو حيان في عوامل الفعل من شرح التسهيل لابن مالك يهج بهذا المصنف
يعني مصنف التسهيل كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد وما رابت احدا سلك هذه الطريقة
غير هذا الرجل على ان الوضعفين الاولين لعلم النحو كابن عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين
والكسائي والفراء من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم في ذلك نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس
وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتاخرين الاذكياء فقال ذلك لعدم وثوق العلماء ان ذلك لفظ الرسول
صلى الله عليه وسلم وانما ذلك لامر بن مارو ي من قوله عليه السلام زوجتكها بما معك من القران ملكتكها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فيعلم قطعا انه لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا يجوز ان
يقال بعضها اذ يحتمل انه عليه السلام قال لفظا مرادفا لهذه الالفاظ غيرها فانت الرواة بالمراد فاذا يجوز عندهم النقل
بالمعنى اذا المعنى هو المطلوب والسماع تعاوم السماع وعدم القدح بالكتابة فالضابط منهم من ضبط المعاني وانما
ضبط اللفظ فبعيد جدا وقد قال سفيان الثوري ان قلت لكم اني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى
الامر الثاني انه وقع اللحن كثيرا فيما روي لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة
النحو فوقع اللحن في كلامهم والمصر بعني ابن مالك مصنف التسهيل فاكثر في الاستدلال بما في الاثر منعقبا بزعمه
على النحويين وما امعن النظر فيه ولا صحب من له التمييز في هذا الفن انتهى كلام ابي حيان في عوامل الفعل من شرح
التسهيل وفيه بعض اختصار وهذا التشنيع في حق ابن مالك لا يقبل مثله من ابي حيان بجاوزانه عنا وعنه بمنه ولطفه
وقد مر بنا من هذا في ترجمة بلى من حرف الباب الاول وكذا في ترجمة كاين من حروف الكاف فلينظر فيهما
انتهى قوله فلعله مما روي بالمعنى وقد سبق في ترجمة لولا ان المصر ذكر هذا الحديث ووقع فيه لهدمت مكان
لاسست واسلفنا هناك ان روايات الكتب الستة تزيد مواقفه لهذه الرواية وفيها وقع بالكفر مكان بالاسلام
وفي بعضها بجاهلية وفي بعضها بالجاهلية وفي بعضها لامرت بالبيت لهدم وفي بعضها حديثو اعهد بشرك وفي بعضها
لنقضت مكان لهدمت وقد اسلفنا هناك ايضا عن ابن قاسم في شرح التسهيل عن ابن ابي الربيع انه قال بعد نقل بعض
الروايات الدائرة على السن النحويين ان هذه الرواية لم ارها من طريق صحيح انتهى ثم ذكر الروايات المشهورة
في كتب الاحاديث وهذا الاختلاف مما يؤيد النقل بالمعنى كما ذهب اليه المصر وقد اسلفنا ان ابن ابي الربيع تاول ذلك
قوله وعن الكسائي اي وكما ان يجيب عن طرف الكسائي في اجازته الجزم بعد النفي قياسا على النهي بانه يفيد الشرط
مثبتا يعني بعد النهي والنفي والمصر يعرض للجواب عن مذهب الكسائي قبل بيان مذهبه بناء على شهرته عندهم قال
الرضي ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس يعني ان يضمر بعد المثبت المنفي فيجوز لا
تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني
ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المضمر نقيضا واثباتا قوله ترجيحا بالقرينة المعنوية فان دلالتها
عقلية وشهادة العقل حقيقة قطعية لا شعور بها الا حتمال الا دراو شهادة اللفظ وضعية ظنية فلما تخلو عن
احتمال كذا قال سعد الدين في شرح المفتاح وقيل الدلالة اللفظية غير قطعية لاحتمال الاشتراك والمجاز والاضمار
والاقحام وغيرها ولان دلالة العقل مستقلة بالدلالة بخلاف اللفظ فانه مفتقر الى العقل اذ الالفاظ ليست
الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع ولا شهادة لها في نفسها ولا دلالة لها بحسب ذواتها قال
تنبيهان احدهما الدليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وسنقسم الى حالي ومقالي تقدم والثاني صناعي وهذا الذي يختص
بمعرفته النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة ان التقدير انا اقسم وذلك لان
فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت واصلك عندهم ان التقدير وانا احدثك لان واو الحال لا تدخل على المضارع
المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاة ان التقدير ام هي شاة لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفي قوله ان

احدهما ان الروات جوزوا النقل بالمعنى فجر قصة ولعله قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك ان يقال جميعها كحوه

سبق

ان من لام بني ثبت حسان المراد عصبه في الخطوب ان التقدير انا اي الشان لان اسم الشرط لا يعمل فاقبله وما بعده
قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر حبوبك يعشق شرح قوله وهذا يختص بمعرفته النحوي قيل
الزركشي في البرهان والقرينة الحالية قد يحصل من النظر الى المعنى والعلم فانه لا يتم الا بحذوف وهذا يكون احسن
من المقالية وقد تؤول الصناعة النحوية على التقدير كقولهم في لا اقسم بيوم القيمة التقدير انا اقسم لان فعل الحال
لا يقسم عليه وقوله تالله تفتؤ التقدير لا تفتؤ لانه لو كان للجواب مثبت ادخل اللام والنون كقوله تعالى بلى وربي
لتبعثن انتهى قوله من جهة الصناعة هي الصحاح الصناعة حرفة الصانع وفي المغرب وهو الذي يحسن بيده انتهى والضمير
عائد الى الصانع قوله وذلك كقولهم اي الدليل كقول ارباب الصناعة قوله في لا اقسم ينبغي للمصنف ان
يعين القراءة والحق انه اخل في الايجاز وافضى الى الالغاز والمراد قراءة قنبل والبزي بخلاف عنه لا اقسم بلام
بعدها همزة مضمومة دون الف قال الحلبي وفيها ثلثة اوجه احدها انها جواب قسم مقدر والله لا اقسم والفعل
للحال فلذلك لم تات نون التاكيد وبهذا مذهب الكوفيين واما البصريون فلا يجيزون ان يقع فعل الحال جوابا فان
ورد ما ظاهره ذلك جعل الفعل خبر المبتدا ومضمر فيعود الجواب جملة اسمية مقدر احد جزئيها وبهذا عند بعضهم في هذا
التقدير والله لانا اقسم الثاني انه فعل مستقبل وانما لم تات بنون التاكيد لان افعال القسم غنيت عن
التاكيد الثالث انها لام الابتداء ولبست بلام القسم ووجه هذه القراءة انه رسم بدون الف بعد لا
وهذه الاية نظير الاية التي في سورة يونس ولا ادراكم به انتهى كلام الحلبي ورد على قوله ووجه هذه القراءة انه
قراءة ستة متبعة لا مدخل للعباس فيها فكيف يستدل عليها بمجرد الرسم اللهم الا ان يوجه بان مراده انها بقيت
بالرؤية المتواترة ووافقت الرسم قوله ان التقدير بكسر ان مفعول قولهم وقوله في لا اقسم متعلق بقولهم وقوله
في قمت واصلك عطف عليه وقوله ان التقدير بالكسر مفعول قولهم ايضا وكذا قوله وفي انها لابل وقوله ان التقدير
وقوله لان ام وكذا قوله وفي قوله ان من وقوله ان التقدير انا اي الشان وقوله لان اسم الشرط قوله وذلك لان الفعل
الحال اشارة الى قولهم ان التقدير انا اقسم على الجملة الاسمية الايجابية لانه لا ينفي الحال وفعل الحال لا يقسم
عليه عند البصريين كما ذكر آنفا قوله لان ام المنقطعة لا تعطف قال الدماميني لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن فان
كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة انتهى تقدم هذا الخلاف في ترجمة ام من باب الادوات ويكفي المصر ذهاب كثير منهم
الى عدها من جملة حروف العطف كاصحاب المتون المعتبرة قوله ان من لام بيت من قصيدة بائية للاعشى يمدح
من بجر الخفيف ذكره سيبويه في الكتاب وفي البيت ادراج والنون من حسان من عجز البيت تقطيعه هكذا انن
من لا فاعلاتن م في بني مفاعلن بنت حسان فاعلاتن نن المهو فاعلاتن واعصهي مفاعلن فل خطوب فاعلاتن
قال السوطي رايت القصيدة في ديوان الاعشى واولها شعر من دبار لهضب هضب القليب فاضرها الشئون
فبض الغروب كل عام يمدنى بجموم عند وضع العنان او نجيب قال شارح ابيات الايضاح حذف الهاء التي
هي ضمير الشان للضرورة ولولا تقدير ها ما جاز دخول ان على من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله الا الابتداء او الجار
فان قلت لم لا تحمل من على الموصولة حتى لا تحتاج الى تقدير بجواز تقدم عامل الموصول فلنا بجزم الهه فانه مجزوم
بوقوعه جزاء لمن الشرطية والتقدير ان لام بني حسان احد اله واعصه بالجزم ايضا عطفا عليه وقوله في الخطوب
متعلق بالهه والخطوب الشدائد كالحراب والقتال والغارات ونحوها والهضب جمع هضبة وهو جبيل
والقليب البير لانه تقلب ترابها والشئون مجاري الدموع الواحد شان والغروب الدلاء العظام وبدن
من الامداد والجموم الكثير الجري وقوله عند وضع العنان اي عند ترك استعماله وتحريكه في الجري يعطيك ما
ما عنده عفوا قوله ومثلا اي مثل البيت السابق في اضمار ضمير الشان لا قول المتنبي وما كنت تقدم البيت
في ترجمة لكن المشددة من حروف اللام من باب الادوات وموضع الكلام عليها لكن من فان لكن لا يعمل فيما بعدها
شرطية لا تتقدم عليها العامل غير الابتداء والجار ولهذا قدر ضمير الشان ويكون من مبتدا وخبره يعشق

والجملة خبر لكان وبرد عليه وعلى البيت السابق ان خبر كان اذا كان منصوبا لا يحذف الا اذا كان اسما لان المخففة كما صرح ابن الحاجب بضعفه جدا قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع ان اذا خففت وقد صرح بقدم جوازه سعد الملة في سورة الاعراف من شرح الكشاف ومرآ نفا انه مذكور قال ورد ولكن رسول الله ان التقدير به ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو ولانه مثبت وما قبلها منفي ولا بالعطف بالواو مفردا على مفرد الا وهو شركة في النفي والاثبات واذا قدر ما بعد الواو وجملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قولهم لست بجلال التلال مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد ان التقدير به ولكن انا وجهوه بانه لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم عليه في الرتبة وردوه الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسما وقيل انما تحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو ولا نهاج تخلص لمعناها وتخرج عن العطف ش قوله ورد ولكن رسول الله عطف على قوله في لا قسم اي وذلك الدليل الصناعي مثل قول المفسرين في قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله بنصب رسول ان التقدير به ولكن كان رسول الله نقله المصنف في ترجمة لكن عن ابن مالك تقدير كان ونصب رسول الله على انه خبره وانما ارتكبوا الحذف لدليل صناعي لان ما بعد لكن لا يكون معطوفا عندهم بلكن لدخول الواو عليها ولا يكون معطوفا بالواو في قوله ولكن على قوله ابا احد لان قوله ولكن رسول الله مثبت وما عطف عليه هو وهو قوله ما كان محمد ابا احد منفي فعطفه عليه يقتضي الى فسا والمعنى وشرط العطف بالواو في المفردات الاتحاد في النفي قوله ولا يعطف بالواو ومفرد على مفرد قال المصنف في ترجمة لكن ساكنة النون ان الواو ولا يعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمر قوله وزعم سيبويه جواب عما ورد هناك ان سيبويه قدر في البيت بعد لكن كلمة انا مع انه لا يوجد دليل صناعي ولا غير صناعي على الحذف فاجاب بانهم وجهوه ثم برده الفارسي قوله ولست بجلال التلال قاله طرفة بن العبد البكري من معلقته المشهورة من الطويل اورده العيني في شواهد الجوازم واورده سيبويه في باب ينجزم فيه الجزاء من الاسماء قال العيني والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية والنفع والجلال بالتشديد من جل اذا نزل ورحال التلاع بدل التلال جمع تلعة وهي ما ارتفع من الارض وكذا التلة والمعنى لست ممن يستقر في التلال مخافة الضيف قوله ووجهوه اي وجهوا تقدير سيبويه بان لكن مشبهة بالفعل والفعل لا يدخل على الفعل ولما لم يظهر معنى هذا التوجيه الذي مآله دخول الفعل على الفعل قال وبيان كونها اي لكن داخلة على الفعل ان متى منصوبة بقوله يسترفد فهو مقدم على متى رتبة فلزم دخول شبه الفعل على الفعل وهو ممنوع قوله ورده الفارسي قال في التعليق ويمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على فتح الآخر كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدركت ولكن المخففة تشبهها من جهة المعنى فلعل سيبويه اعتبر هذه المشابهة المعنوية ولم يبال لفقد المشابهة اللفظية انتهى وقال الشمني والقول بما ذكره المصر من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي قوله وقيل للاحتاج كانه توجيه آخر لقوله صدره بلفظة التمريض اشارة الى ضعفه لمخالفته قول ابن عصفور وقول ابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة كما حققه في ترجمة لكن من حروف الاتم قال التشبيه الثاني شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وبزيد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان يقدر احدهما بمعنى السفر في قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والاخر بمعنى الاتلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو ان زيدا قايم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنها ومترجى او مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا ش قوله طبق المحذوف اي بمعنى في المعنى سواء طابقه في اللفظ نحو زيد اضربته او لا نحو زيدا مررت وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكتفي عنده بان يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف

وان اختلف المعنيان كذا قال الدماميني قوله بخالف المذكور في محل النصب صفة لمعنى بان يكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وقوله بان يقدر متعلق بتخالف قوله بان يقدر احدهما قال الدماميني ان اراد كون الضرب بمعنى الايلام هو مدلوله الموضوع له لغة فلا نسلم قال صاحب الكشف الضرب اسم لفعل بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال آلة التاديب في محل صالح للتاديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام الذي هو المقصود ثم استعمال آلة التاديب هو المعنى اللغوي الذي دل عليه اللفظ بالوضع ومعنى الايلام هو المقصود لغة من ذلك المعنى لا من اللفظ اذ لم يوضع للايلام قوله ومنع ليت زيدا قائم وعمرو قال الدماميني حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصر فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره وقد اعتنى هو بالتسهيل وكتب منه نحو خمسة اسخا واكثر من كتابه الحواشي عليه وفيه ما نصه يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع ثم قال بعد كلام وان في ذلك كان على الاصح وكذلك البواقي عند الفراء انتهى فحكى عن الفراء انه يجوز عنده رفع المعطوف بعد ليت ولعل وكان كما يجوز في الاحرف الثلثة الاخر استدل بقوله يا ليتني وانت يا ثلبس في بلد ليس به انيس ورخم لجماعة على ان انت مبتدا حذف خبره اي وانت معي والجملة حال او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت معطوف عليه والخبر في بلد ان الجملة التي حذف مبتدؤها المعطوف عليه خبر ليت واعلم ان حكاية ابن اماك الاجماع على جواز رفع المعطوف على ان ولكن نظر فان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب نحو ان زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعر لكن اخاه شاعر وابوه وانما تركيبه ذلك فمختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم وقيل ليس بمعطوف على شيء من ذلك وانما هو مبتدا وخبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا القول هو الصحيح وقد قررنا ذلك في شرح التسهيل بما فيه كفاية انتهى كلام الدماميني وفيه غموض فلا بأس ان نحل ما اشكل فيه من بعض المواضع باذن الله تعالى فقوله ثم قال اي صاحب التسهيل وهو ابن مالك في الفصل الخامس من باب الاحرف الناصبة قوله وكذلك البواقي اي مثل ان وان ولكن بواقي الحروف المشبهة وهي ليت ولعل وكان عند الفراء في جواز الرفع قوله فحكى اي ابن مالك في التسهيل وانما اورده بالفاء لان هذه للحكاية مفهومة مما قبله وكذلك البواقي عند الفراء قوله استدل عطف على قوله فحكى فاعل سوى ابن مالك قوله وخرجه الجماعة اي خرج البيت جماعة المعربين والنحويين قوله والجملة حال اي الجملة الحاصلة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم بارز المتكلم والخبر قوله في بلد قيل بها تخريج ابن مالك وهو على ندور اوقلة فان اكثر النحويين على امتناع تقدم الحال المنتصبة بالظرف قال خالد الازهري والعمدة منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا قوله في بلد محذوف انا انتهى قوله او على ان التقدير عطف على ان انت مبتدا قوله والجار في بلد يعني الجار والمجرور في محل الرفع خبر المبتدا وهو انا وانت معطوف على انا قوله والجملة مبتدا وقوله المعطوف عليه صفة مبتدؤها وقوله خبر ليت خبر المبتدا قوله ذلك اشارة الى حكاية ابن مالك التي اورد النظر عليها وتذكيره باعتبار القول والنقل قال فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما للتباين دعا ملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى الحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان نقدر بلى نجمعها قادرين المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به قال بعض العلماء في بيت الكتاب لن ترانا ولو نلت الاولها في مفارق الرأس طيبا ان ترى المقدرة الناصبة قلبية لانها بصرية لما يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان راي المذكورة بصرية قيل الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ش قوله في قراءة من رفع قال ابن عادل الحنبلي

العامة على نصب الملائكة عطفا على اسم ان ويصلون اما خبر عن الله وملائكته عن الملائكة فقط وخبر الجلالة محذوف
لتغاير الصلوتين خلافا بين اهل الادب وقراءة ابن عباس رفعا فيحتمل ان يكون عطفا على محل اسم ان عند بعضهم
وان يكون مبتدأ والخبر محذوف وهو مذهب البصريين الا ان فيه بحثا وهو انهم نصوا على انه اختلف مدلولا
الخبرين لا يجوز حذف احدهما لدلالة الآخر عليه وان كان بلفظ واحد فلا تقول زيد ضارب وعمرو اي وعمرو ضارب
في الارض اي مسافر انتهى كلام ابن عادل وكذا صرح الحلبي قوله والصلوة المذكورة اي في قوله تعالى يصلون بمعنى
الاستغفار لاسنادها الى الملائكة والمحذوفة اي المقدرة بعد الجلالة بمعنى الرحمة لاسنادها اليه تعالى كما
تقدم آنفا قوله وقال الفراء في قوله تعالى قال الزركشي في البرهان شرط بعضهم في الدليل اللفظي ان يكون على
وفق المحذوف وانكر قول الفراء في قوله تعالى الجب الانسان الآية ان التقدير بلى لنجمعنا قادرين والحساب
المذكور بمعنى والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقد يجاب بان الحساب
المقدر بمعنى الجزم والاعتقاد لا بمعنى الظن وتقدم بذلك لكما ولي الموافقة الملفوظ انتهى كلام الزركشي وكانه
اراد بالبعض المصرح صاحب المغني وسيجيء هذا الجواب في كلام المصر بعد سطور قوله ان التقدير مقول قول الفراء
فانه ذهب الى ان قادرين منصوب بفعل مقدر وهو لنجمعنا على انه مفعول ثان والاول ضمير المتكلم وفاعل عائد
الى الانسان وهذا التقدير بدليل الجب الانسان مع انهما ليا بمتحدين على ما ذكره المصر قوله في بيت
الكتاب يعني كتاب سيبويه اورده مع ابيات في باب ما يكون معطوفا فاعل هذا الباب على الفاعل المضمر في
النية ويكون معطوفا على المفعول ولم يذكر قائله وهو من بحر الخفيف وقال السرافي وقد رد ابو المبرد بعض هذه
الابيات وقال في قوله في مفارق الرأس طيبا ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يحمل على المعنى الا بعد تمام الاول والتقدير
الا ترابت لها في مفارق الرأس طيبا واضمار رابت انما هو محمول على نراها قال فلما لم يتم الكلام لم يحمل على معناه
انتهى ثم قال بعد كلام قوله لن نراها ولو تأملت انما يصفها بان الطيب لا يفارقها وقد علم ذلك من مقصده
فجاز استغناؤه باللفظ الاول عن اعادة الفعل فاضمر الا ترابت بها وانما ذكره ابو العباس من العطف
على المعنى بعد تمام الاول فله مواضع مختلف الا ترى ان قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك جمع على معنى
من ولم يتم الكلام وكذلك ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحا انث على المعنى وللكلام في هذا موضع
آخر انتهى كلام السرافي وفيه اختصار قوله الصواب عندي وهذا ما قاله علم الدين اللوري في شرح المفصل
واعلم ان جار الله انما حكم بوجوع معاني من الجارة في جميع وجوهها الى الابتداء حتى لا يلزم الاشتراك والمجاز
وبهذا شان المحققين يحملون ويردون جميع تصاريف الكلمة الى معنى مشترك بين المواضع المستعملة فيها
دفعا لما ذكرنا من لزوم الاشتراك او المجاز انتهى قوله ان الصلوة لغة انتصاب لغة على انه مصدر
مؤكد لغيره لان معناه مدلول الصلوة لغة لان الدلالة تقسم الى دلالة شرع والى دلالة عرف والى دلالة لغة
فلما كانت الدلالة محتملة وذكر احد محتملاته كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره قال المصرح في رسائله بنبادر
الى الذهن في مثل هذا التركيب اوجه اقربها انتصابه على نزع الخافض والاصل ان الصلون في اللغة ثم اعترض
عليه من وجهين احدهما ان اسقاط الجار ليس بقياس والثاني ان التزام التنكير في المنصوب بنوعيه
والوجه الثاني ان يكون تمييزا واعترض عليه بان التمييز انما تقع للفرد المبهم كرطل زيتا وتقع للنسبة وهنا
لم يتقدم نسبة ولا اسم يبهم وصفا والوجه الثالث ان يكون مفعولا مطلقا وقد اختاره ابن الحاجب
في اوخر الامالي والمصرح عليه في الرسالة ايضا بان اللغة ليست مصدرا والوجه الرابع ان يكون مفعولا
لاجله واعترض عليه ايضا بان المنصوب على انه مفعول لاجله لا يكون الا مصدرا كقولك قمت اجلالا
ولا تقول جئتك الماء اي ابتغاء للماء والوجه الخامس ما رجحه المصرح حيث قال الظاهر ان يكون حالا
على تقدير مضاف اليه من المجرور ومضافين من المنصوب والاصل في قولنا الصلوة لغة بمعنى واحد تقدير

تفسير الصلوة بموضع اهل اللغة لمعنى واحد ثم حذف المتضايفان على حذف فيها في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر
الرسول اي من حافر فرس الرسول ولما انيب الثالث عما هو بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير
انتهى كلام المصرح في الرسالة وفي اخره غموض يحتاج الى تأمل وتخيل الخبط والتخليط ونسج الاشباه كثير الاشتباه
وسيأتي في حذف المضاف ما يتعلق بهذا المبحث قوله وهو العطف اي الشفقة واراد ذلك اللطف قال في المغرب
عطف عليه بمعنى رحمه قوله ثم العطف بالنسبة قال الشمني في الشرح هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصر
ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلوة كلها واذا توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها
لفظة اشتراك ولا استعارة انما معنا بها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة
الى الله تعالى على الرحمة لانها تعالى على وجه الحقيقة اذ الرحمة في قوة القلب واقول لا يخفى ان مراد المصر من حمل العطف
بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله عليها بمعنا بها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير
واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالاية على استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد نحو ما ذكره المصر قال
صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية ان سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في
الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع لانه قيل ان الله يرحم النبي والملائكة
يستغفرون له يا ايها الذين آمنوا ادعوا الله لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء
كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو العطف فالمراد والله اعلم ان الله تعالى يعطف بالصالحين النبي ثم
من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله الرحمة فقد اراد هذا لا ان الصلوة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله
تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة بين الوضع
بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذاكر وهو العبد هذا واما المجازي فكالارادة للخير ونحو ما يليق بهذا
المقام ثم ان اختلف في ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب
الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف
لان معناه يختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة الجنو والتعطف
فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني والصلوة لما انها
في الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة لذلك ولعطف الرحمة عليها تنزل له
ان يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلوة من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل وبان الرحمة تنبئ عن الرافة
والانعطاف ومنه الرحم انتهى كلام الشمني قال واما قول الجماعة فيعتبر من جهات احدها اقتضاء الاشتراك
والاصل عدمه لما فيه من اللباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره تجالف الاصل كالمجاز
قدم عليه الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا
والثالثة ان الرحمة فعلها منعد والصلوة فعلها قاصر والجمع تقسير القاصر بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان
صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المفرد فيمن صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القسمة فالصواب فيها قول
سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للنفي وهو
في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا نسلم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم قوله
قول الجماعة اي جماعة البصريين الذين حملوا الآية على الحذف من الاول لدلالة الثاني اي انه الله يصلي وملائكته
يصلون قال صاحب التوضيح واعلم ان النحويين استعمال المشترك اكثر من معنى واحد تمسكوا بقوله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي قال الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة استغفار وقد مت هذه الآية في اخر الباب
الثالث من هذا الموضوع شاهدا لمن جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فلسف فليلتفت اليه قوله ثم المثبتون
يقولون قال الدماميني يعني واذا حملت الصلوة على معنى كلي وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطي

والتشكيك وهو اولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون اولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير
دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا قام الدليل على الاشتراك او المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل
هنا على ان الصلوة مشتركة بين الرحمة والاستغفار لتباين الذهنين اليه عند الاطلاق كذا قرره بعض المتأخرين
انتهى قوله وقد دل الدليل يرد عليه كيف دل الدليل على الاشتراك وقد ذهب كثير من المحققين الى ان الصلوة
حقيقة في الدعاء وفي غيره مجاز منهم ابن مالك وقد سبق اصل مذهبه في جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وتمثيله بهذه
الآية في اخر الباب الثالث من هذا الموضوع قوله الثانية انا لا نعرف الخ قال الشمني الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف
انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لم يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق
به وفي هذا اختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه بمعنى الثناء انتهى قوله والاحسن في
تقرير القاصر المتعدي لان المعرف لابد ان يساوي المعرف في العموم والخصوص قال الدماميني في التعليق وقد
قرر الامين بالعكس والاول قاصر والثاني متعدي انتهى ويمكن ان يدفع بان هذا خارج عما نحن فيه لان الكلام في
الفعلين وامين ليس بفعل وقد سبق في ترجمة ابن الجارة ان الترادف لا يكون بين النوعين المتباينين كالاسم
والفعل والاسم والحرف قوله وحق المترادفين الخ جملة حالية من تتمة الجهة الرابعة يريد ان صلى لو كان مرادفا لدعا
صح حلول كل منهما محل الاخر كالاسد والسبع والجلوس والقعود صح حلول كل واحد منهما محل الاخر والاصح
ان يقال دعا عليه في مكان صلى عليه قال القاضي عضد الدين في شرح مختصر ابن الحاجب قد اختلف في وجوب
صحة وقوع كل واحد من المترادفين مكان الاخر والاصح وجوبها ثم قال فالاولى صح وقوع كل مترادفين مكان صاحبه
لصح خدا اي اكبر كما يصح الله اكبر لانه مرادفه واللازم منتف والجواب بالالتزام صح خدا اي اكبر جائز فهم الخلاف
فيه انتهى وقال الدماميني في هذه المسئلة وهي انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الاخر
ثلثة مذاهب احدها انه غير واجب قال الامام وهو الحق والثاني انه واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو
اختيار ابن الحاجب وعليه اعتمد المصر والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والصفي الهندي فان
كانا من لغة واحدة صح والا فلا والمسئلة مقررة بادلتها في اصول الفقه انتهى قوله ان قادرين بكسر ان
مقول قول سيبويه قوله اي بلى نجيبهما نفسر لقول سيبويه وتقدير لقادرين حالا من فاعل نجمع وقوله
لان فعل الجمع اقرب علة لجعل قادرين حالا من نجمع لا من نجيب يعني ان قرب كلمة يجمع مرجح عملها في قادرين
كما هو مختار البصريين عند التنازع اورد سيبويه هذه الكلمة القرانية في باب ما جرى من الاشياء التي لم توخذ
من الفعل قال واما قوله عز وجل بلى قادرين فهو على الفعل الذي ظهر كانه قال بلى نجمعها قادرين انتهى
قوله وهو في الآية اي المنفي في اية سورة القيامة فعل الجمع وقوله ولن نجمع فان لن لتاكيد نفي الاستقبال قوله ولو سلم
قول الفراء ان التقدير بلى نجيبهما الانسان قادرين ولكن لا نسلم قوله ان الحسبان فيها بمعنى الظن بل بمعنى الاعتقاد
والجزم وذلك لافراط كفرهم وعنادهم قال وامّا قول المعري في البيت خمر دود احوال الناس في الدنيس
والاحنشام مختلفة فحال اهل المدر تخالف حال اهل الوبر مختلف ولهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب
ابنته لسقي الماشية قال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم الشرط الثاني ان
لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وقد رد علي ابن مالك في مرفوع افعال
الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهيلي في ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال
ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات الله ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان
الفاعل لفظ المثل محذوف فمردود وان اراد تقدير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستتر فابن تميزه وهذا
لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تميز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب
ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص اي بمثل هؤلاء او مضاف اي مثل الذين كذبوا الخ قوله ولا شبهه

ولا شبهه على صيغة الفاعل اراد به اسم كان واخواتها كما تقدم في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة وسبق تفصيل
في اول الباب الثاني من هذا الموضوع فليطلب هناك وقال المصرح في اول التنبيهات التي عقدها في مواردة من المجازة
من باب الادوات ان مرفوع كان الناقصة شبيه بالفاعل واصله المبتداء انتهى قوله وقد مضى الرد يعني في النوع
الثالث عشر من الجهة السادسة قوله وقال الكسائي وهشام والسهيلي قال الدماميني شبههم في ذلك قول الشاعر
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وذكرنا على تقدير اعمال الثاني يجب ان يقول برجعن
وعلى تقدير اعمال الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثاني انتهى قوله وقال
ابن عطية قال الزمخشري بئس مثلا القوم مخرجه على ان التمييز في بئس لا يجوز حذفه قال السفاقسي قد يحمل كلام الزمخشري
على ان ما ذكره تفسير معنى لا اعراب وقال ابن عطية بئس المثل مثل القوم ورد بان فيه حذف الفاعل ولا يجوز والظاهر
ان مثل القوم فاعل بئس والذين كذبوا هو المخصوص بالذم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كذا قال السفاقسي
والمرصوب الوجهين الاخرين قوله وقد نص سيبويه جملة حالية تفيد ان النص يعلى كثير وقد يتعدى بالباء قال صاحب
الكشف في شرح الكشاف والاصل ان يتعدى بنفسه لان معناه الرفع البالغ ومنه منصة ثم نقل الى ما لا يحتمل الا بمعنى
واحد او معنى الدفع فيه اخذ لازم النصر وهو الظهور البالغ ثم عدي بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول بتضعيف جاز
ان يكون تعديته بالباء وللتضمن معنى الاعلام وبعلى للتضمن معنى الاطلاع ونحوه انتهى كلامه كذا حكى عنه المولى ابن كمال
الدين نقده الله بغفرانه في حصة شرح من شرح المفتاح قال الدماميني مخرج نص سيبويه على ذلك لا ينتهض ردا على
الزمخشري فلان يقبل الحذف لابتنائه في التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون
صابرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم فتى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة وادعاء شذوذه ممنوع وسيأتي الكلام فيه انتهى كلام الدماميني وقوله وسيأتي اشارة
الى ترجمة حذف التمييز في جملة اما كن الحذف بعد خبر او راق قوله او مضاف اي مثل الذين فان قلت لم ارتكب
حذف المضاف ولو قال او الموصول مع صلته وهو الذين كذبوا بايات الله مخصوص بالذم لكفى قلنا لا بد من تصادق
فاعلي نعم وبئس والمخصوص وههنا المثل لبئس القوم المكذبين فلا بد من حذف مضاف وهو لفظ مثل حتى يتصادق
كذا قال شهاب الدين قال ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وباعبد الله وزيدا ضربته الثالث
ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي رايت زيدا ان يؤكد العائد لساحوان ان
التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد بالام متنافيان وتبع ابا علي الفتح فقال في الخصائص لا يجوز
الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز اذ قام نحو اقعنسس كما فيها جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال
لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود بتقويته عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك
ش قوله نحو قالوا خيرا اشارة الى ما مضى قريبا في الشرط الاول من قوله تعالى واذا قيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم
قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا واما قوله باعبد الله فانه في تقدير ادعوا عبد الله وادعوا فعل مع فاعله مستتر فيه
وهو انا واما زيدا ضربته فان تقديره ضربت زيدا ضربته على جهة الاشتغال قوله الثالث ان لا يكون مؤكدا على
صيغة المفعول اي الثالث من الشروط الثمانية للحذف ان لا يكون المحذوف مؤكدا قوله ان يؤكد العائد المحذوف
يعني من رايت علة ان يكون التقدير بالذي رايته نفسه زيد بنصب نفسه على انه تاكيد معنوي للضمير المنصوب
ثم يحذف الضمير ويبقى التاكيد قوله ان التقدير بمقول قول الزجاج قوله فقال الحذف والتوكيد بالام متنافيان
اي فقال الفارسي بعد رد الزجاج الحذف والتوكيد بالام متنافيان تقدم هذا البحث في ترجمة ان المكسورة
المشددة حيث قال المصر بالجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالجمع بين متنافيين وههنا كلام طويل
الذيول والاذناب كثير السئوال والجواب ومن اراد التفصيل فليلتفت الى اول الكتاب حتى يندفع عن خاطره

الارتياب بلطف الملهم الوهاب قوله لا يجوز الذي ضربت نفسه زيدٌ على ان يكون الذي مبتدا وجملة ضربت نفسه صلته لزيد خبره ونفسه بالنصب تاكيد معنوي للضمير المحذوف الذي هو مفعول ضربت تقديره الذي ضربته نفسه زيد قوله كما لا يجوز ادغام اقعنسس فانه لما الحق باحرنجم لزم ثباته على فك الادغام لئلا يلزم نقض الغرض من الالحاق لخروجه عن موازنته احرنجم وسيجيء مما يتعلق بذلك بعد من الفوائد قوله وتبعهم ابن مالك في شرح منظومته المسماة بالكافية الشافية حيث قال المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز بخلاف المصدر المبين عددا او نوعا فانه يدل على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل منبع وقال المصنف في اوضح المسالك واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك انه لا يحذف عامله لانه انما جيء به لتقوية وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو انت سيرا وجوبا في انت سير البريد وفي سقيا ورعيا انتهى وسياتي بعد اسطر اشارة المصنف الى هذا الرد قال وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واما اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحبي انفسهما وينصب بتقدير اعينهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا لمخذفوا الجزم انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث اجازفيه ش قوله وهؤلاء اي الاخفش وابو علي وابو الفتح وابن مالك قوله اخوه انفسهما اي نفسا هما على طريقة قطعوا ايديهما فعل في تفسيرها كل جزء بما اضيفا الى كلها جاز فيه تثنية اوجه الاحسن الجمع ثم التثنية ثم الافراد نحو قطعت رؤس الكبشين وراس الكبشين وانما اختير الجمع على التثنية وان كانت الاصل لاشتقال تواليتثنيتين والافراد ورد في فصيح قولهم صاحباي وقع في نسخ كتاب سيبويه وكذا في شرح السراف صاحباي على صيغة تثنية اسم الفاعل سقط نونه بالاضافة الى ياء المتكلم وهو مرفوع بانه خبر المبتدا والضمير توكيد لهما ولا يضره الفصل بالخبر كما سيأتي قريبا وقال سيبويه في الكتاب بعد اعينهما لانه ليس بمادح قال الشارح هذا نصه منه على انه ينتصب باعني مقدرا في غير المدح والذم اورده في باب ما ينصب فيه الاسم لانه لا سبيل الى ان يكون صفة قوله وينصب بتقدير اعينهما عطف على مرفوع اي واجاب بانه ينصب انفسهما بتقدير اعني وقوله اعينهما بكسر الهاء مثل فيهما وانفسهما بالنصب تاكيد لان محلا اصد ربيت للاعشى ورفع ههنا مقول قول العرب وقد مر البيت في ترجمة ازمسترو حا وننبذ من بعض احوال الاعشى وسيجيء في حذف الجزاء ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا اشتهر حذف خبر ان مع ان كون الكلام مؤكدا بان قال عبد الرحيم العباسي في ابيات التلخيص فائدة الاعشى الاكبر من قصيدة من المنسرح يمدح بها ذا فائش واسمه يزيد البجيلي وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقعا حدث سماك بن حرب قال قال الاعشى اتيت سلامة ذا فائش فاطلت المقام بباحتي وصلت اليه بعد مدة طويلة فانشدته شعر ان محلا وان مرتحلا وان في سفرهن ملا استأثر الله بالوفاء وبالعدل واولى الملامة الرجلا والارض حمالة لما حمل الله وما تزداد ما فعلا يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما ادمها نقلا الشعر فلما انشدته سلامة ذا فائش والشيء حيث ما جعلا فقال صدقت الشيء حيث ما جعل وامر لي بمائة من الابل وكساني حلة واعطاني كرشا مدبوغة مملوة

عنبرا وقال اياك ان تخدع عما فيها فاذا بالخيرة فيها ثلثمائة ناقة حمراء والمحل بفتح الحاء المنزل والمرتحل بالفتح ايضا المكان المتنقل عنه والشاهد فيه حذف المسند الذي هو هنا ظرف والمعنى ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا وقد اختلف في حذف خبر ان فاجازه سيبويه اذا علم سواء كان الاسم معرفة او نكرة وهو الصحيح واجازه الكوفيون ان كان الاسم نكرة وقال الفراء لا يجوز معرفة كان او نكرة الا اذا كان بالنكرة كهذا البيت والاعشى اسمه ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل ينتهي نسبه لنزار وكان يقال لابيه قتيل الجوع سمي بذلك لانه دخل غارا ليستظل فيه من الحر فوقعت صخرة من الجبل فسدت فم الغار فمات فيه جوعا وفيه يقول جهنام واسمه عمرو وكان ينهاجي هو والاعشى ابو كرب الجوع قيس ابن جندل وخاله عبد من جماعة راضع وكان الاعشى يكنى ابا بصير وهو احد الاعلام من شعراء الجاهلية وفحولها وسئل يونس النحوي من اشعر الناس فقال لا اومن الى رجل بعينه ولكني اقول امرئ القيس اذا ركب والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب والاعشى اذا طرب وقال ابو عبيدة قدم الاعشى يخطب بكثرة طواله للجياد ونصرفه في المديح والهجاء وسائر فنون الشعر وليس ذلك لغيره وقال الشعبي الاعشى اختزل التاريس في بيت واحد واحتف التاريس في بيت واحد واسجع الناس في بيت واحد فاما اغزل بيت فقوله غراء فرعاء مصقول عوارضها تمشي الهوينا كما يمشي الوجي الوجل واما احتف بيت فقوله قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل واما اسجع بيت فقوله قالوا الطراد فقلنا ذلك عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل وقدم الاخطل الكوفة فاتاه الشعبي ليسمع من شعره قال وجدته يتغدى فدعاني الى الغداء فابيته فقال ما حاجتك فقلت احب ان اسمع من شعرك فانشدني حرمت اماله حبلها وزعموا فلما انتهى الى قوله واذا تعاورت الاكف حناءها تحت فتاة رباحها المزكوم قال لي يا شعبي ناك الاحطل امرتها الشعراء بهذا البيت فقلت الاعشى في هذا الشعر منك يا ابا مالك قال كيف قلت لانه قال من خمر حانة قداتى بها حولا في زمن عمامة المزكوم فقال وضرب بالكاس الارض هو والمسيح انشعر من ناك والد الاعشى انتهى الشعراء الا انا انتهى قوله وقال الصفار يعني ان المانع من الحذف في المثال عند الاخفش ليس التاكيد كما زعموا بل عدم طول الصلة فان ضمير الصلة لا يحذف الا به قوله واما حذف الشيء هذا التذييل للشرط الثالث بنظر تذييل الشرط الثاني بقوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل قوله ولبدر الدين ابن مالك مع والده جمال الدين بن مالك في المسئلة بحث كما تقدم انفا حيث قال ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وانما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين غير مكرر ولا حصر نحو انت سيرا اوحذفا واجبا مع التكرير والحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا فمنع مثل هذا لسهو عن ورود واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل قيد نيابة التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه كذا قال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك ثم قال واجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلان دليل افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت موكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا الى كلام خالد وله ثمة فليطلب لكانت مؤكدة من شرحه قوله احاوفيه اي اني بالقول الجيد الحسن القوي في ذلك البحث والبحث لغة الكشف والفحص واصطلاحا اثبات المحمولات للموضوعات قال الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول

سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله شعر ايها المايح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تقدير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يجذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها شرح قوله الرابع اي الشرط الرابع من شروط الحذف ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر وهذا الشرط معتبر عند البصريين واما الكوفيون فقد يجوزون اسم الفعل مجرى الافعال فيجوز ان يعمل مضمرا او متاخرا قوله واما قول سيبويه يعني ان تقديره بقول القائل زيدا فاقتله عليك زيدا فاقتله بناقض قول المصرف فلا يجذف اسم الفعل وكذا شانك والحج ودلوي دونك قوله وقوله ايها المايح هذا الرجز لجارية من الانصار على ما رواه عبد الملك بن هشام في مغازيه ان جارية من الانصار اقبلت بدلو لها وناجية في القليب يمج على الناس فقالت باء بها المايح دلوي ودونكا اني رايت الناس يجدون نكاثيثون لا خير لكم بجدونكا وقال ناجية وهو في القليب يمج على الناس قد علمت جارية بمانية اني انا المايح واسمي ناجية وطعنة ذات رشاش داهية طعنتها عند صدور العادية فمعنى هذا البيت ان يقول المصنف وقولها بتانيث الضمير العائد الى الراجوزة ولكن التاويل بالشخص القائل شايع ووجهه ان المؤنث اذا كان له اسم مذكر يجوز ان يعود اليه ضمير المذكر على المعنى كقوله فاصت تيكيه على قبره من لي بعدك يا عامر تركتني ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر كان الوجه ذات غربة وانما ذكره لان المراد انسان قاول به وقد سبق هذا في ترجمة ام حزم الباب الاول وناجية بن جندب من اصحاب النبي عليه السلام ومورد القصة انه عليه السلام لما خرج الى الحديبية حتى سلك الثنية المرار بركت ناقته ثم قال للناس انزلوا قبل يا رسول الله ما بالوادي ماء فاخرج سهما من كنانته فاعطاه ناجية فنزل في قليب فغرزه في جوفه فجاش الماء انتهى ما في سيرة ابن هشام وقال الشنتمري المايح بالحاء المهملة من المبيح يقال ماح اذا الحذر في الركي ممحا الدلو وقال الجوهري المايح الذي يترل في البئر فيجذب الدلو قال ذو الرمة كانها ولو بشر حبه مايحها حنى اذا ما راباها حانة الكرب والبيت استشهد به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه فان دلوي معمول دونك والاصل دونك دلوي والبصريون خرجوه على انه مبتداء خبره دونك او منصوب بفعل مقدر اي تناول دلوي انتهى والبيت من القصيدة المشهورة الذي الرمة المعروفة بالذهبية الجيد بمعنى الاجتهاد والمايح في اعلى البرو ذا بها المايح والكرب بالتحريك الحبل الذي يشد على عراقي الدلو كانهم يعدون به ماكان من الحبل مشدودا في الدلو قبل ذلك انتهى وفي شرح اخر المايح المستقي على شفير البئر والكرب العقد الذي على العراق وهي حشبتاء راس الدلو ودلو خير كاذو مايح فاعد حد والكرب فاعل خانها شبه الشاعر سرعة النعاية بسرعة نزول الدلو الى البئر اذا انقطع الحبل عند بلوغ الدلو الى راس البئر انتهى وفي القاموس الكرب الحبل الذي يشد في وسط العراقي وفي الصحاح ثم يثنى ثم يثلث ليكون هو الذي يلي الماء فلا يفصل الحبل الكبير وفي القاموس وعرقوة الدلو ولا يضم اولها وعرقانها بمعنى والعرقوتان خشبتان بعرضان كالصليب عليها اي على الدلو وفي الصحاح واذا ضممت فعلوة اذا كانت ثانية نون مثل عنصوة قوله فقالوا جواب اما ووجه الدفع ان تقدير سيبويه ليس تقديرا صناعيا حتى يرد ما ذكر ثم بل اراد تفسير المعنى وتصوير المفهوم ونص الكتاب هكذا وحذف ذكر قولهم شانك والحج كانه قال عليك شانك مع الحج وحذف ذكر امر او نفسه فصارت الواو في معنى مع انتهى وقال في موضع اخر من الكتاب واعلم انه يقبح زيدا عليك لانه ليس من امثلة الفعل فيقبح ان يجري ما ليس من امثلة الفعل مجراها الا ان تقول زيدا فتنتصب باضمار الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك فليس يقوى هذا قوة الفعل لانه ليس بفعل ولا ينصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل انتهى وفي الكتاب وحذف ذكر قولهم شانك والحج كانه قال ايضا عليك شانك مع الحج وحذف ذكر امر او نفسه قال الدماميني لعله هذا الكلام الهم بصيغة قالوا كالمتبري منه لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير صناعي وقد صرح ابن مالك

مالك بجواز اسم الفعل مضمرا وسبقه الى سيبويه انتهى كلام الدماميني وقال الرضي ولا يتقدم منصوبات اسماء الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمول المصدر عليها وانما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر به ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف ومجرور وبهما ضعيفان قبل النقل لكونهما عملها لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك اسندلالا بقوله يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قد انمكن فمحتاج الى هنا كلام قوله تفسير المعنى لا الاعراب وقد مر الفرق بينهما في ترجمة الفاء ان تفسير الاعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك قوله ويجوز في دلوي قال التيراقي في شرح الكتاب قال سيبويه واعلم انه يقبح ان يقول زيدا عليك وانما قبح لان هذه الكلمات ليست بافعال وانما وضعت موضع الافعال لا تصرف لها فلم تعمل عمل الفعل في جميع الحال ولم تتصرف تو نه فاذا رايت في شعر زيدا عليك فانما ينصب زيدا باضمار فعل ويكون عليك مفسرة له كما قال يا ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فدلوي في موضع نصب باضمار كانه قال خذ دلوي دونك وكذلك قوله تعالى كتاب الله عليكم بنصب كتاب بما قبله لا بما بعده اي يلزمكم كتاب الله عليكم وكان الكسائي ينصب كتاب الله بعليكم ويجتج بالبيتين الذين انشدناهما والفراء يخالفه ونقول ما ذكرناه في البيتين انتهى كلام التيراقي ومن اراد الغوص على الدرر الفاخرة فعليه بالعالم الزاخرة ولهذا انقلت كلام سيبويه وكلام شارح كتابه الرجز لبسيمي بنبا ولهذا بكر الروي والقافية في كل شطر وبهذا اتضح ما في قول الشمني ويقع في بعض النسخ المراجع الاول تا مما من الخلل والركاكة مع انه يلزم ان يكون الرجز المذكور ربينا ولا شك في بطلانه وتمام الرجز ثلثة اشطار ولعدة ثلثة ابيات تدل عليه تكرار القافية في الكل قوله ولا يجوز القياس عليها يعني لا يجوز ان يقاس على تلك العوامل التي كثر استعمالها وقوبت في هذا الباب ولا يسمع حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم في نحو فلا يفعل فليس لنا ان نقيس على ذلك غيره عند هذا القائل وسمع حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فليس لنا ان نقيس عليها غيرها من النواصب كذا قال الدماميني قال السادس ان لا يكون عوضا عن شيء ما فما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لام قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمحا بجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانما لا جازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف مفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد للا تباس على ان زيدا ضربني ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول شرح قوله فلا يجذف ما لم تقدمت ها تان المسئلتان في ترجمة ما من حرف الميم مشروحتين فلا بد من النظر في هناك وجيئان وحذف الفعل قريبا قال الدماميني نص المصريناك ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان العوض كلمة لا والشمني اراد التوفيق فقال لا مخالفة بين قوله ان ما عوض في نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل وبين ما اقتضاه كلامه من ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض عنه فان كلمة ما عوض عن ما وقعت في موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل انتهى وهذا كما ترى مبني على تعسف بعيد واعتراض الدماميني من القوة بمكان قوله فمحا بجب الوقوف اي لا يجوز التجاوز عنه الى غيره لانه ليس بقياسي قال ابن عطية في نقر الاباة قوله اقام مصدر من اقام يقيم اصله اقوام نقلت حركة الواو الى القاف فبقيت ساكنة والالف ساكنة فحذفت الواو للالتقاء فجاء اقام الصلوة فقال بعض النحويين هو مصدر بنفسه فلا يضاف وقيل لا يجوز اضمنه اقاما واما استعمل مضافا ذكره الرماني وقال بعضهم من حيث رواه لا يستعمل الا مضافا انه الحقت به التانيث عوضا من المحذوف في اقامة فهم اذا اضافوه حذفوا العوض لاستغنائهم عنه بان المضاف والمضاف اليه كاسم

الكاسم واحد انتهى ابن عطية ونقل الامام فخر الدين عن الزجاج انه قال يقال اقمت الصلوة اقامة وكان الاصل اقواما
ولكن قلبت الواو فاجتمعت الفان فحذفت احديهما لالتقاء الساكنين فبقي اقام فاذا دخلت الهاء عوضا من
المحذوف وقامت الاضافة هنا مع التعويض مقام الهاء المحذوفة قال اي الزجاج وهذا اجماع من النحويين انتهى
كلام الامام فخر الدين وقال شمس الدين الاصفهاني في تفسير الآية ايضا ونظيره قول الشاعر واخلفوك عد الامر
الذي وعدوا اراد وعدة الامر فاسقطت الهاء من عدة لما اضافها انتهى قوله ومن ههنا لم يحذف خبر كان اي جز
اجل الشرط السادس المذكور ههنا لم يحذف خبر كان لانه عوض قال السيوطي في الاشباه قال ابن الحاجب
خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال فان قلت خبر كان يجاوز ذيه شبهان احدهما خبر المبتدأ
لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه قبل
الآن قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضا فلو حذف لنقض الغرض الذي جيئ به من اجله وكان نحو من
ادغام المحق وحذف المؤكد انتهى تقدم قبيل هذا في الشرط الثالث ادغام المحق في اقعنسس وحذف المؤكد
ايضا فليراجع اليه قوله لاجازتهم حذفها اي اجازة العرب حذف حرف النداء وقد مر في ترجمة اللام للجارة
ان المصرحين لاحرف النداء بكونها كالعوض وقال ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه وذكر اعتراض الدماميني
هناك بان العوض قد يحذف كالتاء في اقامة وقيل سد المضاف اليه مقامها عوضا عنها ورد باجتماعهما في بعض
الصور ولا يجمع بين العوضين وقد اجبنا عنه هناك فليلتفت اليه قوله السابع والثامن يعني من شروط الحذف
وبه تمت وقد سبق الاشارة بهذا في اول الخاتمة بقوله وسيأتي شرحه وتمام الكلام ان الحذف اذا وقع
في الفضلة لا يحتاج الى دليل ولكن شرط ان لا يحصل من الحذف ضرر معنوي كما في قولك ماضربت
الا زيدا اوضرر صناعي وهو نوعان احدهما تهئة العامل ثم قطعه عنه العمل والثاني اعمال الضعيف مع امكان
عمل القوي فمتى حصل احدهما او كلاهما لا يجوز حذف الفضلة وللامر الاول منعوا حذف مفعول الفعل الثاني في نحو ضربني
وضربته زيد للا تسلط ذلك الفعل على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول وقد سبق تهئة العامل للعمل
ثم قطعه عنه قال ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ايضا حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه تسليط
ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ماضربته او هل ضربته
فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان تذكر الجزء فتقول
ماكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الجزء في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام
تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا اجله احرز وقال
البصريون في قولهم بما كان ابا هم عطية عودا ان عطية مبتدأ وابا هم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير
الشان ش قوله ولاجتماع الامرين اي تهئة العامل مع قطعه واعمال العامل الضعيف قوله لان في حذفه اي
اجراء حذف ضمير المفعول من زيد ضربته تسليط ضرب على العمل اي تهئة العامل في زيد وان كان مقدما عليه وقطعه
عنه بانتفاعه على الابتداء مع امكان نصبه بضرب وهل هذا الاعمال الضعيف مع امكان القوي لان العامل
المعنوي يعد ضعيفا اينما كان وكيفما كان قوله ثم حملوا على ذلك اي على المثال المذكور وهو زيد ضربته بهذين
المثالين مع امتناع تسليط الفعل فيهما على العمل في الاسم المقدم اطرادا بدون المقتضي لان النفي والاستفهام
يمنعان عن العمل قبلهما اذ لا يقال زيدا ماضربت وعمرا هل ضربت فمنعوا الحذف فيهما وان لم يؤد الى ذلك
المحذور المذكور في المثال الاول من لزوم التسليط واعمال الضعيف قوله وكذلك منعوا رفع راسها اي
كما منعوا الحذف في زيد ماضربته وزيد هل ضربته حملا على زيد ضربته منعوا رفع راسها لان الجار لا يعمل الا في المفرد
وحتى العاطفة ايضا لا تعطف الا المفردات قوله منع الجميع تقديم الخبر يعني اذا قلنا في قام زيد ان قام خبر
على المبتدأ مثل قايم زيد وزيد مرفوع بعامل معنوي على انه مبتدأ اجتمع المحذوران المذكوران لان الباس الجملة

الجملة الاسمية بالفعلية والباس الفاعل بالمبتدأ ثم ان قول المصنف منع الجميع يحتمل النقد فيما تقدم من تجويز
البعض كون قام زيد جملة اسمية بالتقديم والتاخير قال الدماميني اشار به الى جميع اهل البصرة والا فالكوفيون
فاطبة يجوزون تقديم الخبر في ذلك وتقريب ما حكاه عن جميع البصريين انك لو قدمت الخبر واخرت المبتدأ
في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان يكون زيد مبتدأ وقام خبره لزم اجتماع الامرين المذكورين وهما
تهئة العامل للعمل وقطعه عنه لانك اعملته في ضمير زيد لا في زيد واما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ
بالغرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي واما حصول الالباس
فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية او فعلية انتهى قوله جاز عند البصريين وهشام وهذا منقوض
بقولهم المعمول لا يكون الا حيث يكون العامل فلا يتوجه ما اسنده المصرالى ابن عصفور من هذه النكتة على
واما البيت فهو محمول على الضرورة او الندرة فلا معرج عليه قوله زيدا اجله احرز على ان زيدا منصوب
على انه مفعول احرز واجله مبتدأ واحرز فعل ماض من الاحراز خبر المبتدأ قوله بما كان عجز بيت من الطويل صدره
فناقد هاجون حول بيوتهم قال العيني في ترجمة كان قال الفرزدق همام بن غالب بهجوبه قوما وصفهم
بالعجز والجبانة وشبههم بالفنافذ في مشيهم بالليل في طلبهم والقنفذ يضرب به المثل في السري يقال هو
اسرى من قنفذ قيل يحتمل ان يكون مدحا وثناء لقوم بانهم يتفقدون بالليل فاصديهم ولا بناءون عن من
ينزل بهم والاول اقرب لانه قيل ان الفرزدق بهجوبه جريرا وان المراد بقوله عطية هو ابو جرير ومعناه
ان اباجرير وهو الذي عودهم وقنا فذ مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هم فناقد وهو استعارة ص
بالكناية حيث شبههم بالفناقد وطوى ذكر المشبه قوله هاجون صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان
وهو مشية الشيخ من هدج من باب ضرب والباء في بما كان للسببية والضمير المنصوب في ابا هم يرجع الى رهط
جريرا ذا كان المراد من عطية اباه وهو اسم كان وخبره عودا وقوله ابا هم مفعول عود وفيه الشاهد حيث
فصل به بين كان واسمه والحال انه ليس بظرف ولا مجرور على راي الكوفيين فانهم يجوزون كان طعامك زيدا
كلا واصحاب البصريون يمنعون كان ضمير الشان والجملة خبر كان فلا فصل وهي زائدة فلا اسم ولا خبر اوما موصولة
واسم كان مستتر فيه يرجع الى ما وعطية مبتدأ وعود خبره وابا هم مفعول مقدم والعائد محذوف والتقدير
بالذي كان عطية عود هموه او هو ضرورة فلا اعتبار به انتهى كلامه قوله واسمها ضمير الشان اي اغنا ركبوه
مع ان حذفه ضعيف لانه يفيد التاكيد وقد سبق قريبا ان التاكيد بنا في الحذف بنا على ما قالوا ان كان واخواتها
لا يليها من معمولات الخبر الا الظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا كذا حققه الرضي ثم قال
واجاز الكوفيون في غير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وانما امتنع البصريون من ذلك للفصل بين
العامل الضعيف ومعموله بغير الظرف ثم قال وما اوهم خلاف ذلك فقد رد البصريون ضمير الشان اسما كما قال
بما كان ابا هم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان ويجوز ضمير ا كان زيد ضاربا بلا قبح لان العامل قوي
فيجوز الفصل بينه وبين معموله بالفصلة بالجنبي انتهى كلام الرضي قال وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور
فقال هربوا من محذور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول
الخبر حيث لا تقدم خبر المبتدأ وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك بمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا
نحلافه علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم
الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا ش قوله وقد خفيت هذه النكتة اراد بالنكتة تجويزهم تقديم معمول
الخبر على المبتدأ في نحو عمرا زيد ضرب مع انه لا يجوز تقدم الخبر لكونه فعلا لانتفاء الامرين وحملهم قول الشاعر
عليه قال في شرح المقرب فان قيل فلعل في كان ضمير الشان وعطية مرفوع على الابتداء وعود في موضع الخبر
وقدمت معمول الخبر على المبتدأ قالجواب ان ذلك يؤدي الى ما لا يجوز وذلك ان خبر المبتدأ لا يتقدم

واعلم ان ما مر من ضعف مجيء الحال من المضاف اليه انما هو اذا كان المضاف عاملا في صاحب الحال
العامل القوي كالفاعل والمفعول به فلا يجوز ضرب غلام هند قائمة هند ويجوز ضرب غلام هند قائمة عنها
زيد على الضعف لعدم العامل القوي فتدبر

على المبتداء اذا كان فعلا انتهى والبه اشار المصرف بقوله حيث لا تقدم خبر المبتداء **قوله** بمعنى خبران ومفعول صفة
بمعنى قفى تقديم معمول **مستقر** متعلق بمفقود وضمير معموله لقوله حيث لا تقدم خبر المبتداء **قوله** بمعنى خبران ومفعول
للخبر فان قلت فى تقديم معموله مانع آخر وهو ما تقدم آنفا من ان المعمول لا يقع الا حيث يجوز ان يقع فيه العامل
قلنا لا يطرد لهم ذلك على ما حققه الرضى فى بحث الافعال الناقصة فانك تقول زيدا ان اضرب مع ان الفعلين
لا تنقدما ان على لم ولن **قوله** حشعوا اى بمعنى ضابين العامل والمعمول **قال** تنبيه ربما خولف بمقتضى هذين الشرطين
او احدهما فى ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كلما لم اصنع العموم اسهل
ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثانى كقوله بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه
فان فيه تهيئة للعمل فى شعاعه مع قطعه عن ذكره باعمال يغشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى وذكر ابن
مالك فى قوله اعمهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذى غى وذى رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فاما
ثبت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول من الشذوذ اذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب وقد
رويا **ش** **قوله** وقوله كلما لم اصنع بعض من ابيات ارجوزة مشهورة لابى النجم مطلعها قد اصبحت ام الخيار
تدعى علىّ ذنبا كله لم اصنع تقدم شرحها فى ترجمة حتى من حرف الكاف من باب الادوات فليراجع اليه **قوله**
فالاول اى ما خولف فيه مقتضى الشرطين القطع واعمال الضعيف كقوله وخالد يحمد قال الدماميني هذا صدر بيت
تجزه بالحق لا يحمد بالباطل والمراد بهذا القسم الاول مخالفة الشرطين المقدمين وبهما ان لا يؤدى الحذف
الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وان لا يؤدى الى اعمال الضعيف مع تمكنه من اعمال القوى ومخالفة الشرطين فى
البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمد ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدى الى تسليط يحمد على العمل فى خالد النصب
على المفعولية وقد قطع عنه ذلك ورفع خالد بالابتداء وجمع الامران انتهى فحذف هذا الضمير **قوله** ومنه قراءة ابن عامر
اى مما وقع فيه صنع العموم قوله وكل وعد الله نقدم تمثيله هذه القراءة مع هذه الآية وقول ابى النجم كلما اصنع وقول البشامى
وخالد يحمد ساداتنا وبين فيها من المباحث فى روابط الجمل بما هى خبر عنه من الباب الرابع على وجه التفصيل فليراجع
اليه وذكر هناك ان بعضهم حكى الاجماع فيما اذا كان المبتدا كلا وما اشبهها فى العموم والباشار المصنف بقوله
وهو فى صنع العموم اسهل الخ **قوله** والثانى اى ما خولف فيه مقتضى احد الشرطين كقوله بعكاظ يغشى الناظرين
اذا هم لمحوا شعاعه هذا البيت من مخبر والكامل المرفل مدرج آخره صدره ياء الناظرين واو الجمزة نونه قال
السيوطى هو لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى صلى الله عليه وسلم واختلف فى اللام منها فعلى هذا ينبغى ان
يقول المصر كقوله بانت الضباء بوصل الشخص وقد مضى قريبا نظيره وقال السيوطى وقيل هذا البيت
سابل بنا فى قومنا ولبكف من سر سماءه فيسيا وما جمعو الناس مجمع بانى شعاعه فيه السنور والقنا دعاءه
والكبش يلمع قناعه بعكاظ البيت فيه قتلنا ما لكافرا واسلمه ومجد لاغادرنه بالقاع نشهته ضباعه سابل
بنا اى بسبينا ولبكف من شر سماءه اى يكفى من النزان يحدث به وان لم يكن له حقيقة وقتيبا نصب بفعل
يفعل دل عليه سابل وشعاعه بالشين المعجمة والنون قبحه والسنور بفتح السين المهملة والنون والواو المشددة
درع وقيل الدرع وقيل اسم لجميع الدروع وقيل لجلد التسلاح ويلمع يروى بالرفع خبرا عن الكبش وبالنصب
حالا وجملة والكبش يلمع قناعه خالبه ويلمع من لمع اذا برق وبعكاظ متعلق بلمع او يلمع وشعاعه رفع ليغشى
وضميره عائد الى عكاظ كون السماع الشعاع به او الى القناع لان للعان له وضمير فيه لعكاظ او للجمع واللمح سرعة
ابصار الشىء والشعاع ما يظهر من النور والبيت استشهد به على حذف ضمير لمحوه ضرورة لان المتبادر عند
اذا اعمل اولهما وجب اضمار المفعول فى الثانى وقد اعمل هنا الاول وهو يغشى فى شعاعه رفعا والرعاع
بفتح الراء سفلة الناس ومجد لا نصب بفعل يفيره غادرنه فتحته فى موضع نصب على الحال وضمير ضباعه
للقناع انتهى قال الجوهرى عكاظ اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها فى كل سنة فيقيمون

فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وفى القاموس بتعاكظون
فيها اى يتفاخرون ويتناشدون انتهى وفيه وجه التسمية وقال العينى فى بحث التنازع الباء وفى بعكاظ يتعلق
بيجمع فى قولها فيما قبلة فيسيا وما جمعوا الناس فى مجمع باق شعاعه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وفى
آخره ظاء معجمة موضع بقرب مكة كانت تقام فى الجاهلية سوق فيقيمون فيه اياما ويغشى من الاغشاء
بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالرفع فاعله والضمير يرجع الى السلاح المذكور فيما قبله والناظرين مفعوله
وقد نازع يغشى ولمحوا فى شعاعه فاعمل الاول واضمر فى الثانى اذا حاله لمحوه وفيه الشاهد حيث حذف الضمير
ضرورة واللمح سرعة ابصار الشىء والشعاع ما يظهر من النور واذا للمفاجاءة وهم مبتدا ولمحوا خبره
والشعاع القبيح انتهى **قوله** وليس فيه اعمال ضعيف الخ لان العاملين فى البيت فعلان فلا قوة لاحدهما
فى اصل العمل وان رجح البصريون اعمال القريب والكوفيون اعمال السابق على ما هو اوان النزاع **قوله** عمنهم
بالندى جمع من البسيط تقدم شرحه فى ترجمة حتى من باب الادوات وجه كونه من الوارد من النوع الاول
وهو ما خولف فيه مقتضى الشرطين ان الخبر غير مذكور وفيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الابتداء
مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته اما النصب فبالعطف على الضمير المنصوب فى عمتهم فيكون حتى بمعنى
الواو واما الجر فبمعنى لانها بمعنى الى **قال** بيان انه قد يظن ان الشىء من باب الحذف وليس كذلك عادة النحويين
ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف
لغير دليل ويمثلونه بنحو وكلوا واشربوا اى اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما تعدى الى اثنين من
بسمع بخل اى يكن منه خبله والتحقيق ان يقال ان نزلت بتعلق بالاعلام بجرد وقوع الفعل من غير تعيين
من اوقعه او من اوقع عليه فجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام حصل حريق او نهب وان نزلت بتعلق
بالاعلام بجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذا المنوى كالثابت
ولا يسمى محذوفا لان الفعل تنزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له **قوله** ويريدون بالاختصار الحذف
لدليل هذا يعارض ما سبق قول المصرف اول الخاتمة واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل
ويمكن ان يقال المحذوف اذا كان فضلة لا يشترط لحذفه دليل ولكن قد يوجد ويقال للمحذوف مثلها وعدك ربك وما قلى
وقد لا يوجد مثل قوله تعالى ربى الذى يحيى ويميت ويسمى مشتركا واعلم ان هذا عبارة متقاربة المعنى وبينهما فرق بالعموم
والخصوص منها المضمر وهو الذى يبقى اثره ومعناه دون لفظه صرح به الفاضل الجرجانى حيث قال فى شرح قول صاحب الكشاف
فى تفسير الم من سورة البقرة باضمار باء القسمية لانجذابها اشارة الى ان المضمر يبقى اثره دون المحذوف وهو ما يبقى
معناه ولا يبقى اثره اما الثانى فقد صرح به صاحب الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى
يجعلون اصابعهم وجاز رجوع الضمير فى يجعلون الى اصحاب الصيب مع كونه محذوفا قائما مقامه الصيب لان المحذوف
باق معناه وان سقط لفظه الا ترى الى قول حسان يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق
السلسل حيث ذكر يصفق لان المعنى ماء بردى انتهى ومنها المتروك وهو ما لا يبقى معناه ولا اثره كمفعول
المتعدى الجار مجرى اللازم كما فى قوله غيظ حساده وشحوعداه ان بردى مبصر ويسمع داعى ترك المفعول
وجعل الفعل كاللازم ومنها المقدر المطوى وهما بانتظام المحذوف قال ابن عصفور فى شرح الجمل يجوز حذف
مفعول فعل متعد الى مفعول واحد فانه يجوز حذف مفعوله اختصارا او اقتصارا فالاختصار الحذف لدليل
والاقتصار الحذف من غير دليل على المحذوف ولا ارادة له انتهى **قوله** اى يكن منه خبلة بكسر الخاء مصدر خال
بمعنى ظن وفى الصحاح عن يعقوب وخلت الشىء خبلا وخبلة وبكسر ان ظننته وفى المثل من يسمع يخل انتهى
وفى القاموس خال الشىء يخال خبلا وخبلة وبكسر ان انتهى **قوله** بجرد وقوع الفعل المثل وقوع الفعل

في المثال من غير تعيين الناهب والمنهوب فيجاء مصدر ذلك الفعل وسواء لفظا لنهب فقوله مسندا الى فعل اى منسوبا الى فعل كون عام بان يكون ثناء علالة مثل حصل في المثال والاسناد براد به مجرد النسبة والتعلق لا الاسناد الاصطلاحي فلا حاجة الى ارتكاب الغلب كما ارتكبه الشارحان الفاضلان قوله فيجاء بمصدر اى فيؤتى بمصدر الفعل الذى تعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوعه من غير تعيين فاعله الذى اوقع ذلك الفعل اى احدثه واوجده ومفعوله الذى وقع ذلك الفعل عليه مسندا ذلك المصدر الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب بعني اذا نهب زيد ثيابا وانت اذا اخبرت عن مجرد وقوع النهب من غير تعلق الغرض بان الفاعل زيد وان المفعول ثياب قلت حصل نهب ثيابا لي بمصدر وسندته فعلا عاما مثل حصل واكانا اوقع الى ذلك الفعل المصدر واذا لم تعلق الغرض بمن اوقع النهب قلت نهب ثياب على صيغة المجهول ثم ان الحريق هنا ليس بمعنى المحرق بل هو مصدر مثل وجيف ونهيق وشجيج وفي القاموس والحرقة اسم من الاحتراق كالحريق انتهى قال الدماميني في كلام المصنف قلب والصواب ان يقال فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام انتهى وقال الشمني في عبارة المصنف قلبت والاصل فيجاء بفعل كون عام مسندا الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه ان يدخل عليه الى وادخل الى على ما حقه ان يدخل عليه الباء ثم قال بعد نقل كلام الدماميني لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب اولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على راي من رد القلب في الكلام او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب انتهى وسيأتي في اخر الكتاب انشاء الله تعالى ان حقيقة القلب تبديل كل من الامرين المتناسبين بالاخر واعرابه باعراب الاخر مع بقاء المعنى على اصله كذا عرفه الفاضل الكاشي في شرح المفتاح وله تعريفات اخر قال السيوطي في الاشباه قال ابن جني سمي وجدت مندوحة عن القلب بلم نركبه انتهى قوله فيقتصر عليهما على ذكر الفعل والفاعل فقط ولا يرد المفعول مع ان الفعل متعد الى المفعول به الصريح كمات واحيا قال الله تعالى فاحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم قوله ولا للسمني محذوفا بل يقال له المتروك فرقا بينه وبين المحذوف قال ومنه ربي الذى يحيي ويميت هل يستوى الذين والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم رايت المعنى ربي الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وافعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رويته هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية الاترى انه عليه الصلوة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صيغة الزيادة وقوتهما على السقي لا كونهما مذودين غنمهما وسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولها لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتأمل قد يرى يسقون ابلهم وتذودان غنمها ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع الذى لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يسند عليه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وكلم وعد الله الحسنى وماشي حميت بمسناج شن قوله ومنه اى مما يتعلق فيه الغرض بالاعلام لمجرد ايقاع الفاعل للفعل فقط دون المفعول وان كان الفعل متعديا الى مفعول به صريح قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربي الذى يحيي ويميت اى يحيي كل حي ويميت كل ميت ثم يتنزل منزلة اللازم اى يفعل الاحياء الخ قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين واعلم ان الشيخ عبد القاهر تلا هذه الآية الى قوله ثم تولى الى الظل فقال فيها حذف مفعول في اربعة مواضع اذا المعنى وجد عليه امة من الناس يسقون اغنامهم ومواشيهم وامراتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما ثم انه لا يخفى على ذي بصيرة انه ليس في ذلك كله الا ان ترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا وما ذاك الا ان الغرض في ان يعلم انه كان من الناس في ذلك الحال تسقي ومن المرتين ذود وانهما لا يكونان منا سقي حتى يصدر الرعاء وانه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي

سقي فاما ما كان السقي اعتناما او ابلاما غير ذلك فخارج عن الغرض وسوهم خلافه وذلك لو قيل وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز ان يكون لم يذكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم يذكر كما انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع اخ فاعرفه تعلم انك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت الا لان في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وان الغرض لا يصح الا على تركه انتهى كلامه واليه نحا صاحب الكشاف حيث قال فان قلت كيف ترك المفعول غير مذكور في قوله يسقون وتذودان ولا تسقي قلت لان الغرض هو الفعل لا المفعول الا ترى انه انما رحمهما لانهما كانتا على الزياده وهم على السقي ولم يرحمهما لان مذودهما غنم وسقيهم ابل مثلا وكذلك قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي انتهى وقال كلامهما ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقي ومنهما الذود والى هذا المهيع ذهب المصرحيث قال ومنه على الاصح ولما ورد الخ واشار الى ان هذا قولا صحيحا ومذهبا صريحا وهو الذى اختاره السكاكي من ان الحذف منهما لمجرد الاختصار والمراد ليسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة ههنا والى هذا ذهب صاحب الايضاح وقال الفاضل التفتازاني وهذا اقرب الى التحقيق لان الرحم لم يكن من جهة صدور الذود وغنمها وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الرحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وعقل عنهما الجمهور واستحسنوا كلامهم انتهى كلامه وقال جمال الدين شارح الايضاح بعد نقل هذا الكلام واقول في جوابه كان الموضع مجمع الناس للسقي اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به وذكرهما ضعف ايهما كاف في ايجاب الرحم انتهى كلام بعبارته وقال الزركشي في البرهان واعلم انا جعلنا هذا من الضرب الثاني موافقة للزمخشري رحمه الله فانه قال ترك المفعول لان الغرض الفعل لا المفعول الا ترى انما رحمهما لانهما كانتا على الزياده وهم على السقي ولم يرحمهما لان مذودهما غنم وسقيهم ابل مثلا وكذلك قولهما لا نسقي حتى يصدر الرعاء المقصود منه السقي لا المسقي وجعله السكاكي من الضرب الاول اعني من حذف للاختصار مع الارادة والاقرب قول الزمخشري ورجح الجوهري قول السكاكي انه للاختصار فان الغنم ليست ساقطة عن الاعتبار بالاصالة فان فيها ضعفا عن المراحم والمرتان فيهما ضعف فاذا انضم الى ضعف المسقي ضعف المستقي كان ذلك ادعى للرحم والاعانة انتهى كلام الزركشي بعبارته قوله وقد يكون في اللفظ ما يسند عليه مثل وقوع الجملة صلة محتاجة الى الضمير او صفة كذلك كما في الآية الآتية والبيت الآتي قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزما بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يسند عليه نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى قوله وماشي حميت اى حميته حذف العائد من الجملة الى الموصوف بها وبمسناج خبرها والباء فيه زائدة عجز بيت من بحر الوافر لجرير صدره حميت حمى تهامة بعد نجد تقدم البيت مشروحا في الاشياء الخاتمة الى الرابط اورده من الباب الرابع والذى سيد على المحذوف في الآية وقوع الجملة صلة وفي البيت وقوعها صفة ولا بد فيهما من رابط قال بيان مكان المقدر القياس ان تقدر الشيء في مكانه الاصلي للتخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب الا يقدر المقدر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما قالوا وانما يركب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو انهم رابته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وانما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يليان اما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيدا ان متعلق الظرف لقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا ان يحتمل تقديره مقدما

لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان تقدر المتعلق
فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدإ في مثل هذا ش قوله مقدما عليه اي على زيدا فيقدر رابت
رابته وعلى ما اجازه البيانيون نقديره زيدا رابت رابته قوله وليس كما توهموا قبيل بل ليس الامر كما توهم
المصنف فان البيانيين لا يقدرون المفسر موخرا عن المعمول لافادة الاختصاص الا عند وجود الاختصاص
الحقيقي واراده المتكلم وقوله وانما يتركب ذلك الخ موافق لقولهم فالدار مابني ومع هذا فكيف يصح
الاعتراض عليهم قوله عند تقدر الاصل اي تقديم العامل لصدارة المعمول كما في المثال فان ايتهم منصوب
بعامل يتقدر تقدمه عليه اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله فيقدر به ايهم رابت رابته وقد سبق في ترجمة
اعراب اسماء الاستفهام نبذ من ذلك قوله فالاول اي تقدر الاصل وهو تقديم العامل لصدارة الاستفهام
قوله ونحو وامائتمو ف عطف على قوله نحو ايهم رابته قوله اذ لا يلي اما فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما
ان كان من المقربين كما سبق في اواخر الباب الثالث قوله وكذا وكنا فذ منا قدمه في اواخر الباب الثالث في ترجمة
تعين موضع التقدير قال واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان
لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه
فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره موخرا عنها لان فرشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فبوغوون افعالهم عز ذكر بانا اتخذوه
معبودا فتخيل شانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض
باقراء باسم ربك واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم ش قوله وجب
تاخير المتعلق الى بمتعلق الظرف فيقال في تقدير المثال ان خلفك زيدا حصل او حاصل لان خبرا لا يتقدم على اسمها
والخبر في المثال عامل الظرف حقيقة فيجب تاخيره عن اسمها والا بطره تقديم الظرف نفسه قوله فعلا كان نحو ان زيدا
كان خلفك او كان ذلك المتعلق اسما نحو ان زيدا كاين خلفك قوله لان مرفوع ان قال في اواخر الباب الثالث ان
ان لا يليها مرفوعها ومالهما واحد قوله على الصحيح قيد لتقدم حال من فاعله اي محمولا على المذهب الصحيح الشار اليه
الى الاختلاف في المسئلة وفيه نظر لما قال شهاب الدين في اعراب قوله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم وفي جواز
تقدم خبر كان اذا كان فعلا رافعا لضمير مستتر كما في قول امرئ القيس وان تك قد ساءتك مني خليقة خلاف
وفي شرح الايضاح اختلف النحويون في تقديم الخبر اذا فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه نحو فعوك كان زيد يقوم
فمنهم من اجاز تقدمه وهل من ذلك قول الشاعر فاصبح في اللحد من الارض مثبتا وكانت بحبا يضيق الصحاصح
فالصاحح عنده اسم كانت ويضيق في موضع الخبر ومنهم من منع ذلك وحمل البيت على ان يكون الصحاصح
فاعلة ليضيق والجملة من الفعل والفاعل خبر كانت واسمها ضمير القصة مستتر فيها انتهى وقال ابو حيان في شرح
التسهيل ومن جوز تقدم الخبر اذا كان فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه جعل البيت من ذلك فالصحاصح عنده اسم
كان ويضيق الخبر ومنهم من منع فاسم كان عنده ضمير القصة والصحاصح فعل ويضيق فاعل في موضع خبر اسم كانت
الذي هو ضمير القصة واستدل من منع ذلك بان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر فكما اذا قلت الصحاصح
يضيق لا يجوز تقدم يضيق ويكون خبرا للمبتدإ فكذلك خبر هذه الافعال واحق من اجاز التقديم بانا نعلم بخبر يضيق
لصحاصح على ان يكون يضيق خبرا مقدما لانه لا يمكن اعمال الابتداء في الصحاصح مع وجود الفعل قبل لان الابتداء
معنى والفعل لفظ والعامل اللفظي اقوى من المعنوي قال الاستاذ ابو الحسن بن عصفور الصحيح
المنع من تقديم الخبر اذا كان فعلا مرفوعه ضمير مستتر لان الذي في باب كان انك اذا حذفتها عادا سمها
وخبرها الى الابتداء والخبر انتهى كلام ابي حيان وبهذا اتضح ان قول المصنف يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح
لا يخلو عن تحكم قوله والثاني اي بافيه امر معنوي لتاخر العامل قوله ايهم يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا

اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما توهم من كون غير اسم الله ايهم منه قال واجاب السكاكي بتقدير بها متعلقة
باقراء الثاني واعترض بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا
توكيد ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقراء الاول لان تقييد الثاني اذا منع كونه توكيدا فكذا
تقييد الاول ثم لو سلم فالفصل الموصوف من صفتيه بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمر اضارب
فكذا في التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد ولا يجزن ورضين بما اتيتهن كلهن مع انها مفردان والجمل
احمل للفصل وقال الراجز اذ ظللت الدهر ابكي اجمعا ش قوله بتقديرها اي بتقدير باء البسملة الشريفة
واراد بالمؤكد اقراء بمعموله الجار والمجرور الثاني من قوله بسم ربك وهذا الاعتراض سهو من بعض العصر
بين اراد به شهاب الدين الحلبي وهو من معاصريه فانه نقل في اعراب البسملة قول السكاكي حيث قال واجاب الزمخشري
بان اسم ربك ليس متعلقا باقراء الذي قبله الذي بعده مجاز على القاعدة المتقدمة وفي نظر لان الظاهر على هذا
القول ان يكون اقراء الثاني توكيدا فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل
انتهى كلام الحلبي وقد جوزه في قوله تعالى ورضين بما اتيتهن كلهن بين المؤكد والمؤكد وسياتي بعد
اسطر قوله بمعمول المؤكد على صيغة اسم الفاعل والاظهر ان يقول بمعمول التاكيد قوله ومثل هذا لا يسمى
احد توكيدا لان التوكيد تقوية الثابت فقط وفيه دلالة على معنى زائد فان قلت يحمل انه اراد بالتاكيد غير
المصطلح بل تكرير لفظ الفعل قلنا فلا محذور في الفصل بينهما اصلا والضمير في له وفي قوله عائد الى ذلك البعض
والمراد بالاشكال الفصل بين المؤكد والتاكيد وقوله لان تقييد الثاني بيان علة اللزوم المذكور قوله
في ولا يحزن ورضين الآية قال شهاب الدين العامة على رفع كلهن توكيد الفاعل رضين وقراء ابو بابان بالنصب
توكيد المفعول آتيتهن قال ابو حيان في اخر بحث البدل من شرح التسهيل الاحسن انه لا فصل بين البدل
والمبدل منه وهو وهن الصفة لانه ليس من التمام فتفصل بالظروف والمعمول والصفات ومعمول الفعل
نحو اكلت الرغيف في اليوم ثلثه وكقوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه ونحو ذلك انتهى كلام ابي حيان وعلى هذا
ينبغي ان يحمل التاكيد لانه من التوابع ايضا قوله وقال الراجز وهو الذي يقول الارجوزة وهو نوع من الشعر مقابل
القصيدة يعقد من المشطورات وتكرر الروي والقافية في كل شطر وقد يقع غير مزدوج بل يقفى وتر ثلثة اشطار
وخمسة وسبعة قال العيني تمامه بالبتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا اكتعا اذا بكيت قبلتني اربعا اذ ظللت
الدهر ابكي اجمعا رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف اي يا قوم لبتني وكنت صبيا مرضعا خبر ليت والزلفاء بالذال
المعجمة اسم امراة هنا واذا للشرط وقبلتني جوابه واربعا صفة مصدر محذوف اي تقبيلا اربعا واذ حرف مكافاة
وجواب وهنا جواب لشرط محذوف اي اذ لم يكن الامر كذلك اذ ظللت انتهى كلام العيني وفيه نظر لانه لو قدر
في جواب ان كان الامر كذلك كلما بكيت تقبلني ظللت ابكي كل زمان رجاء لتقبيلها اياي ثم قال العيني والشاهد
في مواضع في اكتعا حيث اكد به وهو غير مسبوق باجمع وشرطه ذلك واكد بجمع ولا وهو نكرة وشرطه ان يكون معرفة
وفي اجمعا حيث اكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط وفصل بينهما بقوله ابكي والاصل عدم انتهى قال تنبيه
ذكر دا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق
منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط
ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم وذلك لان التقدير
حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق وكلام حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت
ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال ش قوله اذا اعترض
شرط على شرط واعلم ان للمصنف رسالة وضعها لهذه المسئلة اورد فيها شواهد وامثلة وفي فتاوى الاطناب
حققها وردها السيوطي في الاشباه والنظائر لانه للطالب من المراجعة اليها صدرها بقوله مسئلة اعترض الشرط

على الشرط ربما اوردت في مضمون هذه الاوراق بعض مما لطائفها وما لا بد درك كله لا يترك قلّ قوله نحو ان اكلت الى
سيأتي في هذا المثال في التنبيه الآتي بعد هذا قوله في الجواب المتأخر عن القسم والشرط نحو زيد والله ان اتيته يأتك
فالاكثر والاولى في هذه الصورة اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط
بقيام جواب القسم مقامه كذا قال الرضي في حروف الشرط وقد مر هذا البحث في اوائل هذا الموضوع قوله ولهذا اي
ولكون الجواب للشرط السابق يكون تقديره ان شربت ثم اكلت وقوله نحو اخر المقدم تأكيد له ولا حاجة اليه يعني
بان اكلت بزيادة الفاء قوله حتى تقدم اي تقدم المرأة المخاطبة بهذا المثال المتأخر بان شربت ثم اكلت وقوله
نحو اخر المقدم تأكيد له ولا حاجة اليه يعني بان اكلت بعد ما شربت واما اذا لم تغير الترتيب فلا تطلق عند المحققين
وفيه اختلاف وسنشير اليه قوله جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي هم ابن مالك فانه صرح به في شرح كافيته وفي التسهيل
وقال القاضي وهو مذهب الشافعية ايضا ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم شرط وليل جواب والجملة وليل جواب
قوله ان كان الله يريد ان يغويكم وتقدير الكلام ان كان الله يريد ان يغويكم فلا اردت ان انصح لكم لا ينفعكم نصحي
ولذلك يقول لو قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار ان كلمت زيدا فدخلت ثم كلمت لم تطلق انتهى النقط
من كلام ابي البقاء وهو حنبلي حسب قال حكم الشرط اذا دخل على الشرط ان يكون الشرط الثاني والجواب جوابا للشرط
الاول كقولك ان انتبني ان كلمتني اكرمتك فقولك ان كلمتني اكرمتك جواب ان انتبني جميع ما بعده واذا كان كذلك
صار الشرط الاول في الذكر مؤخرا في المعنى حتى لو اتاه ثم كلمه لم يجب الاكرام ولكن ان كلمه ثم اتاه وجب اكرامه
وعلة ذلك ان الجواب صار معوقا اي مقيدا بالشرط الثاني وقد جاء في القرآن منه قوله تعالى ان وهبت
نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها الآية وقال ابن عادل وهو حنبلي ايضا في تفسير قوله تعالى يا قوم ان كنتم
امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين قال الفقهاء المتأخر يجب ان يكون متقدما والمتقدم يجب ان يكون
متأخرا مثاله قول الرجل لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت زيدا انتهى وفيه توسط الجواب
بين الشرطين بلا عطف احدهما على الآخر ثم قال فمجموع قوله ان دخلت الدار فانت طالق مشروط بقوله ان
كلمت زيدا والمشروط متأخر عن الشرط وذلك يقتضي ان يكون المتأخر في اللفظ متقدما في المعنى وان يكون
المتقدم في اللفظ متأخرا في المعنى فكأنه قال لامرأته حال ما كلمت زيدا ان دخلت الدار فانت طالق فلو حصل
هذا المعلق قبل ان كلمت زيدا لم يقع الطلاق انتهى كلام ابن عادل قال وكما في قول الشاعر ان يستغيثوا
بنا ان تذعر والجد دامنا معاقل عزنا انها كرم وقول ابن وردان عثرت بعدها ان والت تقسى من هانفو
لا لا لعاذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان
يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان
تقدر الجواب بعدها ثم تقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له ش قوله ان يستغيثوا الخ
من البسيط لم نطلع على فائدة ما قبله وما بعده قال العيني في عوامل الجزم والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب
واحد لشرطين وهما ان يستغيثوا وان تذعروا والجواب هو تجدوا فلذلك جزم والتقدير ان يستغيثوا
بنا مذعورين تجدوا فان الشرطين اذا كانا بالعطف يكتفى بجواب واحد وتذعروا مجهول من الذعر وهو الفزع
والمعاقل جمع معقل وهو الملجأ، قوله زانها فعل ومفعول وكرم فاعله والجملة صفة لمعاقل انتهى كلامه قوله
وقول ابن وردان بالجر عطف على قول الشاعر تقدم ترجمته في اوائل هذا الباب وهو من اعلم الشعراء واشعر
العلماء وهذا البيت من قصيدة المشهورة بالمقصورة من بحر الرجز قال شارح القصيدة عثرت
فعل ماض من العثار وهو الكبو والت اي لخبت من دال يا ل دال اذا لجي يا نا بمعنى هذه لغة كلمة
تقال للعاثر اذا عثر دعا له ونعاضده بقولك لقال لعاك اي اسلك الله ومعنى البيت انه يقول ان
لخبت نفسي من هذه الواقعة فلا وقعت على الوجه بعدها في واقعة اخرى فقولا لانجاة لك منها واعرابه

واعرابه الهاء في بعدها عائد الى الحالة التي هو فيها فقولا جواب للشرط الاول وهو مع جزائه جواب للشرط
الثاني ويجوز ان يقال ان واو لت ملغى لتوسطه فلا يكون مفتقرا الى الجزاء انتهى قوله اذ الآية الكريمة تعليل
لعدم تعالي الشرطين وبعدهما جواب في الآية قوله ما هو جواب اراد به قوله تعالى لا ينفعكم نصحي قوله للشرط الاول
متعلق بجواب وفاعل تقدير عائد الى ما هو جواب في المعنى وانما قيدته بالمعنى احترازا عن كونه جوابا حقيقة لان
الجواب لا يتقدم على الشرط والضمير في جانبه عائد الى الشرط الاول وهو ان اردت قوله واما ان تقدر الجواب
بعدهما اي بعد الشرطين لم تقدر ذلك الجواب بعد ذلك التقدير مقدما الى جانب الشرط الاول كما قدره القاضي
فقوله الى جانب الشرط متعلق بقوله ثم تقدر قال بيان مقدار المقدر ينبغي لتقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل
ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او ان كان
قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخا بعدك
مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير
شيء آخر متعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قولهم واشتروا في
قولهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي في واللاي يئسن
الآية ان الاصل واللاي لم يحضن فعدتهن ثلثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللاي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي
ان يقدر في نحو زيد ضع لعمرو جميلا وبخالد سوءا وبكرا اي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان
اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لتثقل التكرار ش قوله ضربه قائما قال
الهندي في شرح الحاجبية وفي ضربي زيدا قائما مذاهب فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما يجعل قائما حالا وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبرا للمبتدأ الذي ليس بحيثية وقال الكوفيون
تقدير ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر وهو باطل من غير شيء محدده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدلالة الاستعمال وقيل تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما لحذف مصدر
مثله واقعا خبرا وقيل هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظاهر انتهى والوجه الاخير ذهب اليه ابن درستويه وابن
باشاد وضعفه اظهر واما تقدير الاخفش فقيل في وجه الضعف حذف المصدر وابقاء بعض معموله
وقال ابن الحاجب في شرح الكافية واصله عند البصريين ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة فبقي اذا كان قائما ثم حذف كان لدلالة الحال عليه فبقي ضربي زيدا قائما انتهى
وهذا يدل على ان هذا الحذف على التدريج كما سيأتي قوله لانه قدر اثنين اي قدر الاخفش كلمتين الضرب
والضمير وقدر باقي البصريين خمس كلمات وهي حاصل والمستتر فيه واذا او اذا وكان والمستتر فيها واذا
للمستقبل واذ للماضي فلا يكون الا احدهما قوله ولان التقدير في اللفظ اي من جنس اللفظ السابق اولى
من التقدير من غير جنس اللفظ المذكور للاستئناس وعدم الوحشة والدلالة على المقدر بخلاف عدم المجانسة
وسيأتي في الصفحة الثانية هذا البحث قوله وكان تقديره اي تقدير الاخفش في قولنا انت مني فرسخان
اولى من تقدير الفارسي اراد بالظرف قوله منى قوله والاولى تقدير الحب اي القلة وفيه نظر لقلة الاقوة فيه بخلاف
حب العجل فانه غير محتاج الى تقييد وقرينة قوله ان الاصل واللاي لم يحضن فعدتهن الخ مقول قول الفارسي
قال الحلبي قوله ثم واللاي لم يحضن مبتدأ خبره محذوف فقدره جملة كالاولى اي فعدتهن ثلثة اشهر ايضا
اي كما في خبر اللاي يئسن والاولى ان يقدر الخبر مفردا اي فكذلك او مثلهن قوله وبكرا بالرفع عطف على زيد
فهو مبتدأ وحذف خبره بقرينة ما قبله اي بكر كذلك ولا يقدر عين خبر زيد اي وبكر ضع لعمرو جميلا وبخالد سوءا تقليلا
للمقدر ما امكن قوله ولان اصل الخبر الافراد عطف على تعليلا عطف علة على علة وفيه نظر وقد انكره الرضي
وقد بناه في احوال الجمل من الباب الثاني قال ولك ان تقدر في الآية شبيا البتة وذلك بان تجعل الموصول

وهم فافقه

وان يستغيثوا بجدوا الخ
وهم قال الشرط ان لا تقدم في التقدير فكيف قالوا ان يذعروا

معطوف فاعل الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تضع في نحو زيد في الدار وعمرو ولا يأتي ذلك في المثال السابق لأن أفراد فاعل الفعل بإياه نعم لك ان تسلم فيه بمنع الحذف بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فالقبح اللفظي وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن ليشهد للجواز قوله ولست مضر الذحال ظلامة ابي ذاك أعمى الأكرمان وخالبا وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ وحذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما ش قوله ولك ان لا تقدر في الآية أي في قوله تعالى والذي أئبس إلى آخر الآية يعني اذا عطف والذي لم يحتج على الذي أئبس عطف المفرد على المفرد واخبر عن الجميع بقوله تعالى فعقرنهن وقد اسخت الحلبي محال والكثر ما فيه توسيط الخبر بين المبتدأ وما عطف عليه انتهى اراد بالاكثر المحذور في ذلك التخبيج قوله وكذا تضع في نحو زيد في الدار وعمرو قال الدماميني وهذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما يخالف فاوعى فيه انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانت منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين ثم قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في زيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك مذكر مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه ذكر ان على مطلق القيام ولبس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو وجعل الظرف هو الخبر علم خبرا احزلم يحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يحمل ضمير يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين في قولك زيدا وعمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو قائم ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو بالعطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء انتهى كلام الدماميني واقول قوله وقياسه على زيد قام وعمرو يعني فقياس قولك ازيد عندك ام عمرو على قولك زيد قام وعمرو ليس بصحيح الا ان يراد بهذا الرد على الشريف فلا يسلم ورود عليه فانه لم يقس ذلك عليه فكانه توهم من التنوير وقوله الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز قياس احدهما على الاخر وقد عين الشريف مراده من هذا الاجمال في الحاشية المنقولة عنه حيث قال اي الظرف المستقل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبرا عنهما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ههنا ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر له عمرو خبرو تقديره وعمرو قام بخلاف قام زيد وعمرو فانهما مشتركان في المسند المذكور فلا حاجة الى التقدير ومجوز في مثل زيد في الدار وعمرو ان يكون في الدار خبرا عنهما فقد جوز تقدير الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه تجويز ان يقال زيد قاما وعمرو وفساد ذلك مما ليس فيه شبهة عند ذوي معرفة بالاحكام اللغوية نعم لو قيل زيد وعمرو في الدار كان خبرا عنهما بتقدير حصلا او حاصلان ولو قيل زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما في الدار كما في زيدا وعمرو قام كذا اذا قدم في الدار عليهما وانما مع توسطه بينهما فلا امتناع ذلك التاويل ولما كان صورة الظرف محالا بتغيير يجعله خبرا عن واحد او متعدد اشبه الحال عن القاصرين انتهى كلام الشريف في الحاشية نعم يرد على قوله ومن جوز في مثل زيد في الدار وعمرو ان يكون في الدار خبرا عنهما فقد جوز تقدير الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو فيلزم تجويز ان يقال زيد قاما وعمرو وفساد ذلك مما ليس فيه شبهة عند ذوي معرفة بالاحكام اللغوية فانا قد حققنا عند شرح قول المصنف ولكن ليشهد للجواز انه لم يسمع من احد من الثقات منعه ودل على جوازه قول الحماسي وحدت ابا بارايضها وامها ويمكن ان يقال يجوز ذلك لخصوصية الظرف فان الظرف لتوسعهم يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها فلا

فلا ينبغي ان يستدل على عدم جواز زيد في الدار وعمرو بامتناع زيد قام وعمرو والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة المقال قوله ولا تأتي ذلك يعني عطف المبتدأ على المبتدأ عطف مفرد على مفرد وكون المذكور خبرا لهما في المثال السابق وهو قوله زيد صنع بعمر وجميلا وبخالد سوء وبكر لان افراد فاعل الفعل وهو الضمير المستتر في صنع بإياه اي بايا عطف المفرد على المفرد بخلاف الآية فان الخبر فيها وهو قوله تعالى فعقرنهن ثلثة اشهر مشتمل على ضمير الجمع فلا مانع من عطف المفرد على المفرد فيها قوله ان تسلم فيه اي في المثال السابق من الحذف بان تقدر العطف على ضمير بكر على الضمير المستتر في صنع لحصول الفصل بينه وبين المعطوف عليه بإياه منعه وه فيصح العطف على المضمر المرفوع المتصل قوله لوصح ما ذكرته في الآية والمثال يريد ان لا تقدر شيء فيهما بان العطف الموصول في الآية على الموصول ويكون قوله فعقرنهن خبرا لهما وان العطف عمرو في المثال على زيد ويكون في الدار خبرا عن المعطوف والمعطوف عليه يصح زيد قائمان وعمرو فان تقدر المثال زيد حاصلان في الدار وعمرو وكان اللائق بالمصنف ان لا يصف المثال بالسابق لايهامه خلاف المقصود وان زال بعد القابل قوله ولكن ليشهد للجواز وايضا لم نسمع من احد من النحاة الثقاة منعه ولم يصرح بامتناعه كذا قال على البسطامي في حاشية شرح المفتاح للشريف ولكن يرد عليه انه شهادة للنفي ولكن القياس لا المنع ويدل على جوازه قول الحماسي في باب الصفات وحدت ابا بارايضها وامها فاعطيت فيها الحكم حتى حوبنها فان قوله رايضها مفعول ثان لوحدت وهو في حكم خبر المبتدأ قال المرزوقي في قوله وحدت ابا بارايضها الخ فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمفعول وحدت الثاني والمعنى وحدت ابا بارايضين لها كانها نتجت بمرضة سوء به فما حمد من تلك النافة حصل لها وراثة لا فعلا وقوله اعطيت فيها اي بذلت في تملكها ما احتكم بائعها واقترحه واستام بها حتى حصلتها قوله حذف خبره اي خبر المعطوف على المبتدأ تقديره انت اعلم وقوله فيكون خبرا عنهما اي فيكون اعلم خبرا عن انت وما عطف عليه واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع في هذه الصورة وقد سبق في بزجمة العوامل من باب الادوات انهم قالوا في اعراب قولهم انت اعلم ومالك ان مالكا معطوف على انت واعلم خبر عنهما فليلتفت اليه حتى تتضح المشكلات قال بيان كيفية التقدير اذا اسند غير الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا تقدير ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه كدوران عيني الذي والثاني كقوله اذا فامنا نضوع المسك منها نسيم الصبا جاءت برياالقرنفل اي نضوع منها مثل نضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزي به ثم حذف الضمير منصوبا بالمحفوض هذا قول الاخفش وعن سيبويه انها حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول نحوي وقال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب ش قوله اسماء متضايفة يشمل التثنية على التغليب او على اطلاق صيغة الجمع على التثنية على بعض اللغات حتى تدخل المثال الاول قوله او موصوف بالجر عطف على اسماء اي او تقدير موصوف مع صفة مضافة وقوله او جار ومجرور بالجر ايضا عطف على ما عطف عليه موصوف وقوله مضمر صفة مجرور وكذا عائد وعلى متعلقة بعائد قوله فلا تقدير جواب اذا الشرطية اي اذا اسند عني وهذا من المصنف اختيار مذهب الاخفش والاكثرين من المتقدمين وذهبوا الى ترجيح الحذف دفعة واحدة مثل سيبويه وغيره كما اشار اليه بقوله هذا قول الاخفش قوله ان ذلك بفتح الهمزة نائب فاعل يقدر وذلك اشارة الى جار ومجرور قوله بل على التدريج في محل النصب عطف على دفعة واحدة وانتصاب دفعة على انه مفعول مطلق للنوع اي حذفا دفعة وحذف تدريج اي حذفا على تدريج قوله فالاول اي تقدير الاسماء المضافة كالدوران والعين المقدرين في قوله تعالى رايتهم ينظرون اليك تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت فان تقديره كدوران عيني الذي

يغشى عليه من الموت هذا على بعض النسخ وفي بعضها يحل كالذي نصب على المصدر التشبيهي من تدور وهو في الحقيقة
صفة مصدر محذوف اي تدورا كتدورا عينهم دورانا مثل دوران عين الذي ويجوز ان يكون نعتا للمصدر
المقدر لقوله ينظرون تقديره ينظرون اليك نظرا مثل الذي يغشى عليه من الموت قال الحلبي ويؤيده الآية
الاخرى ينظرون اليك نظر المغشي عليه من الموت ويجوز ان يكون حالا من اعينهم اي تدورا عينهم حال كونها
مشبهة عين الذي يغشى عليه من الموت وقال السفاقسي كالذي في موضع الصفة لمصدر محذوف هو مصدر
مشبه اي دورانا كدوران عين الذي فبعد الكاف محذوف ان وبهما دوران وعين ويجوز ان يكون في
موضع الصفة لمصدر من ينظرون اي ينظرون اليك نظرا كنظر الذي واجاز ابو البقاء ان يكون حالا من اعينهم
اي مشبهة عين الذي انتهى وقال كلاهما واحد قوله والثاني اي تقدير الموصوف والصفة المضافة فان
تضوعا موصوف بمثل مضاف الى نسيم مضاف الى الصبا والبيت من معلقة امرئ
القيس وفاعل فاستاعابدا إلا ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في البيت السابق وبهما عشيقتاه يقول اذا
قامت ام الحويرث وام الرباب فاحت ريح المسك كنسيم الصبا اذا جاءت ببرق القرنفل ونشره شبه بأحدهما
بصيب نسيم هب على قرنفل بفتح القاف والراء وسكون النون وضم الفاء واللام معروف وضاع الطيب اصله
وتضوع اذا انتشر رائحته والربا بفتح الراء وتشديد الباء وبالقصر الرائحة الطيبة وقوله اذا قامتا جملة شرطية
جوابها تضوع المسك اصله يتضوع ومنها يحتمل ان يتعلق بتضوع على تضمين معنى تنشر ويحتمل ان يكون ظرفا
مستقرا حالا من المسك اي منتشرا منها ونسيم نصب على المصدر بتقدير موصوف وصفه ومضافين اي
تضوع مثل تضوع نسيم الصبا ويجوز ان ينتصب نسيم على الحال من المسك اي مشبها نسيم الصبا وقوله جاءت
ببرد الخ نفل حال بتقدير قد عن نسيم الصبا ونائشة مكتسب من المضاف اليه لان الصبا ريح مخصوصة كذا
قيل وكونه حالا ليس بمحذوف قوله والثالث وهو الذي يقدر فيه جار ومجرور مضمر عائد الى ما يحتاج الى الربط
كقوله تعالى واتقوا يوما الآية مر هذا الجملة في المرابع في ترجمة الاشباه التي يحتاج الى الربط عند ذكر الامر
الثاني منها فان المصر قال هناك قوله تعالى واتقوا يوما الى قوله وهم لا ينصرون انه على تقدير فيه اربع مرات
ثم قال بعد اسطر وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الها اي ان الجار حذف
اولا ثم حذف الضمير وقال اخرون لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز
الامران والاقيس عندي الاول انتهى يعني كلام ابن الشجري ثم قال المصر وهو مخالف لما نقله غيره انتهى كلام
المصر هناك وقال ههنا وهو نقل غريب وهذا اصطلاح قريب لما عليه ائمة الحديث في معنى الغريب
والمخالفة بين الفعلين عن سيبويه والاخفش ظاهرة لا ستره بها قال ينبغي ان يكون المحذوف من
لفظ المذكور مهما امكن فيقدر نحو في ضربي زيدا قائما فانه من لفظ المبتدإ واقل تقديرا وفي كان اواذا كانا
وتقدير اضرب دونها ههنا في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول
نحو زيدا اضرب اخاه تقدير فيه ايهن دونها اضرب فان قلت زيدا ايهن اخاه قدرت ايهن والثاني نحو زيدا
امررت به تقدير فيه جاوز دونها امرر به لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف
نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به قوله
وتقدير اضرب عطف على فيقدر اي وتقدر اضرب اي ينبغي ان تقدر المقدر الناصب لزيدا اضرب وان
جاز تقدير ايهن امرا من الاهانة كقائم فان الضرب نوع من الاهانة قوله معنى فاعل منع وصناعة بالرفع عطف
على معنى تقديره او منع من تقديره صناعة قوله فالاول اي المانع المعنوي فان تقدير اضرب لا يصح لفساد
المعنى لان زيدا ليس بمضروب وبرد عليه ان النحوي ليس من وضيفته سداد المعنى فان قولنا الارض فوقنا
صحيح بحسب النحو وان لم يكن مطابقا للواقع وقد مر نظائره في اوائل هذا الموضوع نقلا عن الفاضل

١٧ الباب

عن الفاضل الهندي وغيره قال المصنف في ترجمة مامر حوف الميم واما العرب فمحمون عن الخطاء في الالفاظ
دون المعاني قوله والثاني اي مثال المانع الصناعي قوله بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ مثل ان يقول رصادقت
زيدا نصحت له او خالصت زيدا نصحت له فان تقدير الملفوظ السابق مهما امكن يرجح على غيره فينبغي ان تقدر نصحت
زيدا نصحت له قال ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قولها ايها المايح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا
فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب بنا بالسبوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف والاسم
تفضيل محذوف لانا قدرنا بالتقدير من اعمال التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد
امس ودرهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من
ال وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب
المحذوف جملة السابق ويجب ان تقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بل بان الا في الضرورة كقول ١٧ النفي
ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا ش قوله ايها المايح هذا شطر من الرجز
المشطور غيره المصرا بسقاط حرف النداء من اوله قبطن في اول الوهلة انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وقد
حققنا الكلام فيما سبق ونعرضا لقول الشمني وقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما فليكن على ذكر منك
قوله اذا قدر دلوي منصوبا احتراز عن تقديره مرفوعا على انه مبتدإ دونك خبره اي دلوي قريب منك
او قدامك فحذفها فلا يكون مما نحن فيه وقد مضى قوله وقد مضى اي مضى ان اسماء الافعال لا تحذف لزوم
اختصار المختصر لان اسماء الافعال مصنوعة على الاختصار فاختصارها بالحذف يفضي الى الاجحاف وقد مر هذا
في اوائل بحث الحذف عند ذكر الشرط الرابع من شروط الحذف قوله وقوله واضرب بنا بالرفع عطف على قوله
ايها المايح اي وبما لا يقدر فيه المذكور لمانع صناعي قولها ايها المايح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا
فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب بنا بالسبوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف والاسم
تفضيل محذوف لانا قدرنا بالتقدير من اعمال التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد
امس ودرهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من
ال وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب
المحذوف جملة السابق ويجب ان تقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بل بان الا في الضرورة كقول
ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا ش قوله ايها المايح هذا شطر من الرجز
المشطور غيره المصرا بسقاط حرف النداء من اوله قبطن في اول الوهلة انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وقد
حققنا الكلام فيما سبق ونعرضا لقول الشمني وقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما فليكن على ذكر منك
قوله اذا قدر دلوي منصوبا احتراز عن تقديره مرفوعا على انه مبتدإ دونك خبره اي دلوي قريب منك
او قدامك فحذفها فلا يكون مما نحن فيه وقد مضى قوله وقد مضى اي مضى ان اسماء الافعال لا تحذف لزوم
اختصار المختصر لان اسماء الافعال مصنوعة على الاختصار فاختصارها بالحذف يفضي الى الاجحاف وقد مر هذا
في اوائل بحث الحذف عند ذكر الشرط الرابع من شروط الحذف قوله وقوله واضرب بنا بالرفع عطف على قوله
ايها المايح اي وبما لا يقدر فيه المذكور لمانع صناعي قولها ايها المايح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا
فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب بنا بالسبوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف والاسم
تفضيل محذوف لانا قدرنا بالتقدير من اعمال التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد
امس ودرهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من
ال وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب
المحذوف جملة السابق ويجب ان تقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بل بان الا في الضرورة كقول
ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا ش قوله ايها المايح هذا شطر من الرجز
المشطور غيره المصرا بسقاط حرف النداء من اوله قبطن في اول الوهلة انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وقد
حققنا الكلام فيما سبق ونعرضا لقول الشمني وقع في بعض النسخ المصراع الاول تاما فليكن على ذكر منك
قوله اذا قدر دلوي منصوبا احتراز عن تقديره مرفوعا على انه مبتدإ دونك خبره اي دلوي قريب منك
او قدامك فحذفها فلا يكون مما نحن فيه وقد مضى قوله وقد مضى اي مضى ان اسماء الافعال لا تحذف لزوم
اختصار المختصر لان اسماء الافعال مصنوعة على الاختصار فاختصارها بالحذف يفضي الى الاجحاف وقد مر هذا
في اوائل بحث الحذف عند ذكر الشرط الرابع من شروط الحذف قوله وقوله واضرب بنا بالرفع عطف على قوله
ايها المايح اي وبما لا يقدر فيه المذكور لمانع صناعي قول الشاعر قال الدماميني هذا عجز بيت صدره اكرامهم
منهم وفيل هذا البيت ولم ار مثل الحي حيا مصيحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والشعر للعباس بن مرداس
السلمي يصف بقومه وحيا اغار عليه قومه فاتصف القتلى ومدح الفريقين وبهذا اتصف في سلك الاشعار
المتصفة بالمنصفة والمراد بالحي خصوم قومه واعداؤهم والمصبح الذي يؤتى صبحا للغارة والكرام جوع والحماية
المنع والحقيقة ما لحق على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على زنة كوثر يطلق على اعلى البيضة من الحديد
وعلى عظم ناتئ بين اذني الفرس فوصف الحي المغار عليهم بصدد البيتين اي لم ار مثل الحي الذي اغرنا عليه صباحا ولم ار
اكرامنهم واحمى للحقيقة ووصف بالعجز بين قومه اي لم ار مثلنا فوارس عند ملاقاتهم ولم ار اضرب منا
بالسيوف تقرب القوانس قوله فعل محذوف وهو نضرب على صيغة المتكلم مع الغير من المضارع وقوله بالتقدير
متعلق بقررنا والباء للسببية وقوله من اعمال اسم التفضيل متعلق بقررنا وقررنا متضمن معنى حصلنا ونحونا
قوله انما قررت بالتقرير اي انما نحوت وخلصت بسبب تقدير الفعل من اعمال اسم الفاعل قوله ان الواو للقسم
مقول قال بعضهم قال الحلبي والذي فطرنا فيه وجهان احدهما ان الواو عاطفة عطفت هذا الموصول على ما جاء
اي لن نؤثرك على الذي جاءنا ولا على الذي فطرنا والثاني انها واو القسم والموصول مقسم به وجواب القسم
محذوف اي وحق الذي فطرنا لا نؤثرك على الحق ولا يجوز ان يكون الجواب لن نؤثرك عند من يجوز تقديم الجواب
لانه لا يجاب القسم بلن الا شذوذا من الكلام انتهى كلام الحلبي قوله والله لن يصلوا اليك مطلع مقطوعة من بحر
الكامل خمسة ابيات لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق بعض اخباره في ترجمة ربيعة
وفي ترجمة لن قالها في مدح النبي وحقيقة دينه وشريعته ومر انشاد هذا البيت في الباب الاول في ترجمة لن
مرجوح في اللام وانه يحتمل ان يكون مما حذف فيه الجواب للدلالة عليه بما بعده اي والله اكتئ لامنع على نفسك فلا
دليل فيه على ان الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق وفاعل يصلوا عائد الى قريش والخطاب
في اليك له عليه السلام والباء في بجمعهم متعلقة بيصلوا واوسد على صيغة المجهول من المتكلم مع التوسيد وقيل

بمعنى مدفونا حال من فاعل وسد وبعده فانفذ لامرك ماعليك غضاضة فكفى بنا وبنالك دبنا ودعوتنى
وزعمت انك ناصح ولقد صدقت وكنت قبل امينا وعرضت دنيا عليت بانة من جزا وبان البرية دنبالوا اللائمة
او حذارى سبة لوجدتنى سمحا نذاك ضنينا هذه الابيات الخمسة من شواهد النبوة فالائق توشيح الكتاب
وترشيح الخطاب بهذا المديح المستطاب رجاء للثواب **قال اذا دار الامر** بين كون المحذوف مبتدا وكونه
خبرا فانهما اولى قال الواسطى الاولى كونه المحذوف المبتدا ولان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر
لان النحوز فى اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل اى شانى صبر جميل امثل من غيره
ومثله طاعة معروفة الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا الايمان باللسان لا يواطئه القلب او طاعتكم
طاعة معروفة اى عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو عرض
ما يوجب التعيين عمل به كما فى الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا حذف الخبر وجوبا الا اذا سد شئ
مسده ومثله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان
المحذوف الخبر وجوزا بن عصفور كونه المبتدا ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك
قال والنقدير امانى قسمى ايمن الله قسم لى انهى ولو قدرت ايمن الله قسمى لم يمتنع اذا المعرفة المتاخرة عن معرفة
يجب كونها الخبر على الصحيح ش قوله وقال العبدى هو احمد ابن بكر ابن احمد بن لقية العبدى احد ائمة النحاة
كان لغويا فيما بالعباس قراءعلى السرافى له شرح الايضاح اختل عقله فى اخر عمره ومات سنة ست
واربعمائة كذا قال السيوطى قال الدماميني ههنا سؤال اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لابد فى
الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لاحذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان
كذلك جاز فى كلام واحد الا تقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة والجواب انه ذلك جائز
باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين المحذوف انتهى قوله ابن اياز هو الحسين بن بدر بن اياز
العلامة جمال الدين كان اخر زمانه قرا على التاج الارموى ومن تصانيفه قواعد المطارحة والاسعاف
فى الخلاف مات ثالث عشر ذى الحجة سنة احدى وثمانين وستمائة كذا فى طبقات السيوطى قوله ومثال
المسئلة فصبر جميل الخ قال الدماميني رجح الاول بانه حذف المبتدا اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح لحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل امثل لا يدل على حصوله وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة
اى صبرت صبرا جميلا فانت فى حالة النصب مخبر بحصول الصبر لك واذا جعلت المبتدا محذوفا كنت مخبرا
ايضا بانصافك بالصبر فالنصب والرفع متفقان من هذه الحيثية وبهذا بخلاف حذف الخبر وهو ظاهر وقد رجح
الاول ايضا بان قيام الصبر سبد نا يعقوب عليه الصلوة والسلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس
على خصوص الخبر اعنى امثل من غيره قرينة لفظية ولا حالية واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هى انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار
هذا المقام محا يفهم منه هذا المعنى لسهولة ورجح ايضا الاول بقراءة من قرا فصبر اجميلا بالنصب فان معناه
اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل امثل انه امثل من غير صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه
امثل من الجزع وبث الشكوى انتهى كلامه قوله ومثله طاعة معروفة اراد به قوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم
لئن امرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة قوله لا ايمان باللسان بكسر الهمزة بمعنى التصديق وقوله من هذه الايمان
بفتحها جمع يمين قوله على القول بانهما جملتان فى محل النصب على الحال من نعم الرجل اى محمولا على قول من قال بهذا التركيب
من جملتين فزيد خبر مبتدا محذوف ولم يقدر مبتدا محذوف خبر المبتدا المحذوف لتقوية الوجه الاول بقراءة ابن كثير
برفع لفظة الجلالة على انه فاعل فعل محذوف ولم يقدر خبر المبتدا محذوف لتقوية الوجه الاول بقراءة ابن كثير
من السبعة يوحى بكسر الحاء واسناده الى الله العزيز الحكيم قال الحلبى القراء على يوحى بالياء مبنيا للفاعل
وفاعل الله والعزيز الحكيم نعتان وقرا ابن كثير وابو عمرو على يوحى بفتح الحاء مبنيا للمفعول وفى القاموس

خبره نعم الرجل قدم عليه قوله اذا حمل على الحذف ظرف لمثله وفيه رائحة الفعل يكفى فى عمل الظرف بزيد ان حبذا زيدا
مثل نعم الرجل زيد عند الاكثر فى كون زيد خبر المبتدا ومحذوف وقال بعضهم زيد بعد حبذا عطف بيان لفاعل حب
وهو ذا وقيل ذا زائدة وزيد مثل نعم الرجل فاعل حب كذا قال المهندى فى شرح الحاجبية فلا يكون حينئذ
مما نحن فيه قوله بان المحذوف الخبر متعلق بجزم كما صرح به ابن الحاجب وغيره من ان المحذوف فى قولنا عمرك
لافعلن خبر هو قسمى او يمينى او غيرهما وعمرك مرفوع بالابتدا وقولنا لافعلن جواب لا محل له قوله ولذلك لم يعده
اى ولكونهما بن عصفور كون المحذوف فى القسم فيما يجب فيه الحذف الخبر فانه قال فى المقرب والخبر بالنظر
الى الاثبات والحذف على ثلثة اقسام قسم يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدا الواقع بعد لولا والمبتدا اذا
كان مصدرا قد سدت الحال مسد خبره نحو ضربى زيدا قائما وكل مبتدا استعمل محذوف الخبر فى مثل او فى كلام
جاء مجرى المثل انتهى ولم يذكر القسم قوله والتقدير انا قسمى ايمن الله على ان يكون قسمى مبتدا وايمن الله خبره
قال المصنف فى ترجمة ايمن الرفع بالابتدا وحذف الخبر ثم قال وجوزا بن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدا
اى قسمى ايمن الله انتهى قال ابن يعيش وهو مرفوع بالابتدا وخبره محذوف للعلم به كما كان كذلك فى لعمر الله
وتقديره ايمن الله قسمى او يمينى ونحوهما انتهى وذكر المعرفة المتاخرة عن معرفة يجب كونها الخبر لما تقدم فى اول
الباب الرابع من وجوب ابتدائه المقدم من المعرفتين المتساويين نحو الله ربنا او المختلفين فى الرتبة
نحو زيد الفاضل الفاضل زيد وفيه كلام طويل الذيول والاذناب كثير السؤال والجواب تركناه مخافة الاطناب وشبه
الاسنهاب **قال اذا دار الامر** بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدا والباقى خبرا فالثانى اولى
لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا
ان يقتضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او موضع اخر شبهه او موضع اتت على طريقته فالاول كقراءة
شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء
وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل ولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل
والشركاء وكقوله اليك نزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول ش قوله فى ذلك الموضع ظرف مستقر
فى محل الخبر صفة لرواية بعد صفة باخرى اى الا ان يقوى الوجه الاول وهو حذف الفعل وابقاء الفاعل
برواية اخرى حاصلة او موجودة فى ذلك الموضع او حاصلة فى موضع غير الموضع الاول والباء بمعنى فى
لدخوله على اسم مكان وقوله يشبهه صفة موضع اخر وكذا قوله او بموضع اى موجودة بموضع اث اى يطابق
جاء على طريقة الاول قوله فالاول اى حذف الفعل والقاء الفاعل لتقوية برواية من بنى يسبح للفاعل وجعل
رجال فاعلا كقراءة شعبة وابن عامر بفتح الباء مبنيا للمفعول فى قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال لانه لهم بتجارة الآية والقائم مقام الفاعل احد المجرورات الثلث احدبها له والثانية فيها والثالثة
بالغدو والاولى منها بذلك الاولى لاحتياج العامل الى مرفوعه الذى يليه اولى ورجال على هذه القراءة مرفوع على
احد وجهين اما بفعل مقدر لتعذر استغناء الفعل اليه فكانه جواب سؤال مقدر قيل من سبحه فقيل سبحه رجال
الثانى ان رجال خبر مبتدا محذوف اى المسبح رجال وباقى السبعة بكسر الباء مبنيا للفاعل ورجال مرفوع
على انه فاعل وهذه الرواية تقوى حذف الفعل والقاء الفاعل فى الرواية الاخرى فانها تحتمل وجهين
لاخبر المبتدا كما سبقت الاشارة المصرح وتقدمت الآية فى الجهة الخامسة قوله وقراءة ابن كثير بالجر عطف على قراءة
شعبة اى وكقراءة ابن كثير فى الآية الثانية كذلك يوحى بفتح الحاء على صيغة المجهول واسناده الى اليك
ورفع لفظة الجلالة على انه فاعل فعل محذوف ولم يقدر خبر المبتدا محذوف لتقوية الوجه الاول بقراءة ابن كثير
من السبعة يوحى بكسر الحاء واسناده الى الله العزيز الحكيم قال الحلبى القراء على يوحى بالياء مبنيا للفاعل
وفاعل الله والعزيز الحكيم نعتان وقرا ابن كثير وابو عمرو على ما لم يسم فاعله يوحى بفتح الحاء مبنيا للمفعول وفى القاموس

فى اسفل ٥

مقام الفاعل على ثلثة اوجه احدها ضمير مستتر يعود على كذلك لانه مبتدا والتقدير مثل ذلك الايجاء يوحى هو اليك
فمثل ذلك مبتدا ويوحى هو اليك خبره الثاني ان القائم مقام الفاعل اليك والثالث ان القائم مقام الجملة من قوله
الله العزيز اي يوحى اليك هذا اللفظ وعند البصريين لا يجوز كون الجملة فاعلا ولا قائمة مقامه انتهى ثم قال قوله
الله العزيز يجوز ان يرتفع بالفاعلية في قراءة العامة وان يرتفع بفعل مضمر في قراءة ابن كثير كانه قيل من يوحيه فقيل
يوحي الله وان يرتفع بالابتداء وما بعده خبره والجملة قائمة مقام الفاعل انتهى ولم يذكر المصنف هذا الوجه الاخير كما ان
الحلبي لم يذكر ما ذكره المصنف من كونه خبر مبتدا محذوف لضعفه قوله وكقراءة بعضهم وهي قراءة شاذة عزوه الى
عبد الرحمن السلمي والحسن البصري قال الحلبي وقرأ السلمي والحسن البصري زين مبنيا للمفعول قتل رفعا
اولادهم خفضا بالاضافة وشركائهم رفعا فهو جواب سؤال مقدر كانه قيل من زينه فقيل شركاؤهم وهذا كقوله
تعالى سبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبحه رجال وقول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة قوله ورفع
القتل على انه نائب فاعل زين مبنيا للمفعول واما رفع الشركاء فعلى حذف الفعل وابقاء فاعله تقديره زينه
شركاؤهم قوله وقوله ليبك الخ بالجر عطف على قوارير بعضهم وقوله فيمن رواه في مذهب خبر وهي ليبك
مجهولا لانه امر الغائب واسندا الى يزيد ورفع ضارع على انه فاعل فعل مقدر اي يبكيه ضارع قال العيني قال ابن حبيب
ابن حرملي النهشلي وغلاه الثعلبي ابي الحارث بن نهشل النهشلي والقبلي لضرار النهشلي وبعضهم لم يزد وا ابو عبيدة
الكمهلي هو من الطويل يرثي بها اخاه يزيد واللام في ليبك لام الامر والفعل مجهول وفاعله يرتفع بزيديه والشاهد
في ضارع حيث رفع بفعل مقدر اي يبكيه ضارع اي ذليل مسكين ورواه الاصمعي بنصب يزيد وليبك معلوما
فعلى هذا لا شاهد فيه واللام تتعلق به ويجوز ان يكون بمعنى عند ومحتبط عطف عليه المحتاج وقال النحاس هو طالب
المعروف وماخ مما مصدر نية اي من الحاجة الاشباع المطيحة يقال طوحته الطوايح اي نزلت به المهالك واصله من
طاح يطيح اذا هلك وسقط وكان القياس ان يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوايح والمعنى ليبك يزيد
رجلان خاضع متذلل لمس لعاونه وطالب معروف ومنوقع احسان انتهى وقال السيوطي وزعم بعضهم انه
لا دليل في البيت لجواز ان يكون يزيد منادى وضارع نائب عن يا فاعل ليبك اي يا يزيد يبكيك ان بكى الذليل والمحتاج فانهما قد هلكا بهلاكك قال ابن هشام والتوجيه الاول اولى لانه قد روي ليبك يزيد
بفتح باء يبك وكسر كافه ونصب يزيد فكلما ظهر ضارع فاعلا في هذه الرواية استحق ان يقدر فاعلا في الرواية
الاخرى لبسوغيا انتهى قال فان التقدير يسبحه رجال يوجهه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا يقدر هذه
المرفوعات مبتدأ اذ حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد نبئت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل
والثاني كفعله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله خلقهم بل اكثرهم لا يعلمون الله لجيء ذلك في مثله هنا الموضوع وهو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع اتيانه على طريقته نحو قالت من
انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال ومن يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها شرح قوله قال التقدير
بيان لتقوية حذف الفعل وابقاء الفاعل برواية اخرى موجودة في ذلك الموضع يسبحه رجال بتقدير فعل
مضارع مبني للفاعل ورجال فاعله ويوجهه الله على ان يوحي فعل مضارع مبني للفاعل وفاعله لفظ الجلالة
كما اشرنا اليه قوله ويوجهه الله اي يوحي ذلك الاحياء الله العزيز الحكيم قوله ولا يقدر هذه المرفوعات وهي
والله العزيز الحكيم وشركاؤهم قال ابو البقاء على قراءة المجهول في يسبح مرفوع بفعل محذوف اي يسبحه
رجال وقيل هو خبر مبتدا محذوف اي المسبح رجال انتهى ولم يذكر الوجه الاخير قال الدماميني في عبارة المصر
قلب فان المرفوعات اخبار حذفت مبتدآتها لا مبتدات حذفت اخبارها وقال الشمني وافول انما يكون في
هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها نفي كون هذه المرفوعات مبتدآة والبواقي اخبارها وليس كذلك وانما
المقصود منها نفي وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها وقد نقلا ابو البقاء

فلا يقدر لا لقولين الصح

البقاء في الآية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال انتهى كلام الشمني ويرد عليه ان المصنف لم يتعرض لما ذكره الشمني
من كون هذه المرفوعات مبتدات بل افترض لكونها فاعلة او اخبارا ورجح ثم استثنى ان يقتضد الوجه الاول فلا وجه
لحمل كلامه على ما لم يتعرض له اصلا نعم حمل كلامه على القلب ايضا غير مناسب لعدم الاشتمال على ثلثة مقبولة وهو شرط
قبوله عند الخوارزمي ولهذا قال ابن حبتي لا يحمل على القلب ما حصل عنه مندوحة فيجب ان يحمل كلام المصنف على الاستئناف
كلام لم يتعرض له قبل هذا ويؤيده ايراد الآية التي ذكرها في الوجه الثاني والتي ذكرها في ثمنه من الوجه الثالث فان
الآيتين لا تتصور فيهما ان الباقي خبر والمقدر مبتدأ فانه قال لا يقدر الله خلقهم بل قدر خلقهم الله قوله
والثاني اي حذف الفعل وابقاء الفاعل لتقويته بموضع اخر شبيه كقوله تعالى ليقولن الله فان لفظ الجلالة
مرفوع على انه فاعل لفعل مقدر لا على انه خبر لمبتدأ على تقدير هو الله قوله وهو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض الآية قال الحلبي وفيها دليل على ان الجلالة الكريمة من قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله مرفوعة
بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها وهذا الجواب مطابق للسؤال من حيث المعنى اذ لو جاء على
اللفظ الحبي فيه بجملة ابتدائية كالسؤال انتهى قوله وفي مواضع عطف على قوله في شبه هذا الموضع اي ولمجيء
ذلك وهو حذف الفعل وابقاء الفاعل في مواضع انبه على طريقته اي موافقته له نحو قوله تعالى فالت من انبأك هذا
قال نبأني العليم الخبير قال الشمني قوله وفي مواضع انبه بها هو الثالث وقد ذكره في ضمن الثاني معطوفا
على في شبه هذا الموضع انتهى قوله نبأني العليم الخبير نبأني ولهذا قد خلقهم الله في الآية الاولى قوله
قل يحييها الذي انشأها ولم يقل الذي انشاءها يحييها حتى يكون جملة اسمية ولهذا يقدر في الآية الاولى الله
خلقهم بل قد خلقهم الله قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل
احدها نون الوقاية يجوز الحاجوني وتامروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد
وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون
الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله ليسوا الفالبات اذا قلبني هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه
لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه الثالثة
تاء الماضي معتاء المضارع نحو تارتلظى وقال ابو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
بضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية
وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام الكوفي ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا تشك
فيها نحو تارتلظى ولقد كنتم تمنون ش قوله قول ابي العباس هو المبرد وعند البصريين وعند الكوفيين
تطلق هذه الكنية على الثعلب وابو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه وابو علي الفارسي وقد مر
تراجمهم وكذا ترجمة هشام الكوفي مر في اوائل هذا الموضوع قوله ليسوا الفالبات صدر بيت
من الوافر لعمرو بن معدي كرب الصحابي رضي الله عنه تقدم ترجمته في اوائل الكتاب وصدره تراه كالثغام يعل
مسكا قال العيني الضمير في تراه يرجع الى شعر الرأس والثغام بالثاء المثلثة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة
بيضاء الثمر والزهر شبه الشيب بها وكالثغام انما مفعول ثان ان كان تراه من رأيت بمعنى ظننت واما
حال ان كان من رؤية البصر فوله يعل على صيغة المجهول والضمير فيه يرجع الى الشعر وهو نائب عن الفاعل من
العلل وهو الشرب الثاني فكانه يتركب فيه المسك مرة بعد اخرى قوله ليسوا خبر مبتدا محذوف اي هم الفالبات
جمع فالبة من فلى الشعر اذا اخذ القمل منه من باب علم يعلم والظاهر انه سد مسد جواب اذا
لانه ظرف فيه معنى الشرط والشاهد في فلبني حيث حذف منه نون الوقاية واصله فلبنني بنونين احدهما نون
الوقاية والاخرى نون الجمع فحذفت نون الوقاية لانها زائدة وعند سيبويه المحذوفة هي نون الاناث والباقية
نون الوقاية واختاره ابن مالك وقال صاحب البسيط لا خلاف ان المحذوف نون الوقاية قال وفلبني جيد

ليسوا الفالبات

في الشعر فلا يقاس عليه انتهى كلام العيني قوله وفي البسيط اسم كتاب في النحو لضياء الدين بن العلج قال السيوطي كثيرا يوجد في
واتباعه من النقل ومنه لم اقف على ترجمته انتهى قوله ان المحذوف الاول قال الدماميني يلزم على هذا الراي حذف الفاعل وهو
خلاف مذهب سيبويه واصحابه انتهى قوله كونا راتلظى قال المصنف في الجهة الخامسة ولا يجوز ان تلظى ماضيا
والا لقبل تلظت لان التانيث واجب مع المؤنث المجازي اذا كان ضميرا منفصلا قال الرابعة نحو مقول وتبيع المحذوف
منهما واو مفعول والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف الافعال
والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو يا زيد زيد البعلات بفتحهما وبين ذراعي
وجبهة الاسد هذا هو الصحيح خلافا للمبرد السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه
من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد البعلات ان الحذف
من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف المذكور في اللفظ
عوضا عما ذهب وانما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ
كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدا ين عامل في الخبر
فالاول اعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقال ذلك في مسئلة الاضافة شرح قوله الرابعة نحو مقول
قال الدماميني هذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة لبنا من الاعراب في شيء فابداهما غير مناسب
انتهى واجاب الشمني عنه بالحمل على الاستطراد وهو الملجاء عند الاضطرار عند الحذاق بحمل امثال على استمداد
بعض العلوم عن بعض ولهذا اوردوا مباحث الحقيقة والمجاز في علم الاصول وعنونوها بالمبادي اللغوية
وقال بعضهم هو تتميم الصناعة بما ليس منها ذكره المولى حسرو في اوائل حاشية التلويح وايضا اشتراك
العلوم في بعض المسائل مما ذهب اليه المحققون كما اشار اليه الشريف في مسئلة التجاهل وقد سبق هذا
البحث في ترجمة ام من الباب الثامن الباب الاول من هذا الموضوع فليلتفت اليه قوله خلافا للاخفش
اي نقلوا خلافا كائنا للاخفش في هذه المسئلة فمذهب الخليل وسيبويه ان المحذوف واو مفعول
كما ذكره المصنف لانها زائدة وقريبة من الطرف ومذهب الاخفش ان المحذوف هو عين الكلمة لان
واو مفعول زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة واحدة حذف الاول كذا قيل وفيه نظر قوله
المحذوف منهما الف الافعال والمراد بالف الافعال والاستفعال الالف الزائدة في اوائلهما واستفعلوا
فلما قلب الواو والفا بعد نقل فتحها الى ما قبلها التقى ساكنان فوجب حذف احدهما فالمحذوف في الزائد عند الجمهور
ونقلوا خلافا للاخفش فيه ايضا قوله نحو يا زيد زيد البعلات بعض بيت من ارجوزة لعبد الله بن رواحة الصحابي
رضي الله عنه والمراد بزيد بن ارقم الصحابي ربيبه وقد مر فيما افترق فيه عطف البيان والبدل من الباب
الرابع ما يتعلق بهما من المباحث اللطيفة وما وقع من السهو من بعض الكبار في اسم الشاعر فليراجع اليه
من اراد التعجب العجاب قوله قال ابن الحاجب وتفصيله ما اورده في الامالي حيث قال في القسم الرابع
مذهب سيبويه في مثل يا تيم تيم عدي ان المحذوف المضاف اليه من الثاني والمضاف اليه الاول وهو المذكور
بعد الثاني اخر ضرورة ان يكون المضاف منتهى الاسم وقال في زيد وعمرو قائم ان المحذوف خبر الاول وما ذكر بعد
الثاني خبره والفرق بينهما من ثلثة اوجه احدها ان الضرورة التي الجاءت الى تاخيرها هنا هو كون تيما الثاني لو
قدم ما بعده لبقي مضافا الى غير مضاف اليه وذلك لا يستقيم فكان تاخره لمعنى مفقود في زيد وعمرو قائم
وليس ذلك في زيد وعمرو قائم الا ترى انه لو قدم في زيد وعمرو قائم فقال زيد قائم وعمرو جاز ولو قال يا تيم
عدي تيم لا يجز باتفاق ودل على ان الموجب للتاخير في يا تيم عدي غير موجود في زيد وعمرو قائم الثاني هو
ان يا تيم تيم عدي جملة واحدة مالا يفترق في المتعددة الا خوانه يلزم في الجملتين مخالفة الاصل ولا يلزم ثم
الا في جملة واحدة ومخالفة الاصل في جملتين اعدم مخالفته في جملة واحدة الاخير ان الدليل يقتضي في الجميع

في الجميع ما ذكرناه الا انه تخصص بدليل خاص في الجمل فبقينا فيما عداه على الاصل المقتضى لذلك والدليل الخاص قوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف ولولا انه خبر عن الثاني لم يجز ان يقال راض ويوجب ان يقول
راضون والله اعلم انتهى كلامه قوله وانما هنا الف في قولنا زيد وعمرو وقائم قوله كل من المبتدئين عامل فيه
في الخبر هو المبتدا فيصير الامر الى التنازع فاعمال الثاني مختار البصريين قال الدماميني جعل هذا الفاضل ذلك من باب التنازع ولم
يجزه الجماعة فيه انتهى قوله في مسئلة الاضافة وارا د مسئلة الاضافة مثل قوله ذراعي وجبهة الاسد فان العامل في
المضاف اليه المضاف فينبغي ان يحذف من الاول ويعمل الثاني قال ينبه الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف
من الاول في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف وقوله خليلي هل طب قالي وانتما ان لم ينوحا بالهوى
ونحان من الثاني في قوله تعالى لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القران لا يأتون بمثله اذ لو كان للجواب
للثاني لجزم فقلنا بذلك في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق وفي فانما ان كان من المقربين فروح ولولا رجال مؤمنون
ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا شرح قوله نحن بما عندنا قاله قيس بن الخطيم يمدح بالخاء المعجمة الاوسي شاعر جاهلي من فحول الشعراء
وقال ابن بري وابن هشام اللخمي لعمر بن امرئ القيس الانصاري وهو وهم فقصيدة من المنسرح وقوله نحن مبتداء وخبره
محذوف تقديره نحن راضون بما عندنا وفيه الشاهد حيث حذف الخبر لدلالة خبر المبتداء الثاني عليه وهو قوله انت
وخبره راض قوله والراي مختلف جملة اسمية وقعت حالا كذا قال العيني وقال السيوطي اول القصيدة شعر ابلغ بني
سحيم مغلغلة فوم لهم خطة انا وراهم انف واتنا دون من يسومهم الاعداء من صنيم خطة تكنف الحافظو اعورة العشيرة فانا
بانهم من ورانا وكف بما مال والسيد المعمم قد يطراء بعض راسه السرق نحن المكيثون حيث نحمنا الملك ونحن المصالت
الانف بما مال والحق ان قنعت به فالحق فيه لامرنا نصف خالفت في الراي كل ذي فخر والبغي بابا بما غير ما نصف
ان يجيروا مولى لقوم كلهم والحق نوفي به ونفترق قال ابن بري سبب هذا الشعر انه كان لمالك بن العجلان مولى يقال
له بجير جلس مع نفر من الاوس من بني عمرو بن عوف فتفاخروا فذكر بجير مالكا ففضله على قومه فغضب جماعة منهم
بنو بجير وعدا عليه رجل من بني الاوس يقال له سهم بن يزيد فقتله فبعث مالك الى بني عمرو بن عوف ان ابعثوا الي سهما
فاقتله بمولاي والاجود ذلك الحرب بيننا فبعثوا اليه انا نعطيك الرضى فحنقه ذلك فقال لا اخذ الا دية الصريح وكانت دية
الصريح ضعف دية المولى فقالوا ان هذا منك استذلال لنا وبغي علينا فابى مالك فوقعت الحرب بينهم الى ان اتفقوا
على الرضى بحكم عمرو بن امرئ القيس فحكم بان يقبل دية المولى فابى مالك فانشد عمرو بن امرئ القيس هذه
الابيات قوله بنو حجبى بفتح الحجبين بينهما جاء مهملة ساكنة اخره موحدة مقصورة بطن من الانصار وهو حجبي
بن كلف بن عوف بن عمرو بن عوف ابن مالك من الاوس وخطمة بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء بطن من الانصار
وانف بضم الهمزة والنون يقال روض انف لم يرعها احد وكاس انف لم يشرب بها احد قبل ذلك قوله
دون من يسومهم الاعداء اي دون ما يطلبهم الاعداء دبى ضيم اي ظلم خطة اي امر وشان وتكنف بضم النون
والكاف جمع ناكف من تكنفه كذا اي استكنفه وانفه وهو خبر انا الى قوله فطوا فسقطت النون للاضافة
وعورة بالجر وروي بالنصب بحذف النون للتخفيف لا للاضافة وبهذا استشهد سيبويه والعورة ما لم يحم
وقال ثعلب كل مخوف عورة وقال كراع عورة الرجل في الحرب ظهره وبذلك فسر هذا البيت قوله من وراء بنا اي من
غيبتنا فكني بنوا عن ذلك فامتدح بحفظهم عورة قومهم بظهر الغيب وامنهم من ناحيتهم كل نقص وعيب ويجوز
ان يعتمد من وراء خططنا اياهم فحذف المضاف وبدوي من ورائهم والوكف العيب وقيل الاثم وقيل الخوف
وقيل المكروه وقيل النقص وقال ترخيم مالك والمصالت بفتح الميم مصلته بكسرها يقال رجل مصلت اذا كان
ماضيا في الامور والانف بضمتين اي المتقدمون في الامور ونصف انصاف ويجيز بضم الموحدة وفتح الجيم
قوله والسيد المعمم ذكر العمامة لانها من مناقب العرب وقد وصف ابو الاسود الدولي العمامة فقال جنة الحرب
ومكنة البرد ومدفاة من القر وقار من الندا وقامة من الاحداث وزيادة في القامة وعادة من عادات

ايضا
اي محاصون ولصوصا انف
كقصارب انفا وما خوذ من
الانفة وهي الحمية

العرب ذكره الجاحظ في البيان انتهى كلامه قوله خليلي هو من الطويل بعينه خليلي بحذف حرف النداء وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود والمقدر كذا قبل والاولى ان يقدر خبر المبتداء محذوفا اي هل عندكما طب وهو مثلث الطاء والشاهد في قوله فاني بحذف خبره لدلالة خبر المعطوف عليه وهو قوله ونقان والتقدير فاني ونف وانما ونقان وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحتين وهو المرض اللازم فاذا كسرت النون انثت وثنيت وجمعت واذا فتحت بنوي فيه الواحد والمؤنث والجمع والمذكر والمؤنث يقال باح بسره اذا اظهره وان لم يتوجعا ان وصلته والجملة عطف على مقدر تقديره يحتمل بالهوي اولم يتوجعا كذا قال العيني قوله مثلث الطاء اي بحركاتها الثلث وانما لم يبن اذا فتحت نون ونف لانه منقول من المصدر فلا يحتاج الى التثنية والجمع والتانيث للبحث المعنى الاصلي بل يطلق على الكل كالولد قوله ومن الثاني عطف على قوله من الاول اي ولا نرد فاذا المحذوف الثاني في قوله تعالى قوله فقلنا به لكم في نحو ان اكلت الخ تقدمت هذه المسئلة قريبا في التنبيه السابق واشار بذلك الى ان الحذف من الشرط الثاني فحينئذ يقدر للثاني جواب مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط كما تقدم قوله وفي واما ان كان من المقربين قال الحلبي ويختلف النحاة في الجواب المذكور بعد هما هل هو لاما الاولان وجواب الاخرى محذوف لدلالة المنطوق عليه او الجواب لهما ثلثة اقوال الاول لسيبويه والثاني للفارسي في احد قوليه والثالث قول سيبويه والثالث للاخفش انتهى فعلم من هذا ان المصرعين في هذه الآية من المواضع التي لا نرد فيها بل يتعين الحذف من الثاني كيف وليس فيهما ما يوجب الحذف من الثاني كما في قوله لئن اجتمعت الانس والجن لان فيه ما تعاضا عما عن تقدير الحذف من الاول وهو عدم الجزم في قوله لا يأتون بمثله ولو كان جوابا لان سقطت نون الجمع بالجزم فقد بين الضبح لذي عنين قوله ولو لا رجال مؤمنون قال الحلبي الخبر محذوف تقديره موجودون وان اما جواب لولا ففيه ثلثة اوجه احدها ان محذوف لدلالة جواب لو عليه والثاني انه مذكور وهو لعذبنا وجواب لو هو المحذوف وفي الثاني من الاول لدلالة الثاني له لانه الاولى والثالث ان لعذبنا جوابها معا وهو بعيد وقال الزمخشري قريبا من هذا فانه قال ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للو لا كمر جعها الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو لجواب ومنع الشيخ مرجعها لمعنى واحد قال لان ما تعلق به الاول غير ما تعلق به الثاني انتهى وبهذا تبين ان عد المصنف هذه الآية من المواد التي لا نرد فيها بل يتعين الحذف من الثاني ليس فيها وجهان اخران كما في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية قال وانبني على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر اذ التقدير ان اكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى في انت طالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب في الصناعة ايضا ومن ذلك قوله فاني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان خبر المبتداء والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما شل قوله انها لا تطلق بفتح الهمزة فاعلم انبني اي لا تطلق المراة المخاطبة بهذا المثال حتى تؤخر المقدم وهو الاكل وتقدم المؤخر وهو الشرب كما تقدم في التنبيه السابق قريبا وقوله اذ التقدير علة لعدم تطليقها بالتقديم والتاخير قوله هو الشرط الاول وجوابه وهو قوله ان اكلت فانت طالق قوله على اسم الشرط هذا حكم على وجه التغليب والا فان ليست باسم اورده بلفظ الاسم لتعميم اسماء الشرط مثل من وان ومتى وغيرها قوله بل قال جماعة قال الرضي واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه كالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه انتهى وفيه تفصيل فليطلب عند الحاجة وعلى هذا فلا لائق بالمصنف ان يعين القائلين ولا يبهم بقوله قال جماعة قوله ومن ذلك قوله فاني وقيار تقدم مشروحا في اقسام العطف من الباب الرابع اي وفي الحذف

ومن الحذف من الثاني قول الشاعر فاني وقيار فالحذف فيه خبر الثاني وقوله لغريب خبر لان لان اللام لا تدخل على خبر المبتداء كما تقدم في الباب الرابع قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم قال الدماميني فيه بحث لانه محفوظ بدليل قول الشاعر وا لمسجدان وبيت نحن عامره لناوزمزم والاركان والحجر والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامره فحذف الواو واجتزي عنها بالضمة كما في قوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يا بولهم احد ضرارا انتهى قوله نحو وانا لنحن الصافون قبل اللائق به التمثيل لذلك بقوله تعالى وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون لان قوله لنحن الصافون المراد به الملائكة يوجب المطابقة في الجمعية قوله فلا تغير المبتداء الخ قال الدماميني هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتداء والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان الكريمين واقبل الغلمان اكرمتهما قال ذكرا ما كن من الحذف بتمرن بها المعرب حذف الاسم المضاف وجازفي الله بنبا نهم اي امره لاستحالة الحقيقي فما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اي اذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اي اكلها حرمنا عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها يتناول شرب البان الابل حرمت ظهورها اي منافعها يتناول الركوب والتحميل ومثله احلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب لما قد وقع نحو اوفوا بالعقود واوفوا بعهدي الله فانها قولان قد وقعا فلا ينصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه قد لكن الذي يمتنى فاذا الزوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا اوفي مراودته بدليل تراود فتاها عن نفسه وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير والي مدين اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم شعيبا وانه فدجاء صريحا وما كنت ثاويا في اهل مدين شل قوله حذف الاسم المضاف هو في الكشرة والشيوع بحيث قيل بها وقع منه في الكتاب العزيز نيف الف موضع كذا قال الزركشي في البرهان والسيوطي في الاتقان وقد سبق هذا في اوائل هذا الموضوع قوله فاني الله بنبا نهم اي امرها على تقدير المحل على الحقيقة واما اذا حمل على حرف فلا حاجة الى تقدير المضاف نقل الطيبي عن الاساس ان عليهم الدهر افناهم قوله فما ذهب الله بنورهم تقدم شرح الباء وفيها في فصل الباء من الباب الاول قوله لان الطلب لا يتعلق الا بافعال وهذا البحث مما فرع عنه في اصول الفقه فليطلب في كتبه قال الزركشي حرمت عليكم الميتة اي تناولها لان الاحكام لا تتعلق بالاجرام الا بتاويل الاحكام قيل ان الميتة تعبير بها عن تناولها فلا حذف ولو كان لم حذف لم تؤنث الفعل المسند اليها وهو حرمت قال الدماميني لو قال لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال لكان اولى لشمل المباح فانه حكم شرعي ولا طلب فيه على ان فحر الاسلام البزدوي وشمس الائمة وصاحب المنار من الحنفية ومشايخهم ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها احلت لنا بهتان مضافان الى الاعيان بطريق الحقيقة كالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم تثبت حرمت الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما وتمسكوا بانه يصح وصف العين بالحرمة حقيقة كما يصح وصف الفعل بها ومعنى انصافها بها خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان وصف الفعل بالحرمة هو بعينه الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بالحقيقة فلا معنى للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ولا شك ان الحرمة عبارة عن المنع قال الله تعالى وحرمنا عليه المراضع اي منعناه فيوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع عن اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا عنه وتوصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد متصرفا فيها فتصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن تحقيق اضافة التحريم الى العين وانصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان جعل ذلك مجازا خطاء فاحشا وقد اطال صاحب الكشف من الحنفية الكلام فيها وما ذكره بعض كلام الدماميني قوله اي تناولها هذا ملتقط من ايضاح المعاني وفيه وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل لان الحل

فيه شرب البان الابل فانها من جملة ما حرمت عليهم اي على بني اسرائيل قوله اي منافعها ففي الايضاح ونقدير المنافع
اولى من تقدير الركوب لانهم حرموا ركوبها وحملها انتهى قوله ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل ان
في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وانما تعيين المحذوف
فلانه يحتمل ان تقدر في حبه بقوله لكن قد شغفها حبا لانه في مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي
الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه
وغلبته عليه فلا تقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له وبتعين ان تقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول
قوله وهو اولى اي الحمل على المراودة اولى لان المراودة طلب الوصال وهو فعلها بخلاف الحب فانه امر ضروري
لا تحصل للاختيار فيه قال وانما وكم من قرية اهلكنا ها بأسنا فقد ر النحويون الاهل بعد من اهلكنا وجاء
وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك كما ترجو الله اي رحمته يخافون ربهم اي عذابه بدليل ورجون رحمته
ويخافون عذابه بضاهون قول الذين كفروا اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة
ارمد الحذف المضاف الى الليلة والمضاف اليه لليلة واقام صفته مقامه اي اغماض ليلة رجل ارمد وعكسه في بناته الزمان
عن المضاف المصدر حينئذ طلوع الشمس الوقت طلوعها فنابا المصدر عن الزمان وليس من ذلك حينئذ مقدم الحاج
خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الخبرين
ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من آمن
اولى من ان تقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من
آخر الجملة اولى ش قوله في الاولين اي في الكلمتين الاوليين وهي من قرية واهلكنا ها قوله لان القرية علة الخلاف
وعدم التقدير بيد ان القرية نفسها تقبل الهلاك فلا حاجة الى تقدير مضاف وانما فجاءها فانه من تقدير الاهل لان ضمير جمع
المذكر العاقل فيهم فالبون بقتضيه قال في الكشاف فان قلت بل يقدر حذف المضاف الذي هو الاهل قبل قرية او قبل الضمير
في اهلكنا ها قلت انما تقدر المضاف للحاجة ولا حاجة فان القرية تهلك اهلها وانما قدرنا قبل الضمير في فجاءها بقوله او هم
قائلون انتهى وقال الحلبي ولا بد من حذف المضاف في الكلام لقوله او هم قائلون فاضطررنا الى تقدير مضاف ثم منهم
من قدره قبل قرية اي كم من اهل قرية ومنهم من قدر المضاف قبل ها في اهلكنا ها اي التي اهلكنا اهلها وهذا ليس بشيء لان
التقادير انما تكون لاجل الحاجة لا تدعو الى تقدير مضاف في هذين الموضعين المذكورين لان اهلاك القرية بنفسها يكون
بالخسف والهدم والحريق والغرق ونحوها وانما تحتاج اليه عند قوله فجاءها بعود الضمير من قوله فقالون انتهى ثم
ان القرية فسرها بعضهم بالامة المجتمعة في مكان معين فعلى هذا لا حاجة الى تقدير مضاف قبلها وعلى تقدير ادخال الابنية
في مفهومها فيمكن ان يحمل على التغليب فلا تحتاج ايضا وقد سبق هذا البحث قوله اذن لاذقناك عطف قوله والى
مدين اخالم تر على العاطف على ما هو دابه في الاختصار وقبلها ولولا ان تبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا
اذن لاذقناك الآية قوله لمن كان يرجو الله اي رحمته لان المرجو المخوف يجب ان يكون مما يمكن وصوله الى الراجي
والخائف كذا في شرح الايضاح قوله الم تغتمض صدر بيت هو مطلع قصيدة دالية طويلة من بحر الطويل للاعشى
يمدح بها النبي عجزه وبت كما بات السليم مسهدا وقد مر ترجمته في ترجمة الامر المفرده وفي غيرها من
المواضع من هذا الموضوع قال شارح ديوانه الم تغتمض استفهام تقرير والخطاب لنفسه تخييلا وليلة
ارمد اي ليلة رجل ارمد وبت خطاب لنفسه ايضا عطف على تغتمض لان الاستفهام اذا كان للتقرير يؤول
الى معنى الخبر نحو الم نشرح لك صدرك ثم قال ووضعنا اي قد شرحنا ووضعنا وكذا الم نجعل له عينين ثم عطف
عليه وهديناه النجدين اي قد اغتمضت عيناك مثل اغتماض رجل ارمد وبت وهو من البيتوتة قال الجوهري
في الصحاح يقال ما ثمت ولا اغمضت عيناي يقال اغمضها اذا ضم اجفانها اي العينين وقوله كما
بات في محل النصب على انه مصدر لبت اي بيتوتة كبيتوتة السليم اي البديع يقال له السليم للتفاؤل بانه

يمكن ان تقع عليها نفسها فان القرية قد تعرى قد تهدم ص

بانه يسلم وقيل السليم من الاضداد كما يقال ناهل للعطشان والربان والمسهد الذي لا ينام ومسهد منصوب
على انه حال من السليم قوله وعكسه اي عكس البيت مبتدا وخبره قوله حينئذ طلوع الشمس كان عكسا له لان المحذوف
في الاول المصدر والمذكور الزمان وفي المثال المحذوف الزمان والمذكور المصدر قوله فتقدير مع الثاني اولى اي
تقدير حذف مضاف مع الثاني اي مع من امن اولى قوله نحو الحج اشهر قال الحلبي الحج مبتدا واشهر خبره والمبتدا
والخبر لا بد وان يصدقا على ذات واحدة والحج فعل من الافعال واشهر زمان معلومات الثاني الحذف من الثاني
تقديره الحج حج اشهر احتمالات احدها انه على حذف مضاف من الاول تقديره اشهر الحج اشهر معلومات الثاني الحذف
من الثاني تقديره الحج حج اشهر فيكون حذف من كل واحد ما اثبت نظيره الثالث ان يجعل الحدث نفس الزمان
مبالغة ووجه المجاز كونه حالا فيه انتهى قوله ونحو ولكن البر من آمن قال الحلبي في هذه الآية خمسة اوجه منها
انه في الكلام حذف مضاف من الاول تقديره ولكن ذا البر من آمن ومنها انه يكون الحذف من الثاني اي ولكن البر بر
من آمن وهذا التخريج سيبويه واختاره وانما اختاره لان السابق انما هو نفي كون البر هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب
والمغرب فالذي يستدرك انما هو من جنس ما ينفى انتهى قال الزركشي اعلم ان المضاف اذا علم جاز حذفه
مع الالتفات اليه فيعامل معاملة الملفوظ به من عود الضمير عليه وغير ذلك ومع اطراحه فيصير الحكم في عود الضمير
للقائم مقامه فمثال استهلاك حكمه وتناسيه قوله تعالى واسئل القرية اذ لولا ان الحذوف يجر القرية وجوزوا ايضا
مراعاة المحذوف بدليل قوله او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج فان الضمير في يغشاه عائد الى المضاف المحذوف بتقدير
او كذي ظلمات وقوله تعالى او كصيب من السماء كمثل ذوي صيب ولهذا رجع الضمير اليه مجموعا في قوله
يجعلون اصابعهم ولو لم يراع لافرده وقوله كذبت نوح ولولا ذلك لحذفت التاء لان القوم مذكر ومنه قوله
حسان رضي الله عنه يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل بالياء اي ماء بردى
ولو راعى المذكور لاتى بالتاء فالوا وفدها انه واحدة مراعاة الثابت والمحذوف وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فالى بضمير من يعقل حملا على اهلها المحذوف وفي ثانيا على اعادة الضمير على الثابت
وجهان احدهما انه لما قام مقام المحذوف صارت المعاملة معه والثاني الاقدر في الثاني حذف المضاف
كما قدر في الاول فاذا قلت سألت القرية وخبرتها فمعناه وخبرت اهلها فحذف المضاف كما حذف من الاول انتهى
قال حذف المضاف اليه كثير في باب المتكلم مضافا اليها المنادى كخوزب اقبلي وفي الغايات كخويدة الامر من قبل
ومن بعد اي من قبل القلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض وجاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فبمن ضم ولم
ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذكر اي سلام الله او اضمار ال حذف اسمين مضافين
فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب فبضبة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس
الرسول كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي وقال وقد جعلتني من حذعة اصبعا اي ذا امساف اصبع
حذف ثلاث مضافات فكأنه قال ضرب فوسين اي فكان مقدار مسافة بمثل قاب فوسين فحذفت
ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري تنبيه للقاب معنيان القدر وما بين مقبض
القوس وطرفها وعلى تقدير الذي في الآية بالثاني فقيل هي على القلب والتقدير قابي قوس ولوارب
هذا لا غنى عنه ذكر القوس ش قوله وفي الغايات اي الظروف المقطوعة عن الاضافة وقد مر وجه التسمية
في الباب الاول قوله فلا خوف بالفاء وقع في اول البقرة قال الحلبي في اول موضع وقع فيه فلا خوف وهو
من سورة البقرة وفي فلا خوف بالرفع من غير تنوين والاحسن فيه ان يكون الاضافة مقدرة اي خوف
شيء الا انه على نية الالف واللام وقبل حذف التنوين تخفيفا قوله فبمن ضم تحذف المضاف اي في قراءة من ضم
خوف ولم ينونه قال السفاقسي وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين وخرجه ابن عطية على اعمال
لا عمل ليس وحذف التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والاولى ان يكون مبتدا وحذف تنوينه لما ذكره ويجوز ان

تماعز ان فلانا سبا ابويك او احدهما فقال ما سببت ابي ولا امي ولكن خير مضافا الى ابويك او لتقدير ص

احدهما الحج اشهر ص

ولولا ان تبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا اذن لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا ص

٢ في عطيته

يكون حذف التنوين لانه علم بنية ال اى فلا الخوف كما حكى الاخفش عن العرب سلام عليكم بغير تنوين قالوا يريدون
السلام عليكم وسيأتى بهذه العبارة فى ترجمة حوفال قوله وسمع سلام عليكم الظاهر ان المصرح يرد به الكلمة
القرآنية بل اورده وجها اخر لقول ثعالى فلا خوف عليهم بلا تنوين واستشهد لذلك الوجه بما سمع من قول العرب
ولو اراد الكلام التنزيلى لقال وفركدوروى كما هو وابه وبه نه فى نظائره فلا وجه لما قال الدمامينى لا وجه لتفريق
بين الاتنين حيث فى الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر المصنف
فلا الخوف عليهم وذهب عنه ان المصر خوج الاتية على وجهين وتبدل عليه قول السفاقسى ويجوز ان يكون
حذف التنوين فى فلا خوف لانه علم بنية ال اى فلا الخوف كما حكى الاخفش عن العرب سلام عليكم بغير تنوين قالوا
يريدون السلام عليكم انتهى وكيف واعراب السفاقسى نصب غير المصنف يعرفه من تتبع كتابه او كتاب المعنى
وكذا فى اعراب الحلبى والمصر مولع بتتبع كتابه ايضا ثم ان المصنف اورد هذا المثال فى جملة حوف الوسم
يعنونه بانه كلام الله بل قال وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقبل على اضمار ال الخ وهذا ينادى باعلى صوت على
تعيين مراده قوله اى فان تعظيمها الخ قال الدمامينى هكذا قدره الزمخشرى حيث تكلم فى نفير قوله تعالى ومن
يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب قال فحذف هذه المضافات فلا يستقيم المعنى الا بتقدير هذا لانه
لابد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به قال ابو حيان وما قدره عارض راجع من الجزاء الى ان ترى ان قوله
فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب ليس فى شئ منه ضمير يعود الى من يرتبط جملة الجزاء
بجملة الشرط الذى اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فتكون الضمير فى منه عائد
على من فيرتبط الجزاء بالشرط بكلامه وهذا الذى قدره ابو حيان قدره ابو البقاء ايضا واجاز عود ضمير
فانها الى العظمة او الحرمة لو لخصلة وقال السفاقسى الظاهر والله اعلم ان مراد الزمخشرى بالراجع من حيث
المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا بين فى المعنى وهو قوله ذوى ويكون قد بنى على مذهب من سوى الرابط بالمعنى
فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الاضمار يعود الى من والتقدير
فان تعظيمه اياها فالرابط على هذا بالضمير وهو امر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر
الى المفعول فلزم الاتيان به منصوبا وهذا لا حرج فيه ويظهر ايضا ان من الجائز ان يحتمل ان يكون للتعليل
اى ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اى ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج
الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلب وافرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها انتهى
كلامه يعنى الدمامينى جزاه الله خيرا قوله قدره ابو البقاء وقد اخذوه القاضى كما هو دينه فيما يتعلق
بالاعراب فقال فان تعظيمها منه من افعال ذوى تقوى القلوب فحذف هذه المضافات والعائد الى من
انتهى ومن عادة ابى حيان ان لا يذكر القاضى صريحا كانه لم يره اصلا ولكنه كثيرا ما ينقله ويقلده وقد يرد قوله وقد
يرد قوله وقد لضعفه سر العرفه من يعرفه هو من اثار تعصبه بخيال العجم قوله او لابتداء الغاية ملتقط
من كلام صاحب التقريب حيث قال انما يحتاج الى المضمرات اذا جعل من للتبعيض فان جعلت للابتداء
لم يحتج الى اضمار افعال وذوى اذ المعنى فان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب انتهى قوله فلم جمع القلب
وافرد الضمير حيث قال والتقدير فان تعظيمه اياه فان الضمير المجرور هو تعظيمه راجع الى من قوله كالذى
يقتضى عليه تقدمت الاتية قريبا مثلا للحذف على التدريج فى بيان كيفية التقدير فلينظر ثم قوله وقال
وقد جعلتنى وقع فى نسخة الشارح الفاضل بدر الدمامينى وقال روبة وقد جعلتنى فتعصب
عليه بقوله نسبة هذا الى روبة من افعل الرجز وهذا ليس من الرجز انتهى واعلم ان هذا البيت
من بحر الطويل وقد ادعى الشارح فى ترجمة اوان الرجز هو الذى يقول الشعر من بحر الرجز ويوجب
ذلك الدعوى ان يقول ههنا وهذا ليس من بحر الرجز كما يقال هذا من الطويل وذاك من المديد وقد نطق الشارح

الشارح ههنا بالحمق وانتقض به دعواه فى ترجمة اوان الراجز من يقول الشعر من بحر الرجز وتعجب بدل
هناك على المصرحيث قال وقول الراجز الا بها الكتل اوزارما بان هذا البيت ليس من بحر الرجز فكيف يصح ان يقال
لقائله انه راجز ودفعناه بالمراد بالرجز من يقول نوعا خاصا من الشعر يقابل القصيدة سواء كان من بحر الرجز
او من غيره وقد بسطنا هناك فلينظر ثم ثم ان قوله ههنا فانه من ابيات الرجز لا تقييد مقصوده لانه ان اراد
ان روبة لم يقل غير الرجز من الشعر فهو فى معرض المنع لانه قال غير الرجز ايضا غاية انه قليل قليل ليس فى
ديوانه غير الرجز ونسبه العلامة فى المفصل الى الاسود وقال ابن يعيش هو الاسود بن يعفر وقال سعد
الملة التفتازانى فى شرح المفتاح هو الاسود العنسى وهو اسود بن يعفر واما الثانى فلان الاسود
العبشى ليس من الشعراء ولا من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم قال ابن الاثير فى جامع الاصول الاسود
بن كعب العنسى واسم عبهلة هو الذى ادعى النبوة باليمن فى اخر عهد النبى عليه السلام فقتله فيروز الديلمى
والنبى عليه السلام حى لم يمت انتهى واما الاسود بن يعفر على وزن ينصر فكتب القوم مشحونة بالاستشهاد
بشعره وقد ذكره العينى فى شرح الشواهد فى مواضع كثيرة وقد ذكرنا ترجمته فى اوائل الموضوع قال
صاحب الاغانى شاعر متقدم جاهلى وجعله ابن سلام فى الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية وقال السيوطى
البيت من قصيدة للكلحبة بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الحاء المهملة والباء الموحدة اليربوعى
واسمه عبد الله بن همبرة وقيل اسمه همبرة بن عبد مناف شاعر محسن احد فرسان بنى تميم وقال الرشاطى
ان الكلحبة اسم امه وان الاخفش غلط فى قوله انه لقب له وصدره فادرك ارقال العرادة ظلعها
العرادة اسم فرس الشاعر بفتح العين والراء مهملتين والارقال بكسر الهمزة نوع من السير وظلعها
ايضا العجمة من ظلع البعير يظلع ظلعا اى عمز فى مشيه وخوزه بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء المعجمة اسم رجل
وهو ابن طارق وغلط من قال انه اسم القبيلة لقوله فى القصيدة فان تنج منها يا خويم ابن طارق فقد نكبت
ما خلف ظهرى بلقعا وظلعها فاعل ادرك وارقال مفعوله واصبعا على حذف مضافين معا اى قدر مسافة
اصبع فادرك فرسه الظلع فقصرت ففاته خوزه ومن ابيات هذه القصيدة انرشهم امرى بمنقرح اللوبا
ولا الراى للعصى الامضيعا اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا واللوى الرمل
ومنقرح حيث انثنى منه والامضيعا اى الامر امضيعا واللهوينا بضم الهاء الرفق والدعة انتهى كلام
السيوطى وقال العينى قاله الكلحبة ابن عبد الله اليربوعى وهذا اصح مما قاله الزمخشرى ان قائله هو الاسود يصف
فرسا من قصيدة من الطويل الفاء للعطف وظلعها فاعل ادرك بفتح الضاء المعجمة اى عمزها فى مشيها والارقال
بكسر الهمزة نوع من السير والعرادة اسم فرس كلحبة وقد جعلتنى حال وخوزه بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء المعجمة
هو ابن طارق الذى اغار على بلاد كذا ضبطه ابن دريد فى الجمهرة وضبط ابن سيده فى المحكم بالراء المهملة
والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف اليه جميعا واقيم المضاف اليه الثانى الذى هو الثالث
مقامهما لان تقدير فجعلتنى من خوزه قدر مسافة اصبع حتى ادرك فالحاصل انه لما تبعه لحقه ولم يبق بينه وبينه
الا قدر مسافة اصبع حتى ادرك فجزينه الظلع فقصرت ففاته خوزه ولقد غلط من فسر خوزه بالقبيلة فافهم
انتهى كلام العينى وبهذا ظهر ما فى قول الدمامينى وصدره فادرك الفاء العادة ظلعها العرادة بفتح المهملة
اسم فرسه وفى الاصل الجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام عمز فى المشى وخوزه بفتح الحاء المهملة وكسر
الراء من باب قال شارح ابيات المفصل والمراد بالابقاء ما ابقته الفرس من عدوها اذ من عادة عناق الخيل
ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيئا لظهره وقت الحاجة فعيل ومفعول ابقاء محذوف اى ذخيرتها
يريد ان هذا الفرس ادركها الظلع وقد انثنى من هذه القبيلة وبقى بينى وبينها مقدار مسافة اصبع هذا معنى
كلام ذلك الشارح وفى بعض الحواشى لفظ ابقاء العادة بالنون وهو جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذى مخ اى ان

الا الوجع الذى نشاء منه عمرها فى مشيها او درك عظامها التى فيها الخ وذ دليل على شدة الوجع وتكنه الى هنا
كلام الدماميني وقال ابن يعيش وحجة هذه بالزاء المعجمة بطن من بالهة بن عمرو بن تغلب وهما حيان وزيد انتهى
ولقد حققنا مرارا ان الترجيح لا يكون بكثرة القائلين ولا بتعدد مهم رسيل بقوه الدليل فانظر قوله
كذا قدره الزمخشري وقال السكاكي في بحث التشبيه من المفتاح وحذف المضافات من الكلام عند الدلالة
شائع من ذلك قوله تعالى فاب فوسين اوادنى تقديره فكان مقدار مسافة قرب جبرائيل مثل فاب
قوسين انتهى قال الشريف فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذفت المضافات الثلثة على التدريج من اسمها فانقلب
الضمير المجرور الراجع الى جبرائيل مرفوعا مستكنا في كان انتهى قال حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون
والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم امنوا
بالذى انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ورد قول اخر مالذى
دابه احتياط وحزم وهواه اطاع بستويان اى والذى انزل ومن يمدحه والذى اطاع هواه وحذف الصلة
يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذى والات عندك احنة عليك فلا تجزر كبد العوابد اى الذى
عادك اوقد لا لغير بها كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم النبا اى نحن نحن الاولى
بريكم البرق فليس بحذف لان الحذف منعوا تقديران في الاية ويسجيء حذف ما وكى المصدر ربما وان
الناصبة قوله امن يهجو بيت من قصيدة من بحر الوافر يمدح بها حسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ومطلعها
عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء واخرج ابن عساكر عن ابيه قال لما انشد حسان بنا
ثابت هذه القصيدة وانتهى الى قوله خطا بالابي سفيان يهجو محمدا فاحببت عنه وعنك فذاك الجزاء قال
فقال عليه السلام جزاك عند الله الجنة يا حسان قوله امن راى في الهمزة للاستفهام ومن موصولة
مبتداء ويهجو رسول الله صلتها وفاعل يهجو ضمير عايد الى من وقوله منكم حال من فاعل يهجو وقوله يمدحه
عطف على يهجو وكذا ينصره وقوله سواء بالرفع خبر المبتداء وهو من قوله ما الذي دابه بيت من
بحر الخفيف لم يسم قائله والشاهد في قوله وهواه اطاع اى اطاع هواه بدل عليه قوله يستويان فانه
خبر مثنى فلابد ان يكون المبتداء مثنى ظاهر قوله وعند الذى والات من الطويل لم اقف على قائله حذف
صلة الذى بقرينة صلة المعطوفة عليها وهى الات عندك والتقدير وعند الذى عادك احنة اى حقد
وحسد وعداوة مضمرة وعند النساء الات عندك ايضا احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء والنون وعند
جمع المؤنث مثل قلس وقوله كبد العوابد اى كبد النساء العابدات الزاهدات لك على صورة الحجة فالعوابد
جمع عائدة اى امراة عايدة قوله نحن الاولى قال العيني قاله ابو عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة
ابن الابرص شاعر مخضرم من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل قوله نحن مبتداء وخبره قوله الاولى
وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك الى آخره عليه وفيه الشاهد وهو ان الصلة
لا بد منها للموصول اما لفظا واما تقديرا والذين جمعنا جموعا فاجمع انت ايضا جموعك وقال ابو
عبيد الذين ههنا لا صلة لها قوله ثم وجههم عطف على فاجمع وفيه شاهد اخر وهو ان الاولى بمعنى
الذين انتهى خاتمة واعلم ان المصرح بعقد بحذف المخصوص بالمدح فصلا وقد ذكره في الشرط الثاني
من شروط الحذف ولكن الزركشي ذكره في بحث مستقل اورده بعد ترجمة حذف الموصول في البرهان
فلا باس ان نعده تتميما للفائدة وتكميلا للعايدة قال الزركشي حذف المخصوص في باب نعم اذا علم
من سياق الكلام كقولك تعالى نعم العبد انه تقدير نعم العبد ايوب او نعم العبد هو لان الفصة في ذكر ايوب
فان قدرت نعم العبد هو لم يكن هو عايدا على العبد بل على ايوب وكذلك قوله وهبنا لداود سليمان نعم العبد
فسليمان هو المخصوص الممدوح وانما لم يقدره لانه تقدم منصوبا وكذلك قوله تعالى فقدرنا فنعم القادرون

والتقدير نحن

الفادرون اى نحن وقوله تعالى ولنعم دار المتقين اى الجنة دارهم ونعم عقبى الدار اى عقبا هم ونعم اجر العاملين
اى اجرهم وقال ليس المولى وليس العشيرة اى من ضره اقرب من نفعه وقال تعالى فلبئس ما يامركم به
ايمانكم اى بئس الذى امركم به ايمانكم اذا نزل عليكم وكفركم بما وراءه وقد يخلف الفاعل والمخصوص كقوله تعالى بئس للظالمين بدلا
اى بئس البدل ابليس وذريته ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت الرخصة هى انتهى كلام الزركشي
قال حذف الموصوف وعندهم قاصرات الطرف والنالة الحديد ان الاصل سابقات اى دروعا
سابقات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سباق وذلك
دين القيمة اى دين الملة القيمة والدار الاخرة خبر اى بوار الساعة الاخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري
الحبوة الاخرة بدليل والحبوة الدنيا الامتاع الغرور ومنه حب الحصد اى حب البنت الحصيد
وقال سجم انا ابن جلا وطلاع الثنايا قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلى علم محكى عن انه منقول
من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله بنت اخوالي بنى يزيد ظلما علينا لهم
قد يزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب ومنع من الصرف فكان
يفتح لانه مضاف اليه بش قوله حذف الموصوف قال ابن فلاح في المغني حذف الموصوف على خلاف القياس
لثلثة اوجه احدها ان المقصود من الوصف ايضاح الموصوف بمدحه او ذمه وهو مناسب الاطناب
وبنا في الايجاز والثاني ان الحذف يورث اللبس وهو بنا في الايضاح الثالث ان عامل الموصوف
قد لا يمكن حمله على الصفة اذا كانت جملة عند حذف الموصوف نحو مررت برجل قام ابوه ومع هذا
فقد جاء حذفه اذا ظهر امره وقويت الدلالة عليه بقرينة حالية او مقالية قوله اى حورا او نساء
واسعات الاعين لا ينظرن الى غير ازواجهن وقد استخرج شيخي واستاذي العالم النبيه
محرم الواعظ خادم السلطان الى الفتح السلطان سليمان عند درس الكشاف وكان قد انتهى
الدرس الى سورة الرحمن في دار الحديث الذى بناها محمد باشا وزير السلطان المذكور قال ويمكن
ان يحمل قاصرات الطرف على معنى انهن لكمال حسنهن يقصرن طرف ازواجهن البهن ولا ينظرن
الى غيرهن استغناء بجمالهن الباهر ثم قال وقد عرضت هذه الخاطرة على المولى ابن المسعود صاحب
التفسير الكبير المسمى بالاشاد فتلقاها بالقبول حسن واستحسنها وقال هو من ابكار المعاني التي غاص فكرها
لا يعثر عليها الا الاذهان الوقاد والصبع النقاد رحمها الله تعالى ونعمهما بغفرانه واسكنهما فراديس جنانه
بلطفه واحسانه وافاض علينا من بركات روحانيتهما بشايب فيوضه ونهتانه امين يا معين قوله
ومنه حب الحصيد انما فصله عما سبق من الابيات بتغير الاسلوب لوقوع الاختلاف فيه بجواز ان يكون
من باب اضافة الموصوف الى صفته لان الاصل والحب الحصيد اى المحصود كذا قال الحلبي وقال السفاقسي
حب الحصيد من اضافة الموصوف الى صفته عند الكوفيين او على حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اى حب
الزرع الحصيد على قول البصريين قوله وقال سجم وعزاه سعد الملة في المطول للعرجي والصحيح انه سجم
وكذا قال السيوطي في شرح شواهد هذا الكتاب وكذلك صرح عبد الرحيم العباسي في شرح شواهد التلخيص
وذكر اكثر من عشرة ابيات القصيدة التي مطلعها افاطم قبل بينك متعبني ومنعك ما سالت كان يفعني
ثم ذكر سبب قوله هذه الابيات ثم قال والابيات المارة تقوى انها بسجم فلعل التفاوت في المطلع
من تواد الخاطر انتهى كلام العباسي ولم يذكر العرجي ثم قال وهذا البيت تمثل به الحجاج على منبر الكوفة
حين دخل منبرا انتهى وهذا من مشهور امر الحجاج وهذا مما يؤيد انه ليس للعرجي لانه شاعر اسلامي فلما
يقع التمثل بابيات الاسلاميين وهو ايضا من المتاخرين مات يوم مات خالد القسري سنة ست
وعشرين وماتسلم الوليد بن يزيد بعد هشام بن عبد الملك وقد مر ترجمتها في ترجمة لوم من اوائل هذا الموضع

والحجاج مقدم عليه زمانا وقد توفي سنة خمس وتسعين واما صحيم الرياحي فهو من المخضرمين المتأخرين
بالشجاعة والجلادة والاقدام والاقتحام بخلاف العرجي فانه معروف بالتغزل ومجالسة النسوان
والعشق والافتتان واسمه عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضي الله عنه كذا قال عبد الرحيم العباسي
والسيوطي قوله وقبل جلي علم محكي قال الدماميني انما امتنع عند هذا القائل كونه منقولا من جلاخ قولك
جلاز بدلانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور لانه
وزن مشترك فيه وخالف عيسى بن عمر فراه مؤثرا فحكم بمنع الصرف وقد قال به في هذا البيت واما اذا جعلناه
جملة فهل هي مبنية او لا صرح بعض شارحي الكافية ان الخوانا بطا شرا من قبيل المبنيات المحكية الباقية على
بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل
وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري
الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من نابطا شرا مشغولا بالاعراب الحكي للدلالة على القصة
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات
انتهى كلام الدماميني وقال سعد الملة في المطول ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير
فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فمحكم حكم المفرد في الانصراف وعدمه انتهى وعندك علم ان قوله
فهو محكي جزم بكون المنقول من الجملة ايضا مبنيا على ما هو المفهوم من كلام المصنف ودفع قول الشارح
فهل هو مبني او لا وكذا قوله واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري
الاعراب على آخره كبعلبك الخ تأمل قوله ونظير قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم قد هو لروبة
والظاهر انه رجز تقطيعه هكذا نبئت اخ مستفعلن والي بني مستفعلن يزيد فعولن هذا الصدر البيت
والجزء الاخير مطوي مخبون وقال الشارح يحتمل هذا المصراع ان يكون من السريع انتهى يعني ان هذا
يصح ان يكون لبنانا ما من مشطور السريع والا فلا يوجد في تامه فعولن مفعولن فيه مخبون مكشوف
كان قبل الخبن مفعولن تقطيع الثاني هكذا ظلمن على مستفعلن نالهو مفتعلن قد بفعولن وهذا
ايضا مصراع من رجز اخراجزائه مطوي مخبون كالمصراع الاول ويكون بيتا واحدا ويحتمل ان يكون
من مشطور السريع فيكون هذا التركيب بيتين عند الاكثر وعند البعض بيت تام من السريع ولا حرج
في اتفاق البحرين في بيت واحد هذا على تقديرهم صلة بالجمع في لهم اما اذا تركنا الصلة وتكلمنا بكون
الميم فلا يكون الجزء الثاني موافقا للجزء الاول سواء قدرنا هما بيتا واحدا او قدرناهما بيتين كما صرح
به الشارح جزاه الله خيرا حيث قال ولا شك ان الوزن لا تنكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثاني
من مخلع البسيط انتهى وتقطيع المصراع الثاني على هذا هكذا ظلمن على مستفعلن نالهم فاعلن قد بر
فعولن فعل هذا يلزم ان يكون الاول من الرجز او من السريع فيكون الثاني من البسيط وفساده ظاهر
وان كان كل واحد من المصراعين موزونا في نفسه والله اعلم ثم اعلم ان بحر البسيط في اصله مثمن الاجزاء
وزنه مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مرتين وله عروض ثانية مجزوءة يذهب فيها الجزآن ويبقى
مسدسة ورزنها مستفعلن فاعلن مستفعلن مرتين ومستفعلن الثانية يكون بالقطع مفعول
ثم يدخله الخبن فيكون فعولن في عروضه في ضربه ويسمى مخلعا تشبيها بالمخلع وهو مقطوع البدين
لان قطع الجزئين من مستفعلن كقطع البدين كذا بيناه في شرح حل الرامزة فلينظر ثمة واعلم ان لابن
الحاجب كلمات مفيدة ههنا اردت ان اوشح بها هذا المحل وان كان فيها طول واللطيف غير
محلول غير مدخر للطالبين فصل النصيحة شكر الله سعيهم قال قوله نبئت فعل مبني لما لم يسم فاعله وهو
من الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعل وتحقيق تعديته في الاصل على المفصل والتاء هي المفعول واخواله

اخواله المفعول الثاني وبني يزيد صفة لاخوالي والاحسن ان لا يكون بدلا لان البدل انما يكون بالاسماء الموضوعة
للذوات بخلاف ابن فانه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو يزيد في موضع حفظ وقوله ظلما امامصدر
في موضع الحال واما مفعول من اجله ولهم قد مر جملة في موضع المفعول الثالث والقد بالصوت ومعنى البيت
ان هذا القائل لقبول اخبرت ان خوالي الموصوفين بهذه الصفة لهم علينا صوت وجلبة في حال كونهم ظالمين علينا
او لاجل ظلمهم وكلاهما ضعيف اما الحال فلانه من الضمير في لهم والعامل فيه ما في لهم من معنى الفعل وهو عامل معنوي
وتقدم الحال على العامل المعنوي ضعيف وجه ضعفه مذكور في املاء المفصل فلينظر ثمة واما المفعول من اجله
فكذلك لان العامل معنوي وتقدمه ضعيف كقولك عندي مال اكتسابا من تجارة فلو قلت اكتسابا من تجارة
عندي مال كان ضعيفا فان توهم متوهم انه حال من اخوالي والعامل نبئت فهو باطل لانه يلزم منه تقييد المبتدأ
من حيث كونه مبتدأ والمبتدأ لا يقبل التقييد فاذا قيل زيد قائما الضحك قلنا ليس حالا من المبتدأ وانما هو حال
من الضمير في الخبر الذي هو يضحك وكذلك لو جعلت موضع يضحك اسما جامدا لم يجز لانه ليس معك حينئذ ما يقبل
التقييد فدل على ان المبتدأ لا يقبل وكذلك اذا قلت نبئت اخوالي قائمين ضاحكين فقائمين حال وليس عاملة
نبئت وانما عامله ضاحكين وكذلك لو جعلت موضع ضاحكين اسما جامدا لم يجز ان يكون ذلك حالا فلو كان
العامل فيه نبئت لجاز فان توهم متوهم ان بني يزيد المفعول الثالث وهو غلط لوجهين احدهما ان قوله
لهم قد بين ضمنا لا رتباطه بالاول مع ان المعنى ما اشرنا اليه والثاني انه اخبار بانه اخبر بان اخواله
بنو يزيد ومعلوم ان سياق كلامه انه لم يقصد انه اخبر بان اخواله بنو يزيد لظهور ذلك عنده وموضع
الاستشهاد في قوله يزيد لانه قال والمركب اما جملة في مثل قولك نبئت لانه اما يزيد على حياله مجردا عن
الضمير فتبعين ان يكون من باب المال يزيد سمي مفردا باعتبار التسمية فيكون من باب ثعلب وبشكر
وهو اخذ على حياله مجردا عن الضمير فتبعين ان يكون من باب المال يزيد فيكون جملة على هذا والجمل اذا سمي بها
يحكى على ما هو عليه في اصل وضعها ولهذا لو سميت رجلا بقولك اضرب فلا تخلوا اما ان تقصد الى الضمير
او لا فان قصدت الى الضمير قلت جاءني اضرب ومررت باضرب لاختلاف في ذلك وان لم تقصد الى البتة
بل سميت بهذا اللفظ مجردا عنه قلت جاءني اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب انتهى كلام قوله لام قولك
يزيد المال هذا التحقيق من المصرد ليدل على ان يزيد بالياء اخو الحروف وهذا خلاف راي ابن يعيش حيث
قال وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها وهو يزيد جلوان ابو قبيلة معروفة
تنسب اليه البرد والتزيد به قال علقمة رد الفيان جمال الحي فاحتملوا فكلهم بالتزيد بان معلوم انتهى
كلام ابن يعيش وقد انتقد عليه ابن الحاجب حيث قال في شرح المفصل وقول من قال انما هو بالتاء المثناة
الفوقية تقطع منه وبنجح بانه قد علم ان في العرب يزيد بالتاء يعني المثناة الفوقية والبه ينسب البرد
والتزيد به وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية ههنا بالياء يعني المثناة التحتية التي هي اخو حروف
المضارعة والثاني ان تزيد في كلامهم مفردا لا جملة قال الشاعر يعيش في حد الضباب كانما كسيت برود تزيد
تزيد الادرع فاستعماله كالجملة خطاء الى هنا كلام ابن الحاجب في شرح المفصل وافادنا هذا ان شرح
ابن الحاجب بعد شرح ابن يعيش وكنا في شك منه لانهما معاصران وتوفي ابن الحاجب بعد ابن يعيش بثلث
سنين ثم الظاهر ان الحق مع ابن الحاجب لشهرة ما اختاره بينهم والعيني ذكر ما اختاره ابن يعيش
بعد ما ذكر الوجه المشهور ولم يرجح شيئا منها وفيه تفصيل من ارادفعليه بشرح الشواهد وانما شرح ابيات
المفصل فلم يذكر الا الوجه الاول ثم قال واعلم ان يزيد فيه ضمير فاعل له فلو سميت بزيد رجلا باعتبار كلا
حزئيه يوجب ان تحكي به فتقول جاءني يزيد ورايت يزيد ومررت بيزيد بالضم في الاحوال الثلث لكونها
محكية ولو سميت به باعتبار جزئه الاول الذي هو الفعل فقط لوجب ان تقول جاءني يزيد ورايت

الضمير

بزيد ومررت بزيد فتعربه اعرابه مفرد غير منصرف لانه ليس بجملة بل هو مفرد غير منصرف بالعلمية ووزن الفعل
انتهى وسيق نظير هذا في المنقول آنفا عن ابن الحاجب قال حذف الصفة بأخذ كل سفينة اى صالحة بدليل
انه قرئ كذلك وان تغييبها لا يخبر جبها عن كونها سفينة فلا فائدة فيحينئذ تدمر كل شئ اى يسلطت عليه
بدليل ما تذر من شئ اتت عليه قالوا الا ان جئت بالحق اى الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نافية بهم من آية
الا هى اكبر من اختها وقال وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وقال ولبس لعبة ثوبا هذا
مرهاه ولست دارنا هانا بدار اى من اختها السابقة وبدار طائلة دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب
لستم على شئ اى نافعا ان نظن الا ظنا اى ضعيفا شئ قوله بأخذ كل سفينة اى مثل حذف الصفة هذه
وقوله ما تذر عطف عليه بتقدير العاطف وكذا قوله قالوا الا ان جئت بالحق وكذا وما نافية بهم من آية اى
وهذه قوله قرئ كذلك وقاله الفرزدقي في الايضاح وقد جاء ذلك الوصف مذكورا في بعض القراآت
قال سعيد بن جبير كان ابن عباس رضي الله عنه يقرأ وكانا امامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا انتهى
وكذا قال الزركشي قوله فائدة فيه اى في التعبيب حينئذ اى حين اخذ كل ما اطلق عليه السفينة فعلم ان
المراد السفينة السليمة من العيوب حتى تحصل الفائدة من تعليبها قوله تدمر كل شئ بعد قوله تعالى ترى فيها
عذاب اليم من سورة الاحقاف بدليل قوله تعالى ما تذر من شئ اتت عليه الا جعلته كالرميم بعد قوله تلك
وفي عاد اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم من سورة الذاريات والمصنف قدر صفة لشئ وهي جملة فعلية ماضوية
وقال القاضي من نفوسهم واموالهم فقدر الوصف بالجار والمجرور وما عطف عليه بدلالة الحال وفي تقدير المصنف مرية ظاهرة
وهي وجود دليل من القرآن قال الريح في الآيتين الريح العقيم التي ارسلت الى قوم عاد والا لكان قال الدمامينى هو
ما سبق قريبا وهو قوله والا لاعرب فبر وعليه ما بر وعليه انتهى يعني زيادة اللام في جواب ان وقد مر ما ذا بهذا البحث
مع المصنف وبذا دليل تقدير الصفة بعد وانما لم يقدر صفة للحق لزم ان لا يكون الاوامر السابقة التي جاء بها كليم الله عليه
السلام حقا قال ابن عادل قال القاضي يعني عبد الجبار قولهم الان جئت بالحق كفر منهم لان المحالة لا تدل على انتهى اعتقدوا
فيما تقدم من الاوامر انها ما كانت حقة قال ابن الخطيب يعني الامام فخر الدين وهذا ضعيف لاحتمال ان يكون المراد
الان ظهرت حقيقة ما امرتنا بهن تميزت عن غيرها فلا يكون كفرا قوله وما نذر بهم اى من امثلة حذف الصفة قوله تعالى
وما نذر بهم من آية الا هى اكبر من اختها اى من اختها السابقة ووجه الاحتياج الى الصفة على ما قال ابن الحاجب ان افعل
التفضيل اذا نسب الى شئ وجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فلا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل
من الآخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى هى اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون
كل واحد منها اكبر من الآخرى وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وليس اكبر والجواب عنه من وجوه احدها ان يكون المراد
انها اى اكبر مما تقدم فيكون المراد بقوله من اختها اى من اختها المتقدمة منه عليها الثاني ان يكون المراد الآية اكبر من
اختها من وجه وقد يكون الشيء كل واحد منهما افضل من الآخر في وجه الثالث ان يراد الآية اكبر من اختها عند هم
وقت حصولها لان لمشاهدة الآية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان
بعظم عنده مشاهدة عصى تنقلب عقربا اكبر من عظم علم بانها تنقلب حية وان كان انقلابها حية اعظم في التخويف
توضيح بها هذه الاوراق تكميلا للفائدة قال العلامة فان قلت فهو كلام متناقض لان معناه ما من آية من التسع الا
وهي اكبر من كل شئ قلت فيه وقال الطيبي يعني ان افعل محمول على الزيادة مطلقا وما للمبالغة كقوله تعالى هو اعلم بكم
اذ انشأكم من الارض فاعلم بمعنى عالم اذ لا مشاركة البتة تتحقق في علمه بذلك انتهى وقد تلقى هذا القول بالقبول الفاضل
وخداخذه وكلامه ونقله بلا تغيير وتبديل وانما صاحب الكشف فقد وفق النظر ورد الحكم على الزيادة المطلقة حيث ذكر
في شرح هذا المحل من الكشاف اراد به ان كل واحدة لكمالها في نفسها اذا نظر اليها قيل هي اكبر من البواقي لا ستقلالها
بافادة المقصود على التمام وان الوخط الكل توقف على التفضيل بينهن وليس من بناء افعل على الزيادة

على الزيادة المطلقة في شئ والاستثناء وهبت الحماسة من تلق منهم فقل لا قيت سيدهم مثل النجوم التي يسري بها
السار ي يوضح ذلك انتهى كلام الكشف ومما يويده انه ان افعل لا يحمل على الزيادة المطلقة الا اذا كان غير مستعمل بمن
كما في لآية التي اوردها الطيبي مثالا له وكذا الامثلة التي اوردها النحويون قال الرضي واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا
عن اللام والاضافة ومجردا عن معنى التفضيل وهو ولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة فيساعد عند المبرد سماعا عنه
غيره وهو الاصح قال فيجتمع بآل زيد نقرا الام قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال ملوك عظام ملوكا عاظم ويقول
الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ هو اهون عليه تعالى من شئ انتهى كلام
الرضي قوله وقد كنت في الحرب قال عباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه يوم حنين من ابيات من المتقارب وقصته على
ما في سيرة ابن هشام قال اعطى رسول الله عليه السلام المؤلفة قلوبهم وكانوا اشرافا فاعطى ابا سفيان مائة بعير واعطى
ابنه معاوية مائة بعير واعطى حكيم بن حزام مائة واعطى الاقرع بن حابس مائة وأعطى رجالا من قريش دون المائة واعطى سعيد بن يربوع خمسين من الابل قال ابن اسحق واعطى عباس بن مرداس اباعير
فسخطها فعاتب رسول الله تعالى كانت نهبا تلافيتها بكرى على المهري بالاجرع والبقاطي الفوم الا برقد وا اذا اجتمع الناس
فاصبح نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع الا قائل اعطيتها
عديد قوائم الاربع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا
يرفع قال ابن هشام انشدني يونس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في المجمع قال ابن هشام فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا فاقطعوا عني لسانه فاعطوه حتى رضي فكان ذلك فقطع لسانه الذي امر به رسول
الله صلى الله عليه انتهى كلام ابن هشام العبيد بضم العين اسم فرس لعباس بن مرداس وذو تدرء عدة
وقوة على دفع الاعداء وبضم التاء المثناة الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء واخره همزة من الدرء والتاء
اوله زائدة وقوله فلم اعط شيئا اى طائلا مفيدا محذوف الصفة بدليل قوله ولم امنع وقوله بفوقان مرداس
استشهد به ابن مالك وغيره وقوله بفوقان مرداس استشهد به ابن مالك وغيره على منع الصرف بالعلمية وحدها
كذا قال السيوطي فائدة قال الذهبي في التذهيب عباس بن مرداس السلمي ابو الهيثم وقيل ابو الفضل اسلم قبل
الفتح وقيل في تسع مائة من قومه يشهد الفتح وكان شريفا مطاعا وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية رضي الله عنه وقد مر بعض
احواله في ترجمة ان المضنوحة المخففة من باب الادوات قوله وقال وليس لعبة ثوبا في الوافر قاله عمران بن حطان
رئيس الخوارج على امير المؤمنين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه قال السيوطي وبعده لنا الا
ليال بالفيات وبلغنا بأيام قصار وان قلنا لعل بها قرارا فما فيها بحي من قرار انا لاهل العيش فيها ولعنا لخوص
وانتظار ولا تبقى ولا تبقى عليها ولا في الامر ناخذ بالخيار وما موالنا الاعوار سباخذ بها المغير فخلى المعار منها ذرنه
فعال ولا مه بها اى صفاء ورونق ومنظر جميل يقال وجه مها مه هذا قول النحويين وقال الاصمعي مهاة بالتاء فوزنها
فعلة كحصاة والمهاة المبوءة والبقرة الوحشية وقيل انه ايضا بمعنى الصفاء والرونق ويروى وليت دارنا
الدنيا والبيت اورده المصنف شاهدا على الاشارة الى المؤنث بها وألا للبلوغ بمعنى البلوغ الى الوقت الذي هو الاجل
فائدة عمران بن حطان احد بني عمر بن تميم كان له راس الصفرية وخطيبهم وشاعرهم انتهى قوله الصفرية بالضم
وبكسر قوم من الخوارج نسبوا الى عبد الله بن صفار كلتباي او الى زياد بن الاصفر او الى صفرة الوانهم او لخلوهم
من الدين كذا في القاموس وقال العيني عمران بن حطان ادرك صدرا من الصحابة وروى عنهم وروى عنه اهل
الحديث وكان تزوج امراة من الخوارج فقبل لها فقال ارد ها عن مذهبها فذهبت به فاصله وكان من المعرفين
في مذهبهم انتهى وفي روض الاخبار عمران بن حطان الحدرجي سمع عائشة وابن عمر وروى عنه محمد بن سيرين
وكان شاعرا مدح ابن ملجم بقصيدة على كرم الله وجهه وقال باصرته من تقى ما اراد بها الا ليبلغ من ذي العرش نيلا حطان بكسر الحاء وتشديد الطاء
وقيل في رده باصرته من شقى ما اراد بها الا ليبلغ من ذي العرش نيلا حطان بكسر الحاء وتشديد الطاء

على حرف الصفة اى زيد ظاهر عليه واورده

والنون زائدة او ردها صاحب القاموس في خطط قوله ان نظن الا ظنا قال سعد الملة في المطول اي ظنا
حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية وبهذا التحمل الاشكال الذي
يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من منفي موجب فرق حتى يدخل فيه المستثنى
منه بعد فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى تخرج من بين ذلك المحتمل وحق الاشتباه
لاحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره
الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من
حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجر مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا
الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد والشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت مشابها
غير الضرب انتهى كلام سعد الملة والاشكال الذي اشار اليه مما اورده الفاضل رضي الدين الاسترابادي
في بحث الاستثناء في شرح الحاجبية ثم قال وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقوله
ضربت مثلا وفعلت غير الضرب مما يجر مجراه الى اخر ما ذكره سعد الملة ثم قال قال ابن يعيش هذا الكلام
يعني نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا محمول على التقديم والتاخير واشار سعد الملة بقوله لاحاجة الى ذكره
بعض النحاة انتهى قوله ابو البقاء في التبيان ان في الآية تقديما وتاخيرا والتقدير ان نحن الا نظن ظنا
انتهى قال شارح الايضاح وهو مع بعده مستغنى عنه مع ما ذكرناه اي في حمل المصدر على النوع قوله
وبهذا الحمل وجه ان الفعل وان كان نوعا منحصرا الا انه يشتمل على اصناف متعددة بحسب الوصف
وغلبة قياس ما في المصادر وقال الفاضل الشريف لا يخفى ان ما ذكره الرضي من الاحتمال بما لا شبهة فيه وانه
يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المخفف فضلا عن المتوهم
والاولى ما افاده الكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين
للتحقير او للتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام انتهى وللفاضل شهاب الدين الحلبي ههنا بحث ان
ممثل عنده بقولهم كل الصيد في جوف الفرى وعند الصباح يحمد القوم السرى وان كان فيه طول والمضيد
غير محمول قال في قوله الا ظنا الآية لا بد فيها من تاويل وذلك انه يجوز تفريغ العامل لما بعده من جميع معموليه
مرفوعا كان او غير مرفوع الا المفعول المطلق فانه لا يفرغ له لا يجوز ما ضربت الا ضربا مما فائدة فيه
وذلك انه يمتنع له تكرير الفعل فكانه في قوة ما ضربت الا ضربت وكانت هذه العلة خطرت لي حتى رايت مكيا
وابا البقاء نحوا اليها فلله الحمد وقال الزمخشري فان قلت ما معنى ان نظن الا ظنا قلت اصل نظن ظنا
ومعناه اثبات الظن حسب وادخل حرف النفي والاستثناء ليفيدا اثبات الظن ونفي ما سواه
ويريد بنفي ما سوى الظن توكيد ايقوله وما نحن بمستيقنين فظاهر كلامه انه لا يتاول الآية بل يحملها على
ظاهرها ولذلك قال الشيخ وهذا كلام لا شعور له بالقاعدة النحوية من ان التفريغ يكون في جميع المعمولات
من فاعل ومفعول وغيرهما الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه وقد اختلف الناس في تاويلها على اوجه
احدها ما قاله المبرد وهو ان الاصل ان نحن الا نظن ظنا قال وشاهده ما حكاه ابو عمر وليس الطيب الا
المسك تقديره ليس الا الطيب المسك قلت يعني ان اسم ليس ضمير الشان مستترفيها والا الطيب
المسك في محل النصب خبرها وكانه خفي عليه ان الغرض تمام ابطال عمل ليس اذا انتقض نفيها بالا قياسا
على ما في الحجازية والمسئلة طويلة مذكورة في كتابي شرح التسهيل وعليها حكايته جرت بين ابي عمرو وعيسى
بن عمر الثاني ان ظنا له صفة محذوفة تقديره الا ظنا بينا فهو مختص لا توكد الثالث ان بضمن نظن معنى
تعتقد فتنصب ظنا مفعولا به لا مصدرا الرابع ان الاصل ان نظن الا انكم تظنون ظنا فحذف هذا كله
وهو مقرر ايضا وقد رده عليه من حيث انه حذف الان واسمها وخبرها وابقى المصدر وهذا لا يجوز

لا يجوز الخامس ان الظن يكون بمعنى العلم والشك فاستثنى الشك كانه قيل ما لنا اعتقاد الا الشك
ومثل الآية قول الاعشى وحل به الشيب اثقاله وما اغتره الشيب الا اغترارا يعني قوله الى قوله بوشك ان فراقكم هذا التوسع
في الظرف انتهى كلام شهاب الدين ومحاولة الآية للبيت على التاويل الثاني قال نقدره الا ظنا بينا حيث
اضاف اليه ما هو واقع فيه كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وتقدم الخلاف في قوله لا تخرجون في اول الاعراف
وتقدم معنى الاستعتاب قوله رب السموات ورب الارض رب العالمين قراءة العامة رب في
الثلثة بالجر نعتا للجلالة بيانا او بدلا او نعتا وابن محيصن برفع الثلثة على المدح باضمار هو قوله وله الكبرياء
في السموات يجوز ان يكون في السموات متعلقا بمحذوف حالا من الكبرياء وان يتعلق بما تعلق به الظرف
الاول لوقوعه خبرا ويجوز ان يتعلق بنفس الكبرياء لانه مصدر وقال ابو البقاء وان يكون بمعنى في السموات
ظرفا والعامل فيه الظرف الاول والكبرياء لانها بمعنى العظمة ولا حاجة الى تاويل الكبرياء بمعنى العظمة
فانها ما بنيت المصدرية والله اعلم انتهى كلام الدين قال حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده ودليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين
ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا لا تفرقوا بين احد من رسله والذين
امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد ليس بمعنى واحد مثل في قل هو الله احد بل هو الموضوع
للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة ودخل احد فيها من الواو فلا تقدر وردّ بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم
وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلوة والسلام وبين غيره في النبوة وفي لزوم
هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير وان المقدر بين احد وبين الحد بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله
ش قوله ويجب ان يتبعه العاطف اي لم يسمع حذف المعطوف وابقاء العاطف قال الفاضل الرضي وقد يحذف واو
العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من اشترك هو وزيد فقلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال
الله تعالى لا يستوي منكم من انفق قبل الفتح وقاتل وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اتصلي
ليلا اكثر يعني ام في النهار انتهى وقد اخذه من ابن مالك فانه قال في التسهيل وقد يحذف الواو مع معطوفها
قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد ومنه لا نفرق بين احد من رسله اي من احد واحد انتهى قوله لا يستوي منكم
هذا من امثلة الاكتفاء وستاتي تعريفه واقسامه كذا ذكره الزركشي قوله وقيل احد فيها ليس بمعنى واحد
منكر في قل هو الله احد بمعنى ما وقع في قل هو الله بمعنى واحد بل هو اي الواقع في قوله لا نفرق بين احد هو الموضوع
للعموم واراد بالقائل ابا حيان فانه قال في البحر المحيط واحد هنا هي المختصة بالنفي وما اشبهه فهي للعموم
فلذلك دخلت بين عليها كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين والمعنى بين احاد هم وقال بعضهم واحد قبل
انه بمعنى جميع والتقدير بين جميع رسله ويبعد عندي هذا التقدير لانه لا ينافي كونهم فرقوا بين بعض الرسل
والمقصود بالنفي هو هذا لان اليهود والنصارى ما كانوا يفرقون بين كل الرسل بل البعض وهو محمد صلى
الله عليه وسلم فثبت ان التاويل الذي ذكرناه باطل بل معنى الآية لا نفرق بين احد من رسله وبين غيره في
النبوة انتهى وفيه ما فيه بعض تلخيص ولا يعنى من فسرها بالجميع او قال هي في معنى الجميع الا انه يريد بها العموم
نحو ما قام احد اي ما قام فرد فرد من الرجال مثلا ولا فرد فرد من النساء لانه ينفي القيام عن الجميع فتثبت
لبعض ويحتمل عندي ان يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين احد من رسله
وبين احد فيكون احد ههنا بمعنى واحد لا انه اللفظ الموضوع للعموم في النفي انتهى كلام ابي حيان في البحر وقد
يخص مراده في النهر حيث قال احد هو المختص بالنفي وما اشبهه فهو للعموم ولذلك دخلت من عليه في
قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين والمعنى بين احاد هم وان كان احد بمعنى واحد ففي الكلام معطوف
محذوف دل عليه بين والتقدير بين واحد من رسله وواحد منهم انتهى كلامه فر النهر قوله فرقوا اخبرا ان وقوله

وهم الكافرون جملة حالية او اعتراضية بين اسم ان وخبرها وفائدتها تقرير الموضوع بهم قوله وفي لزوم هذا نظرا
قال ابو حيان من فسر احد بجميع لا يريد بهذا التفسير الا العموم نحو ما قام احد اي ما قام فرد فرد من افراد الانسان لا نفي
القيام عن الجميع فثبت لبعض قوله والذي يظهر لي وجه التقدير هذا دفع لما قال قبل هذا فلا تقدير اي الذي يظهر لي وجه
التقدير المعطوف مع عاطفه فقوله الذين مبتدأ وجملة يظهر لي صلته وخبر وجه التقدير وقوله وان المقدر يفتح ان عطف
على الخبر قال الدماميني وليس ما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القائل بانها احد هو الموضوع للعموم فان هذا محصل للمرام مع
عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من لم يؤمن ببعضهم
وكفر بهم لم يؤمن بالله تعالى قال وشرا بيل نفيكم الحر اي البرد وقد يكون الكنفي عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة
لكم ذفؤ وله ما سكن اي وما تحرك واذا فسر سكن بما يستقر لم يحتج الى هذا فان احصر تم لما استيسر من الهدي
اي فان احصر تم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اي فحلق ففدية لا ينتفع نفسا ايمانها لم
تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع
شبهة الزمخشري وغيره اذ قال اسوى الله تعالى بين عدم الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع
فما ادري ارشد طلابها اي ام غي وقد مر في بحث ش قوله وقد يكون الكنفي عن هذا وسمي هذا النوع من الحذف
الكنفاء قال الزركشي وهو ان يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم او ارتباط فيكتفي باحدهما عن الآخر
ويخص بالارتباط العطفي غالبا فان الارتباط ثمة انواع وجودي ولزومي وخبري وجوابي وعطفي ثم ليس
المراد الانتفاء بهذا فقد رده وارد واعلله سؤال الحكيمي عن تخصيص الحر بالذكر وواجابوا بان الخطاب
للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر اهم لانه اشد من البرد عندهم والحق ان الآية ليست من
هذا القسم فان البرد ذكر الامتنان بوقايته قبل ذلك صريحا في قوله تعالى من اصوافها واوبارها واشعارها وقوله
وجعل لكم من الجبال اكنانا وقوله في صدر السورة والانعام خلقها وقوله ما سكن اي ما تحرك لان الحركة ضد السكون
فبينهما علاقة التضاد والتلازم والارتباط فان قيل لم آثر ذكر السكون على الحركة اجيب عنه بان السكون اغلب
الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد واما قول الزركشي لان الساكن اكثر عددا من المتحرك فليس بجذف لانتقاضه
بالاجرام العلوية مع ما فيها من الرد حانين الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون اي يصلون في الليل والنهار
اي دائما قوله لا ينفع نفسا ايمانها هذا احد الامثلة القرآنية التي اوردها المصرح في باب الاكتفاء وهذه الآية
من المواضع التي ادارت رؤس المفسرين وفي قلوب المتأدبين حتى استصعبوا التراكيب الصادرة
عن الحذاق في تفسيرها قال بعض من تصدى للتحشية تفسير الامام البيضاوي رحمه الله عبارة البيضاوي
هنا من اصعب معضلات كتابه واشكالها فلم ار احدا قام على توضيحها وحلها انتهى كلام المحشي عليه
الرحمة والعهدة فيه عليه والمراد بهذه الحكاية تنبيه الراغبين للاعتناء على ذروة الكمال وترغيب الطالبين
المبرز فعين عن وصمة القاصرين للجهال ومن الله التوفيق والافضال والفتح لمطالع الاغلاق والاشكال
والتأييد بضعفاء الطلبة مدى الايام والبال بل في جميع الازمنة وفي كل الاحوال قوله والآية من اللف
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه
وهذا الباب فتحه القاضي احمد بن المنير صاحب الانتصاف وسيأتي قريبا نص كلامه قوله وبهذا
التقدير اي تقدير المعطوف مع العاطف تندفع شبهة المعتزلة يعني انا نقدر محذوفا على فاعل ينفع
وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها فيكون نفي نفع الايمان راجعا الى النفس التي لم
يصدر عنها ايمان قبل ذلك ويكون نفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها الايمان قبل ذلك
ولكنها لم تكن كسبت في ايمانها خيرا قال العلامة لم تكن آمنت من قبل صفة لنفسا وقوله او كسبت في ايمانها
خيرا عطف على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجئة مضطرة ذهب

ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها
غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس
التي امنت في وقتها انتهى وقال سعد الملة الثفتازاني وجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون
فيه كسب خير لبس منافيا ظاهر من كلامه والاعتراض بان اولا حد الامرين نفي سياق النفي تفيد العموم كالنكرة
على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير
مرفوع بان هذا لا يستقيم هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من
الكلام فوجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصر وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن من قبل اليوم
والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر بالواو ثم سلط على النفي
مثل لم تكن امنت او عملت لانه اذا عطف احد الامرين على الاخر بالواو ثم سلط عليه النفي
الاول للزوم التكرار فتعين الثاني لتخصيص العموم انما هو في نفي العطف بالواو لا في عطف بأو في قوله او كسبت عطف
على امنت بالنظر الى الظاهر واما في التحقيق فكسبت خيرا لم تكن المحذوف على المعطوف لم تكن امنت اي نفسا لم تكن امنت
او لم تكن كسبت واجيب عن التمسك بان الآية من باب اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في
الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فيتوافق الايات والاحاديث بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة
من العذاب ولو بعد حين ويلائم مقصود الآية حينئذ ورود التحسير للذين اخلصوا ايمانا وعدوا من الرسوخ في
الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به صدقوا عنه اي يوم يأتي بعض الايات لا ينفعهم ايمانهم في ترك الايمان
بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب منه ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل ولم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر العلم به انتهى كلام سعد الملة وقال صاحب
الانتصاف رد الزمخشري بعد ظهور الايات ولا تيم ذلك فان هذا الكلام في البلاغة بلقب باللف واصل يوم
يأتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا لم تكن مؤمنة قبل ايمانها بعد ولا نفسا لم تكسب خيرا قبل ما تكسب من الخير
بعد خلو بين الكلامين فجعلهما كلاما واحدا بجاز او بلاغة ظهر بذلك انها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الايات
اكتساب الخير وان نفع الايمان المتقدم من الخلود في النار على مذهب اولى من تدل له انتهى كلام ابن المنير قوله
او قال يوسي الله تعالى وتمام الكلام انه قال لم تكن آمنت من قبل صفة لنفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت
والمعنى على اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجئة مضطرة ذهب اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ
نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس
الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في وقتها ولم تكسب الخير فقوله الذين امنوا وعملوا
الصالحات جمع بين قرينين لا ينبغي ان ينفك احدهما عن الآخر حتى يفوز صاحبها وسبعد والا فانه لشقوة
والهلاك انتهى وقال الفاضي لم تكن امنت من قبل صفة نفسا او كسبت في ايمانها خيرا عطف على آمنت والمعنى
انه لا ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها او مقدمة ايمانها غير كاسبة في ايمانها خيرا وهو دليل لمن يعتبر
الايمان المجرد عن العمل والمغير تخصيص هذا الحكم بذلك اليوم وحمل الترديد على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى
لا ينفع نفسا خلت عنهما ايمانها والعطف على لم تكن بمعنى لا ينفع نفسا ايمانها الذي احدثته حينئذ وان كسبت
في ايمانها خيرا انتهى قوله وابن الحاجب فانه قال في القسم الاول من الامالي او لاحد الامرين فاذا كيفت في النفي
في مثل قولك اقتضى نفي الامرين كقوله ولا تطع منهم اثما او كفورا واحدهما امنت من قبل والثاني كسبت في
ايمانها خيرا فيصير المعنى على الظاهر لا ينفع نفسا لم يكن امنت من قبل ايمانا وهذا واضح ولا ينفع نفسا لم تكن كسبت
في ايمانها خيرا وهذا مشكل فان الايمان قبل مجيئ الآيات نافع فان لم يكن له عمل صالح غيره فكيف يصح نفيه والجواب ان
المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل الايات او كان العمل الصالح مع الايمان

ولم تكسب خيرا

على نفي امر

المعتزلة

ان واسمها وخبرها وما عطف عليه والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها عدم ايمانها

من الاحاد وذكر الضمير

التقدير

قبلها فانه مختص للعلم به وقوله لم تكن امنت من قبل فلما اوجب الضمر التقدم صفة لنفسها وان وقع الفصل لان المعنى على التأخير وانما وجب التقديم الضمر في اخبارها والمعنى لانفع ايمانها النفس تقسالم تكن امنت من قبل فلما اوجب الضمر التقدم بقيت الصفة في محلها قوله فيصير المعنى على الظاهر اراد بالظاهر اللفظ المحتمل الراجح احتمالا بقرينة قائمة كذا حققه الفاضل الطيبي في سورة الانشراح قوله وفي القلب اي بالنسبة الى حذف المعطوف بالواو وحذف ام ومعطوفها قوله فما ادري بعض الفجر من بيت وغامه وعانى اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها قوله وقدم فيجب ذكر المصر هذا الكتاب البحث في اول الكتاب عند ذكر الهمزة المفردة معادلها ثم ذكر حذف المعادل او رد هذا البيت شاهدا له فقال تقديره ام قال ولك ان تقول لاحاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل انتهى يعني يمكن تقدير هذه الهمزة ان تكون لطلب التصديق مثل هل فلا تحتاج الى المعادل لانه انما يكون مع طلب التصور وحل مختصة بطلب التصديق واذا تحقق عدم الحاجة الى المعادل تحقق عدم التقدير في البيت فلا يكون مما نحن فيه من حذف المعطوف وقد سبق هناك تفصيل المسئلة في شرح البيت بعجره وبجره وقائله فلينظر فيه قال حذف المعطوف عليه ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت زعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء فانفجرت حذفت لتكون على المحذوف ولبقاء بعضه ولبس شيء لان لفظ الفاء بين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت وبرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمت بترتب الانفجار على ضربك وقيل في ام حينئذ ان ام متصلة والتقدير اعلمني ان الجنة حفت بالمكاره حينئذ قوله وزعم ابن عصفور قال الحلبي قال ابن عصفور ان هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف والفاء الداخلة على انفجرت محذوفة وكانه يقول حذف الفعل الاول لدلالة الثاني عليه وحذفت الفاء الثانية لدلالة الاولى عليها ولا حاجة بنا عوالى ذلك بل يقال حذفت الفاء وما عطفت انتهى وقال الزركشي في قوله لئن ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق التقدير فضرب فانفلق فحذف المعطوف عليه وهو ضرب وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بانفلق والفاء الداخلة على انفلق هي الفاء التي كانت متصلة بضرب واما المتصلة بانفلق محذوفة كما زعم ابن عصفور والآتي قالوا والذي دل على ذلك ان حرف العطف انما يؤتى للمشاركة الاول للثاني فاذا حذف احد اللفظين اعني لفظ المعطوف او المعطوف عليه ينبغي ان لا يؤتى به لزوال ما اتى به من اجله وقال ابن الصايغ ليس هذا من الحذف بل هو اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه لانه سببه ونقام المسبب كثيرا مقام سببه انتهى كلام الزركشي قوله وجوز الزمخشري قال الحلبي وجعلها الزمخشري جواب شرط مقدر قال فان ضربت فقد انفجرت قال وهي على هذا فاء فصيحة لاتقع الا في كلام بليغ وكانه يريد بتقدير المعنى لاتقدير الاعراب انتهى وقال سعد التفتازاني في شرح قوله وهي على هذا العلم في الفاء الفصيحة قول الشارح وحاسان افصى ما يراد بنا ثم الفصول تفد جنا خراسان فهي على التقدير الثاني والمفتاح على التقدير الاول والاكثرون على التقديرين فقوله على هذا اشارة الى التعلق بمحذوف ووجه فصاحتها اتيانها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعه ذوقي لا يمكن التعبير عنه انتهى اراد بالتقدير الثاني ان يكون المحذوف شرطا اراد بما في المفتاح ان يكون المحذوف جملة نائبة عن فضرب فانفجرت كما تقدم الوجب قوله وبرده ان ذلك قال السفاقسي ورد ما اجازه الزمخشري بان الشرط وفعله لا يجوز حذفه وقد تقدم له ذلك وعليه في قوله تعالى فتاب عليكم انتهى وقد قال هناك لا يجوز حذف حرف الشرط وفعله اذا لم يثبت في كلامهم واما جزم الفعل بعد الامر والنهي واخواتهما على تقدير الشرط وفعله فخاص بهذه المواضع انتهى وقد اخذ هذا الابراد عن شيخه ابي حيان وهذا مسطور في النهر ثم قال السفاقسي

السفاقسي هنا ولو سلم فيلزم فساد المعنى والتركيب لان قوله فانفجرت ماض لفظا ومعنى اذا الفاء لا تدخل على الماضي غير دعاء الا اذا كان كذلك ويلزمه مع الفاء الضاد وح فلا يصح ان يكون جوابا للشرط لان الشرط مستقبل وجوابه المرتب عليه مستقبل قطعا وانفجرت ماض لفظا ومعنى كما ذكرناه قلت اما حذف الشرط وفعله فقد تقدم وقد يقال هنا انه ليس من هذا القبيل لتقدم الامر المضمن معنى الشرط وهو قوله اضرب واما فساد المعنى والتركيب فممنوع وهو مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك قوله المراد فقد حكمنا الاولى فقد اردنا ترتب الانفجار على ضربك وقد ذكر الفعل والمراد اراده كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي اذا اردتم وهو مجاز مشهور قوله وقيل ام حينئذ قال السفاقسي الاكثر ان ام هنا منقطعة وقيل بمعنى الهمزة وقيل ام متصلة هي عديلة همزة تقدر من معنى ما تقدم اي تعلمون ان التكليف يوجب ذلكم ام حينئذ ان تدخلوا الجنة من غير اصطبار ويحمل شخصه قال الحذف المبدل منه قيل ولا تقولوا الما نصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول نصف المحذوف اي لما نصفه وكذلك في رسولا بنا وعلى ثم كما موصول اسمي ويرده ان فيه اطلاق ما على العاقل احد مزاولي العلم والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول ما تقول والجملتان بعده بدل منه اي لا تقولوا الكذب لما نصفه السنتكم في البهائم بالحل والحرمة اما لحذوف فيقولون الكذب واما لنصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتا القول اي لا تحللوا وتحرموا بجرد قولكم تنطق به السنتكم وقرئ بالجزم بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جميعا للكذب صفة للفاعل وقدمنا انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الجر المحذوف حذف المؤكد وبقاء التوكيد قدمنا رأي سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه شرح قوله حذف المبدل منه ما ذكر في امتناع حذف المؤكد من انه من الاطناب والحذف من الايجاز فيتنافيان يقتضي ان لا يجوز حذف المبدل منه لانه من باب الاطناب على ما ذكره الزركشي والسيوطي وغيرهما وقال المصنف في بحث الجمل المفردة ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه انتهى قوله ان الكذب بكسر ان مفعول مقول قبل السبعة على نصب الكذب وقراء الحسن وابن يعمر وطلحة بالجر وهي شاذة وسيذكر المصنف قال الحلبي العامة على فتح الكاف وكسر الذال ونصب الباء وفيه اربعة اوجه اظهرها انه منصوب على المفعول وناصبه نصف وما مصدرية ويكون مفعول القول الجملة من قوله هذا حلال وهذا حرام لما نصف علة للنهي عن القول ذلك اي ولا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف السنتكم الكذب والمعنى لا تحللوا ولا تحرموا لاجل قول تنطق به السنتكم من غير حجة انتهى وهذا الوجه ذكره المصراخا الظهور وقوله ثم قال الحلبي الثاني ان ينتصب مفعولا به للقول اي لا تقولوا او يكون قوله تعالى هذا حلال بدلا من الكذب لانه عنه او يكون مفعولا بمضمر اي فتقولوا هذا حلال الخ ولما نصف علة ايضا انتهى والبا شار المصر بقوله وقيل في الكذب انه مفعول الخ ثم قال الثالث ان ينتصب على البدل من العائد المحذوف على ما اذا قلنا انها بمعنى الذي التقدير لما نصفه ذكره ابو البقاء انتهى وهذا ما عقد له البحث ثم قال الرابع ان تنصب باضمار اعني ذكره ابو البقاء ولا حاجة اليه انتهى كلام الحلبي قوله بنا على ان ما فاعل كما موصول قال الحلبي وفي ما المتصلة بهذه الكاف ثلثة اوجه اظهرها انها مصدرية والثاني انها بمعنى الذي يعني الموصولة والعائد محذوف ورسولا بدل منه والتقدير كالذي ارسلناه رسولا وهذا بعيد جدا وايضا فان فيه وقوع ما على آحاد العقلاء وهو قول مرجوح الثالث انها كافة للكاف ولا حاجة اليه اذا فانه لا رصار اليه الاحيث تعذر ان ينسبك منها ومما بعدها مصدر كما اذا اتصلت بجملة اسمية انتهى وقد تقدم هذا البحث في الكاف المفردة وهذا رد قول المصر الظاهر ان ما

كافة قوله واظهر منه حذف الخبر الخ كما تقدم آنفا قوله وقرئ بالجر قال الحلبي وفيه وجهان احدهما انه
بدل من الموصول اي ولا تقولوا الوصف الذي تصفه السنتكم الكذب او للذي نصفه السنتكم الكذب جعل نفس الكذب
لانه هو والثاني ذكره الزمخشري ان يكون نعتا لما المصدرية ورده الشيخ ابو حيان بان النحاة نصوا على
ان المصدر المنسبك من ان والفعل لا ينعت لا يقال يعجبني ان تخرج الشريع ولا فرق بين هذا وبين ما في
الحروف المصدرية انتهى كلام الحلبي وقال السفاقسي ومثل ان المصدرية ما وكي بخلاف صريح المصدر
فانه ينعت انتهى قوله وبالرفع وضم الكاف قال الحلبي هي قراءة ابن ابي عبلة ومعاذ بن جبل على انه صفة
للاستنجع الكذوب كصبور وصبار وجمع كاذب كشارف وشرف قوله صفة للفاعل اي فاعل نصف
وهي السنتكم قوله وقدم اي في الجهة السادسة من هذا الباب حيث قال وقيل هو اي لفظ الجلالة بدل من ضمير
الجر المحذوف والمقصود من ايراده هذه الحكاية في اخر البحث شاهدا لحذف المبدل لانه مخالف
للقياس كما اشرنا اليه قوله قد مر ان سيبويه يفسر ذلك في الشرط الثالث من الشروط الثمانية للحذف المذكورة
في اوائل الخاتمة في هذا الباب وفيه مباحث لطيفة فليلتفت اليها وقد حكم شهاب الدين بعدم جواز حذف
المؤكد مع بقاء التوكيد حيث قال في قوله تعالى الا من سفه نفسه وانما حذف المؤكد وابقاء التوكيد قال الصحيح
الجواز انتهى قال حذف المبتدا يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما ادريك ما الحطمة نار الله الموقدة
اي هي نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود الا تبين قل افانبئكم
بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعليها الاساءة
عليها وان تحالفوهم فاتوهم حظوظهم اي فاتوهم اموالهم فان لم يصبها وابل فطل وان من الشر فيوس فان
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان الى قال الشاهد وقراءة ابن مسعود ان تغذيهم فعبادك وبعد القول
نحو وقالوا اساطير الاولين الا قالوا اساحر او مجنون سيقولون ثلثة الا بابن بل قالوا اضغاث احلام
وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صمم بكم عمي وقع في غير ذلك نحو لا يغرنك
تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا
بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا
وسيبويه يصرح به ش قوله اي هي نار الله رد عليه ان هذا يحتمل ان يكون من حذف الخبر وذكر المبتدا
لانه جواب لقوله تعالى ما الحطمة وهي يحتمل ان تكون ما مبتدأ والحطمة خبره مثل ابوك عطوف وقول سيبويه
ويحتمل العكس على مذهب غيره فيحتمل الجواب وهو نار الله ان يكون من حذف الخبر فيفيد نار
الله الحطمة ويوضحه ما في دلايل الاعجاز وقد ذكره جار الله في اول سورة البقرة اذ يبلغك انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد فمعناه زيد التائب وههنا لما قيل نار الله في جواب
ما الحطمة يصح ان يقال نار الله الحطمة فيكون من قبيل حذف الخبر دون حذف المبتدا وخالفهما
الزكاكي حيث رجح ان يقدر التائب زيد ونبعه سعد الملة حيث قال وقد سبق الى الفهم ان الاول
في مثل التائب زيد لان السؤال عن السؤال التائب فيجب ان يجعل محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا على
ان جواب من قام زيد بتقدير قام زيد لا بتقدير زيد قام انتهى اذا اجيب عن السؤال بقول القائل
زيد بقدر جملة فعلية بتقدم المسند ولا بقدر جملة اسمية بتقديم المسند اليه قال الفاضل الشريف في شرح
المفتاح وكذا في شرح الكشاف اذا قيل من التائب يحتمل ان يكون من مبتدا والتائب خبرا كما هو المشهور
من مذهب سيبويه فاذا قيل في جوابه زيد ايضا يكون تقديره التائب زيد ثم قال الشريف بعد هذا
التحقيق واختار الشيخ عبد القاهر الوجه الاول بناء على التقدير الاول واختار الزكاكي الوجه الثاني
بناء على التقدير الثاني ويعترض للفاضل التفتازاني بانه لم يفرق بين التقديرين واختار الثاني بلا تامل

بلا تامل هذا ما قالوا والاقول بتعدد ما اختاره الزكاكي ما رأيي بجامع الصحيح في سؤال منكر ونكير من ربك وجواب
العبد ربي الله فهو مثل التائب زيد وليس مثل زيد التائب وكذا قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك فان ماله تلك عصاي يحتمل الخبر في السؤال مبتدا في الجواب
فيكون مثل التائب زيد في جواب من التائب قال السفاقسي ما استفهام مبتدا وتلك خبره
وبيمينك في موضع الحال كقوله هذا بعلي شيخا والعامل اسم الاشارة انتهى قوله نار حامية قال الحلبي
نار خبر مبتدا محذوف اي هي نار قوله الابتين يحتمل النصب اي اقرا الابتين والجر اي اورد الى
الابتين والمراد بهما في سدر مخضود وقوله في سموم وحميم بعد قوله ما اصحاب الشمال اي هم في
سموم وحميم قوله قل افانبئكم لبشر اي ونحو قوله لكن وفي بعض النسخ وقع بدل انبئكم لبشر وهو سهو
من الناسخ اراد المصنف بايراد هذه الآية تمثيلا لحذف المبتدا في جواب الاستفهام بان تقدر النار
خبر مبتدا محذوف اي الشر هو ذلك النار وهذا ايضا لبس بمتعين اذ يحتمل ان تقدر النار شر هو ذلك
فيكون من باب حذف الخبر وذكر المبتدا وقد اورد الزكاكي الآية مثالا لترك المسند لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث ولكن رجح محمد على تقدير هو النار كذا قال الفاضل الشريف في شرح المفتاح قوله
وبعد فاء الجواب عطف على قوله في جواب الاستفهام والمعنى ويكثر حذف المبتدا بعد فاء الجواب
قوله وبعد القول نحو فقالوا اساطير الاولين اي اساطير او تقديره هو ساحر في الثانية وهم ثلثة في
ثلثة وهي اضغاث في الآية الرابعة قوله بعد ما الخبر صفة له في المعنى اي بعد كلمة وقع الخبر صفة
لتلك الكلمة في المعنى نحو التائبون اي الم التائبون وعلم انه لا بد ههنا من ذكر سابق للاحتياج اليها قال
الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل
الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التورية والانجيل والقرآن ومن اوفى بعهده من الله
فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم التائبون العابدون الحامدون
الى يكون الراكعون الساجدون الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود
الله وبشر المؤمنين واعلم ان المصنف اورد هذه الآية مثالا لحذف المبتدا وهي ايضا مما يحتمل النوعين
اعني حذف المبتدا وحذف الخبر قال الحلبي التائبون فيه خمسة اوجه احدها انه مبتدا وخبره العابدون
وما بعده اوصاف او اخبار متعددة الثاني ان الخبر قوله الامرون الثالث ان الخبر محذوف اي الموصوفون
بهذه الصفات من اهل الجنة بقرينة وبشر المؤمنين وهذا عند من يرى قطع الآية عما قبلها وعند من لم يقطعها
فيكون اعراب الآية هكذا التائبون خبر مبتدا محذوف اي هم التائبون فيكون من باب قطع النعوت
لان هذه الاوصاف من صفات المؤمنين في قوله من المؤمنين والخامس ان التائبون بدل من الضمير
المستتر في يقاتلون انتهى وفيه بعض اختصار قوله ونحو صمم بكم وهذه ايضا من الاخبار التي هي صفات
معنوية لما قبلها وهو الذين في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ولما لم يكن حملها على النعوت
الصناعية لكون الموصوف معرفة والصفات المذكورة نكرات حمل على القطع بتقدير المبتدا وهو
ضمير جمع المذكر اي صم بكم عمي قال الحلبي على رفعها انه خبر مبتدا محذوف اي هم صم بكم عمي ويجيء فيه الخلاف
المشهور في نعت الخبر فمن اجاز ذلك حمل الآية عليه من غير تاويل ومن منع ذلك قال هذه الاخبار وان تعددت
لفظا فهي متحدة معنى لان المعنى هم غير قائلين الحق بسبب عماهم وصممهم فيكون من باب هذا حلو حامض
اي مز او يقدر لكل خبر مبتدا وتقديره هم صم هم بكم هم عمي والمعنى انهم جامعون لهذه الاوصاف
الثلثة ولولا ذلك لجاز ان تكون هذه الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدا نحو الرمان حلو
فقرها شعراء كاتبون فانه يحتمل ان يكون المعنى ان بعضهم فقرها بعضهم شعراء وبعضهم كاتبون

وانهم جامعون لهذه الاوصاف الثلثة بل بعضهم اختص بالقصة والبعض الاخر بالشعر والاخر بالكتابة
انتهى كلام الحلبي فاعرفه فان فيه اصولا مهمة فلا يمكن الوقوف عليها قوله ولا تقولوا ثلثة اي ايراد هذه الآية
ههنا سهو فان الكلام فيما اذا كان حذف المبتدا واقعا بعد غير القول والحذف اغا وقع فيها بعد القول
وهو ظاهر انتهى واما قول الشمني واجيب بان هذا القول نهي وهو غير القول الذي لان ذلك خبر فلا يصح ان
يكون عذرا من له اذني دربة قوله سورة انزلناها قال صاحب الايضاح في هذه الآية يحتمل الامرين
حذف المسند اليه وحذف المسند اي هذه سورة انزلناها وفيها او حينا اليك سورة انزلناها قوله
وسيبويه يصرح به من جملة ما صرح به قوله هذا باب علم الكلم مجاري اواخر الكلم والكثر ابوابه على هذا النمط
فلما وضع بدون هذا وبهذا يمكن الاستدلال في الابواب الواقعة في كتبهم باب كذا على تقدير المبتدا
خاتمة وقد يحذف اسم ليت وحمله المصنف على الضرورة في بحث ليت قال حذف الخبر وطعام الذين اوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب لصحة كون خبرا عنهما
واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كونه خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية
او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال
افعل في الظاهر وان قدر مبتدا وحذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انيبت
الواو مناب الباء فصد التشكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو ما رجلكم فيمن
خفض على القول بان الخفض للجوار ونظره بعت الشاة شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا
الناس مجزبون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان في عملهم خير فحذف كان وخبرها وقال شعر لهفي عليك
للهفة من خايف ينفي جوارك حين ليس مجير اي ليس له وقالوا من تانى اصاب او كاد ومن استعجل
اخطا او كاد شن قوله حذف الخبر شمل حذف جزا المبتدا وخبر كان وخبرانها وغيرها قوله اي يحل لكم هذا احد
الوجهين المذكورين في الآية على ما حققه اختيار ابو البقاء ان يكون معطوفا على الطيبات فانه قال
من المؤمنات حال من الضمير في المحصنات او من نفس المحصنات اذا عطفتها على الطيبات وحل مصدر
بمعنى الحلال فلذا لم يؤنث ولم يثن ولم يجمع لانه احسن الاستعمالين في المصادر الواقعة صفة للاعيان
وقال في الانتباه حل بالاقوال هن حسن بين وعطشان نطشان انتهى كلامه وقال الرضي الوصف الذي
كان في الاصل مصدرا كخصوم وغور يجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال لغا احدب
ضيفا براهيم المكرمين وقال نساء الخصم اذ نسوا والمجرات وجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال
رجلان عدلان ورجال عدول واما تا التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا
انتهى فاعرفه فانه من الضوابط المفيدة قوله كما قبل اراد به ابا البقاء فانه بعد نقل كلامه وهذا
الذي قاله ابو البقاء فيه نظر لانه انما قدر له خبرا صناعيا صار جملة وام المنصلة لا عطف الجملة بل المفرد
والتفصيل في قوله اعلم على سبيل الاستهزا وهو الا فلا مشاركة كقولك حسان فجير كما لشر كما فداء
انتهى ويمكن ان يقال ان ابا البقاء اراد تقييد المعنى لا تقرير الاعراب وهو ظاهر قوله واما انت
اعلم ومالك تقدم شرح هذا التركيب مع حل ما وقع فيه من الاشكال على وجه التحقيق والتقريب لا بد من
المراجعة اليه قوله لزم كون اعلم خبرا عنها مع انه لا يصح اسناد العلم الى المال ورد عليه ان النحوي لا يبحث
عن الصدق والصحة ولا شك ان الكواذب مثل السماء تحتنا ونحوه صحيح بحسب النحو وقد سبق ان
العرب غير محيثين عن الخطاء في المعنى ذكره المصر قوله او على اعلم فيكون خبرا عنه وايضا يصح حمل المال
على الانسان بالمواطاة قوله والعطف على الضمير اي عطف عالم على فاعل لزم وكذا اعمال افعل وبهما مانعان
حسا عبانا قوله للتشاكل اللفظي يعني بين اعلم ومالك في ضم الآخر ولو قيل انت اعلم بمالك لفات

لفات التشاكل بالجر لفظ مال وكذا في قراءة وارجلكم بالجر فانه معطوف على المنصوب حقيقة
ولكن انيب الجر الجر على النصب للتشاكل بين ما في جواره وهو يغسلون برؤوسكم لا للاشتراك المعنوي
بينهما في كونهما ممسوحا بهما لان الارجل مغسول معطوف على مفعول اغسلوا قوله ان خبر المخبر بهذا ايضا
من امثلة حذف الخبر وفيه حذف كان ايضا قوله وقال لهفي عليك وهذا مثال وشاهد لحذف خبر ليس والبيت
من قصيدة من الكامل قالها شمر دل اللبثي قال السيوطي الشمردل بن شريك بن عبد الله بن روبة بن سلمة
شاعر اسلامي في ايام جرير والفرزدق يرثي بهذه القصيدة منصور بن زياد وبعده قوله ونظره اي
تظير هذا التركيب في نيابة الواو مناب الباء قولهم بعت الشاة شاة ودرهما وقد سبق هذا التركيب ايضا
في بحث الواو المفردة مع اطناب واف واسهاب شاف اما الفبور فانهن اوان الجوار فبرك
والدابار فبور زعمت فواضله وعم مصابه قالناس فيه كلهم ماجور شن عليك لسان من لم تولة خيرا لانك
بالثناء جدير ردون صنايعه اليه جبانة فكانه من نشرها منشور والناس ما تمهم عالمه واحد في كل دار رنة
وزفير عجبا لاربع اذرعن في خمة في جوفها جبل اشم كبير او نيف او نحو ذلك وبين حين لاضافته الى ليس
والمعنى في كنانة وحسرة شديدة من اجل حرة رجل نابه حوادث الدهر ما اخافه فطلب جوارك وقت
لا مجير له ثم لا لجدك والجوار بكسر الجيم الامان وقوله في لنشرها اي لنشر الناس لها وذكرها فاضيف المصدر
للمفعول ومنشور من نشر الله الميت واصل الى ثم النساء يجتمعن في الخير والشر وجعله المصنية نفسها
والرنة الفعلة من الرنين واذرع بلدا ولان الذراع مؤنثة وخمة اي اشبار والشبر مذكر والاشم
الطويل الراس العالي المرتفع قال العيني وصحف بعضهم فقال لهفي عليك كلهفة بالكاف وهو خطاء
والبيت اورده المصنف في التوضيح بلفظ حين لان مجرد مستشهدا به على اجمال لان لعدم دخولها
على الزمان انتهى كلام السيوطي قال العيني في شواهده ما ولا بمعنى ليس قاله شمر دل اللبثي وهو من
قصيدة من الكامل يرثي بها منصور بن زياد اي حسرة عليك من لهف اذا التحزن ولهفي مبتداء
وعليك خبره اي حاصل عليك واللام في اللهف للتعليل اراد انه يتلهف عليه لاجل تلهف الخايف الذي
كان يطلب جواره وقد قيل انه كلهفة بالكاف للتشبيه اي يتلهف كتلهف الخايف ولكن الرواية بلام
التعليل وايضا فيه من المبالغة ما ليس في الكاف قوله يبغي يطلب وجوارك مفعوله وحين نصب على
الظرف ولان مهملة وفيه الشاهد حيث اهملت عن العمل لعدم دخولها على الزمان لان شرط عملها
كون معمولها اسمي زمان وعند الجمهور هي نعم عمل ليس ولا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب
ان يكون المحذوف هو المرفوع وقوله مجيرا فاعل من اجار وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف تقديره حين
لان له مجيرا انتهى قوله وقالوا من تانى هذا مثال حذف خبر كاد وفيه في الموضعين اي كاد يصيب وكاد
يخطي قال وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا محلولا في الدنيا وان لنا
ارتحالا عنها وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
مستوفى وقالى تعالى قالوا لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي لهم وقال الحماسي من صد عن
نيرانها فانا ابن قنس لبراح وقد كثر حذف خبر لا هذه حتى قيل انه لا يذكر وقال الاخفش قيل سيروا ان
ليل لعلها حرجي دون ليلى ما يل القرن اعضب اي لعلها قرينة ما يحمل النفوعا بن يكسر بعد الفاء والعين
نحو فتح ورفيه فعدة من اياما خر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليه
او فعليكم كذا وبانى في غيره نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او
امثل وبدل لا دل فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر تحقيقه بزابن عصفور الوجهين في لعمرك

البيت

لفظ منزلا وعليكم ورحمة ولا يفرد فيتعلق بما قبله وحين ظرف
لبيع ونبيع صفة لحانوت وخبر ليس محذوف اي في الدنيا صح

لافعلن والله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره جزم بانه اذا حمل على الحذف كان من حذف المبتدا ش قوله وان مالا وان ولدا اي لنا مالا وان لنا ولدا هذا مثال لحذف الخبر وهو الجار والمجرور المقدر لوجود الدليل عليه تقدم هذا وقول الاشموني معارف الشرط الثالث من شروط الحذف مشروحا وتقدم هذا ايضا في ترجمة لامن الباب الاول وتقدم قول الاشموني في ترجمة اذا ايضا قوله وقد مر البحث في ان الذي قال الشمني في الشرح يعني شرح الدماميني كانه سهى رحمه الله في الاخبار بمرور البحث في الآية الاولى فان البحث فيها لم يمر بشيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبران محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والآية الثانية في سورة حم السجدة وقدم الكلام عليها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة انتهى قوله فالوا لاخير مثال لحذف خبر لا تقدمت هذه وما بعدها فلا فوت في حذف خبر لا حيث قال في ترجمتها يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا لا خير فلا فوت ونعيم لا يذكره حينئذ انتهى قوله من صد عن نبرانها البيت لسعد بن مالك تقدم الكلام عليه ايضا في فصل لام حروف اللام مشروحا ومستوفى قوله وقال اخر مثلا لحذف خبر لعل والبيت من بحر الطويل لم نقف على قائله والمصنف عين موضع الاستشهاد قوله جرى دون ليلى جواب اذا قيل وفاعل جرى مائل القرن اي شخص اشم مايل قرنه ومنكر القرن والاعضب مكسور القرن من الفنيم والخبر المحذوف وتاويل مثل هذا معروف انتهى يعني ان لعلي ان شاء الله فلا بد لكونه خبرا عن تاويل اي مفعول في حقها قرينة او مرجو قربها ودون ظرف بجرى قدم على الفاعل للوزن وهو بهنا بمعنى امام يعني اذا اخبر عن قرب ليلى جرى رقيب موذ لئيم امام ليلى حائلا بيني وبينها وحاصله تشبيه ما يحول بينه وبين المرام من القبح والسوء بكسر منكر القرن الداخل وهو الذي يقال له المشاش قوله ما يحتمل اي هذا البحث ما يحتمل حذف المبتدا وتحتمل حذف الخبر قوله بعد الفاء اي بلا فصل لبخرج فصبر جميل كذا قيل فيه نظر وسيأتي قوله وباتي في غيره اي وبأتي احتمال النوعين في غير ما بعد الفا بلا فصل قوله نحو فصبر جميل ان اراده في هذا المقام سهولان ما يحتمل فيها واقع بعد الفاء فهي مثلة القسم الاول الثاني قال الشمني اي في غير ما هو بعد الفاء اي عفيها من غير فاصل بينه وبينها فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفا الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور انتهى عن مبتدا مذكور لفظا او الامر ان يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهي انتهى كلامه هذا الكلام حق وكذا ما بعده والحق احق ان يتبع واما قول الشمني واقول لم يرد المصر لزوم ذلك لزوم عقليا وانما يريد انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر لم يقع في كلامهم مبتدا لخبر مذكور نرجح بذلك انه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف هو الامر انتهى فركاكته ظاهرة لمن تامل لان الوقوع المذكور وكذا اعدم الوقوع المذكور لا يصح ان يكون سببا للكون طاعة خبر المبتدا المحذوف انتهى وهذا البيت الى ربيعة القرشي من ابيات من الطويل وقبله شعر وناهدة الثديين قلت لها ابكي على الرحل من حافاته لم تؤود فقالت على اسم الله امرك طاعة وان كنت قد كلفت ما لم اعود فلما دنا الاصباح قلت فضحتني فقم غير مطرود وان شئت فازدد ذكرها السيوطي في شواهد الدار الجارة قوله على اسم الله امثل بسم الله على المعنى الباء متعلقه بمحذوف اي امكي على اسم الله وان كنت وصلته مؤولة بالحالية اي امرك موجب طاعة مكلفا ما لم اكن معتادا له وهذه الجملة في محل النصب مفعول قالت وفاعله عائد الى ناهدة في البيت الاول وناهدة الثديين بمعنى الشابة

ضد النهي اي امرك ذو طاعة اي مطاع ممتثل والامر المقدر بمعنى الشان في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشان فليتامل بحمل الاول دليلا على الثاني

قوله وبدل اللام الخ اقول فقالت على اسم الله امرك طاعة الخ فيه نظر لان فيه ابدال لام امرك طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدا محذوف

الشابة ولهذه الابيات حكاية عجيبة للشاعر مع فاطمة بنت عبد الملك الخليفة باني القدس الشريف فليطلب في شرح الشواهد للسيوطي قوله وقد مر بجوز الخ مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قوله وفي نعم الرجل عطف على قوله في نعمر لا فعلن اي جوز ابن عصفور الوجهين في الرجل زيد فالمحذوف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معها بطريق حذف مفسر النوعين المذكورين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز يوزيد قام الا في الشعر او الندور نحو لو ذات سوار لطمتني وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وقيل لو انتم فحذفا مثل النمس ولو خاتما من حديد وبقي التوكيد وبكثر في جواب الاستفهام ليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلم عليكم حتى قال ابو شهادة بينكم اذا حضر حذف القول وابقاء فاعله لم يجزه النحويون الا ان يشعر به ما قبله كقوله تقاسبنح له الغدو والاصال رجال في قراءة ابن عامر اي يسبحه رجال ومثله وليبك يزيد ضارع لخصومة وفيه خلاف هل القياس اولا او يجاب به الاستفهام اي ليس معه مرفوع ولا منصوب قوله قل لو انتم تقدم الآية في احد عشر المسائل التي عقدها المصرف ترجمة لو قد بسطنا القول في شرح الحل بما لا مزيد عليه فلينظر فيه قال الدماميني قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل ظاهرا فانا المقدر فلا يلي الا نادرا وهذا عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وقدم الكلام على المثل في الباب الاول في فصل لو من حروف اللام انتهى قوله لو انتم تملكون يعني المعاني قال الكاكي في اخر الفن الثالث من المفتاح واستدرم في مثل لو انتم تملكون جملة على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الفعل الاول لاحتصار الدلالة ضمره عليه المبدل بعد ذهاب الفعل منفصلا قوله وعن البصريين وقد قال قال المصرف احد المسائل المذكورة ان لو خاصة الفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف تفسيره ما بعده كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة انتهى وذلك الاطلاق بناقض هذا فانه عدم جواز لو زيد قام الا في الشعر والندور وقال الدماميني قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل ظاهرا واما المقدر فلا يلي الا نادرا ونقل عن ابن الصائغ البصريين بامتناعه فصيحا وجوازه نادرا وهذا عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وقدم الكلام على المثل في فصل لو من حروف اللام قوله وقبل الاصل لو كنتم اي في قوله لو انتم تملكون فحذف كان دون اسمها وهو انتم وغدر ده المصر بهناك بان المرهو د بعد لو حذف كان مع مرفوعها لا كان وحدها قوله وقيل لو كنتم هذا من حذف الفعل مع مرفوعه اي الاصل لو كنتم انتم فحذف كان ومرفوعها مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن اراد التزوج التمس ولو خاتما من حديد اي اطلب للنكاح مالا ولو كان ذلك خاتما من حديد فحذف كان ومرفوعها وقد رضي المصر ايضا بان انتم تاكيد لمرفوع كان والحذف لاجامع التاكيد كما مضى قريبا في الشرط الثالث من شروط المحذوف مع علته ووجهه وفي غير ذلك من المواضع قوله قالوا خيرا اي قالوا انزل خيرا تقدم الآية قريبا مرتين في اول خانمة الحذف قوله سلام عليكم قال الدماميني يحتمل ان يكون المحذوف جملة فعلية هي حال اي يقولون سلام عليكم فتكون الآية مثالا لما حذف منه الفعل مع مضمر مرفوع ويحتمل ان يكون المحذوف اسم فاعل اي قائلين فلا تكون الآية حينئذ من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه الفعل انتهى قال وباتي حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم وائتوا خيرا وقال الكسائي يكثر الانتهاء وخيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا او للذين تبوأ الدار والايمان

نقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحا وجوازه نادرا

تصريح

من قبل انجز تهم وقال علفتها تبنا وماء باردا قبل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها تبنا معنى
واعطيتها والزموا صحة نحو علفتها ماء باردا وتبنا قالوا التزموه تحجيجين بقول طرفة لها سبب نرعى به
الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد بالضمار امدح وفي التنزيل وامرأته حمالة الحطب بالضمار اذم وتظاهره
كثيرة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا وقالوا لا اكلمه ما ان حرأ مكانه وما ان
في الشمار نجا اي ما ثبت وبروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض واصله عن ش قوله في غير ذلك اي المفسر
وجواب لا الاستفهام والقول قوله انتهوا خيرا لكم اي امتنعوا عن التثليث اتخاذ ثلثة الهة مثل النصارى
وانوا خيرا اي افعلوا خيرا كقوله تعالى والذين يانون ما تواا اي يفعلوا ما فعلوا وسنه قوله انه كان وعده ماتيا
وقد قال ك وكان وعدا مفعولا ودعليه قوله اتاتون الفاحشة اي انفعلونها قوله وقال الكسائي اي يكن الانتهاء
خيرا قال ابو حيان في شرح التسهيل وذهب الكسائي الى جعل هذا كله خبرا لكان مقدرة كانه قال انتهوا يكن
خيرا لكم وفي قوله تعالى وامنوا خيرا لكم وامنوا يكن الايمان خيرا لكم وبهذا التقدير سهل الامر ان اضمار كان لا يطرد
في نحو هذا ورد الفراء على الكسائي بانه لو صح تقديرك لجاز ان يقال انت اخانا على تقدير كن اخانا انتهى وللقائل ان يقول
ما المانع من صحة هذا التقدير قوله وقال الفراء الكلام جملة واحدة خرج بعضهم عنه بان انتصابه على انه صفة لمصدر
محذوف تقديره انتهاء خيرا لكم كذا قال ابو حيان قوله والذين تبوؤا الدار قال الزركشي في البرهان الرابع من انواع الحذف
ان يسند الفعل الى شيئين وهو في الحقيقة لاحدهما ويضمر لاخر فعل بناسبه كقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان
اي واعتقدوا الايمان قوله والايمان قال الحلبي فيه اوجه احدها انه ضمن تبوؤا معنى لزموا فيصح عطف الايمان
عليه اذ الايمان لا يتبوؤا الثاني انه منصوب بمقدر اي واعتقدوا او احبوا الايمان الثالث انه نجو رتع الابل الماء
فجعل لاختلاطهم بهم وثباتهم عليه كالمكان المحبط بهم ترك قوله وعلى هذا فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة
وفيه خلاف مشهور الرابع ان يكون الاصل دار الهجرة ودار الايمان فاقام لام التعريف في الدار مقام المضاف اليه وحذف
المضاف من دار الايمان ووضع المضاف اليه مقامه الخامس ان يكون سمى المدينة لانها دار الهجرة ومكان الايمان
بالايمان قال هذين الوجهين الزمخشري وفيه الاقيام المقام المضاف الثاني الكوفيون يجوزونه كقوله تعالى فان الجنة
هي المأوى اي ماواه والبصريون يمنعونه ويقولون الضمير محذوف اي المأوى له وقد تقدم تحريره هذا في قوله
تعالى وعلم آدم الاسماء انما كونها عوضا من المضاف اليه فلا يعرف فيه خلافا السادس انه منصوب على المفعول
معه اي مع الايمان قال ابن عطية قلت وقد شرطوا في المفعول معه ان يجوز عطفه على ما قبله حتى جعلوا قوله
فاجمعوا امركم وشركاءكم من باب اضمار الفعل لانه لا يقال اجمعت شركائي وقد تقدم القول فيه انتهى كلام
الحلبي قوله اي واعتقدوا قال الدماميني فيكون الايمان على هذا التقدير بانيا على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل
وقد اجاز ان يكون من عطف المفردات على ان يكون الفعل رافعا للايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه
من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المتسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة
تبوأ بعيها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه
وجعلت القرينة نسبة التبوؤ اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية للكون مانعة من ارادة
الحقيقة كذا قال اليمني في شرح الكشاف انتهى قوله علفتها تبنا قال السيوطي قال العيني في الكبرى بهذا رجز
مشهور بين القوم لم ار احدا عزاه الى راجزه وتمامه حتى شتت همالة عيناها شتت يروى بدله بدت
ومعناهما واحد وهمالة من همات العين اذا همرت يعني صيرت دمعها وانصبه على التمييز وقوله ماء
على تقدير وسقيتها لا معطوف على التبن لان الماء ليس مما يعلف وقال ابن عصفور هو على تضمين الفعل
الاول معنى يتسلط به على الاسمين اي اطعمتها لان التبن يطعم والماء ايضا مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه
مني فكانه قال اطعمتها تبنا وماء انتهى كلام السيوطي قوله وقيل لا حذف بل ضمن قال الزركشي واعلم ان

وهذا ان جاز ان يصح معنى قوله من قبيلهم فتامله ه

وبقال اطعمته وطعمه

واعلم ان تقدير فعل محذوف للثاني ليصح العطف هو قول الفارسي والفراء وجماعة من البصريين والكوفيين
لتعذر العطف وذهب ابو عبيدة والاصمعي والرندي وغيرهم الى ان ذلك من عطف المفردات وبضمن
العامل معنى ينتظم المعطوف والمعطوف عليه جميعا فيقدر اثروا الدار والايمان ويبقى النظر في ايهما اولى ترجيح
الاضمار او التضمين واختار الشيخ ابو حيان تفصيلا حسنا وهو ان كان العامل الاول يصح نسبته الى الاسم
الذي بليه حقيقة كان الثاني محمولا على الاضمار لانه اكثر من التضمين نحو يخدع الله اتفه وعينيه فنسبة الخدع
الى الاتف حقيقة وان كان لا يصح فيه ذلك كان العامل متضمنا معنى ما يصح نسبته اليه لانه لا يمكن الاضمار كقوله
علفتها تبنا وماء باردا انتهى كلام الزركشي وما نقله عن ابي حيان من ان الاضمار اكثر من التضمين محل نظر فان
الحذاق نقلوا عن ابن جني كثرة التضمين في لسان العرب حدوا قال الفاضل الطيبي والتفتازاني والشريف
الجرجاني في شرح الكشاف في اول سورة البقرة قال ابن جني لو جمعت تضمنات العرب لاجمعت مجلدات
والمصرح نقل عنه ابو حيان في القاعدة الثانية من الباب الثامن وسيأتي في آخر الكتاب ايضا فقد قال
ابو حيان في تفسير قوله تعالى حكاية عن اهل النار افيضوا علينا من الماء او مما رزقكم الله تخيل التضمين والاضمار
وهما عند هبان للنحاة فيما عطف والفعل لا يصل اليه والصحيح منهما التضمين لا الاضمار انتهى وهذا ما نقله
الزركشي عن ابي حيان قوله والزموا صحة نحو علفتها اي اورد على الذين قالوا لا حذف بانه يلزم عليهم صحة
قولنا علفت الدابة ماء والحال انه ليس بصحيح معنى لان الماء ليس مما يعلف والتزم القائلون علفتها
ماء اي قبلوا صحة هذا التركيب واستدلوا على صحته بقول طرفة نرعى الماء وايضا يمكن الاستدلال بقوله
تعالى فمن لم يطعمه فانه متى لها سبب بيت عجز بيت من الطويل لطرفة بن العبد صدره اغمر ابن جلت
ما تزى راي صرمة الهمزة حرف النداء وعمر منصوب لكونه منادى مضافا لابن وهو مضاف لهند وصرمة
بكسر الصاد المهملة وسكون الراء وفتح الميم الهاء للتقطيع من الاصل نحو الثلثين وقوله لها جملة اسمية في
محل الجر صفة لصرمة والضمير عائد عليها وقوله نرعى الماء والشجر جملة فعلية في محل الرفع صفة لسبب والبيت
مستشهد به على مثل ما تقدم في علفتها تبنا وماء باردا تقدم نظائره في الواو والعاطفة من الباب الاول
قوله اما انت تقدم في الشرط السادس من شروط الحذف قوله وقالوا لا اكلمه ما ان حرأ مكانه بفتح
الهمزة والنون المشددة وحرأ منصوب بان منون لانصرافه ومكانه منصوب على انه مفعول فيه
لثبت مقدرة بعد ما اي ما ثبت ان حرأ ووقد مر هذا التركيب في زحمة سواء من فصل السين مشروحا
ووقع هناك لا افصله مكان لا اكلمه قوله بمعنى عرض ومنه قوله بصد عن الدنيا اذا عن سودد ولو برزت في زي
عذراء ناهد فعن يكون بمعنى ظهر وعرض وكان ينبغي للمصران يعقد الحذف كان زحمة مستقلة لانه من المباحث
المهمة الدائرة وقد يحذف الفعل بعد ما ولم وقد كما تقدم في الباب الاول قال الحذف المفعول يكثر بعد لو
شئت نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم بعد نفي العلم ونحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون
اي انهم هم السفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعابدا على الموصول نحو هذا الذي بعث الله
رسولا حذف عابد الموصوف دون ذلك كقوله وما شيء حميت بمستباح وعابد الخبر عنه دونهما كقوله
على دنيا لم اصنع وقوله ثوب نسيج وثوب اجر وجار في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن
لم يستطع فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المفعول وبقاء
الفعول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما
قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعول اعطى نحو فاما من اعطى فقط ثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك
واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية ش قوله حذف المفعول يكثر بعد لو شئت قال

الدماميني وكذا بعد لو اوان ولو اخرت ونحو ذلك فان الجواب يدل على المفعول المحذوف وبينه الدماميني الا ان يكون تعلق غرضا كقوله ولو شئت ان ابكي (ما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول لتقرر في نفس السامع ويأنس به **قوله** ولكن لا يعلمون يحتمل ان يكون مع التنزيل المتعدي منزلة اللازم فلا حذف بل هو ابلغ كذا قيل **قوله** ونحوه عطف على قوله العلم اي وبعد نفي شبيه العلم مثل الابصار **قوله** وعابدا على الموصول عطف على قوله بعد لو شئت عطف الكل على الظرف لانها كلها واد واحدا ويحتمل ان يكون الظرف في محل الحال ظرفا مستقرا وهو النسب يعني ويكثر حذف المفعول حال كونه عابدا على الموصول نحو بعث الله رسولا اي حذف عابد الصلة مفعولا **قوله** وحذف عابد مبتدأ جزء دون ذلك وهو اشارة الى حذف عابد الموصول وقد مر حذف عابد الموصوف وتفاوت ما بينهما في القوة والضعف في الباب الرابع **قوله** وما شئ حميت عجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد نجد تقدم البيت مشروحا قبيل مكان المقدر وقد مر في الجملة التي يقع مر الرابع فليراجع اليهما والتقدير وما شئ حميته اي حفظته بمستباح اي بمباح فحذف الضمير من الجملة التي وقعت صفة لقوله شئ وقد مر كله لم اصنع كثيرا وانما قوله فثوب لنسبت الخ فقد مر في الخ مسوغات الابتداء بالنكرة مشروحا مشبعا وقد بسط المصر الفعل فيه هناك فلينظر فيه **قوله** وجاء في غير ذلك عطف على قوله بكثير بعد لو شئت اي وجاء حذف الفعل في غير ما ذكر من المواضع المذكورة نحو قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين الخ **قوله** قال موسى الآية لا بد من تأمل الآيتين وهما قوله تعالى فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا ان هذا لسحر مبين قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا ولا يفلح الساحرون قال الدماميني كان ظهر له ان يحتمل ان يكون اسحر هذا من مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف اصلا ثم وقفت على هذا الاحتمال في الكشاف وانا اسوق هذا الفصل منه برمته قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قبل لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله تقولون للحق القبيح تقولونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تدعنوه وتعظموه من قولهم فلان يخاف الله وبين الناس تقول اذا قال بعضهم لبعض قولا بسوء وكقول الذكر في قوله تعالى حمدا سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكروا بما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول تقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتمونا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله الى هنا كلامه والوجه الثالث هو الذي قلناه اولا انتهى كلام الدماميني **قوله** ولا تخشى من قوله ولقد اوحينا الى موسى ان اسر بعبادي فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى اي ولا تخشاه اي الدرك فحذف ضمير المفعول للفاصلة الاولى وهو قوله وذلك جزاء من تزكى وللثانية وهو قوله وما هوى **قوله** فاما من اعطى اي اعطى الفقراء الصدقات او اعطاهم حقوقهم من الزكوات ولسوف يعطيك اي يعطيك سؤلك من الشفاعة وغيرها وقوله حتى يعطوا الجزية اي حتى يعطوكم الجزية كان ينبغي على المصنف ان يذكر منصوب فعل التعجب فانه يحذف اذا كان ضميرا مثل قول ابي الطيب فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى وبا دمع ما اجرى وبا قلب ما اصبى اي ما ابقاك وما احراك وما اصباك تقدم صدر البيت في ترجمة اللام المفردة **قال حذف الحال** اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال اي والحال ان القول المحذوف اي واسمعيل يقولان كما ان القول حذف حيا للموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبرا اول ولا موضع لانه بدل من الصلة هذا كله ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد

والعائد محذوف اي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال او بدل **ش قوله** حذف الحال قال الزركشي اعلم ان الوجب قد يحذف الحال اذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه فتقول قتلته صبرا واتيته ركضا تقديره اتيته اركض ركضا **قوله** اكثر ما يرد اذا كان قولا قال الدماميني تقدم ذكر هذه الاية قبيل حذف عابد الصلة وهناك قدر الاسم وقد ذكرنا ان الوجهين متلازمان اللفظ ولما كان كذلك مثل المصر بالاية في كل محل بناسبه انتهى اراد بالوجهين تقدير الفعل وتقدير الاسم **قوله** ومثله واذ يرفع ابراهيم وتظهره في غير الدعاء **قوله** تعالى يغشى الناس هذا عذاب اليم قال العلامة هذا عذاب الخ قوله يغشون منصوب المحل بفعل مضمر وهو يقولون ويقولون منصوب على الحال اي قائلين ذلك انتهى كلامه **قوله** اولا موضع له عطف على قوله نصب على الحال وقوله لانه بدل من الصلة علة لقوله لا موضع له يعني جملة الصلة لا موضع لها والجملة التي تقع بدلا عنها لا موضع لها ايضا ولقائل ان يقول البدل من التوابع والتابع كالنائب عن اعراب سابقه فكيف يكون الجملة التي لا موضع لها بدلا او مبدلا منها ولهذا قال المولى مصنفك في شرح قول الخاسي انا الذي يجدوني في صدورهم اذ يجوز ان يكون في صدورهم صلة بعد صلة انتهى ولم نقل بدل من الصلة كما قال المصر ذكره في الحالة التي يقتضي كون المسند اليه مضمرا من حاشية شرح المفتاح للشريف وهذا الوجه ثالث اوجه الاربعة التي اوردها الحلبي في الدر المصون حيث قال والذين اتخذوا من دونه فيه اوجه احدها ان يكون الذين مبتدأ وخبر قول المضمر حذف وبقي معموله وهو قوله ما نعبدهم والتقدير يقولون ما نعبدهم **الثاني** ان يكون الخبر قوله ان الله يحكم ويكون ذلك القول المضمر في محل نصب على الحال اي والذين اتخذوا قائلين كذا ان الله يحكم بينهم **الثالث** ان يكون المفعول المضمر بدلا من الصلة التي هي اتخذوا والذين اتخذوا قالوا ما نعبدهم والخبر ايضا ان الله يحكم بينهم والذين في هذه الاقوال عبارة عن المشركين المتخذين غيرهم اولياء **الرابع** ان يكون الذين عبارة عن الملائكة وما عبد من دون الله كعزير واللات والعزى ويكون فاعل اتخذوا عائدا على المشركين ومفعول الاتخاذ الاول محذوف وهو عائد على الموصوف والمفعول الثاني هو اولياء والتقدير والذين اتخذهم المشركون اولياء ثم لك في خبر هذا المبتدأ وجهان احدهما القول المضمر التقدير والذين اتخذهم المشركون اولياء يقولون فيهم المشركون ما نعبدهم الا ليقربونا والثاني ان الخبر هي الجملة من قوله ان الله يحكم بينهم انتهى ورد عليه وعلى المصر ان هذا التخريج يؤدي الى حذف البدل وهو خلاف القياس لانه من باب الاطناب وهو ظاهر فلا يجامع الحذف مع ان المصر اعتقد حذف البدل نرجحه ولم يذكر وهو يدل على عدم جوازه وان سلم جواز حذف لزم على المصر ذكره فلا بد من وجود احد الامكانين عليه **قوله** وان كان للمعبودين اي ان كان الذين للاشياء التي عبد وهم كعيسى عليه السلام والملائكة والاصنام والعائد الى الموصول حينئذ محذوف **قال حذف التمييز** نحو كم صمت اي كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فنعمت رخصة حذف الاستثناء يقال فبصمت عشرة ليس الا والبيس غير وقد تقدم حذف حرف العطف بابه الشعر كقوله الحطيئة ان امرأ رهط بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا اي وبنو رمل يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا ولحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على البدل الاخفش وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور **ش قوله** عليها تسعة عشر اي ملكا او موكلا ان يكن منكم عشرون اي عشرون رجلا **قوله** وهو شاذ اي حذف التمييز شاذ في باب نعم وقال المصنف في الثاني من شروط الحذف نصب سيبويه على تمييز فاعل نعم وبئس بالحذف انتهى

قد تكلمنا فيه قوله حذف الاستثناء اي المستثنى منه وذكر المصدر ارادة المفعول مجازا شايع كالخلق بمعنى المخلوق قوله ليس الا اي ليس المقبوض الا عشرة وقد تقدم الكلام على ليس غير في ترجمة غير من حرف العين وهذا المثال راجع في الحقيقة الى حذف خبر ليس ومنه قول ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الطيرة شرك قالها ثلثا وما منا الا ولكن الله يذهب بالتوكل قيل قوله وما منا قول ابن مسعود كذا قال صاحب المصابيح في كتاب الفال والطيرة قال الامام النورپشتي تقدير الكلام وما منا الا من يتعرض له الوهم من قبل الطيرة كره ان يتم كلامه ذكر ما يتضمنه من الحالة المكروهة وهذا نوع ادب الكلام بكنفي بوجه المكروه منه بالاشارة وقال زين العرب كانه كره تتميم كلامه بالحالة المكروهة ومن ادب الكلام الاكتفاء بالاشارة دون التفوه بالسوء انتهى قوله انا مرة قوله رهطه بالشام جملة اسمية في محل النصب صفة لامراء والرهط بمعنى الجماعة وقوله منزله برمل جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى صفة مثلها اي منزل ذلك المرء فيبرين وهو بالباء الموحدة الساكنة والياء آخر الحروف ايضا والنون اسم بلدة وقوله جاثم بالرفع خبر ان شذ بالذال المعجمة لمعنى النفرد وما اغرب ما نافيه والفعلان صفتان لجار قال الشمني منزله بيرين بكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل بيرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك انتهى كلامه وهو حق لامرية فيه لان تقطيعه بكذا انا مرا ؤ مستفعلن رهطه هو فاعلن بش شام مستفعلن منزله هو فعلن برمل بب مفاعلن بيرين جا فاعلن ثم ن شذ مع مستفعلن ثم بما فعلن ولا يمكن تخريجه على النسخ الاولى قوله وقيل على بدل الاضراب نحو هو ما قصد فيه الاول ولم يبتئن فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما بتئن فيه فساد القصد الاول وهو بدل كذا قال الشمني وهو مأخوذ من شروح التسهيل والمسئلة المذكورة فيها على وجه الاسهاب والتفصيل فليطلب عند الحاجة قال وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من الاول وصلتها او من القسط او معمول الحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة شهد الله على الدين اذا ما الوكف لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب ولو لو جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل لو لو حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استينافا اي اذا ما الخ الحروف والباء الموحدة الساكنة والياء آخر الحروف ايضا والنون اسم بلدة وقوله جاثم بالرفع خبر ان شذ بالذال المعجمة لمعنى النفرد وما اغرب ما نافيه والفعلان صفتان لجار قال الشمني منزله بيرين بكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل بيرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك انتهى كلامه وهو حق لامرية فيه لان تقطيعه بكذا انا مرا ؤ مستفعلن رهطه هو فاعلن بش شام مستفعلن منزله هو فعلن برمل بب مفاعلن بيرين جا فاعلن ثم ن شذ مع مستفعلن ثم بما فعلن ولا يمكن تخريجه على النسخ الاولى قوله وقيل على بدل الاضراب نحو هو ما قصد فيه الاول ولم يبتئن فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما بتئن فيه فساد القصد الاول وهو بدل كذا قال الشمني وهو مأخوذ من شروح التسهيل والمسئلة المذكورة فيها على وجه الاسهاب والتفصيل فليطلب عند الحاجة قال وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من الاول وصلتها او من القسط او معمول الحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة شهد الله على الدين اذا ما الوكف لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب ولو لو جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل لو لو حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استينافا اي اذا ما

انكر ابو حيان خروج هذه الآية على ما ذكر من جعل الوصية للوالدين حذف واو الحال تقدم في قول نصف النهار الماء غامرة اي انتصف النهار حذف فاء الجواب هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والحال ان الصابئ غامر هذا الغالب قوله على ذلك اي على حذف حرف العطف آيات منها قوله وجوه يومئذ ناعمة فيمن فتح الهمزة قال الحلبي قراءة الكسائي بفتح الهمزة والباقون بكسرها فاما قراءة الكسائي ففيها خمسة اوجه منها ان يكون قوله ان الدين معطوفا على انه لا اله الا هو حذف منه حرف العطف قاله محمد بن جرير الطبري وضعفه ابن عطية ولم يبين وجه ضعفه انتهى وجه ضعفه فرار التركيب مع اضمار حرف العطف فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع وبجملتي الاعتراض وحمار في التركيب

في التركيب دون مراعاة الفصل نحو اكل زيدا خبزا وعمرو سمكا واصل التركيب اكل زيد وعمرو سمكا فان فصلت بين عمرو وبين قوله وسمكا بجمل شفع التركيب واضمار حرف العطف لا يجوز على الاصح انتهى كلامه في البحر والنهر وقال شهاب الدين بعد قوله اكل زيدا خبزا وعمرو سمكا في فصلت بين زيد وبين عمرو خبزا وفصلت بينا خبزا وبين سمكا حذف في الاصل قبل الفصل اكل زيد وعمرو خبزا وسمكا انتهى وبهذا اتضح مراد المصنف بقوله وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين الخ وسيأتي قوله عطفا على انه لا اله الا هو الآية قال الله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ان الدين عند الله الاسلام فقوله انه لا اله الا هو العامة على فتح الهمزة على حذف حرف الجر اي شهد الله بانه لا اله الخ وقرأ ابن عباس انه بكسر الهمزة مع فتحها في ان الدين وفيها تخريجان احدهما اجراء شهد مجرى القول لانه بمعناه ونقل ان شهد بمعنى قال في لغة قيس ابن غيلان والثاني انها جملة اعتراض بين العامل وهو شهد وبين معموله وهو قوله ان الدين عند الله الاسلام كذا قال ابن خالويه وقال ابو حيان في النهر وقرأ ابن عباس انه بالكسر ان الدين بالفتح وخرج على ان الدين عند الله الاسلام هو معمول شهد ويكون في الكلام اعتراضان احدهما بين المعطوف عليه والمعطوف وهو انه لا اله الا هو والثاني بين المعطوف والحال وبين معمول شهد وهو انه لا اله الا هو العزيز الحكيم واذا اعربنا العزيز خبر مبتدا محذوف كان ذلك ثالث اعتراضات انتهى ما وجهت عليه قراءة ابن عباس ايضا فانظر الى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدر احد ان يأتي لها بنظير من كلام العرب وانما حمل على ذلك العجمة وعدم الامعان في تراكيب كلام العرب وحفظ اشعارها وقد اشرنا في خطبة البحر المحيط الى انه لا يكفي النحوي وحده في علم الفصيح من كلام العرب بل لا بد من الاطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعهم والاستكثار من ذلك انتهى كلام ابي حيان وقال شهاب الدين في الدر المصون بعد نقل هذا الكلام قلت ونسبة كلام اعلام الامة الى العجمة وعدم معرفتهم بكلام العرب وحملهم كلام الله على ما لا يجوز وان الوجه الذي ذكره هو تخريج سهل واضح دعوى غير مقبولة ولا مسلمة بل المتبادر الى الذهن ما نقله الناس وتلك الاعتراضات بين اثناء كلمات الآية الكريمة موجود نظيرها في كلام العرب وكيف يجهل الفارسي والزمخشري والفراء واضرابهم ذلك مع تبحرهم باطلاعه على ما لم يطلع عليه مثل هؤلاء وكيف يظن بالزمخشري انه لا يعرف مواقع النظم وهو المسلم اليه في علم المعاني والبيان والبديع ولا شك احد انه لا بد لمن يتعرض لعلم التفسير ان يعرف جملة صالحة من هذه العلوم وانظر الى ما حكى صاحب الكشاف في خطبته عن الجاحظ وما ذكره في حق الجاهل لهذه العلوم ولكن الشيخ ينكر ذلك ويدعي انه لا يحتاج الى هذه العلوم فمن ثم صدر عنه ما ذكرته عنه انتهى كلام شهاب الدين جزاه الله تعالى على الصناعة خيرا قوله وقيل بدل من الاول الخ يريد على قراءة الجمهور بفتح الهمزة وفي الكشاف وقرأ مفتوحتين على ان الثاني بدل من الاول كانه قيل شهد الله ان الدين عند الله الاسلام والبدل هو المبدل منه في المعنى فكان بيانا صريحا لان دين الاسلام هو التوحيد والعدل انتهى قال الحلبي وفيه وجهان احدهما انه بدل الشيء من الشيء وذلك ان الدين هو الاسلام متضمن للعدل والتوحيد وهو الذي قوله او من القسط قال الحلبي لكن فيه اعتبار ان احدهما ان يجعله بدلا من لفظ فيكون محل ان الدين الجر والثاني ان يكون بدلا من موضع فيكون محل ان نصبا وانما صح البدل في المعنى لان الدين الذي هو الاسلام قسط وعدل فيكون بدل الشيء من الشيء ويجوز ان يكون بدل اشتمال لان الدين يشتمل على القسط والعدل وهذه التخاريج لا بي علي الفارسي وتبعه الزمخشري في بعضها قال الشيخ ابو حيان وابو علي معتزلي فلذلك يشتمل كلامه على لفظ المعتزلة من العدل والتوحيد قال الفاضل شلبي المصنف تلميذه شهاب الدين في الدر المصون بعد نقل الكلام ومن يرغب عن التوحيد والعدل من اهل السنة حتى يخص به المعتزلة وانما راى في كلام الزمخشري هذه الالفاظ كثيرا وهو عنده معتزلي

وسمكا فيمن فتح الهمزة

لا يخفى ان ما ذكره في النفس شهد الله الخ ليس بشيء اذ لا يخفى على من له ادنى تامل ان قوله وقيل بدل من الاول الخ عطف على قوله على ان الثاني بدل من الاول فتدبر كتبه مصححه

ممن تكلم عنده بالعدل والتوحيد كان معتزليا ثم قال ابو حيان وعلى البدل من انه خرجه هو اى الزمخشري وغيره وليس بجيد لما ذلو دى الى تركيب بعيد ان يأتى مثله فى كلام العرب وهو عرف زيدا انه لاشجاع الا هو وبنو تميم وبنو دارم ملاقيا للحروب لاشجاع الا هو البطل المحامى ان الخصلة الحميدة هى البسالة ويقرب من هذا المثال ضرب زيدا عاش والعمران حنقا اختك فحنقا حال من زيد واختك بدل من عاش ففصل بين البدل والمبدل منه والبدل انتهى كلامه فى البحر قال الحلبى عرف زيد هو نظير شهد الله وقوله انه لاشجاع الا هو نظير قوله تعالى لا اله الا هو وقوله بنو دارم نظير قوله والملائكة وقوله ملاقيا للحروب نظير قوله قائما بالقسط وقوله لاشجاع الا هو نظير قوله تعالى لا اله الا هو مجاء به مكررا كما فى الآية وقوله البطل المحامى نظير العزيز الحكيم وقوله ان الخصلة الحميدة هى البسالة نظير قوله ان الدين عند الله الاسلام ولا يظهر لى منع ذلك ولا عدم صحة تركيبه حتى يقول ليس بجيد وبعيد ان يأتى عن العرب مثله وما ادعاه بقوله فى المثال الثانى ان فيه الفصل بما جنبى فيه نظر اى اذ هذه الجمل نكلها كالجملة الواحدة لما اشتملت عليه من تقوية كلمات بعضها ببعض وابو على وابو القاسم وغيرهما لم يكونوا فى محل من يجهل صحة تركيب بعض الكلام وفساده انتهى كلام الحلبى جزاه الله تعالى خيرا وقاه الله شرا وما اورعه وما اعدله قوله او معمول الحكيم على ان اصله الحاكم هذا تخريج ابى حيان فانه لما زيف تخريج السلف كالفارسى والزمخشرى وشنع عليهم قال فى النهر والبحر ايضا والذى خرجت عليه قراءة ان الدين بالفتح هو ان يكون الكلام فى موضع المعمول للحكيم على اسقاط حرف الجر اى بان لان الحكيم فعيل كالعليم والسميع كما قال تعالى من لدن حكيم خبير وقال هنا لدن حكيم عليم والتقدير لا اله الا هو العزيز الحاكم ان الدين عند الله الاسلام ولما شهد تعالى لنفسه بالوحدانية وشهد له بذلك الملائكة واولو العلم حكم ان الدين المقبول عنده هو الاسلام فلا ينبغى لاحد ان يعدل عنه من يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين وعدل عن صيغة الحاكم الى الحكيم لاجل المبالغة ولمناسبة العزيز ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة الى الشرائع ان الدين عنده هو الاسلام اذ فى كل شريعة بذلك فان قلت لم حملت الحكيم على انه محول من فاعل الى فعيل للمبالغة وهلا جعلته فعيلا بمعنى مفعل فيكون معناه المحكم كما قالوا فى اليم انه بمعنى مولم وفى سميع من قول الشاعر امن ريحانة الداعى السميع اى المسمع فالجواب انا لا نسلم ان فعيلا يأتى بمعنى مفعل وقد يؤول اليم وسميع على غير مفعل ولئن سلمنا ذلك فهو من الندور والشذوذ والقلة بحيث لا ينقاس وانما فعيل المحول من فاعل للمبالغة فهو منقاس كثير جدا خارج عن الحصر كعليم وسميع وقدير وخبير وحفيظ فى الفاظ لا تحصى وايضا فان العربى القح الباقى على سليقته لم يفهم من حكيم الا انه محول للمبالغة من حاكم الا ترى انه لما سمع قاريا يقرأ والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله غفور رحيم انكر ان تكون فاصلة هذا التركيب السابق والله غفور رحيم فقيل له التلاوة والله عزيز حكيم فقال هكذا يكون عن حكيم ففهم من حكيم انه محول للمبالغة من حاكم وفهم هذا العربى حجة قاطعة بما قلناه وهذا تخريج سهل سايغ جدا بل ذلك التكلفات والتركيبات المفهقة التى ينزه كتاب الله عنها انتهى كلام ابى حيان وتفصيل قصة العربى على ما اورده فى النهر حيث قال فى تفسير الآية من سورة المائدة روى ان بعض الاعراب سمع قاريا يقرأ والسارق الى آخره وختمها بقوله والله غفور رحيم فقال ما هذا كلام فصيح فقيل له ليس التلاوة كذلك وانما هى والله عزيز حكيم فقال تخ تخ عز فحكم فقطع انتهى وقال ابن عادل قال الاصمعى كنت اقرأ سورة المائدة ومعى اعرابى فقلت والله غفور رحيم سهوا فقال كلام من هذا فقلت كلام الله فقال اعد فاعدت والله غفور رحيم ثم نبهت وقلت والله غفور رحيم عزيز حكيم فقال الآن اصبت قلت كيف عرفت قال يا هذا عز فحكم فامر فقطع فلو غفر ورحم لما امر بالقطع انتهى كلام ابن عادل قوله ولا على الذين

الذين اذا ما اتوك تقدمت الآية اولا فى الفصل الثانى من الفصول الثلثة التى عقدها فى ترجمة اذا الشرطية من باب الادوات قوله اى قلت عزاه السفاقسى الى الجرجانى حيث قال او على حذف حرف العطف اى وقلت قاله الجرجانى اراد به عبد القاهر وقال الحلبى والى هذا ذهب الجرجانى وتبعه ابن عطية الا انه قدر العاطف فاء اى فقلت فيكون معطوفا على الشرط فيكون فى محل جر باضافة الظرف اليه بطريق النسق وحذف حرف العطف والتقدير وقلت انتهى قوله وقيل بل هو اى قلت لكن الجواب قدم السفاقسى هذا الوجه حيث قال اذا ما جوابها قلت لانه اقرب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذا جاءهم الرسول قيل تولوا قوله وقيل تولوا حال على اضمار قد هذا سهو من الناسخ وقد اتفقت النسخ التى اجتمعت عندنا حين انتهى الدرس الى هذا المحل هى اكثر من عشر نسخ على هذا الخبط ويمكن تصحيحه بزيادة كلمة او بعد قوله تولوا حتى يكون التركيب هكذا فما حالهم اذ ذاك فقيل تولوا او حال على اضمار قد انتهى فقولا او حال عطف على قوله هو الجواب والتقدير او قيل هو حال على اضمار قد ولم يتعرض الشراح لتصحيح هذا الخبط كأنهم لم يتفطنوا له فالحمد لله على ما خصنى بزيادة الفضيلة ولو لم افرغ فى شرح هذا الكتاب الا بهذا لكفت به ويدل على ما قلنا قوله بعده واجاز الزمخشرى ان يكون استينافا الخ فان اسم يكون عائد الى قلت وهما اعنى حالا واستينافا من تخريجات الزمخشرى فانه قال او لا قلت حال من الكاف فى اتوك وقد قبله مضمرة كما قيل فى قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اى اذا ما اتوك قائلا لا اجد تولوا انتهى ثم قال فان قلت فهل يجوز ان يكون قوله قلت لا اجد استينافا فانكانه قيل اذا ما اتوك لتحملهم تولوا فقيل ما لهم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم عليه الا انه وسط بين الشرط والجزاء كالاعتراض قلت نعم ويحسن انتهى مع اختصار يسير قال الحلبى قال الشيخ يعنى ابا حيان فى حق كلام الزمخشرى ولا يجوز ولا يحسن فى كلام العرب فكيف فى كلام الله تعالى وهو فهم اعجمى قال شهاب الدين قلت وما ادرى ما سبب منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظا ومعنى وذلك لان توليهم على حالة فيض الدمع ليس مرتبا على مجرد مجيئهم له عليه السلام ليحملهم بل على قوله لهم لا اجد ما احملكم واذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سبب فى بكائهم فحسن ان يجعل قوله قلت لا اجد ما احملكم جوابا لمن سأل عن علة توليهم واعينهم فايضه ومعاوده وهو المعنى الذى قصده ابو القاسم انتهى كلامه اراد بابى القاسم صاحب الكشاف وكثيرا ما يذكره بهذه الكنية تعظيما واحتراما جزاه الله خيرا ع انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه قوله من بفعل الحسنات تقدم البيت مشروحا مع تعيين بحره وقائله فى مواضع من الكتاب منها بحث اما المشددة المفتوحة وبحث اذا الشرطية من باب الادوات قوله وقد مر ان ابا الحسن يعنى الاخفش تقدمت الآية فى الفصل الثانى من الفصول المذكورة فى بحث اذا واما تخريج الحسن فهو مذكور فى ترجمة الفاء المفردة من الباب الاول قوله تقدم فى قوله نصف النهار سبق البيت الشعر وجاء مع بحره وقائله فى الجملة الواقعة حالا فى ترجمة الاشياء التى يحتاج الى الربط من الباب الرابع ومر هناك انشاد عجز البيت وهو قوله ورفقيه بالغيب ما بدرى والبيت كما تقدم للصيب بن علس يصف غواصا والنهار نصف الشئ بمعنى انتصف على ما ذكره فى الصحاح فالجملة الحالية حينئذ حالية من ضمير ذى الحال يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصف الشئ بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغايص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال وهو كاف فى الربط وانما الشاهد على رواية رفع النهار من نصف الشئ بمعنى انتصف على ما ذكره فى الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية عن ضمير ذى الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو محذوفة لحصول الربط وقد اسلفنا ان البيت لا تعين لذلك لجواز تقدير ضمير يعود

الى النهار اى عامره فيه كذا قال الدماميني **قال حذف قد** زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد
له من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم او مضمرة نحو او جاؤكم حصرت صدورهم
الا رذلون اوجاءكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان
كقوله عليه الصلوة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر **وقال الجميع** خفوا وقد مضى
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة بشيبة لافينا حدام وحمير **وخالفهم البصريون واجاز بعضهم** ان يريد القام
على اضمار قد **وقال الجميع** حق الماضى المثبت المجاب به القسم ان يقترن باللام وقد تحذف لقد اكثر
الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جمعت للطول وقال خلفت
لها باللات خلقة فاجرلنا معاشا ان من حدثت والاصالى فاضمر قد **واما** ولئن ارسلنا ريحا فرأوه
مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه يترتب على الشرط
وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى لبظلن ولكن النون لا تدخل فى الماضى **سش قوله** خبرا لكان
يعنى اشترط الكوفيون فى الماضى الواقع خبر الكان او احدى اخواتها الاقتران بقد اما ظاهرة كما
فى الحديث او مقدرة كما فى قول الخماسى وكنا حسبنا فان حسبنا فى محل النصب خبرا لكان واسمها
ضمير المتكلم ولا بد عند الكوفيين من قد اى قد حسبنا كقوله عليه الصلوة والسلام لبعض اصحاب الحديث
مما اتفق فيه الشيخان البخارى ومسلم اخرجاه عن انس رضى الله عنه قال كنت عند النبى صلى الله
عليه وسلم فجاءه رجل فقال يا رسول الله انى اصبت حدا فاقمه على ولم يسأله قال فحضرت الصلوة
فصلى مع النبى عليه السلام فلما قضى النبى عليه السلام الصلوة قام اليه
الرجل فقال يا رسول الله اصبت حدا فاقم فى كتاب الله فقال اليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله
قد غفر لك ذنبك او حدك قال ابن الاثير فى جامع الاصول اخرجه البخارى ومسلم وابو داود فى فضائل
الصلوة وقوله او حدك بتشديد الدال شك من الراوى قال القرطبى فى شرح مسلم قيل ان هذا الرجل هو عمرو
بن غزاته كان يبيع تمرا فقال لامراءته فى البيت تمر اجود من هذا فدخلت فوثب عليها وقبلها ثم ندم
وجاء باكيا الى رسول الله عليه الصلوة والسلام فنزلت اقم الصلوة طرفى النهار وزلفا من الليل
ان الحسنات يذهبن السيئات انتهى وقال الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق سماه حدا لعدم علمه
بموجب ذلك ولما كان ذلك صغيرة كفرتها الصلوة بخلاف ما لو كانت كبيرة انتهى **قوله** وكنا حسبنا
بيت من الطويل قال السيوطى قاله زفر ابن الحارث بن معاذ بن زيد الكلابى يوم مرج راهط وهو
موضع كانت فيه وقعة بالشام وفيها قتل الضحاك ابن قيس الفهرى وغامة ليالى لافينا جذام وحمير
وبعده فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ابت عيدانه ان تكسرا ولما لقينا عصبة تغلبية بقودها
جروا للنبة ضمير اسقينا هم كاسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت اصبرا وكنا حسبنا اى كنا
نطمع فى امر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن وهو من قولهم فى المثل كل بيضاء شحمة وما كل سوداء تمرة
والنبع شجر صلب ينبت فى الجبال تعمل منه القسى ومن امثالهم النبع يقرع بعضه بعضا فضربه مثلا لهم
ولاعدائهم وشهد لهم بالصبر فى قوله ابت عيدانه ان تكسرا وتغلبية بالغين المعجمة بنو الغلب
بن حلوان وجرد جمع اجرد وهو الفرس اذا رقت شعرته وللنبة متعلق بيقودون او بضمر وهو جمع
ضامر من ضمر الفرس ضمورا خف لحمه وقوله اصبرا اى اصبر منا شهد لاعدائه ايضا بالغلبة قال التبريزى
وبعضهم تاول البيت على ايراد ان القتل كان فيهم اكثر وهو فاسد لان الخبر مشهور وان قوم زفر
هزموا **فائدة** زفر ابن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ ابن يزيد بن عمرو بن الصعق ابو الهذيل وقال
ابو عبد الله الكلابى سيد قيس فى زمانه ذكره ابو عمرو فى الطبقة الاولى من التابعين من اهل الجزيرة

الجزيرة سمع عائشة وعلقمة وقال ابو عبد الله الكلابى سيد قيس فى زمانه ذكره ابو عمرو فى الطبقة الاولى من
التابعين من اهل الجزيرة سمع عائشة ومعاوية وروى عنه ثابت بن الحجاج وشهد وقعة صفين امرا على اهل قنسرين
وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك ابن قيس ثم هرب الى الجزيرة فتحصن بها ومات فى ايام عبد الملك بن مروان
لخصته من تاريخ ابن عساكر انتهى قال الذهبى الضحاك بن قيس مختلف فى صحبته وحديثه عن النبى صلى الله عليه وسلم
شهد فتح دمشق وسكنها وكان من الاشراف بها وكان على اهل دمشق يوم صفين ولما مات يزيد غلب على دمشق
ودعى الى بيعة ابن الزبير ثم دعى الى نفسه ثم كانت بينه وبين مروان وقعة مشهورة بمرج راهط قتل الضحاك
فيها فى آخر سنة اربع وستين انتهى وقال المرزوقى حكى الاصمعى فى الامثال باكل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة
والمعنى ليس ما اشبه شيئا ذلك الشيء ومعنى البيت ظننا انفسنا مع جذام وحمير ان سبيلهم سبيل سائر الناس
وانا سنقهرهم قهرا قريبا ثم وجدناهم بخلاف ذلك لكون اصلهم من اصلنا واحتمالهم فيما تميزنا به عن سائر الناس
معنى وجذام ابو هذه القبيلة فسميت به واصله الجذم القطع وبه سمى الدعاء المعروف جذاما وقيل للمقطوع اليد
جذم وحكى بعضهم ما سمعت له جذمة ولا زمحة اى كلمة لتقطع الصوت بها عند النطق والقرع ضرب الشيء بغيره
ثم سمعا فقالوا قرعت بالطاء بحقى وقرع الشارب جبهة بالناء اذا استوفى ما فيه انتهى كلامه **قوله** جذام منصوب
على انه لا ينصرف غير منصرفة للتانيث والعلمية وحمير عطف عليه والالف للاطلاق قال الشمنى جذام بجيم مضمومة
وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل الجبال حسمى بحاء مهملة مكسورة ارض بالبادية غليظة لا حزن فيها ويقال اخوفا
نصب من الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقعة الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام
يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن انتهى **قوله** على اضمار قد اى قبل قام تقديره ان زيدا قد قام **قوله** على اضمار
اللام وقد جمعا قال الحلبى فيه اوجه القسم على المختار والتلهى حذف اللام والاصل يقتل كقوله لئن موقعا ان من حديث
والاصال وانما حسن حذفها للطول وقيل تقديره لقد قيل وحذف اللام وقد وعلى هذا فقوله قتل خبر لا دعاء وقيل بل
هى دعاء فلا يكون جوابا وفى الجواب حينئذ احد امرين ان الذين فتنوا والثانى ان يطش ربك والثالث انه مقدر
كانه قيل اقسم بهذه الاشياء ان كفار قريش ملعونون كما لعن اصحاب الاخدود ذكره الزمخشرى ولم يذكر
غيره انتهى كلام الحلبى **قوله** خلفت لها بيت لامرئ القيس من قصيدة لامية مشهورة من بحر الطويل تقدم
الكلام عليه فى ترجمة قد من حرف القاف والشاهد فى قولنا لئن موا فانه بتقدير لقد ماتوا **قوله** لان ظلوا مستقبل
قال الحلبى لظلوا جواب القسم الموطا له بلين وهو ماض لفظا مستقبل معنى كقوله تعالى ما تبعوا
قبلتك انتهى وقال ابو البقاء ما تبعوا اى لا يتبعوا فهو ماض فى معنى المستقبل ودخلت ما حملا على لفظ
الماضى انتهى **قال حذف** لا التبرية حكى الاخفش لا رجل وامراءة بالفتح واصله ولا امراءة فحذفت لا وبقى البناء
للتركيب لجاز حذف لا النافية غير بطرد وذلك فى جواب القسم اذا كان منفيا ومضارعا كقولهم تالله تفتؤ تذكر يوسف
وقوله تفلت يمين الله ابرح قاعدا وقل مع الماضى كقوله فان شئت لا البيت بين المقام والركن والحج الاسود
لنسبتك ما دام عقلى معى امدحه امدا السرمد وليسهل تقدم لا على القسم كقوله فلا والله ما دعى الحيى فومى وسمع
بدون القسم كقوله وقولى اذا ما اطلقوا عن بعيرهم بلا قوة حتى يؤوب المخلل وقد قيل به فى بيت الله لكم
ان تفعلوا اى لئلا وقبل المحذوف مضاف اى كراهة ان تضلوا **قال حذف ما النافية** ذكر ابن معط ذلك فى
جواب القسم فقال فى الفيته وان انى الجواب منفيا بلا او ما كقولى والسماء ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا
امنوا الالباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رأيت فى كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف
ما لان التصرف فى لا كثير فى ما انتهى والنشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما قبل منكم بعدل وقف ولا استقالكم
وقال اصله ما نلتم ثم رفع فى بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة **سش قوله** واصله
ولا امراءة مبنية على الفتح كقوله تعالى لا فسوق ولا جدال فى الحج ولا حول ولا قوة فلما حذفت لا بقى البناء

انه قوله ،

لبقاء التركيب مع الاقدير على حاله قوله حذف لا النافية غير ها غير لا التبرية قيد به نافية ايضا فلا بد من اخراجه
ووقع في بعض النسخ وغيرها بالواو وهو غير ظاهر قبل ارا دبغيرها لا التابهية ولا وجه له لان حذف لا التابهية
لا مثال لها ههنا ولان حذفها اصالة لم يثبت وقد تعرض له الشارحان الفاضلان فلينظر فيما كتباه وقد سبق
عن الدماميني ان قولهم لا التبرية مثل لا النافية في كونها تركيبا توصيفيا اي لا المبرية وقد رجحنا كونه تركيبا
اضافيا مثل وا والعطف ولام الامر وكان التشبيه وفاء التعقيب واعلم ان ما ولا اذا اريد بهما
لفظهما يكونان معرفتين ولهذا توصفان بالمعرفة ومنه قول المصرح في لا النافية وما النافية ثم انهما قد يكونان
محكيتين مبنيتين وقد يزاد فيهما همزة حتى يكونا ثلثيين لانهما ادنى مرتبة الاسماء فتكونا معربتين بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث مثل كتبت لا ورايت ماء ومررت بماء وهذه ما نافية قوله فحلفت بيمين الله قال امرئ
القيس وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف وبيمين الله مبتداء وخبره محذوف اي على يمين الله والجملة
مقول القول قوله ابرح اي لا ابرح فيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفي وقاعدا حبره والاوصال جمع وصل الاعضاء
وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الاول اي ولو قطعوا راسي لا ابرح كذا قال العيني وقال الدماميني
صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبل هذا البيت فقالت يمين الله
انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون
بالليل جمع سامر واحوالي بمعنى حولي اي بازاي يقال جلس حول كذا وحوليه واحواله وحواليه بمعنى والاوصال
المفاصل او مجتمع العظام مع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس انتهى
قوله ويقل مع الماضي عطف على قوله يطرد ذلك اي ويقل حذف لا النافية قال ابن مالك في التسهيل
وقد يحذف نافي الماضي ان امن اللبس فقال ابو حيان في شرحه مثاله قول امية ابن ابي عائذ الهذلي فان
شئت اليت البيتين قال ابن مالك في الشرح اراد الشاعر لا تنسك فحذف النافي لان المعنى لا يصح
الا بتقديره قوله فان شئت قال الدماميني هذان البيتان من بحر المتقارب والاول مدرج آخر صدره
الف المقام واول عجزه ميمه هذا هو الاولى ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم المقام واول
العجز واو والركن فيكون فيه الثلم والشاهد الذي اورده له المصرح قوله تنسك اي لا تنسك وانما سهل
الحذف في هذا لان الفعل من قوله تنسك ماض لفظا مستقبل معنى لعلة ذكرها سيبويه وهو قوله ما دام عقلي
اذا التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل والسرمد الدايم
اي امد الزمان الدايم انتهى قوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بغيرهم بيت من قصيدة من الطويل وقولي
مصدر مضاف الى ضمير المتكلم اي اذا ارسلوا بغيرهم اقوالا لا يعود ابدا ولا يرده احد كما اجد في نفسي من
الضعف وقوله بلا قوله على حذف لا اي لا بلا قوله كذا قال الشنوطي قال الدماميني هذا البيت للنمر بن
تولب والمخلل بفتح الخاء المشددة شاعر قال في القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المخلل انتهى
واظنه احد الفارظين الذين خرجا في طلب القرظ ولم يرجعا فقالوا لا انيك او يؤوب القارض
قال ابو ذويب وحتى يؤوب القارظان كلاهما فينشر في الفتيان كلب لوائل وقد انشد ابن مالك رحمه
الله بيت المصرح في شرح الكافية وادعى انه مثال لما جمع فيه بين حذف القسم وحذف النفي وهذا في غاية
الغرابة هذا كلامه وجماعة من النحاة يروونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف
رح والظاهر ان راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذف بقياس باعتبار حذف في جواب
القسم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى كلام الدماميني اراد بالكافية منظومة ابن مالك
غير الفيته فانه قال فيها ومع حذف قسم قد يحذف نافي مضارع بحيث يعرف اشرت به الى انه قد يجمع
بين حذف القسم وحذف نافي الجواب كقول النمر بن تولب وقولي اذا ما اطلقوا عن بغيرهم بلا قوله

يلا قوله حتى يؤوب المخلل اراد والله لا يلا قوله فحذف القسم وحرف النفي انتهى لعبارته قوله فلا والله قال
الدماميني هذا صدر بيت للمخلل عجزه هذا وا بالماء والعلاط وبروى ضيفي مكان قومي وهذا مصدر قولك
هذا بالضم هذاء وهذاء اي بسكون وبجوز تخفيف الهمزة بقلبها واوا فتدغم الواو الزائدة فيها كما في مقرو
وبالماء تتعلق بنادي وهو مصدر ساءه اي فعل به ما يكرهه والعلاط بعين وطاء مهملتين على زنة كتاب
الخصوص منه ومصدر علط البشير اذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله على ان الحي لانبا دي الضيف بما يكرهه من مساءة
وخصوصه بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا بريد ان ضيفه عزيز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك
اعلاء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصرح وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث
وذلك لان الفعل ههنا ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يمدح بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي ان يقدر ما يزعم
الكوفيون ان لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافي الجواب فدم اعتناء بالنفي وفيه
تقديم نافي جملة على حملة اخرى مع انه لا ينبغي في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى
كلام الدماميني قوله مع انه لا ينبغي الى قوله تعالى ما زعم الكوفيون من ان النافي لجواب القسم قدم عن محله في نحو
قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الآية لان النافي موجود في الجملتين فلا يتصور تقديم نافي جملة على جملة اخرى قال
ابو حيان في النهر وبكثر حذف نافي الماضي المتوقع فلا والله ندي لحي ضيفي اي فلا والله لا ندي فحذف
الثاني لاستغنائه عنه بالاول وقد يجتمعان قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون الآية وقال الى در رضي الله
عنه فلا والله لا اسالهم دنيا ولا استفهم عن دين انتهى ونظيره قول الشاعر فلا والله لا يلفى لما بي ولا
للما بهم ابدا دواء قوله وسمع بدون القسم هذا التعبير يدل على القلة وكذا حكى وقد مر الاشارة اليه نقلا
عن الشريف وحمل عليه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه قال صاحب البرهان معناه لا يطيقونه انتهى بعبارته قال
الشيخ اكمل الدين قال اهل التفسير معناه لا يطيقونه فهو قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا انتهى وقال
صاحب الكفاية والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه قدمه وقد يحذف حرف لا في الكل وقال تعالى
يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا انتهى قوله وقبل المحذوف مضاف وذكر الامام فيهم وجهان الثاني
قوله ذكر ابن معط على صيغة اسم الفاعل من الاعطاء اسمه يحيى ابن معط عبد النور المغربي الحنفي كان
اماما في العربية شاعرا محسنا قرا على الجزولي وسمع ابن عساكر واقراء النحو بدمشق ثم بمصر وصنف
وصنف الالفية في النحو ولد سنة اربع وستين وخمسمائة ومات سنة عشرين وستمائة كذا قال السيوطي
قوله وان الى الجواب بتقدير في الفيته اي في ارجوزته المزدوجة في علم النحو المتداولة بين العلماء ولها شروح
مقبولة ايضا قوله وان الى الجواب منقيا بلا هذه الاشطار اربعة ابيات عند البعض اثنان ولزوم حرف
الروي والقافية لكل شطر يؤيد الاول قوله منقيا نصب على انه خبر الى لانه بمعنى كان او ما عطف
على لا وقوله كقول مثال قوله اصلا تالله قال ابن مالك في التسهيل وقد يحذف للمن اللبس نافي الجملة
الاسمية وقال في شرحه مثاله قول الشاعر فوالله ما نالتم وما نيل منكم اراد البيت ما ما نالتم فحذف ما
النافية وابقى ما الموصولة وجاز ذلك لتحصل الباء الزائدة في الجزء لانه العطف ويجوز على مذهب
الكوفيين لانهم لا يجوزون بقاء الصلة بلا موصولة في اللفظ وان دل عليه دليل ابو حيان بعد ايراده هذا
الكلام ما لفظه المصرح في الشرح ونصوص اصحابنا على ان ما وان النافية اذا ادخلتا على الجملة الاسمية لا يجوز
حذف واحدة منهما فلا يجوز زيد والله قائم ان تقول والله زيد قائم انتهى كلام ابي حيان في شرح التسهيل
وقال الدماميني يحتمل ان يجعل قوله بعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان
متنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير الا نافية ولا موصولة وفي الصحاح والوفق
من الموافقة بين الشيئين كالتمام يقال حلوبة وفق عياله اي لهما لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه انتهى

وقوله ويكثر ذلك بتقدم نفي
على القسم آ ه ص

كون الفعل ماضيا لفظا لا تدخل على ما مضى لفظا
ومعنى الا مكررة او بتكرير نحو فلا صدق ولا صلى م

عند البعض م

قوله وفي بعضها قدره اي في بعض كتب قدر المحذوف ما الموصولة لا النافية فلا حذف بل المصدرية قال البعض الفتح في قوله تا بة يقدمون الخيل شعثا والصواب ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه في قوله تا بة يجمون الطعاما ان ما زائدة والصواب انها مصدرية حذف كي المصدرية اجازه الرافع في نحو جئت لئلا مني واما تقدير الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى بالجواز حذف اداة الاستثناء لا اعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشئ الآية لا تعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فليست بمنهي فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا انتهى فتضمين كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا ش قوله تا بة يقدمون تقدم هذا البيت وقوله تا بة يجمون مشروحين في الجملة الرابعة التي لها محل من الاعراب في اواخر الباب الثاني فليلتفت الى هناك والاول صدر بيت من الوافر لم يسم قائله والبيت الثاني عجز بيت من الوافر قاله يزيد بن عمرو الصعق قوله فهي اولى بالتجويز اي ام الباب الاولى بالمجاز من الفروع والا يلزم الجمع بين التجويز وعدم منعه قوله لا اعلم ان احدا قال الدماميني هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصر احدا اجازه غير السهيلي والمسئلة مسطورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملاه بخواشيه وفي باب التنازع ونحو ما قام وقعدا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شئ غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واختار فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف دون التنازع وقد مرت المسئلة في كلامنا على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة انتهى وقال الشمني والقول لا يرد هذا على المصر فان مادة حذف اداة الاستثناء وحدها انتهى ولا يخفى ان التقييد بالمجاز فلا يصار اليه بدون قرينة مانعة عن الحقيقة قوله لا تعلق الاستثناء بفاعل اي وقد منعه الزمخشري ايضا حيث قال الا ان يشاء الله كان معناه الا ان تعترض مشيئة الله دون فعله وذلك مما لا مدخل فيه للنهي وتعلقه بالنهي على وجهين احدهما ولا تقولن ذلك القول الا ان يشاء الله بان تقوله بان يأذن لك فيه والثاني ولا تقولنه الا بان يشاء الله اي الا بمشيئة وهو في موضع الحال بمعنى الا ملتبسا بمشيئة الله قائلا ان شاء الله وفيه وجه ثالث وهو ان يكون ان شاء الله في معنى كلمة التأبيد كانه قيل ولا تقولنه ابدا ونحوه قوله تعالى وما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاء وهذا نهي تأديب من الله لنبيه حين قالت اليهود وسألوه عن الروح وذي القرنين واصحاب الكهف انتهى كلام الزمخشري اورده برمته لتوقف ما هنا المحل عليه وقال صاحب الكشاف قوله وذلك لان جعل فيه للنهي لان الاخبار عن فعل الامر غدا ان كان جايزا فلا بغيره الاستثناء باعتراض المشية دون ذلك الفعل وان كان غير جايز فلا يؤثر فيه هذا الافتراق وهو اجماع ومعقول انتهى كانه اخذه من التقريب وفيه لا تعلق بفاعل اذ معناه لا فعلن الا ان يشاء الله خلافه وهذا مقول صحيح لا ينهى عن القول انتهى وقال قطب الدين الرازي لا سبيل الى تعلق الاستثناء بفاعل لان المعنى حينئذ اني فاعل الا بان يشاء الله الترك فيكون مقيدا بعدم مشية الترك وتقييد الفعل بعدم مشية الترك جايز لا ينهى عنه فتعين ان يكون الاستثناء متعلقا بالنهي انتهى وقد علله ابن الحاجب بانه يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشية الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع او يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد ثم قال العطف وتعلقه بالنهي على وجوه احدها ان المراد لا تقولن ذلك القول الا ان يشاء الله اباحته واذنه فيكون المقدرة في ان يشاء الله للاستعانة

ومفعول المشية المحذوف ضمير يرجع الى ذلك القول وثانيها ان التقدير لا تقولن ذلك القول الا بذكر مشية الله بحذف المضاف وضمير المفعول راجع الى الفعل اي لا تقولن اني فاعل غدا الا ملتبسا بذكر مشية الله ذلك الفعل اي الا ان تقول اني فاعل ان يشاء الله فوضع معناه كقولك اني فاعل بمشية الله والاستثناء مفرغ على الوجهين من اعم الاسباب دالا لات على الاول ومن اعم الاحوال على الثاني وثالثها ان يحمل الاستثناء على تأكيد النهي والمبالغة فيه والمعنى لا تقولن من تلقاء نفسك اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ان تقول فلا تقولنه من تلقاء نفسك ابدا كما في قوله ما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله فالمعنى كلمة التأكيد لما توهم بعض من ان الا ليست باستثناء منصل ولا منقطع وانما هو استثناء مفرغ على هذا الوجه ايضا وعلى الوجوه المخاطب بهذا النهي هو رسول الله عليه السلام والى اشار العلامة بقوله وهذا نهي تأديب من الله لنبيه انتهى كلام قطب ارا د بقوله لما توهم البعض الغرض لابن الحاجب كما سيجيء نص كلامه قوله ولا بالنهي معطوف على قوله فاعل اي ولا تعلق الاستثناء بالنهي فلا تقولن هذا بخلاف ما قاله العلامة فانه قال الاستثناء متعلق بالنهي كما نقل نصه آنفا قوله فليست بمنهي من تمام المقول المحكي اذا قلت وجواب اذا قوله فقد سلطته فقد سلطت ايها المتكلم بهذا الكلام مخاطبك على ان يقوم ذلك المخاطب ويقول حين القيام شاء الله فما بمعنى ذلك ولا معنى له قوله وتأويل ذلك اي تصحيح ذلك التركيب القرآني وفي معالم التنزيل للامام محيي السنة التاويل صرف الآية الى معنى محتمل موافق لما في التي قبلها وبعدها غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط قد رخص فيه لاهل العلم انتهى وحذف القول كثير ولهذا حذف وهو قائل فبقي مقوله وهو قوله الا ان يشاء الله ثم اداة الاستثناء وحدها كالمرتبة على حذف المستثنى الذي هو قول ولا حرج في حذف القول انتهى وهذا حذف مدرجي اختاره البعض كما تقدم قريبا ويحتمل ان يجذف معا دعوى المنع مكابرة قوله فتضمن كلامه قال الشمني هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الاستثناء من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا انتهى وهذا وهم السخيف بل مراد المصر وحذف اداة الاستثناء الى السهيلي فنقل معه كلاما يتضمن مقصوده وانما حذف المستثنى فقد تقرر له قبل هذا قال والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بذلك لا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة منه ان وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشاء الله كلمة تأبيد اي لا تقولنه ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي وسبطل وهو انه يقتضي النهي عن قول اني فاعل غدا مطلقا وبهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التأبيد ش قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ حذف المصر فيه حذوا لابن الحاجب وسيجيء نص كلامه والمفرغ المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل ولا يكون المستثنى منه مذكورا فيه ولا يكون الا في النفي او في معنى النفي واعلم ان كون المستثنى مفرغا ههنا هو المختار عند جار الله بدليل عليه سياق كلامه ههنا وفي نظائره ايضا فانه قال في تفسير قوله ولا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان قلت بم يتعلق حرف الاستثناء قلت بلا تواعدوهن اي لا تواعدوهن مواعدة قط الا مواعدة معروفة غير منكرة او لا تواعدوهن الا بالتعريض ولا يكون استثناء منقطعا من سر لان اباحة لك لا توعدوهن الا التعريض قال ابن عادل بعد نقل هذا جعله استثناء متصلا مفرغا على تأويلين الاول ان المستثنى من المصدر ولذلك قدره لا تواعدوهن مواعدة قط الا مواعدة معروفة والثاني انه مستثنى من مجرور محذوف ولذلك قدره بالباء بان تقولوا الا ان التقدير عنده لا تواعدوهن شيئا الا

على ما يقتضيه سبب النزول

بان يشاء الله او ان لا يشاء الله

وقد علم ان لا يكون الا ان يقول القول المعروف

بان تقولوا ثم اوضح قوله بان تقولوا بالتعريض وقال سعد الملة يعني ان تقولوا اما في موضع المفعول المطلق اي الا مواعدة هي قول معروف واما على حذف الباء فهو موضع المفعول به بواسطة اي لا تواعدوهن بطريق الا بطريق التعريض ثم قال ابن عادل وقوله لا دائة الى قوله الخ يعني انه لا يصح تسلط العامل على المستثنى فان القول المفروض التعريض وانت لو قلت لا تواعدوهن الا التعريض لا يصح لان التعريض ليس مواعدة **قوله** مصحوبا بذلك اي لا يكون القول مصحوبا بان يشاء الله الا مع حرف الاستثناء داخلا على قوله ان يشاء الله فيكون المحذوف في هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا كما ذهب اليه السهيلي قال السفاقسي ظاهر الاستثناء انه داخل تحت القول فيكون من القول فلا يصح النهي عنه قال ابن عطية عن حذف يقتضيه الظاهر اي الا ان تقولوا الا ان يشاء الله انتهى وفيه تقدير اداة الاستثناء ايضا **قوله** وعليها اي على المصدرية او الحالية قال الباء الداخلة على ان يشاء الله تقدير بالمحذوف من ان يشاء الله وفيه نظر لان تقدير المصدر لا يحتاج الى حرف الجر كما في قوله تعالى ولا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا وجوابه ان هذا صفة مصدر محذوف والصفة تحتاج الى الحرف **قوله** وقال بعضهم قال الشمني وقع في بعض النسخ بجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد والظاهر ان تقول الا ان يشاء الله انتهى والحق انه وقع في اكثر النسخ كما قاله ولكن رايتها في بعضها الا ان يشاء الله وكذا وقع في عبارة الكشاف اي قال بعضهم فتاويل الاستثناء لصعوبته يجوز ان يكون قوله الا ان يشاء الله كلمة تابيد ذكره صاحب الكشاف ونظره بقوله تعالى وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله وقد زيفه ابن الحاجب كما سياتي نصه **قوله** ولما قاله اي للذي قاله الزمخشري القول مبعدا اي ما يجعله بعيد عن الحق والصواب هذا ما نقله ابن الحاجب على صاحب الكشاف **قوله** وهو ان ذلك اي المبعد ان ذلك اي كون مبتدا المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان باذن الله لك فيه معلوم خبر في كلام ونهي فان واحد منهما لا يقول النبي عليه السلام الا ان يؤذن له فيه ولقائل ان يمنع الاستبعاد اذ ربما تذكر الامور المعلومة لامور حسنة **قوله** يقتضي النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وهذا معنى قول ابن الحاجب ما ذكره من انه استثناء منقطع فبعيد لانه يؤدي الى النهي كل واحد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشيء او لم يقيده وسيصل اي كما قاله الزمخشري مبطل وهو انه يقتضي اي ذلك التاويل الذي ذكره الزمخشري يقتضي النهي عن قول القائل اني فاعل ذلك غدا مثل ان يقول اني سصلي صلوة الظهر غدا لعدم العلم باذن الله ان يصلي ووجهه ان هذه الجملة داخلة في مقول القول المنهي عنه بقوله ولا تقولن فيستلزم النهي عن ان يقول العبد اني فاعل ذلك الا ان يشاء الله مع ان هذا القول ليس منهيا عنه **قوله** يقتضي النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وهذا معنى قول ابن الحاجب ما ذكره من انه استثناء منقطع فبعيد لانه يؤدي الى النهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا خلاف في جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله انتهى **قوله** وبهذا يرد ايضا اشارة الى اقتضاء النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وهذا معنى قول ابن الحاجب وما ذكره من انه استثناء منقطع الخ وبهذا يرد ايضا قول من زعم انه للتابيد لاقتضاء النهي عن ذلك القول ايضا وهو ظاهر لانه نوع من التقييد وقد سبق آنفا انه يؤدي الى نهي كل احد عن ذلك القول فقيده بشيء او لا وهو خلاف الاجماع **قال حذف لام التوطئة** وان لم يتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وان لم تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين **حذف للجار** يكثر ويطرد مع ان وان نحو تمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي ونطمع ان يدخلنا ربنا وان المساجد

لله اي ولان العدكم انكم اذا مستم اي باتكم وجاء غيرها نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويقولونها عوجا اي يقفون لها عوجا انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل لكيف اصبحت خبرعافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت وبقال في القسم الله لافعلن **ش قوله** وان لم ينتهوا تقدمت الاية وكذا قوله وان اطعتموهم في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصر لاذا في الباب الاول وقد تكلمنا فيها هناك فليلتفت اليه ونقدير المحذوف ولان لم ينتهوا ولئن اطعتموهم وقال المص الضابط في القسم الرابع من اللام غير العاملة وقد يحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم الخ وارد فيه قوله تعالى وان لم ينتهوا الخ وذكر هذه الآية ايضا في الجمل التي لا محل لها **قوله** بخلاف والا تغفر لي فانه ليس فيه قسم مقدر لعدم القرينة مثل الاية السابقة فان المضارع المصدر باللام والمذيل بالنون الاكون للاجوبا باللام **واما** قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فوجه الحمل على جواب القسم وتقدير اللام قبل اداة الشرط امتناع الحمل على جواب الشرط لاستدعائه حينئذ الفاء في قوله انكم لمشركون وهي غير على جواب القسم وتقدير اللام قبل اداة الشرط موجودة هنا وقد مر هذا البحث في اللام المفردة من الباب الاول ايضا بخلاف والا تغفر لي الاية قال الحلبي لم يمنع لام عمل الجازم كما لم يمنع من عمل الجار نحو حيث يدا زيد قال ابو البقاء لانها كالجزء من الفعل وهي غير عاملة في النفي وهي تنفي ما في المستقبل وليس كذلك ما فانها تنفي ما في الحال فلم يجز ان يدخل ان عليها الى هنا كلام الحلبي وقد سبق في ترجمة لما ان الزركشي توهم في قوله تعالى والا تغفر لي بان عد لا جازمة وقد تبعه في ذلك الوهم السيوطي في ترجمة ان من الاتقان **قوله** اطمع ان تغفر لي قوله ونطمع ان يدخلنا بتقدير في فيهما ويحتمل ان يقدر الباء وكان المص ذهب اليه **قوله** في غيرها اي في غير اذا وان **قوله** وقد يحذف مع بقاء نقدم البحث عن حذف الجار وبقاء عمله في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة وذكر هناك قوله بكم درهم اشتريت اي بكم درهم **قوله** خير بالجر مقول قول رؤبة اي اصبحت بخير وقوله عافاك الله من تمام قوله رؤبة وهو دعاء للمخاطب فحذف اصبحت والباء الجارة للخبر **قوله** بكم درهم بجر درهم بحرف مقدر اي بكم من درهم اشتريت قال ابو حيان في شرح التسهيل يجوز الجر بمن مضمرة في تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر خلافا للزجاج اذا الجر عنده باضافة كم اليه وانه يجوز جر تمييز كم الخبرية باضمار من على مذهب الفراء انتهى الله لافعلن بالجر اي والله **قال** حذف ان الناصبة هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها لا بد من تبعها وقال سيبويه في قوله **مصراع** وتبهت نفسي بعد ما كدت افعله وقال المبرد الاصل افعلها ثم حذف الالف ونقل حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حفها ان لانه خلف فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها **واذا** رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك فلا ينقاس ومنه قل لغير الله تامرون اعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاشهر في روايته بيت طرفة الا ابها الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقرئ اعبد بالنصب كما روي احضر كذلك وانتصاب غير في الاية على القرائتين لانها عبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بنائه ولئن وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اي تامروني بعبادة غير الله **ش قوله** هو مطرد وقال المص في اخر الباب الرابع ولا يحذف الجار قياسا الا من ان وان واهل النحويون هناك ذكرني انتهى وقد تكلمنا هناك على وجه البسط والاشباع فليلتفت اليه **قوله** في مواضع معروفة قيل هي عشرة مواضع خمسة منها اضمار ان فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مذكورة في العوامل الفعلية من الدفاتر النحوية لا سيما التسهيل لابن مالك **قوله** وشاذ في غيرها وقد اشرنا في حذف الموصول الاسمي ان حذف الموصول الحرفي غير جائز ولهذا قيد المص بالاسمي قال الزركشي ولا يحذف الموصول الحرفي الا ان كقوله تعالى من آياته يريكم البرق وفيه نظر لان الفعل قد يجرد عن

وتقارن بالقسم م

فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى ه

الزمان فيستعمل بمعنى الحدث المجرد فيؤول الى قولنا ومن ابانه اذا برق ذكره العلامة قوله مرة اى بمرة الحفار بالحاء
بحفر البئر وعد ابو حيان حذف ابى الناصبة وابقاء عملها من غير ان يعوض منها الشئ من الضرائر الشعرية فتعال في
باخوا الارتشاف نحو قوله ونهنهت نفسى بعد ما كدت افعله اى ان افعله ثم قال وشذ منه شئ في الكلام
يحفظ امره نحو خذ اللص قبل يأخذك وان في خبر عسى انتهى وما انشده مصراع تام من الطويل قال البوطى
هو لبعض الطائيين يصف مظلمة ثم حرف نفسه عنها وقال العينى في عوامل الفعل قاله عامر ابن جوين الطائى
فلم ار مثلها حباسة واحد والحباسة بالحاء المهملة والسين والباء الموحدة كالظلامة وزنا ومعنا ورجل حبوس
اى ظلوم وضبطه العينى بالجاء المعجمة وقال الجوهرى الحباسة بالضم اليغم ونهنهت كففت وافعله قيل
اصله افعلها بضم اللام فحذف الالف التى بعد الهاء وجعل فتحة اللام على الباء وقيل الاصل افعلنه حذف منه نون التاكيد
قال البصرى في شواهده وهذا القول الاول ضعيف والارجح الثانى لان ذلك قد علم من لغة قبيلة ولان الضمير راجع
الى الحباسة وهى مؤنث فاذا قلنا اصله افعلها كان جاريا على القياس واذا قلنا الاصل افعله كان
مخالفا له ومهما امكن الجريان على القياس والظاهر لا يعدل عنه انتهى ثم رايت في الاغانى قال عامر بن
جوين لقوم له سعد من بجان موثلة نسر صحاجا ذات قيد ومرسلة اردت بها فنجا فلم ار مثل له ونهنهت
نفسى بعد ما كدت افعله انتهى كلام السيوطى وقال العينى في عوامل الفعل من الصغرى قاله عامر بن جوين الطائى
من الطويل الفاء للعطف فلما ان كانت الرؤية من العلم كان مثلها في موضع المفعول الثانى وان كانت
من رؤية البصر ففيه وجهان احدهما ان يكون مثلها مفعولا وقوله حباسة واحد وثلثة كلام اضافى لا يدل
ولا اخوان يكون مثلها صفة حباسة واحد ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال وهى بضم الحاء المعجمة المغنم
ونهنهت زجرت وما في ما كدت مصدرية والتقدير بعد قربى من الفعل والشاهد في افعله حيث نصب هاء اللام
لان اصله ان افعله فحذفت ان وبقى عملها وهو النصب قاله سيبويه انتهى قوله وقال المبرد والاصل افعلها وعندك
علم ان هذا شاذ في غاية البعد وما ذهب اليه سيبويه اقل تكلفا واليسر نصب فاما هذا الامر المستبعد منى ثبت
رواية النصب في افعله وجواب المص بانه اضمران الخ في طرف التمام تعليل لانه قد يلحق كاد يعسى فتدخل ان
في خبرها كقول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله ومنه فلا تغير الله اى ومن رفع الفعل بعد اضمار ان قوله
تعالى فلا تغير الله قال الحلبى في الآية ان غير منصوب باعبد واعبد معمول لما مر دلى ان اعبد غير الله وقد ضعف
بعضهم هذا بانه يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول لان غير منصوب باعبد صلة لان وهذا الرد ليس بشئ لان الموصول لما حذف
لم يراع حكم كونها صلة ولو راعى معناه لنصح الكلام قال ابو البقاء ولو حكمنا بذلك لاقتضى الحذف الموصول وابقاء صلته
ولا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر وفيه نظر من حيث ان ما ذكره مختص بأن دون سائر الموصولات وهو انها تحذف
وتبقى صلتها وهو منقاس عند البصريين في مواضع تحذف وتبقى صلتها وفي غيرها اذا حذفت لا يبقى عملها الا في ضرورة
او في قليل وشذ بالوجهين قول الشاعر الا ايهذا الراجزى احضر الوغى ويدل على ان اصله ان في الاصل قراءة بعضهم
اعبد بالنصب بن عبد البكرى وهى قصيدة طويلة من الطويل وقد تقدم ترجمة الشاعر في اوائل الكتاب والشاهد
في احضر الوغى قال العينى رواية النصب باضمار ان شاذة وفي رواية الا اى هذا اللايمى قال الزوزنى الوغى
اصله صوت الابطال في الحرب ثم سميا للحرب والخلود البقاء والفعل خلد يخلد والاخلاد والتخليد الابقاء يقول
الا ايها الانسان الذى بلوتنى على حضور الحرب وحضور اللذات هل تخلدنى ان كففت عنهما الابطال جمع البطل
وهو الشجاع انتهى قوله والنصاب غير في الآية كانه اراد الرد على الحلبى فانه قدم النصاب باعبد وقال وهو الظاهر
والخطاب عند قول المص لان الفعل لا يعمل فيما قبل الموصول على ما نقلناه آنفا من ان الموصول لما حذف لم يراع حكمه وهو
وجه عقلى قوى واما انتصابه بناصر لى وقد جعله الحلبى وجها ثانيا وهو انتصابه بفعل مقدر تقديره افتلزمونى
غير الله اى عبادة غير الله قوله قال حذف لام الطلب هو مطرد عند بعضهم في نحو قم لاصلى وجعل منه قل لعبادى الذين

الذين امنوا يقيموا وقل لعبادى يقولوا وقبل جواب الشرط محذوف او جواب للطلب والحق ان حذفها مختص
بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس حذف حرف النداء نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا اى وا الى
عباد الله وشذ في اسمى الجنس والاشارة نحو اصبح ليل وقول تنبك هذا الوعة وغلام وكحن بعضهم المثنى في قوله
هذى برزت لنا فهجت دسيسا واجيب بان هذى مفعول مطلق اى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه
لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار به كضربة ذلك الضرب وبرده بيت انشده هو وهو قوله
يا عمرو انك قد ملكت صحابتى وصحابتك احال ذاك فاملل شن قوله في نحو قل ليفعل وفي هذا حذف اللام مطردا عند
البعض بان يقال فلا ليفعل بالجزم كما في الآيتين فان تقدر الاولى ليقيموا وتقدر الثانية ليقولوا ليطفوا قوله
او جواب للطلب اى الامر وهو قوله قل تقدم الكلام على الآية في اللام المفردة وهو بحث غريض قوله والحق
ان حذفها قد مر في بحث اللام الجازمة اشباع في حذفها وما وقع فيه من اعلال لابد من المراجعة اليه قوله محمد
تفد نفسك اى لتفد على انه امر غائب مؤنث دعا له بالبيت لابى طالب عم النبى شبهوها بان اذا عملوها مضمرة
وحد ثنى ابو الخطاب انه سمع هذا البيت ممن قاله محمد تفد نفسك كل نفس واغارا دلتفد نفسك انتهى اراد
بابى الخطاب الاخفش الاكبر استاذه اسمه عبد الحميد اخذ عنه سيبويه كان دينا ورعا كذا قال السيوطى واعلم
ان ابن فلاح قال في المغنى ومن الضرورات الشعرية حذف لام الامر وابقاء عمله في قوله محمد تفد نفسك كل نفس انتهى
قوله نحو اصبح ليل امر من الاصباح والهمزة للدخول والصيرورة اى ادخل في الصباح او صار اصبح قالته ام
جندب زوجه امرئ القيس تغيرها به وكان امرؤ القيس مفركا عند النساء اى مكروها غير مقبول عندهن وقيل
انه سالها عن سبب نفرتهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة كذا قال الرضى
والشاهد في قوله ليل بحذف حرف النداء وتقديرها اى بالليل وهو شاذ كيمين المنادى اسم جنس قوله وقوله
بمثلك هذا اى يا هذا وهذا شاذ ايضا لوقوعه في اسم الاشارة قاله ذو الرمة عيلان وصدره اذا هملت
عيناى لها قال صاحبى من قصيدة من الطويل قال العينى واحتجت به الكوفة على جواز حذف النداء من اسم الاشارة
ولوقوعه مبتدا وبمثلك خبره وغلام عطف عليه وهملت اى صبت قوله ولحن بعضهم من التلحين وهى النسبة
الى اللحن وعدل الى القول لحن والمراد من البعض ابن جنى والمجيب ابو العلاء المعرى وسيأتى قريبا قوله
هذى برزت لنا قصد بيت من قصيدة من الكامل قالها ابو الطيب يمدح بها ابا بكر محمد بن زريق الطرسوسى
وغامة ثم انصرفت وانثنيت نسيا قال الواحدى قال ابن جنى اى باهذه ابو الطيب يمدح بها ابا بكر محمد بن
زريق ناديا وحذف حرف النداء ضرورة وقال ابو العلاء المعرى هذى موضوعة موضع المصدر اشارة الى
البرزة الواحدة كانه يقول هذه البرزة برزت لنا كانه يخبر الشاعر تلك البرزة وانشد يا ابى اما سلمت هذى
فالتوسقى بضارم هذا ذو طارق في الدجن والرا ذ يريد بهذه الكرة وهذا تاويل حسن لا ضرورة فيه ولا حاجة
معه الى الاعتذار والرسيس والرس مس الحمى واولها وهو ما تولد منها من الضعف والرسيس مارس
في القلب من الهوى اى ثبت ومنه قول البرمة رسيس الهوى من حب مية يبرح وهذا هو المراد من بيت
المتنبى والنسيس بقية النفس بعد المرض والهزال يقول برزت لنا فحركت ما كان في قلبنا من هواك
ثم انصرفت عنا ولم تشف نقا بانفوسنا التى ابقيت لنا بالوصال انتهى كلام الواحدى قال العينى في شرح
الشواهد وهذا المثيل وليس باضجاج يريد به ان ابا الطيب مولد ليس مما يحتج بكلامه فيجيب حمله على التمثيل
وهذا مشهور بينهم من ان النحاة لم يحتجوا بكلام احد من اصحاب المعانى والبيان وقد مر هذا البحث في اوايل
هذا الموضوع مكررا فليراجع اليها قوله يا عمرو انك الملل السآمة ومعنى البيت على ما قاله المص انك قد مللت صحابتى
وصحابتك احالها فليته فلا تمل قال الدماميني الذى يظهر لى ان ذا كما اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت
او الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياى وصحبتى اياك فيما احاله واظنه وهذا

وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذاكر مبتدا واخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الذي فعلها فاني بها بعد الجملة الثانية
لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشا عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قايم اظن وحينئذ فليست الاشارة
بذاكر الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتامله وقال الشمني مجيبا عنه وجهه ان
ذاكر اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولم يتعين اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخر عنه بقليل اما على ان
يكون من التعليق بالابتداء المقدرة حذف ضرورة كما قال سيبويه في اني وجدت ملاك الشيمة الادب وفي وما
اخال الدنيا منك تنوبل ان الاصل الملاك والدنيا واما على ان يكون من الفاء المتوسط لا المبتدا المبتدا للفاء ليس المتوسط
بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للفاء والمتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد تبعني
بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل في البيتين انهما من الفاء المتوسط لان العامل في الاول سبق بالي وفي الثاني
بما النافية ونظيره مني ظننت زيدا فاما فانه يجوز فيه الالغاء انتهى قال حذف الهمزة الاستفهام قد ذكر في
الباب الاول من الكتاب اذا القيها ساكن نحو اضرب العلوم بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لانهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها فتقول في نحو
اضربن يا قوم اضربوا وفي اضربن يا هند اضربي قيل وحذفها غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها
ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل ربما جاء في النثر وخرج بعضهم عليه قراءة من قرا الم نشرح بالفتح وقيل
ان بعضهم نصب بلم ويحزم بلن ولعلك يقول المحذوف فيها الشديدة فيجاب بان تعليل الحذف والحمل عليما
ثبت حذفه اولى ش قوله حذف همزة الاستفهام قال في التعليق وقع في صحيح البخاري ان الحسن او الحسين
اخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجها من فيه وقال اما علمت
وفي بعض النسخ ما علمت بدون همزة قال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان ما حذفت
منه لاستقبح الابتدا بها كقوله تلفتي نحو الحي خ حينا علي قال ابو الفتح وغيره اراد اوائلك وحذف ذلك قراءة ابن محيصن
سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة ومثله قراءة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة وصل وحذف
الهمزة لظهور المعنى قول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد اوذو
الشيب يلعب ومثله قول الآخر فاصبحت منهم امثال اكمعشر ثوى وقالوا من ربيعة ام مضر اراد امن ربيعة ام من مضر
وم حذف الهمزة قبلها النافية عند قصد التقدير ما انشده البطليوسي من قول الشاعر بيت ما ترى الدهر قد ابا
ومعدا واباد القرون من قوم عاد قلت يحتمل ان لا يكون الهمزة محذوفة من هذا البيت بناء على انه خطاب لمن هو لاه
عن الموت بالاسترسال في هوى النفس والانهماك في اللذات الفانية فنزل الشاعر هذا المخاطب وان كان عالما
بما دة الدهر منزلة من لا يعلم ذلك لعدم جريه على موجب العلم فاورد الخبر ساذجا على هذه الصورة فتامله ثم
قال ابن مالك وم حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم يا اباذر عيرته بامه اراد اعيرته
ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فبشرني انه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة
قلت وان سرق وزنى قال وان سرق وزنى اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سرق وزنى انتهى كلامه
وقد ذكر المص بعض هذه المثل في حروف الهمزة اول الكتاب وقد قدمنا ان بعضهم ادعى ان حذف همزة
الاستفهام ضرورة وان كلام سيبويه يدل عليه اسلفنا ذكر كلام سيبويه الذي يدل على ذلك وابن قاسم
قال ابن الخباز اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا انتهى كلام التعليق وعندي ان
حذف همزة الاستفهام بمرتبة من الكثرة والشيوع في الكلمات النبوية وعبارات الفصحاء بحيث لو ادعى
الاطراد لا يستبعده من تتبع مظانها وقد اختاره ابو الحسن كما سبق قوله فلا وابي بيت من قصيدة من الوافر
قالها عبد الله من رواحة رضي الله عنه حين خرج الى غزوة مونة مع جماعة من الصحابة وقد مضى ترجمته في الباب
الرابع قال عبد الملك ابن هشام في سيره وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم يشيعهم فوقفوا وانصرف

يفكرون في امرهم

وانصرف ثم مضوا حتى نزلوا معان من ارض الشام فبلغ الناس ان هرقل قد نزل ماآب من ارض البلقاء في مائة
الف من الروم وانضم اليهم لخم وجذام فلما بلغ ذلك المسلمين اقاموا على معان ليلتين وقالوا نكتب الى رسول الله
عليه السلام فنخبره بعدد عدونا فاما ان يمدنا واما ان يامرنا بامره فتمضي له فشجع الناس عبد الله بن رواحة
فقال انطلقوا فاغا هي ظهورا او شهادة فمضى الناس فقال عبد الله بن رواحة جلبنا الخيل من اجاء وفرع
تفر من الحشيش لها العقوم اقامت ليلتين على معان فاعقب بعد فترتها جموم فلاوا لي ما اب لثنتين
وان كانت بها عرب وروم انتهى على هذه الرواية الرواية لا شاهد في البيت وانما الشاهد المص فهي رواية
محمد بن اسحق قال السيوطي واورد ها ابن عساكر في تاريخه فقوله لثنتين على صيغة المتكلم مع الغير توسط نون
التاكيد وفريتها كون الجملة جواب القسم وهو اني وقوله فلا رد للاحتمال الناشي عن الكلام السابق وهو
التكول والاعراض عن الغزو بناء على كثرة العدو فلا بد فيه من النون لفظا او تقديرا والضمير المنصوب
عايد الى البقعة التي نزلت فيها جيش العدو وهو متوضع من ارض البلقاء يقال لها ماآب وكذا الضمير
في بها عرب وروم وفاعل اقامت عايد الى الخيل وكذا ضمير فترتها قوله وقوله لانهين الفقير قال العيني قاله
الاضبط بن قريع من قصيدة من الخفيف والشاهد في لانهين بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف
وبالنون واصله لانهينن بنونين اولاهما مفتوحة حذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن قوله
علك اي لعلك وان يركع خبره واراد بالركوع الانحطاط من الرتبة والسقوط من المنزلة والدهر رفعه جملة
حالية وبروي ولا لعادي الفقير فعلى هذا فلا استشهاد فيه انتهى كلام العيني قوله واذا وقف عليها عطف
على قوله اذا القيها اي ويجب حذف الخفيفة اذا وقف عليها تالية اي تابعة ضمة نحو يا قوم اضربن او تابعة
كسرة نحو يا هند اضربن قوله ويعاد حينئذ ما كان حذف وهو الواو في اضربن جمع مذكر والياء في اضربي
امرأة وقد حذف النون فلما حذفت النون في الوقف عاد الواو والياء فقيل يا قوم اضربوا ويا هند
اضربي وهذا معنى قوله ويعاد حينئذ قوله كقوله اضرب عنك قال العيني قاله طرفة ابن العبد وقال ابن بري
مصنوع عليه من الوافر والشاهد في اضرب بفتح الباء لان اصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون
وبقيت الفتحة قبلها للضرورة وهذا من الشاذ لان نون التاكيد لا تحذف الا اذا لقيها ساكن قوله اضرب عنك
بالنصب بدل من الهموم وضربك نصب بنزع الخافض والفؤس بفتح الفاء وسكون الواو وفتح
النون وفي آخره سين مهملة وهو العظم الناتي بين اذني الفرس واعلى البيضة ايضا انتهى وقال
في التعليق يحتمل البيت ان يكون فتحة الباء من اضرب لاتباع فتحة العين الواقعة بعده وقد خرجنا
على الاتباع فيما تقدم المنشرح فقلنا يجوز ان يكون فتحة الحاء اتباعا للفتحة السابقة عليها او للفتحة
الواقعة بعدها انتهى كلام التعليق قوله ومن قراء الم نشرح قال المصرح في ترجمته لم من الباب الاول
وخرج على ان الاصل لنشرحن ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذ
شذوذان تاكيد المنفي بلم وحذف النون بغير وقف ولا ساكنين قوله وقيل ان بعضهم اراد به اللحياني
قال المص قال في الباب الاول وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بلم كقراءة بعضهم الم نشرح انتهى
وقد وقفنا المقام حقه من البسط والاطناب هناك فليلتفت اليه قال حذف نون التثنية والجمع
يحذف للاضافة نحو تبت يدا ابي لهب وانا مرسلو الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي
العمرو اذا لم يقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضارباز يدا والضاربوا عمرا واللام الساكنة قليلا
نحو لذايقو العذاب فيمن قرا بالنصب وللضرورة نحو قوله بها خطئا اما اسار ومنة واما دم
والقتيل بالجر احدر فيمن رواه برفع اسار ومنة واما مع خفض قتيل بالاضافة وفصل بين المتضايفين
بما ما فلم يفكك البيت من الضرورة واختلفوا في قوله لا زالون ضاربين الضباب فقيل الاصل ضاربي

ضاربين م

القباب وقيل للقباب كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعرب ضاربين اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء ش قوله حذف نون التثنية لم يقع هذه النرجمة برمتها في الاكثر نسخ من الكتاب قوله لاغلامي لزيد اصله لاغلامين لزيد حذف نون التثنية وهذا مخصوص بالنداء ولا النبرية وقد تقدم البحث عنه في اللام المفردة ولا النبرية وفي كلام صاحب الباب الاول وهذا اذا لم يكن اللام مفتوحة والا فكون مضافة لامشابهة بها وقد مر احكام اللام المفتوحة في اللام المفردة من الباب الاول فليراجع اليه قوله الضاربا زيدا بالفتح اصله الضاربان زيدا ولما طالت الصلة ولم يكن تقصيره الا بحذف النون حذفت وان كانت علامة لكونها من مضان الحذف واستثناسها بالحذف كما في صورة الاضافة التي لا فرق بينها وبين هذا الا في الاعراب الذي ربما لا يظهر اثره وكذا الضاربوا زيدا بالنصب واعلم ان الحذف للاستطالة غير مختص بالصلة ويكون في غيرها قال المرزوقي في شرح قوله هما خطتا اما اسار ومنة وحذف النون من خطتا اذا رفعت اما اسار استطالة للاسم كانه استطال خطتا ببدله وهو قوله اما اسار كما استطال الشاعر الآخر الموصول بصلته فقال ابنى كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلال فحذف النون من اللذا انتهى فالاولى بحال المص ان لا يقيد التقصير بالصلة والمراد بالصلة الصفة دخلت عليها الالف واللام ثم ان الامام المرزوقي لم يقل ان الحذف في الكبيت للضرورة فالحكم بكونه من الضرورات لا تخلو عن خدشة وقد حذا فيه المص حذو ابي حيان باثباتها والنصب وهو الاصل وقراءابان بن تغلب بحذف النون والنصب اجراء للنون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله احد الله الصمد ولا اذا كر الله الا قليلا وسيأتي وقال ابو البقاء وقرئ شاذا بالنصب وهو سهو من قارئه لان اسم الفاعل يحذف منه النون وينصب اذا كان فيه الالف واللام قلت وليس سهوا لما ذكرته لك انتهى كلام الحلبي اراد بما ذكر اجراء نون الجمع مجرى التنوين في الحذف لالتقاء الساكنين وقال السفاقسي وقراءابو السماك بحذف النون لالتقائها ساكنة مع لام التعريف ونصب العذاب كما حذف بعضهم التنوين في قراءة قل هو الله احد الله انتهى قوله هما خطتا تقدم شرح البيت في ترجمة كل من الباب الاول من الشرح والبيت في اوائل الباب الاول في ديوان الحماسة قال العيني في شواهد الاضافة قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وتمامه وانما دم والقتل بالحز احجد رمقصيدة من الطويل والشاهد في فصل اما بين حذف المضاف وسوخطتا والمضاف اليه وهو اسار واصله خطتان حذف النون للاضافة وهو بالضم الفصة والحالة والاسار بالكسر الاسر والتقدير خطتا اسر والمعنى ليس لي واحدة من خصلتين على زعمكم اما اسر والتزام منكم ان رابتم العفو واما قتل وهو بالحز احجد رمما يكسبه الذل في هاتان الخصلتان الهما اشار اليهما بقوله هما وقد ثلثتهما بخطة احرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء انتهى كلام العيني قوله لا يزالون تقدم شرح هذا البيت وتمامه في ترجمة كل نقلا عن الشارح بدر الدين الدماميني وقد اعترضنا هناك عليه وزيفنا كلام السنهمي ايضا فليلتفت اليه وقد ذكره الشارح الفاضل في بحث لام التقدية ايضا وهذا عجز بيت من الخفيف صدره كل حي عرندس ذي طلال العرندس من الابل الشديد واستعمله ههنا للعقلاء على وجه التشبيه البليغ عند الاكثر لكون طرفي التشبيه مذكورين مع حذف اداة التشبيه وعند البعض استعارة والخلاق معروف عند اهل البيان والطلال بفتح الطاء المهملة الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وجم القباب بلام محذوفة اي ضاربين للقباب فحذف الجار وابقى عمله شذوذا على حد قوله اذا قبلي اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع قوله اشارت كليب تقدم في اول الكتاب وفي غيره من المواضع قوله وقيل اعرب اي اعرب الشاعر الجمع الذي اعرابه بالحروف كاعراب الجمع المكسر الذي وقع في آخره نون قبلها باء مثل مساكين وملاعين فان اعرابهما بالحركة فيكون نصبه بالفتحة لا بالياء وهي لغة بعض العرب خاتمة كان على المص ان يذكر ههنا حذف نون الجمع من

من الفعل المضارع فانه لغة فصيحة فاشبه قال النووي في شرح قوله عليه السلام والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الحديث هو لغة معروفة وقد جاءت بها احاديث كثيرة انتهى ومما حذف فيه في كتاب الجهاد من صحيح مسلم هل انتم تاركو لي صاحبي الحديث وقد سبق هذا البحث في مواضع من هذا الموضع منها ما سبق في ترجمة نون الوقاية من الباب الاول فليطلب فيه ومما ينبغي ان يذكر ههنا حذف نون الذين كما قيل في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم قال الامام المرزوقي في شرح قول الخماسة شمسي الامام ان يرجعن ضوما كالذي كانوا ع ويجوز ان يكون قوله كالذي كالوا اراد كالذين كانوا وحذف النون تخفيفا كما قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين بقرينة ضمير الجمع في دمائهم وكذا في الآية الكريمة وهذا معروف بينهم انتهى كلام المرزوقي قال حذف التنوين بحذف لزوما نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله اسلمي الي قومي شراحي فضرورة خلافا للهشامي ثم هو نون وقاية لا تنوين لزيد اذا لم يقدر اللام مفتوحة فان قدرت فهو مضاف كقوله ولبس العوافين ليرقمنا بيا اذ لا يجتمع التنوين مع ال ولكون الاسم علما موصوفا بابن اتصل به واضيف الى علم من ابوين او ابنه اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله حارث من قيس بن ثعلبة فضرورة وبحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالغيث غير مستقيب ولا ذاكر الله الا قليلا وانما اشار ذلك على حذف للاضافة لارادة مماثل المتعاطفين في التنكير ش قوله في غير النصب اما فيه فقد تقلب الفا عند الاكثر وقد تحذف في اللغة الربعية فيكتب بدون الالف ذكرها الكرماني في شرح صحيح البخاري حيث روى قوله عليه السلام ثم ان بعدكم قوما يشهدون في بعض الروايات فقال كتب قوم بغير الف بناء على ان التنوين يحذف عند الوقف في صورة النصب ايضا قوله فيمن قال انه غير مضاف ع وهو مذهب هشام وقد تقدم في ترجمة نون الوقاية ان الياء في ضاربي منصوب عنده قوله اسلمي الى قومي بخريت من الوفر قاله بديل بن محرم الحارثي في صدره وما اداري وظني كل تقدم تمامه في ترجمة نون الوقاية مشروحا فليلتفت الى هناك وفيه لبسط القول في طلاق هشام قوله فضرورة خلافا للهشامي يعني ان بثبوت النون في اسلمي في الضرورة وقال هشام بن معاوية الضرير الكوفي ليس بضرورة بل يجوز في السعة زيد ضاربي بنون قبل الياء والياء في ضرورة اخرى وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شراحي لانه اسم رجل اصله شراحيل فرخم في غير النداء وما قول الدماميني يمكن ان يكون شراحي منادى ومسلمي خبر المبتداء محذوف اي انت مسلمي الى قومي بشراحي وشراحيل غير منصرف حالة التعريف والتنكير ايضا لكونه موازنا المنتهى الجموع عند سيبويه وينصرف عند الاخفش في النكرة كذا في الصحاح انتهى كلامه فقيه تكلف بعيد مع ارتكاب حذف في موضعين بلا حاجة مع ان صاحب الصحاح حكم بترخيمه في غير النداء حيث قال واما قول الشاعر اسلمي الى قومي شراحي قال الفراء اراد شراحيل فرخم في غير النداء وقال اسلمي ووجه الكلام اسلمي بحذف النون كما تقول هو ضاربي انتهى بعبارته قوله ثم هو نون وقاية تقدم في نون الوقاية ان المص قصد بهذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان النون في نحو مسلمي ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لاضاف اليه لا شك ان هذه الدعوى لا بناء له في نحو الموافين لانا لا صادة عن التنوين فلم يبق الا ان يقال النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ لاجل الضرورة قوله فان قدرت فهو مضاف يعني فان لا قدرت ايها المخاطب اللام في لزيد مفتوحة بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم بيانه في الحادي والعشرين من معاني اللام الجارة من الباب الاول قال المص هناك وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بوس الحرب فاقحمت اللام تقوية لاختصاص ثم قال ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا احالة ولا غلامي له انتهى وقد بسطنا القول في شرح المحل حق البسط فليلتفت اليه قوله كقوله ولبس العوافين تقدم هذا المصراع مع تمامه مشروحا

في ترجمة نون الوقاية وهو صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله ومجزوءه فان له اضعاف ما كان املا المعنى ليس
الذي بواهبي اي يا بني ليرفدا اي ليعطي من الرفد وهو العطاء وفيه الشاهد فان الغرا فيه نون الوقاية ولست
نون التنوين كما ذهب اليه بعضهم اذ التنوين لا يجتمع مع الالف واللام والموصول مع صلته ليس
وخايبا خبره وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لان يرفد واللام للتعليل وكذا الفاء في فان واضعاف
اسم ان وله خبر مقدم وما موصولة وكان صلتها والعايد محذوف اي املاه كذا قال العيني ومعنى البيت
ليس الشخص الذي يا بني ليعطي خايبا اي غير آمل للمطلوبة فان لذلك الشخص الاتي للعطاء اضعاف
ما يرجوه من العطاء قوله ولكون الاسم علما عطف على قوله لدخول ال اي ولحذف التنوين لكون الاسم
الذي كان محلا لدخول التنوين علما موصوفا بلفظ اتصل بذلك العلم واضيف اللفظ المذكور الى علم آخر حال
كون ذلك اللفظ اتصل بالعلم الموصوف من جنس ابنا وابنة وبهذا على انفاق وما لفظة بنت ففي
الوصف بها وجهان الاولى المنع كذا قال الرضي والمعتبر فيه لفظ قائله لا تثنيتها وجمعها او تصغيرها لا بكثر
استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والجموع لبا بعلمين وايضا لا بكثر
استعمالها قوله فاما قوله جارية من قنبس بن ثعلبة وبعده كريمة اخوالها والعصبة قال الدماميني قال
ابن جني والذي اراى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك
لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء
الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان
يبتدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ
البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان
مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سايغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل
على انه ضرورة واعلم انه اذا وقع ابن صفة بين علمين كان ذلك سببا في تخفيفين احدهما لفظي وهو
حذف التنوين وقد ذكره المصرا والآخر كتابي وهو حذف الالف ولم يتعرض له المصر ولا بأس بذكره تكملا
للفائدة فتقول يحذف الالف خطاء من ابن المذكور ان لم يقع ابتداء سطر قال ابن الحاجب في امالية وقياس
ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف
والدليل على ذلك كتابتهم يا الله بانبات الياء في يا وانبات الالف في الله وكذلك اذا كتبت قم زيدا كتبت
قاف وباء لانك لو وقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات
به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول
فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترطا ان يكون بين
علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
في محل يبتدأ به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان
يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان خلاف القياس انما كان لكونه اجرى مجرى
الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه انتهى كلام الدماميني قوله ويحذف
للتقاء الساكنين اعلم ان حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة عند البعض خلافا للسيرافي فانه قال
في شرح الكتاب حذف التنوين لاجتماع الساكنين جايز في الكلام والشعر فاما في الكلام فقد قرئ قل هو الله
احد الله الصمد وقد اخبرني غير واحد من اصحابنا عن المبرد انه سمع عمارة ابن عقيل يقرا ولا الليل
سابق النهار قال فقلت له لو قلت سابق السابق قال لو قلته لكان اوزن اي اثقل وقد انشد من الشعر
ولا ذاكر الا قليلا اراد لا اذاكر الله وقد رايتنا من عمل ضرورة الشعر اي ضعف فيها اخل فيها حذف التنوين

التنوين وليس هو عندي كما قال وكان ابن ابي عمر وابن العلا يقرءان وقالت اليهود عزير بن الله ويذكر انه
اسم عربي وانه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين فهذا ابو عمر ويختاره على ويفسره بهذا التفسير فكيف
يدخل في ضرورة الشعر انتهى كلام السيرافي وفيه بعض اختصار واليه ذهب العلامة صاحب الكشاف
وكذا المصر ولكن ذهب الى كونه من الضرورة كثير من الحذاق والمتاخرين كابي حيان وابن فلاح والفاضل
الرضي وغيره انتهى قوله كقوله فالفيته غير مستعتب هيب من المتقارب لابي الاسود الدؤلي قال ابن يعيش
حذف التنوين لالتقاء الساكنين والمراد ولا اذاكر الله فالتنوين وان كان محذوفا في اللفظ فهو في حكم الثابت
ولولا ذلك لحفض والبيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فلذ كرنه ثم عانبه عتابا رفيقا وقولا جميلا ومعناه
ان رجلا كان يقال له الشسب بن حميد كان يغشى ابا الاسود ويودّه فذكر لابي الاسود ان عنده جبة
اصبهانية ثم راها ابو الاسود وطلب ابتياعها منه فاغلا ثمنها عليه وكان ابو الاسود من الخلاء فذكره بما
بينهما من المودة فلم يفد عنده فقال البيتين انتهى كلام ابن يعيش في شرح المفصل قال السيوطي اخرج
ابو الفرج في الاغاني عن عوانة قال كان ابو الاسود يجلس الى فناء امراة بالبصرة فيتحدث اليها
وكانت برزة جميلة فقالت له يا ابا الاسود هل لك في ان اتزوجك فاني صناع الكف حسنة التدبير فانفقه
بالميسور فقال نعم فجمعت اليها ونزوجها فوجد عندها خلاف ما قدره واسرعت في مال الائتلاف ومدت يدها الى الخيانة
وافشت سره فقعد اعلى من كان حضر تزويجه ايا ها فسالهم ان يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم شعر
رايت امراة لم ابله انا في فقال الخذني خليلا فخالنه ثم اكرمته فلم استفد من لدنه قبلا والغبنة حين
حوبته كذوب الحديث سرو فا بخيلا والفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا الست حقيقا بتوديعه
وانباع ذلك صرما طويلا فقال الولي والله يا ابا الاسود قال لك صاحبك وقد طلقها فانصرفت معهم استشهد
سيبويه بالبيت على حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده قال الاعلم وفيه وجهان اما
التشبيه بحذف النون الخفيفة لما كان ساكن نحو الرجل او التشبيه بما حذف تنوينه من الاعلام الموصوفة
بابن مضاف الى علم قال والاحسن ان يكون حذف التنوين للضرورة انتهى كلام السيوطي وقال الدماميني والاصل
ذاكرا بالتنوين مجرورا معطوفا على مستعتب ولا اضافة لان الله منصوب واسم الفاعل معتمد على النفي
او على المبتدا في التقدير كما تقول انت غير ضارب زيدا اي لا ضارب والمعنى ذكرته ما بيننا من العهود
والمودات وعاتبته اولى عتاب فما وجدته طالبا رضائي يقال استعتبه فاعتبني اي استرضيته فارضاني
انتهى قوله وانما اثر ذلك يعني وانما اختار الشاعر حذفه لالتقاء الساكنين حتى نصب لفظة الله على حذفه
للاضافة فجر لفظة الله بالاضافة لارادة التماثل بين المعطوف وهو غير مستعتب وبين المعطوف
وهو ذاكرا لان التنكير فلو اضيف ذاكر لتعرف لكونه بمعنى الماضي قال الشمني فان قيل هذا الكلام من المص يشعر بانه
ذاكرا اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية وهي لا تفيد
التعريف اجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال وهو ههنا
بمعنى الحال الماضي او الاستمرار انتهى والعلم عند الله ما راينا الا بعد تحريري هذا الوجه فالحمد لله وحده على
التوارد مع السلف قال وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق
ونصب النهار واخلق لم ترك تنوين غير في نحو فبضت عشرة ليس غير فقبل لانه مبني كقبل وبعد لنيته
الاضافة وان الضمة اعراب وغير منعتب لانها اسم ليس لا محالة لذلك والخبر به ويرده ان هذا
المتركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور رباطا الا ان شبه في اللفظ المضاف نحو قطع الله
يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه مضاف اليه في المعنى كانه
مضاف اليه لفظا شرح قوله ولا الليل اي وقرئ ولا الليل الخ بترك التنوين في سابق ونصب النهار

سبابق وهي قراءة عبادة قال السفاقسي وحذف تنوينه لالتقاء الساكنين قوله هذا التركيب يعني قبض عشرة ليس غير قوله لغير مذكور متعلق بمضاف وقوله باطلا متعلق بالحذف وقوله الا ان شبه مستثنى مفرغ في محل النصب على الظرف وهو مستثنى من اعم الاحوال اي الا بحذف ذلك التنوين في وقت من الاوقات الا وقت التشبيه قوله فان الاول وهو لفظ يد مضاف الى المذكور وهو من الموصله والثاني وهو لفظه رجل شبه بالمضاف الى مذكور وان لم يكن مضافا الى مذكور لان المذكور لفظ واحد فلا يمكن ان يكون مضافا اليه شيئين قوله والثاني لمجاورته له الخ قال الشمني الضمير في له والي الاولى والثانية للمذكور وفي انه وكانه للثاني وهو مبتدأ وخبره كانه وما بعده ولمجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به انتهى قال حذف ال تحذف للاضافة المعنوية والنداء نحو يا رحمن الامن من اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا خليفة بهيبة وسمع سلام عليكم بتنوين فقبل على اضمار ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل كنا نحسن بالرجل خير منك ان نفعل كذا هو على نية ال في خبره انها لا تجامع من الجارة للمفضول فقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا القياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خبر بدل وابدال مشتق ضعيف قالا ولي عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني شرح قوله للاضافة المعنوية نحو غلام زيد جاءني فانه في الاصل الغلام جاءني فلما اضيف الى زيد سقط الا وجوبا لامتناع اجتماعه مع الاضافة لامتناع بسبق التعريف قال الشمني لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان ال لا تحذف للاضافة اللفظية وهي التي يكون فيها المضاف مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان ال لا يمتنع فيها من المثنى ولا من الجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعددين مجرورين بها مضمر نحو الضاربك ومظهر بالام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل ومضاف الى المظهر بالام مرة بعد اخرى نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل انتهى كلامه قوله الامن اسم الله كنحو يا الله فيجتمع في النداء مع ال لان الله اصله الاله ووجه اجتماعه مع ال فيه معروف في موضعه قوله والجمل المحكية عطف على اسم الله مثل ان سمي رجل بالرجل قائم فتقول اذا ناديته يا الرجل قائم اقبل قال سيبويه وانما جاز ادخال حرف النداء عليه لانه سمي به على طريق الحكاية قوله فيما يحسن اي في قولنا ما يحسن بالرجل الخ وقوله ان يفعل فاعل يحسن وقوله هو على نية ال مفعول قال الخليل وانما قال رعاية للمطابقة بين الموصوف والصفة تعريفا قوله وبرده اي قول الخليل ان ال لا تجامع من التي تجر المفضول وهو الخاطب في المثال قوله وليس هذا اي كون اللام في الرجل زائدة ليس لقياس مع ان التركيب المذكور رفاسي مطرد قوله ان يخرج على قوله ولقد امر الخ صدر بيت من الكامل وعجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وروي واعف ثم اقول ما يعنيني قال العيني في بحث النعت قاله رجل من بني سلول من الكاملين الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس والشاهد في يسبني فانها جملة وقعت صفة للئيم مع انه معرفة بال ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافة من النكرة فجاز نعته حينئذ بالنكرة امعنى لا يعنيني لا يقصدني من عنى عنيا اذا قصد وثمت حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقيل معنى لا يعنيني لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اي اهمني وفي الحديث من حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه اي ما لا يهمه وفائدة ثمت في البيت

في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاعتراض كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل يتباعد ما بين الحادثين في الوقت كذا قال ابن الفناري في حاشية المطول ومراد المصنف من ايراد المصراع هنا رد على من ذهب الى زيادة الواو بجعلها عاطفة للجملة اذ به تحصل المطابقة بين الصفة والموصوف ولا يحتاج الى ارتكاب الزيادة التي هي خلاف الاصل قال حذف لام الجواب وذلك في ثلثة حذف الجواب لنحو لو نشاء جعلناه اجاجا حذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكاها حذف لا لا تفعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة اثارن فانه فرع واجاكم لم يثأر حذف جملة القسم كثيرا جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لا تفعلن ولقد فعل اولئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لا عذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم اولقائم هل يجب كونه جوابا لقسم او لا شرح قوله وقتيل مرة قال ابو حيان في شرح قول ابن مالك في التسهيل وقد يستغنى بالنون عن اللام مثاله وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان اخاكم لم يثأر ثم قال قال ابو حيان وانشده الاستاذ ابو علي وان اخاكم لم يضهد وانشده غيره لم يقصد وانشد قبله فلا ثارن بمالك وعمالك واخي المروءات الذي لم يسند انتهى اراد بابي علي الشلوبين وقال السيوطي في شرح الشواهد هو لعامر بن الطفيل وقبله فلا يغيبنكم قتنا وعواضا ولا قبلنا الخيل لابة ضمر غد تردي بالكماة كانها اخذ تتابع في الطريق الاقصد في ناشئ من عامر ومجرب ماض اذا انفلت العنان من اليد فلا ثارن بمالك وعمالك واخي المروات الذي لم يسند وقتيل مرة اثارن فانه فرع وان اخاهم لم يقصد يقال يغيبه طلبته بالجيهاد وقنا اسم جبل وعواض جبل او اسم لكل جبل وضمر غد بمعجمتين ارض في ناحية عطفان والابة الحرة وهي ارض ذات حجارة سود والاصل لا قبلن بالخيل الى لابة فحذف الباء الى وعدي الفعل الى المفعول بنفسه وقد استشهد الفارسي في الايضاح بالبيت على ذلك وقال ابن قبيل ايضا غير متعقد بقول ابن قبيل قبلت بوجهي عليه فحذف الشاعر حرف جر في عامل واحد وقال شارح ابياته فدحكى ابو زيد في نوادره اقبلت الماشية الوادي وادبرا وقبلتها اباه اذا قبلت بها نحو فاذا ثبت ذلك كان متعديا بنفسه انتهى قال حذف جواب القسم يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاني زيد والله اكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم والقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه القسم الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف او عاملا اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده وعدم ذكر والقرآن المجيد اي لبهلكن او انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم وقيل الجواب مذكور وقال الاخفش قد علمنا وحذف اللام للطول مثل قد افلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذكر لحق وقيه بعد الاخفش ان كل الا كاذب الرسل الفراء والثعلب صلة ان معناه صدق الله وبرده ان الجواب لا يتقدم وقبل كم اهلكنا وحذف اللام للطول شرح قوله فالاول اي ما تقدم فيه على جواب القسم ما يغني عن الجواب قوله ومنه ان جاءني قال الدماميني ليس هذا المثال من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي تاتي وهي حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان سهوه اوسبق قلم انتهى اراد بذلك قوله ان فعل ظالم وهو مثال لما اكتنف الشرط فيه ما يدل على الجواب وقال الشمني ليس ما ذكره ههنا بسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا ولم يتقدمهما جواب السابق مستغنى عن المتأخر والاصل في الجواب ان يلي ما هو جواب عنه فيكون اكرمنه في المثال المقدم ما في الرتبة على القسم ويكون المثال محاذفا فيه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه ان جاءني الخ انتهى عندك علم ان هذا الوجه يجري في المثال الثاني نحو زيد والله قائم فان قائم تقدم رتبة فيكون من قبيل ما تقدم فيه المغني

الا ظهر من الوصفين فحذف انشاء وغدر الفعل ع

عن الجواب قوله كون المتأخر عنه اي عن القسم خبرا عن المتقدم عليه اي على القسم قوله ويجوز نزع غير ذلك اي نزع غير ما تقدم او اكتنف فيه المغنى عن الجواب قوله بدليل ما بعده وهو قوله تتقلب فيه قلوب يومئذ واجفة ابصارها خاشعة يقولون اءنا لمردودون في الحافرة ائذا كنا عظاما نخرة الآيات احوال البعث قوله وهو بعيد لبعده لا يخفى ما في هذا التعبير من العطف وظاهره تعليل الشيء بنفسه اي كون جواب القسم قولا ان في ذلك لعبرة لمن يخشى بعيد معنى لبعده لفظا فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه قوله ابن كيسان فاعل فعل محذوف مع العاطف اي وقال ابن كيسان وكذا قوله الكوفيون وقوله بعضهم قوله وفيه بعد لتأخره جدا قوله الاخفش فاعل فعل مضمر معطوف اي وقال الاخفش وكذا قوله الفراء وثعلب وهذا من قبيل حذف الفعل وحذف الواو العاطفة في الجمل المبنية على تقدم جواب القسم واعتقادا ان صاد بدل عليه قوله وقيل كم اهلكنا اي جواب القسم في قوله تقاصر والقرآن الخ قال الزركشي واختلف في الجواب في ص والقرآن ذي الذكر فقال الكسائي والفراء والزجاج ان ذلك لحق تخاصم اهل النار واستبعده الكتبي وقال الفراء قد تأتي كثيرا وجوت بينهما فصص مختلفة فلا يستقيم ذلك في العربية وقيل كم اهلكنا ومعنا كم اهلكنا وما بينهما اعتراض وحذفت اللام لطول الكلام وقال الاخفش انه ان كل الا كذب والمعترض بينهما قصة واحدة عن قتادة بل الذين كفروا في عزة وشقاق مثل ف والقرآن المجيد بل عجبوا انتهى قال حذف جملة الشرط وهو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم فانبعني اهدك ربنا الى اجل قريب نجب دعوتك وتتبع الرسل وجاهدونه نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدوني فان لم تثبات اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي في غيرها اتخذوا من دونه اولياء قالته هو الولي اي ان اردوا اتولوا الحق قالته هو الولي او تقولوا انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم فبما كنتم تعدون انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط وهي فمن حذفها وحد فجملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا بتقدير كما سيأتي وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم اي ان افخر ثم بقتلهم كرده ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء قند لك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثيرا كقوله فطلقها فليست لها بكفو والا يقل مفرق الحسام اي وان لا تطلقها ش قوله ورده ان الجواب الخ اي رد ما ذهب اليه الزمخشري وتبعه الزمخشري من كون فلم تقتلوهم جواب مقدر ان جواب الشرط اذا كان جملة فعلية منفية بلم لا تدخل عليه الفاء وهذا الرد سبق به ابو حيان والمص فلده في الرد والحق ان ساحة الزمخشري بريئة مما قالوه فانه قدر الجواب جملة اسمية منفية فانه في نفس الآية الفاء جواب شرط محذوف تقديره ان فخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم انتهى بعبارته انظر كيف ادخل فاء الجواب على انتم وجعل الجملة اسمية وله نظائر كثيرة وجاء محل التمثيل بقول الشاعر وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم واني بعد ما حررت هذا انظر الى شرح الدماميني فرأيته مذكورا فيه والله ما رأيته قبل هذا فالحمد لله وحده على التوارد مع السلف الكرام بعناية الملك العلام ووقوع امثال هذا التوارد لبعض ما سافتني الى شرح هذا الكتاب والافابن وفتح هذا الباب قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثيرا قال السفاقسي في قوله تعالى فمن اوابل البقرة حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز اذا لم يثبت في كلامهم واما جزم الفعل بعد الامر والنهي واخواتهما على تقدير الشرط وفعله فخاص بهذه المواضع واما حذف فعل الشرط دون الاداة فجائز ان كان منفيا بلا فصيحا كقوله والا يعل مفرقك الحسام اي ان لا تطلقها يعل وان كان غير منفي فلا يحذف الا ضرورة انتهى وفيه تفصيل فليطلب عند الحاجة قوله فطلقها بيت من بحر الوافر من قصيدة للاحوص وقبل هذا البيت سلام الله يا مطر عليها وليس

فاعبدوني

فان عليكم معطوف على جملة اذا ركبتم فاقتلوهم فان عليكم والجملتان عند الاخفش في محل الصفة لمحذوف وهو زمن في قولهم اذا ركبت اكلت السمك وشربت اللبن اي زمن ركبت فان عليكم كذا قاله السيوطي والظاهر ان محذوف على حذف مضاف اي فان ارتكاب عليكم كذا فان ارتكاب مبتدأ محذوف الخبر اي فان ارتكاب عليكم كذا حذف

ولبس عليك يا مطر السلام فان يكن النكاح احل شيئ فان نكاحها مطر احرام فطلقها الخ امر لمطر وهو رجل بقال له الاحوص كان قبيح المنظر وضمير المفعول عائد الى زوجته وكانت في غاية الجمال لقال لها ام حفص وقد ذكر اسمها في هذه القصيدة قيل هذه الابيات قوله فلست لها بكفو خطاب لمطر ايضا والضمير المجرور عائد الى ام حفص وقوله والا يعل فيه حذف فعل الشرط اي وان لم تطلقها ومفرق الرأس حيث تفرق شعر الرأس والحسام السيف القاطع وقد سبق ترجمة الاحوص قال حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو زيدا ظالم ان فعل والثاني نحو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لهندون وهنه والله ان جاء في زيد لاكرمنه وقول ابن مقطع اللفظ ان يقد هو الكلام اما من ذكر ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر فقيه ايضا ضرورة وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الخباز اذ قطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية اي فافعل ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم وما الهاكم التكاثر ولو اقتدى به اي ما تقبل منه ش قوله حذف جملة جواب الشرط فوقوع هذا في سعة الكلام مشروط بكون الشرط ماضيا وكان ينبغي ان يذكره المص ههنا فكانه اعتمد بقوله بعد هذا مع كون الشرط مضارعا وسيأتي بحث يتعلق به قوله وذلك واجب ان تقدم وانما وجب حذفه فيه لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه ولهذا لم يجمع ذكره وهو من امارات الوجوب وليس عند البصريين بجواب لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء متقدم فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا وانما انجزم على الجواز اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا فالتوقف مضمون على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لان عندهم يغني عنه فهو بمثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبة التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب للزم جزمه وللزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ويجاز ضربت علامه ان ضربت زيدا على ان ضمير علامه ليزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر انتهى كلام الرضي قوله والثاني وهو ما التنف الشرط فيه ما يدل على الجواب نحو ان فعل ظالم يعني اذا قلت زيدا ان فعل كذا ظالم فان زيدا مبتدأ وظالم خبره وهذه الجملة تدل على الجواب نحو ان فعل كذا والجملة الاسمية حينئذ استئنافية لا محل لها ولو كانت جوابا لكانت في محل الجزم وهذا من قبيل اعتراض الجملة الشرطية بين المبتدأ والخبر قوله وهنة اي من القسم الثاني فان قوله والله قسم وقوله لاكرمنه جوابه والجملة دليل الجواب المحذوف للشرط المذكور وهو ان جاءني وقد اعترض بين الشرط ههنا بين القسم وجوابه وقد مر هذا في الباب الثاني عند ذكر الجمل الاعتراضية قوله وفعل ابن معط مبتدأ وخبره قوله من ذلك بعدا ما المكسورة والفاء في قوله فقيه ضرورة فصيحة اي فاذا كان الامر في قول ابن معط اللفظ الى آخره وهو شطر الفقرة المنظومة في علم النحو وقد سبق ترجمته في حذف النافية قريبا قوله واما الجواب الجملة الاسمية وهي قوله هو الكلام والجملتان المركبتان من الشرط والجواب في محل الرفع خبر للمبتدا وهو اللفظ فقيه ايضا اي كالوجه الاول ضرورة شعرية وهي حذف الفاء من الجملة الاسمية الواقعة جزاء للشرط وهي واجبة في الاسمية قوله من يفعل الحسنات تقدم البيت في بحث اما اذا وسبق قريبا في حذف فاء الجواب وفي غير ذلك من المواضع قوله ويجوز الجواب بشرط كون الشرط ماضيا كما اشرنا اليه في غير ذلك اي في غير صورة تقدم دليل الجواب او اكتنافه قوله وما قدرته اظهر قال العلامة في الكشاف ولو ان قرآنا جوابه محذوف كما تقول لغلامك لو اني قمت اليك وتترك الجواب والمعنى ولو ان قرآنا سيرت

به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها او قطعت به الارض حتى تتصدع وتتنزايل قطعا او كلم به الموتى فتسمع وتجيب لكان هذا القرآن لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله وهذا بعضه ما فسرت به فوله لتتلو عليهم الذي اوحينا اليك من ارادة تعظيم ما اوحي الى رسول الله من القرآن وقيل معناه ولو ان قرآنا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الارض وتكليم الموتى وتشبيههم لما امنوا به ولما تنبهوا عليه كقوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة الآية انتهى وبهذا اتضح ان الوجهين المذكورين هنا مما ذهب اليه السلف ليس فيهما ما اخترعه المصنف وان اوهمه عبارته قال ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادركهم واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ائتي ذكرتم اي تطيرتم ولو جئتنا بمثله مددا اي لنقد ولو نرى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله توابٌ حكيمٌ اي لهلكتم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين وبرده ان جملة الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفاء وموخرة عن الهمزة نحو ان جئتك افتحسن الي ومقدمة على غيرها نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون

قوله قل ارايتم ان كان قال الحلبي وجواب الشرط محذوف تقديره فقد ظلمتم ولهذا الى فعل الشرط ماضيا انتهى وقد وعدنا بهذه المسئلة في اول هذه الترجمة ان كان على ذكر منك قوله قال الزمخشري تقديره الخ نص كلامه جوابه الشرط محذوف تقديره ان القرآن من عند الله وكفرتم به الستم ظالمين وبدل على هذا المحذوف قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين انتهى وما اورده المصر عليه ملتقط من كلام ابي حيان حيث قال لو كان كذلك لوجبت الفاء لان الجملة الاستفهامية متى وقعت جوابا للشرط لزمت الفاء ثم ان كانت اداة الاستفهام همزة تقدمت على الفاء وان ترزنا فانكر مكرر وان كانت غيرها تقدمت الفاء عليها كوان ترزنا فهل نرى الاخير انتهى قلت اجيب عن هذا الرد في اول نظري في المغني بان العلامة اراد تفسير المعنى لا تفسير الصناعة ويحتمل ان يختار مذهب الاخفش كما مر قريبا في حذف فا الجواب ثم وجدت في الدر المصون الوجه الاول فالحمد لله الملك الرزاق على نعمة التوارد مع الحذاق حيث قال والزمخشري ذكر انما التقدير بما فسره به المعنى لا الاعراب قال شيخنا التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات لان الجواب يسبب على الشرط واجل الله آت سواء اوجد الرجال ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتوكل على الله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي فليوقعوه فان الله يسمع اقوالهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم

قوله لان الجواب يسبب اي صادر ومتولد عن الشرط وموقوف عليه كما لا يخفى قوله ومثله وان تجهر بالقول قال الدماميني لكن المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم السر ونحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ونحو ان يمسسكم قرح الخ يشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على الجواب لا يجذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عدوا من الضرورات قوله الذين يكفدون اقوامهم على بيونكم ليعلم ربي ان بيني اوسع انتهى وقال الشمني يندفع الاشكال بان مرادهم لا يجذف الجواب من غير شيء يسد مسده الا اذا كان الشرط مضارعا فيها شيء سادّ مسد الجواب انتهى ولا يخفى عند التامل ركاكته وضعفه قوله فان الله يسمع ذلك ويعلمه كان تمام الآية وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم قال حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطرادٍ في مواضع احدها بعد حرف الجواب يقال اقام زيد فتقول نعم واما لم يقم زيد فتقول لعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخفف فعلت ان وخبتني ما ان تزال منوطة برجائي

برجائي فان ان هنا بمعنى نعم واما قوله وبقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه خلاف ما يلزم كونه من ذلك خلافا لكثيرهم بجواز ان تكون الهاء السكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبلى اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدنا صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اي يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان غنيا معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيت ايضا الخامس في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره ش قوله ومن ذلك قوله قالوا اخفف تقدم البيت في بحث ان من هذا الموضوع دون المتن وهو من الكامل ومعناه ظاهر وان بعد ما زائدة وتزال تامة ومنوطة منصوبة على الحال قال الدماميني انما كان ان هنا بمعنى نعم ولم يجز كونها العاملة للزوم حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع والمنوطة المعلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء انوطه اذا علقته والرجاء توقع امر محبوب وهو ضد اليائس قوله واما قوله وبقلن قال الجوهري روى قيس الرقيات وبكرت علي عواذل ليحبيني والومنه وبقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه قد كان لجا تقلن قال ابو عبيد وهذا اختصار من كلام العرب يكتفى منه بالضمير لانه قد علم معناه واما قول الاخفش انه بمعنى نعم فانما يريد تاويله ليس انه موضوع في اللغة لذلك انتهى وفي رواية المفضل بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومنه قال ابن بعيش بكر العواذل اي اخذ العواذل في اللوم في هذا الوقت الذي هو بكر والعواذل جمع عاذلة ومن العذل وهو اللوم والصبوح الشرب صباحا اي يلمنني على ذلك بعد المشيب فقلت نعم هو كذلك وانما خرجت ان الى معنى اجل لانها تحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك ان زيدا راكب انتهى وهذا الكلام منه يدل على ان استعمال ان في معنى اجل على وجه الاستعارة التبعية ولا غرو في اعتبار المجاز في نوع الحرف على ما خرجه الشريف في الحاشية الصغرى وان منعه البعض وقد سبق هذا البحث وقد سبق التكلم على البيت مشروحا وعلى ترجمة الشماع مبسوطا في ترجمة ان المشددة المكسورة في اوائل باب الاداوات فليطلب قوله فلا يلزم كونه من ذلك جواب اما قوله لجواز علة بعدم اللزوم وبه دعليه حذف خبران وهو ممنوع ويدفع بان اخراج ان من اصله لا يقصر عنه في المنع قوله اذ الخ المخصوص وقد سبق بعد ترجمة حذف المخصوص وذكرنا هناك قوله نعم العبد مثالا له والتقدير نعم العبد ابوب ابوب جملة مستقلة على قول اي لهوا ابوب فيكون الكلام جملتين لان المخصوص خبر مبتدا محذوف ويقال لحذف جملة الاستئنافية كلها اكتفاء بمجرد القرينة على ما ذكر في كتب المعاني قوله الثالث اي الموضع الثالث من المواضع حذف الكلام بجملته الكلام المحذوف بعد حرف النداء فان المذكور بعده مفعول ادعو مقدرا فلما حذف ذلك ايضا حذف الكلام بجملته وفيه بحث فان المفعول بعد فضلة من الكلام فلا حاجة لادخاله في جملة الكلام بل هو ادعاء مخصص قوله اذا قيل انه على حذف المنادى يعني اما اذا حمل يا على حرف التنبيه بمعنى الا ليست قومي يعلمون فلا يكون مما نحن فيه وقد مر هذا في ترجمة يا في آخر الادوات قوله الرابع بعد ان الشرطية كقوله الى قوله الخامس في قولهم افعل هذا ان لا في التعليق لم يجذف في هذين المثالين اللذين مثل بهما للموضع الرابع والخامس الكلام بجملته وانما حذف بعضه وبقي كما لا يخفى عليك قوله قالت بنات العم الخ قال العيني قبل قاله ربه ولم اجده في ديوانه وقبله قالت سليمى لبث لي يعلا بن فصيل جلدي ويسبني الحزن وحاجة ما ان لها عندي ثمن بيسورة فضاؤها منه ومن قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان سلمى وسليمى واحدة والبعل الزوج قوله يمن بتخفيف النون واصله التشديد لانه من المنة قوله ومن اصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة وعيبا موضع فقيرا رواية من العي وهو العجز قوله يمن في محل النصب صفة لبعلا تقديره بمن علي وقوله يغل الخ جملتان كاشفتان للجملة الاولى وحاجة بالنصب عطفا على بعلا واراد بها قضاء الشهوة حيث فسرها بالجملتين التاليتين

وما نافية وان زائدة لتاكيد النفي ومسورة صفة حاجة والالف واللام في العم بدل من المضاف اليه تقديره ثنيات عمي
وجواب الشرط في الاولى محذوف وفي الثانية للشرط والجزاء جميعا والتقدير وان كان البعل فقيرا رضين به او بقلته
او نحو ذلك والتقدير في الثانية وان كان فقيرا رضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت كان البعل
غنيا وان كان فقيرا والشاهد في ان في الموضعين حيث ادخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك يسمى الغالي
الا ترى ان الوزن لا يستقيم الا بحذفه وفي هذا من الامور المتعسفة ما لا يخفى انتهى كلامه قوله افعل هذا املا
تقدم قريبا في الشرط السادس من شروط الحذف وفي ما الزائدة من الباب الاول وفي غيرهما قال الدماميني
لا يخفى انك اذا قلت ان جاورني اكرمته فالكلام هنا مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتا الشرط والجزاء
من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباط بهما كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام وان
كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين الذين ذكرهما المصر بعض الكلام لا الكلام بجملته انتهى ويمكن دفع
بان الجملة الشرطية قد تعتبر عارية عن اداة الشرط فتصير كلاما مستقلا بالافادة ومن الحذف بعد لا قوله صلى الله
عليه وسلم كل بناء وبال على صاحبه الا ما قال صاحب المصابيح يعني ما لا بد منه اورده في الحسان من كتاب الرقايق
قوله منه جر لا قال الهندي وفي جعلها متعلقة بيد والقول بحذف الجز نقلا لا تحتمل يكون مضارعا للمضاف
فيجب نصبه وتنوينه انتهى اورده في بحث اسم التفضيل في شرح الكافية ويمكن تعليقه بيد وقوله بحذف الجز
نقلا لا تحتمل يكون مضارعا للمضاف فيجب نصبه وتنوينه انتهى اورده في بحث اسم التفضيل في شرح الكافية ويمكن
تعليقه بيد على بعض المذاهب ومعناه لا خلاص ولا افتراق منه قال حذف الكثير جملة في غير ما ذكر استشد ابو علي
ان يكن طبك الدلال فلوفي سالف الدهر والسنين الخوالي اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملنا
وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ان التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك في قوله تعالى
انا اليكم لمرسلون الآية ان تقديره فارسلوه فارسلون الى يوسف لاستعبار الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال له
يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم ان تقديره فكذبا هم فدمرناهم فابلغاهم
الرسالة فكذبوهما فدمرناهم **ش قوله** في غير ما ذكر من جملة الشرط وجملة الجزاء **قوله** ان يكن طبك بيت من الخفيف
من قصيدة قالها عبد الله بن الابرص وبعده كنت بيضاء كالمهاة واذ انيك تشتوان مرخيا واذ بالي اي ان
عادتك التحاشي والتفسخ والتمانع على المحب فلو كان ذلك سالف الزمان والسنين الماضية لكان كذا الطلب
بكسر الطاء وتشديد الباء الموحدة العادة والدلال بفتح الدال وتخفيف اللام الكبر والترفع عن مصاحبة
المحب المتيم والشاهد في سالف الدهر حيث حذف فيه فعل الشرط للزوم جوابه فان التقدير فلو كان ذلك
في سالف الزمان لاحتملناه كذا نقل السيوطي عن ابن مالك **قوله اي** ان كان عادك الخ قال الدماميني فحذفت
جملة الشرط لزوم جملة جوابها وذلك كثير من جملة لكنه لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء فيكون
هذا مثالا لما حذف منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظرا انتهى **قال تبعه** الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه ما انضم
الصناعة وذلك كان يجد خبرا بدون مبتدا او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او معطوفا بدون
معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليفعلن الله ونحو قالوا خيرا او نحو خيرا عافاك الله واما قولهم في نحو سرابيل
تقيكم ان التقدير والبرد في نحو ذلك بقرينة تمنعها على ان عبدت بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني ففضول في علم
النحو وانما ذلك للمفسر وكذلك قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول او العكس او للجهل به او للخوف
عليه او منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولما ذكر بعض ذلك في كتابي جر باعلى عادتهم وانشد شعرا
وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد بل لاني وصفت الكتاب لافادة متعاطي النقد
والعربية جميعا واما قولهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة فلازم لهم
لمطابق الجزء المحذوف عنه وقيل هو على حذف مضاف اي احد طليحين وهذا لا يتاتى في نحو غلام زيد ضربتهما **ش قوله**

ش قوله فضول اي فهو فضول اي زيادة في علم النحو لا من اصوله **قوله** وكذلك قولهم الضمير للنحويين وكذا الضمير
في تطفل منهم اي اتباع وتقليد على صناعة اهل المعاني وكذا الضمير في عادتهم وقولهم جريا على عادتهم للمنفي لا للمنفي الذكر
المعلل بالجري فتحقق الذكر الذي لم يعلل بالجري اي ذكرته غير جار على عادتهم **قوله** ولم اذكر مثل غرضه انه لم يذكر بعض
ما اورد في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتضاء اثر غيره من فعل كذا من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا
البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو انه وضع كتابه ليفيد به من يغاطي التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى الاقتداء
مثل ذلك العذر **قوله** وانشد يحتمل ان يكون منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر على حد قولها ولبس عباءة وتقر
عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف كذا قال الدماميني وتبعه الشمني الظاهر ان الاستيناف حينئذ نحوي
قوله وهل انا الا من بيت من قصيدة من الطويل لدريد بن الصمة الجشمي يرثي اخاه عبد الله قال المرزوقي في شرح الحماسة
يقال رشد يرشد رشدا ورشد يرشد فلك ان تضم الشين من ترشد وان تفتحها وغزية هو رهط انتهى
وقال ابو النصر من ماكولات في الاكمال غزية بفتح الغين وكسر الزاي قبيلة من اليمن وهي غزية بن الحارث قاله ابن
الكلبي انتهى وقال السيوطي اول القصيدة **شعر** ارث جديد الحبل من ام معبد بعافية واخلفت كل موعد ومنها
اعاذل مهلا بعض لومك واقصدي وان كان علم الغيب عندك فارشدي ومنها فقلت لهم ظنوا بالغي مدجج سراتهم
في الفارسي المسرد يريد بالمثلثة من ارث الثوب اخلق وظنوا بمعنى ايقنوا والمدجج التام السلاح من الدجة
بتشديد الجيم وهي شدة الظلمة لان كلا من الظلمة والسلاح ساتر وقيل من الدج وهو المشي الرويد لان التام السلاح
لا يسرع في مشيه واراد بالفارسي المسرد الدرع ومن ابيات القصيدة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما
دعاني لم يجدني بقعددي وقد استشهد به المصر في التوضيح على زيادة الباء في ثاني مفعولي وجد لتقدم النفي
والقعدد بضم القاف والدال الاولى الضعيف المناخ **فائدة** دريد بن الصمة اسمه معاوية ابن الحارث
ابن بكر بن علقمة فارس شجاع شاعر مخضرم جعلته الحجى اول شعراء الفرسان وادرك الاسلام فلم يسلم وحضر يوم حنين
مظاهرا للمشركين فقتل على شركه ذكره في الاغاني وابنه سلمة شاعرا ايضا وهو الذي رمى ابا عامر الاشعري بسهم
فاصاب ركبته انتهى **قوله** راكب الناقة طليحان في الصحاح طلح البعير اعيا فهو طليح ونافة طليح اسفار
اذا جهدها السير قال السيوطي في الاشباه في مذكرة بن مكتوب قالوا راكب الناقة طليحان **قوله** ثلثة
اقوال قيل تقديره احد طليحين بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام المحذوف وقيل التقدير راكب الناقة
طليحان **قوله** والناقة طليحان وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتداء انتهى
يعني ما في التذكيرة **قوله** انه على حذف عاطف الخ في محل النصب مقول قولهم وقوله فلازم جواب اما يعني ان
تقدير المعطوف والعاطف لازم لمعرب هذا التركيب لان الخبر وهو طليحان مثنى فلابد ان يكون المبتداء مثنى
متعددا فيكون من الحذف الذي اقتضته الصناعة وهذا الوجه مذكور في التذكيرة ثانيا **قوله** وقيل هو على
حذف مضاف هذا الوجه مذكور في التذكيرة ابتداء وهذا الوجه اعني حذف المضاف لا يمكن اجراءه في نحو غلام
زيد ضربتهما بخلاف الوجه الاول فكان اولى لعمومه اذ يمكن ان يقال غلام زيد وزيد ضربتهما وقال الرضي واعلم
انه قد يغني ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقها الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مفانك
زيد فوبان اي زيد ومن يقاومه زيد قوبان انتهى واختار ابن مالك هذا الوجه حيث قال في باب المبتداء
من التسهيل وقد يغني مضاف اليه المبتداء عن معطوف فيطابقها الخبر انتهى وقال في الشرح قد يقصد اشتراك
المضاف والمضاف اليه في خبر فيجيء الخبر مثنى كقول بعض العرب راكب البعير طليحان والاصل راكب البعير
والبعير طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى انتهى **قال الباب السادس** من الكتاب في التحذير من امور
اشهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة والذي يحضرني الان منها عشرون موضعا احدها قولهم
في لوانها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو من وسطنا القول فيه بما لم يسبق اليه والثاني

الباب السادس في التحذير من امور

قولهم في اذا عز الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط شالبا وذلك معيب من جهات
احداها انهم يذكرونه في كل موضع واغا ذكر تقريرا لاداة من حيث هي وعلى المعرب ان يتبين في كل موضع هل هي
متضمنة بمعنى الشرط اولا واحسن مما قالواه ان يقال اذا اريد تقريرها من حيث ظرف مستقبل خافض شرطه
منصوب بجوابه صالح لفرد ذكر والثانية ان العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الايجاز لتخف على الالسنة
اذ الحاجة داعية الى تكريرها وكان احصر من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالثة ان المراد
انها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة انها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان
قد يجعل ظرفا للزمان مجازا مقبولا كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف له على
الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الاسهاب
والابهام المذكورين ش قوله الباب السادس انتهى الدرس الى الباب السادس في العشر الاول من
صفر وكان الابتداء الباب الخامس من صفر ايضا سنة ثلاثة عشر الف من الهجرة النبوية اللهم يسر بالخير
انمامها وسهل امورنا واعمالنا بحرمة الكتب السماوية والاحاديث النبوية الواردة على افصح اللغات
وهي العربية آمين بامعين قوله من حيث هي اي من حيث هي اداة يعني مطلقا بلا قيد من القيود مثل تقيد
الانسان بالحيوان الناطق وتقيد الحيوان بالجسم النامي المتحرك بالارادة قوله هل هي متضمنة قال الدماميني
تقدم في اول الكتاب انه لا يوتى لهل بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصرله ههنا وجوابه ان ام منقطعة
لا متصلة قوله أن يقولوا اسم كان لنعرفه واحصر خبرها قال والرابعة ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط
كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلفن وقد بينا في نجث اذا
ان الامر بخلاف ذلك والثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة واغا ذلك في النعت الحقيقي
فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التنكير والتعريف واما الافراد
والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما ورجال قائم اباؤهم ورجل قائمة
امه امراة قائم ابوها واغا تقول قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم من نقول اكلوني البراغيث وفي التنزيل
ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد وان تكسر
وهو ارجح على الاصح كقوله بكرن عليه بكرة فوحدنه فعود الضمير بالصرم عوادله وصح الاستشهاد بالبيت
لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال ش قوله وقد بينا في نجث اذا قد عقد المصرح ترجمة اذا فصلا
في خروجها عن الظرفية وفصلا في خروجها عن الاستقبال واما خروجها عن الزمان فلم يصرح به لانه جوز وقوعه
بدلا مرفوعا ومجرورا قوله فهو فيها كالفعل قال الدماميني لكن بينهما فرق من جهة ان ضعف مررت برجلين
قائمين ابواهما وقائمين اباؤهما اقل من ضعف يقومان ابواهما ويقومون اباؤهم لان الالف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما لكونهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو في مثنى
الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للتثنية والجمع ولو كان فاعلين لم ينقلبا في حالة النصب
والجر تقول رايت قائمين وقائمين ومررت بقائمين وقائمين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي
لا فاعل له كالديدان والزنبور وانما جاز قام رجل فقعود غلمانه وان كان قعودا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه
شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه لمشابهته بقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة
الظاهرة الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الجملة الفعلية خبرا
انتهى كلامه قوله بكرت عليه بكرة قال الدماميني البكرة بالفتح الغدوة وقيل بكرت على الشيء اليه وفيه بكورا
وبكرت بالتشديد وانكرت وباكرت وابكرت كلها بمعنى اتيته بكرة ومن كل بادر الى شيء تقول ابكر اليه

اليه في اي وقت كان كذا في الصحاح والظاهر ان المراد بالصريم الصبح عكس الليل وهو من الاضداد والصريم
ايضا الارض المحصود زرعها ويجعل ان يراد في البيت انتهى والبيت من قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمدح
بها حصين بن ضمضم والها صحى القلب عن سلمى واقصر باطله وعرى افراس الصبى ورواحله طويله
تضيف على اربعين بيتا وقبل هذا البيت وابيض فياض يداه غمامة على معتفيه ما تغب نوافله وبعده ليذبنه
طورا وطورا يلمنه واعبا فمابرح بن ايس مخاتله ومنها اخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال نائله تراه
اذا ما جئته متهللا كانك تعطيه الذي انت سائله حذيفة بنيه وبدر كلاهما الى باذخ يعلو على من يطاوله
قوله بكرت عليه قال شارح ديوانه قال ابو عمر وغدون عليه والصريم جمع صريمة وهي القطعة من الرمل
تنقطع من معظمه وعواذله بعذلنه على انفاق ماله وانما قال قالت الشعراء وغاذلته بليل لانه ليسكر
بالعشي فاذا صحا من سكره لامته قال ابو عبيدة الصريم الليل والصريم الصبح ومن ابيات هذه القصيدة وقلت
تعلم ان للصيد غرة والاتضيعها فانك قاتله وقد استشهد به المص في التوضيح على وقوع تعلم على ان وصلتها كذا
قال السيوطي وقال شارح ديوانه تعلم بمعنى اعلم اي ان لا تضيع وصبى فانك قاتل هذا الصيد لانه ربما كان مفزا
حال والرابع قولهم في نحو قوله لقا فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف وسئله واذكر ربك كثيرا وقول ابن
دريد واشتعل المبيض في مسودة مثل اشتعال النار في جزل الفضا اي اكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا
مثل اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل
والاصل فكلاه واشتعله اي فكلا الاكل واشتعال الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون
طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة يجب تقول رايت كاتبا
ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وعندي فيما احتجوا به نظر اما الاول
فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازيين حذف الموصوف ونصب الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون
دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض
مجاز ش قوله والرابع قولهم قال الدماميني لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه لان
الذي اشتهر بينهم قد رد بقول سيبويه والمحققين والمصنف قد تبراء من نسبته اليهم على التحقيق فقال
قبل كذا ثم رد الاصحاح المذكور بما قرره قال الا مرالي ان الذي اشتهر بين المعربين والصواب ان تخطيئهم بما نقل
عن سيبويه وغيره لم يصادف المحز انتهى قال الشمني واقول عدة المص فيما اشتهر بين المعربين والصواب
خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه
على الدليهم انتهى وفيه ما لا يخفى قوله وقول ابن دريد واشتعل المبيض هذا البيت تقدم الاستشهاد به
في اول الباب الثالث على تعلق الجار بالفعل وشبهه مشروحا وهو البيت الثالث من القصيدة المشهورة
المعروفة بمقصورة ابن دريد وهي قصيدة طويلة من بحر الرجز تقيف على مائتين وثلثين بيتا وقوله
واقول ابن دريد بالرفع عطف على قوله واذكر ربك اي ومثل قول ابن دريد في كون الاشتعال منصوبا على انه
نعت مصدر محذوف واشتعل المبيض اشتعالا مثل اشتعال النار هنا والاولى ان يعطف على قوله
في نحو قوله لقا فكلا اي وقوله في قول ابن دريد فافهم قال شارح القصيدة اشتعل اما عطف على قوله
حاكى في البيت السابق وهو قوله اماتري راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى واستيناف المبيض
فاعله والالف واللام فيه بدل مضاف اليه اي مبيضه والهاء في مسودة عائد الى الراس مثل منصوب
لانه صفة لمصدر محذوف اي اشتعل اشتعالا مثل اشتعال النار فحذف اشتعالا واقيم مثل مقامه
وفي متعلق بمحذوف كائن لو حاصل في جزل الفضا في محل النصب على الحال من النار اي اشتعل اشتعالا
مثل اشتعال النار حاصلة في الحطب الكبير من الفضا والفضا مجرورة باضافة جزل وجزة تقدم لي ومعنى

بلعني اعلم م

البيت انه يقول الشاعر وان الشروان والشعل بياض رأسي في سواده من مقاساة العشق ومعاناة
الشوق اشتعالا مثل اشتعال النار في الحطب الغليظ من الفضا من شاية النهاب العشق في الفواد صار شوبي
الى البياض من السواد انتهى قوله سير عليه طويلا اي اوقع السير على البعير حال كونه طويلا ولو كان طويلا لقلت
مصدر محذوف يصح ان يقع قائما مقام الفاعل فلا يحتاج الى جعل الجار والمجرور مع انه لم يسمع سير عليه
طويلا نائب الفاعل فعلم ان نصبه على الحال وهذه المسائل تقدمت في ترجمة ما الكافة من حروف المعجم شبعا قوله
ولا يقولون طويلا تقدم في الوجه الخامس ان قولهم سير عليه طويل ضعيف وهو مخالف لما قاله ههنا من
النفي ويدل على عدم الجواز لا الضعف وقال في ترجمة ما الكافة واستفهموا سير عليه طويل للملا يجمعوا بين
جعل الحديث والزمان سيرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل
انتهى كلام المص قوله ولو كان نعتا اي لو كان طويلا نعتا لمصدر سير لجاز ان يقال سير عليه طويل بالرفع على انه صفة
مصدر محذوف وقع مفعولا مطلقا فلما لم يجز علم ان انتصاب طويلا انه حال من مصدر سير لا صفة عنه فالنائب
هو الجار والمجرور وهو قوله عليه قوله وبدليل عطف بحسب المعنى على قوله ودليل ذلك اي بدليل ما ذكر وبدليل
انه لا يحذف الموصوف الخ قوله اما الاول فلجواز الخ قال الدماميني لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستكره ولا انه
مانع مما ذكر وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احياء الارض شباب الزمان من محسنات الكلام انتهى
تقدم هذا البحث وجوابه وما يتعلق به من المباحث على التفصيل في ترجمة ما الكافة وقال الشمني واقول
قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على ما وسبق منا توجيه كلام المص فليراجع ثمة وبالجملة فمرادا المص ههنا وهناك
مجازان للنحوي بحث عنهما ومثل احي الارض شباب الزمان ليس كذلك انتهى وعندك علم ان هذا علم في تقييد
المطلق والمجاز عند الكل كما ان الحقيقة حقيقة عندهم قوله كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف تقدم هذا
البحث في ما الكافة وغيرها ان كانت على ذكر منك قال ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاحسان فيقولون
سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما الثاني فلان التخفيف ان حذف
الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص به لدليل والدال على الحذف هنا اعمل سابقات اي دروعنا
سابقات وما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمل الصماء الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه والخامس
قولهم ان الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم
العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين والسابع قولهم بل حرف اضراب وصوابه حرف استدراك
واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء والتاسع قولهم في نحو انتهى اكرمك ان الفعل مجزوم في
جواب الامر والصحيح انه جواب لشرط محذوف وقد يكون انما اراد وا تقريب المسافة على المتعلمين
ش قوله ويوضحه اي يوضح امتناعهم عن جعل الصفة مفعولا على الاتساع انهم يفعلون الصفة مفعولا
اذا كانت صفة الاحياء والازمنة مثل سير على الفرس زمن طويل صفة للنائب الفاعل واذا حذف
الموصوف قبل سير عليه طويلا بالنصب وجعل الجار والمجرور نائب الفاعل قوله وما يقدح في قولهم اب
قولهم لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة يجيء قولهم اشتمل الصماء فان الصماء منصوب على انه صفة
مصدر محذوف وهو الشملة قوله والحالية جملة حالية جواب سؤال مقدر تقديره لا نسلم كونه صفة لاحتمال
الحالية ولا يمكن الاستدلال بالاحتمال ويضعف والجواب ان الحالية متعذرة في الشملة لكونها معرفة باللام
قال الدماميني تقدر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة
بكسر الشين هيئة الاشتمال والاشتمال بالثوب ادارة على جسده كله حتى لا يخرج منه يده والاشتمال الصماء
ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثانيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه
الايمن فيغطيها جميعا وهو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه

على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا في القاموس انتهى كلامه قوله الخامس والسادس قال الدماميني غاية ما فعلوه في
هذين الامرين ان حذفوا مضاف القيام قرينة وثم محذوف فيه ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة
رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثيرة انتهى ويمكن ان يقال ان الحذف والتقدير خلاف الاصل ومجازعند
جماعة والمجاز وان كان ابلغ من الحقيقة لكن اللائق للمصنفين استعمال الحقيقة واختيارها على المجازات
ولهذا منعوا استعمال الالفاظ المجازية في الحدود والرسوم وسيأتي ان حذف المضاف لا يجري جوازه على
الاطلاق وقد سبق في اوائل هذا الموضوع قال التاسع قولهم في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع
لخلوه من الناصب والجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم
على ما فعلوا ارادة التقريب والا فحالهم يحتشون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اجابوا فقد اختلف
ذلك قوله والعاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا
قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا قال الجرجاني
ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرط العلمية او الصفة لان الشبه لا تتقدم الا باحدهما
ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عثمر علما قالوا احابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعتبارهما سألناهم عن
علة الاختصاص فلا يجدون منصرفا عن التعليل بشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون
ش قوله مرفوع لخلوه من الناصب والجازم وبهذا صرح ابن الحاجب في مقدمته حيث قال ويرتفع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد وقال الهندي والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم نحو يقوم زيد فانه واقع
موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبداء الكلام بالاسم او بالفعل فاذا ابتداء
بالفعل كان ذلك الفعل واقعا هو فعا يصلح للاسم انتهى هذا الشرح غير مطابق للمتن ظاهرا وهو ظاهر قال
الرضي في شرح هذا المحل هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كما يعزى
الا ذلك المذهب ثم تحقق مذهب البصريين فقال وهو ارتفاع المضارع بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع
اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مر برجل يضرب ورجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي السبق اعرابه الاسم والقوة وهو الرفع انتهى واعلم انهم اختلفوا في عامل
الرفع في المضارع قال ابن فلاح في المغني ذهب البصريون الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فعامله معنوي كعامل
المبتداء وذهب الكسائي من الكوفيين الى انه يرتفع بحرف المضارعة وذهب الفراء منهم ايضا الى انه يرتفع بخلوه
عن الناصب والجازم وحجته اذا وجد الناصب والجازم اثرافيه واذا عدما ارتفع فليس ههنا ما يمكن احالة
العمل عليه الا النعري من العامل اللفظي انتهى وبهذا ظهر ان قول ابن الحاجب في المقدمة اختيارا منه مذهب
الكوفيين وهو مردود فانه كثيرا ما يرجح مذهب الكوفيين وسيأتي نقلا عنه من شرح كافيته قوله والصواب
الخ هذا من المصنف من العجب فانه قال في اوضح المسالك رافع المضارع تجرده عن الناصب والجازم
وفاقا للفراء لحلوله محل الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه بجوبها تفعل انتهى قوله وكان حاملهم اي
حامل البصريين على ما فعلوه وهو قولهم يقوم في المثال مرفوع لحلوله محل الاسم قوله او عروا اي قروا
وعلموا المبتدائين واوضحوا وقيل اعربوا الكلام او اعربوا الطالب اي جعلوه يعرب قوله قالوا اخلاف
ذلك اي قال البصريون خلافا لما قالوا من ان ارتفاع المضارع لحلوله محل الاسم بل قالوا لخلوه من الناصب
والجازم وهو خلاف الصواب وقال ابن الحاجب في شرح كافيته ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم
مثل يقوم زيد هذا اقرب الى المتكلم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد اعتراضات مشكلة
ويحتاج الى الجواب مثل كاد زيد يقوم واوشك يجيء واشباههما واذا عرف بتجرده وضح ولم يرد عليه اشكال
انتهى ووجه الاشكال يكاد ان خبرها لم يقع اسما حتى يرتفع المضارع بوقوعه موقع الاسم والجواب

والجواب ان اصل خبره ان يكون اسما فيما سأل عن سائر الاخبار وانما اختير الفعل للدلالة على الزمان غير الماضي للدلالة على النوعي والقرب **قوله** للصفة والزيادة كذا ويمكن ان يقال انهم اراد والزيادة المشبهة بتقدير الصفة وقد بين جواز ذلك عند القرينة لكن يرد عليه ان هذا النوع من التجوز لا يستعمل الالفاظ المجازية في الحدود والرسوم الا اذا كان معروفا بلا شبهة مثل الكلمة لفظا فانه بمعنى الملفوظ **قوله** الزيادة المشبهة للنفي التأنيث من جهة امتناع دخول التاء عليهما وبفوات هذه الجهة سقط الالف والنون عن التأثير كذا قال الرضي **قوله** ثمانية لانه قال الدماميني يعني ان هذه الزيادة حكمها حكم الفي التانيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي اسقاطها استغنا وبعد التأنيث الشامل للالفين وما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهر انتهى **قوله** فلا يجدون مصرفا ان كان بكسر الراء لانه يكون الاسم زمانا او اسم مكان كما مر في قوله تعالى ولم يجدوا عنها مصرفا وان كان بفتح الراء يكون مصدرا ميميا ولقائل المقتدر الحيدري لا يجدون انصرافا وعلى الاول معناه اما وقت الانصراف او محل الانصراف **قال والى ادعشر** قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع ان الواو ثمانية عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقول به بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الآمدي فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق فاعلموا ان الاعداد التي تجمع قسمان **قسم** يؤتى به ليضم بعضه الى بعض الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة واتمناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة **وقسم** يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما ليدل على الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذا الآية داية سورة فاطر وقال اي منهم جماعة فرد جناحين جناحين وجماعة ذو ثلثة ثلثة وجماعة ذو والربعة فكل جنس مفرد بعد دو قال الشاعر ولكنما اهلي يوالد بينه ذياب يبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث وخماس وبريدون ثمانية كما قال ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بوقوع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد امر سداس في احاد ليلتنا المنوطة بالثناد انتهى **ش قوله** مثنى وثلث قال السفاقسي وما بعده ههنا منصوب على الحال فصاحبها ما وقال ابو البقاء حال من النساء وضعف بان من النساء ليس مقصودا بالحديث عنه وانما المقصود ما اعرتبها ابن عطية تبعا لما قال وهي نكرات لا تنصرف لانها معدولة وصفة وضعف بان البدل على نية تكرار العامل وقد تقدم ان هذه لا تلبيه وايضا فقد قال انها نكرة وصفة وما كان كذلك فالاصل فيه ان يكون صفة للنكرة وحال من المعرفة انتهى **قوله** ان الواو نائبة عن او وقد سبق في ترجمة الواو المفردة من كتاب الادوات ان بعض الكبار جوز استعمال الواو بمعنى او وعقد له المصنف تنبيها وههنا صرح بانه ليس معروفا وانما يقوله بعض الضعفاء ثم استند بقول رجل عامل ليس في مرتبة القائلين بخلاف هذا مما يقضي منه العجب **قوله** درك الحق بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك في الاصل والمراد الوصول العلمي والحق الحكم المطابق للواقع **قوله** الاعداد الاصول اي التي لم تكن معدولة **قوله** وآية سورة فاطر وهو قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع وقال اي منهم يعني وقال ابو طاهر في تفسير آية سورة فاطر اي منهم يعني من الملائكة جماعة ذو جناحين جناحين ومنهم جماعة ذو ثلثة ثلثة ومنهم ذو اربعة اربعة فكل جنس من الملائكة محصور عن غيره بعدد من المقدرات المذكورة **قوله** وقال الشاعر ولكنما اهلي بيت من الطول يعني قال السيوطي هذا من قصيدة لمساعدة بن جوية يرثي بها ابنه اياسفيان واول لها الا بات من حولي نبا ما ورقدت وعاودني حزني الذي يجدد وعاودني دهني فبت كانما خلال ضلاع الصدر شرع محمد باوب بيدي صناعة عند مدمن غوى اذا ما تنتشي منفرد ولو انه اذ كان ماجوا فعا بجانب من يخفي ومن يبود وولكنما ابلى البيت ومنها اري الدهر لا يبقي على حدثانه ابود باطراف المناعة جلعد **قوله** دهني اي حالي وخلال

وخلال بين وشرع بكسر المعجمة وسكون الراء آخره مهملة الوتر الذي في ملاهي والمعنى كان حنيني ضرب عود في اضلاعي واوب رجوع يتردد في الضرب ومد من اي للخمر ونشئي بسكر وتنفرد بتشفي ويطرب وحم قدر ويخفي بكرم ويرفق بقول لو كان ابقى اذا اصابه ما قدر له من الموت بجانب من يوده ويكرمه لكان اهون لما بي ولكنه يوا دليس به انيس مع الذباب والوحش واورد المص البيت مستشهدا على استعمال مثنى وموحد بقوله شئن لذباب او خبر بمبتدا محذوف اي بعضهم مثنى وبعضهم موحد وقبل بدلان من ذباب وردده ابو حيان بقلة ولا يمنعهما العوامل والابدال انما يكون بالاسماء التي بابها ان يلي العوامل وتبغي اصله تبتغي فحذف احد التائين فيقال شبغيته اذا طلبته وبغيته والابود الابد المتوحش والمناعة بلد وجعد غليظ انتهى كلامه **قوله** وبريدون ثمانية كما اذا قالوا ثلثة وخمسة وبريدون ثمانية لان المراد بالاعداد المعدولة الانفراد بخلاف الاصول فان المراد بها الجمع واعلم من احكام هذه المعدولة انه لا يدخل عليها التاء سواء كانت للتذكير او للتانيث فلا يقال مثناة ولا ثلثة بل يجري بغير تاء للمذكر والمؤنث ذكره السفاقسي في اول سورة النساء وغيره وقال ايضا ولا تقع الاخبار في الحديث صلوة الليل مثنى مثنى او حالا نحو ما طاب لكم من النساء مثنى او صفة لاولي اجنحة مثنى وقوله ولكنما اهلي يوا دليبينه ذياب يبغي الناس مثنى وموحد ان لا ينفيهما ومن يمنعه يجعل مفعول ضربت محذوفا اي ضربهم خماس انتهى **قوله** فقال احاد امر سداس تقدم البيت مشروحا في ترجمة ام من اوائل باب الادوات وبين هناك انها استعملت هذه الالفاظ المعدولة في هذا البيت للتقسيم على الوجه الذي قرر هناك من اراد الوقوف عليه فليراجع اليه **قال** وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنين او ثلث او اربع فما معنى مثنى وثلث ورباع قلت الذي اطلق للجميع فوجب النكير ليتصيب كل ناكح بريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلثة ثلثة فاربعة واربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على شئ وبعضها على ثلث وبعضها على ربع وذهب معنى تخييرهم الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من اراد وا انكاحهم من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد ان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك انتهى **ش قوله** الذي اطلق اي ابيح للناكح **قوله** كل ناكح بالنصب على انه مفعول ليتصيب محذوف فاعله ما اراد ويروى بالرفع على العكس كذا قال قطب الدين **قوله** فلت تقدم في الجواب ان الخطاب لو كان لواحد لكفى ان يقال انكح اثنتين لكن الخطاب للجميع فاقتضى ان ينكحوا اثنتين اثنتين يكون معناه ان لكل واحد ان ينكح ثنتين ولو افرد اي لم يكرر وقيل اقتسموا هذا المال وهو الف درهم درهمين وثلثة واربعة لم يكن له معنى صحيح لان ما له اجعلوا المال درهمين وثلثة واربعة وجعل الف درهم بهذين ثنتين واربعة ممتنع لان المجموع يبلغ الى تسعة فقط فكيف يصح جعل الف تسعة **قوله** اقسموا هذا المال درهمين درهمين انتصابه وانتصاب قرينه على المصدر افتساما مرتبا بهذا مثل قراءة الكتاب بابا بابا **قوله** ولو افردت اي قلت اقتسموا هذا المال درهمين واقتسموه اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال الذي هو الف درهم بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا كل الطيبات في حكم النكاح كذا قال سعد الملة **قوله** قلت كما جاء بها اي بالواو في المثال وهو قوله اقتسموا هذا المال الخ ومحصل الجواب انه لو قال انكحوا مثنى وثلث او رباع لكان نصا على انه ليس لهم ان ينكحوا الا على احد هذه الاعداد اما ثنتين ثنتين او ثلث ثلث واما اربع اربع فاما الجمع بينها حتى ينكح بعضهم ثنتين ثنتين وبعضهم ثلثا ثلثا وبعضهم اربعا اربعا فلا يجوز

وقوله في الجواب فلما لم يفد الا تخيير الواحد في العدات وبالكرة وذكر بعضهم انه انما يفيد ذلك لو قيل انكحوا العوامل على ان كلمة وقد يستعمل لا دراسكن ع ضربت خماسي ضربت بعضهم خماسي اي ضربت خماسي

وليس كذلك فذكر الواو ليدل على جواز الجمع قوله ولو جئت فيه بالواو الخ قال سعد الملة وذلك لان الواحد الامرين
او الامور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانما يكون بدليل من خارج مثل
ان مجالسة هما جيد وزيادة في الفضيلة وتعلم العلة فيكون اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال بيان
لكيفية الفعل والقيد في الكلام يكون نفيا لما قبله فمعنى اوان يكون الاقتسام على احد هذه الانواع غير مجموع
بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوزا بها الى ما فوقها وهذا معنى قوله مخطورا
عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع
فيجوز الثنتان والثلث والاربع وهي تسع وذلك لان من نكح الخمس او ما فوقها لم يحافظ على القيد اعني
كيفية النكاح وهي كونه على هذا التعديد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس انتهى كلام سعد الملة
في شرح الكشاف قال واليغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم
كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة تخبرا هو جملة على جزء مفرد
والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستيناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقريرا لكونهم سبعة
وكانه لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم والفصل كالملامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الآية فان
وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده انه قد جاء في المقالتين الاوليين رجما بالغيب ولم يجئ مثله في
هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان
يكون المراد ما يعلمهم عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب
وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال البتة لكنه خلاف الظاهر
وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها التاكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت
برجل ومعه سيف فانما الواو والاولى فلا حقيقة لها وقوم اما واو الحال فاين عامل الحال ان قدرتهم ثلثة او
هؤلاء ثلثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا فلنا العامل المعنوي لا الجذف ش قوله
حبزا منصوب على انه مفعول عاطفة وقوله على جزء مفرد متعلق بعاطفة والجملة معترضة بينهما لا محل لها من
الاعراب وتخيل الحالية وقال المصنف في ترجمة واو الثمانية وقيل هي لعطف جملة على جملة اذ التقدير
هم سبعة انتهى وبين القولين مغايرة ظاهرة وقد فرضنا له هناك قوله وقيل للاستيناف اكون الواو
للاستيناف وان كان قليلا معروفا عند اهل اللغة ومورده في الاصل عطف المضارع المرفوع نحو
قوله دعني ولا اعود وقد يقال له الواو الزائدة اي التي ليست لافادة الجمعية ولا للعطف
ولا للاعتراض وقد تقدم البحث عنها في مواضع من هذا الموضوع منها ما وقع في الباب الاول ومنها
ما وقع في الباب الثاني وغيرهما قال ابن الحاجب في امالية ان قيل ان قوله وثامنهم كلبهم من قول الله
استينافا فالحكاية عنهم فيكون تقريرا لكونهم سبعة ثم اخبر الله عز وجل بهذا تقوية بان ثامنهم كلبهم كلبهم فيفرهم
على ذلك ان القائلين بانهم سبعة اصابوا في ذلك فلا يلزم على هذا تقوية ان يكون خبرا بعد خبر ثم قال ابن
الحاجب الا ان هذا الوجه يعني كون قوله وثامنهم كلبهم استينافا من الله لحكاية تضعف من حيث
ان الله قال ما يعلمهم الا قليل فلو جعلنا قوله وثامنهم كلبهم تصديقا لمن قال سبعة لوجب ان يكون
العالم بذلك كثيرا فان اخبار الله صدق فدل على انه لم يصدق منهم احدا واذا كان كذلك وجب ان يكون
الجمل كلها متساوية في المعنى فتعذر ان تكون الاخيرة وصفا يعني لوجود الواو وفيها فوجب ان يكون
الجميع كذلك انتهى كلام ابن الحاجب في الامالي وبهذا اتضح ان قول المص تدل على مخالفتها لها جواب
قول ابن الحاجب اجب ان يكون الجمل كلها متساوية الخ قوله ونظيره اذا دخلوا قرية الخ كونه نظيرا له
ورفوع قوله وثامنهم كلبهم صادرا من غير القائل لقوله ويقولون سبعة كما وقع قوله تعالى وكذلك

وكذلك يفعلون عند البعض لكن تقدم خلاف في ذلك في الجمل التي لها محل من الباب الثاني على ما حققه
الزمخشري وذلك انه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه شاداتهم المستمرة لانها كانت في
بيت الملك القديم فسمعت تحو ذلك وتراءت وقد بسطنا القول على وجه الاتقان والتحقيق هناك
فليلتفت اليه قوله من كلامها اي من كلام بلقيس قوله ويؤيده اي يؤيد الاستيناف قوله ولا يرد ذلك
بقوله هذا الرد ذكره ابن الحاجب في الامالي حيث قال الا ان هذا الوجه يعني كون قوله وثامنهم كلبهم
استينافا من الله تعالى لحكاية عن المتنازعين بضعف من ان الله تعالى قال ما يعلمهم الا قليل فلو جعلنا
قوله وثامنهم كلبهم تصديقا لمن قال سبعة لوجب ان يكون العالم بذلك كثيرا فان اخبار الله صدق
انتهى وقد سبق تتمة كلامه في ترجمة او وعند ان اصابة القائلين بانه سبعة لا تفيد كون العالم بذلك كثيرا
وكيف وقد صرح المص ان كلام الزمخشري يقتضي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فليتامل كلام المص
ثم ان حاصل جواب المص عن هذا الرد تقدير المضاف وتخصيص قائله العالم بالكتاب وهما خلاف الظاهر
قوله وكلام الزمخشري الخ قوله فيندفع الاشكال وجه الاندفاع لما قال المعترض قوله ما يعلمهم الا قليل
يناف كون القائلين بانهم سبعة من العالمين فاذا اريد بالقليل ذلك القائلون هم سبعة ارتفع المنافاة
فاندفع وجه الاشكال بالكلية لارتفاع المنافاة واما قول الشمني في دفع الاشكال خلوا الخ قوله تعالى
ما يعلمهم الا قليل رد على كون الواو في وثامنهم للاستيناف وعلى كون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة
انتهى فافهم هنا مراده منه ومن اطلع على مقصوده من الناظرين فليمنح بالافادة مناصحة للطالبين
قوله فاما الواو الاولى يعني او والثمانية وهذا ثم قوله وقيل هي واو الحال الخ فلا يرد انه تكرار بلا طائل قوله فلنا
العامل المعنوي لا الجذف قال الدماميني الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي
زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في
استفهام او وغيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى وقد مر هذا البحث ايضا في ترجمة الواو المفردة على وجه الاشباع
قال الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز تذكيره وتانيثه وهذا ابتداء للفقهاء في محاوراتهم والصواب
تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس
وتطلع الشمس واطالع الشمس واطلع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو
ولا يجوز مع ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان راجع بقوله ولا ارض ابقل ابقالها قال وليس
بضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة
بنقل او غيره الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا محل تامل ولو نه ويستدلون به
وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فتتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم
فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت
الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يردون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه
وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف ش قوله تقييده
اي تقييد الجواز المذكور بالمسند ويكون المسند مسندا الى المؤنث الخ قال شهاب الدين في قوله تعالى
فئة تقاتل في سبيل الله العامة على تقاتل بالتانيث لاسناد الفعل الى ضمير المونث ومتى اسند الى ضمير المؤنث
وجب تانيثه سواء كان التانيث حقيقة ام مجازا نحو الشمس طلعت هذا جمهور الناس عليه وخالف
ابن كيسان فاجاز الشمس طلع مستشهدا بقول الشاعر فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
فقال ابقل وهو مسند لضمير الارض ولم يقل ابقلت وغيره يخصه بالضرورة وقال هو لا ضرورة اذ كان يمكن
ان ينقل حركة الهمزة على تاء التانيث الساكنة فيقول ولا ارض ابقلت ابقالها وقد رد واعليه بان

لعسر بن مع ان الآية في قراءته ومصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر
اليسر من تكرره من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتاوله بيسر الدرين ش قوله لن يغلب
عسر يسرين في قوله تع فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا قوله للصورتين الاوليين وهما اذا اعيدت
النكرة نكرة واذا اعيدت النكرة معرفة ولم يتعرض للثالثة وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولا ما يشهد له
وهو ما حكاه عن الزجاج قوله وللرابع اي الوجه الرابع وهو اذا اعيدت المعرفة نكرة كما في قول الحماسي وهو
شهل بن شيبان الرماني اي الكتيبة ويلقب بالغند وهو في اللغة القطعة العظيمة من الجبل
وجمعه افناد قال الدريدي لقب به لعظم شخصه قال وهو احد الفرسان وقال غيره لقب به لانه قال لاصحابه
في يوم حوب اسندوا الي فاني لكم فند كذا قال الامام المرزوقي وجه شهادة البيت للرابع ان القوم وقعت
معرفة في البيت الاولى ونكرة في الثاني مع كون الثاني عين الاول قال المرزوقي في شرح البيتين صفحت
عنه عفوت عن جرمه يقول الشاعر عفونا عن جرم هؤلاء القوم وقلنا ان ما بيننا وبينهم من الاحوة
يقتضي الصفح عنهم وحقيقة صفحنا عن بني ذهل اعرضنا عنهم ولينا هم صفحة اعناقنا فلم نؤاخذهم بما كان
منهم وقال الدماميني البيتان من بحر الهزج والثاني من مجزوء الرجز آخر صدره عين برجعن واول عجزه نونها
ومعنى برجعن قوما كالذي كانوا يؤولون امرهم الى الاتلاف والتواد كالذي كانوا اي كما كانوا عليه ويجوز
ان يكون المراد كالذين كانوا فحذف النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفلج وماؤهم
القوم كل القوم يا ام خالد انتهى وبهذا فسر البعض قوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وقد الحقنا
حذفها بحذف نون الجمع في ترجمة نوني التثنية والجمع قوله فالثانية عين الاولى اي مع انهم صرحوا بانها غير الاولى
قوله مرة واحدة بالنصب ظرف قائم مقام الجزء المحذوف لان تقديره وجوده مرة واحدة قوله مما ادعيناه
يعني في مثاله ان لزيد دارا ان لزيد دارا قوله من التفخيم كانه قبل ان العسر القليل المنقضي لسبر لا يكتنه كنهه
ولهذا ورد على صورة التكبير كما قيل في هدى للمتقين قال والثالث ان في التنزيل العزيز اياتا ترد هذه الاحكام
الاربعة فيشكل على الاول قوله تع الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والاه
اله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تع فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول
خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا استدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله رد تهم
عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
فان الملك الاول عام والثاني خاص بل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القائلة والثانية المقتولة وكذا بقية الآية وعلى الرابع
بيننا لكما اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذا الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لوساوي
الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري
اي وشعري لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدة فيهما انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان
وجدت قرينة فالنعويل عليها سهل الامر ش قوله على الاول وهو اذا اعيدت النكرة نكرة كانت غير الاولى
وعلى الثاني وهو اذا اعيدت النكرة معرفة كانت الثانية عين الاولى وعلى الثالث وهو اذا اعيدت
المعرفة كانت عين الاول وعلى الرابع وهو اذا اعيدت المعرفة نكرة كانت عين الاولى قوله فان الصلح
الاول خاص تقدم هذا البحث في تفسير هذه الآية في مواضع من هذا الموضوع قوله اذا الناس الخ بيت
من الضرب الثالث من الطويل آخر جزوه فعولن قال السيوطي انشده صاحب الحماسة البصرية بهذا
الا اهل الى احبابنا سلمى بذي اللوى لوى الرمل من قبل الممات معاد بلادا بها كنا ونحن نحبها اذا الناس
والبلاد بلادا قال ولم يسم قائله وقال في الاغاني بها لرجل من عاد فيما ذكر ثم اخرج عن حماد الراوية

الضرورة ليس معنا ها ذلك ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم ان هذا الشاعر كان من لغة التنقل لان النقل ليس لغة
لكل العرب وقراء مجاهد ومقاتل بالنباء ومن تحت وهي مخرجة على مذهب ابن كيسان ومقوية له قالوا والذي
حسن ذلك كون فئة في معنى القوم والناس فلذلك عاد الضمير عليها مذكرا انتهى كلام شهاب الدين قوله وليس
بضرورة لتمكنه يعني ابن كيسان جواز اسناد الفعل المذكر الى ضمير المؤنث المجازي بلا ضرورة واحتج بهذا البيت
فورد عليه الاعتراض بانه ضرورة قال ليس بضرورة لانه لو قال انقلت انقالها بنقل همزة انقالها الى
تاء انقلت وحذف الهمزة لم ينكسر البيت بجزوجه عن الوزن لانه من المتقارب تقطيعه هكذا ولا ارفعولن
ضن بفعولن لانقا فعولن لها فعل ولو قال فمحل لا بقالنبقا بالنقل لحصول فعولن ايضا فلم يلزم انكسار
البيت فلم يتحقق الضرورة وهذا النقل من المص نص على ان الضرورة عند ابن كيسان وكذا عنده ما ذهب
اليه الجمهور وابن مالك لما ذهب اليه ابو حيان وقد رد ابن مالك فيه وقد حققناه في مواضع من هذا الموضوع
ومضى في الجهة الخامسة من الباب الخامس فليلتفت اليه والحق حقا نتبع قوله ورد بانا لا نسلم وجوابه
ان المنع المجرد غير مقبول عند المناظرين بل في النقليات مطلقا قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه وقال
الشاعر في تذكير ما ينبغي تأنيثه ولا ارض ابقل ابقالها اراد ولا ابقلت ابقالها وقد كان يمكنه ولا ارض
ابقلت ابقالها فيخفف الهمزة غير انه اثر تخفيفها فاضطر الى التخفيف الى تذكير ما يجب تأنيثه فتاول في الارض
المكان لان الارض مكان فذكر لذلك ومن ذلك قوله فما مات زمني منى بدلت فان الحوادث اودى بها ذهب
بالحوادث مذهب الحدثان وهذا اذا تقدم الفعل فيه لم يستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان كقوله تعالى
فمن جاءه موعظة لان الفعل اذا تقدم فهو عارض علامة الاثنين والجماعة فشبهوا تقريبه من علامة
التانيث بذلك واذا كان الفاعل مؤنثا حيوانا وتقدم الفعل لم يحسن التذكير الا في الشعر لحسن ان
تقول ذهب هند ولا ذهب امراة انتهى كلامه بعبارته المحكمة فقوله مؤنثا حيوانا ظهر ان مثل الناقة
والنعجة لا يحسن تذكير فعله كما زعم البعض قوله ينوب بعض حروف الجر تقدم هذا البحث في ترجمة الباء
الجارة ونكلمنا هنالك على قدر الامكان بما عندنا من النقول للحسان عن اهل التحقيق والاتقان فليلتفت اليه
قوله على ان البصريين هذه علاوة على قوله وتصحيحه بادخال قد على ينوب بان يقال بعض حروف الجر قد ينوب
عن بعض وفيه دلالة على قلة هذه النيابة مع ان البصريين لم يفعلوا ذلك التأويل بل اولوا هذا الحكم بان
الحرف باق على معناه والمجوز في عامله الذي تعلق به لان العامل اما فعل او ما شبهه من الاسماء والمجوز
في الاسماء والافعال اسهل من المجوز في الحرف وقد انكر البعض جريان المجاز في الحروف لعدم استقلالها
بالمفهومية سبق تحقيقه في اوائل هذا الموضوع ان كان على ذكر منك قوله وان العامل ضمن معنى عامل
مثاله قوله تع عينا يشرب بها عباد الله ضمن يشرب معنى يروى لانه لا تعدي بالباء فلذلك دخلت الباء
والا فيشرب يتعدى بنفسه فاريد بلفظ الشرب الري فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد كذا قال الزركشي
ثم قال وقبل المجوز في الحرف وهو الباء فانها بمعنى من انتهى قال الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت
نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا
على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع
العسر يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون
الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي شعر صفحنا عن
بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها
ان الظاهر في آية الم نشرح ان الجملة الثانية تكرار الجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا
عين الاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين

قال حدثني ابن اخت لنا قوله اتانا ابو النجم شطر مشهور من ارجوزة لابي النجم نقل عن الفاضل التفتازاني
ان اتانا باشباع فتحة النون ليكون مصراعا حسنا كذا نقل شيخنا محشي المطول المولى حسن بن الفناري وفي
مصراعه حزازة وبعده لله دري ما احس صدري شام عيني وفؤادي بسري مع العفاريت بارض
قفر واحش من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو خبيث الجن والمراد الخيالات الفاسدة
قال صدر الافاضل في ضرام القسط ابو النجم هو الفضل بن قدامة بن عجل كان وصاف للخيل يحكى انه
خرج العجاج على ناقة وعليه ثياب حسان فانشد العجاج ارجوزته التي مستهلها قد هيج الدين الاله فجر فاخذ
ابو النجم ينشد ارجوزته التي اولها ما تذكر القلب وجهلا ما ذكر حتى اذا بلغ قوله اني وكل شاعر من البشر
شيطانه انثى وشيطاني ذكر فمازالي شاء الاستفعل نجوم الليل عاين القمر فحمل جمل ابي النجم على
ناقة العجاج وهو يريد بها فضحك الناس وانصرفوا ينشدون شيطانه انثى وشيطاني ذكر انتهى حكى
عبد الرحيم العباسي ان هذه القصة وقعت بالمربد قال فجعل الجمل يدنو من الناقة ويشمها ويتباعد عنه
العجاج للاتفاق شبابه ورحله بالفطن ان فهرب العجاج انتهى وفي القاموس المربد كالمنبر اسم موضع بالبصرة
وقال العباسي ايضا في شرح ابيات التلخيص ورد ابو النجم على هشام بن عبد الملك وله معه حكايات
عجيبة تارة بالتلطف والانعام وتارة بالطرد والابعاد وكانت وفاته في اواخر دولة بني امية انتهى
قوله سهل الامر جملة فعلية جواب ان ادعى وقوله فالتعويل عليها جملة اسمية وقعت جوابا لقوله فاما
ان وجدت قرينة قال في الكشاف فان قلت فلت ما معنى لن تغلب عسر يسرين قلت هذا محمل على الظاهر
وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يجعل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان
تكون تكريرا لاولى لتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في نحو جاءني زيد وزيد
تكون الاولى وعدة بان العسر مردوف بيسر لامحالة والثانية وعدة مستأنفة بان العسر متبوع بيسر
فهما يسران على تقدير الاستيناف واما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي
كانا فيه فهو هو لان حكمة حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه
كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد
تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلوة والسلام والثاني ما تيسر
في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما
الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير
يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها انه عليه الصلوة والسلام كان هو واصحابه في عسر في الدنيا
فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلوة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان
مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الآخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الآخرة فتحققنا
اتحاد العسر وتيقنا ان له يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة شم قوله وفي الكشاف كذا اراد بنقل ما في الكشاف
ايراد السند لما اورده على ما اخطاء فيه القوم من ان النكرة اذا اعيدت كانت غيرا الاولى الخ فان العلامة
لم يلتفت اليه بل وجه الكلام بتوجيه آخر قوله هذا محمل على الظاهر قال الفاضل الطيبي رحمة الله تفنن والمعنى
بالظاهر اللفظ المحتمل الراجح احد محتملاته بقرينة ما بعده يعني ما ذكروه محمل بالظاهر فان ما في التنزيل يحتمل التكرير
والاستيناف والقرينة التي ترجح احد الاحتمالين اي الاستيناف لانه اوفاهما وابلغهما هي ان مبنى موعد
الله في الاحتمالين فضله ان موعد الله لا يجعل الا على اوفى الاحتمالين عطف تفسيري على قوله وبناء على قوة
الرجاء وهو محمل الاعلى بالظاهر كذلك وقوله والقول فيه الخ بيان للاحتمالين فعلى هذا العلم يكرر كما هي قراءة ابن
مسعود اذ المراد المقصود وذلك ان التكرير في يسرا يحتمل ان يراد منه بعض من اليسر وان يراد منه التفخيم

التفخيم ولما كان بناء الامر على قوة الرجاء رجح الثاني والفرق بين هذا والاول ان الدلالة الاولى على المراد
بالوضع كما سيجئ ودلالة الثاني عليه بالزوم والكناية فان التفخيم في يسرا اقتضى ان يتناهى في بابه
ولم يكن متناهيا فيه اذ لم يرد به يسر الدارين ولزم من ذلك تعدد اليسر وان يقال لن تغلب عسر يسرين
واليه اشار بقوله وذلك يسران في الحقيقة قوله رجح الثاني وهو معنى التفخيم قوله بين هذا وبين الاول
اشارة الى قراءة ابن مسعود مرة والمراد بالاول قراءة الجمهور وهو التكرير قوله فان التفخيم في يسرا
بيان اللزوم والكناية وقال صاحب الكشف قوله هذا عمل على الظاهر تلخيصه ان الاستيناف راجح لما علم من تفضل الكاسب
على التاكيد كيف وكلام الله محمول على ابلغ الاحتمالين وافاهما والمقام مقام التسلية او التنفيس انتهى قوله
وانما كان العسر واحدا قال الفاضل الطيبي اعلم ان لام التعريف عند المحققين موضوعة للاشارة والعهد قال صاحب
التبيين اعلم ان اللام لنفس الاشارة لكن الاشارة تقع تارة الى فرد لمخاطب يعهد واخرى الى جنس فمعنى اللام واحد
على كل حال فاعرفه فان غلط الناس فيه عظيم وهي فائدة مهمة قلت فاذن لابد من تقدم مشار اليه فاذا جاء
في الكلام ما يصلح ان يكون مشارا اليه باي وجه كان تعين قال البزدوي ان لام المعرفة للعهد وهو ان يذكر شيء ثم يعاد
كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول اي الذي ذكره فيكون الثاني هو الاول قوله وهما الظفر والثواب الضمير عائد الى الحسنيين
قوله انتهى ملخصا ونص كلامه فان قلت ما معنى قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما لن يغلب عسر يسرين
وقد روي مرفوعا انه خرج عليه السلام ذات يوم وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين قلت هذا محمل على الظاهر الى
آخر كلامه وقد ذكر المصنف المتن فلا فيده وبهذا ظهر ان ابن عباس وابن مسعود متفقان في قولهما لن يغلب
عسر يسرين ثم قال فان قلت فما معنى التكرير قلت التفخيم كانه قيل ان مع العسر يسرا اعظيما اي يسرا وهو في مصحف
ابن مسعود مرة واحدة فان قلت فاذا ثبت في قراءته غير مكرر فلم قال والذي نفسي بيده لو كان العسر في حجر
لطلبه اليسر حتى يدخل عليه قلت كانه قصد بالتكرير ما في قوله يسرا من معنى التفخيم فتناوله بيسر الدارين وذلك يسران في
الحقيقة انتهى كلام العلامة واعلم ان فخر الاسلام البزدوي قال وذلك معنى قول ابن عباس في قوله تعالى
فان مع العسر يسرا لن يغلب عسر واحد يسرين لان العسر اعيد معرفة واليسر اعيد نكرة ان صحت هذه
الحكاية عنه وفيه نظر عندنا انتهى بعبارته وقال المولى خسرو في حاشية التلويح بعد نقل هذا الكلام فذهب
بعض الشراح الى ان معناه ان في الاصل المذكور وهو ان المعرفة اذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى
نظرا فانه قد ينعكس كما سبأتي من الامثلة وقال صاحب الكشف الظاهر انه ليس براجع الى هذا
الاصل فانه مذهب اهل البصرة والكوفة بل هو راجع الى قول ابن عباس لن يغلب عسر يسرين يعني
لو ثبت هذا القول منزلا على هذا الاصل فتكون الجملة مذكورة على سبيل الاستيناف ولكن الصحيح
عند الشيخ انها مذكورة على وجه التكرير للجملة الاولى لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب كما كرر
قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين اولى لك فاولى وكما كرر المفرد في قولك جاءني زيد زيد وعلى هذا التقدير لا
يستقيم قول ابن عباس لن يغلب عسر واحد يسرين فهذا معنى النظر كذا قال صاحب الكشف وتبعه
غيره حتى المصنف والشارح واقول هذا في غاية البعد لان ابن عباس رأس المفسرين واهل
اللسان بحيث يؤخذ منه اللغة والقاعدة والكثرة على يسمى بحر الامة فكيف تخفى عليه قاعدة اطبق عليها
اهل العربية بأسرهم وايضا نقل صاحب الكشاف هذا الكلام عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنهما ثم قال
وقد روي مرفوعا انه عليه السلام خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين وفخر الاسلام
مع كونه في العلم والعمل قليل النظير كيف يجترئ على هذا المخطب الخطير والصواب عندي ان يرجع ضمير فيه
الى الحكاية لقربه معنى ولفظا وتذكيره لكون الحكاية ما ولا بان مع الفعل كما سيذكره الشارح انشاء
الله تعالى فكانه قال وذلك معنى قول ابن عباس في تقرير قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا

الظرف خبرا على قول الكوفيين والاخفش ان زيدا على للظرف قوله لاطلاقهم اى اطلاق النحويين يحتمل الظرف للضمير بحيث لم يقيدوا بالتقديم قوله وللقول الى الفتح عطف على قوله لاطلاقهم قوله عليك ورحمة الله السلام عجز بيت صدره

الا ابا لخالة من ذات عرق تقدم شرح البيت في المفردات من باب الاوداة والنخالة كناية عن المرأة الشابة الحسنة للقامة وذات عرق بكسر العين اسم موضع وهو ميقات العراقيين الذي عين لهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب

قوله ان الاولى ان يقول قول الى الفتح قوله لا على تقديم عطف على قوله على العطف على ضمير الظرف اى لا الحمل على تقديم المعطوف وهو رحمه الله قال وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل وتم المترفع بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لورودة في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان يحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو تساوى الظاهر والمضمر في التعريف واما البواقي فالحاد العامل فيها موجود اذا لمغنى اشير اليه منكم والى اصاحلى وتنبيه نصح النصح مبنيا وامثلة المضاف اليه فصاحبه فكراهية المضاف فيها للسقوط جعل المضاف كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة الاتحاد العامل تحقيقا او تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذا لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاج وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبر عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع لبلا دائما المسئلة الصحيح قوله كتبته لثلاث بين يوم وليلة وظاهرها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما يعقل وفصلا فرق العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة ش قوله وقد اعترض يعنى انه اعترض على ابى الفتح في قوله ان عطف رحمه الله على المستتر في عليك اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه تخلص عن ضرورة وهى تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة اخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على ابى الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتداء وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتداء كذا قال الشمنى قوله رجل سواء بالجر صفة رجل الى سنوهو والعدم بالرفع عطف على المرفوع المستتر فيه وقد تقدم ما يتعلق بهذا في ترجمة سواء من حروف الشين قوله واما البواقي اى بواقي الامثلة المذكورة ههنا سوى قوله لمية موحشا طلل قدم قوله جعل المضاف والاولى ان يقول جعلت لان فاعله عائد الى المؤنث وان كان غير حقيقي قوله وعلى هذا اى على ما ذكرناه من اتحاد العامل في الاكثر ومن حكم الاتحاد في البعض فقد تحقق اشتراط الاتحاد وحقيقة قول القائلين فتوجه النقض على المص لان ما ادعاه بان ما ذهب اليه القوم من وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبه خلاف الصواب وخلاف مذهب سيبويه قوله احديهما مبتداء خبره ضبعان بفتح الضاد وسكون الباء فان هذه الصيغة تشترك المؤنث والمذكر فيها مع ان مفرد المذكر ضبعان فالقياس في تثنيته ان يقال ضبعانان وليس هذا الامر تغليب المؤنث على المذكر قيل ان مؤنث الضباع يقال له ضبع بفتح الضاد وضم الباء وقد يخفف تسكين عينه والذكر منها يقال لها ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة الف ونون في آخره فاذا اردوهما اى المؤنث غلبوا المؤنث لخفته حوفه على المذكر فيقال ضبعان قال الحريري في درة الغواص ان من اصول العربية التي يطرد حكمها ولا يتخلل نظمها انه متى اجتمع المذكر والمؤنث غلب حكم المذكر على المؤنث لانه هو الاصل والمؤنث فرع عليه الا في موضعين احديهما انك متى اردت تثنية الذكر والانثى من الضباع قلت ضبعان فاجريت التثنية على لفظ المؤنث الذي هو وضع لا على لفظ المذكر الذي هو ضبعان وانما فعل ذلك فرارا مما كان يجتمع من الزوايد لو ثنى على لفظ المذكر والموضع الثاني انهم في باب التاريخ ارخوا بالليالى دون الايام وانما فعلوا ذلك مراعاة

ان مع الخبر يشير الى ان لغلب عمر واحد ليسر بن ان صحت هذه الحكاية عنه لكن في صحتها نظر عندنا معاشر الرواة والحفاظ اما باعتبار اصل الحكاية لاحتمال ان لا يقع عن اصلها او لم ينقل بالتواتر والشهرة او باعتبار ان هذا القول على تقدير وقوعه لم يكن في تقرير تلك الآية بجواز ان يكون ابتداء بيان لحال المؤمن الكامل فانه يرى في الدنيا نادرة ليسراء واخرى عسرا وفي الاخرة لا يرى الا يسرا فلن يغلب عسر واحد يسرين وبهذا الذي ذكرنا يعلم المحمل ايضا لما روى عنه عليه السلام مرفوعا فان المشهور عند اهل الحديث ان المرفوع ما اضيف اليه عليه السلام قولا او فعلا سواء اضافه اليه صحابي او تابعي او من بعدهما وسواء اتصل اسناده ام لا قال العراقي فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمنفصل انتهى كلام المولى خسرو شكر الله سعيه ثم قال صاحب الكشاف قال ابن مسعود مرة واحدة فان قلت فاذا ثبت في قراءته غير مكرر فلم قال ان مع العسر يسرا عظيما واني ليسر وهو والذي نفسي بيده لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه لان يغلب عسر يسرين فلت كانه قصد بالتكرير ما في قوله يسرا من معنى التفخيم فتاوله بيسر الدارين وذكر يسران في الحقيقة انتهى كلام الكشاف قال الفاضل الطيبي قوله فما معنى هذا التنكير دال الفارع على الانكار يعني اذا اريد باليسرين ما ذكرت من الوجهين فالواجب ان يجاء بهما معرفتين فما معنى التنكير وقال صاحب الكشف يعني اذا اريد باليسر احد ما ذكرت من التفخيم فالمناسب التعريف فاجاب بانه للتفخيم فلهذا جعله في قراءة ابن مسعود ايضا شاملا لليسر الدارين قوله وفي التنكير يقع الاحتمال اى احتمال القعود بانضمام القرينة المعينة للتعدد قوله وبيانها اى بيان القرينة المعينة للتعدد قوله فوسع عليهم بالفتوح والغنائم رد عليه ان هذه السورة مكية باسرها ولم يتحقق الفتح والغنيمة عند نزوله فكيف يكون التوسعة بها قرينة معينة تقطع احتمال الاتحاد قال الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه وليشهد لذلك امور احدها قولك العجيني وجه زيد منبتيا وصوته وحشة غارا فان صاحب الحال معمول للمضاف والجار مقدر والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل قديم فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقابل بها بينا اذا صبح النصح فاصبح له العامل حرف التنبيه ولكان نقول لا سلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر الظرف لان شأن المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدا وقد خالف الا ترى الى قول الله عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ش قوله فقولهم يجب قال الشمنى في الشرح عند هذا الموضع في هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا بقال الامالى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغى ان يعد من قبيل ما هو خطاء وانما قول مارد المص قول سيبويه وانما رد ما اشتهر به له ولا يلزم من رد ما اشتهر له به رده انتهى كلام الشمنى وعندك علم ان هذا الرجل لم يفهم معنى كلام الشارح الفاضل حيث قال وقد رده بعد هذا فان الظاهر من هذا ما اورده المص في آخر هذا البحث حيث قال وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل قوله لمية موحشا طلل صدر هذا البيت من الوافر قاله كثير وفي بعض الروايات لعزة بدل مية وعجزه عفاه كل اسحم مسدم والقافية مطلقة وقد مر في بحث اذ من اوائل الباب الاول نظير هذا المصراع وهو قول الشاعر لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل وقافية مقيده فليراجع اليه قوله بابينا اصبح صدر بيت تقدم في الجهة الخامسة وعامله قطع فطاعنه مهد نصحه رشد والشاهد في بينا فانه حال من المضاف اليه وهو النصح وعامله حرف التنبيه وعامل المضاف اليه اما المضاف واما حرف جر مقدر قوله انما يحمل الضمير يعني اذا قيل زيد في الدار فضمير عائد الى المبتدا بخلاف ما اذا قيل في الدار زيد فان الظرف في هذه الصورة خال عن الضمير عنده مع ان زيد مبتداء والظرف

للاسبق والاسبق من الشهر ليلة او من كلامهم سرنا عشرا من بين يوم وليلة انتهى كلام الحريري قوله
اذ لم يقولوا اضبعان يعني بتغليب المذكر على المؤنث قوله الثانية التاريخ قال ابن عصفور في شرح الجمل
التاريخ هو ذكر عدد ما مضى من ايام الشهر وليالية والخلو التاريخ من اربعة احوال وهي ان تصرح بالايام
دون الليالي او بالليالي دون الايام او يجمع بين ذكر الليالي والايام او لا تذكر الليالي والايام فان صرحت بالايام لم يجز
التاء في العدد لان اليوم مذكر وذلك نحو قولك فعلت هذا الثلث ايام خلون من الشهر وان صرحت بالليالي
لم تلحق التاء في العدد فتقول فعلت هذا الثلث خلون من الشهر بين يوم وليلة وان لم تذكر اليوم ولا الليلة
بنيت التاريخ على الليالي ولم تلحق العدد تاء التانيث وانما بنيت العدد على الليالي لان اول الشهر ليلة واستغنيت
بالليالي عن الايام في التاريخ لانه قد علم ان مع كل ليلة من الشهر يوما وليلة هذا من تغليب المؤنث على المذكر
وقد ذكر قال ابو القاسم رحمه الله وانما هو من باب الاستغناء بالمؤنث على المذكر والاحسن عند بعض النحويين
ان يورخ بالماضي من الشهر بتحقق قدرها والبالغ منه غير محقق القدر اذ فيجوز ان يكون الشهر تاما وان
يكون ناقصا فاكثر النحويين يورخ بالاول وان كان الماضي افل ورخ به وان الستوى الماضي والبالغ ورخ
بالماضي وان كان الماضي اكثر ورخ بالباقي فمن النحويين من بنى على كمال الشهر فيقول لخمس بقين ومنهم
من يحتاط خوفا من نقصان الشهر فيقول لخمس ان بقين والاحسن في العدد من الثلثة الى العشرة ان تقول
خلون وبقين ويجوز خلت وبقيت وان كان العدد اكثر من عشرة كان الاحسن ان تقول خلت وبقيت
ويجوز خلون وبقين هذا اما لم تذكر التمييز وان ذكرته فانك تقول خلت وبقيت ان كان مؤنثا نحو قولك لاحدى
عشرة ليلة خلت وبقيت وخلا وبقي ان كان مذكرا نحو قولك لاحد عشر يوما خلا او بقي هذا ان اردت
الاخبار عن العدد المميز كان الحكم كما تقدم واما ذكرت عدد الليالي والايام ولم تقصد بذلك تعريف
قدر ما قد مضى من الشهر فان المعدود اذ ذاك يكون على حسب ما تقصد به فان اردت به الليالي تلحق
التاء وان اردت به الايام الحقت التاء فتقول فعلت هذا الثلث ان اردت الليالي والثلثة ان اردت
الايام هذا حكم التاريخ من ثلثة الى آخر الشهر فان ارخت في اول ليلة من الشهر قلت كتبت في اول شهر كذا
اول ليلة من شهر كذا او في مدة شهر كذا او ان كتبت بعد ما مضى ليلتان من الشهر قلت كتبت لليلتين
خلتا من شهر كذا او مضتا من شهر كذا او ان كتبت في آخر ليلة من الشهر قلت كتبته في آخر ليلة من الشهر كذا
او في سلخ شهر كذا انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل قوله وذكر ذلك الزجاج فانه قال في الجمل ولبس في
العربية موضع تغلب فيه المؤنث على المذكر الا في باب التاريخ فاما سوى هذا فانه يغلب فيه المذكر على المؤنث
انتهى وقال ابن عصفور في شرح هذا المحل هذا الذي ذكره ليس بصحيح بل العدد كله اذا كان بعده مذكر
ومؤنث مما لا يعقل وفعا بعد بين غلب فيه المؤنث على المذكر فتقول اشربت خمس عشرة بين جمل وناقة
وناقة وجمل واما فيما يعقل فانك تغلب فيه المذكر على المؤنث فتقول اشربت خمسة عشر بين عبد وجارية
او بين جارية وعبد قوله وهو سهو قال الشمني فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة
الحاصلة عند الفقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان الفقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت
شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا
انتهى وقال سعد الملة في شرح المفتاح البيان زوال ما للصورة لا بالكلية بحيث يحتاج الى اكتساب
جديد والخطاء ثبوت للصورة المضادة للحق بحيث لا تزول بسرعة انتهى وقال صاحب المفتاح السهو
ما تنبه صاحبه بادنا تنبه والخطاء ما لا تنبه صاحبه او تنبه لكن بعد التغات انتهى قوله فان حقيقة التغلب
وسياتي في الباب الثامن احكامه مفصلا انشاء الله تعالى قوله اذ كانت الشهور هم قمرية الظاهر ان يقول
شهورهم قمرية كقوله لان عدة الشهور قوله فطافت صدر بيت من الطويل اورده ابن عصفور في

في المقرب بتمامه وعجزه وكان النكير ان تضيف ونجيء را فال ابن عصفور وان اثبت بالعدد بعد بين تثبت
في الفاعل المذكر تقدم او تاخر وفي غيره والمؤنث تقدم او تاخر فتقول عندي احد عشر بين رجل وامراة وبين امراة
وسرت ثلث عشرة بين يوم وليلة وبين ليلة ويوم ومن ذلك قوله فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير
ان تضيف ونجيء را واذا لم تذكر المعدود في التاريخ فان العرب تبني العدد على الليالي دون الايام وتجبر
مع ذلك الايام فتقول كتبت للثلث خلون او بقين من شهر كذا ومن ذلك قوله خط هذا الكتاب في يوم سبت
لثلث خلون من رمضان والاحسن ان يورخ بالاقل مما مضى او مما بقي فاذا استوى الماضي والباقي
ارخت بايهما شئت وتعريف المضاف من الاعداد وباد خال الالف واللام على ما اضيف اليه نحو ثلثة الاثواب
وقد حكى ادخال الالف واللام عليهما انتهى كلام المغرب قال السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات مفعول
به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا
والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت مفعولة كما تقول الضرب
مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح ايضاح آخر المفعول به
ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو
ايجاده والذي عزا اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على
ابديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل
لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه
وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في امالية وكذا البحث في انشاء كتابا وعمل فلان جيدا
وامنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل
من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم البصاري انبات زيدا عمرا فاضلا الاول مفعول به
والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ قال الخلاف الثاني والثالث في اعلمت زيدا عمرا
فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطاء بل هما ايضا مبناء بهما لا نفس البناء وهذا الذي قاله لم يقله
احد ولا يقتضيه النظر الصحيح ش قوله ايضاح آخر مبتدا وخبره محذوف اي ههنا ايضاح آخر او لكما ايضاح
او عندي او نحوه قوله لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا فعل العبد مستند اليه تعالى من جهة الايجاد
والى العبد من جهة الكسب قال الشمني وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى
الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله
ايجادا ومقدور العبد كسبا قوله كما الجرجاني وابن الحاجب اما الجرجاني فهو الشيخ عبد القاهر صاحب دلائل
الاعجاز فانه اورد على قولهم في مثل خلق الله السموات ان السموات مفعول به ايرادا هو ان المفعول به عبارة
عما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا والفاعل اوجد فيه الضرب
والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل بوجده ويخرجه من العدم والسموات
في هذا التركيب انما كان عدما محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى هكذا نقل السيوطي عنه في
الاشباه والنظائر واما ابن الحاجب فقال في القسم الرابع من الامالي قولهم خلق الله السموات من قال
ان الخلق هو المخلوق فواجب ان يكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر المسمى
بالمفعول المطلق ان يكون اسما دالا على فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بينا على ان المخلوق هو الخلق
فلا فرق فيه بين خلق الله خلقا وبين قولك خلق الله السموات الا ما في الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصيص
فهو مثل قولك قعدت قعودا وفعدت القرفصاء فان احدهما تاكيد والآخر لبيان النوع وان السنوبا في
الحقيقة المصدرية وهذا امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال ان المخلوق غير الخلق

وانما هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان الشموات مفعول به مثله قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا
لا يستقيم ان يكون المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل ان يكون الخلق المتعلق قديما او مخلوقا فان
كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه اذ الخلق والمخلوق
محال فيؤدي الى ان يكون المخلوقات ازلية وهو باطل فصار القول بان الخلق غير المخلوق يلزم منه محال واذا
كان اللازم محالا فلزومه كذلك فثبت ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه الطايفة من جهة انهم
لم يعهدوا في الشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا ان لا مصدر الا كذلك فلما جاءت هذه احسانا ما بعد
مصدريتها لذلك ورأوا تعلق الفعل بها فحملوها على المفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى لفعل
الاحسام كما يفعل الاعراض فنسبتها الى خلقه واحدة فاذا كان كذلك وكان معنى المصدر ما ذكرناه وجب
ان يكون مصادرا **ولبست** هذه المسئلة وحدها بالذي حملوا فيها امر الغائب على الشاهد بل اكثر مسائلهم
التي يخالفون فيها على ذلك كمسئلة الرؤية وعذاب القبر واشباههما انتهى كلام الامالي **قوله** وقد مضى ذلك
اي في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** بل هما ايضا يعني بل المفعول الثاني والمفعول الثالث
في قوله اثبات زيدا عمرا افاضلا ايضا يعني قوله مثل قوله اعلمت زيدا عمرا افاضلا **قال الثامن عشر** قولهم
ان كاد اثبات نهائي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله
ودليل الاول وان كاد والمفتونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ربطة وبرد
ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغز اقال النحوي هذا العصر ما هي
لفظة جرت في لسان جهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام
جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة
ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما **اما**
اذا كانت منفية فواضح لانه اذا نفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج لم يكد
يريها ولهذا كان ابلغ من ان يقول لم يرها لان من لم يرد يقارب الرؤية **دائما** اذا كانت المقاربة مثبتة
فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله
اذ لا لبس في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق
فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل
الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها
بدليل ما نالى علينا من تعنتهم وتكرر سوالهم ولما كثر استعمالك مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا
ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو المراد على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل
من دليل اخر كما فهم من الاية بقوله تعالى فذبحوها **شرح قوله** كادت النفس بيت من الخفيف لم تقف على
قائله والشاهد فيه ان كاد مثبت مع ان نفس الشاعر لم تزهق وقال هذا البيت بعد هذا الواقعة قال العيني
يرثي به الشاعر مبتا الا ترى كيف قال اذ غدا حشو ربطة وبرد يعني حين صار حشوا الكفن والكفن
يكون منها والربطة بفتح الراء الملاءة اذا كانت قطعة واحدة والبرد بضم الباء جمع البرد من الثياب والشاهد
في قوله كادت النفس ان تفيظ عليه حيث جاء الخبر مقرونا بان وهو قليل والاكثر تجريده عنها وتفيظ بالظاء المعجمة
من فاظ الميت وفاظت نفسه قاله الزجاج وفاظت نفسه بالظاء جايز عند الجميع الا الاصمعي فانه لا يجيز بين الظاء
والنفس بل يقول فاظ الرجل بالظاء وفاظت نفسه بالظاء وقال ابن بري المجوز فاظت نفسه بالظاء يحتج بهذا
البيت وقال ابو زيد وابو عبيدة فاظت نفسه بالظاء لغة قيس وبالظاء لغة تميم وفي كتاب الضاد والظاء لابي
الفرج ابن سهيل يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى وقيل فاظت تفوظ وهو نادر انتهى **قوله** حتى جعله المعري

المعري لغزا بضم اللام وفتح الغين المعجمة كلام تخفى فيه المراد ولا يهتدي اليه بلا بيان الا نادرا بفضل
تأمل ويجيء على طريقة السئوال وقد سبق البحث عنه في فصل الهمزة مع اوائل هذا الموضوع على وجه التفصيل
فليلتفت اليه وقد مر ايضا ترجمة احمد بن سليمان شيخ معرة النعمان في اوائل هذا الشرح والبيتان من الضرب
الثالث من بحر الطويل وفي بعض الروايات كلمة موضع لفظة وجوهم وشهود فيلتان معروفتان والمراد
بيان كثرة استعمال تلك الكلمة **قوله** النحوي هذا العصر الهمزة حرف النداء ونحوي بسكون الحاء نسبة الى علم النحو ومنصوب
لانه منادى مضاف الى هذا والعصر نعت او صفة لهذا وفي عطف بيان وما مبتدا واستفهامية وهي خبرها ولفظة
جر بعد جر ويحتمل ان يكون هي ضمير الفصل ولفظة جر خبر المبتدا **قوله** اما اذا كانت منفية يعني اما كون جر كادا ومنفيا اذا
كانت نفس كاد منفية فواضح اي مما ادعيناه من انتفاء الجر **واعلم** ان المولى ابن كمال الدين تغمده الله بغفرانه
رد على المص ههنا في مواضع اورد بها في رسالته المعروفة بوضع كاد وهي ورقتان رد فيها على كثير من الكبار
كالخفاف مثل الجرجاني والزمخشري والبيضاوي والكواشي والحريري والمرزوقي والرضي حيث قال واذا تحققت
ان كاد تستعمل منفية لا في معنى النفي بل في معنى الاستبطاء فقد وقفت على ما زعم ابن هشام بين الخطاء وانضح
عندكران منشاء قوله اما اذا كانت منفية فواضح خفاء المعنى المذكور عنده انتهى اقول كتب علي هذا المعنى الذي
نقله عن كشاف الزمخشري ثم قال وقد سبقه الشيخ يعني عبد القاهر الى هذا المعنى يعني معنى الاستبطاء في دلائل الاعجاز
وبهذا الكتابان نصب عين المصنف لاستيجا الكشاف ولا شك في ظهور معنى الاستبطاء في صورة النفي في كاد
وقد اورده ابن هشام بقوله فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل
ما نالي علينا من تعنتهم الخ وليس هذا الا التعبير عن معنى الاستبطاء ثم قال المولى المرحوم ولك ان تقول ان ابن هشام
لم يصب في قوله اذ المراد بالفعل الذبح ايضا اذ ليس المراد من الفعل الذبح نفسه والا لقيل وما كادوا يذبحون اذ لا يكتفى
حينئذ في معرض المنع والنكتة في العدول خلوصه من التكرار وكذا قوله الى ما فيه من الاطناب اذ لا فرق بين وما
كادوا يفعلون وبين وما كادوا يفعلون وبين وما كادوا يذبحون في الاطناب وعدمه ثم ان الاطناب باب
واسع من ابواب البلاغة مرغوب اليه فكيف يجزع عنه **قوله** فلان الاخبار اي فوجه كونها دالة على انتفاء
الجزء ان الاخبار بقرب الشئ يقتضي عرفا عدم حصوله وهو الانتفاء والا اي والعالم يقتض بعدم حصول
الجزء كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله لان العدم اذا ارتفع حصل الوجود وعلة انه لا لبس في العرف
ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ذلك الشخص ما صلى يعني لا لبس ان يقال له وقت عدم صلوته
ايضا حتى يقرب الصلوة مثل ان يتوضا ويذهب الى المسجد والدخول فيه فقوله حتى قارب الصلوة متعلق
بقوله لا لبس في العرف غاية له **قوله** فان اورد على ذلك اي على قوله فخبرها منفي دائما قوله كاد وما كادوا
يفعلون فان خبر كاد وهو يفعلون مضمونه ثابت بدلالة قوله فذبحوها فانتقض قوله فخبرها منفي دائما **قوله**
توهم من توهم جواب لما كثر **قال الشامن عشر** قولهم في السين وسوف حرفا تنفيس والاحسن حرف
الاستقبال لانا وضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى
الزمن الواسع وهو المستقبل وههنا تنبيهان **احدهما** ان الزمخشري قال في اوائل سير جمهم الله السين
مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفادة من الفعل
لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب بان السين موضوعة
للدلالة على الوقوع مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام تاخر لكونه بشارة لمحض الافادة الوقوع وتحقيق الوقوع
يصل الى درجة الوجوب **الثاني** قال بعضهم في سنجدون اخر من السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول
السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق
انها للاستقبال وان يقول بمعنى سيستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا

في الامر هذا ان تسلم ان قولهم سابق على التنزيل وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سال بالحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه ش قوله والاحسن حرف استقبال قال المصنف في السين المفردة ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال انتهى قوله فان هذا الحرف تعليل لتسميتهم حرف التنفيس قوله قال في اولئك الخ وفي الكشاف السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي لتوكيد الوعد كما لتوكيد الوعيد في قولك سانتقم منك يوما يعني انك لا تفوتني وان تباطا ذلك وتحقيق بجعل لهم الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك فترضى لتوكيدهم اجورهم انتهى قال الطيبي قوله فهي لتوكيد الوعد قال صاحب التقريب وفيه نظر والجواب ان المقصود بالتوكيد ان السين في الاثبات مفيدة لمن في النفي فيكون بهذا الاعتبار لتوكيدا انتهى كلام الطيبي وقد سبق في ترجمة السين المفردة من الباب الاول هذه الآية وما ذكره هناك على وجه التفصيل وقد نقلنا هناك اقوال المفسرين فليراجع اليه قوله لتحضت جواب اذا اي لتحضت السين فيه اي في ذلك المقام لافادة الوقوع قوله وتحقيق متعلق بتصل قوله وقال بعضهم قال ابن عادل السين في سيجدون للاستقبال على اصلها قالوا وليست هنا للاستمرار وليس بظاهر انتهى كلامه قد مر في ترجمة السين المفردة هذه الآية ايضا وما يتعلق بها من المباحث اللطيفة وقال المصنف هناك زعم بعضهم انها افادت هنا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيجدون الخ وين واستدل عليه بقوله سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا للاستقبال انتهى وقد نقلنا هناك عن القفال ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي وقد ورد في الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية وقال القرطبي سيقول بمعنى قال وقد بسطنا القول فيه هناك فليلتفت اليه قوله السين للاستمرار والاستمرار تتابع العمل كذا عرفه العماد الكاشي في شرح المفتاح قوله نظير يا ايها الذين آمنوا امنوا الآية فان امنوا جمع المذكر من الماضي وقع فيها صلة للموصول وقوله آمنوا الثاني بكسر الميم جمع امر مخاطب والمعنى يا ايها الذين امنوا في الزمان الماضي امنوا اي دوموا واثبتوا على ايمانكم في جميع الازمنة قال الكاكي في بحث الامر والنهي من فانون الطلب وان كان الطلب بالامر راجعا الى الفعل الواقع كقولك للمتحرك تحرك فالاشبه الاستمرار ولا تظلمن بهذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه متوجه الى الاستقبال ولا وجود للاستقبال قبل صيرورته حالا انتهى قال تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا المخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا فائدة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني للمالم يسم فاعله لطول ذلك وخفاءه وان يقول في المرفوع نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول مالم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطى واعطي لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الاني ولتحقيق حدثيتها وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وبزيد في لما الجازمة منتظرا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو وحرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن قلت عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور ش قوله تمام العشرين مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف اي هذا تمام العشرين اي المواضع العشرين التي ذكرتها في اول الباب ورجح المصنف هذا التعبير

على قولهم العشرون متجافيا عن الاشتراك على بنائه في معاني اللام وذكرتها في اول الباب الجارة قال ابو حيان في الارتشاف وقال سيبويه والفراء هذا الجزء العشرون والورقة العشرون على معنى تمام العشرين فحذف التمام وقال بعضهم تقول هذا متمم عشرين او مكمل عشرين وقال ابو علي في العقود كلها هو الموفى كذا والموفية كذا تخلو الموفى من عشرين والموفية عشرين وقال بعض اصحابنا الصحيح ان تقول هو كمال العشرين وتمام العشرين او بابي باسماء العقود فيقول العشرون والثلثون الى باقي العقود انتهى كلامه بعبارته فاعرفه فلا تغفل عنه ففيه فوائد جمة لا توجد في سائر الدفاتر قال الدماميني قوله تمام العشرين فيه نقص وذلك لان الصحيح في العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون لا خافضا للزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لا يريدون المخفض به من حيث هو ظرف وانما اراد وا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تحطئة الجماعة عليه جراءة بهذا وقال الشمني مجيبا عنه واقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان الخصوصية الظرف وخلاف خفضه وليس كذلك فتنبه للاحتراز عنه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه هو المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا بهذا انتهى كلام الشمني قوله ومراد المصنف بالاضافة الخ حمل الكلام على الابعد وما اورده في موضع الفرنية لقوله لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف والجار لا يقول عليه اصلا وذلك مما رد به ما ذكره اولا والغفلة عنه فتحقق التعارض بين كلاميه وهو المحذور وكون العامل معنى الاضافة مذهب السهيلي وابي حيان اورده في النكت الحسان قال خالد الازهري قوله خانمة الاظهر انه خبر مبتدا محذوف تقديره خانمة على ما صرح به المص في آخر ترجمة حذف المبتدا فليلتفت اليه قال الدماميني لا معنى لذكر هذه الخانمة في هذا الباب اذ ليس فيها تخيير بين امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع قوله ضرب فعل ماض قال الرضي هذه اضافة العام الى الخاص نحو فعل المضارع وفعل الامر ذكره في فعل مالم يسم فاعله ويحتمل ان يكون التركيب توصيفيا قوله وخفاءه فيه خفاء بل هو في معرض المنع كانه اراد به ان قوله مبني لمالم يسم اراد به مقابل المعرب واللام يحتمل العلية حينئذ وهو ليس بمراد هنا قوله وحدث الاني عطف على زمن اي وتقليل حدث الزمن الاني اي الاستقبال كما اذا قيل قد قامت الصلوة يدل على ان قيام الصلوة وقع في زمن قليل اي قريب وكذا اذا قيل قد يصدق الكذوب فانه يدل على ان الحدث الذي هو الصدق قليل وقد سبق هذه المباحث في ترجمة قد قوله ولا تقول للجمع المطلق وقد حققنا جواز ذلك التعبير وانه لا فرق بينه وبين قوله لمطلق الجمع فليلتفت الى ترجمة الواو المفردة وقد وقع في عبارة المختصر لابن الحاجب هكذا وكفى بها قدوة قوله واذا اختصرت فيهن اي في هذه الكلمات عند التعبير عنها بما وخلت عليه قلت عاطف ومعطوف والمصدر داخل في الايجاز هنا بناء على ظهور الامر الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب والمخاطب بعظم هذا الباب المبتدئون اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال بالمتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما يلغنى عن بعض المعلمين لا يكون اسم هكذا فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا فككت عن الاعراب هاجئت باسمها فقلت في نحو قوله ولا هدا كل الارض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما يعتمد عليه ويجوز في نحو الله وفقك ويشكر الثوب ول هذا الامر ان ينطق بلفظها فتقول مبتدا وذلك على القول بانها بعض ايمن وتقول في فعل امر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول في المتأخرين الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا ينطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام وفا فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق

بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كما ذهبه الاطالة وعلى هذا فقولهم ال اقبس من قولهم
الالف واللام وقد استعمل التعبير بها الخليل وسيبويه ش قوله التاء فاعل مثال التعبير باسم الخاص او الضمير
فاعل مثال التعبير باسم المشترك فان الضمير يطلق على التاء والهاء والكاف مشتركا بينها قوله اذ لا يكون اسما
اى لا يوجد اسم هكذا اى على حرف واحد والاقل الاثنان مثل يد ودم وكم قال الدماميني اذا قصد بكلمة لفظها
دون معناها مثل قولك لبث حرف تمنى فهى علم لذلك اللفظ لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول لغيره فيكون
من قبيل الاسماء الظاهرة وليس فيها ما هو موضوع على حرف واحد فمن ثم امتنع ان يعبر عن تاء ضربت بقولك
ت فاعل لانه خروج عن المنهج المستقل للاسم الظاهر واعلم انهم قالوا اذا سمى بحرف واحد متحرك ولم يكن
بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف محاذيه حركة فتقول في النسمية بتا لمخاطب المذكر بالف ممدودة بناء على قلب
الالف الثانية همزة ولا مانع منه فيما يظهر فان قلت يمنع ان هذه الزوائد تخل بفهم المراد وذلك انه قد يسبق
الى الفهم ان المراد لفظة تو مثلا وليس كذلك قلت قد صرحوا بانه اذا كان ثانى الثانى حرف علة وجب
تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لَوٌ وفِيٌ فلم يعتبروا هذا التوهم الذى ذكرته مانعا انتهى
كلامه قوله الكاف الاسمية التى يفيد معنى التشبيه في زيد كالاسد وهى ملازمة للاضافة كالمثل لانها ترادفه
قوله حبث باسمها وهو الكاف الباء للتعدية ولا يجئ بسمها وهو ك قوله الكاف فاعل جملة اسمية في محل النصب
مقول فقلت قوله لزوال ما يعتمد عليه وهو المضاف اليه بل الوجه حينئذ ان يقال كعالمها فاعل هذا كل وهذا مصرح
ش بحر البسيط لم سيم قائله واوله واخره ومعناه ظاهر قوله الى ارض متعلق بهذا كل والضمير المجرور عائد عليها
عائد الى ارض وقوله كعالمها فاعل هذا كل والكاف مفعوله قوله نحو اللهُ قد مر في اخر ترجمة الهمزة من هذا
الموضوع كونها مختصرة من ايمن قوله وفي نفسك دش الثوب على انه امر من دشى الثوب لفيف مفروق
واوى الفاء بائى اللام وهذه المسائل من علم التصريف وذكرها في الكتاب على وجه الاستمداد لبعض العلوم
من البعض كما وقع الاشارة اليه قريبا فلا يرد به الاعتراض على المص قوله وان كان اللفظ على حرفين قال الدماميني
ظاهر هذا عدم التفصيل بين ان يكون ثانى الحرفين حرفا اولا وقد عرفت انه ان كان حرف لين ضعف واما
ان كان حرفا صحيحا كقد وهل بقيت الكلمة على استفهامية وجرية بالتشديد فيهما وهذا بخلاف ما اذا
جعلت مثل ذلك علما للغير اللفظ فانه لا تضعيف حينئذ تقول جاءنى من واريت كما بالتخفيف فيهما قال الرضى
فجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهو حرف علة فلذا تضعفه على كيفية وانما جعلتها من باب الحذوف
اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها
من باب بداى فما حذفت لامه نسيا لا من باب عصى لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب بداى مما جعل
لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول الكثرت من الكم ومن السهل مشددين لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا يلبس بتغير اللفظ بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اى
المحمول على الغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيرا ظاهرا في اللفظ والمعنى الى هنا كلامه انتهى
كلام الدماميني قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك اى مما كان على حرفين كقد وهل بان تقول مثلا في
قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام لئلا يفضى الى التطويل مع ان الاختصار مرغوب على كل حال قوله وعلى
هذا فقولهم ال اقبس مقتضى قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كما ذهبه الاطالة ان يمتنع الالف
واللام وحبب ان يقال هذا سبق لسان هذا العبد الضعيف ثم رايت شرح الدماميني فاذا هو مسطور فيه
قال وان كان الكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرفا استقبال وضرب فعل ماض وضرب بهذه اسم
ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية بدليل ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث
وزمان محصل وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح

كما في جرادٍ وقيٍ والمسمى
بتا كما في ضربتُ وانما
ارهم اجوا ذلك في
اعلام الالفاظ ه

على حالها ولم تضعف ان لم تقصد للاعراب وان قصد
فانها تضعف نقول زيدٌ وعمرٌ موصولتان ومن ثم بنيتا

لا يصح ان يكون له فاعل وما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من ضرب بالبناء للمفعول مرفوع ضرب او فاعل بضرب
فيدخل الجار عليه وقال لبعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقلت فكيف وقع ضرب مضافا
اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار
في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب
باعتبار مسماه وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء
السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حروف التعريف انقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ
من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما انك اذا اسميت باضرب قطعت همزته
ش قوله ولهذا اخبر عنها والمخبر عنه لا يكون الا اسما فثبت اسميتها على ان يكون على نفسها على ما حققه ابن
الحاجب في امالى المفصل وغيره ولما توجه البحث عن حركتها كشفها بقوله وانما فتحت على الحكاية يعنى
انما فتحت ضرب في هذا التركيب مع كونه مرفوعا بالابتداء ولكن ليس بحتم بل يجوز فيها الاعراب ايضا
مثل ان يقال ضرب فعل ماض قال ابن الحاجب في امالى المفصل ان مثل هذه الاسماء اذا حوجت عن استعمالها
للمعنى الذى وضعت له يجوز حكايتها على البناء ويجوز فيها الاعراب والحكاية هى الاكثر انتهى وفيه اختصار
وعلى هذا فينبغى للمصنفان ان يشير الى جواز الاعراب والمفهوم معتبر عند الادباء كما سيجئ في القاعدة السابقة
قوله ان الفعل بفتح ان فاعل بدل وان الفعل لا يخلو عطف عليه قوله ذلك اشارة الى قوله ضرب هذه اسم
وجه الايضاح ظاهر فان حروف الجر يجر الاسم فقط ولا يدخل على غيره وهو معين اسميتها قوله فهذا اى قوله
ضرب فعل ماض كاسماء السور فان نس مثلا اسم للالفاظ المفردة على الالسن المحفوظة في القلوب
قال واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظى يكون في الاسماء والالفاظ والحروف وان الذى يختص به
الاسم هو الاسناد المعنوى فلا تحقيق فيه وقال لبعضهم كيف يتوهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به
الاسم والفعل والحرف قلت كيف يتوهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به
ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه ومحمل قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم
ان يذكر ما يقتضى وجه اعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف او
موصول او اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا مطلق او مفعول
به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان
اكثر المفاعيل دورا في الكلام حققوا اسمه وانما حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لما كان لا يطلق
ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق ش قوله واما قول ابن مالك جواب عن اعتراض ورد على
قوله وضرب هذا اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض والمخبر عنه لا يكون الا اسما بقول ابن مالك ان
الاسناد الخ فاجاب بان قول ابن مالك غير صادر عن تحقيق وامعان فانه قال في اول التسهيل والاسم
كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها انتهى وقال ابو حيان في شرحه وحد المص الاسناد بانه عبارة
عن تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه ثم قال وانما وجد الاسناد بمجاوره ليخرج بذلك الاسناد اللفظى
فانه لا يختص بالاسم بل يوجد في الفعل نحو ضرب فعل ماض وفي الحرف نحو هل حرف جر وفي الجملة نحو زيد قائم
مبتداء وخبرا انتهى كلام ابى حيان وبهذا حكم المص انه قلد ابن مالك في المسئلة قوله فلا تحقيق فيه جواب اما
يعنى اما قول ابن مالك بهذا فلم يصدر عن تحقيق واثبات ما هو الحق واعلم ان هذه المسئلة تقدمت
في هذا الشرح في مواضع متعددة وهى من المعارك الواقعة بين الحذاق المتأخرين كالفاضل الاسترابادى
والفاضل التفتازانى والفاضل الجرجانى وغيرهم فمنهم من ذهب الى ان ضرب هذه اسم معرفة علم منقول
من الفعل وممن صرح به ابن الحاجب حيث قال في امالى المفصل هذه الالفاظ اذا استعملت هذا الاستعمال

كانت في الحقيقة اعلاما لانفسها انتهى بعبارته وممن صرح به الفاضل الهندي فانه قال في عبارة الكافية واي
وايه كمن لفظ ابا اريد بها اللفظ فهو علم انتهى وذهب اليه المجدوائي والسيد ركن الدين العلوي في شرح عبارة
الكافية والعلم الموصوف بابن مضاف الخ وصرح به الرضي في حد الكلمة والفاضل التفتازاني في شرح كافيه ابن
من شرح الكشاف وفي اوائل البقرة منه وفي شرح المفتاح وفي حاشيته شرح الرضي وفي شرح الكشاف حيث
قال في شرح كلمة آمين من سورة الفاتحة ومن الشارحين من قصدي لبيان مدلولات اسماء الافعال فقال
وتحقيق ذلك ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث
انه يدل على ذلك الاسم او الفعل او الحرف اولا ترى ذلك انك تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل
ماض وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كل واحد من الثلثة محكوما عليه قال لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير
اللفظ مشتركا ولا يفهم منه بذلك معنى مشماه وقد وضع لبعض الافعال اسما كغير الفاظها نطلق ويراد
بها تلك الافعال من حيث دلالتها على معانيها كما مر وسموها اسماء الافعال وفيه نظر لان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى وضع اصلا لوجود باقي المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليه لا يقتضي
كونها اسما لان الكلمات باسرها متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن الفاظها بل هو جار في الالفاظ
المهملة كقولي جسق مركب من حروف ثلثة ودعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء انفسها وضعا
قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على
ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعده نقل ولا عقل وانما التزمه تقصيا عن التزام الاشتراك في
جميع الكلم والتحقيق انا اريد الحكم على لفظ نلفظ به نفسه لم يحتج هناك وضع ولا الى دال على المحكوم عليه لاستغناء
بذاته عما يدل عليه فتشارك الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند اللفظ بها انفسها وانما يحتاج الى ذلك
اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا او كان ولم يتلفظ به نفسه فينصب هناك ما يدل عليه لتوجه الحكم اليه وما وقع
في عبارة بعضهم من ان ضرب وزيد اخواتها اسماء للفاظها الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي
قالوا لقيامها مقام الاسماء والاعلام في تحصيل المرام انتهى كلام الشريف وقيل لا وجه لما قاله لانهم يحرجون
بانه علم اصطلاحي يصدق عليه حد العلم وهو انه موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ثم يصرحون بان هذا
القسم من قبيل الاعلام المنقولة لانه نقل من مدلوله وهو المعنى الى مدلول اخر وهو اللفظ وقال الشيخ
علي البسطامي في شرح المفتاح وهذا الموضع من المواضع الدالة على كون الشارح المحقق راجلا في العربية
او كاملا في العصبية وتحقيق هذا المقام على وجه يضمحل دونه شبهات الاوهام وتخيلات الاقوام انه
اذا ذكر لفظ مطلقا اسما كان او فعلا او حرفا فلا يخلو من ان يقصد بذكر هذا اللفظ معناه او يقصد به
ذلك اللفظ نفسه دون معناه والقسم الاول خارج عن محل النزاع اذ ليس كلامنا الا في القسم الثاني
وهو ان يذكر لفظ ويقصد بذكره ذلك اللفظ نفسه فقط وهذا القسم هو المقصود بالبحث هنا فالمذكور
في كتب القوم والمعول عليه عند المحققين ان هذا علم وهم يحرجون بانه علم اصطلاحي ويعلمون
بانه يصدق عليه حد العلم وهو انه موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ثم يحرجون بعد تصريحهم بان
العلم منحصر في قسمين منقول ومرتجل بان هذا القسم اعني ما نحن بصدده من قبيل الاعلام المنقولة
لانه نقل من مدلوله وهو المعنى الى مدلول اخر وهو اللفظ هذا الكلام للقوم ثم مع ذكرهم يحرجون بانه
لو وجد علم لغير هذا الطريق اي بغير ان ينقل من مدلول الى مدلول كان هذا من القسم الثاني اعني
الاعلام المرتجل اذ المرتجل ما لا معنى له اولا فالعلم المرتجل ما عين اولا لمدلول من غير ان يكون مسبوقا
بمدلول اخر هذا كلام القوم في كتبهم ولما كان كلام القوم ما تري بنى عليه الحبر المدقق والنحرير المحقق العلامة
التفتازاني قائلا ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ

فلذلك يوصف بالمعرفة ويقع محكوما عليه نحو خرج في قولنا خرج زيد من البصرة فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر
وخرج الذي فيه فعل ماض ومن الذي فيه حرف ابتداء وذهب الشارح المحقق الى ان هذا باطل اذ المهملات تشارك
المستعملات في هذا المعنى اعني الذكر والقصد فيها الى نفس ذلك اللفظ وايقاع المعارف صفات لها وجعلها
محكوما عليها كما يقال مثلا حبسق الذي في الكلام الغلاني مهمل ولا وضع ههنا لا صريحا ولا ضمنا فكيف يكون
علما ثم اول عبارة القوم بان المراد انه بمنزلة العلم في افادة التميز لا انه علم اصطلاحي هذا خلاصة كلامه ونحن
نقول هذا باطل عقلا ونقلا من وجوه اما اولا فلان قولك حبسق الذي في الكلام الغلاني مهمل لا شك انه باصطلاح
باصطلاح النحاة كلام تام والكلام عندهم ما تركب من الكلمتين بالاسناد فالكلام بدونهما الكلمة بدون
الوضع والمعنى محال فحينئذ كيف صح القول بان مثل قولنا حبسق الذي في الكلام الغلاني مهمل كلام صحيح
والمبتدأ فيه ليس بكلمة وكذا قولنا من حرف جر وخرج فعل ماض وهذا كلام لا يغفوه به عاقل فضلا عن فاضل
بل لا نتكلم به اصلا من يشم رائحة من النحو قطعا واما ثانيا فلان التاويل الذي ذكره في عبارة القوم باطل لانهم
يصرحون بانه علم اصطلاحي كما نوناعليك عبارتهم واما ثالثا فلان قوله ودعوى وضع المهملات
لانفسها مما ينفق البها فساد الوضع وان كان منافيا للاهمال الا ان الوضع والاهمال لا يجتمعان
فيما نحن بصدده في لفظ واحد بل الوضع في لفظ آخر وهو الذي وقع مبتدا وموصوفا بالمعرف والاهمال
في لفظ آخر وهو الذي هو مسماه كما ان الحرفية في قولنا من حرف جر والفعلية في قولنا خرج فعل ماض في لفظ آخر
هو مسمى اللفظين والاسمية والوقوع محكوما عليه في اسم ذلك المسمى وحينئذ فاي استبعاد في الوضع في
المهملات لعدم التنافي بين الوضع بهذا المعنى ولو كان ما توهم صحيحا لزم ان يجتمع الاسمية والحرفية او الفعلية
او الفعلية والاسمية معا في لفظ واحد ويلزم كون الفعل او الحرف محكوما عليه وهذا الكلام لا يغفوه به عاقل فضلا
عن فاضل واما رابعا فلان النقض بالمهملات ايضا باطل بطلان هذا اظهر من البواقع لان الكلام في المستعملات
وتحقيق ذلك ان القوم وان سموا ما نحن فيه علما منقولا الا انهم ما قصدوا بذلك حصرا وتخصيصا بل انهم
في بيان القواعد ينظرون الى الاسم والاكثر الاغلب واما حدثت المهملات فهو وان صح الا انه نادر لا يتعلق
لهم به غرض ومع ذلك فهم لا يهملونه اصلا كما نبهوا عليه ايضا بذكره ايضا بتغيير المرتجل وتوضيح ذلك ان اللفظ
المذكور في معنى نفسه قسمان قسم يتعلق بالمستعملات وقسم يتعلق بالمهملات وكل من القسمين علم فالقسم
الاول يسمى علما منقولا لانقله من معنى اللفظ الى نفسه والقسم الثاني يسمى علما مرتجلا لانه تعيين ابتدائي متعلق
بمعنى ابتدائي فان قيل جميع ذلك واضح حسن الا انه اين الموضع هنا وهذا ما قاله الشارح المحقق ولا وضع ههنا
لا صريحا ولا ضمنا فكيف يكون علما قلنا الوضع معناه جعل اللفظ لمعنى من المعاني على ان يصير منوطا عليه
بين قوم وهذا كذلك فيكون موضوعا فصح كونه علما فان قيل فلزم ان يكون خرج ومن مشتركين بين الاسمية
والفعلية او الحرفية والاسمية بهذا مخالف لقواعدهم قلنا الوضع قسمان صريحا وضمني والذي اوجب الاشتراك
هو الاول لا الثاني فان الوضع الضمني لا يصير اللفظ به مشتركا ولهذه النكتة الدقيقة جعل القوم مثل
هذا من قبيل الوضع الضمني هذا بين الاشتراك واما الوضع في المهملات فليكن صريحا ولا ضير ولما كان
هذا المقام تنازع المبطلين والمحقين وكان حقا علينا نصر المؤمنين ارتكبنا هذا القدر من الاطناب
ليميز القشر من اللباب ويتبين هناك الشراب من لامع السراب لا يهنا كلام المحشي وانما اطنبنا في هذا
المحل لكثرة فوائده مع كثرة دوره بين الاذهان ولا يخفى على من تامل بالانصاف هذا الرجل تجاوز عن حد الادب
في الجور والاعتساف المتمثل له بقول الشاعر وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل
القناعبس قوله فلت كيف توهم ابن مالك قال السنهمي لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط
النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما بعد الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي المسند اليه فيه

لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوق كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب وسوف او عبر عنه
بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس انتهى كلامه قوله ومن قلده ابن مالك الظاهر ان الشريف اخذ
هذا المنزع الذي اختاره من كلام ابن مالك قوله عليها متعلق بالكلام لانه اسم مصدر بمعنى التكلم فقوله
على هذا القدر متعلق بالاقتصار قال وان عين المفعول فيه فقبل ظرف زمان او ظرف مكان نحن فلا بد من
بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعديا عينت كل واحد فقلت
مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين المبتدى بنوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل
امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم
به مضارعه وفي نحو يزيدن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو ليبذلن مبني على الفتح لكونه
لمباشرته لنون التاكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم او يقول منصوب بكذا او
باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال
مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقبل في قائما
مثلا من نحو قائما زيد جيء مقدما ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليتطلب مبتدا وفي نحو ولو نرى اذ ينوفى الذين
كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم لتتطلب فاعله ش قوله نحن لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث
في كونه مختصا او غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان مع الاختصاص بالكلام ومع عدمه بنظر هل هو من الالفاظ
التي تستحق اختصاصها او لا فان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام وكذا اذا كان ظرف زمان
لم يخرج الا البحث في المختص من غير شرط انتهى قوله الذي له متعلق قيد الجار والمجرور بهذه الصفة احترازا
عن الجار والمجرور الذي ليس له متعلق كالزائد والكاف ورب كما تقدم في الباب الثالث قوله وينبغي
ان تعين للمبتدئ على صيغة الخطاب وفي بعض النسخ ان تعين المبتدي بالجر حرف الجر وصيغة الخطاب
وهو بعيد عن الصواب قوله على ما يجزم به مضارعه اما بسقوط حركة الآخر او الحرف الاخير قوله خبر مقدم
مقول قبل وليعلم علة للقول الضمير في انه عائد الى قائما وموضعه الاصلي بعد زيد وقد فارقه بالتقدم عليه قوله وليتطلب
على صيغة المجهول علة اخرى عطف على الاولى يعني اذا حكم بكونه خبرا لزم ان يكون له مبتدا قوله وفي نحو عطف
على مقول قبل اي وقبل في نحو ولو نرى اذ ينوفى الآية وقوله الذين مفعول مقدم مقول قبل ايضا اي وقبل في نحو
قوله تق ولو نرى الآية الذين مفعول مقدم اي على فاعله الذي هو الملائكة لا على عامله الذي هو ينوفى ومعناه الاخذ
مثل قوله تعالى ويتوفى الله ينوفى الانفس اي يأخذ الارواح قوله لينطلب علة القول ونائب فاعله قوله
فاعله اي لينطلب فاعل المفعول المقدم قال وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قبل خبر موطئ ليعلم ان المقصود
ما بعده كقوله تق بل انتم قوم مجهول وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترثي ولهذا اعيد الضمير
بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا الى مثلهما الحال الموطئة في انا انزلناه قرانا عربيا وان كان المجوث فيه حوفا بين نوعه
ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حوف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حوف نفي وينصب واستقبال
ان حوف مصدري ينصب فعل المضارع لم حوف نفي يجزم المضارع وقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات
تتكلم على الجمل اينما حل امكن ش قوله خبر موطئ على صيغة الفاعل من التوطئة وقد سبق في الابواب السابقة تعريفه
وتفصيله قوله كفى بجسمي نحب من ابيات للمنبي من البسيط اولها ابلى الهوى اسقما يوم النوى بدني وفرق
الهجر بين الجفن والوسن تقدم بهذا البيت في الجهة الخامسة من الباب الخامس وبعده روح تردد
في مثل الخلال اذا اطارت الريح عنه الثوب لم يبن كفى بجسمي السيف قال الواحدي بهذه الابيات من اول
قوله في صباه قوله روح تردد الخ يقول الى روح تذهب وتجيء في بدني مثل الخلال في النحول والدقة
اذا طيرت الريح عنه الثوب الذي عليه لم يظهر ذلك للبدن لدقته اي انما يرى لما عليه من الثوب فاذا

فاذا ذهب عنه الثوب لم يظهر ويجوز ان يكون معنى لم يفارق اي ان الريح يذهب بالبدن مع الثوب لخفته ومثل
الخلال صفة لموصوف محذوف تقديره في بدن مثل الخلال واقرا في ابو الفضل العروضي في مثل الخيال قال اقرا في
ابو بكر الشعراني خادم المتنبي الخيال قال لم اسمع الخلال الا بالراي فحاولته على صحة ما قال الواو الدمشقي سمع
هذا البيت فاخذه وما بقي الهوى والشوق مني سوى روح تردد في خيال خفت على الثواب ان تراني كان
الروح مني في خيال قوله كفى بجسمي الخ يقول كفى جسمي من النحول انني لو لم اتكلم لم يقع على البصر اي انما يستدل على
بصوتي كما قال ابو بكر الصنوبري ذبت حتى ما يستدل على اني عنى الا ببعض كلامي واصل هذا المعنى من قول الاول
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر والباء في بجسمي زائدة وهي تزاد مع الكفاية في الفاعل
كثيرا كقوله تق وكفى بالله شهيدا وكفى برتك وقد تزاد في المفعول ايضا نادرا كقول بعض الانصار كفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا يا ليتنا معناه كفى ناقصا فزاد الباء وقد قال ابو الطيب كفى بكد اراليت
فزاد في المفعول وقوله بجسمي كما ذكرنا انتصب نحولا على التمييز لان المعنى كفى جسمي من النحول انتهى كلام
الواحدي والشاهد في قوله انني رجل فان رجلا خبران وليس فيه فائدة الخبر ولا لازم فائدة الخبر والافادة تحصل
من وصف وهو قوله لولا مخاطبتي الخ وهذا البيت اورده المص في ترجمة الباء المفردة من الباب الاول
وتكلمنا عليه هناك فليلتفت اليه قال فصل واما يجيء المبتدي في صناعة الاعراب ثلثة امور احدها ان يلتبس
عليه الزايد باصلي ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات الاسم وان الحوف ثابت بين من علامات الفعل المضارع
وان تا الخطاب من علامات الماضي وان الواو والفاء من الحوف العطف وان الباء واللام من الحوف
الجر وان فعل بالتسكين فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان الغيث والهيبت اسمان وان اكرمت وتعلمت
فعلان مضارعان وان وعظ وفتح عاطفان ومعطوفان وان نحو بيت وبير ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور وان نحو اد
خوج فعلي لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبرا ظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا
الوهم قراءة كثير من العوام نارحامية الهاكم التكاثر بحذف الالف كما يحذف في اول السورة في الوصل فيقال بخير
القارعة ش قوله سبق وهمه اي ادراكه جواب اذا سمع قوله الغيث والهيبت بالتاء المضمومة مثال لما في
اوله شبي من علامات الاسم مع انه فعل واكرمت وتعلمت مثال لما في اوله حوف حوف نائب منع كونه ماضيا
ووعظ وفتح مثال لما فيه حوف العطف مع انه من نفس الكلمة وبنت وبير ولهو ولعب مثال لما اوله حوف
جر مع انه من نفس الكلمة قوله ونحو ادحوج بضم الهمزة وفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء وضم الجيم فعل المتكلم
من المضارع المعلوم من وخرج يدحرج مثال لما فيه مضموم اوله ولكنه ليس فعلها ما لم يسم فاعله لان ضمه يكون في
الحرف الاصلي مثل ضرب وفرح قوله وقد سمعت من يعرب الخ قال الدماميني لا عجب على هذا المعرب الا اذا
صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر
مبتدا مؤخر والهاكم خبره مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز مثل هذا الجزء وفي الاسنباه في الجملة
الاسمية والفعلية ولعل المص قامت عنده قرينة بدل على ان ذكر الهاكم مبتدا والتكاثر خبر ولقد سالني
في صفر من عام سبعة عشر وثمني مائة بالاسكندرية بعض المتصدرين بها وقد عرض اجتماعنا بفرخ الشيخ ابي
العباس المرسي نفع الله ببركاته والقراء يقولون هذه السورة فقال اي شبي يظهر في الهاكم هل الالف واللام
فيه للعهد او للجنس يسال الله الهداية الى السلوك جادة الصواب بمنه وكرمه انتهى قوله على مذهب الكوفيين
فانهم جوزوا في قولنا قام زيد ان يكون جملة اسمية بتقدير قام خبرا مقدما وزيد مبتدا مؤخرا والبصريون لم
يجوزوه بل هو جملة فعلية لا غير وقد مر تمام هذه المسئلة في هذا الموضع غير مرة قال وذكر له رجل عن كبير من الفقهاء
ممن يقرئ علم العربية انه استشكل قول الشريف الرضي انيث ربان الجفوف من الكرى وابيت منك بليلة
الملسوع وقال كيف ضم التاء من نبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب

الفوائد العلمية فانهم من حسنات باب مدينة العلم عليه رضوان الله وتكريمه قوله انبيت ابيت من الكامل
والربان ضد العطشان والكربي بالفتح النوم يقال كربي الرجل بالكسر كربي يكربي والمسوع الذي اصابه ذو سم
يابرنه كالعقرب والحية ونحوهما لغة حمية الربوي كبدي لاطبيب لها ولا وراق وفي البيت استعارة
بتبعية وذلك انه شبه امتلاء جفون المحبوب المحروم من النوم بامتلاء الجوف من الماء الدافع لشقة
العطش في حصول الراحة به فجرت الاستعارة في الزي اولا بطريق الاصالة ثم في الريان ثانيا بطريق التبعية
قال الدماميني وفي البيت كناية وذلك انه كنى بليلة المسوع عن ليلة السهر والا لان السهر والارق من لوازم
ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من صدر البيت صريحا والسهر المستفاد من عجزه كناية قوله محل الاسم
وهو ما بعد همزة الاستفهام وابتداء الكلام كما اذا قيل ابانت انت قوله على حد منصوب المحل حال
من نائب الفاعل منصوب وهو مضمر مستتر اي محمولا على حد قوله الخ قوله ومثله من القياس الفاسد
وقريب من هذا ما وقع في حدود سنة ثمانين وتسعمائة ان واحدا من المتفقهة كان يقرأ على زمانا ثم شرع
في علم النحو وحضر يوما للدرس فشرع فقال كتاب اللقطة فاعدت وقلت كتاب اللقطة بالجر فقال
قد اخطأت وغفلت ان اللام في اللقطة تجرها فقلت لا لاوهي من نفس الكلمة ولا تجر اصلا فقال
تفطنت لحتى ان الجرار بها بالكاف في كتاب فغلب الضحك والاستغراب الحاضرين قال وقلت
يوما عند الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها وقلت يوما الفقهاء في قولهم
البايع بغير جهة فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطيبي في قوله تعالى اثم اذا ما وقع الماضي
ان بمعنى هناك وقال جماعة من المعربين في وكذلك ننجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة
ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الباء للتخفيف
كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم وافهم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة وافامة
غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل افامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانتبهم ش قوله وقال الطيبي
صاحب التفسير المعروف الدائرين المفسرين وصاحب التاريخ المتداول بين الخواص والعوام تقدم
ترجمته في ترجمة ثم من حروف الثاء وقد ذكر المص ما نقله عنه ههنا هناك وتكلمنا عليه ونقلنا عن
الحلبي توجيهه وقال الشمني وذكر الطيبي في اثم هذه المضمومة الثاء ان معناه اهنا لكن ليست
العاطفة وهو دعوى والذين ينبغي ان يكون ما ذكره تفسير معنى وقراءة ابن مصرف بفتح الثاء وبناسبه
تفسير الطيبي انتهى وقال الزركشي قال الطيبي معناه اهنا لكن وليست ثم العاطفة وهذا وهم اشتبه
عليه المضمومة بالمفتوحة انتهى وهذا منه ليس بمناسب بل اللائق ان يوجه كلام الكبار على محمل صحيح ومنه
الطيبي معلوم منه بين الكبار والحق ان مراده بيان وجه القراءة الشاذة بفتح الثاء فوقع السهو من القلم
والناسخ قوله في وكذلك قضة يونس عليه السلام تمامها فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين
قوله في قراءة ابن عامر وابي بكر اراد به شعبة راوي عاصم فالاولى ان يقول ورواية ابي بكر على ما
اصطلح عليه ائمة القراءة وقد تقدمت هذه القراءة وما يتعلق بهذه الآية من الوجوه في تنبيه عقده المص
في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس وقال هناك كقراءة ابن عامر وعاصم وقد ذكرنا هناك اقوال
الائمة في الآية الكريمة على وجه التفصيل والاطناب من اراد الاطلاع فليلتفت اليه ولم يتعرض هنا له تفاديا
عن وصمة التكرار قوله هو الخليفة صدر بيت من البسيط بعجزه ماض العزيمة ماض حكمه جنف عزاه صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى وذروا ما بقي من الربا بخريجه فقال وعن الحسن ما بقي بباء ساكنة ومنه قول
جرير هو الخليفة الخ وقال ابو حيان في البحر قراءة الحسن ما بقي باسكان الباء قال العمركي ما احتشى النصعلك

بالجنون ص

الا للمتكلم وحده من ست وهو للمتكلم لا للمخاطب فتميز للماضي كما ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما
لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول
مرفوع لخلوه محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة شعر الم اكن جاركم
ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العكبري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحمار فقال
باعه فقيل له لم فلت باعه فقال فلم فلت تجارة فقال انا جررنه بالبادية فقال فلم لا تجر وبالي لا تجر ومثله من القياس
الفاسد ما حكاه ابو بكر النار يخي من اخبار النحويين ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان
فضحك الرجل فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان ش قوله رجل عن كبر من الفقهاء
قال الشمني هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء وكبير بالباء الموحدة في جميع
النسخ انتهى وفيه تخليط كما ترى قوله الشريف الرضي بفتح الراء وكسر الضاد وتشديد الياء لا بكسر الراء وفتح الضاد
مقصورا كما ظن بدليل قول المعري في مرثية ابيه الشريف ابي احمد الحسين الملقب بالطاهر الاوحد صاحب
المناقب الشريفة سادي الرضى المرتضى وتقاسما خطط العلى بتناصف وتضافر وهو من قصيدة طويلة فائتة
من بحر الكامل وقبل هذا البيت فينا كوكبين سناهما في الصبح والامساء ليس بخافق متسالفين في المكارم
وازعا منا لفين سودد وعفاف قال صدر الافاضل في شرح السقط عني بالكوكبين الرضي وهو من
اهل الادب له شعر فصيح واخاه المرتضى وهو امام اهل الشيعة عارف بالكلام والاصول وله شعر ايضا
وهما ابناء الشريف الطاهر ابي احمد الحسين العلوي المرتضى بهذه الفائتة والدليل على ان المراد بهما الرضي والمرتضى
قوله ساوى الرضي المرتضى البيت قيل مناصف القوم تعاطوا الحق بينهم انتهى ووقع في بعض نسخ المغني قول
الشريف المرتضى وهو اخوه واسمه علي الحسين واسم الرضي محمد بن الحسين ابن موسى بن ابراهيم بن موسى
الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي ابن ابي طالب هو واخوه المرتضى
شاعران بليغان قال الخلكاني في وفيات الاعيان الشريف الرضي ديوان شعره كبير يدخل في اربع مجلدات
قيل هو اشعر قريش وله لاخيه سوى الشعر والانشاء يد طولى في العلوم كلها كانت ولادته سنة تسع وخمسين
وثلثمائة ببغداد وتوفي سنة ست واربعمائة ببغداد ومعنى اخوة المرتضى ابو القاسم علي ابن الشهيد جده موسى
بن جعفر الصادق لانه لم يستطع ان ينظر الى ابنه ودفنه وصلى عليه الوزير فخر الملك وكان ابوه يتولى
نقابة الطالبين والنظر في المظالم والحج بالناس ثم ردت هذه الاعمال كلها الى ولده الرضي ابوه حتى من
غير رشوة ما كتبه الى الخليفة القادر بالله العباسي شوقا لطف امير المؤمنين فانني في درجة العلياء لا تفرق
الا الخلافة منزلتك فانني انا عاطل منها وانت مطوق وتوفي والده الطاهر الحسين سنة اربعمائة ببغداد و
رثاه الرضي وكذا رثاه ابو العلاء المعري وغالى ولديهما كما تقدم بقصيدة فائتة وقال ابن الخلكاني ايضا
ان الرضي صنف كتابا في معاني القرآن يتعذر وجوده مثله دل على توسعه في علم النحو واللغة وصنف كتابا
في مجازات القرآن فجاء نادرا في بابه انتهى وله كتاب الغرر جمعه من كلام جده علي ابن ابي طالب
كرم الله وجهه وهو مشهور وله كتاب نهج البلاغة جمع فيه خطبا مروية والمكاتب المنقولة عنه كرم الله
وجهه وهو مشهور وله شروح منها ما صنفه ابن ابي الحديد البغدادي والفاضل الاسترابادي محمد الرضي كثيرا
ما يستشهد بعبارة النهاج في شرحه المقدمة الحاجبية ردي شارح النهج انه مع فضائله العلية كان في الزهد
لم يقبل صلة الخلفاء ولا هدايا الملوك بل لم يقبل صلة ابيه الشريف الحسين قال الخلكاني في ترجمة الشريف
المرتضى علي بن الحسين اختلف الناس في كلام نهج البلاغة المجموع من كلام علي انما وضعه من جمعه ونسبه اليه انتهى وانما اطنبنا
المرتضى ام جمعا اخوة الرضي وقد قيل انه ليس من كلام علي انما وضعه من جمعه ونسبه اليه انتهى وانما اطنبنا
في مناقبهم محبة لآل النبي صلى الله عليه وسلم وآله واصحابه اجمعين واسعدنا من روحانيتهم فيما جمعت من الفوائد

ما بقي على الارض فيبقى بسبوق الاباعر او فعال جوب هو الخليفة الخ قوله ماض العزمة اي مجد في الامور والجذف
المبل قوله الاسكان ضرورة قال ابو حيان في آخر الارتشاف من الغرابة النقض بحركة وذلك في حركة بناء ضمة
وكسرة وفتحة آخر الماضي مبنيا لفاعل او مفعول واحسنه من المعتل اللام نحو بقي ودعي نحو دعي للحساب انتهى
على وجه الاختصار والنقل بالمعنى قوله ولو كان وحده الو وصلية يعني اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل
ممتنعة حال كونه سالما عن مزاحمة المفعول به فامتناعها مع وجوده اولى واظهر وقد سبق في اول ترجمة
الكاف المفردة ان تخرج الفصيح على الشاذ ممنوع قال ومحا شبهه نحو تولوا بعد الجازم والناصب
ولقرا بن بتبين فنهوض نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي فان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا
فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان الاول امر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وتلظى في وانذرتكم نارا تلظى مضارع
والا لقبل تلضت وكذا تمنى من قوله تمنى ابتغاي ان يعيش ابو هما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب
ولا ارض ابقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة شرح قوله مضارع يعني مخاطب فيهما اصلهما
تتولوا حذف احدى التائين اول الآية الثانية فل اطيعوا الله واطيعوا الرسول وبعده وان تطيعوه
تهتدوا وهذا نص في كونه مخاطبا قوله وقوله وتعاونوا عطف على نحو تولوا اي ومحا شبهه على المبتدي
قوله وتعاونوا الآية وقوله وتلظى مبتدأ خبره قوله مضارع اي اصله تتلظى قوله لان النهي لا تدخل ح
اي اداة النهي بقرينة الدخول ونفس النهي لا يقبل الدخول يعني بيان الاول امر بخلاف الثاني فانه لبس امرا
دخل عليه اداة النهي لانه لا تدخل على الامر هذا التركيب للكوفيين قوله والا لقبل دخل فيه اللام
على جواب ان اي وان لم يكن مضارعا لقبل تلظت ماضيا مؤنثا غائبة قوله وكذا تمنى اشارة الى تلظى
جملة اسمية من مبتدأ ومؤخر وخبر مقدم اي ومثل تلظى تمنى في كونه مضارعا قوله من قوله في محل
النصب حال من تمنى وهي معرفة لاداة التعريف كما تقدم قريبا قوله تمنى ابتغاي صدر بيت من الطويل
وعجزه وما انا الا من ربيعة او مضر تقدم البيت مشروحا في مسئلة عقدها المصنف في آخر الجهة الخامسة
وقد بين هناك ان البيت للبيد الصحابي رضي الله عنه من ابيات من الطويل قالها قبيل موته ومن اراد الاطلاع
على التفصيل فليراجع الى هناك قوله ووهم ابن مالك فجعله الخ فان قيل يمكن ان يقال ان التثنية ضعفت
التائية فجعلته كالمؤنث المجازي كما ضعفه الجمع في قوله تعالى وقال نسوة في المدينة قلنا لا يمكن حمل التثنية
على الجمع المكسر كما بيناه في آخر الجهة الخامسة فليراجع اليها قوله من باب ولا ارض باضافة باب الى
قوله ولا ارض والمصراع في محل الجر باضافة باب ولقائل ان يقول قد سبق ان المضاف الى الجملة لا يكون تمانية
وهذا البيت واحد منها وحينئذ ان هذا المصراع يراد به لفظها فيكون مفردا ولا يكون مما ذكر وقد سبق الاشارة
اليه هناك قوله وهذا حمل على الضرورة سبق في الباب الخامس ان الجمهور حملوا قوله ولا ارض ابقل ابقالها
على الضرورة وانكرها ابن كيسان قال التمني في بيان عدم الضرورة لان حذف التاء من الماضي المسند الى
ظاهر مؤنث حقيقي او الى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز
جعله مضارعا محذوفا منه احدى التائين قال ومحا يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بفاض ان
الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قولنا لا ينكحها الا زان او مشرك وقد سئلت عن ذلك بعضهم
فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له فهذا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له ان الاصل
فزاني بباء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فحذفت الباء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء المحذوفة شرح قوله فهذا استشكلت الخ يعني ان زان فاعل ينكح مع انه
لبس بمرفوع وهذا الاشكال سابق على اشكال العطف فالاولى ان يسئل عنه قوله هي بدل عن الضمير المجرور

المجرور في التقائها وهو في محل الجر وان كان في صورة الضمير المرفوع وهو شايع وقد تقدم نظيره وقوله
والتنوين بالجر معطوف على الضمير المجرور في التقائها الساكنة والتنوين قال وتقول في مررت بفاض حمار
ومجرور علامة جره كسرة مقدرة على الباء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عطف
ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الباء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع حفلها النيابة عن الكسرة
ونائب التقبل تقبل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نائبة
عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها الكسر وقد جاء
بعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن ههنا ايضا قال ابو الحسن في ياغلاما يا غلام حذف
الالف وان كانت اخف الحروف لان اصلها الياء شرح قوله وانما قدرت الفتحة يعني وحذفت الفتحة وقدرت
ولم تثبت ومقتضى الحذف ان تثبت وقال والفجر وليال عشر لكونها نائبة عن الكسرة لان غير المنصرف ينوب فيه
الفتح عن الجر فقبل ان مررت بأحمد فلما كانت نائبة عن الكسرة القبلة ولهذا لم تثبت فكأنها كسرة قبلة
فاسقطت ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين قوله على ذلك اي على القياس المذكور وهو ان يكون مضارع
فعل بفتح العين يفعل بالكسر مثل يضرب وانما يهب فقد خالف القياس لوجود احد حروف الحلق ولولاه لكان مكسور
العين قال ومن ذلك ان يبادر في نحو المصطفين والاعلين الى الحكم بانه مثنى والصواب ان ينظر او لا فان نونه
فان وجدتها مفتوحة حكمنا في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو
وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان يكون ابجمع من الاثنين وقال الاخفش
بن قبس يحكم عن الاذنين واستبق وديهم ولن تستطيع الحكم حتى تحملا شرح قوله ومن ذلك اي محا يلتبس على
على المبتدي اي ان يبادر المبتدي قوله حكم على المبني للمفعول لجواب ان وجدتها على صيغة الخطاب قوله
الاخفش بن قبس قال ابن الاثير ثم ضحاك وقيل صخر بن قيس ادرك زمن النبي عليه السلام ولم يره ووفد
له النبي عليه السلام اسلم في زمن النبي عليه السلام وهو من اجلة التابعين وكان سيد قومه موصوفا بالعلم
والعقل والدهاء روى عن عمر والعباس وغيرهما مات سنة سبع وستين بالكوفة قوله تحلم عن الاذنين
بيت من الطويل تحلم امر للمخاطب من التفعل وتعديته بعن لتضمين معنى التجوز الاذنين جمع الاذني بمعنى
الاقرب مثل الاعلون في جمع الاعلى والحلم بالكسر حسن الخلق والتجاوز عن فرط من الاصحاب والتحلم الحلم وحا
وطلب حصوله على وجه المهلة وقوله حتى تحلما منصوب بان مقدرة بعد حتى والالف للاطلاق
والمصنف وان عزاه الى الاحنف ولكن الاصح انه لحاتم الطائي الجواد قال السيوطي هذا من قصيدة لحاتم الطائي
الجواد اولها شعر الغرق اطلالا ونؤيا تهدما لمختلك في رفق كنا بمنهم وذاعت به الارواح بعد انيسة شرح
وابا ماوحوا لا محرما فتفسكم اكرمها فانكر ان تهسن عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما اهـ من الذي يسوء البلاد
فانه اذا اقتل صار المال نهبا مقسما ولا تشفين فيه فيسعد وارث به حين تحشى اغر الجوف مظلما فيقسمه غنما
وبشري كرامته وقد حرث في خطة من الارض اعظما وعوراء قد اعرضت عنها فلم تضر وذي اود قومته
فتقوما واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما ولا اختدل المولى وان كان فاذلا ولا اشتم
ابن العم ان كان مفحما ولا از دري عنه غنائي تباعدا وان كان ذا نقص من المال معدما قال ابن يسعون هذه
الابيات من احسن ما قيل في موارات الاقارب انتهى واستشهد صاحب الكشاف في قوله تعالى حذر الموت
بقوله واغفر عوراء الكريم ادخاره وذكر وا انه لحاتم الجواد ولا شك ان البيت الذي اورده المص من هذه
الابيات ايضا قال ومن ذلك ان يعرب الباء والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه
اكرمه اعرابا واحدا ويعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وان اتصلن بالاسم
كن مضافا اليهن والمستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب

بالفتح على ان اصله ياغلامي حذفت

ومن الثانى نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك ونلك وابابى وابابك وابابه فانهن
احرف تكلم وخطاب وغيبة وهذا النوع هى فيه فى محل نصب ونحو ذلك الضارب بكر والضارب به على قول سيبويه لانه
لاضافة الوصف الذى بال الى عائد منها ونحو قولهم لاعهد لى بالام قفا منه ولا اوضعه بفتح العين فالهاء
فى موضع نصب كالهاء فى الضارب به الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
اجماعا وليست مضافا اليها والا لتخفض اوضع بالكسرة ش قوله ومن ذلك اى ومما يلتبس على المبتدى
ان يعرب قوله غلامى اكرمنى اراد به باء المتكلم المتصل بالاسم والفعل لاخصوص التركيب النوعى ولهذا الى
بقوله ولم يقل فى غلامى الرمنى الخ قوله او يعكس الصواب بالنصب عطف على ان يعرب واو بمعنى الواو وقد
سبق انه مذهب الكوفيين ومن تبعهم من كبار البصريين ويحتمل ان يكون سهوا من قلم الناسخ وكان الاصل ويعكس
بلا همزة وفاعله المبتدى والصواب مفعوله وهو متعد كقول الطغرائى فى لامية العجم شعر يعكس آمالى ويقنعنى
من الغنيمة بعد الكد بالفقل قال الشارح والعكس رد كل اخر الشئ الى اوله وامالى منصوب بيعكس قال شيخ
الاسلام ابن دقيق العيد شعر الحمد لله كم اسمو بغرس فى نبل العلا وقضاه الله يعكسه كانثنى البدر بينى الشرف والفلك
الاعلى يعارض مراه فينكسه انتهى فحراد المص والله اعلم من قوله ان يعكس الصواب ان يخطاء وله امثال ذلك يجوز
ومسامحات فكانه اراد حسن التعبير ولم يواجه المبتدى بالخطاء فالصواب ان لا يعرب باعراب واحد ثم نبه اليه
بقوله فليعلم قوله فليعلم الفاء فصيحة ودخلت على امر الغائب المبنى للفاعل اى فاذا التبس الامر فى نحو هذه الضمائر
المتصلة بالافعال والاسماء على المبتدى فليعلم وللتنبيه انهن الخ قوله كن ش فى الموضعين جمع المؤنث من الماضى نحو قلن
لا جمع امر المخاطب المؤنث قوله من الاول والمراد به كون الضمائر المتصلة بالفعل منصوبة المحل على انها مفعولات
فان الكاف فى ارايتك والتاء فى المثالين وان اتصل بالفعل لكنه ليس بمفعول ولا محل له لانه حرف والحرف لا يكون له
محل قال المصنف فى نزجمة الكاف المفردة من باب الادوات الكاف غير الجارة نوعان مضمر منصوب او مجرور وحرف معنى
لا محل له وهى اللاحقة لاسم الاشارة فى نحو ذلك والضمير المنفصل فى اياك ولبعض اسماء الافعال نحو رويدك ولا رايت
بمعنى اخبرنى فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وفيه اختلاف ومباحث دقيقة فليرجع اليها قوله اراءيتك زيدا ما
صنع وقد تقدم ان رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت منعديته فى هذا المثال الى مفعولين اولهما زيد وثانيهما ما صنع
وبهذا اختاره المصنف وابى حيان وابن عادل وفيه خلاف الرضى فانه اختار كون ارايت بمعنى اخبرنى منقولا من الرؤية
البصرية اى ابصرت حال زيد فاخبرنى عنه فليرجع الى نزجمة الكاف وفيه تحرير بشاف وتقرير وافٍ وقد سبق فى نزجمة الكاف
القول فى ارايتك فى نزجمة التاء المفردة وقد ذكر نا فيه كلمات المحققين فليرجع اليها ايضا قوله ومن الثانى وهو كون
الضمائر المتصلة بالاسم مضافا اليهن اى ويستثنى من الثانى نوعان نوع لا محل لهما مع اتصالهما بالاسم وان كانا
الكاف فى ذلك متصلا باسم الاشارة مع انه لا محل له ونوع تلك الالفاظ فى ذلك النوع فى محل نصب لانه فى محل جر فلزم
استثناؤه من الثانى اى الذى اتصل بالاسم من الضمائر وكان فى محل الجر بالاضافة وذلك النوع المستثنى نحو
الضارب بكر والضارب به على قول سيبويه فانه ليس بمضاف اليه عنده بل هو منصوب على المفعولية قوله ونحو قولهم
لا عهد لى بالام قفا معطوف على نحو الضارب بكر واللام فى قفصيل من لؤم الرجل لؤما على فعل بالضم على فعالة بالفتح
على فعالة ويقال منه للرجل يا ملأم خلاف قولك يا مكرم ان كذا اقال الشمنى اراد القائل بهذا القول ذم رجل منصف
بكمال اللؤم والصفة فلا جنبية وعهد مبنى على الفتح مثل لاربب فيه والعهد بمعنى المعرفة والوقوف اى لا وقوف
ولا معرفة لى والباء متعلق بعهد واللام متعلق بمحذوف لانه ظرف مستقر فى خبر لا اى لا عهد موجود لى وقفا منصوب
بتقدير اعلم انه تميز من الام مثل زيد اطيب نسبا وعمرو اصلا قوله منه متعلق بالام وهى من التفضيلية والضمير المجرور
عائد الى المهجو وقوله ولا اوضعه عطف على الام والضمير عائد الى قفا اى ولا عهد لى باوضع قفا منه واللؤم فى القفا
والصفة فيه كناية عن لوم صاحبه ووضعه على طريقة تبت يدا ابى لهب فى كونه كناية عن هلاك ابى لهب قوله

وغيبته و

وضعناه الخطاب

قوله والاخفض اوضع بالكسرة فيه زيادة اللام فى جواب ان الشرطية قال الشمنى ان مالا ينصرف اذا اضيف
او دخله الام الخبر بالكسر اختلف فيه فقال الزجاج ينصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يغير فيه نفس لوله
ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخلا عليه حرف الجر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره
عن حاله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع
من الكسر فدخل فيمتنع على هذا مالم احد سببيه كالمساجد والحمر او الخيل والاحمر والسكران وينصرف بغيره انتهى كلامه
قال وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء فالهاء منصوب على المحل وان كسرتها
فهى مجرورة ومن ذلك قوله فان نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل
بين المتضايفين تنبيه اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويد اسم فعل فالكاف خطاب فان قدرته مصدرا فهو
اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل ش قوله فان فتحت الراء يعنى لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم يدخله
اضافة ولا لام التعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان احمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء
لان مالا ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف انجر بالكسر فالهاء مجرور المحل على الاضافة كذا قال الشمنى
قوله فان نكاحها مطر حرام عجز بيت من قصيدة من المقارب صدره فان كلا النكاح احل شئ قاله لها
الاحوص بن محمد تقدم البيت مع ابيات مع شرحها فى بحث تنوين الضرورة اخر النون المفردة قال السيوطى
قوله فان نكاحها مطر يروى برفع مطر ونصبه وجره فالرفع على انه فاعل المصدر وهو نكاحها والمصدر اضيف
الى المفعول والنصب على انه مفعوله وهو مضاف الى الفاعل والجر على انه مضاف اليه ووقع الفصل بين المتضايفين
بمضمر الفاعل والمفعول وقد اورده المصنف فى التوضيح شاهدا لذلك كذا فى شواهد السيوطى انتهى قوله
فان قدرت رويد الخ قال الرضى وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل قال الثانى ان يجرى لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها فى غير محلها كان يقول فى كنت وكانوا
فى الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك فى نحو فعلت وفعلوا وانما سميته الا قدمين الاسم فاعلا والخبر
مفعولا فانه اصطلاح غير مالوف وهو جائز كتسميتهم الصورة الجملية ومنيته والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط
فلذلك يعاب عليه والثالث ان يعرب شيئا طالبا للشئ ويهمل النظر فى ذلك المطلوب كان يعرب فعلا او يتطلب
فاعلا او مبتداء ولا ينعرض لخبره بل ربما مر به فاغفره بما لا يستحقه وينسى ما تقدم له ش قوله من قول ذلك
القول هنا ليس بمعنى المقول كما هو المشهور بل هو مصدر مضاف الى مفعوله وذلك اشارة الى قوله فعل
وفاعل وهو بمعنى المقول قوله كتسميتهم الصورة الجملية الانشائية منية بضم الدال وسكون الميم وهى صورة
منتقشة على الرخام او العاج ونحوه وقيل الصنم ومنه قول الشاعر يصف الصورة الجملية معادا لا له ان
يكون كطيبة ولا دمية ولا عقيلة تربب قوله على سبيل الغلط لعدم ابتنائه على المجازى المبنى على التاويل
الصحيح فعد عيبا بخلاف الاقدمين الظاهر ان النحوز فيه على طريقة الاستعارة بعلاقة التنابه قوله
طالبا للشئ نعت شيئا قوله او مبتداء بالنصب عطف على فعلا اى او كان يعرب المبتدى ولا ينعرض لخبر ذلك
المبتدا ولم يبين اى شئ هو قوله بل ربما مر المعرب المبتدى بذلك الخبر المطلوب ولم يعربه على وجه الجزية بل
يعربه بما لا يستحقه ويغفل عما تقدم له من ذكر المبتدا ولمانبه على ان هذا الوضع مما يعاب عليه المعرب ونوجه
السؤال على تفسير العلامة لقوله تقا وطائفة قد اهمتهم انفسهم الآية صدر السؤال بالفاء فقال فان قلت
فهل من ذكر قول الزمخشرى فى قوله تقا وطائفة قد اهمتهم انفسهم الآية صفة لطائفة ويظنون
صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون
بدل من يظنون فكانه نسى المبتدا فلم يجعل شيئا من هذه الجملة خبرا له قلت لعله راى الخبر محذوف اى ومعهم
طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اى وطائفة

من عزكم مثل السمهن منوان بدرهم اي سنوان منه واعتماده ؟ على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمته
على النار ش قوله قول الزمخشري قال في تفسير قوله ثم انزل عليكم من بعد الغم امنة نعاسا يغشى طائفة
منكم وطائفة قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الامر شئ الآية فان قلت
كيف موافق الجمل التي بعد قوله وطائفة قلت قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى
قد اهمتهم انفسهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون انتهى كلامه
بعبارته قال الفاضل النفتازاني هي الجمل الخمس الاخبارية والواحدة الطلبية اما الاخبارية الخمس
فهي قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله يقولون هل لنا تخفون في انفسهم لوكانوا واما الواحدة الطلبية فعلى
ان الامر ولم يجعل الى الاخبار عنه فالجر محذوف اي وطائفة اخرى ومنكم طائفة على ان الخطاب للجميع
من المؤمنين والمنافقين او طائفة اخرى لم يغشهم النعاس وبالجملة الواو للحال نص عليه سيبويه وقيل
للعطف على الجملة الفعلية استعار الجدوث الامر للمؤمنين واستمرار الخوف بالمنافقين من الازراء
بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن
الاكابر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شانه فيها مما لا ينكره منصف انتهى جزاه الله خيرا
وقد صدق وبالحق نطق في مدح العلامة وقال الشمني واقول لا يخفى ان في جوابه دفعا لنوهم الازراء والنقص
بالزمخشري انتهى كلامه قوله والظاهر ان الجملة الاولى خبر كما اختاره الحلبي حيث قال وطائفة مبتدأ والخبر
قد اهمتهم انفسهم وجاز الابتداء بالنكرة لاحد شيئين اما للاعتماد على واو الحال واما لان الموضع
موضع تفصيل والمعنى يغشى طائفة وطائفة لم يغشاها وفي خبر هذا المبتدا اوجه اربعة اوجه احدها انه قد
اهمتهم كما تقدم الثاني انه يظنون والجملة قبله صفة لطائفة الثالث انه محذوف اي ومنكم طائفة والجملتان
صفتان لطائفتين الخبر يقولون والجملتان قبله على ما تقدم انتهى ملخصا قوله وفي الحديث دخل وبرمته
اي دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت عائشة رضي الله عنها وبرمته وهي القدر من الحجر على النار والحديث
مما رواه الشيخان عن عائشة والحديث مروي بطرق مختلفة وفي المصابيح في كتاب الزكوة دخل رسول
الله والبرمة تفور باللحم فقرب اليه خبز وادم فقال الم ار برمة فيها لحم قالوا بلى ولكن لحم تصدق به على بريرة معتقة
عائشة فقال عليه السلام هو عليها صدقة ولنا هدية قال وسالت كثيرا من الطلبة
عن اعراب احق ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا ولا خبر والصواب انه الخبر والمفعول
العايد المحذوف اي سأله وعلى هذا فيقال احق ما سأل العبد ربه بالرفع وعلمه ان مصابكم المولى فيصح بذهب
الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده
ومن ههنا اخطاء من قال في مجلس الواثق بالله في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى اسلام تحية ظلم وقد
مضت الحكاية ش قوله احق ما سال العبد توهم عبارة المص ان هذا المثال مما اخترعه المصنف لامتحان
الطلبة وتدريبهم وليس كذلك لانه حاء به قد ما قال الصفدي في شرح لامية العجم حضرت الى علاء الدين
الكندي فيتا من مصر في قول القائل اللهم اني اسئلك وجيز ما سال العبد ربه على ينتصب ربه او يرفع فتقع الجواب
فكتب الجواب ينتصب والشيخ علم الدين السخاوي حاضر فراى ما كتب وخاف ان يخرج الجواب عن
الشيخ بالخطاء فقال يا هولاي تثبت في ذلك وحقق الجواب فقطن الجواب وكتب برفع ربه انتهى بعبارته
فعلم ان بهذه معركة قديمة والله اعلم بحقيقة الحال قوله والمصاب مصدر بمعنى الاصابة والمعنى ان اصابتكم
المولى اي جعلكم المولى مصابا اي ذا مصيبة من قبايح الافعال وذمايم الاخلاق لان المولوية توجب الاعزاز
والتكريم لا الاهانة والتهكيم قوله ومن ههنا اخطاء اي من اجل حمل المصاب على المفعول من اصاب كالمضاف
من اضاف اخطاء القائل المعرب في مجلس الواثق بالله من الخلفاء العباسية تقدم ترجمته مع الحكاية الواقعة

وفي اراد
هذر السوال
صح
تامل.

انه برفع ربه

الواقعة في مجلسه وتفصيل صورة النزاع مع الاختلاف في الرواية في اواخر الجملة الاولى من الباب الخامس
فليلتفت اليه قوله اظلوم ان مصابكم قال العيني في بحث الاضافة من شرح الشواهد الصغرى بيت من الكامل
والصواب ظليم وفيه تفصيل قال ثعلب وقد يكون للشئ اعراب اذا كان وجده فاذا انفصل به شئ
اخر تغير اعرابه فينبغي للمخرز في ذلك من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدءان اذا جئت
وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير
والتفصل وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا
او مفعولا التصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به
ش قوله وقد يكون في بعض النسخ بكذا وفي الاكثر وهو الظاهر بدون الواو قوله برز الضمير اي الضمير
المستتر في الفعل المخاطب وهو تصنع وتكون والتفصل لوجوب انفصاله بحذف الفعل وارتفاع ذلك
الضمير وهو انت بالفاعلية بالفعل المحذوف وهو تصنع او تكون او مرفوع على انه اي ذلك الضمير المخاطب
المنفصل اسم لكان الناقصة قوله وشانك مبتدأ خبره بتقدير ما يكون وكذا قوله وما مبتدأ اي ولفظ
ما فيهما حال من المبتدأ اي ولفظ ما كائنا فيهما اي فيما انت وفي ما شانك وقوله في موضع نصب خبر للمبتدأ وقوله
خبر الكان تمييزا او مفعولا بالنصب عطف عليه قوله الا انك استثناء من الجملة الاسمية السابقة عليه قوله
اذ لا يقع مفعولا به علة لتعينه للحالية لان كيف من الظروف والظرف والحال مترادفان بخلاف المفعول
وقد سبق هذا البحث في ترجمة كيف من الباب الاول قال وكذلك تختلف اعراب الشئ باعتبار المكان الذي
يحل فيه وسالت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال
المسؤول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانهما في هذا
الموضع زائدة كما ذكر وليس لهما اسم ولا خبر لانهما قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقوم زيد لما استعمل
استعمال ما النافية لم يخرج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند ابي سعيد هي نافية وفاعلها ضمير الكون
وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان
قبلها بما المصدرية وقبل ما احسن ما كان زيد كان تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا
وان نصب زيد على انه الخبر اي ما احسن الذي كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه ش قوله والصواب
الاستفصال اي طلب الفصل والتفصيل اي الصواب ان يطلب المسؤول تعيين موضع كان المقدرة
من المسائل ويبحث بعده عن حال كان قوله وليس لها اسم ولا خبر تقدم في ترجمة الجمل المعترضة بين شيئين ان
كان الزائدة الصحيح انها ليست بجملة لانها لا فاعل لها وهذا التعبير يدل على انها تامة لما مر قريبا ان مرفوع
الناقصة لا يسمى فاعلا قوله كما ان قل في قولنا فلما يقوم زيد وقوله استعمل جملة استئنافية مبنية بجريان
فلما مجرى الحرف وقوله لم يخرج لفاعل جواب لما والام بمعنى الى وقد مر كلمة فلما في مواضع متعددة من هذا
الموضوع منها ما وقع في ترجمة ما من فصل الميم وكذا ظالما ونظائرهما وقد مر مكررا في الابواب السابقة
فليطلب قوله وعند ابي سعيد اراد به السيرافي شارح كتاب سيبويه قوله وان ذكرت بعد فعل التعجب
اي وان ذكرت كلمة كان الزائدة بعد فعل التعجب وقبل ما احسن كان زيدا وجب الاتيان قبل كان الزائدة
المقدرة بما زيد وقوله كان تامة جملة اسمية من المبتدأ والخبر في محل الرفع على انه نائب فاعل قيل كقوله تعالى
واذا قيل لهم امنوا وقوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك قوله واجاز بعضهم نقصانها اي نقصان كان
في المثال المذكور وهو ما احسن ما كان زيد محمولا على تقدير ما قبل كان موصولا وعلى تقدير ان ان ينصب
زيد محمولا على انه خبر كان اي ما احسن الذي كان زيد ففوله على تقدير ما اسما حال عن الضمير في نقصانها
وكذا قوله على انه الخبر في محل النصب حال من زيد وذو الحال فيهما مضاف اليه وقد سبق قريبا تجيئ الحال عنه

شن المضاف اليه قوله ورد اى رد وجه نفصان كان على تقدير ما موصوله وان نصب زيد على الجزبان قولنا
ما احسن زيد مغن عنه وجوابه ان المجمات الزائدة من الاسماء والافعال والحروف كان التراكيب الخالية
عنها مغنية عنها وهى فى حال الاطناب تخالفها مع الايجاز فى اصل المعنى فلا محذور فيه الباب الثامن من
الكتاب فى ذكر امور كلية تخرج عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية وهى احدى عشر قاعدة القاعدة الاولى
قد يعطى الشئ حكم ما اشبهه فى معناه او لفظه وفيهما فاما الاول فقد صور كثيرة احدها بقاد رو الذى سهل
ذلك التقدير بتباعد ما بينهما ولهذا لم يدخل فى اولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض قادر على ان يخلق
ومثله ادخال الباء فى وكفى بالله شهيدا بخلاف قوله فليل منك يكفينى ولكن وفى قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور
لما دخل معنى لا يتعرين بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز ان تقول وصل الى كتابك بفقرات به على حد
قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التعرب ش قوله فاما الاول اى بالشبه المعنوى قوله دخول الباء
فى خبر ان قد سبق فى نرجمة الباء نقلا عن تذكرة المصنف ان زيادة الباء فى الجر كثير وقليل وافل وفى المغنى بعد
اولم يروا ان نحو قوله بقنا اولم يروا ان الله الذى خلق السموات الا به لانه فى معنى اوليس الله بقادر فليلتفت
الى هذا لكن قوله بخلاف قوله فليل منك لما تقدم فى نرجمة الباء المفردة من ان يكفينى فى البيت بمعنى يغنينى ولم
يدخله معنى الكف كما فى قوله تعالى وكفى بالله شهيدا اى اكتف بالله وقد مر تمام البيت والمسئلة على وجه
التفصيل والبيان فليلتفت اليه قوله وفى قوله سود المحاجر عطف على قوله فى كفى بالله اى ومثله ادخال
الباء فى قوله سود المحاجر الخ وقوله لما دخل علة لكون مثله وا ما قول الشمنى لما هنا بتشديد الميم والاشارة
بهذا الى ادخال الباء بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقرين فلم يفهم ما وجهه تقدم المراجع فى الباء الزائدة فهو تقدم
بعضه فان المفتوحة الخفيفة وصدرهن المحارب لا ربات الخمره وقد مر شرح البيت وبيان قائله وبحره
فى نرجمة ان المفتوحة الخفيفة فليطلب قوله لما دخله من معنى اكتف علة للمسئلة ومن بيان لما الموصولة
قوله لانه عار عائد الى قوله فقرات به والام علة لقوله لا يجوز ان يقول والمصنف ذكر فى حرف الباء ان يقرأن
متضمن معنى يرقين ويتبركن ولم يتعرضا له هنا ولم يذكر فى حرف الباء تضمنه معنى يتقرين قيل كانه يشير به الى جواز
ارادة الجميع فى البيت بخلاف قوله وصل الى كتابك ففقرات قال والثانية جواز حذف جزء المبتدأ فى نحو ان
زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو والثالثة جواز ان زيدا
غير ضارب لما كان فى معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا تتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا
لا تتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو فى الخصام
غير مبين وقول الشاعر فمتى هو هفا غير ملتفع قوله ولا تتخذ يوما سواه خليلا وقوله ان امرأ حصنى عمدا مودته
على الثنائى للعندى غير مكفور وتقدير لغير مكفور عندى
بعيرا ويحذوف هو لغت له او حال من ضمير ولو قلت جاء ان غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافى لا محل لها
مكان غير ش قوله والثانية اى بهذه الصور الكثيرة المعنوية قوله لما كان علة لجواز الحذف وقال الشمنى لما كان يفتح اللام
وتشديد الميم وفيه بعد قبل وجه عدم جواز ليت زيدا قائم وعمرو وان ليت زيدا قائم فى معنى زيد قائم لان
ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما قوله والثانية جواز انا زيدا غير ضارب على ان يكون
انا مبتدأ وغير خبره مضاف الى ضارب وزيدا منصوب على انه مفعول ضارب قدم عليه ولما كان هذا التركيب
فى قوة قولنا انا زيدا لا اضرب وهو جائز بالاتفاق حمل عليه للشبه المعنوى بينهما قوله ولولا ذلك اى لعدم الشبه
المعنوية بين الاثنين ولا لم يجز هذا التركيب اذ لا تتقدم المضاف اليه قوله فكذا لا تتقدم معموله اى فكما لا يجوز تقدم
المضاف اليه على المضاف لا تتقدم معمول المضاف اليه على المضاف قوله ودليل المسئلة قوله تعالى قال الدماميني
فى المسئلة مغروضة فى تقديم معمول ما اضيف اليه غير عليها سواء ذلك المعمول ظرفا او غيره فالاية دليل على

لما دخله معنى اكتف بالله شهيدا

وفى خبر ان قد سبق فى نرجمة الباء فى الجر كثير وقليل وافل وفى المغنى بعد اولم يروا ان الله الذى خلق السموات

فى معنى زيدا قائم

على جواز الجار والمجرور اذ قوله فى الخصام متعلق من قوله لكم مبين انتهى قوله وهو فى الخصام غير مبين فان
قوله فى الخصام معمول مبين هو ما اضيف اليه غير وجه جوازه كونه بمعنى وهو فى الخصام لا يبين لا بد على
هذا ان اداة النفى لها الصدارة لكونها مغيرات معنى الجملة فلا تتقدم معمول ما فى خبرها عليها وجوابه ما تقدم
فى بحث اذا او غيره من المواضع من ان لا نمنع من ذلك قال الحلبى وهو فى الخصام غير مبين الجملة حال وفى
الخصام يجوز ان يتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده تقديره وهو لا يبين فى الخصام ويجوز ان يتعلق بمبين
وجاز للمضاف اليه ان يعمل فيما قبل المضاف لان غير بمعنى لا انتهى يعنى ان غير ان كان بمعنى لا يكون حرفا وفى يضاف
وقال فى اخر سورة الفاتحة وقد يراد بها النفى كلا فيجوز تقديم معمول معمولها عليها كما يجوز فى لا تقول انا زيدا غير
ضارب زيدا ومنه قول الشاعر ان امرأ خصنى عمدا مودته على التنائى لعندى غير مكفور عندى تقدير لغير مكفور
ولا يجوز ذلك اذا كانت لغير النفى لو قلت جاء القوم زيدا غير ضارب تريد غير ضارب زيدا لم يجز لانها لبست
بمعنى الا التى يجوز فيها ذلك على الصحيح من الاقوال فى الا وفيها قول ثان بمنع ذلك مطلقا وقول ثالث مفصل
بين ان يكون جواب قسم فيمتنع فيها ذلك وبين ان لا يكون فيجوز انتهى كلام الحلبى قوله فنى هو حقا
هذا البيت من الطويل لم يسم قائله وهو دليل على جواز تقديم الاسم الذى ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله
حقا مفعول به ناصبه المضاف اليه من قوله بلغ وفنى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير اى تول
فنى هو غير بلغ حقا وجملة النهى معطوفة على جملة الامر المحذوفة المذكورة لان تلك هى المقصودة بالاصالة
والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير كذا قال الدماميني قوله ان امرء خصنى هذا البيت من البسيط قال الا
هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندى متعلق بكفور من قوله غير مكفور وقد استوفيت اقسام
المعمول الثلثة ومعنى حصنى بكذا افردنى به بحيث لا مشارك لى فيه والتنائى التباعد وعلى للمصاحبة كما فى نحو ان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة وبقابله الشكر اى ان امرأ لهذا المثابة لغير مجحود النعمة
عندى وبعد هذا البيت قوله ارعى واروى واظهرنى على العدو وبصر غير بقدير والبيتان معا لابى زبيد الطائى
يمدح بهما اخاه لامه ولبدا ابن عفيفة عامل الكوفة فى خلافة عثمان رضى الله عنه وسبب ذلك ان بنى تغلب
اخوال الشاعر كانوا قد اخذوا له ابلا فاستعان منهم ولبد المذكور وردها فمدحه ومعنى ارعى جعل ابلى ترعى الكلاء
واروى اسقاها فاذهب عطشها واظهرنى على العدو جعلنى ظاهرا عليه غالبا له والتعذير التقصير ويروى
بلفظ التقصير مكان تعذير فان قلت ثم انتصب مودته قلت اما بالفعل المذكور على اسقاط الخافض
اى حصنى بمودته واما بمودته على تضمينه معنى منح واعطى اى منحنى مودته انتهى كلامه قوله ويحتمل تعلق على
بكفور او بمحذوف قال الحلبى على الكافرين فيه خمسة اوجه احدها ان يتعلق بالتنائى الثانى ان يتعلق بمحذوف على انه نعت
لغير الثالث انه فى موضع نصب على الحال من الضمير المستكن فى غير الرابع ان يتعلق بغير اى غير يسير
على الكافرين قال ابو البقاء الا ان فيه تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو ممنوع وقد جوز ذلك
بعضهم اذا كان المضاف غير بمعنى النفى كقوله ان امرا حصنى عمدا مودته على التنائى لعندى غير مكفور وتقدم
تحرير هذا اخر الفاتحة مشبعا فعليك باعتباره ثم الخامس ان يتعلق بعادل عليه غير يسير اى لا يسهل
على الكافرين انتهى كلامه قال والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك
لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو
ولا تغترر بعارض سلم وهو احسن ما قيل فى بيت ابى نواس غير ما سوف على زمن ينقضى بالهم
والحزن والخامسة اعطاؤهم ضارب زيدا لان او غدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لانه فى معناه ولهذا
وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال مجرورة
عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما تقدم عليه حال منصوبة ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضى

لانه حينئذ في المناصب الشاهد وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبير الا على الخاشعين
وبابي الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لانيهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره السابقة
العطف بلا بعد الايجاب في نحو آلا ان الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لا الاسم بام ولا اب
ش قوله لما كان علة جواز هذا التركيب وهو جملة على قولنا ما قائم الزيدان للشبه المعنوي بين غير وحرف
النفي ولو لم يعتبر هذه المشابهة لم يجز ذلك لان شرط هذا النوع من المبتداء ان يكون بعد النفي او الاستفهام
قوله لان المبتدأ اشارة الى ان المبتداء على نوعين متباينين احدهما المشهور وهو المسند اليه والآخر
وهي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام ولا يكون له خبر بل يكون له مرفوع مسند اليه يغني عن الخبر
ويقام مقامه قوله لاه هذا البيت مدرج من بحر الخفيف وآخر صدره ويها اللهو واول عجزه الوا ومنه والاغترار
الانخداع والطمع يقال غرته الدنيا اي خدعته واطمعته بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات
والسلم بفتح السين وكسرها الصلح لقول ان اعداك لسيوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتدانت
ايضا ولا تله ولا تتخدع بما عرض عن صلح لاثبات له ووجه الاستدلال بالبيت ان عداك بمعنى الاعداء قال
في الصحاح والعدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له فاما ان يرفع على انه مبتدأ وجزه ما تقدم او على انه
فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لاه عداك لا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيبود
الى قولك الاعداء غيرلاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب قال الدماميني
قلت ولما نع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى
انك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ انتهى ولا يخفى ان هذا وجه بعيد غير ظاهر وان كان
موافقا للاصول قوله غير ما سوف على زمن تقدم البيت في ترجمة غير في فصل الغين المعجمة من الباب الاول
وذكرت المسئلة مستوفاة واوردنا فيه من اقوال الحذاق المهرة كلمات صدرت عن التحقيق والاتقان
فليراجع اليه واجمال ما سبق ان فيه ثلثة اعاريب احدها هذا وهو ان الظرف اعني على زمن مرفوع القوية
عن الحذاف في ترجمة لولا من حروف اللام فليراجع اليه وهو من المعارك بين الفحول قوله وقبل فليل مبتدأ
يعني ان الاستثناء به منقطع والا بمعنى لكن المخففة وما بعدها يكون جملة التقدير ولكن قليل منهم لم
يشربوا فلا يكون مما نحن فيه وهذه الجملة في محل النصب على الاستثناء المنقطع وقد ذكرنا المص في
التشبيه الذي عقده في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب واورد الآية الكريمة استشهادا بقراءة الرفع
لابد من النظر فيه من هنا قال الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذا انك بربها ثان مع ان المشار اليه البد
والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا وغير الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا
فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الثانية عشر قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد جواز لانه نقيض من
في المعنى الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقوله ذلك فاوقع احد في الاثبات لانه نقيض الضمير المستتر في
يقول والضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك وقال شعر في لبدة لا ترى بها احدا يحكي علينا الاكواكبها فرفع كواكبها
بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد او هو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك ش قوله فيمن نصب
اي في قراءة من نصب الفتنة على انه خبر يكن واسمها الا ان قالوا ولما كان اسم كان عين الخبر والفتنة
مؤنث انث الفعل المسند الى المذكر الى المؤنث للشبه المعنوي وكذا قوله لقفا قذا انك بربها ثان الخ في
التذكير قوله برفع زيد جواز التقييد بالجواز لعدم تعين الرفع بجواز نصب زيد على انه مفعول اول لعلمت وانما
ارتفاعه فللشبه المعنوي بينه وبين من الاستفهامية وحكمها تعليق فعل القلب عن العمل وارتفاعها على
الابتداء كما اذا قلنا علمت من ابوك قوله فما وقع احد في الاثبات مع انه لا يستعمل الا في النفي لما بين هذا الاثبات
وبين النفي من شابهة معنوية لان احدا تفسر الضمير المستتر في يقول وهو منفي بلاء النافية فكان احد كذلك ووقع

وقع في سياق النفي والبيت تقدم مشروحا في ترجمة بلى من حرف الغين فليراجع اليها وقد استشهد به سيبويه
على رفع الكواكب بدلا من الضمير الفاعل في يحكي لانه في المعنى منفي وقال السيرافي في شرح الكتاب الشاهد في البيت
انه بدل كواكبها من الضمير الذي في يحكي لان احدا كانه مبتداء وان وقعت عليه الرؤية وهي رؤية القلب وكانه
قال لا يحكي علينا الا كواكبها وقد عرفت ان ما وقع على ضمير الاسم المبتدا المحجود خبر بمنزلة المحجود وما وقع على المبتدا
والخبر من افعال الظن والعلم لا يخرجه عن ذلك الحكم والاحتياط ان يكون البدل من الاسم الاول الذي وقع عليه حرف
لان البدل منه محمول على اللفظ والآخر محمول على المعنى فالظاهر هو الظاهر من الكلام انتهى كلام السيرافي وقد مر في ترجمة
على ان ما نقله السيوطي عن سيبويه بعيد عن الحق مع انه لم يجده في الكتاب ولا في الشرح والله اعلم قال وهذا
الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلا انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اشتة كتابي فاحتفرها
فقال له كيف قلت اشتة كتابي فقال البس الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشده
فيها خطوط سيواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل
فقال اردت كان ذلك وبلك فوالله ما مررت برجل ابي عشرة نقه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله فرفعوا
الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه لما لخطوا فيها المعنى فاذا كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن
والاب بمعنى الوالد ش قوله وهذا الباب اي اعطاء الشيء حكم ما يشابهه معنى قوله ولقد حكى ابو عمرو و
وهذه الحكاية وقعت في الصحاح في ترجمة لغب بالغين والباء الموحدة التحتية وفي نقلها فائدة زائدة
قال الاصمعي عن ابي عمرو بن العلا قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءة فاحتفرها فقال البس الصحيفة
فقلت ما اللغوب فقال الاحمق انتهى فاعطى فيها حكم الصحيفة في التانيث الكتاب لشبه المعنوي بينهما
قوله فيها خطوط من سواد وبلق سطران من ارجوزة طويلة كذا قال السيوطي وقال العيني من قصيدة مرجزة
تنيف على مائة وسبعين بيتا وقد تقدم بيت منها في بحث التنوين من حروف النون والضمير في قوله فيها للبقرة وبلق
اي بياض والتوليع الاختلاف الالوان والبهق بياض وسواد في الجلد قوله ان اردت الخطوط قال العلامة
في تقرير قوله تعالى على وان بين ذلك جاز ان يشار بلفظ ذلك مع كونه موضوعا الى واحد مذكر على تاويل ما ذكر
وما تقدم الى سوئتين كما جعلوا فعل فاعل فانثوا عن افعال جمة تذكر قبله نقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر كذا افعالا
كثيرة وفصله طويلة كما نقول مما احسن ذاك وقد يجري الضمير مجرى اسم الاشارة في هذا قال ابو عبيدة قلت
لرؤبة في قوله فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او ان
اردت السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك وبلك والذي حسن منه ان اسماء الاشارة تشبهها
وجمعها وتانيثها ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع انتهى وقال سعد الملة قوله
كما جعلوا فعل الخ يعني يجوز ان يكنى باسم الاشارة عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم
كما يكنى عن افعال متعددة بلفظ فعل وقد بينهما في مثال واحد وقد يقع مثله في الضمير الا انه في اسم الاشارة
اكثر واشهر فجعل الضمير منزلا منزلة عما عليه لا مستغلا في ذلك ولهذا قال وبنه اردت ذاك وارادفه بلفظ ذلك
على عادة العرب تحقيرا وتشبيها وفي الاساس شيء مولع ملمع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال
الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع وولد جعله مخططا وقيده فوديا
مثل مراس الابي اي اقراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب انتهى كلامه قوله اردت
كان ذلك بعني اعطيت حكم اسم الاشارة الضمير للشبه المعنوي بينهما قوله وبلك قال الطيبي اي هذا سهل
لا يسئال عنه قوله اذا كان العرب علة لرفعهم الفاعل بالاسماء الجامدة لكونها مؤولة بالمشتقات ومن
ذلك قولهم مررت برجل مصري حماره بجر مصري او رفع حماره اي منسوب الى مصر وكذا وحشي صفره وكذا
برجل زهير ابوه ورجل اسد غلامه اي شاعر وشجيع وقد اعطى فيها كلها حكم المشتق بالجامد للشبه

الى يونس قلت جاز ذلك لوقوع الضمير للعدد المحتضار في الكلام وفي بعض النسخ

المعنوي بينهما قال للشبهان الاول انه وقع في كلامهم ابلغ مما ذكر من تنزيلهم لفظ موجود بمنزلة لفظ آخر لكونه لمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود مما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائبا وقد مضى ذلك والثاني انه ليس بلازم اي يعطى الشيء حكم ما هو في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان وصلتها وبالعكس دليل الاول انهم لم يعطوه حكمها في جواز حذف الجار ولا اسندوا بهما مسد جزأي الاسناد ثم انهم شركوا بين ان وان في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بمسدهما في باب علم وخصوا الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيان حكم في النيابة عن ظرف الزمان ش قوله وهو تنزيلهم اي الابلغ مما ذكر وقد ينزلون اللفظ الموجود بمنزلة المعدوم وقد مضى ذكرها بضاع في مواضع منها وقوع في العطف على التوهم موصوله المسنا بالجبال ولا الحديد بنصب الحديد عطفا على الجبال بتنزيل الباء المنزلة المعدوم كانه قال فلسنا الباء متعلقة بخصوصا وضمير سدهما عايد الى ان الخفيفة وصلتها وضمير سدهما عايد الى اجزأ الاسناد وهما المسند اليه والمسند وقد تقدم هذا ايضا في باب عسى وقوله بذلك اشارة الى السد المذكور والباء متعلقة بخصوصا وقد سبق هذا ايضا لا يقعان مفعولا فيهما كما وقع المصدر في قولك انيك طلوع الشمس وخرجت قدوم الحاج قال تقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشد قوله فابا كا ابا كا المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم وان قائم ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان يقوم بمنع عسى انك قائم ومثله في ذلك لعل وتقول انك تقوم ولا تقول لوان تقوم وتقول ونقول جئتك صلوة العصر خلافا لابن جني والزمخشري ش قوله تقول عجبت من قيامك مثال لعدم اعطاء حذف الجار للمصدر قوله وشد قوله فابا كا ابا كا المراء عجز بيت من الطويل مشهور بين النحاة من شواهد التحذير ولم نقف على اسم قائله ويكفينا انه من ابيات الكتاب وهو شاذ عند القياس والاصل ان يقول اباك والمراء واباك من المراء مثل اياك من الاسد لعدم جواز حذف الجار من غير ان قياسا فيكون شاذا غير القياس ومعنى البيت واعرابه واضح وفيه موعظة بليغة في الزجر عن المراء وهو الشقاق والعناد قوله فاجرى المصدر اي المراء مجرى ان يفعل اي مجرى ان غاري قوله وتقول حسبت مثال لامتناع سد المصدر مسد جزئي الاسناد ومثل ان وان حتى بذكر خبره وتقول حسبت قيام زيد حاصلا ووجهه ان مفعولي باب ظننت في المسند مع المسند اليه قوله وتقول عسى ان تقوم مثال الاختصاص ان الخفيفة بباب عسى قوله ومثله في ذلك لعل يعني ان لعل مثل عسى في جواز سد ان الخفيفة مع صلتها مسد جزئي الاسناد وفي امتناع سد ان المشددة مع صلتها مسدهما قال المصنف في ترجمة لعل ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة قوله وتقول لوانك مثال لاختصاص ان المشددة بكونها سادة مسد جزئي الاسناد قوله وتقول جئتك صلوة العصر بنصب صلوة على الظرفية مثال لتنعيم اعطاء حكم المصدر في النيابة عن الظرف لان وان قوله خلافا لابن جني والزمخشري ذكره العلامة في الكشاف حيث جوز انتصاب قوله تعالى ان اتاه الله الملك على الظرفية من قوله تعالى حاج ابراهيم في ملكه وقد تقدم في ترجمة ما المصدرية ان المص قال ولا شارك ما المصدرية في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وتبعه الزمخشري وحمل عليه قوله تعالى ان اتاه الملك انتهى ملخصا وقد بينا هناك اعتراض ابي حيان على العلامة وجواب الحلبي شكر الله سعيه من طرف العلامة بتقصير لا يجوم حوله شائبة الضعف فليلتفت اليه قال والثاني وهو ما لم يعط حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه لصور كثيرة ايضا احديها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورجح الغنى للجزما ان رايته على السن خبرا لازالا زيد وقوله نرجي المراء ما ان لا يراه ولغرض دون ادناه الخطوب ايها ان رايت ولا سمعت بمثله يوما بها لي انيق

انيق جرب الثانية دخول لام الابتداء على تاء التانيث حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ وقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على ما نحو قولك لما تصنع حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن اولها على النهي لم يخرج الى هذا ش قوله دون معناه يعني انهما لبا بمراد قبل ولا بينهما مناسبة معنوية من وجوه متعددة كما في فعل التعجب وافعل التفضيل على ما سياتي وهذا لا يمنع المناسبة المعنوية وبهذا اندفع اعتراض الشارح فيما سياتي بان مجرد المشابهة اللفظية غير مفيد بهذا الحكم بل يجب ان يكون بينهما مناسبة معنوية قوله زيادة ان اي المكسورة المخففة كما تقدم في ترجمتها مع ذكر هذين البيتين المذكورين ههنا وقوله ورجح الغنى مثال المصدرية وقوله يرجح المراء مثال الموصولة الاسمية ومن اراد شرح البيتين فعليه بالمراجعة الى هناك قوله كقوله ورجح الغنى قال في التعليق تقدم في حرف الفاء احتمال كون ما زائدة وان شرطية فلا يكون في البيت دليل على زيادة ان بعد ما المصدرية بان قصد به الاسناد لا ل انتهى ويمكن ان يقال هذا احتمال بعيد ومثله لا يقدح في الاسناد لا ل كما تقدم قوله ما ان رايت بيت من الكامل لدريد بن الصمة قال السيوطي قال القالي في امالية حدثنا ابو بكر بن دريد حدثنا عمر بن ابي عبيدة قال خرجت تماضر بنت عمرو بن الحارث ابن الشريد وهي الخنساء رضي الله عنها فهنات ذو الرمة حين نفست عنها نبيها واغتسلت وورد بن الصمة برابها ولا نراه فقال ورد جيئوا تماضر وارجعوا حجبي وقولوا فان وقومكم حبي ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم طالي اينق جرب مبتذلا بتذوحاسة بوضع الهناء مواضع النقب احتباس قد هام الفؤاد بكم واعتاده داء من الحب قال القالي النقب بكون القاف وتقال ايضا بفتحها القطع المتفرقة من الجرب في جانب البعير والواحدة نقبة واخرج ابو الفرج في الاغاني عن ابي عبيدة وابن الاعرابي وابن الكلبي مثل هذه القصة وزاد فلما اصبح غدا على ابيها يخطبها فدخل عليها ابوها فقال ياخنساء اناك فارس هوازن وسيد جشم ورديد بن الصمة يخطبك فقالت انظري حتى اشاور نفسي ثم بعثت وليدة فقالت لها انظري ورديدا ذا بال فان وجدت بوله قد خرق الارض فقيه بقية وان وجدته قد ساح على وجهها فلا فضل فيه فاتبعته وليدة نها ثم عادت اليها فقالت وجدت بوله قد ساح على وجه الارض فعاودها ابوها فقالت يا ابه ائتني نارك بني غنم مثل عوالي الرماح وناحية تشيخ بني جشم فانصرف وردا انتهى كلام السيوطي وقد تقدم ترجمة الخنساء في ترجمة اذ من باب الهمزة قال الدماميني مستبذلا بالذال المعجمة اي لبس بمنصون منرفع والهناء بكسر الهاء وبالمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة والهناء الطالي بالهناء والانبق جمع ناقة اصل الاول انوق كما قالوا فوق فابدلوا العين في انبق ياء لكن هذا الابدال صحيح قلبان احدهما انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصارا نقعا ثم فعلوا في اول واجروا بها فصار نقيا ثم لما صارت الواو والفتحة قبلها ياء لموجب ذلك قلبوها على حالها الى موضع القاف فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو آخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو اولها قال ابو القاسم الرجاج في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول الماذني وحذاق اهل التصريف انتهى ولما ظهر اثر التعسف في نهاية المتاخرون فقال الجاربردي اصله انوف استثقلوا الضمة على الواو فقدموها فقالوا اونف ثم عوضوا من الواو ياء فقالوا انيق فوزنه اعفل وقال اخرون اصله انوق كما ذكرنا لكن حذفت العين ثم عوض عنها ياء زائدة فوزنه افل انتهى وقال ابن يعيش في حروف الصلة من شرح المفصل واصله انوف فاستثقلوا الضمة على الواو فقدموها

الى موضع الفاء فصارا وتفاور بما تكلمت به العرب ثم قلبوا الهاء بالخفيفا فصارا نيفا انتهى وقال
الجوهري في الصحاح وقد جمعت الناقة في القلة على انوق ثم استثقلوا الضمة على الواو وقدموا الواو
فقالوا اونق حكاها يعقوب ابن السكيت عن بعض الطائيين ثم عوضوا من الواو باء فقالوا انيق
انتهى كلام الجوهري بعبارته وهذا اعين ما اختاره ابن ثم قال الدماميني والحرب جمع حربا وهي التي
اصابها الحرب وهو داء معروف وقوله كاليوم في موضع نصب كان في الاصل صفة لها فلما
انيق ثم قدم وانتصب على الحال منه والتقدير بحسب الاصل ما ان ارايت بانيق كها في اليوم فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم انتهى كلامه قوله لما اغفلت بيت من الوافر لم يسم قائله ما نافية
واللام لتاكيد وقوله وكيف معناه وكيفا اغفل شكرك والحال ان معظم مالي اوما في يدي من الاموال بعض
من عطائك قوله واتقوا فتنة تقدمت هذه الاية الكريمة وما بعدها في نزجمة لا والتاهية مفسرة فليلتفت
اليها قوله فهذا محمول الخ قول لانصبين بلا النافية محمول على لاتخسبن بلا التاهية لما بينهما من المشابهة
اللفظية قوله ومن اولها اي قوله تعالى لاتخطئنكم وقوله تعالى لاتصبين على النهي وقد مر وجهه قال الرابعة
حذف الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد شبها في اللفظ بقولك كما مر بزيد
الخامسة دخول اللام الابتداء بكلمة ان التي بمعنى نعم شبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من
ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اغفر لنا انها العصابة بضم آية ورفع صفتها
كما تقال يا انها العصابة وانما كان حقها وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما
نحن العرب في المثال فلانه لايكون منادى لكونه بال فاعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحن معاشر
الانبياء لا نورث فوجب النصب سواء اعتبر حالا ام حال ما هو شبيه به وهو المنادى ش قوله
اجمع بهم وابصر به الشواهد في ابصر فان فاعله محذوف بقرينة ما قبل وهو اسمع بهم على الاعاريب المذكورة
في الآية قال شهاب الدين هذا اللفظ امر ومعناه التعجب واصح الاعاريب فيه ان فاعله هو المجرور بالباء
والباء وزائدة وزيد تاما لازمة اصلاحا للفظ لان افعل امر لايكون فاعله الا ضميرا مستترا ولا يجوز حذف هذه
الباء لامع ان ولنا قول ثان ان الفاعل مضمر والمراد به المتكلم كان المتكلم امر نفسه بذلك
والمجرور بعده في محل نصب ويغفر لصدر الرجاجي ولنا قول ثالث ان الفاعل ضمير المصدر والمجرور منصوب المحل ايضا والتقدير
احسن بالحسن بزيد وشبه بهذا الفاعل عند الجمهور بالفضلة لفظا فجاز حذفه للدلالة عليه بهذه الآية
فان تقديره وابصر بهم انتهى اراد بقوله جاز حذفه حذف فاعل ابصر بدلالة قوله اسمع بهم تقديره
اسمع ابصر بهم حذف بهم بقرينة اسمع بهم وانما جاز حذفه لشبهه بالفضلة لدخول حرف الجر عليه وهو
من علامات الفضلة قوله بقولك امر بزيد هو فضلة بخلاف احسن بزيد فانه فاعل مثل كفى بالله وكفى
الباء زائدة لازمة في احسن بخلاف كفى بالله اذ يجوز اسقاطها كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال
قوله وقد مضى يعني في نزجمة ان المكسورة المشددة قوله وانما كان حقها اي حق اعراب العصابة
ههنا وجوب النصب على الاختصاص بتقدير اعني كقولهم نحن العرب بالنصب تقديره اعني العرب
او اختص العرب واقرى الناس خبر نحن والجملة الاختصاصية معترضة بين المبتدا والخبر كما تقدم
في بحث الجمل المعترضة في الباب الثاني قوله واما نحن العرب فلا يجوز فيه الا النصب لامتناع حمله على
المنادى المبني على ما يرفع به لكونه معرفا باللام قوله واما نحن معاشر الانبياء ان بقي على الاختصاص
وجب نصبه بتقدير الفعل الناصب وان حمل على المنادى وجب نصبه كالمنادى المضاف نحو يا عبد الله
بالنصب لاغير قال السابعة بناء باب خدام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهور

مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعلة وجه قوله بالبت حظى من جداك الصافي والفضل ان تنزكني كفاف والاصل
كفافا فهو حال او تركك كفاف مصدر ومنه عند ابي حاتم قوله جاءت جبارت لتنصرعني فقلت لها اقصري اني امرء صرعي
عليك حرام وليس كذلك ولبس لفعل فاعل وفاعلة فالاولى قول الفارسي ان اصله حرام كقوله والدهر بالانسان
دواري ثم خففت ولو اقوى لكان اولى واما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلة
بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال ش قوله
باب خدام قال الشمني يريد به ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة سواء كان في آخره ياء ولم يكن
وخدام وما الحاق المهملتين علم امراة وانما قال في لغة الحجاز لان اكثر بني تميم على ان ذوات الراء من هذا القسم
مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغدر ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية
واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا فقال الربعي وعلة بناء الحجازيين لخدام
تضمنه معنى باء التانيث وقبل تشبهه بنزال من اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بناء
على قول الاكثرين تنزال اسم للمنازلة لا للنزال كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العلل لانها
كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث فلما زادوا العدل بنوا اولبس بعد منع الصرف الا البناء انتهى كلام
الشمني الظاهر ان بناء نزال لكونه اسما للفعل مبني وهو الامر وقد علل به بناء اسماء الافعال قوله وعليه وجه
قوله يعني وجه بناء كفاف مع انه نكرة على الكسر تشبيها له بباب خدام وان لم يكن منه وكذا حرام ولكنه اخرجه
المصنف من هذا الوجه تقدم ترجمة الى حاتم في ترجمة كلا من حروف الكاف وهو كنية رجلين قوله بالبت
حظى قال السيوطي هذا من رجز لرؤبة يخاطب به ابا العجاج وقد سرف اعني اباه منه فصيدة له وانشدها
سليمان بن عبد الملك فاجازه بعشرة آلاف درهم فطلب منه ابنه لصبا منها لكونه اجيز بشعره فابى واخرج
ابن عساكر من طريق ابي سعيد السراف عن ابي بكر بن السراج عن ابي العباس المبرد عن الرياشي عن
الاصمعي قال قال رؤبة خرجت مع ابي ارد سليمان بن عبد الملك فلما رايت بعض الطريق قال ابو كم راجز
وجدك راجز وانت مفحم قلت افاقول قال نعم قلت كم قدرتا علاه عسى ثم انشدته ابا ها فقال اسكت
فض الله فاك فلما انتهينا الى سليمان قال له ما قلت فانشده ارجوزتي فامر له بعشرة آلاف درهم
فلما خرجنا من عنده قلت اسكتني وتنشد ارجوزتي فقال اسكت وبلك فانك ارجز الناس قال
فالتمست منه ان يعطيني نصيبا مما اخذه بشعري فابى فنابذته فقال الطالما اجرى ابو الحجاف فاتبعه بعيدة
الانحاف تابى على الاهلبين والالاف سرعته ما شئت من سرها فحتى اذا ما آض واعراف كالكودن
المشدود بالاكاف قال الذي عندك لي حواف من غير ما كسب ولا احتراف فقال روبة بجبيه انك لن تنصف
ابا الحجاف وكان يرضى منك بالانصاف ظلمتني عمدا وذو الاعراف بالبت خظى من بناك الصافي والفضل
ان تزكني كفاف ابو الحجاف بجيم ثم حاء مهملة وفاء وكنية رؤبة ذو وذو صاحب كتابي مناقب الشبان ومثالب
علماء الانسان من طريق محمد بن سلام عن ابي يحيى الصيني قال كان رؤبة يرعى ابل ابيه حتى بلغ وهو لا يفرض الشعر
فتزوج ابوه امراة يقال لها عقرب فعادت رؤبة وكانت تقسم الله على اولادها الصغار فقال رؤبة ما
يحق عني انا نائل عنها او انتجع بها الغيث فقالت عقرب للعجاج اسمع هذا وانت حي فكيف بنا بعدك
فخرج فزبره وصاح به وقال له اتبع ابلك لبطال ما اجرى ابو الحجاف وكان يرضى منك بالانصاف لما رآني ارعشت
اطرافي استعجل الدهر وفيه كاف بجرم الالف عن الالاف وقال ابيات فلما انشده رؤبة بجبيه انك لن تنصف ابا الحجاف
وكان يرضى منك بالانصاف وهو عليك دائم التعطف فقال صاحب المناقب الشبان قوله استعجل الدهر
وفيه كاف كقول الآخر تعبس عني الدهر والدهر مكلف وقول كسرى اذا ادبر الدهر عن قوم كفى بعدوهم انتهى
كلام السيوطي قوله جاءت لتنصرعني وفي نسخة جالت وكذا في كثير من النسخ اي انتهى والذي راينه في

الدهر

في نسخة صحيحة من ابيري القيس مقروة على الامام ابي ذكريا التبريزي وعليها خطه بانها قوبلت عليه قراءة
نصيح وضبط جالت من الجولان وثبت فيها اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق قال تعالى
اقصد في مشيك وصف فرسا بحجت به لنرمه فامر بها بان ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لغفونة وتباطؤ
انتهى قوله او ليس لفعلة اي لفعل حرام فاعل وفاعلة صيغة اسم الفاعل لانه صفة مشبهة من حرم بضم العين فلا
يجيء منه اسم الفاعل فلا يمكن ان تقال انه معدول عن فاعل او فاعلة كقطام قوله والدهر بالانسان نقدم
الكلام عليه في باب الهمزة واما قول الشمني هذا تخريب ليس لحذف لما انه بيت مستقل عند السخري
كالسخ مصدر الا ان في باء النسب قوة في الفعل انتهى وكذا قوله لهم احمري للمبالغة في الحمرة قوله ثم خففت
بحذف الياء المشددة لضرورة الوزن قوله ولو اقوى يعني لو ارتكب الشاعر الاقواء في البيت والتي
لكان اولى قال الدماميني الاقواء عندهم اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت
مكسورة الروي منها عوجا على الطلل المحيل لانتا تبكي الديار كما بكى ابن خذام والطلل ما شخص من رسم الدار
والمحيل الذي احال اي اتى عليه حول لانتا بفتح اللام والهمزة اي لعلنا وابن خذام بالخاء والذال انتهى حركة
الروي لما نشاء عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا انه اسهل من هذا
الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعملوه وقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى عنه
قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ ازمان بالاطلاق والنون مكسورة وبعد ذلك
قوله في هذه القصيدة شباب بني عوف طهارى نقية واوجههم بيض المسافر غران فالنون مضمومة وحينئذ
فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج وفيه نظر ثم كلام المص يقتضي ان الشاعر لم يرتكب الاقواء وقد
رابت في النسخة التي تقدمت الاشارة اليها اتقا هذه الكلمة وهي حوام مضبوطة بضم الحاء المهملة وضم الميم فيكون الشاعر
قد اقوى انتهى كلام الدماميني وقد سبق منا في شرح ترجمة قدان الاخفش كان يروي ان العرب لا ترتكب
الاقواء ولفوا قلت قصيدة الاوفيها اقواء قوله طلبوطلحنا قصد ربيت من قصيدة من الطويل قالها ابو
زبيد الطائي شاعر اني تقدم شرح البيت في ترجمة لات والشاهد في كلمة اوان فانها وقعت في البيت
مكسورة والقياس الفتح كما وقع في ولات حين مناص وقوله ولات اوان جملة حالية واسم لات محذوف
واوان خبره اي ولبس الاوان اوان صلح بحذف المضاف اليه وبنى اوان كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف
اليه وشبهه بالغايات وجعل وجه بنائه على الكسر شبهه بنزال ودراك ولا يرد عليه انه ليس من المعارف فكيف
يصح شبهه بنزال والمص ذكر في ترجمة لات هذا الوجه بعينه وذكر وجها آخر قوله شبهه جزء المبتدأ وهو قوله علة
ان كان لكن مخففة وهو الاظهر جزء لكن قال والثامنة بناء حاشا في وقد حاشا الله لشبهها في اللفظ بحاشا
الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما فاقدنا لبست
حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله
اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا تاويل لا يأبى في كل موضع يقال لك الفعل كذا افتقول حاشا لله
فانما هذه تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها اعرابها على الفاء هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا باب
خدام لذلك قوله لشبهها في اللفظ قال المص في ترجمة حاشا من حوفا لحاء من باب الادوات وانما
ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشا على لشبهها بحاشا الحرفية انتهى وقد تكلمنا هناك عليه وقلنا
لا يكفي المشابهة اللفظية بل المناسبة المعنوية موجودة ههنا فليرجع اليه قوله والدليل على اسميتها
قراءة بعضهم قال المص في ترجمة حاشا والصحيح انها اسم مرادف للبراءة بدليل قراءة بعضهم حاشا
لله بالتنوين انتهى وهي قراءة ابي السمال كما سبق وقد تقدم ايضا انه يحتمل التنوين ان يكون للتنكير فلا يمكن
الاستدلال به على الاعراب وفيه نظر لانه احتمال بعيد ومثله لا يقدح في الاستدلال قوله لدخولها على الحرف

على الحرف في حاشا لله وقد مر بحث في ترجمة حاشا قوله لانبائي في كل موضع كما في قوله تعالى حاشا لله ما هذا بشرا
يعني ان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وقد مر تحقيقه ايضا قوله ومن نونها قال في ترجمتها اعربها بعض اللغات
وهي التي جاءت قراءة حاشا لله بالتنوين عليها قال الناسعة قول بعض الصحابة رضي الله عنهم فصرنا الصلوة مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط واٰمنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء
الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شئ ولكل قصورا وحتى اجتمعا روبين كقوله بنى ان البرشى بين
المنطق الطيب والطعيم وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سن لمثل هذا ولدتني امي
وقول آخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا اي كبيرا اطبق العندا ويسمى ذلك الفاء ش قوله قول بعض الصحابة رضي
الله عنهم وهو حارثة بن وهب الخزاعي اخرجه عنه الشيخان على الاتفاق قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونحن اكثر ما كنا قط وامنه بمنا رلعنين كذا في المصابيح ويحتمل ان يروى على وجه آخر قال زين العرب قال ابن مالك
اذا في مصابيح ويحتمل ان يروى على وجه آخر قال زين العرب قال ابن مالك اذا قصد عموم وقت الفعل الماضي المنفي
جيء بعد نفي الفعل بقط وبقع فقط مع فعل غير منفي لفظا ولا معنى ويمثل عليه بهذا الحديث لكن محمد وفا لفظه
ونحن فعلى ما بينه يكون اكثر حالا وعلى ما في المصابيح يكون خبر النحن وما مبتداء موصولا او موصوفا او مصدريا
والجملة حالية معترضة بين صلى ومعموله الذي هو بمنى وامنه عطف على اكثر وضمير الغايب المتصل به عايد الى ما وقط
ظرف بمعنى الدهر والزمان متعلق بكنا والتقدير ونحن اكثر عددا واكثر العدد الذي كناه في ذلك الزمان او في
ذلك الدهر وامن الذي كنا فيه او اكثر كوننا فيه وامنه وقيل انما جيء بقط لاشتمال الكلام على معنى النفي لانهم اذا
كانوا في ذلك الزمان اكثر عددا وامن زمانهم مما كانوا قبله يلزم ان لم يكن قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد ومثل
ذلك الامن قط انتهى كلامه وقال ابن الاثير حارثة بن وهب الخزاعي اخو عبد الله ابن عمرو بن الخطاب لامه وامه
في الكوفيين عبيد مصغر قوله حتى ادغم ذكره على وجه الاستطراد وقد اعتذر عن مثله في آخر باب الحذف
بان وضع الكتاب للمفسر والمؤدب جميعا قوله نحو خلق كل شئ ادغم ابو عمرو القاف من خلق في كاف كل وكذا
ادغم كاف لك في قاف قصورا لقرب المخرج بينهما قال الشاطبي قدس الله سره وان كلمة حوفان فيها تقاربا فادغما
للقاف في الكاف محبلا ثم مثل بقوله خلق كل شئ لك قصورا واظهر البيت قوله وحتى اجتمعا اي الحرفان
المتقاربان حال كونهما روبين في بيتين او في مصراعين والروي الحرف الذي بنى عليه القصيدة او الرجز
وتنسب اليه فيقال قصيدة ميمية او لامية او رائية ولا بد لكل بيت منه في القصيدة وفيه كلام عريض اشبعنا
القول فيه في شرحنا لحلى الرائرة قوله بنى ان البر البيت من شواهد علم القوافي وعند البعض بيتان من
مشطور الرجز بنى تصغير ابن مضاف الى يا المتكلم اي يا بنى ان الاحسان شيمة بسير المنطق الطيب
واطعام طعام قبل وهو تصغير طعام مثل عليم بتشديد الياء جمع الشاعر فيه بين النون والميم لغتان مخرجهما
فتنزل احدهما منزلة الاخر لشبه لفظي مخرجي قوله وقول ابي جهل تقدمت هذه الابيات الثلثة من مشطور
السريع في اواخر ترجمة ام من حرف الهمزة من باب الادوات وتكلمنا عليها هناك على وجه الاشباع
ثم وقع البحث عنها على سبيل الاستطراد في ترجمة او وابدنا وقوع الاكفاء فيها ودفعنا انكار الشارح
بالتي هي احسن وبعثنا فيه معه طولا وعرضا على وجه الاطناب قوله وسمى ذلك قال الدماميني الاشارة
راجعة الى اجتماع روبين متقاربين في المخرج اي ان الاكفاء عبارة عن اجتماع ذلك في شعر واحد اخذ من
الانكفاء وهو الانقلاب لان الشاعر ينقلب بالروي عن طريقه كذا قال بعضهم واخذ الافعال من الانفعال
غير سديد وقد سمع من كلام العرب اكفأت بمعنى قلبت خرج به في القاموس والكفات بمعنى املت
كما في به وفي الصحاح فهذا كله مناسب للتسمية بالاكفاء لانه قلب للروي وامالة له عن طريقه ثم تصوره

في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لان يكون روبا اذ هي حرف الاطلاق فالروي ما قبلها
وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في الخرج وكذا الكلام في البيتين الاخرين فان الالف
فيهما للاطلاق فلبست روبا والروي انما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان
والعند بعين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فدال مهملة قال الجوهر العاند البعير الذي يجور عن الطريق
ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وانشد بهذا الشعر عن ابي عبيدة لكنه انشده فاجعلاني
والذي رأيته في نسخ المغني فاجعلوني واما ابيات ابي جهل لعنه الله فلا شك ان فيها اكفاء لانه يجوز جعل ياء المتكلم
اولغيره وان كان قليلا كقوله نروح ونغد ولحاجتنا وحاجة من عاش لا تنقضي تموت مع المرء حاجته وتبقى له
حاجة ما بقي الى امراء احمى ذماراً واحوذياً ذا ما ركبوا شهروا بالحوذ رسبكا بالدلى في فحر الركى
وقد سبق في فصل ام من حرف الالف في الباب الاول الكلام على ابيات ابي جهل هذه انتهى كلامه ومن اراد
الاطلاع على الحق الابلج والسلوك الى ابلغ المنهج فعليه الرجوع الى اول الكتاب بعون الملك الوهاب ثم اعلم
ان الاكفاء من العيوب اذا وقع في القصيدة واما اذا وقع في الارجوزة فلا يعد عيبا لان الارجوزة
فافيتها كقرينة السجعة وفاصلة الآية في جواز الانتقال من نوع الى اخر قال السيوطي في الانتقان فاصلة
الاية كقرينة السجعة في النثر وقافية البيت في الشعر وما يذكر من عيوب القافية ليس بعيب في الفاصلة
وجاز الانتقال في الفاصلة والقرينة وقافية الارجوزة من نوع الى اخر بخلاف قافية القصيدة انتهى
كلام السيوطي وهذا مبني على ان لم الارجوزة على اليسر والسعة ولهذا لم يعده بعض الحذاق شعر
قال والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لما شبهه لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب
فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل التعجب وزنا واصلا وافادة المبالغة واجازوا
تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال باما امليح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك
الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك افتياته الا عن ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر ابن الانباري ولا يقال الاسن صغر سنه شر قوله فيما ذكرنا في الوزن
والاصل وافادة المبالغة قوله واجاز والتصغير افعل الخ يأتي في هذا البحث في آخر الكتاب وهو المثال
العاشر من القاعدة الخامسة والثلاثين بعد المائة قوله باما امليح صدر بيت لعبد الله بن عمرو العرجي من قصيدة
من البسيط عجزه من هولا تكن الضال والسمر الشاهد في ما امليح فان الكوفة استدلت به ان صيغة
ما افعله في التعجب اسم لانه صغر بهنا والتصغير من خواص الاسماء واجيب بانه شاذ كذا قال العيني اقول لنا
يكن تصغير اسم الاشارة دخلها للتنبيه ولحقها ضمير جمع المؤنث المخاطبة وهي كن بضم الكاف والتشديد
وهو مركب من ثلث كلمات قال العيني وقال الشنوطي اولها شر حورا لو نظرت بونا الى حجرا ثرت
سفاها في ذلك الحجر زاد نور يد خدها اذا لخطت كما يزيد نبات الارض بالمطر فالورد جنتها والخمر ريقتها
وهو لجنها اصول من القمر يا من راى الخمر في غير الكروم ومن هذا راى نبت ورد في سوى الشجر كادت
تزف عليها الطير من طرب لما تغنت بتغريد على وتر يا لله باطيبات الفاع قلن لنا ليلاي من كن ام
ليلى من البشر يا ما امليح غزلانا شدن لنا من هولا تكن الضال والسمر هكذا رايته بخط المصنف في بعض
تعاليقه ورايت في الدمنة للفاخوزي قوله يا لله باطيبات الفاع بعد قوله يا ما اميلح وبعدها قوله انسانة
الحي ام دمانة السمر بالنهى رقصتها الحسن من الوتر ولم يذكر غير هذه الثلثة وقال انها من مقترحات كامل التغفي
قال والكامل هذا شعر بحري وصف له بين الشعراء وفي البيت استشهد المص كالنحاة على تصغير فعل التعجب
واستشهد غيره بعجزه على تصغير اسم الاشارة على اقتران ها بالهاء وقوله يا لله باطيبات الفاع البيت استشهد به

وكقول الراجز

فيهما روبا وقد نص بعض على ان الروي في كون
الواو والنون كثيرا الخ والصحيح ما قبلها روبا سواء كانت
الواو والنون كذلك او لا

استشهد به اهل البيت البديع على النوع المسمى بتجاهل العارف واستشهد به المصنف في التوضيح على تحريك
باطيبة في الجمع بالف وتاء مع سكونها في المفرد لاجتماع شروط التحريك ثم رايت العيني قال في شواهده الكبرى ان
هذه الابيات للعرجي وامليح تصغير املح من ملح الشيء ملاحة وشدن بتشديد النون جمع مؤنث من شدن الظبي
شدونا اذا اصلح جسمه واذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه فهو شادن والضال بالمعجمة ولام خفيفة السدر
البري واحده ضالة بالتخفيف ايضا والسمر بضم الميم ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة ظبيا جمع ظبية والفاع المستوي
من الارض انتهى كلامه وقال العيني واحتج بالبيت الكوفيون على ان ما افعله في التعجب اسم لانه جاء موصوفا واجيب
بانه شاذ وقوله من هاؤلا لكن تعلق بقوله شدن وفيه الشاهد لمجيء تصغير اسم الاشارة بالهاء وانما اتى لان
خاطب مؤنثان لقوله فيما سبق بالله باطيبات الفاع فلن لنا والضال السدر البري والسمر بضم الميم ضرب
من شجر الطلح وهي شجر عظيمة ذات شوك انتهى وقد سبق ان كن بضم الكاف وتشديد النون لحق الخ تصغير
الاشارة وقد دخل عليه للتنبيه والضال صفة اسم الاشارة وهو مجرور وبمن وهي متعلقة بشدن اي حصلن
ونشان من الابكة الملتفة بها والسمر بالجر عطف على الضال والاشارة بأولاء الى الضال والسمر كقول الشاعر ذم
المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام قال القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره
كقول بعضهم هذا حجر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال الكسائي انما سمي ذنب الجراد ذنبا لانه يجاور الرأس
فان العطف على ولدان مخلدون لاعلى اكواب واباريق اذ المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل
العطف على جنات وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ
معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في ارجلكم بالخفض انه عطف على ابديكم على رؤسكم
اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض مجاورة رؤسكم ش قوله كقول بعضهم هذا حجر ضب خرب بالجر
بضم الجيم ثم سكون الحاء مضاف الى ضب حيوان معروف وخرب بالجر صفة حجر قال سيبويه وقد جاء نعتا على وجهه
الكلام هذا حجر ضب خرب فالوجه الرفع وهو كلام اكثر العرب وافصحهم وهو القياس لان الخرب نعت الحجر والجحر
رفع ولكن بعض العرب يجره وليس نعت للضب ولكنه نعت للذي اضيف الى الضب فجره لانه نكرة
كالضب ولانه موضع يقع فيه نعت الضب ولانه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد الا ترى انك تقول
هذا حب رمان فاذا كان لك ثلث هذا حب رماني فاضفت الرمان اليك وليس لك الرمان وانما لك الحب
ومثل ذلك هذه ثلثة اثواب كذا فكذلك يقع على حجر ضب فلم يمنعك ذلك من ان قلت حجر ضبي والحجر الضب
بمنزلة اسم مفرد فالجر الخرب على النضب كما اضفت الحجر اليك اضافة الضب مع انهم اتبعوا الجر الجر كما
اتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم بهم وبدارهم وما اشبه هذا وكلا التقريرين تقرير الخليل وكان كل واحد
منهما عنده وجها من التفسير وقال الخليل رحمه الله لا يقولون الا هذا حجر اضب جحر ان من قبل ان الضب
واحد والجحر والجحر جحران وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاول وكان مذكرا مثله او مؤنثا وقال هذه حجرة
ضباب خربة لان الضباب مؤنثة ولان الجحر مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا وهذا قول الخليل رحمه الله ولا ترى
هذا والاول سواء لانه اذا قال هذا حجر ضب متهدم ففيه من البيان انه ليس فيه الضب مثل ما في التثنية
من البيان انه ليس بالضب قال العجاج كان نسج العنكبوت المرمل والقز مذكر والعنكبوت مؤنث
انتهى كلام سيبويه المرمل من صفة النسج يقال ارملت الحصير وارملته فقوله والقز مذكرا ما يجوز بناء
على ان النسج والقز مثل زمان وقد قبل ان سيبويه خاطب بهذا الكتاب كما تقدم فوما اعتاد والا
الاستعارة والكناية واما على النسخة الاجوفي وهما كان غزل العنكبوت المرمل قوله كبيرا ناس عجز بيت
من معلقة امرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد تقدم في اواخر الباب الرابع في الامور التي
يلتبسها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها انشاد هذا الكلام البيت والكلام عليه قال الدماميني وقد

ما وقع على حذف ربما يقول ظهر
وبسبب ذلك الضب انما نكب حجر الضب

وقد سئلت عن عامل المخفوض على المجاورة ثم طول الكلام ولا حاجة اليه لان الحركة اشباعية فلا يلتفت اليها واعرابها تقديرا
فقوله مزمل مرفوع تقديرا فلا اشكال فيه اورده السيوطي في اول الاشباه والنظائر قوله اذ ليس المعنى الخ يرد عليه انه لا مانع
من العطف على الكواب لان الغلمان يمكن ان يطوفوا بالحور العين حول المقربين كما يطوف بالاكواب والاباريق والفواكه
واللحوم تكميلا للماكولات والمشروبات بالمنظورات التي يتمتع بها بخلاف الولدان المخلدون وبهذا معنى حسن ومحصل لطيف
خصني الله تعالى كبيادة بهذه الفضيلة الحاصة فالحمد لله وحده قوله وقيل في ارجلكم بالخفض قال السفاقسي قراءة
نافع والكسائي وابن عامر وحفص وارجلكم نصبا وقراءة باقي السبعة بالجر انتهى قوله بجاورة رؤسكم قال ابن
الحاجب في الامالي ليس الخفض على المجاورة وانما هو على الاستغناء باحد الفعلين عن الاخر والعرب اذا اجتمع
فعلان متقاربان في المعنى والكل واحد منعلق جوزت ذكر احد الفعلين وعطفت متعلق المحذوف على المذكور
على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كانه شريك في اصل اجراء لاحد المتقاربين مجرى الاخر كقولهم تقلدت
بالسيف والرمح وعلفتها بالتبن والماء وقيل انه مخفوض على الجوار وليس بجيد اذ لم يات الخفض على الجوار
في القرآن ولا في الكلام الفصيح وانما هو شاذ في كلام من لا يوثق به من العرب فلم تحمل الآية على ما ذكر انتهى قال
والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله باصاح بلغ ذوي
الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب وقال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت
له ها قلت كلهم بالنصب فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استثبته به اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق
لان العطف يمنع التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلثة المغسولة تغسل بصب
الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح ثم بضرب لها غاية في الشريعة انتهى ش قوله
كما مثلنا اراد به قوله هذا حجر ضب خرب قوله هذا مبتداء حجر بجيم ثم جاء خبره مضاف الى ضب وخرب صفة
حجر لا صفة ضب والمعنى هنا بيت ضب خرب وكذا الجاد مزمل صفة كبير اناس وهو مرفوع فالقياس الرفع
في الصفة لا صفة اناس حتى اناس نجيء وجره بالجوار ليجاوره قوله كقوله باصاح بيت من البسيط لم يتم قائله
قال الدماميني باصاح محاشذ ترخيمه من المناوبات لانه نكرة مقصودة عار من ياء التانيث اذ اصله
باصاحب ومثله لا برحم الاشاذ وزعم ابن خروف ان اصله باصاحبي بالاضافة وانه اجرى مجرى المركب
المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه الترخيم بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهذا تعسف
لا داعي اليه وفي قولهم عرى الذنب استعارة مكنية وتخييلية شبه ذكر الشيء في الشدة والتمسك بعد ان مشتبك
بما مسك بعراة المشتبكة في شيء آخر ثم اثبت لذلك الشيء ما هو من لوازم المشبه به وهو العرى والحلل
ترشيح وهو كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطي يعني ان الرجل متى فتر عن الوقاع ولم يستطعه
بهجة النساء وتركن مواصلته لانقطاع غيرتهن منه انتهى قال تنبيه انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار
وتابعا قولهم جحر ضب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل جحر ضب خرب ورفع الجحر ثم
حذف الضمير العائد به وحول الاسناد الى الضمير الضب وخفض الجحر كما تقول بجمل حسن الوجه بالاضافة والاصل
حسن الوجه منه ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل جحر ضب خرب جحره ثم انيب المضاف
اليه عن المضاف فارتفع واستتر وليزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز
عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان مثل مررت برجل قائم ابواه لا فاعد بن مردود لان
ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ما سيأتي ش قوله انكر الجميع السيرافي وكذا ابن
الحاجب كما تقدم وقال سيبويه هو فصيح لكنه ليس بافصح وممن جوزه القاضي فانه قال في تفسير
وحور عين وجوه البياض على الجوار ونظيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم محيط وجوز عين
بالجر في قراءة حمزة والكسائي وقولهم جحر ضب خرب انتهى وقال في تفسير قوله تعالى ووعدناه جانب

جانب الطور الايمن قراءة بجر الايمن على الجوار مثل جحر ضب خرب انتهى ومن اثبته الامام المرزوقي فانه
قال في قول ابي كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل برؤي مزؤدة بالجر يجوز فيه
وجهان احدهما ان تجعله صفة للبلة ويجوز ان يكون الجراره على الجوار وهي في الحقيقة للمراة كما قيل
هذا جحر ضب خرب وهذا المبلهم الى الحمل على الاقرب ولانهم للالتباس انتهى والبيت سيأتي في القاعدة
الثامنة شاهدا للتضمين قوله وتقول السيرافي مبتدأ وقوله مردود خبره وهذا اشارة الى قوله جحر ضب
خرب قال ابو حيان في شرح التسهيل وتشبيه ابي سعيد يعني السيرافي المسئلة بقول النحويين
مررت برجل قائم ابواه لا فاعد بن تشبيه غير صحيح لان في مسئلة خرب حذف واضمار عائد على الموصوف
الذي هو جحر وفي هذه لا حذف ولا اضمار في لا فاعد بن عائد الى الموصوف الذي هو رجل وانما ربط بمعنوي
انتهى كلام ابي حيان واراد بقوله وفي هذه مسئلة مررت برجل قائم ابواه لا فاعد بن فانها لا حذف
شيء منها ولا اضمار شيء في المعطوف فيها وهو لا فاعد بن وانما ربط النعت فيها بالمنعوت برابط
معنوي وهي دلالة النعت الاول المشتمل على ضمير يعود على الموصوف واعلم ان المصنف اخذ هذا
من ابي حيان فانه قال في الارتشاف والخفض على الجوار قال به الجمهور من اهل البصرة والكوفة وراموا
اخراج ذلك عنه السيرافي وابن جني على اختلاف في التقدير فقدره السيرافي جحر خرب الجحر منه كما تقول
حسن الوجه منه محذوف الضمير للعلم به ثم اضمر الجحر فصار خرب ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في مررت برجل
قائم ابواه لا فاعد بن فلا فاعد بن جار على رجل ولم يبرز الضمير لانه لو برز لقال لا فاعد هما وقدره ابن
جني خرب جحره ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف الجحر قال فهذا جحر صحيح وهو لغت للضب وتقديرهما
خطا قد بيناه في شرح التسهيل انتهى كلام ابي حيان بعبارته وقد نقلنا آنفا بيان خطائهما نقلا
عن شرح التسهيل فاعه وتامل قوله على ما سيأتي في محل النصب على الحال من فاعل يجوز وسيأتي في
هذا في اخر القاعدة الثامنة قال ومن ذلك قولهم هنا ني ومرا ني والاصل امراني وقولهم هو رجس نجس
بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحتين وكسرة كذا قالوا وانما نبهنا على هذا ان لو كانوا لا يقولون
هنا نجس بفتحتين وكسرة فيكون محل الاستشهاد والالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا حاجز بدون تقدم
رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة كحوكتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما
قدم وما حدث بضم دال حدث ش قوله ومن ذلك امي ومن اعطاء الشيء حكم مجاوره قوله هنا ني
ومرا ني معنى هنا ني اتاني هنيئا بلا مشقة ومعنى مرا ني اتى جعل عيشي مريا اي حميدا مستحسنا فحذف الهمزة
عند الاجتماع للمشاكلة قال الدماميني لا تعلق له بالاعراب فلم يكن ذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب
ما هو من هذا قبيل انتهى وجوابه انه مذكور لتمثيل القاعدة فلا بأس بذكر الامثلة المتعددة مع تضمن الفوائد
العلمية وكذا الامثلة الاتية وقد قدمنا ان ابا حيان قال في شرح التسهيل اذا اريد باضاح المحل على الوجه
الاولى فلا بأس في الحرص في المباحث الخارجة عن الصدد لادنى ملابسة بينهما قوله وانما نبهنا هذا يعني
ان قولهم نجس بكسر النون وسكون الجيم انما نبهنا فيه ان يكون مكسور الاول للتناسب اذا لم يقولوا هذا
نجس بفتحتين فكسرة مثل كتف بلا تقديم رجس لانه يحتمل ان يخفف مثل كتف ولبن واما اذا سمع نجس
بدون تقدم رجس فلا نبهنا قوله فيكون محل الاستشهاد ويكون نائبه ومحل الاستشهاد فاعله وقوله فالالتزام
مرفوع بالعطف على الفاعل والمعنى فيوجد محل الاستشهاد ويوجد التزام التناسب اما اذا قالوا في الانفراد
فيحمل على التخفيف المجرد مثل كتف فلا يوجد محل الاستشهاد في هذا المحل المثال ولم يوجد التزام التناسب
لعدم الحاجة اليه قوله اذ يقال فعل قال الدماميني ولا فرق في ذلك بين ما عينه حرف حلق كما ذكره من الامثلة
ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا في الاسم واما

واما الفعل فان كان غنبه حرف علة خلق فحكمه حكم الاسم الذى غنبه كذلك فبكون لثن فى مثل شهد من الوجوه الثلثة شهد بفتح الشين والكاف الهاء وشهد بكسر الشين والكاف الهاء وشهد بكسرهما وان لم يكن غنبه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وفى الكشاف فى تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى العلماء الذين يستنبطونه منهم ما نصه وقرأ العلماء باسكان اللام كقوله فان الحجة بضجر كما ضجر بازل من الادم وبرث صفحتاه وغاربه فلك الشاهد منه فى موضعين ضجر وبرث باسكان العين والبازل البعير الشاب والادم الشديدة خصها لانها ارق جلودا وصفحتاه جانباظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا يخرج اللغز المشهور وهو قوله خلبى وسع العين خرنا سوى القلبا وتوجيه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع انر فع الظاهر ابتداء وكيف ضمت العين مع انها مضاف اليها وجوابه ان دمع فعل لا اسم وهو مكسور العين فى الاصل من باب علم الا انها سكنت تخفيفا كما مر والعين فاعل به ولم يؤت بتاء التأنيث لان الفعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقى كما فى طلع الشمس وخرنا مفعول لاجله وشوى القلب صفة له انتهى كلام قوله كنف بفتح الكاف وكسر النون بخفف فيقال كتف بنقل كسرة النون الى الكاف وكذا لبن بفتح اللام وكسر الباء ونبق بفتح النون وكسر الباء ثم الدال وتخفف فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء قوله وقالوا اخذه ما قدم وما حدث الخ ضم العين فى حدث للتناسب مع قدم ولم يسمع حدث بضم الدال عند انفراده بل هو مفتوح وهذا مثال آخر لاعطاء الشئ حكم مجاوره قال الحريرى فى درة الغواص وانما ضمت الدال من حدث حين قرن بقدم لاجل المجاورة والمحافظة على الموازنة فاذا افردت لفظة حدث زال السبب الذى اوجب ضم الهاء ووجب ان ترد الى اصل حركتها واولى صيغتها وقد نطقت العرب بعدة الفاظ تغيرت مبانيها لاجل الازدواج واعادتها الى اصولها عند الانفراد فقالوا الغدايا والعشايا اذا قرنوا بينهما فان افردوا الفدايا ردوها الى اصلها فقالوا الغدوات وقالوا هنانى الشئ ومرانى فاذا افردوا مرانى قالوا فعلت به ما ساءه وناءه فان افردوا قالوا اناءه وقالوا ايضا هو رجس نجس فان افردوا نجس ردوها الى اصلها نحو قال سبحانه انما المشركون نجس وكذلك قالوا للشجاع الذى لا يزايل مكانه انه لابس للبس والاصل فى الابس الابوس لانه من عباس بهوس اذا دنى فعدلوا به الى الباء ليوافق لفظ البس وقد نقل عن النبى عليه السلام وعلى آله واصحابه الفاظ راعى فيها حكم الموازنة وتعديل المقارنة فروى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال للعشاء المبرزات فى العبد ارجعن ماءزورات غير مأجورات وقال فى عوذ للحسن والحسين رضى الله عنهما اعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة والاصل فى ماءزورات موزورات لاشتقاقه من الوزر كما ان الاصل فى لامة ملمة لانها فاعل من ألمت الا انه عليه الصلوة والسلام فصد ان يعادل بلفظ ماءزورات لفظ مأجورات وان يوازن بلفظ لامة لفظ تامة وهامة انتهى كلامه وانشد الفراء فى هذا المعنى هتاك اخبية ولاج ابوبه يخلط بالجد منه البر واللبنا فجمع الباب على ابوبه لبر واج لفظ اخبية قال وقراءة جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسلا وفى الحديث ارجعن ماءزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة ابى حنيفة يوقنون بالهمزة وقوله احب الموقدين الى مؤسى وجعدة اذا اضاءها الوقود بهمزة الموقدين ويؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قبل فى وجوه اجوه وفى وقت اقت ومن ذلك قولهم صيم جمادى على قولهم فى عصو عصى وكان ابو على ينشد فى مثل ذلك قد يوخذ الجار بجرم الجار وش قوله وقراءة جماعة مثال آخر للاجراء المذكور قال الرضى صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا فهو كقولهم هنانى الشئ ومرانى والاصل امرانى قوله وقراءة ابى حنيفة يؤمنون بقلب الواو همزة لمجاورتها بقوله تعالى يؤمنون بها نوع آخر من حكم المجاور قال العلامة قراءة ابو حنيفة التميمى يوقنون بالهمزة جعل الضمة فى جار الواو كانها فيه فقلبها قلب واو وجوه

وجوه ووقنت ونحو الحب الموقدين ان الى موسى وجعدة اذا اضاءها الوقود انتهى البيت من الوافر قال الشريف فى شرح الكشاف نجد بن على مافى الحواشى موسى وجعده ابناه وقيل لابى حنيفة النميرى قال الفاضل اليمنى ابو حنيفة النميرى بفتح الحاء والباء المشددة واسم المهيثم بن الربيع بن زاره شاعر ادرك الدولتين الاموية والعباسية وقد تقدم ترجمته ايضا فى ترجمة حبيب من اوائل هذا الموضوع وان الناشاعر الخ مرموز فالنمير تقدم ترجمته ايضا فى حرف الحاء ثم ان البيت وقع فى الكشاف وانوار التنزيل وغيرهما من التفاسير بحب الموقدان بالالام ورفع الموقدان وقع فى هذا الكتاب وكذا فى بعض التفاسير وقع احب الموقدين بلا لام وجر الموقدين قال الفاضل الشريف فى شرح الكشاف روى حب بفتح الحاء وضمها واصله حبب على وزن شرف اى صار محبوب فادغم الباء بالاسكان او بنقل ضمها الى الحاء يقال حب الى فلان وبفلان الى زيادة الباء اى ما احبه الى والام جواب قسم محذوف ولم يؤت بقد لانها جوابه مجرى فعل المدح كقولك والله لنعم الرجل زيد انتهى كلام الشريف وقال ابن الشيخ فى شرح تفسير القاضى وحب فعل ماض اصله حبب اما بسلب ضمها او بنقل الى الحاء قبلها فلذلك روى لحب بفتح الحاء وضمها واللام فى لحب جواب قسم محذوف والماضى المثبت اذا وقع جوابا للقسم فالاولى ان يجمع بين اللام وكلمة قد الا فى افعل المدح والذم فانت تقتصر فيها على اللام ولا تدخلها فقد لعدم تصرفها ولم يؤت بقد فى قوله لحب لانها جوابه محل فعل المدح فى مثل والله لنعم الرجل زيد وارد بالموقدان موقدى نار القرى فانه المتبادر فى استعمالات العرب خصوصا اذا استعمل فى مقام المدح وصفها بالكرم فكنى عنه بايقاد النار وبالاشتهار به فكنى عنه باضاءة وقودا بها والوقود بالضم مصدر بمعنى الايقاد وبالفتح ما يوقد به من الحطب ونحوه يقال وقدت النار وقودا بالضم الى توقدت واوقدتها انا واستوقدتها ايضا والايقاد التوقد وقد صح عن صاحب الكشاف ان الوقود ههنا بضم الواو على انه مصدر والمعنى انه لما اضاء الايقاد القرى موسى وجعدة فرأيتهما ذوى ضياء ونور وبهجة صار المحبوب بين المجدا وقيل قوله اذا اضاءها بدل الاشتمال منهما والمعنى ما احب الى وقت اضاءة وقودها اياهما وكنى به فى البدلية قوله تعالى واذكر فى الكتاب مريم اذا نتبذت اى اذكر وقت انتباذها انتهى كلامه واما على رواية احب الموقدين فالظاهر ان افعل التفضيل اضيف الى الموقدين وهو على هذه الرواية جمع موقد واحب مرفوع بالابتداء وموسى خبره وجعدة عطف عليه قيل موسى ابن الشاعر وجعدة ابنه وسيجئ نقلا عن السيوطى وعلى هذا فقول ابن الشيخ وهما ابناه بحتمل التغليب او اخبنا القول بانهما ابنان واعراب الثانى مثل الرواية الاولى بلا تفاوت ووقع الاشتباه هنا بين ابى حنيفة الراوى من القراء وبين ابى حنيفة الشاعر قال ابن الاثير فى جامع الاصول ابو حنيفة بفتح الحاء وتشديد الياء تحتها نقطتان من التابعين اسمه عمرو بن نصر الواعظ الحارثى الهمدانى حدث عن على بن ابى طالب وقيل ان اسمه عامر بن الحارث قال الامير ابن ماكولا وابو حنيفة ايضا ابن قيس ورد عن على ايضا قال ولعلهما واحد والحارث بالحاء المعجمة وكسر الراء وبالفاء انتهى كلام ابن الاثير واما اسم الشاعر فقد مر انفا وهو المهيثم بن الربيع فظهر مما ذكرناه ان قول الشمنى ان ابو حنيفة بحاء مهملة مفتوحة فياء موحدة مشددة ليس بصحيح وهو شخص آخر مذكور فى التذهيب وجامع الاصول وقال السيوطى البيت تجرير من قصيدة يمدح بها هشام ابن عبد الملك اولها عفا النسران بعدك فالوحيد ولا يبقى لحدثة جديد لحب الموقدان الى موسى وجعدة اذا اضاءها الوقود نعرضت الهموم لنا فقالت جعاثن اى مر نجل تريد فقلت لها الخليفة غير شك هو المهدى والحكم الرشيد هشام الملك والحكم المصفى بطيب اذكرت به الصعيد يعم على البرية منك فضل وتطرق من محاقتك الاسود والنسران قال فى القاموس نسر موضع بعقيق المدينة وجبلان بيلاد غنى وهما النسران وفيه وغينى حى من غطفان وغنى مضبوط بالتشديد على وزن على والوحيد اسم موضع قال الجوهرى بنو الوحيد بطن واللام فى لحب للفهم وحب فعل

ابن عامر وقيل كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة

ماض بضم الحاء وفتحها من حبب الله الى وفت اضاءة وقودها ايا بها انتهى وقوله فقالت جعادة اراد بها
بنته جعدة ومن عادة العرب تغيير الاعلام وله نظائر كثيرة يقول ذو الرمة وبارمية اذمى تسا عفنا وعنزة
يعبر عن عشيقته بعبل مع ان اسمها عبلة بفتح اسقاط التاء وكذا يغيرون بالتصغير والتكبير وغير ذلك
من النقص والزيادة وهذا يدل على ان جعدة اسم بنته لا اسم ابنه قوله وكان ابو على بنشد عبر بالانشاد
ولان ما اورده شطر من ارجوزة اورد بها المسعودي في شرح المقامة الاربعين من مقامات الحريري
وتعرف بالنبرية ولا بأس في نقلها قال وروي ان اعرابيا او امراءته وادا وغشيانها فاخبرته انها
حائض فتعدى وسلك مسلكها الآخر وقال اما ورب البيت ذي الاستار لاهتكن خلق الخمار وقد يوخذ
الجار بذنب الجار خمار الاذن والدبر ما احاط بهما انتهى بعبارته قال الفاعدة الثالثة قد يشربون لفظا
معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان فوادي كلمة مودى كلمتين قال الزمخشري الا ترى كيف
رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم وقوله عيناك مجاوزتين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث
معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال رفث
فلان بامرته وقوله كما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموا اثابه ولهذا تعدى الى
اثنين لا الى واحد ش قوله وفائدته ان تودي الخ وبوضحه ما قال المص في اول الباب الخامس وفائدة التضمين
ان يدل بكلمة واحدة على كلمتين انتهى بعبارته وقال الشريف في شرح الكشاف وفائدة التضمين اعطاء
مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معا قصدا تبعا انتهى قال الدماميني الظاهر انه بني ذلك على رأي
من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها الا ترى ان الفعل من قوله تعالى للذين يولون من نسائهم ضمن
معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطي المرأة
انما هو بطريقة المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلق فعل الايلاء مرادا به ذلك المعنيان جميعا
على ما يقتضيه قوله وفائدته ان تودي كلمة مودي كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك انتهى وقد سبق
في ترجمة الواو نقلا عن المص ان الجمع بين الحقيقة والمجاز ان سوغه خصه بالمجاز اللغوي واما العقلي فامتناعه
فيه اتفاقي فلا يغفل عن هذه الظابطة وقد سبق منا ايضا تفصيل بيان من جوز الجمع بينهما ومن لم يجوزه في
آخر الباب الثالث مع بسط تام فليلتفت اليه وقد عرفنا التضمين في اوآخر الباب الرابع بتعريف جامع اختاره
المحققون عن المتاخرين ونقلنا هناك عن التفتازاني ان الفعل في التضمين باق على حقيقته مع حذف
حال من الفعل الاخر بعونة القرينة اللفظية ذكره في اول سورة البقرة وللشريف الجرجاني معه كلام طويل فلينظر
الى ترجيحهما من اراد التحقيق وللمولى ابن كمال الرومي رسالة معروفة بالتوسعات وفق فيها النظار وتعقب
على الفاضلين المذكورين ووقع لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز وادعى ان التضمين نوع من المجاز وخرام
التفصيل فليسلكها في مسلك المطالعة بعون الله قوله عدي الى اثنين يعني عدي ليكفروه بمفعولين الاول
نائب مناب الفاعل فاستتر فيه والثاني الضمير البارز قال وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا
ولهذا تعدى بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملاء الاعلى اي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي
استجاب فتعدى سمع في الاول بالى وفي الثاني باللام واصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة
وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز ولهذا تعدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يولون من نسائهم
اي يمتنعون من وطي نسائهم بالحلف ولهذا تعدى بعلى مع ما خفي التضمين على بعضهم في الآية وراى انه
لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال امن متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك هبرة قال وامامقول الفقهاء
الى من امرأته فغلط او فهم فيه عدم فهم التعلق في الآية ش قوله وقوله اي ومن مثل التضمين ايضا قوله

قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح قوله قال امن متعلق بجواب لما خفي يعني لما خفي على ذلك البعض التضمين قال من
متعلقه بقوله تعالى للذين فانه ظرف مستقر يعمل عمل الفعل لكونه بجزء فقدم على المبتدا وهو تربص في قوله تعالى للذين
يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر اي حصل لهم تربص مثل قوله لي منك هبرة اي حصل لي منك هبرة اي حصل احسان
منك الي قوله كما تقول لي منك هبرة هذا الوجه جوزه العلامة وذكره بعد التضمين حيث قال فان قلت كيف عدي
يولون بمن وهو معدى بعلى قلت قد ضمن هذا القسم المخصوص معنى البعد فكانه قيل يبعدون من نسائهم مولين
او مقسمين ويجوز ان يراد لهم من نسائهم تربص اربعة اشهر كقولك لي منك كذا انتهى انظر كيف جعل الاصل حالا
وهو قوله مولين وجعل التبع اصلا وهو قوله يبعدون من نسائهم وهذا احد طريقي التضمين والاخر ان يجعل الاصل
اصلا والتبع حالا وهو مرجوح عندهم وقد ذكر هذا البحث في اوائل هذا الموضع فليطلب في مظانه وقوله ويجوز
ان يراد به ان من يجوز ان لا يتعلق بيولون بل بتعلق بمعنى الجار والمجرور الواقع خبرا لانه ظرف مستقر يعمل
في الجار والمجرور مثل قولك لي منك كذا وقد اوضحه المص بقوله لي منك هبرة وعلى هذا خرج الحلبي قول العلامة
ويجوز ان يراد لهم من نسائهم تربص اربعة اشهر قوله عدم فهم التعلق يعني لم يفهموا معنى التضمين
بمعنى المنع في الآية ولو فهموا لم يذهبوا بل قالوا الى على امرأته لان تعديته بحتى فرع تعدية على قال وقال ابو بكر
الهذلي حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطافها لم يجلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق
فضب غير مهبل مزؤدة اي مزعورة وبروى بالجر صفة للبلة مثل والليل اذا يسري وبالنصب حالا من
المرأة وليس لقوي مع انه التحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كثير فائدة فيه والشاهد فيها انه ضمن حمل معنى
علق ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل حملته امكرها وقال الفرزدق كيف تراني قالبا لحبني فدفعل فضل الله زيادا
عني اي صرفه عني بالفضل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب ضخم
اورا في ش قوله ابو بكر بالباء الموحدة بعد الباء الاخر الحروف شاعر جاهلي اسمه عامر بن الحلبس تقدم ترجمته
في ترجمة اليه والبيت من ابيات الحماسة من قصيدة من الكامل مطلقا ولقد سربت على الظلام بمقشم جلد من
الفتيان غير مشقل ممن حملن به الى اخرها وبعدها قانت به حوشي الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
والابيات الى اخرها في غاية الجودة ونهاية المبالغة قال الامام المرزوقي في شرح الابيات يقال سرى
يسري سري واسرى اسراء بمعنى وهو سير الليل وفي القرآن سبحان الذي بعبده ليلا وعلى الظلام اي
في الظلام وموضعه نصب على الظرف ويقال فعلته ظلاما وليلا في مقابلة فعلته نهارا قال ويقول عمر طلاما وعهم صباحا وهذا كما جعلوا في مقابلة اليوم الليل ويجوز ان يكون على الظلام في موضع الحال اي وانا على الظلام
اي راكب له يقول ولقد سربت ليلا برجل غشوم قوي من الرجال غير منسوب الى النفل والكسل في الامور
فان قال قائل اذا كان السري لا يكون الا ليلا فلم قال على الظلام ولم جاء في القرآن اسرى بعبده ليلا قلنا سار
يعبادي ليلا فلت المراد توسط الليل والدخول في معظمه تقول جاء فلان الباحة بليل اي في معظم
ظلمته ويمكن ذلك الوقت من ليلته والجلد الصلب القوي ومنه الجلد من الارض وانما قال مقشم لانه
جعل كالآلة يخ القشم ومفعل بناء لهذا المعنى ويريد به نابط شرا وكان لابي كبير معه قصة معروفة
والابيات مقصورة عليها وناطفة بها او باكثرها والقشم والاقتشام بتعاربان ويقال قشم
الوالي رعيته قشما وفي كلام بعضهم اسه خطوم خير من سلطان غشوم ويجوز ان يكون بمعنى
غير منفعل اي كان حسن القبول محببا الى القلوب قوله وهن عواقد حبك حكاية الحال وان كان
ذلك فيما مضى ومثله قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويروي لما حملن به اي هو من الحمل
الذي حملن به والضمير في حملن للنساء ولم يجر لهن ذكر ولكن لما كان المراد مفهوما جاز اضماره وبروي
حمن حملن والمعنى هذا الفتى من الفتيان الذين حملت امهاتهم سهما وهن غير مستعدات للفراش

صباحا وعم

ولا واضعات ثياب الخفة فنشأ محمود امرضيا لم يدع غليه بالهيل والثكل وانما قال ممن حملن به لانه رد
الضمير على لفظ من ولو رد على المعنى لقال بهم وفي القران في موضع ومنهم من يستمع اليك وفي اخر ومنهم من
يستمعون اليك وحكى عن بعضهم اذا اراد ت ان تحجب المراة فاغضبها عند الجماع واشدد لتسنمها غضبي
فجاء منسرها وانفع اولاد الرجال المسهد وكذا بكى بقال في ولد المذعورة انه لا يطاق والحبك الطرائق والنطاق
ما تشد المراة في حقويها والروابة حبك الشباب لان النطاق قد جاء من بعد في صفة ام المشمشم فتنكر
ولان النطاق لا يكون لرجبك وواحد الحبك حبيك ومنه قوله تعالى والسماء ذات الحبك وقال الباهلي الحبك
والحبائك الازار ايضا وقد احتبكت المراة وذكر بعضهم ان المهيل المعنوه الذي لا يتماسك وان صح ذلك
فكانه من الاسراع يقال حبك بهيل قوله في ليلة مزؤودة قال المرزوقي في الزؤد والذعر وقد زئد فهو مزؤود والمعنى
حملت الام بهذا المشئم ويروى مزؤدة بالنصب على الحال للمراة ويروى بما مزؤودة بالجر ويجوز فيه وجهان
احدهما ان يجعل صفة لليلة كانه لما وقع الزؤد والمرع فيها جعله لها والاكثر في المجاز والاتساع ان
ينسب الفعل الى الوقت فيقولون يوم عاص وليله قائم وحسن هذا ان الظرف قد يقدر
تقدير المفعول الصحيح بان يتسع فيه معنى في كما قال الشاعر ويوم شهدناه سليما فعلنا هذا يقول شهدت
وليلة مشهودة ومزؤودة وزئدت الليلة ويجوز ان يكون اجراره على الجوار وهو في الحقيقة للمراة
كما قيل هذا جحر ضب خرب وهذا ميلهم الى الحمل على الاقرب ولا منهم الالتباس وانتصاب كربا على انه
مصدر في موضع الحال والتقدير كاربة وصنعي البيت بما تقدم تحكيم ظاهره وقوله وعقد نطاقها لهم الجلل
ابتداء وخبره الواو والحال واظهر التضعيف في قوله لم يجلل وهو لغة تميم ووجه الكلام لم يجل والنطاق ما
تنطق به المراة تشد به وسطها للعمل قال الاصمعي كن في القديم يتنطقن بخيط او نحوه وذات النطاقين
اسماء بنت ابي بكر رضي الله تعالى عنه والمنطقة اخذت من هذا والمعنى اكربهت ولم يجل نطاقها وحكى عنها
في وصفها بنها قالت فيه انه والله شيطان ما رايته قط مستقلا ولا ضحكا ولا هم بشئ منذ كان صبيا
الا فعله ولقد حملت به في ليلة ظلماء وان نطاقي لمشدود انتهى كلام المرزوقي فقوله ويروى بالجر وقد سبق انه
محمول على الجر للجوار عند المرزوقي فقوله كيف نراني بيت من الرجز وقلب المحن بالكسر وتشديد النون
الى الترس عبارة عن التغير وسوء الراي قال الحريري في المقامة الثالثة والعشرين بصيف الدنيا وغرور
امنها بهاكم فرد بهي بغرور رها حتى بدا منمرد افقلبت له ظهر المجن واولفت فيه المدى وقال المطرزي في
شرحه قولهم قلبت له ظهر المجن اي تغير عليه وسار رايه فيه مثل يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية
ثم حال عن العهد وقال معن بن اوس قلبت له ظهر المجن فلم تدع على ذلك الا رثيما تحول وقال آخر وقلبتم
ظهر المجن لنا ان اللئيم العاجز الخب انتهى تقول كيف نراني ايها المخاطب متغيرا على حالي السابق
من الامن والاستقاء والاحسان الى الاحباء والحال ان الله تعالى دفع خصمي فوجب علي رعاية
عباده شكرا لانعامه وقد تقدم في المسئلة الزبورية في ترجمة اذا ترجمها ابن زبا وهو الذي استلحقه
معاوية بابن ابي سفيان رضي الله عنه بتسنه واعترف بانه اخوه ولهذا يقال له زياد ابن ابيه دون ابن سمية اراد التفصيل
فليلتفت اليه هناك فوله قال ابو الفتح يعني عثمان بن جني والمشهور فيما بين شراح الكشاف وغيرهم
قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات والحال متحد وهذا الكثرة دليل كونه منقاسا
وكذا كونه نوعا من المجاز لان المجاز لم يشترط في مفرداته السماع كما هو المعروف لان المعتبر في صحة التجوز
وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع صحة شخصها لان المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي كما قال سعد الملة في المطول خاتمة لا باس ان نذكر ههنا بعض ما اهمله المصنف من الايجاز المتعلقة
بالتضمين الاولى في تعريفه وقد عرفوه بوجوه احسنها قولهم التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي

الصحيحة م

الليلة وزئدت الليلة ع

ومجاز المصنف ع

الحقيقي ومعنى لفظ بناسبه ويدل عليه بذكر شئ من متعلقات الاخر وما لا رادة لفظين من لفظ واحد
على وجه يكون كل واحد منهما بعض المراد وقد اختاره شيوع العلوم محقق الروم معدن الفهوم المولى ابن كمال باشا
الثاني في تعيين نوعه من الحقيقة والمجاز ذهب السيوطي الى كونه قسما من المجاز حيث قال في النوع الثامن
والخمسين من الاتقان التضمين ايقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه وهو نوع من المجاز وقال في النوع التاسع
والخمسين منه ومن انواع المجاز التضمين وهو اعطاء الشئ معنى الشئ ويكون في الحروف والافعال والاسماء
وانما كان التضمين مجازا لان اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا فالجمع بينهما مجاز انتهى وبهذا نص مندعلى ان
التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند بعض الشافعية وروى عن الامام الشافعي والحذاق منهم
منعوه وقد سبق هذا البحث في الباب الثالث والى كونه مجازا ذهب فاضل الروم حيث قال في رسالته
الموسومة بالفرايد والحق انه من قبيل المجاز فان التجوز كما يكون بطريق النقض عن معناه الوضعي بان يكون
بطريق الزيادة على معناه الوضعي والاول ما سماه صاحب المفتاح المجاز بغير المقيد والثاني التضمين وقد اهمله
ذلك الفاضل عند استيعابه اقسام المجاز ومن رام الاستيعاب فعليه ان يطالع رسالتنا المعمولة في اقسام
المجاز انتهى ما في الفرايد وقال رحمه الله في الرسالة المذكورة اللفظ المجازي لا يكون يخلو من ان يكون معناه الحقيقي
متعددا اولا والاول وهو الاكثر يشتمل على التشبيه البليغ والاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية والمجاز
المرسل والمشاكلة وعلى تقدير ان لا يكون المعنى الحقيقي متعذرا لا يخلو من ان يكون المعنى الحقيقي واخلا في المعنى
المجازي اولا وعلى الاول لا يخلو من ان يكون دخوله فيه دخول الجزئي تحت الكلي والاول من هذه الاقسام التضمين
والثاني منها عموم المجاز والثالث وهو الذي لا دخول فيه للمعنى الحقيقي في المعنى المجازي اصاله وان كان له نوع
دخل في ارادته الكنايه انتهى كلامه في الرسالة مع تلخيص واختصار ولقد ابدع فيما اشار اليه بحيث انسى
ذكر السلف من الخذاق المهرة جزاه الله تعالى عن الطالبين خيرا بجزاء واحسنه الثالث في موقعه وهو يجري في الانواع
الثلثة من الكلمة كما سبق آنفا وقد صرح السيوطي في الاتقان بجريانه في الحروف والافعال والاسماء واورد
لكل واحد مثالا وقال المص في بحث لام الامر تضمين الفعل معنى الحروف اما بغير واقع او غير كثير وقال الدماميني
الظاهر انه واقع وكثير وله فيه اعتراض اجاب عنه الشمني وتكلمنا على جوابه فليلتفت اليه الرابع في كونه منقاسا
وغير منقاس وقد اختلف فيه نقل السيوطي في الاشباه والنظاير ان المص يعني ابن هشام في تذكرته
بعد نقل كلام بعض النحويين يدل على قياسيته والحق ان التضمين لا ينقاس ثم قال ذكر ابن هشام في المغني
ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان انتهى كلامه فذكر ما نقله عن ابن هشام في الجمل التي لها محل من
الاعراب من المغني قول قد اتفقوا على كثرة وقوع التضمين وشهرته في لسان العرب على ما نقله المص عن
ابن جني والكشاف وشروحه مشحونة به وقال الطيبي في سورة الملك والتضمين باب واسع صحيح
في العربية انتهى وهو من امارات القياس والاطراد والله هو الهادي الى سبيل الرشاد وقال ابو حيان
في شرح التسهيل كون من لابتداء الغاية لذا زمان منعه البصريون وقد كثر ذلك في لسان العرب كثرة تستوفي
القياس وقد سبق تفصيل هذا في ترجمة كلمة من فليلتفت اليه قال ابن الحاجب في الامالي ولا يعنون بالقياس
الفعلي الموجب العقلي الذي يحيل خلافه وانما اراد وا القياس العقلي بالاعتبار الاحسان انتهى الخامس في
الفرق بينه وبين التقدير قال ابن الحاجب في الامالي الفرق بين التضمين والتقدير في قولنا بنى ابن لتضمنه معنى
حرف الاستفهام وضربنا زيدا منصوب بتقدير اللام وزيد في غلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت
يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمين يراد به في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان
يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب او اختلف فانه قد يختلف بالاعراب في مثل قولك ضربته يوم الجمعة
وقد لا يختلف الاعراب في مثل قولك الله لافعلن بالجر بتقدير حرف القسم وبالله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم

يختلف الاعراب كان المقدر مرادا وجوده وكان حكم حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر
غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه فينصبه انتهى واما الفرق بينهما وبين الاضمار فالمضمر مابقي اثره
ومعناه صرح به الفاضل الشريف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف في اول سورة البقرة باضمار باء
القسم لانه لاجذفها اشارة ان المضمر يبقى اثره دون المحذوف والمحذوف يبقى معناه ولا يبقى اثره صرح به
صاحب الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى يجعلون اصابعهم لان المحذوف باق معناه وان سقط لفظه
كذا قال المولى في الفرايد ثم ان المص قال في بحث اللام الجارة منه ان الحذف والتضمين وان اشتركا في
انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف انتهى وهذا كما هو الظاهر من كلامه ترجيح جانب
الحذف والظاهر انه يقع فيه بدر الدين ابن مالك قال السيوطي في الاشباه الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين
زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير الوضع قاله بدر الدين في نكته شرح التسهيل وقد سبق هذا في
بحث اللام فليراجع اليه هذا والمفهوم من كلام ابي حيان ترجيح التضمين حيث قال في تفسير قوله تعالى افيضوا
علينا من الماء او مما رزقكم الله حين تعرض لقول صاحب الكشاف او مما رزقكم الله من غيره من الاشربة لدخوله
تحت الافاضة ويجوز ان يراد القوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة كقوله علفتها تبنا وماء باردا
قوله والقوا علينا مما رزقكم يحتمل وجهين احدهما ان يكون قوله افيضوا ضمن معنى القوا علينا من الماء او
مما رزقكم الله فيصح العطف ويحتمل وهو الظاهر من كلامه ان يكون اضمر فعلا بعد او يصل الى ما رزقكم الله وهو القوا
وهما يعني التضمين والاضمار مذهبان للنحاة قيما عطف على شئ بحرف واحد عطف الفعل لا يصل اليه والصحيح
التضمين لا الاضمار انتهى كلامه والفاضل الحلبي والشفاقسي نقلا كلامه بلا نكير وكذا ابن عادل السادس في
طرفه وهي ثلثة كما اشار اليه الفاضل الشريف حيث قال في اول سورة البقرة من شرح الكشاف فان قلت
اللفظ اذا كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد
الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته
فنارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم كانه قيل ولتكبروه الله حامدين
على ما هديكم ونارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما في قولهم احمد اليك فلانا اي انتهي اليك محمدة
جعل فيه المحذوف وهو الانهاء اصلا والمذكور وهو الحمد مفعولا او يجعل المذكور حالا كما في قوله تعالى يؤمنون
بالغيب اي يعترفون بالغيب مؤمنين قال القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما
او اختلاط شرح قوله ما لغيره ما موصولة او موصوفة مفعول يغلبون والظرف صلته او صفته يعني يغلبون
مثلا على اللام لفظا موضوعا لغير الام وهو لفظ الاب فيقال الابوين لتناسب بين الاب والام في كونهما اصلا
او اختلاط بينهما مجردا عن التناسب وسيجئ امثلة الاختلاط في قوله ولاجل الاختلاط قال الشيخ علي المبطاي
في حاشية المطول ان القوم سكتوا عن تعريف التغليب لاحتوائه على حقايق مختلفة وفنون متباينة وكانهم
لم يجدوا فذا مشرعا كاندراج فيه الكل وشيمة انتهى وهذا منقوض بتعريفهم الحيوان مع احتوائه على حقايق كثيرة
لا يمكن حصرها وقال الامام محمد الزركشي في البرهان وحقيقته اعطاء الشئ حكم غيره وقيل ترجيح احد المعلولين
على الآخر واطلاق لفظه عليهما اجراء للمختلفين مجرى المتفقين انتهى والتعريف الاول ينقض بلا ذكر في اقسام
القاعدة الثانية وقال شارح الايضاح قال صاحب التبيان في تعريف التغليب هو ترجيح احد
المعلومين بنوع تلبس لمصاحبته وتشابه وتخويهما وهو نوع من المجاز لان اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له
بتاويل وهو معنى المجاز انتهى كلام شارح الايضاح وسيأتي في آخر البحث انه من نوع من المجاز وقال المص
في الباب السادس حقيقة التغليب ان يجمع شيئان فصاعدا بجري بحكم احدهما على الآخر وقال فاضل الروم
بحر العلوم معدن الفهوم مفتي الانام شيخ الاسلام احمد ابن كمال في رسالته التي الفها في تحقيق حقيقة

حقيقة التغليب وما يتعلق به عن المباحث اللطيفة مدار التغليب على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض
واخلالحث حكم في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة بالمغلب بحسب الوضع الشخصي او النوعي لا عبرة للوحدة
والتعدد لا في جانب المغلوب وقد يغلب الواحد على الواحد كما في القمرين والقمرين وقد يغلب المتعدد على المتعدد
كما في قوله ولو سمع تخشرهم وما يعبدون من دون الله على بعض الوجوه وقد يغلب المتعدد على الواحد كما في قوله
تعالى وكانت من القانتين وقد يغلب الواحد على المتعدد كما في قوله تعالى وما زيد بغافل عما تعملون وانما
للمكنة التي تقتضيه والاختصار لكنه مشترك بين كلها وهو لا يكفي في تعيين واحد من الوجوه بل لابد فيه
من مخصص ومعين كالتذكير في القمر والخفة في العمر والتحقير في ما تعبدون والتعظيم في كانت من القانتين والقيد
الاخير خرج المشاكلة فان فيها ايضا جعل بعض المفهومات تابعا لبعض واخلالحث حكم في التعبير عنه
بعبارة المتبوع الا انه يعبر فيها عن كل من المشاكلين بعبارة مستقلة انتهى كلامه وقال في الحاشية
واما ترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى كما في قوله تعالى ايها الذين امنوا او بالعكس كما في قوله
تعالى بل انتم قوم تجهلون فليس من الباب اذ لا تبعية فيه فافهم هذا الفرق الدقيق فانه قد اشتبه على كثير منهم
الكاكي انتهى وصاحب التلخيص خداحذوا الكاكي في المصنف اخرج ما بين الصورتين من التغليب كما
في آخر القاعدة فكان المولى قلده في هذه المسئلة والله اعلم ولكل وجهة قال فلهذا قالوا الابوين في الاب
والام ومنه قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش
والمشرقين والمغربين وشاذ الخافقان في المشرق والمغرب وانما سمي خافقا مجازا وانما
هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت
معاي الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزي يجوز ان اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا
يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف للشمس والقمر ش قوله فلهذا اشارة الى التغليب
للتناسب او الى التناسب بقيد فلتغليبهم احد المتناسبين بان يطلقوا اسمه على الآخر وتثنيوا بهذا الاعتبار
قصد اليه دلالة الآخر جميعا حتى يكون معنى الابوين الاصليين او المسببين بالاب والمص رحمه الله شرح بيان
انواع التغليب للتناسب فبدا بتغليب المذكر على المؤنث لكثرته قال الشمني اخذ التناسبين بالمصاحبة
على الآخر بان جعل الآخر موافقا له في الاسم ثم ثنى وقصد اليهما جميعا قال التفتازاني لا يكفي في المثنى الاتفاق
في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذلك تولوا الزيدان بالمسمين بزيد فلا يطلق قلت فكذا القمران الاعلى الطهرين او
الخصمين لا على طهر وخصم ذكر الزركشي في البرهان للتغليب عشرة انواع وقدم تغليب المذكر ثم ذكر تغليب
المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغايب مثل انا فعلنا وانت وزيد تفعلان ومنه قوله بل انتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب غلب جانب انتم على قوم والقياس ان يجئ بالياء لانه صفة قوم ثم ذكر تغليب العاقل
على غيره مثل قولنا خلق الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء ويطلق ههنا على الانعام
ايضا بالتغليب ومنه قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي ثم ذكر تغليب المتصف
بالشئ على من لم يتصف به كقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فغلب المرتابين على المرتابين
ثم تغليب الاكثر على الاقل بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب عليه السلام في قوله لتعودن بحكم
التغليب اذ لم يكن في ملتهم اصلا منى يعود اليها ثم ذكر تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس يغمر فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
الا ابليس فانه عد منهم مع انه كان من الجن تغليبا لكونه جنيا واحدا منهم فيما بينهم لان حمل الاستثناء على
الانفصال هو الاصل ثم ذكر تغليب الموجود على ما لم يوجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك

الاعتبار ص

في الاولى ان التقطه للمغلب عليه وفي الثانية للغلب

نوم

وما انزل قال الزمخشري المراد المنزل كله وانما عبر عنه بلفظ المضي وان بعضه مترقبا تغليبا للموجود على مالم يوجد ثم ذكر تغليب الاسلام كقوله تعالى ولكل درجات قال الزمخشري لان الدرجات للعلو والدركات للسفل فاستعمل الدراجات في القسمين تغليبا ثم ذكر تغليب ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بها فجعل الجميع ملحفا بالواقع بالايدي تغليبا اشار اليه الزمخشري في آخر آل عمران وليشا كلما انشده الفزنوي لصفية بنت عبد الملك في العاديات غداة جمع بايديها وقد طلع الغبار ثم ذكر تغليب الاشهر كقوله تعالى بالبينات بيني وبينكم بعد المشرقين اراد المشرق والمغرب فغلب المشرق لانه اشهر الجهتين انتهى كلام الزركشي على غاية من الاختصار وفي كل نوع منها تفصيل من اراده فعليه بالبرهان قوله الابوين منصوب بقالوا والمراد به لفظا الابوين وفي انتصاب المفرد الذي اريد به الجمع والتلفظ بالقول اختلاف على ما خرج ابو حيان في شرح التسهيل حيث قال منهم من اجازه ومنهم من منعه واختار ابن مالك ان ينصب بالقول قال كقولك قلت كلمة وسبقه في ذلك الزجاج والزمخشري وابن الخوف انتهى وقال في البحر حين قرر قوله تعالى سمعناهن يذكرهم يقال له ابراهيم ذهب الزجاج والزمخشري وابن خوف وابن مالك الى تجويز نصب القول للمفرد الذي اريد به مجرد اللفظ نحو قلت زيدا ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح اذ الحفظ من لسانهم قال فلان زيدا ولا قال ضرب ولا قال ابت وانما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل انتهى وبهذا تغلب المذكر على المؤنث واعلم ان الابوين قد يطلق على الاب والجد صحيح او غيره ومنه قول عائشة رضي الله عنها لعروة ابن الزبير ان ابويك لمن الذين استجابوا لله ولرسوله يعني ابا بكر والزبير ذكره العلامة في تفسير هذه الآية من الكشاف وقال سعد الملة لان ام عروة اسماء بنت ابي بكر هذا نوع تغليب وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز لان المراد بالاب الاصل او الطرف فيعم الاب والام انتهى اشار بقوله نوع من التغليب الى ان المشهور في تغليب الابوين تغليب الذكر على الانثى وفيه تغليب الاقرب على البعيد قوله تعالى ولكل واحد منهما السدس بدل من الابوين بتكرير العامل وفي الاتصاف ان قدر المبتداء والمعنى لابويه الثلث ثم يفصل بقوله ولكل واحد منهما السدس ودل التفصيل على المبتداء المحذوف ويستقيم على هذا جعله من بدل المقسم التقسيم كقولك الدار لثلثة لزيد ثلثها ولعمرو ثلثها ولبكر ثلثها ولا يستقيم هذا اذا لم يقدر المبتداء كذا قال الطيبي قوله ومنه ورفع ابويه على العرش وكذا قوله تعالى اوى اليه ابويه قال ابن عادل ذهب اكثر المفسرين ان المراد ابوه وخالته لبا وكانت امه قد ماتت في نفاس بنيامين وقال الحسن ابوه وامه وكانت حية وروى ان الله تعالى احيا امه حتى جاءت مع يعقوب الى مصر حتى سجدت له فحقيقة الرؤيا يوسف وقيل الخالة ام كما ان العم اب قال تعالى واله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق انتهى فان اسمعيل ليس من اباء يعقوب بل هو عمه والآية كما نه اقوال آبائه حين حضره الموت قوله والمشرقين عطف على الابوين وجه تغليب المشرق على المغرب ما تقدم من تغليب الاشهر وهو ظاهر ولكن وجه تغليب المغرب على المشرق ظاهرا واما قول ابن الحاجب في الامالي شرط تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل قال وسره قصدهم الى ان يكون للاول اشتراك مع الثاني في المعنى ولو عكسوا لم يكن المشروك اشتراكا مع المذكور في ثبوت الافضلية للمذكور اليه فقد غفل فيه عن مواضع كثيرة تدل على خلاف ما ادعاه نعم العرب تقدم الادنى على الاعلى كما سيأتي لكنه قليل قال الزركشي الغالب في التغليب ان يراعى الاشرف ولهذا قالوا في تثنية الاب والام ابوان وفي تثنية المشرق والمغرب المشرقان لان المشرق دل على الوجود والمغرب دال على العدم والوجود لا محالة اشرف انتهى منها قولهم الابوين في الاب والام والابوين في الاب في الحال في قولهم والحال احد الابوين وكذا الابوان في الاب والخالة كما سبق في قوله تعالى ورفع ابويه على العرش وكذا قولهم للحسنان في الحسن والحسين وينبغي ان تغلب الاخف لفظا كما في القمرين والحسنين وان كان احدهما مذكرا والآخر مخففا لم ينظر الى الخط بل تغليب المذكر كالشمس والقمر قوله ومثله الخافقان

الخافقان على صيغة اسم الفاعل والخفوق بمعنى الغيبوبة فالخافق بمعنى الغائب ويرد عليه ما يرد على المغرب من خفاء وجه التغليب نعم اذا كان الخافق بمعنى الجامع وغلب المشرق على المغربين مثل المشرقين يظهر وجه التغليب والمصنف لم يذهب اليه قوله في المشرق والمغرب قال الجوهري والخافقان افقا المغرب والمشرق قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما انتهى قوله ثم انما يسمى خافقا مجازا قال في المغرب خفق النجم اذا غاب ومنه الخافقان للمشرق والمغرب قال الدماميني هو من قبيل المجاز العقلي وهو المجاز الواقع في الاسناد وكما في قولهم نهر جار لان الماء جار في النهر فالفعل للماء حقيقة لكنه اسند الى ملابسه وهو الذي المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق الذي هو الغيبوبة انما هو حقيقة للنجم لكن اسند الى المغرب الذي هو مكان الخفوق ومنهم من يجعل الخافق هو المشرق لانه يخفق منه الكوكب اي يلمع وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء انتهى قوله هو من قبيل المجاز العقلي وعلى هذا يلزم اجتماع مجازين في الخافقين لان التغليب اتفقوا على انه مجاز وقد منع المصنف اجتماع المجازين في الباب السادس وفي الفصل الذي عقده للتدريب في كلمة ما من حرف الميم ونقلنا هناك عن ابن فلاح ان الاخفش منع ما رابته مذ يقوم لكن الاكثرون الى المجازين والحق ان هذا مما منعه النحاة وجوزه البيانيون وقد اشرنا اليه فيما سبق هذا ويمكن ان يقال ان الخافق يحتمل ان يكون بمعنى ذي خفوق فلا مجاز فيه كما قال الخليل في عيشة راضية انه لا مجاز فيه بل للراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية ونظيره لابن ونامر اي ذو تمر وذو لبن ثم قوله وعلى هذا اشارة الى ما نقل عن ابن السكيت وانتفاء التغليب فيه بناء على ان الخفوق موجود في افق المشرق وافق المغرب حقيقة فلا يكون من باب التغليب لانه مبني على انعدام الوصف المغلب في احدهما قوله والقمرين في الشمس والقمر هذا من تغليب المذكر على المؤنث ايضا وان كان القمر انقل من الشمس ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه كذا قال ابن الفناري وفيه نظر قال الصفدي فان قلت لاي شيء قالوا القمران ولم يقولوا الشمسان قلت لان التذكير يغلب على التأنيث والقمر مذكر والشمس مؤنثة قال ابو الطيب وما التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التذكير فخر للهلال انتهى وقد استثنى من قولهم متى اجتمع المذكر والمؤنث غلب حكم المذكر على المؤنث لانه هو الاصل والمؤنث فرع عليه موضعان احدهما انك متى اردت تثنية الذكر والانثى من الضباع قلت ضبعان فاجريت التثنية على لفظ المؤنث الذي هو ضبع بفتح الضاد وسكون الباء على لفظ المذكر الذي هو ضبعان بكسر الباء وانما فعل ذلك فرارا مما كان يجتمع من الزوائد لو ثنى على لفظ المذكر فيقال حينئذ ضبعانان والموضع الثاني انهم في باب التاريخ ارجعوا الليالي الى الايام وانما فعلوا ذلك مراعاة للاسبق والاسبق من اشهر لياليه ولهذا قالوا سرنا عشرا من بين يوم وقع فاعلا الفعل الذي هو مذكر وليلة كذا قال الحريري في درة الغواص ولا بد ان يستثنى من هذه الكلية موضع ثالث وهو ان يعطف المذكر على المؤنث الذي وقع فاعلا الفعل فالفعل المذكر لا بد ان يؤنث تغليبا تقول قامت هند وزيد كما في قوله تعالى لا يضار والدة بولدها ولا مولود له الا ان يكون المؤنث مجازيا فيجوز ان لا يراعى المؤنث ولا تغليب وان تقدم كقوله وجمع الشمس والقمر كذا حققه شهاب الدين الحلبي وقال في موضع آخر قال الكسائي في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر المعنى جمع البيران والقمر شارك الشمس في الجمع وهو مذكر فلا جزم غلب جانب التذكير في اللفظ ولهذا لم تقل جمعت وبهذا يتضح ان دعوى ابن الحاجب في تغليب الادنى على الاعلى مما لا يلتفت اليه نقل الدماميني عن بهاء الدين السبكي ان الطيبي قال في شرح التبيان ان التغليب شرطه تغليب الاعلى على الادنى بخلاف ما ذهب اليه ابن الحاجب قوله قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بيت من الكامل من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن العباس بن ابي الاصبع الكاتب وقبل هذا البيت كشفت ثلث ذوائب من شعرها في ليلة فارت لها في اربعا فقول صارت الليلة ذا وب الحبيبة الثلث اربع لبال لان كل ذوابة منها كانت

ليلة لسوادها وبعده رد في الوصال سقى طلولك عارض لو كان وصلك مثلما افشعا قوله اي الشمس وهو وجهها وقمر السماء بذا الوجه والذي نقله عن التبريزي ذكر الواحدي حيث قال قال يجوز ان يريد بالقمرين والشمس وهي وجهها وجعل وجهها شمسا في الحسن والضياء ويجوز ان يشبه وجهها بالقمر فهما قمران في وقت واحد وبهذا الكفول الآخر واذا الغزالة في السماء ترفعت وبدر النهار لوقته يرحل بدت لوجه الشمس وجهها شملى السماء بمثل ما استقبل قولا استقبلت فاعله مستتر عائد الى الجبيبة السابقة وقمر منصوب على انه مفعول استقبلت والباء متعلقة به والضمير للجبيبة وقوله فارتنى فاعله عائد الى الجبيبة والباء مفعوله والنون للوقاية معطوف على استقبلت والقمرين مفعول ثان لارث وقوله في وقت مفعول ثالث لارث ومعا منصوب على انه حال من القمرين اي جميعا قال الدماميني والذي اراده المبتني بكونه راي القمرين معا في وقت واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها الصفاء وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المراة فكأني برؤية وجهها الشمس والقمر في ان واحد انتهى ولا يخفى من شدة التعسف مع خروج قوله في ان واحد من لسان العرب فان كلمة آن لا تستعمل مجردا عن اللام كالذي والتي صرح به الرضي وغيره قوله وقال التبريزي يجوز انه اراد يعني انه اي القمرين معا في وقت واحد وسما قمر السماء ووجهها الذي هو قمر الارض فلا تغلب حينئذ قال الشمني وعلى هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المراة قمرا فلا يقدح فيه كونه مستنيرا بخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر وقال الصفدي وليس معنى البيت انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السماء اراى شيم خياله في وجهها فراءهما في وقت واحد كما تقابل الاشكال المراة فتنطبع الصور فيها فترى المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا والقول بان هذا التحقيق جعل وجهها قمرا ذليس ذلك الا لاضاءته واشراقه والاجرام المصقلة المشرقة لانطباع فيها الصور انتهى كلام الشمني وقال الدماميني وما احسن قول القائل رات قمر السماء فاذكرني ليالي وصلنا بالمحصبين كلانا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورات بعيني وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان القمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجازا لمشابهته لوجهها وقوله رابت بعينها ورات بعيني يرشد اليه انتهى ما فهمناه ان الشاعر ادعى ان القمر الحقيقي وجهها وان قمر السماء ليس حقيقيا ولا دلالة في قوله رابت بعينها ورابت بعيني عليه ولا ارشاد فيه اليه بل المفهوم من البيتين ان وجه المحبوبة مثل القمر في اللطافة والنورانية والاستدارة وهذا يكفي في المبالغة ثم اللام في لبال لهذا العبد الفقير ان الباء في قوله بعينها للظرفية بمعنى في اي رابت قمر السماء في عين المحبوبة لكونها ناظرة اليه ورات قمرا وجهها في عين الشاعر لكونه ناظرا اليه فان المراة تنقش في عين المرآة والداعي الى ايراد الباء مقام في اقتضاء الوزن ولو قال في عينها او في عيني لانكسر المصراع وخرج عن الوزن لعم لو قيل ان عادة الشعراء جارية على ان يجعلوا وجه المحبوبة قمرا حقيقيا وهذه العادة تكون قرينة الى ارادة المجازية في قمر السماء كما سياتي نقلا عن الصفدي لامكن ان يكون وجهها مع ما فيه من التعسف قال الشمني بعد نقلا كلام الدماميني ذكر هذا المعنى الصفدي في وشف الزلال في وصف الهلال وعبارته واحسن ما يمكن ان يقال في هذا ان معنا قمرين قمر حقيقي وهو وجه المحبوبة وقمر مجازي وهو قمر السماء فهو بقول بي رابت القمر المجازي وهو قمر السماء وانا رابت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها ورات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوبة هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المؤمن بن الصائغ الشافعي معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه فقال بشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء ومن عشاق محبوبة راته ذات ليلة فكنت بروئتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها والفت عليه شبهها واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق تلك الليالي التي وصلته بها في قلبين واتحدا بوصالها له فاقتبس من صفاتها وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما

الثاني ان من القمرين الشمس والقمر وهما حمرا ان يكون عليهما غلس القتر فيكون داجيا بالنسبة الى الزنج الاوضح

وكلاهما بنظره ولهذا قال كلانا ناظر قمرا واحدا بعد ومظهر لكنها تنظره بعينه وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينها لانها اعارته عينا رانا بها فكان البصر لها نفسها الا هنا كلام الشمني وهذه التخريجات المختلفة من هؤلاء الفحول تدل على غموض معنى البيت حتى تجوز في مراد الشاعر ولهذا ارتكبوا تعسفات بعضها بعيد وبعضها ابعد كما ترى قوله وما ذكرناه امدح يعني انه ترجيح ما ذكره المص على ما ذكره التبريزي من وجهين احدهما ان جعل وجهها شمسا امدح من جعله قمرا وهذا هو الذي جزم به ابن الشجري والمتبادر الى الفهم في العرف لم يقع هذه في بعض النسخ ولا بد منها لان العرف بعين المراد لكونه من الدلائل فيكون سببا للترجيح ما ذكره المص قال وقيل ان منه قول الفرزدق بيت اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل انما اراد محمدا صلى الله عليه وسلم والخليل عليه الصلوة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا القمران هما ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغلب وبرده انه قيل لعثمان رضي الله عنه شككنا في سبة العمرين فقال نعم فقال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين فرؤبة والعجاج والمروزيين في الصفاء والمروة ش قوله منه قول الفرزدق قال الشرقاوي في شرح الكشاف وذلك على مذهب من يستعمل العرب طلبا للتخفيف كقوله لنا قمراها والنجوم الطوالع وانما اراد الشمس والقمر انتهى وبهذا يدل على انه اراد بهما حقيقتي الشمس والقمر وكذا النجوم الطوالع قوله اخذنا بافاق السماء البيت من قصيدة من الطويل يهجو بها الفرزدق جويرية وعليه فقصيدة له على هذا الروي واول القصيدة شعر ومنا الذي اعطى الرسول عطية اساري نميم والعيون دوامع ومنا الذي اخبر الرجال سماحة وجودا اذا ذاهبت الرياح الزعازع واولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع ومنا الذي يعطي المئين وشتري العوالي ويعلو فضله من يدافع فوا عجبا حتى كليب تسبني كان ابانا يا نهشل ومجاشع نسخ عن البطحا وان قدمها النا واد الجبال الرسبات القوارع اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع انعدل احسابا لئاما ادقتها باحسابنا ام الله راجع الظاهر انه اراد بافاق السماء نجوم بل آبائه واراد بقمراها اشرفهم ممتازين بغاية الامتياز والارتفاع وبالنجوم الطوالع من لم يبلغ مرتبتهما في الشرف والرفعة من اقربائه بدل عليه قوله اولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع والقصة في المفاخرة مع جرير وسيأتي قوله لان مرتبة راجع اليهما بيت شعري من ابيات اخذ المص هذه النسبة والفرزدق تميمي مجاشعي قال المسعودي في المقامة التاسعة من شرح المقامات الحريرية والفرزدق هو ابو فراس همام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال ابن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التميمي البصري الشاعر انتهى وكذا اخرج الخلكاني والسيوطي في شرح الشواهد قال الخلكاني في همام بفتح الهاء وتشديد الميم الاولى وناجية بالنون والجيم المكسورة وبعدها ياء مثناة من تحتها وعقال بكسر العين المهملة وفتح القاف ومحمد بن سفيان هو احد الثلاثة الذين سموا محمدا في الجاهلية طمعا ايا وهم حين سمعوا بذكر محمد عليه الصلوة والسلام وتقرب زمانه وانه يبعث في الحجاز انه يكون ولد لهم ذكرهم ابن قوزكر في كتاب الفصول وهم محمد بن سفيان بن مجاشع جد الفرزدق الشاعر والاخر محمد بن حمران بن ربيعة والاخر محمد بن اجيه الجلاح وكان اباء هؤلاء الثلاثة قد وفدوا على بعض الملوك وكان عنده علم بالكتاب الاول فاخبرهم بمبعث رسول الله عليه الصلوة السلام رويا بسمه فكان كل واحد من هذه الثلاثة قد خلف امرانه حاملا فقد ركل واحد منهم ان ولد له ذكر يسمى محمدا ففعلوا ذلك ومجاشع بضم الميم وفتح الجيم وبعد الالف شين معجمة مكسورة ثم عين مهملة ودارم بفتح الدال المهملة وبعد الالف راء مكسورة ثم ميم وقال الخلكاني ايضا وللفرزدق في مفاخراته اشياء كثيرة واما جده صعصعة بن ناجية فانه كان عظيما في الجاهلية واشترى ثلثمائة موؤدة واليه اشار بقوله ومنا الذي يعطي المئين وشتري البيت

وهو اول من اسلم من اجداد الفرزدق وقد ذكره صاحب كتاب الاستيعاب في جملة الصحابة رضي الله عنهم وابو
فاغالب بخرمائة ذو ايام المجاعة بمكان يقال له صوار على سيرة يوم من الكوفة وهو بفتح الصاد المهملة وبالقاف
مشهورة ومحامد مأثورة غير هذا والظاهر انه اراد بقوله لنا قمرا بها نهشلا ومجاشعا وهما ابناء دارم اذ غالب اباه
وصعصعة جده بدل على الاول سباق البيت وسياق لمن تأمل وهم لا يزالون يشبهون اشرافهم وسادتهم
بالنجوم كقول الخماسي اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه بنجوم سماء كلما انقض
كوكب بدا كوكب باوي اليه كواكبه اي بهم نجوم ومنه قول النابغة فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم
يبد منهن كوكب وبدل على الثاني قول الفرزدق انا احد القشبين صعصعة الذي سمى بخلف الجوزار والد لوبطر
اجار نبات الوائدين ومن يجر على الغير يعلم انه غير مخفر قال المسعودي وروي ان صعصعة بن ناجية المجاشعي جد
الفرزدق قدم النبي عليه السلام وعلمه آيا من القرآن قال ففلت يا رسول الله اني عملت عملا في الجاهلية فهل
لي فيها اجر ففال له وما عملت قال فدا جيبت ثلثمائة وستين موؤدة اشتري كل واحد منهن بناقتين عشرا
اوبن وجمل فهل في ذلك من اجر يا رسول الله ففال عليه السلام هذا باب من البر ولك اجره اذ من الله عليك بالاسلام
ومصداق ذلك قول الفرزدق وجدي الذي منع الوائدان واحيى الوئد فلم يوئد قوله وقالوا العمران تقدم وجه انتصاب
العمرين انه يقال على انه مفعول به وهذا من تغليب الخفيف في اللفظ قال الصفدي فان قلت لاي شيء قالوا العمرين
العمران ولم يقولوا الابكران قلت لان العمرين اخف على اللسان واعذب في السمع من ابي بكر بن لانهما مركب وعمر مفرد
ولان ابي بكر كنية وعمر علم انتهى بعبارته انظر في قوله قالوا العمران حيث اورد التثنية على صورة الرفع ووجهه ان
الاصل في مقول القول ان يحكيه محكية فقوله العمران منقطع من جملة اي قالوا هما العمران وهو الراجح عند كثير من
من النصب وقوله تعالى سميتم بذكرهم نقال له ابراهيم قوله قبل لعثمان رضي الله تعالى عنه ذلك سنة العمرين قال
الازهري والعمران ابو بكر وعمر غلب عمر لانه اخف الاسمين وقيل عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وقيل سنة العمرين
قبل خلافة عمر بن عبد العزيز يعني ماجاء في الحديث انهم قالوا لعثمان يوم الدار فسا كذا سنة العمرين ثم قال الازهري
قال ابو عبيدة فان قيل كيف بدا بعمر قبل ابي بكر وهو قبله وهو افضل قلنا العرب يفعل ذلك وبؤخر الخير والافضل يقولون
ربيعة ومضر وسليم وعامر انتهى قوله والعرب يفعل ذلك يفهم منه انه يكون ذلك لاعلى وجه الاطراد والكلية لخلاف
ما نقل عن ابن الحاجب حيث قال شرط تغليب الادنى وكذا تغليبه فانه يفيد الاطراد قوله وبهذا المراد وعمر فلا
تغليب لان قول قتادة نص في عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز لانه لم يكن بين ابي بكر وعمر خليفة فظهر ان
سنة العمرين ستعمل تارة مجازا على وجه التغليب وتارة على وجه الحقيقة بلا تغليب ولا محذور فيه اذ لا محالة
يقول من قال انه يراد بسنة العمرين سنة ابي بكر وعمر لان قتادة انما ذكر اتفاق عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز
في عتق امهات الاولاد كما ثبتيا لو اخبر عن اتفاقهما في مسئلة من الفقه والفرائض وانما الكلام في سنة العمرين
التي يطلبها طالب السيرة العادلة على سعني المثل السائر فيه كذا قال البرقاني في شرح الكتاب قوله العجاجين
ورؤبة وهو ابنه والعجاج لقب اسمه عبد الله لقب بالعجاج بسبب قاله وهو حتى يعلم عندهما من عجيها ووجه التغليب
اصطلحي بهما في قول الرجز وهما راجزان مشهوران غلب العجاج نظرا لاصالته قوله والمروتين هذا شاذ
عن القياس من وجهين احدهما انه تغليب المونث على المذكر والثاني انه تغليب الاثقل على الاخف اللهم
الا ان يدعى ان المروتين اعذب في السمع من الصفوتين قال ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل
في نحو قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق
في قوله تعالى كل دابة وفيمن يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع اختلاط آخر في عبارة التفصيل فانه
يعم الانسان والطاير واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين

من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا وفي الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد
بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا الخامل في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء احدهم قال ويجوز
ان يكون منقطعا ش قوله اطلقت من على ما لا يعقل مع ان التناسب مقصود بين ما لا يعقل وبين من
يعقل لعلة الاطلاق والتغليب مجرد الاختلاط وبهذا اندفع في التغليب للاختلاط قوله في عبارة التفصيل
سيبدان قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء وذكر حتى الدواب على الاجمال عمم بالان الدابة اسم لكل ما يدب اي
يتحرك في الارض من الانسان والانعام والوحوش والطيور ثم فصل ذلك الاجمال بقوله تعالى فمنهم من يمشي
على رجلين فحصل الاختلاط بين الدواب في العموم السابق الحاصل في قوله تعالى كل دابة وحصل اختلاط آخر
في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطير وبهذا من تغليب العاقل على غيره كما تقدم الاشارة اليه في النوع
العشرة قال الزركشي لما تقدم لفظ الدابة والمراد بها عموم من يعقل ومن لا يعقل فقال فمنهم من يمشي فان قيل
هذا صحيح في فمنهم لانه لمن يعقل وهو راجع الى الجميع فلم قال من وهو لا يقع على العام بل الخاص بالعاقل قلت من هنا
بعضهم وهو ضمير من يعقل قوله واسم المخاطبين بالرفع عطف على من على ما لا يعقل اي ولاجل الاختلاط اطلق
اسم المخاطبين على الغائبين قال في الكشاف فان قلت لم خلق المخاطبين لعلهم يتقون فكذلك خلق الذين من
قبلهم لذلك فلم قصره عليهم ودونهم من قبلهم قلت لم يقصر عليهم ولكن غلب المخاطبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم
جميعا انتهى قوله لان لعل متعلقة بخلقكم الخ يريد ان التغليب في الآية لا بناء على تقدير لعلكم باعبدوا وانما
يتصور على تقدير تعلقه بخلقكم ولا وجه لتعلقه باعبدوا اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون كذا قال سعد
الملة في شرح التلخيص وقال الحنفي حسن بن الفناري يعني لا وجه لتعلق قوله تعالى لعلكم تتقون بقوله اعبدوا وان
ذهب اليه القاضي البيضاوي اما لفظا فلان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء ورزقكم فتوسيط الحال من فاعل
اعبدوا وهو لعلكم الخ بين وصفي المفعول وهو الخالق والرازق كحق آنقا توسط بين العصا ولحائها
مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان مقتضى البلاغة القرآنية والله اعلم ان بعض من الاول
الى ان عامة عباداتهم ما هو لطف لهم اعني الثوب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب
على ان التقوى عبارة عن الانتهاء بجميع المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق
لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح فالوجه ان يتعلق بخلقكم مع ما عطف
عليه مفعولا وهو قوله والذين من قبلكم فغلب الخطاب على الغيبة في الذين عند قوله لعلكم تتقون ويكون
لعل مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب حتى لا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف
مراد الله تعالى عن ارادته انتهى فان قلت لو جعل لعل متعلقا بالفعل الاول فلا تغليب في الكلام وهو ظاهر
ومع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بالآية قلنا ان المصنف اورد الآية تمثيلا للتغليب لا اشتهادا فلا يقدح
فيه الاحتمال وقال الخطيب في الايضاح غلب المخاطبين في قوله تعالى في قوله تعالى لعلكم تتقون على الغائبين
في اللفظ والمعنى على ارادتهما جميعا لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا وهذا من غوامض التغليب انتهى قوله
وقال الشارح الافنرابي يعني قوله خلكم للمخاطبين وقوله والذين من قبلكم للغائبين والفريقان داخلان في حكم
قوله لعلكم تتقون فوجب المصير الى التغليب ولا ارادة التغليب كان الواجب ان يقول لعلكم تتقون
ولعلهم يتقون قوله والمعنى مبتدا وخبره قوله على ارادتهما جميعا وهذا مبني على ان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا
وان ظن ذلك بعض المفسرين والدليل على انه لا يجوز ان يتعلق باعبدوا وان ظن عبارة عن الاتيان بجميع
المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى

على الغائبين ص

اعبدوا الله كم تعبدون وهو غير صحيح وتعلقه بخلقكم على وجه المجاز والمعنى خلقكم في صورة من يجانسه التقوى ومام تحقيقه في الكشاف والوقوف هذا التغليب على معرفة متعلق لعل واحتياجه الى التجوز كان فيه غموض انتهى بعبارته

قوله والمذكورين بالجر عطف على قوله للمخاطبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المذكورين على المؤنث وكانت من الفائتين وكان موجب القياس الفائتات لان صيغة الجمع بالواو والنون انما كانت للمذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب المذكور عليها ونكتته الاشعار بان طاعتهم لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم وادخلت في التعبير عن المذكور قال الزركشي بهذا قالوا وهو عجب فان العرب يقول نحن من بني فلان لا يريد بذلك الا موالاتهم والتصويب لطريقهم وفي الحديث في الاشعريين هم مني وانا منهم فقال سبحانه من الفائتين ولم يقل من الفائتات ايذانا بان وصفها جذا واجتهادا وعلما ونبلا من اوصاف الرجال الفائتين وطريقتهم ونازع بعضهم في ذلك من وجه آخر فقال ويحتمل ان لا يكون من التبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم الفائتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى عليهما السلام انتهى وقد تدارك الجواب عن هذا الايراد فاضل الروم بحر العلوم حيث قال فان قلت ما تقول في قول من يقول من ابتدائية وكانت مريم من اعقاب هارون فلا تغليب لان مبناه على ان يكون من تبعيضية قلت لا اراى له وجها لان فيه تنزيل الكلام عمن درجته بتضييع النكتة اللطيفة وهي الاشعار بان طاعتهم لم تقصر عن طاعة الرجال بل يقول فيه تفويت لوجه مطابقة الكلام لمقتضى المقام فان المقام يقتضي توصيفها بجهات الفضل والمرتبة الكونها من اعقاب نبي من الانبياء عليه السلام مما ينتوى فيه الاقدام كما لا يخفى على ذوي الافهام انتهى وبرد على قوله والكون من اعقاب نبي الخ ان الكون من اعقاب العباد الصالحين وصفه بجهات الفضل والمرتبة بدل عليه قوله تعالى وكان ابوهما صالحا وفي الآية وجه آخر غير تغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكرا للفظ كالجمع والفوج كانه قيل من الفوج الفائتين فلا تغليب حينئذ قوله والملائكة على ابليس بالرفع عطف على اسم يعني ولاجل الاختلاط اطلقت الملائكة ولا وجه لعطفه على المذكورين وهذا تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس معمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس قال الزركشي وانه عد منهم مع انه كان من الجن تغليبا لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ولان تحمل الاستثناء على الاتصال هو الاصل ويدل على كونه من غير الملائكة ما رواه مسلم في صحيحه خلقت الملائكة من نور والجن من النار وقيل انه كان ملكا فسلب الملكية واجيب عن كونه من الجن بانه اسم لنوع من الملائكة قال الزمخشري كان مختلطا بهم فحينئذ عمته الدعوة بالخلط لا بالجنس فيكون من تغليب الاكثر هذا ان جعلنا الاستثناء متصلا ولم يكن الا بمعنى لكن انتهى كلام الزركشي قال فاضل الروم واقول لا حاجة الى التغليب في تصحيح اتصال الاستثناء فان مبناه على عموم الامر بالسجدة لابليس وذلك لا يلزم ان يكون بتعميم عبارة الملائكة فان للعموم المذكور طريقا آخر وهو الدلالة وذلك ان الاكابر اذا كانوا مأمورين بالتذلل لاحد فيكون الاصاغر مأمورين به بطريق الاولى فالامر بالسجود وان كان بعبارة مخصوصة بالملائكة لكنه بدلالته عام لابليس ايضا وبهذا التفصيل تبين ما في التعليل الذي وقع في كلام الفاضل الشريف حيث قال في شرح المفتاح فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا من الفصور فافهم ولا تكن من القاصرين انتهى وانا ان شاء الله لمهتدون يريد ان اتصال الاستثناء يصح بدون تعميم عبارة الملائكة الا ابليس فلا حاجة الى قوله فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة مع انه لا يخلو عن التعسف قوله ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا فلا تغليب حينئذ كما اذا جعل ابليس من الملائكة كما ذهب اليه بعض المفسرين فانه لا تغليب ان قوله بين اظهر الالوف قال في الفايق يقال اقام فلان بين اظهر قومه على صيغة الجمع وبين ظهر ظهرانيهم بفتح الظاء والنون اي بينهم والمحام لفظ الظهر ليدل على ان اقامته بينهم على سبيل الاستظهار

الاستظهار ثم ذكر استعمارا حتى استعمل في الاقامة بين القوم مطلقا قال ومن التغليب اولتعودن في ملتنا بعد لتخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط لخلاف الذين امنوا معه ومثله قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل سبحانه هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا حسن بقي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة ويرحم جماعة ان منهاريا تبها الذين آمنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ قوله ومن التغليب او لتعودن فصل عما قبله لخفاء معنى التغليب فيه ولقلة اتيانه على هذا النمط فان هذا من قبيل تغليب الاكثر بحر وكثرته على الاقل بان نسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر لاختلاطهما فكان الوصف الخاص بالاكثر موجودا في الاقل ادعاء ولهذا ادخل شعيب عليه السلام في قوله اولتعودن بحكم التغليب اذ لم يكن في ملتهم اصلا حتى يعود اليها فان العود هو رجوع الشيء الى الحالة التي كان عليها ومثله قوله ان عدنا في ملتكم واعترض عليه بانه قد يكون بمعنى صار لغة معروفة وانشدوا قول امية تلك المكارم لا قعبان من لبن شيبا بماء فعادا بعد ابوالا اي فصار القعبان ابوالا وقوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم نقل الطيبي عن الانتصاف وقد تستعمل عاد من اخوات كان بمعنى صار فلا يسند الى الرجوع الى الحالة السابقة بل على عكس ذلك وهو الانتقال من حالة الى حالة مستانفة كانهم قالوا اولتصيرن كفارا مثلنا انتهى قال ابن عادل قوله في ملتنا في محل النصب خبر لتعودن ولا اباء في قوله بعد اذ نجانا الله منها عن حمل عاد بمعنى صار بقاء على ان النجاة منها لا يلزم ان يكون بعد الدخول فيها انتهى وبهذا يكون مثل قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام واجنبني وبني ان نعبد الاصنام وقال فاضل الروم وانما التمسك بما قبل ان صار لا تنعدي بفي فليس شيء لان التعدية خاصية اللفظ فالاختلاف في التعدية لا ينافي الاتحاد في المعنى انتهى ولا حاجة الى هذا الاعتذار اصلا لان عاد اذا عد من اخوات كان يقع الجار والمجرور خبره والتعدية بالجار حقيقة للمتعلق المقدر الذي وقع خبرا وتقدير الكلام فيما نحن فيه اولتعودن مستقرا في ملتنا والتعدية بمستقر حقيقة وقال ابن عادل وعدى عاد بفي لظرفية لان الملة لهم بمنزلة الوعاء المحيط بهم تجوزا وقصرا للمسافة بناء على الظاهر وقال ابن عادل ايضا ان عادل لها استعملان احدهما انه الرجوع الى ما كان عليه من الحال الاولى وهو الاصل والثاني استعمالها بمعنى صار وحينئذ ترفع الاسم وتنصب الخبر انتهى وبهذا سقط الاعتراض بعدم تعدية صار بفي وقيل ويجوز ان يراد بالعود في ملتهم مجرد المساكنة والاختلاط بدليل قوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها وتظهر ومطهرك من الذين كفروا ويكون ذلك اشارة الى الهجرة عنهم وترك الاجابة لهم لا جوابا لهم وفيه بعد كذا قال الزركشي اعترض فاضل الروم على قوله اذا لم يكن في ملتهم حيث قال في رسالته المعمولة في التغليب فيه نظر لانه اذا اريد ان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم كافرا مثلهم في اعتقادهم فلا نسلم ذلك وان اريد انه عليه السلام لم يكن في ملتهم في الواقع فمسلم لكنه لا يجدي اذ لا يلزم منه ان لا يكون في ملتهم في اعتقادهم ايضا وكونه في ملتهم في اعتقادهم يكفي في صحة قولهم ذلك انتهى هذا ملتقط من كلام ابن الفناري فانه قال في حاشية المطول وقد يقال يجوز ان يكون معتقدا لذلك للكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته عن ابطالهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن على هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتباره في الحكاية فتامل وقال الفاضل الشريف في شرحه للمفتاح فحن انواعه ان يغلب الاكثر من جنس على اقل فينسب الى الجميع ما هو منسوب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليه في الخطاب ففي قوله اولتعودن تغليبان انتهى ويرد عليه على هذا انهم اتفقوا على ان التغليب

من باب المجاز فعلى هذا يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهي تعودون وقد منعه المص وقد اشرنا اليه مرتبا واجاب
عنه الشيخ على في حاشيته المطول بان التغليب الاول في الفاعل والتغليب الثاني في الفعل فلا يكون من قبيل اجتماع
المجازين في كلمة واحدة وسيأتي ما يتعلق به وقال فاضل الروم في قوله ففي تعودون تغليبان بحيث وهو ان التغليب
في الخطاب انما يلزم ان لو لم يكن ذلك الخطاب في محضر من اتباعه اذ لو كان في محضر يجوز ان يكون الخطاب اليه عليه
السلام والى سائر الحاضرين من اتباعه معا بالتغليب ولا دلالة في سياق الآية الكريمة على تعيين الحال ولذلك
لم يلتفت صاحب الكشاف وغيره الى التغليب والله اعلم بالصواب انتهى قوله ومثله قوله تعالى جعل لكم من
من انفسكم ازواجا قال الزركشي وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم
ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا
التدبير والجعل فهو خطاب بجميع الناس والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب
والاصح خطاب الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم
والاصح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال
يذرؤكم وايا ها بهذا قرره الكاكي والزمخشري ونوزع فيه بان جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها
الناس في التدبير حيث مكنكم من اسباب التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليها في ترتيب
المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى
بيقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وبهذا انتسب
بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا وقوله يذرؤكم فيه اي في هذا التدبير كانه محل
لذلك ولم يقل به محاف ولكم في الفصاص حيوة لانه مسوق لاظهاره الاقتدار مع الوحدانية فاسقط باد
السببية واثبت في الطرفية الى هنا كلام الزركشي اوردناه مع طوله لكونه كالشرح لهذا المقام
من قوله تكلف لا حاجة الى قوله وقوله يذرؤكم عين عبارة المطول ولا ادري ايها السابق وفي الكشاف
والضمير في يذرؤكم يرجع الى المخاطبين والانعام تغليبا فيه المخاطبون والعقلاء على الغيب مما لا يعقل وهي
من الاحكام ذات العلتين انتهى قال صاحب الكشف اراد بقوله مغلبا فيه المخاطبون العقلاء وتبع
الغيب مما لا يعقل ان التغليب الواحد اشتمل على جزئي تغليب وذلك لان الانعام غايب غير عاقل واذا
ادخلت في خطاب العقلاء كان فيه تغليب العقل والخطاب معا وقوله وهي من الاحكام ذات
العلتين اي التغليب لاجل الخطاب والعقل فالتغليب هو الحكم كما مر والعلتان الخطاب والعقل
وانث الضمير على معنى القضية اي هذه القضية التغليبية انتهى اراد بالضمير قوله وهي فالافاضل اليمني قوله
وهي اي هذه المسئلة اعني مسئلة التغليب اي حكمها هنا من جملة الاحكام المعللة كل واحدة منها
بعلتين والعلتان ههنا هما العقل والخطاب ولو نظر الى الانعام التي لا عقل لها الغائبة لقيل
يذرؤها ويذرؤهن قال صاحب الانتصاف الصحيح انهما حكمان مثبتان غير متداخلين احدهما
مجيئه على لغة ضمير العقلاء اعم من كونه مخاطبا او غائبا والثاني مجيئه بعد ذلك على لغة الخطاب
فالاول لتغليب العقل والثاني لتغليب الخطاب واقول مراد صاحب الانتصاف ان ههنا تغليبين
لا تغليبا واحدا لكل منهما علة فلا يكون من الاحكام ذات العلتين والعلامة نظرا الى التغليب من حيث
هو تغليب اذا انفصل العقل عن الخطاب ولا شك انه واحد ومثاله اكرمت زيدا العلم وكرمه فان
الاكرام ان يكرمه لعلمه من غير نظر الى كرمه وبالعكس والعلة المعنى الداعي للمتكلم الى التغليب ولا شك

ولا شك ان الداعي اليه شيئان العقل والخطاب مع كونه شيئا واحدا انتهى كلام اليمني وكلامه حق بيع وضوحه
شكر الله سعيه وقال الفاضل التفتازاني في شرح المفتاح وقد اورد يعني الكاكي لهذا مثالا يشبه فيه الى انه
يجوز ان يجمع في لفظ واحد نوعا من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرانا واناثا يثبتكم ويكثركم
في هذا الجعل حيث يكون به التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير فلفظة كم تخص خطاب العقلاء
وقد ورد في يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة بطريق
الغيب ففيها تغليب للمخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذرؤكم واياهن وتغليب العقلاء على غيرهم
حيث لم يقل يذرؤكم واياكن ونعم ما قال من قال التغليب المخاطبين على الغيب حري بالكاف لا بالهاء
وتغليب العقلاء على غيرهم حري بالميم دون النون انتهى وقال الافسرائي في شرح الايضاح قوله على
الغيب بفتح الغين والباء جمع غايب كخادم وخدم وروي على الغيب بضم الغين وتشديد الباء
وهو ايضا صحيح كجهال وجهل انتهى وقال الشيخ على البسطامي في شرح المطول غيب بفتح الباء جمع غايب
كخدم وخادم انتهى وقد صححه الطيبي في شرح الكشاف بهذا وانما استحسن قول من قال التغليب المخاطبين
على الغيب حري بالكاف الخ لاندفاع الاعتراض الوارد على قوله ففيها تغليب المخاطبين الى آخره بانه
يلزم حينئذ اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا فان تغليب المخاطب على الغايب
مستفاد من الكاف حيث عدل عن النون ولم يقل بها واوهن وتغليب العقلاء على غيرهم مستفاد من
الميم حيث عدل عن النون ولم يقل كن قال الشيخ على ولو لا هذا التعصب والتصريح لامكن تقريره بوجه
يكون هناك مجاز واحد بان يقال في لفظكم تغليب لمخاطب العقلاء على غير المخاطبين غير العقلاء
ففيه تغليب مركب لا تغليبا ما اللهم الا ان يقال احد المجازين في الهيئة والصيغة والآخر في
الجوهر والمادة فيختلف المورد فيجوز الاجتماع انتهى كلامه وما فهمنا مراده هذا الرجل من الهيئة والمادة
والله اعلم بحقيقة الحال وقال ابن الفناري قبل على يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا
والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو
الثاني دون الاول قوله فلهذا جرى بني في الكشاف فان قلت ما معنى يذرؤكم في هذا التدبير وبما
قبل يذرؤكم به قلت جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير الا ترى تقول للحيوان
في خلق الازواج تكثيرا كما قال الله تعالى ولكم في القصاص حيوة قوله وزعم جماعة ان منه اي من باب
التغليب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وكقوله تعالى قبل انتم قوم تجهلون اشار الى ضعف رأيهم ثم
بانه ليس من التغليب بل الاول من قبيل رعاية اللفظ والثاني من قبيل مراعاة المعنى اما الاول فلان
الذين اسم ظاهر وهو المقصود بالنداء ههنا والمنادى مخاطب مراعى لفظه وهو الغالب دون
معناه الذي هو المخاطب فقبل امنوا على صيغة الغايب ولو قبل امنتم على صيغة الخطاب لصح ايضا
اعتبارا لجانب المعنى واما الثاني فلان تجهلون صفة لقوم وهو يقتضي ان يكون على صيغة الغيبة
حتى يعود ضمير الغائب الى الموصوف الذي هو غائب لفظا ولكن روعي جانب المعنى لان قوله قوم
خبر لانتم والمسند والمسند اليه متحدان معنى وهو يقتضي كونه مخاطبا معنى فاخرج على صيغة الخطاب
ونظيره في الميل الى جانب المعنى قوله انا الذي سمتني امي حيدرة فان الصلة كالصفة فالقياس
ان يقال سمته لان الموصول غائب ولكن اعتبر جانب المعنى وهو التكلم فقيل انا الذي سمتني فلا تغلب
في واحد من الآيتين وصاحب المفتاح وصاحب التلخيص عد الآية الثانية من التغليب قال صاحب
المفتاح ومن هذا الباب قوله تعالى قبل انتم قوم تجهلون بناء الخطاب على جانب انتم على جانب قوم قال الشريف ومنها تغليب الخطاب
على الغيبة وهو ان يجمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قولك انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم

غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة على الخطاب ثم انه وصف بمجهولون بالنار دون فتغلب الخطاب جانب
خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف واذل وهو بالحقيقة مجهولة
المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب انتهى وكانه اشار بقوله وهو بالحقيقة
الخ الى ان هذا الكلام ليس من تغليب الخطاب على الغيبة كما ذهب اليه صاحب المفتاح المغني والله اعلم
ثم اعلم ان الحذاق ذهبوا الى ان التغليب مجاز وان شبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز ملحوظة فيه قال الامام
الزركشي في البرهان في جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الابري ان الفاعلين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف واطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا سائر
الامثلة وكذا وقع في المطول لسعد الملة ولما ادرابهما السابق وقال الفاضل الثفتازاني في شرح المفتاح واما
بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فلم ار احدا تعرض له وقال الفاضل المذكور في اخر سورة
النساء من شرح الكشاف وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز واردة في باب التغليب اجمع وقد فرغ عن حل
تلك الشبهة في تفسير قوله تعالى فالذين يتوفون منكم الخ وما ذكره في تفسير قوله تعالى فالذين يتوفون منكم الخ
يدل على ان الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز لا يكون هناك ارتباط بجعلها
معنى واحدا عرضيا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى قوله ولا يلزم جواز ذلك الخ وقع لسؤال
يرد عليه وهو ان يقال يلزم على هذا ان لا يوجد الجمع بين الحقيقة والمجاز اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع كما صرح به
الشيخ البسطامي في حاشية المطول حيث قال وههنا اشكال صعب لا تحبص عنه وهو ان التغليب مطلقا
من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لانقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له
فلا جمع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع الصلا لجريان هذه العلة في كل جمع فافهم انتهى واجاب عنه ابن الفناري
بما ذكره الفاضل الشريف في شرح الكشاف ثم ان الظاهر من كلام الحذاق ان التغليب مجاز مرسل بعلاقة
الكلية والجزئية قال المولى ابن كمال باشا في الرسالة ومن هذا انه من المجاز كون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له النوع كتنبس الكشاف
وتحولم يصب في قوله كتنبه بما عرفت ان اعتبار علاقة التشبيه في طريق الاستعارة غير طريق التغليب
فانه من قبيل المجاز المرسل فتامل انتهى وفي الرسالة كلمات لطيفة وتدقيقات شريفة وتعقيبات على القوم
غامضة شداد وجارية على نهج القوة والسداد خامسة ومن انواع التغليب تغليب صيغة المفرد المذكر
على المؤنث بناء على ان الفعل من افعال الرجال دون النساء مثل لفظ الشاهد والوصي والهاني قيد بالمفرد
احترازا عن مثل وكانت من القانتين لان هذا نوع اخر غيره قال علم الدين اللوذعي الاندلسي في شرح المفصل
حين شرح قول ورد بن الصمة في مدح خنساء ما ان رايت ولا سمعت كاليوم هاني ابتيق جوب والهاء
في به رجع الى هاني وانه مقدم تقديرا وانما لم يعل هانئة وهي الخنساء لانه غلب لان ذكرهم من فعل الرجال دون النساء
كما يقال شاهدي امراة ولا يقال شاهدتي امراة للشخص الشاهد امراة انتهى وكذا الا يقال وصبتني امراة ولها
نظائر منها عانس وهي المراة التي مكثت في بيت ابيها ولم تتزوج ذكره المصنف في ترجمة ما المصدرية
قال القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا
طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو ونظائرها ومما لم يتقدم ذكره قوله

تعالى اذا ملك كاد الجبال الهدعة تنزول وزال الراسيات تش قوله والثاني مشارفته وهو نوع من انواع المجاز وكذا مقاربته
واراد به لانه لم يستعمل فيما وضع له كذا في الاتقان قوله وقد مضت اي مضت هذه المسئلة في فصل لو وقوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله تعالى لا يموتون به حتى يرد العذاب وقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
الآية وقوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن الآية قوله الى ملك يسير من الطول لم يتم قائله والشاهد في قوله
وزال الراسيات فان المراد به شارفت الراسيات الزوال انها زالت وانفصل زوالها ومضى كذا قال
الدماميني الظاهر ان قوله وزال عطف على كاد الجبال ومن الصخر حال من الراسيات وهي الثابتات واللام
في لفقد متعلقة بتنزول وتزول خبر كاد وجملة كاد في محل الجر صفة لملك وزوال الراسيات عطف على كاد
الجبال ومن الصخر حال من الراسيات وهي الثابتات الحكمات قوله ونظائرها اي ومضت المسئلة في
فصل نظائر لو من الادوات وغيرها قال الثالث اراده والكثر ما يكون ذلك وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط سهو
وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ بالله
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضيتم مناسككم فاذكروا بقول له كن فيكون وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان واذا ناجيتم الرسول فقدموا
الآية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره
فاخرجنا منه ما كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فارد نا الاخراج تش قوله
نحو فاذا قرات القران فاستعذ استعملت قرات مكان اردت القران للكون القراءة مسببة ثانية
عن ارادتها استعمالا مجازيا بقرينة الفاء وفاستعذ والسنة المستفيضة تفيد هم الاستعاذة على
القراءة وكذا قال السكاكي في بحث المجاز المرسل من المفتاح قوله ومنه في غيره اي ومن التعبير بالفعل عن
اراده وطلبه على طريقة المجاز المرسل بعلاقة السببية والمسببية في غير ما ذكر من بعد اداة الشرط قوله
تعالى فاخرجنا من كان فيها اي اردنا اخراج من كان في قرية قوم لوط من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت
من المسلمين فلو اريد بالخروج وقوع الاخراج لم يستقم ان يقال فما وجدنا فيها لان الوجدان فيها بعد
الاخراج غير متصور بخلاف ارادة الاخراج فان الوجدان بعدها ممكن صحيح معنى وسائر المحال مستغن عن
الشرح والحديث مسطور في باب صلوة الجمعة بين كتب الاحاديث والفروع مشهور بحيث لا يحتاج
الى شرح وايضاح قال ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا الان ثم للترتيب ولا يمكن
هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف
مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها
ثم دلى فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق في الهوى وهذا اولى من قول من ادعى
القلب في هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها ثم تدلى فدلى وقال فارقنا
من قبيل ان تفارقه لما قضى من حاجتنا وطرا اي اراد فراقنا تش قوله ولا يمكن هنا اي لا يمكن حمل ثم على
الترتيب مع حمل معنى الآية على ظاهر ما يفهم منها لان الاباء للسجود والملائكة لم يكن بعد خلقنا وتصويرنا
بل قبل خلقنا وبعد خلق آدم قوله لم يشكل جواب قوله فاذا حمل خلقنا الخ قوله اي خلقنا اباكم وابا لفظ
مفرد مضاف الى ضمير المخاطب وهو منصوب على انه مفعول خلقنا قوله ثم دلى فتدلى اي مثله قوله تعالى
ثم دلى اي جبرائيل عليه السلام وقرب من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق له في الهوا وقال القاضي
متعلق به اي بمحمد عليه السلام وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى فدلى من الرسول انتهى وعلى تخريجه لا يحتاج الى
وكذا خرج العلامة وسيأتي الآية في القاعدة العاشرة وقوله وقال فارقنا ثبت من بحر المنسرح والقطعة من زيادة
خطاط من الناسخ وان اتفقت النسخ عليه والصحيح فارقنا قبل ان تفارقه فقطعه هكذا فارقنا مفتعلن

قبل ان ان فاعلات فارفهو مفتعلن لم ماضى مستفعلن من جماع فاعلات ناوطا مفتعلن قال الشمنى الجماع
هنا الاجتماع ولا يبنى منه فعل والجمع اوطار انتهى وبهجة تذكير الضمير فى قوله فارقنا وكذا فى قوله تفارقه وما فضى
فلا حاجة الى تعسفات الدماميني فانها تقتضى التأنيث قال الدماميني وقع فى الحماسة للابى نمام قوله ربيع
ابن مالك يرثى مالك ابن زهير العبسى مع كان مسرورا بمقتل مالك فلبأت لسوتنا بوجه نهار يجيد النساء
حواسر يندبنه بالصبح قبل بلج الاسحار ويروى بلطمن او جهين بالاسحار قال الامام المرزوقى انى لاتعجب من ابى
تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فلبأت لسوتنا الخ وهى لفظة شنيعة
جدا واصلحه المرزوقى بقوله فلبأت ساحتنا قال التفتازانى وانا اتعجب من جار الله كيف لم يرده على هذا
الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورايه فى القرآن ان القرآن يقرؤنه براهيم قلت وانا اتعجب من انشاد صاحب
صاحب المغنى رضى الله عنه بمثل البيت الذى اورده هنا مع انه اشنع من بيت الحماسة واخش ولقد كان
فى غنية بما اورده من الكتاب والسنة عن ايرادهذا البيت الشنيع انتهى كلام الدماميني وقد مر كلام
المرزوقى واختصر عبارة التفتازانى غاية الاختصار وانا لم ار فضل النصيحة للطالبين فى نقل كلامه
قال المرزوقى فى باب المراثى من شرح الحماسة فلبأت ساحتنا بوجه نهار اكثر من رايناه كان يروى فلبأت
لسوتنا ورايت الاستاذ الرئيس ابا الفضل بن العميد يقول انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب
ما اختاره من الابيات وغسله من درن تشنع الالفاظ كيف ترك تأمل قوله فلبأت لسوتنا وهذه لفظة
شنيعة وكيف ذهب عليه تأمل قوله فلت لقوم فى الكنيف نروحوا خشية تنبا عنه ماوان رنح تنالوا
الغنى اوتبلغوا تبغوسكم الى استراح من حام مبرح حتى جمع بين كنيف ومستراح فى بيتين وتأمل امثال ما ذكره
وبينه من شرائط الاختيار انتهى كلام المرزوقى فى عبارته وهذان البيتان من ابيات الحماسة قالها عروة
ابن الورد اورد هما ابو تمام فى باب الحماسة على هذا النمط بلا تغيير وقال سعد الملة التفتازانى فى تقرير
قوله امنوا وجه النهار من شرح الكشاف وكانت عادتهم ان لا ينذبوا على القتيل قبل اخذ الثار فيفعلوا من
كان فرحا بقتيل مالك شامتا بواليائه فلبحض ساحتنا فى اول النهار لبرى ان كان محرما من الندبة فقد حل
ويجد النساء مكشوفات الرؤس بذكرنه بما كان فيه من الفضائل على اتصال الاوقات وتعاقب الليل
والنهار قال المرزوقى رايت ابن العميد يقول انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من
الابيات كيف ترك قوله فلبأت لسوتنا وهى لفظة شنيعة جدا وانا قال المرزوقى فى شرحه فلبأت ساحتنا
وانا اتعجب من جار الله كيف لم يرده على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورايه فى القرآن ان القرآن
يقرؤنه براهيم انتهى كلام التفتازانى والذى يقضى منه العجب حكم التفتازانى مع فضله وامانته ان صاحب
الكشاف راى القراء يقرؤن القرآن براهيم بغير اى بكلمه اراد وا ايراد ها او ردوها وايا ما تغيير وقلب واعلال
اراد وه اثبتوه ولم يتوقف على نقل متواتر ومشهور كلا وقد اوردنى اول سورة البقرة من الكشاف
ان خطوط المصاحف سنة متبعة لا يجوز تغييرها وان كانت خارجة من الرسم العربى وهو شايع ذايع
فالقراء اذا لم يقدموا على تغيير الخطوط المذكورة كيف يقدمون على تغيير عبارات كتاب الله تعالى بامثالهم
وهذا بعيد عن الحق والانصاف قال وفى كلام عكس هذا وهو التغيير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان
يفرقوا بين الله ورسوله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم ش قوله نحو ويريدون ان يفرقوا
اول الآية ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله الآية تمعنى قوله يريدون ان
يفرقوا يفرقون بين الله ورسله بدليل مقابلة وسوقوله تعالى والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم
الآية فانه لم يذكر فيه ارادة التفريق بل التفريق نفسه حيث قال ولم يفرقوا ولم يقل ولم يريدوا ان يفرقوا وهذا
دليل له لانه مقابله قال والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اى قادرين على الاعادة واصل

والوطر الحاجة ٥

واصل ذلك ان الفعل تسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول
نحو ونبلو اخباركم اى ونعلم اخباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك
الاية فرقراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها
شرطه اى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته وعلله فظن الان لن نقدر عليه اى لن نواخذه فعبر عن المواخذة بشرطها
وهو القدرة عليها واما قراءة الكسائى فتقديرها هل تستطيع سوال ربك بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
ربك فى انزال المائدة اى استجابته ومن الثانى فانقوا النار اى فاتقوا العذاب الموجب للنار ش قوله نحو
وعدا علينا قال الحلبى وعدا منصوب على المصدر الموكد لمضمون الجملة المتقدمة فناصبه مضمر اى وعدنا ذلك
وعدا انتهى اراد بالجملة المتقدمة قوله تعالى نعيده كما بدأنا اول خلق فان الكاف متعلقة بنعيده وضمير نعيده عائد الى
اول خلق هذا على بعض الاقوال وفى تقرير الجلال بن الكاف متعلقة بنعيد وضميره عائد الى اول وعدا منصوب
بوعد مقدرا قبله انا كنا فاعلين ما عدنا انتهى فجعل هذا الاحاجة الى ما ذكره المص من تاويل الفعل بالقدرة عليه
ولا يخفى ما فيه من التكلف الذى هو مستغنى عنه وممن ذهب اليه صاحب التقريب حيث قال كنا فاعلين قادرين
على فعله انتهى وقد سبق بذلك صاحب الكشاف حيث قال وكنا فاعلين قادرين على ان نفعل هذا وان كان تحجبا
عندكم انتهى وقال القاضى انا كنا فاعلين ذلك لا محالة انتهى وقال فاضل الروم غاز مهين فى الازل على ان نفعل
ذلك لا محالة او قادرين على ان نفعل ذلك انتهى اشار اولا الى التاويل بالارادة وثانيا الى التاويل بالقدرة
وكل واحد منهما مجاز مرسل كما حقق ش قوله واصل ذلك بيان لوجه التعبير عن الفعل بالارادة كما سبق وبالقدرة
كما فى الوجه الرابع ش قوله وبالعكس اى وقد يقيمون المسبب مقام السبب كما فى قوله فاتقوا النار فان
النار مسببة عن العذاب الموجب لها كما سياتى فى اخر البحث حيث قال ومن الثانى فاتقوا النار وقوله
تعالى انا كنا فاعلين من هذا القبيل اى من ذكر المسبب واراده السبب لان القدرة سبب الفعل
وقد مر اعراب وبالعكس فى الجهة الخامسة انه فى محل النصب خبر لكون مقدرا اى ويكون الاقامة المذكورة
ملتبسا بالعكس وقد اشير هناك الى هذا والباء متعلقة بمحذوف والواو لعطف الجمل ش قوله فالاول اى ذكر
السبب واراده المسبب نحو قوله تعالى ونبلو اخباركم اى نعلم اخباركم فانه ذكر الابتلاء الذى سبب
العلم واريد العلم الذى هو سبب له وصادر عنه ش قوله وقوله تعالى هل يستطيع بالجر عطف على مجرور فى
قوله نحو ونبلو اخباركم اى وكقوله تعالى فان الشرط يجرى مجرى السبب فى كون المشروط موقوفا عليه ش قوله
فى قراءة غير الكسائى قال ابن عادل قراء الجمهور يستطيع بياء الغيبة ربك مرفوعا بالفاعلية والكسائى تستطيع
بتاء الخطاب لعيسى عليه السلام وربك بالنصب على التعظيم وقال شهاب الدين وقبل المعنى هل تطلب ربك
الطاعة من نزول المائدة قال ابو شامة ومثل ذلك فى الاشكال ما روى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عاد اباطالب على مرض فقال يا ابن اخى ادع ربك الذى تعبده فيعافينى فقال اللهم اشف عمى فقام ابو طالب
كانما انشط من عقال فقال يا ابن اخى ان ربك ليطيعك اى يجيبك الى مقصودك انتهى ش قوله معناه هل
يفعل ربك هذا امس معنى واقرب من الوجوه المذكورة فى هذه الآية التى اوادت رؤس الفحول من المفسرين
وتعلثم فيها الحذاق من المعربين وتجردا فى ايقان هولاء الطائفة وعدم اتقانهم ولهذا قوم هذا الوجه الاستاذ
ابو السعود الرومى تعمد والله بقفرانه حيث قال اختلف فى انهم هل كانوا مؤمنين او لا فقيل كانوا كافرين
شاكين فى قدرة الله تعالى وقيل كانوا مؤمنين وسوالهم لاطمينان القلب لا لازاحة الشك وهل يستطيع سوال
عن الفعل ودون القدرة عليه تعبير عنه بلازمه انتهى كلامه وقال سعد الملة على الوجه الثانى وهل يستطيع سوال
عن الفعل ودون القدرة تعبير عن الفعل بلازمه انتهى بعبارته وهذا كما ترى ذهاب الى ما ذهب اليه المص رحمة الله
عليهم ورضوانه ش قوله واما قراءة الكسائى وهى بالخطاب فى تستطيع والنصب فى ربك واما تنزل فعلى

وما مصدرية تو
واو تؤكد ملفوظ ما قبلها

الذى تعبد
قال والترجمان هذا لو اطعت
او قال لين اطعت تتطوع
ص ٥

الغيبة باجماع السبعة قال الحلبي وبقراءة الكسائي قراءة عائشة وكانت تقول للحواريون اعرق بانه منهم ان يقولوا
هل يستطيع ربك كما نهاها رضي الله عنها بنزههم عن المقالة الشنيعة ان تنسب اليهم خاتمة واعلم ان الفعل قد يذكر
ويراد به ثبوت لائق كقول الشاعر اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة فان معنى لم تلدني لم تثبت ان والدتي لئيمة بل ثبت
ان والدتي كريمة بحجة وقد سبق في الحجة الثانية معنى قوله تعالى لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم تدعون الى
الايمان فتكفرون او صح كونكم تدعون مثل قوله تعالى او ظلمتهم معناه او ثبت ظلمكم اذ قامت الحجة به
عليكم انتهى وقد مرت هذه المسئلة ايضا في اشتباه الجملة الحالية بالمعترضة من الباب الثاني قال الفائدة
السادسة انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن المشي الحاضر قصد الاحضار ة في الذهن حتى
كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شبعته وهذا
من عدوه واذ لبس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه
وانما الاشارة كانت البها في ذلك الوقت بهذا اخلقت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فيصد
بقوله سبحانه فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة باثارة السحاب بيدوا اولا
قطعا ثم يتصام متقلبة بين اطوار حتى تصير كاما وهيئة ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن شرك بالله فكانما
خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ويزيدان نمن على الذين استضعفوا في
الارض الى قوله تعالى ونرى فرعون وهامان شن قوله يعبرون عن الماضي والآتي اي يعبرون عن الماضي
بصورة الحال كما سبجئ وعند اهل المعاني استحضار الصورة الماضية والثاني حكاية الحال المستقبل
وفي وقوع الثاني خلاف قال الرضي في بحث الظروف حكاية الحال المستقبلة كما تثبت حكاية الحال الماضية فان
قلت كيف انكر بالرضي مع قوله وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة وسبجئ انه مثال لحكاية الحال المستقبل فلنا ينبغي
كون الآية حكاية للحال المستقبلة فانها يحتمل ان يكون اللام فيها مجردة عن الحالية كما ذهب اليه ابن مالك على ما
سيأتي قريبا ومع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال وسيأتي تفصيله وهذا ايضا تقرع من انواع المجاز قال
الفاضل الشريف في حاشية شرح المفتاح انما سموه حكاية الحال الماضية على ما ذهبوا اليه من ان القصة الماضية
كانها عينها في حال وقوعها بصيغة المضارع كما هو حقها ثم يحكى بتلك الصيغة بعد مضيها وليس فيما ذهبوا
اليه سوى تصحيح العبارة عن الماضي بصيغة المضارع بخلاف ما ذهب اليه علماء المعاني اعني به استحضار
الصورة وتطلب مشاهدتها فيجيء منها فانها نكتة جليلة انتهى وقد مر تعريف حكاية الحال الماضية في بحث
حتى من الباب الاول وغيره من المواضع المتعددة وقال الرضي في اوائل المرفوعات يورد الماضي بصورة الحال
اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقتب الاسد فاضربه وافتله انتهى والظاهر ان يقول فضربته وقتلته
ولكنه اراد تصوير تلك الصورة الهائلة للمخاطبين كانه يقول انظروا وشاهدوا هذه الصولة والجراءة قوله ولان
ربك ليحكم مثال للتعبير عن الآتي كما يعبر عن الشيء الحاضر لان لام ليحكم وقد ذكر المص هذه الآية في ترجمة لام التاكيد
حيث قال لام الابتداء فائدتها امران تاكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون
واعترض الثاني ابن مالك بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة
فنزل منزلة الحاضر المشاهد فتكون الآية مثالا لحكاية الحال المستقبلة اي لاستحضار الصورة الاستقبالية
وفيه خلاف كما تقدم قوله ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه قال ابو البقاء وجملتان اي هذا من شيعته
وهذا من عدوه في موضع نصب صفة لرجلين انتهى اراد به قوله تعالى فوجد فيها رجلين يقتتلان قال
السفاقسي يقتتلان في موضع الصفة لرجلين وقال ابن عطية في موضع الحال وفيه لحال من النكرة واجازه
سيبويه من غير شرط انتهى كلام السفاقسي وهذا التعقب على ابن عطية سبق لبالي قبل وقوفي على هذا
المنقول بثلثين سنة فالحمد لله وحده وقال شهاب الدين الحمل على الحال بعيد لانتقالها انتهى وفيه نظر

نقل قوله اذ ليس المراد بيان العلة لكون هذه الآية من باب حكاية الحال الماضية اراد بالرسول نبينا وسيدنا محمد عليه الصلوة والسلام
قال ابن عطية هذا وهذا حكاية حال قد كانت حاضرة ولذلك عبر بهذا غائب ماض انتهى واعلم ان مرادهم بالحال في هذه المسئلة
ما يقابل الماضي والاستقبال من الازمنة الثلثة وقد عرفوه بزمان التكلم لا ما يكون بمعنى الوصف والامر الذي يجمع على حالات
ولا غرو في تانيث الضمير العائد اليه لانها من المؤنثات السماعية وحما يدل عليه قول الحلبي في قوله تعالى وكلبهم باسط وباسط اسم
فاعل ماض وانما عمل على حكاية الحال انتهى وقال الحلبي هذا وهذا على حكاية الحال الماضية وقال المبرد والعرب يشير بهذا الى الغائب
واستند بخبر هذا ابن عمي في دمشق خليفة انتهى وقال السفاقسي هذا حكاية حال كانت حاضرة حاله وجدان موسى انتهى وقال
ابن فلاح في المغني وهذا اشارة الى الحاضر ولم يكن حاضرا وقت الاخبار عنه انتهى قوله فتثير سحابا ومقتضى الظاهر ان يقال
فاثارت اي حركت تلك الرياح لان طرفيه وهو ارسل وفسقنا ماضيين قوله حتى يصير ركاما اي ينضم بعضها الى بعض ويصير
متراكما ملصقا بعضه ببعض وهذه صورة بديعة طلب من المكلفين مشاهدتها والاستدلال بها على قدرة الله تعالى
قوله ومنه ثم قال له كن فيكون اي ومن باب حكاية الصورة الماضية قصد الاستحضار بها في اذهان السامعين كانها مشاهدة
حال الاخبار قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون اي فكان وهو مقتضى القياس
والظاهر لكونه اخبارا عن الماضي قوله فالمثل خلقه من تراب جملة مفسرة للمثل لا محل لها من الاعراب وهذا من شبيه الغريب
بالاغرب وهو المخلوق بلا اب دام ليكون اقطع للخصم ويكفي في صحة التشبيه اشتراكهما في الخلق بلا اب
ثم في قوله ثم قال له قبل للترتيب اللفظي وقبل للترتيب المعنوي اي صوره طينا ثم قال له كن فكان كذا قال سعد
الملة في شرح المفتاح قوله فتخطفه الطير قوله تخطف فعل مضارع وكذا قوله تهوي والموضع موضع الماضي لقوله خر من السماء
وفائدة المضارع استحضار الصورة لان صورة تخطف الطائر والانسان وهوي الريح به في بعض المهالك البعيدة صورة
عجيبة يهلك به ذلك الانسان هلاكا ليس غايته لاضمحلال ما يدخل في حوصلة الطير وصيرورته الى حال الفناء وكذا من تهوي
به الريح الى البعيدة كذا في شرح الايضاح وقال العلامة يجوز في هذا التشبيه ان يكون من المركب والمفرق فان كان تشبيها
مركبا فكانه قال من اشرك بالله فقد اهلك نفسا هلاكا ليس بعده بان صور حاله بصورة حال من خر من السماء فاختطفته
الطير فتفرق في حواصلها او عصفت به الريح حتى هوت به في بعض المطارح البعيدة وان كان مفرقا فقد
شبه الايمان في علوه بالسماء والذي ترك الايمان واشرك بالله بالساقط من السماء والاهواء التي تتوزع افكاره
بالطير المختطفة والشيطان الذي يطوح به في وادي الضلالة بالريح التي تهوي بما عصفت به في بعض المهاوي
المتلفة انتهى بعبارته العذبة الفصيحة ما احسن سبكها وما ارفع سمكها ولله در القائل فيه فكم بكر معنى
عز منها اشتراعها لها ذهنه الوقاد واصبح فائقا وكشف الاخباب سعيه مغطى حبيات تبدت حقايقها
قوله ونزيد ان نمن الآية فان قوله نريد وكذا ننجي وان كانا مضارعين ولكنهما في مقام الماضي والظاهر ان
وَأَرَدْنَا وَأَرَبْنَا على وفق ما قبلهما وهو قوله علا في الارض وجعل اهلها ولكن اخرج على صيغة المضارع لاستحضار
الصورة العجيبة وحكاية الحال الماضية قال في الكشاف ونريد جملة معطوفة على قوله تعالى ان فرعون علا في
الارض لانها نظيرة تلك في وقوعها تفسير النباء موسى وفرعون ونريد حكاية حال ماضية ويجوز ان يكون حالا من
مستضعف انتهى قال ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل وتقلبهم ولم يقل
وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لا يعمل ومثله والله مخرج
ما كنتم تكتمون الآن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت النداء وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية
ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال فمن قول حسان رضي الله تعالى
عنه يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول شن قوله الآن
هذا على حكاية حال كانت مستقبلة قال سعد الملة في شرح قول العلامة في تقرير الآية فان قلت كيف يعمل مخرج
وهو في معنى المضي قلت قد حكي ما كان مستقبلا في وقت النداء كما حكي الحاضر في قوله باسط ذراعيه انتهى

المطارح صح

يعني كما جاء حكاية الحال الماضية كذلك جاء حكاية المستقبل الماضي انتهى وقال القاضي واعلم مخرج لانه حكاية
مستقبل كما ان مثل باسط ذراعيه لانه حكاية حال ماضية انتهى بهذا على وفق ما فهم من الكشاف وكذا ما فهم
من كلام سعد الملة وقال الحلبي فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي الا محلى بالام فالجواب ان هذه
حكاية حال ماضية واسم الفاعل فيها غير ماض وكقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه والكسائي يجعله مطلقا
ويستدل بهذا ونحوه انتهى وبهذا على ما راب خلاف ما نفهم من كلام الثاني ومن في الآية الاولى وهو
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه حكيت الحال الماضية قال الرضي قال الاندلسي حكاية الحال الماضية
ان تقدر نفسك كائنا موجودا في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ
الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني
لا الالفاظ فقال جاء الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في
قوله تع فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
وتصوره له لتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله الى هنا كلام الرضي قال الحلبي وان كانت
بصيغة المضارع فهو في معنى الماضي لفهم المعنى وايضا ففيه قوله تع من قبل انتهى وهذا خطاب لليهود
ونظيره قوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون قال القاضي ففريقا كذبتم كموسى وعيسى وفريقا تقتلون
كزكريا ويحيى واغا ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية استحضارا لها في النفوس فان الامر
فظيع انتهى وقال الحلبي وجيء بتقتلون مضارعا اما لكونه مستقبلا لانهم كانوا يريدون قتل رسول الله ص
واما ان يراد به الحال الماضية لان الامر فظيع فاريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب انتهى وقال ابو حيان
في تفسير قوله تع وقالوا لاخوانهم اذا ضربوا في الارض اذا سافروا فيها للتجارة او غيرها وكان حقه اذ
ضربوا القول تع فالوا بصيغة الماضي لكنه جاء على حكاية الحال الماضية انتهى وبهذا طبق ما في الكشاف
وقد تحير الناظرون في هذا المحل ودارت رؤسهم وقال سعد الملة في شرح هذا المحل من الكشاف واعترض عليه
بان حكاية الحال انما يكون حيث يوتى بصيغة الحال والمذكور ههنا صيغة الاستقبال لان معنى اذا ضربوا
حين يضربون فيما يستقبل واجيب بان اذا ضربوا في معنى الاستمرار كما في واذا لقوا الذين امنوا فيفيد
الاستحضار نظرا الى الحال انتهى قال ابن عادل اذا ظرف مستقبل فلذلك اضطربت اقوال المعربين ههنا
من حيث ان العامل فيها قالوا وسوا ض فقال الزمخشري فان قلت كيف قيل اذا ضربوا مع قالوا قلت
هو حكاية حال ماضية كقولك حين يضربون في الارض وقال ابو البقاء ويجوز ان يكون كفروا وقالوا ماضيين
واريد بهما المستقبل لتحكي به الحال فعلى هذا يكون التقدير يكفرون ويقولون انتهى قال ابن عادل ففي كلا الوجهين
بعض ما ذكره الزمخشري وما ذكره ابو البقاء حكاية حال لكن في الاول حكاية حال ماضية وفي الثاني حكاية
حال مستقبلة وهو من هذه الحيثية كقوله تع حتى يقول الرسول والذين امنوا معه وقد تقدم ويجوز ان يراد بقال
الاستقبال لا على سبيل الحكاية بل لوقوع صلة لموصول وقد نص بعضهم على ان الماضي اذا وقع صلة لموصول
صلح للاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم والى هذا ذهب ابن عطية قال ودخلت اذا وهي
حرف استقبال من حيث ان الذين اسم مبهم يعم من قال في الماضي ومن يقول في المستقبل ومن حيث هذه المنازلة
يتصور في مستقبل الزمان يعني فيكون حكاية حال مستقبلة الى هنا كلام ابن عادل بعبارته وقد اخذه كله
من الفاضل الحلبي والمفهوم من كلامهما ان ابا البقاء وابن عطية ذهبا الى وقوع حكاية الحال المستقبلة
وقد مضى ان الرضي ذهب الى انه لم تثبت كما ثبتت حكاية الحال الماضية ونقل عن قطرب ان كلمة اذا واذا
يجوز اقامة كل واحدة منهما مقام الاخرى فيكون اذا ههنا بمعنى اذ وضعفه بعضهم وقال الامام الداعي الى
الحق فخر الدين الرازي واقول هذا الذي قاله قطرب كلام حسن وذلك لانا جوزنا اثبات اللغات لشعر

شعر مجهول منقول عن مجهول فلان يجوز اثباتها بالقرآن اولى واقصى ما في الباب ان تقول اذا حقيقة
في المستقبل ولكن لم لا يجوز استعمالها في الماضي على سبيل المجاز لما بينه وبين كلمة اذ من المشابهة الشديدة
وكثيرا ارى النحويين يتجرؤون في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن فاذا استشهدوا في تقرير بيت
مجهول فرحوا به فرحا شديدا يتعجب منه فاذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول دليلا على صحته فلان يجعلوا
ورود القرآن به دليلا على صحته كان اولى انتهى كلام الامام جزاه الله خيرا والحق ظاهر انما ظهر ظهر
ولقد اطنبنا في هذا المحل وخرجنا عما نحن فيه ولكن ذكرنا عن ابي حيان فيما مضى ان المحل المشكل يحتاج
في انكشافه الى شيء خارج عما يختص بالمحل قوله ومثلها قوله جارية الظاهر انهما بيتان من
مشطور السريع وقوله لتقطع من التقطيع فاعله عائد الى جارية لان القطع لاقتضاء الوزن اياه وتقطيعه
كما نقطع فعلن مفاعلن حدبت بل مفاعلن ابا ضي مفعولن قال الدماميني يعني مثل الآية
الاولى وهي وكلبهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية ملا تنشده ويجوز رفع جارية على انها خبر مبتداء
محذوف وهو ضمير يرجع الى ما تقدم ان كان او الغنج محبوبتي جارية او ما اشبه ذلك وجوبا برب محذوفة
والابا ض مصدر او مضت المرادة اذا سارت النظر انتهى كلام الدماميني قوله يرجع الى ما تقدم ان كان
يدل على انه لم يقف على ما قبل البيت فيما بلغني مثلك في البياض مثل الغزال زين الخضاض قبا ذات
كفل رضراض ابيض من اخت بني اباض جارية في رمضان الخ ذكر هذه الابيات ابو حيان في بحث
التعجب من شرح التسهيل للخضاض كسحاب مخففة الغزال وغلام الابسر كذا في القاموس وفي الصحاح
امراة رضراضة اي كثيرة اللحم انتهى وبنو اباض طائفة معروفة والقب دقة الخصر والاقب الضامر البطن
والمرئة فباء بينة القب كذا في الصحاح وبهذا اتضح ما في قول الدماميني او المعنى محبوبتي الخ واما قوله
وجوبا برب محذوفة فهو في عبارة الركاكة مع ان حذف الواو والفاء وبل من النوادر والله اعلم قوله
يغشون بالجر بيت تقدم تمامه في بحث حتى وكذا قوله تع حتى يقول الرسول وتقدم هناك تقرير حكاية
الحال قوله لم يصح الرفع اي رفع لانه جواب قوله ولو لحكاية الحال وروي ما نهران حتى اذا دخل على
المضارع لا يرفع الا اذا كان للحال وههنا لا يستقيم الحالية لان المعنى يقتضي الاستقبال بدلالة يغشون
الا اذا حمل على حكاية الحال المستقبلة وقد سبق تحقيقه قوله ومنه قوله تع حتى يقول اي من باب حكاية
الحال وان كانت ماضية قوله تع حتى يقول بالرفع على ما في قراءة نافع قال شهاب الدين وقراءة نافع برفعه على انه
حال والحال لا ينصب بعد حتى لان الناصب يخلص المضارع للاستقبال فتنافيا انتهى اراد بالحال
حكاية الحال الماضية قال القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما
كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال المعرب ما
انه تثنية اللحا ولكنهما الفتيان كل فتى ندا وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف
اي عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرد وعدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها
قد عملت والزائدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او
ان يبين جميعا وسوا ض مختار يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان ش قوله ان تثنيت
اللحا ثبت من الطويل لم يسم قائله قال الدماميني ان تثنيت اللحى في تاويل بنات اللحى ثم هذا المصدر في تاويل
اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى ويحتمل ان يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج الى هذا التاويل على التاويل
اي ما فتوة الفتيان نبات اللحى ولكن تخير البيت يناسب الاحتمال الاول واللحى بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع
لحية بكسر اللام فاما الكسر فيهما فمثل فربة وقرب واما الضم في الجمع والكسر في المفرد فمثل ذروة وذرى والندى
الجواد يقال ندا اذا اجاد فهو ندا انتهى قوله وقالوا عسى زيد ان يقوم قال المص في ترجمة عسى واختلف

في اعراب هذا التركيب فقيل هو مثل كان زيد يقوم واستشكل بان الجرفي تاويل المصدر والمخبر عنه ذات واجيب بانه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد ذا قرب صاحب القيام وبانه من باب زيد عدل ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى وبان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها فد نصبت فلانها لا تسقط الا قليلا انتهى فيه اختصار ومن اراد التفصيل فليرجع اليها هناك قوله وقبل على حذف مضاف الخ قال الرضي وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف ابدا لا في الاسم ولا في الخبر انتهى قوله واما قول الخ جواب عن سؤال ورد على قوله الزائدة لا تعمل وقوله يجوز ان تكون زائدة في محل النصب مقول قول ابي الفتح وقوله فلان النصب جواب اما وخبر للمبتداء وبيان لعلة القول المذكور يعني ان انتصاب بيتين بالعطف على يكون لا بان الزائدة قوله في بيت الحماسة في الباب الاول منها قريبا الى اوائله من ابيات اربعة من البسيط قالها يزيد بن حمان السكوني في يوم ذي قار اولها انى حمدت بني شيبان اذ خمدت نيرانهم وهي شبت النار ومنكر مهم في الجهل انهم لا يعرفون الجار فهم انه الجار حتى يكون عزيزا من نفوسهم او يتبين جميعا وهو مختار كانه صدع في راس شاهقة من دون لعناق الطير او كاد قال الامام المرزوقي يقول الشاعر لما رايت بني شيبان عند احمال الارض واقتار الناس يوقدون نارا ضعيفة تبين عليهم ونشرت فضيلتهم ثم يقول وتكلفهم الكرم كانهم لا يرضون بما طبعوا عليه من الكرم حتى تكلفوا وجبلوا اكثر منه انهم لا يكلون جارهم من العناية به مجالا يتشكك فيه هل هو جارهم ام من حميمهم اي قريبهم وعلى هذا يتعلق حتى بمعنى قوله لا يعلم الجار فيهم انه الجار اي يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا فيما بينهم او يختار مفارقتهم والمعنى ذلك للجار فيهم ما اعتز بجوارهم او مال الى فراقهم وجميعا نصب على الحال والمعنى او ان يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشر بها ومختار الذلك غير مضطر اليه ثم يقول كانه صدع يعني كان الجار لتمنعه بهم وتعززه وعلى احتقر زعن طلابه في راس قلة شاهقة او كانه عناق الطير دونه وهو ارفع منها واحصن والنكرم تفعل من الكرم والمحل الخصب ومعنى بينين جميعا يفارق وهو مجتمع قال الشمني وقال غيرابي الفتح ان في البيت ليست بزيادة بل ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول لانه يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الاوائل انتهى قال وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء حتى تتفقوا اما متعلقون بجوز عند ابي على كونها مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي ان غيرابي على لا يجيز ذلك وقال السيرافي اذا قيل فاموا ما خلا زيدا فما مصدرية او كلاما على اضمار ذا وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاويلها بالنكرة انتهى والتاويل خالبين عن زيد وحنجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قايم بما بعد هما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى لغيره شم قوله وقال ابو البقاء غير المصنف رحمه الله عبارة ابي البقاء ونص كلامه مما نحبون ما بمعنى الذي او نكرة موصوفة ولا يجوز ان تكون مصدرية لان المحبة لا تنفق فان جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جايز على راي ابي على انتهى بعبارته قوله وهذا يقتضي ان غيرابي على لا يجيز ذلك هذا بناء على ان المفهوم معتبر في العلوم الادبية وسوا الاكثر كما تقدم الاشارة اليه فجوابه ان المفهوم من شروط العمل به ان لا يكون دليل على خلافه والدليل ههنا قايم على ان غيرابي على يجيزونه ايضا كابي على وهو العرف والشهرة فيما بينهم وترك العمل بالمفهوم عند قيام الدليل تقدم ذلك في ترجمة حيث وكذا في ترجمة ثم من هذا الموضوع وفي غيرهما منه فليلتفت اليها قوله مما مصدرية والتقدير قام القوم خلو زيد وما وصلتها حال فلا بد ان يؤول بالمشتق فيكون التقدير قام القوم خالين عن زيد وفيه معنى الاستثناء وهو ظاهر وقد مر هذا في ترجمة

في ترجمة خلا قوله نصب على الاستثناء قال المصنف في بحث خلا وموضع ما خلا النصب فقال السيرافي على الحال وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد قوله قايم بما بعد هما اي بما بعد ما وصلتها وهو زيدا في قولنا قام القوم ما خلا زيدا وقد سبق ما يتعلق به قوله والمنصوب مبتدا وقوله على معنى متعلق به اي المنصوب على معنى مثل الاستثناء والحال والتمييز والمفعولية وغيرها قوله لا يليق خبر المبتدا وفاعله ذلك المعنى والضمير في لغيره عايد الى المنصوب قال الشمني وهذا الذي ذكره ينتقض بغير فانها تنصب على الاستثناء ومعناه قايم بما بعدها انتهى وجوابه ان كلمة غير حكمها في الاعراب حكم ما بعد الا فكما يقال ما جاءني غير زيد كما يقال ما جاءني الا زيد بالرفع وما رايت غير زيد بنصب غير كما يقال ما رايت الا زيدا قال ابن يعيش وغير اسم يعمل فيه عوامل سوا ها لان اضافتها لازمة فصار الاعراب الواجب للاسم الواقع بعد الا حاصلا في نفس غير انتهى وقد مر في ترجمة غير ان انتصاب غيرا على الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه لظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش فلا توجه اعتراض الشمني قال الفاعدة الثامنة كثيرا ما يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان تشاء تنزل عليهم من السما ءآية فظلت اعناقهم ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا اذ لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك ولا يجر رب الا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا شم قوله كثيرا ما يفتقر الخ اشار بهذا الى ان هذا الاغتفار لا يجري على وجه الكلية ولو قال ويغتفر في الثواني الخ لكان احسن لان هذا ليس كلا ما مطردا على ما ذكره ابن عادل في تفسير قوله تعالى ولله اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها وقد تقدم هذا البحث في اوايل هذا الموضوع في مواضع منها بحث الهمزة الاستفهامية قال الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى انك انت العليم الحكيم وانت فصل وقيل تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل ولم يجز يا الرجل انتهى بعبارته ونقل السيوطي عن الابذي في شرح الجزولية اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الاوايل قوله واي فتى هيجاء فتى مضاف الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها عطف على فتى والضمير في محل الجر باضافة جار عايد الى هيجاء وهي مرادفة للحرب واضافة فتى الى الهيجاء وكذا اضافة جار الى الضمير لادنى مناسبة مثل كوكب الخرقاء وغيره اي صاحب الهيجاء ومقارنها والشاهد فيه ان اي لا تضاف الى معرفة وهذه تقتضي ان لا يعطف على ما اضيف اليه اي معرفة لانه في حكم المعطوف عليه ولكنه عطف بناء على ان الثاني يغتفر فيه ما لا يغتفر في الاول وكذا رب رجل واخيه وهذا مصراع من الطويل ما وجدنا ما قبله وما بعده ولا اسم قايله قوله وان تشاء تنزل عليهم اي في ذلك قوله تعالى ان نشاء الآية فان قوله تعالى فظلت عطف على قوله تنزل مع انه لا يجوز ان يكون ما جوابا لقوله تعالى ان نشاء قال السفاقسي فظلت بمعنى المستقبل لانه معطوف على تنزل قلت واحتج به ابن مالك على مجيء فعل الشرط مضارعا والجزاء ماضيا بناء على انه معطوف على وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه فكانه قال ان نشاء ظلت وفيه بحث انتهى كلام السفاقسي بعبارته وفيه تحليل ظاهر قوله ولا يجوز كل سخلتها قال الدماميني علله بعد هذا في المتن بان كلا لا تضاف الا لمفرد معرفة وهو مشكل فقد سبق له في الباب الاول في حرف الكاف في فصل كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل رجل حسن وانك اذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضيفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد فما هذا الذي قاله هنا نعم يمكن ان يمتنع كل سخلتها بدرهم ابتداء لاقتضائه الاختلاف المراد لا امتناع اضافة كل الى المفرد المعرف وذلك ان المقصود ان كل فرد من افراد سخال الشاة بدرهم لا ان مجموع اجزاء السخلة الواحدة بدرهم

الوعل استشهد النحاة بهذا البيت على اعمال اسم الفاعل اذا اعتمد على موصوف مقدر لان تقديره كوعل
ناطح ومنها انفتشهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل استشهد به النحاة
على وقوع الكاف اسما فانها في قوله كالطعن اسم مرفوع على انه فاعل ينهى وقوله يذهب به الزيت
والفتل اى انه يعالج بذلك والفتل جمع فتيلة وسنها ماتر بنا حفافا لانعال لنا انا كذلك للمخفى والمثقل
وقد استشهد المصنف بهذا البيت في حرف الميم اخرج ابو الفرج في الاغانى عن الشعبى قال الاعشى
اغزل الناس في بيت واخبث الناس في بيت واشجع الناس في بيت فاغزل بيت قوله
غراء فرعاء مصقول عوارضها تمشى الهوينا كما يمشى الوجا الوجل واخبث بيت قوله قالت
هريرة البيت واشجع بيت قوله قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل فائدة
في شرح ديوان الاعشى للآمدى قال ابو الجراح وجدت على ظهر كتاب المجاز لابى عبيدة بخط ابى عثمان
رفيع بن سلمة المعروف بدماء صاحب ابى عبيدة وحدثنا به الكرى بعد حديثا يرفع الى الاعشى
انه قال لما خرجت اريد قيس بن معدى كرب يحضر موت اضللت ارض اليمن لانى لم اكن سلكت ذلك
الطريق فلما اضللت اضابنى مطر فرميت ببصرى كل مرمى اطلب لنفسى مكانا الجاء اليه فوقعت
عينى على ضياء من شعر فقصدت نحوه فاذا انا بشيخ على باب الخبا فسلمت فرد على السلام وادخل فاوى
الى بيت الى جانب البيت الذى كان جالسا على بابه وقال اخطط رحلك واسترح فالمخطاط رحلى وجاءنى
بشئ فجلست عليه وقال ممن تكون وابن تقصد قلت انا الاعشى قال حياك الله قال ابن تريد قلت.
اريد قيس بن معدى كرب قال اظنك قد مدحته بشعر قلت نعم قال انشدنيه فابتدات انشد قولى
رحلت سمية غدوة اجمالها غضبى عليك فما تقول بدالها فقال حسبك اهذه القصيدة لك قلت نعم
ولم اكن انشدته منها الا بيتا واحدا فقال من سمية التى نسبت بها فقلت لا اعرفها ولكنه اسم القى
في روعى فاستحسنته فنسبت به فنادى يا سمية اخرجى فاذا جارية خماسية قد خرجت فوقفت
وقالت ما لشناء يا ابا فقال انشدى عمك قصيدتى التى مدحت بها قيس بن معدى كرب فنسيت
بكر في اولها فاندفعت فانشدتها من اولها الى اخرها ما خرجت منها حرفا واحدا فلما اتممتها قال
انصرفى فانصرفت ثم قال هل قلت شيئا غير هذه قلت نعم كان بينى وبين ابن عم لى يقال له يزيد
بن مسهر وبكنى ابا ثابت لحاء كما يكون بين بنى العم فهجانى فهجوته فاحمته قال فهاتى قلت فيه قال فقلت
قصيدته اولها ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وقبل هذا البيت لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم
تنتفل قوله ودع استشهد به اهل البديع على نوع من التجريد وهو خطاب الانسان نفسه ومنيت
ابتليت اى قدرت لنا وقدرنا لك وعن بمعنى بعد وقد استشهد ابن مالك بالبيت على ذلك وتنتفل
بالفاء وناخذ النقل قال المص وكثير يروونه بالقاف وهو تصحيف ومن ابيات هذه القصيدة ما استشهد
في البديع على التضمين وهو ما روضة من رياض الحزن معشبة خضراء جاد عليها مسبل هطل وبضاحك
الشمس منها كوكب شرق مؤزر بعميم النبت مكتهل يوما باطيب منها نشر رائحة ولا باحسن منها اذ دنا
الاصل الحزن بالفتح وزاى اسم موضع وهو في الاصل ضد السهل وسيل سائل وهطل متتابع وبضاحك
يميل اليها حيث مالت وكوكب معظم الزهرة وكوكب كل شئ معظمه وشرقا ربان وعميم طويل ومكتهل
ظاهر النور والاصل جمع اصيل وبعد هذه الابيات قوله علقتها عرضا وعلقت رجلا غيرى وعلق اخرى
ذلك الرجل هذا البيت استشهد به المص في التوضيح على بناء الفعل المجهول في الافعال الثلثة لاقامة
النظم والعلاقة بالفتح الحب وعرضا يعنى سهلة من عرض له كذا اذا ملى قصد وبعده فكلنا مغرم
بهذلى بضاحبه ناء ودان ومخبول ومختبل ربت كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل

قالت هريرة لما جئت زائرها ويلى عليك ويلا منك يا رجلا
قال القصيدة هذه شواهدها احفظ بسر فائدة العربية

هذا عند الكوفيين والاخفش جايز من غير حاجة الى ها الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وان امراة خافت من بعلها نشوزا
كون امراة مبتداء مخبرا عنه بخافت انتهى وقد بين مذهب الاخفش وموافقيه في هذه الآية ونظايرها في النوع
السابع من انواع المتاخر وقد لا بد لكشف المحل من المراجعة اليه قوله وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم
وفيه بحث فان سيبويه قال في كتابه سالت الخليل رحمه الله تعالى عن قول الاعشى ان تركبوا البيت فقال الكلام
ههنا بمنزلة ولا سابق شيئا وانا بونس فقال ارفعه على الابتداء كانه قال او انتم نازلون ثم قال وقول يونس
اسهل واما الخليل رحمه الله تعالى فجعله بمنزلة قول زهير ولا سابق شيئا اذا كان جائيا والاشتراك على هذا التوهم
بعيد كبعد ولا سابق شيئا انتهى كلام سيبويه وقال السيرافي واما قوله او تنزلون فانا معشر نزل فقد ذكر سيبويه
فيه قول الخليل على تقدير تركبون او تنزلون وذكر عن يونس انه يرفعه على الابتداء كانه قال او انتم نازلون قال وقول
يونس اسهل ثم قال السيرافي وفيه قول ثالث وسوعندي اسهل من هذين القولين وهو ان تقدر رفع موضع
ان تركبوا اي تركبون لان ان واذ يجازى بهما وهما متقاربان في المعنى وان كانا بعد ان مجزوم وبعد اذ
مرفوع انتهى كلام السيرافي والمفهوم من كتاب سيبويه صريحا ومن كلام السيرافي ايضا ان حمل البيت على العطف
على التوهم مذهب الخليل لا مذهب سيبويه وليس مقبولا عنده فلا وجه لقول المصنف وجعل سيبويه
ذلك من العطف الخ قوله ويقولون مررت برجل قد مت المسئلة مشروحة في القاعدة الثانية وقد
وعد المص هناك بانها ههنا مفصودة المص من الاخبار بوقوع التركيب الاول وامتناع التركيب
الثاني الاستشهاد على القاعدة الثانية بذلك ايضا يعني جعلوا قائم البواه في المثال الاول مجرورا على انه صفة
جرت على غير من هي لرجل وشرطها ابراز الضمير وهو موجود فيه وقوله لا قاعدين بالجر عطف على قائم عطف
الصفة على الصفة ولم يوجد فيها الشرط المذكور واغتفر فيها عدم الابراز اكتفاء بالربط المعنوي ولكن
حكموا بامتناع مررت برجل قائمين لا قاعدا البواه لانعدام الشرط المذكور ولم يغتفر فيه لو قوعه في النعت الاول
قوله على اعمال الثاني اي اعمال النعت الثاني وهو لا قاعد فانه عمل الرفع في البواه وابرز الضمير العائد
الى الموصوف وهو رجل قوله وربط الاول بالجر عطف على قوله اعمال يعني وربط النعت الاول بالرابط
المعنوي وهو غير جايز لانعدام الشرط وهو ابراز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له عند البصريين
بخلاف النعت الثاني كما في المثال الاول بنا على ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل قال القاعدة
التاسعة انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من
معموله كقولك كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت
عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا لغو فيها ولا تاثيم وكاد مصاب القلب جم
بلابله وبين الاستفهام والقول المجازي مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف
وحرف الجر ومجروره وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم
وقوله اذن والله ترميهم بحرب وقوله لما رايت ابا يزيد مقبلا اذع القنا واشهد المهيجا نفسي قوله
وفعل التعجب هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وقد موها عطف على فصلوا بهما وقوله
على الفعل عطف على قوله على الاسم مشاركة في العامل وهو قدموا بهما ودون قيده وهو جزء كذا قال الشمني
قوله فلا لغو سوء في اياب الكتاب من الطويل ولم يسم قائله قوله لغو اي تلمني من لحاه يلحاه اذا لامه
وعذله وضمير فيها للحبوبة وجم بفتح الجيم وتشديد الميم اي عظيم وكثير بلابله اي وساوسه جمع بلبلة وهي
الوسوسة وقوله بحبها متعلق بمصاب فهو معمول خبر ان قدم على اسمها كذا قال السيوطي وقال الدماميني
والبلابل جمع بلبال وهو الهم والوسواس الصدر وكذا قال الشمني والفاء في فان للتعليل والشاهد
في بحبها فانه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم وقوله اخاك اسم ان ومصاب

ومصاب القلب تركيب اضافي خبر بها بلابله مبتدا وجم خبره مقدما وهذه الجملة اما خبر اخا او بدل من
مصاب القلب قوله ابعد بعد لم يسم قائله وقد يشمل بهم ام تقول البعد محتوما وهو من البسيط قال السيوطي
الشمل الاجتماع وجمع الله شملهم اذا دعى لهم بتالف ومحتوما بالجاء ومهملة اي واجبا من الحتم وهو الوجوب
واللهمة في اول البيت للاستفهام وبعد ظرف وبعد ضد القرب وتقول بمعنى انظن وهو عامل عمل علم
لاجتماع شروطه والمنصوبان بعده مفعولاه ووقع الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف للتوسع فيه
وقال العيني بعد نصب على الظرف والعامل فيه لقول وبعد بضم الباء مجرور بالاضافة وبينهما حنايا سن محرف
والشاهد في تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثاني نصب البعد محتوما وشملي
معمول بجامعه وهو الاجتماع يقال جمع الله شملهم اذا دعى له بتالف انتهى قوله اذن والله صدر بيت من الوافر
قال السيوطي قبل انه لحسان وتمامه شيب الطفل من قبل المشيب والبيت استشهد به على اعمال اذن
مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم قوله لن ما رايت ابيت من الكامل لم يتم قائله وقد انشده المص في
لما المركبة وهو لغز مشهور بينهم والشاهد في انتصاب ادع بقوله لن والفصل بين لن ومعموله بقوله
ما رايت وبا الظرفية وحلها ظرف لادع فاصل بين ادع وبين لن للضرورة كذا قال المصنف في بحث
لما وقال ابن عصفور لا يجوز الفصل بين الناصب والمنصوب في غير ازن الا في ضرورة نحو لن ما رايت
ابا يزيد مقاتلا ادع الى آخره فالاولى بالمصنف ان يشير الى الضرورة قال وقد موهما خبر ان على الاسم
في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله كلاهما من نواقي
مواتبا فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كلوم ان ما ثنيا انا عارف ومعمولين لصلة ال نحو وكانوا
فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قبل وعلى ان معمولا
بخبرها في نحو اما بعد فالى افعل كذا وكذا وقوله اما خواشه اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وعلى
العامل المعنوي في قولهم اكل يوم كمر ثوب سنبل وقوله وقد موهما اي قدموا الظرف وشبهه حال كونهما خبرين
لباب ان على اسمها وقد مر آنفا انه معطوف على قوله فصلوا بهما قوله ومعمولين اي وقد موهما اذا وقعا
معمولين في خبرها المشبهة بليس نحو قولك ما في الدار زيد جالسا فان ما يعمل ليس وزيدا اسمها وجالسا
خبرها والظرف وهو في الدار معمول الخبر قدم عليه لكونه ظرفا وقوله فما كل حين الخ عطف على ما في الدار
قوله فما كل حين هذا عجز بيت من الطويل وصدره بابهة خرم لذوان كنت آمنا وروايته حرب
لذوان كنت آمنا فما كل حين من توالى موالبا والاصل فما من توالى موالبا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها
وموالبا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بموالبا انتهى الموالاة المعاونة ومعنى المصراع فليس من يعاونه
معاونا لك في كل حين وعلى رواية الكتاب الموالاة بالتاء موضع اللام الموافقة فالمعنى فما من يوافقه يوافقك
في كل حين ومآلهما واحد قال العيني الابهية عدة الحرب والمراد بها الاستعداد والخرم ضبط الامر ولذا امر
منه اذو بابهة متعلق به وان كنت آمنا معطوف على محذوف اي ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا قوله
فما الفاء للتعليل وما بمعنى ليس ومن في محل الرفع اسمها وموالبا خبره وكل حين نصب على الظرف وهو معمول
الخبر فلما تقدم لم يبطل عملها وفيه الشاهد لان معمول الخبر اذا كان ظرفا او شبهه لا يبطل به العمل اذا تقدم
على اسمها انتهى قوله وما كل خرب بيت من الطويل وصدره وقالوا تعرفها المنازل من منى والمنازل منصوب
على اسقاط الجار توسعا اي في المنازل وليس لها فاعل لانه اسم مكان مختص فلا ينتصب على الظرفية كقوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب قال السيوطي من قصيدة لمزاحم بن الحارث اولها
اشاقتك بالعرين دار تنابذت من الحي واستنت عليها العواصف ولم ان منها ليلة الخزع اذ هي
مشت الى واصحابي هنيئة ووافق قوله تعرفها من تعرف من قولهم تعرفت ما عند فلان اي

تطلب حتى يحرف فائدة قائل هذه القصيدة مزاحم بن الحارث العقيلي شاعر اسلامي سئل جريرا عن اشعر الناس فقال غلام يفاع يعني الحرب الوشيج يعني مزاحما قيل كان معاصر الجرير والفرزدق بصفه جرير وبقدمه انتهى وقال العيني الضمير في نعرفها يرجع الى محبوبة الشاعر ومعنى قربة تنجر بها الهدايا اراد انه اجتمع بها في الحج ثم فقدها قال عنها فقالوا نعرفها وسئل عنها في منازل الحج فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئل عنها فقوله وما منا في وكل نصب على انه مفعول عارف على لغة تميم وليس بالفراق ويجوز ان يرفع على انه اسم ما والجملة اعني انا عارف خبرها والعايد محذوف اي عارفه والشاهد فيه على ابطال عمل ما لانه وليها معمول الخبر انتهى كلام العيني وقال خالد الازهري في شرح اوضح المسالك قوله وما كل من وافى منى انا عارف الاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف انتهى الموافاة البلوغ والادراك ويقال وافى فلان اذا اتى قاله العيني في شرح بعض الابيات وقال الشمني في باب الاضمار في ليس من شرح كتاب سيبويه اعلم ان البيت يروى بنصب كل ورفعه ما تميمية وابطل عملها ونصب كل بعارف ومن رفع كل جعله اسم ما على لغة اهل الحجاز وجعل انا عارف في موضع الخبر واضمر الهاء في عارف حتى يكون في الجملة ما يعود الى الاسم فيصح ان يكون خبرا كانه قال انا عارفه انتهى كلامه بعبارته قوله وكانوا فيه مرّ نهارا في المثال السادس من امثلة الجهة الثانية من الباب الخامس فليلتفت اليه قال الدماميني وقد اسلفنا في الباب الخامس كلام ابن الحاجب في امالية وانه فرق في ذلك بين ال وغيرها من الموصولات بان ال لما كانت في صورة الحرف الكثير من المنزل اجزاء من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم وهذا مفقود في غيرها من الموصولات انتهى وقوله على قول يشير الى ان في الآية قولا غير ما ذكر ههنا فقد تقدم ايضا في الجهة الثانية قوله وعلى الفعل المنفي عطف على الاسم كما تقدم الاشارة اليه اي وقد موه بما على الفعل المنفي بما مع صدارتها كقول الشاعر عن فضلك ما استغنيت تقدم البيت في ترجمة اذا وفي اول الجهة الثانية من الباب الخامس وما الزائدة وفي غيرها من المواضع قوله قيل وعلى ان اورده بلفظ التمريض اشارة الى الخلاف في المسائل الثلاث ثم صرح بترجيحها بقوله وافول وسيأتي بعيني وقال بعضهم وقد موهما على ان حال كونهما معمولين لخبران في نحو انا بعد فاني افعل فقوله بعد منصوب بافعل وهو خبران فجوزوا فيه تقديم معمول خبر ان عليها قوله اباخراشة مرّ انشاده هذا والكلام عليه في ترجمة ان المفتوحة الساكنة النون ومرّ انشاده ايضا في ترجمة اما المفتوحة المشددة في باب الهمزة ومصدره في الباب الثالث ايضا قال سيبويه سولعباس بن مرداس الصحابي ووافقه الجمهور وصاحب المفصل اسنده الى الهذلي ولم يعب وقد ذكرناه في ترجمة ان وقال سيبويه اما انت فانما هي ان ضمت اليها ما وهي ما للتوكيد انتهى قوله على العامل اي وقد موها على العامل المعنوي في اكل يوم لك ثوب جملة اسمية قدم فيها الخبر وقوله كل يوم منصوب على انه ظرف لقوله لك فانه عامل معنوي ضعيف يعمل في الظرف وان كان مقدما عليه واعلم ان المراد بالعامل المعنوي ليس المعنوي المقابل للعوامل اللفظية بل المراد به كل ما يدل ضمن معنى المشتق كالظرف وشبهه وحرف النداء واسم الاشارة وحرف التنبيه وقد نبهناه في الباب الثالث فعليك بالمراجعة اليه قال الرضي في بحث الحال الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خلافا سواء كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قولهم كل يوم لك ثوب انتهى والمثال وقع في كتاب سيبويه بهمزة الاستفهام كما وقع في المغني وقال العلامة في تقرير قوله لك انا كل فيها وقرئ كلا على التاكيد لا سم ان ثم قال فان قلت هل يجوز ان يكون كلا حالا قد عمل فيها فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما في الدار زيد انتهى واعلم ان ههنا قاعدة لا بد من التنبيه عليها وهي ان الجار والمجرور يعمل اذا لم يكن صلة صرح به العلامة في تقرير قوله فكما اذكروا نعمة الله عليكم اذا نجاكم حيث قال فان قلت هل يجوز ان ينتصب اذ بعليكم قلت لا يخلو من ان يكون صلة للنعمة بمعنى الانعام

او غير صلة فاذا كان صلة لم تعمل فيه واذا كان غير صلة بمعنى اذكروا نعمة الله مستقرة عليكم تعمل فيه تبين الفرق بين الوجهين انك اذا قلت نعمة الله عليكم فان جعلته صلة لم يكن كلاما حتى تقول فايضة او نحوها والا كان كلاما انتهى وقال في تقرير سورة الصف فان قلت بم انتصب مصدقا ومبشرا اجاب الرسول من معنى الارسال ام اليكم قلت بل بمعنى الارسال لان اليكم صلة للرسول فلا يجوز ان يعمل شيئا لان حروف الجر لا تعمل بانفسها ولكن بما فيها من معنى الفعل فاذا وقعت صلات لم تتضمن معنى فعل فمن اين تعمل انتهى كلام العلامة بعبارته وهذا ظاهر لا ستره به قال وافول اما مسئلة انما فاعلم انه اذا تلا ما ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو انما في الدار او عندك فريد جالس جاز كونه معمولا لما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو انما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني انما فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز مسئلة الظرف من وجهين ومسئلة المفعول به من ثلاثة اعمال ما بعد الفاء واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فا جوابها بتقدم بعضه فاصلا بينه وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به فاما قوله انما انت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق بفعل محذوف والتقدير لهذا فحذرت على واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيدا جالس في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف سُ قوله ولم يل الفاء ما يمنع تقدم معموله عليه وان المكسورة فانها تمنع تقدم معمولها عليها قوله جاز كونه اي كون الظرف او شبهه معمولا لما لان الظرف يكفيه رائحة الفعل في العمل قوله او لما بعد الفاء عطف على قوله لما وهو الفعل او شبهه قوله من وجهين احدهما اعمال ما والثاني اعمال ضارب ويجوز مسئلة المفعول به وسوزيدا في المثال من جهة واحدة وهو اعمال ضارب لان اما حرف لا يعمل في المفعول به قوله واحتج اي المبرد على جواز مسئلة المفعول به بان اما وضعت على ان ما بعد فا جوابها بتقدم بعضه اي بعض ما بعد فا جوابها فاصلا بينه اي بين ما بعد فا جواب اما وبين اما وفي هذا التركيب تتابع الاضافات ولا بأس قوله وجوز بعضهم اي جواز اعمال ما بعد ان في الظرف نحو اما اليوم فاني ذاهب دون المفعول به نحو اما زيدا فانا ضارب تقدم هذه المباحث مفصلة في ترجمة اما المفتوحة المشددة في اوائل الكتاب فليلتفت اليه حتى يحصل الوقوف على الاقوال المختلفة قوله فليس المعنى على تعلقه به على ما سبق في التنبيه الثاني في اخر ترجمة اما المشددة المفتوحة ان اتاح قول الشاعر اباخراشة اما انت ذا نفر ليست من اقسام اما بل هي كلمتان ان المصدرية وما الزائدة والاصل لان كنت محذوف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا عن كان وادغمت النون في الميم للتقارب انتهى وههنا لم يتعرض لهذا بل ذكره في سياق ان الشرطية الواقعة في قوله انما بعد فان وجوابه انه اشار الى ما ذكره هناك بقوله ههنا بل هو متعلق بتعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير لهذا فحذرت على فانه نصريح بان انما في البيت انما المركبة وليست انما الشرطية البسيطة وعندك على ان بعد البيت ليس مما تقدم فيه معمول خبر ان على ان فان خبر ان لم يأت كلهم وهو لم يعمل فيما قبل ان لا في ظرف ولا في جار ومجرور وقد بينا اعراب البيت في ترجمة ان المفتوحة المخففة وان اصله لانك لان كنت ذا نفر فحذرت على ولا وجه له فان قومي حاضرون لم يأتوا كلهم الضبع اي لم يهلكهم نوائب الدهر فقوله لانك كنت معمول فعل محذوف كما قدره المص هنا فجعله من ما لحن فيه بعيد عن الصواب قوله والتقدير لهذا فحذرت على من باب فتح الظاهر اذا اراد به محصل المعنى والا فلا استفهام في قوله اما انت ذا نفر وهو في غاية الظهور وجمهور الحذاق ممن تعرضوا لشرح هذا البيت لم يقدروه احد منهم بالاستفهام والمص قال في اوضح

المسالك اي لان كنت ذا نفر فخرت على ثم حذف متعلق الجار وقال شارحه اي ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار
انتهى وعلى هذا فلا يكون البيت مثالا لما تقدم فيه معمول الجر ان على ان لان الجار لم يتعلق بجر ان اعنى قوله بأكلهم
الضبع فلا يكون مما نحن فيه فالاولى ان يؤول بما قال ابن يعيش في شرح المفصل والمعنى ان كنت كبير القوم
عزيزا فان قومى موجودون لم تأكلهم السنون فاما ان في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله فان
قومى لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لانه في جيزان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها
انتهى بعبارته فتأول على الاضمار والتفسير كما قيل في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وقد مر قريبا والمص
اخذ بعبارة الفخر من الرضى ولكن كلامه خال عن الاستفهام ونص كلامه ولا يدّ عند البصريين من تقدير فعل
يعمل في الجار والمجرور اعنى في اما انت ذا نفر الذى هو بمعنى لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك العامل لم تأكلهم
لم تأكلهم لان معمول ان لا يتقدم عليها وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة
كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم واما مقدرة نحو وربك فكبر فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تفتخر
وتفخر انتهى كلام الرضى وبهذا قال عبن الاستفهام وقال ابو حيان في شرح التسهيل والتقدير ان كنت
ذا نفر ولما حذف كان عوض منها ما والدليل على انها عوض من كان انهما لا يجتمعان فلا يقال ان ما كنت
منطلقا وان هذه مفتوحة وهي في موضع نصب بعد اسقاط حرف جر مفعولا من اجله او في موضع
جر على الخلاف الذى فيه ولما كان ما عوضا من كان المحذوفة لم يجز حذفها فلا يقال ان انت منطلقا والمرفوع
بعد ان ما اسم كان المحذوفة والمنصوبة خبرها وزعم ابو علي وابن جنى ان ما هي الرافعة والناصبة لما كانت
عوضا زادوها عوضا عن الفعل نائبة في العمل انتهى كلام ابي حيان قوله واما المسئلة الاخيرة اراد بها
قولهم اكلوني البراغيث وفي هذا الكلام من المص اشارة الى الاعتراض على من قال بان تقديم الظاف
وشبهه على العامل المعنوى من باب الاتساع فاغتفر وتقرير الاعتراض ان هذه المسئلة فيها خلاف
فان ثم من اجاز تقديم الحال ايضا على العامل المعنوى نحو زيدا جالسا في الدار فقد تقدم المعمول وهو بمنزلة
ولا شبهة على العامل المعنوى فلم يكن للظاف ونحوه اختصاص بذلك الحكم على هذا الراى قال القاعدة
العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضى الله عنه كان سبيئة
من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله
الفارسى على ان انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روي
كذلك ايضا فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروي بر فعهن على اضمار الشان واما قول ابن ان كان
زائدة فخطأ لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقوله شبه ومهما مفزة
ارجاؤه كان لون ارضه سمائه اي كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف
المضاف وقال فان انت لافيئة فجدة فلا تنهيبك ان تقدما اي فلا تنهيبها وقال ابن مقبل ولا تهيبى
الموماة اركبها اذا لجاوبت الاصداء بالسحر اي ولا انهيبها قوله القلب وهو من قلبت الجراب
اذا جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وعند اهل الادب تبديل كل من الامرين المتناسبين بالاخر
مع بقاء المعنى على اصله كذا في الفاضل الكاشى في شرح المفتاح وقال سعد الملة هو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقولك ففي قبل التفرق ضبا عا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع منك والثاني ان
يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا انتهى فعلم من هذا ان بيت حسان
فيه قلب من جهة اللفظ وان قول رونه فيه قلب من جهة المعنى واعلم ان القلب نوع من انواع المجاز

المجاز على ما حققه السيوطي في الاتقان والزركشي في البرهان وغيرهما وسيأتي قال في الايضاح وردّ
مطلقا قوم وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي وقال شارحه معنى الاطلاق في هذين المذهبين انه لا فرق
بين القلب المتضمن للنكتة والمقلب الخالي عنها ودليل المذهب الاول انه خلاف الاصل ودليل الثاني
انه شايع في كلام البلغاء ثم قال والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا ردّ وقال شارحه
ودليل هذا التفصيل ان المتضمن للنكتة من كلا ما سوخلاف الاصل مقبول والخالي منها مردود وهذا هو
القياس المعلوم من قواعد هذا الفن فوجب ان يكون هذا ايضا كذلك انتهى قوله كان سبيئة الخ
خبر هذا البيت في اوائل الباب الرابع ووعدنا هناك الكلام على البيت ههنا قال سعد الملة في شرح المفتاح
البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عليه الصلوة والسلام ويهجو بها سفيان قبل اسلامه
اولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء الى قوله كان سبيئة من بيت رأس يكون
مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها على انه خبر كان وهو معرفة ورفع عسل اسمها وهو نكرة
والسبيئة بالهمزة الخمرة المتخذة للشرب واما المحولة من بلد الى بلد فبالباء لا غير وبيت رأس مدينة صغيرة
بالشام بين رملة وغزة فيها الخمور وخبر كان قوله بعد على انبابها او طعم غض من التفاح هصّره اجتناء اي
اماله او كسره والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنضج فعنده
بثقل الثمرة وتميل للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بماء التفاح الطري الذى
في وقت ادراكه وكمال نضجه بجيث حان اجتناؤه كما تقول كان في ورعه اسد افانه شبه له بالاسد انتهى
قوله فيمن نصب يعني كون البيت مثالا للقلب في رواية من رواه بنصب مزاجها على انه خبر يكون وعسل
مرفوع على انه اسمها وماء عطف على عسل وفيه رواية اخرى فلا يكون حينئذ مما نحن فيه وسيأتي قوله
وتأوله الفارسي قال الاندلسي ذهب بعضهم المزاج على الظرف وليس بمرفوع في الظروف ولا دليل
عليه انتهى يعني ان المزاج لم يعرف استعماله منصوبا بتقدير في فلا يجوز حمله على الظرف قوله والاولى رفع
المزاج ونصب العسل قال الاندلسي ويجوز رفع المزاج ونصب العسل على الاسم والخبر ويرتفع الماء
بإضمار فعل اي وما زجها ماء انتهى قوله ويروي برفعهن مزاجها وعسل وماء على اضمار الشان فيكون
حينئذ شائعة وهو قليل والتقدير يكون الشان مزاجها عسل وماء فالجملة الاسمية وهو قوله مزاجها عسل
مفسرة للشان وماء بالرفع عطف على الخبر وهو عسل قوله ان كان زائدة تقدم هذا البحث في ترجمة
لعل واما حكم المص بان لفظ المضارع لا يزاد فهو مخالف لما صرح به ابن مالك في التسهيل حيث قال فيه
ويجوز زيادة كان وسطا باتفاق واخرا على رأي وربما بدا صبح وامسى ومضارع كان انتهى وقال
ابو حيان قال المص شذت زيادة يكون في قول ام عقيل ابن ابي طالب زيادة شعر لا يكون ماجد نبيل
اذا تهب شمال قليل واجاز الفراء زيادة يكون بين افعل وما في التعجب نحو ما يكون اطول هذا الغلام قال
الفراء واخوات كان تجري مجريها وزيادة يكون بين افعل وما في التعجب نحو ما يكون اطول هذا الغلام قال
ذكر الاتفاق على ان زيادتها لا تكون الا بلفظ الماضي فلا ينبغي ان يقاس الاعلى وقع الاتفاق
عليه انتهى وممن ذهب الى زيادة كان في البيت ابو البقاء قال الرضى وقد اجاز ابو البقاء زيادة
مضارع كان في قول حسان رضى الله عنه كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
على رواية رفع مزاجها وعسل وماء انتهى والمفهوم من كلام المص تخصيصه بابن اسد على ما ذهب
اليه المص في القاعدة السابعة حين تكلم على قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون قوله ومهمه اي رب مفازة
مفزة اي ملوثة بكون الغبرة ارجاؤه اي اطرافه وجوانبه جمع الرجاء مقصورا وفي القلب من المبالغة
في غبرة السماء ما ليس في الاصل كانه جعلها اصلا في ذلك وقال سعد الملة المصراع الاخير من القلب

والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة مالبس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبره وقال شارح الايضاح موضع الاستشهاد المصراع الثانى لان مقتضى الظاهر كان لون سمائه لون ارضه وفائدة القلب المبالغة يعنى ان لون السماء بلغ من الغبرة الى مرتبة يستحق فيها ان يشبه به لون الارض انتهى والاولى ان يقول البيت الثانى لان الاكثر على اطلاق البيت لكل شطر من الرجز وكتاب السيد لابن هشام محمول بهذه العبارة فليتنظر فى اوالمرء ترددفيه **قوله** فان انت الخ بيت قاله النمر بن تولب من المتقارب عروضه وضربه محذوفان وزنهما فعل تفطيعه هكذا فان ان فعلون ملاقى فعلون تقى بخد فعولن ذن مخعل فلات فعولن تهيب فعولن كان تقى فعولن دما فعل قال البراق فى شرح كتاب سيبويه اعلم ان الشاعر ربما يضطر بعكس الاعراب فيجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا واكثره فيما لاشكل معناه فمن ذلك قول النمر السابق فان المنية من بلغها فسوف تصادفه اينما وان انت حاولت فلا تهيبك ان تقدما واغا اراد فلا تهيبها لان المنية لا تهاب احدا الى هنا كلامه بعبارته وبهذا علم ان الشارح الفاضل اخطاء (رواية ورواية) فى قول والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسندا الى ان تقدم اى لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف انت الاقدام على ملاقاة العدو ونحوه والقلب فيه ظاهر انتهى كلام الشارح الدماميني اما الرواية فلما تقدم من ان البراق قال فى شرح البيت ربما اراد فلا تهيبها لان المنية لا تهاب احدا وبهذا صرح فى اسناد تتهيب الى المنية واما الدراية فلان تانيث الضمير فى قول المص اى فلا تهيبها يدل على ان تتهيب فى البيت غير مسند الى الاقدام والا لقال فلا تتهيبه وبهذا ظاهر لمن نظر بعين الانصاف منجاة فياعن الاعتساف الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله **قوله** وحذف المضاف عطف على عكس والمضاف المحذوف لفظ لون مضاف الى سمائه تقديرا قال الدماميني النجدة تطلق على الشدة والقتال والهول والفزع كذا فى القاموس وكل هذا المعانى يحكى هنا انتهى وفى الصحاح النجدة الشجاعة والبئس يقال رجل ذو نجدة اى ذو بأس وبغلان نجدة اى شدة انتهى وبهذا يدل على ان المراد فى البيت الشدة ثم ان كلمة فى تحتمل فى البيت للوزن والخام كلمة فى ذكره المص وجعل منه قوله تعالى واركبوا فيها فالتقدير فى البيت فان انت لافيت بنجدة كما فى عبارة الجوهرى **قوله** وقال ابن مقبل قال الجوهرى تهيبت الشى وتهيبى الشى اى خفته وخفنى قال ابن مقبل وما تهيبنى الموماة اركبها اذا جاوبت الاصداء التهى انتهى كلام الجوهرى وقع فيه ما موضعه لا يخفى ان تهيب بأتى على معنيين احدهما خاف والاخر خوف من التخويف وقال فى القاموس وتهيبنى وتهيبته خفته انتهى وتقديم الجوهرى بهذا المعنى مع افراده بالذكر يدل على كثرة استعماله فى هذا والبيت من البسيط تقطيعه هكذا ولا انتهى مستفعلن ينبل فعلن موماتا رمستفعلن كبها فعلن اذا نجا مفاعلن وبتل فعلن اصداء فس مستفعلن سحرى فعلن لانا فيه تهيبنى اصله تتهيبنى حذفت احدى التاءين والمومات المفازة فاعله ومفعوله ضمير المتكلم واركبها جملة حالية من المؤمات ويكوى عليه الفاتات فطعنها بالبر عليها والمعنى لا تخف الاقدام على ملاقاة العدو ونحوه والقلب ويكوى عليه الفاتات فطعنها بالبر عليها والمعنى لا تخف فى المومات حال ركوبى عليها اذا قرب الصبح وشرع الاصداء باصوات موحشة مخيفة قال الدماميني الاصل تتهيبنى بتائين حذف احديهما والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم او طائر يصفر بالليل وتقيق قفزا اى يثب والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير انتهى **قوله** اى ولا تهيبها على صيغة المتكلم وحده من المضارع بفتح الهمزة من باب التفعل فاعله ضمير المتكلم المستتر فيه ومفعوله الضمير البارز العائد الى الموماة والمراد بالتخوف المومأة كذا قال البراق اى المفازة المهلكة حال سيرى فيها وحدى وقت تجاوب الاصداء قال البراق اعلم ان الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام فى غير موضعه الذى ينبغى ان يوضع فيه ويزيله عن قصده الذى له جىء فى الكلام غيره

وبعكس الاعراب فيجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا واكثر ذلك فيما لا يشكل معناه فمن ذلك قول النمر فلا تتهيبك ان تقدما وقول ابن مقبل ولا تهيبنى الموماة اركبها انتهى وبهذا القول منه يدل على ان العكس ضرورة ثم قال ولو قال قائل ان التقديم والتاخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة لم يكن عندى بعيدا لانها اشياء قد فهم معانيها وليست بابعد من قولهم ادخلت القلنسوة فى راسى والخاتم فى اصبعى وانما يدخل الراس فى القلنسوة والاصبع فى الخاتم انتهى كلام السيراف قال وقال الكعب رضى الله عنه وقد تلفع بالقور العساقيل الفوجمع فارة وهى الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب لا واحد له والتلفع الاشتمال وقال غيره بالور وقد يتبع نفسه نفسى ومالى وما الوك الا ما اطيق وقول القطامى فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالعدن السباع العدن القصر والسباع الطين ومنه فى الكلام ادخلت القلنسوة فى راسى وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قال الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى جعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق ابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخرون لا قلب فى واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشرى فى الآية السابقة **قوله** وقد تلفع بحر بيت من قصيدة بانت سعاد مدح بها كعب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين وصدره كانه اوب ذراعيها اذا عرفت الاوب سرعة تقليب اليدين والرجلين وضمير ذراعيها عائد الى الناقة وكذا فاعل عرفت وهى كناية عن وقت الهاجرة اى كان سرعة تقليب يديها وقت اشتداد الحر والمشبه به المذكور بعد البيتين **قوله** ذراعا عيطل وتلفع اشتمل قال المص فى شرح القصيدة وفى هذا البيت العيطل المسمى بالتضمين وهو ان يكون البيت مفتقرة الى ما بعده وقال قوم هو ان يكون ما فيه البيت الاول متعلقا باول البيت الثانى وعلى هذا الاعيط فى البيت والشاهد فى تلفع بالقور العساقيل والاصل ان يقال وقد تلفع العساقيل بالقور قال المص فى شرح هذه القصيدة فى هذا البيت القلب اذ المعنى ان السراب صار لاكم مثل اللثام والاصل وقد تلفعت القور بالعساقيل فقلب كما قال النابغة الجعدى رضى الله عنه حتى لحفناهم تعدى فوارسنا كما تنازع عن قف يرفع الآل اى يرفعه الآل وقد اختلف فى القلب فريقان النحويون والبيانيون اما النحويون فمنهم من خصه بالضرورة وزعم انه غنى عن التاويل وهذا فاسد اذ ما من ضرورة الا ولها وجه بحاول له المضطر نص على ذلك سيبويه ومنهم من خصه بالضرورة وشرط التاويل ومنهم من اجازه فى الكلام واحتج لقوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء والمفاتح لا تنهض بالعصبة منشا قلب العصبة هى التى تنهض بها منشا قله وبقولهم ادخلت القلنسوة فى راسى وعرضت الحوض على الناقة **قوله** واما البيانيون فاختلفوا فى كونه مقبولا فى الكلام الفصيح فقبله قوم مطلقا وفصل بعضهم فقال ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا فمن الاول قوله روبة بن العجاج ومنهم مغيرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه للمبالغة ومن الثانى قوله قد بت بنفث نفسى ومالى وما الوك الا ما اطيق انتهى كلامه فى شرح القصيدة **قوله** قد بت بنفث بيت من الوافر قال الافسرائى فى شرح الايضاح مقتضى الظاهر ان يقال قد بت نفث نفسى ومالى اى جعلت نفسى ومالى فداء للنفث فقلب ولا فائدة فيه انتهى وقال الدماميني فقال وما الوك اى ما تركته كذا فى القاموس فيكون معنى الوث على هذا فعلت لكنه ضمن فى البيت معنى المنح والاعطاء فعدى الى اثنين اى وما امنحك الا ما اطيقه واقدر عليه انتهى اراد بقوله ثم التفت التفاتة من الغيبة فى قوله بنفث الى الخطاب فى قوله وما الوك اذا الظاهر ان يقال وما الوه **قوله** وقول القطامى بضم القاف قال الاندلسى فى شرح المفصل وهو عمرو بن شييم ولقب بالقطامى بيت قاله وهو يضحك جانبا

ورده فوم مطلقا م
الواو الو ابيعا لوكا لا اطيق بفا الوت التى

فجانباشك القطامى القوار يا انتهى وفى القاموس القطامى وبضم الصقر وشاعر تغلبى عمير بن شييم
وقال العينى فى شواهد الرخيم عمير بن شييم انتهى بصيغة التصغير فيهما وشييم بالشين بعدها ياء اخرا لحروف
وقال ابن العبيش عمير بن شييم بتصغير الاول فقط وقوله بالجر عطف على قوله كقول حسان والبيت من الوافر
والقلب فى طيبت بالغدن السباع اذ الاصل طيبت الغدن بالسباع قال شارح الايضاح قيل البيت
وصف جفنة مملوة بالثريد وقيل وصف ناقة سمينة يريد ان الجفنة او الناقة كالغدن المطيبن بالسباع
وكان ينبغى ان يقول كما طيبت الغدن بالسباع فتعلب ولا فائدة فيه انتهى والحمل على الجفنة غلط بدل عليه
بعض ابيات القصيدة ومنها ما بعد هذا البيت وهو قوله امرت بها الرجال تباخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا
قوله امرت بها جواب فلما ان جوت قال الجوهرى السباع الطيبين بالتين الذى يطبن به قال القطامى فلما
ان جرى سمن عليها كما طيبت بالغدن السباع وهو مقلوب اى كما طيبت بالسباع الغدن وهو القصر
تقول منه سيعت الحائط انتهى وهذه رواية على خلاف المشهور بين الادباء ولكن معناه واضح
ولا يخرج البيت عليها من القلب وان وهم ابن الفنارى فى حاشية المطول حوجر عنه كيف يخرج وقد قال
الجوهرى وهو مقلوب اى كما طيبت بالسباع الغدن وقال فى القاموس السباع كسحاب الطيبن بالتين
يطبن به وقول القطامى كما طيبت بالغدن السباع من باب القلب اى كما طيبت بالسباع الغدن
وهو القصر انتهى وبهذا شاهد بما قلناه ايضا والظاهر انه قلد فيه شارحه الايضاح فانه قال وفى الصحاح
بطبت بدل طيبت والمعنى ايضا واضح ولكن البيت يخرج به عن القلب لان القصر بطانة السباع
لا بالعكس انتهى والظاهر انه لا محذور فى العكس لان السباع ما يطبن به يطبن القصر لا ظهره فيكون
بطانة القصر والله اعلم وقوله كسحاب مخالف لما نقله ابن الفنارى فى حاشية المطول حيث قال فى
الاساس السباع بالكسر ما يطبن به ويقال بالفارسية كل ماله وبالفتح طين وفى الديوان السباع
بالكسر ما يطبن به ايضا قوله ومنه فى الكلام اى فى الكلام المنثور وبهذا دليل على ان القلب ليس
بضرورة والا اختص بالشعر قوله ادخلت القلنسوة فى راسى وكذا ادخلت الخاتم فى الاصبع
فان المدخل هو الراس والاصبع الا ان العادة تحريك الخاتم والقلنسوة للادخال ولهذا قلب قوله
قاله الجوهرى نصه هكذا وعرضت البعير على الحوض وبهذا من المقلوب ومعناه عرضت الحوض على البعير
وعرضت الجارية على البيع وعرضتهم على السيف انتهى قوله ورد على قول الزمخشرى يعنى رد ابو حيان
على تقرير الزمخشرى للآية قال الشمنى قال ابو حيان بعد نقل كلام الزمخشرى لا ينبغى حمل القرآن على القلب
اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى دونه صحيحا لم يحمل عليه وليس فى قولهم عرضت الناقة
على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان انتهى
يعنى كلام ابى حيان ودعوى التساوى من عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة باطلة
والقول به مكابرة عن صنوته عند تامل صادق وقد سبق آنفا ان القلب ليس بضرورة ثم قال
الشمنى وقال بهما والد ابن السبكى لم ينقر والزمخشرى يجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى
وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد
فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار
على النار بمقلوب لفظا للمعنى الذى اشرنا اليه وهو انهم مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار
متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت
القائل على السيف والجانى على السوط والنار لما كانت هى المتصرفة فى العود قبل عرضت العود على النار وهذا
الذى قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشرى وحاصله ان الذى فى الآية قلب معنوى

ليس ح

معنوى ولا شذوذ فيه والذى فى عرضت الناقة قلب لفظى وهو شاذ انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكى
بهذا المنقول من الشمنى مذكور فى شرح الدماسينى ايضا وفى قوله والذى فى عرضت الناقة قلب لفظى نظر
لان القلب اللفظى يكون اذا اقتضى الصناعة القلب كما وقع المبتدا نكرة والخبر معرفة مثل مصراع
ولا بكر سوقها بنك الوداعا والشريف الجرجانى عد قولهم عرضت الناقة من شهادة المعنى وكذا قولهم
كما طيبت بالغدن السباعا وجعل قوله ولا بكر موقها منكد الوداع شهادة اللفظ ذكره فى الحاشية
المنقولة عنه فى شرحه للمفتاح وقد نقلنا قريبا عن سعد الملة ان الداعى الى القلب فى هذا المصراع
من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ على القلب ويكون المعنى تابعا قال ورعم بعضهم فى قول
المتنبى وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق ان اصل كيف لا يموت من يعشق
والصواب خلافه وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق وبقال اذا طلعت
الجوزاء انتصب العود فى الجرباء اى انتصب الجرباء فى العود وقال تغلب فى قوله ثم فى سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه ولكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلها ونقل الجوهرى فى فكان قاب قوسين ان اصله قابى قوس
فقلب التثنية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها اى طرفيها ولها
طرفان فلها قابان لا اذا فسر بالقدر شرح قوله وعذلت بيت من الكامل وبعده وعذرتهم
وعرفت ذنبى انتى عذبتهم فلقيت منه ما لقوا قال الواحدى يذهب قوم فى قوله وعذلت البيت
الى انه من المقلوب على تقدير كيف لا يموت من لا يعشق يعنى ان العشق يوجب الموت لشدته وانكم
تتعجبون ممن يعشق ثم لا يموت وانما يحمل على القلب ما لا يظهر المعنى دونه وهذا ظاهر المعنى من غير قلب
وهو انه يعظم امر العشق ويجعله غاية فى الشدة بقول كيف يكون موت من غير عشق اى من لم يعشق
يجب ان لا يموت لانه لم يقاس ما يوجب الموت وانما يوجبه العشق وقال بعض من فسر هذا البيت
كما كان المتقرر فى النفوس ان الموت فى اعلى مراتب الشدة قال لما ذقت العشق وعرفت شدته
عجبت كيف يكون هذا الامر المتفق على شدته غير العشق فقوله وعذرتهم الى آخره يقول لما ذقت مرارة
العشق وما فيه من ضروب البلاء عذرت العشاق فى وقوعهم فى العشق وفى جوز عليهم وعرفت انى
اذنبت بتعييرهم بالعشق فابتليت بما ابتلوا به ولقيت فى العشق من الشدائد ما لقوا انتهى كلام
الواحدى قوله ان اصله بالفتح مفعول زعم والضمير فى خلافه عائد الى مصدر زعم وان المراد عطف على
الخبر اى والصواب ان المراد ان الشاعر صار يرى انه لا سبب للموت سوى العشق قوله وبقال اذا
طلعت الجوزاء قال الشمنى وفى الشرح الجوزاء برج فى السماء كذا فى القاموس واذا حلت الشمس
بهذا البرج قصر الليل وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى يعنى كلام الشرح ثم قال الشمنى وقول
قصر الليل مطلقا يكون اذا حلت الشمس فى الجدى وهو برج تحله الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج
وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائها اذا حلت الشمس بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزاء برج
واحد وقصر الليل غاية قصره اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة حكاها الخطيب
فى تاريخه عن ابى محمد اسمعيل بن ابى منصور موهوب الجواليقى البغدادى قال كنت فى حلقة والدى
والناس يقرؤن عليه شاب وقال بالسيدى بينين من الشهر لم افهم معناهما وبهما وصل الحبيب جنانا
الخلد اسكنها وبجره النار بصلبنى به النار فالشمس فى القوس امست وبى نازلة ان لم يزرنى
وفى الجوزاء ان زارنى الخفال له والذى بانى بنى هذا من علم النجوم لام من علم الادب ثم قام من الحلقة والآلم
على نفسه ان لا يجلس فى حلقته حتى يتبحر فى علم النجوم ويعرف سير الشمس فنظر فى ذلك وعرف ثم جلس

في الحلقة ومعنى البيت ان محبوبه اذا لم يزره قليلا في غاية طوله واذا زاره قليلا في غاية قصره فكأنه
يكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس بهذا البرج وبكونها
نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها انتهى كلام الشمني وهذه القصة اوردها
ابن الحلكاني في ترجمة ابي منصور موهوب بن ابي طاهر ثم قال الشمني ثم المراد بطلوع
الجوزاء فيما ذكره المص طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت
لانها دويبة ضعيفة لا عظم لها فتحصل بقوة الحر اشتدادها ومن خاصته هذه الدابة انها تدور كيف
دارت الشمس لجهتها لها انتهى كلام الشمني قوله وفي الجوزاء عطف على قوله في القوس يعني الشاعر
والشمس في الجوزاء امست وهي نازلة ان زارتني الحبيب وآلى بمعنى حلف واقسم قوله اي انتصب
الحرباء في العود لان الانتصاب من افعال ذوي الارواح وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت
لان من خاصتها انها تدور مع الشمس كيف دارت لمعرفتها لها وبكون انتصابها ودورانها معها
عند اشتداد حر الشمس وهو عند طلوع الجوزاء بالفجر والحرباء بكسر الحاء والراء المهملة والباء
الموحدة ممدودة اسم دويبة اكبر من الغطاة وهي دويبة اكبر من الوزغة قال الدميري وهو كرام
حسن يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت وتبلون الوانا بحر الشمس الجمع حرابي والانثى
حرباءة قال رجل خاصمت اليه معاوية بن اخي فجعلت احجه فقال انك كما قال الشاعر انى انتصح لها حرباء
تنضبه لا ترسل الساق الا ممسكا ساقا اراد بالساق هنا الغصن من اغصان الشجرة والمعنى انه
لا ينفض لرجة حتى يتعلق باخرى تشبيها بالحرباء قال الجوهري يقال حرباء تنضب كما يقال ذئب غضى
انتهى والتنضب شجر تتخذ منه النبال والنون زائدة لانه ليس في الكلام فعلل وفي الكلام تفعل مثل تجلبب
الواحدة تنضبة ويقال لها ايضا حرباء الظهرة وصفتها دويبة غبراء ما دامت فرخا ثم تصفر وهي ابدا
تطلب الشمس فحين يبدو تحسر بوجهها البهاء حتى استوت الشمس على راس شجرة وما يجري
مجراها فاذا صار قرص الشمس فوق راسها لا يزايلها اصابها مثل الجنون فلا تزال طالبة لها فلا تعتزل ان
تنتصب الى جهة الغرب فترجع بوجهها اليها مستقبلة لها ولا تنحرف عنها الى ان تغيب الشمس فاذا غابت
طلب هذا الحيوان معاشه ليله كله الى ان يصبح حتى ان طائفة من المتكلمين على طبايع الحيوان يقولون
انه مجوسي ولسانه طويل جدا مقدار ذراع وقليل وذلك دليل على انه يكون مطوقا في حلقه وهو بليغ
به ما بعد عنه من الذباب والانثى من هذا النوع تسمى ام خنين وقد سمى ابو النجم في بعض شعره الحرباء
بالشفى وليس الشفى باسم الحرباء وانما سماه لاستقباله الشمس كذا ذكره في المحكم في العين والنون والباء
وهذا حيوان يوصف بالحزم لانه مع تقلبه مع الشمس لا يرسل يده عن غصن حتى يمسك غيره وهي تشبه
راس الحجل على هيئة السكنة الصغيرة ولها اربعة ارجل كسام ابرص انتهى قوله وقال ثعلب هو احمد بن
يحيى ابو العباس امام الكوفيين مضى ترجمته في ترجمة اي من باب الهمزة قوله في قوله ثعلب في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا واسلكوه قال شهاب الدين وزعم بعضهم ان في قوله في سلسلة فاسلكوه
قلبا قال لانه نقل في التفسير ان السلسلة تدخل من فيه وتخرج من دبره فهي المسلوكة فيه لا هو
فيها والظاهر انه لا يحتاج الى ذلك لانه روي انها لطولها يجعل في عنقه وتلتوي عليه حتى تحيط به
من جميع جهاته فهو المسلوك فيها لاحاطتها به انتهى قوله وقد مضى تاويلها اي مضى في القاعدة
الخامسة تاويل الآيتين بان المراد بالفعل ارادته فيهما اي اردنا اهلاكها اي اراد الدنو فلا حاجة
الى اختيار القلب الذي هو خلاف الظاهر واما ذكر الفعل وارادة ارادته فهو مجاز شايع كثير الاستعمال
قريب الى الحقيقة قيل وهناك وجه ثالث لا قلب فيه ايضا وهو ان المعنى اهلكناها بحكم يجري باسنا

باسنا ايا ها الشرذ الشهد فيما بين الناس ان هلاكها يجري البأس كذا قال الفاضل الشريف وقال في حاشيته
وقيل المعنى اهلكناها في علمنا اي ثبت في اللوح المحفوظ فجاءها باسنا كما قدر في علمنا فلا قلب ايضا على هذا
وفي الآية الثانية محمل اخر لا قلب فيه ايضا وهو ان تدلى هو التعلق من الهواء اي دلى جبرائيل عليه
الصلوة والسلام من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبقي متدليا من الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلي
الثمرة من الشجرة قوله ونقل الجوهري فانه قال في الصحاح ونقول بينهما قاب قوس وقيب قوس وقاقوس
وقيد قوس اي قدر قوس والقاب ما بين المقبض والسية ولكل قوس قابان وقال بعضهم في قوله
تعالى فكان قاب قوسين اراد قابي قوس فقلبه انتهى كلام الجوهري وقد ذكر المص في حذف ثلثه منتضا فيفاد
ان للقاب معنيين القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وحمل الآية على القلب حملا للقاب على المعنى الثاني
قوله ففلبت التثنية في سنخها فلذلك افرد قوله ان فسر القاب بما بين الخ وكذا فسره الجوهري والسية بكسر السين
على وزن الشية طرفا القوس الذي يعقد عليه الوتر فلكل قوس سيتان قوله لا اذا فسر اي لا يحسن
الحمل على القلب اذا فسر القاب بالقدر وفسره به الجوهري ايضا قال ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي اذا
احسن ابن العم بعد اساءة فلست بشري بفعل يحمول اي فلست لشر فعله فيقبل ومن القلب اذهب
بكتابي هذا الآية واجيب بان المعنى ثم تولى عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بسمع منك
فانظر ماذا يرجعون وقيل في قمعت عليكم ان المعنى قمعتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول الآية فيمن
جر يعلى ان وصلتها على ان المعنى حقيق علي باد خالها على باء المتكلم كما قرا نافع وقيل ضمن حقيق بمعنى حريص
وفي ما ان مفالخف لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية
اي لتنوئ العصبة بها اي يجعلها تنهض متثاقلة شرح قوله ونظير هذا اي نظير قوله تعالى فكان قاب قوسين
في كون التقدير فابي قوس انشاد ابن الاعرابي قوله اي فلست لشر فعله والمناسبة بين الآية الكريمة والبيت
في مجرد وقوع المفرد موقع المثنى ووقوع المثنى موقع المفرد والا فالمفرد معدوم في الآية بخلاف البيت قوله
اذا احسن البيت من بحر الطويل لم يعرف ما قبله وما بعده ومعناه واضح وكذا اعرابه فائدة ابن الاعرابي
اسمه محمد بن زياد والمعروف بابن الاعرابي قال ابن الاثير في جامع الاصول هو مولى هاشم صاحب اللغة كان
احد العالمين بها ويقال لم يكن في الكوفيين اشبه برواية البصريين منه روى عن ابي مقاذ الضرير والكسائي
روى عنه ابو العباس ثعلب وابن السكيت اخذ على العلماء واستدرك على الفصحاء ثم كان راسا
في كلام العرب وخطاء كثيرا من نقلة اللغات مات سنة احدى وثلثين ومائتين بسر من راى وله ثمانون
سنة انتهى كلام ابن الاثير قال السيوطي كان نحويا عالما باللغة والشعر ناسبا قوله واجيب اي اجيب
عن قول من حمل الآية على القلب منهم الفارسي وذكره السكاكي حيث قال في المفتاح على ما نجل من القه البهم
فانظر ماذا يرجعون ثم تولى عنهم انتهى قال الشريف اشار بذلك الى انه محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى
ثم تولى عنهم الى مكان قريب منهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون
والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب انتهى قوله قمعت
عليكم قرا حمزة والكسائي وحفص بضم العين وشد بد الميم والباقون بفتح العين وتخفيف الميم على بناء
المعلوم وفي هذه القراءة اي قراءة التخفيف تحتمل الآية القلب قال السفاقسي الضمير في قمعت يعود الى البيئة
في قوله تعالى ان كنت على بينة من ربي وقبل مقلوب اي قمعتهم عنها كقولهم ادخلت القلنسوة في راسي
قال ابو علي وهذا انما يقلب اذ لا اشكال فيه ورده ابو حيان بانه لا يجوز الا ضرورة ولو كان من القلب
لكان النعدي بعن لانك تقول عميت عن كذا قلت اما قولهم ما تقل عن الاصحاب في ان القلب لا يجوز
الا ضرورة ولو كان من القلب فقد ذكرنا بينهم ثلثة مذاهب فيما تقدم واما الانسياع فمجاز كما في

القلب ايضا مجازا الا ان يرجح الاتساع بانه اكثر قوله لكان التعدي بعن هذا سؤال في الاصل حيث جاء
فعميت عليكم وكان حقه فعميت عنكم لكنهم حملوا على بمعنى عن اولا فلهذا ذكروها في القلب انتهى كلام السفاقسي
قوله وفي حقيق اي وقيل في هذه الآية على قراءة نافع من السبعة بتخفيف نون على ان المعنى حقيق على بتشديد
الياء كما قراها نافع فيكون من القلب قال السفاقسي وجوز الزمخشري في قراءة التخفيف ان
يكون على القلب اي حقيق على قول الحق فيرجع الى قراءة نافع انتهى وقال القاضي كان اصله حقيق على ان الا قولا
كما قراءة نافع فقلب لامن الالباس كقوله وتسقى الرماح بالضباطرة الحمر انتهى والاصل وتسقى الضباطرة
الحمر بالرماح ويرجح عندي هذا الوجه لان التوفيق بين القراءتين لازم ولان القراءة تفسر بعضها بعضا
كالآيات ثم قال السفاقسي ورده الشيخ يعني اباحيان بان القلب مخصوص بالشعر قلت هذا التعميم
لا يصح فقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ان منهم من اجازه في الكلام لفهم المعنى واستدل له بقوله
تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة والمعنى لتنوء بها العصبة اي تثقل بها وهو كلامهم ان فلانا لتنوء بها نجز نها
والمعنى تنوء بها نجز نها وكذا قولهم عرضت الناقة على الحوض وانما العرض الحوض على الناقة وكذا ادخلت
القلنسوة في راسي انتهى قوله ان المعنى هكذا وقع في النسخ والظاهر ان كلمة على وقعت سهوا وقوله
ان المعنى بكسر ان مفعول مقدر تقديره وقيل في حقيق على ان لا اقول الآية ان المعنى حقيق على بدل عليه
ما سبق من قوله ان المعنى فعميت وما لحق من قوله ان المعنى لتنوء العصبة والله اعلم بحقيقة الحال وحقيقة
المقال قوله وفي ما ان عطف على قوله في عميت اي وقيل في قوله تعالى ما ان مفاتحه الآية ان معنى الآية ان
لتنوء قوله ان المعنى اي وقيل في هذه الآية ان المعنى الخ قال السفاقسي قال ابو عبيدة مقلوب اي لتنوء
بها العصبة اي تنهض بها وردبان القول اصحابنا بانه الشعر والصحيح ان الباء للتعدية اي لتثقل العصبة
كما تقول ذهبت بزيد واذهبته ونقل هذا عن الخليل وسيبويه والفراء واختاره النحاس انتهى وقال
الحربي في اول درة الغواص وقلب الكلام من سنن العرب المأثورة وفصاريف لغاتها المشهورة
ومنه قول القرآن ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اي لتقعد به ما ان العصبة لتنوء بمفاتحه اي تنهض بها على تثاقل ومنه
قول الشاعر ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد الى الشمس اجمع اراد مدخل راسه الظل فقلب
كما يقال ادخلت الخاتم في اصبعي وحقيقته ادخال الاصبع في الخاتم انتهى وقوله وحقيقة بشر الى
ان القلب مجاز كما حققناه محل القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارب اللفظين ولذلك
امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا ينوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر
فيمن نصب غير واعطاء الاحكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الثاني اعطاء
ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله أن تقولا إن على اسمائي وكما منى السلام وان لا تشعرا احدا
الشاهد في ان الاولى ولبست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على انا كما روى
من قوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا تولى عليكم ذكر ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونوا
ش قوله من ملح كلامهم الملح الاحاديث التي تشمل وتنطوي على واحد بها ملحة كفرقة وغرق والتقارض
تفاعل من القرض شبه تلبس كل واحد من اللفظين بحكم الآخر بالقرض الذي يأخذه الانسان من غيره
فيكون بغير طريق الاصالة وقال العلامة في المفصل واعلم ان الا وغيرا يتقارضان مالكل واحد منهما وقال
ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يشبه غير الآخر حكما هو اختص به واصل غير ان يكون وصفا
والاستثناء فيه عارض معاور من الا انتهى قوله فيمن نصب غير تقدم الاوجه الثلثة في غير في ترجمة كلمة
غير في الغين المعجمة من الباب الاول وذكر الآية الثانية في ترجمة الا فيه فليراجع اليهما قوله ان تقولا ان
تقدم البيت سترو جامع ما قبله في ترجمة ان المفتوحة من باب الادوات قوله بدليل ان المعطوفة

المعطوفة عليها قال الدماميني لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف
مصدر على مصدر ولا يمنعه احد كما نقل عندي ان لا تسيء الي فاحسن الي وان تحسن الى عدوك برفع تسيء على
ان ان المخففة من الثقيلة ونصب تحسن على ان ان ناصبة فحينئذ لا يستقيم دليله انتهى ويمكن ان يجاب
عنه ان عطف ان الناصبة على المخففة وان لم يمنع لكن الاول والاولى ان يعطف الناصبة على الناصبة
وبه يستقيم الدليل ورعاية التناسب من جملة الوجوه المعتبرة عندهم قوله ذكره ابن الحاجب قال الدماميني
لا حاجة الى ان يجعل ما ناصبة هنا فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع
ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر
والمسك الذكي وقد خرجت على ذلك قراءة ورد بت عن ابي عمرو قالوا ويحتمل ان تظاهرا بتشديد الظاء اي
انتما ساحران تتظاهران فحذفت المبتداء واو غمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت النون من الموضعين من لا تدخلوا ومن لا تؤمنوا
فيخرج كما تكونوا على ذلك ولا داعي الى ارتكاب امر لم يثبت انتهى قوله والمعروف في الرواية كما تكونون
هكذا رواه صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى نتولى الملك من تشاء نص عبارته وهو معنى قوله
عليه الصلوة والسلام اعمالكم عمالكم كما تكونون يولى عليكم قال سعد الملة في شرحه اي ان كنتم اهل الطاعة
تولى عليكم اهل الرحمة وان كنتم اهل المعصية تولى عليكم اهل العقوبة انتهى وكذا رواه الرضي في اخر بحث
حروف الجر حيث قال وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية لا كافة نحو كما تدين تدان ونحو قوله عليه السلام
كما تكونون يولى عليكم من هذا النوع انتهى واما الرواية الاولى فقد ذكر ايضا سعد الملة النفتازاني في
شرح الكشاف حيث فسر قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة قال العلامة وفرق ان يتم الرضاعة
برفع الفعل تشبيها لان بما لا تباشرهما في التأويل وقال سعد الملة اي لتشاركهما في كون الفعل معهما في تأويل
المصدر ولهذا نصب بما كما في قوله كما تكونون يولى عليكم وان كان بينهما فرق من جهة اختصاص
ان بالمستقبل بخلاف ما انتهى قال والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث
فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشاء طار بأذو مبعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه
غيره على لغة من يقول شا ليشاء بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العالم والخاتم بالهمز
ويؤيده انه لا يجوز عجبي ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عن ما مضى فالمعنى لو شاء ويهذا يقدح
ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر انه يتخرج على اجزاء العقل مجرى
الصحيح كقراءة فتيل انه من يتقي ويصبر فان الله بانبات باء يتقي ويصبر ش قوله فان لا تراه فانه يراك هذا ٢ جزم مح
بعض حديث طويل مشتمل على سؤال جبرائيل عليه السلام في صورة البشر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حيث قال اخبرني عن الايمان ثم قال فاخبرني عن الاحسان فقال عليه السلام الاحسان ان تعبد الله
كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك رواه البخاري ومسلم وغيرهما من السنة عن عمر بن الخطاب وهو
اول احاديث المصابيح ولكنه وقع فيه فان لم تكن تراه وكذا وقع في المشارق فلا يكون مما نحن فيه
وقد اخرج البخاري ومسلم وابو داود والنسائي عن ابي هريرة الاحسان ان تعبد الله كانك تراه
فانك ان لا تراه فانه يراك كذا في جامع الاصول لابن الاثير وهو موافق لما نحن فيه وان لم يكن عين ما رواه
المص فما وجدنا قوله ذكر الثاني يعني اعطاء لو حكم ان ذكر ابن الشجري كما تقدم في المسئلة الثالثة
من المسائل الثلثة التي عقدها المص في اخر بحث لو وذكر البيت هناك بتمامه وهو من ابيات الحماسة
لورقاء ابو تمام في اخر باب المراثي لامراة من بني الحارث وقيل لعلقمة قال السيوطي يشاء بحذف الهمزة
اما ضرورة او انها لغة يقولون شيها لها بان وذو نعت لمحذوف اي فرس والمبعة بفتح الميم النشاط والمعنى

لو شاء الجاه فرس ذو لشناط وعجزة لاحق الاطال نهد ذو خصل وقد مر شرح البيت هناك وهو من الرمل فافهمه مفيده قوله وخوجه بثينة اي جوج البيت بغزا ابن الشجري بتقدم هذا الوجه هناك ايضا فلا بد من المراجعة اليه قوله لانه اخبار عن ما مضى وقد مضى جوابه في بحث لو ان البيت خرج على حكاية الحال الماضية قوله في تخريج الحديث السابق اي على البيت وهو قوله فان لاناه ويمكن دفع القدح بما ذكر في البيت من حكاية الحال الماضية قوله كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر بغير فان قوله فان لاناه باثبات الف اجراء له مجرى الصحيح في الاكتفاء باسقاط الحركة عن اسقاط الحرف الاخير كما قبل في يتقي باثبات الياء على قراءة قنبل فان قلت يحتمل ان يكون من موصوله فلا يجزم قلنا جزم يصبر يشهد لكونها شرطية جازمة واما ما قيل ان من موصوله وجزم يصبر على توهم كونها شرطية فلا وجه له في تفسير كتاب الله تعالى وقد سبق هذه القراءة في اقسام العطف من الباب الرابع وذكر هناك اوجه منها ما ذكر هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح قال الرابع اعطاء اذا حكم منى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واعمال منى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله تعالى عنها وانه منى يقوم مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ الحمل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذ ان لتوكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف والعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخيب الآن من رجائك من حركه مزدوجا بايك الحلقة الرواية بكسر الباء شعر واذا تصبك خصاصة تجزم تصبك فكافئه قبل وان تصبك تقدم البيت بتمامه مشروحا في ترجمة اذا شاهد الجزم اذا ولكن المصنف حمله هناك على الضرورة وههنا لم يتعرض له قوله منى يقوم فانه لم يجزم منى ههنا والحديث بهذا وقع في رواية البخاري وفي اكثر الروايات اذا قام في مقامك وسبب ورود الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر في مرض موته ان يصلي ابو بكر بالناس رجل السيف وانه منى يقوم مقامك لا يسمع الناس فلو امرت عمر فقال عليه السلام مروا ابا بكر فليصل بالناس رواه البخاري ومسلم ومالك والترمذي والنسائي كذا في جامع الاصول قوله وذكره بعضهم غاره المصنف في ترجمة لم الى اللحياني وذكر هناك الآية وبسطنا القول فيه لا بد من المراجعة اليه وتقدم هذا البحث في حذف نون التاكيد فليطلب هناك قوله لتوكيد المنفي بلم وهو قوله لم نشرحن ونون التاكيد لا تدخل الماضي ولم يقلب المضارع الى معنى الماضي قوله مع ان المؤكد لا يليق به الحذف وقد مر ذلك كثيرا لان التاكيد من الاطناب والحذف من الايجاز وهما ضدان فلا يجتمعان قوله لن يخيب الآن تقدم البيت في ترجمة لن مشروحا استشهد به المص ههنا على عمل لن الجزم مثل لم قال والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم حرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما وقبل القدما تثنية حذفت نونه كقوله شعر بها خطتا اما سار ومنة فمن رواه برفع ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عفعفا مسئوم كيف من صاد عفعفان وبوم شن قوله كقولهم

قولهم ليس الطيب الا المسك تقدم هذا المثال في مواضع كثيرة من هذا الكتاب منها ما وقع في ترجمة ليس حيث قال المص هناك ان بني تميم يرفعون المسك فيه حملا لليس على ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها قوله كقوله يا ابتا علك او عساكا تقدم هذا في ترجمة عسى من باب الاوتاد قال المص هناك اجريت عسى مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجرى عسى في اقتران خبرها بان قاله سيبويه قوله ومنه اي ومن اعطاء لعل حكم عسى قوله عليه السلام لعل بعضكم الحديث تقدم ايضا مشروحا في اقسام العطف من الباب الرابع قوله اعطاء الفاعل قال ابن فلاح اعلم ان العرب متفقون على رفع الفاعل ونصب المفعول وقد جاء القلب فيهما فان كان يلتبس الفاعل بالمفعول لصلاحية كل واحد منهما للفاعلية قلب الا لتجري على القاعدة المألوفة وهي رفع الفاعل ونصب المفعول واما اذا لم يلتبس الفاعل بالمفعول في المعنى فانه جاء في الشعر القلب انشاعا وانكالا على المعنى انتهى قال الرافعي اعلم ان الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي ان يوضع فيه ويزيل قصده الذي لا يحسن الكلام غيره وبعكس الاعراب فيجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا واكثر ذلك فيما لا يشكل معناه فمن ذلك قول الاخطل اما كليب بن يربوع الا ابلغت نجران سوأتهم ابهجر وقوله وجه الكلام لان السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكانا آخر والبلدان لا تنتقلن وانما يبلغن ولا يبلغن انتهى قوله وقال قد بلغت نجران والحق ان المص رحمه الله اخل في الاختصار ههنا مع ان هذا البيت لم يسبق مرة ولبسوء الاشتهار بين القوم بحيث لا يخفى على احد لان المذكور ليس بتاما ولا مصراعا كاملا بل هو بعض بيت من رجز البسيط المثمن الاجزاء قاله الاخطل على ما قاله ابن فلاح في المغني بهجو به جريرا وفضله اما كليب بن يربوع فليس لها عند التفاخر ايراد ولا صدر مثل القعاقد هذا اجون قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر وهذا مثل قول الفرزدق في جرير فاقعد هذا اجون حولا بيوتهم بجاكا ابا هم عطية عواء وعطية ابو جرير وهذا البيت سبق قريبا في شروط الحذف رفع الشاعر المفعول وهو نجران وكذا هجر ونصب الفاعل وهو سواتهم لانه لا يلتبس ان السوءات هي البالغة وهجر هي المبلوغة كذا قال ابن فلاح والسوءات جمع السوءة والضمير المجرور عائد الى بني كليب ونجران بالنون والجيم والراء اسم بلدة وكذا هجر بفتح الهاء والجيم قوله قد سالم الحيات هو من ارجوزة لابي النقعسي وقيل لمساور العبسي وقيل للعجاج وقال في شواهد النعت قال الصغاني قائله عبد بني عبسى من قصيدة مرجزة موضوعة على روي واحد متمثل القصيدة ولهذا يكون غير مزدوجة وبعده الافعوان والشجاع الشجعا قال ابن الفلاح القياس رفع الافعوان والشجاع على البدل من الحيات لانه تفصيلها لكنهما نصبا حملا على المعنى لان المسالمة تكون من اثنين فكانه قال وسالم القدما الافعوان والشجاع فاضمر لهما ناصبا ورواه القراء بنصب الحيات وجعل القدما هي الفاعل وحذفت نون التثنية لضرورة الشعر فبقي البدل على هذه الرواية انتهى وقال العيني الشاهد في رفع الحيات ونصب القدما ثم الافعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة وتوجيه آخر وهو ان يكون الحيات وكذلك القدما لان كلا واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى والتقدير سالمت القدم الحيات وسالمت الحيات القدم وقيل اصله القدمان فحذفت النون واستدل لوابه على جواز حذف نون التثنية والقدما مرفوع لانه فاعل سالم والحيات منصوبة به والافعوان وما بعده بدل منهما والشجاع الحية وكذا الشجعم والميم فيه زائدة انتهى كلام العيني وقال الرافعي في شرح كتاب سيبويه ومما يختص بالشعر تغيير الاعراب عن وجهه ومن ذلك قوله قد سالم الحيات منه القدما البيت وكان الوجه الافعوان والشجعم غير ان قوله قد سالم الحيات الخ يوجب ان القدم ايضا قد سالمت الحيات لان باب المفاعلة يوجب اثنين كل واحد

فصعدام

٧ الشجاع صح

منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه فلما ذكر مسالمة الحيات للقوم دل على ان القدم قد سالمت
ايضا فكانه قال وسالمت القدم الشجاع الشجعما فحذف لما ذكرنا وكان بعض النحويين يروي هذا البيت
بنصب الحيات ويجعل القدما في معنى القدمين وبحذف النون كما قال تأبط شرا يهما خطتا اما اسار ومنة اراد
خطتان انتهى كلام السيرافي وقال الشنتمري واول الارجوزة القصيدة المرجزة عيطاء تقطع قفارا وتوم
تعجرف قطعا معجا كان صوت شخبها اذا همى بين اكف الحالبين كلما شد اعلى بنان المحكما مسحف
افعى في حشى اعشما مثل القنابير ملين هيثما وقد وطين حيث كانت فبما مثنى الوطاب والوطاب
الزما ومعما يكسى ثما لافشعما مجبه الجاهل علم بعلما شجاعا على كرسبه معما لوانه ابان او تكلما لكان اياه
ولكن اجما ابغث ذا ضيعته ملوما عند كام لم يكن مكرما عذبه الله بها واعزما وليد احتى عسى واعزما
قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما وذات قرنين ضموزا ضرزما عيطبة ابل بض
والفف بضم القاف وتشديد الفاء غلظ من الارض والادم الذي لا ينبات فيه والوقط بضم المهملة والقاف
وسكون الراء بينهما ضرب من النبات والشخب بفتح الشين وسكون الخاء المعجمتين وموحدة خوج
اللبن من الضرع وهمى سال والسحيف بفتح السين وكسر الحاء المهملتين وتحتية وفاء الصوت والحشى
يوزن فعيل بجاء مهملة وشين معجمة وتشديد الياء اليابس والاعشم من العشم وهو الخبز اليابس
والقنافير بقاف ثم نون ثم فاء آخره راء جمع قنبور وهو ثقب الفقحة والهيثم فرخ العقاب والوطاب
جمع وطبة وهو الزق الذي يجعل فيه اللبن والزما المزمومة والقيع ما على الثمرة من القيع والثمال بضم المثلثة
جمع ثمالة وهي المرغوة والقشعم من النسور والرجال المسن وعسى من عسى الشيخ يعسو اذا
اسن كبرا واعزم اجتمع والافعوان بضم الهمزة ذكر الافاعي والشجاع الحية وكذا الشجعم والميم فيه
زائدة وذات قرنين صفة الحية وضموز بفتح الضاد المعجمة وضم الميم وزاي من ضمز اذا اسنكت والضرزم
بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح الزاء يقال ضرزم شديدة النهش والبيت استشهد به على نصب الفاعل
في لغة وهو القدم والحيات منصوب على المفعولية بالاصالة وقيل اصل القدما مثنى مرفوع بالالف
فحذف النون ضرورة وقال ابن جني الرواية الصحيحة برفع الحيات فاعلا ونصب القدم مفعولا ونصب
الافعوان وما بعده الذي هو بدل على الرواية الاولى لفعل مضمر دل عليه سالم على هذه اي سالمت
القدم الافعوان وقوله يحبه الجاهل البيب استشهد به في التوضيح على تاكيد المنفي بلم بالنون شذوذا
قال الاعلم بصف الشاعر به جبلا قد عجم الخصب وحفه النبات وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما
شبه اللبن في القصب لما عليه من الرغوة حتى امتلا شيخ نعم فوق كرسي وما قبله من الابيات يدل على ذلك
انتهى كلامه قوله نصبهما اي نصب الفاعل والمفعول وهما الحيات والقدم وهذا ظاهر واما قوله وسمع
ايضا دفعهما اي رفع الفاعل والمفعول ففيه تسامح لان رفع الفاعل في البيت غير ظاهر اذ الشاهد
في قوله صاد عفعفان وفاعل صاد مستتر فيه عائد الى من ومفعوله عفعفان ورفعه ظاهر بخلاف
رفع الفاعل وان كان في محل الرفع قوله كقوله خطتا اشتده المص شاهد الحذف نون الحذف
التثنية بحجزه واما دام والقتل بالجر احد رد ذكره العيني في شواهد الاضافة وقد في الشرح عند
ترجمة كل فليراجع اليها والبيت في اوائل الباب الاول من ديوان الحماسة من قصيدة من الطويل
لتابط شرا واولها اذا المرء لم يخبل وقد جد جده اضاع وفاسى امره وهو مدبر وفي هذا البيت
شاهد للفصل اما بين المضاف وهو خطتا والمضاف اليه وهو اسار واصله خطتان حذف النون للاضافة
والخطة بضم الخاء الحالة والاسار بالكسر الاسر والتقدير اسر والمعنى ليس لي الا واحد من خصلتين عن
زعيمكم اما اسر والتزام منكم ان رابتم العفو واما قتل وهو بالجر احد رد مما بكيه الذل فهاتان الخصلتان

الخصلتان هما اللتان اشار اليهما بقوله هما وقد علمنا تلثمها الخطة اخرى فيما بعد وهذا كله تهكم والسرزار كذا
قال العيني قوله كقوله ان من صاد ع قال الدماميني لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يستعمل الشاعر عفعفا
على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلثة ويكون يوم مرفوعا على انه مبتداء حذف خبره اي ومعها يوم
انتهى وهذا الوجه سبق لهذا العبد الضعيف في اوائل مطالعتي لهذا الكتاب قبل ثلثين سنة من تسويد هذا الاوراق
والعفعق والبوم طايران معروفان والبوم مثل في الشؤمة قال الدميري في حيوة الحيوان وكانت العرب
تتشاءم بالعفعق وبصياحه وقال الشاعر بيت اذا بارك الله في طائر فلا بارك الله في العفعق قال التاسع
اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر
اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في
انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذكره ولو ذكرت احرفا الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء منه ذلك امثلة
كثيرة ش قوله التاسع اي المثال التاسع من امثلة القاعدة الحادية عشر اعطاء الحسن الوجه قال الهندي
واعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه يقتضيان امرا كليا واحدا منهما فالضارب الرجل اصله النصب
على المفعولية والجر بالاضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه اصله الرفع على
الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب تشبيها كشبهه بالضارب الرجل في كون
الصفة ومعمولها معرفين باللام انتهى وقال ابن الحاجب في شرح كافيته واعلم انك اذا رفعت معمول الصفة
انما ترفع بالفاعلية وهو الاصل في عملها اذ لا يقتضي الامر مرفوعا كفعلها واذا نصبت نصبت على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التشبيه بالمفعول
ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التمييز وليس بجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب هو معرفة
ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب
قصدوا التخفيف بالاضافة هنا فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لمنع الاضافة اليه وجعلوا الصفة في
اللفظ لغيره فلذلك اضمروا فيه لفظا ضميرا من جرى عليه في كلتي الحالتين النصب والخفض على ما تقدم ثم لما
شبه شبه بباب اسم الفاعل في النصب والاضافة جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضاربون زيد لان التخفيف
في الحسن الوجه بين الحذف الضمير من الوجه الاستتار فه الحسن بخلاف الضارب زيد فانه لم يقد خفة ولما
كان الحسن الوجه محمولا على ضارب زيد في النصب وصحة الاضافة حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
في صحة الاضافة وان لم يفد وخص التشبيه بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه من المصححة للخفض
الوجه فلم الحسن الفاؤها لذلك وظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل انتهى كلامه بعبارته الوجيزة
قوله وقد مر ذلك يعني في آخر القاعدة الاولى فلا وجه لذكره هنا لقرب العهد من مروره قال المصنف رحمه الله
تعالى وهذا آخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال الله الذي من علينا بانشائه واتمامه في البلد الحرام في شهر
ذي القعدة الحرام وليسر على اتمام ما الحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام ان يجرم وجهي على النار
وان ينجاوز عما تحمله من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بي عند معالجة
سكرات الموت وان يفعل ذلك بابوي واحبائي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته واذكى تحياته
الى اشرف العالمين وامام العالمين محمد نبي الرحمة الكاشف في يوم الحشر شفاعته الغمة وعلى اله الهادين
واصحابه الذين شادوا القواعد الدين وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين امين يا رب العالمين
يقول العبد الضعيف ابو عبد الله محمد بن احمد الازنيقي المدعو بوصي زاده غفر الله
ذنوبه وستر عيوبه وهذا آخر ما منحه الله تعالى من جمعه وتاليفه من شرح مغني اللبيب
المسمى بمواهب الاديب وابتدات في تاليفه سنة ست والف بحجرتي من حجرات

الخانقاه التي بناها السلطان مراد بن سليم لوالدته ببلدة اسكدار المحمية عن الآفات والبلبلة ووضع
في العشر الاخير من شهر جمادي الاخير من سهور سنة خمس عشر والف
من هجرة النبوية عليه افضل التحية فالحمد لله الذي
هدانا لهذا والصلوة والسلام على رسوله
المصطفى وعلى اله واصحابه نجوم الهدى
ثمن